

التَّيْذِيْنُ وَالْتَّحْكِيْمُ

فِي سُرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُوْنَسِي

حَقَّقَهُ الْأَسَاز
أَلْكَتُوْر حَسَنُ هَزْلَوِي
جَامَعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فَرْعُ الْقَصِيْمِ

أَلْجَزْءُ الْأَوَّلُ

وَلَا أَلْفَاءُ
رَسَمُ

فهرست الموضوعات

-	مقدمة المحقق	٥ -
-	أبو حيان: نسبه وأسرته وصفاته	٧ -
-	كتاب التذيل والتكميل:	٩ -
-	موضوعه وسبب تأليفه	٩ -
-	خصائصه ومنهج المؤلف فيه ومصادره	١١ -
-	منهج التحقيق	١٢ -
-	وصف النسخ المخطوطة	١٤ -
-	المخطوطات	٢٣ -
-	مقدمة الشارح	١٢ - ٥ -
١ -	باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	١١٤ - ١٣ -
-	حد النحو	١٣ -
-	حد الكلمة	١٤ -
-	أنواع الكلمة	٢١ -
-	حد الكلام	٢٣ -
-	حد الإسناد	٣١ -
-	اقسام الكلام	٣٢ -
-	حد الاسم	٤٣ -
-	حد الفعل	٤٦ -
-	حد الحرف	٤٩ -
-	علامات الاسم	٥١ -
-	النداء	٥١ -
-	التنوين في غير روي	٥٣ -
-	التعريف	٥٣ -
-	صلاحيته للإخبار عنه أو الإضافة إليه	٥٤ -

- ٥٧ - صلاحيته لعود ضمير عليه
- ٥٨ - صلاحيته لإبدال اسم صريح منه
- ٥٨ - الإخبار به مع مباشرة الفعل
- ٥٨ - موافقة ثابت الاسم في لفظ
- ٥٩ - موافقة ثابت الاسم في معنى
- ٦٠ - أقسام الاسم
- ٦٤ - علامات الفعل
- ٦٤ - تاء التانيث الساكنة
- ٦٥ - نون التوكيد الشائع
- ٦٦ - لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
- ٦٦ - اتصاله بضمير الرفع البارز
- ٦٧ - أقسام الفعل
- ٦٨ - مميزات الفعل
- ٦٩ - مميزات الماضي
- ٦٩ - مميزات الأمر
- ٧٠ - مميزات المضارع
- ٧٩ - زمن الأمر والمضارع
- ٧٩ - زمن الأمر
- ٨١ - زمن المضارع
- ٨١ - صلاحيته للاستقبال والحال
- ٩٠ - ترجحه للحال
- ٩١ - تعيينه للحال
- ٩٥ - تخلصه للاستقبال
- ١١٠ - انصراف الماضي إلى الحال والاستقبال
- ١١٢ - احتمال الماضي للمضى والاستقبال
- ١٩٨ - ١١٥ - ٢ - باب إعراب الصحيح الآخر
- ١١٥ - حد الإعراب
- ١٢١ - الإعراب في الاسم أصل
- ١٢١ - بناء الحروف والأفعال إلا المضارع
- ١٢٤ - علة إعراب المضارع
- ١٢٦ - بناء الفعل المضارع

- ١٣٠ أسباب بناء الاسم .
- ١٣٦ الاسم المتمكن .
- ١٣٧ أنواع الإعراب .
- ١٣٧ اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل وعلة ذلك .
- ١٤٣ الإعراب الأصلي والإعراب بالنيابة .
- ١٤٤ علامات الإعراب الأصلي .
- ١٤٥ علامات الإعراب بالنيابة .
- ١٤٥ نيابة الحركة عن الحركة .
- ١٤٦ نيابة الفتحة عن الكسرة .
- ١٤٩ نيابة الكسرة عن الفتحة .
- ١٥٧ نيابة الحرف عن الحركة .
- ١٥٨ الأسماء الستة وأحوالها وإعرابها .
- ١٥٨ أب وأخ وحم .
- ١٥٩ فوزيد .
- ١٦٠ ذو .
- ١٦٣ هن .
- ١٦٤ اللغات في الأسماء الستة .
- ١٦٨ اللغات في فم .
- ١٧٦ مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة .
- ١٨٨ نيابة النون عن الضمة في الأفعال الخمسة .
- ١٩٢ حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة .
- ١٩٨ ألقاب الإعراب والبناء .
- ٢١٩ - ١٩٩ ٣ - باب إعراب المعتل الآخر .
- ١٩٩ ظهور الإعراب وتقديره .
- ٢٠٠ تقدير الإعراب فيما آخره حرف علة .
- ٢٠٢ حذف حروف العلة .
- ٢٠٦ أثر الضرورة في إعراب المعتل الآخر .
- ٢٠٦ تقدير الجزم لأجلها .
- ٢١١ ظهور جر الياء ورفعها ورفع الواو .
- ٢١٢ تقدير نصب الياء والواو في الضرورة والسعة .
- ٢١٧ تقدير الحركات في الحرف الصحيح .

٢١٨	- تقدير جزم الياء في السعة
٣٣٧- ٢٢٠	٤ - باب إعراب المثنى والمجموع على حده
٢٢٠	- حد التثنية
٢٢١	- ما يثنى وما لا يجوز تثنيته
٢٣٦	- علامات التثنية
٢٣٦	- حركة نون التثنية
٢٤١	- حذف نون التثنية
٢٤٥	- لغة بني الحارث ومن وافقهم من العرب في المثنى
٢٤٩	- الملحق بالمثنى
٢٥٤	- كلا وكلتا
٢٦١	- إغناء العطف عن التثنية والجمع
٢٦٦	- حدّ الجمع: جمع التكسير، والجمع السالم
٢٧٧	- علامات جمع المذكر السالم
٢٧٧	- حركة نونه
٢٨٢	- حذف نونه
٢٨٧	- علامات إعراب المثنى والمجموع على حده
٢٩٥	- نون المثنى والمجموع على حده
٣٠٢	- الجمع بالألف والتاء: علاماته
٣٠٢	- شروط تصحيح المذكر
٣١٧	- الملحق بجمع المذكر
٣٢٣	- جمع نحو ثُبة ومائة وسنة ورقة وأضائة وإورّة
٣٢٩	- إعراب ما جمع من المعتل اللام
٣٣٠	- إعراب ما جمع منه بالواو والنون
٣٣٥	- إعراب ما جمع منه بالألف والتاء
٣٣٩	- الفهرس

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- تتمة لوصف النسخ ٧
- نماذج من نسخة يوسف آغا (غ) ٩

٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ١٢ - ١٠١

- حدّ الاسم المقصور ١٢
- حدّ الاسم المنقوص ١٣
- حدّ الاسم الممدود ١٤
- تثنية الاسم الصحيح، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، والمنقوص ١٦
- تثنية الاسم المقصور ١٨
- تثنية الاسم الممدود ٢٤
- جمع التصحيح ٣٠
- جمع المقصور والمنقوص ٣١
- جمع الممدود ٣٦
- جمع ما ختم بقاء التانيث ٣٧
- جمع ابن وأب وأخ وهن وذو ٣٩
- جمع بنت وابنة وأخت وهنة وذات ٤٢
- جمع الأم من الناس ومن غيرهم ٤٤
- الجمع بالألف والتاء ٤٦
- فصل : تثنية المحذوف اللام واسم الجمع والمكسّر ٦١
- تثنية المحذوف اللام ٦١
- تثنية اسم الجمع والمكسّر ٦٣

- ٦٥ - المختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما
- ٧٩ - المعاقبة بين الأفراد والتثنية والجمع
- ٨٠ - معاقبة الأفراد التثنية
- ٨٣ - وقوع المفرد موقع الجمع
- ٨٤ - وقوع المثنى موقع المفرد
- ٨٤ - وقوع الجمع موقع المثنى
- ٨٥ - وقوع المفرد موقع المثنى
- ٨٦ - وقوع المثنى موقع المفرد
- ٩١ - وقوع الجمع موقع واحده
- ٩٢ - وقوع الجمع موقع مثناه
- ٩٣ - فصل : ما يجمع بالآلف والتاء
- ٩٣ - ما يجمع بالآلف والتاء قياساً
- ٩٨ - ما يجمع بالآلف والتاء سماعاً

٦ - باب المعرفة والنكرة ١٠٢ - ١٢٧

- ١٠٢ - حدّ النكرة
- ١١٠ - حدّ المعرفة
- ١١٠ - أقسام المعرفة
- ١١٢ - أعرف المعارف، وترتيبها
- ١١٩ - ما يعرض للمعرفة فيغير رتبته

٧ - باب المضمّر ١٢٨ - ٣٠٤

- ١٢٨ - تعريف المضمّر
- ١٢٩ - تقسيم المضمّر إلى واجب الخفاء وجائز الخفاء
- ١٣١ - المضمّر البارز المتصل
- ١٣١ - ما اتصل بالفعل الماضي
- ١٣٦ - ما اتصل بالمضارع والأمر

- ضمير الغائب مع الماضي والمضارع ١٣٧
- الاستغناء بالضممة عن الواو ١٣٧
- مذاهب التحويين في النون والألف والواو والياء ١٤٠
- أحوال الفعل المسند إلى ضمير الرفع ١٤٤
- أحوال الفعل المسند إلى التاء والنون ونا ١٤٤
- أحوال الفعل المسند إلى الواو والياء ١٤٦
- استعمال الضمير في موضع ضمير آخر ١٤٧
- استعمال ضمير الغائبة والغائب في موضع ضمير الغائبين ١٤٧
- أفراد ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعال التفضيل ١٥٢
- ضمير جمع الغائب غير العاقل ١٥٥
- ضمير جمع العاقلات ١٥٦
- وضع النون في موضع الواو طلباً للتشاكل ١٥٧
- المضمرة البارز المتصل في النصب والجر ١٦٠
- ما يلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ١٧١
- فصل : نون الوقاية : مواضعها وحذفها ١٧٦
- مواضعها ١٧٦
- حذفها مع لدن وأخوات ليت ١٨٢
- حذفها مع بجل ولعل ١٨٥
- حذفها مع ليس وليت ومن وعن وقد وقط ١٨٥
- لحاقها مع اسم الفاعل ١٨٧
- لحاقها مع أفعال التفضيل ١٩٠
- النون في فليئي للوقاية ١٩١
- فصل : صيغ الضمير المنفصل : الضمير المنفصل في الرفع ١٩٤
- ضمائر المتكلم ١٩٤
- ضمائر المخاطب ١٩٦
- ضمائر الغائب ١٩٨
- حكم ميم الجمع ٢٠٠
- تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم ٢٠٠

- ٢٠١ - تسكين هاء هو وهي بعد همزة الاستفهام وكاف الجر
- ٢٠٢ - حذف الواو والياء اضطراراً
- ٢٠٢ - تسكين الواو والياء لغة قيس وأسد
- ٢٠٤ - تشديد الواو والياء لغة همدان
- ٢٠٤ - ضمير النصب المنفصل (إيا) ومذاهب النحويين فيه
- ٢١٥ - فصل : الصور التي يتعين فيها انفصال الضمير
- ٢٢٨ - حالات الاتصال
- ٢٣٥ - حالات اختيار اتصال الضمير أو انفصاله
- ٢٤٧ - انفصال الضمير ضرورة
- ٢٥٢ - فصل : مفسر ضمير الغائب
- ٢٥٢ - الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب
- ٢٥٩ - تقديم الضمير على مفسر صريح
- ٢٦٦ - تقديم الضمير غير منوي به التأخير
- ٢٧٠ - ضمير الشأن
- ٢٧٤ - ما يفسر به ضمير الشأن ، وأحكام تتعلق به
- ٢٧٦ - أفراد ضمير الشأن وتذكيره وتأنيثه
- ٢٧٩ - الصور التي يبرز فيها ضمير الشأن
- ٢٧٩ - الصور التي يستكن فيها ضمير الشأن
- ٢٨٣ - علة بناء المضممر
- ٢٨٤ - أعلى الضمائر اختصاصاً وأدناها
- ٢٨٥ - فصل : ضمير الفصل
- ٢٨٥ - لفظه
- ٢٨٧ - مواضع وقوعه
- ٢٩٩ - إعرابه
- ٣٠٠ - تعيين فصليته
- ٣٠٤ - مسألة : اجتماع الضميرين مع الفصل
- ٣٠٤ - مسألة : لا يقع الفصل بين الخبرين

٥٣٥ - ٣٠٥	٨ - باب الاسم العلم
٣٠٥	- حذّه
٣٠٧	- المنقول والمرتجل
٣١١	- المقيس والشاذ
٣١٥	- المفرد والمركب، وذو المزج وإعرابه
٣١٦	- اللقب وإعرابه
٣١٩	- العلم ذو الغلبة
٣٢٣	- العلم المنكر
٣٢٧	- العلم النوعي
٣٢٨	- الأمثلة الموزون بها
٣٣٣	- الكفاية بفلان وفلانة وهن وهنة وكيت وذيت... إلخ

فهرس الموضوعات

١٨٠ - ٥	باب الموصول
٥	حده
٥	العائد
٦	جملة الصلة
١٧	الحروف الموصولة
١٩	الأسماء الموصولة
١٩	الذي والتي واللغات فيهما
٢٥	تنثية الأسماء الموصولة وجمعها وإعرابها واللغات فيها
٤٠	ذات وذوات مرادفتا التي واللاتي
	من وما وذا، وذو الطائية، وأي الموصولة، والألف واللام بمعنى الذي وفروعه
٤٢	حذف العائد
٧٠	حذف العائد المنصوب
٧٢	حذف العائد المجرور
٧٥	حذف منصوب صلة الألف واللام
٨٣	حذف العائد المرفوع، وبناء أي وإعرابها
٨٥	جواز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوف عن حاضر مقدم
٩٥	ما يغني عن جملة الصلة إغناء الظاهر عن عائد الجملة
١٠٤	فصل: «مَنْ» و«مَا» ومراعاة اللفظ والمعنى معهما
١٠٧	اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، واعتبار اللفظ بعد ذلك
١١٥	وقوع «مَنْ» و«مَا» شرطيتين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين

١٢١	الوصف بـ«ما» على رأي
١٢٤	عدم زيادة «مَنْ» خلافاً للكسائي، ووقوعها على ما لا يعقل
١٢٨	«ما» وما تطلق عليه
١٣٤	«مَنْ» تساوي «ما» عند أبي علي في كونها أفردت نكرة
١٣٤	وقوع «الذي» مصدرية وموصوفة
١٤٠	فصل: أي
١٤٠	وقوعها شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، وحالاً لمعرفة
	الاستغناء في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه، و«أي»
١٤٣	فيهما بمنزلة «كل» مع النكرة، وبمنزلة «بعض» مع المعرفة
	وقوع «أي» نكرة موصوفة عند الأخفش، وحذف ثالثها، وإضافتها إلى
١٤٤	النكرة وإلى المعرفة
١٤٧	من الموصولات الحرفية أن وأن وكي، وما
١٥٤	«ما» المصدرية ليست اسماً وصلتها
١٥٦	«لم» المصدرية وصلتها
١٦٤	فصل: أحكام الصلة مع الموصول
١٦٩	حذف ما علم من موصول غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما
١٧٢	حذف صلة الحرف
١٧٣	حذف الموصول الحرفي
١٧٥	تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدلُّ عليه صلتها
٢١٦ - ١٨١	باب اسم الإشارة
١٨١	حذره، وأسماء الإشارة للمذكر والمؤنث والمفردين
	أسماء الإشارة للمثنى والجمع، ولحاق الكاف لها. ومراتبها في القرب
١٨٥	والبعد
١٩٥	دخول «ها» التنبيه على اسم الإشارة
٢٠٠	الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب
٢٠١	الاستغناء عن الميم بإشباع ضمة الكاف
	اتصال الكاف بـ«أرأيت» و«حيَّهَلْ» و«النَّجاء» و«زُوَيْدَ»، و«بلى» و«أبصر»
٢٠٢	و«كلا» و«ليس» و«نعم» و«بشَّ» و«حسبت»

نيابة ذي البعد عن ذي القرب، وذي القرب عن ذي البعد، وتعاقبهما،	
والإشارة بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع	٢٠٦
الإشارة إلى المكان بـ«هنا» و«ثم» و«هنا» و«هتت»	٢١٠
إرادة الزمان بـ«هناك» و«هناك» و«هنا»	٢١٢
بناء اسم الإشارة	٢١٤
باب المعرف بالأداة:	٢٤١ - ٢١٧
هي «أل» لا اللام وحدها، وقد تخلفها «أم»	٢١٧
«أل» العهدية، والجنسية	٢٣٠
مواضع «أل» التي للحضور	٢٣٠
تقسيم بعضهم «أل» ستة أقسام	٢٣٤
«أل» التي للشمول	٢٣٥
زيادة «أل» وقيامها في غير الصلة مقام الضمير	٢٣٦
فصل: مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما	٢٤٢ - ٢٤٩
الرفع للعمدة، والنصب للفضلة، والجر لما بين العمدة والفضلة. ما ألحق	
من العمدة بالفضلات	٢٤٢
باب المبتدأ	٢٥٠ - ٣٥٧
حدّ المبتدأ والابتداء	٢٥٠
رافع المبتدأ والخبر	٢٥٧
الفاعل الذي يسد مسد الخبر	٢٧٠
حذف الخبر جوازاً	٢٧٨
حذف الخبر وجوباً	٢٨١
رافع الاسم التالي «لولا»	٢٩٩
ما لا يغني عن تقدير الخبر	٢٩٩
مسائل:	٣٠٧
١ - إجازة السيرافي وابن السراج: كان ضربى زيداً قائماً	٣٠٨
٢ - إجازة البصريين والكسائي: ضربى زيداً هو قائماً	٣٠٨
٣ - الخلاف في جواز نحو: مسرعاً قيامك	٣٠٨
٤ - الخلاف في نحو: شربك ملتوتاً السويق	٣٠٩

٣٠٩	٥ - الخلاف في نحو: وهو ملتوت شربي السوق، ونحو: وأنت راکبُ حسنک
٣١٠	٦ - الإجماع على إبطال: اکلک متکئاً الطعام
٣١٠	٧ - الاتفاق على جواز نحو: إنَّ حسنک راکباً، وأما حسنک فراکباً
٣١٠	٨ - الاتفاق على منع: ما حسنک براکب
٣١٠	٩ - الخلاف في نحو: أما ضریک فإنه حسنًا، وأما ضریک فكان حسنًا، وأما ضریک فظننته حسنًا
٣١٠	١٠ - إجازة الکسائي وهشام: عبد الله وعهدي يزيد قديمين، وعبد الله والعهد يزيد قديمين
٣١١	١١ - إجازة الکسائي والبصريين نحو: ضربي زيداً فرساً راکباً
٣١١	١٢ - إجازة الزجاج: عبد الله أحسن ما يكون القيام
٣١١	١٣ - إجازة البصريين: أكثرُ ضربي زيد. وجواز: أكثر لبسي الكتان
٣١١	١٤ - إجازة ابن کيسان: أما ضربي زيداً فكان قائماً نفسه نفسه
٣١١	١٥ - علمي يزيد كان ذا مال
٣١٣	حذف المبتدأ جوازاً
٣١٣	حذف المبتدأ وجوباً
٣٢٢	الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر
٣٢٢	تعريف المبتدأ والخبر
٣٢٥	مسوغات جوار الابتداء بالنكرة
٣٣٥	الإخبار بالمعرفة عن النكرة
٣٣٦	الأصل تأخير الخبر
٣٣٦	تقديم الخبر جوازاً
٣٤٦	تقديم الخبر وجوباً
٣٥٥	تقديم المفسر
٣٥٩	فهرس الموضوعات

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل: الخبر مفرد وجملة	٥	رفع الظرف المكاني المتصرف	
الخبر المفرد	٥	بعد اسم عين	٦٦
الإخبار بالظرف أو المجرور:		وقوعه خبراً للأسماء غير	
مذهب ابن السراج ومناقشته .	٥	المواضع والمصادر	٦٦
المفرد مشتق وغيره	٨	وقوعه خبراً للمواضع	٦٨
أقسام الخبر المفرد من حيث		وقوعه خبراً للمصادر	٦٩
اتحاده بالمبتدأ لفظاً ومعنى		رفع الموقوت المتصرف من	
ومغايرته له	٩	الظرفين بعد اسم عين	٧١
عدم تحمل غير المشتق ضميراً ما		أحوال يتعين فيها النصب ...	٧٢
لم يؤول بمشتق	١٢	جواز نصب اليوم إن ذكر مع	
مذهب الكسائي في ذلك	١٤	الجمعة ونحوها	٧٤
تحمل المشتق للضمير	١٥	إعراب الخلف مخبراً به عن الظاهر	٧٦
استتار الضمير وبروزه	١٥	لزوم نصب الظرف غير المتصرف	٧٦
مذهب الكوفيين والبصريين في		مسألة: زيد وحده	٧٧
استتار الضمير عند أمن اللبس	١٩	مسألة: القوم خمستهم وخمستهم	٧٩
الجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع		مسألة: زيد دونك	٧٩
كونها طلبية ولا قسمية	٢٦	مسألة: زيد مثل عمرو	٨٠
استغناء الجملة عن عائد	٢٨	مسألة: الظرف المقطوع لا يخبر	
حذف العائد	٣٧	به، ولا يوصف به، ولا	
ما يغنى عن الخبر باطراد	٤٨	يوصل به، ولا يكون حالاً ..	٨١
ما يُعزى للظرف من خبرية وعمل	٥٤	ما يعني عن خبر اسم عين	٨٢
شروط إغناء ظرف الزمان عن		المسألة الزنبورية	٨٤
خبر اسم عين	٥٨	تعدد الاخبار لمبتدأ واحد	٨٧
إغناء ظرف الزمان عن خبر اسم		توالي المبتدآت وطريقة الإخبار عنها	٩٣
معنى مطلقاً	٦١	فصل: دخول الفاء على خبر المبتدأ	٩٥
ربما رُفِعَ خبراً الزمان الموقوع في		دخولها وجوباً	٩٥
بعضه	٦٥		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ما يجوز توسيطه منها بين الاسم والخبر ١٥٣		دخولها جوازاً ٩٦	
ما يرد منها بمعنى صار ١٥٦		دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول ١٠٤	
ما يلحق بـ«صار» مما رادفها ... ١٦١		عدم دخولها على خبر غير ذلك ١٠٥	
ما ندر إلحافه بـ«صار» ١٦٣		إزالة نواسخ الابتداء الفاء من الخبر ١٠٨	
ما الأصح فيه أن لا يجعل من هذا الباب ١٦٥		مسألة ١١٣	
جواز توسيط أخبارها ١٦٩		مسألة ١١٤	
تقديم خبر كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار ... ١٧٢		باب: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٣٢٦ - ١١٥	
تقديم خبر زال وأخواتها وشرطه ١٧٥		الخلاف في عملها ١١٥	
عدم تقديم خبر «دام» اتفاقاً ١٧٧		الخلاف في فعلية ليس ١١٧	
عدم تقديم خبر «ليس» على الأصح ١٧٨		ما دام ١١٨	
عدم لزوم تأخير الخبر إن كان جملة ١٨٢		ما زال وأخواتها ١١٨	
موانع تقديم الخبر الجائر التقدم الإخبار هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً ١٨٥		المبتدأ الذي يمتنع دخولها عليه ١٢٧	
فصل: اقتران الخبر المنفي بـ«إلا» . ١٩٨		عملها واسم معموليها ١٣٠	
ما تختص به «ليس» في اسمها وخبرها ٢٠٤		جواز تعدد الخبر ١٣١	
ما تشارك فيه «كان» «ليس» ... ٢٠٧		اختصاص دام والمنفي بـ«ما» بعدم الدخول على ذي خبر مفرد ١٣٢	
دخول الواو على الجملة المخبر بها في هذا الباب ٢٠٨		طلبي ١٣٢	
اختصاص «كان» بمرادفة «لم يزل» ٢١٠		علة تسميتها نواقص ١٣٢	
جواز زيادة «كان» وسطاً باتفاق . ٢١٢		دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس ١٣٢	
جواز زيادة «كان» آخرأ على رأي ٢١٥		كان التامة وأخواتها وعملها عمل ما رادفت ١٣٨	
ما يزداد منها غير «كان» ٢١٥		كلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريقها ما لها ١٤٦	
اختصاص «كان» بعد «إن» و«لو» ٢٢٢		ما لا يدخل منها على ما خبره فعل ماض ١٤٧	
بجواز حذفها مع اسمها ٢٢٢		ما يجوز أن يدخل منها على ما خبره فعل ماض ١٥١	
إضمام «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من التامة ٢٢٨			
إضمام «كان» الناقصة بعد «لأن» وشبهها ٢٣٠			

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
التزام حذف «كان» الناقصة معوضاً		ليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر	٢٦٣
منها «ما» بعد «أن»	٢٣٢	لا يغني عن اسم «ما» بدل موجب	٢٦٤
التزام حذفها كذلك بعد «إن» ...	٢٣٤	عملها متوسطاً خبرها وفاقاً	
جواز حذف لامها الساكن جزماً .	٢٣٥	لسيويه	٢٦٦
لا يلبي عند البصريين «كان»		عملها موجباً خبرها بـ«إلا» وفاقاً	
وأخواتها غير ظرف وشبهه من		ليونس	٢٦٩
معمول خبرها	٢٣٨	إعراف المعطوف على خبرها	
ما أوهم خلاف ذلك قدر فيه		بـ«بل» و«لكن»	٢٧٤
البصريون ضمير الشأن	٢٤٢	«إن» و«لا» و«لات» العاملات	
مسألة: اكلا كان زيد طعامك ..	٢٤٥	عمل «ليس»	٢٧٦
مسألة: كان كائناً زيد قائماً	٢٤٦	إن:	٢٧٦
مسألة: لا يجوز أن يرتفع خبر هذه		لا:	٢٨١
الأفعال على أن يكون خبر مبتداً		لات: تأصلها	٢٨٧
محذوف	٢٤٦	عملها	٢٨٩
مسألة: إجازة الجمهور رفع		إهمالها	٢٩٧
الاسمين بعد «كان»	٢٥٠	ليس الطيب إلا المسك	٢٩٩
مسألة: «كان» إذا أضمر فيها		لا تلزم حالية المنفي بـ«ليس»	
ضمير الشأن فهي ناقصة	٢٥١	و«ما» علم الأصح	٣٠٤
مسألة: ما كان أحد زائلاً يذكرك،		زيادة الباء:	٣٠٧
ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك ..	٢٥١	في الخبر المنفي بـ«ليس» و«ما»	
مسألة: ما يزال (وما زال) أحد		أختها	٣٠٧
يقول ذلك	٢٥١	بعد فعل ناسخ للابتداء	٣٠٨
مسألة: هل تعمل في الظروف		بعد (أولم يروا أن) وشبهه ..	٣٠٩
والمجرورات والأحوال أو لا؟	٢٥١	بعد «لا» التبرئة	٣٠٩
مسألة: حذف الاسم أو الخبر ..	٢٥١	بعد «هل» و«ما» المكفوفة	
التراكيب المتصورة في «كان»		بـ«إن»	٣١١
واسمها وخبرها ومعموله ...	٢٥٢	في الحال المنفية	٣١٣
فصل: «ما» الحجازية وشروط		في خبر «إن» و«لكن»	٣١٤
إعمالها عمل «ليس»	٢٥٤	جرّ المعطوف على الخبر الصالح	
«إن» الواقعة بعد «ما» زائدة كافة		للباء مع سقوطها	٣١٥
لا نافية	٢٦١	جرّ المعطوف على منصوب اسم	
مواضع زيادة «إن»	٢٦٢	الفاعل المتصل	٣١٨

مجيء خبر «جعل» جملة اسمية	
أو فعلية مصدرية بإذا أو كُلماً،	
وندور إسنادها إلى ضمير	
الشأن ودخول النفي عليها ..	٣٤٥
موضع المقرون بـ«أن» والمذاهب	
فيه	٣٤٥
عدم تقدم الخبر هنا، وجواز	
توسطه	٣٥٠
حذف الخبر إن علم	٣٥٣
عدم خلو الاسم من الاختصاص	
غالباً	٣٥٣
إسناد أو شك وعسى واحلوتق	
لـ«أن يفعل»	٣٥٤
عدم اختلاف لفظ المسند	
لاختلاف ما قبله	٣٥٥
مطابقة الضمير لما يعود عليه ..	٣٥٥
كسر سين «عسى»	٣٥٦
اتصال الضمير الموضوع للنصب	
بـ«عسى» وحكمه معها	٣٥٨
الاقتصار على اتصال الضمير	
المنصوب بـ«عسى»	٣٦٣
تعين عود ضمير من الخبر إلى	
الاسم	٣٦٤
«كاد» المنفية	٣٦٧
عدم زيادة «كاد»	٣٧٠
استعمال مخرع «كاد» و«أوشك»	٣٧١
ندور اسم فاعل «أوشك» و«كاد»	٣٧١

حكم الوصف الذي يلي العاطف	
بعد خبر «ليس» أو «ما»	٣١٩
مسألة: ما نعم الرجل عبد الله ولا	
قريب من ذلك	٣٢٤
مسألة: إضمار «ما»	٣٢٤
مسألة: ما طعامك آكل إلا زيد ..	٣٢٥
مسألة: اليوم ما زيد إياه منطلقاً ..	٣٢٥
مسألة: حذف الخبر بعد «ما»	
المكفوفة بـ«إن»	٣٢٥
مسألة: شذ بناء النكرة مع «ما» ..	٣٢٥
مسألة: لا يجوز حذف اسم «ما»	٣٢٦
مسألة: ما هو طعامك زيد باكل ..	٣٢٦
مسألة: دخول همزة الاستفهام	
على «ما» الحجازية	٣٢٦
باب: أفعال المقاربة	٣٢٧ - ٣٧٢
ما هو للشروع في الفعل، وما هو	
لمقاربتة، وما هو لرحائه	٣٢٧
ما اختلف في فعليته منها، وهو	
عسى	٣٢٧
سبب تسميتها أفعال المقاربة ...	٣٢٨
عددتها	٣٢٨
مجيء عسى للإشفاق	٣٣٢
ملازمتهن للمضي، والسبب المانع	
من تصرف «عسى»	٣٣٢
كاد وأوشك	٣٣٤
عملها	٣٣٤
خبرها من حيث كونه مضارعاً	
مجرداً ومقروناً بـ«أن»	٣٣٦
مجيء خبري كاد وعسى مفردين	
منصوبين	٣٤٢

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	٢٢٠ - ٥
عددها	٥
عملها	٦
إنَّ	٨
لكنَّ	٩
لت	٢١
لعلَّ	٢٢
شبههن بـ(كان) الناقصة	٢٤
جواز نصب المبتدأ والخبر بهن	٢٦
ما لا يدخلن عليه	٣٢
دخول (إنَّ) على ما خبره نهي	٣٢
وجوب تأخير الخبر	٣٤
جواز توسيط الخبر إذا كان ظرفاً أو شبهه	٣٥
حذف الاسم المفهوم معناه	٤٠
كون الاسم المحذوف ضمير شأن	٤١
حذف الخبر إن علم، ومذاهب النحويين فيه	٤٧
سدَّ واو المصاحبة مسدَّه	٥٤
سدَّ واو الحال مسدَّه	٥٥
التزام الحذف في (ليت شعري) مردفاً باستفهام	٥٥

٥٩	الإخبار عن نكرة بنكرة أو بمعرفة
٩٥ - ٦٥	فصل: كسر (إن) وفتحها
٦٨	مواضع كسرها
٧٤	مواضع فتحها
٧٨	مواضع الوجهين
١٢٧ - ٩٦	فصل: دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة
٩٩	دخولها على اسمها
١٠٠	دخولها على خبرها
١٠١	فرع: إن بك كفيْلين لأخوأك
١٠١	فرع: إجازة الفراء الجمع بين لامي تأكيد
١٠٢	دخولها على معمول خبرها
١٠٧	فرع: عدم إجازة الفراء: إن زيداً لأظن قائم، ولا: إن زيداً لغير شك قائم، وإن زيداً لئن شاء الله قائم
١٠٨	دخولها على الفصل المسمى عماداً
١٠٨	دخولها على أول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها
١٠٩	دخولها على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ (إن)
١١٠	ما لا يجوز دخول لام الابتداء عليه
١١٠	١ - أداة الشرط
١١١	٢ - الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد)
١١٤	٣ - معمول الماضي المتصرف الخالي من (قد) المتقدم
١١٤	٤ - حرف النفي
١١٥	٥ - جواب الشرط
١١٥	٦ - واو المصاحبة المغنية عن الخبر
١١٥	دخولها على حرف التنفيس
١١٦	دخولها بعد لكن

- زيادتها مع الخبر مجرداً من إن ١١٩
- زيادتها مع الخبر معمولاً لأمسى، أو زال، أو رأى، أو أن، أو ما ١٢٠
- زيادتها بعد (إن) قبل الخبر المؤكد بها ١٢١
- زيادتها قبل همزة (إن) مبدلة هاء ١٢٢
- مصاحبتها بعد (إن) نون تأكيد، أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) ١٢٦
- فصل: مرادفة (إن) لـ (نعم)، و(إن) و(لكن) المخففتان، وعمل هذه الأحرف إذا اتصلت بهن (ما) غير الموصولة ١٢٨ - ١٥٣
- مرادفة (إن) لـ (نعم) ١٢٨
- (إن) المخففة ١٣٢
- دخول اللام الفارقة بعد (إن) المخففة ١٣٣
- مذاهب النحويين في اللام الفارقة بعد (إن) المخففة ١٣٥
- ما يلي (إن) المخففة ١٤٠
- مذهب الكوفيين في (إن) المخففة ١٤٢
- موقع (لكن) ١٤٥
- إعمال (لكن) المخففة ١٤٦
- عمل هذه الأحرف إذا اتصلت بهن (ما) غير الموصولة ١٤٦
- فصل ١٥٤ - ٢٢٠
- وقوع (أن) ومعمولها اسماً لعوامل هذا الباب ١٥٤
- سد (أن) وصلتها مسدّ معمولي (ليت) ١٥٥
- امتناع اتصال (أن) بـ (لعل) سادة مسدّ معموليها ١٥٦
- (أن) المخففة، واسمها ١٥٨
- خبرها ١٦٢
- (كان) المخففة، وعملها، واسمها، وخبرها ١٦٩
- لغات (لعل) ١٧٦
- وقوع خبر (لعل) (أن يفعل) بعد اسم عين ١٧٩

- الجرب (لعلّ) ١٨٠
- العطف بالرفع على اسم (إنّ) و(لكنّ) وشروطه ١٨٤
- فرع: إنّ زيداً اختصم وعمراً ١٩٣
- العطف بالرفع على اسم (أنّ) ١٩٩
- الرفع بالابتداء في العطف في (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ) عند الفراء ٢٠٥
- جواز رفع نعت اسم (إنّ) وعطف البيان والتوكيد بعد خبرها عند الجرمي والزجاج والفراء ٢٠٨
- إجازة الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي (ظنّ) إنّ خفي إعراب الثاني ٢٠٩
- مسائل من أبواب إنّ: ٢١٠
- ١ - إنّ فيها حالسين أخويك ٢١٠
- ٢ - إنّ فيهما قائماً ويعقد أخويك ٢١١
- ٣ - إنّ فيها زيداً قائماً، وإنّ أمامك عمراً جالساً ٢١١
- ٤ - إنّ زيداً في الدار واقفاً فيها ٢١١
- ٥ - ليت قام زيد، وليت خرج عمرو ٢١٢
- ٦ - إنّ زيدا وعمراً قائمان ٢١٣
- ٧ - إنّ في الدار عبد الله بك واثقاً، وإنّ زيداً في الدار بك واثقاً، وإنّ فيك زيداً في الدار راغبً، وإنّ فيك في الدار زيداً راغبً ٢١٥
- ٨ - إنّ عبد الله في الدار طعامك آكل ٢١٥
- ٩ - إنّ من خير الناس أو خيرهم زيد ٢١٦
- ١٠ - إنّ زيداً لفيها قائم ٢١٨
- ١١ - إنّ بك لكفيلين لأخواك ٢١٨
- ١٢ - معاني هذه الأحرف لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق بها حرف جر ٢١٨

٢٢٠	١٣ - تعداد خبر هذه الأحرف
٢٢٠	١٤ - إنَّ زیداً وإنَّ عمراً منطلقان
٢٢٠	١٥ - إنَّ زیداً فيها قائماً
٣١١ - ٢٢١	١٦ - باب (لا) العاملة عمل (إنَّ)
٢٢١	عملها عمل (إنَّ) إذا لم تكرر
٢٢٦	تركيب اسمها معها وبنائها
٢٣٣	عملها في الخبر
٢٣٨	حذف الخبر إذا عُلم
٢٤٤	حذف الاسم وإبقاء الخبر
٢٤٥	عمل (لا) في لفظ المثنى وجمع المذكر السالم
٢٤٩	الفتحة في نحو (لا أحدَ فيها)
٢٥٢	دخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالباً
٢٥٢	تركيب النكرة مع (لا) الزائدة
٢٥٣	معاملة غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون
٢٧١	حمل مشابه المضاف بالعمل عليه
٣١١ - ٢٧٧	فصل
٢٧٧	انفصال مصحوب (لا) أو كونه معرفة يطل عملها ويلزم تكرارها
٢٨٤	حكم (لا) التاليتها خبر مفرد أو شبهه
٢٨٥	إفرادها في «لا نؤلك أن تفعل»
٢٨٥	تاويل غير (عبد الله) و(عبد الرحمن) من الأعلام بنكرة
٢٩١	دخول (لا) على المضمرة واسم الإشارة وتنكيرهما عند الفراء
٢٩٢	وجوه إعراب «لا حول ولا قوة إلا بالله»
٢٩٧	نصب صفة اسم (لا) أو رفعها
٢٩٩	جعل صفة اسم (لا) مع الموصوف كخمسة عشر
٣٠١	إعراب البدل الصالح لعمل (لا)

٣٠٢	إعراب المعطوف نسقاً على اسم (لا)
٣٠٣	حكم الثاني إن كرر اسم (لا) المفرد دون فصل
٣٠٣	(لا) المقرونة بهمزة الاستفهام في التمني، وفي غير التمني والعرض
٣٠٩	إلحاق (لا) العاملة بـ (ليس)
٣١٣	فهرس الموضوعات

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

- ١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخير (ظَنَّ وأخواتها) ٥ - ١٧٢
- مذاهب النحويين فيها ٥
- عملها ٨
- حذف المفعولين معًا ٨
- حذفهما اختصارًا ٩
- حذفهما اقتصارًا ٩
- حذف أحدهما اقتصارًا أو اختصارًا ١٤
- حكمهما من حيث التقديم والتأخير ١٨
- أقسام ثانيتهما وأحواله ١٨
- وقوع ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة موقعهما ١٨
- فائدة هذه الأفعال ٢١
- ١ - الأفعال المختصة بالظن ٢١
- ٢ - الأفعال المختصة باليقين ٢٧
- ٣ - الأفعال الصالحة لليقين وللظن ٣٢
- ٤ - الأفعال المختصة بالتحويل ٣٨
- ما ألحق بهذه الأفعال ٤٤
- الإلغاء ٥٤
- الأفعال القلبية ٥٦
- قبح الإلغاء ٥٦
- ضعف الإلغاء ٦٠
- جواز الإلغاء ٦٢

- ٦٦ - فرع : زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ
- ٦٧ - ظننتُ زيدٌ قائمٌ
- ٦٨ - وقوع المُلغى بين معمولي إنَّ ، وبين سوف ومصحوبها ، وبين معطوف ومعطوف عليه
- ٦٩ - إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه
- ٧٠ - تأكيد المُلغى بمصدر منصوب ، وبمضاف إلى ألياء ، وبضمير أو أسم إشارة
- ٧١ - تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه
- ٧٢ - إعمال المصدر المنصوب في الأمر والآستفهام
- ٧٣ - التعليق
- ٧٤ - المعلقة
- ٧٥ - ما يُعلق من غير هذه الأفعال
- ٧٦ - تقدُّم أحد المفعولين على الآستفهام
- ٧٧ - حكم الأسم الآستفهام به والمضاف إليه
- ٧٨ - موضع الجملة بعد المعلق
- ٧٩ - اختصاص بعض هذه الأفعال بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى
- ٨٠ - ما يعامل معاملة هذه الأفعال في هذه المسألة
- ٨١ - امتناع الاتِّحاد عمومًا
- ٨٢ - مسائل من هذا الباب ١١٦ - ١٢٩
- ٨٣ - ١ - أظن أنك قائمٌ
- ٨٤ - ٢ - ظننتُ أنك قائمٌ
- ٨٥ - ٣ - أظنُّ أن يذهبُ زيدٌ

- ٤ - أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ١١٧
- ٥ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ١١٨
- ٦ - تُرَاكَ مِنْطَلَقًا ؟ ١١٨
- ٧ - لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ ١١٩
- ٨ - أَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلُهُ ١١٩
- ٩ - عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالِمٌ ١٢٠
- ١٠ - أَزَيْدٌ زَعَمْتُ أَنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢١
- ١١ - كَمْ زَعَمْتُ أَنَّ الْحَرَوْرِيَّةَ رَجُلًا ١٢٢
- ١٢ - ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ ١٢٣
- ١٣ - ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا حَسَنًا ١٢٣
- ١٤ - ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا ١٢٤
- ١٥ - ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٦ - طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَ ١٢٤
- ١٧ - ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مِنْطَلِقٌ ١٢٤
- ١٨ - ظَنَنْتُهُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ١٢٤
- ١٩ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا وَزَيْدٌ ١٢٥
- ٢٠ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ مَخْتَصِمًا فَزَيْدًا ، وَتُمَّ زَيْدًا ، وَأَوْ زَيْدًا ١٢٥
- ٢١ - أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَأَظُنُّ زَيْدًا مَخْتَصِمَيْنِ ١٢٥
- ٢٢ - أَنَا ظَانٌّ أَنَّ يَقُومَ زَيْدٌ ١٢٥
- ٢٣ - أَنَا ظَنُّ إِيَّاكَ لِقَائِمٍ ١٢٥
- ٢٤ - أَحْوَاكَ مَظْنُونَانِ أَنَّ يَذْهَبَا ١٢٦
- ٢٥ - عَرَفْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ١٢٦
- فصل : حكاية أجمال بالقول وفروعه ١٣٠ - ١٥٣

- نصب أَلقول للمفرد المؤدي معنى الجملة ١٣١
- إلحاق أَلقول في أَلعمل بِالظنِّ ١٣٥
- فرع : أَلفصل بين أَلفعولين بمعمول معمول لهما ١٣٩
- فرع : وقوع (إن) بعد أَلقول ١٤٠
- إلحاق ما في معنى أَلقول بأَلقول في أَلحكاية ١٤٣
- إضافة (قول) و (قائل) إلى أَلكلام أَلحكي ١٤٧
- إغناء أَلقول في صلة وغيرها عن أَلحكي ١٤٧
- تعلق مفرد لا يؤدي معنى جملة بأَلقول ١٤٨
- حكاية أَلفرد أَلذي لا يؤدي معنى جملة ١٤٨
- فصل : أَلأفعال أَلتي تنصب ثلاثة مفاعيل ١٧٢ - ١٥٤
- أَعْلَمَ وأَرَى ١٥٤
- حذف أَلفعل الأول ، وأَلأقتصار عليه ١٥٥
- حذف أَلفعلين أَلثاني وأَلثالث ، أو حذف أحدهما ١٥٧
- أَلإلغاء وأَلتعليق في هَذِهِ أَلأفعال ١٥٧
- أَلأفعال أَلملحقة بأَرَى وأَعْلَمَ ١٦٢
- ما صيغ للمفعول من هَذِهِ أَلأفعال ١٧١
- ١٨ - باب أَلفاعل ١٧٣ - ٢٢٤
- حَذُّه ١٧٣
- حكمه أَلرفع ، ورافعه ١٨٠
- حكمه إن قُدِّمَ ولم يَلِ ما يطلب أَلفعل ١٨٢
- حكمه إن قُدِّمَ وولي ما يطلب أَلفعل ١٨٣
- إلحاق تاء أَلتأنيث أَلفعل أَلماضي ١٨٦
- حذف هَذِهِ أَلتاء ١٩٥

- حكمها مع جمع التكرير وشبهه وجمع المذكر بالألف والهاء ٢٠٠
- حكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً ٢٠٠
- حكمها مع البنين والبنات ٢٠١
- تاء مضارع الغائبة ٢٠١
- نون التانيث الحرفية ٢٠٢
- لحاق الفعل المسند إلى غير ما ليس واحداً علامة كضميره ٢٠٢
- فرع : جريان الصفة في هذه اللغة مجرى الفعل ٢٠٦
- إضمار فعل الفاعل جوازاً ٢٠٩
- حذف الفاعل ٢١٦
- رفع توهم الحذف إن خفي الفاعل ٢١٨
- ١٩ - باب النائب عن الفاعل ٢٢٥ - ٢٩١
- حذره ٢٢٥
- البواعث على حذف الفاعل ٢٢٥
- ما يقوم مقام الفاعل ٢٢٧
- ١ - المفعول به ٢٢٧
- ٢ - الجار والمجرور ٢٢٧
- ٣ - المصدر ٢٣٢
- ٤ - الظرف ٢٣٩
- نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بالفعل نفسه ونيابة غير
- المفعول به وهو موجود ٢٤١
- نيابة غير الأول من المفعولات ٢٤٨
- عدم نيابة خبر كان المفرد ٢٥٤
- بناء كان الناقصة لما لم يُسمَّ فاعله ٢٥٤

- عدم نيابة المميز ٢٦٠
- بعض الأفعال التي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ٢٦٢
- فصل : كيفية بناء الفعل للمفعول ٢٦٤ - ٢٧٥
- كيفية بناء الماضي المعتل العين للمفعول ٢٦٨
- كسر فاء فعل ساكن العين ٢٧٤
- مسائل من هذا الباب ٢٧٦ - ٢٧٨
- ١ - ضُرب زيد قيامًا وعودًا ٢٧٦
- ٢ - يُضْرَبُ أي رجل ٢٧٦
- ٣ - هل صيغة الفعل المبني للمفعول أصل أو مغيرة من صيغة الفاعل ٢٧٦
- ٤ - مررت برجل كفاك به رجلا ٢٧٨
- حكم ما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه ٢٧٨
- قلب الإعراب ٢٧٩
- فصل : حكم مرفوع الفعل ومنصوبه من حيث الرتبة ٢٨٣ - ٢٩١
- ٢٠ - باب اشتغال العامل عن الأسم السابق بضميره أو مُلابسه ٢٩٢ - ٣٦٢
- أحكام الاشتغال ومواضعه ٢٩٢
- وجوب نصب السابق ومواضعه ٣٠٧
- العامل في النصب ٣١٠
- جواز رفع السابق ٣١٢
- رجحان النصب على الرفع ٣١٥
- استواء الرفع والنصب ٣٢٩
- رجحان الابتداء على النصب ٣٣٦
- ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو ٣٤٥
- عدم امتناع نصب المشتغل عنه بمجرور ٣٤٦

- رفع المشغول شاغله ٣٤٨
- عدم جواز الاشتغال بمصدر منوي في نحو زيدٌ ذهب به ٣٥١
- تفسير عامل الأسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله ٣٥٣
- مسائل من هذا الباب ٣٥٦ - ٣٦٢
- ١ - تفاوت النصب في هذا الباب ٣٥٦
- ٢ - ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب ٣٥٦
- ٣ - تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر ٣٥٩
- ٤ - اختلافهم في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في هذا الباب ٣٦٠
- ٥ - عدم جواز الشغل عما لا يقبل أن يضم ويتقدم ٣٦١
- ٦ - ينبغي عدم دخول جمع التكرير في الاشتغال ٣٦١
- ٧ - لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل ٣٦٢
- فهرس الموضوعات ٣٦٣ - ٣٦٩

التَّيْذِيْلُ وَالتَّكْمِيْلُ

فِي شَرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْسٍ الْهَنْزَلِي

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْزَلَوِي
جَامِعَةُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِيَّةُ بَنِي سَعُوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فَرْعُ الْقَصِيْمِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

وَلِلْقَلَمِ
رِشْقٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله ذي العِزَّة والجلال، أَحَمَدُه حمدَ الشاكرين، وأُصَلِّي وأُسلِّم على نبيِّنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته الذين هم خير القرون.

ثم أمَّا بعد: فقد كنت منذ أمد بعيد أبحث عن مرجع مطبوع في النحو، جمع آراء النحويين ومذاهبهم في كل مسألة من مسائله، وعُني فيه مؤلفه بالتحليل والتعليل والمناقشة، وأيد كل قول بالدليل، فلم أقف فيما أصبو إليه على كتاب محقق تحقيقاً علمياً. فيمَّمت شطر خزائن المخطوطات، فوجدت بغيتي في كتاب «التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» لأبي حيان الأندلسي، رحمه الله، فهو مصنَّف لم يؤلَّف مثله في بابهِ فيما أعلم؛ لذا صورت بعض أجزائه المبعثرة في مكتبات العالم، وكتبتها بقلمِي لتكون مرجعاً لي أفزع إليه عند الحاجة.

ولمَّا عثرتُ على نسخة كاملة منه استخرتُ الله - تعالى - في تحقيقه لينتفع به طلبة العلم، ودعوته - سبحانه - أن يوفَّقني لإخراج هذا السفر النفيس. فعكفت عليه بعد أن جمعت ما تيسر لي جمعه من صور نسخه المتفرقة، وطفقت أغتني كل ساعة فراغ للعمل فيه.

ومن الله أستمد العون في إتمامه، فإليه المفزع، ولا ملجأ إلا إليه.

اللهم اغفر لي زلَّاتي، وتجاوز عن سيئاتي، وبارك لي في وقتي، وتقبل مني
صالح الأعمال، وارزقني الإخلاص والسداد في القول والعمل. رَبِّ اغفر لي
ولوالديَّ، رَبِّ ارحمهما كما ربياني صغيراً.

وكتب

أبو معاذ

الدكتور حسن هندراوي

بُريدة - في يوم: الجمعة ٢٩ من جمادى الأولى ١٤١٧ هـ

١١ من تشرين الأول ١٩٩٦ م

المؤلف

نسبه وأسرته وصفاته :

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي التَّفْزِي^(١).

ولد في العشر الأخير من شوال سنة ٦٥٤ هـ بمدينة غرناطة في الأندلس، وفيها نشأ وترعرع، فنُسب إليها. ويُنسب أيضاً إلى جَيَّان موطن ذويه. ينتهي نسبه إلى قبيلة نَفْزة البربرية.

وفي سنة ٦٧٨ هـ أو ٦٧٩ هـ غادر بلاد الأندلس، وعبر البحر إلى إفريقية، فدخل مدينة فاس، وطاف بسبته وبجاية وتونس، وتنقل في مدن المغرب وشمال إفريقية، واتجه أخيراً إلى مصر، وكانت الإسكندرية أول ما دخل من مدنها، ثم ألقى عصا الترحال في القاهرة، واتخذها موطناً، وفيها توفي في الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ في أصح الأقوال، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر.

كانت أسرته تتكون من زوجه زُمُرْدَة بنت أبرق التي توفيت سنة ٧٣٦ هـ، وولده حيان الذي مات سنة ٧٦٤ هـ، وابنته نُضَار التي توفيت سنة ٧٣٠ هـ، وكان لِحيَّان ولدٌ اسمه محمد. وكلهم عنوا بالحديث كما ذكر أصحاب كتب التراجم.

وكان أبو حيان شيخاً طوالاً، حسن العِمة، مليح الوجه، ظاهر اللون،

(١) انظر ترجمته في كتاب «أبو حيان النحوي» للدكتور خديجة الحديثي، وفي كتب التراجم.

مشرباً بحُمْرَة، مَنْوَر الشَّيْبَة، كَبِير اللّحْيَة، مَسْتَرْسِل الشَّعْر. وَكَانَتْ عِبَارَتُهُ
فَصِيحَةً بَلُغَةً أَهْل الْأَنْدَلُس، لَكِنَّهُ فِي غَيْر الْقُرْآن يَعْقِد الْقَاف قَرِيباً مِنَ الْكَاف.

وَعُرِفَ بِحَسَنِ دِينِهِ وَعَقِيدَتِهِ. وَكَانَ فِي أَوَّل حَيَاتِهِ مَالِكِيّاً، ثُمَّ تَمَذَّهَبَ
بِالظَّاهِرِيَّة وَهُوَ فِي الْأَنْدَلُس، وَلَمَّا جَاءَ إِلَى مِصْرَ تَحَوَّلَ إِلَى مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ.

كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَفِيفَ النَّفْسِ أَيْباً، ذَا خُشُوعٍ، عَظِيمَ التَّقْدِيرِ لِلطَّلِبَةِ
الْأَذْكِيَاءِ، مُتَوَاضِعاً، عَدْلًا، حَسَنَ السَّيْرَةِ، غَزِيرَ الْعِلْمِ، فَاضِلاً، بَعِيداً عَنِ
الْفَلَسَفَةِ وَالْإِعْتِزَالِ.

حَيَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

عَاشَ أَبُو حَيَّانَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ سَنَةً، كَانَتْ حَافِلَةً بِالدَّرْسِ وَالتَّدْرِيسِ
وَالتَّصْنِيفِ، فَقَدْ طَلَبَ الْعِلْمَ مِنْذُ نِعُومَةِ أَظْفَارِهِ، فَأَخَذَ عَنْ عُلَمَاءَ مَشْهُورِينَ فِي
الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ كَابِنِ الضَّائِعِ وَالْأَبْدِيِّ وَابْنِ الرُّبَيْرِ وَابْنَ
النَّحَّاسِ؛ وَبَلَغَ عِدَدَ الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ نَحْوَ خَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ شَخْصٍ. وَأَمَّا
الَّذِينَ أَجَازَوْهُ فَعَالَمٌ كَثِيرٌ جَدًّا. وَاسْتَمَرَ يَتَلَقَّى الْعِلْمَ عَنِ الْأُئِمَّةِ فِي شَتَى الْفَنُونِ
حَتَّى غَدَا نَحْوِيَّ عَصْرِهِ وَلِغَوِيَّهِ وَمُفَسِّرِهِ وَمُحَدِّثِهِ وَمَقَرَّرِهِ وَمُؤَرِّخِهِ وَأَدِيبِهِ.
وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ التَّفْسِيرِ فِي قُبَّةِ السُّلْطَانِ الْمَنْصُورِ، وَالْإِقْرَاءَ بِجَامِعِ الْأَقْمَرِ.

وَأَخَذَ عَنْهُ أَكْبَارُ عَصْرِهِ، وَصَارَ تَلَامِذَتُهُ أُئِمَّةً وَأَشْيَاخاً فِي حَيَاتِهِ، كَابِنِ
مَكْتُومٍ وَالْمُرَادِيِّ وَالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ وَابْنِ هِشَامٍ وَنَازِرَ الْجَيْشِ وَابْنَ عَقِيلٍ.

وَحَلَّفَ تَرَاثاً ضَخْماً فِي النُّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَاللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ وَالحَدِيثِ
وَالْفِقْهِ وَالْقَرَاءَاتِ وَالتَّارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ وَالنَّقْدِ وَالبَلَاغَةِ وَالشَّعْرِ، كَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ
فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ،
وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَمَنْهَجِ السَّالِكِ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ
مَالِكٍ، وَالتَّذْكَرَةِ.

كتاب التبسيط والتكميل

موضوعه وسبب تأليفه :

هذا الكتاب شرح لكتاب ابن مالك «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». وكتاب التسهيل يجمع بين دفتيه علمي الإعراب والتصريف، وقد كانت له منزلة سامية عند أبي حيان، فهو قد التزم أن لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته.

ولهذا المصنف أهمية خاصة تكمن في ترتيب ابن مالك لأبواب علم النحو هذا الترتيب الذي لم يُسبق إليه، وفي حشده فيه للآراء والمذاهب النحوية بعبارة موجزة؛ لذا حظي بعناية النحويين من بعده، فشرحه كثير منهم، وكان أبو حيان من أوائلهم.

فقد ذكر أبو حيان في مقدمة شرحه أن ابن مالك شرح كتابه، وانتهى في شرحه إلى باب «مصادر غير الثلاثي»، فاستخرج أبو حيان فصَّ التسهيل مما أودعه المصنف في الشرح إلى حيث انتهى، وجمع على باقي الكتاب نسخاً قيمة حُررت بين يدي مصنفه، ووفق يُقرئ الكتاب، فيفتح مقفله، ويوضح مشكله. وأضاف أنه طالما سأل سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتكميله، ولما كثر تسألهم أسعفهم فيما طلبوا، فشرح الخُمسين للذين لم يشرحهما المصنف في كتاب سماه «التكميل لشرح التسهيل». وعند ذلك وجد لدى بعض المعتنين بهذا العلم تطلعاً إلى أن يشرح أبو حيان الكتاب كاملاً، فأخذ في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وسماه «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل».

ويُعدّ كتاب «التذييل والتكميل» أضخم كتاب في موضوعه، فقد قيل فيه وفي كتابه الآخر «ارتشاف الضرب»: «ولم يُؤلّف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال»^(١). ومن يقرأ

(١) بغية الوعاة ١: ٢٨٢.

الكتاب يجده جديراً بهذا الوصف. وقد طبعت منه قطعة صغيرة سنة ١٣٢٨ هـ بمطبعة السعادة في مصر، وتقع في جزأين، يتدنان من أول الكتاب، ويتتهيان في بعض فصول بحث المبتدأ، ومعهما شرح المرادي، وشرح الدماميني.

زمن تأليفه:

لم نقف على النسخة التي كتبها أبو حيان بخطه فيمكن معرفة زمان تأليف الكتاب، ولذا لا بد لنا من البحث عن وسائل أخرى لعلنا نهتدي إلى تعيين الفترة التي أُلّف فيها هذا السّفر النفيس.

فإذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب نجد أبا حيان يقول: «فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانتدبت إليه أحق الانتداب، إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت، فحصل ما فيه نفع غليل، وبرء عليل، وانشراح صدر، وارتفاع قدر، بتيسير ما فيه لمقتنع كفاية، وتفسير كتاب الله آية آية، وذلك بما أتاح الله على يدي المقر العالي العالمي العادلي السيفي سيف الدين أرغون نائب السلطنة المنصورية الناصرية...»^(١).

ففي هذا النص لنا دليلاً فيما نرومه:

أولهما: تصريحه بأنه ابتداء الشرح من أول الكتاب بعد أن أتم تفسير كتاب الله. وإذا نظرنا في مقدمة تفسيره المسمى بـ «البحر المحيط»^(٢) نجده يذكر أنه انتصب مدرساً في علم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور في دولة ولده الملك الناصر في أواخر سنة عشر وسبعمئة. وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره، فعكف حينئذ على تصنيف «البحر المحيط». فهذا يدل على أنه أُلّف «التذيل والتكميل» بعد انتهائه من كتابه «البحر المحيط».

وثانيهما: تصريحه بأنه ابتداء في الشرح بعد أن مدّ له يد العون سيف

(١) التذيل والتكميل: ٩: ١ - ١٠.

(٢) البحر المحيط ١: ١٠٠.

الدين أرغون نائب السلطنة المنصورية الناصرية، فاستغنى عن طلب الاكتساب، وتفرغ لشرح التسهيل. فهذا يدل على أنه قد صنف «التذيل والتكميل» في عهد نائب السلطنة سيف الدين أرغون. وإذا رجعنا إلى كتب التراجم ألفيناها تذكر أن أرغون المذكور ناب في المملكة في سنة ٧١١ هـ تقريباً إلى سنة ٧٢٧ هـ، وأقام بحلب نائباً مدة إلى أن مات بها سنة ٧٣١ هـ، وأنه كان له حنو زائد على أبي حيان^(١). فزمان تأليف «التذيل والتكميل» منحصر في المدة التي ولي فيها أرغون نيابة السلطنة.

خصائصه ومنهج المؤلف وفيه ومصادره:

من أبرز ما يتصف به كتاب «التذيل والتكميل» غزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها، مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع، ولهذا قيل فيه وفي كتابه الآخر «الارتشاف»: «ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال»^(٢). فهذه السمات يراها القارئ في كل مسألة من مسائل الكتاب. وهذا السّفر هو أحد شروح التسهيل الضخمة، فقد بلغ عشر مجلدات كبيرة. وعليه اعتمد شراح التسهيل من تلاميذ أبي حيان ومن جاؤوا بعدهم.

وتتلخص طريقته في الشرح في أنه كان يذكر كلام ابن مالك في المسألة، ويمثل لها ذكراً كلام ابن مالك في شرحه، وابنه بدر الدين، في الأبواب التي شرحها، ويعقبه بالتعليق عليه والتفسير والتوضيح، مع إيراده لأقوال النحويين ومذاهبهم، والاستشهاد والتحليل والتعليل والترجيح عند تعارض الآراء. وتراه في معظم الأحيان يتعد عن الخوض في المسائل التي لا ينبغي عليها اختلاف في اللفظ أو تغيير في المعنى.

(١) انظر ص ١٠ من الجزء الأول من التذيل والتكميل (الحاشية الثانية).

(٢) بغية الوعاة ١: ٢٨٢.

وقد اعتمد أبو حيان في شرحه للتسهيل على كتب سابقه وشيوخه ومعاصريه - وما أكثرها - وكان تارة يصرح باسم الكتاب، وتارة يغفل ذكره وذكر مصنفه، ومن الكتب التي أكثر من النقل منها مع التصريح بعنوان الكتب «كتاب سيويه» و «البيسط» لضياء الدين بن العلي، و «الإفصاح» لابن هشام الخضراوي وغيرها. ومن الكتب التي وجدت تطابقاً بين نصوصها ونصوص أبي حيان في كثير من المسائل «شرح الجزولية» للأبدي، فإما أن يكون أبو حيان قد أخذ منه دون أن يشير إلى ذلك، وإما أن يكون الاثنان قد نقلتا من كتاب آخر دون الإشارة إليه.

منهجني لتحقيق

يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب في الأمور التالية:

١ - قابلت بين النسخ المخطوطة التي استطعت الوقوف عليها، وأثبت الصواب أو ما هو أولى في المتن في حال وجود خلاف بينها، ونهت في الحاشية إلى ما في بقية النسخ. ولم ألزم في المتن بنسخة معينة. وكنت أثق بنسخة الأسكوريال (س)، والنسخة المصرية (ق)، أكثر من النسخ الأخرى؛ لأن الأولى كتبها تلميذ أبي حيان ابن مكتوم من خط المصنف وأصله، والثانية منقولة من نسخة المؤلف أيضاً. وأثبت في الهوامش أرقام أوراق نسخة كوبريلي (ك) لأنها أقدم النسختين الكاملتين اللتين وقفت عليهما من الكتاب. وأهملت كثيراً من الخلافات بين النسخ مما هو تصحيف أو تحريف، وكذا فعلت بالخروم الكثيرة في بعض النسخ، وتجد في وصف النسخ تبياناً لقيمة كل منها.

٢ - خرّجت الآيات الكريمة، فذكرت اسم السورة ورقم الآية فيها وتمتها إن دعت الحاجة إلى ذلك. كما خرّجت القراءات من كتب القراءات المعتمدة، وكتب معاني القرآن والتفسير أحياناً.

٣ - خرّجت الأحاديث النبوية من كتب السنة أو كتب غريب الحديث والأثر.

٤ - خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية وكتب الإعراب والتصريف واللغة والأدب والتاريخ. وحاولت أن أرجع إلى المصادر التي استقى منها المؤلف شواهد، فإذا لم أجد الشاهد فيها أو لم أقف على تلك المصادر خرّجت على غيرها مما صُنّف قبل أبي حيان أو في عصره، فإن لم أعثر عليه فيها قصدت كتب المتأخرين الذين استشهدوا به، وقليلًا ما أفعله، إلا أن يكون الكتاب من شروح الشواهد ككتب عبد القادر البغدادي ونحوها.

٥ - خرّجت الأمثال وأقوال العرب ومذاهب النحويين وأقوالهم وآراءهم من كتب السابقين، فأرجعتها إلى المصادر الأصلية حسب الجهد والطاقة.

٦ - شرحت المفردات الغريبة في الشواهد والأمثلة.

٧ - ذكرت نبذة موجزة لأعلام النحويين واللغويين غير المشهورين، وما تجاوزتهم إلى غيرهم إلا قليلًا.

٨ - أنوي أن أثبت في آخر كل جزء فهرساً لموضوعاته، وأرى أن هذا يكفي في هذه المرحلة لأن موضوع الكتاب إنما هو أبواب النحو المعروفة، وإن أعان الله على إتمام تحقيق الكتاب فسوف أصنع - إن شاء الله - فهرس مفصلة تشتمل على: الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية، والأمثال، وأقوال العرب، والشعر، والأمثلة اللغوية، والأعلام، والأماكن، والأدوات، والكتب المذكورة في المتن، والمصادر والمراجع، والموضوعات، وغيرها من الفهارس التي تهدي الباحث إلى بغيته في الكتاب بأقل زمن ممكن.

وصف لنسخ المخطوطة

يبدو أن كتاب «التذيل والتكميل» قد لقي حظوة لدى المتقدمين فكثرت نسخه المخطوطة، لكنني لم أجد فيما وقفت عليه منها حتى الآن سوى نسختين كاملتين، هما نسختا كوبريلي ونور عثمانية، وأما بقية النسخ فالموجود منها يتراوح بين جزء واحد وسبعة أجزاء. وهذا بيان بالنسخ التي استطعت الحصول على صور منها:

١ - نسخة كوبريلي (ك):

هي نسخة كاملة محفوظة في مكتبة كوبريلي بإستانبول برقم (١٤٧٥) - (١٤٨٣ هـ)، وتقع في تسعة أجزاء، ويبلغ عدد أوراقها ١٧٩٢ ورقة، وفي كل صفحة منها ٢٧ سطراً. كتبت بخط نسخي جيد جداً. والضبط بالشكل فيها نادر. وقد كتبت الأجزاء كلها بخط كاتب واحد لم يذكر اسمه، وتمت كتابتها في حياة المؤلف كما في آخر بعض أجزاءها.

يبدأ الجزء الأول من أول الكتاب، وينتهي بآخر باب المعرف بالأداة. ويقع في ١٩٨ ورقة. وقد تمَّ في الثالث من شهر رمضان سنة ٧٣٤ هـ. ورقمه ١٤٧٥.

ويبدأ الجزء الثاني بباب المبتدأ، وينتهي بآخر باب «لا» العاملة عمل «إن». ويقع في ١٩٣ ورقة. ولم يذكر في آخره تاريخ نسخه. ورقمه ١٤٧٦.

ويبدأ الجزء الثالث بباب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وينتهي بآخر شرحه لقول ابن مالك في باب المفعول فيه: «فصل. الصالح للطرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دلَّ على مقدَّر...». ويقع في ١٩٧ ورقة. وقد خلا من تاريخ النسخ. ورقمه ١٤٧٧.

ويبدأ الجزء الرابع بقول ابن مالك: «فصل. من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل...»، وينتهي بآخر باب حَبَّذَا. ويقع في ٢١٠

ورقة. وكان الفراغ منه في الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٧٣٥ هـ. ورقمه ١٤٧٨.

ويبدأ الجزء الخامس بباب التعجب، وينتهي بآخر باب البدل. ويقع في ٢٣٨ ورقة. وقد خلا آخره من تاريخ الفراغ منه. ورقمه ١٤٧٩.

ويبدأ الجزء السادس بباب المعطوف عطف نسق، وينتهي بآخر شرحه لباب التسمية بلفظ كائن ما كان. ويقع في ٢٢٩ ورقة. ولم يذكر في آخره تاريخ الفراغ منه. ورقمه ١٤٨٠.

ويبدأ الجزء السابع بباب إعراب الفعل وعوامله، وينتهي بآخر شرحه لقول ابن مالك في باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره: «أفعال لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعُل... وَطُبُّ وَفُلُو وَعَدُو». ويقع في ٢١٥ ورقة. وقد خلال آخره من تاريخ الفراغ من نسخه. ورقمه ١٤٨١.

ويبدأ الجزء الثامن بقول ابن مالك في باب أمثلة الجمع: «ويحفظ في فَعْل صحيح العين...»، وينتهي بآخر شرحه لقول ابن مالك في باب التصريف: «فصل. ومما اطرد حذف همزة أفعل». ويقع في ٢١٠ ورقة. ولم يذكر في آخره تاريخ نسخه. ورقمه ١٤٨٢.

ويبدأ الجزء التاسع بقول ابن مالك في باب التصريف: «فصل. من وجوه الإعلال القلب...»، وينتهي بآخر الكتاب. ويقع في ١٠٢ ورقة. ولم يذكر فيه تاريخ نسخه. ورقمه ١٤٨٣.

وفي هذه النسخة تصحيف وتحريف وسقط بعض الكلمات والجمل، ولكونها أقدم النسخ الكاملة التي وقفت عليها فقد أثبتُ أرقام أوراقها على هامش الكتاب. وقد رمزت لها بالحرف (ك).

٢ - نسخة الأسكوريال (س):

يوجد منها ثلاثة أجزاء محفوظة بمكتبة الأسكوريال بالأرقام التالية: ٥٢، ٥٣، ٥٤. وهذه الأجزاء هي الأول والثاني والخامس، ومنها صورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض بالأرقام التالية: ف ٥٩٧٧، ف ٥٩٩٠، ف ٥٩٩١. وهي أنفس النسخ التي وقفت عليها، كتبت بخط نسخي جيد جداً، وبعض الكلمات فيها مضبوطة بالشكل. كتبها لنفسه من خط المؤلف وأصله تلميذه أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم القيسي، كما ذكر في آخر كل جزء منها. وفي كل صفحة منها ٢١ سطراً. وقد رمزت لها بالحرف «س».

يبدأ الجزء الأول من أول الكتاب، وينتهي بآخر قوله في باب الموصول: «وسياتي ذلك عند ذكر الروابط إن شاء الله تعالى». ويقع في ٢٣٠ ورقة. وفي الزاوية اليمنى السفلى من الصفحة الأخيرة كتب بخط مغاير ما نصه: «نقلها فقير رحمة ربه محمد بن أحمد الصوفي سنة ٧٣٨». ورقمه ٥٢.

ويبدأ الجزء الثاني من قوله في باب الموصول: «من وما في اللفظ مفردان مركبان...»، وينتهي عند آخر قوله في الأحرف الناصبة: «وسدّ مسدّ الجملة المفسرة. وهذا كله باطل لم يسمع منه شيء». ويقع في ٢٠٧ ورقة. ورقمه ٥٣.

ويبدأ الجزء الخامس بقوله في باب المستثنى: «ص. فصل. يستثنى بحاشا وخلا وعدا»، وينتهي بآخر باب التعجب. ويقع في ٢٢٩ ورقة. ورقمه ٥٤.

٣ - نسخة الأسكوريال (ل):

يوجد منها جزآن، هما الثامن والعاشر، محفوظان بمكتبة الأسكوريال برقم ٥٦ و ٥٧. وقد كتبا بخط نسخي حسن. وفي كل صفحة منهما ٢٥ سطراً. وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في

الرياض صورة عنهما برقم ف ٥٩٩٣ وف ٥٩٩٤ وقد رمزت لها بالحرف (ل).
يبدأ الجزء الثامن بقوله: «ص. باب ما زيدت الميم في أوله مصدر
فاعل»، وينتهي في آخر قوله في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى
ذلك: «وحكى الكسائي: أين كنت لتنجو مني، أي: ما كنت لتنجو مني،
وقال تعالى (كيف يكون للمشركين عهد عند الله) أي: ما يكون للمشركين».
ويقع في ٢٤٨ ورقة. ولم يذكر اسم ناسخه. ورقمه ٥٦.
ويبدأ الجزء العاشر بقوله: «ص. فصل. لأصالة الفعل في التصريف
زيد قبل فاء ثلاثيه» وينتهي بآخر الكتاب. ويقع في ٢٧٥ ورقة. ورقمه ٥٧.
وقد خلا من ذكر اسم الناسخ.

٤ - نسخة الأسكوريال (ي):

يوجد منها جزء واحد هو الخامس، محفوظ في مكتبة الأسكوريال
برقم (٥٥). كتبه بخط نسخي واضح محمد بن أحمد الغزولي سنة ٧٤٠ هـ.
يبدأ بباب المعطوف عطف النسق، وينتهي بآخر باب التسمية بلفظ كائن ما
كان. يقع في ٢٧٨ ورقة. وفي الصفحة ٢٣ سطرًا. وفي المكتبة المركزية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض صورة منه برقم
ف ٥٩٩٢. وقد رمزت له بالحرف (ي).

٥ - النسخة المغربية (ط):

يوجد منها جزء واحد، هو الرابع، محفوظ في مكتبة الأوقاف في
الخزانة العامة بالرباط برقم ٢١٢ ق. كتبه بخط مغربي محمد بن إبراهيم بن
علي بن عبد النور سنة ٧٥٣ هـ. في أوله وآخره آثار رطوبة. يبدأ من باب
حروف الجر، وينتهي بباب همزة الوصل. ويقع في ٢٩٢ ورقة. وفي
الصفحة ٢٩ سطرًا. وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية صورة منه برقم ف ٦٣٣٣. وقد رمزت له بالحرف (ط).

٦ - نسخة ولي الدين جار الله (و):

يوجد منها جزء واحد، هو الأخير، محفوظ في مكتبة ولي الدين جار الله في إستانبول برقم ١٩١٠. كتب بخط نسخي سنة ٧٦٠ هـ. وتمت مقابلته في المدينة المنورة في رمضان سنة ٧٦٣ هـ. يبدأ بباب أبنية الأفعال، وينتهي بآخر الكتاب. يقع في ٢٤٥ ورقة، وفي الصفحة ٢٣ سطرًا. وفي معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة صورة منه برقم (٦٥ نحو). وقد رمزت له بالحرف (و).

٧ - نسخة الأحمديّة (ح):

هي من وقف مدرسة الأحمديّة بحلب، وتحتفظ بها مكتبة الأسد الوطنية في دمشق برقم (١٤١٧٩ - ١٤١٨٥). وتقع في تسعة أجزاء، يوجد منها سبعة. كتبت بخط مغربي ما عدا السادس، فقد كتب بخط نسخي. وفي الصفحة ٢٥ سطرًا. الضبط فيها نادر. وقد سقط من أولها عدة أوراق، وكثر فيها التحريف والتصحيف والخرم؛ لذا كانت الفائدة منها قليلة جداً، وهذا ما دعاني إلى إغفال ذكرها في الحاشية إلا نادراً. وعلى بعض أجزاءها تملكات لعدة أشخاص. وقد رمزت لها بالحرف (ح).

٨ - النسخة (م):

يوجد منها جزء واحد، هو الأول، محفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٦٠١٧ هـ). كتب بخط مغربي دقيق. وعليه صورة وقف وتملك للسلطان أبي العباس المنصور بالله الحسيني بخطه على خزانته في جامع القرويين بالمغرب سنة ١٠٠٩ هـ، يبدأ من أول الكتاب، وينتهي في آخر باب «لا» العاملة عمل «إن». يقع في ٢٤٣ ورقة، وفي الصفحة ٢٧ سطرًا. وقد رمزت له بالحرف (م). ولم أقف عليه إلا بعد طبع الجزء الأول. وقد قلّ اعتمادي عليه بسبب فشو التحريف والتصحيف وكثرة الخروم وعدم الوضوح في كثير من أوراق المصورة.

٩ - النسخة المصرية (ق):

يوجد منها الجزء السابع فقط من نسخة تقع في ثلاثة عشر جزءاً، تحتفظ به دار الكتب المصرية برقم (٦١ نحو). يبدأ بقول ابن مالك في باب اسم الفاعل: «ص. ويجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله أو مضافاً إلى مثله»، وينتهي في آخر شرحه لقول المصنف: «فصل. الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم». كتب بخط معتاد. وقد نقله من خط مصنفه في مدة آخرها سبع عشر جمادى الآخرة من عام ٧٤٧ هـ محمد بن قراجا بن علي بن سليمان الشافعي. ويقع في ١٧٨ ورقة. وفي الصفحة ٢١ سطرأ. وهو جزء نفيس، وقد رمزت له بالحرف (ق).

١٠ - النسخة المصرية (ص):

يوجد منها جزء واحد، هو الأول، محفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٦٠١٦ هـ). كتب بخط نسخي مضبوط، وبه آثار رطوبة. يبدأ بأول الكتاب، وينتهي بقوله في باب الموصول: «ويكون ذلك على قياس ما فهموا هم عن العرب». يقع في ٢٠٨ ورقة، وفي الصفحة ٢٥ سطرأ. وقد كثر فيه التصحيف والتحريف والخرم؛ لذا لم أشر إليه في الحاشية إلا قليلاً، وقد رمزت لها بالحرف (ص). وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض صورة منها برقم ف ٧٣٢٢.

١١ - النسخة المصرية (ش):

وقفت على جزء واحد منها - هو السابع - تحتفظ به دار الكتب المصرية برقم (٤٦٠ نحو). وهو من نسخة وقفها السلطان الملك الأشرف بالخانقاه والمدرسة التي أنشأها تجاه قلعة الجبل في شعبان سنة ٧٧٨ هـ. وكتب بخط قديم. يبدأ بباب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم، وينتهي بآخر باب عوامل الجزم. يقع في ١٨٨ ورقة. وفي الصفحة ٢٥ سطرأ. وفي آخره خرم. وقد رمزت لها بالحرف «ش».

١٢ - النسخة المصرية (د):

تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٦٢ نحو)، وتقع في ستة أجزاء، يوجد منها أربعة أجزاء، هي الأخيرة. كتبها بخط نسخي محمد بن أحمد بن نصر الصوفي الشهير بابن الشاهد كما جاء في آخرها. وفي كل صفحة منها ٢١ سطراً. وقد رمزت لها بالحرف (د). وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض صورة منها برقم: ف ٧٣٢٤، ف ٧٣٢٥، ف ٧٣٢٦، ف ٧٣٢٧.

يبدأ الجزء الثالث بباب المفعول معه، وينتهي بآخر باب أعمال المصدر، ويقع في ٢٣٨ ورقة. كتب سنة ٨٧٦ هـ. ويبدأ الجزء الرابع بباب حروف الجر، وينتهي بآخر همزة الوصل. ويقع في ٢٦١ ورقة. كتب سنة ٨٧٧ هـ.

ويبدأ الجزء الخامس بمصادر الفعل الثلاثي، وينتهي بآخر باب النسب. ويقع في ٢٦٧ ورقة. كتب سنة ٨٧٩ هـ.

ويبدأ الجزء السادس بباب أمثلة الجمع، وينتهي بآخر الكتاب. وفي أوله خرم، وأول الموجود منه قوله: «جمع قرشي بخلاف رجل...». يقع في ٢٨٢ ورقة. كتب سنة ٨٨٠ هـ.

وأما الجزء الذي ذكر أنه الثاني - وهو مبتور الأول والآخر - فهو ليس من «التذييل والتكميل»، وإنما هو جزء من شرح آخر من شروح التسهيل.

١٣ - النسخة المصرية (ظ):

تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٤٦٥ نحو)، والموجود منها أربعة أجزاء من اثني عشر جزءاً، هي: الخامس والسادس والسابع وآخر لم يذكر رقمه. كتبت بخط قديم واضح، فيه ضبط قليل. وهي مما وقفه السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برقوق على طلبة العلم الشريف بالخانقاه التي أنشأها بين القصرين. في الصفحة الواحدة منها ٢٣ سطراً. وقد رمزت لها بالحرف (ظ).

يبدأ الجزء الخامس بباب المستثنى، وينتهي بآخر شرحه لقول ابن مالك «فصل. حكم العدد المميز بشيئين في التركيب». ويقع في ١٦٣ ورقة.

وفي أول الجزء السادس خرم، مقداره فصلان إلا قليلاً، وأول الموجود منه: «وقد يجاوز به العشرة»، وفي آخره خرم أيضاً، وآخر الموجود قوله في باب حروف الجر: «جُعل كأنه مخلوق من العَجَل لكثرة وقوع العَجَل منهم، فأما قول الشاعر». يقع في ١٧٥ ورقة.

ويبدأ الجزء السابع بقول المصنف في باب حروف الجر: «ص. ومنها إلى للانتهاء مطلقاً»، وينتهي بقوله في باب النعت: «وقوله وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به. الأصل فيه أن لا يحذف لأنه أتى به لفائدة». ويقع في ١٩٨ ورقة.

ويبدأ الجزء الآخر من أثناء شرحه في باب التفسير لـ «فَعَلَ» وينتهي بآخر شرحه لقول المصنف: «فصل. ما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد...». وفي آخره تقديم وتأخير. يقع في ١٧١ ورقة.

١٤ - نسخة نور عثمانية (ن):

هي نسخة كاملة محفوظة في مكتبة نور عثمانية بإستانبول برقم (٤٥٦٢). يبلغ عدد أوراقها ٩٣٣ ورقة، وفي كل صفحة ٤٥ سطراً. وفي أولها فهرس لأبواب الكتاب وفصوله. كتبت بعدة خطوط. والضبط بالشكل فيها نادر. وحروفها معجمة. وفيها تحريف وتصحيف وسقط كلمات. وفي هوامشها بعض التعليقات والتقييدات وعنوانات بعض المسائل. وقد وقفت عليها بعد الانتهاء من طبع الجزء الأول؛ لذا لم أعتمد عليها فيه إلا في بعض العبارات المشككة. وكان الفراغ من كتابتها صبيحة يوم الجمعة الموافق للتاسع والعشرين من ذي القعدة سنة ١١٣٩ هـ على يد عبد الوهاب الطحلاوي، كما ذكر في آخرها.

١٥ - نسخة الفاتح (ف):

هي نسخة كاملة محفوظة في مكتبة الفاتح بإستانبول برقم (٤٩١٤-٤٩١٧). تقع في تسعة أجزاء. ويبلغ عدد أوراقها (٢١٤٨) ورقة، وفي كل صفحة منها (٢٥) سطراً. في الجزء الأول ٢٥٠ ورقة، وفي الثاني ١٩٥ ورقة، وفي الثالث ٢٢٥ ورقة، وفي الرابع ٢٣١ ورقة، وفي الخامس ٢٩٣ ورقة، وفي السادس ٢٨٦ ورقة، وفي السابع ٢٦٥ ورقة، وفي الثامن ٢٦٨ ورقة، وفي التاسع ١٣٥ ورقة. كتبت بخط نسخي جيد جداً بقلم واحد، مع ضبط بعض الحروف والإعجام. ولم يذكر ناسخها اسمه ولا تاريخ النسخ، سوى ما ذكر في آخر الجزء الرابع من أنه كان من الفراغ منه في عشرين من شهر ذي القعدة، ولم يعين السنة التي ينتمي إليها هذا الشهر.

تتفق هذه النسخة مع نسخة كوبريلي في عدد الأجزاء، وفي بداية كل جزء ونهاية، وفي بعض التعليقات التي أثبت على هوامشها، وفي سقط بعض الكلمات، وفي التصحيف والتحريف؛ لذا ترجّح لدي أن النسختين قد نقلتا من نسخة واحدة، أو أن إحداها قد نقلت عن الأخرى.

ولم أقف عليها إلا بعد الانتهاء من طبع الجزء الأول؛ لذا لم أعتمد عليها إلا من بداية باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح. وقد رمزت لها بالحرف (ف).

المخطوطات

في الاواخر التذويك والتكيد
التشهير لابي حيا الش
انجز الاول

ملكيه الى ارضه
التي هي عامه
وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

باب شرح الكلم والكلام وما يتعلق به باب اعراب الصحيح الآخر باب اعراب المعقل الآخر
باب اعراب المشي والمجموع على حد باب كفة النشة وحق التصحيح باب التكررة والمعرفة باب المصدر
باب العلم باب الموصول باب اسم الاشارة باب المعروف الاداء

الحمد لله
ملكه والمحمد اسم الله العظيم والحمد لله
محمد وفضل النبي وآله وصحبه وسلم

حسنه الجليله مع شمس الميرزا محمد باقر شيخ
في كل ما يتعلق بالدين والادب والعلوم
التي هي من صلب الدين والادب والعلوم
التي هي من صلب الدين والادب والعلوم

ثم دخل من الجذات المذكورة في سنة ١٢٨٥
بمكة المكرمة في ايام الفجر المبارك
والله الموفق
تأليفه السطور

4010

والجوز فزادوا الواو فيه فزاد بينه وبين عمرو ذلك بشرطين احدهما ان يكون من جنس واحد
فلا يفرق من عند المحدثين وعمر بن الخطاب الماني ان يكثر استعمالهما فلا يفرق بين شمس وشمس وان
كانا على حرفين وكانت الهمزة من حروف العلة التي ذكرت قبل ولايت واوالا لا يصح
فيها ليس فلو كانت بالهمزة المضاف اليها التي للفتح لم اوالها لانه ليس المرفوع
بالمنصوب وجعلت في عمرو لانه اخفى عمر من جهة ثانيا على فعل من جهة انضائه
وتولاه غير منصوب لانه مظهر الفرق بينهما لم يكت عمروا في حالة النصب والرفع
الف ص و زيدت ياء في ما يدعون نبي المسلمين وملايه ولايم وهذا ما استفاد اليه
ولا يما عليه ش هـ الذي ذكره هو من مخرج خط المصحف اما ان ياء الياء في ما يد
فوجهه ان هذه الهمزة يجوز تشبيهها بالياء فروع في نسخها الصورة المصحف وروى
في زائد الياء صورة التسهيل واما من يائي فزيدت الياء لسعاد الهمزة لئلا يتبدل يا
في الوقت وقد وقف بذلك جماعة في قراءة حمزة والياء وان كان الوجه في الوقت ان يد
الفا وكتب في المصحف لها صورتان بالالف صورتها على المصحف وايا صورتها على المصحف
لستفاد بذلك جواز العلة الياء واما من ملايه ولايم فالالف صورة المصحف والياء
صورة الهمزة على المصحف لانه لم يبدل مسجلة في الهمزة ومن الحرف الذي ذكره من جنسها
وهو الياء وقوله وهذا لما استفاد اليه ولا يما عليه اما استفاد اليه في رسم المصحف
ولان تبايع السلف رضي الله عنهم واما قوله لا يما عليه فلا يما اذا وقعت هذه الحروف
او ما اشبهها في غير القرآن ولا يكت شيئا من ذلك بالكت مبد ويا بالالف
لانها هي اول كلمة في تصوير الفا كغيرها من الهمزات الواقعة اولها فكتبت من
واما اصل يغيرها فكذلك هذه وكتبت من ياء واجا ويا بالالف لان الهمزة الأخيرة بعد
فتحة اما تصوير الفا وكذلك اذا اضيفت الى ضمير نحو من ولايم ومن خطا وخطا
كتبت بالالف الى هنا اذا لم يكن ما في فيه مصفا الى ضمير ويكت بالالف على حسب مناسبت
حرفها اضيفت نحو من خطيه عليه ام لم تضاف نحو من اللان من المرق وورق
لنا اللان على ذلك وقد انتهى ما كتبت من هذا الشرح والله تعالى لم يجعل ذلك خالصا
لوجهه وينفعنا وينفع به ولا يحمده رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
اجمعين وسلم تسليما كثيرا





صفحة عنوان الجزء الأول من نسخة الأسكوريال (س).

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
 قال شيخنا السيد العالم ابو طاهر الحافظ العلامة
 ابو البراء طاهر بن محمد بن يوسف
 بن علي بن يوسف بن جابر بن الفزاري الملقب بامير الله

فهذه المذكرة شريفة الخراج المفضلة بطلب
 المصطفى في الدار طه عالم الانسان محمودا بالاحسان
 ميسرا لادراك العلوم فاما للمؤمن والمؤمنات رجلا راشدا
 العارف بما يحل له من الفرائض من علم العبادات والبراءة الى الله كرامة
 والسبيل المؤدية الى توفيق طاعة والصلاة والسلام على النبي
 حرمته الوفاء السامي ورحمة اكسبه السامي واطهر سبب
 محمد صلى الله عليه وعلى آله الصلوات اليه ما سأل الزهر
 ونار ج الزهر والارض عن حبه بقبض انوار وملقب
 امان ما اشرقت بالدر اخضر ونشوت للطر الغرار
 وبعد فان كانت تسهل النوازل فاليه عذ الله محمد بن
 عبيد الله ماله الطمانين فيتم دمشق له الله ابداع كرامة فيه
 الف واجمع موضوع في الحكم الخيرية صفة هو كما قال
 يصنفه فيه طبرنا على دعوة الالباء وحملت منادته الخفاء
 ولما كان في غربة المصطفى حاشيت النوازل المسائل
 عرض من الاستعانة ما ادركه النافع عند الرجاء فبذلك الناس
 بالذراء واطرحوا المطامير واصل للام والاصح حاله عطف
 وعمله غفلا وانوار له يتلج رازها ان لا تخرج ولا استغفاله

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠١٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠ هـ في مدينة بغداد

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠١٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٠١٠ هـ في مدينة بغداد

الكتاب الثاني من كتاب التذكرة في شرح كتاب التفسير

تصنيف الشيخ الامام الاوحد الاستاذ الحافظ

ابن الدرس ابراهيم محمد يوسف علي يوسف

ابراهيم الادلي السامي المحوك

الفرابي رحمه الله

من القدر
في سنة
١٢٨٩

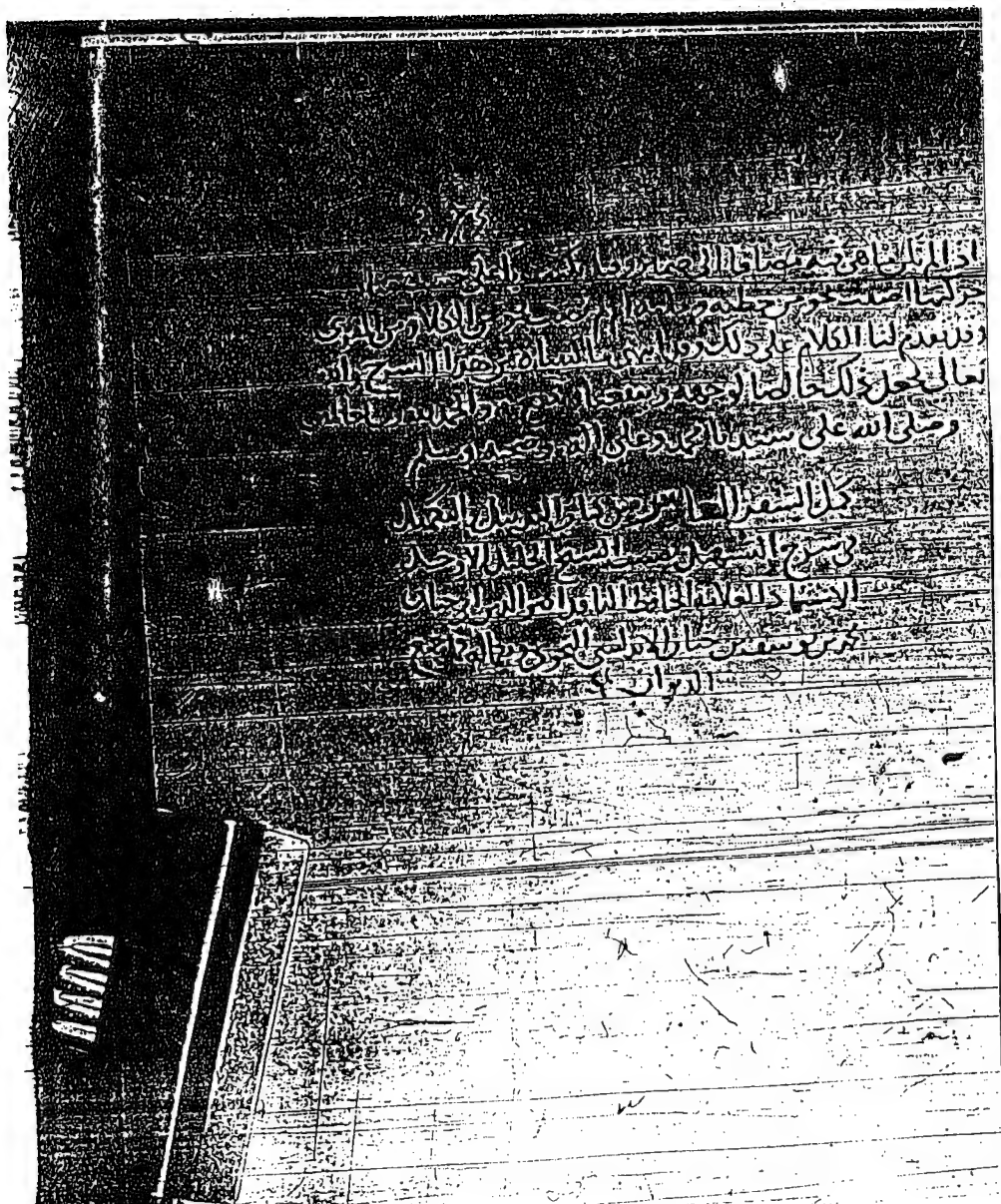
من باب المصدر المسمى الى ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام الثاني

56

صفحة العنوان من نسخة الأسكوريال (ل).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً في القلوب
نصفه من الذي يقدم هو ما زيدت الميم في أوله
مضاربه وما زيدت الميم في أوله حديثاً أو زماناً أو مكاناً
غير اللامية وما حاش من المصادق من اللام في أوله فعل على وزن مفعول
أثبت ذلك وقوله وليس نصفه أحسن من ما جافه وليس باسم
نحو رجل مقنع وهو الذي يقنع به في الأمور ورجل مدعس وهو الخبثان
الباب ذكر موسوعة زيادة الميم فيما بين من اللام في الحدث والزمان والمكان
وفما بين أوله وفما بين ذلك على غيره الشئ أو محله من تضاعف من
المفعول اللام في مفعول ففتح عنه من أدبه المصدر والزمان أو المكان أو
أعادت لاه مطلقاً أو صح ولم تكسر عن مضاربه من الفعل اللام في أم من أن
يكون مخفياً أو محذوفاً ولا تضاعف ذلك من الجاهد نحو عسي وليس وقوله أن
أعادت لاه مطلقاً على صحته فاق نحو نأى منأى وعزى مغزى أو أعادت نحو
و في موي و في موي وقوله أو صح نحو ذهب مذهباً وقيل مقبلاً وقوله
ولم تكسر عن مضاربه فيد ففتح عن مفعول نحو يرحب ويقبل وترضو وقوله
منهياً ومقبلاً ومترضاً وكل من هذه يعمل أن يراد به المصدر والزمان والمكان
وذكر اللامية المضعفة نحو جرحاً فاك اللامية
كان جرحاً الرامسة فحولها على جرحه المضعف المضعف في وجعاً بالياء
من ما مضاربه يقفل نعم العين المشقة واللامه والمعاله والمرداه إلى الطعام
ومن ما مضاربه يقفل نعم العين المشقة والمعاله وهو السعي إلى الخير
من فلان كسرت ففتح في المراد به المصدر وكسرت في المراد به الزمان
والمكان حتى أي فإن كسرت عن المضارع نحو ضرب يضرب فقول في
المضارع مضرت وذلك نحو قولك يا ابن آدم لمضرباً إلى الخبز يا و ذلك أيضاً
في الضعف كال تعالى ابن البشر يريد الفارق ففتح العين في ذلك وتكسرهما
إذا وردت في المكان أو الزمان تقول هذا غيبسنا ومضربنا ومجاشنا وقول

الصفحة الأولى من نسخة الأسكوريال (د).



الصفحة الأخيرة من نسخة الأسكوريال (ل).



صفحة العنوان من النسخة المغربية (ط).



Fragment of an ancient manuscript page, likely from the Voynich manuscript, showing dense, handwritten text in a script that is not understood. The text is written in dark ink on aged, yellowed parchment. The fragment is irregularly shaped, with some edges missing. The handwriting is cursive and compact, with many ligatures. Some characters resemble Latin letters but are often combined in ways that are not standard. The overall appearance is that of a highly decorative and mysterious historical document.

فمما علم من وحي الله
 الحبيب والرسول ان
 ولما وقع النزال
 وبانزال القرآن
 وله نزل من وحي
 بالكتاب والثناء
 مما يدعى على الله
 وتقر من له
 بالحق والبر
 بالحق والبر
 بالحق والبر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الصفحة الأولى من النسخة المغربية (ط).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله





صفحة العنوان من نسخة ولي الدين جبار الله (و).



الصفحة الأخيرة من نسخة ولي الدين جبار الله (و).

كتاب
٨٩٤
الجزء الأول شرح التسهيل
في الحيات
الخوي
الشيخ
الشيخ
الشيخ

عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

للعلامة الشيخ عبد الرحمن الرازي

جاءت ولها مع عرب
خبرية كمالية محكمة
ومعلق غريب ونابع لما
وجازم بالآثار
وانتسج ما لها في موضع
وجواب اقسام وما قد سرت
ولم يند تحفيض بعد معاني
وانتسج ما لها في موضع
سج لأن حلت على المغرور
ولله الحظان الباعث في
هرمته اذ وحمل فاعده
بازر وبعث قال غير مقتيد
مسلة رما رفته ووجهه مبتدي
في اشهر وتلف غير مبعث
لا جازم وجواب ذلك اورد
من موضع فاحفظه غير مقتيد

تفسير في التسهيل للرازي في
باب حاله في
غزل



صفحة عنوان الجزء الأول من نسخة الأحمديّة (ح).

هذا هو الكلام الذي
هو في كلامه

لن قال واحد له وقال الآخر عيني مدرع لان علم امر شرعي كذا يثبت الاثر
الا علمي من الحق لمحمد الا هزار وليس من حرج الكلام بالنسبة الى كل
واحد من المتألفين انا فتم على احوالهم انك لا علمي الحق الآخر
بعد ما هما مستحضر في ذهنه في مجموع علم المعنى والكلمة التي
تلقن بها كلام كما يكون كلاما قول من راي فقال يدانني هاهنا
هذه معاير علمي ان بناء كلام قصة اموي العيس والنزوع الشكرى
قال ابو عمرو بن العلاء كان امر والعيس يتارح من يدعي النفع يتارح
النزوع البشري فقال ان كنت شاعرا فلك انطاد ما اقول لما يلجز ما انا فغ
وذكر ما يطلع كل واحد منهما قال امر والعيس كان جرير بورا غيب فقال النزوع
عطار وله كاتبة عشارا فقال امر والعيس لما انك لا تباطح فقال النزوع
ومن اعجاز زينة عشارا فاما ان اليفان كل واحد منهما كلام ومما من الحفيظ كل
نصف معنى الآخر بحيث انه لا يستغل النصف كلاما لان خبر كان من قول
امر والعيس هو عشار من قول النزوع وجواب لما من قول امر والعيس هو عشار
من قول النزوع وكذلك قصة جرير والنزوع وحسن التفسير عن ابن
الرفاع بعض الملوك قوله فترجى اغن كان مرة روفه واشتغل له الملك
عن سماح بذي البيت فامسك عري عن الا فتشابه حتى يسبح الملك فقال
البرزخ فجرير ما فراء يقول عدي فقال جرير فلي اصاب من الدواة سرابها
ومعيب البرزخ من اقام جرير البيت على ما اشتهر جلي وماله الما الا ان
المعنى مستحضر في الزمر وكذلك قصة زبير مع ابنه كتبوا استخبار
في عبا هل خيز الشعي فجا زبير يقول بيتا ويقول الكعب اجز ديا في
بيته متعلق بالاول من باب له حتى فلكها ابيانا ومثل هذا كله لا يكلف
اخر فيقول ان هاهنا ليس بكلام لكونه من الحفيظ وانما قال المعنى واحد
بعض العمل اوله يقول وراى بعض المتألفين لان بناء القول من خبري بها
فعل وانما قاله بعض من فلكه في علم الاصول ولما لم قال بعض الناس
ولم يقل بعض المتألفين والى تلك كلاما على واحد وجعل وجعل

ليس

٧١٧
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠



١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله

میں نے ان کے لئے ایک

والشيخ محمد بن العالم العادل اختار شيخ
الامير احمد بن حسن الزيار المصنف والنسابة فريد الدين
ونسيم وحده ابو الفتح بن عثمان بن محمد بن يوسف بن علي
بن يحيى بن ابي اسحق بن يحيى بن علي بن محمد بن علي بن ابي

م. ل. ح. ١٠٠

[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة المصرية (م).

السفر السابع وكتاب
التذيل والتكملة في شهر رجب

تصنيف الامام العالم العظمى الاوحد احاطه الناقد
الاستاذ المحيى شيخ الاسلام اشير الدين ابى حيان محمد بن
يوسف بن على يوسف بن حيان التفرجى الاندلسى الغرناوى
رحمه الله تعالى وغفر له. بوالبيهق



بقية تيمار
باب
باب
باب
باب
باب

الفاعل
نقطة المشبهة باسم الفاعل
إيالة المصدر
حرف الجر سوي المستثنى
ألف التثنية
ألف التثنية

المرسوم

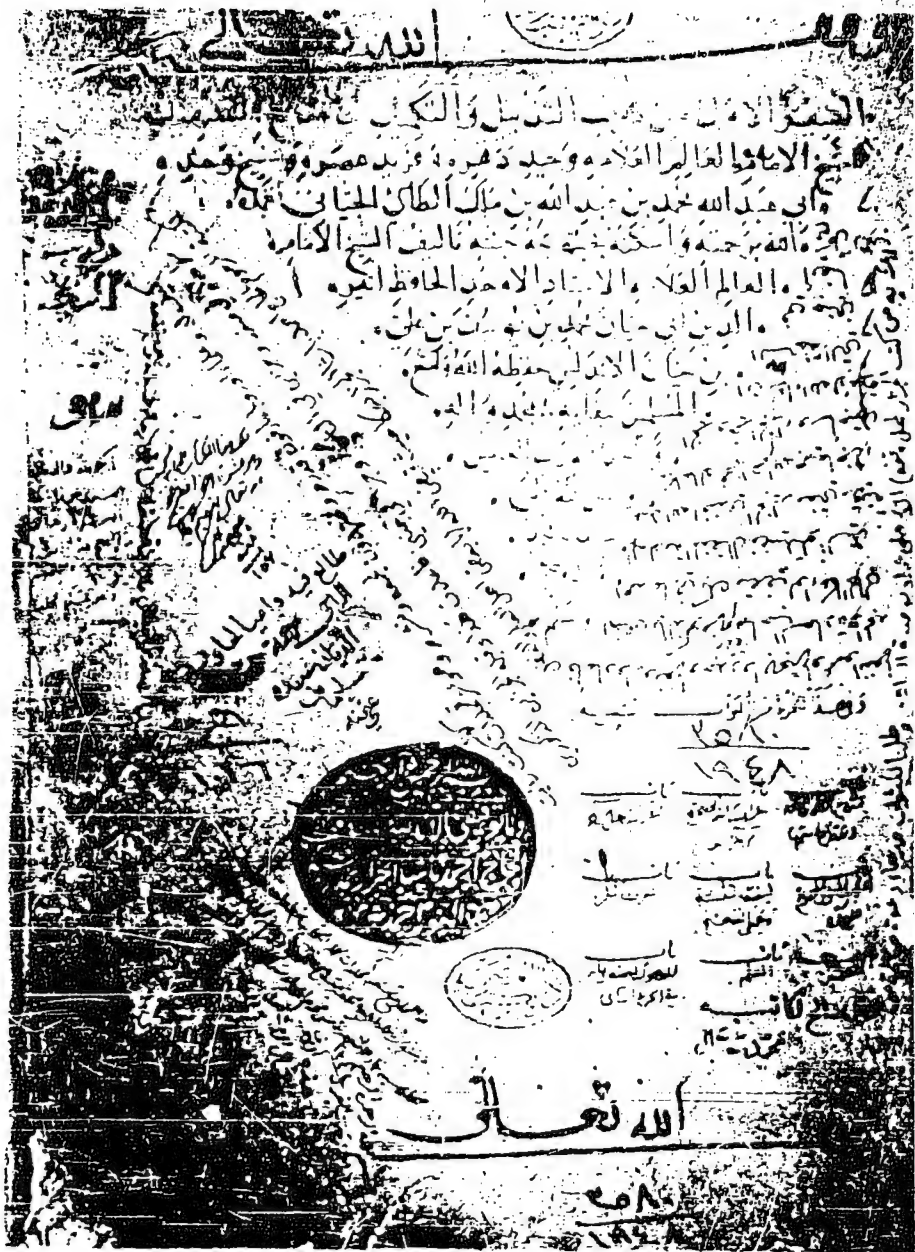
هذا الحظ

مؤيد على طاعة العلم السني في سائر أوجه العلوم
 من العلوم الشرعية واللغة العربية والحجج والحدود
 والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود
 وهو في علمه عسر عسر وإن لا يخرج من العلوم
 إلا من يخرج من علمه وإن لا يبقى من علمه إلا من يخرج

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اعن والطف بك
 ونجني المعطوف على بحر رضى لآل ألف واللام ان كان مثله او حاشا
 الى مثله او الى غيره لان كان غيره لك وفات لآل العباس مثله
 الاول جاء الضارب القلم والجارية ومثاله الثانية جاء الضارب القلم
 وبأية المرأة ومثاله الثالثة جاء الضارب المرأة اخيه لا بمرة جاء
 الضارب المرأة وجارية المرأة فالضارب على المرأة وقال
 الواهب المائة الهجان وعبد لها غور واشترى جاتها الحفا ذبا
 قال المصنف في الشرح في المسائل الثلاث جارية بلا خلاف انتهى وفي
 المسألة الثانية والثالثة طاف الشيخ ان يكون المعطوف مضافا الى مافيه ال
 او الى غير مافيه المحو في الضارب المرأة وغلام الرجل فمفهومه ان
 المرأة وعندها قال المصنف في المسألة في عصفور وخالف المبرد في
 المضاف الى غير مافيه لآل ألف واللام فلم يحرك الا النصب على الموضع ومنع
 الحركه خالف في مفعول نعيم المثل الذي كان مضافا الى مافيه لآل ألف واللام
 والسماع يرد على ذلك الواهب المائة الهجان وعبد لها
 روي في سبب وعنده الشيخ نصه وحكي الاستاذ ابو علي عن المبرد جواز هو
 الضارب الرجل وقية وكان حكمه مافيه المذابة بذلك المعنى جاز وعنده
 وعليه البيت وان جاز ان عتدس كونه ناعما والباء يحركه وقية لا يجوز في
 المتبوع فيمن حكاية ابن عصفور والاستاذ ذاب عن المبرد اختلاف ويمكن
 ان يكون انقولان له والجمع كذا جاز فيهما على ما حكى عنه وقوله
 لان كان غيره لك وفات لآل العباس اي لان كان غيره واحد من العباس
 الثلاث كان يكون المعطوف علما او امراة او مضافا الى معرفة غير محبوبة
 بال

والتخيم من شرح الشهاب للاستاذ العلامة اثير الدين
 ان تقدم الله تعالى برحمته نقله من خط مصنفه في سنة
 سابع عشر جمادى الاخرة من عام سبعة واربعين وسبع
 مائة هـ من قراخان سليمان الشافعي رحمه الله
 له ولوالديه وجميع المسلمين **بسم الله** في السفر الاول
 باب **التابع** وهو ما ليس خبرا من مشارك
 قلده في اعرابه وعامله مطلقا ان شاء الله تعالى واحمد
 لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل

الصفحة الأخيرة من النسخة المصرية (ق).



صفحة عنوان النسخة المصرية (ص).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْإِسْلَامِي
 إِعْزَازَ اللَّهِ أَنْصَارَهُ جَمِيعٌ هَذَا الْإِسْلَامِ جَمِيعٌ
 الْمُسْلِمِينَ يَنْفَعُونَ عَلَى الْوَجْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَيَجْعَلُ مَعَهُ
 الْخَائِفَةَ وَلِلدَّرَسَةِ أَفْشَاءَ الْبُحْثِ وَالْجَاهِ الْإِسْلَامِيِّ
 الْجَبَلِ الْمَحْرُوسَةِ وَشُرْطَانِ الْإِسْلَامِ بِمَنْعِهِ وَتَرْكِهِ
 بَعْدَهُ وَإِنْ كُنَّ الْبَطْرِفَةُ أَنْ يَنْتَهِى عَنْهُ أَوْ يَكُنْ
 شَيْئَانِ كَيْدَ تَارِزٍ وَتَسْتَجِيبُ جَمِيعُ الْوَجْهِ الْإِسْلَامِيِّ
 وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ الْإِسْلَامِيُّ
 بِمَنْعِهِ كَيْدَ تَارِزٍ وَتَسْتَجِيبُ جَمِيعُ الْوَجْهِ الْإِسْلَامِيِّ
 وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ الْإِسْلَامِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم
كتاب ما زاد في كتابهم في أوله

لغير ما تقدم في الكتاب من الذي تقدم به وما زيدت فيه في أوله من صدره فاعل نحو صارب
 مضاربة وما زيدت فيه في أوله حذراً أو زماناً أو مكاناً وما من رابطة غير الثلاثية وما جازم المصادر
 من الثلاثي أو من فعل على وزن مبدول عند من أثبت ذلك وقوله وليس بصفة أحرازاً ما جازمة وليس
 باسم فاعل ولا مفتول نحو رجل يبيع وهو الذي يقع به في السور ورجل مريض هو الطبيب
 الباب وكم موضوعه زيادة الميم في الثاني للحدث والذمان والمكان وفي الثاني له الميم
 دلالة على كونه الشيء ومحل من يصاغ من الفعل الثلاثي مفتوح عينه يراد به المصدر والزمان
 أو المكان إن غلبت له مطلقاً وصحة ولم تنكر عين مضارعة من الفعل الثلاثي أعم من أن
 يكون مضارعاً أو جامداً ولا يصاغ ذلك من الجامد نحو عسي وليس وقوله إن أمثلة لهم مطلقاً
 يعني صحت أو نحو ما في مساجد محرمي محرري أو أمثلة نحو في خرويه وفيه معنى وقوله أو
 صحت نحو دهب مذهبها وقتل وقتله وقوله ولم تنكر عين مضارعة في صحتها فتح عين فعل نحو دهب
 ويقتل ويرثوق وقتل مذهبها ومقتله وسرقة وكل من كان يعلم أن يراد به المصدر والزمان المكان
 وذلك أيضاً المصنف نحو حجر حجر قال في النافعة

إن كان حجر الزمانات ديولاً عليه حصير منه المصابع

وقد جازم بالتمام ما ذكره يفعل بهم الذين المشتقة والمالمة والمقالة والرعاة إلى الطعام
 ومنها ما لا يعمد يفعل بفتح العين المسألة والمعاد في السبي إلى الخبر من فان كبرت ففتح
 في المراد به المصدر وكبرت في المراد به الزمان أو المكان في أي فان كبرت عين المضارع
 نحو ضرب يعرب تقول في المصدر مضرب وذلك نحو قولك إن في ألف درهم مضرباً إلى مضرباً
 وكذلك أيضاً في المصنف قال تعالى أين المفر يريد أين المراد ففتح العين ذلك وتقول
 إذا أردت به المكان أو الزمان تقول هذا أحبنا ومضرباً ومحسبنا تقول أنت الماقد
 على مضربها وأنت على منتهى يريد الزمان الذي فيه النتائج والضراب ولذلك في اللغة الزمان
 والمكان ص وما عينه ينادي ذلك كغيره أو يحير فيه أو مقصود على الجمع وهو الأول

الذي عينه لا يجوز ليست ويعيش ويعمل ويحيط ذكر المشرط فيه ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا عين
 من الصحيح العين المسورة فتكون المصدر بالفتح والمكان والزمان بالتسوية وقوله تعالى

وحصلنا

المخرج والحاكم انتم اسم كان الحق من المحدث العامل وقوله ورباؤها
اسان رفوعان مثا دال ما اسان وامر قول الشاعر
لو تغير المالح خلق شريف كذا كالعصان لما اعتقاد

لغير وقوله ورباها كان ما صيا مقترنا بالما مثله انه قول الشاعر
فصت عليكم قلب ابنة وائل وكذا ما عليم مثل ابيه البراء
المقدر ص عليكم او هو ص عليكم لاجه في هذا الاحتمال ان يكون الجواب
محدو فالدلالة المعنى عليه التقدير انهم منكم كما فصت كحرف في قوله تعالى
فلما ذهبوا به واجتمعوا ان يجعلوا في غياثات الحب واوحينا اليه لتبينهم
نامرهم هذا وهم لا يشعرون وفيه قول امرئ القيس
فلما اجزنا ساحة الحى واتحى بنا طير تبت ذى ركا عفيف
ومذهب الكوفيين زياره الاوينا نحو هذا ويتدرونه اتحى وذلك في الآية
قتله وهذا التاويل اولى من اثبات حكم المحفل وقوله وقد تكرر مصارعا
ويجوز ان الجواب يكون مصارعا محو قوله تعالى فلما ادب عن ابراهيم الروح
وحياة البشرى بما دللنا فيه فوم لوط وينبغي ان يتقدم لما اما بسيطة وادا
التبيين الاواما النافية وقد تقدم الكلام عليه بالنسبة الى الباطنة
والترتيب واخترنا فيها تكون بسيطة
ثم الحروف السبع مرسحة التسهيل للسمع انرا ابراهيم الى حبان

لو سرق بربما المالح خلق فاعل بفعل محذوف ليسر قوله سرق ويكون سرق
حسب مبتدأ محذوف بتقديره موصوف فعل هذا قول المصنف يكون خلق
سرق مبتدأ وحيزه ولا موضع للجزء من الاعراب وعلى قول ابن جروف
يكون مبتدأ وحيزه موضع نصب خبر الدان الثانية وعلى قول ابن جروف

الحقوقي

الكتاب

١٤

الثالثة الأحيان

عبد الله

الكتاب

والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم ما لا يحصى

من النعمان والبركات والهدى والرشاد



١٤

صفحة عنوان أول النسخة المصرية (د).

وقف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْقَمَرُ مَلَّ وَسَلَّم عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِكَ سَيِّدَةِ الْمُجَرَّدَاتِ
 جعله بنفسها في المعنى مجرور مع وفي اللفظ كمنعرب معه اللفظ والاصناف
 ما عمل في السابق من فعل أو فاعل عليه إلا ينصرف بعد الواو خلافا للزجاج
 ما خلافا للجرحاني ولا باختلاف خلافا للكوفيين وقد يقع هذه الواو قبل ما
 لا يصلح عطفه خلافا لابن جني ولا تقدم المفعول معه على الفاعل المصاحح
 بآتيان ولا عليه خلافا لابن جني التالي وأحسن يشمل أو الفاعل
 في نحو رجت عسلا وما قال المصنف قلت في حله التالي وأحسن يخرج الآ
 غير الواو بما قد يظن عليه في اللفظ مفعول معه كالمجور ومع وبما المصاحبة نحو
 بحث الترس وجلست مع زيد فان عرف النجاة ففعل المفعول معه على المبوب له
 قد انتهى ليقام معناه من كلام المصنف وجري في ذلك على عادة كثره كمن يصور
 من ذكر الجنس ولا والله ختره من كذا وقد كتبتا معهما في أرياف هذا الشرح
 على أن الجنس لا يورد الاختراز وقوله جعلها بنفسها في المعنى مجرور مع الي
 المخرجة هذا أفضل يخرج به المعطوف بعد ما فهم منه المصاحبة نحو اسرلت
 زيدا وعمرًا ومزجت عسلا وما خلافت سرت والليل فان المصاحب لم ينه الأبن
 الواو وبه بقوله وفي اللفظ كمنعرب مقدمي بالفتح على أن الواو معدية
 ما قلها من العواجل إلى ما بعد ما فينصب به يواسطة الواو فعلا كان ما بعده
 لصنع أو عاملا على الفعل نحو عرفت استواء الماء والخشبة والناقة متروكة وصفا
 ولست زيدا وزيدا حتى يفعل وسيبويه سميته منعولا معه ومنعولا به وقال
 ابن عصفورا المفعول معه هو الاسم المنصب بعد الواو التي يعني مع المصنف
 معنى المفعول به وذلك نحو قوله ما صنعت وأياك ألا ترى أن الواو مع
 والآب في المعنى منعول به كأنك قلت ما صنعت بآتيك ولولم ترد هذا المعنى أن
 الاسم بعد الواو معطوف على الاسم الذي قبله انتهى وزعم بعض المحررين
 أنه لا فرق بين المصاحبة فاعلا بفعل مذكرا أو متدرا لخروج منه مصاحح المنعول
 في قوله ضربت زيدا أو فخرت أو جعلت أنه ليس من المعطوف ليس إلا والله لو أراد
 المفعول معه فبالا في الأصل وهو مع لأن فائدة النصب التخصيص على المعنى
 ولما اشبهت فمنا وجب العدول إلى الأصل فإن لم تعدل فجعل على اللفظ الأصل
 وبعض يجوز أنه الأمرين وبعضهم حمله على اللفظ لأنه أولي وإن كان يجوز أنه
 يكون معنى مع وذلك المنة للمفعول نحو قوله لئن لم يرد أدري ما أسرنا ونفسه
 في تمام الاسم ما جاز أن يصل وضغته وقاسم

الصفحة الأولى من النسخة المصرية (د).

حجة انصرافه وقوله غير منسوب لأنه يظهر الفرق بينهما بكتب عمرو وبالنسبة
 النصب وكتب عمرو غير الف حص وزيدت باليد من مائة المرسلين وملايه
 وملاهم وهذا مما استناد اليه ولا يقاس عليه ش هذا الذي ذكره سون من رسوم
 خط المصحف زيادة اليد ما يبدى فوجده ان هذه الميزة يجوز تسهيلها باليد
 فروعى في كتبها الماصورة التحقيق وروعى في زيادة الماصورة التسهيل وامسا
 من شاي فزيدت اليها اشعارا بانها يجوز ان تبدل في الوقت وقد وقع ذلك
 جماعة في قراء حجة بالياء وان كان الوجه في الوقت ان تبدل الفا وكتبت في
 المصحف لها صورتان فالألف صورتها على الحقيقة والياء صورتها على التخفيف
 استناد بذلك جواز القراءة هما واما من ملايه وملاهم فالألف صورة
 تحقيق والياء صورة الميزة على التخفيف اد جعل مسهلة بين الميزة وبين
 الحرف الذي حركته من جنسه وهو اليا وقوله وهذا مما استناد اليه
 ولا يقاس عليه اما الايراد اليه في رسم المصحف فلا يتبع السلف رضي الله
 عنهم واما لونه لا يقاس عليه فلأنه اذا وقعت هذه الحروف او ما اشبهها
 في غير القرآن فلا كتبت شيئا من ذلك بالياء بل كتبت بالياء ما لا يلائمها
 فمن أول كلمة في قصورنا لكثير من الحركات الواقعة اولا فكتبت بالياء
 وباصلي غير ياء وكذلك هذه وكتبت من ياء واجاز وليا بالالف لان الميزة
 بعد فتحها انما تصور الف والياء انما تصيف الي ضمير نحو من ملاه وملاهم
 ومن عطاه وخطاهم يكتب بالالف كالحالها اذا المنان في مضافا الي
 ضمير وقيل يكتب يا على حسب مناسبت حركاتها اصغت نحو من عطاه وقوله
 امر لم تصف نحو من الكلام ومن لم تقي وقد تقدم لنا الكلام على ذلك وقد
 انتهى ما كتبه من هذا الشرح والله تعالى جعل ذلك خالصا لوجهه
 الكريم ويتعبد والحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من كتابه حجة يوم السبت خامس من
 شهر ربيع الأول سنة ثمان ومائة
 على يد عبد الحميد القزويني المعروف
 بالشيخ والتقي الرازي
 محمد بن احمد
 المصري
 السير
 باليد

الجزء
 ٤٧٩

للآلف المتعدي عن الالف الزايد جورداء واذا الواو
 ووجرت الواو امة شدة وماذا بها مع ج فاعلم ان الف
 ووجت الواو امة شدة وماذا بها مع ج فاعلم ان الف
 المصنعة واما الياء فالذين يظهر انها ليست مما اعتل فيه جنة
 حرة ويا من ذلك لا بد في اسمهم لا في الواو على الواو
 فالأولى ان يوقف مع ان يوقف ويكسر ذلك مما تحت لانه ارس
 من ولا حكمة فكلية لا عن الواو ولا عن الاله لادنى ذلك
 واستأخذ السلسلة فحتم ان يكون الالف فيها مقبلة على الواو
 ذلك من باب يوراي فافهم يا عبيد الواو ومعه حذرا كلامهم
 على قلبه وحمل اليك الالف فيها مقبلة على الواو من باب
 وقول من باب يوراي مع ذلك هو مستوعب من ذلك منهم ثمة على
 رحدة كلامهم اولى من حمله على ما هو يوحى في كلامهم باعفاء و
 ابن المصنف في ربه الطالب على تصريف ابن الحاجب ما نقله
 منه اى مما استفت فاعلم وعينه ولامه الياء ما تقام والواو حلت
 فمؤله باققاء بخالف لما ذكر والدع المصنف في قوله والاظهر من
 قوله والاظهر انه في الخلاف قال ابن المصنف اما الياء فالدليل
 على انها من تلامه من انك قولهم ثبتت الواو اصلها من اسمها فان
 من ثبتت كان ذلك دليلا على تمام الالف في المعنى واللام وان
 الواو فرع باله وبعيد جد طلة انشئت حروفها الا في اختلاف
 الايات انهم متقلبة عن عتبة فقال بعضهم انها متقلبة عن الواو
 وسبب ذلك ان اسما ما يكون انقلاب الالف عن الواو وحمل
 له على الكسر والفتح او حيز الالف من ذنب الياء على القاري
 وانما ان الالف من تلامه باله من اسما ما يكون انقلاب الالف عن الواو وحمل



كتاب التذيل والتكميل
في شرح كتاب التسهيل

فهم

اعراب
عدد
٩٢٢

سطر
عدد
٢٥

صفحة العنوان من نسخة مكتبة نور عثمانية (ن)

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 - تعجبى الزاوية التي تسمى إناث من

كَيْتَ قِيَاسِ الزَّوَامِ فَصَدَرَ الصَّغِيرُ فِيهِ
 لَمَّا عُدَّ شَهَابٌ بِي مَرَاتٍ يُعْبَقُ بِأَن
 فِي الْمُسْتَقِيمِ لَمَّا تَوَضَّعَ الْفَرْقُ لَمَّا قَدْ
 كَانَتْ عَلَى عَرْشِهَا فِي الْوَضْعَةِ الْفَرْقُ لَمَّا قَدْ
 انْتَهَى مَعْدُومَتُهُ فِي الْبَيْتِ فِي الْفَرْقِ

[illegible]

الزكاة

اميلار

واما في ياد في حالة التصغير فزادوها بعض: هذا الخط فزاد بينه وبينه احيى المكبر وكون
 الزيادة في التصغير لانه وزع والرفع اجل للزيادة ولانه قد تصغر لاجل التصغير
 والتصغير يابس بالتصغير وكان في الواو المناسبة صفة الهزلة واكثر احدى الخط لا يربط
 لانه التصغير فرع من التكبير وليست بينا الصلي واما في حالة الرفع والجر فزادوا بين
 فيه حرفا بينه وبين عمر وذلك بشرطية احدهما ان يكونا من جنس واحد فلا يربط
 بين عمر المدحولة وجر جر عمره انما في ان يكونا من جنس واحد فلا يربط بينه وبينه
 وان كانا علمين لرجله وكانت الزيادة من حروف العلة المعلقة التي ذكرنا قد
 وكانت واواله لا يرفع فيها ليس فلو كانت بالالتصيص بالمتصاف الى اليا التي
 اوالا للتصيص المرفوع بالمتصوب وجعلت في عمر ولا نه اخف من عمر من حيث
 بناء على فعل ومن جهة التصريف وقوله غير منصوب لانه يظهر العلة بينه وبين
 عمر وباللغة حالة النسب وكتب عمر بغير الف س وزيد في ياد يابيد ومنه يابيد
 وملا به وملا بهم وهذا مما يتبادر اليه ولا يتبادر عليه في هذا الذي ذكره هو من
 سوم خط المصنف زيادة الياد في يابيد فوجه ان هذه الهزلة يورث تسهيلها باليد
 فزعم في كتبها الفاصلة التحقيق وزعم في زيادة الياد صورة التسهيل واما
 يابيد فزعم في الياد اشعارا بان يورث ان تبدل ياد في الوقت وقد وثق بذلك جماعة في
 قراءة حمزة بالياء وان كان الوجه في الوقفات تبدل الف واكتفى في المصحف لها صور ان
 بالالف صورتها على الخفيف واليا صورتها على التحقيق ليستفاد بذلك جواز القراءة
 اما من ملا به وملا بهم فالان صورة التحقيق واليا صورة الهزلة على التحقيق ان
 جعل مسهلة بين الهزلة وبين الحرف الذي حركته من جنس وهو الياد وقوله
 وهذا مما يتبادر اليه ولا يتبادر عليه اما الان في حاله في رسم المصحف فلا يتبادر
 بينه وبينه واما كونه لا يتبادر عليه فلا يتبادر في رسم المصحف فلا يتبادر
 غير انهم فلا يكتب شيئا من ذلك بالياء بل يكتب يابيد وياك بالان لانها هزلة اوله
 هي لغو واليا كثرها من الهزلة الواقعة اولها يكتب ياد وياك بالان لانها هزلة اوله
 هذه وتكتب من ياد واجاز ولما بالان لان الهزلة بعد فتحة انا فيصور الف وكذلك
 ذا الصنف الي صير عوم من ملاء وملاهم ومن خطاوه وخطاهم يكتب بالوقح
 اذا لم يهين فيه مضى قال في صير وقيل يكتب ياعلى بسبب مناسبت حركتها الضفت
 عوم خطبه ولما لم يهين لم يهين عوم الكلام ومن المؤخر وقد تقدم لنا الكلام
 على ذلك وقد تقدم ما كتبه من هذا الشرح والله تعالى يعجز ذلك حالنا ووجه
 الكثرة وينفع به والتقدم في العلمين وكان الفواغ من كتابته صحتها يوم الجمعة
 التاسع عشر من ذي القعدة سنة ثمانية وثلاثين وما بينه والى من الهزلة البنية
 على ما حبها افضل الصلاة والسلام على يد العبد الفقير الحقير
 المعترف بالذنوب والتقصير الراجح غفور ربه الكريم عبد الوهاب
 المحلاوي عبد المالك مذهب الأزهري وطنا
 غفر الله له ولوالديه ومنهناجهم ولجميع
 المسلمين اجمعين امين
 امين امين

الانضاع يزيد العبد منزلة والكس بوطيه من كان راكبا
 لا تخفون تغيرا عند رويته قريما صاحب الاحسان فرب

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة نور عثمانية (ن)

الجزء الأول من
شرح سهيل ابن مالك
لابي تيارن حمها الله
تعالى



٤٩١٤

هذا الكتاب هو الأصل في علم الحساب
والصواب فيه كالمعتمد في الحساب
الكتاب من كتاب الحساب وهو من
الكتاب العظيم في علم الحساب
وهو من الكتاب العظيم في علم الحساب
وهو من الكتاب العظيم في علم الحساب
وهو من الكتاب العظيم في علم الحساب

صورة عنوان الجزء الأول من نسخة الفاتح (ف)

بسنة
 تأليفه الادب العالم العالم الا واحد الله و الله المحقق الحق في الخلافة
 شيخ الاسلام د. محمد بن يوسف بن علي بن ابي حنبل الاندلسي زيل و بار
 مشرف الاقراع المستقل بلطيف الاضطهاد الذي اوجد عالم الانس
 وحمل من الشرف العار و ما تحلى به حبان العار و من علم النحو الذي هو
 البرقة انهم كتاب في السبيل الهدى في الترتيب في الصلاة
 و التسلية على الشيخين ج. ر. م. العرب الثاني من دوحه الحب
 الشامي من طبعه في سنة ١٢٠٠ هـ و سلم عليه و على له التبريد ما تبلي
 الدهر و تانج الزهور و المرض على صفة مقتضى الزمان و ملتقى اثن
 ما استرقت باليد من المصنف تشوقت للقطر القدر و ج. م. م.
 فان كتاب تسهيل الفوائد في النحو للمدني ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن
 مالك الطائي الجبالي في مقصوره مشقور ح. الله ابدع كتاب في لغة الف
 و اجمع موضوع في الاحكام النحوية ضيف و هو كما كان مصنفه فيه جدير
 بان يليه دعوة الاباء و يجتنب مناجاة البهائم و لما كان مقربا لاجاز
 غريب لا صلاح باعنا لواء السائل عرض فيه من الاستجمام ما اوتي
 الى الامام ج. م. و الا حقا و فنهذه الناس بالعرفاء و اطروحه الخراج و اقبل
 للركب و اصبح عليه عظامه و غلامه و اتوا به لا يتبع و ازهاره لانا
 و لا يتبعه قل ما قرأه احد على مؤلفه لا بما ستر على اقرابه نحوي بعد
 موت مصنفه و كان دوحه ان كثيرا ما يطلع على مؤلفه و يهديه و يقيم
 فيزهد ينقص و يفتح و يخلص لشيخ من هذا الكتاب شيخ تافه مناهج
 و اختلف لفظها و معناها لان عرض لودحه ان شيخه و يفتيه
 في مرضه فيبرأ من ما يبره و شيا به بين اقبانه و تسفي و اسفي

التأخر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين. قال شيخنا الأستاذ العالم الأوحد الحافظ العلامة أثير الدين أوحد العلماء العاملين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان القزويني الأندلسي أيده الله^(١): الحمد لله المتفرد بشريف الاختراع، المتفضل بلطيف الاصطناع، الذي أوجد عالم الإنسان، مخفوفاً بمزايا الإحسان، مهيئاً لإدراك العلوم، قابلاً للمنقول منها والمفهوم، وجعل من أشرف المعارف، ما تحلى به جنان العارف، من علم النحو الذي هو المِرْقاة إلى فهم كتابه، والسبيل المؤدية إلى تعرّف خطابه، والصلاة والسلام على المنتخب من جرثومة العرب^(٢)، النامي من دوحة الحسب، السامي من أطهر نسب، محمد صلى الله وسلم عليه، وعلى آله المُتَمِّين إليه، ما تَبَلَّج الزُّهر^(٣)، وتَأَرَّج الزُّهر^(٤)، والرضا عن صحبه مُقْتَسِي أنواره،

(١) قوله: «الحمد لله... أيده الله» أثبت بدلاً منه في ك ما نصه: «رب يسر وتمم بخير». قال الشيخ الإمام العالم الأوحد القدوة المحقق المدقق العلامة شيخ الإسلام رئيس الديار المصرية والشامية، فريد دهره، ونسيج وحده، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، نزيل ديار مصر، فسح الله في مدته، ونفع المسلمين ببركته». وفي ص ما نصه: «رب تمم بخير يا كريم». قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد الحافظ المِدرَه الناقد وحيد الدهر وفريد العصر، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني، أبقاه الله - تعالى - وأمتع المسلمين بعلمومه».

(٢) جرثومة كل شيء: أصله ومجمعه.

(٣) تبلج: أسفر وأضاء وأشرق. والزُّهر: جمع أزهر، والأزهر: كل لون أبيض صاف مشرق مضيء. ولعله يريد بـ «الزهر» النجوم.

(٤) تأرج الزهر: فاح أرجه، والأرج: نفحة الريح الطيبة.

وَمُلْتَمَسِي آثَارِهِ، مَا أَشْرَقَتْ بِالْبَدْرِ الْخَضْرَاءُ^(١)، وَتَشَوَّقَتْ لِلْقَطْرِ الْغَبْرَاءِ^(٢).

وبعدُ فَإِنَّ كِتَابَ (تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ) فِي النُّحُو لِبَلَدِيْنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِي الْجَيَّانِي مُقِيمٍ دِمَشْقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَبَدُغُ كِتَابٍ فِي فَتْنِهِ أَلْفٌ، وَأَجْمَعُ مَوْضُوعٍ فِي الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ صُنَّفٌ، فَهُوَ - كَمَا قَالَ مُصَنِّفُهُ فِيهِ - جَدِيرٌ بِأَنْ يُلَبِّيَ دَعْوَتَهُ الْأَلْبَاءَ، وَيَجْتَنِبَ مُنَابَذَتَهُ^(٣) النَّجَبَاءُ. وَلَمَّا كَانَ مُفْرَطَ الْإِيْجَازِ، غَرِيبَ الْإِصْطِلَاحِ، حَاشِداً لِنَوَادِرِ الْمَسَائِلِ، عَرَضَ فِيهِ مِنَ الْإِسْتِعْجَامِ، مَا أَدَّى إِلَى التَّأَخُّرِ عَنْهُ وَالْإِحْجَامِ، فَنَبَذَهُ النَّاسُ بِالْعَرَاءِ، وَاطَّرَحُوهُ أَطْرَاحَ وَاصِلٍ^(٤) لِلرَّاءِ، وَأَصْبَحَ حَالِيهِ عَطْلًا^(٥)، وَمَعْلَمُهُ غُفْلًا^(٦)، وَأَنْوَارُهُ لَا تَبْلُجُ، وَأَزْهَارُهُ لَا تَتَأَرَّجُ، وَلَا سَتَعَصَائِهِ قَلَمًا قَرَأَهُ أَحَدٌ عَلَى مُؤَلِّفِهِ، وَلَا تَجَاسَرَ عَلَى إِقْرَائِهِ نَحْوِيٌّ بَعْدَ مَوْتِ مُصَنِّفِهِ.

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَثِيرًا مَا يُعْنَى بِتَحْرِيرِهِ، وَيُوَلَّعُ بِتَهْذِيبِهِ وَتَغْيِيرِهِ، فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَيُنْقَحُ وَيُلَخِّصُ، فَنُسِخَتْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ نُسَخٌ تَنَافَرَتْ مَبْنَاهَا، وَاخْتَلَفَتْ لَفْظُهَا وَمَعْنَاهَا، إِلَى أَنْ عَرَضَ لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَشْرَحَهُ، وَيُفَسِّرَهُ وَيُوضِّحَهُ، فَغَيَّرَ أَكْثَرَ مَا شَرَحَهُ، وَنَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ الْعِنَايَةِ وَتَصَفَّحَهُ، وَانْتَهَى فِي شَرْحِهِ إِلَى بَابِ «مَصَادِرِ غَيْرِ الثَّلَاثِي»، وَذَلِكَ أَشْفُ^(٧) مِنْ نَصْفِهِ، وَعَاقَهُ عَنْ إِكْمَالِهِ مَحْتَوْمٌ حَتْفِهِ.

(١) الخضراء: السماء.

(٢) الغبراء: الأرض. وتشوقت: اشتد شوقها.

(٣) المنابذة: المفارقة عن خلاف وبغض.

(٤) واصل: هو أبو حذيفة واصل بن عطاء [٨٠ - ١٣١ هـ] من موالى بني مخزوم أو بني ضبة، رأس المعتزلة المعروف، كان من أئمة البلغاء والمتكلمين، وكان يلغ بالراء فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك. أدب الكاتب ص ١٧ وسير أعلام النبلاء ٥: ٤٦٤ - ٤٦٥ (٢١٠) والأعلام ٨: ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) يقال: جارية حالٍ: ذات حُلِيٍّ. والعطل: المرأة ليس عليها حلي.

(٦) المعلم: ما يستدل به على الطريق من أثر. والغفل: ما لا علامة فيه.

(٧) أَشْفُ: أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مِنْ شَفَّ يَشْفُ، أَي: زَادَ.

فاستخرجتُ فصَّ هذا الكتاب مما أودعَه في الشرح إلى حيث انتهى،
وجمعتُ على باقي الكتاب نُسخاً إليها في الصَّحَة المُنتَهَى؛ لأنها طُرِزَتْ
بخطِّه، وحُرِّرت بين يديه بضبطه، فَتَقَفُّهُ^(١) حتى استقام مُنَادُهُ^(٢)، وظَفَرَ
بمطلوبه منه مُرْتَادُهُ. وأخذتُ في إقراء هذا/ الكتاب، أُنْبَهُ^(٣) حامِلَه، وأُنَوَّهُ^(٤) [١/٢: ١]
خامِلَه، وأَفْتَحَ مُقْفَلَه، وأَوْضَحَ مُشْكِلَه، وأُحْيِي منه ما كان مَوَاتاً، وأَجَدَّدُ ما
عاد رُفَاتاً.

وكان المانع من وضع كتابٍ يتضمَّنُ شرحَ جميعه وتكميله، واستدراكَ
ما أغفلَ من الأحكام وتذييله، ومناقشته فيما حرَّر، والانتقاد لما فيه قَرَّر، ما
كان قد تَقَسَّمَ الخاطر من الاشتغال بالاكْتِسَاب، المُزْرِي بذَوِي المعارِفِ
والأحساب، وأَنَّى يَكْمُلُ انْتِحَال، لِمَن تَوَالَى عليه أُمُحَال، أَوْ يَتَحَصَّلُ إِقْبَال،
لِمَن تَقَسَّمَ منه البال. ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهلِ مِصْرَ والشام
في شرح باقيه وتكميله، وانتقاده وتذييله، ليكونَ ذلك عُجَالَةً يَحْظَى بها
المُسْتَوْفِزُ، وَيَرْضَى ببلوغِ مَوْعُودِهَا المُسْتَنْجِزُ، وتجلو عرائسه في مِئْصَةِ
التوضيح، وتُبْرِزُ نفائسه من التلويح إلى التصريح. ومما حُوطِبْتُ به من
دِمَشْقَ المحروسة كلمة، أَوَّلُهَا:

تَبَدَّى، فَخَلْنَا وَجْهَهُ فَلَقَ الصُّبْحِ يَلُوحُ لنا من حَالِكِ الشَّعْرِ في جُنْحِ
ومن آخرها:

إِلَيْكَ - أبا حَيَّانَ - مَنِي تَحِيَّةٍ يَفُوقُ شَذَاها مِسْكَ دَارِينِ^(٥) فِي التَّفْحِ
بَدَأَتْ بِأَمْرِ تَمَّمَ اللهُ قَضَاهُ وَكَمَّلَهُ بِالْيُمْنِ مِنْهُ وَبِالنَّجْحِ
وَسَهَّلَتْ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُحْسِنًا فَكُنْ شَارِحًا صَدْرِي بِتَكْمِلَةِ الشَّرْحِ

(١) ثَقَّفَ الشَّيْءَ: أَقام المَعِوَجَ مِنْهُ وَسَوَّاهُ.

(٢) الْمَنَادُ: الْمُنْتَهَى الْمَعِوَجَ.

(٣) نَبَّهَ: رَفَعَهُ وَشَهَّرَ اسْمَهُ.

(٤) نَوَّهَ الشَّيْءَ: رَفَعَهُ.

(٥) دَارِين: فُرْضَةُ بِالْبَحْرَيْنِ، يُجْلِبُ إِلَيْهَا الْمِسْكُ مِنَ الْهِنْدِ.

ومما كُتِبَ به بعضُ الأدباء من حَمَاة المحروسة لأخيه بمصر - حَرَسَهَا اللهُ - ما نصه: «كان جماعة من المحصلين بحماسة شَرَعُوا في بحث (تسهيل الفوائد)، فإنه كتابٌ لم يُنْسَج على منواله، ولم تَسْمَح قَرِيحةٌ بمثاله، غير أنه يَصُدُّ النَّاسَ عنه كونه غيرَ كاملٍ الشرح، ولم يَتَقَدِّم أَحَدٌ من فُضَلَاء هذه الصناعة إلى تكميله، فَنَدَبَتْنِي بعضُ المشتغلين إلى الكُتُب إلى الإمامِ أَثِيرِ الدينِ لالتماس تجريد نظره الكريم، إلى هذا المَرَامِ العظيم، والخطب الجسيم، الذي هو أولى ما صُرفَ إليه العِنايات، واستُغْرِقَت في النظر فيه نفائسُ الأوقات، فإنه غُرَّةٌ في جبهة الزمان، وخالٌ في حَدِّ نتائج الأذهان^(١). فالأخ - حَفِظَهُ اللهُ - يعرفه^(٢) بأن هذا مقامٌ قد اعترف أبطالُ هذا الشأن بأنهم عنه في موقف التقصير:

لَقَدْ نَادَى لِسَانُ الْعَجْزِ	زِي فِي الْجَمِّ الْغَفِيرِ
بِأَنَّ لَنْ يَصْلُحُوا طُرًّا	لِذَا الْأَمْرِ الْخَطِيرِ
سِوَى الْخَبْرِ الْإِمَامِ الْأَوْ	حَدِ الْمَوْلَى الْأَثِيرِ
أَبِي حَيَّانَ ذِي الْإِحْسَانِ	نِ وَالْفَضْلِ الْغَزِيرِ

فالأخ يقفه على هذه السطور، ويلتمسُ منه الإجابة إلى تكميل شرح^(٣) الكتاب المذكور، ولو بِمَثَلِ تَفْتِيحٍ مُقْفَلَةٍ، وَتَسْمٍ مُقْفَلَةٍ. انتهى كلام هذا السائل، وما تَلَطَّفَ به من الوسائل.

فحينَ كَثُرَ تَسَالُهُم، وَتَعَلَّقَتْ بِالْإِجَابَةِ آمَالُهُم، أَسَعَفْتُهُمْ فِيمَا طَلَبُوا/، وَانْتَدَبْتُ^(٤) لِمَا إِلَيْهِ رَغَبُوا، هَذَا عَلَى حِينِ تَوَالِي نَوَى غُرْبَةٍ^(٥)، وَإِقَامَةِ بَدَارِ غُرْبَةٍ، وَتَفْرِيقِ مِنَ الْأَوْدَاءِ، وَتَفْوِيقِ سِهَامِ الْأَعْدَاءِ^(٦)، وَالتَّبَاسِ

(١) ك: الأزمان:

(٢) ك: يعترفه.

(٣) شرح: سقط من س.

(٤) انتدب للأمر: استجاب وسارع.

(٥) نوى غربة: بعيدة.

(٦) فَوْقَ السَّهْمِ: جعل له فَوْقًا، وَفَوْقًا: موضع الوتر من السهم. وقيل: جعل الوتر في فوقه عند الرمي.

الدَّهَبَ بِالرَّغَامِ^(١)، والتماس الرُّتَبِ مِنَ الطَّغَامِ^(٢)، وَتَرْقِي الْجُهَّالَ إِلَى مناصب العلماء، وَتَوْفِّي طَعْنِ اللُّؤْمَاءِ عَلَى الْفُهَمَاءِ، وَاحْتِياجَ لِمَنْ يُؤَثِّرُ خَسِيسَ الرِّذَالِ، عَلَى نَفِيسِ الْفَضَائِلِ، وَتَقَدُّمَ ذَوِي النِّقَاصِ، عَلَى كَرِيمِ الْخِصَائِصِ، وَاقْتِنَاعَ بَعْلَالَةٍ مِنْ بُلَالَةٍ^(٣)، وَسُلَالَةٍ مِنْ زُلَالَةٍ^(٤)، وَنُغْبَةٍ مِنْ دَأْمَاءٍ^(٥)، وَتُرْبَةٍ مِنْ يَهْمَاءٍ^(٦)، اللَّهُمَّ صَبِراً وَسِتْراً، لِمَا اجْتَرَحْنَاهُ وَغَفِراً.

وَلَمَّا تَكَمَّلَ شَرْحُ الْخُمْسِينَ الَّذِينَ لَمْ يَشْرَحْهُمَا الْمَصْنُفُ عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي قَصَدْنَاهُ، وَالْمَتَرَعُ الَّذِي أَرَدْنَاهُ، فِي كِتَابِ سَمِّيْنَاهُ بـ «التَّكْمِيلِ لِشَرْحِ التَّسْهِيلِ»، كَانَ مِنْ بَعْضِ الْمُعْتَنِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ تَشَوُّفٌ إِلَى أَنْ أُشْرَحَ الْكِتَابُ كَامِلاً، وَلَا أَتْرَكَ مِنْهُ مَكَانَ حُلِيِّ عَاطِلٍ، لِيَكُونَ الْكِتَابُ كُلُّهُ جَارِياً فِي الشَّرْحِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَحَاوِياً مَا أَغْفَلَ مِنَ الزُّوْائِدِ وَالْفَوَائِدِ، فَالْشَّارِحُ لِكَلَامٍ غَيْرِهِ لَيْسَ كَالشَّارِحِ لِكَلَامِ نَفْسِهِ، ذَاكَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ بِعَيْنِ الْاسْتِدْرَاكِ وَالِانْتِقَادِ، وَهَذَا يَشْرَحُ كَلَامَ نَفْسِهِ، وَلَهُ فِيهِ حَسَنُ الْإِعْتِقَادِ^(٧).

فَأَخَذْتُ الْآنَ^(٨) فِي ابْتِدَاءِ الشَّرْحِ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَانْتَدَبْتُ إِلَيْهِ أَحَقَّ الْإِنتِدَابِ، إِذْ كَانَتْ عِلَاقَةُ الْخُمُولِ قَدْ انْقَطَعَتْ، وَعَوَائِقُ الْإِكْتِسَابِ قَدْ ارْتَفَعَتْ، فَحَصَلَ مَا فِيهِ نَقْعُ غَلِيلٍ، وَبُرْءُ عَلِيلٍ، وَانْشِرَاحُ صَدْرٍ، وَارْتِفَاعُ قَدَرٍ، بِتَيْسِيرٍ مَا فِيهِ لِمُقْتَنِعِ كِفَايَةٍ، وَتَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ آيَةً آيَةً، وَذَلِكَ بِمَا أَتَاخَ اللَّهُ عَلَى

(١) الرغام: التراب.

(٢) الطغام: أراذل الناس وأوغادهم.

(٣) العلالة: البقية من كل شيء. والبلالة: الدُّوَّة.

(٤) السلالة: ما استلَّ من الشيء وانتزع. والزلال: الماء العذب الصافي البارد السليس، والصافي من كل شيء. ولم أقف على «زلالة» بالتاء فيما بين يدي من المصادر.

(٥) النغبة: الجرعة. والدأماء: البحر.

(٦) اليهماء: الفلاة لا يهتدى فيها.

(٧) سقطت هذه الفقرة من س.

(٨) الآن: سقط من ك.

يَدِي الْمَقَرَّ الْعَالِي الْعَالَمِي^(١) الْعَادِلِي السَّيْفِي سَيْفِ الدِّينِ أَرْغُونَ^(٢) نَائِبِ
السلطنة المنصورية الناصرية، أَمِيرٌ إِنْ ذُكِرَتِ الْمَعَارِفُ فَهُوَ إِمَامُهَا، أَوْ
أُسْدِيَتِ الْعَوَارِفُ فَهُوَ عَمَامُهَا، أَوْ فَخَرَتِ الْمَمَالِكُ فَهُوَ هُمَامُهَا، أَوْ جَلَّتِ
السَّوَابِقُ^(٣) فَهُوَ أَمَامُهَا، غَيْثُ الْوَرَى^(٤)، لَيْثُ الشَّرَى^(٥)، مُحْيِي الْعَدْلِ،
مُؤْمِتِ الْحَيْفِ^(٦)، جَامِعُ فَضِيلَتِي الْقَلَمِ وَالسَّيْفِ، اقْتَضَتْ لَهُ السَّعَادَةُ
الْإِلَهِيَّةُ أَنْ خَلَدَتْ اسْمَهُ فِي هَذَا التَّصْنِيفِ، وَأَعْظَمَ بِهِ مِنْ تَنْوِيهِ وَتَشْرِيفِ،
فَمَحَامِدُهُ تُتْلَى فِي تَصَانِيفِ الْعُلُومِ بِأَلْسِنَةِ الْأَقْلَامِ، وَذِكْرُهُ مَخْلُذٌ عَلَى مَمَرِّ
الْيَالِي وَالْأَيَامِ، إِذْ فُضِّئَتْهُ التَّنْفُسَانِيَّةُ هِيَ الْبَاعِثَةُ عَلَى تَصَانِيفِ الْعُلُومِ،
وَفَوَاضِلُهُ الْإِحْسَانِيَّةُ مُلْفِحَةُ الْأَذْهَانِ وَالْفُهُومِ، أَشْمَخُ مِنْ عَمَامِ^(٧)، وَأَوْقَرُ مِنْ

(١) الْعَالَمِي: سَقَطَ مِنْ ك.

(٢) هُوَ أَرْغُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الدُّوَادَارِ الْأَمِيرِ سَيْفِ الدِّينِ النَّاصِرِيِّ نَائِبِ الْمَمَالِكِ الْإِسْلَامِيَّةِ، اشْتَرَاهُ
الْمَلِكُ الْمَنْصُورُ سَيْفِ الدِّينِ قَلَاوُونَ لَوْلَدِهِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ، فَرَبِيَ مَعَهُ، وَأَلْفَ بِهِ، وَوَلَاهُ
الْسلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ النِّيَابَةَ بِمِصْرَ. وَكَانَ تَرْكِياً فَصِيحاً مَلِيحَ الشَّكْلِ أَبْنَى النَّاصِرِيَّةِ
وَأَمِيرَهُمْ، تَفَقَّهُ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَذْنَوْا لَهُ بِالْإِفْتَاءِ. سَمِعَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ بِقِرَاءَةِ أَبِي حَيَّانَ،
وَكَتَبَهُ بِخَطِّهِ، وَاقْتَنَى الْكُتُبَ الْكَثِيرَةَ. كَانَ يُحِبُّ صَدْرَ الدِّينِ بْنِ الْوَكِيلِ وَيُؤَثِّرُهُ، وَكَانَ لَهُ حَنُو
زَائِدٌ عَلَى الشَّيْخِ أَثِيرِ الدِّينِ أَبِي حَيَّانَ، وَعَلَى الشَّيْخِ فَتْحِ الدِّينِ بْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، وَخَلَصَ لَهُمْ
الْمَدَارِسَ. نَابَ فِي الْمَمْلُوكَةِ فِي سَنَةِ ٧١١ تَقْرِيباً إِلَى سَنَةِ ٧٢٧، وَأَقَامَ بِحَلَبٍ نَائِباً مَدَّةً إِلَى أَنْ
مَاتَ بِهَا سَنَةَ ٧٣١، وَهُوَ الَّذِي أُجْرِيَ إِلَيْهَا نَهْرُ السَّاجُورِ. وَمَدَّةُ نِيَابَتِهِ بِهَا لَمْ يَسْفِكْ دَمًا، وَلَا
قَطَعَ سَارِقًا، لِأَنَّهُ كَانَ رَحِيمًا رَقِيقَ الْقَلْبِ. وَلَمَّا كَانَ بِمِصْرَ كَانَ يَصُدُّ السُّلْطَانُ، وَيَمْنَعُهُ عَنْ
أَشْيَاءَ يَرُومُهَا. الْوَافِي بِالْوُفَايَاتِ ٨: ٣٥٨ - ٣٦٠ [الترجمة ٣٧٩١] وَالْدَّلِيلُ الشَّافِي ١٠٦: ١
[٣٦٥]. وَذَكَرَ فِي حَاشِيَةِ كَ تَرْجُمَةً لِأَرْغُونَ شَاهِ الْأَمِيرِ سَيْفِ الدِّينِ النَّاصِرِيِّ، وَهُوَ شَخْصٌ
آخَرُ قُتِلَ سَنَةَ ٧٥٠. وَقَدْ نَصَّ الْكَاتِبُ عَلَى أَنَّ التَّرْجُمَةَ أَخَذَتْ مِنَ الصَّفْدِيِّ. قُلْتُ: تَرْجَمَ لَهُ
الصَّفْدِيُّ فِي الْوَافِي بِالْوُفَايَاتِ ٨: ٣٥١ - ٣٥٤ وَابْنُ تَغْرِي بَرْدِي فِي الدَّلِيلِ الشَّافِي ١٠٨: ١
[٣٧٢]. وَهُوَ غَيْرُ أَرْغُونَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ.

(٣) جَلَّى الْفَرَسَ: سَبَقَ فِي الْحَلَّةِ.

(٤) الْوَرَى: الْخَلْقُ.

(٥) الشَّرَى: مَوْضِعٌ تُسَبُّ إِلَيْهِ الْأُسْدُ، يُقَالُ لِلشَّجْعَانِ: مَا هُمْ إِلَّا أُسُودُ الشَّرَى.

(٦) الْحَيْفُ: الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ.

(٧) الْغَمَامُ: السَّحَابُ.

شَمَام^(١)، وَأَنُورُ مِنْ بَدْرِ تَمَام:

تَيَمَّنَ بِهَا مِنْ غُرَّةِ نُورِهَا الشَّمْسُ
وَأَلِمَ بِمَعْنَى دَوْلَةِ نَاصِرِيَّةٍ
تَوَلَّى لَهَا التَّدِيرَ أَرْوَغَ مَا جَدَّ
وَمِنْ يَكُ سَيْفُ الدِّينِ نَائِبَ مُلْكِهِ
أَمِيرُ هُمَامٍ ذُو وَغَى وَسِيَاسَةٍ
/ إِلَيْهِ انْتَمَتْ كُلُّ الْمَكَارِمِ، وَانْتَهَتْ
مُغِيثُ نَفُوسٍ إِنْ عَصَتْ، وَمُفِيدُهَا
كَأَنَّ السُّورَى جِسْمٌ لَدَيْكَ دَوَاؤُهُ

أَضَاءَتْ دُجَى الْأَيَّامِ، فَارْتَفَعَ اللَّبْسُ
تَكَتَّفَهَا الْإِقْبَالُ وَالنَّصْرُ وَالْأُنْسُ
كَثِيرُ التَّوَقِّي، شَأْنُهُ الْجُودُ وَالْبَأْسُ
يَنَمُ وَجُفُونُ الدَّهْرِ عَنْ مُلْكِهِ نَفْسُ^(٢)
تَغَايَرَ فِي عَلَيَّائِهِ الطَّرْفُ وَالطَّرْسُ^(٣)
فَبِالشَّخْصِ مِنْهُ يَفْخَرُ النَّوْعُ وَالْجِنْسُ [١/٣: ١]
إِذَا مَا أَطَاعَتْ، فَهُوَ يَجْرَحُ أَوْ يَأْسُو
وَأَمْرُكَ فِي تَدْبِيرِهِ الرُّوحُ وَالنَّفْسُ

لَا زَالَ لِلْمَعَارِفِ يُنْدِيهَا، وَلِلْعَوَارِفِ يُسْنِدِيهَا، وَلِلْمُشْكَلَاتِ يَشْرَحُهَا^(٤)،
وَلِلْمُقْفَلَاتِ يَفْتَحُهَا، وَلِلْفَضَائِلِ يُجَدِّدُ رَفَاتَهَا، وَلِلْفَوَاضِلِ^(٥) يُخَيِّي مَوَاتَهَا،
وَلِلْمَمَالِكِ يُدَبِّرُهَا^(٦) وَيَرْأِبُهَا^(٧)، وَلِأَشْتَاتِ الْخَيْرَاتِ يَجْمَعُهَا وَيَشْعَبُهَا^(٨).

فَدُونَكَ - أَيُّهَا السَّائِلُ - مِنْ هَذَا الشَّرْحِ كِتَاباً غَرِيبَ الْمِثَالِ، قَرِيبَ
الْمَثَالِ، هَبَّتْ عَلَيْهِ النَّفَّاحَاتُ الْيَمَانِيَّةُ، وَاجْتَمَعَتْ فِيهِ الْمَعَانِي الثَّمَانِيَّةُ، وَهِيَ
الَّتِي يُصَنَّفُ فِيهَا الْعُلَمَاءُ، وَيَتَطَلَّبُهَا مِنَ التَّأْلِيفِ الْفُهْمَاءُ: مَعْدُومٌ قَدْ اخْتَرَعَ،
وَمُفْتَرَقٌ قَدْ جُمِعَ، وَنَاقِصٌ قَدْ كُمِّلَ، وَمُجْمَلٌ قَدْ فُصِّلَ، وَمُسْنَهَبٌ قَدْ هُدِّبَ،
وَمُخَلَّطٌ قَدْ رُتِّبَ، وَمُبْهَمٌ قَدْ عُيِّنَ، وَخَطَأٌ قَدْ بَيَّنَّ. وَإِذَا وَاجَهَكَ مِنْ هَذَا

(١) شَمَام: اسم جبل لباهلة.

(٢) يبدو أن أبا حيان قاسه على بَازِلٍ وَبَزَلٍ، فجمع ناعساً على نَفْسٍ.

(٣) تغاير: اختلف. والطرف: الكريم، والطارف، وهو خلاف التالذ، أي: هو الحديث
المستفاد من المال ونحوه، والحديث الشرف ونحوه. والطرس: الصحيفة.

(٤) ك: يوضحها. وفوقه في س: ظ.

(٥) س: وللفضائل.

(٦) ك: يديرها.

(٧) يرأبها: يصلحها.

(٨) يشعبها: يفرقها.

الشرح مُحَيًّا يَفُوقُ الشَّمْسَ حُسْنًا، وَشَافَهَكَ خِطَابُ يَرُوعُ لَفْظًا وَيَرُوقُ مَعْنَى،
فَادْعُ اللَّهَ بِالرَّحْمَةِ لِمَنْ كَشَفَ لَكَ قَنَاعَ مُحَيَّاهُ، وَأَنْشَقَكَ^(١) أَرْيَجَ رَيَّاهُ، وَأَعْلَقَكَ
بِسَنِيِّ الرُّتَبِ، وَأَوْصَلَكَ إِلَى مَقْصُودِكَ مِنْ كُتُبٍ.

وَلَمَّا عَلَّقْتُ ذَهَبَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى نَارِ الْفِكْرِ حَتَّى خَلَصَ^(٢)، وَكَمَلْتُ
بِحُسْنِ الصَّنْعَةِ مَا كَانَ قَدْ نَقَصَ، وَذَيَّلْتُ عَلَى فَصِّ^(٣) «التَّسْهِيلِ» وَشَرَحَهُ مَا قَدْ
قَلَصَ^(٤)، سَمَّيْتُهُ بِـ«التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ». وَمِنْ اللَّهِ
أَسْتَمِدُّ التَّايِيدَ وَالْعَوْنَ، وَأَسْأَلُ الْعِصْمَةَ فِيمَا أَرُومُهُ وَالصَّوْنَ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ،
وَلَا مَرْجُوٌّ إِلَّا خَيْرُهُ.

(١) أَنْشَقَكَ: أَشَمَّكَ.

(٢) خَلَصَ: صَفَا وَزَالَ عَنْهُ شَوْبُهُ.

(٣) كَ: عَلَى نَصِّ.

(٤) قَلَصَ: ارْتَفَعَ وَنَقَصَ.

ص: بابُ شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

الكلمة لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ دَالٌّ بِالْوَضْعِ تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مَنُويٍّ مَعَهُ كَذَلِكَ.
وهي اسمٌ وفِعْلٌ وَحَرْفٌ.

ش: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَابَ شَرْحِ الْكَلِمَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَابَ حَدِّ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ لِلشَّيْءِ عَسِيرٌ^(١) الْوُجُودِ، فَعَدَلَ عَنْ لَفْظِ «حَدٍّ» إِلَى لَفْظِ «شَرْحٍ»، وَكِلَاهُمَا يَشْتَرِكُ فِي كَشْفِ الْمَحْدُودِ وَبَيَانِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ أَوَّلًا بِشَرْحِ «النَّحْوِ» وَبَيَانِهِ، وَحِينَئِذٍ يَشْرَعُ فِي شَرْحِ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ النَّازِلَ فِي عِلْمِ مِنَ الْعُلُومِ لَا يَدَّ لَهُ أَوَّلًا مِنْ مَعْرِفَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَعَرَّفُ مَا احْتَوَى عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفَرْقُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. وَقَدْ كَثُرَ مَا صَنَّفَ النَّاسُ مِنَ الْكُتُبِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَمَا تَعَرَّضَ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِحَدِّهِ إِلَّا الْقَلِيلُ، قَالَ صَاحِبُ «الْمُسْتَوْفِي»^(٢): «النَّحْوُ صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ يَنْظُرُ بِهَا صَاحِبُهَا فِي أَلْفَاظِ الْعَرَبِ مِنْ جِهَةٍ مَا يَتَأَلَّفُ بِحَسَبِ اسْتِعْمَالِهِمْ لِيَعْرِفَ النِّسْبَةَ بَيْنَ صَيَغَةِ النِّظْمِ وَصُورَةِ الْمَعْنَى، فَيَتَوَصَّلُ بِأَحَدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى»^(٣). وَقَالَ صَاحِبُ «الْبَسِيطِ»^(٤):

(١) ك: «عَسِرٌ». عَسَرَ الْأَمْرُ يَعْسُرُ عُسْرًا وَعَسَارَةً فَهُوَ عَسِيرٌ، وَعَسَرَ يَعْسِرُ عَسْرًا فَهُوَ عَسِيرٌ: التَّائِي.

(٢) فِي حَاشِيَةِ ك مَا نَصَّه: «قِيلَ: هُوَ الْإِمَامُ الْأَجَلُ الْمُبْتَخَرُ قَاضِي الْقَضَاةِ جَمَالُ الدِّينِ مُجِدُّ الْإِسْلَامِ أَبُو سَعْدٍ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكِيمِ الْفَرَّخَانِ». انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي يَغْيَةِ الرَّعَاةِ ٢٠٦:٢ وَكَشَفِ الظُّنُونِ ص ١٦٧٥ وَكُتَابِهِ الْمُسْتَوْفِي ٣:١ وَمَقْدَمَةَ مُحَقِّقِهِ ١٢:١ - ١٦.

(٣) الْمُسْتَوْفِي ١١:١.

(٤) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْإِشْبِيلِيُّ، عَرَفَ بِضِيَاءِ الدِّينِ بْنِ الْعَلَجِ. كَانَ مِنْ أَقَامِ بِالْيَمَنِ، وَصَنَّفَ بِهَا. الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ٤٧:٨. وَرَاجِعُ مَجَلَّةِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ =

[١: ٣/ب] «النحو هو علمٌ بالتغييرات اللاحقة للكلمِ ومدلولاتها». وقال/ ابن هشام^(١):
«النحو علمٌ بأقيسةٍ تغيّر ذواتِ الكلمِ وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب». وقال صاحب «المباحث»^(٢): «النحو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط»^(٣). وقال صاحب «المُقَرَّب»^(٤): «النحو علمٌ مُستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»^(٥). وقال صاحب «البديع»^(٦): «النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً واصطلاحاً ألفاظٍ حَدّاً ورَسْماً».

قوله **الكَلِمَةُ لَفْظٌ شَرَعَ المصنّف - رحمه الله - في حَدِّ «الكلمة» المصطلح عليها في النحو؛** إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسم

= المنورة - السنة (٢٠) العددان ٧٧ و ٧٨ لسنة ١٤٠٨ هـ ص ١٤٥ - ١٦٧ حيث حقق الدكتور حسن الشاعر مسألة نسبة كتاب البسيط إليه. وهو كتاب كبير في النحو يقع في عدة مجلدات، أكثر أبو حيان من النقل عنه. وقد عثر صديقي الفاضل الدكتور صالح بن حسين العائد على المجلد الأخير منه، وهو يعمل في تحقيقه.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي [- ٦٤٦ هـ] أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوين، وصف الإفصاح بفوائد الإيضاح. مات بتونس. بغية الوعاة ١: ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) هو القاسم بن أحمد الأندلسي المرسي اللُورقي أبو محمد علم الدين [- ٦٦١ هـ] قرأ على علي بن يوسف الداني العكبري، وحدث عنه العماد البالسي، وصف المباحث الكاملية في شرح الجزولية، وشرح المفصل. مات بدمشق. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٤ - ٢٣٥ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠ والأعلام ٥: ١٧٢.

(٣) المباحث الكاملية ١: ٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي [٥٩٧ - ٦٦٩ هـ] تلميذ الشلوين، وشيخ أبي حيان وأبي الفضل الصفار. صنف الممتع في التصريف، والمقرب في النحو والتصريف، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر. بغية الوعاة ٢: ٢١٠ وكتاب ابن عصفور والتصريف.

(٥) المقرب ١: ٤٥.

(٦) هو ابن الأثير الجزري. وستأتي ترجمته في ص ٣٠٥ من هذا الجزء. وتعريفه هذا في كتاب البديع ١: ٧. وفيه «واصطلاح ألفاظهم» بدل «واصطلاح ألفاظ».

والفعل والحرف، وتنطلق على الكلام، نحو ما روي «أصدق كلمة قالها شاعرٌ كلمةٌ لبيدٍ:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ»^(١)

وكقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(٢)، وكقوله - عليه السلام - «الكلمة الطيبة صدقة»^(٣).

ولغة الحجاز «كلمة» على وزن نِقة^(٤)، ويجوز في «الكلمة» تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم^(٥).

فقوله لَفْظٌ جنس يشمّل المحدودَ وغيرَ المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكنَّ المصنف أخذ جنساً أبعدَ، وترك جنساً أقربَ، وهو «القول»؛ إذ^(٦) اللفظ ينطلق على المهمل كـ «دَيز» مقلوب «زَيد»، و «رَفْعَج» مقلوب «جَعْفَر»، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قولٌ.

وقال المصنف - رحمه الله - في شرح كلام نفسه: «تصديره بـ «اللفظ»

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في كتاب مناقب الأنصار (٢٦) ٢٣٦: ٤ وكتاب الأدب (٩٠): ١٠٧: ٧. وعجز البيت كما في ديوانه ص ٢٥٦:

وكلُّ نعيمٍ - لا محالةً - زائلٌ

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (١٢٨) ١٥: ٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي كتاب الأدب (٣٤) ٧٩: ٧ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم في كتاب الزكاة - الباب ١٦ - ص ٦٩٩ - الحديث ٥٦.

(٤) الخصائص ١: ٢٧ وتهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والنهاية ص ٤٠. والنبقة: واحدة النِّيق، والنِّيق: حَمْلُ السَّدَر.

(٥) ذكر في تهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والخصائص ١: ٢٦، والنهاية ص ٤٠ أن لغة تميم كلمة كسِذرة. وفي النهاية أن كلمة كَجَفَنَة لغة ربيعة. وفي شرح شذور الذهب ص ١١ أن تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها لغتا تميم.

(٦) س: إذا.

مُخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعاني»^(١) انتهى.

وهذا ليس بجيد لأن الجنس في الحد لا يُؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: «الإنسان حيوانٌ ناطقٌ» إنه احترز بـ «حيوان» مما ليس بحيوان. ولم يتقدم شيء يشمل الخط واللفظ فيحترز بـ «اللفظ» عنه إلا إن اعتقد أن «الكلمة» التي هي المحدود تشمل الخط واللفظ، فهذا في غاية الفساد لأن المحدود ليس من الحد، ولأن «الكلمة» لا تنطلق على الخط لغة، إنما ذلك «الكلام»، ذكروا أنه ينطلق على الخط على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقد اتَّبع المصنف في ذلك - رحمه الله - ابن عصفور، فإنه حين حدّ «الكلام» فقال: «الكلام هو اللفظ»^(٢) إلى آخر الحد قال: «قولنا» لفظ «احترز به مما يقال له «كلام» لغة، وليس بلفظ، كالخط والإشارة وما في النفس وما يُفهم من حال الشيء». فجعل ابن عصفور ذكر الجنس محترزاً به، ونقله المصنف - رحمه الله - من حدّ «الكلام» لابن عصفور إلى حدّه الذي عمله لـ «الكلمة».

وقال المصنف في الشرح: «واللفظ أولى بالذكر من اللفظة لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحق اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به/ كقولهم للمخلوق خلق وللمنسوج نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالناء، ولذلك قلّما يوجد في عبارات المتقدمين «لفظة»، بل الموجود في عباراتهم «لفظ» كقول «س»^(٣)، وأورد^(٤) من استعماله^(٥) «لفظاً» في مواضع. انتهى.

(١) شرح التسهيل ٤: ١.

(٢) قال في المقرب ٤٥: ١: «الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديرًا، المفيد بالوضع».

(٣) شرح التسهيل ٤: ١.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «هذا كلام أبي حيان». وكتب بين السطرين: المصنف.

(٥) كتب أسفل منه في ك: سبويه.

وقال بعض أصحابنا^(١): اللَّفْظُ جمع لَفْظَةٍ، وَأَقْلُ الجمع ثلاثة، وإذا كان هذا صحيحاً بطل أن يؤخذ «لفظ» في حد الكلمة لأنه إنما تُحَدُّ الماهية، فلا يُجعل في حَدِّها ما يدل على أَقْلُ الجمع، وهو ثلاثة. ونظير ذلك أن يقال في حد «الإنسان»: الإنسان حيوانات نَوَاطِق، وهذا لا يجوز.

والجواب: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ اللَّفْظَ جمع لَفْظَةٍ، وَلَا أَنَّ الضَّرْبَ جمع ضَرْبَةٍ، فيلزم أن يكون^(٢) أَقْلُهُ ثلاثة، بل الضَّرْبُ واللَّفْظُ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنها أسماء أجناس، فيدل ضَرْبٌ على مطلق الضَّرْبِ، ولذلك يقول مَنْ ضَرَبَ مرة واحدة: ضَرَبْتُ ضَرْباً، فيصدق على المرة الواحدة لفظ ضَرْبٍ^(٣)، فإذا أردت التنصيص على المرة الواحدة قلت ضَرْبَةً بالتاء الدالة على الأفراد نصاً. ولو كان ضَرْبٌ أو لَفْظٌ جمعاً - وَأَقْلُ ما يقع عليه ثلاثة - لامتنع أن يقول من ضَرَبَ مرة واحدة: ضَرَبْتُ ضَرْباً؛ للتناقض، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر، نحو كَلِمَةٍ وَكَلِمَةٍ وَلَبِنَةٍ وَلَبِنَةٍ وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ^(٤) وَجَوْزَةٍ وَجَوْزٍ. ذكر المصنف^(٥) - رحمه الله - في هذا^(٦) أَنَّ تجريده من التاء يُستغنى به عن تكسير واحده الممتاز بالتاء في الكثرة، فتقول كَلِمٍ وَلَبِنٍ وَنَخْلٍ^(٧) وَجَوْزٍ، وجمعه بالآلف والتاء استغني به عن تكسيره في القلة، فتقول: كَلِمَاتٍ وَلَبِنَاتٍ وَنَخْلَاتٍ وَجَوْزَاتٍ.

ثم ناقض هذا الكلام، فقال: «الكَلِم اسم جنس جمعي كالنَّبَق والضَّرِف»^(٨)

(١) المباحث الكاملية ١: ٥.

(٢) أن يكون: سقط من ك.

(٣) س: الضرب.

(٤) س: ونحلة ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٥) التسهيل ص ٢٦٨.

(٦) في حاشية ك ما نصه: أي كون ذي التاء للمرة، وجمع بعدم التاء.

(٧) س: ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٨) الضرف: من شجر الجبال، شوقه غُبر مثل سوق التين، وله جَنَى أبيض مدور مثل تين =

واللَّيْنِ، وأَقْلُ ما يتناول ثلاث كلمات^(١). وتبع في ذلك ابن جني، زعم أن اسم الجنس أقل ما يقع على ثلاثة، فلذلك أطلق النحويون الكَلِمَ على الاسم والفعل والحرف، قال س: «هذا بابٌ علم ما الكَلِمُ من العربية، فالكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»^(٢)، وقال أبو علي: «ما يأتلف من هذه الكَلِمِ الثلاث كان كلاماً مستقلاً»^(٣) ومن رأى أن اسم الجنس إذا كان بغير تاء كان للكثير، وبالألف والتاء كان للقليل، استعذر عن إطلاق الكَلِمِ على الاسم والفعل والحرف، وسيأتي ذلك.

وقوله مُسْتَقِلٌّ احترز به من بعض اسم نحو الياء من زَيْدِي وتاء مسلمة، وبعض فعل كهمزة أَعْلَمَ وألف ضارَبَ، فكل منها لفظ دالٌّ بالوضع، وليس بكلمة لأنه غير مستقل. هذا شرح المصنف كلامه^(٤).

واحتيج إلى أن يتحرز بـ «مُسْتَقِلٌّ» من بعض اسم وبعض فعل لأنه أخذ جنساً بعيداً، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه - وهو القول - لم يحتج إلى التحرز بقوله: «مُسْتَقِلٌّ» لأنَّ بعض اسم وبعض فعل لا يقال له «قول».

ولقائل أن يقول: لا أَسْلَمُ أنَّ الياء في زَيْدِي والهمزة في أَعْلَمَ ونحوهما لفظٌ دالٌّ بالوضع كما زعم المصنف، بل مجموع اللفظة دل على أنَّ الشخص منسوب لزيد، وكذلك لفظ أَعْلَمَ أتى مُعَدَّى؛ لأنه لو كان كل واحد من هذه الأبعاض لفظاً/ دَلَّ بالوضع على معنى - وهو النَّسَب والتعديّة - لكان باقي اللفظ إما أن يَدُلَّ على معنى أو لا يَدُلَّ، لا جائز أن لا يدل لأنه يكون من المُهْمَلَات، ولا جائز أن يَدُلَّ لأنه إذا دَلَّ فإما أن يكون مدلوله مدلول ذلك البعض أو غيره، لا جائز أن يكون مدلول ذلك البعض لأنه كان يُستغنى

= الحِطاط الصغار، مَرَّ مُضَرَّس.

(١) شرح التسهيل ١: ٧.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٩. وانظر شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤.

بأحدهما عن الآخر، والأمر ليس كذلك، ولا جائز أن يكون غيره لأنه يلزم من ذلك أن تكون الكلمة يدل جزء من أجزائها على جزء من أجزاء معناها، وذلك من خصائص المركّبات، ولا يكون ذلك في المفردات، فبطل أن يكون بعض الكلمة لفظاً دالاً بالوضع على معنى، وإذا كان كذلك دلّ «زَيْدِيٌّ» على شيء منسوب لـ «زيد»، ودلّ «أَضْحَكُ» على فعل ماضٍ صادر من فاعلٍ ذلك لشخص، ويلزم من هذا الفعل اتّصافُ المفعول بالضحك فيما مضى، وكذلك تقول في جميع ما ذكره المصنف.

وقوله دالٌّ بالوَضْع قال المصنف^(١): «احتراز من اللفظ المهمل كـ «دَيْرٍ» مقلوب «زَيْدٍ»، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية» انتهى.

وهذا الذي ذكر أنه احترز به من المهمل ليس بجيد لأنّ قبلَ هذا الفصل فصل الاستقلال، واللفظُ المهمل لا يدخل تحت قوله: «مُسْتَقْلٌ» فيحتاج أن يحترز عنه بقوله: «دالٌّ بالوَضْع».

وقال غيره: احترز بالوَضْع مما يدل بالطَّبْع كقولِ النائم إَحْ، فإنه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال إَحْ إَحْ^(٢)، فيفهم منه أذى الصدر، واللفظُ الْمُصَحَّفُ إذا فُهِمَ منه معنى، فكلُّ هذا لا يُسمى كلمة لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع.

قيل: ودخل تحت قوله^(٣): «الوَضْع» الجملُ المسماةُ بها^(٤) نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا، فبعد التسمية بالجملة هي كلمة لأن جزأها لا يدل على جزء معناها، فكانت^(٥) مفردة بالوضع.

(١) شرح التسهيل ١: ٤.

(٢) ك: إَحْ وإَحْ.

(٣) قوله: سقط من ك.

(٤) المسماةُ بها: سقط من س.

(٥) ك: فكانه.

ويدخل في هذا الحدّ «الكلام» عند من يرى أن دلالته على معناه
وضعية، فإنّ الكلام لفظٌ مُستقلٌّ دالٌّ بالوضع.

ويخرج عن هذا الحد ما استُعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز
أو النقل، كـ «أَسَدٍ» المراد به الشُّجاع، وكـ «أَسَدٍ» المراد به شخصٌ، فإنه
منقول من الحيوان الموضوع له لفظ «أَسَدٍ»، فإذا استُعمل في أحد هذين
المعنيين^(١) فلا يكون كلمة إذ ذاك لأنه نَقَصَ منه قيد الدلالة بالوضع، إذ
يصدق عليه - والحالة هذه - أنه لفظٌ مستقلٌّ غيرٌ دالٌّ بالوضع.

وقوله تحقيقاً أو تقديرًا مثالُ التحقيق رَجُلٌ، فهذا دالٌّ على مسماه
تحقيقاً، ومثالُ التقدير أحدُ جزأي العلم المضاف كامرئ القيس، فمن
حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب هو كلمتان لأن
المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، وتسمية
أحد جزأي العلم كلمة هو على طريق المجاز. ولو استغنى عن هذا التقسيم
في الدلالة بالوضع إلى التحقيق والتقدير لكان حسناً، وكان ثَقُلُ به ألفاظُ
الحدّ.

وقوله أو مَنَوِيٍّ معه هذا قسيمٌ لقوله: «لفظٌ» لأن الكلمة على / قسمين:
ملفوظ بها، ومَنَوِيَّةٌ مع اللفظ، كالفاعل في أَفْعَلْ، وَأَفْعَلْ، وَتَفَعَّلْ، فلو لم
يذكر هذا^(٢) لكان بعضُ المحدود - وهو ما لا يُلَفِظُ به - قد خَرَجَ عن الحدّ،
والمعنى: أو غيرُ لفظٍ مَنَوِيٍّ مع اللفظ.

وقوله كذلك قال المصنف: «أشير بـ «كذلك» إلى الدلالة والاستقلال
المُنَبَّهَ عليهما»^(٣) أي: معنى هذا المنوي مع^(٤) اللفظ المستقل الدالّ بالوضع.

(١) س: المعنيين.

(٢) ك: بهذا.

(٣) شرح التسهيل ٥: ١.

(٤) ص: معنى.

وادعاء التركيب في نحو أَفْعَلْ^(١) مشكل، وادعاء الأفراد فيه مشكل. أما الأول فلأن التركيب من عوارض الألفاظ، ويستدعي تقدم وجود ولا وجود، فلو كان وُجد ثم عَرَض له حذف لم يُشكَل. وأما الثاني فلأن أَفْعَلْ مفيد إفادة المركب الذي هو الكلام، فلا يمكن دعوى الأفراد فيه.

قال المصنف^(٢) - رحمه الله -: «واحترز به من الإعراب المنوي في نحو قَتَى، فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المفيد، ولكنه غير مستقل ولا مُنَزَّل منزلة المستقل، فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لُفِظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يُلفِظ به أحقُّ وأولى» انتهى.

وفي قوله: «فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة» فيه نظر، وذلك أن الإعراب على ما اختاره أكثر متأخري أصحابنا^(٣) هو معنوي لا لفظي، واللفظ يُدَلُّ عليه، فإذا كان معنويًا فلا يكون بعض الكلمة المعربة، وأما على ما اختاره المصنف من أنه لفظي فإنه زائد على ماهية الكلمة، وإذا كان زائدًا على ماهية الكلمة فلا يكون بعض الكلمة لأنَّ بعض الشيء جزء من الشيء، ومحال وجود الماهية مع فقد جزء من أجزائها، وقد وجدنا ماهية الكلمة دون إعراب، فدل على أنه ليس بعضاً منها.

وجاء في هذا الحدّ ذكرُ «أَوْ» مرتين، وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتى فيها بـ «أو».

وقوله وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ذكر النحويون^(٤) دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو

(١) ك: أَفْعَلْ.

(٢) شرح التسهيل ٥: ١.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٧ والمقرب ٤٧: ١ وشرح جمل الزجاجي ١٠٢: ١ - ١٠٥ والبسيط

ص ١٧١ - ١٧٢. وانظر أيضاً أسرار العربية ص ٤٢ - ٤٣ والتبيين ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٤) أسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والنهاية ص ٤٢ - ٤٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٨٨.

تتبعوا ألفاظ العرب ، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة .

الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدلّ على معناها بانفرادها ، أو تدلّ على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلّق ، وهذا الثاني هو الحرف ، والأول إما أن تتعرض بينيتها لزمان ذلك المعنى ، أو لا تتعرض ، والثاني هو الاسم ، والذي قبله هو الفعل ، فلا رابع .

الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات ، وحدث ، ورابطة بين الذات والحدث ، فالأول الاسم ، والثاني الفعل ، والثالث الحرف .

وفي هذه الدلائل بحث ونظر ، وأجودها الثاني .

وذكر المصنف^(١) - رحمه الله - دليلاً رابعاً ، وهو أنّ الكلمة إن لم تكن رُكناً للإسناد فهي حرف ، وإن كانت رُكناً فإن قَبِلَت الإسنادَ بطرفيه فهي اسم ، وإلا فهي فعل .

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء ، وأيضاً فهو استدلال [٥:١١ب] بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب ، وإذا ذكر / دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً .

وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف .
وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير^(٢) شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن

(١) شرح التسهيل ٥: ١ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ، الحِجَاني المولد ، الغَزَنَاطي المنشأ [٦٢٧ - ٧٠٨ هـ] كان محدثاً جليلاً ناقداً نحويّاً أصوليّاً أدبياً مقرئاً مفسراً مؤرخاً ، أثاراً بالمعروف ، نهّاءً عن المنكر ، ملازماً للسُّنة . روى عن أبي الخطاب بن خليل وعبد الرحمن بن الفرس وابن فرتون . وأخذ عنه أبو حيان وغيره . صنف تعليقاً على كتاب سيبويه ، والذيل على صلة ابن بشكوال ، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل . الإحاطة ١: ١٨٨ - ١٩٣ والدرر الكامنة ١: ٨٤ - ٨٦ وشذرات الذهب ٦: ١٦ ويغية الوعاة ٢٩١: ١ - ٢٩٢ .

صابر^(١) أنه كان يذهب إلى أن ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن «اسمَ فَعْلٍ»، وكان يسميه «خالِفة» إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة. حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة.

وتكلم النحويون على أفراد الاسم والفعل والحرف، وعلى تسمية كل واحد منها بما سمي به، وعلى اشتقاق الاسم، وعلى تقديمه، وتوسيط الفعل، وتأخير الحرف، ولم يتعرض لذلك المصنف.

ص: والكلام ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إسناداً مُفِيداً مقصوداً لذاته.

ش: الكلام ينطلق على «المعاني التي تكون في النفس» التي^(٢) يعبر عنها بالكلام الصناعي، وأنشدوا للأخطل - قيل: ولم يثبت في ديوان شعره^(٣):-

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وعلى «التَّكْلِيمِ» بخلاف^(٤)، أهو مصدر كَلَّمَ على حذف الزوائد أم هو اسم مصدر، وهو قول الأكثرين، قال الشاعر^(٥):

فَإِنْ تُمَسِّ ابْنَةُ السَّهْمِيِّ مِنَّا بَعِيدًا، مَا تُكَلِّمُنَا كَلَامًا

(١) أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي. كان رفيقاً لأبي جعفر بن الزبير. وكان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط فاضلاً نبيلاً، على مذهب أهل الظاهر، من رؤساء أهل العلم بالنحو. خرج من الأندلس، ونزل مصر بعد السبعمئة، وسمع بها الحديث. وذكر السيوطي أن ابن الزبير قرأ عليه. البوافي بالوفيات ٤١٨: ٦ - ٤١٩ والمنهل الصافي ٣١٧: ١ - ٣١٨ والدليل الشافي ٤٩: ١ والدرر الكامنة ١٥٠: ١ ونفح الطيب ٥٠٦: ٢ وبغية الوعاة ٣١١: ١.

(٢) س: الذي.

(٣) نسب البيت للأخطل في الموشى ص ١٦ وشرح جمل الزجاجي ٨٥: ١ والمباحث الكاملية ٢: ١ وشرح الجزولية ص ٤. وقال الأبيدي: «النحويون يقولون: هذا البيت مصنوع على الأخطل، ولم يثبت في ديوان شعره». وهو يغير نسبة في البيان والتبيين ٢١٨: ١ وشرح المفصل ٢١: ١. وليس في شعر الأخطل الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة.

(٤) النهاية ص ٨٩ - ٩٠ وشرح ألفية ابن معط ص ١٩٣ - ١٩٤ وشرح المفصل ٢٠: ١ - ٢١ وشرح الجزولية ص ١٠ - ١٢.

(٥) مجاز القرآن ٢١٦: ١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٦٣ والنهاية ص ٩٠.

وقال آخر^(١):

ألا هل إلى رَيَّا سَبِيلٌ وساعةٌ تُكَلِّمُنِي فيها من الدهر خاليا
فأشفيَ نفسي من تباريحٍ ما بها فإنَّ كَلَامِهَا شِفَاءٌ لِمَا بِهَا

واحتجَّ بما حكى أبو علي: عَجِبْتُ من كَلَامِكَ عبدَ الله، ومثَّلَ به س في باب الاستثناء^(٢)، ويعمل الفعل فيه نحو كَلَّمْتَهُ كَلَاماً. قالوا وقد جاءت منه مثلاً، نحو عَدَّبْتَهُ عَذَاباً، وسَلَّمْتُ عليه سلاماً، وجَوَّزْتَهُ جَوَازاً، وشَوَّرْتَهُ شَوَاراً: أَخَجَلْتَهُ. ف «س»^(٣) والجماعة لا يرون هذه المثل إلا أسماء للمصادر لا أنفسها^(٤).

قال ابنُ هشام: وأصلُ ما جاء من الثلاثي الأصل على مثال دَخَرَجَ أن يكون مكسورَ الأول بألف قبل^(٥) آخره نحو أَكْرَمَ إِكْرَاماً وضَارَبَ ضِرَاباً وكَلَّمَ كِلَاماً، وما جاء على غير هذا فبتعويض، وأصلُ فَعَّلَ الفِعَالِ نحو كَلَّمَ كِلَاماً، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً﴾^(٦)، فيجوز في كلها الفِعَالِ والتَفْعِيلِ، الياء عوض من الحرف المضاعف، ولا حجة في النصب بعده، فقد يكون به حملاً على المعنى، أو بإضمار ما يدل عليه.

(١) البيتان في الحماسة البصرية ٢: ٢٠٣ والنهاية ص ٩٠ وشرح المفصل ١: ٢١. وعجز الثاني في شرح ألفية ابن معط ص ١٩٣. وفي ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٧٦ بتحقيق مكارتي بيت، هو:

ألا هل إلي ميَّ سَبِيلٌ وساعةٌ تكلمني فيها شفاء لِمَا بِهَا
(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦ حيث قال: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ، ف «ما» مع الفعل بمنزلة اسم نحو التَّقْصَانِ والضَّرَرِ، كما أنك إذا قلت: ما أحسنَ ما كَلَّمَ زَيْداً! فهو ما أحسنَ كلامَ زَيْداً». وفي طبعة بولاق ١: ٣٦٧ «... ما أحسنَ كلامَه زَيْداً».

(٣) الكتاب ٤: ٤٢، ٨٥ - ٨٦ والسيرافي النحوي ص ٢١٣، ٢٢٦.

(٤) ك: لا الأمر ما.

(٥) قبل: سقط من س.

(٦) سورة النبأ: ٢٨.

وأما عَمَلُ الفعل فيه فلائه في معنى المصدر كما تقول ضَرَبْتُ كُلَّ الضَّرْبِ وبعضَ ضَرْبٍ، وأَيُّما ضَرْبٍ، وضربته سوطاً وسَوَطينَ.

وعلى «الخطِّ»، يقولون للرسوم التي بين الدَفَّتَيْنِ: هذا كَلَامُ الله. وعلى «الإشارة»، قال بعض الهذليين^(١):

أَرَادْتُ كَلَاماً، فَأَتَّقْتُ مِنْ رَقِيبِهَا فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمَأْهَا بِالْحَوَاجِبِ

أي: / فلم يَكُ الكلامُ إلا ومأها، أي: إشارتها.

وعلى «ما يفهم من حال الشيء» وإن كان لا يُلفظ^(٢). وعلى «اللفظ المركب الذي لا يفيد»، قالوا: تَكَلَّمَ ولم يُفِدْ^(٣). وعلى «اللفظ المركب المفيد بغير القصد»، قالوا: تَكَلَّمَ ساهياً. وعلى «ما اصطلاح عليه النحويون أن يسموه كلاماً».

وقد اضطربَ كلامُ ابن عصفور في دلالة «الكلام» على هذه المعاني، فزعم مرة أن الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين هذه المعاني^(٤)، وزعم مرة أن الكلام في أصل اللغة اسم لما يُتَكَلَّمُ به من الجمل، سواء أكانت مفيدة أو غير مفيدة، وقد تُخرجه العرب عن ذلك، قال: فتستعمله مصدراً لِكَلَمٍ، وذكر أن المعاني السابقة يطلق عليها الكلام على جهة المجاز.

(١) نسبه قبله إلى بعض شعراء الهذليين الأُبَكْدِي في شرح الجزولية ص ٢ - ٣. وليس في شرح أشعار الهذليين ولا في ديوانهم. وقال الفراء: «وأنشدني بعض بني عقيل» معاني القرآن ٤٠: ١ وانظر ٢١: ٢ و ١٢٤: ٣. وعجزه في تهذيب اللغة ١٥: ٦٤٤ حيث ذكر أن القناني أنشده. وهو في الزاهر ١: ١٥٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٩٠٧ واللسان (وما) ١: ١٩٦ و (سلم) ١٥: ١٨١. وصدره في (صفح) ٣: ٣٤٦ كما يلي: صَفَحْنَا الحُمُولَ للسلام بنظرة.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ وشرح الجزولية ص ٣، وجعلاً منه قول رؤية:
يا ليتني أوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سليمانَ كَلَامَ النَّمْلِ
لأنه يقال: إن سليمان - عليه السلام - كان يفهم من ديبب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام. وراجع الخصائص ١: ٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ ومثُلُ المقرب ق ٢/أ.

وقد اختلف النحويون في إطلاق «الكلام» على الكلام النفساني وعلى ما يُعبر به من الجمل، أذلك حقيقة فيهما على جهة الاشتراك أم حقيقة في النفساني مجازاً^(١) في اللساني أم مجاز في النفساني حقيقة في اللساني؟ ثلاثة مذاهب:

وظاهر كلام س - رحمه الله - أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة^(٢). وذكر المصنف حين ذكر قول س «واعلم أنَّ (قُلْتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»^(٣) قال^(٤): «عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإنَّ إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق. وقد يُسمى الاعتقاد قولاً لأن الاعتقاد لا يُفهم إلا بغيره، والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام، فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن «كلام الله»، ولم يطلق عليه «قول الله». وقد شاع إطلاق القول على ما لا يُطلق عليه كلام، كقول أبي النجم^(٥):

قالت له الطير: تقدّم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً

وقال آخر^(٦):

وقالت له العينان: سمعاً وطاعةً وحَدَرَتَا كالدُّرِّ لَمَّا يُنْقَبُ

انتهى كلام المصنف، رحمه الله.

وما ذكر من أن «القول» لا يُطلق على كلام الله - تعالى - فيه نظر. وما أنشده من قول الشاعر «وقالت له العينان» أنه نسب القول إلى العينين، ولا

(١) مجاز... النفساني: سقط من ك.

(٢) شرح الجزولية ص ١١ - ١٢.

(٣) الكتاب ١: ١٢٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٥ - ٦.

(٥) ديوانه ص ٩٤ والخصائص ٢٢: ١ و ٢٥: ٣. س: لن ترجع.

(٦) الخصائص ١: ٢٢ وأمالي ابن الشجري ٥١: ٢ واللسان (قول) ٩٠: ١٤.

يحسن^(١) نسبة الكلام للعيون، مخالفٌ لما نصَّ الناس عليه من أن الإشارة بالعيون تُسمى كلاماً كما تسمى قولاً، وقد أنشدنا شاهداً على ذلك :
أرادت كلاماً.....

البيت . وأنشدوا أيضاً^(٢) :

إذا كَلَّمْتَنِي بِالْعَيُونِ الْفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالذُّمُوعِ الْبَوَادِرِ
ولاشتهار إطلاق الكلام على الإشارة استعمل ذلك المولدون، قال حبيب^(٣) :

كَلَّمْتُهُ بِجُفُونٍ غَيْرِ نَاطِقَةٍ فَكَانَ مِنْ رَدِّهِ مَا قَالَ حَاجِبُهُ

وأما ما أنشده المصنف - رحمه الله - من قول الشاعر^(٤) :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خَشْيَةً أَهْلَهَا إِشَارَةً مَحْزُونٍ، وَلَمْ تَتَكَلَّمْ

/ فإنما نفى الشاعر التكلّم حقيقة لا الكلام المجازي، فلا تناقض بين [١٠٦/ب] قوله : «أشارت» وبين قوله : «ولم تتكلّم» .

وقال بعض أصحابنا : من قال إنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس قال : سمي اللفظ كلاماً لدلالته عليه، كما تقول : سمعتُ العلمَ، ونُطق بالعلم، وإنما يُسمع ويُنطق باللفظ الدال على العلم. ومن قال هو حقيقة في اللفظ وإنما سُمي^(٥) العلم به لأن المعنى أصله، كما سَمَّوْا الْعَنْبَ خَمْرًا، وَالشَّخْمَ طَرَقًا، وَأَصْلُ الطَّرْقِ الْقُوَّةُ^(٦)، لَأَنَّ الْقُوَّةَ تَكُونُ عَنْهُ، وَكَمَا سَمَّوْا النَّبَاتَ غَيْثًا. ومن قال بالاشتراك احتج بتكافؤ هذين الاحتمالين، فلم يكن أحدهما أولى، فوجب القول عنده بالاشتراك.

(١) ك : ولكن.

(٢) شرح جمل الزجاجة ١ : ٨٧ والبحر ٢ : ٤٧٢ والدر المصون ١ : ٤٤١ و ٣ : ١٦٥.

(٣) هو أبو تمام. ديوانه ٤ : ١٥٩. قال : سقط من س.

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٢٠٤. والبيت بغير نسبة في البيان والتبيين ١ : ٧٨، ٢١٩.

(٥) ك : يسمى.

(٦) ك : الكوة. وكذا تاليه.

فأما وقوعه على ما تدل عليه الآثار والرسوم والكتابة وغير ذلك فمجاز، لا خلاف فيه، لقول الشاعر^(١):

وَعَظَمْتَ أَجْدَاثَ صُمْتُ وَنَعَمْتَ أَلْسِنَةً خُفْتُ
وَتَكَلَّمْتَ عَنْ أَوْجِهِهِ تَبَلَى، وَعَنْ صُورِ سُبْتُ
وَأَرَمْتَ قَبْرَكَ فِي الْقُبُورِ، وَأَنْتَ حَيٌّ لَمْ تَمُتْ

قوله الكلام ما تَصَمَّنَ من الكلم هذا جنس يشمل سائر المركبات من الكلام وغيره، ويشمل ما تألف من كلمتين فأكثر. قال المصنف^(٢): «فلذلك لم يقل «الكلم المتضمن» لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنَّحْوِ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات» انتهى. وقد قدّمنا^(٣) اختلاف الناس في ذلك.

ومن قال إنَّ اسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف. فقال الأستاذ أبو علي الشَّلَوِينُ^(٤): «أرادوا بها الأجناس، والأجناس لا تنحصر أفرادها». ورُدَّ عليه بأن اسم الجنس إنما يقع على ما فوق العشرة من آحاده، وآحاد «الكلم» هنا إنما هي «الكلمة» التي يراد بها جنس الأسماء، و«الكلمة» التي يراد بها جنس الأفعال، و«الكلمة» التي يراد بها جنس الحروف، ف«الكلم» إذا لم يقع مما يقع عليه واحده إلا على ثلاثة خاصة.

(١) هو أبو العتاهية. أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ٧٨ - ٧٩ وعيون الأخبار ٣٠٦:٢.

والأبيات بغير نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧.

(٣) تقدم في ص ١٧ - ١٨.

(٤) عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوِينِ [٥٦٢ - ٦٤٥ هـ] كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صافٍ، وأخذ عن ابن ملكون وغيره، وروى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما. وأقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيته، وبرع من تلامذته جُلَّة. وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فرتون. صنف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتوطئة في النحو. بغية الوعاة ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥. وانظر مقدمة شرح المقدمة الجزولية ص ١٠ - ٤٧.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفُور: «إنما أوقعت العربُ اسمَ الجنس على ما فوق العشرة، والجمع بالألف والتاء على ما دون ذلك، تفرقةً بين القليل والكثير حتى لا يلبس أحدهما بالآخر، وهذه التفرقة لا تتصور هنا لأن الكَلِمَ إذا كان جمعاً للكَلِمَة الواقعة على كل واحد من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما؛ ألا ترى أنه ليس لـ «الكَلِم» الذي هو اسم جنس ولا لـ «كَلِمات» ما يقعان عليه إلا الأجناس الثلاثة خاصة، فلما لم^(١) تتصور التفرقة ساغ وقوعُ اسم الجنس موقعَ الجمع بالألف والتاء لأن اللبس إذ ذاك قد أُمِن، وأيضاً فإنك إن جمعت بالألف والتاء فلأن الثلاثة قليل، وإن أتيت باسم الجنس فلأن هذه الثلاثة هي جميع ما يقع عليه «كَلِم»/، كما أنك تقول: التمرُ أطيبُ من الرَّيِّب، فتوقع التمر على جميع ما [١/٧: ١] يقع عليه تَمَرٌ انتهى كلامه.

قال المصنف^(٢) - رحمه الله -: «وإنما قيل «ما تَضَمَّنَ من الكَلِم» فُضِّدَ الحدُّ بـ «ما» لصلاحيتهما للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تَضَمَّنَ الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعداً، وهو المراد» انتهى.

وتصديره الحدَّ بـ «ما» ليس بجيد لأنَّ «ما» لفظ مشترك، والحدود تُصان عن الألفاظ المشتركة، ولو قال «الكلام المُتَضَمِّن من الكَلِم» لخلَص من لفظ «ما»، ودلَّ على ما أراد من المعنى. ومعنى التضمن هنا الدلالة لا^(٣) التضمن الذي هو قسيم المطابقة والالتزام.

وقوله مِن الكَلِم يريد بذلك الكَلِم الذي هو جمع «كَلِمَة» المصطلح عليه، وهو الاسم والفعل والحرف؛ لأن «الكَلِم» يُطلق في لغة العرب على

(١) لم: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧.

(٣) لا: سقط من ك.

«الكلام»، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

أَخْشَى عَذَابَكَ إِنْ قَدَّرْتَ وَلَمْ أَعْذَرَ، فَيُؤْثِرُ بَيْنَنَا الْكَلِمُ
وقال آخر^(٤):

عَرَّاءُ أَكْمَلُ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ حُسْنًا، وَأَمْلَحُ مَنْ حَاوَرَتْهُ الْكَلِمَا
وقال آخر^(٥):

أَخْشَى فِظَاطَةَ عَمٍّ أَوْ جَفَاءِ أَخٍ وَكَنتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مَنْ أَدَى الْكَلِمِ

وقوله إسناداً احتراز من المفرد نحو «زيد»، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك، وخير منك، وغلام زيد، وزيد الخياط إذا كان الخياط صفة، فهذا كله مركب بغير إسناد، فلا يُسمى كلاماً^(٦).

وَزَعَمَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ^(٧) أَنَّ اللفظة المفردة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام، وجعل من ذلك «نعم» و«لا»، فإنهما كلامان، وليسا بمركبين.

وَرَدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُمَا مَرْكَبَانِ تَقْدِيرًا، وَالْأَصْلُ إِذَا قَالَ «نَعَمْ» فِي جَوَابٍ: هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟ نَعَمْ خَرَجَ زَيْدٌ، وَفِي الْجَوَابِ بِ«لَا» لَا لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ يُجَابُ بِ«بَلَى» نَحْوُ: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ فَتَقُولُ: بَلَى^(٨)، أَيْ: بَلَى ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ تَصْرِيحُ الْعَرَبِ بِذَلِكَ

(١) سورة فاطر: ١٠.

(٢) سورة النساء: ٤٦.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه. وأوله في ك: حمراء.

(٥) هو إسحاق بن خلف. الحماسة ١: ١٦٥ [الحماسة ٨٦].

(٦) زيد هنا في ك ما نصه: ويُسمى تركيب التقيد.

(٧) الرأي ورده في شرح الجزولية للأبدي ص ٨ - ٩ ونُسب في الهمع ١: ٣٣ لابن طلحة.

(٨) بلى: سقط من س.

بعد هذه الحروف ، قال ذو الرُّمَّة^(١) :

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَزَوِّجًا^(٢) على بابها من عند أهلي وغاديا
أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِضْرَ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا
فَقُلْتُ لَهَا: لَا، إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ لِأَكْثِيَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا يَابَنَةَ الْقَوْمِ^(٣) قَاضِيَا

فقوله بعد «لا» «إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ» إلى آخر البيت بمنزلة أن يقول: لست
ذا زوجة بالمصر. وقوله بعد «لا» أيضاً «وما كنتُ مذ أبصرتني في خصومة»
بمنزلة أن يقول: لا لستُ ذا خصومة بالمِصر.

وما ذكروه أن مثل هذا تصريح بالجملة المحذوفة بعد «لا» و «نَعَمْ»
ليس بتصريح حقيقة، إنما / ذلك من حيث المعنى لأنه لم يصرح بالجملتين [٧: ١] ب
المقدرتين بعد «لا» و «نَعَمْ»، إنما أتى بما يدل على انتفاء كونه ذا زوجة وذا
خصومة.

ومما يَدُلُّ على تقدير الجملة بعد حروف الجواب عملُ فعلِ تلك
الجملة المحذوفة في تابع وفي حال، نحو قولك: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟
فتقول: بلى وعمرًا، فقولك «وعمرًا» معطوف على المحذوف من قولك:
بلى ضربتُ زيداً وعمرًا، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ
عِظَامُهُ * بَلَى قَدِيرِينَ﴾^(٤) أي: بلى نجمعها قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنَانَهُ.
وكذلك: أَضْرِبْتَ زَيْدًا؟ تقول: نعم وعمرًا، التقدير: نعم ضربتُ زيداً
وعمرًا.

وقد حَدَّثَ المصنّفُ الإسنادَ، فقال: «الإسنادُ عبارةٌ عن تعليقِ خَبَرٍ بِمُخْبَرٍ

(١) ديوانه ص ١٣١١ - ١٣١٣ والكامل ص ٥٧٠ وشرح أبيات المغني ١: ٢١٩ - ٢٣٥ [الإنشاد
٥٤]. مدرجي: مروري. وثاؤ: مقيم. والدهناء: من بلاد بني تميم.

(٢) ك: متزوداً.

(٣) الديوان: «القَرَم» والقرم: الفحل.

(٤) سورة القيامة: ٣ - ٤.

عنه، أو طَلَبَ بمطلوب منه^(١). وليس بحاصر لأنواع الإسناد لأنه يخرج منه الإنشاء كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليقاً خبرياً بمُخْبَر عنه ولا طَلَبَ بمطلوب، وقد قسم المصنفُ الجملةَ في باب الموصول^(٢) إلى خبرية وطلبية وإنشائية.

وقال بعضُ أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك.

وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال^(٣)، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه^(٤): فذهب أبو الحسن^(٥) إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي^(٦)، وهما واحد

(١) شرح التسهيل ١: ٩.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١: ٤١٢: «والخبر جائز وقوعه، ومحال. الجائز مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، ومستقيم قبيح نحو: قد زيداً رأيت، ومستقيم كذب نحو: حملتُ الجبل، والمحال نحو: أتيتك غداً».

وقال سيويه: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمبته مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فتقول: أتيتك أمس، وسأتيك غداً. وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فتقول: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشربُ ماء البحر أمس» الكتاب ١: ٢٥ - ٢٦. وراجع تفسير كلام سيويه في شرح الكتاب للسيرافي ٨٩: ٢ - ٩٤.

(٤) الصاحبي ص ٢٨٩ - ٣٠٤ والافتضاب ١: ٥٨ - ٥٩ وكشف المشكل ٢: ١٣٣ - ١٦٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٩٨ وشرح اللوحة البدرية ١: ١٧٧ - ١٨٢.

(٥) الافتضاب ١: ٥٩ حيث نسب إليه زيادة نوع آخر، هو النداء.

(٦) قال في الارتشاف ١/ ٤١٢: «وهو أمر أو نهى» وفي التعليقة ٢: ٢٠٣ ما نصه: «قال أبو بكر: الأمر والنهي يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أن الأمر إرادة بتكليف، والنهي إرادة بلا تكليف».

عند س والكسائي والفراء وجماعة^(١). وزاد الفراء وابن كيسان^(٢) الدُّعاء - وهو النداء - والطلب، وهو المسألة. وزاد قُطْرُب^(٣) التعجب والعرض والتحضيض.

وفي كتاب «الضروري»^(٤): «الأقاويل المركبة من المفردات تامٌّ كافٍ^(٥) بنفسه، وهو المُسمى كلاماً، وغير تام هو بمنزلة الاسم المفرد نحو: غلام زيد، وزيد العاقل، وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام قول تام، ويُسمى عند قوم تركيب تقييد.

والتامُّ جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب، وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداء وطلب الفعل وطلب الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل له: أمر أو نهى، أو من مرؤوس إلى رئيس قيل له: رغبة، وإن كان إلى الله قيل له: دعاء، وإن كان من مُساوٍ إلى مُساوٍ خُصَّ باسم الطلب، والعرض والتمني والترجي والتحضيض داخلة في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما داخل أيضاً في الطلب إلا أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب. وكذلك التعجب، جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه خبر متعجب منه» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وستكلم على ذلك عند ذكر أقسام الكلام إن شاء الله.

(١) المقتضب ٢: ١٣١ - ١٣٢.

(٢) قال: «الكلام ينقسم أربعة أقسام في المعاني، وهي: الخبر، والاستخبار - والاستخبار الاستفهام - والنداء هو الدعاء، والطلب هو الأمر والنهي» الموفق ص ١٠٨.

وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [٢٩٩ هـ] تلميذ المبرد وثعلب. كان يحفظ المذهبين. صنف: المذهب في النحو، والموفق، واللامات، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغيرها. بغية الوعاة ١: ١٨ - ١٩.

(٣) محمد بن المستنير [٢٠٦ هـ] لازم سيويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. وصنف العلل في النحو، والنوادر، والهمز. بغية الوعاة ١: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤) هو كتاب في النحو لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد [٥٢٠ - ٥٩٥ هـ]. التكملة لكتاب الصلة ٢: ٥٥٤ والذيل والتكملة ٦: ٢٣ والوافي بالوفيات ٢: ١١٥. وستأتي ترجمته في ص ٨١.

(٥) ك: كما.

وقوله مفيداً قالوا احترز بالمفيد من المتضمن إسناداً لكنه غير مفيد،
[١/٨:١] نحو قولهم: النار حارة، والسماء فوق الأرض، وتكلم/ رجل، فإن هذا
- وإن سُمي كلاماً في اللغة - لا يُسمى كلاماً في اصطلاح النحويين.

قال المصنف - رحمه الله -: «وقد صرح س وغيره من أئمة العربية بأن
الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة»^(١). قال^(٢): قال س - رحمه
الله - وقد مثَّل بـ «هذا عبدُ الله معروفاً»: «فـ» «هذا» اسم مبتدأ يُبنى عليه ما
بعده، وهو عبدُ الله، ولم يكنْ ليكونَ «هذا» كلاماً حتى يُبنى عليه أو على ما
قبله»^(٣). انتهى كلام س - رحمه الله - ولا دليل فيه على دعوى المصنف
رحمه الله. والتمثيل بالمفيد لا يدل على اشتراط الإفادة في الكلام، بل ظاهر
كلام س - رحمه الله - أنه لا يشترط الإفادة لأنه قال: «ولم يكنْ ليكونَ كلاماً
حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله». أي: حتى يحصل بينهما إسناد، فيكون
مبتدأ وخبراً، والإسنادُ أعمُّ من أن يكون مفيداً أو غير مفيد، وإنما ذكر
ذلك س - رحمه الله - احترازاً من المفرد، فإنه لا يُسمى كلاماً لأنه لا بناء
شيء فيه على شيء ولا إسناد.

وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق
القضايا، فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا^(٤): النقيضان لا يجتمعان ولا
يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكل أكثر من الجزء،
والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع
علمَ ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طَرَقَ سَمِعَ الإنسان فاستفاد منه شيئاً، ثم
طرقه ثانياً، وهو قد علم مضمونه أولاً، أنه لا يكون كلاماً باعتبار المرة الثانية

(١) شرح التسهيل ٥: ١.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة كلها، ونص سيبويه التالي لم يذكر في هذا الموضع من شرح
التسهيل لابن مالك.

(٣) الكتاب ٧٨: ٢.

(٤) هنا ينتهي السقط الذي بدأ من أول الكتاب في ح.

لأنه لم يُفِذه عِلْمٌ ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء الواحد كلاماً غير كلام بحسب إفادته السامع، هذا خلف.

قال المصنف^(١) - رحمه الله - وقد ذكر أن س - رحمه الله - صرح بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة: «ومن ذلك قوله - يعني س^(٢) -: «واعلم أنَّ «قُلْتُ» في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»^(٣)، عني بالكلام الجمل وبالقول المفردات» انتهى.

ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على س لأنه أطلق الكلام على الجمل، والجمل أعم من أن تتضمن إسناداً مفيداً أو غير مفيد، وما أظن أحداً يمنع: قال زيد النار حارة، ولا: قال زيد الجزء أقل من الكل.

وقوله مقصوداً قال المصنف في شرحه^(٤): «احتز بـ «مقصود» من حديث النائم ومحاكاة بعض الطيور للإنسان ومراجعة الصدى في بعض الأماكن الخالية» انتهى.

اعتبر المصنف - رحمه الله - في حد الكلام هذا الفصل، وهو أن يكون مقصوداً للمتكلم، وكذلك اعتبره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، رحمه الله، ومنه أخذه المصنف لأن من قال في حد الكلام «المفيد بالوضع» اختلفوا في مراده بالوضع، فقال ابن عصفور: «معنى بالوضع بالقصد»، قال: «يقال: تكلم ساهياً ونائماً، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعاً لفظهما للإفادة، ولا قصداها» فهذا مفيد بغير الوضع.

وكان شيخنا الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي

(١) شرح التسهيل ١: ٥.

(٢) ك، ح: يعني قول س.

(٣) الكتاب ١: ١٢٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧.

[١٨/٨:ب] المعروف بابن الضائع^(١) - رحمه الله تعالى - يقول: «قول/ المتأخرين إنَّ كلام الساهي والنائم والمجنون مفيدٌ إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال لأنَّ مثل هذا لا يُفيد بوجه، فإذا قال النائم مثلاً: زيدٌ قادمٌ، ووافق ذلك قُدومَ زيد، فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه، وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار، فهو غلط من قائله، ولا بد، وإنما يمكن هنا أنه تحرز بـ «المفيد بالوضع» مما لا يفيد إلا بالعَرَض لا بالوَضْع، وذلك أنك إذا قلت: قام غلامٌ زيد، أفاد هذا الكلام مفهومين: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام، وهو هو المعنى الذي وضع له اللفظ. والثاني تَمَلُّكُ زيد للغلام، وليس اللفظ موضوعاً له، فإذاً هو مفيد له^(٢) بغير وضع، فمن هنا تحرز القائل بالوضع» انتهى.

وفهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النحويين^(٣) لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد.

وقول المصنف - رحمه الله - «ومحاكاة بعض الطيور للإنسان» ليس بشيء لأنه قد قال في أول الحد «ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إسناداً مفيداً»، والذي يُسمع من محاكاة الطير لم يتضمن من الكلم، فليس الطائر ناطقاً بكلم أصلاً فضلاً عن أن يتضمن إسناداً مفيداً، وإنما هي محاكاة أصواتٍ لا نُطْقُ بكَلِم.

(١) إشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائب. له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن. أملى على إيضاح الفارسي، وردَّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه. مات سنة ٦٨٠ هـ وقد قارب السبعين. بغية الوعاة ٢: ٢٠٤.

(٢) له: سقط من ك.

(٣) انظر شرح المفصل ١٨: ١ والكافية ص ٥٩ والملخص ١٠٣: ١ وشرح اللمحة البدرية ١٧٧: ١ - ١٧٩.

وأما مُراجعة الصدى فإنما هو سماع كلامك أنت لا أنَّ ثَمَّ كلاماً غيرَ كلامك ولا متكلماً غيرك، فلا يحتاج أن يحترز منه .

وقوله لذاته قال المصنف - رحمه الله - في شرحه^(١): «اخْتَرَزَ بِأَن قِيلَ «مَقْصُوداً لِدَاثِهِ» مِنَ الْمَقْصُودِ لِغَيْرِهِ كِإِسْنَادِ الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ إِسْنَادٌ لَمْ يُقْصَدْ هُوَ وَلَا مَا تَضَمَّنَهُ لِدَاثِهِ، بَلْ قُصِدَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ كَلَاماً، بَلْ هُوَ جُزْءُ كَلَامٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَامُوا مِنْ قَوْلِكَ: رَأَيْتَ الَّذِينَ قَامُوا، وَقَمْتُ حِينَ قَامُوا» انْتَهَى كَلَامُهُ فِي شَرْحِهِ^(٢)، وَلَمْ أَرْ هَذَا الْقَيْدَ لِأَحَدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ غَيْرِهِ .

ويمكن أن يُنَازَعَ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ هَذَا كَلَاماً، وَيَدُلُّ عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا أَنَّهُ كَلَامٌ أَنَّهُمْ شَرَطُوا فِي الصَّلَةِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، وَاحْتَرَزُوا بِقَوْلِهِمْ: «خَبَرِيَّةٌ» مِنْ غَيْرِ الْخَبَرِيَّةِ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالتَّرْجِييِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِخَبَرٍ. وَشَرَحُوا الْخَبَرِيَّةَ بِأَنَّهَا الَّتِي تَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَالْخَبَرُ أَحَدُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، فَثَبَّتَ بِذَلِكَ أَنَّهَا كَلَامٌ، وَلَا سِيَّما عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْكَلَامِ سِوَى التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ.

والوجه الثاني: أَنَّ يُنَازَعَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَضَمَّنَتْ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَاداً مَفِيداً مَقْصُوداً حَتَّى يَحْتَرِزَ بِقَوْلِهِ: «لِدَاثِهِ» مِنْهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي الصَّلَةِ هِيَ كَجُزْءٍ مِنَ الْاسْمِ، وَلَمْ تَنْتَهِضْ أَنْ تَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْكَلِمَةِ، بَلْ هِيَ وَالْمَوْصُولُ قَبْلَهَا كَلِمَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ» فَمَعْنَاهُ: جَاءَنِي الْقَائِمُ، فَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْمَفْرَدِ، وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، فَقَوْلُكَ: قَمْتُ حِينَ قَامُوا، مَعْنَاهُ: حِينَ قِيَامِهِمْ، فَصُورَتِهَا صُورَةٌ مَا فِيهِ/ إِسْنَادٌ، وَالْمَعْنَى [١/٨:١] عَلَى التَّرْكِيبِ التَّقْيِيدِيِّ.

(١) شرح التسهيل ١: ٧ - ٨.

(٢) في شرحه... غيره: سقط من ك.

وقد حَدَّ أصحابنا الكلام بحدود^(١)، قال أبو بكر بن طاهر^(٢):
«الكلام مفيد مؤلف من الكلم». وقال أبو إسحاق بن مُلكون^(٣): «الكلام
ما أُلِّفَ من مُفرد الكلم^(٤)، وأفادَ معنى من المعاني التي أُلِّفَت الكلم
إليها^(٥). وقال ابن هشام: الكلام ما قام من مُسند ومُسند إليه واستقلَّ
بمعناه. وحَدَّه الجُزولي^(٦) - وتبعه ابنُ عصفور^(٧) - «بأنه اللفظ المُركَّب
المُفيد بالوضع^(٨)»، وهذا^(٩) من أجود ما حَدَّوه به. وقد أورد^(١٠) على كل
قيد منها، ولسنا الآن نشرح هذا الحد، إلا أننا نذكر ما ذهب إليه الأستاذ أبو
بكر بن طلحة^(١١) من أن هذا الحد الذي حده أصحابنا^(١٢) بالنظر إلى

(١) بحدود... وتبعه ابن عصفور: سقط من س.

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخبّاب [٥٧٠ هـ] نحوي مشهور،
أخذ الكتاب عن ابن الرّمّاء وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني. له طُرُزٌ
مدوّنة على الكتاب، وتعليق على الإيضاح. إنباه الرواة ٤: ١٨٨ - ١٨٩ وبغية الوعاة ١: ٢٨.

(٣) إبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الحضرمي الإشبيلي [٥٨٤ هـ] أستاذ نحوي
جليل، روى عن أبي الحسن شريح، وروى عنه ابن خروف والشلوين. ألف شرح الحماسة،
والنكت على تبصرة الصيمري. إنباه الرواة ٤: ١٩٠ وبغية الوعاة ١: ٤٣١.

(٤) ك: الكلام.

(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوين ص ١٩٨.

(٦) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي الجزولي [٥٨٤ هـ] أخذ عن ابن بري،
وأخذ عنه العربية الشلوين وابن معط. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة
المسمّاة بالجزولية. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦ - ٢٣٧ ومقدمة المقدمة الجزولية.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٧ والمقرب ١: ٤٥.

(٨) المقدمة الجزولية ص ٣.

(٩) وهذا... حدّوه به: سقط من س.

(١٠) س: وأورد.

(١١) أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة [٥٤٥ - ٦١٨ هـ] أخذ عن
ابن ملكون وابن صاف. وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي
الشلوين. دُرُس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة. الذيل والتكملة ٥: ٢٣٥ -
٢٣٦ وبغية الوعاة ١: ١٢١.

(١٢) الذي حده أصحابنا: سقط من ك.

الاصطلاح فاسد، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام ك «بَعْلَبَكْ»، فإنه لفظ مُرَكَّبٌ مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع^(١) ذلك ليس بكلام. وإصلاح الحدّ عنده بأن يزداد فيه «الذي يَدُلُّ جزءٌ من أجزائه على جزء من أجزاء معناه» ليخلص بذلك من «بَعْلَبَكْ» وأمثاله؛ ألا ترى أن قولك «قامَ زيدٌ» معناه الإخبارُ بقيامِ ماضٍ عن شخص مُعَيَّنٍ اسمه زيدٌ، و «قام» الذي هو جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى، وهو القيام الماضي، والجزء الآخر^(٢) الذي هو «زيد» يدل على ذلك الشخص المعين الذي أُخبر عنه بالقيام الماضي، وليس كذلك «بَعْلَبَكْ»، فإن بَعْلًا على انفراده ويَكًا على انفراده لا يدل واحد منهما على جزء من معنى بَعْلَبَكْ^(٣).

قال ابن عصفور: «وهذه الزيادة التي زادها في الحدّ غير محتاج إليها لأن «بَعْلَبَكْ» وأمثاله غير داخله تحته لأنها ليست مُفيدة كما توهم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عُني بها ذلك لكان «الاثنان أكثر من الواحد» مفيداً لأن هذه الألفاظ لها معان تدلُّ عليها، وإنما المفيد الذي يحصلُ منه للمخاطب عِلْمٌ ما لم يكن يعلمه قبلُ، وذلك لا يُتصور في بَعْلَبَكْ وأمثاله؛ ألا ترى أن المخاطب إن كان يجهل ما يقع عليه بَعْلَبَكْ لم يعلم إذا سمعه منك ما تُريد به، وإن كان قد علم ما يقع عليه قبل سماعه منك بقي على علمه، ولم يستجدّ أمراً زائداً» انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة^(٤).

قال المصنف في شرح هذا الكتاب: «وزاد بعضُ العلماء في حدّ الكلام «من ناطق واحد» احترازاً من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل أو خبر المبتدأ، فإن مجموع

(١) س: ومع.

(٢) الآخر: سقط من ك.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ١٩٩ وللأبدي ص ٩ - ١٠.

(٤) أورد هذا الردّ الأبدي في شرح الجزولية ص ١٠ غير منسوب لأحد.

النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق، لأن الكلام^(١) عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحداً^(٢).

ورُدَّ ذلك^(٣) بأن اتحاد الناطق لا يُعتبر، كما لا يُعتبر اتحاد الكاتب، لو كتب واحد «قام» وآخر «زيد» لسميت تلك كتابة وخطاً، فكذلك الكلام.

ولا يُعترض على هذا بعدم ترتب أثر الإقرار في نحو لو قال واحد «لزيد» وقال الآخر: «عندي درهم»؛ لأن ذلك أمر شرعي لا يترتب الأثر إلا [٩: ١١ ب] على من نطق بجملته الإقرار، فليس من صريح الكلام بالنسبة إلى كل واحد/ منهما وإن كان كلاماً بالنسبة إلى تركبه منهما.

ورُدَّ ذلك أيضاً بأن كل واحد من الناطقين إنما اقتصر على أحد الجزأين اتكالاً على نطق الآخر، فمعناها مستحضر في ذهنه^(٤)، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام، كما يكون كلاماً قول من رأى شبحاً فقال: زيد، أي: هذا زيد.

ومما يدلُّ على أن هذا كلام قصة امرئ القيس والتَّوأم اليشْكُريّ، «قال أبو عمرو بن العلاء: كان امرؤ القيس يُنازع من يدعي الشعر، فنارَعَ التَّوأم اليشْكُريّ، فقال: إن كنت شاعراً فمَلِّطُ^(٥) أنصافاً ما أقول وأجزها، قال: نعم»^(٦).

(١) ك: «لأن كل» وبعده فراغ يتسع لثلاث كلمات، وكتب في الهامش ما نصه: «كذا وجد، لعله - والله أعلم - لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحداً. نقل هذه العبارة عن ابن مالك بدر الدين بن القاسم». قلت: يعني أبا علي الحسن بن قاسم المرادي، وقد نقل هذه العبارة في شرحه للتسهيل الذي طبعت قطعة من أوله مع قطعة من التذييل والتكميل بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ هـ. انظر الجزء الأول منه ص ٢٤.

(٢) شرح التسهيل ٨: ١.

(٣) معنى هذا الرد وتاليه في شرح التسهيل ٨: ١.

(٤) يسمى هذا التسهيل أو التوشيح أو المُلطع. العمدة ٣١: ٢ - ٣٤.

(٥) مَلَّطَ فلان فلاناً: قال هذا نصف بيت وأتمه الآخر بيتاً، يقال: مَلَّطَ له تمليطاً. اللسان (ملط) ٢٨٦: ٩.

(٦) الحكاية في ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ والعمدة ٢٠٢: ١ - ٢٠٣ و ٩١: ٢. وذكر في معجم=

وذكر ما نظمته كل واحد، ومنها: قال^(١) امرؤ القيس:

كَأَنَّ هَزِيرَهُ بَوْرَاءَ غَيْبٍ
فقال التَّوْأَمُ:

عِشَارٌ وَلَهُ لَاقَتْ عِشَاراً^(٢)

فقال امرؤ القيس:

فَلَمَّا أَنَّ دَنَا لِقْفَا أَضَاخَ^(٣)
فقال التَّوْأَمُ:

وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ، فَحَارَا^(٤)

فهذان البيتان كلُّ واحد منهما كلامٌ، وهما من ناطقين، وكلُّ نصفٍ مُفتقر إلى الآخر^(٥) بحيث إنه لا يستقلُّ النصف كلاماً لأن خبر «كَأَنَّ» من قول امرئ القيس هو «عِشَارٌ» من قول التَّوْأَمِ، وجواب «لَمَّا» من قول امرئ القيس هو «وَهَتْ» من قول التَّوْأَمِ.

وكذلك قصةُ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ^(٦) حين أنشد عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ بعضَ

= البلدان (أضاخ) ١: ٢١٣ - ٢١٤ أن القصة جرت بين امرئ القيس وقتادة بن التَّوْأَمِ الشُّكْرِي وأخويه الحارث وأبي شُرَيْح.

(١) ك: فقال.

(٢) ديوان امرئ القيس ص ١٤٨. هزيره: هزير البرق، وهو صوت رعد، ووراء غيب: حيث لا أراه. وولهُ: فاقدة أولادها، فهي تحن إليها وتضج، ويكثر ذلك منها إذا لاقَتْ عِشَاراً مثلها. والعِشَار: النوق التي أتى عليها مذ حملت عشرة أشهر.

(٣) في النسخ كلها «أضاخ» بالحاء المهملة، صوابه «أضاخ» بالحاء المعجمة كما في الديوان ومعجم البلدان (أضاخ) ١: ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) ديوان امرئ القيس ص ١٤٩. دنا: أي المطر. وأضاخ: من قرى اليمامة لبني نمير. وقيل: جبل. وهت أعجاز ريقه: استرخت مآخير السحاب، فسالت كما تسيل القرية وانشقت. وريق المطر: أوله. وأعجازه: مآخيره.

(٥) ك: للآخر.

(٦) الحكاية في العمدة ٢: ٣٣.

الملوك قوله :

تُرْجِي أَغْنً، كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ

واشتغلَ ذلك الملكُ عن سَماعِ بقية البيت، فأَمسَكَ عَدِيَّ عن الإنشاد حتى يَسْمَعَ الملك، فقال الفرزدق لجريـر: ما تراه يقول عَدِيٌّ؟ فقال جريـر: يقول:

قَلَمُ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

ثم استمعَ الملكُ، فقال عَدِيٌّ^(١):

تُرْجِي أَغْنً، كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمُ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

فتعجب الفرزدق من إتمام جريـر البيت على ما أنشده عَدِيٌّ، وما ذلك إلا لأن المعنى مُستحضر في الذهن.

وكذلك قصةُ زُهَيْر^(٢) مع ابنه كَعْب في استخباره كعباً: هل تُجيد^(٣) الشعر؟ فصار زُهَيْر يقول بيتاً، ويقول لكعب: أَجِزْ، فيأتي بيت متعلق بالأول مناسب له، حتى نَظَّمَا أبياتاً.

ومثلُ هذا كله لا يكاد أحد يقول إنَّ هذا ليس بكلام لكونه من ناطقين.

وإنما قال المصنف «بعضُ العلماء» ولم يقل «وزادَ بعضُ النحويين» لأن هذا القول لم يُنقل عن نحوي فيما نعلم، وإنما قاله بعضُ مَنْ تَكَلَّمَ^(٤) في علم الأصول^(٥)، فلذلك قال: «بعضُ العلماء»، ولم يقل «بعضُ النحويين».

(١) ديوانه ص ١٨٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٧٠٧ والكامل ص ٧٦٩ والشعر والشعراء ص ٦١٩. يصف ظبية. ترجي: تسوق وتدفع برفق. والأغن من الغزلان: الذي في صوته غَنَّة. والرَّوْق: القَرْن.

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٢٥٦ - ٢٥٩.

(٣) ك، ح: يجيز.

(٤) ك: يتكلم.

(٥) الكوكب الدرري ص ١٩٧ [والهامش الرابع فيها أيضاً].

والمؤتلفُ كلاماً فِعْلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولٌ ما لم يُسمَ فاعلهُ،
واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليسا مبتدأ وخبراً، وذلك نزالٍ وشبهها،
واسمان مع حرف نحو: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ؟ واسمان دون حرف نحو: قَائِمُ
الزَّيْدَانِ، على مذهب أبي الحسن^(١). واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي^(٢)
في النداء، نحو: يا زيدُ. وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم، وهو: أَمَا أَنْكَ
مُنْطَلَقٌ، بفتح أَنْ، وزعم ابن خروف أنه من باب «يا زيدُ» على مذهب أبي
علي. ورُدَّ عليه بأنَّ «أَنْ» - وإنْ كانت في تقدير مفرد - فإن في الكلام مُسْنَداً
وَمُسْنَداً إِلَيْهِ، وتقع «أَنْ» موقع المفعولين. ومن فعلٍ واسمين في مذهب
جماعة من النحويين، نحو: كان زيدٌ قائماً؛ لأنَّ الاسم لا يَسْتَغْنِي عن الخبر [١٠: ١]
هنا، و «كان» لا تستغني عنهما. ورُدَّ بأنَّ «كان» تُحذف، ويبقى الكلام تاماً،
فهو في هذا كـ «إِنَّ»، وكلُّ ما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلاً بعده لا يُعَدُّ
من التأليف، ولو ذهبنا إلى هذا لم تنحصر وجوه التأليفات^(٣).

ص: والاسمُ كلمةٌ يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ش: في الاسم لغات: أَسْمٌ بكسر همزة الوصل وضمها، وِسْمٌ بكسر
السين وضمها، وِسْمًا كهْدَى، فإن كانت هذه مُسْتَدَلًّا عليها بقوله^(٤):

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣١٩ والبغداديات ص ٤١٦ وشرح المفصل ٧٩: ٦
والتسهيل ص ٤٤ وشرحه ٢٧٢: ١ - ٢٧٣ والبسيط ص ٥٨٣، ٩٩٩. وهو مذهب الكوفيين
أيضاً كما في أسرار العربية ص ٨١ وشرح الكافية ٨٧: ١. ونسب في الإيضاح في شرح
المفصل ٦٤١: ١ إلى الفراء.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩ والمسائل العسكرية ص ١٠٩.

(٣) سقطت هذه الفقرة من س.

(٤) أنشده ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٣٤ عن الفراء، وقال قبله: «قال: وأنشدني
القناني» وكذا في تهذيبه ص ٣٣٥. والقناني أستاذ الفراء، منسوب إلى بثر قنان، وبثر قنان:
موضع. معجم البلدان (قنان) ٤: ٤٠١. والبيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٥
والصحيح (سمو) ص ٣٨٣ والإنصاف ص ١٥ وأسرار العربية ص ٣٣ وأمالى ابن الشجري
٢٨١: ٢ والنهية ص ٦١ وشرح المفصل ٢٤: ١ ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١٥٤: ١
لأبي خالد القناني. وتعبه الدكتور محمود الطناحي في حواشي الموضع السابق من أمالي ابن=

والله أَشْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكَا

فلا حُجَّةَ فيه لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب^(١).

ومذهب البصريين^(٢) أنه مشتق من السُّمُّو، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوَسْم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أَسَمَيْتُ وَسَمَيْتُ وَسَمَيْتُ^(٣) وأَسْمَاءُ، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أَوْسَمْتُ وَوَسَمْتُ وَوَسَيْمٌ وَأَوْسَامٌ، وأدعاء أن هذه التصاريح كلها من باب القلب لا ضرورة تدعو إلى ذلك.

وحَدَّ المصنفُ الإسناد بأنه «عبارة عن تعليقٍ خَبَرٍ بِمُخْبَرٍ عنه، أو طَلَبٍ بمطلوب منه»^(٤). وهذا حَدٌّ ناقص لأنه غير جامع؛ ألا ترى أنه نَقَصَهُ^(٥) بعض الإنشاءات^(٦) كقولك: بَعْتُكَ هذا بدرهم، وقول المشتري: اشتريته بدرهم. وكذلك قولُ القائل لعبده: أنت حُرٌّ، وقولك: أَقْسَمُ أو أَقْسَمْتُ لِأَضْرِبَنَّ زيداً. فهذه كلها ليست تعليقٌ خبر بمخبر عنه ولا طَلَبٍ بمطلوب منه، وقد تضمنت الإسناد، فليس الإسناد محصوراً فيما ذكره، وإنما حَدَّ الإسناد بما حَدَّهُ ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو «ضَرَبَ: فَعَلٌ ماضٍ»، وفي الحرف نحو «فِي: حَرْفٌ جَرٌّ»، وفي الجملة نحو «زَيْدٌ قائمٌ: مبتدأ وخبر».

وقوله كلمةٌ جنس يشمُلُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وهكذا سائر

= الشجري، وتتبع من يعرف بالقناني في حواشي كتاب الشعر ص ٤١٠.

(١) النهاية ص ٦٢ وشرح المفصل ٢٤: ١.

(٢) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٦ - ١٦ [المسألة الأولى].

(٣) ك: وَسَمَيْ.

(٤) شرح التسهيل ٩: ١.

(٥) ك: نَقَصَهُ.

(٦) س: نَقَصَهُ الإنشاء.

الحدود، يبدأ أولاً بالجنس. قال المصنف: «واحترز بـ «كلمة» من واقع موقع اسم مثل أنْ ومعموليه»^(١). وقد رَدَدْنَا^(٢) عليه مثلَ هذا في قوله في حد الكلمة: «لفظ»، وأنَّ الأجناس لا تُذكر للاحتراز، وأنه اتَّبَعَ ابنَ عُصْفُور في ذلك.

وقوله: يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسها معناه يُسند الحكمُ الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيدٌ عاقلٌ، أَسندتَ العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأَجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأنَّ المسند إليه العقل إنما هو مدلول زيد لا لفظ زيد. وقيد الإسنادَ باعتبار المعنى لأنَّه الخاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك من الفعل والحرف، فإنه لا يُسند ما لمعناها إلى أنفُسهما، فهذا فصل خَرَج به الفعل والحرف.

وقوله: أو نظيرها مثال ذلك صَة وفُلٌ وسُبْحانَ، فهذه لا يصح إسناد ما لمعناها إلى نفسها، وهي أسماء، لكن نظيرها يصح ذلك فيه، ويعني^(٣) بالنظير ما وافق معنًى ونوعاً، فـ «صَة» موافق للسُّكُوت، و «فُلٌ» قال المصنف: «موافق لِفُلان»^(٤). وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب النداء/ أنه ليس موافقاً^[١٠: ١١/ب] له، وأنه موافق لـ «رَجُلٌ»، و «سُبْحانَ» موافق لـ «بَرَاءة»، وهذه النظائر يصح أن يُسند ما لمعناها إلى أنفُسها.

وقد عَدَلَ المصنفُ في حَدِّ الاسم عَمَّا حَدَّه به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غيرُ مختار؛ لأنَّ النحويين حَدُّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حَدَّه بأمر عارضٍ له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد

(١) كذا. وليس لهذه العبارة ذكر في مطبوعة شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) تقدم ردّه في ص ١٥ - ١٦.

(٣) ك: ومعنى.

(٤) شرح التسهيل ٩: ١.

المعنوي، وليس هذا شأن الحدود، مع ما في حده من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو مُنافٍ للحد؛ إذ الحدُّ إنما يُؤتى به لإيضاح المحدود وبيانهِ، وصار كلُّ قَيْدٍ في حَدِّهِ يَحْتَاجُ إلى شرح طويل، فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود. والإبهام في قوله: «ما لمعناها»، والترديد في قوله: «أو نظيرها»، والمجاز في قوله: «إلى نفسها»، والكلمة لا يقال لها «نفس» إلا بمجاز.

وأحسنُ ما حُدَّ به الاسم أن يقال: «الاسمُ كلمةٌ دالةٌ بانفرادها على معنى غير مُتَعَرِّضةٍ ببينيتها للزمان». فقولنا: «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: «دالة بانفرادها على معنى» احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. وقوله: «غير متعرضة إلى آخره» احتراز من الفعل.

ص: والفعلُ كلمةٌ تُسَنَدُ أبداً، قابلةٌ لعلامةٍ فرعيةٍ المُسَنَدِ إليه.

ش: ثَبَّتَ في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعض نسخ شرحه للمصنف: «الفعلُ كلُّ كلمةٍ»، وهكذا قاله أبو موسى الجُزُولِي^(١) في حد الاسم، وفي حد الفعل، وفي حد الحرف. وسمعتُ الأستاذَ الحافظَ أبا الحسن عليَّ بنَ محمدِ بنِ محمدِ الخُشَنِيَّ الأُبْدِيَّ^(٢) يقول ما معناه: «إدخال «كلّ» في الحدود لا ينبغي لأن كلاً إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس، فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد: كل إنسان حيوان ناطق؟ وهل ينعكس: كل حيوان ناطق إنسان؟ فيعلم

(١) المقدمة الجزولية ص ٣-٤.

(٢) أُبْدِيَّ الأصل، نزل غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية. أخذ عن الشلوبين، واختص به كثيراً، ولزامه، وعن أبي الحسن الدباج. كان نحوياً ذاكرةً للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، وتصدر لإقراء العربية طويلاً، أقرأ بمالقة، وقرأ عليه ابن الزبير وابن الفخار الأركشي. وصنف شرح الجزولية. توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـ. الذيل والتكملة ١: ٣٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٩٩ ومقدمة شرحه على الجزولية.

بذلك صحة الحد^(١) انتهى. ونقول: لا يصح إدخال «كُلَّ» في الحد بوجه، وذلك أن كلاً هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تكثيره ولا تعدُّده، فناقض هذا المعنى معنى «كُلَّ».

قوله كلمة جنس يَشْمُلُ الاسمَ والفعل والحرف.

وقوله تُسَنِّدُ خَرَجَ بذلك الحرف وبعضُ الأسماء، كياء الضمير في نحو غلامي، والأسماء الملازمة للنداء نحو فُلٌّ ومَكْرَمَان.

وقوله أبداً احتراز من بعض الأسماء التي تُسَنِّدُ وقتاً دون وقت، نحو قولك: زيدٌ القائمُ، ثم تقول: القائمُ زيدٌ، فزيدٌ قد أسندته في هذا التركيب، وأما في التركيب الأول فأسندت إليه القائم.

وقوله قابلة^(٢) لعلامة فرعية المسند إليه شرح هذا المصنف^(٣) بأن هذه العلامة هي تاء التانيث، وياء المخاطبة، والألف، والواو، والنون. واحتراز بقوله: «قابلة^(٤)» لكذا من اسم الفعل؛ لأنه يصدق عليه أنه كلمة تُسَنِّدُ أبداً، لكنها لا تقبل تاء التانيث في نحو شَتَّانَ، ويقبلها افتراقاً، ولا يقبل ياء المخاطبة/ في نحو دَرَاكِ، ويقبلها أَدْرِكُ، ولا تقبل الألف والواو والنون في [١/١١: ١] نحو دَرَاكِ، ويقبلها أَدْرِكُ. وقد حَكَمَ س بفعلية هَلُمَّ عند من ألحقها الضمائر البارزة بها^(٥)، وبكونها اسمَ فعل عند من لم يلحقها^(٦).

وقد عدل المصنف في حد^(٧) الفعل عما حده به النحويون إلى هذا

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ١٦.

(٢) س: قابلاً.

(٣) شرح التسهيل ١٠: ١.

(٤) في النسخ كلها: «قابلاً». وصوابه في المطبوعة.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٢ و ٣: ٥٢٩ وشرح التسهيل ١٠: ١. وهم بنو تميم.

(٦) الكتاب ٣: ٥٢٩ وشرح التسهيل ١٠: ١. وهم أهل الحجاز.

(٧) ك: عن حد.

الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: «قابلة لعلامة فرعية المسند إليه».

واختار المصنف في اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر السنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة. وثانيها أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، لأن كلاً قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. وثالثها أن المسند هو الأول مبتدأً كان أو غيره، والمسند إليه هو الثاني، فقام من قولك: قام زيد، وزيد من قولك: زيد قائم، هو المسند، وزيد وقائم هما مسند إليهما. والرابع عكس هذا، فزيد وقائم في التركيبين هما مسندان، وقام في جملة الفعل، وزيد في جملة المبتدأ، مسند إليهما. وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات لأن المصنف ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات فيتوهم أنه أخطأ في ذلك. ولكل من هذه الاصطلاحات وجه؛ لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، إذا ألصقته به وأضفته إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها^(١)؛ لأن كلاً منهما قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح^(٢).

وأحسن ما حُدَّ به الفعل أن يقال: «الفعل كلمة مُتَعَرِّضةٌ ببينيتها لِزِمَانٍ معناها». فقولنا: «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: «مُتَعَرِّضة إلى آخره» فصل يُخرج الاسم والحرف. وقد ذكر خلاف^(٣) في

(١) ص: منهما.

(٢) لا مُشاحَّة في الاصطلاح: لا مجادلة فيما تعارفوا عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥٧: ٥٨ - والمقتصد ص ٨٢ - ٨٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢١٠ - ٢١٧، ٢٤٣ - ٢٤٦، ٧١٣ والتوطئة ص ١١٣، ١٣٦ والمقرب ٤٥: ١ وشرح جمل الزجاجي ٩٥: ٩٧ والبسيط ص ١٦٦ - ١٦٧، ٢١٩.

دلالة الفعل على الزمان، فقليل: بالذات، واستدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، فينجزُّ الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي. وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة^(١)، وزعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: «وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين» انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أَمَعَنَ الكلامَ فيها صاحبُ كتاب «المباحث»^(٢)، فيُطالع في ذلك الكتاب.

ص: والحرفُ كلمةٌ لا تقبلُ إسناداً وضعياً لا^(٣) بنفسِها ولا بنظيرِ.

ش: كلمةٌ جنسٌ يشمُلُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ^(٤).

وقوله: لا تقبلُ إسناداً فصل يُخرجُ الاسمَ والفعلَ. ومعنى قوله: «لا تقبلُ إسناداً» أي: لا تُسندُ ولا يُسندُ إليها، فنفي قبول الإسناد/ بطرفه. [١١: ١١ ب]

وقوله: وضعياً احتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنه يصلح لكل لفظ.

وقوله: لا بنفسِها ولا بنظيرِ احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها لا يُسندُ إليها ولا تُسند، لكن تقبله بنظير.

وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: «لا تقبل»، فهو عَدَمِي، والعَدَمِي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقوَّمت منه

(١) سليمان بن محمد المالقي [٥٢٨ هـ] تلميذ الأعلام الشنتمري وأبي الوليد الباجي، وشيخ السهيلي والقاضي عياض. له آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحويين. ألف الترشيح في النحو، وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه. بغية الوعاة ١: ٦٠٢.

(٢) المباحث الكاملية ١: ١٣١ - ١٣٦.

(٣) لا: انفردت به ح.

(٤) الحرف: سقط من س.

الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب.

وفي هذا الحد تجوُّز لأنه قال: «ولا بنظير احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير»^(١)، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادًا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا يُنسب الإسناد إليها بوجه، إنما يُنسب إلى نظيرها. وقد عدل المصنف في حد الحرف عما حدّه به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فعل في حد الاسم وحد الفعل.

وأحسن ما قيل في حد الحرف: «الحرفُ كلمةٌ دالّةٌ على معنى في غيرها فقط». فقولنا: «كلمةٌ» جنس يشمّل الاسم والفعل والحرف^(٢). وقولنا: «دالّةٌ على معنى في غيرها» احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: «فقط» احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها.

وقد اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم: «إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره». ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإنَّ قولك كأنَّ ولعلَّ، كلُّ منهما إذا ذُكر للعالم بالوضع فهِمَّ من كأنَّ التشبيه، ومن لعلَّ الترجي. وكذلك هلَّ، يفهم منه الاستفهام، وذلك كفهمه من ضَرَبَ الفعل الماضي، ومن الكشْح أن معناه الحَصْر، فيحتاج إلى مُميِّز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل. وحَصْر المتأخرون^(٣) معاني الحروف، فإنَّ منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، كلام التعريف وحرف النداء، أو في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، أو للربط بين اسمين^(٤) كحرف العطف، أو بين فعلين كحرف العطف وإن الشرطية، أو بين جملتين كحرف العطف، أو بين

(١) شرح التسهيل ١٠:١ يتصرف.

(٢) والحرف: سقط من ك.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٤ وشرح المفصل ٤:٨ - ٧ وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢١٨ - ٢٢٧ والمباحث الكاملية ١٥:١ - ١٧ وشرح الجزولية للأبدي ٢١:١ - ٢٤.

(٤) لك: اثنين.

فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة ك «ما» النافية وهل وهَلَا، أو لتأكيد^(١) نحو إِنَّ، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للإنكار^(٢)، أو على آخر الكلمة للتذكر، أو للزيادة المحضة كما في قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾^(٣)، أو للجواب ك «نعم» و «لا»، أو لاستفتاح نحو أَلَا وَأَمَّا، وللتنبيه نحو «ها»، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أي، وللخطاب كالکاف في ذلك وَأَرَأَيْتَكَ.

ص: وَيُعْتَبَرُ الاسمُ بنداؤه، وتنوينه في غير رَوِيٍّ، وبتعريفه، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه، أو إضافة إليه، أو عَوْدُ ضميرٍ عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون مُعارضٍ.

ش: لَمَّا بَيَّنَّ الاسم والفعل بالحد أراد أن يَزيد في البيان، فأخذ يذكر أشياء مما لا يكون إلا في الاسم، وسيذكر ما لا يكون إلا في الفعل. فذكر مما يُعتبر به الاسمُ النداء، وهو أجود من قولهم حرف النداء؛ لأنَّ «يا» قد/ [١٢: ١٦] تدخل على الفعل والحرف، نحو: يا حَبْدًا زيدٌ، ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^(٤)، والنداء يكون فيما لا دليل له على اسمية^(٥) إلا النداء نحو يا مَكْرَمَان، ويا قُلُ؛ لأن هذين يختصان بالنداء.

قال المصنف^(٦): «واعتبارُ صحة النداء بآيا وهيا وأي أولى من اعتبارها بـ «يا»؛ لأنَّ «يا» قد كَثُرَتْ مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حَبْدًا، ويا

(١) ك: لتأكيد.

(٢) ك: أو الإنكار.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) ك: على اسميته.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠ - ١١.

لَيَتَنِّي. وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية^(١) لا تليق إلا بالاسم انتهى.

أمّا ما ذكر من اعتبار صحة النداء بأيّاء وهْيَاء وأيّ فليس بجيد؛ لأن هذه الحروف يَقْلُ النداء بها، حتى إنها لم يجيء شيء منها في القرآن ولا في كلام الفصحاء، إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر، فالأولى اعتبارُ النداء بحرفه المشهور الذي هو «يا». وأمّا دخول «يا» على الفعل والحرف فليست للنداء على أصح القولين^(٢)، وإنما هي للتنبيه، فـ «يا» لفظ يكون للنداء، ويكون لمجرد التنبيه.

وأمّا قوله: «لأنّ المنادى مفعول في المعنى» فهذا سبقه إليه الجزولي في قوله: «المنادى مفعول في المعنى، والفعل لا يكون مفعولاً، فلا يكون مُنادى»^(٣). وظاهر هذا الكلام أن المنادى ليس بمفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى.

وهذه مسألة خلاف^(٤): ذهب الكوفيون^(٥) - وتبعهم السيرافي^(٦) وابن كيسان^(٧) وابن الطّراوة^(٨) - إلى أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س^(٩) والجمهور من البصريين^(٩) إلى أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وسيأتي الاستدلال على ذلك إن شاء الله في باب النداء.

(١) س: والمفعول.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ١١٤ والجنى الداني ص ٣٣٥ - ٣٥٨.

(٣) المقدمة الجزولية ص ١٠.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣١/ب - ٣٧/أ - باب النداء.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٤/ب - ٣٧/أ.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٣/ب - ٣٤/ب.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٩٠.

(٨) الكتاب ١: ٢٩١ و ٢: ١٨٢.

(٩) ل: وجمهور البصريين. المقتضب ٤: ٢٠٢ والأصول ١: ٣٣٣ والمسائل العسكرية ص ١٠٩

- ١١٠ والمقتصد ص ٧٥٣ - ٧٥٤.

فإن كان المصنف - رحمه - الله وافق الكوفيين هنا فهو فاسد على ما يبين^(١) في النداء إن شاء الله. وأيضاً يكون قد ناقض كلامه في باب النداء، قال^(٢): «المنادى منصوب لفظاً أو تقديرأً بأنادي^(٣) لازم الإضمار» انتهى.

وما سبيله هكذا فهو مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وإن كان المصنف هنا وافق س فيكون قد أساء العبارة حيث خصص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ. وقول من قال: «يختص بالنداء» أو «يُعتبر بالنداء» ليس بجيد؛ لأن المنادى نوع ما من المفعول، فلو قيل: «يختص أو يعتبر بكونه مفعولاً» لكان أعم؛ إذ يدخل تحته المنادى وغيره، والمفعولية من خصائص الأسماء.

وقوله: وتنوينه قد تكلم المصنف عن التنوين وعلى أقسامه في فصل آخر باب نوني التوكيد^(٤)، فأغنى ذلك عن ذكره وذكر أقسامه هنا.

وقوله في غير رويٍّ احتراز من أن يكون التنوين في رويٍّ، فإنه إذ ذاك لا يُعتبر به الاسم لوجوده في الاسم والفعل والحرف، وقد تكلمنا على ذلك في مكانه من فصل^(٥) التنوين، فلا حاجة لذكره هنا.

وقوله: وبتعريفه يشمل أنواع التعريف، سواء أكان بأداة كالألف واللام، أو^(٦) بإضافة نحو معاذ الله، وويح زيد، وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسن من قول من قال: «ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه»^(٧). وكان ينبغي إذ عمم التعريف هنا أن يُعمم المفعولية عوض ذكره

(١) ك: يتبين.

(٢) التسهيل ص ١٧٩.

(٣) ك: لأنادي.

(٤) التسهيل ص ٢١٧.

(٥) ك: في فصل.

(٦) ك: أم.

(٧) الجمل ص ٢.

النداء، فكان يقول: ويُعتبر الاسم بكونه مفعولاً.

وقوله: وصلاحيته/ بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه مثال ذلك: زيد قائم، وغلām زيد^(١). واحترز بقوله: «بلا تأويل» مما صلح لإخبار وإضافة وليس باسم، لكنه^(٢) في تأويل الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ﴾^(٣) وقوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ﴾^(٥)، تقديره^(٦): سواءٌ عليكم دعاؤكم، وصومكم خيرٌ لكم، ويومَ تسيرِ الجبال، فقال: «بلا تأويل» لأن ذلك مختص بالاسم، وأما إذا كان بتأويل فيوجد في غير الاسم. وكذلك قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٧) أي: أَنْ تَسْمَعَ، بمعنى: سمعك بالمُعيدي.

وذهب بعض النحويين^(٨) إلى أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، واستدل على ذلك بقول بعض^(٩) العرب «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، فأخبر بقوله: «خير» عن «تَسْمَعُ» وهو فعل. وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آلَآيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُمْ حَتَّىٰ خِينٍ﴾^(١٠)، ففَاعِلٌ (بَدَأَ) (لَيْسَ جُنَّتْهُمْ) وهو فعل. وبقوله

(١) ك، ح: وجاء غلام زيد.

(٢) ك: ولكنه.

(٣) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٤) سورة البقرة: ١٨٤.

(٥) سورة الكهف: ٤٧.

(٦) ك: تقدير الكلام.

(٧) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. ويروى أيضاً: تَسْمَعُ، وأن تَسْمَعُ، ولأن تَسْمَعُ. يُضْرَبُ لِمَنْ خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ. الأمثال لأبي عبيد ص ٩٧ - ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ - ١٣١ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥، ٢٨٨.

(٨) هم الكوفيون. وفي المسألة تفصيل. راجع شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٥٣٦ والمغني ص ٤٤٨ - ٤٤٩، ٤٧٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥٦ - ١٦٥.

(٩) بعض: سقط من ك، ح.

(١٠) سورة يوسف: ٣٥.

تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾^(١)، ف «مِنْ آيَاتِهِ» خبرٌ لـ «يُرِيكُمْ»، وهو فعل، قالوا: لأن المعنى: وَمِنْ آيَاتِهِ زُيِّنَتْكُمْ الْبَرْقَ. ويقول الشاعر^(٢):

وما راعني إلا يسيرُ بِشُرْطَةٍ وعَهدي به قيناً يَفْشُ بِكِيرِ

والصحيح أَنَّ الفعل لا يُخْبَرُ عنه^(٣)، وظاهرُ ما استدلوا به الإخبارُ عن الجملة لا عن الفعل وحده. وظاهرُ كلام المصنف - رحمه الله - أَنَّ الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم. وقد مثَّل هو^(٤) بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٥)، ومما هو جملة نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾^(٦).

أمَّا ما كان بحرف مصدري فلا نزاع فيه. وأمَّا الإخبار عن الجملة^(٧) فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز ذلك^(٨)، وإليه ذهب المبردُ والفراسي^(٩) وجمهورُ البصريين، وصَحَّحَه بعضُ أصحابنا.

(١) سورة الروم: ٢٤.

(٢) هو أسدي، يقال له: معاوية بن خليل النصري كما في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٤ - ٣٠٨ [الإنشاد ٦٧٢] والخزانة ٨: ٥٨٤ - ٥٨٥. والبيت بغير نسبة في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٤٠، ٥٣٥ والخصائص ٢: ٤٣٤ وشرح المفصل ٤: ٢٧ وضرائر الشعر ص ٢٦٣. راعني: أفزعني، أو أعجبي، ويكون هذا على التهكم. والقين: الحداد. ويفش: يخرج ما في الكير من الريح. والكير: زق أو جلد غليظ ينفخ به الحداد النار. ك: يسير بقرطة.

(٣) س: به.

(٤) شرح التسهيل: ١: ١٢.

(٥) سورة البقرة: ١٨٤.

(٦) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٧) ك: عن الجمل.

(٨) ذلك: سقط من ك، ح.

(٩) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٣٩، ٥٣٦.

والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشام^(١) وثعلب^(٢). وجماعة من الكوفيين، أجازوا: يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ، وظهرَ لي أَقَامَ زَيْدٌ أم عمرو. واستدلوا بتلك الدلائل التي سَبَقَتْ.

والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلهُ لفعلٍ من أفعال القلوب والفعلُ مُعَلَّقٌ عنها، نحو: ظَهَرَ لي أَقَامَ زَيْدٌ أم عمرو، وعَلِمَ أَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ أم بكرٌ. ولا يجيزون: يَسْرُنِي يَخْرُجُ عَبْدُ اللَّهِ، فإن جاء ما ظاهره ذلك تألوله. وقد نسب هذا القول إلى س، وكلام س^(٣) محتمل.

وتأوَّلَ مَنْ مَنَعَ الإخبارَ عن الجملة ما ورد مما ظاهره ذلك^(٤)، فتأولوا «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي»، و«ما راعني إلا يَسِيرُ» على إرادة أن، التقدير: أن تَسْمَعُ، وأن يَسِيرَ، فلما حُذِفَ ارتفعَ الفعلُ، كقوله^(٥):

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى
في رواية من رَفَعَ^(٦).

وأولوا (ثم بدا لهم) على أن الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: البدء^(٧)، كما قال^(٨):

(١) (٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٥٣٦ والخصائص ٤٣٥:٢. وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي (- ٢٠٩ هـ) أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف مختصر النحو، والحدود، والقياس. بغية الوعاة ٣٢٨:٢.

(٣) الكتاب ١٤:١.

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٣٩ - ٤٤٠، ٥٣٥.

(٥) هو طرفة بن العبد. وعجز البيت: وأن أَشْهَدَ اللّذَاتِ هل أنتَ مُخْلِدي. وهو من معلقته في ديوانه ص ٣١ والكتاب ٩٩:٣ وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ والخزانة ١١٩:١ - ١٢١ [الشاهد العاشر]. الزاجر: الناهي.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص ١٢٦ ومجالس ثعلب ص ٣١٧.

(٧) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٥٦-٢٥٧، ٥٤٦ والبيان ٤١:٢ وفيه: «إليه ذهب المبرد».

(٨) هو محمد بن بشير الخارجي كما في شرح أبيات المغني ١٩٣:٦ - ١٩٥ [الإنشاد ٦٢٢]. =

لَعَلَّكَ - والموعودُ حقُّ لقاءه - بدا لك في تلك القلوصِ بداءً
ونظيرُ ذلك قوله^(١):

إذا اكتحلت عيني بعينكِ مَسَّها بخير، وجَلَّى غَمْرَةً من فؤاديا

/ أي: مَسَّها الاكتحال. ويكون (لَيْسَجُنَّةً) إذ ذاك جملةً مُفسَّرةً لذلك [١/١٣: ١]

الضمير، فلا موضع لها من الإعراب، والعربُ قد تُفسر المفرد بالجملة،
كقوله تعالى: ﴿كَمْثَلٍ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٢). أو في موضع المفعول بفعلٍ
مُضمَر، تقديره: قالوا لَيْسَجُنَّةً. أو جواباً لـ «بدا»^(٣)؛ لأنَّ أفعال القلوب
تُضمَّنُها العربُ معنى القسم، فتتلقى بما يُتلقى به القسم.

والأحسنُ عندي أن يكون فاعلُ (بدا) ضميراً يعود على المصدر
المنسبك من قوله: (إلا أن يُسَجَّنَ)، أو على المصدر المفهوم من قوله:
(لَيْسَجُنَّةً)، أو على المصدر الدالُّ عليه السَّجْنُ في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ
الْيَسَجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٤)، فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد
ما رأوا الآيات هو، أي: سَجَّنُهُ مُقسِّمين لَيْسَجُنَّةً.

وأما ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ فالجاء والمجرور متعلق بـ (يُرِيكُم)،
أي: يُرِيكُم البرق من آياته.

وقوله: أو عَوْدِ ضَمِيرٍ عليه مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِينَا بِهِ

= ونسب في السمت ص ٧٠٥ - ٧٠٦ إلى رجل من مزينة. وهو بغير نسبة في الأمالي ٧١: ٢
وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٥٦، ٥٤٦ والحجة ٥٨: ٢ والخصائص ٣٤٠: ١. بدا
لك: ظهر. والقلوص: الناقة الفتية. وكان رجل وعد الشاعر قلوصاً، فمطله، فقال ذلك
يذمه.

(١) هو معجون ليلي. ديوانه ص ٢٩٥، ٢٩٩.

(٢) سورة آل عمران: ٥٩.

(٣) ك: بالبدا.

(٤) سورة يوسف: ٣٣.

مِنْ ءَايَةٍ»^(١)، وقولهم: ما أَحْسَنَ زَيْدًا! فـ «مَهْمَا» اسم، و «ما» اسم، يعود الضمير في (به) على «مَهْمَا»، وفي أَحْسَنَ على «ما»، وقد ذكرنا خلاف بعض النحويين في «مَهْمَا» وزعمه أنها حرف في باب عوامل الجزم.

وقوله: أو إبدال اسم صريح منه مثال ذلك: كَيْفَ أَنْتَ أَصْحَحُ أَمْ سَقِيمٌ؟ فـ «كَيْفَ» اسم لإبدال اسم منها، وهو بدل على سبيل التفصيل، ولا يُبْدَلُ اسْمٌ إِلَّا مِنْ اسْمٍ.

وذكر المصنف^(٢) - رحمه الله - هنا أنه إذا أُبدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ الاستفهام وَجِبَ أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْأَسْمِ هَمْزَةُ الاستفهام، وَكَثُرَ الْمُثَلُّ فِي ذَلِكَ. ولا حاجة لذكر هذا هنا؛ إذ قد ذُكِرَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْبَدَلِ، قَالَ فِيهِ: «وَيُقَرَّنُ الْبَدَلُ بِهَمْزَةِ الاستفهام إِنْ تَضَمَّنَ مَتَبَوُّعُهُ مَعْنَاهَا»^(٣).

وقوله: وبالإخبار به مع مباشرة الفعل مثال ذلك: كَيْفَ كُنْتَ؟ والقيام إذا خرجت، فـ «كَيْفَ» و «إِذَا» اسمان لأن الإخبار بهما يَنْفِي أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُخْبِرُ بِهِ، وَ «مباشرة الفعل» تنفي أن يكونا فعلين، فتعيَّنَا أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ.

وقوله: وبموافقة ثابت الاسمية في لفظٍ يعني بذلك أن يوافق في وزن يَخْصُصُ الْأَسْمَ، نَحْوَ وَشَكَانَ وَبُطَّانَ^(٤)؛ إذ لا يوجد فعل على هذا الوزن. قال المصنف - رحمه الله - في الشرح^(٥): «وانتفت الحرفية بكونهما عُمْدَتَيْنِ، وَالْحَرْفُ لَا يَكُونُ إِلَّا فَضْلَةً» انتهى. ولا أدري ما معنى قوله فِي وَشَكَانَ وَبُطَّانَ إِنَهُمَا عُمْدَتَانِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعُمْدَةَ فِي الْأَصْطِلَاحِ هُوَ مَا كَانَ مَرْفُوعًا كَالْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي وَشَكَانَ وَبُطَّانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٢.

(٣) التسهيل ص ١٧٣.

(٤) وشكان: اسم للفعل وَشَكَ بِمَعْنَى سَرَعَ، وَقَرَّبَ. وبطان: اسم للفعل بَطَّؤَ.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٢.

أنهما في موضع رفع، ومَنْ ذهب^(١) إلى أن لأسماء الأفعال موضعاً من الإعراب فإنما ذهب إلى أنه نصب، وهذا الذي ذكره من اسمية وشُكَّان وبُطَّان ونحوهما من أسماء الأفعال هو على مذهب البصريين^(٢)، وأما الكوفيون^(٣) فإن ذلك عندهم من قبيل الأفعال، وإن خالفت أوزان الأفعال سواها. وهذا مذكور في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من هذا الكتاب. وإن عني المصنف بالعمدة هنا أنها أحد ركني الإسناد فهو محتمل، لكنه ليس المصطلح، ويلزم منه أن يسمى «قام» من قولك: «قام زيدٌ» عمدة. ويبين أنه أراد هذا - والله أعلم -/ قوله: «والحرف لا يكون إلا فضلة»^(٤).

[ب/١٣]

وقوله: أو معنَى مثاله «قَدْ» بمعنى «حَسَبَ»، تقول: قَدْكَ دِرْهَمٌ، وَقَطْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ، فهذه قد وافقت حَسَباً في المعنى، وحَسَبٌ ثابت الاسمِ، فـ «قَدْ» اسم لذلك؛ ألا ترى أنها أضيفت لما بعدها، والإضافة أيضاً بلا تأويل من خواص الاسم.

وقوله: بلا مُعَارِضٍ احتراز من واو المصاحبة، فإنها بمعنى مَعَ، ولا يقال فيها إنها اسم. وكذلك «مِنْ» التبعيضية، تقع في بعض المواضع موقع «بعض». لكن واو المصاحبة وقعت صدرأً، والاسم الذي هو على حرف

(١) انظر ما سيأتي في ص ١٣١ وشرح الكافية ٢: ٦٧ والبسيط ١: ١٦٤ حيث نسب لأكثر النحويين. وذكر أبو حيان في شرح «باب أسماء الأفعال» أنه ذهب إلى ذلك المازني من البصريين، وأن أبا القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس ذهب إلى أن ما كان من أسماء الأفعال أصله ظرف أو مصدر منصوب بفعل مضمر لا يجوز أن يظهر لأن ذلك المصدر والظرف عوض منه. وانظر شرح الكافية ٢: ٦٧ وتوضيح المقاصد ٤: ٧٥ حيث ذكرا أن بعض النحويين ذهب إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما أغنى المرفوع في نحو أقائم الزيدان عن الخبر.

(٢) ذكر أبو حيان في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من التسهيل أنه مذهب جمهورهم، وأن بعضهم ذهب إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وأن الكوفيين ذهبوا إلى أنها أفعال. وانظر أيضاً توضيح المقاصد ٤: ٧٥.

(٣) البسيط ص ١٦٣.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢.

واحد لا يقع صدرأً، إنما يكون متصلأً بآخر كلمة كثناء الضمير في نحو قمتُ
 وبائه في نحو غُلّامي، وإنما يقع صدرأً مما هو على حرف واحد الحروفُ
 كلامِ الجرِّ وبائه وواوِ العطف، فلو حكمنا على واوِ المصاحبة بالاسمية
 لخرجت بذلك عن النظر. وكذلك «مِنْ» التبعيضية إذا وقعت بعد «إِنَّ» كانت
 هي ومجرورها في موضع خبر «إِنَّ»، وما بعدها ينتصب على أنه اسم «إِنَّ»،
 وإذا وقعت «بعض» كانت هي اسم «إِنَّ»، وما بعد «بعض» هو الخبر، فهذا
 الذي عارضَ في مِنْ، وهو أنه ينعكس الإسناد فيها مع «بعض»، ففي واوِ
 المصاحبة عارضَ عَدَمُ النظر، وفي «مِنْ» عارضَ انعكاس الإسناد، فلذلك
 كانا حرفين، لأنهما - وإن وافقا من حيث المعنى ما ثبتت اسميته - فلم يسلما
 من هذا المعارض الذي ذكرناه.

قال المصنف^(١) رحمه الله: «والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات
 المعنوية، ولذلك حُكم على وَشَكَانَ وَبُطَّانَ بالاسمية مع موافقتها^(٢) في
 المعنى لَوَشُكَّ وَبُطُورٍ، وحُكم على «عَسَى» بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع
 البارز وتاء التأنيث الساكنة، مع موافقتها لعل في المعنى» انتهى كلامه.

ص: وهو لِعَيْنٍ أو معنَى، اسماً أو وصفاً.

ش: الضمير في وهو عائد على الاسم. ولما فرغ من علاماته التي
 اختار ذكرها قَسَمَهُ إِلَى عَيْنٍ وَإِلَى معنَى. ويعني بالعَيْن ما كان اسماً لذاتٍ من
 الذوات، ولا يدل على قيد فيها نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ. ويعني بالمعنى ما دل على
 غير ذات بلا قيد فيه نحو عِلْمٍ وَقيام. فإن دل على قيد في الذات أو في
 المعنى فهو وصف كعالمٍ وَغامِضٍ، فعالمٌ وصف لذات، وَغامِضٌ وصف
 للمعنى^(٣)، وقد يكون الوصف صالحاً للذات وللمعنى نحو نافعٍ وَضارٍّ،

(١) شرح التسهيل ١: ١٣.

(٢) كذا. وفي شرح المصنف والمطبوعة: موافقتها.

(٣) لك: لمعنى.

فإنك تقول: رَجُلٌ نافعٌ، وعِلْمٌ نافعٌ. ويَصْلح للعَيْن وللمعنى بعضُ أسماء الضمائر وبعضُ أسماء الإشارة وبعضُ الموصولات، نحو: هو وهذا والذي، وبعضُها قد يختص بالعَيْن، نحو: هم وهُنا والذين.

وهذا التقسيم في الاسم إلى العَيْن والمعنى هو تقسيم أبي علي في «الإيضاح»^(١)، وقد اعترضه ابن مُلْكُون بأنَّ العَيْن تطلق على المعنى، قال تعالى: ﴿عَلَّمَ الْيَقِينَ﴾^(٢)، وقال عليه السلام: «فذلك عَيْنُ الرَّبِّ»^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

هذا - لَعَمْرُكُم - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وهذا ليس بشيء لأنَّ العَيْنَ مُشْتَرَكٌ يقع على الشخص وبمعنى الحقيقة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد نحو عرفت زيداَ عَيْنَهُ^(٥)، وعرفت الحق عَيْنَهُ^(٥)، وهذا كوقوعه على يَنْبُوعِ الماء،/ وعلى الدينار، وعلى [١٤: ١] السَّحاب والمطر، وغير ذلك، فمراد المصنف هنا إنما هو الشخص، ولذلك

(١) الإيضاح العضدي ص ٦.

(٢) سورة التكاثر: ٥ (ثُمَّ لَنُرَؤُنَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ).

(٣) أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر بَرْنِي، فقال له النبي ﷺ: من أين هذا؟ قال بلال: كان عندنا تمر رديءٌ، فَبِعْتُ منه صاعين بصاعٍ لِيُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ». فقال النبي ﷺ عند ذلك: أَوْهَ أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبِّ عَيْنُ الرَّبِّ، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فَبِعِ التمرَ ببيع آخر، ثم اشتر به». البخاري - كتاب الوكالة (١١) ٦٤: ٣ - ٦٥، واللفظ له. ومسلم - كتاب المساقاة - الحديث ٩٦ - ص ١٢١٥ - ١٢١٦. البرني: ضرب من التمر. وقوله: «لِيُطْعِمَ» كذا في البخاري، ورواية مسلم «لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ» وفي فتح الباري ٥٧٢: ٤ «لِنُطْعَمٍ» و«لِيُطْعَمَ». وأَوْهَ: كلمة تقال عند التوجع، قيل: إنما تأوّه ليكون أبلغ في الزجر. وعين الربا: نفسه، وحقيقته.

(٤) البيت آخر سبعة أبيات اختلف في نسبتها، فنسبت لرجل من مذحج، ونسبها بعضهم لضمرة بن ضمرة النهشلي، ونسبها آخر لهما بن مرة، ونسبت لغير هؤلاء. الكتاب ٢: ٢٩١ وسمط اللآلي ٤١: ٣ - ٤٢، واللسان (حيس) ٣٦١: ٧ - ٣٦٢، والخزانة ٣٤: ٢ - ٤١ [الشاهد ٨٨] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥٦ - ٢٥٨ [الإنشاد ٨٣٠]. الصغار: الذل.

(٥) ك: نفسه.

جعل قسيمه المعنى .

وقوله : اسماً أو صفة^(١) أطلق الاسم ويريد به قسيم الصفة ، والاسم المقسّم هو قسيم الفعل والحرف ، فهما معنيان مختلفان ، ولولا الاختلاف في المدلول لما صح أن يقول : الاسم ينقسم إلى اسم وصفة ، وقد أطلق النحويون حين حدّوا الاسم أنه يدل على معنى في نفسه ، فهذا اصطلاح آخر ؛ إذ تحت قولهم : «على معنى في نفسه» أنه يدل على عين ومعنى ، فالمعنى الذي في الحد أعم من المعنى الذي هو قسيم العين^(٢) ، إذ يُطلق على العين وقسيمه الذي هو المعنى ، فقد صار في «المعنى» اصطلاحان كما صار في «الاسم» اصطلاحان .

وقد قَسَمَ بعضهم^(٣) الاسمَ إلى فارقٍ ومُفَارِقٍ ومُضَافٍ ومُتَقَضٍ ومُشْتَقٍّ ، فالْفَارِقُ نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ ، والمُفَارِقُ نحو طِفْلٍ ، والمُضَافُ نحو كُلِّ وَبَعْضٍ ، والمُتَقَضِي نحو الشَّرِيكَ والخَصْمِ ، والمُشْتَقَّ قَسَمَهُ إلى قسمين : مَبْنِيٍّ على فِعْلٍ نحو كاتبٍ ، وغير مَبْنِيٍّ عليه نحو قولنا الرحمن ، هو مشتقٌّ من الرحمة ، وليس مَبْنِيًّا عليه .

وقال أيضاً^(٤) : «يُسمى الشيثان المختلفان بالاسمين المختلفين^(٥) ، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد^(٦) ، والشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو السَّيْفِ والمُهَنَّدِ والحُسامِ» . قال^(٧) : «والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد ، وهو «السَّيْفُ» ، وما بعده من الألقاب صفات . وقد خالف في ذلك قوم ،

(١) س ، ح : وصفة .

(٢) ك : للعين .

(٣) الصاحبي ص ٩٦ حيث نسب له بعض أهل العلم .

(٤) هو ابن فارس . الصاحبي ص ١١٤ ، وفي النقل تصرف .

(٥) نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ .

(٦) نحو عَيْنِ المَاءِ وعَيْنِ المَالِ وعَيْنِ السَّحَابِ .

(٧) الصاحبي ص ١١٤ - ١١٧ .

فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها^(١) فإنها ترجع إلى معنى واحد. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو مَضَى وذَهَبَ وانطَلَقَ. وهو مذهب أبي العباس ثعلب^(٢). ويُسمى المتضادان باسم واحد نحو الجَوْن للأَسود والجَوْن للأَبْيَض. وأنكر ناس^(٣) هذا المذهب» انتهى ما لُحِصَ من كلامه.

وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمُتَبَايِن والمُتَرَادِف والمُشْتَرَك، وقد ذكر هذه س رحمه الله في أوائل كتابه في «هذا باب اللفظ للمعاني»^(٤).

وزعم بعض النحويين أنه ليس في كلام العرب لفظ مشترك لا يُعَبَّرُ عن معناه إلا به، بل ما وُجد من المشترك وُجد لكل معنى من معانيه لفظ يخصه، فالجَوْن يخصُّ أحد معانيه الأسود، والآخر يخصه الأبيض. قال: إلا رائحة، فهي لفظ مشترك، ولا يخص أحد معانيها إلا بالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل.

وهذا الذي ذهب إليه في «رائحة» على تسليم الاشتراك غير صحيح لأن الروائح تنقسم إلى قسمين: طَيِّبَة، وغير طَيِّبَة، فالطَيِّبَة عُبِّرَتْ العرب عنها بالأَرَج والعَرَف والتَّضَوُّع، وغير الطَيِّبَة عُبِّرَ عنها بالتَّنِّ والدَّفَر، فقد صار لهذين المعنيين ألفاظ تخصها، وأما «رائحة» فإنها في الحقيقة لفظ متواطئ وضع لمطلق ما يُشَمُّ من طَيِّب وغير طَيِّب، فإذا قلت شَمِمْتُ رائحةً لم تدلَّ على التقيد، وهكذا شأن المُطْلَقَات، فلا تدل على التقيد إلا بما وضع للتقيد كالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل، أو بالصفة نحو: رائحة مِسْكِيَّة، أو بالألف واللام/ إن دلت على [١٤: ١ ب]

(١) وذلك نحو: سَيْفٌ وَعَضْبٌ وَحُسام.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٧١: ٢ حيث ذكر أنه يحكى عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٣) شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٨٢.

(٤) الكتاب ٢٤: ١ وشرحه للسيرافي ٦٩: ٢ - ٧٤. وكذا في المقتضب ٤٦: ١.

معهود^(١)، فليست «رائحة» على هذا من المشترك، بل هي من المتواطىء. وإنما أوردنا الكلام في هذا النوع لنبين أن النحويين تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قَسَمُوا، وأن علم النحو ليس خاصاً بعلم الألفاظ، بل هو نظر^(٢) في الألفاظ وفي المعاني التي دلت عليها الألفاظ حالة أفرادها وحالة تركيبها، لا كما يظن بعض الجهلة باللسان من أن علم النحو مختص بالألفاظ، حتى حكي لي عن بعض من له اشتغال بالعقليات أنه قال: النحاة فلأحو أهل علم الأصول. ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن معظم علم الأصول بعض من علم النحو.

وقد قَسَمَ بعضُ النحويين الاسم بحسب معناه إلى جوهر كالحيوان، وعَرَض كالحركة، ومحسوس كالأرض والسَّواد، ومعقول كالعلم، ومفيد كالإنسان، ولقب كزيد، وتام كالجسم، وناقص كالذي وإذ.

ص: وَيُعْتَبَرُ الفعلُ ببناءِ التَّأْنِيثِ الساكنة، ونونِ التوكيدِ الشائع، ولزومه مع بَاءِ المتكلمِ نونَ الوقاية، وباتصاله بضميرِ الرفعِ البارز.

ش: الفعلُ يَشْمَلُ المتصرفَ نحو: قامت هندٌ، والجامدَ نحو: ليست هندٌ قائمةً. وسواء أكانت التاء تلحق لتأنيثِ الفاعلِ الشخصي أو^(٣) الجنسي نحو: نِعِمَّتِ المرأةُ هندٌ، أو المجازي نحو: بُشِّتِ المدينةُ هذه. وقال المصنف في الشرح: «إنَّها تُميزُ الفعلَ متصرفاً كان أو غير متصرف ما لم يكن أفعال التعجب»^(٤) وهذه عبارة قاصرة، وكان ينبغي أن يقول: «ما لم يلزم تذكير فاعله» لتدخل فيه أفعال الاستثناء نحو ما عدا وما خلا وحاشا وليس.

(١) زيد هنا في ك ما نصه: بالصفة نحو رائحة.

(٢) ك: نظير.

(٣) ك: أم.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٤٠.

وقوله: ونون التوكيد الشائع تلحق المضارع والأمر على ما أحكم في بابهِ. وقد تلحق الماضي اللفظ المستقبل المعنى، نحو قول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُنِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

ونحو ما روي في الحديث «فإِذَا أَدْرَكَنَّ واحد منكم الدَّجَالَ»^(٢). ف «دَامَنَّ» دُعَاءٌ، والدُّعَاءُ مستقبل، و «أَدْرَكَنَّ» دخلت عليه إن الشرطية، وهي تخلص الماضي للاستقبال.

وقد لحقت أَفْعَلُ في التعجب، أنشد يعقوبُ في كتاب «الألفاظ» له^(٣):

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيمةً فَأَخْرِبُهُ بِطَوْلِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا
غَضَبِي: علم لمائة من الإبل.

واحترز بقوله: الشائع من لحاقها اسم الفاعل على جهة الشذوذ، نحو قوله، أنشده أبو الفتح^(٤):

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

(١) شرح التسهيل ١٤: ١ والمقاصد النحوية ١١٨: ١٠ و ٣٤١: ٤ وشرح أبيات المغني ٤٣: ٦ [الإنشاد ٥٥٥]. المتيم: الذي جعله الحب تيمماً، وهو العبد. والصبابة: الشوق. والجانح: المائل.

(٢) صحيح مسلم ص ٢٢٤٩ - كتاب الفتن - الباب ٢٠ وشرح النووي ٦١: ٨ والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ٧٧٢.

(٣) تهذيب الألفاظ ص ٦٢ واللسان (حري) ١٨: ١٨٨ و (غضا) ٣٦٦: ١٩ وشرح التسهيل ١٤: ١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٩ - ٤٣ [الإنشاد ٥٥٤]. وأصل أخرياً: أُخْرِينَ به، فحذف المتعجب منه مع الباء الزائدة، وأبدلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً. وقيل: إِنَّ غَضَبِي مصحف من غَضَبِيَا. وصُرِيمة: مصغر صِرْمَة، والصرمة: القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين. (٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٧ والخصائص ١٣٦: ١ والمحتسب ١٨٣: ١ واللسان (رأى) ٤: ١٩.

ونسبت الأبيات إلى رؤية في المقاصد النحوية ١١٨: ١ و ٦٤٨: ٣ و ٣٣٤: ٤. وهي في ملحقات ديوانه ص ١٧٣. ونسبت في شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ لرجل من هذيل، وكذا في الخزانة ٥٧٤: ٤ [الشاهد ٩٥٠]، واستبعد البغدادي نسبتها إلى رؤية. أملود: ناعم. ومرجّل: مُزَيَّن. ورَجَّلَ شعره: سَرَّحه. قال ابن جني في سر الصناعة: يريد: أقاتلون، فأجراه مجرى أقتولون.

أَقَائِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا

وقوله: وَلُزُومُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوَقَايَةِ مِثَالُ ذَلِكَ ^(١) ضَرَبَنِي يَضْرِبُنِي
اضْرِبْنِي.

قال المصنف في الشرح ^(٢): «فَإِنْ كَانَ اتِّصَالُهَا غَيْرَ لَازِمٍ لَمْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَلْحَقُ ^(٣) عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ فَعَلًا وَغَيْرَ فَعْلٍ، وَلَا تَلْحَقُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْزَامِ إِلَّا فَعَلًا، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمُضْمَرَاتِ» انتهى كلامه. [١٥:١] وهو مدخول/ لأننا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفعل مع ياء المتكلم، ووجدنا فعلاً تتصل به ياء المتكلم، ولا تلزم معه النون، فمثال الأول قولهم: عَلَيَّكُنِي ^(٤)، ولا يجوز: عَلَيَّكِي، فهذه النون لَزِمَتْ اسْمَ الْفَعْلِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ. ومثال الثاني فعلُ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّهُ نُقِلَ ^(٥) أَنَّهُ لَا تَلْزَمُ نُونُ الْوَقَايَةِ فِيهِ، فَتَقُولُ: مَا أَحْسَنَتِي! وَمَا أَكْرَمَنِي! وهو الأكثر، وَمَا أَحْسَنِي! وَمَا أَكْرَمَنِي! وعلى هذا الوجه بنى بعضُ الأدباء، فقال ^(٦):

يَا حُسْنَهُ إِذْ قَالَ مَا أَحْسَنِي وَيَا لِذَاكَ اللَّفْظِ مَا أَعَذَبَهُ

وقوله: وَبِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْبَارِزِ مِثَالُ ذَلِكَ ضَرَبْتُ وَاضْرِبَا وَيَضْرِبُونَ. وبهذا وتاء التانيث يتميز الفعل من اسم الفعل. وخصَّ ضمير الرفع لأنَّ ضمير النصب يوجد في غير الفعل، وخصَّ البارز لأنَّ المستكنَّ يوجد في غير الفعل، نحو الصفة واسم الفعل.

(١) ذلك: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١٥:١.

(٣) تلحق... فعل و: سقط من ك.

(٤) عليك: اسم فعل أمر بمعنى الزم.

(٥) ذكره الكوفيون. شرح كتاب سيبويه ١٥:٢/ب وشرح الكافية ٢:٢٣.

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن الفراء الضرير كما في حياة الحيوان ٥٩:٢. (العقرب) حيث أنشد له ثمانية أبيات. من أهل المائة السابعة، شاعر مجيد إمام في النحو واللغة، وكان قاضي المريّة المشهور بالعلم والزهد. بغية الوعاة ١: ٢٠٨.

ص: وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ.

ش: أمّا تسمية الماضي ماضياً والأمر أمراً فواضحة، وأما المضارع فهو في اللغة المُشابه، يقال: فلان يُضارع الأسد، أي: يُشابهه، ولَمَّا شابه الاسمُ سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضَرْعاً واحداً، فالمُضارعة من لفظ الضَّرْع. وزعم ابنُ عصفور أن المُضارعة مقلوبة من المُراضعة. ولا ضرورة تدعو إلى دعوى القلب لأن اللفظ إذا وُجد كامل التصرف فلا يُدعى فيه القلب، وأنت تقول: ضارِعٌ يُضارعُ مُضارعةً وهو مُضارع ومُضارع.

وهذه القسمة بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، وهي قسمته الأولى، لأن بها تَمَيَّزَ المبني من المُعَرَّب، والمُبْهَم والخاص، وهذه القسمة تقتضي أن كل واحد قسم من الفعل، ونسبة كل واحد منها إلى الفعل نسبة واحدة.

وعند الكوفيين^(١) أنَّ الأمر مُقْتَطَع من المضارع، فإذا تكون القسمة ثنائية. وقد زعم بعضهم^(٢) أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأن المضارع تلحقه زوائد على الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك على أن الماضي هو الأصل.

واتبع المصنفُ س في البُداء بالماضي ثم الأمر ثم المضارع، حيث قال: «فَبَيَّنْتُ لِمَا مَضَى، وَلِمَا يَكُون وَلَمْ يَقَعْ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعُ»^(٣). وذكر المصنف في شرحه^(٤) مُحَسَّنَات لترتيب ذكر س لهذه الأفعال على ما ذكر، يُوقَفُ عليها منه.

والذي يقتضيه الترتيب الوجودي أن يُبدأ بالأمر الدالُّ بوضعه على

(١) الإنصاف ص ٥٢٤ [المسألة ٧٢].

(٢) النهاية ص ٤٣٧.

(٣) الكتاب ١: ١٢.

(٤) شرح التسهيل ١٥: ١ - ١٦.

الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه على ما يُقَرَّرُ^(١) يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبقاً بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات، وغيره مزيدٌ فيه على ما يدل على كونه ماضياً أو حالاً.

والفعل ينقسم بانقسامات غير هذا، منها انقسامه إلى الزمان، وإلى^(٢) التعدي واللزوم، وإلى التصرف والجمود، وإلى التمام والنقصان، وإلى [ب/١٥:١] الخاص والمشارك، وإلى المفرد والمركب. وفي علم التصريف إلى صحيح ومهموز ومثال وأجوف ولَيف ومنقوص ومضاعف، وغير ذلك من الانقسامات.

وقال بعض المصنفين: «إنه ينقسم إلى مُعْلَم وساذج». قال: «أما المُعْلَم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب^(٣) مفرداً أو مثني، وجميع أصناف المستقبل وما يجري مجراه، أعني النهي. فالعلامات^(٤) هي التاء في آخر الماضي للمؤنث، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب، سواء أكان واحداً أم كثيراً، مذكراً أم مؤنثاً، وللغائب^(٥) المؤنث مفرداً أو مثني. والياء للغيبة مع التذكير كيف اجتماعاً، ومع التأنيث مع الجمع، ومع الهمزة للمتكلم. والنون له مع غيره. ثم ما سوى هذه الحروف التي يبنى معها الفعل فضمائر إن ميزت فبالعرض، وأما قولهم أَكَلُونِي البراغيثُ فالوجه فيه الإبدال» انتهى كلامه.

ص: فَيُمَيِّزُ الماضيَ التاءَ المذكورة، والأمرَ معناه ونونُ التوكيد، والمضارعَ افتتاحه بهمزةً للمتكلم مفرداً، أو بنونٍ له عظيماً أو مُشَارَكاً، أو بتاءٍ

(١) انظر ما سيأتي في ص ٨١ - ٨٧ من هذا الجزء.

(٢) ك: «إلى» بدون واو قبله، وكذا في تاليه.

(٣) ك: الغالب.

(٥) ك: وللغالب.

(٤) ك: والعلامات.

للمخاطب مطلقاً، وللغائبة والغائبتين^(١)، أو بياءٍ للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات.

ش: لما قَسَمَ الفعل بالنسبة إلى تباين الصيغ، وذكر ما يُعتبر به الفعل، أخذ يذكر ما تتميز به كل صيغة منها، فبدأ بخاصّة الصيغة التي بدأ بها أولاً، وهي صيغة الماضي، وتلك الخاصّة هي تاء التانيث الساكنة، وأحال بقوله: «المذكورة» عليها، إذ لو لم يقل «المذكورة» لورد عليه مثل تاء «قائمة»، فإنه يصدق عليها أنها تاء التانيث، لكنها تتحرك بحركة الإعراب، ولا يُعترض بها في حالة الوقف على لغة من يقف عليها «قائمتٌ» بالتاء ساكنة لأن الوقف أمر عارض، فلا يُعتدُّ به، وتلك لغة لا تُعادل الوقوف عليها بالهاء، فلا يُعتدُّ بها أيضاً.

وقوله الماضي يشمل المتصرف والجامد، نحو: ضَرَبْتُ وَنِعِمْتُ وَبُئِسْتُ. وَعَلَّلَ المصنّف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع، فقال: «للاستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: أَفْعَلِي، وللإستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تَفْعَلُ، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان»^(٢). وهذه التعاليل هي تعاليل لخصوصيات وضعية، فلا حاجة إليها.

وقال في فتح ما قبل التاء: «إنه لما كان ذلك في الاسم نحو قائمة، كان ذلك في الفعل، وبلحاق هذه التاء يتميز الفعل الماضي من اسم فعله نحو افترقَ وشتان»^(٣).

وقوله: والأمر معناه ونون التوكيد أي: ويميز الأمر. ولما كان معنى الأمر مشتركاً بين فعل الأمر والاسم بمعناه، وكانت نون التوكيد مشتركة بين فعل الأمر والمضارع، وكان مجموع الأمرين خاصاً بفعل الأمر، ذكر أنه يتميز به.

(١) ك: وللغائبتين.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦.

وقوله: والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً مثاله أَضْرِبُ، واحترز بقوله: «للمتكلم» من نحو أَكْرَمَ ماضياً، فإنه مفتتح بهمزة، لكنها ليست للمتكلم.

وفي عبارة المصنف إبهام وعدم إفصاح بالمعنى، وذلك أن قوله: «للمتكلم» [١/١٦: ١] إما أن يكون متعلقاً بقوله: «افتتاحه»، أي: افتتاح/ المضارع للمتكلم بهمزة، والمصدر الذي هو «افتتاحه» إما أن يكون فاعله المحذوف المتكلم أو غيره، فإن كان المتكلم صار المعنى: ويميز المضارع أن يفتتحه المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا تركيب لا يؤدي معنى المضارع الذي هو أَضْرِبُ. وإن كان غير المتكلم صار المعنى: ويميز المضارع أن يفتتحه غير المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا غير صحيح. وإن كان «للمتكلم» متعلقاً بغير «افتتاحه» فلم يبق إلا أن يكون في موضع الصفة لـ «همزة»، فيتعلق بمحذوف، أي: بهمزة كائنة للمتكلم، فالهمزة لا تكون للمتكلم إلا بمجاز فيه بُعد، وهو أنه يدل عليه، ولا تدل وحدها عليه في الحقيقة، بل الفعل الذي هي فيه هو الذي يدل، وذلك أنها حرف زائد أدرج في التركيب، فصار غير متميز وحده بالدلالة^(١) على التكلم، وباقي التركيب يدل على شيء آخر، بل مجموع التركيب دل على أن الفعل للمتكلم، وهذا فيه غموض، فإن النحويين يقولون في نحو الميم من مُدْخِرٍ إنها تدل على اسم الفاعل، وإذا حُقق ذلك فالصحيح أن الدلالة إنما هي لمجموع الصيغة. وتحريرُ العبارة فيه أن يقال: ويميز المضارع أن يفتتحه المتكلم بهمزة يدل الفعل الذي هي فيه على أن المتكلم أسنده إلى نفسه وحده ملتبساً به، أو على أنه سيُحدثه.

وقوله: مفرداً احتراز من المتكلم الذي يَشْرُكُهُ غيره في الفعل، وكان ينبغي أن يقول: «مفرداً غير مُعْظَمٍ نفسه»؛ لأنه إن كان المتكلم مُعْظَمًا نفسه

(١) بالدلالة... إنما هي لمجموع الصيغة: موضعه في ك بعد قوله الآتي: «لا يكون قول المصنف عظيماً قسيماً لقوله أو مشاركاً».

كان مكان الهمزة النون، ولا يغني عن مراعاة هذا القيد الذي زدناه قوله بعدُ «أو بَنُونٍ له^(١) عَظِيماً أو مُشَارَكاً»؛ لأنه يجوز أن يكون للمعظم نفسه حالتان: حالة بالهمزة، وحالة بالنون، ولم ينقلوا في حالة من يُعَظَّم نفسه إلا النون، فمتى لم يُعَظَّم نفسه فالهمزة.

قوله: أو بَنُونٍ له عَظِيماً مثاله قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ^(٢)﴾. وانتصب «عَظِيماً» على الحال كما انتصب «مفرداً»، وهما حالان من الضمير الذي في المتكلم، والتقدير: بهمزة تكون لمن تكلم في حال الأفراد، أو بنونٍ لمن تكلم في حال عظمته.

قال بعض^(٣) أصحابنا: «إنما يستعملها المُعَظَّم نفسه في الغالب لأن له أتباعاً يذهبون إلى مذهبه، ولذلك أكثر ما توجد في كلام الملوك والعلماء، هي في الحقيقة للمتكلم ومعه غيره، وقد يستعملها وحده من حيث أنزل نفسه منزلة الجماعة تعظيماً لها، فكانها استعملت للجماعة، إلا أن ذلك مجاز، ويقل فيها» انتهى. فعلى هذا لا يكون قول المصنف: «عَظِيماً» قسيماً لقوله: «أو مُشَارَكاً».

وقوله: أو مُشَارَكاً يعني به المتكلم الذي شاركه غيره في الفعل، فيقول: أنا وزيدٌ نصنعُ كذا، يعني أنه هو وزيد يشتركان في هذا الفعل. ويصح أن يضبط «مُشَارَكاً» بكسر الراء وبفتحها، لأن^(٤) من شَارَكَك في شيء فقد شاركته فيه. ولا يريد بالمتكلم خصوصية المذكر، بل المؤنث في ذلك كالمذكر، فتقول المرأة: أقومُ، وتقول: أنا وهندٌ نصنعُ كذا. ولا يريد بالمُشَارَك أن يكون مفرداً، بل لو شاركه أكثر من واحد كان كما شاركه واحد/ فيقول زيد: أنا والزيدون نفعل كذا، وتقول المرأة: أنا [١٦:ب]

(١) له: سقط من س.

(٢) سورة القصص: ٥.

(٣) هو الأبيدي. شرح الجزولية ص ٢٦٦.

(٤) ك: لا.

والهندات^(١) نَفْعَلُ كذا، وكذلك إذا كان المشارك مثني.

وقوله: أو بتاءٍ للمخاطب مطلقاً يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، مفرداً أم مثني أم مجموعاً، نحو: أنت تقوم، أنتِ تقومين، أنتما تقومان، أنتم تقومون، أنتن تَقُمنَ، وقد يُعاملُ جمعُ التكسير من المؤنث معاملةَ المؤنثة المفردة، فتقول: يا نساءِ قومين، كما يُقال^(٢): يا هندُ قومين.

وقوله: وللغائبَةِ يشْمُلُ ظاهرها ومضمَرها، ما كان تأنيثه حقيقةً ومجازاً^(٣)، مثاله: هند تَقُومُ، وهي تَقُومُ، وتَنْفِطِرُ السماءُ، وهي تَنْفِطِرُ.

وقوله: وللغائبتين هذا على إطلاقه أيضاً، فتقول: الهندانِ تَخْرُجانِ، كما قال تعالى: ﴿وَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾^(٤)، وكذلك في الغائبتين اللتين تأنيثُهُما مجازي، نحو العينانِ تَذْمَعَانِ، فإن كان ضميراً لغائبتين نحو: الهندانِ هما تَخْرُجانِ، والعينانِ هما تَذْمَعَانِ، فهل يكون ذلك^(٥) بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبتين المذكورين للاشتراك في الضمير الذي هو «هما»؟ في ذلك خلاف، وقد دارت هذه المسألة في الأندلس، وسُئِلَ عنها أبو عبد الله محمد بن أبي العافية^(٦) أحدُ أَجَلَاءِ

(١) كذا في ن، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: وهند.

(٢) ك: تقول.

(٣) ومجازاً: سقط من ك.

(٤) سورة القصص: ٢٣.

(٥) ذلك: سقط من س.

(٦) كان نحويّاً مشهوراً في الأندلس، مقرئاً، إشبيليّاً، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب

وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب واللغة، أخذ عنه علماء ذلك الأوان، واستفادوا منه،

وذكروا كلامه في مجامعهم ومصنفاتهم، وأمّ بجامع إشبيلية. صنف كتاباً في إعراب

القرآن. توفي سنة ٥٠٩ هـ. الصلة ص ٥٤٠ وإنباه الرواة ٣: ٧٣ و ١٨٩: ٤ وفهرست ابن

خير ص ٦٩، ٣١٦.

أصحاب الأَعْلَم^(١)، والأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش^(٢)، واختلف قولهما، فأجاب ابن أبي العافية بما نصّه: «علامة التأنيث ثابتة في المضارع الواقع خبراً عن المبتدأ ضميراً المؤنث^(٣)، كما كانت تثبت في المظهر لأنه عَقِيه، فيجري عليه ما يجري على ما عاقبه، فمن حيث تقول: الهندان تقومان، فمنه تقول: هما تقومان، كما أنك إذا قلت: هند تقوم، تقول: هي تقوم، ومن حيث تقول: الهندات يقمن، فمنه تقول هن يقمن، فالمنشئ لقربه من الواحد يُحمل عليه، ويرجع حكمه إليه، فغلب فيه معنى التأنيث على لفظ الغيبة، والمجموع لما كان بعيداً عن الواحد حيث كان فيه التكسير الذي لا يسلم بناء الواحد فيه، وللأسم جموع لا تجري على أحاده، غلب لفظ الغيبة فيه على معنى التأنيث، فذكر» انتهى كلامه.

وأجاب ابن الباذش بما نصّه: «لا أعلم في هذه المسألة سماعاً من العرب ولا نصّاً عن أحد من النحويين، والذي يقتضيه القياس عندي أن يقال في الاثنين مع المضارع: هما يقومان، حملاً على اللفظ، كما يقال في

(١) أبو الحجاج يوسف بن سليمان النحوي الشتمري [٤١٠ - ٤٧٦ هـ] من أهل شتمرية الغرب، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن ابن الإفليكي وطبقته، وأخذ عنه أبو علي الغساني وابن أبي العافية وابن الطراوة، وصارت الرحلة إليه في زمانه. كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها. ألف النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وشرح الحماسة، وشرح أشعار الشعراء الستة. الصلة ص ٦٤٣ - ٦٤٤ ومعجم الأدباء ٦١: ٢٠ وإنباه الرواة ٥٩: ٤ - ٦١ وبغية الوعاة ٣٥٦: ٢ والأعلام ٢٣٣: ٨ ومقدمة كتاب النكت ص ١٥ - ٣٣.

(٢) علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي أبو الحسن بن الباذش [٤٤٤ - ٥٢٨ هـ] تفرد بعلم العربية، وشارك في غيرها، روى عن أبي علي الغساني وأكثر عنه، وأخذ عن محمد بن سابق الصقلي. وكان من أهل المعرفة بالأدب واللغات والتقدم في علم القراءات، والضبط للروايات. وكان حسن الخط، وله مشاركة في الحديث ومعرفة بأسماء رجاله ونقلته. سمع الناس منه كثيراً. وصنف شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح. الصلة ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وإنباه الرواة ٢٢٧: ٢ - ٢٢٨ وبغية الوعاة ١٤٢: ٢ - ١٤٣.

(٣) ك، ح: ضمير المؤنث.

المذكَّرين، وفي الماضي: هما قامتا، حملاً على المعنى، ودليل ذلك أنَّ حرف المضارعة زائد للمعنى تُبنى الكلمة عليه، وحرف التأنيث زائد للمعنى مضموم إلى الصدر كما قاله^(١) إنه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فالواجب أن يجري حرف المضارعة مَجْرَى سائر ما كان مزيداً في البناء كسائر أخواته، وكالتاء في افْتَعَلَ، والألف في فاعَلَ، ونحوهما، فكما يشترك المؤنث مع المذكر في قولك: أنا أفعلُ، ونحن نفعلُ، وأنتما تفعلانِ، كذلك يشتركان في قولك: هما يفعلانِ. وإنما^(٢) اشتركا في الضمير ليتصل المرتفع بالفعل، كما اشتركا في الضمير المنفصل العائد إليه/ ذلك الضمير المتصل، وهو قولك: أنا ونحن وأنتما، فهما في الاشتراك بمنزلة أنتما وما ذكر معه. وكذلك يجري^(٣) الماضي مجرى المضارع إذا اتصلت به علامة الإضمار في قولك: أنا قمت، ونحن قمنا، وأنتما قمتما^(٤)؛ لأن س^(٥) قد شَبَّهَ هذه العلامات ببناء افْتَعَلَ^(٦)؛ ألا ترى أن بناء قامَ متغير في قُمْتُ وأخواته، كما تغير بناء كَسَبَ في اكْتَسَبَ، ولذا قال بعضهم^(٧):

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطَ بنعمة

كما تقول اطلَّبَ، وفَحَصْتُ برجلي، كما تقول: اضطلَّحَ، وفُرِّدَ في فُرْتُ، كما تقول ازْدَجَرَ وازْدَانَ. أما التاء في قامت فبمنزلتها في قائمة فيما

(١) يعني سيبويه. الكتاب ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨ و ٣: ٤١٩، ٤٢٣ والمقتضب ٢: ٢٥٩ - ٢٦٠. ك،

ح: كما قالوا.

(٢) ك: وأنتما.

(٣) ك: مجرى.

(٤) ك: قمتما وأنتما.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧١ - ٤٧٢ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ - ٢٢٦.

(٦) ك: هذه العلامة ببناء افعل.

(٧) هو علقمة الفحل. وعجز البيت: فَحَقَّ لَشَأْسٍ مِّنْ نَّدَاكَ ذُنُوبٌ. ديوانه ص ٤٨ والكتاب

٤: ٤٧١ والمنصف ٢: ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢١٩. خبطت بنعمة: أنعمت

وتفضلت. وشَأْسٌ: أخو علقمة، ويقال: ابن أخيه أو ابن أخته، وكان قد أُسِرَ. والذنوب:

الدلو، ضربها مثلاً للنصيب والحظ. والشاهد إبدال التاء من «خبطت» طاء.

ذكرنا، وبمنزلة الألف بعدها في قامتا؛ لأن الألف هنا لم تُغَيَّر البناء كالتاء، فيجب أن يقال: هما قامتا، كما يقال: هما قائمتان، وتزيد «قائمة» على «قامت» أنه يقال فيها: أنا^(١) قائمة، ونحن قائمتان، ونحن قائمات، وأنتما قائمتان، فيمتنع فيها الحمل على المعنى لامتناع اتصال الضمائر بها التي يتأتى اتصالها بالفعل، فإنما يكون الإضمار في اسم الفاعل على حد واحد، وهو ضمير الغائب، فأما قولهم في المظهر: الهندان تقومان، فلك شبهة فيه لأن المظهر اسم مؤنث، وليس بمذكر يشترك معه المؤنث كما تقدم ذكره من الأسماء المضمرة، وإذا كان المضمر للمؤنث فهو أيضًا بمنزلة المظهر، تثبت العلامات في فعله متصلة ومنفصلة؛ لأنه ليس له لفظ مذكر يحمل عليه، فتقول: أنتن تقمن، وأنتن قمتن، وهي قامت، وهن قمن، كما تقول: هند قامت والهندات قمن، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾^(٢) هما مثال^(٣): الهندان تقومان، ولو ثنى ضميرهما لم يكن إلا: فوجدهما يذودان، على ما قرنا. وللکلام على هذه المسألة مجال أوسع من هذا، وإنما اعتمدنا التُّكَّتْ انتهى كلامه.

والصحيح ما ذهب إليه أبو عبد الله بن أبي العافية من أن الضمير يجري في ذلك مجرى ظاهره، فكما تقول: الهندان تخرجان بالتاء من فوق، فكذلك تقول: هما تخرجان، وذلك لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وقد وُجد السماع عن العرب في ذلك بالتاء، قال عُمر بن أبي ربيعة^(٤):

أَقْصُ عَلَى أُخْتِي بَدْءَ حَدِيثِنَا وما لي من أن تَعْلَمَا مُتَأَخَّرُ
لَعَلَّهْمَا أَنْ تَبْغِيَا لَكَ حَاجَةً وأن تَرْجُبَا سِرْبًا بما كنتَ أَخْصَرُ

(١) ك: إنها.

(٢) سورة القصص: ٢٣.

(٣) ك، ح: هو مثل.

(٤) ديوانه ص ١٢٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٧٢ والخزانة ٥: ٣١٩ [عند الشاهد ٣٩٠].

ترحبان: تسعان. والسرب: النفس والقلب. وأحصر: يضيق صدري. س، ك: أخصر.

فقال: أَنْ تَبْغِيَا، وَأَنْ تَرْحَبَا، بالتاء، وقد تقدم لفظ «هما»، وهو ضمير الأختين.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائب إن حُمِلَ على مؤنث» نحو: تَجِيءُ كتابي، على معنى الصحيفة، «أو أُضِيفَ إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر» نحو: تَجْتَمِعُ أَهْلُ الْيَمَامَةِ، وَتَذْهَبُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وَقُرِئَ ﴿تَلْقِظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(١)، وَتَنْكَسِرُ صَدْرُ الْقَنَاةِ، «أو كان فيه علامة تأنيث» نحو تَقُومُ طَلْحَةُ، وَتَعْدِلُ الْخَلِيفَةُ، وهذا قليل، «أو أُسْنَدَ إِلَى ظَاهِرِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ السَّالِمِ، وَأُردت^(٢) معنى جماعة، أو إلى ضميرهم [١٧: ١٧] أو ضمير غائبات»، نحو: تَقُومُ الزُّيُودُ، وَتَنْكَسِرُ الْأَجْدَاغُ، وَتَنْكَسِرُ الْجُدُوعُ، وَتَخْرُجُ الرِّجَالُ، وَالرِّجَالُ تَخْرُجُ، وَالنِّسَاءُ تَخْرُجُ^(٣).

فإن كان الظاهر جمع سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين^(٤) أنه لا يجوز إلا بالياء، فتقول: يَقُومُ الزُّيُودُ، وَالزُّيُودُونَ يَقُومُونَ. وَأَجَارُ الْكُوفِيُّونَ^(٥): تَقُومُ الزُّيُودُونَ، وَالزُّيُودُونَ تَقُومُ، قياساً على جمع التكسير. أما قول النابغة^(٦):

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ

فخُرِّجَ عَلَى الْضُرُورَةِ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ حَذْفِ مُضَافٍ، وَرُوعِي، التَّقدير: قَالَتْ جَمَاعَةٌ بَنِي عَامِرٍ^(٧). وَمُحَسَّنٌ ذَلِكَ أَنَّ «بَنُونَ» شَبِيهَ بَجْمَعِ التَّكْسِيرِ حَيْثُ

(١) سورة يوسف: ١٠. وهذه قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة. إعراب القرآن للنحاس ٣١٦: ٢.

(٢) ك: فأردت.

(٣) أخذ أبو حيان هذه الفقرة من شرح الجزولية للأبدي ص ٢٧٢ - ٢٧٤ واختصرها.

(٤) البسيط ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٥) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٧٤ والبسيط ص ٢٢٦.

(٦) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٢٨. خالوا: فارقوا.

(٧) التخريجان في شرح الجزولية للأبدي ص ٢٧٤. وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٥٨٣ وشرح جمل الزجاجي ٣٩٤: ٢.

هو جمع لم يسلم فيه بناء الواحد، إذ لو سلم لكان ابْثُون، فلما أشبه جمع التَكْسِير في ذلك عُومِلَ معاملته.

وإصلاح كلام المصنف أن يقول: «وللغائبة لفظاً أو بتأويل» ليشْمُل هذه المواضع التي ذكرنا، لأن تأنيثها إنما كان بتأويل الغائبة، وأنها أُجريت في ذلك مُجرى الغائبة.

وقوله: أو بِيَاءٍ للمذكرِ الغائبِ مطلقاً يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان مفرداً أم مثني أم مجموعاً، ظاهراً أم مضمراً، نحو: يَقُومُ زيدٌ، وَيَقُومُ الزيدانِ، وَيَقُومُ الزيدونَ، وَزَيْدٌ يَقُومُ، والزيدانِ يَقُومانِ، والزيدونَ يَقُومونَ. وقد يقال: الزيدونَ يَقُومُ، كما يقال: زيدٌ يَقُومُ، وهو قليل جداً. فإن كان الجمع غير عاقل جاز فيه ذلك أيضاً، فتقول: الجُدُوعُ يَنْكَسِرُ.

وقوله: والغائباتِ أطلق، ويقتضي ذلك أن الياء تكون في المضارع أسند إلى ظاهر أو مضمّر، عاقل أو غير عاقل، مُسَلِّم أو مُكَسِّر، فتقول: يَقُومُ الهُنُودُ، و﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾^(١)، وَيُسْرَعُ الْجِمَالُ، والهِنُودُ يَقْمُنُ، و﴿السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرُنَ﴾^(٢)، والجِمَالُ يُسْرِعُنَ، والهِنْدَاتُ يَخْرُجُنَ.

فإن كان الظاهرُ جمعَ سلامة في المؤنث لعاقل نحو الهندات، فمذهب البصريين^(٣) أنه لا يجوز إلا بالتاء، فتقول: تَقُومُ الهِنْدَاتُ، ولا يجوز يَقُومُ الهنداتُ، كما لا يجوز يَقُومُ هند، قاسوا هذا الجمع على مفردَه بجامع ما اشتركا فيه من سلامة الواحد، فأما (يَكَادُ السَّمَوَاتُ) ونحوه فإن ذلك جائز في مفردَه لكون تأنيثه مجازاً، فكان ذلك في جمعه. وأجاز الكوفيون^(٣) يَقُومُ الهنداتُ قياساً لجمع السلامة على جمع التَكْسِير. فأما

(١) سورة مريم: ٩٠. وهذه قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون (تكاد). السبعة ص ٤١٣.

(٢) ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ﴾ سورة مريم: ٩٠. قرأ حفص عن عاصم (يَنْفَطِرُنَ)، وقرأ نافع والكسائي وابن كثير (تتفطرن). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمة وابن عامر (يَنْفَطِرُنَ) السبعة ص ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٦٨ والبسيط ص ٢٢٦.

قوله^(١):

فقلتُ لها: فيئي، فما يَسْتَفْزِني ذَوَاتُ العِوُنِ والبَنَانِ الْمُخَضَّبِ

في رواية من رواه بالياء، فَخُرِّجَ على الضرورة، أو رُعِي^(٢) الموصوف المحذوف، أي: فما يستفزني النساء ذوات العيون^(٣)، فيكون إذ ذاك قد أسند إلى جمع التكسير المؤنث نحو يَقُومُ الهُنُودُ.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائبة إن كانت مضافة إلى مذكر هي بعضه، ويجوز أن تلفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث» نحو: يُقَطَّعُ يدُ زيد، لأنك تقول: يُقَطَّعُ زيدٌ، وأنت تريد: يد زيد. «أو كانت فصل بينها وبين الفعل بشيء»، نحو: يَحْضُرُ القاضي اليوم امرأة، وينفعك اليوم الموعظة، وسيأتي/ الكلام على هذا الفصل وإذا كان بـ «إلا» مشبعاً حيث يعرض له المصنف في باب الفاعل إن شاء الله. «أو كانت غير^(٤) عاقلة إذا حُمِلت على معنى المذكر» نحو يَنْفَعُ الموعظة، لأن الموعظة وَعَظٌ في المعنى.

واعلم أن حركات هذه الحروف - أعني حروف المضارعة - مع الرباعي الضم، سواء أكان مجرداً نحو يُدْحَرْجُ، أم مزيداً نحو يُضَارِبُ، ومع الثلاثي وما زاد على الرباعي الفتح نحو يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ، إذا كان مبنياً للفاعل. وكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح للكثير والثقل لخفة الفتح، واختاروا الضم للقليل لثلا يكثر استعمال القليل لو خففوه، قاله أبو سعيد.

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٨٣. فيئي: ارجعي إلى أهلك. يستفزني: يستخفني ويحملني على الطرب. وذكر محققا الديوان في حاشيته أنه ورد في الشرح بعد البيت «يستفزني» بالياء في النسختين اللتين اعتمدا عليهما.

(٢) رعي: لوحظ.

(٣) التخريجان في شرح الجزولية للأبدي ص ٢٦٩.

(٤) غير: سقط من ك.

وقال المصنف^(١) في شرحه ما معناه: إنه مُيِّرَ المضارع بافتتاحه ببعض حروف «تأتي»، وإن كان له ما يتميز به كالسين^(٢) وَسَوْفَ ولم وَلَنْ وَكَيْ؛ لأن أحد تلك الحروف لازم لكل مضارع بخلاف السين وما ذكر؛ ألا ترى أن أهَاءً وَأَهْلُمُ مضارعان، ولا يقعان في كلام العرب غالباً إلا بعد لا أو لِمَ؛ والهمزة لازمة لهما، نحو جواب من قيل له: هَاءَ^(٣) هَلُمَّ^(٤)، فيقول: لا أهَاءً، وَلِمَ أهَاءً، ولا أَهْلُمُ، وَلِمَ أَهْلُمُ، ولا تدخل السين وما ذكر معها على هذين المضارعين. وقيد تلك الحروف بما تُشعرُ به احترازٌ من نحو أَكْرَمَ وَتَكْرَّمْ، وَتَرْجَسَ الدَّوَاءَ^(٥)، وَيَرْنَأُ لِحَيْتِهِ^(٦)، فالهمزة والتاء والنون والياء فيها حروف زوائد، لكنها لا تدل على معاني حروف المضارعة.

ص: والأمرُ مُستقبلٌ أبداً، والمضارعُ صالحٌ له وللحال ولو نُفي بـ «لا»، خلافاً لمن خصَّها بالمستقبل.

ش: يعني أن صيغة أفعَلْ ونحوها مما هو أمر لا تُستعمل إلا في الاستقبال، فإذا قلت لمن هو ملتبس بالأكل: كُلْ^(٧)، فإنما طلبت منه أن يستديم الأكل، ولم تطلب الأكل لأنه حاصل، والحاصل لا يُطلب، واستدامة الأكل مستقبلة.

وقال المصنف في الشرح^(٨): «لَمَّا كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل لَزِمَ استقباله، وأيضاً فالفعل يدلُّ على الحدث والزمان المعين، وكونه

(١) شرح التسهيل ١: ١٧.

(٢) ك: بالسين.

(٣) هاء: اسم فعل أمر بمعنى خُذْ.

(٤) هلم: اسم فعل أمر بمعنى أَقْبِلْ، وَأَخْضِرْ.

(٥) نرجس الدواء: جعل فيه تَرْجَساً.

(٦) يرنا لحيته: صبغها باليرنأ، واليرنأ: الحنأ.

(٧) كل: سقط من ك.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٧ - ١٨.

أمراً أو خبراً معنًى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبال لازمٌ للأمريّة، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمريّة، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع، فإنها لا تنتفي بتبدل الماضي باستقبال، ولا الاستقبال بمضي» انتهى كلامه.

وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية؛ ألا ترى إلى قولهم في^(١) ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَرِيضَنَّ﴾^(٢) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٣) إنه أمر في المعنى^(٤)، فكذلك كان يكون الأمر يخرج من الأمريّة إلى معنى الخبرية، وقد خرج على ذلك قوله: ﴿فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٥) أي: فَيَمْدُدْ، وقول الشاعر^(٦):

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي
.....

أي تُذَكِّرِينِي. ومقتضى تعليله أنّ كلاً من الأمر والخبر لا يخرج عن بابه، إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمراً أو خبراً، وقد بيّنا أن كلاً منهما/ خرج عن بابه، والمرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته ليست مستقبلية بقرينة تدل على ذلك لساغ لها، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه، وذلك في الدعاء في نحو: غَفَرَ اللهُ لَكَ، إنه خرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعاء، فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الأمر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال لقرينة تدل على ذلك.

(١) في: سقط من ك.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٤) البحر المحيط: ٢: ١٩٦، ٢٢٢.

(٥) سورة مريم: ٧٥.

(٦) هو بعض بني نهشل. وعجز البيت: ودلّي دَلَّ ماجدة صناع. النوادر ص ٢٠٦، ٢٦٠، وانظر ص ٢٠٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٧ والخزانة ٩: ٢٦٦-٢٦٨ [الشاهد ٧٣٨]. الماجدة: الكريمة. والصناع: الرقيقة الكف بالعمل.

وقوله: «بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي» إلى آخر كلامه، قد بيّنا أن الخبرية انتفت بتبدل المضي بالاستقبال في الدعاء، ففسد تعليله.

وقال قاضي الجماعة أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد بن رشد^(١): «وأما الأمر والنهي فالنحويون يقولون فيه إنه فعل مستقبل نحو اضْرِبْ، اذْهَبْ، ولا تَضْرِبْ، ولا تَذْهَبْ، ويقولون إنه مبني على السكون. وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل، والنهي استدعاء ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو^(٢) فعلاً إلا مجازاً، كما أن استدعاء الخبر - وهو الاستفهام - ليس خبراً، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سَمَّوه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهوراً بيّناً في أن النهي استدعاء ترك، وترك الفعل ليس بفعل» انتهى.

وقوله: والمضارع صالح له وللحال أي: صالح للاستقبال وللحال. وفي المضارع خلاف^(٣)، ذهب الزَّجَّاج^(٣) إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة؛ لأنه لقصره لا يمكن أن يُعَبَّرَ عنه؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، ولأنه لو عُبِّرَ عنه في اللغة لكان له صيغة تخصه؛ لأنه ليس من موجود في كلامهم إلا وله لفظ يخصه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، وأما أنه لا يكون لشيء لفظ يقع عليه إلا

(١) هو حفيد قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥ هـ]. كان قاضياً بقرطبة، ولم يشتهر بقاضي الجماعة كما ذكر أبو حيان، وإنما ذاك جده. كان من أهل العلم والتفنن في المعارف. أخذ الناس عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها، فترك الناس الأخذ عنه، وجاهده بعضهم بالمنافرة والمجاهرة، وامتنح بسبب ذلك. ومن تأليفه: البداية والنهاية، ومناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة، وشرح الحمدانية في الأصول، والكليات في الطب، وشرح رجز ابن سينا، وفصل المقال فيما بين الفلسفة والشرعية من الاتصال، والضروري. التكملة لكتاب الصلة ٥٥٣: ٢ - ٥٥٥ والذيل والتكملة ٢١: ٦ - ٣١ والوافي بالوفيات ١١٤: ٢ - ١١٥ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١١ والأعلام ٣١٨: ٥. وترجمة جده في الصلة ص ٥٤٦ - ٥٤٧ وأزهار الرياض ٥٩: ٣ - ٦١ وتاريخ قضاة الأندلس ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) هو: سقط من ك.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٥ - ٢٤٨.

المشترك فلا يوجد في كلامهم ذلك .

ورُدَّ الأول^(١) بأن النحويين لم يَغنُوا بالحال الآنَ الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه، نحو زيدٌ يَكتبُ، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها، وعبر بلفظ يكتب لاتصال الكتابة بعضها ببعض . وقال س^(٢) في المضارع المراد به الحال: «ولما هو كائن لم ينقطع» .

ورُدَّ الثاني^(٣) بأنه قد وجد ذلك في كلامهم، وهو لفظ «رائحة»، فإنها تقع على جميع الروائح، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك .

وما رُدَّ به ليس بشيء لأننا قد بيَّنا^(٤) قبل هذا أن «رائحة» ليست من قبيل المشترك، وإنما هي من باب المطلق، فأغنى ذلك عن إعادته .

وقد استدلوا^(٥) على أن يَفْعَلُ للحال بأنك تقول: يَقُومُ زيدٌ الآنَ، وذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز «سيقوم الآن» إلا قليلاً جداً على سبيل المجاز وتقريب المستقبل من الحال، كقول الشاعر^(٥):

فإني لست خاذِلُكُمْ، ولكن سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغْتَ إِنَاهَا

/ فلو كانت «يَفْعَلُ» للمستقبل ما صلح معها الآنَ، كما لا يصلح مع «سَيَفْعَلُ» . [١٩: ١]

وذهب ابن الطَّراوة^(٦) إلى أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع .

(١) شرح جمل الزجاجة ١: ١٢٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٦ .

(٢) الكتاب ١: ١٢ .

(٣) تقدم ذلك في ص ٦٣ - ٦٤ .

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٧ . وفي حاشية ك ما نصه: «أرباب المعقول يشبهون مثله المشترك بمعنوي، ويميزون المشترك المشهور بالمشارك اللفظي مثل العين والقرء» .

(٥) هو الربيع بن زياد العبسي كما في العقد الفريد ٦: ١٦ . والبيت في شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٧، وعجزه في ص ٢٥٥، ٣٦٠ والتوطئة ص ١٣٦ . إنهاها: وقتها .

(٦) نتائج الفكر ص ١٢٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٨ والبسيط ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

وقد استدل على ذلك بأن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًّا أو مؤكدًا بآن، نحو قوله^(١):

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُورِيهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(٢) وإذا عَرِيَ من عموم أو تأكيد لم يجز ذلك، لا تقول: زيدٌ سيقوم، ويجوز: زيدٌ يفعلُ، فدل على أنه حال. قال: وإذا وجد في كلامهم: زيدٌ يقومُ غدًا، فمعناه: زيدٌ ينوي أو يريدُ الآن قيامه غدًا، كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾^(٣) أي: أردت القراءة^(٤). قال: وإنما لم تدخل العربُ السين أو سوف على يفعلُ وتُخبر به لأنَّ الإنسان بما هو عاقل لا ينطق إلا بما يتحقق وقوعه، فإذا قال سيفعلُ زيدٌ كذا فإنه لا يتحقق، فلا تقوله العرب، ولا ورد منه شيء إلا إن كان المُخبر لا يُخلف وعده ولا كلامه كقول الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وذلك لِتَحَقُّقِ ما أخبر به.

ورُدَّ عليه^(٥) بأنَّ العرب قالت: زيدٌ سيفعلُ، والمبتدأ بغير عموم ولا توكيد بآن، قال^(٦):

فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمُّنَا هَانَ وَجَدُهَا وَقَالَتْ: أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ

وقال^(٧):

(١) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ٢٥٦ والخزانة ٦: ١٥٩ - ١٦١ [الشاهد ٤٤٩]. وانظر تخريجه في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٢٦.

(٢) سورة مريم: ٩٦.

(٣) سورة النحل: ٩٨.

(٤) معنى قوله هذا في شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٩.

(٥) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٦) هو النمر بن تولب. جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٧ [١٤] وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٩. والهاء في «رأته» تعود إلى «وطب» المذكور قبل ذلك، والوطب: وعاء اللبن. ووجدها: غضبها. س: فلما رأته أمتاً.

(٧) البيت في شرح الجزولية للأبدي ص ٢٤٩.

قَضَوْا أَجَالَهَمْ، وَمَضَوْا، وَكَانُوا عَلَى وَجْهِ، وَأَنْتِ سَتَلَحِقِينَا

وقالت العرب: زيدٌ يقومُ غداً، وليس على معنى: ينوي الآن قيامه غداً، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾^(١)، المعنى على أنَّ النفس ليست تدري ما كسبها غداً؛ ألا ترى أنها تدري ما تنوي كسبه، فإذا المنفي الآن دراية الشيء الذي تكسبه غداً.

وزهد الجمهور^(٢) إلى أن المضارع يكون للحال وللإستقبال، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: وضعه لهما هو وضعُ المشترك كوضع «عَيْن»، وهذا ظاهر مذهب س لأنه قال: «وَأَمَّا الْفَعْلُ فَأَمِثْلُهُ»^(٣) أَخَذْتُ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ، وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى، وَلَمَّا يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ، وَلَمَّا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ»^(٤)، ثم أَكَّدَ ذلك بقوله بعد «فأما»^(٥) بناءً ما لم يقع فقوله آمراً أَذْهَبَ وَمُخْبِراً نَذْهَبُ»^(٦)، ثم قال: «وكذلك بناءً ما لم ينقطع وهو كائن إذا أَخْبَرْتَ»^(٧). فكونه ذكر أنه يبنى^(٦) لهذا ولهذا دليل على الاشتراك. وكذلك قال المصنف في شرحه، قال^(٧): «ولمَّا كَانَ بَعْضُ مَدْلُولِ الْمَضَارِعِ الْمُسَمَّى حَالاً مُسْتَأْنَفِ الْوُجُودِ أَشْبَهَ الْمُسْتَقْبَلَ الْمُحْضَرَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْوُجُودِ، فَاشْتَرَكَا فِي صِيغَةِ الْمَضَارِعِ اشْتِرَاكاً وَضَعِيّاً؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُسَوِّغٍ مِنْ خَارِجٍ، بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْمَضَارِعِ مُرَاداً بِهِ الْمَضْيِ، وَإِطْلَاقِ الْمَاضِي مُرَاداً بِهِ الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُسَوِّغٍ مِنْ خَارِجٍ، نَحْوُ: لَوْ تَقَوْمُ أَمْسٍ لَقِمْتُ، وَإِنْ قِمْتَ غَدًا قِمْتُ، فَلَوْلَا «لَوْ» وَ«إِنْ» مَا سَاغَ إِعْمَالُ «تَقَوْمُ» فِي

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) الكتاب ١: ١٢ والإيضاح في علل النحو ص ٨٦ - ٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٥٧ - ٦٠ وشرح الجزولية ص ٢٥٠ والبسيط ص ٢٤٢.

(٣) ك: وأمثله.

(٤) الكتاب ١: ١٢.

(٥) الكتاب: «وَأَمَّا». وهو الصواب لأنه معطوف على قوله قبله «فَأَمَّا بِنَاءِ مَا مَضَى فَذَهَبَ...».

(٦) ك: بني.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٨.

«أمس»، / ولا «قمت» في «غد». انتهى كلامه. وقد ناقضه بما ذكر بعد، [١٩:١ ب] وسُنَّين^(١) مناقضته إن شاء الله.

والقول بالاشتراك مذهب الأكثرين، وقال أبو الوليد بن رشد: «فعل^(٢) المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف، وإذا أرادوا الحاضر قالوا: يفعل الآن، وهو اسم مبني على الفتح، أعني «الآن»، وهو فصل بين الماضي والمستقبل، وليس هناك حاضر إلا بالوضع؛ لأن كل زمان منقسم، و«الآن» ليس بزمان لأنه غير منقسم، لكن الحاضر عند الجمهور هو^(٣) زمان يحيط به زمان مستقبل وماض قريبان من الحاضر، فسمي ذلك الزمان باسمه لتنزله في الحس منزلة الآن في العقل» انتهى.

وقال بعضهم: إنه إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية، وهو مذهب الفارسي^(٤)، وبه قال أبو بكر بن مسعود أبو زُكَب^(٥) من أصحابنا، ولذلك كان عند الفارسي حمله على الحال إذا عدت القرائن أولى من حمله على الاستقبال^(٦). وقد استدل على ذلك في تذكرته بما تقرر في كلام العرب من أن اللفظ إذا صلح للقريب وللبعيد كان القريب أحق به؛ ألا ترى أن العرب تقول: زيد وأنت قمتما، فتغلب المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم

(١) سيذكر ذلك في ص ٨٩ - ٩١ من هذا الجزء.

(٢) س: شكل.

(٣) ك: وهو.

(٤) المسائل العسكرية ص ٩٨ - ١٠٢.

(٥) محمد بن مسعود الخُشَنِي الأندلسي الجَيَّانِي [- ٥٤٤ هـ]. نحوي لغوي أديب شاعر، أخذ النحو عن ابن أبي العافية، وروى عنه ابنه مصعب. شرح كتاب سيويه. ورحل إليه الناس لتقدمه في الكتاب، وانتقل آخر عمره إلى غرناطة، فأقرأ بها، وولي الصلاة والخطبة بجامعها. معجم الأدباء ١٩: ٥٤ - ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٤٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥١.

منه^(١)، وتقول: أنا وأنت قمنا، فتغلب المتكلم على المخاطب لأنه أقرب، فكَذَلِكَ ينبغي أن يكون «يَفْعَلُ» بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل.

واستدلَّ غيره على ذلك بأنه يُخَلَص للاستقبال بالسين وسوف، والحروف الدالة على المعاني إنما تلحق الفروع لا الأصول، كعلامة التانيث والتثنية والجمع والتصغير والتعريف وغير ذلك من حروف المعاني.

قيل: وهذا ليس بشيء لأن «يَفْعَلُ» أيضًا قد يتخصص بالحرف للحال، نحو إنَّ زيدا لَيَفْعَلُ، فاللام خَلَصَتْ للحال كما خَلَصَتْ سوف للاستقبال.

وذهب بعضهم إلى عكس هذا المذهب، وهو أنه أصله المستقبل؛ لأنه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثال، وبنت العربُ الحال على لفظه لقربه به، وأنه لم يَنْقُصْ، وهو مذهب الأستاذ أبي بكر بن طاهر.

ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال، وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا لم يقع، ثم يكون حاصلًا لم يمض، ثم يكون ماضيًا منقطعًا.

وقد ذكر أبو إسحاق^(٢) أن أسبق الأمثلة مثال الماضي. واحتج باعتلال المضارع والأمر باعتلال الماضي وهذا - وإن احتمل - لا يلزم لوجود الماضي يعتل باعتلال المضارع، نحو أَعْدَيْتُ واستَعْدَيْتُ، ولا يُشَكُّ في أن مُضِيَّ الفعل آخرُ أحواله.

وقوله: ولو نُفِي بلا أي: إن المضارع إذا نُفِي بـ «لا» صَلَحَ مع وجودها للحال وللأستقبال.

وقوله: خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل يعني أنَّ «لا» إذا دخلت على

(١) س: ومنه.

(٢) ذكر السيرافي أن مذهب الزجاج وغيره أن المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي. شرح كتاب سيبويه ١: ٥٨ - ٥٩. وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

المضارع تَعَيَّنَ أن يكون مستقبلاً. وهذا الذي اختاره المصنف هو مذهب
 الأخفش^(١) وأبي العباس^(٢). وذهب معظم المتأخرين - منهم الزمخشري^(٣) -
 إلى أن «لا» تُخَلَّصُ المضارع للاستقبال، وهو ظاهر مذهب س، قال س:
 «وَأَمَّا «ما»/ فهي نفي لقوله هو يَفْعَلُ إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما [١/٢٠:١]
 يَفْعَلُ»^(٤)، ثم قال: «وتكون «لا» نفياً لقوله يَفْعَلُ ولم يقع الفعل، فتقول: لا
 يَفْعَلُ»^(٥). ذكر ذلك في باب عدة ما يكون عليه الكلم^(٦). وقال المصنف في
 شرحه: «والذي عَرَّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قولُ س في نفي
 الفعل^(٧): وإذا قال هو يَفْعَلُ، أي: هو في حال فعل، فَإِنَّ نفيه ما يَفْعَلُ،
 وإذا قال هو يَفْعَلُ^(٨) ولم يكن الفعل واقعاً فَإِنَّ نفيه لا يَفْعَلُ»^(٩). قال:
 «فاستعمل «ما» في نفي الحال، و«لا» في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في
 جوازه». انتهى نقله عن س^(١٠). قال المصنف: «وليس في عبارته
 - يعني س - ما يمنع من إيقاع غير «ما» موقع «ما»، ولا من إيقاع غير «لا»
 موقع «لا»، فقد بَيَّنَّ^(١١) في موضع آخر أَنَّ «إِنْ»^(١٢) النافية مساوية لـ «ما»،
 فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل «ما». وبيَّنَّ^(١٣) أيضاً أن

(١) شرح التسهيل ١: ١٨.

(٢) المقتضب ١: ٤٧.

(٣) شرح المفصل ٨: ١٠٨.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) هذا الباب في الكتاب ٤: ٢١٦ وما بعدها. وذكره أيضاً في باب نفي الفعل ٣: ١١٧.

(٧) يعني «في باب نفي الفعل» كما في شرح التسهيل.

(٨) زيد هنا في ك ما نصه: أي هو في حال فعل.

(٩) الكتاب ٣: ١١٧.

(١٠) كذا. وقد انتهى نقله عن س في آخر قوله: «فإِنَّ نفيه لا يفعل». شرح التسهيل ١: ٢٠.

(١١) يعني سيبويه. الكتاب ٣: ١٠٩، ١٥٢.

(١٢) إِنْ: سقط من ك.

(١٣) الكتاب ٤: ٢٢٠ وانظر ١: ١٣٥ - ١٣٦ و ٣: ١١٧.

«لن» لنفي سَيْفَعْلُ، فيلزم من ذلك موافقتها لـ «لا»، ولم يتعرض لذلك في باب نَفْيِ الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذلك لا يجب من تخصيص «ما» بنفي الحال امتناع نفيه بغيرها، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال^(١). ثم قال^(٢): وقد قال س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وتكون لا ضِدًّا لِنَعَم»^(٣). وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا تتقيد نَعَم، لأن نَعَم تصديق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً انتهى كلامه. وقال المصنف أيضاً: «وهو لازم»^(٤)، يعني كون المضارع إذا نُفِيَ بـ «لا» لم يتعين الحكم باستقباله. قال: «وهو لازم لـ «س» وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زیداً، بمعنى إلا زیداً، ومعلوم أن المستثنى مُنْشَأٌ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، ولا يكون هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ «لا» مُحْصِياً لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب «لا يكون» في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ «لا» في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أَتَظُنُّ ذلك كائناً أم لا تظنه؟ ومالك لا تقبل؟ وأراك لا تُبالي، وما شأنك لا تُوافق؟ ومنه قول الشاعر^(٥):

يَرى الحاضرُ الشاهدَ المُطْمَئِنُّ من الأمرِ ما لا يرى الغائبُ

وقال آخر^(٥):

إذا حاجةٌ وَلَتَكَ لا تَسْتَطِيعُها فَخُذْ طَرَفاً من غيرها حين تَسْبِقُ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١: ١٩.

(٥) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٧١ واللسان (ولي) ٢٠: ٢٩٦.

وقال آخر^(١):

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقي، وَلَكِنْ لَا إِخَالَ تَلَاقياً^(٢)

انتهى ما أورده المصنف مما ذكر أنه نفي بـ «لا» وليس مستقبلاً.
ولا حجة في شيء منه، وذلك أن المُدَّعى هو أن ما صَلَحَ للحال والاستقبال، ولا مرجح لأحدهما، إذا نُفي بـ «لا» يتخلص للاستقبال، وهذه المواضع التي ذكرها المصنف لم يكن الفعل قبل ذلك صالحاً لهما. أما في الاستثناء فإن قوله: «لا يكون زيداً» أُجري مجرى «إلا زيداً»، فجرى هذا الفعل المنفي بـ «لا» مجرى أداة الاستثناء/ التي هي إلا، ولذلك أضمر في [٢٠٠:١ ب] يكون اسمها مفرداً حتى لا تكثر المخالفة، فهو فعل جرى مجرى إلا، ولم يكن قبل دخول «لا»^(٣) صالحاً للحال والاستقبال، فلا يورد دليلاً على المخالف.

وَأَمَّا «أَتَظُنُّ ذَلِكَ كَائِنًا أَمْ لَا تَظُنُّهُ» فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «أَتَظُنُّ»، وَهُوَ فِعْلُ حَالٍ، فَجَاءَ قَوْلُهُ: «أَمْ لَا تَظُنُّهُ» مُعَادِلًا لِفِعْلِ الْحَالِ، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ صَرَفَتْهُ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ إِلَى الْحَالِ، فَلَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَا لَكَ لَا تَقْبَلُ؟» فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ هُوَ فِي الْحَالِ، وَ «لَا تَقْبَلُ» قِيْدٌ فِيهِ، وَقِيْدُ الْحَالِ حَالٌ. وَكَذَلِكَ «أَرَاكَ لَا تُبَالِي»، فَإِنَّ «أَرَاكَ» فِعْلُ حَالٍ، وَ «لَا تُبَالِي» قِيْدٌ فِيهِ. وَكَذَلِكَ «يَرَى الْحَاضِرُ» فِعْلُ حَالٍ عَامِلٌ فِي «مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ»، فَكَانَتْ صِلَةُ «مَا» حَالًا لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤): «إِذَا حَاجَةً» الْبَيْتِ، فَحَمَلُهُ^(٥) عَلَى الْحَالِ وَهُمْ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ «إِذَا» ظَرَفٌ لِمَا يَسْتَقْبَلُ، فَ «وَلَتَّكَ» مَاضٍ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ فِي الْمَعْنَى، وَ «لَا تَسْتَطِيعُهَا» جُمْلَةٌ

(١) هو ابن الدمينية أو مجنون ليلي أو جميل بثينة. والبيت ثالث بيتين في الحماسة ٩٩:٢ بدون نسبة، وفيها تخريجها.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨ - ١٩.

(٣) ك: إلا.

(٤) وأما قوله: سقط من س.

(٥) ك: نحمله.

في موضع نصب على الحال، والعامل فيها «وَلَتَّكَ»، وهو مستقبل المعنى كما قلنا، فـ «لا تستطيعها» جملة مستقبلية، والمعنى: إذا تَوَلَّى حاجةً عنك غير مُستطيعها - أي: غير قادر عليها - فخذ طرفاً من غيرها. فقد انضح بهذا الذي ذكرناه أن «لا» لم تدخل على مضارع صالح للحال والاستقبال، والخلاف إنما هو في هذا.

وقال المصنف^(١): «على أن كلام س لو كان صريحاً في أن^(٢) المضارع المنفي بـ «لا» لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا» انتهى كلامه. وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه وبيّنا أنها ليست أدلة. وانظر إلى جسارة هذا الرجل على س، وهو المستقري^(٣) العربية عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب: وابن اللبّون إذا ما لُزَّ في قَرْنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ^(٤)

ص: وَيَتَرَجَّعُ الْحَالُ مَعَ التَّجْرِيدِ.

ش: يقول إنه إذا انتفت عنه القرائنُ الْمُخَلَّصَةُ للحال والقرائنُ الْمُخَلَّصَةُ للاستقبال تَرَجَّعَ كونه للحال. وقال المصنف في الشرح^(٥): «لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه، وللمستقبل صيغة تُخَصُّهُ، ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل أُشْرِكَ مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالته على الحال راجحةً عند تَجَرُّده من القرائن ليكون ذلك

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠-٢١.

(٢) أن: سقط من ك.

(٣) س: المستقري.

(٤) البيت لجرير. ديوانه ص ١٢٨ والكتاب ٩٧: ٢ وشرح أبيات المغني ١: ٣١٥-٣٢٤ [الإنشاد ٧١]. ابن اللبّون من الإبل: الذي استوفى ستين ودخل في الثالثة، فأثم لبّون لأنها وضعت غيره، فصار لها لبّ. والبزل: جمع بازل، وهو من الإبل الذي له تسع سنين. والقناعاتيس: العظام، واحده قنعاتيس. ولُزَّ: شدَّ. والقَرْن: الحبل. والصولة: الحملة عليه ومثاله بمكروه.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢١.

جابر^(١) لما فاته من الاختصاص بصيغة « انتهى كلامه . وكان قد تقدم لنا نقل كلامه^(٢) أنهما اشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً، وذكرنا أننا نبيّن مناقضته، وذلك أن المشترك بالوضع لا يكون إذا تجرد عن القرائن يُحمل على أحد محامله بل يبقى مجملاً، فمن حيث ذكر أنه إذا تجرد عن القرائن لا يُحمل لا على الحال ولا على الاستقبال، وقد ناقض هذا بقوله: «وَيَرْجَحُ الحال مع التجريد»، فإنَّ المشترك لا يترجّح إذا تجرد عن القرائن حمّله على أحد محامله، لكن المصنف خلط إذ ركب مذهب الفارسي في أنه في الحال أظهر على ظاهر/ مذهب س^(٣) في أنه مشترك بينهما. ونقص المصنف من [٢١: ١] المرجحات للحال ما زاده غيره، ويأتي ذكره.

ص: وَيَتَعَيَّنُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ بِمَصَاحِبَةِ «الآن» وما في معناه، وبلاد الابتداء، ونفيه بـ «ليس» و «ما» و «إن».

ش: «الآن» ظرف زمان، وسيأتي الكلام عليه في باب الظروف، ومن جعله قرينة تُخلّص المضارع للحال فيعني إذا استعمل على حقيقته، وأما إذا تُجوّزَ فيه، واستعمل تقريباً، فإنه يصلح مع المستقبل والماضي، نحو قول الله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ جَئْتُ بِالْحَقِّ﴾^(٤) ﴿أَلَمْ نَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾^(٥) ﴿أَلَمْ نَكُنْ حَصَّصَ الْحَقَّ﴾^(٦) ﴿قَالَتْ بَشِيرُوهُنَّ﴾^(٧) - وفعل الأمر مستقبل - ﴿فَمَنْ يَسْتَجِيعُ الْآنَ﴾^(٨)، وفعل الشرط مستقبل.

وينبغي أن يُتَأَوَّلَ كلام المصنف في قوله: «ويتعين عند الأكثر بمصاحبة

(١) ك: جائزاً.

(٢) تقدم في ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) الكتاب ١: ١٢.

(٤) سورة البقرة: ٧١.

(٥) سورة الأنفال: ٦٦.

(٦) سورة يوسف: ٥١.

(٧) سورة البقرة: ١٨٧.

(٨) سورة الجن: ٩.

«الآن» على أن يُحمل إذا عَرِيَ عَمَّا يُخَلِّصُهُ للاستقبال، كمجيئه مع فعل الشرط، فـ «الآن» لا تُخَلِّصُهُ للحال، وأمّا في مثال «يقوم زيد الآن» فهي مسألة خلاف، الأكثرون يقولون إنه متعين للحال إذ قرن بظرف الحال، وبعضهم^(١) يجيز أن يكون مستقبلاً مع «الآن».

وقوله: وما في معناه هو الحين والساعة وأنفأ، تقول: يخرج زيد الحين أو الساعة، فالألف واللام فيهما للحضور، ويخرج أنفأ، فيتعين حمله على الحال. ومن أجاز أن يراد به الاستقبال مع «الآن» أجاز مع هذه الكلمات.

وقوله: ولام الابتداء يعني أنه تخلص للحال نحو: إن زيدا ليقوم. قال المصنف^(٢): «وأمّا لام الابتداء فمخلصة^(٣) للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٤) و ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾^(٥)، فـ «يَحْزُنُنِي» مقرون بلام الابتداء، وهو مستقبل لأنّ فاعله الذهاب، والذهاب عند نطق يعقوب - عليه السلام - يَحْزُنُ غير موجود، فلو أريد يَحْزُنُ الحال لَزِمَ سبق معنى الفعل بمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال» انتهى كلامه.

وليس ما رد به صحيحاً في الاستدلال: لأنّ مَنْ يقول إنّ لام الابتداء تُخَلِّصُ للحال إنما هو إذا لم يقترن بالفعل قرينة تُخَلِّصُهُ للاستقبال، كعمله في الظرف المستقبل، وهو يوم القيامة المنصوب بقوله: (لَيَحْكُمُ). وقد ذكر المصنف^(٦) أنه يتخلص للاستقبال إذا عمل في الظرف المستقبل نحو: أجيء

(١) شرح التسهيل ١: ٢١ والنهية ص ٤٤٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢.

(٣) ك: فتخلصه.

(٤) سورة النحل: ١٢٤.

(٥) سورة يوسف: ١٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٣.

إذا جاء زيدٌ، فأَجِيءُ مستقبلُ لعمله في إذا، فكذلك (لَيَحْكُمُ) لعمله في (يوم القيامة) إذ هو ظرف مستقبل. وأما قوله تعالى: ﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فلا يتعين أن يكون (لَيَحْزُنُنِي) مستقبلاً، إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذف مضاف، ويكون ذلك المضاف حالاً، فيكون (لَيَحْزُنُنِي) حالاً، وتقديره: لَيَحْزُنُنِي نَيْتُكُمْ أو قصدُكم أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ، فالنية والقصدُ حال، وهو الفاعل بِيَحْزُنُنِي، فهو حال رفع ما هو حال، وفعلُ الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو: أنوي الآن أن أجيتك غداً، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أن لا يكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف.

وقوله: وَنَفَيْهِ بَلَيْسَ وما/ [وإن] ^(١) فمن النفي بَلَيْسَ والمرادُ الحالُ قولُ [٢١: ١] ب/ الشاعر ^(٢):

فَلَسْتُ - وَبَيْتِ اللَّهِ - أَزْضَى بِمِثْلِهَا وَلَكِنْ مَنْ يَمْشِي سِيرَضَى بِمَا رَكِبْتُ
وب «ما» قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ فِي وَلَا يَكْمُرُ﴾ ^(٣). وب «إن» ﴿وَأَنْ
أَدْرِكَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ ^(٤).

قال المصنف في الشرح ^(٥): «والأكثر على أن النفي بَلَيْسَ وما وإن قرينةً مُخَلَّصَةً للحال مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر أن يكون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، قال حسان يصف الزبير رضي الله عنهما ^(٦):

(١) وإن: انفردت به المطبوعة.

(٢) شرح التسهيل ٢١: ١. وقد نسب في المصون ص ١٧٣ إلى عبد الله بن العباس الطالبي، وصدره فيه مخالف لرواية أبي حيان. ونسب في تاريخ بغداد ١٢: ١٢٧ إلى العباس بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب يخاطب حاجب المأمون.

(٣) سورة الأحقاف: ٩.

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٩.

(٥) شرح التسهيل ٢٣: ١.

(٦) ديوان حسان ١: ٤٣٣. يذيل: جبل في بلاد نجد.

وما مثله فيهم، ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يدبُّلُ
وقال آخر^(١):

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يُدرِكُهُ والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ
وقال تعالى في استقبال المنفي بـ «ما» و «إن» ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدَلَهُ
مِنْ يَلْقَايَ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٢)، وقال أبو ذؤيب^(٣):

أودى بَنِيّ، وأودعوني حَسْرَةً عند الرُّقَادِ، وعبرة ما تُفْلَعُ
وقال الأعشى الباهلي^(٤) يمدحُ رسولَ الله ﷺ:

له نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالُهَا وليس عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدَا
وقال رجل من طَيِّئ^(٥):

فإنك إن يَغْرُوكَ من أنت مُحْسِبٌ ليزدادَ إِنْ كَانَ أَظْفَرَ بِاللُّجَحِ
أي: ما يَنْزِلُ بك مَنْ أَحْسَبْتَهُ بِالْعَطَاءِ، أي: أعطيتَه عطاءً كافياً ليزدادَ على
الكفاية إِنْ كَانَ أَظْفَرَ بِاللُّجَحِ. فالمنفيُّ يأنّ هنا مستقبل لا شك في استقباله
انتهى كلامه.

وحكى س في القَسَمِ: «لئن زُرْتَهُ ما يقبلُ منك»^(٦)، وهذا موضع «لا».
وحكى «لئن فَعَلْتَ ما فَعَلَ»^(٧)، وتلا ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ﴾^(٧) الآية.

والذين قالوا إِنَّ هَذِهِ الْأَدْوَاتُ تُخَلِّصُ لِلْحَالِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ تَقْتَرَنْ قَرِينَةً

(١) هو عبدة بن الطيب. شرح اختيارات المفضل ص ٦٧٤ [المفضلية ٢٥].

(٢) سورة يونس: ١٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٦. أودى: هلك. ما تُفْلَعُ: ما تُنَزَعُ، وما تُحوَّلُ من موضعها.

(٤) كذا! وهو أعشى قيسى لا أعشى باهلة. ديوان الأعشى ص ١٨٧ وشرح الأبيات المشككة

الإعراب ص ٣١٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٤ [الإنشاد ٤٨٥]. ونسب في شرح التسهيل
١: ٢٣ للنابغة الجعدي. ما يغِبُّ: ما يبطئ ولا ينقطع.

(٥) لم أجده في غير شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٦) الكتاب ١٠٨: ٣.

(٧) سورة البقرة: ١٤٥. ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ يَكْفُرُ بِآيَةِ مَا تَأْتِيهِمْ فَنَقَلُهُمْ﴾.

لفظية أو معنوية تُخلص للاستقبال، أما إذا اقترنت قرينة تُخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تُخلصه للحال. نص على هذا القيد أصحابنا^(١)، وهم الذين يقولون إن هذه تُخلص للحال.

وقال الأستاذ أبو علي: «ذَكَرَ س^(٢) أنها لنفي الحال، وهي تنفي الماضي أيضاً، وكأنه - واللَّهُ أعلم - إنما ذَكَرَ الأمر الذي تفارق فيه لم^(٣) ولن، وتختص به، وهو نفي الحال» انتهى.

وقد نقص المصنف من القرائن التي ذكرها أصحابنا^(٤) أنها تُخلص للحال: أن يُعطف على الحال، أو يُعطف الحال عليه، نحو: يَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ وَيَخْرُجُ، وَيَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ الْآنَ، لِمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْعُطْفِ مِنْ أَنَّ عُطْفَ الفعل على الفعل يقتضي اشتراكهما في الزمان، لا نعلم خلافاً في ذلك، وأما في الصيغة فلا يُشترط ذلك، بل هو الأحسن. ومن القرائن أيضاً وقوعه في موضع نصب على الحال، نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ. فلم يَسْتَوْفِ المصنف ما يُخلص المضارع للحال/. وقد أهمل المصنف ما يُعَيِّنُ المضارع للحال، [١/٢٢: ١] وهو الإنشاء، تقول: أَقْسِمُ لِأَضْرِبَنَّ عَمْرًا، وَأَحْلِفُ مَا خَرَجَ زَيْدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلى الحال فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ولا يمكن أن يكون هذا مستقبلاً؛ لأن الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

ص: وَيَتَخَلَّصُ للاستقبال بظرفٍ مُستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، أو بمصاحبة^(٥) ناصبٍ أو أداة تَرْجٍ أو إشفاقٍ أو مجازاةٍ أو «لو» المصدرية أو نونٍ توكيد، أو حرفٍ تنفيس، وهو السين أو سوف أو سَفَ أو سَوَ أو سَيَ.

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٣) لم: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٥) كذا في النسخ كلها. وفي التسهيل ص ٥ وشرحه ١: ٢٣ والمطبوعة: وبمصاحبة.

ش: يَشْمُلُ قوله: بظرفٍ مستقبلٍ أن يكون معمولاً للمضارع، نحو: أَكْرَمُكَ إِذَا جِئْتَ، أو مضافاً إليه، نحو: القتالُ إِذَا تَقَوَّمَ. ومثالُ إسناده إلى متوقعٍ قوله^(١):

يَهْوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ، وَأَنْتَ مُلَغٍ لِمَا فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ
ف «يَهْوُلُكَ» مستقبل لإسناده إلى مستقبل، وهو الموت.

ومثال ما تَصْمَنَ طلباً ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٢)، أو وعداً ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣).

ومثالُ مصاحبةٍ ناصبٍ هو أَنْ وَلَنْ وَإِذَنْ وَكِي فِي أَحَدٍ قَسْمِيهَا، وسواءُ أَكَانَ النَّاصِبُ ظَاهِراً نَحْوُ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤) أو مُقَدَّراً نَحْوُ ﴿لِيُسَبِّحَنَّ لَكُمْ﴾^(٥).

وما ذكره من أن النواصب تُخْلَصُ لِلْإِسْتِقْبَالِ هو^(٦) مذهب س^(٧). ويدل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينها وبين السين وسوف إذ^(٨) أغنى الناصب عنهما.

وذكر أبو زيد الشَّهْلِيُّ^(٩) أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ خَالَفَ س فِي ذَلِكَ،

(١) شرح التسهيل ٢٤: ١ والبحر ٥: ٢٨٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٣) سورة العنكبوت: ٢١.

(٤) سورة البقرة: ١٨٤.

(٥) سورة النساء: ٢٦.

(٦) ك: وهو.

(٧) الكتاب ٣: ٧.

(٨) ك: ح: إِذَا.

(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المالقي الحافظ، يكنى أبا زيد وأبا القاسم [٥٠٨ هـ - ٥٨١ هـ] كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، نحوياً متقدماً أديباً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث. روى عن ابن الطراوة وابن العربي، وروى عنه الرُّنْدِي وابن حوط الله. من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، ونتائج الفكر في النحو. بغية =

وَأَلَفَ كِتَابًا، وَأُورِدَ حِجَابًا عَلَى زَعْمِهِ.

ومثال أداة الترجي قوله تعالى: ﴿أَبْنِ لِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(١)،
وقول الشاعر^(٢):

فقلتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهِ قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا حِدِ

ومثال أداة الإشفاق قوله^(٣):

فأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَيْمٌ

والفرق بين الترجي والإشفاق مذكور في باب إنَّ.

ومثال المجازاة ﴿إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٤)، وسواء في ذلك ما
يجزم كـ «إنَّ» وما لا يجزم نحو «كيف»، تقول: كيف تصنعُ أصنعُ، فكيف
معناها الجزاء، ولم تجزم بها العرب.

ومثال لو المصدرية ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(٥)، قال المصنف في
الشرح^(٦): «وعلمةُ المصدرية أن يحسن في موضعها «أنَّ»، واحترز بتقييدها
من «لو» الدالة على امتناع لا امتناع، فإن تلك تؤثر ضدَّ ما تؤثر هذه» انتهى

= الوعاة ٢: ٨١ - ٨٢ ومقدمة كتاب نتائج الفكر ص ٧ - ١٦.

(١) سورة غافر: ٣٦.

(٢) هو مُذْرِكُ بنِ حِصْنِ الأسدي كما في تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح
التسهيل ١: ٢٤ والمقاصد النحوية ١: ٣٥٠. ك، ح: أعبروني. وفي النسخ كلها «أخط به»،
والقدوم مؤنثة، وهي التي يُنحت بها. المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٣ وإصلاح المنطق
ص ١٨٣، ٢٩٨، ٣٦٠، وتهذيبه ٤٤٥، ٦٤١، ٧٤٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري
ص ٤١٤ ولابن التستري ص ٩٧.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الأسدي كما في شرح أبيات سيويه ٢: ٦٣. وهو بغير نسبة في
الكتاب ٣: ١٥٩. والمحتسب ١: ١١٩ وضرائر الشعر ص ١٥٣. الحمق: الأحمق. والكيس:
العاقل الحكيم.

(٤) سورة النساء: ١٣٣.

(٥) سورة البقرة: ٩٦.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٥.

كلامه. وأثبت المصنف لـ «لَوْ» معنى المصدرية، وأكثر النحويين لا يعرفون ذلك، وقد أَمَعَّا الكلام على ذلك في فصل «لَوْ» من هذا الكتاب عندما شرحنا كلام المصنف فيه، وبيّنا هناك أن الصحيح خلاف ما ذهب إليه المصنف.

ومثال حرف التنفيس قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(١). وذكر حروف التنفيس، والمشهور أنها سَوْفَ والسين، وذكر سَوْ، وحكى الكسائي^(٢) أن [ب/٢٢: ١١] ناساً من أهل الحجاز يقولون: سَوْ تعلمون/، وقال الشاعر^(٣):

فإن أهلك فسوّ تجدون فقدي وإن أسلم يطب لكم المعاش

وزعم بعضهم^(٤) أن هذا من الحذف الذي جاء في الشعر، وليس بلغة. وذكر سَفْ، وحكاها الكوفيون^(٥)، وسَيّ، قال^(٦): «وهي أغربهن، حكاها صاحب المُحَكَّم»^(٧)، ولا يعرف البصريون^(٨) إلا سَوْفَ والسين، لغتان ليست إحداها من الأخرى.

قال المصنف^(٩): «واتفقوا على أن أصل سَفْ وسَوْ وسَيّ سَوْفَ»^(١٠)،

(١) سورة الضحى: ٥.

(٢) الجنى الداني ص ٤٥٨. واللغات في «سوف» ذكرها ثعلب في مجالسه ص ٣١٥.

(٣) هو عدي بن زيد العبادي كما في ضرائر الشعر ص ١٤١. وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ١٤٨. وليس في ديوانه قصيدة شينية.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٤١.

(٥) مجالس ثعلب ص ٣١٥، وفيه: سَفْ وسَوْ وسَوْفَ. والمسائل البصريات ص ٤١٧ حيث زاد: وسَيّ. والإنصاف ص ٦٤٦، ٦٤٧، وفيه: سَفْ.

(٦) أي ابن مالك. شرح التسهيل ١: ٢٥.

(٧) هو ابن سيّدة. وليست في الأجزاء المطبوعة من المحكم. وقد حكاها قبله الفارسي في المسائل البصريات ص ٤١٧.

(٨) الإنصاف ص ٦٤٦ [المسألة ٩٢]. وقد ذهب الكوفيون إلى أن سوف أصل للسين، وأنّ السين مقتطعة منها. وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء ٣: ٢٧٤ والجنى الداني ص ٥٩ - ٦٠.

(٩) شرح التسهيل ١: ٢٥.

(١٠) س: «واتفقوا على أن سف وسو وسي فروع سوف». وآثرت ما في ك لأنه موافق لما في مطبوعة شرح المصنف.

وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة على سوف، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة^(١). قال^(٢): «وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذي حمل على ذلك أننا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تُعاملُ بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقة ساكن، نحو أن تصل قومٌ بـ «اليوم»، تقول: قومَ اليومَ، وكإبدالها ألفاً في الوقف إذا انفتح ما قبلها نحو (لَسْفَعاً)^(٣). ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ولَمَّا جاز^(٤) أن يُبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً. فلما كان هذا القول مُفضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأن السين فرغ سوف لا يُفضي إلى مثل ذلك، فوجب قبوله.

وأيضاً فقد أجمعنا على أن سَفَ وَسَوَّ وسَيَّ عند من أثبتها فروغ سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مُخصَّص مردود. وهذا التصرف في سوف شبيه بالتصرف في ائمن الله، وفي حاشا، وفي أف انتهى ما لخص من كلام المصنف في شرحه.

ومحصله أنه لم يستدل على الفرعية بشيء، واستطرد من ذلك إلى ادعاء أن النون الخفيفة ليست فرعاً عن الثقيلة، واستدل على ذلك بما ذكر من أنه ثبتت لها أحكام ليست للمثقلة. وهذا لا دليل فيه؛ ألا ترى أنَّ «إن»^(٤) المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف نعلمه في ذلك، وقد انفردت بأحكام، منها الإلغاء، ومنها دخول اللام في ثاني جزأي الكلام لزوماً، ومنها دخولها على الأفعال النواسخ، وهذا على ما يُقرَّر في باب إن، ولا يجوز

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥ - ٢٦.

(٢) سورة العلق: ١٥.

(٣) ك: لما خف جاز.

(٤) إن: سقط من ك، ح.

شيء من ذلك في الثقيلة. وكذلك أن وكأن، هما مخففان من التشديد، ولهما أحكام لا تكون لهما حالة التشديد، وأما أن يكون الحذف في نحو: قَوْمَ الْيَوْمِ، والإبدال في (لَنْسَقَا) إجحافاً فليس كذلك؛ لأن هذا أمر عارض، فاحتمل ذلك فيه كما احتمل حذفها بعد الضمة والكسرة في الوقف في مثل اضْرِبْنِ واضْرِبْنِ، فصار اضْرِبُوا واضْرِبِي.

وقال بعضهم^(١): لو كانت السين فرعَ سوفَ كـ «سَفَ» و «سَوَ» لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأنها أبعد من الأصل إذ حذفت الواو والفاء، وهما أقرب لقلة الحذف، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرعُ الأقربُ أحقُّ من الأبعد. ورَدَّ هذا التعليل^(٢) بأنه قد يفوق/ الفرعُ الأصلَ كِنَعَمَ وَيَسَّ، إذ أصلهما نَعَمَ وَيَسَّ، وكأبٍ وأخ، فاق النقص فيهما القصر، وهو الأصل، فلأن يَفُوقَ فرعُ فرعاً أولى.

وقال بعضهم^(٣): لو كانت السين فرعاً لتساوت مدة التسويف، وهي يَسَوِّفُ أطول، فكل^(٤) واحدة أصل برأسها. ورَدَّ هذا المصنفُ في الشرح^(٥) بالسماع والقياس: فالسماعُ تعاقبُهما على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٦)، وقوله: ﴿أُولَئِكَ سَنُوْتُهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٧)، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾^(٨)، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٩)، وقال^(١٠):

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦.

(٢) لك: وكل.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦ - ٢٧.

(٤) سورة النساء: ١٤٦.

(٥) سورة النساء: ١٦٢.

(٦) سورة النبأ: ٤.

(٧) سورة التكاثر: ٣.

(٨) هو طريف أبو وهب العبسي، وقيل: طريف بن وهب، وقيل: طريف بن أبي وهب.

الحماسة ١: ٥٢٨ وشرح الحماسة للتبريزي ٣: ٥٥ وللمرزوقي ص ١٠٦٧ - ١٠٧١

[الحماسية ٣٧٩].

وما حالةٌ إلا سَتُصَرَّفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى، وسوف تَزُولُ

وأما القياسُ فالماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقصد به إلا مطلق الماضي دون تَعَرُّضٍ لقرب أو بعد، فكذلك المستقبل. انتهى ملخصاً.

وذكر أبو موسى^(١) في مُخَلَّصات المضارع للاستقبال لامَ الأمر والدعاء، و «لا» في النهي والدعاء. وذلك مندرج تحت قول المصنف: «وبإقتضائه طلباً».

وذكر أيضاً أبو موسى^(١) لامَ القسم نحو: والله لَيَقُومُ زيدٌ، إلا أن هذا لا يكون في الكلام إلا بِثُبُونِ التوكيد، فأما في الشعر فتجيء اللام وحدها^(٢)، كما قال^(٣):

تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وهذا على مذهب البصريين^(٤)، وأجاز الكوفيون^(٥) في الكلام تَعاقُبَ اللام والنون.

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى في اللام هو مذهب أكثر النحويين^(٦). ومنهم من ذهب^(٧) إلى أنك تقول إذا أقسمت على قيام في الحال: والله لَيَقُومُ زيدٌ.

(١) المقدمة الجزولية ص ٣٣.

(٢) ذكر هذا ابن عصفور غير مسند إلى أحد في المقرب ١: ٢٠٦ وضرائر الشعر ص ٢٠٦ - ٢٠٧ وشرح جمل الزجاجة ١: ٥٢٧ - ٥٢٨ وأنشد في الأخير بيت زيد الفوارس التالي.

(٣) هو زيد الفوارس بن الحصين. الحماسة ١: ٢٨٨ [الحماسية ١٨٣]. والخزانة ١٠: ٦٥ - ٦٨ [الشاهد ٨١٣]. تألى: حلف. ابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة. مفائد: جمع مفاد، وهي المسعر والسقود.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٤ والأصول ٢: ١٩٩ وشرح الكافية ٢: ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٥) شرح الكافية ٢: ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥٧.

(٧) شرح الجزولية ص ٢٥٧ والبسيط ص ٩١٨.

ونقص المصنف من القرائن التي تُخَلَّصُ المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل، وعطف المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكلُ زيدٌ ويشربُ، أو يأكلُ زيدٌ وسيشربُ^(١).

ص: وينصرفُ إلى المُضِيِّ بَلَمْ وَلَمَّا الجازمة وَلَوْ الشرطية غالباً، ويأذُ ورُبَّما، وقد في بعض المواضع.

ش: ظاهر كلام المصنف أن لم ولمَّا يصرفان معنى المضارع إلى الماضي، وهذا مذهب المبرد^(٢) والأستاذ أبي علي^(٣)، وأكثر المتأخرين^(٤)، ذكروا^(٥) لم ولمَّا في القرائن الصارفة معنى المبهم إلى الماضي دون لفظه، وأن الأصل يَفْعَلُ، فدخلتا عليه، وصرفتا معناه إلى الماضي، وبقي اللفظ على ما كان عليه.

وذهب أبو موسى^(٦) وغيره^(٧) إلى أنهما تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب هذا المذهب إلى س^(٨) لأنه يجعل «لم» نَفْيَ «فَعَلْ»، و«لَمَّا» نَفْيَ «قَدْ فَعَلْ»^(٩)، قالوا^(١٠): «والدليل على ذلك أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد، فقال: قامَ زيدٌ، قلت: لم يَقمَ زيدٌ، وإن قال: قد قامَ زيدٌ، قلت: لَمَّا يَقمُ زيدٌ، والمناقضة إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي^(١١) قُصِدَتْ مناقضة كلامه. ألا ترى أنه لو قال: زيدٌ قائمٌ، فأردت مناقضته،

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٨.

(٢) المقتضب ١: ٤٦ - ٤٧ وشرح الجزولية ص ٢٦٣.

(٣) هو الشلوين. شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبدي ص ٢٦٣.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٦٣.

(٥) ك: وذكروا.

(٦) المقدمة الجزولية ص ٣٤.

(٧) شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبدي ص ٢٦٣ وشرح الكافية ٢: ٢٣٢.

(٨) الكتاب ٣: ١١٧ و٤: ٢٢٠.

(٩) شرح الجزولية للأبدي ص ٢٦٤.

(١٠) ك: النهي.

لقلت: ما زيدٌ قائمٌ، فدلَّ ذلك على أن لم ولمّا دخلتا على الماضي، وغيّرتا لفظه، ولمّا كانت «لمّا» لنفي قد فعَلَ أجازوا الوقف على لمّا، فقالوا: قاربتُ المدينة ولمّا، أي: لم أدخلها^(١)، كما قالوا: لم يقم زيد/ وكأنَّ قد، [١: ٢٣/ب] يريدون: كأنَّ قد قامَ، قال النابغة^(٢):

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِ

وأيضاً فإنَّ صرف التغير في لم يقم ولمّا يقم إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك لأنها خديمة للمعاني^(٣).

وقد أشار المصنف في الشرح^(٤) إلى الخلاف في هذه المسألة، وصَحَّح ما اختاره بأنَّ له نظيراً، وهو ما أجمعوا عليه في المضارع الواقع بعد «لَوْ»، والقول الآخر لا نظير له. وقال المصنف في الشرح^(٥): «وَقَيَّدْتُ لَمَّا بنسبة الجزم إليها لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع، بل ماضي اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا، كقول الشاعر^(٦):

قالت له: باللهِ يا ذا البُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْساً أَوْ اثْنَيْنِ

وأطلقتُ «لم» تنبيهاً على أنها صارفة إلى المضيّ أبداً، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوماً، كقول الشاعر^(٧):

(١) في شرح الجزولية للأبدي: ولمّا أدخلها.

(٢) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٩٣. أفد: قرب. كأنَّ قد: كأنَّ قد زالت.

(٣) في شرح الجزولية: خَدَمَةُ المعاني.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨.

(٦) البيت في المخصص ٩٤: ١١ وشرح التسهيل ١: ٢٨ واللسان (غث) ٤٧٩: ٢ وشرح أبيات المغني ١٥٤: ٥ [الإنشاد ٤٥٨]. غث: شرب ثم نفس، وفي المخصص واللسان: الغث هنا كناية عن الجماع.

(٧) لم أقف على اسمه. والبيت في سر صناعة الإعراب ص ٤٤٨ والمحتسب ٢: ٤٢ واللسان=

لولا فَوَارِسٌ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتْهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

فرفع الفعل بعد لم، وهي لغة لقوم انتهى ما ذكره. ولا يحتاج إلى تقييد لما بقوله: «الجازمة» لأنها لا تدخل على المضارع إلا وهي جازمة، فلو كانت تدخل على المضارع جازمة وغير جازمة، وتكون تصرفه إلى الماضي إذا كانت جازمة، لكان ذلك محتاجاً إلى أن تُقَيَّدَ بالجازمة، وأما أن يحترز بذلك من دخولها على الفعل الماضي فلا يصح ذلك؛ إذ التقييد إنما يكون في شيء مشترك، فتأتي به احترازاً من أحد معنَيي المشترك.

وقوله: وَلَوْ الشَّرْطِيَّةُ مِثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهِمْ مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١)، وقول بعضهم: «لَوْ لَكَ أَعْوِي مَا عَوَيْتَ»^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّعَا وَسُجُودَا

وقول الآخر^(٤):

لَوْ يَقُومُ الْفِيلُ أَوْ فَيَالُهُ زَلَّ عَنْ مِثْلِ مِقَامِي وَزَحَلَّ

قال المصنف في الشرح^(٥): «وَقَيَّدْتُ لَوْ بِالشَّرْطِيَّةِ احْتِرَازاً مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ»

= (صلف) ١١: ١٠٠ وشرح المفصل ٧: ٨ والمقاصد النحوية ٤: ٤٤٦ والخزانة ٣: ٦٢٦ [الشاهد ٦٧٦] وشرح أبيات المغني ٥: ١٣١ [الإنشاد ٤٤٦] الصليفاء: اسم موضع، ويوم الصليفاء كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع. والجار: المستجير والحليف. وقوله: «نعم» يروى «ذُهل» و«جرم» و«قيس». ذهل: حي من بكر. وجرم: قبيلة. وفي شرح أبيات المغني أن قوله: «نعم» محرف من «ذهل».

(١) سورة النحل: ٦١.

(٢) هذا مثل يُضْرَبُ لِمَنْ طَلَبَ خَيْرًا فَوَقَعَ فِي ضِدِّهِ. أمثال أبي عبيد ص ٢٥١، ٢٨٠ وجمهرة الأمثال ٢: ١٩١ - ١٩٢ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٥ والمستقصى ٢: ٢٩٩.

(٣) هو كثير عزة. ديوانه ص ٦٥ والخصائص ١: ٢٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ١٩٤. الفيال: صاحب الفيل. وزحل: زلَّ.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨.

انتهى. وتقدم لنا التنبيه^(١) على أن الأصح أن «لو» لا تكون مصدرية، والمصنف يُسمي «لو» الامتناعية شرطية، وكذلك سماها أبو موسى في الكُرَّاسة^(٢). ورُدَّ عليه^(٣) بأنها لو كانت شرطاً خَلَصَتْه للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإن كانت الامتناعية صَرَفَتْ معناه إلى المضي كما قال، فليست شرطاً لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال. وهذا قول أصحابنا في «لو»، ولا يسمونها شرطاً لأن الشرط عندهم لا يكون إلا في الاستقبال.

وقوله^(٤): غالباً احتراز من ورود «لو» الشرطية بمعنى «إن» نحو قوله^(٥):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِراً خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً

/ وإذا كانت تَقَلْبُ معنى الماضي للمستقبل في نحو ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ [١/٢٤:١] أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٦) فَلَاَنْ تَقَلْبُ معنى المضارع أولى. ويعني^(٧) بقوله: «غالباً» أنها إذا دخلت على المضارع كان في الاستعمال صرفه إلى المضي أكثر من صرفه إلى الاستقبال.

وقوله: وبإذ مثاله ﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾^(٨).

(١) تقدم في ص ٩٨.

(٢) هي المقدمة الجزولية. وقد ذكر ذلك في ص ٣٣ منها.

(٣) شرح الجزولية ص ٢٥٨.

(٤) وقوله غالباً... أكثر من صرفه إلى الاستقبال: سقط من س.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٢٨: ١ والجنى الداني ص ٢٨٥ وتوضيح المقاصد ٢٨٢: ٤ وشرح أبيات المغني ٤٤: ٥ - ٤٥ [الإشاد ٤١٦]. عديم: وصف من عَدِمْتَهُ: إذا فقدته، أي: عادم خلق الكرام.

(٦) سورة آل عمران: ٩١. والآية بتمامها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾.

(٧) ك: ومعنى..

(٨) سورة الأحزاب: ٣٧.

وقوله: وَرُبَّمَا مِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
 رُبَّمَا تَكَرَّرَ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ سِرْلُهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
 أَي: رُبَّمَا كَرِهَتْ.

وإنما صَرَفَتْ معنى المضارع إلى الْمُضَيِّ لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي، فقد استصحب لها ذلك بعد الاقتران، و «ما» للتوكيد، وليست بناقلة من معنى إلى معنى، بخلاف «ما» في «إذما»، فإنها فارقها الماضي، وَحَدَّثَ فيها بـ «ما» معنى المجازاة. وهذا الذي ذكرناه من التعليل ملخص من كلام المصنف في الشرح^(٢)، وهذا الذي ذكره هو الغالب، أعني أنها قبل اقتران «ما» تُستعمل في الماضي. وقد جاء الفعل مفتتحاً بحرف التنفيس، نحو قوله^(٣):

فَإِنْ أَهْلِكَ قَرُبْتُ فَتَى سِيكِي عَلِيٍّ، مُهَذَّبٍ، رَخِصِ الْبَنَانِ
 فعلى هذا يجيء بعدها الاستقبال قليلاً، فلا يتعين حمل المضارع بعد «ما» على الماضي، بل يكون ذلك راجحاً.

فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٤) فظاهره أن الفعل الذي بعد (رُبَّمَا) مستقبل؛ لَأَنَّ وِدَادَتَهُمْ ذَلِكَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ. وَخَرَّجَهُ أَصْحَابُنَا^(٥) عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: رُبَّمَا وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا، جُعِلَ فِيهِ

(١) هو أمية بن أبي الصلت كما في ديوانه ص ٤٤٤ والكتاب ١٠٩: ٢. والبيت وَجِدَ فِي أَشْعَارِ جَمَاعَةٍ، وَقَدْ تَبَعْتُ ذَلِكَ فِي تَحْقِيقِي لِكِتَابِ شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْإِعْرَابِ ص ٢٩٥.
 الفرجة: الراحة من حزن أو مرض. والعقال: حبل تشدُّ به قوائم الإبل.

(٢) شرح التسهيل ٢٨: ١ - ٢٩.

(٣) هو جحدر بن مالك الحنفي. الأمالي ٢٨٢: ١ والخزانة ٢٠٩: ١١ [عند الشاهد ٩١٣] وشرح أبيات المغني ٢٠٣: ٣ [الإنشاد ٢١٥] وتخريجه في السمط ص ٦١٧. الرخص: الناعم.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٠٦ والمباحث الكاملية ١: ١٣٣ وشرح الجزولية ص ٢٥٣ والبسيط ص ٢٤٢، ٨٦٦ - ٨٦٧.

المستقبل بمنزلة الماضي لصدق الموعد به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجعل - وإن كان غير واقع - كأنه واقع مجازاً. والأحسنُ حملُهُ على القليل من أن «رُبَّ» قد يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ لأن في هذا التخريج تكلفاً ظاهراً؛ إذ مآله إلى أنه عبر بالمستقبل عن ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل.

وقوله: و «قَدْ» في بعض المواضع قال^(١) س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وأما قَدْ فجوابٌ لقوله لَمَّا يَفْعَلْ، فتقول قد فَعَلَ»^(٢). ثم قال: «وتكون قَدْ بمنزلة رُبَّمَا، قال الهذلي^(٣):

قد أترُكُ القِرْنَ مُصَفِّراً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ
كأنه قال: رُبَّمَا»^(٤) هذا نصه.

قال المصنف في الشرح^(٥): «فإطلاقه - يعني س - القول بأنها بمنزلة رُبَّمَا موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي» انتهى. ولم يُبين س الجهة التي فيها قَدْ بمنزلة رُبَّمَا، وعدمُ التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يُستدل بكلام س على نقيض ما فهم منه المصنف، وهو أن «قَدْ» تكون بمنزلة «رُبَّمَا» في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون «قَدْ» هنا بمنزلة «رُبَّمَا» في التكثير، كقول امرئ

(١) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «هذا نصه» مذكور في شرح التسهيل ١: ٢٩.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٣.

(٣) كذا في الكتاب ٤: ٢٢٤ وشرح المفصل ٨: ١٤٧، والبيت ليس في شرح أشعار الهذليين. وهو لعبيد بن الأبرص كما في ديوانه ص ٤٩ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٣٦٨ - ٣٦٩ والخزانة ١١: ٢٥٣ - ٢٦٠ [الشاهد ٩٢٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٠٣ - ١١٠ [الإنشاد ٢٨٨]. وهو بغير نسبة في المقتضب ١: ٤٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٢٧ ورصف المباني ص ٤٥٦. القرن: المثل في الشجاعة. ومجت: صبغت. والفرصاد: التوت، شبه الدم بعصارته الحمراء. وقوله «مصفِّراً أَنَامِلُهُ» يعني أنه ميت.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩.

القيس^(١):

[١: ٢٤/ب] / ويارُبُّ يوم قد لَهَوْتُ وليليةً بآنسية، كأنها خَطُ تِمثالٍ

وسياتي ذكر الخلاف في معنى رُبِّ في حروف الجر إن شاء الله.

وقد تدخل على المضارع وتخلو من التقليل، وتكون للتحقيق، نحو قوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

وقد تُدْرِكُ الإنسانَ رحمةُ رَبِّهِ ولو كان تحتَ الأرضِ سبعينَ وادياً

وقد يكون المضارع بعدها خالياً من التقليل، فتصرفه لمعنى الماضي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٤). وفي شرح الخَفَاف^(٥) لكتاب س ما نُصِّه: «قال الأستاذ أبو علي: إذا كانت بمنزلة رُبِّما فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى؛ لأنها إنما تُستعمل حينئذ في الافتخار، والافتخار إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيتُ الهذلي، كأنه قال: قد تركتُ البقرنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي» انتهى. وأنشد الأصمعي^(٦):

أَحِبِّ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فقد لا يَعُولُكَ أَنْ تَضُرَّما

أَدْخَلَ «قَدْ» على المنفي كما أدخلها على الموجب، وإنما يجوز هذا في التي في معنى^(٧) رُبِّما، ولا تدخل على الماضي، نحو: قد لا قام.

ونقص المصنف من القرائن التي تصرف المضارع إلى الماضي عَطْفُهُ

(١) ديوانه ص ٢٩. خط تمثال: نقش صورة.

(٢) سورة الأنعام: ٣٣.

(٣) هو ورقة بن نوفل. السيرة النبوية ١: ٢٣٢. وانظر الخزانة ١: ٢٤٦ [عند الشاهد ٣٦]. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٩.

(٤) سورة البقرة: ١٤٤.

(٥) أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي [- ٦٥٧ هـ] تلميذ الشلوين. صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح إيضاح الفارسي، وشرح لمع ابن جني. بغية الوعاة ١: ٤٧٣.

(٦) البيت للنمر بن تولب. كتاب الاختيارين ص ٢٧٧ [٥٠] ومختارات ابن الشجري ص ١٧ والخزانة ١١: ١٠١ [عند الشاهد ٩٠١]. يعولك: يشق عليك. ك: يعولك.

(٧) ك: في التي بمعنى.

على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْهُ أَكْثَرُ اللَّيْلِ أَنزَلَ مِنْكَ السَّمَاءَ مَاءً فَتُصْبِحُ
الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً﴾^(١) أي: فأصبحت. وعطف الماضي على المضارع، نحو
قول الشاعر^(٢):

ولقد أمرُّ على اللّيم يسُبُّني فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَغْنِينِي

أي: ولقد مررت. ووقوع المضارع^(٣) خبراً لكان وأخواتها، نحو:
كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَأَصْبَحَ زَيْدٌ يَضْحَكُ. وإعماله في الظرف الماضي نحو
قوله^(٤):

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى جَنَّاتٍ عَدْنٍ فِي الْعِلَالِيِّ الْعُلَا

كأنه قال: جَازَاهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى، وجعل الوعد بالجزاء جزاءً.
وهذا أولى من أن يُعتقد في إِذْ أنها بمنزلة إِذَا؛ لأن صرف معنى المبهم إلى
الماضي لقرينة قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إِذْ موضع إِذَا بقاطع.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى
المضارع إلى الماضي «لَمَّا» المحتاجة إلى الجواب، قال: «نحو قولهم: لَمَّا
يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى
يُجَادِلُنَا فِي قَوْلِ لُوطٍ﴾^(٥)، أي جادلنا» انتهى.

(١) سورة الحج: ٦٣.

(٢) هو شمر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ص ١٢٦ [الأصمعية ٣٨]. ونسب لرجل من
بني سلول مولد في الكتاب ٢٤: ٣ والخزانة ١: ٣٥٧ - ٣٥٩ [الشاهد ٥٥]. وهو بيت كثير
الدوران في كتب النحو، وللنحويين فيه أكثر من شاهد. وأوله في الأصمعيات: ولقد
مررت.

(٣) ك: ووقوعه للمضارع.

(٤) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢١٠ وتفسير الطبري ١: ٢٣٥، ٣١٧ والأضداد لابن
الأنباري ص ١١٩ والصاحبي ص ١٩٦. والبيتان بغير نسبة في تهذيب اللغة ١٥: ٥٠ (إذ)
وشرح الجزولية ص ٢٥٥، ٣٥٣. العلالِي: جمع عَلِيَّة، يريد الغرف العالية التي وعد الله بها
عباده المتقين. ك: في العلالة العلا.

(٥) سورة هود: ٧٤.

ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأنَّ لَمَّا في الآية اتَّصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لَمَّا يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عمرو، إنما جاء مضارعاً الجواب لا الذي اتَّصل بِلَمَّا. على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: شَرَعَ يُجَادِلُنَا، أو أَخَذَ يُجَادِلُنَا^(١)، وحُذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام.

وقد ذَكَرَ المصنّفُ فيما تقدّم^(٢) أن «لَمَّا» التي لا تجزم لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى إن/ كانت بمعنى حين، أو ماضٍ لفظاً مستقبلاً معنًى إن كانت بمعنى إلا. وله اطلاع على اللغة، فإن سمع من كلامهم: لَمَّا يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عمرو، كان ذلك حجة للأستاذ أبي الحسن، وإلا فلا نقيس ما يلي «لَمَّا» على جوابها، فنقول: كما جاء جوابها بالمضارع، والمراد به الماضي، فكذلك^(٣) نقول فيما يليها، وقد ذكرنا احتمال حذف الجواب في الآية.

ص: وَتَنْصَرِفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب وبالوعد وبالعطف على ما عُلِمَ استقباله وبالنفي بـ «لا» و «إن» بعد القسم.

ش: مثال انصراف الماضي إلى الحال بالإنشاء ألفاظُ العقود، نحو: رَوَّجْتُكَهَا، وَقِيلْتُ، وَبِعْتُكَ، واشتريتُ، وَأَقْسَمْتُ لِأُضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَخَلَفْتُ ما زَيْدٌ قائمٌ.

ومثال الطلب: غَفَرَ اللهُ لَكَ، و «اتَّقَى اللهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ»^(٤)، وَعَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ، وَلَمَّا فَعَلْتَ. و «غَفَرَ اللهُ دَعَاءً»، و «إِلَّا فَعَلْتَ» و «لَمَّا فَعَلْتَ» معناه: إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ، ومعنى اتَّقَى: لِيَتَّقِ، فهو طلب بصيغة

(١) أو أخذ يجادلنا: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٠٣.

(٣) ك: الماضي وكذلك.

(٤) الكتاب ٣: ١٠٠ وفيه «وَفَعَلَ» وقال سيويه: «لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً».

وفي ص ٥٠٤ «وعمل». ورواية أبي حيان كرواية ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٠.

الماضي، ولذلك جُزم «يُثَبِّتُ عَلَيْهِ».

ومثال الوعد ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١)، ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾^(٢).

ومثال العطف على معلوم الاستقبال قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾^(٣)، ﴿وَيَوْمَ يُفْخِ فِي الْأُصُورِ فَفَزَعَ﴾^(٤)، أي: فيؤرِدُهُم، وَفَيَفْزَعُ.

ومثال النفي بـ «لا» بعد القسم مثله المصنف في الشرح بقوله^(٥):
رِدُّوا، قَوْلَ اللَّهِ لَا ذُنَاكُمُ أَبَدًا ما دَامَ في مَائِنَا وَرَدُّ لِنَزَالِ
ولا حُجَّةَ فيه على أن النفي بـ «لا» بعد القسم يَصْرِفُهُ إلى الاستقبال، وإنما انصرف هنا إلى الاستقبال بإعماله في الطرف المستقبل، وهو قوله: «أبدًا»، فلو جاء: والله لا قامَ زيدٌ، كان ذلك الفعل ماضياً لفظاً ومعنى؛ لأنَّ «لا» يُنْفِي بها الماضي قليلاً.

ومثال النفي بـ «إن» بعد القسم قال المصنف في الشرح^(٦) «قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِيَ﴾^(٧) أي^(٨): والله لئن زالتا ما يُمَسِّكُهُمَا» انتهى كلامه. وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائه بل إن بعد القسم؛ ألا ترى أنك لو قلت: والله إن

(١) سورة الكوثر: ١.

(٢) سورة الزمر: ٦٩.

(٣) سورة هود: ٩٨.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٣٠: ١ وشرح الكافية الشافية ص ٨٤٤. وأنشده أبو حيان في البحر ٣٥٦: ٨ والارتشاف ٤٨٧: ٢، وآخره فيهما: لِيُؤْرَادِ.

(٦) شرح التسهيل ٣٠: ١.

(٧) سورة فاطر: ٤١.

(٨) أي: سقط من ك.

قام زيدٌ، بمعنى: ما قام، لم تصرفه إن إلى الاستقبال، بل هو ماضي لفظاً ومعنى، وإنما انصرف إلى الاستقبال في الآية لأنه في المعنى مُعَلَّقٌ على مستقبل، وهو الشرط، لأنَّ (إِنْ أَمْسَكَهُمَا) جوابٌ للقسم المحذوف، وجواب الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، وجواب الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعاً، فكَذلك ما دل عليه، وهو جواب القسم.

ص: وَيَحْتَمِلُ الْمُضِيِّ وَالْإِسْتِقْبَالَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ، وَكُلَّمَا، وَحَيْثُ، وَبِكَوْنِهِ صِلَةً، أَوْ صِفَةً لِنَكْرَةِ عَامَّةٍ.

ش: مثال ذلك بعد همزة التسوية: سواءٌ عليّ أقمْت أم قعدت، فيحتمل أن يكون المعنى على المضى، ويحتمل أن يكون على الاستقبال، وسواء أكان للفعل معادل بـ «أَمْ» كما مثَّلنا أم لم يكن، كقولك: سواءٌ عليّ أيّ وقتٍ جئتني؛ لأنَّ أيّاً فيه/ عموم أوقات. فإن كان معادل الماضي بعد «أَمْ» مقروناً بـ «لم» تَعَيَّنَ الْمُضِيُّ، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١)؛ لأنَّ المعادل المنفي ماضي من حيث المعنى، فوجب مُضِيُّ الأول. فإن كان المعادل جملة اسمية بقي الاحتمال، كقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَالِمُونَ﴾^(٢).

ومثال التحضيض: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا، إِنْ أَرَدْتَ الْمُضِيَّ كَانَ الْمُرَادُ التَّوْبِيخَ، أَوِ الْإِسْتِقْبَالَ كَانَ الْمُرَادُ الْأَمْرَ، كقوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾^(٣)، اسْتُدِلَّ^(٤) به على وجوب العمل بخبر الواحد؛ إذ هو بمنزلة لِيَنْفِرَ.

ومثاله بعد «كُلَّمَا» ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾^(٥)، فهذا ماضي،

(١) سورة البقرة: ٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٣) سورة التوبة: ١٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٨: ١٨٦ - ١٨٧.

(٥) سورة المؤمنون: ٤٤.

وقوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾^(١)، فهذا مستقبل.

ومثاله بعد «حيث» ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(٢) المراد به الاستقبال،
﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٣) المراد به الماضي.

ومثال الصلة ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾^(٤) المراد به الماضي، ﴿إِلَّا الَّذِينَ
تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٥) المراد به الاستقبال، وقال الشاعر^(٦):

وَإِنِّي لَا تِيَكُم تَذْكُرَ مَا مَضَى مِنْ الْأَمْرِ، وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدٍ
فـ «مَضَى» ماضٍ لفظاً ومعنى، و «ما كان في غد» ماضٍ لفظاً مستقبلاً
معنى.

ومثال الواقع صفة لنكرة عامة قوله^(٧):

رُبَّ رَفِيدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ

بهذا للمضي مثله المصنف في الشرح^(٨). وهذا ليس بجيد لأن رَفِيداً
ليس بنكرة عامة؛ إذ «رُبَّ» على ما يُنسب^(٩) لـ «س» للتقليل، والتقليل يُنافي

(١) سورة النساء: ٥٦.

(٢) سورة البقرة: ١٤٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٥) سورة المائدة: ٣٤.

(٦) البيت في ذيل ديوان الطرمح ص ٥٧٢ مع بيت آخر قبله. وهو بغير نسبة في الخصائص
٣: ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢. وقوله: «وَإِنِّي» كذا في
النسخ كلها، والصواب «فإنني» لأنه جواب الشرط في قوله قبله:

مَنْ كَانَ لَا يَأْتِيكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ يَرُوحُ بِهَا فِيمَا يَرُوحُ وَيَغْتَدِي

(٧) هو الأعشى يمدح الأسود بن المنذر اللخمي. ديوانه ص ٦٣ والمبهم ص ١٣٥ وشرح
المفصل ٨: ٢٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٠٣ والخزانة ٩: ٥٥٩ - ٥٧٦ [الشاهد ٧٩٧].
الرفد: القدر الكبير، وإراقة الرفد كناية عن القتل والإماتة. وأقتال: أصحاب ترات، جمع
قَتْل، وهو العدو.

(٨) شرح التسهيل ١: ٣٢.

(٩) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٣٩ - ٤٤٠ أن صاحب «البسيط» نسب لسيويه. وصاحب =

العموم، ولم يرد الشاعر أن كل رَفْدٍ هَرَقَهُ ذلك اليوم^(١)، ولا يتعين أن يكون «هَرَقَتَهُ» صفة لـ «رَفْدٍ»؛ إذ يجوز أن يكون هو الجواب العامل في موضع «رُبَّ رَفْدٍ» على مذهب من لا يشترط^(٢) وصف مخفوض رُبِّ، وهو الصحيح، وفي الحديث «نَضَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فأذاها كما سَمِعَهَا»^(٣)، بهذا مثله المصنف^(٤)، فـ «نَضَرَ» دعاء لترغيب من أدرك حياته في حفظ ما سمعه منه، فالمعنى: يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها.

وهذه المثل التي مثَّلنا بها هذه المسائل الست مُعْظَمُ الكلام فيها هو من كلام المصنف في الشرح، وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الاحتمال في هذه المسائل الست هو على سبيل التسوية، والذي يظهر الحملُ على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماضٍ أريد به الاستقبال.

= البسيط هو ضياء الدين بن العليج.

(١) ك: هرقتة وذلك اليوم.

(٢) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٠ - ٤٥١ أنه مذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف، واختيار ابن عصفور، وأن ابن هشام نقله عن المبرد، وأنه ظاهر مذهب سيويه.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب العلم - الباب ٧ - ٥ : ٣٣، ٣٤ وابن ماجه في المقدمة - الباب ١٨ - ص ٨٤، ٨٥، ٨٦ والدارمي في المقدمة - الباب ٢٤ - ١ : ٨٦، ٨٧، باختلاف في الألفاظ.

(٤) شرح التسهيل ١ : ٣٢.

ص: بابُ إعراب الصحيح الآخر

الإعرابُ ما جيءَ به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ

ش: الإعرابُ لغةٌ يَنطَلِقُ على الإبانة، أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجته: أَبَانَ عنها. وعلى التحسين، أَعْرَبْتُ الشيءَ: حَسَّنْتُهُ. وعلى التغير^(١)، عَرِبْتُ المَعِدَّةَ، وَأَعْرَبَهَا اللهُ: غَيَّرَهَا. وقال المَهَابَازِيُّ^(٢): يقال: هو مأخوذ من عَرِبْتُ مَعِدَّتَهُ إِذَا/ فَسَدَتْ، ومعناه على هذا إزالةُ الفساد، أي: أزلت عَرَبِيَّه^(٣)، نحو شَكَاني فَأَشَكَيْتُهُ، أي: أزلتُ شِكَايَتَهُ، وأَعْتَبْتُهُ: أزلت عِتَابَهُ، فالهمزة للسَّلْب. وعلى الانتقال، عَرِبَتِ الدَّابَّةُ: جالت في مرعاها، وَأَعْرَبَهَا صاحبُها: أَجَالَهَا.

وأما في الاصطلاح فَحَدَّه المصنّف بما ذكر، وجعل نفس الإعراب هو الحركة أو الحرف أو السكون، أو الحذف الحادث ذلك بالعامل، قال في الشرح: «وهذا المَجْعُول قد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَ عَمْرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَلَعَمْرُكَ، وَكَنْصَبٍ: سُبْحَانَ اللهِ، وَرُوَيْدَكَ، وَكَجَزٍّ: الكَلَاع، وَعَزِيْط من: ذي الكَلَاع، وَأُمُّ عَزِيْط»^(٤).

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف قولُ طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن

(١) ك: وعلى التعبير.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. صنف شرح اللمع. معجم الأدباء ٢١٩:٣ ومعجم البلدان (مهاباذ) ٢٢٩:٥ وبغية الرواة ٣٢٠:١ والأعلام ١٥٨:١. وقد ضبط «مهاباذي» في س بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ، وضبطه ياقوت في كتابيه المذكورين بالفتح. ومهاباذ: قرية بين قُم وأصبهان.

(٣) ك: أزلت عتابه عربه.

(٤) شرح التسهيل ٣٣:١. ذو الكلاع: ملك حَمِيرِيٍّ من ملوك اليمن من الأذواء. وأم عريط: العقرب.

الحركات اللاحقة أو آخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيء يبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظياً^(١).

وذهب متأخرو أصحابنا^(٢) إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي^(٣) هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س^(٤)، واختيار الأعلام. قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكمية كالوقوف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب؛ لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر.

وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف^(٥) والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: «الإعراب صوتٌ يُحْدِثُهُ العامل في آخر الكلمة»^(٦). وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلوا، ولم يفعلوا. ولما رأى الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً قال في حده: «الإعرابُ حُكْمٌ يُحْدِثُهُ العامل في آخر الكلمة»^(٧) ليعم جميع ذلك. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يُحْدِثَ الإعرابُ به مَنْ مذهبُه أن الإعرابَ تَغْيِيرٌ؛ لأن التغير حكم يُحْدِثُهُ العامل في آخر الكلمة.

(١) التبيان ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٧ والمباحث الكاملية ١ : ٢٨ - ٢٩ والمقرب ١ : ٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١ : ١٠٢ - ١٠٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٢، ٥٩، ٦٢ والبسيط ص ١٧١ - ١٧٢.

(٣) في النسخ كلها: التي. وقد أثبت ما في المطبوعة.

(٤) الكتاب ١ : ١٣ وشرحه للسيرافي ١ : ٦٦ وشرح الجزولية ص ٥٤.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي [٦٠٩ هـ] من أهل إشبيلية. أخذ النحو عن ابن طاهر الخدب. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. كان في خلقه زعازرة، ولم يتزوج قط. معجم الأدباء ١٥ : ٧٥ - ٧٦ وبغية الوعاة ٢ : ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٥٨.

(٧) التوطئة ص ١١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٨.

وجعلُ الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأننا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي - وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف - كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية^(١) عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية.

وقال صاحب البسيط: «المختار في رسمه أن نقول: هو قَبُول الكلمة العوارضَ الحادثة في آخرها لفظاً أو تقديرًا، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيراً أولياً لفظاً أو تقديرًا». فقوله: «المكافئة لها» أحسن من قولهم: «الداخلية» لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: «تأثيراً أولياً» ليخرج ما يكون تأثيراً ثانياً بسبب التأثير/ الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من [ب/٢٦:١] التغير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكَلَوُ رفعاً والكَلَي جراً^(٢).

وقال بعض علمائنا: «الإعرابُ تَشَكُّلُ آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم» انتهى. وقال ابن خروف أيضاً: «هو وضعُ العلامة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديرًا على وفق العامل دليلاً على معناه»^(٣).

قال المصنف في شرحه وقد ذكر ما لَزِمَ حالة واحدة من الإعراب نحو: لا نَوَلُك، وسُبْحَانَ، ما نصَّه: «وبهذا الإعراب اللازم يُعلم فساد قول من

(١) بالكلية... نقل اللفظ: سقط من س.

(٢) هذا وقف الذين يحققون الهمزة في الوصل من بني تميم على ما آخره همزة تحرك ما قبلها، فهم يبدلون الهمزة في الوقف حرف لين حرصاً على البيان، فيقولون في الوقف على نحو الكَلَا والخَطَا: هذا الكَلَوُ والخَطَوُ، ومررت بالكَلَي والخَطَي، ورأيت الكَلَا والخَطَا. الكتاب ٤: ١٧٨ - ١٧٩ وشرح المفصل ٩: ٧٤.

(٣) شرح الجزولية ص ٥٨ حيث ذكر الأبدي أن ابن خروف قال ذلك في شرح كتاب سيبويه.

جعل الإعراب تغيراً^(١). قال: «وقد اعتذر عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن ما لازم وجهاً واحداً صالح للتغير، فصدق عليه أنه متغير، وعلى الوجه الذي لزمه أنه تغير. ورُدَّ هذا بأن ما صلح لمعنى ولم يقم به لا يوصف به حقيقة؛ ألا ترى أن «رجلاً» صالح لأن يبنى مع لا، وقبل ذلك لا يسمى مبنياً، و«خمسة عشر» صالح للإعراب بفك تركيبه، ولا يقال فيه إنه معرب، فكذلك^(٢) لا يُنسب تغير لما لم يقم به في الحال.

والثاني: أنه متغير عن الحالة التي كان عليها قبل عقد التركيب، وهي السكون. ورُدَّ هذا بأن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون، فقد شارك المعرب في ذلك^(٣).

وهذا الرد ليس بشيء لأننا لم نقصر على مطلق التغير، بل تغير في آخر الكلمة بعامل، وتغير المبنى على حركة وإن كان مسبوقاً بسكون ليس ذلك بعامل، فلا يَشْرُكُ المَبْنِيُّ المعرب^(٤) في ذلك. ولَمَّا أَحْسَ المصنف بهذا الجواب قال^(٥): «ولا يُخْلَصُ من هذا القدح قولهم «لَتَغَيَّرَ العامل»، فإنَّ زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المتقل عنها حاصلة بعامل، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين إذ لا عامل قبل التركيب» انتهى. وقوله: «قولهم لتَغَيَّرَ العامل» ليس هذا قولهم فيلزم عنه ما ذكر، ولعله قول بعض مُعَقِّلِيهِمْ، إنما قالوا: للعامل الداخل عليها.

وقال المصنف في شرحه ما نصه^(٥): «وقال بعضهم^(٦): لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفَ إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣.

(٢) ك: وكذلك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٣ - ٣٤.

(٤) ك: المعرب المبنى.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤.

(٦) التبيين ص ١٦٨.

يُضاف إلى نفسه. وهذا قول صادر عن لا تأمّل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقع في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يُقدر أولهما بعضاً أو نوعاً والثاني كلاً أو جنساً، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى كلامه.

وقوله: «لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع» ليس كما ذكر، ولا أجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم^(١) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العكبري، في كتابيهما^(٢) في اختلاف النحويين.

/ قوله: ما جاء به لبيان مُقتضى العامل المُقتضى هو المطلوب^(٣)، [١/٢٧: ١] والعامل هو ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يُؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات.

(١) في حاشية س بخط الناسخ ما نصه: «كذا وقع في أصل شيخنا المؤلف بخطه، وهو من سبق القلم، والصواب في كنية ابن الأنباري هذا المتأخر «أبو البركات لا غير، فاعرفه، ولا تعدّه». قلت: هذا صحيح، لكن أبا البركات يعرف بـ «الأنباري» لا بـ «ابن الأنباري»، وإنما المعروف بـ «ابن الأنباري» هو أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ - ٣٢٨ هـ) بغية الوعاة ٢١٢: ١ - ٢١٤ و ٨٦: ٢ - ٨٨.

(٢) الإنصاف ص ٤٣٦ - ٤٣٨ [المسألة ٦١]. وليس لهذه المسألة ذكر في كتاب العكبري «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» ولا في كتابه الآخر «مسائل خلافية».

(٣) زيد هنا في ك، ح ما نصه: «والأعراض لا تنشئ الجواهر».

وقوله: من حركة هو بيان لإبهام «ما» في قوله: «ما جيء به». والحركات ثلاث: ضمة، وفتحة، وكسرة.

وقوله: أو حرف هو الواو والألف والياء والنون على مذهب من يرى ذلك^(١).

والحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إذ لا تقوم بنفسها، ولأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها، فلو كانت بعدها لم تُقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه^(٢) إن لم تكن الحركة على الحرف كان عارياً منها، فكان ساكناً، حتى إنه لو كان ما قبله ساكناً لزم التقاء الساكنين من غير تحريك.

وزهب قوم منهم ابن جني^(٣) إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك للحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أشبعت الحركة تولد منها حرف، والحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شربة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده.

والجواب عن الأول أن عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصن بالحركة، فلا تكون علة عدمه الحيلولة خاصة. وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركات كالأعراض، والأعراض لا تُنشئ

(١) هم الكوفيون كما في الإيضاح في علل النحو ص ٧٢ - ٧٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٤٢٨ - ٤٣٩.

(٢) ولأنه... من غير تحريك: سقط من ك.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٢٨ - ٣٢ والخصائص ٢: ٣٢١ - ٣٢٧ حيث نسب لسيويه.

الجواهر^(١)، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله: أو سكونٍ أو حذفٍ هكذا يقوله أكثر النحويين، وهذا عندي ليس كذلك، بل يكفي الحذف؛ لأن الحذف على قسمين: حذف حركة نحو يضربُ، إذا أدخلت الجازم قلت لم يضربُ، فتحذف الحركة. وحذف حرف نحو لم يذهباً، أصله يذهبان، فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف، فلا يُجعل ما كان قسماً من الشيء قسيماً له.

ص: وهو في الاسم أصلٌ لوجوبِ قبوله بصيغةٍ واحدةٍ معانيٍ مختلفةً، والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك، فَيُنْبِأ.

ش: الضمير في «هو» عائد على الإعراب، ذكر أنه أصل في الأسماء، وعُلِّل ذلك بقوله: «لوجوب قبوله بصيغةٍ واحدةٍ معانيٍ مختلفةً»، وذلك أن المعاني التي تَعْتَوِرُ على الكلمة تارةً تكون قبل التركيب وتارةً بعد التركيب، فالتّي قبله هي التثنية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذه المعاني صِيغٌ تدلُّ عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب. والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فدلَّ عليها بالإعراب، إذ^(٢) ليس لهذه المعاني صِيغٌ تدلُّ عليها.

وقوله: والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك أي: ليس كل واحد منهما قابلاً

بصيغة واحدة معانيٍ مختلفة. وهذا يمكن أن يُنَازَعَ/ فيه، أما الفعل فسيأتي [١: ٢٧/ب] الكلام عليه عند ذكر الخلاف في هذه المسألة، وأما الحرف فإننا نجد كثيراً من الحروف يكون لمعاني كثيرة يفهم منه كل معنى منها حالة التركيب، وذلك نحو «مِنْ»، فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعض، وللتبيين، عند من يرى ذلك^(٣)،

(١) والأعراض لا تنشئ الجواهر: سقط من ك، ح. وقد ذكرنا قبل قليل موضعه في هاتين النسختين.

(٢) ك: الذي.

(٣) الأزهية ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ورصف المباني ص ٣٨٨ والجنى الداني ص ٣٠٩ - ٣١٠ والمغني ص ٣٥٤.

ولم يُعَرَّب شيء منها.

وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصلٌ في الأسماء^(١) لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال^(٢)، وحُكي عن^(٣) بعض المتأخرين أنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ لأنه وُجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع.

احتجَّ جمهور أهل البصرة بأن قالوا^(٤): الإعراب يُفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسن زيداً! إذا تعجبت، وما أحسن زيدُ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدُ؟ إذا استفهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحُمِل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شَرِبَ زيدُ الماء، كما حُمِل أَعِدُّ وتَعِدُّ ونَعِدُّ على يَعِدُّ، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها.

واحتجَّ أبو الحسن بن خَرُوف^(٥) لما ذهب إليه البصريون بأن أكثر الأسماء مُعَرَّب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول.

واحتجَّ أبو الحسن بن عُصفور أيضاً لهم، فقال^(٦): الدليل على أنه

(١) انظر المسألة في الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ - ٨٢ وأسرار العربية ص ٤٦ والتبيين ص ١٥٣ - ١٥٥ [المسألة ٨] ومسائل خلافة ص ٨٣ - ٨٥ [٨] وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠:٢ - ٣٣١.

(٢) في الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠:٢: «في الأسماء والأفعال». ولو أضاف أبو حيان هنا كلمة «أيضاً» لكان أدق مما قاله.

(٣) عن: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٦٥.

(٥) شرح الجزولية ص ٦٤.

(٦) معنى قوله هذا في شرح جمل الزجاجي ٣٣١:٢.

أصل في الأسماء فرع في الأفعال أَنَّ الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليلٌ على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني^(١) دليلٌ على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً بقي على أصله من الإعراب.

واحتج أهل الكوفة^(٢) بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يُفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع، تقول: لا تأْكُلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فبالجزم نهى عن الفعلين مجتمعين ومفترقين، وبالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة للثاني. وكذلك لامُ الأمر ولامُ كي، و«لا» في النهي و«لا» في النفي، لولا الإعراب لالتبست المعاني.

وأجاب البصريون^(٣) عن ذلك بأن النصب في مسألة «لا تأْكُلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ» بإضمار «أن» في المذهب الصحيح، والجزم على إرادة «لا»، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يُحتج إلى الإعراب، فالإعراب في هذا الباب إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل/، وجُعِلت دليلاً عليها، وذاك فرع، والأصل ما ذكرنا من [١/٢٨: ١] إظهار العوامل. وليس كذلك: ما أحسنَ زيداً! لأن الرفع والناصب والخافض لـ «زيد» على كل حال لفظ «أَحْسَنَ». وأما لامُ الأمر ولامُ كي فالفرق بينهما أن لامُ الأمر تكون ابتداءً، ولامُ كي لا بد أن يتقدمها عامل.

(١) ك: في الاسم موجوده مشبه المبني.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٦٥.

(٣) شرح الجزولية ص ٦٥ - ٦٦.

وأما «لا» الناهية و «لا» النافية فالفرق بينهما أنه^(١) إذا خيف التباسٌ بالنافية أُتيَ بغيرها من حروف النفي نحو «ما»، وإنما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا «لا».

وذهب أبو علي قُطْرُبٌ^(٢) إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركات لِتُفَرِّقَ بين وصل الاسم والوقف عليه^(٣).

ص: إلا المضارع، فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وَجَبَ له، فَأَعْرَبَ ما لم تتصل به نونٌ توكيد أو إناث.

ش: أخذ المصنف بقول البصريين إن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالف في العلة المقتضية لإعراب المضارع، فبيّن في الشرح^(٤) أن المضارع تعرض له بعد التركيب معانٍ، ككونه مأموراً به، أو علةً، أو معطوفاً، أو مستأنفاً. وهذا هو تعليل الكوفيين^(٥) في إعراب المضارع. قال: «فهذه تتعاقب على صيغة واحدة، فيفتقر إلى الإعراب، والاسم والمضارع شريكان في قبول المعاني بعد التركيب، فليشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يُغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجباً. وأما المضارع فعند عروض الإلباس فقد يُغني عن الإعراب تقدير اسم مكانه، ففي النهي عنهما^(٥) تقول في «لا تُعَنَ بالجفاء وتمدحَ عمراً» إذا نهيتَ عن الفعلين مطلقاً: لا تُعَنَ

(١) أنه: سقط من ك.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ - ٧١. وفي التبيين ص ٥٦ [المسألة ٩] ومسائل خلافة ص ٨٩ [٩] أن قطرباً قال: «لم يدخل لعة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان». وانظر الأشباه والنظائر ١: ١٧١ - ١٧٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٨١ والإنصاف ص ٥٤٩ [المسألة ٧٣].

(٥) ك: عنها.

بالجفاء ومدح عمرآ، وفي الجمع بينهما: لا تُعَنَّ بالجفاء مادحاً عمرآ، وفي الاستئناف: لا تُعَنَّ بالجفاء ولكن مدحُ زيد^(١). قال: «فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سبب إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلهذا جعل الاسم أصلاً والمضارع فرعاً»^(٢).

وذهب البصريون^(٣) إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم في الانبهام والاختصاص. وزاد بعضهم^(٤) دخول لام الابتداء. وعَنُوا بالإبهام احتمال الصيغة للزمانين المستقبل والحال، كما أنك إذا قلت «رَجُلٌ» احتمل كل واحد من جنس الرجال. وعَنُوا بالتخصيص تخلص الصيغة بالسین وسوف لأحد الزمانين، وهو الاستقبال، كما تُخصص رجلاً بالآلف واللام.

وأما دخول اللام فتقول: إنَّ زيداَ لَيَقومُ، كما تقول: لقائمٌ، ولا يجوز: لَقَامَ. واضطرب في هذه اللام قولُ أبي علي، فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه^(٥). وبه قال الصَّيْمَرِيُّ^(٦). وقال في موضع آخر^(٧): «إنما دخلت على المضارع لمشابهته الاسمَ بالشَّياع والتخصيص، وبعد أن دخلت قوي الشبه، فأعرب». ولم يذكرها في الإيضاح؛ لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب^(٨)، فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علةً فيه. وهذه العلة والتي قبلها إذا حُققنا لا يصح شيء منها، ولتزييف ذلك مكان

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤. وقوله: «زيد» كذا في النسخ كلها، والأولى أن يقول «عمرو» كما في شرح التسهيل والمطبعة. وفيهما أيضاً: «ولك» في موضع «ولكن».

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤ - ٣٥.

(٣) الإنصاف ص ٥٤٩ - ٥٥٠ [المسألة ٧٣].

(٤) ك: النسبة. الإغفال ص ٦٤٦ - رسالة ماجستير. وقد نص على أنها من وجوه الشبه في البغداديات ص ١٠٣ - ١٠٨، وشرح ذلك بشكل موسع.

(٥) التبصرة والتذكرة له ص ٧٦ - ٧٧. وهو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، من نحاة القرن الرابع. صنف التبصرة والتذكرة في النحو، قال فيه الففطي: «وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين»، وقال فيه السيوطي: «أكثر أبو حيان من النقل عنه». إنباه الرواة ٢: ١٢٣ وبغية الوعاة ٢: ٤٩ ومقدمة كتاب التبصرة.

(٦) ك: إذ.

(٧) أي: إن لام الابتداء مختصة بالأسماء كما أن الإعراب مختص بها. البسيط ص ٢٢٨.

والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل. ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل. وقد طَوَّلَ المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره مما يوقف عليه في شرحه^(٢). والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم.

وقوله: فإنه شابة الاسم بجواز شبه ما وَجَبَ له إنما قال: «بجواز شبه» لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جَوَّزَت الإعراب للفعل، بل هذه شبه تلك؛ لأن الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تكون في الفعل، فلذلك قال: «بجواز شبه ما وَجَبَ له»، ولم يقل: بجواز ما وَجَبَ له.

ص^(٣): ما لم تَتَّصِلْ به نونٌ توكيدٍ أو إناثٍ.

ش: يعني فإنه لا يُعرب، وإنه متى اتصل به نون التوكيد بُني. أما نون التوكيد ففي المضارع إذا لحقته ثلاثة مذاهب:

البناء مطلقاً^(٤)، وهو مذهب الأخفش^(٥)، سواء أكان المضارع مما

(١) سقطت اللوحة ٢٨/ب - ٢٩/أ من مصورة ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥ - ٣٦.

(٣) كذا. وقد سبق أن ذكر هذه العبارة ضمن الفقرة السابقة، فكان ينبغي أن يقول هنا: «وقوله».

(٤) التعليقة على كتاب سيويه ٤: ٣٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٢٦٥ - ٢٦٩، ٣٣٢، ٣٣٤.

(٥) ونسبه أيضاً في الارتشاف ١: ٣٠٧ إلى الزجاج وأبي علي في الإيضاح. الإيضاح العضدي ص ٣٢٣ - ٣٢٤ والمقتصد ص ١١٣٦. وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣: ١٩ - ٢٢. وانظر نتائج التحصيل ص ٢٧١.

اتصل به ألف الجمع^(١) أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك.

والإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين^(٢).

والتفصيل^(٣) بين أن تتصل بالفعل - فيكون مبنياً - النون، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور، وهذا ظاهر قول المصنف لقوله: «ما لم تتصل به»، وقد تكرر له اختيار هذا المذهب في كتبه وفي شروحاته^(٤).

ومن ذكر من النحويين أنه إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني بلا خلاف ليس بحافظ لمقالات النحويين، وقد تكلمنا على شيء من هذا في باب نوني التوكيد في كتاب التكميل فأغنى عن إعادته هنا.

وتكلم المصنف في شرحه^(٥) على اختياره أنه إذا لم تتصل بالفعل بقي على إعرابه، بأن المضارع إنما بُني مع هذه النون لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه، وهذا مفقود فيما حجز بينهما حاجز مما ذكر؛ إذ لا تتركب ثلاثة أشياء، فتجعل كشيء واحد، ولرجوع علامة الرفع إذا وقفت على المضارع الذي لحقته الخفيفة مما كان بينهما حاجز، ورُدَّ ذلك الحاجز، فتقول إذا وقفت على «هل تَفْعَلُنْ» من قولك: هل تَفْعَلُنْ يا رجال؟ هل تفعلون، برد النون والواو التي للجمع، فلو كان مبنياً لم تختلف حالة وقفه

(١) هذا على القول بأن الاثنين جمع. الكتاب ٤٨:٢ و٦٢٢:٣ و٢٠١:٤.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٣٢٢. وذكر ابن الخباز في النهاية ص ٢٣٠ أن ابن الدهان ذهب إلى ذلك في كتابه «الغرة».

(٣) الكتاب ٢٠:١ و٥١٨:٣ و٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وشرح الكافية ٢٢٨:٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٧٤، ١٧٥، ١٤١٣، ١٤١٥ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) شرح التسهيل ٣٦:١.

وحالة وصله. ولا يكون هذا البناء عند لحاق هذه النون للمضارع لكونها من خصائص الأفعال؛ لأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها تختص بالفعل، بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت لفظاً ومعنى، والنون ناسبت لفظاً؛ إذ معناها يصح للاسم، وهو التأكيد. وقد انتهى ما لخصناه من كلام المصنف في الشرح.

وأما نون الإناث فذكر المصنف في الشرح^(١) أنه مبني على السكون بلا خلاف. وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:

إحداها: ما ذهب إليه س^(٢) من أنه يُبنى حملاً على الماضي المتصل بها، إذ أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، ويُنّي الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يُبنى إذا اتصل به ألف الجمع^(٣)، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمشئ والمجموع، كما مَنَعَ أيّا من البناء شبهها ببعض وكُلَّ معنى واستعمالاً.

وقيل: بُني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء. انتهى ما لخص من كلامه.

وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية:

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧

(٢) الكتاب ١: ٢٠٠.

(٣) في شرح المصنف: ألف الضمير.

ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب^(١)، وتبعه على ذلك السَّهيلي^(٢) وابن طلحة^(٣) وطائفة من النحويين. واستدلوا^(٤) بأن الإعراب قد استُحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم مُوجبه، وبقاءً موجباً دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً. قالوا: وإنما مَنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً.

وذهب أكثر النحويين^(٥) المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني. واحتجوا^(٦) بأنه لما لحقته النون تعارضَ فيه شَبَهان، شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص، وشبه بالماضي من الوجه الذي ذكره س^(٧)، وهذا يردّه إلى أصله^(٨)، ويجذبه إلى جنسه، فانبغي أن يُغَلَّب عليه هذا لأنه أولى، وإذا غلب حكم هذا فليس إلا البناء لأنَّ البناء أصل الفعل، فأدنى شيء يردّه إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل. وأما كلام س فيحتمل وجهين، إلا أن هذا القول الأخير يظهر منه لقوله: «وَبُنِيَ عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَةِ»^(٩)، فظاهر هذا اللفظ البناء. ومن وقف مع أنه معرب تكلف في إخراج البناء عما يطلقه عليه النحويون. وكنى س بالعلامة هنا عن السكون. وقال س: «فليس هذا بأبعدَ فيها - أي: ليس حملها على الماضي فتبني بأبعدَ - من يَفْعَلُ»^(٩) حين حُمِلَ

(١) نسب هذا القول إلى الأخفش. رصف المباني ص ٣٩٨.

(٢) نتائج الفكر ص ١١٠ - ١١١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ وشرح الكافية ٢: ٢٢٩ ورصف المباني ص ٣٩٨.

(٦) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٧) الكتاب ١: ٢٠. وقد سبق قبل قليل.

(٨) أصله: سقط من س.

(٩) الكتاب ١: ٢٠.

على الاسم فأعرب، بل وجه دخول الإعراب فيه أبعد من وجه رجوع البناء إليه؛ لأنَّ شَبَهَ المضارع بالماضي شَبَهٌ قوي، حتى إنه هو، وشبهه بالاسم ليس كذلك، إذ الفعل ليس باسم، ولا شك أن استحكام حكم المشبَّه به في المشبَّه يكون على قدر قوة الشبه.

ص: وَيَمْنَعُ إِعْرَابَ الاسمِ مناسبة^(١) الحرف بلا مُعَارِضٍ، والسلامةُ منها تَمَكُّنٌ.

ش: قال المصنف في الشرح^(٢) ما ملخصه: الحرفُ أَمَكُنُ في البناء [٢٩: ١ ب] - إذ لا/ حرفَ معرَبٍ - من الفعل، إذ منها^(٣) مُعَرَّبٌ، وما لا يُعرب منه شبيهة بالمُعرب، أما الماضي فلو قوعه موقع المضارع في مواضع، ولهذا الشبه لم تلحقه هاء السكت وقفاً، إذ لا تلحق حركة إعرابية ولا شبيهة بها. وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم في السكون والحذف، ولا يُعامل بهذا مبنيٍّ غيره، بل يسكن كـ «الذي» و «التي». وإذا ثبت أن المبني من الأفعال شبيه بالمعرب ضَعُفَ جعلُ مناسبتِهِ سبباً لبناء شيء من الأسماء المبنية، كقول بعضهم^(٤) في نَزَالٍ وَهَيْهَاتَ: بُنِيََا لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى انْزَلَ وَبَعُدَ. وَيُضَعَفُ هَذَا أَيْضاً أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ بِنَاءُ سَقِيًّا لَكَ، وَضَرْباً زَيْدًا، لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَإِعْرَابُ أَفٍّ وَأَوَّهِ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى أَتَقَصَّرُ وَأَتَوَجَّعُ، وَهُمَا مَعْرَبَانِ، فَثَبَتَ أَنَّ بِنَاءَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ لِمُنَاسِبَتِهَا الْحُرُوفِ، وَشَبَهُهَا هُوَ بِالْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ فِي لُزُومِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَالِاخْتِصَاصِ بِالْإِسْمِ، وَكَوْنِهَا عَامِلَةٌ غَيْرُ مَعْمُولَةٍ. انْتَهَى مَا لَخَصَ مِنْ كَلَامِهِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: «ولهذا الشبه لم تلحقه هاء السكت» فهذه مسألة مختلف فيها

(١) كذا في النسخ كلها، وفي التسهيل وشرحه: مشابهة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧ - ٣٨.

(٣) أي: من الأفعال.

(٤) شرح الكافية ٢: ٦٥. والمقرب ١: ٢٨٩ والمقدمة الجزولية ص ٢٤٠ وشرح جمل الزجاجي

٣٢٨: ٢.

إذا وقفت على الفعل الماضي نحو قعدَ، وفيه ثلاثة مذاهب، يُفرق في الثالث بين أن يكون متعدياً فلا تلحق، وبين أن يكون لازماً فتلحق، وقد استوفينا الكلام على ذلك في باب الوقف.

وأما قوله: «وكونها عاملة غير معمولة» فقد كرّر ذلك في كتبه^(١)، وأن أسماء الأفعال ليست معمولة لشيء، فلا محل لها من الإعراب، وكأنه لم يعرف في ذلك خلافاً. وقد ذكرنا في باب أسماء الأفعال من شرح هذا الكتاب الخلاف في ذلك، وأن مذهب س والمازني وأبي علي الدّينوري^(٢) وأبي علي الفارسي في تذكرته أن أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة. وقيل^(٣): هي في موضع رفع مبتدأة، والضمير الذي فيها مرفوع بها^(٤)، سدّ مسدّد خبر المبتدأ، كما في قولك: أقائم^(٥) زيد؟ ومذهب الأخفش^(٦) والفارسي في حليّاته^(٧) أنها لا موضع لها من الإعراب. وأمعنّا الكلام على ذلك، فأغنى عن إعادته هنا.

وكلام المصنف يدل على أن سبب البناء واحد، وهو شبه الاسم الحرف، ونص على ذلك في بعض تصانيفه^(٨). ونوّع وجوه الشبه إلى شبه لفظي، وهو أن يُبنى الاسم على حرف واحد أو على حرفين. وإلى شبه

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣٦.

(٢) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري [٢٨٩ هـ] تلميذ المازني والمبرد، وختن ثعلب. صف المذهب في النحو، وضامرات القرآن. أصله من دینور، وقدم البصرة، ثم دخل بغداد، ثم نزل مصر، وبها توفي. إنباه الرواة ١: ٣٣ - ٣٤.

(٣) شرح الكافية ٢: ٦٧.

(٤) مرفوع بها: سقط من ك.

(٥) س: قائم.

(٦) الملخص ١: ٣٤٨ [الحاشية ١، عن الكافي لابن أبي الربيع ١: ٣٤٥ - ٣٤٦ - خ].

(٧) المسائل الحليّات ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٨) ص: «في تصانيفه». شرح الكافية الشافية ص ٢١٥ - ٢١٨ وشرح عمدة الحفاظ ص

١٠٩ - ١١١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٥ - ٦.

(٩) شبه: سقط من ك.

معنوي، كشبه «متى» إن كانت شرطاً بـ «إن» من حيث المعنى، أو استفهاماً بالهمزة، وغير ذلك من وجوه الشبه عنده. ولا أعلم أحداً سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب البسيط نقلاً عن بعض النحويين أنه ذهب إلى نحو من^(١) ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنيت لأن فيها ما وضعه وضعُ الحروف نحو قَدْكَ وهاك^(٢)»، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها. وقد رُدَّ^(٣) هذا المذهب بما سنذكره في بابه إن شاء الله.

وأما غيره^(٤) من النحويين فذكروا أسباباً للبناء: منها شبهُ الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجهُ الشَّبه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها تَضَمُّنُ معنى/ الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. [١/٣٠: ١]

ومنها وقوعه موقع المبنية، كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء^(٥).

ومنها مضارعة ما وقع موقع المبنية، وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو حَذَامٍ وَرَقَاشٍ، ضَارَعَ نَزَالَ، وَنَزَالَ وَقَعَ مَوْقِعَ أَنْزَلَ.

ومنها ما خَرَجَ عن النظر، وهو «أَيُّ» الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب س^(٦)، نحو ما أنشد سَلَمَةُ^(٧):

(١) نحو من: سقط من ك.

(٢) قدك: اسم فعل بمعنى حَسْبُكَ. وهاك: اسم فعل بمعنى خُذْ.

(٣) ك: وقررت.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦: ١ وما بعدها وشرح المفصل ٧٩: ٣ - ٨٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٠٣٧ - ١٠٣٩ وشرح جمل الزجاجة ١٠٥: ١ - ١٠٦ و٢٢٨: ٢ - ٣٣٠ والمباحث الكاملية ٣٤٦: ٢ - ٣٤٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٣٤ - ٢٣٩.

(٥) سقط هذا السطر من ك.

(٦) الكتاب ٤٠٠: ٢، ٤٠١.

(٧) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧٧٣ والزاهر ٤٣١: ١. ورواية الديوان:

«على أيهم شر قديماً والأم».

أَبَاهِلَ، لو أَنَّ الرِّجَالَ تَبَايَعُوا عَلَى أَئِنَّا شَرُّ قَبِيلًا وَالْأُمَّ

بِضْمٍ «أَيْنَا»، التقدير: على الذين هم شَرُّ قَبِيلًا.

ومنها الإضافةُ إلى مَبْنِيٍّ، نحو قوله^(١):

على حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وقوله^(٢):

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ

بفتح حِينَ وَغَيْرِ. والكلامُ على هذا النوع الأخير يأتي في موضعه من هذا الكتاب، أما «على حِينَ» ففي باب الإضافة، وأما «غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ» ففي باب الاستثناء إن شاء الله. هذا تقسيم أصحابنا^(٣) في أسباب البناء.

وذهب أبو علي الفارسي^(٤) إلى أنه لا موجب للبناء إلا الشُّبُه بالحرف أو تَضَمُّنٌ معناه، ولا يجوز أن يُبْنَى - عنده - اسم لوقوعه موقع اسم مَبْنِيٍّ؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها لوقوعها موقعها. ولا يجوز - عنده أيضاً - أن تُبْنَى الأسماء^(٥) لوقوعها موقع فعل، لأن الأسماء إذا

(١) هو النابغة الذبياني. وعجز البيت: وقلتُ: أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ. ديوانه ص ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٦. الوازع: الناهي الزاجر.

(٢) هو أبو قيس بن الأسلت، وقيل: قيس بن رفاعه، وقيل: رجل من كنانة، وقيل: الشماخ. الكتاب ٣٢٩:٢ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ وشرح المفصل ٨١:٣ والخزانة ٤٠٦:٣ - ٤١٤ [الشاهد ٢٣٧] وشرح أبيات المغني ٣:٣٩٥ - ٣٩٨ [الإنشاد ٢٥٩]. وعجز البيت: «حمامة في غُصُون ذاتِ أَرْقَالٍ». منها: أي من الناقة المذكورة في بيت قبله. والأوقال: جمع وَقْل: وهي ثمرة المُقْل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٤٠ والتوطئة ص ٣٣١ والمقرب ١: ٢٨٩ - ٢٩٠ وشرح الجزولية ص ٢٢٧ - ٢٣٦ والبسيط ص ١٧٣ - ١٧٤. وأضف إليها المصادر التي ذكرناها عند قوله قبل قليل «وأما غيره من النحويين».

(٤) المسائل العسكرية ص ٢٣٠، ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

(٥) الأسماء: سقط من ك.

أشبهت الأفعال فإنما يحصل فيها أنها تمتنع الصرف لا أن تبنى. واعتذر^(١) عن بناء الاسم المنادى بأنه وقع موقع ضمير المخاطب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه بُني لوقوعه موقع الحرف. والدليل على أن الغالب عليه الحرفية أنه إذا كان اسماً كان فيه معنى الخطاب، وذلك هو الذي اختص الحرف بإعطائه، وقد يتجرد لمعنى الحرفية؛ ألا ترى أنك تقول ضربت، فتكون التاء اسماً، وتعطى الخطاب، وقد تتجرد للخطاب في نحو أنت، فتكون حرفاً. وأما أسماء الأفعال نحو دَرَاكِ فبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو لام الأمر؛ ألا ترى أن دَرَاكِ في معنى لِتُدْرِكْ. وأما شَتَّانَ وَوَشَكَانَ وَسَرَّعَانَ فبنيت - وإن لم تتضمن - لأن الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلى قليلاً، فعولت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر. وأما أيُّ فله أن يأخذ فيها بمذهب الخليل^(٢) أو يونس^(٣)، فلا تكون - عنده - مبنية. وأما حَذَامَ وَيَسَارٍ وأمثاله فله أن يذهب فيها إلى مذهب الرِّبْعِيِّ^(٣) من أنه بُني لتضمنه معنى علامة التأنيث؛ لأن حَذَامَ معدول عن حاذمة، وَيَسَارٍ معدول عن يَسْرَة.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني، وإن لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه. وكل ما اعتذر عنه فإنه بني فيه على الحمل على

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٨ - ٤٠١ والإنصاف ص ٧٠٩ - ٧١٦ [المسألة ١٠٢] والدر المصون ٦: ٦٢١ - ٦٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥. وهو أبو الحسن علي بن عيسى [٣٢٨ - ٤٢٠ هـ] بغدادى المنزل، شيرازي الأصل. أحد أئمة النحويين وحذاقهم. أخذ عن السيرافي والفارسي. قال الجواليقي: كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به، إلا أن جنونه لم يكن يدعه يتمكن منه أحد في الأخذ عنه. صنف شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وما جاء من المبني على فعال، والبدع في النحو. معجم الأدباء ١٤: ٧٨ - ٨٥ وإنباه الرواة ٢: ٢٩٧ وبغية الرواة ٢: ١٨١ - ١٨٢.

الغالب، وسامح نفسه في ذلك. وكان يُتَحَمَّلُ ما قال لو أَدَّى ما فَرَّ منه إلى شيء مستحيل، ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يُحكم لها بحكم ما حَلَّت مَحَلَّهُ.

فأما الأسماء المُسَكَّنَة قبل التركيب/ كحروف الهجاء المسرودة وأسماء [٣٠:١] العدد إذا قلت: أَلِف. باء. تاء. ثاء. جيم. إلى آخره، وواحد. اثنان. ثلاثة. أربعة. خمسة، فاختر^(١) المصنف^(٢) أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرف؛ لأنها كَلِم غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهملة ك «هل»^(٣) و «لو».

وذهب غيره إلى أنها ليست مبنية ولا معربة^(٤). أما كونها غير معربة فواضح؛ لأنها لم تتركب مع عامل. وأما كونها غير مبنية فليسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قاف سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، ولا يلزم من كونها ليست معربة لفظاً أن لا تكون معربة حكماً، ولو لزم ذلك لم يعل^(٥) في الأفراد فتى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الآخر مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً. وكذا المحكي والمُتَّبِع.

وما ذهب إليه ليس^(٦) بجيد؛ لأن المحكي والمُتَّبِع والموقوف عليه

(١) ك: فاختر.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨.

(٣) ك: كيل.

(٤) قال الزجاج: «فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف، لا تُعرب. ومعنى قولنا: «مبنية على الوقف» أنك تُقَدِّر أن تسكت على كل حرف منها... والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت كما بني العدد على السكت أنك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عدت: واحد. اثنان. ثلاثة. أربعة... معاني القرآن وإعرابه ١: ٥٩. وانظر الكتاب ٣: ٢٦٥ والمقتضب ١: ٢٣٦ والمخصص ١٤: ٩٤ - ٩٥.

(٥) ك: لم يقل.

(٦) ك: فليس.

مركب مع عامل يطلب الإعراب لفظاً أو حكماً، وأما هذه الأسماء فلم تتركب مع عامل، فيستحيل أن يتخيل فيها الإعراب حكماً، وإنما قلنا به في تلك لدخول العامل. وأما فتى فهو مما وُضع في أول أحواله متحرك الآخر، فلذلك أعلّ، وهو قبل التركيب موضوع على حركة أو تقدير الحركة، فلذلك انقلبت ياءه ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها.

وقوله: بلا مُعارضٍ احتراز من «أي»، فإنها معربة مع مناسبتها للحرف؛ لأنها إن كانت استفهاماً ناسبَ معناها معنى الهمزة، أو شرطاً ناسبَ معناها معنى إن، أو موصولةً فهي مفتقرة افتقار غيرها من الموصولات، والموصولات مبنية غيرها، لكن عارضَ هذه المناسبة إضافتها لزوماً لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، فتكون بمعنى «بعض» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلّ» إن أضيفت إلى نكرة، فغلبت مناسبتها للمعرب على مناسبتها للحرف؛ لأن هذه المناسبة تدعو إلى ما يستحقه الاسم بالأصالة، وهو الإعراب. هذا معنى ما شرح به المصنف^(١) قوله: «بلا مُعارضٍ» مع زيادة بيان، قال^(١): «وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له؛ لأن إلغاء شبه الحرف في «أي» بما فيها من شبه المتمكن كإلغاء عجمة «لِجامٍ» ونحوه بما فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف ليس بجيد لأنه يشركُ أيّاً أيضاً في هذا المعنى الذي ثبت لها به الإعرابُ غيرها، وهو مبني، وذلك لدُنْ، فإنها لازمة الإضافة، بل هي أقوى في ذلك لأنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي بمعنى عند، وعند معربة، ولدُنْ مبنية، فكان ينبغي أن تعرب لدُنْ كما أعربت أيّ؛ إذ قد اشتركا في المعنى الذي أوجب الإعراب لأيّ.

وقوله: والسَّلامةُ منها تَمَكَّنُ أي من مناسبة الحرف، وسَمَّى ذلك تمكناً

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩.

لأنه تَصَرَّفَ في الكلمة بحركات أو بحروف على^(١) من يرى ذلك، بخلاف
المبني، فإنه/ فاقد لهذا التصرف.

[١/٣١:١]

والمتمكن على قسمين: مُتَمَكَّنٌ أَمْكَنَ، وهو الاسم المنصرف، ومُتَمَكَّنٌ
غَيْرُ أَمْكَنَ، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وسُمي بذلك لأنه ناقصه من جهات
التمكن شيء واحد، وهو الجَرّ.

ص: وأنواع الإعراب رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ وَجَزْمٌ، وَخُصَّ الْجَرُّ بِالاسْمِ
لأنَّ عَامِلَهُ لَا يَسْتَقِلُّ، فَيُحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، بخلاف الرفع والنصب، وَخُصَّ
الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجَرّ.

ش: ذكر المصنف أن أنواع الإعراب أربعة، فالإعراب على هذا
جنس، وهذه أنواعه. فالذي يُدَلُّ به على الرفع حركةٌ وحرفٌ عند من يرى
ذلك^(٢)، وكذلك الذي يُدَلُّ به على النصب والجر، والذي يُدَلُّ به على الجزم
هو حذف الحركة أو الحرف عند من يرى ذلك وعدمهما، فالجزم هو عدم
تلك الحركة أو الحرف. وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛
لأن ثلاثة منها ثبوتيات، والواحد عديمي لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون
عديمياً لا يشترك في النوعية مع الوجودي، فإذا ليست أنواع الإعراب أربعة،
ولذلك قال الكسائي في بعض كتبه: «وأخر الكلم على ثلاثة أحرف، على
الرفع والنصب والخفض». وكذلك قال أكثر الكوفيين، وتابعهم على ذلك
المازني، رُوي عنه أنه قال: «الجزم ليس بإعراب، إنما هو عدم
الإعراب»^(٣).

وقدَّمَ المصنفُ الرفعَ لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيره قد يُستغني

(١) في حاشية س: عند. وفوقه: ظ. وربما كان في الأصل: «على قول من يرى ذلك»، فسقط «قول».

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ - ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ - ٣٩ [المسألان ٢ و٣].

(٣) قال الزجاجي: «وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب» الإيضاح في علل النحو

عنه، وقَدَّمه مع النصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك. وقَدَّم الجر لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأَخَّرَ الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل. وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري، ولو قَدَّم النصب لكون محله أوسع من الرفع لكان ذلك مناسباً، وقد فعل ذلك س، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف»^(١)، فقدم النصب والفتح على الرفع والضم. ولو قَدَّم الجر لاختصاص الأشرف به، وهو الاسم، والجزم لاختصاص الفعل به، ثم^(٢) ذكر المشترك، وهو الرفع، لكان لذلك وجه من المناسبة.

وقوله: وَخُصَّ الْجَزُّ بِالاسْمِ. إلى آخره قال المصنف^(٣) في شرحه لكلامه: «لَمَّا كَانَ الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبلَ رافعُ الاسم وناصبُه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقل لاقتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حُذِفَ الجارُّ نُصِبَ معموله، وإذا عُطِفَ على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارعُ الاسمَ في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال وإمكان التفريع عليهما، وَضَعَفَ عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجُعِلَ جزم الفعل عوضاً مما فاتته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صِنْفَي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء حركة أو حرف، فتعادلا بذلك» انتهى كلام المصنف.

وهذا التعليل الذي ذكره لاختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل لو كان صحيحاً كان ينبغي أن لا يذكره في هذا الكتاب لأنه كتاب جامع لأكثر أحكام

(١) الكتاب ١: ١٣ وفيه «على النصب والجر والرفع...» وكذا في مطبوعة بولاق ٢: ١.

(٢) ك: وقد.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩ - ٤٠.

النحو موضوع لذلك، لم يقصد المؤلف فيه إلى تمثيل حكم ولا لتعليله ولا لدليله السمعي، فذكره لتعليل ذلك ليس بمناسب.

وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به، فهو شيء قد بحث^(١) فيه النحويون^(٢)، وطَوَّلُوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرره بعض^(٣) أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجزر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه، لأنه يؤدي إلى التسلسل؛ ألا ترى أن السؤال إذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض والأفعال بالجزم مطلقاً لم يخل أن تريد: لأي شيء لم تُجزم الأسماء بجوازم الأفعال أو بعامل^(٤) من عواملها يعمل^(٥) بدل عمله أو مع عمله؟ وكذلك لأي شيء لم تُخفض الأفعال بخوافض الأسماء أو بعامل من عواملها يعمل بدل عمله أو مع عمله؟ وكيفما فُرض السؤال فإنه يلزم^(٦) مثل ذلك في الرفع والنصب، فيقال: لأي شيء لم تُرفع الأفعال بروافع الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمل مع عمله؟ ولأي شيء لم تُنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله، حتى يعمل الرفع للأفعال بدل رفعه نصباً، أو يعمل مع رفعه نصباً؟ ومثل ذلك السؤال يلزم أيضاً في روافع الأسماء ونواصبها،

(١) ك: بحث.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢ - ١٢٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٧٠: ١ - ٧٣ و ٩٥ - ١٠٠ والمقتصد ص ١٦٨ - ١٧٢ والنهاية ص ١٥٤ - ١٥٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) هو الأبيدي. شرح الجزولية ص ٧٢ - ٧٥. وينتهي النص الذي أخذه أبو حيان عند قوله: «يريد: لما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبينه. انتهى».

(٤) ك: «بعوامل». وكذا في المواضع التالية.

(٥) ك: «يعمله» وكذا في المواضع التالية.

(٦) ك: فلا يلزم.

فكما لا يُتعرض لتعليل ذلك لأنه سؤال عن مبادئ اللغات؛ لأنه بتقدير أن يكون الأمر على ما سأل عنه يسوغ له السؤال: لِمَ^(١) لَمْ يكن الأمر بخلاف ذلك؟ فيؤدي إلى تسلسل السؤال، فكذلك لا ينبغي أن يُتعرض لامتناع الخفض من الأفعال، والجزم من الأسماء مطلقاً، وإنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياساً فامتنع.

والذي يجب قياساً خفض المضارع إذا أُضيفت إليه أسماء الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢)؛ لأنه فعل معرب، وقد دخل عليه عامل خفض، ولم يؤثر فيه.

وكذلك أيضاً يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تنصرف؛ لأنها لما أشبهت الفعل، فزال منها التنوين والخفض، وجب أن تكون - إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض - دون علامة لزوال علامة الخفض بالشبه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له.

فأما الفعل المضارع فلم يؤثر فيه الاسم المضاف إليه لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه؛ ألا ترى أن قوله: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ معناه: يومٌ نفعُ الصادقين، ودلالةُ الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن، والعرب لا تُخبر عن شيء ولا تضيف إليه إلا إذا أتت في الإخبار أو في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة/، فلا تقول: أعجبنى السَّقْفُ، تعني الحائط الذي هو عليه أو خشبة منه، فلذلك لم يؤثر الاسم المضاف في الفعل لأنه غير مضاف إليه، من حيث إنه لا يدل على المصدر الذي هو اسم الزمان مضاف إليه في المعنى دلالة مطابقة.

وأما الأسماء التي لا تنصرف فلم تبق ساكنة في حال الخفض حتى

(١) لِمَ: سقط من ك.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

يكون ترك^(١) العلامة لها علامةً للخفض؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها لما يلزم فيها من حذف شيئين من جهة واحدة، كل واحد منهما لمعنى، وذلك غير موجود في كلامهم فيما ليس له معنى - أعني حذفين أو إعلالين من جهة واحدة - إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام إن جاء، فكيف فيما له معنى.

وهذا الذي ذهب إليه من امتناع تعليل الانفراد مطلقاً بل حيث ذكرنا مذهب س؛ ألا ترى أنه قال في تعليل امتناع الخفض من الأفعال: «لأن المجرور داخل في المضاف إليه ومعاقب للتنوين»^(٢)، فلم يُعلل امتناع الخفض منها بغير الإضافة لما ذكرنا من أنه يظهر أنه كان يجب أن تُخفض في الإضافة خاصة.

وأما قول س في تعليل امتناع الجزم من الأسماء «لتمكنها ولحاق التنوين لها»^(٣) فإنه يعني بذلك الأسماء غير المنصرفة، ومراده: لتمكنها ولحاق التنوين إياها في الأصل، بخلاف الفعل الذي لا حظ له في التمكن ولا في التنوين. وقوله: «فإذا ذهب التنوين»^(٣) يعني بالشَّبه بالفعل. وقوله: «لم يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة»^(٣) يريد: لما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبينه. انتهى^(٤).

وقد سبق إلى أن مراد س بامتناع الجزم من الأسماء هو في الأسماء التي لا تنصرف أبو نصر النحوي^(٥)، قال س: «وليس في الأسماء

(١) ك: حتى يكون في ترك.

(٢) الكتاب ١: ١٤.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) يعني: كلام بعض أصحابنا، وهو الأبذي كما ذكرنا.

(٥) هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي [- ٤٠١ هـ]. سمع من أبي علي القالي ومن أبي عيسى الليثي، وروى عنه أبو عمر بن عبد البر وطبقته. وكان رجلاً عاقلاً مقتصداً صحيح الأدب. صنف: تفسير عيون كتاب سيويه. الصلة ص ٦٢٠ - ٦٢١ وإنباه الرواة ٣: ٣٦٢ - ٣٦٣ وبغية الرعاة ٢: ٣٢١.

جزم»^(١)، قال أبو نصر: «يريد الأسماء المضارعة للأفعال، وهي التي لا تنصرف. وإنما طُلب فيها الجزم حين مُنعت الجر والتنوين كما مُنعهما الفعل ليكون عوضاً من الجر»^(٢). قال س: «فإذا ذَهَبَ التنوينُ لم يَجْمَعُوا عليه ذهابه وذهاب الحركة»^(٣).

وقال الزَّجَّاج: «قال بعضهم»^(٤): لم تُجزم الأسماءُ لخفتها، ولم تُخَفَضْ الأفعالُ لِثِقَلِها».

وقال عبد الدائم القَيْرَوَانِيُّ^(٥): الذي أختاره أنا قول المازني^(٦)، وهو أنه لم يَدْخُلْ الجُزْمُ الأسماءَ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو لَمْ وَلَمَّا وحروف المجازاة وشبه ذلك، فلمَّا^(٧) لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها. وكذلك العلة في دخول^(٨) الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى.

ومما يُتَعَقَّبُ على المصنف في كلامه قوله في عامل الجر «إنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به» وليس هذا على الإطلاق: لأن حرف الجر إذا كان زائداً لا يفتقر إلى ما يتعلق به، وكذلك إذا كان غير زائد في نحو: لولاك، ولعلّ زيد قائمٌ، في لغة من خفض^(٩). وقوله: «ولذلك إذا حُذِفَ

(١) الكتاب ١: ١٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) نسبه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦ إلى أكثر الكوفيين.

(٥) أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق الأندلسي المنزل القيرواني الأصل [٤٧٢ هـ]. رخل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها، وأخذ عن أبي العلاء المعري شيئاً من الأدب. روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السَّرْقُسْطِي. توفي بطليلة. بغية الملتبس ص ٣٩٨ - ٣٩٩ وإنباه الرواة ٢: ١٥٨ وبغية الرواة ٢: ٧٥.

(٦) قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٧٣.

(٧) ك: لما.

(٨) كذا في النسخ كلها. ويريد: في عدم دخول الخافض.

(٩) هم بنو عُقَيْل. سر صناعة الإعراب ص ٤٠٧.

الجارُّ نُصب معمولُهُ» ليس على الإطلاق، بل منه ما يُرفع معمولُهُ نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾^(١)، وما قام مِنْ رجلٍ، وما زيدٌ بقائمٍ في لغة تميم^(٢)، فإنك تقول (كَفَى اللَّهُ)، وما قام رجلٌ، وما زيدٌ قائمٌ.

/ص: والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ، وَيَتَوَبُّ عَنْهُمَا الحرفُ [٣٢: ١ ب] والحذفُ. فارفع بضمةً، وانصب بفتحةً، وجزّ بكسرةً، واجزم بسكونٍ، إلا في مواضع النبابة.

ش: استدل المصنف في الشرح^(٣) على أن الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحرف، وأن الإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف، بأنه لا يُصار إلى غيرها إلا عند تعذرهما، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة والنصب بفتحة، ولم يشتركا في إعراب بحرف. وكانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة لأنها أخف وأبين، إذ لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة وإدراك المدلول دونها، بخلاف الحرف، فسقوطه في الغالب مُخِلٌّ بمفهوم الكلمة كالتثنية والجمع المذكر المسلّم، ولذلك اختلف^(٤) في المعرب بحرف، هل هو قائم مقام الحركة أم الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله. وكان السكون في الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يُستغنى عن حذفه بتقديره^(٥) ظاهر الحركة قبل الجزم.

واستدل بعضُ^(٦) أصحابنا على أن أصل الإعراب للحركات بأن أكثر المُعْرَبَات إنما أعربت بالحركات، وإنما أعرب بغيرها ما رُفِعَ بالنون لتعذر الحركة فيه، والمجزوم لكون العلامات قد استغرقت، فجعل تركُ العلامة

(١) سورة النساء: ٦.

(٢) الكتاب ١: ٥٧ والمقتضب ٤: ١٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٤٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ - ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ - ٣٩ [المسألان ٢، ٣].

(٥) ك: بتقديره.

(٦) هو الأبيدي. شرح الجزولية ص ٢١٧.

علامة، ولأن^(١) الإعراب زائد على الكلمة، والحركات بعض حروف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وزيادة بعض أهون^(٢) من زيادة حرف كامل.

وهذا الذي ذكره بعض أصحابنا يدل على خلاف ما قاله المصنف؛ لأنه ادّعى أن الإعراب بالحركة والسكون أصل، وهذا لم يجعل إعراب السكون أصلاً، بل إنما جعل الأصل الإعراب بالحركات، بل جعل في المجزوم ترك العلامة علامة.

وقول هذا القائل «والحركات بعض حروف العلة» كلام لا تحقيق فيه، بل ليست بعضاً، فإن أشبعت الحركات حدثت تلك الحروف، وحدوثها عند الإشباع لا يدل على أن الحركة بعضها.

وقوله وَيَنُوبُ عَنْهُمَا الْحَرْفُ وَالْحَذْفُ هذا فيه لَفٌّ في الضمير؛ إذ الحرف ينوب عن الحركة على مذهب^(٣)، والحذف ينوب عن السكون، وينوب أيضاً عن الفتحة في الأمثلة الخمسة، وقد سبق لنا الكلام على قوله في أول الباب^(٤) «أو سكون أو حذف»، وأوردنا هناك ما أوردناه، وهو وارد هنا.

وقوله: فَارْفَعْ بضمّة، وَاَنْصِبْ بفتحة، وَجَرِّ بكسرة هكذا قال غيره من النحويين، وكان القياس على مذهب البصريين أن يقال بدل «ضمة» «رفعة»، وبدل «فتحة» «نصب»، وبدل «كسرة» «جرّة»؛ لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للمبني، فيُنسب ما هو من لفظها إلى المبني، والرفع والنصب والجر للمعرب، فينبغي أن يُنسب ما هو من لفظها إلى المعرب، لكنهم أطلقوا على

(١) ك: وأن. ص: وكان.

(٢) ك: النون.

(٣) انظر ما تقدم في ص ١٢٠.

(٤) تقدم في ص ١٢١.

حركات الإعراب ضمة وفتحة وكسرة على سبيل التوسع؛ لأن اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور/ كاللفظ بالمرفوع والمنصوب والمجرور. [١/٣٣: ١]

ص: وتَنُوبُ الفَتْحَةُ عن الكسرة في جَرٍّ ما لا يَنْصَرِفُ إلا أَنْ يُضَافَ أو يَضَحَبَ الألفُ واللامُ أو بَدَلْها، والكسرةُ عن الفَتْحَةِ في نصبِ أوْلاتِ والجمعِ بزيادةِ أَلِفٍ وتاءٍ، وإنْ سُمِّيَ به فكذلك، والأعرُفُ حينئذٍ بقاءُ تنوينه، وقد يُجْعَلُ كَأَرْطاةَ علماً.

ش: اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيديتين، فذهب الجمهور^(١) إلى أنهما حركتا إعراب. وذهب الأخفش^(٢) والمبرد^(٣) إلى أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يُعربان في حالين، ويُبينان في حال، فما لا ينصرف يُعرب في حال الرفع والنصب، ويُبنى في حال الجر، وكذلك الجمع، يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبنى في حال النصب.

وهذا القول مرغوبٌ عنه لأنه لا يُبنى إلا لسبب، وقد تقدم ذكرُ الأسباب التي للبناء^(٤)، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منها، وأيضاً فلم

(١) النهاية ص ٢٦٩.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٩ حيث ذكر مذهبه في أن كسرة المجموع بالألف والتاء في موضع النصب إنما هي كسرة بناء. وذكر في ص ٢٤٠ أنه يلزمه أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء؛ لأن هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها كما كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها. وشرح المفصل ١: ٥٨ والمباحث الكاملية ١: ١١٠ وشرح الكافية ١: ٣٨. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ ما نسب أبو حيان إلى الأخفش في كسرة المجموع بالألف والتاء، ولم يذكر ما لا ينصرف.

(٣) شرح المفصل ١: ٥٨ وشرح الكافية ١: ٣٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٩ - ٢٦٠ وقد ضم الرضي والقواس معهما الزجاج. وقد نص في «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص ٤ على أن الفتح فيه بناء. ونسب ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ إلى المبرد ما نسب إليه أبو حيان في كسرة المجموع بالألف والتاء. وصرح المبرد في المقتضب ١: ٦٠ - ٧، ١٤٤ - ١٤٥ و٣٣١: ٣ بأن هذا الجمع معرب في أحواله كلها. ونسب ابن الخباز في النهاية ص ٢٦٩ إلى الزجاج فقط.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٣١ - ١٣٥.

نجد اسماً يُعرب في حالين أو حالة، ويبنى في حالة أو حالين. فأما احتجاجُهما بأمس، وقولهما إنها تُبنى تارة، وتُعرب تارة، وتشبيهُ دينك بأمس، فهو فاسد لأن أمس لا يُبنى إلا حال تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وتضمُّن معنى الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمَّنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع؛ ألا ترى أن أمس إذا كانت نكرة أو مضافة أو مُعرَّفة بلام التعريف هي معربة بالاتفاق، فإن كانت مُعرَّفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: خرجت أمس، تُريد اليوم الذي قبل يومك بليلة، بُيت لتضمُّنها معنى أداة التعريف.

قوله: وتَنَوَّبُ الفَتْحَةُ عن الكسرة في جَرٍّ ما لا يَنْصَرَفُ امتناع ما لا ينصرف من الكسر اختلف في علته بعد اتفاقهم على أن ما لا ينصرف مُنْعُ التنوين، فمن النحويين مَنْ قال^(١): لَمَّا أَشْبَهَ الفِعْلَ، فَمُنْعُ التَّنْوِينِ، مُنْعٌ أَيْضاً لِدَلَالَةِ الشَّبَهِ الكسرة، فشبهه بالفعل اقتضى له ما مُنْعُهُ الفِعْلُ، وهو الكسر والتنوين، فلمَّا مُنْعُ الكسرة جَرٌّ بِالْفَتْحَةِ، وَحُمِلَ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لاشتراكهما في الْفَضْلِيَّةِ وفي غير ما شيء، ولم يُحْمَلِ الْجُرُّ عَلَى الِرفْعِ لِتَبَايُنِ ما بينهما، إذ المرفوع عُمْدَةٌ، والمجرور فضلة.

ومنهم من قال^(٢): لَمَّا أَشْبَهَ الفِعْلَ مُنْعُ التَّنْوِينِ فَقَطْ، وَامْتَنَعَ الكسرة لَعَلَّةٌ أُخْرَى، وهو أنه لو جَرَّ بالكسرة لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مضاف إلى ياء المتكلم، وأنه حذفت من الاسم، واجتزئ بالكسرة عنها، أو تَوَهَّمُ أَنَّهُ مبني على الكسر؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا إن كان في الاسم تنوين أو ما يعاقبه من الألف واللام أو الإضافة. وإلى هذا ذهب ابن الأنباري، ومال إليه السهيلي^(٣).

(١) الكتاب ٢١:١ والمقتضب ٣٠٩:٣ والأصول ٧٩:٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢:٢، ٣٧-٤٠ وأسرار العربية ص ٢٧٣ والبسيط ص ٢١١-٢١٣.

(٢) ذكر السيرافي هذا القول في صورة اعتراض، وأجاب عنه. شرح الكتاب ٢: ٣٨-٣٩. ونسبه للورقي إلى المحققين. المباحث الكاملية ٢: ٢٣٠.

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٩.

واستحسنه ابن القاسم^(١)، ولا يصح إلا على مذهب الكسائي والفراء^(٢).
وأما س فلا يحذف هذه الياء إلا في النداء^(٣) واتباعاً لخط المصحف أو
ضرورة، قال ابن الأنباري: فإذا دخلت أل أو أضيف زال اللبس^(٤) لأنهما لا
يجتمعان مع الياء، فُرِدت الكسرة.

وقوله: إلا أن يُضَافَ أو يَصْحَبَ الألفَ واللامَ/ إنما جُرَّ بالكسرة في [١: ٣٣/ب]
هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين، والاسم إذا دخله التنوين جُرَّ
بالكسرة، فكذلك إذا دخله ما عاقبه.

ومنهم من قال^(٥): السبب في ذلك أنه دخله خاصّة من خواصّ
الأسماء، فضُعِفَ فيه شبه الفعل، فجُرَّ بالكسرة. وضُعِفَ^(٦) هذا بأنه يدخل
عليه حرف الجر، ويَصَغُرُ، ويُنَعَتُ^(٧)، وهذه من خواصّ الأسماء. وأُجِيبَ
بأنه لم يدخل عليه حرف الجر إلا بعد ما تمكن الشبه فيه، فلم يُعْتَدَ به، وبأن
التصغير قد يوجد في الأفعال نحو: ما أُمِيلِحَ زيداً! فلم يتمحض لأن يكون
من خواصّ الأسماء؛ إذ قد وجد في نوع ما من أنواع الأفعال، وبأن النعت
ليس اتصاله بالمنعوت كاتصال الألف واللام والإضافة، فلذلك لم تُعْتَبَر هذه
الخواصّ، واعتُبرت الألف واللام والإضافة، فعاد بهما إلى أصله من الجر
بالكسرة.

(١) ص، ح: أبو القاسم. وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيّري
الخضراوي القاضي النحوي [٦٠٨ هـ] روى عن أبيه وأبي إسحاق بن ملكون، وأخذ عن
أبي الوليد بن رشد كتابه النهاية. روى عنه القاضي أبو الخطاب بن خليل وأبو عبد الله بن
عياض، أخذ عنه كتاب سيبويه وغيره. وكان متفتناً في المعارف. البقية ٢: ٨٤ - ٨٥.

(٢) قال: إن التنوين يلحق آخر الكلمة فرقاً بين الاسم والفعل. الارتشاف ١: ٣١١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٤) س: الكسر.

(٥) أسرار العربية ص ٢٧٧ وشرح الجزولية ص ٢٣٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٣٨ حيث أبطل هذا القول بعدم جرّ ما لا ينصرف مصغراً.

(٧) يعني: يدخل حرف الجر على الاسم الذي لا ينصرف، ويصغر، وينعت، ولا يدخله جرّ ولا
تنوين، نحو: مررت بأحمد، وبأخيّم، وبإبراهيم الكريم.

ويشمل قوله الألف واللام كونها للتعريف نحو قوله تعالى:
﴿كَأَلَاغْمَىٰ وَالْأَصْوَرِ﴾^(١). وموصولة كقول الشاعر^(٢):

وما أنت باليقظان ناظره إذا رَضِيتَ بما يُنْسِيكَ ذُكْرَ الْعَوَاقِبِ
وزائدة نحو قول الشاعر^(٣):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
وقوله: أو بَدَلَهَا إِبْدَالُ لَامِ التَّعْرِيفِ مِمَّا هِيَ لُغَةٌ حَمِيرٌ^(٤). ومثال
دخولها على ما لا ينصرف فَجُرَّ بِالْكَسْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

أَنَّ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا تُكَابِدُ لَيْلَ امْأَزَمِدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا
أراد: لَيْلَ الْأَزَمِدِ. وذكر صَاحِبُ «الْمَغْرِبِ»^(٦) أنها لغة لَطِيئٌ.

وإذا أَضْيَفَ أو دخلته أَل فمذهب أبي علي^(٧) وابن جني^(٨) أنه يسمى

(١) سورة هود: ٢٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٤١: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠ والمقاصد النحوية ٢١٥: ١.

(٣) هو ابن مَيَّادَةَ. شعره ص ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٥١. والخزانة ٢٢٦: ٢ - ٢٢٨ [الشاهد ١١٩]. أحناء: جمع حَنُو، وهو الجانب والجهة، كنى به عن أمور الخلافة الشاقة. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٤) انظر ذلك في كتاب اللهجات العربية في التراث ص ٣٩٨ - ٤٠١ والمعجم الكامل في لهجات الفصحى ص ٢٧ - ٣٠، وقد نسبت أيضاً إلى دوس والأزد وأهل اليمن.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨١ ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٢٢٢: ١ لبعض الطائيين. الأولق: الجنون، أو شبهه.

(٦) المَغْرِبُ في ترتيب المَغْرِبِ ٢: ٤٥٣. وصاحبه هو أبو الفتح - وقيل أبو المظفر - ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي [٥٣٨ - ٦١٠ هـ]. قرأ ببلده على أبيه وعلى الموفق بن أحمد المكي الخطيب. برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية. من مصنفاته المصباح في النحو، والمَغْرِبُ في لغة الفقه، والمَغْرِبُ في ترتيب المَغْرِبِ، والإفئاع في اللغة. إنباه الرواة ٣: ٣٣٩ - ٣٤٠ وبغية الوعاة ٢: ٣١١ وكشف الظنون ص ١٧٤٨ ومقدمة المغرب ص ٣ - ١١.

(٧) الإيضاح العضدي ص ١٣.

(٨) قال في اللمع ص ١٣: «فإن أضيْفَ أو دخلته الألف واللام، فأمن فيه الثقل، دخله الجرّ في موضع الجرّ».

مُنَجَّرًا لا منصرفاً. ومذهب الزجاج^(١) والرَّجَاجي^(٢) والسيرافي^(٣) أنه يسمى منصرفاً. وهذا مبني على الاختلاف^(٤) في سبب تسميته منصرفاً وغير منصرف.

وقوله: والكسرة عن الفتحة في نصب أولات قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُوْلَاتٍ حَمِلْنَ﴾^(٥)، وأولات في المؤنث نظير أولو في المذكر، إلا أن أولو يخص العاقل. ولا مفرد لهما من لفظهما، قال أبو عبيدة: «أولاتٌ واحدها ذات»^(٦). قال أبو علي^(٧): وزنها فُعَلٌ مثل هُدًى، العين متحركة، ولا تكون ساكنة لانقلاب اللام، ولا تنقلب اللام في القياس إلا لفتح ما قبلها، فاللام في أولات كالعين في ذات في انقلابها، لكن حذفت الألف المنقلبة مع الألف والتاء، فوزنه فُعَات/، وصارت محمولة على نظيرتها، وهي ذَوَات، وهما [١/٣٤: ١] في ذلك جَرَيًا لِلزَّوْمِهَا الإضافة مجرى ما لم يتمكن نحو هَيْهَاتِ فيمن كَسَر؛ لأن قياس قوله أن تكون من مضاعف الياء، وأن اللام حُذفت مع الألف والتاء^(٨)، والأصل هَيْهَاتِ.

فإن قيل: لو كانت أولاتٌ على فُعَلٍ لم يُقَل في جمعه للمذكر أُلُون، وقياسه أن يكون مثل مُصْطَفَوْنَ؟

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩.

(٢) الجمل ص ٢٢٠.

(٣) شرح الكتاب ٥١: ١ وما بعدها.

(٤) شرح الإيضاح للعكبري ص ١٠١ - ١٠٥، ١٥٣٧ - ١٥٣٨ وشرح جمل الزجاجي ٢٠٥: ٢ والبسيط ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٥) سورة الطلاق: ٦.

(٦) مجاز القرآن ٢: ٢٦٠.

(٧) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «وضمت لأجل الواو في أُلُون» لخصه أبو حيان من كتاب أبي علي شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٨٩ - ١٩٢. وانظر المسائل الحلبات ص ١٥٤ - ١٥٨.

(٨) المسائل العضديات ص ١٣٩ - ١٤٠.

فالجواب: أنه لعدم تمكنه أُجري مُجرى الدَّوِين، فكسروا مع الياء، وضمُّوا مع الواو، فكما كسروا الواو في الدَّوِين، وكان حقها الفتح لأنه جمع دَوَى، وقد جاء في المتمكن، ومنه قوله^(١):

ظُعَانُ من بَنِي الحَلَّافِ تَأْوِي إلى خُرْسٍ نَوَاطِقَ كالفِتِينَا
وكقوله^(٢):

..... لا فَصَافِصُ في كِينَا

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض.

ويحتمل أن يكون أصله أَل، الآخرُ منه ياء، وحُذفت للألف^(٣) والتاء كما حذفت ياء «الذي» في «اللَّذان».

فإن قلت: ليس في الأسماء على فُعِل؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون^(٤) ك «ثُن»^(٥)، ثم تحركت بالفتح لأجل

(١) هو الكميت. والبيت في شعره ١٢٠:٢ وهاشمياته ص ٢٧٥ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩١ واللسان (فتن) ١٧: ١٩٦. الخرس: الكتاب لا يسمع لمن فيها كلام. وتواطق: أي بالضرب وصوت الجلاذ. والفتين: جمع فِتَّة، والفِتَّة من الأرض: الحَرَّة التي قد ألبستها كلها حجارة سود كأنها مُخرقة. وهذا موضع الشاهد. وثم أقوال آخر فيها. انظر اللسان (فتن). وفي النسخ كلها «كالفِتِينَا» بالقاف المضمومة والنون.

(٢) هو الكميت. وهذه قطعة من قوله:

وبالعَذَوَاتِ مَنِينَتَا نُضَارٌّ وَنَبْعٌ لا فَصَافِصُ في كِينَا

هاشمياته ص ٢٦٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٦، ١٩١ واللسان (كبا) ٧٧: ٢٠. العذوات: جمع عَذَاة، وهي الأرض الطيبة. والنضار: خيار الشجر. والفصافص: الرطبة. والكبين: جمع كِبَا، وهو الكناسة. أراد إنَّا عرب نشأنا في نَزَه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا في القرى.

(٣) ص، ك: الألف.

(٤) أن يكون: سقط من ك.

(٥) ثُن: جمع ثُنِي، والثُنِي من الإبل: الذي يلقي ثُنِيَّتَه، وذلك في السادسة، ومن الغنم: الداخل في السنة الثالثة. وثُن: أصله ثُنِي على وزن فُعَل، فالزموه التخفيف لأنهم لم يستعملوا في كلامهم الياء والواو لامات في فُعَل. انظر الكتاب ٣: ٦٣٥ و٤: ٤٢١.

الألف، وَضُمَّتْ لِأَجْلِ الْوَائِ فِي «الْوَن».

وَشَمَلَ قَوْلُهُ: وَالْجَمْعُ بِالْفِ وَتَاءٍ مَا جُمِعَ بِهِمَا مِنْ مَذَكِر كُخْسَامَاتٍ وَحَمَّامَاتٍ، وَمِنْ مُؤَنَّثِ كَرْيَنَاتٍ، وَقَيَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «بِزِيَادَةِ أَلْفٍ وَتَاءٍ» لِيَحْتَرِزَ عَنْ مِثْلِ أَبِيئَاتٍ، فَإِنَّ التَّاءَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَعَنْ مِثْلِ قُضَاةٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ أَصْلِ. وَنَصَبُ هَذَيْنِ بِالْفَتْحَةِ كَغَيْرِهِمَا مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْكُسْرَةَ تَنُوبُ عَنِ الْفَتْحَةِ فِي ذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ، وَلَا يُجِيزُونَ الْأَصْلَ^(١). وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ نَصْبَهُ بِالْفَتْحَةِ فِي حَالِ النَّصْبِ، وَحَكَّوْا مِنْ ذَلِكَ: «سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ»^(٢) بِفَتْحِ التَّاءِ، وَأَنشَدُوا^(٣):

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتًا، عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِثَابُهَا

بِنَصْبِ تَاءِ ثُبَاتٍ.

وَقَالَ الرِّيَّاشِيُّ^(٤): سَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ - وَلَيْسَ هُوَ بِالْمَعْرُوفِ -: أَخَذْتُ إِرَاتَهُمْ، بِنَصْبِ التَّاءِ.

(١) الْخَصَائِصُ ٣: ٣٠٤، ٣٠٥ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨: ٥.

(٢) حَكَاهَا الْفَرَّاءُ عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢: ٩٣ حَيْثُ قَالَ: «وَقَالَ أَبُو الْجَرَّاحِ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: مَا مِنْ قَوْمٍ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْنَا لُغَاتَهُمْ. قَالَ: قَالَ الْفَرَّاءُ: رَجَعَ أَبُو الْجَرَّاحِ فِي كَلَامِهِ عَنْ قَوْلِهِ: لُغَاتَهُمْ» وَانْظُرْ شَرْحَ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْإِعْرَابِ ص ١٩٥ - ١٩٧. وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: «وَسَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ إِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ كَرْطُبَةٌ» الْخَصَائِصُ ٣: ٣٠٤ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨: ٥.

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي ذُؤَيْبِ الْهَذَلِيِّ يَصِفُ مُشْتَارَ الْعَسَلِ. شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ص ٥٣ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢: ٩٣ وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْإِعْرَابِ ص ١٩٥ وَالْخَصَائِصُ ٣: ٣٠٤. جَلَّاهَا: طَرَدَهَا. وَالْإِيَّامُ: الدَّخَانُ. وَتَحَيَّرْتُ: اجْتَمَعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. وَالثُّبَاتُ: جَمْعُ ثُبَةٍ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْقَوْمِ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٤) شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْإِعْرَابِ ص ١٩٨. وَالرِّيَّاشِيُّ هُوَ أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ [٢٥٧ هـ] قَرَأَ عَلَى الْمَازِنِيِّ النَّحْوِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْمَازِنِيُّ اللَّغَةَ، وَرَوَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْمُبَرِّدُ وَابْنُ دَرِيدٍ. وَصَنَّفَ كِتَابَ الْخَيْلِ وَكِتَابَ الْإِبِلِ. إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٢: ٣٦٧ - ٣٧٣ وَبَغِيَّةُ الرِّوَاةِ ٢: ٢٧.

«وقال^(١) أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرَة^(٢): كيف تقول: حَفَرْتُ إِرَاتَكَ؟ قال: حَفَرْتُ إِرَاتَكَ. قال: فكيف: استَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتِهِمْ أَوْ عِرْقَاتَهُمْ^(٣)؟ فقال: استَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُمْ. فلم^(٤) يعرفها أبو عمرو، وقال: لَأَنْ جِلْدُكَ يَا أَبَا خَيْرَة. يقول أَخْطَأْتُ. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم تبلغ أبا عمرو. يقال: وَأَزْتُ إِرَةً أَثَرُهَا وَأَرَأَى: إِذَا حَفَرْتَ حَفِيرَةً تَطْبُخُ فِيهَا، وَإِرَات: جمع إِرَة. قال أبو عثمان: كان أبو عمرو يَرُدُّه، ويراه لِحْنًا».

وقال هشام: حكى الكسائي: سمعتُ لغَاتَهُمْ. قال: وهذا في الناقص. ولا يجوز من هذا شيء عند البصريين؛ لأنه لا فرق بين الناقص والتام.

وحكى الكوفيون: انتزَعْتُ عِلْقَاتَهُمْ وَعِرْقَاتَهُمْ، بكسر التاء وفتحها^(٥). فأما انتزعت عِلْقَاتَهُمْ فهو جمع عِلْقَة، يقال لما يُصْنُّ به: عِلْقَة، ولا يجوز [ب/٣٤: ١] الفتح فيه عند البصريين. وقال الأصمعي: انتزعت عِرْقَاتَهُمْ، بفتح/ التاء، وهي واحدة، أي: أَصْلَ مَالِهِمْ.

وتلخص من هذه النقول أن مذهب البصريين كسر التاء في النصب وجوباً، ومذهب الكوفيين جوازاً، فقليل مطلقاً، وقيل: في الناقص.

والسبب في إعراب هذا الجمع في حالة النصب بالكسرة هو أنه مُشْبِه لِمَا

(١) هذه الفقرة في مجالس العلماء ص ٥ - ٦.

(٢) هو نهشل بن زيد - وقيل يزيد - أعرابي من بني عدي، دخل الحاضرة، وأفاد، وأخذ الناس عنه، وصف في الغريب كتباً، منها كتاب الحشرات. معجم الأدباء ١٩: ٢٤٣ وإنباه الرواة ٤: ١١١ - ١١٢ وبغية الوعاة ٢: ٣١٧.

(٣) العرقاة: الأصل الذي يذهب في الأرض سُفْلاً وَتَشَعُّبُ منه العروق، وعرقاة كل شيء: أصله وما يقوم عليه. والعِرْقَات: جمع عِرْقَة، والعِرْقَة: الأصل.

(٤) ك، ص: ولم.

(٥) حكى سيبويه عن العرب: استَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُمْ وَعِرْقَاتَهُمْ. الكتاب ٣: ٩٩٢، ومعناه: استَأْصَلَ اللهُ شَأْفَتَهُمْ. والشأفة: قرحة تخرج في القدم، تُكْوَى فتذهب. وانظر شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣ وتهذيب اللغة (عرق) ١: ٢٢٧ واللسان (عرق) ١٢: ١١٣.

جمع بالواو والنون، فحُمِلَ فيه النصبُ على الجر في الكسرة، كما حُمِلَ نَصَبُ ذلك الجمع على جره في الياء، لِمَا تقرر من أَنَّ الفروع تُحْمَلُ على الأصول، وأصلُ هذا الجمع أن يكون للمؤنث السالم، كما أصلُ ذلك الجمع أن يكون للمذكر السالم.

وذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ إلى أن موجب ذلك هو أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث، وبين ما يشبهه في اللفظ وليس بجمع سلامة كَأَيَّاتٍ وَأَمْوَاتٍ. وكان الذي حُمِلَ فيه النصبُ على الخفض للفرق جمعَ المؤنث السالم، ولم يكن جمعَ التكسير الذي يشبهه في اللفظ لأنه لا شَبَهَ بين أَيْيَاتٍ وَأَمْثَالِهِ وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، فحُمِلَ عليه لذلك. هكذا ذكر بعضُ أصحابنا^(١) عن ابن كَيْسَانَ. ونقل غيره أن ذلك تعليل الكوفيين، وأنَّ ابن كيسان وافق الجماعة، وأن ما فيه هاء الجمع ضارِعُ التثنية والجمع، فجُعِلَ إعرابه على وجهين لئلا يخالفهما.

وقوله: وَإِنْ سُمِّيَ به فكذلك أي: فيُنصَب بالكسرة وإنَّ كان قد زال معنى الجمعية منه بكونه صار عَلَمًا، فتقول فيمن يُسمى هِنْدَاتٍ: هذه هِنْدَاتٌ^(٢)، ورَأَيْتَ هِنْدَاتٍ، ومررت بهِنْدَاتٍ، كما تقول إذا كان جمعاً لِهِنْدٍ، كما فعلوا ذلك بجمع المذكر السالم إذا سُمِّيَ به، فإنك تقول لمن يُسمى زَيْدِينَ^(٣): قام زَيْدُونٌ، ورَأَيْتَ زَيْدِينَ، ومررت بزَيْدِينَ، كما تقول إذا كان جمعاً لَزَيْدٍ.

وقوله: وَالْأَعْرَفُ حينئذ بقاء تنوينه أي: حين إذ يُسمى به، فيكون عَلَمًا يبقى فيه التنوين، كما يبقى حين كان جمعاً. قال المصنف في الشرح: «وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْتَفِي بِعَدِ التَّسْمِيَةِ بِتَقَابُلِ الْكَسْرَةِ لِلْيَاءِ، وَيُسْقِطُ التَّنْوِينَ،

(١) هو الأبيدي. شرح الجزولية ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) هذه هِنْدَاتٍ: سقط من ك.

(٣) ك: بزَيْدِينَ.

فيقول: هذه عَرَفَاتٌ، ورَأَيْتِ عَرَفَاتٍ، ومررت بعَرَفَاتٍ^(١).

وقوله: وقد يُجعل كأَرْطَاةَ عِلْمًا قال المصنف في الشرح^(١): «ومنهم - يعني من العرب - من يقول: رأيت عرفات، ومررت بعرفات، فيُلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف. وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يُجعل كأَرْطَاةَ عِلْمًا»، أي: يُجعل كواحدٍ زِيدَ في آخره أَلْفٌ وتاء كأَرْطَاة^(٢) وعَلَقَاة^(٣) وسِعْلَاة^(٤) انتهى كلامه.

وقد تكلمنا على كلامه هنا في كتاب «التكميل لشرح التسهيل» في «باب التسمية بلفظ كائن ما كان»، ونحن نتكلم عليه هنا؛ إذ الكلام هنا على ذلك أَمْسٌ، فنقول: ذكر المصنف أنَّ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف لُغَةً^(٥)، وهو خلاف مذهب البصريين، والمنقول عن البصريين^(٦) أنه إذا^(٧) سُمي بهذا الجمع يجوز فيه وجهان:

أحدهما: إعرابه كإعرابه قبل أن يُسمى به^(٨).

والآخر: أن يُحذف منه التنوين، ويبقى مرفوعاً بالضمّة، منصوباً [١/٣٥: ١] ومجروراً بالكسرة، من غير تنوين في الأحوال/ الثلاثة، ومن ذلك قول

(١) شرح التسهيل ١: ٤٢..

(٢) الأَرطَاة: واحدة الأَرطى، وهو شجر يدبغ به.

(٣) العَلَقَاة: واحدة العَلقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٤) السِعْلَاة: الغول.

(٥) ذكر هذا قبله ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٩٦ - ٤٩٧ وراجع شرح جمل الزجاجي ٢٣٠: ٢، ٤٧٥.

(٦) الكتاب ٢٣٣: ٣ - ٢٣٤ والمقتضب ٣٣١: ٣ - ٣٣٤ والأصول ١٠٦: ٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٩٨/١ - ٩٨/ب.

(٧) إذا: سقط من ك.

(٨) قال ابن مالك: «هذه اللغة الجيدة» شرح الكافية الشافية ص ٢٠٥. وذكر فيه أيضاً الوجه الآخر. وراجع في هذه اللغات معاني القرآن للأخفش ص ١٦٤ - ١٦٥ وشرح المفصل ٤٦: ١ - ٤٧: ٩ وشرح جمل الزجاجي ٢٣٠: ٢، ٤٧٥ والدر المصون ٢: ٣٣١ - ٣٣٢ والخزانة ١: ٥٦ - ٥٧ [الشاهد الثالث].

الشاعر^(١):

تَنَوَّزْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا

في رواية من رواه بالكسر دون تنوين^(٢).

وأجاز الكوفيون الوجه الأول، وأجازوا^(٣) وجهاً ثانياً، وهو منع الصرف، فيضم رفعاً، ويفتح نصباً وجرأً، كما يفعل بفاطمة.

قال أصحابنا: ومذهبُ البصريين صَحَّتْ به الرواية، ويقتضيه القياس؛ لأن التاء في هندات بعد التسمية باقية على حكمها؛ ألا ترى أنها لا تقلب هاء في الوقف، كما كانت لا تقلب قبل التسمية، ولو كانت محكوماً لها بحكم فاطمة لَقُلِبَتْ هاء في الوقف، كما تُقَلَّبُ في فاطمة، فإذا ثبت أنها محكوم لها بحكم تاء الجمع وجب أن تكون مكسورة نصباً وخفضاً. انتهى.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يقول المصنف إنَّ إعرابه إعراب ما لا ينصرف لغة؟ وليس للكوفيين دليل في ذلك من سماع، ولا أُورِدَ عنهم في ذلك شيء، وإنما قالوه بالقياس على فاطمة لما اجتمع فيه التأنيث والعلمية.

وقال بعض النحويين ما نصُّه: «وأجاز الكوفيون^(٤) فتح هذه التاء إذا سَمَّوْا بما هي فيه، وأن تُفْتَحَ في موضع الخفض والنصب في الشعر، وأنشدوا:

(١) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: يَتَرَبَّ أدنى دارِها نَظَرٌ عالي. ديوانه ص ٣١ والكتاب ٢٣٣: ٣ والمقتضب ٣: ٣٣٣ و٤: ٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. تنورتها: نظرت إلى نارها. وأذرعَات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمَّان. ونظر عال: مرتفع بعيد.

(٢) المقتضب ٣: ٣٣٣ والأصول ١٠٦: ٢ - ١٠٧ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٣٠ - ٢٣١ وشرح الكافية ١: ١٤ والخزانة ١: ٥٦ - ٦٩ [الشاهد الثالث]. وقد حكم ابن عصفور على هذه الرواية بأنها غير صحيحة.

(٣) المحرر الوجيز ١: ٢٧٤. ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٩٣ إلى الأخفش أيضاً.

(٤) مذهب الكوفيين ذكره أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١: ٢٩٦ ونسبه إلى الأخفش أيضاً، وأنشد بيت امرئ القيس التالي، ولم يذكر أنهم قصروه على الشعر. وراجع معاني القرآن للأخفش ص ١٦٥.

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَيْثُوبَ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

وفتحها عند البصريين لا يجوز البتة لأنها بمنزلة الياء في مُسْلِمِينَ، وترك التنوين عندهم جائز في الشعر، وإثباته أحسن لأنه بمنزلة النون في مُسْلِمِينَ» انتهى كلامه.

فتلخص من هذا النقل أن البصريين لا يُجيزون إذا سُمي به أن تفتح التاء البتة، وأن الكوفيين جَوَّزُوا ذلك في الشعر، وأن البصريين تَرَكُوا التنوين عندهم جائز في الشعر، وكل هذه الأحكام مخالفة لما قاله المصنف. أما فتح التاء حالة الجر فجعله لغة، ولم يذكر أن ذلك لا يجوز على مذهب البصريين، وناهيك من مذهب البصريين، وقد جهله، ولا أن ذلك أجازه الكوفيون في الشعر. وأمّا حذف التنوين مطلقاً والجر بالكسرة فذكر أن ذلك قول العرب وأنه لغة، وهؤلاء البصريون يجعلون ذلك جائزاً في الشعر.

وفي البسيط ما مُلَخَّصُهُ: «للعرب فيه عند التسمية مذهبان: الأكثر والأشهر إثبات التنوين، ومعاملته معاملة النكرة. والثاني أن تُنَزَلَ هذه التاء منزلة تاء فاطمة، بحذف التنوين، ويفتحها نصباً وجرّاً، ويرفعها رفعاً، وأنشدوا للأعشى^(١):

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَهْرًا وَرَجَى نَفْعَهَا عَامًا فَعَامًا

وهو قول أبي الحسن^(٢). وقال المبرد^(٣) والرجّاج^(٤): إذا حُذِفَ التنوين وَجَبَ الكسر، ولا يجوز الفتح، وأنشدا:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ

(١) ديوانه ص ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. عانات: بلد بالشام.

(٢) معاني القرآن له ص ١٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٦.

(٣) المقتضب ٤: ٣٧ - ٣٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٢ - ٢٧٣.

بالكسر بغير تنوين . وقال الأصمعي^(١) : «تَرَكَ التَّنوين مع الكسر خطأ» .

ص : وَتَنوبُ الواوُ عن الضمة ، والألفُ عن / الفتحة ، والياءُ عن [١٠: ٣٥/ب] الكسرة ، فيما أُضيفَ إلى غير ياءِ المتكلم من أبٍ ، وأخٍ ، وَحَمٍ غيرِ مُماثِلٍ قَزَوا وقَزَءَ وخَطَأَ ، وفَمٍ بلا ميمٍ ، وفي ذِي بمعنى صاحبٍ ، والتزامُ نَقْصٍ هُنِ أَعَرَفُ مِنَ إلحاقِهِ بهنَّ .

ش : لما ذَكَرَ المصنّفُ نيابةَ الحركة عن الحركة أخذَ يذكرُ نيابةَ الحرف عن الحركة ، فذكرَ أنَّ حروفَ العلة تنوب فيما أُضيفَ إلى غير ياءِ المتكلم ، فشَمِلَ ما أُضيفَ إلى الظاهر والمضمر غير الياءِ ، نحو : قام أخو زيدٍ ، ورأيتُ أخاه ، ومررت بأخيك .

وهذا شرطٌ واحدٌ ذَكَرَهُ ، وأَهْمَلَ شرطين :

أحدهما : أن لا يكون شيءٌ منها مصغراً ، فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف ، بل تقول : جاءَ أَخِي زَيْدٌ ، وهذا أَبِيُّ خالِدٍ ، وَحُمَيُّ جَعْفَرٍ ، وفُؤَيْهٌ عمرو .

الثاني : أن يكون مفرداً ، أي : ليس مثني ولا مجموعاً ؛ لأنه إذ ذاك يصير حكمُهُ حكمَ المثني والمجموع .

والعذر للمصنّف في إهمال هذين الشرطين هو أنه عَلَّقَ الحكمَ بعين لفظِ أَبٍ وأخواته ، فإذا صَغُرَ أو تُنِّي أو جُمِعَ فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم ، وأصحابنا يقولون^(٢) : ما دامت مُكَبَّرَةً مفردة مضافةً لغير الياءِ .

وقوله : إلى غير ياءِ المتكلم احترازٌ من أن تضاف إلى الياءِ ، فإنها إذ ذاك تذهب حروف العلة ، فتقول : قامَ أَبِي وأَخِي وَحَمِي ، وسيأتي الكلام على إضافتها إلى الياءِ في آخر فصل الإضافة إن شاء الله .

(١) حكى قول الأصمعي السيرافي في شرح الكتاب ٩٨ : ٤ ب .

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٥ والمباحث الكاملية ١ : ٧٥ وشرح الجزولية ص ١٤٢ .

وقوله من أبٍ وأخٍ لا خلاف بين البصريين^(١) أن وزنهما فَعَلٌ بدليل أبوان^(٢) وأخوانٍ وآباء وأخاء، قال س: «هذا جَماعُ فَعَلٍ»^(٣) وبدليل إخراج أبٍ على الأصل في قول الشاعر^(٤):
تَقولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْني شاحِباً: كَأَنَّكَ فِينَا يا أَباتٍ غَرِيبُ
جعله مثل عَصَا.

وزعم الكسائي والفراء^(٥) أن وزنهما فَعَلٌ بسكون العين، وأنشد الفراء والكسائي^(٦):

لِأَخَوَيْنِ كانا خَيْرَ أَخَوَيْنِ شِيمَةً وَأَنْفَعَهُ في حَاجةٍ لي أُرِيدُها
وقال رجل من بني طَيْئٍ^(٧):
ما المَرْءُ أَخوْكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرّاً عند الكَريهةِ مِعْواناً على الثُّوبِ

قال الفراء: اسْتثقلت فيه الواو، فحذفت كما حذفوها من غَدٍ. قال: وإنما عَزَبوا الأبَّ والأخَّ من مكانين، ولم يفعلوا ذلك في غَدٍ ويَدٍ ودمٍ لأن في أول أبٍ ألفاً، والعرب قد تترك الهمزة من أبٍ وأخٍ، فلما اجتمع عليهما^(٨)

(١) الكتاب ٣: ٣٦٣، ٥٩٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٥٠ والخصائص ١: ٣٣٨ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٧ - ٣٩٨ والمباحث الكاملية ١: ٨٠ وتوضيح المقاصد ١: ٧٨.

(٢) خالف في هذا الفارسي. المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ - ٣٨٣ (وزن أب). ورُدَّ عليه. شرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٣.

(٤) هو أبو الحَدَرَجان كما في النوادر ص ٥٧٥. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ٧٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٩٧ والخصائص ١: ٣٣٩ واللسان (أبي) ١٨: ٨ والمقاصد النحوية ٤: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٥) المباحث الكاملية ١: ٨٠ حيث ذكر مذهب الفراء في «أخوك».

(٦) نسب البيت في اللسان (أخو) ١٨: ٢٠ لخليج الأَعْيَرِيّ، وقبله بيت آخر، وذكر أن ابن الأعرابي أنشدهما. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٧) شرح التسهيل ١: ٤٥.

(٨) ك، ص: عليها.

ذهاب الواو من آخرهما والهمزة من أولهما، وبقي الحرف اسماً، كرهوا أن يكون اسم على حرف واحد، فذهبوا به إلى مثل ذي وذو وفي وفؤ. انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لوجود هذا الإعراب من مكانين على زعمه في حَمَ وهَنَ، وليس أولهما همزة. وأما قوله: «إنه معرب من مكانين» فسيأتي ذكر فساد^(١).

وأما حَمَ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين^(٢)، قالوا أَحْمَاءُ. وقال الفراء^(٣): الأصل حَمَوٌ بإسكان الميم. والحَمَ: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

/ وقوله: غير مُماثلٍ هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة، فإذا ماثل شيئاً من مُوازنه [١/٣٦: ١] كان إعرابه بالحركات الظاهرة كإعرابه، فتقول: هذا حَمُوكَ وَحَمُوكَ وَحَمُوكَ.

وقوله: وَفِمٍ بلا ميم هو معطوف على قوله: «مِنْ أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ»، وداخلٌ في قيد ما أضيف إلى غير متكلم، فيشمل ذلك إضافته إلى الظاهر وإلى المضمَر غير الياء، فتقول: هذا فُو زَيْدٍ، ورأيتَ فَا زَيْدٍ، ونظرتَ إلى فِي زَيْدٍ، وهذا فُوهُ، ورأيتَ فَاهُ، ونظرتَ إلى فِيكَ، قال الشاعر^(٤):

لَعَمْرِي لَسَعْدٌ حَيْثُ حُلْتُ دِيَارُهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَا فَرَسٍ حَمِرٍ

وقال^(٥):

(١) سيأتي في ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) أمالي ابن السجري ٢: ٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٢، ٣٩٦ وشرح المفصل ١: ٥٢ - ٥٣ والتوطئة ص ١٢٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٤ - ٣٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٨٠ وتوضيح المقاصد ١: ٧٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيبه ص ٧١٢.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٣ والتاج (حمر). فرس حَمِرٍ: تغيرت رائحة فيه من أكل الشعير. يعيره بالْبَحْرِ، أراد: يافا فرس حَمِرٍ، لَقَبَهُ بفي فرسٍ حَمِرٍ لَشَنٍ فيه.

(٥) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٩. يذكر ظليماً شَبَّهَ به ناقته، لأَيَّا تَبَيَّنَتْ: لا تبينه إلا بعد مشقة =

فُوهُ كَشَقُّ الْعَصَا، لَايَا تَبَيَّنُهُ أَصَكُّ، مَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ، مَصْلُومٌ
ووزنه عند الخليل^(١) وس^(٢) فَعَلٌ بدليل جمعه على أَفْوَاهِ كَسَوَطٍ
وَأَسْوَاطٍ. وذهب الفراء إلى أن وزنه فَعْلٌ بضم الفاء. واستدل^(٣) لـ «س»
بقول الفصحاء فَمٌ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظيرُ هذا استدلال س^(٤) على
أَنَّ ابْنًا مَفْتُوحَ الْفَاءِ بِقَوْلِهِمْ بَتُونٌ.

وقوله: وفي ذي بمعنى صاحب هذا معطوف على المجرور بـ «في» من
قوله: «فيما أضيف» لا معطوف^(٥) على المجرور بـ «من»، ولذلك كرر
«في»، وإنما فعل ذلك لأن «ذا» بمعنى صاحب لا يُضاف إلى ضمير مطلقاً،
سواء أكان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، على أن في إضافته إلى
المضمر خلافاً^(٦)، س منعه^(٧)، والمبرد أجاز^(٨)، وقال صاحب البديع: لم
يرد مضافاً للضمير إلا مجموعاً، وقد جاء مجموعاً غير مضاف^(٩):

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الدَّوِينَا

وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ قَالَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ «ذِي» كَقَوْلِهِمْ فِي^(٩).

= وجهه. المصلوم: المقطوع الأذن من الأصل، وبذلك توصف النعام. وظليم أصك: أي
لتقارب ركبتيه يصيب بعضها بعضاً إذا عدا. وفي الديوان أَسَكُّ. أي: أسك الأذنين،
والسكك: صغر الأذن وضيقها ولزوقها بالرأس وقلة إشرافها.

(١) الكتاب ٣: ٣٦٥. ك: الخليل وكس.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤١٤. ك: واستدل س.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٤.

(٤) في النسخ كلها: «معطوفاً». وأثبت ما في المطبوعة.

(٥) ك: خلاف.

(٦) الكتاب ٣: ٤١٢.

(٧) ذكر في المقتضب ٣: ١٢٠ أنه لا يضاف إلى المضمر. والذي نسب إلى المبرد إجازة ذلك
هو القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥٤.

(٨) البيت للكميت. شرح هاشمياته ص ٢٩٢ والكتاب ٣: ٢٨٢ وشرح الأبيات المشككة
الإعراب ص ١٧٥، ١٩١ والخزانة ١: ١٣٩ - ١٤٧ [الشاهد ١٦]. يعني بالدَّوِينِ ملوكهم

مثل ذي يَزَنَ وذو كَلَّاحَ وذو جَدَنَ وذو نُوَّاسَ.

(٩) والأصل ذَوِي بِكسر الواو بسبب ياء المتكلم، وكسر الذال إتباعاً لتلك الكسرة، ثم سَكُنَتْ =

وسياأتي ذلك مُستوفى في باب الإضافة إن شاء الله.

واحترز المصنف بقوله: «بمعنى صاحب» من «ذي» التي يُشار بها إلى مؤنث. ويرد عليه «ذو» الطائية في بعض لغات طيِّء، فإنها تُعرب^(١)، فتقول: جاء^(٢) ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، وليست بمعنى صاحب، وسياأتي ذكرها في الموصولات.

ووزنُ ذي بمعنى صاحب عند س^(٣) فَعَلٌّ، وأصله ذَوَيٌّ، حُذفت لامه. ولو سَمَّيت به على مذهبه أتممت^(٤). ويدلُّ على أن هذا^(٥) أصله قولهم: «ذواتا» في الثنية، فعادت اللام، كما قالوا في ثنية أَبٍ: أَبَوَانِ، ودلَّ ذلك على أن وزنه فَعَلٌّ، وهو - عنده - من باب طَوَيْتُ^(٦). وبه قال أبو الحسن^(٧)، واحتج بهذه الحجة.

وقال أبو علي^(٨) وابن جني^(٩): لا يلزم هذا لأنه لمَّا استمرَّ تحريكُ

= الواو استقلالاً للكسرة فيها، وقلبت ياء، وأدغمت في ياء المتكلم. شرح الجزولية ص ١٦٢.

(١) المقرب ١: ٥٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح الألفية لابن النازم ص ٨٨ - ٨٩ وتخليص الشواهد ص ٥٤.

(٢) ك: جاءني.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٢ - ٢٦٣، ٣٦٦.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٢.

(٥) ك: هذه.

(٦) لأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان. الكتاب ٤: ٣٩٩ - ٤٠٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٧٨ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٤٦، ٢٤٧ - ٢٥٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧١ - ٣٧٢.

(٧) الأصول ٣: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٨) كذا. وقد استدل بـ «ذواتا» على أن عين «ذَوَا» مفتوحة. شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٧٥، ١٩١. وقال في وزن «أَبٍ»: «ولا يدل قولهم أَبَوَانِ وتحرك العين التي هي الباء منه في قول سيبويه على أن الكلمة فَعَلٌّ لأنه قد قالوا في ثنية دَمٍ دَمَيَانِ، ودَمٌ عنده فَعَلٌّ، فكذلك تحرك العين في أَبَوَانِ لا يدل على ذلك». المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ - ٣٨٣ (وزن أب).

(٩) المنصف ١: ٦٣ - ٦٤ و١٣٧ - ١٤٩ ولم يذكر في هذين الموضعين «ذا».

العين لحذف اللام لم يُعتبر ردُّها لأنه عارض، فتركوها محرّكة كما قالوا:
غَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ، وقد قال الشاعر^(١):

يَدَيَانِ بَيِّضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

والجمهور على أنه فَعْلٌ^(٢). على أَنَّ النحاس حكى أَنَّ من النحويين مَنْ جعله فَعَلًا^(٣). بهذا البيت. وهذا يلزم في مذهب س. وقد احتج^(٤) أبو العباس^(٥) في «دم» أنه فَعْلٌ بقول الشاعر^(٦):

..... / جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ اليَقِينِ [١/٣٦:ب]

(١) هذا صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: قد يمنعانك أن تُضَامَ وتُضَهَذَا. وهو في المنصف ٦٤:١ و١٤٨:٢ وأما ابن الشجري ٢٣١:٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٣ - ١١٤ والخزانة ٤٧٦:٧ - ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤]. محلم: من ملوك اليمن. تُضَام: تُظَلَم. وتُضَهَد: تُقَهَر. ويروى آخره أيضاً: وتُقَهَرَا، وتُهَضَّمَا.

(٢) أي: إن أصل يد: يَدَيٌّ بفتح فسكون. الكتاب ٣٥٨:٣، ٥٩٧ والمقتضب ٣٢:١ والأصول ٣٢٤:٣ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ١١٢:٤/أ، ١٥٨/ب والمسائل العضديات ص ٢١٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٩ والمنصف ٦٤:١ و١٤٨:٢ وفيه أنهم أجمعوا على سكون العين من «يد». وأما ابن الشجري ٢٣٠:٢ - ٢٣١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٩٤ وشرح الملوكي ص ٢٨٢، ٤١٠ - ٤١٢.

(٣) قيل: بعض العرب يقول في اليد «يَدَا» في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً، فيكون «يَدَيَانِ» تشية «يَدَا» هذه. شرح المفصل ١٥١:٤ - ١٥٣ وشرح الكافية ١٧٦:٢ حيث قال: «ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل يَدٍ فَعْلٌ متحرك العين، كقوله:

يَا رَبُّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا

وراجع الخزانة ٤٧٦:٧ - ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤] و٤٩٨ - ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. وقال النحاس: «وَيَدٌ فَعْلٌ بلا اختلاف لقولهم في جمعها: أَيْدٍ صناعة الكتاب ص ١٩٠.

(٤) ك: واحتج.

(٥) المقتضب ٢٣١:١ و١٥٣:٣.

(٦) هو علي بن بدال بن سليم كما في الخزانة ٤٨٢:٧ - ٤٨٩ [الشاهد ٥٦٥] حيث أطال في تخريجه. وصدرة: فلو أَنَا على حَجَرٍ دُبُخْنَا. وهو بغير نسبة في المقتضب ٢٣١:١، و٢٣٨:٢ و١٥٣:٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ والمنصف ١٤٨:٢. وراجع أمالي بن الشجري ٢٢٨:٢ حيث أطاب المحقق في تخريجه. وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباعضين، فلو دُبُخَا على حجر للذهب دم هذا يَمَنَّةٌ ودم ذاك يَسْرَةٌ.

والأكثرُ على أن هذا لا يلزم لما تقدّم. وذهب الخليل^(١) إلى أن وزنه فَعْلٌ، وأنه من باب قُوّة، فأصله ذُوٌ مثل قَوّ. وقال ابن كَيْسان: يحتمل الوزنين جميعاً.

ومما يُعَكِّرُ على مذهب س في أنَّ أصله ذَوِيٌّ، ثم صار ذَوَى، ثم حُذِفَت اللام، أنهم قالوا: ذَوُو مَالٍ، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوُو مَالٍ كما قالوا: مُصْطَفَوُ زَيْدٍ؛ فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، وينفتح ما قبل الواو ليدل على المحذوف.

وقوله: والتزامُ نقص هَنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ أما إلحاقه بهن وإعرابه بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً ففي ذلك خلاف:

ذهب الفراء^(٢) إلى أنه ليس من هذه الأسماء، قال الفراء: وأمّا ما لم يتم في حال، وجاء منقوصاً، فقولهم دَمٌ، ومثله هَنٌ وهَنَةٌ، قال: فهذا لم نجد له في الواحد تماماً.

وذهب س إلى أنه من هذه الأسماء، قال س^(٣): «ومن العرب من يقول هَنُوكَ وهَنَاكَ ومررت بِهَنِيكَ، ويقولون هَنَوَانٍ، فيجرّيه مجرى الأب». انتهى. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ولَمّا لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب لم يعدّه كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه كما قال الفراء، وفي الحديث «مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ لَا^(٤)»

(١) الكتاب ٣: ٢٦٣ وشرحه للسيرافي ٤: ١١٢/أ. وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل. ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بَشَبَت، ولم يقدّم الدليل على أن العين متحركة». وقال ابن الخباز: «والذي حداه على ذلك أن أكثر ما حُذِفَت لامُه مما جاء على حرفين واوياً كَأَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ وَهَنٍ وَابْنٍ وَابْنَةٍ وَاسْمٍ وَغَدٍ وَدَمٍ في أحد القولين» النهاية ص ٣٢١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٤ والتوطئة ص ١٢٥.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٠.

(٤) ك: ولا. وكذا في النهاية في غريب الحديث ٥: ٢٧٨ وشرح السهيلي ١: ٤٤.

تَكُنُوا»^(١)، ورؤي عن علي رضي الله عنه «مَنْ يَطْلُ هَنْ أَبِيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ»^(٢)، وقال^(٣):

رُحْتُ فِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكَ مِنْ الْمِثْرِ
أَرَادَ: هَنْكَ، فَسَكَنَ كَمَا يَسْكُنُ عَضْدٌ. وَوزن هَنْ أَيْضاً فَعْلٌ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ^(٤).

ص: وَقَدْ تُشَدِّدُ نُونُهُ، وَخَاءُ أَخٍ، وَبَاءُ أَبٍ، وَقَدْ يُقَالُ أَخَوْ، وَقَدْ يُقْصَرُ
حَمْ^(٥) وَهُمَا أَوْ يَلْزُمُهَا النِّقْصُ كَيْدٍ وَدَمٍ، وَرُبَّمَا قُصِرَا، أَوْ ضُعِفَ دَمٌ.

ش: مِثَالُ تَشْدِيدِ نُونِ هَنْ قَوْلُ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ^(٦):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً وَهَنِّي جَاذٍ بَيْنَ لِهَزِمَتِي هَنْ
وَتَشْدِيدُ خَاءِ أَخٍ^(٧) - فَيَكُونُ كَفَخٍّ - وَبَاءُ أَبٍ ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ^(٨)، وَأَنَّهُ يُقَالُ

(١) خَرَّجَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ١: الْحَدِيثُ ٢٦٩. وَالْمَعْنَى: قَوْلُوا
لَهُ: عَضَّ أَثَرَ أَبِيكَ.

(٢) جُمُورَةُ الْأَمْثَالِ ٢: ٢٥٤ وَالْمُسْتَقْصَى ٢: ٣٦٣ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ٤٤. وَهُوَ بَغْيَرُ نِسْبَةٍ فِي
مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٢: ٣٠٠. وَيُرْوَى «أَبَرُ أَبِيهِ». وَالْمَعْنَى: مِنْ كَثَرِ إِخْوَتِهِ اشْتَدَّ ظَهْرُهُ وَعَزَّ،
وَضَرَبَ الْمُنْطَقَةَ مِثْلًا لِأَنَّهَا تَشَدُّ الظَّهْرَ.

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ أَوْ الْأَقْبِشَرُ الْأَسَدِيُّ. الْكِتَابُ ٤: ٢٠٣ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ٤٤ وَالْخَزَانَةُ ٤: ٤٨٤ -
٤٩٢ [الشَّاهِدُ ٣٣٠]. وَرَاجِعُ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٢٣٥ حَيْثُ حَزَرَ الْمُحَقِّقُ نِسْبَةَ الْبَيْتِ.

(٤) الْكِتَابُ ٣: ٣٦١، ٣٦٣ - ٣٦٤ وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِيِّ ٤: ٩٢ أَوَّلًا وَالْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ ص ٣٠
وَسِرْ صِنَاعَةُ الْإِعْرَابِ ص ١٤٩ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٢٣٤ وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ ص ٣٩٩
وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١: ٥٢ - ٥٣ وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ ص ٣٤٩ وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١: ٧٨.

(٥) س، ك: دَمٌ.

(٦) كَذَا فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١: ٤٥ حَيْثُ ذَكَرَ اسْمَهُ، وَهُوَ سُحَيْمٌ. وَآخِرُهُ فِيهِ «هَنْدٌ». وَلَيْسَ فِي
دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ بِتَحْقِيقِ الْمِيْمِيِّ. وَهُوَ بَغْيَرُ نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (هَنَا) ٢٠: ٢٤٤ وَالنِّهَايَةُ
ص ٣١١. وَاللَّهْزِمَتَانِ: مَضْيِغَتَانِ عَلَيَّانِ فِي أَصْلِ الْحَنْكِيِّ فِي أَسْفَلِ الشَّدَقَيْنِ، وَاسْتِعَارَهُمَا
الشَّاعِرُ لِلْهَنْ. وَجَذَا الشَّيْءُ: ثَبَتَ قَائِمًا.

(٧) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (أَخ) ٧: ٦٢٣ وَالنِّهَايَةُ ص ٣٠٩ وَشَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ ص ٣٧٧ وَشَرْحُ
التَّسْهِيلِ ١: ٤٥ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ ص ١٦١.

(٨) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (أَبَا) ١٥: ٦٠٣ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ٤٥.

في الاشتقاق: اسْتَأْبَيْتُ فلاناً، بباءين، أي: اتَّخَذْتُهُ أباً.

وقوله: وقد يُقال أَخُوّ قد ذكرنا^(١) الدليل على ذلك فيما أنشد الكسائي والفراء دليلاً على أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين.

وقوله: وقد يُقَصِّرُ حَمٌّ وهُمّا وهذا هو الأصل؛ لأنه من حيث وزنها فَعْلٌ كان يلزم القصر فيها، سواء أضيفت أم لم تُضَفْ، فتقول: قام حَمّاك وأباك وأخاك، وقام أباً وأخاً وحَمّاً، وقَصُرَ حَمٌّ مشهور، نَصٌّ عليه أصحابنا^(٢)، ومنه قيل للمرأة حَماة، وحكاه أبو عبيد عن الأصمعي. وأمّا قَصُرَ أبٍ فقال الفراء^(٣): من العرب من يقول: هذا أباك، بالألف على كل حال، وقال^(٤):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بَلَّغَا في المجدِ غايتها

وأمّا قَصُرَ أَخٍ فزعم الفراء أَنَّ قَصَرَ أَخٍ لم يسمعه كما سمعه في أبٍ. وأجاز ذلك هشام، أجاز: جاءني أخاك، ومررت/ بأخاك، وحكى^(٥) [١/٣٧: ١] «مُكْرَءُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(٦)، وأنشد المصنف في الشرح مستدلاً على قصر

(١) تقدم ذلك في ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) الجزولية ص ١٩ وشرحها للشلوبين ص ٣٧٢ - ٣٧٣ والمباحث الكاملية ٨٣: ١ وشرح الجزولية ص ١٥٨.

(٣) نَسَبَ القول بقصر أب وأخ إلى الفراء الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ واللورقي في المباحث الكاملية ٨٤: ١ ونص على أن غير الفراء ذكر ذلك أيضاً. وقال الشلوبين في ص ٣٤٤: «وذكر الفراء اختلاف اللغات في هذه الأسماء، واحتفل فيها احتفالاً كلياً» يعني الأسماء الستة. وانظر أيضاً التوطئة ص ١٢٥.

(٤) هو أبو النجم أو رؤبة أو رجل من بني الحارث. ديوان أبي النجم ص ٢٢٧ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٨ والمقاصد النحوية ١: ١٣٣ والخزانة ٤: ٤٥٥ - ٤٥٦ [الشاهد ٥٥٩]. وراجع تحقيقنا ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٥ [الهامش ٥].

(٥) أي: هشام، كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨.

(٦) هذا مثل يُضْرَب لمن يُحْمَل على ما ليس من شأنه، وقائله أبو جَسْر خال بَيْهَس. الفاخر ص ٦٢ - ٦٣ وأمثال أبي عبيد ص ٢٧١ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٤٢ ومجمع الأمثال ٢: ٣١٨ والرواية فيها كلها «أخوك» وروي مقصوراً في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨ وأمالي =

الأخ^(١):

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وإِنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مَكَافئًا فَيُطْمَعُ ذَا التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يُصْغِي

ولا دليل فيه لأنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، التقدير: الزم أخاك، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

والضمير في قوله: أو يلزمها النقص عائد على أخ وأب وحَم، ويعني بالنقص حذف لاماتها كحذف لام غَدٍ وشبهه، فمن نقص أب قول الراجز^(٢):
بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وقول الآخر^(٣):

سِوَى أَبِيكَ الْأَذْنَى وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَلَا كُلَّ عَالٍ يَا بَنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

ومن نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم: «جاءني أخك». وأجاز الفراء^(٤): «هذا أبك وأخك». فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة.

وأما نقص حَمٍ فحكى الفراء^(٥) أنه يقال: هذا حَمَك. وأنكر هذه اللغة البصريون، قال س في النسب إلى حَمٍ: حَمَوِيٌّ، قال: «ولا يجوز إلا

= السهيلي ص ١١٤ وشرح الألفية لابن النازم ص ٣٩ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ والمباحث الكاملية ١: ٨٢ والبسيط ص ١٩٠.

(١) شرح التسهيل ١: ٤٥ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٣ وتخليص الشواهد ص ٦٢. الملمة: النازلة من نوازل الدهر. بما تبغي: بما تطلب. ومن يبغي: من يجور ويظلم. وفي شرح التسهيل: لما تبغي. وفيه وفي شرح الشذور: فَيُطْمَعُ ذُو التَّزْوِيرِ.

(٢) نسب الرجز إلى رؤية. ملحقات ديوانه ص ١٨٢ وشرح التسهيل ١: ٤٦ وشرح الألفية لابن النازم ص ٣٨ والدر المصون ١: ٢٨٧.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ والخصائص ١: ٣٣٩ واللسان (أبي) ١٨: ٧. والنهاية ص ٣٠٨ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٨.

(٤) ذكر الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ أنه لغة. وذكر اللورقي في المباحث الكاملية ١: ٨٤ أنه ذكر هذه اللغة الفراء وغيره.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيب اللغة (حمى) ٥: ٢٧٢.

ذا»^(١)، ولو جاز أن تقول: «هذا حَمَك» لجاز أن تقول في النسب: حَمِي، كما تقول إلى يَدٍ: يَدِي وَيَدَوِي.

فتلخص في أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ الْقَصْرُ وَالنَقْصُ ومصاحبة الحروف حالة الإضافة، وفي أَبٍ وَأَخٍ التَّشْدِيدُ، وفي أَخٍ وَحَمٍ بناؤه على فَعَلٍ، وفي حَمٍ بناؤه مهموزاً على فَعَلٍ أو فَعَلَ، وفي هُنِ النَقْصُ والتَّشْدِيدُ ومصاحبة الحروف حالة الإضافة. وترتيب لغات حَمٍ في الجودة: مصاحبة الحروف، فالإتمام^(٢) على فَعَلٍ بالواو كدَلُو، فالقصرُ، فالنقصُ، فالإتمامُ على فَعَلٍ بالهمز، فعلى فَعَلٍ بالهمز، ذكره بعضُ أصحابنا^(٣).

وقوله: كَيْدٍ وَدَمٍ، وَرُبَّمَا قُصِرَا استطرد من ذكر لغات هذه الأسماء إلى ذكر لغةٍ غيرها مما شبهها به، وَمَنْ غَلَبَ عليه حُبُّ شيءٍ استغرقه، وليس من الضروري ذكر لغات هذه الأسماء فضلاً عن ذكر ما شُبِّهت به، ولا هو داخل في علم النحو. وأنشد المصنفُ في الشرح قولَ الشاعر^(٤):

عَفَلْتُ، ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فإذا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا

وقولَ الراجز^(٥):

يا رُبَّ سَارٍ باتَ ما تَوَسَّدَا إلا ذِرَاعَ الْعَنَسِ أو كَفَّ الْيَدَا

ويَحْتَمِلُ هذا البيت أن يكون «اليدَا» تثنيةً على لغةٍ من

(١) الكتاب ٣: ٣٥٩.

(٢) ك: والإتمام.

(٣) ذكرها بهذا الترتيب الشلوبينُ في التوطئة ص ١٢٤ ولم ينص على أن هذا هو ترتيبها في الجودة. ونص عليه اللورقي في المباحث الكاملية ١: ٤٨٣ والأبدي في شرح الجزولية ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٦. والبيت أيضاً في مجالس العلماء ص ٣٢٦ والمنصف ٢: ١٤٨ وأما ابن الشجري ٢: ٢٢٧ حيث خرَّجه المحقق من مصادر كثيرة. غفلت: أي البقرة الوحشية. وتطلبه: أي تطلب ولدها.

(٥) كتاب الأضداد لابن الأنباري ص ١٨٨ وشرح التسهيل ١: ٤٦ والخزانة ٧: ٤٩٨ - ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. العنس: الناقة الشديدة.

يُمْنِي^(١) بالألف مطلقاً، وحذف النون على حد قولهم «يَبْضُكُ ثِنْتَا وَيَبْضِي مَائَتَا»^(٢)، فلا يكون فيه حجة، فيحتاج في إثبات قصر اليَدِ إلى دليل غيره. وقول الآخر^(٣):

أَهَانَ دَمَكَ فِرْعَاً بَعْدَ عِزَّتِهِ يَا عَمْرُو بَغْيُكَ إِصْرَاراً عَلَى الْحَسَدِ
وقول الآخر^(٤):

وَالدَّمُ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

ص: وقد ثُلُثُ فَاءٍ فَمٍ منقوصاً أو مقصوراً، أو يُضَعَّفُ مفتوح الفاء أو مضمومها، أو تَتَّبِعُ فَاؤُهُ حَرْفَ إِعْرَابِهِ فِي الحركات، كما فُعِلَ بفاء مَرءٍ [٣٧: ١ ب] وَعَيْنِي / امْرِئٍ وَابْنِهِ، ونحوهما قُوكَ وأخواته على الأصح، وربما قيل: «فَاءٌ» دون إضافة صريحة نصباً، ولا يختص بالضرورة نحو:
يُضْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

خِلَافاً لِأَبِي عَلِيٍّ.

ش: قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون^(٥) في فَمٍ لُغَاتٍ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ. قال أبو عمرو الشيباني: يقال: فُمٌ، وفِمٌ. وقال الفراء^(٦): وفي فَمٍ لُغَاتٌ: إِعْرَابُ الْفَاءِ وَالْمِيمِ، وَرَفْعُ الْفَاءِ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَفَتْحُ الْفَاءِ وَإِعْرَابُ الْمِيمِ. فقول المصنف: «وقد ثُلُثُ فَاءٍ فَمٍ منقوصاً» فالفتح هو

(١) ك: ثنى.

(٢) هذا من قول الحجلة للقطاة فيما تزعم العرب. تهذيب اللغة (حجل) ١٤٣: ٤ والخصائص ٤٣١: ٢. أي: ثِنْتَانِ وَمَائَتَانِ. والحجل: إناث العاقيب.

(٣) شرح التسهيل ٤٧: ١ والبحر ٤٤٩: ١ والدر المصون ٢٥٦: ١. والفرغ: السعة والسيلان.

(٤) هو تَأْبِطُ شَرًّا. وصدر البيت: حَيْثُ التَّقَتْ بَكَرٌ وَفَهَمَ كُلُّهَا. ديوانه ص ١٩٤ وأمالى ابن الشجري ٢٢٩: ٢ وشرح التسهيل ٤٧: ١.

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٥٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ - ٢٦٤ وشرح التسهيل ٤٧: ١ - ٤٨.

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٤ وتهذيب اللغة (فم) ٥٧٤: ١٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

المشهور، وحكى س^(١) في تثنيته: فَمَانِ، والضمّ حكاه الشيباني والفراء، والكسر حكاه الشيباني.

وقوله: أو مقصوراً يعني أنه يقال: فَمَأً وفَمَأً وفَمَأً، ولم يذكر المصنف في شرحه شاهداً إلا على الفتح، قال: «أنشد الفراء^(٢):
يَا حَبَّذا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا

وحكى ابن الأعرابي في تثنيته: فَمَوَانٍ وفَمَيَانٍ^(٣). وأطلق القول، فدل على أن ذلك لا يختص بالنظم دون النثر، وعلى هذا يكون قول الفرزدق^(٤):
هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

فصيحاً؛ إذ قد ثبت القصرُ وتثنيته بقول ابن الأعرابي. وقد أجاز ذلك س^(٥)، أجاز فَمَوَانِ، وأنشد بيت الفرزدق.

ولأبي العباس في هذا البيت قولان^(٦):

أحدهما: أن قوله: «فَمَوَيْهِمَا» لحن، لأنه جاءت الميم مع الواو، والميمُ بدلٌ منها، فالجمع بينهما خطأ.

والقول الآخر: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين. وهذا إنما

(١) الكتاب ٣: ٣٦٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ والخصائص ١: ١٧٠ واللسان (فوه) ١٧: ٤٢٤ وشرح التسهيل ٤٧: ١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٤٧ - ٤٨.

(٤) عجز البيت: على النابح العاوي أشدَّ رجاء. ديوانه ص ٧٧١ والكتاب ٣: ٣٦٥، ٦٢٢ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ والعصديات ص ٣٦ والحلييات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ والمسائل العسكرية ص ١٨٢ والخصائص ١: ١٧٠ و٣: ١٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٧ وشرح التسهيل ١: ٤٨ والخزانة ٤: ٤٥٩ - ٤٦٦ [الشاهد ٣٢٦]. هما: أي إبليس وابنه. والنابح: أراد به من يتعرض للهجو والسب، ومثله العاوي. والرجاء: الرمي بالحجارة، وأراد به هنا الهجاء.

(٥) الكتاب ٣: ٦٦٥، ٣٦٦.

(٦) القول الثاني في المقتضب ٣: ١٥٨.

قاله أبو العباس لاعتقاده أن الميم ليست من أصل بنية الكلمة، وإنما هي بدل من الواو. قال أبو العباس^(١): «تقول في الأفراد فَمٌ فاعْلَمْ، فتُبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد. وإنما الميم والباء والواو من الشفة، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة، ثم تهوي في الفم لما فيها من المد واللين حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة. والباء لازمة لموضعها» انتهى كلامه.

وعلى ثبوت لغة القصر تكون الميم من أصل بنية الكلمة^(٢)، وانقلبت الألف في الثنية واوًا وياء اعتباراً لما انقلبت عنه من ياء أو واو.

وقوله: أو يُضَعَّفُ مفتوح الفاء أو مضمومها أما التضعيف فحكاه ابن السكيت^(٣)، وأنشد^(٤).

يا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ

قال: «ولو قيل مِنْ فَمِّهِ لجاز»^(٥). وأنشد صاحب الترقيص^(٦):
أَلَدُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَمُّهُ كَطَعِمِ شَهْدٍ رِيْقُهُ وَفَمُّهُ^(٧)

(١) المقتضب ٣: ١٥٨.

(٢) من أصل بنية الكلمة: سقط من س.

(٣) إصلاح المنطق ص ٨٤.

(٤) إصلاح المنطق ص ٨٤. وهو للعجاج، ونسب لغيره. الخزانة ٤: ٤٩٣ - ٤٩٦ [الشاهد ٣٣١]. وراجع تحرير القول في ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٤١٤ - ٤١٥ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٢٩ وسفر السعادة ص ٥٩. وبعده:

حتى يعود المُلْكُ فِي أَضْطَمِّهِ

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤. وقال ابن جني: «يروى بضم الفاء مِنْ فَمِّهِ وفتحها». سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ والمحتسب ١: ٧٩.

(٦) أبو عبد الله محمد بن المعلّى الأسدي النحوي اللغوي. روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد. من مصنفاته: الترقيص، وشرح ديوان تميم بن أبي بن مقبل. معجم الأدياء ١٩: ٥٥ وبغية الرعاة ١: ٢٤٧ والخزانة ٩: ٢٢٦ وكشف الظنون ص ٤٠١.

(٧) لم أقف على هذين الشطرين.

وحكى كُراع^(١) فَمُّ بالضم والتشديد^(٢). وحكى صاحب «اليواقيت»^(٣) الفتح والضم والكسر مع التشديد، قال: «والأولُ أَفْصَحُ»، يعني الفتح. وقال اللّخاني^(٤): «يقال فَمّ وَأفْمام»، فدل الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورة؛ إذ كان تفریعاً له على مادة المفرد. وخالف ابنُ جَنِّي، فقال: «الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة»^(٥) انتهى.

واتضح بهذه النقول أنه له موادُّ أربعٌ: «ف و هـ»، وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق، نحو فَوَيْه / [١/٣٨: ١] وأفواه وما فَاةً بكذا، وفلان أَفْوَهٌ ومُفَوَّهٌ ونحوها. «ف م ي» «ف م و» ويدل^(٦) عليه: هذا الفَما، والتثنية فَمَيان وفَمَوان. «ف م م» يدل عليه أَفْمام.

وقوله: أو تَتَّبِعُ فاؤه حرفَ إعرابه في الحركات هذا حكاها الفراء^(٧)، فتقول: هذا فَمُّ، ورأيت فَمّاً، ونظرت إلى فِمٍ.

(١) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل [- ٣١٠ هـ] كان لغوياً نحوياً من علماء مصر، خلط المذهبين، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان نحوياً كوفياً، وقيل: كان إلى قول البصريين أقرب. صنف كتباً في اللغة، روى فيها عن أبي يوسف الأصهباني عن أبي عبيد، منها: المنضد، والمجرد، والمنجد، وأمثلة الغريب، والمُنتخب. معجم الأدباء ١٣: ١٢ - ١٣ وإنباه الرواة ٢: ٢٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١٥٨ ومقدمة المنتخب.

(٢) المنتخب ص ٥١٧.

(٣) محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي المعروف بسلام ثعلب [٢٦١ - ٣٤٥ هـ] حافظ للغة، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، وروى عنه الجهم الغفيري. قال ابن برهان: لم يتكلم في علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبي عمر الزاهد. ومن مصنفاته: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح، وغريب الحديث. إنباه الرواة ٣: ١٧١ - ١٧٧ وبغية الوعاة ١: ١٦٤ - ١٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٨.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ - ٤١٧. وفي المباحث الكاملية ما نصّه: «قال يعقوب وابن جني: هذه ضرورة لا لغة». وراجع شرح الكافية ١: ٢٩٧.

(٦) ك، ص: يدل.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣.

والأفصح في فَمِ المخفف فتحُ فاء فَمِ، ثم ضَمُّها، ثم كَسْرُها، ثم الإبتاع، وهي أضعف اللغات؛ لأن سبب الإبتاع إنما هو الإضافة، فإذا زالت الإضافة فينبغي أن يزول الإبتاع. وكان الضم دون الفتح لأنه يلزم فيه الخروج من ضم إلى كسر حالة الجر، ولولا أنَّ الكسرة عارضة لما جاز ذلك. وكان الكسر دون الضم لأنه فيه الخروج من كسر إلى ضم، ولا يوجد البتة لا في اسم ولا فعل؛ بخلاف الخروج من ضم إلى كسر، فإنه يوجد في الفعل نحو ضَرِبَ.

وقوله: كما فُعِلَ بفاء مرءٍ في فاء مرءٍ لغاً ثلاث: إحداها الفتح على كل حال، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَكَ الْمَرْءُ وَقَلْبِهِ﴾^(١). والثانية الكسر على كل حال^(٢). والثالثة حكاها ابن السكيت^(٣) وغيره^(٤)، وهي الإبتاع، تقول: هذا المرءُ، ورأيت المرءَ، ومررت بالمرءِ. وعَلَّلَ المبردُ الإبتاع بأنه تبع لأن الهمزة قد تُخَفَّفُ، فتقول^(٥): مرءٌ، فيقع على الراء الإعرابُ. وقرأ الحسن^(٦) بكسر الميم، يعني في قوله: ﴿بَيْنَكَ الْمَرْءُ وَقَلْبِهِ﴾^(٧) وقرأ ابن

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ذكر في اللسان (مرأ) ١: ١٥٠ أن السكري روى قول أبي خراش:

جمعت أمورا يُنْفَدُ المِرْءُ بعضها من الحِلْمِ والمعروف والحَسْبِ الضُّخْمِ بكسر الميم من «المِرْء»، وزعم أن ذلك لغة هذيل. والذي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥ «المِرْء»، وراجع ص ٣٨٤ منه.

(٣) إصلاح المنطق ص ٩٣.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٣ - ٢١٤ حيث نسبها لأهل مكة وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٨.

(٥) ك، ص: فيقال.

(٦) الدر المصون ٢: ٤٠. ونسبت هذه القراءة في إيضاح الوقف والابتداء ص ١٤ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨ إلى الأشهب العقيلي. ونسبت في المحرر الوجيز: ٢: ٥١٤ والبحر المحيط ٤/ ٤٧٧ إلى ابن أبي إسحاق. وفي المحتسب ١: ٢٧٦ والمحرر الوجيز ٢: ٥١٥ والبحر ٤: ٤٧٧ أن الحسن قرأ (بين المَرِّ) بفتح الميم وتشديد الراء. قلت: ذكر السكري أنها لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥.

(٧) سورة الأنفال: ٢٤.

أبي إسحاق (بينَ المُرءِ) بضم الميم^(١). وقال عيسى: ناسٌ من تهامة يَجُرُون الميمَ، كأنه يكسر الميم إذا انكسرت الهمزة، ويضمها إذا انضمت، ويفتحها إذا انفتحت، كما يقول بعض العرب: هذا فُؤُك، وفي فِمْك.

وقوله: وَعَيْنِي امرئٍ وائِئِمَّ أما امرؤُ ففيه لغتان: إحداهما الإتياع كما ذكر المصنف، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكْ﴾^(٢). والثانية فتح الراء في كل حال والإعراب في الهمزة، حكاهما الفراء^(٣)، وأنشد^(٤):
بِأَبْنِي امْرَأً وَالشَّامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَتَتْنِي بِبُشْرَى بُرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ
قال: وأنشد أبو ثروان^(٥):

أَنْتَ امْرَأٌ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ كُلِّهِمْ تُعْطِي الْجَزِيلَ، وَتَشْرِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ
وعلى هذه اللغة جاء التأنيث، قالوا: امرأة، وهي الأصل. وحكى الجوهري^(٦) أن من العرب من يضم الراء على كل حال، فيقول: رأيت امرؤًا ومررت بامرؤ.

ولا تدخل أل على امرئٍ، استغنوا بدخولها على مرءٍ. وقال الفراء^(٧):
بعض نُؤيس يقولون: الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة، فيدخلون اللام على امرئٍ. وقال أبو علي^(٧): «ولعلَّ هذا الذي سمعها^(٨) منه لم يكن فصيحاً؛

(١) مختصر في شواذ القرآن ص ٨ والدر المصون ٢: ٤٠. وانظر ما ذكرناه في الحاشية التي قبل السابقة.

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧ والفسر ١: ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١: ١٥١. وأوله في النسخ كلها «فإني» وتصويبه من تهذيب اللغة ١٥: ٢٨٨ حيث قال الأزهرى: «هكذا أنشده بِأَبْنِي بِإِسْكَانِ الْبَاءِ الثَّانِيَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَنْشُدُونَهُ: بِبْنِي امْرَأً».

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧ والفسر ١: ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١: ١٥١.

(٦) الصحاح (مرأ) ص ٧٢ والفسر ١: ٦٥.

(٧) التكملة ص ١٢٠ والفسر ١: ٦٥.

(٨) ك: سمعنا.

لأن قول الأكثر على خلافه.

واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجرمي إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين، ولذلك قال: إن سميت به وجمعت بالواو والنون قلت مَرُؤُون، أو جمع تكسير قلت أمراء لأنه على مثال ابن. وذهب أبو بكر/ بن شقير إلى أن وزنه فَعَلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿بَيْتَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾^(١)، ومن قال في النسب مَرَّتِي فإنما غيَّره كما غيَّرت أشياء كثيرة في النسب.

وأما «ابنم» فهو ابن زيدت عليه الميم، وفيه لغتان: إحداهما فتح النون، وهي القليلة، فتقول: جاء ابنم، ورأيت ابنمأ، ومررت بابنم. والثانية إتباع حركة النون لحركة الإعراب في الميم، فإذا ثنيت فتحت النون والميم، تقول ابنمَان. ولم تجمع العرب فتقول ابنمُون، وإن كانوا قد جمعوا ابنأ، فقالوا بَنُون. ولم يسمع بتأنيثه^(٢)، وإن كان قد سمع تأنيث ابن نحو ابنة. وقال المتكلمس^(٣):

وهل لي أمٌ غيرها إن ذَكَرْتُهَا أباي الله إلا أن أكون لها ابنمأ

قال أبو العباس: «وأتبعوا لأن هذه الميم زيدت على اسم كان مفرداً منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زدت عليه ميماً عَرَبَتْ الميم إذ كانت طرفاً، وأتبع ما قبلها إذ كانت الميم قد تسقط، فيرجع الإعراب» انتهى.

وهذا الذي ذكرناه من أن الحركة التي في راء امرئ ونون ابنم إذا وافقت حركة الآخر هي حركة إتباع لا حركة إعراب هو مذهب البصريين^(٤).

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ك: تأنيثه.

(٣) الأصمعيات ص ٢٤٥ [الأصمعية ٩٢] ومختارات ابن الشجري ٢٩: ١. وفيهما: «إن تركتها».

(٤) الكتاب ٢٠٣: ٢ و ٥٣٣: ٣ والمقتضب ٢٣١: ٤ والتكملة ص ٤٩ والبغداديات ص ٥٣٩ - ٥٤٢ والعصديات ص ٦٤ وأمالى ابن الشجري ٢٤٣: ٢.

وذهب الفراء^(١) وغيره من الكوفيين إلى أنها حركة إعراب، وأن الاسم معرب من مكانين، قال يعقوب: يقال: هو امرؤٌ، فيعرب من مكانين، من الراء ومن الهمزة. وقال الفراء: وأما ابْنُم فيعرب^(٢) من مكانين. وكذلك أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، هي معربة عندهم من مكانين. وسيأتي تبين ذلك عند ذكرنا المذاهب التي في هذه الأسماء إن شاء الله تعالى.

وقوله: ونحوهما فُوكَ وأخواته على الأصح يعني أَنَّ أَبَاكَ وَأَخَوَاتِهِ نحو امرئ وابْنِمْ في الإتياع، فإذا قلت قام أَبُوكَ فأصله أَبُوكَ، ثم أُتبع حركة الباء لحركة الواو، فقل أَبُوكَ، ثم استثقلت الضمة في الواو فحذفت. وإذا قلت مررت بِأَيِّنِكَ فأصله بِأَبُوكَ، ثم أُتبع حركة الباء لحركة الواو، فصار بِأَبُوكَ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، فصار بِأَبُوكَ، ثم انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار بِأَيِّنِكَ^(٣). وإذا قلت رأيتُ أَبَاكَ فأصله أَبُوكَ، فقل^(٤): تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. والأولى أن نقدر أن حركة الباء هي حركة إتياع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجرّاً في الإعراب.

وهذا الذي ذكر أنه الأصح^(٥) هو مذهب س^(٦) وأبي علي

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١١ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧ حيث نسب فيهما إلى الكسائي أيضاً.

(٢) ك، ص: فمعرب.

(٣) ك، ص: لأبيك.

(٤) فقل: سقط من ك.

(٥) أي: هي حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها.

(٦) التبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٤ وشرح المفصل ١: ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل

١: ١١٦ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٨ حيث قال الشلوبين: «وهو عندي قول سيبويه

بالمفهوم منه» والمباحث الكاملية ١: ٧٤ وشرح التسهيل ١: ٤٨ وشرح الجزولية ص ١٤٧

وشرح الكافية ١: ٢٧ والبسيط ص ١٩٥ ونسب هذا القول في الإنصاف ص ١٧ [٢] إلى

البصريين. وقد ذكر اللورقي أن سيبويه «نص في باب النسب على أنها حروف إعراب أصول

كما في التثنية والجمع، والعلامات مقدرة فيها كالمقصور». وشرح ألفية ابن معط

ص ٢٥١. ولم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة.

الفارسي^(١) وجمهور البصريين^(٢) وأصحابنا^(٣). وأتبع في هذه الأسماء، ولم يتبعوا في نظيرها مثل عصاك لأن الإعراب كان قد دخل الحرف الذي قبل حرف الإعراب في حال من الأحوال من غير أن يتغير معنى الاسم في الحالين حين قلت: أَخْ وَأَبْ وَحَمَّ وَهَنْ، ولَمَّا لزم الإتيان في هذه أتبعوا في فَيْكَ وذِي مَالٍ وَإِنْ لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب منهما إعراب في حال من الأحوال/ حملاً على أخواتهما، إذ قد استقر من أحكام كلامهم أنه إذا لزم شيء في بعض الباب حُمِلَ الباقي عليه، كَيَعْدُ وما حُمِلَ عليه.

وقوله: على الأصح مما يُفسد اختياره أولاً أن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، فنابت الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة.

وهذا الذي اختاره من النيابة وأنها هي الإعراب هو مذهب قُطْرُب^(٤) والزِّيادي^(٥) والزَّجَاجي^(٦) من البصريين، وهشام^(٧) من الكوفيين في أحد قوليّه.

(١) التعليقة ٢٨: ٣١ - والعضديات ص ١٨٥ والبصريات ص ٨٩٦ والبغداديات ص ٥٣٩ - ٥٤٢ والتكملة ص ٤٩ وشرح الجزولية ص ١٤٧. وقال العكبري: «والسادس قول أبي علي وأصحابه إنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب. ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر» التبيين ص ١٩٤ وانظر شرح الكافية ٢٨: ١.

(٢) المقتضب ٢٣١: ٤ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٠ والإنصاف ص ١٧ [٢].

(٣) التوطئة ص ١٢٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٥ - ٣٥٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٢ والمباحث الكاملية ١: ٧٤ وشرح الجزولية ص ١٤٧ والبسيط ص ١٩٥.

(٤) التبيين ص ١٩٤.

(٥) التبيين ص ١٩٤ والبصريات ص ٨٩٦ والنهاية ص ٣٣٤ وشرح المفصل ١: ٥٢. والزيايدي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان [- ٢٤٩ هـ] كان نحوياً لغوياً راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعراً ذا دعابة ومزح. من مصنفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نُكَّت سيبويه. إنباه الرواة ١: ١٦٦ - ١٦٧ وبغية الوعاة ١: ٤١٤.

(٦) الجمل ص ٣، ٤، ٥ وشرح الجزولية ص ١٤٣.

(٧) نسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى الكوفيين.

ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين. وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان.

والثالث: مذهب المازني^(١) وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع.

الرابع: مذهب قوم، منهم الرّبيعي^(٢)، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين، منهم أبو الحجاج الأعمى وأبو عبد الله بن أبي العافية^(٣)، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها^(٤) قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة.

السادس^(٥): مذهب الكسائي^(٦) والفراء^(٧)، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين.

السابع: مذهب الجرمي^(٨) وهشام في أحد قوليّه، وهو أنها معربة

(١) الإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٤ وشرح المفصل ٥٢: ١ والإيضاح في شرح المفصل ١١٧: ١ وشرح الجزولية ص ١٤٤ وشرح الكافية ٢٧: ١ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢ - ٢٥٣. ونسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى البصريين.

(٢) الإنصاف ص ١٧ [٢] والنهاية ص ٣٣٣ وشرح المفصل ٥٢: ١ والإيضاح في شرح المفصل ١١٦: ١ - ١١٧ وشرح الكافية ٢٧: ١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٤) فيها: سقط من ك.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب ١٥٥: ٢ والإنصاف ص ١٧ [٢] وأسرار العربية ص ٥٩ والنهاية ص ٣٣٥ وشرح المفصل ٥٢: ١ وشرح الكافية ٢٧: ١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١١٧: ١.

(٧) التبيين ص ١٩٤ وأمالى ابن الشجري ٢٤٣: ٢ والإيضاح في شرح المفصل ١١٧: ١.

(٨) المقتضب ١٥٣ - ١٥٥ والتبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح المفصل ٥٢: ١ وشرح الكافية ٢٧: ١ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣.

بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

الثامن: مذهب أبي زيد السَّهْلِيّ^(١) وتلميذه أبي علي الرُّنْدِيّ^(٢)، وهو أنَّ «فاك» و «ذا مال» معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّ أباك وأخاك وحماك وهنالك معربة بالحروف.

التاسع: مذهب الأخفش^(٣) أنها دلائل إعراب. وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده^(٤). واختلف في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين:

فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السَّرَّاج وابن كَيْسَانَ: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فعلى هذا الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثنى يمكن أن يفسر قوله في هذه الأسماء إنها دلائل إعراب، فيكون قولاً للتفسير مذهبيين، وهما التاسع والعاشر.

وقال صاحب البسيط: «قال الأخفش: هي زوائد دَوَالٌّ على الإعراب

-
- (١) نتائج الفكر ص ٩٩، ١٠٣ - ١٠٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٩ - ٣٦٠.
- (٢) أبو حفص عمر بن عبد المجيد الأزدي الرندي [- ٦١٦ هـ]. كان إماماً في القراءات والعربية، قرأ بالروايات على السهلي، وأحكم عنه العربية، شرح جمل الزجاجي. غاية النهاية ١: ٥٩٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٢٠.
- (٣) المقتضب ٢: ١٥٤ والبصريات ص ٨٩٦ حيث نسبته إلى أبي عثمان المازني أيضاً. والإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢.
- (٤) معاني القرآن ص ١٤ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ وشرح كتاب ميبويه ١: ٢٢١ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [٣] وأسرار العربية ص ٦٧. وانظر شرح المفصل ١: ٥٢.

كالحركات^(١). وظاهر هذا القول أنها ليست حروفاً للإعراب ولا إعراباً كما قال قُطْرُب.

وقال أبو علي وجماعة من أصحابه^(٢): هي حروف إعراب ودَوَالٌ على الإعراب. وكأنه جمع بين قول/ الأخفش وسيبويه، فحكموا بأنها حروف [ب/٣٩:١] إعراب، وصورها^(٣) المختلفة تغني عن تقدير الإعراب، فهي لامات. والجمع^(٤) لا يصح؛ لأن كونها دَوَالٌ يقتضي كونها زائدة على مذهب الأخفش، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة» انتهى.

فأما المذهب الأول فهو الذي اختاره المصنف أولاً وبدأ به، ونصره في الشرح^(٥) بـ «أن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أُمِّنَ من الاستبعاد، فلم يُحَذَّ عن المعتاد» انتهى ما ذكره المصنف. وفيه مناقشات:

الأولى: قوله: «ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً». وهذا لا يتم إلا على مذهب من يقول: الإعراب مقدر في الحروف أو فيما قبل الحروف، أمّا على مذهب من يزعم أن هذه الحركات التي قبل هذه الحروف

(١) شرح الكافية ١: ٢٧.

(٢) كابن جني. التبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٧١٣ واللمع ص ١٨.

(٣) ك، ص: وصورتها.

(٤) س: والجميع.

(٥) شرح التسهيل ١: ٤٣.

هي الإعراب - وذلك على مذهب المازني أو الربيعي أو الأعلام - فليس الإعراب مقدراً، فقد تساوت هذه المذاهب مع مذهبه في أن الإعراب ظاهر.

المناقشة الثانية قوله: «ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف إلى آخر تعليقه» نعم يمنع من ذلك لأن الحرف الأصلي لا يكون إعراباً لأن الإعراب زائد على أصول الكلمة أو ما نزل منزلة الأصل من زائد، والفرض أن هذا الحرف أصل، فتدافعاً. وقوله هذا يؤول إلى مذهب الجرمي لأن أصل هذه الحروف هو واو، وقد ثبت في الرفع ولم ينقلب، وانقلب في النصب والجر، وسيأتي فساد^(١).

والمناقشة الثالثة قوله: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه» بل عنه مندوحة، وسيأتي ذكر الخلاف في إعراب المثني والمجموع^(٢)، وأن أكثر النحويين لا يقول إنهما معربان بالحروف.

وقد رد أصحابنا^(٣) هذا المذهب الذي اختاره المصنف، وقالوا: هو فاسد لأمرين:

أحدهما أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبه المصنف لهذا حين قال: «ونحوهما فُوك وأخواته على الأصح»، فقال في الشرح^(٤) مرجحاً للأصح عنده: «إنَّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جادٍ هَوَز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك» انتهى قوله. وهو منقود أيضاً لأن الضمة تساوي الواو، ولا

(١) سيأتي في ص ١٨٤.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٢٨٧ - ٣٠١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٠ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٣

- ١٤٤ والبسيط ص ١٨٩ - ١٩١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٩.

يتوقفان على عامل، حكى النحويون أنَّ العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدوداً، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومة/ لكن بشرط أن تُعطف على غيرها، أو يُعطف [١/٤٠:١] غيرها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحدٌ واثنانٍ وثلاثةٌ وأربعةٌ، كلها بالضم، فقد ساوت الضمة الواو في ذلك.

والأمر الثاني في إفساد هذا المذهب هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء فيكَ وذي مالٍ على حرف واحد، وهما معربان وصلاً وابتداءً، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام، نحو ما حكى أبو بكر بن مِقْسَمٍ عن أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: «شَرِبْتُ مَاءً يَا فَتَى»^(١)، يريدون: شَرِبْتُ مَاءً يَا فَتَى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: «مَنْ أَبُّ لَكَ»^(٢) في لغة من ينقل.

وأما المذهب الثاني - وهو مذهب س - فهو الذي صَحَّحه المصنف، وَرَجَّحه بما سَبَقَ ذكره عنه، وبأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظر فلا عُدُول عنه، وقد أمكن ذلك. وإذا كان التقدير مَرَعِيًّا في المقصور والمحكي والمُتَّبِع في نحو: جاء الفتى، وَمَنْ زِيداً؟ و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٣)، وَوَا غُلَامَ زِيدَاه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجوده ذلك أحق بالرعاية.

(١) مجالس ثعلب ص ٨٧ - ٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٦ والمنصف ١٤٦:٢. وقد حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي.

(٢) الكتاب ٣:٣٢٤.

(٣) سورة الفاتحة: ٢. وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي وإبراهيم بن أبي عبلة. المحتسب ١:٣٧ والبحر المحيط ١:١٣١. وقال الفراء: «اجتمع الفراء على رفع (الحمد). وأما أهل البدو فمنهم من يقول: الحمد لله، ومنهم من يقول: الحمد لله، ومنهم من يقول: الحمد لله، فيرفع الدال واللام» معاني القرآن ١:٣. ونسب الكسر في شواذ ابن خالويه ص ١ إلى الحسن البصري ورؤية، والضم لإبراهيم بن أبي عبلة.

وأما المذهب الثالث فردّه أصحابنا^(١) بأن الإشباع بابه الشعر، نحو قوله
في إشباع الواو^(٢):

وَأَنِّي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

وفي إشباع الألف^(٣):

أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ

وفي إشباع الياء^(٤):

يُحِبُّكَ قَلْبِي مَا حَيِّتُ، فَإِنْ أَمُتْ يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِبُ

يريد: فَأَنْظُرُ، والعُقْرَبُ، وتَرِبَ. وهذه الحروف تكون في هذه
الأسماء في فصيح الكلام.

وأما المذهب الرابع فردّه أصحابنا^(٥) بأن النقل لا يكون إلا في الوقف،

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥١ - ٣٥٢ وشرح جمل الزجاجة ١٢٠:١ وشرح الجزولية ص ١٤٦ والبسيط ص ١٩٤.

(٢) هذا ثاني بيتين ينسبان لابن هرمة، وهما في ملحقات شعره ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٨٥ - ٢٨٦. والثاني له في ضرائر الشعر ص ٣٢. وهما بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦ والإنصاف ص ٢٣ - ٢٤ واللسان (شري) ١٩: ١٥٩ والخزانة ١: ١٢١ - ١٢٢ [الشاهد ١١]. والبيت الشاهد في الحجة ١: ٨٠ والحلييات ص ١١٣ والخصائص ٢: ٣١٦. والتمام ص ١٦١ وشرح جمل الزجاجة ١: ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٤٤. وهو بيت سيار، تجلده في كثير من كتب النحو.

(٣) هما في ضرائر الشعر ص ٣٣ وشرح جمل الزجاجة ١: ١٢١ ووصف المباني ص ١٠٦ واللسان (نسب) ١: ٤٤٣ وشرح الجزولية ص ١٤٥ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦٨ [الإنشاد ٦٠٧] والتاج (عقب) ٣: ٤٢٤. الشائلات: المرتفعات، ووصف به العقرب وهو واحد لأنه اسم جنس.

(٤) ضرائر الشعر ص ٣٦ وشرح جمل الزجاجة ١: ١٢١ و٢: ٥٥٧ ووصف المباني ص ١٠٧، ٥٠٨ وشرح الجزولية ص ١٤٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٨ وشرح جمل الزجاجة ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٦ - ١٤٧ والبسيط ص ١٩٤ - ١٩٥.

بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، نحو قوله^(١):

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقْرُ

يريد النَّقْرُ. وهذه الأسماء يُنطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً. وضَعَفَه المصنف في الشرح^(٢) بأنه يلزم فيه جعلُ حرف الإعراب غير آخر والتباسُ فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقُّها البنية.

وأما المذهب الخامس فهو فاسد لأنه إما أن تكون الحروف لاماتِ الكلمات^(٣) ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدة نشأت عن الحركات فهو المذهب^(٤) الثالث، وقد تبين فساده. وإن كانت لاماتِ الكلمات رُدَّت إليها فيلزم من ذلك جعلُ الإعراب في عيناتِ الكلمات^(٥) أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك/ لا يجوز لأن [٤٠: ١] ب/ الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديرًا.

وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: «الإعراب بالحروف». وأيضاً ففيه خروج عن النظر؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

(١) ينسب لعبيد بن ماوية الطائي، ولقدكي بن أعبد المنقري، ولربيعه بن صبح، ولبعض السعديين. الكتاب ٤: ١٧٣ والكامل ص ٦٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠ والحلل ص ٣٥٨ وضرائر الشعر ص ١٩ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٢١ - ٣٢٣ [الإنشاد ٦٧٩]. جدّ: اشتد وتحقق. والنقر: صُويت يسكن به الفرس عند اشتداد الحرب.

(٢) شرح التسهيل ١: ٤٣.

(٣) س: الكلمة.

(٤) ك، ص: مذهب.

(٥) س: الكلمة.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق^(١): «مُعَرَّبٌ من مكانين مُحال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان» انتهى كلامه.

وإذا بنيت على هذا المذهب من أَوَى مثل أَبُوك لقلت: آيِكَ^(٢)، أو من وَأَى قلت: وَوُوك^(٣)، أو من هَوَى قلت: هَائِكَ^(٤). فإن جمعت قلت: آيُوك وهَائُوك^(٥) وَوُوك^(٦)، فيختلف في الأولين المفرد والجمع، ويتفقان^(٧) في وَوُوك. وإذا ثنيت قلت: هذان آياك^(٨)، وَوُيَاك. واختلف الكسائي والفراء في ثنية هَائُوك، فقال الكسائي: هَوُيَاك، وقال الفراء: هَايَاك.

وأما المذهب السابع فَرُدَّ بأنه يلزم فيه عدم النظر؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلة الآخر كانت أو صحيحة ما إعرابه كذلك، وإذا أمكن حملُ إعرابها على ما له نظير كان أولى. وبأن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئاً، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدم لا يكون علامة للإعراب. ولَمَّا أَحَسَّ ابن عصفور بهذا عدل في الثنية والجمع إلى قوله^(٩):

- (١) يعني الزجاجي. وقوله هذا في سفر السعادة ص ٥٥٥.
- (٢) أصله: أَوُيِكَ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وراجع هذه الأبنية في سفر السعادة ص ٥٥٥ - ٥٥٨.
- (٣) أصله: وَوُيِكَ، أسكنت الياء التي هي لام الفعل لأنها في موضع الرفع كياء هذا قاضيك، فانقلبت واواً لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة كما انقلبت في موقن.
- (٤) أصله: هَوُيِكَ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.
- (٥) أصلهما: أَوُيُوك وهَوُيُوك، فلزم قلب الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.
- (٦) أصله: وَوُيُوك، فلزم إسكان الياء لأنها في موضع رفع، ثم حذفت لاجتماعها ساكنة مع واو الجمع، وبقي ما قبلها مضموماً على حاله.
- (٧) يتفقان في اللفظ، ويختلفان في الوزن، فالواو في المفرد لام منقلبة عن الياء، والواو في الجمع واو الجمع.
- (٨) في سفر السعادة ص ٥٥٦ أن الكسائي ألزم على قياس قوله أن يقول هَوَيَاك، فیرد عين الفعل - وهي الواو - إلى الأصل لأن ألف الثنية ردتها إلى أصلها كما قالوا فَيَّان وعَصَّوان.
- (٩) المقرب ١: ٤٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٤.

إن علامة الرفع فيهما بقاء اللفظ على حاله قبل دخوله ليأخذ ذلك ثبوتياً لا عديماً.

وأما المذهب الثامن فرُدَّ كَوْنُ أَيْكٍ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَهَنِيكَ معربةً بالحروف بما رُدَّ به الأول.

وأما المذهب التاسع - وهو أن يُقَدَّرَ أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة - فرُدَّ بما رُدَّ به المذهب الخامس.

وأما المذهب العاشر فهو ظاهر الفساد؛ إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إمّا ظاهراً وإما مقدراً.

وقوله: وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصباً. لا يجوز عند البصريين^(١) أن يُفرد إلا بالميم لأنه لا يلحقه التنوين، إذ لو لحقه لحُذِفَ حرف المذِّ واللين، فكان يكون على حرف واحد، ولا يجوز، وأما ما أنشد الكوفيون للعجاج من قوله^(٢):

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

فتأوله ابن كيسان على أنه إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف، يعني: فحذف التنوين، وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد.

وذهب المصنف^(٣) إلى أنه حُذِفَ المضاف، ونُوي ثبوته، إذ أراد: خَيَاشِيمَهَا وَفَاها، وهو قول أبي الحسن^(٤)، فبقي على حاله مع المضاف إليه

(١) الكتاب ٣: ٢٦٤ والمقتضب ١: ٢٤٠.

(٢) ديوانه ٢: ٢٢٥ وإصلاح المنطق ص ٨٤ والمقتضب ١: ٢٤٠ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٢٧ والمسائل العسكرية ص ١٦٩ والبغداديات ص ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥ وشرح التسهيل ١: ٥٠ والخزانة ٣: ٤٤٢ - ٤٤٤ [الشاهد ٢٤٣].

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٠.

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٢٧.

المثبت. قال (١): «ومثله» (٢):

وداهية من دواهي المَنُو ن، يَرْهَبُهَا النَّاسُ، لَا فَالَهَا
أَفْحَمَ اللَّامَ، وَنَوَى الْإِضَافَةَ، كَقَوْلِهِمْ: لَا أَبَا لَكَ» انتهى.

وليس مثله لأن «خِيشِيمَ وَفَا» لم يذكر بعدها ما يضاف إليه رأساً، فهو
مضاف إلى مفقود في اللفظ. وأما «لا فالها» فليس ثمَّ مضاف إليه محذوف.
بل هو الضمير المتصل به لام الجر، وليس التقدير: لا فاها لها، فليس مثله.

ويُشعر قوله: وَرُبَّمَا/ قِيلَ بالتقليل، وهذا لم يُسمع منه إلا هذا، وهو
من ضرائر الشعر الذي حَسَنَهُ الوزُن وما قبله من عدم الإضافة، ولا يجوز مثل
هذا في الكلام (٣).

وقوله: خلافاً لأبي علي زعم أبو علي الفارسي (٤) أن الميم لا تثبت
حالة الإضافة إلا في الشعر (٥). وسأل عيسى بن عمر (٦) ذا الرمة: هل تقولون:
هذا فُو؟ فقال: بل يقولون: قَبَّحَ اللهُ ذَا فَا. وهي عربية (٧)، فاستعملها في
الإفراد من غير عوض.

(١) يعني المصنف. شرح التسهيل ٤٩: ١.

(٢) نسب في الكتاب ٣١٦: ١ لعامر بن الأحوص، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته ٢٠٣: ١
لعامر بن جوين الطائي، وكذا في الخزانة ١١٧: ٢ ضمن نص من الكتاب، ونسبه الأعلام في
تحصيل عين الذهب ص ٢٠٩ للخنساء. وهو يغير نسبة في شرح جمل الزجاجي ٤١٢: ٢.
المنون: الدهر. ولا فالها: لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها.

(٣) زيد هنا في ك، ص، ح: «إلا في الشعر». ويبدو أنه سبق نظر، فإن هذه العبارة ستأتي بعد
قليل.

(٤) المسائل العسكرية ص ١٧٣ والبغداديات ص ١٥٦، ١٥٨ - ١٥٩.

(٥) إلا في الشعر: سقط من ك، ح.

(٦) الخبر في النهاية ص ٣١٢ - ٣١٣. وفي تهذيب اللغة (ذا) ٤١١: ٥. ما نصه: «وقال
الأصمعي. قال بشر بن عمر: قلت لذي الرمة: أرايت قوله:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيشِيمَ وَفَا

قال: إنا لنقولها في كلامنا: قبح الله ذا فا».

(٧) في النهاية ص ٣١٣: وهي غريبة.

قال المصنف في شرحه^(١): «والصحيح أن ذلك جائز في النظم والنثر، وفي الحديث الصحيح «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ»^(٢).

وعلى مذهب أبي علي أصحابنا، قالوا^(٣): «وقد يعوضون في الضرورة من الواو ميماً في حال الإضافة، نحو قوله^(٤):

يُضْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

ولذلك لم يجعل فَمٌ مفرداً من «فَمِهِ» لأن فَمًا استعمل في الفصح، وفَمُهُ لا يكون إلا في الضرورة^(٥). وأيضاً فإن الأفراد قبل الإضافة، فلا يجعل الأفراد منها.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وأقبح من ذلك في الضرورة أن تُعوض الميم مشددةً في حال الإضافة، نحو قوله^(٦):

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجْتُ مِنْ فَمِهِ حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ فِي أُسْطُمِهِ

انتهى. فجعل التشديد مع الإضافة من أقبح الضرورات، وليس التشديد كما زعم، بل تقدم^(٧) لنا أن يعقوبَ واللَّحْيَانِيَّ نَقَلَا التشديد، وأنَّ اللَّحْيَانِيَّ نقل أنه جمع على أَفْمام، فعلى هذا التشديد لغة لا ضرورة.

(١) شرح التسهيل ١: ٤٩ - ٥٠.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم - الباب الثاني ٢: ٢٢٦ والباب التاسع ٢: ٢٢٨، والجملة المقصودة هي «والذي نفس بيده لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ». الخُلُوفُ: تغير رائحة الفم لخلاء المعدة من الطعام.

(٣) هذا النص في شرح الجزولية للأبزي ص ١٤٩ - ١٥٠ ما عدا قوله: «قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور».

(٤) هو رؤية. ديوانه ص ١٥٩ والمسائل العسكرية ص ١٧٣ والخزانة ٤: ٤٥١ - ٤٥٩ [الشاهد ٣٢٥]. وقبل البيت: كالحوت لا يُرويه شيء يَلْقَمُهُ.

(٥) ك، ص، ح: في ضرورة. وقد أثبت ما في س، وهو موافق لما في شرح الجزولية.

(٦) تقدم في ص ١٧٠.

ص: وتَنَوُّبُ النونُ عن الضمة في فعلٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثْنينِ أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةٌ بعدَ الألفِ غالباً، مفتوحةٌ بعدَ أُخْتِئِهَا، وليست دليلُ الإعرابِ، خلافاً للأخفش.

ش: يشمُلُ قوله ألفُ اثْنينِ أن تكون الألفُ علامةً نحو قولك: يقومانِ الزيدانِ، أو ضميراً نحو: الزيدانِ يقومانِ. وكذلك قولك: يقومونَ الزيدونَ، والزيدونَ يقومونَ. وهذا الذي ذكرناه من تقسيم الألفِ والواوِ إلى علامة تنبيهٍ وجمعٍ وإلى ضميرٍ هو على المشهور، وسيأتي في باب المضمَر ذكر الخلاف فيه إن شاء الله.

ومَثَلُ المصنَّف في الشرح^(١) علامةُ الجمعِ بقوله: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَّهار»^(٢)، ورَدَّدَ ذلك في كتبه^(٣)، فيقول^(٤): على لغةٍ «يتعاقبون فيكم»، وهي اللغة التي يُسميها النحاة لغة «أَكْلُونِي البراغيثُ»^(٥).

وما مَثَلُ به ليس على ما زعم؛ لأن الحديث رواه مطولاً مُجَوِّداً البَزَّازُ^(٦) في

(١) شرح التسهيل ١: ٥٠.

(٢) هذه رواية البخاري للحديث في كتاب المواقيت - الباب ١٦ - ١: ١٣٩ وكتاب التوحيد - الباب ٢٣ - ٣: ١٧٧ والباب ٣٣ - ٨: ١٩٥ - ١٩٦، ومسلم في كتاب المساجد - مواضع الصلاة - الباب ٣٧ ص ٤٣٩، ومالك في الموطأ - كتاب قصر الصلاة في السفر - الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٥٨١ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٩.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٥٤٠.

(٥) هذه جملة قالها أحد الأعراب. الكتاب ١: ١٩، ٢٠، ٧٨ و ٤١: ٢ و ٢٠٩: ٣، ونسبها أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي، ونص على أنه سمعها منه في منطقته. مجاز القرآن ١: ١٠١، ١٧٤ و ١٣٤: ٢. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ وكتاب الشعر ص ٤٧٣ حيث خرَّجها الدكتور الطناحي من مصادر أخرى.

(٦) ك: البزاز. وهو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري [٢٩٢ هـ] ولد سنة نيف عشرة ومائتين. إمام حافظ كبير، صاحب «المسند» الكبير، سمع هذبة بن خالد وعبد الأعلى ابن حماد وبنداراً، وخلقاً كثيراً غيرهم. وحَدَّث عنه ابنُ قانع وابنُ نجيع وأبو القاسم الطبراني، وخلق سواهم، حَدَّث بأصبهان وبغداد ومصر ومكة والرملة. وتوفي بالرملة. سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٥٤ - ٥٥٧.

مُسْنَدُهُ^(١)، فقال فيه: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ
بِالنَّهَارِ» وفي آخره: «وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»^(٢)، فاغفر لهم اللهم يوم
الدين». فالواو في^(٣) «يتعاقبون» ضمير يعود على الملائكة، وارتفع «ملائكة»
على أنه بدل من الواو. واختصر الحديث مالك^(٤)، وأصله هذا الحديث
المُطَوَّلُ الْمُجَوَّدُ^(٥).

وقوله: مكسورة بعد الألف الأصل في زيادة هذه النون للإعراب
السكون لأن الحركة زيادة، فلا ينبغي أن تُدْعَى إلا بدليل، وحُرِّكَتْ لالتقاء
الساكنين، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين، أو حملاً على نون
التثنية للشبه الذي بينهما.

وقوله: غالباً/ إشارة إلى فتح بعض العرب إياها، كقراءة مَنْ قرأ [١: ٤١/ب]
﴿أَتَعِدَّائِيَ أَنْ أُخْرَجَ﴾^(٦) بفتح النون.

وقوله: مفتوحة بعد أُخْتِيْهَا يعني بعد الواو نحو تَفْعَلُونَ، وبعد الياء
نحو تَفْعَلِينَ. وكانت مفتوحة طلباً للتخفيف، فلم يكسروها على أصل التقاء
الساكنين استثقالاً للجمع بين الواو والكسرة، أو بين الياء والكسرة، أو حملاً
على نون الجمع؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء بدليل افتقارها إليها في
التركيب، فكما فُتِحَتْ في زَيْدُونَ وزَيْدِينَ فكذلك فُتِحَتْ في تَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ.
وقوله: وليست دليل الإعراب، خلافاً للأخفش قال المصنف في

(١) الحديث ليس في الأجزاء المطبوعة من مسنده.

(٢) هذا الجزء موجود في رواية البخاري ومسلم ومالك.

(٣) ك، ص: قالوا وفي.

(٤) الموطأ: كتاب قصر الصلاة في السفر - الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٥) ناقش ابن حجر أبا حيان فيما ذكره هنا، وحزّر المسألة فأشبع فيها القول في فتح الباري

٤٢: ٢ - كتاب مواقيت الصلاة: الباب ١٦ - الحديث ٥٥٥.

(٦) سورة الأحقاف: ١٧. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو كما في مختصر في شواذ القرآن

ص ١٣٩. ونسبت أيضاً في البحر ٦٢: ٨ إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عنه

وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.

الشرح: «زعم الأخفش أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف»^(١). قال: «وهو قول ضعيف لأن الإعراب مُجْتَلَبٌ للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون مُتَّصِفَةٌ بذلك، فادّعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه»^(١).

وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي^(٢) صاحب كتاب «رصف المباني في حروف المعاني» عن أبي زيد السهيلي، قال^(٣): زعم أبو زيد السهيلي أن الإعراب مُقَدَّرٌ في الأحرف التي قبل هذه الأحرف، كما هو مقدر في «غلامي»، وأنَّ شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعه من ظهور الإعراب في تلك الحروف، كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم.

قيل له: فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في النصب والجرم؟ فقال ما معناه: إن هذه النون إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم، فكما قلت: إنَّ زيدا يقوم، فرفعته لحلوله محل قائم، فكذلك^(٤) إذا قلت: إنَّ الزيدين يقومان، لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان، فإذا لم يحل محلَّ الاسم لم تلحقه النون، فإذا قلت: لم يقوم، أو لن يقوم، لا يتقدر: لن قائمان، ولا:

(١) شرح التسهيل ٥١: ١.

(٢) [٦٣٠ - ٧٠٢ هـ] ولد في مدينة مالقة، وكان قِيماً على العربية، عالماً بالنحو. أخذ عن أبي عبد الله محمد بن يحيى المالقي، وأبي الحجاج يوسف بن إبراهيم المالقي، وأبي الحسن بن الأخضر المقرئ العروضي. وأخذ عنه أبو حيان. صنَّف شرح الجزولية، وشرح مقرب ابن هشام الفهري، ولم يتمه، ورصف المباني، وغير ذلك. وتوفي بالمريّة. بغية الرواة ١: ٣٣١ - ٣٣٢ ومقدمة رصف المباني ص ١٣ - ١٩.

(٣) أول هذا الكلام مذكور في رصف المباني ص ٤٠٣ حيث أحال المالقي على كتاب السهيلي «شرح الجمل» لمعرفة الأشياء التي احتج بها.

(٤) ك: وكذلك.

لم قائمان، فلم تثبت النون لذلك، ولذلك إذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضرب ولم يضرب ذهب الرفع لأنه لا يحلُّ محلَّ الاسم. فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في نحو يقومان ضمة مقدرة في الميم، وأما في النصب ففتحة مقدرة، وأما في الجزم فسكون الميم تقديراً.

وذهب الفارسي^(١) إلى أن هذه الأفعال معربة، ولا حرف إعراب فيها، قال: «لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح، ولا يكون الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها». وبين قول الفارسي هذا وقول الأخفش مناسبة، إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مُقدَّر، فهو أشبه.

وفي البسيط: «زعم بعضهم أنها - يعني الألف والواو والياء في المضارع - علامة إعراب بمنزلة الزيدان والزيدون، تدل على التثنية والجمع/ [١/٤٢: ١] للفاعل. ووجه فساده أن النون إما أن تكون كنون التثنية، ويبطل بحذفها في بعض الأحوال، أو يكون لها حظ في الإعراب، ويبطل لأنه إما أن تكون معربة من مكانين، ولا يكون لأنه خروج عن الفصاحة واستعمال ما لا يحتاج إليه ولا نظير له، أو يكون لها نوع من الإعراب؛ لأنها إن كانت علامة رفع مثلاً فلا تكون الواو موجودة حينئذ، وبالعكس، ولم تكن» انتهى.

وهذا الخلاف المنقول عن الأخفش وعن السُّهيلي وعن غيرهما يبين وهم من ذكر أنه لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب لا حرف إعراب، وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قال: «بدليل^(٢) حذف الجازم

(١) مذهبه هذا في أمالي ابن الحاجب ص ٨٠٣، وليس فيه نصه. وقد تبناه الأنباري في أسرار العربية ص ٢٨٥، ولم ينسبه لأحد. وكذا ذكره وحده اللورقي في المباحث الكاملية ١٠٧: ١. وراجع شرح الإيضاح للعكبري ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) هذا دليل سيبويه، وابن عصفور تابع له في ذلك. الكتاب ١٩: ١ والتعليقة ٣٧: ١.

لها، والجازم لا يَحذف حرف الإعراب إذا كان متحركاً، وإنما يَحذفه إذا كان ساكناً، نحو لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمَ.

ص: وتُحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تُحذف لنون الوقاية، أو تُدغم فيها، وتُدر حذفها مفردة في الرفع^(١) [نظماً ونثراً]^(٢). وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تَخُلُصاً من سكونين، فهو بناءٌ، وأنواعه ضَمٌّ وفتحٌ وكَسْرٌ ووقْفٌ.

ش: مثالٌ حذفها جزماً ونصباً: لم يَقُوما ولن يَقُوما. وإنما حُمِل المنصوب على المجزوم لأن الجزم مختص بالفعل، فحُمِل المشترك على المختص، ولم يُحْمَل على المشترك، وهو الرفع، كما حُمِل منصوب المثني والمجموع على حَذِّه^(٣) على مجروره، قالوا^(٤): رأيت الزيدَين والزيدَين حملاً على مررت بالزيدَين وبالزيدَين^(٥).

ومثالٌ حذفها لنون الوقاية قوله تعالى: ﴿أَتَحْكُمُونِي فِي اللَّهِ﴾^(٦) في قراءة من حذف النون. وقد اختلف في المحذوفة، فقليل: هي نون الرفع، وهو مذهب س^(٧) واختيار المصنف، وَرَجَّح ذلك في شرحه^(٨) بأنها قد تُحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تُحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عُهد أولى من حذف ما لم يُعهد

(١) في الرفع: انفردت به ك. وهو في التسهيل وشرحه ومطبوعة التذيل.

(٢) نظماً ونثراً: سقط من النسخ جميعها. وأثبتته من المطبوعة، وهو في التسهيل وشرحه.

(٣) ك: على جره.

(٤) ك: فقالوا.

(٥) وبالزيدَين: سقط من ك.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠. قرأ نافع وابن عامر بنون مخففة، وقرأ بقية السبعة بنون مشددة. السبعة ص ٢٦١. وانظر النشر ٢: ٢٥٩ - ٢٦٠. وذكر أبو حيان في البحر ٤: ١٧٤ أنه قيل: التخفيف لغة لغطفان.

(٧) الكتاب ٣: ٥١٩. ونسبه المصنف في الشرح ١: ٥٢ إلى الأخفش أيضاً.

(٨) شرح التسهيل ١: ٥٢.

حذفه، وأيضاً فنونُ الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفاً في الفعل في نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(١) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(٢) في قراءة من سَكَنَ^(٣)، وفي الاسم نحو ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ﴾^(٤) في قراءة من سَكَنَ اللام^(٥)، ولِيُؤْمَنَ بذلك تفضيلُ الفرع على الأصل، وليُؤْمَنَ أيضاً حذفُ نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذفُ نون الوقاية أولاً لا يُؤْمَنُ معه حذفُ نون الرفع عند الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية لو كانت المحذوفة لاحتج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرفع لم يُحتج إلى تغيير ثانٍ. انتهى، وفيه بعض اختصار.

وقال س في بعض أبواب نون التوكيد: «وتقول: هل تَعْلَنُ ذلك؟ فتَحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تُحذف وحدها - يعني في الجزم والنصب - وهم في هذا الموضع أشدُّ استئقالاتاً للنونات، وقد حذفوا فيما هو أشدُّ من ذلك، بَلَّغْنَا أَنَّ بعض القُرَّاءَ قرأ ﴿أَتَمَحْكُوتِي﴾^(٦)، وكان يقرأ ﴿فِيمَ بُبْشِرُونَ﴾^(٧)، وهي قراءة أهل

(١) سورة البقرة: ٦٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٣) روي التسكين والاختلاس عن أبي عمرو. السبعة ص ١٥٤ - ١٥٦ والإقناع ص ٤٨٥ - ٤٨٦ والبحر ١: ٣٦٥، ٤١٤ والكتاب ٤: ٢٠٢. ونسبها المصنف في شرح التسهيل ١: ٥٢ للسوسي. وذكر أبو حيان في البحر ٢: ١٩٩ أن أبا عمرو ذكر أن لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمهم» ونحوه.

(٤) سورة الزخرف: ٨٠.

(٥) نسبها المصنف في شرح التسهيل ١: ٥٢ لبعض السلف. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢: ١٩٩ أن أبا زيد حكاهما.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠. وقد سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٧) سورة الحجر: ٥٤. قرأ نافع بتخفيف النون وكسرها، وقرأ ابن كثير بتشديدها وكسرها، وقرأ بقية السبعة بفتح النون نصباً. السبعة ص ٣٦٧. وفي شرح اللمع ص ٣٨٢ «وقال أبو علي قطرب: هذه القراءة لغة لغطفان».

[٤٢:١/ب] المدينة، استثقلاً للتضعيف/»^(١). وقال في:

..... فَلَئِنِّي^(٢)

«إنهم مما يحذفون لفظ النون للاستثقال، فإذا حذفوها هنا للتكرير، وهي لا تُحذف وحدها، فالتى تُحذف وحدها أولى بالحذف»^(٣).

ونقل المصنف^(٤) أنَّ أكثر المتأخرين ذهب إلى أنَّ المحذوفة^(٥) نون الوقاية، وأنَّ الباقية نون الرفع، وهو مذهب الأخفش^(٦) والمبرد والأخفش الصغير وأبي علي^(٧) وابن جني، لأنها المتكررة المستثقلة، ولا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف.

ويمكن أن يُستدل له بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إنَّني وكأنَّني، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل، فلو لم

(١) الكتاب ٣: ٥١٩ - ٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٤ - ٢٤٧.

(٢) هذه آخر كلمة من قول عمرو بن معدي كرب:

تسراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَئِنِّي

شعره ص ١٦٩ والكتاب ٣: ٥٢٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩٠ وللأخفش ص ٢٣٥ والخزانة ٥: ٣٧١ - ٣٧٥ [الشاهد ٤٠٠] وشرح أبيات المغنسي ٧: ٢٩٧ - ٢٩٩ [الإنشاد ٨٥٠]. يصف شعره، ويذكر أن الشيب قد شمله. الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. ويعلّ: يطيب شيئاً بعد شيء. والفاليات: جمع الفالية، وهي التي تفتلي الشعر، أي تخرج القمل منه. وفليني: أراد فلينتي، فحذف النون.

(٣) هذا القول لم يذكر في الكتاب ٣: ٥٢٠ حيث أنشد بيت عمرو بن معدي كرب.

(٤) شرح التسهيل ١: ٥٢.

(٥) ك: المحذوف.

(٦) قال في قراءة من قرأ ﴿فَمِمْ تَبْشُرُونَ﴾: «فأذهب إحدى النونين استثقلاً لاجتماعهما». وقال في «فليني»: «فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزداد لترك ما قبلها على حاله، وليست باسم، فأما الأولى فلا يجوز طرحها، فإنها الاسم المضمّر» معاني القرآن ص ٢٣٥. وقال ابن مالك في المحذوف من قراءة من قرأ بنون واحدة: «وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...» شرح التسهيل ١: ٥٢.

(٧) الحجة ٣: ٣٣٣، ٣٣٥ و٤٥: ٤٦ - ٤٧.

يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في
 إِنََّّ وَكَأَنَّ وشبههما^(١)، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في
 ذلك. وأيضاً فنون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو
 كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه.
 وأيضاً فدخل نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي
 الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامة
 للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى.

ومثال الإدغام فيها قراءة مَنْ قرأ ﴿أَتَحَاوِنِي﴾ و ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٢)
 بالتشديد.

ومثال ندور حذفها في الرفع نظماً قول الشاعر^(٣):

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

وقال الراجز^(٤):

أَيِّتْ أَسْرِي، وَتَبَيَّتِي تَذْلُكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

يريد: سَتَحْتَلِبُونَهَا، وَتَبَيَّتِينَ تَذْلُكِينَ. وأنشد صاحب «البيسيط»^(٥):

وَلَا تَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ إِذَا مَلَكَتُمْ وَلَمْ تُغْصَبُوا

(١) س، ص: وشبهها.

(٢) سورة الزمر: ٦٤. وفي النسخ كلها (أتأمروني) وليس في المصحف آية فيها (تأمروني) غير
 هذه، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾. والتشديد قراءة عاصم
 وحزمة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو. السبعة ص ٢٦١.

(٣) هو أبو طالب. السيرة النبوية ١: ٢٧٨ وشرح التسهيل ١: ٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح
 ص ١٧٣. الباهل: الناقة التي لا صرار على أخلافها، فهي مباحة الحلب.

(٤) الخصائص ١: ٣٨٨ وضرائر الشعر ص ١١٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٤ وشرح التسهيل
 ١: ٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ والخزانة ٨: ٣٣٩ - ٣٤١ [الشاهد ٦٣٠].
 الذكي: الشذيد الرائحة.

(٥) البيت لأيمن بن خُرَيم كما في ضرائر الشعر ص ١٠٩ - ١١٠. وهو بغير نسبة في شرح جمل
 الزجاجي ٢: ٥٩٤.

على أن «لا تَغْصِبُوا» نفْي لا نهْي، أي: ولا تَغْصِبُون.

ومثال ذلك نثراً قراءة أبي عمرو في رواية مَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾^(١) بتشديد الظاء، وأصله تَتَظَاهَرَانِ، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (سَاحِرَانِ) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما ساحرانِ تَظَاهَرَا. وفي الحديث «والذي نَفَسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(٢)، أصله: لَا تَدْخُلُونَ وَلَا تُؤْمِنُونَ.

وحذف هذه النون عند أصحابنا^(٣) من غير جازم ولا ناصب ولا اجتماع مثلين مخصوصين بالشعر إجراء لها مجرى الضمة في ذلك.

وقوله: وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل إلى آخره أراد أن يحصر حركات آخر الكلمة، وكان قد ذكر حركات الإعراب، وهي الضمة والفتحة والكسرة، فذكر أن الحركة تكون للحكاية نحو: مَنْ زِيدَا؟ وَمَنْ زِيدَ؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومررت بزيد. وقد ذكرنا الخلاف في هذه الحركات وأن مذهب الكوفيين أنها/ حركة إعراب، وبيئنا ذلك في شرح باب الحكاية من هذا الكتاب^(٤).

(١) سورة القصص: ٤٨. شرح التسهيل ١: ٥٣. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١١٣ ليحيى الذماري. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٧: ١١٨ أنه قرأ بها محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبو حيوة وأبو خلاد عن البيهقي. وأما (سحران) فقرأها عاصم وحزمة والكسائي (سحران)، وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (ساحران) السبعة ص ٤٩٥.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - الباب ٢٢ ص ٧٤ حديثين في أولهما: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» وفي الثاني: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا». وأخرج الحديث بالرواية التي ذكرها أبو حيان ابن ماجه في سننه - المقدمة ص ٢٦ والترمذي في سننه - كتاب صفة القيامة - الباب ٥٦ - ٤: ٥٧٣ وكتاب الاستئذان - الباب الأول - ٥: ٥٠٠ وغيرهما. وكذا في شرح الكافية الشافعية ص ٢١٠ وشرح التسهيل ١: ٥٣.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٤ وشرح الجزولية ص ٥٦١.

(٤) ك: الباب.

وتكون للإتباع نحو قراءة من قرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) بكسر الدال، ومنهم زيد بن علي^(٢)، وقراءة مَنْ قرأ ﴿لِلْمَلِكَةِ أَسْجُدُوا﴾^(٣) بضم التاء، أتبع في الأولى الدالَ للام، وفي الثانية التاء لضممة الجيم.

وتكون للنقل نحو قراءة وَزَشْ^(٤) ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ﴾^(٥) بفتح الميم، نقل حركة الهمزة إلى الميم، وحذف الهمزة.

وتكون للتخلص من ساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾^(٦)، حرك^(٧) الهمزة لأنها ساكنة قد لقيت اللام ساكنة، فحركها ليخلص من الجمع بين ساكنين.

(١) سورة الفاتحة: ٢. نسبت في إعراب القرآن للنحاس ١٧٠: ١ للحسن، وذكر أن الكسر لغة تميم. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ للحسن ورؤية. ونسبت في المحتسب ٣٧: ١ لإبراهيم بن أبي عبلة ولزيد بن علي وللحسن البصري. ونسبها ابن مالك في شرح التسهيل ٥٣: ١ - ٥٤ لزيد بن علي. وانظر الجامع لأحكام القرآن ٩٦: ١ والبحر المحيط ١٣١: ١.

(٢) أبو القاسم العجلي الكوفي [٣٥٨ هـ] إمام حاذق ثقة، قرأ على عبد الله بن عبد الجبار وأحمد بن فرح وأبي بكر بن مجاهد وغيرهم، وقرأ عليه بكر بن شاذان وابن مهران وأحمد بن الصقر وغيرهم. غاية النهاية ٢٩٨: ١ - ٢٩٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٤. وهذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع. معاني القرآن وإعرابه ١١١: ١ والمحتسب ٧١: ١. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٣٠٢: ١ إلى سليمان بن مهران أيضاً، وقيل: إنها لغة أزد شنوءة. ونسبت في النشر ٢: ٢١٠ إلى أبي جعفر من رواية ابن جمار ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وذكر أنه قرأها هكذا بضم التاء حيث وردت، وذلك في خمسة مواضع، وروى هبة الله وغيره عن عيسى إشمام كسرتها الضم.

(٤) أبو عمرو عثمان بن سعيد القرشي مولا هم القبطي المصري الملقب بورش [١١٠ - ١٩٧ هـ] روى القراءة عن نافع وغيره، اشتغل بالقرآن والعربية فمهر فيهما، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. كان ثقة حجة في القراءة. الإقناع ص ٥٧ - ٥٨ وغاية النهاية ٥٠٢: ١ - ٥٠٣.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦. الإقناع ص ٣٨٨.

(٦) سورة الأنعام: ٣٩.

(٧) ك: حركت.

وقوله: فهو بناء أي: ما خالف حركة الإعراب، وحركة الحكاية، وحركة الإبتاع، وحركة النقل، وحركة التخلص من ساكنين، فهو بناء. فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ست. ونقصته حركة سابعة، وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم غير مثني ولا مجموع على حده على مذهب الجمهور، فإنها ليست حركة بناء عندهم، ولا هي من الحركات التي عدها.

وقوله: وألقابه ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والحزم هي لـ «س»^(١)، ولذلك قال في كتابه: «وإنما ذكرتُ ثمانية مَجَارٍ لِأَفَرُقٍ»^(٢)، فذكر أنه ذكر ذلك لِيفْرُقَ بَيْنَ ما يحدثُ بعامل وبينَ ما وُضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مَجَارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق س. وقد غَلَطَ أبو عثمان^(٣) س في قوله: «وهي تجري على ثمانية مَجَارٍ»، قال: «لأن المَبْنِيَّ لا يتغير، فكيف تكون له مَجَارٍ» ذكر ذلك عن أبي عثمان أبو يَعْلَى بن أبي زُرْعَةَ^(٤). ولابن كيسان والزجاج وعلي بن سليمان^(٥) ومحمد بن الوليد^(٥) كلامٌ في تصحيح كلام س ليس هذا موضعه.

(١) الكتاب ١: ١٣.

(٢) يعني المازني. شرح الكتاب للسيرافي ١: ٦٤.

(٣) أبو يعلى محمد بن أبي زُرْعَةَ الباهلي النحوي [٢٥٧ هـ] أحد أصحاب المازني، وممن قرأ عليه كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب مغلل حسن، وله «نكت على كتاب سيبويه» و«الجامع في النحو» لم يتمه. وكان ثقة فيما يرويه. إنباه الرواة ٤: ١٨٤.

(٤) أبو الحسن الأخفش الأصغر [٣١٥ هـ] قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي. وروى عنه أبو علي الفارسي. صنف شرح كتاب سيبويه، والأنواء، والتشنية والجمع، وغيرها. مات ببغداد وقد قارب الثمانين. معجم الأدباء ١٣: ٢٤٦-٢٥٧ وإنباه الرواة ٢: ٢٧٦-٢٧٨ وبغية الوعاة ٢: ١٦٧-١٦٨ وأبو علي الفارسي ص ١١٩.

(٥) أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي النحوي [٢٩٨ هـ] اشتهر بمحمد بن ولاد. أخذ عن أبي علي الدينوري والمبرد وثعلب، وكان جيد الخط والضبط. ألف المُنْتَقَى في النحو، والمقصود والممدود. مات بمصر وقد بلغ الخمسين. معجم الأدباء ١٩: ١٠٥-١٠٦ وبغية الوعاة ١: ٢٥٩.

ص: باب إعراب المَعْتَل الآخر

يَظْهَرُ الإِعْرَابُ بِالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ، أَوْ يُقَدَّرُ فِي حَرْفِهِ، وَهُوَ آخِرُ الْمُعْرَبِ، فَإِنْ كَانَ أَلْفًا قُدِّرَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ، وَإِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا يُشَبِّهَانِهِ قُدِّرَ فِيهِمَا الِرْفَعُ، وَفِي الْيَاءِ الْجَزْمُ. وَيَنْوِبُ حَذْفُ الثَّلَاثَةِ عَنِ السَّكُونِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، فَيُقَدَّرُ لِأَجْلِهَا جَزْمُهَا، وَيَظْهَرُ لِأَجْلِهَا جَزْمُ الْيَاءِ وَرَفْعُهَا وَرَفْعُ الْوَاوِ، وَيُقَدَّرُ لِأَجْلِهَا كَثِيرًا، وَفِي السَّعَةِ قَلِيلًا، نَصْبُهُمَا وَرَفْعُ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ وَجَزْمُهُ، وَرُبَّمَا قُدِّرَ جَزْمُ الْيَاءِ فِي السَّعَةِ.

ش: مثال الظهور المذكور: زيدٌ لم يخرجْ، ومثال التقدير: قامَ الفتى، فالضمة مقدرة فيه. هذه عبارة أكثر النحويين، يقولون: في التقدير. وقال أبو علي: «والاختلافُ الكائن في الموضع»^(١). والموضع عند النحويين غيره^(٢) للمبني. وقال بعض أصحابنا: الإعرابُ ملفوظٌ به ومُقَدَّرٌ نحو المَلْهُى؛ لأن الألفَ منقلبة^(٣) عن ياء متحركة، ومنوِيٌّ نحو حُبْلَى وَأَرْطَى^(٤)؛ لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غَلَامِي^(٥)؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعرابُ منوِيٌّ لا مُقَدَّرٌ ومُعْتَبَرٌ، وهو في موضع^(٦) الاسم المبني نحو «هذا»، فإذا الإعرابُ/ ملفوظٌ [ب/٤٣: ١]

به ومُقَدَّرٌ ومنوِيٌّ ومُعْتَبَرٌ.

(١) الإيضاح العضدي ص ١٢.

(٢) ك: مرة. ص: إنما هو.

(٣) س: منقلب.

(٤) الأَرطَى: شجر يدبغ بورقه.

(٥) س: علاقي.

(٦) ك، ص، ح: وهو موضع.

وقوله: فإن كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم الذي آخره ألف من الأسماء المعربة يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، أو من المضارع المعرب بغير النون قُدِّرَ فيه الرفع والنصب، مثالُ الأول: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ومثال الثاني: يخشى زيد، ولن يخشى.

وقوله: وإن كان - يعني حرف الإعراب - ياءً أو واواً يشبهانه في كونهما حرفي مد ولين، قُدِّرَ فيهما الرفع، [وفي الياء الجرُّ]^(١)، نحو: يغزو القاضي، ويرمي إلى الداعي، فالضمةُ مقدَّرة في واو يغزو وياء القاضي وياء يرمي، والكسرةُ مقدرة في ياء الداعي. ودلَّ^(٢) كلامه هذا على أن المنقوص بقياس - وهو ما آخره ياء قبلها كسرة لازمة - تُقَدَّرُ فيه الضمة والكسرة، وتُظهر الفتحة، نحو ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(٣).

وأغفل مسألة من هذا المنقوص تُقَدَّرُ فيها الفتحةُ حالة النصب، وهي ما أعرب من مُرَكَّبٍ إعرابَ متضايفين وآخرُ أولهما ياءً، وذلك نحو: رأيت مَعْدِيَّ كَرِبٍ، ونزلتُ قَالِيَّ قَلَا، وذلك أن هذا النوع من المركب نُقِلَ فيه ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، وإعرابه إعرابَ ما لا ينصرف، وإعرابه إعرابَ المضاف والمضاف إليه، فعلى هذا الوجه تُقَدَّرُ في «مَعْدِيَّ» الفتحةُ حالة النصب، لا خلاف في ذلك في هذا الوجه، جعلوا الياء فيه كياء دَرْدَيْسٍ^(٤)، فكما لا تتأثر هذه الياء للعوامل، كذلك لا تتأثر هذه الياء، استُصحب فيها حكمُها حالة البناء وحالة إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف. وقد تنبه المصنف لذلك في باب منع الصرف، فقال في الفصل الثالث منه^(٥): «قد يُضاف صدرُ المركَّبِ فيتأثر بالعوامل ما لم يَعْتَلَّ» انتهى. فقوله: «ما لم يَعْتَلَّ» يشمل

(١) تمة يستقيم بها السياق.

(٢) ك: فدل.

(٣) سورة الأحقاف: ٣١.

(٤) الدرديس: الشيخ الكبير الهم. والداهمة. والعجوز.

(٥) التسهيل ص ٢٢١.

أحواله الثلاث من الرفع والنصب والجبر، فتقول: قام مَعْدِي كَرِب، ورأيت مَعْدِي كَرِب، ومررت بِمَعْدِي كَرِب.

وَدَلَّ كَلَامُ المصنّف أيضاً على أنّ ما آخره ياء تشبه الألف يُقدّر فيه الرفع، وقد بيّنا ذلك بنحو يَزْمِي، وهذا كما ذكر، إلا أن في نحو يُعْيِي وَيُجْيِي خلافاً، فمذهب الجمهور أنه تُقدَّر فيه الضمة، وزعم الفراء^(١) أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فتظهر علامة الرفع فيها إذ ذاك لأن الياء إذا سكن ما قبلها جرت مَجْرَى الحرف الصحيح، وأنشد من ذلك قول الشاعر^(٢):

وكانها بين النساء سَيْبَكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فَتَعْيِي

والصحيح أنه لا يقال تُعْيِي، وإنما يقال تُعْيِي، هكذا هو السماعُ وقياسُ التصريف، من جهة أنّ الفعل إذا كان معتلّ العين واللام جرت عينه مَجْرَى الحرف الصحيح، فلم تُعَلَّ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعْيِي وبين الدال في تُجْدِي، فكما أن الضمة تُقدَّر في ياء تُجْدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعْيِي، ولا نقول إنها مثل العين في يُقَرُّ^(٣)، وذلك أنه يقول إنَّ أصله يُعْيِي، فتنقل حركة العين التي هي الياء في يُعْيِي إلى العين التي هي الفاء، فتسكن العين، فيصير نظير يُقَرُّ، فكما أدغمت الراء في الراء إذ أصله يُقَرُّ، فنقلت، فالتقى المثلاث والأول ساكن، فوجب الإدغام، فكذلك تُدغم الياء الساكنة في الياء التي هي لام الفعل. والبيت الذي أنشده الفراء لا/ يُعرف [١/٤٤:١] قائله، بل لعله مصنوع، وإن ثبت كان شاذاً لا يُعتدُّ به.

وقد تلخص مما أشار إليه المصنف وقرّناه أن الألف والياء اشترك فيهما الاسم والفعل، نحو يخشى الفتى، ويقضي قاضي بلدك، وأن الواو التي^(٤)

(١) معاني القرآن له ٤١٢:١ و٢١٣:٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤١٢:١ و٢١٣:٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٤١٨:٢ والمنصف ٢٠٦:٢ والمحتسب ٢٦٩:٢ والمتع ص ٥٨٥، ٥٨٧. سدة البيت: فناؤه.

(٣) ك: تفر. ص: نقر.

(٤) فيما عدان، والمطبوعة: الذي.

حركة ما قبلها من جنسها لا تكون إلا في الفعل، نحو يَغْزُو، ولا تكون في الاسم إلا إن كان مبنياً أو معرباً عَرَضَ تَطَرُّفُ الواو فيه، أو كان يستحيل إلى غيره، فإن أدى القياسُ في معرب غير ما ذكر أو عارضُ بناءٍ إلى ذلك قلبت الواو ياءً، والضمّة قبله كسرة، إلا إن كان منقولاً من لسان العجم أو من الفعل، ففي قلبه وإقراره مذهبان: القلب مذهب البصريين، والإقرار مذهب الكوفيين، وذكرنا توضيحاً^(١) هذا في التصريف.

وقوله: وَيَتَوَبُّ حَذْفُ الثلاثة عن السكون يعني بالثلاثة الألف والواو والياء المذكورات، فتقول: لم يَخْشَ، ولم يَغْزَ، ولم يَزِم. وإنما حَذَفَ الجازمُ هذه الحروفَ لأنها عاقبتِ الضمة، فأجريت في الحذف مُجرى ما عاقبته، فكما أنَّ الضمة تُحذف في نحو لم يخرج، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر هذا الشيوخُ^(٢).

ونقول: الذي يقتضيه النظر أنَّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيثان:

أحدهما: أنَّ الجازم لا يَحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها^(٣).

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغَزْو والرَّمي، والألف في نحو يَغْشَى منقلبة من أصل؛ لأنه من الغَشْيَان، وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف مُلْحَقٍ بأصل، نحو يَسْلُتْنِي وَيَغْرُنْدِي، ماضيهما اسْلَتْنِي^(٤)، واغْرُنْدِي^(٥)،

(١) ك: ترجيح.

(٢) شرح الجزولية ص ٢٤١-٢٤٢.

(٣) فيها: سقط من ك.

(٤) اسلتنى: نام على ظهره.

(٥) اغرنداه: اعتلاه.

وهما مُلْحَقَانِ بِأَحْرَنْجِمَ^(١)، وحرفُ الجزم لا يَحذفُ الحرفَ الأصليَّ ولا المُلْحَقَ بالأصليِّ، فكان القياس يقتضي أن يَحذفَ الجازمُ الضمةَ المقدرةَ في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذفَ الجازمُ الضمةَ المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لثلاثا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون^(٢) الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا إن هذه الحروف تُحذف عند الجازم لا بالجازم. وفي كتاب س^(٣) إيماء إلى هذا المعنى.

وظاهرُ قول المصنف: «وَيَنُوبُ حَذْفُ الثَلَاثَةِ عَنِ السَّكُونِ» أنه متى كان الفعل آخره ياء أو واو أو ألف مطلقاً تُحذف هذه الحروف للجازم الذي يدخل عليها. وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلاً من همزة. والآخر: أن تكون بدلاً من همزة. فإن لم تكن بدلاً من همزة فالحكم كما ذكر. وإن كانت بدلاً من همزة نحو يقرأ في يقرأ ويُقَرَأ في يُقَرَأ، وَيُؤْضَوُ في يَوْضَوُ. قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يقدر أن الجازم دخل عليه قبل البدل، فسكن الهمزة، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير يقرأ المجزوم: يقرأ، ويُقَرَأ: يُقَرِي، وَيُؤْضَوُ: يَوْضَوُ، كما أبدلت/ في [١: ٤٤/ب] كَأَسْ وَيُثَرُ وَيُؤْسْ، فقلت: كَأَسْ وَيُثَرُ وَيُؤْسْ، فعلى هذا الإبدال لا يجوز حذف حروف العلة لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال. وإما أنك تبدل قبل أن يدخل الجازم، فتقول في يقرأ ويُقَرَأ وَيُؤْضَوُ: يقرأ وَيُؤْضَوُ ويُقَرِي، فتصير شبيهة بِخَشَى وَيَغْزُو وَيَزْمِي، فإذا دخل الجازم حذف هذه الحروف. هذا مذهب الأستاذ أبي الحسن بن عصفور^(٤)، وظاهر كلام المصنف.

وقد ردَّ أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز

(١) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٢) س: لكن.

(٣) الكتاب ١: ٢٣ و ٩٥: ٣ - ٩٦ و شرحه للسيرافي ٢: ٥٦ - ٥٨.

(٤) المقرب ١: ٥٠ و شرح جمل الزجاجي ٢: ١٨٩.

إلا^(١) الإقرار لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة، نص على ذلك س^(٢) وغيره^(٣) من النحاة، وقد ذكر هذا أبو علي في التذكرة والحُجَّة^(٤)، وابنُ جني في «المُعرب» له، وأفرد له في الخصائص^(٥) باباً ذكر فيه أنه لا يجوز إلا في الضرورة، فما نص عليه س وأصحابه أنه لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسَوَّى بينه وبين ما اتفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح، وما كفى ابنَ عصفور ما ذكر فيه من جواز الحذف حتى قَدَّمه على الإثبات.

وقال أبو عبد الله بن هشام: يَقْرَأُ وَيُقْرَى وَيَوْضُو صَرَفَ الفعل تصريف المعتل على ما حكاه^(٦) الأَخْفَشُ من نحو^(٧) قَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ^(٨) وَرَقَوْتُ، والأصل قَرَأْتُ وَتَوَضَّأْتُ وَرَقَأْتُ^(٩). وكلتا اللغتين ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مسكناً، فيحذفه كما يحذفه من يرمي ويخشى ويغزو، والإثباتُ أحسن، وعليه قوله^(١٠):

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي، وَلَمْ أُورَابِهَا
يريد: وَلَمْ أُورَأْ بِهَا، أَي: لَمْ أَشْعُرْ بِهَا مِنْ وَرَائِي. وعلى الثاني البيت

(١) إلا: سقط من س.

(٢) الكتاب ٥٥٤: ٢ - ٥٥٥.

(٣) المقتضب ١: ١٦٦ - ١٦٧ والأصول ٣: ٤٦٩ - ٤٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩ - ٧٤٠.

(٤) الحجة ٢: ١٣ حيث ذكر أن سيبويه لا يميزه إلا في الشعر، وأن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب.

(٥) الخصائص ٣: ١٤٩ - ١٥٤ «باب في حذف الهمز وإبداله».

(٦) ك: حكى.

(٧) نحو: سقط من ك.

(٨) قال في معاني القرآن ص ٣٠٨ «وبعض العرب يقول: أَخْطَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ، لا يهْمَزُونَ».

(٩) ك: ورقأت. رفاً الثوب يرفؤه: لَأَمْ خَرَقَهُ وَضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ.

(١٠) الكتاب ٣: ٥٤٤ والتعليقة ٤: ٤٤ حيث ذكر المحقق أن الرمانى نسبة لرؤبة. وليس في ديوانه. والنكت ص ٩٧٥ واللسان (ورأ) ١: ١٨٩ وشرح الجزولية ص ٢٤٣. الانتياب:

القصد والإلمام.

الذي أنشده ابن عصفور^(١)، وهو^(٢):

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً، وَإِلَّا يُبَدِّلَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

ولا حُجَّةٌ في هذا البيت الذي ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة لأنه ثبتت لغة في بدأ: بِدَيَّ على وزن بَقِيَّ، ومضارعه يَبْدَى، فيحتمل أن يكون قوله: «وإلا يُبَدِّلُ» من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلاً من همزة، وإنما تكون بدلاً من ياء كآلف يَتَقَى.

وقال ابن هشام أيضاً: الهمزات هنا لا تُبدل حرف علة في رفع ولا نصب إلا إن أَدَّى إلى شيء من ذلك ضرورةً شعر، فمثل هذا لا يجعل قياساً مطرداً يُعمل عليه، ويُساوى بينه وبين المطرود. فإذا دخل الجازم، وسكنت الهمزة، انقلبت من جنس حركة ما قبلها، فساوت في اللفظ حروف العلة، ولا تُحذف حينئذ لأن الجازم قد سكن الآخر قبل، فلو حُذف الآن كان له عملان، وما من عامل يكون له في لفظ واحد عملان.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، عُرف بابن الضائع، وهو من جِلَّةِ أصحاب الأستاذ أبي علي الشلوبين: «ما في آخره همزة فكالحرف الصحيح، جزمه بسكون الهمزة، وَمَنْ سَهَّلَ الهمزة/ [١/٤٥:١] فأبدلها حرف لين لم يحذف حرف اللين للجزم^(٣)؛ لأن حكم الهمزة المُسهَّلة حكم الهمزة نفسها مُخَفَّفَةٌ، فلا يجوز إلا: لم يَقْرَأْ زيد، بألف ساكنة على لغة مَنْ سَهَّلَ، فأما قوله: «وإلا يُبَدِّلُ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ» فضرورة، ووجهها مراعاة اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم رُؤْيَا^(٤) بعد التسهيل، فيقول رُيَّأ، ولا يراعي أصله. أو يكون أبدل الهمزة بدلاً محضاً لا على قياس التسهيل،

(١) المقرب ٥٠:١ وشرح جمل الزجاجي ١٨٩:٢ والممتع ص ٣٨١، ٤٢٨.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته. ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٤ وشرح القصائد العشر ص ١٩٠. وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩.

(٣) للجزم: سقط من ك.

(٤) ك، ص: روي.

وكانه على لغة من يقول في قرأت: قرئت، وهي ضعيفة» انتهى كلامه.

ونص ابن عصفور في «شرح المُقَرَّب» أَنَّ مَنْ حَذَفَ حُرُوفَ الْعِلَّةِ فِي مِثْلٍ لَمْ يَقَرَّ، وَلَمْ يُقَرَّ، وَلَمْ يُوضَّ، إِنَّمَا جَاءَ عَلَى مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ، أَنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْهَمْزَةَ حَرْفَ عِلَّةٍ مُحَضًّا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ، وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ. فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الَّذِي حَكَاهُ وَقَرَّرَهُ مِنْ ضَعْفِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَعَدَمِ اطِّرَادِهَا أَنْ لَا يَبْنِيَ الْحُكْمَ عَلَيْهَا فِي «المُقَرَّب»^(١)، وَلَا يُبَدَأُ بِهَا عَلَى الْإِثْبَاتِ، فَيُشْعَرُ بِجَوَازِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وقوله: إلا في الضرورة، فيُقَدَّرُ لِأَجْلِهَا جُزْمُهَا يَعْنِي أَنَّهُ تُقَرَّرُ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ فِي الْضَّرُورَةِ، وَأَنَّهَا هِيَ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ. فَمِثَالُ مَا أُقِرَّتْ فِيهِ الْوَاوُ مَعَ الْجَازِمِ قَوْلُهُ^(٢):

هَجَوْتَ زَبَانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ، لَمْ تَهْجُو، وَلَمْ تَدَّعِ

ومثال الياء^(٣):

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ، وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَا قِتْلَ لِبُنِ بَنِي زِيَادٍ

(١) المقرب ٥٠: ١.

(٢) نسب البيت في معجم الأدياء ١١: ١٥٨ إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب به الفرزدق عندما جاء إليه معتذراً من أجل هجو بلغه عنه، وزبان: اسم أبي عمرو. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٦٢ و ٢: ١٨٨ وشرح السبع الطوال ص ٧٨ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٣٢ والمنصف ٢: ١١٥ وسر صناعة الإعراب ص ٦٣٠ وضرائر الشعر ص ٤٥ وشرح التسهيل ١: ٥٦.

(٣) البيت لقيس بن زهير العبسي. شعره ص ٢٩ والكتاب ١: ٣٢ [الحاشية] و ٣: ٣١٦ والنوادر ص ٧٨ والقفاض ص ٩٠ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٣٣ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨، ٦٣١ وأمالى ابن الشجري ١: ١٢٦ وشرح التسهيل ١: ٥٦ والخزانة ٨: ٣٦١ - ٣٧٣ [الشاهد ٦٣٦]. وروي: ألم يأتِكَ، وألا هَلْ أَتَاكَ، وألم يبلغكَ. ولا شاهد فيه على هذه الروايات الثلاث. وانظر المنصف ٢: ٨١. تنمي: تبلغ. واللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زياد: هم الكَمَلَة: الربيع، وعمارَة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرْشُب. والمراد لبون الربيع بن زياد، وكان سيد قومه.

واختلف النحويون^(١) فيما حَذَفَه الجازمُ، فمنهم مَنْ ذهب إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة التي كانت على الواو والياء؛ إذ هما جاءا مضمومين ضمةً ظاهرة في الشعر، نحو قوله^(٢):

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ

ونحو قوله^(٣):

فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ، وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

وانبنى على هذا الخلاف هل يجوز إقرار مثل ألف يخشى إذا دخل عليه الجازم في الضرورة، فَمَنْ زعم أن المحذوف هي الضمة الظاهرة لم يُجز إقرار الألف للجازم لأن الألف لا تظهر فيها الضمة ولا حركة غيرها. وَمَنْ زعم أن المحذوف هي الضمة المقدرة أجاز ذلك، وقد استدل مُجيز ذلك بقوله^(٤):

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا، وَلَا تَمَلِّقَ

فقوله: «وَلَا تَرْضَاهَا» نهي، وقد أثبت الألف.

(١) راجع في ذلك الكتاب ٣١٦:٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦١ - ١٦٢ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٣٢ - ٢٣٥ وأمالى ابن الشجري ١: ١٢٨ - ١٢٩ وشرح جمل الزجاجة ٢: ١٨٧ - ١٨٨، ٥٦٣ - ٥٦٤ وشرح الجزولية ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) هو رجل من طيئ كما في شرح التسهيل ١: ٥٧. والبيت بغير نسبة في المقاصد النحوية ٢٥٢: ١.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص ٤٦، ٢٧٣. وأنشده البغدادي في الخزانة ٨: ٢٨٢ مع أبيات منها الشاهد ٦٢٢، ونسبها لأعرابي يذكر عنزاً ذبحها ليكرم عبيد الله بن العباس - رضي الله عنه - الذي نزل به ضيفاً وهو في طريقه من المدينة يريد معاوية في الشام. وقال ابن عصفور في ص ٢٧٣ من الضرائر: «فالصحيح في روايته: خَمْسَ دَرَاهِمِ بفتح السين وتشديد الدال، يريد: خمسة دراهم، إلا أنه أدغم كعمامة داود». وخمس: ضبط في س، ك بكسر السين، ولم يضبط في ص.

(٤) رؤية. ملحقات ديوانه ص ١٧٩ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٣٤ والحلييات ص ٨٦ والخصائص ١: ٣٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ وأمالى ابن الشجري ١: ١٢٩ والخزانة ٨: ٣٥٩ - ٣٦٠ [الشاهد ٦٣٥]. وروي: «وَلَا تَرْضَاهَا»، وبها يفوت الاستشهاد.

وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ الْبَيْتَ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ «لَا تَرْضَاهَا» جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، أَيْ:
فَطَلَّقَهَا غَيْرَ مُتَرَضٍّ لَهَا، أَوْ الْوَائِلَ لِلْعُطْفِ عَلَى الْإِسْتِنَافِ، أَخْبَرَ أَنَّكَ لَا
تَرْضَاهَا، أَيْ: وَأَنْتَ لَا تَرْضَاهَا.

وظاهرُ كلامِ ابنِ عصفورٍ في «المُقَرَّبِ»^(١) أن إقرارَ هذه الألفِ يجوز
للضرورةِ مع الجازمِ، والذي نَصَرَهُ أنه لا يجوزُ، وأن الجازمَ إذا دخلَ على ما
آخَرُهُ أَلْفٌ حَذَفَهَا، وَلَا يُقَرَّضُهَا لَا فِي ضَرُورَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، قَالَ: لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا
تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، فَلَا يَجُوزُ/ لِذَلِكَ إِجْرَاءُ مَا هِيَ فِيهِ مُجْرَى الصَّحِيحِ، وَأَيْضاً فَإِنْ
الْجَازِمُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ مَا يَحْذِفُ إِلَّا الْحَرَكَةُ الْمَقْدُرَةُ فِي الْأَلْفِ، وَإِذَا حَذَفَهَا
وَجِبَ أَنْ يَرْجِعَ حَرْفُ الْعِلَّةِ إِلَى أَصْلِهِ، فَيَقَالُ: لَمْ يَخْشَى؛ لِأَنَّ انْقِلَابَهَا أَلْفاً
إِنَّمَا كَانَ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَإِذَا ذَهَبَتِ الْحَرَكَةُ لِلْجَزْمِ وَجِبَ أَنْ تَصِحَّ
لِلذَهَابِ الْحَرَكَةُ مِنْهَا، فَلَمَّا لَمْ يُصَحَّحْهَا فِي حَالِ الْجَزْمِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ
لَمْ يَحْذِفُوا^(٢) الْحَرَكَةَ الْمَقْدُرَةَ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ إِقْرَارُ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَعَ
الْجَازِمِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يُقَرَّضُهَا مَعَ الْجَازِمِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ^(٣).

وَذَهَبَ^(٤) بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ مِنْ نَحْوِ «لَمْ
تَهْجُو»، وَ «أَلَمْ يَأْتِيكَ»، وَ «لَا تَرْضَاهَا»، لَيْسَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِيهَا هِيَ مِنْ
نَفْسِ الْفِعْلِ الَّذِي يَنْبَغِي حَذْفُهَا [مِنْهُ]^(٥) لِلْجَازِمِ، بَلْ هِيَ حُرُوفُ إِشْبَاعٍ تَوَلَّدَتْ
عَنِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَجْزُومَةٌ بِحَذْفِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ
الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ.

(١) المُقَرَّبُ ١: ٥٠.

(٢) ك: لَمْ يَحْذِفُوهَا.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٦١ وتحصيل عين الذهب ص ٧١، ٤٩٠.

(٤) وذهب... في ضرورة الشعر: سقط من ك.

(٥) منه: انفردت به المطبوعة.

فأما قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(١) فاستدل به بعضهم^(٢) على جواز إقرار الألف مع الجازم لأنه عنده نهي.

وتأولهُ السِّيرافي^(٣) على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: ﴿الظُّنُونَا﴾^(٤) و ﴿السَّيْلَا﴾^(٥) في قراءة من أثبت الألف^(٦). وهذا تأويل حسن.

وتأولهُ بعضهم^(٧) على أنه مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استثنائية، التقدير^(٨): وَأَنْتَ لَا تَخْشَى، أخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنه لا يخشى، ف «لا» حرف نفى لا حرف نهي.

وأما قول الشاعر^(٩):

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

(١) سورة طه: ٧٧. وقوله: ﴿لَا تَخَفْ﴾ بالجزم قراءة حمزة كما في معاني القرآن للفراء ١٨٧:٢ والسبعة ص ٤٢١. ونسبت إليه وإلى الأعمش في إعراب القرآن للنحاس ٥٠:٣. ونسبت في البحر ٢٤٥:٦ إلى ابن أبي ليلى أيضاً. وقرأ الجمهور (لا تخاف). وأما (ولا تخشى) فكلهم قرأها بإثبات الألف.

(٢) هو الفراء كما في معاني القرآن له ١٨٧:٢ - ١٨٨.

(٣) والفارسي أيضاً في الحجة ٥:٢٤٠.

(٤) «وتظنون بالله الظنونا» سورة الأحزاب: ١٠.

(٥) «فأضلُّونا السَّيْلَا» سورة الأحزاب: ٦٧.

(٦) قرأ ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف في الوقف، وبطرحها في الوصل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وهبيرة عن حفص بالألف في الوصل والقطع. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف في وصل ولا وقف. وروي عن أبي عمرو إثبات الألف في الوصل والوقف. السبعة ص ٥١٩ - ٥٢٠. وراجع معجم القراءات ٥: ١١٣.

(٧) هو الفراء كما في معاني القرآن ١٨٧:٢. ولم يجز أبو جعفر النحاس غير هذا الوجه. إعراب القرآن ٥٠:٣ - ٥١.

(٨) ذكر هذا التقدير الفارسي في الحجة ٥: ٢٣٩.

(٩) عبد يغوث بن وقاص الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ [المفضلية ٣٠] وسر صناعة الإعراب ص ٧٦. عبسمة: من عبد شمس.

في رواية من رواه بالألف^(١)، فقليل: الألف إشباع، إذ الأصل: كأن لم تَرَ.

وتأوله أبو علي الفارسي^(٢) على أن أصله تَرَأى في لغة من قال رَأَى يَزْأى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم - وهو لم - حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفاً، كما قالوا في المَرَاة والكَمَاة: المَرَاة والكَمَاة، ولم يحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف الكثير في كلامهم.

ومن روى «كأن لم تَرَي»^(٣) فالتاء للخطاب، والتفت من الغيبة إلى الخطاب، وعلامة الجزم فيه حذف النون إذ أصله تَرَيْنَ.

ويجوز في الشعر الجزم بعد [حذف]^(٤) هذه الحروف تشبيهاً بما لم يُحذف منه شيء، تقول: لم يَغْزُ، ولم يَخْشُ، ولم يَزْمُ، فُتُسْكِن بعد الحذف لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء، فكما أنك تجزم يضربُ إذا أدخلت عليه الجازم، فكذلك تفعل بتلك، ومن ذلك قول الشاعر^(٥):

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقَ اللَّهُ مُتَّاباً وَغَادِ
حَذَفَ الْبَاءَ مِنْ يَتَّقِي، ثُمَّ حَذَفَ حَرَكَةَ الْقَافِ.

-
- (١) هذه رواية أهل الكوفة كما في الخزانة ٢٠١:٢ [الشاهد ١١٥] عن ذيل الأمالي للقالبي ص ١٣٤ - ١٣٥. وحرف فيه «تري» فأصبح «ترن».
- (٢) الحليبات ص ٨٤ - ٨٧. ونسب هذا القول في المسائل العسكرية ص ٢٩٤ إلى بعض البغداديين على ما حُكي له. وراجع سر صناعة الإعراب ص ٧٦.
- (٣) هذه رواية الأخفش. ذيل الأمالي ص ١٣٤ - ١٣٥ وعنه في الخزانة ٢٠١:٢ [الشاهد ١١٥].
- (٤) حذف: سقط من النسخ كلها، لكن كُتب في هامش ص ما نصه: «كذا، ولعله: بعد حذف».
- (٥) الخصائص ٣٠٦:١ و ٣٣٩:٢، ٣١٧ والمحتسب ٣٦١:١ والصاحبي ص ٢٨ واللسان (أوب) ٢١٢:١ و (وقي) ٢٨٢:٢ وشرح جمل الزجاجي ٥٩٠:٢ وضرائر الشعر ص ٩٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٨ [الشاهد ١١٣]. وفي هذه المصادر «مؤتاب وغادي» ومؤتاب: راجع.

وقوله: وَيُظْهَرُ لِأَجْلِهَا جَرُّ الْيَاءِ وَرَفْعُهَا وَرَفْعُ الْوَاوِ يَعْنِي يَظْهَرُ لِأَجْلِ
الضرورة، ومثالُ جَرِّ الْيَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

وَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَعْوَلُ
وقولُ الآخر^(٢):

/ كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ تُبْزَى مُحَمَّدًا وَلَمْ تُخْتَضَبْ سُمُرُ الْعَوَالِي بِالْدَّمِ
وقولُ الآخر^(٣):

مَا إِنْ رَأَيْتُ، وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحَرَاءِ
وقوله^(٤):

فَلَوْ كُنْتُ حُرًّا ذَا وِفَاءٍ جَعَلْتَنِي لَعَيْنِكَ مِنْ دُونِ الْغَوَانِي مَقْنَعًا
وقوله^(٥):

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُضْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبُ
ومثالُ رفعها في الفعل ما أَنشَدْنَاهُ قَبْلُ مِنْ قَوْلِهِ^(٦):

(١) جرير. ديوانه ص ١٤٠ والكتاب ٣: ٣١٤ والنوادر ص ٥٢٤. وتخرجه في شرح الأبيات
المشكلة الإعراب ص ٢٣٤.

(٢) نسب البيت لأبي طالب في شرح التسهيل ١: ٥٦. وصدره صدر بيت لأبي طالب ورد في
السيرة النبوية ١: ٢٧٥ ضمن قصيدة لامية طويلة، وعجزه «ولمّا نطاعن دونه ونناضل». وهو
له بهذه الرواية في اللسان (بزا) ١٨: ٧٨ والنهاية في غريب الحديث ١: ١٢٥. و٧٢: ٥
والخزانة ٢: ٦٣ [عند الشاهد ٩١]. نبزى: أي لا نبزى، فحذف «لا» من جواب القسم وهي
مرادة. وتُبْزَى محمداً: نُسَلِّبُهُ ونُغَلِّبُ عليه. ونُناضل: نُرَامي بالسهم. وعوالي الرماح:
أُسْتُتْهَا، واحدها عالية.

(٣) البيت في ضرورة الشعر ص ٦٨ وأمالى الزجاجي ص ٨٣ وضرائر الشعر ص ٤٤ والخزانة
٨: ٣٤١ - ٣٤٣ [الشاهد ٦٣١] وشواهد الشافية ص ٤٠٣ - ٤٠٤ [الشاهد ١٨٨].

(٤) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحذثان.
(٥) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٣ والكتاب ٣: ٤١٣ - ٤١٤ وشرح أبياته ١: ٥٩٦ -
٥٩٨ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥٣٤ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٨٦ - ٣٩٠ [الإنشاد ٣٩٨].
مُطْلَب: تكلف الطلب، أي: يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال.

(٦) تقدم في ص ٢٠٧.

..... تُساوي عِندي غيرَ خمسِ دَراهمِ

ومثال ذلك في الاسم قوله^(١):

تراه، وقد فات الرُّماة، كأنه
وقوله^(٢):

وكانَ بُلُقَ الخيلِ في حافاته ترمي بهن دوالي الرُّزاعِ
وقول جرير^(٣):

وعزق الفرزدق شرَّ العُروقِ حيثُ الثرى كابي الأزندِ
ومثال رفع الواو ما أنشدناه قبل من قوله^(٤):

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُو قُيَضَتْ. البيت.

وقوله: ويُقدَّر لأجلها كثيراً - أي لأجل الضرورة - وفي السعة قليلاً
نصبهما، أي نصب الياء والواو. مثال تقدير الفتحة في الياء حالة النصب قول
الشاعر^(٥):

(١) أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٩ والمنصف ٨١:٢ والخصائص ٢٥٨:١
وشرح الجزولية ص ١٣٩. ورواية السكري بنصب «مصغي الخد» على الحال. مصغي
الخد: مُمِله. والأصل: المستأصل الأذنين. يصف ظيماً. ك، ح: بدَّ الرماة.

(٢) المسيب بن علس. المفضليات ص ٦٣ [المفضلية ١١] وشرحها ص ٣١٧-٣١٨
[المفضلية ١٠]. حافاته: أي حافات الخليج المذكور في البيت الذي قبله. والدوالي:
جمع دالية، وهي آلة السقي. شبه أمواج الخليج بخيل بلق. ويروى:
يرمي بهن دوالي الزراع. ك: وكان بتر الخيل... والزراع.

(٣) ديوانه ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ٥٧:١ والمقاصد النحوية ٢٢٤:١. العرق: الأصل.
وخبيث الثرى: خبيث الأصل. وكابي الأزند: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره. والأزند:
جمع زند، والزند: العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى.

(٤) تقدم في ص ٢٠٧.

(٥) زهير بن أبي سلمى. ديوانه بشرح الأعلام ص ٢٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٨٠. الزجاج:
جمع زَج، وهو نصل السَّهم. والعوالي: جمع عالية، وهي نحو من ذراع من مقدم الرمح.
وسنان لهزم: ماضٍ.

وَمَنْ يَعْصِي أَطْرَافَ الزَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكِّبَتْ كُلُّ لَهْذَمٍ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(١):
 كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرِقَ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٢):
 رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي الثَّادِ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٣):
 وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٤):
 أَكَاشِرُ أَقْوَامًا حَيَاءً، وَقَدْ أَرَى صُدُورَهُمْ بِإِدِ عَلِيٍّ مِرَاضُهَا
 وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٥):
 وَمَنْ يُطِيقُ مُذْكَ عِنْدَ صَبَوْتِهِ وَمَنْ يَقُومُ لِمَسْتَوْرِ إِذَا خَلَعَا

- (١) ينسيان لرؤية، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٧٩. والأول له في الكامل ص ٩٠٩. وهما في الخزانة ٨: ٣٤٧ - ٣٥٠ [الشاهد ٦٣٣] حيث ذكر البغدادي أن ابن رشيق نسبهما في العمدة إلى رؤية، وأنه لم يرهما في ديوانه. وانظر تخريجهما في أمالي ابن الشجري ١: ١٥٨. أيديهن: أي أيدي الإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس. ويتعاطين: يتناول بعضهن بعضاً. والورق: الدراهم.
- (٢) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٧٧ والكامل ص ٩٠٩ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٨. ردت: أي الأمة. عليه: أي على النوي، والنوي: حاجر من تراب يعمل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليهما الماء. وأقاصيه: ما شذ منه. ولبدّه: سكنه. والثاد: الموضع اللدّي التراب.
- (٣) مجنون ليلي. ديوانه ص ٢٩٤ والخزانة ١٠: ٤٨٤ - ٤٨٥ [الشاهد ٨٨٥]. واش: أصله وأشيأ، فسكن الباء لضرورة الشعر، ثم حذفها لالتقاء الساكنين.
- (٤) الشماخ. ديوانه ص ٢١٥ والحليبات ص ٨٦. أكاشر أقواماً: أضحك في وجوههم وأبأسطهم مع بغضي لهم. وقوله: «بادٍ» يريد: بادياً، فحمل المنقوص في حال النصب عليه في حال الجر. وقد قدّم هذا البيت في ك، ح على البيت السابق.
- (٥) هو محمد بن بشير البصري كما في الأمالي ١: ٢٢. والبيت بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٦٣. المدتي: المُسِنَّ. وخَلَعَ: ترك الحياء وركب هواه.

وقول الآخر^(١):

وَكَسَوْتُ عَارٍ لِحُمِّهِ، فَتَرَكْتُهُ جَذْلَانِ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ
وتقديرُ الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند
جمهور النحويين^(٢)، وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة^(٣).
ومثال ذلك في الفعل قول الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقَيَّاتِ^(٤):
كَيْ لِيَقْضِيَنِي رُقَيْةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ
ومثال ذلك في السعة قراءة جعفر الصادق^(٥) ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهَالِيكُمْ﴾^(٦).

ومثال تقدير النصب في الواو قوله^(٧):

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعَنْ، وَأَنْزَلَنْ الْقَطِينَ الْمُؤَلَّدَا
وقوله^(٨):

-
- (١) البيت في شرح القصائد السبع ص ٢٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٣ والممتع ص ٥٥٧ وشرح
جمل الزجاجي ٥٩٠:٢ وشرح الجزولية ص ٢١٣. ويروى آخره: جاد قميصه ورداؤه.
ونسب في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٣٨ لجبر، وليس في ديوانه.
- (٢) الكتاب ٣:٣٠٥ - ٣٠٦ والكامل ص ٩٠٨ - ٩١٠ والمقتضب ٤:٢١ - ٢٢ والمحتسب
١:١٢٦ و ٢:٣٤٣ والخصائص ٢:٣٤١ - ٣٤٢ وضرائر الشعر ص ٩٣.
- (٣) ذكر المعري في عبث الوليد ص ٣٠٩ أن ذلك عند الفراء لغة.
- (٤) ديوانه ص ١٦٠ والخزانة ٨:٤٨٨ - ٤٩١ [الشاهد ٦٥٤].
- (٥) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق أبو عبد الله المدني
[٨٠ - ١٤٨ هـ] قرأ على آبائه: محمد الباقر، فزين العابدين، فالحسين، فعلي، رضي الله
عنهم. وقرأ عليه حمزة. وحدث عن أبيه وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح. وحدث عنه
ابنه موسى الكاظم وأبو حنيفة وسفيان وشعبة ومالك وغيرهم. غاية النهاية ١:١٩٦ - ١٩٧
وسير أعلام النبلاء ٦:٢٥٥ - ٢٧٠.
- (٦) سورة المائدة: ٨٩. المحتسب ٢:٢١٧.
- (٧) الأخطل. شعره ص ٣٠٣ والمنصف ٢:١١٥ والمحتسب ١:١٢٦ والخصائص ٢:٣٤٢
وضرائر الشعر ص ٩٠ وشرح الجزولية ص ٢١٤. رفع في سيره: بالغ فيه. والقطين:
الخدم. والمولَّد: المولود بين العرب من غيرهم.
- (٨) هو عيسى بن عاتك - أو ابن فاتك - الخارجي. والبيت من قصيدة في ديوان شعر الخوارج =

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عَجَافٍ
وقوله^(١):

/ أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
وقوله^(٢):

فَعَلَّكَ أَنْ تَنْجُو مِنَ النَّارِ إِنْ نَجَا مُصِرٌّ عَلَى صَهْبَاءَ طَيِّبَةِ الشَّرِّ
ومثال ذلك في السعة قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿أَوْيَعُقُوا الَّذِي يَدْرُو عُقْدَةَ الزَّكَاجِ﴾^(٣)
بسكون الواو.

وما ذهب إليه المصنفُ هو جنوح إلى مذهب أبي حاتم، وتركُ جادة ما
عليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة.

وقوله: ورفُعُ الحرف الصحيح وجَرُّه مثالُ تقدير الرفع فيه قراءةُ
مَسْلَمَةَ بنِ مُحَارِبٍ^(٤) ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ﴾^(٥) بإسكان التاء، وحكى أبو زيد^(٦)
﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ﴾^(٧) بإسكان اللام، وحكى أبو عمرو^(٨) أن لغة تميم تسكين

= ص ٧١ - ٧٢ وفيه تخريجها. والكامل ص ١٠٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٠. وقيل: اختلف
في قائلها. راجع شرح الجزولية ص ٢١٤. وانظر تحقيق ضبط «كسي» في أمالي ابن
الشجري ٣٥٥:١، فقد أحسن الدكتور الطناحي في تحرير المسألة. تنبو العين: لا تنظر
إليه. ونساء كَرَم: ذوات كرم. وعجاف: هزيلات.

(١) كعب بن زهير. ديوانه ص ٩ وشرح قصيدته لابن هشام ص ١٥٢.
(٢) سقط هذا البيت من س، ص. ولم أقف عليه.
(٣) سورة البقرة: ٢٣٧. وهذه قراءة الحسن كما في المحتسب ١٢٥:١ والبحر ٢: ٢٤٦.
ونسبت في الجامع لأحكام القرآن ٣: ١٣٧ للشعبي وأبي نهيك.
(٤) مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي. عرض على أبيه، وعرض عليه يعقوب
الحضرمي. غاية النهاية ٢: ٢٩٨.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨. المحتسب ١: ١٢٢.

(٦) المحتسب ١: ١٠٩.

(٧) سورة الزخرف: ٨٠.

(٨) المحتسب ١: ١٠٩.

المرفوع من «يُعَلِّمُهُمْ» ونحوه. وتسكينُ المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿فَتَوَبُّوْا﴾
إِلَى بَارِئِكُمْ^(١) وقراءة حمزة ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾^(٢). هذا كلام المصنف في
الشرح^(٣).

ونَصَّ أصحابنا^(٤) على أن هذا من ضرائر الشعر، قالوا: ومن الحذف
- يعني في الشعر - تسكينُ حركة الإعراب إجراءً للمنفصل مجرى المتصل،
قال الشاعر^(٥):

رُجْتُ وفي رِجْلَيْكَ ما فِيهِمَا وقد بدا هُنْكَ مِنَ الْمِثْرِ
وقال الآخر^(٦):

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ، فالأهوازُ مَنَزِلُكُمْ أو نَهْرُ تِيرِي، ولا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
وقال الآخر^(٧):

فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنْما مِنَ اللَّهِ ولا واغِلِ

(١) سورة البقرة: ٥٤. الكتاب ٢٠٢: ٤ والسبعة ص ١٥٤ - ١٥٦ والمحتسب ١٠٩: ١.

(٢) سورة فاطر: ٤٣. السبعة ص ٥٣٥.

(٣) شرح التسهيل ٥٨: ١.

(٤) ضرائر الشعر ص ٩٣ - ٩٦.

(٥) تقدم في ص ١٦٤.

(٦) جرير. ديوانه ص ٤٤١ والخصائص ١: ٧٤ وسمط اللآلي ص ٥٢٧ وضرائر الشعر ص ٩٤.
بنو العم: هم مرة بن مالك بن حنظلة. وتيرى: بلد من نواحي الأهواز، ونهر تيرى: حفرة
أردشير الأصغر بن بابك. ك، ومصادر البيت: ونهر. ك، ص: فما تعرفكم. الديوان: فلم
تعرفكم.

(٧) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٢٢ والكتاب ٢٠٤: ٤ وضرائر الشعر ص ٩٤ والخزانة ٨: ٣٥٠.
- [الشاهد ٦٣٤]. مستحقب: مكتسب، وأصله من حمل الشيء في الحقيقة.
والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ.

وقوله^(١):

ألا ليت أَيْرِي مِنْ عِظَامٍ، وأنه على حِرْكَ مَوْقُوفٍ يَدَ الدهرِ أَجْمَعَا
أَجْرَى «هَنْكٍ» و «رَيْغٍ» مجرى عَضْدٍ، و «رِفْكَ» مجرى فِعْلٍ لو كان في
الكلام، إذ لو كان فيه لجاز تسكينه، و «حِرْكَ» مجرى إِبِلٍ.

وذهب المبرد^(٢) إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر ولا غيره، ويَزعم أن
الرواية «أُسْقَى»، و «قد بدا ذاك»، و «فلم تعرفكم». وما ذكره من أن الرواية
ما ذكر لا يدفع بها ما رواه غيره، فالمصنف فيما ذكره لم يأخذ بقول المبرد
الذي منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خَصَّ ذلك بالشعر، وإذا ثبت نقلُ
أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبيين.

وقد أغفل المصنف ذكرَ مسائلَ تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف
الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّرُ فيها الرفع والجر
قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿وَقَتْلَ
دَاوُدَ دَجَّالُوتَ﴾^(٣)، ﴿وَرَى النَّاسَ سُكْرِي﴾^(٤)، ﴿وَالْعَدِيَّتَ ضَبْحًا﴾^(٥).

(١) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان. ك:
مدى الدهر. ولم يظهر «يد» في مصورة س.

(٢) البغداديات ص ٤٣١ وضرورة الشعر ص ١٢٠ - ١٢٣ - وفيه تفصيل لتقدير المبرد -
والمحتسب ١١٠: ١ - ١١١ والخصائص ٧٤: ١ و٣٤١: ٢ وضرائر الشعر ص ٩٥ وشرح
جمل الزجاجة ٥٨٤: ٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام. الإقناع ص ٢١١.

(٤) سورة الحج: ٢. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام، كان إذا التقى الحرفان وهما من
كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ما لم يكن الأول مضاعفاً.
السبعة ص ١١٦ والإقناع ص ٢١٥.

(٥) سورة العاديات: ١. وهذا مذهب أبي عمرو أيضاً، فقد كان يدغم تاء التانيث التي في الجمع
في الضاد. السبعة ص ١٢٠ والإقناع ص ٢٠٢. وإسكان الأول المتحرك وإدغامه في الثاني
يسمى الإدغام الكبير، وهو مما انفرد به أبو عمرو، وكان له مذهبان: أحدهما الإظهار كسائر
القراء، والآخر الإدغام. الإقناع ص ١٩٥.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، وَمَنْ زيد؟ لمن قال: مررت بزيد، وَمَنْ زيد؟ لمن قال: قامَ زيدٌ، وذلك على مذهب البصريين^(١)، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قامَ غلامي، ورأيتُ غلامي^(٢)، ومررتُ بغلامي، على أصح الأقوال فيه^(٣).

وقوله: وَرُبَّمَا قُدِّرَ جَزْمُ الْيَاءِ فِي السَّعَةِ، مَثَلُ الْمَصْنَفِ^(٤) هذه المسألة/ [١/٤٧:١] براءة قُنْبُل^(٥) ﴿إِنَّكُمْ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾^(٦) بإثبات الياء في (يَتَّقِي). ولا دليل في هذه القراءة على إثبات هذا الحكم لتقدير الجزم في الياء؛ لأنه لا يتعين (يَتَّقِي) هنا أن يكون مجزوماً لعطف (وَيَصْبِرُ) المجزوم عليه؛ لأنه يحتمل أن تكون (مَنْ) موصولة، و(يَتَّقِي) مرفوع، وهو صلتها، ويكون (وَيَصْبِرُ) معطوفاً على التوهم لا على مجزوم في اللفظ، فكأنه تَوْهَمَ أنه تقدم اسم شرط، وجزم به، وعطف^(٧) على مجزوم. ومما جاء من جزم خبر الموصول

(١) الكتاب ٤١٣:٢ والمقتضب ٤٠٩:٢ والأصول ٣٩٤:٢ - ٣٩٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٧٨/ب - ١٧٩/ب والتعليقة ١١٦:٢ - ١١٧.

(٢) ورأيت غلامي: سقط من س.

(٣) انظر الخصائص ٣٥٦:٢ - ٣٥٧ و٥٧:٣ وأمالى ابن الشجري ٣:١ - ٤ والتبيين ص ١٥٠ - ١٥٢ وشرح المفصل ٣١:٣ - ٣٢ وشرح الكافية ٣٣:١، ٣٤، ٣٥.

(٤) شرح التسهيل ٥٨:١.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل [١٩٥ - ٢٩١ هـ] شيخ القراء بالحجاز. أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وروى القراءة عن البري. وروى القراءة عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح وإسحاق بن أحمد الخزاعي وأحمد بن موسى بن مجاهد وابن شنبوذ، وغيرهم. غاية النهاية ١٦٥:٢ - ١٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٤:٨٤.

(٦) سورة يوسف: ٩٠. السبعة ص ٣٥١.

(٧) س: وعطفه.

على توهم أنه اسم شرط قول الشاعر^(١):

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً تُصِبُّهُ على رَغْمِ قَوَارِعُ ما صَنَعُ

جزم «تُصِبُّهُ» وهو خبر «الذي»، توهم أنه تقدمه اسم شرط، والآية أقرب أن تُحمل عليه من هذا البيت لاشتراك الموصول واسم الشرط في لفظ «مَنْ»؛ وتباين لفظ «الذي» من اسم الشرط.

وقال بعض شيوخنا: هذه قراءة ضعيفة، ويمكن أن تكون (مَنْ) موصولة، و (يُصْبِرُ) سُكُنَ تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، كقراءة ﴿وَيَتَّقْهُ﴾^(٢)، وهو أيضاً ضعيف؛ فإنَّ فيه إجراءً للمنفصل مُجرى المتصل، وإسكانَ حرف الإعراب، وكلاهما ضعيف؛ ألا ترى أن قراءة ﴿بَارِكُكُمْ﴾^(٣) بالإسكان ضعيفة.

(١) هو سابق البربري. والبيت ثاني بيتين له في أمالي الزجاجي ص ١٨٥. وانظر البحر ٢١١:١ و١٦:٨ حيث قال أبو حيان: «أنشدتهما ابن الأعرابي، وهو مذهب الكوفيين، وله وجه من القياس، وهو أنه كما شبه الموصول باسم الشرط، فدخلت الفاء في خبره، فكذلك يشبه به فينجزم الخبر، إلا أن دخول الفاء منقاس إذا كان الخبر مسبباً عن الصلة بشروطه المذكورة في علم النحو، وهذا لا ينفيه البصريون».

(٢) سورة النور: ٥٢ ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هم الفائزون﴾. وهذه قراءة حفص عن عاصم. السبعة ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(٣) تقدمت في ص ٢١٥ - ٢١٦.

ص : بابُ إعرابِ المُثنى والمجموعِ على حَدِّه

التثنيةُ: جَعَلَ الاسمَ القابلَ دليلَ اثنينِ متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، تليهما نونٌ مكسورةٌ، فتُحذفُ لُغَةً، وقد تُضَمُّ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزومُ الألفِ لُغَةً حارثيةً.

ش: لما فَرَّغَ من إعراب الاسم المفرد وما جرى مجراه، صحيحه ومعتله، والمضارع صحيحه ومعتله، أخذ في إعراب المثنى والمجموع على حَدِّه.

وقوله: والمجموع على حَدِّه أي: على حَدِّ المثنى، ومعنى ذلك أنه يَسلم فيه الواحد كما يَسلم في التثنية، وأنه يَلحقه حرفُ علة ونونٌ كما يلحق المثنى، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والخفض كما يتغير في المثنى، فلما صار موافقاً له فيما ذكر قيل فيه: مجموع على حَدِّ التثنية. وهذه هي عبارة س^(١).

قال المصنف في الشرح^(٢): «ليس المرادُ بالجعل وضعُ الواضع، فَيَدْخُلُ في الحدِّ نحو زكاً^(٣) من الموضوع لاثنيين، بل الجعلُ تصرُّفُ الناطق بالاسم على ذلك الوجه» انتهى. وهذا الذي ذكره لولا أنه فسَّر مُرادَه لكان الظاهر أن يُراد بالجعل وضعُ الواضع، فكان يدخل فيه نحو زوج وزكاً. ثم

(١) الكتاب ١: ١٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٣) الزكاً: الزوج من العدد.

يحترز بما يأتي بعد ذلك من القيود عن نحو زَكَأ بقوله: «زيادة»^(١) ألف» إلى آخره؛ لأن هذه التثنية المصطلح عليها في باب الإعراب هي من وضع الواضع لا من جعل الجاعل الذي يراد به تصرف الناطق؛ لأن الناطق إنما يتصرف بما ذكر بعد وضع الواضع، وإلا فالناطق ليس له أن يجعل من غير وضع.

وقال المصنف في الشرح^(٢): «جعلُ الاسمِ أولى من/ جعل الواحد لأن [١٧: ٤٧/ب] المَجْعولُ مثنًى يكون واحداً كَرَجُلٍ وَرَجُلَيْنِ، ويكون جمعاً كَجَمالٍ وَجَمالَيْنِ، ويكون اسمٌ جمع كَرَكْبٍ وَرَكْبَيْنِ، ويكون^(٣) اسمٌ جنس كَغَنَمٍ وَغَنَمَيْنِ» انتهى.

وظاهرُ هذا الكلام أن التثنية تكون فيما ذكر، وأن ذلك مقيس فيما ذكر؛ إذ أورد تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس مؤردَ تثنية الواحد، وليس كذلك، بل تثنية الواحد هي المقيسة، وأما الثلاثة فلا تنقاس التثنية فيها؛ أما الجمع كَجَمالٍ وَجَمالَيْنِ فإنهم نَصُّوا على أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام^(٤)، فمن نادر الكلام ما حُكي من قولهم: «لِقاحانِ سَوْداوانِ»^(٥)، ومن ضرورة الشعر قوله^(٦):

تَبَقَّلْتُ فِي زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
وقوله^(٧):

-
- (١) س: زيادة.
(٢) شرح التسهيل ١: ٥٩.
(٣) ويكون... وغنمين: ليس في شرح المصنف.
(٤) شرح جمل الزجاجة ١: ١٣٨.
(٥) الكتاب ٣: ٦٢٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٣٩، ١٧٠. لقاح: جمع لَفْحَة، واللفحة من الإبل: الحلوب.
(٦) أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٧٦ والطرائف الأدبية ص ٥٧ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٧٠ وشرح جمل الزجاجة ١: ١٣٨ وشرح الجزولية ص ١٠٢.
(٧) عمرو بن العَدَاء الكلابي. وقبل هذا البيت:
سعى عقلاً، فلم يترك لنا سبداً فكيف لو قد سعى عمرو عقاليين =

لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَادًا، وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ
وَأَمَّا اسْمُ الْجَمْعِ فَإِنَّهُمْ نَضُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
شَعْر^(١) نَحْوُ قَوْلِهِ^(٢) :
وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ، وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا، أَخَوَانِ
فَنَتْنَى قَوْمًا.

وَأَمَّا اسْمُ الْجِنْسِ فَإِنَّهُمْ نَضُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ مَا دَامَ عَلَى
جَنْسِيَّتِهِ، نَحْوَ لَبَنٍ وَمَاءٍ، إِلَّا أَنْ يُتَجَوَّزَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخْرَجَ عَنِ
الْجَنْسِيَّةِ، وَيُوقَعَ عَلَى بَعْضِ الْجِنْسِ، فَيَجُوزُ إِذَا ذَاكَ تَثْنِيَّتُهُ نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣) لَبَنَانٍ
وَمَاءَانِ، تَرِيدُ بِذَلِكَ ضَرِبَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ وَضَرِبَيْنِ مِنَ الْمَاءِ، وَلِذَلِكَ عَدَّ
أَصْحَابُنَا^(٤) مِنْ شُرُوطِ الْأَسْمِ الَّذِي يَتَنَّى أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، احْتَرَزُوا بِذَلِكَ مِنَ
الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ السَّالِمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُمَا أَصْلًا، وَمِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ
لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ بِقِيَاسٍ، فَإِنْ جَاءَ فَضَرُورَةٌ فِي الشَّعْرِ، وَلَا يَجُوزُ

= يقول ذلك في عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، وكان معاوية - رضي الله عنه - قد استعمله
على صدقات كلب، فاعتدى عليهم. مجالس ثعلب ص ١٤٢ وتهذيب اللغة ١: ٢٣٩
و١٤: ٢٠٧ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٣٩ واللسان (وبد) ٤: ٥٦٤ و (عقل)
١٣: ٤٩١ وشرح المفصل ٤: ١٥٣، ١٥٤ والخزانة ٧: ٥٧٩ - ٥٨٥ [الشاهد ٥٧٧]. عقل:
أي مدة عقل، والعقال: زكاة عام من الإبل والغنم. والسبد: الشعر والوبر. والأوباد:
الفقراء، جمع وبْد. والهيجا: الحرب.

(١) أدرج ابن عصفور اسم الجمع مع جمع التكسير، وقال فيهما: «لا يثنيان إلا في ضرورة شعر
أو نادر كلام» شرح الجمل ١: ١٣٨. ولم يمثل لتثنية اسم الجمع في الكلام.

(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٨٧٠ والبغداديات ص ٤٤٣ حيث عقد له أبو علي مسألة خاصة، وشرح
الأبيات المشككة الإعراب ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٨ وشرح الجزولية
ص ١٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٠٨ - ٢١٣ [الإنشاد ٣٢٢]. وراجع كتاب الشعر
ص ١٣٣ - ١٣٤ حيث أحسن الدكتور الطناحي في الحديث عن الشاهد. وفي النسخ كلها
«تعاطى الغنى». والتصويب من المصادر المذكورة ومطبوعة التذيل.

(٣) في النسخ كلها «قوله». وما أثبتته ورد في حاشية س، وفوقه: ظ.

(٤) البسيط ص ٢٤٥ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٠.

استعمال شيء منه في الكلام.

وقوله: القابل بَنَبَ المصنفُ على أن من الأسماء غير قابل للتثنية، قال المصنف في الشرح^(١): «كالمثنى والمجموع^(٢) على حَذِّه والذي لا نظير له في الآحاد وأسماء العدد غير مائة وألف» انتهى كلامه.

وَمَنْ شَرَطَ في المثنى الأفراد لم يحتز بالقابل من المثنى والمجموع على حده لأنه قد احتز عنهما بالأفراد. وأمّا المصنف فلمّا كان عنده أنّ جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس مما يجوز تثنيته لم يذكر في «القابل» أنه احتز من هذه الثلاثة، وذكر أنه احتز من المثنى والمجموع على حَذِّه، وهذا متفق عليه. وذكر أنه احتز أيضاً بـ «القابل» من الجمع الذي لا نظير له في الآحاد نحو مساجد، فهذا لا يثنى عنده، ويثنى جمع التكسير الذي ليس جمعاً لا نظير له في الآحاد، ولذلك خَصَّه بالذكر دون غيره من جموع التكسير.

وأما قوله: «وأسماء العدد غير مائة وألف» يعني: فإنه يجوز تثنيتهما، فتقول: مائتان وألفان، ولا يجوز ثلاثتان ولا ستتان ولا خمستان، فإن جاء في الشعر من أسماء العدد مثنى غير مائة وألف فضرورة، ولا^(٣) يجوز استعماله في الكلام، نحو قوله^(٤):

/ فلن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَسَا لها عند عالٍ فوق سَبْعِينَ دائِم [١/٤٨: ١]

ثَنَّى سَبْعاً للضرورة، وعنى بذلك سَبْعَ السمواتِ وَسَبْعَ الأَرْضِينَ.

وأجاز أبو الحسن تثنية أسماء العدد. وذلك لا يجوز لأن العرب لم تثن

(١) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٢) والمجموع: سقط من ك.

(٣) ك: فلا.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٨٥٤ وضرائر الشعر ص ٢٩٩ وشرح الجزولية ص ٤٠٠.

شيئاً من ذلك إلا ما نُصِّرَ عليه من مائة وألفٍ في الكلام، وسَبَعَيْنِ في الضرورة.

وزاد بعض أصحابنا^(١): مما لا يثنى من الأسماء «كُلٌّ» و «بَعْضٌ»، وأَجْمَعٌ وَجَمْعَاءُ وَأَخَوَاتُهُمَا، خلافاً للكوفيين^(٢) في جواز تثنية ذلك، فتقول أَجْمَعَانِ وَجَمْعَاوَانِ، وكذلك باقي أخواتهما، وَأَفْعَلٌ مِنْ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، وَثَوَانِي نَحْوِ أَبِي بَكْرٍ وَأُمُّ بَكْرٍ عَلَمَيْنِ، والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو تَابَّطُ شَرًّا وَبَرَقَ نَخْرُهُ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٌ وَعَرِيبٌ، واسم الشرط وإن كان معرباً نحو أَيٍّ، واسم الجنس ما دام على جنسيته، واسم الجمع، وجمع التكسير إلا في ضرورة كما بيناه، وكل اسم مبني نحو مَنْ وَمَا، وَحَذَامٍ فِي لُغَةٍ مَن بَنَى، فأما قولهم مَنَانٍ وَمَنَيْنِ فليست الألف والياء علامتي تثنية، وإنما لحقتا للحكاية، يدل على ذلك حذفهما وصلاً، وعلامة التثنية تثبت وصلاً ووقفاً، وأمَّا يا زِيدَانِ وَلَا رَجُلَيْنِ لَكَ فَإِنَّمَا وَقَعَتِ التَّثْنِيَةُ فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء ولا.

وأما المشارات والموصولات نحو قولك هَذَا وَهَذَيْنِ وَاللَّذَانِ وَاللَّذَيْنِ فَإِنَهُمَا عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ^(٣) مِنْ قَبِيلِ غَيْرِ الْمَثْنَى حَقِيقَةً. وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أَنَّ الْاسْمَ لَا يُثْنَى حَتَّى يُنْكَرَ، ولذلك تقول الزِيدَانِ فِي تَثْنِيَةِ

(١) بعض: انفردت به س. شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ - ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ - ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ - ١٣٩، ٢٦٤ - ٢٦٥ والمقرب ٢: ٤٢ - ٤٣ وشرح الجزولية ص ٣٩٧ - ٣٩٨ والبسيط ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ - ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ - ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٤ - ٢٦٥ وشرح الجزولية ص ٣٩٨ وشرح الكافية ١: ٣٣٤.

(٣) البصريات ص ٨٥٢ - ٨٥٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ - ٤٧٠ والخصائص ٢: ٢٩٧ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٢. وقد أخذ أبو حيان المسألة بتصرف يسير من شرح الجزولية للأبدي ص ١٩١.

زَيْد، فتدخل الألف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: اللَّذَيَانِ، كما تقول في تثنية الشَّجِي: الشَّجَيَانِ، وكنت تقول في تثنية هذا: هَلَذَيَانِ، كما تقول في مُوسَى: مُوسَيَانِ، ولما رآها بعض النحويين^(١) بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر كالأسماء المثناة حقيقة تَوَهَّم أنها مُثَنَّاة حقيقة، وذلك باطل لما ذكرناه.

واختلفوا في المُركَّب تركيب المَزَج إذا أعرب، فمن النحويين مَنْ أجاز تثنيته، وهم الكوفيون^(٢)، ومنهم مَنْ مَنَعَ^(٣)، وهو الصحيح لشبهه بالمحكي، ولا يحفظ شيء من تثنيته في كلامهم. وقد ذكر المصنف الخلاف في تثنيته في أواخر باب أمثلة الجمع^(٤)، وكذلك ذكر الخلاف في تثنية نحو سَيَبَوِيهِ^(٥).

وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود نحو شَمْسٍ وَقَمَرٍ إذا أردت بهما الكوكبين الثَّيَرَيْنِ، ولا الأسماء^(٥) الجارية مجرى الفعل إذا رفعت الظاهر في اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أَبَوَاهُ، ومضروبٍ عَبْدَاهُ، ولا يجوز قائمينِ أَبَوَاهُ، ولا مضروبينِ عَبْدَاهُ، إلا في لغة «أَكْلُونِي البراغيث»^(٦). وما كان من المصادر قد أُزِيلَ عن المصدرية، وأريد به الشخص، نحو زُورَ وَفُطِرَ وَخَصُمَ، الأَفْصَحُ فيه أن لا يثنى، فيقال: هما

(١) انظر الكتاب ٤١١:٣ والمقضب ٢٧٨:٤ والأصول ١٢٧:٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) الهمع ١: ١٤٠ - ١٤١. واختاره الخضراوي وابن أبي الربيع. ورأي ابن أبي الربيع ذكره في كتابه الملخص ١: ٦٣٥. وهو قول الرضي أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٨٦.

(٣) المقرب ٢: ٤٣ وشرح الجزولية ص ١٧٣، ٣٩٨.

(٤) التسهيل ص ٢٨١.

(٥) ك: أسماء.

(٦) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

زَوْرٌ، وهما خَصَصُ. و «أَيَّ» في غير أبواب الحكاية لا يُثْنَى إلا في لغة ضعيفة، وأما في باب الحكاية فالأفصح أن يُثْنَى، وقد بَيَّنَّ ذلك في بابه^(١). والعَلَمُ لا [٤٨: ١] يُثْنَى إلا إن نُكِّرَ، ولذلك لا تُثْنَى/ الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفُلانة لأنهما لا يقبلان التنكير، فمتى بقي العلم على علميته، وُضِمَّ إليه آخر، عُطِفَ عليه، كما قال الفرزدق^(٢):

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
مَلِكَانِ قَدْ خَلَّتِ الْمَنَابِرُ مِنْهُمَا وَقَعَ الْحِمَامُ عَلَيْهِمَا بِالْمَرْصَدِ

يريد محمد بن الحَجَّاج بن يوسف ومحمداً أخا الحجاج بن يوسف. ومنه قولُ الحَجَّاج لما بلغه موتهما «إنا لله مُحَمَّدٌ ومحمدٌ في يومٍ»^(٣).

وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تشنية العلم وجمعه، فقال: «منهم من يُلحقه الألف واللام عوضاً عما سُلِبَ من التعريف، فيقول الزيدان والزِيدُونَ، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التشنية والجمع، فيقول: زيدان وزِيدُونَ»^(٤). وهذا القول الثاني غريب جداً، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.

وقوله: دليل اثنين احترازٌ من الجمع المُسَلَّم، وخرج بذلك ما لفظه لفظُ تشنية، وليس بتشنية في المعنى. قال بعض أصحابنا: وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما أريد بلفظ التشنية فيه التكثير لا ما يَشْفَعُ الواحد، نحو حَنَانَيْكَ وَهَذَاذَيْكَ، إذ المراد اتِّصَالُ الحَنَانِ وَهَذَا^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

(١) التسهيل ص ٢٤٨.

(٢) ديوانه ص ١٩٠ - ١٩١ والكامل ص ٦٣٣ والمقرب ٤٢: ٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤ وشرح أبيات المغنى ٦: ٨٠ - ٨٢ [الإنشاد ٥٧٣]. الرزية: المصيبة.

(٣) الكامل ص ٦٣٢ والمقرب ٤١: ٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٤) زيد هنا في ك: انتهى.

(٥) الهذ: سرعة القطع وسرعة القراءة.

أَتَجْعَلُ الْبَصَرَ كَرَيْنٍ ﴿١﴾، المعنى كَرَّاتٍ.

والثاني: ما جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد نحو الْمُقَصِّينَ وَالْجَلَمَيْنِ (٢).

والثالث: ما كان إلحاق العلامة فيه تأكيداً لمعنى التثنية، وذلك اثنان واثنان، معنى التثنية مفهوم من لفظ الاسم دون العلامة، وإنما لحقت تأكيداً، كما ألحقوا ياء النسب في قولهم كَلَّابِي تأكيداً لمعنى النسب الذي كان يعطيه كَلَّاب قبل إلحاق الياءين.

والرابع: أن تلحق علامة التثنية غير ما أُريدت تثنيته على القلب، كما قال (٣):

كَمَا دَحَسَتْ الثَّوْبَ فِي الْوِعَاءَيْنِ

المعنى: كما دَحَسَتْ الثَّوْبَيْنِ فِي الْوِعَاءِ.

وقوله: مُتَّفَقِينَ فِي اللَّفْظِ غَالِباً احتراز من أن يختلفا، فإنهما إذا اختلفا في اللفظ لم تجز تثنيتهما، وما ورد من ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه، والذي ورد من ذلك إنما رُوعي فيه التغليب، فمن ذلك الْقَمَرَانِ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، قال (٤):

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) الجلمان: المقرضان.

(٣) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٢٤ وأمالى ابن الشجري ١٣٧:٢ واللسان (دحس) ٣٧٩:٧ وضرائر الشعر ص ٢٧٠ وشرح أبيات المغني ١١٦:٨. وقوله في اللسان: يُؤْزَرُهَا بِمُسْمَعِدِ الْجَنِينِ. يؤرها: ينكحها. واسمعد: يقال في ذكر الرجل إذا اتمهل، واتمهل: طال واشتد. ودحس الثوب في الوعاء: أدخله.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٥١٩ والكامل ص ١٨٧ ومجالس العلماء ص ٣٦ وأمالى ابن الشجري ١٩:١ و٤٢٤:٢ وشرح جمل الزجاجي ١٣٦:١ وشرح الجزولية ص ١٠٣ وشرح أبيات المغني ٨٨:٨ - ٨٩ [الإنشاد ٩٢٣]. وقال ابن الشجري في ١٩:١ «وعنى بالشمس إبراهيم، والقمر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، وبالنجوم عشيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

وَالْعُمَرَانِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، قَالَ^(١):

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا وَالْعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
وَقَالَ الْخَوَارِجُ: «سُتُوا بِنَا سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ»^(٢). وَالْأَبَوَانِ فِي الْأَبِ وَالْأُمِّ،
وَفِي الْأَبِ وَالْخَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣). وَالْأُمَّانِ
فِي الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ، قَالَ^(٤):

نَحْنُ ضَرَبْنَا خَالِدًا فِي هَامَتِهِ حَتَّى غَدَا يَعْتُرُ فِي حِمَالَتِهِ
يَا وَيْحَ أُمِّيهِ وَيْحَ خَالَتِهِ

وَالزَّهْدَمَانِ^(٥) فِي زَهْدَمٍ وَكَزْدَمٍ ابْنِي قَيْسٍ، قَالَ^(٦):

جَزَانِي الزَّهْدَمَانِ جَزَاءَ سُوءٍ وَكُنْتُ الْمَرْءَ أَجْزَى بِالْكَرَامَةِ [١/٤٩: ١]

وَفِي الْبَسِيطِ: وَالزَّهْدَمَانِ لِزَهْدَمٍ وَقَيْسِ ابْنِي حَزْنٍ^(٧). وَالْعُمَرَانِ لِعُمَرِ بْنِ
حَارِثَةَ وَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو^(٨). وَالْأَخْوَصَانِ لِلْأَخْوَصِ بْنِ جَعْفَرٍ وَعُمَرِو بْنِ
الْأَخْوَصِ^(٩). وَالْمُضْعَبَانِ: مُضْعَبُ بْنُ الرَّبِيعِ وَابْنُهُ^(١٠). وَالْبُجَيْرَانِ: بُجَيْرٌ
وَفِرَاسٌ ابْنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ. وَالْحُضْرَانِ: الْحُرُّ

(١) هو جرير. ديوانه ص ٥٢٨ والنوادر ص ٥٢٨ ومعاني القرآن للفراء ٨: ١ والكامل ص ١٨٧

وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٥ وشرح الجزولية ص ١٠٣. ويروى: وَالطَّيَّانِ.

(٢) الكامل ص ١٨٧ واللفظ فيه «أَعْطَيْنَا سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ». يَخَاطِبُونَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ. وَفِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢: ١٧٣: «وَقِيلَ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: تَسْلُكُ فِينَا سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ».

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ: ١٠٠.

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. وَالْحِمَالَةُ: عِلَاقَةُ السِّيفِ وَنَحْوُهُ.

(٥) إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٤٠١.

(٦) قَيْسُ بْنُ زَهْرٍ. التَّقَانُصُ ص ٤٢٥ وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢: ١٧٣ وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٤٠٠

وَالْمُقْتَضَبُ ٤: ٣٢٦ وَالْمَحْتَسَبُ ٢: ١٨٩ وَاللِّسَانُ (زَهْدَمٌ) ١٥: ١٧١ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ

ص ١٠٤.

(٧) إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٤٠٠.

(٨) فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٤٠٠: عَمْرُو بْنُ جَابِرِ بْنِ هَلَالٍ وَبَدْرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَوْثِيَّةٍ.

(٩) إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ ص ٤٠١.

(١٠) اسْمُهُ عَيْسَى.

وأخوه^(١). والعَجَّاجَانِ فِي الْعَجَّاجِ وَابْنَهُ رُؤْبَةُ^(٢).

وقوله: «وفي المعنى على رأي قال المصنف في الشرح^(٣)»: «وَبَنَّهُتُ بقولي «وفي المعنى على رأي» على خلاف في المختلفي^(٤) المعنى كَعَيْنِ نَاطِرَةٍ وَعَيْنِ نَابِعَةٍ، فَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى مَنَعِ تَشْنِيعِ هَذَا النُّوعِ وَجَمْعِهِ، وَالْأَصَحُّ الْجَوَازُ لِأَنَّ أَصْلَ التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ الْعَطْفُ، وَهُوَ فِي الْقَبِيلَيْنِ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ، وَالْعَدُولُ عَنْهُ اخْتِصَارٌ، وَقَدْ أُوتِرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَحَدِهِمَا، فَلْيَجُزْ فِي الْآخَرِ قِيَاسًا، وَإِنْ خِيفَ لَيْسَ أَزِيلَ بَعْدَ الْعَدُولِ^(٥) بِمَا أَزِيلَ قَبْلَهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا: رَأَيْتُ ضَارِبًا ضَرْبًا وَضَارِبًا ضَرْبِيَّةً^(٦)، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: ضَارِبِينَ ضَرْبًا وَضَرْبِيَّةً^(٦). وَمِمَّنْ صَرَحَ بِإِجَازَةِ ذَلِكَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَيْدِي ثَلَاثٌ: فَيْدُ اللَّهِ الْعَلِيِّ، وَيَدُ الْمَعْطِيِّ، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٧). وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ لِأَنَّهُمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٨). وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «الْقَلَمُ أَحَدُ اللَّسَانِينَ»^(٩)، وَ«الْخَالُ أَحَدُ الْأَبْوِينَ»، وَ«حِفْظُ الطُّهْرِ»^(١٠) أَحَدُ الْيَسَارِينَ»، وَ«الْغُرْبَةُ أَحَدُ

(١) ص: «والحسنان الحسن وأخوه». واسم أخيه أَبِي. إصلاح المنطق ص ٤٠١ والصاحبي ص ١٢٠.

(٢) س: والعجاجان ورؤبة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩ - ٦١ وفيه اختصار.

(٤) كذا في: ك، والمطبوعة وشرح المصنف وفي بقية النسخ: «المختلفين». ويبدو أن أصله

«المختلفين في المعنى» فسقط «في». انظر ص ٢٣٥.

(٥) زيد هنا في شرح المصنف: عن العطف.

(٦) ك، ص: ضَرْبِيَّة. وفي شرح المصنف: ضربة. والضربية: المضروب بالسيف. والقطعة من

الصوف أو الشعر أو القطن، تُنْفَشُ ثُمَّ تُدْرَجُ وَتُشَدُّ بِخِيطٍ ثُمَّ تُغْزَلُ.

(٧) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ١: ٤٤٦ و ٤: ١٣٧. وانظر تخريجه في فتح الباري - كتاب

الزكاة - ١٨ باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى - ٣: ٣٤٩ - ٣٥٠. وهو في شرح الكافية الشافية

ص ١٧٩٣ وشرح التسهيل ١: ٦٠.

(٨) سورة البقرة: ١٣٣ ﴿إِذْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي

قَالُوا نَعْبُدُ...﴾ إبراهيم جد يعقوب، وإسماعيل عمه، وإسحاق أبوه.

(٩) شرح المصنف: السنانين.

(١٠) شرح المصنف: خفة الظهر.

الشَّتَاتَيْنِ»^(١)، و«اللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ»، و«الْحِمِيَّةُ أَحَدُ الْمَوْتَيْنِ»^(٢). ومن ذلك قول بعض الطائيين^(٣):

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَى لِي ذَا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ
فَكَانَنِي أَعْظَمُ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا
ومثله^(٤):

وَكَائِنْ سَفَكْنَا نَفْسَ نَفْسٍ عَزِيزَةٍ فَلَمْ يُقْضَ لِلنَّفْسَيْنِ مِنْ سَافِكٍ ثَارٌ
ويمكن أن يكون منه قول الشاعر^(٥):

يَدَاكَ كَفَّتْ إِحْدَاهُمَا كُلَّ بَائِسٍ وَأُخْرَاهُمَا كَفَّتْ أَدَى كُلِّ مُعْتَدٍ

أراد يَدَ النعمة وَيَدَ الجارحة، فالنعمة كَفَّتْ كُلَّ بَائِسٍ، والجارحة كَفَّتْ أَدَى كُلِّ مُعْتَدٍ. ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٥)، فَإِنَّ الْوَائِدَ إِذَا عَائِدَةً عَلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمَعْطُوفِ وَحْدَهُ مُسْتَعْتَبٌ بِخَبَرِهِ عَنْ خَبَرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فهذا ممتنع لأنه من باب الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر^(٦):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول، كقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٧)، وَصَوْنُ الْقُرْآنِ عَنِ الْوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ وَاجِبٌ، وَلَوْ

(١) شرح المصنف: والعزبة أحد السبائك. والشتات: التفرق.

(٢) شرح المصنف: والحمية إحدى الموتتين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦١ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٨. اعتن لي: ظهر أمامي واعترض. وغرثت: جاعت.

(٤) شرح التسهيل ١: ٦١.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٦) هو عمرو بن أمريئ القيس الخزرجي. جمهرة أشعار العرب ص ٦٧٥ [القصيدة ٢٨] والكتاب ١: ٧٥ والخزانة ٤: ٢٧٥ [عند الشاهد ٢٩٨]. وينسب إلى غيره. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٠. والتقدير: نحن بما عندنا راضون، فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني.

(٧) سورة الأحزاب: ٣٥.

سُلِّم استعمالُ هذا الوجه مع ضعفه لَمَنَعَ من استعماله هنا تخالفُ المستدلُّ به والمستدلُّ عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعيَّن عَوْدُ الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكونُ الصلاة مُعَبِّراً بها عن حقيقتين مختلفتين/، [١٠: ٤٩/ب] وهو المطلوب». انتهى ما استدللَّ به المصنف على جواز ثنية المتفق لفظاً المختلف معنى.

وأما أصحابنا^(١) فذهبوا إلى أنه لا تجوز ثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو المُشْتَرِي للكوكب والمشتري لقابل عقد البيع، والعين للعضو الباصِر وَمَنْعُ الماء، ولذلك لحنوا^(٢) الحَرِيرِي^(٣) في قوله^(٤):

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ، فَاثْنَى بِلا عَيْنَيْنِ

يريد بالعين الأولى عينَ المال، وبالثانية العَضْوَ الباصِر. قالوا: وإنما لم يُكْتَفَ باتفاق اللفظين حتى ينضاف إلى ذلك الاتفاقُ من جهة المعنى، ولذلك قالت العرب: تَبَّأَ لَهُ وَوَيْحًا، فَاتَّبَعُوا إِعْرَابَ وَيْحِ إِعْرَابِ تَبَّ، ولم يرفعوا وَيْحًا على الابتداء، ويضمروا خبره - وهو «له» - للدلالة المتقدمة الذكر عليه؛ لأنهما - وإن اتفقا في اللفظ - لم يتفقا في المعنى؛ لأن المذكورة تبينية، والمحدوفة ليست كذلك، بل هي في موضع الخبر، كما لا يجوز أن يحذف المجرور الواقع في موضع خبر «وَيْح» لدلالة المجرور الملفوظ به

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢٩٧ وللورقي ٥٤: ١ - ٥٥ وللأبدي ص ١٠٢، ١٠٦ والبسيط ص ٢٤٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ - ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) أبو محمد القاسم بن علي البصري [٤٤٦ - ٥١٦ هـ]. قرأ على الفضل القَصْبَانِي. كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة. ومن مصنفاته: المقامات، وَدَّرَةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ، وملحة الإعراب، وشرحها، وديوان شعره. إنباه الرواة ٣: ٢٣ - ٢٧ وبغية الوعاة ٢٥٧: ٢ - ٢٥٩.

(٤) شرح مقامات الحريري للشريشي ٤٣٧: ١ [المقامة العاشرة] وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٧. جاد بالعين: سمح بالذهب. وهواه: تعشقه وميله. واثنى: رجع. وبلا عينين: أي بغير مال ولا بصر.

عليه - وإن اتفقا في اللفظ - لعدم اتفاقهما في المعنى، فكذلك^(١) أيضاً لا يجوز حذف أحد الاسمين المتفقين في اللفظ لدلالة الآخر عليه إذا لم يكن بينهما اتفاق من جهة المعنى.

وقال مَنْ ينصر هذا المذهب^(٢): اختصار الثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيدٌ ضاربٌ وعمروٌ، فحذف خبر «عمرو» اكتفاءً بخبر «زيد» لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن يقال «جاء الضاربان» في المتوافقين معنى، وكما لم يجز أن يقال: زيدٌ ضاربٌ ضرباً وعمروٌ، تريد: ضاربٌ ضربةً، فتحذف خبر «عمرو» إذا خالفه خبر «زيد» معنى، وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيدٌ وعمروٌ ضاربان، مع تخالفهما معنى. انتهى. وهذا شبيه بمسألة تَبَا له ووَيْحَا؛ لأن اختلاف مدلول الخبر مع اتفاق اللفظ هو كاختلاف الجار والمجرور مع اتفاق اللفظ.

وقال المصنف^(٢): «والجواب من وجوه:

أحدها: أنَّ حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه، وأحدُ مفردَي المثنى معوض عنه علامة الثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

والثاني: أنَّ ذكر «عمرو» في المثال المذكور يوقع في محذورين: أحدهما توهُمُ المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخر توهُمُ إلغاء «عمرو»، والمثنى لا يُتَوَهَّمُ فيه إلغاء.

الثالث: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع من الثنية، فإن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى» انتهى ما أجاب به المصنف.

(١) ك: وكذلك.

(٢) شرح التسهيل ٦٠١.

وقال بعض أصحابنا: فأما قولُ النابغة الجعدي^(١):

يُصَمِّمُ وهو مَأْثُورٌ جُرَارٌ إذا اجتمعتْ بقائمه اليدان

فيحتمل أن يريد حقيقة اليدين اليمنى واليسرى، وهو الظاهر، فيجمع يديه بقائمه حين الضرب ليكون أشد مضاءً له في الضربية، فيكون كما قال البراءض، وهو أحد فُتَّاك العرب^(٢):

/ جَمَعْتُ لَهُ يَدَيَّ بِنَضْلِ سَيْفٍ أَفْلَ فَخَرَّ كَالْجَذَعِ الصَّرِيعِ [١/٥٠: ١]

ويحتمل: إذا اجتمعت بقائمه اليد اليمنى أو اليد اليسرى وُجد مُصَمِّمًا في الضربية، أي: إنه يفعل وهو بشمال الضارب مثل ما يفعل وهو بيمينه.

ولا يلزم من قوله: «إذا اجتمعت بقائمه اليدان» أن يكون اجتماعهما في حين واحد، بدليل أنك تقول: اجتمع الزيدان بعمرٍو، إذا اجتمع كل واحد منهما به على انفراده.

وإنما ذكر هذين الاحتمالين في هذا لأنه يُتَوَهَّمُ أَنَّ قوله: «إذا اجتمعت بقائمه اليدان» يُراد باليدين اليد الجارحة واليد التي يُراد بها القدرة كقوله تعالى: ﴿فَسَبَّحَنَ الَّذِي يَبْدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣)، فيكون عنده من باب المُشْتَرَكِ أو من باب الحقيقة والمجاز.

والذي ينبغي أنه لا يجوز تشنية المشترك ولا تشنية الحقيقة والمجاز لقلة ما ورد مما يُوهم ذلك، ولا احتمال تأويله، ولا تُبنى القواعد إلا على جملة

(١) شعره ص ١٦٠ والأُمالي ٧١: ١ وأُمالي المرتضى ٢٦٤: ١ وشرح الجزولية ص ١٠٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥٤ [عند الإنشاد ٨٢٩]. يصف سيفاً يمانياً. مأثور: باق فيه أثره، وهو فرنده ورونقه وتسلسله. وجراز: ماض نافذ في الضربية. وقائم السيف: مقبضه.

(٢) هو البراءض بن قيس الضمري. السيرة النبوية ١: ١٨٥ والعقد الفريد ٦: ٩٠. سيف أَفْلٍ: فيه فُلُول، وهي كسور في حده، واحدها فُلٌّ. والجَذَع من الإبل: ما استكمل أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة. ومن الخيل: ما استم ستين ودخل في الثالثة.

(٣) سورة يس: ٨٣.

من المستقرآت الجزئية، حتى يغلب على الظن أن ذلك قانون كُلِّي تُبنى على مثله القواعدُ.

وقالوا: إِنَّ التَّشْيَةَ أَصْلُهَا الْعَطْفُ، فَهَمَّ قَدْ حَذَفُوا الْاسْمَ، وَجَعَلُوا هَذَا دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَالشَّيْءُ^(١) لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ، وَمَحَالٌ أَنْ يَدُلَّ لَفْظُ^(٢) عَلَى لَفْظٍ آخَرَ مُخَالَفٍ لِمَعْنَاهُ، إِذْ لَا شُعُورَ^(٣) بِهِ أَصْلًا.

وقال^(٤) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَمْعَةَ بْنِ زَيْدٍ الْمَوْصِلِيُّ، عُرِفَ بِالْقَوَّاسِ^(٥)، وَهُوَ مِنْ نَحَاةِ بَغْدَادَ، فِي كِتَابِهِ «شرح ألفية ابن مُعْطٍ»^(٦): «اِخْتَلَفَ فِي اتِّحَادِ الْحَقِيقَتَيْنِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ تَشْيَةَ مُخْتَلَفِي الْحَقِيقَةِ مطلقاً، إِمَّا مَعَ تَضَادٍّ كَالْجَوْنَيْنِ لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَإِمَّا مِنْ غَيْرِ تَضَادٍّ كَالْعَيْنَيْنِ لِلْيَنْبُوعِ وَالْبَاصِرَةِ، قِيَاساً عَلَى تَشْيَةِ الْأَعْلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُطْلَقْ لَفْظُ الْمَشْتَرَكِ عَلَى مَدْلُولَاتِهِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى جَامِعٍ لَهَا مَقُولٌ عَلَيْهَا بِالتَّوَاتُؤِ كَأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ جَرَى مَجْرَى الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يُسَمَّ بِهِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى جَامِعٍ، وَلَمَّا كَانَتْ تَشْيَتُهُ جَائِزَةً بِاتِّفَاقِ كَانِ الْمَشْتَرَكِ كَذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِطُ^(٧) اتِّحَادَهُمَا وَإِلَّا لَاتَّبَسَ الْجِنْسَانِ فِي الْجِنْسِيَةِ الْمُتَّفَقِينَ فِيهَا، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ الْقُرْآنُ^(٨) أَوْ الْعَيْنَانِ كَانَ مُحْتَمِلاً لِلْمُخْتَلَفِينَ وَالْمُتَّفَقِينَ، وَأَمَّا تَشْيَةُ الْأَعْلَامِ فَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا إِذَا حَصَلَ فِي الْعَقْلِ^(٩) مَجْزِئاً عَنِ الْمُتَشَخَّصَاتِ صَارَ حُكْمُهَا حُكْمَ سَائِرِ

(١) ك: فالشيء.

(٢) ص: اللفظ.

(٣) ص: لا يتعذر.

(٤) وقال... لا ممتنع ذلك فيها. انتهى: سقط من ص، ح.

(٥) ولد بالموصل سنة ٦٢٦ هـ، وأخذ النحو عن ابن إياز. ومن تلاميذه أبو الحسن بن السَّيَّاح.

شرح ألفية ابن مُعْطٍ، وكافية ابن الحاجب، والأنموذج. توفي سنة ٦٩٦ هـ. بغية الوعاة

٩٩:٢ ومقدمة شرح ألفية ابن معط ٩٣:١ - ١٠٥.

(٦) ٢٧٢:١.

(٧) ك: شرط.

(٨) القرآن: تشية قرء، والقرء: الطَّهْر، والحِيض.

(٩) ك: العامل.

أسماء الأجناس، كَرَجُل بالنسبة إلى مسماه، وهذا المعنى هو الذي سَوَّغ دخول اللام والإضافة عليها، فيقال: الزيدونَ وزِيدُوكُم، فصحة تثنية الأعلام لصحة تقديرها أجناساً، وامتناع تثنية الأسماء المشتركة لامتناع ذلك فيها» انتهى.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى ^(١) أنه يجوز تثنية المتفقي اللفظ المختلفين في المعنى، لكن يكونان متفقين في المعنى الموجب للتسمية، قال: ومثالُ أن يتفقا في اللفظ، ويختلفا في المعنى، ويتفقا في المعنى الموجب للتسمية، قولُهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزَّعْفَرانِ، وقولُهم: ذَهَبَ منه الأطْيَبانِ: الشبابُ والنكاحُ، والمَبْدَأانِ في مَبْدَأِ الحائطِ، وهو أساسه، ومبدأ الخطِّ مثلاً/، وهو النقطة. قال: ألا ترى أن الذهب والزَّعْفَرانِ مختلفا [ب/٥٠:١] المعنيين، وكذلك الشباب والنكاح، والأساس والنقطة. وكَوَزَرَ هذا المعنى في كتبه ^(٢)، فذكر أنه لا يجوز التثنية الحقيقية إلا بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو المعنى الموجب للتسمية.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه؛ لأن قولهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزعفران، والأَطْيَبانِ في الشباب والنكاح، والمَبْدَأانِ في الأساس والنقطة، هو من باب ما اتفق فيه اللفظان والمعنيان، ولم يختلف فيه المعنيان؛ لأنك ثَبَّيت أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ، وَأَطْيَبَ وَأَطْيَبَ، وَمَبْدَأً وَمَبْدَأً، وهذا شيء اتفق فيه اللفظ والمعنى، إذ المعنى الذي بينهما هو القدر المشترك الذي سمي به كل واحد منهما أَحْمَرَ وَأَطْيَبَ وَمَبْدَأً، وكما تقول: هذا فَرَسٌ وحمارٌ سابقانِ، ورجلٌ وامرأةٌ قائمانِ، ودرهمٌ ودينارٌ نافعانِ، فيكون هذا تثنية صحيحة، كذلك قلت أَحْمَرانِ وَأَطْيَبانِ وَمَبْدَأانِ. وكأن الأستاذ أبا الحسن قسم اتفاق المعنى إلى قسمين: قسم يتفق في الاسمية، وقسم يتفق في الوصفية، فسمى المتفق في الاسمية اتفاقاً في المعنى، وسمى المتفق في الوصفية اتفاقاً في المعنى الموجب للتسمية.

(١) إلى: انفردت به ن.

(٢) شرح جمل الزجاجة ١: ١٣٥، ١٣٦ والمقرب ٢: ٤٠.

وَشَرَطَ أَصْحَابُنَا^(١) فِي الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ شَرْطًا خَمْسَةً: أَنْ يَكُونَ
مَفْرَدًا، أَيْ^(٢): غَيْرَ مَرْغَبٍ وَلَا مَثْنً وَلَا مَجْمُوعٍ، مُعَرَّبًا، مُنْكَرًا، مُتَّفَقًا فِي
اللَّفْظِ، مُتَّفَقًا فِي الدَّلَالَةِ.

وقوله: بِزِيَادَةِ أَلْفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعًا، وَبَاءٌ مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهَا نَصْبًا وَجَرًّا قَالَ
الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ: «لِيُخْرِجَ عَنْهُ الْمَصْدَرُ الْمَجْعُولَ لِاثْنَيْنِ خَبْرًا أَوْ نَعْتًا نَحْوِ
هَذَا نِ رِضًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رِضًا»^(٣).

وقوله: تَلِيَهُمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ مِثَالُ ذَلِكَ: قَامَ رَجُلَانِ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ،
وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْكَسْرِ: فَذَهَبَ سَ إِلَى أَنْ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا^(٤) وَبَيْنَ
نُونِ الْجَمِيعِ^(٥). هَكَذَا قَالَهُ النَّحَّاسُ^(٦) عَنْهُ. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: كُسِرَتْ كَمَا كُسِرَتْ
فِي دَرَاكِ^(٧). وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٨): اخْتَارُوا لِلنُّونِ الْكَسْرَ لِأَنَّ أَلْفَ الَّتِي قَبْلَهَا قَدْ
تَكُونُ فِي مَعْنَى حَرَكَةٍ وَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَرَكَةِ إِلَّا بِالْهَمْزِ، وَالْوَاوُ قَدْ تُحَرِّكُ إِلَى
النَّصْبِ وَالْيَاءِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، فَأُلْزِمُوا كُلَّ جَزْمٍ جَاءَ بَعْدَ أَلْفٍ سَاكِنَةً كَأَنَّهُ سَاكِنٌ
جَاءَ مَعَ مُتَحَرِّكٍ، فَخَفُضَ الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا خَفَضُوا الْمِيمَ مِنْ قَوْلِهِ^(٩):

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ - ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) أي... ولا مجموع: موضعه في ك بعد قوله التالي: متفقاً في الدلالة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٤) س: بينهما.

(٥) ك، ص: الجمع.

(٦) ذكره السيرافي في شرح الكتاب ١: ٢٣٠ - ٢٣٢ غير منسوب، وذكر علة أخرى لكسر النون، وهي التقاء الساكنين. ولم يعلل سيبويه تحريكها بالكسر، بل قال: «وحركتها الكسر» الكتاب ١: ١٨.

(٧) أي: هي حركة بناء. ودراك: اسم فعل أمر بمعنى أذكر، أو لتذكر.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٤. وانظر كتابه معاني القرآن ١: ١٠.

(٩) هو زهير بن أبي سلمى. وهذه جملة من مطلع معلقته، وهو:

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِخَوَامَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُثَلَّمِ

ديوانه ص ٩ بشرح الأعلام وشرح القصائد السبع ص ٢٣٧. الدمينة: آثار الناس وما =

.....لَمْ تَكَلِّمْ.....

وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكتنا عُمِلَتَا معاملة الساكنين.

وقال الجَزْمِيّ: كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، وهو أحد قولي أبي العباس^(١)، وحقُّ الساكنين إذا التقيا أن يُحْرَك أحدهما إلى الكسر. وبهذا التعليل عُلِّلَ أصحابنا^(٢) كسر نون المثني، ونَسَب بعضهم^(٣) هذا لسيبويه.

واختلف النحويون لِمَ كان ذلك، فقال الكوفيون: لأن الخفض أخو^(٤) الجزم. وذهب س^(٥) إلى أن أصل هذا في قولهم: اضْرِبِ الرجلَ؛ لأن الفعل لا حَظَّ له في الجر في حال سلامته، فأُعْطِيَ حركةً ليست له. وقال أبو العباس: إنما وجب هذا لأن الضمة والفتحة قد تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والكسرة لا تكون إعراباً إلا بتنوين. يعني: أو ما عاقبه من الألف واللام أو الإضافة،/ فلما اضطررته إلى حركة جئت بحركة لا تكون في [١/٥١:١] المعرب إلا بتنوين، يعني: أو ما عاقبه. وهذا معنى قول من قال إنها حركة لا توهم إعراباً.

وما ذكرناه من أن أصل التحريك إذا التقى الساكنان الكسر هو مذهب كافة النحويين^(٦) إلا الأستاذ أبا علي^(٧)، فإنه وافق الجماعة إلا إن كان

= سَوَدُوا بالرماد وغير ذلك. وحومانة الدراج والمتلم: موضعان بالعالية متقادان. والدراج: بضم الدال وفتحها.

(١) المقتضب ٦: ٢ و ١٥٣.

(٢) الجزولية ص ٢٤ وشرح جمل الزجاجي ١٥٠: ١ وشرح الجزولية ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣) ذكره السيرافي في شرح الكتاب ٢٣٠: ١ - ٢٣٢ غير منسوب كما ذكرنا قبل قليل.

(٤) س: لغو.

(٥) الكتاب ٣٦٩: ٢.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٠٢.

(٧) يعني الشلوين. شرح المقدمة الجزولية له ص ٤١٤ وللأبدي ص ٢٠٢ - ٢٠٨. وهو قول السيرافي. شرح الكتاب ٤: ق ١١٥/ب - ١١٦/أ. وقد نص على ذلك الأبدي في شرح =

الساکن الأول ألفاً، فإنَّ أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، وادَّعى أنه مذهب س. والحجة له وعليه^(١) تُذكر في غير هذا الموضع.

وقوله: فتحها لغة^(٢) هذا الذي نقله ليس من علم البصريين، بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن.

وأجاز الكسائي والفراء^(٣) فتح نون المثني في حالة النصب والخفض. ونَصّاً على أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: «فتحها لغة» مُنتَقَدٌ من وجهين: أحدهما أنه لم يَحْكِ مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أطلق، وكان ينبغي أن يُقَيَّد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف. وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن قَعَس، وكان لا يزيدك علمهم^(٤) فصاحة. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلى الياء في النصب والخفض نصبوا النون، أنشدني بعضهم^(٥):
على أَخُوذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عليهما فما هي إلا لمحة، فتغيبُ
انتهى. وقال الآخر^(٦):

= الجزولية ص ٢٠٨.

(١) ذكر ذلك الأبي في شرح الجزولية ص ٢٠٢ - ٢٠٨.

(٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٤١ - ١٤٣.

(٣) نسبه أبو علي إلى البغداديين. شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٤٢. وهذا المصطلح

يعني به أبو علي الكوفيين. راجع كتابنا مناهج الصرفيين ص ٣٩٩ - ٤٠٨.

(٤) ك: عليهم.

(٥) البيت لحميد بن ثور. ديوانه ص ٥٥ ومعاني القرآن للفراء ٤٢٣:٢ وشرح الأبيات المشككة

الإعراب ص ١٤٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٨ والمقرب ٤٧:٢ وشرح الكافية الشافية

ص ١٩٩. أخوذيان: يعني جناحي القطاة، واحدهما أخوذي، وهو السريع في كل ما أخذ

فيه. واستقلت: ارتفعت في الهواء. واللمحة: النظرة.

(٦) هي امرأة من قعس. سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح المفصل ١٤٢:٤ وضرائر الشعر

ص ٢١٧ وشرح جمل الزجاجة ١٥٠:١ والخزانة ٤٥٦:٧ - ٤٦١ [الشاهد ٥٦٠]. عريضة: =

يَا رَبِّ خَالَ لَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ حَجَّ عَلَى قُلَيْصٍ جُؤَيْنَةٍ
فَسَوَّيْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَةٍ شَهْرَيْنِ رَبِيعٍ وَجُمَادِيَيْنَةٍ

وقال ابن كيسان: «مَنْ فَتَحَ نُونِ الْاِثْنَيْنِ فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ اسْتَخَفَّ
الْفَتْحَةَ بَعْدَ الْيَاءِ، فَأَجْرَاهَا مَجْرَى أَيْنَ وَكَيْفَ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْحُذَّاقِ
عَلِمَتُهُ فَتَحُهَا مَعَ الْأَلْفِ، وَإِنْشَادُهُمْ^(١)»:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا

لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَلَا لَهُ وَجْهٌ» انتهى.

ولو بُتَّ أَنَّهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ^(٢) مِنَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا أَلْفٌ
نَابَتْ عَنِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلرَّفْعِ، بَلِ الْكَلِمَةُ مَنْصُوبَةٌ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ
يَقُولُ: وَالْعَيْنَيْنِ، فَلَمَّا نَابَتْ عَنِ الْيَاءِ، وَاضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا قَبْلَهُ مِنَ النِّظْمِ
مَفْتُوحٌ الْآخِرُ، عَامِلٌ هَذِهِ الْأَلْفَ مَعَامِلَةَ الْيَاءِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: قَامَ الزَّيْدَانِ،
فَالْأَلْفُ لَمْ تَنْبُ عَنِ الْيَاءِ لِأَنَّ الْأِسْمَ مَرْفُوعٌ.

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣) عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ إِجَازَةَ فَتْحِهَا مَعَ الْأَلْفِ،
وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا
وَرُدَّ بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ^(٤).

= قبيلة باليمن. وقليص: مصغر قُلُوص، والقُلُوص: الناقة الشابة. وجؤينة: مصغر جؤنة،
وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والإبل.

(١) بعده: وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا. وهو لرجل من بني ضبة كما في النوادر ص ١٦٨. وهو في
شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٤: ١. وقد خرجناه في سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح
الآبيات ص ١٤١، وذكرنا ثُمَّ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى رُؤْيَةٍ وَأَنَّ الْعَيْنِي نَفَى تِلْكَ النِّسْبَةَ. ظبيان: اسم
رجل. أراد: منخري ظبيان. وفي شرح الملوك ص ١٧٦ «ظبيان» والطبي: حلمة الضرع.
وراجع شرح الكتاب ٢٣٤: ١ - ٢٣٥ والخزانة ٤٥٢: ٧ - ٤٥٤ [الشاهد ٥٥٨].

(٢) ك: وجه.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٥٠: ١. وزيد هنا في ك: عن بعض أصحابنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٥٠: ١. وذهب في المقرب ٤٧: ٢ إلى أَنَّهُ مُصْنَعٌ.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١): «ومن العرب من يفتحها مع الألف، إلا أن ذلك لم يجيء إلا في لغة من يجعل التثنية بالألف على كل حال، ولا يُحفظ في هذه اللغة فتحها إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، ومن ذلك قول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا. البيت.

وقول الآخر^(٢):

ألقى عليه المُقَرَّم الأَوْنَانَا

[١٠٥/ب] وقال ابن جني^(٣): «وَفَتَحَهَا بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد/ على الحالتين لأنهما أكثر، قرأتُ على أبي علي في^(٤) نواذر أبي زيد: أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا وروينا عن قُطْرُبَ لامرأة من فُقْعَس^(٥):

يَا رَبُّ خَالٍ لَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ حَجَّ عَلَى قُلَيْصٍ جُؤَيْنَةٍ
فَسُوْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَةٍ شَهْرِي رَبِيعٍ وَجُمَادِيْنَةٍ»

قال ابن جني^(٦): «وقد حُكي أَنَّ من العرب من يرفع النون في نحو الزَّيْدَانِ والعَمْرَانِ. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما» انتهى.

(١) ضرائر الشعر ص ٢١٨.

(٢) لم أجده في غير ضرائر الشعر ص ٢١٨. المقرم: السيد الرئيس من الرجال، سمي بذلك لأنه شبه بالمقرم من الإبل لعظم شأنه وكرمه عندهم، والمقرم من الإبل هو الذي يترك من الركوب والعمل ويودَّع للفخلة. وفي ك: المعدم. وفي ضرائر الشعر: المغرم. والأَوْنَانِ: جانبَا الخُرْج، واحدهما: أَوْن. والأَوْن أيضاً: العِذْل والخُرْج يُجعل فيه الزاد. والأَوْنَانِ أيضاً: الخاصرتان. وفي النسخ كلها: الأوتانا، وتصويبه من ضرائر الشعر. وقال ابن عصفور بعده: يريد: الأَوْنَيْنِ.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩.

(٤) ك: من.

(٥) تقدم في الصفحة السابقة.

(٦) كذا. وهذا النص في سر صناعة الإعراب يلي الرجز بدون فاصل.

وقوله: وقد تُضَمُّ حكي الشيباني^(١) عن العرب: هما خَلِيلَانُ. ومن ذلك قول فاطمة عليها السلام: «يا حَسَنَانُ، يا حُسَيْنَانُ»^(٢)، تريد الحَسَن والحُسَيْن، فغَلَبَتْ لفظ أحدهما على الآخر كالعَمَرَيْنِ، وأَجَرَتِ التثنية مُجْرَى المفرد. وأنشد أبو عمر المَطَرُزِّي في «اليواقيت»^(٣):

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَّانُ فالنومُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وقال الشيباني^(١): «ضَمُّ»^(٤) نون التثنية لُغَةً. يعني إذا كانت بالألف، وأما إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم، وإنما شُبِهَتْ بألف غَضْبَانِ وَعُثْمَانِ، فَضُمَّتِ النون في الرفع كما ضُمَّتِ تلك النون، وأما مع الياء فلا يجوز، لا تقول: رأيت الزَيْدَيْنِ، ولا: مررت بالزَيْدَيْنِ. وكان ينبغي أن يقيد ذلك المصنّفُ بالمشي إذا كان بالألف.

وقال بعض أصحابنا: «وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ الْإِعْرَابَ فِي النَّونِ إِجْرَاءً لِلتَّثْنِيَةِ مُجْرَى الْمَفْرَدِ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا، حَكِيَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْهُمْ»^(٥): هَذَانِ خَلِيلَانُ». فظَاهِرُ كَلَامِ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ: رَأَيْتَ الزَّيْدَانِ^(٦)، بَفَتْحِ النَّونِ، وَمَرَرْتَ بِالزَّيْدَانِ^(٧)، بِكسرها.

وقوله: وَتَسْقُطُ لِلْإِضَافَةِ أَوْ لِلزُّرُورَةِ أَوْ لِقِصْرِ صَلَةِ. أَمَّا سَقُوطُهَا لِلْإِضَافَةِ فَكَثِيرٌ، وَمِنْهُ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٨)، وَأَمَّا لِلزُّرُورَةِ فَقَوْلُ

(١) شرح التسهيل ١: ٦٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٢٩.

(٣) ضرائر الشعر ص ٢١٨ حيث نص ابن عصفور على ذلك. ونسبنا في المؤلف والمختلف ص ١٧٦ لرؤية. وهما في ملحقات ديوانه ص ١٨٦ وقبلهما بيتان وبعدهما بيتان، والنون ساكنة. القِدَّان: البراغيث، واحدها قُدَّة وقُدَّذ. وراجع الخزانة ١: ٩٢ [عند الشاهد الخامس].

(٤) ك: وضم.

(٥) عنهم: سقط من س.

(٦) ك: الزيدَيْن.

(٧) ك: بالزيدين.

(٨) سورة المائدة: ٦٤.

الشاعر^(١):

هما خُطَّتَا إمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

وقول الآخر^(٢):

لَنَا أَعَزُّ لُبْنٌ ثَلَاثٌ، فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِنَا ثِنْتَانِ، وَمَا بَيْنَنَا عَزْرُ

وقول الآخر^(٣):

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

يريد: خُطَّتَانِ، وَثِنْتَانِ، وَخَطَّاتَانِ.

وقال الكسائي^(٤) وأحمد بن يحيى^(٥) في خطَّاتَا: إنه فعلٌ، وإنما حُذِفَتِ الألف من خَطَّتْ لسكونها وسكون التاء، فلما تحركت التاء رجعت الألف. وكون النون في هذه الأبيات حُذِفَت ضرورة هو مذهب البصريين، وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قَامَ الرَّيْدَا، بغير نون، وأنشد^(٦):

أَقُولُ لِصَاحِبِي لِمَا بَدَا لِي مَعَالِمُ مِنْهُمَا، وَهُمَا نَجِيًّا

(١) هو تَابُطُ شَرًّا. الحماسة ٧٢:١ [الحماسية ٧١] والخصائص ٤٠٥:٢ وضرائر الشعر ص ١٠٧ والخزانة ٤٩٩:٧ - ٥٠٧ [الشاهد ٥٦٨].

(٢) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٠٥ والخصائص ٤٣٠:٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ والممتع ص ١٥٩ وضرائر الشعر ص ١٠٧. لبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٢١٣:٤ - ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣]. وانظر تخريجه في المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٠. المتن: الظاهر، وكذا المتن. وخطَّاتَانِ: مكتنزتان. وخطَّاتَا: ارتفعتا.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩.

(٥) مجالس العلماء ص ١٠٩ - ١١٠ ومعجم الأدباء ١١١:٥ - ١١٢ وعنه في سفر السعادة ص ٧٧٦ - ٧٧٧ وغنهما في شرح أبيات المغني ٢١٥:٤ - ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣].

(٦) تهذيب اللغة ١١: ٢٠٠ واللسان (نجا) ٢٠: ١٨٠.

يريد: نَجِيَّان.

وزعم الفراء^(١) أنه لا شاهد في هذا البيت لأنه يريد به الظرف، أي: حيث يَنْتَجِيان نَجْوَةً^(٢)، كقولك: هما قريباً، أي: مكاناً قريباً، وكذلك تقدير^(٣) هذا، أي: وهما مكاناً انتجاء.

ويشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلى الحَجَلَة تُخاطب القَطَا «قَطَا قَطَا، بَيِّضُكَ ثُنْتَا، وَبَيِّضِي مَائْتَا»^(٤)، أي: ثُنْتَانٍ وَمَائَتَانِ.

وينبغي/ أن يُقَيَّد قولُ من أجاز حذف النون للضرورة أو مطلقاً بأن لا [١/٥٢: ١] يكون حذفها يؤدي إلى الالتباس بالواحد، نحو هذَانِ وهَاتَانِ؛ لأنك لو حذفت النون لقلت^(٥): هذا وهاتا، فكان يلتبس بالمفرد.

وأما تقصير الصلة فإنه يشمل صلة الألف واللام وصلة ما تُثْنِي من الموصول نحو الذي والتي، فمثالُ تقصير صلة الألف واللام ما أنشده المصنفُ على زعمه^(٦):

خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتَمَا الصَادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَدُولاً وَوَاشِيَا

ولا حُجَّة في هذا البيت على ما زعمه المصنف من أن النون حُذفت لتقصير الصلة؛ لأنه يجوز أن تكون حذفت للإضافة، فيكون هَوَى مخفوضاً بإضافة اسم الفاعل إليه؛ لأنه اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب، واسم الفاعل إذا كان في صلة الألف واللام، وكان مثنىً، جاز أن يُضاف إلى ما ليس فيه ألف ولام، وإلى ما ليس مضافاً إلى ما هُما فيه، فتقول: هذان الضاربا

(١) تهذيب اللغة ٢٠٠: ١١ واللسان (نجا) ١٨٠: ٢٠ وفيهما: «قال الفراء: أي هما بموضع نَجْوَى، فنصب نجياً على مذهب الصفة».

(٢) ك: بنجوة.

(٣) ك: ولذلك يقدر.

(٤) الخصائص ٤٣١: ١.

(٥) ك، ص: لبقِي.

(٦) شرح التسهيل ٦٢: ١. وأنشده أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣٧.

رَجُلٍ، ورأيت الضارِبِي رَجُلٍ، فلو كان بعد «الصادِقا» اسمٌ يظهر فيه النصب كان فيه حجة على ما زعم.

ومثال الحذف من صلة ما تُثني من الذي والتي قولُ الشاعر^(١):
أَبْنِي كُلِّيبَ، إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ، وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا
وقول الآخر^(٢):

وَحَوْصَاءَ وَرَأْلَانَ الـ لَذِي دَلَّ عَلَى الْحَجِّ
وقول الآخر^(٣):

هُمَا اللَّتَالُو وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ
وحذف النون^(٤) من تشية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة^(٥)، والإثبات لغة الحجاز وأسد.

وفي حذف النون لتقصير الصلة خلاف: ذهب س^(٦) والقراء إلى أنه

(١) هو الأخطل. شعره ص ١٠٨ والكتاب ١٨٦:١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ وأمالى ابن الشجري ٥٥:٣. وفيه الخلاف بين المدرستين - وضرائر الشعر ص ١٠٩ والخزانة ٦:٦ - ١٣ [الشاهد ٤٢٣]. أراد بعَمِيه عمراً ومُرة ابني كلثوم، فإن عمراً قتل عمرو بن هند، ومُرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر، وقيل غير ذلك.

(٢) البيت في الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢٥٩:١ ومثل المقرب ق ٥/ب وشرح الجزولية ص ٤٧١. وقبله في الإبدال بيت، هو:

نِعَمًا وَلَدَتْ رَضْوَى لِرَبَّانَ بْنِ كِنْدَجٍ

وقوله ابن كندج، وعلى الحج: أراد: ابن كندج، وعلى الحي، فأبدل الياء المشددة جيماً.

(٣) الأزهية ص ٣١٣ وأمالى ابن الشجري ٥٩:٣ وشرح الجزولية ص ٤٧٢ والخزانة ٦:٦ - ١٤ [الشاهد ٤٢٤]. ونسبه العيني للأخطل. المقاصد النحوية ٤٢٥:١. قال البغدادي: «وقد فتشت أنا ديوانه، فلم أجده فيه». قلت: هو ليس في شعره الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة، ولا في ديوانه الذي نشره إيليا الحاوي.

(٤) س: التنوين.

(٥) أوضح المسالك ١: ٩٩.

(٦) الكتاب ١: ١٨٤ - ١٨٧. وانظر المنصف ٦٧:١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ - ٥٣٩ وأمالى ابن الشجري ٥٥:٣.

يجوز حذف النون مطلقاً. قال الفراء: إنما جاز ذلك لأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه، وقد نُصب، فأجروا الاثنين مُجرى الواحد. وقال الفراء أيضاً: إنما جاز ذلك في اللَّذَيْن لأن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون، فصارت الصلة عوضاً من النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

وذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز حذف النون إلا مع الموصول غير الألف واللام نحو اللَّذَانِ لطول الاسم، كما تحذف الهاء في قولك: الذي ضربتُ زيداً، ولم يُحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى، ولم يُنشدوا شاهداً على ذلك، لكنه قد سُمع في الجمع، وقياسُ المثنى على الجمع قياسٌ جَلِيٌّ، والاحتياط أن لا يُقال إلا بسماع من العرب، فإنَّ لكل تركيب خصوصياتٍ وضعيةٌ تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض.

ونقص المصنّف من مواضع حذف النون^(١) أنها تُحذف لشبه الإضافة، وذلك في موضعين: أحدهما في قولك: اثنا عشر، واثنتا عشرة. والثاني في قولهم: لا غَلَامِيَّ لك، على مذهبه، فإنه يزعم^(٢) أن النون هناك محذوفة لشبه الإضافة، و«لك» في موضع الصفة، وسيأتي ذلك في باب «لا» إن شاء الله.

وقوله: ولزومُ الألفِ لغةٌ حارثيةٌ يعني لزوم الألف في الرفع والنصب

والجر، فلا تنقلب إلى الياء في النصب/ والجر. وحارثية: نسبة لبني [١: ٥٢/ب] الحارث بن كعب^(٣)، أجروا المثنى مُجرى الاسم المقصور، قيل: وهو القياس، إلا أنَّ معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقبلوا تلك

(١) النون: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٦٠ - ٦٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٣ والنوادر ص ١٦٩، ٢٥٩ وجمهرة اللغة ٢: ٣٢٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧٦، ٧٠٤ والصاحبي ص ٢٩.

الألف ياء. ومثال ذلك قول الشاعر^(١):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقول الآخر، وهو هَوْبَرَةُ الْحَارِثِي^(٢):

تَزُوْدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ

وقول الآخر^(٣):

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مُضِيًّا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وسمع الأخفش^(٤) أعرابياً فصيحاً من بني الحارث يقول: ضَرَبْتُ يَدَاهُ،
ووضَعْتُهُ عَلاَهُ، يريد: يَدَيْهِ وَعَلَيْهِ. وقال بعض العرب: لو اسْتَطَعْتُ لَأَتَيْتُكَ
عَلَى يَدَايَ^(٥). وقال الراجز^(٦):

إِيَّاكَ أَنْ تُبْلَى بِشَعْشَعَانٍ خَبَّ الْفُؤَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

(١) تقدم في ص ١٦٥.

(٢) اللسان (صرع) ٦٤:١٠ و (شظي) ١٦٣:١٩ و (هبا) ٢٢٦:٢٠ والتاج (هبا) ٤٠٥:١٠.
واسمه فيها: هَوْبَرُ الْحَارِثِي. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ وكتاب ليس
ص ٣٣٤ والإفصاح ص ٣٧٧ وشرح المفصل ١٢٨:٣. هابي الترابي: ما اختلط منه
بالرماد. وآخره في الإفصاح: سحيق.

(٣) هو المتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري. والبيت في ديوانه ص ٣٤
والأصمعيات ص ٢٤٦ [الأصمعية ٩٢] والشعر والشعراء ص ١٨٠ ومعاني القرآن
للغراء ١٨٤:٢ والمؤتلف والمختلف ص ٩٥ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٤
ومختارات ابن الشجري ص ٢٩. الشجاع: الحية الذكر. وَصَمَّم: عَضَّ وَتَيَّب فلم يرسل ما
عَضَّ.

(٤) ذكر في كتابه معاني القرآن ص ١١٣ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ هُوَ الَّذِي سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَابِيِّ. وكذا في
الحجة ٨٦:١.

(٥) شرح الجزولية ص ١٩٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٢، ٧٠٥ والإفصاح ص ٣٧٧. الخب: الخبيث الماكر.
والشعشعان: الطويل الحسن الخفيف اللحم.

وحكى الكسائي أنَّ ذلك لغةُ لبني الحارث بن كعب^(١) ورُبَيْد^(٢)
وَحْثَم^(٣) وَهَمْدَان، وأنشد الكسائي لبعض بني الحارث^(٤):

فإنَّ بَجَنَّا سَخْبَلٍ وَمَصِيفِهِ مُرَاقَ دَمٍ لَن يَبْرَحَ الدهرَ ثَاوِيَا
وقال الشاعر^(٥):

واهاً لِسَلْمَى، ثُمَّ واهاً واهاً هِيَ الْمُنَى لو أَنَا نَلْنَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

وذكر أبو الخطَّاب^(٦) أنها لغة لِكَنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العَنْبَر^(٧)
وبني الهَجِيم^(٧) وبطون من ربيعة^(٨). وحكاها أبو زيد، قال في نوادره: «لغةُ
بني الحارث بن كعب قلبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً^(٩)»، يقولون:
أَخَذْتُ الدَرَهْمَانِ، وَالسَّلَامُ عَلَاكُمْ^(١٠). وحكاها الفراء، قال: بنو
الحارث بن كعب يقولون: إِنَّ هَذَا قَالَا ذَاكَ، ورأيتُ هَذَا. وفي البسيط

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤٥:٣ ونتائج الفكر ص ١٥٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٦ - ٤٧.

(٣) نتائج الفكر ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجة ١٥١:١٠.

(٤) هو جعفر بن عُتبة الحارثي. الحماسة ٢٠٨:١ [الحماسية ١٢٢] والأغاني ٤٧:١٣ [ط. دار
الكتب] والمؤتلف والمختلف ص ١٩. سحيل: موضع في ديار بني الحارث بن كعب.
وقوله: «ومصيفه» كذا في النسخ المخطوطة. وفي المصادر المذكورة «ومضيقة» أو
«وتلاعه».

(٥) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢٢٧ - وتخريج الأرجوزة في ص ٢٥٩ - وشرح جمل
الزجاجة ١٥١:١ وشرح أبيات المغني ١٤٤:٦ [الإنشاد ٥٩٤] والخزانة ٤٥٥:٧ [عند
الشاهد ٥٥٩].

(٦) مجاز القرآن ٢:٢١٠ وعنه في معاني القرآن وإعرابه ٣:٣٦٢ وإعراب القرآن للنحاس
٤٥:٣.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٩٠.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤.

(٩) زيد هنا في ك ما نصه: قال بنو الحارث.

(١٠) النوادر ص ٢٥٩.

أنها لغة بكر بن وائل. فهذه طوائف من العرب الفصحاء وافقوا بني الحارث بن كعب في هذه اللغة.

وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر. وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب.

وأحسن ما خرّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَجْرَيْنَ﴾^(١) في قراءة من قرأ (هذان) بالألف من قراءة السبعة^(٢) حملة على هذه اللغة^(٣).

وذهب أبو الحجاج الأعلم إلى أن نون التثنية تحذف لغير ما ذكر المصنف من الإضافة والضرورة وتقصير الصلة، وذلك هو حذفها لشبه الإضافة، وذلك في قولك لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَدَوَالِيكَ وَهَٰذَاذِيكَ، فالكاف عنده ليست ضميراً، وإنما هي حرف خطاب، كما هي في قولهم: أَبْصِرْكَ زَيْدًا، وحُذفت النون في لَبَيْكَ وأمثالها لشبه الإضافة؛ لأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة نحو: ذاك، والنون تمنع من ذلك، فحذفت لذلك.

واستدلّ الأعلم على ذلك بأن هذه انتصبت انتصاب المصادر، والعامل فيها أفعال مضمرة، وإذا أضيف المصدر إلى ضمير الخطاب فلا بُدَّ أن يكون ذلك الضمير مغايراً لفاعل الفعل الناصب ذلك المصدر؛ إذ فاعل ذلك الفعل هو ضمير المتكلم، فيلزم على هذا كله أن يكون المصدر مصدرًا تشبيهيًا،^[١/٥٣] فيصير نحو: / ضَرَبْتُ ضَرْبَكَ، المعنى: ضَرَبًا مِثْلَ ضَرْبِكَ، ويكون معنى هذه المصادر في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابةً مِثْلَ إجابَتِكَ، وفي لَبَيْكَ: أَلَزَمْتُ طَاعَتَكَ مِثْلَ لُزُومِكَ الطاعة، وفي دَوَالِيكَ: تَدَاوَلْنَا مِثْلَ مُدَاوَلَتِكَ. وليس معنى هذه المصادر هذا الذي لزم إذا جعل مصدرًا تشبيهيًا، وإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى.

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) هم نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٤١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٨٣: ٢ - ١٨٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦١ - ٣٦٤ والحجة ٥: ٢٢٩ -

٢٣٢ والكشف ٩٩: ٢ - ١٠٠.

وقد رُدَّ ما ذهب إليه الأَعلَمُ بأنَّ ذلك على المصدر التشبيهي ، ولا يَفْسُدُ
المعنى لأنَّه يكون في سَعْدَيْكَ : أَجَبْتُكَ إِجَابَتَكَ لغيرك إذا أَجَبْتَهُ ، وفي لَبَّيْكَ :
أَلزَمُ طَاعَتَكَ لزومَكَ طاعةَ غيرِكَ ، وفي دَوَالِيكَ : تَدَاوَلْنَا مَدَاوِلَتَكَ إذا دَاوَلْتُ ،
كما قالوا : دَقَّقْتُه دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْفُلْفُلِ^(١) ، المعنى : مثل دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ
حَبَّ الْفُلْفُلِ إذا دَقَّقْتَ . وأما دعواه أَنَّ كاف الخطاب شديدة الاتصال بالاسم ،
والنون تمنعها من ذلك ، فحذفت ، فباطل بدليل قولهم ذَانِكَ وتَانِكَ ، فالكاف
للخطاب ، ولم تحذف نون التثنية لها .

وذهب أبو الحسن الأَخْفَشُ^(٢) وهشام^(٣) إلى أنه تحذف نون التثنية
لغير ما ذكر ، وهو لطافة الضمير ، فقالا : إذا قلت ضاربك فهذا الضمير
منصوب المحل^(٤) لأن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب
الجر الإضافة ، وهي غير محققة ، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون ، ولحذفها
سببٌ آخر غير الإضافة ، وهو صَوْنُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً .

والذي ذهب إليه س^(٥) والمحققون^(٥) هو أن الضمير في موضع جَرٍّ
اعتباراً بالظاهر ، ولا يُنسَبُ إلى الضمير إعراب لا يكون للظاهر ، فحذفُ
النون هو للإضافة لا لِلطاقة الضمير .

ص : وما أُعْرِبَ إعرابَ المثنى مخالفاً لمعناه أو غيرَ صالحٍ للتجريد ،
وَعَطْفٍ مثله عليه ، فَمُلْحَقٌ بِهِ . وكذلك كِلَا وَكِلْتَا مضافين إلى مُضْمَرٍ ، ومطلقاً
على لغة كِنَانَةٍ . ولا يُغْنِي المطف^(٦) دُونَ شُدُوذٍ أو اضطرارٍ ، إلا مع قصد

(١) الكتاب ١ : ٣٥٧ . المنحاز : المَدَقُّ . قال الراجز :

أَدُقُّ فِي جَارِ اسْتِهَاءِ بِمَعْوَلٍ دَقَّكَ بِالْمِنْحَازِ حَبَّ الْفُلْفُلِ
اللسان (نحر) ٧ : ٢٨٢ و (قل) ١٤ : ٨٥ والتاج (نحر) ١٥ : ٣٤٧ .

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٨٣ والبحر ٧ : ١٤٦ . والمذهب في شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٥٨ غير منسوب .

(٣) مذهب الأَخْفَشِ في التبصرة ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والنكت ص ٢٩٤ والبسيط ص ١٠٤٨ . وانظر
معاني القرآن له ص ٨٤ .

(٤) الكتاب ١ : ١٨٧ حيث مثل بـ «ضاربوك» والنكت ص ٢٩٤ .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٨٣ والبسيط ص ١٠٤٩ - ١٠٥٠ .

(٦) زيد هنا في حاشية ح والتسهيل وشرحه ما نصه : عن التثنية .

التكثير، أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ.

ش: الذي أعربَ إعرابَ المثنى وهو مخالف لمعنى التثنية هو ما يُراد به التكثير، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١) المعنى: كَرَّاتٍ، لأن البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كَرَّتَيْنِ بل بِكَرَّاتٍ، وكذلك: سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ، أي: حَنَاناً بعد حَنانٍ، وقول الراجز^(٢):

وَمَهْمَهَيْنِ قَلْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفراء: «مَهْمَهَ بعدَ مَهْمَهَ»^(٣).

وهذا النوع من المثنى يجوز أن يُجرد من التثنية، ويُعطف عليه مثله، ويكون المعنى على التكثير، ويستغني بالعطف عن التثنية، ومنه^(٤):

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ مَيِّتاً، وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنَزْلِ الدَّامِ

وقال جرير^(٥):

إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَبْغِي مِنْكَ نَافِلَةً مِنْ رَمْلٍ يَبْرِينِ، إِنَّ الْخَيْرَ مَطْلُوبُ

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) هو هُمَيان بن قُحافة كما في أمالي ابن الشجري ١٦:١ حيث خرجته الدكتور الطناحي. و٤٩٦:٢. وصحح البغدادي في الخزانة ٣٤:٢ [عند الشاهد ١٣٥] و٥٤٨:٧ [عند الشاهد ٥٧٣] نسبته لخطام بن نصر المجاشعي لا لهميان. وهو في شرح التسهيل ٦٤:١. المهمة. المفازة الخرقاء. والقذف: البعيد. والمرت: كل مكان لا يُثبت امرعى.

(٣) كذا في شرح التسهيل ٦٤:١. وأنشد الفراء في معاني القرآن ١١٨:٣ هذا الشطر، ومعه شطر آخر، وهو: قطعت بالأم لا بالسَمْتَيْنِ. وقال بعدهما: يريد مهمهما وسمتاً واحداً.

(٤) البيت لعصام بن عُبيد الزَّمَانِي. الحماسة ٥٦٠:١ [الحماسة ٤٠٦] والخزانة ٤٧٣:٧ - ٤٧٥ [الشاهد ٥٦٣]. ونسبت القطعة التي منها البيت الشاهد لهمام الرقاشي ولغيره. وتخرجها في الحماسة. الدام: العيب.

(٥) ديوانه ص ٣٥٠. والبيتان من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبد الملك. يبرين: اسم لعدة مواضع، فقليل: إنه من أصقاع البحرين به منبران، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة. وقيل: رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حَجَرِ اليمامة. وتخذي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وعريكة السنام: بقيته. والخمس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب: سير النهار كله إلى الليل.

تَخْدِي بِنَا نُجَبِّ أَفْنَى عِرَائِكَهَا
وَقَالَ الْأَفْوَةُ الْأَوْدِي^(١):

إِنَّ النَّجَاةَ إِذَا مَا كُنْتَ ذَا بَصَرٍ مِنْ سَاحَةِ الْغَيِّ إِبْعَادُ فِإِبْعَادُ

/ وقد يُغْنِي فِي هَذَا النُّوعِ التَّكْرِيرُ عَنِ الْعَطْفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: [١١: ٥٣/ب]
﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾^(٢) أَي: دَكًّا بَعْدَ دَكٍّ
وَصَفًّا بَعْدَ صَفٍّ.

وَمِنْ الْمُعْرَبِ إِعْرَابَ الْمُثْنَى وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^(٣)،
و«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ»^(٤)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

تُلْفَى الْإِوَرُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا تَمْشِي، وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرُ مَنْشُورُ
أَرَادَ: بَيْنَ أَيْدِيهَا.

وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرَ صَالِحٍ لِلتَّجْرِيدِ وَعَطْفٍ مِثْلِهِ عَلَيْهِ، هَذَا ضَرْبَانِ: اسْمُ
جَنْسٍ نَحْوُ: كَلْبَتِي الْحَدَّادُ^(٦)، وَعَلَمٌ كَالْبَحْرَيْنِ وَالْدَّوْنَكَيْنِ^(٧) وَكُنَائِيْنِ^(٨):
أَسْمَاءُ مَوَاضِعٍ.

وَيَلْحَقُ بِهَذَا النُّوعِ الْقَمَرَانِ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْلَحُ لِلتَّجْرِيدِ

(١) ديوانه ص ١٠ والأُمالي ٢: ٢٢٥.

(٢) سورة الفجر: ٢١ - ٢٢.

(٣) سورة الحجرات: ١٠.

(٤) هذا جزء من قول الرسول ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُرُكٌ لِهَمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِثَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ - الْبَابُ الْعَاشِرُ - ٣: ١٠. وَفِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى أَيْضاً. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. الْبَيْعَانِ: الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرِي.

(٥) هُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ. دِيَوَانُهُ ص ٤٦ وَجُمْهُرَةُ اللَّغَةِ ٣: ٥١٠ وَشَرَحَ الْأَبْيَاتَ الْمَشْكَلَةَ الْإِعْرَابَ ص ١٦٠ وَاللِّسَانَ (وَزَز) ٧: ٢٩٦ وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ٥: ٥٠. الْإِوَرُونَ: جَمْعُ الْإِوَرَةِ.

(٦) الْكَلْبَتَانِ: مَا يَأْخُذُ بِهِ الْحَدَّادُ الْحَدِيدَ الْمُخْمَى.

(٧) الدَّوْنَكَانِ: بَلَدَانِ مِنْ وَرَاءِ فَلَجٍ. وَقِيلَ: وَادِيَانِ فِي بِلَادِ بَنِي سُلَيْمٍ. وَقِيلَ: اسْمٌ لِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

(٨) كُنَائِيْنِ: قِيلَ: مَوْضِعٌ. وَقِيلَ: كُنَابُ جَبَلٍ وَيُزَازُهُ جَبَلٌ آخَرُ يُقَالُ لَهُ عُتَابٌ، فَجَمَعَ إِلَيْهِ.

وعطف مثله عليه، بل يصلح للتجريد وعطف مُبايِنه عليه.
ومما اعتيدَ فيه التجريدُ، والثنيةُ فيه مستعارةٌ، قولهم: حَوَالَيْكَ
وَالْأَبْهَرَانِ وَالْأَخْرَمَانِ وَعَاقِلَانِ. وتجريدُ ذلك: حَوَالِ، نحو^(١)؛
وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَ

وَالْأَبْهَرُ، وهو عِزْقٌ معروف. وَالْأَخْرَمُ، وهو موضع. وعَاقِلٌ، وهو
جبل.

ومما أعرب كالمثنى، وليس بمثنى لعدم صلاحيته للتجريد، اثنانِ
واثنتانِ، والمِذْرَوَانِ، وهما طَرَفَا الأَلْيَةِ، وطَرَفَا القوسِ، وجَانِبَا الرَّأْسِ.
ومثله: «جَاءَ فَلَانٌ يَضْرِبُ أَصْدَرِيَه»^(٢). ولعمرو ومعاوية ابْنِي شُرْحَيْلَ بْنِ
عَمْرِو بْنِ الْجَوْنِ: الْجَوْنَانِ، وقولُ أعرابي^(٣): جَنَبَكَ اللَّهُ الْأَمْرَيْنِ - أي: الْفَقْرُ
وَالْعُرْيُ^(٤) - وَكَفَاكَ شَرَّ الْأَجُوفَيْنِ، - أي: الْبَطْنُ وَالْفَرْجُ^(٥) - وَأَذَاكَ
الْبَرْدَيْنِ، أي^(٦): الْغِنَى وَالْعَافِيَةُ. ومن هذا قولهم^(٧) لِمَا هُوَ فِي وَسْطِ شَيْءٍ:
هُوَ فِي ظَهْرِيهِ وَظَهْرَانِيهِ، وَلَقِيْتُهُ بَيْنَ الظَّهْرَانَيْنِ، أي: فِي الْيَوْمَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ.
وقوله: فَمُلْحَقٌ بِهِ^(٨) أي: مُلْحَقٌ بِالمثنى فِي إعرابه. وهذا الخبر الذي

(١) الكتاب ١: ٣٥١ والكامل ص ٧٣١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٢١ وشرح جمل الزجاجي
٢٧٦: ٢. الدالّي: مشية فيها ثقاقل. زعم أبو عبيدة أن هذا من قول الضَّبِّ لِلْحِشْلِ إِيَّامَ كَانَتْ
الْأَشْيَاءُ تَتَكَلَّمُ فِيمَا تَزْعُمُ الْأَعْرَابُ. وقيله:

أَهْدُمُوا يَتَّكَ لَا أَبَالَكَ وَحَسِبُوا أَنَّكَ لَا أَحَالَكَ

(٢) هذا مثل. الفاجر ص ٢٤٦ وأمثال أبي عبيد ص ٥٦ والزاهر ١: ٢٩٩ ومجمع الأمثال
١٦٣: ١. ومنعناه: جاء فارغاً لم يقض طَلْبَتَهُ. والأصدران: عرقان يَضْرِبَانِ تَحْتَ الصَّدْغَيْنِ لَا
يُفْرِدُ لِهَمَّا وَاحِدًا.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦٧.

(٤) أي الفقر والعري: سقط من ك.

(٥) أي: البطن والفرج: سقط من ك.

(٦) ك: أعني.

(٧) شرح التسهيل ١: ٦٧.

(٨) به: سقط من ك.

هو «فَمَلْحَقٌ بِهِ» هو قوله المبتدأ الذي هو قوله: «وما أُعْرِبَ إعرابَ المثنى»، ومعنى هذا الخبر مُستفادٌ من المبتدأ، فلا يجوز أن يكون خبراً لأنه مفروض أنه أُعْرِبَ إعرابَ المثنى، فكيف يُخبر عنه بأنه يُلْحَقُ^(١) بالمثنى في الإعراب، فصار قوله هذا نظيرَ ما منعه من قولهم: سَيِّدُ الجارية مَالِكُهَا؛ لأن معنى «مَالِكُهَا» قد فهم من قوله: سَيِّدُ الجارية، كذلك هذا قد عُلِمَ أنه أُعْرِبَ إعرابَ المثنى، فكيف يُجعل ملحقاً بالمثنى في الإعراب، فإن تَخَيَّلَ لِلإِلْحَاقِ معنى غير هذا صَحَّ أن يكون خبراً.

وقد انقسم ما أُعْرِبَ إعرابَ المثنى، وليس معناه معناه^(٢)، بالنسبة إلى المدلول إلى قسمين: قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:

فالأول على قسمين: جنس، نحو المِقْصَصِينَ والَجَلَمِينَ^(٣) وَكَلْبَتِي الحَدَّادِ والأَبْهَرَيْنِ وَحَوَالِيكَ. وَعَلَمٌ، وهو قسمان: قسم سُمِّيَ بالمثنى كالبَحْرَيْنِ. وقسم سُمِّيَ بالمفرد، ثم عَرَضَتْ له التثنية كالأَخْرَمَيْنِ وعَاقِلَيْنِ.

والقسم الذي هو لأكثر من اثنين قسمان: قسمٌ مدلولُهُ الكثرةُ نحو (كَرَّتَيْنِ) في سورة «تَبَارَكَ»^(٤)، وَخَنَانِيهِ. وقسمٌ يُرَادُ به الجمع من غير اعتبار الكثرة نحو ﴿فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾^(٥)، وقوله^(٦):

..... وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرُ مَنْثُورٌ

فَمِثْلُ المِقْصَصِينَ لَا يُجَرَّدُ عن التثنية، والأَبْهَرَانِ وَحَوَالِيكَ المَعْتَادُ تجريده عن التثنية، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ لِفَقْدَانِ مِثْلٍ، والبَحْرَانِ لَا يُجَرَّدُ/ عن التثنية، [١/٥٤: ١] والأَخْرَمَانِ وعَاقِلَانِ يُجَرَّدَانِ، وَلَا عْطَفَ لِفَقْدَانِ مِثْلٍ، ومِثْلُ (كَرَّتَيْنِ) يُجَرَّدُ

(١) ك: ملحق.

(٢) معناه: سقط من ك.

(٣) الجلمان: المِقْرَاضَانِ.

(٤) الآية: ٤.

(٥) سورة الحجرات: ١٠.

(٦) تقدم في ص ٢٥١.

بعطف وبغير عطف، ونحو (بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) و «بَيْنَ يَدَيْهَا» لا يُجَرَّد.

وقوله: وكذا كِلَا وَكِلْتَا أَي: أَلْحَقًا بِالْمَثْنَى فِي الْإِعْرَابِ، وَهُمَا مَفْرَدَانِ فِي اللَّفْظِ مُثْنَيَانِ فِي الْمَعْنَى، وَهَذَانِ مُخَالَفَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا لِأَنَّ مَدْلُولَهُمَا مَدْلُولُ الْمَثْنَى، وَلَيْسَ مَدْلُولُ مَا قَبْلَهُمَا إِلَّا مَدْلُولُ الْمَفْرَدِ أَوْ مَدْلُولُ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَاعْتِبَارُ اللَّفْظِ فِي خَبَرِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا أَكْثَرُ مِنْ اعْتِبَارِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ إِنَّتَ أَكْلُهُمَا﴾^(١).

وقوله: مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ، وَمُطْلَقًا عَلَى لُغَةِ كِنَانَةَ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «إِلَى مُضْمَرٍ» مِنْ أَنْ يُضَافَا إِلَى ظَاهِرٍ، فَإِنَّهُمَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا، وَإِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ، وَبِالْيَاءِ فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ، هَذَا الْحُكْمُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ السَّمَاعِ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا يُجِيزُ الْبَصَرِيُّونَ غَيْرَهُ.

وَحَكَى الْكِسَائِيُّ^(٢) وَالْفَرَاءُ^(٣) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُجْرِيهِمَا مَعَ الْمَظْهَرِ مُجْرَاهُمَا مَعَ الْمَضْمَرِ، وَحَكَى: رَأَيْتُ كِلَيْهِ أَخَوَيْكَ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ عَزَاهَا الْفَرَاءُ^(٣) إِلَى كِنَانَةَ.

وَزَعِمَ الْفَرَاءُ^(٤) أَنَّهُمَا قَدْ يُضَافَانِ إِلَى مُضْمَرٍ، وَيَكُونَانِ بِالْأَلْفِ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ «كِلَاهُمَا وَتَمَرًا»^(٥)، كِلَا فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ كَمَا كَانَ فِي

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) شرح اللمحة البدرية ١: ٢٢٠.

(٣) معاني القرآن له ٢: ١٨٤.

(٤) شرح اللمحة البدرية ١: ٢١٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٨٠، ٢٨١ والفاخر ص ١٤٩ وأمثال أبي عبيد ص ٢٠٠ ومجمع الأمثال ٢٥١: ٢ - ٢٥٢. والتقدير: كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرًا. أو: مطلوبي كلاهما، وأزيد معهما تمرًا. أو: لك كلاهما وأزيدك تمرًا. قال هذا رجلٌ مرَّ بإنسان وبين يديه زُبْدٌ وسَنَامٌ وتمر، فقال له الرجل: أنلني مما بين يديك. قال: أَيْمًا أَحَبُّ إِلَيْكَ زُبْدٌ أَمْ سَنَامٌ؟ فقال الرجل: كلاهما وتمرًا. ويقال: إن الذي قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي، وكان في إبل لأبيه يرعاها، فمرَّ به رجل قد جَهِدَ العطش والجوع، وبين يدي عمرو زُبْدٌ وتمر وقُرْصٌ، =

الظاهر، ويتبعه التمر، وأنشد^(١):

نِعَمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي بِي حِينَ جَدَّ بَنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

فعلى ما نقل غير البصريين يكون في كِلَا وَكِلْتَا ثلاث لغات: لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف، أو إلى مضمّر فتقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض، وإلحاقها بالمشني مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم إلى مضمّر، وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمّر.

واختلف النحويون^(٢) في كِلَا وَكِلْتَا، فذهب البصريون^(٣) إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنى في المعنى كزَوْج. واستدلوا على ذلك بوجودهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر، ولا يمكن أن يقال إنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب ومن يَشْرِكُهُمْ في كون المثنى عندهم بالألف دائماً؛ لأنّ جميع العرب تستعمل كِلَا وَكِلْتَا إذا أضيفا إلى مظهر بالألف، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة. واستدلوا أيضاً بإخبار العرب عنهما إخبار المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ آتَتْ أَكْهَبًا﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

= فقال الرجل: أطعمني من زبدك أو قرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمراً. ثم قرأه وسقاه.

(١) شرح اللمحة البدرية ١: ٢١٩.

(٢) انظر الخلاف فيهما وحجج الفريقين في الإنصاف ص ٤٣٩ - ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وشرح

جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ - ٢٧٩ وشرح الجزولية ص ١٩٣ - ٢٠٢.

(٣) المقتضب ٣: ٢٤١ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٤٤ - ١٥٠ والبصريات ص ٨٩٤ -

٨٩٩ - وسر صناعة الإعراب ص ١٥٢ - حيث نقل إجماعهم على ذلك - والإنصاف

ص ٤٣٩ - ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري

١: ١٦٦، ٢٩٠ وشرح المفصل ١: ٥٤ و٦: ٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ - ٢٧٩ وشرح

الجزولية ص ١٩٣.

(٤) سورة الكهف: ٣٣.

(٥) هو ليبد بن ربيعة. ديوانه ص ٣١١ والكتاب ١: ٤٠٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٦٥ وأمالي

ابن الشجري ١: ١٦٦ وشرح الجزولية ص ١٩٤. غدت: أي البقرة الوحشية. والفرج: الواسع

من الأرض. ومولى المخافة: أولى بالمخافة، ووليّ المخافة. ك: «فعدت». وهي رواية فيها.

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا
فلم يقل: آتتا، ولا: تَحْسَبُ أَنَّهُمَا.

ولا يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بَأَنَّهُمَا قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُمَا إِخْبَارَ الْمُثْنَى فِي قَوْلِهِ ^(١):
كِلَاهُمَا لَا يَطْلُعَانِ الْكِيحَا

لأنَّ المفرد في اللفظ المثنى في المعنى ^(٢) يجوز أن يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ مَنِ
اللفظ ومن المعنى، وقد جَمَعَ بَيْنَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ ^(٣):

إِنَّ الْمَيِّتَةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَيِّتَةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

/ ولا يجوز أن يكون الإخبار عنهما إخبارَ الواحد من باب ما أخبر عن
المثنى حقيقة إخبار الواحد، نحو قوله ^(٤):

فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنَفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا، كُحِلَتْ بِهِ، فَانْهَلَتْ

لأن هذا ضرورة، ولا يجيء مع ذلك إلا في الشئيين المتلازمين نحو
اليدين والعينين، وليس كِلَا وَكِلْتَا مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وذهب الكوفيون ^(٥) إلى أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْمُثْنَى حَقِيقَةً. وَاسْتَدَلُّوا
عَلَى ذَلِكَ بِوُجُودِهِمَا فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٨ وشرح الجزولية ص ١٩٥. الكيج: عُرِضَ الْجِبَلِ وَأَغْلَظَهُ.

(٢) في المعنى: سقط من ك.

(٣) هو الأسود بن يَغْفَر. المفضليات ص ٢١٦ [المفضلية ٤٤] وشرحها للتبريزي ص ٩٦٧ وشرح
أبيات المغني ٤: ٢٦٢ - ٢٦٦ [الإنشاد ٣٣٦]. الحتوف: جمع حتف، وهو الموت.
ويوفي: يعلو. وسوادي: شخصي. وقوله: «يوفي» ردّة على لفظ كِلَا، وَرَدَّ «يَرْقُبَانِ» عَلَى
المعنى.

(٤) هو سُلَيْمِيّ بن ربيعة السّدي. وقيل: غيره. الأصمعيات ص ١٦١ [الأصمعية ٥٦] والحماسة
١: ٢٨٥ [الحماسية ١٨١] وأما ابن الشجري ١: ١٨٣. القرنفل والسنبُل: من أخلاط
الأدوية التي تُحْرِقُ الْعَيْنَ وتُسِيلُ الدَّمْعَ.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢ - ١٤٣ والبصريات ص ٨٩٤ والإنصاف ص ٤٣٩ - ٤٥٠ [المسألة
٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٦ وشرح المفصل ١: ٥٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ وشرح
الجزولية ص ١٩٣.

بالياء، فتقول: كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا، وَكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا، فلما وجدوا حكم
التثنية فيهما ومعناها جعلوهما من قبيل المثني حقيقة.

وزعم البغداديون^(١) أن كِلْتَا قد نُطِقَ لها بمفرد، قال^(٢):

فِي كِلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ

فليس بصحيح لأن المعنى: فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا، والحذفُ فِي كِلْتَا مِمَّا
حُذِفَ فِيهِ بَعْضُ الْكَلِمَةِ لِلضَّرُورَةِ، نحو^(٣):

دَرَسَ الْمَنَاحِيُّ بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ

يريد: الْمَنَازِل.

وفي الإفصاح: «فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين
اعتذاراً عنه، وكلهم لا يُسَلِّمونه، وقد حكاه الثقات منهم^(٤)، منهم الكسائي
والفراء ودُرَيْدُ^(٥) وجماعة، ولا وجه لردّ روايتهم. وكان أبو بكر بن طاهر
يقول: هي لغة لقوم يجعلونه مثني، ولا يقولون كلاهما قام، وإنما يقول هذا
من يجعله مفرداً. وكذا كان يقول لنا تلميذه^(٦) أبو الحسن بن خَرُوف

(١) هم الكوفيون. معاني القرآن للفراء ١٤٢: ٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤
وشرح جمل الزجاجي ٢٧٥: ١ وشرح الجزولية ص ١٩٨.

(٢) يصف نعمة. معاني القرآن للفراء ١٤٢: ٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤ والإنصاف
ص ٤٣٩ وشرح جمل الزجاجي ٢٧٦: ١ وشرح الجزولية ص ١٩٨ والخزانة ١٢٩: ١ - ١٣٣
[الشاهد ١٣]. السلاوى: عظام الأصابع في اليد والقدم.

(٣) هذا صدر بيت للبيد، وعجزه: وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ. ديوانه ص ١٣٨ والخصائص
٨١: ١ و ٤٣٧: ٢ والمحتسب ٨٠: ١ وشرح الجزولية ص ١٩٨ وشرح شواهد الشافية
ص ٣٩٧ - ٣٩٨ [الشاهد ١٨٤]. متالع: جبل لغني بالجمي. وأبان: جبل بين قَيْدِ وَالتَّبَهَّاتِيَةِ
أبيض. والجبس: موضع في ديار غطفان. والسوبان: اسم واد. وتقادمت: قدمت.

(٤) منهم: سقط من ك.

(٥) عبد الله بن سليمان بن المنذر القرطي الملقب بِدُرَيْدٍ أَوْ دُرَيْدٍ [٣٢٥ هـ] من أهل النحو
والشعر والتأليف. كان أعمى. شرح كتاب الكسائي. جذوة المقتبس ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وبغية
الوعاة ٤٤: ٢ - ٤٥.

(٦) ك: تلمه.

والأستاذ أبو ذَرٍّ^(١) ومن أَدْرَكْنَا من الشيوخ الذين حملوا عنه» انتهى .

وإذا ثبت أنهما من قبيل المفرد لفظاً المثنى معنى فكيف جُعلا في حالة الإضافة إلى المضممر بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؟ وهلا كانا^(٢) بالألف على كل حال؟

فالجواب أن العرب قلبت الألف فيهما في حال الإضافة إلى المضممر بملازمتها الإضافة وملازمة اتصال الضمير بهما، وحُمِلتا في القلب على لَدَى وإلى وعلى؛ ألا ترى أن الألف لا تقلب فيها مع الظاهر، وتقلب مع المضممر. فعلى ما قرره البصريون ليس كلا وكِلْتا إذا أُضيفا إلى مضممر معربين إعراب المثنى؛ لأن القلب في حالة النصب والجر ليس لأجل العامل، إنما هو حملاً على لَدَى وعلى .

والذي اختاره المصنف في الشرح غير مذهب البصريين وغير مذهب الكوفيين؛ لأنه زعم أنهما مفردان في اللفظ مثنيان من حيث المعنى كما قاله البصريون، وأنهما مع كونهما مفردين في اللفظ أعربا إعراب المثنى حين أُضيفا إلى المضممر. قال المصنف في الشرح^(٣): «وبكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع وإعراب المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل، فلم يَلْقَ به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافاً إلى ظاهر ليُتخلص من اجتماع إعرابيَّي تثنية في شيئين كشيء واحد، وجُعل الآخر مضافاً إلى مضممر لأن المحذور فيه مأمون. وقد أجرته كِنَانَةُ مُجْرَى

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنِيّ الجَبَّانِي أبو ذر، ويعرف بابن أبي الركب [٦٠٤ هـ] إمام في العربية متقن معتمد في الفقه والأدب، ولي القضاء في جيان أيام المنصور، واستقر بفاس، وتوفي بها. كان نقاداً للشعر، عالماً بالحديث والسير. روى عن ابن قُزُوق وابن بَشْكُوَال، وأجاز له السُّلَفِي. من تصانيفه: شرح الجمل، وشرح الإيضاح، والإملاء على سيرة ابن هشام. المغرب في حلى المغرب ٥٥:٢ وشذرات الذهب ١٤:٥ وبغية الوعاة ٢٨٧:٢ - ٢٨٨ والخزانة ٦: ٧٧ [عند الشاهد ٤٣٢] والأعلام ٧: ٢٤٩.

(٢) ك: وهذا كان.

(٣) شرح التسهيل ١: ٦٧ - ٦٨. ك، ص: قال في الشرح.

المثنى مع الظاهر أيضاً، فيقولون: / جاء كِلا أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلي [١/٥٥: ١] أَخَوَيْكَ، ورأيتُ كِلي أَخَوَيْكَ. وبهذه اللغة التي رواها الفراء^(١) معزوة إلى كِنانة يتبين صحة قول من جعل^(٢) كِلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإنَّ القائل إنَّ كِلا معرب بحركة مقدرة يزعم^(٣) أن انقلاب ألفه ياء مع المضممر هو كانقلاب ألف لَدَى وإلى وعلى. ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كِنانة، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لَدَى وإلى وعلى مع الظاهر، على أن مناسبة كِلا للمثنى أقوى من مناسبتها لِلدى وإلى وعلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما. وأيضاً فإنَّ تَغْيِيرَ ألف كِلا حادث^(٤) عن تغير عامل، وتَغْيِيرَ ألف لَدَى وإلى وعلى^(٥) حادث بغير تغير عامل، فتبانياً، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر. وكِلتا في المؤنث كِكِلا في المذكر» انتهى ما قرره في الشرح نصرة لدعواه أن هذا الانقلاب لألف كِلا وكِلتا مع المضممر، وعلى لغة كِنانة مع المظهر والمضممر، كان لأنهما معربان إذ ذاك بالحرف لا بالحركة المقدرة على ما ذهب إليه البصريون. وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو شيء مخالف لمذهب البصريين ولمذهب الكوفيين كما ذكرناه.

فأما البصريون^(٦) فإنهم زعموا أن كِلا ك «مِعى»، وأنَّ^(٧) كِلتا: فِغلى كِذْكرى، والتاء بدل من لام الكلمة التي في كِلا، وهي واو^(٨)، وألف كِلتا للتأنيث، وأنه كان ينبغي أن لا تنقلب الألف فيهما مع المضممر، كما لم

(١) معاني القرآن ٢: ١٨٤.

(٢) ك: جملا.

(٣) ك: يزعم.

(٤) ك: حادثة.

(٥) وعلى: سقط من ك.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٣، ٣٦٤ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٤٨ وسر صناعة الإعراب

ص ١٥١ وشرح الملوكي ص ٢٩٣ وشرح المفصل ١: ٥٤ - ٥٥ ٦: ٦٠ والامتع ص ٣٨٥.

(٧) أن: سقط من ك.

(٨) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٤٩.

تنقلب ألف «معى» إذا أضيف إلى المضممر، لكن كِلا وِكِلْتا لا ينفصلان من الإضافة، فصارعا حروف الجر التي لا تنفصل من الإضافة نحو على ولدى^(١) وإلى، وهن مع الظاهر بالألف، ومع المضممر بالياء، فأجري كِلا وِكِلْتا مُجْراهن لأنهما^(٢) لا ينفصلان من الإضافة، ففرق بينهما وبين ما ينفصل من الإضافة، وكان الفرق في المضممر أولى لأنه فرع. قال س: «وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كِلا أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلا أَخَوَيْكَ، ثم قال: مررت بِكِليهما، ورأيت كِليهما، فقال: جعلوها بمنزلة عَلَيْكَ في الجرّ والنصب»^(٣). ثم اعتلَّ لِمَ لَمْ يقع هذا في الرفع، فيقال: قام كليهما، فقال: «إنما يُستعملان مجرورين أو منصوبين»^(٤)، أي: تقول: مِن لَدَيْهِ، وَمِنْ عَلَيْهِ، وقعدتُ لَدَيْهِ، ونزلتُ عَلَيْهِ، ولا تقول: يُعْجِني عَلَيْهِ، ولا: لَدَيْهِ، فلما فارقت كِلا في باب الرفع أجري كِلا في الرفع على أصله، وخرج في النصب والجرّ إلى ما صارعه.

وأما الكوفيون^(٥) فألف كِلا وِكِلْتا عندهم ألف تشنية. فقليل لهم: ما بالها جاءت بالألف في النصب والخفض - وهي ألف تشنية - في قولك: رأيت كِلا أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلا أَخَوَيْكَ؟ فقالوا: شُبّهت بالواحد إذ لم ينفرد على صحة.

والذي يقطع ببطلان مذهب المصنف في دعواه أَنَّ كِلا وِكِلْتا مفردان في اللفظ كـ «معى» مثنيان في المعنى، وأنهما أعربا إعراب المثنى، أنهما لو كانا أعربا إعراب المثنى لَلَزِمَ قلب ألفهما حالة التشنية، فتقلب ألف كِلا إلى الواو كما تنقلب ألف عَصاً، وتنقلب ألف كِلْتا كما تنقلب ألف ذِكْرَى، فكنت [١١: ٥٥ ب]/ تقول: قام الزيدان كِلَواهما، ورأيت الزيدان كِلَوَيْهما، ومررت بالزيدين كِلَوَيْهما، وقامت الهندان كِلْتَياهما، ورأيت الهندين كِلْتَيْتِيهما، ومررت

(١) لدى ظرف لا حرف جر.

(٢) ك: لأنهن.

(٣) الكتاب ٤١٣: ٣.

(٤) المقتصر والممدود لابن ولاد ص ١٤٩ وشرح الكافية ١: ٣٢.

بالهنديين كَلْتَيْيَهُمَا. وكذلك يلزم في لغة كِنَانَة لأن إضافتهما إلى الظاهر
كإضافتهما إلى المضمَر.

ص: ولا يُغني العطف دُونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ إلا مَعَ قصدٍ تكثيرٍ أو
فصلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ.

ش: ثبت في بعض النسخ «ولا يغني العطف عن التثنية»^(١)، وفي بعض
النسخ: «عن التثنية والجمع»^(٢). فمثالُ إغناء العطف عن التثنية لشذوذ أو
اضطرار قولُ الراجز^(٣):

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَاَرَةَ مِسْكِ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ
وقولُ الآخر^(٤):
لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ صَنْكِ كِلَاهُمَا ذُو أَنْفٍ وَمَخَكِ
وقولُ الآخر^(٥):

(١) زيد هنا في س: أو الجمع.

(٢) زيد هنا في ك: أو الجمع.

(٣) في حاشية س ما نصه: «البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، يصف امرأة بطيب رائحة الفم،
يريد: كأن ريح المسك يخرج من فمها. والأصل: كأن بين فكَّيها، ففرق بالعطف
للضرورة. والسك: ضرب من الطيب. وفارة: اسم كأن، وبين فكها: خبره».

قلت: الرجز لمنظور المذكور، وقيل: هو لأبي نخيلة. إصلاح المنطق ص ٧ وجمهرة
اللغة ٩٥:١ وأسرار العربية ص ٦٣ وأمالى ابن الشجري ١٤:١ واللسان (ذبح) ٢٦٣:٣
و(زكك) ١٢: ٣٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ وشرح
التسهيل ٦٨:١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦١ والخزانة ٤٦٨:٧ - ٤٧٢ [الشاهد ٥٦٢]
وزيادات ديوان رؤبة ص ١٩١. فارة المسك: هي التي فيها المسك. وذُبِحَتْ: شُقَّتْ
وفُتِّقَتْ.

(٤) هو وائلة بن الأسقع الصحابي أو جحدر بن مالك الحنفي. أمالى ابن الشجري ٤٨٦:٢
- ٤٨٧ وأسرار العربية ص ٦٤ والمقرب ٤١:٢ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل
الزجاجي ١: ١٣٧ والخزانة ٤٦١:٧ - ٤٦٨ [الشاهد ٥٦١] الضنك: الضيق. والأنف:
الاستنكاف. والمَخَكِ: اللجاج.

(٥) هو العجاج كما في الشعر والشعراء ص ٥٩٥ واللسان (عرس) ١٠:٨ وإيضاح شواهد =

أَنْجَبَ عِرْسٍ وُلِدَا وَعِرْسٍ

وقول الآخر^(١):

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخَلْفِ كَشَّةٌ أَفْعَى فِي يَبِيسٍ قُفٌّ
ولولا الضرورة لقال^(٢): كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّيْهَا، وَلَيْثَانٍ، وَأَنْجَبَ عِرْسَيْنِ^(٣).
ولو وَقَعَ مثل هذا في غير شعرٍ لكان شذوذاً.

ومثالُ إغناء العطف عن الجمع قولُ الشاعر، أنشدَه الكسائي^(٤):
كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهُ الْمُحُلُّ مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلَانٍ وَوَعِلٌ
لولا الضرورة لقال: أَوْعَالٌ ثَلَاثَةٌ، وقد استعمل أبو نُوَاسَ الحسن بن
هانيءَ هذه الضرورة، فقال^(٥):

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَلَاثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ
لولا الضرورة لقال: أَيَّامًا أَرْبَعَةً.

= الإيضاح ص ٦١. وليس في ديوانه الذي حققه الدكتور السطلي. وهو بغير نسبة في
جمهرة اللغة ٣٣٢:٢ والمقرب ٤١:٢ وضرائر الشعر ص ٢٥٧. عِرْسُ الرجل: امرأته، وهو
أيضاً عرسها.

(١) النبات والشجر للأصمعي ص ٢٤ وجمهرة اللغة ٩٨:١، ١١٧ وتهذيب اللغة ٨٩:٧
والمثلث ٤٨٦:١ وأسرار العربية ص ٦٤ واللسان (شخف) ٦٩:١١ و(قف) ١٩٧:١١
وشرح التسهيل ٦٨:١. الخلف للناقة: مثل الضرع للشاة. وَكَشَّةٌ: يقال: كَشَّتْ الْأَفْعَى كَشًّا
وَكَشِيشًا: حَكَّتْ بَعْضُ جِلْدِهَا بَعْضًا. وفي ص: لَسْبَةٌ. واللَسْبَةُ: اللَّذْغَةُ. واليَبِيسُ من
النبات: مَا يَبِيسُ مِنْهُ. وَالْقُفُّ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَصَلَبَتْ حِجَارَتُهُ.

(٢) لقال: سقط من س.

(٣) ينبغي أن يضاف هنا: وبين خَلْفَيْهَا.

(٤) الرجز لابن ميادة يصف فحلاً. شعره ص ٢١٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ والأمالِي
٤٢:٢ وضرائر الشعر ص ٢٥٨ وشرح الجزولية ص ١١٢. الْمُحُلُّ: جمع مُحَالٍ،
وَالْمَحَالُ: جمع مُحَالَةٍ، وهي الْفَقْرَةُ من فقار البعير. شَبَّهَ ضُلُوعَهُ فِي اشْتِبَاكِهَا بِقُرُونِ
الْأَوْعَالِ. قال ابن قتيبة: «أراد: وعلين من كل جانب، فلم يمكنه، فقال: وَوَعِلٌ». وبعد
الشطرين: ثَلَاثَةٌ أَشْرَفْنَ فِي طَوْدٍ عُتْلٍ.

(٥) ديوانه ص ٣٦١ والكامل ص ٣٦١ وأمالِي ابن الشجري ١٤:١. بها: أي بـ «دار ندامي»
المذكورة في بيت قبله.

والمراجعةُ إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة.

وقال المصنف في الشرح^(١): «استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه لأنه أشقّ من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة، ولأن الجمع ليس محدوداً، فتذكر أحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالمشي، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه، كقول الشاعر^(٢):

ولقد شربت ثمانيةً وثمانياً وثمان عشرةً واثنين وأربعا
وقول الآخر^(٣):

ورذن اثنتين واثنين وأربعا يُبازن تغليساً حمال المداهن

وقوله: إلا مع قصد التكرير^(٤) قال المصنف في الشرح: «قد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكرير».

وقوله: أو فصل ظاهر مثله: مررت بزيد الكريم وزيد البخل، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفرقتين لجاز.

وأما الاستغناء به لفصل مقدّر فكقول الحجاج وقد نعي له في يوم واحد

(١) شرح التسهيل ١: ٦٨ - ٦٩.

(٢) نسب البيت للأعشى في الشعر والشعراء ص ٢٥٨ وأدب الكاتب ص ٢٣٣، ٢٥٤ والمعاني الكبير ص ٤٦٨ واللسان (ثمن) ١٦: ٢٣١ وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. ونسب في الاقتضاب ٣: ١٩٠ لأعشى بكر. وهو بغير نسبة في المقرب ٣٠٩: ١.

(٣) هو الطرماع. ديوانه ص ٤٩٢. وردن: أي خمس من القطا المذكورات في البيت السابق. التغليس: ورد الماء أول انفجار ضوء الصبح من الغلس، وهو ظلمة آخر الليل. والمداهن: جمع مُدْهَن، وهو نقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء. ك: المذاهن.

(٤) كذا في النسخ كلها، وقد سبق في الفص «تكرير» بدون أل. وهو بآل في التسهيل وشرحه.

محمد أخوه ومحمد ابنه: «سُبْحَانَ اللَّهِ، محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ»^(١) وإياهما
قَصْدُ الْفِرْزِدُقِيِّ بِقَوْلِهِ^(٢):

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا فَقْدَانٌ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(٣)

انتهى شرح المصنف. واتضح من هذا الشرح أنه إنما تكلم في الثنية لا
[١/٥٦: ١] في الجمع، إذ لم يتعرض إلى التكثير/ في الجمع، ولا إلى الفصل فيه لا
الظاهر ولا المقدر.

وقال بعض أصحابنا: «إذا استوفت الأسماء الشروط المسوَّغةً للثنية
والجمع لزمَت الثنية والجمع، فلا يجوز العطف إلا في موضعين:

أحدهما: أن تريد الكثرة نحو قوله^(٤):

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمَهُمْ مَيِّتًا، وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الدَّامِ

ألا ترى أن المعنى على التكثير لا على الثنية بدليل قوله:
«أَكْرَمَهُمْ»، وبدليل أنه مَدَحٌ، والمدح لا يُتصور معه الإقتصار على اثنين.
ومن ذلك قول الحَكَمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ لِلحِزْمَازِيِّ الشَّاعِرِ لَمَّا قَالَ لَهُ: مَا
تُرِيدُ؟ فَقَالَ: مَائَةٌ. قَالَ لَهُ الْحَكَمُ: بَلْ مَائَةٌ وَمَائَةٌ وَمَائَةٌ^(٥). فعطف لما أراد
المبالغة والتكثير لأن العرب كثيرا ما تستعمل العطف في موضع التهويل
والتكثير، قال عز وجل: ﴿أَوَلَيْكَ لَكَ فَأُولَٰئِكَ * ثُمَّ أَوَلَيْكَ لَكَ فَأُولَٰئِكَ﴾^(٦)، وقال
الشاعر^(٦):

وَالْبَحْرِ يَدْعُو هَيْقَمًا وَهَيْقَمًا

(١) تقدم في ص ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٩.

(٣) تقدم في ص ٢٥٠.

(٤) ومائة: سقط من ك. والخبر في المقتصد ص ١٨٤ - ١٨٥ والنهاية ص ٣٥٥. وانظر المقرب ٢: ٤٨.

(٥) سورة القيامة: ٣٤ - ٣٥.

(٦) نسب الشطر في اللسان (هقم) ١٠٠: ١٦ لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٤. ولم

ينسب في الخصائص ٢: ١٦٥. الهيقم: حكاية صوت اضطراب البحر.

والآخر: أن تريد التفصيل والتنويع، نحو قوله^(١):

وكنْتُ كذي رِجْلَيْنِ: رِجْلٌ صَحِيحَةٌ وِرِجْلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

ومن ذلك قول إسماعيل بن أبي الجهم، وقد قال له هشام بن عبد الملك: وما يَجْبُرُ كسرَكَ، وَيَشْفِي ضَرْكَ؟ قال له إسماعيل: أَلْفُ دِينَارٍ وَأَلْفُ دِينَارٍ وَأَلْفُ دِينَارٍ^(٢). ثُمَّ ذَكَرَ لِكُلِّ أَلْفٍ وَجْهًا يَصْرَفُهُ فِيهِ. وما عدا هذين الموضوعين فالثنية أو الجمع، ولا يجوز العطف إلا في ضرورة^(٣) انتهى.

وما ذكره من التفصيل والتنويع في قوله: «وكنْتُ كذي رِجْلَيْنِ» فإن الثنية حاصلة بقوله: «كذي رِجْلَيْنِ»، وأما «رِجْلٌ وَرِجْلٌ» - أعني هذا المعطوف عليه والمعطوف - فليس فيه عدل عن الثنية إلى العطف؛ إذ لا تجوز الثنية فيهما؛ إذ قد ثُنِيَ^(٣) قبل ذلك، وإنما هذا من باب البدل التفصيلي، وإنما جيء برِجْلٍ وَرِجْلٍ توطئة لذكر صفتيهما، فليس هذا مما عُدِلَ فيه إلى العطف من الثنية لأجل التنويع والتفصيل كما زعم.

وأما تمثيل المصنف الفصل المقدّر بقول الحجاج وقول الفرزدق فليس العدول عن الثنية لأجل الفصل المقدّر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط الثنية، وهو أن يكون المثنى نكرة؛ لأن الاسم لا يثنى حتى يكون نكرة، فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما، ولم ينكرا، لم تجز الثنية. وعلى هذا خرّج أصحابنا^(٤) كلام الحجاج والفرزدق.

وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الفهري المروّي^(٥) في كتابه

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص ٩٩ والكتاب ٤٣٣: ١ والمقتضب ٢٩٠: ٤ والأمالى ١٠٨: ٢ والخزانة ٥: ٢١١ - ٢٢٤ [الشاهد ٣٧٣].

(٢) وألف دينار: سقط من ك

(٣) ك: قلنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٣٦: ١ والمقرب ٤١: ٢ - ٤٢ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام الفهري المروّي [٦١٩ هـ] يعرف بابن الشواش، مرسى الأصل. أخذ النحو عن الجزولي، وروى عن أبي القاسم السهيلي. وروى عنه أبو =

«المقرب»^(١) في النحو في باب الثنية: وأصلها العطف، وعدلوا عن الأصل إيجازاً، ولم يلفظوا به إلا في الشعر ضرورة كقوله^(٢):

فقدانٌ مثل محمدٍ ومحمدٍ

فصار في هذا ثلاثة أقوال: أحدها هذا. والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه امتنع من الثنية لأنه باقٍ على علميته. والثالث: قول المصنف إنه عدل عن الثنية للعطف للفصل للمقدر.

ص: والجمعُ جعلُ الاسمِ القابلِ دليلٌ ما فوق اثنين، كما سبق، بتغيير ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، وهو التفسير، أو بزيادةٍ في الآخر مُقدَّرٍ انفصالها لغير تعويض، وهو التصحيح.

ش: قال المصنف في الشرح^(٣): «المعني به - أي: بالجعل - تجديد/ الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداءً، فبذلك تخرج أسماء^(٤) الجموع ونحوها» انتهى. يعني أنَّ أسماء الجموع إنما هي بالوضع السماعي في كل اسم منها، ليست بجعل الجاعل، لكن المصنف احترز بذلك عن اسم الجمع.

ويرد عليه أنه يوجد جمع التفسير بدون جعل الجاعل الاسم القابل إلى آخر ما شرط فيه، وذلك الجمع المكسر الذي لم يُنطق له بواحد، نحو عباديد^(٥) وشماطيط^(٦) ونباذير، فإنها جموع تكسير، وليس فيها جعل الاسم

= محمد بن غلبون وأبو عبد الله بن لب بن الصائغ. كان مقرئاً مجوداً متصديراً راوية للحديث عدلاً، متواضعاً بارع الخط. صنف المقرب في النحو. توفي بالمريّة. الذيل والتكملة ٥: ٦٦٢ - ٦٦٣ وبغية الوعاة ١: ٢٨ والارتشاف ٢: ٤٠١ وإيضاح المكنون ٢: ٥٤٥.

(١) ص: المغرب. ح: المغرب.

(٢) تقدم في ص ٢٢٦، ٢٦٤.

(٣) ١: ٦٩.

(٤) أسماء: سقط من ك.

(٥) العباديد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه.

(٦) الشماطيط: القطع المتفرقة، يقال: ذهب القوم شماطيط، وجاءت الخيل شماطيط. وأثبت

في حاشية ص هنا نص مطول من الصحاح في تفسير عباديد وشماطيط.

القابل دليل ما فوق اثنين؛ لأن جعل الاسم يستدعي وجود الاسم، ولذلك قال بعض أصحابنا: جمع التكسير هو الاسم الواقع على جماعة إذا كان مبنياً على واحد من لفظه منطوق به أو مقدر، وقد تغير فيه بناء ذلك الواحد لفظاً أو نية.

وقوله: القابل احتراز مما لا يُجمع، ومن ذلك كل اسم لا ثاني له في الوجود، والمعرفة التي لا يمكن تنكيرها، والمثنى، والمجموع جمع سلامة، والمجموع جمع تكسير إلا ما شذ، والأسماء المختلفة الألفاظ إلا أن يُغَلَّب بعضها على بعض كالأشاعثة في الأشعث وقومه، والمهالبة في المهلب وبنيّه، والأسماء المتفقة الألفاظ المختلفة المعاني، نحو أن تقول: رأيت أعيناً، تعني عين الماء والعُضْوُ الباصِرَ وعَيْنَ الميزان^(١)، والأسماء المركبة، والاسم الجاري مجرى الفعل في رفعه الظاهر في اللغة الفصيحة، فلا يجوز: مررت برجل قائمين أباه، ولا: برجل مضروبين غلمان، إلا في لغة «أَكْلُونِي البراغيثُ»^(٢)، ولا جمع ما كان من الأسماء صالحاً لوقوعه على الجمع نحو أَفْعَلُ مِنْ، وكُلٌّ، والأسماء المختصة بالنفي، ولا الأسماء المستغنى عن جمعها بجمع غيرها، نحو أسماء العدد ما عدا مائة وألفاً.

وقوله: دليل ما فوق اثنين يعني أن أقل الجمع ثلاثة، واحتراز بذلك مما لفظه لفظ الجمع، وليس بجمع في المعنى، وهو على قسمين:

أحدهما معناه التثنية، وهو مقيس في كل شيئين من شيئين، نحو: قطعت رؤوس الكبشين، وغير مقيس نحو قولهم: رَجُلٌ عَظِيمُ الْمَنَاقِبِ، وامرأة عظيمة المآكم^(٣) وضخمة الأوراك.

(١) العين في الميزان: المِيزَانُ. قيل: هو أن ترجع إحدى كفتيه على الأخرى، والعرب تقول: في هذا الميزان عين، أي: في لسانه ميل قليل، أو لم يكن مستوياً.

(٢) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

(٣) المآكم: جمع مأكمة، والمآكمتان: اللحمتان اللتان على الوركين.

والثاني معناه الأفراد^(١)، وليس بمقيس، نحو قولهم: شابت مفارقة،
وجَمَلَ ذو عَثَانِينَ^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

يَطِيرُ الْغَلَامُ الْخِفْتُ عَنْ صَهَوَاتِهِ

وكانه جعل كل جزء من المَفْرِقِ والعُثُنُونِ والصَّهْوَةِ مَفْرِقًا وَعُثُنُونًا
وصَهْوَةً على طريق المبالغة في العَظْم.

وقوله: كما سبق إشارة إلى اتفاق اللفظ غالباً والمعنى على رأي^(٤)،
والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تشيته.

ومثال ما لم يتفق فيه اللفظ ما قَدَّمناه من قولهم الأشاعثة والمهالبة
والخُيْبُون في خُيْبٍ وأصحابه، وخُيْبٌ لقبُ عبد الله بن الزُّبَيْرِ، ويروى^(٥):

قَدَنِي مِّنْ نَّصْرِ الْخُيْبِينَ قَدِي

بكسر الباء على أنه جمع لَخُيْبٍ وأصحابه، وبفتحها على أنه تشية
لَخُيْبٍ ومُضْعَب أخيه، كما قالوا القَمَرَان في الشمس والقمر، وغُلَّب خُيْبٍ
على مُضْعَب لأنه كان الخليفة، وأخوه مُضْعَب نائب عنه.

وقوله: بتغيير ظاهر التغيير يكون بزيادة كَصِنُو وصِنَوَان، وبنقص كُتْخَمَة
[١١: ٥٧] وتُخَم، وتبَدُّل شكل كَأَسَدٍ وأَسَد، وبزيادة/ وتبَدُّل شكل كَرَجُلٍ ورجال، وبنقص
وتبَدُّل شكل كَقَضِيبٍ وقُضْب، وبزيادة ونقص وتبَدُّل شكل كَقَضِيبٍ وقُضْبَان.

(١) قال المصنف في الشرح ٧٠: ١: «مفرد استعير له لفظ الجمع».

(٢) العثون: شعيرات طوال تحت حنك البعير.

(٣) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: ويُلوي بأثواب العَنيفِ المُثَقَّل. ديوانه ص ٢٠ وشرح
القصائد السبع ص ٨٧. الخف: الخفيف. والصهوات: جمع صَهْوَة، وهي موضع اللَّبْد من
ظهر الفرس. والعنيف: الآخرق. والمثقل: الثقيل الذي لا يحسن الركوب.

(٤) انظر ما تقدم في ص ٢٢٧ - ٢٣٦.

(٥) اختلف في قائله، فنسب إلى حميد الأرقط، وإلى حميد بن ثور، وإلى أبي نخيلة، وإلى أبي
بحدلة، وإلى أبي بجلة. التنبيه للبكري ص ٦١ والصحاح (لحد) ص ٥٣٤ والخزانة ٣٨٢: ٥ -
٣٩٦ [الشاهد ٤٠٣]. وقد خرجناه في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٧٧ - ١٧٨.

هذا تقسيم المصنف^(١) لهذا التغيير، ولا تحرير فيه لأن قوله: «بزيادة كَصِنُوْ وصِنَوَانِ، وبنقص كَتُخِمَة وتُخَم» هو في التحقيق من زيادة وتبدل شكل، ونقص وتبدل شكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، ولذلك زعم أصحابنا^(٢) أن حركات هِجَان^(٣) المفرد غير حركات هِجَان الجمع، وكذلك فُلْكَ. ففي التحقيق يكون في تقسيمه تداخل.

وأصل هذا التقسيم للجرمي، قال: هذا التغيير ثلاثة أقسام: قسم فيه زيادة على الواحد كَعَبَد وعبَاد، وقسم فيه نقص كَرَغِيف ورُغْف، وقسم لا زيادة ولا نقص فيه، بل تغيير حركاته كَأَسَدٍ وأُسْد.

واعترضه الأستاذ أبو علي بأنه يقتضي أن تغيير^(٤) الحركات ليس في الأولين. وليس كذلك، ففي التقسيم تداخل، وإصلاحه أن يقال في الثالث: وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ثم تقول: وجميع هذه الأقسام لا بد فيه من تغيير الحركات.

والباء في قول المصنف «بتغيير» متعلقة بقوله: «دليل ما فوق اثنين»، قال المصنف: «فلا يتناول تغيير نحو مُصْطَفَيْنَ ومُصْطَفِيَات، فَإِنَّ مفردَيْهما مُصْطَفَى ومُصْطَفَاة، فقد غُيِّرَا إِذْ جُمِعَا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذ لو قُدِّرَ انفرداهما^(٥) ولا حذف ولا قلب لم تُجهَل الجمعية، ولو قُدِّرَ العكس لَجُهِلَت الجمعية، بخلاف تغيير رَجُلٍ حين قيل فيه رِجَال، فإن الجمعية لا تُدْرِك إلا

(١) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٩ - ٦٤٠، ٥٧٧ والمقتضب ٢: ٢٠٥ - ٢٠٦ والحليات ص ١٠٨ - ١٠٩

وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٣٥ والمقرب ٢: ١٢١ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٨٩ - ٣٩٢ وشرح الجزولية ص ١٦٨.

(٣) ناقة هِجَان: كريمة.

(٤) ك: تغيير.

(٥) ك: انفرداهما.

به»^(١).

وقوله: أو مُقَدَّرٍ مثال ذلك قولهم في جمع هِجَان: هِجَان، وفي جمع دِلَاص^(٢): دِلَاص، وفي جمع فُلُك: فُلُك، فالألف التي^(٣) في هِجَان ودِلَاص قد حُذفت، وعَقِبَتِهَا أَلِفُ فِعَالِ التي للجمع، فالألف في حالة الأفراد كَأَلِفِ ضِنَاكَ^(٤) وَكِتَاز^(٥)، وفي حالة الجمع كَأَلِفِ ظِرَافٍ وَكِرَامٍ، والحركات كالحركات. والحركات التي في فُلُك حالة الأفراد كالحركات التي في فُلُك، وفي حالة الجمع كالحركات التي في بُذَن^(٦).

قال المصنف^(٧): «هذا مذهب س^(٨)، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فُلُكَاينَ، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قُصِدَ^(٩) بِجُنُبٍ ونحوه مما أُشْرِكَ فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُبٌ، وهذان جُنُبٌ، وهؤلاء جُنُبٌ. فالفارق عنده بين ما يُقَدَّرُ تغييره وبين ما لا يُقَدَّرُ تغييره مما لفظه في الأفراد والجمع واحد^(١٠) وَجُدَانُ التثنية وعدمها» انتهى.

وقد اختار المصنف في باب أمثله الجمع^(١١) أَنَّ فُلُكَاً ونحوه مما استوى مفردة وجمعه في اللفظ - وإن ثُنِيَ - اسمُ جمع مستغني عن تقدير

(١) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٢) درع دلاص: براءة.

(٣) ك: الذي.

(٤) الضناك: المرأة الضخمة.

(٥) الكناز: المجتمع اللحم القوي.

(٦) البدن: جمع بَدَنَة، والبَدَنَة: ناقة أو بقرة تُنحر بمكة.

(٧) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٨) الكتاب ٣: ٥٧٧ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٥.

(٩) ك: قصدوا.

(١٠) واحد: سقط من س، ك.

(١١) قال: «ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع، وإن ثُنِيَ فهو جمع مقدَّرُ تغييره على رأي، والأصحُّ كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير» التسهيل ص ٢٦٧ والمساعد ٣: ٣٩١ - ٣٩٢.

التغيير، لا جمعُ تكسيرٍ مقدّرٌ تغييرُهُ.

والذي استدلّ به أصحابنا^(١) على أنها جموع تكسير لا أسماء جموع هو أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع، فردوها إلى الواحد، وجمعوها بالألف والتاء، فقالوا: دُلَيْصَات وهُجَيِّنَات وفُلَيْكَات، فلولا ذلك لوجب أن يُعتقد فيها أنها أسماء جموع؛ لأن فِعَالاً وفُعَلَاء لم يطرد فيهما أن/[١: ٥٧/ب] يُجمعاً على وزن لفظهما في حال الأفراد. وبهذا يُردُّ على المصنف في زعمه أنها أسماء جموع لا جموع تكسير؛ لأنَّ اسم الجمع إذا صُغِّر إنما يُصَغَّر على لفظه نحو رُجَيْلٍ ورُكَيْبٍ في رَجُلٍ ورُكَبٍ^(٢).

وقوله: وهو التفسير يعني أنَّ هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يُسمَّى جمعَ تكسير. شُبّه تغيير المفرد عن بنيته^(٣) إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصله ذلك بكسر الإناء الذي تَغَيَّر شكله، وتفككت أجزاؤه، وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة.

وذهب الأستاذ أبو الحسين^(٤) بن الطَّراوة إلى الرد على النحويين في زعمهم أنه إنما سُمي تكسيراً تشبيهاً بِكُسْرِ الإناء بأنه لو كان كما زعموا لما قيل فيه تكسير؛ لأن ذلك مصدر كَسَرَ، وفَعَّلَ للتكثير، وهذا التغيير الذي يكون في هذا الجمع قد يكون قليلاً، كقولهم: فَرَسٌ وَرَدٌ وَخَيْلٌ وَرَدٌ، ولا يطلق على هذا هذا^(٥) البناء الذي يُراد به المبالغة، ولذلك لا تقول: ذَبَحْتُ الكبشَ، وتقول: ذَبَحْتُ الغنمَ؛ لأن في هذا فعلاً كثيراً، فلا يصح في وَرَدٍ أن يقال إنه جمع تكسير، بل لو أرادوا هذا المعنى لقالوا: جمع كَسَرَ حتى يعم

(١) شرح الجزولية ص ١٦٨.

(٢) مفرداهما: راجل وراكب.

(٣) س: عن بنية.

(٤) ك، ص: أبو الحسن.

(٥) هذا: سقط من ك.

التغيير القليل والكثير. قال ابن الطراوة^(١): وإنما اشتقاق التكسير في الجمع من قولهم: بيت كَسِير، أي: واسع: كأنه لِسَعَتِهِ ذو كُسور، وكُسور جمع كَسْر، وهو الجانب، كقوله^(٢):

وَإِذَا الرِّيحُ تَنَافَحَتْ بِجَوَانِبِ الْبَيْتِ الْكَسِيرِ

قال: وذلك أَنَّ بنية المفرد لما فَكَّت اتَّسَعَتْ لقبول أبنية كثيرة، وذلك أَن زُنْدًا^(٣) بناؤه فَعْلٌ، فلما أزيلت هذه البنية عند إيراد جمعه قبلت جميع الأبنية عدا فَعْلًا، فصارت مُتَّسَعَةً قابلة لجميع أبنية الأسماء الثلاثية.

قال الأستاذ أبو علي: هذا الذي قاله ابن الطراوة بعيد من جهة المعنى، فاسد من جهة اللفظ، وذلك أن العرب لم تقل كَسَرَ بمعنى وَسَّعَ، فكيف يصح أن يقال تَكْسِيرٌ؟ والمصادرُ التي لا أفعال لها قليلة، مع كونهم أيضاً لم يقولوا تَكْسِيرَ بمعنى تَوْسِيعَ، فيكون النحويون قد وَضَعُوا لُغَةً.

فإن قلت: أليس الاصطلاح وضع لغة لم يستعملها العرب؟

قلت: أكثر الاصطلاحات تنقل ألفاظ اللغة إلى معانٍ تشبه المعاني التي وضعها لها أهل اللغة، ولذلك لا تجد في صناعة النحو لفظاً مخترعاً لم ينطق به أهل اللغة. وأيضاً فيكون^(٤) قول النحويين تسميةً بالأكثر؛ إذ أكثر هذه الجموع التغيير فيها كثير، وما اعترض به قليل، وإذا كان أهل اللغة والصنائع قد يُسمون الأشياء بأوائلها كتسمية كتاب الحماسة، والعين، وغيرهما، وإن كان المسمى ليس بالأكثر، فالتسميةُ بالأكثر أقربُ وأولى. ويقال أيضاً لابن

(١) مذهبه هذا في رسالته الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٢٧ - ١٢٨ بالفاظ مختلفة عما هي عليه هنا.

(٢) هو المُنْخَلُّ بن الحارث الشكري. الأصمعيات ص ٥٩ [الأصمعية ١٤] والحماسة ١: ٢٧٧ [الحماسية ١٧٧]. وفيهما تخريج القصيدة. واسمه في الأصمعيات: المنخل بن عامر الشكري. تناوحت: تقابلت، هَبَّتْ من ههنا وههنا.

(٣) ك، ص، ح: زيداً.

(٤) فيكون: سقط من ك.

الطراوة: كما سميتَه تكسيراً تريد التوسيع لأنه عند فكّه قَبِلَ جميعَ الأبنية، فَسَمَّه تكسيراً بالنسبة إلى قبوله جميع التغيرات، ويكون بناء التكثير فيه لهذا المعنى.

تقسيمٌ لبعض أصحابنا في الاسم الواقع على الجمع: لا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه منطوق به أو لا يكون. إن لم يكن فإما أن يكون وزنه/ مختصاً بالجموع أو غير مختص. إن اختص وجب أن يُعتقد فيه أنه [١/٥٨: ١] جمع نحو عَبَادِيْدٌ، وإن لم يختص كان اسمٌ جمع نحو قَوْمٌ. وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يكون وزنه كوزن ذلك الواحد أو لا يكون. فإن لم يكن فإما أن يكون وزنه من أوزان الجموع الخاصة بها، أو من أوزان المفرد الخاصة به، أو من الأوزان المشتركة. فإن كان من أوزان الجموع الخاصة بها^(١) فهو جمع لذلك الواحد المنطوق به إن كان ذلك الواحد مطرداً فيه أن يُجمع على ذلك الوزن نحو دَرَاهِمٍ، وإن كان لم يطرّد اعتقد أنه جمع لمفرد من لفظه قياسه أن يُجمع على ذلك الوزن، نحو مَلَامِح^(٢)، لا يُجعل جمعاً لِلْمَحَةِ^(٣)، ولكن لمفرد على وزن مَفْعَلَةٍ نحو مَلْمَحَةٍ. وإن كان من أوزان المفرد الخاصة به فاسم جمع نحو رَجُلٍ وَرَجُلَةٍ وصاحب وصحابة. وإن كان وزنه مشتركاً فإما أن يكون جمعُ ذلك المفرد على ذلك الوزن مطرداً أو لا. إن كان مطرداً جعل جمعاً له نحو رَجُلٍ وَرِجَالٍ، وإن لم يطرّد كان اسمٌ جمع نحو صاحب وصحابة؛ لأن فاعلاً لم يطرّد جمعه على فعالة. وإن كان وزن الاسم الواقع على الجمع كوزن ذلك المفرد الذي هو من لفظه فإما أن تجوز تثنيته أو لا تجوز، إن لم تجز لم يكن جمع تكسير، بل يجب أن يُعتقد فيه أنه مصدر في الأصل أوقع على الجثة، فبقي على مفرده في جميع الأحوال إجراءً له مُجرى ما نقل عنه، نحو زَوْرٌ وَعَدْلٌ. وإن جازت تثنيته فإما أن يكون له وزن من

(١) ك: به.

(٢) في النسخ كلها: ملاميح. والملامح: المشابه.

(٣) ص: جمع اللحمية.

أوزان الجموع أو لا يكون، إن لم يكن اعتقد أنه اسم جمع نحو حَشَم، تقول: هو حَشَمٌ لي، وهما حَشَمَانِ لي^(١)، وهم حَشَمٌ لي. وإن كان له وزن من أوزان الجمعية وجب أن يُعتقد أنه اسم جمع لعدم اطراد جمع المفرد على لفظه، إلا أن يقوم الدليل على أنه جمع، فيعتقد فيه الجمعية، نحو فُلُك ودِلَاص وهِجان، فإنها جمع لِفُلُك ودِلَاص وهِجان.

وقوله: أو بزيادة في الآخر هذه الزيادة هي الواو والياء والنون، والألف والتاء.

وقوله: مُقَدِّر انفصالها قال المصنف في الشرح^(٢): «اختراز من زيادة صِنَوَانٍ، فإنها كزيادة زِيدِين في سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زِيدِين مقدرة الانفصال لوجهين: أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة. والثاني: أنه لو سمي به، ونُسب إليه، حذفت المدة والنون، وزيادة صِنَوَانٍ ونحوه بخلاف ذلك» انتهى كلامه في شرح هذا. وهو غير مُحَرَّر ولا مُحَقَّق لأن الحركات التي في الجمع ليست عين الحركات التي في المفرد، بل هي غيرها، فليس صِنَوَانٍ أصله صِنُو زِيدَ عليه ألف ونون. وقد رَدَّ هو - أعني المصنف - على مَنْ زَعَم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة علامة، بوجوه: منها قوله: «إنا نقدر مغايرة الألف والواو في نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نقدر مغايرة الألف والواو والياء في: نَعَمَ الزيدَانِ أنتما يا زيدَانِ، ونَعَمَ الزيدُونِ أنتم يا زيدُونِ، ومورت برجلين لا رجلين مثلهما»^(٣). ثم ذكر أمثلة مما يقدر فيه مغايرة الحركات، ثم [٥٨: ١١ ب] قال: «وكما نُقَدِّر ضمة فُلُك في الجمع غير ضمته في الأفراد، وياء بَخَاتِي/ مُسَمَّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذا صرف في النسب»^(٣). قال: «وأمثال ذلك كثيرة»^(٣).

(١) ك، ص: لنا.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٤.

وإذا كان المصنف قد قَدَّرَ^(١) مغايرة الحروف على حسب ما وقعت في الأماكن المختلفة، وَقَدَّرَ^(٢) مغايرة الحركات، فكَذلك تقول في هذا إِنَّ حركات صِنَوَانِ الجمع غير حركات صِنُو المفرد، وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى احتراز بقوله: «مُقَدَّرٍ انفصالها» عن الألف والنون في صِنَوَانِ؛ لأن الحركات التي لجمع التَكْسِير غير الحركات التي في المفرد، وليس كذلك الجَعْفَرُونَ والهِندَات، لا يُعتقد أن الحركات فيهما حين جُمعا غير الحركات التي في المفرد.

وقوله: لغير^(٣) تعويض قال المصنف في الشرح^(٤): «احتراز من سِنين ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح. ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير كما جُبر يَدٌ ودَمٌ حين قيل فيهما: يَدِيَّ ودُمِيَّ، فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجَبَر الفائق لعدم التَكْسِير؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بِفُعُول لو كُسِّر عليه، ولكون هذا النوع مَكْسَراً في الحكم غَيْرُ فَاوَةٍ غالباً، فقليل في سَنَةٍ: سِنُون بكسر السين، وقد رُوي ضمها» انتهى كلامه.

فأما قوله في سِنين: «إنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح» فهذا غريب جداً؛ لأنه من حيث هو جمع تكسير ينبغي أن يكون إعرابه بالحركات، وجعله إياه جمع تكسير يعارض قوله بعد ذلك «فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائق لعدم التَكْسِير»، فقد حكم عليه أنه عادم للتكسير، فكيف يكون جمع تكسير عادماً للتكسير؟ هذا متناقض. ثم قال بعد ذلك: «ولكون هذا النوع مَكْسَراً في الحكم غَيْرُ فَاوَةٍ» فخرج بقوله:

(١) ك: قرر.

(٢) ك: وقرر. ص: وقدّر غير مغاير.

(٣) ك: بغير.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧١.

«مُكْسَرًا فِي الْحَكْم» أَنْ يَكُونَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ إِلَّا فِي الْحَكْمِ، وَهَذَا كُلُّهُ اضْطِرَابٌ فِي الْكَلَامِ.

وَذَكَرَ الْأَسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبَاذِشِ^(١) أَنَّ مَذْهَبَ س^(٢) أَنَّ سِنِينَ جَمْعَ سَنَةٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كِثِّينَ وَقِلِّينَ وَرَثَيْنَ، وَهَذَا شَيْءٌ قَدْ كَثُرَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَحْذُوفَةِ اللَّامِ الْمُؤَنَّثَةِ بِالْهَاءِ، أَعْنِي أَنَّ تَجْمُعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَهُ مَزِيَّةٌ، وَبَابُهُ مَا يَعْقِلُ، فَجُعِلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَوْضًا مِنْ لَامِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفَةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ سِنِينَ اسْمُ جَمْعٍ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ سَلَامَةً لِتَغْيِيرِ لَفْظِ سَنَةٍ، وَلَا جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مَطْرُودٍ فِي نِظَائِرِهِ نَحْوُ هَنَةٍ وَشَفَةٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَا يُجْمَعَانِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَهُوَ - وَإِنْ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ - اسْمُ جَمْعٍ كَرَكَبٍ فِي مَذْهَبِنَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ وَإِنْ كَانَ وَاحِدُهُ رَاكِبًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَطْرُدْ، أَعْنِي جَمْعَ فَاعِلٍ عَلَى فَعَلٍ.

وَالَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ سِنِينَاً وَبَابَهُ مِمَّا شَاعَ فِيهِ هَذَا الْجَمْعُ مِمَّا لَمْ يَكْسَرْ أَنَّهُ جَمْعٌ سَلَامَةً وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَهُ بَعْضُ شُرُوطِ مَا يَنْقَاسُ فِيهِ جَمْعُ السَّلَامَةِ فِي الْمَذْكُورِ، وَلَا يَدُلُّ فَوَاتُ شَرْطٍ مِنْهَا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَمْعٍ تَصْحِيحٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَنْقَاسُ هَذَا الْجَمْعُ فِيمَا أَشْبَهَ سَنَةً لِأَنَّهُ فَاتَ شَرْطَ مِنْ شُرُوطِ قِيَاسِهِ.

وَأَمَّا تَغْيِيرُ حَرَكَةِ سِينٍ سَنَةً إِلَى الْكُسْرِ أَوْ الضَّمِّ فَحُمِلَ عَلَى أَخَوَاتِهِ مِثْلَ ثُبَّةٍ وَقُلَّةٍ حَيْثُ قَالُوا ثُبُونٌ جَرِيًّا عَلَى أَصْلِ الْحَرَكَةِ، وَثُبُونٌ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الثَّاءِ

(١) أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفٍ الْغُرْنَاطِيِّ [٤٩١ - ٥٤٠ هـ] إِمَامٌ نَحْوِيٌّ مُتَقَدِّمٌ مَقْرَأٌ نَقَادٌ، رَاوِيَةٌ مَكْثَرٌ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ، وَشَارَكَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ شَيْخُوهُ، وَأَخَذَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْحَصَارِ وَأَبِي الْحَسَنِ الرَّعِينِيِّ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنْ تَلَامِيذِهِ ابْنُهُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ وَأَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بَنُ سَكْرَةَ الصَّدْفِيُّ. أَلْفُ الْإِقْنَاعِ فِي الْقُرَآتِ السَّبْعِ، وَالطَّرِيقُ الْمَتَدَاوِلَةُ فِي الْقُرَآتِ. غَايَةُ النِّهَايَةِ ١: ٨٣ وَبَغِيَّةُ الرُّوَاةِ ١: ٣٣٨ وَمَقْدَمَةُ الْإِقْنَاعِ ص ٩ - ٢٦.

(٢) الْكِتَابُ ٣: ٥٩٨.

لحركة الباء، ولا يضر ذلك بكونه جُمع/ جَمَعَ سلامة^(١) التصحيح في [١/٥٩:١] المذكور، كما لا يضر تغيير بعض الحركات في جَفَنَات وَحُجَرَات بفتح الفاء وفتح الجيم^(٢) وضمها.

وقوله: وهو التصحيح يشمل نوعي الجمع في المذكر والمؤنث. ولا يعني بقوله: «زيادة» أنها زيادة واحدة؛ لأن المزيد في المذكر واو ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، والمزيد في المؤنث ألف وتاء.

ص^(٣): فالمزيد في الرفع واوٌ بعدَ ضمة، وفي الجر والنصب ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكسّر ضرورةً، وتَسْقُط للإضافة، أو لضرورة، أو لتقصيرِ صلة، وربما سَقَطت اختياراً قبل لامٍ ساكنةٍ غالباً.

ش: يعني بقوله: بعد ضمة ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو: قام الزيدون، والمقدرة في المقصور نحو: قام المُصْطَفَوْنَ، فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة لالتقاءها^(٤) مع الساكن بعدها.

وقوله: بعد كسرة يعني أيضاً ظاهرة نحو: رأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين، أو مقدرة نحو: رأيت المصْطَفَينَ، ومررت بالمصْطَفَينَ، فالكسرة مقدرة في الألف المحذوفة. وشمل قوله: «واوٌ بعدَ ضمة» و«ياءٌ بعدَ كسرة» حلول الضمة والكسرة في آخر الاسم، وحلولها فيما تنزل منزلة الآخر وإن لم يكن آخرَ حقيقة، نحو: قام القاضون، ورأيت القاضينَ، ومررت بالقاضينَ؛ إذ الأصل: قام القاضيونَ، ورأيت القاضيينَ، ومررت بالقاضيينَ.

وقوله: تليهما نونٌ مفتوحة أي: تلي الواو والياء.

(١) سلامة: سقط من ك.

(٢) ك: الياء.

(٣) زيد هنا في التسهيل وشرحه: وإن كان لمذكر.

(٤) ك: لالتقاءهما.

وقوله: تُكسّر ضرورة قال المصنف في الشرح^(١): «كان السكون أحقّ بها لأنها بمنزلة التنوين في كونها مسبوقة بالإعراب، فحُرّكت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لأنه أخف^(٢)، ولأن توالي الأمثال لازم للكسر بعد الياء وللضم بعد الواو، وذلك في الفتح مأمون، فتعّين. ومثالُ كسرها ضرورة قول الشاعر^(٣):

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِيْنٍ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُيَيْدٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيْنِ

انتهى. وإنما قال إنّ السكون أحق بها من قبل أن أصل الحرف السكون، فينبغي أن يحمل على أصله، وأن يُدعى أن هذه النون ساكنة في الأصل.

وأشد بعض أصحابنا قبل قوله: «عرفنا جعفرًا» البيت قول جرير^(٤):

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيّاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيّاحٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيْنِ

وقال: «هكذا أنشده أبو عبيدة بكسر النون في «المَجَاز»^(٥) له».

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢.

(٢) قال الأخفش: «وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبدأ» معاني القرآن ص ١٣.

(٣) هو جرير. ديوانه ص ٤٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٧١ وضرائر الشعر ص ٢١٩ والخزانة ٨: ٦-٩ [الشاهد ٥٧٩] يخاطب فضالة بن عرين بن ثعلبة بن يربوع. جعفر وعبيد أخوا عرين. والزعانف: الأتباع، واحده زَعْفَة، وهو من زعانف الثوب، وهي أهدابه التي تنوس منه.

(٤) البيت الأول في الديوان ص ٤٢٩، وموضعه فيه بعد البيتين السابقين، وأنشده البغدادي في الخزانة ٨: ٧ قبلهما، وبينه وبينهما بيت آخر. رِيّاح: رِيّاح بن يربوع بن حنظلة بن مالك، وبنوه هم: هَمّام وهَزَمِيّ وجميريّ وزيد وعبد الله ومنقذ وجابر.

(٥) أنشد الأول في مجاز القرآن ١: ٣٢٦ شاعداً على أن دوني بمعنى عني، وفي ص ٣٣٧ وقال بعده: «أي: قدام بني رِيّاح وأمامهم، وهم دوني أي بيني وبينك». ولم أقف على البيت الثاني في مطبوعة المجاز.

وقال بعض النحويين: من العرب من يكسر نون الجميع على الأصل.
وقال الشاعر^(١):

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ
أخو خَمْسِينَ، مجتمَعُ أَشُدِّي وَنَجَدْنِي مُداوِرَةُ الشُّؤُونِ
وقال الفرزدق^(٢):

ما سَدَّ حَيِّي وَلَا مَيِّتٌ مَسَدَّهُمَا إِلَّا الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

وما ذكره المصنف من أن هذا الجمع يكون بالواو في الرفع والياء في
الجر النصب ونون/ بعدهما هو الوجه المختار في هذا الجمع.

[١: ٥٩/ب]

ومن العرب من يجعل الإعراب في النون في جمع المذكر السالم،
وينقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات في المنقوص وغير
المنقوص، فيقول: زَيْدِينَ وَسِنِينَ وَقَسْرِينَ. واختلفوا في ذلك: فذكر
الأستاذ أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن بن الباذش ما نصّه: وللعرب في
المجموع بالعلامة مذهبان: أحدهما هذا الذي ذكرناه من الإعراب بالحروف.
والآخر نقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب^(٣) بالحركات.

وقال بعض أصحابنا: «ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من
جمع المذكر السالم، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر»^(٤). فظاهر هذا

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحي. الأصمعيات ص ١٩ [الأصمعية الأولى] وطبقات فحول
الشعراء ص ٧٢، ٥٨٠ والكامل ص ٦٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٧، ٦٢٨ وضرائر
الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٦٥: ٨ - ٧٠ [الشاهد ٥٨٦] والمقاصد النحوية ١: ١٩١ حيث ذكر
العيني أن الأصمعي قال: «هذا الشاهد لأبي زيد الطائي». يَدْرِي: يختل، أراد: ماذا
يعتمدون ويقصدون بالمشاغبة، فقد كبرت وتحنكت.

(٢) البيت ليس في ديوانه. وهو له في الكامل ص ٦٣٣ وقبله فيه بيت. وعنه في الخزانة
٦٥: ٨ - ٦٦ [عند الشاهد ٥٨٦]. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢١٩. وعجزه في سر
صناعة الإعراب ص ٦٢٨. مسدهما: يعني مسدّ محمد بن الحجاج ومحمد أخيه.

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: إلى نقله.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢١٩.

مخالف لما ذكره الأستاذ أبو جعفر، إذ هذا خَصَّهُ بالشعر، وظاهرُ قول أبي جعفر أنه مذهب للعرب لا يختص بالشعر، وعلى هذا حمل المبرد^(١) الأبيات التي أُنشِدت قبلُ بكسرِ نون الجمع لا على الضرورة.

وفي البسيط: «المجموع بالواو والنون ضربان: حقيقي: وهو ما كانت الواو والنون جيء بهما للجمع كزَيَدُونَ وَعَمَرُونَ. وغير حقيقي: ما لم يكن كذلك نحو بَنُونَ، لَمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ اللَّامُ جُمِعَ بالواو والنون ليكون عوضاً، وحُمِلَ عليه أَرْضُونَ، وحُمِلَ على أَرْضِينَ إِحْرُونَ وَإِوْرُونَ. وهذا الجمع غير الحقيقي قد تُجعل نونه موضع الإعراب، نحو^(٢):

..... فَإِنَّ سِنِينَهُ
ولقد وَلَدَتْ بَيْنَ صَدَقٍ سَادَةٍ^(٣)
.....
و^(٤):

..... حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وقبل النون الياء. ومن أجاز إثبات الواو هنا قياساً على زَيْتُونَ فهو بعيد من جهة القياس» انتهى ملخصاً.

(١) المقتضب ٢: ٣٣٢ و ٤: ٣٧ والكامل ص ٦٣٣ ، ٦٣٤ .

(٢) هذه قطعة من بيت الصمة بن عبد الله القشيري :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبَاً، وَشَيَيْنَا مُرْدَا

ديوانه ص ٦٠ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٨: ٥٨ - ٥٦ [الشاهد ٥٨٥] وفيه: «وقد أورد ابن الأعرابي في نوادره البيت الشاهد فقط، ونسبه إلى محجن بن مزاحم الغنوي». وقد خرجته في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٨٢. نجد: من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو مذكر. شيب: جمع أَشَيْب. ومُرد: جمع أُمُرد، وهو الذي لا شعر بعارضيه.

(٣) عجزه: ولأنت بعد الله كنت السَّيِّداً. والبيت في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٨٣ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ وتذكرة النحاة ص ٣٧٨. والمخاطب بذلك حذيفة بن بدر.

(٤) تقدم في ص ٢٧٩.

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي ظِلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

فِيحْتَمِلُ تَخْرِيجَهُ وَجَوْهًا:

أحدها أنه على هذا المذهب من جعل إعرابه بالحركات، ولذلك لم تُحذف النون للإضافة.

والثاني أن يكون على حذف «ضاربي»، أي: ضاربي القباب، وحذف «ضاربي» لدلالة ضاربين عليه، فصار نظير قول الشاعر^(٢):

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمَ دَفَنُوهَا بَسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

يريد: أَعْظَمَ طَلْحَةَ.

والثالث ما ذهب إليه أبو علي في تخريجه، وهو أن القباب منصوب^(٣) بضاربين، ويريد القبابي، فألحق الجمع ياء النسبة، ثم حذف إحدى الياءين، ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب كما قال^(٤):

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ

يريد: كافياً، ولما نسب إلى الجمع جعل ياء النسبة غير معتد به،

(١) هو عمرو بن الأيهم التغلبي. شرح أبيات المغني ٧: ٣٦٤ - ٣٦٥ [الإنشاد ٨٨٠].
العرنندس: الشديد. والقباب: جمع قبة، وهي الخيمة. وقوله: «ظلال» كذا بالطاء المعجمة
في النسخ كلها، وفي شرح أبيات المغني «شباب». وفي المقاصد النحوية ١: ١٧٦ «طَلال»
بالطاء المهملة، وفسره بالحالة الحسنة والهيئة الجميلة. وكذا في شرح الأشموني على
الألفية ١: ٨٧: ١ والتصريح ١: ٧٧. وقال العيني: وروى: ضاربين الرقاب، وهي الأشهر.

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٢٠ والإنصاف ص ٤١ وضرائر الشعر ص ١٦٥
والخزانة ٨: ١٠ - ١٨ [الشاهد ٥٨٠].

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: منصوباً.

(٤) هو بشر بن أبي خازم. وعجز البيت: «وليس لِحُبِّهَا ما عَشْتُ شافٍ». ديوانه ص ١٤٢
والمقتضب ٤: ٢٢. والكامل ص ٩١٠ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٢٧، ٢٦٣
والخزانة ٤: ٤٣٩ - ٤٤٥ [الشاهد ٣٢٣].

فلذلك لم يَرِدْ القباب إلى المفرد كما جاء في شعر الشماخ^(١): خضرانيات.
 فلم يرد خضران إلى الواحد. ومن مجيء ياء النسب زائدة في الاسم
 قول ابن أحمر^(٢):
 كَمْ دُونَ بَيْتِي مِنْ تَنْوِفِيَّةٍ لَمَاعَةٍ تُنْذِرُ فِيهَا التُّذُرُ
 وقوله: وَتَسْقُطُ لِلْإِضَافَةِ سِقُوطُهَا لِلإِضَافَةِ كَثِيرٌ، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ
 مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾^(٣).

[١/٦٠:١]

وقوله: / أو للضرورة مثاله قول الشاعر^(٤):
 لو كُنْتُمْ مُنْجِدِي حِينَ اسْتَعْتَكُمُ لَمْ تَعْدَمُوا سَاعِدًا مِنِّي وَلَا عَضْدًا
 وقول الشاعر^(٥):
 وَلَسْنَا إِذَا تَأَبَّوْنَ سِلْمًا بِمُدْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالِمَ نُسَالِمُ
 وقوله: أو لتقصير صلة مثاله في صلة الألف واللام قراءة الحسن^(٦)
 وبعض رواية أبي عمرو^(٧) ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٨) بالنصب في (الصلاة)، وقول
 الشاعر^(٩):

(١) فتشت ديوانه عدة مرات، فلم أجده فيه. ولعل أبا حيان أخذه من أبي علي الفارسي، فقد
 ذكره في الحجة ٣٠٤:٥.

(٢) شعره ص ٦٥ واللسان (تنف) ٣٦٢:١٠. التنوفة والتنوفية: المفازة. واللماعة: التي تلمع
 بالسراب. والنذر: جمع نذر أو نذير بمعنى منذور.

(٣) سورة المائدة: ١.

(٤) شفاء العليل ص ١٤٣ ونتائج التحصيل ص ٣٩٥. وصدوره في الارتشاف ٢٦٣:١.

(٥) شرح التسهيل ٧٢:١ والمساعد ٤٦:١ والدر المصون ٤١:٢.

(٦) الكشف ١٤:٣ والبحر ٣٤٢:٦.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٢:٤٠ والبحر ٦:٣٤٢ حيث نسبها إلى ابن أبي إسحاق أيضاً. وهي
 غير منسوبة لأحد في معاني القرآن للأخفش ص ٨٥.

(٨) سورة الحج: ٣٥.

(٩) هو عمرو بن أمريء القيس الخزرجي جد الصحابي عبد الله بن راحة رضي الله عنه. جمهرة

أشعار العرب ص ٦٧٥ والكتاب ١:٩٥ والمقتضب ٤:١٤٥ والمنصف ١:٦٧ وسر صناعة

الإعراب ص ٥٣٨ والخزانة ٤:٢٧٢ - ٢٨٣ [الشاهد ٢٩٨] وديوان قيس بن الخطيم =

الحافظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ
وقول الآخر^(١):

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلٍ عَمَرُوا وَخَيْرُ الطَّالِبِي التِّرَّةَ الْغَشُومُ
أنشده ابن جني^(٢) بنصب التِّرة.

وأشد المصنف^(٣) على جواز حذف النون من «الذين» لتقصير صلة
قول الشاعر^(٤):

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
يريد: الذين. وهكذا أنشده غيره.

ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد بقوله: «الذي» صفة لجمع محذوف
يوصف بالذي، كأنه قال: وَإِنَّ الْجَمْعَ الَّذِي، أو: وَإِنَّ الْحَيَّ الَّذِي، فأفرد
بالنسبة إلى كون لفظ الجمع أو الحي مفرداً، وجمع في قوله: «دماؤهم»
حملاً على معنى الجمع أو الحي. ومع هذا الاحتمال فلا حجة فيما
ذكروه.

وقد خالف المصنفُ قولَه هنا إن النون من قوله: «وإنَّ الذي حانتُ»

= ص ٥٣، ٦٣. وقد حقق البغدادي والدكتور ناصر الدين الأسد في المرجعين الأخيرين هذه
المسألة. العورة: المكان يخاف منه العدو. والوكف: العيب والإثم. ويروى آخره «نَطَفُ».

(١) المحتسب ٨٠: ٢ واللسان (غشم) ٣٣٤: ١٥ ومنهج السالك ص ٣٣٧. وفي الأمالي ١: ٢٦٦
خمس آيات لعبد الرحمن بن زيد، خامسها يوافق عجزه عجز هذا الشاهد، وصدرة:

غَشُومٌ حِينَ يُبَصِّرُ مُسْتَفَادًا. الترة: الثار. والغشوم: الذي يخطئ الناس ويأخذ كل ما قدر عليه.

(٢) المحتسب ٨٠: ٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٣.

(٤) هو الأشهب بن رُميلة، ورُميلة أمه، واسم أبيه ثور. الكتاب ١: ٨٦-٨٧ والمقتضب

١٤٦: ٤ والمنصف ١: ٦٧ والمحتسب ١: ١٨٥ والمؤتلف والمختلف ص ٣٧ وسر صناعة

الإعراب ص ٥٣٦-٥٣٧ والخزانة: ٢٥: ٦-٣٤ [الشاهد ٤٢٦] وشرح آيات المغني

١٨٠: ٤-١٨٤ [الإنشاد ٣١٤]. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وفلج:

وإد بين البصرة وحمى ضرية.

حُذفت لتقصير الصلة بقوله في باب الموصول في التسهيل^(١)، فقال ما نصه: «وإنْ غُني بالذي مَنْ يَعلم أو شبهه فجمعُه الذينَ مطلقاً، ويُغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلاً» انتهى. وقال المصنف في شرح هذا الكلام^(٢): «إذا لم يُقصد بالذي تَخَصُّص^(٣) جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على مَنْ، قال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٤)، فلو لم يرد به الجمع لما أُشير إليه^(٥) بـ «أولئك»، ولا عاد عليه ضمير جمع. ومنه ﴿كَأَيُّ قَوْمٍ أَلَّذِي^(٦) يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْمَنِ﴾^(٧) لأنه ضُرب به مثَلٌ لجمع.

فإن قصد بالذي تَخَصُّص^(٨) فلا بُدَّ من «الذين» في التثنية و «الذين» في الجمع ما لم يضطر شاعر، نحو قوله^(٩):

أَبْيِي كُليبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا

وقوله:

وإنْ الذي حانَتْ بِفَلَجٍ دماؤُهُمْ

انتهى. وكان قد قَدَّمَ أيضاً في الاستدلال على حذف النون لتقصير الصلة قوله^(١٠):

أَبْيِي كُليبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٣) ك، ص: مخصص.

(٤) سورة الزمر: ٣٣.

(٥) إليه: سقط من س.

(٦) خلت النسخ كلها من (ما يقوم) ووصلت الكاف بـ (الذي). وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٢٧٥. وأولها ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ...﴾.

(٨) س، ص: مخصص.

(٩) تقدم في ص ٢٤٤.

(١٠) شرح التسهيل ١: ٦٢.

فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارة يستدل بحذف النون في التثنية والجمع بهذين البيتين على جواز ذلك في الكلام لتقصير/ صلة، وتارة [١٠٠/ب] يزعم أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارة يُفصل في جواز حذف النون من اللذين، فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارة يُطلق الحذف. وقد قَدَّمنا^(١) قبلُ أن حذف النون من التثنية^(٢) لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، وأن الإثبات لغة الحجاز وأسد. والذين نقلوا هذا لم يفصلوا بين أن يُراد بالموصول التخصيص أو غير التخصيص.

وقوله: وَرُبَّمَا سَقَطَتْ اخْتِياراً قَبْلَ لَامٍ سَاكِتَةٍ مِثَالُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْد^(٣) مِنْ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(٤) بِنَصْبِ الْجَلَالَةِ، وَمَا حَكَاهُ ابْنُ جَنِّي^(٥) مِنْ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٦) بِنَصْبِ الْعَذَابِ، وَأَنشَدَ ابْنُ جَنِّي^(٧):

وَمَسَامِيحُ بِمَا ضَنَّ بِهِ حَائِسُو الْـ أَنفُسَ عَنِ سُوءِ الطَّمَعِ

بفتح سين الأنفُس. وهذا شبيه بقولهم في بني العنبر: بَلَعْنَبْرَ، ويقولهم في الشعر^(٨): مِ الْأَشْيَاءِ فِي: مِ الْأَشْيَاءِ، وشبهه.

(١) تقدم ذلك في ص ٢٤٤.

(٢) ك، ص، ح: من التثنية والجمع. وأثبت «والجمع» في هامش س، وفوقه: ظ.

(٣) ذكر ابن جني في المحتسب ٢: ٨٠ أن أبا زيد حكاه عن أبي السَّمَال وغيره. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ - ٥٣٩.

(٤) سورة التوبة: ٢.

(٥) ذكر في المحتسب ٢: ٨١ أنها قراءة بعض الأعراب. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٣٤٣: ٧ إلى أبي السَّمَال وأبان عن ثعلبة عن عاصم. وذكرت في معاني القرآن للأخفش ص ٨٧.

(٦) سورة الصافات: ٣٨.

(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل الشكري. المفضليات ص ١٩٤ [المفضلية ٤٠] وشرحها للتبريزي ص ٨٨٨ [المفضلية ٣٩] والمحتسب ٢: ٨٠.

(٨) كقول جميل بثينة:

وَمَا أَنَسَ مِ الْأَشْيَاءِ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا وَقَدْ قَرَّبَتْ نَضْوِي: أَمِضَرُ تُرِيدُ؟

وقوله: غالباً استظهار على حذفها في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾^(١)، قال المصنف: «وهذا في غاية من الشذوذ»^(٢). ومثله قول الشاعر^(٣):

وَلَسْنَا إِذَا تَابَوْنَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي لَكُم.....

البيت^(٤). وزعم الزمخشري^(٥) أن حذف النون في قراءة الأعمش من قوله: ﴿بِضَارِّي بِهِ﴾ لأجل الإضافة إلى (أَحَدٍ)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو (به) كما قال^(٦):

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه.....

ثم استشكل ذلك لأنَّ أحداً مجرور بمن، فكيف يمكن أن يُعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقال^(٧): «فإن قلت: كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور» انتهى.

وهذا التخريج ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر. ولا يمكن أن تكون هذه القراءة من هذا أيضاً لأن الذي ادَّعاه أنه أضيف إليه هو مشغول بعامل آخر^(٨)، فهو

(١) سورة البقرة: ١٠٢. الكشف ٣٠١: ١-٣٠٢ والبحر المحيط ٥٠١: ١.

(٢) شرح التسهيل ٧٣: ١.

(٣) تقدم في ص ٢٨٢.

(٤) زيد هنا في ك، ح: «انتهى». ولا داعي له.

(٥) الكشف ٣٠٢: ١.

(٦) هذا صدر بيت، وعجزه: «إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاهُمَا». وقد نسب لعمرة الخُثَمِيَّة - وقيل: الجُثَمِيَّة، وقيل: الخُثَمِيَّة - ترثي ابنها. وَلِدُزْنِي بِنْتُ عَبَّيَّة - وقيل: درني بنت سيار بن ضُبْرَةَ ترثي أخويها - ولامرأة من بني سعد جاهلية. النوادر ص ٣٦٥ والكتاب ١٨٠: ١ والحماسة ٥٣٧: ١ [الحماسية ٣٨٧] وشرحها للمرزوقي ص ١٠٨٣ [الحماسية ٣٨٦] واللسان (أبي) ١٠: ١٨.

(٧) الكشف ٣٠٢: ١.

(٨) ك، ص: خبر. ح، والبحر ١٠٥: ١. جر.

المؤثر فيه لا الإضافة. وأما جعلُ حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء لأنه مؤثر فيه، وجزءُ الشيء لا يؤثر في الشيء، فالأحسن تخريجه على حذف النون منه تخفيفاً، وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام، ولحذفها نظيرٌ في نظم العرب ونثرها.

ص: وليس الإعرابُ انقلابُ الألف والواو ياء، ولا مُقدَّراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها، ولا النونُ عوضٌ من حركة الواحد، ولا من تنوينه، ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعداً، خلافاً لزاعمي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثة إعرابٌ، والنونُ لرفع توهُم الإضافة أو الأفراد.

ش: اختلف الناس في المثنى: فذهب الرَّجَّاج^(١) فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور^(٢) إلى أنه معرب. وشُبَّهَ الرَّجَّاج^(٣) في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا^(٤) قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني^(٥) كما بني خمسة عشر لتضمنه معنى

(١) الإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١ [٢١] والنهاية ص ٣٤٣، ٤٠١ وشرح الكافية ١٧٣:٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١. وقال المالقي: «ذهب الزجاج إلى أنهما مبيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والخفض» رصف المباني ص ١١٤. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ أن مذهبه كمذهب سيبويه، وهو أن الألف حرف الإعراب، وليس فيها نية إعراب، وأن الياء في حال الجر والنصب حرف إعراب أيضاً، ولا تقدير إعراب فيها.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب ١٧:١ - ١٨ والمقتضب ١٥٣:٢ - ١٥٥ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ - ١٣٤، ١٤١ وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٤:١ - ٢٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ - ٧١٧ والإنصاف ص ٣٣ - ٣٩ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ - ٦٨ والتبيين ص ٢٠٣ - ٢٠٨ [٢٢] والنهاية ص ٣٤٣ - ٣٩٩، ٤٠٣ وشرح جمل الزجاجي ١٢٢:١ - ١٢٤ ورصف المباني ص ١١٤ - ١١٥ وشرح الجزولية ص ١٧٦ - ١٧٨ والارتشاف ٢٦٤:١.

(٣) الإنصاف ص ٣٥ - ٣٦ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١، ٢٠٢ والنهاية ص ٣٤٣.

(٤) فإذا قلت: ... تضمن الاسم معنى الحرف: سقط من س.

(٥) ك، ص: بينى.

وقوله: وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء يعني انقلابهما في المثنى والمجموع في حالة الجر والنصب، وهذا مذهب الجرمي^(١)، واختيار الأستاذ أبي الحسن بن عصفور^(٢)، ونسبه إلى سيبويه^(٣)، ونسبه الشَّهيلي إلى المازني، قال ابن عصفور^(٤): «ذهب كثير من النحويين، منهم س^(٥)، إلى أنهما معربان بالتغير والانقلاب في النصب والخفض، وبعده في الرفع، وذلك أن الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون، ونظير ذلك اثنان وثلاثون، فإذا دخل عامل الرفع عليهما^(٦) لم يُحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عامل النصب وعامل الخفض قلب الألف ياء والواو ياء، فهذه الحروف هي حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، بل التغير والانقلاب وعدمه هو الإعراب».

وقد ردَّ أبو الفتح^(٧) على صاحب هذا المذهب بأن قال: «جعل الإعراب في النصب والجر معنى لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنى، فخالف بين جهتي الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أنَّ القلب معنى لا لفظ، وإنما

(١) المقتضب ١٥٣:٢ والإيضاح في علل النحو ص ١٤١ والخصائص ٧٣:٣ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤ وشرح التسهيل ٧٤:١ ووصف المباني ص ١١٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١٢٤:١ والمقرب ٤٨:١ - ٤٩ وشرح التسهيل ٧٤:١.

(٣) نسبه إلى سيبويه أيضاً الأبيدي في شرح الجزولية ص ١٧٨. وانظر الكتاب ١٧:١ و ٢٣٨:٤. وراجع تفصيل مذهب سيبويه في شرح الكتاب للسيرا في ٢١٤:١ - ٢٢٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٢٣:١ - ١٢٤ وفي النقل تصرف، وليس فيه ذكر لمذهب سيبويه، وربما يكون أبو حيان قد أخذه من كتاب آخر. ومعظم هذا النص في شرح الجزولية للأبيدي ص ١٧٨ غير منسوب لابن عصفور.

(٥) كلام الفارسي في التعليقة ٢٦:١ يُشعر بهذا، قال: «والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل».

(٦) ك: عليها.

(٧) سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

اللفظ نفس المقلوب والمقلوب إليه».

وما رَدَّ به أبو الفتح لا يلزم لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حال الرفع^(١) لفظ فيلزمه اختلاف جهتي الإعراب كما زعم، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب يقوم فيهما مقام الإعراب، والتغيير يقوم مقام الإعراب، وكذا فهمه المبرد^(٢).

وقال المصنف في الشرح^(٣): «هو - يعني هذا المذهب - مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجرَّ له الياء، وهي به لائحة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو، وهي به لائحة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثني، فأبدلت ألفاً، كما قيل في يَوْجَلُ: ياجِلُ. وفي يَوْتَعِدُ: ياتَعِدُ، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجرَّ أو الرفع.

الثاني من وجوه الرد: أنَّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر؛ إذ ليس في المعربات غير المثني والمجموع على حده ما تركُ العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك، فوجب أطراحه.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكنَ راجحٌ على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك أنَّا نُقدر مغايرة الألف والواو في نحو «عندي اثنان وعشرون» للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نُقدر

(١) س: اللفظ.

(٢) المقتضب ٢: ١٥٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٤.

مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدان أنتما يا زيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما نُقدر ضمة «حيث» مرفوعاً بعد تسمية امرأة به غير ضمته قبل التسمية، وضمة يضربون^[١١: ٦١ ب] غير ضمة يضرب، وفتحة يا هند بنّة/ عاصم غير فتحة نادِ هند بنّة عاصم، وكسرة قمتُ أمس غير كسرة قمتُ بالأمس، وكما نُقدر ضمة فُلك في الجمع غير ضمته في الأفراد، وياء بخاتيّ مسمّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذلك صُرف في النسب، وأمثال ذلك كثيرة» انتهى ما ردّه به المصنف هذا المذهب.

وفي كلٍّ من وجوه ردّه مناقشة:

أما الأول فإن فيه قوله: «وهي - يعني الواو - أصل في ألف المثنى، فأبدلت ألفاً كما قيل في يُوَجَلُّ يا جَلُّ، وفي يُوْتَعَدُّ يا تَعَدُّ». وهذا غير مُسَلَّم أن أصل ألف المثنى واو، بل جاءت الألف على الأصل، إذ كان القياس أن يكون بالألف في جميع أحواله كالمقصور الذي زيد في آخره ألف وليس لام الكلمة كألف حُبْلَى وقَبْعَثَى^(١).

وأما الثاني فقوله: «إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة»، فليس كذلك لأن مذهب الجرمي^(٢) في الأسماء الستة أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، إذ قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: «أبو جاد»، فليس في القول بذلك مخالفة النظائر.

وأما الثالث فقوله: «وتخصيصه بجعل علامته عدمية منافٍ لذلك»، لا منافاة في ذلك، ولا يُعنى بالعدم العدم الصُّرف، بل بقاء الألف في المثنى وبقاء الواو في المجموع غير مغيرين، فعدم تغيرهما لازم لبقائهما، فالإعراب في الحقيقة هو بقاء اللفظ على حاله عند دخول عامل الرفع، لا أن ثَمَّ عَدَمًا

(١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٢) تقدم في ص ١٧٧ - ١٧٨.

صِرْفاً^(١)، وليس هذا كما ذكر من أنه جعلت العلامة للرفع العدم، وإنما تُجَوِّز في ذلك. والمقصود بقاء اللفظ عند دخول الرفع على حاله قبل دخول الرفع، وليس هذا بعدم حقيقة.

وأما الرابع فقوله: «وكما نقدر ضمة فُلك في الجمع غيرَ ضمته في الأفراد»، فهو^(٢) لا يقول بهذا الذي رَدَّ به؛ لأنه يذهب إلى أن فُلكاً لفظ مشترك بين المفرد والجمع، وأن هيئة فُلك لهما هيئة واحدة، وإنما يقول بهذا الذي رَدَّ غيره في فُلك، فقد رَدَّ عليه بما لا يصح عنده.

وقوله: ولا مُقَدَّرٌ في الثلاثة يعني أن الإعراب هو بحركات مقدرة في الألف، فتقدر فيها الضمة، وفي الواو فتقدر فيها أيضاً الضمة، وفي الياء فتقدر فيها الفتحة والكسرة في النصب والجر. وهذا المذهب هو مذهب الخليل وس^(٣)، واختاره الأعمش^(٤) والسَّهيلي^(٥). وذلك أن هذه الألف والواو والياء لحقت لمعنى التثنية والجمع آخر الاسم، كما لحقت ألف التانيث وتاؤه^(٦) لمعنى التانيث، وكما لحقت ياء النسب لمعنى النسب، فكما أن هذه حروف إعراب، فما كان منها صحيحاً قَبِلَ الإعراب ظاهراً، وما كان

(١) صرفاً: سقط من ك.

(٢) ك، ص: وهو.

(٣) كذا. ومذهب سيبويه أن الألف والواو والياء أحرف إعراب، وليس فيها تقدير حركة في المعنى. وقد نص على ذلك الفارسي وابن جني. انظر الكتاب ١٧: ١ - ١٨ وشرحه للسيرافي ٢١٤: ١ - ٢٢٦ والتعليقة ٢٤: ١ - ٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ - ٧١٠ والتبيين ص ٢٠٣. وما ذكره أبو حيان قال به قوم ممن أخذوا بمذهب سيبويه. النهاية ص ٣٩٩ - ٤٠٠. وذكر القولين السيرافي. شرح الكتاب ١: ٢٢٠.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١١٨ - ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٧٧.

(٥) ذكر في نتائج الفكر ص ١٠٩ أنها حروف إعراب أو علامات إعراب، ولم يختَر أحدهما. ثم ذكر عرضاً في ص ١٥٤ أن العرب جعلوا الياء التي هي من الكسرة علامة الخفض، وأن الألف في تثنية الأسماء علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل.

(٦) ك: وتارة.

منها معتلاً قُدرت فيه الحركات، فكذلك^(١) زيادة التثنية والجمع قُدر فيها الإعراب لأن الألف لا تقبل الحركة بحال، والياء والواو تستثقل فيهما الحركات^(٢)، فقدر فيها الإعراب^(٣).

وقد رُدَّ هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة للزَمَ ظهور الحركة في الجمع حالة النصب لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها، فكنت تقول: رأيت الزيدَيْن، كما تقول: رأيت جَوَارِيكَ.

والوجه الثاني: أنها لو كانت معربة/ بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فيقال: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. [١/٦٢: ١]

وبالوجه الأول رَدَّ المصنفُ هذا المذهب، قال: «لازمه ظهورُ الفتحة في نحو: رأيتُ بَيْنِكَ؛ لأن ياءه كياء جَوَارِيكَ، مع ما في جَوَارِيكَ من زيادة الثقل، ولمَّا انتفى اللازم - وهو ظهور الفتحة - عُلِمَ انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة»^(٤).

وما رُدَّ به هذا المذهب غيرُ لازم:

أما الوجه الأول فإنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية في الياء أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدرُوا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدرُوا حالة النصب الفتحة في الياء تحقيقاً للحمل، وإذا كانوا قد قَدَّروا الفتحة في ياء المنقوص حالة الأفراد لمراعاة كونها لا تتحرك في مذهب آخر للعرب، فَلَأَن يَقْدروا ذلك فيما حُمِل فيه المنصوب

(١) ك: وكذلك.

(٢) ك: الحركة.

(٣) ك: فيهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧٤ - ٧٥.

على المجرور في المشنى بجهة الأولى، وذلك مثل مَعْدِي كَرَب، فَإِنَّ من أعربه إعراب المتضايفين قال: قام معدّي كَرَب، فيقدر الضمة في الياء، ومررت^(١) بمعدّي كَرَب، فيقدر الكسرة في الياء، ورأيت معدّي كَرَب، فيقدر الفتحة في الياء؛ لأن هذه الياء لا تتحرك في لغة من أعربه إعراب ما لا ينصرف، فقال: قام معدّي كَرَب، ورأيت معدّي كَرَب، ومررت بمعدّي كَرَب، بخلاف رأيت قاضي بلدك، فإنه تظهر فيه الفتحة. فإذا كانوا قد قَدَرُوا الفتحة في معدّي كَرَب حالة الإضافة في النصب مراعاة لمن سَكَنَهَا في لغة من منعه الصرف فالأحرى أن لا يحركوها بالفتح في التثنية؛ إذ حملها على حالة الجر أولى من حمل معدّي كَرَب في الإضافة على حالة ما لا ينصرف، ولمراعاة هذه اللغة - أعني لغة ما لا ينصرف - لم يفتحوا الياء في معدّي كَرَب حالة التركيب، وإن كان المعهود في المركّب تركيب مزج أن آخر الأول يُفتح لكون الثاني تَنَزَّلَ منزلة تاء التأنيث، فكما لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحاً فكذلك هذا، وإذا كانوا قد راعوا في لغة التركيب تركيب مزج^(٢) لغة إعراب ما لا ينصرف مع اختلاف الحدين - أعني البناء والإعراب - فلأن يراعى ذلك في الشيء الواحد بجهة الأولى والأخرى.

وأما الوجه الثاني فإن القياس ما ذكر فيه، ولذلك لاحظ هذا القياس بنو الحارث بن كعب^(٣) ومن وافقهم^(٣) من العرب، فأقروا المشنى بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وأما غيرهم من العرب فإنما قلبوا ليفرقوا بين المشنى وغيره.

وقوله: ولا مدلولاً بها عليه مُقَدَّرًا في متلوها يعني أنك إذا قلت قام الزيدان فعلامه الرفع ضمة مقدرة في الدال منع من ظهورها الألف، والألف دليل على الإعراب، وإذا قلت رأيت الزيدَين فعلامه النصب فتحة مقدرة في الدال، وإذا قلت مررت بالزيدَين فعلامه الجر فيه كسرة مقدرة في الدال،

(١) ومررت... فيقدر الفتحة في الياء: سقط من ك.

(٢) ك، ص: المزج.

(٣) تقدم تخريج لغتهم في ص ٢٤٥ - ٢٤٨.

ومنع من ظهور الفتحة^(١) والكسرة شغل الحرف بالحركة التي اقتضتها الياء، والياء دليل على الإعراب، وكذلك تقول في الجمع.

قال المصنف^(٢): «وهو قول الأخفش^(٣) والمبرد^(٤). وزاد غيره أنه مذهب المازني^(٥) والزيادي. وبهذا التفسير الذي فسرنا مذهب الأخفش هذا فسر الزجاج والسيرافي، وفسر أبو علي بأن مذهبه أن هذه الحروف دلائل [ب/٦٢: ١١] إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتهما فكأنك قد رأيت/ الإعراب، وزعم^(٦) أن وجه الخلاف بينه وبين س أنه يزعم - أعني س - أنها حروف إعراب، وأن الأخفش يرى أنها غيره، وأنها دلائل عليه.

قال المصنف في الشرح^(٧): «وهو مردود أيضاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كالف التأنيث وتاء وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتاج إلى تغييرها، كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل،

(١) الفتحة... الياء والياء: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٤. وشرح الجزولية ص ١٧٧. وقال في معاني القرآن ص ١٤: «وجعل رفع الاثنين بالالف».

(٤) المقتضب ٢: ١٥٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ والتبيين ص ٢٠٤.

(٦) أي أبو علي الفارسي. سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

(٧) شرح التسهيل ١: ٧٥.

والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها» انتهى. وسيأتي الكلام على المذهب الذي اختاره المصنف إن شاء الله.

وقوله: «ولا النون عوضاً»^(١) من حركة الواحد هذا مذهب الزجاج^(٢)، ذهب إلى أنها عوض من الحركة، ولذلك^(٣) تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة، ولم يجوز عنده أن تكون عوضاً من التنوين لأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الذي هو باقٍ على أصالته - وهو المنصرف - وبين الاسم الذي لا ينصرف لشبهه للفعل، فإذا ثبت الاسم أو جمعته بعد عن الفعل، ولم يكن شيء منه مشبهاً له، فلم يحتج فيه إلى التنوين الفارق. وإنما حذفت للإضافة لأنها زيادة، والمضاف إليه زيادة في المضاف، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

وفي الإفصاح: «وقال الزجاج: هو بدل من التنوين خاصة؛ لأن تعاقب الآخر في نفسه قد صار عوضاً من الحركة»^(٤).

وقد ردَّ المصنف^(٥) هذا المذهب بأن «الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة للتعويض». وهذا بناءً من المصنف على مذهبه في أن هذه الحروف هي الإعراب، وسيأتي فساد هذا المذهب إن شاء الله.

وقوله: «ولا من تنوينه هذا مذهب ابن كيسان»^(٦). واستدلَّ على ذلك بأن

(١) كذا في النسخ كلها، وهو موافق لما في شرح التسهيل للمصنف. وقد سبق في الفص: عوض.

(٢) شرح الجزولية ص ١٧٨ - ١٧٩. وذكر النحاس في إعراب القرآن ١: ١٧١ أن هذا مذهبه في نون الجمع السالم.

(٣) ولذلك... تثبت الحركة: سقط من ك.

(٤) ك: عن الحركة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٦) الموقفي ص ١٠٨ وشرح الجزولية ص ١٧٩ - ١٨٠ وفيه استدلاله التالي.

الحركة قد عُوِّضَ منها التغير والانقلاب في النصب والخفض، وفي الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة، وأما التنوين فلم يُعَوِّضَ منه شيء، فلذلك كانت النون عوضاً منه، ولذلك حُذِفَت للإضافة كما يُحذف التنوين، وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ولبعدها عن موجب الحذف - وهو الألف واللام - لأنها في أوله، والنون في آخره، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر النون. ولا ينبغي عنده أن يمتنع من التعويض من التنوين لبعده الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع، بدليل أنهم يُلحقون الاسم التنوين إذا كَسَرُوهُ أو صَغَّرُوهُ وإن كان بذلك يَبْعُدُ عن الفعل.

وقد رَدَّ المصنف^(١) هذا المذهب بثبوت النون فيما لا تنوين في واحده، نحو يا زيدان، ولا رَجُلَيْنِ فيها.

ويجاب عن هذا بأن هذا بناء عارض، ولم يدخل حرف النداء ولا «لا» إلا على مثنى قد استحق النون عوضاً من التنوين الذي كان في الواحد، فبقي على حاله وإن كان قد عرض له البناء اعتباراً بأصله^(٢) لا بما آل إليه من البناء العارض.

[١/٦٣: ١] ورُدِّ/ هذا المذهب أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو أحمران، وليس في المفرد تنوين فتكون^(٣) النون عوضاً منه. وقوله: ولا منهما هذا مذهب ابن ولّاد^(٤) وأبي علي^(٥)، وهو اختيار

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٢) ك: لأصله..

(٣) ك: لتكون.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨٠. وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المصري [٣٣٢ هـ] كان بصيراً بالنحو أستاذاً. أخذ عن الزجاج وغيره، وكان الزجاج يشني عليه. صنف المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٩ - ٢٢٠ ومعجم الأدباء ٤: ٢٠١ - ٢٠٣ وإنباه الرواة ١: ٩٩ - ١٠١ وسير أعلام النبلاء ١٥: ٣٥٥ وبغية الوعاة ١: ٣٨٦.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٢ والبغداديات ص ٤٨٧. وقال به قبلهما المبرد. المقترض ١: ٥ و ٢: ١١٥.

ابن طاهر وأبي موسى^(١). واستدل على ذلك بوجود حكم الحركة فيها مع الألف واللام، وحكم التنوين في حال الإضافة، وإنما حُكم لها بحكم الحركة مع الألف واللام وبحكم التنوين في حال الإضافة لأن الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدم.

ورَدَّ المصنف^(٢) هذا المذهب بما رد به^(٣) كونها عوضاً من الحركة وحدها وكونها عوضاً من التنوين وحده، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فإن لا تكون عوضاً منهما أحقُّ وأولى».

وقوله: ولا من تنوينين فصاعداً هذا مذهب أحمد بن يحيى^(٤)، ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً، فتكون عوضاً من تنوينين^(٥) في التثنية، وعوضاً من أكثر في الجمع، وإنما تثبت مع الألف واللام لأنها أقوى من التنوين الواحد، وحُذفت في الإضافة لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

ورَدَّ المصنف هذا المذهب بما رَدَّ به كونها عوضاً من تنوين الواحد، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من التنوين في الواحد فلأن لا تكون عوضاً من تنوينين فصاعداً أحقُّ وأولى»^(٦).

وقد رَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيره^(٦) من شيوخنا هذه المذاهب بأن هذه النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف، فلو كانت النون عوضاً منهما أو من أحدهما لم تثبت لأن العوض يُحكم له بحكم ما عوّض منه.

(١) الجزولية ص ٢٢ وشرحها للأبدي ص ١٨٠ وفيه استدلاله.

(٢) شرح التسهيل ٧٥: ١.

(٣) س: بها.

(٤) شرح التسهيل ٧٥: ١ وشرح جمل الزجاجي ١٥٣: ١ وشرح الجزولية ص ١٨٠ - ١٨١.

(٥) هذا مذهب أحمد بن يحيى... فتكون عوضاً من تنوينين: سقط من ك.

(٦) شرح الجزولية ص ١٨١.

وذهب أبو الفتح^(١) إلى أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد، وذلك فيما فيه حركة وتنوين حالة الإفراد، وقد تكون عوضاً من الحركة فقط إذا كان تشنية ما لا ينصرف نحو أحمرا^(٢)، ومن التنوين فقط نحو عصاً وقاضٍ، ولا عوضاً من واحد منهما نحو حُبلى وحُبليان وهذان واللذان.

قال بعض أصحابنا: وهذا كله تخطيط.

وذهب الفراء^(٣) إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: «زيذا» لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التشنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد^(٤) لأن الوقف عارض، وبابُ العارض أن لا يُعتدَّ به، وأيضاً فإنَّ حمل التشنية على التشنية قد يسُوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا.

وهذا الخلاف في النون أهي^(٥) عوض أو كالعوض هو على أنها ليست نفس التنوين.

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه النون هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتشنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة

(١) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٩ - ٤٧٠.

(٢) كذا. والذي في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ أنها فيه بدل من الحركة والتنوين جميعاً. وذكر في ص ٤٤٩ - ٤٥٠ أنها تكون عوضاً من الحركة وحدها مع لام المعرفة نحو الرجلان، ومع النداء في قولك يا رجلان ويا غلامان.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٧٠ والتبيين ص ٢١١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٣ وشرح الجزولية ص ١٨١ وشرح الكافية ١: ٣١.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨١.

(٥) ك: وهي.

للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت
نوناً. ولا يُرَدُّ على هذا المذهب بثبوتيه في نحو أَحمران، والتنوين في مفرده
مفقود؛ لأنه لما تُثِي زال شبه^(١) الفعل، فرجع إليه التنوين الذي كان منع [١٣: ٦٣ ب]
لأجل الشبه، ولا بقولهم هذان واللذان؛ لأنه^(٢) يمكن ادعاء إعرابهما لأن
علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنية تُزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل،
وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تُثَنَّى، ولما أُعربا دخلهما التنوين الذي كان
ممنوعاً حالة البناء.

وكون هذه النون هي التنوين نفسه نقله ابن هشام عن الفراء، قال: ولم
يحذفوا ما قبله لذهاب عَلم التثنية والجمع، فكسروه وفتحوه، وقوي بالحركة
فلم يُحذف حيث حُذف ساكناً إلا في الإضافة لأنه يَفْصِل.

وقوله: خلافاً لزاعمي ذلك الإشارة بـ «ذلك» إلى المذاهب التي نفاهما
في الألف والواو والياء، وفي نون التثنية والجمع، وقد ذكرنا كل قول ومَن
نُسب إليه ذلك القول.

وقوله: بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ يعني الألف في نحو الزيدان، والواو
في نحو الزيدون، والياء في نحو الزيدَيْن والزِيدَيْن.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب الكوفيين^(٣) وقُطْرُب^(٤)،
ونُسب إلى الرَّجَّاج والرَّجَّاجي^(٥) وطائفة من المتأخرين^(٦).

(١) شبه: سقط من ك.

(٢) لأنه: سقط من ك.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والنهاية
ص ٤٠٢. ونسب إلى الفراء في التبيين ص ٢٠٤ والارتشاف ١: ٢٦٤. وإليه وإلى أبي
إسحاق الزيادي في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ وأسرار العربية ص ٦٧.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢١ والإنصاف ص ٣ وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤
والارتشاف ١: ٢٦٤.

(٥) الجمل ص ٣، ٤، ٥، ٩ وشرح الجزولية ص ١٧٦. وذهب في الإيضاح في علل النحو
ص ١٣١ إلى أن مذهب سيويه هو الصواب.

(٦) رصف المباني ص ١١٤.

وقد رُذِّ هذا المذهب بأن الألف والواو ثَبَّتَتْ^(١) قبل دخول العامل، قالوا إذا قصدوا مجرد العدد لا الإخبار: واحد. اثنان. عشرون. ثلاثون. أربعون، ولو كانت إعراباً لم توجد إلا بعد دخول العامل. والذي يقطع ببطلان هذا المذهب أن الإعراب هو زائد على الكلمة، وبعدم تقديره لا يختل معنى الكلمة، ولو قدرنا ذهاب هذه الحروف لاختل معنى الكلمة من التثنية والجمع، كما لو قدرنا ذهاب تاء التأنيث وألف التأنيث وياء النسب لاختل مدلول الكلمة الذي جيء بهذه الأشياء لأجلها، فدلَّ ذلك على أنها ليست إعراباً. وبَسَطُ هذا أنه قد وقع الاتفاق على أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يَعْتَوِرُ الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها، وأنَّ سقوط الإعراب لا يُخِلُّ بالكلمة نفسها؛ ألا ترى أن الاسم والمضارع إذا لم يعرب واحد منهما لم يسقط معناه، فالإعراب يدخل ويخرج ومعنى الاسم في الاسم قائم، وكذلك الفعلُ أعرب أو لم يُعرب دلالتُه على الحدث والزمان قائمة، وإنما كَمُلَ كل شيء من هذه اسماً للتثنية والجمع بأحد هذه الحروف، فمحلها كمحل الألف من أرطى^(٢) التي كَمُلَ بها بناء الاسم وكمحل^(٣) الألف من حُبلى التي كمل بها بناء الاسم ودلالة التأنيث^(٤). ويدل على بطلان هذا المذهب أيضاً أنها تسقط هذه الحروف في الترخيم، ولا يسقط في الترخيم إلا ما كان حرف إعراب، فلو كانت إعراباً لسقط ما قبلها لأنها تكون حينئذ كالحركة.

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرفُ حرفٌ علة هو حرف إعراب، ومن حيث كونه ألفاً أو ياء أو

(١) لك: ثبت.

(٢) الأرطى: شجر يُدبغ به.

(٣) وكمحل... بناء الاسم: سقط من س.

(٤) في النسخ الثلاث: «التثنية» والصواب ما أثبتته.

واواً هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه. وهذا ليس بشيء لأنها من حيث هي حرف إعراب هو محكوم له بحكم غير الزائد، ومن حيث هو دليل أو إعراب هو زائد، فتناقضا.

وقوله: والنون لرفع توهم الإضافة أو الأفراد/ وشرح المصنف كلامه [١/٦٤:١] هذا، فقال^(١): «رَفَعُ تَوَهُمِ الإِضَافَةِ بَيْنَ، وذلك أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تُعَلَمِ إضافةٌ مِنْ عدمها، نحو رأيت بني كُرماء، وعجبت من ناصري باغين. ورفع^(٢) توهم الأفراد أيضاً بَيْنَ في مواضع، منها تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات، نحو: هذان الخَوَزَلان، في تثنية الخَوَزَلَى^(٣). ومنها جمع المنقوص في حال الجر، نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أَيْبَنَ كرام، فلولا النون في هذه وما أشبهها لكان لفظ الواحد كلفظ غيره» انتهى ما شرح به المصنف ما اختاره.

وذهب س إلى أن النون زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكم التنوين أخرى، من غير أن تكون عوضاً من الحركة والتنوين، ولذلك قال س: «كأنها عوض»^(٤)، فشبها بالعوض، ولم يجعلها عوضاً. ومن الناس من حمل^(٥) كلام س على

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥-٧٦.

(٢) ورفع: سقط من ك.

(٣) الخوزلى: مشية في تناقل.

(٤) الكتاب ١: ١٨ ولفظه «كأنها عوض لما مُنِعَ من الحركة والتنوين» وشرح الجزولية ص ١٨١-١٨٢.

(٥) نسبة الرضي في شرح الكافية ١: ٣٠ لأبي علي الفارسي. انظر التعليقة ١: ٣٤-٣٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢٦ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٣ حيث قال مصنفه: «والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين» وشرح المفصل ٤: ١٣٧، ١٤٠. ومجيء «كأن» للتحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي. الجنى الداني ص ٥٧١-٥٧٢ والمغني ص ٢٠٩-٢١٠.

أنها عوض منهما، وزعم أنَّ «كأنَّ» قد تُستعمل للتحقيق بمنزلة «إنَّ»، وسيأتي هذا المذهب في باب «إنَّ» إن شاء الله.

وُثِّبَ في بعض النسخ بعد قوله: «والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد» قوله: «أو لَجَبْرٍ ما فاتهنَّ من تقدير الحركات فيهنَّ»، يعني أنَّ النون زيدت في آخر المثني والمجموع على حدّه لأنَّ تجبر ما فات هذه الحروف من تقدير الحركات، وذلك على مذهبه؛ لأنها عنده ليست^(١) حروف إعراب، فلا تقدر فيها الحركات، وقد بيَّنا أنَّ الصحيح تقدير الحركات فيها، وأنها حروف إعراب كالدال من زيد.

وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، والخلاف في النون، تطويل في هذا المختصر، وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنَى كلامي، وقد طَوَّل أصحابنا وغيرهم^(٢) في ذلك وفي كون التثنية كانت بالألف^(٣) والجمع السالم بالواو رفعاً، وجرحهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام.

ص: وإنَّ كان التصحيحُ لمؤنثٍ أو محمولٍ عليه فالمزیدُ ألفٌ وتاء. وتصحيحُ المذكرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاء التأنيثِ المغايرةِ لما في نحو عدة وثبة علمين، ومن إعرابٍ بحرَفين، ومن تركيبِ إسنادٍ أو مزج، وبكونه لمن يَعْقِل أو مُشَبَّه به علماً أو مُصَغَّراً أو صفةً تقبل تاء التأنيث إنَّ قصد معناه، خلافاً للكوفيين في الأول والآخِر.

ش: لما ذكر المزيّد في تصحيح جمع المذكر ذكر المزيّد في تصحيح جمع المؤنث، وسيأتي في آخر «باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح» بيان ما

(١) ك: لأنها عند التثنية.

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢١٥ - ٢٣٧.

(٣) ك: بالألف رفعاً.

يجمع قياساً بالألف والتاء، والإشارة إلى أن ما سواه مقصورٌ على السماع، والمحمولٌ على المؤنث تصغيرٌ ما لا يعقل من المذكر وصفته نحو دُرَيْهِمَات وجبال راسيات، وهذان مُطَرَّدان. ومما لا يطرد خَوَدَات^(١) وثِيَّبات وشَمَالَات وحُسامات.

وهذا الجمع - أعني جمع التصحيح في المذكر والمؤنث - ليس مختصاً بالقليل فلا يجوز في غيره، بل نقول: الغالب عليه القليل^(٢). وزعم بعضهم^(٣) أنه مختص به لقربه من التثنية في السلامة. وأنكره الزجاج، وأنكر^(٤) الحكاية التي تُحكى عن النابغة مع حَسَّان في بيته المعروف^(٥): [١٦: ٦٤/ب] لَنَا الْجَفَنَاتُ.....

البيت.

وذكر أن النابغة لا تخفى عليه معاني الشعر حتى يعترض^(٦) بما لا ينبغي، مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرُفَاتِ أَمْنُونَ﴾^(٧)، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٨) انتهى.

وقوله: وتصحيحُ المذكر مشروطٌ بالخلوِّ من تاء التانيث المراد بالمذكر

(١) الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نَصَفًا.

(٢) الكتاب ٣: ٥٧٨.

(٣) المحتسب ١: ١٨٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٥ - ٢٧٦. وتبعه الفارسي كما في المحتسب ١: ١٨٧. ونقل البغدادي ما قيل في هذه الحكاية في الخزانة ٨: ١٠٦ - ١١٦ [الشاهد ٥٩٤].

(٥) ديوانه ص ١٣١ والكتاب ٣: ٥٧٨ والكمال ص ٧٢٤ والمحتسب ١: ١٨٧ والخزانة ٨: ١٠٦ - ١١٨ [الشاهد ٥٩٤]. والبيت بتمامه:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُفَاتُ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسِيفُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
الْعُرُ: البيض، جمع غُرَاء، يريد بياض الشحم. والجَفَنَةُ: أعظم ما يكون من القِصَاع.

(٦) س: حتى لا يعترض.

(٧) سورة سبأ: ٣٧.

(٨) سورة آل عمران: ١٦٣.

هنا المسمى لأ الاسم، ولذلك لو سميت رجلاً بزَيْنَب أو بِسَلْمَى أو بِأَسْمَاءَ لجاز جمعه بالواو والنون بإجماع، وإن كانت أسماء مؤنثة؛ لأن مُسَمِّيَّاتِهَا حال التسمية مذكَّرون، فلو كانت في الاسم تاء التأنيث عَلَمًا نحو حَمْزَة، أو غيرَ عَلَمٍ نحو هُمَزَة، لم يجر جمعه بالواو والنون.

وشَمَلَ قوله: «تاء التأنيث» ما ذكرناه ونحو أُخْتٍ ومُسْلِمَاتٍ مُسَمَّى بهما رَجُلٌ، فإنهما لا يُجمعان بالواو والنون، ولذلك عبر بتاء التأنيث دون أن يعبر بهاء التأنيث.

وقوله: المُغَايِرَة لما في نحو عِدَة وَثْبَة عَلَمَيْنِ هذا القيد فيما فيه تاء التأنيث قَلَمًا ذكره أحد من أصحابنا، وذكره ابن السَّراج^(١)، وذلك أن ما لحقته تاء التأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحو عِدَة أو لامها نحو ثْبَة، وسميت به رجلاً، فيجوز لك إن لم يُكسَّر قبل التسمية به أو تعتلَّ لامه أن تجمعه بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجرّاً، وبالألف والتاء، فتقول: جاء عِدُونٌ وثُبُونٌ، وجاء عِدَاتٌ وثُبَاتٌ. فإن كُسِّر قبل العلمية نحو شَفَة فإنك إذا سميت به رجلاً فلا يجوز إلا تكسيه. وإن أُعِلَّت لامه نحو دِيَة، وسميت به رجلاً، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء. ونظيرُ هذا مما فيه التاء وُجُمِعَ بعد التسمية به بالواو والنون وبالألف والتاء ما أجاز س^(٢) في «رُبَّتْ» مُسَمَّى بها رجل مخففاً، فتقول: قام رُبُونٌ، ورأيت رُبَيْنَ، ومررت برُبَيْنَ، وقام رُبَاتٌ.

وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب ثْبَة وَسَنَة مما جُمِعَ بالواو والنون ليس قياساً، فُتَبْنَى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه فليكن فيما سُمِعَ من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يُكسَّر، فإذا سُمِّيَ بشيء منه جُمِعَ بالواو والنون كما جُمِعَ حين كان غير مُسَمَّى به، أمّا ما لم يُجمِعَ قبل ذلك

(١) الأصول ٢: ٤١٤.

(٢) الكتاب ٣: ٤٠١.

بالواو والنون^(١) نحو عدة فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يُلْحَق ما عَوَّض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عَوَّض من لاه الهاء، وُجِع قبل التسمية به بالواو والنون. وأمّا ما أجازته س من جمع «رُبَّت» المخففة الباء مُسَمَّى بها رجلٌ بالواو والنون فينبغي أن لا يجوز لأن التاء فيه ليست عوضاً لا من فاء كلمة ولا من لامها، بل يكون جمعٌ هذا بالألف والتاء، إلا إن نُقِل جمعٌ ذلك بالواو والنون عن العرب، فيُقبل، وأما من حيث القياس فالقياس يقتضي أن لا يجوز.

وقال أبو السعادات^(٢) في كتابه البديع: «إن سميت رجلاً أو امرأة بِسَنَة أو ثُبَة أو شِيَة أو طُبَة ونحو ذلك لم يتعدَّ^(٣) في جمعه ما جمعه به قبل التسمية، فتقول^(٤): سِنُون وسَنَوَات، وثُبُون وثُبَات، وفي شِيَة وطُبَة/ : شِيَات [١/٦٥] وطُبَات لا غير. وغيرُ س^(٥) يروي في طُبَة ظُيْن» انتهى.

وما قاله أبو السعادات هو نص س، قال^(٦): «ولو سميت رجلاً أو امرأة بِسَنَة لكنّت بالخيار، إن شئت قلت سَنَوَات، وإن شئت قلت سِنُون، وكذلك لو سميت ثُبَة لقلت ثُبَات وثُبُون، ولو سميت شِيَة وطُبَة لم تجاوز شِيَات وطُبَات؛ لأن هذا اسم لم تجمعه العرب إلا هكذا، فكذلك قياس هذه الأشياء».

(١) بالواو والنون: سقط من ك.

(٢) أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الإربلي مجد الدين المشهور بابن الأثير [٥٤٤ - ٦٠٦ هـ]. أخذ النحو عن ابن الدهان، وسمع الحديث متأخراً من عبد الوهاب بن سُكينة، وتنقل في الولايات، وكتب في الإنشاء. ومن تصانيفه: البديع في النحو، والنهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والباهر في الفروق في النحو. إنباه الرواة ٣: ٢٥٧ - ٢٦٠ وبغية الوعاة ٢: ٤٧٤ - ٤٧٥.

(٣) ص: لم يعتد.

(٤) زيد هنا في ك، ص: في.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٦٠١، ٦٠٤، ٦٢٤ ومجمل اللغة ص ٦٠٤ (ظبي).

(٦) الكتاب ٣: ٣٩٩ - ٤٠٠.

وقال أبو الحسن: أقول في جمع هذا كله طُبُونٌ وشِئُونٌ، كما أقول قُلُونٌ وثُبُونٌ جرياً على الأكثر وأنه أصل الباب.

وقول س أقيس لأننا لم نجدهم خالفوا في جمع الأعلام جمع أسماء الأجناس. ولو سميت رجلاً بِنْتٍ وأُخْتٍ وذَيْتٍ وكَيْتٍ قلت بَنَاتٍ وذَيَاتٍ. وأجاز الفراء جمعه بالواو والنون بحذف التاء قياساً، ولم يسمعه.

وقال س^(١): «لو سميت بَعْدَةٌ لقلت فيه عِدَاتٍ حملاً على جمعهم إياها، وعدُونٌ، وإن لم يقولوه، حملاً على قولهم لِدَةٌ ولِدُونٌ»، فخالَفَ قوله.

وما أجازهُ س من أنك إذا سميت بَعْدَةٌ فيجوز لك أن تجمعهُ بالواو والنون حملاً على لِدُونٌ، وبالألف والتاء، فتقول عِدُونٌ وعِدَاتٍ، قد خالف في جمعه بالواو والنون المبرد، فقال: لِدُونٌ شاذ، فلا يقاس عليه، فلا يقال في عدة عنده إلا عِدَاتٍ لا عِدُونٌ.

وقوله: ومن إعرابٍ بحرفين احتراز من المسمّى بزيديين وزيديين واثنين وعشرين ونحوها، وحكي فيهما إعراب التثنية والجمع بالواو والنون، فإنه لا يجوز جمعه بالواو والنون.

وقوله: ومن تركيبٍ إسنادٍ فلا يُجمع بالواو والنون تَأَبَّطَ شَرًّا وبرَقَ نحرُهُ وشبههما، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وقوله: أو مَزَجَ مثاله مَعْدِي كَرَبٍ وسَيَبُونِيَّ، فلا يجوز: جاء مَعْدِي كَرَبُونٌ، ولا: جاء سَيَبُونِيَّهُونٌ.

ومن النحويين من أجاز جمع ما خُتِمَ بـ «وَيْهِ»، واختلفوا: فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكماله، فيقولون: جاءني سَيَبُونِيَّهُونٌ. ومنهم من يحذف «وَيْهِ»، فيقول: جاءني سَيَبُونٌ، ورأيت سَيَبِينٌ، ومررت بسَيَبِينٍ. والخلاف في تثنية ما ختم بـ «وَيْهِ» كالخلاف في جمعه. والصحيح أن ذلك لا يجوز

(١) الكتاب ٤٠١:٣ وهذا معنى قوله.

للشبه الذي بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، ولأنه لم يرد بذلك سماع.

وقوله: وبكونه لمن يَعْقِلُ فلا يُجمع «واشِقُّ» اسم عَلَمٍ لَكَلْبٍ، ولا «سَابِقُ» صفته، بالواو والنون.

وبَدَّلَ بعضهم هنا «مَنْ يَعْقِلُ» بقوله: «مَنْ يَعْلَمُ» لِيُدرج في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ﴾^(١). ولا حاجة إلى ذلك لأن جمع صفاته - تعالى - مسموع لا مقيس، ولذلك ذكر المصنف^(٢) ﴿الْوَارِثُونَ﴾^(٣) بعد ذلك مع «أُولِي» و«عَلِيِّينَ» مما لا ينقاس جمعه.

وقوله: أو مُشَبَّه به مثاله ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٤) لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل هو لتشبيهه بمن يَعْقِلُ، وقول الشاعر^(٥):

مُحَالِفَتِي دُونَ الْأَخْلَاءِ نَبْعَةٌ تُرِبُّ إِذَا مَا حُرَّكَتْ وَتُزْمَجِرُ
/ لَهَا فِتْيَةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ شَرَابُهُمْ قَانٍ مِنَ الدَّمِ أَحْمَرُ [١: ٦٥/ب]

وَمِنَ الْمُشَبَّه بِمَا يَعْقِلُ الدَّوَاهِي وَالْأَشْيَاءُ الْمُسْتَعْظَمَةُ، نحو: أصابهم الْأَمْزُونُ وَالْفِتْكُرُونُ وَالْبِرْحُونُ^(٦)، وعمل بهم الْعَمَلِينَ^(٧)، أي: الأعمال العجيبة، وقالوا للمطر الذي يَعْظُمُ شأنه وَيَعَمُّ نفعه: وَاِبْلُونُ، قال

(١) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ﴾.

(٢) التسهيل ص ١٤ وشرحه ٨٠: ١.

(٣) سورة الحجر: ٢٣ ﴿وَأَنَا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾.

(٤) سورة يوسف: ٤ ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٥) البيتان في شرح التسهيل ٧٨: ١. يصف قوساً ونبلاً. نبعة: قوس من النَّبْعِ، والنبع شجر من أشجار الجبال تتخذ منه القسي. والمراد بالفتية: السهام.

(٦) س: البرجون.

(٧) كذا ضبطت في س، ولم تضبط في بقية النسخ. وفي اللسان (عمل) ٥٠٤: ٣: الْعَمَلِينَ. وحكى ابن الأعرابي فيه: الْعَمَلِينَ. وقال ثعلب: إنما هو الْعَمَلِينَ بكسر العين وفتح الميم وتخفيفها.

الشاعر^(١):

فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ بِهَا الْإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِينَا

وقال أبو صخر^(٢):

تَلَاعِبَ الرِّيحُ بِالْعَصْرِينِ قَسَطَلَهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدِ

ومما نُزِّلَ منزلة العاقل في الأنس به والحُنُوّ عليه قولُ الراجز^(٣):

قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْدِ هِينَا قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا

صَغَّرَ دَهْدَاهَا وَجَمَعَهَا، وَأَبْكُرَا - جَمَعَ بَكْرًا - وَجَمَعَهَا.

وقوله: عَلَمًا فَمَثَل رَجُلٍ وَغُلَامٍ وَفَتًى لَا يَجُوزُ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ غَيْرُ الْعِلْمِيَّةِ.

وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عُمر، ومن تثنيته، فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رَجُلَانِ

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٢٤٧:٣ وجمهرة اللغة ٥١٠:٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٤٣ وتهذيب اللغة ١٨٨:٣ والمخصص ١١٤:٩ واللسان (وبل) ٢٤٦:٤ و (علا) ٣٢٧:٩ وشرح التسهيل ٧٨:١ وشرح الجزولية ص ١٨٨. المذاهب: الطرق. وأذاعت: فَرَّقَتْ. والإعصار: الريح التي تثور من الأرض كالعماد. وقال الفراء بعد البيت: «أراد المطر بعد المطر غير محدود». وقال ابن الأنباري: «ذهب إلى الأمطار التي لم يُبَيِّنْ على واحد لها، كأنه قال: الوَبْلُ بعد الوَبْل».

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢٥. وهو أبو صخر الهذلي، واسمه عبد الله بن سلمة السَّهْمِي. ونسب في اللسان (جود) ١١٢:٤ لصخر الغي، وهو صخر الغي بن عبد الله الخُمَي، وهو هذلي أيضاً. القسطل: الغبار. وتهتان: صَبَّ. والتجاويد: جمع لا واحد له، وقد يكون جمع تَجَوَاد.

(٣) البيتان في الكتاب ١٤٢:٢ وجمهرة اللغة ٥١٠:٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٥٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٨ واللسان (بكر) ١٤٦:٥ و (يمن) ٣٥٢:١٧ و (دهد) ٣٨٣:١٧ والخزانة ٥٠:٨ - ٥٥ [الشاهد ٥٨٣]. دهيدتين: تصغير دَهَادِه، والدَهَادِه: جمع دَهْدَاه، والدَهْدَاه: حاشية الإبل. وقُلَيْصَات: تصغير قُلُوص، وقُلُوص: جمع قُلُوص، والقُلُوص: الناقة الفتية. وأَبْيَكِرِينَ: تصغير أَبْكُر، وَأَبْكُرًا: جمع بَكْرًا، والبَكْر: هو في الإبل بمنزلة الشاب من الناس.

كِلَاهِمَا^(١) عُمَرُ، وَرِجَالٌ كُلُّهُمْ عُمَرُ.

ولا أعلم أحداً مَنَعَ من تثنيته ولا جمعه، بل يجوز أن تقول عُمَرَانِ
وعُمَرَوْنِ، وقالت العرب «سُتُوا بِنَا سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ»^(٢)، وقال الشاعر^(٣) :
والعُمَرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

وإذا كان قد يُثنى^(٣) على سبيل التغليب، فَلَا نَ يثنى مع اتفاق اللفظ
والمعنى أَوْلَى وأخرى.

فإن قلت: إذا كانت العلمية شرطاً في الاسم المُكَبَّر فما وجه قول
العرب في الحكاية «أَيُّون» بالواو والنون، وليس بِعَلَمٍ؟

فالجواب: أنه من باب حَزُون، وليس بجمع سلامة، بل جمعه بالواو
والنون عوضاً من النقص المتوهم بالإدغام، هكذا أجابوا في جمع أَيُّون^(٤).

وقوله: أو مُصَغَّرٌ يعني أنه إذا اجتمعت الشروط، وكان مصغراً، فإنه
يجمع بالواو والنون ولا تُشترط العلمية، فتقول في رُجُلٍ وَعُلَيمٍ^(٥) وَفَتَيٍ
وَأَحْمِرٍ وَسُكْرَانٍ وَنُصَيْفٍ: رُجُلُونَ وَعُلَيمُونَ وَفَتَيُونَ وَأَحْمِرُونَ وَسُكْرَانُونَ
وَنُصَيْفُونَ. وإنما جمع كذلك - ولم يجمع مُكَبَّرَه - لتعذر تكسيره؛ لأن
التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله،
فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير نحو كُمَيْتٍ وَكُعَيْتٍ^(٦) جاز

(١) ك: هما.

(٢) تقدما في ص ٢٢٨.

(٣) ك: ثني.

(٤) قال المبرد: «وإنما جاز في أيّ التثنية والجمع دون أخواتها لأنها تضاف وتنفرد، ويلحقها
التنوين بدلاً من الإضافة» المقتضب ٢: ٣٠٣.

(٥) وعلیم: سقط من ك.

(٦) الكعيت: البليل. ك، ص، ح: كُتَيْع.

التكسير، فتقول: كُنت وكِنتان^(١)؛ لأن المعنى الذي أوجب التصغير ملازم لهما، وليس رُجَيْل وأُحَيْمِر كذلك؛ لأن معنى^(٢) التصغير غير لازم لهما^(٣)، فلو قلت في جمعهما رجال وحُمِر لم يُدَر هل هما جمع رَجُل وأَحْمَر أو هو جمع رُجَيْل وأُحَيْمِر.

وقوله: أو صفة تقبل تاء التانيث مثله ضاربٌ ومؤمِنٌ وأزْمَلٌ^(٤)، فإنك تقول في المؤنث ضاربة ومؤمنة وأزملة، فيجوز أن يجمع بالواو والنون، فتقول ضارِبُون ومؤْمِنُون.

قال المصنف في الشرح^(٥): «فإن لم تقبلها لم يَلِقْ بها هذا الجمع [١/٦٦: ١] كأَحْمَرٍ وَسَكْرَانٍ/ في لغة غير بني أسد، وصَبُورٌ وَقَتِيلٌ انتهى.

واحترز المصنف بقوله: «تَقْبَلُ تاء التانيث» مما ذكر مما لا يقبل تاء التانيث. وأغفل صفة لا تقبل تاء التانيث، ويجوز جمع مذكرها بالواو والنون بلا خلاف، وذلك ما كان من الأوصاف مختصاً بمعناه بالمذكر، نحو مَخْصِيٍّ وأَفْعَلِ التفضيل إذا كان معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى نكرة، فإنه يجوز جمعه بالواو والنون، فتقول الأَفْضَلُونَ وأَفْضَلُو بني فلان، وهو صفة لا تقبل التاء، وكذلك مؤنثه لا يقبل التاء، بل تقول في مؤنثه الفُضْلَى، فيكون تانيثه بالألف لا بالتاء، فهذه صفة لا تقبل التاء بلفظها ولا بلفظ مؤنثها، وهي تجمع بالواو والنون.

وثبت في بعض النسخ بعد قوله: «أو صفة تقبل تاء التانيث» قوله: «باطراد»، وهو قيد حسن محتاج إليه لأنه قد وجد صفة قبلت تاء التانيث لقصد معناه، ولكنه لا يطرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مسكين، فإنهم

(١) ك، ص، ح: كتعان.

(٢) معنى: سقط من ك.

(٣) لهما: سقط من ك.

(٤) الأرمِل: المحتاج، والذي ماتت زوجته، والعَرَبُ.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٩.

قالوا مُسْكِينَةً للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مُسْكِينُونَ، وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مُسْكِينَةٍ لا ينقاس لأنه على وزن مُفْعِلٍ، وما كان على وزن مُفْعِلٍ فإنه لا تدخله تاء التأنيث، فدخلوها في مُسْكِينَةٍ شاذ، شبهوا مُسْكِينًا بِفَقِيرٍ، فأدخلوا التاء للمؤنث كما قالوا فَاقِيرَةٍ، ولما قالوا مُسْكِينَةً وَمُسْكِينَاتٍ قالوا مُسْكِينُونَ، وقولهم امرأة مُسْكِينٍ على الأصل في هذه البنية.

وذكر بعضهم أنه لا يُجمع هذا الجمع من الصفات ما كان على وزن مدْعَس^(١) ومِهْذَار^(٢) ومُخْضِر^(٣) وجَوَادٍ وَعَفُورٍ وَجَرِيحٍ. والعلة في ذلك عدم قبول التاء لقصد التأنيث.

وقوله: إن قُصِدَ معناه شرط في جمع صفة المذكر وصفين:

أحدهما: قبولُ تاء التأنيث، واحتراز مما ذكر من الأوصاف التي لا تقبل تاء التأنيث، وذكرنا من الأوصاف ما لا يقبل التاء، وجمع بالواو والنون.

والوصفُ الثاني: تقييدُ قبوله التاء بقصد معناه، فإن قَبِلَ التاء لا لمعنى التأنيث نحو^(٤) مَلُولَةٌ وفَرْوَقَةٌ فإنك تقول مَلُولٌ وفَرْوَقٌ، ثم تدخل تاء التأنيث لا لقصد التأنيث بل للمبالغة، وفَرْوَقٌ ومَلُولٌ لا تجمع بالواو والنون لأنها يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير تاء، فلا تُجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث بالألف والتاء، لأنها صفة قبلت تاء التأنيث لا لقصد معناه.

(١) رجل مدعس: طَعَان. ورمح مدعس: غليظ شديد.

(٢) رجل مِهْذَار: كثير الهَذَر من الكلام. يقال: هذر الرجلُ في منطقهِ يَهْذِرُ ويَهْذُرُ هَذْرًا، والاسم الهَذَرُ، والهَذَرُ: الكلام الذي لا يعاب به.

(٣) فرس محضِر: شديد الحُضَر، والحُضَر: العَدُو.

(٤) ملولة وفروقة.... لا لقصد معناه: أثبت بدلاً منه في ك، ص ما نصه: «رواية وعلامة، لم يجمع بالواو والنون، وكذلك لو بنيت الصفة على هاء التأنيث كهزمة وضحكة لم تجمع بالواو والنون». قلت: رواية مغيرة من رواية.

وقوله: خلافاً للكوفيين في الأول يعني الخلو من تاء التأنيث، فإنهم يُجيزون في جمع طَلْحَة وَحَمْزَة وَهَيْبَة: طَلْحُون وَحَمْزُون وَهَيْبُون^(١).

استدل الكوفيون على جواز ذلك بالسمع والقياس:

أما السماع فقولهم في جمع علانية - وهو الرجل المشهور - علانُون، وفي جمع رُبْعَة: رَبْعُون، وهو المعتدل القامة.

وأما القياس فقالوا: قد جمعت العرب جمع تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإذا كان قد تزول التاء بجمع التكسير فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون. والدليل على أن العرب قد كَسَرَتْ ما أُنت بالتاء قول الشاعر^(٢):

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

وأما البصريون فالسمع عندهم شاذ، والقياس ليس بصحيح لأنه لا يلزم من تكسير العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيـره جواز جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يَعْقُبُ التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء؛ ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون.

وقد اختلف الكوفيون في جمع مثل طَلْحَة وَحَمْزَة مما هو على وزن فَعْلَة، فقال الجمهور^(٣): تحذف التاء فقط، وتقول طَلْحُون وَحَمْزُون بسكون

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٤٠ - ٤٤ [المسألة الرابعة] والتبيين ص ٢١٩ - ٢٣٣ والمسائل العسكرية ص ٢٣٨ - ٢٤٠ والمباحث الكاملية ٩١:١ - ٩٢. وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٧ - ١٤٨ وشرح الكافية ٢: ١٨٠. ونسب مذهب الكوفيين إلى الكسائي والفراء فقط في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٣٩ والإنصاف ص ٤٠ والتبيين ص ٢٢١ والمباحث الكاملية ٩٢:١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨. الشهر الأصم: شهر رجب.

(٣) نسبه السيرافي إلى الكسائي والفراء. شرح الكتاب ٤: ق ١٧٧/أ. ونسب للكوفيين في المباحث الكاملية ٩٢:١ وشرح الكافية ٢: ١٨٠.

عين الكلمة. وذهب ابن كيسان^(١) إلى فتح عين الكلمة، وقال^(٢): لما جُمع المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث، وهو على فَعْل، فتحو عين الكلمة، قالوا: أَرَضُون.

وهذا مُعَارَضٌ بجمعهم أَهْلًا على أَهْلُون بسكون عين الكلمة، ولا ينبغي أن يجعل شيء من هذا أصلاً يقاس عليه لأن جمع ذلك بالواو والنون في غاية الشذوذ.

وقال البصريون^(٣): لا يجوز جمع طَلْحَة ونحوه مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون لأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل القياس يمنع منه. ووجه امتناعه في القياس أنك لو جمعته فلما أن تُثبت التاء أو تحذفها:

إن أثبتها فتجمع بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث، والواو التي تدل على التذكير، فأما قولهم في وَرَقَاءَ علماً لمذكر وَرَقَاوُون فليس في ذلك جمع بين علامتين متضادتين لأن الواو ليست بعلامة تأنيث، وإنما هي بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث.

وإن حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لأن العلمية تسجل الاسم، وتَحْصُرُه من أن يُزاد فيه أو يُنقص، وحذفها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه، ولهذه العلة جمعوا رُجَيْلًا وشبهه - وإن كان نكرة - بالواو والنون، ولم يُكسروه لما يؤدي إليه التكسير من حذف الياء، فيذهب بحذفها ما كانت تدل عليه من المعنى، وأما حذفها في طَلْحَات فليس فيه إخلال لأن تاء التأنيث إذا حذفت عَقَبَهَا التأنيث بالألف والتاء.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٧٧/أ والإنصاف ص ٤٠ - ٤١ والتبيين ص ٢١٩ - ٢٢٠.

والمباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١٨٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ - ١٧٨/أ.

وقد تأول بعض البصريين ما أنشده الكوفيون دليلاً على تكسير العَلَم الذي فيه تاء التانيث بأنه يحتمل أن يجعل الأعقاب ليس بجمع لـ «عُقْبَة» العَلَم، بل يكون جمعاً لـ «عُقْبَة» التي يراد بها الاعتقاب، ومن ذلك قولهم^(١):

لقد علمتُ أيَّ حينٍ عُقْبَتِي

ويكون قد أضاف «عُقْبَة» العلم بعد تنكيره إلى «الأعقاب» الذي هو جمع «عُقْبَة» بمعنى الاعتقاب. وأيضاً على تقدير أنه جمع «عُقْبَة» العَلَم فهو من القلة بحيث لم يجرئ منه إلا هذا البيت، فلا يُجعل أصلاً لقياس نظيره عليه وجمعه جمع التكسير.

وقوله: والآخر يعني الصفة التي لا تقبل تاء التانيث إن قصد معناه، فإن الكوفيين يُجيزون جمعها بالواو والنون، وقد جاء شيء من ذلك نادراً بَنَى عليه الكوفيون، وهو قول الشاعر^(٢):

مِنَّا الذي هو ما إن طَرَ شَارِبُهُ والعانسُونَ، وَمِنَّا المُرْدُ والشَّيْبُ [١/٦٧: ١]

فعانس من الصفات التي لا تقبل تاء التانيث عند قصد معنى التانيث؛ لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقول الآخر^(٣):

- (١) هذا شطر من الرجز، خلط في الكتاب ٢٤٠: ١ بالكلام. شرح أبيات سيبويه ١: ٢٢٤ وفرحة الأديب ص ٥٢ والمخصص ١١٩: ٧ والخزانة ١٦٢: ٩ - ١٦٥ [الشاهد ٧١٧]. وهو ثالث خمسة أشطار لم تنسب لراجز معين. العقبة: التوبة في الركوب. ك: «أني» في موضع «أي».
- (٢) أبو قيس بن رفاعه، اسمه دثار. وقيل: قيس بن رفاعه. من شعراء يهود. إصلاح المنطق ص ٣٤١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٠ والأمالي ٦٧: ٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٣ والأزهية ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٥٥٥: ٢ والسبط ص ٥٦ - ٥٧ واللسان (عنس) ٢٧: ٨ والمقاصد النحوية ١٦٧: ١ وشرح أبيات المغني ٢٤٢: ٥ - ٢٤٣ [الإنشاد ٥٠٤] طَرَّ شارب الغلام: ابتدأ نبات شعر شفته العليا. والعانسون: جمع عانس، والعانس: من بلغ حد الزوج ولم يتزوج، يقال: رجل عانس، وامرأة عانس. والمرد: جمع أمرد. والشيب: جمع أشيب. ويروى بكسر همزة «إن» وفتحها.
- (٣) هو حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي كما في الخزانة ١: ١٧٨ - ١٨١ [الشاهد ٢٤] وشرح =

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ
فَأَسْوَدَ وَأَحْمَرَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنِيثِ لِأَن مَوْثِنَهَا عَلَى غَيْرِ
بِنَاءٍ^(١) مَذْكُورًا.

وَفِي الْإِفْصَاحِ: أَجَازَ الْفَرَاءَ جَمَعَ هَذَا الْوَصْفَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْأَلْفِ
وَالتَّاءِ، وَحَكَاهُ مَسْمُوعًا. وَكَانَ ابْنُ كَيْسَانَ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَعَادَةُ
الْكُوفِيِّينَ إِذَا سَمِعُوا لَفْظًا فِي شَعْرٍ أَوْ نَادِرَ كَلَامٍ جَعَلُوهُ بَابًا أَوْ فَصْلًا، وَلَيْسَ
بِالْجِدِّ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِي تَقْيِيدِ الصِّفَةِ الَّتِي تُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَحْسَنُ
مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ^(٢): إِنَّ الْوَصْفَ إِنْ كَانَ مُكَبَّرًا اشْتَرَطَ فِيهِ
الذَّكُورَةُ، وَالْعَقْلُ، أَوْ مُعَامَلَتُهُ مُعَامَلَةً ذِي الْعَقْلِ، وَالْخُلُوعُ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ،
وَأَنْ لَا يَمْتَنِعَ مَوْثِنُهُ مِنَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ. فَيُحْتَرَزُ بِالذَّكُورَةِ عَنْ مِثْلِ
حَائِضٍ، وَبِالْعَقْلِ عَنْ مِثْلِ سَابِقِ صِفَةِ لِفَرَسٍ، وَبِالْخُلُوعِ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَنْ مِثْلِ
عَلَامَةٍ وَرَجُلٍ هُمَزَةٍ، وَبِعَدَمِ امْتِنَاعِ مَوْثِنِهِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنْ نَحْوِ
جَرِيحٍ وَصَبُورٍ وَنَصَفٍ^(٣) وَغَيْرِهَا مِمَّا يَكُونُ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثِنِ بِغَيْرِ تَاءٍ، وَمَنْ
أَفْعَلَ الَّذِي مَوْثِنُهُ فَعَلَاءً، وَقَعَلَانَ الَّذِي مَوْثِنُهُ فَعَلَى.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنَّمَا جُمِعَتِ الصِّفَةُ بِتِلْكَ الشُّرُوطِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَمْ
يُجْمَعْ بِهَا الْأَسْمُ الْجَامِدُ، لِشَبهِ الصِّفَةِ بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الصِّفَةَ أَبْدَأَ فِيهَا

= شَوَاهِدُ الشَّافِيَةِ ص ١٤٣. وَنَسَبَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ لِلْكَمَيْتِ فِي الْمَقْرَبِ ٢: ٥٠ وَشَرَحَ جَمْلَ
الزَّجَاجِيِّ ١: ١٤٨ وَ ٢: ٥٤٠. وَهُوَ فِي شَرْحِ هَاشِمِيَّاتِهِ ص ٢٦٤ ضَمَّنَ قَصِيدَتَهُ النَّوْنِيَّةَ
الطَّوِيلَةَ. وَهُوَ بِغَيْرِ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ ص ١٧٤. حَلَائِلُ: جَمْعُ حَلِيلٍ، وَحَلِيلُ الْمَرْأَةِ:
زَوْجُهَا. وَالْمَعْنَى: مَا افْتَرَشْتَهُمُ السُّودَانُ، يَعْنِي الْحَبْشَةَ، وَالْحُمْرَانَ: الْفَرَسَ. وَالْأَحْمَرُ فِي
كُلِّ شَيْءٍ عِنْدَ الْعَرَبِ: الْأَبْيَضُ.

(١) بِنَاءٌ: سَقَطَ مِنْ س.

(٢) انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ الْمَقْرَبِ ٢: ٥٠.

(٣) رَجُلٌ نَصَفٌ: كَهَلٍ.

معنى الفعل، إذ لا تكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه، وإذا كانت للمذكر لم تلحقها التاء، وإذا كانت للمؤنث لحقتها كما أن الفعل كذلك، تقول: مررت برجل قام، وبامرأة قامت، والفعل إذا وُصف به المذكر العاقل لحقته بعد سلامة لفظه الواو، فقلت: مررت برجال قاموا، ويقومون، وكذلك الصفة نحو: هؤلاء رجال قائمون. ولما كانت الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل لم تُجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون، وكذلك أَفْعَلُ فَعَلَاءً، وفَعْلَانُ فَعْلَى، لَمَّا لم يشبهها^(١) الفعل فيما ذكرناه لم يجوز أن تُجمع بالواو والنون. هذا مذهب البصريين.

وخالف الفراء في الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، فلم يُجز جمعها بالألف والتاء إذا جرت على المؤنث لأنها - وإن جرت عليه - مذكرة، بدليل أن نَصَفًا إذا صُغر لم يُقل في تصغيره إلا نَصِيفٌ بغير تاء، وإذا سُمي بحائض مذكّر لم يُمنع الصرف؛ لأنهما وأمثالهما - وإن أُجريا على مؤنث - مذكرة، وحُمِلَ على المعنى، كأنك قلت: بشخصٍ نَصِيفٍ وبشخصٍ حائضٍ، وإذا كانا من قبيل المذكر فلا يُجمع بالألف والتاء، كما لا يُجمع قائم صفة لمذكر بالألف والتاء. وأما جمعها وجمع أمثالها بالواو والنون فليس عنده [٦٧: ١] مانع له كالمانع من الجمع/ بالألف والتاء، فلذلك أجازته.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يسوغ لأن هذا النوع من الصفة لا يشبه الفعل، فإن حُكي شيء من ذلك في الشعر فضرورة، أو في الكلام فشاذا لا يقاس عليه، حكى يعقوب^(٢) أن العرب تقول: امرأةٌ نَصَفٌ، ونساءٌ أَنْصافٌ، ورجُلٌ نَصَفٌ، ورجالٌ أَنْصافٌ^(٣) ونَصَفُونَ. وذلك شاذا لا ينبغي أن يقاس عليه ما لم يسمع فيه الجمع.

(١) في النسخ كلها: لم يشبهها.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٧٤.

(٣) ورجل نصف ورجال أنصاف: سقط من س.

فإن قلت: كيف جمعوا الأفعَل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها الفُعْلَى، وهي لا تشبه الفعل؟

فالجواب أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها التعريف - وهو فرع على التنكير - أشبهت لذلك الفعل لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك، ولهذه العلة نفسها جمع الاسم الجامد إذا كان علماً بالواو والنون، وإن كان نكرة لم يجمع بهما لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل.

ص: وكونُ العقلِ لبعضٍ مثنيٍّ أو مجموعٍ كافٍ، وكذا التذكيرُ مع اتِّحادِ المادة، وشذَّ ضَبْعَانِ فِي ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ.

وما أَعْرَبَ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ غَيْرَ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ فَمَسْمُوعٌ، كـ (نَحْنُ الْوَارِثُونَ)، وَأُولَى وَعِلِّيَّيْنِ وَعَالَمِينَ وَأَهْلِينَ وَأَرْضِينَ وَعِشْرِينَ إِلَى التَّسْعِينَ.

وشاعَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ فِيمَا لَمْ يُكْسَرْ مِنَ الْمُعْوَضِ مِنْ لَامِهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ بِسَلَامَةٍ فَأَيُّ الْمَكْسُورِهَا، وَبِكْسَرِ الْمَفْتُوحِهَا، وَبِالْوَجْهِينِ فِي الْمَضْمُومِهَا، وَرَبْمَا نَالَ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ مَا كُسِّرَ، وَنَحْوَ رِقَةٍ وَأَضَاةٍ وَإِوَرَّةٍ.

ش: مِثَالُ كَوْنِ الْعَقْلِ لِبَعْضٍ مَا ذَكَرَ كَافِيًا^(١) قَوْلُكَ فِي رَجُلٍ وَفَرَسٍ: هُمَا سَابِقَانِ، وَفِي رَجُلٍ وَفَرَسَيْنِ: هُمَا سَابِقُونَ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ «وَكُونُ الْعَقْلِ لِبَعْضٍ مِثْنِيٍّ كَافٍ» لِأَنَّ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ لَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْعَقْلِ، إِنَّمَا تَخْتَلِفُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ بِسَبَبِ الْعَقْلِ، فَيُغْلَبُ ذُو الْعَقْلِ، بِخِلَافِ التَّثْنِيَةِ، فَإِنَّهُ لَا تَغْلِيْبَ فِيهَا بِسَبَبِهِ.

ومِثَالُ التَّذْكِيرِ فِي بَعْضِ قَوْلِكَ فِي امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ، وَمُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ: مُسْلِمَانِ، وَفِي مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَتَيْنِ: مُسْلِمُونَ، وَفِي أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ،

(١) ك، ص، ح: كافٍ.

وَسَكْرَانَ وَسَكْرَى: أَحْمَرَانِ وَسَكْرَانَانِ. وهذا معنى قوله: «مع اتِّحاد المادة». فإن اختلفت المادة كَثُورَ وَبَقَرَةٍ، وَرَجُلَ وَامْرَأَةٍ، فلا يقال في ذلك ثُورَانِ، ولا رَجُلَانِ، ولا في رَجُلَ وَامْرَأَتَيْنِ، وَثُورَ وَبَقَرَتَيْنِ: رِجال ولا ثيران.

وقوله: وَشَدَّ ضَبْعَانِ فِي ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ وَجْهَ الشَّدُوذِ أَنَّهُ غُلِبَ لَفْظُ الْمُؤنَّثِ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكَرِ؛ لِأَنَّ ضَبْعاً هُوَ لِلْمُؤنَّثِ، وَضَبْعَانَا هُوَ لِلْمَذْكَرِ، فَحِينَ ثَنَوْا قَالُوا ضَبْعَانِ. وَإِنَّمَا غُلِبَ لَفْظُ الْمُؤنَّثِ لِأَنَّهُ أَخْفَ مِنْ لَفْظِ الْمَذْكَرِ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ الزَّوَائِدِ، وَقَدْ جَاؤُوا بِذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ، فَقَالُوا فِي ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ: ضَبْعَانَانِ، فَغَلَبُوا الْمَذْكَرَ عَلَى الْمُؤنَّثِ. وَكَذَلِكَ غَلَبُوا فِي الْجَمْعِ، قَالُوا ضِبَاعٍ، وَلَمْ يَقُولُوا ضِبَاعِينَ، وَقَدْ حَكَى أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ^(١) أَنَّ ضَبْعاً يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ^(٢) وَالْأُنْثَى، فَعَلَى هَذَا لَا تَغْلِبُ فِيهِ إِلَّا إِنْ نُقِلَ/ أَنَّ مِنْ لَا يَقُولُ لِلْمَذْكَرِ إِلَّا ضِبْعَانِ، وَلَا يَقُولُ لِلْمُؤنَّثِ إِلَّا ضَبْعٍ، فَإِذَا ثَنَّى قَالَ فِيهِمَا ضَبْعَانِ، فَإِنْ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ تَغْلِبِ الْمُؤنَّثِ عَلَى الْمَذْكَرِ.

وقوله: فَمَسْمُوعٌ يَعْنِي أَنَّهُ يُقْتَصَرُ^(٣) بِهِ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ، وَلَا يُتَعَدَّى، فَ﴿الْوَارِثُونَ﴾^(٤) فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ جَمْعاً لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى. وَكَذَلِكَ ﴿الْقَادِرُونَ﴾^(٥) وَ﴿الْمُهْدُونَ﴾^(٦) وَ﴿وَأَنَا لَمُوسِعُونَ﴾^(٧)، فَلَا تَقِيسُ عَلَيْهِ أَنَّ تَقُولُ فِي اللَّهِ - تَعَالَى - الرَّحِيمُونَ وَلَا الرَّحْمَنُونَ وَلَا الْحَكِيمُونَ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ - تَعَالَى - تَوْقِيفِيَّةٌ، لَا يَقَالُ مِنْهَا إِلَّا مَا ذَكَرَهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، أَوْ ذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ، مَعَ كَوْنِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْجَمْعِ لَا يَكُونُ لِمُفْرَدِ الذَّاتِ.

(١) المذكر والمؤنث له ص ٩٣.

(٢) ك: على المذكر.

(٣) ك: يعني استقصر.

(٤) سورة الحجر: ٢٣ ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾.

(٥) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾.

(٦) سورة الذاريات: ٤٨ ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾.

(٧) سورة الذاريات: ٤٧ ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾.

وأما «أُولُو» فهو وصف، ولا واحد له من لفظه حتى يعتبر فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

وأما «عَلْيُون» فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غاية له. وقال المصنف في الشرح^(١): «عَلْيُون كَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ عَلِيٌّ: فَعِيلٌ مِنَ الْعُلُوِّ، فَجُمِعَ جَمْعَ مَا يَعْقِلُ، وَسُمِيَ بِهِ أَعْلَى الْجَنَّةِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ صَرِيْقُون^(٢) وَصِقُون^(٣) وَنَصِيْبُون^(٤) وَقِنْسَرُون^(٥) وَيَبْرُون^(٦) وَدَاوُون^(٧) وَفَلَسْطُون، قَالَ الْأَعَشَى^(٨):

وَتُجَبَى إِلَيْهِ الْعَيْلَجُونُ وَدُونَهَا صَرِيْقُونُ فِي أَنْهَارِهَا وَالْخَوَزَنْقُ

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَدِيٍّ^(٩):

تَرَكْنَا أَخَا بَكْرٍ يَنْوُءُ بِصَدْرِهِ بِصَفَيْنَ مَخْضُوبَ الْجُيُوبِ مِنَ الدَّمِ

(١) شرح التسهيل ٨١:١.

(٢) صريفون: قرية كبيرة غناء شجراء قرب عكبراء وأوانا على ضفة نهر دجيل. وقرية من قرى واسط. وقرية من قرى الكوفة.

(٣) صفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس.

(٤) نصيبون: مدينة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين سنجار تسعة فراسخ، وبينها وبين الموصل ستة أيام.

(٥) كانت قنشرين مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص.

(٦) يبرين: اسم لمواضع عديدة، منها أنها اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين. واسم قرية من قرى حلب. قلت: هي التي تسمى الآن «جبرين» وموقعها شرقي حلب. واسم قرية من نواحي عَزَاز. قلت: هي التي تسمى اليوم «كَلْجَبْرِين»، وهي مسقط رأسي.

(٧) دارين: قَرْصَة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند. وقيل: هي الداروم، وهي بليدة بينها وبين غرة أربعة فراسخ، فتكون غير التي بالبحرين.

(٨) ديوانه ص ٢٦٩. إليه: أي إلى النعمان المذكور في البيت السابق لهذا البيت. والخوزنق: قصر مشهور للنعمان. وقوله: «العيلجون» كذا في س، ك، ص. وفي ح: العيجلون. ولم أقف عليه. والذي في الديوان: السَّيْلَجُون. وكذا في معجم البلدان (سيلحون) ٣: ٢٩٩. وهي قرية قرب الحيرة.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل مما رجعت إليه من الكتب التي صنف قبل أبي حيان.

ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

وأما «عالمون» فوجه شذوذه أن مفرده «عالم» اسم جنس، وليس يعلم، فقد فات شرط العلمية. والعالم في اشتقاقه خلاف، أهو من العلم أم من العلامة؟ فإن قلنا من العلم فيكون مختصاً إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العلامة فيقع على من يعقل وعلى^(١) ما لا يعقل، وحين جمع بالواو والنون غلبَ مَنْ يعقل على ما لا يعقل.

وقال المصنف في الشرح^(٢): «عالمون اسم جمع مخصوص بمن يعقل، وليس جمع عالم؛ لأن العالم عامّ والعالمين خاصّ، وليس ذلك شأن الجموع، ولذلك أبى س^(٣) أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأنّ العرب يعمّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصّ بالبادين.

وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مراد به مَنْ يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لو جاز في عالم هذا الذي زعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما^(٤) يعقل، فكنا نقول في جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل شيئون وشخصون، وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضى إليه» انتهى كلام المصنف في شرحه.

فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» فليس كما ذكر، بل العالمون قد يشمل مَنْ يعقل وما لا يعقل عند من جعله مشتقاً من العلامة لا من العلم، [١٠٦٨/ب] وأما ما ألزم مَنْ جعله/ جمع عالم من أنه كان يجوز أن يقال شيئون

(١) على: سقط من ك، ص، ح.

(٢) شرح التسهيل ٨١: ١.

(٣) الكتاب ٣٧٩: ٢، وفي الهامش الرابع أثبت المحقق قول السيرافي الذي فسّر إباء سيبويه المذكور.

(٤) كذا في النسخ كلها.

وَشَخْصُونَ، فلا يلزم لأنه - عنده - جمع عالم على جهة الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العلمية، وإنما كان يلزمه ذلك أن لو كان يدّعي أنه جُمع جمعاً قياسياً.

وأما «أَهْلُونَ» فجمع أهلٍ، وأهل ليس بعَلَم ولا صفة. ومُحَسَّنُ جمعه بالواو والنون شذوذاً أنه قد يُستعمل استعمال «مُسْتَحَقَّ»، فأجري في الجمع مجرى «مستحقَّ»، وقال تعالى: ﴿سَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾^(١) وقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٢).

ومثل جمع أهل على أَهْلِينَ جمع مَرءٍ على مَرَّئِينَ في قول الحسن: «أَحْسِنُوا مَلَائِكُمْ الْمَرْؤُونَ»^(٣). وهو شاذ.

وأما «أَرَضُونَ» فجمع أَرْضٍ، وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية. وقد تَمَحَّل المصنف^(٤) لجمع أَرْضٍ على أَرْضِينَ بأنه قد جُمع هذا الجمع ما يُتَعَجَّب منه ويُستعْظَم مما لا يعقل تشبيهاً بالعاقل لأنه هو الذي يصدر ما يُتَعَجَّب منه. ومن وُرود الأَرْضِينَ في مقام التعجب والاستعظام قول الشاعر^(٥):

وَأَيَّةَ بَلَدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا مِنْ الْأَرْضِينَ تَعْلُمُهُ نِزَارُ

وقول الآخر^(٦):

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مُنْبَرٍ

وقيل: إنما جُمعت هذا الجمع عوضاً من عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها

(١) سورة الفتح: ١١.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث (ملا) ٤: ٣٥٢ وشرح التسهيل ١: ٨٢. والملا: الخلق.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٢.

(٥) البيت في جوهرة اللغة ٣: ٥١١ وشرح التسهيل ١: ٨٢ وشرح الجزولية ص ٤٨١.

(٦) هو كعب بن معدان الأشقري كما في المحتسب ١: ٢١٨. هداد: حي من اليمن. ك: هُداد.

وشرح التسهيل: هداد.

واقعة على مؤنث، فكان قياسها أن يقال فيها أَرْضة، فلما مُنعت من ذلك جُمعت هذا الجمع كما جمعوا سَنَة هذا الجمع عوضاً من لامها المحذوفة، فقد استوت أَرْض وسَنَة في الجمع تعويضاً، ولذلك فُتحت راء أَرْض كما غُيّرت سين سَنَة.

وقيل: فُتحت الراء لأنها نابت عن أَرْضات، وكان ذلك خوفاً من الالتباس بجمع أَرْضة^(١). انتهى ما تَمَحَّلَ به لجمع أَرْض على أَرْضين، وهو من فضول الكلام.

وأما «عِشْرُونَ» والعقود بعده إلى «تِسعين» فمعلوم أنها ليست بجموع، وأنه ليس فيها شروط ما يُجمع بالواو والنون.

وزعم بعضهم أن «ثلاثين» وأخواته جموع، وجُمعت بالواو والنون على سبيل التعويض كما ذكر في أَرْض؛ لأن تاء التأنيث سقطت من مفرداتها حين عُدَّ بها^(٢) المؤنث، ولم يكن من حقها أن تسقط، وعُوملت العشرة بذلك - وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية - لأن المثنى قد يُعرب إعراب الجميع، وغُيّرت عينها وشينها كما غُيّرت سين سَنَة وراء أَرْض. قال المصنف في الشرح^(٣): «وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، إذ لا يُعهد ذلك في شيء^(٤) من الجموع قياسية كانت أو شاذة» انتهى.

وقوله: وشاع هذا الاستعمال أي: الجمع بالواو والنون رفعاً، والياء والنون جرّاً ونصباً، وزيادة النون بعدها.

(١) الأَرْضة: دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع. وقيل: الأَرْضة ضربان: ضرب صغار مثل كبار الدَّرّ، وهي آفة الخشب خاصة. وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة، وهي آفة كل شيء من خشب ونبات غير أنها لا تُعرض للرطب، وهي ذات قوائم.

(٢) ك: حين عدمها.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٣.

(٤) س: إذ لا يُعهد في ذلك شيء.

وقوله: فيما لا يُكسّر خَرَجَ بذلك ما كُسِّرَ نحو شَفَة وشَاة، فإنهما حُذِفَت لأمُهما، وعُوِضَ منها الهاء، لكنهما كُسِّرا، فقليل: شِيَاه وشِفَاه. وأصلهما شَفْهَة^(١) / وشَوْهَة^(٢)، ولأجل تكسيرهما لم يُجمعا جمعَ سلامة لا [١/٦٩: ١] بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يُكسّر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعانِ نحو ثُبَة^(٣)، تقول ثُبَات وثُبُون.

وقوله: هاءُ التانيث خَرَجَ بذلك أُخْتُ وبُنْتُ لأنها تاءُ التانيث لا هاءُ التانيث، فبُنْتُ وأُخْتُ قد حُذِفَ لأمهما، ولا يُجمعان هذا الجمع.

وقوله: بسلامة فاءِ المكسورِها يعني أنَّ حركتها لا تتغير في الجمع نحو مائة، تقول مِثُون، فتبقى الميم مكسورة على حالها في مائة. وحكى الصَّغاني عَزُون^(٤) بضم العين. ولعلها مما جاء في المفرد الكسر والضم.

وقوله: وبكسرِ المفتوحِها تقول في سَنَة: سِنُون. قال المصنف في الشرح^(٥): «إن كان مفتوحَ الأول أو مكسورَه لم يَجُزْ في جمعه إلا الكسر». وكان قد قَدَّمَ قَبْلَ ذلك عند شرحه قولَه: «لغير تعويض» أن سين سَنَة في الجمع بالواو والنون تُكسر، وقال: «وقد رُوي ضَمُّها»^(٦)، فيكون هنا قد نسي أنه ذكر أنها رُوي ضَمُّها، إذ لم ينبه عليه هنا.

وهذا الذي ذكر من التغيير في فاء ما جُمع من هذا النوع هذ الجمع حكاها ابن كيسان^(٧) عن الكسائي.

فمما جاء من المكسور الفاء من ذلك مائة ورثة وعِرَة وعِصَة،

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦٧، ٤٦٠ والمصنف ٢: ١٤٤ - ١٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٨ - ٢٦٠.

(٣) الشبّة: الجماعة من الناس وغيرهم.

(٤) عزون: جمع عِرَة، والعِرَة: الجماعة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٨٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ٧١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٨٣.

قال^(١):

ثَلَاثُ مِثْقَالٍ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ

وقال^(٢):

فَغَضَنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْظُ مِنْهُمْ قُلُوبَنَا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِئِينَا

وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ﴾^(٣)، وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ

عِصِينَ﴾^(٤).

وجاء من المفتوحها سَنَةٌ، ومن المضمومها ثُبَّةٌ وَقَلَّةٌ وَكُرَّةٌ، قال الشاعر^(٥):

وَالْخَيْلُ تَعْدُو عُصْبًا ثِينًا

ولام هذه الكلمات^(٦) واو محذوفة إلا سَنَةٌ^(٧) وعُصْبَةٌ^(٨)، فيحتمل أن

(١) هو الفرزدق كما في أمالي ابن الشجري ٢: ٢١٠ حيث خرّجه المحقق من مصادر كثيرة. وديوانه ص ٨٥٣، وصدره فيه: «فَدَى لِسِيوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي بَهَا» ولا شاهد فيه حيثئذ. وراجع الخزانة ٧: ٣٧٠ - ٣٧٤ [الشاهد ٥٤٣]. الأهاتم: بنو الأهتم بن سنان بن سُمَيٍّ. قيل: غرم ثلاث ديات فرهن بها رداءه، وكانت الدية مائة إبل، والمعنى ثلاثمائة، وفي بها ردائي حين رهنته بها، وَجَلَّتْ فَعَلْتُ هَذِهِ الْعَارَ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ. وقيل: الرداء في البيت بمعنى السيف.

(٢) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٦٣ والنوادر ص ١٩٥ والحليات ص ٦١ والتكملة ص ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٣.

(٣) سورة المعارج: ٣٧.

(٤) سورة الحجر: ٩١.

(٥) هو الأغلب العجلي. وقبلة: نحن هَبَطْنَا بَطْنًا وَالْغَيْثَا. المخصص ٣: ١٢٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٨ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٠. والغين: اسم واد. عصب: جماعات في تفرقة، واحدها عُصْبَةٌ، وهي العشرة فما فوقها. وثبين: جماعات متفرقة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٠١ - ٦١٣، ٦٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٥ - ٢٧٩.

(٧) الكتاب ٣: ٣٦٠، ٤٥٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٨، ٥٤٧، ٦٠٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦١.

(٨) الكتاب ٣: ٣٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٥ - ٦٠٦، ٤١٨، ٥٤٧ - ٥٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٨ - ٢٧٩.

تكون هاء وأن تكون واواً لمجيء التصريف عليهما، وإلا مائة ورثة، فإنها ياء لقولهم مَأَيْتُ الدراهم، وأمأَيْتُها^(١)، وأمأَتْ هي، فقولهم مَأَيْتُ دليل على أن المحذوف ياء. ورَأَيْتُ الطائرَ: أَصَبْتُ رِثَّتَهُ، كما تقول كَبَدَهُ: أَصَابَ كَبِدَهُ، فالمحذوف ياء.

وقوله: وربما نَالَ هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ مثاله ظُبَّةٌ^(٢)، جُمِعَتْ على ظُبَيْنَ، وقد كَسَّرُوهَا على ظُبًا، ولامها المحذوفة واو، قالوا ظَبُونُهُ إِذَا أَصَبَّتْهُ بِالظُّبَةِ، وَمِنْ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ والنون قولُ الشاعر^(٣):

يَرَى الرَّائِوُونَ فِي الشَّقَرَاتِ مِنْهَا وَقُوداً فِي حُبَابِجٍ وَالظُّبِينَا
وَأَجَازَ اللَّيْثُ بْنُ الْمُظْفَرِ^(٤) جَمَعَ ظُبَّةَ السَّيْفِ عَلَى

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٠٤.

(٢) الظبة: حدّ السيف والسنان والخنجر وما أشبهها.

(٣) هو الكميت بن زيد. والبيت في شرح هاشميته ص ٢٨٦ وتهذيب اللغة ٣٥١:١١ و٣٩٩:١٤ والتكملة ص ١٦٣ وأمالى ابن السجري ٢:٢٦٨ والمخصص ١١:٢٨ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٤ وضرائر الشعر ص ١٠٤ والتاج (حب) ٢:٢٣٠ و (شفر) ١٢:٢١١ وغيرها. وقوله: «الشَّقَرَاتُ» كذا في «س» وضرائر الشعر. وفي ص، ح: السفرات. وفي «ك» والمصادر المذكورة: «الشَّقَرَاتُ». والشفرات: جمع شفرة، والشفرة: حدّ السيف. وهو يصف سيوفاً. والشقرات: جمع شقرة، وهي واحدة الشَّقِر، والشَّقِر: شقائق النعمان. وهذا غير مناسب للمقام إلا إذا أراد أن السيوف حمر كالشَّقَرَات. وقوله: «وقوداً في حُبَابِجٍ» كذا في «س». وفي بقية النسخ وبعض المصادر «وقودَ أبي حباب» وفي بعضها «كنار أبي حباب» وقالوا: حُبَابِجٍ: رجل كان لا يتفع بناره لبخله، فُسِّبَ إليه كل نار لا يتفع بها. وجعل الكميت اسمه كنية ضرورة. وقيل: هو أبو حباب، والحباب: طائر أطول من الذباب في دقة، يطير فيما بين المغرب والعشاء، كأنه شرارة. والحباب: ما اقتدح من شرار النار في الهواء. وقد آثرت ما في «س» لأنها أعلى النسخ، وقد ضبط البيت فيها مع الإعجام، فهي نسخة كتبها تلميذ المؤلف ابن مكتوم من خط المؤلف وأصله كما ذكرنا في المقدمة.

(٤) هو الليث بن المظفر. وقيل: الليث بن نصر بن سَيَّار، وقيل: ابن يسار. وقيل: الليث بن رافع بن نصر بن يسار. الخراساني اللغوي النحوي. أخذ عن الخليل. كان من أكتب الناس في زمانه، بارعاً في الأدب، بصيراً بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتباً للبرامكة. قيل: كان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده، فصنف الليث باقي الكتاب، وسمى نفسه=

طُبُوت^(١). وكأنه^(٢) قاس ذلك على عِضَّة وسَنَّة حيث قالوا عِضُوت
وسَنُوت، والمسموع في جمعها بالآلف والتاء طُبَات، كما قال^(٣):

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الطُّبَاتِ نُفُوسُنَا وليست على غير الطُّبَاتِ تَسِيلُ

ومثال طُبة في كونه كُسّر وجمع بالواو والنون وبالآلف والتاء بُرة، قالوا
بُراً وبُرات وبُرُون، قال الشاعر^(٤):

/ كَانَ الْبُرَيْنَ وَالذَّمَالِيَجَ عُلَّقَتْ على عُشْرِ أَوْ خِرْزَعٍ لَمْ يُخَصِّدِ [١٩: ٦٩ ب]

وجمعُ الطُبة بالواو والنون لم يحفظه س^(٥)، وهو شاذ لا يلتفت إليه،
ومنه قوله^(٦):

تَعَاوَزَ أَيْمَانُهُمْ بَيْنَهُمْ كُؤُوسَ الْمَنَايَا بِحَدِّ الطُّبِينَا

وقوله: ونحو رِقة أشار إلى أنه يقلّ وجود هذا الجمع في المنقوص
الذي حذفت منه الفاء، وعُوَضَ منها تاء التأنيث، وإن لم يُكسّر، والمسموع
من ذلك رِقُون في رِقة، وهي الفِضَّة، ولِدُون في لِدَّة، وهو المساوي في
السِّنِّ، وَحِشُون في حِشَّة، وهي الأرض التي لا أُنس فيها، ومن كلام العرب
«وَجَدَانُ الرَّقِيقِ يَغْطِي أَفْنَ الْأَفِين»^(٧)، يقال: عَطَى عَطِيًّا: سَتَرَ، والتشديد

= الخليل. مراتب النحويين ص ٥٨ [ضمن ترجمة الخليل] وتهذيب اللغة ٤١: ١. ومعجم
الأدباء ٤٣: ١٧ - ٥٢ وإنباه الرواة ٤٢: ٣ وبغية الوعاة ٢٧٠: ٢.

(١) قال: «ولو جُمع طُبُوت في الشعر على قياس سَنُوت جاز» العين (ظبي) ١٧١: ٨. ويظهر
من هذا القول أن جوازه مقصور عنده على الشعر.

(٢) صرح الليث بذلك كما اتضح من قوله المثبت في الهامش السابق.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو السموأل بن عادياء اليهودي، كما في الحماسة
٧٩: ١ [الحماسية ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

(٤) هو طرفة بن العبد. ديوانه ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ١٩٧. البرين: الخلاخيل.
والذماليج: جمع دُمْلُج ودُمْلُوج، وهو المِعْضَد من الحُلِيِّ. والعُشْر: شجر أملس مستو
ضعيف العود. والخروع: كل نبت ناعم. ولم يُخَصِّد: لم يُثْن.

(٥) الكتاب ٤٠١: ٣.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) مجالس ثعلب ص ٥٧٨ والبصريات ص ٣٨٥ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٠٦ =

أشهر، وقال الشاعر^(١):

رَأَيْنَ لِذَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرَحَ لِدِيَّ أَسْنَانَ الْهَرَامِ
وقوله: وَأَضَاةٌ. الْأَضَاةُ: الْغَدِيرُ، وَيُجْمَعُ عَلَى إِضْيَيْنَ بِكسْرِ الهمزة
وحذف الألف، قال الشاعر^(٢):

خَلَّتْ إِلَّا أَيَاصِرَ أَوْ نَيْيَا مَحَافِرُهَا كَأَسْرِيَةِ الْإِضْيَيْنِ
الْأَسْرِيَّةُ: جَمْعُ سَرِيٍّ، وَهُوَ مَسِيلُ الْمَاءِ. وَقَدْ كُسِّرَتْ أَضَاةٌ عَلَى إِضَاءٍ،
قال الشاعر^(٣):

عُلَيْنَ بِكَذْيُونٍ وَأَبْطَنَ كُرَّةً فَهَنْ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلَاثِلِ
فِي أَحَدِ التَّأْوِيلِينَ^(٤). وَمِثْلُ أَضَاةٍ قَنَاءَ، كَسَّرُوهَا عَلَى قُنْيٍ، وَجَمَعُوهَا

= وتهذيب اللغة (ورق) ٢٨٩: ٩ ومجمع الأمثال ٣٦٧: ٢. الوجدان: الرُّجْدُ، يقال: وَجَدْتُ الْمَالَ وَجْدًا وَوَجْدًا وَوَجْدَانًا، أَي: صَرْتُ ذَا مَالٍ. وَالْأَفْنُ: الْحَقُّ، وَالْأَفْيَنُ: الْأَحَقُّ. وَمَعْنَاهُ: الْمَالُ يَغْطِي الْعُيُوبَ. يُضْرَبُ فِي فَضْلِ الْغِنَى وَالْجِدَّةِ.

(١) هو الفرزدق: ديوانه ص ٨٣٧ والنقائض ص ١٠٠٨ واللسان (ولد) ٤٨٥: ٤ والرواية فيهن «رَأَيْتُ شُرُوهَنَ». وشرح التسهيل ٨٤: ١. شرح الشباب: أَوَّلُهُ وَنَضَارَتُهُ وَقُوَّتُهُ. وَمُؤَزَّرَاتٍ: مَنْظَّمَاتٌ مُسْتَوِيَّاتٌ. وَالْهَرَامُ: جَمْعُ هَرَمٍ، وَهُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ. وَلِدِيَّ: جَمْعُ لَدَةٍ، أَضْيَفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَحَذَفَتْ نُونُهُ، وَالْأَصْلُ لِدَيْنَ. ك: أَسْنَانَ الْهَدَامِ.

(٢) هو الطرماح. ديوانه ص ٥٢١ واللسان (أضأ) ٤٠: ١٨ وشرح التسهيل ٨٤: ١. الْأَيَاصِرُ: جَمْعُ أَيَّصَرَ، وَهُوَ حَبْلٌ صَغِيرٌ قَصِيرٌ يُشَدُّ بِهِ أَسْفَلَ الْخَبَاءِ إِلَى وَتْدٍ. وَالنَّيْيُ: جَمْعُ نُوْيٍ، وَهُوَ حَفِيرَةٌ تَحْفَرُ حَوْلَ الْخِيْمَةِ أَوْ الْخَبَاءِ لَتَمْنَعُ مَاءَ الْمَطَرِ وَتَدْفِعَ السَّيْلَ. ك: إِلَّا أَيَاصِرَ. شرح التسهيل: الْإِضْيَيْنَا.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٠١ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٦٨ وأمالى ابن الشجري ٢٤٠: ١، ٢٧٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ - ٩٠، ٧٩١ واللسان (كرر) ٤٥٢: ٦ و (غلل) ١٥: ١٤ و (كدن) ٢٣٧: ١٧ و (أضأ) ٤٠: ١٨. يَصِفُ دُرُوعًا جُلِّيتَ بِالْكَدْيُونِ وَالْبَعْرِ. الْكَدْيُونُ: دُقَاقُ السَّرْقِينَ يَخْلُطُ بِالزَّيْتِ فَجُلِّيَ بِهِ الدُّرُوعُ. وَالْكَرَّةُ: الْبَعْرُ الْعَفْنُ تَجْلَى بِهِ الدُّرُوعُ. وَالْغَلَاثِلُ: مَسَامِيرُ الدُّرُوعِ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ رِوُوسِ الْحَلْقِ لِأَنَّهَا تَغْلَى فِيهَا، أَي: تَدْخُلُ، وَاحِدَتُهَا: غَلِيلَةٌ.

(٤) والتأويل الآخر أَنَّ إِضَاءً جَمْعُ أَضَا، وَأَضَا جَمْعُ أَضَاةٍ. الْلسَانُ (أضأ) ٤٠: ١٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧، ٧٩١.

على قُنين، أنشد خَلَف الأحمر في مجلس يونس بن حبيب^(١):
فإنك لو رأيت، ولن ترّيه، أكفّ القوم تُخْرَقُ بالقنين

وقوله: وإورّة مثاله قول الشاعر^(٢):

تُلْقَى الإورُون في أَكْنافِ دارِها تمشي، وبين يديها البرُّ مَشُورٌ

ومثل إورّة في هذا الجمع حرّة^(٣) وحرّون، وقالوا^(٤): إحرّون جمع
إحرّة تقديرًا، ولا يقال إحرّة، يعنون الحرار، وقال الراجز^(٥):

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإَحْرَيْنِ والخَمْسُ قد أَجْشَمَنَكَ الأَمْرَيْنِ

وقد طَوَّلَ النحاة^(٦) في تعليل جمع إورّة وحرّة هذا الجمع، ومُلْخص ما
حوَمُوا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضاً من شيء نقص
حقيقة، كالذي حذف لأمه أو فاءه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون
مؤنثاً بالتاء، أو نقص توهمًا كإورّة وإحرّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد
نقصا. وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحْصَلُ طائلاً، ولا يُوقَفُ من
ذلك على ما يَتَلَجُّ به الصدر، وإنما تلك خيالات وسواسية وضياح وقت في
غير حاصل.

(١) البيت لعامر بن شقيق الضبي. الحماسة ١: ٢٩٥ [الحماسية ١٨٨].

(٢) تقدم في ص ٢٥١، ٢٥٣.

(٣) الحرّة: أرض ذات حجارة سود نخرات كأنها أحرقت بالنار.

(٤) حكاة سيبويه عن يونس. الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٥) هو زيد بن عتاهية. جمهرة اللغة ١: ٥٩٩ و ٣: ٥١٠ والاشتقاق ص ١٣٦ وشرح الأبيات
المشكلة الإعراب ص ١٥٩ والتكملة ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٧ وأمالي ابن
الشجري ٢: ٢٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٧ - ٨٠٩. والمعنى: ليس لك إلا
الحجارة والخية. وكان زيد لما عظم البلاء بصفين قد انهزم ولحق بالكوفة، وكان علي
- رضي الله عنه - قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة خمسمائة من بيت مال البصرة،
فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته: أين خمس المائة؟ فأنشد أبياتاً منها البيت الشاهد. لا
خمس: لا خمسمائة. والأمرين: الشرّ والأمر العظيم.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٩ - ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٦ - ٦١٨،
٦٢٤.

وحكى صاحب الموعب^(١) عن ثعلب أن «فاك» يجمع بالواو والنون، فيقال: قُونٌ وقِين. وهذا في غاية الغرابة/، وكان هذا الجمع عوض عما [١/٧٠:١] ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع وبيائه. ومن غريب هذا الجمع قولهم في ثذي: ثِدُونٌ وثِدين^(٢)، قال الشاعر^(٣):

فأصبحتِ النساءُ مُسَلَّباتٍ لها الويلاتُ يمددُنَ الثِّدِينَا

شَبَّهَ الثِّدِيَّ بالقُنِيَّ. وقولهم في عِزْهَاءَ: عِزْهُونَ بضم الهاء، ذكره في «العَيْن»، قال^(٤): «والعِزْهَاءُ: اللثيم، والعِزْهَاءُ: الذي لا يطرب للسماع». وقال غيره^(٥): هو الذي لا يقرب النساء. وقيل: لا يصح ضم الهاء في عِزْهُونَ في الجمع، وإنما هو عِزْهُونَ بفتح الهاء من جمع المقصور.

ص: وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللام في النون منونةً غالباً، ولا تُسْقِطُهَا الإضافةُ، وتلزمه الياءُ. ويُصَبُّ كائناً بالألف والتاء بالفتحة على لغة، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف، وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي.

(١) تمام بن غالب المعروف بابن التَّيَّانِي أو بابن التَّيَّان أبو غالب الأندلسي المُرسِي اللغوي [٤٣٣ هـ] أخذ عن أبيه وعن أبي بكر الزبيدي. وكان إماماً في اللغة، ثقةً في إيرادها. صنف «تلقيح العين» في اللغة، وهو المسمى «الموعب» لم يؤلف مثله اختصاراً وإكثاراً. توفي بالمرية. الصلة ص ١٢٠ - ١٢١ وبغية الملتبس ص ٢٥٢ وفهرست ابن خير ص ٣٥٩ - ٣٦١ ومعجم الأدباء ١٣٥:٧ - ١٣٨ وإنباه الرواة ٢٥٩:١ ووفيات الأعيان ٣٠٠:١ - ٣٠١ وبغية الوعاة ٤٧٨:١ - ٤٧٩ وكشف الظنون ٤٨١:٣ وإيضاح المكنون ٦٠٧:٢.

(٢) كذا بكسر التاء فيهما، وضمها في الشاهد التالي.

(٣) البيت في جمهرة اللغة ٥١١:٣ واللسان (ثدي) ١١٧:١٨.

(٤) كتاب العين ١١٥:١ (عزه) ولفظه: «العِزْهَاءُ: اللثيم من الرجال الذي لا يخالط الناس، ولا يطرب للسماع، ولا يحب اللهو، وجمعه عِزْهُونَ، تسقط منه الهاء، والألف الممالة لأنها زائدة لا تستخلف فتحة، ولو كانت أصلية مثل ألف مثنى لاستخلفت فتحة كقولهم مَثْنُونٌ».

(٥) جمهرة اللغة ١٠:٣ والخصائص ٢٩٩:١.

ش: تقدم أن سِينَا ونحوه من المعتل اللام الذي عُوْض من لامة هاء
التأنيث أعرب إعراب جمع المذكر السالم، وإعراب سنين هذا الإعراب هو
لغة أهل الحجاز وعُليا قيس، وأما بعض بني تميم^(١) فيجعل الإعراب في
النون، ويلزم الياء، فيقول: هي السَّينُن، قال الفراء: أنشدني بعضهم^(٢):

أرى مَرَّ السَّينِينِ أَخَذَنْ مِنِّي كما أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهِلالِ

وقوله: مُنُونَةٌ غالباً تنوينها هي لغة بني عامر، قال الفراء: وأما بنو عامر
فإنهم يُجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: أقمت عنده سِينَا
كثيرة، قال الفراء: أنشدني بعض بني عامر^(٣):

مَتَى تَنْجُ حَبَوًّا مِنْ سِينِينَ مُلَحَّةً تُثَمَّرُ لِأُخْرَى تُنْزَلُ الْأَعْصَمَ الْفَرْدَا
ذِرَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِينِنَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبَا، وَشَيْبَنَا مُرْدَا
قال: وأنشدني الكسائي^(٤):

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ، سَلِي مَعَدًّا سِينِنَا مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا
قال: وأنشدني الْمُفَضَّلُ^(٥):

سِينِينِي كُلُّهَا قَاسِيَتْ حَزْبًا أَعَدُّ مِنَ الصَّلَادِمَةِ الذُّكُورِ

وأما عدم تنوينها فلغة تميم، قال الفراء: إذا أَلَقْتُ بنو تميم الألف

(١) قال الفراء: «وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر» معاني القرآن ٢: ٩٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧، وقبله فيه: وأنشدني العُكْلِي أَبُو نَزْوَانَ. والبيت لجريز. ديوانه
ص ٥٤٦. السرار: الليلة التي يستسر فيها القمر، يقال: استسرَّ الهلالُ في آخر الشهر: أي
خفي.

(٣) تقدم تخريج البيت الثاني في ص ٢٨٠. والبيتان في معاني القرآن للفراء ٢: ٩٢ بتقديم الثاني
على الأول. الأعصم من الظباء والوعول: الذي في ذراعيه بياض، والعَصْم تسكن أعالي
الجبال.

(٤) البيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٣١٠ وتخليص الشواهد ص ٧١.

(٥) البيت لِقُطَيْبِ بْنِ سَنَانَ الْهَجِيمِيِّ كما في التوارد ص ٤٥٢. وهو بغير نسبة في مجالس نعلب
ص ٢٦٦ وشرح الآيات المشككة الإعراب ص ١٨٢ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر
ص ٢٢٠. الصلادمة: جمع الصُّلْدِم، وهو الأسد، وقيل: الشديد.

واللام من السينين لم يُجْروا سِنين، فقالوا: قد مضت له سِنينُ كثيرة، وكنتُ عنده بضَع سِنينَ يا هذا.

وظاهر كلام المصنف أن من جعل الإعراب في النون يرفع بالضمّة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، سواء أُنَوّن أم لم يُنَوّن، ولذلك شَبَّهه بِغَسْلين^(١) مرة وبحين مرة، فأما إذا نَوّن فظاهر، وأما من لم يُنَوّن فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوع الصرف، فيُرفع بالضمّة، ويُنصب ويُجر بالفتحة، ولذلك قال الفراء عن تميم: «إنهم إذا طَرَحوا الألفَ واللام من السينين لم يُجْروا». ومعناه في اصطلاح الكوفيين أنهم يُعربونه إعراب ما لا ينصرف، [ب/٧٠: ١] هذا هو الاصطلاح عندهم، يقولون^(٢) في المنصرف: مُجْرَى، وفيما لا ينصرف: غير مُجْرَى. قال المصنف في الشرح^(٣): «وبعض هؤلاء لا يُنَوّن»، وكان قد قَدَّمَ^(٤) قوله: «مِن العرب مَنْ يُشبه سِنين ونحوه بِغَسْلين»^(٣). قال: «فيترك التنوين لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد»^(٣).

وقوله: ولا تُسْقِطها الإضافةُ لأنها تنزل منزلة الدال من زَيْد في جعل الإعراب فيها، فصارت حرف إعراب، وإن كانت زائدة، كما أن نون غَسْلين حرف إعراب، وهي زائدة.

وقوله: وتَلَزَمه الباءُ لأنه يجتمع إعرابان في حرف واحد؛ لأنها كانت قبل الإعراب بالحركات تُعرب في الرفع، وفيها الواو، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرْفَع به، وهو الواو، وبين ما تُرْفَع به الآن، وهو الضمة، فأما قراءة

(١) الغسلين: غُسلَة أبدان الكفار في النار. وهو فعْلين من الغُسلَة.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٢: ١ - ٤٣، ٣٤٢، ٤٢٨ - ٤٢٩ و ١٩: ٢ - ٢٠، ١٧٥ - ١٧٦،

٢٨٩ - ٢٩٠ و ١٠٢: ٣، ١٠٩، ١١٠، ١٨٩، ٢٣٢ - ٢٣٣ والمذكر والمؤنث للفراء

ص ٨٦، ١٠٣ والموفي في النحو الكوفي ص ١٣ والمصطلح النحوي ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٨٥: ١.

(٤) س: وكان قدم.

الحسن ﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلَ الشَّيَاطُونُ﴾^(١) فإنه شَبَّهَ زيادتي التفسير في الشياطين بزيادتي الجمع المسلم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حَكَى س عنهم من همز مصائب^(٢) و ﴿مَعَائِشُ﴾^(٣) ونحوه.

وهذه الياء والنون في سِنِينٍ على هذه اللغة زائدتان كالواو والنون حين كان رفعه بالواو، وجاء هذا موافقاً لمن قال في جمع زيد: زَيْدِينَ، فجعل إعرابه بالحركات، فيكون وزن سِنِينٍ على هذا فِعِينَا، وأصله فِعْلِينٌ لأنه محذوف اللام، وهاتان زائدتان زيدتا فيه عوضاً من المحذوف.

وأجاز الأخفش أن يكون سِنِينٌ فِعِيلًا كالكَلِيبِ والعَبِيدِ والضَّئِنِ، ولكنهم كسروا الفاء لكسرة ما بعدها، ولم يقل أحد من العرب سِنِينٌ بالفتح، وتكون النون على هذا بدلاً من لام الفعل التي هي واو.

وذكر أبو علي في «الإيضاح»^(٤) أَنَّ مَنْ حَقَرَ السِّنِينَ عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ^(٥):
دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنَّ سِنِينَ

يقول^(٦): سُنَيْنٌ وَسُنَيْنٌ، وعلى قول من فتح النون: سُنَيَاتٌ، لا غير.
وهي من المسائل المشككة.

(١) سورة الشعراء: ٢٢١. في المحتسب ١٣٣: ٢ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٤: ٣ والبحر المحيط ٤٣: ٧ أنه قرأ بهذه القراءة في الآية ٢١٠ من هذه السورة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلُ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ وزاد أبو حيان في البحر أنها قراءة الأعمش ومحمد بن السميع أيضاً. وفي البحر ٤٩٤: ١ أن الحسن والضحاك قرأا ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطُونُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾ البقرة ١٠٢.

(٢) الكتاب ٣٥٦: ٤.

(٣) سورة الأعراف: ١٠. وهذه قراءة نافع في رواية خارجة. السبعة ص ٢٧٨. ورواها ابن خالويه في الشواذ. مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢. وراجع في هذه المسألة مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص ١١٩ - ١٢٦.

(٤) التكملة ص ٢٠٧ - ٢٠٨. وهو الجزء الثاني من الإيضاح العضدي.

(٥) تقدم في ص ٢٨٠، ٣٣٠.

(٦) زيد هنا في ك: سنين.

وذكر المصنف في الشرح^(١) علة لإعراب هذا النوع بالحركات في النون، لم نر تطويل كتابنا بذكرها، ثم قال^(٢): «ولو عومل بهذه المعاملة نحو رقين^(٣) لجاز قياساً، وإن لم يرد به سماع» انتهى. وقد كفانا الرد عليه إذ قال: «لم يرد به سماع».

وأما كونه أجازة قياساً على سنين وثنين فإن القياس يقتضي أنه لا يجوز لأن جمع سنة على سنين، وإعرابه إعراب الزيدين، أو إعراب غسيلين، خارج عن القياس. أما كالزيدين فلأن شروط ما يُجمع بالواو والنون مفقودة في سنة. وأما كغسيلين فإنه لا يوجد جمع تكسير زيد في آخره ياء ونون لا مقيس ولا شاذ، فإذا كان هذان الجمعان شاذين في سنة فكيف يقاس عليهما غيرهما^(٣)؟ ولولا أن العرب جمعت رقة بالواو والنون لم يجز جمعه بهما قياساً على جمع سنة، قال المصنف في الشرح^(١): «وقد فعل ذلك بينين كقول الشاعر^(٤):

وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أبا بَرًّا، ونحنُ له بينُ

/ لأنه أشبه سنين في حذف اللام وتغيّر نظم الواحد، ولتغيّر نظم واحده [١: ٧١/١] قيل فيه: فَعَلَتِ البُتُونُ، ولم يقل: فَعَلَتِ المُسْلِمُونَ». قال المصنف^(١): «ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً؛ لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين» انتهى.

ولا يجوز ما ذكر في عشرين لأن إعرابها بالواو والنون هو على جهة الشذوذ، فلا نضم إليه شذوذاً آخر، فأما قول الشاعر^(٥):

(١) شرح التسهيل ١: ٨٥.

(٢) رقين: جمع رقة، وهي الفضة.

(٣) ك: فكيف يقاس عليها غير هذا.

(٤) هو سعيد بن قيس الهمداني كما في الخزانة ٨: ٧٥ - ٨٠ [الشاهد ٥٨٨].

(٥) تقدم في ص ٢٧٩، ٢٨٠.

وماذا يَدْرِي الشعراءُ مني وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

بكسر النون، فضرورة^(١)، كقوله^(٢):

إني أَيْي^(٣) أَيْي^(٣) ذو مُحَافِظَةٍ وابنُ أَيْي^(٣) أَيْي^(٣) مِنْ أَيْيَيْنِ

قال المصنف^(٤): «يمكن أن تكون كسرة إعراب، ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما حُمِلَ عليه لغة، كما أن فتح نون المثني وما جرى عليه لغة» انتهى.

وليس كما ذكر لأن النحويين نَصُّوا^(٥) على أن كسر نون الجمع ضرورة، ولم ينقل أحد أنها لغة، وأما فتح نون الاثنين فمنقول أنها لغة، وقد تقدم لنا ذكر ذلك^(٦).

وأخذ المصنف في الشرح يُقَرِّبُ إعراب سِنين وظُبَيْن من إعراب قَرين ومُيَيْن، وضرب لذلك أمثلة وأقيسة، واستطرد من ذلك إلى منع صرف حَمْدُون على مذهب أبي علي^(٧)، ومنع صرف حاميم^(٨)، بما يُوقِفُ عليه في شرحه^(٩).

(١) ك: فكسر النون ضرورة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني كما في المفضليات ص ١٦٣ والكامل ص ٦٣٤ والأمالى ٢٥٦: ١ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ وشرح المفصل ١٣: ٥. وهو بغير نسبة في المقتضب ٣: ٣٣٣ ومجالس ثعلب ص ١٧٧.

(٣) أبي: سقط من ك.

(٤) شرح التسهيل ٨٦: ١.

(٥) انظر على سبيل المثال سر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ - ٦٢٩ وضرائر الشعر ص ٢١٩.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٣٨ - ٢٤٠.

(٧) قال ابن برهان في شرح اللمع ص ٤٧٦: «قال أبو علي: حَمْدُون يُمنع صرفه للتعريف والعجمة، وليس بجمع حَمْد سمي به؛ إذ ليس في كلامهم اسم واحد فيه إعرابان». وعنه في شرح الكافية الشافية ص ١٤٩٦ بحذف شيء من آخره.

(٨) الكتاب ٣: ٢٥٧ - ٢٥٨، ٢٥٩ والمقتضب ٣: ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٩) شرح التسهيل ٨٦: ١ - ٨٧.

وقوله: وَيُنْصَبُ كَانَتْ بِالْأَلْفِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى لُغَةِ أَي: وَيُنْصَبُ الْمَعْتَلُّ
اللام المحذوفُها. هذا الذي ذكره المصنف من أنه يجوز فيه فتح التاء هو على
مذهب الكوفيين^(١)، أجازوا في غير الشعر فتح التاء في المنقوص نحو ثُبَات
ولُغَات تشبيهاً بقُضَاة، ولا يُجيز البصريون^(٢) شيئاً من ذلك، ولا فرق عندهم
بين الناقص والتام في هذا. واستدل الكوفيون بما حكى الكسائي من قول
بعضهم: «سمعتُ لُغَاتَهُمْ»^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

فَلَمَّا جَلَاها بِالْإِيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثُبَاتاً، عِيها ذُلُّها واكتئابُها

يُشَدُّ بكسر التاء وفتحها. قال الفراء^(٥): «العرب تجمع الثُّبَةَ ثُبَيْنَ
وثُبَات، وبعضهم ينصبها في النصب، فيقولون: رأيت ثُبَاتاً كذا»^(٥). وقال أبو
الجراح في كلامه: ما مِنْ قوم إلا قد سمعنا لُغَاتَهُمْ، فنصب التاء، ثم رجع
فخفَضُها، والعربُ تَخْفِضُ هذه التاء في النصب وتنصبها: سمعت لُغَاتَهُمْ
ولُغَاتِهِمْ، بالنصب والخفض، وكذلك الثُّبَات» انتهى كلام الفراء.

قال المصنف في الشرح^(٦): «نصبه بالفتحة قبل الرد كان لشيئين:
أحدهما الشبه بباب قُضَاة في أنه جمعٌ آخرُه تاءٌ مزيدة بعد ألف في موضع لام
مُعَلَّة. والثاني أن ثُبَات يَازاء ثُبَيْن، فكسرتُه يَازاء يائه، فكما جاز على لغة أن
يُراجَعَ الأصلُ ثُبَيْن^(٧) تشبيهاً بِقَرِين^(٨) جازت مراجعته ثُبَات^(٩) تشبيهاً

(١) معاني القرآن للفراء ٩٣: ٢ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٩٥ - ٢٠٣ والخصائص ٣٠٤: ٣.

(٢) الكتاب ٣٧٣: ٣ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٩٥ - ٢٠٣ والخصائص ٣٠٤: ٣.

(٣) تقدما في ص ١٥١.

(٤) معاني القرآن ٩٣: ٢، وفي النقل تصرف.

(٥) كذا: سقط من ك.

(٦) شرح التسهيل ٨٧: ١ - ٨٨.

(٧) ك: ثُبَيْن.

(٨) ك: بِقَرِين.

(٩) ثُبَات: كرر في س.

[٧١: ١] بَنَاتٍ/، وكل واحد من الشيتين^(١) مُتَتَفٍ مع ردّ المحذوف، فبقي على الإعراب الذي هو^(٢) به أولى. ولا يُعامل نحو عِدَات من المعتل الفاء معاملة ثَبَات لانْتِفَاء الشيتين المذكورين» انتهى.

وما ذكره من أنه لا يُعامل نحو عِدَات من المعتل الفاء معاملة ثَبَات قد جاء بعضُه مُعاملاً هذه المعاملة، «قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرَة: كيف تقول حفرت إِرَاتِك؟ قال: حفرت إِرَاتَك، فقال أبو عمرو: لَانَ جلدُك يا أبا خَيْرَة. يقول: أخطأت. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم يعرفها أبو عمرو، يقال: وَأَزْتُ إِرَةً أَثْرُهَا وَأَرَأَ، إِذَا حَفَرْتَ حَفِيرَةً تَطْبُخُ فِيهَا، وَإِرَاتٌ جَمْعُ إِرَةٍ. وقال المازني: وأما سمعتُ لغاتهم وما أشبهه فلا يجوز فيه إلا الكسر لأنه تاء جمع، وأنشد الأصمعي للهلذلي^(٣):

كَأَنَّ ظُبَاتِهِ عَقَرٌ بَعِيجٌ

فهذه جمع ظُبَة، وكذلك ثَبَات^(٤). فهذا الذي قاله أبو عثمان مخالف ظاهره لما حكاه الفراء عن العرب من أنه يجوز فتح التاء وخفضها.

وقوله: ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ يعني فإنه يُنْصَب بالكسرة. واستظهر بذلك على جمع سَنَةٍ بالألف والتاء على سَنَوَاتٍ بَرَدَ المحذوف، وَعِضَةٌ على عِضَوَاتٍ كذلك، فإذا جُمِع رُدَّ إلى أصله الذي هو أولى به، وهو النصب بالكسرة.

وقوله: وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي

(١) ك: السبين. وكذا في التالي.

(٢) هو: سقط من س.

(٣) هو الداخِل بن حَرَام. شرح أشعار الهذليين ص ٦١٨. والبيت فيه كما يلي:

وَيَبِضُّ كَالسَّلَاجِمِ مُزْهَفَاتٌ كَأَنَّ ظُبَاتِهَا عَقَرٌ بَعِيجٌ

يبض: يعني نبلاً، والمعنى على النصال. والسلاجِم: الطوال. والمُزْهَف: المرقق

المحدّد. والظبة: حدّ السهم. والعقر: الجَمْر. وبعيج: مبحوث. س: عقر يَفِخ.

(٤) هذا الخبر في مجالس العلماء ص ٥ - ٦، وقد سقطت بعض العبارات منه.

ذهب أبو علي^(١) إلى أن قولهم: «سمعت لُغَاتَهُمْ» بفتح التاء إنما هو مفرد رُذَّت إليه اللام، وليس بجمع، وأصله لُغَوَة، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

ورُذَّ ذلك بأنه لم يُسمع في لغة المحذوفة اللام رُذَّ اللام، فتقول فيه لُغَاةً، ويقول العرب: رأيت بناتك، بفتح التاء، وهذا نص في الجمعية. ورُذَّ المصنف^(٢) ذلك بأنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع، وبأن هذه التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُذَّت لكان فيه جمع بين عَوْض ومُعَوَّض منه، وذلك ممنوع.

وما رُذَّ به المصنف لا يصلح أن يُرذَّ به لأنه أجاز هو^(٣) أن يكون فُلُك مشتركاً بين المفرد والجمع، فكذلك هذا. ودعواه أن التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُذَّ لكان فيه جمع بين العوض والمعوّض عنه، ليس كذلك لأنه إذا رُذَّت اللام لم تكن التاء إذ ذاك عوضاً من اللام المحذوفة، بل تكون التاء فيه دالة على الأفراد كحالها في قناة وحصاة، فكما لا يقال في تاء قناة إنها عوض، فكذلك تاء لُغَاة لا تكون عوضاً، فلا يكون في ذلك جمع بين العَوْض والمُعَوَّض منه.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه

الجزء الأول من كتاب «التذليل والتكميل»

بتقسيم محققه، وبليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الثاني، وأوله:

«باب كيفية الثنية وجمعي التصحيح»

(١) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٠.

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

التَّيْذِيْنُ وَالْتَّكْمِيْلُ

فِي سُرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ الْهَنْزَلِيُّ

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْزَلَوِي
جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بِنِ سَعُوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فَرْعِ الْعَصِيْمِ

الْجُزْءُ الثَّانِي

دَارُ الْقَلَمِ
رَبَّحُ



التَّائِيْدُ الْوَلِيْكِيْلُ
فِي شَرْحِ
كِتَابِ السَّهْلِ

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

حقوق الطبع محفوظة

تُطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ١١٣ / ٦٥٠١

توزع جميع كتبنا في السعودية عبر طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتمة لوصف النسخ المخطوطة

١٦ - نسخة يوسف آغا (غ):

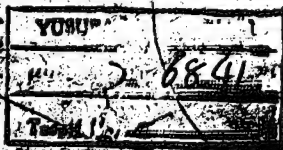
تحتفظ بها مكتبة يوسف آغا في مدينة قونية بتركية برقم (٦٨٤١)، وتقع في ستة أجزاء، والموجود منها الجزء الرابع، ويبدأ بقول ابن مالك في باب حروف الجر «ومنها إلى للانتهاء مطلقاً، وللمصاحبة...»، وينتهي في آخر «باب مصادر غير الثلاثي». ويقع في ٢٣٧ ورقة، وفي كل صفحة ٢٩ سطراً. كتب سنة ٧٤٣ هـ سلخ جمادى الآخرة، بخط نسخي نفيس. وهي نسخة قيمة، والأخطاء فيها نادرة. وقد رمزت لها بالحرف (غ).

الجزء الرابع من مخرج نسيم
ابن مالك في شرحه في حيان
في الحقيق

Shah. 1968

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وقد
هذا المحل وما قبله وما بعده العصر الثاني الصدق السيد بن محمد علي الأول وعليهما
فصله في كتاب وفقه وفقاً صحيحاً سجلاً سجلاً على أبي الريحاء المشهور بآية الله
من بابه فلهذا المجلد



Mikrofilm
Numerasi:
207

صفحة العنوان من نسخة يوسف آغا (غ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

ص ومنها الى الانها مطلقا والمصاحبه والمندس ولما وقع اللام وفي من لا تزد
 حلا للفتراش قال المصنف في الشرح اردت بقولي لانها مطلقا شديدا
 مجموع الزمان والمكان فتوكل سرت الى آخر النهار والى آخر المسافه والساقى منتهى
 العمل بها فريكون اخر او غير اخر محسرت الى نصف النهار والى نصف المسافه انتهى
 وهذا الذي دلره من ان الى منتهى لا تبدأ الغايه هو مذهب س والحققين وظاهر كلام
 الفارسي كما قلناه لانها والى معناها الغايه لان غايه الشيء في اللغة هي مده والى لا
 تدخل ما يكون فيه غايه للفعل وانما تدخل على ما يكون منتهى كذا عاده الفعل وكذا
 الفارسي راجع الى مادته الجيوب لانها اذا جعلت للغايه هم ان جمله الفعل ويرفع
 من اجل ان اسمها الغايه لا يصور الا بتوابع للفعل مجتبه ولا يجوز ان يقال فيها انما لغايه
 انها دخلت على ما تقع فيه ابتداء الفعل واسما وله ان ذلك لم يثبت فيها فاشدعوى
 ذلك واستدل الله بقوله تعالى ولين اخرنا عنهم العذاب الى امة معدوده قال لان
 الامة المعدوده هي الزمان الذي وقع فيه بالخير العذاب كالزمان الذي وقع فيه نهايه
 ماخيره الا ترى ان المعنى ولين اخرنا عنهم العذاب امة معدوده مدعوى عن صحبه لانه
 يجوز فيها ان يكون الى لا تنها للغايه على تقدير حذف مضاف الى انفساء اسم
 معدوده وحرف المضاف شائع اذا دل عليه الكلام وموجب حمل الابه على ذلك لان
 اللات في كلام العرب ان تقول الى داخله على ما يكون منتهى لا تبدأ غايه الفعل
 واذا امت ان الى تكون لا تنها الفعل فجاز ان سمع على اول المده ان يكون الفعل
 فيما بعده ما حان ان يكون الفعل فيما بعدهما ولكن سمع ان تجاوز الفعل ما بعده لان
 النهايه غايه وما كان بعده معنى كمن غايه وسادله المصنف في الشرح من ان منتهى
 الفعل ما قد يكون اخر او غير اخر فله تفصيل ولعلنا فيقول الى انما لا يغير
 ما بعده ما قد يدل على انه داخل في حكم ما قلناه او خارج عنه ان اقرن بالمرئيه
 كان على وجهها غير انما لا يغير الى الحسي وروى في كلامنا وروى في كلامنا
 الا ان الله لا يغير الى الحسي وروى في كلامنا وروى في كلامنا

معنى

يلغظ اسم الفاعل مثال ذلك قم قايماً اي قياماً ومنه انه ظله
 الغايه والكاذبة والدالة معني الفصل والقعود والكذب والدالة
 وقال الفرزدق على حلفه لا اشتهم الداه مستملاً ولا غارحاً من في
 زور كلام اي ولا وخر وحام في زور كلام وقال آخر
 لانا لساى من اسماء كاد

بحمد الله ومنه في سنة جمادى الاولى

من الجزء الرابع
 من الاجزاء الستة

وقف
 صحيح بحسب لا يفسد
 سنة ثلث والفرغ وانجاءه

ص: بابُ كيفيةِ التثنيةِ وجمْعِي التَّصْحِيحِ

الاسمُ الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ مقصورٌ، فإنْ كان ياءً لازمةً تلي كسرةً فمنقوصٌ، فإنْ كان همزةً تلي ألفاً زائدةً فممدودٌ، فإذا تُنِّي غيرُ المقصورِ والممدودِ الذي همزته بدلٌ من أصلٍ أو زائدةً لَحِقَتْ العلامةُ دونَ تغييرٍ، ما لم تُنَّبَ عن تثنِيتهِ تثنيةً غيره.

ش: [٧٢: ١] لما ذكر شروطَ / ما يشئ وما يُجمع جمْعِي السلامة أخذَ يذكرُ كيفيةَ التثنيةِ والجمْعينِ، وأخذَ يذكرُ المقصورَ والممدودَ والمنقوصَ ليبيِّن ما يقعُ من الاختلافِ على ذلك. فبدأً بالمقصورِ، وكان ينبغي أن يُصدَّرَ به لأنه هو المحدود، وكان قد عقد باباً للمقصورِ والممدودِ في أواخر الكتاب^(١)، بيَّن فيه المقيسَ من القبيلين^(٢)، فلم يحتجْ إلى ذكر ذلك هنا؛ لأنَّ ذكرَه هنا إنما هو بالنسبةِ إلى كيفية ما وُضع له الباب، وقد صدَّرَ به في الشرح، فقال^(٣): «المقصور هو الاسم» إلى آخره. قال: «فذكرُ الاسم مُخرِجٌ للفعلِ المضارعِ الذي حرفُ إعرابه ألفٌ نحو يَرْضَى»^(٤). وقد ذكرنا في أول الكتاب^(٥) أن الجنس في الحدِّ لا يؤتى به للاحتراز، وإنما هو ناظم المحدود وغيره، ثم بعدَ ذلك يؤتى بالفصل على سبيل الاحتراز.

وقوله: حرفُ إعرابه احترازٌ من المبني الذي آخره ألفٌ نحو: إذا ومتى.

(١) التسهيل ص ٢٥٨.

(٢) ك: القبيلتين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٨٩ حيث قال: «فالمقصور هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة».

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٥) التذيل والتكميل ١: ١٦.

وقوله: لازمة احترازٌ من المثني المرفوع في اللغة المشهورة، فإنها ليست بلازمة إذ تنقلب ياءٌ في النصب والجرّ، ومن الأسماء الستة إذ لا تثبت في الرفع والجر.

وقوله: لازمةٌ ليس ذلك على الإطلاق، بل لغةٌ لبعض العرب^(١) قلبُها ياءً إذا أُضيف الاسمُ المقصور إلى ياء المتكلم، فتقول: هذه عَصِيّ، ورأيت عَصِيّ، ومررت بعَصِيّ، لكنّ المصنّف لم ينظر إلى هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم لأنها ليست اللغة المشهورة للعرب.

وذكر أيضاً في الشرح المنقوص، فقال: «والمنقوص العُرفي الاسمُ الذي حرفُ إعرابه ياءٌ لازمةٌ تلي كسرة»^(٢). وإنما قال: «العُرفي» لأنّ ما حُذف منه حرفٌ ينطلق عليه منقوص، ولا سيما الذي حُذفت لامه، ولذلك قسم أبو موسى^(٣) المنقوصَ إلى منقوصٍ بقياسٍ ومنقوصٍ بغير قياس، وجعل من المنقوص بغير قياس أباً وأخاً ويداً ودماً وما أشبهها.

وقال المصنّف في الشرح^(٤): «فالاسمُ مُخرَجٌ للمضارع الذي حرفُ إعرابه ياءٌ تلي كسرةً نحو يُعطي». انتهى. وقد ذكرنا قبلُ أن الجنس لا يُؤتى به للاحتراز. واحتراز بقوله: «حرفُ الإعراب» من المبني الذي آخره ياءٌ تلي كسرةً نحو: ذي^(٥). وقال المصنّف في الشرح^(٦): «واللزوم مُخرَجٌ لنحو الزيدَين والأسماء الستة في حال الجر» انتهى.

(١) هي لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٣) هو الجزولي. الجزولية ص ٤٦ وشرحها للشلوبين ص ٥٤٠ - ٥٤٢ وللأبدي ص ٤٠٠ - ٤٠١ وقد سمى الجزولي المنقوص بقياس منقوصاً عاماً، والمنقوص بغير قياس منقوصاً خاصاً.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٥) زيد هنا في م: والذي.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٩.

وهذا الرجل كثيراً ما يقول الشيء^(١)، ثم ينسأه، قد قرَّر هو^(٢) أنَّ الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست حروف إعرابه، وأنها نفسها هي الإعراب. فإذا^(٣) كان قد ذهب هذا المذهب فكيف يقول إنه احترز باللزوم عن نحو الزيدين والأسماء الستة في حال الجر، وليست الياء عنده حرف إعراب، بل هي الإعراب نفسه؟ فكيف يحترز عن شيء لم يدخل فيما قبل اللزوم حتى يحترز باللزوم عنه؟ أمَّا الأسماء الستة فإنها يحترز باللزوم عنها؛ لأنه ذهب^(٤) إلى أن حرف العلة فيها هو حرف الإعراب، وأمَّا مثل الزيدين فلا؛ لأنه عنده غير حرف إعراب.

وقال المصنف في الشرح: «والممدودُ الاسمُ الذي حرفُ إعرابه همزةٌ، [١١: ٧٢] ب) تلي ألفاً زائدة»^(٥). قال^(٦): «فذكرُ الاسم مُستغنى عنه / لأنَّ المُخْرَجَ به في رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال»^(٧) المضارعة، إذ لو لم يُذكر «اسم» في رسميهما لتناول رسم^(٨) المقصور نحو: يَرْضَى، ورسم^(٩) المنقوص نحو^(٩): يُعْطِي، وههنا لو لم يُذكر^(١٠) «اسم» لم يتناول رسم الممدود فعلاً؛ إذ لا يوجد فعلٌ آخرُه همزةٌ تلي ألفاً زائدة، وإنما تلي ألفاً منقلبة كـ «يَشَاء»، ولكن ذكر^(١١) الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس

(١) ك، ص، م: شيئاً.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٣ - ٧٥. وانظر ما تقدم في الجزء الأول من التذييل والتكميل ص ٢٨٧، ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ك، م: وإذا.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٧ - ٤٩ والتذييل والتكميل ١: ١٧٥ - ١٧٦.

(٥) شرح التسهيل: ١: ٨٩.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٩.

(٧) في النسخ كلها: الألفاظ. والتصويب من شرح التسهيل.

(٨) س، ك، ص، ح: اسم. واخترت ما في م وشرح التسهيل.

(٩) نحو: سقط من ك.

(١٠) ك: وههنا لم يكن.

(١١) ذكر: سقط من ك.

من أصناف غيره» انتهى .

وهذا الذي ذكر أنه «لا يوجد فعل آخره همزة» إلى آخره، قد وُجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر^(١):

فَلَمْ أَرْ مَعْشَرًا أَسْرُوا هَدِيًّا وَلَمْ أَرْ جَارَ بَيْتٍ يُسْتَبَاءُ
وإنما هو: يُسْتَبَاءُ. بنى افْتَعَلَ من «سَبَأَ»^(٢) من قول الشاعر^(٣):

وَلَمْ أَسْبَأِ الزُّقَّ الرَّوِّيَّ، وَلَمْ أَقُلْ لِخَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ
فِيُسْتَبَاءُ مضارع آخره همزة قبلها ألف زائدة. وهذا في أحد تأويلي:
يُسْتَبَاءُ.

والقول الآخر ذكره الأَعْلَمُ^(٤) من أن وزنه يُسْتَفْعَلُ من الباء، وهو النكاح. وقيل^(٥): معنى يُسْتَبَاءُ من البواء، وهو القود، وكان هذا الرجل قد أتاهم، وقامرهم مراراً، فردوا عليه ماله، ثم قامرهم^(٦)، فلم يردوه، فقامر على امرأته، فغلب، فأخذت امرأته. فعلى هذا يصح أن يكون بنى من السَّبء، وهو الشراء، فيكون افْتَعَلَ لأنَّ أَخْذَهَا فِي الْقَمَارِ كَأَنَّهُ اشْتَرَيْتَ مِنْهُ امْرَأَتَهُ. ويصح أن يكون من الباء، أي: يُسْتَنَكِّحُ، أي: تُؤْخَذُ امْرَأَتُهُ، وتُنَكِّحُ. وأما من جعله من البواء - وهو القود - فقليل^(٧): إنه جاءهم يستجير بهم^(٨)، فقتلوه برجل منهم.

(١) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ٧٩. الهدي: الرجل ذو الحُرمة.

(٢) سبأ الخمر: شراها.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٥. الزق: وعاء من جلد يُجَزُّ شعره ولا يُنْتَف، للشراب وغيره. والرؤي: المملوء. والإجفال: الانهزام والانقلاع من الموضع بسرعة.

(٤) شرح شعر زهير له ص ١٤٢.

(٥) هذا قول أبي عمرو كما في شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.

(٦) ك، ص، م: قامر.

(٧) شرح ديوان زهير لثعلب ص ٨٠ وللأعلم ص ١٤٢.

(٨) ص، م: يستجيرهم.

واحترز بقوله: «حرف إعرابه» من نحو أولاء اسم الإشارة أو الموصول، فإنه مبني. واحترز بقوله: «ألفاً زائدة» من نحو: داء وماء، فالألف في نحو هذا لا تكون زائدة؛ لأنَّ أقلَّ ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة حروف أصول، فالألف بدلٌ من أصل.

وقوله: غيرُ المقصور والممدود إلى آخره شمل الصحيح والمعتلَّ الجاري مجرى الصحيح كمزَمِيٍّ ورَمِيٍّ، والمنقوص كشَجٍّ، والمهموز غير الممدود كَرَشًا^(١) وماءً ووضوءً ونبيءً، والذي همزته أصل كقُرَاءٍ ووُضَاءٍ.

وقوله: لَحِقَتِ العلامةُ يعني الألف رفعاً، والياء جزاً ونصباً، ونوناً في الأحوال الثلاثة على ما سبق.

وقوله: دونَ تغييرٍ لا تغييرٍ إلا فتحٌ ما قبلَ العلامة وردُّ ياءٍ منقوصٍ حُذِفَتْ لوجود التنوين، فإذا ذهب التنوين لأجل العلامتين عادت الياء.

وقوله: ما لم تُنْبَ عن ثنَّيته ثنَّيةٌ غيره تقول العرب: هُما سَوَاءٌ، فلا ثنَّي «سواء» في اللغة الفصيحة، استغنوا عن ثنَّية «سواء» بثنَّية «سَيَّ» بمعنى مثل، فقالوا: هُما سَيَّانٍ. وحكى أبو زيد في كتاب «إيمان عِيْمَان»^(٢) أنهم ثَنَوْه، فقالوا: هذانِ رَجُلانِ سَوَاءانِ. وحكى ذلك أيضاً أبو عمرو. وأنشد ابنُ فارس^(٣):

(١) الرשא: الطَّيْب إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه.

(٢) يقال: رجل أَيْمان عِيْمَان. الأيمان: الذي ماتت امرأته، والعيمان: الذي هلكت إبله، فهو يَعَامُ إلى اللبن، أي: يشتهيه. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٦ والإيتاع لأبي الطيب اللغوي ص ٦٤ - ٦٥. ويقال أيضاً: عيمان أيمان. ليس في كلام العرب ص ٣٨٠ واللسان (عيم) ١٥: ٣٢٨. ويُحرف اسم هذا الكتاب، فيصبح «إيمان عثمان» في كثير من الكتب. وكذا في ص، ح.

(٣) البيت في مقاييس اللغة ٢: ٢٧١ والصحاح واللسان (درن). قال ابن فارس: «يقول: تعالي نلزم حُبنا وأَرْضنا وعيشنا». وبعده في الصحاح واللسان: «يقول: تعالي نلزم حُبنا وإن ضاق العيش». أم درين: الأرض المُجْدِبَة. وقوله: «نسمك» كذا في النسخ المخطوطة ما عدا «ك»، ففيها «نشمك». وفي المراجع المذكورة: «نُسَمَطُ». وَسَمَطْتُ الشيء: لَزِمْتَهُ. =

تَعَالَى نُسَمِّكَ حُبَّ دَعْدٍ وَنَعْتَدِي سَوَاءَيْنِ، وَالْمَرْعَى بِأَمِّ دَرِيْسٍ

وفي الإفصاح: حكى الشُّكْرِيُّ عن أبي حاتم: هما سَوَاءَانِ. وقال أبو علي في الحُجَّة: «وإنما حَكَى/ السكري عن أبي حاتم^(١) إجازةً تشبیه [١/٧٣: ١] سَوَاءَ، ولم يُصِبِ السَّجِسْتَانِي فِي ذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ وَأَبَا عَمْرٍو^(٢) زَعَمَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَى، كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِتَشْبِيهِ سَيِّ، وَعَلَى ذَلِكَ التَّنْزِيلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾^(٣)»^(٤).

وأورد المصنفُ سَوَاءً فيما ناب عن تشبیه تشبیهٍ غيره. ولا يَرِدُ هُنَا لِأَنَّهُ قَالَ: «فَإِذَا تُنِّي غَيْرُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الَّذِي هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ - أَي: وَغَيْرِ الْمَمْدُودِ الَّذِي هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ - أَوْ زَائِدَةٌ»، فَبَقِيَ الْمَمْدُودُ الَّذِي هَمْزُهُ أَصْلٌ نَحْو: قُرَاءٍ^(٥)، فَهَمْزَةُ «سَوَاءَ»، لَيْسَتْ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ، وَأَصْلُهُ سَوَايَ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: سَيَّانٍ، إِذْ أَصْلُهُ سَوِيَّانٍ، فَإِذَا كَانَتْ هَمْزُهُ^(٦) بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الَّذِي يَرِيدُ تَشْبِيَهُ، وَهُوَ مَا هَمْزُهُ أَصْلٌ، فَلَا يُسْتَشْنَى إِذْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْبِيَهُ، بَلْ قَالَ: «غَيْرُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ» أَي: وَغَيْرِ الْمَمْدُودِ الَّذِي هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ زَائِدَةٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ حُكْمَ^(٧) مَا هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ وَزَائِدَةٌ.

قال المصنف: «وكذلك استغنوا غالباً بالَّيْنِ وَخُصْيَيْنِ عَنِ الْيَتَيْنِ وَخُصْيَيْنِ، مَعَ أَنَّهُمْ إِذَا أَفْرَدُوا فَالْغَالِبُ أَنَّ يَقُولُوا: أَلْيَةً وَخُصْيَةً، وَقَدْ

= ولم أتهد إلى معنى: «نسمك» في رواية أبي حيان.

(١) ص: عن ابن حاتم.

(٢) الحجة: وأبا عمرو.

(٣) سورة الحج: ٢٥.

(٤) الحجة ١: ٢٦٨.

(٥) القراء: الناسك المتعبد.

(٦) همزته... وهو ما: سقط من ك.

(٧) حكم: سقط من ك.

يقولون: أَلْيَ بمعنى أَلِيَّة، وَخُصِي بمعنى خُصِيَّة، وقد يقال في التثنية: أَلْيَتَانِ وَخُصِيَّتَانِ^(١).

وقال المبرد^(٢) وثابت^(٣): مَنْ قَالَ أَلِيَّةَ قَالَ أَلْيَتَانِ، وَمَنْ قَالَ أَلْيَ قَالَ أَلْيَانِ، قَالَ^(٤):

يَشْكُو عُرُوقَ خُصِيَّتَيْهِ وَالنَّسَا

ففي خُصِيَّة لغتان، وكذلك في أَلِيَّة^(٥).

قال^(٦): «ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولهم في ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ: ضَبْعَانِ، ولم يقولوا ضَبْعَانَانِ، وهو القياس» انتهى.

وقوله: «ولم يقولوا ضَبْعَانَانِ» ليس كما ذكر، بل قالوا ضَبْعَانَانِ تغلياً للذكر على الأنثى، وقد تقدم لنا الكلام^(٧) على تثنية ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ، فأعني عن إعادته.

ص: وإذا نُثِّيَ المقصورُ قُلِبَتْ أَلْفُهُ واواً إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً بدلاً منها، أو

(١) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٢) المنصف ٢: ١٣١. وعنه في المصباح لابن يسعون ٢: ٢٩/أ، أثناء شرحه قول الراجز: تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ.

(٣) ليس لهذا النص ذكر في كتابه «خلق الإنسان»، وفيه نص مثله عن «الخصية»، قال: «ومن قال خُصِيَّةً لِلوَاحِدَةِ قَالَ لِلثَّانِيَيْنِ: خُصِيَّتَانِ، وَمَنْ قَالَ خُصِيَّ لِلوَاحِدِ قَالَ لِلثَّانِيَيْنِ: خُصِيَّانِ» ص ٢٩٠. ولم ينشد فيه البيت التالي. وفيه أيضاً: «قال أبو عبيدة سمعت خُصِيَّةَ أَكْثَرَ الْكَلَامِ، وَلَمْ أَسْمَعْ خُصِيَّتَاهُ، وَسَمِعْتُ خُصِيَّاهُ، وَلَمْ يَقُولُوا خُصِيَّ لِلوَاحِدِ». وقد نسبته لثابت ابن يسعون في المصباح ٢: ٢٩/أ أثناء شرحه قول الراجز: «تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ».

(٤) البيت في تهذيب اللغة ١٣: ١٤٧ واللسان والتاج (فطس) و (خصي). النسأ: الْعَصْبُ الْوَرَكِيُّ، وهو عصب يمتد من الْوَرَكِ إِلَى الْكَعْبِ. مثناه: نَسَوَانِ وَنَسِيَانِ.

(٥) حكى ذلك فيهما اللحياني. المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٦٠.

(٦) شرح التسهيل ١: ٩٠.

(٧) تقدم في الجزء الأول ص ٣١٨.

أصلاً أو مجهولة ولم تُمل، وباءً إن كانت بخلاف ذلك، لا^(١) إن كانت ثالثة واوياً مكسوراً الأول أو مضموم، خلافاً للكسائي، والباء في رأي أولى بالأصل، والمجهولة مطلقاً. وتُبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التانيث، وربما صُحِّحت أو قُلبت ياءً، وربما قُلبت الأصلية واواً، وفعل ذلك بالمُلْحقة أولى من تصحيحها، والمبدلة من أصلٍ بالعكس، وقد تُقلب ياءً، ولا يُقاس عليه، خلافاً للكسائي. وصَحَّحُوا مَذْرُوبَيْنِ وَثَنَانَيْنِ تصحيح شقاوة وسقاية للزوم عِلْمِي التثنية والتانيث.

ش: مثال ألف المقصور ثالثة بدلاً من الواو عَصَا، تقول في التثنية عَصَوَانِ، لقولهم: عَصَوْتُهُ، أي: ضَرَبْتُهُ بالعصا. ومثال كونها أصلاً لكونها في حرف أو شبهه نحو: إذا وألا الاستفتاحية، فإذا سميت بألا أو بإذا تقول: أَلَوَانِ وَإِذَوَانِ. ومثال كونها مجهولة الأصل لا يُدْرَى عن أي شيء انقلبت قولهم خَسَا بمعنى فَرَد من قولهم خَسَا وَزَكَا، كذا قال المصنف في الشرح^(٢). وقال^(٣): «وَلَقَى^(٤) بمعنى مُلْقَى لا يُعْبَأُ بِهِ» انتهى.

وليست ألف «لَقَى» مجهولة الأصل، بل هي منقلبة عن ياء، قاله ابن جني، ولائمه ياء، والجمع أَلْقَاء، وهو على وزن فَعَلٍ بمعنى مَفْعُول / [١١: ٧٣ ب] كالقَبْضِ وَالنَّقْضِ بمعنى المَقْبُوضِ وَالْمُنْقُوضِ، ف «لَقَى» بمعنى مُلْقَى لا بمعنى مُلْقَى، والمعنى أنه لِحَسَاسَتِهِ وكونه تافهاً يلقاه كل أحد فلا يأخذه، فيبقى لأجل ذلك مَلَقِيّاً.

وأما «خَسَا» ففي المُوَخَّصِص^(٥): «خَسَا: فَرَد، وَزَكَا: رَوَّج^(٥)».

(١) ك: لا.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩١.

(٣) اللقي: كل شيء مطروح متروك. والثوب الخلق.

(٤) المخصص ١٥: ١٦١.

(٥) المخصص: زوجات.

ويجوز^(١): زَكَا وَخَسًا مُنَوِّين^(٢)، وتُكتب بالألف لأنها من خَسًا مهموز انتهى. فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل، وإنما ينبغي أن تُمثل الألف المجهولة الأصل بـ «الدَّدا»، وهو اللهو، وهذا الاسم استعمل منقوصاً، كما جاء في الحديث: «لَسْتُ مِنْ دَدٍ وَلَا الدَّدُ مِنِّي»^(٣)، واستعمل صحيحاً مُتَمَّاً بالنون، فقالوا: دَدَنْ، وبالدال فقالوا: دَدَدَ، واستعمل مقصوراً، قالوا: دَدَا، فهذه الألف مجهولة لا يُدرى هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ^(٤) الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو.

قال المصنف في الشرح: «المشهور فيما كان من هذين النوعين - يعني نوع الألف الأصلية ونوع المجهولة الأصل - أن تعتبر حاله في الإمالة، فإن أمالته العرب كـ «بَلَى» و «مَتَى» تُنْبِئُ بالياء إذا سُمي به، وإن لم تُمَلَّه العرب كـ «إِلَى» و «أَمَّا» بمعنى حقًّا تُنْبِئُ بالواو»^(٥).

وذهب بعض البصريين^(٦) إلى أن الحكم في الألف المجهولة الأصل أنه تُعتبر إمالتها كما ذكرنا آنفاً، أو انقلابها ياءً في حال من الأحوال، فإن أميلت كبلى، أو انقلبت ياء نحو إلى وعلى ولدى، فتقلب في التثنية ياء لأنك تقول: إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، فتقول: بَلَيَانِ^(٧) وَعَلَيَانِ وَلَدَيَانِ، وهذا اختيار

(١) ك، ص: ونحو.

(٢) قال الفراء: «وَلَا يُجْرِيَانِ لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ... وَمِنْ أَجْرَاهُمَا جَعَلَهُمَا نَكْرَةً» المقصور والممدود له ص ٦٨.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٦٦ (برقم ٧٨٦) والبيهقي في السنن: ١٠: ٢١٧ والأدب ص ٣٣٨ - ٣٣٩ [الحديث ٩٠٤] عن أنس. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد [باب عصمته - ﷺ] من الباطل ٨: ٢٢٥: «رواه البزار والطبراني في الأوسط». ورواه الطبراني في الكبير ١٩: ٣٤٣ [برقم ٧٩٤].

(٤) إذ... أو واو: سقط من ك.

(٥) شرح التسهيل ١: ٩١.

(٦) أخذ بهذا المذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٢، ولم ينسبه لأحد.

(٧) ص، م: إلبان.

أبي الحسن بن عصفور^(١). وقد نص سيبويه^(٢) والأخفش في أحد قوليه على تنثية إلى وَلَدَى وعلى بالواو، ولم يعتبر القلب.

ونَصَّ الأخفش في قول آخر له على أنه إن قُلِبَت ياءٌ في حال من الأحوال قُلِبَت في التنثية، فتقول في على: عَلَيَانٍ لقولهم: عَلَيْهِ.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «من النحويين من لا يَعْدِلُ عن الياء في النوعين ثَبَتَ الإمالة أو لم تَثْبِتْ». قال: «ومفهومُ قولِ س عاضدٌ لهذا الرأي؛ لأنه أَصْلٌ في الألف المجهولة أصلاً يقتضي رَدَّها إلى الواو إذا كانت موضعَ العين^(٤)، وَرَدَّها إلى الياء إذا كانت موضع اللام^(٥). وَعَلَّلَ ذلك بأنَّ انقلابها ثانيةً عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمرُ الثالثة بالعكس^(٣)» انتهى.

فعلى ما نقله المصنف ونقلناه يكون في الألف الأصلية والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تقلب إلى الياء من غير اعتبار إمالة ولا قلب، وهو الذي حكاه المصنف.

الثاني: أنها تُقلب ياءً إن أُمِلَتْ فقط، وواواً إن لم تُمَلِّ، وهو مذهب س.

الثالث: أنها تُقلب ياءً إن أُمِلَتْ أو انقلبت في حال من الأحوال، وواواً إن لم تُمَلِّ، ولم تقلب ياءً في حال من الأحوال، وهو مذهب بعض البصريين.

(١) شرح جمل الزجاجي ١ : ١٤١. وفي المقرب ٢ : ٤٥ اعتبر الإمالة فقط.

(٢) الكتاب ٣ : ٣٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٩١.

(٤) الكتاب ٣ : ٤٦٢.

(٥) الكتاب ٤ : ١١٩.

وفي الإفصاح: ما لم يُسمع فيه تفخيم ولا إمالة، ولا عُرف له اشتقاق، [١/٧٤: ١] نصَّ أبو الحسن^(١) أنه يُثَنَّى بالياء لأن الياء أغلب على الطرف / وأكثر في كلامهم، ولا أعلم له مخالفاً في ذلك.

وقوله: وياءٌ إن كانت بخلاف ذلك أي: إذا لم تكن بدلاً من واو، ولا أصلاً ولا مجهولةً ولم تُمَلَّ، فيدخل تحت هذا أن تكون غير ما ذكر، نحو كونها غير ثالثة رابعة أو خامسة أو سادسة أو ثالثة بدلاً من ياء أو ثالثة غير أصل كـ «إذا» الموقوف عليها التي أصلها «إذن» مستمى بها أو مجهولةً أميلت، كقولك: مَلْهَيَانِ^(٢) وَحُبْلَيَانِ وَأَرْطَيَانِ وَمُعْتَلَيَانِ وَمُسْتَدْعَيَانِ وَهْدَيَانِ وَإِذْيَانِ.

وخالفنا الكوفيون^(٣) فيما زاد على أربعة، فحذفوا ألفه، قالوا في مُقْتَدَى: مُقْتَدَانِ، حملاً له على النسب. وهذا باطل لأنه لو حُمِلَ على النسب لقالوا في حُبْلَى: حُبْلَانِ؛ لأنهم يحذفون هذه الألف في النسب.

وقوله: مكسور الأول مثاله: رَبَّآ وَرَضَّآ.

وقوله: أو مضموم مثاله: ضَحَى. فإن تشية هذين ليس بالياء، بل تقلب الألف فيها واواً^(٤)، فتقول: رَبَّوَانِ وَرَضَّوَانِ وَضَحَّوَانِ.

وقوله: خلافاً للكسائي يعني أنه يُجِيز في نحو: رَضَّآ وَعُلَّآ أن يثنى بالياء قياساً على ما ندر كقول بعض العرب رَضَّآ وَرِضَيَّانِ شذوذاً. هكذا قال

(١) وقال في معاني القرآن ص ٢١١: «فالشفا مقصور مثل القفا، وتشيته بالواو، تقول: شَفَوَانِ؛ لأنه لا تكون فيه الإمالة، فلما لم تجئ فيه الإمالة عرفت أنه من الواو».

(٢) ملهيان... في النسب: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: «فتقول في عليان لقولهم عليه».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤ - أ - ١٧٤ ب والمخصص ١٥: ١١٤ والإنصاف ص ٧٥٤ [١١٠] وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٢.

(٤) واواً: سقط من ك.

المصنف في الشرح^(١).

وقال أصحابنا^(٢): «أما الكوفيون^(٣) فَإِنَّ الْمُقْصُورَ الثَّلَاثِيَّ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورَهُ تُثْنِي بِالْيَاءِ، كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، فَيَقُولُونَ فِي ثَنِيَّةِ رَبًّا وَضَحَى وَهْدَى^(٤): رِبْيَانٍ وَضَحْيَانٍ وَهْدْيَانٍ، إِلَّا لَفْظَتَيْنِ شَدَّتَا، وَهَمَا رِضًا وَحِمَى، فَإِنَّ الْعَرَبَ ثَنِيَهُمَا بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ، فَقَالُوا: رِضْيَانٍ وَرِضْوَانٍ^(٥) وَحِمْيَانٍ وَحِمَّوَانٍ^(٦). فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ وَافْقُوا الْبَصْرِيِّينَ فِي ثَنِيَّتِهِ.

ولا يعرف البصريون^(٣) بين المفتوح الأول وغيره فرقاً. وحكى س^(٧) في ثنية رباً: رَبَّوَانٍ، وهو خلاف ما ذهبوا إليه. وَحِمَّوَانٍ بِالْوَاوِ شَاذٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. وَكَذَلِكَ رِضْيَانٍ بِالْيَاءِ شَاذٌ عِنْدَهُمْ^(٣) انتهى.

فبين هذين الثقليين ما ترى من الاختلاف، نَقَلَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْكَسَائِيَّ يُجِيزُ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمُقْصُورِ الْوَاوِيَّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ وَفَعْلٍ أَنْ يَثْنِيَ بِالْيَاءِ، وَأَصْحَابُنَا نَقَلُوا أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ فِيمَا كَانَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورَهُ أَنْ يَثْنِيَ بِالْيَاءِ، سِوَاكَ أَمَّا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَمْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، إِلَّا رِضًا وَحِمَى فَثْنِيًا بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ.

وإنما قُلبت ياءٌ فيما زاد الاسم على ثلاثة أحرف بالحمل على الفعل الرباعي، وقُلب في الفعل الرباعي بالحمل على المضارع، فإذا قلت أَعَزَيْتُ فمضارعه أَعَزِي، وَأَعْطَيْتُ أُعْطِي، فَحُمِلَ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ فِي ذَلِكَ؛

(١) شرح التسهيل ١: ٩٢.

(٢) النص في شرح الجزولية ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٣/ب.

(٤) وهدي: سقط من ك.

(٥) في شرح جمل الزجاجي ١: ١٤١: رَبَّوَانٍ وَرِبْيَانٍ.

(٦) حكى ذلك عنهم الكسائي كما في المقصور والممدود للفراء ص ٥٦.

(٧) الكتاب ٣: ٣٨٧.

ألا ترى أنه من ذوات الواو في الأصل، تقول في الثلاثي غَزَوْتُ.

وقوله: والياء في رأي أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أميلت أم لم تُمَلِّ، وتقدم الكلام^(١) على هذا المذهب.

وقوله: وتُبدَلُ واواً همزة الممدود المُبدَلَةُ من ألفِ التأنيث مثاله قولك في حَمْرَاء: حَمْرَاوَانِ. وهمزة التأنيث - عندنا - بدل من الألف الموضوعة للتأنيث، خلافاً للكوفيين^(٢) والأخفش^(٣). وقد تكلمنا على ذلك في باب التذكير والتأنيث في أوائل الباب^(٣). ولم يذكر س^(٤) فيها إلا القلب إلى الواو. وحكى غيره^(٥) القلب إلى الياء أيضاً، وحكى النّحّاسُ في «صنعة^(٦) الكتاب»^(٧) أن الكوفيين^(٨) يجوزون فيها الأمرين.

وقوله: ورُبَّمَا صُحِّحَتْ أو قُلِبَتْ ياءٌ مثاله: حمراءان وحمرايان، و «رُبَّمَا» تُشعر بالتقليل فيهما. أما إقرارها همزة^(٩) فهو شاذ^(١٠)، وحكاها [٧٤: ١] أبو حاتم / وابن الأنباري عن العرب. وأما قلبها ياءً فهي لغة لِفَرّارة^(١١)،

(١) تقدم في ص ٢٠ - ٢٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩٢.

(٣) في أوائل الباب: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٧، والمخصص ١٥: ١١٦ وشرح التسهيل ١: ٩٣.

(٦) ك: صيغة.

(٧) طبع باسم «صناعة الكتاب». قال في ص ١٥٠ - ١٥١ منه: «فإن قلت: هذان رداءان وعطاءان كتبه بالفين لا غير عند البصريين. وقد حكى سيبويه فيه: رداوان. فإن قلت: حمراوان لم يجز غير هذا عند البصريين فرقاً بين المذكر والمؤنث».

(٨) ذكر السيرافي أن الكسائي أجاز «حمل باب حمراء على جميع ما يجوز في باب رداء، فيقال: حَمْرَايان» شرح الكتاب ٤: ١٧٥/ب، وراجع المخصص ١٥: ١١٦.

(٩) حكاها المبرد عن المازني. التكملة ص ٤٢.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٣.

(١١) هي لغة لبعضهم. المقرب ٢: ٤٦. وقد حكى قلبها ياء المبرد عن المازني كما في شرح الكافية ٢: ١٧٤.

ففرق بين النقلين^(١). وهكذا نصوص أكثر النحويين على أن ما آخره همزة التانيث تُقلب واواً في التثنية. وحُكي^(٢) عن العرب في زَكْرِيَاءَ الإبدال واواً والإقراء همزة، فتقول: زَكْرِيَاوان، وزَكْرِيَاءان.

وقال أبو سعيد: مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدلوا به عن القياس، قولهم في تثنية لأواء^(٣) وعشواء^(٤): لأواءان وعشواءان، وهمزة التانيث تُقلب^(٥) في التثنية واواً، فيقال: حَمَراوان، وكرهوا لأواوان لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب المُخَصَّص^(٦): «واستحسنوا - يعني الكوفيين - في الممدود إذا كان قبل الألف واو^(٧) أن يشنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لأواء وحلواء: لأواءان ولأواوان، وأجازوا في سَوَاء - وهي المرأة القبيحة - سَوَاءان وسَوَوَاءان».

وفي الإفصاح: وإذا ثَنِّيت حَوَاءَ فالاختيار حَوَاءان لأنَّ قبلَ الهمزة واواً مشددة، والواوُ المشددة واوانٍ، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات. وكذلك اللَّأواوانِ بالواو، والهمز أكثر في كلام العرب. قاله ابن الأنباري.

وقوله: وَرُئِمَا قُلِبَتِ الْأَصْلِيَّةُ واواً حُكي^(٨) من كلامهم قلبُ الهمزة الأصلية واواً، فيقال: قَرَّاوانِ ووُضَّاوانِ في تثنية قُرَّاء ووُضَّاء، وذلك قليل،

(١) ك، ح: التقليلين.

(٢) تهذيب اللغة ٩٤/١٠ واللسان (زكر) ٥: ٤١٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

(٣) اللأواء: الشدة وضيق المعيشة.

(٤) الناقة العشواء: التي لا تبصر ما أمامها.

(٥) تَقلب: سقط من ك.

(٦) المخصص ١٥: ١١٦. وهذا النص بلفظه في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب.

(٧) س، ك، ص، ح: قبل الواو ألف. والصواب ما أثبت، وهو في «م» والمخصص والسيرافي.

(٨) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٤: ١٧٥/أ والمخصص ١٥: ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٩٣ وشرح الجزولية ص ٤٠٧.

ولم يذكر س^(١) فيه إلا الإقرار همزة.

وقوله: وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها أي: وقلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها، وذلك نحو: علباء^(٢) ودرحاء^(٣) وجرباء^(٤) وقوباء^(٥)، فتقول: علباوان ودرحاوان وجرباوان وقوباوان. ويجوز إقرارها، فتقول: علباءان ودرحاءان وجرباءان، وقوباءان. فالهمزة في علباء زائدة بدليل قولهم: علّبت الرُمح إذا شددته بالعلباء، فيحذفون الهمزة. والهمزة في درحاء بدل من حرف علة لتطرفه ووقوعه بعد ألف زائدة، بدليل أنهم قالوا لما ألحقوه تاء التأنيث، وبنوا الكلمة عليها: درحاية^(٦)؛ لكونها إذ ذاك ليست بطرف، فدلّ ذلك على أن همزة درحاء منقلبة عن ياء، وتلك الياء زائدة، إذ لا يُتصور أن تكون أصلاً، لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَيْتُ^(٧). وكذلك ينبغي أن تُجعل الهمزة في علباء بدلاً من ياء؛ لأن الإلحاق قد استقرّ بالياء بدليل درحاية، ولم يستقرّ بالهمزة، فالياء إذاً هي التي ألحقت بناء علباء ودرحاء ببناء قرطاس. وظاهر قول المصنف أنّ الهمزة هي الملحقة، وقد بيّنّا أن الملحقة هو غيرها، وأنّ الهمزة بدل منه.

وقوله: والمبدلة من أصل بالعكس يعني أنّ إقرارها أولى من قلبها واواً، وذلك نحو: كساء وسقاء، فتقول: كساوان وسقاوان وكساءان

(١) الكتاب ٣: ٣٩١.

(٢) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق.

(٣) لم أجد من فسر الدرحاء، لكنه يظهر من كلام المصنف أنه بمعنى الدرحاية المفسر بعد قليل.

(٤) الحرباء: دويبة ذات قوائم أربع، دقيقة الرأس، مخططة الظهر، تستقبل الشمس نهارها، وتدور معها كيف دارت، وتتلون ألواناً.

(٥) القوباء: داء معروف بالخُزاز، يظهر في الجلد، يتقشر ويتسع.

(٦) رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لثيم الخلقة.

(٧) حيحيت بالغنم: صَوْتُ. وهو أصل حاحيت.

وسِقَاءَان، والهمزة في كِسَاء وسِقَاء مبدلة من حرف أصلي لقولهم: كَسَوْتُ
وسَقَيْت. وهذه الأولوية بين ما الهمزة فيه للإلحاق وبين ما هي منقلبة عن
أصل ذهب إليها بعض أصحابنا^(١)، كما ذهب إليه المصنف.

وقال أبو موسى^(٢): «وما انقلبت فيه عن / أصل أو عن زائد مُلْحَق [١/٧٥:١]
بالأصل فَأَجْرِهِ إن شِئَ على الأصل، وإن شِئَ على الزائد، والأول
أحسن». فسَوَّى بين المسألتين، وجعل الإجراء فيهما على الأصل^(٣) أحسن،
فصار إقرار الهمزة فيهما أحسن.

وهكذا نص عليه س، قال^(٤): «وذلك قولك: رِداءٍ وكِساءٍ وعِلباءٍ،
فهذا الأجود والأكثر»^(٥). ثم قال^(٤): «واعلم أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون:
عِلباوانٍ وحِزباوانٍ». ثم قال^(٤): «وقال ناسٌ: كِساوانٍ وِغطاوانٍ ورداوانٍ».
ثم قال^(٦): «وعِلباوانٍ أكثرُ من قولك: كِساوانٍ في كلام العرب لشبهها»^(٧)
بحمراء». فهذا نص مخالف لكلام المصنف. وإنما فاوَتْ س بين القلب في
عِلباء وبينه في كِساء، فذكر أن القلب في عِلباء أكثر منه في كِساء.

وقال الأخفش في النسخة الوسطى في النحو: «وإن كان شيء من
الممدود مهموزاً لغير التانيث نحو: عطاء»^(٨) وقضاء وعِلباء وحِزباء، فإنَّ هذا
تشنيته بالهمز، تقول: عطاءان وقضاءان وحِزباءان وعِلباءان، وإن شِئَ ثَنَيْتَ
هذا كله بالواو، فهي لغة، تقول: عطاءوانٍ وحِزباوانٍ انتهى. فبدأ أولاً

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٤٣ - ١٤٤ والجزولي في الجزولية ص ٤٧ والشلوين
في شرح الجزولية ص ٥٦٠ والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٠٨.

(٢) الجزولية ص ٤٧.

(٣) ك، ص، م: على الأصل فيهما.

(٤) الكتاب ٣: ٣٩١.

(٥) ك: الأكثر.

(٦) الكتاب ٣: ٣٩٢.

(٧) ص: لشبههما.

(٨) ص، م: غطاء. وكذا فيما يتلوه فيهما.

بالأحسن، وهو إقراره مهموزاً، وحكى بعد أن قلبه واواً لغة، وسوى بين
المبدلة من أصل وبين المُلحقة بأصل.

فهذا نص من س والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن. وإنما
كان إجراؤه مجرى الأصل أحسن لأنه أشبه بقراء وأمثاله مما الهمزة فيه أصل
منه بحمراء وشبهها مما الهمزة فيه زائدة للتأنيث، من حيث إنها بدل من
أصل أو في مقابلته، وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميع العرب.

وحكى أبو زيد^(١) في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فزارة خاصة، وهي
قلب الهمزة ياء فتقول: كساياں وسقايان.

وفي البسيط: أجاز الفراء والمازني قلبها - يعنيان همزة حمراء - ياء^(٢).
قالا: وهي لغة. قال المازني: ردثة.

وقوله: وقد ثقلب ياء يعني فيهما. هذه هي اللغة المنسوبة لبني
فزارة.

وقوله: ولا يُقاس عليه خلافاً للكسائي^(٣) بل يقاس عليه لأنها لغة لقبيلة
من العرب كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه.

وقوله: وصَحَّحُوا مِذْرَوَيْنِ وَثَنَيْنِ إِلَى آخِرِهِ أَمَّا الْمِذْرَوَانِ فَهَمَّا طَرَفَا
الْأَلْيَةِ، وطرفا القوس، وجانبا الرأس، والمشهور إطلاقه على طرفي الألية،
قال عنترة^(٤):

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لَتَقْتُلَنِي، فها أنا ذا عُمَارَا

(١) شرح الجزولية ص ٤٠٨. وليس في مطبوعة كتاب الهمز.

(٢) أجازة الكوفيين كما في المباحث الكاملية ١: ٢٢٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب والمخصص: ١٥: ١١٦.

(٤) ديوان ص ٢٣٤ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٣٥ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٩.
وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٢٦. عمارا: مرخم عمارة، وهو عمارة بن زياد
أحد سادة عبس.

وقال ابن قُتيبة^(١): «المَذْرُوانِ طرفا كلِّ شيء». وقياسه مَذْرِيانِ لأنَّ الألف وقعت رابعةً كألف مَغْزَى، لكنه لما بُنيت الكلمة على علامة التثنية صَحَّتْ كما صَحَّتْ واو شَقَاوَة إذ بُنيت الكلمة على تاء التأنيث.

وذكر أبو علي القالي^(٢) أنه لا يُفرد البتَّة، فلا يقال: مِذْرَى بمعنى ما ذكر أنه مدلول المِذْرَوَيْنِ.

وذكر أبو محمد بن السَّيِّد^(٣) أن أبا عُبيد حكى عن أبي عمرو مِذْرَى مفرداً. قال ابن السَّيِّد^(٣): «أَحْسَبُ أَنَّ أبا عمرو قاس ذلك عن غير سماع، وأن أبا عُبيد / وَهَمَ فيما حكاه عن أبي عمرو، كما وَهَمَ في أشياء كثيرة». [١: ٧٥/ب]

وقال أبو العباس^(٤): «فَلَانٌ يَضْرِبُ أَصْدَرِيهِ وَأَزْدَرِيهِ^(٥)، ولا ينطقون فيه بواحد، وفلان يَضْرِبُ مِذْرَوِيهِ^(٦)، وهما ناحيتاه، وإنما يوصف بالْحَيْلَاءِ».

وأما الثَّنَيان فهما طَرَفَا الْعِقَالِ، وقالت العرب: «عَقَلْتُهُ ثِنْيَيْنِ»^(٧)، وقياسه أن يقال: ثِنْيَاوَيْنِ أو ثِنْيَاءَيْنِ لأن بعد الألف الزائد حرف علة، فلو كان أَفْرَدَ ففيل: «ثِنَاء»^(٨) كان يكون أبدل همزة، وتكون همزة بدلاً من أصل، فيجيء فيها الوجهان من الإبدال والإقرار، لكنه بُنيت الكلمة على التثنية،

(١) أدب الكاتب ص ٦٠٢. ولفظه: فَرَعَا كل شيء.

(٢) الأمالي ١: ٢٠١ - ٢٠٢. قال: «وليس لهما واحد؛ لأنه لو كان لهما واحد ففيل: مِذْرَى لقل في التثنية مِذْرِيانِ بالياء، وما كانت بالواو». وشرح التسهيل ١: ٩٤.

(٣) الاقتضاب ٢: ٣٣٥.

(٤) الكامل ص ١٣٣.

(٥) أي: جاء فارغاً. الفاهر ص ٢٤٦. ونسب المبرد هذا القول في الفاضل ص ٢٣ إلى أم الهيثم. الأصدران: عرقان يضربان تحت الصدغين.

(٦) هذا مثل، يُضْرَبُ لمن يتوعد من غير حقيقة. إصلاح المنطق ٣٩٩ وجمهرة الأمثال ١: ١٧١ - ١٧٢.

(٧) الكتاب ٣: ٣٩٢ وإصلاح المنطق ص ٣١١ وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ١٣٥.

(٨) في حاشية ص ما نصه: لعله ثنائي.

فبقي كالمبني على هاء التأنيث كسقاية .

وقال أبو عبيد في «الغريب المصنف»^(١) : ثَنِيْتُ البعيرَ يَثْنِيْنِ غير مهموز، وذلك أن تَعْقِلَ يديه جميعاً بعقالين، ويُسمَّى ذلك الحبلُ الثَّنية . فعلى هذا يكون من باب خُصِيْنٍ وَالْيَيْنِ .

ص : وَحُكِمَ ما ألحق به علامة جمع التصحيح القياسية حُكُمَ ما ألحق به علامة الثنية، إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذفُ في جمع التذكير، وتلي علامته فتحة المقصورِ مطلقاً، خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص، ورُبَّما حُذِفَت خامسة فصاعداً في الثنية والجمع بالألف والتاء، وكذا الألفُ والهمزة من قاصِعاء ونحوه، فلا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين .

ش : يشمُلُ قوله : «علامة جمع التصحيح» المذكِرَ والمؤنثَ .

وقوله : القياسية ليحترز بذلك مما خالف القياس، نحو قولهم : بُنُونٌ، ولم يقولوا : ابْنُونٌ، كما قالوا في الثنية : ابْنانٍ، ونحو جمعهم : رُبْعَةٌ^(٢) وَعَلَانِيَةٌ^(٣) : رُبْعُونَ وَعَلَانُونَ، وقياسه : رَبْعَاتٍ وَعَلَانِيَاتٍ، كقياس جمع ما فيه تاء التأنيث، وسيأتي ما خالف الثنية بعد هذا إن شاء الله تعالى .

ومُلَخَّصُ هذا الذي ذكره أنَّ الاسم يُجمع جمع التصحيح، فتلحقه الواو والنون فيما يجوز فيه ذلك، أو الألف والتاء فيما يجوز فيه ذلك، ويكون حُكْمُهُ من التغيير أو عَدَمُهُ حُكْمُهُ إذا ثَنِيَ إلا ما استثنى، فكما تقول في زَيْدٍ زَيْدانٍ كذلك تقول زَيْدُونَ، وفي قُرَاءٍ قُرَاءانٍ تقول قُرَاؤُونَ، وفي حَمْرَاءٍ حَمْرَوانٍ تقول فيه مسمًى به مذكراً حَمْرَاوونَ، ومسمًى به مؤنثاً حَمْرَاوات كما قالوا صَخْرَاوات، وفي حُبْلَى حُبْلَيان تقول حُبْلَيَاتٍ، وفي كِسَاءٍ وَسِقَاءٍ كِسَاوانٍ وَسِقَاوانٍ وكِسَاءانٍ وَسِقَاءانٍ تقول مُسَمًى بهما كِسَاوُونَ وَسِقَاوُونَ وكِسَاوُونَ وَسِقَاوُونَ، وكذلك في عِلْباء .

(١) الغريب المصنف ص ٨٧٤ حيث حكى ذلك عن أبي زيد .

(٢) رجل ربعة : مربع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير . وامرأة رُبْعَةٌ كذلك .

(٣) الرجل العلانية : الظاهر الأمر الذي أمره علانية . قاله اللحياني .

وأجاز أبو عثمان^(١) أن تقلب واو حمراؤون همزة كما قالوا أذُور،
فتقول حمراؤون؛ لأن الهمزة ليست للتأنيث.

وهو غلط لأنَّ إِدال هذه الواو للجمع، والجمع عارض، فهو^(٢) كواو
(لَتَبْلُؤَنَّ)^(٣) و (لَتَرْوُنَّ)^(٤)، وهذا عدوٌ شديد مما هو غير لازم.

وقوله: إلا أنَّ آخرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذف لَمَّا كان المقصورُ
والمنقوص حَالَهُمَا في الجمع مخالفاً حَالَهُمَا في التثنية استثناءهما، فذكر أنَّ
آخرَ المقصورِ وآخرَ المنقوصِ يُحذف في جمع التذكير. وإنما يحذف لالتقاء
الآخر ساكناً مع الواو والياء، فتحذف الألف أو الياء لالتقاء الساكنين^(٥).

/ وقوله: في جمع التذكير لأنَّ جمع التأنيث حكمه حكمُ المشي، [١/٧٦: ١]
فتقول: حُبَلِيَّاتٍ وغازِيَّاتٍ كما تقول: حُبَلِيَّانٍ وغازِيَّانٍ.

وقوله: وتلي علامته فتحة المقصورِ مطلقاً يعني سواء أكانت ألفه منقلبة
عن أصل^(٦)، أم زائدة كأزطى^(٧) مسمًى وحُبلى مسمًى به^(٨) مذكر.

وقوله: خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص يعني
في ضمِّ ما قبلَ واوِ الجمع وكسر ما قبل^(٩) يائه، فيقولون^(١٠): جاء الحُبْلُونُ،

(١) هو المازني. الانتصار ص ٣١٥ وشرح كتاب سيبويه للرماني - قسم الصرف ١: ٣١٧
والمخصص ١٧: ٨٠ والنكت ص ٩٠٨.

(٢) ك، ص، ح: فهي.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٦: ﴿لَتَبْلُؤَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾.

(٤) سورة التكاثر: ٦: ﴿لَتَرْوُنَّ الْجَحِيمَ﴾.

(٥) وذلك نحو: الْمُضْطَفَّوْنَ وَالْقَاضُونَ.

(٦) نحو: الأعلى.

(٧) الأرطى: شجر يذبح به.

(٨) وحبلَى مسمى به: سقط من ك.

(٩) كسر ما قبل: انفردت به م.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩ وشرح التسهيل ١: ٩٥ وشرح الجزولية ص ٤١١ وشرح
الألفية لابن الناظم ص ٧٦٥.

ومررت بالحُبْلَيْنِ، ورأيت الحُبْلَيْنِ، كما تقول: قام القاضُونَ، ومررت بالقاضِينَ، ورأيت القاضِينَ.

قال المصنف في الشرح: «فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا - يعني الكوفيين - فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»^(١). يعني بالوجهين فتح ما قبل العلامتين مطلقاً، وضمّها مع الواو، وكسرّها مع الياء، فيقولون: جاء مُوسَوْنٌ، ومررت بِمُوسَيْنِ، ورأيت مُوسَيْنِ^(٢)، وجاء مُوسَوْنٌ، ومررت بِمُوسَيْنِ، ورأيت مُوسَيْنِ.

ونقل أصحابنا^(٣) الخلاف عن الكوفيين في المقصور مطلقاً، ولم يُفَصِّلُوا عنهم في الألف الزائدة ولا في الأعجمي، فقالوا^(٣): أجاز أهل الكوفة مع وجه الفتح وجهاً آخر، وهو ضمُّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة^(٤)، وذلك غير مسموع ولا جائز قياساً، وذلك أنك إذا ضمنت ما قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء، لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة.

وفي البسيط: «وقد أجاز الكوفيون ضمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً، كأنهم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فإذا راعيت الأصل أبقيت الفتحة علامة على الألف المحذوفة في الجمع، وإن لم تُراعِ الأصل فهو ضعيف. وقال بعض النحويين - أظنه الرُّمَّانِي -: ما ظننت أحداً يقوله، وكنت أتعجب لقول س: «والضَّمُّ خطأ»^(٥) حتى رأيت لبعض الكوفيين انتهى.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٥.

(٢) ورأيت موسين: سقط من ك.

(٣) هذا قول ابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٥٠.

(٤) ذكر القَوَّاس أنهم أجازوه قياساً على المنقوص لأن ياءه تُحذف ولا دليل عليها. وضعفه

لأمرين. راجع شرح ألفية ابن مُعْطٍ ص ٢٨٨.

(٥) الكتاب ٣: ٣٩٤ حيث قال: «وَعِيسَوْنٌ وَمُوسَوْنٌ خطأ».

وقد حكى ابن ولّاد في «المقصور والممدود»^(١) أنَّ من العرب من يقول: مُوسُونٌ وَعِيسُونٌ بضم السين، وهذه اللغة لم يذكرها س^(٢)، وهي نادرة، ولعلها جاءت في بعض ألفاظ شذت عن القياس، وكأنهم^(٣) ردّوها إلى الأصل، واستقلّوا الضمة، فحذفوها، ونقلوها إلى ما قبل كالقاضون.

وذكر بعض أصحابنا^(٤) أنه شدّ عن هذا الحكم من المقصور قولهم: «مَقْتَوِين»^(٥) قال^(٦):

مَتَى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتَوِينَا

«وكان القياس أن يقول مَقْتَيْنَ، فيجمع مَقْتَى - ووزنه مَفْعَل بفتح الميم والعين»^(٧) - كما يجمع مَلْهَى، لكنهم جاؤوا به على الأصل شذوذاً^(٨). قال^(٩): «ويحتمل أن يكون مما حُذفت منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوَيْنَ، فحذف ياء النسب، وهو يريد هما، فيكون كالأعجميين»^(١٠) والأشعرين؛ ألا ترى أن المعنى الأعجميين والأشعرين.

(١) المقصور والممدود له ص ١٣٩.

(٢) قال: «واعلم أنك لا تقول في خُبلى وعيسى وموسى إلا خُبْلُونٌ وَعِيسُونٌ وَمُوسُونٌ، وعِيسُونٌ ومُوسُونٌ خطأ» الكتاب ٣: ٣٩٤.

(٣) ك: فكانهم.

(٤) هو الأبدى. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٥) راجع المسألة في إيضاح الشعر ص ١٧٣ - ١٨١ والبغداديات ص ٥٧٥ - ٥٧٨.

(٦) هو عمرو بن كلثوم. وصدر البيت: «تَهَذَّنَا، وَأُوْعِدْنَا، رُوَيْدًا». النوار ص ٥٠٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٣ والمنصف ٢: ١٣٣ وشرح القصائد العشر ص ٣٤٦ والخزانة ٧: ٤٢٧ - ٤٣٥ [الشاهد ٥٥٣]. يخاطب عمرو بن هند.

(٧) وزنه... والعين: سقط من س. وهو ليس في شرح الجزولية للأبدى الذي أخذ أبو حيان النص منه.

(٨) شرح الجزولية ص ٤١٠.

(٩) يعني الأبدى. شرح الجزولية ص ٤١٠.

(١٠) ك، ص: كالأعجميين.

وقوله: «مَقْتَوِينَ»^(١) يريد خُدَامًا، من القَتْو، وهو الخِدْمَة، كأنه جمع مَقْتَوٍ، يريد به خَدِيمًا، والعرب تُدخل ياءِي النسب على الصفة للمبالغة، فيقولون: دَوَّارِي فِي دَوَّارٍ، وَأَحْمَرِي فِي أَحْمَرٍ.

وفي البسيط: «قالوا: رجل مَقْتَوِيٌّ، وفي الجمع: مَقْتَوُونَ. وأما [١: ٧٦/ب] تصحيحهم الواو فَإِنْ شئتَ قلتَ / صَحَّحوها في الجمع على حد التثنية، كما صحَّحوها في جمع التكسير حيث قالوا: مَقَاتِرَة.

وحكى أبو زيد^(٢) الفتح والكسر في الواو فيما قبل الياء فيمن جعل النون حرف الإعراب، وحكى جعل النون حرف إعراب كما جعلت في سنين هو وأبو عبيدة^(٣). وحكى^(٤): رَجُلٌ مَقْتَوِيٌّ، وَرَجُلَانِ مَقْتَوِيَّانِ، ورجال مَقْتَوِيَّانِ. قال أبو زيد^(٥): «وكذلك المرأة والنساء» انتهى قول أبي زيد.

وحسِّنَ ذلك أنه مصدر في الأصل؛ لأنه مَفْعَلٌ من القَتْو، فجاز فيه أن يكون للواحد والجمع، ولا يضرُّه ما دخله من علامة؛ لأنها لَمَّا^(٦) عاقبت الياءين للنسبة صارت كأنها ليست للجمع، كما في ثُبَّة^(٧)، وكأنه مصدر على أصله غير مجموع. هذا فيمن جعل الواو حرف إعراب. وأما من جعل النون حرفه فهو في إرادته الجمع كالذي لم يجعلها حرف إعراب». انتهى ملخصاً.

(١) ك: مقتوين.

(٢) النوادر ص ٥٠٣.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٤٠٣ وإيضاح الشعر ص ١٧٤.

(٤) النوادر ص ٥٠٢ وإيضاح الشعر ص ١٧٥. سن، م: وحكى. والصواب ما أثبت في المتن لأن الفارسي نص في إيضاح الشعر على أنهما حكيا ذلك.

(٥) النوادر ص ٥٠٢.

(٦) لَمَّا: سقط من ك.

(٧) فوقه في س: «كذا». قلت: لم أنهد إلى صوابه. ويمكن أن يكون قد أراد أن الثبة تكون للواحد والجمع، فالثبة: وسط الحوض، والجماعة من الناس.

وقوله: وَرُبَّمَا حُذِفَتْ خَامِسَةٌ فِصَاعِدًا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
أَي: حُذِفَتْ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ. مِثَالُ حَذْفِهَا فِي التَّثْنِيَةِ خَامِسَةُ قَوْلِهِمْ فِي الْقَهْقَرَى^(١)
وَالْخَوَزَلَى^(٢) وَالْهِنْدَبَى^(٣) فِي لُغَةٍ مِنْ قَصَرٍ: قَهْقَرَانٍ وَخَوَزَلَانٍ وَهِنْدَبَانٍ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ زَائِدًا عَلَى خَمْسَةِ قَوْلِهِمْ فِي الضَّبْغَطَرَى - وَهُوَ
الْأَحْمَقُ الَّذِي لَا يَعِجِبُكَ - ضَبْغَطَرَانٍ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُهَا يَاءٌ كَمَا قَالُوا فِي تَثْنِيَةِ
جُمَادَى: جُمَادَيَانٍ، قَالَ^(٤):

شَهْرِي رَيْعٌ وَجُمَادَيَيْنِ

وَأِنَّمَا حُذِفَتْ خَامِسَةٌ لِلطَّوْلِ.

وَقَاسَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٥). وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ مَذْهَبٌ لِأَهْلِ بَغْدَادَ. وَرَدَّ
عَلَيْهِمْ فِي «التَّذَكُّرَةِ» شَذُوزَ هَذَا الْمَسْمُوعِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ سَمَاعُهُ، وَأَنَّ قِيَاسَهُ
عَلَى النِّسْبِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النِّسْبَ بَابُ تَغْيِيرٍ وَحَذْفٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى
كَالتَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ، وَالتَّثْنِيَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّاءَ تُحْذَفُ فِيهِ، وَلَا
تُحْذَفُ فِي التَّثْنِيَةِ.

وَمِثَالُ حَذْفِهَا خَامِسَةً فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ قَوْلُهُمْ هَرَاوَاتٍ، بِفَتْحِ
الْهَاءِ، جَمْعُ هَرَاوَى، جَمْعُ هَرَاوَةٍ بِكَسْرِ الْهَاءِ، قَالَ^(٦):

(١) القهقري: الرجوع إلى خلف.

(٢) الخوزلي: مشية فيها تناقل وتبخر.

(٣) الهندبي: بقلة من أحرار البقول. يُمَدُّ وَيُقْصَرُ.

(٤) هذا بيت من الرجز، وقبله بيتان، هما:

أَصْبَحَ زَيْنٌ خَفِشَ الْعَيْنَيْنِ فَنَسَوْتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِ

جمهرة اللغة ٣: ٤٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٤ ب والمخصص ١٥: ١١٤

وشرح جمل الزجاجة ١: ١٤٢ والمقرب ٢: ٤٥ وشرح الجزولية ص ٤٠٥. ويروى بزيادة

هاء السكت في آخره.

(٥) المخصص ١٥: ١١٤. والإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠] وشرح التسهيل ١: ٩٦.

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ وشرح التسهيل ١: ٩٦. العمية: الضلالة والكبر.

تَرْوَحَ فِي عَمِيَّةٍ، وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُوجٌ
قال المصنف في الشرح^(١): «وهذا يدل على أَنَّ الألف قد تُحذف وإن
لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَرَاوَى منقلبة عن لام الكلمة» انتهى.

وكونها منقلبة عن لام الكلمة هو مُوَضَّح في علم التصريف، إلا أن
الذي أجاز هذا ونقله هو الفراء^(٢)، وعنده أن هَرَاوَى وأمثاله ليس مجموعاً
على فعائل فيلزم ما قاله المصنف، بل هو عنده جمع على وزن فعَالَى،
فالألف زائدة على مذهبه، وليس لام الكلمة.

ومثالُ حذفها فيما كان زائداً على خمسة في الجمع بالألف والتاء قولهم
في جمع قَبْعَرَاءَ^(٣): قَبْعَرَاتُ^(٤).

وقوله: وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِصاءَ^(٥) ونحوه يعني أنهما قد^(٦)
يُحذفان كما حُذفت الألف الزائدة في المقصور، قال بعض العرب في حُنُفُصَاءَ
[١/٧٧: ١] وعاشُوراءَ وباقِلَاءَ وقُرُفُصَاءَ^(٧): حُنُفُصَانِ وعاشُورَانِ وباقِلَانِ / وقُرُفُصَانِ.

وقوله: ولا يُقاسُ على ذلك، خلافاً للكوفيين أي: لا يُقاس على ما
سُمع من حذفِ ألف المقصور الزائدة خامسةً فصاعداً، ولا حذفِ الألف
والهمزة من قاصِصاءَ ونحوه غيرُ ما سُمع.

= والهرَاوة: العصا. وهوج: جمع أفْوَج، وهو الأحمق.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٣٠ ومشكل إعراب القرآن ١: ٩٦، والجامع لأحكام القرآن
١: ٢٨٢، والإنصاف ص ٨٠٥ - ٨٠٩ [المسألة ١١٦]، والارتشاف ١: ١٦١.

(٣) القبعرة: الناقة العظيمة الشديدة.

(٤) سقطت هذه الفقرة من ك، ص، ح. وأثبت قوله: «ومثال حذفها... على خمسة» فيهن بعد
قوله قبل قليل: «ومثال حذفها خامسة في الجمع بالألف والتاء».

(٥) القاصِصاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة.

(٦) قد: سقط من ك، م.

(٧) القرفِصاء: ضرب من القعود، وهو أن يجلس الرجل على آليته، ويلزق فخذه ببطنه،

ويحتبي بيديه.

وذكر بعض أصحابنا^(١) في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف أنه لا خلاف^(٢) بين النحويين في أنه يُنْتَى بالياء. ثم ذكر ما شَدَّ من ذلك. فهذا النقل مخالف لظاهر قول المصنف.

وذكر أبو الحسن علي بن سيده^(٣): أَنَّ الكوفيين أجازوا فيما طال من الممدود حذف الحرفين الأخيرين، فأجازوا في قاصِعاء وحائِياء^(٤) ونحوهما: قاصِعان وحائِيان، وقاصِعاوان وحائِياوان.

فينبغي أن يكون قول المصنف: «ولا يُقاسُ على ذلك» راجعاً لقوله: «وكذا الألفُ والهمزة من قاصِعاء» لا إلى: الألف الزائدة، والألف والهمزة، فيكون «ذلك» إشارةً إلى أقرب مذكور، إلا أَنَّ ظاهر كلام المصنف في الشرح أنه راجع إلى الألف الزائدة وإلى الألف والهمزة معاً.

وفي الإفصاح: ذكر - يعني ابن الأنباري - أنهم قالوا: خُنُفُسانِ وخَوْصَلانِ سماعاً عن العرب، وقاس عليه مثل: صُورِياءَ^(٥) وَزَكَرِياءَ وأُورِياءَ^(٦) وما أشبهها مما تجيء فيه الألفات بعد أربعة أو أكثر. وحكى غيره: باقِلانٍ وعاشُورانٍ وقُرُفُصانٍ. ولم يحك س شيئاً من هذا كله، ولا أجازة، وإنما هي أشياء شَوادُّ، فلا ينبغي أن تقاس. قال: وحكى هذا كله السيرافي^(٧) عن الكسائي وجميع الكوفيين. قال^(٧): «ولا يعرفه أصحابنا، ولا يُثبتون شيئاً منه».

ص: وتُحذفُ تاءُ التانيث عندَ تصحيح ما هي فيه، فيُعاملُ معاملةً مؤنثٍ

(١) هو الأُبْدِيّ في شرح الجزولية ص ٤٠٥.

(٢) قلت: فيه خلاف. انظر الإنصاف ص ٧٥٤ [المسألة ١١٠].

(٣) المخصص ١٥: ١١٦. وقد أخذه من شرح الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٥/ب.

(٤) الحائِياء: تراب جُحَر اليربوع الذي يحثوه برجله. وقيل: جُحَر من جِحرة اليربوع.

(٥) لم أقف على معناه، ولعله اسم رجل.

(٦) أورِياء: رجل من بني إسرائيل.

(٧) شرح الكتاب ٤: ١٧٤/ب - ١٧٥/ب.

عَارٍ مِنْهَا لَوْ صُحِّحَ، وَيُقَالُ فِي الْمَرَادِ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ مِنْ ابْنِ وَأَبٍ وَأَخٍ وَهَنْ
وَذِي: بَنُونَ وَأَبْنُونَ وَأَخُونَ وَهَنُونَ وَذَوُو، وَفِي بِنْتٍ وَابْنَةٍ وَأُخْتٍ وَهْنَةٌ وَذَاتُ:
بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ وَهَنَاتٍ وَهَنَوَاتٍ وَذَوَاتُ. وَأُمّهَاتُ فِي الْأُمِّ مِنَ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ
أُمَّاتٍ، وَغَيْرُهَا بِالْعَكْسِ.

ش: لَمَّا كَانَتْ تَثْنِيَةٌ مَا فِيهِ التَّاءُ تَثْبِتُ فِيهَا التَّاءُ، فَتَقُولُ: فَاطِمَتَانِ،
وَكَانَ قَدْ قَدَّمَ أَنَّ حُكْمَ مَا أُلْحِقَ بِهِ عَلَامَةٌ جَمْعُ التَّصْحِيحِ الْقِيَاسِيَّةُ حُكْمٌ مَا
أُلْحِقَ بِهِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ، وَاسْتَنْى مَا اسْتَنْى، يَبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ التَّاءُ لَا تَثْبِتُ فِي
الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءُ كَمَا تَثْبِتُ فِي التَّثْنِيَةِ، بَلْ تُحْذَفُ، فَيَلِي مَا بَقِيَ بَعْدَ
الْحَذْفِ الْأَلْفَ وَالتَّاءُ، كَمَا يُفَعَّلُ بِالْعَارِي مِنَ التَّاءِ الْمُؤَنَّثِ عِنْدَ تَصْحِيحِهِ،
لَكِنْ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ الْمَحْذُوفَةِ أَلْفًا قُلِبَتْ إِلَى أَصْلِهَا، فَتَقُولُ: فَتَيَاتٍ
وَقَتَّوَاتٍ فِي فَتَاةٍ وَقَتَاةٍ، أَوْ هَمْزَةً مُبَدَلَةً فَكَحَالِهَا فِي التَّثْنِيَةِ، فَتَقُولُ فِي سَقَاءَةٍ
وَبَاقِلَاءَةٍ: سَقَاوَاتٍ وَبَاقِلَاوَاتٍ.

وَمَثَلُ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ بِهِذَيْنِ^(١) وَبِ«سَمَاءٍ»، فَقَالَ^(٢): «تَقُولُ
سَمَوَاتٍ». وَهَذَا مِنْهُ غَلَطٌ لِأَنَّ «سَمَاءً» لَمْ تُحْذَفْ مِنْهُ التَّاءُ عِنْدَ الْجَمْعِ إِذْ لَا تَاءَ
فِيهِ، وَلَمْ يَنْدَرْجْ تَحْتَ الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَ التَّاءِ
الْمَحْذُوفَةِ أَلْفًا أَوْ هَمْزَةً مَمْدُودَةً مُبَدَلَةً فُعِلَ بِهِ مَا كَانَ يُفَعَّلُ / بِمَثَلِهِ مُبَاشَرًا
لِأَلْفِ التَّثْنِيَةِ»^(٣)، فَكَيْفَ يُمَثِّلُ بِ«سَمَاءٍ»؟.

وَلَمَّا ذَكَرَ مَا خَالَفَ فِيهِ الْمُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ الْمُثْنَى الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءُ ذَكَرَ
مَا خَالَفَ بِهِ الْمَذْكُورُ الْعَاقِلُ فِي جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُثَنَّاهُ، فَقَالَ: «وَيُقَالُ فِي
الْمَرَادِ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ» لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ فَهُوَ^(٣) مَجْمُوعٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
كَمَا ذَكَرَ.

(١) شرح التسهيل ١: ٩٦. وليس فيه سوى باقِلَاوَاتٍ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٩٦.

(٣) ك: هو.

فَأَمَّا مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مِنْ ابْنٍ، وَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنْ بِنْتٍ، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَثْنَى، إِذْ قَالُوا فِي الثَّنِيَّةِ: ابْنَانِ وَابْنَتَانِ، وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ: بَنُونَ وَبَنَاتٌ، وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: ابْنُونَ وَابْنَاتٌ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ فَتَحُوا الْبَاءَ تَنْبِيهًا عَلَى أَنْ أَصْلُهَا الْفَتْحُ.

وَأَمَّا مَا جُمِعَ مِنْ أَبٍ وَأَخٍ وَهَنٍ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَإِنَّهُ خَالَفَ الثَّنِيَّةَ، إِذْ قَالُوا: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَهَنَوَانِ، وَأَمَّا فِي الْجَمْعِ فَإِنَّ التَّصْرِيفَ أَدَّى إِلَى حَذْفِ وَاءِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ^(١) أُتْبِعَ فِي إِعْرَابِهِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِلْآخِرِ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَالْكَسْرَةُ مِنَ الْوَاوِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَانْقَلَبَتْ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلُهَا يَاءً، فَالْتَقَتِ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ مَعَ وَاءِ الْجَمْعِ، وَاليَاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ يَاءِ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَبَقِيَتْ ضَمَّةُ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا تَلِيَهُمَا وَاءُ الْجَمْعِ وَيَاؤُهُ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ شَوَاهِدَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى هَذِهِ الْجُمُوعِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢):

كَرِيمٌ طَابَتْ الْأَعْرَاقُ مِنْهُ وَأَشْبَهَ فِعْلُهُ فِعْلَ الْأَيْنَا
كَرِيمٌ لَا تُغَيِّرُهُ اللَّيَالِي وَلَا اللَّوَاءُ عَنْ عَهْدِ الْأَخِينَا
وَقَوْلِ الْآخِرِ ^(٣):

أَلَمْ تَرَنِي مِنْ بَعْدِ هَمْ هَمَمْتُهُ بِفُرْقَةٍ حُرٍّ مِنْ أَيْنٍ كِرَامٍ
وَقَوْلِ الْآخِرِ ^(٤):

(١) لما: سقط من ك.

(٢) البيتان في جمهرة اللغة ٣: ٤٨٥ والفسر ١: ١٥٤ وبينهما فيه: «وقال الآخر». وشرح التسهيل ١: ٩٧. والأول في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥١ والنهاية ص ٣٠٥. وبينهما في «ص»: «وقول الآخر. اللواء: الشدة وضيق المعيشة».

(٣) هو أبو طالب كما في المحتسب ١: ١١٢ وشرح التسهيل ١: ٩٧.

(٤) هو زياد بن واصل. جاهلي من بني سليم. الكتاب ٣: ٤٠٦ وشرح أبياته ٢: ٢٨٤ والمقتضب ٢: ١٧٤ والمحتسب ١: ١١٢ والخصائص ١: ٣٤٦ وفرحة الأديب ص ٢١٢ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح الملوكي ص ٣٩٨ وشرح الجزولية ص ١٦٣=

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَانُنَا بَكَيْنَ، وَقَدَّيْنَابَا
وقول الآخر^(١):

فَقُلْنَا: أَسْلِمُوا، إِنَّا أَخُوكُمْ وَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورِ
وقول الآخر^(٢):

وَلَكِنْ أَخُو الْمَرْءِ الَّذِينَ إِذَا دَعَا أَجَابُوا بِمَا يُرْضِيهِ فِي السَّلَامِ وَالْحَرْبِ
وقول الآخر^(٣):

عَلَى مَا أَنَّهَا هَزَيْتُ، وَقَالَتْ: هُنُونٌ، أَجَنٌّ، مَنْشَأُ ذَا قَرِيبٍ
وقول الآخر^(٤):

أُرِيدُ هَنَاتٍ مِنْ هَيْنَيْنِ، وَتَلْتَوِي عَلَيَّ، وَأَبَى مِنْ هَيْنَيْنِ هَنَاتٍ
وأنشد غير المصنف^(٥):

= والخزانة ٤: ٤٧٤ - ٤٧٨ [الشاهد ٣٢٨].

(١) هو العباس بن مرداس. السيرة النبوية ٢: ٤٥٢ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٨٥ والمقتضب ٢: ١٧٤ والخصائص ٢: ٤٢٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٦ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٣٦ وشرح التسهيل ١: ٩٧ واللسان (أخا) وشرح الجزولية ص ١٦٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٨٢، ٩٨. وقوله في الموضعين وفي «م» بيت آخر هو: وما رَجِمُ الْأَهْلِينَ إِنْ سَالَمُوا الْعِدَا بِمَجْدِيَّةٍ إِلَّا مَضَاعِفَةُ الْكَرْبِ
(٣) ليس في شرح التسهيل. وهو في اللسان (جنن) ١٦: ٢٤٩ و (هنا) ٢٠: ٢٤٥. وذكر في (هنا) أن المازني أنشده، وأنشد بعده بيتاً آخر، هو:

فَلِنْ أَكْبَرُ فَلَانِي فِي لِدَاتِي وَغَايَاتُ الْأَصَاغِرِ لِلْمَشِيبِ
هنون: أي يا هنون. وَأَجَنٌّ: وقع في مَجَنَّة. والمَجَنَّة: الجنون، والجَنُّ، وأرض مَجَنَّة: كثيرة الجن. وقوله منشأ ذَا قَرِيب: أرادت أنه صغير السن، وإنما تهزأ به. و«ما»: زائدة.

(٤) البيت في مجالس ثعلب ص ٥٥٩ وفرحة الأديب ص ١٨٣ وشرح اللمع ص ٥٦٨ وشرح التسهيل ١: ٩٨ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٢. قال ثعلب: «أي: أريد نساء من قوم، فيأبون عليّ، ويجيئني من أبى عليهم أنا». وفي النسخ المخطوطة: «وإني» صوابه من المصادر المذكورة.

(٥) البيت لعقيل بن عُلْفَةَ الْمُرِّي. النوادر ص ٣٥٧ والمقتضب ٢: ١٧٤ والبيان والتبيين =

/ وكان لنا فزارة عم سوء وكنْتُ له كَشَرَّ بَنِي الْأَخِينَا [١/٧٨: ١]

وجعل المصنف^(١) من باب «أَيِّن» قراءة بعض السلف: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٢) فجعل: ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ بدلاً من «أَبِيكَ»، إذ هو عنده بمنزلة «آبَائِكَ»، وهي القراءة المشهورة.

ويحتمل أن يكون مفرداً، و ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بدل منه، ويكون ﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ و ﴿وَإِسْحَاقَ﴾ قد عُطفا على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ لا على البدل التفصيلي، وتكون هذه القراءة قد جعل^(٣) فيها ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وحده أباً ليعقوب على سبيل التشريف بكونه أباً له، ويكون أقل مجازاً إذ يخرج إسماعيل بذلك عن الأبوة لأنه عم يعقوب لا أبوه، وليس في عمود نسبه. ومن قرأ بالجمع أو تَوَهَّم الجمع في «أَبِيكَ» كَثُرَ المجاز، إذ جعل العمَّ أباً.

وقال المصنف^(٤): «ولو قيل حَمٌّ وَحَمُونٌ لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع» انتهى. وينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه، وجمع أَبٍ وَأَخٍ وَهَنٍ على أَيِّنَ وَأَخِينِ وَهَنَيْنِ هو شاذ لأنه فات فيها شرط الجمع بالواو والنون، فلا يُقاس على ذلك.

وأما جمع «ذِي» فقالوا فيه: ذَوُو، كما قالوا في الثنية؛ لأنهم لو أتبعوا حركة الذال لحركة الواو للزم من ذلك بقاؤه على حرف واحد؛ لأنه تُسْتَقَلُّ الضمة في الواو التي هي عين الكلمة، فتحذف الضمة، وتحذف الواو

= ١ : ١٨٦ واللسان (أخو) ١٨ : ٢١ والخزانة ٤ : ٤٧٨ - ٤٨٣ [الشاهد ٣٢٩]. ك، ص، م: فكت.

(١) شرح التسهيل ١ : ٩٧.

(٢) سورة البقرة: ١٣٣. وهي قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء بخلاف. المحتسب ١ : ١١٢.

(٣) قد جعل: سقط من ك.

(٤) شرح التسهيل ١ : ٩٨.

لسكونها وسكون واو الجمع، ولأَمْ الكلمة محذوفة، فتبقى الكلمة على حرف واحد، فلما رَدُّوا فاءه في الجمع إلى حركته الأصلية ذهب مُوجب الحذف، فبقي على حرفين، وكان قياسه أن لا يُجمع هذا الجمع لأنه ليس^(١) بمشتق.

وقوله: بَنَاتٌ وَأَخَوَاتٌ كان القياس أن يُقال بَنَاتٌ وَأُخْتَاتٌ، كما قالوا في التثنية: بَنَاتَانِ وَأُخْتَانِ؛ لأن تاءهما قد غُيِّرَتْ لأجلها بنية الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء مَلَكُوت. وقد وافق يونس هنا على بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ في الجمع، فأجراها مجرى تاء التأنيث في الحذف، بخلاف قوله في النسب، فإنه جمع بينها وبين ياء النسب^(٢).

والفرقُ بينهما أنَّها - وإن كانت للإلحاق - فهي مع ذلك مستقلة بالدلالة على التأنيث، فأُجريت مجرى تاء التأنيث التي ليست للإلحاق، ولا دلالة فيها على النسب، فلذلك جَمَعَ^(٣) بينهما في النسب. والتاء في بِنْتُ وَأُخْتُ بدل من الواو المحذوفة لتلحق بِنْتُ بِعَذْلٍ وَأُخْتُ بِقُفْلٍ، فهي بدل من حرف أصلي.

فأما «أُخْتُ» فجمعت جمع سلامة، قالوا: أَخَوَاتٌ، وَرَدَّتْ^(٤) الواو في أَخَوَاتٍ، ولم تُرَدَّ في أَخَوْنَ؛ لأنَّ الواو في أُخْتُ وَبِنْتُ لم تُحذف إلا بشرط العوض منها، فإذا ذهب العوض رجعت الواو، فقلت: أَخَوَاتٌ، وليست^(٥) كذلك في المذكر لأنها حُذفت على غير قياس، ولم يُعَوَّضَ منها، فَأَخَوَاتٌ^(٦)

(١) ح، ص: لأنه وصف ليس. م: لأنه يوصف ليس.

(٢) فقال: أُخْتِي. الكتاب ٣: ٣٦١.

(٣) أي: يونس. وفي س: لم يجمع.

(٤) س: زبدت.

(٥) ك: وليس.

(٦) ك: وأخوات.

ليس بشاذ، وأخون^(١) شاذ، وأخوات جمع مسلم بالألف والتاء.

وأما «بنات» فليس بجمع سلامة؛ لأن اللفظ لم يسلم فتقول: بنات، ولا رجعت إلى الأصل إذ حذفت العوض، فتقول: بنوات / كأخوات، [١٧٨: ٧٨ ب] وإنما الألف والتاء عوض من المحذوف، كما كانت الواو والنون في بنون عوضاً من المحذوف، استغني بنون عن ابنون، فاستغنوا^(٢) بنات عن بنوات.

وقوله: وهناتٌ هذا جمع على لفظه، حذفت منه التاء، ولم يُرد المحذوف. ونظير ذلك لثات، قال الشاعر^(٣):

وقالت لي النفس: اشعب الصدع واهتبل لإحدى الهنات المضلات اهتبالها

قوله: وهنواتٌ رُدَّ المحذوف فيه كما رُدَّوه في سنة حيث قالوا: سنوات، قال الشاعر^(٤):

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني، وملني على هنواتٍ كلها متتابع

وقوله: وذواتٌ جمعوا ذاتاً على ذوات كما جمعوا قناة على قنوات.

(١) س: واخوان.

(٢) ك: واستغنوا.

(٣) هو الكمية كما في تهذيب اللغة ٦: ٣٠٨ والتكملة ص ١٦٣ والعصديات ص ٣٠ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٣ واللسان (هبل) ١٤: ٢١١ و (هنا) ٢٠: ٢٤٣. اشعب: اجمع وأصلخ. والصدع: الشق في الشيء الصلب. واهتبل: استعدَّ واختل. والهنات: الخلال من الشر. والمعضلات: الشدائد التي لا دواء لها. واهتبالها: أي كما ينبغي أن يهتبل لها.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦١ والمقتضب ٢: ٢٧٠ والتكملة ص ١٧٣ والعصديات ص ٣٠ والمنصف ٣: ١٣٩ وسر صناعة الإعراب ص ١٥١، ٥٥٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٧ وأمالى ابن الشجري ٢: ٢٣٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠١ وشرح الملوكي ص ٢٩٩، ٣٩٩ وشرح المفصل ١: ٥٣ و ٥: ٣٨ و ٦: ٣ و ١٠: ٤٠، ٤٤ واللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٣، ٢٤٦. هنوات: خصلات سوء. ويروى آخره: «متتابع». وهي رواية أخرى فيه. والتتابع: التهافت في الشر، وقيل: هو اللجاج. ك: ظلها متتابع.

ولامُ «ذات» محذوفة، وهي ياء على رأي س^(١)، فلما جُمعَتْ^(٢) حُذفت التاء، وَرَجَعَتْ عين الكلمة إلى أصلها إذ كانت واواً قد انقلبت ألفاً، فقليل: ذَوَات، ولو رُدَّت لام الكلمة لقليل في الجمع: ذَوِيَات أو ذَايَات.

وقوله: وَأُمّهَاتُ فِي الأُمِّ أَكْثَرُ مِنْ أُمّاتِ كَانَ قِيَاسُ «أُمِّ» أَنْ لَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمُؤَنَّثَةِ بِغَيْرِ عِلَامَةٍ كَعَنْزٍ وَعَنَاقٍ^(٣)، لَكِنَّهُمْ جَمَعُوا بِهِمَا كَمَا جَمَعُوا سَمَاءَ عَلَى سَمَوَاتٍ، وَأَرْضاً عَلَى أَرْضَاتٍ، وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ أُمّهَاتٍ وَأُمّاتِ فِي الْإِنْسَانِيِّ فِي قَوْلِهِ^(٤):

إِذَا الأُمّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجَّتِ الظُّلَامَ بِأُمّاتِكَ

وقوله فِي الْإِنْسَانِيِّ^(٥):

حُمَاةُ الضَّيْمِ آبَاءٌ كِرَامٌ وَأُمّاتٌ، فَأَنْجَدَ وَاسْتَنَارَا

وقوله^(٦):

أَوَّلُكَ أُمّاتِي رَفَعْنَ مَنَابِتِي إِلَى نَافِعٍ فِي ذِرْوَةِ الْمَجْدِ صَاعِدِ

وقوله^(٧):

(١) الكتاب ٣: ٢٦٢ - ٢٦٣، ٣٦٦.

(٢) س: رجعت.

(٣) العناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٤) هو مروان بن الحكم كما في شرح شواهد الشافية ص ٣٠٨. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ وشرح الملوكي ص ٢٠٢ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح التسهيل ١: ٩٩ واللسان (أمم) ١٤: ٢٩٥. قبحه: أخزاه وشوّهه. وفرجت: كشفت. والمعنى: إذا قبحت الأمهات بفجورهن وجوه أولادهن عند الناس كشفت الظلام بضياء أفعالهن، يريد طهارتهن عما يتدنس به العرض.

(٥) هو كلثوم بن عياض كما في شرح التسهيل ١: ٩٩. وآخره فيه: «واستغارا». أنجد: أخذ في بلاد نجد، وأنجد الشيء: ارتفع.

(٦) هو عبد الله بن عمرو اللخمي كما في شرح التسهيل ١: ٩٩.

(٧) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي من مفضلية له يرثي فيها يحيى بن شداد. وقال أبو عبيدة: =

قَوَالٍ مَغْرُوفٍ وَقَعَالِهِ نَحَارِ أُمَّاتِ الرِّبَاعِ الرِّتَاعِ
وقوله: وغيرُها بالعكس أي: وغيرُ الأُمِّ من الناس بالعكس، أي يكثرُ
فيه أُمَّات، ويقلُّ أُمَّهات، فمن وُرود أُمَّاتِ قولُه^(١):

وَأُمَّاتِ أَطْلَاءٍ صِغَارٍ كَأَنَّهَا دَمَالِجٌ يَجْلُوها لِتَنْفُقَ بَائِعُ
وَمِنْ وُرود أُمَّهَاتِ قولُه^(٢):

[وهام تَزِلُّ الشَّمْسُ عَنْ أُمَّهَاتِهِ صِلَابٍ، وَالْحُجَّ فِي الْمَثَانِي تَقَعَّقُ]^(٣)
وربما قالوا في أُمِّ أُمَّهَة، قال قُصَيُّ بْنُ كِلَابٍ^(٤):

= هي لرجل من بني فُرع، يرثي يحيى بن مَيْسَرَة صاحبَ مُضْعَب بن الزبير، وكان وفي له
حتى قُتل معه. كتاب الاختيارين ص ٣٩٦ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣ والمقتضب
٣: ١٧٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٥ وشرح المفصل ١٠: ٤ وشرح شواهد الشافية
ص ٣٠٨. وعجز البيت فيهن: «عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعِ». مثنى: اثنين اثنين. والرِّبَاعُ:
جمع رُبْع، وهو ما تُنَجَّ في الربيع، وخص أُمَّاتِ الرِّبَاعِ لأنها أَنْفُسُ الإِبِلِ. والرِّتَاعُ: التي
تأكل ما تشاء. ورواية أبي حيان ذكرها ابن بزي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٦ ونص
على أنها رواية أبي حنيفة. وراجع الخزانة ٦: ٩٨ [عند الشاهد ٤٣٥].

(١) نسب ابن مالك البيت في شرح التسهيل ١: ٩٩ لحميد بن ثور. وليس في ديوانه. أطلاء:
جمع طَلَا، وهو الولد من ذوات الطَّلْفِ والحُفِّ. ودمالج: جمع دُمْلَج، وهو المِعْضَد من
الحلي، أي: ما يوضع منه في العضد.

(٢) هو ذو الرمة يصف الإبل. والبيت في ديوانه ص ٧٣٨ والمخصص ١٣: ١٩٢. وهو بغير
نسبة في اللسان والتاج (أمم). أمهات رؤوسها: الأدمغة. ألح: جمع لَحْي، وهو منبت
اللحية من الإنسان وغيره. والمثاني: الأرسان والحبال. وتقعَّق: تسمع لها صوتاً وقعقة.
وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٣) موضعه بياض في س. وسقط من باقي النسخ. ويبدو أن أبا حيان - رحمه الله - لم يحضره
شاهد على هذه المسألة، فترك له مكاناً، ثم نسي أن يبحث عن شاهد. ويمكن أن يستشهد
أيضاً ببيت السفاح بن بكير الذي أنشده قبل قليل، لكن بالرواية المشهورة التي ذكرناها في
تخريجه، وهي: «عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعِ». وانظر شواهد أخرى في اللسان (أمم).

(٤) جمهرة اللغة ٣: ٢٦٧ والأمال ٢: ٣٠١ وسر صناعة الإعراب ص ٥٦٤ والمحتسب
٢: ٢٢٤ والسمط ص ٩٥٠ وشرح المفصل ١٠: ٣ وشرح الملوكي ص ٢٠٣ والممتع
ص ٢١٧ والعيني ٤: ٥٦٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١ - ٣٠٨ والخزانة ٧: ٣٤٩ [عند
الشاهد ٥٤٤]. وقد وهم العيني، فخلط بينه وبين رجز آخر.

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيٌّ لَبِيي عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِي
مُعْتَزِمُ الضَّرْبَةِ عَالٍ نَسْبِي أُمَّهَتِي خِنْدِفُ، وَالْيَاسُ أَبِي

والخلاف في هذه الهاء أهى أصلية أم زائدة مذكور في علم التصريف [١/٧٩: ١] في حروف الزيادة. وقال / الفراء^(١): العرب تقول: هذه أُمّ، وهذه أُمّة، ويجمعونها أُمّات وأُمّهات، وإنما يقول أُمّهات الذين يقولون أُمّة، وأُمّات الذين يقولون أُمّ. وقال: أنشدني بعضهم^(٢):

تَقِيلُهَا مِنْ أُمّةٍ لَكَ طَالَمَا تُتَوَزَعُ فِي الْأَسْوَاقِ مِنْهَا خِمَارُهَا
فَنَقَلَ الْفَرَّاءُ هَذَا مُخَالَفٌ لِكَلَامِ الْمَصْنَفِ.

ص: والمؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنة غير مُضَعَّف ولا صفة، تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً، وتُفْتَح وتُسَكَّن بعد الضمة والكسرة، وتُمنَع الضمة قبل الياء، والكسرة قبل الواو باتفاق، وقبل الياء بخلف، ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسَمَّع. وشَدَّ جِروا. والتزم فعلات في لَجْبة، وغَلَب في رَبْعة، لقول بعضهم لَجْبة ورَبْعة. ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَاتٍ، خلافاً لِقَطْرُب. وَيَسُوغُ في لَجْبة القياسُ وفاقاً لأبي العباس، ولا يقال فعلات اختياراً فيما استحقَّ فعلات إلا لاعتلال اللام أو شبه الصفة. وتَفْتَح هُذَيْل عينَ جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ونحوهما. وأثْفَقَ على عِبرَاتٍ شذوذاً.

= الرخي: المسترخي. واللبب: ما يُشَدَّ على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاسترخاء، والارتخاء إنما يكون عن كثرة جري الدابة، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران. وهال: اسم فعل زجر للخيل. وهبي: اسم فعل دعاء للخيل، أي: أقدمي وأقبلِي. ومعتزم: من العزم، وهو عَقْد القلب على فعل. وخندف: هي خندف بنت عمران، امرأة من اليمن: زوج إلياس بن مُضَر، وأم مُذْرَكة وطابخة وقَمْعَة أولاد إلياس.

(١) الزاهر ١: ٢٤٩.

(٢) البيت في الزاهر ١: ٢٤٩ وتهذيب اللغة ١٥: ٦٣١ ومقاييس اللغة ٢: ٢٢ والمخصص ١٣: ١٧١ واللسان (قبل) ١٤: ٦٣ و (أسم) ١٤: ٢٩٤، ٢٩٥. تَقِيلُ الرجلُ أباه: نزع إليه فاشبهه. وفي هذه المصادر: «تَقِيلُهَا» وهو بمعنى: «تَقِيلُهَا».

ش: مثالُ المؤنث بالهاء جَفَنَة وُعُزْفَة وِسْدَرَة، والمجرد منها دَعَدَ وجُمَلَ وهِنْدَ.

واحترز بـ «صحيح العين» من معتلها، فإنها إذا كانت معتلة العين فإما أن يكون ما قبلَ حرفِ العلة مناسباً في الحركة لحرف العلة أو مخالفاً:

إنْ كان موافقاً نحو: تارة ودُوْلَة^(١) ودِيْمَة^(٢) بقي حرف العلة على حاله، فتقول: تارات ودُولات ودِيِمات. وكذلك المجرد نحو: نار ونُور ورِيْم مُسَمَّى بها. على هذا نُصوصُ الناس.

وَوَهَمَ ابْنُ الْخَبَّازِ، فذكر أنَّ ما كان كسُورَة لا يُضَمُّ استثقلاً، بل يُسَكَّن أو يُفْتَح. وذكره الفتح في مثل سُورَة وَهَمَ كما ذكرنا.

وفي «المصباح»^(٣) «وقد قيل^(٤): إِنَّ هَذَا يَقُولُونَ دِيِمَات بِالْفَتْحِ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ، وَالْعَرَبُ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ عِيَرَات - جَمْعُ عَيْرٍ - بِالْفَتْحِ»^(٥) انتهى.

وإنْ كان مخالفاً نحو: بَيْضَة وَجُوزَة فسيأتي حكمه إن شاء الله.

واحترز بقوله: «سَاكَنُهُ» من متحرك العين نحو: شَجَرَة وَنَبَقَة وَسَمَرَة. واحترز بقوله: «غَيْرُ مُضَاعَفٍ»^(٦) من جَنَّة وَجَنَّة وَجَنَّة. واحترز بقوله: «ولا صِفَةً» من نحو: ضَخْمَة وَجِلْفَة وَحُلُوة من الصفات، فليس فيها^(٧) إلا التسكرين.

(١) الدُّوْلَة: الغلبة. والشيء المتداول من مال أو نحو ذلك.

(٢) الدِيْمَة: المطر الدائم في سكون.

(٣) لم أقف على هذا القول ولا الذي يأتي بعد قليل في كتاب المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون، ولا في المصباح في شرح الإيضاح للعكبري.

(٤) ك: وقد نقل.

(٥) قال سيبويه: «وغير وعيرَات، حركوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون بِيَضَات وَجُوزَات» الكتاب ٣: ٦٠٠. والغير: القافلة. أو الإبل تحمل الميرة.

(٦) هذا موافق لما في شرح التسهيل. وسبق قوله في الفص: «غير مضعَّف». وهما بمعنى.

(٧) ك: فيه.

وقوله: مُطلقاً فتقول: جَفَنَات ودَعَدَات وسِدرَات وهِنَدَات وِغُرَفَات وجُمَلَات. ويعني بالإطلاق أن تكون الحركة فتحةً أو كسرةً أو ضمةً كما مثلنا.

وقوله: وتُسَكَّنُ بعد الضمة نحو: غُرَفَات. والكسرة نحو: سِدرَات. فأما إتباع الضمة في مثل غُرَفَات فهي لغة أهل الحجاز^(١) وبني أسد. وأما التسكين فيه فهي لغة بني تميم^(٢) وناس من قيس^(٣).

وقال الأخفش: ومن العرب مَنْ يُسَكَّنُ، فيقول: رُكَبَات وكِسِرَات. وأما الفتح فذكر أصحابنا^(٤) أنها لغة. وكذا قال الأخفش. قال: «وما كان من هذا أوله مضموماً أو مكسوراً فإن لغةً للعرب يفتحون ثانيه أبداً، فيقولون: كِسِرَات وظَلَمَات»^(٥) انتهى. وقد روي قول الشاعر^(٦):

[١٧٩/ب] / وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيَا رُكَبَاتِنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزَلِ
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ.

وزعم قوم^(٧) أن الفتح في نحو ظَلَمَات إنما هو على أن ظَلَمَات جمع ظَلَمَ الذي هو جمع ظُلْمَة، فظَلَمَات على هذا جمعُ جمع.

(١) الحجة ٢: ٢٦٨ والكشف ١: ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرح اللمع ص ٥٤٣ والبحر المحيط ٢: ١٣١ حيث نقل فيه أبو حيان ذلك عن صاحب «الكتاب الموضح» أبي عبد الله نصر بن علي بن محمد، عرف بابن مريم.

(٢) المفصل ص ١٩١ وشرحه ٥: ٢٨ وشرح الشافية ٢: ١٠٩ والبحر ١: ٦٥١.

(٣) البحر ١: ٦٥١.

(٤) ذكر ذلك قبلهم سيويه. الكتاب ٣: ٥٧٩.

(٥) معناه في كتابه معاني القرآن ص ١٦٩.

(٦) هو عمرو بن شأس الأسدي كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ص ٢٤٣. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٣: ٥٧٩ والمقتضب ٢: ١٨٩ والجمل ص ٣٨٠ والمحتسب ١: ٥٦ وتحصيل عين الذهب ص ٥٣٥ والنكت ص ٩٩٩ والحلل ص ٤٠٦ وشرح المفصل ٥: ٢٩ وشرح الجزولية ص ٤١٦. ويروى أخرى: بِالْهَزَلِ.

(٧) نسب هذا القول في إعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٣ والنكت ص ١٠٠٠ إلى الكسائي.

والعدولُ إلى الفتح تخفيفاً أسهلُّ من ادّعاء الجمع^(١)؛ لأنَّ العدولَ إليه قد جاء في نحو: كِسْرَات جمع كِسْرَة جوازاً، وإليه في نحو فَعْلَة وجوباً، وفَعْلَة وفِعْلَة وفُعْلَة أَخَوَات، وجمعُ الجمع لا يُصار إليه إلا بدليل قاطع لأنه لا ينقاس.

ورَدَّ السيرافيُّ مذهبَ هؤلاء بقولهم: ثلاثُ غُرَفَات بالفتح، كما قالوا: ثلاثُ غُرَفَات بالضم.

وفي المصباح: والضمُّ هو الأصل عند النحويين لأنه إِتِّباع لحركة الفاء كما اتَّفَق في المفتوح والمكسور، والتسكين عندهم للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفاً. قال ابن جني: «وهذا أدلُّ دليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلى السكون»^(٢). وعندي أنَّ الفتح إِتِّباعٌ لما بعدها، وأنَّ التسكين تسليمٌ للمجموع وإِبقاء العين على حدِّها.

وقال س: «ومن العرب مَنْ يَدْعُ العينَ ساكنةً»^(٣). فهذا دليل على أنه سكون الأصل وأنَّ الفتح والضم عارضان.

وأبو علي^(٤) والجماعة يرون أنَّ التسكين تخفيفٌ عن الضم. واستدل أبو علي في «الحُجَّة»^(٤) على أنه تخفيف، وليس على الأصل، أنه لم يَجِئ السكون على المفتوح في الأصل إلا نادراً في الشعر، فلا ينبغي أن يُحمل عليه الشائع الكثير.

ولا يلزم هذا، بل الفرقُ بين الفتحين والضميتين بَيِّنٌ، وكذلك الكسرتان، وقد يَسْتعملون الفتح فيما خَفَّ عليهم، بخلاف ما يثقل عليهم.

(١) م: من ادعاء جمع الجمع.

(٢) معناه في الخصائص ١: ٥٩.

(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.

(٤) الحجة ٢: ٢٦٨.

انتهى (١).

وقوله: وَتُمْنَعُ الضَّمَّةُ قَبْلَ الْيَاءِ مِثَالُ ذَلِكَ: كُليّات في جمع كُليّة، تُسَكِّنُ الْعَيْنَ، وَتَفْتَحُهَا، وَلَا يَجُوزُ ضَمُّهَا إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ الْفَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْدِي إِلَى قَلْبِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ وَأَوَّاءٌ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلُهَا، فَلَمَّا كَانَ الْإِتْبَاعُ يُؤْدِي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّغْيِيرِ رَفْضُوه. قَالَ س: «وَمَنْ قَالَ خُطُواتٍ بِالتَّثْقِيلِ فَقِيَاسُ قَوْلِهِ: أَنْ يَقُولَ كُلوَاتٍ، وَلَكِنْهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهَا إِلَّا كُليّاتٍ فَرَاراً مِنْ أَنْ يَصْلُوا إِلَى مَا يَسْتَثْقِلُونَ» (٢). وَقَالَ فِي فَصْلِ جَمْعِ فُعْلةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (٣): «وَذَلِكَ كُليّةٌ وَكُليّ، وَمُذْيَةٌ وَمُذْيٌ، وَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بِالتَّاءِ، فَيَحْرِكُوا الْعَيْنَ بِالضَّمَّةِ، فَتَجِيءَ هَذِهِ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَلَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ تَرْكُوهَا، وَاجْتَرَوْا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ، وَمَنْ خَفَفَ قَالَ: كُليّاتٍ وَمُذَيّاتٍ» انتهى.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَلِذَلِكَ (٤) لَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا (٥) فِي لُغَةٍ، وَلَا يُتَّبَعُ (٦)، وَلَمْ يَسْمَعْ فِيهَا كُليّاتٍ بِالْفَتْحِ. وَمَنْ يَرَى أَنَّ الْفَتْحَ عُدِلَ بِهِ عَنِ الضَّمِّ قَدْ يَقُولُ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ ضَمٌّ لَمْ يَكُنْ عُدُولٌ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ جَنِي (٧): «الْقِيَاسُ عِنْدِي فِي كُليّاتٍ بِالْفَتْحِ أَنْ لَا تُقْلَبَ الْيَاءُ وَأَوَّاءٌ لِأَنَّ الْفَتْحَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ السَّكُونِ».

وقوله: وَالْكَسْرَةُ قَبْلَ الْوَاوِ مِثَالُهُ: رِشَوَاتٍ فِي جَمْعِ رِشْوَةٍ، تُسَكِّنُ الْعَيْنَ، وَتَفْتَحُهَا، / وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهَا إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْدِي إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لَتَطْرَفُهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلُهَا، فَرَفَضُوا ذَلِكَ لَمَّا كَانَ يُؤْدِي إِلَى هَذَا

(١) انتهى: سقط من س.

(٢) الكتاب ٤: ٤١١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٨٠.

(٤) ك، م: وكذلك.

(٥) ك: لا.

(٦) ك: ولا سمع.

(٧) قَالَ فِي الْمَنْصَفِ ٢: ٢٩٣: «وَلَكِنْ مَنْ قَالَ فِي حُجْرَةِ حُجَرَاتٍ، وَفِي رُكْبَةِ رُكْبَاتٍ، فَفَتْحَ عَيْنِ الْفَعْلِ هَرَباً مِنَ الضَّمَّةِ، فَقِيَاسُهُ عِنْدِي فِي كُليّة: كُليّات؛ لِأَنَّهُ لَا قَلْبَ يَجِبُ هُنَا لَزْوَالِ الضَّمَّةِ مِنْ قَبْلِ اللَّامِ».

التغيير. وقال ابن جَنِّي: تقول رِشَوَاتٍ كما تقول كُليَّاتٍ لأنَّ الفتحه في نية السكون. وذكر س^(١) هنا السكون، ولم يذكر الفتح. قال ابن هشام: وأظنه غير مسموع. وقال أبو العباس^(٢) في رِشَوَاتٍ حين منع الإِتباع: «ولكنه يُسَكَّن إن شاء، وإن شاء فَتَح». وكذلك قال في مُذَيَّات: «وإن شاء فَتَح»^(٣).

وقوله: باتِّفاق^(٣) يعني من النحويين.

وقوله: وقَبَلَ الياءِ بِخُلْفٍ مثَالُهُ: لِحْيَةٍ. في^(٤) إِتباع حركة الحاءِ لحركة اللامِ خِلَافٌ بَيْنَ البصريين^(٥): مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ لَأَنَّهُ تَوَالَى عِنْدَهُ كَسْرَتَانِ وَالْيَاءُ، فَكَأَنَّهَا ثَلَاثُ كَسَرَاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَسَازُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ وَبَعْضُ شَيْوَخِنَا. قَالَ الْأَسَازُ أَبُو الْحَسَنِ: «وَتَقُولُ فِي جَمْعِ فِذِيَةِ فِذَيَّاتٍ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا»^(٦) انتهى. وكما^(٧) جاز في جمع خُطُوة اللَّغَا الثَّلَاثِ، وَلَمْ يَخْفَلُوا بِاجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوِ، كَذَلِكَ لَمْ يَخْفَلُوا بِاجْتِمَاعِ الْكَسْرَتَيْنِ وَالْيَاءِ.

وقوله: ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان من باب رِشوة أم من باب فِذِيَةِ أم من باب كِسرة أو هِنْد، فلا يُجيز رِشَوَاتٍ إذ هو مُتَّفَقٌ عَلَى مَنْعِهِ، وَلَا فِذَيَّاتٍ إذ هو مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَا كِسِرَاتٍ وَلَا هِنْدَاتٍ، إِلَّا إِنْ سُمِعَ ذَلِكَ، فَيَقْصُرُ الْجَوَازُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَلَا يَقْبَلُ عَلَيْهِ^(٨). وَحُجَّتُهُ^(٨) فِي ذَلِكَ أَنَّ فِعْلَاتٍ يَتَضَمَّنُ فِعْلاً، وَفِعْلٌ وَزَنُ أَهْمَلٌ إِلَّا

(١) الكتاب ٣: ٥٨٢.

(٢) المقتضب ٢: ١٩٤.

(٣) هذا راجع إلى المسألتين. تعليق الفرائد: ١: ٢٧٦.

(٤) ك، م: وفي.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٢. وقد أجازه سيويه. الكتاب ٤: ٤١١.

(٦) الذي في المقرب ٢: ٥٢ أنه لا يجوز الإِتباع. وكذا في شرح الجمل ١: ١٥١ حيث مثل بـ «مِزِيَّة». ولعل ما ذكره أبو حيان مذهبه في كتاب آخر.

(٧) ك: ولما.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ وشرح التسهيل ١: ١٠٢ - ١٠٣.

فيما ندر كإيل، وما استُثقل في الأفراد حتى كاد يكون مهملاً، فيكون استثقاله في الجمع أولى؛ لأنَّ الجمع أثقل من الأفراد.

ورَدَّ^(١) على الفراء بأن فعلاً أخف من فعلٍ، فكان ينبغي أن تكون أمثله أكثر من أمثلة فعلٍ، لكن الاستعمال بخلاف ذلك، فأئى تصرف أَدَى إلى استعماله فلا ينبغي أن يُجتنب إذ كان جَبْراً لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا قلة تسكين فعلٍ وكثرة تسكين فعلٍ. وبأنَّ فُعْلاً من أبنية الجمع، وفِعْلاً ليس من أمثله، فهو أحقُّ بالجواز لأنه جمع لا يُشبه جمع جمع، بخلاف فُعْلات. وبأنَّ فِعْلات قد استعملته العرب جمعاً لفِعْلة كِنِعْمة ونِعِمات، وقد أشار س^(٢) إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فُعْلات^(٣)، وقد رجح بعض العرب^(٤) فِعْلات على فُعْلات إذ قال في جمع جزوة جِرِوات، ولم يقل أحد مُنَيات بضم النون.

وقال س^(٥): «وإذا سَمَّيْتَهَا^(٦) بهند أو جُمْل، فجمعت بالتاء، فقلت: جُمُلات^(٧)، ثَقَلْتُ في قول من ثَقُلَ ظُلُمَات، وهِنْدَات، فيمن ثَقُلَ في كِسْرة، فقال كِسِرَات، ومن العرب من يقول كِسِرَات» انتهى. فهذا نصٌّ من س على جواز ذلك وأطراده.

وقال الأخفش^(٨): كلُّ ما كان على فُعْلة أو فَعْلة أو فِعْلة، فجمعته بالتاء، فإنك تحرك ثانيه على أوْله، تقول في رُكْبة: رُكْبَات، وتَمْرة: تَمَرَات، [ب/٨٠: ١] وكِسْرة: كِسِرَات. فبدأ بهذه اللغة. ثم قال: ومن العرب من يُسَكِّن ثاني

(١) أوجه الرد هذه في شرح التسهيل ١: ١٠٣.

(٢) الكتاب ٤: ٤١١.

(٣) في شرح التسهيل: فِعْلات.

(٤) حكاة قطرب عن يونس. المحتسب ١: ٥٨.

(٥) الكتاب ٣: ٣٩٧.

(٦) م، والكتاب: سميت.

(٧) فقلت جمالات: سقط من ك.

(٨) معاني القرآن له ص ١٦٩. وفي النقل تصرف.

هذا إلا المفتوح، فإنه لا يحسن إلا في الشعر. ثم ذكر لغة من فتح في ظلمة وكسرة.

وقوله: وشذّ جِروا وجهُ الشذوذ أنه أدّى إلى قلب الواو ياء، وقد ذكر اتفاق العرب على امتناع إتياع^(١) الكسرة قبل الواو، ولو جرى على قاعدة التصريف لانقلبت الواو ياء، وكان في ذلك تغييرٌ كثير في جمع المؤنث السالم، إذ قد جمّع تغيير حركة المفرد وتغيير لامه، فكان يصير شبيهاً بجمع التكسير، فلذلك اتفق على المنع.

وقوله: والتزم فعّلات في لَجْبة، وغلب في رَبْعة أما لَجْبة فهو صفة، يقال: شاة لَجْبة - بسكون الجيم وفتح اللام وضمها وكسرها - إذا قلّ لبنُها. وأما رَبْعة فصفة أيضاً، وهو المعتدل القامة من الرجال والنساء. وإذا كان لَجْبة ورَبْعة صفتين فقياسهما أن يُجمعا بسكون العين، كما تقول في جمع فعلة الصفة، نحو ضَخْمة وضَخْمات وصَعْبة وصَعْبَات وخَذْلة^(٢) وخَذَلَات.

وقوله: لقول بعضهم لَجْبة ورَبْعة يعني أنهما لم يُجمعا بفتح العين إلا لأن بعضهم حرّك العين في المفرد، فالتزم التحريك في جمع لَجْبة، وغلب في جمع رَبْعة. ويحتمل أن يكون هذا من باب الاستغناء بجمع أحدهما عن جمع الآخر، فلا يكون جمعا لِلَجْبة، بل يكون لَجْبة لم يُجمع.

قال المصنف في الشرح^(٣): «وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لَجْبة الساكن الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ لأنّ فعلة صفة لا تجمع على فعّلات بل على فعّلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت^(٤)، وكذلك اعتقدوا أن رَبْعات بفتح الباء جمع رَبْعة بالسكون،

(١) إتياع: سقط من ك.

(٢) امرأة خذلة: ممثلة تامة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٤) انظر الكتاب ٣: ٦٢٧ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ حيث حكاه عن الكسائي، والتكملة

ص ١٨١.

وإنما هو جمع رَبْعَة^(١)، ذكر ذلك ابن سِيْدَه^(٢) « انتهى .

وقوله: خِلَافاً لِقُطْرُبٍ سُمِعَ من كلامهم كَهَلَة وكَهَلَات بفتح الهاء في الجمع، وبالسكون، وهو أشهر، حكاه^(٣) أبو حاتم، وأجاز ذلك قُطْرُب^(٤) في جميع الصفات التي على فَعْلَة قياساً على كَهَلَات، وقياساً للصفة على الاسم. والصحيحُ الفرقُ بينهما. وإنما احتَمَل الاسمُ التحريكَ دون الصفة لأنَّ الاسمَ أخفُّ من الصفة، فعادلَ ثقلُ الصفة ثقلَ الحركة.

وقوله: وَيَسُوْغُ في لَجْبة القياسِ وفاقاً لأبي العباس^(٥) ظاهرُ كلامه في هذا وفي قوله: «والتَّزْمُ فَعَلَات في لَجْبة» أنه لم يُسمع من العرب في لَجْبة الساكنة الجيم إلا لَجَبَات، وقد بَيَّنَّا أنه يحتمل أن يكون من باب الاستغناء بجمع إحدى اللغتين عن جمع الأخرى.

والذي ذكره أصحابنا^(٦) أن رَبْعَة وَلَجْبة يجوز فيهما - أي في جمعهما - فتحُ العين وتسكينُها، قالوا^(٦): «فَمَنْ سَكَّنَهَا فَلأنهما صفتان، وَمَنْ فَتَحَهَا فَلأنهما قد استعملتا استعمالَ الأسماء، فَوَلَّيْنَا العوامل، فتقول: جاءني رَبْعَة، وحلبتُ لَجْبة، فقالوا من أجل ذلك: رَبْعَات وَلَجَبَات كَجَفَنَات».

وقوله: ولا يقال فَعَلَات اختياراً فيما استحَقَّ فَعَلَات يعني أنه يجوز في

(١) مجالس ثعلب ص ٥٢٧.

(٢) المحكم ٢: ١٠٠. وقد ذكر فيه: أَنَّ رَبْعَات جمع رَبْعَة وَرَبْعَة.

(٣) أي: فتح الهاء في الجمع. شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٥ واللسان (كهل) ١٤: ١٢١.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠٤.

(٥) أي: تسكين العين في الجمع، فيقال: لَجَبَات. المقتضب ٢: ١٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٠٢.

(٦) شرح الجزولية ص ٤١٦. وفي المحكم ٢: ١٠١ ما نصه: «قال الفراء: إنما حُرِّك رَبْعَات لأنه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث، فكانه اسم نُعت به».

ضرورة الشعر^(١)، / نحو قوله^(٢):

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْنَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
وقوله^(٣):

وَحُمِّلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى، فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
وقوله^(٤):

فتستريح النفس من زفراتها

وقوله^(٥):

وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعِينٍ مَرِيضَةٍ أَوْلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَثَلْنَ بِنَا مَثَلَا
وقول ليلى^(٦):

رَحَلْنَ لِشُقَّةٍ وَنَضَبْنَ نَضْباً لِيَوْغَرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ
وأنشد ابن الأعرابي^(٧):

(١) قال ابن الأنباري: «ويقال: هي لغة». المذكر والمؤنث ص ٤١٨.

(٢) ذو الرمة. ديوانه ص ١٣٣٧ والمقتضب ٢: ١٩٢ والمحتسب ١: ٥٦ و ٢: ١٧١ وضرائر الشعر ص ٨٥ والخزانة ٨: ٨٧ - ٩١ [الشاهد ٥٩٠]. ذُكِرَ: جمع ذُكِرَ، وهو اسمٌ لِدُكْرَتِهِ بلساني وبقلي ذكري. ورفضات الهوى: تفرقه وتفتحه في المفاصل.

(٣) عروة بن حزام. النوادر للقالبي ص ١٦٠ والمقرب ٢: ٥٣ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٥ والخصائص ١: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧ واللسان (لمم) ١٦: ٢٤ والعيني ٤: ٣٩٦ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨ - ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٨٤. وقبل هذا البيت:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٨ وذيل الأمالي ص ١٢٧ وضرائر الشعر ص ٨٦.

(٦) ديوانه ص ١٠٢ والمحتسب ١: ٥٦ وضرائر الشعر ص ٨٦. رحلن: أي الإبل. والشقة: المسافة البعيدة والسفر الطويل. ونصبين: رفعن. ووغرات: جمع وَغْرَةٍ، والوَغْرَةُ: شدة حرّ النهار. والهواجر: جمع هاجرة، والهاجرة: نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر. والسموم: الريح الحارة.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤١٨ والمخصص ١٧: ٧ وضرائر الشعر ص ٨٦. حاجب: اسم رجل.

يا حاجِبُ اجْتَنِبَنَّ الشَّامَ إِنَّ بِهَا حُمَى دُعَافاً وَحَصْبَاتٍ وَطَاعُونَا
وَأُنْشِدَ الرَّجَاجِيُّ فِي نَوَادِرِهِ لِأَعْرَابِيَّةٍ^(١):

فَاجْتَنِّ خَيْرَهُمَا مِنْ جَنْبِ صَاحِبِهِ دَهْرٌ يَكُرُّ بِفَرَحَاتٍ وَتَرْحَاتٍ
وَقَالَ آخِرُ^(٢):

..... فِرَاعٌ، وَدَعَاوَاتُ الْحَبِيبِ تَرُوعُ

وقوله: لاعتلالٍ لأمه أو شبه الصفة أصحابنا^(٣) لا يستثنون من فعلة
الاسم شيئاً، بل تفتح العين في الجمع سواء أكان اسماً صحيح اللام أم
معتلاً، مصدراً أم غيره، ولذلك أنشدوا ما ذكرناه على الشذوذ.

وحكى أبو الفتح^(٤) فيما حكاه عنه المصنف في الشرح^(٥): أَنَّ قَوْمًا^(٦)
من العرب في المعتلّ اللام يُسكنون العين في الجمع اختياريّاً، فيقولون:
ظَبْيَاتٍ وَشَرَيَاتٍ.

ولم يُمثل المصنف إلا بما اعتلت لأمه بالياء، ولم يذكر مثل غَلْوَةٍ^(٧)
ونَبْوة. قال^(٨): «واللغة المشهورة ظَبْيَاتٍ وَشَرَيَاتٍ» انتهى. فإنَّ صحَّ هذا
النقلُ قَبْلُ، والمحفوظ التحريك، كما قال الشاعر^(٩):

(١) هذا ثاني ستة أبيات أنشدها ابن قتيبة في عيون الأخبار ٤: ٣١ لأعرابية. وهو في ضرائر
الشعر ص ٨٦.

(٢) هذا عجز بيت أنشده ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٨٧. وصدّره:

«دعا دعوةً كرز وقد أخذقوا به». ك، والضرائر: فراغ. وفي الضرائر: تروغ.

(٣) المقرب ٢: ٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٥٢ وشرح الجزولية ص ٤١٥.

(٤) المحتسب ١: ٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٦) هم بعض قيس كما في المحتسب ١: ٥٦ حيث ذكر أن أبا زيد روى ذلك عنهم. وفسّر
الشريات بالحنظل.

(٧) الغلوة: قدر رميةٍ بسهم. وأمدَّ جَزِي الفرس وشوطه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٠٠.

(٩) نُسب البيت للعرجي ولكامل الثقفي وللمحسن بن عبد الرحمن العريني ولعلي بن محمد العريني =

بِاللَّهِ يَا ظَنِّيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكَ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشَرِ
وإنما تَجَنَّبْتَ التَّحْرِيكَ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ الْقِيَاسُ مِنْ قَلْبِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلْفَاً
لِتَحْرِكَهُمَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا، كَمَا تَجَنَّبُوا أَنْ يَقُولُوا فِي النِّسْبِ إِلَى طَوِيلَةٍ
طَوَّلِي، فَكَانَ يَكْثُرُ التَّغْيِيرُ.

قال المصنف - وَلُخِّصَ مِنْ شَرْحِهِ -: «وَرُبَّمَا عُدِلَ عَنِ الْفَتْحِ إِلَى
السَّكُونِ لِشَبْهِ الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ: أَهْلٌ وَأَهْلَاتٌ، وَأَهْلَاتٌ بِالْفَتْحِ أَشْهُرٌ،
وَحَكَى الْفَرَاءُ^(١) أَهْلَةً بِمَعْنَى أَهْلٍ، فَالْأَوَّلَى بِأَهْلَاتٍ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً لَهُ لَا
لِأَهْلٍ. وَقَدْ يُسَكَّنُ فَعَلَاتِ الْمَصْدَرِ كَحَسَرَاتٍ تَشْبِيهاً بِالصِّفَةِ / لِأَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ^[١: ٨١/ب]
بِهِ.

قال أبو الفتح: «ظَنِّيَّاتِ أَسْهَلُ مِنْ رَفُضَاتٍ لاعتلال اللام، وَرَفُضَاتٍ
أَسْهَلُ مِنْ تَمَرَّاتٍ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَشْبَهُ الصِّفَةَ»^(٢). فَإِذَا قِيلَ: «امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ»^(٣) فَفِي
جَمْعِهِ الْفَتْحُ اعْتِبَاراً بِالْأَصْلِ، وَالتَّسْكِينُ اعْتِبَاراً بِالْعَارِضِ. وَلَا نَعْدِلُ عَنْ
فَعَلَاتٍ إِلَى فَعَلَاتٍ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِلَّا ضَرُورَةً^(٤)، وَهُوَ مِنْ أَسْهَلِ
الضَّرُورَةِ»^(٥).

وقوله: وَتَفْتَحُ هُذَيْلَ عَيْنِ جَوَزَاتٍ وَيَبْضُضَاتٍ هُذَيْلَ هَذِهِ الَّتِي رُويَ عَنْهَا
إِجْرَاءُ الْمَعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الْأَسْمَاءِ هِيَ هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ^(٦). وَجَرَتْ

= وَلِلْمَجْنُونِ وَلِبَعْضِ الْأَعْرَابِ. الْخَزَانَةُ ١: ٩٧ - ٩٨ [عند الشاهد السادس] وشرح أبيات
المغني ٨: ٧٢ - ٧٣ [عند الإنشاد ٩١٦]، وَالْإِنْصَافُ ص ٤٨٢. وَدِيوانُ الْمَجْنُونِ ص ١٦٨.

(١) الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ لَهُ ص ١٠٨ وَابْنُ الْأَثَرِيِّ ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٢) الْمُحْتَسَبُ ١: ٥٦ - ٥٧. وَفِي النُّقْلِ تَصَرَّفَ.

(٣) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْكَلْبُ مَعْرُوفٌ، وَرَبِّمَا وَصِفَ بِهِ، يُقَالُ: امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ» الصَّحَاحُ (كَلْبٌ)
ص ٢١٣.

(٤) الْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ ٢: ٤٩٠.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٠٠ - ١٠١.

(٦) الْمُقْتَضِبُ ٢: ١٩٣ وَالْمَقْرَبُ ٢: ٥٣. وَانْظُرْ لُغَتَهَا أَيْضاً فِي الْكِتَابِ ٣: ٦٠٠ وَالْخَصَائِصُ
٣: ١٨٤ وَالْمُحْتَسَبُ ١: ٥٨ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥: ٣٠.

في ذلك على القياس . وإنما سَكَّنَتْهَا العرب غيرهم لأن تحريك الياء بعد فتحة موجب لإبدالها ألفاً، ولم تلتفت إلى هذا هُذَيْل لأنه تحريك عارض للإتباع كحركة جَيْلٍ وَحَوْبٍ وَضَوٍ في جَيْلٍ^(١) وَحَوْبٍ^(٢) وَضَوٍ.

فإن كانت فَعْلَةُ المَعْتَلَةِ العين صفة نحو: جَوْنَةٌ^(٣) وَغَيْلَةٌ^(٤) جَرَتْ مع سائر العرب على القياس في تسكين العين، فقالوا: غَيْلَاتٍ وَجَوْنَاتٍ. وقال شاعر هُذَيْل^(٥):

أَحْوَبِيضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سُبُوخُ

وقال ابن خالَوَيْهِ في «شواذ القراءات» له: «تَلَثُّ عَوْرَتِي»^(٦) ابن أبي إِسْحَاق^(٧). قال ابن خالويه: «وسمعت ابن الأنباري يقول: قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن. وإنما جعله لحناً وخطأ من قيل الرواية، وإلا فله مذهبٌ في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ وَعَوْرَاتٍ، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار»^(٧).

وقوله: وَاتَّفَقَ عَلَى عِيَرَاتٍ شُدُوذًا عِيَرَاتٍ جَمْعٌ عَيْرٍ، وهو شاذ عن القياس من جهة أنه إذا^(٨) جمع بالألف والتاء فقياسه أن تبقى الياء ساكنة،

(١) الجَيْلُ: الضخم من كل شيء. والضع.

(٢) وإِ حَوْبٍ: واسع.

(٣) الجَوْنَةُ: السوداء والبيضاء. وهي من الأضداد.

(٤) امرأة غَيْلَةٍ: عظيمة.

(٥) المحتسب ١: ٥٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ والخصائص ٣: ١٨٤ والمنصف

١: ٣٤٣ وشرح المفصل ٥: ٣٠ والمقاصد النحوية ٤: ٥١٧ والخزانة ٨: ١٠٢ - ١٠٥

[الشاهد ٥٩٣] وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢. وهو ليس في شرح أشعار الهذليين. يصف

ظليماً، وهو ذكر النعام. الرائح: الذي يسير نهاراً. والمتأوب: الذي يسير ليلاً. ورفيق

بمسح المنكبين: عالم بتحريكهما في السير. وسبوح: حسن الجري.

(٦) سورة النور: ٥٨.

(٧) مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٣.

(٨) ك: إذ.

ولا^(١) تُفْتَح كما لا تُفْتَح في دِيَمَات؛ إذ الفَتْحُ في مثل هذا الجمع إنما يكون للإِتْبَاع كَجَفَنَات، أو للتخفيف من كسر كِهَنَدَات، وليس في عَيْرَات إِتْبَاع ولا تخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة. والعَيْر: الإبل التي عليها الأحمال، سميت بذلك لأنها تَعِير، أي: تذهب وتجيء. وقيل: هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عَيْر، كأنها جمع عَيْر، وأصلها فُعْل كَسَفْ وسُقْف، فُعِلَ به ما فُعِلَ يَبْيِضُ وَغَيْد. والعَيْر مؤنث، وقالوا في الجمع عَيْرَات، فشدوا في جمعه بالألف والتاء، وفي فتح يائه، وقال الشاعر^(٢):

عَشِيتُ دِيَارَ الْحَيِّ بِالْبَكْرَاتِ فَعَارِمَةٌ فُبَرْقَةِ الْعَيْرَاتِ
قال الأعلام: العَيْرَات هنا: مواضع الأغيار، وهي الحمير. وقال الفارسي: عند ابن السراج: عَيْر وعَيْرَات.

واضطرب أبو العباس في عَيْرَات بفتح العين، فقال: هو جمع عَيْر، وفَسَّرَه بالحمار. وهو لا يصلح في هذا الموضع لأن س إنما قال: «وقد يجمعون المؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث بالتاء»^(٣). فإنما يجب أن يذكر هنا شيئاً مؤنثاً يُجمع بالألف والتاء / لا هاء^(٤) فيه. وأبو العباس قد جعله [١/٨٢: ١] مذكراً.

وقال أبو إسحاق: إنما هو عَيْرَات، وهو جمع عَيْر الذي في الكَتِفِ أو القَدَم^(٥)؛ لأن عَيْر الكَتِفِ أو القَدَم مؤنثان. قال: قال يونس: كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان، كرجلين وعُضْدَيْن. والصحيح أنها جمع عَيْر،

(١) ك: فلا.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٧٨ ورصف المباني ص ٤٤١. البكرات: جُبَيْلات بطريق مكة. والبرقة: أرض فيها حجارة ورمل. وعارمة: موضع.

(٣) الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٤) ك: لا بناء.

(٥) يعني العظم الناتئ في الكتف أو القدم.

وهي الإبل، وهي مؤنثة، ولو كانت الرواية بفتح العين لكان القول ما قاله أبو إسحاق^(١).

(١) قال السيرافي: «رَأَيْتُ النَّسَخَ وَالرَّوَايَاتِ فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ عَيْرٌ وَعَيْرَاتٌ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ. وَهُوَ عِنْدِي غَلَطٌ فِي النِّقْلِ؛ لِأَنَّ سَبْيُوهِ قَالَ: «وَقَدْ يَجْمَعُونَ الْمُؤَنَّثَ» وَعَيْرٌ لَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ. وَقَدْ تَكَلَّفَ بَعْضُ مَنْ احْتِجَّ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَيْرٌ الْكَتْفِ، وَهُوَ النَّاتِيءُ فِي وَسْطِهِ. وَلَا يُعْرَفُ تَأْنِيثُ هَذَا وَلَا جَمْعُهُ عَلَى عَيْرَاتٍ. وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ عِنْدِي إِلَى هَذَا قَوْلُ سَبْيُوهِ «وَأَجْتَمَعُوا فِيهَا عَلَى لُغَةٍ هُذَيْلٍ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بَيَّضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ». فَارَادُوا أَنْ يُسَوُّوا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ. وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّ يُقَالُ عَيْرٌ وَعَيْرَاتٌ، وَعَيْرٌ مُؤَنَّثٌ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا». وَكَانَ حَقُّهَا أَنْ يُقَالَ عَيْرَاتٍ لِأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ فِي فُعْلٍ وَفَعْلٍ إِذَا كَانَ بِالْأَلْفِ وَالْتِاءِ أَنْ يُقَالَ فُعْلَاتٍ كظُلُمَاتٍ، وَفِعْلَاتٍ كسِدَرَاتٍ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ وَאוْ أَوْ يَاءٍ اسْتَقْفَلَ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ، فَيَقُولُونَ فِي ثُؤْمَةٍ ثُؤْمَاتٍ، وَفِي تَيْئَةٍ تَيْئَاتٍ، وَقَالُوا فِي عَيْرٍ عَيْرَاتٍ، فَحَرَكُوا عَلَى لُغَةِ هُذَيْلٍ فِي تَحْرِيكِ الثَّانِي مِنْ بَيَّضَاتٍ» شرح الكتاب ٥: ٢٦/أ.

ص: فصل

يُتَمُّ في التثنية من المحذوفِ اللام ما يُتَمُّ في الإضافة لا غيرُ، وربما قيل: أَبَانِ وَأَخَانِ وَيَدَيَانِ وَدَمَيَانِ وَدَمَوَانِ وَفَمَيَانِ وَفَمَوَانِ. وقالوا في ذاتِ: ذاتا على اللفظ^(١)، وذواتا على الأصل. ويُنْتَى^(٢) اسمُ الجمع والمُكْسَرُ بغيرِ زنة مُتَّهَاه.

ش: المحذوفُ اللام جملةُ أسماء ذُكرت في علم التصريف، وهي تنقسم قسمين: قسم منها إذا أضفتها يعود ذلك المحذوف، وقسم منها لا يعود. فالأول هو الاسم المنقوص بقياس، وأَبٌّ وَأَخٌّ وَحَمٌّ في أكثر اللغات، وهُنَّ في بعض اللغات، تقول: هذا قاضيك وَأَخُوكَ وَأَبُوكَ وَهَنُوكَ وَحَمُوكَ، فإذا ثَنَيْتَ رددتَ لام الكلمة، فقلت: قاضِيَانِ وَأَخَوَانِ وَأَبَوَانِ وَحَمَوَانِ وَهَنَوَانِ. وإذا ثَنَيْتَ غيرَ ما ذُكر من المنقوص لم تَرُدَّ المحذوف، تقول: جِرَانِ وَسَتَانِ؛ لأنك تقول في الإضافة جِرُكِ وَسَتُكِ.

وقوله: وَرُبَّمَا قِيلَ أَبَانِ وَأَخَانِ جاء هذا على لغة من التزم النقص في الإفراد وفي الإضافة، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

إِذَا كُنْتُ تَهْوَى الْحَمْدَ وَالْمَجْدَ مُوَلَّعًا بِأَفْعَالِ ذِي غَيٍّ، فَلَسْتُ بِرَاشِدٍ
وَلَسْتُ، وَإِنْ أَعْيَا أَبَاكَ مَجَادَةً إِذَا لَمْ تَرُمْ مَا أَسْلَفَاهُ بِمَاجِدٍ

(١) ك: ذواتا في اللفظ.

(٢) في النسخ المخطوطة كلها: «وثنى». وأثبت ما في التسهيل وشرحه والمساعد وتعليق الفرائد. وسوف يذكره أبو حيان في أثناء الشرح بصيغة المضارع المبني لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٣) البيتان في شرح التسهيل ١: ١٠٤، وقد نسبهما لرجل من طييء. مجادة: مصدر مُجَدَّ فهو مجيد.

هكذا أشد المصنف هذا البيت مستدلاً على أن «أباك» تثنية أب. وحمله على ذلك تثنية الضمير في قوله: «ما أسلفاه»، فتقديره عنده: وإن أعيا أبان لك، فسقطت النون للإضافة.

ويحتمل أن يكون «أباك» مفرداً، ويكون مقصوراً، إذ في الأب لغة القصر، وقد تقدّم ذكر^(١) ذلك، ويكون الضمير في «أسلفاه» عائداً على الأب والأم، ويكون «الأم» معطوفاً على الأب، وحذف للدلالة المعنى عليه. ويُحسّن حذف هذا المعطوف أن ذكر الأب هو الذي يقتدى به في المجد، وأن في^(٢) ذكر الأم امتهاناً للاسم. وقال الفراء: من قال: هذا أبك قال: أبان^(٣).

وقوله: وَيَدَيَانِ وَدَمَيَانِ وَدَمَوَانِ وَفَمَيَانِ وَفَمَوَانِ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي الْيَدِ وَالِدَمِ وَالْفَمِ الْقَصْرَ لُغَةً^(٤)، وتقدّم الكلام على الشواهد على ذلك، فأغنى عن إعادته.

وقوله: ذاتا على اللفظ يعني أنه لم يُردّ المحذوف، والمحذوف هو لام الكلمة، والألف منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة، وهي التي قُدِّرَ [١٨٢: ب] الإعراب / فيها في «ذو»، وتحركت في تثنيته، فقالوا: ذَوَا مَالٍ، فحرف الإعراب في «ذو» هو^(٥) عين الكلمة، إذ حُذِفَتْ لامُهَا.

ونقل أبو القاسم خَلَفُ بْنُ فَرْثُونِ الشَّشْرِينِي^(٦) خِلَافاً عَنْ نُحَاةِ بِلَادِنَا،

(١) تقدم ذلك في ١: ١٦٥.

(٢) وأن في: سقط من ك.

(٣) هذا القول في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ غير منسوب. وعنه في الخصائص ١: ٣٣٩ والفسر ١: ١٥٣.

(٤) تقدم ذلك في ١: ١٦٧ - ١٦٩.

(٥) ك: وهو.

(٦) أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي الششريني [٥٣٢ هـ] يُعرف بابن الأبرش. كان إماماً في العربية واللغة، يستظهر كتاب سيويه وأدب الكتاب والمقتضب والكمال. روى=

فذكر أنَّ حذفَ اللام هو مذهبُ الشيوخ بغرب الأندلس، وأنَّ مذهبَ نحاة أهل قرطبة أنَّ المحذوفَ هو عينُ الكلمة. والذي يظهر أنَّ المحذوف هو اللام؛ لأن حذف اللام أكثر من حذف العين.

ومما جاء من ^(١) تثنية ذات على اللفظ قولُ الراجز ^(٢):

يا دارَ سلمى بين ذاتي العُوجِ

والثنية على اللفظ هي القياس لأنَّ الأصل أن لا يُعَيَّرَ المفردُ لا في المذكر ولا في المؤنث، فكما لا يُرَدُّ «ذو» حالة الثنية إلى أصله، فكذلك كان ينبغي في «ذات»، وكما لم يَرُدُّوا في جمع «ذات» لم يَرُدُّوا في تثنيته؛ ألا ترى أنهم قالوا: «ذوات»، ولو ردوا لقالوا: «ذَوَيَات».

وقوله: وذَوَاتا على الأصل هذا هو المستعمل الكثير، كما قال تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ ^(٣) ﴿ذَوَاتِ أَكُلٍ﴾ ^(٤)، فالألف ^(٥) في «ذَوَاتا» هي لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وقوله: ويُنْتَى اسمُ الجمع والمُكْسَرُ بغيرِ زنةٍ مُنتَهاه قال المصنف ^(٦) في

= عن أبي علي الغساني وأبي بكر عاصم بن أيوب. وروى عنه أبو الوليد بن خيرة القرطبي. كان من أهل الزهد، لا يدخل في ولاية، ولا يُقبل على إقراء في جامع ولا إمامة. توفي بقرطبة. الصلة ص ١٧٤ وبغية الوعاة ١: ٥٥٧.

(١) من: انفردت به م.

(٢) رجل من بني سعد. إبدال ابن السكيت ص ١١٨ والأماشي ٢: ١٤٧ وتهذيب اللغة ٦: ٣٤ وإيضاح الشعر ص ٢٠٨ والتنبيه للبكري ص ١٠٩ والسمط ص ٧٧١ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٠٥ واللسان (عوج) ٣: ١٥٩. العوج: جمع أعوج، أي: معاطف الأودية العوج، لأنها مواضع نزولهم لخصبها وطيبها وتبكير نباتها. ويروى: دارات العوج.

(٣) سورة الرحمن: ٤٨.

(٤) سورة سبأ: ١٦.

(٥) ك، م، والألف.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٥.

شرحه ما نُفَّه: «مقتضى الدليل أن لا يُثنى ما دَلَّ على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أنَّ الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع^(١)، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جَمعين مقصود عطف أحدهما على الآخر استُغني فيهما بالتثنية عن العطف، كما استُغني بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم^(٢) شبه الواحد، كما منع في نحو: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ.

وفي المشنى والمجموع على حدِّه مانعٌ آخرٌ، وهو استلزامُ تثنيتهما اجتماعَ إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ من هذا المانع الآخر جاز أن يُجمع جمع تصحيح، كقولهم في أيامن: أَيَامِنُونَ، وفي صَوَاحِب: صَوَاحِبَات، وامتنع ذلك في المشنى والمجموع على حدِّه.

والمسوّغُ لتثنية الجمع مُسَوِّغٌ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانعٌ من تكسيره، ولما كان شَبَهُ الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ آتَقَاتَا﴾^(٣)، وكقوله: ﴿يَوْمَ آتَقَى الْجَمْعَانِ﴾^(٤)، وكقول النبي عليه السلام: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ»^(٥) انتهى ما شرح به المصنف.

وظاهر كلامه في الفَصِّ والشرح قياسُ جواز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير ما لم يكن لفظُ الجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد كَمَصَابِيحَ وَدَرَاهِمَ،

(١) على جمع: سقط من ك.

(٢) عدم: سقط من ك.

(٣) سورة آل عمران: ١٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٥.

(٥) أخرجه مسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ص ٢١٤٦ - الحديث ١٧ والنسائي في سننه: كتاب الإيمان - ٨ : ١٢٤ - الحديث ٣١. العائرة: المترددة الحائرة لا تدري أيهما تتبع.

فإنه لا يجوز تثنيته . وظاهر كلامه في الشرح أن هذا الجمع يجوز أن يُجمع جمعٌ تصحيح^(١) بالواو والنون فيمن يعقل من المذكور، وبالألف / والتاء في المؤنث . [١/٨٣: ١]

وهذا الذي ذهب إليه مخالفٌ لما عليه الناس من اقتياس ذلك، بل نَصُّوا على أن تثنية اسم الجمع وجمع التكسير مسموعةٌ لا مقيسة، فإن اضطرَّ شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة، وقد تقدم لنا الكلام^(٢) على تثنية اسم الجمع وجمع التكسير أولَ باب التثنية . وأما جمعُ الجمع فقد تكلمنا عليه عند كلامه على ذلك في آخر «فصل^(٣)» في باب أمثلة الجمع من هذا الكتاب .

والذي نختاره وتَنطِق به كتب أكثر النحاة أنَّ جمعَ الجمع لا ينقاس، سواء أجمعَ جَمْع تصحيح أم جمعَ تكسير لقلة أو كثرة، ويُوقَف فيه مع المسموع، وكلُّ ما وَرَد من ذلك نادرٌ، نَصَّ على منع القياس فيه س^(٤) والجرمي^(٥) والفراء وغيرُهم من المتقدمين^(٦) والمتأخرين^(٧)، فمختارُ المصنف غيرُ مختارٍ .

ص: ويختارُ في المضافين لفظاً أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهِما لفظُ الأفراد على لفظِ التثنية، ولفظُ الجمع على لفظِ الأفراد، فإنْ فُرِّقَ مُتَضَمِّنَاهُما اختيرَ الأفراد. وَزَيْمًا جُمعَ المنفصلانِ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، ويُقاسُ عليه وفاقاً للفراء . ومطابقةً ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزةٌ .

(١) جمع تصحيح: سقط من س. وأثبت في النسخ الأربع الآخر.

(٢) انظر ١: ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) فصل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٣: ٦١٩.

(٥) شرح المفصل ٥: ٧٤، ٧٥.

(٦) كالأخفش في معاني القرآن ص ١٩١ والزجاجي في الجمل ص ٣٨٢ والفارسي في التكملة ص ١٧٥ والصيمري في التبصرة ص ٦٨١ - ٦٨٢.

(٧) كابن يعيش في شرح المفصل ٥: ٧٤ - ٧٧ وابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٥٤٣ - ٥٤٦ والمقرب ٢: ١٢٧ - ١٢٨ والرضي في شرح الشافية ٢: ٢٠٨ - ٢١٠.

ش: الأصلُ في كلام العرب دلالةُ كلِّ لفظٍ على ما وُضع له، فيدلُّ المفردُ على المفرد، والمثنى على اثنين، والمجموعُ على جمع، لكنه قد يخرج هذا عن الأصل، وهو على قسمين: مقيس، ومسموع، ويتبين المقيسُ والمسموع في شرحنا لكلام المصنف.

فمثالُ اختيارِ لفظِ الإفراد على لفظِ التثنية في المضافين إلى ما تَضَمَّنَهُما لفظاً أن تقول: قَطَعْتُ رَأْسَ الْكَبْشَيْنِ، فرأس - عنده - مختارٌ على رَأْسِي. ومثالُ ذلك معنَى: الْكَبْشَانِ قَطَعْتُ مِنْهُمَا الرَّأْسَ، فالرأسُ مختارٌ على الرَّاسَيْنِ، والتقدير: قَطَعْتُ مِنْهُمَا رَأْسَهُمَا أو رَأْسَيْهِمَا.

ومثالُ اختيارِ لفظِ الجمعِ على لفظِ الإفراد: قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ، وَالْكَبْشَانِ قَطَعْتُ مِنْهُمَا الرُّؤُوسَ، فالجمعُ هنا مختارٌ على الإفراد، وإذا كان مختاراً على الإفراد، وقد قَدَّمَ^(١) أَنَّ الإفرادَ مختارٌ^(٢) على التثنية، أُنْتَجَ ذلك أَنَّ الجمعَ مختارٌ على التثنية؛ لأنَّ المختارَ على شيءٍ قد اختيرَ عليه شيءٌ مختارٌ على ذلك الذي اختيرَ عليه.

ومَثَلُ المصنَّفِ^(٣) وَغَيْرِهِ^(٤) الجمعُ المرادُ به التثنيةُ إلى مضافين لفظاً بقوله: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾^(٥). ومَثَلٌ ما أُضِيفَ معنَى إلى ما ذكر من هذا الجمعُ المرادُ به التثنيةُ بقول الشاعر^(٦):

رَأَيْتُ ابْنِي الْبَكْرِيَّ فِي حَوْمَةِ الْوَعَى كَفَاغِرِي الْأَفْوَهِ عِنْدَ عَرِينِ

(١) ك، م: تقدم.

(٢) مختار: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦.

(٤) الكتاب ٣: ٦٢١ والأصول ٣: ٣٤ و ٢: ٣٤٣ والبصرة ص ٦٨٣، وأمالى ابن الشجري

١: ١٥ وشرح المفصل ٣: ٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٥ والمقرب ٢: ١٢٨

وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١ وشرح الكافية ٢: ١٧٦.

(٥) سورة التحريم: ٤.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٦.

أي: كَأَسَدَيْنِ فَاعْرِينِ أَقْوَاهُمَا عند عَرِينِهِمَا.

وَتَلَخَّصَ من كلام المصنف في الفَصِّ وفي الشرح أنه يَخْتار بالشروط المذكورة الجمع ثم الإفراد ثم التثنية.

وعلة ترجيح الجمع عند البصريين^(١) على ما سواه أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما / اتِّصَالٌ من جهة المعنى، [لَمَّا]^(٢) كان لفظ الجمع قد يُعَبَّرُ به عن الاثنين^(٣) كَرِهُوا هنا تثنيتين، فاختاروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك^(٤) شُرْطُ أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعْتُ آذَانَ الزَيْدَيْنِ، تريد أذُنَيْهِمَا، لم يَجْزِ لأجل الالتباس، فأما^(٥) قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٦) فالمراد أَيْمَانُهُمَا، وكذلك قرأ ابن مسعود^(٧)، إذ المشروع في القطع أولاً إنما هو

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ - ١٧٣ وشرح الكتاب للسيрани ٥: ٤٣/١ - ٤٣/٢ ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ والخزانة ٧: ٥٣٣ - ٥٣٤ [الشاهد ٥٧٢].

(٢) لَمَّا: تمة يستقيم بها النص.

(٣) قال السيرافي: «فأما جمعه فلأن التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جُمع مع الآخر، وضمَّ إليه، ويستوي لفظ المثني والجمع للمتكلم لأنه يقول: نحن فعلنا كذا، وإن كانوا اثنين أو جماعة، فنحنُ للاثنتين والجماعة، والنون والألف للاثنتين والجماعة، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الاثنان فما فوقهما جماعة»، وقد قال الله عز وجل: «وإن كان له إخوة فلأمه السُّدُسُ» والاثنان يُوجبان لها السدس، فعلم أن الإخوة قد يقع على الاثنين. وهو قول الجمهور من العلماء، والحُجَّة معهم». شرح الكتاب ٥: ٤٣/١.

(٤) ك: وكذلك.

(٥) ك: وأما.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) يعني أنه قرأ: ﴿أَيْمَانُهُمَا﴾. معاني القرآن للفراء ١: ٣٠٦ وشرح الكتاب للسيрани ٥: ٤٣/ب والتبصرة ص ٦٨٤ وشرح المفصل ٤: ١٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٠٦ وشرح الكافية ٢: ١٧٦. وفي معاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٢ أنه قرأ (أيمانهم). وفي شواذ ابن خالويه ص ٣٣ أنه قرأ: «فاقطعوا أيديهم» وأنه روي عنه (أيمانهما). وفي شرح اللمع لابن برهان ص ٥٦٢ عن ابن مجاهد في كتابه أن ابن مسعود قرأ: (والسارقون والسارقات =

اليمين^(١)، ولأن الأيدي التي يُبَطِّش بها هي الأيمان^(٢).

وزعم الفراء^(٣) أنَّ علة استعمال الجمع مكان التثنية في هذا هي أن الأعضاء في البدن أكثرها اثنان كالعينين والحاجبتين وغير ذلك، فإذا كان في البدن منه واحد أُقيم مقام الاثنين، فجمع لذلك، لأنه^(٤) كأنه مع نظيره أربعة. قال أبو سعيد^(٥): «ويُقَوِّي قوله أنَّ الدِّيَّةَ فيما كان في البدن منه واحد كاملة، وفي أحد اثنين نصفها»^(٦). ويلزم الفراء على مذهبه أن يُخبر عن الواحد إخبار الاثنين.

قال المصنف في الشرح^(٧): «وكان الأفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها، والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وَهْمٌ في نحو أكلتُ رأسَ الكبشَيْنِ إلى أن معنى الأفراد مقصود، وجاء لفظ الأفراد في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وُضوء النبي ﷺ: «وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»^(٨)، ولم يجيء لفظ التثنية إلا في شعر، كقوله^(٩):

- = فاقطعوا أيمانهما). وفي الجامع لأحكام القرآن ٦: ١٠٩ أنه قرأ: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم). وفي المغني لابن قدامة ١٢: ٤٤٠، ٤٤١ أنه قرأ: (فاقطعوا أيمانهما)، وقال في الأول: «وهذا إن كان قراءة، وإلا فهو تفسير».
- (١) الجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٢. والمغني لابن قدامة ١٢: ٤٣٩ - ٤٤١.
- (٢) قال ابن قدامة: «ولأن البطش بها أقوى، فكانت البداية بها أردع، ولأنها آلة السرقة، فناسب عقوبته بإعدام آلتها» المغني ١٢: ٤٤٠.
- (٣) معاني القرآن ١: ٣٠٦ - ٣٠٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ٤٣/ب وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٦ وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).
- (٤) لأنه: سقط من ك.
- (٥) شرح الكتاب ٥: ٤٤/ب. وفي النقل تصرف. وانظر ٢: ١٧٧/ب منه وشرح الجمل لابن الضائع (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع).
- (٦) المغني لابن قدامة ١٢: ١٠٥.
- (٧) شرح التسهيل ١: ١٠٦ - ١٠٧.
- (٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ١: ١٥١ - الباب ٢٥ والنسائي في كتاب الطهارة ١: ٧٤ - الباب ٨٥ والترمذي في كتاب الطهارة ١: ٥٢ - الباب ٢٨. وفي الباب ٢٥ - ١: ٤٨: «عن الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ بن عَفْرَاء أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين: بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه، وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطونهما».
- (٩) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ وأمالى ابن الشجري ١: ١٦. نوافذ: أي =

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذٍ كَنَوَافِذِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْقَعُ
أَوْ فِي كَلَامٍ نَادِرٍ كَقَوْلِ س^(١): «وَزَعِمَ يُونُسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ضَرَبْتُ
رَأْسَيْهِمَا، وَزَعِمَ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رُؤْيَا أَيْضاً» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن الأفراد أولى من التثنية في هذه المسألة
هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا، ذهبوا^(٢) إلى أن الأفصح الجمع ثم التثنية.

وأما الأفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: «فأما لفظ المفرد فلم
يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام، كقوله^(٣):

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُزَكِّيَنَّ قَدْ عَضِبَا مُسْتَهْدَفٌ لِّطَعَانٍ غَيْرِ تَذْيِيبِ
وَعَلَى الْإِفْرَادِ قِرَاءَةٌ مِّنْ قَرَأَ: ﴿فَبَدَّتْ لَهَا سَوَاءُ تَهُمَا﴾^(٤)»^(٥).

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر المقيس من وضع

= طعنات نوافذ. والعبط: جمع العبط، وهو البعير الذي يُنَحَّرُ لغير داء. س، ك، ص، ح:
لم تُرْقَع. والصواب ما أثبت.

(١) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٢) المقرب ٢: ١٢٨.

(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٣٧١. وآخره فيه: «غَيْرُ مُنَجِّحٍ». ورواية أبي حيان هي رواية الفراء
في معاني القرآن ١: ٣٠٨ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣ وابن السجري في أماليه
١: ١٧. والبيت من قصيدة رائية له، وقد نبّه على ذلك البغدادي في الخزانة ٧: ٥٣٢ -
٥٤٤ [الشاهد ٥٧٢]. كأنه: أي كَانَ ذَلِكَ الْجَهْمُ الْمَذْكُورُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ، والمراد به الفرج.
ومنجحر: اسم فاعل من انْجَحَرَ: أي دخل في جُحْرِهِ. وَذَكَّبَ فِي الطَّعْنِ وَالدَّفْعِ: لم يبالغ فيهما.

(٤) سورة طه: ١٢١. وقد نسبها أبو حيان بعد قليل إلى الحسن. ونسبت في شواذ ابن خالويه
ص ٤٢ إلى مجاهد في الآية ٢٦ من الأعراف: «يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ». وفي إعراب القرآن
للنحاس ٢: ١١٩ أنه قرأ بها الحسن بالأفراد في الآية ٢٢ من الأعراف: «فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ
بَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا». وذكر ابن جني في المحتسب ١: ٢٤٣ أن مجاهداً قرأ: (ليدي لهما
ما ووري عنهما من سَوَاتِهِمْ) في الأعراف: ٢٠. وفي البحر ٤: ٢٧٩ أن الحسن ومجاهداً
قرأا: (مِنْ سَوَاتِهِمَا) بالأفراد وتسهيل الهمزة بإبدالها واواً وإدغام الواو فيها.

(٥) شرح الجمل (باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع) مخطوط. وقد أسقط أبو حيان بعض
الشواهد التي ذكرها ابن الضائع بعد بيت الفرزدق.

الجمع موضع التثنية، نحو: قطعت رؤوس الكبشين، فقال: «هذا هو المختار، ومن العرب من يُخرج اللفظ على أصله من التثنية، فيقول: قطعت رأسي الكبشين، وذلك قليل، قال الفرزدق^(١):

يما في فؤادينا من الهَمِّ والهوى فيبرأ منهاضُ الفؤادِ المُشَعَّفُ
وقال آخر^(٢):

١/٨٤: ١ / نَدُوذُ بَذْكَرِ اللَّهِ عَنَّا مِنَ السَّدا إِذَا كَانَ قَلْبَانَا بِنَا يَجِفَانِ
وقد جمع الشاعر بين اللغتين، فقال^(٣):

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَسَيْنِ

ومن العرب من يضع المفرد موضع الاثنين. ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس، وكُره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، صُرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد لأنه أخف من الجمع، وذلك قليل جداً لا ينبغي أن يقاس عليه، ومنه قوله^(٤):

(١) ديوانه ص ٥٥٤ والكتاب ٣: ٦٢٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٤٣. المنهاض: الذي انكسر بعد الجبر، وهو أشد الكسر، ولا يكاد يتدمل. والمُشَعَّف: الذي شَعَفَهُ الحُبُّ، أي: أصاب سواد القلب منه. وآخره في الديوان: المُسَقَّف. وروى آخره: المعذَّب. وهو من قصيدة فائية.

(٢) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من الكتب التي ألفت قبل أبي حيان.

(٣) هو خطام المجاشعي أو هميان بن قحافة. الكتاب ٢: ٤٨ و ٣: ٦٢٢ وشرحه للسيرافي ٥: ٤٣ ب ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٧٣ وتحصيل عين الذهب ص ٢٥٨، ٥٤٣ وأمالى ابن السجري ١: ١٦ والجامع لأحكام القرآن ٦: ١١٣ وضرائر الشعر ص ٢٥٠ والخزانة ٧: ٥٤٤ - ٥٥٠ [الشاهد ٥٧٣] و ٢: ٣١٣ - ٣١٨ [عند الشاهد ١٣٥] وقوله: «وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ» المهمة: القفر المخوف. والقذف: البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات. والظهر: ما ارتفع من الأرض. وصف فلاتين لا نبت فيهما ولا شخص يستدل به.

(٤) هو توبة بن الحمير. الشعر والشعراء ص ٤٤٦ والفاضل ص ٢٤ والأمالى ١: ٨٨ والمقرب ٢: ١٢٨. وذكر العيني في المقاصد النحوية ٤: ٨٦، أنه للشماخ من قصيدة له مطلعها:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا
أَرَادَ بَطْنِي الْوَادِيَيْنِ، فَأَفْرَدَ» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أيضاً^(١): «وَأَمَّا وَضْعُ الْمَفْرَدِ
مَوْضِعَ الثَّنِيَةِ فَقَوْلُهُ:

كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَيْنِ قَدْ غَضِبَا

وهو موقوف على السماع» انتهى.

وقال أيضاً في رَدِّهِ عَلَى الْفَرَاءِ فِي تَعْلِيلِهِ السَّابِقِ لَوْضْعِ الْجَمْعِ مَوْضِعَ
الْثَّنِيَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وهذا - يعني قول الفراء - فاسدٌ إِذْ لو كان كذلك
لوجب أَنْ يُنْزَلَ الْعَضْوُ وَحْدَهُ مَنْزِلَةَ اثْنَيْنِ، فيقال: قَطَعْتُ رَأْسَ الْكَبْشَيْنِ،
وذلك غير جائز.

وقد عقد الأَخْفَشُ بَاباً فِي كِتَابِهِ «النَّسْخَةُ الْوَسْطَى»، فذكر الجمع،
ومثَّلَ بقوله: مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا، وبغير ذلك. ثم قال: وقد يجوز هذا أَنْ
يكون اثْنَيْنِ، وأنشد:

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا

و:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثُّرَسَيْنِ

و:

= تغالبنني نفسي على تبع الهوى وقد جاء نفسي من هواها نذيرُها
قلت: ليس في ديوان الشماخ قصيدة مطلعها ما ذكره العيني، وإنما فيه قصيدة من هذا
البحر والروي، مطلعها:

عَفَّتْ ذَرْوَةٌ مِنْ أَهْلِهَا فَجَفِيرُهَا فَخَرَجُ الْمَرْوَرَةِ الدَّوَانِي فَدُورُهَا
وليس فيها البيت الشاهد. الْغُرَّ: جمع غَرَاء، أي: بيضاء. والغواضي: جمع غادية،
وهي السحابة التي تنشأ صباحاً. ومطيرها: من قولهم: ليلة مطيرة، أي: كثيرة المطر.
(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٤.

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا

ولم يذكر الأفراد، ولا تَعَرَّضَ له، فدلَّ ذلك على أنه لا يجوز عنده.
وكذا فعل س^(١).

وقال ابن هشام: «وقد أجاز الكوفيون العدول بهذا إلى لفظ المفرد لأنه الأصل؛ لأن ذلك عندهم هو لاستقباح الخروج من ثنية إلى ثنية، وأنشدوا:
كأنه وجه تُرْكِيَيْنِ قد غَضِبَا

و:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي

فأجازوا: ضربت رأسَ الزيدَيْنِ، وجَدَعْتُ أَنْفَ الْعَمْرَيْنِ، وما أَحَسَّنَ
وجهَ مُحَمَّدَيْنِ. والبصريون يَحْمِلُونَ ذَيْنِكَ الْبَيْتَيْنِ على الضرورة، ولم
يقيسوا عليهما.

وقد وافقهم بعضُ البصريين، ومنهم السيرافيُّ، قال في شرح الكتاب:
«الوجهُ والأكثرُ في كلام العرب جمعه، ويجوز تثنيتُهُ وإفراذه»^(٢). وعَلَّله^(٣)
بأنه يُكْتَفَى بإضافته للمثنى، ويُعْلَمُ بذلك أنه مثنى، وبأن العرب تقول: عَيْنِي
لا تَنَام، تريد: عَيْنَايَ انتهى.

وقال في البسيط: وقال الفراء^(٤): «يجوز في الكلام أن تقول: اثْنِي
برأسِ شَاتَيْنِ، وبرأسَيَّ^(٥) شاةٍ. فعلى الأول تريد الرأس من كُلِّ شاةٍ، وعلى
الثاني تريد رأسَيَّ هذا الجنس». وأنشد:

كأنه وجهُ تُرْكِيَيْنِ قد غَضِبَا

(١) الكتاب ٣: ٦٢١ - ٦٢٣.

(٢) شرح الكتاب ٥: ٤٣/أ.

(٣) شرح الكتاب ٥: ٤٣/ب. وانظر ٢: ١٧٧/ب.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٠٨.

(٥) في معاني القرآن: «برأس». وهو تصحيف.

وَقَرَأَ الْحَسَنُ: ﴿فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوَاءٌ تُهُمَا﴾^(١). فهذا نص عن البصريين على أن وضع المفرد في هذه المسألة لا ينقاس.

وأما دعوى المصنف أن لفظ الإفراد جاء في الكلام الفصيح، واستدلّاه بما ورد من قوله: «ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا»، فله طريقة / في [١: ٨٤/ب] الاستدلال بما ورد في الحديث، وقد تكلمنا معه في هذا الاستدلال، وأمعنا معه في الكلام في ذلك في باب^(٢) الجواز في قوله: «فصل: لأداة الشرط صدرُ الكلام»، فيطالع هناك.

وإذا كان الأصل التثنية لكن عُدل إلى الجمع كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة، ولاشتراك الجمع والتثنية في معنى الاجتماع، فكيف يكون المفرد الذي لم يُشارك التثنية في معنى الاجتماع أولى من التثنية التي دلالتها على ما وُضعت عليه هو بجهة الحقيقة، ودلالة المفرد على التثنية هو بجهة المجاز؟ بل كان القياس يقتضي أن لا يدل على التثنية إلا باللفظ الذي وُضع لها، لكن لما عُدل إلى المجاز لمرجح كان أقرب المجازين إلى التثنية أولى من أبعدهما، ولم يُحفظ من مجيء المفرد في هذه المسألة إلا هذه القراءة الشاذة: ﴿فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوَاءٌ تُهُمَا﴾، وقول الشاعر:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ

وسُمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس^(٣) من قولهم: «ضربتُ رأسيهما»، وأنه سَمِعَ ذلك من رُوْبَةٍ، وأراد بذلك تقويته لأن رُوْبَةٍ عندهم فصيح، وقولُ الشاعر:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذِ

(١) تقدم تخريجها في ص ٦٩.

(٢) قوله: «باب... صدرُ الكلام»: في موضعه في ك فراغ، وكتب في حاشيتها: كذا وجد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

وقول الآخر:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثُّرَسَيْنِ

وقوله:

..... بِمَا فِي فُؤَادِنَا

وقوله:

..... إِذَا كَانَ قَلْبَانَا

وقول الفرزدق^(١):

هُمَا نَقْطَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّاسِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

فهذه جملة من المسموع تُقَوِّي أن التثنية أولى من الإفراد، هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية.

وزعم بعض المتأخرين أنه لم يَجِئ على الأصل - يعني على التثنية - إلا مع الإضافة إلى ضمير التثنية، وإنما كان ذلك لأن ضمير التثنية اسم مفرد في اللفظ، ليس بصيغة تثنية، فكأنه لم يُضَف إلى تثنية، وهو الذي حكى^(٢) يونس، وبه جاء المسموع من الأبيات، فعلى هذا لا يجوز: قطعت رأسي الكَبَشَيْنِ.

وقوله: فَإِنْ فُرِّقَ مُتَضَمَّنَاهُمَا اخْتِيرَ الْإِفْرَادُ مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾^(٣)، وفي حديث زيد بن ثابت: «حتى شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرِي كَمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ

(١) تقدم في ١: ١٦٩.

(٢) ك: حكاه.

(٣) سورة المائدة: ٧٨.

وعُمر^(١). قال المصنف في الشرح^(٢): «ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع» انتهى. فذكر أنَّ المختار إذا فُرِّقَ الْمُتَضَمَّنَانِ الإفراد.

والذي ذكره بعض أصحابنا^(٣) أنه لا ينقاس وضع المفرد موضع التثنية مع الإضافة إلى التثنية، وإذا لم يَنْقَسْ في ذلك فالأحرى أن لا يَنْقَاسَ مع عدم الإضافة إلى التثنية؛ إذ مُوجب اجتماع تثنتين قد زال بتفريق المُتَضَمَّنَيْنِ.

وكذلك أيضاً ينبغي أن يكون الجمع في عدم الاقتياس كالمفرد. والذي يقتضيه / النظر أنه لا ينقاس وضع المفرد ولا الجمع موضع التثنية في هذه [١/٨٥: ١] المسألة، بل تقول: ضربت رأسي زيد وعمرو، فإن جاء في كلامهم الإفراد أو الجمع اقتصر على مورد السماع، ولا ينقاس.

فأما قوله تعالى: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ فاللسان فيه يحتمل أن لا يُراد به الجارحة، إذ نقلوا أن اللسان^(٤) يُذهَبُ به مذهب الرسالة^(٥)، ومذهب القصيدة من الشعر، ومذهب اللغة^(٦)، ومذهب

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير: تفسير سورة براءة ٥ : ٢١٠ - الباب ٢٠، وكتاب فضائل القرآن ٦ : ٩٨ - الباب الثالث، وكتاب الأحكام ٨ : ١١٩ - الباب ٣٧، ولفظه: «حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما». والحديث في جمع القرآن. ولفظه في الترمذي ٥ : ٢٦٥ - كتاب التفسير: تفسير سورة التوبة: «حتى شرح الله صدري للذي شرح صدرهما صدر أبي بكر وعمر».

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٠٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ : ٤٤٤.

(٤) انظر اللسان (لسن) ١٧ : ٢٧٠ - ٢٧١ حيث ذكر أنه يُذهب به مذهب الرسالة، والكلام، واللغة، وذكر الشواهد التي تذكرها فيما يلي. والمذكر والمؤنث للقراء ص ٧٤، ولابن الأنباري ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٥) وذلك كقول أعشى باهلة:

إِنِّي أَتَنِّي لِسَانًا لَا أَسْرُ بِهَا مِنْ عَلَوٍ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

ويستشهد به أيضاً على مجيء الرسالة بمعنى القصيدة كما في المخصص ١٧ : ١٢.

(٦) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ سورة إبراهيم: ٤.

الكلام^(١)، فيحتمل هنا أن يُراد باللسان الكلام، وأن يُراد به الرسالة، وإذا احتمل ذلك لم يكن اللسان جزءاً من كل واحد من داود ولا من عيسى عليهما السلام، فلم تكن الآية دليلاً على ما زعم المصنف، رحمه الله.

وقوله: **وَرُبَّمَا جُمِعَ الْمُتَفَصِّلَانِ إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ الْمُنْفَصِلَانِ** هما اللذان ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدَّهْمَيْنِ والدَّيْنَارَيْنِ والثَّوْبَيْنِ، فهذا إذا ألبس الجمع لا يجوز أن يُوضع موضع التثنية؛ لأنَّ المتبادر إلى الذهن الجمع، وهو الحقيقة، فلا يجوز أن يُحمل على التثنية إذا ألبس، فإذا لم يُلبس ذلك فهل يُقتصر على مورد السماع أو ينقاس ذلك؟ القياسُ مذهبُ الفراء^(٢)، واختاره المصنف^(٣). والاقتصارُ على مورد السماع مذهبُ غيره^(٤). فمما ورد قول يونس^(٥): **إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «ضَعِ رِحَالَهُمَا»**، يريدون اثنين.

وقال المصنف: **«رَأَيْ الْفَرَاءَ أَصَحُّ لكونه مأمونَ اللَّبْسِ مع كثرة وُروده في الكلام الفصيح»**^(٦). وذكر ما ورد في الحديث من قوله: **«مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بَيْوتِكُمَا»**^(٧)؟ و **«إِذَا أَوْثِمْنَا إِلَى مَضَاجِعِكُمَا»**^(٨) و **«تَسْأَلَانِكَ عَنْ إِنْفَاقِهِمَا عَلَى**

(١) وذلك كقول الحطينة:

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفٍ عَنِّي

المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٠٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٤) المفصل ص ١٨٨، وشرحه ٤: ١٥٧، وشرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٥) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠٧.

(٧) أخرج مسلم في صحيحه - كتاب الأشربة - الباب ٢٠ - ص ١٦٠٩ - ١٦١٠: **«عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر. فقال: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بَيْوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قالوا: الجوع، يا رسول الله! قال: «وَأَنَا - والذي نفسي بيده - لأُخرجني الذي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا...»**

(٨) أخرج البخاري في كتاب فرض الخمس ٤: ٤٨ - الباب السادس: **«أن فاطمة - عليها السلام - اشتكت ما تلقى من الرَّحَى مما تَطْحَنُ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِسَنِي، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تُوَافِقْهُ. فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ. فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لَهُ، فَأَتَانَا وَقَدْ =**

أَزْوَاجَهُمَا^(١) و «فَضَرَبَاهُ بِأَسْيَافِهِمَا»^(٢).

ومثال مطابقة ما لهذا^(٣) الجمع لمعناه دُونَ لفظه قول الشاعر^(٤):

قُلُوبُكُمَا يَغْشَاهُمَا الْأَمْنُ عَادَةً إِذَا مِنْكُمَا الْأَبْطَالُ يَغْشَاهُمُ الدُّعْرُ
وقول الآخر^(٥):

= دخلنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: على مكانكما، حتى وجدتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي. فقال: أَلَا أَذْلُكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبَّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَاحِدًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبْعًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ. وأخرجه أيضاً في فضائل أصحاب النبي ﷺ ٤: ٢٠٨ - الباب التاسع، وفي كتاب النفقات ٦: ١٩٢ - الباب السادس. وأخرجه أيضاً مسلم في كتاب الذكر: باب التسييح أول النهار وعند النوم ص ٢٠٩١ - الحديث ٢٧٢٧.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الزكاة - الباب ١٤ - الحديث ٤٥ - ص ٦٩٤ - ٦٩٥ .. عن زينب امرأة عبد الله، قالت: قال رسول الله ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ وَلَوْ مِنْ حَلِيكِ». قالت: فرجعتُ إلى عبد الله، فقلت: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، فَأْتِيهِ، فَاسْأَلْهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي، وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ. قالت: فقال لي عبد الله: بَلْ أَتَيْتِهِ أَنْتِ. قالت: فَاَنْطَلَقْتُ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِيَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَاجَتِي حَاجَتُهَا. قالت: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُلْقِيَ عَلَيْهِ الْمَهَابَةُ. قالت: فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ. فَقُلْنَا لَهُ: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ: أَتُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ. قالت: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الرَّيَانِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ».

(٢) السيرة النبوية ١: ٦٢٥ [غزوة بدر الكبرى] حيث قال ابن إسحاق: «وَكَرَّ حِمْرُهُ وَعَلِيٌّ بِأَسْيَافِهِمَا عَلَى عُتْبَةٍ، فَذَفَقَا عَلَيْهِ» وتاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٤٤٥. ذَفَقَا عَلَيْهِ: أَجْهَزَا عَلَيْهِ.

(٣) في النسخ كلها: «مطابقة هذا». صوابه في الفص وشرح التسهيل. والمعنى: مطابقة الضمير العائد إليه.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. س، ك، ص، ح: «يغشاهما الذعر». صوابه في م، وشرح التسهيل وتعليق الفرائد ١: ٢٩٣.

(٥) البيت في المثنى لأبي الطيب اللغوي ص ٧٢ عن أبي عبيدة وشرح التسهيل ١: ١٠٨. كعب أَصَمَعَ: لَطِيفٌ مُحَدَّدٌ. وَلَكُنَّا: قُدِّمْنَا بِاللَّحْمِ. وَلَحْمٌ زَيْمٌ: مُتَعَصِّلٌ مُتَفَرِّقٌ لَيْسَ بِمَجْتَمِعٍ فِي مَكَانٍ قَبِيْدُنْ.

وساقانِ كَغَبَاهُما أَصْمَعانِ أَعَالِيَهُما لَكْتَما بِالزَّيْمِ
وقولُ الآخر^(١):

رَأَوْا جَبَلًا هَذَا الْجِبَالِ إِذَا التَّقَتْ رُؤُوسُ كَبِيرِيهِنَّ يَنْتَطحِرانِ

أنشد المصنفُ هذه الثلاثةَ الأبياتَ شاهدةً على ما ادَّعاه من مطابقة هذا الجمع^(٢) لمعناه. وليس في الثاني دليل على ذلك لاحتمال أن يكون «أَعَالِيَهُما» مرفوعاً بـ «أَصْمَعانِ»، وثنى على لغة: «أَكْلُونِي البراغيث»، ويكون «لَكْتَما» الضمير فيه عائد على «ساقانِ» أو على «كَغَبَاهُما» لا على «أَعَالِيَهُما». وكذلك الثالث لا دليل فيه على رأي المصنف، يجوز أن يكون «يَنْتَطحِرانِ» حالاً من «كَبِيرِيهِنَّ» لا من «رُؤُوس»؛ لأن المصنف يُجيز^(٣) أن تأتي الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً له أو كالجزء، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٤)، ف (إخواناً) - عنده - حال من ضمير (صُدُورِهِمْ) لأنه أضيف إليه صدور، وهو جزء / من المضاف إليه، فكذلك يكون «يَنْتَطحِرانِ» حالاً من قوله: «كَبِيرِيهِنَّ» لأنه أضيف إلى «كَبِيرِيهِنَّ» «رُؤُوس»، وهو جزء من المضاف إليه، وسيأتي الكلام معه في هذه المسألة في باب الحال، إن شاء الله.

ونظيرُ «قُلُوبُكُما يَغْشَاهُما الأَمْنُ» قولُ عترة^(٥):

مَتى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ، وَتُسْتَطارا

ثَنى «وُسْتَطارا» لأن الرَوانِفَ في معنى التثنية، يريد الرانِفَتَيْنِ، وهما

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ٤٧٢ وشرح التسهيل ١: ١٠٨.

(٢) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه.

(٣) التسهيل ص ١١٠ وشرحه ٢: ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ص ٧٥٠ - ٧٥١.

(٤) سورة الحجر: ٤٧.

(٥) ديوانه ص ٢٣٤، وأمالى ابن السجري ١: ٢٦ وفيه تخريجه. تُسْتَطار: تكاد تطير. ك، م:

متى تلقني.

طَرَفَا الْأَلْيَيْنَيْنِ. قال المصنف^(١): «وعلى ذلك حَمَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدُ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢)»:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
فَأَعَادَ الضَّمِيرُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ «الْمُصْطَلَى» عَلَى «الْأَعَالِي» لَأَنَّهَا مُثَنَّى فِي
الْمَعْنَى، وَهُوَ تَوْجِيهِ حَسَنٌ، انْتَهَى. وَسَيَأْتِي فُسَادُ تَأْوِيلِ أَبِي الْعَبَّاسِ فِي هَذَا
الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ومثال مطابقة هذا^(٣) الجمع للفظه دون معناه قولُ الشاعر^(٤):

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفْسُكُمَا أَسَى فَإِنَّ لَهَا فِيمَا بِهِ دُهَيْتٌ أَسَا
فَقَالَ: لَهَا، وَ: دُهَيْتٌ، وَلَوْ طَابِقَ الْمَعْنَى لَقَالَ: لَهَا، وَ: دُهَيْتَا.

ص: وَيُعَاقِبُ الْإِفْرَادُ التَّنْيَةَ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ لَا يَغْنَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ،
وَرُبَّمَا تَعَاقَبَا مطلقاً، وَقَدْ يَقَعُ أَفْعَلًا^(٥) مَوْقِعَ أَفْعَلٍ وَنَحْوِهِ، وَقَدْ تُقَدَّرُ تَسْمِيَةُ
جُزْءٍ بِاسْمِ كُلِّ، فَيَقَعُ الْجَمْعُ مَوْقِعَ وَاحِدِهِ أَوْ مُثَنَّاهُ.

(١) شرح التسهيل ١: ١٠٨.

(٢) هو الشماخ. ديوانه ص ٣٠٨، والكتاب ١: ١٩٩، والبصريات ص ٥٦٩، وضرورة الشعر
ص ٢٠٤، وشرح المفصل ٦: ٨٦، والمقرب ١: ١٤١، وضرائر الشعر ص ٢٨٧،
والخزانة ٤: ٢٩٣ - ٣٠٣ [الشاهد ٣٠٠]. على ربيعهما: أي على ربعي الدمتين
المذكورتين في البيت الذي قبله. والصفة: الجبل، وجاراتها: صخرتان تجعلان تحت القدر،
وهما الأثفتان اللتان تَقْرُبَانِ مِنَ الْجَبَلِ، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر.
والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد. والجونة: السوداء. والمصطلى: موضع إحراق
النار.

(٣) كذا! والمراد: مطابقة ما لهذا الجمع للفظه، كما في شرح التسهيل.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٠٨. الأسى: الحزن. والأسا: جمع أسوة، والأسوة: ما
يأتسي به الحزين، أي: يتعزى به.

(٥) زيد هنا في التسهيل وشرحه وتعليق الفرائد وشفاء العليل ونتائج التحصيل: «ونحوه». ومثل
له ابن عقيل في المساعد دون أن يذكره. والمراد بقوله: «نحوه»: «تَفْعَلَانِ».

ش: مثالُ معاقبةِ الأفرادِ التثنيةَ فيما ذكر أولاً قولهم: عَيْنَاهُ حَسَنَةٌ،
وعَيْنُهُ حَسَنَتَانِ، فتارةٌ يُعاقبُ في المُسْنَدِ، وتارةٌ في المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وتارةٌ
فيهِمَا^(١). والاثنتانِ اللذان لا يَغْنَى أَحَدُهُمَا عن الآخرِ هما مثل: العَيْنَيْنِ
وَالْأُذُنَيْنِ وَالْحَاجِبَيْنِ وَالْخُفَيْنِ وَالْتَّغْلِينَ وَالْجَوْرَبَيْنِ، وسواءُ أَكَانَا جُزْأَيْنِ مِمَّا
أُضِيفَا إِلَيْهِ أَمْ غَيْرَ جُزْأَيْنِ، وسواءُ أُضِيفَا أَمْ لَمْ يُضَافَا. وَأُنْشِدَ الْمُصَنِّفُ فِي
الشرحِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ قَوْلَهُ^(٢):

وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفُلٍ أَوْ سُبُلًا كُحِلَتْ بِهِ، فَانْهَلَتْ
وَقَوْلَ امْرِئٍ الْقَيْسِ^(٣):

لَمَنْ رُخِّلَ وَقُوَّةُ زُلٍّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وَقَوْلَ الْآخَرِ^(٤):

سَاجِزِيكَ خِذْلَانًا بِنَقْطِيعِي الصَّوَى إِلَيْكَ وَخُفًّا زَاحِفٍ يَقْطُرُ الدَّمَ
يُرِيدُ: كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ، وَتَنْهَلَانِ، وَيَقْطُرَانِ، فَعَاقِبَ الْإِفْرَادُ التَّثْنِيَةَ.
وَأُنْشِدَ^(٥):

إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى بِصُخْرَاءٍ فَلَجَ ظَلَّتَا تَكْفَانِ

(١) مثاله: عَيْنُهُ حَسَنَةٌ، وَأَصْلُهُ: عَيْنَاهُ حَسَنَتَانِ.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٦. وهو في شرح التسهيل ١: ١٠٩.

(٣) ملحقات ديوانه ص ٤٧٣، وَالْأَمَالِي ١: ٤٢، وَالْمَحْتَسَبُ ٢: ١٨٠، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ
١: ١٨٣، وَشرح التسهيل ١: ١٠٩. وَنَسَبَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شرح الجمل ١: ٦٢١ لِلنَّابِغَةِ
الْجَعْدِيِّ، وَلَيْسَ فِي شِعْرِهِ. الزَّحْلُوقَةُ: أَثَارُ تَزَلُّجِ الصَّبِيَّانِ مِنْ فَوْقَ إِلَى أَسْفَلٍ. وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ
يَقُولُونَ «زَحْلُوقَةً» بِالْفَاءِ، وَابْنُ تَمِيمٍ يَقُولُونَ: «زَحْلُوقَةً» بِالْقَافِ. وَزَلَّ: زَلَقَ. ص:
زَحْلُوقَةً.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١١٠، وَالْخَزَانَةُ ٧: ٥٥١ [عند الشاهد ٥٧٤] عَنْ تَذَكُّرَةِ أَبِي
حِيَانَ. وَلَيْسَ فِيمَا طُبِعَ مِنْهُ. الصَّوَى: جَمْعُ صَوَّةٍ، وَالصَّوَّةُ: حَجَرٌ يَكُونُ عَلَامَةً فِي الطَّرِيقِ.

(٥) البيت في الصَّاحِبِيِّ ص ٤٢٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١: ١٨٣، وَشرح ديوان المتنبي للعكبري
٢: ٢٣٦، وَشرح التسهيل ١: ١١٠، وَالْبَحْرُ ٣: ٩٤، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ص ٥٧٣.

يريد: عَيْنَاي. وَأَنْشُد^(١) / :

أَلَا إِنَّ عَيْنَا لَمْ تَجُذْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودُ
فهذا من التعاقب في المُسْنَدِ إليه والمُسْنَد. ومن هذا قولُ زهير بن أبي
سُلَمَى^(٢):

كَأَنَّ عَيْنِي وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ وَعَبْرَةٌ مَا هُمْ لَوْ أَنَّهُمْ أَمَمُ
عَزَبْتُ عَلَى بَكْرَةٍ أَوْ لَوْلُؤُ قَلِقُ فِي السَّلَكِ خَانَ بِهِ رَبَّاتِهِ التُّظُمُ
وقولُ عَلَقَمَةَ^(٣):

فَالْعَيْنُ مِنِّي كَأَنَّ عَزَبْتُ تَحْطُ بِهِ دَهْمَاءُ حَارِكُهَا بِالْقَتَبِ مَخْزُومُ
وقولُ الآخر^(٤):

قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

(١) البيت أول أربعة أبيات لأبي عطاء السندي، يرثي يزيد بن هبيرة. الحماسة ١: ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجها. ونسبها المرتضى في أماليه ١: ٢٢٣ لمعن بن زائدة. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ١١٠.

(٢) ديوان بشرح ثعلب ص ١٤٨ - ١٤٩. السليل: واد. لو أنهم أمم: أي لو أنهم قَصِدُ كُنْتُ أزوهم، ولكن بَعُدُوا. والغرب: الدلو العظيمة. والنظم: جمع نِظَام، وهو الخيط. والرَّبَات: النساء اللواتي ينظمنه.

(٣) ديوانه ص ٥٣. تحط به: تسرع معتمدة في أحد شقيها. ودهماء: ناقة سوداء. والحارك: ملتقى الكتفين، وهو مقدم السنام. والقَتَب: أداة السانية من أعلاق وحيال.

(٤) يُنسب إلى ابن جُبَابَة، وهو شاعر جاهلي لص، اسمه المغوار بن الأعنق، وإلى مساور بن هند العبسي، وإلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقهسي، وإلى الدبيري، وإلى عبد بني عبس. انظر الكتاب ١: ٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٣: ١١، والخصائص ٢: ٤٣٠، والمنصف ٣: ٦٩، والمبهيغ ص ١٢٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٨٤، والممتع ص ٢٤١، وضرائر الشعر ص ١٠٧، واللسان (ضمز) ٧: ٢٣٣، و (شجع) ١٠: ٤٠، و (شجعهم) ١٥: ١١، والمقاصد النحوية ٤: ٨٠، والخزانة ١١: ٤١١، ٤١٦ [عند الشاهد ٩٤٩]. وهو ليس في ديوان العجاج.

في رواية مَنْ رَفَعَ «الْحَيَّات»^(١)، يريد: الْقَدَمَيْنِ. ومن هذا قولهم: «لَيْسَتْ نَعْلِي وَخُفِّي»، تريد: نَعْلَيَّ وَخُفِّيَّ. وهذا الذي ذَهَبَ إليه المصنف من معاقبة المفردِ المثنى فيما ذكر يدلُّ على اقتيابه كلامه.

والذي ذَهَبَ إليه بعض أصحابنا^(٢) أنه لا ينقاس شيء من هذا البتة، وأنَّ هذا إنما جاء في الشعر، مع أن بعضها يحتمل التأويل، ولا تُثبت مثلُ هذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل، أو بنقل ذلك عن مستقري^(٣) علم النحو عن العرب كالخليل وس والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأمَّا متأخرونَ جدًا قد وَقَعَتْ له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل، يريد أن يستنبط منها الأحكام، فلا يَسُوغُ له ذلك، ولا نسمع منه هذا، مع أن الأصل هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع يكون طَبَقَ مدلوله، وقد جاءت أبيات وَقَعَتْ فيها المفردُ موقعَ المثنى وموقعَ الجمع، ومُثْنَى وَقَعَ موقعَ المفرد وموقعَ الجمع، وجمعٌ وَقَعَ موقعَ المفرد وموقعَ المثنى. وكلُّ هذا لم يقس النحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع إلا ما تقدم من نحو قولهم: قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ، وإلا ما وَقَعَ فيه الخلاف بين الفَرَّاء وغيره.

فمما وَقَعَ فيه المفردُ موقعَ المثنى قوله:

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٤) فِيهِ مَعَ الْمَصْنَفِ. وما أَنشده الفارسيُّ من قولِ الشاعر^(٥):

(١) هذه رواية البصريين. ورواه الكوفيون بنصبه، وقالوا: أَرَادَ «الْقَدَمَانِ»، وحذف النون.

المبهج ص ١٢١ - ١٢٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) ك، ص: مستقري. وهو صحيح أيضاً.

(٤) انظر ص ٦٩ وما بعدها من هذا الجزء.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٧٢، وإيضاح الشعر ص ٢٤٢. الأنايب: الرماح، واحدها

أَنْبُوب. ومِرْدَى حروب: شجاع صبور على الحرب، وأصل المردى: حجر يُرمى به.

ولكن هُما ابنُ الأربعينَ تَتَابَعَتْ أَنَايِيْهُ مِرْزَدَى حُرُوبٍ عَلَى ثَغْرِ
وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ الْفَارْسِيُّ^(١) قَوْلَهُ^(٢) :

يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا النَّيْلُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الْآخَرَى طِعَانٌ تُغَامِرُهُ
يريد: ابنا الأربعين، و: يدان.

ومما وَقَعَ فِيهِ الْمَفْرَدُ مَوْقِعَ الْجَمْعِ قَوْلُ عَلْقَمَةَ^(٣) :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرِ، فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَيْضُ، وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
وقول الآخر^(٤) / :

[١٨٦/ب]

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَقُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصُ
وقول الآخر^(٥) :

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُيِّنَا فِي حَلَقِكُمْ عَظْمٌ، وَقَدْ شَجِينَا

(١) إيضاح الشعر ص ٢٤٠، ٣٤١. ك: وحمل ذلك الفارسي.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ص ٣٤٢، وإيضاح الشعر ص ٢٢٤، ٢٤٠، ٣٤١. وآخره في الديوان: تُعَاوِرُهُ.

(٣) هو علقة بن عبدة. ديوانه ص ٤٠، والكتاب ١: ٢٠٩، والمفضليات ص ٣٩٤ [المفضلية ١١٩]، وإيضاح الشعر ص ٣٣٤، ٥٠٦، والإفصاح ص ٣٧٢. بها: يعني «المتان» المذكورة في البيت الذي قبل هذا البيت، وهي ما غلظ من الأرض. والحسرى: المعية يتركها أصحابها فتموت، واحدها: حسير. وقوله: أما عظامها فيبيض: يريد ابيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما عليها من لحم، فبدت، وصارت ييضا. والصليب: اليابس. يصف فلاة قطعها إلى الممدوح.

(٤) الكتاب ١: ٢١٠، وشرح أبياته ١: ٣٧٤، والمقتضب ٢: ١٧٢، والمحتسب ٢: ٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ١٧٠، وأمالى ابن الشجري ٢: ٤٨ حيث خرجة الدكتور الطناحي من مصادر كثيرة، والخزانة ٧: ٥٥٩ - ٥٦٤ [الشاهد ٥٧٥]. الخميص: الجائع، والصفة للزمن، والمعني أهله.

(٥) هو السَّيِّبُ بن زيد مناة الغنوي. الكتاب ١: ٢٠٩، ومجاز القرآن ١: ٧٩ و ٢: ١٩٥، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٠، والمقتضب ٢: ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٨٣، وتحصيل عين الذهب ص ١٦٩ واللسان (شجو) ١٩: ١٥٠. ونسبه ابن جني في المحتسب ٢: ٨٧ إلى طفيل. القتل: أي قتلنا لكم. شَجِينَا: غَصِبْنَا بسبيكم لمن سبيتم منا.

وهذا عند س^(١) من أقبح الضرائر، يريد: جُلُودُهَا، وَيُطُونُكُمْ، وَحُلُوقُكُمْ. وحكى الأخفش عن العرب: دِنَارُكُمْ مختلفة، يريد: دَنَانِيرُكُمْ، وحملوه على الشذوذ.

ومما وَقَعَ فيه المثنى موقع المفرد قول الشاعر^(٢):

أَطَعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيهِ فَزَارِيًّا أَحَدًا يَدَ الْقَمِيصِ

يريد: ورافدته، لأنَّ العراق ليس له إلا رافدٌ واحد. وموقع الجمع قولهم: حَنَانِيكَ، وأخواته.

ومما وَقَعَ فيه الجمع موقع المثنى من غير المقيس ما حكى يونس^(٣): «ضَع رِحَالَهُمَا وَغُلَمَانَهُمَا» وهم يريدون: رَحْلَيْهِمَا، وَغُلَامَيْهِمَا. وقد حُمِلَ قوله تعالى: ﴿إِذْ سَوَّرُوا﴾^(٤)، و: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَعِينُونَ﴾^(٥) على أنه من هذا الباب^(٦) لقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ وقوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٧).

(١) الكتاب ١: ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) هو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري، ويخاطب يزيد بن عبد الملك. ديوانه ص ٤٨٧، والكمال ص ٩٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٠. أحد: خفيف. يصفه بالغلول وسرعة اليد.

(٣) الكتاب ٣: ٦٢٢.

(٤) سورة ص: ٢١ - ٢٣: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ. إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ. إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾.

(٥) سورة الشعراء: ١٥: ﴿قَالَ كَلَّا فَإِذْهَا بَأْيَاتُنَا بِأَنَّا مَعَكُمْ مُسْتَعِينُونَ﴾.

(٦) الكتاب ٣: ٦٢٢. قال السيرافي: «فالحجة لسيبويه أن الخطاب وقع لداود - عليه السلام - من اثنين على لفظ الجماعة؛ لأنه قالوا: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ. إِنَّ هَذَا أَخِي﴾. فهو واحد لا أكثر، والذي خاصمه واحد لا أكثر لأنه أخوه، وقد عبّر عنهما بقوله: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ﴾. وللقائل أن يقول: إنَّ فرعون داخل في الجماعة. ولسيبويه أن يقول: إنه قال في موضع آخر: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾، فثنى، ومع ذلك فإنَّ الله تعالى مع موسى وهارون على جهة النصرة لهما والمعونة، ولا يقال إنه مع فرعون على هذا الطريق» شرح الكتاب ٥: ٤٤/أ.

(٧) سورة طه: ٤٦: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾.

وموقع المفرد قولهم: شَابَتْ مَفَارِقُهُ، وقولُ امرئ القيس^(١):

يَطِيرُ الْغُلَامُ الْخِفْتُ عَنْ صَهَوَاتِهِ

وليس إلا مَفْرُق واحد وصَهْوَة واحدة.

فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع موضع قَسِيمه، لم يقس النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرناه من استعمال كل واحد في موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتبس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات.

ومما جاء فيه على الأصل من كون المُتَلَازِمِينَ اللذين لا يَغْنَى أحدهما عن الآخر كغيرهما من المثنى قولُ الشاعر^(٢):

لَهُ أَذْنَانِ تَعْرِفُ الْعِثْقَ فِيهِمَا كَسَامِعَتَي مَذْعُورَةٍ وَسَطَ رَبْرَبٍ
وقوله^(٣):

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ: كُونَا، فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ
وقوله: وَرُبَّمَا تَعَاقَبَا مطلقاً هذا يدل على أَنَّ الحكم الذي أورده قبل ذلك هو مقيس عنده لقوله في هذا: «وَرُبَّمَا»، وهي تدل على التقليل.

وقال في الشرح^(٤): «المراد بقوله «مطلقاً» وقوعُ أحدهما موقعَ الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كالْيَدَيْنِ وَالْخُفَّيْنِ، ولا من المُزَالِ عن لفظ التثنية لأجل الإضافة. فَمِنْ وَقُوعِ الْمَفْرَدِ مَوْعِ الْمُثْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَتَيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ

(١) تقدم في ١: ٢٦٨.

(٢) امرؤ القيس. ديوانه ص ٤٨. مذعورة: بقرة وحشية، وسامعتها: أذناها. والربرب: القطيع من البقر.

(٣) ذو الرمة: ديوانه ص ٥٧٨، والخصائص ٣: ٣٠٢، ومجالس العلماء ص ٨٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١١٠ - ١١١.

(٥) سورة الشعراء: ١٦.

[١/٨٧: ١] الشَّيْبَانِ قَعِيدٌ ﴿١﴾. وَشَبِيهٌ بِهِ قَوْلُ حَسَّانَ (٢) / :

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسَدَ سَوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا
وَمِنْ وَقُوعِ الْمُثْنَى مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

إِذَا مَا الْغَلَامُ الْأَحْمَقُ الْأُمُّ سَافَنِي بِأَطْرَافِ أَنْفِيهِ اسْتَمَرَّ، فَأَسْرَعَا
انتهى ما ذكره مما استدللَّ به على ما ذكر، ويمكن تأويل جميعه .

أما الآية فقد ذكروا (٤) أَنَّ رَسُولًا يَكُونُ مُصَدِّرًا بِمَعْنَى الرِّسَالَةِ، فَإِذَا كَانَ
كَذَلِكَ كَانَ مِنْ بَابِ «الزَّيْدَانِ خَصَمٌ»، وَحَيْثُ تُثْنَى لَمْ يُرَدَّ بِهِ الْمَصْدَرُ .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فَتَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (٥) :

أَحَدُهُمَا: الْحَذْفُ (٦)، أَيُّ: عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ،
فَحَذْفُ «قَعِيدٍ» لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ «قَعِيدٌ» مِمَّا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَفْرَدِ وَالْمُثْنَى
وَالْمَجْمُوعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ (٧) نَحْوُ: «صَدِيقٌ» .

(١) سُورَةُ ق: ١٧ .

(٢) دِيوَانُهُ ص ٢٨٢، وَالْكَامِلُ ص ١٠١٧، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٤٤، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ
١: ٢٤٧، ٤٥٣، وَالْمَقْرَبُ ١: ٢٣٥ . وَانْظُرْ مَصَادِرَ أُخْرَى فِي تَخْرِيجِنَا إِيَّاهُ فِي إِيضَاحِ
الشَّعْرِ ص ٣٤٩ . شَرْخُ الشَّبَابِ: قُوَّتُهُ وَنَضَارَتُهُ . مَا لَمْ يُعَاصَ: مَا لَمْ يُغْصَ . قَالَ ابْنُ
الشَّجَرِيِّ: «قَالَ: مَا لَمْ يُعَاصَ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ لَانْتَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ، فَجَرِيًا مَجْرَى الْوَاحِدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ هُوَ اسْوَدَادُ الشَّعْرِ . وَلَوْلَا
أَنَّهُمَا لاصْطَحَابُهُمَا صَارَا بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ كَانَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يَقَالَ: يُعَاصِيَا» .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١١١ . وَآخَرُهُ فِيهِ: مَقَارَعًا . سَافَنِي: شَمَّنِي .

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣: ٧٧، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢: ٨٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٤: ٨٥،
وَتَفْسِيرُ الْمَآوَرِدِيِّ ٣: ١٧٢، وَالْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٤: ٢٢٧، وَالْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١٣: ٦٤ .

(٥) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٤: ٢٢٤، وَالْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ ٥: ١٦٠ .

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣: ٧٧، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٥: ٤٤ . وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْكَسَائِيِّ
كَمَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٤: ٢٢٤ .

(٧) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣: ٧٧، وَلِلْأَخْفَشِ ص ٤٨٣ . وَقَدْ نَصَّ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
٤: ٢٢٤ عَلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُهُمَا .

وأما «إِنَّ شَرَحَ الشَّبَابِ» فأكثر النحويين^(١) خَرَّجَهُ عَلَى الحذف، أي: إِنَّ شَرَحَ الشَّبَابِ ما لم يُعَاصَرَ كان جُنُوناً، والشَّعَرَ الأسودَ ما لم يُعَاصَرَ كان جُنُوناً.

وأما «سَافَنِي بِأَطْرَافِ أَنْفِهِ» فإنه عبر عن ثَقَبِي الأنف بقوله: «أَنْفِيهِ» على سبيل المجاز، ولم يُرد الأفراد، ولذلك جَمَعَ «بِأَطْرَافِ» لإضافته إلى ما هو مثنى، ويعني به البخشين^(٢) اللذين للأنف. وما ذكرناه في تأويل هذا البيت أحسن مما حمله عليه المصنف؛ لأنه يلزم في قوله مجازان لا ينقاسان: أحدهما: وضعُ المثنى موضعَ المفرد. والآخر: وضعُ الجمع موضعَ المفرد، وعلى تأويلنا يلزم مجازان: أحدهما: منقاس، وهو التعبير بـ «أَطْرَافِ» عن طَرَفَيْنِ، فيكون من باب «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ». والثاني: التعبير عن البخشين بالأنفَيْنِ.

وقوله: «وقد يقع أفعلًا موقعَ أفعلٍ ونحوه» قال المصنف في الشرح^(٣): «قد يقع الفعل المُسند إلى ضمير واحدٍ مخاطَبٍ بلفظ المُسند إلى ضمير مخاطَبَيْنِ إذا كان أمراً أو مضارعاً، والقصدُ بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما رُوي عن الحجاج: «يا حَرَسِيّ اضْرِبْ عُنُقَهُ»^(٤)، ومنه قولُ الشاعر^(٥):

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٤٥٣، وانظر ص ٢٤٧ منه، وأما ابن السجري ٢: ٤٤ - ٤٥، والمقرب ١: ٢٣٥.

(٢) لم أقف على هذه الكلمة فيما رجعت إليه من كتب اللغة، ويبدو أنها غير عربية.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والأضداد لابن الأنباري ص ٣٨١، وشرح القصائد السبع ص ١٧، وشرح القصائد التسع ص ٩٨، والمقتصد ص ١٠١٩. ورواية المبرد في الكامل ص ٤٠٠ هي: «يا حرسِيّ، خذ بيده، وجرّد سيفك، فاضربْ عُنُقَهُ».

(٥) سويد بن كراع العكلي. معاني القرآن للفراء ٣: ٧٨، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد السبع ص ١٥، والمخصص ٢: ٥، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٨٣ - ٤٨٤. ابن عفان: هو سعيد بن عفان.

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَابْنَ عَقَّانِ أَزْدَجِرْ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَ عِرْضاً مُمْنَعاً
وقال آخر^(١):

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْسِنَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ، وَاجْتَرَّ شَيْحَا
وَجَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(٢) مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَيْكَ فِي هَهُنَا كُلُّ كَفَّارٍ
عَبِيدٍ﴾^(٣) انتهى ما ذكره.
وأنشد غيره^(٤):

قُولَا لِعَمْرٍو بْنِ هَنْدٍ غَيْرِ مُتَّبِ يَا أَخْنَسَ الْأَنْفِ، وَالْأَضْرَاسُ كَالْعَدَسِ
لأنه لا يتصور أن يكون «غَيْرِ مُتَّبِ» حالاً من بعض الاسمين.
وهذا الذي ذهب إليه قاله ابن جني^(٥)، قال^(٦) في قول امرئ
القيس^(٧):

(١) هو يزيد بن الطثيرة، أو مضر بن ربيعي الأسدي أو الفقعسي. الصحاح واللسان (جزز)
وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١ - ٤٨٤، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٩١، وشرح القصائد
السبع ص ١٦. وانظر تخريجنا له في سر صناعة الإعراب ص ١٨٧. والمعنى: لا تحبسا
عن شئ اللحم بأن تقطع أصول الشجر، بل خذ ما تيسر من الشيع. والشيع: نبات سهلي له
رائحة طيبة. واجترَّ: أقطع.

(٢) هو المازني كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٢٨. وسيذكر ذلك أبو حيان في ص ٩١.
وتابعه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ص ١٦ - ١٧، والأضداد ص ٣٨١. ونُسب إلى
الخليل والأخفش في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢.

(٣) سورة ق: ٢٤. وراجع الأقوال فيها في الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٢ - ١٣.

(٤) البيت للمتلئس أو لعبد عمرو بن عمار الطائي من بني جرم. ديوان الملتئس ص ٢٩٨،
وجهمرة أشعار العرب ص ٢١٧، وشرح القصائد السبع ص ١٣٠، وضرائر الشعر
ص ٢٥٤. غير متتب: غير مستحي. والخنس: تأخر الأنف وقصره. وقوله: والأضراسُ
كالعدس، أي: في صغرها وسوادها.

(٥) أي: الذي ذهب إليه المازني في الآية ذكره ابن جني. سر صناعة الإعراب ص ٢٢٥. وهو
في المقتصد أيضاً ص ١٠١٩.

(٦) قال: سقط من ك، م.

(٧) هذا، مطلع معلقته، وهو بتمامه:

قِفَا نَبْكَ قِفَا نَبْكَ

«ثَنَى ضَمِيرَ الْفَاعِلِ، وَنَابَ ذَلِكَ عَنْ تَكْرِيرِ / الْفِعْلِ»^(١). قَالَ^(٢): [١٧: ٨٧/ب] «وَهَذَا مِمَّا يَشْهَدُ لَشِدَّةِ اشْتِرَاكِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا ثَنَى أَحَدَهُمَا - وَهُوَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ - نَابَ عَنْ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ. وَإِنَّمَا نَابَ عَنْهُ لِقُوَّةِ امْتِزَاجِهِمَا، فَكَانَ^(٣) أَحَدُهُمَا إِذَا حَضَرَ فَقَدْ حَضَرَ جَمِيعاً».

قَالَ ابْنُ يَسْعُونٍ^(٤): «وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤَيِّدَ هَذَا الْقَوْلَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ^(٥):

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِضَّةً

وَذَهَبَ الْبَغْدَادِيُّونَ^(٦) إِلَى نَحْوِ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ وَابْنُ جَنِّي مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ الْاِثْنَيْنِ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ، وَأَنْشَدُوا^(٧):

= قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
ديوانه ص ٨، والكتاب ٤: ٢٠٥، وشرح القصائد السبع ص ١٥، وشرح القصائد
التسع ص ٩٨، والخزانة ١١: ٦ - ٢٥ [الشاهد ٨٨٧]. سَقَطَ اللَّوَى: مُنْقَطِعُهُ. وَاللَّوَى:
حَيْثُ يَسْتَرْقِ الرَّمْلُ فَتَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى الْجَدِّدِ. وَالْدَّخُولُ، وَحَوْمَلُ: مَوْضِعَانِ مَا بَيْنَ إِمْرَةٍ إِلَى
أَسْوَدِ الْعَيْنِ.

(١) هَذَا قَوْلُ الْمَازِنِيِّ فِي الْآيَةِ ٢٤ مِنْ سُورَةِ قَ، ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ
ص ٢٢٥. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ لَابْنِ جَنِّي فِي بَيْتِ امْرِئِ الْقَيْسِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ.

(٢) أَيُّ: ابْنِ جَنِّي. سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ص ٢٢٥.

(٣) كَذَا فِي النُّسخِ كُلِّهَا. وَفِي سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: «فَكَانَ»، وَفِي إِحْدَى نُسَخِهِ الْمَخْطُوطَةِ:
«فَكَانَ».

(٤) قَالَ هَذَا قَبْلَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ص ١٧ وَالنَّحَاسُ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ
ص ٩٨.

(٥) هُوَ الْبَيْتُ الْحَادِي وَالسَّبْعُونَ مِنَ الْمَعْلُوقَةِ. وَعِجْزُهُ: «كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ». شَرْحُ
الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ص ٩٩، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ص ١٨٧. الْوَمِيزُ: اللَّمَعُ الْخَفِيُّ. وَلَمَعَ
الْيَدَيْنِ: حَرَكْتُهُمَا. وَالْحَبِيَّ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ السَّحَابِ. وَالْمُكَلَّلُ: الْمُسْتَجْمَعُ الْمُسْتَدِيرُ
كَالْإِكْلِيلِ.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣: ٧٨ - ٧٩، وَتَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ص ٢٩١، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ
ص ١٦.

(٧) الْبَيْتُ لِسُوَيْدِ بْنِ كِرَاعٍ الْعُكْلِيِّ. مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣: ٧٩، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ص ١٦، =

خَلِيلِي قُومَا فِي عُطَالَةٍ، وَانْظُرَا أَنَارَا تَرَى مِنْ نَحْوِ بَابَيْنِ أَمْ بَرَقَا
وقال آخر^(١):

أَنْعَمَةٌ لَكُمْ عِنْدِي، فَتَطْلُبُهَا أَمْ مِنْ غَرَامِي إِلَيْهِ نَالَكُمْ وَصَبُ
فقال: قُومَا، وَ: لَكُمْ، وَهُمَا لِلوَاحِدِ بَدِيلٌ: تَرَى، وَ: تَطْلُبُهَا.

وقال أبو عثمان نحواً مما ذكره ابن جني، لكنه أوضحه، فقال^(٢):
«أصلُ قفا: قَفَّ قِفْ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ ضَمِيرٌ، فَحُذِفَ الْفَعْلُ
الوَاحِدُ، وَبَقِيَ الْفَاعِلُ، فَشَبَّهَ^(٣)، فَقُلْتُ: قفا».

قال بعض أصحابنا: وهذا فيه نظر، فإن التأكيد يناقضه الحذف؛ ألا ترى أن
الأخفش زعم أن الذين يقولون: «جاءني الذي ضربتُ»، ويحذف الضميرَ
العائد لا يقول: جاءني الذي ضربته، والذي يحذف العائد إذا أُكِّدَ قال:
جاءني الذي ضربته نفسه، ولم يكن له بُدٌّ من الإتيان بالضمير. وهذا حسن.

وهذا الذي أجازه ابن جنيّ والبغداديون وأبو عثمان وهذا المصنفُ فيه
هَذْمٌ لِلْقَوَاعِدِ، وَإِثْبَاتٌ لِأَحْكَامٍ بِأَشْيَاءٍ مُحْتَمَلَةِ التَّأْوِيلِ.

أَمَّا مَا رُويَ عَنِ الْحِجَاجِ فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَقَفَ عَلَى النُّونِ
الْخَفِيفَةِ، فَأَبْدَلَهَا أَلْفًا، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ^(٤). وَقَدْ حُمِلَ قَوْلُ

= وتهذيب اللغة ٢: ١٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٣٢/أ، ومعجم البلدان (عطالة)
٤: ١٢٩. عطالة: هضبة ما بين اليمامة والبحرين. وقيل: جبل بالبحرين منيع شامخ.
وبابَيْن: موضع بالبحرين. س: بانين. وليس له ذكر في معجم البلدان. وفي السيرافي: يابِن.
(١) لم أقف عليه بهذه القافية، وقد أنشد السيرافي في شرح الكتاب ٣: ١٣٢/ب بيتين لأوس بن
حجر، ثانيهما يختلف عن هذا الشاهد في آخر كلمة، فأخره «نَطَفُ»، وآخر البيت الأول
«قَدَفُ». وهما عنه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الإغراء).

(٢) معنى قوله هذا ذكره النحاس في إعراب القرآن ٤: ٢٢٨. وحكاه عن المبرد الزجاج في
معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦، والنحاس في شرح القصائد التسع ص ٩٩، وعبد القاهر في
المقتصد ص ١٠١٩-١٠٢٠.

(٣) س: فعيته. (٤) شرح القصائد السبع ص ١٧.

امرئ القيس على^(١) هذا^(٢) على تقدير أن لا يكون خطاباً لاثنين.

وأما قوله: «فإن تَزْجُراني يابنَ عَقَّانَ» فلا يدلُّ النداء لواحد على أن المخاطب واحد، بل يجوز أن يكون الخطاب لاثنين، والنداء لواحد، كما يجوز: إن تَضْرِبُونِي - يا زيد - أَغْضَبُ.

وأما «فقلتُ لصاحِبِي لا تَحْسِسانا» فيحتمل أن يكون من إبدال نون التأكيد ألفاً في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف. ويحتمل قوله: «فإن تَزْجُراني» هذا التأويل أيضاً. وكذلك «قُولاً لِعَمْرٍو بنِ هند» أي: قُولُنْ.

وقول المصنف في الشرح: «وجعل بعضُ العلماء» هو المازني، قال أبو جعفر النحاس - وقد ذكر قولَ من قال إنه من^(٣) مخاطبة الواحد مخاطبة الاثنين، وذكر قول المازني إنه على التوكيد - قال^(٤): «يكون مخاطبة للملكين». ثم قال: «وأكثر من يخلط في هذه الأشياء من ليس بإمام في النحو، وإن كانت له رياسة في الغريب، وإنما تُرَدُّ هذه الأشياء إلى أهلها».

وقوله: فيقعُّ الجمعُ موقعَ واحدِه مثال ذلك: شابت مَفارِقُه. / وأنشد [١/٨٨: ١] المصنف في الشرح^(٥):

قالَ العواذِلُ: ما لِجَهْلِكَ بعدَما شابَ المَفارِقُ، واكْتَسيَنَ قَتِيرًا؟
وقال الآخر^(٦):

-
- (١) على: سقط من ك.
(٢) شرح القصائد السبع ص ١٧.
(٣) من: سقط من ك.
(٤) شرح القصائد التسع ص ٩٩ وقد نسب لأبي إسحاق. يعني: الزجاج. وهو في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٥.
(٥) البيت لجريز. ديوانه ص ٢٢٧، والكتاب ٣: ٤٨٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٩ - ٥١٠، وشرح التسهيل ١: ١١٢. القتير: الشيب.
(٦) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص ٩٧٤ [المفضلية: ٤٣]، وشرح التسهيل ١: ١١٢، واللسان (مذل) ١٤: ١٤٤. التَّجَار: الحَمَارون. والمذل: الصَّجَر القَلِق. والمُرَجَّل: المُسَرَّح الشعر. وأجباد: جمع جيد بما حوله.

ولقد أَرْوَحَ إِلَى التَّجَارِ مُرَجَّلاً مَذِلاً بِمَالِي لَيْتَا أَجْيَادِي

وقوله: أَوْ مُثَنَّاه مثاله قولُ العرب: رَجُلٌ عَظِيمُ الْمَنَائِبِ وَالتَّنَادِي^(١)،
وَعَلِيطُ الْحَوَاجِبِ وَالْوَجَنَاتِ، وَعَظِيمَةُ الْأَوْرَاكِ^(٢)، وَرَجُلٌ شَدِيدُ الْمَرَافِقِ،
وَجِاثٌ عَلَى كَرَايِسِهِ^(٣)، وَالْكَوَاهِلُ، وَالْعَوَارِبُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي تَزْبِطُ بِالْحَبْلِ أَكْبَرِعَاتِي
وقال آخر^(٥):

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ، فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ
يريد: الْمَنَكِبَيْنِ وَالتَّنْدَوَتَيْنِ وَالْحَاجِبَيْنِ وَالْوَجَتَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ وَالْمِرْفَقَيْنِ
وَالْكُرْسُوعَيْنِ وَالْكَرَاعَيْنِ وَالْحَدَقَتَيْنِ وَعَوْرَاوَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٦) لَنَا أَنَّ هَذَا لَا
يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) التَّنَادِي: جَمْعُ تَنْدُوءٍ، وَالتَّنْدُوءُ لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ التَّنَادِي لِلْمَرْأَةِ.

(٢) يَعْنِي: وَامْرَأَةً عَظِيمَةَ الْأَوْرَاكِ.

(٣) الْكَرَاسِيَعُ: جَمْعُ كُرْسُوعٍ، وَالْكُرْسُوعُ: حَرْفُ الرَّنْدِ الَّذِي يَلِي الْخِنْصِرَ، وَهُوَ النَّاتِي عِنْدَ
الرُّسْغِ. وَكُرْسُوعُ الْقَدَمِ: مَفْصَلُهَا مِنَ السَّاقِ.

(٤) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ٢: ٣٧٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١١٢، وَالْخَزَانَةُ ٨: ٥١ [عِنْدَ
الشَّاهِدِ ٥٨٣] عَنِ إِعْرَابِ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِي. أَكْبَرِعَاتٌ: مَضْغَرُ أَكْرَعٍ، وَأَكْرَعٌ: جَمْعُ كُرَاعٍ،
وَالْكُرَاعُ مِنَ الْإِنْسَانِ: مَا دُونَ الرِّكْبَةِ إِلَى الْكَعْبِ. وَمِنَ الدَّوَابِّ: مَا دُونَ الْكَعْبِ، مُؤَنَّثٌ.
وَهُوَ الْوُظِيفُ.

(٥) أَبُو ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيُّ. شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ص ٩، وَشَرْحُ اخْتِيَارَاتِ الْمَفْضَلِ ص ١٦٩٠،
وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١١٢. سُمِلَتْ: فُتَّتَتْ. وَعَوْرٌ: فَاسِدَةٌ، مِنَ الْعَوَارِ، وَهُوَ وَجَعٌ، وَهُوَ
جَمْعُ عَوْرَاءَ.

(٦) تَقَدَّمَ فِي ص ٨٤.

ص: فصل

يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتاء قياساً ذُو تاءِ التَّائِيثِ مُطْلَقاً، وَعَلِمُ الْمُؤْنِثِ مُطْلَقاً، وَصِفَةُ الْمُذَكَّرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ، وَمُصَغَّرُهُ، واسمُ الْجِنْسِ الْمُؤْنِثِ بِالْأَلْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى فَعْلَانٍ أَوْ فَعْلَاءَ أَفْعَلَ غَيْرَ مَنْقُولِينَ إِلَى الْأَسْمَةِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ.

ش: ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتاءِ قِيَاساً، فَبَدَأَ أَوَّلًا بِمَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، وَتَاءُ التَّائِيثِ تَشْمُلُ التَّاءَ الْمَبْدَلَةَ هَاءَ فِي الْوَقْفِ، وَتَاءَ بِنْتٍ وَأُخْتٍ سُمِّيَ بِهِمَا مَذَكَّرٌ أَوْ مُؤْنِثٌ أَوْ لَمْ يُسَمَّ، فَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ: بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ. وَكَذَلِكَ: كَيْتٌ وَذَيْتٌ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا مَذَكَّرًا أَوْ مُؤْنِثًا، تَقُولُ: كَيَاتٌ وَذَيَاتٌ.

قال المصنف في الشرح^(١): «وذكرت «مطلقاً» لِيَدْخُلَ فِي ذَلِكَ الْعِلْمُ واسمُ الْجِنْسِ وَالْمَدْلُولُ فِيهِ بِالتَّاءِ عَلَى تَأْنِيثٍ أَوْ مَبَالِغَةٍ» انتهى. مثال ذلك: فَاطِمَاتٌ وَطَلْحَاتٌ وَسُبُلَاتٌ وَبَنَاتٌ وَرِجَالٌ نَسَابَاتٌ.

وقد أطلق المصنف بقوله: «مطلقاً»، ومما فيه تاءُ التَّائِيثِ أَسْمَاءٌ لَا يَجُوزُ جَمْعُهَا بِالْأَلْفِ والتاءِ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ شَفَّةٌ وَشَاةٌ وَأَمَّةٌ وَمَرَأَةٌ وَامْرَأَةٌ وَقُلَّةٌ مُؤْنِثٌ قُلُ الْمَخْتَصِ بِالنِّدَاءِ، فَهَذِهِ مُؤْنِثَاتٌ بِالتَّاءِ، وَلَا تُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتاءِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرِزَ مِنْهَا، وَلَا يَقُولُ «مطلقاً»، فَقَدْ أَطْلَقَ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ.

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

وقوله: وَعَلِمُ الْمُؤْنْتُ مُطْلَقاً قال المصنف في الشرح^(١): «وَذَكَرْتُ مُطْلَقاً بَعْدَ عِلْمِ الْمُؤْنْتُ لِيَتَنَاوَلَ الْعَارِي مِنْ عِلَامَةِ وَالْمُتَلِسِ بِعِلَامَةِ كَزَيْبِ [١/٨٨ب] وَسَلَمَةِ وَسُعْدَى وَعَفْرَاءٍ» انتهى. فتقول: زَيْبَات / وَسَلَمَات وَسُعْدِيَّات وَعَفْرَاوَات.

وقد أطلق أيضاً في مكان التقييد؛ فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ الْمُؤْنْتُ نوعاً لا يجوز أن يجمع بالآلف والتاء، وهو ما جعل علماً من الأسماء المؤنثة بالتاء الْمُتَمَنِّع من جمعها بالآلف والتاء، فلو سَمَّيْتُ بـ «شاة» لم يَجْزُ جمعه بالآلف والتاء كما جاز ذلك في طَلْحَةٍ؛ لأن العرب لم تجمعها قبل النقل إلى العملية. وكذلك المعدول عن فاعلة في لغة مَنْ بَنَاهُ^(٢)، وذلك نحو: قَطَامٍ وَرَقَاشٍ وَحَذَامٍ، فهذا علم مؤنث لا يجوز في هذه اللغة أن يُجمع بالآلف والتاء، فأما على لغة من منعه الصرف^(٣) فيجوز ذلك، فتقول: قَطَامَات وَرَقَاشَات. وكذلك أيضاً لا يجوز تشنية قَطَامٍ وشبهها في لغة مَنْ بَنَى. وَسَبَبُ ذلك أَنَّ الجمع والتشنية يُخرجان هذه إلى الإعراب وتأثيرها^(٤) بالعامل، وهو مُناقض للبناء.

وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٥) شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علماً. والثاني: أن يكون عاقلاً. فعلى هذا لو سَمَّيْتُ ناقةً بـ «عَنَاقٍ» أو شاةً بـ «عَقْرَبٍ» لم يَجْزُ جمعه بالآلف والتاء لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره.

(١) شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٢) هم أهل الحجاز. الكتاب ٣: ٢٧٨، وأما ابن السجري ٢: ٣٦٠، وشرح المفصل ٤: ٦٤.

(٣) هم بنو تميم. الكتاب ٣: ٢٧٨ - ٢٧٩، وأما ابن السجري ٢: ٣٦١، وشرح المفصل ٤: ٦٥.

(٤) في النسخ كلها: وتأثيرها. والصواب ما أثبت.

(٥) الملخص في ضبط قوانين العربية له ١: ١٢١ - ١٢٢.

وقوله: وصفة المذكر الذي لا يَعْقِلُ مثاله: جبال راسيات، وأيام مَعْدُودات. وقد أغفل ابن عصفور هذا، فلم يذكر في كتبه أن صفة ما لا يَعْقِلُ تُجمع بالألف والتاء. واحترز بقوله: «صفة المذكر» من صفة المؤنث، نحو: حائض، فلا^(١) يقال: حائضات. واحترز بقوله: «الذي لا يَعْقِلُ» من صفة مذكر يَعْقِلُ نحو: عالم، فلا يقال: رجال عالِمات.

وقوله: ومُصَغَّرُهُ مثاله: دُرَيْهَمَات ودُنَيْنِيرَات جمع دُرَيْهَم ودُنَيْنِير، فإن كان مصغر مؤنث لم يُجمع بالألف والتاء، نحو: أُرَيْنَب وخُنَيْصِر، لا يقال فيهما: أُرَيْنَبَات ولا خُنَيْصِرَات.

وقوله: واسم الجنس المؤنث بالألف يشمل الاسم نحو: بُهْمَى^(٢) وبُهْمِيَّات، وصَحْرَاء وصَحْرَاوَات. والصفة نحو: حُلَّة سِيرَاء^(٣)، وحُلَل سِيرَاوَات، وامرأة حُبْلَى ونساء حُبْلِيَّات. واحترز بقوله: «بالألف» من أن يكون مؤنثاً بغير علامة، نحو: قِذْر وشَمْس وناقَة سُرْح^(٤)، فلا يقال: قِذَرَات ولا شَمَسَات ولا نِيَّاق سُرْحَات.

وقوله: إن لم يكن فعلى فَعْلَانْ أو فَعْلَاءْ أَفْعَلْ مثاله: سَكْرَى وحَمْرَاء، لا يقال فيهما: سَكْرِيَّات ولا حَمْرَاوَات، كما لا يُجمع مذكَّرُهُما بالواو والنون.

قال بعض أصحابنا: وإن جاء شيء منه في الكلام فشاذ يُحفظ، ولا يقاس عليه^(٥). ويقتضي قياس قول الكوفيين في جمع أَحْمَر بالواو والنون أن

(١) فلا: سقط من ك.

(٢) البهْمَى: ضرب من الشجر.

(٣) السَّيرَاء: نوع من البرود يخالطه حرير. وقال سيويه في فَعْلَاء: «ولا نعلمه جاء وصفاء»، الكتاب ٤: ٢٥٨. وجعل السَّيرَاء اسماً. وكذا في شرح الكتاب للسيراfi ٥: ٢٢٢/ب. وانظر النهاية في غريب الحديث ٢: ٤٣٣، واللسان (سير) ٦: ٥٧.

(٤) ناقَة سرح في سيرها: سريعة.

(٥) معناه في شرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨.

يُجيزوا^(١) جمع مُؤَنَّثه بالألف والتاء.

قال المصنف في الشرح^(٢): «ولا يلزم هذا المنع ما كان من الصفات على فَعْلَاءَ ولا مذكر لها على أَفْعَلٍ، نحو قولهم: امرأة عَجْزَاءَ^(٣)، وديمة هَظْلَاءَ^(٤)، وحَلَّة شَوَكَاءَ^(٥)؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حَمْرَاءَ تابع لمنع الواو والنون من أَحْمَرَ، وذلك مفقود في عَجْزَاءَ وأخواتها، فلا مانع من / جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في «خَيْفَاءَ»، وهي الناقة التي خَيْفَتْ، أي: اتَّسَعَ جِلْدُ ضَرْعِهَا، وكذا سُمِعَ في «دَكَّاءَ»، وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عَجْزَاءَ وهَظْلَاءَ وشَوَكَاءَ في أنهن صفات على فَعْلَاءَ لا مقابل لها على أَفْعَلٍ، فثبت ما أشرت إليه» انتهى.

وقياس ما ذكر أن ذلك يجوز في عَذْرَاءَ وَعَقْلَاءَ^(٦) وَرَثَاءَ^(٧) لأنه لا مذكر لها، والذي ينبغي أن يقال: إن ذلك لا يجوز لأن المانع من بناء مذكر لها على وزن أَفْعَلٍ إنما هو كونُ العرب لم تستعمل ذلك، أو كونه لا مقابل له في الخلقة؛ لأن العَقْلَ والرَّتْقَ والعُدْرَةَ^(٨) صفات اختص بها المؤنث، وينبغي أن تجري فَعْلَاءَ من هذا النوع مجرى ما وضع له أَفْعَلُ؛ ألا ترى إلى إجراء أَفْعَلٍ للمذكر^(٩) الذي لا مؤنث له على فَعْلَاءَ من هذا النوع مجرى أَفْعَلٍ

(١) أجازته ابن كيسان. شرح الكافية ٢: ١٨١، ١٨٧. وقال أبو حيان في الارتشاف ١: ٢٦٧: «وأجاز الفراء أشودون وسوداوات. وحكاه مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً». وانظر أيضاً ص ٢٧٢ منه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٣) امرأة عجزاء: عظيمة العجيزة، وعجيزتها: عجزها.

(٤) ديمة هظلاء: متابعة المطر المتفرق العظيم القطر.

(٥) حلة شوكاء: عليها خشونة الجدة.

(٦) امرأة عقلاء: من العقل، وهو نبات لحم في قُبُل المرأة.

(٧) امرأة رثاء: التصق ختانها، فلم تُثَلَّ لارتقاق ذلك الموضع منها، فهي لا يستطيع جماعها، والارتقاق: الالتصاق.

(٨) العذرة: البكارة.

(٩) ك: للذكر.

الذي له مؤنث على فعلاء، فلم يُجمع بالواو والنون، نحو: رَجُلٌ أَكْمَرُ^(١)، وَرَجُلٌ آدَرُ^(٢)، وَرَجُلٌ آلَى^(٣)، لا يقال: رجال أَكْمَرُونَ، ولا رجال آدَرُونَ، لا نعلم في ذلك خلافاً بين أصحابنا، كما لم يجز أَحْمَرُونَ ولا أَصْفَرُونَ، ولا آلُونَ، فكما امتنع هذا النوع من الجمع بالواو والنون، فكذلك يمتنع مقابله من المؤنث من الجمع بالألف والتاء.

وأما جمعهم خِيَفَاءً وَدَكَّاءً بالألف والتاء فشاؤ وإجراء لهما مُجْرَى الأسماء؛ ألا ترى إلى جريان دَكَّاءً على المذكر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾^(٤) في قراءة مَنْ قرأ: (دَكَّاءً) بالمد، وكما جاء: «ليس في الخضراوات صدقة»^(٥)، أجراها مُجْرَى الأسماء إذ المراد بها البقول.

قال أصحابنا: قد يكون فعلاءً وصفاً وليس^(٦) له أَفْعَلٌ، ولا يُجمع مع ذلك بالألف والتاء، نحو: عَذْرَاءٌ لا يقال: أَعْدَرُ، وَعَجْزَاءٌ لا يقال: أَعْجَزَ، ومع ذلك لا تقول: عَذراوات ولا عَجْزاوات.

(١) رجل أكرم: عظيم الكثرة، والكثرة: رأس الذكر.

(٢) رجل آدر: منتفخ الخُضْيَة.

(٣) رجل آلَى: عظيم الآلِيَة.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣. وهذه قراءة حمزة والكسائي وخلف. السبعة ص ٢٩٣، والإقناع ص ٦٤٩، والبحر ٤: ٣٨٣، والنشر ٢: ٢٧١. قال الراغب: «وأرض دكاء: مُسَوَّاةٌ... وناقة دكاء: لا سنام لها، تشبيهاً بالأرض الدكاء» مفردات ألفاظ القرآن ص ٣١٦. وقال أبو حيان: «والدكاء: الناقة التي لا سنام لها. والمعنى: جعله أرضاً دكاء تشبيهاً بالناقة الدكاء». البحر ٤: ٣٨٣.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه - كتاب الزكاة - الباب ١٣ - ٣: ٣٠. وذكر أنه لم يصح في زكاة الخضراوات شيء عن النبي ﷺ، وأن العمل على هذا عند أهل العلم، أن ليس في الخضراوات صدقة. وهو في المقتضب ٢: ٢١٧ - ٢١٨. وانظر تخريج الشيخ عزيمة له في حاشية المقتضب. والتبصرة والتذكرة ص ٦٧٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٩٧، وشرح الجزولية ص ١٧٤.

(٦) ك: أو ليس.

وقوله: غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً مثال ما نُقل إلى الاسمية حقيقة حَمَراء وسَكْرَى مسمًى بهما مؤنث، فتقول في الجمع: حَمَراوات وسَكْرَيَات. ومثال ما نُقل إلى الاسمية حكماً بَطَحَاء^(١)، فإنه صفة مقابلة في الأصل لأَبْطَحَ إلا أنها غلب عليها استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجمعت جمعها، فقل: بَطَحَاوات.

وفي «منقولين» ضمير يعود على فَعَلَى فَعْلَان وفَعْلَاء أَفْعَل. و «حقيقةً أو حكماً»^(٢) تقسيم إلى نقلهما إلى الاسمية، فيكون كل من فَعَلَى وفَعْلَاء المذكورين قد نُقِلَا حقيقة، ونُقِلَا حكماً. أمّا نقلهما حقيقة فوجد فيهما مسمًى بهما مؤنث. وأمّا نقلهما حكماً فوجد في فَعْلَاء، ولا يُحفظ في فَعَلَى فَعْلَان أنه عومل معاملة الأسماء، ومقابلته في الأصل صفة على وزن فَعْلَان، فإن وُجد كان التقسيم صحيحاً، وإلا كان قاصراً على فَعْلَاء أَفْعَل دون فَعَلَى فَعْلَان.

واستثناء المصنف بقوله: «غير منقولين» هو استثناء منقطع لا متصل، [١٨٩:ب] / لأنه إذا نُقِلَا إلى الاسمية لم يَتَقَيَا مؤنث فَعْلَان ولا مؤنث أَفْعَل؛ لأنَّ التسمية بهما حَجَرَتْ عليهما أن يكون لهما مذكر على وزن فَعْلَان وعلى^(٣) وزن أَفْعَل، إنما يكون لهما ذلك حال كونهما وصفين لا عَلمَين، وهذا في إدراكه غُمُوضٌ.

وقوله: وما سوى ذلك مقصودٌ على السَّماع الإشارة بـ «ذلك» إلى الأنواع الخمسة التي ذَكَرَ أنه ينقاس فيها جمعها بالألف والتاء على ما قَرَّرَهُ وحَرَّزَنَاهُ. ويعني «وما سوى ذلك» مما جُمع بالألف والتاء، وقصره على السماع هو أن لا يُقاس على شيء منه.

(١) البطحاء: مسيل واسع فيه دُقاق الحصى.

(٢) ك، ص: وحكماً.

(٣) ك، ص، ح: ولا.

قال المصنف في الشرح^(١): «يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَحْوُ: شَمْسٌ وَنَفْسٌ وَأَتَانٌ وَعِنَاقٍ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَكَفٌّ خَضِيبٌ، وَجَارِيَةٌ حَائِضٌ وَمِعْطَارٌ، فَلَا يُجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَنَحْوِهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا إِذَا سُمِعَ، فَيُعَدُّ مِنَ الشَّوَادِثِ عَنِ الْقِيَاسِ، وَلَا يُلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ. فَمِنْ الشَّاذِّ سَمَاءٌ وَسَمَوَاتٌ، وَأَرْضٌ وَأَرْضَاتٌ، وَعُرْسٌ^(٢) وَعُرُسَاتٌ، وَعَيْرٌ^(٣) وَعَيْرَاتٌ، وَشَمَالٌ وَشَمَالَاتٌ، وَخَوْدٌ^(٤) وَخَوْدَاتٌ، وَثِيْبٌ وَثِيْبَاتٌ. وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا جَمْعُ بَعْضِ الْمَذْكُورَاتِ الْجَامِدَةِ الْمَجْرَدَةِ كَحُسامٍ وَحُسامَاتٍ، وَحَمَّامٍ وَحَمَّامَاتٍ، وَسُرَادِقٍ وَسُرَادِقَاتٍ، وَكُلُّ هَذَا شَاذٌّ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ» أَنْتَهَى مَا ذَكَرَهُ. فَجَعَلَ أَشَدَّ مِمَّا ذَكَرَ^(٥) جَمَعَ بَعْضَ الْمَذْكُورَاتِ الْجَامِدَةِ كَحُسامٍ وَحُسامَاتٍ.

وهذا شيء اضطرب فيه أصحابنا، فمنهم مَنْ ذهبَ إِلَى أَنَّ جَمْعَ هَذَا بِالتَّاءِ لَا يَقَالُ إِلَّا حَيْثُ سُمِعَ، وَإِلَى هَذَا ذهبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٦) أَوَّلًا.

وَفِي الْبَسِيطِ: «الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ أَنْ لَا تُجْمَعَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ الْمَذْكُورَةِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَشَذَّ مِنْهَا أَسْمَاءُ جَمْعَتِهَا الْعَرَبُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ بَدَلًا مِنْ تَكْسِيرِهَا^(٧)، وَهِيَ حَمَّامٌ وَسَابِاطٌ^(٨) وَسُرَادِقٌ وَإِيْوَانٌ^(٩) وَهَؤُوزٌ وَخِيَالٌ وَخِيْوَانٌ^(١٠) وَسِجْلٌ وَمَكْتُوبٌ وَمَقَامٌ وَأَوَانٌ، وَهِيَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ لِلرَّائِضِ،

(١) شرح التسهيل ١: ١١٤.

(٢) العُرس والعُرس: مهنة الإملاك والبناء. والعُرس: طعام الزفاف. مؤنثان، وقد يذكّران.

(٣) العير: القافلة، أو الإبل تحمل الميرة.

(٤) الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نَصَفًا، وقيل: الجارية الناعمة.

(٥) ك: ذكره.

(٦) شرح الجمل ١: ١٤٩.

(٧) ك: من مكسرها.

(٨) الساباط: سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.

(٩) الإيوان: الصفة العظيمة.

(١٠) الخوان: الذي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ، معرّب.

وَبُؤَانُ بِكسر الباء وضمها، وهو عمود في الخباء، وشَعْبَانُ وَرَمَضَانُ وَشَوَّالٌ وَمُحَرَّمٌ، ولا يستعمل هذا في غيرها» انتهى.

وبعضُ هذه الأسماء كُسِّرَ. ومنهم من فَصَّلَ في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكَرُ الْمُكَبَّرُ جُمعَ جَمَعَ تكسير أو لا، وكذلك^(١) أيضاً المؤنثُ الْمُكَبَّرُ الذي ليس بِعَلَمٍ، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمعَ جَمَعَ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمعا جَمَعَ تكسير فلا يجوز أن يُجَمَّعا بالآلف والتاء، وذلك نحو: جَوَالِقُ^(٢) وَأَرْزَبٌ وَخِنْصِرٌ، لا يقال: جَوَالِقَاتٌ ولا أَرْزَبَاتٌ ولا خِنْصِرَاتٌ؛ لأنهم قالوا: جَوَالِقٌ وَأَرْزَبٌ وَخِنْصِرٌ. وقد شَذَّ من ذلك بُؤَانٌ وَبُؤَانَاتٌ وَعُزْسٌ وَعُزْسَاتٌ وَضِفْدِيعٌ وَضِفْدِيعَاتٌ؛ لأنَّ العرب قد كَسَّرَتْهَا، فقالوا: بُؤُونٌ وَأَعْرَاسٌ وَضَفَادِيعٌ، ولذلك لُحِّنَ أَبُو الطَّيِّبِ في قوله^(٣):

إذا كان بعضُ الناس سيفاً لِدَوْلَةٍ ففي الناس بُؤُوقَاتٌ لها وطُبُولٌ
فجمع بُؤُوقاً على بُؤُوقَاتٍ، وقد كَسَّرَتْه العرب فقالوا: أَبُؤُوقٌ.

وإن لم يكونا جُمعا جَمَعَ / تكسير جاز أن يُجَمَّعا جَمَعَ سلامة بالآلف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٤) أخيراً، فتقول في: حَمَّامٌ وَسِجِلٌّ وَسُرَادِقٌ وَإِضْطَبِّلُ: حَمَّامَاتٌ وَسِجِلَّاتٌ وَسُرَادِقَاتٌ وَإِضْطَبِّلَاتٌ. وهذا المذهب هو ظاهر كلام س^(٥).

وسواءٌ في ذلك مُكَبَّرُ الذي لا يعقل وصِفَّتُهُ إذا لم يُكَسَّر^(٦)، قالوا:

(١) وكذلك أيضاً المؤنث الكبير: سقط من ك.

(٢) الجوالق: وعاء من الأوعية، معرَّب.

(٣) ديوان المتنبي بشرح المعزّي ٣: ٣٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٩، والمقرب

٢: ٥١، وشرح الجزولية ص ١٦٩.

(٤) المقرب ٢: ٥١.

(٥) الكتاب ٣: ٦١٥.

(٦) ك، م: لم يكسر.

جَمَلَ سِبْخَلٌ^(١) وَجِمَالَ سِبْخَلَاتٍ لَّأَنَّهُمْ لَمْ يُكْسَرُوا سِبْخَلًا، وَكَذَلِكَ رِبْخَلٌ^(٢) وَسِبْطَرٌ^(٣)، تَقُولُ: جِمَالَ رِبْخَلَاتٍ وَسِبْطَرَاتٍ.

وقد ائضح بهذا أَنَّ المجموعَ بالألفِ والتاء المنقاسَ ستةَ أنواعٍ على ما شرحناه وبيَّناه، وأن قول المصنف: «وما سِوى ذلك مقصورٌ على السَّماعِ» ليس مذهبٌ س، بل مذهبه في المُكَبَّر من المذكر والمؤنث الذي لم يُكْسَر اسماً كان أو صفةً اقتياسُ جمعه بالألفِ والتاء، وقد نصَّ س في كتابه^(٤) على أنه لا يقال جِوَالِقَاتٍ ولا فِرْسِنَاتٍ ولا مِخْلَجَاتٍ^(٥) لأنها قد كُسَّرت، فقالوا: جِوَالِيقٌ وفِرَاسِنٌ ومِخَالِجٌ ومِخَالِيجٌ، وذكر مما لم يُكْسَر وُجْمَع بالألفِ والتاء سُرادِقَاتٍ وحَمَامَاتٍ وإِوانَاتٍ وسِبْخَلَاتٍ ورِبْخَلَاتٍ وسِبْطَرَاتٍ وعِيرَاتٍ، ثم قال س: «ورُبَّما جعلوه بالتاء وهم يُكْسِرُونَهُ على بناء الجمع، وذلك قولهم: بُوانَاتٌ وبُوانٌ للواحد وبُؤنٌ للجمع، كما قالوا: عُرْسَاتٌ وأَعْرَاسٌ، وقد قال بعضهم في شَمالٍ: شَمالاتٍ»^(٤).

(١) جمل سبخل: عظيم.

(٢) جمل ربحل: عظيم.

(٣) جمل سبطر: سريع.

(٤) الكتاب ٣: ٦١٥.

(٥) المِخْلَج: الذي يُخْلَج عليه القُطن، وهو الحَجَر أو الخَشْبة، وَخَلَجُ القُطن: نَدْفُهُ.

ص: بابُ المعرفةِ والنكرةِ

الاسمُ معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ: مُضَمَّرٌ، وَعَلَمٌ، ومُشارٌّ به، ومُنَادَى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداة.

ش: لَمَّا كان كثير من الأحكام النحوية تُبْتَنَى^(١) على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيرَي الدَّورِ في أبواب العربية، شَرَعَ المصنّف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لِحدِّ شيءٍ منهما، بل حَصَرَ المعرفةَ بِالْعَدِّ، وَحدَّ بعضَ أقسامِها، ونحن نذكر شيئاً من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالنكرة لأنها أَسْبَقُ من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنّف، فإنه في التبويب قَدَّمَ المعرفةَ على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكُلٌّ واسعٌ.

فنقول: النكرةُ هي الاسمُ الموضوعُ على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتَّفَقَ أن يُوجَدَ له جنسٌ. وقيل: النكرةُ هي اللفظُ الموضوعُ على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتَصَوَّرُ أن يُوجَدَ منه أكثر من شخص واحد. وقيل: «النكرةُ ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشَّيْءِ في مدلوله»^(٢). وقيل: هو الاسمُ الصالح لكلِّ واحدٍ من جنسه على طريق البدل.

وقد تكلم النحويون^(٣) هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أَكْثَرُ النكرات شيءٌ ثُمَّ مُتَحَيَّرٌ ثُمَّ جِسْمٌ ثُمَّ نَامٌ ثُمَّ حَيَوَانٌ ثُمَّ مَاشٍ ثُمَّ ذُو رِجْلَيْنِ ثُمَّ إِنْسَانٌ ثُمَّ رَجُلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد

(١) ك، ص: يبنى. ح: يبنني. م: تبنى.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) المقتضب ٣: ١٨٦ و ٤: ٢٨٠.

منها ما^(١) هو في مرتبته، فشيء ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعمُّ النكرات /، ومُتَحَيِّزٌ في مرتبته غيرُ مُتَحَيِّزٍ، وهو الله تعالى، وجِسْمٌ في مرتبته [١٠٠/ب] هيئته، ونام في مرتبته غيرُ نامٍ كالْحَجَرِ، وَحَيَوَانٌ في مرتبته جَمَادٌ، وماشٍ في مرتبته سابِغٌ وطائرٌ، وذو رِجْلَيْنِ في مرتبته غيرُ ذي رِجْلَيْنِ وذو أَرْجُلٍ، وإنسانٌ في مرتبته بهيمَةٌ، وَرَجُلٌ في مرتبته امرأةٌ. وضابط^(٢) هذا أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكرُ النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمُّ، وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخصُّ.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينة حتى لا^(٣) يكون بينها تداخلٌ أصلاً كَفَرَسٍ وَأَسَدٍ وَحِمَارٍ، فهذه لا يُنسَبُ بعضها لبعض بعموم ولا بخصوص، وقد يكون بينها تداخلٌ، ولا تخلو إذ ذاك أن تكون متساوية في العموم والخصوص حتى لا يكون أحدُ المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعمَّ من الآخر ولا أخصَّ منه، مثل قولك إنسان وضاحك وفَرَسٌ وصاهلٌ، وتختبر ذلك بأن تُدخل كُلاً على أحد الاسمين، فتُخبر عنه بالاسم الثاني، ثم تعكس، فتُصَيِّرُ الخبر مع كلِّ مبتدأ، وتُخبر عنه بالاسم الآخر، فإذا صدق كل واحد من الكلامين فليس أحد اللفظين بالنظر إلى ذلك المعنى أعمَّ من الآخر، بل هما فيه متساويان، نحو: كُلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ، وكُلُّ ضاحِكٍ إنسانٌ.

أو لا تكون متساوية، بل يكون أحدُ المعنيين أو المعاني أعمَّ، والآخرُ أخصَّ. وهذا القسمُ قسمان:

أحدهما: أن يكون أحدُ المعنيين أو المعاني أعمَّ من وجهٍ وأخصَّ من

(١) ك: بما.

(٢) هذا الضابط في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥.

(٣) لا: سقط من ك، ص.

وجه كإنسانٍ وأبيض، فتدخل كلاً على كل واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيَكْذِب كل من الكلامين، كقولك: كل إنسانٍ أبيض، فهذا كَذِب لأن الرّنجيَّ إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كل أبيض إنسانٌ، فإن كثيراً من الحيوان أبيض، وليس بإنسانٍ.

والقسم الثاني: أن يكون أحد المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعمّ بالإطلاق، والآخر أخصّ كذلك، وتختبره بأن تدخل كلاً على أحد الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فإذا صدق ذلك فاعلم بأن الخبر ليس بأخصّ من المُخبر عنه، وهو الذي أدخلت كلاً عليه، ثم اعكس، فصير الداخل عليه كلاً خبراً، وصير الخبر مُخبراً عنه مضافاً إليه كلاً، فإن كذب فالداخل^(١) عليه كلاً أولاً - وهو المُخبر عنه - أخصّ من الخبر، والخبر أعمّ منه بإطلاق، وهذا هو الذي يعني النحويون بقولهم: أنكر الأشياء كذا ثم كذا. فتقول: كل جوهر شيء، وهذا صادق لأنّ الشيء هو الموجود، وكل جوهر موجود، ونعني بالجوهر المتّحيز الذي قد شغل حيزاً ومكاناً، فلو عكست، فقلت: كل شيء جوهر، أي: كل موجود جوهر متحيز، لكان كذباً لأنّ الأعراض أشياء موجودة، وليست / بجواهر متحيزة، بل كان يكون كفراً لأن الله تعالى موجود، وليس بجوهر، تعالى الله عن ذلك.

فمعنى قولهم: «أنكر النكرات شيء» يعنون: أنكر النكرات الداخل بعضها تحت بعض المتفاضلة في العموم والخصوص. ولذلك لا يرد عليهم أن يقال: ليس «شيء» أنكر من «موجود».

فإن قيل: «معلوم» أنكر من «شيء» لأن المعلوم يقع على المعدوم. قيل: ربّ شيء ليس بمعلوم لنا، فلفظة «معلوم» من حيث هي فقط لا بالنظر إلى العالم ليست بأعمّ من «شيء» على الإطلاق، فلا يرد علينا أنّ كل شيء معلوم لله تعالى؛ فإنّ من الأشياء ما هو مجهول عندنا، فيصدق عليه أنه

(١) ك: والداخل.

ليس بمعلوم، فلفظة «معلوم» إضافية، لا ينبغي أن تقرن بما هو موضوع على ذات من حيث هي تلك الذات لا بالنظر إلى غيرها.

واعلم^(١) أنَّ النكرة هي الأوَّل، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب س^(٢)؛ ألا ترى أن غلاماً تدخل عليه أُل والإضافة، والمضمر اختصارُ تكرير المظهر، والمشار ناب مناب المظهر، فـ«هذا» استغني به عن: زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص^(٣) إلا حاضراً. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقل، برفع العاقل، ومن حيث اسمُ الإشارة مبنيٌّ كان لا يجوز فيه إلا النصبُ لأنه ليس له لفظ ضم يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت.

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن الأمر ليس على ما ذهب إليه س، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيد آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال س، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: لم يلتفت س هنا في التعريف والتنكير إلا إلى^(٤) حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً لأنَّ الأجناس هي الأوَّل ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط^(٥)

(١) أثبت هنا في ك النص الذي سيأتي بعد قليل، وهو: «أن قوله فالمعرفة مضمر وعلم إلى آخره. قال المصنف».

(٢) الكتاب ١: ٢٢.

(٣) ك: المختص.

(٤) إلى: سقط من ص. ك: في.

(٥) ك: لاختلاف.

بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي^(١) قاله س صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبل.

وقوله: فالمعرفة مُضْمَرٌ وَعَلِمَ إلى آخره قال المصنف في الشرح: «مَنْ تعرض لحدِّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفةٌ معنَى نكرةً لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً^(٢) أَوَّلَ، [٩١: ١] وأَوَّلَ مِنْ أَمْس، فمدلولُهُما مُعَيَّن / لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين.

وما هو نكرةٌ معنَى معرفةً لفظاً كأسماء^(٣)، هو في اللفظ كَحَمْزَةٍ في منع الصرف وإضافته ودخولِ أَل عليه ووصفه بالمعرفة دون النكرة واستحسان مجيئه مبتدأً وصاحبَ حال، وهو في الشياع كأَسَدٍ.

وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أُمِّه، وَعَبْدَ بَطْنِهِ، فأكثرُ العرب هما عنده معرفةٌ بالإضافة، وبعضهم يجعله نكرةً، وينصبهما على الحال. ومثلُهما ذو الألف واللام الجنسيتين^(٤)، فَمِنْ قِيلَ اللفظ معرفةً، وَمِنْ قِيلَ المعنى لشياعه نكرةً، ولذلك يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه، وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه، نحو: مررت بالرجل خير منك. وعلى ذلك^(٥) حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَلِيلٌ نَّسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾^(٦) فجعلوا (نَّسْلَخُ) صفةً لِلَّيْلِ، والجَمَل لا يُوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثَبِتَ كَوْنُ المعرفة بهذه المثابة فأحسنُ ما تبين به ذكرُ أقسامها

(١) ك، ص، ح: والذي.

(٢) ك: عام.

(٣) يعني: كقولهم للأسد أسامة.

(٤) ك، ص، س، ح: الجنسين. وأثبت ما في م، وهو موافق لما في شرح التسهيل، ولما سيذكره أبو حيان في تعقيبه عليه.

(٥) ك: وعلى الآخر.

(٦) سورة يس: ٣٧.

مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة^(١) انتهى ما ذكره، وفيه بعض تلخيص.

وهذا الذي ذكره في أنه لا يمكن حدّ المعرفة لما ذكر ليس بصحيح. أمّا قوله: «كان ذلك عاماً أوّلاً، وأوّل من أمس: إنّ مدلولهما معين^(٢) لا شياخ فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين» ففرق بين الوضع والاستعمال، أمّا لفظ «عام» فلا شك في أنه نكرة، ومدلوله معنى شائع في جنسه كرجل، وإنما اكتسب التعيين عند السامع باستعماله مع صفته للعام الذي كان قبل عامك، وكذلك أوّل من أمس، معناه يوماً أوّلاً من أمس، فحذف يوماً، وقامت صفته مقامه، ومدلول «يوم» شائع في جنسه، ولما وصفته بأوّل، وعيّنت عاماً أوّلاً من عامك، ويوماً أوّلاً من يومك، اكتسب بالاستعمال وبالوصف انطلاقه على العام الذي يلي عامك، واليوم الذي يلي يومك. ولا شك أنه يعرض للنكرات أن تُعين المراد ببعض أفرادها قرينة لفظية أو حالية، كقولك: لقد قتل ابن ملجم رجلاً عظيماً، فيفهم من قولك: «رجلاً عظيماً» أنه علي بن أبي طالب، وكذلك جميع النكرات التي جاءت في القرآن مراداً بها الأعلام، كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ * ذُو مِرْقٍ^(٣)، فهذا معلوم أنه جبريل عليه السلام، ولا يدّعي عاقل أن قوله: ﴿شَدِيدُ الْقُوَى﴾ هو معرفة، وكذلك: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾^(٤) هو محمد ﷺ، ولا يدّعي أن قوله: ﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ معرفة، فكذا حكم «عاماً أوّلاً» و «أوّل من أمس» وإن كان السياق والقرائن تعين من أريد بهذه النكرة، ولا يحتمل الشياخ والحالة هذه. فقد بان الفرق بين الوضع والاستعمال في ذلك.

وأما قوله: «كأسامة» فهذا ونحوه يُطلق عليه أنه معرفة على طريق

(١) شرح التسهيل ١: ١١٥-١١٦.

(٢) س، ص، ح: معنى.

(٣) سورة النجم: ٥-٦.

(٤) سورة الحاقة: ٤٠.

المجاز إذ لا يخالف في معناه دلالة «أسد»، إنما يخالفه في أحكام لفظية؛ ألا ترى أنه داخل / تحت حدّ النكرة، فلما وجدنا فيها أحكام المعارف أطلقنا عليها معارف.

ونظير ذلك قولنا في الأسماء الموصولة أسماء لوجود أحكام الأسماء. وكما قلنا في «ليس» إنها فعل لوجود أحكام الأفعال فيها، ولذلك قال س: «هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في أمته ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامه، وللثعلب: ثعلب وأبو الحصين وسمسم، وللذئب: ذئبان وأبو جعدة»^(١). وذكر من هذا النوع أسماء. وفُرق بين أسامة وزيد بأن زيدا قد عرّفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه، وإذا قال «أسامة» فإنما يريد هذا الأسد، ولا يريد أن يشير إلى شيء قد عرّفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم.

وقد رام بعض من يميل إلى المعقول، ويريد أن يجري القواعد على الأصول، أن يوجه لأسامه ونحوه جهاً يدخل به في المعارف، فقال: يقال: إنَّ أسداً وُضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص المعين لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على الشّيع في جملتها، وُضع أسامة لا بالنظر إلى شخص، بل وُضع على معنى الأسدية المعقولة^(٢) التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد كلي في الأشخاص.

وهذا الذي رام هؤلاء بعيد عما يقصده العرب، وس والمستقرئون^(٣)

(١) الكتاب ٢: ٩٣.

(٢) ص: المعقولة.

(٣) ك: «المستقرون». وهو أقوى، لكن المصنف درج على استعمال استقرار والمستقرئ ونحوهما.

هذا الفنَّ العربي أَعْرِفُ بأغراض العرب ومناحيها^(١) في كلامها، وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعة شِياعَ النكرات، وأنها عوملت معاملة المعارف لفظاً، فأُطلق عليها معارف لذلك.

وقال في البسيط: «أُسَامَةُ وبَابُهُ لَمَّا كَانَ^(٢) من المعارف اقتضى أن يكون له وَحْدَةٌ، إذ التعريف لا بُدَّ فيه من ذلك، لكنه امتاز عن المعارف الشخصية بأنَّ وحدته هي وحدة النوع لا وحدة الشخص، فإنَّ أُسَامَةَ موضوعٌ لِضَرْبٍ من الحيوان خاصٍّ بصفاتٍ هي كذا وكذا، كما أن زيداً موضوعٌ لشخصٍ هو كذا وكذا، وإذا كان كذلك فليس أُسَامَةُ موضوعاً لمعنى مُطْلَقٍ، فإنَّ المُطْلَق لا تُوجَد فيه وَحْدَةٌ بحسب الوضع، وإنَّ كان لا بُدَّ له منه، فصار حكمه في الإطلاق في عدم الابتداء به حكمَ النكرة لأنهما يلزمهما لازمٌ واحد^(٣)، وهو عدمُ الإفادة».

وأما قوله: «كَوَاحِدِ أُمِّهِ وَعَبْدِ بَطْنِهِ» فهذا له اعتباران كما ذكر، لا يدخل أحدُ الاعتبارين على الآخر، فمن تَأَوَّلَ واحدَ أُمِّهِ بِمُفْرَدٍ^(٤) أُمِّهِ، وَعَبْدَ بَطْنِهِ بِخَادِمِ بَطْنِهِ، اعتقدَ تنكيرهما لتأويلهما باسم الفاعل، ومن لم يتأوَّلْ لهما باسم الفاعل أَفَرَّهَما على التعريف بالإضافة، وهذا لا يَبْعُدُ نظيره في / اللفظ الواحد [١: ٩٢/ب] باعتبار تأويلين؛ ألا ترى أن «مِثْلَكَ» نكرة عند أكثر العرب، ومعرفة عند بعضهم.

وأما قوله: «ومثلهما ذو الألف واللام الجنسيّين» فلا يقوم دليل على أن الذي هي فيه نكرة، ولا يقوم دليل على أنها تُنعت بالنكرة، وأمّا ما ذكره من قولهم: مررتُ بالرجلِ خيرٍ منك، ﴿وَعَايَةُ لَهُمْ آلِيلٌ سَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾^(٥)

(١) ك: ومباحثها.

(٢) لما كان: كرر في س.

(٣) ص: لازمة واحدة.

(٤) ك، ح: بمفرد.

(٥) سورة يس: ٣٧.

فلا دليل في ذلك، أمّا «مررت بالرجل خير منك» فيحتمل أن تكون الألف واللام زائدة، ويحتمل أن لا تكون زائدة، ويكون «خير منك» بدلاً من المعرفة بدل النكرة من المعرفة، كما جاء «خير» بدلاً من المعرفة التي لا يمكن أن يُدعى فيها أنها نكرة، نحو قول الشاعر^(١):

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التَّحْمُحُ والصَّهِيلُ
وأما قوله تعالى: ﴿وَعَايَةُ لَهُمْ أُتْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ف (نَسْلَخُ) جملة حالية لا نعت لقوله: (اللَّيْلُ).

وقد حدّد أصحابنا المعرفة، فقالوا: المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخصّ مسماه. وقالوا أيضاً: «المعرفة هو الذي علّق في أول أحواله على أن يَخُصَّ مُسَمَّاه»^(٢). وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يَخُصَّ الواحد من جنسه. وسيأتي تحرير القول في كل قسم منها.

وقسّم المصنّف المعرفة إلى سبعة أقسام، والموجود في أكثر الكتب^(٣) أن المعرفة خمسة أقسام، والذي زاد هو المنادى والموصول، فأما المنادى فأطلقه المصنّف، ولا خلاف في أن المنادى الذي هو غير مُقْبَل عليه نكرة، وإنما وقع الخلاف في النكرة المقبل عليها، وفي العلم:

فمن النحويين من قال^(٤): إِنَّ النداء يُعَرِّفُ النكرة المُقْبَل عليها، وإنَّ

(١) هو شُمَيْرُ بن الحارث الضبي، وقيل: سُمير. النوادر ص ٣٨٢، والحجة ١: ١٥٠، والمقرب ١: ٢٤٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٦، والخزانة ٥: ١٧٩ - ١٨٢ [الشاهد ٣٦٦]. «خير منك» بدل من «أبيك». والكاف في «أبيك» و «منك» مكسورة، خطاب للمرأة التي لامته على حب الخيل. و «لا» نفي لما رَعَمْتَهُ. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف، وصهيل الفرس: صوته مطلقاً. ويؤذيني: يغتمني وليس هو لي في ملك.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٤.

(٣) انظر على سبيل المثال الكتاب ٢: ٥، والأصول ٢: ٣١ - ٣٢، والجمل ص ١٤، ١٧٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٠ و ٢: ١٣٥، والإيضاح العضدي ص ٢٧٩، والتبصرة ص ٩٥، والمفصل ص ١٩٧، والجزولية ص ٥٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ٨٩. ولم يسمّ قائله.

العَلَمُ يُزال تعريفُهُ، ثم يتعرف بخطاب النداء.

والذي صَحَّحه أصحابنا^(١) أَنَّ النكرة المُقْبَل عليها إنما^(٢) تعرفت بالألف واللام المحذوفة، وناب حرفُ النداء مَنابها، وَأَنَّ العَلَمَ باقٍ على عِلْمِيَّتِهِ؛ ألا ترى أن من الأعلام المناداة ما لا يمكن أن يُزال تعريفه، فيتنكر، ويُعرَّف بالنداء، كاسم الله تعالى، فإذا قلت: «يا أَلَلَّه» فلا يمكن أن يقال إنه تنكر، وسُلب العلمية، ثم عُرِّف بالنداء، ولو كان النداء مُعرِّفاً كما ذهب إليه المصنف لَعَرَّفَ النكرة غير المقصودة.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «وقال قوم: بل تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، وإذا كانت الإشارة دون مُواجهة مُعرِّفةً لاسم الإشارة فأَنْ تكون مُعرِّفةً ومعها مُواجهةً أولى وأخرى» انتهى.

وهذا لا تحقيق فيه؛ لأن «يا رَجُلُ» لا إشارة فيه ولا في «يا زَيْدُ»، وإنما ذلك مُواجهة، وهو الذي عَبَّرَ عنه أصحابنا بالخطاب، ولو كان الخطاب مُعرِّفاً لِلزِمِ أن يكون «رَجُلُ» من قولك: «أَنْتَ رَجُلٌ صالحٌ» مَعْرِفةً؛ لأنك خاطبت رجلاً، ومع ذلك فهو^(٤) نكرة.

وأما الموصول ففي المُعرِّف له خِلَافٌ: ذهب الفارسي^(٥) / إلى أنه [١/٩٣] تَعَرَّفَ بالعهد الذي في الصلة. وذهب أبو الحسن^(٦) إلى أنه تَعَرَّفَ بالألف واللام، وما ليس فيه ألف ولا م فهُوَ في معنى ما فيه الألف واللام، وأما

(١) شرح جمل الزجاجة ٢: ٨٩ - ٩٠ حيث قال: «وهذا هو المذهب الصحيح».

(٢) كذا في م. وفي بقية النسخ: أنها.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٤) ك: هو.

(٥) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٣٦، ٤٥١ - ٤٥٥، والحجة ١: ١٥٢، والعصديات ص ١٦٨.

(٦) شرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٥.

«أُثِّم» فإنه تعرف بالإضافة. واستدل الفارسي^(١) بوجود مَنْ^(٢) وما ونحوهما من الموصولات.

وأجيب^(٣) بالذي ذكرناه من أنها في معنى ما فيه الألف واللام. وردّ مذهبه أيضاً بأنّ الصلة تنزل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنّ جزء الشيء لا يُعرّف الشيء، كذلك^(٤) ما تنزّل منزلته^(٥).

وقوله: ومُضافٌ يعني ما أُضيف إلى معرفة إضافة مَحْضَة.

وقوله: وذو أداة يعني به ما دخلت عليه الألف واللام المُعرّفة.

ص: وأعرّفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن^(٦) إيهام، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه.

ش: اختلف الناس^(٧) في أعرّف المعارف: فمنهم من ذهب إلى أنّ المضمّر أعرّفها، وهو مذهب س^(٨) والجمهور^(٩). ومنهم من ذهب إلى أنّ

(١) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ص ٤٥٢.

(٢) م: بوجود التعريف في من.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٥، ١٣٦.

(٤) م: فكذلك.

(٥) وقال أبو علي: «... ولو كانت الصلة من الموصول في الحقيقة بمنزلة أجزاء الاسم من الاسم لم يجوز أن يعود منها ذكرٌ إليه حتى ينقضي الموصول بجميع أجزاء الصلة، وفي أن الأمر بخلاف ذلك ما يدل على أن الصلة توضيح للموصول» شرح الأبيات ص ٤٥٤.

(٦) في شرح التسهيل: من. وكذا فيما يليه.

(٧) الإنصاف ص ٧٠٧ - ٧٠٩ [المسألة ١٠١].

(٨) الكتاب ٢: ٦ - ٨ ولم يصرح بذلك، وإنما يُستنبط هذا من حديثه عما يُنعت به كل نوع من أنواع المعارف. الإنصاف ص ٧٠٧، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦. ونص الرضي في شرح الكافية ١: ٣١٢ على أن هذا هو المنقول عنه.

(٩) المقتضب ٤: ٢٨١ - ٢٨٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، والمقرب ١: ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٥٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

العلم أَعْرِفُهَا، وهو قول الصَّيْمَرِيِّ^(١)، وعُزِّي إلى الكوفيين^(٢). ومنهم مَنْ ذهب إلى أن اسم الإشارة أَعْرِفُهَا، ونُسب لابن السَّرَّاج^(٣). ومنهم مَنْ ذهب إلى أن المَعْرِفَ بِأَلْ أَعْرِفُهَا لأنه وُضِعَ لتعريفه أداة، وغيره لم يوضع له أداة. وأمَّا المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أَعْرِفُ المعارف. وسبب ذلك أنه إنما يكتسي^(٤) التعريف مما أضيف إليه، فكيف يدَّعي أحد أنه أَعْرِفُ مما اكتسى التعريف منه! والذي تَلَقَّاهُ^(٥) من الشيوخ أَنَّ أَعْرِفَ المعارف هو المضمَر، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأمَّا المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمَر، فإنه في رتبة العلم، هذا الذي اتَّفَقَ عليه شيوخنا^(٦)، وقرَّروه، وبنَّوا عليه مسائل النعوت على ما سيأتي تبينه في باب النعت إن شاء الله، وهو مذهب س^(٧).

وقيل: أَعْرِفُهَا الأعلام، ونسبوه إلى س، ثم المضمَرات، ثم ذو الأداة، ثم أسماء الإشارة.

والذي اختاره، وأذهب إليه، هو أَنَّ أَعْرِفَ المعارف هو العلم، ثم

(١) الذي نص عليه في باب الصفات من التبصرة ص ١٧١، ١٧٢ أن المضمَر أخصَّ الأسماء وأعرَفها. ولعل أبا حيان استنتج ذلك من ذكر الصيمري الاسم العلم في أول أقسام المعرفة في باب المعرفة والنكرة ص ٩٥. ونُسب هذا المذهب للسيرافي في أسرار العربية ص ٣٠٢، والإنصاف ص ٧٠٨، وشرح المفصل ٣: ٥٦.

(٢) الباب ١: ٤٩٤، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) الإنصاف ص ٧٠٨، وأسرار العربية ص ٣٠٢، واللباب ١: ٤٩٤، وشرح المفصل ٣: ٥٦، وشرح الكافية ١: ٣٢. وقد رتبها ابن السراج في الأصول ١: ١٤٩ على النحو التالي: المضمَر، فالمبهم، فالعلم، فما فيه الألف واللام، فما أضيف إليهن.

(٤) ن: يكتسي لنفسه التعريف.

(٥) م: ن: تلقيناه.

(٦) الجزولية ص ٥٣٤ وشرحها للأبدي ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن خروف ص ٦٦ - ٦٧، والتلوطة ص ١٩٣، والمقرب ١: ٢٢٢ - ٢٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦. وهو أيضاً في المفصل ص ١٩٧ وشرحه ٥: ٨٧.

(٧) أَلَكْتَاب ٢: ٦ - ٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الكافية ١: ٣١٢.

المضمّر، ثم المبهّم، ثم المعرفُ بـأل^(١). وإنما ذهبْتُ إلى ذلك لأنَّ العلم هو جزئيّ وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف هي كُليّاتٌ وضعاً جزئيات استعمالاً. بيان ذلك أنَّ المضمّر وُضِعَ المتكلم منه لكل متكلم، والمخاطب لكل مخاطب، والغائب لكل غائب، فكلُّ متكلم يصلح له أن يُعبّر عن نفسه بـ«أنا»، وكلُّ مخاطب يصلح أن يُعبّر عنه بـ«أنت»، وكل غائب يصلح أن يُعبّر عنه بـ«هو»، فهذه موضوعات كُليّة لا يختص بها بعض دون بعض، لكن إذا استعملت صارت جزئية، ولم يشرّكه أحد فيما أُسند إليه. وكذلك [١٣: ١ ب] اسم الإشارة وُضِعَ صالحاً / لكل من يشار إليه، فإذا استعمل في واحد، فقليل مثلاً: هذا قائمٌ، لم يشرّكه في القيام المُسند إليه أحدٌ. وكذا أل، هي صالحة لأن يُعرّف بها، فإذا استعملت في واحد نكرة عرّفته، وقصّرتُه على شيء بعينه.

وقوله: ثُمَّ الْعِلْمُ ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ السَّالِمُ عَنْ إِبْهَامٍ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى هَذَا^(٢) التفصيل في المضمّر، فجعل العلمَ أعرفَ من ضمير الغائب، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أنَّ أَعْرَفَ المعارف هو المضمّر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم.

وقال المصنف في الشرح: «وَأَمَكْنُهَا فِي التَّعْرِيفِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ بِنَفْسِهِ، وَبِمُشَاهَدَةِ مَدْلُولِهِ، وَبِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ لِغَيْرِهِ، وَبِمُتَمَيِّزِ صَوْتِهِ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ بِنَفْسِهِ، وَبِمُوَاجَهَةِ مَدْلُولِهِ»^(٣).

وقوله: ثُمَّ الْعِلْمُ ثَبَتَ فِي بَعْضِ النُّسخ: «ثُمَّ الْعِلْمُ الْخَاصُّ»^(٤)، وهو قيد محتاج إليه ليخرج بذلك أسامة ونحوه، قال في الشرح: «لأنه يدل على

(١) هذا مذهب الكوفيين كما في شرح الكافية ١: ٣١٢.

(٢) هذا: سقط من ك، ص. م: إلى مثل هذا.

(٣) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٤) ذكره الرضي في شرح الكافية ١: ٣١٢ ضمن نص ابن مالك الذي نقله منه في موضوع مرتبة المعارف.

المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص»^(١).

وقوله ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام قال في الشرح: «نحو: زيد رأيته، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو: «قام زيد وعمرو، وكلمته»^(٢) لتطرق إليه إبهام، ونقص تمكُّنه في التعريف»^(٣).

وضمير الغائب إن عاد على معرفة نحو: مررت بزيد فأكرمته، فظاهر أنه معرفة، وإن عاد على نكرة نحو: مررت برجل فأكرمته، فأكثر النحويين على أنه معرفة، وذهب بعض النحويين^(٤) إلى أنه نكرة، قال: لأنه لا يُخصَّصُ مَنْ عاد عليه من بين أمته.

والصحيح الأول لأنه يُخصَّصُ من حيث هو مذكور، وكذلك في المعرفة لأن الضمير العائد إليها إنما خصَّصها من أمته كون المدلول سبق له التعريف، فتعيين الضمير لمفهوم المعرفة إنما هو بالعرض، وهو كونه عاد على معرفة، فقد اشتركت النكرة والمعرفة في أنَّ تخصيص الضمير لهما إنما هو من حيث عاد على مذكور. ويدلُّ على ذلك أنَّ العرب جعلت الحال منه على جهة القوة، نحو: مررتُ برجلي معه صَفَرٌ صائداً به^(٥)، فصاحب الحال هو الضمير في «معه»، وعاد على نكرة.

وقوله: ثم المشارُّ به والمنادى قال في الشرح: «هما متقاربان»^(٦). وثبت في بعض النسخ بعد قوله: «والمنادى» ما نصُّه: «وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منوياً خلافاً لبعضهم»^(٧) انتهى. وقد تقدم

(١) شرح التسهيل ١: ١١٦.

(٢) في شرح التسهيل «كلمته» بدون واو.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية ص ٨٢٢ - ٨٢٣ حيث ذكر المحقق مصادر كثيرة. وزد عليها شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٣ - ١/١٨٤ أ و ٣: ١٣١ ب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٩، والمقتضب ٣: ٢٦١، والأصول ٢: ٣٨، ٢٦٨، وشرح الأبيات ص ٢٩٥، ٤٤٦، ٥٤٤.

(٥) ذكره محقق التسهيل في الهامش. ص ٢١.

كلامنا^(١) على ذلك .

وقوله ثم الموصول قال في الشرح: «وهو بحسب صلته، فيكُمَل تعريفه بكمال وضوحها، وينقُص بنقصانه»^(٢). تقدم لنا أن هذا الذي قاله هو مذهب الفارسي، وتقدم الردُّ^(٣) عليه .

وقوله: وذو الأداة جعل الموصول والمُعَرَّف بأل في رتبة واحدة، وكأنه^(٤) رأى أن التعريف فيهما بالعهد، والعهد موجود في الصلة كما أنه موجود في أل. وثبت في بعض النسخ: «ثم ذو / أداة»، فجعل ذا الأداة في التعريف بعد الموصول. وأصحابنا^(٥) جعلوا الموصول من قبيل ما عُرِّف بأل، فصار من المعرف بأل، وذلك على مذهب الأخفش، كما تقرر قبل^(٦).

وقوله: والمضاف بحسب المضاف إليه يعني أنه يكتسي التعريف من المضاف إليه، فيصير مثله في التعريف .

وهذا الذي قاله ليس على إطلاقه، بل قال أصحابنا^(٧): إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى مضمَر، فإنه في رتبة العلم. وإنما قالوا ذلك لئلا يكون مساوياً للمضمَر في التعريف والغرض^(٨) على ما اختاروه من المذاهب في أنَّ أعرَف المعارف هو المضمَر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرَف المعارف لكان أعرَف المعارف شيئان: المضمَر، والمضاف إلى المضمَر، وليس بعدَ المضمَر رتبةٌ تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة

(١) تقدم ذلك في ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) شرح التسهيل ١ : ١١٦ - ١١٧ . ن : بنقصانها .

(٣) تقدم ذلك في ص ١١١ - ١١٢ .

(٤) ك : فكأنه .

(٥) المقرب ١ : ٢٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١ : ٢٠٠، ٢٠٥، وشرح الجزولية ص ٥٢٩ .

(٦) تقدم ذلك في ص ١١١ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤، وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة) .

(٨) ك : والفرض .

العلم في التعريف، وهذا مذهب س^(١).

وزهب أبو العباس^(٢) إلى أَنَّ كُلَّ مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دُونَ ما أُضيفَ إليه في التعريف حملاً على المضاف إلى المضمَر، فكما أن المضاف إلى المضمَر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضافُ إلى العلم دُونَه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونه في التعريف.

وقد رُذِّ مذهب^(٣) أبي العباس بقوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَكُ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(٤)، ويقول الشاعر^(٥):

كَتَيْسِ الظُّبَاءِ الْأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عُقَابٌ تَذَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ نُهْلَانٍ
وقوله^(٦):

..... كَتَيْسِ الظُّبَاءِ الْحُلْبِ الْعَدَوَانِ
وقوله^(٧):

-
- (١) الكتاب ٢: ٦، وشرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤.
- (٢) شرح جمل الزجاجة ١: ٢٠٥ و ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٤. وراجع المقتضب ٤: ٢٨٢ مع الحواشي.
- (٣) انظر هذا الرد في شرح جمل الزجاجة ١: ٢٠٥ - ٢٠٦ و ٢: ١٣٦ - ١٣٧، وشرح الجزولية ص ٥٣٤ - ٥٣٥.
- (٤) سورة طه: ٨٠.
- (٥) هو امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٩٢، وجمهرة اللغة ٢: ٧٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٥٥٤ و ١٣: ١٠، والمنصف ٣: ١٢، واللسان (ضرح). الأعفر: الذي لونه بين الحمرة والغبرة. وانضرجت العقاب: انحطت من الجو كاسرة. ونهلان: جبل، وشماريخه: أعاليه.
- (٦) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: مِكْرٌ مِقْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ معاً. ديوانه ص ٨٧، وتهذيب اللغة ٨: ١٧٤. العدوان: الشديد العدو.
- (٧) هو امرؤ القيس يصف فرسه. وصدر البيت: فَأَذْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ، ولم يَثْنِ شَأَوْه. ديوانه ص ٥١. أدرك: أدرك الفرسُ الوحشَ. والشأو: الشوط البعيد. درير: مستدر في العدو. والخذروف: الخُرَّارة التي يلعب بها الصبيان، يديرونها بخيط في أكفهم، فلا تكاد تُرى لسرعة دورانها، تسمع لها صوتاً: خِرْ خِرْ.

دَرِير كَحْذُرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُتَّقِبِ

وقوله^(١):

كشاة الكناس الأعفر انضرجت له كلاب رأها من بعيد، فأحضرا
ووجه الدلالة من هذه الشواهد أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساوياً
للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً، وإذا كان كذلك فقد وُصف
المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن (الأيمن)
صفة لـ (جانب الطور)، و «الأعفر» صفة لـ «تيس الظباء» و «الحلب
والعدوان» صفتان لـ «تيس الظباء» أيضاً، و «المُتَّقِب» صفة لـ «خُذُرُوفِ
الوليد»، فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك
لا يجوز.

وفي الإفصاح: اختلفوا في المضاف، فمنهم من جعله بمنزلة المضاف
إليه في كل شيء اعتماداً على قول س^(٢) فيما أضيف إلى اللام. ويلزم على
هذا أن تكون الأعلام بمنزلة المضمّرات لأنه أجاز في الصفة: «مررت بزبد
أخيك»^(٣)، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثله في التعريف، وقد وُصف به
[٩٤: ١] ب العلم، فلا أقل من أن يكون / مساوياً. وقد التزم هذا جماعة، وبه قال ابن
طاهر وابن خروف^(٤) وجماعة ممن أدركنا.

ومن النحويين من جعل المضاف دُونَ المضاف إليه في التعريف سوى

(١) سقط هذا البيت من ص، ح. س: الكلاب. ولم يذكر أبو حيان وجه الدلالة من هذا البيت.
وهو في نتائج التحصيل ص ٥١٨.

(٢) قال: «فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما
أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتاً... وذلك قولك: مررت بالجميل
النبيل، ومررت بالرجل ذي المال». الكتاب ٢: ٧.

(٣) الكتاب ٢: ٦، ٧.

(٤) كذا. وقد قال في شرح الجمل ص ٦٧: «وسائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه في الدرجة
الثانية منه».

ما أُضيف إلى اللام. وقال أبو العباس: كلُّ مضاف إلى معرفة فهو دُونُهَا في التعريف، فمن هنا تعرف ما يكون نعتاً للشيء.

وقال في الإفصاح أيضاً: والذي عندي أن س لم يُطْلَق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تختصُّ بهذا لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاط بعدها.

ص: وقد يَعْرِضُ لِلْمَفْقُوحِ ما يجعله مُساوياً أو فائقاً. والنكرة ما سوى المعرفة. وليس ذو الإشارة قبل العلم، خلافاً للكوفيين، ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المُسْتَفْهَمُ بهما معرفتين، خلافاً لابن كيسان في المسألتين.

ش: قال في الشرح: «كقولك لرجلين خَصْرَاك دون ثالث: لَكَ مَبْرَّةٌ بل لَكَ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَدَ^(١) اللفظ بمواجهة أو نحوها، بخلاف قوله^(٢): للكبير منكما^(٣) مَبْرَّةٌ بل للصغير، أو العكس، أو يقول: للذي سبق منكما مَبْرَّةٌ بل للذي تَأَخَّرَ، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني، فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شَهَرَ باسم لا شَرِكَةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ قال: أنا فلان، ومنه قوله: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾^(٤)، فالبيان لم يُسْتَفَدْ بـ «أنا» بل بالعلم بعده.

وقد يَعْرِضُ للموصول مثل ما عَرَضَ للعلم، كقول من شَهَرَ بفعل لا شَرِكَةَ فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا الذي فَعَلَ كذا. ومن هذا القبيل: «سلام

(١) ص، ح: يقصد.

(٢) م: قولك.

(٣) فيما عدا م: منهما. وما أثبتته موافق لما في شرح التسهيل.

(٤) سورة يوسف: ٩٠.

الله على من أنزل عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة»، ومنه: «وَأَمَّنْ حَفَرٍ بِئْرَ زَمْزَمَ»^(١).

وقوله: والنكرة ما سوى المعرفة لما حَصَرَ^(٢) المعرفة في تلك الأقسام قال هذا، وتمييزها بأنها غير ما ذكر من الأقسام أجود من تمييزها^(٣) بدخول رب وبالألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأين ومتى وكيف وعريب وديار، ولا تركيب في النكرات إلا ما شذ من قولهم: بَيَّتْ بَيَّتْ وَكَفَّةً كَفَّةً^(٤)، أو يكون تنكيرها ثانياً من تعريف، نحو: مررت بِمَعْدِي كَرِبَ وَمَعْدِي كَرِبَ آخَرَ. ويكثر وجود التركيب في النكرات في لغة بعض العجم كلغة الترك.

وقوله: خلافاً للكوفيين^(٥) استدلال الكوفيين^(٦) على أن اسم الإشارة أعرف من العلم بوجهين:

أحدهما: أنَّ اسم الإشارة ملازم للتعريف، ولا يقبل التنكير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة.

والثاني: أنَّ تعريف اسم الإشارة حِسِّي وعقلي، وتعريف العلم عقلي لا غير، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة واحدة.

ونقل بعض^(٧) شيوخنا / هذا المذهب عن الفراء خاصة، وقال:

(١) الكتاب ٢: ٢٢٨، والمقتضب ٤: ٢٧٥. وهنا ينتهي نص ابن مالك في الشرح ١: ١١٧.

(٢) ك، ن: خص.

(٣) ك: أجود بتمييزها.

(٤) يقال: لقيته كفة كفة، أي: كفاحاً، وذلك إذا استقبلته مواجهة. الكتاب ٣: ٣٠٤.

(٥) الإنصاف ص ٧٠٧ [المسألة ١٠١].

(٦) شرح التسهيل ١: ١١٧.

(٧) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٣٦. وتبعه الأبي في شرح الجزولية

ص ٥٣٥.

«المشار تعرف بالعين والقلب، والعلم إنما تعرف من جهة القلب خاصة، وما تعرف من جهتين أعرف مما تعرف من جهة واحدة.

وأيضاً فإنه إذا اجتمع المشار مع العَلَم فالعربُ تُقدم المشار على العلم في الإخبار، فتقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا»^(١). وقد نُسب هذا القول إلى ابن السَّرَاج^(٢) وابن كَيْسان.

وفي الإفصاح: «اختلفوا في الأعلام والمبهمات، فالأعلامُ أَعْرِفُ عند «س»^(٣)، والمبهماتُ أَعْرِفُ عند الفراء^(٤)، ويقولون قال أبو بكر وجماعة، وهو مذهب المنطقيين، حتى قالوا: إِنَّ العَلَمَ إِنَّمَا تَعْرِفُ لَأَنَّهُ صار كقولك هذا، ولم يُرَدَّ به غيرُهُ، فصار قريباً من المشار إليه أو مثله».

ورَدَّ^(٥) هذا المذهب بأن قوله: «إِنَّ ما تَعْرِفُ مِنْ جهتين أَعْرِفُ مما تَعْرِفُ من جهة واحدة» ليس بصحيح لأنَّ التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: «هذا أَعْرِفُ مِنْ هذا» أي: أَلْزَمُ للتعريف، ولا يتزید^(٦). واستدلّاه بأنه إذا اجتمع المُشارُ والعَلَمُ قُدِّمَ المُشارُ على العَلَمِ في الإخبار فلا حجة فيه، وإنما فَعَلَتِ العربُ ذلك لأنَّهُم يُعَلِّبُونَ في الإخبار القريبَ على البعيد، فيقولون: أنا وأنت قُمتما، ولا يقولون: قُمتُما، ويقولون: أنت وزيد قُمتُما، ولا يقولون: قاما.

ورَدَّ المصنّف في الشرح ما عزاه إلى الكوفيين بأن قال: «الجواب عن

(١) شرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٦.

(٢) ذكر الأنباري في الإنصاف ص ٧٠٨ أنه ذهب إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمّر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وفي الأصول ١: ١٤٩ قدم المضمّر على الاسم المبهم.

(٣) الكتاب ٢: ٦-٨، وشرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٦.

(٤) شرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٦، وشرح الجزولية ص ٥٣٥.

(٥) هذا الرد في شرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٦.

(٦) ن: ولا يزيد.

الأول أن يقال: لزوم الشيء معنى لا يُوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم، بل قد ثبت^(١) المزية لغير ذي اللزوم على ذي اللزوم، كما ثبت^(٢) لـ «نقيضك» على «غيرك» مزية، فتعرّف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، وكما ثبت^(٣) لـ «الجميع» مزية على «الجماء» في قولهم: جاؤوا الجماء الغفير، بحيث عُدَّ «الجميع» معرفة غير مؤوَّلة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأوّل «الجماء الغفير» بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثاني أن يقال: المُعتَبَرُ في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشّيع، سواء أحصل ذلك من جهة واحدة أم من جهتين، والمُعتَبَرُ في ترجيح التعريف قوة منع الشّيع وزيادة الوضوح، ومعلوم أنّ اسم الإشارة، وإن عيّن المشار إليه، فحقيقته لا تُستَحْضَرُ به على التمام، ولذلك لا يستغني غالباً عن صفة تُكَمِّلُ دلالته، بخلاف العلم، لا سيما علّم لم تعرض فيه شركة كإسرافيل وطالوت وأدد ونزار ومكة ويثرب^(٤).

وقوله: ولا ذو الأداة قبل الموصول قد ذكر هو عن ابن كيسان أنه ذهب إلى أنّ ذا الأداة أعرف من الموصول، وقد تقدم اضطراب المصنف في ذلك، ففي نسختنا التي صحّحناها من هذا الكتاب أن مذهبه أنهما في رتبة واحدة، وذكرنا أنه ثبت في بعض نسخه التي شرحها أنّ ذا الأداة بعد الموصول، [١٠: ٩٥ ب] فصارت ثلاثة مذاهب: أحدها: أنهما سواء. الثاني: / أن الموصول أعرف من ذي الأداة. الثالث: أنّ ذا الأداة أعرف من الموصول.

واستدلّ ابن كيسان^(٤) لمذهبه بأنّ ذا الأداة يوصف بالموصول، كقوله

(١) ك: ثبت.

(٢) ص، م، ن، ح: يثبت.

(٣) ص، ن، ح: يثبت.

(٤) شرح التسهيل ١: ١١٨.

تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾^(١)، والموصوف به إما مُساوٍ وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون «الذي» أقلَّ تعريفاً من «الكتاب».

قال المصنف في الشرح^(٢): «والجواب أن نقول: لا نُسلِّم كون (الذي) في الآية صفةً، بل هو بدل، أو مقطوع على إضمار فعل ناصب، أو مبتدأ، وعلى^(٣) تقدير كون (الذي) صفة، ف (الكتاب) عَلم بالغلبة لأن المعنيتين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعماله عندهم مُراداً به التوراة، فالتحق في عُرْفهم بالأعلام، فلا يلزم من وَصْفِهِ بِـ (الذي) جوازُ وَصْفِ غَيْرِهِ مما لم يلحق بالأعلام. وبالجواب الأول يُجاب مَنْ أوردَ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ﴾^(٤)، وقد تقدمت الإشارة إلى أنَّ الموصول قد تَضَيَّحَ صِلَتُهُ وَضَوْحاً يجعله في رتبة العَلم، ولا يكون ذلك في ذي الأداة غالباً إلا إذا عَرَضَ له ما عَرَضَ لِلنَّجْمِ وَالصَّيْقِ من الغلبة المُلْحِقة بالأعلام الخاصة» انتهى كلام المصنف في شرحه في الرد على ابن كيسان.

وهو تسليم من المصنف لابن كيسان أنه لا قائل بالمساواة، وليس بصحيح، بل ذكرنا^(٥) أنَّ مذهب أصحابنا هو أنَّ الموصول من قبيل ما عُرِفَ بالألف واللام، وهو مذهب الأخفش^(٦)، فهو قسم من المُعَرَّفِ بالألف واللام، فيجوز أن يُوصَفَ ذو الأداة بالموصول الذي يجوز أن يُوصَفَ به، ويجوز أن يُوصَفَ الموصول بذِي الأداة لتساويهما. فَمِنْ وَصَفَ ذِي الأداة

(١) سورة الأنعام: ٩١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١١٨ - ١١٩.

(٣) س: أو على.

(٤) سورة الليل: ١٥ - ١٨.

(٥) تقدم في ص ١١٦.

(٦) تقدم في ص ١١١.

بالموصول قول الشاعر^(١):

أَنَا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ خَشَاشاً كَرَأْسِ الْحَيَّةِ الْمُتَوَقِّدِ

وقول الآخر^(٢):

أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعْلَفُ

وَالْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ السَّابِقُ ذَكَرُهَا. وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ»^(٣)، فـ «ذُو» موصول على لغة طييء، و «ذات» كذلك، وقد وُصف بهما ذو الأداة.

وَمِنْ وَصْفِ الْمَوْصُولِ بِذِي الْأَدَاةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الْآيَاتُ^(٤)، فَوَصَّفَ (الَّذِينَ) بِقَوْلِهِ: ﴿الصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالسَّحَابِ﴾.

(١) هو طرفه بن العبد. ديوانه ص ٤٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٤٤٦، وشرح القصائد السبع ص ٢١٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣٥٨. الرجل: الشديد الشجاع. والضرب: الخفيف. والخشاش: الماضي في الأمور الذكي. والمتوقد: الذكي الكثير الحركة. وكرأس الحية: أي متحرك نشيط. وقوله: «خشاشاً» كذا ورد بالنصب في النسخ المخطوطة كلها. وهو بالرفع في المصادر التي رجعت إليها.

(٢) هو حميد بن ثور كما في إيضاح الشعر ص ٤٣٣، ٤٣٤، والصاحبي ص ٣٨٧. والبيت ليس في ديوانه. وهو بغير نسبة في الزاهر ٢: ١٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٨٩، والمقرب ١: ٦٣، والبحر ١: ١٤٢ وآخره في الثلاثة الأخيرة: «المُعْلَبُ». الأرحبي: المنسوب إلى أرحب: بطن من همدان، تُنسب إليهم النجائب الأرحبية. وقيل: هو موضع. والمعلف: الذي يعلف للسمن، ولا يرسل للرعي.

(٣) الأزمية ص ٣٠٤، وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. وقد روى هذا الفراء. وقوله: «بِهِ» يريد: بها، فلما أسقط الألف جعل الفتحة التي كانت في الهاء في الباء عوضاً منها.

(٤) سورة آل عمران: ١٥ - ١٧. والآيات هي: ﴿قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ. الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ. الصَّٰبِرِينَ وَالصَّٰدِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالسَّحَابِ﴾.

وإنما تأوَّل المصنّف الآياتِ على البدلِ وغيره لأنه ثبت في النسخة التي شرحها أن الموصول أعرف من ذي الأداة، وإذا كان أعرف فلا يجوز أن يكون نعتاً لذی الأداة لثلا يكون النعت أعرف من المنعوت، وهو لا يجوز، إنما يجوز أن يكون مساوياً أو أقل منه تعريفاً.

وقوله: **ولا مَنْ وما المُستَفْهَمُ / بهما معرفتين استدَلَّ على ذلك ابنُ [١/٩٦: ١]** كيسان^(١) بأنَّ جوابهما يكون معرفة، وهو مطابق للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندك؟ فجوابه: زيدٌ، ونحوه. وإذا قيل: ما دَعَاكَ إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، ونحوه. فدلَّ تعريفُ الجواب على تعريف المُجاب.

وقال المصنّف في الشرح^(١): «وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنَّ تعريف الجواب غير لازم؛ إذ لِمَنْ قيل له: مَنْ عندك؟ أن يقول: رَجُلٌ مِنْ بَنِي فلان، ولمن قيل له: ما دَعَاكَ إلى كذا؟ أن يقول: أَمْرٌ مِهمٌ.

والثاني: أنَّ مَنْ وما في السؤالين قائمان مقام: أيُّ إنسان؟ وأيُّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسُّك بهذا أقوى من التمسُّك بتعريف الجواب، لأنَّ تطابقَ شيئين قام أحدهما مقام الآخر الزم وأكَّد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضاً فالتعريفُ فرعٌ، فَمَنْ ادَّعاه فعليه الدليلُ، بخلاف ادَّعاء التنكير» انتهى كلامه، وهو حسنٌ.

وقال أصحابنا^(٢): **أَعْرِفُ الْمُضْمَرَاتِ المتكلمُ ثم المخاطبُ ثم الغائبُ، وأَعْرِفُ الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس، وأَعْرِفُ المُشارَاتِ ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد، وأَعْرِفُ ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص. وأسماء الأجناس لا يُعْرِفُ تعريفُها مِنْ تنكيرها إلا بالاستقراء، فمما هو معرفة ابنُ آوى وابنُ قِترَة^(٣). ومما هو**

(١) شرح التسهيل ١: ١١٩.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢: ١٣٧ بتصرف.

(٣) ابن قترَة: ضرب من الحيات خبيث إلى الصغر ما هو، لا يسلم من لدغها.

نكرة ابن لبون^(١) وابن مخاض^(٢). ومما جاء معرفة ونكرة ابن عرس^(٣)،
تقول: هذا ابن عرس مقبلاً، وهذا ابن عرس مقبلٌ.

وأما ابن أوبر فزعم س^(٤) أنه معرفة لامتناعه من الصرف. وزعم
أبو العباس^(٥) أنه نكرة لدخول الألف واللام عليه، مثل قوله^(٦):

..... ولقد نهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وهذا عند مَنْ يَرى مذهب س من باب دخول أل على العَلَم^(٧).

وما ذكرناه عن النحويين من تفاوت^(٨) المعارف واختلاف الناس في
مراتبها قد خالف في ذلك أبو محمد علي بن حزم الظاهري، فزعم أنَّ
المعارف كُلُّها مستوية، ولا يصح في هذا أن يقال: «هذا أعرف من هذا» لأن
المعرفة لا تتفاضل، ولا يصح أن يقال: «عرفتُ هذا أكثر من هذا» لأنه يكون
في حق المرجوح المعرفة جهلاً.

وقال الراذ على أبي محمد: هذا الذي قاله أبو محمد حق في نفسه،

(١) ابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة؛ لأن أمه ولدت غيره، فصار
لها لبن.

(٢) ابن المخاض: الفصيل الذي لَقِحَتْ أمه. وقيل: ما دخل في السنة الثانية وإن لم تكن أمه
حاملًا.

(٣) ابن عرس: دوية كالفأرة، تفتك بالدجاج ونحوها.

(٤) الكتاب ٢: ٩٥ - ٩٦، والانتصار ص ١٣٢.

(٥) الانتصار ص ١٣٢ - ١٣٣، والنكت ص ٤٩٠. وانظر المقتضب ٤: ٤٨ - ٤٩، ٤٤ - ٤٥،
٣١٩ وحواشي عبد الخالق عزيمة عليه، فقد ذهب إلى أن المبرد يرى في المقتضب أن ابن
أوبر علم.

(٦) صدر البيت: ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٥٦،
والمقتضب ٤: ٤٨. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ - ٣٦٦. جنيتك: جنيت
لك. والعساقل: الكبار الجياد البيض من الكمأة، مفردها عُسْقُول. وبنات أوبر: كمأة لها
زغب صغار رديئة الطعم.

(٧) النكت ص ٤٩٠.

(٨) س: تقارب.

إلا أنه لم يفهم مُراد القوم، وذلك أنهم يريدون بأنَّ هذا أعرف من هذا أنَّ
تَطَرُّقَ الاحتمال إليه أَقْلُ من تَطَرُّقِهِ إلى الآخر، فلا بُدَّ من تقسيمها إلى ما
يتطرق إليه الاحتمال وإلى ما لا يتطرق، ومن حَدِّ كل واحد منها^(١)، وبِحَدِّ
كل واحد منها^(١)، تتميز ماهيَّة كل واحد، ويظهرُ تفاوُّثُها في التعريف.

(١) ك، ن: منهما.

ص : باب المضممر

وهو الموضوع لتعيين مُسمَّاه مُشعِراً بتكلمه أو خطابه أو غَيْبته. فمنه واجبُ الخفاء، وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون^(١)، وبِفعلٍ أمرٍ [١٦: ١/ب] المخاطبِ ومضارعِه، واسمِ فِعْلٍ / الأمرِ مطلقاً. ومنه جائزُ الخفاء، وهو المرفوعُ بفعلٍ الغائبِ والغائبةِ أو معناه^(٢) من اسمِ فعلٍ وصفةٍ وظرفٍ وشبهه. ش: البصريون^(٣) يقولون: «المضممر»، والكوفيون^(٤) يقولون: «الكناية»^(٥) و «المَكْنِي»^(٥).

قال المصنف في الشرح^(٦): «ذِكْرُ الوَضْعِ مُخْرِجٌ للمنادى والمضافِ وذِي الأداة، وَذِكْرُ التَّعْيِينِ مُخْرِجٌ للنكرات» انتهى.

وهذا الذي ذكره مِنْ أَنَّ الجنس في الحدِّ يُتَحَرَّزُ به هي عادته وعادة ابنِ عصفور، وتقدم لنا الكلام معهما في ذلك أول الكتاب^(٧)، وَأَنَّ الجنس لا

(١) ك، ح، شرح التسهيل: والنون.

(٢) م، شرح التسهيل: أو ما في معناه.

(٣) قال ابن يعيش: «لا فرق بين المضممر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأما البصريون فيقولون: المضممرات نوع من المكنيات، فكل مضممر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة...» شرح المفصل ٨٤: ٣. وراجع كتاب المصطلح النحوي ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ١٩، والموفق ص ١١٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٥ و ٢: ٨٥، والموفق ص ١١٢، ١١٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٠.

(٧) انظر الجزء الأول ص ١٦.

يُورَد في الحدِّ للاحتراز، وإنما الجنس يشمل المحدودَ وغيره، والفصلُ هو الذي يُؤْتَى به لتمييز المحدود من غيره.

فقوله: «الموضوع لتعيين مسماه» جنس يشمل سائر المعارف، فإن كل معرفة يعين مسماه، وليس «الوضع» مخرجاً للمنادى والمضاف وذِي الأداة كما زعم المصنف، بل يا رجلُ، وغلَامُ زيدٍ، والرجلُ، موضوعات لتعيين المُسمَّى، والمُسمَّى في هذا التركيب وُضع له هذا اللفظ المركَّب، وكل من هذه التراكيب يُفيد تعيين المُسمَّى، وكأَنَّ الوضع^(١) عند المصنف مختصٌّ بالمفرد قبل التركيب، وليس كما زعم. وهذا الذي بحثناه هو على ما تقتضيه قواعد الجماعة.

وأما على ما بحثناه نحن في العَلَم وفي باقي المعارف فإنَّ الذي وُضع لتعيين المسمى إنما هو العَلَم، وأما باقي المعارف فإنما وُضعت كَلِّيات، ثُمَّ بالاستعمال يتعين المُسمَّى لا بالوضع، على ما قررناه قبل^(٢).

وقوله: مُشِعْراً بتكَلِّمه أو خِطابه أو غَيْبته فصل يُخرج العَلَمَ والمُشارَ به والموصولَ؛ لأنَّ كلَّ واحد من هذه صالحٌ لكل حالةٍ من الثلاث على سبيل البدل، وذلك بخلاف المضمَر، فإنه يختصُّ بواحدة منها، هذا معنى ما قاله المصنف في الشرح^(٣).

وقوله: ومنه واجبُ الخفاءِ قَسَم المصنّفُ المضمَرَ إلى واجبِ الخفاءِ وجائزِ الخفاءِ، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ، وأصحابنا قسموه إلى مُسْتَكِرٍّ، وبارزٍ متصلٍ ومنفصلٍ.

وَيَعْكُرُ^(٤) هذان التقسيمان على ما حَدُّوا به الضمير؛ لأنهم حَدُّوه بأنه

(١) ك: الموضوع.

(٢) تقدم في ص ١١٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٠.

(٤) م: ويكر. ن: وبعكس.

الموضوع لتعيين مسماه، وما كان واجب الخفاء وجائز الخفاء ومستكناً لا يصح فيه أن يقال إنه الموضوع لتعيين مسماه؛ لأن الوضع يستدعي وجود لفظ، ولا لفظ، بل هذا الذي ادّعوه من الضمير هو عديمي، وما كان عديمياً فلا وَضَعَ له.

وهذا التقسيم الذي قسّمه المصنف من واجب الخفاء وجائز الخفاء يعني به أنه إذا كان واجب الخفاء لا يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً ولا^(١) مضمراً بارزاً مكانه، وإذا كان جائز الخفاء يمكن أن يرفع الفعل ظاهراً أو مضمراً بارزاً مكانه. وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مُستَكَنّ وبارز، ويقولون^(٢) أيضاً: ينقسم إلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكنّ من المتصل.

ومثال ما ذكر أنه واجب / الخفاء أَفْعَلُ وَتَفَعَّلُ وَافْعَلُ وَتَفَعَّلُ. [١/٩٧: ١]

ومُرَادُ المصنف بقوله: «ويفعل أمر المخاطب» يعني المفرد المذكر؛ لأنه إن كان أمراً للمؤنث أو للمثنى أو للمجموع برز الضمير، فلفظة «المخاطب» فيه قيد الذكورية والإفراد.

وقوله: واسم فعل الأمر مطلقاً مثاله: نَزَالِ. وإنما قال: «مطلقاً» لأنه يكون أمراً للمفرد المذكر والمؤنث ومثاهما ومجموعهما.

ونَقَصَ المصنف قسم لم يذكره، والضمير فيه واجب الخفاء^(٣) كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أَوْهَ بمعنى أَتَوَجَّعُ، وَأُفَّ بمعنى أَضَجَّجْتُ، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله، ويأتي بباقيها.

(١) ك، م، أو.

(٢) الجزولية ص ٥٩ - ٦٠، وشرحها للأبدي ص ٥٤٦ - ٥٤٧، والتوطئة ص ١٨٣، ١٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) ص: الاستتار.

وقوله: وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ إلى آخره مثال ذلك: زيدٌ حَسَنٌ، وهندٌ حَسُنَتْ، وهندٌ هَيْهَاتَ، وزيدٌ ضاربٌ وضَرُوبٌ وحَسَنٌ، وزيدٌ عندَكَ، وعمرُو في الدارِ، فهذه الأخبارُ مُتَحَمِّلَةٌ ضميراً جائزَ الخفاءِ، ويجوز أن لا تتحمَلَه بأن ترفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً، فتقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهه، أو: ما حَسَنَ إلا هو، وكذلك باقيها، هكذا قال المصنف^(١).

ولا يَطْرُدُ له ذلك في جميع ما ذكر؛ ألا ترى أنَّ اسم الفعل يرفع الظاهر، ولا يرفع المضمَر البارز، تقول: هندٌ هَيْهَاتَ دارُها، ولا تقول: هندٌ ما هَيْهَاتَ إلا هي؛ لأنه لم يُتَّسَع في اسم الفعل فيُنْفَى كما يُنْفَى الفعل، فتفسيره في الشرح: «جائز الخفاء» بأنه هو الذي يَخْلُفه ظاهرٌ أو مضمَرٌ بارزٌ يَطْرُدُ له في فعل الغائب وفعل الغائبة والصفة والظرف والمجرور لا في اسم الفعل بمعنى فعل الغائب والغائبة.

ص: ومنه بارزٌ متصل، وهو إنْ غني به المعنيُّ بِفَعَلٍ «نا» في الإعراب كَلَّةً، وإنْ رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ فتاءً تُضَمُّ للمتكلم، وتُفْتَحُ للمخاطب، وتُكْسَرُ للمخاطبة، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطبتين والمخاطبتين، وبميمٍ مضمومةً ممدودةً للمخاطبتين، وبنونٍ مُشَدَّدةً للمخاطبات، وتَسْكِينُ ميم الجمع إنْ لم يَلِها ضميرٌ متصلٌ أعْرَفُ، وإنْ وَلِيها لم يَجْزِ التَّسْكِينُ، خلافاً لِيُونُسَ.

ش: قوله في الإعراب كَلَّةً يعني الرفع والنصب والجر، نحو: قُمْنَا، وضَرَبْنَا زيدً، ومَرَّ بِنَا بكرً.

وقوله: في^(٢) الإعراب فيه تَجَوُّزٌ إِذِ الْمُضْمَرَاتُ مَبْنِيَّةٌ، فلا إعرابَ، والمعنى أنه لو وَقَعَ مكانه مُعْرَبٌ لكان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وقد كَثُرَ تَجَوُّزُهُ في هذا، فقال في المضمَر: «وهو المرفوع»، وقال: «وإنْ رُفِعَ»، والمضمَراتُ لا رَفَعَ فيها ولا نَصَبَ ولا جَرَّ، وعبارَةُ أَصْحَابِنَا أَسَدٌ،

(١) شرح التسهيل ١: ١٢١.

(٢) في: سقط من س.

يقولون^(١): مرفوع الموضع، ومنصوب الموضع، ومجرور الموضع.

وهذا البارز الذي ذكره هو قَسِيمُ المُسْتَكِنِّ، وهو ينقسم قسمين مُتَّصِلًا ومنفصلاً، فالمتصل هو ما لا بُدَّ له مِنْ مُباشرة العامل لفظاً وخطاً. وقال: [١٧: ١ ب] «إِنْ غُنِيَ بِهِ الْمَعْنَى بِفَعْلٍ» لَأَنَّهُ قَدَّمَ^(٢) أَنَّ نُونَ / نَفْعَلُ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ عَظِيماً أَوْ مُشَارِكاً.

وتمثيل ما ذكر أنه رُفِعَ بالفعل الماضي: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُما. وحكي «ضَرَبْتِي»^(٣) بياء بعد الكسرة للمؤنث.

واختلفوا في التعليل: فَمِنْ النحويين مَنْ قال: فَعْلٌ هَذَا لِلْفَرْقِ.

ومنهم مَنْ قال: كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَوَّلَى بِالضَّمَّةِ لِأَنَّ الْكَلَامَ مِنْهُ، وَإِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَكْثَرُ مِنْ إِخْبَارِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَاسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ حَظُّهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْحَرَكَةَ الْأَوَّلَى.

وقال ابن كيسان: إِذَا أَخْبَرَ فَلَيْسَ يَكُونُ أَبْدأً إِلَّا وَاحِداً، وَإِذَا خَاطَبَ جَازَ أَنْ يَخَاطَبَ وَاحِداً وَاثْنَيْنِ وَأَكْثَرَ، فَأُلْزِمَ الْحَرَكَةُ الثَّقِيلَةَ اسْمُهُ، وَفُتِحَ اسْمُ مَنْ يَخَاطَبُهُ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ، وَيُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، فَتَقُولُ: أَنْتَ تَكَلَّمْتَ وَأَنْتَ وَأَنْتَ، فَتَعُدُّ جَمَاعَةً كُلُّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْكَلَامِ.

قال ابن كيسان: وَكَسَرُوا الْمُؤنْثَ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ.

وقيل: كَسَرُوا لِأَنَّهُا لَمْ تَبْقَ حَرَكَةُ غَيْرِ الْكُسْرَةِ.

وَأَمَّا ضَمُّ التَّاءِ مِنْ ضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ فإِجْرَاءٌ لِلْمِيمِ مُجْرَى الْوَائِ

(١) كالجزولي والشلوبين والأبدي. الجزولية ص ٥٩ - ٦٢ وشرحها للشلوبين ص ٦٢٥ وما بعدها، وللأبدي ص ٥٤٦، والتوطئة ص ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧. ومنهم من لا يفعل ذلك، كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) التسهيل ص ٤، والتذييل والتكميل ١: ٧١ - ٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٠٠ وفيه «ضَرَبْتِي». وقد نسبت لربيعة، يلحقون الياء تاء المؤنث مع الهاء.

تعليل الفرائد ٢: ٢٢، ونتائج التحصيل ص ٥٣٧.

لمضارعتهما لها في قُرْبِها في المخرج منها . وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في
الثنية لِئُفَرَّقَ بينها وبين الجمع . وَزِدْتَ حرفين في ضَرَبْتُمْ لَمَّا زِدْتَ حرفين في
المذكر في ضَرَبْتُمُو .

والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحْتَاجُ إليها لأنها تعليل
وَضَعِيَّاتٍ ، والوَضَعِيَّاتُ ينبغي أن لا تُعَلَّلَ .

وقوله : فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلم قد مثلناه بقولك : ضَرَبْتُ ، قال س نَصًّا : « لا
يقع أنا في موضع التاء التي في فَعَلْتُ ، لا يجوز أن تقول فَعَلَ أنا ؛ لأنهم
استغنَوْا بالتاء عن أنا »^(١) .

وأجاز غيرُ س : فَعَلَ أنا . واختلف مجيزوه : فمنهم من قصره على
إجازته في الشعر^(٢) . ومنهم من أجازته في الشعر وغيره . قال الجرمي : يجوز
في الشعر : قام هو ، وقام أنا . وأجازهُ أبو العباس^(٣) في الشعر وغيره ، وأدَّعى
أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ،
ومعناه ما قام إلا أنا ، وأنشد علي بن سليمان تقويةً لذلك قولَ الشاعر^(٤) :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَّمُوا يا صاح ، بَلْ صَرَّمَ الْجِبَالَ هُمْ
رفع قوله : « هُمْ » بـ « صَرَّمَ » ، ولا يجوز فيه غير هذا ، فعلى هذا : قام
أنا .

وقوله : أَعْرِفُ أَي : ضَرَبْتُمْ بسكون الميم أَعْرِفُ من ضَرَبْتُمُو ، ومن
ضَرَبْتُمْ ، بضم الميم ووصلها بواو ، وضمها^(٥) مختلسة ، وَلِقَلَّةُ الاختلاس لم

(١) الكتاب ٢ : ٣٥٠ .

(٢) الأصول ٢ : ١٢٠ ، والإنصاف ص ٦٩٨ - ٧٠٠ ، والمفصل ص ١٢٧ وشرحه ٣ : ١٠١ -

١٠٢ ، وشرح جمل الزجاجة ٢ : ١٩ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٠ .

(٣) رأيه في المقتضب ١ : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، و ٣ : ٢١٢ موافق لرأي سيويه .

(٤) طرفة بن العبد . ذيل ديوانه ص ١٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٥٨ ، وضرائر الشعر
ص ٢٦٠ .

(٥) ك : أو ضمها .

يُتَعَرَّضُ لَهُ فِي الْمَتْنِ، وَهُوَ أَقْبَسُ مِنَ الْإِسْكَانِ، وَالْوَصْلُ بَوَاوٍ هُوَ ^(١) الْأَصْلُ؛
أَلَا تَرَى لَزُومَ الْإِشْبَاعِ فِي الثَّنِيَّةِ فِي ضَرْبُهَا، فَكَانَ الْقِيَاسُ لُزُومَ الْإِشْبَاعِ،
وَلِذَلِكَ رُجِعَ إِلَيْهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهَذِهِ الْمِيمِ ضَمِيرٌ نَصْبٍ مُتَّصِلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:
﴿فَقَدْ رَأَيْتُمْوُ﴾ ^(٢)؛ لَأَنَّ الْإِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا غَالِبًا.

وقوله: «خِلَافًا لِيُونُسَ نَحْوُ: رَأَيْتُمْوُ وَضَرْبُهَا». قَالَ الْمَصْنَفُ فِي
الشرح: «وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ سَمَاعًا إِلَّا مَا رَوَى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي غَرِيبِ
الْحَدِيثِ ^(٣) / مِنْ قَوْلِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا» ^(٤).
وَقِيَاسُهُ: أَرَاهُمُونِي، وَلَوْ جَاءَ هَكَذَا كَانَ أَيْضًا شَاذًا مِثْلَ الْإِسْكَانِ مِنْ وَجْهِ
آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَكَانَا ضَمِيرَيْنِ، فَإِنَّ ضَمِيرَ
الْمُتَكَلِّمِ يُقَدِّمُ عَلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ وَعَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَضَمِيرِ
الْمَخَاطَبِ يَقْدَمُ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ: أَرَانِيهِمُ الْبَاطِلُ
شَيْطَانًا.

أَمَّا قَوْلُهُ: «خِلَافًا لِيُونُسَ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْكِسَائِيَّ وَالْفَرَاءَ قَرَأَا:
﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ ^(٥) بِإِسْكَانِ الْمِيمِ الْأُولَى ^(٦) تَخْفِيفًا. وَقَالَ س: «إِنَّ الْوَصْلَ أَكْثَرُ

(١) ك، م: وهو.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٢: ١٧٧ (رأى). أراد أن الباطل جعلني عندهم شيطانًا.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٢. والسياق كما سيأتي بعد قليل يدل على أن بقية الفقرة من كلام
ابن مالك، لكنها ليست في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.

(٥) سورة هود: ٢٨. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٨٠ ما نصه: «وقد حكى الكسائي والفراء
(أنزلنكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفًا... ويجوز على قول يونس في غير القرآن
(أنزلنكموها) يجري المضممر مجرى المظهر كما تقول: أنزلنكم ذلك». وكذا في البحر
المحيط ٥: ٢١٨ حيث ذكر بعض ما قاله النحاس منسوبا. وقال الفراء: «وقوله:
(أنزلنكموها) العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنزلنكموها» معاني القرآن
٢: ١٢. وقال الزجاج: «القراءة بضم الميم. ويجوز إسكانها على بعد لكثرة الحركات وثقل
الضمة بعد الكسرة» معاني القرآن وإعرابه ٣: ٤٨.

(٦) م: الثانية.

وَأَعْرَفُ»^(١)، فدلَّ^(٢) على أن التسكين كثير معروف، قال س^(١): «وَزَعَم يُونُسُ أَنَّكَ تَقُولُ أَعْطَيْتُكُمْهُ، كَمَا تَقُولُ فِي الْمَظْهَرِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَأَعْرَفُ» انتهى. يعني بالأول ما قدمه من قوله أَعْطَيْتُكُمْوهُ.

قال بعض الشراح^(٣): «وإنما حُذِفَتْ فِي أَعْطَيْتُكُمْ لَأَنَّهَا وَآو فِي الطَّرْفِ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَأَشْبَهَتْ مَا رُفِضَ مِنْ كَلَامِهِمْ نَحْوُ: قُلْنَسُو وَعَزَقُوا، فَحَذَفُوا الْوَآوَ، وَأَسْكَنُوا، فَعِنْدَمَا وَصَلُوا بِالضَّمِيرِ صَارَتْ حَشَوًا، فَعَادَ الْحَرْفُ إِلَى أَصْلِهِ، قَالَ س: «كَمَا رَدُّوهُ بِاللَّامِ»^(١) يعني كَمَا رَدُّوا الْمِيمَ إِلَى الضَّمِّ بِسَبَبِ لَامِ التَّعْرِيفِ حِينَ قَالُوا: أَعْطَيْتُكُمْ الْيَوْمَ، وَلِأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى تَحْرِيكِهِ، فَحَرَّكَهُ بِحَرَكَةِ الْأَصْلِ، وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ - وَهُوَ قَلِيلٌ -: أَعْطَيْتُكُمْهُ، وَلَا يُحَرِّكُ، فَإِنَّهُ مَعَ اللَّامِ إِنَّمَا يُحَرِّكُ بِالْكَسْرِ، فَيَقُولُ: «أَعْطَيْتُكُمْ الْيَوْمَ» لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ حَرَكَةَ الْأَصْلِ» انتهى.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ سَمَاعًا» فَقَدْ عَلِمَهُ يُونُسُ، وَسَ، وَغَيْرُهُ^(٤)، فَلَا يَضُرُّ جَهْلُ الْمُصَنِّفِ بِهِ.

وَأَمَّا تَخْرِيجُهُ قَوْلَ عَثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى أَنَّ قِيَاسَهُ «أَرَاهُمُونِي» فَقَدْ أَفْسَدَ هَذَا الْقِيَاسُ بِقَوْلِهِ: «وَلَوْ جَاءَ هَكَذَا كَانَ أَيْضًا شَادًّا»، وَبَيَّنَّ جِهَةَ الشَّدَوْدِ، فَإِذَا كَانَ شَادًّا فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ أَخِيرًا: «فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: «أَرَانِيهِمُ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»^(٥) فَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَمَعْنَاهُ عَكْسُ مَا أَرَادَ عَثْمَانُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ هُوَ الَّذِي رَأَاهُمْ شَيْطَانًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ هُمْ رَأَوْهُ شَيْطَانًا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ هُوَ الْفَاعِلُ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ عَلَى رَأَى، فَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ فِي مَعْنَى مَا أَرَادَ عَثْمَانُ:

(١) الكتاب ٢: ٣٧٧.

(٢) ك: فقال. ص، ح: قال.

(٣) يعني شراح الكتاب.

(٤) م: وغيرهما.

(٥) ك: أَرَانِيهِمُ الشَّيْطَانَ بَاطِلًا. وكذا في س، لكنه أشير فوقه إلى التقديم والتأخير.

أراهم إياي الباطل شيطانا؛ إذ هم الراؤون قبل همزة التعدية لا هو.

وفي البسيط^(١): «العربُ فيها - يعني ميم^(٢) الجمع - على ثلاثة مذاهب: منهم مَنْ يُثبِت الواو مطلقاً، ومنهم مَنْ يَحذفها مطلقاً، ومنهم مَنْ يُثبِتها إذا وَقَعَتْ بعدها همزة لأنها من آخر الحلق، فَمَدَّ ما قبلها لِيَتَوَصَّلَ بالمد إلى تحقيقها».

«والتاء والألف في ضَرَبْتُمَا هو الضمير، والميم فيه وفي ضَرَبْتُمْ زائدة لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

وقال الصَّقْلِيُّ^(٣): زِيدَت الميمُ وقايةً للضمّة كما زِيدَت النونُ في ضَرَبَنِي وقايةً للفتحة.

وأما الجمع فضميره^(٤): «تُمُو» فَرَقُوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو هنا، والألف هناك، واختَصَّأ بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم^(٥) لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءاً من الضمير، تشبيهاً بما ليس جزءاً كالصلة من فِيهِ وَعَلَيْهِ^(٦).

ص: وإن رُفِعَ بفعلٍ غيرِه فهو نون مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، [ب/٩٨: ١] / وألفٌ لتثنية غير المتكلم، وواوٌ للمخاطبين أو الغائبين، وياءٌ للمخاطبة. وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع، وربما استغني معه بالضمّة عن

(١) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير (باب النعت) ق ٢٩/ب - مخطوط.

(٢) ك: يعني في ميم.

(٣) إسماعيل بن خلف أبو طاهر المَرْقُشَطِيُّ الصَّقْلِيُّ الأندلسي [٤٥٥ هـ] صاحب علي بن إبراهيم الحَوْفِي. روى عن أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي. استوطن مصر، وحَدَّثَ بها. وسمع منه جُماهر بن عبد الرحمن الفقيه بعض روايته. صَنَّفَ العنوان في القراءات، واختصر الحُجَّةَ للفارسي. الصلة ص ١٠٥ - ١٠٦، ومعجم الأدباء ٦: ١٦٥ - ١٦٧، ووفيات الأعيان ١: ٢٣٣، وبغية الوعاة ١: ٤٤٨.

(٤) في النسخ كلها: «فضموا» والتصويب من البسيط لابن العليج.

(٥) فيما عدا م: الواو. والصواب «الميم» كما في البسيط.

الواو. وليس الأربع علاماتِ والفاعلُ مُسْتَكِنٌ، خلافاً للمازني فيهن،
وللأخفش في الياء.

ش: وإن رُفِعَ: يعني البارز المتصل. والهاء في «غيره» عائد على
الماضي. وغيرُ الماضي هو المضارع والأمر. ومثالُ المخاطبات والغائبات:
اضْرِبْنَ تَضْرِبْنَ يَضْرِبْنَ، ومثالُ غيرِ المتكلم: افْعَلَا وَيَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ، ومثالُ
المخاطبتين والغائبين: اضْرِبُوا وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ، ومثالُ ياءِ المخاطبة:
اضْرِبِي وَتَضْرِبِينَ.

وقوله: وللغائبِ مُطلقاً مع الماضي مثاله: زيدٌ ضَرَبَ، وهندٌ ضَرَبَتْ،
والزيدانِ ضَرَبَا، والهندانِ ضَرَبَتَا، والزيدونَ ضَرَبُوا، والهنداتِ ضَرَبْنَ.

وقوله: ما لَهُ مَعَ المضارع لأنك تقول: زيدٌ يَضْرِبُ، وهندٌ تَضْرِبُ،
والزيدانِ يَضْرِبَانِ، والهندانِ تَضْرِبَانِ، والزيدونَ يَضْرِبُونَ، والهنداتِ يَضْرِبْنَ.

وقوله: وربما اسْتُغْنِيَ مَعَهُ - أي مع الماضي - بالضمّة عن الواو،
قال^(١):

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ
وقال^(٢):

رُبَّ ذِي لِقَاحٍ وَيَبْ أُمُّكَ فَاحِشٍ هَلِيعَ إِذَا مَا النَّاسُ جَاعَ وَأَجْدَبُوا
يريد: كانوا، وجاعوا، فحذف الواو، وهي ضميرُ الجماعةِ الذكور.

وظاهرُ قول المصنف: «وَرُبَّمَا» أنه يجوز ذلك قليلاً. وبعض

(١) البيت في معاني القرآن للقرّاء ١: ٩١، ومجالس ثعلب ص ٨٨، والحيوان ٥: ٢٩٧،
وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٤٥ و ٢: ١٤٨، وأسرار العربية ص ٢٨٠، والإنصاف
ص ٣٨٥، ٧٥٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٣، ٥٨٢، ٥٨٥، وضرورة الشعر ص ٩٦،
١١٢، والخزانة ٥: ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٥]. ويروى آخره: الشُّفَاة.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٢٣. اللقاح: ذوات الألبان من النوق، واحدها لَقُوحٌ ولِقْحَةٌ.

أصحابنا^(١) إنما أنشدوا ذلك على سبيل الضرورة التي تختص بالشعر. وقال الشاعر^(٢):

إذا ما شاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ولا يَأْلُو لهم أَحَدٌ ضِرَارا
وَأُشْدَ الكَسَائِي^(٣):

إذا ما الأَقْرَبُونَ من الأداني أَمَالٌ عليَّ صُقَّاحاً وَطِينا
وَأُشْدَ أيضاً^(٤):

وإذا احتملت لأن تَزِيدَهُم تُقَى دَبَرُوا، فلم يَزِدَادُ غيرَ تَمَادٍ
أي: شَأُؤُوا، وأَمَالُوا، وَيَزِدَادُوا. وبعضهم قال: من العرب من يقول
في الجمع: الزيدون قام، فيجتزئ بالضمه^(٥)، وأنشد^(٦):

جَزَيْتُ ابنَ أَوْفَى بالمدينة قَرْضَهُ وَقُلْتُ لِشَقَّاعِ المدينة: أَوْجِفْ
يريد: أَوْجِفْ، فَسَكَنَ للوقف. وأنشد أيضاً:

فلو أَنَّ الأَطِيبَا كَانَ حَوْلِي

واستُفِيدَ من البيت الأول أَنَّ فعلَ الأمر للجماعة الذكور يَجْري مَجْرى
الفعل الماضي في ذلك.

(١) كابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٥. وممن سبقه
السيرافي في ضرورة الشعر ص ١١٢.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٩١. وعنه في الخزانة ٥: ٢٣١ [عند الشاهد ٣٧٥]،
وشرح أبيات المغني ٧: ١٧٨ [الإنشاد ٧٨٩]. وهو في الإنصاف ص ٣٨٦. لا يَأْلُو: لا
يستطيع. والضرار: المضارة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) قال الفراء: «وهي في هوازن وعُليا قيس» معاني القرآن ١: ٩١.

(٦) البيت لابن مقبل. ديوانه ص ١٥٢، والكتاب ٤: ٢١٢، والقوافي للأخفش ص ١١٢،
وتحصيل عين الذهب ص ٥٧٢، وضرائر الشعر ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي
٢: ٣٣٤. أوجفوا: احملوا وراحلکم على الوجيف، وهو سير سريع.

وقال المصنف في الشرح^(١): «وأنشد السِّيرافي^(٢) / :

لو أَنَّ قومي حينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ على الجبالِ الضُّمِّ لَانْهَدَّ الجَبَلُ
شَبُّوا على المجدِّ، وشابُّوا، واكْتَهَلُ

أراد: حَمَلُوا، واكْتَهَلُوا، فحذف الواو اكتفاء بالضممة، ثم وَقَفَ فَسَكَنَ

انتهى.

ويحتمل توجيهاً آخر، وهو أن القَوْم هو اسم جمع، واسمُ الجمع يجوز أن يُخْبَرَ عنه إخبار الواحد، فتقول: الرَّهْطُ صَنَعَ كذا، والتَّقَرُّ رَحَلَ، والرَّكْبُ سَارَ، مراعاةً لِلْفَظ، ولذلك إذا صُعِّرَ^(٣) صَغَرُوهُ كما يُصَعِّرُ المفرد، فتقول: رُهِيْطٌ وَنُقَيْرٌ وَرُكَيْبٌ. فراعى أولاً المعنى حين قال: «أَدْعُوهُمْ»، فأتى بضمير الجمع، ثم راعى اللفظ فقال: «حَمَلٌ»، فأفرد الضمير. فإذا احتمل هذا - وهو أرجح - لم يكن للمصنف فيه دليلٌ على دعواه.

وقال المصنف في الشرح أيضاً^(٤): «وربما فَعِلَ هذا مع فعلِ الأمر كقوله^(٥):

إِنَّ ابْنَ الْآخِوَصَ مَعْرُوفٌ فَبَلَّغُهُ في سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ الْعُلَا قِصْرُ

انتهى. يريد: فبلغوه، فحذف الواو مع فعل الأمر.

وهذا الذي خَرَجَ عليه هذا البيت لا يَلْزَمُ لأنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أتبع حركة الغين حركة الهاء، وهو يريد: فبلغه.

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٢) الأول والثاني في شرح الكتاب ١: ١٤٥ و ٢: ١٦٢، وشرح المفصل ٩: ٨٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وضرائر الشعر ص ١٢٨. وأنشد الثالث في ص ١٢٩ منفصلاً عنهما.

(٣) ك، ح، ص: ف: صغروه. م: صغروا.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢٣.

(٥) البيت في المحتسب ١: ١٩٦، وضرائر الشعر ص ١١٢، والخزانة ١١: ٤٥١ [عند الشاهد ٩٥٤]. ونسبه محققاً شرح التسهيل لأبي حية النميري.

والثاني^(١): أن يكون نقل حركة الهاء إلى الغين الساكنة، فصار:
«فَبَلَّغَهُ» ناوياً الوقف، كما قال زياد^(٢):

مِنْ عَنَزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

يريد: لَمْ أَضْرِبُهُ، ثم أَجْرَى الوقفَ مُجْرَى الوصل، فَحَرَكَ الهاءَ بالضم.

وقوله: وليس الأربعُ علاماتٍ يعني بالأربع النونَ والألف والواو والياء. ويعني بقوله: «علامات» أي النون علامة لجمع المؤنث، والألف علامة للتثنية، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمؤنثة، فيكنَّ كِتابَ التَّائِيثِ في مثل: ضَرَبْتُ هَندَ، بِلْ هِيَ أَسماءُ ضَمائِرَ بارِزَةٍ، اتَّصَلَتْ بالأفعالِ كاتِّصَالِ تاءِ المتكلمِ وتاءِ الخطابِ في نحو: قُمْتُ وَقُمْتَ. هذا مذهب جمهور النحويين^(٣).

وذهب المازني^(٤) إلى أنها علامات، والفاعل مُسْتَكِنٌّ كاسْتَكْنَاهُ في: زَيْدٌ فَعَلَ، وَهَندٌ فَعَلَتْ. وكما يقول الجمهور في مثل: قَامَا أَخَوَاكَ، وَقَامُوا إِخْوَتُكَ، وَقُفْمَنْ أَخَوَاتُكَ، على لغة «أكلوني البراغيث»^(٥): إنها علامات تدلُّ على تثنية الفاعل وجمعه.

(١) المحتسب ١: ١٩٧.

(٢) هو زياد الأعجم. وقبلة: عَجِبْتُ، والدهرُ كثيرٌ عَجَبَةٍ. شعره ص ٤٥، والكتاب ٤: ١٧٩ - ١٨٠، والكامل ص ٦٩٣، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩، والمحتسب ١: ١٩٦، والبصرة ص ٥٠١، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠، وشرح المفصل ٩: ٧٠ - ٧٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٣٦، واللسان (لمم)، وشرح شواهد الشافية ص ١٦١ - ١٦٢. عَنَزِي: منسوب إلى عَنَزَةٍ، وهم عَنَزَةُ بن أسد بن ربيعة. وزياد الأعجم من عبد القيس.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٠، وشرح المفصل ٣: ٨٨ و ٧: ٧، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٣٢٣ - ٣٢٤، وللأبذي ص ١٣٣، وشرح التسهيل ١: ١٢٣، وشرح الكافية ٢: ٩. وزاد ابن يعيش أنه مذهب غيره من النحويين. وبعض هذه المصادر تذكر أن هذا مذهب المازني في الألف في نحو: قَامَا، والواو في نحو: قَامُوا فقط.

(٥) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨.

واستدلَّ المصنف على بطلان مذهب المازني في الشرح^(١) بأنها لو كانت حروفاً تدلُّ على أحوال الفاعل المستكنَّ كالتاء من فَعَلَتْ لجاز حذفها في نحو: الزيدانِ قاما، والزيدون قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو^(٢):

..... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(٣)

بل كانت الألفُ وأخواتها أَحَقَّ بجواز الحذف لأن معناها أظهرُ من معنى التأنيث، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يُوثَقُ بدلاتها على التأنيث؛ إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كراوية وهُمَزَة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك / في علامتي التثنية والجمع؛ إذ لا [١١: ٩٩/ب] يمكن أن يُعْتَقَدَ فيما اتَّصَلَتْ بِهِ خُلُوهُ من مدلولهما، فذكرُ الفعل على إثر واحدة منهما مُغْنِي عن علامة تَلْحَقُ الفعل، ولَمَّا لم يَسْتَغْنُوا بما يلحق^(٤) الاسمَ عَمَّا يَلْحَقُ الْفِعْلَ عُلِمَ أَنَّ لَهُمْ دَاعِيَاً إِلَى التَّزَامِهِ غَيْرَ كَوْنِهِ حَرْفًا، وليس ذلك إلا كَوْنُهُ اسماً مسنداً إليه، ولذلك لم يَجُزْ حذفُه بوجه؛ إذ لو حُذِفَ لكان الفعل حديثاً عن غير مُحَدَّثٍ عنه، وذلك محال. انتهى ما رَدَّ به المصنف في الشرح على المازني، وهو كلام مُطَوَّل.

والمازنيُّ يقول: لَمَّا اسْتَكَنَّ فِي فَعَلَ وَفَعَلَتْ، وأتينا بعلامة تأنيث تَفَرُّقِ فِعْلِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ فِعْلِ الْمَذَكَّرِ، اسْتَكَنَّ فِي فِعْلِ التثنية والجمع، وأتينا بعلاماتٍ

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) صدره: فَإِمَّا تَرْنِي وَلِي لِمَةً. وهو للأعشى. ديوانه ص ٢٢١، والكتاب ٢: ٤٦، والتكملة ص ٩٠. وإن رُمِتْ تخريجه فانظر أمالي ابن الشجري ١: ١٥٩، والخزانة ١١: ٤٣٠ - ٤٣٤ [الشاهد ٦٥٢]. اللَّمَّة: الشعر الذي يُلْمُ بِالْمَنْكِبِ.

(٣) صدره: فلا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا. وهو لعامر بن جُوَيْنٍ الطائي. الكتاب ٢: ٤٦، والكمال ص ٨٤١، والتكملة ص ٨٧، والخصائص ٢: ٤١١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٢، وضرائر الشعر ص ٢٧٥، والخزانة ١: ٤٥ - ٥٥ [الشاهد الثاني]، وشرح أبيات المغني ٨: ١٧ - ١٨ [الإنشاد ٨٩٠].

(٤) في النسخ كلها: «بما لم يلحق». والصواب ما أثبتته عن شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

تَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ لَضَمِيرِ الْمَفْرَدِ وَضَمِيرِ
الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ.

والذي يَظْهَرُ بِهِ ضَعْفُ مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ عَلَامَاتُ
لِلزَّمِ أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً جَمْعِ الْمُؤْنِثِ نُوناً سَاكِنَةً، وَلَا يُسَكَّنُ آخِرُ الْفِعْلِ لَهَا،
كَمَا كَانَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً، وَلَا يُسَكَّنُ آخِرُ الْفِعْلِ لَهَا، وَتُسَكَّنُ آخِرُ الْفِعْلِ
لَهَا وَتَحْرِيكُهَا يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا؛ إِذْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لَمَّا تَنَزَّلَ مِنَ الْكَلِمَةِ
مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْهَا، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِنَحْوِ: «ضَرَبْتُ»، لَمَّا تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ
الْفِعْلِ فِي كَوْنِهِ لَا يُفْصَلُ مِنْهُ سَكَنُ آخِرِ الْفِعْلِ لثَلَاثَتِهَا إِلَى أَرْبَعِ مَتَحَرِّكَاتٍ فِي
كَلِمَةٍ، فَكَذَلِكَ فَعَلُوا فِي ضَرَبَيْنِ. فَكَمَا أَنَّ التَّاءَ فِي ضَرَبْتُ اسْمٌ بَلَا خِلَافَ
كَذَلِكَ النُّونَ فِي فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ.

وقوله: وَلِلْأَخْفَشِ فِي الْيَاءِ يَعْنِي فِي مِثْلِ: أَفْعَلِي وَتَفْعَلِينَ. ذَهَبَ
الْأَخْفَشُ^(١) - وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ^(٢) - إِلَى أَنَّ الْيَاءَ حَرْفُ تَأْنِيثٍ، فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ
الْإِعْرَابِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكَنٌّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ضَمِيرًا لِأَنَّ فَاعِلَ الْمَضَارِعِ
الْمَفْرَدِ لَا يَبْرُزُ، نَحْوُ: هُنْدٌ تَقُومُ، وَزَيْدٌ يَقُومُ، فَارْقُوا فِي الْغَيْبَةِ بِالتَّاءِ فِي أَوَّلِ
الْمَضَارِعِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ، وَلَمَّا كَانَ الْخِطَابُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ
وَالْمُؤْنِثِ فِي التَّاءِ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ احْتِجَّ إِلَى عَلَامَةٍ تُمَيِّزُ الْمُؤْنِثَ مِنَ الْمَذْكَرِ،
فَقَالُوا: تَقُومُ يَا زَيْدُ، وَتَقُومِينَ يَا هُنْدُ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ^(٣) سِوَا^(٤) وَغَيْرِهِ^(٥) إِلَى أَنَّ الْيَاءَ ضَمِيرٌ. وَاسْتَدَلُّوا^(٦)

(١) شرح الجزولية للشلوين ص ٣٢٥، وللأبدي ص ١٣٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠،
وشرح التسهيل ١: ١٢٤، ورصف المباني ص ٥٠٦.

(٢) شرح المفصل ٧: ٨. ومنهم المازني كما في الجني الداني ص ١٨١، والمغني ص ٤١٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٢٥، ورصف المباني ص ٥٠٦.

(٤) الكتاب ١: ٢٠.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩.

(٦) هذه الأدلة في شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٠ - ٢١. وانظر شرح الجزولية ص ١٣٥، ورصف
المباني ص ٥٠٧.

بأن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه، وقد ثبتت ضميراً باتفاق في مثل: ضَرَبَنِي. ومنها أن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره. ومنها أن علامة التأنيث ثبتت في الثنية في مثل: قَامَتَا، والهندانِ تقومانِ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في الثنية. ومنها أنه لم يرفع من المضارعة^(١) بالنون إلا ما اتصل به ضمير. وإنما برز الضمير هنا للعلة التي أوجبَتْ بُرُوزَه في الثنية والجمع، وهو اللبس؛ ألا ترى أنه لو لم يَبْرُز في الثنية والجمع لالْتَبَس بفعل المفرد، فكذلك هنا لو لم يَبْرُز لالْتَبَس بِفَعْلٍ المذكر؛ لأنك تقول: «تَفْعَل» في خطاب المذكر.

وما اسْتُدِلَّ به لهذا المذهب مدخول:

أَمَّا قَوْلُهُمْ: «إن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع» فإنه يُرَدُّ بقولهم للمذكر «هذا»، وللمؤنث «هذي».

وأما أنها لم تلحق مضارعاً من آخره فسبب ذلك - أعني لحاقها فيه -

مخافة اللبس إذ كانت التاء / التي في المضارع قد اشتركت فيها صيغة [١/١٠٠:١] المذكر والمؤنث، فاحتيج إلى فارق.

وأما الثبات^(٢) في الثنية فإنهم اعترضوا على التسوية في المثني بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فقالوا: تَقُومَانِ يا زِيدَانِ، وَتَقُومَانِ يا هِنْدَانِ، كما فعلوا ذلك في الماضي، فقالوا: قُمْتُما يا زِيدَانِ، وَقُمْتُما يا هِنْدَانِ، وَفَرَقُوا في الأفراد، فقالوا: قُمْتَ يا زِيدُ، وَقُمْتَ يا هِنْدُ.

وأما أنه لم يُرفع بالنون إلا ما اتصل به ضمير فممنوع هذا الحصر بهذا الذي اختلفنا فيه.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «وهذا القول - يعني قول الأخفش -

(١) ك: المضارع. م: الأفعال المضارعة.

(٢) ك: وإنما أثبت. م: وإنما ثبتت في الثنية لأنهم.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٤.

مردود بما رُدَّ به قولُ المازنيّ، وبشيء آخر، وهو أنَّ الأَخْفَشَ جعل ياءَ اَفْعَلِي كَتاءَ فَعَلَتْ، فيقال له: لو كانت الياء كالطاء لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: اَفْعَلِيَا، كما يقال: فَعَلْتَا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فَعَلِمَ أنَّ مانِعَهُم كَوْنُ ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد من غير عطف، وذلك لا يجوز» انتهى ما ذكره، وقد تقدم الجواب عن هذا الذي ذكره.

ص: وَيُسَكَّنُ آخِرُ المُسْنَدِ إِلَى التَّاءِ والنون ونا، وَيُحَذَفُ ما قبله من معتل، وتُنْقَلُ حركته إلى فاء الماضي الثلاثي، وإن كانت فتحةً أُبدِلَتْ بمجانسة المحذوف، وتُنْقَلُ، وربما نُقِلَ دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة في زَالٍ وكَاذَ أُخْتِي كَانَ وَعَسَى، وحركة ما قبل الواو والياء مجانسةً، فَإِنْ مَاتِلَهَا أَوْ كان ألفاً حُذِفَ، وولِيَ ما قبله بحاله، وإن كان الضمير واواً والآخر ياءً أو بالعكس حُذِفَ الْآخِرُ، وجُعِلَتِ الحركةُ المجانسةُ على ما قبله.

ش: مثال ما أُسْنَدَ إلى التَّاءِ و«نا»: فَعَلْتُ وفَعَلْنَا، ولا يكون إلا ماضياً، وإلى النون: فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ وافْعَلْنَ.

وقال «آخِرُ» ولم يقل «لامُ الفعل» لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق، نحو: اَغْرَنْدَيْتُ^(١).

واختلفوا في تعليل سكون آخر الفعل: فأكثر النحويين^(٢) على أنه إنما سُكِّنَ لثلاثا يتوالى أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل.

وقد ضَعَّفَ المصنّفُ هذا القولَ في الشرح^(٣) بأنَّ التعليل عام، والعلّة قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو:

(١) اغرانداه: اعتلاه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

انطلق، والكثير لا تتوالى فيه، فمراعاته أولى. وبأن تواليها لم يهمل بدليل
عَلِيط^(١) وعَرْتَن^(٢) وجَنْدِل، والأصل: عَلِيط وعَرْتَن وجَنْدِل^(٣) عند
البصري^(٤)، وجَنْدِل عند الكوفي^(٥)، فحذفوا، ووالوا بينها، فلو كان التوالى
منفوراً عنه طبعاً ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة،
ولسَدُوا باب التأنيث بالتاء، نحو: شَجَرَة ومَعِدَة ولَبُؤَة. ولا يُعْتَذَر عن هذا
بأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال لكونها جزء كلمة لا يقوم غيرها مقامها،
ولا يُسْتَعْنَى عنها، بخلاف تاء فَعَلْتُ، فإنها جزء كلام تام، وتَقَبَّل الاستغناء
عنها بغيرها، نحو: فَعَلَ زيدٌ.

قال المصنف^(٦): «وإنما سببه تمييزُ الفاعل من المفعول في نحو:
أَكْرَمْنَا وأَكْرَمْنَا، ثم حُمِلَت التاء والنون على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال
وعدم الاعتلال» انتهى.

وهذه التَّعَالِيلُ تَسْوِيدٌ للورق وَتَخْرُصٌ على العرب في موضوعات
كلامها، وكان الأولى / أن تضرب صفحاً عن ذكر هذا كله.

[١: ١٠٠/ب]

وقوله: وَيُحَذِّفُ مَا قَبْلَهُ أَي: ما قبل آخر المُسْنَدِ من مُعْتَلٍّ، وإنما
حُذِفَ لالتقاء الساكنين. وَيُقْتَصَرُ على ذلك في الأمر والمضارع، نحو: حَفَنَ
ولا تَحَفَنَ، وَصِخَنَ ولا تَصِخَنَ، وَقُلْنَ ولا تَقُلْنَ.

وقوله: وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِلَى فَاءِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ مِثَالُهُ: طُلْتُ وَخِفْتُ؛
لأن أصله طَوَّلَ وَخَوَّفَ. ويعني بنقل حركته التي كانت له قبل انقلابه ألفاً في
طَالَ وخَافَ.

(١) رجل علبط: ضخم عظيم.

(٢) العرتن: شجر يذبح به.

(٣) الجنادل: جمع جَنْدَل، وهو الصخر العظيم.

(٤) الكتاب ٣: ٢٢٨ و٤: ٢٨٩ والأصول ٣: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٩٧، أ، وسر

صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

(٥) اللسان (ضلل) حيث نسب للفراء منهم.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٢٥.

وقوله: وإن كانت فتحة - أي: وإن كانت الحركة التي كانت لحرف العلة فتحة قبل انقلايه ألفاً - أبدلت بمجانسة المحذوف، إن كان المحذوف واواً أبدلت الحركة ضمة، وإن كان ياءً أبدلت كسرة. ونُقِلَتْ، أي: إلى فاء الكلمة. مثاله: قام وباع، أصلهما: قَوْمَ وَبَيْعَ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبا^(١) ألفاً، فقل: قام وباع، فإذا أسندتهما إلى التاء قلت: قُمْتُ وَبِعْتُ. وقوله: في زال وكاذ مثاله قول بعض العرب: ما زيل زيد فاضلاً، وكيد زيد يقول، قال أبو خراش الهذلي^(٢):

وكيدت ضباعُ القفِّ يأكلن جثتي وكيد خراش يومَ ذلك يئتم
قال س^(٣): «وحدثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا». قال الأستاذ أبو علي: جَسَرَهُم على ذلك أنهم أَمِنُوا اللَّبْسَ حيث كان هذا الفعل لا مفعول له، وإنما هو رافع الاسم، وبعده فعل، كأنه في موضع خبره، وهو مع هذا شاذ.

وقوله: أُخْتِي كَانَ وَعَسَى احترازٌ من «زال» بمعنى ماز، وبمعنى ذهب أو تحوّل، ومن «كاذ» بمعنى احتال، وبمعنى أراد، وبمعنى تنكّر، ويجمعها أن يقال: «التي مضارعها يكيد» لأن مضارع تلك: يكاذ.

وقوله: فإن مائلها أو كان ألفاً حذِفَ مثاله: أنتم تدعُونَ، وأنت تَرْمِينِ، وأنتم تَخْشَوْنَ، وأنت تَخْشِينِ، أصله: تَدْعُوؤَنَ وَتَرْمِيؤَنَ وَتَخْشَاؤَنَ وَتَخْشَايَنَ^(٤).

(١) في النسخ كلها: «قلبا». والوجه ما أثبت.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٠، والمنصف ١: ٢٥٢، وشرح المفصل ١٠: ٧٢، واللسان (كيد) وشرح التسهيل ١: ١٢٦. القف: موضع غليظ مرتفع لا يبلغ أن يكون جبلاً. وفي حاشية س ما نصّه: «بخط ح: يقال: يئِمَّ يئُتَمُّ يئُتَمَّا وَيئَمَّا» ولعل الحرف «ح» رمز لأبي حيان.

(٣) الكتاب ٤: ٣٤٢.

(٤) فيما عدا م: وتخشين.

وقوله: **وَوَلِيَّ مَا قَبْلَهُ بِحَالِهِ أَي:** تَبْقَى حَرَكَةُ الْعَيْنِ فِي تَدْعُونَ، وَالْمِيمِ فِي تَزْمِينَ، وَالشَّيْنِ فِي تَخْشُونَ وَتَخْشَيْنَ، عَلَى حَالِهَا لَا يَعْضُ لشيءٍ مِنْهَا تَغْيِيرَ.

وقوله: **وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ وَاوًا وَالْآخِرُ يَاءٌ مِثْل:** تَزْمُونَ، أَصْلُهُ: تَزْمِيُونَ أَوْ الْعَكْسُ مِثْل: أَنْتِ تَغْزِينَ، أَصْلُهُ: تَغْزَوِينَ، اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ فِي الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ فِي الْوَاوِ، فَحُذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَ الْآخِرُ، وَحُرِّكَ مَا قَبْلَهُ بِحَرَكَةِ تُجَانِسُ الضَّمِيرَ.

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ: «وَيُسَكِّنُ آخِرُ الْمُسْنَدِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَجُعِلَتِ الْحَرَكَةُ الْمَجَانِسَةُ عَلَى مَا قَبْلَهُ» هُوَ مِنْ عِلْمِ التَّصْرِيفِ، وَفِيهِ ذَكَرَهُ النُّحَاةَ، وَاسْتَعَجَلَ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ مَحَلًّا ذِكْرَهُ.

ص: وَيَأْتِي ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ كَضَمِيرِ الْغَائِبَةِ كَثِيرًا لِتَأْوُلِهِمْ بِجَمَاعَةٍ، وَكَضَمِيرِ الْغَائِبِ قَلِيلًا لِتَأْوُلِهِمْ بِوَاحِدٍ يُفْهَمُ الْجَمْعُ، أَوْ لِسَدِّ وَاحِدٍ مَسَدَّهُمْ، وَيُعَامَلُ بِذَلِكَ ضَمِيرُ الْإِنثَيْنِ وَضَمِيرُ الْإِنَاثِ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ كَثِيرًا، وَدُونَهُ قَلِيلًا.

وَلِجَمْعِ الْغَائِبِ غَيْرِ الْعَاقِلِ مَا لِلْغَائِبَةِ أَوْ الْغَائِبَاتِ. وَفَعَلْتُ وَنَحْوُهُ أَوَّلَى مِنْ فَعَلَنْ / وَنَحْوِهِ بِأَكْثَرِ جَمْعِهِ، وَأَقْلَهُ وَالْعَاقِلَاتُ مُطْلَقًا بِالْعَكْسِ. وَقَدْ يُوقَعُ [١/١٠٧] فَعَلَنْ مَوْقِعَ فَعَلُوا طَلَبَ التَّشَاكُلِ، كَمَا قَدْ يُسَوَّغُ لِكَلِمَاتٍ غَيْرَ مَا لَهَا مِنْ حُكْمٍ وَوَزْنٍ.

ش: مِثَالُ ذَلِكَ: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْنَتَ﴾^(١)، وَقَوْلُ الرَّاجِزِ^(٢):

(١) سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ: ١١.

(٢) هُوَ جَعْدَرُ بْنُ ضُبَيْعَةَ، وَاسْمُهُ رُبَيْعَةُ، وَجَعْدَرُ لِقَبِّهِ. وَبَيْنَهُمَا: «وَلَقَفْتُ فِي خِرْقٍ، وَشَمَّتْ» وَبَعْدَهُمَا: «أَمْخَدَجٌ فِي الْحَرْبِ أَمْ أَتَمَّتْ». الْحِمَاسَةُ ١: ٢٦٨ [الْحِمَاسِيَّةُ ١٧٠]، وَشَرَحَ الْمِفْصَلُ ٤: ٩٥، ٩٦، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ ١: ١٢٧. وَالْمَخْدَجُ: الْوَلَدُ يُولَدُ نَاقِصًا وَإِنْ تَمَّتْ أَيَّامُ حَمْلِهِ.

قَدْ عَلِمْتُ وَإِلْدَتِي مَا ضَمَّتِ إِذَا الْكُمَاءُ بِالْكُمَاءِ التَّقَّتِ
وهو كثير.

ومثال ضمير الغائب قوله^(١):

فإني رأيت الضامرين متاعهم يَمُوتُ وَيَفْنَى، فَارْضَخِي مِنْ وَعَائِي
أي: يَمُوتُونَ، فَأَفْرَدَ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَمُوتُ مَنْ ثُمَّ أَوْ مِنْ ذَكَرْتُ. وعلى
ذلك يُحْمَلُ قَوْلُ الْآخِرِ^(٢):

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا، وَأَرَادَهَا رِجَالٌ، قَبَذَتْ نَبْلَهُمْ، وَكَلَيْبُ
أي: تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى رِجَالٌ، وَأَرَادَهَا جَمْعُهُمْ. فهذا التوجيه يُؤْمَنُ
الانتصار للكسائي^(٣) بهذا البيت في حذف الفاعل، وللفرّاء^(٤) في نسبة العمل
إلى العاملين.

وقد أجاز س أن يقال: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي قَوْمَكَ»^(٥) أراد: وَضَرَبُونِي،

(١) منظور الدُّبَيْرِي كما في اللسان (حظّل). وهو بغير نسبة في الأمالي ٢: ٢١٢، واللسان
والتاج (صمر). وقوله: «الضامرين» كذا في النسخ كلها بالضاد المعجمة، وفي المصادر
الثلاثة الأخيرة: «الصامرين» بالمهملة، وفي اللسان (حظّل): الباخلين. والصامرون:
المانعون الباخلون. وارضخي: كُلي.

(٢) علقمة بن عَبْدَةَ. ديوانه ص ٣٨، والنوادر ص ٢٨١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٦،
والمقرب ١: ٢٥١، وشرح التسهيل ١: ١٢٧. تعفق: لاذ واستتر. والأرطى: شجر ينبت
في الرمل، ذو رائحة طيبة، له عروق حمراء، يديغ بورقها. ولها: أي للبقرة الوحشية.
وَبَذَتْ: سبقت وغلبت. والكَلَيْب: الكلاب.

(٣) فهو إذا أعمل ثاني العاملين في لفظ المعمول، وكان الأول محتاجاً لمرفوع، لا يضم، بل
يحذف تخلصاً من الإضمار قبل الذكر. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١: ٦١٤،
٦١٧ - ٦١٩، وأوضح المسالك ٢: ٢٨ - ٢٩.

(٤) يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما. الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن
عصفور ١: ٦١٧، وأوضح المسالك ٢: ٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠ واللفظ فيه: «ضربني وضربتُ قَوْمَكَ» وهو الصواب، بإعمال الثاني
والإضمار في الأول. والمثال الذي ذكره أبو حيان هو بهذه الصورة في شرح التسهيل لابن
مالك ١: ١٢٧ - ١٢٨. وانظر تعقيب أبي حيان عليه في ص ١٥١ الآتية.

فَأَفَرَدَ عَلَى تَقْدِيرِ وَضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّ. وَأَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ^(١):

وَبِالْبَدْوِ مِنَّا أَسْرَةٌ، يَحْفَظُونَنَا سِرَاعٌ إِلَى الدَّاعِي عِظَامُ كَرَائِرُهُ
فَأَفَرَدَ ضَمِيرَ الْأُسْرَةِ لِأَنَّهُ نَسَبَ إِلَيْهِمُ الْحَفْظَ، فَصَحَّ تَأْوِيلُهُمْ بِحِضْنٍ أَوْ
مَلْجَأٍ، فَجَاءَ بِالضَّمِيرِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَسْرَةٌ هُمْ بِحَفِظِهِمْ إِيَّانَا
مَلْجَأٌ عَظِيمٌ كَرَائِرُهُ^(٢). وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: «هُوَ أَحْسَنُ الْفَتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ»^(٣) لِأَنَّهُ
بِمَعْنَى: أَحْسَنُ فَتَى، فَأَفَرَدَ الضَّمِيرَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٤): «وَالِى نَحْوِ هَذَا أَشْرْتُ بِقَوْلِي: «أَوْ لِسَدِّ
وَاحِدٍ مَسَدَّهُمْ»، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِذُوا بِطُونَهُمْ﴾^(٥)، وَقَوْلُ الرَّاجِزِ^(٦):

وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ، وَبَرَدَ

لِأَنَّ النَّعَمَ وَاللَّبَنَ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الْأَنْعَامِ وَالْأَلْبَانَ» انْتَهَى كَلَامُ الْمَصْنَفِ فِي

شَرْحِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَيَأْتِي ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ كَضَمِيرِ الْغَائِبَةِ كَثِيرًا لِّتَأْوِيلِهِمْ بِجَمَاعَةٍ»
فَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ: لَا يَخْلُو ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ أَنْ يَعُودَ عَلَى جَمْعٍ سَلَامَةٍ، أَوْ عَلَى
جَمْعٍ تَكْسِيرٍ، أَوْ عَلَى اسْمٍ جَمْعٍ:

فَإِنْ عَادَ عَلَى جَمْعٍ سَلَامَةٍ نَحْوُ: الزَّيْدِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
إِلَّا بِالْوَاوِ نَحْوُ: الزَّيْدُونَ خَرَجُوا، وَلَا يَجُوزُ: الزَّيْدُونَ خَرَجَتْ، وَلَا:

(١) الْبَيْتُ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ ص ٧٦٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٢٨. الْكَرَاكِرُ: جَمْعُ كِرْكِرَةٍ،
وَالْكِرْكِرَةُ: رَحَى زَوْرِ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ، وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ.

(٢) قَالَ السَّخَاوِيُّ: «كَأَنَّهُ يُرِيدُ: عِظَامُ كَرَائِرُ مَا ذَكَرْتُ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْوَاحِدِ».

(٣) الْكِتَابُ ١: ٨٠، وَالْخَصَائِصُ ٢: ٤١٩، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١: ٦٢٠.

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٢٨.

(٥) سُورَةُ النُّحْلِ: ٦٦.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١: ١٢٩، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ ص ٤٢١، وَالتَّكْمِلَةُ لِلصَّغَانِيِّ وَاللِّسَانِ
(خَرَتْ). اللَّقَاحُ: ذَوَاتُ الْأَلْبَانِ مِنَ النَّوْقِ، وَاحِدُهَا لَقُوحٌ وَلِقُحَةٌ.

المؤمنون أَفْلَحَتْ، على التأويل بجماعة، كما يدلُّ عليه ظاهرُ كلام المصنف.

وإن عادَ على جمع تكسير جازَ ذلك، وجازَ أن يأتي كضمير الغائبة، وسواءً في ذلك أَكَّانَ الضميرُ مرفوعاً أو غيره، فالمرفوعُ كقوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَلَتْ﴾^(١)، وغيره كقول العرب: «الرجالُ وأَعْضادُها»^(٢).

وإن عادَ على اسم جمع جازَ أن يعود بالواو وبضمير المفرد، فتقول: الرَّهْطُ خَرَجُوا، والرَّهْطُ خَرَجَ، والرَّكْبُ سافَروا، والركبُ سافَرَ.

وأما قوله: «وَكُضْمِيرِ الْغَائِبِ قَلِيلاً»، وإنشأه / دليلاً على ذلك: [ب/١٠١:١]

فإِنِّي رَأَيْتُ الضَّامِرِينَ مَتَاعَهُمْ يَمُوتُ وَيَفْنَى

وأنَّ الشاعر أراد: يَمُوتُونَ وَيَفْنَوْنَ، فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون «متاعهم» بدلاً من «الضَّامِرِينَ»، والخبر عنه، كما تقول: إن الزَّيْدِينَ بِرَّهْمٍ واسعٍ، وكُنَى عن نفاد متاعهم بالموت على سبيل المجاز، والتقدير: فإنِّي رَأَيْتُ مَتَاعَ الضَّامِرِينَ يَنْفَدُ وَيَفْنَى. وهذا التأويل أقربُ من إجازة: الزِيدُونَ خَرَجَ؛ إذ في ذلك هدمٌ للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت المفرد^(٣) الشاذَّ المحتمل للتأويل.

وأما قوله: «وعلى ذلك - أي: على إفراد الضمير - يُحْمَلُ قول الآخر:

تعفُّق بالأرطى «

فهذا يدلُّ على أنه ساوى في الحكم بين «الضَّامِرِينَ» وبين «رجال» في إفراد الضمير، فتقول: الزِيدُونَ خَرَجَ، والرجالُ خَرَجَ، وذلك لا يجوز، وسيأتي الكلام في هذا البيت في باب الإعمال إن شاء الله.

(١) سورة المرسلات: ١١.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٧٨ حيث قال: «ويقال في مَثَل: الحربُ الرجالُ وأَعْضادُها»، والحليات ص ١٤٩.

(٣) ك، م: المفرد.

وقوله: «وقد أجاز س أن يقال: ضربتُ وضربني قومك، أراد: وضربوني، فأفرد على تقدير: وضربني مَنْ ثمَّ» فلم يُجزَّه س على الإطلاق، ولا هذا المثال الذي ذكره مثال س، بل قال س^(١): «وإن قال: ضربتُ وضربتُ قومك، فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أجملُ الفتيان وأحسنه وأكرمُ بنيهِ وأنبله، ولا بد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمَر مرفوع أو مُظهر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا قلت^(٢): ضربتُ مَنْ ثمَّ، وضربتُ قومك، وترك ذلك أجود وأحسن للبيان الذي يجيء بعده، فأضمر «مَنْ» لذلك^(٣)، وهو رديء في القياس، يدخل فيه أن تقول: أصحابه^(٤) جلسَ، تُضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً، فقولهم: «هو أجملُ الفتيانِ وأنبله» لا يُقاس عليه؛ ألا ترى أنك لو قلت، وأنت تريد الجماعة: هذا غلامُ القوم وصاحبُه، لم يحسن» انتهى كلام س. وفيه أنه أجازَ ذلك، وهو قبيح، وأنه رديء في القياس، وإنما أجازَه على قُبْحِه ورداءته في مكان خاص، وهو باب الإعمال؛ إذ قد سُمع نظيره في قوله:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

ولا يلزم من إجازته في هذا الباب أن يُجيز ذلك في غيره؛ ألا ترى أنه منع «هذا غلامُ القوم وصاحبُه» قياساً على «هو أجملُ الفتيانِ وأنبله». وظاهر كلام المصنف إجازة ذلك على قِلة.

وقوله: «أو لِسَدَّ واحدٍ مَسَدَّهُمْ حمل المصنف على هذا قول العرب: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجمَلُه». وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن جواز ذلك هو لِسَدَّ واحدٍ مَسَدَّ الجمع هو مذهب الفارسي، زعم أبو علي أنه إنما

(١) الكتاب ١: ٧٩ - ٨٠.

(٢) م، والكتاب: إذا مثلته.

(٣) زيد هنا في الكتاب بتحقيق هارون ما نصّه: «قال الأخفش». وهذه الجملة ليست في شرح

الكتاب للسيرافي ١: ١٨٩/ب.

(٤) م، والكتاب: أصحابك.

أُفِرِدَ الضميرُ لأنهم تارة يقولون: «هو أحسنُ فتى» فيفردون، وتارة يقولون: «هو أحسنُ الفتیان» فيجمعون، فتوهموا ذلك في حالة الجمع، فأفردوه رَغياً لكثرة ما يقولونه بالمفرد. والذي يدلُّ عليه كلامُ س أنه إنما أفرد كما أفرد في «ضَرَبْتِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ»، وهو على معنى «مَنْ ثَمَّ»، فكأنه قيل: هو أحسنُ الفتیان وأجملُ مَنْ ذُكِرَ.

قال أصحابنا: والصحيحُ أنَّ الأفراد في هذا إنما هو على معنى: مَنْ ذُكِرَ^(١)، والذي يدلُّ / على ذلك السماعُ؛ ألا ترى قوله ﷺ: «خيرُ النساءِ صَوَالِحُ نساءِ قُرَيْشٍ، أخنأه على وَلَدٍ في صِغَرِهِ، وأزعه على رَوْحٍ في ذاتِ يَدِهِ»^(٢)، فلو كان إفراد الضمير في هذا لأجل أنَّ المفرد يَقَعُ موقعَ الجمع فيه لقال: «أخنأها» لأن المفرد الذي يقع هنا إنما كان يكون «خير امرأة»، فكونه قال: «أخنأه» دليلٌ على أنَّ المراد: «أحنى مَنْ ذُكِرَ» لا ما قاله الفارسي.

وقولُ المصنف في الشرح^(٣): ومثلُ هذا قوله: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ إلى آخر كلامه، فليس مثله لأنه فرق بين جمع التكسير العاقل وجمع التكسير لغير العاقل، ويأتي حكم^(٤) جمع التكسير لغير العاقل قريباً إن شاء الله.

وقوله: ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيراً أي: يُفَرَّد. مثالُ ذلك في ضمير الاثنين ما أنشده المصنف^(٥):

(١) ذهب السهيلي إلى أن الأحسن أن تقول: إنهم أرادوا: أحسن شيء وأجمله. واستدل بالحديث التالي. نتائج الفكر ص ١٧٢. وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ٢٦٧، ٢٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح - الباب ١٢ - ٦: ١٢٠، والنفقات - الباب ١٠ - ٦: ١٩٣.

(٣) تقدم في ص ١٤٩ من هذا الجزء.

(٤) سيأتي في ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٥) البيت لذي الرمة. ديوانه ص ١٥٢١، والكامل ص ٩٥٠، والخصائص ٢: ٤١٩، وسفر

السعادة ص ٧٦١، وشرح التسهيل ١: ١٢٨. السالفة: صفحة العنق. والقذال: جِماع مؤخَّر

الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا.

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِدًّا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُ قَدْالَا
وقال آخر^(١):

شَرَّ يَوْمِيهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبَتْ عَنَزٌ بِحِذَجٍ جَمَلَا
وهذا لا دليل فيه على ما ذكر لأنه قال: «ضمير الاثنين بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيراً»، ولا يَدُلُّ البتان على ما ادَّعاه من أَنَّ المثنى يعود عليه الضمير مفرداً كثيراً على الإطلاق، لأن هذا المثنى الواقع في البيتين ليس معناه على التثنية؛ لأن معنى «أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ» جمعٌ، إذ معناه الخلائق. وكذلك «شَرَّ يَوْمِيهَا» يريد: أيامها، لا يريد حقيقة يومين اثنين، فهو من المثنى الذي يراد به الجمع، لا يُرَادُ به شَفْعُ الواحد، فلا يجوز: هذا أَحْسَنُ وَلَدَيْكَ وَأَنْبَلُهُ؛ إذ قد منع س^(٢) القياس على قولهم: هو أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ، فالقياس على ما ورد من ذلك مُنْتَى ويُرَادُ به الجمعُ أُولَى بالمنع، فكيف يُقَاسُ عليه المثنى الذي يَشْفَعُ الواحد؟

وقال^(٣) صاحب الإفصاح: «وإنما جاء فيه^(٤) لأن الثَّقَلَيْنِ جميعُ الجن والإنس، فهو جمع، فيعيدون الضمير على معنى الجمع مع قِلَّةِ هذا والمنع من القياس عليه» انتهى.

(١) هو بعض شعراء جَدِيس، أو امرأة من طَسَم، اسمها عَنَز، أو مدرج الريح الجرمي، واسمه عامر بن المجنون، أو حسان بن تبع. الكامل ص ٢٥٩، وأمثال أبي عبيد ص ٨٧ - ٨٨، والصحاح (عنز)، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٩، ٣٠٤، والتنبيه والإيضاح لابن بري (عنز) وفيه قصته، وسفر السعادة ص ٧٦١، والمستقصى ٢: ١٣٠، وجمهرة الأمثال ١: ٥٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٢٩، واللسان (حذج) و (عنز) و (يوم) و (أخا) والتاج (عنز). وفصل المقال للبكري ص ١١٥. وصدر البيت مثلاً، وعجزه مثلاً أيضاً. يُضْرَبُ للرجل يُظْهَرُ له البرُّ ويُرَادُ غائلته. عنز: امرأة من طَسَم، أخذت سبية، فحملت في حِذَج. ونصب «شَرَّ يَوْمِيهَا» بـ «ركبت» على الظرف. وأراد بيوميها يومَ سبيها ويومَ موتها، وهو شرهما عليها.

(٢) الكتاب ١: ٨٠.

(٣) ك: قال.

(٤) م: جاوزوا به.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ الْكَثْرَةَ بِوُجُودِ بَيْتٍ أَوْ بَيْتَيْنِ فَغَيْرُ سَدِيدٍ.

ومثال ذلك في ضمير الإناث: «خَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ» الحديث، هكذا مَثَّلَ المصنف، وقال^(١): «كَأَنَّهُ قَالَ أَخْنَى هَذَا الصَّنْفِ، وَأَخْنَى مَنْ ذَكَرْتُ، فَهَذَا بَعْدَ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ كَثِيرٌ» انتهى.

وَأَيْنَ كَثْرَةُ هَذَا وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ إِلَّا هَذَا الْأَثَرُ؟ مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ لَفْظُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ جَوَّزُوا النِّقْلَ بِالْمَعْنَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَحْرِيفِ الْأَعَاجِمِ الرُّوَاةِ، وَقَدْ ذَكَرَ س أَنَّ قَوْلَهُمْ: «هُوَ أَتَبَلُ الْفُتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ» لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. فَلَوْ كَانَ كَثِيراً كَمَا زَعَمَ الْمَصْنَفُ لُقِاسَ عَلَيْهِ س.

وقوله: وَدُونَهُ قَلِيلاً يَعْنِي: وَدُونَ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ يَجِيءُ ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ كضَمِيرِ الْوَاحِدِ قَلِيلاً. وَأَنشَدَ الْمَصْنَفُ شَاهِداً عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ / الشَّاعِرِ^(٢):

أَخُو الذُّبِّ يَغْوِي وَالْغُرَابِ، وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ يَطْمَعُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْمَعٍ
أَي: وَمَنْ يَكُونَا - أَي: الذُّبُّ وَالْغُرَابُ - شَرِيكِيهِ، فَأَفْرَدَ، كَأَنَّهُ قَالَ:
وَمَنْ يَكُنْ هَذَا النُّوعَ، أَوْ مَنْ يَكُنْ مَا ذَكَرْتُهُ.

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْبَيْتِ فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى دَعْوَاهُ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرُ فِي «يَكُنْ» مُفْرَداً عَائِداً عَلَى «مَنْ»، وَيَكُونُ «شَرِيكِيهِ» مِنَ الْمَقْلُوبِ، ثَنِّي شَرِيكَ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِفْرَادُ، وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الثَّنِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكُهُمَا، وَقَدْ عَمِلْتَ الْعَرَبُ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْقَلْبِ فِي الثَّنِيَّةِ، فَتَنَّتِ الْمَفْرَدَ، وَأَفْرَدَتْ الْمَثْنَى، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

(١) شرح التسهيل ١: ١٢٩.

(٢) البيت لامرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة، اسمها غَضُوبُ، تصف رجلاً مقيماً مع الأعراب في البادية. النوادر ص ٣٧١، وإيضاح الشعر ص ٣٤٩، والخصائص ٢: ٤٢٣، والمحتسب ٢: ١٨٠، وأمالى ابن السجري ٢: ٤٤.

(٣) تقدم في ١: ٢٢٧.

كَمَا دَحَسَتْ الثَّوْبَ فِي الْوَعَاءَيْنِ

قال النحويون: أراد الشاعر: كَمَا دَحَسَتْ الثَّوْبَيْنِ فِي الْوَعَاءِ. فكَذَلِكَ يَكُونُ هَذَا الْبَيْتُ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْمَصْنَفُ. وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(١):

فَعُدِّي مَكَانِي مِنْ مَعَدٍّ وَمَنْصِبِي فَإِنِّي شَرِيفُ الْمَشْرِقَيْنِ وَشَاعِرُهُ
فَتَأْوِيلُهُ: شَرِيفُ عَالَمِ الْمَشْرِقَيْنِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ سُؤَيْدِ بْنِ كُرَاعٍ^(٢):

خَلِيلِي قَوْمًا فِي عَطَالَةٍ، وَانْظُرَا أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحْوِ بَابَيْنِ أَمْ بَرْقًا
وَهَذَا شَذُوذٌ مُتَأَوَّلٌ، وَكَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ خُطَابِ الْاِثْنَيْنِ إِلَى خُطَابِ الْوَاحِدِ.
وَقَوْلُهُ: وَلَجَمَعَ الْغَائِبِ غَيْرِ الْعَاقِلِ مَا لِلْغَائِبَةِ وَالْغَائِبَاتِ مِثَالُ ذَلِكَ:
﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾^(٣) ﴿فَأَيَّتَ أَنْ يَحْمِلَهَا﴾^(٤).

وَنَقَصَ الْمَصْنَفُ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ مِنَ النَحْوِيِّينَ: إِنَّهُ قَدْ يَعُودُ
الْضَّمِيرُ عَلَيْهِ كَمَا يَعُودُ عَلَى الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكَ فِي
الْآتِنَا لَعِبْرَةً شَقِيكَرٌ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٥).

وَقَوْلُهُ: وَفَعَلْتُ وَنَحْوُهُ أَوَّلَى مِنْ فَعَلَنْ وَنَحْوِهِ بِأَكْثَرِ جَمْعِهِ أَيْ بِأَكْثَرِ جَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، مِثَالُهُ: الْجُدُوعُ انْكَسَرَتْ، هُوَ أَوَّلَى مِنْ: الْجُدُوعُ
انْكَسَرْنَ. وَكَذَا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ نَحْوُ: الْجُدُوعُ كَسَرَتْهَا، هُوَ أَوَّلَى
مِنْ: الْجُدُوعُ كَسَرَتْهُنَّ. وَإِلَى غَيْرِ الْمَرْفُوعِ أَشَارَ الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ: «وَنَحْوُهُ».

وَقَوْلُهُ: وَأَقْلَهُ - أَيْ: وَأَقْلُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْعَاقِلِ - وَالْعَاقِلَاتُ مُطْلَقًا

(١) ديوانه ص ٣١١. وصدره فيه: أَغْنَيْتِي بِكُنْهِي فِي نَزَارٍ وَمُقْبَلِي. وعجزه في سفر السعادة ص ٧٦٢. الكنه: القدر. والمقبل: الإقبال.

(٢) تقدم في ص ٩٠ من هذا الجزء.

(٣) سورة التكوين: ٢.

(٤) سورة الأحزاب: ٧٢.

(٥) سورة النحل: ٦٦.

- أي كان جمعاً صحيحاً أو جمعاً مكسراً - بالعكس، أي: النون وما أشبهها أولى من التاء وما أشبهها، مثال ذلك: الأَجْدَاعُ انْكَسَرْنَ، هو أولى من: الأَجْدَاعُ انْكَسَرَتْ، والأَجْدَاعُ كَسَرَتْهُنَّ أولى من: الأَجْدَاعُ كَسَرَتْهَا، قال تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(١)، لَمَّا أَعَادَ عَلَى «اِثْنِي عَشَرَ شَهْرًا» قال: (مِنْهَا)، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، لَمَّا أَعَادَ عَلَى «أَرْبَعَةَ» قال: (فِيهِنَّ).

ومثال ذلك في العاقلات في جمع السلامة: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(٢)، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(٣)، ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾^(٤)، ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بَيَاصَتَكِ﴾^(٥).

ومثال عَوْدِهِ كَعَوْدِ ضَمِيرِ الْوَاحِدَةِ قَوْلُكَ: الْهِنْدَاثُ خَرَجَتْ، وقول الشاعر^(٦):
وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتٍ يَبْتِي
أَغْيَابَ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ
قال: «رِجَالِكَ» ولم يقل: «رِجَالُكَ».

ومثال ذلك في جمع التكسير: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِغَدَتِهِنَّ﴾^(٧).
ومثال عَوْدِهِ كَعَوْدِ ضَمِيرِ الْغَائِبَةِ قَوْلُهُمْ: «النِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا»^(٨)، وقال الشاعر^(٩):

(١) سورة التوبة: ٣٦ والآية بتمامها: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ».

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٤) سورة الممتحنة: ١٠.

(٥) سورة الممتحنة: ١٢.

(٦) عقيل بن عُفْلَةَ الْمُزَنِّي. الحماسة ١: ٢٢٨ [الحماسية ١٣٨] وفيه تخريجه. والخزانة ٩: ١٥٦ - ١٥٩ [عند الشاهد ٧١٥].

(٧) سورة الطلاق: ١.

(٨) الحليات ص ١٤٩، وشرح جمل الزجاجي: ٢: ٣٩٥.

(٩) البيت في المقرب ١: ٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٦، وشرح الجزولية ص ٢٧١ وأوله فيهن: تركنا.

/ تَرَكَنَ الْخَيْلَ وَالتَّعَمَ الْمُفَدَّى وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا أَقِيْمِي [١: ١٠٣]

وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾^(١)، وقال الشاعر^(٢):

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَلَفَعَتْ وَاسْتَعَجَلَتْ نَضَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

وقال الآخر^(٣):

وَعَذَارِيكُمْ مُقْلَصَةٌ فِي دُعَاعِ النَّخْلِ تَجْتَرِمُهُ

ومثال الجمع بينهما في جملة واحدة قول الشاعر^(٤):

وَلَوْ أَنَّ مَا فِي بَطْنِهِ بَيْنَ نِسْوَةٍ حَيْلَنَ، وَلَوْ كَانَتْ قَوَاعِدَ عُقْرَا

فـ «كانت» ضمير الغائبة، و «قَوَاعِدَ عُقْرَا» ضمير الغائبات.

وقوله: وقد يُوقَعُ فَعْلَنَ مَوْقَعٍ فَعَلُوا طَلَبُ التَّشَاكُلِ مثاله ما رُوي في بعض الأدعية الماثورة: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَنْ أَضْلَلْنَ»^(٥) أَضْلَلْنَ^(٦) أي: وَمَنْ أَضْلَلُوا، وكان القياس

(١) سورة البقرة: ٢٥.

(٢) سُلمِي بن ربيعة بن السَّيِّد بن ضَبَّة. الحماسة ١: ٢٨٦ وفيه تخريجه. والنوادر ص ٣٧٥، والأُمالي ١: ٨١، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، والخزانة ٨: ٣٦ [عند الشاهد ٥٨٢]، والأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦] وقد نُسبت القصيدة فيه لعلاء بن أرقم. مَلَّتْ: شوت الخبز أو اللحم في المَلَّة، وهي الرماد الحارّ. وجواب إذا في البيت الذي بعده. وآخره في س: فَبَلَّتْ.

(٣) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٧١، وتهذيب اللغة ١: ٩٣، والتكملة للصغاني واللسان (دع) و (دعع)، والتاج (دعع) و (ذدعع). مقلصة: مشمرة. والدعاع: النخل المتفرق، أو رديء النخل. وتجترمه: تجني ثمره. ويروى آخره: تصطرمه.

(٤) البيت في جُمهرة اللغة ٢: ٢٨٠، ٣٨٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٠، واللسان والتاج (عقر).

(٥) ن: وما.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات - الباب ٩١ - الحديث ٣٥٢٣ - ٥: ٥٠٣. وهو في شرح التسهيل ١: ١٣٠. ورواية الترمذي: وما أَظْلَلْتُ، وما أَقْلَلْتُ، وما أَضْلَلْتُ.

هذا، أو يعود كما يعود على الغائبة، أي: وَمَنْ أَضَلَّتْ.

وقوله: كما قد يُسَوَّغُ - أي: التشاكل - لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكْمٍ ووزن قال المصنف في الشرح^(١): «كما حَمَلَ على الخروجِ مِنْ حُكْمِ التصحيح^(٢) إلى حُكْمِ الإعلالِ في قوله عليه السلام: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»^(٣)، وإنما حَقُّهُ تَلَوْتُ. وَمِنْ حُكْمِ الإدغامِ إلى حُكْمِ الْفَكِّ في قوله: «أَيُّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَذْبَبِ، تَنْبُحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِّ»^(٤)؟ وكما حَمَلَ على الخروجِ مِنْ وَزَنِ الكلمةِ إلى غيره، كقول العرب: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَثَ»^(٥) و «هَنَأَهُ وَمَرَّاهُ»^(٦)، و «فَعَلْتُهُ عَلَى مَا يَسُوءُكَ وَيَنْوُؤُكَ»^(٧)، ولا يقولون في الأفراد إلا «حَدَثَ» و «أَمَرَّاهُ» و «أَنَاءَهُ» انتهى.

ومن ذلك قولهم: «لَكَ الْفِدَا وَالْحِمَى»^(٨) و «مَازُورَاتٍ غَيْرَ

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) س، ح، ن، ك، ص، ف: الصحيح. وما أثبتته في «م» وشرح التسهيل.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - الباب ٦٨: باب الميت يسمع خفق النعال - ٩٢: ٢.

وخرجه غيره أيضاً، كالنسائي في الجنائز - الحديث ١١٠ - ٩٧: ٤ - ٩٨. ولفظ البخاري:

«عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: العبدُ إذا وُضِعَ في قبره، وتَوَلَّى أصحابه

حتى إنه ليسمع قَرْعَ نعالهم، أتاه مَلَكَانِ، فأقعداه، فيقولان له: ما كنتَ تقول في هذا الرجل

محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبدُ الله ورسولُهُ. فيقال له: انظُرْ إلى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبَدَلَكَ

اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ. قال النبي ﷺ: فيراهما جميعاً. وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا

أدري، كنتُ أقول ما يقول الناس. فيقال له: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ. ثم يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ

ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ. فيصيح صَيْحَةً، يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ».

(٤) الفائق ١: ٤٠٨، والنهاية في غريب الحديث ٢: ٩٦، وفتح الباري - كتاب الفتن ١٣: ٥٩

وفيه تخريجه. وقد قال النبي ﷺ ذلك لنسائه. الْأَذْبَبُ: أرادَ: الْأَذْبَ، فأظهر الإدغام

ليزاوج الحوَاب. وَالْأَذْبُ: الكثير وبر الوجه. والحوَاب: منهل، وأصله الوادي الواسع.

(٥) تهذيب اللغة ٤: ٤٠٦.

(٦) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١٢ - ١٣، والصحاح (مراً).

(٧) الكتاب ١: ٣٣٢، واللسان (نوا).

(٨) تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢. يريد أنهم يقولون «الفِدَا» مقصوراً ليس غير إذا كان مع الحمى،

وإذا لم يكن معه ففيه لغتان المد والقصر.

مَأْجُورَاتٍ»^(١) و «الغدايا والعشايا»^(٢) و^(٣):

هَـئَاكَ أَخْيِيَّةٌ وَلَاجُ أَبُوبَةِ

وقال س وقد ذكر أن «عولة» لا يكون إلا بعد «ويلة»^(٤): «وكذلك عول لا يكون إلا بعد ويل»^(٥)، قال: «كما أنَّ يَنْوُءَكَ يَتَّبِعُ يَسُوءُكَ»^(٥). فزعم ابن خروف - واستحسنه داود بن يزيد السَّعْدِيُّ^(٦) - أنه لا يقال يَنْوُءُكَ متعدياً إلا مع^(٧) يَسُوءُكَ، وأمَّا إن استعمل وحده فهو غير متعدٍّ. وتَّبِعَ المصنَّفُ ابن خروف في هذا القول. وزَّعم غيرهم أنَّ س لم يُرِدْ هذا لأن هذا تبع في

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز - باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١: ٥٠٢ - ٥٠٣: «عن علي قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوةٌ جُلُوسٌ، فقال: ما يُجْلِسُكُنَّ؟ قُلْنَ: نَتَنَظَّرُ الجنائزة. قال: هل تُغْسِلُنَّ؟ قُلْنَ: لا. قال: هل تَحْمِلُنَّ؟ قُلْنَ: لا. قال: هل تُذَلِّينَ فِيمَنْ يُذَلِّي؟ قُلْنَ: لا. قال: فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ». وقوله: «مأزورات» أصله: مَوْزُورَات، فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً، وهُمَزَتْ لتشاكل «مأجورات». وانظر: تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٩.

(٢) يعني قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا. وجمع غداة: غَدَوَات، لكنهم قالوا فيه «الغدايا» لازدواج الكلام. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (غدا)، وأمالى ابن الشجري ١: ٣٧٧.

(٣) عجزه: يَخْلِطُ بِالرِّ مِنْ الْجِدِّ وَاللِّينِ. وهو للقلّاح بن جناب، أو ابن مقبل، أو القَتَّال الكَلَّابِيُّ. تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢، والمنصف ٢: ٣٢٦، والصحاح (بوب)، والاعتصاف ٣: ٤٢٧، وأمالى ابن الشجري ١: ٣٧٨، والتنبيه والإيضاح لابن بري (بوب)، والتكملة للصَّغَانِي واللَّسَانِ (بوب). ويروى مضموم الروي. وانظر ذيل ديوان ابن مقبل ص ٤٠٦، فهو بيت مفرد فيه، وفيه تخريجه. وقوله أبوبة: جمع باب، وأصله: أبواب، وإنما قال أبوبة للازدواج.

(٤) ك، ح، ص، م: ويل. ن: عوله... ويله. وكتب في هامشها: أنَّ عول لا يكون إلا بعد ويل.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٦) داود بن يزيد أبو سليمان الغزنائي السَّعْدِيُّ [- ٥٧٣ هـ]. روى عن ابن الباذش، وأخذ عنه، وتصدر للإقراء في حياته. كان يقرئ العربية والأدب واللغة. روى عنه ابن خروف وغيره. وكان آخر النحاة بغرناطة والزهاد فيها. توفي بقرطبة. ومولده بعد الثمانين وأربعمائة بقليل. بغية الوعاة ١: ٥٦٣ - ٥٦٤.

(٧) ك: إلا بعد.

حكم، ومقصوده إنما هو اللفظ، ولأن ابن خروف زعم أن يَنْوئك هو يَنْوَأ بك، أي: يَنْهَض بك. وهذا باطل إذ معناه هنا ليس إلا يَنْهَضك أي يَسْوءُك ويجعلك تَنْهَض بِثِقَل، فهذا الموضع لـ «يَنْوَأ»، أَتَبَعُوا يَنْوَأ لِيَسْوءَ. انتهى [١٠٣: ١١ ب] ما زعم هذا الزاعم، وهو عين كلام / ابن خروف، وظن أنه قول غيره، وإنما أراد ابن خروف أنهم استعملوا ما كان يتعدى بحرف الجر متعدياً بنفسه حملاً على ما تَعَدَّى بنفسه وهو يَسْوءُ، وإذا استعمل يَنْوَأ وحده غير تابع لـ «يَسْوءُ» كان غير مُتَعَدٍّ - أي: بنفسه - لمنصوب، فإن تَعَدَّى فإنما يَتَعَدَّى بحرف الجر كما قال تعالى: ﴿لَتَنْوَأَنَّ بِالْمُصْبَكَةِ﴾^(١) أي لَتَنْيَأَنَّ الْعُصْبَةُ. وما ذكر من أن معنى يَنْهَض بك باطل ليس كذلك؛ لأن الباء للتعدية، فمعنى يَنْهَض بك: يَنْهَضُك، فالذي قاله ابن خروف صحيح، وما تخيل هذا الزاعم أن ما قاله هو تخريج مخالف لتخريج ابن خروف تَحْيَلٌ فاسد. وهذا استطراد في الشاكل لم تكن بنا حاجة إليه في باب المضممر.

ص: ومن البارزِ الْمُتَّصِلِ في الجرِّ والنصبِ ياءٌ للمتكلم، وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطب، ومكسورةٌ للمخاطبة، وها للغائبة، وهاءٌ مضمومةٌ للغائب، وإن وليت ياءً ساكنةً أو كسرةً كَسَرَهَا غيرَ الحجازيين، وتُشَبِّعُ حَرَكَتُهَا بعدَ متحرك، ويُخْتَارُ الاختلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً وفاقاً لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتَلَسُ الحركةُ بعدَ متحركٍ عند بني عُقِيل وبني كِلابٍ اختياراً، وعند غيرهم اضطراراً. وإن فَصَلَ المتحرك في الأصل ساكنٌ، حُذِفَ جَزْماً أو وَقْفاً، جازتِ الأوجهُ الثلاثةُ.

ش: ضميرُ الجرِّ كلُّه متصل، وضميرُ النصب منه مُتَّصِلٌ ومنفصلٌ كضمير الرفع، لكنه ليس فيه مُسْتَكِنٌ، ولَمَّا وَقَعَ الاشتراك في ضمير بين الرفع والنصب والجر - وهو «نا» ولفظ هُما وهُم وهُنَّ، هي من ضمائر الرفع المنفصلة ومن ضمائر النصب المتصلة ومن ضمائر الجر - سَهِّلَ عندهم أن

(١). سورة القصص: ٧٦.

يَشْرِكُوا بين الجرّ والنصب، فجميعُ ضمائر الجرّ هي ضمائر النصب المتصلة، وكذلك أَشْرَكُوا في الياء أيضاً، جعلوها من ضمائر الرفع المتصلة في خطاب المؤنث، وجعلوها من ضمائر النصب والجرّ للمتكلم، وهذه كلها أوضاعٌ لا تعليل لها. فمثالُ الياء: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمِينَ﴾^(١)، ومثالُ الكاف للمخاطب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾^(٢)، ومثاله للمخاطبة: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحَاكِي سَرِيًّا﴾^(٣).

ولو اتصل بهما هاء الإضمار فالأفصح أن لا تشبع حركتهما، بل تقول: الدرهمُ أُعْطِيَتْكَه، والجَبَّةُ كَسَوْتُكَهَا، وأُعْطِيَتْكَه وَكَسَوْتُكِهِ.

وحكى س أنَّ مِنَ العرب من يُشبع الحركة، قال س: «وَعَلِمَ أَنَّ نَاسًا مِنَ العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير وياء في التأنيث»^(٤). ثم قال: «وذلك قولك: أُعْطِيَتْكِهَا وَأُعْطِيَتْكِهُ لِلْمُؤنث، وتقول في التذكير: أُعْطِيَتْكَاهِ وَأُعْطِيَتْكَاهَا»^(٥) انتهى.

وحكى بعضهم^(٥) ذلك وإن لم تلحق هاء الإضمار، فتقول: أُعْطِيَتْكَاهُ وَأُعْطِيَتْكِهِي، وأنشدوا^(٦):

وَلَسْتُ بِخَيْرٍ مِنْ أَيْبِكَ وَخَالِكَا وَلَسْتُ بِخَيْرٍ مِنْ مُعَاظِلَةِ الْكَلْبِ

- (١) سورة الفجر: ١٥. وإثبات الياء في (أكرمني) في الوصل والوقف قراءة ابن كثير في رواية البزي. وقرأ نافع وأهل المدينة بياء في الوصل. ورويت عن أبي عمرو. السبعة ص ٦٨٤.
- (٢) سورة الضحى: ٣.
- (٣) سورة مريم: ٢٤.
- (٤) الكتاب ٤: ٢٠٠.
- (٥) سر صناعة الإعراب ص ٧٧٤.
- (٦) البيت لحسان. ديوانه ص ٤٠، والحيوان ٢: ١٩٧، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٤، والعمدة ١: ١٧٦. يروى بروايات يفوت بها الاستشهاد. عاظلت الكلاب معاظلة: لزم بعضها بعضاً في السفاد. يهجو بذلك أبا سفيان قبل إسلامه.

ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة لناس [١/١٠٤: ١] كثير من بني تميم وناس / من أسد، فيقولون: إئش ذاهبة، وما لش؟ يريد: إئك، وما لك؟ نصّ على ذلك س^(١). وقد أحكمنا الكلام على ذلك في التصريف في باب البذل.

ومثالها للغائبة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا﴾^(٢). وفي البسيط: «قيل: الهاء والألف هو الضمير. وحكى السيرافي^(٣) أنه لا خلاف في ذلك، واستدلّ بلزومها، ولو كانت صلة لم تلزم كما في ضربة. وقيل: هي زائدة^(٤)، بخلاف المذكر، وهو الصحيح، زادت تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت الهاء بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وتولدت عنها الألف، ولزمت لخفائها، بخلاف الواو، فلذلك ثبتت مطلقاً، سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتها أم لا.

وقد أجاز قوم^(٥) حذف هذه الألف في الوقف، وحملوا عليه قول الشاعر^(٦):

(١) الكتاب ٤: ١٩٩.

(٢) سورة الشمس: ٩.

(٣) شرح الكتاب ٥: ١٦٦ ب.

(٤) قاله الفارسي في الحجة ١: ١٣٨. وعنه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٩.

(٥) الحجة ١: ١٣٩ حيث ذكر أن المازني حكاه عن الفراء. وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤،

والإنصاف ص ٥٦٧. ونسب في المغني ص ٧١٣ للمبرد. وانظر شرح أبيات المغني

٧: ٣٤٧ - ٣٥١ [عند الإنشاد ٨٧٣]. ولم يسمهم السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٨٢/١.

(٦) صدر البيت: فلم أر مثلاً خباسةً واحد. وهو من أبيات لعامر بن جُوَيْن الطائي، قالها في

هند أخت امرئ القيس، وكان امرؤ القيس قد نزل على قوم فيهم عامر، فهم عامر أن يغدر

به ويغنم ماله وأخته. الكتاب ١: ٣٠٦ - ٣٠٧، وكتاب الاختيارين ص ٣٦ [القصيد ١٠]،

وجمهرة اللغة ١: ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ص ٢٠٤، والإنصاف ص ٥٦٠ - ٥٦١،

والمقرب ١: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٥١، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٢، وشرح

أبيات المغني ٧: ٣٤٧ - ٣٥١. الخباسة: الغنيمة، يعني مال امرئ القيس وأخته هنداً.

ونهنهت: كفت.

..... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

يريد: أَفْعَلُهَا^(١)، وهي لغة^(٢) ضعيفة، وأنشدوا^(٣):

عَلَّقْتُ بِالذُّبِّ حَبْلًا، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: الْحَقُّ بِأَهْلِكَ، وَاسْلَمْ إِلَيْهَا الذِّيبُ
إِمَّا تَفُوزُ بِهِ شَاةً، فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهُ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ
وحكى الفراء: بِالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بَهَ^(٤)، يريد: بِهَا^(٥).

ومثال الغائب: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾^(٦).

الهاء في ضربه هي الضمير لأنها نظيرة الكاف والياء في غلامك
وغلامي، ولأنه متصل. وحكمه أن يكون على حرف واحد، والواو زائدة
للتقوية، يدلُّ عليه حذفهم لها في الوقف، ولو كانت أصلاً لم يَجُزْ كما لم
يَجُزْ في «هُوَ» لأنها ساكنة.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْهَاءَ وَالْوَاوَ هُوَ الضَّمِيرُ. حكاه السيرافي^(٧)، وهو
مذهب الرَّجَّاجِ^(٧).

وقال بعضهم: الحذف ليس بدليل قاطع على الزيادة بدليل أنهم حذفوا

(١) أفعلها: أي الحَصْلَةُ. فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على اللام.

(٢) هي لغة طيِّئ كما في جمهرة اللغة ١: ٢٣٤، والأزهية ص ٤٠٣ - ٤٠٤، وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٥. ونسبت إلى لخم في الإنصاف ص ٥٦٨.

(٣) البيتان في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، وعنه في الخزانة ٥: ٢٧١ - ٢٧٢ [عند الشاهد ٣٨٣]، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٥٢، واللسان (ركب). والثاني في العمدة ٢: ٢٧٠، وضرائر الشعر ص ١٢٥. وفي الثاني منهما إقواء. وقوله: «تفوز» كذا في معظم النسخ. وفي ك: تفوت. وفي ف: يفوت. وفي المصادر: تقود. وفاز لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به.

(٤) تقدم في ص ١٢٤ من هذا الجزء.

(٥) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير: ق ٣٢/ب - مخطوط.

(٦) سورة الكهف: ٣٤.

(٧) شرح الكتاب ٥: ١٦٦/ب، وقد ذكر أن الزجاج نسبته لسيبويه. وانظر ق ١٦٧/ب -

١/١٦٨.

في ضَرْبِكُمْ وَعَلَيْكُمْ مَعَ أَنَّ الواو أصلية.

وقوله: وَإِنْ وَلَيْتَ يَاءٌ ساكنة مثاله: فِيهِ وَعَلَيْهِ، أو كسرة مثاله: بِهِ، كَسَرَهَا غَيْرُ الْحِجَازِيِّينَ. قال المصنف في الشرح^(١): «لغة الْحِجَازِيِّينَ^(٢) في هاء الغائب الضَّمُّ مطلقاً، وهو الأصل، فيقولون: ضَرْبُهُ، ومررتُ بِهِ، ونظرتُ إِلَيْهِ، ولغة غَيْرِهِم الكسْرُ بعدَ الكسرة أو الياء الساكنة إتباعاً، وبلغَةٌ غَيْرِهِم قرأَ الْقُرْآنَ إِلَّا حَفْصاً في ﴿وَمَا أُنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(٣)، و ﴿يَمَاعِلَهُدَّ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾^(٤)، وَحَمَزَةٌ في ﴿لِأَهْلِهِ أَتَكُونُونَ﴾^(٥) في الموضعين، فَإِنَّهُمَا قرَأَا بالضَّمِّ على لغة الْحِجَازِيِّينَ» انتهى.

وما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لغة الْحِجَازِيِّينَ فقط ليس كذلك، بل قد شاركهم غَيْرُهُم، قال الفراء: «قُرِيش وأهلُ الْحِجَازِ ومن جَاوَزَهُم من فُصَحَاءِ الْيَمَنِ يَرِفَعُونَ الْهَاءَ ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٦) و ﴿عَلَيْهِمَا﴾ و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ و ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٧) ونزلتُ بِهِ. وأهلُ نَجْدٍ من بني أَسَدٍ وَقَيْسٍ وَتَمِيمٍ يَكْسِرُونَهَا، نحو: عليه وعليهما وعليهم» انتهى.

وفي البسيط^(٨): «هذه الهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ، نحو: [أعطيه ويَزِمِيهِ، ما لم / تتصل بضمير آخر، نحو: يُعْطِيهِوهُ ولم يُعْطِيهِوهُ» انتهى.

^(٩) فَإِنْ وَلَيْتَ ساكناً غَيْرَ الْيَاءِ فهي مضمومةٌ على أصلها، نحو: مِنْهُ

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٢) الكتاب ٤: ١٩٥.

(٣) سورة الكهف: ٦٣. السبعة ص ٣٩٣ - ٣٩٤، ١٢٩، والنشر ١: ٣٠٥.

(٤) سورة الفتح: ١٠. السبعة ص ٣٩٤، ٦٠٣، والنشر ١: ١٢٩.

(٥) سورة طه: ١٠، والقصاص: ٢٩. السبعة ص ٤١٧، والنشر ١: ٣٠٥.

(٦) سورة الحجر: ٦.

(٧) سورة البقرة: ٢.

(٨) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير: ق ٣٢/١ - مخطوط.

(٩) زيد هنا في ص: قال.

وَعَنَّهُ وَلَمْ يَضْرِبْهُ. وكذلك في التثنية والجمع، نحو: مِنْهُمَا وَعَنَّهُمَا وَلَمْ يَضْرِبْهُمَا، وَمِنْهُمْ وَعَنَّهُمْ وَلَمْ يَضْرِبْهُمْ، وَمِنْهُنَّ وَعَنَّهُنَّ وَلَمْ يَضْرِبْنَهُنَّ.

وبنو تَغْلِبَ يقولون: مِنْهُمْ بكسر الهاء^(١)، ولا أَذْرِي أَيَطْرُدُونَ ذلك في منه ومنهما ومنهن وما أشبهه مما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا يَطْرُدُونَ ذلك^(٢). وقال الفراء: هي لغة مرفوضة.

وقوله: وَتُشَبِّعُ حَرَكَتُهَا بَعْدَ مُتَحَرِّكِ مِثَالِهِ: لَهُوَ وَيَهْي، والإشباع هو الأصل.

وقوله: وَيُخْتَارُ الْاِخْتِلَاسُ بَعْدَ سَاكِنٍ مُطْلَقًا سِوَاءَ أَكَانَ السَّاكِنُ حَرْفَ عِلَّةٍ، نحو: فِيهِ وَيَرْضَوْهُ، أم حرفاً صحيحاً، نحو: مِنْهُ وَعَنَّهُ وَأَكْرِمَهُ.

وقوله: وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ هُوَ الْمَبْرَدُ^(٣)، قال المصنف في الشرح^(٤): «رَجَّحَ سِ الْإِشْبَاعَ إِذَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ حَرْفَ لِينٍ، وَرَدَ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَيَعْضُدُهُ السَّمَاعُ» انتهى.

والذي يدلُّ عليه السماعُ هو ما ذكره س، وذُهب إليه، قال س^(٥) رحمه الله - واختصرناه بلفظه -: «إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ حَرْفُ لِينٍ فَإِنَّ حَذْفَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي الْوَصْلِ أَحْسَنُ، وَذَلِكَ: عَلَيْهِ يَا فَتَى، وَرَأَيْتَ أَبَاهُ قَبْلُ، وَهَذَا أَبُوهُ كَمَا تَرَى، وَالْإِتِمَامُ عَرَبِيٌّ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَاءِ الْمَذْكُورِ حَرْفُ لِينٍ أَثْبَتُوا الْيَاءَ

(١) نسبت هذه اللغة في الكتاب ٤: ١٩٦ لقوم من ربيعة. وقال فيها سيبويه: «وهذه لغة رديئة».

(٢) حكى أبو زيد أن رجلاً من بكر بن وائل قال: أخذت هذا منه ومنهما ومنهمي. قال أبو زيد: فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف. الحجة ١: ٦٩.

(٣) كذا. والذي في المقتضب أنه يختار الاختلاس إذا كان الساكن حرف علة، وأما إن كان غيره فقال فيه: «إن شئت أثبت، وإن شئت حذفت» المقتضب ١: ٣٧ - ٣٨، وانظر ص ٢٦٤ - ٢٦٥ منه أيضاً. وما ذكره ابن مالك هنا سبقه به السيرافي في شرح الكتاب ٥: ١٦٧/١. وانظر حاشية الكتاب ٤: ١٨٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٥) الكتاب ٤: ١٨٩ - ١٩٠.

والواو في الوصل، وقد يحذف بعضُ العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبلَ الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خَفِيٌّ نحو الألف، فكما كَرِهوا التقاء الساكنين في أَيْنَ ونحوها كَرِهوا أن لا يكون بينهما^(١) حرف قوي، وذلك قول بعضهم: مِنْهُ يا فتى، وأصابَتْهُ جائحة، والإتمامُ أَجْوَدُ لأنَّ هذا الساكن ليس بحرفٍ لين، والهاءُ حرفٌ متحرك انتهى.

وقال أبو عمرو: الإتمامُ أَجْوَدُ، بخلاف عَلَيَّه وإِلَيْهِ، فقد نَصَّ س أنَّ العرب تُثَبِّت في نحو: مِنْهُ وأصابَتْهُ، وأنَّ بعضَ العرب يحذف. وهذا مخالف لما قال المصنف: إن أبا العباس يَعْضُدُ السَّمَاع. وكان هذا الرجل قليل الإلمام بكتاب س، فكثيراً يَزِلُّ بمخالفته إِيَّاه.

قال المصنف: «وَمِنْ العرب مَنْ يَكْسِرُ هاءَ الغائب بعدَ كسرةٍ مفصولةٍ بساكن، ومنه ﴿أَزْجِيْهِ وَأَخَاهُ﴾^(٢) في قراءة ابن ذَكْوَانَ»^(٣).

وقوله: اختياراً روى هذه اللغة الكسائي عن بني عُقَيْل وبني كِلَاب، قال الكسائي: سمعتُ أعرابَ عُقَيْل وكِلَاب^(٤) يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٥) بالجزم^(٦)، و﴿لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بغير تمام، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر: (لَهُ) وَ يِهِ بالاختلاس. وبها قرأ يعقوبُ: ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتٌ﴾^(٧) بالاختلاس.

(١) بينهما: سقط من س.

(٢) سورة الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦. السبعة ص ٢٨٨. ويريد: في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٣٢.

(٤) نسبت هذه اللغة للقبيلتين في شرح الكافية ٢: ١١، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧، وفيه قول الكسائي المذكور.

(٥) سورة العاديات: ٦.

(٦) ذكر الأخفش أن إسكان هاء الإضممار في لغة أزد السراة كثير، معاني القرآن ص ٢٧، والمحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧٠. وانظر الأصول ٣: ٤٦١.

(٧) سورة المؤمنون: ٨٨، ويس: ٨٣. وفي النشر ١: ٣١٢ أن رويساً اختلس كسر الهاء من =

وقال الفراء: العربُ تَصِلُ الهاءَ بالواو إذا رَفَعَتْ مثل «رَفَعَهُو إِلَيْهِ» وبالياء إذا كَسَرَتْ نحو: «يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ»^(١)، وهي أفصح اللغات. وبعضُ قيسٍ يَحذفون الواو والياء، فيقولون: «يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ» باختلاسِ الهاءِ، «وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ»^(٢) باختلاس، و«رَفَعَهُ إِلَيْهِ»، أنشدني بعضُ بني عامر^(٣) / :

[١/١٠٥: ١]

أنا ابنُ كِلابٍ وابنُ أَوْسٍ، فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي
وبعضُ العربِ يقفُ على الهاءِ جَزْماً في الوصل والقطع، كما قرأ حمزة^(٤) والأعمش^(٥)، وَلَسْتُ أَشْتَهِي ذلكَ لَأَنَّهَا شَادَّةٌ، فَأَمَّا مَنْ لُغَتُهُ التَّخْفِيفُ فَمِثْلُ قولِ الشاعر^(٦):

عَسَى ذَاتَ يَوْمٍ أَنْ تَعُودَ بِهَا النَّوَى عَلَى ذِي هَوَى حَيْرَانَ قَلْبُهُ طَائِرٌ
وَأَمَّا مَنْ حَذَفَ الحَرَكََةَ البَتَّةَ فَمِثْلُهُ قولُ الراجز^(٧):

أَخْنَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رِجْلاً وَيَدَا يُقْسِمُ لَا يُضْلِحُ إِلَّا أَفْسَدَا
فَيُضْلِحُ اليَوْمَ، وَيُفْسِدُهُ غَدَا

= (بيده) في المواضع الأربعة، أي: في موضعي البقرة وحرف المؤمنون ويس. ورويس أحد رواة يعقوب.

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) تهذيب اللغة ٨: ١٦٦ والصحاح واللسان (غطى)، والإنصاف ص ٥١٨، والممتع ص ٧٢٧. مغطي القناع: خامل الذكر. وموضع الاستشهاد في قوله: «قِنَاعُهُ»، فقد اختلس ضمة الهاء اختلاصاً، وضبط في بعض هذه المصادر «لمجتلي» بياء قبلها كسرة.

(٤) السبعة ص ٢١٢. وقد ذكر ابن مجاهد أن الفراء روى ذلك عن الكسائي عن حمزة. وانظر: النشر ١: ٣٠٥، والإتحاف ١: ١٥٠ - ١٥٤.

(٥) الإتحاف ١: ١٥٠ - ١٥٤.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه.

ومثله^(١):

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وهذا الذي حكاه الكسائي والفرّاء عمّن حكّوه من العرب لم يحفظه
س لشذوذته وندوره، بل نصّ س على أن الحذف للياء والواو لا يجوز إلا في
الاضطرار، قال س^(٢): «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات
ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى
على الأصل إلا أن يضطرّ شاعرٌ فيحذف» انتهى.

وقول س: «لأنه لم تأت علة مما ذكرنا» العلة التي ذكرها هي أن يكون
قبلها حرف ساكن، إما حرف لين فالحذف أحسن، وإما غيره فالإثبات أحسن.
وكذلك حذف الصلة وحذف حركة الضمير، وأنشدوا على الضرورة
قوله^(٣):

..... ما حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا، وَلَا اعْتَمَرَا

وقوله^(٤):

(١) البيت من قصيدة ليعلى الأحوال الأزدي. وقيل: إنها لعمر بن أبي عمارة الأزدي. وقيل:
إنها لجوّاس بن حيّان من أزد عمان. الخزّانة ٥: ٢٦٩ - ٢٧٨ [الشاهد ٣٨٣]، وشرح جمل
الزجاجي ٢: ٥٨٦. وقد خرّجته في سر صناعة الإعراب ص ٧٢٦ - ٧٢٧. أخيله: من
أخلت السحابة إذا رأيته مخيلة للمطر، أي: تخيل من رآها أنها ممطرة، والهاء في أخيله
تعود على البرق المذكور في بيت قبله. ومطوأي: صاحباي.

(٢) الكتاب ٤: ١٩٠.

(٣) رجل من باهلة. وصدر البيت: أَوْ مُعْتَرِ الظَّهْرِ يُثْنِي عَنْ وَلِيِّتِهِ. وهو في الكتاب ١: ٣٠،
والمقتضب ١: ٣٨، والحجة ٥: ٣٨٧، وتحصيل عين الذهب ص ٦٥، والإنصاف
ص ٥١٦، وضرائر الشعر ص ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦. ذكر لصاً يتمنى سرقة
بعير لم يستعمله ربّه في سفر لحج أو عمرة فيُنْضِيه. معبر الظهر: كثير الشعر في امتلاء.
والولية: البرذعة. وثني عن وليته: يجعلها تنبؤ عنه لسمنه وكثرة وبره.

(٤) مالك بن خزيمة الهمداني. وقيل: حريم، أو خزيم، أو خزيم. انظر السمط ص ٧٤٨ -
٧٤٩. وصدر البيت: فَإِنْ يَكُ غَنّاً أَوْ سَمِيناً فَإِنِّي. وهو في الكتاب ١: ٢٨، والأصمعيّات =

..... سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

وقوله:

..... وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وقوله^(١):

..... إِلَّا لِأَنَّ عَيْنَوْنَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

قال أصحابنا^(٢): «وحذف حركة الضمير في الضرورة أحسن من حذف الصلة وإبقاء الحركة؛ لأنَّ الأول فيه إجراء الوصل مُجرى الوقف، فكما تقول: به، وضربته، ويضربه في الوقف، فكَذلك في الوصل، وأمَّا حذف الصلة وإبقاء الحركة فإنه لم يُجَرَّ الوصل مُجرى الوقف، ولا أبقى الوصل على ما كان ينبغي أن يكون عليه».

وقوله: وعند غيرهم اضطراباً أي: عند غير كلاب وعُقَيْل لا يكون حذف الصلة والاختلاس، ولا حذفها والإسكان للهاء، إلا في ضرورة الشعر. وقد ذكرنا الشاهد على ذلك.

وفي الإفصاح: إسكانها إذا تحرك ما قبلها لا يجوز عند س إلا في الشعر، وكذلك تحريكها بلا صلة إلا إذا حُذف ما^(٣) قبلها، نحو قوله: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾^(٤)، وما سواه ضرورة، وهو من إجراء الوصل مُجرى الوقف.

= ص ٦٧ [الأصمعية ١٥]، والكامل ص ٥٥٢، والمقتضب ١: ٣٨، ٢٦٦، وضرائر الشعر ص ١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦.

(١) صدره: وأثرب الماء ما بي نحوه عطش. وهو في المحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ١٢٨، ٣٧١، و٢: ١٨، وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٧، واللسان (ها) ٢٠: ٣٦٧،

وضرائر الشعر ص ١٢٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٧، والمقرب ٢: ٢٠٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٦ - ٥٨٧.

(٣) ما: انفردت به ف، ن. وقد كتب فيهما بين السطرين.

(٤) سورة الزمر: ٧. قرأها بعض القراء السبعة: (يَرْضَهُ) موصولة بواو، وبعضهم يضم الهاء من غير إشباع، وبعضهم يسكنها. السبعة ص ٥٦٠ - ٥٦١. وإن رمت المزيد فراجع معجم القراءات القرآنية ٦: ٩ - ١٠.

وهو عند أبي الحسن^(١) لغة. وقال الفراء: أصله الشعر.

وقوله: وَإِنْ فَصَلَ المتحرك في / الأصل ساكن، حُذِفَ جَزْماً أَوْ وَقْفاً، جازت الأوجه الثلاثة: أي: وإن فصل الضمير المتحرك فصله^(٢) في الأصل ساكن حُذِفَ جَزْماً، نحو: «يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ»^(٣) إذ أصله قبل دخول الجازم: يُؤَدِّهِ، وكذلك (نُضِلِّهِ)^(٤) أصله نُضِلِّهِ، وكذلك: «يَرِضُهُ لَكُمْ»^(٥) أصله يَرِضَاهُ لَكُمْ. ومثاله وقفاً - أي غير جزم - قوله: «فَالْقَلْبُ إِلَيْهِمْ»^(٦) أصله أَلْقِيهِ. وقوله: «في الأصل» متعلق بـ «فَصَلَ» لا بـ «المتحرك».

والأوجه الثلاثة هي: الإشباع إذ صار في اللفظ نحو: بِهِ وَضَرَبَهُ؛ إذ هي هاء متصلة بحركة، فاعتبر اتصالها بالحركة.

والاختلاسُ نظراً إلى أن أصلها أن تُختلس الحركة، ولا اعتداد بكونه وَلِيَّ الهاء حركة؛ لأنَّ ولايتها إياه^(٧) إنما هو^(٨) بحكم العرض، ولا اعتداد بالعارض غالباً.

والتسكينُ نظراً إلى أن هذه الهاء حَلَّتْ مَحَلَّ المحذوف الذي كان حَقُّهُ لو لم يكن حرف العلة أن يُسَكَّنَ، فأعطيت الهاء ما يَسْتَحِقُّه المحلُّ من السكون.

وثبت في بعض النسخ بعد قوله: «جازت الأوجه الثلاثة» ما نَصَّه: «وإشباع كسرة للتأنيث في نحو: ضَرَبْتَهُ وَأَعْطَيْتَهُ لُغَةً رَبْعِيَّةً» انتهى. وتقدم لنا

(١) معاني القرآن له ص ٢٦، والحجة ١: ١٣٤، ٢٠٥ و ٥: ٣٢٨، ٣٨٧.

(٢) م: بصلة.

(٣) سورة آل عمران: ٧٥.

(٤) سورة النساء: ١١٥.

(٥) سورة الزمر: ٧.

(٦) سورة النمل: ٢٨.

(٧) م: الهاء.

(٨) ن: هي.

الكلام^(١) على إشباع الكسرة في نحو: أعطيتُكيه، والفتحة في نحو: أعطيتُكاه. وأما ضَرَبْتِه فقال س^(٢): «وحدثني الخليل أنَّ ناساً يقولون: ضَرَبْتِيه، فيُلحقون الياء، وهذه قليلة» انتهى. وقد تَبَّهنا^(٣) على ذلك عند شرحنا قول المصنف: «وتُكسَرُ للمخاطبة».

ص: ويَلِي الكاف والهاء في التثنية والجمع ما وَلِي التاء، وَرُبَّمَا كُسِرَت الكافُ فيهما بعدَ ياء ساكنةٍ أو كسرة. وَكُسِرَ مِيمُ الجمعِ بعدَ الهاءِ المكسورةِ باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ وبإشباعٍ دُونَهُ أَقْسَرُ، وَضُمَّهَا قبلَ ساكنٍ وإسكانها قبلَ متحركٍ أَشْهَرُ، وَرُبَّمَا كُسِرَتْ قبلَ ساكنٍ مطلقاً.

ش: مثَالُ ذلك: ضَرَبَكُمَا غُلَامُكُمَا، وَضَرَبَكُمُ غُلَامُكُمُ، وَضَرَبَكُنَّ غُلَامَكُنَّ، وَضَرَبَهُمَا غُلَامُهُمَا، وَضَرَبَهُمُ غُلَامُهُمُ، وَضَرَبَهُنَّ غُلَامُهُنَّ. وَمَنْ كَسَرَ فِي يِهْ وفيه كسر في يَهُمَا وفيهما وَبِهِمْ وفيهِمْ وَبِهِنَّ وفيهِنَّ. وَمَنْ لَمْ يَكْسِرْ ضَمَّ، فقال: بِهِمَا وفيَهُمَا وَبِهِمْ وفيَهُم وَبِهِنَّ وفيَهُنَّ.

وفي الإفصاح: إِنْ كَانَ قَبْلَهَا كسرةٌ أو ياءٌ فَأَكْثَرُهُمْ يَكْسِرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ، وَهَم قَلِيلٌ، فيقولون: بِهِمَا وفيَهُمَا وفيَهُمُ. قال أبو عمر: «وَالضَّمُّ مَعَ الياءِ أَكْثَرُ مِنْهُ مَعَ الكسرةِ». قال: «وَأَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ فِي «هَمْ» إِذَا كَسَرُوا أَلْحَقُوا الياءَ، وَهَم تَمِيمٌ وَعَامَّةُ قَيْسٍ، وَأَنَاسٌ يُسَكِّنُونَ المِيمَ، وَهَم قَوْمٌ مِنْ أَسَدَ وَكِنَانَةَ مِنْ قَيْسٍ».

وَأَمَّا الكافُ فمضمومةٌ فِي التثنية والجمع سواءَ أَكَانَ قَبْلَهَا كسرةٌ أم ياءٌ أم غَيْرُ ذلك، نَحْوُ: فَيَكُما وَبِكُما وَلَمْ أَكْرِمْكُما. وَكَذلك فِي الْجَمْعِ لِلْمَذْكَرِ وَالْمؤنثِ، وَتَسْكِينُ مِيمِ الْجَمْعِ أَعْرَفُ مِنَ الإِشْبَاعِ وَالِاخْتِلَاسِ إِذَا لَمْ يَلِهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَخِلَافُ يُونُسَ فِي جَوَازِ التَّسْكِينِ هُنَا إِذَا وَلِيَها ذلك الضمير

(١) تقدم في ص ١٦١ من هذا الجزء.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٠.

(٣) انظر ص ١٣٢ من هذا الجزء.

مثله في نحو: رَأَيْتُمُوهُ.

وفي الإفصاح: قال أبو عمرو^(١): «فإذا^(٢) لَحِقَهَا المضمَرُ ألحقوا الواوِ نحو: أَعْطَيْتُكُمْوهُ». قال: «ولا يَكْسِرُ الكافَ مَنْ يُؤْخَذُ بِلُغَتِهِ، وقد حكى [١٠٦: ١] يونس^(٣) أَعْطَيْتُكُمْهُ / ساكنة الميم».

وقوله: وَرُبَّمَا كُسِرَتِ الكافُ فيهما - أي في التثنية والجمع - بعد ياء ساكنة - نحو: فَيَكْمَا وفَيَكِم وفَيَكِن - أو كسرة نحو: بِكْمَا بِكِم بِكِن. وكسرة هذه الكاف حكاها الفراء لغةً للنمر، قال: «يقولون: السلامُ عليكم، ولا نعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم» انتهى.

وقد حكاها س عن غير النمر، قال س^(٤): «وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائل: مِنْ أَحْلَامِكُمْ وَبِكْم، شَبَّهَهَا بالهاء لأنها عَلِمُ إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فَاتَّبَعَ الكسرة الكسرة حيثُ كانت حرفَ إضمار، وكان أَخَفَّ عليهم من أن تُضَمَّ بعد أن تكسر، وهي رَدِئَةٌ جدًّا، سمعنا أهلَ هذه اللغة يقولون للحطيئة^(٥)».

وإنَّ قال مَوْلَاهُمْ على جُلِّ حادِثٍ من الذَّهْرِ: رُدُّوْا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ، رُدُّوا» انتهى.

إلا أن س لم ينقل ذلك إلا فيما كان قبل الكاف التي للجميع في المذكر كسرة، والفراء نقل فيما قبل تلك الكاف ساكن، فيجىء من مجموع

(١) ح: ص: أبو عمرو.

(٢) ك، م، ن: وإذا.

(٣) الكتاب ٢: ٣٧٧.

(٤) الكتاب ٤: ١٩٧.

(٥) ديوانه ص ١٤٠، والكتاب ٤: ١٩٧، والمقتضب ١: ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٤، وشرح التسهيل ١: ١٣٤. المولى هنا: ابن العم. وجل حادث: الجليل من الأمر.

التَّغْلِيلِ أَنَّهُ قَدْ تُكْسَرُ الْكَافُ فِي الْجَمْعِ فِي الْمَذْكَرِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْكَافِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ، وَهَلْ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الثَّنِيَّةِ، نَحْوُ: بِكَيْمَا وَفِيكَيْمَا، وَفِي الْجَمْعِ فِي الْمُؤنَّثِ، نَحْوُ: بِكَيْنٌ وَفِيكَيْنٌ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ نَقْلٍ، وَلَا يَكَادُ الْأَمْرُ يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ التَّحْرِيَّ فِي النِّقْلِ أَحْوَطٌ، فَقَدْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ الْمُفْتَرَقَاتِ^(١)، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُتِمَاتِلَاتِ، فَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْكَافِ سَاكِنٌ غَيْرَ الْيَاءِ نَحْوُ: لَمْ أَضْرِبْكُمْ فَالضَّمُّ.

وقوله: باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ مثله: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾^(٢)، و ﴿يُؤَفِّيهِمُ اللَّهُ﴾^(٣). وإنما كان كسرُها أقيسَ من الضَّمِّ لأجل الإِتْبَاعِ، وَإِذَا كَانُوا يُتَّبَعُونَ فِي الْكَلِمَتَيْنِ مَعَ انْفِصَالِهِمَا فَلَأَن يُتَّبَعُوا فِيمَا هُوَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ أُولَى.

وقوله: وبإشباعٍ دُونَهُ أقيسُ أَي دُونِ السَّاكِنِ. مثله: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَةً﴾^(٤)، ﴿تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾^(٥). قال^(٦): «ويجوز الإسكان والاختلاس، فيقولون: بِهِمْ وَبِهِمْ».

وإنما كان الإشباعُ أقيسَ لَأَنَّ أَصْلَ الضَّمِّ أَن يُوَصَلَ بِحَرْفِ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ أَلِفٍ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ، فَإِذَا تَنَوَّاهُ وَصَلُوا الْمِيمَ بِأَلْفٍ، فَإِذَا جَمَعُوا زَادُوا فِي الْمَذْكَرِ مِيمًا، وَوَصَلُوهَا بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ. وَكَذَلِكَ فِي الْمُؤنَّثِ يَزِيدُونَ أَيْضًا نَوْنًا مُشَدَّدَةً، وَهِيَ بِحَرْفَيْنِ، لِيَتَسَاوَى الضَّمِيرَانِ فِي أَنَّهُ زَيْدٌ عَلَى الْكَافِ وَالْهَاءِ حَرْفَانِ.

وقوله: وَضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ - نَحْوُ: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ - وَإِسْكَانُهَا قَبْلَ مُتَحَرِّكِ - نَحْوُ: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ﴾ - أَشْهُرُ، وَلِذَلِكَ قَرَأَ أَكْثَرُ

(١) س: المتفرقات.

(٢) سورة البقرة: ١٦٦. وهذه قراءة أبي عمرو. السبعة ص ١٠٩، والنشر ١: ٢٧٤.

(٣) سورة النور: ٢٥.

(٤) سورة الأنفال: ١١٦.

(٥) سورة النحل: ٢٧.

(٦) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل.

القراء^(١) بالضمّ قبل الساكن، وبالإسكان قبل المتحرك، كأنهم كرهوا أن تتوالى كسرات في نحو «بِهْمِي» وياء، فحَقَّقُوا بحذف الصلة وحذف ما تولَّدت عنه، وهي الحركة.

وإنما قال المصنف: «بعد الهاء المكسورة» احترازاً مما الهاء فيه مضمومة، نحو «تَتَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ»^(٢)، وَيَضْرِبُهُمُ الرَّجُلُ، فإن الميم لا تُكسَرُ.

فإن كانت الهاء مُخْتَلَفًا فيها، نحو هاء (عَلَيْهِمْ): فَمَنْ ضَمَّ الهاءَ أَتَبَعَ حركة الميم حركة الهاء إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحو: «إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ»^(٣)، و: «عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ»^(٤)، وهي لغة كِنَانَة وبعض بني سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. وَمَنْ كَسَرَ الهاءَ أَبْقَاهَا مكسورة، وكَسَرَ الميم إذا لَقِيَها / ساكنٌ كما تقدَّم، ولغة بعض بني أَسَدٍ كَسَرُ الهاءِ ورفعُ الميم، نحو: «عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ»^(٥).

وفي البسيط^(٦): «وأما ضمير الجمع نحو عليهم^(٧) وإليهم في لحاق الواو فالحذف هو اللغة الفصيحة»^(٨)، قال الفراء: هي لغة بني سَعْدٍ وَكِنَانَة انتهى.

فإن كان ما قبلها ضَمًّا نحو: يَضْرِبُهُمْ، أو فَتْحًا نحو: لَنْ يَضْرِبَهُمْ، أو أَلْفًا نحو: عَصَاهُمْ، أو واوًا نحو: يَغْزُوهُمْ، ضُمَّتِ الهاءُ. أو كسرةً أو ياءً ساكنةً فالكسرُ الأَفْصَحُ، والضمُّ قال الفراء: لغة قريش أو أهل الحجاز وَمَنْ

(١) السبعة ص ١٠٨ - ١١١، والنشر ١: ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) سورة النحل: ٢٨، ٣٢.

(٣) سورة الأنعام: ٩٣.

(٤) سورة الأعراف: ٣٠.

(٥) سورة فصلت: ٣٠.

(٦) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير: ق ٣٤/أ - مخطوط. وفيه حذف.

(٧) س: إليهم.

(٨) ك، ن: الفصحى.

حولهم من فصحاء اليمن. فيصيح في «عليهم» ثلاث صور: عليهمو عليهم، عليهم عليهم، عليهمو، ويمتنع عليهم لأن «فعل» للأفعال. وإذا حذف حرف المد وجب إسكان الميم، ولا تحرك إلا للالتقاء، فإمّا على أصل التقاء الساكنين أو بحركة الأصل، قال أبو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين. وقال الفراء: هي لغة بني أسد. وقال الفراء^(١): الكسر لغة سليم. انتهى^(٢)، وفيه بعض تمثيل وحذف.

وقوله: وزبما كسرت قبل ساكن مطلقاً أي: كسرت الميم قبل ساكن وإن لم تكن الهاء مكسورة، نحو قوله^(٣):

وَهُمِ الْمُلوُكُ، وَمِنْهُمْ الحُكَّامُ

وقول الآخر^(٤):

ألا إنَّ أصحابَ الكَيفِ وجدُّهُمْ هُمِ الناسُ لَمَّا أخَصَبُوا وتَمَوَّلُوا

وذكر الفراء^(٥) أنَّ العرب جميعاً يقولون: «ألا إنَّهُمْ هُمِ المُفسِدُونَ»^(٦)، فيرفعون الميم من «هم» عند الألف واللام، إلا بني سليم، فإنني سمعت بعضهم يُشدد:

فَهُمْ بِطانَّتُهُمْ، وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ القُضاةُ، وَمِنْهُمْ الحُجَّابُ^(٧)

(١) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٢) من البسيط لابن العلي ق ٣٤/أ.

(٣) صدر البيت: فَهُمْ بِطانَّتُهُمْ، وهم وَزَرَاؤُهُمْ. وهو في الخصائص ٣: ١٣٢، والمحتسب

١: ٤٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، وشرح المفصل ٣: ١٣٢.

(٤) البيت مطلع قصيدة لعروة بن الورد. ديوانه ص ١١٩، والأغاني ٣: ٧٧ [ترجمة عروة] طبع

دار الثقافة، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٨، والمحتسب ١: ٤٥، وشرح المفصل

٣: ١٣١. الكنيف: الحظيرة من الشجر. ورواية الديوان والأغاني «كما الناس»، وبها يفوت

الاستشهاد.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

(٦) سورة البقرة: ١٢.

(٧) هذه رواية الفراء كما في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٩.

ص: فصل

تَلْحَقُ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِنْ نُصِبَ بِغَيْرِ صِفَةٍ أَوْ جُرَّ بِمِنْ أَوْ عَنْ أَوْ قَدْ أَوْ قَطُّ أَوْ بَجَلٍّ أَوْ لَدُنْ نَوْنٌ مَكْسُورَةٌ لِلْوَقَايَةِ. وَحَذْفُهَا مَعَ لَدُنْ وَأَخَوَاتِ لَيْتَ جَائِزٌ، وَهُوَ مَعَ بَجَلٍّ وَلَعَلَّ أَعْرَفُ مِنَ الثَّبُوتِ، وَمَعَ لَيْسَ وَلَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطُّ بِالْمَكْسُورِ. وَقَدْ تَلْحَقَ مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. وَهِيَ الْبَاقِيَةُ فِي «فَلَيْتَنِي» لَا الْأُولَى وَفَاقًا لِسَيُوبِهِ.

ش: أَصْلُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْحَرَكَةُ، كَمَا أَنَّ النُّونَ فِي فَعَلَنْ وَالتَّاءَ فِي ضَرَبْتُ مُتَحَرِّكَتَانِ، فَأَمَّا الْوَاوُ فِي ضَرَبُوا، وَالْيَاءُ فِي اضْرِبْنِي فَمَحْمُولَانِ عَلَى الْأَلْفِ لِأَنَّهُمَا ضَمِيرَا رَفْعٍ، حَرْفَا مَدٍّ وَلَيْنِ مِثْلَهَا، وَالْأَلْفُ لَا تَتَحَرَّكُ لِمَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهَا لِغَيْرِهَا، فَحَمَلُوهُمَا عَلَيْهَا كَمَا حَمَلُوا الْكُسْرَةَ فِي مَسَلَمَاتٍ عَلَى يَاءِ مُسْلِمِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّ الْمَدَّ الَّذِي فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ، قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ^(١)، قَالَ: «وَحُجَّةٌ مَنْ أَسْكَنَ أَنَّ الْيَاءَ تُسْتَقْتَلُ فِيهَا الْفَتْحَةُ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَسْكِينِ مَعْدِي كَرَبٍ وَقَالِي قَلَا فِي الْمَرْكَبِ وَالْإِضَافَةِ، وَأَنَّهَا تُحذفُ مِنْهَا الْفَتْحَةُ فِي الْكَلَامِ، وَيَكْثُرُ فِي الشَّعْرِ حَتَّى زَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ قِيَاسُ لِقْوَةِ شَبْهَهَا بِالْأَلْفِ»^(٢) انْتَهَى.

وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ: «بِغَيْرِ صِفَةٍ» أَنْ يُنْصَبَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي وَبِالْمُضَارِعِ وَبِالْأَمْرِ وَبِاسْمِ الْفِعْلِ وَبِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: ضَرَبْتَنِي وَيَضْرِبُنِي وَاضْرِبْنِي وَعَلَيْكَنِي وَرُوَيْدُنِي، وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: «عَلَيْكَ بِي»، حَكَاهُ س^(٢)، لِأَنَّ

(١) الْحُجَّةُ ١: ٤١٤ - ٤١٦ باختصار شديد.

(٢) الْكِتَابُ ٢: ٣٦١.

«عَلَيْكَ» في الإغراء تَنْصِبُ ما بعدها، فتقول: عَلَيْكَ زَيْدًا، وتُعَدِّي / إلى [١/١٠٧: ١] مفعولها بالباء أيضاً، فتقول: عَلَيْكَ بِي، قال الشاعر، فجمع بين تعدية «عَلَيْكَ» بنفسه وتعديته بحرف الجر^(١):

ولقد بَعَثْتُ العَنَسَ، ثُمَّ زَجَرْتُهَا وَهْنًا، وَقُلْتُ: عَلَيْكَ خَيْرَ مَعَدٍّ
عَلَيْكَ سَعْدَ بْنَ الضُّبَابِ، فَسَمَّحِي سَيْرًا إِلَى سَعْدٍ، عَلَيْكَ بِسَعْدٍ
وقال الفراء: «سَمِعْتُ بَعْضَ بَنِي سُلَيْمٍ يَقُولُ: مَكَانَكُنِي، يَرِيدُ انْتِظَرْنِي
فِي مَكَانِكَ»^(٢). وتقول: إِنِّي.

واحتَرَزَ بقوله: «بغير صفة» من أن يُنْصَبَ بصفة نحو: زَيْدُ الضَّارِبِي،
وهذا على مذهب مَنْ يَزْعَمُ أن هذا الضمير^(٣) منصوب، وأما مَنْ يَعْتَقِدُ أنه
مجرور فلا يحتاج إلى هذا الاحتراز، بل يكتفي أن يقول: إن نُصِبَ.

وقد اندرج تحت قوله: «بغير صفة» الفعل الذي لا يتصرف، نحو:
هَبْ وَتَعَلَّمْ وَوَهَبْ بِمَعْنَى جَعَلَ، وَعَسَى، فتقول: هَبْنِي شُجَاعًا، وَتَعَلَّمْنِي
مَنْطَلِقًا، وَوَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، وَعَسَانِي أَنْ أَخْرَجَ. ولما كان للفعل الأصالة في
لحاق هذه النون له لم يَمْنَعُ من ذلك عدم التصرف.

واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: مَا أَحْسَنَنِي، وَمَا أَجْمَلَنِي:
فذهب البصريون^(٤) إلى أَنَّ حُكْمَهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي لُزُومِ نُونِ

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٠٧، وتذكرة النحاة ص ١٥. العنس: الناقة الشديدة. وبعثت
العنس: أثرتها من مبركها. وهنأ: بعد هذء من الليل. وسَمَّحِي: سَهَّلِي وطَيَّيِي بالسير إليه
نفساً. م، ن ح: العيس. ك: فسبحي.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٢٣.

(٣) انظر الخلاف في موضع الضمير في هذا في شرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٠ - ٦٣٢ وفيه
كثير من المصادر والمراجع. وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٧ - ٥٥٨. ولم يسم ابن عصفور
أصحاب تلك الأقوال. والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ - ١٠٥٠ حيث نسب ابن أبي
الربيع الأقوال إلى أصحابها. وأوضح المسالك ٢: ١٧٧ - ١٧٨.

(٤) الإنصاف ص ١٢٩.

الوقاية. وذهب الكوفيون^(١) - واختاره بعض أصحابنا - إلى أنَّ لحاقَّ النون له هو على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجاز أن تقول: ما أَجْمَلِي! وما أَظْرَفِي! وما أَجْمَلَنِي! وما أَظْرَفَنِي!

قال بعض أصحابنا^(٢): «ولعلَّهم قالوا ذلك بالقياس، فإنَّه عندهم^(٣) اسم، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً فوجهه شبهه بالأسماء من حيث لم يتصرف» انتهى.

وما أجازاه الكوفيون من ذلك هو سَمَاعٌ عن العرب، صَرَّحُوا بذلك، فوجب قبوله. وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدباء في شعره، فقال^(٤):

يا حَسَنًا ما لَكَ لم تُحَسِّنِ إلى نُفوسٍ في الهوى مُنْعَبَةٍ؟
طَرَّزَتْ بِالْوَرْدِ وبالسَّوسَنِ صفحة خَدٍّ^(٥) بالسَّنا مُذْهَبَةٌ
يا حُسْنَهُ إذْ قال: ما أَحْسَنِي! ويا لِذاك اللفظِ ما أَعَذَّبَنِي!
قلْتُ له: كُلُّكَ عِنْدِي سَنِي كُلُّ أَلْفاظِكَ مُسْتَعَذَّبَةٌ

في أبياتٍ ذَكَرَها.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٠/ب، وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٦١، وشرح الكافية ٢: ٢٣.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٦١.

(٣) الإنصاف ص ١٢٦ [المسألة ١٥].

(٤) تقدم البيت الثالث وتخريجه في ١: ٦٦. وبقيّة الأبيات في المصدر نفسه. وقد أنشد أبو حيان هذه الأبيات الأربعة في منهج السالك ص ٣٨٤، وذكر أنه أنشده إياها الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي، وأسندها إلى قائلها. وفي هامش ص أربعة أبيات من القصيدة ونصّ عن حياة الحيوان للدميري ذكر فيه قائلها. وقد سقط البيت الثاني من ك. وزيد بعده في م بيتان، هما:

وقد أبى صُدْعُكَ أن أَجْتَنِي منها، فقد أَلْسَعَتْنِي عَقْرَبَةٌ
يا حبذا نَوُورُ أَقْباحِ جَنِي يقطر لي أَلْفاظُهُ مُعْرَبَةٌ

(٥) في حاشية س ما نصّه: «بخط ح: خط، بالطاء». ح: خط. وقوله: «بخط ح» يعني: بخط أبي حيان؛ لأن الناسخ ينقل من نسخة بخط المؤلف.

وقوله: **أَوْ جَزَّ بِمِنْ أَوْ عَنْ أَوْ قَدْ أَوْ قَطُّ أَوْ بَجَلُّ أَوْ لَدُنْ** مثاله: **مِئِّي وَعَنِّي وَقَدْني وَقَطْنِي وَبَجَلْنِي وَلَدُنِّي**. أما **قَدْ** و**قَطُّ** فذكر المصنف^(١) أن معناهما معنى **حَسْبِي**، والياء المتصلة مجرورة بالإضافة إليها كما تقول في **حَسْبِي إِنَّ الْيَاءَ** مجرورة بالإضافة إليها. وما ذهب إليه المصنف هو مذهب الخليل^(٢) وس^(٢).

ونقل الكوفيون في **قَطُّ** و**قَدْ** وجهين^(٣) عن العرب:

أحدهما^(٤): **أنهما اسما فعل، وهما مبيان على السكون، وينصبون بهما، فيقولون: قَطُّ زيدا درهمٌ. وإذا اتصل بهما ضميرُ المتكلم لحقتهما نون الوقاية لأن الضمير في موضع نصب^(٥)**، كما تلحق سائر أسماء الأفعال الناصبة، نحو: **رُوَيْدَنِي**.

والثاني: / **أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: قَطُّ عَبْدُ اللَّهِ دَرَهْمٌ، وَقَدْ عَبْدُ اللَّهِ** [ب/١٠٧:١] **دَرَهْمٌ، فيرفع قَطُّ وَقَدْ، ويجزُّ ما بعدهما بإضافة قَطُّ وَقَدْ إليه، ويعربهما، ويكونان بمعنى حَسْبُ. وإذا أضاف إلى نفسه قال: قَطِي دَرَهْمٌ، وَقَدِي دَرَهْمٌ، فلا يلحقهما نون الوقاية كما لا تلحق حَسْبُ. هذا نقل الكوفيين^(٦).**

وقد ذكر المصنف في «باب أسماء الأفعال»^(٧) **أنهما يكونان اسمي فعل في أحد الوجهين. وذكر في «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى**

(١) شرح التسهيل ١: ١٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٣١٠ و ٢: ٣٧٠ - ٣٧٢.

(٣) ذكر الوجهين في «قد» منسوين إلى الكوفيين ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٤) نسب للكوفيين في العين (قط) ٥: ١٤، وتهذيب اللغة ٨: ٢٦٣، واللسان والقاموس والتاج (قطط).

(٥) كذا. وفي مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصّه: «عند الفراء أنه إذا قال قَطْنِي فهو إضافة، موضع النون والياء خفض». وانظر اللسان والقاموس والتاج (قطط). ونسب في العين (قط) ٤: ١٤ إلى الكوفيين.

(٦) انظر ضرائر الشعر ص ١١٤.

(٧) التسهيل ص ٢١٢.

ذلك»^(١) أَنَّ «قَدْ» تكون اسماً لـ «كَفَى»، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، فتُطالع هناك.

والذي أختاره أَنَّ مَنْ قال مِنَ العرب قَدْني وَقْطني فإنهما عنده اسمُ فعل، والياء في موضع نصب. وَمَنْ قال قَطي وَقْدي فهما بمعنى حَسَب، والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عن العرب.

ويحتمل أن تكون النون في قَطني وَقْطني ليست نونَ وقاية، بل هي من أصل الكلمة، حكى الكسائي عن العرب: قِطْن عبد الله درهمٌ، وَقْطْن عبد الله درهمٌ، بجر عبد الله ونصبه^(٢)، فعلى هذا النونُ من أصل الكلمة، فإذا انجرَّ ما بعده فهو مبني على الفتح لشبهه بِقِطْن الذي هو اسم فعل.

وقال هشام^(٣): مَنْ نصب عبد الله مع النون وأتى بياء المتكلم لزمه أن يقول قَطنني بنونين، ولم يسمع هذا من العرب. قال هشام: فيجوز أن يكون الأصل قَطنني، فحذفت النون كما حُذفت من إئني، فقليل: إئي. وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام: إِنَّ قَطني درهمٌ، وَإِنَّ قَدْني درهمٌ، على أن الياء مخفوضة بالإضافة، والنون من سِنْخ الكلمة.

وأما بَجَلْ فقد ذكر المصنف^(٤) وغيره^(٥) أنها تكون اسمَ فعل، فينبغي إذا لحقتها نونُ الوقاية أن تكون اسمَ فعل، فتقول: بَجَلْني بمعنى يَكْفيني^(٦) أو كَفاني.

(١) التسهيل ص ٢٤٢، وشرحه لابن الناظم ٤: ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) في مجالس ثعلب ص ١٥٧ ما نصّه: «وزعم الفراء أنه سمع أعرابياً يقول: قَطن زيداً». وانظر القاموس والتاج (قطط).

(٣) في نتائج التحصيل ص ٥٧١: «وقال الخضراوي». وهذا يعني أنه ابن هشام. لكن كتب فوقه في التذييل «صح» وهذا يعني أنه هشام بن معاوية الضير.

(٤) التسهيل ص ٢١٢.

(٥) شرح الكافية ٢: ٧١ - ٧٢ وانظر تحرير القول فيها في شرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ - ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. وراجع أيضاً الجنى الداني ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٦) في الجنى الداني ص ٤١٩: بمعنى أكتفي.

وقوله نونٌ مكسورةٌ للوقاية أصلُ اتصال هذه النون بالفعل، واتصلت بغيره على جهة الشبه، قالوا^(١): «وإنما لَزِمَتْ في الفعل لأنَّ ياء المتكلم يُكسِّرُ ما قبلَهَا، فلو لم تلحق النونُ الفعلَ لدخله الكسرُ الذي هو نظير الخفض، فكما أن الخفض لا يدخل الفعلَ، فكذلك نظيره، فلحقت النونُ لِتَقِيَ الفعلَ من الكسر».

قالوا^(٢): «فإن قيل: هلا قالوا ضَرَبْتَنِي، يريدون: ضَرَبْتَنِي؛ لأن الضمير يقي الفعل من الكسر، فكانوا يَسْتَغْنَوْنَ به عن نون الوقاية؟»

فالجوابُ أنَّ ضمير الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وقد أُقيم الدليل^(٣) على ذلك، فكما كَرِهوا دخولَ الكسر في الفعل، فكذلك أيضاً كَرِهوا دخوله في الضمير لأنه بمنزلة حرف من حروفه».

وزعم المصنفُ أنَّ فِعْلَ الأمرِ أحقُّ بنون الوقاية من الماضي والمضارع، قال في الشرح^(٤): «لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لَزِمَ محذوران: أحدهما التباسُ ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني التباسُ أمرِ المذكر بأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوقَّى هذان المحذوران، فُسِّمَتْ نونُ الوقاية لذلك، لا لأنها وَقَّتِ الفعلَ من الكسر؛ إذ الكسرُ يلحق الفعلَ مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبتُّ من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لأنها فضلة في تقدير الانفصال، وتُغْنِي عنها الكسرة في نحو: ﴿أَكْرَمَنِي﴾^(٥)، ثم يوقف على المكسور / بالسكون، وياءُ المخاطبة عُمدةٌ لا يعرض لها ذلك، ولما صَحِبَتْ [١/١٠٨: ١] الأمرُ صَحِبَتْ أَخَوِيهِ واسمُ الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع لأنها صانته من خفاء الإعراب

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٦٠.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ - ٢٢٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٥.

(٥) سورة الفجر: ١٥.

وَتَوَهُم بقاءه، فاحترز بها كما احترز في نحو: يضربان، فجيء بالنون نائبة عن الضمة، ولم يُحْتَجَّجْ إلى ذلك في غلامي، بل اكتفي بتقدير الإعراب لأصلته فيه، فلا يُزال إلا بسبب جلي. وقد يُؤَيَّدُ اعتبارُ وقاية الفعل الكسر بأنه كَسَرٌ يَلْحَقُ الاسمَ مثله في ياء المتكلم لا كسر ما قبل ياء المخاطبة، فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه. وهذا فرق حسن، لكنه مُرتَب على ما لا أثر له في المعنى، بخلاف الذي اعتبرته، فإنه مُرتَب على صون من ذلك^(١) ولبس، فكان أَوْلَى» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعل، وهو فُضُولٌ من الكلام.

وقوله: وَحَذَفُهَا مَعَ لَدُنْ وَأَخَوَاتِ لَيْتَ جائزٌ قال المصنف في الشرح^(٢): «لحاق النون مع لَدُنْ أكثرُ من عدم لحاقها، وزعم س^(٣) أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: (مِنْ لَدُنِي عُدْرًا)^(٤) بتخفيف النون وضم الدال. ولا يجوز أن تكون نون لَدُنِي نون الوقاية، ويكون الاسم لَدُ؛ لأن لَدُ متحرك الآخر، والنون في لَدُنْ وأخواته إنما جيء بها لتصون أو إخراجها من زوال السكون، فلا حَظَّ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في لَدُ مضافاً إلى الياء لَدِي، نص على ذلك س^(٥). وقرأ أبو بكر^(٦) مثل نافع إلا أنه أَشَمَّ الدالَ ضمّاً. وقرأ الباقر^(٦) بضم الدال وتشديد النون مُدْغِمِينَ نُونٌ لَدُنْ في نون الوقاية» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه

(١) م، وشرح التسهيل: من خلل.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٦.

(٣) انظر تعليق أبي حيان على قول ابن مالك بعد قليل.

(٤) سورة الكهف: ٧٦. السبعة ص ٣٩٦.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧١.

(٦) السبعة ص ٣٩٦.

غيره من أصحابنا كأبي موسى^(١) والأستاذ أبي الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبي الحسن الأُبَدي^(٢) وغيرهم^(٣)، قال ابن عصفور^(٤): «وإنما كان الحذف في لَدُنْ أحسنَ لأنهم يقولون: لَدُ، فيحذفون النون، وَلَدُ المحذوفة إذا اتصلت بها ياء المتكلم لم تَلحقها نونُ الوقاية لأنها إذ ذاك بمنزلة مَع، فكما يقولون مَعِي فكذلك يقولون لَدِي، فكأنَّ الذين حذفوا نونَ الوقاية مع إثبات النون حَمَلوها في ذلك عليها إذا حُذفت نونها» انتهى كلامه. وأما س فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلا لحاق نون الوقاية في لَدُنْ.

وأما قول المصنف عنه: «إِنَّ عدم لحاقها من الضرورات» فليس كما قال عنه، إنما قال في قَدْ^(٥): «وقد جاء في الشعر قَدِي، قال الشاعر^(٦)»:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

لما اضطرَّ شَبَّهَ بِحَسْبِي انتهى.

وأما أخوات لَيْتَ فهي إِنَّ وَأَنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، فيجوز أن تقول: إِنِّي وَأَنْتِي وكَأَنَّي ولكنَّي، ويجوز: إِنِّي وَأَنْتِي وكَأَنَّي ولكنَّي^(٧).

وإنما لَحِقَتْ نونُ الوقاية لِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا لِأَنَّهَا لَمَّا / عَمِلَتْ عَمَلَ الْفِعْلِ [١٠٨: ١ ب] أُجْرِيتْ مُجْرَاهُ في لحاق نون الوقاية تكميلاً للشَّبه.

وإنما جاز حذفها فيما عدا لَيْتَ لِأَنَّ لحاقها لَهَنَّ أضعفُ من لحاقها للفعْل، إذ هي محمولةٌ على الفعل، ولا اجتماع الأمثالِ أيضاً في إِنِّي وَأَنْتِي

(١) المقدمة الجزولية ص ٦٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٤٧.

(٢) شرح الجزولية ص ٥٦٤ - ٥٦٥.

(٣) كالشلوبين في شرح الجزولية ص ٦٤٧ - ٦٤٨، واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٣١٧ - ٣١٨.

(٤) النص بلفظه في شرح الجزولية ص ٥٦٥ غير منسوب.

(٥) الكتاب ٢: ٣٧١ - ٣٧٢.

(٦) تقدم في ١: ٢٦٨.

(٧) كذا. وقد أغفل لعلَّ؛ لأنه سيذكرها في ص ١٨٥.

وكأَنِّي ولكنِّي، والمُتَقَارِبَاتِ فِي لَعَنِي^(١)، ولأنَّهَا طَرَفٌ، والطَّرْفُ يُسْرِعُ إِلَيْهِ
الإِعْلَالُ^(٢)، وهذا مذهب س^(٣) وقولهم لعلي يدل على ذلك. وكذلك^(٤):

فَلْيَنِي

لأنَّ النون فاعلة، والفاعل لا يُحذف.

وما ذهب إليه المصنف من حذف نون الوقاية من إِنَّ وَأَنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ
إذا اتصلت بياء المتكلم هو مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين.

وذهب بعضهم^(٥) إلى أن الساقط هي النون الثانية، والأولى مُدْغَمَةٌ فِي
نون الوقاية. واحتجَّ بأن نون الوقاية دَخَلَتْ للفرق بين إِنِّي وَعُلَامِي، وَلَشَبِيهِ
إِنِّي بَضْرَبَنِي، وما دخل للفرق فسبيله أن يبقى ولا يَسْقُطُ، كما أن الذي
يقول: أَنْتَ تَتَكَلَّمُ، والمرأةُ تَتَكَلَّمُ، إذا قال: أَنْتَ تَكَلَّمُ، والمرأةُ تَكَلَّمُ،
أَسْقَطَ التَّاءَ^(٦) الثانية، ولم يُسْقَطِ الأولى لأنها هي الفارقة بين الخطاب
والغيبة، وهذا كإسقاط الأولى من ظَلْتُ وَهَمْتُ وَعَلِمْتُ عَبْدُ اللَّهِ، الْأَصْلُ:
ظَلَلْتُ وَهَمَمْتُ وَعَلَى الْمَاءِ. ويدل أيضاً على أن الساقط هي الثانية قولهم:
عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ^(٧)، فقد عُهِدَ حَذْفُهَا قَبْلَ نون الوقاية، فَلَتَكُنِ المحذوفةُ
إذا لَحِقَتْ.

وقيل: المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة، ويُسرِعُ إلى الساكن الاعتلالُ
بدلالة مِيزَانٍ وَمُوسِرٍ وَصَحَّةِ خِوَانٍ. وَأَمَّا إِنَّا وَأَنَا وَلَكِنَّا وكَأَنَّا فالمحذوفة

(١) الكتاب ٢: ٣٦٩. «لأن اللام تقارب النون في المخرج، ولذلك تُدْغَمُ فيها» شرح الجزولية
للأبدي ص ٥٦٢.

(٢) ك، م، ن: الاعتلال.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٩.

(٤) تقدم في ١: ١٩٤.

(٥) رصف المباني ص ٤٢٢. ولم يذكر الحجج التي ذكرها أبو حيان.

(٦) التاء: سقط من س.

(٧) ك، م، ن، ف: علمت أن زيدا لقائم. وسقطت الجملة مع غيرها من ص، ح.

الوسطى لأن الأخيرة اسم، وليست للوقاية. وقيل: المحذوف الأولى.

وقوله: وهو مَعَ بَجَلٍ وَلَعَلَّ أَعْرَفُ من الثبوت تقول: بَجَلِي، قال الشاعر^(١):

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا بَجَلِي مِّنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٌ
ويجوز بَجَلَنِي. ومعنى بَجَلٌ: حَسْبُ، وهو أشبه بحَسْبُ من قَطٍ وَقَدْ
لتساويهما في كونهما ثلاثيين ومشتقاً منهما، قالوا: أَبَجَلَهُ وَأَحَسَبَهُ بمعنى
كفاه. والأكثر لَعَلِّي، وَقَلَّ لَعَلَّنِي. ومنه قول الشاعر^(٢):

فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا حِدِ
وقوله: وَمَعَ لَيْسَ وَلَيْتَ وَمِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطٌ بالعكس ظاهرٌ كلام
المصنف التسوية بين هذه الكلمات في أنه يكثر معها نون الوقاية، ويقل
حذفه^(٣). أما «لَيْسَ» فالقياس يقتضي ثبات النون كما ثبتت في عَسَانِي، وقال
بعض العرب: عليه رجلاً لَيْسَنِي^(٤)، وقال الراجز، فحذف^(٥):

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي
يريد: لَيْسَنِي.

(١) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٨٩، والنوادر ص ٣٠٧، واللسان (سود)، ورصف المباني ص ٢٣٠، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٩٨ - ٤٠٨ [الإنشاد ١٦٤]. الأسود: الماء. وقيل: سُمَّ أسود.

(٢) تقدم في ١: ٩٧.

(٣) م: حذفها.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٠ و ٢: ٣٥٩، والمقتضب ٣: ٢٨٠، والأصول ٢: ٢٩٠، والجمل ص ٢٤٤.

(٥) ينسب الرجز لرؤية. ملحقات ديوانه ص ١٧٥، والحلييات ص ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٣، واللسان (طيس)، وشرح المفصل ٣: ١٠٨، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، والخزانة ٥: ٣٢٤ - ٣٢٦ [الشاهد ٣٩٢]، وشرح أبيات المغني ٤: ٨٥ - ٨٦. عديد: عدد. والطيس هنا: الحصى والثرى.

وأما لَيْتَ فالقياسُ يقتضي ثبات النون لأنه لا يلتقي مثلان ولا مقاربات^(١)، وقال الشاعر^(٢):

كَمْئِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أَصَادِفُهُ، وَأَذْهَبُ بَعْضَ مَالِي
وقال مُهْلَهْلٌ^(٣):

زَعَمُوا أَنَّنِي ذَهَلْتُ، وَلَيْتِي أَسْتَطِيعُ الْعَدَاةَ عَنْكَ ذُهُولًا
وقال الآخر^(٤):

فِيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ، وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وَلُوجَا
قال المصنف في الشرح^(٥): «ولم يرد لَيْتِي وَلَيْسِي إِلَّا فِي نَظْمٍ» انتهى.

أما «ليس» فقد نص بعض^(٦) أصحابنا على أنَّ حذف نون الوقاية من «ليس» يجوز في الكلام.

وأما من «لَيْتَ»^(٧) فنصَّ س على أنَّ ذلك في الضرورة، قال س^(٨): «وقد قالت الشعراء لَيْتِي إِذَا اضْطَرُّوا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضَّارِبِي

(١) ص، م، ن، ح: مقاربان.

(٢) زيد الخير الطائي رضي الله عنه. الكتاب ٢: ٣٧٠، والنوادر ص ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ص ٥٥٠، وشرح التسهيل ١: ١٣٦، واللسان (لَيْتَ)، والمقاصد النحوية ١: ٣٤٦، والخزانة ٥: ٣٧٥ - ٣٨٠ [الشاهد ٤٠١]. المنية: ما يتمناه الإنسان. وجابر: رجل من غطفان تمنى أن يلقي زيداً، فلما التقيا طعنه زيد برمح، فانكسر ظهره. وقوله: «وأذهب» كذا في س، وفي بقية النسخ: وأثلف.

(٣) البيت له في سر صناعة الإعراب ص ٥٥٠. وهو بغير نسبة في رصف المباني ص ٣٦٨.

(٤) هو ورقة بن نوفل كما في السيرة النبوية ١: ١٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح الجزولية للأبزي ص ٩٩٢، وآخره فيه «نزولا». والقصيدة جيمية.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٦.

(٦) بعض: سقط من س.

(٧) س: وأما لَيْتَ.

(٨) الكتاب ٢: ٣٦٩ - ٣٧٠.

والمضمّر منصوب» انتهى. وقال الفراء: «لَيْتِي وَلَيْتَنِي جائز» فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام.

وَأَمَّا مِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطُ فَقَالَ الشاعِر^(١):

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ، وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
وقال^(٢):

قَدْ نِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي

وظاهرُ كلام المصنّف وكلام أبي موسى^(٣) أَنَّ حذفَ النونِ مِنْ مِنْ وَعَنْ وَقَطُ وَقَدْ جائز في الكلام وإن لم يكن في شهرة الإثبات. وليس كذلك، بل الحذف لا يجوز إلا في الضرورة، نصَّ عليه أصحابنا^(٤).

وقوله: وقد تَلَحُّقَ مع اسمِ الفاعل مثاله قولُ الشاعِر^(٥):

وما أَذْري - وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ - أُمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ
وقولُ الآخر^(٦):

(١) شرح المفصل ٣: ١٢٥، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٤٥، والمباحث الكاملية ١: ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠، ورفض المباني ص ٤٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٦، والمقاصد النحوية ١: ٣٥٢، والخزانة ٥: ٣٨٠ - ٣٨٢ [الشاهد ٤٠٢].

(٢) تقدم في ١: ٢٦٨ و ٢: ١٨٣.

(٣) الجزولية ص ٦٢ - ٦٣، وشرحها للشلوبين ص ٦٤٥ - ٦٤٧.

(٤) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٤٥ - ٦٤٧، وللورقي ١: ٣١٧ - ٣١٨، وضرائر الشعر ص ١١٣ - ١١٤.

(٥) هو زيد بن مخرم الحارثي كما في المقاصد النحوية ١: ٣٨٥، وعنه في شرح أبيات المغني ٦: ٥٦ - ٥٧ [الإنشاد ٥٦١]. والبيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والمحاسب ٢: ٢٢٠، وضرائر الشعر ص ٢٧، ١٣٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨. شراح: أي: شراحيل.

(٦) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، وشرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٨. معيني: معجزي. وأَمْتَعَهُ الله بكذا: أبقاه ليستمتع به. ويروى آخره: رفيق.

وليس بِمُعِينِي - وفي الناس مُمْتَعٌ - صديقٌ، إذا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقٌ

وقول الآخر^(١):

وليسَ المُوَافِنِي لِزُفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ آمِلاً

وقول الآخر^(٢):

أَلَا فَتَى مِنْ سَرَاةِ النَّاسِ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

وقول الآخر^(٣):

أَمْسِلْ مُنِي لِلْمَوْتِ قَوْمِي فَمَيِّتٌ

أَنشد المصنفُ ثلاثةَ الأبياتِ الأوَّلَ زاعماً أنَّ هذه النون هي نون الوقاية لِحَقَّتِ الصِّفَةُ تشبيهاً له بالفعل.

وذهب غيره إلى أن النون في مثل: مُسْلِمُنِي وحَامِلُنِي وَمُعِينُنِي هو نون التنوين لا نون الوقاية، وجعل إثباتَ هذا النون الذي هو التنوين نظيراً لإثبات نون التثنية ونون الجمع مع الضمير في الضرورة. قال^(٤): «ولا يجوز إثبات نون النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة». وأنشد^(٥) / شاهداً على إثبات التنوين: «وما أدري»، و«ألا فتى»، «وليس بِمُعِينُنِي»، ثلاثةَ الأبيات، وأنشد على إثبات النون قولَ الشاعر^(٦):

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٣٨، وشواهد التوضيح ص ١١٩.

(٢) ذكر المبرد أن أبا مُحمَّلاً السعدي أنشده إياه، ومعه أبيات أخرى. الكامل ص ٤٦٧ - ٤٦٨، والإنصاف ص ١٢٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩، والخزانة ٤: ٢٦٥ - ٢٦٩ [الشاهد ٢٩٥].

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو ابن عصفور كما في شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨.

(٥) يعني ابن عصفور. شرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٨ - ٥٥٩.

(٦) عجز البيت: إذا ما خَشُوا من مُخَدِّثِ الأَمْرِ مُعْظَماً. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، ومعاني =

هَمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

وقول الآخر^(١):

ولم يَزْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ

وإلى أن النون في مُسْلِمَنِي هو تنوينٌ ذَهَبِ هِشَامٌ، فأجاز: هذا ضاربُكَ، وهذا ضاربِي، بإثبات التنوين مع الضمير مستدلاً بقوله:

..... أَمُسْلِمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَحِ

وقال المصنف في الشرح^(٢) ناصراً لِدَعْوَاهُ أَنَّ هذه النون هي نون الوقاية ما نُصِّه: «ومُعِينِي والمُؤَافِينِي يرفعان تَوَهُّمَ كونِ نون مُسْلِمَنِي تنويناً لأن ياء المنقوص المنون لا تُرَدُّ عِنْدَ تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أَغَادِ ابْنُكَ أم رائج؟ وياء مُعِينِي الثانية ثابتة في «وليس بِمُعِينِي»، فعُلم أن النون الذي وَلِيَهُ ليس تنويناً، وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثَبِتَ مَعَ الألف واللام في المُؤَافِينِي. وأيضاً فَإِنَّ المُنَوْنَ إذا اتصل بما هو معه كشيء واحد حُذِفَ تنوينُهُ، نحو: وابنُ زيدَاهُ، ولا يقال: وابنُ زيدناه فيحرك التنوين، بل يُحذف لأن زيادة الندة والمندوب كشيء واحد، وكذا ياء المتكلم مع متلوّها كشيء واحد، ولذا كُسِرَ ما قَبْلَهَا كما كُسِرَ ما قَبْلَ ياء النسب. وأجاز الكوفيون

= القرآن للفراء ٢: ٣٨٦، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خَرَجَتْه في المسائل الحليّات ص ٣٢٠. المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

(١) عجز البيت: جميعاً، وأيدي المُعْتَمِنِينَ رَوَاهُفَةُ. وهو في الكتاب ١: ١٨٨، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٥٩. وقد خَرَجَتْه في المسائل الحليّات ص ٣٢١. الارتفاق: الانكاء على المرفق، أي: لم يشتغل عن قضاء حوائج الناس. ومحتضرونه: حاضروه. والمعتفون: الذي يطلبون المعروف. والرواهق: جمع راهقة، من رَهَقَهُ، أي: غشيه وأناه.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٣٨ - ١٣٩.

تحريك التنوين لأجل ألف الندبة في نحو: وابن زيدناه. وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء في الأسماء المعربة لِتَقِيهَا خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنهبوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من أَمْسِلُمْنِي ومُعِينِي والمُؤَافِنِي. ومن ذلك قراءة بعض القراء: (هل أنتم مُطْلِعُونَ)^(١) بتخفيف الطاء وكسر النون، وفي البخاري: أنَّ النبي ﷺ قال لليهود: «فهل أنتم صَادِقُونَ»^(٢)، كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة. والدليل على أنه في مثل ضاربني تنوينٌ لا نونٌ وقاية ثبوتُ النون في «مُخْتَضِرُونَهُ» و«الْأَمْرُونَهُ»؛ لأن التنوين يَسْقُطُ مع الضمير كما تَسْقُطُ هذه النون.

وقوله وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ قال في الشرح: «لَمَّا كَانَ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ شَبَهُ بِالْفِعْلِ مَعْنَى وَوَزْنَ، وَخُصُوصاً بِفِعْلِ التَّعَجُّبِ، اتَّصَلَتْ بِهِ النُّونُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «غَيْرِ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ»^(٣)، وَالْأَصْلُ فِيهِ: «أَخَوْفُ مَخَوْفَاتِي، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ، فَأُقِيمَتْ هِيَ مُقَامَهُ، فَاتَّصَلَ أَخَوْفُ بِالْيَاءِ مَعْمُودَةً بِالنُّونِ كَمَا فُعِلَ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِ الثَّلَاثَةِ»^(٤).

ثم تكلم على أَخَوْفٍ، وكيف بُنِيَ للتفضيل، وخَرَّجَهُ عَلَى أَنَّهُ مَصْغُوعٌ مِنْ

(١) سورة الصافات: ٥٤. وقد قرأ بها عمران بن عثمان أبو البرهم الزبيدي الشامي وعمار بن أبي عمار. معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٢٢، والبحر المحيط ٧: ٣٤٦، والدر المصون ٩: ٣٠٩، وغاية النهاية ١: ٦٠٤ - ٦٠٥. وانظر المحتسب ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ ففيه كلام عن كسر النون.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية - الباب السابع - ٤: ٦٦ وكتاب الطب - الباب ٥٥ - ٧: ٣٢ ولفظه فيهما: «فهل أنتم صادقِّي عنه». وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١١٨ ولفظه: «صادقوني» وكذا في فتح الباري - كتاب الطب - الباب ٥٥ - ١٠: ٢٥٥، وأثبت في ص ٢٥٦ كلام ابن مالك فيه.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الفتن ص ٢٢٥١ - الباب ٢٠ - الحديث ١١٠، وابن ماجه في سننه - كتاب الفتن - الباب ٣٣ - ص ٣٥٦ - الحديث ٤٠٧٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٣٩.

فِعْلُ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِمْ^(١): «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ»^(٢)، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَثَمَةَ الْمُضِلُّونَ»^(٣). أَوْ مِنْ أَخَافَ وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا إِذْ هُوَ مُطَّرِدٌ^(٤) عَلَى مَذْهَبِ سٍ عَلَى زَعْمِهِ. وَالْمَعْنَى: غَيْرِ الدَّجَالِ أَشَدُّ إِخَافَةً عَلَيْكُمْ مِنَ الدَّجَالِ. أَوْ مِنْ بَابِ وَصْفِ الْمَعَانِي عَلَى سَبِيلِ / الْمَبَالِغَةِ [١/١١٠:١] بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْأَعْيَانُ، يُقَالُ: شِعْرٌ شَاعِرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: خَوْفٌ غَيْرِ الدَّجَالِ أَخَوْفُ خَوْفِي عَلَيْكُمْ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَى غَيْرِ، وَإِلَى الْبَاءِ، وَأُقِيمَا مَقَامَهُ^(٥). انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَقَوْلُهُ: وَهِيَ الْبَاقِيَةُ فِي فَلَيْتَنِي لَا الْأُولَى وَفَاقًا لِسَبِيوهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَلَيْتَنِي» إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ، يُعَلُّ مِسْكًَا يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي

يُرِيدُ: فَلَيْتَنِي. قَالَ الْمَصْنَفُ^(٧): حُذِفَ الْأُولَى، وَبَقِيَ الثَّانِيَةُ، كَمَا أَنَّهَا هِيَ الْبَاقِيَةُ فِي: (أَفْغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي)^(٨) انْتَهَى. وَنَظَرَ بِشَيْءٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ بَابِ إِعْرَابِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ^(٩).

(١) س: لقولهم.

(٢) المثل في أمثال أبي عبيد ص ٣٧٤، والفاخر ص ٨٦ - ٨٧، ومجمع الأمثال ١: ٣٧٦ - ٣٧٧، واللسان (نحا). النحي: الرُّقُّ الذي يُجْعَلُ فِيهِ السَّمْنُ خَاصَّةً. وَلِذَاتِ النَّحْيَيْنِ حَدِيثٌ يَسْمُحُ ذَكَرَهُ، وَهُوَ فِي الْمَرَاجِعِ الْمَذْكُورَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ ١: ٨١ - ٨٢ - الْمَقْدَمَةُ - بَابُ فِي كِرَاهَةِ اخْتِذِ الرَّأْيَ - الْبَابُ ٢٣، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٦: ٤٤١. وَانْظُرْ صَحِيحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ٢: ٤٤، وَسُلْسَلَةَ الْأَحَايِثِ الصَّحِيحَةِ ٤: ١٠٩ - ١١١ [الْحَدِيثُ ١٥٨٢].

(٤) انْظُرِ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَنْهَجِ السَّالِكِ ص ٣٧٤، ٤٠٧.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(٦) تَقْدِمُ فِي ١: ١٩٤ وَ ٢: ١٨٤.

(٧) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٤٠.

(٨) سُورَةُ الزَّمَرِ: ٦٤. وَتَخْفِيفُ النَّونِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ. السَّبْعَةُ ص ٢٦١.

(٩) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٩٤.

وذهب بعض^(١) أصحابنا إلى أنَّ المحذوف في «فَلَيْنِي» هي نون الوقاية لا نونُ الإناث، وأنَّ هذا الحذف وقع ضرورة، وأنَّ مُسَهِّلَه في الضرورة هو اجتماعُ المثلَّين. وتقدمه إليه المبرد^(٢)، قال: أرى فيما كان مثل هذا^(٣) حذفَ الثانية.

وهذا الذي اختاره لأنَّ نونَ الإناث اسمٌ ضميرٌ فاعلٌ، ونونُ الوقاية حرفٌ، وجيءَ به لِيَقِيَ الفعلَ من الكسر، فالذي كان يقتضيه القياسُ أنَّ كلَّ ما اتَّصَلَ بالفعل مما كان يُمكن كسره، فلا يصل الكسرُ إلى الفعل بسببه^(٤)، أن لا يُؤْتَى فيه بنون الوقاية، لكن كان يعرض لَبَسٌ في بعض الصُّور، نحو: ضَرَبْتَنِي، خطاباً لمذكر، وضَرَبْتَنِي، خطاباً لمؤنث، فلو لم تأتِ بالنون وقلت: ضَرَبْتَنِي لالتبس، فلم يُدَرَّ أَهْوَ خطابٌ لمذكر أم لمؤنث، أما في نحو: ضَرَبْتَنِي فلو لم يُؤْتِ بنون الوقاية، واجتزأ بكسرة النون التي هي ضمير، لم يُلَبَسْ، فجاء قولهم: «فَلَيْنِي» تنبيهاً على ما كان ينبغي أن يكون، وذلك في الضرورة، فالأولى أن يُعتقد أنَّ المحذوفة هي نونُ الوقاية، وأنَّ المُثَبَّتَ هي نونُ الضمير العائد على «الفاليات».

وقال ابن هشام: وينبغي في «فَلَيْنِي» أن تُحذف نونُ الوقاية لأنَّ الأولى ضميرُ الفاعل، فهي أولى بالإبقاء.

وقال ابن جني: «وَمَنْ قَرَأ: (أَتَحَاجُّونَا)^(٥) فالمحذوف علامة الرفع

(١) شرح جمل الزجاجي ١: ٥٩٠، والمباحث الكاملية ١: ٣١٥-٣١٦.

(٢) قلت: سبقه بهذا القول الأخفش في معاني القرآن ص ٢٣٥.

(٣) س: كان من هذا.

(٤) ك، ح، ص: لسببه.

(٥) سورة البقرة: ١٣٩ (أتحاجوننا) بنونين. ولم أقف على من قرأها بنون واحدة مخففة. وقال النحاس: «يجوز (أتحاجونا) بحذف النون الثانية، كما قرأ نافع (فِيمَ تُبَشِّرُونَ)». إعراب القرآن ١: ٣٦٧-٣٦٨. وفي م: (أتحاجوني): وهذه في سورة الأنعام: ٨٠، وقد قرأها بنون مخففة نافع وابن عامر. السبعة ص ٢٦١. وانظر البحر ١: ٥٨٥.

لأن الثانية ضمير^(١) انتهى . هذا ومذهبه أنه يجوز^(٢) حذف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع ، فقياسه أن يحذف الثانية في ﴿أَتَحَاجُونَنَا﴾^(٣) ، لكنه اعتلَّ بكونها ضميرًا ، فكذاك ينبغي في «فَلَيْنِي» أن تكون المحذوفة نون الوقاية لكون الأولى ضميرًا .

وفي البسيط^(٤) : «وَأَمَّا فِي ضَمِيرِ الْفَاعِلِ - يَرِيدُ فِي نَحْوِ : فَلَيْنِي - فَلَا خِلَافَ أَنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ هِيَ الْمَحْذُوفَةُ» .

(١) المنصف ٢ : ٣٣٨ . وحديثه فيه عن الآية ٨٠ من سورة الأنعام : ﴿قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ﴾ .

وذكر المحققان في الحاشية أنه في نسختين (قل أتحاجونا) . قلت : هو الصواب ؛ لأن النون الأولى في (أتحاجوني) للرفع ، والثانية للوقاية .

(٢) المنصف ٢ : ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٣) م : أتحاجوني .

(٤) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير : ق ٣١ / أ .

ص: فصل

من المضمَر مُنفصلٌ في الرفع، منه للمتكلم «أنا» محذوف الألف في وُضِلَ غير تميم، وقد يقال: هَنا، وَأَن، وَأَنْ. ويتلوه في الخطاب تاءٌ حرفيةٌ كالاسمية لفظاً وتصرفاً. ولِفعل نَفَعْلُ «نَحْنُ»، ولِلغَنِيَّة: هُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ. ولميم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال. وتسكينُ هاءِ هُوَ وَهِيَ بعدَ الواوِ وَالْفَاءِ وَاللَّامِ وَثُمَّ جَائِزٌ، وقد تُسَكَّنُ بعدَ همزة الاستفهام وكافِ الجَرِّ. وتُحذفُ الواوُ والياءُ اضطراراً، وتُسَكَّنُهُما قيسٌ وأسدٌ، وتُسَدَّدُهُما هَمْدَانٌ.

ش: لَمَّا ذَكَرَ المصنّفُ المتصلَ من المرفوع والمنصوب أَخَذَ في ذكرِ المنفصل، فبدأ بالمرفوع، وبدأ منه بالمتكلم، فَذَكَرَ «أنا».

ومذهب البصريين^(١) أَنَّ الاسم هو الهمزة والنون، وأما الألف بعدها [١١٠: ١ب] فزائدة، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: / أَنَا فَعَلْتُ، وإنما تُزاد للوقف كزيادة هاء السكت، وتُعاقبهما الهاءُ كقول حاتم: «هذا فَضِدي أَنَّهُ»^(٢).

ومذهب الكوفيين^(١) أَنَّهُ كُلُّهُ الاسمُ، بدليل إثبات الألف في قول حميد ابن ثور^(٣):

(١) الكتاب ٤: ١٦٤، والمنصف ١: ٩ - ١٠، وشرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المنفصل ٣: ٩٣ - ٩٤ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢، وشرح الكافية ٢: ٩ - ١٠، وشرح الكافية ٢: ٢٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٢.

(٢) النوار ص ٢٧١، وشرح التسهيل ١: ١٤١، وشرح الكافية ٢: ٩.

(٣) هو بيت مفرد في ديوانه ص ١٣٣ عن الأساس. ونسب إلى حميد بن بحدل، وقيل: اسمه حميد بن حريث بن بحدل. الحجة ٢: ٣٦٥ و ٤: ١٤٦، والمنصف ١: ١٠، والصحاح =

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ، فَاغْرِفُونِي حُمَيْدًا، قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

واختاره المصنف، قال^(١): «والصحيح أنَّ أنا بثبوت الألف وَقَفَا وَوَصْلًا هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبلَ همزة قطع في نحو: (أَنَا أُحْيِي)^(٢)، وابنُ عامر في: (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ)^(٣)، إذ أصله: لَكِنْ أَنَا، ولمراعاة الأصل كانت نون أَنَا مفتوحةً في لغة مَنْ أسقطها، وجعل الفتحه تدلُّ عليها، كقولهم: أُمَ وَاللَّهِ، وَلِمَ فَعَلْتَ؟ يريد^(٤): أَمَّا وَاللَّهِ، ولأنَّ^(٥) ما كان على حرفين، وهو مبني، إنما يُبنى على السكون كـ «مَنْ» و «عَنْ». انتهى ملخصًا.

وقوله: في وصلٍ غيرِ تَمِيمٍ يعني أن تَمِيمًا^(٦) في الوصل يُثبتون الألف كما يثبتونها في الوقف، وأنَّ غير بني تميم يَحذفها في الوصل فقط، ويُثبتها في الوقف، وهذه اللغة هي لغة الحجاز^(٧)، نصَّ عليها الفراء.

وأما «أَنَا» بإثباته وقفًا ووصلًا فذكر المصنف أنها لغة بني تميم، ونقل الفراء أنَّ مِنْ قيسٍ وربيعَةَ مَنْ يقول هذه اللغة، قال: وأنشدني بعضهم لأبي النَّجْم^(٨):

= (أنن)، ودقائق التصريف ص ٥٣٨، وشرح المفصل ٣: ٩٣ و ٩: ٨٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٩١ و ٢: ٢٢، وشرح التسهيل ١: ١٤١، والخزانة ٥: ٢٤٢ - ٢٤٤ [الشاهد ٣٧٨]. تذرير السنام: علوت ذروته. ح، ص: حميد.

(١) شرح التسهيل ١: ١٤١.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨. السبعة ص ١٨٨.

(٣) سورة الكهف: ٣٨. السبعة ص ٣٩١.

(٤) ص، م، ن: يريدون.

(٥) ح: ولكن.

(٦) شرح الكافية ٩: ٩. وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن ٢: ١٤٤.

(٧) دقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٨) ليس في ديوانه. وهو له في إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١١. وآخره فيه: العُدْر. س: الغُدْر.

أنا أبو النَّجْمِ إِذَا قَلَّ الْعِدْرُ

وَأَمَّا «هَنَا» فَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، كَمَا قَالُوا فِي إِيَّاكَ: هِيَّاكَ.

وَأَمَّا «آنَ» فَقَالَ الْفَرَاءُ^(١): بَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: «أَنَّ قُلْتُ ذَلِكَ»، يُطِيلُ الْأَلْفَ الْأُولَى، وَيَحْذِفُ الْآخِرَةَ. وَ«أَنَّ قُلْتُ ذَاكَ» فِي قُضَاعَةٍ^(٢) عَلَى وَزْنِ عَانَ. وَقَوْلُهُ: «يُطِيلُ الْأَلْفَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِشْبَاعٌ، وَالْإِشْبَاعُ يَكُونُ غَالِبًا فِي الضَّرُورَةِ، وَجَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ كَقَوْلِهِمْ فِي رَأَى: رَاءً. وَأَمَّا «أَنَّ» فَحَكَاهَا قُطْرُبٌ.

وقوله: وَيَتْلُوهُ فِي الْخَطَابِ أَيُّ: وَيَتْلُو أَنَّ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْآخِرَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي أَنَا.

وقوله: تَاءٌ حَرْفِيَّةٌ كَالْأَسْمِيَةِ لَفْظًا وَتَصَرُّفًا تَقُولُ: أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ، كَمَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ.

وهذا الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْمَضْمَرُ هُوَ «أَنَّ» وَأَنَّ التَّاءَ حَرْفٌ خَطَابٌ لَا اسْمٌ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٣)، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمٍ وَحَرْفٍ، وَلِذَلِكَ إِذَا سَمَّوْا بِهِ حَكْوَهُ، فَقَالُوا: قَامَ أَنْتَ، وَرَأَيْتُ أَنْتَ، وَمَرَرْتُ بِأَنْتَ.

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٤) إِلَى أَنَّ «أَنْتَ» بِكَمَالِهِ هُوَ الْاسْمُ، قَالَ الْفَرَاءُ: أَخَذْتُ التَّاءَ مِنْ قَوْلِكَ: ذَهَبَتْ، فَضُمَّتْ إِلَيْهَا أَنَّ، وَجُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا.

وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ^(٥) إِلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْاسْمُ، وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ فِي

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ٢٩٨، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣.

(٢) تهذيب اللغة ١٥: ٥٦٩، ودقائق التصريف ص ٥٣٨.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٥ و ٣: ٣٣٢، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٠، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٣. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٥ إلى الكوفيين.

(٥) ذكر هذا المذهب في شرح الكافية ٢: ١٠ غير منسوب.

فعلت، وكُثِّرَتْ بـ «أَنْ».

وهذا الذي أختاره لأنه قد ثَبَّتْ اسميةُ التاء في ضَرَبَتْ وفروعه بلا خلاف، وفائدتها هنا في أَنْت وفروعه فائدة فعلت وفروعه، ولم يَثْبِتْ في كلام العرب أن التاء للخطاب فيُحْمَلُ عليه هذا^(١)، وقد ثَبَّتْ الاسمية، فيُحْمَلُ هذا عليه، ولا يمكن أن يكون «أَنْ» الضمير هو ضمير الخطاب زيد عليه حرفُ خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم يُنَافِي الخطاب، ومن حيث التاء تدلُّ على الخطاب تُنَافِي التكلم، فالذي نختاره هو أَنْ «أَنْ» المكثَّر به التاء حتى يصير ضميراً مستقلاً منفصلاً هو غير / ضمير [١/١١١:١] المتكلم، وأنه وافقه لفظاً لا مدلولاً، وهذا نظير ما قال بعضهم^(٢) في «إِيَّاكَ»، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

وذهب بعضُ المتقدمين إلى أن «أَنْتَ» مركبة من أَلِفْ أَقَوْمٌ ونون نَقَوْمٌ وتاء قُمْتُ، وأن «أَنَا» مركب من أَلِفْ أَقَوْمٌ ومن نون قُمْنَا. وهذا قول ينبغي أن لا يُشَاغَلَ به.

وفي التثنية أُنْتُما زيدت الميم تقويةً كما في المتصل، والألفُ أصلية، وُضُمَّتْ التاء هنا لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك، وكانت الضمة لأنها حركةٌ ما لا يكون في الأصل. وفي الجمع أُنْتُمو، والواوُ أصلية، وتُحذف كما تُحذف في المتصل. وفي المؤنث أُنْتَنَّ، والنونُ الأولى زائدة، وُضُمَّتْ التاء هنا وإن كان لا اشتراك في هذا الجمع لأن التفرقة قد حصلت بالنون.

وقوله: ولفاعلٍ نَفْعَلُ نحنُ قال الفراء وثعلب^(٣): لما تَصَمَّنَ معنى

(١) س: فيحمل هذا عليه.

(٢) هم الكوفيون - أو بعضهم - وابن كيسان. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ٣١٥ - ٣١٦، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]، وشرح الكافية ٢: ١٠.

(٣) في إعراب القرآن للنحاس ١: ٨٩ ما نصّه: «قال أحمد بن يحيى: هي مثل حيث تحتاج إلى شيئين بعدها».

الثنية والجمع قَوِيّ، فأعطي أقوى الحركات كما ضَمُّوا «حيثُ» حيثُ قالوا:
الْخِصْبُ حيثُ المطرُ، فتضمنت محلين. وكذا قبلُ وبعْدُ عند الفراء، لمَّا
تضمَّنَا معناه في أنفسِهما ومعنى المحذوف بعدهما حُمِّلْنَا أثقلَ الحركات.
وقال هشام^(١): الأصل نَحْنُ، فقلبت حركة الحاء على النون، وأُسكنت
الحاء.

وقال أبو العباس^(٢): نَحْنُ مثل قَبْلُ وبعْدُ لأنها متعلقة بشيء، وهو
الإخبار عن اثنين^(٣) وأكثر، فأشبهت قَبْلُ وبعْدُ.

وقال أبو إسحاق^(٤): «نحنُ لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو،
والضمة من جنس الواو، فلما اضطروا إلى حركة نحن لالتقاء الساكنين
حركوها بما يكون للجماعة». قال: «ولهذا ضَمُّوا واو الجماعة في: (اشْتَرَوْا
الضَّلَالَةَ)^(٥)»^(٤).

وقال علي بن سليمان^(٦): «نحن للمرفوع، فحُرِّك بما يُشبه الرفع»
انتهى ما نقلناه في تعليل بناء «نَحْنُ» على الضم، وهو تعليل وَضَع، وليس فيه
كبير فائدة.

وقوله وللغَيَّةِ هُوَ وهي هُوَ للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند
البصريين^(٧) أَنَّ الاسم هو وهي بجملتهما^(٨)، وليست الواو والياء زائدة للمد

(١) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩. ونسب في شرح المفصل ٣: ٩٤ لقطرب.

(٢) هو المبرد. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤، وشرح ألفية ابن معط
ص ٦٦٣.

(٣) س: عن اثنين.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٩، وشرح المفصل ٣: ٩٤.

(٧) الإنصاف ص ٦٧٧ - ٦٨٦ [المسألة ٩٦]، وشرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح جمل الزجاجي
٢: ٢٢ - ٢٣.

(٨) ك: بجملها. ح: بجملتها.

لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربته، ولذلك ثبتت في الوقف، وتبين حركتها بالهاء نحو: «هُوَ» كما يوقف على النون في ضربهن، لكنها قد تُشَبَّه بالمتصل المنصوب، فتُحذف في الضرورة.

وذهب الكوفيون^(١) وابن كيسان والزجاج^(٢) إلى أن الهاء من هُوَ وهِي هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير. وتأولَه ابنُ كيسان على س لأ س أنشد^(٣):

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ، قَدْ أَقَامَ بِهَا
وَأَنشَدَ^(٤):

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ

فحذف الواو والياء، فدلَّ على أنهما زائدان^(٥) على لغة من قال^(٦): هُوَ وهِي.

قال ابن كيسان: ويدلُّ على ذلك حذفها في التثنية، تقول: هُما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأنَّ التثنية والجمع ألفاظ مُرتَجَلَة،

(١) الإنصاف ص ٦٧٧ - ٦٨٦ [المسألة ٩٦] وفيه حججهم. وشرح المفصل ٣: ٩٦، ٩٧، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢ - ٢٣، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٤.

(٢) كلامه في معاني القرآن وإعرابه ١: ١٥٧ يدل على أنه يرى أن الضمير «هو» و«هي» بجملتهما لا الهاء وحدها.

(٣) عجز البيت: حيناً يُعَلَّلُنا، وما نُعَلَّلُ. وأنشده أبو حيان كاملاً في ص ٢٠٢ من هذا الجزء. الكتاب ١: ٣١ وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٢٣، وللأعلم ص ٦٦، ودقائق التصريف ص ٥٣٩، والإنصاف ص ٦٧٨، وضرائر الشعر ص ١٢٦. دار صدق: هي الدار التي يُحمد المقام فيها. ويعللنا: يتعهدنا بما نحب في الوقت بعد الوقت.

(٤) الكتاب ١: ٢٧، وشرحه للسيرافي ٢: ١٦١، والخصائص ١: ٨٩، والإنصاف ص ٦٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٠٦ وفيه تخريجه. والخزانة ٢: ٥ - ٦ [الشاهد ٨٣].

(٥) ك، ص، م، ن: زائدتان.

(٦) هم بنو أسد وتميم وقيس. اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦، ٣٦٨.

قالوا: والأصل هُوَ ما، وهُوَ مو، فحُرِكت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنْتُمَا وأنت^(١)، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسُكِّنَتْ، فحذفت استخفافاً، وحُذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُما. / والميم في هُما وهُمُو زائدة. وحُكي عن أبي علي أنه قال: هُما وهُم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة.

وجمع المؤنث: هُنَّ، وأصله هُونٌ، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هُم لأنها ليست بحرف مدّ.

وقوله: وَلَمِيمِ الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال أي: حُكْمُ أَنْتُمْ في تسكينِ الميم وإشباعِها واختلاسِ الحركة حُكْمُ ضَرَبْتُمْ، إلا أنَّ ميمَ أَنْتُمْ لا يَجِيءُ فيها خلافُ يُونُسَ^(٢) في ضَرَبْتُمُوهُ لأنه لا يتصل به الضمير.

وقوله: وتسكينُ هاءِ هُوَ وهي بعدَ الواوِ والفاءِ واللامِ وثُمَّ جائِزٌ هُوَ وهي بناؤُهُما على حركةٍ مخالِفٌ لِمَا جاءَ من الأسماءِ على حرفين، فإنه بُني على السكون، وإنما بُني على حركةٍ ما بناؤه عارضٌ كاسمِ «لا» والمنادى وما حُذف منه حرف كَأَنَا على مذهب مَنْ يجعل الألفَ من أصلِ الكلمة. وتسكينُ أَوَّلِهِما بعدَ هذه الحروفِ مخالِفٌ أيضاً لنظائِرِهِما، فأَمَّا بناؤُهُما على حركةٍ فسببُهُ أنهم قصدوا امتيازَهُما من ضميرِ الغائبِ المتصل؛ ألا ترى أنك تقول: ضَرَبَهُ، ومَرَّ بِهِ، فإذا أَشْبَعَتِ الحركةَ صارَ مُشَبَّهاً لَهُوَ وَهِيَ لو بُنِيَ على السكون، فالتبسَ المنفصلُ بالمتصل. وأَمَّا تسكينُ الهاءِ ففراغٌ من مخالفةِ النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرفٌ لينٍ غيرهما، فقَصِدَ تسكينُ أحدهما، فكان ثانيهما أَوَّلِي، إلا أنه يُلبسُ المنفصلُ بالمتصل، فعُدلَ إلى تسكينِ الأولِ مع الحروفِ المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال وبمنزلةِ الجزء مما تدخل عليه، أعني

(١) م: وأنتم.

(٢) الكتاب ٢: ٣٧٧.

الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثَمَّ، وقد قرئ بها في السبعة^(١). هذا تعليل المصنف في الشرح^(٢)، وفيه بعض تلخيص واختصار، وهو تعليل لا يحتاج إليه.

وتسكين هاء هُوَ وهاء هِيَ لغة أهل نجد^(٣)، والتثقيب لغة الحجاز، والتخفيف أكثر في كلام العرب، وذلك فيما قبله الواو والفاء واللام، شبهوا فَهُوَ بِرَجُلٍ، وَفَهِيَ بِهَرَمٍ، فَخَفَّفُوا.

وقوله: وقد تُسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام وكاف الجر مثاله قول الشاعر^(٤):

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُزْتَاعًا، فَأَرَقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرْتُ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ
وقول الآخر^(٥):

وقد عَلِمُوا مَا هُنَّ كَهَيَّ، فَكَيْفَ لِي سُلُوٌّ، وَلَا أَنْفَكَ صَبًّا مُتِيماً
وذكر المصنف في الشرح^(٦) أنَّ السكون مع الهمزة والكاف لم يجرى إلا في الشعر، وقرأ أبو حمدون^(٧): ﴿لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٨)، وقرئ أيضاً:

(١) قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة بتحريك الهاء مع الأحرف الأربعة. وقرأ الكسائي بإسكان الهاء في ذلك كله. وكان أبو عمرو يضم الهاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ في سورة القصص ٦١، ويسكنها في كل القرآن. وروي الوجهان عن نافع. السبعة ص ١٥٠، والحجة ١: ٤٠٦ - ٤١١، والنشر ٢: ٢٠٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٣) انظر الكتاب ٤: ١١٣، ١٥١ - ١٥٢. ولم يصرح سيبويه بنسبتها إليهم، وإنما يفهم ذلك من ظاهر كلامه في الموضعين.

(٤) زيد بن حمل أو المراز العدوي. الحماسة ٢: ١٣٧، وشرح التسهيل ١: ١٤٣، والخزانة ٥: ٢٤٤ - ٢٥٦ [الشاهد ٣٧٩].

(٥) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٧) م، ن: ابن حمدون. وانظر في ترجمة «أبي حمدون» غاية النهاية ١: ٣٤٣ - ٣٤٤، وفي ترجمة «ابن حمدون» ٢: ١٣٥ - ١٣٦.

(٨) سورة الكهف: ٣٨. ولم أقف على هذه القراءة في مصادر.

﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾^(١) بسكون الهاء، وهي قراءة شاذة.

وقوله: وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ اضْطِرَارًا مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينَئِذَا يُعَلَّلُنَا وَمَا نُعَلَّلُهُ
وقول الآخر^(٣):

سَالَمْتُ مِنْ أَجْلِ سَلَمَى قَوْمَهَا، وَهُمْ عِدَا، وَلَوْلَاهِ كَانُوا فِي الْفَلَاحِ رِمَا

وقوله: وَتُسَكَّنُهُمَا قَيْسٌ وَأَسَدٌ^(٤) لم يُبالِ قَيْسٌ وَأَسَدٌ بالتباس المنفصل بالمتصل / لأن ذلك نادر، والغالب أن موضع المنفصل يُدُلُّ عليه، فيؤمنُ التباسه بالمتصل. ومما يلتبس لصلاحيّة المتصل والمنفصل فيه قولك: مَنْ أَعْطَيْتَهُ زَيْدًا، وَمَنْ لَمْ أَعْطِهِ هِنْدًا، فيجوز أن يُراد الاتصال، فتكون الهاءان مفعولين، ويجوز أن يُراد بهما الانفصالُ على لغة قَيْسٍ وَأَسَدٍ، فيكونان مبتدئين، والعائدُ محذوف، والأصل: مَنْ أَعْطَيْتَهُ هُوَ زَيْدًا، وَمَنْ لَمْ أَعْطِهَا هِيَ هِنْدًا.

وقال الفراء: بنو أَسَدٍ يُسَكَّنُونَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ مِنْ هِيَّ وَهُوَ فِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ، سَمِعْتُهَا كَثِيرًا مِنْ بَنِي دُبْيَانَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَسَدٍ، كَمَا قَالَ عُبَيْدٌ^(٥):

(١) سورة البقرة: ٢٨٢. نسبت في المبسوط ص ١١٦ إلى الكسائي في رواية قتيبة. وإلى قالون وأبي جعفر؛ بخلاف عنهما في النشر ٢: ٢٠٩، ٢٣٦، والإتحاف ١: ٤٥٩. ولم تنسب في البحر المحيط ٢: ٣٦١.

(٢) تقدم في ص ١٩٩ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٣.

(٤) اللسان (ها) ٢٠: ٣٦٦ حيث ذكر أن اللحياني قال: «وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس: هُوَ فعل ذلك، بإسكان الواو».

(٥) عبيد بن الأبرص الأسدي. جمهرة أشعار العرب ص ٤٧٥، وجمهرة اللغة ٣: ٢١٢، وشرح القصائد العشر ص ٤٧٨. أخلف: أتى عليها سنة بعدما نزلت. والسديس: السن التي تأتي بعد سبع سنين للبعير، فإذا تم له ثماني سنوات، واشتمل التاسع، بزل له ناب، وهو آخر أسنانه، وسمي البازل، فإذا جاوز البُرُول بعام قيل له مخلف عام، ثم مخلف عامين. وما: زائدة. والحقّة: التي أتى عليها من نتاجها أربع سنين. والنيوب: المسنة، وهي التي لها سبع عشرة سنة.

أَخْلَفَ مَا بَارِزاً سَدِيسُهَا لَا حِقَّةٌ هِيَ وَلَا نَيْبُ

ولا يجوز التخفيف في لغة أسد لثلا يجتمع ساكنان. انتهى. يعني إذا دخل على الهاء من هُوَ وَهِيَ الواو والفاء واللام لا يجوز تسكين الهاء. وأنشدوا على هذه اللغة قولَ الشاعر، وهو مُرَّةُ بن الرُّوَاحِ من بني أسد^(١):

لِمَاجِدٍ شَهِدَ الإِمْجَادَ وَالِدُهُ فَأَوْجَهُوهُ فَهُوَ بِالْجَاهِ مُبْتَهِجٌ
وعلى هذه اللغة قولُ الآخر^(٢):

أَدْعَوْتُهُ بِاللَّهِ، ثُمَّ قَتَلْتُهُ لَوْ هُوَ دَعَاكَ بِذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرِ
وقولُ الآخر^(٣):

وَرَكْضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقِيتَ الَّذِي لَقُوا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَعَادِيَا
وقولُ الآخر^(٤):

إِنَّ سَلْمَى هِيَ الَّتِي لَوْ تَرَأَتْ حَبَّذَا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِي
وفي الإفصاح: أنكر الزجاجُ سكونَ الواو والياء في هُوَ وَهِيَ؛ لأنَّ كل مضمَر حركته إذا انفرد الفتح نحو أنا، فكما لا يَسْتَقِيم سكونُ هذه النون كذلك لا تسكن هذه الواو.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ بِسُكُونِ النُّونِ فِي أَنتَ لِأَنَّ التَّاءَ حَرْفُ خُطَابٍ، وَقَالَ: «لَا يَمْتَنِعُ سُكُونُهَا إِنْ وَرَدَتْ بِذَلِكَ رَوَايَةٌ عَنْ ثِقَةٍ». وَقَالَ: «الْوَجْهَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الْعَمَلِ إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَشْهُورُ نَقْلًا» انْتَهَى.

(١) له ترجمة في المؤلف والمختلف ص ١٨٥ - ١٨٦، وفيه سبعة أبيات على هذا البحر والروي، وليس فيها البيت الشاهد. واسمه فيه: مرة بن الرُّوَاحِ. وانظر معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٩٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٤. ونسب في اللسان (ها) لعبيد. وليس في ديوان عبيد بن الأبرص قصيدة يائية.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٤٤، والارتشاف ٣: ٢٩٤، ونسب في اللسان (خلل) للهذلي. وليس في شرح أشعار الهذليين: تُخَالِي: تُخَالِل.

وقال زهير^(١):

وَهُوَ غَيْثٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ يَلُودُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدِيمُ

وقال آخر^(٢):

ولَكِنَّمَا هُوَ لَامِرٌ ذِي حَفِظَةٍ إِذَا مَالَ لَمْ تُزْعَدْ إِلَيْهِ خَصَائِلُهُ

وقوله وتُشَدَّدُ هُمَا هَمْدَانُ قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون هُوَ [١١٢: ١] ب] وهي بالتشديد^(٣)، / وقال الشاعر^(٤):

وإنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

وقال الآخر^(٥):

تَخَاطَاهُ الْحُتُوفُ، فَهُوَ جَوْنٌ كِنَازُ اللَّحْمِ فَائِلُهُ رَدِيدُ

وقال آخر^(٦):

فَالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آيَةً وَهِيَ مَا أَمَرْتُ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ

ص: ومن الْمُضْمَرَاتِ «إِيَّا» خلافاً للزجاج، وهو في النصب كأننا في

(١) ديوانه ص ٢٠٩. المخوَّل: الذي له خوَل، وهو الغني. والعديم: الفقير.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في حاشية ن ما نصّه: «وزعم بعضهم أن التشديد أصل، ثم خُفّف في اللغة المشهورة. وزعم بعض المتأخرين أنه ضرورة. وينبغي أن يُحمل على لغة غير همدان. ارتشاف». قلت: هذا النص ليس في هذا الموضع من الارتشاف.

(٤) شرح المفصل ٣: ٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ - ٢٦٧ [الشاهد ٣٨١]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣١٧ - ٣١٨ [الإنشاد ٦٧٧].
الشهدة: العسل.

(٥) أبو خراش الهذلي يذكر حمار الوحش. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٥، واللسان والتاج (ردد). الفائل: اللحم الذي على خُزْب الورك. وقيل: هو عرق. وفي النسخ كلها «قاتله» ولا معنى له، صوابه في المراجع السابقة. ورديد: مكتنز.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٤٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٥، والخزانة ٥: ٢٦٦ [عند الشاهد ٣٨١].

الرفع، لكن يلبه دليلٌ ما يُرادُّ به من مُتَكَلِّمٍ أو غيره اسماً مضافاً إليه وفاقاً للخليل والأخفش والمازني، لا حرفاً، خلافاً لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ وَهِيَّاكَ وَهِيَّاكَ.

ش: في المنفصل المنصوب خلاف^(١):

فمن النحويين مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «إِيَّأ» هو الضمير، والمتصل به حروف تبين أحوال الضمير، وهو مذهب س^(٢)، واختاره الفارسي^(٣)، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش^(٤).

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ ضمير، وتلك اللواحق ضمائر، أُضيف إليها الضميرُ الذي هو إِيَّأ، وهو اختيار المصنف، وعزاه إلى الخليل^(٥) والأخفش^(٦) والمازني^(٧).

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ بجملته هو الضمير، أعني إِيَّأ ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيين^(٨).

(١) انظر تفصيل ذلك في الإغفال ص ٥٠ - ٥٧، والإنصاف ص ٦٩٥ - ٧٠٢ [المسألة ٩٨] وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤١/أ - ١٤١/ب، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٢ - ٣١٨، وأسرار العربية ص ٢٩٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢١ - ٢٢، وشرح الكافية ٢: ١٢ - ١٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٣) الإغفال ص ٥٤ - ٥٥، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٤) نسبته إلى الأخفش قبل صاحب البديع أبو علي الفارسي في الأغفال ص ٥٣، وابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٣. ونسبه الأنباري إلى البصريين. الإنصاف ص ٦٩٠ [المسألة ٩٨].

(٥) عزاه إليه قبله الفارسي في الإغفال ص ٥٢ عن المبرد، وعنه ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣١٢ - ٣١٣، والأنباري في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨]. ونسب إلى الخليل أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٢.

(٦) شرح الكافية ٢: ١٢.

(٧) الإغفال ص ٥٢، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٣، وشرح الكافية ٢: ١٢.

(٨) نسب في الإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] لبعض الكوفيين. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩، وشرح الكافية ٢: ١٣.

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن اللواحق هي الضمائر، وإيّا دُعامة زيادة، تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء^(١).

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن إيّا اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها إيّا، وهُنَّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور^(٢) إلى الخليل.

فأما المذهب الأول - وهو مذهب س - فهو الذي صححه أصحابنا^(٣) وشيوخنا.

وأما الثاني - وهو اختيار المصنف - فاستدل المصنف على أن إيّا هو الضمير بأنه يَخْلَفُ الضميرَ المتصل عند تَعُدُّره كالتقديم على العامل، كما خَلَفَ ضميرُ الرفع المنفصل ضميرَ الرفع المتصل عند تَعُدُّره، فنسبةُ المنفصلين من المتصلين نسبةً واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثَبِتَ لضميره^(٤) منفصلٌ، فثبوتُ ذلك لضميرِ النصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه، ولأن إيّا لا يقع في موضع رفع، وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مُضْمَرٌ أو مُصَدَّرٌ أو ظَرْفٌ أو حَالٌ أو منادى، ومباينةُ إيّا لغير المضمَرِ مُتَبَيِّنَةٌ، فتعيّن كونه مضمراً. ولأن إيّا لو كان ظاهراً لكان تأخُّره عن العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمرُ بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً، ولَزِمَ كونه ضميراً، لكنه وُضِعَ بلفظ واحد، فافتقر إلى وَضْله بما يُبين المرادَ به من الكاف وأخواتها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف.

(١) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان، ونسبه ابن كيسان لبعض النحويين. سر صناعة الإعراب ص ٣١٣، والإنصاف ص ٦٩٥ [المسألة ٩٨] وشرح الكافية ٢: ١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢١. وهو مذهب الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٨، والإغفال ص ٥٠ - ٥١، وسر صناعة الإعراب ص ٣١٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٢٢.

(٤) ك: بضميره. ص: أنه ضمير.

انتهى ما ذكره المصنف^(١) في الاستدلال على أن إِيَّا هو ضمير / لا ظاهر. [١/١١٣: ١]

وما ذكره لا يَدُلُّ. أمَّا أَوَّلًا فلا نُسَلِّمُ أَنَّ إِيَّا وحده خَلَفَ الضمير المتصل عند تَعَدُّره، بل مجموعُ إِيَّا وما بعده من اللواحق هو الذي خَلَفَ الضمير المتصل عند تَعَدُّره.

وأمَّا قوله: «ولأنَّ بعضَ المرفوعات كجزءٍ من رافِعِهِ» فقد مَنَعَ المصنفُ ذلك، ولو سَلَّمْنَا له ذلك فقوله: «وقد ثَبَتَ لضميرِهِ منفصلٌ فثَبُوتُ ذلك لضميرِ النصب أَوْلَى» فنحن نقول بهذا إلا أنه لا يتعين أن يكون ضميرِ النصب هو إِيَّا وحده.

وأمَّا قوله: «ولأنَّ إِيَّا لا يقع في موضع رفع، وكلَّ اسمٍ إلى آخره» فلا نُسَلِّمُ حَصَرَ ما لا يقع في موضع رفعٍ فيما ذَكَرَ.

وأمَّا قوله: «ولأنَّ إِيَّا لو كان ظاهراً لكان إلى آخره» فلا أُسَلِّمُ ملازمة ذلك؛ بل هو ظاهر، لكنه اقترن به ما أَوْجَبَ له التقدّم على العامل وأن لا يتصل به، وهو اللواحق به، ثم لبعض الظواهر خصوصياتٌ تَلْزِمُها، ولا تَجُوزُ في غيرها.

واستدلَّ المصنف^(٢) على أن هذه اللواحق مُضمرةٌ بأنه يخلفها^(٣) الاسم المجرور بالإضافة، رَوَى الخليل: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»^(٤). وبأنَّها لو كانت حروفاً، وكانت الكاف في إِيَّاكَ حرفاً لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع ذا وهُنَا، ولحافُّها مع إِيَّا أَوْلَى لأنها كانت تَرْفَعُ تَوَهُّمَ الإضافة، فَإِنَّ ذَهَابَ الوهم إليها مع إِيَّا أَمَكُنْ منه مع ذا لأنَّ إِيَّا قد يَلِيها غيرُ الكاف، ولذا لم يُخْتَلَفَ في حرفية

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٤٥ - ١٤٦.

(٣) ص، م: يلحقها.

(٤) الكتاب ١: ٢٧٩.

كاف «ذاك» بخلاف كاف «إِيَّاكَ». ولأنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدُها من الميم في الجمع كما جاز في: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾^(١)، وفي: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَظْهَرُ﴾^(٢). ولأنها لو كانت اللواحق حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إِيَّاي كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في أنا، ولأن غير الكاف من لواحق إِيَّا مُجْمَعٌ على اسميتها مع غير إِيَّا، مُخْتَلَفٌ في اسميتها مَعَهَا، فلا يُتْرَكُ ما أُجْمِعَ عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد. ولأن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامةً من ذلك، فوجب المصير إليه. انتهى ما استدلَّ به المصنف على اسمية هذه اللواحق.

وما استدلَّ به لا يدلُّ على ذلك. أمَّا كونُها يَخْلُفُها^(٣) الاسمُ مجروراً فذلك من الدور والشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه، قال بعض أصحابنا: بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإِيَّا من إِيَّاكَ وإن اتفقتا في اللفظ، بل هي اسمٌ ظاهرٌ مثلُها في قوله^(٤):

دَغْنِي وَإِيَّا خَالِدٍ فَلَأَقْطَعَنَّ عُرَا نِيَاطِيَةٍ

وأمَّا كونُ الكاف لا تَلْحَقُها اللامُ كما لحقت مَعَ ذا وهُنا فليس بلامٍ؛ ألا ترى لحاق الكاف في: التَّجَاعُكَ، وَرُؤَيْدُكَ زَيْدًا، ولا تلحق معهما اللام، لا يقال: التَّجَاعُ لَكَ، ولا رُؤَيْدُكَ زَيْدًا.

وأمَّا قوله: «لو كانت حرفاً لجاز تجريدُها من الميم في الجمع كما جاز في» ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ فلا يلزم؛ ألا ترى أن الكاف اللاحقة لـ «أَرَأَيْتَ» هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب، ولا يُكتفى بها وحدها

(١) سورة البقرة: ٨٥.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

(٣) ص، ح: يلحقها.

(٤) نسب البيت في اللسان (أيا) إلى أبي عيينة. وهو بغير نسبة في عين المعاني للسجاوندي ص ١٨٠ [رسالة دكتوراه].

دُونَ الميم في الجمع، لا تقول: أَرَأَيْتَكَ يَا زَيْدُونَ إِنْ كَانَ كَذَا مَا تَقُولُونَ، بل تقول: أَرَأَيْتُكُمْ.

وَأَمَّا / قوله: «لو كانت حروفاً لم يُحتج إلى الياء في إِيَّاي كما لم يُحتج [١١٣: ١] ب» إلى التاء المضمومة في أنا» فلا يلزم ذلك لأنَّ المنفصلَ المرفوعَ مُبَايِنٌ بِالْكُلِّيَّةِ للمرفوع المتصل، فَتَمَيَّزَ بِنَفْسِهِ، ولم يَحْتَجْ إلى التاء. وأما الياء في إِيَّاي فهو الضمير المتصل في الأصل، زِيدَ عَلَيْهِ إِيَّاي حَتَّى صَارَ مَنْفَصِلًا، فَلِذَلِكَ اخْتِجَ إِلَى اجْتِمَاعِهِمَا حَتَّى يَصِيرَ مَنْفَصِلًا.

وَأَمَّا كَوْنُ اللّوَاهِقِ مُجْمَعًا عَلَى اسْمَيْهَا مَعَ غَيْرِ إِيَّاي مُخْتَلَفًا فِي اسْمَيْهَا مَعَهَا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِلَى ذَلِكَ نَذَهَبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ اسْمِيَّةَ هَذِهِ اللّوَاهِقِ حِينَ كُنَّ مُتَّصِلَاتٍ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمَيْهَا، وَلَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا مَنْفَصِلَاتٍ زَادُوا عَلَيْهَا إِيَّايَ، وَعَمَدُوهَا بِهَا، أَي: قَوَّوْهَا بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ لِتَسْتَقِلَّ بِالْانْفِصَالِ، كَمَا بَحْثْنَاهُ فِي أَنْتَ وَفُرُوعِهِ مِنْ أَنَّ الضمير هو التاء، وَأَنَّ «أَنَّ» تَقْوِيَةٌ لَهَا لِيَعْتَمِدَ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ مَنْفَصِلًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ فِي اسْمٍ وَحَرْفٍ» فَنَحْنُ لَا نَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا إِشْتِرَاكِ فِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ.

وَقَالَ مَنْ رَدَّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّ اللّوَاهِقَ هِيَ الضَّمَاثِرُ وَإِيَّايَ دِعَامَةٌ بِأَنَّهُ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ لَا يَسُوغُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ دِعَامَةً. وَنَحْنُ لَا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّ لَفْظَ إِيَّايَ حِينَ كَوْنِهِ دِعَامَةً اسْمٌ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَفْظٌ زِيدَ عَلَى اللّوَاهِقِ، صَيَّرَهَا ضَمَاثِرَ مَنْفَصِلَاتٍ، يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ أَوَّلَ الْكَلَامِ، بِخِلَافِ حَالِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا إِيَّايَ، فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالْعَامِلِ، وَلَا تَتَقَدَّمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، وَإِيَّايَ لَفْظٌ إِمَّا اسْمٌ مُضْمَرٌ أَوْ مَظْهَرٌ، أَوْ لَفْظٌ زِيدَ عَلَى الضَّمَاثِرِ الْمُتَّصِلَةِ لِتَصِيرَ مَنْفَصِلَةً عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ، لَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ شَيْءٍ.

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ. وَإِذَا قِيلَ بِالِاشْتِقَاقِ فَاشْتِقَاقُهُ مِنْ

لفظ: «أَوْ» من قوله^(١):

فَأُولَٰئِكَ رَأَىٰ إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا

فيكون من باب قُوَّة. أو من الآيَة، فتكون عينها ياء لقوله^(٢):

لَمْ يُتَبَقِ هَذَا الدَّهْرُ مِنْ آيَاتِهِ

قَوْلَانِ. وهل وزنه إِفْعَلٌ وأصله إَأَوَّ أو إَأَوِي^(٣)، أو فِعِيلٌ وأصله: إَوِيَّوْ أو إَوِيَّي^(٤)، أو فِعَوَلٌ وأصله إَوَوَوْ أو إَوِيَّي، أو فِعَلَى فأصله إَوِيَّا^(٥) أو إَوِي؟ أقاويل^(٦)، كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

ولما ذهب المصنف إلى أَنَّ^(٧) إِيَّا مضمَر، وأضيف إلى مضمَر، وكان النحويون قد ذَكَرُوا أَنَّ الْمُضْمَرَاتِ وَأَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا تُضَافُ، أوردَ المصنفُ سؤالاً، فقال^(٨): «فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إِيَّا، وهي ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أَنَّ إِيَّا لو كان مضافاً لم تَحُلْ إضافته من قصدِ تَخْفِيفِ أو تَخْصِيسِ، فقصدُ التَخْفِيفِ ممتنعٌ لأنه مخصوصٌ بالأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلٌ

(١) عجز البيت: وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِي بَيْنَنَا وَسَمَاءِ. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣، والمنصف ٣: ١٢٦، والخصائص ٢: ٨٩ و ٣: ٣٨، والمحتسب ١: ٣٩، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩، ٦٥٦، وشرح المفصل ٤: ٣٨، واللسان (أوا).

(٢) هو أبو النجم العجلي. وبعده: غَيْرِ أَثَافِيهِ وَأَزْمَدَانِهِ. ديوانه ص ٥٤ - ٥٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٠. الآياء: جمع الآية، وهي العلامة. والأرمداء: الرماد.

(٣) هذا على جعله إِفْعَلًا من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان. وكان ينبغي أن يقول: «إِئْيِي» كما في الارتشاف ١: ٤٧٤.

(٤) هذا على جعله فِعِيلًا من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٥) هذا على جعله فِعَلَى من لفظ: «أويت»، وهذا لم يذكره أبو حيان.

(٦) انظر ما قيل في وزنه وأصله إن قدر اشتقاقه في سر صناعة الإعراب ص ٦٥٦ - ٦٦٤ فقد فضل ابن جني القول في ذلك على نحو لم أجده عند غيره.

(٧) أن: سقط من س.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٤٦ - ١٤٧.

الأفعال، وإيّا ليس منها. وقصد التخصيص ممتنع أيضاً لأن إيّا أحد الضمائر، وهي أعرُف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أن إيّا لو كان مضافاً لكانت إضافته إضافة الشيء إلى نفسه، وهي ممتنعة.

والجواب أن يقال: أمّا إضافة التخفيف فمُسلّم امتناعها من إيّا، وأمّا إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تُصَيّر المضاف معرفة إن كان قبلها نكرةً، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة، / كقول الشاعر^(١): [١/١٤:١]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
فإضافة «زَيْد» هنا أوجب له من زيادة الوضوح مثل ما يُوجب وصفه إذا قيل: عَلَا زَيْدُ الَّذِي مِنَّا زَيْدًا الَّذِي مِنْكُمْ، فكما قِيلَ زيادةً الوضوح بالصفة قِيلَ زيادةً الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يُضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المُخَوِّج إلى زيادة الوضوح، كقول وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ^(٢):

وُلُوجًا فِي الَّذِي كَرِهَتْ قُرَيْشٌ وَلَوْ عَجَّتْ بِمَكْتَبِهَا عَجِيجًا
فإذا جازت إضافة مَكَّة ونحوها مما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كلياً، فإنه قَبْلَ ذِكْرِ ما يليه صالحٌ أن يُراد به واحدٌ من اثني عَشَرَ معنى، فالإضافة إذاً له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرداًها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد «أَيَّ» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا تَوَهُّمَ حرفية ما تُضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في

(١) رجل من طييء. الكامل ص ١٠٧١ - ١٠٧٢، وسر صناعة الإعراب ص ٤٥٢، وشرح المفصل ١: ٤٤، والمقاصد النحوية ٣: ٢٧١، والخزانة ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥ [الشاهد ١١٨]، وشرح أبيات المغني ١: ٣٠٨. النقا: الكتيب من الرمل. ويوم النقا: الواقعة التي كانت عند النقا. والأبيض: السيف. ويمان: منسوب إلى اليمن.
(٢) السيرة النبوية ١: ١٩٢. عجت: ارتفعت أصواتها.

قولهم: «إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ»، والاحتجاجُ بهذا للخليل على س شبيهةً باحتجاج
س على يونس بقول الشاعر^(١):

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسْوَرِ

لأن يونس يرى أن ياء «لَبَّيْكَ» ليست للتثنية، بل هي كياء
«لَدَيْكَ»^(٢)، فاحتج س^(٣) بثبوت ياء «لَبَّيْ» مع الظاهر، ولو كانت كياء
«لَدَى» لم تثبت إلا مع المضممر، كما أن ياء «لَدَى» لا تثبت إلا مع
المضممر. وأما إلزامهم بإضافة إِيَّا إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتردين
بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيدٌ نفسه، وأشبهه ذلك. وقد انتهى سؤال
المصنف وجوابه.

والذي يقطع بطلان ما ذهب إليه من أن «إِيَّا» مضمّر أضيف إلى مضمّر
إجماع النحويين على أن المضمّر مبنيٌّ على الإطلاق، فيدخل فيه الضميرُ
المنفصل المنصوب، وسواء أكان الضمير نفس «إِيَّا»، واللواحق بعده
حروف، أم اللواحق، وإِيَّا مزيد يصير به المتصل منفصلاً، أم هما، أم كلاً
منهما، فلو كان «إِيَّا» هو الضمير، وقد أضيف إلى الضمير، لَزِمَ إعرابُ «إِيَّا»
كما لَزِمَ إعرابُ «أَيِّ» لأنها إضافة لازمة، وإعرابه يكون أوضح من إعراب
«أَيِّ» لأنَّ «أَيَّا» تنفك عن الإضافة لفظاً، وإِيَّا لا تنفك عن الإضافة أصلاً، ولا
يُنطَق به على زعم المصنف إلا مضافاً لضمير، وقد نصَّ النحويون على أنَّ
سبب إعراب «أَيِّ» دون سائر الموصولات إنما هو لزوم الإضافة، وأنَّ نفسَ
لُزوم الإضافة مُوجِبٌ للإعراب، ولم يذهب أحد من النحويين إلى أن «إِيَّا»
من قولهم «إِيَّاكَ» وأمثاله معربة، فبطل ما ادَّعاه من أنَّ «إِيَّا» مُضمّر أضيف إلى

(١) أعرابي من بني أسد. الكتاب ١: ٣٥٢، والمحتسب ١: ٧٨ و ٢: ٢٣، وسر صناعة
الإعراب ص ٧٤٧، واللسان (لب) و(لبي)، والمقاصد النحوية ٣: ٣٨١، والخزانة
٩٢: ٩٨ [الشاهد ٩٣].

(٢) الكتاب ١: ٣٥١. وفيه أنه جاء كقولك: عليك.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١-٣٥٢.

مُضمَر. وقد طال بنا الكلام في «إِيَّا» وَلَوَاحِقَهُ، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن «إِيَّا» وَلَوَاحِقَهُ ضَمِيرٌ نصب منفصل /، وما سوى ذلك مما [١١٤: ب] تكلم فيه كثيرٌ وتطويلٌ قليلٌ الجدوى، لكنها أشياء يؤدي إليها علمُ الصناعة النحوية، ويقال: إنه لا يوصل إلى حقائق الأشياء إلا بالكلام الذي فيه زيادةٌ على ما تقتضيه تلك الصناعة مما كنت تستغني عنه.

وأبطل أصحابنا مذهبَ الخليل بأنه لو كان المضمَرُ ما بعدَ «إِيَّا» لم يمنع من وقوعه بعدَ العامل مانعٌ، وكنت تقول: ضربتُ إِيَّاكَ، وكونُهُم لا يقولون ذلك، ولا يتكلمون به إلا متصلاً، دليلٌ على أن المضمَر إنما هو إِيَّا. وكأنَّ الخليل لَمَّا وجده مضافاً إلى الضمير في «إِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ» قضى بأنه لو كان مضمراً لَمَّا أُضيف، وهذا غير قاذح لأنَّ إِيَّا هذه ليست تلك، وهذه بمعنى حقيقة، كأنه قال: فإِيَّاهُ وحقيقة الشَّوَابِّ. قالوا: ومما يدلُّ على فساده أنه لم يثبت قطُّ اسمٌ ما لَزِمَ إعراباً ما في غير المصادر والظروف، وليس مخصوصاً بباب نحو: «إِيْمَنَ اللّٰهُ» في القسم.

وأبطلوا مذهب الكوفيين بأن الزائد لا يكون جُلَّ الاسم، إنما يكون أقلَّ.

وقوله: ويقال: إِيَّاكَ وإِيَّاكَ وَهِيَّاكَ وَهِيَّاكَ قال المصنف^(١): «أَغْرَبُ لغاتها تخفيفُ الياء» انتهى. فأما «إِيَّاكَ» فهي اللغة المشهورة، وبها قرأ الجمهور^(٢)، وقرأ الفضل الرِّقَاشي^(٣) بفتح الهمزة وتشديد الياء: (إِيَّاكَ

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) ك: «الرواسي». وهو الفضل بن عيسى الرقاشي البصري الواعظ، روى عن الحسن البصري، وروى عنه ابن أخته المعتمر بن سليمان. منكر الحديث، ليس بثقة. تهذيب التهذيب

٨: ٢٨٣ - ٢٨٤.

نَعْبُدُ^(١)، وقرأ عمرو بن فائد^(٢): (إِيَّاكَ)^(٣) بكسر الهمزة وتخفيف الياء،
وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي^(٤): (هَيَّاكَ)^(٥) بفتح الهاء وتخفيف الياء، وقُرئ:
(هَيَّاكَ) بكسر الهاء وتخفيف الياء.

-
- (١) سورة الفاتحة: ٥.. إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١. وفي المحتسب ١: ٣٩ أن ما قرأه هكذا هو قوله تعالى في الآية نفسها: (وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ). وانظر المحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.
- (٢) هو أبو علي الأسواري، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. غاية النهاية ١: ٦٠٢.
- (٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٣، ومختصر في شواذ القرآن ص ١، والمحتسب ١: ٤٠، والمحرر الوجيز ١: ٧٢، والجامع لأحكام القرآن ١: ١٠٢، والبحر المحيط ١: ١٤٠.
- (٤) أعرابي فصيح. أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه. وله مجلس مع محمد بن حبيب والمازني. الفهرست ص ٧٠ - ٧١، ومجالس العلماء ص ٧٥، وبغية الوعاة ٢: ٦٠٧. ويروى في بعض المصادر: أبو سَرَّار.
- (٥) ضبطت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ بكسر الهاء وتشديد الياء. وفي المحرر الوجيز ١: ٧٢ أنه أبدل الهمزة هاء في الكلمتين، ولم يذكر تخفيف الياء. وقال أبو حيان في البحر ١: ١٤٠: «ويأبدال الهمزة المكسورة هاء، ويأبدال الهمزة المفتوحة هاء. وبذلك قرأ أبو السوار الغنوي».

ص: فصل

يتعين انفصالُ الضمير إن حُصرَ بآئِمَّا، أو رُفِعَ بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبها، أو أُضْمِرَ العاملُ، أو أُخْرَ، أو كان حرفَ نفي، أو فَصَلَهُ متبوعٌ، أو وَلِيَ واوَ المصاحبة، أو إلَّا، أو إِمَّا، أو اللامَ الفارقة، أو نَصَبَهُ عاملٌ في مُضْمِرٍ قبله غيرِ مرفوعٍ إن اتَّفَقَا رُتْبَةً، ورُبَّمَا اتَّصَلَا غَائِبِينَ إن لم يَشْتَبِهَا لفظاً.

ش: ذكر المصنف أنه يتعين انفصالُ الضمير في اثنتي عشرة صورةً، وبدأ أولاً بصورةٍ مُخْتَلَفٍ فيها، وهو قوله: «إِنْ حُصِرَ بِآئِمَّا»، وأنشد^(١):

أنا الفارسُ الحامي الدِّمارَ، وإِنَّمَا يُدافعُ عن أحسابِهِم أنا أو مثلي

وهذه صورة اختُلف^(٢) فيها كما ذكرنا: فذهب س^(٣) إلى أنَّ فصلَ الضمير بعدَ «إِنَّمَا» هو ضرورة، وأنَّ الفصيحَ اتصَّالُهُ. وذهب الزَّجَّاجُ إلى أنَّ فصله ليس بضرورة. وذهب المصنف إلى أنه متعين الانفصال.

فأمَّا الزَّجَّاجُ فادَّعى أنه غيرُ ضرورة لَمَّا كان عنده في معنى المحصور بحرف النفي وإلا، فكما ينفصل بعدَ إلا فكذلك ينفصل بعدَ إِنَّمَا.

(١) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧١٢، وشرح التسهيل ١: ١٤٨. وقد خرَّجته في شرح الأبيات المشكَّلة الإعراب ص ٢٢٧. الدمار: ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٢، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ - ١٤٣/ب، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وشرح المفصل ٣: ١٠٢ - ١٠٣، وشرح جمل الزجَّاجي ٢: ١٧ - ١٨. وقد حرَّر المسألة البغداديُّ في شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ - ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.

وأما س فلم يَلحظ ما لحظه الزجاجُ من مراعاة الحَصَر، ولعلَّ ذلك عنده إنما كان لأجل أنَّ «إنما» لا تُفيد الحصر وضعاً، كما أنَّ كائناً وليتما لا تُفيدان حَصَر التشبيه ولا حصر التمني.

قال أصحابنا^(١): «والصحيح أنَّ الفصل ضرورة؛ إذ لو كان هذا [الموضع موضع فصل الضمير لوجب أن لا يُؤتى / به إلا منفصلاً، كما لا يجوز ذلك مع إلا، فقول العرب «إنما أَدافعُ عن أحسابهم» وأمثاله دليلٌ على أنه من مواضع الاتصال وأنَّ الانفصال فيه ضرورة».

وقال أبو الفضل القاسم بن علي البَطْلَيْوْسِي^(٢) في شرح كتاب س ما نصه: «وأمَّا الاسم الذي يكون في معنى المقرون بإلا فالزجاج يُجَوِّزُ: إنما ضَرَبَ زيداً أنا، وس جَعَلَهُ ضرورة، وهو أَسَدٌ لأنك تقدر على الاتصال فلا تفصله، بخلاف إلا؛ إذ لا يمكن أن يتصل بها ضمير، وتكون القرائن تُبين أن الفاعل هو المحصور، أو تُبين أن المحصور هو المفعول على حَسَبِ المواضع، فقياسُ ذلك على إلا خطأ، ولأنه لا مانع هنا من الاتصال فالصحيح ما قال س» انتهى.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «ومن ذلك قولُ الراجز^(٤):

كأنا يومَ قُرَى إندَ ما نَقْتُلُ إِيَّانا»

(١) النص بلفظه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧.

(٢) هو الشهير بالصَّفَّار. صحب الشلوين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلوين بأقبح ردّ. مات بعد الثلاثين وستمائة. بغية الوعاة ٢: ٢٥٦.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٤٨-١٤٩.

(٤) كذا في النسخ كلها، والبيت من الهزج. والبيت من أبيات تنسب لذي الإصبع العدواني، ولأبي بجيلة، ولبعض اللصوص. الكتاب ٢: ١١١، ٣٦٢، وتحصيل عين الذهب ص ٢٨٢، ٣٧٧، وأمالى ابن الشجري ١: ٥٦-٥٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، والخزانة ٥: ٢٨٠-٢٨٧ [الشاهد ٣٨٥]. قرى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

يعني «ومن ذلك» أي: مما انفصل لكونه محصوراً بإنما، قال^(١): «وقد وهم الزمخشري^(٢) في قوله: «إنما نقتل إيانا»، فظنَّ أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك لأنه لو أوقع هنا المتصل، فقال «إنما نقتلنا» لجمع بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، مع اتِّحاد المسمى، وذلك مما تختصُّ به الأفعال القلبية. وغلَّ الزمخشريَّ ذكرُ س^(٣) هذا البيت في باب ما يجوز في الشعر من إيَّا، ثم قال^(٤): «فمن ذلك قولُ حميد الأَرْقَط^(٥)»:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فهذا ونحوه مخصوصٌ بالشعر لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بَلَغْتَكَ. ثم ذكر^(٦) البيت الذي أوله: «كأنَّا» لا لأنَّ ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن «إيانا» وقع فيه موقع «أنفسنا»، فبينه وبين الأول مناسبة من قِبَلِ أنَّ «إيَّا» في الموضعين وقعت موقِعاً غيرَه به أولى، لكنَّ في الثاني من معنى الحصر المستفاد بأنَّما ما جعله مساوياً للمقرون بإلا، فحسُن وقوعُ إيَّا فيه كما يحسُن بعد إلا. وهذا مطرد، فمن اعتقد شذوذه فقد وهِمَ» انتهى كلامه. وجعل البيت نظير قوله:

..... وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وقال أبو بكر يحيى بن عبد الله الجُذامي^(٧) في شرح كتاب س: «قال

(١) شرح التسهيل ١: ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) المفصل ص ١٢٧ وقد عدَّه شاذاً.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(٤) أي: الزمخشري. المفصل ص ١٢٧، وشرحه لابن يعيش ٣: ١٠١ - ١٠٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٢، والأصول ٢: ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٧، وضرائر الشعر ص ٢٦١، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٩.

(٦) أي الزمخشري. المفصل ص ١٢٨، وشرحه ٣: ١٠١ - ١٠٣.

(٧) كذا. والذي في بغية الوعاة ١: ٤٧٣: أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذامي المالقي النحوي المعروف بالخفاف [- ٦٥٧ هـ]. تقدم ذكره في الجزء الأول ص ١٠٨. وانظر كشف =

الزجاج: يمكن أن لا يكون هذا البيت - يعني قول حميد - من الضرورة، وذلك بأن تريد: بَلَعْتَكَ إِيَّاكَ، ثم حُذِفَ المفعولُ المؤكِّدُ بِإِيَّاكَ.

وهذا غلط لأنه لا يخرج ذلك عن الضرورة؛ لأنه لو كان على ما قال لانبغي أن يجوز في الكلام: رأيت إياك، والعرب لم تَقُلْهُ أصلاً في الكلام، بل التزمت أن لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدلَّ أنها لم تلاحظ شيئاً من هذا. وإنما لم تلاحظه لأنَّ حذف الشيء وتأكيده قصدان متناقضان، مع ما في هذا الذي قاله من التكلف. وأما بيت اللص فهو أقلُّ ضرورةً لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نَقُتِلُنَا؛ لأنه لا يتعدى الفعل الرفع للمضمر المتصل إلى ضميره المتصل أيضاً، فلذلك حَسُنَ هنا وقوع الضمير المنفصل، لكن كان حقه أن يقول: نَقُتِلْ أَنْفُسَنَا، وسترى هذا، فلا يخرج بذلك عن الضرورة.

وقال الزجاج^(١): ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل إنَّما، فحمل [١١٥: ١ب] على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا / إيانا؛ إذ «إنَّما» تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا.

وهذا أيضاً فاسد لأنَّ الإمام أقعد بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغي أن يكثر ويرد في الكلام، وهو لم يرد إلا في الشعر، فدلَّ ذلك على أنَّ العرب لم تحمله على ما ذكر، وليس حملُ الكلام على ما هو في معناه بمطرَّد، بل تُتَّبَعُ فيه مواردُ السَّماع، ولو كان معمولاً به في الكلام لما جعله س من ضرائر الشعر.

وقال أبو الفضل البَطْلَيْوْسِي في قوله: «إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا»: «الزجاج يرى الفصل جائزاً^(٢). وتقدَّم الرُّدُّ عليه، فالصحيح أنه كان يَقْدِرُ على: نَقُتِلُنَا.

= الظنون ١: ٢١٢.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٣/ب، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٧، ١٨.

(٢) ك، ح، ص: واجباً.

فإن قلت: لا يجوز «نَقْتُلُنَا» لأنه يكون فيه تعدي فعل المضمر إلى مضمرة المتصل، فالفصل هنا واجب لا ضرورة.

قلت: ليس على ما زعمت، وذلك أنه إنما يكون فيه تعدي فعل المضمر إلى مضمرة المتصل إذا جعلت المفعول هو الفعل المضمر في «نَقْتُلُ»، فيكون المعنى: يقتل كلنا كلنا، وليس المعنى على ذلك، وإنما يريد: يقتل بعضنا بعضاً، فالأول ليس بالآخر، فليس فيه ما قلت، فالفصل ضرورة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ليس يريد في «نَقْتُلُ إِيَّانَا» أنه محل المتصل، لكنه مما استغني فيه بالنفس عنهما، وقد ذكره بعد انتهى.

فهذا نُقِلُ أصحابنا في المسألة، نقلوا فيها الخلاف بين س والزجاج، ورَدُّوا قاطبةً على الزجاج. والمصنف لم يذكر خلافاً لا في الفَصِّ ولا في الشرح، وناهيك من إهمال خلاف بين سيويه والزجاج. ومن نظر في كلام س علم أنَّ انفصال الضمير في نحو: «إنما نَقْتُلُ إِيَّانَا» لا يجوز إلا في الشعر دون الكلام، قال س^(١): «هذا باب ما يجوز في الشعر من إِيَّا ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول حميد الأرقط^(٢):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وقال الآخر^(٣):

كَأَنَّ يَوْمَ قُرِئَ إِذْ مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَيْضَ حُسَّانَا

فهذا واضح الدلالة على أن «إِيَّا» وقعت في الشعر موقعاً لا يقع مثله في الكلام.

(١) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(٢) تقدم في ص ٢١٧.

(٣) تقدم تخريج الأول منهما في ص ٢١٦.

وشملت الترجمة مسألتين: إحداهما أنها وقعت موقع الضمير المتصل. والثانية أنها وقعت موقع النفس؛ إذ هو مكان لا يقع فيه المتصل ولا المنفصل؛ لأن «قَتَلَ» من الأفعال التي لا يتصل بها الضمير المتصل ولا المنفصل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، فلا يجوز: أنا أَضْرِبُني، ولا: أنا أَضْرِبُ إِيَّاي، بل هذا مما لا يجوز فيه إلا النفس، فتقول: أنا أَضْرِبُ نَفْسي. وأما كلام المصنف في «نَقُتِلُ إِيَّانا» وتأويله على س بَأَنَّ «إِيَّانا» وقع موقع «أنفسنا» فكلام صحيح، لكنَّ تأويله على أَنَّ انفصال الضمير هنا مطرد غير صحيح، بل لا يأتي هنا لا الضمير المنفصل ولا المتصل، بل النفس كما تقدم.

وقد أُولِعَ أكثرُ أصحابنا المتأخرين بأنَّ «إِنَّمَا» فيها معنى الحصر، حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي وإلا^(١). والذي تقرر في علم النحو أنَّ «ما» الداخلة على «إِنَّ» وأخواتها هي كافَّةٌ لهزَّ من العمل. وقال عبد الوهاب المالكي^(٢): / إنها إذا دخلت على إِنَّ للحصر والتحقيق. وزعم الكوفيون أنها تُفيد معنى النفي والإثبات، وأنشدوا للفرزدق:

أنا الضَّامِنُ الراعي عليهم، وإِنَّمَا يُقَاتِلُ عن أَحْسَابِهِم أنا أو مِثْلِي
قالوا^(٣): معناه ما يُدافعُ عن أَحْسَابِهِم إلا أنا أو مِثْلِي. وسيأتي الكلام

(١) الجزولية ص ٥١، وشرحها للشلوبين ص ٥٩١، وللورقي ١: ٢٤٦، وللأبدي ص ٤٢٧، ٤٢٩، ٥٤٩، والتوطئة ص ١٦٥، والمقرب ١: ٥٤، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣، والملخص ص ٢٧٩. وانظر نتائج الفكر ص ١٧٥ - ١٧٦، ٤١١ - ٤١٢. وراجع شرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨ - ٢٥٣ [الإنشاد ٥٠٩].

(٢) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي أبو محمد القاضي الفقيه المالكي الأصولي [٣٦٢ - ٤٢٢ هـ] ولد ببغداد، وتوفي بمصر. روى عنه المازري البغدادي، وغيره. من مصنفاته: الإشراف على نكت مسائل الخلاف، وشرح فصول الأحكام، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة. سير أعلام النبلاء ١٧: ٤٢٩ - ٤٣٢ وفيه مصادر ترجمته. وتاريخ قضاة الأندلس ص ٤٠ - ٤٢، والأعلام ٤: ١٨٤.

(٣) قال به الفارسي في الشيرازيات ص ٦٠، ٣٠٧، ٤٦٤ ونسبه إلى ناس من النحويين قالوا به في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ﴾ الأعراف: ٣٣. وذكر =

على ذلك ممنعاً في باب «إِنَّ» إِنَّ شاء الله .

وما ذهب إليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحشٌ وجهلاً بلسان العرب؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنَ إِلَى اللَّهِ ﴾^(١)، وقال: ﴿ إِنَّمَا أَعْطِكُمْ بِوَجْدَةٍ ﴾^(٢)، وقال: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ ﴾^(٣)، وقال: ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾^(٤)، ولو كان على ما زعم من تعيين انفصال الضمير لكان التركيب: إنما يشكو بتي وحزني إلى الله أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وإنما أمر أن يعبد رب هذه البلدة أنا، وإنما يوفى أجوركم أنتم^(٥).

وقوله: أو رُفِعَ - يعني الضمير - بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب لا يصح هذا على ظاهره؛ لأنه لا يُضاف المصدر إلى المنصوب، فإنما^(٦) تأويله: إلى المنصوب معني لا لفظاً، ومثاله: عجبْتُ من ضرب زيد أنت، وزيدٌ عجبْتُ من ضربك هو، وقال^(٧):

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ، وقد أغرى العدا بكم استِسْلامكم فَشَلَا
وقوله: أو بصفةٍ جَرَتْ على غير صاحبها مثاله: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو،
وقال الشاعر^(٨):

= ابن برهان في شرح اللمع ص ٧٥ أن أبا علي ذكره عن بعض البغداديين . وقال به أيضاً ابن جني في المحتسب ٢ : ١٩٥ .

(١) سورة يوسف: ٨٦ .

(٢) سورة سبأ: ٤٦ .

(٣) سورة النمل: ٩١ .

(٤) سورة آل عمران: ١٨٥ .

(٥) ردّ عليه ابن هشام بأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، والمعنى: ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك البواقي . المغني ص ٣٤٢ .

(٦) ن: وإنما .

(٧) البيت في شرح التسهيل ١ : ١٤٩، والمقاصد النحوية ١ : ٢٨٩ .

(٨) شرح التسهيل ١ : ١٤٩ . وهو بيت مفرد في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦١ بتحقيق مكارنتي .

غَيْلَانُ مَيَّةَ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَهُ، فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ كَرَبَا

وهذه الصورة أجملَ فيها المصنف في مكان التفصيل، وأوهم الوفاق في مكان الخلاف. فأما الأول فإنه إنما برز لأجل العلامة التي لَحِقَتْ بالنظر إلى التكلم والغنية والخطاب، فأبرز الضمير منها إذا^(١) جرت على غير مَنْ هي له؛ إذ لو لم يبرز لوقع اللبس؛ ألا ترى أنك لو قلت: «هندٌ ضاربها» لم يُدَرَّ مَنْ الضارب؛ إذ يحتمل أن يكون أنا أو أنت، وكذلك: هندٌ ضارباها، أو ضاربوها، إذ يحتمل أنتما أو نحن، أو أنتم أو نحن، فلما دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال لأنها لم تتحمل ضميراً، فقلت^(٢): هندٌ ضاربها أنت وأنا وأنتما ونحن، ثم حُمل ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه اللبس، فقيل: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، فأبرز الضمير وإن كنتَ لو لم تُبرزه لم يقع اللبس؛ إذ لا يُتصور أن يكون فاعل الصفة إلا ضمير «زيد» لثلاث تعرو الجملة الواقعة خبراً من رابط.

ولا يجوز استتاره في هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع، فإنَّ العرب لا تُبرزه إذ ذاك لأن اسم الفاعل تجوز تثنيته وجمعه، وفي ذلك دلالة على الضمير، تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين، ومررتُ برجلٍ قائم أبأوه لا قاعدين، فلا يحتاج إلى: لا قاعدان هما، ولا قاعدين هم؛ لأن [١١٦: ١ ب] التثنية والجمع أُعْتُتْ عن ذلك. فهذا التفصيل الذي أجمله / المصنف في هذه المسألة.

وأما الخلاف فإنَّ الكوفيين^(٣) ذهبوا إلى أنه لا يلزم انفصال الضمير إلا إذا خيف لبسٌ أو لم تتكرر الصفة، فإن تكررت أو أُمنَ اللبس لم يلزم انفصال الضمير، فيُجيزون في: زيدٌ حسنَةٌ أمُّه عاقلةٌ هي، وفي: زيدٌ هندٌ ضاربها

(١) ن: إذ.

(٢) كذا في النسخ كلها بالفاء، وهو جواب «لما».

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٨٢ ب - ١٨٣ أ، والإنصاف ص ٥٧ [المسألة ٨]، وأما ابن الشجري ٢: ٥٥٥، والتبيين ص ٢٥٩، والمتبع ص ٢٢٥-٢٢٦، واللباب ١: ١٣٧-١٣٨.

هو، أن لا تأتي بالضمير منفصلاً، فتقول: زيدٌ حَسَنَةٌ أمُّه عاقلةٌ، وزيدٌ هندٌ ضارِبُها؛ لأنَّ الصفة تكررت في المثال الأول، واللَّبَسَ قد أُمِّنَ في المثال الثاني. وسيأتي الكلامُ على تمام هذه المسألة والاستدلالُ للمذهبيين في باب الابتداء عند تعرُّض المصنف لها إن شاء الله.

وقد ناقضَ المصنفُ كلامَه هنا بكلامه في باب المبتدأ؛ لأنه ذكر هنا أنه يتعين انفصالُ الضمير إذا جَرَّت الصفةُ على غيرِ صاحبها، وفي باب الابتداء ذكر أنه «قد يَسْتَكْبِرُ الضميرُ إذا لم يُلْبَسْ وفاقاً للكوفيين»^(١) انتهى. فعلى هذا قد استثنى حالة لم يَسْتَثْنِها هنا، وهو إذا أُمِّنَ اللَّبَسُ.

وقوله: أو أَضْمَرَ العاملُ أنشد المصنفُ شاهداً على ذلك قولَ الشاعر^(٢):
فإنَّ أنتَ لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
ولم يُبين المصنفُ الفعلَ المضمرَ الذي انفصل الضمير لإضمارهِ، وظاهرُ كلامه أنه أَضْمَرَ فعلاً يفسره قوله: «لم يَنْفَعَكَ»، ولا يَصِحُّ ذلك لأنه لو حملَ أنتَ على السببي المرفوع الذي هو «عِلْمُكَ» لَأَدَّى إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل؛ ألا ترى أنك لو وضعت «أنتَ» مكان «عِلْمُكَ» لكان التقدير: فإنَّ لم تَنْفَعَكَ. ولا يجوز حملُهُ أيضاً على الكاف في «يَنْفَعَكَ» لأنه لو فعلَ ذلك لَنْضَب، فقال: فإنَّ إِيَّاكَ.
وإذا امتنع أن يُحمل «أنتَ» على «عِلْمُكَ» وعلى الكاف لما ذكرناه، فاختلف الناس في تخريجه:

فذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٣) وبعض شيوخنا^(٤) إلى أنه

(١) التسهيل ص ٤٨ وشرحه ١: ٣٠٦، ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) لبيد. ديوانه ص ٢٥٥، وإيضاح الشعر ص ٥٣٠، وشرح التسهيل ١: ١٤٩، وشرح الكافية

الشافية ص ٦٢٦، وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) هو الأبيدي كما في شرح الجزولية ص ٩٤٣ - ٩٤٤. وقد سبق إلى ذلك أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٣٠.

فاعل بفعل محذوف يُفسره المعنى، ويدلّ عليه، والمسألة خارجة من باب الاشتغال، كأنه قال: فإن ضَلَلْتُ لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ، فأضمر ضَلَلْتُ لفهم المعنى، وبرز الضمير لمّا حُذِفَ الفعل.

وخرّجه السّهيلي على وجهين:

أحدهما: أن يكون «أنت» مبتدأ، وذلك على ما أجازاه س^(١) من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط و«إذا» إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر، نحو: إن الله أَمْكَنَنِي مِنْ فُلَانٍ^(٢). والذي سهّل هذا وجود الفعل في الجملة الشرطية، فكأنَّ حرف الشرط لم يعدم الفعل وإنّ وليه الاسم المبتدأ.

والوجه الثاني^(٣): أن يكون «أنت» في موضع نصب، وهو مما وُضِعَ فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وُضِعُوا المنصوب موضع المرفوع، قالوا: لم يَضْرِبْنِي إِلَّا إِيَّاهُ، وفي الحديث: «مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا يَنْهَزهُ إِلَّا إِيَّاهُ»^(٤)، وفي المحكي من كلام العرب^(٥): إذا هو إِيَّاهُ، وإذا هي إِيَّاهُ.

وقوله: أو أُخِّرَ مثاله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٦).

(١) المنقول عن سيبويه والأخفش أيضاً في ذلك هو في «إذا» الشرطية، كما في شرح الكافية ١٧٤: ١. وهو في الكتاب ١: ١٠٦ - ١٠٧، وشرحه للسيرافي ١: ٢١٦ ب/ ٢١٧ ب، والانتصار ص ٦٥-٦٨، والنكت ص ٢٤٠-٢٤١. وقد عدّ سيبويه ابتداء الأسماء بعدها قبيحاً.

(٢) تتمته: فعلت. شرح المفصل ٩: ٩.

(٣) أمالي السهيلي ص ٤٣.

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة - الباب ٧٠ - ٢: ٤٩٩ - ٥٠٠ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ الرجل، فأحسن الوضوء، ثم خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، لَا يُخْرِجُهُ - أو قال: لَا يَنْهَزهُ - إِلَّا إِيَّاهُ، لم يَخْطُ خطوةً إِلَّا رفعه الله بها درجة، أو حَطَّ عنه بها خطيئة». ينهزه: يدفعه إلى الخروج.

(٥) مجالس العلماء ص ٨ - ١٠، والإنصاف ص ٧٠٢ - ٧٠٦ [٩٩]، وسفر السعادة ٥٥٠،

(٦) سورة الفاتحة: ٥. وسيدكره في ص ٢٩٦.

وقوله: أو كان حَرَفٍ نَفِيٍّ مِثْلَهُ: ﴿مَا هُنَّ أَتْمَاتِهِمْ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيلٌ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

/ وقوله: أو فَصَلَهُ مَتَبَوِّعٌ مِثْلَهُ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وقوله تعالى: [١/١١٧: ١] ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾^(٤)، وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٥). ومثَلَس^(٦) أيضاً بقوله: كُنَّا وَأَنْتُمْ ذَاهِبِينَ، وأنشد^(٧):

مُبَرَّأٌ مِنْ غُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَزْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا
وأنشد غيره^(٨):

وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُوُوفَ الْقَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارٍ
وقد خالف في ذلك بعض أصحابنا^(٩)، فقال: «وقال^(١٠): الانفصال في

(١) سورة المجادلة: ٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٣٤.

(٣) أمالي ابن الشجري ٣: ١٤٣، وشرح التسهيل ١: ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٤٨١، وشرح الجزولية ص ١٠٤٢، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، والخزانة ٤: ١٦٦ - ١٦٨ [الشاهد ٢٧٩]. ويروى آخره: المساكين، وعلى حزبه الملاعين.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٤.

(٥) سورة الممتحنة: ١.

(٦) الذي في الكتاب ٢: ٣٥٦: إني وإياك منطلقان.

(٧) الكتاب ٢: ٣٥٦، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٥، والنكت ص ٦٥٤، وشرح المفصل ٣: ٧٥، وشرح التسهيل ١: ١٥٠.

(٨) البيت لفاختة بنت عدي ابن أخت الحارث بن أبي شَمِير. الكتاب ٢: ٣٥٧، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٩٧ - ١٩٨، وللأعلم ص ٣٧٦، والحماسة البصرية ١: ٢٧٠ - ٢٧١.

(٩) ذكر أبو حيان في باب العطف أنه أبو الحسن الأبي في شرح الجزولية. ومذهبه هذا في ص ٦٤٥ من شرحه للجزولية. لكن ذكر المحقق في الحاشية نصاً آخر وجده في حاشية الكتاب بخط المؤلف، يدل على أن صاحب هذا المذهب هو ابن عصفور، وأن الأبي لا يرضى مذهبه هذا. ولم أقف على النص الذي ذكره أبو حيان.

(١٠) كذا في النسخ كلها، ولعله يعني ابن عصفور، كما يفهم من كلام محقق شرح الجزولية =

وإيانا أو إياك^(١) في البيتين لم يجز إلا ضرورة لأجل الوزن؛ لأنه لا^(٢) يقدر على الاتصال، فإنما فصل ضرورة، ولو كان في الكلام لم يجز، خلافاً لسيبويه» انتهى. وقد ردّدنا هذا القول في باب العطف^(٣).

وقوله: أو وَلِيَّ وَاوِ المصاحبة مثاله قوله^(٤):

فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

وقال الآخر^(٥):

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفَقْ

وقوله: أو إِلَّا ﴿أَمَرَ الْأَتَقَبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٦)، وقال^(٧):

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ويأتي الكلام في الضمير الواقع بعد إلا بُعِيدَ هذا، إن شاء الله.

وقوله: أو إِمَّا مثاله: قام إِمَّا أَنَا وَإِمَّا أَنْتَ، وقال الشاعر^(٨):

= للابذي الذي أشرت إليه في الحاشية السابقة.

(١) ك، ص، ن: وإياك.

(٢) لا: سقط من جميع النسخ، وألحق في هامش ف، وفوقه: ظ.

(٣) ردّه عند شرحه قول ابن مالك: «وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر».

(٤) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٢١٩، وشرح التسهيل ١: ١٥٠. أحدو:

أغني. يخاطب خالد بن زهير، وهو ابن عم له. وعنى بقوله: «إياها» أم عمرو صديقه.

(٥) عجز البيت: عن الماء إذ لاقاه حتى تَقَدَّدا. وهو لكعب بن جعيل. الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح

أبياته لابن السيرافي ١: ٤٣١، وللأعلم ص ١٩٩، والأصول ١: ٢١١. الحران: الشديد

العطش. وتقدد: كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب.

(٦) سورة يوسف: ٤٥. وكان ينبغي أن يقول قبل الآية: «مثاله».

(٧) عمرو بن معدي كرب. ديوانه ص ١٥٥، والكتاب ٢: ٣٥٣، وشرح أبياته لابن السيرافي

٢: ١٩٩، وللأعلم ص ٣٧٤، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٥٦ - ٢٥٧ [الإنشاد ٥١٠] قطر

الفارس: صرعه على أحد قُطْرَيْنِهِ، وهما جانباه.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٥٠، والمقاصد النحوية ١: ٢٩٩.

بِكَ أَوْ بِسِي اسْتَعَانَ فَلَيْلٍ إِمَّا أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا ابْتَغَى الْمُسْتَعِينُ
وقوله: أَوْ اللّامَ الْفَارِقَةَ مثاله: إِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لِإِيَّاكَ، وقال الشاعر^(١):

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ، فَمُرْنِي، فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وقال المصنف^(٢): «وقال الأخفش في كتاب المعاني^(٣) بعد أن مثَّلَ بِإِنْ كَانَ زَيْدٌ لَصَالِحًا: فَإِنْ جِئْتُ فِي هَذَا الْقِيَاسِ بِفِعْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ أَوْ قَعَتِ اللَّامُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ^(٤)، فقلت: إِنْ قَامَ لَزِيدٌ، وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَضْمُرًا قلت: إِنْ قَعَدَ لِأَنَا، إِذَا^(٥) لَمْ تَصِلْ إِلَى التَّاءِ جَعَلْتُهَا أَنَا إِذَا عَنِ الْمَتَكَلِّمِ نَفْسَهُ، وَأَنْتَ إِذَا عَنِ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ: إِنْ قَامَ لَنَحْنُ» انتهى. وكذا قال في النسخة الوسطى مِنْ نَحْوِهِ. وهذا لَا يَتِمُّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ^(٦) حَيْثُ جَوَّزُوا ذَلِكَ، وَوَأَفَقَهُمُ الْأَخْفَشُ عَلَى ذَلِكَ، وَتَجَوَّزُهُمْ ذَلِكَ هُوَ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ «إِنْ» نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا.

وأما عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ^(٦) فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ إِلَّا فِي الْفِعْلِ النَّاسِخِ لِلْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ «إِنْ» الْمَخْفِقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَاسِخِهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ «إِنْ»، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: أَوْ نَصَبَهُ عَامِلٌ فِي مَضْمَرٍ قَبْلَهُ غَيْرِ مَرْفُوعٍ إِنْ اتَّفَقَا رُبَّةٌ احْتَرَزَ

بقوله: «غَيْرِ / مَرْفُوعٍ» مِنْ قَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُنِي قَائِمًا، فَإِنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ «نِي» [١١٧: ١] ب[نَصَبَهُ عَامِلٌ فِي مَضْمَرٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ الْمَضْمَرَ مَرْفُوعٌ، وَقَدْ اتَّفَقَا - أَعْنِي التَّاءِ

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١، والمقاصد النحوية ١: ٣٠١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٠.

(٣) شرح التسهيل: فِي كِتَابِ الْمَسَائِلِ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي مَطْبُوعَةِ كِتَابِهِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ».

(٤) شرح التسهيل: عَلَى الْفَاعِلِ.

(٥) ص، ن، ح: وَإِذَا.

(٦) الإيضاح ص ٦٤٠ - ٦٤٣ [المسألة ٩٠]، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٥٦٤ وَ ٣: ١٤٥ - ١٤٧، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٨: ٧٢.

و «ني» - في كونهما ضميري متكلم، ولا يتعين انفصال «ني»، بل ولا يجوز.
وكذلك: زيدٌ ظَنَّهُ قائماً، قد عمل ظُنٌّ في مضمر مرفوع، وهو الفاعل
المستكن في ظُنٌّ وفي معمول منصوب، وقد اتفقا رُتبةً، ومع ذلك لا يجوز
فصل الضمير المنصوب.

ومثال اتفاق ما ذكر رُتبة: علمتني إياي، وعلمتكَ إياك، وزيدٌ علمته
إياه، ومالٌ زيدٌ أعطيته إياه. ومعنى علمتكَ إياك: أنتَ في علمي الآن كما
كنتَ من قبل. فانفصال الضمير في هذه المسائل متعين.

وقوله: ورُبَّما اتَّصلا غائبين إن لم يَشْتَبَها لفظاً قال المصنف^(١): «فإن
غايَرَ الغائب الأول الغائب لفظاً جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روى
الكسائي من قول العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنَّضَرُهُمُها^(٢)، ومنه
قول مُعَلِّس بن لَقِيط^(٣):

وقد جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهَاها، يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابِها»
انتهى ما شرح به المصنف هذه المسألة والتي قبلها.

وفيما قاله المصنف تفصيل وانتقاد.

أما التفصيل فنقول: إذا اتفقا رتبة فإمَّا أن يكونا ضميري متكلم، أو
ضميري مخاطب، أو ضميري غائب؛ فإن كانا ضميري متكلم فالانفصال

(١) شرح التسهيل ١: ١٥١.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٩.

(٣) يهجو أخويه مُرَّةً ومُذْرِكاً. وقيل: هو لقيط بن مرة الأسدي، يهجو مُرَّةً بن عَدَاءٍ ومُذْرِك بن
حصن الأسديين. الكتاب ٢: ٣٦٥، والإيضاح العسدي ص ٣٤، وتحصيل عين الذهب
ص ٣٧٧، وأمالِي ابن الشجري ١: ١٣٤ و ٢: ٤٩٤، ٤٩٥، وإيضاح شواهد الإيضاح
ص ٨٢ - ٨٥، وشرح جمل الزجاجة ٢: ١٩، وتخليص الشواهد ص ٩٤ - ٩٧، والخزانة
٥: ٣٠١ - ٣١٢ [الشاهد ٣٨٩]. الضَّغْم: العَض. و«ها» من ضغْمِهاها: ضمير الضَّغْمَة،
وانتصابه انتصاب المصدر، وفاعل المصدر محذوف، والتقدير: لِضَغْمِي إِيَّاهما الضَّغْمَة،
واللام متعلقة بيقرع.

نحو: مَنْحَتْنِي إِيَّاي، ويقبح أن تقول: مَنْحَتْنِي.

وإن كانا ضميرَي مخاطب فالاختيارُ الانفصال، ويجوز الاتصال على صَغْف، فتقول: أَعْطَيْتُكُمَا إِيَّاكُمَا، وَأَعْطَيْتُكُنَّ إِيَّاكُنَّ. ويجوز الاتصال، فتقول: أَعْطَيْتُكُمَا كُمَا، وَأَعْطَيْتُكُنَّ كُنَّ. هذا مذهب أصحابِ الكسائي، ومنع الاتصال الفراء.

وإن كانا ضميرَي غائب فإمَّا أن يَتَّحِدَا رُتْبَةً أو يَخْتَلِفَا. إن اتَّحَدَا رُتْبَةً فَكَصَمِيرَي المَخَاطَب، فعلى مذهب أصحابنا^(١) والكسائي يُخْتَار الانفصال، فتقول: زَيْدُ الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ. ويجوز ضعيفاً الاتِّصَالُ، فتقول: أَعْطَيْتُهُوهُ. ومنع الفراء الاتصال، وزعم أنه غير مسموع من كلام العرب.

وإن اختلفا رتبة كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، فالفصل هو الكثير، فتقول: هَذَا الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهَا إِيَّاهُ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاها، ويجوز: أَعْطَيْتُهَا، وَأَعْطَيْتُهَا.

وقال س^(٢): «إذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت: أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَاهُ جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت من قِيلَ أَنَّهُمَا كِلَاهُمَا غَائِبٌ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والكثير في كلامهم أعطاه إياه» انتهى كلام س. وفيه حجة لأصحابنا أنه يجوز الانفصال والاتصال في الغائبين مطلقاً سواء اتَّحَدَتِ الرُّتْبَةُ أم اختلفت لقوله: «والكثير في كلامهم أعطاه إياه» فمَثَلٌ أَوَّلًا بالمتحد ثم ثانياً بالمختلف.

وأما الانتقاد فإنه استدل على وصل^(٣) الثاني من الغائبين إذا اختلفت الرتبة بقول الشاعر ببيت مُغَلَّسٍ «لِضَغْمِهِمَاها» وبما روى الكسائي،

(١) منهم الأبي في شرح الجزولية ص ٤٤٠.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.

(٣) ك، ن: على فصل.

وأصحابنا^(١) ذكروا ذلك في مسألة كون أحد الغائبين مخفوضاً، وهو مثله في الغيبة، فإنه لا يجوز عندهم إلا الانفصال، نحو قولك: هندٌ زيدٌ عَجِبْتُ من ضربه إياها. قالوا: ولا يجوز «من ضربهها» إلا في ضرورة، وأنشدوا بيت مُعَلِّس، أو في نادر كلام، وذكروا ما روى الكسائي، وغرر / المصنف في الاستدلال ببيت مُعَلِّس على جواز الاتصال على ضَعْفِ إنشاد س إياه عَقِبَ قوله: «والكثير في كلامهم أعطاه إياه»، قال س^(٢) بعد هذا: «على أنَّ الشاعر قد قال» وأنشد البيت. قال ابن خروف قوله: «على أنَّ الشاعر قد قال» متعلق بفعل يفسره ما قبله، وكأنه في معنى التفات؛ لأنه لمخفوض كثر غيره. ويأتي الكلام إذا كان أحد الضميرين مخفوضاً، إن شاء الله.

ص: وإن اختلفا رتبة جاز الأمران، ووجب في غير نُدُور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال، خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء، وشذ: إلّا، فلا يُقاس عليه.

ش: اختلفهما رتبة كأن يكون أحدهما ضمير متكلم والآخر ضمير مخاطب أو غائب، أو يكون ضمير مخاطب والآخر ضمير غائب، فإذا كانا كذلك فيجوز الاتصال والانفصال في الثاني، وأمّا ما وَلِيَ الفعل فلا يكون إلا متصلاً، هذا شرح قوله: «وإن اختلفا رتبة جاز الأمران».

ولا يخلو الذي يلي الفعل من أن يكون أقرب من الآخر أو أبعد. فإن كان أقرب جاز^(٣) في الثاني الاتصال والانفصال، نحو: زيدٌ ظننتك إياه، والدرهم أعطيتك إياه، وزيدٌ ظننتكهُ، والدرهم أعطيتكهُ، وزيدٌ ظننتني، وظننتني إياه، والدرهم أعطيتني، وأعطيتني إياه، ولم يذكر س^(٤) في هذا إلا

(١) منهم الأبيدي، وقد ذكر ذلك في شرح الجزولية ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٥.

(٣) كتب في هامش ن ما نصه: «الأمران ولك في» وبجانبه: صح.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٣.

الاتصال، وذكر غيره الانفصال.

واختلفوا عن س، ففهم السيرافي^(١) أن س لا يجيز الانفصال في أعطانيه، وإن كان هو الوجه في: أعطاه إياه. ويمكن أن يكون هذا الفهم عن لحظه فرقاً بين أعطانيه وبين أعطاه إياه، وهو أن ضمير المتكلم وضعه أن يلي الفعل بعد الفاعل، ولا يفصل بينه وبين الفعل، لا يقال: أعطاهني، فجاء كالفاعل، فكأنه لم يفصل الفعل عن طلبه للثاني^(٢). ويلي في ذلك ضمير المخاطب، بخلاف الغائب، إلا أن هذا لا يقوى أن يوجب في هذا ما ضعف في ذلك.

وأما الأستاذ أبو علي فلم يلتفت شيئاً^(٣) من هذا، وارتكب أن الأفصح: أعطاني إياه، مثل ما هو الأفصح: أعطاه إياه، لا فرق، وجعل قول س^(٤): «ولم تستحكم العلامات ههنا» الفصل راجعاً إلى جميع ما تقدم لا لأعطاه إياه خاصة.

وإن كان الذي يلي الفعل أبعد من الآخر ففي ذلك أربعة مذاهب: أحدها: مذهب س^(٤)، وهو أنه لا يجوز إلا الانفصال، نحو: زيد ظننته إياك، والدرهم أعطيتُهُ إياك، ولا يجيز: ظننتُهُوك، ولا أعطيتُهُوك. الثاني: مذهب طائفة^(٥) من قدماء النحويين، وتبعهم أبو العباس^(٦)، وهو أنه يجوز الانفصال والاتصال، والانفصال أحسن.

الثالث: مذهب الفراء^(٧)، وهو أنه لا يجوز عنده إلا الانفصال، إلا أن

(١) شرح الكتاب ٣: ١٤٥/ب.

(٢) ك، ح، ن: الثاني.

(٣) ص: إلى شيء.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٥.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٤٥/ب، وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٩.

(٧) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٩.

يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة من المذكّرين^(١)، فيُجيز إذ ذاك الاتصال والانفصال، والانفصال أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتُهُمَاكَ، والغلمان أعطيتُهُمُوكَ، والزيدان ظننتُهُمَاكُما، والزيدون ظننتُهُمُوكُم.

الرابع: مذهب الكسائي^(٢)، وهو كمذهب الفراء إلا أنّ الكسائي يُجيز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنثات، نحو قولك: الدراهم أعطيتُهُنَّكَ، والذي ورد به السماع، وتكلمت به العرب، هو ما ذهب إليه س.

[١٨: ١١٨ ب] وقوله: وَوَجَبَ / في غير نُدُورِ تقديمُ الأَسْبَقِ رُبَّةً مَعَ الاتِّصَالِ يعني أنه إذا كان الثاني متصلًا فلا يجوز إلا تقديمُ الأَسْبَقِ. يعني ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب، فتقول: يا غلامُ أعطانيكَ زيدٌ، والغلامُ أعطانيهِ زيدٌ، ويا زيد الغلامُ^(٣) أعطاكه زيدٌ، ولا يجوز: أعطاكُني، ولا أعطاهُوني، ولا أعطاهُوكَ.

وأشار بقوله: «في غير نُدُورِ» إلى ما رُوي من قول عُثْمَانَ رضي الله عنه: «أَرَاهُمُنِي الباطلُ شيطاناً»^(٤)، فقدّم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، والقياسُ المسموعُ «أَرَانِيهِمْ»، لكنّ لتقديمه في كلام عُثْمَانَ وجهٌ، وهو أنّ «أَرَانِي» هذه هي منقولة من «رأى»، والفاعل هو ضمير الجمع الذي صار مفعولاً بدخول همزة النقل، فلو تقدّم ضمير المتكلم لأوْهَمَ أنه هو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، لكن كان ينبغي إذ تقدّم ضمير الجمع أن ينفصل ضمير المتكلم، فكان يكون: أَرَاهُمْ إِيَّاي الباطلُ شيطاناً.

(١) ح، ص، ن: جماعة مذكّرين.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٩.

(٣) ن: والغلام.

(٤) تقدم في ص ١٣٤، ١٣٥.

وقوله: خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء يعني فإنهم يُجيزون الاتصال والانفصال، وقد ذكرنا ما في المسألة من الخلاف.

وقوله: وشذ «إلّاك» فلا يُقاس عليه مجيء هذه المسألة هنا غير مناسب، وكان يناسب أن تكون بجنب قوله: «أو إلّا» حين ذكر أن الضمير ينفصل إذا وَلِيَ إلّا. وأشار بقوله «إلّاك» إلى قول الشاعر^(١):

وما عَلَيْنَا إذا ما كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا الْإِكْ دَيَّارُ

وأكثرُ النحويين على أن اتصال الضمير بعد إلّا هو ضرورة؛ لأن «إلّا» ينفصل بعدها الضمير. وبهذا استدلَّ^(٢) على أن إلّا غير عاملة؛ إذ لو كانت عاملة النصب في المستثنى لاتَّصَلَ بها الضمير كما اتَّصَلَ في إنَّك وأخواتها، فاتصال الضمير بها ضرورة، وهذا مذهب البصريين، وظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر.

قال صاحب^(٣) «الواضح» مستدلاً لقول الفراء^(٤) إنَّ «إلّا» مركبة من «إنَّ» و«لا»، فخُففت «إنَّ»، وأدغمت النون في «لا» التي للعطف، فإذا جاء

(١) البيت في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥، وشرح المفصل ٣: ١٠١، ١٠٣، وضرائر الشعر ص ٢٦٢، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤١٠، ٤٧٢ و ٢: ١٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٢، وشرح الجزولية للشلوين ص ٦٤١، وللأبدي ص ٥٦٠، وتخليص الشواهد ص ٨١، ١١٠، والخزانة ٥: ٢٧٨ - ٢٨٠ [الشاهد ٣٨٤]، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٣٣ - ٣٣٥ [الإنشاد ٦٨٣].

(٢) ك، ح، ص، ن: يستدل.

(٣) لا أستطيع الجزم بمن يقصده أبو حيان، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (- ٣٧٩ هـ) كتاباً بهذا الاسم، وهذا النص ليس فيه. وألف أبو بكر بن الأنباري (- ٣٢٨ هـ) أيضاً كتاباً يحمل العنوان نفسه، ولا أعرف له وجوداً، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرست ص ١٢٠، وانظر معجم الأدباء ١٨: ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٧٧. وفيه أن «إلّا» عنده مركبة من «إنَّ» و«لا» النافيتين. وما ذكره أبو حيان نُسب إلى الفراء في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٠٨/أ، والإنصاف ص ٢٦١، وشرح المفصل ٢: ٧٦ - ٧٧. وانظر الأصول ١: ٣٠٠ - ٣٠١، واللباب للعكبري ١: ٣٠٣، ٣٠٤. وذكر أيضاً أنه المشهور من مذهب الكوفيين.

بعدها منصوبٌ فالنصبُ لـ «إِنَّ»، أو غيرُ منصوبٍ فعلى العطفِ بـ «لا». قال:
«والدليلُ على أنَّ الأصلَ لِإِنَّ وأنها تعملُ عملَ الفعلِ هنا قولُ العرب: قامَ
القومُ إلّاك، وصلوا الكافَ بيلا تغليباً لعملِ إِنَّ في الأصل. وقال بعضهم: قامَ
القومُ إلّا أنت، فعطفَ بيلا، وأبطلَ عملَ إِنَّ». فانظر قولَ صاحبِ الواضح:
«قولُ العرب: قامَ القومُ إلّاك»، فلو كان هذا لا يجوزُ إلّا في ضرورةِ الشعرِ
لما استدلَّ به، ولا أطلق أنه قولُ العرب.

وقال المصنف في الشرح^(١): «ومن حكم على إلّا أنّها عاملةٌ لم يُعدَّ
هذا من الضرورات، بل جعله مراجعةً لأصلٍ متروك، ويعتذر عن مثل «ما
قاموا إلّا إياك» وكون^(٢) الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال»
انتهى.

وثبت في بعض النسخ القديمة من هذا الكتاب بعد قوله: «وشدَّ إلّاك
فلا يُقاس عليه» ما نصه: «ولا يجوزُ حَتَّاك، خلافاً لابن الأباري فيهما»
انتهى.

وقال المصنف في شرحه^(٣): «وأما ما أجاز ابن الأباري من أن يُقال
حَتَّاك فلا مُسوِّغَ له إلّا إن جعلت حتى جازةً / ، وذلك أيضاً مُفتقرٌ إلى نقلٍ
عن العرب؛ لأنَّ العرب استغنت مَعَ المضمَر بيالى عن حتى، كما استغنت
بمثلي عن كاف التشبيه، وقد ندر دخولُ الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد
دخول حتى على ضمير أصلاً» انتهى كلامه في الشرح.

فأما ما زعم من أنَّ ابن الأباري أجاز حَتَّاك فقد أجازَه قبله هشام
والفراء. قال الفراء: قامَ القومُ حتى أنت، وضربتُ القومَ حتى إِيَّاكَ. قال:
ولا يجوزُ «حَتَّاك» وأنت تنصب بالفعل، فإن نصبت بحتى - وهو كالتسقي -

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٢.

(٢) كذا في النسخ كلها. وفي شرح التسهيل: «بكون» وهو الأولى.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٢.

جَازَ حَتَّكَ، وكذلك: مررتُ بالقومِ حتى بك. وأجاز هشام: ضربتُ القومَ حَتَّكَ. ومعنى قول الفراء «ولا يجوز حَتَّكَ وأنت تنصب بالفعل» يعني وأنت تُقَدِّرُ بعد حتى الفعل، فيكون التقدير: حتى ضربتُكَ؛ لأنه لما حذف العامل انفصل الضمير، فإذا جعلت حتى عاطفة جاز أن يكون الضمير متصلاً، فتقول: حَتَّكَ.

وقول المصنف «إلا إن جعلت حتى جازةً، وذلك أيضاً مُفْتَقِرٌ إلى نقلٍ عن العرب». وقوله «ولم يَرِدْ دخولٌ حتى على ضميرٍ أصلاً» انتهى. يعني ضمير جَرَّ، قد ذهب إلى كونها تجزُّ المضمَر أبو العباس^(١)، ووجد السماع عن العرب في ذلك، وأنشدوا عن العرب^(٢):

فَلا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ فَكَيَّ حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدٍ
وسياأتي ذلك في باب حروف الجر، إن شاء الله.

ص: ويختارُ اتَّصَالُ نحوِ هاءٍ: أَعْطَيْتُكَه، وانفصالُ الآخر من نحو: فِرَاقِيهَا وَمَنْعُكَهَا وَخِلَّتُكَه. وكهَاءٍ أَعْطَيْتُكَه هاءٍ نحوِ كُتَّتْهُ. وخَلَفَ ثاني مفعولي نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا في باب الإخبار. ونحو: ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضَ، وَيَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ، من الضَّرُورَاتِ.

ش: إذا كان الفعلُ مما يتعدى إلى اثنين، وليس من أفعال القلوب، وكان الأولُ ضميرَ متكلمٍ أو مخاطَبٍ، والثاني ضميرَ غائبٍ، نحو: الدَرَهْمُ أَعْطَيْتَنِيهِ أو أَعْطَيْتُكَه، فذكر المصنفُ أنه يُختارُ الاتِّصَالُ في ضمير الغائب، قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكُوهًا﴾^(٣)، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرْنٰكَهُمْ

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٥٩/ب، وشرح المفصل ٨: ١٦، وشرح الكافية ٢: ٣٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١.

(٢) المقرب ١: ١٩٤، وضرائر الشعر ص ٣٠٩، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٧٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٣٨١، ووصف المباني ص ٢٦١، والخزانة ٩: ٤٧٤ - ٤٧٥ [الشاهد ٧٨١]. ويروى آخره: زياد.

(٣) سورة هود: ٢٨.

كَثِيرًا^(١). وقد تقدم^(٢) لنا أن الأستاذ أبا علي ارتكب أن الأفصح «أعطاني إياه» بالانفصال، وهو مخالف لاختيار هذا المصنف.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «وظاهرُ كلامِ س أنَّ الاتصالَ لازمٌ. ويدل على عدم لزومه قولُ النبي ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»^(٤) انتهى.

وقال س^(٥): «فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإنَّ علامةَ الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيَّاءَ، وذلك قوله: أعطيتُكَه، قال الله جَلَّ وعَزَّ: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكِّيَّهَا وَأَنْتَ لَهَا كَرِيمٌ﴾^(٦)، فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب» انتهى.

وقوله: وانفصال الآخر في نحو: فراقِها ومنعُكها وخلتُكها. أمَّا فراقِها ومنعُكها فهو إشارة إلى ما كان من الضمير منصوباً بمصدرٍ مضافٍ إلى مضمرٍّ قبله هو فاعل أو مفعول أول، أو باسم فاعلٍ مضافٍ إلى / ضميرٍ هو مفعول أول، فالأول نحو: زيدٌ عَجِبْتُ من ضَرْبِهِ أو من^(٧) ضَرْبِكِه. ويجوز الانفصال، وهو أحسن، فتقول: مِنْ ضَرْبِي إِيَّاهِ أو مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهِ. وَمِنْ ضَرْبِكَ، ويجوز: ضَرْبِي إِيَّاكَ، قال الشاعر في الاتصال^(٨):

(١) سورة الأنفال: ٤٣.

(٢) تقدم في ص ٢٣١.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣.

(٤) إتحاف السادة المتقين ٦: ٣٢٣. وفيه: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تاكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فما أحببت فأمسكوا، وما كرهتم فابعثوا، ولا تعذبوا خلق الله، فإن الله - تعالى - ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم». وانظر شواهد التوضيح ص ٣٠.

(٥) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٦) سورة هود: ٢٨.

(٧) من: سقط من س، ح، ف، م.

(٨) شرح الحماسة للأعلام ص ٨٣٦ [الحماسية ٥٩٦]، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وانظر شرح =

وإن كان حُبَيْكَ لي كاذبًا فقد كان حُبَيْكَ حَقًّا يَقِينًا
وقال الآخر^(١):

تَعَزَّيْتُ عنها كارهًا، فتركْتُها وكانَ فِرَاقُها أَمْرًا مِنَ الصَّبْرِ
ومثال الثاني قول الشاعر^(٢):

فَلَا تَطْمَعُ - أَيْتَ اللَّغْنِ - فِيهَا فَمَنْعُكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ
ومثال الثالث قوله^(٣):

لَا تَزْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا

قال المصنف في الشرح^(٤): «فإنما المختارُ في هذه الثلاثة وأمثالها الانفصالُ، ولكنه تُرك واستعمل الاتصالُ لأن الوزنَ لم يَتَأَتَّ إِلَّا بِهِ» انتهى كلامه. ودَلَّ على أنه إنما استعمل الاتصالُ لأجل الوزن، فصار شبيهًا بالضرورة، وليس كذلك، بل الاتصالُ عربيٌّ، وإن كان الانفصال هو الكثير.

= شواهد الأشموني للعيني في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١١٧، والمقاصد النحوية ١: ٢٨٣.

(١) هو يحيى بن طالب الحنفي، والبيت من قصيدة له في معجم البلدان (قرقرى) ٤: ٣٢٦ - ٣٢٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٥.

(٢) هو عُبيدة بن ربيعة أو القُحيف العُقيلي، يخاطب ملكاً من ملوك اليمن، طلب منه فرساً، يقال لها سَكَاب، فمنعه إياها. الحماسة ١: ١٢٢ [الحماسية ٤٨]، والحماسة البصرية ١: ٧٨، وأسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٣، وشرح المقدمة الجزولية ص ٨٣١، وتخليص الشواهد ص ٨٩، والخزانة ٥: ٢٩٧ - ٣٠١ [الشاهد ٣٨٨]، وشرح أبيات المغني ٢: ٣٨٨ - ٣٩١ [الإنشاد ١٦٠].

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٣، والمقاصد النحوية ١: ٣٠٨. وقد زيد قبل البيت في ص وبعده في ح نصٌّ من شرح التسهيل للمصنف ١: ١٥٣ أوله: «قال المصنف في الشرح: وظاهر كلام س أن الاتصال لازم» وآخره: «فهذا نص من س على أن الانفصال أحسن، وأن الاتصال ليس بمستحكم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٤.

هذا مفهوم كلام س^(١).

ومثَّل المصنف بـ «فراقِها» و «مَنَعُكها»، وهو ما أضيف إليه المصدر مما هو أقرب رُتبة من الذي بعده وهو فاعل أو مفعول أول؛ لأنه إن كان مضافاً لما هو أبعد رتبة من الضمير بعده فالفصل ليس إلا، نحو: زيدٌ عَجِبْتُ من ضَرِبِهِ إِيَّاكَ، ولا يجوز: من ضَرِبَيْهِكَ^(٢). وإن تَسَاوَا في القُرب أو البعد فالانفصال نحو: هُنْدٌ زيدٌ^(٣) عَجِبْتُ من ضَرِبِهِ إِيَّاها، ولا يجوز: مِنْ ضَرِبَيْهِها، إلا في ضرورة، نحو^(٤):

..... لِضَغْمِهاها

أو في نادر كلام نحو: «هُم أَحْسَنُ النَّاسِ وَجُوهاً وَأَنْضَرُهُمُوهَا»^(٥). وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً أول، والضمير ضمير رفع، انفصل ما بعد المنخفض نحو: زيدٌ عَجِبْتُ من ضَرِبِكَ هو، وعَجِبْتُ مِنْ ضَرِبِي أنت.

وقوله: وَخِلْتَكُ يَعْنِي إِذَا كَانَ الثَّانِي مَفْعُولَ أَحَدِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ فالانفصال به أولى لأنه خبرٌ مبتدأ في الأصل، وقد حَجَزَهُ عن الفعل منصوب آخر.

وهذا الذي ذهب إليه في اختيار الانفصال في مثل هذا قد خالفه في الألفية التي له، فاختار في ذلك الاتصال، قال:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» وَمَا أَشْبَهَهُ فِي «كُنْهُ» الْخُلْفُ اتَّمَى كَذَاكَ «خِلْتَنِيهِ» وَأُفْصِلَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥.

(٢) ك: من ضربيك.

(٣) زيد: سقط من س.

(٤) تقدم في ص ٢٢٨.

وقد رَدَدْنَا عليه ذلك في كتابنا المسمى بـ «مَنْهَج السَّالِك فِي شَرْح أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِك»^(١).

وقد نص س على أَنَّ الانفصال هو الوجهُ، قال س^(٢): «وتقول حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَحَسِبْتُني إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ حَسِبْتُنيهِ وَحَسِبْتُكَهُ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ». وَعَلَّلَ س فِي كتابه كثرة انفصال الضمير وقلة اتصاله / بما يُوقَف عليه في كتابه^(٣). [١/١٢٠: ١]

ومن الانفصال قوله^(٤):

أَخِي، حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ
ومن الاتِّصَالِ قوله^(٥):

بُلِّغْتَ صُنْعَ امْرِئٍ هُوَ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ يَزَلْ لَاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وقوله: وَكِهَاءٍ أَعْطَيْتَكَ هَاءٌ نَحْوُ كُنْتَهُ يَعْنِي أَنَّ الْإِتِّصَالَ فِيهَا أَفْصَحُ
مِنَ الْإِنْفِصَالِ. وَهَذَا الْإِخْتِيَارُ اتَّبَعَ فِيهِ الرُّمَّانِيُّ^(٦) وَأَبَا الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ^(٧).

وقال في الشرح حين ذكر انفصالَ مثل «خِلْتُكَهُ» وَأَنَّهُ أَفْصَحُ لِكَوْنِهِ خَيْرٌ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ حَجَّزَهُ عَنِ الْفِعْلِ مَنْصُوبٍ آخَرَ، قَالَ^(٨): «بِخِلَافِ هَاءِ كُنْتَهُ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهُ شَبِيهُ بِهَاءِ ضَرَبْتَهُ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَحْجِزْهُ إِلَّا ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ، وَالْمَرْفُوعُ كَحِزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّ الْفِعْلَ مُبَاشِرٌ لَهُ، فَكَانَ مَقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا يَنْفَصِلَ كَمَا لَا تَنْفَصِلُ هَاءُ ضَرَبْتَهُ، إِلَّا أَنَّهُ أُجِيزَ الْإِنْفِصَالُ

(١) مَنْهَج السَّالِك ص ١٨.

(٢) الْكِتَابُ ٢: ٣٦٥.

(٣) الْكِتَابُ ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٥٥.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٥٥، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١: ٢٨٧.

(٦) كِتَابُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ النُّحَوِيِّ ص ١٥٧ (الْهَامِشُ ٣).

(٧) شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١: ٤٠٧، وَكِتَابُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ النُّحَوِيِّ ص ١٥٧.

(٨) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٥٤ - ١٥٥.

فيه مرجوحاً خلافاً لـ «س»^(١) ومن تبعه^(٢).

دلّلنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ المشار إليه ضميرٌ منصوبٌ بفعل لا حاجزَ له إلا ما هو كجزءٍ منه، فأشبهه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعلُ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن^(٣) لم يُساوِه^(٤) في الاتصال فلا أقلَّ من أن يكون^(٥) اتصاله راجحاً.

الثاني: أنَّ الوجهين مسموعان، فاشتركا في الجواز، إلا أنَّ الاتصال ثابتٌ في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناءٍ إلا في نظم، فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال. ومن الوارد منه متصلاً دون ضرورة قول الشاعر^(٦):

كم ليثٍ اغتَرَّ لي ذا أَشْبَلٍ غَرِثٌ فكانني أعظمُ الليثين إقداماً

فقال: «فكانني» مع تمكُّنه من أن يقول: فكُنْتُه أعظمَ الليثين إقداماً، على جعل «أعظم» بدلاً من الضمير ومفسراً له، كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرحيم».

ومن الوارد منه في النثر قولُ النبي ﷺ لعائشة: «إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِهَا يَا حُمَيْرَاءُ»^(٧)، وقوله لِعُمَرَ في ابن صَيَّادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ

(١) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٢) المقتضب ٣: ٩٨، والأصول ١: ٩١، وشرح المفصل ٣: ١٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٦، وشرح الكافية ٢: ١٩، والبسيط لابن أبي الربيع ص ٧٧٠.

(٣) س: فإن.

(٤) ك، ف: يسايره.

(٥) ك، ص، ح، ن، ف: من كون.

(٦) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٧) ... عن أم سلمة قالت: ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت». ثم التفت إلى علي، فقال: «إِنْ وَلِيتَ مِنْ أَمْرَهَا=

فلا خيرَ لكَ في قَتْلِهِ»^(١). ومن ذلك قولُ بعض العرب: «عليه رجلاً لَيْسَنِي»^(٢). وقال س^(٣): «وبَلَّغني عن العرب الموثوقِ بهم أنهم يقولون: لَيْسَنِي، وكذلك كَانَنِي» هذا نَصُّه. ولم يَحْكُ^(٤) في الانفصال نَثراً إلا قولهم في الاستثناء: أَتُونِي لَيْسَ إِيَّاكَ، ولا يكون إِيَّاكَ. وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة لأنَّ لَيْسَ ولا يكونُ فيه واقعان موقعَ إلا، فَعُومِلَ الضميرُ بعدَهُما معاملةً بعدهَا، فلا يُقَاس على ذلك ما ليس مثله.

والاتصالُ في قوله^(٥):

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

من الضروراتِ لأنه استثناء، ولو لم يَكُنِ استثناءً لكانَ الاتصالُ أولى من الانفصال كما تقرر» انتهى كلامه في الشرح.

وترجيحُه / للاتِّصالِ وما ادَّعاهُ مِنْ أَنَّ الاتصالَ في «كَانَ» هو المختار [١٢٠: ١٢٠] ب
مخالفتُ لما نَقَلَ س عن العرب، والعجبُ له أنه يأخذ من كلام س ما يدلُّ على الاتصال، ويجعله دليلاً على اختيار الاتصال، ويترك النصوصَ التي أخبر فيها س عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأنَّ الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أنَّ بعضَهم أخبره بأنَّ بعضَ العرب نطقَ به متصلاً. قال س بعدَ أن ذَكَر أنَّ الانفصالَ في: ضَرَبِي إِيَّاكَ، وكانَ إِيَّاه، وليسَ إِيَّاه، هو

= شيئاً فارق بها^١. قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم» سنن ابن ماجه - كتاب الرهون - الباب ١٦ ص ٨٢٧.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - الباب ٨٠ - ٩٦ : ٢ - ٩٧ وكتاب الجهاد - الباب ١٧٨ -

٣٢ : ٤. وفي رواية ابن حجر في كتاب الجهاد - الباب ١٧٨ - الحديث ٣٠٥٥ - ٦ : ١٩٩ :

«وإن لم يكن هو». وأخرجه مسلم في كتاب الفتن أشرط الساعة - الحديث ٩٥ ص ٢٢٤٤.

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٠، والأصول ١ : ١٤٢ و ٢ : ٢٩٠، وشرح المفصل ٣ : ١٠٧، وشرح جمل

الزجاجي ١ : ٤٠٧. وقد قال هذا لرجل ذكر له أنه يريد بسوء. ومعناه: غيري.

(٣) الكتاب ٢ : ٣٥٩.

(٤) أي: سيبويه. الكتاب ٢ : ٣٥٨.

(٥) تقدم في ص ١٨٥.

المستحكم، وأنَّ الاتصالَ ليس بمستحكم، وبعدَ أن ذُكرَ أنَّ حَسْبَتَيْهِ، وَحَسْبُتُكَ قليلٌ في كلامهم، قال س^(١): «وذلك لأنَّ حَسْبُتٌ بمنزلةَ كَانٍ، إنما يَدْخُلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد حَسْبُتٍ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ. وكذلك الحروف بمنزلة حَسْبُتٍ وكانَ؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ أو المبنيَّ عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربتُ وأعطيتُ» انتهى. وهذا يدل على تسوية س بين حَسِبَ وكانَ، وقد قدَّمَ قبلُ أنَّ الكلام: كَانِ إياه، وليسَ إياه، وَحَسْبُتُكَ إياه.

وقال س أيضاً وقد ذكر: عَجِبْتُ من ضَرْبِي إياك، وأن العرب قد تكلَّم به متصلاً، قال س^(٢): «ومثلُ ذلك: كَانِ إياه؛ لأنَّ كَانَهُ قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هنا، لا تقول: كَانِي، ولا لَيْسَنِي، ولا كَانُكَ، فصارت إِيَّا ههنا بمنزلتها في: ضَرْبِي إياك». ثم قال س بعد ذلك^(٣): «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون لَيْسَنِي، وكذلك كَانِي». فانظر لتصريح س هنا بأنك لا تقول: كَانِي، ولا لَيْسَنِي، ولا كَانُكَ، وأنَّ إِيَّاكَ صارت هنا بمنزلتها في: ضَرْبِي إياك. ثم قال: «وبلغني» إلى آخره. ويعني بقوله «لا تقول كَانِي» إلى آخره يعني: لأنَّ كلام العرب هو بالانفصال، ولمَّا كان الاتصال قليلاً جداً - كما قال - لأنَّ كَانَهُ قليلةٌ احتاج إلى إسناد ذلك بالرواية، وأنه لم يسمع ذلك من العرب، إنما بَلَغَهُ ذلك بلاغاً عن الموثوق بهم إذ كان المسموع المشهور لا يَحْتَاج إلى استدلال، إنما يُسْتَدَلُّ على الغريب القليل.

وأعجب لهذا المصنف كيف ادَّعى أنَّ الاتصال ثابتٌ في النثر والنظم، وأنَّ الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرةٌ عظيمة، س

(١) الكتاب ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٥٩.

يقول: كلامُ العرب الانفصالُ، وأمّا الاتصالُ فقليلٌ حتى إنه لم يسمعه منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم. وهذا المصنفُ يقول لم يثبت إلا في نظم، ثم أخذ يستدلُّ بوجود ذلك في النثر بإخبار س أن ذلك بلغه عن بعضهم بعد أن ذكر س أن كلام العرب على الانفصال. ومعذورُ المصنفُ في ذلك، فإنه قليلُ الإلمام بكتاب س، وكأنه يَلتمح منه شيئاً يبادي النَّظْرَ، فيستدلُّ به من غير تَتَبُّعٍ لما قبله ولما بعده، وكم شيء فائتُهُ من علم س لقلَّةِ إلمامه به، وسرَّى ذلك في هذا الكتاب، إن شاء الله.

وأما استدلاله أولاً على اختيار الاتصال بِشَبَهِهِ بِضَرْبُ /، وأنه لا [١٧١: ١] حاجزٌ بينهما إلا الفاعل، فهو مُتَنَزِّعٌ من كلام س حيث شَبَّهَ كَانَ بِضَرْبٍ في جواز الاتصال، فقال^(١): «وتقول كُتَّاهُمْ كما تقول ضَرْبُناهم»، ولكن تشبيه اسمٍ كَانَ وخبرها بمفعولٍ حَسِبْتُ أقوى كما قال س. وذكر قوة الشبه، وأشار إليها، وهو أنه لا يُقْتَصَرُّ على الاسم الذي يقع بعد كَانَ وحَسِبْتُ، كما لا يُقْتَصَرُّ عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد حَسِبْتُ كالرفوع بعدَ لَيْسَ وَكَانَ. فهذا من س تشبيهٌ قويٌّ. وذكر أخيراً أنهما ليسا كضَرْبُ وأُعْطِيَتْ.

وقولُ المصنف: «فَرَجَحَ الاتصالُ لأنه أكثر في الاستعمال» فهذه مكاذبة لـ «س» حيث قال: «لأنَّ كانهُ قليلة». وقولُ المصنف: «ومن الوارد منه متصلاً دونَ ضرورة»، وإنشاده البيت الذي فيه:

فكائنِي أَعْظَمُ اللَّيْثِينَ إِقْدَامَا

فلولا أنَّ س نقل جواز الاتصال قليلاً لكان هذا البيت يُدَّعى فيه أنه ضرورة؛ لأنه لا يَتَزَنُّ إلا كذا.

وأما قولُ المصنف: «إنه متمكن من أن يقول فُكِّنَتْهُ أَعْظَمُ» فكلُّ ضرورة

(١) الكتاب ١: ٤٦.

هكذا، يُمكن أن يُبدلَ بها^(١) الشاعر لفظاً^(٢) آخر لا يكون ضرورة، وليس حكمُ الضرورة في اصطلاح النحاة هذا الذي ذكره، وقد بحثنا هذا في «كتاب التكميل»، وأمَعْنَا الكلامَ في ذلك.

وأما قولُ المصنف: «يقول: فَكُنْتُهَ أَعْظَمَ، ويجعل أَعْظَمَ بدلاً من الضمير مُفسِّراً له» فهذه مسألة خلاف^(٣)، والجمهور لا يُجيزون أن يكون البدلُ يُفسِّرُ الضميرَ.

وأما استدلاله بما ورد في الحديث فقد تكلَّمنا معَه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأَطلنا الكلامَ فيها، وبيَّنَّا العلةَ التي من أجلها لم يَستدلَّ النحاةُ على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث^(٤).

وفي البسيط: «الأحسنَ الفصلُ. وسُمع^(٥):

فإِلا يَكُنْهَا، أو تَكُنْهُ.....

البيت^(٦). وقال الوليد بن عُتبة^(٧):

وشرَّ الظالمينَ فلا تَكُنْهُ.....

(١) ك، ح، ص: يدلها.

(٢) ص، ح، ن: بلفظ.

(٣) سيأتي الخلاف فيها في ص ٢٦٨. وهو في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٤٢.

(٤) ناقشْتُ هذه المسألة في كتابي «مناهج الصرفيين ومذاهبهم» ص ١٤٤ - ١٦٦.

(٥) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

فإِلا يَكُنْهَا، أو تَكُنْهُ، فإنه أخوها، غَذَّتهُ أمُّه بِلِبانِها

ديوانه ص ٨٢، والكتاب ١: ٤٩، وإصلاح المنطق ص ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب ص ٧٥، والمقتضب ٣: ٩٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٤٠٧ و ٢: ١٩، والخزانة ٢: ٣٢٧ - ٣٣٣ [الشاهد ٣٩٣]. يكنها: يكن نبيذ الخمر هو الخمر، وهو المراد بقوله: أخوها. واللبان: اللبن للآدميين خاصة.

(٦) البسيط لابن العليج - الجزء الأخير: ق ٣٨/١ - ٣٨/ب - مخطوط.

(٧) لم أقف عليه.

وَحَكَى^(١): عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي^(٢). وكذلك: كَانَنِي. وتقول عليه: كُنْتُهْ
وكانهْ وكُنْتُكَ. وإذا كان هذا في الفعل - يعني الفصل - أحسن، فلا يكون
- يعني الاتصال - في مصدر ما يكون لها ذلك، فلا تقول: عَجِبْتُ مِنْ
كَوْنِكُهُ. وإذا جَوَزْنَا اتصالهما فهل يَجُوزُ مَعَ الاتفاق في النوع والمعنى،
فتقول: كُنْتُكَ فِيمَنْ قَالَ: أَنْتَ أَنْتَ، كما تقول: حَسِبْتُني؟ الظاهر من تعليل
س^(٣) أنه لا يجوز؛ لأنه إنما جاز في حَسِبْتُني لكونِ الأول كالمتروك
والاعتماد فيها على المفعولين، ولا يكون الأول هنا متروكًا، فهو كالفاعل
في ضَرَبْتُ، فلا يجوز إلا النفس.

وقال في البديع في باب الاستثناء: ومتى اتَّصَلَ المضمَرُ المنصوبُ بهما
فلا يكون إلا منفصلاً في الأكثر، تقول: أَتَانِي القومُ ليس إياك، ولا يكونُ
إياك. وقد جاء المتصل قليلاً نحو: لَيْسَنِي وَلَيْسَكَ وَلَيْسِي. ورُوي أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قال لزيد الخيل: «ما وُصِفَ لي شيءٌ في الجاهلية، فرأيتُه في الإسلام،
إلا ورأيتُه دونَ الوصفِ لَيْسَكَ»^(٤) يريد: إلا إياك.

وقال في الغرّة: إذا كان اسمُها وخبرُها ضميرين فالأولى أن يجيء
الخبرُ منفصلاً لأنه على كلِّ حالٍ خبرُ الابتداء، ومع أنه القياس فأكثر ما ورد
متصلاً، قال في المنفصل^(٥):

-
- (١) أي: سبويه.
(٢) تقدم في ص ٢٤١.
(٣) الكتاب ٢: ٣٦٥ - ٣٦٦.
(٤) السيرة النبوية ٢: ٥٧٧، ولفظه: «ما ذُكر لي رجل من العرب بفضل، ثم جاءني، إلا رأيته
دون ما يقال فيه إلا زيد الخيل، فإنه لم يبلغ كل ما كان فيه. ثم سماه رسول الله ﷺ زيد الخير».
(٥) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٤٣٩. ونسب إلى العرجي أيضاً. الكتاب ٢: ٣٥٨،
وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٦، والمقتضب ٣: ٩٨، والأصول ٢: ١١٨، ٢٨٩،
والمنصف ٣: ٦٢، وتفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ص ٣٨٦، وشرح جمل
الزجاجي ١: ٤٠٦ و ١٨: ٢، وشرح المقدمة الجزولية ص ٦٣٣، والخزانة ٥: ٣٢٢ -
٣٢٤ [الشاهد ٣٩١]. اسم ليس ضمير مستتر راجع إلى عريب، وإياي خبرها بتقدير مضاف،=

[١٢١:١ب] / لَيْسَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِييَا
لَيْسَ إِلَّا يَإَيَّ وَإِيَّا كِ، وَلَا نَخْشَى رَقِييَا
وقال في المتصل^(١):

فَلَوْ كُنْتَ الْقَتِيلَ، وَلَا تَكُنْهُ لَقَدْ عَلِمْتُ مَعَدُّ مَا أَقُولُ
وقال^(٢):

تَنَفَّكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّ تَ بِهَالِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
وقال^(٣):

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْهَا الْحَيُّ إِذْ أَنْتَ مَرَّةً بِهَا مَيِّتُ الْأَهْوَاءِ مُجْتَمِعُ الشَّمْلِ
وقال^(٤):

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا
وقال^(٥):

فَلَمَّا رَأَى بَرْقًا أَتَى دُونَ لَمْعِهِ مَنَازِلُ مِنْ دَهْمَاءَ كَانَتْ تَكُونُهَا
وقوله: وَخَلَفَ ثَانِي مَفْعُولِي أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهْمًا فِي بَابِ الْإِخْبَارِ.
مثال ذلك إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الدَّرْهَمِ: الَّذِي أُعْطِيَتْهُ زَيْدًا دَرَهْمٌ، فَاخْتَارَ الْمَصْنَفُ
الِاتِّصَالَ، وَهُوَ رَأْيُ الْمَازِنِيِّ^(٦). وَاخْتَارَ غَيْرُهُ الْإِنْفَصَالَ، فَيَقُولُ: الَّذِي

= أي: ليس عريب غيري وغيرك، فحذف غير، وانفصل الضمير، وقام مقامه في النصب.
(١) لم أقف عليه.

(٢) خليفة بن برز، جاهلي. الإنصاف ص ٨٢٤، وشرح المفصل ٧: ١٠٩، وشرح عمدة
الحافظ ص ١٩٨، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، والخزانة ٩: ٢٤٢ - ٢٤٥ [الشاهد ٧٣٤]
و ١٠: ٩٩.

(٣) ذو الرمة. ديوانه ص ١٤٠. ك: وقال في اتصال الضمير. وموضع البيت فيها بعد البيتين
التاليتين.

(٤) موضعه في ن بعد البيت التالي. وقد تقدم في ص ٢٤٤.

(٥) لم أقف عليه. وموضعه في ك، ن بعد بيت خليفة بن برز السابق.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٥٥. وانظر المقتضب ٣: ٩٤، والأصول ٢: ٢٨٤.

أعطيتُ زيداً إياه درهمٌ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار من أنك تضع موضع الذي قيل لك أخبر عنه ضميراً مطابقاً له في الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد وفَرَغَية.

وأما رأيُ المازنيّ - وهو اختيار الاتصال - فإنه لا يُمكن إلا بعدم مُراعاة موضع المُخْبِر عنه؛ لأنه لا بُدَّ أن يتصل بالفعل، فلذلك كان الأولى عندنا انفصاله.

ويُرجح^(١) قولُ غير المازني وجوبَ الانفصال إذا كان مفعول أعطيتُ الثاني لا يُعلم كونه ثانياً إلا بالرتبة، نحو: أعطيتُ زيداً عمراً، فإنك تقول: الذي أعطيتُ زيداً إياه عمرو. فإذا تَعَيَّنَ الانفصال هنا تَعَيَّنَ فيما يُعلم كونه ثانياً ليجري الباب كله على سَنَنِ واحد، ولذلك نظائر.

وقوله: ونحوه: ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ، و: يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ، من الضرورات. أمّا الأولُ فَمِنْ قولِ الشاعر^(٢):

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَقَالَ: ضَمِنْتَهُمْ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لَانْفِصَالِهِ وَلَا مُجَوِّزَ،
وهذا نظير^(٣):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّائَاكَ

وأما الثاني فَمِنْ قولِ الشاعر، أنشده المصنف^(٤):

-
- (١) ك: ورجع. ص: ومرجع. ن: وترجع.
(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٢٦٤، وأما ابن السجري ١: ٥٨، وشرح التسهيل ١: ١٥٦، والخزانة ٥: ٢٨٨ - ٢٩٠ [الشاهد ٣٨٦]. ونُسب في الخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٥، وضرائر الشعر ص ٢٦١ لأمية، وهو ليس له. دهر الدهارير: الزمان السابق.
(٣) تقدم في ص ٢١٧، ٢١٩.
(٤) البيت لزياد بن حمل كما ذكر أبو حيان بعد قليل، وقيل: زياد بن منقذ. الحماسة ٢: ١٣٦ وشرحها للأعلم ص ٨١٠، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣ - ٢٠٤، وشرح التسهيل ١: ١٥٦ وقد خَرَجَتْه في سر صناعة الإعراب ص ٢٧١.

وما أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

ف «هم» فاعل بـ «يزيد»، ولو اتَّصل لقال: إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ. وهذا البيت في الحماسة صدره مخالف لما أنشده المصنف^(١)، وهو:
لَمْ أَلَقْ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبَرُهُمْ

قال المصنف^(٢): «وظَنَّ بعضهم أن هذا جائزٌ في غير الشعر؛ لأنَّ قائله لو قال: يَزِيدُونَهُمْ، فيجعل المتصل - وهو الواو - فاعلاً، والمنفصل تأكيداً، لصَحَّ. وهذا وَهُمْ لأن ذلك جَمْعٌ بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعلٌ، والآخر مفعولٌ، لمسمًى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي» / انتهى كلامه.

وهذا الذي ظَنَّهُ هذا الظانُّ صحيحٌ، وما رَدَّ به المصنفُ فاسدٌ وَوَهُمْ منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ «يزيد» هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ «يزيد» هو عائد على قوله: «قوم»، أو على قوله: «حَيًّا» على ما ثبت في الحماسة، وقوله: «هم» المتصل بـ «يزيد» عائد على مَنْ سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم، وهو قوله^(٣):

وَحَبَّذَا حِينَ تُمَسِّي الرِّيحُ بَارِدَةً وَاْدِي أَشْيِي وَفَتِيَانٌ بِهِ هُضُمٌ

ثم مدحهم بعد هذا بسنة أبيات، ثم قال: لَمْ أَلَقْ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبَرُهُمْ. والشعرُ لزيادِ بْنِ حَمَلِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمِيرَةَ بْنِ حُرَيْثِ الْعَدَوِيِّ، وبنو الْعَدَوِيَّةِ حَيٌّ من بني تميم، وكان قد أتى اليمنَ، فنزَعَ إلى وطنه بِطَنَ الرَّمْثِ، وهو من بلاد تميم. فالمعنى: إِلَّا يَزِيدُ الْحَيُّ الْمَلْفِيُّونَ الْمَحْبُورُونَ، أو الْقَوْمُ الْمُصَاحِبُونَ الَّذِينَ ذَكَرَ أَحِبَابَهُ لِأَجْلِ صُحْبَتِهِمْ، أولئك الْمُفَارِقِينَ حُبًّا إِلَيَّ.

(١) رواية المصنف وردت في الشعر والشعراء ص ٦٩٧، ونسب الشعر فيه للمرار العدوي.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٥٦.

(٣) الحماسة ٢: ١٣٥، وشرحها للأعلم ص ٨٠٨، ومعجم البلدان (أشي) ١: ٢٠٣. وادي أشي: من بلاد تميم. وهُضُم: جمع هضم، وهو المطوي الكَشْح. ص، ن: تمشي.

وإذا كان المعنى على هذا صَحَّ أن يقال: «إلا يَزِيدُونَهُمْ» لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأنَّ الزائدَ غيرُ المزيد.

ولبعض شيوخنا كلام على المضمورات بالنسبة إلى الاتصال والانفصال، أَرَدْنَا أن لا نُخْلِي الكتابَ منه لأنَّ فيه فوائد ما^(١) تَضَمَّنَهَا كلامُ المصنف. قال: المرفوعُ إنَّ عملَ فيه معنى انفصلَ، وذلك المبتدأ، أو لفظٌ هو هو انفصلَ، أو غيرُهما: فعلاً اتَّصلَ، إلا إن فَصَلْتُ إلا فينْفصلَ، أو كان في معناها فينْفصل في الشعر، وإذا اتَّصلَ، والفعل ماضٍ، بَرَزَ، إلا المفرد الغائب مذكراً أو مؤنثاً، أو أمرٌ بَرَزَ في غير مفرد مذكراً، أو مضارعٌ لمتكلم استترَ، أو لمخاطبٍ فكذا لمفرد مذكراً^(٢). أو صفةٌ لمن هي له استترَ، أو لغيره بَرَزَ في الأعراف. أو اسمٌ فَعَلَ استترَ. أو مصدرأ نائباً مَنَابَ الفعلِ استترَ، أو مَنَابَ أنْ والفعل انفصلَ، والوجهُ خَفَضُهُ. أو حرفاً^(٣) انفصل.

والمنصوبُ إنَّ نَصَبه فعلٌ - وهو كان - فالانفصالُ المختارُ - أو ظَنٌّ - وهو الأول، اتَّصلَ، والثاني كمفعول كان، أو غيرُهما متعدياً إلى واحد اتَّصلَ، أو لاثنين، وهو أول، فكَذلك، أو ثانٍ، والأولُ محذوفٌ، فكَذلك، أو مذكورٌ، واجتماعاً، وَقَدَّمتُ ما لَهُ الرُّتْبَةُ، اتَّصل لا غير، تقول: أَعْطَيْتُكَ، قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْهُوْماً﴾^(٤)، أو ما رُتِبَتْهُ التأخيرُ فالانفصال لا غير: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ، فَإِنْ كانا في درجة واحدة فالاختيار انفصالُ الثاني ﴿وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٥). ويجوز: أَعْطَاهُوهَا، وهو عربي، وليس وجهُ الكلام. أو اسمٌ فاعلٌ تَعَدَّى لاثنينٍ جَرَى مَجْرَى الفعل، أو لواحدٍ نحو: الضَّارِبُكَ والضَّارِبُكَ، ففيه

(١) ك: على ما. ن: فرائد ما.

(٢) ح: مذكراً. ن: المفرد مذكر.

(٣) ك: حرف.

(٤) سورة هود: ٢٨.

(٥) سورة التوبة: ١١٤.

الخلاف^(١). وَيَجْرِي مجراه: حَسَنُ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُهُ. أو مصدرٌ على مَنْ قَالَ: «ضَرْباً زَيْدًا» تَأْتِي بِهِ مُتَّصِلًا، فَتَقُولُ: ضَرْبُهُ، وَيَسْقُطُ التَّنْوِينُ لِمَكَانِ الْمُتَّصِلِ كَمَا فِي ضَارِبِكَ. وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ خِلَافَ الْأَخْفَشِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ، فَالْهَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ كَمَا قَالَ^(٢) فِي: ضَارِبِهِ. وَس [١٢٢: ١] يَقُولُ: فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ / كَمَا قَالَ فِي ضَارِبِهِ. أَوْ اسْمُ فِعْلٍ اتَّصَلَ: عَلَيْكَهُ رُوَيْدُهُ وَعَلَيْكَنِي، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: عَلَيْكَ بِي، وَلَوْ قَالَ عَلَيْكَ إِنِّي كَانَ جَائِزًا، قَالَهُ س^(٣). أَوْ حَرْفٌ وَهُوَ «إِنَّ» فَالضَّمِيرُ مُتَّصِلٌ، أَوْ «مَا» فَمُنْفَصِلٌ. وَمَا كَانَ وَاجِبَ الْإِتِّصَالِ أَوْ جَائِزَهُ مِنَ الْمُنْصَوْبِ إِذَا تَقَدَّمَ وَجَبَ انْفِصَالُهُ.

وهذا عقد في الضمائر اتصالاً وانفصالاً ذكره بعض أصحابنا، قال: إذا تقدم العامل، أو فُصل بينهما بحرفٍ عطفٍ أو إلا أو ما في معناها على الخلاف، انفصل. فإن كان غيرَ ما ذُكر، والعاملُ حرفٌ، لم يتصل إلا في إِنَّ وأخواتها. أو اسمٌ مصدرٍ، مُنَوَّنٌ أو غيرُ منونٍ، مضافٌ لظاهرٍ أو لمضمرٍ مثله، انفصل، وقد يتصل في المضمر الغائب إن اختلفا، وإلا لم يَجُز. أو أقربُ منه انفصل، أو أبعُدُ جاز الاتصال، والانفصالُ أحسنُ وأفصحُ. واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ كذلك. أو اسمُ فِعْلٍ نحو: رُوَيْدٌ فَالاتصال عند س^(٤) لا غير، وأجاز غيره الانفصالَ. أو ظرفٌ أو مجرورٌ فَهُمَا^(٥)، أو فعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحد اتصل، أو إلى اثنين من باب أعطى - وهما غائبان من جنس واحد - فالانفصالُ أحسن، وأنكر الكوفيون الاتِّصالَ، وزعموا أن البصريين قالوه بالقياس، نحو: أَعْطَيْتُهُوه، وهو مسموعٌ عن العرب. أو متكلِّمان أو مخاطبان

(١) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٣١، وللورقي ١: ٣٠٨ - ٣٠٩، وللأبدي ص ٥٥٤ - ٥٥٦،

وشرح الكافية ١: ٢٨٣. وانظر ما سبق في ص ١٧٧ [الهامش ٣].

(٢) انظر مصادر الهامش السابق.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦١.

(٤) الكتاب ٢: ٣٦٠ - ٣٦١، وشرحه للسيرافي ٣: ١٤٣/أ.

(٥) ك، ح، ص: أو مجرورهما. ن: فيهما.

انفصل المتأخر منهما، أو مختلفان وتقدم الأقرب فـ «س»^(١) لم يذكر إلا الاتصال، وذكر غيره الانفصال، أو الأبعد فالانفصال، ولا يُجيز س أعطيتُهُوك، وحكى^(٢) عن طائفة من النحويين جوازَه، ورَدَّه. وزعم المبرد أنَّ الصوابَ مذهبُهم، وأجاز الكوفيون في التثنية والجمع، فقالوا: أعطيتُهُماكُما وأعطيتُهُموكُم، وأجاز الكسائي أعطيتُهُنَّكُنَّ، ومنع الفراء الاتصالَ.

وإن كان الفعل ناسخاً - وهو كان - فالانفصال أحسن، خلافاً لابن الطراوة^(٣). أو «ظَنَنْتُ» فكأعطيْتُ، إلا إن اختلفا، وتقدم الأقرب، فيختارُ فيه الانفصال. أو «أَعْلَمَ»، والكل ضمائر، فحكمُ الأول والثاني حكمُ باب أعطيتُ، أو بعضُ مُضمرٍ وبعضُ ظاهرٍ، والمضمرُ واحدٌ، وَصَلَّتْهُ، أو اثنانِ أولُ وثانٍ أو ثالثٌ فكأعطيْتُ، أو ثانٍ وثالثٌ فكظَنَنْتُ.

(١) الكتاب ٢: ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٦٤ حيث ذكر أن هذا شيء قاسه النحويون، لم تكلم به العرب.

(٣) تقدم في ص ٢٣٩.

ص: فصل

الأصلُ تقديمُ مُفسِّرِ الغائب، ولا يكونُ غيرَ الأقربِ إلا بدليل، وهو إمَّا مُصرِّحٌ بلفظه، أو مُستغنى عنه بحضورِ مدلوله حسًّا أو علماً، أو بذكرِ ما هوَ لَهُ جُزءٌ أو كُلٌّ أو نظيرٌ أو مُصاحبٌ بوجهٍ مَّا.

ش: ضميرُ المتكلم وضميرُ المخاطب تُفسِّرُهُما المشاهدةُ، وأمَّا ضميرُ الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيجَ إلى ما يُفسره، وأصل المُفسِّر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً، وقد خالفَ هذا الأصلُ في مواضع، تأتي إن شاء الله.

وقوله: ولا يكونُ غيرَ الأقربِ، أي: لا يكونُ مُفسِّرُ ضميرِ الغائب غيرَ الأقربِ إلا بدليل، مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾^(١)، فالضمير في (ذُرِّيَّتِهِ) / عائِد على إبراهيم لا على إسحاق ولا يعقوب؛ لأن المُحدِّث عنه من أولِ القصة إلى آخرها هو إبراهيم.

ومثالُ عَوْدِهِ على الأقربِ قولُك: لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، فالضمير في يضحك عائِد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، ولذلك استدل أبو محمد بن حزم على تحريم جميع الخنزير لحمه وشحمه وعُروقه وغضاريفه وجِلده وجميع ما اشتمل عليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ

(١) سورة العنكبوت: ٢٧.

رَجَسُ ﴿١﴾ لما أُلْزِمَ أن يقول بتحليل شَحْمِ الْخِنْزِيرِ، فقال (٢): الضمير في (فإنه) عائد على الخنزير لأنه أقربُ مذكور، وإنما ذُكِرَ اللحم أولاً لأنه هو المعهود أَكْلُهُ لمن يأكله لا على جهة حَضْرِ التحريم فيه، ثم دَلَّ قوله (فإنه رَجَسُ) من حيث عاد الضمير على أقرب مذكور على تحريمه كله بسائر ما يحتوي عليه. وقد نُوزِعَ في عَوْدِ الضمير هنا على أقرب مذكور، ولسنا الآن لتحقيق ذلك وإمعان (٣) الكلام فيه.

وقوله: وهو - أي المفسر - إما مُصَرِّحٌ بلفظه مثاله: زيدٌ لَقِيْتُهُ، والتصريحُ بلفظ المفسر هو غالبٌ على ضمير الغيبة.

وقوله: أو مُسْتَعْنَى عنه بحضور مدلوله حسناً مثله المصنف (٤) بقوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (٥)، و ﴿يَتَأَبَّى اسْتَفْجِرُ﴾ (٦). وليس كما مثَّلَ به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فالضمير في (قَالَ) عائد على (يوسف)، والضمير في (هي) عائد على قوله ﴿يَا هَلِكُ سَوْءًا﴾ (٧)، ولما كُنْتُ عن نفسها بقوله ﴿يَا هَلِكُ﴾ ولم تقل «بي»، كُنِيَ هو عنها بضمير الغيبة في قوله: ﴿هي رَاوَدْتَنِي﴾، ولم يُخَاطَبْها بقوله «أنتِ رَاوَدْتَنِي»، ولا أشار إليها بقوله «هذه رَاوَدْتَنِي». وكلُّ هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء، فأبرز الاسم في صورة الضمير الغائب تأدباً مع المَلِكِ وحياءً منه. وكذلك أيضاً قوله ﴿يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ﴾ عائد على موسى، فمفسرُه مُصَرِّحٌ بلفظه، وكأنَّ المصنف تَخَيَّلَ أَنَّ

(١) سورة الأنعام: ١٤٥: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾.

(٢) المحلَّى ٨: ٦٧ - ٦٨.

(٣) ك: وإمكان.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥٧.

(٥) سورة يوسف: ٢٦.

(٦) سورة القصص: ٢٦.

(٧) سورة يوسف: ٢٥.

هذا موضعُ إشارة لكون صاحب الضمير حاضراً عند المخاطب، فاعتقد أن المفسر يُستغنى عنه بحضور مدلوله حسناً، فجرى الضمير مجرى اسم الإشارة، والتحقيق ما ذكرناه.

وقوله: أو علماً مثله المصنف^(١) بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٢) أي: إنا أنزلنا القرآن، فالمفسر مُستغنى عنه^(٣) بحضور مدلوله علماً. وقوله: جُزءٌ مثله المصنف بقول الشاعر^(٤):

أماوي، ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حَشَرَجَتْ يوماً، وضاق بها الصدرُ
فالضمير في «حَشَرَجَتْ» عائد على النفس، والفتى مُغنٍ عن ذكرها لأنها جُزؤه^(٥). وكذلك الضمير في «بها».

وقال ابن هشام: «الضمير في «حَشَرَجَتْ» يعود على النفس، ولم يتقدم لها ذكر، لكنَّ الحَشَرَجَةَ وضيق الصدر دلاً عليها» انتهى. فلم يجعل الدالَّ عليها ذكر / ما هو - أي الضمير - له جزءاً، وهو الفتى.

ومن ذلك: «من كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ»^(٦)، و ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٧)، وقول الشاعر^(٨):

وإذا سئلتَ الخيرَ فاعلم أنها حُسْنِي، تُخصُّ بها من الرِّحْمَنِ
وقول الآخر^(٩):

(١) شرح التسهيل ١: ١٥٧.

(٢) سورة القدر: ١.

(٣) عنه: سقط من س.

(٤) حاتم الطائي. ديوانه ص ٢١٠، وشرح القصائد السبع ص ٢٢، وأمالي ابن الشجري ١: ٩٠ و ٣: ١١٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٧. ورواية الديوان: إذا حشرجت نفس.

(٥) س: جُزءٌ.

(٦) هذا قول للعرب. الكتاب ٢: ٣٩١، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.

(٧) سورة المائدة: ٨.

(٨) كعب الغنوي. الأمالي ٢: ٣١٢، وشرح التسهيل ١: ١٥٧.

(٩) معاني القرآن للفراء ١: ١٠٤، ومجالس ثعلب ص ٦٠، والإنصاف ص ١٤٠، وأمالي ابن =

إِذَا نَهِيَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ، وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ
التقدير: كان هو، أي: الكَذِب، واغْدِلُوا هو^(١) أي: العَدْل، وفاعلم
أنها، أي: المسألة. والضمير في هذا أحد مدلولي الفعل، فهو جزء
المدلول. وكذلك: جرى إليه، أي: السَّفَه، وهو جزء مدلول السفیه لأنه يدل
على ذاتٍ مُتَّصِفَةٍ بالسَّفَه.

وقوله: أَوْ كُلُّ مِثَالِهِ ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، فَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ
بعضُ المكنوزات، فأغنى ذكرُهما عن ذكرِ الجميع، حتى كأنه قيل: والذين
يَكْتُمُونَ أَصْنَافَ مَا يَكْتُمُونَ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا. ومنه قولُ الشاعر^(٣):
وَلَوْ حَلَفْتُ بَيْنَ الصَّفَا أَمْ مَعْمَرٍ وَمَزَوَيْهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا
قال المصنف^(٣): «أَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَى مَكَّةَ لِأَنَّ الصَّفَا جُزْءٌ مِنْهَا، وَذَكَرَ
الجزءَ مُغْنِيًا عَنْ ذِكْرِ الْكُلِّ» انتهى.

وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى «الصَّفَا» عَلَى مَعْنَى
الصَّخْرَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى الطَّوَافِ بِهِمَا، فَهَمَا طَرَفَانِ يُتَنَاهَى فِي
الطَّوَافِ إِلَيْهِمَا، وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَذْنَى مُلَابَسَةٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿لَتَرْبِلُنَّهَا إِلَّا
عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾^(٤) أَي: ضَحَى الْعَشِيَّةِ.

وقوله: أَوْ نَظِيرٌ مِثَالُهُ: عِنْدِي دَرَاهِمٌ وَنِصْفُهُ، أَي: وَنِصْفُ دَرَاهِمٍ آخَرَةٍ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقُصُ مِنْ عُمْرِهِ﴾^(٥) أَي: مِنْ

= الشجري ١: ١٠٣ - وفيه تخريجه - وشرح التسهيل ١: ١٥٧، وشرح الجزولية للأبدي
ص ٩٩، ٥٤٠، ٦٥٧، والخزانة ٥: ٢٢٦ - ٢٢٩ [الشاهد ٣٧٤].

(١) س: هي.

(٢) سورة التوبة: ٣٤. . . . والذين يكتزون الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨.

(٤) سورة النازعات: ٤٦.

(٥) سورة فاطر: ١١.

عُمَرُ مُعَمَّرٍ آخَرَ. وكذلك قوله^(١):

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصْفُهُ، فَقَدْ

أَي: وَنُصْفُ حَمَامٍ آخَرَ مِثْلَهُ فِي الْعَدَدِ. وَقَوْلُ الْآخَرِ^(٢):

وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَخْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ، فَهُوَ سَارِبٌ

أَي: قَيْدٌ فَخْلِنَا. وَقَوْلُهُ^(٣):

كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٍ، وَهِيَ سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ

أَي: وَرِيحٌ أُخْرَى سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ. وَأَصْحَابُنَا^(٤) يُعَبِّرُونَ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى.

وَمِنْ ذَلِكَ ظَنَنْتُ وَظَنَّتِيهِ^(٥) زَيْدٌ^(٦) قَائِمًا، فَالْهَاءُ فِي ظَنَّتِيهِ يَفْسَرُهَا «قَائِمًا» لَفْظًا لَا مَعْنَى. وَلَمَّا خَفِيَ هَذَا الْوَجْهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ^(٧) مَنَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَسَتَّاهِيَ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: أَوْ مُصَاحِبٌ بِوَجْهِ مَا / بِمُسْتَلْزِمٍ عَنْ مُسْتَلْزِمٍ، نَحْوُ ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ﴾

[II/١٢٤: ١]

(١) النابتة الذبياني. ديوانه ص ٢٤، والكتاب ٢: ١٣٧، ومجاز القرآن ١: ٣٥، وإيضاح الشعر ص ٤٧٣، والخصائص ٢: ٤٦٠، والخزانة ١٠: ٢٥١ - ٢٦٤ [الشاهد ٨٤٥]. قد: بمعنى حَسَبَ.

(٢) الأختس بن شهاب التغلبي. شرح اختيارات المفضل ص ٩٣٨ [المفضلية ٤٠]، وإصلاح المنطق ص ٢٠١، وتهذيبه ص ٤٧٥، وشرح المفصل ٨: ٥٨، وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ١٣: ١٣. السارب: السارح.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٤٠، والبحر المحيط ٢: ٣٣٨، والدر المصون ٢: ٦١٠. ريح خريق: شديدة.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢ و ١٣: ١٣، وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٤٠ - ٥٤١.

(٥) ك: وظننييه. ح: وظننتيه. ص: وظنتيه. ن: وظننت.

(٦) كذا برفع «زيد» في النسخ كلها. وذكر منصوباً في باب التنازع ٣: ق ١١٥/ب - ١١٦/أ من نسخة كوبريلي. وهو الصواب.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٢.

مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴿١﴾، وقوله (٢):

لَكَالرَّجُلِ الحادي، وقد تَلَعَ الضَّحَى وطِيرُ المنايا فوقهنَّ أواقعُ
فـ «عَفِيَّ» يستلزم عافياً، فالضمير في (إليه) عائد عليه. والحادي
يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً، فالضمير في «فوقهنَّ» عائد عليهنَّ، ومثله: ﴿حَتَّى
تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (٣) أي: الشمسُ، أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا ذِكْرُ (العَشِيِّ). ويجوز
أن يكون فاعل (تَوَارَتْ) ضمير (الصَّافِنَاتِ).

وقد يستغنى عن ذكرِ صاحبِ الضمير بذكرِ ما يُصاحِبُهُ ذِكْراً أو
استحضاراً، كذِكْرِ الخبرِ وحده مَتَلُوْا بضميرِ اثنين مقصودِ بهما المذكورُ
وضِدُّه، نحو قوله (٤):

وما أدري إذا يَمَمْتُ أَرْضاً أريدُ الخيرَ: أَيُّهُمَا يَلِينِي؟
وقد يُعَادُ الضميرُ على المُصاحِبِ المسكوتِ (٥) عنه لاستحضاره
بالمذكور وعدمِ صلاحيته له، كقوله: ﴿فِي أَغْنَقِهِمْ أَغْلَالاً فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ (٦)،
فـ (هِيَ) عائد على الأيدي لأنها تُصاحِبُ الأعناقَ في الأغلال، فأغْنَى ذِكْرُ
الأعناقِ عن ذِكْرِهَا.

ومثله ﴿وَمَا يَعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ (٧) أي: مِنْ عُمُرٍ غيرِ

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٨٠١، واللسان (وقع)، وشرح الكافية الشافية ص ١٠١٤، وشرح
عمدة الحافظ ص ٦٩٧، وشرح التسهيل ١: ١٥٨، والمقاصد النحوية ٣: ٥٢٤. تلغ
الضحى: ارتفع. أواقع: جمع واقعة.

(٣) سورة ص: ٣٢. وهي مع الآية التي قبلها ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ. فَقَالَ
إِنِّي أَخْبِئْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾.

(٤) المثقَّب العبدِي. شرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٧ [المفضلية ٧٦]، وشرح التسهيل
٢: ١٥٩، وتخليص الشواهد ص ١٤٥.

(٥) ك: للسكوت.

(٦) سورة يس: ٨.

(٧) سورة فاطر: ١١.

المُعَمَّر، فأعيدَ عليه لأنَّ ذِكْرَ المُعَمَّرِ مُذَكَّرٌ به لِتَقَابُلِهِمَا، فكانَ مصاحِبَه في الاستحضار الذهني. انتهى شرحُ قولِه «أو مُصَاحِباً لَهُ»^(١) مُلَخَّصاً^(٢) مِنْ كَلامِ المصنّف في الشرح^(٣). وقد كَثُرَ المصنّفُ أنواعَ ما يُفسَّرُه ما يُفهمُ من سياقِ الكلامِ ولم يتقدّم له مُفسِّرٌ متقدّمٌ عليه ولا متأخِّرٌ عنه.

وأصحابُنا قسموا ضميرَ الغائب: إلى ما يتقدّم عليه مُفسَّرُه لفظاً ورُتبةً، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ غَلامَهُ، أو لفظاً دُونَ رتبة، نحو: ضَرَبَ زَيْدًا غَلامَهُ، أو رُتبةً دُونَ لفظ، نحو: ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدٌ.

وإلى ما يُفسَّرُه ما يُفهمُ من سياقِ الكلامِ، وهو ما عَلِمَ المرادُ به، ولم يكن له مُفسِّرٌ متقدّمٌ عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ولا متأخِّرٌ عنه، نحو ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٤)، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٥)، ﴿فَأَنْزَلَ بِهِ نَقْعًا﴾^(٦):

كَأَنَّ هَزِيرَهُ بِوَرَاءِ غَيْبٍ (٧)

أي: على ظهر الأرض، وحتى توارت الشمسُ، فَأَنْزَلَ بِالْمَكَانِ، هَزِيرَ الرَّعْدِ.

وإلى ما يأخذ شَبْهاً مِنَ الذي يُفسَّرُه ما يُفهمُ من سياقِ الكلامِ، وَمِنْ الذي يُفسَّرُه ما قبلَه بوجه مَّا، أي: لم يتقدّم لِمُفسَّرِه ذِكْرٌ، لكن تقدّم ما هو مِنْ لفظِ المُفسَّرِ، وإن لم يكن المُفسَّرُ، وذلك نوعان:

أحدهما: الضميرُ العائد على المصدر المفهوم من فعلٍ أو صفةٍ، نحو

(١) كذا بالنصب في النسخ كلها، وهو في الفصح بالرفع.

(٢) ملخصاً: سقط من س، ح.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) سورة فاطر: ٤٥.

(٥) سورة ص: ٣٢.

(٦) سورة العاديات: ٤.

(٧) تقدم في ١: ٤١.

قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١)، وقوله^(٢):

إِذَا نُهِِيَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ

والثاني: العائد على شيء لم يُذكر في الكلام، لكن دُكر قبله شيء يَشْرِكُ الشيء الذي يعود عليه الضمير في اللفظ، نحو: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ.

ص: وَيُقَدِّمُ الضَّمِيرُ الْمُكْمَلُ / معمول فعلٍ أو شبهه على مُفَسِّرِ صَرِيح: [١/٢٤:ب]
كثيراً إن كان المعمول مؤخر الرتبة، وقليلاً إن كان مُقَدِّمَهَا وشارَكَه صاحب الضمير في عامله.

ش: قال المصنف في الشرح^(٣): مثال ما يُقَدِّمُ كثيراً: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، ومثله ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾^(٤)، وغلَامَه ضَرَبَ زيدٌ، ومثله: «فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ»^(٥)، و«شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ»^(٦). والكوفيون لا يُجيزون مثل هذا. وسَمَاعُهُ عن فَصْحَاءِ الْعَرَبِ صَحِيحٌ، فَهُوَ^(٧) حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ. وَضَرَبَ غلامَ أَخِيهِ زيدٌ، وَغلامَ أَخِيهِ ضَرَبَ زيدٌ. ومثله^(٨):

شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَنَا رَكِبَتْ عَنْزٌ بِجَدَجٍ جَمَلًا

(١) سورة المائدة: ٨.

(٢) تقدم في ص ٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٠ - ١٦٢.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) هذا مثل. الفاخر ص ٧٦، وأمثال أبي عبيد ص ٥٤، والأصول ٢: ٢٣٩، ومجمع الأمثال ٢: ٧٢. وهو مما زعمته العرب على ألسنة البهائم، يزعمون أن الضَّبَّ قاله للأرنب لما جاءته هي والثعلب ليحتكما إليه.

(٦) مثل يُضْرَبُ فِي اخْتِلَافِ النَّاسِ وَتَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَخْلَاقِ. أمثال أبي عبيد ص ١٣٣، ومجمع الأمثال ١: ٣٥٨. الحلبة: جمع حالب. والمعنى: يرجع الحلبة متفرقين.

(٧) س، ك: هو.

(٨) تقدم في ص ١٥٣. وقوله: «لَنَا» كَذَا فِي النسخ المخطوطة كلها. وفي الموضع السابق: لها.

شَرَّ يَوْمَيْهَا: ظَرَفْتُ لِرَكَبَتٍ، وما أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ. ومثله^(١):

ما شاءَ أَنشَأَ رَبِّي، والذي لم يَشَأْ رَبِّي، فلستَ تَراه ناشِئاً أبداً
وضَرَبَ جاريةً يُحِبُّها زَيْدٌ. وهذه الأمثلةُ وأشباهُها مُندَرِجَةٌ تحت قولِي:
«المُكَمَّلُ معمولٌ فعلاً»؛ لأنَّ المضافَ إليه مُكَمَّلُ المضاف، ومعمولُ الصِّلةِ
مُكَمَّلُ الموصول، كما تُكَمَّلُ «ما» بفاعلٍ «أَرَادَ»، ومعمولُ الصِّفةِ مُكَمَّلُ
الموصوف كما تُكَمَّلُ «جارية» بفاعلٍ «يُحِبُّها».

ومثالُ شَبَّهَ الفعل قولُك: هُنْدٌ ضارِبٌ غلامَه زَيْدٌ مِنْ أَجْلِها، ومررتُ
بامرأةٍ ضارِبٍ غلامَه^(٢) أَخوها.

ومثالُ ما يُقَدِّمُ قليلاً قولُ حَسَّانَ^(٣):

ولو أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً مِنْ الناسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً
وقال آخر^(٤):

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا المَجْدِ
وقال آخر^(٥):

لَمَّا رَأَى طَالِبُوه مُضْعَبًا دُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ يَتَنَصَّرُ
وقال آخر^(٦):

(١) شرح التسهيل ١: ١٦٠. وروايته فيه:

ما شاءَ أَنشَأَ رَبِّي والذي هو لم يَشَأْ فَلستَ تَراه ناشِئاً أبداً

(٢) ألحق في هامش ن مصححاً ما نصه: زيد من أجلها، ومررت بامرأة ضارب غلامه زيد.

(٣) ديوانه ص ٢٤٣، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد

ص ٤٨٩، وشرح أبيات المغني ٧: ٧٢ - ٧٤ [الإنشاد ٧٣٦]. مطعم: هو مطعم بن عدي

جد نافع بن جبير.

(٤) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠، والمقاصد النحوية ٢: ٤٩٩، وشرح

أبيات المغني ٧: ٧٥ [الإنشاد ٧٣٧].

(٥) تذكرة النحاة ص ٣٦٤، والمقاصد النحوية ٢: ٥٠١.

(٦) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١: ١٦١. لك: إن أتى.

لقد حاز مَنْ يُعْنَى به الحمد إنَّ أبي مكافأةً الباغينَ والسُّفهاءِ
وأنشد ابنُ جَنِّي^(١):

ألا ليتَ شعري، هل يَلُومَنَّ قومُهُ زُهيرًا على ما جَزَّ من كُلِّ جانبٍ
وأنشد أيضًا^(٢):

جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجَزَى سِنَمَارُ
والنحويون^(٣) إلا أبا الفتح^(٣) يحكُمونَ بمنعٍ مثلِ هذا، والصحيحُ
جَوَازُهُ لِوُروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرِها، ولأنَّ جَوَازَ نحو:
ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، أسهلُّ من جَوَازِ نحو: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ، ونحو:
ضَرَبْتُهُ زيدًا، على إبدالِ زيدٍ من الهاء. وقد أجاز / الأولُ البصريون^(٤)، [١/٢٥٠: ١]
وأجيزَ الثاني بإجماع، حَكَاه ابنُ كَيْسان، وكلاهما فيه ما في: ضَرَبَ غلامُهُ
زيدًا، مِنْ تقديمِ ضميرٍ على مُفسِّرٍ مُؤَخَّرِ الرتبة؛ لأنَّ مُفسِّرَ واوِ ضَرَبُونِي
معمولٌ معطوفٌ على عاملِها، والمعطوفُ ومعمولُهُ أَمَكْنُ في استحقاقِ التأخُّرِ
من المفعولِ بالنسبةِ إلى الفاعلِ؛ لأنَّ تَقَدَّمَ المفعولِ على الفاعلِ يَجُوزُ في
الاختيارِ كثيرًا، وقد يَجِبُ، وتَقَدَّمَ المعطوفُ وما يَتعلَّقُ به على المعطوفِ
عليه بخلافِ ذلك، فيلزمُ مَن أجازَ «ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» أَنْ يَحْكُمَ
بأولويةِ جَوَازِ: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، واللهمَّ صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ؛ لأنَّ

- (١) البيت لأبي جُنْدَب بن مُرَّة الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٣٥١، وضرائر الشعر
ص ٢٠٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والخزانة ١: ٢٩١ - ٢٩٣ [الشاهد ٤٢]. زهير: هو
زهير بن الأغر، من بني لحيان، أغار عليهم أبو جندب في خلعاء من بكر وخزاعة، فقتل
فيهم قتلى، وسبى نساء من نسائهم وذرائعهم. وجَزَّ: جنى على نفسه جرائر من كل وجه.
(٢) البيت لِسَلِيط بن سَعْد كما في أمالي ابن السجري ١: ١٥٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩،
والمقاصد التحوية ٢: ٤٩٥.
(٣) الخصائص ١: ٢٩٤.
(٤) الكتاب ١: ٧٩. وقد مثَّل بقوله: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قومَكَ. وراجع شرح المفصل ١: ٧٧،
وشرح جمل الزجاجي ١: ٦٢٠.

البدل تابع، والتابع مُؤَخَّرُ الرتبة، ومُؤَخَّرٌ في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك، إذ لا يلزم تأخره. انتهى ما شرح به المصنف، وفي أوله بعضُ تلخيص.

فأما قوله: «ضَرَبَ غلامَه زيدٌ» فإنما جاز لأن المفعول - وإن كان مُقَدِّمًا في اللفظ على الفاعل - فإنه مُؤَخَّرٌ عنه في المعنى؛ لأنَّ المفعول رُتِبَتْهُ أَنْ يَكُونَ بعدَ الفاعل، وليس بينَ النحويين اختلافٌ في جواز هذه المسألة. وقال ابن كيسان: العامل في الفاعل والمفعول واحد، وهو الفعل، فإذا كانا جميعاً بعدَ العامل فكلُّ واحدٍ في موضعه. وقال الفراء: لَمَّا تقدم كان صاحبه كأنه معه.

وأما قوله: غلامَه ضَرَبَ زيدٌ، وفي بيته يُؤْتَى الحَكَمُ، وشَتَّى تَوُوب الحَلَبَةُ، ونَقَلَهُ عن الكوفيين أنهم لا يُجيزون مثلَ هذا، وسَمَاعُهُ عن فصحاء العرب صحيحٌ، فهو حُجَّةٌ عليهم، فتخليطٌ من المصنف في النقل عن الكوفيين؛ لأنَّ الكوفيين فصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل بينَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف إليه مجروراً، أو منفصلاً منه، أو مُتَّصِلًا به في موضع نصب. فإن كان متصلاً به أو بما أضيف إليه مجروراً جاز ذلك عندهم أن يتقدم، نحو: إرَادَتُهُ أَخَذَ زيدٌ، وغلامَ أبيه ضَرَبَ زيدٌ. فإن كان الضمير في موضع نصب، وهو متصل بالمفعول، لم يَجُزْ ذلك عندهم، نحو: ضَارِبُهُ ضَرَبَ زيدٌ، إذا كانت الهاء في موضع نصب، وإن كانت في موضع جَرٍّ جاز، كما جاز: غلامُهُ ضَرَبَ زيدٌ، وإن كان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف للمفعول فلا يجوز عندهم تقديم المفعول، ومَثَلُوا ذلك بِمَثَلِ كثيرة، منها: ما رأى أَحَبَّ زيدٌ، وما أَرَادَ أَحَبَّ زيدٌ، ويومٌ يقومُ يتخلصُ زيدٌ، ويومٌ يقومُ يُحشِرُ خالدٌ، وإذا قامَ سَرَكَ زيدٌ، وما يُعْجِبُهُ يَنْبُعُ أخوك. فهذه كُلُّهَا مَنَعَهَا الكسائي والفراء^(١)، وأجازها البصريون^(١).

(١) مثل ابن السراج في الأصول ٢: ٢٣٩ بقوله: ما أَرَادَ أَخَذَ زيدٌ، وذكر مذهب الفريقين فيه.

وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ أَنَّ فِي «أَحَبَّ» وَ «أَرَادَ» ضَمِيرًا مَرْفُوعًا، وَالْمَرْفُوعُ لَا يُنَوَّى بِهِ التَّأْخِيرُ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِهِ. وَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَضْمَرَ الْمَرْفُوعَ مُتَّصِلٌ بِالْمَنْصُوبِ، وَالْمَنْصُوبُ يُنَوَّى بِهِ التَّأْخِيرُ، فَلَيْسَ اتِّصَالُ الْمَرْفُوعِ بِهِ مِمَّا يَمْنَعُهُ عَمَّا يَجُوزُ فِيهِ بِإِجْمَاعٍ.

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ / مُقَدِّمًا جَازَتْ الْمَسَائِلُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ، فَتَقُولُ: [١٢٥: ١/ب] أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ. قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ عِنْدَهُمَا فِي حَالٍ؛ لِأَنَّ احْتِجَاجَهُمَا مِنْ أَجْلِ الضَّمِيرِ، فَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِهِمَا أَنْ يَكُونَ «أَخَذَ مَا أَرَادَ زَيْدٌ» أَقْبَحَ مِنْ قَوْلِهِمَا: مَا أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجْعَلُ «مَا» إِذَا كَانَتْ مُقَدِّمَةً إِلَّا بَعْدَ «زَيْدٍ»، وَإِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ «زَيْدٍ» فَقَدْ وَقَعَتْ مَوْضِعًا لَا تَرِيدُ بِهِ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِيزُوا: ضَرَبَ زَيْدًا أَبُوهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: وَقَلْنَا لَهُمْ - يَعْنِي الْكُوفِيِّينَ -: لِمَ أَبَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تُجِيزُونَ: إِرَادَتُهُ أَخَذَ زَيْدٌ؟ قَالُوا: الضَّمِيرُ إِذَا كَانَ بِالْهَاءِ كَانَ كِبَعْضِ حُرُوفِ الْأَسْمِ، وَإِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا مِنَ الْمَنْصُوبِ فَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُ تَابِعٍ لَهُ. قِيلَ لَهُمْ: هُوَ فِي التَّوَسُّطِ كَذَلِكَ. وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَأَصْحَابُهُ: مَا أَرَادَ زَيْدٌ أَخَذَ، وَ «مَا» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِأَخَذَ، وَفِي أَخَذَ ضَمِيرُ زَيْدٍ. وَمِثْلُ هَذَا: ثَوْبٌ أَخَوَيْكَ يَلْبَسَانِ. انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ كَيْسَانَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ» فَشَتَّى: حَالٌ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْحَلْبَةِ. وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. قَالَ الْكُوفِيُّونَ^(١): رَاكِبًا أَتَانَا زَيْدٌ، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِي رَاكِبٍ ذِكْرَ مَرْفُوعِهِ مِنْ زَيْدٍ، فَصَارَ نَظِيرُ: مَا أَحَبَّ أَخَذَ زَيْدٌ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. فَإِنْ قُلْتَ: أَتَانَا رَاكِبًا زَيْدٌ، جَازَ لِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ عَلَى زَيْدٍ

(١) نُسِبَ فِي الْأَصُولِ ٢: ٢٤٠ إِلَى الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ.

وراكب. وكلاهما جائز عند البصريين^(١) لتصرف العامل. فإن قلت: تؤوبُ شَتَّى الحَلْبَةِ، جازَ على كلِّ قول. فائْتَضَحَ بهذا مذهب الكوفيين أنَّ مثل: غلامه ضَرَبَ زيدٌ، يجوز عندهم، ومثل: شَتَّى تؤوبُ الحَلْبَةُ، وما أرادَ أخذَ زيدٌ، لا يجوز عندهم، وهو خلافُ ما ذكر المصنف عنهم إذ سَوَّى بين المسألتين في المنع عنهم. وقد تكرر له هذا الوَهْمُ في آخر الفصل الثالث من باب تَعَدِّي الفعلِ ولزومه من هذا الكتاب^(٢)، وستكلم عليه إذا وصلنا إليه، إن شاء الله تعالى.

وأما قولُ المصنف: «ومثال ما يُقَدَّم قليلاً قولُ حَسَّان»، وإنشاده تلك الأبيات، فقد أنشدوا أيضاً من هذا النوع قولَ الشاعر^(٣):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وقد فَعَلَ
وقول الآخر^(٤):

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَذَى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ
هكذا أنشدَ هذا البيتَ أبو عبيدة.

(١) الأصول ٢: ٢٤٠.

(٢) التسهيل ص ٨٤، وشرحه ٢: ١٥٢ - ١٥٤.

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي، أو النابغة الذبياني، أو عبد الله بن همارق بن غطفان. ديوان النابغة ص ١٩١، وديوان أبي الأسود ص ١٢٤، والفاخر ص ٢٣٠، والخصائص ١: ٢٩٤، والموشع ص ٨٥، وأمالى ابن الشجري ١: ١٥٣، وشرح المفصل ١: ٧٦، وضرائر الشعر ص ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، والمقاصد النحوية ٢: ٤٨٧، والخزانة ١: ٢٧٧ - ٢٨٨ [الشاهد ٤٠] حيث فصل القول فيه.

(٤) السِّفَاح بن بُكَيْر البربري. المفضليات ص ٣٢٣ [المفضلية ٩٢]، وشرحها للتبريزي ص ١٣٦٢ [الهامش]، وكتاب الاختيارين ص ٣٩٧ [٦٢]. ونُسب في ضرائر الشعر ص ٢٠٩ لبكر بن معدان. وقيل: هو لرجل من بني قريع. وانظر شرح جمل الزجاجي ٢: ١٤، ١٥ حيث قال ابن عصفور: والرواية الصحيحة عند أهل البصرة:

لَمَّا عَصَى الْمُضْعَبُ أَصْحَابُهُ أَذَى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ
وتبعه الأئدي في شرح الجزولية ص ٤٢٦. وراجع الخزانة ١: ٢٨٩ - ٢٩١ [الشاهد ٤١]. أذى: أي يحيى بن شداد المرثي بهذه القصيدة.

وأما قوله: «والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا» فظاهره أنه لا يُجيزها إلا أبو الفتح، وقد أجازها قبله من الكوفيين أبو عبد الله الطَّوَال^(١)، وتبعه أبو الفتح^(٢).

وذكر أبو جعفر الصَّفَّار^(٣) الإجماع على أنها لا تجوز إلا ما ذهب إليه الطَّوَال من أنها تجوز، قال: وتابعه أحمد بن جعفر / ، فزعم أنَّ هذا جائز في [١/١٢٦: ١] الشعر.

ونقل غير أبي جعفر الصَّفَّار عن أبي الحسن^(٤) إجازة ذلك. فأبو الفتح في ذلك له سَلَفُ الطَّوَال والأخفش.

وأما قوله: «والصحيح جَوَازُهُ لوروده عن العرب» فلعمري إنه قد كَثُرَ مجيء ذلك في الشعر، فالأخوْطُ جَوَازُهُ في الشعر دون الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر.

وقد رام بعض النحويين تأويل ذلك كله، والتأويل فيه بُعد، ولجوازه وَجْهٌ من القياس، وهو أنَّ المفعول كَثُرَ تَقَدُّمُهُ على الفاعل، فجعل لكثرتِه كالأصل، فإذا قال: هل يَلُومَنَّ قومُه زهيراً؟ جرى مجرى ما أصله: هل يَلُومَنَّ زهيراً قومُه؟ كما يُقَدَّمُ ضمير الفاعل على المفعول في نحو: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ. وقد شبه س^(٥) الضارب الرجل بالحسن الوجه، والأصل عكسُ هذا.

وأما قوله: «ولأنَّ جَوَازَ نحو ضَرَبَ غلامُه زيداً أسهلُّ من جواز نحو:

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله الطَّوَال أبو عبد الله [٢٤٣ هـ] من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي. حدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ، كان حاذقاً بالقاء العربية. الفهرست ص ١٠٧، وبغية الوعاة ١: ٥٠.

(٢) الخصائص ١: ٢٩٤.

(٣) تقدم ذكره في ص ٢١٦ حيث كناه بأبي الفضل، واسمه القاسم بن علي البطلوسي.

(٤) يعني الأخفش. شرح الكافية ١: ٧٢، وشرح ألفية ابن معط ص ٤٩١.

(٥) الكتاب ١: ١٨٢.

ضربوني وضربتُ الزيدَينَ، ونحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولُ البصريون، وأُجِيزَ الثاني بإجماع»، فلا تُنْظَرُ مسألة ضَرْب غلامه زيدا بمسألة ضَرْبوني وضربتُ الزيدَينَ؛ لأن ضَرْبوني وضربتُ الزيدَينَ خارجة عن القياس في مسائل استثنيت يتأخر مُفسِّرُ الضمير فيها، وما كان خارجاً عن القياس لا يُقاس عليه، ولا يُشَبَّه به.

وأما قوله: «وأُجِيزَ الثاني بإجماع» - يعني ضَرَبْتُ زَيْدًا - فليس بصحيح، ولا إجماع فيها، بل في المسألة خلاف: ذهب الأخفش^(١) إلى جواز ذلك. وذهب غيره^(٢) إلى أنه لا يجوز. وسيأتي الكلام على ذلك، إن شاء الله، وكثيراً ما يدَّعي المصنف الإجماع فيما فيه الخلاف.

وقوله: أو شَبَّهه مثاله: هندٌ ضارِبٌ غلامه زيدٌ من أجلها.

وقوله: وشارَكه صاحبُ الضمير في عامله احترز بهذا من أن لا يشارك صاحب الضمير في العامل، فإن المسألة إذ ذاك لا تجوز، مثاله: ضَرَبَ غلامها جارَ هندٍ، فصاحبُ الضمير الذي هو «هند» لم يُشارك الفاعل الذي هو «غلامها» في العامل الذي هو «ضَرَبَ»؛ لأن هنداً مخفوض بالإضافة، وغلامها مرفوع بضرب، وذلك بخلاف: ضَرَبَ غلامها هنداً، فإنَّ الناصب لصاحب الضمير الذي هو «هند» هو الرافع لغلامها الذي هو الفاعل. ولتقديم المفعول والعامل بالنسبة إلى المضمر الذي يتصل بالفاعل أو المفعول أحكام كثيرة في مسائل عديدة، نذكرها إن شاء الله في «باب تعدي الفعل ولزومه».

ص: وَيَتَقَدَّمُ أَيْضاً غَيْرَ مَنْوِيٍّ التَّأخِيرِ إِنْ جُرَّ بِرُبٍّ، أَوْ رُفِعَ بِنِعْمٍ أَوْ شَبَّهَهَا، أَوْ بِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ، أَوْ أُبْدِلَ مِنْهُ الْمُفَسِّرُ أَوْ جُعِلَ خَبَرُهُ، أَوْ كَانَ

(١) ونُسب للكوَفيين أيضاً. معاني القرآن للأخفش ص ٢٦٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣١٥، وشرح المفصل ٣: ٧٠، وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٨٩ - ٢٩١ و ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبدي ص ١٣٢، ٥٤٢، ٧٠٧ - ٧٠٩، وشرح ألفية ابن معط ص ٨٠٦.

المُسَمَّى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين .

ش : مثاله في رَبِّ قول الشاعر^(١) :

وَإِ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدَعَ أَعْظَمِهِ وَرُبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيهِ

/ ومثاله في نِعَم قوله^(٢) :

نِعَمَ امْرَأً هَرِمَ، لَمْ تَغُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وهذا الذي ذكره في نِعَمٍ مِنْ أَنَّ فاعلها ضميرٌ مُسْتَكْرٌ فيها يُفَسِّرُهُ ما

بعده هو مذهب البصريين^(٣) . وذَهَب الكوفيون^(٤) إلى أنه لا فاعل مضمَرٌ في

نِعَمَ، بل الاسم المرفوع بعد نِعَمَ هو الفاعل نِعَمَ . وسيأتي الكلام في ذلك في

«باب نِعَم» إن شاء الله .

وقوله : أَوْ شِبْهَهَا مثلاً ذلك : بئس رجلاً زيدٌ، وظرفَ رجلاً زيدٌ .

ومثاله في أول المتنازعين قول الشاعر^(٥) :

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ، إِنِّي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وهذا فيه خلاف . فمذهب الكسائي^(٥) والفراء^(٥) أنه لا يجوز . وسيأتي

الكلام على ذلك في «باب الإعمال» إن شاء الله .

ومثالُ الْمُفَسِّرِ يَبْدِلُهُ ما حكى الكسائي : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ

(١) تهذيب اللغة ١٥ : ١٨٤، وشرح التسهيل ١ : ١٦٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧١،

واللسان (رب) و(كين)، والمقاصد النحوية ٣ : ٥٢٧ . رأيت : أصلحت . وشيكاً : سريعاً . وعطياً : هالكاً .

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٦٣ و ٢ : ١٦٩، وأوضح المسالك ٢ : ٢٨٥، وشرح شذور الذهب ص ١٥١ .

(٣) انظر في هذه المسألة الإنصاف ص ٩٧ - ١٢٦ [المسألة ١٤]، والتبيين ص ٢٧٤ - ٢٨١ - وفي حاشيته مراجع أخرى وشرح جمل الزجاجي ١ : ٥٩٨ - ٥٩٩ .

(٤) شرح التسهيل ١ : ١٦٣، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، والمقاصد النحوية ٣ : ١٤، وشرح أبيات المغني ٧ : ٦٨ [الإنشاد ٧٣٢] .

(٥) الجمل ص ١١٣، وشرحه لابن عصفور ١ : ٦١٧، وشرح المفصل ١ : ٧٧ .

الرَّحِيمِ. وهذه المسألة أيضاً فيها خلاف^(١): ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى الْجَوَازِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى الْمَنْعِ، وَقَالُوا: الْبَدَلُ لَا يُفَسِّرُ ضَمِيرَ الْمُتَبَدِّلِ. وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٢):

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ، فَلَمْ يُهْلِكَاهُمْ عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطِ كَعْبٍ وَحَاتِمِ

فَالضَّمِيرُ الْمَخْفُوضُ عَائِدٌ عَلَى مَا أُبْدِلَ مِنْهُ، وَهُوَ: رَهْطُ كَعْبٍ وَحَاتِمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَقَدْ مَاتَ خَيْرَا رَهْطِ كَعْبٍ وَحَاتِمِ، فَلَمْ يُهْلِكَاهُمْ. وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٣):

قَدْ أَصْبَحْتَ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

فَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي «تَلْمُهُ» عَائِدٌ عَلَى مَا أُبْدِلَ مِنْهُ، وَهُوَ: الْبَائِسُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَلَا تَلْمُ الْبَائِسَ أَنْ يَنَامَ. وَقَالَ الْآخِرُ^(٤):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنْخَلْ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحَلِ

فِي رَوَايَةٍ مِنْ جَرَّ «عُودِ إِسْحَلِ»^(٥) فَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي بِهِ. وَقَدْ ذَكَرَ

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٦٦، وانظر أيضاً ص ٢٤٤.

(٢) ديوانه ص ٧٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية للأبدي ص ١٣٢، ٥٢٣، ٥٤٢. كعب: هو كعب بن مامة الإيادي. وحاتم: هو حاتم الطائي.

(٣) الكتاب ٢: ٧٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٩، وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٠، والإفصاح ص ٢٤٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٢، وشرح الجزولية ص ٥٤٢، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٥١ - ٣٥٣ [الإنشاد ٦٩٣]. أصبحت: أي الإبل. وقرقرى: موضع مخصب في اليمامة. وكوانس: استعاره من: كَسَسَ الظبي، أي: دخل كَنَاسَهُ، وهو بيته. والبائس: يعني راعيها. يصف إبلاً بركت بعد أن شبت، فنام راعيها.

(٤) هو طفيل الغنوي. ونسب لعمر بن أبي ربيعة، وللمقتنع الكندي. ديوان طفيل ص ٦٥، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٨، والكتاب ١: ٧٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٨٧ - ١٨٨، وللاعلم ص ١٠١، والإيضاح العضدي ص ٦٨، وإيضاح شواهده ص ٩٧ - ١٠٠ [الشاهد الثامن] - وفي حواشيه تخريجه - وفرحة الأديب ص ١٦٤، والمفصل ص ٢٠، وشرحه ١: ٧٨ - ٧٩، والمصباح لابن يسعون ١: ١٩/أ. الأراك: شجر يُسْتَاكَ بفروعه وأصوله، وهو أحسن المساويك. والإسحل: شجر أطرافه من أحسن السواك. وَتُنْخَلْ: تُخَيَّرَ.

(٥) قال ابن يسعون: «ويجوز جرّ عود على البدل من الضمير في به» المصباح ١: ٢٠/ب.

س^(١): ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ.

وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ «فَلَا تَلْمُهُ» عَلَى أَنَّ الضمير يُفَسِّرُهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاق الكلام لا البدل؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ «قَدْ أَصْبَحْتُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا رَاعِيًا، فَكَأَنَّهُ أَعَاد الضمير عَلَيْهِ. وَتَأَوَّلَ «بِهِ عُودٌ إِسْحَلٍ» عَلَى أَنَّ يَكُونُ الضمير فِي «بِهِ» عَائِدًا عَلَى «عُودٍ أَرَاكَةَ» لَفْظًا، نَحْوُ قَوْلِهِ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَخْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ، فَهُوَ سَارِبٌ وَمِثَالُ جَعْلِهِ خَبْرًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾^(٣). قَالَ

الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): / «هَذَا ضَمِيرٌ لَا يُعْلَمُ مَا يُعْنَى بِهِ إِلَّا بِمَا يَتْلُوهُ مِنْ بَيَانِهِ، [١/١٢٧:١] وَأَصْلُهُ: إِنْ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا، ثُمَّ وَضَعَ هِيَ مَوْضَعَ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَبَيِّنُهَا». قَالَ^(٤): «وَمِنْهُ: هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حَمَلَتْ، وَهِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ». قَالَ الْمَصْنَفُ^(٥) - وَقَدْ حَكَى كَلَامَ الزَّمَخْشَرِيِّ -: «وَهَذَا مِنْ جَيِّدِ كَلَامِهِ، وَفِي تَنْظِيرِهِ بِهِيَ النَّفْسُ وَهِيَ الْعَرَبُ ضَعْفٌ لِإِمْكَانِ جَعْلِ الْعَرَبِ وَالنَّفْسِ بَدَلَيْنِ، وَتَحْمَلُ وَتَقُولُ خَبَرَيْنِ» انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا فِي الضمير الذي يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يُنَوِي بِالضمير التَّأخِيرِ، أَنَّ يَكُونُ مُفَسِّرُهُ الْخَبَرَ، وَإِنَّمَا هَذَا يُفَسِّرُهُ سِيَاقُ الْكَلَامِ. وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ مِنْ أَنَّ «هِيَ» مُفَسِّرُهَا هُوَ «حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ فَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَسَّرَهُ الْخَبَرَ، وَالْخَبَرُ مُضَافٌ لشيءٍ وَمَوْصُوفٌ بِشيءٍ، كَانَ ذَلِكَ الضمير عَائِدًا عَلَى الْخَبَرِ بِقَيْدِ إِضَافَتِهِ وَقَيْدِ صِفَتِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ: مَا غَلَامُنَا الْعَالَمُ إِلَّا غَلَامُنَا الْعَالَمُ؛ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْ

(١) الْكِتَابُ ١: ٧٨.

(٢) تَقْدِمُ فِي ص ٢٥٦.

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ٣٧.

(٤) الْكَشَافُ ٣: ٣٢.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ١٦٣.

الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوز، ولذلك منعوا: رَبُّ الدارِ مالِكُها، وسَيِّدُ الجارية مالِكُها. وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: «وضع هي موضع الحياة»، فلم يقل: «موضع حياتنا الدنيا» الذي هو الخبر. وقوله: «لأنَّ الخبر يدلُّ عليها وبينها» يعني أنَّ سياق هذا الكلام دلَّ على أنَّ المضمَر هو الحياة.

ومثال ضمير الشأن قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، هكذا مثَّلَه المصنف^(٢)، وهو على أحد المُحتملات التي ذُكرت في إعرابه.

وذكر الفراء ضمائاً يُفسرُها ما بعدها، وليست مما ذُكر هنا، فمن ذلك قوله تعالى ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْزِقِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يَمُرُّ﴾^(٤)، وقد تكلمنا على ذلك في كتابنا الكبير في تفسير القرآن المسمى بـ «البحر المحيط»^(٥)، وذكرنا أعراب الناس في ذلك، واحتجاجهم، وإبطال ما ينبغي إبطاله، وتصحيح ما ينبغي تصحيحه. قال^(٦): «ومن ذلك ما حُكي من كلام العرب: كان ذلك مرَّةً وهو تنفعُ الناسَ أخسابُهم، وقولُ الشاعر^(٧):

فهل هو مرفوعٌ بما ههنا رأسُ.....

فهذه جملةُ الأماكن المُتَّفَقِ عليها والمختلفِ فيها التي يتقدم فيها الضميرُ على مُفسِّره، ولا يُنَوَّى به التأخير.

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٣.

(٣) سورة البقرة: ٨٥. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥٠ - ٥١.

(٤) سورة البقرة: ٩٦. انظر معاني القرآن للفراء ١: ٥١.

(٥) البحر المحيط ١: ٤٦٠ - ٤٦١، ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٦) أي الفراء. معاني الفراء ١: ٥١ - ٥٢ و ٢: ٢١٢.

(٧) صدر البيت: بثوبٍ ودينارٍ وكُثْبٍ ونَعَجَةٍ. وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب

ص ٣٤٧.

وضميرُ الشأن هو ضميرُ غائب يأتي صدرَ الجملة خبرية دالاً على قصدِ المتكلمِ استعظامَ السامعِ حديثه. وتسمية البصريين^(١) له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قدَّروا من معنى الجملة اسماً، جعلوا ذلك الضمير يُفسره ذلك الاسم المُقدَّر حتى يَصِحَّ الإخبارُ بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج / فيها إلى رابط؛ لأنها هي نفس [١٢٧: ب] المبتدأ في المعنى. والفرقُ بينه وبين الضمائر أنه لا يُعطف عليه، ولا يُؤكَّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يُفسَّر بمفرد. وأما الكوفيون^(٢) فسَمَّوه مجهولاً لأن لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا خلاف في أنه اسم يُحكَّم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطَّراوة^(٣) من إنكاره وزَعَمه أنه حرف، قال: والسماع والقياس يمنعه. قال: أمَّا القياس فإنَّ الهاء في قوله: «إِنَّهُ أُمَّةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ»^(٤) حرف كَفَّ إِنَّ عن العمل كما كَفَّتْها ما في «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ». وأمَّا كَانَ وليسَ وَإِنَّ التي لا هاءَ معها نحو^(٥):

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ

- (١) الأصول ١: ١٨٢ - ١٨٣، ٢٣٢، ومجالس ثعلب ص ٧٢٢، ٣٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٨ ب - ١٨١ أ، والحليات ص ٢٥٣، وأمالى ابن الشجري ٣: ١١٦ - ١١٧، والنكت ص ٢٠٧، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ١: ٧٧ و ٣: ١١٤، وشرح جمل الزجاجة ١: ٤١١، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٤٨ - ٦٤٩.
- (٢) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٥٥ - ٧٥٩. وانظر كتاب ابن الطراوة النحوي ص ٢٤١ - ٢٤٥.
- (٣) الكتاب ١: ١٤٧.

- (٤) إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلُوقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً
نسبه ابن السِّيد في الحلل ص ٢٨٧ للأخطل. وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور قباوة. ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني ١: ١٨٨ [الإنشاد ٤٧] عن الأمدى أن الأخطل اسم أربعة من الشعراء، ثم قال: «فيحتمل أن يكون ذلك الشعر لأحد الثلاثة المتأخرة». وهو في ضرائر الشعر ص ١٧٨، وشرح جمل الزجاجة ١: ٤٤٢، والخزانة ١: ٤٥٧ - ٤٦٢ [الشاهد ٧٨]. وانظر تخريجه إن شئت في أمالي ابن الشجري ٢: ١٩.

ونحو: كان زيدٌ منطلقٌ، وليسَ عمروٌ ضاحكٌ، ونحوها من نواسخ
الابتداء، فهي حالٌ دخولها على الجمل التي لم تعمل فيها مُلغاة كظننتُ،
وثبت أن ظننتُ تُلغىها العرب، وعَمَلُ كانَ وليسَ وإنَّ فرغ؛ إذ عملُها بالتشبيه
بالأفعال التي عملُها أصلٌ كعملِ ظننتُ، فالقياسُ يقتضي أن تُحملَ كانَ وليسَ
وإنَّ محمَلَ ظننتُ، فتكونَ مُلغاةً.

وأما السَّمَاعُ فإنَّ العربَ لم تذكرَ قَطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المَعْرِضِ
ولا الشأنَ، فلما لم يُقَلَّ قَطُّ: كانَ الأمرُ زيدٌ قائمٌ، ولا: إنَّ الشأنَ زيدٌ
ضاحكٌ، بطلَ دعواهم.

فإن قالوا: قد ثبت ضميرُ الأمرِ والشأنِ في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ﴾^(١) على تقدير: الأمرُ اللهُ أَحَدٌ، فليس كذلك، فإنما هو هناك
بمعنى: المعبودُ اللهُ، أو المضمَدُ إليه^(٢)، ونحوه.

قال: ثم إنهم يتناقضون، فإنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر
خبراً عن الناسخ في نحو: إنه زيدٌ قائمٌ، وكان عمروٌ ضاحكٌ، واسمُ الناسخِ
الذي هو ضميرُ الأمرِ تفسيره الخبرُ، ومن شرطِ الخبرِ أن يكون مجهولاً، ومن
شرطِ المُفسِّرِ أن يكون معلوماً، فهم قد جعلوا الشيءَ الواحدَ معلوماً
مجهولاً.

قال الأستاذ أبو علي وغيره^(٣): أخطأ ابن الطراوة في إنكاره ضميرَ
الأمرِ والشأنِ: أمّا أنَّ الهاءَ كافَّةٌ ففاسدٌ لأنها لم تثبت حرفاً إلا ضميراً،
فإخراجها عما استقرَّ لها من الاسمِية فاسدٌ، وإنما ادعينا في ما «إنَّما» أنها
كافَّةٌ لثبوت حرفيتها، ولم نجد بُدّاً من ذلك، وأمّا إلغاءُ كانَ وليسَ إذ لم يظهر
لهما عملٌ فباطلٌ؛ إذ لم يثبت ذلك فيهما، ثم لم يثبت إلغاءُ فعلٍ معَ تقدُّمه،

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) يُضمَدُ إليه في الحوائج: يُفصد، ولا يقدر على قضائها إلا هو، فالصَمَدُ قَلْبٌ بمعنى مفعول.

(٣) وغيره: سقط من س.

وإنما أُلغيت ظَنَنْتُ متوسطةً أو متأخرةً على ضَعْفٍ.

وأما أَنَّ العربَ لم تُصَرِّحْ بالأمر والشأن في هذا العَرَضِ^(١) فقول من لم يفهم عن النحويين؛ لأنهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أَنَّ ذلك هو المحذوف، إنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب.

وأما أَنَّ الخبر يكون مجهولاً فلم يفهم ما مرَّأدهم بمجهول، فإنه لا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ إلا بما يُفْهَمُ معناه؛ إذ لا يُخْبِرُ أَحَدٌ عن معلوم بلفظة أعجمية لا يُعْقَلُ معناها، وإنما المجهول الذي يُريدُ النحويون نسبةً الخبرِ إلى المُخْبَرِ عنه، فبكونه معلوماً يَصِحُّ أَنْ يكون مُفَسَّراً، وبكونه مجهولاً النسبة يَصِحُّ أَنْ يكون خبراً. ثم إنه لو لم يكن / في قوله إلا مخالفةً لجميع النحويين من [١/١٢٨: ١] الخليل وس إلى مَنْ بعدهم من بَصْرِيِّ وكُوفِي [لَكَانَ خَلِيقاً بِالطَّرْحِ وَالرَّفْضِ]^(٢)، انتهى ما رَدُّوا به على ابن الطراوة.

فأما قولهم: «إِنَّ الهاء لم تُوجَدْ إلا ضميراً» فمدفوع بما حكى س^(٣) أَنَّ الهاء في إياه وإياها حرف، وَأَنَّ الضمير هو إِيَّاء، وما يليه حرفٌ دليلٌ ما يُراد بِإِيَّاء من متكلم أو مخاطب أو غائب.

وأما قولهم: «لم تثبت» فلا يَدُلُّ عَدَمُ تَقَدُّمِ الثُّبُوتِ على بُطْلَانِ المُدَّعَى؛ ألا تراهم قد ادَّعَوْا في الفصل^(٤) أَنَّهُ حرفٌ لا موضعٌ له من الإعراب، ولم يثبت فيه ذلك قبلُ. وكذا ما ادَّعاه من إلغاء كَانَ وليسَ أَنَّهُ لم يثبت، فهو مُعَارَضٌ بِادِّعَاءِ مُضْمَرٍ لَمْ يُلْفِظْ به في موضعٍ مَعَهُمَا. وكذلك إلغاء كَانَ وليسَ حالةَ التَقَدُّمِ، فمذهبه في ظَنَنْتُ مذهبُ الكوفيين^(٥) مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ

(١) ك، ص: الغرض. وفي نتائج التحصيل ص ٦٣٩ عن التذييل: المعرض. وهو أولى لأنه تقدم بهذا اللفظ في كلام ابن الطراوة.

(٢) تمة يستقيم بها السياق، وهي في نتائج التحصيل ص ٦٣٩.

(٣) تقدم مذهبه في ص ٢٠٥، ٢٠٦. ح: حكى عن س.

(٤) يعني ضمير الفصل. وقد تحدث عنه في ص ٢٨٥ - ٣٠٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١: ٣١٤.

إلغاؤها متصدرة. وباقى ما ردّوا به كلام غير مُحَقَّق.

وأقول: اتّحاد المفهوم في: كَانَ زيدٌ قائمٌ، وكان زيدٌ قائماً، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ^(١) زيدٌ قائمٌ، دليلٌ على صحة مذهب ابن الطّراوة، ولو كان على ما قدّروا للزّم أن تكون الجملة بتقدير مُفْرَدٍ مُصَدَّرٍ حَتَّى يَصِحَّ المعنى وَيَصِحَّ كونها خبراً عن ذلك المضمّر، فيكون التقدير: كَانَ الأمرُ قيامَ زيدٍ، وإنَّ الأمرُ قيامُ زيدٍ، والجملةُ التي لم تُصَدَّرْ بحرفٍ مصدرِيٍّ، ولا أُضِيفَتْ إلى ظرفٍ زمانٍ، لا تَقْدَرُ بالمصدر.

ص: ولا يُفسَّرُ إلا بجملةٍ خَبَرِيَّةٍ مُصَرَّحٍ بِجُرْأَيْهَا، خلافاً للكوفيين في نحو: ظَنَنْتُهُ قائماً زيدٌ، وإنَّه ضُرِبَ أو قامَ. وإفراذه لازمٌ، وكذا تذكيره ما لم يَلِهْ مؤنثٌ أو مذكّرٌ شُبّهَ به مؤنثٌ، أو فعلٌ بعلامةٍ تأنيثٍ، فيرجحُ تأنيثه باعتبارِ القِصّةِ على تذكيره باعتبارِ الشّأنِ.

ش: شرطُ الجملة التي يُخَبَّرُ بها عن ضمير الشّأن أن تكون مُصَرَّحاً بِجُرْأَيْهَا، فلو حُذِفَ جزءٌ منها لم يَجُزْ، وذلك لأنّ هذا الضميرَ مؤكِّدٌ من حيث المعنى للجملة، وجيء به لتفخيم مدلولها، ومن حيث ذلك لا يُناسب اختصارها بحذف شيءٍ منها، فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرفِ النداء منه ولا من المُسْتَعَاثِ. هذا مذهب البصريين^(٢). وقال الزّجاجُ: «لا يُجيز البصريون: ما هو بقائم زيدٌ، ولا: ما هو قائماً زيدٌ، ولا: كان قائماً زيدٌ»^(٣)، على إضمار الأمر» انتهى.

فأما تجويز الكوفيين^(٤) وأبي الحسن: ظَنَنْتُهُ قائماً زيدٌ، على أن تكون الهاءُ ضميرَ الشّأن، وقائماً: مفعول ثانٍ لظننت، وزيدٌ: فاعلٌ بـ

(١) ك، ح، ص، ن، وإنه.

(٢) الحليّات ص ٢٤٧ وما بعدها، وشرح المفصل ٣: ١٤، وشرح التسهيل ١: ١٦٣، وشرح الكافية ٢: ٢٨.

(٣) ولا كان قائماً زيدٌ: سقط من س.

(٤) الأصول ١: ١٨٣. ونسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

«قائماً»^(١)، فإنه آَلَ إلى الإخبار عن ضمير الشأن بالمفرد، وهو لا يجوز لأن قولك: «قائماً زيدٌ» ليس بجملة، فلو سُمع نظير هذا التركيب كان زيدٌ مبتدأ، وظننته قائماً جملة خبر عن المبتدأ، والهاء مفعولة بظننت عائدة على زيد، وهو الذي يَسْبِقُ إلى الفهم.

ونظير ما أجازهُ الكوفيون في «ظننته قائماً زيدٌ» ما أجازوه في باب كان من قولهم: كان قائماً زيدٌ، ففي كان عندهم ضميرُ المجهول، وقائماً خبرُ كان، وزيدٌ مرفوع بقاءم، ولا تُثْنِي «قائماً» لرفعه الظاهر إذا قلت: كان قائماً الزيدان، ولا تَجْمَعُهُ إذا قلت: كان قائماً الزيدون. هذا مذهب الكسائي^(٢).

وذهب الفراء^(٣) / إلى جواز: كان قائماً زيدٌ، على أن يكون «قائماً» [ب/١٢٨: ١] خبرَ كان، وزيدٌ مرفوعٌ بكان وقائماً معاً، ولا تُثْنِي قائماً لرفعه الظاهر.

ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين^(٤) لأنَّ مُفسِّرَ ضميرِ الشأن عندهم لا بُدَّ أن يكون جملة. وللكوفيين تفاريغ من هذا النوع نذكرها في «باب كان» إن شاء الله.

وأما ما أجازهُ الكوفيون^(٥) من قولهم: إنَّه ضُرب، وإنَّه قام، على حذف المُسند إليه الضرب والقيام من غير إرادة، فبقي مفرداً، ولا إضمار في ضرب ولا قام، فلا يجوز عند البصريين لأنَّ الكلام من حيثُ افتتحته بضمير الشأن يدل على أنه مُعْتَنَى فيه بالمُحَدَّث عنه، ومن حيث اختتامه بحذف ما لا بُدَّ منه يَدُلُّ على عدم الاعتناء به، فتدافعا، فلا يجوز لذلك. وسيأتي الكلام

(١) كتب في هامش ن مصححاً ما نصه: «وقائماً مع مرفوعه تفسير ضمير الشأن، فيلزمهم تفسير ضمير الشأن بالمفرد».

(٢) نسب في شرح الكافية ٢: ٢٨ للفراء.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الكافية ٢: ٢٨، وفي الثلاثة أن ما بعد قائم مرتفع به عنده.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٩/أ.

(٥) شرح الكافية ٢: ٢٨.

على مثل ضرب والاقتصار عليه في «باب النائب عن الفاعل» إن شاء الله .

وقوله : وإفراذه لازم إنما كان واجب الأفراد لأنه ضميرٌ يُفسَّرُهُ مضمونُ الجملة ، ومضمونُ الجملة هو شيء مفرد ، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه ، وذلك لا تشية فيه ولا جمع .

وقوله : وكذا تذكيره يعني أنه يلزم التذكير كما لزم الأفراد ، فتقول : إِنَّهُ أَخَوَاكَ قَائِمَانِ ، وَإِنَّهُ إِخْوَتُكَ صَالِحُونَ .

وقوله : ما لم يَلِهْ مؤنثٌ مثاله : إِنَّهَا جَارِيَتَاكَ ذَاهِبَتَانِ ، وَإِنَّهَا نَسَاؤُكَ ذَاهِبَاتٌ .

وقوله : أو مُدْكَرٌ شُبَّهَ به مؤنثٌ نحو : إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ .

وقوله : أو فعلٌ بعلامة تأنيث يعني أنه يكون أيضاً مسنداً إلى مؤنث كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾^(١) ، وقول الشاعر^(٢) :

على أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ ، وَإِنَّمَا تُؤَكِّلُ بِالْأَذْنَى ، وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

فهذه المسائل الثلاث التأنيث فيها أجود من التذكير ؛ لأنَّ مَعَ التأنيث مشاكلةٌ تُحَسِّنُ اللفظ مع كون المعنى لا يختلف ؛ إذ القصة والشأن بمعنى واحد . والتذكير مع ذلك جائزٌ ، كما قال أبو طالب^(٣) :

وَالْأَيُّكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ فَإِنَّهُ تُكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ

(١) سورة الحج : ٤٦ .

(٢) أبو خراش الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٣٠ ، والحماسة ١ : ٣٨٦ [الحماسية ٢٦٥] - وفيه تخريجه - وشرح المفصل ٣ : ١١٧ ، وشرح التسهيل ١ : ١٦٤ ، والخزانة ٥ : ٤٠٥ - ٤٢٠ [الشاهد ٤٠٦] ، وشرح أبيات المغني ٣ : ٢٥٢ - ٢٥٩ [الإنشاد ٢٢٨] . تعفو الكلوم : تبرأ وتستوي . وتؤكِّلُ بالأدنى : نحزن على الأقرب فالأقرب . وجَلَّ : عَظُمَ .

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٢٨ ، وشرح التسهيل ١ : ١٦٥ ، والخزانة ٤ : ٢٤٥ [عند الشاهد ٢٩٢] . الغريض : الطري . تُكَبُّ : تُصَبُّ . والغرائر : جمع غرارة ، وهي العِذْلُ ، يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما .

وقال آخر^(١):

نَخَلْتُ لَهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ إِنَّهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذَهَبُ الْأَحْقَادُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعدَ مذكَرٍ لم يُشَبَّه به مؤنثٌ لم يُكثَر بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذٍ التذكير، كقوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَأْتِ رَبُّكُمْ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾^(٢)، وكقول الشاعر^(٣):

أَلَا إِنَّهُ مَنْ يُلْغِ عَاقِبَةَ الْهَوَى مُطِيعَ دَوَاعِيهِ يُّؤُ بِهَوَانِ

وكذلك لا يُكثَر بتأنيث ما وَلِيَ الضمير من مؤنث شُبَّه به مذكَّر، نحو: إِنَّهُ شَمْسٌ وَجْهٌ، ولا بتأنيث فاعلٍ فعلٍ وَلِيَ الضمير بلا علامة تأنيث، نحو: إِنَّهُ قَامَ جَارِيَّتُكَ.

وَبِتَّ فِي نَسْخَةِ عَوَضَ قَوْلُهُ: «وإفراذه لازمٌ إلى آخره» ما نصه: «فإن

كان فيها مؤنثٌ ليس فَضْلَةٌ ولا كَفَضْلَةٌ / اخْتِيرَ تَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْقِصَّةِ» انتهى. [١/١٢٩: ١] ومثال ذلك ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٤). واحترز بقوله: «فَضْلَةٌ» من قول الشاعر:

أَلَا إِنَّهُ مَنْ يُلْغِ عَاقِبَةَ الْهَوَى

ويقوله: «ولا كَفَضْلَةٌ» من قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَأْتِ رَبُّكُمْ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ

(١) عوف القوافي. الحماسة ١: ١٤٩ [الحماسية ٧٢] - وفيه تخريج القصيدة وتحقيق نسبتها لعوف - وتنسب لمالك بن أسماء بن خارجة. الأمالي ٢: ١٩٥ - ١٩٦، والسمط ص ٨١٤، والتنبيه للبكري ص ١١٠، وشرح الحماسة للأعلم ص ٦٥٣، وشرح التسهيل ١: ١٦٥. نَخَلْتُ: أَخْلَصْتُ.

(٢) سورة طه: ٧٤. قال ابن مالك في الشرح ١: ١٦٥: «فذكر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم، وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة؛ إذ المعنى: من يأت ربه مجرماً فجزاؤه جهنم». وجعله مما لم يكثر بتأنيثه لأنه كفضلة.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٥.

(٤) سورة الأنبياء: ٩٧.

جَهَنَّمَ^(١) إِذِ الْمَعْنَى: يَجْزِيهِ جَهَنَّمَ. انتهى. وتفسيرُ الكلامين مُلَخَّصٌ من كلام المصنف في شرحه^(٢).

ولم يذكر أصحابنا هذه الترجيحات التي ذكرها المصنف، وإنما ذكروا^(٣) أن ضمير الأمر أو القصة يجوز أن يأتي بعدهما المذكر والمؤنث، فتقول: هو زيدٌ قائمٌ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وهي هندٌ ذاهبةٌ، وهو هندٌ ذاهبةٌ. وكذلك: كانت زيدٌ قائمٌ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ ذاهبةٌ، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث. هذا مذهب أهل البصرة^(٤).

وأما الكوفيون^(٥) فزعموا أنَّ المخبر عنه إن كان مذكراً فالضمير ضميرُ أمرٍ، أو مؤنثاً فالضميرُ ضميرُ قِصَّةٍ، فتقول: كانَ زيدٌ قائمٌ، وكانت هندٌ قائمةً، للمشاكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيدٌ قائمٌ، ولا: كانَ هندٌ قائمةً.

وهذا الذي منعه جازئ في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً، وذلك في قراءة من قرأ ﴿أَوْ لَوْ كُنْ هُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَوُا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٦)؛ ألا ترى أنَّ (آيةً) خبر مقدم لـ (أَنْ يَعْلَمَهُ)، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) في موضع اسم مبتدأ، وهو مذكر، والضمير في (تَكُنْ) ضميرُ قِصَّةٍ، ولا يجوز أن تكون (آيةً) اسم (تَكُنْ) و (أَنْ يَعْلَمَهُ) الخبر؛ لأنَّ (أَنْ يَعْلَمَهُ) محكوم له بحكم المضمَر الذي هو أعرفُ المعارف، فكان يلزم من ذلك الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة، وذلك من أَقْبَحِ الضَّرَائِرِ.

(١) سورة طه: ٧٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦٤ - ١٦٥.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٥٤١، ٩٥٦ - ٩٥٧.

(٤) شرح الجزولية ص ٥٤١. وقال الفارسي: «ويجوز أن يكون الفعل المسند إلى القصة والحديث يؤنث إذا كان في الجملة التي يفسرها مؤنث» الحجة ٤: ٢٣٨.

(٥) شرح الجزولية ص ٥٤١، ٩٥٧.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٧. وهذه قراءة ابن عامر. وقرأ بقية السبعة: (أو لم يكن لهم آية).

السبعة ص ٤٧٣.

ومما يَرُدُّ على الكوفيين قولُ العرب: «إِنَّهُ أُمَّةُ اللَّهِ ذَاهِبَةٌ»^(١) ونحوه،
فأتى بضمير الأمر، والمخبرُ عنه مؤنثٌ.

وقد تأوَّل بعضُ أصحابنا قراءة ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ على أن تكون
(آية) اسم كان، والخبر في المجرور لأنه معرفة، كما تقول: كَانَ لِزَيْدٍ مَالٌ،
و (أَنْ يَعْلَمَهُ) في موضع خفض بإضمار الحرف، أي: في أَنْ يَعْلَمَهُ، ويتعلق
بآية لما فيه من معنى الدليل، كأنه قال تعالى: أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ دَلِيلٌ فِي عِلْمِهِ
بنو إسرائيل. وقد منعوا من البدل لأنه لا يَحُلُّ الثاني محلَّ الأول، فيكون
بمنزلته في المعنى.

وقال ابن الدَّهَّان: ويجوز أن تُؤنَّثَ وتُذكَّرَ مع المؤنث والمذكر،
ويجوز أن يُؤنَّثَ مَعَ المذكر ويذكَّرَ مع المؤنث عند البصري، وبعضُ الكوفيين
يُذكِّرُ مع المذكر والمؤنث، ويؤنَّثُ مع المؤنث، ولا يُؤنَّثُ مع المذكر.

ص: وَيَبْرُزُ مبتدأ، واسم ما، ومنصوباً في بابي إنَّ وظنَّ، وَيَسْتَكِنُ في
بابي كَانَ وكادَ. وَبُنِيَ الْمُضْمَرُ لِشَبَّهِهِ بالحرفِ وَضِعاً وافتقاراً وجُموداً، أو
للاستغناء باختلاف صِيَغِهِ لاختلاف المعاني. وأَعْلَاهَا اختصاصاً ما للمتكلم،
وَأَدْنَاهَا ما للغائب، وَيُغْلَبُ الْأَخْصُ في الاجتماع.

ش: مثاله مبتدأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) وقوله^(٣):

قد أَذْبَرَ العُرْ عَنْهَا، فهو شامِلُها مِنْ ناصِعِ القَطِرَانِ الصَّرْفِ تَدْسِيمُ
هو: ضمير الأمر، وشامِلُها: مبتدأ، وتدسيم: خبره.

وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو:

(١) الكتاب ١: ٦٩.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

(٣) علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٥، وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٥، والفاخر ص ٨٢.
العر: الجَرَب. والناصع: الخالص من كل شيء. والتدسيم: أثر من طلائها، والدَّسَم: الأثر
الخفي. ورواية الديوان: وهي شامِلُها.

[١: ١٢٩/ب] هو زيدٌ قائمٌ، فمنعه الفراء^(١) وأبو الحسن، فلم يُجَوِّزاهُ / إلا أن يكون معمولاً. وجَوَّزَه النحويون^(٢) لأنَّ كَانَ وإنَّ يَضْمَرُ فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جازر في المبتدأ. وقيل: منه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٤). هذا مذهب الجمهور. وقد رُوي عن الفراء وأبي الحسن منعه. وهذا غريب، مع كثرة في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى ﴿فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾^(٥)، و ﴿إِنَّكُمْ مَن يَأْتِ رَبُّكُمْ بِمُجْرِمًا﴾^(٦)، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣). وفي الشعر^(٧):

ولا أَتَبَأَنَّ أَنَّ وَجْهَكَ شَانُهُ خُمُوشٌ، وإنَّ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ

إلى غير ذلك مما كَثُرَ في كلامهم في النظم. وإنَّ تُؤَوَّلَ بعضُهُ، كما قيل في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣) إنهم كانوا يتكلمون في توحيد الله، فقيل لهم: (هو) أي التوحيد الذي يجب أن تعتقدوه، وإنهم تكلموا في الحشر وما يكون بعده، فقيل لهم: إنَّ ما تكلمتم به كذا، فهذا لا يَطَّرِدُ في كل موضع. انتهى من الإفصاح.

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩.

(٢) الحلييات ص ٢٤٧، والإيضاح العضدي ص ١٠٣، والمخلص ص ٢١٩.

(٣) سورة الإخلاص: ١. الحجة ٦: ٤٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٣٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٣٠٨، والكشاف ٤: ٢٩٨، وأمالى ابن الشجري ٣: ١١٦، والجامع لأحكام القرآن ٢٠: ١٦٧، وشرح المفصل ٣: ١١٤، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٢٢، ٧٤٩، وللأبدي ص ٩٠٠، وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١. وقد نسب للبصريين - أو لأكثرهم - والكسائي في آية سورة الإخلاص.

(٤) سورة البقرة: ٨٥. إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٤٥، والمحور الوجيز ١: ١٧٥، والجامع لأحكام القرآن ٢: ١٧.

(٥) سورة الحج: ٤٦. (٦) سورة طه: ٧٤.

(٧) البيت لعبد قيس بن خُفاف البُرْجُمي. النوادر ص ٣٨٦، ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٥، والحلييات ص ٢٥٦، والإيضاح العضدي ص ١٠٥، وإيضاح شواهد ص ١٣٧ - ١٣٨، وشرحها لابن بري ص ١١٣، وأمالى ابن الشجري ٣: ١١٦، والبسيط ص ٧٤٠. وفي س: «وجهك» بفتح الكاف، والصواب كسرهما لأنه يخاطب امرأته، ويمنعها من النوح والخمش.

وفي البسيط: وضميرُ الأمر والشأن قال الفراء^(١): لا يكون إلا معمولاً، ولا يكون في الابتداء، وقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَأَحَدٌ عنده بمعنى واحد على البدل من اسم الله كقوله تعالى ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾^(٢). وأجاز البصريون أن يكون غير معمول.

ومثاله اسم «ما» قول الشاعر^(٣):

وما هُوَ مَنْ يَأْسُو الْكُلُومَ، وَتَتَّقِي بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالدَّائِمِ الْبُخْلِ

وقال في البسيط: اختلفوا في «ما» إذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أو لا. وقال فيه: وأما إضمارُ الشأن فقليل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيدٌ قائمٌ، ويجوز دخول إلا كما في الخبر، لكنه لا بُدَّ من تقدُّم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيدٌ قائمٌ؛ لأن معناه: ما الحديث إلا هذا، قال الراجز^(٤):

مَا هِيَ إِلَّا شَرْبَةٌ بِالْحَوَائِبِ فَصَعَّيْ مِنْ بَعْدِهَا، أَوْ صَوَّبِي

وكذلك في الاستفهام: هل هو إلا زيدٌ قائمٌ.

ومثاله في باب إِنَّ ﴿وَأَنْتُمْ لَمَأْكَامَ عَبْدَ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾^(٥).

(١) معاني القرآن ٣: ٢٩٩ وقد سَمَّاهُ عِمَادًا.

(٢) سورة هود: ٧٢. وهذه قراءة ابن مسعود وأبي الأعشى والمطوعي. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ و ٣: ٢٩٩، وللأخفش ص ٣٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤، والمحاسب ١: ٣٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٩: ٤٧، والإتحاف ٢: ١٣٢. وفي س كتب: «شيخ» بالرفع، وضرب عليه، وكتب فوقه منصوباً.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٦٦.

(٤) تهذيب اللغة ٥: ٢٧٠، والصحاح (حوب)، واللسان (حأب) و (ها)، والتاج (حأب). الحوَاب: موضع بئر نَبَحَتْ كَلْبُهُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عائشة - رضي الله عنها - في موقعة الجمل مُنْقَلِبَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ.

(٥) سورة الجن: ١٩.

وزهب أبو الحسين بن الطّراوة^(١) إلى أنه قد تُلغى إنَّ، فلا تعمل لا في ضمير أمر ولا غيره، وعلى ذلك جاء ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٢) على قراءة مَنْ قرأ بالالف، وأنَّ قولهم: إِنَّهُ زيدٌ قائمٌ، ليست الهاء ضمير أمر وشأن، بل هو كافٌ عن العمل بمنزلة إنَّما. وكذلك في «رُبُّهُ رَجُلًا». وَمَنْعَ جَوَازِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ. وهذا فاسد لأنَّ هذه أسماء، فكيف تَكْفُ؟ بل هي معمولة له، فتحتاج إلى خبر.

ومثاله في باب ظَنَّ قوله^(٣):

عَلِمْتُهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقًّا تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ
ومثالُ اسْتِكْنَانِهِ فِي بَابِ كَانَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
/ وقولُ الشَّاعِرِ^(٥):

[١/٣٠:١]

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ
وعلى هذا تقول: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ.

واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز.
وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بقول بعضهم: «كَانَ أَنْتَ خَيْرٌ

(١) تقدم مذهبه في ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) سورة طه: ٦٣. وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. السبعة ص ٤١٩.

(٣) شرح السهيل ١: ١٦٦.

(٤) المعجير السُّلُولِي. النوادر ص ٤٤٢، والكتاب ١: ٧١، وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٤٣ - ١٤٥، وللأعلم ص ٩٥، والجمل ص ٥٠، والأزهية ص ١٩٩، وأمالى ابن الشجري ٣: ١١٦، والخزانة ٩: ٧٢ [عند الشاهد ٦٩٧].

(٥) هشام بن عتبة أخوذي الرمة. الكتاب ١: ٧١، ١٤٧، وشرح أبياته ١: ٤٢١، والمقتضب ٤: ١٠١، والجمل ص ٥٠، والحليبات ص ٢٢٠، والأزهية ص ٢٠٠، وشرح المفصل ٣: ١١٦، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٩ - ٢١٠ [الإنشاد ٤٨٨].

منه»^(١)، وبقول الشاعر^(٢):

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ مَذْرُوفُ لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفُ
والقائلون بالجواز اختلفوا: فذهب الجمهور إلى أن فيها ضمير الأمر
مُسْتَكِنًا. وذهب أبو الحسين بن الطَّراوة^(٣) إلى أنها غير عاملة في شيء، ولا
أُضْمِر فيها أمرٌ وشأنٌ ولا غير ذلك.

ومثال استكنانه في باب كَادَ قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ
فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٤) في قراءة حمزة وَحَفْص، ففي (كَادَ) ضمير الأمر، و (يَزِيغُ قُلُوبُ)
فعلٌ وفاعل، ولا يجوز أن ترفع بـ (كَادَ) (قُلُوبُ)، ويكون (يَزِيغُ) في موضع
خبر لـ (كَادَ)؛ لأنه من حيث هو خبرٌ تَضَمَّنَ ضميرَ القلوب، والنيةُ به التأخيرُ،
فلا يَصِحُّ أن يكون (يَزِيغُ) بالياء مسنداً لضمير القلوب؛ إذ لا تقول: القلوبُ يَزِيغُ.

وقال في البسيط: اتَّفَقُوا على أنه يكون في باب كَانَ^(٥) وأخواتها، وفي
ظَنَنْتُ وأخواتها، واختلفوا في أفعال المقاربة، فَجَوَّزَهُ س^(٦)، واستدلَّ بقراءة
مَنْ قَرَأَ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾ بالياء.

وقوله: لِشَبَهِهِ بِالْحَرْفِ وَضَعًا يعني أَنَّ أَصْلَ الْحَرْفِ أَنْ يُوَضَعَ عَلَى
حرف واحد أو على حرفين؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ نَائِبَةً عَنِ الْأَفْعَالِ فِي كَثِيرٍ مِنْ
الْمَعَانِي، وَالْفِعْلُ يَكُونُ ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا، فَلَمَّا نَابَتْ عَنْهَا وَضِعَتْ عَلَى
الِاخْتِصَارِ بِأَحْطَ مِنْهَا وَضَعًا بِحَرْفٍ أَوْ حَرَفَيْنِ، فَإِذَا جَاءَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ عَلَى

(١) الكتاب ١: ٧١.

(٢) نسب في الأزهية ص ٢٠٠ إلى سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه ص ٦٢. وهو أيضاً مطلع
قصيدة لعنترة في ديوانه ص ٢٧٠. وعجزه بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٦.

(٣) البسيط لابن أبي الربيع ص ٧٤٠.

(٤) سورة التوبة: ١١٧. السبعة ص ٣١٩. وقرأ بقية السبعة: (تَزِيغُ).

(٥) س: كاد.

(٦) الكتاب ١: ٧١. وقد استدللَّ بقراءة مَنْ قَرَأَ: (تَزِيغُ) بالتاء، وقال بعدها: «وجاز هذا التفسير
لأن معناه: كادت قلوبُ فريق منهم تَزِيغُ».

حرف واحد أو على حرفين كان ذلك شَبْهًا له بالحرف في الوضع، فَيُنْبَنَى لذلك. فَمِنْ المضمَرِ الموضوع على حرف واحد تَاءٌ فَعَلْتُ، وعلى حرفين: نا، فَبْنَاءُ هذا واجب لَشَبْهِهِ بالحرف وَضْعًا، وَحُمِلَت البواقي عليه لأن ما كان على حرف أو حرفين أصل لها، وليجري الباب مَجْرَى واحدًا.

وقوله: وَافْتِقَارًا يعني أَنَّ الحرف مُفْتَقِرٌ في إفادة معناه في الغالب إلى ضَمِيم. وكذلك المضمَر مفتقر إلى ما يُفَسِّرُهُ ويفيد^(١) من عاد عليه إما من مشاهدة أو من غيرها.

وقوله: وَجُمُودًا يعني به عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبأن يُوصَفَ أو يُوصَفَ به كاسم الإشارة.

وقوله: أو للاستغناء يعني أن المتكلم إذا عَبَّرَ عن نفسه في الرفع فِتَاءً مضمومة، وفي غيره ياءً، وفي الخطاب تاءً مفتوحة في الرفع، وكافٌ مفتوحة في غيره في التذكير، ومكسورةٌ في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز بذلك.

وهذا ليس بشيء لأنَّ المعاني التي جيءَ بالإعراب لأجلها هي الفاعلية [ب/١٣٠:١] والمفعولية والإضافة، وليست هذه الأحوال التي عَرَضَتْ / للمضمَر من التكلُّم والخطاب والغيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية، فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال لأنها لا تَدُلُّ عليها.

وقوله: وَأَعْلَاهَا اختصاصاً ما للمتكلم وأدناها ما للغائب قد ذكر هذا المعنى في أول «باب المعرفة والنكرة»^(٢) في قوله «وَأَعْرِفُهَا ضَمِيرُ المتكلم، ثم ضَمِيرُ المخاطَب، ثم العَلَمُ، ثم ضَمِيرُ الغائب السالم عن إبهام»، فكان ينبغي أن لا يكرره، لكن كَرَّرَهُ لِمَا يُبَيِّنُ عليه بعده من الحكم.

وقوله: وَيُقَلَّبُ الْأَخْصُ في الاجتماع يعني أنك تقول: أنا وأنتَ فعلنا، ولا تقول: فَعَلْتُمَا، وأنتَ وهو فعلتُمَا، ولا تقول: فَعَلَا.

(١) ك: ويقيد.

(٢) التسهيل ص ٢١، وشرحه ١: ١١٥.

ص: فصل

من الْمُضْمَرَاتِ الْمُسَمَّيِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَضْلاً، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عِمَاداً. وَيَقَعُ بِلَفْظِ الْمَرْفُوعِ الْمَنْفَصِلِ مِطَابِقاً لِمَعْرِفَةٍ قَبْلُ، بَاقِي الْإِبْتِدَاءِ أَوْ مَنْسُوخِهِ، ذِي خَبَرٍ بَعْدُ، مَعْرِفَةٍ أَوْ كَمَعْرِفَةٍ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقَوْعَهُ بَيْنَ نَكْرَتَيْنِ كَمَعْرِفَتَيْنِ، وَرُبَّمَا وَقَعَ بَيْنَ حَالٍ وَصَاحِبِهَا.

ش: تَسْمِيَةُ الْبَصْرِيِّينَ^(١) لَهُ فَضْلاً لِأَنَّهُ فَضْلٌ بِهِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. وَقِيلَ^(٢): سُمِّيَ فَضْلاً لِأَنَّهُ فَضْلٌ بِهِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالنَّعْتِ^(٣)، فَالِإِتْيَانُ بِهِ يُوضَحُ أَنَّ الثَّانِيَّ خَبَرٌ لَا نَعْتُ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِمْ: «أَنْتَ الْقَائِمُ» لَكُونَ أَنْتَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَوْصَفَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ حُمِلَ سَائِرُ الْبَابِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: فَضْلٌ بِهِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالتَّابِعِ حَتَّى يَكُونَ «التَّابِعُ» أَعَمٌّ مِنْ «النَّعْتِ»؛ إِذْ يَقَعُ الْفَصْلُ بَعْدَ مَا لَا يُنْعَتُ وَقَبْلَ مَا لَا يُنْعَتُ بِهِ.

وَتَسْمِيَةُ الْكُوفِيِّينَ^(٤) لَهُ عِمَاداً لِأَنَّهُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْفَائِدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الثَّانِيَّ لَيْسَ بِتَابِعٍ لِلأَوَّلِ. وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي لَحِظَهُ الْكُوفِيُّونَ هُوَ أَحَدُ مَا سُمِّيَ بِهِ فَضْلاً عِنْدَ بَعْضِ^(٥) الْبَصْرِيِّينَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ. وَالتَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ

(١) الْكِتَابُ ٢: ٣٨٨، ٣٨٩، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ ٣: ١٦٥ - ١/١٦٥ - ب، وَالْأَصُولُ ٢: ١٢٥، وَالْإِنْصَافُ ص ٧٠٦ [الْمَسْأَلَةُ ١٠٠]، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣: ١١٠، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ٢: ٦٥، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢: ٢٤، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ ٢: ١٧٥، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ص ٦٦٧.

(٢) نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْأَصُولِ ٢: ١٢٥ إِلَى الْفَرَاءِ. وَنَسَبَ فِي التَّعْلِيْقَةِ ٢: ٩٩ لِلْكُوفِيِّينَ.

(٣) الْأَصُولُ ٢: ١٢٥، وَالْإِنْصَافُ ص ٧٠٦ [الْمَسْأَلَةُ ١٠٠]، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣: ١١٠، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ٢: ٦٥، وَالْمَبَاحِثُ الْكَامِلِيَّةُ ٢: ١٧٥، وَشَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ص ٦٦٧.

(٤) بَعْضُ: سَقَطَ مِنْ س.

أَحْسَنُ^(١)، وهو أنه سُمي فصلاً لأنه فُصل به بين المبتدأ والخبر لعموم التعليل؛ لأن في التعليل الثاني حَمَلَ بعضِ الباب على بعض.

وقوله: من الْمُضْمَرَاتِ الْمُسَمَّيِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَصْلاً تَقْدِيرُهُ: مِنْ الْمُضْمَرَاتِ الْمُضْمَرُ الْمُسَمَّى كَذَا، فَحَكَمَ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ أَنَّهَا مُضْمَرٌ.

وهذه مسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين^(٢) إلى أن هذه الصيغ حُرُوفٌ، وَأَنَّهَا تَخَلَّصَتْ لِلْحَرْفِيَةِ كَمَا تَخَلَّصَتْ الْكَافُ الَّتِي فِي ضَرْبِكَ لِلخِطَابِ مَعَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فِي نَحْوِ «ذَلِكَ». وَذَهَبَ الْخَلِيلُ^(٣) وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ضَمَائِرٌ.

وصحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٤) مذهب الأكثرين، واستدلَّ على ذلك بأنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب.

وقال أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي - ويعرف بالشَّلَوِيِّينَ الصَّغِيرِ^(٥) - في شرحه للكَرَّاسَةِ: «وَمَا قَالَه الْأَسْتَاذُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ نَفْيُ عَارِضٍ مِنْ عَوَارِضَ عَنْهَا، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ لَا زَمَ لِأَكْثَرِ الْأَسْمَاءِ، وَنَفْيُ مَا يَعْرِضُ لَا يَنْتَفِي بِهِ / الْأَصْلُ، إِنَّمَا يَنْتَفِي الشَّيْءُ بَاتِّفَاءِ وَصْفِهِ الذَّاتِيِّ لَهُ، فَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ مِنْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ، وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ إِذْ لَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ

(١) أحسن: سقط من س.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢: ٦٥.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٧. وذكر ابن عصفور في شرح الجمل عنه أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب. وكذا في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(٤) شرح الجمل ٢: ٦٥.

(٥) أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ ببلده القرآن والعربية. كان بارع الخط، منقبضاً عن الناس، كثير التعفف. شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكَمَّلَ شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. وانتفع به طائفة. مات في حدود سنة ٦٦٠ هـ عن نحو أربعين سنة. بغية الوعاة ١: ١٨٧.

الاسمية ثابتة فيه، وهو الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء، فإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بُدَّ في أن يكون ضميراً؛ إذ دلالة بكناية كسائر الضمائر، ولا فرق» انتهى. وسيأتي الكلام على كونه له موضعٌ من الإعراب أو لا موضع له من الإعراب عند تعرُّض المصنف لذلك، إن شاء الله.

وقوله وعند الكوفيين عماداً هذه تسمية الفراء^(١) وأكثر الكوفيين^(٢). وبعض الكوفيين سمَّاه دِعامَة، كأنه يُدعم به الكلام أي: يُقوَّى ويُثبَّت ويُؤكَّد. ويسمى عند المدنيين صِفة، ويعنون به التوكيد.

وقد ردَّ عليهم س بامتناع: مررتُ بعبدِ الله هو نفسه، وبإجازة: إن كان زيدٌ لهو الظريف، قال س^(٣): «وقد زعم ناس أنَّ «هو» ههنا صفة، فكيف يكون صفةً وليس من عربيٍّ يجعلها ههنا صفةً، لو كان كذلك لجاز: مررتُ بعبدِ الله هو نفسه، ف«هو» ههنا مُستَكْرَهَةٌ لا تَكَلَّمُ بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لهو الظريف، وإن كُنَّا لنحن الصالحين، فالعربُ تَنَصَّبُ هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام» انتهى كلام س.

وقوله: ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة يعني مطابقاً لها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة.

وقوله: قبلُ أي تكون المعرفة قبل الفصل، ففقط «قبله» عن الإضافة، ويناه على الضم، فلو كان قبل الفصل نكرةً وما بعده معرفةً، نحو قولك: ما

(١) معاني القرآن ١: ٢٤٨، ٤٠٩ و ٢: ١١٣، ١٤٥، ٣٥٢.

(٢) نسب إلى الكوفيين في مجالس ثعلب ص ٤٣، والأصول ٢: ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٥/ب، والإنصاف ص ٧٠٦ [المسألة ١٠٠]، والمفصل ص ١٣٣، وشرحه ٣: ١١٠، والمتبع ص ٤٦٢، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح الكافية ٢: ٢٤، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٦٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٠.

ظننت أحداً هو القائم، وإن كان أحدٌ هو القائمَ فانت، وكان رجلٌ هو القائم، فأجاز الفراء وهشام النصب في «القائم»، وجعل «هو» فصلاً. ومنع ذلك س^(١) والبصريون^(٢). والمعروف من قول الكوفيين إجازةً مثل قوله^(٣):

..... ولا يك مَوْقِفٌ منكِ الوداعا

فعلى هذا يجوزُ فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء.

وقوله: باقي الابتداء أو منسوخه باقي صفة لمعرفة، يعني أن المعرفة التي تكون قبل الفصل تكون باقيةً الابتداء أو منسوخةً الابتداء ببعض النواسخ، ومُلخصه أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولي الناسخ بالشروط التي نذكرها.

وجَوَزَ الفراء دخوله أولَ الكلام. وهو عند الكوفيين عماد. وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٤)، ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَجَّزٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يَمَسَّهُ﴾^(٥). وقال^(٦): «لم يُوضَع العمادُ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر، إنما وُضع في كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا ابتدأت بالاسم أو كان موضعه صَحَّ دخوله، وإن كان فيه الاسم كنت مُخَيَّرًا، نحو: جاء زيدٌ أو أبوه قائمٌ، / والأحسنُ أن يقع بينهما لأن الابتداء قد حصل أولاً، فيصحُّ أن تقول: وهو أبوه قائمٌ، وهل هو زيدٌ ذاهبٌ؟ وإن كان فيه الفعل أو

(١) الكتاب ٢: ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) المقتضب ٤: ١٠٣، والأصول ٢: ١٢٥، والتعليقة ٢: ١٠٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦٧ ب.

(٣) القطامي. وصدر البيت: قفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا. ديوانه ص ٣١، والكتاب ٢: ٢٤٣، والمقتضب ٤: ٩٤، والجمل ص ٤٦، والخزانة ٢: ٣٦٧-٣٧٣ [الشاهد ١٤٣ و ٩: ٢٨٤-٢٨٨، وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٥-٣٤٨ [الإنشاد ٦٩١]. ضباعة: هي بنت زفر بن الحارث.

(٤) سورة البقرة: ٨٥. معاني القرآن ١: ٥٠-٥١.

(٥) سورة البقرة: ٩٦. معاني القرآن ١: ٥٠-٥١.

(٦) معناه في معاني القرآن ١: ٥١-٥٢ ببعض ألفاظه.

معناه، والموضع للاسم، قَبِحَ إلا بالعماد أولاً، نحو: أتيت زيدا وقائماً أبوه، وأتيت زيدا ويقوم أبوه، ويزول القبح إذا قلت: أتيت زيدا وهو قائم أبوه» قال: «وسمعت بعض العرب يقول: كان مرة وهو تنفع الناس أحسابهم^(١). وإن كان الموضع صالحاً صَحَّ أيضاً العماد، نحو: هل هو مضروب زيدا؟ وما هو بذهاب زيدا، قال تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْجَحَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾، وأما هو فذهاب زيدا؛ لأنه يَقْبَحُ: أما فذهاب زيدا؛ لأنه للاسم» انتهى كلام الفراء.

والصحيح أنه يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين معمولي الناسخ، بالشروط التي تذكر، وتقدم شيء من الكلام على بعض هذا في الضمائر التي يُفسَّرُها ما بعدها.

وقوله: ذي خبر بعد أي: بعد الفصل، فحذف المضاف إليه، وبني بعد كما فعل في قبل.

وقوله: معرفة يعني أن الخبر يكون معرفة كما كان المبتدأ أو منسوخه معرفة، فتقول: زيد هو القائم، وكان زيد هو القائم، وظننت زيدا هو القائم.

ولم يشترط البصريون في تعريف الخبر شرطاً، فسواءً عندم أكان مضمراً أم علماً أم مُبْهِماً أم معرفاً بالألف واللام أم مضافاً إلى واحد منها، فتقول: كان زيد هو أخاك، وكان صاحبك هو زيدا، وكذلك ما أشبهه.

وذهب الفراء^(٢) إلى أنه إن كان معرفة بغير الألف واللام لم يَجُزْ إلا الرفع، ولا يجوز أن يكون فصلاً، نحو: كان زيد هو أخوك، وكان زيد هو صاحب الحمار، وما أشبهه. قال الفراء^(٢): وأجيز: كان عبد الله هو أخاك، بمعنى: الأخ لك، ولا أجيز ذلك في زيد وعمرو.

(١) تقدم في ص ٢٧٠، بلفظ: «كان ذلك مرة...».

(٢) معاني القرآن ١: ٤٠٩ - ٤١٠، وانظر: ٢: ٣٥٢.

وأما إذا كان معرفة بالألف واللام فإمّا أن يكون ذلك في باب «ما» أو في غير باب «ما»: إن كان في باب «ما» فلا يجوز أن يكون فصلاً عند الفراء نحو: ما زيد هو القائم، قال: لأن نصبه بالتوهم من حدوث الباء، والباء لا تدخل على «هو»؛ لأن نيته هو الرفع، ولا تدخل على «القائم» لأنهما كالحرف الواحد.

وإن كان في غير باب «ما» فإما أن يكون في «ليس» أو في غيرها: إن كان في «ليس» فالرفع الوجه عند الفراء^(١)، فتقول: ليس زيد هو القائم، ويجوز النصب. وأما البصريون فالنصب عندهم هو الوجه، وأجازوا الرفع.

وإن كان في غير «ليس» فإما أن يكون دخل على الخبر لأم الفرق أو فاء جواب أمّا، أو على صيغة المضمّر لا النافية أو إلا، أو كان في معنى ما دخل عليه إلا، أو لا يدخل: فإن دخلت على الخبر لأم الفرق، نحو: إن كان زيد هو للقائم، فلا يجوز أن يكون فصلاً. ويُنبّص «القائم» عند الفراء، وهو الذي يقتضيه تعليل س؛ لأنّ الفصل إنما جيء به فرقاً بين النعت والخبر، فيجب أن لا يجوز النصب؛ لأن اللام لا تدخل في النعت، ولذلك منع س أن تكون «هو» وأخواتها صفة إذا دخلت عليها لام الفرق، وردّ^(٢) على من ذهب إلى ذلك؛ لأن النعت لا تدخل عليه لأم الفرق. وعلى قول أبي العباس يجوز النصب لأنه إنما يُؤتى بالفصل عنده^(٣) ليدلّ على أن الخبر معرفة أو ما قاربها.

وإن دخلت على الخبر فاء جواب أمّا، نحو قولك: أمّا زيد هو فالقائم، فذهب س^(٤) والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل؛ لأن دخول الفاء يدل

(١) أجاز الوجهين في معاني القرآن ١: ٤٠٩، ولم يرجح أحدهما على الآخر في أخوات كان، وأظن وأخواتها.

(٢) أي: سيويه. الكتاب ٢: ٣٩٠-٣٩١.

(٣) المقتضب ٤: ١٠٣، ١٠٦.

(٤) لم أقف له على نص صريح في هذه المسألة، ولعله مستنبط من كلامه في الكتاب ٢: ٣٩٥.

على أنه ليس بنعت . وعلى قول أبي العباس يجب أن يجوز .

وإن دَخَلت «لا» النافية على صيغة المضمَر، نحو قولك : كان عبدُ اللَّهِ لا هو العالم ولا المُقَارِبَ، فمذهبُ البصريين جوازُ الفصل والنصب ؛ لأن «لا» لا تُغَيِّر من هذا شيئاً، ويفرق بها بين النعت والمنعوت، لا اختلاف في ذلك، فتقول : مررتُ برجلٍ لا نائمٍ ولا جالسٍ . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا الرفعُ فيهما جميعاً .

وإن دَخَلت «إلا» على صيغة المضمَر، نحو : ما كان زيدٌ إلا هو الكريمُ، فذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يجوز الفصل ولا النصبُ . وذهب الكسائي إلى جواز ذلك لأن المعنى : ما كان زيدٌ إلا الكريمُ .

وإن كان الكلام في معنى ما دخل عليه «إلا» نحو : إنما كان زيدٌ هو القائمُ، فهي عند الفراء كالمسألة التي قبلها ؛ لأن «إنما» تؤدي عن معنى النفي والإيجاب . والحجة في إجازتها أن النعت هنا يجوز .

وإن لم يدخل على الخبر ولا على صيغة المضمَر شيءٌ مما ذكره فإما أن يكون الخبر جامداً أو مشتقاً : إن كان جامداً جاز أن يكون فصلاً، نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ هَٰذِهِمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ (١) .

وإن كان مشتقاً فإما أن يكون رافعاً ضمير الأول أو سببياً : إن كان رافعاً ضمير الأول فإما أن يتقدم عليه ما ظاهره التعلُّق به من حيثُ المعنى أو لا يتقدم : فإن تقدم، نحو : كان زيدٌ هو بالجارية الكفيل، فإن أردت أن يكون (٢) «بالجارية» في صلة الكفيل لم تجز المسألة بإجماع، رفعت الكفيل أو نصبته . وإن أردت أن لا يكون في صلة الكفيل فاختلفوا فيه : فمن النحويين من يجعل «بالجارية» تبييناً، كما قال تعالى : ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ

(١) سورة الأنفال : ٣٢ .

(٢) ص : أن لا يكون .

التَّصْحِيحُ ﴿١﴾. ومنهم من يُقَدِّرُه: كان زيدٌ هو كفيلٌ بالجارية الكفيلُ. ومنهم مَنْ يجعل الكفيل بمنزلة الرجل. والرفع في الكفيل هو البَيِّن. فإن نصب الكفيل لم تجز المسألة عند الفراء بوجه. فأما على أصول البصريين فيجب. فإن جعلت «الجارية» تبييناً جاز النصب في هذا الوجه خاصة؛ لأن التقدير: كان زيدٌ هو الكفيلَ كفالته ^(٢) بالجارية.

وإن لم يتقدم جاز أن يكون فصلاً، نحو: كان زيد هو الكفيل بالجارية، وظننتُ زيدا هو القائم، وكان زيدٌ هو الحسن الأمُّ.

وإن كان رافعاً السَّيِّي، فلما أن يكون الضمير مطابقاً للاسم أو مخالفاً: فإن كان مطابقاً نحو: ظننتُ زيدا هو القائمُ أبوه، أو هو القائمُ جاريته، أو هو القائمةُ جاريته، فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل، بل يجب الرفع فيما بعده. وأجاز الكسائي الفصل والنصب. وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي، أو غيرَ خَلْفٍ فيوافق البصريين. وحكى عليُّ بن سليمان عن البصريين إنكار الخلف.

وإن كان مخالفاً نحو: كان زيدٌ / هي القائمةُ جاريته، فأجاز الكسائي [ب/١٣٢: ١] النصب، ومنع الفراء والبصريون هذه المسألة، فلا تجوز برفع ولا نصب لتقدم المكني على الظاهر.

وإذا عطفَ بالواو فيما أن تذكر الضمير بعدها أو لا تذكر، فإن لم تذكر نحو: كان زيدٌ هو المقبلُ والمدبرُ، جاز الوجهان الرفع والنصب.

وإن ذكرتَ فيما أن يختلف الخبران أو يتفقا: إن اختلفا نحو: كان زيدٌ هو القائمُ وهو الأميرُ، فلا يجوز في «الأمير» عند البصريين والفراء إلا الرفع. وأجاز هشام النصب فيه. قالوا: لأن «هو» زيادتها شاذة، فلا تتمكن في كل موضع. وأيضاً فإنَّ فيها معنى التوكيد، فلا يُعْطَفُ عليها كما لا يُعْطَفُ على

(١) سورة الأعراف: ٢١.

(٢) ك: كفالة.

التوكيد، فأَمَّا إنشاد الكوفيين^(١):

فَأَضْحَى، ولو كانت خُرَاسَانُ دُونَهُ رَأَاهَا مَكَانَ الشُّوقِ أَوْ هِيَ أَقْرَبَا

فالقول فيها عند البصريين أَنَّ «هي» مبتدأ، و «أقرب» ظرف.

وإن اتفقا نحو: كان زيدٌ هو المُقْبِلُ وهو المُدْبِرُ، فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين لا غير، وأجاز النصب الفراء وهشام.

وإذا عطفت بـ «لا» فيما أن تذكر الضمير بعدها أو لا تذكر: فإن لم تذكره^(٢)، نحو: كان زيدٌ هو القائمُ لا القاعدُ، جاز رفعُهما ونصبُهما بلا خلاف. فإن ذكرت بعد «لا» الضمير نحو: كان زيد هو القائمُ لا هو القاعدُ، رفعت على قول البصريين، ونصبت على قول هشام.

وإذا عطفت بـ «ولكن» في نحو: ما كان زيدٌ هو القائم ولكن هو القاعدُ، رفعت «القاعد» على قول البصريين والفراء، وأجاز هشامُ النصب.

وقوله: أو كمعرفةٍ في امتناع دخولِ الألف واللام عليه قال س^(٣): «واعلم أنَّ هُوَ لا تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام، فصارع زيداً وعمراً، نحو قولك: خيرٌ منك، ومثلُك، وأفضلُ منك، وشرُّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفةً أو ما صارعها، فلو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك المعرفة أو ما صارعها من النكرة ولم تدخله الألف واللام» انتهى كلام س.

وهذا الذي ذكر س من أنَّ شرطَ الثاني إذا كان نكرة أن لا يقبل الألف واللام كأنه مُجمَعٌ عليه، إلا أنه إذا كان ما بعد صيغة الضمير فعلاً مضارعاً

(١) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي كما في الكامل ص ٤٩٦، ١٣٠٢، والخزانة ٧: ٥٠ - ٥٨ [الشاهد ٥٠٧]. وهو بغير نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٤٦. س: الشوق. ك: السرق.

(٢) في النسخ كلها: «فإن ذكرت» صوابه في نتائج التحصيل.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

فإنَّ الجُرْجَانِيَّ حَكَى أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَ أَنَّ يَكُونُ فَصْلًا، نَحْو: كَانَ زَيْدٌ هُوَ يَقُومُ.

وقوله وأَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ بَيْنَ نَكْرَتَيْنِ كَمَعْرِفَتَيْنِ مِثَالُهُ: مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ، وَمَا أَجْعَلُ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ، فـ «أَحَدٌ» بِمَا فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ^(١) شَبِيهٌ بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْجَنْسِيَّةِ، وَ«خَيْرٌ مِنْكَ» شَبِيهٌ بِمَعْرِفَةٍ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ. قَالَ س^(٢): «لَمْ يَجْعَلُوهُ فَصْلًا وَقَبْلَهُ / نَكْرَةً». ثُمَّ قَالَ^(٣): «وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَيُنْزِلُونَ هُوَ هَهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْمَعْرِفَةِ فِي كَانَ وَنَحْوِهَا، فَرَعَمَ يُونُسَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو رَأَى لَحْنًا» انْتَهَى.

وَوَافَقَ أَبُو مُوسَى^(٤) أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ، فَأَجَازَ^(٥) وَقَوَّعَ الْفَصْلَ بَيْنَ نَكْرَتَيْنِ لَا تَقْبَلَانِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ.

وَحَكَى الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْبَازِشِ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا الْفَصْلَ فِي النِّكَرَاتِ كَمَا يَكُونُ فِي الْمَعَارِفِ، قَالُوا: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿تَكُونُ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَعٌ مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٦) فـ (أَرْبَعٌ)، فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ.

وَفِي كِتَابِ أَبِي الْفَضْلِ الصَّفَّارِ: وَأَجَازُوا الْفَصْلَ بَيْنَ الْأَسْمِ الَّذِي وَلِيَ «لَا» وَبَيْنَ خَبَرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، فَقَالُوا: لَا رَجُلٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ، فـ «هُوَ» فَصْلٌ عَلَى حَدِّ: إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ، وَأَوَّلَ^(٧) عَلَى أَنَّ «هُوَ» مُبْتَدَأٌ، وَمُنْطَلِقٌ: خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ^(٨).

(١) ح: من معنى العموم.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٦.

(٣) الجزولية ص ١٨٤.

(٤) ح، ص، ن: فاختر.

(٥) سورة النحل: ٩٢. وقد أجاز الفصل في هذه الآية الفراء في معاني القرآن ٢: ١١٣. ومثّل بقولك: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك، وأفضل منك، وقال: «النصب على العماد، والرفع على أن تجعل هو اسماً».

(٦) ك، ح، ص، ن: وأوله.

(٧) زيد في ح، ص، ن: انتهى.

وقوله: **وَرُبَّمَا وَقَعَ بَيْنَ حَالٍ وَصَاحِبِهَا** قال المصنف في الشرح^(١): «حكى الأخفش أنَّ بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، فيقول: ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: ﴿هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾^(٢) بنصب (أَطْهَرَ) انتهى.

وقال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أنَّ من العرب مَنْ يَفْصَلُ بهذه الضمائر بين الحال وصاحبها، ولم يذكر القراءة - يعني (هُنَّ أَطْهَرَ) بالنصب - فإن اتفق أن ينقل مررت بزيد هو ضاحكاً، كان قاطعاً بما ذهب إليه. وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يُحْمَلُ كلامه؛ لأنه من العلم بمكان لا يُجْهَلُ، فيكون الخليل و س لم يَحْفَظَا هذه اللغة.

وقال ابن طاهر: هذه القراءة مَرْوِيَّةٌ، فلا يُعْنَفُ قارئها، وقد يتجه له وجه؛ لأن هذه الحال فيها الفائدة، فكانت كالخبر. وحكي عن أبي عمرو أن هذه القراءة لحن. وقال الخليل^(٣): «والله إنه لعظيم جعل أهل المدينة هذا فصلاً».

ونقول: اختلفوا في دخولها بعد تمام الكلام، نحو: هذا زيدٌ هو خيراً منك: فأجاز عيسى ذلك، وقرأ ﴿هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ بالنصب. وهذا لحن عند الخليل وس. قالوا: ولو جاز هذا لجاز: ضربت زيداً هو أفضل منك. قالوا: وهذا خطأ على كل علة قيلت في المجيء بالفصل.

(١) شرح التسهيل ١: ١٦٨.

(٢) سورة هود: ٧٨. وهذه قراءة عيسى بن عمر ومحمد بن مروان وسعيد بن جبير والحسن وزيد بن علي، ورويت عن مروان بن الحكم. الكتاب ٢: ٣٩٧، وشرحه للسيرافي ٣: ١٦٧/ب - ١٦٨/أ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٥٦ - ٣٥٧، ومجالس نعلب ص ٣٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٥، ومختصر في شواذ القرآن ص ٦٠، والمحتسب ١: ٣٢٥، والجامع لأحكام القرآن ٩: ٥٢، والبحر المحيط ٥: ٢٤٧. وقد ذكر السيرافي أنها رويت عن عيسى بن عمر بأسانيد جياد مختلفة.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٧.

«وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لَحَنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك لأنه قرأ: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فنصب»^(١).

وقد وُجِّهَتْ^(٢) هذه القراءة على أن يكون (هُنَّ) مبتدأ، و (لَكُمْ) هو الخبر، و (أَطْهَرُ) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي، وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل المعنوي كقراءة مَنْ قرأ ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(٣).

وقال بعض العرب: «أَكْثَرُ أَكْلِي التَّفَاحَةَ هو نَضِيجَةٌ»^(٤)، ويُحْمَل «هو» على أنه مبتدأ، وهو وخبره في موضع خبر الأول، التقدير: هو إذا كانت نَضِيجَةً. وأجاز الكوفيون الفصل في نحو: ما بالُ زيدٍ هو القائم، وما شأنُ عمرو هو الجالس. ولا / يُجِيز البصريون في مثل هذا إلا الرفع.

وأجاز الكسائي والفراء: مررت بعبد الله هو السيد الشريف، ولئن لحقته لتلحقته هو الجواد الكريم، وخرجت فإذا بعبد الله هو القائم، والقائم. قال الفراء: والمعنى: فوجدت عبد الله. قال بعض البصريين: ولو جاز هذا لجاز: خرجت فإذا عبد الله، بمعنى: وجدت عبد الله، وهذا لا يجيزه أحد. قال الفراء: وسمع الكسائي العرب تقول: «كنت أرى العقرَبَ أَشَدَّ لِسَعَةً مِنَ الرُّنْبُورِ، فإذا أنا بالرُّنْبُورِ إِيَّاهَا بَعِيْنَهَا». وتأتي المسألة الزنبورية^(٥) في «باب المبتدأ» إن شاء الله.

(١) الكتاب ٢: ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٢) انظر المحتسب ١: ٣٢٦ فقيه توجيه آخر.

(٣) سورة الزمر: ٦٧. معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣: ٢٢.

ونسبت في البحر ٧: ٤٢٢ لميسى والجحدري.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٣.

(٥) تقدم تخريجها في ص ٢٢٤.

فرع: كان هو القائم زيدٌ، تجعل في «كان» ضميراً مجهولاً، وهو المسمّى ضميرَ الشأن عند البصريين، وتجعل خبر «كان» «القائم» فتنبه، وتجعل زيداَ فاعلاً به. وهذا تفريع على مذهب الكوفيين أنّ ضمير الشأن يُفسَّرُ بغير جملة. قال الفراء: وهذا الفرع ليس بجائز. قال: وهو في قياس قول الكسائي جائز. انتهى. وأمّا البصريون فهذا عندهم خطأ لأنّ ضمير الشأن إنما يُفسَّرُ بجملة.

فرع: إذا تقدم مفعولاً ظننتُ عليها جاز أن يأتي الفصل بينهما، نحو: زيداً هو القائم ظننتُ، فإن تقدم المفعول الأول، وتوسطت ظننتُ، وتأخَّر الثاني، نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر.

ص: وربما وقع بلفظ الغيبة بعدَ حاضرٍ قائمٍ مقام مُضاف، ولا يتقدم مع الخبر المقدم، خلافاً للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على الأصح، وإنما تتعيّن فصليته إذا وليه منصوبٌ، وقرن باللام، أو وليّ ظاهراً، وهو مبتدأ مُخبرٌ عنه بما بعده عند كثير من العرب.

ش: هذه خمسُ مسائل. مثال الأولى قوله^(١):

وكائنُ بالأباطحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لو أُصِبتُ هو المُصابُ

وذلك أنه قد قدّمنا أن صيغة هذا الضمير يكون مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة. وقوله «يراني» الرؤية هنا من رؤية القلب، فالضمير الذي للمتكلم هو المفعول الأول، والمُصاب هو المفعول الثاني، والياء ضمير متكلم، و«هو» ضمير غائب، فلم يتطابقا في التكلم، فاحتيج إلى تأويل «يراني» على حذف

(١) جرير. ديوانه ص ٢٤٤، والإيضاح العضدي ص ٢٢٥، وإيضاح شواهد ص ٢٦٢ - ٢٦٨، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٦٨، وشرح التسهيل ١: ١٦٨، وقد خرجته من مصادر أخرى في إيضاح الشعر ص ٢٤٤. الأباطح: جمع أبطَح، وهو مسيل واسع للماء فيه دُفاق الحصى.

مضاف^(١)، التقدير: يرى مُصابي، ثم حذف المضاف، وأقام ضمير المتكلم مقامه، وطابق «هو» المحذوف الذي هو «مُصابي» لا النائب الذي هو الياء. وتقدم الخلاف^(٢) في: كَانَ زَيْدٌ هي القائمة جاريته.

وقال العكبري في المصباح^(٣): «هو: توكيدٌ للفاعل في يراني^(٤)، وفصل بين المفعولين، والأول محذوف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والمصاب مصدر، أي: يَظُنُّ مُصابي هو المصاب، يَحْقِرُ كُلَّ مُصابٍ / دونه» انتهى. [١/١٣٤: ١]

وقال بعض أصحابنا: «هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أُصيب في نفسه فكأن صديقه قد أُصيب، فجعل ضمير الصديق مُؤَكِّداً لضميره لأنه هو في المعنى مجازاً وأتساعاً، فهو من باب: زَيْدٌ زهيرٌ» انتهى.

ومثال الثانية: هو القائم كان زَيْدٌ، وهو القائمُ زَيْدٌ، وهو القائمَ ظَنَنْتُ زَيْداً، وشبه ذلك. قال المصنف في الشرح^(٥): «لما كانت فائدة الفصل صَوْنَ الخبر من تَوَهُّمِهِ تابِعاً لَزِمَ من ذلك الاستغناء عنه إذا قُدِّمَ الخبر؛ لأنَّ تقدُّمه يَمْنَعُ من تَوَهُّمِهِ تابِعاً إِذِ التابِع لا يتقدم على المتبوع، فلو قُدِّمَ المفعول الثاني في «حسبت زَيْداً هو خيراً منك» لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأنَّ يُتْرَكَ ولا يُجاءَ به قَبْلَ الخبر المُقَدَّم أَحَقُّ وأولى، فظهر بهذا بطلان ما أجازاه الكسائي من ذلك» انتهى كلامه.

وما نقله المصنف من الجواز عن الكسائي مُخْتَلَفٌ فيه عن الكسائي،

(١) هذا التأويل في إيضاح الشعر ص ٢٤٥.

(٢) تقدم في ص ٢٩٢.

(٣) هو كتابه في شرح الإيضاح للفارسي. انظر ص ١١٠٥ - ١١٠٦ [رسالة دكتوراه]، ولفظه: «هو فيه توكيد للفاعل في يرى، والمصاب مفعول ثانٍ، و«ني» من يراني المفعول الأول، أي: يقدّرني المصاب. وفيه وجه آخر، وهو أن يكون هو فصلاً بين المفعولين، ويكون المفعول الأول محذوفاً، أقيم المضاف إليه مقامه، ويكون المصاب مصدراً بمعنى المصيبة، أي: يظن أو يجعل مُصابي هو المصاب، أي: يحقر كل مصاب دونه».

(٤) ذكر هذا الوجه الفارسي في إيضاح الشعر ص ٢٤٤.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٨ - ١٦٩.

فالذي حَفَظَ عنه هشامُ المنعُ، والذي حكاه الفراء وغيره^(١) عنه الجوازُ. والمنعُ قولُ البصريين وهشام والفراء. قال الفراء: لا يجوز: أنتَ القائمُ كُنْتَ. وإنما امتنع من التقديم - وإن كان نصباً - لأنه بُني على الرفع، وكلُّ ما بُني على الرفع أو الخفض، ثم أصابه نصبٌ، لم يُصِبْه إلا في موضعه الأصلي؛ ألا ترى أنك تقول: هُدِمَت الدارُ جَمْعاً، وإن شئتَ: جَمْعاً، فإذا حاولتَ أن تقدم «جَمْعاً» منصوبةً لم يَجْزِ ذلك لأنَّ النصب مَبْنِيٌّ على الرفع. ولا يُجِيز البصريون نصبَ «جَمْعاً» لأنَّ انتصابها إنما يكون على الحال، وهي معرفة، والحال لا تكون معرفة، وسيأتي في «باب التوكيد» إن شاء الله.

وقال هشام: حكى قوم من أصحابنا أن الكسائي أجازها^(٢). وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال له: أجزتَ: هو القائمُ كان زيدٌ^(٣)؟ فقال: لا. قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة.

فأمَّا التوسُّطُ بينَ كان واسمها فحكى إجازةً ذلك عن الكسائي^(٤)، نحو: كانَ هو القائمُ زيدٌ. وإذا كان قد رُوي عنه الإجازة مع التقديم على «كانَ» فلا بُدَّ أنْ يجوز ذلك مع التوسط أولى. ومذهبُ الجمهور المنعُ مِنَ التقديم على المبتدأ وعلى كانَ وظننْتُ، ومن التوسط بينَ كانَ واسمها، وبينَ ظننْتُ ومفعولها الأول.

المسألة الثالثة: اختلف القائلون بأن الفصل اسم هل له موضعٌ من الإعراب أم لا؟ فذهب البصريون^(٥) القائلون باسميته - ومنهم الخليل^(٦) - إلى

(١) شرح الكافية ٢: ٢٦.

(٢) ك: أجازهما.

(٣) ذكر ابن السراج في الأصول ٢: ١٢٥ أن الكسائي أجازها.

(٤) الأصول ٢: ١٢٥.

(٥) الكتاب ٢: ٣٩٠، ٣٩١، والأصول ٢: ١٢٥، ٢٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١،

والإنصاف ص ٧٠٦ - ٧٠٧ [المسألة ١٠٠]، وشرح الكافية الشافية ص ٢٤٤ - ٢٤٥،

والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح الكافية ٢: ٢٦، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩٧، والمقتضب ٤: ١٠٣ - ١٠٤، والمباحث الكاملية ٢: ١٧٨، وشرح جمل=

أنه لا موضع له من الإعراب. وذهب الكسائي^(١) إلى أن موضع العماد كموضع الفعل أي الخبر^(٢). وذهب الفراء^(٣) إلى أن موضعه كموضع الاسم^(٤)، فإذا قلت: «زيد هو القائم» ف«هو» في موضع رفع على مذهبهما لأن ما قبله مرفوع وما بعده مرفوع، وإذا قلت: «ظننت زيدا هو القائم» ف«هو» في موضع نصب لأن ما قبله منصوب وما بعده منصوب، وإذا قلت: «كان زيد هو القائم» ف«هو» عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضع رفع.

ورُدَّ / مذهبهما بأنه لو كان موضعه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبديل. وهذا خطأ لأن اللام تدخل عليه، فتحوّل بينه وبين الاسم، وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر - وهي كالنعت أو التوكيد - لم يَجْزْ لأن النعت والتوكيد لا يتقدّمان على مَنْ هُما له.

وقال س^(٤): «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنها لا يتغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر» انتهى. فظاهر هذا أنّ الفصل لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضعٌ من الإعراب لَجَرى على ما قبله أو على ما بعده، فكان يطابق في الإعراب ما قبله وما بعده، فكنت تقول: علمتُ زيدا إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمت إلا إياي.

المسألة الرابعة: في تعيين فصليته. نقول: صيغة الضمير إن وقعت بعد المبتدأ وهو ظاهر، نحو: زيد هو القائم، جاز في «هو» أن يكون فصلاً، وأن

= الزجاجي ٢: ٦٥، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٧٠.

(١) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥. ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ص ٧٠٦، وشرح الجزولية للأبدي ٢: ١٣٥ - ١٣٦ - مخطوط.

(٢) نسب في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ إلى آخرين غير الكوفيين.

(٣) ذكر اللورقي في المباحث الكاملية ٢: ١٧٨ أن الكوفيين قالوا: «هو معرب بإعراب ما قبله جارٍ عليه مجرى التوكيد».

(٤) الكتاب ٢: ١٩١.

يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ ثانياً، والقائم خبره، والجملة في موضع خبر زيد.

وإن كان المبتدأ مضمراً، نحو: أنتَ أنتَ القائمُ. جازت الأوجه الثلاثة، وزاد رابع، وهو أن تكون توكيداً.

وإن وقعت بعد اسم كان، وهو ظاهر أو مضمّر، وما بعده مرفوع، نعين أن يكون مبتدأ، وذلك المرفوع خبره، والجملة خبر كان، نحو: كان زيدٌ هو القائمُ، وكنتَ أنتَ القائمُ. وإن كان ما بعده منصوباً ظاهراً، نحو: كانَ زيدٌ هو الفاضلُ، فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل. وإن كان اسمُ كان مضمراً، نحو: كنتَ أنتَ الفاضلُ، جاز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد، إلا إن دخلت عليه لامُ الفرق، فإنه لا يجوز فيه إلا^(١) الفصل، نحو: إن كانَ زيدٌ لهو الفاضلُ، وإن كنتَ لأنْتَ الفاضلُ، ولا يجوز البدل ولا التأكيد لأنَّ لامَ الفرق لا يفصلُ بها بين التابع والمتبوع.

وإن وقعت بعد اسمٍ إنَّ، وهو ظاهر، نحو: إنَّ زيداً هو القائمُ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل. أو مضمراً، نحو: إنك أنتَ القائمُ، فيجوز الوجهان، وزاد ثالث، وهو التأكيد.

وإن وقعت بعد المفعول الأول لظننتُ، وهو ظاهر أو مضمّر، وما بعده صيغة الضمير مرفوع، فلا يجوز أن يكون إلا مبتدأ، وذلك المرفوع خبرٌ له، والجملة في موضع المفعول الثاني لظننتُ، نحو: ظننتُ زيداً هو القائمُ، وظننتُكَ أنتَ القائمُ. وإن كان منصوباً، والمفعول الأول ظاهر، نحو: ظننتُ زيداً هو القائمُ، فلا يجوز إلا الفصل، ولا يجوز الابتداء لنصب ما بعده، ولا التوكيد لأنَّ الظاهر لا يؤكَّد بالمضمّر، ولا البدل لعدم المطابقة في الإعراب. وإن كان المفعول الأول مضمراً، نحو: ظننتُكَ أنتَ القائمُ، جاز أن يكون فصلاً وأن يكون توكيداً.

(١) إلا: سقط من ك. وضرب عليه بالقلم في ن.

وَحُكْمُ الثَّانِي والثالث في باب أَعْلَمْتُ حَكْمُ الأول والثاني في باب
 [١/١٣٥:١] عَلِمْتُ، فما جاز فيه من أحكام الفصل جاز / فيه. وَحُكْمُ «ما» في لغة
 الحجازيين حَكْمُ «كان».

وَتَعَيَّنَتِ الْفَصْلِيَّةُ فيما ذكرناه في صورتين:

إحدهما: إِذَا وَلِيَهُ مَنْصُوبٌ، وَقُرِّنَ بِاللَّامِ، نَحْوُ: إِنَّ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ
 الْفَاضِلُ، وَإِنْ كُنْتُ لَأَنْتَ الْفَاضِلُ، وَإِنْ ظَنَنْتُ زَيْدًا لَهُوَ الْفَاضِلُ، وَإِنْ ظَنَنْتُكَ
 لَأَنْتَ الْفَاضِلُ.

والثانية: إِذَا وَلِيَّ هُوَ ظَاهِرًا مَنْصُوبًا، وَوَلِيَهُ^(١) مَنْصُوبٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ لَامُ الْفَرْقِ، نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَصْنُفِ (إِذَا وَلِيَهُ
 مَنْصُوبٌ، وَقُرِّنَ بِاللَّامِ، أَوْ وَلِيَّ ظَاهِرًا)، فَقَوْلُهُ «أَوْ وَلِيَّ ظَاهِرًا» مَعْطُوفٌ
 عَلَى قَوْلِهِ «وَقُرِّنَ بِاللَّامِ» لَا عَلَى قَوْلِهِ «وَلِيَّهُ مَنْصُوبٌ» لِأَنَّ شَرْطَ تَعَيُّنِهِ
 لِلْفَصْلِيَّةِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ هُوَ أَنْ يَلِيَهُ مَنْصُوبٌ، وَيَنْضَافُ لِهَذَا الشَّرْطِ أَحَدُ
 شَيْئَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يُقَرَّنَ بِاللَّامِ، أَوْ يَلِيَّ هُوَ ظَاهِرًا وَإِنْ لَمْ يُقَرَّنْ بِهَا. وَكَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَقُولَ: «أَوْ وَلِيَّ ظَاهِرًا أَوْ مَنْصُوبًا» لِيَحْتَرِزَ مِنْ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ؛ لِأَنَّهُ
 يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ^(٢) وَلِيَّهُ مَنْصُوبٌ، وَوَلِيَّ هُوَ ظَاهِرًا، وَهُوَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا
 يَتَعَيَّنُ لِلْفَصْلِيَّةِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ اسْمُ كَانَ.

المسألة الخامسة: وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّمِيرُ مَبْتَدَأً وَيُخْبِرُ عَنْهُ
 بِمَا بَعْدَهُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ^(٣)، وَيَقْرَأُونَ^(٤) ﴿إِنْ تَرْنِي أَنَا أَقْلُ مِنْكَ﴾^(٥)،

(١) س: أو وليه. ص: وليه.

(٢) ك: لأنه قد وصف بأنه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٤٥.

(٥) سورة الكهف: ٣٩. وهي قراءة عيسى. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٥٧، والجامع لأحكام
 القرآن ١٠: ٢٦٥، والبحر المحيط ٦: ١٢٣. ونسبها السفي في تفسيره ٣: ١٤ إلى
 الكسائي.

و ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(١)، وقرأ عبد الله ﴿وما ظَلَمْنَاهُمْ ولكنْ كانوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢). وقال س: «بَلَّغْنَا أَنَّ رُؤْيَا كَانَ يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ»^(٣). وحكى أبو عمر الجَزْمِيَّ أَنَّ الرَّفْعَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٤) أَنَّهُ سَمِعَهُمْ يَقْرَأُونَ ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾. وقال قيس بن ذَرِيح^(٥):

تَحِرُّ إِلَى لَيْلَى، وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

وفائدة الفصل عند جمهور النحويين هو إعلام السامع أَنَّ ما بعده لا يكون نعتاً مع التوكيد. وقال الشَّهْلِيُّ^(٦): فائدته الاختصاص، فإذا قلت^(٧): «كَانَ زَيْدٌ الْقَائِمُ» أفدتَ الإخبار عن زيد بالقيام، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» أفدتَ اختصاصه به دُونَ غيره، وعلى هذا ﴿إِنَّ شَانِكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(٨) أي: المختص بالبتر دُونَك يا محمد، والآية نَزَلَتْ^(٩) فِي الْعَاصِي^(١٠) بن وائل، وكان قد قال: إِنَّ مُحَمَّدًا أَبْتَر. وجعل من الاختصاص قوله: ﴿وَأَنْتُمْ هَوَاضِحُكَ وَأَبْكَنُ * وَأَنْتُمْ هُوَ

(١) سورة المزمل: ٢٠. وهذه قراءة أبي السَّمَّال وابن السميع. مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٤، والكشاف ٤: ١٧٩، والبحر المحيط ٨: ٣٥٩.

(٢) سورة الزخرف: ٧٦. وهي قراءة عبد الله بن مسعود. الكتاب ٢: ٣٩٢ - ٣٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، ومختصر في شواذ القرآن ص ١٣٦ - وقد نسبت فيه إلى أبي زيد - والبحر المحيط ٨: ٢٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٩٢.

(٤) انظر النوادر ص ١٥٤ حيث ذكر الآية، ولم يحك الرفع فيها، وإنما حكاه في شاهد شعري عن بعض فصحاء العرب.

(٥) الكتاب ٢: ٣٩٣، وشرح آياته لابن السيرافي ١: ٢٤٤، وللأعلم ص ٣٨٣، وشرح المفصل ٣: ١١٢. الملا: ما اتسع من الأرض، واسم موضع.

(٦) شرح الجزولية للأبدي ٢: ١٣٧ - ١٣٨ - مخطوط. وفي النقل تصرف.

(٧) فإذا قلت... قد شاركه فيه: سقط من س.

(٨) سورة الكوثر: ٣.

(٩) أسباب نزول القرآن للواحدي ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

(١٠) ن: في العاص.

أَمَاتَ وَأَحْيَا^(١)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ * وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَىٰ﴾^(٢) لَمَّا كَانَ ثُمَّ مِنْ يَدَّعِي أَنَّهُ يُضْحِكُ وَيُبْكِ، وَيُمِيتُ وَيُحْيِي، وَيُغْنِي وَيُقْنِي، وَأَنَّ الشُّعْرَى رَبٌّ، أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِذَلِكَ. وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾^(٣): لَمَّا لَمْ يَدَّعِ أَحَدُ الْخَلْقِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّخْصِصِ.

وما أورد الشَّهَلِي من هذه الآيات ليست «هو» فيها فصلاً، أمّا ما جاء بعد الضمير فيه فعلٌ فظاهرٌ، وأمّا ﴿إِنَّ شَانَنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(٤)، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى﴾ فإنه يجوز أن يكون فصلاً، ويجوز أن يكون غير فصل، ففي (هُوَ الْأَبْتَرُ) يجوز أن يكون مبتدأ، وفي (هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى) يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون تأكيداً للضمير المنصوب اسم أن.

مسألة: إن اجتمع الضميران مع الفصل فإمّا أن تفصل بينهما أو لا تفصل. فإن لم تفصل، نحو: زيدٌ ظننتُه هو إياه خيراً من عمرو، فمذهب س^(٥) أنه لا يجوز ذلك لأنه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة. وكلُّ منها يُغْنِي عن صاحبه. وإن فصلت، وأخرت البدل، جاز^(٦)، نحو: ظننتُه هو القائم إياه؛ لأنه في نية الاستئناف، وصار في ذلك بمنزلة إن واللام في كلام واحد إذا تأخرت اللام، وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر، نحو: ظننتُه هو يوم الجمعة إياه القائم. فإن كان أحدهما إضماراً والآخر ظاهراً جاز اتفاقاً لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف، نحو: ظننتُه هو نفسه القائم.

مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين، فلا تقول: ظننتُ هذا الحلوة هو الحامض؛ لأن الثاني ليس بالمُعَوَّل عليه وحده. وقيل: بدخوله بينهما.

(١) سورة النجم: ٤٣ - ٤٤.

(٢) سورة النجم: ٤٨ - ٤٩.

(٣) سورة النجم: ٤٥.

(٤) زيد هنا في ك ما نُصِّه: يجوز أن يكون مبتدأ، وفي.

(٥) الكتاب ٢: ٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٣: ١/١٦٣ - ١/١٦٣ ب.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١/١٦٣ - ١/١٦٣ ب.

ص : بابُ الاسمِ العَلَمِ

وهو المخصوصُ مُطلقاً غَلَبَةً أو تَعْلِيْقاً بِمَسْمًى غَيْرِ مُقَدَّرِ الشَّيْءِ ، أو الشَّائِعِ الجَارِي مَجْرَاهُ .

ش : المخصوصُ جنسٌ يَشْمُلُ سائرَ المعارفِ . وقال المصنف في الشرح^(١) : «المخصوص مُخْرَجٌ لاسم الجنس ، فإنه شائع غير مخصوص» انتهى . وقد قَدَّمنا^(٢) أَنَّ الجنس في الحَدِّ لا يُؤْتَى به للاحتراز ، إنما يُؤْتَى به لِيشْمُلَ المحدودَ وغيره ، ثم بعدَ ذلك يُؤْتَى بالفصل الذي يميز المحدودَ مِنْ غيره .

وقوله : مُطلقاً فصلٌ يُخْرِجُ المضمَرَ ، نحو «أنا» ، فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به ، وغيرُ مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مُخْبِرٍ عن نفسه ، ويُخْرِجُ اسمَ الإشارة ، نحو «ذا» ، فإنه مخصوص باعتبار مَنْ أَشْرَتْ إليه في الحال ، وغيرُ^(٣) مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفردٍ مذكَّرٍ قريبٍ .

وقوله : تَعْلِيْقاً أو غَلَبَةً^(٤) هذا تقسيمٌ وبيانٌ لِصِنْفَيْ^(٥) الأعلام ، ولو حُذِفَ ما احتجج إليه في الحَدِّ . والمرادُ بالتعليق تخصيصُ الشيء بالاسم قصداً

(١) شرح التسهيل ١ : ١٧٠ .

(٢) تقدم في ١ : ١٦ .

(٣) فيما عدا ف : غير .

(٤) كذا . والذي في الفص كما رأيت : غلبة أو تَعْلِيْقاً .

(٥) ن : لشقي .

للتسمية كَزَيْدٍ وَمَكَّةَ. والمرادُ بِالْغَلْبَةِ تخصيصُ أحدِ المُشْتَرِكِينَ أو المُشْتَرِكَاتِ بِشَائِعٍ اتِّفَاقاً، كَتخصيصِ عبدِ الله بِابنِ عُمَرَ^(١)، وتخصيصِ الكعبةِ بِالْبَيْتِ، وتخصيصِ مُصَنَّفِ سِيوِيهِ بِالْكِتَابِ، ومُدَوَّنَةِ سُخُنُونَ^(٢) بِالْكِتَابِ.

وقوله غيرِ مُقَدَّرِ الشَّيَاعِ مُخْرَجٌ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فإنَّهُمَا مَخْصُوصَانِ بِالْفِعْلِ شَائِعَانِ بِالْقُوَّةِ، وسيأتي ذكرُ الْخِلَافِ^(٣) فِي ذِي الْغَلْبَةِ أَهْوٍ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْلَامِ أَمْ لَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله أو الشَّائِعُ الْجَارِي مَجْرَاهُ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ «هُوَ الْمَخْصُوصُ»، فَهُوَ قَسِيمٌ الْمَخْصُوصِ الْمَوْصُوفِ لَا قِسْمٌ مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ، كَأَسَامَةِ لِلْأَسَدِ، وَذُوَالَةِ لِلذِّئْبِ، وَشَبُوءَ لِلْعَقْرَبِ، وَتُعَالَةَ لِلشَّعْلِبِ، وَكَيْسَانَ لِلْعَدْرِ، فَهَذِهِ وَمَا أَشَبَّهَهَا أَعْلَامٌ فِي اللَّفْظِ / نَكَرَاتٌ فِي الْمَعْنَى. وَتَقْدِمُ لَنَا الْكَلَامُ^(٤) عَلَى عِلْمِ اسْمِ الْجِنْسِ فِي أَوَّلِ «بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ».

وَقَدْ حَدَّثَ الْأَسَازُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُصْفُورِ الْعَلَمِ، فَقَالَ^(٥): «الْعِلْمُ هُوَ اسْمٌ عُلقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعِينَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ مِنْ غَيْبَةٍ وَتَكَلُّمٍ وَخِطَابٍ». قَالَ: «فَقَوْلِي «اسْمٌ عُلقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعِينَةٍ» تَحَرُّزٌ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ، فَإِنَّهُ كَانَ نَكْرَةً قَبْلَ ذَلِكَ. وَقَوْلِي «فِي

(١) ك: بَابِنِ عَمْرُو.

(٢) أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ حَبِيبِ التَّنُوخِيِّ الْحَمَصِيُّ الْأَصْلُ الْمَغْرِبِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ الْمَالِكِيُّ، قَاضِي الْقَيْرَوَانِ، وَفَقِيهِ الْمَغْرِبِ، وَسُحُنُونُ لَقِبَ لَهُ. سَمِعَ مِنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ. وَأَخَذَ عَنْهُ وَلَدُهُ مُحَمَّدٌ، وَبَقِيٌّ بْنُ مِخْلَدٍ وَوَهْبُ بْنُ نَافِعٍ. وَأَصْلُ الْمَدُونَةِ أَسْئَلَةٌ، سَأَلَهَا أَسَدُ بْنُ الْفَرَاتِ لِابْنِ الْقَاسِمِ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ سَحُنُونُ بِهَا عَرَضَهَا عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، فَأَصْلَحَ فِيهَا كَثِيرًا، وَأَسْقَطَ، ثُمَّ رَتَّبَهَا سَحُنُونُ، وَبَوَّيَّهَا، وَاحْتَجَّ لَكَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِهَا بِالْآثَارِ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٠ هـ، وَلَهُ ثَمَانُونَ سَنَةً. سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢: ٦٣ - ٦٩.

(٣) سَيَاتِي فِي ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) تَقْدِمُ فِي ص ١٠٦ - ١٠٩.

(٥) شَرْحُ الْجَمَلِ ١: ٢٠٣، وَالْمَقْرَبُ ١: ٢٢٢.

جميع الأحوال من غيبة وخطاب وتكلم» تَحَرُّزٌ من المشار الذي لا يقع على المسمّى إلا في حال الإشارة، ومن المضمّر لأنه لا يقع أيضاً على المسمّى إلا في حال الغيبة إن كان ضمير غائب، والتكلم إن كان ضمير متكلم، والخطاب إن كان ضمير مخاطب»^(١). وحدّ المصنف مُسْتَرْقُّ أكثره من حدّ الأستاذ أبي الحسن.

ص: وما استعملَ قبلَ العَلَمِيَّةِ لغيرها منقولٌ منه، وما سِواه مُرْتَجَلٌ، وهو إمّا مَقْسَمٌ، وإمّا شاذٌّ بِفَكٍّ ما يُدْغَم، أو فتح ما يُكْسَرُ، أو كسرٍ ما يُفْتَحُ، أو تصحيح ما يُعْلَلُ، أو إعلالٍ ما يُصَحَّحُ. وما عَرِيٍّ من إضافة وإسنادٍ ومزجٍ مُفْرَدٌ، وما لم يَعَرَّ مُرَكَّبٌ^(٢). وذو الإضافة كُنْيَةٌ وغيرُ كُنْيَةٍ. وذو المَزْجِ إنْ خُتِمَ بغيرِ وَهٍ أُعْرِبَ غيرَ منصرف، وقد يُضَاف، وإنْ خُتِمَ بِوَيْهِ كُسِر، وقد يُعْرَبُ غيرَ منصرف. وربما أُضِيفَ صدرُ ذي الإسناد إلى عجزها^(٣) إن كان ظاهراً.

ش: المُرْتَجَلُ إمّا مادةٌ وصورة، وهي الأجناس الأَوَّل؛ إذ لو كانت منقولةً لَزِمَ التسلسل، وإما مادةٌ دونَ صورة، ويكون في الأعلام، فيلفظوا لها بموادٍ لم يُتَكَلَّم بها في النكرات، لكنَّ صيغتها كصيغة النكرات كَفَقَعَس وخِنْدِف. ومُرتَجَل صورة دون مادة، وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات، وقد يكون في الأعلام.

وقسّم المصنف وكثيرٌ من النحويين^(٤) العَلَمَ إلى منقولٍ ومُرتَجَلٍ. وذهب بعض النحويين^(٥) إلى أنَّ الأعلام كلها منقولة، وأنكر المرتجل. وهذا

(١) شرح الجمل ١: ٢٠٣.

(٢) زيد هنا في شرح التسهيل ما نصّه: «فذو الإسناد جملة وغير جملة».

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه: «إلى عجزه» وذكر محقق التسهيل أنه ورد في ثلاث نسخ منه: «إلى عجزها».

(٤) المبهج ص ٥، والمفصل ص ٦، وشرحه ١: ٢٧، ٢٩، والجزولية ص ٦٣، وشرحها للأبدي ص ٥٦٧، وشرح الكافية ٢: ١٣٨، وشرح ألفية ابن معط ص ٦٣٥، ٦٣٧. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله في ص ٣٠٩ «وأصلها اصمت أي سقط من ك».

(٥) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٦٧ - ٥٦٨.

المذهب يظهر من كلام س^(١). والمنقول^(٢) هو الذي يُحَفِّظُ له أصلٌ في النكرات، والمرتجل^(٣) هو الذي لا يُحَفِّظُ له أصلٌ في النكرات. وقيل: المنقول هو الذي يسبق له وضعٌ في النكرات، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات. والذي أنكر المرتجل في الأعلام يقول^(٣): إنه سبق الوضع، ووصل إلى المسمي الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات، وسمي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة.

وزعم الزجاج أن الأعلام كلها مرتجلة، فالمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، ولذلك يجعل أل في الحارث زائدة، وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد.

والمنقول يكون منقولاً من مصدر كفضلٍ وسعد، ومن اسم عين كثور وأسد، ومن اسم فاعل كحارثٍ وغالب، ومن اسم مفعول كمَنْصُورٍ ومنسُود، ومن صفة مشبهة كحسنٍ وسعيد، ومن فعلٍ ماضٍ كشمرٍ وكغسب^(٤)، ومن مضارع كتغلبٍ ويشكر، ومن جملة من فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ مستكن، نحو: تأبط شراً، ونحو: ذرى حباً، ونحو قوله^(٥):

نُبِثْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

فـ «يزيد» جملة فيها ضمير مستكن. ومن فعلٍ وفاعلٍ ضميرٍ بارز، نحو قوله^(٦):

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٧٦ - ٥٦٨.

(٢) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للأبدي ص ٥٦٧، ٥٦٩.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٦٨.

(٤) كغسب: عدا عدواً شديداً بفزع.

(٥) نسبه العيني إلى رؤية في المقاصد النحوية ١: ٣٨٨ و ٤: ٣٧٠. وهو في ملحقات ديوانه

ص ١٧٢. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ١٧٦، والمبهج ص ٣١، وشرح المفصل

١: ٢٨، واللسان (فدد)، وشرح التسهيل ١: ١٧١. وانظر الخزانة ١: ٢٧٧ [الشاهد ٣٩].

(٦) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٠٠، والمبهج ص ١٤، والمفصل ص ٨، =

على أطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصي
ومن فعل وفاعل ظاهر، نحو: برق نحره، وشاب قرناها.

وذهب بعض النحويين^(١) إلى^(٢) أن العلم يكون منقولاً من فعل أمر دون إسناد، وجعل من ذلك «إصمّت» اسماً للفلاة الخالية، أنشد النحويون^(٣):

أشلى سلوقيته، باتت، وبات لها بوخس إصمّت، في أصلاها أود
وقال المصنف في الشرح^(٤): «وذلك غير صحيح لأن الأمر بالصمّت إن كان من أصمّت فتفتح الهمزة، أو من صمّت فتضم الميم، وإصمّت بخلاف ذلك، والمنقول لا يُعَيَّر، ولأنه قد قيل فيه إصمّت بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى نقله من فعل أمر، ولم يثبت استعماله في غير العلمية تعيّن كونه مُرتَجلاً» انتهى ملخصاً.

وما ردّ به لا يصلح للردّ: أمّا الهمزة فقال النحويون: إنّ أصلها همزة وصل، وأصلها اصمّت، أي من صمّت يصمّت إذا سكّت، كأنّ إنساناً قال لصاحبه بالفلاة اصمّت، يُسَكِّتُه تَسْمَعاً لِنَبَأَةِ أَوْجَسْهَا، فُسِمِتَ بذلك، وقُطِعَت الهمزة. قال أبو الفتح: «وقطع الهمزة من إصمّت مع التسمية به خالياً من الضمير هو الذي شجّع النحاة على قطع هذه الهمزات

= وشرح التسهيل ١: ١٧١. أطرقا: اسم مكان. وأصله أن رجلاً قال لصاحبه هناك: أطرقا، أي: اسكُتا، فصار علماً لذلك المكان. والثمام: شجر يعمل فوق الخيم. والعصي: خشب بيوت الأعراب. والمعنى: عرفت الديار على أطرقا... الخ. س: إلا الثمام.

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) إلى: انفردت به ن.

(٣) البيت للراعي النميري. المفصل ص ٧ وشرحه ١: ٢٩، ٣٠، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١، ومعجم البلدان (إصمّت)، والخزانة ٧: ٣٢٤ - ٣٤٤ [الشاهد ٥٣٨]. أشلى: دعا. وفاعله ضمير «أطلس» المذكور في البيت الذي قبله، يعني صياداً. وسلوقية: كلاب منسوبة إلى سلوق، وسلوق: موضع باليمن تنسب إليه الكلاب. والأود: الأعوجاج.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧١ - ١٧٢.

إذا سمي بما هي فيه»^(١).

وأما لحاق التاء في قولهم: «لَقِيْتُهُ بِوَخْشٍ إِضْمِتَّةً»، وقول المصنف: «لو كان فعلاً في الأصل لما لحقته التاء التي للتأنيث»، فالجواب^(٢): «أنها لَحِقَتْ في هذا المثال على هذا الحد ليزيدوا في إيضاح ما انتَحَوْه ويُعَلِّمُوا بذلك أنه قد فَارَقَ موضعه من الفعلية من حيث كانت هذه التاء لا تَلْحَقُ هذا المثال فِعْلاً، فصارت إِضْمِتَّةً في اللفظ بعدَ النقل كإِجْرَدَةٍ^(٣) وإِبْرَدَةٍ^(٤). وَأَتَسَّهَمَ بذلك تَأْنِيثُ الْمَسْمُومِ، وهو الفلاة، وزاد في ذلك أن إِضْمِتَّ ضَارِعٌ الصفة لأنه من لفظ الفعل، وفيه معناه، أعني معنى الصَّمْتِ، وهو جُئَّةٌ لا حَدَثٌ، وتلك حالٌ قائِمةٌ وكريمة. وأيضاً فقد قالوا في واحدٍ الْيَنْجَلِبِ^(٥) - وهو الْخَرْزُ الْمُؤَخَّذُ به - الْيَنْجَلِبِ، فإذا جاز أن تَلْحَقَ التاء الْيَنْجَلِبِ، وهو - غَيْرُ عَلَمٍ وَمُبْقَى على صورة فِعْلِيته، فإِضْمِتَّ الذي قد تَغْيَرُ لفظه بقطع همزته، ومعناه بكونه علماً، أَقْبَلُ لِلتَّغْيِيرِ»^(٦).

وَزَعَمَ بعضُ النحويين^(٧) أنه قد يُنْقَلُ إلى العلمية من صوت، نحو بَبَّةً، وهو تَبَزُّ^(٨) لبعض بني هاشم، وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل^(٩)، وهو منقول من الصوت الذي كانت أمه ترقصه به وهو صبي، وذلك قولها^(١٠):

(١) المبهج ص ١٤.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «أقبل للتغيير» في المبهج ص ١٤ - ١٥.

(٣) الإجردة: واحدة الإجرد، وهو نبت يدل على الكمأة.

(٤) الإبردة: برد في الجوف.

(٥) «الينجلب: خرز يؤخذ به الرجال. حكى اللحياني عن العامرية أنهم يقلن: أَخَذْتُهُ بِالْيَنْجَلِبِ، فلا يَرِمُ ولا يَغْبُ، ولا يَزَلُ عِنْدَ الطُّنْبِ». اللسان (جلب).

(٦) المبهج ص ١٤ - ١٥.

(٧) المبهج ص ١٦، وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٦٨.

(٨) س: تَبَزُّ. وفي اللسان (نيز) أن التَّبَزُّ بالتحريك اللقب، وبالتسكين مصدر.

(٩) في هذا الموضع من س ترك فراغ قدره سطر ونصف.

(١٠) هي هند بنت أبي سفيان. المسائل الحلييات ص ١٣٧، وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٩، والمبهج ص ١٦ وفيهن تخريج الرجز. خدبة: ضخمة. وأهل الكعبة: نساء قريش. ويروى: «تَجُبُّ» أي: تغلب بحسنها.

لَأُنْكِحَنَّ بِيَّهْ جَارِيَةً خِدْبَهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تُحِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَهْ

وزعم ابن خالويه في «كتاب ليس»^(١) أن بَيَّةَ هو الغلام السمين. وقال المصنف في الشرح^(٢): «والصحيح أنَّ بَيَّةَ منقول من قولهم للصبي السمين بَيَّة، وقد تَبَيَّبَ فهو بَيٌّ وبَيَّةٌ إذا سَمِنَ».

وتقسيمُ المصنف العلمَ إلى قسمين منقول ومرتجل إنما هو بالنظر إلى الأكثر الأغلب، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو ما عَلِمِيته بالغَلْبَةِ، نحو: الثَّرَيَا والدَّبْرَانِ^(٣) وابنُ عُمَرَ، ويأتي الكلام على ما عَلِمِيته بالغَلْبَةِ، إن شاء الله.

وقوله وهو إمَّا مقيسٌ - وهو الذي يُسَلِّكُ به سبيلُ نظيره من النكرات في الوزن - وإمَّا شاذٌّ وهو الذي عُدِلَ به عن سبيل نظيره من النكرات في الوزن.

وقوله بِفَكِّ ما يُدْغَمُ مثالُ ذلك مَحَبَّبٌ^(٤)، وهو مَفْعَلٌ من الحُبِّ، والقياسُ يقتضي أن يكون مَحَبَّبًا بالإدغام؛ لأنَّ ذلك حُكْمُ مَفْعَلٍ مما عِيْنُهُ ولا مُمهٌ صحيحان من مَخْرَجٍ واحد، كما قالوا: مَرَدٌّ وَمَقَرٌّ، ولا يجوز أن تكون الميم أصلية، فيكون وزنه فَعْلَلًا، ويكون ملحقًا بِجَعْفَرٍ كَقَرْدَدٍ^(٥)، فلا يكون الفك شاذًّا إذ الإلحاق مانعٌ من الإدغام؛ لأن الميم إذا كانت أول كلمة، وبعدها ثلاثة أحرف، فالقياسُ جعلها زائدة؛ لأنه لم تجعْ أصليةً فيما عُرِفَ له اشتقاقٌ أو تصريحٌ إلا نادرًا، نحو: مِعْزَى، بدليل قولهم: مَعْزُ. وإذا تَبَيَّنَ أنَّ الميم زائدة وَجَبَ الإدغام.

(١) كتاب ليس ص ٣٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.

(٣) الدبران: خمسة كواكب من الثور، وهو من منازل القمر. وقيل: نجم بين الثريا والجوزاء.

(٤) محبب: اسم رجل.

(٥) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

فإن قيل: يَجِبُ جعلُ الميمِ أصليَّةً حتى لا يكونَ الْفُكُّ شاذًّا؛ لأن ذلك أَوْسَعُ مِنْ فَكٍّ ما يجب إدغامه؛ لأنَّ بابَه أن يجيء ضرورةً، نحو قوله^(١):

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

ولذلك جعل النحاة الميمَ في مَأْجَجٍ^(٢) وَمَهْدَدٍ^(٣) أصليَّةً حتى يكون الْفُكُّ قياساً، ورَأَوْا أنَّ أصالة الميم - وإن كان شذوذاً - أَوْسَعُ مِنْ فَكٍّ ما يَجِبُ إدغامه.

فالجواب: أنه لَمَّا تَعَارَضَ في مَحَبَبٍ شذوذُ جعلِ الميمِ أصليَّةً مع شذوذِ فَكٍّ المدغمِ كان شذوذُ فَكٍّ المدغمِ أولى؛ لأنك إذا جعلت الميم زائدة كان اللفظ من تركيب «ح ب ب»، وذلك موجود، ويكون مشتقاً من الْحَبِّ، وإذا جَعَلْتَ الميمَ أصليَّةً كان من تركيب «م ح ب»، وذلك مفقود في كلامهم، فلَمَّا تعارض الشذوذان كان الحمل على التركيب الموجود أولى.

وقوله أو فتح ما يُكْسَرُ مثاله: مَوْهَبٌ^(٤) وَمَوْظَبٌ^(٥) وَمَوَالَةٌ^(٦)، من وَهَبَ وَوَضَبَ^(٧) وَوَالَ^(٨)، والقياسُ يقتضي أن تكون العين مكسورة نحو: مَوْعِدَ وَمَوْعِدَةٍ.

فإن قلت: فلعلَّ الميمَ أصليَّةً، والوزن فَوْعَلٌ وفَوْعَلَةٌ / نحو كَوَثَرُ [١٣٧: ١]

(١) هذا مطلع أرجوزة لأبي النجم. وهو بهذه الرواية في النوادر ص ٢٣٠، والمقتضب ١: ١٤٢، ٢٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٦، والمنصف ١: ٣٣٩، والخصائص ٣: ٨٧، ٩٣. ويروى: «الحمد لله الوُهوبِ الْمُجْزِلِ» وهو هكذا في الديوان ص ١٧٥، والكتاب ٤: ٢١٤، والشعر والشعراء ص ٦٠٤، والطرائف الأدبية ص ٥٧.

(٢) مأجج: اسم موضع.

(٣) مهدد: اسم امرأة.

(٤) موهب: اسم رجل.

(٥) موظب: اسم مكان.

(٦) موالاة: علم شخص.

(٧) وَظَبَ على الشيء: لَزِمَهُ وداوَمَهُ وَتَعَهَّدَهُ.

(٨) وَال إليه: لَجَأَ.

وَدَوْسَرَةٌ^(١)، فلا يكون الفتح شاذًّا لأنَّ جَعَلَ الميم أصليةٌ إذا كان بعدها ثلاثة أحرف - وإنَّ كان ذلك قليلاً - أَوْسَعُ من كَسَرَ العين في المَفْعِلِ مما فاؤه واو.

فالجواب: أنه لما تَعَارَضَ شُدُوذَانِ كان ما يؤدي إلى تركيبٍ موجودٍ أولى، وهو جَعَلَ الميم زائدةً لأنَّ مِنْ كلامهم تركيب (و ظ ب)، يقال: وَاظَبْ، وتركيب (و ه ب) يقال: وَهَبْ، وليس من كلامهم تركيب (م ه ب) ولا (م ظ ب). فإذا ثبتت زيادة الميم كان فتح العين شاذًّا.

وقوله أو كَسَرَ ما يُفْتَحُ مثاله: مَعْدِي، من قولهم: مَعْدِي كَرِبٌ، والقياسُ مَعْدَى بفتح الدال كَمَرَمَى، وَمَسَعَى وَمَثَوَى، وحكى قطرب^(٢) صَيَّقِلْ، بكسر القاف، اسم امرأة من نساء العرب، والقياسُ الفتح لأنَّ نظيره في الوزن من النكرات هو بفتح العين كَضِيغَمٍ^(٣) وشِيَهَمٍ^(٤).

وقوله أو تَصْحيح ما يُعْلُ مثاله: مَدَيْنٌ وَمَكْوَزَةٌ^(٥) وحيوةٌ^(٦)، فقياس مَدَيْنٌ وَمَكْوَزَةٌ أن يلزمهما الإعلال بأن تُنْقَلِ الفتحَةُ من حرف العلة إلى الساكن، ثم يُقْلَب حرفُ العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فكان ينبغي أن يُقال مَكَاَزَةٌ كَمَثَابَةٍ وَمَدَانٌ كَمَقَامٍ، لكنَّهُم شَدُّوا في ذلك، وهذا الشدوْذُ متفقٌ عليه عند من يقول بالنقل على كل حال.

وأما من يقول بالارتجال فمنهم مَنْ جَعَلَ الصَّحَّةَ شُدُوذًا، ومنهم من لم يرها شُدُوذًا. وإلى ذلك ذهب أبو العباس، فقال^(٧): «إنما يجب إعلالُ مَثَابَةٍ

(١) كتيبة دوسرة: مجتمعة.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٢.

(٣) الضيغم: الأسد.

(٤) الشيهم: الذكر من القنافذ.

(٥) مكوزة: علم شخص.

(٦) حيوة: علم شخص.

(٧) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٧٠، وانظر شرح الشافية ٣: ١٠٥، والمقتضب ١:

١٠٨-١٠٩.

ومَقَامٍ وأشباههما بالحمل على الفعل لكونها مشتقة منه بقياس، وأما مَكْوَزَةٌ ومَدِينٌ ونحوهما فأعلام ليست مأخوذة من أفعال فتعتلّ بالحمل عليها.

والصحيح أنَّ اعتلالها شاذ لأنها منقولة من نكرات، إذ الأسماء كلها ينبغي أن تكون منقولة حملاً للأقلّ على الأكثر، وبتقدير أنها مرتجلة فليست العلة في الإعلال ما ذكر من كون مَقَامٍ ومَثَابَةٍ وأمثالهما مأخوذة من فعل، بل السبب في ذلك أنها على مثال الفعل في عدد الحروف ومقابلة الزائد الزائد ومماثلة الحركات والسكنات حركات الفعل وسكناته مع اختلاف الزيادتين، أعني مخالفة زيادة الاسم زيادة الفعل، فأمن بذلك اللبس، ولو اتفقت الزيادتان لم يجز الاعتلال خوف اللبس، نحو: أَعْوَرَ وَأَبَيَّنَّ.

وأما حيوةٌ بقياسه^(١) حيّةٌ لأنه إذا اجتمع في اللفظ ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ولم تكن الأولى منقلبة من غيرها، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، نحو: قَيُّومٌ، أصله قَيُّوومٌ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء.

وقوله أو إعلالٍ ما يُصَحِّحُ مثاله: داران وماهان، قياسهما التصحيح، فيقال: دَوْران ومَوّهان، كما قالوا في النظير من النكرات الجَوْلان والطَّوْفان والدَّوْران.

(١) كذا. وقال ابن جني: «وأصلها حيّة، فأبدت اللام واوًا، فصارت حيوة، وهذا ضد ما يوجهه القياس، وذلك أن عرف هذا النحو وعادته أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسكنت الأولى منهما، قلبت الواو ياءً، نحو: لَوِيْتُ لَيَّةً وطَوَيْتُ طَيًّا، ونحو: سَيَّدَ وَهَيْنَ. فأما أن تجتمع الياءان، فقلب الياء واوًا، فهذا ضد القياس في هذا الباب، وإنما احتمل ذلك وارتجل لمكان العلمية» المبهج ص ٢٢. وانظر: المنصف ٢: ١٦٠، ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ص ٥٨٩ - ٥٩٠، والبغداديات ص ٢٣٣، والممتع ص ٥٦٩. ولعل أبا حيان أخذ بمذهب المازني الذي زعم أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واوًا. المنصف ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥، والبغداديات ص ٢٣٤، والممتع ص ٥٦٩. وقد أخذ أبو حيان هذا النص من شرح الجزولية للأبدي ص ٥٧٠.

وقوله وما عَرِيَّ من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يَعَرِ مُرَكَّبٌ / [١: ١٣٧/ب] مثال الإضافة عبدُ الله، ومثال الإسناد بَرَقَ نُحْرُهُ، ومثال المزج بَعْلَبَكُ. والمراد بالمزج تنزِيلُ عَجْزِ المَرَكَّبِ منزلة تاء التانيث.

وما ذكره المصنفُ من أنَّ ما عَرِيَّ عما ذكر مفردٌ وما لم يَعَرِ مركَّبٌ يَرِدُ عليه أشياء كثيرة مما سُمِّيَ بها فصارت أعلاماً، وهي مركبة، وقد عَرِيَتْ من إضافة وإسناد ومزج، كَسَمِيتِكَ بما رُكِّبَ من حرفين، نحو: إنَّما، أو حرف واسم، نحو: يا زيد، أو حرف وفعل، نحو: قد قام، ومن حرف جر - وهو على حرف واحد - ومجرور، نحو: بزيد، وشبه ذلك، وقد اتَّفَقْنَا ذلك في شرح «باب التسمية بلفظ كائن ما كان» من هذا الكتاب.

وقوله وذو الإضافة كُنْيَةٌ وغيرُ كُنْيَةٍ مثاله: أبو بكر وأُمُّ بكر وعبدُ الله وعبدُ الرحمن.

وقوله وذو المَزَجِ إنَّ خُتِمَ بغيرِ وَيَهْ أُعَرِّبَ غيرَ منصرفٍ، وقد يُضاف مثاله: جاء مَعْدِي كَرِبٌ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبٌ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبٌ، وجاء مَعْدِي كَرِبٌ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبٌ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبٌ. وقد كَرَّرَ^(١) هذه المسألة في فَضْلِ من فصول «باب ما لا ينصرف» وزاد وجهاً ثالثاً، وهو البناء^(٢)، فتقول: قام مَعْدِي كَرِبٌ، ورأيتُ مَعْدِي كَرِبٌ، ومررتُ بِمَعْدِي كَرِبٌ، تشبيهاً بخمسة عَشَرَ.

وقوله وإنَّ خُتِمَ بِوَيْهٍ كُسِرَ، وقد يُعَرَّبُ غيرُ مُنْصَرَفٍ يعني بقوله كُسِرَ أي: بُني على الكسر، فتقول: جاء سَيَّوِيهٌ، ورأيتُ سَيَّوِيهٌ، ومررتُ بِسَيَّوِيهٍ. ومثالُ إعرابه: جاء سَيَّوِيهٌ، ورأيتُ سَيَّوِيهٌ، ومررتُ بِسَيَّوِيهٍ.

وقول المصنف «وقد يُعَرَّبُ غيرُ مُنْصَرَفٍ» ليس مُتَّفَقاً عليه، إنما أجاز

(١) كتب في هامش ن ما نصَّه: «وقد ذكر هذه المسألة». وكتب في ف: «كرر»، وضرب على الرء الأخيرة، وأضيفت ذال قبل الكاف.

(٢) التسهيل ص ٢٢٢.

ذلك الجرمي، وأما سيبويه^(١) فلم يذكر فيه إلا البناء، والقياس يقتضي أن لا يجوز غيره لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئاً واحداً، فعومل معاملة الصوت كـ «غاق»، فبني، ونوّن إذا نُكّر. فإن كان ما أجازاه الجرمي مُستندّه السماع قُبِلَ، وإن كان أجازاه بالقياس لم يُقبَل.

وقوله ورُبّما أُضيفَ صَدْرُ ذي الإسناد إلى عَجْزِها إن كان ظاهراً مثاله ما ذكر المصنف^(٢) أن^(٣) من العرب من يُضيف أول الجزأين إلى الثاني، فيقول: جاءني برقٌ نَحْرَه. وهذا الذي ذكره لا يُقاس عليه، بل نصّ النحويون أن كل ما سُمّي به مما فيه إسناد فليس فيه إلا الحكاية، فلو سَمَّينا بـ «زيدٌ قائمٌ» لم يجوز أن تقول: زيدٌ قائمٌ، فتضيف. وكذلك لو سميت بـ «قامٌ زيدٌ» حكيت، ولا يجوز: قامٌ زيدٌ، بالإضافة.

وقوله إن كان ظاهراً احتراز من مثل أن تُسمي بمثل «خَرَجْتُ»، فعَجْز «خَرَجْتُ» ليس باسم ظاهر لأنه ضمير، فلا تجوز فيه الإضافة. وتقييده بقوله «إن كان ظاهراً» أي: كان العجز ظاهراً، يدل على أنه ينقاس عنده، وقد ذكرنا أنه لا ينقاس.

ص: ومن العلم اللَّقْبُ، ويتلو غالباً اسم ما لُقّب به بإتباع أو قطع مطلقاً، [١/١٣٨: ١] وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين، ويلزم ذا / الغلبة باقياً على حاله ما عُرِفَ به قبل دائماً إن كان مضافاً، وغالباً إن كان ذا أداة. ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله، وفي المنقول من مُجَرَّد صالح لها ملموح به الأصل وجهان.

ش: سقط من بعض النسخ قوله «غالباً». ومعنى ما ذكر في العلم اللَّقْبُ^(٤) أنه يتلو في الغالب الاسم، فدلّ قوله في الغالب أنه يتقدم اللَّقْبُ

(١) الكتاب ٣: ٣٠١-٣٠٢.

(٢) شرح السهيل ١: ١٧٣.

(٣) ص: من أن.

(٤) اللَّقْب: سقط من س.

على الاسم، فتقول مثلاً: جاء كرزُ عبدِ الله، ولكنَّ الغالب أن يتأخر اللقبُ ويتقدم الاسمُ.

ومما تقدّم فيه اللقبُ وتأخّر الاسمُ قولُ الشاعر^(١):

أَبْلِغْ هُذَيْلًا، وَأَبْلِغْ مِنْ يُبْلَغُهَا عَنِّي حَدِيثًا، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَجْرِبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا بِيْطَنَ شَرِيَّانَ، يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّبُّ

وإذا تأخر اللقب فإنه يجوز فيه الإتيانُ إمّا على البدل، وإما على عطف البيان، وهذا أولى لأنَّ اللقبَ أشهرُ من الاسم، وإذا قَطَعَتْ فقد تَقَطَّعَ إلى النصب على إضمار «أعني»، أو إلى الرفع على إضمار «هو».

وقوله مُطْلَقًا يشير إلى أنه إن كان الاسمُ واللقبُ مضافين، أو الاسمُ مضافٌ واللقبُ مفرد^(٢)، أو الاسمُ مفردٌ واللقبُ مضافٌ، أو اللقبُ والاسمُ مفردَين، فتقول: جاءني عبدُ الله أنفُ الناقة، وجاءني عبدُ الله بَطَّةً، وجاءني زيدٌ عائذُ الكلبِ، وجاءني سعيدٌ كُرْزُ، وذكر أنهما إذا كانا مفردَين جاز أن يضاف الاسمُ إلى اللقب، نحو: جاء سعيدٌ كُرْزُ.

وهذه المسألة فيها خلاف: ذهب جمهور البصريين^(٣) إلى أنه لا تجوز فيها إلا الإضافة، ولا يجوز الإتيان. وذهب الكوفيون^(٤) وبعض^(٥) البصريين

(١) جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وهو عمرو بن العجلان، أحد بني كاهل، وكان جاراً لبني هذيل. وقيل: هو أحد بني لحيان من هذيل. ترثي أخاها عمراً. وقيل: إن القصيدة التي منها هذان البيتان لسريع بن عمران الصاهلي. شرح أشعار الهذليين ص ٥٦٥، ٥٨٠، وشرح التسهيل ١: ١٧٤، وتخليص الشواهد ص ١١٨ - ١١٩، والمقاصد النحوية ١: ٣٩٥. وآخر البيت الأول في م والسكري وشرح التسهيل والمقاصد: تكذيب. شريان: اسم واد.
(٢) ك، ص: مفرداً.

(٣) شرح الكافية ٢: ١٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣. ونسب إلى الفراء في شرح الكافية ٢: ١٣٩.

(٥) هو الزجاج كما في شرح الكافية ٢: ١٣٩، ونتائج التحصيل ص ٦٧٦.

إلى جواز الإِتباع، فتقول؛ هذا يحيى عَيْنَان^(١)، ورأيت يحيى عَيْنين،
ومررت بيحيى عَيْنين، في رجل اسمه يحيى، ولقبه عَيْنَان.

ويَرِدُ على قوله «إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ» أَنَّ لَنَا مُفْرَدَيْنِ، وَلَا تَجُوزُ الإِضَافَةُ،
مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا الألف واللام أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الإِضَافَةُ فِي
هَذِهِ الْحَالِ، بَلْ يُتَّبَعُ، نَحْوُ: جَاءَ الْحَارِثُ كُرْزُ، وَرَأَيْتُ الْحَارِثَ كُرْزَا، وَمَرَرْتُ
بِالْحَارِثِ كُرْزٍ.

وقد اعتذر المصنف عن س^(٢) في كونه لم يذكر في المفردين إلا
الإضافة، ولم يذكر التبعية ولا القطع، «بأن الإضافة هي على خلاف الأصل،
فبيّن استعمال العرب لها إذ لا مُسْتَنَدَ لها إلا السماع، بخلاف الإِتباع والقطع،
فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل لأنَّ الاسمَ
واللقب مدلولهما واحدٌ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء
إلى نفسه، فيحتاج إلى تأول^(٣) الأول بالمسمّى والثاني بالاسم ليكون تقدير
قول القائل جاء سعيدُ كُرْزٍ: جاء مُسَمًّى هذا اللقب. فيخلص^(٤) من إضافة
الشيء إلى نفسه، والإِتباع والقطع لا يُخَوِّجَانِ إلى تأول، ولا يُوقِعَانِ فِي
مُخَالَفَةٍ / أَصْل، فاستغنى س عن التنبيه عليهما. وإنما يُؤَوَّلُ الأول بالمسمى
لأنه المعرَّض للإِسناد إليه، والمُسْتَنَدُ إليه في الحقيقة إنما هو المسمّى، وهذا
أيضاً مُوجِبٌ لتقديم الاسم على اللقب لأنَّ اللقب في الغالب منقولٌ من اسم
غير إنسان كِبَطَّةٌ وَفُقَّةٌ^(٥) وَكُرْزٌ^(٦)، فَلَوْ قُدِّمَ لَتَوَهَّمَ السامع أن المراد مُسَمَّاهُ
الأصلي، وذلك مأمون بتأخيرهِ، فلم يَعْدِلْ عَنْهُ^(٧) انتهى بلفظ المصنف في

(١) أي: ضخم العينين. وفي شرح الكافية ٢: ١٣٩ أن الفراء حكاه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٩٤.

(٣) ن، وشرح التسهيل: تأويل.

(٤) ح، ص، م: فيتخلص.

(٥) القفة: الرّزّيل. وقرعة يابسة.

(٦) الكرّز: الخُزْج. أو صُرْب من الجُوالق.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٧٣ - ١٧٤.

الشرح. وإنما استعذر عن س لأنه لم ينقل الخلاف في المسألة، والخلاف منقول فيها كما سطرناه.

وقوله ويلزم ذا الغلبة قال المصنف في الشرح^(١)، وَلَحْصَنَاهُ: ذو الغلبة من الأعلام هو كلُّ اسمٍ اشتهر به بعضٌ ما له معناه اشتهاراً تامّاً، وهو على ضربين: مضاف كابن عُمَرَ وابن رَآلَانَ، وذو أداة كالأعشى والنابعة، فاخصَّ ابنُ عُمَرَ بعبدِ الله، وجابرٌ بابنِ رَآلَانَ^(٢)، من بين سائر إخوتهما، واختصَّ الأعشى والنابعة بمن غلبا عليه من بين سائر ذي عَشَاً ونُبُوغ.

وقوله باقياً على حاله أي على عِلْمِيَّتِهِ بِالْغَلْبَةِ، واحترز بذلك من أن يُقَدَّرَ زَوَالُ اختصاص المضاف إليه ابنٌ، فتتغير حالُ المضاف إليه، نحو: ما من ابنِ عُمَرَ كابنِ الفاروق، أو يُقَدَّرَ زَوَالُ اختصاص ما فيه آل، فيُجَرَّد، ويضاف ليختص، كقولهم: أَعَشَى تَغْلِبَ، وَأَعَشَى قَيْسٍ، ونابعةُ بني دُبْيَانَ، ونابعةُ بني جَعْدَةَ، وقال الشاعر^(٣):

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولاً أَحَقّاً أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي
وقال آخر^(٤):

وَلَوْ بَلَغَتْ عَوَى السَّمَاءِ قَبِيلَةً لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ
قال المصنف^(٥): «وأشْرْتُ أيضاً إلى تَغْيِيرِ الحال بالنداء، فيَغْرَى من

(١) شرح التسهيل ١: ١٧٤.

(٢) هو جابر بن رَآلَانَ السُّنْسِي، شاعر جاهلي، وسُنْسِي من طيئ.

(٣) النابعة الجعدي. ديوانه ص ١٦٤، والكتاب ٣: ١٣٧، وتحصيل عين الذهب ص ٤٣٦،

وشرح التسهيل ١: ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والخزانة ١٠: ٢٧٣ - ٢٨٠ [الشاهد ٨٤٨]. الرسول: الرسالة. وبنو خلف: رهط الأخطل من بني تغلب.

(٤) هو الحطيئة. ديوانه ص ٦٨، ومجالس العلماء ص ١٩٤. ونسب في اللسان (عوى) إلى الفرزدق - وعنه في ديوانه ص ١٣٨ - وذكر أن ابن بري نسب للحطيئة. وهو في شرح التسهيل ١: ١٧٥. العَوَى: من منازل القمر.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٧٦.

الأداة، كقول النبي عليه السلام في دعاء: «إلا طارقاً يَطْرُقُ بخير يا رَحْمَانُ»^(١)، وقال الشاعر^(٢):

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ، يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يَضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
وقوله ما عُرِّفَ به قبلُ الذي عُرِّفَ به هو الإضافة أو الألف واللام.

وقوله: إِنْ كَانَ مضافاً يعني أنه تلزمه الإضافة، ولا يُفصلُ منها بحال.

وقوله وغالباً إِنْ كَانَ ذا أداة يعني أنه تثبت الأداة غالباً كالصَّبِقِ
والعَوَى والدَّبَرَانِ، وقد تُحذف، نحو قولهم: «إِنَّ لَنَا عُرَى، ولا عُرَى
لكم»^(٣)، وقوله^(٤):

إِذَا دَبَرَانَا مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ أَوْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ
فَعُرَى وَدَبَرَانُ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا اسْتَعْمَالُهُمَا بِالْأداة، فتقول: العُرَى والدَّبَرَانِ.

(١) أخرج مالك في الموطأ - كتاب الشعر - باب ما يؤمر به من التعوذ ص ٩٥٠ - ٩٥١ «عن يحيى بن سعيد أنه قال: أُسري برسول الله ﷺ، فرأى عفريتاً من الجن، يَطْلُبُهُ بِشُعْلَةٍ من نار، كلما التفت رسول الله ﷺ رآه، فقال له جبريل: أفلا أعلمك كلمات تقولهن، إذا قُلْتِهِنَّ طَفَنَتْ شُعْلَتُهُ، وَخَرَّ لِقِيهِ؟ فقال رسول الله ﷺ: بلى. فقال جبريل: قُلْ: أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التائتات اللاتي لا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولا فَاجِرٌ، مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَشَرِّ مَا يَرْجُحُ فِيهَا، وَشَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَنْ قَتَنَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَمَنْ طَوَّارِقَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَانُ». وقال بعده: «مرسل».

وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣: ٤١٩.

(٢) هو جرير بن عبد الله البجلي أو عبد الله بن خثارم البجلي. الكتاب ٣: ٦٧ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٢١ - ١٢٧، وللأعلم ص ٤١١، والسيرة النبوية ١: ٧٤، والمقتضب ٢: ٧٢، والكامل ص ١٧٥، وأمالى ابن السجري ١: ١٢٥، وضرائر الشعر ص ١٦٠، والخزانة ٨: ٢٠ - ٣٠ [الشاهد ٥٨١]. الأقرع: هو الأقرع بن حابس.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٥. وهذه قول أبي سفيان بعد انتهاء معركة أحد، كما في تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٥٢٦.

(٤) كَثِيرٌ عَرَّةٌ. ديوانه ص ٤٣٥، وشرح التسهيل ١: ١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦، والمقاصد النحوية ١: ٥٠٨. الدبران: علم على الذي يَذْبُرُ الثريا، وهو خمسة كواكب في الثور، ويريد به أنه طالع نحس وخيبة. وأسعد: جمع سعد، وأسعد النجوم عشرة.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنَّ العَلَمَ ذا الغَلْبَةِ يلزمه غالباً ما عُرِفَ به إنَّ كان ذا أداة يُخالفه قولُ أبي موسى في الكُرَّاسَةِ، قال^(١): «وقد يكون العَلَمُ بالغَلْبَةِ، / فيلزمه أحدُ أمرين: إمَّا الألفُ واللام كالثُرَيَّا والدَّبَران، [١/١٣٩] وإمَّا الإضافةُ كابنِ عُمَرَ».

وما ذهب إليه المصنفُ هو الصحيح، تارةً تُستعمل بالألف واللام وتارةً دونها، ومعناها في الحالتين واحد، حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون: «هذا العَيُوقُ طالعاً» و «هذا عَيُوقُ طالعاً»^(٢). وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة. ومن ذلك: هذا النابغة ونابغة، بمعنى واحد. والتجريدُ من الأداة قليل، ومنه ما حكى س^(٣) من قول بعض العرب: «هذا يومُ اثنين مباركاً فيه»، قال في الاثنين وسائر الأيام ليست للتعريف، خلافاً لأبي العباس^(٤)، قال: «فإذا زالت صارت نكرات». ومذهبه باطل بما حكى س مما قدمناه من مجيء الحال منه.

والصحيحُ مذهبُ الجمهور من كون أسماء الأيام أعلاماً تُؤهَّمَت فيها الصفة، فدخلت عليها أل كما في الحارث والعباس، ثم غلبت، فصارت كالـدَّبَران والتَّجُم، وهي مشتقة من معنى الصفة، فالتَّجُم من القطع، والجُمعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس، وقد وصفوا بالعدد، نحو: مررت بنسوةٍ أَرْبَع.

وقوله ومثله ما قارنتِ الأداة نقله أو ارتجاله مثالُ المنقول النَّصْر والتَّعْمان، ومثالُ الارتجال السَّمَوَّال واليَسْعُ، فهذه الأسماء حالة النقل والارتجال قارنتها الألفُ واللام، فهي في الحكم مثل ما كان علماً بالغلبة مما

(١) الجزولية ص ٦٤، وشرحها للشلوبين ص ٦٥٢ - ٦٥٣، وللأبدي ص ٥٧٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩٣.

(٤) المقتضب ٣: ٣٨٢ و ٤: ٣٢٤، وشرح الكافية ٢: ١٣٦.

فيه الألف واللام، فيجوز نزْعُها منه في الأحوال التي تُزَعَّت من العَلَم بالغَلْبة كالنداء وتقدير الاختصاص^(١).

قال المصنف في الشرح^(٢): «وهذان النوعانِ أَحَقُّ بعدم التجرد لأنَّ الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصدَ همزةِ أحمدَ وياءِ يَشْكُرُ وتاءِ تَغْلِبُ، بخلاف الأداة في الأعشى، فإنها مزيّدة للتعريف، ثم عَرَضَ بعد زيادتها شُهْرَةٌ وغَلْبةٌ، أَعْتَبْنَا عنها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها، فلم تُنتزع ما دام التعريف مقصوداً، كما لا تُنتزع المقارنة للنقل والارتجال».

قال^(٣): «ومن الأعلام التي قارن وضعها وجودُ الألف واللام «اللَّهُ» تعالى، وليس أصله الإله». وأطال المصنف^(٤) في الاستدلال على ما ذهب إليه وإبطال ما سواه إطالةً تزيد على ورقتين مُدْمَجَتَيْنِ، وليس هذا موضع بحثٍ في ذلك، وقد كَتَبْنَا في ذلك ما فيه غُنْيَةٌ في كتابنا في تفسير القرآن المسمى بالبحر المحيط^(٥).

وما ذهب إليه المصنف مِنْ أَنَّ مِنَ الأعلامِ ذا الغَلْبةِ قد ذهب إليه غيره كأبي موسى^(٦) من أصحابنا، فعندهم أَنَّ «البيت» عَلَمٌ بالغَلْبةِ، وأنَّ «ابن عُمَرَ» عَلَمٌ بالغَلْبةِ.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيره من شيوخنا: «الصحيح أن هذه الأسماء الغالبة جاريةٌ مَجْرَى الأعلام، وليست بأعلام إذ تعريفها / ليس بوضع اللفظ على المسمّى بل بالإضافة أو بالألف واللام، ولذلك تلزم الألف واللام في الثَرَيَّا وأمثاله. والدليل على أن ابن عُمَرَ ليس باسم علم أن الاسم

(١) م: وتقدير زوال الاختصاص.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٧٦ - ١٧٧.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٧٧ - ١٨٠.

(٥) البحر المحيط ١: ١٢٤ - ١٢٥.

(٦) الجزولية ص ٦٤.

العَلَمُ الواقع عليه إنما هو عبد الله، وإنما غَلَبَ ابنُ عُمَرَ عليه بعد استقرار تسميته بذلك»^(١) انتهى كلامه.

وقد رَدَّ بعضُ أصحابنا على الأستاذ أبي الحسن، فقال: «هذا من باب توقيف العبارة على بعض احتمالاتها، فمن حيث التوقيفُ كانت أعلاماً، وقد يكون لاسم واحد عبارتان، يُعَبَّرُ بهما عنه بطريق العَلَمِية لأنه لا يُعْنَى بالعلمية إلا وضعُ الاسم على الشخص للفرق بينه وبين ما شابهه» انتهى.

والذي يقطع بأنها أعلام حكاية ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عَيْوُوقٌ طالِعاً، فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمرادُ مع حذفها هو المرادُ مع وجودها.

وقوله وفي المنقول من مُجَرَّدٍ صالحٍ لها مَلْمُوحٌ به الأصلُ أي: وفي العَلَمُ المنقول من صفةٍ أو مصدرٍ أو اسمٍ عين. من مجرد، أي: من أداة التعريف، نحو: حَسَنٌ وَفَضْلٌ وَلَيْثٌ. واحترز بقوله: «صالحٍ لها» - أي: للأداة - من المنقول من فِعْلٍ، نحو: يَشْكُرُ وَيَزِيدُ، فإنه لا يصلح للأداة، فلا يجوز «اليشكر» ولا «اليزيد» إلا لضرورة أو غرض تنكير.

والوجهان هما أن يُلَمَحَ فيها الأصل فتدخل الأداة، أو لا يُلَمَحَ فيستديم التجريد، وأكثر دخولها على المنقول من الصفة كالْحَسَنِ وَالْعَبَّاسِ، ثم على المنقول من المصدر كالْفَضْلِ، ثم على اسم العين كاللَيْثِ وَالْخِزْنِقِ^(٢).

ص: وقد يُنَكَّرُ العَلَمُ تحقيقاً أو تقديرًا، فيُجْرَى مُجْرَى نكرة، وَيُسَلَّبُ التَّعْيِينُ بالتثنية والجمع، فيُجَبَّرُ بحرف التعريف إلا في نحو: جُمَادَيْنِ وَعَمَائَيْنِ وَعَرَفَات. ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، وأنواعُ معاني، وأعيانٌ لا تُؤْلَفُ غالباً. ومن النَّوعِ ما لا يَلْزَمُ التعريف.

(١) النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٧٣ غير منسوب.

(٢) الخرئق: ولد الأرنب، يكون للذكر والأنثى.

ش: مثال تنكيره تحقيقاً: رأيتُ زيداً من الزيدين، وما من زيدٍ كزيد بن ثابت. وتنكيره تقديرأ قولُ أبي سفيان: «لا قُرَيْشَ بعدَ اليوم»^(١)، وقولُ بعض العرب: «لا بضرةَ لكم»^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

أزمان سلمى لا يرى مثلها الرا وون في شام ولا في عراق
ومثال سلب التعيين بالتثنية قولُ الشاعر^(٤):

وقبلي مات الخالدان كِلَاهُما عميدُ بني جَحْوَانَ وابنُ الْمُضَلَّلِ
وبالجمع قولُ طَرْفَة^(٥):

رأيتُ سُعوداً من شُعوبٍ كثيرةٍ فلم تَرَ عَيْنِي مثلَ سعدِ بنِ مالكٍ
وقال^(٦):

أخالدُ قد عَلِقْتُكَ بعدَ هِنْدٍ فَشَيَّيْنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٦، وشرح التسهيل ١: ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ص ٥٣٣.

(٣) الكامل ص ٣٢١، والعروض لابن جني ص ١١٥ - وفيه تخريجه من عدة كتب في العروض والقوافي - وشرح التسهيل ١: ١٨١، واللسان (عرق) و (شام).

(٤) الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٥٧، والنوادر ص ٤٤٨، وإصلاح المنطق ص ٤٠٣، وشرح المفصل ١: ٤٦، والتنبيه والإيضاح لابن بري (خلد)، والصحاح واللسان (خلد) و (ضلل) و (جحا). وذكر ابن بري أن صواب إنشاده «فقبلي» لأن قبله:

فإن يك يومي قد دنا، وإخاله كواردة يوماً إلى ظمءٍ منهلٍ
والخالدان: هما خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان، وخالد بن قيس بن المضلل، وهما من بني أسد.

(٥) ديوانه ص ٨٣، والكتاب ٣: ٣٩٦، والمقتضب ٢: ٢٢٢، والاشتقاق ص ٥٧، وكتاب الاختيارين ص ٥١٦، والصحاح (سعد) وتحصيل عين الذهب ص ٥٠٠، وشرح التسهيل ١: ١٨١. أراد بالسعود سعد بن زيد مناة، وسعد بن الحارث من بني أسد، وسعد بن بكر ابن هوازن.

(٦) جرير. ديوانه ص ٣١٨، والكتاب ٣: ٣٩٨، والمقتضب ٢: ٢٢٣، والمنصف ٢: ٣١٤، وتحصيل عين الذهب ص ٥٠١، واللسان (هند). خالد: مرخم خالدة. والخوالد: جمع خالدة. والهنود: جمع هند.

وفي هذا دليلٌ واضحٌ ورَدُّ على مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ العلمَ لا تجوزُ تثنِيتهُ
ولا جمعه، / وتَقَدَّمَ لنا ذِكْرُ هذا المذهبِ في «باب التثنية والجمع».

[١/٤٠:١]

وقوله إلا في نحو جُمَادَيَيْنِ يعني فلا تَسَلَّبُ التثنيةُ العَلَمِيَّةُ، والعَلَمِيَّةُ
في جُمَادَى هي شبيهةٌ بعَلَمِيَّةِ أُسَامَةَ؛ لأنَّ كُلَّ شهرٍ يجيءُ بعدَ ربيعِ الثاني
يُسَمَّى جُمَادَى^(١)، فكان القياسُ إذا تُنِّي أن يُنكَرَ كما يُنكَرُ^(٢) غيره من
الأعلام، فإذا أُريدَ تعريفُهُ عُرِفَ بالألفِ واللامِ أو بالإضافة، وهذا حينَ تُنِّي لم
تدخل عليه الألف واللام، ولم يُضَفْ، فدلَّ على أنه باقٍ على عِلْمِيَّتِهِ، ومنه
قولُ الشاعر^(٣):

حتى إذا رَجَبٌ تَوَلَّى، وانْقَضَى جُمَادَيَانِ، وجاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ
وأَمَّا عَمَاتَانِ فهما جَبَلَانِ، قال الشاعر^(٤):

لو أَنَّ عُصَمَ عَمَاتَيْنِ وَيَذْبُلُ سَمْعَا حَدِيثِكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَا
وعَرَفاً مواقفَ الحجِّ وهي عَرَفة. قال المصنف: «واحداها عَرَفة»^(٥).
قال: «ثم إنَّ العَلَمَ المُسَمَّى به ما لا يَفْتَرِقُ إنَّ لَازِمَ لَفْظِهِ التثنيةُ كَالْفَرْقَدَيْنِ^(٦)،
أو الجمعُ كَقُرَيْشِيَّاتٍ^(٧) وأَذْرَعَاتٍ^(٨) فله من مصاحبةِ الألفِ واللامِ وعدمِها ما
لِعَلَمٍ مُسَمَّى به مُفْرَدٌ على حسب ما سبق؛ فَلِلْفَرْقَدَيْنِ ما لِلدَّبْرَانِ، وكذا

(١) س: يسمى بعد جمادى.

(٢) ك، ح، ن: أن يتنكر كما تنكر.

(٣) هو أبو العيال بن أبي غُنَيْرِ الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ٤٣٤، وشرح التسهيل ١: ١٨١.

(٤) هو جرير. ديوانه ص ٥٠، وإيضاح الشعر ص ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٢،
وشرح التسهيل ١: ١٨٢. العصم: الوعول، جمع أَغْصَمَ، وإنما جُعِلَتْ عَصْماً لِيَاضٍ في
أيديها. ويذبل: جبل. وفيما عدا م: أنزل.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٨١.

(٦) الفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان، ولكنهما يطوفان بالجدي. وقيل: هما كوكبان
قريبان من القطب. وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى.

(٧) قريشيات: اسم. الكتاب ٣: ٢٣٤، وفيه: قُرَيْشِيَّاتٍ. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٤٩٧.

(٨) أذرعَات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمَّان.

الشَّرْطَانِ^(١) غالباً^(٢) لَأَنَّ ابْنَ الْأَعْرَابِي حَكَى^(٣): «طَلَعَ الشَّرْطُ»، وَفَرَسِيَّاتٍ وَأَذْرِعَاتٍ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَمَّى بِهِ مَجْرَداً مَعَ الْإِفْرَادِ لَفْظاً وَمَعْنَى.
وقوله أُولُو الْعِلْمِ يَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ وَأَشْخَاصَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْقِبَائِلِ، كَجَبْرِيلَ وَزَيْدَ وَالْوَلَهَانَ^(٤) وَفَزَارَةَ.

وقوله وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات السُّور والكُتُب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والكاamil وزُحَل ومَكَّة وسَكَابٍ ودُلْدُل ويعفور وشَدَقَم وهَيْلَة وواشِق وذو الفقار^(٥).

وقوله وأنواع معانٍ مثاله: بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ، وَخَيَّابٍ بِنِ هَيَّابٍ لِلْخُسْرَانِ، وَوَادِي تَخْيَبٍ عَلَى تَفْعَلٍ عَلَمٌ لِلْبَاطِلِ.

وقوله وأعيانٌ مثاله: أَبُو الْحَارِثِ وَأُسَامَةُ لِلْأَسَدِ، وَأَبُو جَعْفَرَةَ لِلذُّبِ. قَالَ س^(٦): «إِذَا قُلْتَ: هَذَا أَبُو الْحَارِثِ فَإِنَّمَا تَرِيدُ: هَذَا الْأَسَدُ، أَيُّ: الَّذِي

(١) الشرطان: نجمان من الحَمَل، يقال لهما قَرْنَا الحَمَل، وهما أول نجم من الربيع.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨١.

(٣) اللسان (شرط).

(٤) الولهان: اسم شيطان يُغْري الإنسان بكثرة استعمال الماء عند الوضوء، أخرج ابن ماجه في كتاب الطهارة - الباب ٤٨ - ١٤٦: ١ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ لِلْوَضُوءِ شَيْطَاناً يُقَالُ لَهُ وَلَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ».

(٥) البقرة: يعني سورة البقرة. والكاامل: أي كتاب الكاامل للمبرد. وسكاب: فرس عُبيدة بن ربيعة بن قحطان، وفرس الأجدع بن مالك. أسماء خيل العرب للغندجاني ص ١٢٤، ١٢٩. ودلدل: اسم بغلة نبينا محمد ﷺ. اللسان (دلدل). ويعفور: حمار النبي ﷺ. الفائق ٣: ٧ - ٨، واللسان (عفر). وشدقم: فحل كان للنعمان بن المنذر. اللسان (شدقم). وهيلة: شاة كانت لقوم من العرب، من أساء إليها دَرَّتْ له بليتها، ومن أحسن إليها وعلفها نطحت. شرح المفصل ١: ٣٤. وواشق: اسم كلب. اللسان (وشق). وذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. اللسان (فقر). ولم يمثل لعلم البقر والملابس. وقد ذكر الدلائي في نتائج التحصيل ص ٦٨٩ أن «الحضرمي» اسم لرداء النبي ﷺ.

(٦) الكتاب ٢: ٩٤، وشرح التسهيل ١: ١٨٢. وقد أخذ أبو حيان هذا النص بلفظه من ابن مالك، وفيه مخالفة لما في الكتاب.

سمعتَ باسمه، أو عَرَفْتَ أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زَيْد، ولكنه أراد: هذا الذي كلُّ واحد من أُمَّته له هذا الاسم». هذا نصه في «باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً في أُمَّته ليس واحد منها بأولى من الآخر».

قال المصنف في الشرح^(١): «فجعله خاصاً شائعاً في حال واحدة، فخصوصه^(٢) باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه^(٣) باعتبار أنَّ لكل شخص من أشخاص نوعه قسماً من تلك الحقيقة في / الخارج» انتهى. [١٤٠:ب] وتقدم لنا الكلام^(٤) في علم الجنس، وما من نكرة إلا ويُتصور فيها هذا الذي ذكر المصنف وغيره.

وقوله غالباً احترازٌ مما جاء في بعض المؤلفات من أعلام نوعيّة كأبي الدَّغَفَاء للأَحْمَق، وهَيَّان بن بَيَّان للمجهول الشخص والنسب، وابن تَهْلَلٍ وَتَهْلَلٍ وَفَهْلَلٍ لِلضَّالِّ، وَقَنُور بن قَنُور لنوع العبد، وأفعُدي وقُومي لنوع الأُمة، وأبي المَضَاء لنوع الفرس.

وقوله ومن النَّوعِي ما لا يلزم التعريف قال المصنف في الشرح^(٥): «لَمَّا كان لهذا الصنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشياعٌ من وجه جازَ في بعضها أن يُستعمل تارةً معرفةً، فيُعطى لفظه ما تُعطاه المعارف الشخصية، وأن يُستعمل تارةً نكرةً، فيُعطى لفظه ما تُعطى^(٦) النكرات».

ويعني بالنَّوعِي أي نوعي المعاني، والطريقُ فيه السماع، فجاء من ذلك

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٣.

(٢) س، ك، ح، ف، م، ص: مخصوصه. ن: حصوصه. والتصويب من شرح التسهيل ونتائج التحصيل.

(٣) ص، ن: وشياعها.

(٤) تقدم في ص ١٠٦ - ١٠٩، ٣٠٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٨٣.

(٦) س: يستعمل. م: تعطاه.

فَيَنَّةٌ وَبُكْرَةٌ وَغُدُوءٌ وَعَشِيَّةٌ^(١)، تقول: «فَلَانٌ يَأْتِينَا فَيَنَّةٌ» بلا تنوين، أي: الحين دونَ الحين، و«فَيَنَّةٌ» بالتنوين، أي: حيناً دونَ حينٍ. وكذلك: يتعهدنا غُدُوءٌ وَبُكْرَةٌ وَعَشِيَّةٌ، فَيَلَا تنوين إذا قصدت الأوقاتَ المُعَبَّرَ عنها بهذه الأسماء، وبالتنوين أي بُكْرَةٌ من البُكرِ، والمرادُ واحدٌ وإن اختلف التقديران. ولم يُسمع ذلك في نَوْعِيِّ الأعيان، بل ما^(٢) جاء منه مُلتَزِمٌ تعريفه كأَسَامَةٍ وَذُوَالَةِ.

ص: وَمِنَ الأعلام الأمثلةُ الموزونُ بها، فما كان منها بتاءِ تَأْنِيثٍ، أو على وزنِ الفعلِ بهِ أُولَى، أو مزيداً آخِرَهُ أَلْفٌ وَنُونٌ أو أَلْفٌ إلحاقِ مقصورةً، لم ينصرف إلا مُتَكْرَراً، وإن كان على زنةٍ منتهى التكرير، أو ذا أَلْفٍ تَأْنِيثٍ، لم ينصرف مطلقاً، فإن صَلَحَتِ الألفُ لتَأْنِيثٍ وإلحاقِ جازٍ في المثالِ اعتبارانٍ، وإن قُرِنَ مثالٌ بما يُنَزِّلُهُ منزلةَ الموزونِ فحكمه حكمه، وكذا بعضُ الأعدادِ المطلقة.

ش: الأمثلةُ الموزونون بها إنما كانت معارفَ أعلاماً لأنَّ كل واحد منها يَدُلُّ على المراد دلالةً متضمنةً الإشارةَ إلى حروفه وهيئته، ولذلك تَقَعُ النكرةُ بعدها حالاً، وتُوصَفُ بالمعرفة، نحو: لا يَنْصَرِفُ فَعْلٌ المعدولُ، بل يَنْصَرِفُ فَعْلٌ غيرَ معدولٍ، فما فيه تاءُ التَأْنِيثِ كَفَعْلَةٍ، أو على وزنِ الفعلِ بهِ أُولَى كَأَفْعَلٍ، أو مزيداً آخِرَهُ أَلْفٌ وَنُونٌ كَفَعْلَانٍ، أو أَلْفٌ إلحاقِ مقصورةً كَحَبْنَطَى^(٣)، لم تَنْصَرَفْ ما دامت معارفَ، وتَنْصَرِفُ إذا وقعتْ موقعاً يُوجِبُ تنكيرُها، كقولك: كُلُّ فَعْلَةٍ صحيحِ العينِ فجمعُه فَعَلَاتٌ إنَّ كان اسماً، وكلُّ فَعْلَانٍ ذي مؤنثٍ فَعْلَى لا يَنْصَرِفُ، وكلُّ أَفْعَلٍ غيرِ علمٍ ولا صفةٍ يَنْصَرِفُ. وما كان على زنةٍ منتهى التكرير كَمَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ، وذي أَلْفٍ التَأْنِيثِ كَفَعْلَاءَ وَفُعْلَى، لا يَنْصَرِفُ مطلقاً، سواءً أَكْثَرَ أم بقي على تعريفه. وما له اعتبارانٍ،

(١) زيد هنا في ن ما نصه: تقول: فلان ياتينا فينة وبكرة وغدوة وعشية.

(٢) ما: سقط من س، ف.

(٣) الحبطنى: القصير الغليظ.

نحو: فَعَلَى، إِنْ حُكِمَ بِتَأْنِيهِ لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً، أَوْ تَكُونُ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ امْتِنَاعَ مَعْرِفَةٍ، وَانْصَرَفَ / نَكْرَةً. فهذه ثلاثة أقسام. والرابع ما [١/١٤١: ١] يَنْصَرَفُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كِفَايَةً، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْعِلْمِيَةِ سَبَبٌ.

وقال ابن هشام: «قد اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا فِي أَمْثَلَةِ الْأَوْزَانِ أَنَّهَا إِنْ اسْتُعْمِلَتْ لِلْأَفْعَالِ خَاصَّةً حُكِيَتْ، نَحْوُ: ضَرَبَ وَزَنَهُ فَعَلَ، وَانْطَلَقَ وَزَنَهُ انْفَعَلَ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَتْ لِلْأَسْمَاءِ، وَأُرِيدَ بِهَا جَنْسٌ مَا يُوزَنُ، فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ نَفْسِهَا وَهِيَ^(١) أَعْلَامٌ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَةِ لَمْ تَنْصَرَفْ، نَحْوُ قَوْلِكَ: فَعَلَانٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَأَفْعَلٌ لَا يَنْصَرَفُ. وَإِنْ لَمْ يُرَدَّ بِهَا ذَلِكَ، وَأُرِيدَ بِهَا حِكَايَةُ مُوزُونٍ مَذْكُورٍ مَعَهَا، فَفِيهِ خِلَافٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَارِبَةٌ وَزَنُهَا فَاعِلَةٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَصْرِفْ هُنَا فَاعِلَةً لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ أَعْلَامٌ، فَهَذَا عَلَمٌ فِيهِ تَاءٌ التَّأْنِيثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُحْكِي بِهِ حَالَةَ مُوزُونَةٍ، وَهِيَ الْأَكْثَرُ، فَيَصْرِفُ هُنَا فَاعِلَةٌ، وَإِذَا قَالَ: عَائِشَةُ وَزَنُهَا فَاعِلَةٌ، مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ إِذْ لَا حِكَايَةَ تُوجِبُ تَنْوِينَهُ، بَلْ إِنْ قُلْنَا بِالحِكَايَةِ جُمْلَةً لَزِمَ هُنَا^(٢) تَرْكُ الصَّرْفِ لِذَلِكَ. وَاخْتِلَافُهُمْ هُنَا - وَأَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ لَفْظَ الْأَوَّلِ بَعِينَهُ - يُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ اخْتِلَافٌ فِي الْحِكَايَةِ إِذَا ذَكَرْتَهُ بَعِينَهُ، وَهَذَا مِنْ دَقِيقِ عِلْمِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ» انْتَهَى.

وقوله فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ أَي: حُكْمُ مَا نُزِّلَ مِنْزَلَتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ. مِثَالُهُ: هَذَا رَجُلٌ أَفْعَلٌ، حُكْمُهُ حُكْمُ أَسْوَدَ لِأَنَّكَ نَزَّلْتَهُ مِنْزَلَتَهُ إِذْ جَعَلْتَهُ صِفَةً لِرَجُلٍ، فَامْتِنَاعُ الصَّرْفِ.

قال المصنف في الشرح^(٣): «وخالف سيبويه المازنيُّ، فقال: ينبغي أن يُصَرَّفَ. وَرَدَّ الْمَبْرَدُ عَلَيْهِ، وَصَوَّبَ قَوْلَ سِ^(٤)» انْتَهَى.

(١) فيما عدا م: هي. وفي نتائج التحصيل: حكم أنفسها وهي.

(٢) ك، ن: فيها.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٤.

(٤) الكتاب ٣: ٢٠٣ - ٢٠٤.

ولم يذكر المصنف ما ردَّ به المبردُ على أبي عثمان ولا ما صَوَّبَ به قولُ سيويه. والذي قال المازني^(١): إِنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف، وليس بوصف؛ ألا ترى أنه يجب صرفُ أَفْعَلَ في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفةً فإنه لا ينصرف. قال: فكَذلك إذا قلنا: «هذا رجل أَفْعَلٌ» يجبُ صرفُه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان، فقال^(٢): أَفْعَلٌ في قولنا: «هذا رجل أَفْعَلٌ» في اللفظ صفة، وليس في قولنا «كُلُّ أَفْعَلٍ» صفة في اللفظ، فليس المُراعَى ما مُثِّلَ به، بل المُراعَى حكمُه في اللفظ.

وقال أبو سعيد^(٣): ما ردَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف، خلافاً لـ «س»، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ هنا صفة، وكان ينبغي منعُ صرفه للوزن والوصف إلا أَنَّ أَفْعَلَ أقصى أحواله في الوصف أن يكون كَأَرْجَعٍ إذا وُصف به، فهو اسم وُصف به، وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «ما قاله أبو سعيد مُختل، والصحيح في النظر قولُ س، وذلك أَنَّ أَرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة^(٤)، فعَرَضَ فيه الوصفُ، فلم يُعْتَدَ به، وأَفْعَلٌ هذا لم يستقرَّ في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُراعى فيه حكمُه الحاضر له، وقد وجدنا العربَ تَحْكُمُ / للكناية بحكم المكني عنه؛ ألا تراهم يمنعون صرف «فُلانة»، وليس في الحقيقة باسم عَلَم، لما كان كناية عن عَلَم، وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: «فلانُ بن فلان» إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: «رجُل أَفْعَلٌ» ليس في الحقيقة بصفة، بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له

(١) المقتضب ٣: ٣٨٤ وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) المقتضب ٣: ٣٨٣ وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٣) معنى قوله هذا في شرح الكتاب ٤: ٨٢/أ.

(٤) م: لا صفة.

بحكم ما كُني به عنه، فيُمنع.

فإن قيل: قد تكون الصفة على هذا الوزن مصروفة كأزمل.

قلت: علة صرف أزمل معدومة في أفعل هذا، ومع ذلك فإن الأكثر في أفعل الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شَرْطِي منع صرفه - وهما أن لا تدخله تاء التانيث، ولا يكون اسماً في الأصل - قليل جداً.

فإن قيل: فأفعل أيضاً في قولنا: «كُلُّ أفعل صفة لا ينصرف» كناية عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثَلَّ به الوصف، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع، ولا فيه معنى وصفٍ فیراعى، وإن لم يَجْرِ صفة، فصَحَّ مذهب س» انتهى.

وفي البسيط: ألفاظ التمثيل الاصطلاحية جَرَتْ مَجْرَى اسم الجنس للَصِيغ، ولم تَجْرِ مَجْرَى الأعلام لها بحق الأصل، فإن قُصِدَ بها قصدُ التعريف من غير آلة جَرَتْ مَجْرَى الأعلام، فإن كان في المثال علة أخرى امتنع الصرف، وإلا فلا، نحو قولك «أفعل إذا كان صفة لا ينصرف»، عَنِيَت نفسَ المثال، فصار كالعلم، وفيه الوزن، فيُمنع.

وإن جَرَتْ نكرة على أصلها فما يُقَصَدُ بها نوع، تقول: كُلُّ أفعل إما وصف أو اسم، وكلُّ فعْلانٍ إما مذكر فعْلانية أو مُذكر فعْلَى، وكلُّ أفعلٍ إذا كان وصفاً منَعته، وكلُّ أفعلٍ إذا كان اسماً صَرَفته، تصرف أفعل في هذه المُثَل كَلِّها لأن كلاً منها اسمٌ لمطلق المثال الواقع على القسمين. وتقول: كُلُّ مفاعيل لا ينصرف، وكل فعلاء لا ينصرف، لا تصرف مفاعيل ولا فعلاء لأنهما لا ينصرفان نكرة.

وما يُقَصَدُ به مخصوص ولم يُقَصَد مُطلق الوزن جَرَى مَجْرَى الموزون لأنه كناية، فتقول: كُلُّ رجل أفعل، أو رجل أفعل، لا ينصرف لأنك صَيَّرت

فيه معنى الوصفية، فامتنع من الصرف في نفسه، كأنك قلت: رَجُلٌ أَحْمَرٌ، إذْ أُجْرِيَتْهُ عَلَى مَوْصُوفٍ كَمَا كَانَ أَحْمَرٌ جَارِيًا. وَلَوْ قَصَدْتَ الْوَصْفَ دُونَ إِجْرَاءِ عَلَى مَوْصُوفٍ، فَقُلْتَ: كُلُّ أَفْعَلٍ لَا يَنْصَرِفُ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَحْمَرَ وَشِبْهَهُ، كَمَا تَقُولُ: كُلُّ آدَمَ فِي الْكَلَامِ لَا أَضْرِفُهُ، صَرَفْتَ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَارِيًا عَلَى مَوْصُوفٍ، وَلَوْ مَنَعْتَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ صِفَةٌ، وَلَا يَكُونَ لِأَنَّهُ^(١) مِثَالٌ، فَإِذَا جَرَى وَصْفًا كَانَ فِيهِ شِبْهُ الصِّفَةِ. هَذَا مَذْهَبُ س^(٢) وَالْخَلِيلِ^(٣).

وذهب المازني إلى صرف هذا القسم، وجعله كالمثال غير المقصود لأنه مثال لا وصف، فلا عِلَّةَ لَهُ حَاشَا الْوِزْنَ انتهى. وذكر قول أبي العباس والسيرافي^(٣).

وقوله وكذا بعضُ الأعداد المطلقة الإشارة بـ «كذا» إلى أنها أعلام
[١/١٤٢: ١] تمنع / الصرف للعلمية والتأنيث، والمعني بقوله «مطلقاً» هي التي لم تُقَيَّدَ
بمعدود محذوف ولا مذكور، إنما دُلَّ بها على مجرد العدد، وكانت أعلاماً
«لأنَّ كلاًَّ منها يَدُلُّ على حقيقة معينة دلالة خارجة من الشركة متضمنة الإشارة
إلى ما ارتسم به» قاله المصنف^(٤). قال: «ولو عُوْمِلَ بهذه المعاملة كُلُّ عدد
مُطلق لصَحَّ»^(٤). ويعني بهذه المعاملة الْعَلَمِيَّة. وقال: «ولو عُوْمِلَ بذلك غيرُ
العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ لأنَّ الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف
العدد، فإن حقائقه لا تختلف»^(٤). ويعني بالاختلاف في حقائقها أن الرُّطْلَ
والقَدَاحَ ونحوهما تختلف باختلاف المواضع، فلا تَدُلُّ على حقيقة معينة، أمَّا
العددُ فالثلاثةُ ثلاثةٌ عند كُلِّ أحدٍ، وفي كل مكان، وفي كل لغة.

ومثال كون بعض الأعداد المطلقة لا تنصرف قولهم: سِتَّةٌ ضِعْفُ

(١) ك، ن: ولا يكون نكرة.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٣) موضع هذه الجملة في ح، ص، م بعد قوله السابق: «ذهب المازني إلى صرف هذا القسم».

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فُتْمَنَع الصرف للتأنيث والعَلَمِيَّة كما قلنا، ولم يحفظ المصنّف في ذلك خلافاً.

وذكر صاحب^(١) رُؤُوس المسائل في ذلك خلافاً، قال: وإذا قلت: ستة ضعف ثلاثة، وثمانية ضعف أربعة، لم تصرف الستة ولا الثمانية عند الزمخشري^(٢)، وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة.

ص: وَكُنُوا بِفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ عَنْ نَحْوِ: زَيْدٍ وَهِنْدٍ، وَبِأَبِي فُلَانٍ وَأُمِّ فُلَانَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ^(٣) وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَبِالْفُلَانِ وَالْفُلَانَةِ عَنْ لَاحِقٍ وَسَكَابٍ، وَبِهَنْ وَهَنَةٍ أَوْ هَنْتٍ عَنْ اسْمٍ جَنْسٍ غَيْرِ عِلْمٍ، وَبِهَنْتٍ عَنْ جَامِعَتٍ وَنَحْوِهِ، وَبِكَيْتٍ أَوْ كَيْةٍ وَبِذَيْتٍ أَوْ ذَيْةٍ وَكَذَا^(٤) عَنْ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تُكْسَرُ أَوْ تُضَمُّ تَاءُ كَيْتٍ وَذَيْتٍ.

ش: أشار بقوله «عن نحو زيد وهند» إلى الأعلام أولي العلم، ففُلَانٌ كناية عن عِلْمٍ مذكّر من ذوي العقل، وفُلَانَةٍ كناية عن عِلْمٍ مؤنث من ذوات العقل، وكذا أبو فُلَانٍ وأُمُّ فُلَانٍ كَأَبِي زَيْدٍ وَأُمِّ بَكْرٍ. وأشار بقوله «عن لَاحِقٍ وَسَكَابٍ» إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة. وزادوا الألف واللام فرقاً بين كِنَايَةٍ عَنْ عِلْمٍ مَن يَعْقِلُ وَبَيْنَ كِنَايَةٍ عَنْ عِلْمٍ مَا لَا يَعْقِلُ. وأشار بـ «هَنْ» إلى مذكر اسم الجنس، وبـ «هَنَةٍ أَوْ هَنْتٍ» إلى مؤنث اسم الجنس. ولما كان الغرض من الكناية الستر كَثُرَتِ الْكِنَايَةُ عَنْ الْفَرْجِ بـ «هَنْ»، وعن فعل الجَمَاعِ بـ «هَنْتٍ». ويقال للمرسل بحديث: قُلْ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، أَوْ قُلْ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ، بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح، وقد يقع مقامهما

(١) إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أَصْبَغٍ أَبُو إِسْحَاقَ الْقُرْطُبِيُّ الْأَزْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَنَاصِفِ [٦٢٧ هـ - ...] شيخ العربية، وواحد زمانه بإفريقية. ولي قضاء دانية وغيرها، أخذ العربية عن أبي ذر الخشنّي، وروى عن أبي القاسم بن بقي. وروى عنه القاضي أبو القاسم بن ربيع. وكتابه المذكور هو في الخلاف بين النحويين. التكملة لابن الأبار ١: ١٤٣ [الترجمة ٤٤١]، وبغية الوعاة ١: ٤٢١، وجمع الهوامع ٥: ٣٠٥.

(٢) المفصل ص ١١، وشرحه لابن يعيش ١: ٣٧، ٣٩.

(٣) ك: عن نحو أبي بكر.

(٤) م، وشرح التسهيل: أو كذا.

«كذا وكذا»، ملخص من كلام المصنف في الشرح^(١).

وقال بعض أصحابنا: الوجه في فُلان وفُلانة أنه ينطلق كناية عن كل عَلم في الرجال والنساء، إما لإضراب^(٢) المتكلم عن ذلك العَلم نسياناً أو إبهاماً، وليس بعَلم في الجنس لأن العَلم الجنسي إنما يكون في البهائم لاستواء آحاد الجنس منها بالنسبة إلينا، وطامِر بن طامِر من الأعلام لأنه اسم لكل بُرْعوث، وهو / من الطُمور، وهو الوَثْب، خُصَّ بذلك وإن كان غيره يَثِب. وقال الأستاذ أبو علي: طامِر اسم عَلم كأسمية.

وقال ابن خَرُوف: وهَنُ بن هَنٍ بمنزلة فُلانِ بن فُلان. وهنا نَظَر س^(٣) بأنَّ الهَن والهَنة للمعنة، وليس كذلك بغير لام. وقال ابن الأعرابي: قالت هندُ بنتُ الحُصَّ لأبيها: «يا أبتِ مَخَضَتِ الفُلانة»^(٤) لناقة لأبيها.

وقال أبو العباس: وأما قولُهم طامِرُ بنُ طامِرٍ وهَنُ بنُ هَنٍ فإنه معرفة كما كان ابن عِرْس وهَنْتُ بنتُ هَنَتٍ، كلُّه كناية كفُلان^(٥) بن فُلان، وهي معرفة لأنه أريد به زَيد بن زيد^(٦). قال الأستاذ أبو بكر: هذا نَصُّ^(٧) بأن هَنَتاً كناية عن علم إلا أنه لما لا يعقل. وقال الأستاذ أبو علي: الهَنُ والهَنْتُ كناية عن النكرات خاصة، والفُلان كناية عن عَلم غير عاقل. وقال ابن تَقِي^(٨): ويقال في الآدميين أيضاً هَنْتُ وصلاً، وهنة وقفاً، وفي غيرهم هنة

(١) شرح التسهيل ١: ١٨٥.

(٢) ك: لإضمار.

(٣) قال: «إذا كنيت عن غير الآدميين قلت: الفُلان والفُلانة، والهَنُ والهَنة، جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهائم» الكتاب ٣: ٥٠٧.

(٤) اللسان (مخض). مخضت الناقة: أخذها الطلق.

(٥) س: لفلان.

(٦) ص، م: زَم بن زَم.

(٧) ك: نظر. ن: نظر لأن.

(٨) عبد الواحد بن محمد الجذامي المالقي أبو عمرو - أو أبو عمر - بن تقي [٦٣٧ هـ - ...]، =

وصلاً ووقفاً فرقاً بينهما. وقال أبو الحسن: هذه كنايات وضعت للتذكير عند النسيان، وقد تكون للإضراب عن العلم. انتهى.

وَكَيْتَ كَيْتٌ^(١)، وَذَيْتَ ذَيْتٌ^(٢) يقالان بالعطف وبغير العطف، وهي كناية عن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب. وقال ابن تقيي: كَيْتٌ وَكَيْتٌ كناية عن الحديث الذي تُريد إبهامه، كما أنَّ فلاناً كنايةً عن عَلمٍ لا يعرفه المخاطب.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء الثاني من كتاب «التذيل والتكميل»
بتقسيم مُحققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -
الجزء الثالث، وأولُهُ:
«بابُ الموصول»

= روى عن الشلوبين، وروى عنه ابنا أخته أبو عبد الله وأبو جعفر الطنجاليان. كان مقرئاً مجوداً محدثاً ماهراً في علم العربية. سكن بأخرة مراكش، وفيها توفي. الذيل والتكملة ١ : ٦٨ - ٦٩.

(١) كيت: سقط من ص، م، ن.

(٢) ذيت: سقط من ص، م.

التَّيْنِيَّةُ وَالْكَفَى

في سُرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيصَةَ الْهَنْزَلِي

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْزَلَوِي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الثالث

دار الفقه
دمشق



التَّائِيَّةُ وَالْكَائِيَّةُ

في مَنِيَّةِ
كَتَابِ الشَّهْرِ

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ ~ ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة

تُطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عبر طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: بابُ الموصول

وهو من الأسماء ما افتقر أبدأً إلى عائدٍ أو خَلَفِهِ، وجُمْلَةٌ صريحةٌ أو مُؤَوَّلَةٌ غيرَ طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ. ومن الحُرُوف ما أَوَّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَحْتَجْ إلى عائدٍ.

ش: الموصولُ الاسميُّ والموصولُ الحرفيُّ كلاهما مَخْصُورٌ بِالْعَدِّ، فلا يُفْتَقَرُ في تعريفهما^(١) إلى الحَدِّ، وقد حَدَّهما المصنّف، فبيّن بقوله «من الأسماء» أنه يَحُدُّ الموصولَ الاسميَّ.

فقوله «ما افتقر» جنس، وجاء فيه بلفظ «ما» الدالة على الإبهام، وينبغي أن لا يؤتى في الحد بلفظ مُبْهَمٍ، وشَمَلَ الجنس كلَّ مفتقر.

وقوله «أبدأً» احتراز من النكرة الموصوفة بجُمْلَةٍ، فإنَّها حال وصفها^(٢) بها، تَفْتَقِرُ إلى ما ذكر، لكنَّ الموضع بحقِّ الأصالة لمفرد تُؤَوَّلُ الجُمْلَةُ به، ويُغْنِي ذكرُ المفرد عنها، فالافتقار إلى ما تُؤَوَّلُ به لا^(٣) إليها، وإنَّ صَدَقَ في الظاهر أنها مُفْتَقَرٌ إليها فلا يَصْدُقُ على الافتقار إليها أنه كائن أبدأً.

وقوله «إلى عائد» احتراز من «حيث» و «إِذْ» و «إِذَا»، فإنها أسماء تَفْتَقِرُ أبدأً إلى جُمْلَةٍ، لكنَّها مُسْتَغْنِيَةٌ عن عائدٍ.

(١) ك، ص، م، ف: في تعريفهما.

(٢) ص، ح: وصلها.

(٣) لا: سقط من ك.

وقوله أو خَلَفَهُ ليشْمُلُ^(١) ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خَلَفَ من الضمير، ومنه ما روي من كلامهم «أبو سعيد الذي رويت عن الخدري»^(٢) / ، و«الحجاج الذي رأيت ابن يوسف»^(٣)، ومنه قول الشاعر^(٤):

فيا ربَّ ليلي أنت في كلِّ موطنٍ وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ

يريدون: رويت عنه، والذي رأيتُه، وفي رحمته.

وقال أبو علي في التذكرة: «وقال رجلٌ يُخاطبُ ربَّه - تعالى -:

..... وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ

حمل على المعنى، وكأنه^(٤) قال: وأنت الذي في رحمتك، أو في رحمته أطمعُ، ومن الناس من لا يُجيزُ هذا» انتهى.

قال بعض أصحابنا: تقديره «أنت الذي في رحمتك أطمعُ» أولى، وأوقع الظاهر مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ، ولم يُكرر لفظ الأول، وهذا لم يُجزَّه س^(٥) في خبر المبتدأ، فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة.

وقوله وجملة صريحة أو مُؤَوَّلَةٌ مثالُ التأويل بجملة مُؤَوَّلَةٍ الوصل بالظرف والمجرور التامَّين، والصفة الواقعة صلةً للألف واللام، فإذا قلت: قام الذي عندك، أو في الدار، فإنَّ صلة الموصول جملة مُسَنَدَةٌ إلى ضمير

(١) ح: لمشتمل. م: يشمل.

(٢) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١: ١٨١، ٣٤٦، وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٨، ٨٨٩. والذي رواهما هو الكسائي.

(٣) هو مجنون بني عامر كما في شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ [الإنشاد ٣٤٢]، وليس في ديوانه. والبيت بغير نسبة في شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١: ١٨٢، ٣٤٦ وشرح التسهيل ١: ١٨٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٨، ٨٨٩. وقال العيني: قد قيل: إن قائله هو مجنون بني عامر. ١: ٤٩٧.

(٤) ك: كأنه.

(٥) الكتاب ١: ٨١.

الموصول محذوفة، وبها يتعلق حرف الجر، وهي عاملة في الظرف. وكذلك: مررت بالضارب، هو مؤول بجملة، ولذلك تعمل الصفة ماضية ومستقبلية وحالاً.

وقوله غير طَلَبِيَّة المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أخرى أن لا يتحصل بها وضوح غيرها. وما ذكره المصنف من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طَلَبِيَّة هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف:

أمّا جملة الأمر والنهي فذهب الكسائي إلى جواز ذلك، فتقول: الذي اضربه، أو لا تضربه زيد.

وأمّا جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمها عند المازني حكم الجملة الأمرية والنهيية عند الكسائي، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمه الله زيد، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، بل هو أخرى بذلك لأنه إذا^(١) أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن^(٢) يُجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأخرى.

وقوله ولا إنشائية هذا مخالف لما قَسَمَ الكلام إليه من أنه خبرٌ وطلب^(٣)، وهنا جعل الجمل ثلاثة: خبراً وطلباً وإنشاءً، وتقسيمها إلى خبر وإنشاء هو التقسيم الصحيح.

والجملة الإنشائية هي التي حُصول معناها مُقارنٌ لحصول لفظها، فلا يَصْلُح وقوعها صلة. قال المصنف في شرحه^(٤): «لأن الصلة

(١) ك: إذ.

(٢) فلأن: سقط من ك.

(٣) انظر ما سبق في ١: ٣١ - ٣٢ وما بعدهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٧ - ١٨٨.

معرفّة، والموصولُ مُعرّفٌ، فلا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الشعورِ بمعناها على الشعورِ بمعناه^(١). والمشهورُ عند النحويين تقييدُ الجملةِ الموصولِ بها بكونها معهودّةً، وذلك غيرُ لازمٍ لأنَّ الموصول قد يُراد به معهودٌ، فتكون صلته معهودّةً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، وكقول الشاعر^(٣):

[١٤٣: ١/ب] / أَلَا أَيُّهَا الْقَلْبُ الَّذِي قَادَهُ الْهَوَى أَفِقْ، لَا أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبٍ

وقد يُرادُ به الجنس، فتوافقه صلته، كقوله ﴿كَمَثَلِ الْآذِيِّ يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾^(٤)، وكقول الشاعر^(٥):

وَيَسْعَى إِذَا أَبْنَى لِيَهْدِمَ صَالِحِي وليس الذي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ

وقد يُقصدُ تعظيمُ الموصول، فتبهمُ صلته، كقول الشاعر^(٦):

فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَغْلِبْ، وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى فَمِثْلُ الَّذِي لَا قِيَتَ يُغْلِبُ صَاحِبُهُ
وقال آخر^(٧):

وَكُنْتَ إِذَا أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبْتُكَ الْمَنَاطِرُ

رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

انتهى.

(١) س: بمعناها.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧.

(٣) قيس بن ذريح. الحماسة ٢: ٢٢ [٤٧٨] وشرحها للأعلم ص ٧٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧١.

(٥) هو معن بن أوس المزني كما في الأمالي ٢: ١٠٢ والخزانة ٧: ٢٦٢ [عند الشاهد ٥٣٠].

(٦) هو ابن ميادة. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٨٧ [٥٤٠].

(٧) الحماسة ٢: ١٥ [٤٧١] وشرحها للأعلم ص ٧٧٥ - ٧٧٦ [٥٢٩]. وذكر الأنباري في

الإنصاف ص ٨٠٤ أن امرأة قالته. ك: وقال الآخر. م: أتعبتك المناظر.

وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلةً هو مذهب الجمهور^(١). وذهب هشام إلى أنه يجوز في^(٢) لَيْتَ ولَعَلَّ وعَسَى أن يقعن صلةً للموصول، فتقول: الذي لَيْتُهُ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ، والذي لَعَلَّهُ مُنْطَلَقٌ زَيْدٌ، والذي عَسَى أَنْ يَخْرَجَ عمرو.

ومما يُسْتَدَلُّ به لهشام^(٣) في وقوع «لعلّ» صلةً للموصول قوله^(٤):

وإني لَرامَ نَظْرَةَ قَبْلَ التي لعلّي - وإن شَطَطَتْ نَواها - أَزورها

والمشهور أَنَّ «عسى» إنشاءٌ لأنه تَرَجُّ، فهي نظيرة «لعلّ»، ولذلك لا يجوز وصلُ الموصول بها، لكنَّ دخولَ «هلّ» الاستفهامية عليها في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ...﴾^(٥) ووقوعها خبراً لـ «إِنَّ» في قول الراجز^(٦):

أَكثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَلْحَنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا

(١) شرح الكافية ٢: ٣٧.

(٢) في: سقط من ك.

(٣) م: ومما استدل به هشام.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٦٦١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١: ١٨٠ والبسيط لابن العليج ١: ٤٠٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٥ والخزانة ٥: ٤٦٤ - ٤٧٠ [الشاهد ٤١٥] وشرح أبيات المغني ٦: ١٩١ - ١٩٣ [الإنشاد ٦٢١] وعجزه في الديوان «لعلّي» - وإن شقت علي - أنالها. وقد أوضح البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني أن رواية الديوان هذه هي الصحيحة، وأن البيت - كما يرويه النحويون - مغير عن أصله. رمى نظره نحو كذا: توجه نحوه. والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد. وشطط: بعدت.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٦) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٣٢٢ [الشاهد ٧٤٨] أن هذا الرجز نسب إلى رؤية بن العجاج، وأنه لم يجده في ديوان رجزه. وقد ألحق بديوانه ص ١٨٥. وهو بغير نسبة في المسائل الحلييات ص ٢٥١ والخصائص ١: ٩٨ وشرح المفصل ٧: ١٤ والمقرب ١: ١٠٠ والمغني ص ١٦٤ وشرح أبياته ٣: ٣٤١. وذكر العيني أنه نسب إلى رؤية، لكن نسبته لم تثبت ٢: ١٦١. م: لَا تُكَيَّرَنَّ.

دليلٌ على أنها فعلٌ خَبَرِيٌّ، وإذا ثَبِتَ كونُها فعلاً خَبَرِيّاً فينبغي أن يجوز وقوعُها صلةً للموصولِ بلا خلافٍ.

ويحتمل أن تكون «عسى» صلةً لـ «ذا» المراد به «الذي» على أحدِ احتمالات «ذا» في قولِ الشاعر^(١):

وماذا عسى الواشونَ أن يتحدّثوا سوى أن يقولوا: إنني لك عاشقٌ
وقولِ الآخر^(٢):

وماذا عسى الحجاجُ يبلُغُ جهدهُ إذا نحنُ جاوزنا حفيرَ زيادٍ

ومَنْ مَنَعَ ذلكَ تأولَ هذا^(٣) السماع، وقد تأولوا قوله «قَبْلَ التي لعلّي» على إضمار القول^(٤) بعد «التي»، أي: قَبْلَ التي أقول لعلّي، أو على إضمار خبر «لعلّي» وجعل «أزورها» صلةً^(٥) لـ «التي»، والتقدير: قبل التي أزورها [١/١٤٤: ١] وإن شطت نواها لعلّي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة/ والموصول بجملة الاعتراض التي هي: لعلّي أبلغ ذلك.

(١) هو جميل بثينة كما في الحماسة ٢: ١٢٨ [٥٧٧] وشرحها للأعلم ص ٨٥٦ [٦٢٠] وللمرزوقي ص ١٣٨٣ [٥٧٢]. وفي الخزانة ٦: ١٥٠ - ١٥٣ [٤٤٦] أنه جميل أو المجنون. والبيت في ديوان المجنون ص ٢٠٣ وفيه تخريجه.

(٢) البيت من أبيات للفردق في ديوانه ص ١٩٠ والحماسة ١: ٣٤٠ [٢٢٩] وشرحها للمرزوقي ص ٦٧٧ [٢٢٦]. وله أو لمالك بن الريب في شرح الحماسة للأعلم ص ٢٠٦ [٦٤]. ولمالك بن الريب في الكامل ص ٦٣٠ والشعر والشعراء ص ٣٥٤ وعنه في الخزانة ٢: ٢١١ [عند الشاهد ١١٥]. وللبرج بن خنزير التميمي في معجم البلدان (حفير) ٢: ٢٧٧. حفير زياد: نهر كان احتفراه زياد.

(٣) هذا: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلوات) مخطوط، وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٥.

(٥) إيضاح الشعر ص ٤٣٧ - ٤٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ ولابن الضائع (باب الصلوات) مخطوط، وشرح الكافية ٢: ٣٧ والخزانة ٥: ٤٦٤ - ٤٦٦.

وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلةً، فزادوا^(١) فيها أنها لا تكون تعجبية ولا مُستدعيةً كلاماً قبلها.

أما اشتراط انتفاء كونها تعجبيةً فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه^(٢)! وعلة ذلك أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة تكون موضحة، فتتأفياً.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجه المنع ظاهر، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبداً إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وفي الإفصاح: «جملة الشرط والجزاء ونعم وبئس وجملة التعجب كلها تكون صلة لـ «الذي» باتفاق إلا جملة التعجب فإن فيها خلافاً» انتهى.

وفي البسيط^(٣): «وفي التعجب^(٤) والقسم^(٥) من غير إضمار القول خلاف، ووجه جوازه أنهما خبرٌ يوضحان الموصول كما يوضح الموصوف، فكما تقول: مررت برجل ما أحسنه! وبرجل لتكرمه، كذلك تقول: «مررت بالذي لتكرمه، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئَنَّ﴾^(٦) أي: للذي ليبتئن»^(٧).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٥.
(٢) أجازة ابن خروف. شرح الكافية ٢: ٣٧. وفيه أيضاً أنه منعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين لكون جملته إنشائية.

(٣) البسيط لابن العليج ١: ٤٠٨. وقد سقط كل ما نقله من البسيط من: ص، م.
(٤) أجازة ابن خروف كما ذكرنا قبل قليل.

(٥) أجازة ابن السراج. الأصول ٢: ٣٤٠. وتبعه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢٨٢ والملخص ١: ١٩٣. ومنعه قدماء النحويين. معاني القرآن للفراء ١: ٢٧٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ٧٥-٧٦. وانظر هوامش البسيط لابن العليج ١: ٤٠٨.

(٦) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٧) تنمة من البسيط.

وأما كَأَنَّ ولعلَّ وليتَ فالأحسنُ أن لا تكون في الصلة لأنها غَيِّرَتِ الخبرَ عن مُقْتَضَاهُ، وقد تدخل في الجملة مراعاةً للأصل.

«قالوا: فإذا دخل الموصول معنى الشرط لم تكن صلتها شرطاً لاجتماع الشرطين، والشيء لا يكون تمام نفسه، ولأنه لا يوضح لأنه لا يثبت له^(١).

وليس بصحيح: أما الأول فليس أحدهما هو الآخر حتى يكون الشيء تماماً لنفسه، بل كل واحد شرط على حدته لمشروطه^(٢)، كقولك^(٣): الذي إن تَطَلَّعَ الشمسُ ينظُرُ إليها فهو صحيحُ البَصَرِ. وأما الثاني فهو منقوض بالشرط الأول، وكان قد قَدَّمَ^(٤) جواز: الذي إن قامَ قامَ أبوه منطلقاً، فهذا يعني بالأول^(٥) انتهى.

وأما اشتراط كونها لا تكون مستدعيةً كلاماً قبلها فهو نحو أن تقول: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فلا يجوز ذلك لأنَّ «حتى» لا بُدَّ أن يتقدمها كلامٌ تكون «حتى» غايةً له.

وذهب^(٦) جماعة^(٧) من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عَرِيت من ضمير يعود على الموصول؛ فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه.

(١) ك، ف، ن: لنفسه.

(٢) ن، والبسيط: بمشروطه. ك، ف: على حد له بمشروطه.

(٣) في النسخ كلها: فقولك. صوابه في البسيط.

(٤) يعني صاحب البسيط، فقد ذكر جواز ذلك قبل هذا النص الذي بدأه بقوله: «قالوا: فإذا دخل...». وفي ك، ف، ن: تقدم.

(٥) البسيط لابن العليج ١: ٤٠٩ - ٤١٠.

(٦) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٢ ما عدا الحديث عن الآية ٧٢ من سورة النساء. وفي شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات): زعم بعض النحويين.

(٧) انظر معاني القرآن للقرطبي ١: ٢٧٥ - ٢٧٦ و ٢: ٢٨ - ٢٩ والأصول ٢: ٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٧ والبحر ٣: ٣٠٢.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عَرِثَ إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه.

قال أصحابنا: وذلك جائز قياساً وسماعاً:

أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّ الْجُمْلَتَيْنِ قَدْ صَارَتَا بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَلِيلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَا تُفِيدُ إِلَّا بِاقْتِرَانِهَا بِالْأُخْرَى، فَاكْتَفَى فِيهِمَا^(١) بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ كَمَا يُكْتَفَى فِي الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئُ^(٢)﴾، فَـ (لَيَبْطِئُ) جَوَابُ قِسْمٍ، وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ فِي مَوْضِعِ صِلَةٍ لـ (مَنْ)، التَّقْدِيرُ: وَإِنَّ مِنْكُمْ لِلَّذِي وَاللَّهُ لَيَبْطِئُ.

[ب/١٤٤:١]

فإن قلت: لعل (مَنْ) نكرة^(٣) / أي: لإنساناً ليبطئ؟

فالجواب: أَنَّ «مَنْ» النكرة لَا بُدَّ لَهَا مِنْ صِفَةٍ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، فَإِذَا ثَبَتَ فِي جُمْلَةِ الْقِسْمِ وَالْجَوَابِ أَنَّهَا تَقَعُ صِفَةً فَكَذَلِكَ تَقَعُ صِلَةٌ.

وَمِنَ السَّمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوقِفَنَّكُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ^(٤)﴾، فَـ (مَا) مَوْصُولَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ)، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ (إِنَّ)، وَ (لَيُوقِفَنَّكُمْ) جَوَابُ الْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ، وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ فِي صِلَةِ (مَا).

فإن قيل: لعلَّ (مَا) حرفٌ زائدٌ، وليست بموصولة؟

(١) فيهما: سقط من س. وفي بقية النسخ: فيها. والصواب «فيهما» كما في شرح الجمل لابن عصفور الذي أخذ أبو حيان النص منه كما يبدو.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٢.

(٣) ك: أنكره.

(٤) سورة هود، الآية: ١١١. وهذه قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص ٣٣٩.

فالجوابُ: أنَّ ذلك يؤدي إلى دخول لام التأكيد على مثلها، حتى كأنك قلت: لِلْيُؤْفِقِيْنَهُمْ، وذلك لا يجوز^(١).

وقد ردَّ شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا، وقال^(٢): «الممتنع أن تدخل اللام على اللام، فإذا فصل بينهما^(٣) جاز؛ ألا ترى أن القسم أيضاً فاصل في التقدير». وقال أيضاً^(٤): «لا يَمْنَعُ^(٥)»: «جاءني الذي والله لأضربنَّه» مَنْ عنده أدنى مُسْكَة من اللغة، ثم إنَّ هذا ليس لِلُّغَةِ فيه مجال، بل هو معنى لا يَصِحُّ أن يُخَالَفَ فيه أحدٌ من العقلاء لأنَّ الفطرة السليمة تقبل مثل هذا الإخبار، وهو أن تقول: زيدٌ والله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ أقسم بالله لأضربنَّه، وكذا: زيدٌ إنَّ يكرمني تحسُّنٌ حالي، وقال الشاعر^(٦):

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَوْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلَ

ومثله كثير في الكلام، ومعنى صحيح في كل لغة».

ثم^(٧) أيُّ فرق بين الوصل والخبر؟ فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل، ولهذا إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً أن يكون الضمير في إحداهما وإن لم يكن في الأخرى؛ كإجازة أبي علي «الذي يطيرُ الدُّبَابُ فيغضبُ زيدٌ» على أن يكون الضمير العائد على الموصول

(١) هنا ينتهي نص ابن عصفور في شرح الجمل.

(٢) شرح الجمل له (باب الصلات) مخطوط.

(٣) زيد هنا في شرح الجمل ما نصه: ما الزائدة.

(٤) شرح الجمل (باب الصلات).

(٥) لا يَمْنَعُ: سقط من ك.

(٦) امرؤ القيس يصف فرسه. ديوانه ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٩٠. فرجه: ما بين رجليه. بضافٍ: بذنب ضافٍ، وهو السابغ. والأعزل: المائل الذنب عن الدُّبُر عادةً لا خلقة.

(٧) من هذا الموضع إلى آخر النص عند قوله «انتهى» موضعه في شرح الجمل لابن الضائع بين النصين السابقين.

في «يغضب»، والجملة الأولى خالية عنه، لكن لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة جاز. وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يُجيز في قوله^(١):

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنُ فَأَنْفَرَقَا

رَفَعَ «البين» على أن يكون فاعلاً بـ «أَجَدَّ»، ويكون الضمير العائد على اسم «إِنَّ» في «انْفَرَقَا»، وجاز لارتباطهما بالفاء انتهى.

وزعم^(٢) الكوفيون^(٣) أن الموصول قد يجوز أن يُتْبَعَ باسم معرفة بعده، ويستغنى بذلك عن الصلة، فأجازوا أن تقول: ضربت الذي أباك. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(٤):

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مثلَ الجَدِيدَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ
وبقول الآخر^(٥):

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مِثْلَ الْجَلَمِ سَرَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْعَلَمِ

(١) هو زهير بن أبي سلمى. وعجز البيت: وَعُلِقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلِقَا. ديوانه ص ٦٣ (شرح الأعلام). الخيط: المخالط لهم في الدار. وَجَدَّ فلان في أمره وأَجَدَّ: أخذ فيه. وانفرد: انقطع.

(٢) من هنا إلى آخر قوله «فالأحرى أن يجوز ذلك إذا بقي منها بعض» في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ - ١٥٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٣ - ٢٦٤ والبسيط لابن العليج ص ٤٢٩ وحواشيه.

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٦٣ والعصديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ وشرح التسهيل ١: ٢١٨. الجدِيل: الزمام. والمحملج: المحكم القتل.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣٦٥ والعصديات ص ١٦٨ والشيرازيات ص ٤١٩ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ والبسيط لابن العليج ص ٤٢٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٣. وفي آخرهما خلاف.

إلا أن تكون المعرفة التي بعد الموصول اسماً مضمراً فإنه لا يجوز إجراؤه على الموصول والاستغناء به عن الصلة عندهم؛ لأن المضمّر لا يكون [١/١٤٥: ١] نعتاً، فتقول: ضربت الذي أنت/، أي: الذي هو أنت، ولا يجوز عندهم: ضربت الذي إياك.

وهذا الذي ذهبوا إليه عند البصريين^(١) باطل، لا بُدَّ للموصول عندهم من صلة، ولا حُجّة لهم في البيتين لأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفة لفهم المعنى، التقدير: اللذين عادا مثلَ الجديّين، والذي عادَ مثلَ الجَلَم، فحذف، ولم يبق من الجملة إلا الحال، وإذا كانت الجملة الواقعة صلةً كما تقدم يجوزُ حذفُها بأسرها فالأخرى أن يجوزَ ذلك إذا بقيَ منها بعضٌ.

وزعم الكوفيون^(٢) أيضاً أن مثلاً تقع صلة للموصول. واستدلوا بالبيتين السابقين، وذلك بناءً منهم على أن «مِثْلُكَ» تستعمل ظرفاً، وهذا مُقَرَّر في عِلْم الكوفيين أنَّ «مِثْلُكَ» تكون مَحَلّاً^(٣)، وستعرض لذلك في باب المبتدأ والخبر، إن شاء الله.

ورُدَّ^(٤) استدلالهما^(٥) بأنه يحتمل أن تكون الصلة محذوفة، أي: صاراً مثل، وصار مثلاً، فحذف الجملة، وأبقى معمولها، وإذا حذفت الجملة بأسرها في قوله^(٦):

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٨ والمحتسب ١: ٢٣٤ - ٢٣٥ والجامع لأحكام القرآن ٩٣: ٧.

(٢) العضديات ص ١٦٧ - ١٦٩ وشرح المفصل ٣: ١٥٣ - ١٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٤ - ٢٦٥ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٣) يعني: ظرفاً. انظر المصطلح النحوي ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) مخطوط.

(٥) لعله يعني الكسائي والفراء لأنهما هما اللذان استدلا بذلك.

(٦) هو سُليمان بن ربيعة السَّيِّدي. وصدر البيت:

ولقد رأيتُ نأى العشيرة كُلِّها

النوادر ص ٣٧٤ - ٣٧٦ والأمالى ١: ٨١ - ٨٢ والحماسة ١: ٢٨٦ [١٨١] وإيضاح =

وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي

أي: اللَّتْيَا صَغُرَتْ وَالَّتِي عَظُمَتْ، فالأخرى أن تُحَذَفَ وَيَبْقَى منها بعضٌ.

وقوله ومن الحروف ما أَوَّلَ مَعَ ما يليه بمصدرٍ، ولم يَخْتَجِ إلى عائِدِ أي: والموصول من الحروف. و«ما أَوَّلَ» جنسٌ يتناول «صَه» ونحوه من أسماء الأفعال، فإنه يُؤَوَّلُ بمصدرٍ معرفةٍ إن لم يُنَوَّنْ، وبمصدرٍ نكرةٍ إن نُونَ. ويتناول أيضاً الفعل المضاف إليه، نحو: حينَ قمتَ قمتُ، معناه: حينَ قيامِك. ويتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١) أي: العَدْل. قال المصنف^(٢): «فاحتزتُ من هذه الأشياءِ ونحوها بقولي «مَعَ ما يليه»، فإنَّ هذه الأشياءَ مُؤَوَّلَةٌ بمصادرٍ لا مَعَ شيءٍ يليها، بخلاف الحروف الموصولة، فإنها تُؤَوَّلُ بمصادرٍ مَعَ ما يليها من صلاتها» انتهى.

وفيما ذكر مُنَازَعَةَ، وذلك أَنَّ «صَه» اسمُ فعلٍ، فمدلولُهُ لفظُ فِعْلٍ، وإذا كان مدلولُهُ لفظَ فِعْلٍ فكيف يُؤَوَّلُ بمصدرٍ؟ ولو كان مُؤَوَّلًا بمصدرٍ على مذهبه لكان له موضع من الإعراب، والمصنف^(٣) لا يرى له موضعاً من الإعراب؛ لأنه من حيث أَوَّلُهُ^(٤) بمصدرٍ لا بُدَّ أن يكون ذلك المصدر إما في موضع رفع أو نصب أو جَرٍّ، فيلزم من حيث إنَّه لا موضعَ له من

= الشعر ص ٤٢٥ وأمالى ابن الشجري ١: ٣٥ والبسيط لابن العليج ص ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٥٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٢. وإن رمت المزيد فانظر حواشي هذه المصادر. والبيت أيضاً من قصيدة لعباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦٢ [الأصمعية ٥٦]. وبعضهم يجعل اسم الشاعر: سَلَمَى. وقيل: سَلْمَان. رأيت: أصلحت. والثأى: الفساد. ك: وكففت.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٣ - ١٣٨٤.

(٤) ص: تأوله.

الإعراب أن لا يكون مؤولاً بمصدر.

وأما قوله: يتناول أيضاً (هُوَ) من قوله ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ فلا يقال إنَّ (هُوَ) يتأول بمصدر؛ إذ الضمير إذا عاد على شيء لا يقال فيه إنه يتأول بذلك الشيء، لو قلت: زيد هو الفاضل، وأعربنا هو مبتدأ، لا نقول إنه يتأول بالاسم العَلَم الذي هو زيد، ولو قلت: خرج أخوك، فقال قائل: هُوَ من أهل الخير، لا نقول إنَّ «هُوَ» يتأول باسم مضاف إلى ضمير، وهو «أخوك»، فكذلك «هُوَ»، هُوَ عائد على المصدر المفهوم مما قبله، فلا يقال إنه يتأول بمصدر. والحروف المصدرية قليلة جداً، فالذي كان^(١) يناسب أن تُعَدَّ لا أن تُحَدَّ كما قلنا/ في أول كلامنا على الموصول^(٢).

وقوله ولم يَخْتَجِ إلى عائد احترازٌ من «الذي» الموصوف به مصدرٌ محذوف، فإنه يدل على المصدر، ولا بُدَّ له من عائد، نحو: قمتُ الذي قمتَ، تريد: القيام الذي قمتَ، فهذا لا بُدَّ من تقدير عائد، أي: قمته. قال المصنف^(٣): «ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾»^(٤) أي: كالخوض الذي خاضوه، حَذَفَ الخوض، وأقام (الذي) مقامه، وحُذِفَ العائد إلى (الذي) لأنه منصوب متصل بفعل، وحَذَفُ مثله كثير انتهى.

وهذا المثال أيضاً لا يتعين لما^(٥) ذكر؛ بل قالوا^(٦) يكون مما حذفت منه النون، أي: كالذين، أو صفة لمفرد في معنى الجمع، أي: كالجمع الذي خاضوا، ويكون قد جمع الضمير في الصلة على معنى «الذي» لا على لفظه.

(١) كان: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ٥ من هذا الجزء.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٨.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٥) ص، ح: كما.

(٦) شرح المفصل ٣: ١٥٦ والبسيط لابن العلي ص ٣٦٢.

وَجَوَزَ الكوفيون^(١) والمصنف^(٢) أن تكون (الذي) مصدرية، فينسبك منها ومن صلتها مصدر، وتكون حرفية لا يعود عليها ضمير، أي: وخضتم كخوضهم، ومع هذه الاحتمالات لا يتعين ما ذكر في الآية.

ص: فَمِنْ الأسماءِ الذي والتي للواحدِ والواحدة، وقد تُشَدَّدُ ياءُهما مكسورتين أو مضمومتين، أو تُحذفان ساكناً ما قبلهما أو مكسوراً، وتُخْلَفُهُما في التثنية علامتها مُجَوِّزاً تشديداً نونها وحذفها. وإنْ عُنِيَ بـ «الذي» مَنْ يَعْلَمُ أو شَبَّهَ فجمعه «الذين» مطلقاً، ويُغْنِي عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً، ورُبما قيل «اللَّذُون» رفعاً.

ش: بَدَأَ المصنف بالذي والتي لأنهما - وإن كانا مبنيين - ظَهرَ فيهما تصرُّفٌ ما كالتثنية والجمع والتصغير، فصار فيهما بذلك شَبَّهٌ بِالْمُعْرَبِ، ولأنه إذا التبسَ كَوْنُ غَيْرِهِما مَوْصُولاً اخْتِياراً بصلاحية الذي والتي موضعه.

واللام والياء في «الذي» أصلان لأنه اسم ظاهر، فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة.

وقال الكوفيون^(٣): الاسمُ الذالُّ وحده لأن الياء تسقط في التثنية، ولو كانت أصلاً لم تسقط، ولحذفها في الشعر وتسكين الذال، واللام زیدت

(١) نسب للفراء في شرح التسهيل ١: ٢١٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥ - ٢٦٦ وفيه أن ابن خروف قد اختاره. والذي في معاني القرآن للفراء ١: ٤٤٦ أن «الذي» صفة لمصدر محذوف، فقد قال: «يريد: كخوضهم الذي خاضوا». وجعل «الذي» مع ما بعده من الفعل في تقدير المصدر حكاه أبو الحسن عن يونس، وحكي عن بعض الكوفيين. الشيرازيات ص ٤٢٢ والعصديات ص ١٦٩ - ١٧٠ حيث سماهم «البغداديين». ونسب إلى يونس والأخفش في كشف المشكلات ص ٥١٩ - ٥٢٠. وانظر حواشيه ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١٨ - ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٥.

(٣) الإنصاف ص ٦٦٩ - ٦٧٧ [٩٥] وشرح المفصل ٣: ١٣٩ وشرح الكافية ٢: ٣٩ - ٤٠ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٨٩. وحجتهم في اللباب للعكبري ٢: ١١٤ - ١١٥. وانظر الأصول ٢: ٢٦٣.

ليمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخل اللام على متحرك.

قالوا: والجواب عما قاله الكوفيون أنه ليس بثنية حقيقة، وحذفها في الشعر من الشذوذ لا يدل على زيادتها، وقد حُذِفَ كثير من الأصول في الشعر. والألف واللام في «الذي» زائدتان لا للتعريف، والتعريف بالصلة بدليل تعرف مَنْ وما بها إذ لا لام فيهما، ولأنهما لو حَصَّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة؛ إذ جميع ما تَدْخُل عليه لَامُ التعريف كذلك، ورُبَّ زائد يلزم كالفاء في: خرجتُ فإذا زيد. انتهى هذا الرد^(١)، وفيه مناقشة.

وفي البسيط ما ملخصه: «مذهب س^(٢) أن أصل الذي لذي كعمي، ومذهب الفراء^(٣) أن أصله «ذا» التي لاسم الإشارة»^(٤). «وكذا التي أصلها عند س لتي، وعند الفراء^(٥) تي. ومذهب الشَّهيلي^(٦) أن أصل الذي ذو [١/١٤٦: ١] بمعنى صاحب»^(٧). / وللْفراء^(٨) والسهيلي^(٩) تقديراتٌ حتى صارت «الذي» في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحاً.

وقوله للواحد أي: للمذكر سواء أكان من ذوي العلم أم غيرهم.

- (١) انظره في الباب للعكبري ٢: ١١٥ - ١١٦.
- (٢) الكتاب ٣: ٢٨١ وشرحه للسيرافي ٤: ١٢٠ أ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١١. ونسب إليه وإلى سائر البصريين في الأزهية ص ٣٠١. ونسب إلى البصريين في أمالي ابن الشجري ٣: ٥٢ والإنصاف ص ٦٧٠ وشرح المفصل ٣: ١٣٩.
- (٣) اللامات للزجاجي ص ٤٨ والأزهية ص ٣٠١ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٢. ونسب في الأصول ٢: ٢٦٣ إلى غير البصريين.
- (٤) البسيط لابن العليج ص ٣٤٠.
- (٥) في شرح المفصل ٣: ١٤٢ ما نصه: «وقال الكوفيون: هي منقولة من تا في الإشارة، وأصل تا عندهم التاء وحدها».
- (٦) نتائج الفكر ص ١٧٧ - ١٧٨.
- (٧) البسيط لابن العليج ص ٣٦٦.
- (٨) انظر اللامات للزجاجي ص ٤٨ والبسيط لابن العليج ص ٣٤٠ - ٣٤١.
- (٩) انظر نتائج الفكر ص ١٧٧ - ١٧٨.

والواحدة أي: للمؤنث سواء أكانت من ذوات العقل أم غيرهن.

وقوله وقد تُشدَّد ياءاهما مكسورتين مثاله قول الشاعر^(١):

وليس المال فاعلمه بمالٍ وإن أغناكَ إلا للذي
يَنالُ به العلاء، ويصْطَفِيهِ لأقرب أَقْرَبِهِ وللقَصِي

ويُروى: وإن أرضاك إلا للذي. هكذا أنشد هذا البيت المصنف^(٢)،
وأنشد غيره^(٣):

.....
وإن أنفقته إلا الذي
تَنالُ به العلاء وتَصْطَفِيهِ لأقرب أَقْرَبِكَ وللقَصِي

فعلى ما أنشده المصنف يكون «إلا للذي» استثناء مفرغاً، ويكون
«للذي» واقعاً على الشخص، والتقدير: وليس المال فاعلمه بمالٍ لأحدٍ إلا
للشخص الذي يَنالُ به العلاء. وعلى ما أنشده غيره يكون استثناء من المال،
ويكون «الذي» وقع على المال لا على الشخص، إذ^(٤) التقدير: وليس المال
فاعلمه بمالٍ وإن أغناكَ إلا المال الذي تَنالُ به العلاء وتَصْطَفِيهِ لأقرب أَقْرَبِكَ
وللقَصِي.

وظاهر قول المصنف «وقد تُشدَّد ياءاهما مكسورتين» أنهما يُبنيان على

(١) البيتان في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٠ والأزهم ص ٣٠٣ ودقائق التصريف ص ٥٤٢
وأما ابن الشجري ٣: ٥٤ والإنصاف ص ٦٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠
ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤
والمباحث الكاملية ١: ٢٦٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٠ والبسيط لابن العليج
ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ورصف المباني ص ١٦٣ وانظر الخزانة ٥: ٥٠٤ - ٥٠٥ [الشاهد ٤١٩].
وقد نسبهما محقق شرح الجمل للحطيفة، ولم أجدتهما في ديوانه.

(٢) في شرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤. وكذا أنشده غيره.

(٣) التوطئة ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبدي ص ٤٧٠
وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط ورصف المباني
ص ١٦٣.

(٤) ك: الذ.

الكسر، وأنّ ذلك جائز في الذي والتي. أما البناء على الكسر فليس يظهر في الرواية التي أنشدها المصنف، وهي قوله «إِلَّا لِلَّذِي» لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر. وأما في إنشاد غيره «إِلَّا الَّذِي تَنَالُ بِهِ» على الخطاب بـ «تَنَالُ» وبقوله «وَتَصْطَفِيهِ» و «أَقْرَبِيكَ» فإنّ فيه دليلاً على البناء.

وقد زعم أبو موسى^(١) أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة. وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تُبنى على الكسر؛ إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب.

وذكر بعض أصحابنا^(٢) أن في «الذي» إذا شددت البناء على الكسر والجري بوجوه الإعراب.

وأما جواز ذلك في الذي والتي فإنّ التشديد سُمع في «الذي»، وأما في «التي» فلا يُحفظ ذلك. وكأنّ المصنف اعتمد على أبي موسى في «الكرّاس»^(٣) له حيث ذكر ذلك. وأما مَنْ تعرض لحصر لغات «التي» كالدينوري^(٤) في «المهذب»، والهرّوي في «الأزھية»^(٥)، والجوهري في «الصحاح»^(٦)، فلم يذكروا ذلك في كتبهم.

وقوله أو مضموتين مثاله ما أنشده المصنف من قول الشاعر^(٧):

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِي

(١) يعني الجزولي. ولم أقف عليه في الجزولية، وهو في المباحث الكاملية ١: ٢٦٢ ضمن نص الجزولية عن إحدى نسخها حيث قال: «والذي بتشديدها وإجرائها بحسب العوامل».

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٢٦٢.

(٣) يعني «الجزولية» انظر ذلك في ص ٥٣ منه.

(٤) تقدمت ترجمته في ١: ١٣١.

(٥) الأزھية ص ٣١٢.

(٦) الصحاح (لتي).

(٧) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

وظاهر كلام المصنف أنها تكون مبنية على الضم مشددة^(١).

ولا حجة في هذا البيت على البناء إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب، كما ذكروا أنه يجوز في «الذي» مشددة/ الجري بوجه الإعراب. [١: ١٤٦/ب]

وقوله أو تُحذفان ساكناً ما قبلهما مثاله^(٢):

فلم أَرِ بَيْتاً كَانَ أَحْسَنَ بِهَجَةٍ مِنَ اللَّذِّ بِهِ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرُ
وقال^(٣):

مَا اللَّذِّ يَسُومُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدٍ بِالْبِرِّ إِلَّا كَمَثَلِي الْبَغْيِ عُذْوَانَا
وقال^(٤):

فَمَا نَحْنُ إِلَّا مِنْ أَنْاسٍ تُخَرِّمُوا بِأَذْنَى مِنَ اللَّذِّ نَحْنُ فِيهِ وَأَوْفَرَا
وقال آخر^(٥):

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَاللَّذِّ تَزْبِي زُبْيَةً فَاصْطِيدَا
وقال آخر^(٦):

(١) ذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٠ أن فيها خلافاً، فهي مبنية على الضم أو على الكسر أو معربة.

(٢) البيت في جمهرة اللغة ص ٦٥٠، ٨٥٩ والإنصاف ص ٦٧١ وشرح التسهيل ١: ١٨٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩. ك: كمثلي.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٨٩. وآخره فيه: وأبرأوا.

(٥) رجل من هذيل لم يُسم. شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ والكامل ص ٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢٠٧ والتمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٣ والتوطئة ص ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ ولابن الضائع (باب الصلات) مخطوط وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ٢٦٣ وللأبدي ص ٤٧١ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٥ والبسيط لابن العليج ص ٣٤٥ ورصف المباني ص ١٦٣. الزبية: مَصِيدَة الأسد، ولا تتخذ إلا في قَلَّةٍ أو رابية أو هضبة، أو حَفيرة يستتر فيها الرجل للصيد.

(٦) البيت في الأزهية ص ٣١٢ وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ٦ [الشاهد ٤٢٢].

فَقُلْ لِلَّهِ تَلَوُّمُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ
وقال آخر^(١):

أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْتُ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذَّلَّ . . . فَأَصُوا ذَوِي غِنَى وَاعْتَازَ
وقوله أو مكسوراً مثاله قولُ بعضِ بني تميم^(٢):
وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقوله^(٣):

لَا تَعْدُلِ اللَّذِ لَا يَنْفَكُ مُكْتَسِبًا حَمْدًا، وَلَوْ كَانَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ
وقال الفراء: ومن العرب من يقول: «هو اللَّذِ قال ذلك».

ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياء شيئاً، لكن ذكر ذلك فيها الدِّيَنُورِيّ
والهَرَوِيّ^(٤) والجوهري^(٥)، إلا أن المصنف في بعض نسخ شرح هذا الكتاب
أنشد على ذلك قولَ الشاعر^(٦):

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠. أَوَيْتُ فَلَانًا وَأَوَيْتُهُ: أنزلته بي. وَأَصَّ يَيْضُ: صار. ك: أَوْتُ.
(٢) التمام ص ٤٢ والأزهية ص ٣٠٢ وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٣ والإنصاف ص ٦٧٦ والتوطئة
ص ١٧٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠١ وللورقي ١: ١٦٣ وللأبدي ص ٤٧١ وشرح
الجمال لابن عصفور ١: ١٧٠ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٤
ورصف المباني ص ١٦٣ والبسيط لابن العليج ص ٣٤٥ والخزانة ٥: ٥٠٥ - ٥٠٦ [الشاهد
٤٢٠]. كانت: أي: الدنيا أو الأرض. والبر: خلاف البحر. والأصم: من الصَّمَم، أراد به
المُصَمَّت الذي لا جوف له. والمشمخر: العالي البالغ الارتفاع.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨٩.
(٤) كذا! وليست هذه اللغة في مطبوعة «الأزهية»، ويبدو أنها سقطت أثناء الطبع؛ لأنه ذكر أن
في «التي» أربع لغات، وليس في المطبوعة سوى ثلاث. وهي في أمالي ابن الشجري ٣:
٥٩. وابن الشجري يأخذ عن الأزهية كثيراً.

(٥) الصحاح (لتي).

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

شُعِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيْمَنُكَ، فَمَثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ

وَمَنْ ذَهَبَ^(١) إِلَى أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ فِي يَاءِ الَّذِي وَالتِّي مِنْ التَّشْدِيدِ فِي الْيَاءِ، وَمِنْ حَذْفِهَا وَالْاجْتِزَاءِ بِالْكَسْرِ عَنْهَا، وَمِنْ حَذْفِهَا وَتَسْكِينِ الْمَكْسُورِ، مُخْتَصِّصٌ بِالشَّعْرِ، فَمَذْهَبُهُ فَاسِدٌ، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ^(٢) أُمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ^(٣) عَلَى أَنَّهَا لُغَاتٌ فِي الَّذِي وَالتِّي.

قَالَ الْفَرَاءُ: «وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ اللَّذِ قَالَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ فِي الْوَاحِدِ: هُوَ اللَّذِ قَالَ ذَاكَ، بِجَزْمِ الدَّالِّ، وَفِي الْوَاحِدَةِ: هِيَ اللَّتِ قَالَتْ ذَلِكَ» أَنْتَهَى.

وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٤) مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ تَشْدِيدَ الْيَاءِ فِي «التِّي» لَا نَحْفَظُهُ، لَكِنْ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا^(٥) نَصَّ عَلَيْهِ كـ «الَّذِي» سِوَاءً.

وَقَوْلُهُ وَتَخَلَّفُهَا أَيُّ: تَخَلَّفَ يَاءُ الَّذِي وَيَاءُ التِّي فِي التَّثْنِيَةِ عَلَامَتُهَا أَيُّ: الْأَلْفُ رَفْعاً وَالْيَاءُ نَصْباً وَجَزْأً، تَقُولُ: اللَّذَانِ / وَالتَّانِ، وَرَأَيْتَ اللَّذَيْنِ، [١/١٤٧: ١] وَمَرَرْتُ بِاللَّذَيْنِ، وَكَذَلِكَ «التِّي».

وَقَوْلُهُ مُجَوِّزاً تَشْدِيدُ نُونِهَا أَيُّ: نُونُ التَّثْنِيَةِ. وَتَخْفِيفُ النُّونِ لُغَةُ الْحِجَازِ وَبَنِي أَسَدٍ، وَتَشْدِيدُهَا لُغَةُ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ. وَظَاهِرُ^(٦) كَلَامِ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ التَّشْدِيدِ مَعَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ.

(١) كَالشُّلُوبِينَ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ ص ٦٠٢ - ٦٠٣، وَنَصَّهُ فِي الْمُبَاحِثِ الْكَامِلِيَةِ ١: ٢٦٣ - ٢٦٤، وَعَنِ اللَّوْرُقِيِّ أَخَذَهُ الرَّضِيُّ. شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢: ٤٠ حَيْثُ يَسْمِيهِ «الْأَنْدَلُسِيَّ». وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الضَّائِعِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (بَابُ الصَّلَاتِ) مَذْهَبَ الشُّلُوبِيِّ، وَرَدَّ عَلَيْهِ.

(٢) ص، م، ح: نَقَلَهَا.

(٣) كَالزَّجَاجِ فِي مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ١١٠ - ١١١ وَفِيهِ اللَّغَاتُ فِي «الَّذِي» فَقَطْ.

(٤) تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي ص ٢٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٥) كَالْجَزُولِيِّ فِي الْجَزُولِيَّةِ ص ٥٣ وَالْأَبْذِيِّ فِي شَرْحِهَا ص ٤٧٢ وَابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ١: ١٧٠ - ١٧١ وَابْنُ الضَّائِعِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ (بَابُ الصَّلَاتِ).

(٦) ك: فَظَاهِرٌ.

وفي البسيط^(١): «وفيه وجهان: تشديد النون لغة قريش^(٢)، وتخفيفها»^(٣). فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون، وقد قرئ في السبعة ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ﴾^(٤)، وأما مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضهم في قوله ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٥).

وذكر المصنف^(٦) أنَّ التشديد قصد به التعويض مما حذف من الاسم المفرد في التثنية؛ لأن القياس كان يقتضي أن لا يُحذف منه شيء، فكان يقال: اللذان كما قالوا: الشَّجِيانِ، لكنهم حذفوا الياء في التثنية، فناسب أن يُعوَّضوا من ذلك المحذوف التشديد في النون. ويحتاج في دعوى هذا إلى دليل.

ولمذَّع أن يدعي^(٧) أنَّ هذه الزيادة في النون إنما هي للفرق بين تثنية المبني وتثنية المُعْرَب لا للتعويض من المحذوف؛ كما فرقوا بالحركة بين المُعْرَب والمبني في قَبْلُ وبعْدُ، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمة. وكل واحد من القولين دعوى.

وفي البسيط^(٨) أقوالٌ في تشديد النون لِمَ شُدَّتْ، لا يقوم لشيء منها دليل.

(١) البسيط لابن العليج ١: ٣٥٨.

(٢) ذكر ذلك قبله الهروي في الأزهية ص ٣٠٦ وابن الشجري في أماليه ٣: ٥٥.

(٣) بعده في البسيط: «وهي الوجه».

(٤) سورة النساء، الآية: ١٦. وتشديد النون قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٢٩. وهي قراءة ابن كثير. السبعة ص ٢٢٩.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩١. وقد سبق ابن مالك في ذلك. الحجة للفارسي ٣: ١٤١ - ١٤٤.

والأزهية ص ٣٠٧. وانظر عللاً أخرى في شرح المفصل ٣: ١٤٢ وشرح ألفية ابن معط

ص ٦٩١.

(٧) أمالي ابن الشجري ٣: ٥٦.

(٨) البسيط لابن العليج ١: ٣٥٨ - ٣٥٩.

وقوله وحذفها الحذف لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة^(١)،
يقولون: هما اللذا قالا ذلك، بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذلك، وعليه
قوله في تشية الذي^(٢):

أَنِّي كَلِيبٌ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ، وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا
وقال^(٣):

وعكرمة الفياض منا وَحَوْشَب هما فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَا لَمْ يُعَمَّرَا
وقال^(٤):

وَخَوْصَاءَ وَرَأْلَانَ الـ لَذِي دَلَا عَلَى الْحَجِّ
وقال في تشية التي^(٥):

هما اللتا لو وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمُ عَمِيمٌ

وقوله وإن عني بـ «الذي» مَنْ يَعْلَمُ أَوْ شَبَّهُهُ يَعْنِي بِشَبْهِهِ الْأَصْنَامَ الَّتِي
عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِذْ نَزَلُوهَا مِنْزَلَةً مَنْ يَعْلَمُ حَتَّى^(٦) عَبْدُوهَا. فَمِثَالُ إِطْلَاقِ
«الَّذِينَ» عَلَى مَنْ يَعْلَمُ قَوْلُهُ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾^(٧)، وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا.
وَمِثَالُ إِطْلَاقِهِ عَلَى مَنْ يُشَبِّهُ مَنْ يَعْلَمُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

(١) ك، ح، ص، ف، ن: وبعض بني ربيعة. وقد تقدم ذكر هذه اللغة في ١: ٢٤٤، ٢٨٥.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٤٤، ٢٨٤. وهو في شرح التسهيل ١: ١٩٢ أيضاً.

(٣) هو العدليل بن الفرخ العجلي كما في الأغاني ٢٢: ٣٧٦ طبع دار الثقافة. والبيت بغير نسبة
في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧. عكرمة: هو عكرمة بن رباعي. وحوشب: هو حوشب بن
يزيد بن الحويرث. وقد سقط البيت من ك. ويروى آخره: لَمْ يُعَمَّرَا، أَي: لَمْ يَجْعَلْهُمَا أَحَدٌ
مَغْمُورِينَ.

(٤) تقدم في ١: ٢٤٤.

(٥) تقدم في ١: ٢٤٤. وآخره في ص، م: صميم. وهو أيضاً في البسيط لابن العلي ١: ٣٦٧.

(٦) ح، ص، م، ف، ن: حين.

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٢.

عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ»^(١) إلى قوله ﴿أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا﴾ إلى آخر الاستفهام.

وقوله فجمعهم «الذين» مطلقاً يعني أنه يكون بالياء في موضع الرفع والنصب والجر. قال المصنف في الشرح^(٢): «لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، وَلَحِقَتْ الذي والتي، جُعِلَ لحاقُها لهما^(٣) / معارضاً لشبههما بالحروف، فأعربا في التثنية كما جُعِلَتْ إضافة «أي» مُعَارِضَةً لِشَبْهِهَا بالحروف، فأعربت. ولم يُعْرَبْ أكثرُ العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن «الذين» مخصوص بأولي العلم و «الذي» عام، فلم يجرى على سنن الجموع المتمكنة؛ بخلاف «اللذين» و «اللّتين»، فإنهما جريا على سَنَنِ الْمُشْتَبَاهَاتِ الْمُتَمَكِّنَةِ لفظاً ومعنى. وعلى كل حال ففي «الذي» و «الذين» شَبَهٌ بِالشَّجِيِّ والشَّجِينِ في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم يُجمع العرب على ترك إعراب الذين» انتهى.

والذي ذهب إليه المحققون^(٤) أن اللذان واللّتان والذين واللّذين صيغ تثنية وجمع، وليست بتثنية صحيحة ولا جمع صحيح؛ لأنها لو كانت تثنية صحيحة للزم تنكيرها لأن الاسم لا يثنى حتى يُنَكَّرَ، ولذلك تقول «الرّيدان»، والموصولات لا يُتَصَوَّرُ تنكيرها لأنَّ مُوجِبَ تعريفها لازمٌ لها، وهو الألف واللام على قول، والصلة على قول آخر^(٥)، فلَمَّا لم يُتَصَوَّرَ تنكيرها لم يُتَصَوَّرَ تثنيتها وجمعها. ويبين أنها ليست بتثنية صحيحة حذف الياء، إذ لو كانت تثنية صحيحة لقل اللّذيان واللّتيان، كما تقول في القاضي والغازي

(١) سورة الأعراف، الآيات: ١٩٤ - ١٩٥: ﴿إِنَّ الَّذِينَ نَدَعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أُنْدُرُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصَرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظَرُونَ﴾.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٣) فيما عدا ص: لها.

(٤) نسب في شرح الكافية ٢: ٣١ إلى الأكثرين.

(٥) تقدم القولان في ٢: ١١١ - ١١٢.

القاضيان والغازيان.

وقوله ويُغني عنه «الذي» في غير تخصيص كثيراً مثاله ﴿وَالَّذِي جَاءَ
بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(١)، فلو لم يكن المراد به جمعاً لم
يُخبر عنه بجمع، وهو «أولئك»، ولا عاد عليه ضمير جمع.

قال المصنف^(٢): «ومنه ﴿كَأَيُّ قَوْمٍ أَلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(٣)
انتهى. وليس مثل ما تقدم لأنه يحتمل أن يكون (الذي) هو مفرداً، بل هو
أظهر، بخلاف قوله ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾.

وقوله وفيه للضرورة قليلاً أي: وفي^(٤) التخصيص. قال المصنف في
الشرح^(٥): «إذا قصد بـ «الذي» مُحْصَصٌ فلا محيص عن «الذين» في التثنية
و «الذين» في الجمع، ما لم يُضطر شاعر، كقوله^(٦):

أَبْنِي كُليبَ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا
وقوله^(٧):

وإِنَّ الذي حانتَ بِفَلَجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدٍ
انتهى.

ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بين أن يُقصد به التخصيص أو غيره،
بل أنشدوا^(٨) البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة، وعلى

(١) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥. وقال المصنف بعد ذلك: «فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل
لجمع».

(٤) فيما عدا م: أي وفيه أي.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٢.

(٦) تقدم في ١: ٢٤٤، ٢٨٤، و ٣: ٢٧. وفيما عدا م: عمياً.

(٧) تقدم في ١: ٢٨٣، ٢٨٤.

(٨) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧١ - ١٧٢ ولابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ١٠٠٧ =

ذلك أنشدوا أيضاً قول الشاعر^(١) :

يا ربَّ عَبَسَ لا تَبَارِكْ في أَحَدٍ في قائمٍ منهم ، ولا فيمن قَعَدَ
إلا الذي قاموا بأطرافِ المَسَدِ

وقول الآخر^(٢) :

فَبِتُّ أَسَاقِي القَوْمِ إِخْوَتِي الذي غَوَايُتُهُمُ غَيِّي ورُشْدُهُمُ رُشْدِي
وقول الآخر^(٣) :

أولئك أَشْيَاخِي الذي تَعْرِفُونَهُمُ

وقال الأخفش^(٤) : يكون «الذي» للجمع والواحد بلفظ واحد كـ «مَنْ» .
[١/١٤٨: ١] قيل^(٥) : ومنه ﴿والذي/ جاء بالصدِّقِ وصدَّقَ بِهِ﴾^(٦) و ﴿كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ
ناراً﴾^(٧) . فعلى مذهب الأخفش لا يكون «الذي» المراد منه الجمع محذوفاً
منه النون، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع . ولو كان مثل «مَنْ» على
ما ذهب إليه الأخفش لجاز أن يكون أيضاً للمثنى ، فيعود عليه الضمير مثنى ،

= والملخص ١ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٣ ، ٦٠٤ وللورقي ١ : ٢٦٥ -

٢٦٦ وللأبدي ص ٤٧١ ، ٤٧٣ والبسيط لابن العليج ص ٣٤٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(١) الأبيات في تهذيب اللغة (ذا) ٥ : ٤٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ والأزهية ص ٣٠٩
واللسان (ذا) ٢٠ : ٣٤٣ والتاج (الذي) . وممن أنشدها من أصحابه ابن عصفور في شرح
الجمل ١ : ١٧٢ والأبدي في شرح الجزولية ص ٤٧٣ وابن العليج في البسيط ١ : ٣٦٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٥٣٧ وحاشيته .

(٣) عجز البيت : لُيُوثُ سَعَوْا يَوْمَ النَّبِيِّ بِفَيْلَقٍ . وهو في سر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ ودقائق
التصريف ص ٥٤٤ .

(٤) معاني القرآن ص ٣٨ ، ٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٧٦ . وانظر البسيط لابن العليج ١ : ٣٤٢ وحواشيه ؛
فقد ذكر المحقق أن مجموعة من العلماء قد وافقوه في ذلك .

(٥) قال ذلك الأخفش في معاني القرآن ص ٣٨ . وانظر دقائق التصريف ص ٥٤٤ والأزهية
ص ٣٠٨ - ٣١٠ وأمالى ابن الشجري ٣ : ٥٧ والبسيط لابن العليج ١ : ٣٤٢ وحاشيته .

(٦) سورة الزمر ، الآية : ٣٣ .

(٧) سورة البقرة ، الآية : ١٧ .

فتقول: جاءني الذي ضرباً زيداً، وهذا غير مسموع.

وقوله وَرُبَّمَا قِيلَ اللَّذُونَ رفعاً يعني أنه أجري مجرى ما جمع بالواو والنون رفعاً، والياء والنون جرّاً ونصباً. قال المصنف^(١): «إعراب الذين في لغة طيِّ^(٢) مشهور، فيقولون: نُصِرَ اللَّذُونَ آمَنُوا على الذين كفروا».

ونقل غيره من أصحابنا^(٣) أنها لغة هذيل. ونقل غيرهما^(٤) أنها لغة عَقِيل. وأنشد من ذكر أنها لغة طيِّ ومن ذكر أنها لغة^(٥) هذيل قول الشاعر^(٦):

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ اللَّذُونَ كَانَتْهُمْ مُعْطُ مُخْدَمَةٍ مِنَ الْخِزَانِ

ص: وقد يقال لَدِي وَلَذَانِ وَلَذِينَ وَلَتِي ولاتي. وبمعنى الذين الألى والألاء واللاء واللائن مطلقاً، أو جَرّاً ونصباً، واللاؤون رفعاً. وجمع التي: اللاتي، واللائي واللواتي، وبلا ياءات، واللاء واللواء واللاءات مكسوراً أو معرباً إعراب أولات والألى، وقد تُرادفُ التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقاً.

(١) شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٢) في شرح التسهيل: هذيل.

(٣) كابن الناطم في شرح الألفية ص ٨٣ والأبدي في شرح الجزولية ص ٤٧٢ وابن العليج في البسيط ١: ٣٦١. ومن نسبها إلى هذيل ابن الشجري في أماليه ٣: ٥٦.

(٤) هو ابن الناطم في شرح الألفية ص ٨٣ حيث نسب لبعضهم. وانظر النوادر ص ٢٣٩ وحواشيه.

(٥) طيِّ ومن ذكر أنها لغة: سقط من س.

(٦) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٠٣ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ ودقائق التصريف ص ٥٤٤ ومقاييس اللغة ٢: ١٥١ والأزهية ص ٣٠٨ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٢ وشرح التسهيل ١: ١٩١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٢ والبسيط لابن العليج ١: ٣٦٢. مُعْطُ: جمع أَمْعَطُ، وهو الذي سقط شعره. ومخدم: أبيض الأطراف. والخزان: جمع الخُزَز، وهو ذكر الأرناب.

ش: قال المصنف في الشرح^(١): «والسادسة - يعني اللغة السادسة - حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة. وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام، يعني «صِرَاطَ الَّذِينَ»^(٢) انتهى.

ولم يذكر المصنف شاهداً على ما ادّعه من حذف الألف واللام من لَذي وَلَذَانِ وَلَذِينَ وَلَتِي ولاتي سوى قراءة هذا الأعرابي، فإن كان مستنده القياس على قراءة هذا الأعرابي، فجوز الحذف من البواقي دون سماع، كان قياساً فاسداً لأن ذلك في «صِرَاطَ الَّذِينَ»^(٣) في غاية من الدور والشذوذ، فلا يقاس عليه، وهو شبيه بحذف الألف واللام من قول بعضهم «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(٤) بحذف التنوين على إرادة الألف واللام، وذلك على رأي من يزعم^(٥) أن تعريف الذي وما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام.

وقوله وبمعنى الذين الألى هي على وزن «العلَى»، والمشهور وقوعها بمعنى «الذين» فتكون للعقلاء، نحو قول الشاعر^(٦):

(١) شرح التسهيل ١: ١٩٠.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧. مختصر في شواذ القرآن ص ١. والذي حكاه أبو عمرو عن بعض الأعراب إنما هو تخفيف لام (الذي) من قوله تعالى «الله الذي» سورة الشورى، الآية: ٥٣. وانظر إعراب القراءات الشواذ ١: ٩٩.

(٣) س: الذي.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٥٤٧. وقد حكاه الأخفش. وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٨، ٥٧٨، ٨٠٢.

(٥) تقدم ذلك في ٢: ١١١ - ١١٢.

(٦) هو عمرو بن أسد الفقعسي كما في الحماسة البصرية ١: ٧٥، أو مرة بن عداء الفقعسي كما في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٢١٣ وللتبريزي ١: ١١٥، أو بعض بني فقعس كما في الحماسة ١: ١٢٤ [٥٠] وشرحها للأعلم ص ١٢٦. وانظر الخزانة ٣: ٣٠ [عند الشاهد ١٥٩].

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
وَقَوْلِ الْآخِرِ^(١):

وَإِنْ يَكُنَّ مِنْ خِيَارِ أُمَّتِهِ مِنْ الْأَلَى يَحْشُرُهُمْ فِي زُمْرَتِهِ
/ وَقَوْلِ الْآخِرِ أَنْشَدَهُ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ^(٢):

[١: ١٤٨/ب]

أَلَا أَيُّهَا الْقَوْمُ الْأَلَى يَنْبَحُونَنِي كَمَا نَبَحَ اللَّيْثُ الْكَلَابُ الضَّوَارِعُ
أَلَمْ تَرْنِي بَعْدَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَكَانُوا الْأَلَى أُعْطِيَ بِهِمْ وَأَمَانُ
وَقَوْلِ الْآخِرِ^(٣):

أَلَيْسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا جَمِيعاً عَلَى التُّعْمَانِ، وَابْتَدَرُوا السُّطَاعَا
وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ: «وَأَمَّا الْأَلَى بِمَعْنَى الَّذِينَ فَإِنَّهَا
تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُرِينَ» انْتَهَى. وَلَا تَخْتَصُّ بِالْمَذْكُورِ،
بَلْ تَأْتِي لِلْمُؤَنَّثِ عَلَى مَا يُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وَقَالَ^(٤): «وَقَوْلُنَا الْأَلَى بِمَعْنَى «الَّذِينَ» تَحَرَّزَ مِنْهَا بِمَعْنَى «أَصْحَابِ»
نَحْوُ قَوْلِهِ^(٥):

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٢) الْبَيْتَانِ فِي إِيضَاحِ الشَّعْرِ ص ٤٥١ عَنْ بَعْضِ الْبَغْدَادِيِّينَ، وَهُمَا فِيهِ غَيْرُ مُتَصِلِينَ، بَلْ بَيْنَهُمَا:
«وَأَنْشَدُوا». وَالْبَسِيطُ لَابِنِ الْعَلَجِ ١: ٤٦٧. الضَّوَارِعُ: جَمْعُ ضَارِعٍ، وَهُوَ النَحِيفُ الضَّاوِي
الْجَسَمِ.

(٣) هُوَ الْقَطَامِيُّ. دِيَوَانُهُ ص ٣٦ وَالْأَصْدَادُ لَابِنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ٥٨ وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٢: ٦٦ وَمَقَائِيسُ
اللُّغَةِ ٣: ٧٠ وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣: ٥٧ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِيِّ ص ٥١٠ وَالْبَسِيطُ لَابِنِ
الْعَلَجِ ١: ٣٦٥ وَاللِّسَانُ (سَطَعَ) وَالتَّاجُ (قَسَطَ).. قَسَطَ: جَارَ. وَالسُّطَاعُ: عُمُودُ الْخِيْمَةِ.
وَأَخْرَجَهُ عِنْدَ الْأَبْذِيِّ «الْمِصَاعَا». وَالْمِصَاعُ: الْجِلَادُ وَالضَّرَابُ.

(٤) شَرْحُ الْجَمَلِ ١: ١٧٧ - ١٧٨.

(٥) هُوَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ أَوْ مَالِكُ بْنُ زُغْبَةَ الْبَاهِلِيُّ. الْكِتَابُ ١: ١٩٣ وَشَرْحُ أَيْيَاتِهِ لَابِنِ السِّيْرَافِيِّ
١: ٦٠ وَلِلْأَعْلَمِ ص ١٦١ وَبِالْمَقْتَضَبِ ١: ١٤ وَالْجَمَلُ ص ١٢٤ وَالْحُلُّ ص ١٦٨ - ١٦٩
وَفَرَحَةُ الْأَدِيبِ ص ٣٠ - ٣٢ وَشَرْحُ الْمَلْعِ لَابِنِ بَرَهَانَ ص ٥٩٩ وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦: ٦٤ =

لقد عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي لَحِقتُ، فلم أَتَكَلَّ عن الضَّرْبِ مَسْمَعًا

معناه: أصحاب المغيرة انتهى.

وهذا وهم من الأستاذ، أُولَى تَأْنِيثُ أَوَّل، ومعنى أُولَى في البيت متقدمة الخيل المغيرة، أو أُولَى الجماعة المغيرة، قال أبو عبد الله بن خالويه: سألت أبا عمر - يعني غلام ثعلب - عن قوله:

لقد عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي

فقال: أُولَى كل شيء أَوَّلُهُ، وأنشد^(١):

له وَفُضَّةٌ فِيهَا ثَلَاثُونَ سَيِّحَفًا إِذَا مَارَأَتْ أُولَى الْعَدِيِّ اقْشَعَرَّتْ

ولو قال ابن عصفور: «احترز من أَلَى اسم الإشارة» لكان له وجه لأن النطق بهما واحد، ورسمهما في الخط واحد، بخلاف أُولَى فَإِنْ بعدَ الهمزة واوًا، تُمَدُّ الهمزة لأجلها إذ هي عين الكلمة، فلفظة «أَلَى» مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشاراً بها، ولا تكون بمعنى «أصحاب» البتة، ولا أيضاً «أُولَى» تَأْنِيثُ «أَوَّل» بمعنى «أصحاب»، ثم إنه لا يقع اشتراك بين أَلَى الموصولة وأَلَى اسم الإشارة إلا إذا كانت الموصولة دون ألف ولام، نحو قول الشاعر^(٢):

أَأَنْتُمْ أَلَى جِئْتُمْ مَعَ الدَّبْرِ والدَّبَا فطَرْتُمْ، وهذا شَرْكُكُمْ غَيْرُ طَائِرٍ

= والخزانة ٨: ١٢٩ - ١٣٥ [الشاهد ٥٩٨]. أنكل: أجبن وتأخر.

(١) البيت للشنفرى. شرح اختيارات المفضل ص ٥٢٥ [١٩] والمنصف ٣: ١٤ واللسان (وفض). الوفضة: الجعبة. والسيحف: النصل المُدَلَّق، أو السهم العريض النصل. العدِيّ: الذين يعدون قدام الخيل. وفي المصادر الثلاثة «لها وفضة...» أي: لأم العيال المذكورة قبل ثلاثة أبيات.

(٢) هو زياد الأعجم. شعره ص ٧٣ والحماسة ٢: ٢٣٦ [٦٧١] وشرحها للأعلم ص ١٠٥٩ [٨١٣] وللمرزوقي ص ١٥٣٩ [٦٦٦]. الدَّبْر: جماعة النحل، والزنابير. والدَّبَا: صغار الجراد.

وقول بشر بن أبي خازم^(١):

ونحن ألى ضرَبنا رأسَ حُجِرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنَّدَةٍ رِقَاقٍ
وقوله والألاءِ مثالُ ذلك قولُ كثير^(٢):

أبى اللهَ للشمِّ الألاءِ كأنَّهم سُيوفُ أجَادَ القَيْنُ يوماً صِقالها
وقوله واللاءِ مثاله قولُ الشاعر^(٣):

مِنَ النَّفَرِ اللّاءِ الذينَ همُ إذا يَهَابُ الرجالُ حَلَقَةَ البابِ قَعَقَعُوا
وقال كثير^(٤):

تَرَوْقُ عَيونَ اللّاءِ لا يَطْعُمُونَهَا / وَيَرَوَى بَرِيَّاهَا الضَّجِيعُ الْمَكَافِحُ
وأنشد الفراءَ لرجلٍ من سُلَيم^(٥):

فما آباؤنا بِأَمَنٍ مِنْهُ عَلينا اللّاءِ همُ مَهْدُوا الحُجُورا

(١) في النسخ كلها: قيس بن أبي خازم. والصواب ما أثبتته. والبيت في ديوانه ص ١٦٦ وإيضاح الشعر ص ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٠ وأمالى ابن الشجري ١: ٤٣ - ٤٤ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١٩٥ واليسيط لابن العليج ١: ٤٦٦ - ٤٦٧، ٤٦٩. ويبدو أن أبا حيان أخذه منه، ففي مخطوطته «قيس». حجر: هو ابن الحارث، وهو أبو امرئ القيس الشاعر.

(٢) ديوانه ص ٢٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٣) هو أبو الرُّئيس عبَّاد بن طُهفة الثعلبي. معاني القرآن للفراء ١: ١٧٦ و ٣: ٨٤ وذيل الأمالى ص ١٦٤ والكامل ص ٢٣٤ والأصول ٢: ٣٥٤ والحيوان ٣: ٣٨٦ والبيان والتبيين ١: ٣٩٦ و ٣: ٣٠٦ والموشع ص ٣٨٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٤٤٢، ٤٦٢ والشيرازيات ص ٤١٣؛ واليسيط لابن العليج ص ٤٥٨، ٤٦٠ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ والخزانة ٦: ٧٨ - ٩١ [الشاهد ٤٣٣]. وقوله «هم إذا» كذا ورد في النسخ المخطوطة، والرواية المشهورة «إذا هم».

(٤) ديوانه ص ١٨٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٤. كافح المرأة: قَبَلَهَا غَفْلَةً وَجَاهاً.

(٥) الأزهية ص ٣١١ وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٨ وشرح التسهيل ١: ١٩٤ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ واليسيط لابن العليج ١: ٣٦٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٧. وفي الأزهية: رجل من بني تميم. س، ص، ح: هم شهدوا.

اجتزأ بالكسرة عن الياء .

وقوله واللائين مطلقاً يعني أنه كـ «الذين»، يكون بالياء رفعا ونصباً وجراً، وهذه لغة هذيل^(١). وأنشد المصنف في الشرح قول الشاعر^(٢) :

وإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَوْا
وأنشد غيره^(٣) :

أَلَمَّا تَعَجَّبِي وَتَرَيْ بَطِيطاً مِنْ اللَّائِينَ فِي الْحَقَبِ الْخَوَالِي
وأنشد المصنف^(٤) :

من اللائي يعود الحلم فيهم ويعطون الجزيل بلا حساب
قال^(٥) : «فقوله «من اللائين» يحتمل أن يكون على لغة من يبني،
ويحتمل أن يكون على لغة من يُعرب».

وقوله واللاؤون هي أيضاً لغة لبعض هذيل^(٦)، يقولون «اللاؤون» في
الرفع، و «اللائين» في الجر والنصب، وأنشدوا^(٧) :

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٢ .

(٢) شرح التسهيل ١ : ١٩٤ . أتربوا: كثر مالهم . وتربوا: قلّ مالهم .

(٣) هذا بيت مفرد للكميت في شعره ٢ : ٦٧ ، وقد نسب إليه في مقاييس اللغة ١ : ١٨٤
وخرجناه في إيضاح الشعر ص ٤٦١ . وهو بغير نسبة في البسيط لابن العليج ١ : ٤٦٥ .
البطيط: العجب .

(٤) شرح التسهيل ١ : ١٩٤ . وموضعه في م بعد قوله السابق : وهذه لغة هذيل .

(٥) شرح التسهيل ١ : ١٩٤ .

(٦) الأزهية ص ٣١٠ وأمالي ابن الشجري ٣ : ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٢ .

(٧) نسبة الهروي في الأزهية ص ٣١٠ للهذلي، ولم يُسمّه، وليس في شرح أشعار الهذليين
للسكري . وهو في تهذيب اللغة ١٥ : ٣٧ وإعراب ثلاثين سورة ص ٣٠ وأمالي ابن الشجري
٣ : ٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٣ . وشرح الجزولية للأبذي ص ٤٤٧ والبسيط
لابن العليج ص ٣٦٣ واللسان (تصغير ذا وتا وجمعهما) ٢٠ : ٣٤٢ وشرح أبيات المفتي ٦ :
٢٥٥ - ٢٥٦ [الإنشاد ٦٤٩] .

هم اللاؤون فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي بِمَرِّو الشَّاهِجَانِ، وَهُمْ جَنَاحِي

ويجوز حذف النون من اللاتين واللاؤون^(١)، قرأ ابن مسعود ﴿لَلَّائِي
أَلَّوَا مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٢)، وابن مسعود هُذَلِي. وَسَمِعَ الْكَسَائِي^(٣) هُذِيلاً تقول:
«هم اللاؤو صنعوا كذا». وحكى الفارسي في «الشِّيرازيات»^(٤) عن بعض
البغداديين أنه حكى: «هم اللائي فعلوا كذا»، فاستعمله بالياء في حالة الرفع
محذوف النون كقراءة عبدالله

ونسب المصنف^(٥) لهُذِيل هذه اللغة، أعني «اللاؤون» رفعاً، ولم
ينسب «اللاتين» مطلقاً، وكِلَاهِمَا لغة لهُذِيل. قال المصنف في الشرح^(٦):
«والصحيح أَنَّ الذينَ جمعُ الذي مُراداً به من يعقل، وَأَنَّ اللاتين جمعُ اللاءِ
مرادفاً لِلَّذِينَ» انتهى. وهذه كما قلنا ليست بجموع حقيقة.

وقوله وجمعُ التي اللاتي واللاتي واللواتي وبلا ياءات هذه ستة^(٧) ألفاظ
للجمع في «التي». قال المصنف^(٨): «وإثباتُ الياءات فيهن هو الأصل،
وحذفُها تخفيفٌ واجتنابٌ للاستطالة، وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا التاء
والياء من اللاتي واللواتي، فقالوا: اللَّاءُ واللَّوَا، ولم أجد حجة على ذلك إلا

(١) ك، ح، ص: ومن اللاؤون.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦. وهذه القراءة نسبت لعبد الله بن مسعود في شرح الجمل لابن
الضائع (باب الصلوات) ولابن عصفور ١: ١٧٢. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١١ عن الفراء
والبيضاوي لابن العلي أنه قرأ (اللائي ألوا). وفي شرح الكافية ٢: ٤١ أن الأخفش قرأ
(واللاتي يؤلون). وفي شرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٦ أن الأخفش قال: في بعض
القراءات (لَلَّاءِ يؤلون). وفي الكشف ١: ٣٦٣ أن عبدالله قرأ (ألوا من نسايتهم) ولم يذكر
(للذين). وفي البحر ٢: ١٩١ نص أبو حيان على أن عبدالله قرأ (للذين ألوا) بلفظ الماضي.

(٣) الأزهية ص ٣١٠ وأما ابن الشجري ٣: ٥٨.

(٤) الشيرازيات ص ٤١٧ (مسألة في اللاتي واللاتي).

(٥) شرح التسهيل ١: ١٩٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

(٧) فيما عدا م: ست.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٩٥، والجملة الأخيرة ليست في المطبوعة.

تصديق الرواة» انتهى .

وعدمُ وجْدانه هو لا يدل على عدم الوجود، وهذا هو من باب نقل اللغة، وليس من شرط نقل اللغة أن يجد في ذلك المتأخر نقلاً عن العرب بصريح لفظها، بل يكفي في ذلك قول اللغوي: إنَّ العرب تقول كذا.

وقد أنشد المصنف في نسخة أخرى من الشرح قول الراجز^(١):

[١: ١٤٩ ب] / جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي عِكَارٍ مِنْ اللَّوَا شُرْفَنَ بِالْصَّرَارِ
وقال^(٢):

وكانتَ مِنَ اللَّأ لا يُعَيِّرُها ابْنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمُّ عَيْرا
والبيت للكميت، وقال الكميت^(٣):

فَدُومِي على العهدِ الذي كانَ بيننا أمَّ انتِ من اللَّأ ما لَهْنٌ عُهُودُ
قال^(٤): «والأظهرُ عندي أنَّ الأصلَ في اللّوا: اللّواثي، وفي اللَّأ:

(١) نسب في النوادر ص ٢٦٣ لكثير بن عطية. وهو في الشيرازيات ص ٤٣٦ [مسألة في اللاني واللاتي] وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩ واللسان (لني) و (لوي) و (شرف). عكار: جمع عَكَرة، وهي القطعة من الإبل. وشَرْفُ الناقة: كاد يقطع أخلافها بالصَّر. والصرار: خيط يُشدُّ فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها. ح، ص: شدين. م: يشربن. ف، ن: شرين.

(٢) هو الكميت كما ذكر أبو حيان بعد البيت. ونسب إليه في الأزهية ص ٣١٤ - ٣١٥ وأمالى ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩، والبسيط لابن العليج ١: ٣٦٨. وهذا يوهم أنه للكميت بن زيد ونسبه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٤٦٤ للكميت بن معروف. وهو بغير نسبة في الشيرازيات ص ٤٣٠. س: الأم عَيْرا. وانظر تحقيق ذلك في هامش أمالي ابن الشجري.

(٣) البيت في إيضاح الشعر ص ٤٦٣ والشيرازيات ص ٤٢٩ والأزهية ص ٣١٥ وأمالى ابن الشجري ٣: ٦١ وشرح التسهيل ١: ١٩٥ واللسان (لوي) والبسيط لابن العليج ص ٣٦٩، ٤٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٩٥.

اللاء». وأنشد غير المصنف^(١):

اللاء كُنَّ مَرابِعاً وَمَصَافِياً بِكَ، وَالْغُصُونُ مِنَ الشَّبَابِ رِطَابُ
وقوله واللاءات مكسوراً أي مبنياً على الكسر في الأحوال الثلاث، أو
معرباً إعراب أولات، أي: يرفع بالضمّة، ويُجر وينصب بالكسرة^(٢). ولم
يذكر بعض أصحابنا^(٣) في «اللاءات» إلا البناء على الكسر. وأنشد
المصنف^(٤):

أولئك إخواني الذين عَرَفْتُهُمْ وَأَخْدَانُكَ اللّاءاتُ زَيْنٌ بِالْكَتَمِ
وزاد «اللائي»^(٥) بياء محضة، و «اللائي» بالسكون. ولا تثبت لغة
السكون بقوله «اللائي يَسْنَنُ»^(٦) لإمكانه أن يكون السكون لأجل الإدغام.
وقوله والألى تقدم^(٧) أن «الألى» أيضاً يكون لجمع المذكر عاقلاً وغير
عاقل، ومما جاء فيه لجمع المذكر بمعنى الذين وجمع المؤنثات بمعنى

(١) البيت في الأزهية ص ٣١١، ٣١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٣ والبسيط لابن العليج ١: ٣٦٩.

(٢) ذكر الوجهين الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١.

(٣) هو الأبدي في شرح الجزولية ص ٤٧٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٤ واللسان (لتي). الكتم: نبات يختضب به.

(٥) شاهده البيت السابق في رواية من رواه كما يلي:

أولئك أخداني وأخلال شيمتي وأخدانك اللائي تَزَيْنٌ بِالْكَتَمِ

الشيرازيات ص ٤٣٩ [مسألة في اللائي واللائي] واللسان (خلل) و (لتي).

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤. وهي مروية عن أبي عمرو والبزّي. وأصله: اللائي، فحذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياء من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف. الحجة: ٥: ٤٦٧ والكشف ٢: ١٩٣ والمبسوط ص ٢٩٩ والإقناع ص ٧٣٤ والنشر ١: ٤٠٤ وشرح الكافية ٢: ٤١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٣. وقال ابن برهان: «وقرأ أبو عمرو (والألى يَسْنَنُ) حذف الياء التي بعد الهمزة فلم يهمز، وجعلها ياء، ثم أدغمها في ياء (يسنن)» شرح اللمع ص ٥٨٦، وانظر هامشه.

(٧) تقدم ذلك في ص ٣٢-٣٣.

اللاتي قول الشاعر^(١):

وتُفْنِي الأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ

ومما جاءت فيه بمعنى «اللاتي» قوله^(٢):

فَأَمَّا الأَلَى يَسْكُرَنَّ غَوْرَ تَهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وقال يصف كلاباً وبقرة وحشية^(٣):

تَبْذُ الأَلَى يَأْتِيْنَهَا مِنْ ورائِهَا وَإِنْ تَتَقَدَّمُهَا الطَّوَارِدُ تَصْطَدِ

وقوله وقد تُرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقاً تقدم أنَّ

«ذات» بمعنى صاحبة تعرب بالضممة والفتحة والكسرة، وأن «ذوات» بمعنى

صواحب تعرب^(٤) بالضممة والكسرة نحو صاحبات. فأما إذا كانت «ذات»

بمعنى «التي» - أي: لمؤنثة مفردة - أو: «ذوات» بمعنى «اللاتي» - أي: لجمع

مؤنث - فإنهما مبنيان على الضم أبداً، ومن كلام العرب «بالفضلِ ذو فضلِكُم

الله به، وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله به»^(٥)، وقال الشاعر^(٦):

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢ وشرح التسهيل ١: ١٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٥.

تفني: أي المنون المذكورة في البيت الذي قبله. يستلتمون: يلبسون اللأمة، وهي الدرع.
على الألى: على الخيل. والحداء: واحده حِدَاءة، وهو طائر يطير بصيد الجِرْذَان. والقيل:
جمع أَقْبِل وقَبْلَاء، وهي الْمُفْرَعة، فكان في عيونها قَبْلَاء، والقَبْل: الحَوْل. م، والسكري:
وتبلي.

(٢) نسب البيت في اللسان (فصم) لعمارة بن راشد. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ١٩٣.

وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤ وتخليص الشواهد ص ١٣٨ والمقاصد النحوية ١: ٤٥٣.
الحجل: الخلخال. القصم: الكسر بالإبانة، وإنما تقصم الخلخال لضخامة ساقها.

(٣) البيت لزهير. وهو في ديوانه ص ١٨٤ - شرح الأعلام. تبذ: تسبق. تصطد: تصيب بقرنيها
ما تقدمها من الكلاب.

(٤) في النسخ كلها: يعربن.

(٥) حكاة الفراء. تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزھية ص ٣٠٤ وأمالی ابن الشجري ٣: ٥٤ وفيه
تخريجه. وانظر البسيط لابن العلي ص ٢٥٠، ٣٤٧، ٣٦٦.

(٦) نسب هذا الرجز لرؤبة. وهو في ذيل ديوانه ص ١٨٠ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٤ والأزھية
ص ٣٠٥ وأمالی ابن الشجري ٣: ٥٥ وشرح التسهيل ١: ١٩٦ وشرح الجزولية للأبدي =

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيُّسِقِ مَوَارِقِ

ويروى: سَوَابِقِ^(١).

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

/ وهذا الذي ذكره هو لغة طيئ^(٢)، وتأتي «ذو» إن شاء الله. [١/١٥٠: ١]

وتثنى ذات: ذواتا في الرفع وذواتي في الجر والنصب، فتعرب كإعراب تثنية «ذات» بمعنى صاحبة. وقال المصنف في الشرح^(٣): «إن تاء ذات وذوات مضمومة أبداً»، وحكى غيره^(٤) إعراب «ذات» الموصولة بالحركات إعراب «ذات» بمعنى «صاحبة». ونقل لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي شهر بابن النحاس^(٥) أنه حكى إعراب «ذوات»^(٦) الموصولة إعراب «ذوات» بمعنى «صواحب»، فترفع بالضمّة، وتُجر وتُنصب بالكسرة، قال: وهذا غريب. والأفصح في «ذات» أن لا تُثنى ولا تُجمع، بل تكون «ذاتٌ» للمؤنثة المفردة ومثنىها ومجموعها، وأن تُبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر.

= ص ٤٧٥ والبيسط لابن العليج ١: ٣٧٠. قال ابن الشجري: «مَوَارِقُ: من قولهم مَرَقَ السَّهْمُ: إِذَا نَفَذَ».

(١) هذه الرواية في تهذيب اللغة ١٥: ٤٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٩ واللسان (ذوا وذوي) ٢٠: ٣٤٨.

(٢) الأزهية ص ٣٠٣ - ٣٠٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٥ وشرح الكافية ٢: ٤١ - ٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٩٦.

(٤) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٥) [٦٢٧ - ٦٩٨] أخذ العربية عن الجمال بن عمرو، والقراءات عن الكمال الضريير. كان من الأذكىاء، ولم يتزوج. أخذ عنه أبو حيان. أملى شرحاً لكتاب «المقرب». بغية الوعاة ١: ١٤ - ١٣.

(٦) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢: ٤٢ أن ابن الدهان حكى ذلك.

ص: وبمعنى الذي وفروعه مَنْ وما وذا غير مُلغى ولا مُشارٍ به بعد^(١) استفهام بما أو مَنْ، وذو الطائفة مبنية غالباً، وأيُّ مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نيّة. ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين، وقد يؤنث بالتاء موافقاً للثني. وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام، خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها، وتوصل بصفة محضة، وقد توصل بمضارع اختياراً، ومبتدأ وخبر أو ظرفٍ اضطراراً.

ش: يعني بقوله «وفروعه» فروع «الذي»، وفروعه هي «التي» لأنّ التأنيث فرعُ التذكير، وتشبيهُهما وجمعُهما، نحو اللذان واللّتان والذين واللاتي. ف «مَنْ» و «ما» يجوز أن يُراد بكل منهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث؛ إلا أنّ لكلّ منهما بالنسبة إلى مَنْ يعلم وما لا يعلم اعتباراً يُذكر - إن شاء الله - عند تعرّض المصنّف له.

وقوله غير مُلغى إن عني بالإلغاء الزيادة كما يُفهم من ظاهر اصطلاح النحويين فليس قوله بصحيح لأنّ الأسماء لا تُلغى، أي: لا تُزاد، وإن عني أنها رُكِّبت مع «ما»، وصار المجموع اسم استفهام، فيصح.

وقوله وذا غير مُشارٍ به أصل «ذا» أنه اسم إشارة، ثم جرّد من معنى الإشارة، واستعمل اسماً موصولاً^(٢) بالشرط الذي يُذكر، فإذا أُقرّ على أصل موضوعه من الإشارة لم يَحْتَجْ إلى صلة، وانعقد منه مع «مَنْ» أو «ما» كلام، وإذا كان موصولاً كان جزء كلام، وافترق إلى صلة وعائد كغيره من الموصولات، وصار يَقَعُ على المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

وقوله بعد استفهام بما أو مَنْ أمّا جعل «ذا» موصولة بعد «ما» الاستفهامية فلا نعلم خلافاً في جواز ذلك، وأما بعد «مَنْ» الاستفهامية ففيه

(١) ك: بعض.

(٢) ك: فاستعمل موصولاً. م: واستعمل موصولاً.

خلاف، فأكثر أصحابنا^(١) أجازوا ذلك، ومن النحويين^(٢) من لا يجيز ذلك. واستُبدِلَ لجواز ذلك بقول الشاعر^(٣):

وْغَرِيْبَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ كَرِيْمَةً قَدْ قَلَّتْهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا
وقول الآخر^(٤):

/ أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِيْنَا حَزِيْنٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِيْنَا [١: ١٥٠/ب]

وفي البسيط^(٥): «وقيل: لا تكون «ذا» موصولة مع «مَنْ» لأن «مَنْ» تَخْصُّ مَنْ يَعْقُلُ، فليس فيها إبهامٌ كما في «ما»، وإنَّما صارت بالردِّ إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت «ذا» من التخصيص إلى الإبهام، وَجَذَبَتْهَا إِلَى مَعْنَاهَا، وَلَا كَذَلِكَ «مَنْ»^(٦) لتخصيصها، فلذلك لا تُستعمل استعمالها، وإنما تُستعمل حيث قال س^(٧): «وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحدٌ خيراً منك، كما تقول: مَنْ ذَا أَرْفَعُ مِنَ الْخَلِيفَةِ»، قال

(١) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١٦٨ وابن الضائع في شرح الجمل (باب ماذا) والأبذي في شرح الجزولية ص ٤٤٧ وابن أبي الربيع في البسيط ص ٢٩٠ وابن العلي في البسيط ١: ٣٤٨-٣٥٧.

(٢) انظر إيضاح الشعر ص ٤٢٤-٤٢٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ والمباحث الكاملية ١: ٢٥٣ والبسيط لابن العلي ١: ٣٥٥.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ٧٧ وشرح التسهيل ١: ١٩٨.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي. والبيت مطلع قصيدة له عدتها واحد وخمسون بيتاً في شرح أشعار الهذليين ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١: ١٩٩. ونسب في المقاصد النحوية ١: ٤٤٤ إلى أمية بن أبي الصلت.

(٥) البسيط لابن العلي ١: ٣٥٥-٣٥٦.

(٦) من: سقط من ك.

(٧) الكتاب ٢: ٦١. وهذا قول السيرافي كما في شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا)، وهو في النكت للأعلم ص ٤٧١ بدون نسبة، والنكت ملخص من شرح الكتاب للسيرافي. ولم أقف على تفسير هذا الباب في النسخة التي عندي من شرح السيرافي، ويبدو أن فيها سقطاً. والنص أيضاً في الأزهية ص ٢١٥.

تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(١)، فوصف «ذا» بـ «الذي»، ولم يرد أن يشير إلى إنسانٍ قد عُرِفَ فَضْلُهُ على المسؤول، ولو أردت ذلك لنصبت» انتهى.

ولتعلم أنَّ «ماذا»^(٢) لها استعمالات:

أحدها: أن تَبْقَى كُلُّ واحدة على أصلها، فتبقى «ما» على استفهاميتها و «ذا» على إشارتها كما ذكرنا.

الثاني: أن تَبْقَى «ما» على استفهاميتها، وتكون «ذا» موصولة مفردة هكذا لمذكر ولمؤنث وفروعهما.

الثالث: أن تُرَكَّبَ «ذا» مع «ما»، ويصيرا اسماً واحداً استفهاماً. والفرق بين هذا والذي قبله أنك إذا قلتَ «ماذا صَنَعْتَ؟» كانت «ما» مبتدأ، و «ذا» بمعنى «الذي» خبره، و «صَنَعْتَ» صلة «ذا»، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صَنَعْتَهُ؟ هذا على الاستعمال الثاني. وأما على الاستعمال الثالث فيكون «ماذا» بجملته مفعولاً مقدماً بـ «صَنَعْتَ»، ولا ضمير في «صَنَعْتَ»، وكأنك قلت: أي شيء صَنَعْتَ؟ وجوابُ هذا في الأفصح «خيراً» بالنصب حتى يُطابَقَ بين السؤال والجواب، وجوابه في الوجه الثاني في الأفصح «خيراً» بالرفع حتى يُطابَقَ بين السؤال والجواب أيضاً، ويظهر الفرق بينهما بالبدل أيضاً، فعلى الاستعمال الثاني ترفع البدل لأنه بدل من مرفوع، فتقول: ماذا صَنَعْتَ أخيراً أم شرّاً؟ وعليه جاء قوله^(٣):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وعلى الاستعمال الثالث تنصب البدل لأنه بدل من منصوب، فتقول:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) ح، م: ذا.

(٣) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ٤٢٥. وقد خَرَّجْتَهُ في إيضاح الشعر ص ٤٢٥. وانظر البسيط لابن العليج ١: ٣٥١، ٤٤٣.

ماذا صنعت أخيراً أم شراً؟

ومما يدل على استعمالها مركبة مع «ذا» قول العرب^(١): «عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟» بإثبات ألف «ما» لكونها توسطت، ولا تصح موصولية «ذا» لأن حرف الجر لا يدخل على الجملة، وبديل قول الشاعر^(٢):

يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ يُسَوِّتُكُمْ لَا يَسْتَفِقُنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَخْنَانَا
وَلَا تَصِحُّ مَوْصُولِيَّتُهَا لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا «مَا بَالُكَ؟» وَلَا تَقُولُ: مَا
الَّذِي بِأَلُوكَ؟ وَيَقُولُ الشَّاعِرُ^(٣):

وَأَبْلَغُ أَمَا سَعْدٍ إِذَا مَا لَقِيْتَهُ نَذِيرًا، وَمَاذَا يَنْفَعَنَّ نَذِيرُ
فَدَخُولُ نُونِ التَّوَكِيدِ يَقْضِي بَأَنَّ «مَاذَا» كُلَّهَا جَاءَتْ اسْتِفْهَامًا. وَلَا يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً لِأَنَّ/ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ صِلَةً لَا تَدْخُلُهُ نُونُ التَّوَكِيدِ.

[١/١٥١: ١]

وَتَرَجَّحَ دَعْوَى التَّرْكِيبِ إِذَا كَانَ «الَّذِي» بَعْدَ «مَاذَا» أَوْ بَعْدَ «مَنْ ذَا»
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾^(٤) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

وَيَحْسِبُ أَنَّ النَّائِبَاتِ تَرَكَّنَهُ وَمَنْ ذَا الَّذِي عَرَّيْتَهُ فَهُوَ وَافِرُ
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ فِي مَاذَا^(٦):

فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا تَشَرَّبَهُ بَطْنُ الْفَوَادِ وَظَاهِرُهُ

(١) الكتاب ٢: ٤١٧. وانظر المسائل المشورة ص ١٣٣ والحجة ٢: ٣١٦ والبغداديات ص ٣٧١.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ١٦٧ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والبغداديات ص ٣٧٣. وشرح التسهيل ١: ١٩٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٢٨ - ٢٣٠ [٤٩٧] خُزَرَ: جمع أَخْزَرَ، والأخْزَرُ: الذي في عينه ضيق وصغر، والخُزَرُ: الخنازير؛ لأن كل خنزير عندهم أخْزَر. والبال: الحال والشأن.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ والجنى الداني ص ٢٤٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥) نسب البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ لابن أبي كاهل. وآخره فيه: وازرُ.

(٦) هو ابن الدمينه، والبيت في ديوانه ص ١٨٤ والأمال ١: ٧٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٨.

ويحتمل أن تكون «ذا» موصولة، ويكون فيه جمع^(١) بين موصولين نحو قوله^(٢):

إِنَّ الَّذِينَ أَلَىٰ أَذْخَلْتَهُمْ بَقَرٌ لَّوْلَا بَوَادِرُ إِرْعَادٍ وَإِسْرَاقٍ
وَيُخْرِجُ عَلَى التَّوَكِيدِ، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ المَوْصُولُ الثَّانِي خَبَرَ مُبْتَدَأٍ
محذوف.

والرابع: أَنْ تُرَكَّبَ «ذا» مع «ما» ويصيرا اسماً واحداً موصولاً، وتكون ليس فيها شيء من الاستفهام، وعليه بيت الكتاب^(٣):

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبَّيْنِي
أي: دَعِيَ الذي^(٤) عَلِمْتُ، سَأَتَّقِيهِ، والمعنى: دَعِيَ ذَكَرَ الشيء الذي
عَلِمْتُهُ، فَإِنِّي سَأَتَّقِيهِ. واستعمالها في هذا الوجه - وهو أَنْ تكون كلها
موصولة - قال بعض أصحابنا^(٥) فيه: هو قليل. وقال بعضهم^(٦): هذا
الاستعمال جاء في الشعر.

(١) ك، ص، م: جمعاً.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ١٩٨ وقد نسب لمعاوية رضي الله عنه.

(٣) نسب البيت في شرح شواهد المغني ص ١٩١ للمثقب العبدى، وليس في مفضليته ولا في شرح المفضليات للتبريزي، وإلى سحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١: ١٩٢، ٤٨٨ وليس في أصمعيته، وإلى أبي حية النميري في اللسان (أبى). وهو بغير نسبة في الكتاب ٢: ٤١٨ ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣، ١٧٢ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٨٨ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٣٢٨ والحجة ٢: ٣١٧ والتعليقة ٢: ١١٩ والمسائل المنثورة ص ٢١٩ - ٢٢٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٧٩ واللسان (ذوا) ٢٠: ٣٤٩ والسيط لابن العلي ١: ٣٥٥ وحاشيته، وشرح أبيات المغني ٥: ٢٣٠ - ٢٣٢ [٤٩٨] والخزانة ٦: ١٤٢ - ١٤٥ [٤٤٤]. وقوله «علمت» ضبطه ابن الضائع في شرح الجمل [باب ماذا] بكسر التاء.

(٤) هذا تقدير السيرافي في شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ب، وتبعه ابن خروف، وتقديرهما هذا في شرح الجمل لابن الضائع [باب ماذا].

(٥) هو شيخه ابن الزبير كما سيذكر بعد قليل.

(٦) هو ابن عصفور كما سيذكر بعد قليل.

وقد خَلَطَ في تخريج هذا البيت الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، قال^(١): «وَمِنْ جَعَلَ «ماذا» اسمين قولُ الشاعر»، وأنشد البيت. ثم قال^(٢): «ولا يُتصور في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يخل من أن يكون منصوباً بـ «دعي» أو بـ «علمت» أو بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفسَّرُه «سأتيه». وباطل أن يكون منصوباً بـ «دعي» لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وباطل^(٣) أن يكون منصوباً بـ «علمت» لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطل أن يكون منصوباً بفعل مُضْمَرٍ يُفسَّرُه «سأتيه» لأنه لا يكون لـ «علمت» إذ ذاك موضع من الإعراب، فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبراً عُلِّقَ عنه «دعي»، كأنه قال: دعي أي شيء الذي علمته فإني سأتيه. والضمير الذي في «سأتيه» عائد على «ذا» انتهى تخريجه.

وكتبَ أستاذنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير على هذا التخريج ما نصّه: «هذا كُلُّه نظرٌ خَلَفَ»^(٤)، ويُعَدُّ عن فهم مُراد س، ومخالفةٌ للناس قاطبةً في فهمهم عن س أن «ماذا» لها ثلاثة أحوال^(٥): موصولية «ذا» مع كون «ما» استفهاماً، وجعل الاسمين اسماً واحداً، إمّا أن يكون إذ ذاك استفهاماً، وهو الأكثر، أو يكون كله اسماً موصولاً، ومنه هذا البيت، وهو قليل، وهذا كله ما لم تبق كل واحدة على بابها. وهذا تفسيرُ السيرافي^(٦) وابن خروف^(٧)

(١) شرح جمل الزجاجة ٢: ٤٧٩.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢: ٤٧٩.

(٣) وباطل... عن معلوم: سقط من ك.

(٤) نظر خلف: رديء.

(٥) انظر الأوجه المحتملة لها في البغداديات ص ٣٧١ - ٣٧٧ ففيه تفصيل ذلك، ومعاني القرآن للأخفش ص ٥٣ - ٥٤، ١٧٢. والحجة ٢: ٣١٦ - ٣٢٠ والتعليق ٢: ١١٨ - ١٢٠ والمسائل المنثورة ص ١٣٢ - ١٣٣، ٢١٩ - ٢٢٠ والبسيط لابن العلي ١: ٣٤٨ - ٣٥٥.

(٦) شرح الكتاب ٣: ١٨٢/ب.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع (باب ماذا).

والأستاذ أبي عليّ الشَّلَوِيِّين وفهْمُهُم عن س. وقوله «وباطل أن يكون منصوباً» [ب/١٥١:١] بدعي لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله/ هذا لو سلّم له أنه استفهام، ولم يقل بذلك أحد» انتهى كلامه.

وقد رجع الأستاذ أبو الحسن عن هذا التخرّيج في بعض تصانيفه، فقال: «وقد استعملت في الشعر استعمالاً ثالثاً، وهو جعلها بمنزلة «الذي» أو بمنزلة نكرة موصوفة، قال: «دعي ماذا علمت سأتيه». وإلى أنها نكرة موصوفة ذهب أبو عليّ الفارسي^(١). ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة لأنها تكون جملة، و«دعي» ليس مما يُعلّق، فلا يدخل على جملة الاستفهام. ولا يصح أن يكونا معاً استفهاماً لأنك إن أعملت فيه «دعي» لم يَجْزُ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، أو «علمت» لم يَجْزُ لأنّ «دعي» تكون قد دخلت على جملة استفهامية، وهي «علمت» ومفعولها، وليست مما يُعلّق، فلم يبق إلا أن تكون «ماذا» موصولة أو نكرة موصوفة» انتهى ما ذكره ملخصاً.

وأنكر أبو عليّ الفارسي أن يكون «ماذا» في هذا البيت موصولاً بمعنى الذي، قال: «لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب». وقال: «جازل «ذا» أن يتنكر لأنه لما رُكب مع «ما» حُدث بالتركيب معنى لم يكن».

وقال المصنف في الشرح^(٢): «ومثّل «ماذا» في احتمال معنى «شيء» ومعنى «الذي» في غير استفهام قول جرير^(٣):

فَلِلَّهِ مَاذَا هَيَّجَتْ مِنْ صَبَابَةٍ عَلَى هَالِكٍ يَهْذِي بِهِندٍ وَلَا يَذْري

انتهى.

(١) الحجة ٢: ٣١٧ والمسائل المنشورة ص ٢١٩ والبغداديات ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٩٧.

(٣) ديوانه ص ٤١٩.

ولا يجوز عند البصريين^(١) أن يُستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا «ذا»،
 إمّا بانفرادها وإمّا مركبة مع «ما». وزعم الكوفيون^(٢) أنَّ أسماء الإشارة كلّها
 يجوز أن تُستعمل موصولاتٍ، ومن ذلك عندهم ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ
 يَمُوسَى﴾، ف (تلك) عندهم موصول، و (بيمينك) صلته، كأنه قيل: وما التي
 بيمينك؟ وقال الشاعر^(٣):

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتِ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأنه قال: والذي تَحْمِلِينَ.

ولا حجة في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقاً بما في
 (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالاً من
 المشار إليه، أو متعلقاً بفعلٍ مُضمَرٍ على جهة البيان، كأنه قال: أعني
 بيمينك. وعلى أن يكون «تحميلين» في موضع الحال، أي: وهذا محمولاً
 لك طليق، أو في موضع خبرٍ لـ «هذا»، و «طليق» خبر ثانٍ كقولهم: هذا

(١) الإنصاف ص ٧١٧ [١٠٣] ولم يستثن «ذا»، وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨. ونسب
 إلى سيويه في أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣. وانظر الكتاب ٢: ٤١٦ والبسيط لابن العلي
 ١: ٣٣٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٨ - ١٣٩ و ١٧٧ وإيضاح الشعر ص ٤٢٣ - ٤٢٤ والإنصاف
 ص ٧١٧ - ٧٢٢ [١٠٣] وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٥٩٧ -
 ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبزي ص ٤٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ - ١٦٩
 ولابن الضائع (باب الصلات). والبسيط لابن العلي ١: ٣٣٤ - ٣٣٧، ٣٥٧، ٤٤٢
 وهوامشه.

(٣) هو يزيد بن مفرغ الحميري. والبيت في ديوانه ص ١٧٠. وقد خَرَّجته في إيضاح الشعر
 ص ٤٢٣، وزد عليه أمالي ابن الشجري ٢: ٤٤٣ واللباب للعكبري ٢: ١٢٠ وشرح
 الجزولية للشلوبين ص ٥٩٨ وللورقي ١: ٢٥٤ وللأبزي ص ٤٤٨ - ٤٤٩ والبسيط لابن
 العلي ١: ٣٣٥، ٤٤٢. يذكر خلاصه من السجن مخاطباً بغلته. عدس: زجر للبلغة،
 وقد جعله هنا اسماً لها. وعباد: هو عباد بن زياد، أخو عبيد الله بن زياد. ك: عباد. م:
 لعباس.

حُلُوٌ حَامِضٌ، و^(١):

... فَهَوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

وهذه تخاريج ابن عصفور^(٢). والبصريون^(٣) حملوا (بيمينك) و«تحميلين» على الحال. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٤): «تقديره «أعني بيمينك» بعيدٌ، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جداً، فلا ينبغي أن يُعوَّل عليه، فالحال أشبه».

وقوله وذو الطائفة مبنية غالباً إنما نسبها لطى^(٥) لأنهم هم الذين يستعملونها موصولة، أو مَنْ تَشَبَّهَ بهم من المؤكِّدين، فاستعملها، كأبي نواس^(٦) وحبيب بن أوس^(٧) والحسن بن وهب^(٨) وغيرهم، ومن كلام بعض

(١) هذه قطعة من قول حميد بن ثور يصف الذئب:

ينام بإحدى مُقْلَتَيْهِ، وَيُتْقِي الـ حنايا بأخرى، فَهَوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ
ديوانه ص ١٠٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ والشعر والشعراء ص ٣٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبزي ص ٤٤٩.

(٢) في شرح الجمل ١: ١٦٩، وليس فيه تخريج «تحميلين» على أن يكون في موضع الحال، ولعله ذكر ذلك في بعض كتبه المفقودة. وهو في الإنصاف ص ٧٢١. وانظر تخاريج هذا البيت في المصادر التي خرَّجته منها.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٢٤ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وقد نص فيه على قول البصريين.

(٤) شرح الجمل (باب الصلات).

(٥) الكامل ص ١١٤١، والأصول ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣، ٣٥٥ وتهذيب اللغة ١٥: ٤٥. والأزهية ص ٣٠٣ وأمالى ابن الشجري ٣: ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧ وشرح الجزولية للورقي ١: ٢٥٤.

(٦) كقوله - وهو في الكامل ص ١١٤٢ -:

حُبُّ المُدَامَةِ ذُو سَمْعَتٍ بِهِ لَمْ يُتْقِ فِي لِيْغِيرِهَا فَضْلاً

(٧) هو أبو تمام، وذلك كقوله - وهو في الكامل ص ١١٤٢ -:

أَنَا ذُو عَرَفَتٍ، فَإِنْ عَرَّتْكَ جَهَالَةٌ فَأَنَا الْمَقِيمُ قِيَامَةَ الْعُدَّالِ

(٨) كقوله - وهو في الكامل ص ١١٤٢ -:

أَنَا ذُو لَمْ يَزَلْ يَهُونُ عَلَى النَّذِّ مَا نِ إِنْ عَزَّ جَانِبُ النَّذْمَانِ

الطائيين: «أرى ذو تَرَوْنَ»^(١)، ومن كلامهم «فلا ودُو في السماء/ بيته». [١/١٥٢:١] والعجب لهذا المصنف أنه وصف «ذو» بالطائية، وقد ذكر قبل «ذات» و«ذوات»، ولم يصفهما بأنهما طائيتان، والجميع مختص باستعمالها طيء^(٢).

وقوله مبنية غالباً لأن بعض العرب من الطائيين قد أعربها^(٣)، فقال: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررتُ بذِي قام، قال الشاعر^(٤):

فإِذَا كرامٌ مُوسِرونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي من ذِي عِنْدَهُم ما كَفَانِيَا

ومنه في أحد التخريجين «اذْهَبْ بذِي تَسَلِّمْ»^(٥) أي: بالذي تسلم. وأُعرِبَتْ تشبيهاً لها بـ «ذِي» بمعنى «صاحب» لمشابتها لها في اللفظ، حتى إنَّ بعضهم^(٦) حكى أن «ذو» هذه منقولة من «ذِي» بمعنى «صاحب» لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف. والأفصحُ في «ذو» أن لا تُثنى ولا تُجمع، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر. وأنشدوا على «ذو» الطائية قولَ الشاعر^(٧):

-
- (١) الكامل ص ١١٤١ حيث ذكر أن هذا قول زيد الخيل لبني فزارة وذكرَ عامر بن الطفيل.
 (٢) الأزهية ص ٣٠٣ - ٣٠٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٧.
 (٣) المقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤.
 (٤) هو منظور بن سحيم الفقعسي، ويقال منظور بن سعيد. الحماسة ١: ٥٨٤ وشرحها للأعلم ص ٧٢٩ وللمرزوقي ص ١١٥٨ وشرح المفصل ٣: ١٤٨ والمقرب ١: ٥٩ وشرح التسهيل ١: ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٠ - ٢٥٣ [٦٤٧].
 (٥) الكتاب ٣: ١٥٨ وفيه تخريج آخر، وانظر أيضاً ص ١١٨، ١٢١ منه، وشرحه للسريافي ٤: ١٨/أ، وفيه هذا التخريج وتخريجان آخران. وانظر أيضاً الكامل ص ١٣٥٣.
 (٦) شرح المفصل ٣: ١٤٩.
 (٧) هو بُجير بن عَنَمَة الطائي. والبيت في الصحاح (سلم) وشرح المفصل ٩: ٢٠ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ - ٤٥٥ [٢١٧] وشرح أبيات المغني ١: ٢٨٧ - ٢٩٠ [٦٣]. وهو مركب من بيتين. انظرهما في المؤلفات والمختلف ص ٧٥.

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَايُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ
وقول الآخر^(١):

نُغَادِرُ مَحْضَ الْمَاءِ ذُو هُوَ مَحْضُهُ عَلَى أَثَرِهِ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضٍ
يُرَوِّي الْعُرُوقَ الْهَامِدَاتِ مِنَ الْبَلَى مِنَ الْعَرْفَجِ النَّجْدِيِّ ذُو بَادٍ وَالْحَمْضِ
وقول الآخر^(٢):

لَنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لِأَنْتَحِينَ الْعَظَمَ ذُو أَنَا عَارِفُهُ
وقول الآخر^(٣):

فَلَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ وَجَدْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
وقوله^(٤):

قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ طَالِبًا هَلُمَّ، فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ
أَظُنُّكَ دُونََ الْمَالِ ذُو جِثَّتَ تَبْتَغِي سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنَّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) هو ملحة الجرمي. الحماسة ٢: ٤١٠ [٨٢٤] وشرحها للأعلم ص ١١١٤ وللمرزوقي ص ١٨٠٩ والإنصاف ص ٣٨٤. الحمض: ما مَلَحَ من النبات. والهامد: الميت. والعرفج: شجر. والنجدي: الغليظ الصلب. ك: مخض الماء. ك: ذو. باك.

(٢) هو قيس بن جروة الطائي كما في النوادر ص ٢٦٦، ولقبه عارق.. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٥٢. وزد عليه سر صناعة الإعراب ص ٣٩٧. وأمالى ابن السجري ٣: ٥٢ والبسيط لابن العليج ١: ٣٤٦، ٤٦٢. أنتحي: أقصد. وعرق العظم: أكل ما عليه من اللحم.

(٣) تقدم قبل قليل.

(٤) هو قوال الطائي. والبيتان في الحماسة ١: ٣٢٢ [٢١٤] وبينهما بيت، وشرحها للأعلم ص ٣٨٧ [١٩٩] وللمرزوقي ص ٦٤٠ - ٦٤٢ [٢١١] والإنصاف ص ٣٨٣ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) والخزانة ٥: ٣٠ - ٣٣ [الشاهد ٣٣٧]. ونسبها في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٣٥ - ٣٣٦ لمعدان بن عبيد الطائي، وفيه أنه قيل: «هي للقوال، ولعل معدان كان يقال له القوال».

وحكى الأزهري^(١) أنَّ «ذُو» في لغة طيِّئ تستعمل بمعنى الذي والتي
وتثنيتهما وجمعهما، فعلى ما حكاه الأزهري تستعمل «ذُو» للمؤنث وتثنيته
وجمعه، ومنه قول الشاعر^(٢):

فإنَّ الماءَ ماءً أبي وجَدِّي ويثري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
أي: بثرى التي^(٣) حَفَرْتُ. وزعم ابن عصفور^(٤) أنَّه ذَكَرَ البئرَ على
معنى القلبِ، ومثله قوله^(٥):

يا بئرُ يا بئرَ بني عَدِيٍّ لأنْزَحَنَ قَعْرُكَ بالدُّلِيِّ
حتى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ
فخرجه على أنه ذَكَرَ على معنى القلبِ، فأنت على معنى^(٦) البئرِ.
وقدَّره الفارسي^(٧): «حتى تعودى قلباً أَقْطَعَ الْوَلِيِّ»، فهو من حذف
الموصوف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن/ بن الضائع^(٨): «وعندي أنه لا يجوز [١/١٥٢:ب]

(١) تهذيب اللغة ١٥ : ٤٥ .

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي . الحماسة ١ : ٣٠٢ [١٩٥] وشرحها للأعلم ص ١٦٨ [٤١]
والأزهية ص ٣٠٥ وأمالي ابن الشجري ٣ : ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٧ وشرح
التسهيل ١ : ١٩٩ والخزانة ٦ : ٣٤ - ٤١ [٤٢٧] .

(٣) م: الذي .

(٤) شرح الجمل ١ : ١٧٧ .

(٥) هو رجل من بني عدي كما في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٤٦٠ والمصباح لابن
يسعون ٢ : ٥٠/أ . والرجز في التكملة ص ١٣٤ - وعنه في الخزانة ٦ : ٣٤ وأمالي ابن
الشجري ١ : ٢٤٢ والمخصص ١٦ : ١٤٨ ، ١٨٧ ، و ١٧ : ٨ والإنصاف ص ٥٠٩ وإيضاح
شواهد الإيضاح ص ٦٧٥ - ٦٧٦ [٢٠٨] واللسان (طوى) . الدلي: جمع دَلُو . وأقطع
الولي: منقطع الماء، وأصل الولي: المطر الذي يلي الوسمي بعده، فشبه ماء البئر به .
وقيل: الولي هنا بمعنى الصاحب .

(٦) ك: لفظ .

(٧) التكملة ص ١٣٤ .

(٨) شرح الجمل (باب الصلات) .

ذلك في «ذو» قياساً على الصفة؛ لأن ذلك في الصفة بالحمل على الفعل، فالصفة^(١) الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية؛ ألا ترى أنَّ من قال «جاء الموعظة» لا يقول مشيراً إليها: هذا الموعظة نفعتني، ولذلك زعم الخليل في قوله تعالى ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(٢) أنه إشارة إلى القطر^(٣) لا للرحمة، و«ذو» أقرب لأسماء الإشارة منها للصفة الجارية. وأيضاً فلم يذكر «ذات» كلُّ من ذكر «ذو»، فهذا يدل على أن «ذو» أشهر من «ذات»، ولو كان مؤنثها كـ «التي» مع «الذي» لم يكن أحدهما أشهر لأن المذكر ومؤنثه في مرتبة واحدة انتهى.

وحكى الهَرَوِيُّ في «الأزمية»^(٤) أنَّ بعض العرب الطائيين يُثني «ذو» ويجمعها جمع «ذي» بمعنى «صاحب». وكذا قال ابن السراج^(٥): «إنَّ تثنية ذُو وجمعه لا يجوز فيهما إلا الإعراب»، فتقول: جاء ذَوَا قاما، ورأيت ذَوِي قاما، ومررت بِذَوِي قاما، وجاءني ذُوو قاموا، ورأيت ذَوِي قاموا، ومررت بِذَوِي قاموا.

وقال المصنف في الشرح^(٦): «أطلق ابن عصفور^(٧) القول بتثنيها وجمعها، وأظنُّ حامله على ذلك قولهم: ذاتٌ وذَوَاتٌ بمعنى التي واللاتي، فأضربتُ عنه لذلك» انتهى. ولم يفعل^(٨) ذلك ابن عصفور لما^(٩) قال

(١) ك: والصفة.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٨.

(٣) في النسخ كلها: «إلى المطر»، والصواب ما أثبتته؛ لأنه ليس للمطر ذكر في الآية.

(٤) الأزمية ص ٣٠٥.

(٥) الأصول ٢: ٢٦٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٩٩.

(٧) المقرب ١: ٥٦، ٥٧.

(٨) م: ولم ينقل.

(٩) ف، م: كما.

المصنف، بل نقل ذلك الهروي وابن السراج عن العرب.

وقوله وأبي أي: تكون موصولة على مذهب الجمهور، وخالف أحمد بن يحيى، فزعم أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات من النحويين، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل
وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢)، وأنشد سلمة^(٣):

أباهل لو أن الرجال تباعوا على أي شَرِّ قبلاً والأم
وقال^(٤):

فادُّنوا إلى حقكم يأخذه أيكم شئتم، وإلا فليأكم وإيانا
وقال^(٥):

أما النساء فأهوى أيهن أرى للحب أهلاً، فلا أنفك مشغوفاً
قال س^(٦): «وحدثنا هارون^(٧) أن ناساً - وهم الكوفيون - يقرأونها ﴿ثُمَّ

(١) هو غسان بن ولة. الإنصاف ص ٧١٥ وشرح المفصل ٣: ١٤٧ و٤: ٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٠، ٤٧٥ واللسان (أيا) والخزانة ٦: ٦١ [٤٣٠] وشرح أبيات المغني ٢: ١٥٢ [١١٥]. وذكر أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ٢: ٢٦٤ أن «غسان» أنشده.

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٣) تقدم في ١: ١٣٣. ك، م: تتابعوا.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩٩.

(٧) هو هارون بن موسى القاري الأعور النحوي. صاحب القرآن والعربية. كان يهودياً، فأسلم، وحسن إسلامه، وطلب القراءة، فكان رأساً، وضبط النحو، وحفظه، وحدث. وهو=

لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ۖ ، وهي لغة للعرب جيدة، نصبوها^(١) كما جروها حين قالوا: امرز على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مُجْرَى «الذي» إذا قلت: اضرب الذي أفضل انتهى.

وقوله مضافاً إلى معرفة هذا هو الأفصح فيها، فإذا قُلْتَ «يُعجبني/ أيُّ الرجالِ عندك» تَبَيَّنَ بإضافة «أيّ» إلى «الرجال» أو إلى ضميرهم أنَّ الذي أعجبك مذكّرٌ عاقل، ويحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. وكذلك «يُعجبني أيُّ النساءِ عندك» و «أيُّهن عندك»، فيتبين أنَّ التي أعجبك مؤنث عاقلة. [١/١٥٣:١]

وقد يُضاف إلى النكرة، ولم يذكره المصنف، فيقال: يُعجبني أيُّ رجلٍ عندك، وأيُّ رَجُلَيْنِ، وأيُّ رجالٍ عندك، وأيُّ امرأةٍ، وأيُّ امرأتين.

وقوله لفظاً أو نيّةً مثالُ إضافتها لفظاً ما مثْلُناه، ومثالُ إضافتها نيّةً «يُعجبني أيُّ عندك»، ويحتمل أن تكون واقعةً على مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ من المذكرين أو المؤنثات من عاقلٍ أو غيره.

وقوله ولا يَلْزَمُ استقبالُ عاملِه هذا الذي قاله واختاره ليس مذهبَ الجمهور، بل الجمهورُ ذهبوا إلى أن أيّاً إذا كانت موصولة لم يعمل فيها الفعلُ الماضي^(٢)، لا يجوز أن تقول: أعجبني أيُّهم

= أول من تتبّع وجوه القرآن، وألفها، وتتبع الشاذ منها، وبحث عن إسناده. كان صدوقاً حافظاً. توفي في حدود السبعين والمائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١ - ٣٦٢ وغاية النهاية ٢: ٣٤٨ وبغية الوعاة ٢: ٣٢١.

(١) قرأ بتصّب (أيّ) معاذ بن مسلم الهراء وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش، وروي عن يعقوب، ونُسب إلى هارون القارئ، وقول سيبويه المذكور يدل على أنه رواها عن غيره لا أنه قرأ بها. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٣٩ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧١ - ١/١٧١ ب وأمالى ابن السجري ٣: ٤١ والإنصاف ص ٧١١ والبسيط لابن العلي ١: ٤٠٥ والبحر المحيط ٦: ١٩٦.

(٢) إلى هذا ذهب ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلوات). وذكر الشلوبين أنه قول ابن الباذش من المتأخرين، وأنه يحكى عن الكسائي، ثم ذكر مسألة الكسائي التالية، وردّ هذا =

قام^(١). قالوا^(٢): وسبب ذلك أنها وُضعت على الإبهام والعموم، فإذا قلت «يُعجبني أيُّهم يقوم» فكأنك قلت: يُعجبني الشخصُ الذي يقع منه القيام كائناً من كان، فلو جعلتُ معمولةً للفعل الماضي أخرجها ذلك عما وُضعتُ له من العموم ألا ترى^(٣) أنك لو قلت «أعجبني أيُّهم خرج» لم يقع إلا على الشخص الذي خرج؟ وسُئل الكسائي^(٤) في حلقة يونس: هل يجوز: أعجبني أيُّهم قام؟ فمنع من ذلك، فقليل له: لِمَ لَمْ يَجْز ذلك؟ فلم يَلْح له الوجه الذي لأجله امتنع ذلك، فقال: أيُّ هكذا خُلقتُ.

وظاهر كلام المصنف في الشرح أن الكوفيين لا يلتزمون استقبال عامل «أيّ»، وهذا رأسُهم الكسائي في هذه الحكاية يلتزمه، ويقول: هكذا خُلقتُ، يعني أنها وُضعت على أن لا يعمل فيها الماضي. وزعم الأخفش^(٥) أنها قد تكون معمولة للماضي إلا أن ذلك قليل.

وقوله ولا تقديمه مذهبنا أن أيّاً الموصولة كغيرها من الأسماء يعمل فيها العامل متقدماً ومتأخراً نحو: أحبُّ أيُّهم قرأ، وأيُّهم قرأ أحبُّ. ونقل المصنف عن الكوفيين أنهم يلتزمون تقديم العامل، قال^(٦): «ولا حُجة لهم إلا كونُ ما ورد على وفق ما قالوه».

= المذهب. شرح الجزولية ص ٦٠٦ - ٦٠٧ وعنه في المباحث الكاملية ١: ٢٦٨ - ٢٦٩. وانظر شرح الكافية ٢: ٤١.

- (١) قوله: قام... أيهم يقوم: سقط من ك.
- (٢) انظر الأصول ٢: ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠ ولابن الضائع [باب مواضع أيّ] وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٦.
- (٣) ألا ترى... الذي خرج: سقط من س. والأولى إثباته كما في بقية النسخ. وهو أيضاً ضمن نص الأبدي الذي نقله أبو حيان من شرح الجزولية ص ٤٧٦ دون أن يشير إليه.
- (٤) الأصول ٢: ٣٢٦ ومجالس العلماء ص ٢٤٤ والخصائص ٣: ٢٩٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٦.
- (٥) شرح الجمل لابن الضائع (باب مواضع أيّ) وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٦.
- (٦) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

وقوله^(١) خلافاً للكوفيين^(٢) ظاهرة أنَّ مذهب البصريين بخلافه، فلا يلتزمون الاستقبال ولا التقديم، أمّا الاستقبال فجمهورُ البصريين^(٣) نصُّوا على أنه مُلتَزَمٌ، ولم يمثل س إلا بالمستقبل^(٤). وأمّا التقديم فمذهب البصريين^(٥) أنه لا يُلتَزَمُ تقديم العامل، وقد مثل س^(٦) به متأخراً عن الموصول.

قوله وقد يُؤنث بالناء موافقاً لـ «التي» قال ابنُ كَيْسَانَ: بعضُ العرب إذا أراد التأنيث قال «أَيَّة» نحو: يجيئني أَيُّهُنَّ في الدار، ولأُضْرِبَنَّ أَيُّهُنَّ في الدار. وهذه اللغة ضعيفة، وأهلها يُنثُّون أَيْئاً ويجمعونها إن أرادوا ذلك، تقول في الثنية: يُعجبني أَيْأهم عندك، وأَيُّوهم عندك، واضرب أَيْيهم عندك، وأَيُّيهم عندك، وللواحدة أَيْيَهْن، وللثنية أَيْئَاهْن، وأَيْيَيَهْن، وفي الجمع أَيْئَاهُنَّ وأَيْئَاتِهْن. وكذلك يفعلون في حال الأفراد وفي حال الإضافة إلى نكرة. وكان ينبغي للمصنف أن ينبه على أنَّ من أنث أَيْئاً يُنثِّيها ويجمعها. ومن التأنيث قول الشاعر^(٧):

إذا اشتبه الرشد في الحادثاً ت فارضَ بِأَيِّيها قد قُدِرَ

[ب/١٥٣: ١] / وفي البسيط^(٨): «وأما أَيٌّْ فلا تكون موصولة وهي مضافة إلى نكرة، فلا تقول: اضرب أَيَّْ رجلٍ يقوم، على معنى: اضرب الذي يقوم منهم؛ لأنها نكرة حينئذ، والموصولات معارف. وتعريف «أَيٍّْ» بالإضافة، بخلاف

(١) هذه الفقرة سقطت من ك، ص.

(٢) شرح الكافية ٢: ٤١.

(٣) شرح الكافية ٢: ٤١.

(٤) الكتاب ٢: ٣٩٨ وما بعدها.

(٥) شرح الكافية ٢: ٤١.

(٦) الكتاب ٢: ٤٠٤ - ٤٠٦.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٨) البسيط لابن العليج ١: ٤١٢.

الاستفهام، فإنها تكون فيه نكرة، وكذلك في الشرط، ولذلك امتنع في قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(١) أن تكون أي موصولة بـ (ينقلبون)».

وقوله وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام يعني أن «أل» اسم موصول تكون بمعنى الذي وفروعه، يعني من المؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد. وفي كونها موصولة خلاف^(٢):

ذهب أبو الحسن الأخفش^(٣) إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة، فـ «أل» في «الضارب» كـ «أل» في «الغلام».

قل للأخفش: فإذا لم تكن من قبيل الموصولات فلم لا يُقدم المنصوب باسم الفاعل عليها فيقولوا «هذا زيداً الضارب» كما يجوز «هذا زيداً ضارباً؟».

فأجاب بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه أل كما لا يعمل إذا وُصف أو صُغِّرَ لأنَّ «أل» خاصّةٌ من خواصِّ الاسم كما أن الوصف والتصغير كذلك، والاسم المنتصب بعده ليس على سبيل المفعولية، إنما انتصب على التشبيه بالمفعول به^(٤)، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه

(١) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك في تفسير المسائل المشكّلة في أول المقضب ص ٤٥ - ٧٩ والمصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) اللباب للعكبري ٢: ١٢٧ وشرح الإيضاح له ص ٣٥٧ والمتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٠ والبسيط لابن العلي ص ٣٧١ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ حيث نسب للمازني أيضاً، وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات) وفيه ردّ ابن عصفور على الأخفش والردّ على ابن عصفور. وذكر الفارسي في البغداديات ص ٥٥٣ أن هذا المذهب حكى عن المازني. وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن ص ٨٤ أنها اسم بمنزلة «الذي». وفي تفسير المسائل المشكّلة في أول المقضب ص ٤٧ - ٤٨ أن الأخفش جعلها حرفاً، ولم يقيد بكونه حرف تعريف.

(٤) ك: بالمفعولية.

على الوصف، فكذاك هذا.

وأبطل مذهب الأخفش بأن المشبه بالمفعول لا يكون إلا سببياً، ولا يكون في الكلام إلا نكرة، أو معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما الألف واللام فيه، أو ضمير ما هما فيه، أو مضافاً إلى ضمير ما هما فيه، و «زيداً» من قولك «هذا الضارب زيداً» ليس سببياً ولا نكرة ولا شيئاً من المعارف التي ذكرناها، فثبت أنه ليس منصوباً على التشبيه بالمفعول به وأن «أل» من قبيل الموصول.

وذهب أبو بكر بن السراج^(١) وأبو علي الفارسي^(٢) وأكثر النحويين^(٣) إلى أن «أل» موصول اسمي، وهو اختيار المصنف. واستدلوا بعود الضمير إليها، تقول: جاءني الضاربُ زيدٌ، فالضمير عائد على «أل». فإن قلت: فعمل الضمير يعود على موصوف محذوف^(٤)؟

فالجواب: أن ذلك باطل لأن الصفة لا تُحذف إلا في مَظَانٍ حذفها^(٥)، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مَظَانٍ الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجواز «جاءني الضاربُ زيدٌ» في فصيح الكلام دلّ على أن «أل» بمنزلة «التي»، فكما جاز «جاءني التي ضربها زيدٌ» فكذلك جاز «جاءني الضاربُ زيدٌ»، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز «جاءني ضاربُ زيدٌ» كما يجوز «جاءني امرأة ضاربُ زيدٌ»، فامتناع ذلك يدلّ على أنه ليس

(١) الأصول ٢: ٢٢٣، ٢٧٠ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٤ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨.

(٢) الإيضاح العسدي ص ٥٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٤. وذكر ابن برهان في شرح اللمع ص ٥٨٧ أن أبا علي رجح مذهب المازني القائل بحرفيتها. وذكر القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ أنه اختار مذهب الأخفش والمازني وأنها عندهما حرف تعريف.

(٣) المتبع ص ٦٣٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٤.

(٤) والأصل: جاءني المرأة الضاربُ زيدٌ، كما في شرح الجزولية ص ٤٤٤.

(٥) كذا! وقال الأبدي: «لأن الموصوف لا يجوز حذفه إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف» شرح الجزولية ص ٤٤٤. وهو الصواب.

على حذف الموصوف^(١).

ومما يدل على أنه اسم موصول لا حرف موصول أنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر^(٢)، وهذا لا يتقدر بمصدر، فدل على أنه اسم.

واستدل ابن برهان^(٣) على موصولية «أل» بدخولها/ على المضارع، [١/١٥٤:١] وأل المعرفة للاسم في اختصاصها به كحرف التنفيس في اختصاصه بالمضارع، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم كذلك لا تدخل «أل» للتعريف على فعل، فوجب اعتقاد «أل» في نحو^(٤):

..... التُّرْضَى

اسماً بمعنى «الذي» لا حرف تعريف.

وقوله خلافاً للمازني^(٥) ومن وافقه في حرفيتها استدلال المازني على أنها حرف موصول لا اسمٌ بتخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، فإذا قلت «مررت بالضارب» فالعامل الجرّ في «الضارب» هو الباء، وكذلك «جاء

(١) ح: الموصول.

(٢) م: إلا ويتقدر مع ما بعده بالمصدر.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.

(٤) هذه كلمة من قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وقد نسب للفرزدق في تهذيب اللغة ١٣: ١١٨ - ١١٩ و ١٥: ٤٦٢ والعيني ١: ١١١.

وهو في الإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠١ والبسيط لابن العليج ١: ٤٠٠ والخزانة ١: ٣٢. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص ٦٦ بعد قليل.

(٥) الكامل ص ٥٢ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨٧ وشرح الإيضاح للعكبري ص ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٨ - ١٧٩ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٠ - ٢٠١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤١ - ٤٤٢ وشرح الكافية ٢: ٣٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٨ والبسيط لابن العليج ١: ٣٧١ - ٣٧٣. وفي بعضها أدلته، وفي بعضها أنها عنده حرف تعريف.

الضارب» و «رأيتُ الضارب»، ولا موضع لـ «أل» من الإعراب، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع من الإعراب.

وأيضاً لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً.

وأيضاً فهمزة الوصل في «الضارب» مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذ من قولهم «إِيْمَنُ الله»، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام.

وأيضاً لو كانت اسماً لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: جاءني ال زيداً ضاربٌ، كما يجوز ذلك في الذي إذا قلت: جاءني الذي زيداً ضرب.

وقال الأستاذ أبو علي^(١): الدليل على أنَّ «أل» حرفٌ قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسماً كانت فاعلاً، واستحق «قائم» البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة، والصلة لا يُسلط عليها عاملُ الموصول.

والجواب^(٢) عما قاله المازني على ما ذكره أنها جعلت مع الاسم كالشيء الواحد لأنَّ الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسماً مفرداً كانت أشدَّ اتصالاً بالموصول وافتقاراً إليه، فجعل الفاعل بجملته^(٣) «الضارب» في قولك «قام الضارب» كما إذا^(٤) قلت «هذه بَعْلَبَكُ» صار الاسم المجموع، فكذلك «الضارب» بمنزلة اسم واحد.

(١) يعني الشلوين. ومعنى هذا القول في التوتنة ص ١٦٨ - ١٦٩ وشرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات). وهو بلفظه في شرح التسهيل ١: ٢٠٣.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٣) ك: بجمله.

(٤) في شرح الجزولية للأبدي: كما أنك إذا قلت.

وأما كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد فباطل، حكى من كلامهم «أُمُّ اللَّهِ»^(١)، وهمزته همزة وصل مع أنه مُعرب، فالأحرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني. وقد أجاز س^(٢) بالقياس إذا سميت بالباء من اضرب أن تقول «إِبْ» فتلحق همزة الوصل وتعرب، فأجاز أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد إذا وصلت، فإذا ابتدأت كان على^(٣) حرفين أحدهما همزة وصل، وقاس ذلك على «أَبٍ»؛ ألا ترى أنه على حرفين ابتداءً، فإذا وصلت في مثل «مَنْ أَبُّ لَكَ» على لغة من نقل الحركة وحذف الهمزة صار على حرف واحد، بل يبقى^(٤) الاسم المعرب على حرف واحد وصلاً وابتداءً، حكى ابن مقسّم عن ثعلب «شربتُ ماءً»^(٥).

وأما فتح همزة الوصل فتشبيهاً بـ «أل» التي للتعريف، وإذا كانوا قد فتحوا همزة «أَيْمَن» تشبيهاً بالحرف فالأحرى تشبيه «أل» الموصولة بـأل المعرفة.

وأما عدم^(٦) الفصل / بالمعمول فلشدة اتصال «أل» بصلتها وجعلهما [١٥٤: ١/ب] كشيء واحد؛ إذا كانت الصلة مفردة؛ بخلاف صلة «الذي»، فإنه جملة، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه لأنهما عنده حرف، والموصول إذا كان حرفاً غير عامل يجوز أن يُفصل بينه وبين صلتها، نحو ما تقول: يعجبك^(٧) ما اليوم تصنع، تريد: صنعك اليوم، فكذلك ينبغي أن يجوز في مذهبه في قولك «الضارب». وأما من يجعلها اسماً، ويجعلها مع صلتها كشيء واحد، فلا

(١) فيما عدا ح: والله. ح: أمر الله.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٣) على: سقط من س.

(٤) في شرح الجزولية للأبدي: «بل قد يبقى» وهو أولى.

(٥) مجالس ثعلب ص ٨٧ - ٨٨ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٦. وهو محكي عن الكسائي.

(٦) نسب ابن الضائع هذا الرد في شرح الجمل (باب الصلات) لابن عصفور، وردَّ عليه.

(٧) في شرح الجزولية للأبدي: يعجبني.

يجوز الفصل كما لا يجوز الفصل بين جزأي بَعْلَبَكَّ .

والجواب^(١) عما قاله الأستاذ أبو علي أن يقال: مقتضى الدليل أن يظهر عملُ الموصولات في آخر الصلة لأنَّ نسبتها منه نسبةٌ عَجَزَ المركبِ منه، لكنَّ مَنع من ذلك كونُ الصلة جملةً، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلةُ الألف واللام في اللفظ مفرداً جيءَ بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع. قاله المصنف^(٢).

وقال المصنف في الشرح^(٣): «وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة» انتهى.

وهذا الذي حكاه عن المازني هو الذي حكيناه نحن عن الأخفش من أن الألف واللام للتعريف. وحكىنا عن المازني أن «أل» موصول حرفي. والجمعُ بين الحكايتين أنَّ «أل» مُعرِّفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني، إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي مُعرِّفة، وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التعريف، واختصَّ مذهب المازني بالوصل.

وقد ضَعَّفَ المصنف^(٤) مذهب المازني بأنه لو جاز حذف الموصوف مع «أل» المَعْرِفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف مُنْكَراً أو مُعَرِّفاً، بل يكون في التنكير أولى لأنَّ حذف المنكر أولى^(٥) من حذف المَعْرِف. وبأنه لو كانت مُعرِّفة لَقَدَحَ لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، والأمرُ بخلاف ذلك، فإنَّ لحاقها يُسَوِّغُ لما لا يجوز أن يعمل دُونَهَا أن يعمل، وهو الماضي، فعُلِمَ أنها غير المُعرِّفة وأنها موصولة

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلات).

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٠٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٠.

(٥) ك، ح، ف، ن، شرح التسهيل: أكثر.

بالصفة لأن الصفة يجب تأوّلها بفعل لتكون في حكم الجملة المصرح
بجزأيتها، ولذا وجب العمل مطلقاً، وحسّن العطف على اسم الفاعل
الموصول به فعلٌ صريح كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَنْزَلَ بِهِ نَفْعًا﴾^(١)،
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾^(٢).

وقوله وتوصل بصفة محضة قال^(٣): «نَعْنِي بالمحضة أسماء الفاعلين
وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين» قاله المصنف.
قال^(٤): «واحترز بالمحضة مما يُوصَف به وليس بصفة محضة كالأسد، فإنَّ
«أل» فيه مُعرِّفة، وليست موصولة بأسد، وإن كان يوصف به».

وفي البسيط^(٥): «وأما الصفة المشبهة فلا تدخل - يعني أل - عليها
لضعفها وقربها من الأسماء؛ إذ ليس معناها: الذي فعل، فإذا أدخلت عليها
فعلى حذف الموصوف، والعائد إنما يكون عليه/ في قوله: مررتُ بالحسن [١/١٥٥: ١]
وجه ابنه، ولا يقال: إنَّ اسم الفاعل كذلك، أعني على حذف الموصوف،
والضمير يعود عليه؛ لأننا نقول: إنَّ إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم
الفاعل، ومنعهم الماضي دونها، وكلاهما وصفٌ، يدلُّ على زيادة معناها
هناك بحيث يقوى معنى الفعل، وليس ذلك إلا معنى «الذي» لأنه قد دخلها
حين دخلت على الفعل وعلى الجملة الابتدائية، فعَلِمَ أَنَّها تكون لهذا المعنى».

وقوله وقد تُوصَلُ بمضارعٍ اختياريّاً لا خلافَ نَعْلَمُه أنَّ وَصَلَ «أل»
بالمضارع يختصُّ بالشعر، وقد ذهب هو في بعض تصانيفه^(٦) إلى أن وصل

(١) سورة العاديات، الآيات ٣ - ٤.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٨.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠١.

(٤) هذا القول ليس في هذا الموضع من مطبوعة شرح التسهيل، ولعله من نسخة أخرى وقف
عليها أبو حيان.

(٥) البسيط لابن العلي ١: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢٩٩ وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩.

«أل» بالمضارع قليل، وهنا أجاز ذلك في الاختيار. وأنشدوا على ذلك^(١):

ما أنتَ بِالْحَكَمِ التُّرْصَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَأْيِ والجَدَلِ
وقوله^(٢):

يقول الخنا، وأبغضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدِّعُ
وقوله^(٣):

ما كاليرُوحِ وَيَغْدُو لاهياً فَرِحاً مُشَمَّرٌ يَسْتَدِيمُ الحَزَمَ ذا رَشَدٍ
وقوله^(٤):

وَيَسْتَخْرِجُ اليرْبُوعَ من نَافِقائِهِ ومن جُجْرِهِ بالشَّيْحَةِ اليَقْصَعِ
وقوله^(٥):

لا تَبْعَثَنَّ الحَرْبَ، إِنِّي لك اليُثْ لَذِرٌ مِنْ نيرانِها فَاتَّقِ
وقوله^(٦):

فدو المال يُؤْتِي ماله دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَبَاهُ والطَّارِقُ اليَتَعَمَّدُ

(١) تقدم في ص ٦١.

(٢) البيت لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ. النوادر ص ٢٧٦. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٢٠١. ورد عليه شرح التسهيل ١ : ٢٠١ والبسيط لابن الغلج ١ : ٣٢٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١ : ٢٠١ وتخليص الشواهد ص ١٥٤ والخزانة ١ : ٣٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٢٩٣. ك، وشرح التسهيل: مشمراً.

(٤) البيت لذي الخِرَقِ الطُّهَوِيِّ. النوادر ص ٢٧٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٨ والبسيط لابن الغلج ١ : ٣٢٥ وحاشيته. والخزانة ١ : ٣١. اليربوع: دوية تحفر الأرض. وتقصع اليربوع: دخل في قاصعائه. والقاصعاء: أحد جُجْرِهِ، والآخر يسمى النافقاء. والشيخ: ضرب من الشجر.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨، وآخره فيه: «فاصْطَلَّ». وهو أيضاً في الخزانة ١ : ٣٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٢٩٣. وفي س، ف، ن: المنذر.

(٦) نسب البيت في كتاب الجيم ٣ : ٢٢٥ لابن الكلّجة. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ والخزانة ١ : ٣٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٢٩٣.

وأنشد الفراء^(١) رحمه الله تعالى :

أَحِينَ اضْطَبَّانِي أَنْ سَكْتُ، وَإِنِّي لَفِي شُغْلٍ عَنْ دَخْلِي الْيَتَبَعُ
وقال ابن خالويه^(٢) : «وليس في كلامهم فعلٌ دَخَلَ الألف واللام إلا
الْيَجْدَعُ، وَالْيَتَقَصَّعُ، وَالْيَتَبَعُ، وَالْيَسَعُ: اسم نَبِيٍّ، وَالْيَحْمَدُ: قبيلة، ولو
سَمَّيتَ بالفعل نحو يَزِيدَ لم تدخله الألف واللام، فأما قوله^(٣) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ

فهو بمنزلة «الغدايا والعشايا» للازدواج انتهى .

وحَصَرُ ابن خالويه ليس بصحيح^(٤)، وقد ذكرنا في الأبيات السابقة ما
يَنْقُضُ حَصْرَهُ، وكثيراً ما يقول في كتاب ليس : «ليس كذا» ثم يوجد في كلام
العرب، فدلَّ على أَنَّ استقراءه ليس بتام .

قال المصنف في الشرح^(٥) : «وعندي أَنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوص
بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المُرَضَى حُكومتُهُ؛
ولتمكن قائل الثاني/ أن يقول: إلى رَبَّنَا صَوْتُ حِمَارٍ^(٦) يُجْدَعُ، ولتمكن [١: ١٥٥/ب]
الثالث من أن يقول: ما مَن يَرُوحُ، فإدخال «أل» يدلُّ على الاختيار لا
الاضطرار . وأيضاً فمقتضى النظر يدلُّ على أَنَّها من حيث هي اسمٌ موصولٌ
يجوز وصلُّها بما يُوصَلُ به الاسمُ الموصول من الجُمْلِ الاسمِيَّةِ والفعليةِ
والظروف، فمُنعت ذلك حملاً على المَعْرِفَةِ لَأَنَّها مثلُها في اللفظ، وجعلوا

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ واللسان (أمس) والخزانة ١ : ٣٢ وشرح أبيات المغني ١ :

٢٩٣ . ك، ف: دخلي . ح، ص، واللسان: دخلي . والدَّخُلُ: العيب .

(٢) كتاب ليس ص ٧٠ - ٧١ .

(٣) تقدم في ١ : ١٤٨ . وفيما عدا ن : «اليزيد بن الوليد» . وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك،
وليس يزيد بن الوليد .

(٤) كذا . وقد قيده ابن خالويه بقوله «عند سيبويه والفراء» .

(٥) شرح التسهيل ١ : ٢٠٢ .

(٦) في شرح التسهيل: الحمار .

صَلَّتْهَا ما هو جملة في المعنى ومُفْرَدٌ في اللفظ صالحٌ لدخول «أل» المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهاماً أنَّ «أل» مُعَرَّفَةٌ لا اسمٌ موصول، فقصدوا التنصيص على مُغايرة المُعَرَّفَةِ، فأدخلوها على الفعل المُشابه لاسم الفاعل، وهو المضارع، ولكون ذلك جائزاً في الاختيار لم يَقُلْ في أشعارهم كما قُلَّ الوصلُ بالجملة الاسمية» انتهى كلامه، وفيه بعض تلخيص واقتصار^(١).

وقوله ومبتدأ وخبر أو ظَرْفٌ اضطراراً مثالٌ وصلِّها بمبتدأ وخبر قوله^(٢):

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

يريد: الذين رسولُ الله منهم. ومن النحويين مَنْ جعل «أل» زائدة في قوله «الرسول» لا موصولة، ولا نعلم ورود «أل» داخلةً على الجملة الاسمية إلا في هذا البيت.

وفي البسيط^(٣): «ولا تكون بغير اسم الفاعل إلا في ضرورة كقوله:

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

البيت، وأجازه بعض الكوفيين» انتهى.

ومثالٌ وصلِّها بظرفٍ قوله^(٤):

(١) م: واختصار.

(٢) البيت في كتاب اللامات ص ٥٤ والإنصاف ص ٥٢١ وشرح التسهيل ١: ٢٠٢ وشرح الكافية

الشافية ص ٣٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ١٧٩، ٢: ٦٠٢ وضرائر الشعر

ص ٢٨٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٠ ورصف المباني ص ١٦٢ والمقاصد النحوية ١:

٤٧٧ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩١ [٦٥]. ويروى عجزه هكذا:

هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَيٍّ. وآخره في البسيط لابن العلي ١: ٣٢٦: «بني فلان».

وصدره في ص ٤٠١ منه.

(٣) البسيط لابن العلي ١: ٤٠١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٣ والمقاصد النحوية ١: ٤٧٥ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٠

[٦٤]. حر: جدير.

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيرٌ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

يريد: على الذي معه. وقد انتهى ذكر ما ذكره المصنف من الموصولات.

وزعم الكوفيون^(١) أَنَّ الأسماءَ الْمُعَرَّفَةَ بِأَلٍّ كُلَّهَا يجوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ موصولة، واستدلُّوا على جواز ذلك بقول الشاعر^(٢):

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

فـ «البيت» خبر أنت، و «أكرم» صلة لـ «البيت»، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، أي: البيت الذي أكرم أهله. وزعموا أَنَّ النكرة تُوصَلُ نحو: هذا رجلٌ ضربته، فـ «ضربته» - عندهم - صلة «رجل». وكذلك إذا أضفت نكرةً إلى نكرةٍ يجوز أن تصلهما وأن تصل أيَّهما شئتَ، فتقول «هذه دارُ رجلٍ دخلتُ» إن وصلت الأولى، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ» إن وصلت الثانية، و «هذه دارُ رجلٍ أكرمتُ دخلتُ» إن وصلتهما^(٣).

وفي البسيط^(٤): «وقد جعلوا - يعني الكوفيين - النكرة موصولةً كالمعرفة، لكنَّ صلَّتها تجري صفةً عليها، فتقول: أنت رجلٌ يأكل طعامنا. وخالفوا هذا، فجوزوا فيه تقديم معمول الصلة، فتقول «أنت طعامنا رجلٌ يأكل» لاستقلال النكرة بنفسها» انتهى^(٥).

وكذلك أجازوا وصلَّ النكرة إذا أُضيفت/ إلى معرفة، نحو قولك: هذه [١/١٥٦: ١]

(١) انظر رأيهم هذا ورأي البصريين في الإنصاف ص ٧٢٢ - ٧٢٦ [١٠٤].

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٨. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٠. ك: في أفئاته.

(٣) هذه الأقوال في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٠ - ٤٥١.

(٤) البسيط لابن العليج ١: ٣٣٩.

(٥) انتهى: انفردت به ك.

دارُ زيد بالبصرة، فـ «بالبصرة» صلة «دار» إذا كانت له دارٌ بالبصرة ودارٌ
بغيرها. وجعلوا^(١) من ذلك قولَ الشاعر^(٢):

يا دارَ مَيَّةَ بالعلِّاءِ فالسَّندِ

وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

وهذه المواضع التي استدلوا بها حملها البصريون على غير ذلك. أمّا
«لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ» فَخُرِّجَ^(٣) على حذف صفة، وجعل «أكرم» خبراً
ثانياً، التقدير: لأنت البيتُ المحبوبُ عندي أَكْرَمُ أَهْلِهِ. وأمّا ما جاء بعد
النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة. وأمّا «هذه دارُ زيد بالبصرة»
فـ «بالبصرة» في موضع الحال^(٤). وكذلك^(٥) «يا دارَ مَيَّةَ بالعلِّاءِ» بالعلِّاءِ:
في موضع حال^(٦) من المنادى على مذهب من يُجيز الحال من المنادى^(٧).
وأمّا على مذهب مَنْ لا يُجيزه فمتعلق بإضمار فعلٍ على جهة البيان، التقدير:
أعني بالعلِّاءِ. كما كان «لَكَ» بعد «سَقِيًّا» من قولهم «سَقِيًّا لَكَ» متعلقاً
بإضمار فعلٍ تقديره: لك أعني.

ص: ويجوزُ حذفُ عائدِ غيرِ الألفِ واللامِ إنْ كان مُتَّصِلاً منصوباً بفعلٍ

(١) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٢) النابغة الذبياني، وعجز البيت: أَقَوْتُ، وطالَ عليها سالفُ الأيِّدِ. ديوانه ص ١٤ والكتاب
٣٢١: ٢ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٦ وأمالى ابن الشجري ١: ٤١٩ و٢: ٣٠٥ وشرح
الجزولية للأبدي ص ٤٥٠ والخزانة ١١: ٣٢ - ٣٧ [٨٨٩]. العلِّاءِ: مرتفع من الأرض.
والسند: سند الوادي في الجبل، وهو ارتفاعه حيث يُسند فيه، أي: يُصعد. وأقوت: خلت
من أهلها. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٠.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٠.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٣٥.

(٦) انظر المحتسب ١: ٢٥١.

(٧) هو المبرد. الأصول ١: ٣٧٠ - ٣٧١ وعنه في الإنصاف ص ٣٢٩ - ٣٣٠ والخزانة ٢: ١٣٠

[١٠٤] وفيه أنَّ ابن جني أجازه أيضاً. والوجه الذي أجازه ابن جني مذكور في التنبيه له ق

١٠/أ - مخطوط طوبقبو - أحمد الثالث.

أو وصف، أو مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، أو بحرفٍ جُزٍّ بمثله معنىً ومتعلِّقاً الموصول أو موصوفٌ به، وقد يُحذف منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يكْمُلْ شرطُ الحذفِ.

ش: الضمير^(١) العائد ينبغي أن يكون مما للجملة به تعلُّق كالفاعل، والمفعول على أصنافه، والمبتدأ والخبر، وأمّا إن كان مما يتعلق هو بالجملة كالتوابع^(٢) فإن كان الذي له الموصول^(٣) ظاهراً في الصلة فلا يجوز، نحو: بعثُ الذي أكلت الرغيفَ ثلثه، وأكرمتُ الذي سُرِقَ زيدٌ ثوبه؛ لأن الموصول لا يكون لغير مذكور في الصلة ظاهراً، وإن لم يكن ظاهراً^(٤) فإن كان مضافاً فيجوز، نحو: رأيت الذي ضربَ زيدٌ غلامه، وإن كان معطوفاً^(٥)، نحو: رأيت الذي قام زيدٌ وأخوه، والهاءُ عائدة على «الذي» لا على «زيد»، فيجوز^(٦).

وفصل السهيلي^(٧)، فقال: «إن كانت الواو جامعةً جاز، وإن كانت عاطفةً لم يجز. فإن صرح بالفعل فلا يجوز إجماعاً نحو: رأيت الذي قام زيد وقعد أخوه. وكذلك من يقدر في المعطوف فعلاً آخر لأن الصلة لا يعطف عليها إلا بعد تمامها»^(٨).

ولمّا فرغ المصنّف من عدِّ الموصولاتِ وذَكَرَ صلاتِها، وكان قد ذَكَرَ أنَّ الصلة تشتمل على عائد أو خَلَفِه، أخذ يَذْكُرُ حكمَ ذلك العائد، وهو الضميرُ

(١) هذه الفقرة في البسيط لابن العلي ١: ٤١٤ - ٤١٥.

(٢) ك: كالتواضع. ف: كالمواضع. ن: كالمواضع.

(٣) ف: له صلة الموصول. وضرب على «صلة»، وكتب في الهامش: «تعلق» وتحت: ط.

(٤) وإن لم يكن ظاهراً: سقط من ك.

(٥) البسيط: معطوفاً عليه.

(٦) أثبت هنا في النسخ كلها ما نصه: «نحو رأيت الذي ضربَ زيدٌ غلامه» وليس في البسيط. وهو تكرار لما سبق.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٥٠. وعنه في البسيط لابن العلي ١: ٤١٥.

(٨) زيد هنا في ك، ن، ف: والضمير الرابط.

الذي يعود على الموصول الرابط للصلة به بالنسبة إلى المحذف والإثبات، وذلك الضمير مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره، فبدأ أولاً بذكر المنصوب، فقال: الضمير إمّا أن يكون عائداً غير الألف واللام أو عائداً صلة الألف واللام: إنّ كان عائداً صلة الألف واللام فسيأتي حكمه، وإن كان عائداً غير الألف واللام فإمّا أن يكون متصلاً أو منفصلاً؛ فإن كان منفصلاً لم يَجْزُ حذفه، مثاله: جاءني الذي لم أضرب إلا إياه^(١)، وجاءني الذي إياه لم أضرب، أو إياه أضرب/. وإن كان متصلاً فإمّا أن يكون نصبه بفعل أو بوصف أو بغير فعل ولا وصف: إنّ كان نصبه بغير فعل ولا وصف^(٢) لم يَجْزُ حذفه، مثاله: جاءني الذي إنه فاضل^(٣)، وجاءني الذي كأنه قمرٌ، فلا يجوز حذف اسم إنّ ولا اسم كأن. ومثال نصبه بفعل: جاءني الذي ضربته، فيجوز حذف هذه الهاء، فتقول: جاءني الذي ضربتُ، قال تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤)، التقدير: بعثه الله رسولا^(٥). ومثال نصبه بوصف: الذي مُعْطِيكَه زيدٌ درهمٌ، فالهاء منصوبة بـ «مُعْطِيكَ»، وهي غائدة على الذي، فيجوز حذفها، فتقول: الذي مُعْطِيكَ زيدٌ درهمٌ. وأشد المصنف على حذف الضمير المنصوب بالفعل قول الشاعر^(٦):

كأنّك لم تُسبِقْ مِنَ الدهرِ ساعةً إذا أنت أدركتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقول الآخر^(٧):

- (١) إلا إياه... لم أضرب: سقط من ك.
- (٢) زيد هنا في ك ما نصه: إن كان نصبه بغير فعل.
- (٣) إنه فاضل وجاءني الذي: سقط من ك.
- (٤) سورة الفرقان، الآية: ٤١.
- (٥) التقدير: بعثه الله رسولا: سقط من س.
- (٦) تقدم في ص ٣٢ تخريج البيت الذي آخره «يتقلب»، وهو وهذا البيت من قطعة واحدة.
- (٧) هو سَوَّار بن الْمُضَرَّب. الحماسة ٢: ١١١ [٥٦٢] وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٢ [٥٥٨] وللأعلم ص ٨٣٤ [٥٩٣] والنوادر ص ٣٣٣ واللسان (سبح) وشرح التسهيل ١: ٢٠٤. سنحت بها: عَرَّضَتْ وَلَحَّنَتْ.

وحاجة دُونَ أُخْرَى قَدْ سَنَحْتُ بِهَا جَعَلْتُهَا لِلَّتِي أَخْفَيْتُ عَنْوَانَا
وَمَثَلُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾^(١) و ﴿يَعْلَمُ مَا
يُسْرُونَ وَمَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وذكر مما جاء فيه الحذف والإثبات ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾^(٣)،
﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤)، وقرئ (ما تَشْتَهِيه) (وما عَمِلَتْهُ)، والحكم متى
كان كثيراً جداً فيكفي فيه مثال واحد.

وأشد على حذف الضمير المنصوب بالوصف قول الشاعر^(٥):

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدَنَّهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ
وَقَوْلَ الْآخِرِ^(٦):

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيبُ بِمَا جِدَ إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَتِنْ بِدَلِيلِ
التقدير: مُؤَلِّكُهُ، وَمَنِ الرَّاجِيهِ. وفي كون هذه الهاء في «الراجيه»

(١) سورة البقرة، الآية: ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٧. وليست في مطبوعة شرح التسهيل.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٧١. وفي النسخ المخطوطة ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ﴾ وفي
هذا جمع بين جزأي آيتين، إحداهما الآية: ٧١ من سورة الزخرف، والأخرى الآية: ٣١ من
سورة فصلت، ففيها ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ﴾. والآية التي استشهد بها ابن مالك هي
آية سورة الزخرف، فقد قال: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالحذف فيهما، ووافقهم في
تشتهى ابن كثير وأبو عمرو» شرح التسهيل ١: ٢٠٤ - ٢٠٥. ويريد بقوله «فيهما» آية سورة
الزخرف وآية سورة يسّ التالية.

وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة ص ٥٨٨ - ٥٨٩ أن هؤلاء قرأوا بغير هاء في الآية: ٧١
من سورة الزخرف.

(٤) سورة يسّ، الآية: ٣٥. قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتْ
أَيْدِيهِمْ﴾ بغير هاء، وقرأ بقية السبعة (عملته) بالهاء. السبعة ص ٥٤٠.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد
ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٥.

منصوبة خلاف^(١)، سيذكر^(١) إن شاء الله.

وقد سَوَّى المصنف في جواز الحذف في الضمير المنصوب بالفعل والوصف، وليساً بِسَيِّئٍ، هو في الفعل كثير جداً وفي الوصف نزرٌ جداً.

وأغفل المصنف شرطين في جواز^(٢) حذف الضمير المنصوب بالفعل:

أحدهما أن يكون الضمير متعين الربط به، نحو: جاءني الذي ضربته. فإن لم يتعين للربط لم يجوز حذفه، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي^(٣) ضربت في داره؛ لأنه لا يُدرى أهو المضروب أم غيره.

الثاني أن يكون الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً لم يجوز حذف الضمير المنصوب، تقول: جاءني الذي ليسه زيد^(٤)، ولا يجوز: ليس زيد، وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، نحو: جاءني الذي ظننت قائماً، وجاءني الذي أعلمتُ بكَراً منطلقاً، أي: ظننته قائماً، وأعلمته بكَراً منطلقاً.

وإذا حذفت هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف، مثاله: جاءني الذي ضربتُ نفسه، / وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، تريد: ضربته نفسه، وضربته وعمراً، فأجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج^(٥) وأكثر أصحابه، واختلف عن الفراء في ذلك. واتفقوا على جواز مجيء الحال من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، واختلفوا إذا كانت في التقدير مقدمةً عليه، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

(١) انظر ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) جواز: سقط من ك.

(٣) جاءني الذي: سقط من ك، ح، ص، ف، ن.

(٤) ك: ليسه هو زيد.

(٥) كذا! ولم يمنعه، وإنما ذهب إلى أن الأحسن أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها. الأصول ٢:

٣٣٩ - ٣٤٠.

وقوله أو مجروراً بإضافة صفة احتراز من أن يكون مجروراً بإضافة غير صفة، مثاله: جاءني الذي وجهه حسن، فالهاء لا يجوز حذفها لأنها مجرورة بإضافة «وجه» إليها، و «وجه» ليس صفة.

وقوله ناصبة له تقدير احتراز من أن يُجرَّ بإضافة صفة ليست ناصبة له في التقدير، ومثال ذلك: جاءني الذي زيد ضارب أمس، فالهاء مجرورة بإضافة صفة - وهي «ضارب» - إليه، إلا أن ضارباً ليس ناصباً للهاء في التقدير لأنه اسم فاعل ماض، وليست فيه الألف واللام، فليس بعامل، بل الإضافة فيه كالإضافة في «وجهه».

ومثال ما الصفة ناصبة له^(١) في التقدير، وجاء الضمير محذوفاً، قوله تعالى: ﴿فَاقْصِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾^(٢)، التقدير: ما أنت قاضيه. وقال الشاعر^(٣):

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَشْتِ يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا
وقال الآخر^(٤):

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَا زَاغِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ
وقال الآخر^(٥):

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبَا عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبَا
التقدير: طالبه وصانعه وجالبه. ومثله قول طرفة^(٦):

(١) فيما عدا س: له ناصبة.

(٢) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٣) هو سعد بن ناشب التميمي. الحماسة ١: ٧٠ [١٠] وشرحها للمرزوقي ص ٦٩ [١٠] وللأعلم ص ١١٣ [٦] وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٤) هو ليبد. ديوانه ص ٩٠ (دار صادر) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥.

(٥) هو سعد بن ناشب. الحماسة ١: ٦٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦١. وانظر مصادر البيت الذي قبل البيت السابق.

(٦) عجزه: ويأتيك بالأخبار من لم تزود. وهو في ديوانه ص ٤٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٣٠.

سُتَبْدِي لَكَ الْإِيَامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
أي: جاهله.

وأورد شيوخنا هذا الحذف على أنه جائز فصيح. وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأفصح فيه أن لا يُحذف، قال: «وحذفه ضعيف جداً». ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾.

ولا يَسُوغُ ذلك لأنَّ ما كَثُرَ في لسان العرب مجيئه، وجاء في القرآن، لا يقال فيه إنه ضعيف جداً. ثُمَّ له وجهٌ قويٌّ من القياس لأنه منصوب من حيث المعنى، فكما يجوز حذفه لو نصبه الفعلُ كذلك يجوز حذفه إذا نصبه من حيث التقدير الوصف.

على أَنَّ مِنَ النحويين مَنْ يزعم^(١) أَنَّ/ هذا الضمير ليس مجروراً
بالإضافة، بل هو منصوب، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا
للإضافة^(٢).

وزعم الكسائي^(٣) أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف،
فينحذف معه المضاف إليه، فأجاز أن تقول: اركب سفينة الذي تُعْمَلُ،
التقدير: تُعْمَلُ^(٤) سفينته، فحذف الضمير، وانحذف بحذفه ما أُضيف إليه.
واستدل على ذلك بقول الشاعر^(٥):

أَعُوذُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ مِنْ بَابٍ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجٍ

(١) هو الأخفش. معاني القرآن ص ٨٤. وانظر الخلاف في هذه المسألة في ص ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (باب الموصولات).

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦١.

(٤) التقدير تعمل: سقط من ك.

(٥) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٤ ولابن الضائع (باب الموصولات) وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦١.

تقديره: مِنْ بَاب مَنْ يُغْلَقُ بَابُهُ مِنْ خَارِجٍ، فحذف «بابه». ومنع من ذلك الجمهور.

وتأوَّلَ بعضهم^(١) هذا البيتَ على أَنَّ التقدير: يُغْلَقُ بابُه، فحذف «باب»، وأقيم الضمير مقامه، فصار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، أي: يُغْلَقُ هو، أي: بابُه. ولا يجوز حذف «بابه» كما ذكر الكسائي لأنه مفعول لم يُسمَّ فاعله، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بمنزلة الفاعل، فلا يجوز أن يُحذف كما لا يجوز أن يُحذف الفاعل.

وقوله أو بحرفٍ جرٍّ بمثله^(٢) معنىً ومتعلقاً الموصول أو موصوفٌ به^(٣) معناه: أو بحرفٍ جرٍّ الضميرُ العائدُ على الموصول بمثل ذلك الحرف معنىً ومتعلقاً، أي: المتعلق به حرف الجر الداخل على الموصول هو مثل المتعلق به الحرف الذي جرَّ الضمير. مثال ذلك: مررتُ بالذي مررتَ به، ومررتُ بالرجل الذي مررتَ به^(٤)، فهنا يجوز حذف حرف الجر والضمير، فتقول: مررتُ بالذي مررتَ^(٥)، ومررتُ بالرجل الذي مررتَ، قال تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٦) يريد: مِمَّا تَشْرَبُونَ منه.

وقال الشاعر^(٧):

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ، وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

(١) هذا التأويل في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٢.

(٢) ك: مثله.

(٣) به: سقط من ك.

(٤) به: سقط من ك.

(٥) فهنا... مررت: سقط من ك.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٣٣.

(٧) البيت في المقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ ولابن الضائع (باب

الموصولات) وشرح التسهيل ١: ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٢ والبسيط لابن العليج ١: ٤٢٠.

وقال الشاعر^(١):

إِنْ تُعَنْ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نفوسُ قومِ سَمَوْا تَظْفَرُ بما ظَفَرُوا
يريد: لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ لَهُ، والذي عُنَيْتَ بِهِ.

واندرج تحت قوله «بمثله معنى» أن يكون أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفةً بمعناه، نحو قوله^(٢):

وقد كنتَ تُخفي حُبَّ سَمَاءٍ حَقْبَةً فَبُحَّ لَانَ منها بالذي أنتَ بائِحُ
يريد: أَنْتَ بائِحٌ بِهِ.

فلو^(٣) كان المضمَر مجروراً بما جَرَّ الموصول، ولم يكن حرفاً، لم يَجُزَّ الحذفُ، نحو: جاء غلامٌ الذي أَنْتَ غلامُهُ.

فإن لم يدخل على الموصول ولا على الموصوف بالموصول حرفُ جر فلا يجوز حذف الضمير وحرف الجر، نحو: جاءني الذي مررتَ بِهِ، لا يجوز حذف «به».

وقال المصنف^(٤): لا يُحذف إلا قليلاً، نحو قولِ حاتم^(٥):

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي
يريد: يَحْسُدُونِي فِيهِ. وقولِ الفرزدق^(٦):

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٣.

(٢) البيت لعترة. ديوانه ص ٢٩٨ والخصائص ٣: ٩٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٨ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ والبسيط لابن العليج ١: ٤٤٧.

(٣) ح، ص، م، ن، ولو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٠٦.

(٥) ديوانه ص ٢٩٠ وتخليص الشواهد ص ١٦٤ والمقاصد النحوية ١: ٤٥١.

(٦) ديوانه ص ٢٦٠. وآخره في النسخ المخطوطة «قادر»، وهو ضمن قصيدة طويلة. وفي الديوان وشرح التسهيل: إن لم يقدر الحين.

/ لعلّ الذي أَصْعَدْتَنِي أَنْ يردني إلى الأرض إن لم يَقْدِرَ الخَيْرَ قَادِرُهُ [١/١٥٨:١] يريد: أَصْعَدْتَنِي به.

وإن دخل على الموصول حرفٌ لا يُماثل ما دَخَلَ على الضمير لم يَجْزُ حذفه إلا ضرورة، نحو قوله^(١):

فأَصْبَحَ مِنْ أَسمَاءَ قيسٌ كقَابِضٍ على الماء لا يدري بما هو قابِضٌ يريد: قابِضٌ عليه. فهذا قد اِخْتَلَفَ فيه حرفُ الجرِّ والمتعلِّق. وكذلك أنشدوا على ذلك قولَ الشاعر^(٢):

فقلتُ لها: لا والذي حَجَّ حاتمٌ أَخُونُكَ عهداً، إِنِّي غيرُ خَوَّانٍ قالوا: يريد: حَجَّ حاتمٌ إليه. فهنا جَرَّ الموصولَ الواوُ، وَجَرَّ الضميرَ إلى، فاختلف الحرف، واختلف المتعلِّق، لأن حرف القسم يتعلق بفعل القسم، و«إليه» يتعلق بـ«حَجَّ».

ولا يتعين حمل البيت على هذا إذ يحتمل أن يكون المقسم به هو الله تعالى، فيجيء ذلك التأويل. ويحتمل أن يكون المقسم به هو البيت، فيكون الضمير المحذوف منصوباً، تقديره: لا والبيت الذي حَجَّه حاتمٌ^(٣).

فإن تماثلَ الحرفان معنًى، واختلفا لفظاً، فلا يجوز الحذف، نحو: حَلَلْتُ في الذي حَلَلْتُ به، لا يجوز حذف «به»، والباءُ ظرفية، فالباءُ مماثلة لـ«في» معنًى لا لفظاً، ولا يجوز حذف الضمير و«به» لأنه لا يُدْرَى ما المحذوف، أهو «فيه» أو هو «به»، والذي يتبادر إلى الذهن أنه «فيه» لتقدم ذكره.

(١) هو قيس بن جروة كما في النوادر ص ٢٦٦. والبيت في الحلبيات ص ١٤٨.
(٢) هو العُزَيان بن سَهْلَة كما في النوادر ص ٢٧٢. والبيت في إيضاح الشعر ص ٤٢٩ والبسيط لابن العليج ١: ٤٤٨ وانظر حاشيته والخزانة ٦: ٥٦ - ٦٠ [٤٢٩]. وأوله في النوادر: فقال مجيباً.

(٣) الاحتمالان في إيضاح الشعر ص ٤٢٩، وقد قَدَّرَ المحذوف في الأول «له».

وإن تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، واختلف المتعلق، لم يجوز الحذف، نحو: مررت بالذي سررت^(١) به، فلا يجوز الحذف، فأما^(٢) قوله ﴿فَأَصْدَعِ بِمَا تُؤْمَرُ﴾^(٣) فلا ينبغي أن يُقدَّر «بما تؤمر به» لئلا يختلف المتعلق، ولكن «أمر» تتعدى تارة بحرف جر وتارة بنفسها، فيكون التقدير: بما تؤمره، فيكون الضمير المحذوف منصوباً. وفي حذفه شروط جواز الحذف. وأما قول الشاعر^(٤):

وإن لسانِي شَهِدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ
وقول الآخر^(٥):

فأبلغن خالد بن نضلة وال مرءٍ مُعْنَى بِلَوْمٍ مَنْ يَثِيقُ
فضرورة، والتقدير: وهو على من صبه الله عليه، ومُعْنَى بِلَوْمٍ من يثق به. ولم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير منه إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول، وترك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرف دخل على المضاف للموصول، فإن حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول، مثاله: مررت بغلام الذي مررت به، فيجوز حذف «به» في هذه المسألة.

ونقصه شروط آخر في المسألة:

أحدها/ أن لا يكون الضمير وحرف الجر في موضع المفعول الذي لم يُسم فاعله، فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف وإن استوفى الشروط التي ذكرها [١٥٨: ١ ب]

(١) ك، ح: مررت.

(٢) ك: وأما.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩٤.

(٤) تقدم في ٢: ٢٠٤.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ص ١٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٠٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٢.

المصنف، مثاله: مررتُ بالذي مرَّ به، وغَضِبْتُ على الذي غَضِبَ عليه، لا يجوز حذف «به» ولا حذف «عليه» لأنه في موضع رفع.

الثاني: أن لا يكون ثمَّ ضميرٌ آخرُ يَصْلُحُ للربط، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به في داره، فلا يجوز حذفه.

الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، نحو: مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به، ومررتُ بالذي إنما مررتَ به.

قال المصنف في الشرح^(١): «وقد يُحذف العائدُ المجرور لوجود مثله بعد الصلة، كقوله^(٢)»:

لو أنَّ ما عالجتُ لِنَ فُؤادِها فَقَسَا اسْتُلِينَ به لَلانَ الْجَنْدَلُ

أراد: لو أنَّ ما عالجتُ به لِنَ فُؤادِها فَقَسَا، فحذف «به» المتصل بـ «عالجتُ» استغناءً عنه بالمتصل باستُلِينَ» انتهى. وهذا عند أصحابنا ضرورةٌ إذ عَرِيَ من شروط جواز الحذف.

وثبت في بعض النسخ^(٣): «أو بحرفٍ متعَيَّن، أو مجرورٍ بمثله معنًى ومتعلّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به». وشرح ذلك المصنفُ، فقال: «مثالُ المجرور بحرفٍ متعَيَّن: الذي سرتُ يومَ الجمعة، والذي رَطلُ بدرهمٍ لَحْمٌ، أي: الذي سرتُ فيه، والذي رَطلُ منه، فحَسَنَ الحذفُ تَعَيُّنُ المحذوف كما حَسَنَ في الخبر والصفة، والموصولُ بذلك أولى لاستطالته بالصلة، ومن ذلك قولُ الشاعر^(٤)»:

وإنَّ الذي تَرَنو العيونُ مُحَسِّداً جَدِيرٌ بِشُكْرِ يَسْتَدِيمُ به الفَضْلاً

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٧.

(٢) هو الأحوص. شعره ص ١٦٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٤. ك، م: ولو.

(٣) ليس في مطبوعة التسهيل ولا في شرحه.

(٤) لم أقف عليه.

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(١)، وكذا قول الشاعر^(٢):

فقلت له: لا والذي حَجَّ حاتمٌ
انتهى.

وهذا الذي ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ^(٣)، ولم يذكروه في صلة الموصول، ولا ينبغي أن يقاس على ذلك، ولا أن يُذهَبَ إليه إلا بسمع ثابت عن العرب، وإلا فكلُّ ما ذُكر أنه جاء الحذف فيه ضرورة يمكن تخريجُه على ما ذكر هذا المصنف من أنه حُذف لأجل التعيُّن؛ ألا ترى إلى قوله^(٤):

..... وأَيُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُونِي
و^(٥):

..... لعلّ الذي أَصْعَدْتَنِي
و^(٦):

..... بما هو قابضُ
و^(٧):

..... على مَنْ صَبَّهَ اللهُ عَلَقَمُ

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

(٢) تقدم في ص ٧٩.

(٣) انظر هذه المسألة في ٢: ق ٣٧/ب - ٤٠/ب من الأصل.

(٤) تقدم في ص ٧٨.

(٥) تقدم في ص ٧٩.

(٦) تقدم في ص ٧٩.

(٧) تقدم في ٢: ٢٠٤ وص ٨٠ من هذا الجزء.

و^(١):

..... يَلُومُ مَنْ يَتَّقُ

كيف تعين حرف الجر والضمير في هذا كله. وهذا الذي ذكره هدم للقواعد التي ذكرها النحويون، فلا يُلتَفَتُ إليه.

وقوله وقد يُحذف منصوب صلة الألف واللام مثال ذلك: الضاربها زيد هند، والجمهور على منع حذف هذا الضمير، وأجاز حذفه بعضهم^(٢)، فتقول: الضارب زيد هند. وقد اختلف عن الكسائي في ذلك.

وهذا على خلاف في هذا الضمير أهو/ منصوب أو مجرور: فمذهب [١/١٥٩:١] الأخفش^(٣) أنه منصوب، ومذهب الجرمي^(٤) والمازني^(٥) أنه مجرور، ومذهب الفراء^(٥) أنه يجوز أن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً، ومذهب س^(٦) اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والخفض جاز في الضمير مثل ذلك، نحو: جاء الضارباً زيداً، ويجوز: الضارباً زيد، فإذا قلت «الضارباًهما غلامك الزيدان» جاز أن يكون «هما» في موضع نصب وفي موضع جر، وحيث وجب في الظاهر النصب وجب في الضمير، نحو: جاء الضارب زيداً، فإذا قلت «الضارب زيد غلامك» فالضمير في موضع نصب.

(١) تقدم في ص ٨٠.

(٢) الأصول ٢: ٢٧١. وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر. وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦١.

(٣) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨، والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح التسهيل ٣: ٨٦ وشرح الجزولية للأبدي ٢: ٤٨ (مخطوط). وانظر معاني القرآن له ص ٨٤. وقد حكى ذلك عنه أبو عثمان والزيادي.

(٤) هامش كتاب سيبويه ١: ١٨٨.

(٥) معاني القرآن ٢: ٣٨٥ - ٣٨٦ و١: ٤١٧ وشرح التسهيل ٣: ٨٦.

(٦) الكتاب ١: ١٨١ - ١٨٨ والانتصار ص ٨٥ والنكت ص ٢٩٤ وشرح المفصل ٢: ١٢٤ وشرح الجزولية للأبدي ٢: ٤٨ (مخطوط) وشرح الكافية ١: ٢٨٣ - ٢٨٤.

وأنشد المصنف دليلاً على حذف منصوب صلة الألف واللام قول الشاعر^(١):

ما المُسْتَفْزُ الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر
يريد: ما المُسْتَفْزُ الهوى.

وقال بعض أصحابنا ممن جَوَزَ حذف الضمير في صلة الألف واللام: «إن كان الاسم الواقع في صلتها مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى واحدٍ فالإثبات فصيحٌ، والحذف قليلٌ، نحو: جاءني الضاربُ زيدٌ، و«الضاربُ زيدٌ» قليلٌ، وإن كان مأخوذاً من فعلٍ يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة حَسَنَ الحذف لأجل الطول، والحذف في مُتَعَدٍّ إلى ثلاثة أحسنُ منه فيما يتعدى إلى اثنين، نحو: جاءني الظائهُ زيدٌ منطلقاً، والمُعْطِيه زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقاً، وإن شئت قلت: الظائُّ زيدٌ منطلقاً، والمُعْطِي زيدٌ درهماً، والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقاً»^(٢).

وقال أيضاً بعض أصحابنا: إن لم يكن على حذفه دليل لم يَجُزْ حذفه، لا يجوز أن تقول: جاءني الضاربُ زيدٌ؛ لأنه لا يعلم هل هذا الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد، ولا هل هو مذكر أو مؤنث. فإن كان عليه دليل كان حذفه قبيحاً، نحو: جاءني الرجلُ الضاربُ زيدٌ، وهو على قُبْحِهِ في اسم الفاعل المأخوذ من متعَدٍّ إلى ثلاثة أحسنُ منه في المأخوذ من متعَدٍّ إلى اثنين، وفي المتعدي إلى اثنين أحسنُ منه في المتعدي إلى واحد.

وما عَلَّلَ به القبح من أنه لا يُعلم الضمير مفرد أو غير مفرد، ولا مذكر أو مؤنث، يلزمه في: جاءني مَنْ ضربت، فعلى تعليله يكون حذفه من هذا قبيحاً، ولم يقل بذلك أحد.

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٧ وتخليص الشواهد ص ١٦١ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦١ باختصار.

وقال المازني: لا تكاد تسمع حذفه من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر.

وقوله والمجرور بحرفٍ وإن لم يكْمُل الشرط^(١) قد ذكرنا ما حُذف حرف الجر منه والضمير ضرورةً، وذكرنا ما فات المصنف من الشروط في ذلك.

ص: ولا يُحذفُ المرفوعُ إلا مبتدأً ليس خبره جملةً ولا ظرفاً بلا شرط^(٢) آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أيّ غالباً، وبلا شرط^(٣) في صلتها، وهي حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونس/، وإن حُذف ما تُضاف إليه أُعربت مطلقاً، وإن [ب/١٥٩:١] أثبت بالتاء حينئذ لم تُمنع الصرف، خلافاً لأبي عمرو.

ش: الضمير إذا عاد على الموصول وكان مرفوعاً فإمّا أن يكون مبتدأً أو غير مبتدأ، إن كان غير مبتدأ - كأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لم يُسم فاعله أو خبر مبتدأ أو خبر إنَّ وأخواتها أو غير ذلك - فلا يجوز حذفه، مثاله: جاء اللذان قاما، أو ضربا، أو جاءني الذي الفاضل هو، أو جاءني الذي إنَّ الفاضل هو.

وإن كان مبتدأً فإمّا أن يكون ما بعده جملةً أو ظرفاً أو لا. إن كان ما بعده جملةً، نحو قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾^(٣)، أو ظرفاً نحو «جاءني الذي هو في الدار»، فلا يجوز حذف هذا المبتدأ لأنه لو حُذف لم يُدرَ أحوال من الكلام شيء أم لا؛ لأنَّ ما بعده من الجملة والظرف يصلح أن يقع صلة للموصول.

وإن لم يكن بعده جملةً ولا ظرفٌ جازَ حذفه بلا شرط عند الكوفيين،

(١) م: شرط الحذف. وهو موافق لما سبق في النص.

(٢) ك: بلا شك.

(٣) سورة الماعون، الآية: ٦.

نحو: جاءني الذي هو فاضلٌ، فيُجيزون حذفَ «هو» في فصيح الكلام.

وفَصَلَ البصريون بين «أَيَّ» وغيرها، فجَوَّزوا ذلك في «أَيَّ» سواء أطالت الصلة أم لم تَطُلْ، فتقول: يُعجبني أَيُّهم هو قائمٌ، ويجوز حذف «هُوَ»، هذا ما لم يكن في الصلة ما يستدعي ثبوته كالعطف عليه، نحو: اضرب أَيَّ الرجلين هو والعدَمُ سواءً.

وإن كان الموصول غيرَ «أَيَّ» فلا يجوز ذلك عند البصريين إلا بشرط الاستطالة في الصلة، نحو ما رُوي عن العرب: «ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً»^(١)، يريد: بالذي هو قاتل لك شيئاً، ومنه قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

فَأَنْتَ الْجَوَادُ، وَأَنْتَ الَّذِي إِذَا مَا النُّفُوسُ مَلَأْنَ الصُّدُورَا
جَدِيرٌ بِطَعْنَةِ يَوْمِ اللَّقَا ءِ تَضْرِبُ مِنْهَا النِّسَاءُ الثُّحُورَا

التقدير: هو في السماء إله وهو في الأرض إله، وهو جدير.

فإن لم تَطُلْ الصلة فلا يجوز حذفه إلا في ضرورة، وإن جاء في الكلام شيء منه^(٤) فشاذٌ يُحفظ، ولا يُقاس عليه، نحو قول الشاعر^(٥):

لَمْ أَرْ مَثَلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْرِ الْـ أَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّقِبَهَا

(١) الكتاب ٢: ١٠٨، ٤٠٤ والأصول ٢: ٣٩٦ وأمالى ابن السجري ١: ١١٢ وحواشيه وضرائر الشعر ص ١٧٤ والمقرب ١: ٦١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٩ والبسيط لابن العليج ١: ٤١٦، ٤٣٢.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤. وانظر أمالى ابن السجري ١: ١١٢ - ١١٣ وضرائر الشعر ص ١٧٤.

(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١٤٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٩.

(٤) ك، ص، ح: وإن جاء شيء منه في الكلام.

(٥) هو عدي بن زيد. ديوانه ص ٤٥ وإيضاح الشعر ص ٤٧٢ - وفيه تخريجه - والبسيط لابن العليج ١: ٣٨٥، ٤٧١ وحواشيه. ونسب في الحماسة البصرية ٢: ٤٢١ إلى أحيحة بن الجلاح. والتقدير: ما هو عواقبها.

وقراءة مَنْ قَرَأ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(١)، و ﴿مَثَلًا بِعَوَضَةٍ﴾^(٢) برفع (أَحْسَنَ) و (بعوضة)، أي: على الذي هو أَحْسَنُ، ومثلاً ما هو بعوضة. وإنما حَسُنَ الحذف مع «أَيُّ» لافتقارها إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحَسُنَ معها تخفيف اللفظ.

وقوله ولا ظرفاً كان ينبغي أن يقول: ولا جاراً ومجروراً.

وقوله غالباً قال المصنف في الشرح^(٣): «إِنْ عُدِمَتِ الاستطالة ضَعُفَ الحذف، ولم يَمْتَنِعْ، كقول الشاعر^(٤)»:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ

/ أراد: لَا يَنْطِقُ بِمَا هُوَ سَفَهُ. وهذا من المصنف جنوحٌ لمذهب [١/١٦٠:١] الكوفيين.

وقد نَقَصَ المصنف في جواز حذف هذا المبتدأ شروطاً:

أحدها: أن لا يكون معطوفاً على غيره، فإنه إن كان معطوفاً على غيره لم يعجز حذفه، نحو: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان.

الثاني: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيدٌ

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤. وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش. المحتسب ١: ٢٣٤، ٦٤ والجامع لأحكام القرآن ٧: ٩٣ والإتحاف ٢: ٣٨. وانظر معاني القرآن للقرءاء ١: ٣٦٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦. وقد قرأ بها ربيعة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة وقطرب، ورواها الأصمعي عن نافع. مجاز القرآن ١: ٣٥ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٠٣ - ٢٠٤ ومختصر ابن خالويه ص ٤ والمحتسب ١: ٦٤ وعين المعاني للسجواني ص ٢٨٩ [رسالة دكتوراه] والجامع لأحكام القرآن ١: ١٦٩ والبحر المحيط ١: ٢٦٧ وزاد المسير لابن الجوزي ١: ٥٥. وقال النحاس: «وهذه لغة تميم».

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٠٨ وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٦ والمقاصد النحوية ١: ٤٤٦.

فاضلان. وفي هذا خلاف للفراء، أجاز حذفه، فتقول: جاءني الذي وزيد فاضلان، ولم يسمع من كلامهم، ولئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا.

الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، نحو: جاءني الذي إنما في الدار هو.

الخامس: أن لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

السادس: أن لا يكون بعد «لولا» نحو: جاءني الذي لولا هو لقمّت.

ومع حصول هذه الشروط فقال بعض أصحابنا: إنَّ حذفه في غير أيّ قليل. هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة إذا كان أحدَ جُزْأَيْهَا أو معمولاً لها.

فإن كان بعض معمول الصلة حذفت المعمول، فينحذف الضمير بحذفه، فتقول: أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمت؟ تريد: أين الرجل الذي قلت إنه يأتي، أو زعمت أنه يأتي^(١)، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه، قال تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٢) أي: تزعمون أنهم شركائي.

وقوله وهي حينئذٍ على موصوليتها مبنية على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونس مثال ذلك: يعجبني أيُّهم قائمٌ، واضرب أيُّهم قائمٌ، وامرُرْ بأيُّهم قائمٌ. ومعنى «حينئذٍ» أي: حين إذُ حُذِفَ المبتدأ الذي هو عائد عليها بالشروط التي تقدمت. والبناء إذ ذاك^(٣) مذهب س^(٤) والجمهور^(٥).

(١) أو زعمت أنه يأتي: سقط من ك.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٢.

(٣) ك، ص: إذ ذلك هو مذهب.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٥) هذه المسألة من مسائل الخلاف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ أيّا في هذه الحال معربة، =

وقوله غالباً احترازٌ ممن أعربها إذ ذاك من العرب، وقد قرأ بعضهم (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) بنصب (أيهم). ودلّ قوله «وهي حينئذٍ» على أنها إذا لم يُحذف الضمير لم تُبَيَّن، فتقول: اضرب أيهم هو قائمٌ، ولا يجوز البناء.

وقد أورد بعض النحويين^(٢) الخلاف في هذه المسألة، فقال: أيُّهم إن وُصلت بجملة أعربت اتفاقاً، أو بمفرد بُنيت عند س جوازاً، وقد حكى س أن من العرب مَنْ لا يبينها، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنها معربة.

حُجة الأول أن أصلها البناء شرطاً أو استفهاماً لتضمنها معنى الحرف. أو موصولةً لنقصانها؛ إلا أنها أعربت حملاً على نظيرها «بعض» ونقيضها «كُلٌّ» بجامع عدم انفكاكهن عن الإضافة، والإضافة من أحكام الأسماء، فإذا لزمَتْ عارضت موجب البناء، فلم يُؤثر، فإذا حُذف من صلتها شيء خالفت بنية أخواتها، فازدادت مخالفةً، فوجب الرجوعُ إلى أصلها من البناء، وقوله^(٣) تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

[١٦٠:ب]

وحُجة الآخر ما قال الجرمي^(٤)، قال: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّة أحداً يقول «لأضربن أيُّهم» بالضم، بل بنصبها، ولأن «أيهم» معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة هنا. قالوا: والآية محمولة على غير ما ذكرتم

= وذهب البصريون إلى أنها مبنية. الإنصاف ص ٧٠٩ - ٧١٦ [١٠٢] وأما ابن الشجري ٣: ٤١ - ٤٢ وشرح المفصل ٣: ١٤٥ - ١٤٧ وشرح الكافية ٢: ٥٧ - ٥٨. وانظر أقوال النحويين فيها في مجالس العلماء ص ٣٠١ - ٣٠٢ والأصول ٢: ٣٢٣ - ٣٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٣ - ٢٥.

- (١) سورة مريم، الآية: ٦٩. وقد تقدم تخريجها في ص ٥٦.
- (٢) انظر هذا الخلاف والحجج التي تليه في الباب للعكبري ٢: ١٢٣ - ١٢٥، ١٣٤.
- (٣) هذا معطوف على قوله في مطلع الفقرة «أن أصلها البناء».
- (٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٧٠/١ والإنصاف ص ٧١٢.

قال هذا الحاكي لهذا الخلاف. والجواب: يجوز أن يكون ما سمعه الجرمي لغة لبعض العرب، فإنَّ س حكى خلافتها، فيُجمع بين الحكايتين، ويحمل الأمر فيهما على لغتين. والأقيس البناء، وأمّا قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصحُّ لأنَّها هناك تامة، وهي هنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات. انتهى كلامه.

فلو كان صلة «أيّ» ظرفاً نحو «لأضربنَّ أيّهم في الدار» فلا يجوز البناء، كما إذا كانت صلتها جملة مُصرّحاً بجزأيتها، ووُجد في بعض تصانيف النحاة ما يدلُّ على البناء مع الظرف.

وقوله خلافاً للخليل ويونس يعني أنه تُبنى خلافاً لهذين، فإنهما لا يريان البناء. وليس مذهبهما واحداً في تخريج ما ورد من ذلك مما ظاهره البناء، بل مذهب الخليل^(١) أنها استفهامية محكية بقول محذوف، فإذا قلت «اضرب أيّهم أفضل» فالتقدير عنده: اضرب مَنْ يقال فيه أيّهم أفضل، وعلى هذا التقدير حمل قوله تعالى ﴿كَذَّبْتُمْ لَنَزَعْتُمْ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ﴾ أي: الجنس الذي يقال فيه أيّهم أشدُّ. والخليل مُخَيَّرٌ بين الإعراب على أن تكون موصولة وبين الحكاية على أن تكون استفهامية.

ورَدَّ^(٢) مذهب الخليل بأنَّ الجمل التي لم تستقرَّ اسماً لشيء فإنَّ بابها الشعر بمنزلة القول في «شاب قَرْنَاهَا»^(٣) و«خامري أمّ

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ - ٤٠١.

(٢) انظر شرح الجزولية للأبدي ص ٢٣٦.

(٣) وذلك كقول رجل من بني أسد:

كَذَّبْتُمْ، وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنَكِّحُونَهَا بني شاب قَرْنَاهَا تَصْرُ وتَحْلُبُ

الكتاب ٢: ٨٥ و٣: ٢٠٧، ٣٢٦ ومجاز القرآن ١: ٤٧ والمقضب ٤: ٩، ٢٢٦ والكمال ص ٤٩٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨، ١٥٩ والخصائص ٢: ٣٦٧ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣، ٤٩٢ والمقرب ١: ٦٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٢٣٦ واللسان (قرن). أراد بالقرنين صغيرتي المرأة. تصرّ: تشدّ ضرع الحلوبة بالصرار إذا أرسلت إلى المرعى، وهو خيط يشد فوق خلف الحلوبة لئلا يرضعها ولدها. وتحلب: أي إذا راحت=

عامر^(١)، لكن إذا بنيت اسماً لشيء جاز حكايتها نحو «تَأْبَطُ شَرًّا»، و «أَيْهِمْ» في الكلام الفصيح، فلا ينبغي أن يحمل على «شاب قرناها».

وفي البسيط^(٢): «وقال الخليل: هو على الحكاية. قال أبو زيد - يعني السَّهْلِي^(٣) - على حكاية لفظ الاستفهام، ولا يريد على حكاية القول. وقال الأخفش^(٤): مِنْ: زائدة، وكلّ: مفعوله، و (أَيْهِمْ أَشَدُّ): جملة مستأنفة.

وأما يونس^(٥) فإنها عنده أيضاً استفهامية، وليست محكية بقول محذوف، ولكنها عنده في موضع المفعول بالفعل الذي قبلها، ولا يُؤثر فيها لأنها عنده اسم استفهام، ولكن على سبيل التعليق لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب».

وذهب الكوفيون^(٦) إلى أَنَّ «أَيْهِمْ» عُلِّقَ عنه «شيعة» بما فيه من معنى الفعل، وكأنه قال: لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ مَنْ يَشْتَعُّ فِي أَيْهِمْ أَشَدُّ، أي: مِنْ كُلِّ مَنْ نَظَرَ^(٧) فِي أَيْهِمْ. وكانتهم رأوا أَنَّ (لَنَنْزَعَنَّ) لا يُعْلَقُ، فعدلوا إلى هذا. وهذا

= عشياً. يصف أهمهم أنها عجوز راعية.

(١) كقول الربيع الأسدي، ونسبه الأعلام للأخطل، وليس في شعره:
على حين أن كانت عُقَيْلٌ وشائظاً وكانت كِلَابٌ خَامِرِي أُمُّ عامر
الكتاب ٢: ٨٥ والنكت ص ٤٨٤ وتحصيل عين الذهب ص ٢٧٣ واللسان (وشظ).
الوشائظ: شظايا من عظام تلتصق بعظام الذراع، الواحدة: وشيظة، جعلهم أدعياء ملصقين بالصميم. وأم عامر: كنية الضبيع. وخامري: ادخلي الخمر، وهو ما تستتر فيه وتستكن به.
أي: وكانت كلاب يقال لها: خامري أم عامر.

(٢) البسيط لابن العليج ١: ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٣) نتائج الفكر ص ١٩٩.

(٤) والكسائي أيضاً. البغداديات ص ٤٠٥ وانظر التعليقة ٢: ١٠٦ - ١٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥.

(٥) الكتاب ٢: ٤٠٠.

(٦) التعليقة ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٤٨. ونقل هذا عن المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٥. وانظر المسائل المثورة ص ١٢١ - ١٢٢.

(٧) والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، والنظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب. الإنصاف ص ٧١٢.

باطل لأنَّ س نقل عن العرب «لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ»^(١) فهذا لا يمكن فيه تعليق على حال.

وقال ابن الطَّراوة: «غَلِطُوا، ولم تُثَبِّتْ إِلَّا لقطعها عن الإضافة، وقوله [١/١٦١: ١] (أَيُّهُمْ) (هُم) من (أَيُّهُمْ) مبتدأ، / و (أَشَدُّ) خبره، و «أَيُّ» مقطوعة عن الإضافة». انتهى.

وليس قوله بشيء لأنهم يقولون إنها لا تبنى إلا إذا أضيفت، وإن لم تضاف فهي معربة، ولا تقول: جاءني أَيُّ^(٢).

وقال س^(٣): إنها بَعُدَتْ عن حال أخواتها، فحُذِفَ معها أحد جزأي الجملة الابتدائية، فلمَّا تَغَيَّرَتْ كان مِنْ فِعْلِهِمْ فيها أَنْ غَيَّرُوهَا تَغْيِيرًا ثَانِيًا إذ قد ثبت^(٤) أَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بالتَّغْيِيرِ، دليلُ ذلك «يا أَلله»، وهذا تعليلُ شذوذ، فلا يُطْلَبُ طَرْدُهُ في جميع ما جاءت فيه «أَيُّ» مضافة.

والحجَّةُ لِـ «س» - وهو مما يبطل مذهب الخليل ويونس - قولُ الشاعر^(٥):

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ
وقوله^(٦):

أَبَاهِلَ لَوْ أَنَّ الرِّجَالَ تَتَابَعُوا عَلَى أَئِنَّا شَرُّ قَبِيلًا وَالْأُمُّ
وما جاء نحوه؛ لأنَّ حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، ولا يُضْمَرُ قولُ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ ما يليها، فتعيَّن البناء.

(١) الكتاب ٢: ٣٩٨ - ٤٠٠ وأوله «اضرب».

(٢) ك: أَيُّ.

(٣) الكتاب ٢: ٤٠٠. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) ك، ص: إذ وقد ثبت. ف: إذا وقد ثبت. س: إذ قد ثبت.

(٥) تقدم في ص ٥٥.

(٦) تقدم في ١: ١٣٣ و ٥٥ من هذا الجزء.

وقال المصنف في الشرح^(١): «وإعرابها حينئذٍ مع قلته قويٌّ لأنها في الشرط والاستفهام تُعَرَّبُ قولاً واحداً لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها، ووافقها في المعنى لبعضٍ إن أُضيفت إلى معرفة، ولكُلٍّ إن أُضيفت إلى نكرة. والموصولة أيضاً مخالفةٌ لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنَّها لا تُضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضاً دون كُلٍّ، فضَعُفَ بذلك مُوجب إعرابها، فجُعِلَ لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يُحذف فيها شطرُ صلتها مع التصريح بما تُضاف إليه لأنَّ حذفَ شطرِ صلتها لم يُستحسن فيها إلا لتنزيل ما تُضاف إليه^(٢) منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلها حينئذٍ منزلةً غيرِ مضافٍ لفظاً ولا نيةً، وإنما^(٣) أعربت لإضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يُضَفْ ضعف سبب إعرابها، فبنيت غالباً انتهى.

وقوله وإن حُذف ما تُضاف إليه أعربت مطلقاً يعني سواءً أُحذف صدرُ صلتها المبتدأ أم لم يُحذف، مثال ذلك: اضرب أيّاً هو قائمٌ، واضرب أيّاً قائمٌ. ومن مذهب الخليل ويونس وقولهما أنك تقول: اضرب أيّ أفضل^(٤)؛ لأن الخليل يخكي، ويونس يُعلّق، فسَيانٍ عندهما إضافةُ «أيّ» وعدمُ إضافتها. وهذا الإعراب يدل على تمكن «أيّ» في الإضافة لاستغنائها بمعناها دون لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضاً من المحذوف، فشابهت كلاً في حذف ما أُضيفت إليه ودخول التنوين عوضاً منه.

وما ذكرناه من أنَّها تُعَرَّب إذا لم تُضَف لفظاً، وحُذف صدرُ صلتها بشرطه، هو مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى جواز البناء قياساً على التي لم يُحذف ما تُضاف إليه وحُذف صدر صلتها.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) لأن حذف... إليه: انفردت به ص.

(٣) س، ن: فإنما. ك، ح، ف: فلما. واخترت ما في ص وشرح التسهيل.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠١.

وقوله وإن/ أثبت بالتاء حيثند - أي حين حذف ما تُضاف إليه - لم تُمنع الصرف، خلافاً لأبي عمرو. أمّا الصرفُ فظاهرٌ لأنه ليس فيها إلا التأنيث فقط، وأما أبو عمرو فتخيّل أنّ فيها التعريفَ زيادةً للتأنيث، فَمَنَعَهَا الصرفَ، والتعريفُ المانعُ معَ التأنيث إنما هو تعريفُ العَلَمِيَّة. قال المصنف في الشرح^(١): «وكان أبو عمرو يمنعها الصرفَ حيثند للتأنيث والتعريف؛ لأنّ التعريفَ بالإضافة المنوية شبيهٌ بالتعريف بالعلمية، ولذلك مُنِعَ من الصرف «جُمَعَ» المؤكّد به لأن فيه عدلاً وتعريفاً بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول، إلا أنّ شبهَ «جُمَعَ» بالعلم أشدُّ من شبهِ «أَيَّة» لأنّ «جُمَعَ» لا يُستعمل ما يُضاف إليه؛ بخلاف أَيَّْة، فإنّ استعمالَ ما تُضاف إليه أكثرُ من عدَمه، فلم تُشبه العلم» انتهى.

وقد سلّم المصنف أنّ امتناع الصرف من «جُمَعَ» هو للتأنيث والتعريف بِنِيَّةِ الإضافة^(٢)، ثم فرق بين «أَيَّة» وبين «جُمَعَ» بلزوم حذف ما أُضيفت إليه «جُمَعَ» وكثرة استعماله في «أَيَّة». وهذا مذهب قد قيل به. وقيل^(٣): امتنع «جُمَعَ» للعدل وتعريف العلمية. وسيقرر ذلك في باب التوكيد، إن شاء الله.

كذا أورد المصنف مسألة «أَي» إذا أثبت، وحذف ما تُضاف إليه. وقال غيره^(٤): لو كانت - يعني الصلة - بمنزلة بعض الاسم حقيقة لم يُعَدَّ منها ذكر إلى الموصول، وتثنى وتجمع، ولا يكون ذلك في بعض الاسم.

فإن قيل: إذا لم تكن الصلة كالجزء، بل هو كالصفة، فإذا سَمَّيت امرأة بـ «أَيَّة في الدار» فينبغي أن تُمنع من الصرف للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة، فكما لا يُصرف قولهم «رأيت أحمرَ العاقل» - وإن كان

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩.

(٢) الكتاب ٣: ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٧٣ وشرح الكافية ١: ٤٣.

(٣) المحصل في شرح المفصل ص ٥١٧ [رسالة دكتوراه] وشرح الكافية ١: ٤٣.

(٤) إيضاح الشعر ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

موصوفاً - فكذلك هذا.

قيل: قد اختلف النحويون في هذا، فكان أبو عمرو^(١) - فيما حكاه أبو عثمان عنه - يقول: رأيتُ أَيْةً في الدار، فلا يصرف^(٢). وكان أبو الحسن^(٣) يصرف. فحجة أبي عمرو ما ذكرناه، وحجة أبي الحسن أنَّ التسمية لما كان بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع في الوسط، فلا يحذف كما في امرأة تُسَمَّى «خيراً منك».

قال أبو علي^(٤): وقد يُفرق بينهما من جهة أنَّ «خيراً منك» و «لا ضارباً زيداً» لا يُشبه الصلة في «أَيْة» لأنَّ الصلة في «أَيْة» توضح في الأصل، فهي في ذلك كالوصف؛ ألا ترى أنها لا بُدَّ لها من عائد كالصفة، وتثنى وتُجمع مثل الموصول والموصوف، وليست توافق «خيراً منك».

قال أبو علي: والقول قول أبي الحسن، وهو أبين من قول أبي عمرو لأنهم إذا نَوَتُوا مع «خيراً منك» الذي هو يفتقر أحدهما إلى الآخر افتقارَ العامل إلى المعمول؛ فأحرى أن يثبت مع ما يفتقر إليه افتقار الجزء؛ لأنه لا تعمل الصلة في الموصول، فدل على شدة الاتصال وقوة التعلق.

ص: ويجوز الحضورُ أو الغيبةُ/ في ضمير المُخْبِرِ به أو بموصوفٍ عن [١/١٦٢: ١] حاضرٍ مُقَدَّم، ما لم يُقَصِّدَ تشبيهه بالمُخْبِرِ به، فتتعين الغيبةُ، ودون التشبيه يجوزُ الأمران إنْ وُجِدَ ضميرانِ.

(١) كذا في النسخ كلها، وكذا سبق في الفص، وفي النص الذي نقله أبو حيان من شرح المصنف أيضاً، وشرح الكافية ٢: ٥٨. والذي في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ «أبو عمر» - وهو الجرمي - فقد ذكر أن محمد بن يزيد حكى ذلك عن أبي عثمان عن أبي عمر، وصاحب أبي عثمان هو الجرمي.

(٢) قال الرضي: «لتعرفها بالصلة والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات، واعتدَّ بقاء التأنيث بلا علمية» شرح الكافية ٢: ٥٨.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٥٥.

(٤) معنى قوله في إيضاح الشعر ص ٤٥٥ - ٤٥٧.

ش: الحضورُ يشملُ حضورَ التكلُّم وحضورَ الخطاب، ثم إنَّ المصنّف لم يُمثِّل في شرحه إلا بضمير المخاطب، فقال^(١): «الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنت الذي فَعَلَ، وأنتَ فلان الذي فَعَلَ، وأنتَ رجلٌ فَعَلَ، ففي «فَعَلَ» الأولِ ضميرٌ عائد على موصولٍ مُخْبِر به، وفي «فَعَلَ» الثاني ضميرٌ عائد على موصولٍ موصوفه مُخْبِر به، وفي «فَعَلَ» الثالثِ ضميرٌ عائد على نكرة مُخْبِر بها، والمُخْبِر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مُقَدَّم، وقد جيء بمضمر خبره غائباً معتبراً به حالُ الخبر، ولو جيء به حاضراً معتبراً به حالُ المُخْبِر عنه جاز، فكنتَ تقول: «فَعَلْتَ» في الأمثلة الثلاثة؛ لأنَّ المُخْبِر عنه والمُخْبِر به شيءٌ واحد في المعنى، وفي حديث مُحَاجَّة موسى آدمَ عليهما السلام^(٢): «أنتَ آدمُ الذي أخرجتكَ خطيئتك من الجنة؟ فقال آدم: أنتَ موسى الذي اصطفاك الله برسالته؟». وفي رواية^(٣): «أنتَ الذي أعطاه الله علمَ كلِّ شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المُخْبِر عنه قولُ الفرزدق^(٤):

وأنتَ الذي تلوي الجنودُ رؤوسَهَا إليك، وللايتام أنتَ طعامُهَا

ومثله قولُ قيس العامري^(٥):

وأنتَ التي إن شئتَ نَعَمْتَ عِشْتِي وإن شئتَ بعدَ الله أنْعَمْتَ باليا

ومن اعتبار حال الخبر قولُ الفرزدق^(٦):

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ٤: ١٣١ - الباب ٣١ عن أبي هريرة، رضي الله عنه،

ومسلم في كتاب القدر ص ٢٠٤٢ - ٢٠٤٤ [الحديث ٢٦٥٢].

(٣) هذه رواية لمسلم في صحيحه ص ٢٠٤٣ - كتاب القدر - الحديث ٢٦٥٢.

(٤) يمدح هشام بن عبد الملك. ديوانه ص ٧٨٥.

(٥) ديوانه ص ٢٩٥.

(٦) ديوانه ص ١٩٧.

وَأَنْتَ الَّذِي أَمَسْتَ نِزَارَ تَعْدُّهُ لِدَفْعِ الْأَعَادِي وَالْأُمُورِ الشَّدَائِدِ
انتهى كلامه .

ومنه قولُ الشاعر^(١) :

وَأَنْتَ الَّذِي آثَارُهُ فِي عَدُوِّهِ مِنْ الْبُؤْسِ وَالنُّعْمَى لَهُنَّ نُدُوبُ
وقولُ الآخر^(٢) :

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التَّمِيرِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ولم يُمثَلْ بشيء من ضمير المتكلم، ولا فرق بين المخاطب والمتكلم، فتقول في المتكلم: أنا الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا الرجل الذي ضَرَبَ زيداً، وأنا رجلٌ ضَرَبَ زيداً، ويجوز في هذا كله «ضربتُ» رَعِيّاً^(٣)، قال^(٤) :

أَنَا الَّذِي فَرَزْتُ يَوْمَ الْحَرَّةِ وَالشَيْخُ لَا يَفِرُّ إِلَّا مَرَّةً
وقال^(٥) :

/ وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ عَمْرَأَ بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ
وقال^(٥) :

(١) هو علقمة بن عبدة. المفضليات ص ٣٩٦ وشرحها للمفضل ص ١٥٩٨. وليس في ديوانه. الندوب: آثار الجراح.

(٢) هو أبو حرب بن الأعمش من بني عقيل - جاهلي كما في النوادر ص ٢٣٩. ونسب إلى ربيعة، وإلى ليلى الأخيلية. وقد خَرَّجَتْهُ فِي إِيضَاحِ الشَّعْرِ ص ٤٣٤.

(٣) هو عبدالله بن مطيع كما في العقد الفريد ٤ : ٣٨٩. وانظر إيضاح الشعر ص ٤٣٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٧.

(٤) هو مهلهل كما في المقتضب ٤ : ١٣٢ والإفصاح ص ٣٢٩. وقد خَرَّجَتْهُ فِي إِيضَاحِ الشَّعْرِ ص ٤٣٤.

(٥) هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كما في صحيح مسلم - كتاب الجهاد والسير - الباب ٤٥ - ص ١٤٤١ وأدب الكاتب ص ٧١ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٤١١ و٣ : ٢٢١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٨٩ والخزانة ٦ : ٦٢ - ٧٢ [الشاهد ٤٣١]. الحيدرة: الأسد.

أنا الذي سَمَّيْنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ أَضْرَبُ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ الْكُفَرَةِ
وقال الآخر^(١):

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تَعْرِفُونِي خِشَاشاً كِرَاسِ الْحَيَّةِ الْمُتَوَقِّدِ
وقال الآخر^(٢):

وأنتِ التي حَبَّبَتْ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ، ولم تَشْعُرْ بِذاكِ القِصَائِرِ
وهذه المسائل التي ذكرها المصنف تحتاج إلى تحرير وتقييد:

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ شَرْطَ الْمُوصُولِ الْمُخْبِرِ بِهِ أَوْ الْمُوصُوفِ بِهِ أَنْ يَكُونَ
«الَّذِي» وَ«الَّتِي» وَتَنْتِيهُمَا وَجَمْعُهُمَا فَقَطْ. وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣) الْإِخْبَارَ
بِـ «ذُو» وَ«ذَاتِ» الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا
الْعَوْدُ غَائِباً، فَتَقُولُ: أَنَا مَنْ قَامَ، وَأَنْتَ مَنْ ضَرَبَ زَيْدًا، وَلَا يَجُوزُ: أَنَا مَنْ
قَمْتُ، وَلَا أَنْتَ مَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا.

وَوَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا وَهَمٌّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُوصُولَاتِ^(٤):
«وَيَجُوزُ فِي جَمِيعِهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَنْ تَعِيدَ الضَّمِيرَ
عَلَيْهَا كَمَا تَعِيدُهُ عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ، أَعْنِي ضَمِيرَ غَيْبَةٍ، وَأَنْ
تُعَامِلَهُ مُعَامَلَةَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ لِأَنَّ الْمُوصُولَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْ
الْمُخَاطَبُ فِي الْمَعْنَى» ثُمَّ مِثْلُ هَذَا الْقَائِلِ بِـ «الَّذِي». أَنْتَهَى كَلَامُهُ. وَهُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْمُوصُولِ أَنْ يَكُونَ «الَّذِي» وَفُرُوعُهُ فَقَطْ،

(١) تقدم في ٢: ١٢٤.

(٢) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمعاني الكبير
ص ٥٠٥ وشرح المفصل ٦: ٣٧ واللسان (قصر). وانظر تهذيب اللغة ٨: ٣٥٩.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٣٦٧.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٨ - ١٨٩.

وهو وَهْمٌ كما ذكرناه.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ مَرَاعَاةِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْخَبَرُ، فَلَوْ تَقَدَّمَ لَمْ يَجْزِ إِلَّا مَرَاعَاةُ الْمُوصُولِ، فَيَعُودُ غَائِبًا، مِثَالُهُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبَرُ فِي: أَنَا الَّذِي قَمْتُ، وَأَنْتَ الَّذِي قَمْتَ، فَإِذَا قَدِمَتْهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ غَائِبًا، فَتَقُولُ: الَّذِي قَامَ أَنَا، وَالَّذِي قَامَ أَنْتَ، هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَاءِ^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أَصُولُ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى قَبْلَ حَصُولِ الْمَعْنَى فِي اللَّفْظِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُوصُولَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ، أَوْ أَخْبَرَ عَنِ الضَّمِيرِ بِهِ، وَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا خَبْرًا عَنِ الْآخَرِ فَلَا يَكُونُ الْمُوصُولُ فِي مَعْنَى الضَّمِيرِ.

وَأَجَازُ الْكَسَائِيِّ^(٢) أَنْ يَعُودَ مُطَابِقًا لَضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ كَحَالِهِ لَوْ كَانَ مُتَأَخِّرًا، فَتَقُولُ: الَّذِي قَمْتُ أَنَا، وَالَّذِي قَمْتَ أَنْتَ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو ذَرٍّ مُضْعَبٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُسَنِيُّ.

وَاحْتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ «عَنْ حَاضِرٍ / مُقَدَّمٍ» عَنْ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ [١/١٦٣: ١] مَرَاعَاةُ الْمَعْنَى، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ. وَمِثَالُ قَوْلِكَ «أَنَا رَجُلٌ أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ» قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

وَأَنَا لَقَوْمٍ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

وَمِثَالُ «أَنْتَ رَجُلٌ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ» قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾^(٤)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٨.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٨.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن عدياء. الحماسة ١: ٨٠ [١٥] وفيها تخريج القصيدة التي منها الشاهد.

(٤) سورة النمل، الآية: ٤٧.

(٥) هو علقمة بن عبدة. ديوانه ص ٤٣ والمفضليات ص ٣٩٤ [١١٩] وشرحها للتبريزي =

وَأَنْتَ امْرُؤٌ أَفْضَتْ إِلَيْكَ أَمَانَتِي وَقَبْلَكَ رَبَّنِي فَضَعْتُ رُبُوبُ
ومثلُ قولك «أنا رجل يأمر بالمعروف»، و «أنت رجل يأمر^(١)
بالمعروف» قولُ الشاعر^(٢):

وَأَنَا ابْنُ حَرْبٍ لَا يَزَالُ يَشْبُهْهَا نَارًا تَسْعَرُ طَالِبًا أَوْ أَطْلَبُ
وقولُ الآخر^(٣):

..... قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا يَخُونُ وَيَسْرِقُ
والنواسخُ حكمُ الموصول والنكرة الواقعين خبراً للناسخ حكمهما إذا
وقعا خبراً، فيجوز أن يكون غائباً وأن يُطابق الضمير، نحو قوله:
فكن جُرْدًا فيها يخون ويسرقُ
يُروى بالتاء وبالياء. وقال الشاعر^(٤):

وَكُنَّا أَنْاسًا قَبْلَ غَزْوَةِ قَرْمَلٍ وَرَثْنَا الْغِنَى وَالْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرًا
وفي الحديث «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»^(٥).

= ص ١٥٩٠. رُبُوب: جمع رَبٍّ، وهو المالك.

(١) ك، ص: تأمر.

(٢) البيت في شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص ١٤١ [الحماسية ٢٥]. والحماسية التي منها
البيت الشاهد ليست في شرح المرزوقي، ولا في الحماسة التي حققها الدكتور عبدالله
عسيلان.

(٣) أول البيت: «أحار بن بدر». وهو من أبيات تنسب لأنس بن أبي أناس، وقيل: ابن أبي
إياس، وقيل: ابن أبي أنيس، ولأبي الأسود الدؤلي. انظر الكامل ص ٤١١ والشعر
والشعراء ص ٧٣٧ - ٧٣٨ وعيون الأخبار ١: ٥٨ والحيوان ٣: ١١٦ و ٥: ٢٥٥ وديوان أبي
الأسود الدؤلي ص ١١٨، وحواشيها، ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٤. فيما عدا ص:
تخون وتسرق.

(٤) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٧٠.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان - الباب ٢٢ - ١: ١٣ وكتاب الأدب - الباب ٤٤ - ٧:
٨٥. ص، ح: فيه.

والمحلّى بالألف واللام عند الكوفيين^(١) إذا وقع خبراً للحاضر حكمه حكم النكرة في عود الضمير عليه غائباً، وفي عوده مطابقاً للضمير، قال الشاعر^(٢):

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَاءِهِ بِالْأَصَائِلِ
وقال آخر^(٣):

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيَّكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا

ولا يجوز ذلك عندهم في مثل «الذي» إلا بالغيبة، لا يُجيزون «أنت» الذي ترغبُ فينا» بالتاء على الخطاب، بل لا بد من الغيبة في الصلة لأن «الذي» ومثله لا يستقلُّ بنفسه بخلاف الاسم النكرة وذو «أل».

وذكر أبو علي أنَّ الحمل على اللفظ أكثر في الصلة والصفة، وقال: إذا قلت «أنت الذي قُمتَ» لم يعد على الصلة ضمير، إنما عاد على «أنت». وكذلك إذا قلت «أنتم كُلُّكم بينكم درهمٌ» لم يعد على «كُلِّ» من خبره شيء. وكذلك الموصوف الذي مثَّلنا. وهي كُلُّها تحتاج إلى ضمائر، فخلَّوْها من ذلك خروج عن القياس. قال: وهو قول أبي عثمان. وقال أبو عثمان: «لولا أنه مسموع من العرب لَرَدَّذَنَاهُ لِفَسَادِهِ»^(٤). فعلى هذا لم يَعُدْ على «كُلِّ» ضميرٌ إذا خاطبت، لكنْ صَحَّ الكلام للحمل على المعنى؛ لأنه إذا عاد على «أنتم» - وهو «كل» في المعنى - فكأنه عاد على «كُلِّ». هذا ذكره أبو علي في

(١) عند الكوفيين: سقط من ك، ص.

(٢) تقدم في ص ٦٩. ك، ص: في أفئائه.

(٣) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي. والبيت من مفضلية له، وهو في الكتاب ٤: ٣٨٥ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١. وانظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٦٩١. العرس: زوجة الرجل.

(٤) قال ابن جني: «قال أبو عثمان في كتاب الألف واللام: ولولا أَنَا سمعناه من الثقة يرويه لما أجزأناه» سر صناعة الإعراب ص ٣٥٩.

[١٦٣:١ ب] الإغفال^(١)، وحكاه عن أبي عثمان، ورَضِيهِ. قال بعض أصحابنا: «والأولى أن يقال: عاد الضمير على لفظ الغيبة بلفظ الخطاب حملاً على المعنى، وهو الذي تلقِيته عن الشيوخ» انتهى.

وفي البسيط^(٢): «ومن شأن الصلة أن تُعامل معاملة الغائب وإن كان خبراً عن مخاطب، فتقول: أنت الذي يفعل كذا، وأنتم الذين يفعلون كذا، ولا يكون الخطاب إلا في الشعر كقوله^(٣):

وأنا الذي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ مَرْءَ غَيْرِ ذَاتِ سَنَامٍ
والوجه: وأنا الذي قَتَلَ. وقال آخر^(٤):

يا مُرَّ يا بَنَ رَافِعٍ يا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْنَا
وزعم بعض الكوفيين أن «الذي» يصلح^(٥) أن تكون ملغاة، فتعامل الأول، فتقول: أنت الذي تقوم، وأنت الذي قمت. ومنعه بعضهم في «مَنْ» فلا تقول: أنت مَنْ تقوم؛ لأن «مَنْ» لم تُلغ بخلاف (الذي)» انتهى.

وقوله ما لم يُقصد تشبيهه بالمُخْبَر به، فتتعيَّنُ الغيبة مثاله: أنا في الفتك الذي قَتَلَ عُرْوَةَ الرَّحَالِ، وأنتَ في الشجاعة الذي قَتَلَ مَرْحَبًا، والذي قَتَلَ عُرْوَةَ الرَّحَالِ هو الْبَرَّاضُ، والذي قَتَلَ مَرْحَبًا اليهوديُّ هو عليُّ بن أبي طالب، فإنما أُرِدَتْ تشبيه نفسك بقاتل عروة، لا أَنَّكَ هو، وكذلك أراد تشبيه المخاطب بعليٍّ، لا أنه هو. فمثل هذا يتعين أن يعود الضمير غائباً، وذلك أنه على حذف «مثل»، فليس الموصولُ ضميرَ المتكلم والمخاطب من حيث

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) البسيط لابن العليج ١: ٤١٠ - ٤١١ بتصرف.

(٣) تقدم في ص ٩٧.

(٤) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في النوادر ص ٤٥٥. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٣٥٨.

(٥) البسيط: يصح.

المعنى، وأنت لو صرحت بـ «مِثْل» لزم العودُ غائباً، فكذلك إذا أردت معناها.

وقوله ودُونَ التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران مثاله: أنا الذي قام وضربتُ خالدًا، وأنا الذي قمتُ وضربتُ خالدًا، وأنت الذي قام وضربتُ خالدًا، وأنت الذي قمتُ وضربتُ خالدًا، وقال بعضُ الأنصار^(١):

نحنُ الذينَ بايعُوا مُحَمَّدًا على الجهادِ ما بقينا أبدا
وقال امرؤ القيس^(٢):

وأنا الذي عَرَفْتُ مَعَدًّا فَضْلَهُ وَنَشَدْتُ عَنْ حُجْرِ بْنِ أُمِّ قَطَامٍ
وقال الآخر^(٣):

أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُعَلَّفُ
إلا أنه إذا اجتمع الحَمَلانِ فالأحسنُ أن يُبدَأَ بالحملِ على لفظ «الذي»
قبلَ الحملِ على المعنى.

وقد أطلق المصنف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك أنه إما أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل، فإن فصلت جاز ذلك باتفاق، وإن لم

(١) أنشده الأنصار أثناء حفر الخندق كما في البخاري - مناقب الأنصار - الباب ٩ - ٤ : ٢٢٥ .
وذكر البخاري أن المهاجرين والأنصار أنشدوه في تلك المناسبة: كتاب الجهاد والسير -
الباب ٣٣، ٣٤ - ٣ : ٢١٢ وكتاب المغازي - الباب ٢٩ - ٥ : ٤٥ . وانظر صحيح مسلم -
كتاب الجهاد - باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق - الحديث ١٣١ - ص ١٤٣٢ . وهو في
شرح التسهيل ١ : ٢١١ .

(٢) البيت في ديوانه ص ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٨٩ وشرح الجزولية للأبذي
ص ٤٦٧ . نشدت عن حجر: رفعت ذكره وفخرت به وشهرته .

(٣) تقدم في ٢ : ١٢٤ .

تفصل بين الحملين فلا يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين، فلا يجوز
[١/١٦٤:١] عندهم: أنا الذي قمتُ وخرَجَ. / وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون
للفصل تأثيراً، والسماعُ إنما جاء فيما فيه فصل بين الحَمَلَيْنِ كالأبيات التي
استشهدنا بها على مجيء الحملين.

ص: ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌّ ومحرورٌ منويٌّ معه
«استقرَّ» أو شبهه، وفاعلٌ هو العائدُ أو ملابسٌ له، ولا يُفعلُ ذلك بذِي حَدَثٍ
خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصولِ أو موصوفٍ به. وقد يُغني عن عائدِ
الجملة ظاهرٌ.

ش: مثاله: عرفتُ الذي عندك، أو في الدار، تقديرُه: استقرَّ عندك،
أو استقرَّ في الدار. قال المصنف^(١): «وتقدير الفعل هنا مُجْمَع عليه». وهذا
كما ذكر، لا نعلم خلافاً في تقدير العامل جملةً.

وقوله أو شبهه مثلُ «كان»، فإذا قلتُ «الذي عندك زيدٌ» فتقديرُه^(٢):
الذي استقرَّ أو الذي كان عندك زيدٌ، كما أنك إذا قلتَ «زيدٌ في الدار»
قدرته: مستقرٌّ في الدار أو كائنٌ في الدار.

وقوله وفاعلٌ هو العائد يعني العائد على الموصول، ففي «استقرَّ»
ضمير يعود على الموصول.

وقوله أو مُلابِسٌ له مثاله: الذي في الدار أخوه زيدٌ، فـ «أخوه» مُلابِسٌ
لِلضَمِيرِ العائد على الموصول، وهو مرفوع بـ «استقرَّ» المنويّة.

وقوله ما لم يعمل مثله في الموصول أو موصوفٍ به مثاله: نزلنا الذي
البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة. ومثال الموصوف به ما حكى الكسائي:
نزلنا المنزل الذي البارحة، يريد: نزلنا البارحة، وذلك أنَّ الحدث الخاص لا

(١) شرح التسهيل ١: ٢١١.

(٢) ك: فتقديره. ص: لتقديره.

يجوز حذفه وإبقاء الظرف أو المجرور مغنياً عنه، فلو قلنا: زيدٌ الذي ضحكك عندك، أو: نام في الدار، لم يجوز حذف «ضحك» ولا «نام» لأنها أحداث خاصة. فإذا كان كوناً مطلقاً جاز ذلك. وكذلك في خبر المبتدأ، لو قلت: زيدٌ نائمٌ عندك، أو: ضاحكٌ في الدار، لم يجوز حذف «نائم» ولا «ضاحك».

وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا كان العاملُ في الظرف أو المجرور حدثاً خاصاً هو^(١) عامل في الموصول أو في الموصوف بالموصول جاز أن يحذف، فيه إخلالٌ بقيد، وقياسٌ فاسد في موضعين:

أما الإخلالُ بالقيد فإنه كان ينبغي أن يقيد الظرف بكونه قريباً من زمان الإخبار، فإنه إن كان غير قريب لم يُجْز حذفُ الصلة، قال الكسائي: «ولا يحذفون الصلة إلا مع ما قَرَّبَ من الظروف، نحو: نزلنا المنزل الذي أمس، ونزلنا المنزل الذي البارحة، ونزل المنزل الذي آفئاً، ولا يقولون: نزلنا المنزل الذي يومَ الخميس، ولا المنزل الذي يومَ الجمعة» انتهى كلامه. فالكسائي حكى ذلك مقيداً فيه الظرف بأن يكون قريباً.

وأما القياسُ الفاسد في موضعين:

فالأول: هو أنَّ المصنف قاس المجرور على الظرف، والظرف يُتَصَوَّرُ فيه أن يكون/ قريباً وبعيداً، وأمَّا المجرور فلا يُتَصَوَّرُ فيه ذلك.

[١٦٤: ١ ب]

والثاني: أنَّ مَحَلَّ السماع إنما هو حذفُ الصلة في الموصول الموصوف به غيره، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، لا في الموصول الداخل عليه عاملٌ مثلُ الصلة المحذوفة. وهذا الذي حكاه الكسائي هو خارجٌ عن القياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب.

وقوله وقد يغني عن الجملة ظاهر مثاله ما حكى الكسائي: «أبو سعيد

(١) ك: وهو.

الذي رويث عن الخدري^(١)، و «الحجاجُ الذي رأيت ابنَ يوسفَ»^(٢) يريد:
رويث عنه، والحجاجُ الذي رأيته. وقال الشاعر^(٣):

إِنَّ جُمْلَ التي شَغِفْتُ بِجُمْلٍ ففؤادي - وإنْ نَأَتْ - غيرُ سالٍ
وقال الآخر^(٤):

فيا ربَّ ليلي أَنْتَ في كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الذي في رَحْمَةِ الله أَطْمَعُ
وقال الآخر^(٥):

سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزَادَا
يريد: بها، وفي رحمته، وحُبُّها. وهذا في الصلة نادر. وأما الاستغناء
بالظاهر عن المضمَر في خبر المبتدأ فمَنه مقيسٌ، ومنه مختلفٌ فيه، وسيأتي
ذلك عند ذكر الروابط، إن شاء الله تعالى.

(١) تقدم في ص ٦.

(٢) تقدم في ص ٦.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

(٤) تقدم في ص ٦.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٢.

ص : فصل (١)

و«مَنْ» و «ما» في اللفظ مُفْرَدَانِ مُذَكَّرَانِ، فَإِنْ عُنِيَ بِهِمَا غَيْرُ ذَلِكَ فمِرَاعَاةُ اللَّفْظِ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِمَا أَوْ بِمَا أَشَبَّهُهُمَا أُولَى، مَا لَمْ يَعْضُدَ الْمَعْنَى سَابِقٌ فَيُخْتَارُ مُرَاعَاتُهُ، أَوْ يَلْزَمُ بِمِرَاعَاةِ اللَّفْظِ لَبْسٌ أَوْ قُبْحٌ، فَتَجِبُ مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى مُطْلَقاً، خِلَافاً لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي نَحْوِ «مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمَّكَ»، فَإِنْ حُذِفَ «هِيَ» سَهِّلَ التَّذْكِيرُ.

ش : تخصيصُه هذا الحكم من الموصولات بـ «مَنْ» و «ما» ليس بجيد لأنَّ غيرَهما من الموصولات مما يُستعمل مفرداً مذكراً يَشْرِكُهُمَا فِيهِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ، وكان معناه مخالفاً للفظه، وذلك هو «مَنْ» و «ما» و «ذَا» بعدَ «مَنْ» و «ما» في الاستفهام، و «أَيُّ» في الأفصح، و «ذُو» و «ذَات» في الأفصح، و «أَلْ». وقوله فَإِنْ عُنِيَ بِهِمَا غَيْرُ ذَلِكَ أَيُّ: غيرُ الأفراد والتذكير من تشنية أو جمع أو تأنيث.

وقوله فمِرَاعَاةُ اللَّفْظِ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِمَا أَوْ بِمَا أَشَبَّهُهُمَا أُولَى الذي يتصل بهما هو صَلَّتَهُمَا إِنْ كَانَا مَوْصُولَيْنِ، أَوْ فَعَلٌ شَرْطٌ إِنْ كَانَا شَرْطَيْنِ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ إِنْ كَانَا لِلْاسْتِفْهَامِ. وَفَسَّرَ الْمَصْنِفُ^(٢) الذي أشبههما بـ «كَمْ» و «كَائِنٌ»، وَلَوْلَا اقْتِصَارُهُ عَلَى أَنَّ الذي أشبههما هو «كَمْ» و «كَائِنٌ» لَانْدَرَجَ

(١) فصل: سقط من ك، ح، ص.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١٣.

في دلالة اللفظ ما أشبههما من الموصولات التي هي بلفظ واحد مذكر، ويُراد [١/١٦٥: ١] به التانيث والتثنية والجمع، / و «كم» و «كأين»، فكان يكون الحكم شاملاً لما استدركناه عليه قبل.

ومثال ما روعي فيه اللفظ قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(١) ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾^(٢) وهو أكثر كلام العرب، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِعَاثِتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾^(٣)، ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا﴾^(٤).

ومثال ما روعي فيه المعنى قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٥)، ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَن يَغْوِصُوكَ لَمْ﴾^(٦)، وقال امرؤ القيس^(٧):

لِمَا نَسَجْتَهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

أي: لِلَّتِي نَسَجْتَهَا. وقال الآخر^(٨):

تَعَشَّ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

أي: مِثْلَ اللَّذِينَ يَصْطَحِبَانِ. وقال الشاعر^(٩):

أَلَمَّا بَسَلِمَىٰ عَنْكُمَا إِنْ عَرَضْتُمَا وَقَوْلَا لَهَا: عُوجِي عَلَىٰ مَنْ تَخَلَّفُوا

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٢.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٧.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٣٦.

(٥) سورة يونس، الآية: ٤٢.

(٦) سورة الأنبياء، الآية: ٨٢.

(٧) صدر البيت: فَتَوَضَّحَ فَالْمِقْرَاءَ لَمْ يَغْفُ رَسْمُهَا. ديوانه ص ٨ وشرح القصائد السبع ص ٢٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٣. توضح والمقراة: موضعان. ولم يعف: لم يذرُسْ. والرسم: الأثر بلا شخص.

(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٨٧٠. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٤٨ - ٣٤٩. وزد على ما فيه معاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وشرح التسهيل ١: ٢١٣.

(٩) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٢٤. وقد سقط من ك، ح، ص، ف.

وقوله ما لم يَعْضُدِ المعنى سابقٌ فيُختارُ مُراعاهُ مثاله قولُ الله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(١)، وقولُ الشاعر^(٢):

فَمِنْهُمْ مَنْ تُسْقَى بِعَذْبِ مُبَرَّدٍ نُقَاحٍ، فَتِلْكَمُ عِنْدَ ذَلِكَ قَرَّتِ
وَمِنْهُمْ مَنْ تُسْقَى بِأَخْضَرِ آجِنٍ أَجَاجٍ، وَلَوْ لَا خَشْيَةُ اللَّهِ فَرَّتِ
وقولُ الآخر^(٣):

وإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضُ قَبْلَهَا وَتَصَوِّحُ
فَسَبَقُ (مِنْكَ) مُقَوُّ لِقَوْلِهِ (وَتَعْمَلُ) بِالتَّاءِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنْ
كَانَ قَدْ سَبَقَهُ (وَمَنْ يَقْنُتُ) بِالْيَاءِ، كَمَا أَنَّ «مِنْهُمْ» مُقَوُّ لِمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِي
قَوْلِهِ «تُسْقَى»، و«مِنَ النَّسْوَانِ» مُقَوُّ لِمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ «مَنْ هِيَ
رَوْضَةٌ».

وقوله أَوْ يَلْزَمُ بِمُرَاعَاةِ اللَّفْظِ لَبْسٌ مثاله «أَعْطَى مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ»،
و«أَعْرَضَ عَمَّنْ مَرَرْتُ بِهَا لَا عَمَّنْ مَرَرْتُ بِهِ»، فهذا ونحوه تجبُ فيه مُرَاعَاةُ
الْمَعْنَى مَخَافَةَ اللَّبْسِ.

وقوله أَوْ قُبِحَ مثاله «مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أَمْتُكَ»، تتعين فيه مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى؛
إِذْ لَوْ رَوَعِيَ اللَّفْظُ، فَقِيلَ «مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أَمْتُكَ» لَكَانَ فِي غَايَةِ الْقُبْحِ. قَالَ
الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ^(٤): «وَوَافَقَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥) عَلَى مَنَعِ التَّذْكِيرِ فِي هَذَا

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣١.

(٢) البيتان في عيون الأخبار ٢: ٢٠٣ حيث ذكر ابن قتيبة أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
سمع امرأة في الطواف تشدهما. النقاح: الماء البارد العذب الصافي الخالص. والآجن:
الماء المتغير الطعم واللون. والأجاج: الشديد الملوحة والمرارة. تصف زوجها بأنه متغير
الضم.

(٣) هو جران العود. والبيت في ديوانه ص ٧ وشرح التسهيل ١: ٢١٣ والمقاصد النحوية ١:
٤٩٢. تَصَوِّحَ الْبَقْلُ: يَبْسُ أَعْلَاهُ وَفِيهِ نَدْوَةٌ.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٤.

(٥) الأصول ٢: ٣٤٢.

وأمثاله، وأجاز^(١) في نحو «مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمُّكَ» أن يقال: مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أُمُّكَ، وَمَنْ مُحْسِنٌ أُمُّكَ. أمَّا^(٢) «مَنْ مُحْسِنٌ أُمُّكَ» فغريب^(٣)، وأمَّا «مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أُمُّكَ» ففيه من القبح قريب مما في «مَنْ هِيَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ»، فوجب اجتنابهما. وحمل ابن السراج على جواز «مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أُمُّكَ» شبه «مُحْسِن» بـ «مُرْضِع» ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، [ب/١٦٥: ١] بخلاف «أَحْمَر»، فَإِنَّ/ إجراء مثله على مؤنثٍ لم يقع، فلذلك اتفق على منع: مَنْ هِيَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ» انتهى كلامه.

ولأصحابنا طريقةٌ غيرُ هذه الطريقة التي سلكها المصنف في الحمل على اللفظ أو على المعنى، قالوا^(٤): تقول إنَّ حَمَلْتَ على اللفظ: مَنْ قَامَ هِنْدَ، وَمَنْ قَامَ أَخَوَاكَ، وَمَنْ قَامَ إِخْوَتُكَ. وإنَّ حَمَلْتَ على المعنى قلت: مَنْ قَامَتِ هِنْدَ، وَمَنْ قَامَا أَخَوَاكَ، وَمَنْ قَامُوا إِخْوَتُكَ.

ويجوز الجمع بين الحَمَلَيْنِ، وإذا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْلفْظِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾^(٥)، ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾^(٦) في قراءة من قرأ (يقنت) بالياء.

ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى، ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إن وقع بين الحملين فصلٌ، فتقول: مَنْ يَقُومُونَ فِي غَيْرِ شَيْءٍ وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا قَوْمُكَ، فَإِنْ لَمْ تَفْصِلْ، وقلت: مَنْ يَقُومُونَ وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِنَا

(١) الأصول ٢: ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٢) ك، ح، ص، شرح التسهيل: فاما.

(٣) ك: يقرب. ص: فقريب.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٣ - ٤٦٦.

(٥) سورة النحل، الآية: ٧٣.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، بالياء في (يقنت)، وبالتالي في (وتعمل). السبعة ص ٥٢١.

قومك، لم يجز عند الكوفيين^(١)، ويجوز ذلك عند البصريين؛ لأنه^(٢) لا يجعلون للفصل تأثيراً.

والسماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنما هو مع الفصل، هذا نقل السيرافي أنَّ البصريين لا يشترطون الفصل، يجيزون: مَنْ قام وقعدا، وَمَنْ قام وقعدت، والعكس، فتبدأ بالحمل على المعنى، ولا ترجع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى إلا بشرط الفصل. وزعم الأستاذ أبو علي أن مذهب البصريين هذا يعني اعتبار ذلك بالفصل، والأول مذهب الكوفيين.

وإذا كان الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعده، وأخبرت عنه بفعل، لم يجز الحمل إلا على اللفظ أو على المعنى، فتقول: مَنْ كان يقوم أخواك، وَمَنْ كانا يقومان أخواك، ولا يجوز: من كان يقومان أخواك.

وإن أخبرت عنه باسم وكان مشتقاً باطراد جاز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى على الإطلاق، فتقول: مَنْ كَانَ محسناً أخواك، ومن كانا مُحسِنين أخواك، ومن كَانَ محسِنين أخواك، ومن كان محسناً أَخْتُكَ، ومن كان محسنةً أَخْتُكَ، ومن كانت محسنةً أَخْتُكَ. وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيون وكثير من البصريين، وهو الصحيح.

وذهب ابن السراج^(٣) إلى منع الجمع بين الحملين. والحجةُ عليه قولُ تعالى ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٤.

(٢) ص، وشرح الجزولية: لأنهم.

(٣) الأصول ٢: ٣٤٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) لم أقف على تتمته. وهو في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٤ والبحر المحيط ١: ٥٢٠ و٧:

٣٦٢ والدر المصون ١: ٧٠ و٩: ٣٣٧.

وَأَيَقُظَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامًا

هذا إذا كان من الصفات المفصول بين مُذَكِّرِهَا ومُؤَنَّثِهَا بالتاء .

فإن كان من غيرها فإما أن تكون صفة المذكر والمؤنث من لفظ واحد أو لا، إن كانت من لفظ واحد، وأدّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث [1/166:1] أو للعكس، لم يُجزه الكسائي^(١)، وأجازه/ الفراء^(٢)، فتقول «من كانت حمراء جَارِيْتُكَ» على المعنى، و«من كان حمراء جَارِيْتُكَ»، الاسم على اللفظ، والخبر على المعنى، ولا يجيز الكسائي «من كانت من النساء أحمر جَارِيْتُكَ»، ولا «من كان أحمر جَارِيْتُكَ»^(٣)، والفراء يجيزه لاتفاق الصفتين في الحروف الأصول كاتفاق قائم وقائمة في ذلك. وصحح مذهب الفراء بعض أصحابنا^(٤).

وإن لم تكن مشتقة من لفظ واحد، وأدّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس، لم يجز ذلك عند الكسائي ولا عند الفراء ولا عند أحد من البصريين فيما علمت، قاله بعض أصحابنا.

وقال بعضهم^(٥): «إن كانا لا يرجعان لاشتقاق واحد فالفراء والكسائي منعا الحمل على لفظ التذكير، فيقولان: من كان عجوزاً جَارِيْتُكَ، ولا يجيزان: من كان شيخاً جَارِيْتُكَ، إلا في لغة من يقول شَيْخ وشَيْخَة، قال^(٦):

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٥. وفيه أنه يمنع من الحمل على لفظ التذكير خاصة، فلا يجيز: من أحمر جَارِيْتُكَ.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٥.

(٣) ك: جَارِيَتِهِ. ص: جَارِيَتُنَا.

(٤) كالأبدي في شرح الجزولية ص ٤٦٥.

(٥) هو الأبدي. شرح الجزولية ص ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٦) تقدم في ١: ٢٠٩.

ولا يُجيزان: من كان غلاماً جاريئك، إلا في لغة من يقول غُلام
وغُلامة، قال الشاعر^(١):

ومُرْكُضَةٌ صَرِيحِيْ أَبُوهَا تُهُان لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

والأحسنُ عند الفراء: مَنْ كان عَجُوزاً جَارِيئُكَ، ومن كان أُمّةً
جَارِيئُكَ، ولا يستحسن: مَنْ كان شَيْخاً جَارِيئُكَ، ولا: مَنْ كان غُلَاماً
جَارِيئُكَ؛ لأنْ غُلَامَةٌ وشَيْخَةٌ قَلِيلٌ في كلامهم. وأصولُ البصريين تقتضي
جواز ذلك كله لأنهم أطلقوا القول، ولم يُفَصِّلُوا.

فإن لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مُخْبِراً عنه بما بعده، وأردت
حَمَلَ ما بعده عليه، حَمَلْتَهُ على لفظه، ولم يَجُزِ الحَمْلُ على معناه عند
الكوفيين^(٢)، فتقول: من ضربته أجمعون قومك، فتحمل على «مَنْ»، ولا
يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه لأنه لا يُحْمَلُ عندهم على المعنى إلا
حيث لا يمكن إظهارُ المعنى في اللفظ، وأنشد الكسائي^(٣):

إذا ما حاتمٌ وُجد ابنَ عمي مَجْدُنَا مَنْ تَكَلَّمَ أَجْمَعِينَا

فردّ على مَنْ، ولا يجوز أن يُردّ على الضمير الذي^(٤) في «تَكَلَّمَ»
فيرفع؛ لأنه يمكن جمعه.

(١) هو أوس بن غلفاء الهجيمي كما في التنبيه لابن بري (صرح) والمصباح لابن يسعون ٢:
٣٢/١ - ٣٢/ب وشرح المفصل ٥: ٩٧ واللسان (غلم). والبيت بغير نسبة في المذكر
والمؤنث للفراء ص ١٢١ ولابن الأنباري ص ٩٢ والتكملة ص ١٢٠ وأمالى ابن الشجري
٣: ٢٦ واللسان (ركض) وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٦. وانظر إيضاح شواهد الإيضاح
ص ٦١٣ - ٦١٤ وحواشيه. أركضت الفرس: اضطرب جنينها في بطنها. وصریح: اسم
فحل منجب.

(٢) في شرح الجزولية للأبدي: إلا عند الكوفيين.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٦. مَجْدُنَا: غَلَبْنَا في
المجد.

(٤) الذي: سقط من س.

وأصول البصريين^(١) تقتضي جواز ذلك لأنهم لم يُفصلوا، وهو الصحيح بدليل قوله تعالى ﴿يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٢)؛ ألا ترى أن (خالدين) حال من الضمير محمول على معناه، والعامل في الحال الفعل العامل في الضمير، ولا يجوز أن يكون حالاً من «مَنْ» لأن العامل في الحال لا يكون إلا العامل في ذي الحال، نحو: جاء زيد ضاحكاً، أو ذا الحال نفسه إن كان فيه معنى فعل، نحو قولك: هذا ضاحكاً زيداً. ولا يجوز أن يكون العامل في الحال (مَنْ) لأنها ليس فيها معنى فعل، ولا العامل في (مَنْ)؛ لأن العامل فيها إنما هو معنى، والمعنى المجرد دُونَ اللفظ لا يعمل في الحال، وإنما عمله الرفعُ خاصةً انتهى/ ما قاله بعض أصحابنا^(٣).

ومما وقع فيه الحمل على اللفظ خاصة، ولا يجوز الحمل على المعنى، قولك في التعجب: ما أحسنَ زيداً! وإن كان الذي أوجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة.

ومما وقع فيه الحمل على المعنى، ولا يجوز الحمل على اللفظ، قولهم «ما جاءت حاجتك»^(٤) كأنه قال: أيّة حاجةٍ صارت حاجتك.

فرع: إذا جاء العائد على لفظ الموصول دون معناه، ثم أكدته بلفظة مضافة، فحملت أولها على معنى الموصول وآخرها على لفظه، لم يجز ذلك عند الفراء، وأجازها الكسائي وهشام، مثاله: جاءني مَنْ خرج أنفُسُه، جعلت العائد أولاً في «خرج» مفرداً على لفظ الموصول، ثم أكدت بـ «أنفُس» جمعاً على معنى الموصول، ثم أفردت الضمير المضاف إليه

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣. وأولها: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾.

(٣) هو الأبدي كما ذكرنا في ص ١١٢.

(٤) الكتاب ١: ٥٠ - ٥١ و ٢: ١٧٩ و ٣: ٢٤٨. ولو أعادوا الضمير على لفظ «ما» لقالوا: ما

جاء حاجتك.

«أَنْفُس» على لفظ الموصول.

ص: وَيُعْتَبَرُ المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً، وقد يُعْتَبَرُ اللفظ بعد ذلك.

ش: مثال ذلك ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُلُ أَذْنَ لِي وَلَا نَفْتِيَّ إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾^(٢)، ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾^(٣) ثم قال ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٤).

ومثال اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قوله تعالى ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُمْ رِزْقًا﴾^(٥)، فأفرد الضمير في (يُؤْمِنُ) و (يَعْمَلُ) و (يُدْخِلْهُ)، ثم جمعه في (خالدين)، ثم أفرده في (لَهُ رِزْقًا). وقوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَبْغِي عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا﴾^(٦) إلى آخر الآية، أفرد الضمير في (يَشْتَرِي) و (لِيُضِلَّ) و (يَتَّخِذَهَا)، ثم جمع (أُولَئِكَ) و (لَهُمْ)، ثم أفرد في (وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ) إلى آخر الآية. وقال تعالى في «مَن» الشرطية - وحكمها حكم الموصولة - ﴿وَمَن يَعْمَلْ عَنِ الذِّكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَّهُمْ شَيْطَانٌ فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾^(٧) وَلَهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٨) حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾^(٩) في قراءة مَن أفرد الضمير في (جاءنا)^(٨) أفرد في

(١) سورة البقرة، الآية: ٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٤٩.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٧٦.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ١١.

(٦) سورة لقمان، الآيتان ٦ - ٧.

(٧) سورة الزخرف، الآيات ٣٦ - ٣٨.

(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (جاءنا) على الثانية. السبعة ص ٥٨٦.

(يَعِشُ) ^(١) وفي (تُقَيِّضُ لَهُ) وفي (فَهُوَ لَهُ)، ثم جَمَعَ في (لَيَصُدُّونَهُمْ) و (يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ)، ثم أفرد في (جاءَنَا). وأمَّا من قرأ (جاءَنَا) على التثنية ^(٢) فهو ضمير العاشي والقرين، وكانا قد أفردا، ثم جُمعا، ثم ثُنِيا، وكُلٌّ من الضميرين مفرد، فلم يَخْرُجْ أيضاً عن أفراد ضمير العاشي. وقال الشاعر ^(٣):

لست مِمَّنْ يَكْعُ أو يَسْتَكِينُو نَ إذا كَافَحْتَهُ خيلُ الأعادي

أفرد الضمير في «يَكْعُ»، ثم جَمَعَ في «يَسْتَكِينُونَ»، ثم أفرد في «كَافَحْتَهُ».

وبهذا البيت والآيات السابقة يتبين خطأ صاحب البسيط في ادعائه اتفاق النحويين على أن العرب قد تَرَجَّعَ من الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا تَرَجَّعَ من معناه إلى لفظه، قال: «بإجماع» ^(٤) من النحويين. قال: «واستخرج ابن مجاهد عكس هذا من آية سورة الطلاق».

ص: وتقع مَن وما شرطيين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين. ويوصَفُ بـ «ما» على رأي، ولا تزداد «مَن» خلافاً للكسائي، ولا تقع على غير مَن يعقل إلا مُنْزَلاً منزلة، أو مُجَامِلاً له شمولاً أو اقتراناً، خلافاً لقطرَب. و «ما» في الغالب لما لا يعقل وحده، ولهُ مَعَ مَن يعقل، ولصفات مَن يعقل، وَلِلْمُبْهَمِ أمره، وَأُفْرِدَتْ نكرة، وقد تُساوِيها «مَن» عند أبي علي. وقد تقع «الذي» مصدرية، وموصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق «أل».

(١) س، ف: في جاءَنَا وفي يعيش.

(٢) ك: على لفظ التثنية.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢١٤. كَع: صَعَفَ وَجَبَنَ.

(٤) ك، ح، ص، ف: لإجماع. واخترت ما في س، وهو موافق لما في الارتشاف ١: ٥٤١ حيث ذكر نص البسيط.

ش: مثال «مَنْ» و«مَا» شرطاً ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(١)، ﴿مَا يَفْتَحِ
 اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾^(٢). ومثالهما استفهاماً ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرَ اللَّهِ﴾^(٣)؟
 ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)؟ ومثال «مَنْ» نكرة موصوفة قولك: مررتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ
 لك، أي: بإنسانٍ مُعْجِبٍ لك، وقال الشاعر^(٥):

ألا رَبُّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ ناصِحٌ ومُؤْتَمِنٌ بالغيبِ غيرِ أمينٍ
 فوصفك لـ «مَنْ» بِمُعْجِبٍ وناصح، وهما نكرتان، دليلٌ على أن «مَنْ»
 نكرة.

وشرط بعضُ أصحابنا^(٦) فيها أنها لا تُستعمل موصوفة إلا في حال
 تنكير. وليس كما ذكر؛ ألا ترى أنها تُوصَف وهي معرفة، وذلك إذا كانت
 موصولة، نحو: قام مَنْ في الدار العاقلُ. ووقوعُ «مَنْ» نكرة موصوفة سائغٌ
 فيها سواءً أكانت في موضعٍ تُسَوِّغ فيه النكرة والمعرفة أم في موضعٍ لا تُسَوِّغ
 فيه إلا النكرة.

وزعم الكسائي^(٧) أنَّ العرب لا تستعملها نكرة موصوفة إلا
 بشرط وقوعها في موضعٍ لا تقع فيه إلا النكرة، نحو قولك: رَبُّ مَنْ
 عالمٌ^(٨) أكرمت، ورُبُّ مَنْ أتاني أحسنتُ إليه، أي: رَبُّ إنسانٍ آتٍ إلي
 أحسنتُ إليه، لأن «رُبُّ» لا تدخل إلا على نكرة. ومن ذلك قولُ

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٣.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٤٦.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.

(٥) هو عبدالله بن همام كما في حماسة البحري ص ١٧٥. والبيت بغير نسبة في الكتاب ٢:
 ١٠٩ والأصول ١: ٤٢١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٨١ واللسان (غشش) وشرح التسهيل
 ٢: ١٥١.

(٦) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٦.

(٧) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٦.

(٨) س: غلام.

الشاعر^(١):

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتًا، لَمْ يُطْعَ
وَأُنْشِدَ الْمَفْضِلَ^(٢):

أَلَا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينَا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينَا
تَحِيَّةَ مَنْ لَا قَاطِعَ حَبْلٍ وَاصِلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا
بخفض «قاطع»، فأنكر ذلك الكسائي، وقال^(٣): إنما هو «لا قاطع»
بالرفع، و«مَنْ» موصولة، كأنه قال: تحية مَنْ لا هو قاطع. قيل له: فكيف
تصنع بيت الفرزدق^(٤):

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ
فقال: «مَنْ» موصولة، وصِلْتُهَا «بَوَادِيهِ»، و«مَمْطُورٍ» مكرر على
«مَنْ»، يعني بدلاً منه، كأنه قال: كَمَمْطُورٍ بَعْدَ الْمَحَلِّ.

[١: ١٦٧ ب] وهذا الذي ذهب إليه الكسائي باطل؛ لأن رواية الْمُفَضَّل لا تندفع/
بروايته، وجعله مَمْطُوراً بدلاً مِنْ «مَنْ» ضعيف لأنه مشتق، والبدلُ بآءٍ أن
يكون بالجوامد لأنه في نية تكرار العامل، والصفات التي هي غيرُ مختصة
بجنس الموصوف لا تُبَاشِرُها العواملُ إلا في ضرورة شعر، و«مَمْطُورٍ» مِنْ
الصفاتِ غيرِ المختصةِ بجنسِ الموصوف، فحملهُ على البدلِ ضعيف، بل هو

(١) هو سويد بن أبي كاهل الشكري. والبيت في المفضليات ص ١٩٨ (٤٠) وشرحها للتبريزي
ص ٩٠١ (٣٩) ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ وأمالى ابن الشجري ٢: ٤٤٠ و٣: ٢١٩
وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٦. ك، ص، ح: غيظاً صدره.

(٢) البيتان للأسود بن يعفر، وهما في ديوانه ص ٦٢ - ٦٣، وبينهما فيه بيت، والنوادر
ص ١٩٥. والأول في الإنصاف ص ١٠١. والثاني في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣٩.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٧.

(٤) ديوانه ص ٢٦٣ والكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٥ والتعليقة ١: ٢٦٨ وأمالى
ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨ وشرح
الجزولية للأبدي ص ٤٨٧ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٣٥ - ٣٣٨ [٥٣٣]. حَلَّتْ: أي الإبل.

غير جائز إلا في ضرورة، ولا داعية إلى ذلك لأن ما ذهب إليه غير صحيح
بدليل رواية المُفَضَّل، وبدليل قول الشاعر^(١):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
فإنه رُوي بخفض «غير» نعتاً لـ «مَنْ»^(٢).

وللكسائي أن يقول: «مَنْ» في رواية المفضل وفي هذا البيت زائدة،
التقدير: تحية لا قاطع، وعلى غيرنا؛ إذ من مذهبه^(٣) جواز زيادة «مَنْ». ومثال «ما» نكرة موصوفة قولك «مررت بما مُعْجِبٍ لك»، ومن ذلك قول أُمَيَّةَ^(٤):

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
«ما» بمنزلة «شيء»، و«تكره النفوس»: صفة له^(٥)، والعائد محذوف،
كأنه قال: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهْ فَرْجَةٌ. ولا تكون «ما» هذه
هي المهيئة؛ لأنَّ تلك حرف، فلا يعود عليها ضمير.
ومن ذلك أيضاً قول الشاعر^(٦):

(١) اختلف فيه، فقيل: هو حسان بن ثابت، وقيل: كعب بن مالك، وقيل غير ذلك. وقد خرجناه في سر صناعة الإعراب ص ١٣٥ - ١٣٦، وزد عليه شرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٧.

(٢) هو تخريج الخليل. الكتاب ٢: ١٠٥.

(٣) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢ وأمالى ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٨. ونسب في شرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ والبسيط ١: ٣٧٦ لأهل الكوفة.

(٤) تقدم في ١: ١٠٦.

(٥) صفة له... تكرهه النفوس: سقط من ك.

(٦) هو أبو دؤاد الإيادي. والبيت في شعره ص ٣٤٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦ والأزهية ص ٩٥ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠ (بَدَى) وص ٦٢٨ (رامة) وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩١. بَدَى: موضع بالبادية.

سَالِكَاتُ سَبِيلِ قَفْرَةٍ بَدَى رُبَّمَا ظَاعِنٌ بِهَا وَمُقِيمٌ

ف «ما» بمنزلة «إنسان»، ووقعت على مَنْ يعقل لأنَّ الموضع موضع عموم، وظاعن: خبر ابتداء مضمر، ومقيم: معطوف عليه، والجملة في موضع صفة، كأنه قال: رُبَّ إنسانٍ هو ظاعنٌ بقلبه إلى أَحَبَّتِهِ الَّذِينَ ظَعَنُوا عَنْ هذه البلدة مُقِيمٌ بجسمه فيها. ولا تكون «ما» كAFFةً لأمرين: أحدهما أَنَّ «رُبَّ» التي تلحقها «ما» الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية. والآخر عود الضمير عليها، ولو كانت «ما» حرفاً لم يَعُدْ عليها ضمير.

ومن ذلك قولُ أَبِي دُوَادٍ^(١):

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

ف «ما» بمعنى شيء، كأنه قال: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ، والجملة في موضع الصفة. والدليل على أَنَّ «ما» اسم عودة الضمير عليها أيضاً.

وقد يمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى ﴿هَذَا مَا لَدَى عَيْنِي﴾^(٢)، فتكون «ما» نكرة بمنزلة «شيء»، وعتيد: صفة له، كأنه قال: هذا شيءٌ لَدَيَّ عَتِيدٌ.

وفي البسيط: أنكر بعض النحويين أن تكونا موصوفتين، واستدل بأنهما لا تستقلان بأنفسهما، وما هو كذلك فلا يكون اسماً تاماً. وهذا مردود، فإنَّ من الصفات ما يلزم الموصوف^(٣)، نحو «الجَمَاءُ الْغَفِيرُ» و«يا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، و«مَنْ» و«ما» من هذا القبيل. ولا تستقلُّ بوصفها إلا إذا كانت

(١) البيت في شعره ص ٣١٦ والأزهية ص ٩٣ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥٦٥ ورصف المباني ص ٢٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٢ والخزانة ٩: ٥٨٦ - ٥٩٢ [٨٠٠] وشرح أبيات المغني ٣: ١٩٨ - ٢٠٣ [٢١٤]. الجامل: الجمال. والمؤبل: المتخذ للقتية. والعناجيج: جمع عُنْجُوج، وهو الطويل العنق من الإبل والخيل.

(٢) سورة ق، الآية: ٢٣. انظر الكتاب ٢: ١٠٦ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٠٦، ١٠٧.

مفعولة، نحو: مررت بِمَنْ صالح، وإذا كانت خبراً عن مبهم نحو: هذا مَنْ أَعْرِفُ، فلا تكتفي بكونها مع وصفها خبراً، بل تأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً، نحو: هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً^(١). / وإنما كان كذلك لأن الإخبار [١/١٦٨:١] بالنكرات لا يفيد حتى تعتمد على معرفة، بخلاف الفعل، لأن فيه تخصيصاً بسبب الزمان، فكما اشترط في المبتدأ أن يكون كذلك ليقع للتخصيص^(٢)، كذلك يشترط في الخبر أن يكون فيه أيضاً إيضاح وبيان لتحصل الفائدة، وأنت إذا اعتمدت على مُبْهِم، ثم أخبرت عنه بمبهم، فلم تُحافظ على الفائدة، فصار بمنزلة «رجل قائم»، فلذلك احتجت إلى تخصيص إما بحال أو خبر.

وقوله وَيُوصَفُ بـ «ما» على رأي، قال المصنف في الشرح^(٣): «واختلف في «ما» من قولهم «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ»^(٤)، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل. وقال قوم: هي اسم موصوف به. والأول أولى لأنَّ زيادة «ما» عوضاً من محذوف ثابت في كلامهم، من ذلك قولهم «أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ»، فزادوا «ما» عوضاً من «كان». ومن ذلك قولهم: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، فزادوا ما عوضاً من الإضافة. وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود «ما» إلا وهي مُرَدِّفَةٌ بِمَكْمَلٍ، كقولهم: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وَأَطْعَمْنَا شاةً كُلَّ شاةٍ، وهذا رجلٌ ما شئتُ مِنْ رجلٍ. فالحكم على «ما» المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكمٌ بما^(٥) لا نظير له، فوجب اجتنابه انتهى.

(١) وهذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً. الكتاب ٢: ١٠٧.

(٢) ك: المخصص.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٦.

(٤) هذا مثل قالته الرِّبَاءُ ملكة الجزيرة لَمَّا رأت قصيراً اللخمي مجدوعاً. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦. وانظر قصته في ١: ٢٣٣ - ٢٣٧ منه عند المثل: خَطْبُ سِيرٍ في خَطْبٍ كبير.

(٥) ك، ح، ص، ف، ن: «ما» بدون باء قبلها.

ولم يذكر أصحابنا خلافاً في أنَّ «ما» تكون صفة. قال الأستاذ أبو محمد بن السَّيِّد^(١): «ومنها «ما» التي تجري مجرى الصفة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يُراد به التعظيمُ للشيء والتهويلُ به، كنحو ما أنشد سيبويه^(٢):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ
أي: السَّيِّدُ إنما يُسَوِّدُ لِأَمْرٍ عَظِيمٍ يُوجِبُ لَهُ ذَلِكَ. ومنه قولُ امرئِ القيس^(٣):

..... وحديثٌ ما على قِصْرِهِ

أي: حديثٌ طويلٌ وإنَّ كان قصيراً.

وقسم يراد به التحقيرُ كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه^(٤): وهل أعطيتَ إلا عطيةً ما.

وقسم لا يُراد به تحقيرٌ ولا تعظيم، ولكن يُراد به التنويع، كقولك: ضربتُ ضرباً ما، أي: نوعاً^(٥) من الضرب، وفَعَلَ فِعْلاً ما، أي: نوعاً من الفعل. ومن هذا قولُ العرب «افْعَلْهُ آثِراً

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخنعمي. الكتاب ١: ٢٢٧ ومجاز القرآن ٢: ٢٠١ والمقتضب ٤: ٣٤٥ والحيوان ٣: ٨١ والخصائص ٣: ٣٢ وفرحة الأديب ص ٩١ - ٩٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٧٥ وأمالى ابن الشجري ١: ٢٨٧ والخزانة ٣: ٨٧ - ٩١ [١٧٠] وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٤. وعجزه مثل. مجمع الأمثال ٢: ١٩٦.

(٣) صدر البيت: وحديثُ الرِّكَبِ يومَ هُنا. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والغريب المصنف ص ٧٠٤ وتهذيب اللغة ٦: ٤٣٦ ومقاييس اللغة ٦: ٦٨ وديوان الأدب ٤: ٢٩ واللسان (هنا). هنا: قيل: هو يوم معروف، وكان «هنا» اسم موضع اجتمعوا فيه، وتحدث كلُّ إلى من يُحِب.

(٤) في هامش س: أُعْطِيَهُ. وفوقه: ظ.

(٥) نوعاً... كأنه قال: سقط من ك.

«ما»^(١)، كأنه قال: نوعاً من الإيثار، و «آثراً» مصدر جاء على فاعل.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢): «مثال كونها صفة قولك: فعلتُ هذا لأمرٍ ما، إذا قصدت التعظيم، أي: لأمرٍ عظيم، ف «ما» لإبهامها ضمنت معنى «عظيم»؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا عَاشِيَهُمْ﴾^(٣)، وكقوله سبحانه ﴿الْحَاقَّةُ ۝ (١) مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٤)، ومن كلامهم «لأمرٍ ما جدعٌ قصيرٌ أنفه». ومن ذلك أيضاً قوله:

لأمرٍ ما يسودُّ مَنْ يسودُّ

أي: لأمرٍ عظيم.

ولا يمكن أن تكون «ما» زائدة لأمرين:

أحدهما أنَّ زيادة «ما» قبل الجملة أو آخرها تَقِلُّ، بل لا يُحفظ من ذلك إلا قولهم/ «افعله آثراً ما»، أي: آثراً له على غيره، فزادها آخراً. وقوله^(٥): [١: ١٦٨/ب]

وقد ما هاجني، فازددتُ شوقاً بُكاءَ حَمَامَتَيْنِ تَجَاوَبَانِ

في إحدى الروايتين^(٦)، أي: وقد هاجني، ولم يَجِئ ذلك إلا في الشعر. ومثلُ «لأمرٍ ما جدعٌ قصيرٌ أنفه» كثيرٌ في كلامهم.

والآخر أنها تعطي التعظيم، ولا تُستعمل نعتاً إلا إذا قصدته، ولو كانت

(١) الكتاب ١: ٢٩٤ والبغداديات ص ٣١٧، ٣٤٤ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦١.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٤ - ٤٩٥ بدون نسبة.

(٣) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٤) سورة الحاقة، الآيات ١ - ٢.

(٥) هو جَحْدَرُ الْعُكْلِيِّ، ونسب لسوار بن المضرب. الكامل ص ١٩١ وحواشيه والأُمالي ١: ٢٨٢ والسمط ص ٦١٧ وفيه تخريج القصيدة. والأصمعيات ص ٢٤٣ [٩١] والاختيارين ص ١١٣ [٦].

(٦) في هامش س ما نصه: «ك» والرواية الأخرى: وقَدْماً هاجني. قلت «ك» تعني «ابن مكتوم» وهو الناسخ.

«ما» زائدة لم يكن في الكلام ما يُعطي التعظيم».

وقوله ولا تُزاد مَنْ، خلافاً للكسائي. مذهب البصريين^(١) والفراء^(٢) أنه لا تُزاد «مَنْ» لأنها اسم، والأسماء لا تُزاد، وأجاز ذلك الكسائي^(٣)، واستشهد على ذلك بقول عنترة^(٤):

يا شاة مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ
وبقول الآخر^(٥):

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

التقديرُ عنده: يا شاة قَنَصٍ، وَالْأَثْرُونَ عَدَدَا. وتأولوا^(٦) هذا السماع على جعل «مَنْ» نكرةً موصوفة، التقدير: يا شاة إنسانٍ قَنَصٍ، أي: مُقْتَنَصٍ، أو ذي قَنَصٍ، وكذلك الْأَثْرُونَ مَنْ يُعَدُّ، وَصَفَ «مَنْ» بـ «عَدَدٍ» كما وصفها بـ «قَنَصٍ».

وقوله إِلَّا مُنْزَلاً مِنْزَلَتَهُ أَي: منزلة العاقل، كقوله تعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٧)، فعبر بـ «مَنْ» عن الأصنام لتنزّلها منزلة

(١) الجزولية ص ٥٤ وشرحها للشلوبين ص ٦١٠ وللأبدي ص ٤٨٨ وإصلاح الخلل ص ٣٦٢.

(٢) شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٨.

(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٩.

(٤) البيت في ديوانه ص ٢١٣ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٦٦ والأزهية ص ٧٧، ١٠٤ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ وشرح التسهيل ١: ٢١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٣٠ - ١٣٢ [٤٤١] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤١ - ٣٤٣ [٥٣٦]. الشاة: كناية عن المرأة.

(٥) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٥٣ والأزهية ص ١٠٣ وأمالى ابن الشجري ٣: ٦٥ وضرائر الشعر ص ٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٨، ٥٦٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٨٨ والخزانة ٦: ١٢٨ - ١٣٠ [٤٤٠] وشرح أبيات المغني ٥: ٣٤٤ [٥٣٧].

(٦) إصلاح الخلل ص ٣٦٣ وشرح المفصل ٤: ١٢ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٦١٠ - ٦١١ وللأبدي ص ٤٨٨.

(٧) سورة الأحقاف، الآية: ٥.

مَنْ يَعْقِل . ومنه قوله^(١) :

بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِي فقلتُ ومِثْلِي بالبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لعلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
وقال امرؤ القيس^(٢) :

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وهل يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي
وقوله^(٣) :

وهل يَعْمَنْ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثلاثينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ
أوقع «مَنْ» على الطَّلَل - وإن كان من قبيل ما لا يعقل - لَمَّا ناداه
وحَيَّاهُ، فعامله لذلك معاملة مَنْ يَعْقِل . وكذلك لَمَّا بَكَى إلى سِرْبِ الْقَطَا،
وناداهَا، وَطَلَبَ مِنْهَا إِعَارَةَ جَنَاحٍ، أَطْلَقَ «مَنْ» على ما لا يعقل إِذْ عاملها
بذلك معاملة مَنْ يَعْقِل .

وقوله أَوْ مُجَامِعاً لَهُ شُمُولٌ مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ لَكُمْ
مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، وقوله ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾^(٥)؛ أَلَا
تَرَى أَنَّ الْمَاشِيَ عَلَى رِجْلَيْنِ مِنْهُ عَاقِلٌ كَالْإِنْسَانِ وَغَيْرُ عَاقِلٍ كَالطَّائِرِ،
لَكِنْ أَوْقَعَ عَلَى الْجَمِيعِ «مَنْ» لاختلاطهما، ولذلك^(٦) لما قال

(١) ينسب البيتان لمجنون ليلي وللعباس بن الأحنف . وهما في ديوان المجنون ص ١٣٧ وديوان
العباس ص ١٦٨ وشرح التسهيل ١ : ٢١٧ وتخليص الشواهد ص ١٤١ والمقاصد النحوية
٤٣١ : ١ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧ والكتاب ٤ : ٣٩ والحليبات ص ١٢٤ وأمالى ابن الشجري ١ : ٤١٩
وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٧٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٠ . عم صباحاً : انعم
صباحاً . وَعَمَّ الدَّارَ : قال لها : عِمي صباحاً .

(٣) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ٢٧ .

(٤) سورة النور، الآية : ٤١ .

(٥) سورة النور، الآية : ٤٥ .

(٦) ك : لاختلاطها وكذلك .

[١/١٦٩] / يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

قال له الفرزدق: وإن كانوا قرودا؟ فسَوَّغَ أن تقع «مَنْ» على ما لا يعقل لأجل الاختلاط، فأجابه جرير بأن قال: إنما قلتُ «مَنْ»، ولم أقل «ما». ووجه انفصال جرير أنَّ «مَنْ» وإن وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل، فإنها فيمن يعقل أظهر. وقال تعالى ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٢) و﴿مَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ شمل المعبود من دون الله عاقلاً وغير عاقل. ومثله ما ذكر الفراء عن بعض العرب «اشتبه علي الراكب وجَمَلُهُ، فلا أدري مَنْ ذا مِنْ ذَا»^(٣).

وقوله أو اقتران مثاله ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى آَرَبٍ﴾^(٤)، وقعت هنا على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّلَ بـ «مَنْ» في قوله ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾؛ ألا ترى أنَّ الدَّابَّةَ تقع على كل ما^(٥) يَدِبُّ مِنْ عاقل وغير عاقل، فغَلَبَ مَنْ يعقل على ما لا يعقل، وعُومِلَ الجميعُ معاملةً مَنْ يَعْقِلُ، ففُصِّلَ بـ «مَنْ» لذلك. ومن كلام العرب «خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ، فمنهم مَنْ يتكلم، ومنهم مَنْ لا يتكلم»^(٦)، فأوقع «مَنْ» على ما لا يتكلم، وهو غير عاقل، لاقتراحه بالعاقل في المفصَّل بـ «مَنْ» وهو الخلق، لأنَّ الخَلْقَ يقع على كل مخلوق مِنْ عاقل وغير عاقل.

(١) البيت في ديوانه ص ١٦٥ وشرح المفصل ٧: ١٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦١١ ولابن الضائع [باب الصلوات] وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠١ وفيهما الحكاية التي ذكرها أبو حيان.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٨ وشرح التسهيل ١: ٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٩. وفيهن وفي ف، ن: «وجَمَلُهُ». وفي الأخير: «ومَنْ ذا».

(٤) سورة النور، الآية: ٤٥

(٥) ح، ص: من.

(٦) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠١.

وتقول العرب «أصبحت كَمَنْ لَمْ يُخْلَقْ»^(١) تريد: كمن قد مات، فتقع «مَنْ» على هذا المعنى على العاقل، فإن أردت بمن لَمْ يُخْلَقِ المعدوم، فذهب الفراء^(٢) إلى جواز ذلك، وذهب بِشْرُ الْمَرِيسِيِّ^(٣) إلى منع ذلك، قال بِشْرُ: «مَنْ»: الناس^(٤)، وَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ ليس بشيء، فبأي شيء شُبِّه؟ فأجاب الفراء عن ذلك بأنَّ العرب توقع «ما» على المعدوم، فتقول «ما شاء الله كان، وما لم يشأ^(٥)» لم يكن، فكما جاز ذلك في «ما» فكذلك يجوز في «مَنْ».

قال بعض أصحابنا^(٦): والصحيح ما ذهب إليه الفراء، ولا تخرج «مَنْ» بذلك عن معناها، بل تكون واقعة على عاقلٍ موجودٍ أو معدومٍ متوهمٍ، فإنَّ المعدوم المتوهم تجعله العرب شيئاً، قال عمر بن أبي ربيعة^(٧):

وَهَبْهَا كَشْيءٍ لَمْ يَكُنْ أَوْ كَنَازِحٍ بِهِ الدَّارُ، أَوْ مَنْ غَيَّبَتْهُ الْمَقَابِرُ

فأوقع شيئاً على ما لم يكن، وهو المعدوم. ومثل ذلك قولُ بَشَّارٍ^(٨):

وَأَخْفَتَ أَهْلَ الشَّرْكَ، حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ التي لَمْ تُخْلَقِ

فأوقع النَّطْفَ على ما لم يُخْلَقِ.

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٢.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٢.

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٢ وفيه الحكاية. وبشر هذا هو بشر بن غياث البغدادي المريسِّي أبو عبد الرحمن [-٢١٨هـ]. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ١٩٩ - ٢٠٢ وحواشيه، ففيها مراجع كثيرة.

(٤) ك، ح، ص: للناس.

(٥) ك: وما لم يشأ الله لم يكن.

(٦) هو الأبدي في شرح الجزولية ص ٥٠٢.

(٧) البيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٢.

(٨) كذا! والصواب: أبو نواس. والبيت في ديوانه ص ٤٥٢ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٢.

وقوله خلافاً لِقُطْرِب، زعم قطرب^(١) وغيره أن «مَنْ» تقع على ما لا يعقل عموماً دون اشتراط ما ذكر، واستدل بقوله تعالى ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٢)، قال: يعني بذلك الأوثان والأصنام. ولا حُجَّة في ذلك كما بيَّنا لاشتراك العاقل وغير العاقل في (مَنْ لَا يَخْلُقُ) إذ قد عُبد من دون الله مَنْ يَعْقِل / ومن لا يَعْقِل، أو لتنزيلها منزلة مَنْ يعقل إذ عُبدت من دون الله، أو لاعتقاد مَنْ عَبدَهَا أَنَّهَا عاقلة فعَّالة. فهذه الوجوه كلها يحتمل قوله ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾، فلا دليل فيها على أنها تقع على آحاد ما لا يعقل.

وقوله و «ما» في الغالب لما لا يعقل قال المصنف في الشرح^(٣):
 «احترزت بقولي «في الغالب» من نحو قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾^(٤)، ومن قول بعض العرب: سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا»^(٥) انتهى. ويعني أنها في قليل تُطلق على آحاد ذوي العلم كما أطلقت في قوله «لِمَا خَلَقْتُ» على آدَمَ، وفي «مَا سَخَّرَكُنَّ» على الله تعالى.

(١) شرح الكافية ٢: ٥٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٧. وفي شرح التسهيل ١: ٢١٦ أنه جعل من ذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّسْتُمْ لَمْ يَرْزُقْ﴾ سورة الحجر، الآية: ٢٠. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٧. وقال الفراء في آية سورة الحجر: «قد جاء أنهم الوحوش والبهائم» معاني القرآن ٢: ٨٦ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ١١. وقال الفراء في آية سورة النحل: «جعل مَنْ لغير الناس لِمَا مَيَّزَه فجعله مع الخالق وصلح» معاني القرآن ٢: ٩٨. وانظر المحرر الوجيز ٣: ٣٨٥ والجامع لأحكام القرآن ١٠: ٦٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٤) سورة ص، الآية: ٧٥.

(٥) المقنَّب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ حيث ذكر أنه حكى عن أبي زيد أنه سمعه، وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٢ ب وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ - ١٧٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٣، ٥٠٥ - ٥٠٦. ونقل محقق البسيط في شرح الجمل ص ٢٨٦ أن ابن العريف ذكر أنها لغة بني أسد. وفي الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠: «وحكى عن أهل الحجاز: سُبْحَانَ مَا سَبَّحَتْ لَهُ، أي: سُبْحَانَ مَنْ سَبَّحَتْ لَهُ». وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٢.

وإطلاقها على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيدة^(١) وابن دُرُسْتُوَيْهِ وَمَكِّيَّ بن أبي طالب^(٢)، ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف^(٣)، وزعم أنه مذهب س^(٤). واستدلوا على ذلك بما تقدم، ويقولون «سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ»^(٥)، ويقولون تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحْنَهَا ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾^(٦)، ومعلوم أن الذي بنى السماء، وطحا الأرض، وَسَوَّى النَّفْسَ، هو الله. ويقولون^(٧) ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾^(٨)، ومعلوم أنه الله.

وأبى أصحابنا ذلك، وتأولوا ما استدل به المخالف. أما ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾ فقال السَّهْلِيُّ^(٩): «عَبَّرَ بِـ «مَا»^(١٠) لَأَنَّ السُّجُودَ لَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَاقِلٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ كَالْقَبْلَةِ. وقد يقال: إنه حين الخلق لم يكن عاقلاً، وإنما نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ بَعْدَهُ بِمُدَّةٍ انتهى هذا التأويل.

وقوله «وإنما نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ بَعْدَهُ بِمُدَّةٍ» ليس بصحيح بدليل قوله ﴿فَإِذَا

(١) مجاز القرآن ٢: ٣٠٠ والمحرم الوجيز ٥: ٤٨٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ٨٢٢.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات).

(٤) ذكر ابن الضائع في شرح الجمل (باب الصلوات) أن ابن خروف استدل بقول سيويه: إِنَّ «مَا» مبهمة تقع على كل شيء.

(٥) المقتضب ٢: ٢٩٦ والأصول ٢: ١٣٥ والبغداديات ص ٢٦٥ وشرح الكتاب للسيرافى ٢: ٢١٢/ب ونتائج الفكر ص ١٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣، ١٧٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٣، ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٦) سورة الشمس، الآيات ٥ - ٧. قال الحسن ومجاهد والطبري: المعنى: وَمَنْ بَنَاهَا. الجامع لأحكام القرآن ٢٠: ٥٠ والمحرم الوجيز ٥: ٤٨٨.

(٧) ويقولون... أنه الله: سقط من ك.

(٨) سورة الكافرون، الآية: ٣.

(٩) معناه في نتائج الفكر ص ١٨٢. وهو بلفظه منسوباً للسَّهْلِيِّ في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات). وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٤.

(١٠) في النسخ المخطوطة: «بها» صوابه في شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات).

سَوَّيْتُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُمُ سَاجِدِينَ^(١)، فالأمرُ بالسجود إنما كان بعد التسوية ونفخ الروح فيه، وعتب إبليس على امتناعه من السجود إنما كان بعد الأمر وامتنال الملائكة، وقبل هذا كان قد سَوَّى، ونفخ فيه الروح، فقوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ كان بعدما سَوَّى، ونفخ فيه الروح.

وتأولوا^(٢) «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّا لَنَا» و «سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ» على أن جعلوا «ما» مصدرية ظرفية، أي: مدة تسخيركُنَّا، ومدة تسبيح الرعد، و «سُبْحَانَ» علماً غير مصروف، كما جاء^(٣):

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

ولا نقول إنه كان أصله: سُبْحَانَ الله، فحذف المضاف إليه، وبقي: سُبْحَانَ؛ لأنهم إذا حذفوا ما أضيفت إليه نُوتت، نحو قوله^(٤):

سُبْحَانَهُ، ثم سُبْحَانًا نَعُودُ بِهِ وقَبْلَهُ سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ

فنون سُبْحَانًا لَمَّا حَذَفَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا (وَمَا بَنَاهَا) (وَمَا طَحَاهَا) (وَمَا سَوَّاهَا) و (لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي) و (مَا أَعْبُدُ) فتأولوا^(٥) ذلك على أنَّ «ما» مصدرية، كأنه قيل: وبنائها وطحورها

(١) سورة الحجر، الآية: ٢٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلوات) ولابن أبي الربيع ص ٢٨٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٣) هذا عجز بيت للأعشى، وصدره: أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ. وهو في ديوانه ص ١٤٣ والكتاب ١: ٣٢٤ والمبهج ص ٢٦ وأمالى ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ - وفيه تخريجه - وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٥.

(٤) هو أُمِيَّة بن أَبِي الصلت، وينسب لزيد بن عمرو بن نفيل، ولغيرهما. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٦ والمقتضب ٣: ٢١٧ وأمالى ابن الشجري ٢: ١٠٧، ٥٧٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٤ ولابن الضائع (باب الصلوات) وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٤ - ٥٠٥. وانظر المقتضب ٢: ٥٢.

وَتَسْوِيَّتِهَا وَخَلْقِي وَعِبَادَتِي، أي: عبادةً مثل عبادتي، وقد أُوِّلَ المصدرُ في لِحْلَقِي وَعِبَادَتِي تأويلَ المفعول، أي: لمخلوقي ومعبودي، كما قالوا: درهمٌ ضَرَبُ الأمير، وَبُرْدٌ نَسِجُ اليمن. قالوا: والضمير في (بناها) و (طحاها) و (سَوَّاهَا) عائد على الله تعالى، وإن لم يتقدم/ له ذِكْرٌ؛ لأنه قد عُلِمَ أَنَّ فاعِلَ [١/١٧٠:١] ذلك هو الله، فعاد على ما يُفْهَم من سياق الكلام.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(١): «وقيل: يحتمل أن يكون عَبَّرَ بالمصدر عن المعبود، والأولى أن يكون عَبَّرَ بـ «ما» لأنه في مقابلة ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾^(٢)، وقد يجوز عند المقابلة ما لا يجوز ابتداءً، وهو كثير في القرآن وكلام العرب، ومنه ﴿وَمَكْرُؤًا وَمَكْرًا لِّلَّهِ﴾^(٣)».

«وزعم^(٤) أبو زيد السُّهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة، وتلك القرينة هي التعظيم والإبهام. فوقعت عنده «ما» على الله تعالى فيما تقدم ذكره لأنَّ المراد التعظيم، فأُتِيَ بـ «ما» لأنها مبهمة، والإبهام كثيراً ما يُستعمل إذا قصد التعظيم، نحو قوله ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝﴾^(٥)، ﴿فَغَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾^(٦)، فكأنَّ المعنى: إِنَّ الذي بنى السماء وطحا الأرض لِعَظِيمٍ». وأما ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ فتقدم تأويله فيه.

وأما ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فسَوَّغ وقوع «ما» عنده على الله تعالى شيثان^(٧): أحدهما: الإبهامُ وتعظيمُ المعبود. والآخر: أَنَّ الحسدَ منهم يمنعُهم من أن يعبدوا معبوده كائنًا ما كان. وقد تقدم تأويل ما احتجَّ به.

(١) شرح الجمل له (باب الصلوات).

(٢) سورة الكافرون، الآية: ٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (باب الصلوات). والقول بلفظه في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٣ - ٥٠٤.

(٥) سورة الحاقة، الآيات ١ - ٢.

(٦) سورة طه، الآية: ٧٨.

(٧) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٤.

وما ذكره أبو زيد من التعظيم لا يُسوِّغُ وضع الاسم الذي هو لما لا يعقل على مَنْ يعقل، والإبهام مقصد من مقاصد التعظيم، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك الإبهام الذي يُقصد به التعظيم مُخرجاً لِلْفِظِ عَمَّا وُضع له.

وزعم المَعَرِّي في «اللامع»^(١) له أنه إذا كان لا تُدرِك صفته، ولا تُعَلَم حقيقته يُجْعَلُ كالشيء المجهول فينطلق عليه «ما». وحمل على ذلك «سُبْحَانَ ما سَبَّحَ الرعدُ بحمده» أي: سُبْحَانَ الذي سَبَّحَ الرعدُ بحمده، وقد تقدم تأويلُ هذا.

والذي صححه أصحابنا^(٢) أنَّ «ما» لا تقع على آحاد أولي العلم إلا في موضعين:

أحدهما: الاستثبات عمن يفعل^(٣) إذا لم تفهم الاسم؛ لأنك في الحقيقة لم تستثبت عن عاقل؛ ألا ترى أنه إذا قال: جاءني زيدٌ، فلم تفهم الاسم، فاستثبتته، وقلت: جاءَ مه؟ ففي الحقيقة لم تستثبت عن زيد لأنك لم تعلم أزيداً قال أم غير ذلك، وإنما استثبتت عن الفاعل من حيث هو فاعل.

والآخر: الاستفهام بها عن صفات مَنْ يعقل؛ ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ؟ فيقول لك المسؤول: كاتبٌ أو عالمٌ، فهي وإن كانت في الظاهر واقعةً على كاتبٍ أو غير ذلك من صفات زيد، و«كاتبٌ» اسمٌ واقع على مَنْ يعقل، فليست في الحقيقة واقعةً على عاقل؛ لأنك إنما سألتَ بها عن صفة من يعقل، والصفة ليست من جنس العقلاء؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيدٌ؟

(١) هو كتاب «اللامع العزيري» في تفسير شعر المتنبي، عمل للأمير عزيز الدولة وغزوها، وهو ابن تاج الأمراء أبي الدوام ثابت بن ثمال بن صالح بن مرداس. معجم الأدباء ٣: ١٦٢. وانظر مقدمة محقق كتاب «معجز أحمد» ص ١٢٣ - ١٢٤. وذكر الزركلي في الأعلام ١: ١٥٧ أنه مخطوط في مخطوطات جامعة الملك سعود في الرياض، وأنه ألفه لعزير الدولة فاتك بن عبدالله، وأنه يقع في ٢٤٠ ورقة.

(٢) النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٠٤.

(٣) ك، ص، ح، شرح الجزولية: يعقل.

فإنما تريد: ما صفة زيد؟ وقول المجيب «كاتب» جوابٌ على المعنى؛ لأنه لو أجاب على اللفظ لقال: صفته كُتِبَ، إلا أنَّ كاتباً يُغني عن ذلك، ويقوم مقامه.

وقوله وَلَهُ مَع مَنْ يَعْقِلُ أَي: ولما لا يَعْقِلُ مَعَ مَنْ يَعْقِلُ /، مثاله ﴿وَلِلَّهِ [١٧٠: ١] ب] يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١).

وقوله وَلِصِفَاتٍ مَنْ يَعْقِلُ هذه عبارة الفارسي^(٢)، زعم أنها تقع على صفاتٍ مَنْ يعقل، نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٣) أَي: والسماء وبانيها. ومثَّل المصنف^(٤) بقوله ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥). وعبر أصحابنا^(٦) عن هذا المعنى بأنَّ «ما» تقع على أنواعٍ مَنْ يعقل، ومثَّلوا بقوله (ما طابَ لَكُمْ)، ويريدون الطَّيِّبَ.

وقوله وللمبهم أمره هذا مذهب الشَّهيلي الذي تقدّم ذكره والرّد عليه. قال المصنف في الشرح^(٧): «مثل أن ترى شبحاً تُقدِّرُ إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما هناك؟ وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، ومنه ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٨)».

وقوله وَأَفْرَدَتْ نَكْرَةً يعني أنها خَلَتْ مِنْ صِلَةٍ وَصِفَةٍ وَتَضَمَّنْ شَرْطٍ أَوْ

(١) سورة النحل، الآية: ٤٩.

(٢) قال: «وهي سؤال عن ذات غير الأناسي وغيرهم من المميّزين، وعن صفات الأناسي وسائر أهل التمييز» البغداديات ص ٢٦٣. وقال المبرد: «وهي سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين» المقتضب ١: ٤١ و ٢: ٥٢، ٢٩٦.

(٣) سورة الشمس، الآية: ٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٥) سورة النساء، الآية: ٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٧٣ ولابن الضائع (باب الصلات) وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٠٣.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٧.

(٨) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

استفهام، وذلك في التعجب، نحو: ما أحسنَ زيداً! على مذهب س^(١)، وفي نِعَمَ وبِشْرَ، نحو قول العرب «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعَمًا»^(٢)، على مذهب غير س^(٣)، وسيأتي الكلام على ذلك في التعجب، وفي باب نِعَمَ.

وقوله وقد تُساويها مَنْ عند أبي علي يعني في كونها أُفردت نكرة، هذا مما انفرد به أبو علي^(٤)، وحقته قول الشاعر^(٥):

وكيفَ أَرهَبُ أَمْرًا، أو أَراعُ بِهِ وقد زكأتُ إلى بِشْرِ بْنِ مَرْوانٍ؟
ونِعَمَ مَزَكًا مَنْ ضاقتْ مَذاهِبُهُ ونِعَمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإِعلانِ

فـ «مَنْ» عنده في موضع نصب، وفاعلُ «نِعَمَ» ضمير مُفسَّر بـ «مَنْ» كما فُسِّرَ بـ «ما» في ﴿فَنِعِمًّا﴾^(٦)، و «هو» مبتدأ، خبره الجملة التي قبله، و «في سِرٍّ وإِعلانِ» متعلق بـ «نِعَمَ». قال المصنف في الشرح^(٧): «والصحيحُ غيرُ ما ذهب إليه أبو علي».

وقوله وقد تقع «الذي» مصدريةً حكى^(٨) هذا عن يونس، وتأول عليه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٩) أي: ذلك تبشيرُ الله عباده. وعلى قول يونس قد

(١) الكتاب ١: ٧٢ - ٧٣. وفي مذهب الخليل والبصريين كافة كما في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٣.

(٢) الكتاب ١: ٧٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٣٧ - ٣٨ والبغداديات ص ٢٥٣.

(٤) إيضاح الشعر ص ٤١٦ - ٤١٨.

(٥) إيضاح الشعر ص ٤١٦ وفيه تخريجهما. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢١٨. والثاني في جمهرة اللغة ٣: ٢٨٣، ٤٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١. زكا إليه: لجأ.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢١٨.

(٨) أي: المصنف في شرح التسهيل ١: ٢١٨. وقد حكى ذلك الفارسي عن أبي الحسن عن يونس في آية سورة الشورى التالية في العضديات ص ١٧٠ والشيرازيات ص ٤٢٢ [مسألة في اللاتني واللاتني].

(٩) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

يُحْمَلُ قَوْلُهُ ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١) أَي: كَخَوْضِهِمْ.

وما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية «الذي» بكونها فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وتثنى وتُجْمَع وتُؤَنَّث ويعودُ عليها الضمير، فلا نعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل، بل ولا شبهة. والأحسن في الآية أن يكون التقدير: ذلك الذي يُبَشِّرُهُ اللهُ عِبَادَهُ، وأصله: يُبَشِّرُ بِهِ، فلما صار منصوباً حُذِفَ إذ مُجَوِّزُ الحذف فيه موجود.

وقوله وموصوفة^(٢) بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاقِ أَلْ مثاله: مررت بالذي أخيك، ومررت بالذي مثلك، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة حين الكلام على الصلة في أول الموصولات^(٣).

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز ذلك ليس مذهب البصريين، لا يجيزون شيئاً من ذلك، وإنما أجازوه الكوفيون، وتقدم^(٤) ذكر ما استدلوا به والردُّ عليهم.

قال أبو علي^(٥): «وقد/ أجاز البغداديون أن تكون «الذي» موصوفة لا [١/١٧١: ١] موصولة كما في مَنْ وما». وقال المصنف في الشرح^(٦): «حاصلُ كلام أبي علي أنَّ «الذي» موصولة وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكومٌ بحرفيتها، وهو مذهب الفراء^(٧)، وهو صحيح، وبه أقول، وأجاز

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٢) ك، ص، ح: وموصولة.

(٣) تقدم في ص ١٥ - ١٧.

(٤) تقدم في ص ١٥ - ١٧.

(٥) المسائل العضديات ص ١٦٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٧) معاني القرآن ١: ٣٦٥.

الفراء^(١) في^(٢) (تَمَاماً على الذي أَحَسَنَ)^(٣) أن تكون «الذي» مصدراً،
والتقدير: تماماً على إحسانه، أي: إحسان موسى. وأن تكون موصوفةً بـ
«أَحَسَنَ» على أَنَّ «أَحَسَنَ» أَفْعَلُ تفضيل، قال^(٤): «لأنَّ العرب تقول: مررت
بالذي خير منك، ولا تقول: مررت بالذي قائم؛ لأنَّ «خيراً منك» كالمعرفة
إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك،
وبالذي مثلك، إذا جعلوا صفة^(٥) «الذي» معرفة أو نكرة لا تدخله الألف
واللام جعلوها تابعة للذي، أنشد الكسائي^(٦):

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مَثَلَ الْجَلَمِ

ومثله ما أنشد الأصمعي^(٧):

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيْنِ مَثَلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يَكْفُلُ، وبالجارية
ما يَكْفُلُ، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته. وهذا صريحٌ في ورود «الذي»
مصدرية. ومنه قول ابن رَوَاحَةَ^(٨):

فَبَيْتَ اللَّهِ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنِ فِي الْمُرْسَلِينَ، وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا

أي: ونصراً كَنَصْرِهِمْ. ومثله قول جرير^(٩):

(١) معاني القرآن ١: ٣٦٥.

(٢) في: سقط من س.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.

(٤) يعني الفراء. معاني القرآن ١: ٣٦٥.

(٥) في معاني القرآن: صلة.

(٦) تقدم في ص ١٥.

(٧) تقدم في ص ١٥.

(٨) البيت في ديوانه ص ١٥٩.

(٩) البيت في ديوانه ص ١٦١ والمحتسب ٢: ١٨٩.

يا أُمَّ عمرو جَزَاكَ اللهُ مَغْفِرَةً رُدِّيْ علي فُوادي كالذي كانا
وقولُ ابن أبي ربيعة^(١):

لو أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَا فَنَعَرَفُهُ مِنْهُمْ إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا
وقولُ جرير^(٢):

دعاني أبو سَعْد، وأهدى نصيحةً إلي، وممَّا أن تَغَرَّ النَّصَائِحُ
لأَجْزَرَ لِحْمِي كَلَبَ نِهَانَ كَالَّذِي دَعَا الْقَاسِطِي حَتْفُهُ، وَهُوَ نَازِحٌ
انتهى كلامه.

ولا حُجَّةٌ في شيء مما ذكر على أن تكون «الذي» مصدرية، ولا أنها
تُتَّبَعُ بمعرفة أو نكرة لا تقبل «أل»^(٣) دون صلة؛ لأن الكوفيين يقولون: قالت
العرب كذا، ويكون ذلك على قياس ما فهموا هم عن العرب، ولمَّا اعتقدوا
في قوله:

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مِثْلَ الْجَلَمِ

أَنَّ «مِثْلَ» تابع لـ «الذي»، وأنه لا صلة له، بَنَوْا عليه أَنَّ العرب تقول:
مررت بالذي خير منك، ومررت^(٤) بالذي مِثْلِكَ، وبالذي أخيك، وكلُّ هذا
قياسٌ منهم على فهمهم في هذا الرجز وشبهه، وقد تقدم^(٥) من تأويل
البصريين/ لمثل هذا أنه مما حُذِفَتْ منه الصلة، وأُبْقِيَ معمولُها، والمعنى: [١٧١: ب]
إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي صار مِثْلَ الْجَلَمِ. وكذلك:

(١) البيت في ديوانه ص ١١٩.

(٢) البيتان ليسا في ديوانه. وقد نسبنا في الكامل ص ٢١٩ لعمارة بن عقيل، وبعدهما أربعة
آيات. أجزر لحمي كلب نهان: أكون جَزَرَةً له، والجَزَرَةُ: البَدَنَةُ تُنَحَر. والقاسطي: رجل
من النمر بن قاسط، خرج يبتغي قَرْظاً من بُعْد، فنهشته حية، فمات، فهو أحد القارطين.

(٣) أل: سقط من س. ك: إلى.

(٤) بالذي خير منك، ومررت: سقط من س، ص.

(٥) تقدم في ص ١٥ - ١٧.

حتى إذا كانا هما اللّذينِ مثلَ الجَدِيدَيْنِ

التقدير: عادا مثلَ الجَدِيدَيْنِ.

وأما ما استشهدوا به على أن «الذي» تكون مصدرية فلا حجة في شيء منه.

أمّا قولُ بعض العرب «أبوكَ بالجارية الذي يَكْفُلُ» فـ «الذي» على حاله موصول، وبالجارية: متعلق بمحذوف، يدل عليه «الذي يكفل»، التقدير: أبوكَ كفيلاً بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار «أعني»، كما يقدره بعض أصحابنا في كثير من المجرور، وإن كان «أعني» لا يتعدى في أصل الوضع بالباء.

وأما «أبوكَ بالجارية ما يَكْفُلُ» فـ «ما» مصدرية، و «بالجارية» متعلق بمصدر محذوف، التقدير: أبوكَ كفالته بالجارية كفالته، كقول الشاعر^(١):

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهِ لـ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ
قَدَّرُوهُ: إِذْعَانُ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ.

وأما «كالذي نُصروا» فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله: كالذين نُصروا، فحذف النون، والتقدير: كنصر الذين نُصروا. أو يكون «الذي» صفةً لمصدر محذوف، والعائد عليه محذوف من نُصروا، والتقدير: كالنصر الذي نُصروه.

وأمّا قوله:

رُدِّي عليَّ فُوادي كالذي كانا

فتأويله: كالفواد الذي كانا، والشيء يُشَبَّه بنفسه باعتبار حالين، تقول:

(١) هو الفند الزماني، واسمه شهل بن شيبان. الحماسة ١: ٦٠ [٢] - وفيها تخريجه - وشرحها للمرزوقي ص ٣٨ [٣].

زيدُ الآن كهو أمس، والمعنى: إنَّ قلبي كان سليماً فيما مضى من الزمان،
والآن قد شَفَّه الغَرامُ، فَرَدَّيه إلى الحالة التي كانت سَبَقَتْ له.
وأَمَّا قولُه:

..... كالذي دَعَا القاسطيَّ حَتْفُهُ ...

فإنَّه عندهم في معنى: كما دَعَا القاسطيَّ حَتْفُهُ، فـ «القاسطيَّ» مفعول
بـ «دعا»، و «حَتْفُهُ» فاعل بـ «دعا»، ولا عائد على الذي.

وتأويلُه عندي على أنَّ قوله «كالذي دَعَا القاسطيَّ» في موضع نعت
لمصدر محذوف، و «الذي» صفة للدعاء، التقدير: دعاني أبو سعد دُعاءً مثلَ
الدعاء الذي دَعَا القاسطيَّ، ففي «دعا» ضميرٌ يعود على «الذي»، وجعل
الدعاء داعياً على حدِّ قولهم: شِعْرُ شاعرٍ، وارتفاعُ «حَتْفُهُ» على أنه خبرٌ مبتدأ
محذوف، وهو جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ما الذي دعاه؟ قال: هو
حَتْفُهُ، أي: الداعي هو الحتف. ويحتمل أن يكون ارتفاعه على أن يكون بدلاً
من الضمير المستكن في «دعا» العائد على «الذي». وتأويل هذه النوادر أولى
من إثبات قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقرَّ في اللسان العربي.

ص: فصل

وتقع أيّ شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالباً، وحالاً لمعرفة، ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

ش: مثال الشرطية قول الشاعر^(١):

أَيَّ حِينٍ تَلَمَّ بِي تَلَقَّ مَا شِئْتُ سَتَ مِنَ الْخَيْرِ، فَاتَّخِذْنِي خَلِيلًا
والاستفهامية ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(٢).

وقوله وصفة لنكرة مذكورة/ مثال ذلك: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وبفارسٍ أيّ فارسٍ، وقال الشاعر^(٣):

دَعَوْتُ امْرَأً أَيَّ امْرِئٍ، فَأَجَابَنِي وَكُنْتُ وَإِيَاهُ مَلَاذًا وَمَوْئِلًا
ولا تكون إلا نكرة: فإن أضيفت إلى مشتقٍّ من صفة يُمكن المدحُ بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتقَّ منه الاسمُ الذي أضيفت إليه، فإذا قلت: مررتُ بفارسٍ أيّ فارسٍ، فقد أثبتت على الأول بالفروسيّة خاصّةً.
وإن أضيفت إلى غيرٍ مشتقٍّ من صفةٍ يُمكن المدحُ بها فهي^(٤) للشناء على الأول بكلِّ صفةٍ يُمكن أن يُثنى عليه بها، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، فقد أثبتت على الرجل ثناءً عامًّا في كل ما يُمدحُ به الرجلُ.

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٤) س: في.

وإنما كانت صفةً للنكرة، ولم تُوصَف بها المعرفة، لأنها لو أُضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تُضاف إليه، وذلك لا يُتَصَوَّرُ في الصفة إذ الصفةُ أبداً إنما هي الموصوفُ لا بعضه، و «أيُّ» وإن لم تكن مشتقةً فهي في حكم المشتق.

قال أصحابنا^(١): وإنما أُعطيَتْ معنى الاشتقاق لأنها في الأصل استفهام، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أيَّ رجلٍ، فكأنك قلت: مررت برجلٍ لنباهته وكماله يُتَطَلَّعُ إلى السؤال عنه والعَجَبُ من أحواله، فيقال: أيُّ الرجالِ هو؟ هذا أصله، ولذلك أُعطيَتْ «أيُّ» معنى الكمال، وأُزيل عنها الاستفهام ليعمل فيها ما قبلها، وبقي فيها إبهامُ الاستفهام ليفيد معنى المبالغة في الصفة.

وقال بعض أصحابنا^(٢): «ولا يَعمَلون بقولهم «صفة» أنها جاريةٌ أبداً على ما قبلها، بل يُعنى بذلك أنها تُستعمل على معنى الوصف، وإلا فقد تُستعمل غيرَ تابعة، نحو قوله^(٣)»:

فأومأتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتًى

كأنه قال: أيُّما فتى هو، أي: هو الممدوحُ بكلِّ ما مُدِح به الفتیان انتهى.

وقوله غالباً يعني أنَّ الموصوف النكرة قبل «أيُّ» يكون مذكوراً غالباً، واحترز بذلك من حذفه في قول الفرزدق^(٤):

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاه بسيفٍ كُلِّما هُزَّ يَقْطَعُ

(١) ح: قال بعض أصحابنا.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ص ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) هو الراعي. والبيت في شعره ص ٢٥٧ والكتاب ٢: ١٨٠ والحماسة ٢: ٢٠٤ [٦٤٢] والكامل ص ٤٠٧ والخزانة ٩: ٣٧٠ - ٣٧٤ [٧٥٧]. حبتَر: ابن أخت الشاعر.

(٤) البيت في ديوانه ص ٥١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢١.

أراد: منافقاً أي منافق.

وهذا عند أصحابنا في غاية الندور، قالوا^(١): «فارقَتْ «أي» سائر الصفات في أنه لا يجوزُ حذفُ الموصوف وإقامتها مقامه، لا تقول: مررتُ بأيّ رجلٍ، وذلك لأنّ المقصود بالوصف بـ «أي» إنما هو التعظيم والتأكيد، والحذف يُناقض ذلك».

وقوله وحالاً لمعرفة أنشد المصنف في الشرح^(٢):

فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتِرِ أَيَّمَا فَتَى

بالنصب، جعله حالاً. وتقدم أنّ أصحابنا أنشدوه بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ، وقدّروه: أيّ فتى هو.

[١: ١٧٢/ب] ولم يذكر أصحابنا كون «أيّ» تقع حالاً، / وإنما ذكروا لها خمسة أقسام^(٣): موصولة، وشرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، ومُنَادَى، وسيأتي حكمها في باب النداء، إن شاء الله.

وقوله ويلزمها في هذين الوجهين أي: في وجه استعمالها صفةً، واستعمالها حالاً.

وقوله الإضافة لفظاً ومعنى لأنها إذا كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية لا يلزم إضافتها لفظاً.

وقوله إلى ما يُماثل الموصوف لفظاً ومعنى فلا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ أيّ عالمٍ، ولا: بعالمٍ أيّ رجلٍ، بل تقول: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ، وبعالمٍ أيّ عالمٍ.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٣) الجزولية ص ٥٣ وشرحها للشلوبين ص ٦٠٦ - ٦٠٩ وللورقي ١: ٢٦٨ وللأبدي ص ٤٧٥ والملخص ١: ٦٠٤. وزاد اللورقي كونها نكرة موصوفة.

وقوله أو معنى لا لفظاً مثاله: دعوت امرأ أي فتى. هكذا مثله المصنف في الشرح^(١). وينبغي أن يُحتاط في جواز هذا، ويَتَوَقَّف حتى يُسمع من كلام العرب، وإلا مُنَع؛ لأنَّ الأصل فيها أن لا يُوصَف بها، فلا يُتوسَّع في القياس فيها.

ص: وقد يُستَغْنَى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إنْ عُلِمَ المضافُ إليه، و«أيُّ» فيهما بمنزلة «كُلُّ» مع النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» مع المعرفة.

ش: استغناؤها في الشرط مثاله قوله تعالى ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، ومثاله في الاستفهام ما ورد في الحديث: «مَنْ أَبْرَأُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: أَمَك. قال: ثُمَّ أَيُّ؟ قال: أَمَك»^(٣).

وقوله و«أيُّ» فيهما - يعني في الشرط والاستفهام - بمنزلة «كُلُّ» في النكرة، وبمنزلة «بعضٍ» في المعرفة. مثالها في الشرط مضافةً إلى نكرة: أيُّ رجلٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ، وأيُّ رجلين تَضْرِبُ أَضْرِبُهُمَا، وأيُّ رجالٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُمْ، فيعود الضمير مطابقاً لما تضاف إليه «أيُّ».

ومثالها مضافةً إلى معرفة: أيُّ الرجلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ، وأيُّ الرجلينِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ، وأيُّ الرجالِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ.

ومثالها في الاستفهام مضافةً إلى نكرة: أيُّ رجلٍ أخوك؟ وأيُّ رجلينِ أخواك؟ وأيُّ رجالٍ إخوانك؟ فيُطابق الخبر ما تضاف إليه «أيُّ».

ومثالها مضافةً إلى معرفة: أيُّ الرجلينِ أحسنُّ؟ وأيُّ الرجلينِ أخوك؟

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥: ٣ والترمذي في كتاب البر - الباب الأول ٤: ٢٧٣ وابن

ماجه في كتاب الأدب - الباب الأول ص ١٢٠٧ وأبو داود في كتاب الأدب - الباب ١٢٩ -

٣٥١: ٥.

وأَيُّ الرجالِ أخوك أو أخواك؟ وتقول: أَيُّ الثلاثةِ أخواك أو أخوك؟.

ولا تقع الشرطية والاستفهامية إلا صدرَ كلام، فلا يعمل فيها عاملٌ متقدم عليها إلا الخافض بشرط أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها، إلا في الاستفهام في الاستثبات، فإنه قد يتقدم عليها، فإذا قال قائل: ضربت رجلاً، قلت إذا استثبت: أيّاً ضربت؟ وضربت أيّاً؟

ص: ولا تَقَعُ نكرةٌ موصوفةٌ، خلافاً للأخفش، وقد يُحذف ثالثها في الاستفهام، وتُضاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط إفهام تشبيه، أو جمع، أو قصد أجزاء، أو تكريرها عطفًا بالواو.

ش: أجاز الأخفش^(١): مررت بأيّ كريم، فجعل أيّاً نكرةً موصوفةً، ولم يُسمع من العرب، وإنما أجازَه قياساً على «مَنْ» و«ما» من قول العرب^(٢): «رغبْتُ فيما خير مما/ عندي»، و^(٣):

كَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

ويَضَعُفُ القياسُ على ذلك، بل في قولهم «مررتُ بما مُعْجِبٌ لك» إن «ما» نكرةٌ بمعنى شيء موصوفةٌ بـ «مُعْجِبٍ» نظراً، لأنه يجوز أن تكون «ما» زائدة بين حرف الجر والمجرور، والتقدير: مررت بمُعْجِبٍ لك، وكثيراً ما زيدت «ما» بين حرف الجر والمجرور، فإن سُمع من كلامهم: رأيتُ ما مُعْجِباً لك، وسَرَّني ما مُعْجِبٌ لك، وكَثُرَ ذلك في كلامهم، ثَبَّتَ أَنَّ «ما» نكرةٌ موصوفةٌ، على أنه لو سُمع قليلاً انبغى تأويله على زيادة «ما» كما زادوها في قوله^(٤):

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٢.

(٣) تقدم في ص ١١٩.

(٤) هذا عجز بيت لمهلل بن ربيعة، وصدره: لو بأبائين جاء يخطبها. وقد خرجته في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٢. أبانان: جبلان، وهما أبان الأبيض وأبان الأسود، بينهما نحو فرسخ، ووادي الرمة يقطع بينهما.

..... ضُرِّجَ ما أنْفُ خاطِبٍ بِدَمٍ

وفي قولهم «رُويِدَ ما الشُّعْرُ»^(١)، وقد تقدم الاستدلال على كون «ما» نكرة موصوفة بقوله^(٢):

رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنْ الْأَمْرِ ر

وليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «ما» مُهَيَّئَةً، و «مِنَ الْأَمْرِ» في موضع المفعول بـ «تَكْرَهُ»، أي: شيئاً من الأمر، ويكون العائد في «له» عائداً على ذلك المفعول المحذوف، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

وقد تكرر للمصنف ذكرُ مذهبِ الأخفش في «أيّ» أنها تكون نكرة موصوفة، فإنه ذَكَرَها هنا، وفي الشرح^(٣) حين تكلم على «ما» وأنها تكون نكرة موصوفة.

ومثالُ حذفِ ثالثِ «أيّ» في الاستفهام قولُ الشاعر^(٤):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ

وقوله وتُضاف فيه - أي: في الاستفهام - إلى النكرة بلا شرط أي: لا يُشترط في إضافتها إلى النكرة شرط^(٥).

وقوله بشرطِ إفهامِ تثنيةِ نحو: أَيُّ الرجلين^(٦) أفضل؟ وأَيُّهُمَا أفضل؟ أو جمع: أَيُّ الرجالِ أفضل؟ وأَيُّهُم^(٧) أفضل؟ أو قصدِ أجزاء: أَيُّ زيدٍ أحسن؟

(١) الكتاب ١: ٢٤٣.

(٢) تقدم في ص ١١٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢١٥.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣٤٧ والمحاسب ١: ٤١، ١٠٨ وشرح التسهيل ١:

٢٢٢. نصر: هو نصر بن سيار.

(٥) نحو: أَيُّ رجلٍ عندك؟

(٦) س: أي الرجل.

(٧) س: «أَيُّهُمْ» بدون واو قبله.

أَيُّ الرجل أحسن؟ ولذلك تُبدِلُ منه، فتقول: أَوْجُهُ أم عَيْنُهُ؟ فالجواب لهذا الاستفهام إنما يكون بذكر شيء من أجزاء زيد أو الرجل.

وقوله أو تكريرها عطفًا بالواو مثاله قول الشاعر^(١):

أَيُّ وأَيُّ ابن الحُصَيْنِ وَعَنْعَتْ
إذا ما التقينا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرَا
وقول الآخر^(٢):

فَأَيُّي مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا
فَسِيقَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا
وقول الآخر^(٣):

فَلَنْ لِقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ
أَيُّي وَأَيْكَ فَارَسُ الْأَحْزَابِ

ونقص المصنف أن تكون «أَيُّ» مضافة إلى المفرد المعرفة جنسًا أو معطوفًا عليه غيره بالواو، مثاله: أَيُّ الدينارِ دينارُكَ؟ وأَيُّ البعيرِ بعيرُكَ؟ ومثالُ المعطوف: أَيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ قام؟ ويمكن اندراج ذلك تحت قوله [ب/١٧٣: ١] «أو جمع» لأنَّ اسم الجنس هنا يراد به الجمع، ولأنَّ «أَيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ» هو في المعنى: أَيُّ هؤلاءٍ قام؟ لكنَّ المصنفَ مثَّلَ قوله «أو جمع» بقوله: أَيُّ الرجالِ أَفضلُ؟ وأَيُّهم أَكرمُ؟ فدلَّ على أنه لا شعور له بالمسألتين اللتين ذكرناهما، ونصَّ أصحابنا^(٤) عليهما.

ولا^(٥) يجوز أن يُعطف على «أَيُّ» الاستفهامية غيرُ اسم استفهام، فإذا

(١) هو خدّاش بن زهير. الكتاب ٢: ٤٠٣ والشيرازيات ص ٥١٦ (رسالة)، والنكت ص ٦٨٠ وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٧. وانظر شعره ص ٥٧٥ - مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العددان ١٣ - ١٤ سنة ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ.

(٢) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢: ٤٠٢. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٢٦، وزد على ما فيه الشيرازيات ص ٥١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٧.

(٣) البيت في المحتسب ١: ٢٥٤ وشرح التسهيل ١: ٢٢٢ والمقاصد النحوية ٣: ٤٢٢.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٥) انظر النص في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٧٨.

قلت: أيُّ القوم جاءك وزيدٌ؟ عطفتَ زيداً على الضمير في جاء، ولا يجوز أن تعطفه على «أي». ولو قلت: أيُّ القوم وزيدٌ جاء؟ لم يجز إلا إذا جعلتَ زيداً معطوفاً على الضمير في جاء، وقدمته عليه، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وأنتَ غريمٌ لا أظنُّ قضاءه ولا العنزِيَّ القارظُ الدهرَ جائئاً
يريد: لا أظنُّ قضاءه جائئاً هو ولا العنزِيَّ القارظُ.

وإنما لم يَجْزُ ذلك لأنك تكون قد عطفتَ مُخْبِراً عنه على مستفهم عنه، وذلك لا يجوز، لو قلت: أزيدٌ وعمروٌ منطلقان؟ وأنتَ تسأل عن انطلاق زيد^(٢)، وتخبر عن انطلاق عمرو، لم يجز.

ص: من الموصولاتِ الحرفيةِ «أن» الناصبةُ مضارعاً، وتوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً، ومنها «أن»، وتوصَلُ بمعمولَيْها. ومنها «كَي»، وتوصَلُ بمضارعٍ مقرونٍ^(٣) بلام التعليل لفظاً أو تقديرأ. ومنها «ما»، وتوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ غير أمرٍ، وتختصُّ بنيابتها عن ظرفِ زمان، موصولةٌ في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مثبتٍ أو منفيٍّ بـ «لَمْ».

ش: احرص بقوله «الناصبَةُ مضارعاً» من «أن» المخففة من «أنَّ» الثقيلة، فإنَّها حكمها حكمُ المثقَّلة، ومن «أن» الزائدة، ومن «أن» التفسيرية، ولهذه الأقسام مواضعٌ تُذكر فيها. وإنما ذكر هنا ما توصَلُ به «أن» الناصبةُ للمضارع، فكما ذكرتِ الموصولاتُ الاسمية وصلاتها، كذلك ذكرتِ الحرفياتُ وصلاتها. وهذه الحروفُ الموصولاتُ ينسبُك منها مَعَ وصلاتها مصدر.

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٣٠٧ وضرائر الشعر ص ٢١١ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٧٠ يخاطب مَيَّة. العنزِي: رجل من عَنَزَة ذهب يبغِي قَرْظاً في الزمن الأول، فلم يرجع، ثم ضربه مثلاً. والقَرْظ: ورق السلم أو ثمر السنط، يدغ به.

(٢) زيد هنا في ك، ن ما نصه: وتخبر عن انطلاق زيد.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي التسهيل وشرحه ونتائج التحصيل وتعليق الفرائد وشفاء العليل والمساعد: مقرونة.

وقوله بفعلٍ متصرفٍ احترازٌ من الجامد.

وقوله مطلقاً يعني سواءً أكان ماضياً، نحو: أعجبني أن قام زيدٌ، أم مضارعاً، نحو: أريدُ أن تقومَ، أم أمراً^(١)، نحو: أرسلت إليه بأن افعلْ، فلو كان الماضي غير متصرف كـ «عسى»، أو المضارع غير متصرف كـ «يهيئ»^(٢)، أو الأمر غير متصرف كـ «تعلم» بمعنى اعلَمْ على رأي الأَعلَم، لم يكن شيء من ذلك صلةً لـ «أن» هذه، فأما قوله ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٣) ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤) فـ «أن» هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للمضارع.

وجميع ما استدلوا به على أن «أن» هذه تُوصَلُ بفعلٍ الأمر مُحتمل أن تكون التفسيرية. ويُقَوَّى ذلك أن ذلك تَقَدَّمه شرطُ التفسيرية، وهو أن تكون الجملة التي قبل «أن» فيها معنى القول، نحو قوله تعالى ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَلِأَسْمَاعِيلَ أَنْ طَهَّرَا﴾^(٥)، وأشرت إليه أن قُمْ، وكتبتُ إليه أن قُمْ.

وقال/ بعض أصحابنا: «وتدخل على الأمر قليلاً، حكى س^(٦): كتبت إليه بأن قُمْ» انتهى. وبهذا استدل على أنها المصدرية لا التفسيرية. ووجه الاستدلال أنه دخل عليها حرفُ الجر، والتفسيرية لا يدخل عليها حرف الجر.

ولا يَقْوَى عندي وصلُ «أن» بفعل الأمر لوجهين:

أحدهما: أنه إذا سَبَكَتَ من «أن» وفعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر

(١) ك، ح، ف، ن: والأمر.

(٢) ك: «كَيْهَيْك». يهيئ: يصيح.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. وهي ليست في س، ح.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٦٢. ولفظه: أوعزتُ إليه بأن افعلْ. وقبله بقليل: كتبتُ إليه أن افعلْ، وأمرته أن قُمْ.

المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن قم.

والثاني: أنه لا يوجد من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحبت أن قم، ولا: عجت من أن قم، فكون ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وُصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيد، وأحبت أن قام، وعجت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيد، وأحب أن يقوم زيد، وعجت من أن يقوم زيد. وأما ما حكى س من قولهم «كتبت إليه بأن قم» فالباء زائدة مثلها في^(١):

..... لا يقرأ بالسور

وزعم بعض النحويين أنها ت ضم بعد همزة الاستفهام في التسوية، ويكون ينسبك منها مع الفعل مصدر، فإذا قلت: سواء علي أقمت أم قعدت، فأصله عنده: أأن قمت أم أن^(٢) قعدت، فالفعل بعدها بتقدير المصدر.

والصحيح أنه لا إضمار بعد الهمزة ولا بعد أم؛ لأنه لم يلفظ بذلك في موضع من المواضع، وإنما اكتفوا هنا بالمعنى دون الإضمار، ولا يُقاس عليه لأنه موضع خرج فيه اللفظ عن أصله، فخرجت همزة الاستفهام والفعل عن أصلهما، وصار سبكاً معنوياً إلى المصدر، كما يسبك إلى^(٣) اسم الفاعل في قولك: ما أبالي منك أقمت أم قعدت؛ أي: قائماً ولا قاعداً.

(١) هذه قطعة من بيت ينسب للراعي، وللقتال الكلابي، وهو:

هَنَ الحرائرُ، لا ربَّاتُ أخْمِرَةٍ سُودُ المَحَاجِرِ، لا يقرأ بالسور

وهو في شعر الراعي ص ١٠١ وديوان القتال ص ٥٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٨١. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبزي ص ٧٣٣.

(٢) أن: سقط من ك.

(٣) إلى: سقط من ك.

وإنما لم تكن همزة الاستفهام مما ينسبك معها الفعل إلى المصدر لأنَّ ما يَنسَبُك معه يكون معمولاً لما قبله لفظاً، ولا^(١) يكون ذلك في الهمزة، وإنَّ كانت قد تكون مَعَ ما دَخَلَتْ عليه في موضع معمولٍ في المعنى.

وذهب بعض النحويين إلى أنها تُضمَر «أنَّ» بعد ظروف الزمان في نحو: يوم يقوم زيدٌ، أي: يوم أن يقومَ، لكنهم استغنوا عنها بأن أنابوها عنها لأن لظروف الزمان خصوصية بالأفعال، فلم يحتاجوا معها إلى إضمار سابق.

والصحيح أنه لا إضمار فيه لأنه لم يُلَفَظ به قَطُّ، وإنما هو من الإضافة للدليل لفظاً، وهم يريدون المدلول، كما صَغَرُوا الفعلَ وهم يريدون المدلول من المصدر في باب التعجب، وكما يُعَدُّون ما يتعدى بحرف الجر بنفسه.

وقوله ومنها «أنَّ» وتُوصَل بمعموليها مثاله: أعجبنى أنَّ زيداً قائمٌ، وأحببتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وعَجِبْتُ مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ، تقول: عَجِبْتُ مِنْ انْطِلَاقِك، لا دليل فيه على وقوعه^(٢) أو تحققه، فإذا قلت: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ منطلقٌ، دلَّ على الوقوع والتحقق. قاله في البسيط.

وقوله ومنها «كَيَّ»، وتُوصَل بمضارع مقرونٍ بلام التعليل لفظاً مثاله: جئتُ لِكَي أراك. أو تقديراً مثاله: جئتُ كَي أراك. فإذا قرنت باللام لفظاً تعينت المصدرية، وإذا لم تُقرَّن بها احتملت، وقد تكلمنا على ذلك في نواصب المضارع مُستوفى هناك.

ولا تخلو «كَيَّ» من التعليل، فهي لا تتصرف تصرف «أنَّ»، لا تكون مبتدأة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها ولا مجرورة باللام ظاهرة أو مقدرة معها.

وقوله ومنها «ما»، وتُوصَل بفعلٍ متصرفٍ غيرٍ أمر. احترز بـ «متصرف»

(١) س: فلا.

(٢) على وقوعه... دل: سقط من ك.

من الفعل غير المتصرف، على أنه قد جاء وصلها بـ «ليس»، وهي فعلٌ غير متصرف، قال^(١):

..... بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وفي البسيط: «ما أصلٌ في السبك لأنها أتت بها في الفعل لأجل ذلك لا لمعنى، بخلاف أخواتها، فإنَّ لها تخليصاً وعملاً، ولا تكون سابقة إلا حيثُ تَصِحُّ الموصولة؛ لأنَّ الموصولة سابقة في المعنى؛ لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف المفرد، فلذلك لا تقول: أريد ما تخرج، وتقول: أُحِبُّ ما صَنَعْتُ؛ لأنَّ «ما» في الوصل مبهمة، فلا تصلح للخصوص^(٢)، ولَمَّا كان الخروج خاصاً^(٣)، ونحوه» انتهى.

وما ذكره من أنَّ شرطَ الوصل بها صلاحيةٌ وقوع «ما» الموصولة الاسمية موقعها، وأنَّ الفعل الواقع بعدها لا يكون خاصاً، باطلٌ.

وأكثرُ ما تكون صلُّها ماضياً، قال تعالى ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ أَلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

يَسْرُ المرأةَ ما ذهبَ الليالي

أي: ذهابُ الليالي. وفي (بما رَحُبَتْ) وهذا البيتُ بطلانٌ قول صاحب البسيط.

وقد ذكر عن السَّهيلي أنَّ «ما» لا تكون مصدرية إلا في موضع إبهام

(١) صدر البيت: أليسَ أميرِي في الأمور بأنتما. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٥٧، ٤٥٧ وشرح الجزولية للأذني ص ٤٥١، ٩٥٠ والمقاصد النحوية ١: ٤٢٢ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٤ - ٢٤٥ [٥٠٦].

(٢) ك، ف: فلا يصح للخصوص.

(٣) كذا في النسخ كلها! وكان ينبغي أن يذكر جواب لَمَّا.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٥) عجز البيت: وكان ذهابُهنَّ له ذهاباً. وهو في المفصل ص ٣١٤ وشرحه ١: ٩٧ و٨: ١٤٢، ١٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٢٥.

وعموم، ولذلك منع في قوله تعالى ﴿يَمَّا آرَبَتْكَ اللَّهُ﴾^(١) أن تكون «ما» مصدرية، والعلم لا إبهام فيه لأنه تمييز، قال: ألا ترى أنك لا تقول: أعجبني ما رأيت، تريد: رؤيتك، وأعجبني ما خرج زيد.

وقال في البسيط^(٢) أيضاً: «وقال أبو زيد^(٣) - يعني السهيلي - إن صلة «ما» لا بُدَّ أن تكون فعلاً غير خاص، بل مبهماً يحتمل التنويع، نحو: أعجبني ما صنعت؛ لأن الصنع عامٌّ، ولا تقول: أعجبني ما تجلس، ولا: أعجبني ما جلست؛ لأن الجلوس نوعٌ خاصٌّ ليس مبهماً، فكأنك^(٤) قلت: يعجبني^(٥) الجلوس الذي جلست، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لها.

وذهب^(٦) أيضاً إلى أنَّ «ما» المصدرية اسم، وأنها هي التي بمعنى «الذي» من الصلة، وليست حرفاً. وهو رأي المبرد^(٧) والرماني. واستدل^(٨) [١/١٧٥] على ذلك بأن تقول: أعجبني/ أن تجلس، ولا تقول: أعجبني ما تجلس؛ لأنها بمعنى «الذي»، فتكون مبهمة، فلا تكون صلتها خاصاً بل مبهماً، وهذا خاصٌّ، ولو كانت بمعنى «أن» لجاز انتهى.

ومثال وصلها بالمضارع قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٥.

(٢) البسيط لابن العليج ١: ٤١٢ - ٤١٣.

(٣) نتائج الفكر ص ١٨٦.

(٤) ك، ف، وكأنك. ن: كأنك. س، ح: فكذلك. والتصويب من البسيط.

(٥) البسيط: أعجبني.

(٦) يعني السهيلي. نتائج الفكر ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٧) كذا! وفي المقتضب ٣: ٢٠٠ أنه رأي الأخفش، وقد وصفه المبرد بالتخليط - وانظر ٣:

١٩٧ - وصَوَّب قول سيويه. ونسب في رصف المباني ص ٣٨١ إلى الكوفيين والأخفش،

ونسب إليهم وإلى ابن السراج في الجنى الداني ص ٣٣٢. وانظر مغني اللبيب ص ٣٣٨

وشرح الجزولية للأبزي ص ٤٥١.

(٨) يعني السهيلي.

الْكَذِبَ»^(١)، أي: لِيُوصَفِ أَلَسْتُمْ الكَذِبَ، وعَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا.

وقوله غير أمرٍ لا تقول: عَجِبْتُ مِنْ مَا قُمْتُ، ولا: مِنْ مَا أَخْرَجْتُ.

وقوله وتختصُّ بنياتها عن ظرفٍ زمانٍ موصولةٌ في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مُثَبَّتٌ مثاله: «لَا أَصْحَبُهُ مَا ذَرَّ شَارِقُ»^(٢)، وقوله تعالى ﴿خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣) أي: مدة ذُرُورِ شَارِقٍ، ومدة دَوَامِ السَّمَوَاتِ. وتُسمى هذه ظَرْفِيَّةٌ.

وذهب الزمخشريُّ إلى أنها تشاركها في هذا المعنى «أَنْ»، وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿أَنْ أَأَتِيَهُ اللَّهُ الْمَلَكُ﴾^(٤)، وقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَصْدَقُوا﴾^(٥)، تقديره عنده: وقت أَنْ آتَاهُ اللهُ المَلَكُ، وإلا حين أَنْ يَصْدَقُوا. واستدلَّ بعضهم على ذلك بقوله^(٦):

وقالوا لها: لا تَنْكِحِيهِ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ سَهْمٍ أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا

أي: لأَوَّلِ سَهْمٍ وقتَ ملاقاتِهِ مَجْمَعًا.

وكونها تنوب عن ظرفٍ لا يعرفه أكثرُ النحويين. وما احتجوا به لا دليل فيه لأنَّ ﴿أَنْ أَأَتِيَهُ اللَّهُ﴾ تعليلٌ، أي: لأنَّ آتَاهُ اللهُ. وكذلك: إِلَّا لأنَّ يَصْدَقُوا. وكذلك: بِأَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا. وهذا معنى صحيح سائغ، ولم يَقُمْ دليلٌ على أن تكون «أَنْ» ظرفية مثل «ما». وإنَّما قال «في الغالب» لأنها قد تُوصَلُ بالمضارع، نحو قوله^(٧):

(١) سورة النحل، الآية: ١١٦.

(٢) الشارق: قرن الشمس، أي: ما طلع قرن الشمس. المبهج ص ٩٣.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨. الكشف ١: ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢. الكشف ١: ٥٥٣.

(٦) هو تأبط شراً. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٣ [١٦٧] وشرحها للمرزوقي

ص ٤٩١ [١٦٥] وللأعلم ص ٤٠٣ [٢١٤] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦. المجمع: الجيش.

(٧) هو البُرج بن مُسَهِرِ الطائي. الحماسة ٢: ٣٥ [٤٩٠] وشرح التسهيل ١: ٢٢٦ وشرح أبيات =

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ، ثُمَّ نَأْوِي ذَوُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيدُ
وقوله أو منفيّ بـ «لَمْ» مثاله قول الشاعر^(١):

وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَالُ أَنْ يَنْهَضُمُوا أَخَا الْحِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهْلٍ
ص: وليست اسماً ففتقر إلى ضمير، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج،
وَتَوَصَّلَ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ عَلَى رَأْيٍ.

ومنها «لو» التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ، وصلتها كصلة «ما» في غير نيابة،
وتُغْنِي عن التمني، فيُصَبِّبُ بعدها الفعل مقروناً بالفاء.

ش: في «ما» المصدرية هذه خلاف: ذهب س^(٢) والجمهور إلى أنها حرف.
وذهب الأخفش^(٣) وابن السراج^(٤) وجماعة من الكوفيين^(٥) إلى أنها اسم. فإذا
قلت «أعجبني ما قمت» فيقدره س: قيامك، ويقدره أبو الحسن: القيام الذي
قُمْتَهُ، ويحذف الضمير من الصلة. ورُدَّ عليه بوصل «ما» بـ «ليس» في قوله^(٦):

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

ألا ترى أنه لا يسوغ تقدير «ما»^(٧) هنا بـ «الذي» لعدم الرابط.

= المغني ٧: ٢١٥ [٨١٢].

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦، ٣٤٩، ٣: ١١، ١٥٦ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢:
٥٥٨ والنهاية ص ١٦١.

(٣) المقتضب ٣: ٢٠٠ والأصول ١: ١٦١ والبغداديات ص ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٨
وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥١ ورصف المباني ص ٣٨١. ويبدو أن هذا قول له في هذه
المسألة، وفي معاني القرآن له ما يدل على أنها عنده حرف، انظر على سبيل المثال
ص ٤٠ - ٤١، ١٠٢، ٣٠٧، ٣٣٩، ٣٧٨ والنهاية ص ١٦١.

(٤) الأصول ١: ١٦١.

(٥) رصف المباني ص ٣٨١.

(٦) تقدم في ص ١٥١.

(٧) ك، ح، ن: تقديرها.

وقوله وتُوصَلُ بجملة اسمية على رأي. «ما» المصدرية/ لا تُوصَلُ إلا [١٧٥:ب] بالفعل المتصرف غير الأمر في مذهب س^(١). وذهبت طائفة^(٢) منهم أبو الحجاج الأعلم^(٣) إلى أنه يجوز أن تُوصَلُ بالجملة الاسمية، وجعلوا من ذلك قول الشاعر^(٤):

أعلاقة، أمَّ الوليد بعدما أفنانُ رأسك كالشَّامِ المُخْلِيسِ
وقول الآخر^(٥):

أحلامكم لِسقامِ الجهلِ شافيةٌ كما دماؤكم تُشفي من الكَلْبِ
وقد اختلف رأيُ ابنِ عصفور في ذلك، فمرة أجاز ذلك، ومرة^(٦) منعه. ومنَّ منع ذلك تأوَّله على أنَّ «ما» كافةٍ لـ «بعد»، وللکاف عن العمل، ومهيئة للدخول على الجمل.

وقال المصنف في الشرح^(٧): «الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر، فلم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن ما كافة».

(١) الكتاب ٢: ٣٤٩ - ٣٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ والمباحث ١: ٢٦٠ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٢) شرح الجزولية للشلوبين ص ٦٠٠ وللورقي ١: ٢٥٩، ٢٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١ وشرح الكافية ٢: ٣٨٦.

(٣) النكت ص ٢٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨١.

(٤) هو المَرَّاز بن سعيد الفقعسي. والبيت في الكتاب ١: ١١٦ و٢: ١٣٨ - ١٣٩. وقد خرجته في المسائل الحلييات ص ٢٠١ - ٢٠٢. وزد على ما فيه النكت ص ٢٥٠ وشرح التسهيل ١: ٢٢٧. أفنان الرأس: خُصِّل شعره. والشَّام: شجر إذا يبس ابيض. والمخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٥) هو الكميّ كما في اللسان والتاج (كلب). والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٦) شرح الجمل ١: ١٨١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

وقال أيضاً^(١): «وأيضاً فمن مواقع «ما» المصدرية النياية عن وقتٍ واقع ظرفاً، والوقتُ الواقع ظرفاً قد يُضاف إلى جملة اسمية، كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وُصلت بهما^(٢) وهي للوقت سُلِكَ بها مَسَلُّك الوقت، فالحكمُ بجواز وصلها بجملة اسمية راجحٌ على الحكم بالمنع على تقديرِ عدم كون ذلك مسموعاً، فكيف وقد سُمِع؟ قال^(٣):

واصِلْ خليلك ما التواصَلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَلِيلٍ ذَاهِبٌ
وقال آخر^(٤):

فَعُسُهُمُ أَبَا حَسَّانَ مَا أَنْتَ عَائِسُ

وإذا ثَبِت وصلها ظرفية بالجملة الاسمية لم يُستبعد وصلها بها إذا كانت غيرَ ظرفية» انتهى. وفيه بعض تلخيص.

وقوله ومنها «لو» التالية غالباً مُفْهِمٌ تَمَنٍّ. اختلف في «لو» هذه التي ذكرها: فذهب الجمهور إلى أنَّ «لو» لا تكون مصدرية، وهو قول أشياخنا^(٥). وذهب الفراء^(٦) وأبو علي^(٧) وأبو زكرياء التبريزي^(٨) وأبو البقاء

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٨.

(٢) لك: بأيهما. ح: وصلت ما بهما.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) نسب البيت في كتاب الجيم ٢: ٢٤٧ لخُفَاف. وصدرة:

رَأَيْتُ رَجَالاً يَأْلَهُونَ هَوَانَهُمْ. وهو في المخصص ٢: ١٧ عن كتاب العين، ولم أقف عليه فيه. وعجزه في اللسان (عوس). عاس: طافَ بالليل، وعاس الشيء: وَصَفَهُ.

(٥) الجزولية ص ٥٢ وشرحها للشلوبين ص ٥٩٨ - ٥٩٩ وللورقي ١: ٢٥٦ وللأبدي ص ٤٥١ والتوطئة ص ١٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٦٨ حيث ذكروا الحروف المصدرية، ولم يعدوا منها «لو».

(٦) معاني القرآن ١: ١٧٥ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٧) هذا ظاهر قوله في الشيرازيات ص ٥٦٢. وانظر شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٨) شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

العكبري^(١) وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب، وخَرَجُوا عليه مواضع من القرآن، من ذلك قوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٢)، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمُ﴾^(٣)، ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ﴾^(٤)، ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾^(٥).

وقوله غالباً احترازٌ مما جاء غير مُفهِمٍ تمنياً، كقول قُتَيْلَةَ^(٦):

ما كَانَ ضَرَكُ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِیْظُ الْمُحْنَقُ
وقال آخر^(٧):

لقد طَوَّقْتُ فِي الْآفَاقِ حَتَّى بَلَيْتُ، وَقَدْ أَنَى لِي لَوْ أَيْدُ
/ وقال آخر^(٨):

[١/١٧٦: ١]

أَصْبَنَ الطَّرِيفَ بَنَ الطَّرِيفِ وَمَالِكاً وَكَانَ شِفَاءً لَوْ أَصْبَنَ الْمَلَاقِطَا
وقال آخر^(٩):

وربما فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمْ مِّنَ التَّائِي، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

(١) التبيان ص ٩٦، ١٠٤، ٣٨٦ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٥) سورة القلم، الآية: ٩.

(٦) هي قُتَيْلَةُ بنت النضر كما في السيرة النبوية ٢: ٤٢ - ٤٣. وتخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٠٩. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٢٢٨.

(٧) هو المِسْجَاح بن سِباع الضبي. الحماسة ١: ٤٩٩ [٣٥٣] وشرحها للأعلم ص ٥٠١ [٢٨٨] وشرح التسهيل ١: ٢٢٨. بليت: شِخْتُ وَهَرِمْتُ. وَأَنَى الشَّيْءُ: حَانَ. وأيد: أذهب وأهلك.

(٨) هو علقمة الفحل. والبيت في صلة ديوانه ص ١٢٥ - وتخريجه في ص ١٦١ منه - وجمهرة اللغة ٣: ١١٤ والتكملة والتاج (لقط). الملاقط: بنو مِلْقَط بن عمرو بن ثعلبة، من طيء.

(٩) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٨. ونسب في المغني ص ٢٩٤ للأعشى، وليس في ديوانه. وهو في شرح أبيات المغني ٥: ٥٧ - ٦٢ [٤٢٠] حيث نفى نسبته للقطامي.

التقدير: ما كان ضَرَكَ مَثَلَك، وقد أَنَى إِلَيَّ الْبُيُودُ، وكان شفاءً إصابَتْهُنَّ، وكان الحَزْمُ عَجَلَهُمْ. ومن لم يثبت أَنَّ «لو» تكون مصدرية تأوَّلَ هذه المواضع كُلَّهَا.

وقوله مُفْهِمَ تَمَنَّ: الذي أوردوا من ذلك هو لفظ «وَدَّ» و «يُودُّ»، و «مُفْهِمَ تَمَنَّ» يشْمُلُ وَدَّ وَأَحَبَّ وآثَرَ وَتَمَنَّى واختارَ، ولم يُسْمَعْ من مُفْهِم التمني في غير «وَدَّ».

وقوله وَصِلَتْهَا كَصِلَةَ «ما»: يعني أنها تُوصَلُ بما وُصِلَتْ به «ما» من فعلٍ متصرفٍ ماضٍ ومضارعٍ، ولا تُوصَلُ بالأمر.

وذكر المصنف^(١) أَنَّ «ما» تُوصَلُ بفعلٍ منفيٍّ بـ «لم»، وظاهرُ كلامه أَنَّ «لو» تُوصَلُ بذلك، فتقول: وَدِدْتُ لو لم يَقمَ زيدٌ.

وقد اختار المصنف^(٢) في «ما» أنها توصَلُ بالجملة الاسمية، واستدلَّ لصحة ذلك. ولا يُحفظ ذلك في «لو»، لا يُحفظ مثلُ: وَدِدْتُ لو زيدٌ قائمٌ، فينبغي أن يُقيد قوله «وَصِلَتْهَا كَصِلَةَ ما»: «إلا في الجملة الاسمية». ومما يُبعد كونَ «لو» مصدرية أنه لا يُحفظ من كلامهم دخولُ حرف الجر عليها، لا يوجد: عَجِبْتُ مِنْ لو خرجَ زيدٌ، أي: عَجِبْتُ من خروج زيد.

وقوله في غير نيابةٍ يعني أَنَّ «ما» تنوب عن ظرف زمانٍ، ولا تنوب «لو» المصدرية عن ظرف زمانٍ، فهما وإن اشتركا في الصلة، فقد اختلفت «ما» بالنيابة.

وقوله وَتُغْنِي عن التمني إلى آخره، قال الشاعر^(٣):

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالُ شَرْوَرَى لو نُعَانُ فَتَنَهَدَا

(١) تقدم ذكر ذلك في ص ١٥٤. وهو في شرح التسهيل ١: ٢٢٣، ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢٧.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٢٩ والمقاصد النحوية ٤: ٤١٣، ٤٦٥. شروى: اسم جبل لبني سليم، مطل على تبوك في شريقها. ونهه: نهض.

قال المصنف في الشرح^(١): «في نصب فَنَنْهَدَ وجهان:

أحدهما - وهو المختار - أنه جواب تَمَنٍّ إنشائي كجواب «ليت»؛ لأنَّ الأصل: وَدِدْنَا لو نَعَانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه فَجَوَّوْبَتْ كجوابها.

والثاني: أنه من باب العطف على المصدر؛ لأنَّ «لو» مع «نَعَانُ» تتقدر بالمصدر، فليس جواباً، بل هو من باب^(٢):

تَقْضِي لُبَانَاتٍ، وَيَسَامُ سَائِمٌ

وذهب أبو علي في «التذكرة» إلى أنَّ مثل «لو نَعَانُ فَنَنْهَدَا» «لو» أجريت فيه مُجْرَى «لو» التي بمعنى الأمر، أي: أَعِنَّا يَا اللَّهُ^(٣) فَنَنْهَدَ، وفي ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾^(٤) أي: أَحْدِثْ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ.

وقال الزمخشري^(٥): «تجيء «لو» في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: لَيْتَكَ تَأْتِينِي فتحدثني». فإن/ أراد ما أَرَدْتُهُ فصحيح، [١: ١٧٦/ب] وإن أراد أن «لو» حرفٌ موضوع للتمني كـ «ليت» فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يُجمع بين «ليت» وبينه، وذلك أنَّ حروف المعاني قُصِدَ بها النيابة عن أفعالٍ على سبيل الإنشاء، فلا يُجمع بينهما لأنه لا يُجمع بين^(٦) نائب ومَنْتُوب، ولذلك لا يُجمع بين «لعل»

(١) شرح التسهيل ١: ٢٢٩ - ٢٣١.

(٢) عجز بيت للأعشى، وصدره: لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ. وهو في ديوانه ص ١٢٧ والكتاب ٣: ٣٨ وأمالى ابن الشجري ٢: ١٣٠ - وفيه تخريجه وتوجيه نصب «يسام» ورفع - وشرح أبيات المغني ٧: ٩١ - ٩٤ [٧٤٦]. وانظر هامش الكتاب، ففيه نص لأبي الحسن، وشرح أبيات المغني أيضاً.

(٣) في النسخ كلها: «أعانا الله» والتصويب من شرح التسهيل.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٠٢.

(٥) المفصل ص ٣٢٣ وشرحه ٩: ١١.

(٦) بين نائب ... لا يجمع: سقط من ك.

و «أترجى»، ولا بينَ «إلا» و «أستثني»، فلو كانت «لو» موضوعة للتمني ك «ليت» لساوَتْها في امتناع ذكرِ فعلِ التمني معها، فكان قول القائل «تَمْنَيْتُ لو تَفْعَلُ» غيرَ جائز، كما أنَّ «تَمْنَيْتُ لَيْتَكَ تَفْعَلُ» غيرُ جائز.

فإن قيل: كيف دخلت «لو» المصدرية على «أن» في نحو ﴿لَوَأَنَّكَ لَفَاحٌ قَرِيرٌ﴾؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ «لو» داخله على «ثبت» مقدراً رافعاً لـ «أن»، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرفٍ مصدرِيٍّ لحرفٍ مصدرِيٍّ.

الثاني: أن يكون هذا من باب التأكيد اللفظي، وهو من أحسنه لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيدُ «السُّبُل» بـ «الفِجَاج»^(١)، وتوكيدُ «الذين» بـ «مَنْ» في قراءة زَيْد ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢). ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك «زيدٌ كمثلي عمرو» سائغاً مستحسنًا في النظم والنثر، بخلاف «زيدٌ ككَعَمَرُو»، فإنه مخصوص بالضرورة. وقد اجتمعت «أن» و «لو» المصدريتان في قول عليّ كرم الله وجهه^(٣): ما كان عليك أن لو صُمَّتْ لله أياماً، وتصدقت^(٤) بطائفة من طعامك محتسباً. انتهى كلامه، وفيه بعض تلخيص.

فأما دَعَوَاهُ أَنْ قوله «لو نُعَانُ فَتَنْهَدَا» أصله: وَدِدْنَا لو نُعَانُ، فحذف الفعل لدلالة «لو» عليه، فهذا فيه إضمارُ الفعل حيثُ فهم من «لو» معنى

(١) في قوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكُمُ اسْمُهَا سِبْلاً فَجَاعِلَا﴾ سورة نوح، الآية: ٢٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١. وزيد: هو زيد بن علي. الكشاف ١: ٢٢٨، وعنه في البحر المحيط ١: ٢٣٤.

(٣) قال ذلك لعامله كما في شرح التسهيل ١: ٢٣١.

(٤) س، ن: أو تصدقته.

التمني، وهو على خلاف الأصل، وفيه إثباتٌ أنَّ «لو» في هذا التركيب تكون مصدرية، ولا يقول بذلك الأكثرون من النحاة، وإنما هو قول بعض الكوفيين ومن تبعه من متأخريين^(١) كالنَّبْرِيّ.

وأما الوجه الثاني الذي جَوَّزه من وجهي النصب فإنه على تسليم أنَّ «لو» مصدرية.

وأما ما حكى عن أبي علي أنَّ «لو» بمعنى الأمر فينبغي أن لا يُحمل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أُشْرِبَت معنى التمني، والتمني طلب.

وأما قول الزمخشري إنَّ «لو» تجيء في معنى التمني فهو قول النحويين، ولا يعنون أنها وُضِعَت دالَّةٌ على التمني، وإنما المعنى أَنَّهَا تُشْرَبُ معنى التمني، فتُجَاب بما تُجَاب به «ليت» من الفاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار «أن»، وإذا أُشْرِبَت معنى التمني فهي «لو» التي هي حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي المعبر عنها عند معظم النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع، وليست قسماً موضوعاً للتمني، إنما تُشْرَبُ على سبيل المجاز، فكأنك نَطَقْتَ بـ «ليت»، ولذلك جمعت العرب/ بين «لو» وبين جوابها بالفاء [١٧: ١] لإشرابها معنى «ليت»، وبين جوابها الذي^(٢) لها بحق أصل الوضع، قال الشاعر^(٣):

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلِّبٍ فَيُخْبَرَ بالذنائبِ أَيُّ زِيرٍ
بيومِ الشَّعْثَمِينِ لَقَرَّ عَيْنًا وكيفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

(١) ك، ف: من المتأخرين.

(٢) في النسخ كلها: «التي».

(٣) هو المهلهل بن ربيعة. الأصمعيات ص ١٥٤ - ١٥٥ [الأصمعية ٥٣] - وفيه تخريج القصيدة - والكامل ص ٧٤٠ واللسان (ذنب) وشرح أبيات المغني ٥: ٦٧ - ٧٦ [٤٢٣]. الذنائب: موضع بنجد فيه قبر كليب بن ربيعة. ويقال: فلان زير نساء: أي صاحب نساء، وكان كليب يقول إنَّ مهلهلاً زيرُ نساء لا يُدْرِكُ بئار. ويوم الشعثمين: نسب إلى الشعثمين، وهو موضع.

فَقَوْلُهُ «فِيُخْبِرُ»^(١) لَاحِظٌ فِيهَا مَعْنَى «لَيْتَ»، وَقَوْلُهُ «لَقَرَّ عَيْنًا» لَاحِظٌ فِيهَا أَصْلٌ وَضَعَهَا مِنْ أَنَّهَا حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيِّقٌ لَوْقُوعٍ غَيْرِهِ. وَإِنَّمَا حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَوَابِينَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مُصَدِّرٍ مُتَوَهِّمٍ، فَالْمَعْنَى: لَوْ حَصَلَ نَبَشٌ فَيَاخْبَارُ لَقَرَّ عَيْنًا.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ «لَوْ» فِي قَوْلِهِ «لَوْ أَنَّكَ لَنَا كَرَّةٌ» هِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمُ الْامْتِنَاعِيَّةُ أَشْرَبَتْ مَعْنَى التَّمْنَى، وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «لَوْ أَنَّكَ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»^(٢)، وَكَثِيرًا مَا يُحْذَفُ جَوَابُ «لَوْ» لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى «لَوْ» الْامْتِنَاعِيَّةِ.

وَذَكَرَ أَبُو مَرْوَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ هِشَامٍ الْحَضْرَمِيُّ^(٣) أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ «لَوْ» بِمَعْنَى التَّمْنَى فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ الَّذِي لِلَامْتِنَاعِيَّةِ، قَالَ: «وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ»^(٤):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

فَقِيلَ: «لَوْ» لِلتَّمْنَى، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ لِأَنَّهُ أَرَادَ: فَلَيْتَ أَنَّهَا نَفْسٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا طَالَ سَقَمُهُ تَمَنَّى أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ، فَتَذَهَبَ نَفْسُهُ مَرَّةً. وَقِيلَ: هِيَ الْامْتِنَاعِيَّةُ عَلَى بَابِهَا، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَا اسْتَرَحْتُ» انْتَهَى. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الَّتِي تُشْرَبُ مَعْنَى التَّمْنَى هِيَ الْامْتِنَاعِيَّةُ بِنَفْسِهَا.

وَأَمَّا جَوَابُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ فَعَلٍ، أَيِ: لَوْ ثَبَتَ أَنَّ لَنَا كَرَّةً،

(١) س: ليخبر.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٥٨.

(٣) [٥٥٠ هـ] من أهل إشبيلية، أحكم العربية، وكان شاعراً فاضلاً جوالاً، تصدر بمراكش للإقراء، من مصنفاته: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدرديدية. وبغية الوعاة ٢: ١٢٧ وهدية العارفين ١: ٦٤٩.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٨ وشرح المفصل ٩: ٨ واللسان (جمع).

فهذا مذهب المبرد^(١)، ذهب إلى أَنَّ «أَنَّ» إذا جاءت بعد «لو» كانت في موضع الفاعل بفعل مضمر تقديره: لو ثَبِتَ أَنَّهُمْ صَبَرُوا، أي: لو ثَبِتَ صَبْرُهُمْ. ومذهب س^(٢) أَنَّ «أَنَّ» في موضع رفع على الابتداء. وقد تكلمنا على المذهبين في فصل «لو» من باب عوامل الجزم.

وأما قوله «وقد اجتمعت أَنَّ ولو المصدريتان في قول علي» فليست «لو» هنا مصدرية، بل «أَنَّ» هي المصدرية، وهي المخففة من الثقيلة، و«لو» صُمِتَ^(٣) جملة امتناعية، وهي في موضع الخبر لـ «أَنَّ» المخففة، وجواب «لو» محذوف، و«أَنَّ لو» هنا نظير ﴿وَالْوِاسْطَقُمُ عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٤)، والتقدير: وما كان عليك في أنه لو صمت وتصدقت لوجدت ثوابه، أو لنفعلك.

وقال أبو مسلم الأصبهاني^(٥): «وَدَّ بمعنى تَمَنَّى، فتستعمل معها «لو» و«أَنَّ»، وربما جُمع بينهما، فيقال: وَدِدْتُ أَنْ لَوْ فَعَلَ انتهى/

[ب/١٧٧: ١]

وإذا ثَبِتَ أَنَّ الجمع بين «أَنَّ» و«لو» من كلام العرب في نحو «وَدِدْتُ أَنْ لَوْ كَانَ كَذَا» حُمِلَ على أَنَّ «أَنَّ» مخففة من الثقيلة، و«لَوْ» هي الامتناعية، ولم يُجعلاً حرفي مصدر.

(١) المقتضب ٣: ٧٧ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا] وشرح الكافية ٢: ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٩ - ١٤٠ وشرح الجمل لابن الضائع [باب لو ولولا].

(٣) في النسخ كلها: «لو تصدقت». والصواب ما أثبت كما سبق في ص ١٦٠.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٦.

(٥) أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني الكاتب [٢٥٤ - ٣٢٢ هـ] كان نحويًا كاتبًا بليغًا، متكلمًا

معتزليًا، عالمًا بالتفسير، له: جامع التأويل لمحكم التنزيل، والناسخ والمنسوخ، وكتاب في النحو، وجامع رسائله. بغية الوعاة ١: ٥٩.

ص: فصل

الموصول والصلة كجزأي اسم، فَلَهُمَا ما لَهُمَا من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذَّ، فلا يُتَّبَع الموصول، ولا يُخْبَر عنه، ولا يُسْتَنَى منه، قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها. وقد تَرُدُّ صلة بعد موصولين أو أكثر مُشْتَرَكاً فيها أو مدلولاً بها على ما حُذِف^(١).

ش: أشبه الأسماء بالصلة والموصول الاسم المركب تركيب المزج، فإنَّ المفرد مُباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما.

وقوله فَلَهُمَا - أي للصلة والموصول - ما لَهُمَا - أي: ما لجزأي الاسم من ترتيب - أي: من تقدم الموصول وتأخير صلته تليه.

وقوله وَمَنْعَ فَصْلٍ بأجنبي مفهومه إذا لم يكن الفصل بأجنبي^(٢) جاز، وغير الأجنبي هو جملة الاعتراض، وهي ما كان فيها تأكيد أو تبيين للصلة، فمثال التوكيد الفصل بالقسم، قال الشاعر^(٣):

ذاك الذي - وأبيك - يَعْرِفُ مالَكَ والحقُّ يَدْفَعُ تُرْهَاتِ الباطلِ

(١) زيد هنا في متن شرح التسهيل: «إلا أل» ١: ٢٣١. وقال في الشرح ص ٢٣٣: «وإذا كان الموصول الألف واللام لم يجز حذفه ولا حذف صلته».

(٢) ك، ح، ف: بغير أجنبي. ن: بغير الأجنبي.

(٣) هو جرير. البيت في ديوانه ص ٥٨٠ والحليبات ص ١٤٤ والخصائص ١: ٣٣٦ والمقرب ١: ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٧ وشرح أبيات

المغني ٦: ٢١٢ - ٢١٦ [٦٢٩].

فصل بين الموصول وصلته بالقسم لأن فيه تأكيداً للصلة، كأنه قال: ذاك الذي يعرف مالكا حقاً. وفي الحديث^(١): «وَأَبْنُوهُمْ بِمَنْ - والله - ما علمتُ عليهم من سُوءٍ قَطُّ».

ومثالُ تبين الصلة قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾^(٢)، فقوله (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) من كمال الصلة لأنه معطوف على (كَسَبُوا)، وفصل بينه وبين الموصول بقوله ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾، وهي جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر لأنَّ فيها تبيناً لقوله (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ)؛ ألا ترى أنَّ جزاء السيئة يمثّلها من رَهَقَ الذِّلَّةَ لهم.

وعَدَّ أصحابنا^(٣) الفصلَ بالقسم من الفصل بجملة الاعتراض، ويظهر من كلام المصنف أنَّهما غيران؛ لأنه قال^(٤): «ولا يدخل في الأجنبيَّ القسمُ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، ولا جملة الاعتراض، كقول الشاعر^(٥):

ماذا - ولا عَتَبَ في المقدور - رُمْتَ، أما يُحْظِيكَ بالثُّجَحِ أمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ
انتهى^(٦).

قال: «ففصل بين «ذا» و«رُمْتَ» بقوله: «ولا عَتَبَ في المقدور» لأن فيه توكيداً وتسديداً لمضمون الجملة الموصول بها»^(٧). ولا يتعين في «ماذا»

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير - تفسير سورة النور - الباب ١١ - ٦ : ١١ ومسلم في كتاب التوبة - الباب العاشر - رقم ٥٨ ص ٢١٣٨. أَبْنُوهُمْ: أَنَّهُمْوَهُمْ.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١ : ١٨٦ وابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلوات] والأبذى في شرح الجزولية ص ٤٥٧.

(٤) شرح التسهيل ١ : ٢٣٢.

(٥) لم أقف على البيت في غير شرح التسهيل.

(٦) انتهى: سقط من س.

(٧) شرح التسهيل ١ : ٢٣٢.

أن تكون «ذا» موصولة إذ يحتمل أن تكون «ماذا» كلها استفهامية، وهو أحد محاملها التي تقدّم ذكرها^(١).

قال المصنف^(٢): «والجملة الحالية أولى أن لا تُعدَّ أجنبيةً، والنداء الذي يليه مخاطبٌ، قال^(٣):

[١/١٧٨:١] / إنَّ الذي، وهو مُثَرِّ، لا يَجُودُ حَرٍ بفاقةٍ تَعْتَرِيهِ بعدَ إثراءِ

العامل في جملة الحال^(٤) «يَجُودُ»، وما عمل فيه فعلُ الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبياً. وقال الشاعر^(٥):

وتركي بلادي - والحوادثُ جمّةٌ - طريداً، وقدماً كنتَ غيرَ مُطَرَّدٍ
وقال^(٦):

وأنتَ الذي - يا سعدُ - أبتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحمدِ

فلو لم يَلِ النداءُ مُخاطبٌ عُدَّ الفصلُ به أجنبياً، ولم يجز إلا في ضرورة، نحو^(٧):

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يا ذئبٌ - يَصْطَحِبَانِ

وقوله إلا ما شدَّ مثاله قولُ الشاعر^(٨):

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ لِسَانِي مَعَشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودُ

(١) تقدم في ص ٤٤ - ٥٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) لم أفق على البيت في غير شرح التسهيل.

(٤) أي: جملة «وهو مُثَرِّ».

(٥) هو طلحة بن خويلد الفقعسي كما في شرح اللمع لابن برهان ص ٢٥٥.

(٦) هو حسان بن ثابت يبيكي سعد بن معاذ، ويذكر حكمه في بني قريظة. ديوانه ص ١١٤

والسيرة النبوية ٢: ٢٧٠.

(٧) تقدم في ص ١٠٨.

(٨) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

فصل بين الصلة^(١) ومتعلقها ومعمولها بقوله «إليّ»، وهو أجنبيٌّ من الصلة وما عملت فيه لأنه متعلّق بالمضاف إلى الموصول، وهو «أَبْغَضُ»، والأصل تأخيرُه بعدَ «لساني».

وقوله فلا يُتَّبَعُ الموصولُ يعني بنعت ولا عطف بيان ولا توكيد ولا بدل ولا عطف نسق، فأما قولُ الشاعر^(٢):

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا
وقولُ الآخر^(٣):

كذلكَ تلكَ، وكالتأظراتِ صواحبُها، ما يرى المِسْحَلُ
فظاهرُه أنَّ «إِيَادِ» بدلٌ مِنْ «مَنْ» في روايةٍ من جرٍّ، وبدلٌ من الضمير المستكنّ في «جَعَلَتْ» في روايةٍ من رفع «إِيَادِ»، وقد فصل بالبدل بين الصلة التي هي «جَعَلَتْ» و «دَارَهَا تَكَرَّيْتَ» اللذين هما معمولَا «جَعَلَتْ». وكذلك فصل بقوله «صواحبُها» - وهو مبتدأ - بين «التأظرات» ومعمولها الذي هو «ما يرى المِسْحَلُ». فقيل^(٤): هذا الفصل ضرورة كقوله:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْ فِيهِ (البيت)

- (١) الصلة هي «وضعت»، ومتعلقها هو «فيه»، ومعمولها هو «لساني».
- (٢) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٢٨١. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٣٠٤. وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٩ والبسيط لابن العليج ١: ٤٢٧.
- (٣) هو الكميث. والبيت في الشيرازيات ص ٢٩٤ والخصائص ٢: ٤٠٤ و٣: ٢٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٦. قال ابن الضائع في شرح الجمل [باب الصلات]: «فالمعنى: كذلك العير ناقتي، وكالتن التأظرات ما يرى المسحل صواحبها، فصواحبها مبتدأ، خبره كالتأظرات، فلما فصل أضمر عاملاً لـ «ما يرى المسحل» كأنه قيل: ما ينتظرن، ففسّر، فقال: ينتظرن ما يعمل العير».
- (٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ - ١٨٦.

وقيل^(١): يتخرج على أن يكون الموصول قد تَمَّتْ صَلَّته عند قوله «جَعَلَتْ»، وأبدل بعد تمام الصلاة. وكذلك تَمَّ الكلام عند قوله «وكالناظرات صواحِبُها». وينتصب «دارها تكريت» و «ما يرى المِسْحَلُ» بفعل محذوف تدل عليه الصلاة، التقدير: جَعَلَتْ دارها تكريت، ويتظرن ما يرى المِسْحَلُ.

وقوله ولا يُخْبِرُ عنه ولا يُسْتَنْى منه قبل تمام الصَّلَّة: لا يجوز: الذي مُحْسِنٌ أَكْرَمَ زَيْدًا، في: الذي أَكْرَمَ زَيْدًا مُحْسِنٌ. ولا يجوز: جاء الذين إلا زَيْدًا أَسَاؤُوا في: جاء الذين أَسَاؤُوا إلا زَيْدًا.

وقوله أو تقدير تمامها هو مثلُ التخرِيجِ الثاني في «لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادٍ» والبيت الذي بعده.

وقوله وقد تَرُدُّ صَلَّةٌ بَعْدَ مَوْصُولَيْنِ أو أَكْثَرَ مُشْتَرَكًا فيها مثاله قول الشاعر^(٢): [ب: ١٧٨/١]

صِلِ الَّذِي وَالتِي مَتًّا بِأَصْرَةٍ وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَرَامِي مَتَّهَا الرَّحِمُ

ف «مَتًّا» صلة اشتركت فيها «الذي» و «التِي»، وكان القياس أن يقول: صِلِ اللَّذَيْنِ، فَيُعْلَبُ الْمَذْكَرُ، لَكِنَّهُ أَفْرَدَ كَلَامًا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ^(٣) لِأَنَّهُ أَوْضَحَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ مِنَ التَّغْلِيْبِ. ومثال ما هو أكثر من موصولين مشتركاً في الصلَّة قوله^(٤):

[بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ]

(١) الشيرازيات ص ٢٩٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٥ - ١٨٦ ولابن الضائع [باب الصلّات].

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣.

(٣) س، ح: الموصول.

(٤) موضع هذا الشاهد بياض في س، وأمّا في بقية النسخ فقد وصل الكلام ببعضه بدون فاصل.

والشاهد الذي ذكرته للعجاج. ديوانه ص ٤٢٠ والكتاب ٢: ٣٤٧ و ٣: ٤٤٨ والمقتضب

٢: ٢٨٩ وأمالى ابن السجري ١: ٣٤ ونتائج التحصيل ص ٨٣٨ - ٨٣٩.

وقوله أو مدلولاً بها على ما حذف مثاله قوله^(١):

وعند الذي واللاتِ عُدْنَكِ إْحْنَةً عليك ، فلا يَغْرُزُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ
وقولُ الراجز^(٢):

من اللّواتي والّتي واللاتي يَزْعُمَنَّ أَنِي كَبِرْتُ لِدَاتِي
التقدير: وعند الذي عادك، ومن اللواتي يزعمنّ أني^(٣) كبرت لداتي
والتي تزعم. ولو أنشد هذا دليلاً على أن الصلة مشترك فيها أكثر من
موصولين لناسب، فتكون «يَزْعُمَنَّ» صلة للموصولات الثلاثة على سبيل
الاشتراك فيها.

ص: وقد يُحذف ما عُلِمَ من موصولٍ غيرَ الألف واللام، ومن صلةٍ
غيرهما، ولا تُحذف صلةٌ حرفٍ إلا ومعمولُها باقٍ، ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا
«أَنَّ». وقد يلي معمولُ الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً أو الألف
واللام. ويجوز تعليقُ حرفٍ جرٍّ قبلَ الألف واللام بمحذوفٍ دلَّ عليه
صلتها، ويندُرُ ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً، ومعها غيرَ مجرورةٍ
بـ «مِنْ».

ش: قوله من موصولٍ يعني اسمي؛ لأنه ذَكَرَ الموصول الحرفي بعد
ذلك. وهذا الذي ذكره من جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلِمَ هو شيء
ذَهَبَ إليه البغداديون والكوفيون^(٤)، وأما البصريون^(٤) غيرَ الأخفش فلا
يجيزون ذلك، وإن وَرَدَ فيكون ذلك مختصاً بالشعر.

وذهب المصنف مذهب الكوفيين والبغداديين في ذلك، وزعم أنه ثابت

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٠ [٨٥٦] الإحنة: الحقد.
(٢) الرجز من غير نسبة في الشعر والشعراء ص ٨٨ وأمالى ابن الشجري ١: ٣٤ وشرح التسهيل
١: ٢٣٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٢، ٤٧٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٣.
(٣) أَنِي كبرت لداتي: سقط من ك، ف، ن.
(٤) ضرائر الشعر ص ١٨٢ - ١٨٣ وشرح التسهيل ١: ٢٣٥.

بالقياس والسمع، قال^(١): «القياس على «أن»، فإنَّ حذفها مكتفى بصلتها جائزٌ بإجماع، مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعفُ من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأنَّ صلة الاسم مشتملةٌ على عائد يعود عليه، ويُميل الذهن إليه، وليس ذلك في صلة الحرف، فالموصولُ الاسميُّ^(٢) أولى بالحذف، وأيضاً فهو كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قولُ حَسَّان^(٣):

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه، وينصره سواءً
وقولُ ابن رَوَاحَة^(٤):

/ فوالله ما نِلْتُمْ وما نِيلَ منكم بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتْقَارِبٍ
وقولُ بعض الطائيين^(٥):

ما الذي دأبه احتياطٌ وحَزْمٌ وهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ
وقولُ الآخر^(٦):

لكم مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا
التقدير: وَمَنْ يَمْدَحْهُ، وما الذي نِلْتُمْ، والذي هَوَاهُ أَطَاعَ، وَمِنْ بَيْنِ مَنْ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(٢) ك: والموصول هو الاسم.

(٣) البيت في ديوانه ص ٧٦ والمقتضب ٢: ١٣٧. وشرح أبيات المغني ٧: ٣٠٥ - ٣٠٨ [٨٥٤].

(٤) البيت ليس في ديوانه. ونسب إليه في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٦ - ٣٤٧ [٨٧٢] والخزانة ١٠: ٩٤. ونسب في شرح التسهيل لحسان.

(٥) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠٩ - ٣١٠ [٨٥٥].

(٦) البيت للكُمَيْت، وهو في إصلاح المنطق ص ٥٤٨ وتهذيبه ص ٨٢٠ والمعاني الكبير ١:

٥٢٧ والإنصاف ص ٧٢١ والفائق ٣: ١٥٣ وضرائر الشعر ص ١٧٢ واللسان (قتر)

و (قبص) وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٨. يعني المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ.

والحصى: العدد الكثير. والقبص: الكثرة. س: فيصه. ك، ف، ن: فيصه.

أَثَرِي وَمَنْ أَفْتَر، أَي: استغنى وافتقر.

قال المصنف^(١): «وأقوى الحجج قوله تعالى ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٢) أَي: وبالذي أنزل إليكم، فيكون مثل ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٣) انتهى.

وقوله في «أن»: «إِنَّ حَذْفَهَا مُكْتَفَى بِصَلَتِهَا جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ» ليس بصحيح، ولا إجماع فيه؛ لأنه إن أراد ما ينتصب بإضمار «أن» بعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية، وأو وحتى ولام «كي» ولام الجحود، فالخلاف فيه موجود، وإن أراد غير ذلك فالخلاف فيه أيضاً موجود، ويُنظر ذلك في كلامنا على النواصب في شرح هذا الكتاب.

وقوله ومن صلةٍ غيرهما مثاله قوله^(٤):

أَبِيدُوا الْأَلَى شَبُّوا لَطَى الْحَرْبِ، وَادْرَأُوا شَبَاهَا عَنِ اللَّاتِي فَهَنْ لَكُمْ إِمَّا
أَي: عن اللاتي لم يَشُبُّوا لظاها، حَذَفَ الصَّلَةُ لَتَقْدَمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا،
وقوله^(٥):

أُصِيبَا بِهِ فَرَعَا سُلَيْمٍ كِلَاهُمَا وَعَزَّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا، وَعَزَّ مَا

أَي: وَعَزَّ مَا أُصِيبَا بِهِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٦):

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٥.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٦. ك، ف، شرح التسهيل: «شذاها» في موضع «شباها».

(٥) البيت للخنساء، وهو في ديوانها ص ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٦) البيت لزيد بن رزين بن الملوّح كما في المؤتلف ص ٢٩١ وشرح أبيات المغني ٣: ٣٠٣ -

٣٠٦ [٢٣٧]. وهو من غير نسبة في ذيل الأمالي ص ١٠٥ والمحتسب ١: ٢٨١ والتمام

ص ٢٤٦.

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فهَلَّا الَّذِي عَنْ بَيْنِ جَنَّتِكَ تَدْفَعُ
أي: فهَلَّا تدفع الذي يُجَزَعُك عن بينِ جَنَّتِكَ. ومن الاستدلال في هذا
الباب بالمتأخر قولُ الشاعر^(١):

نحنُ الألى، فاجمَعْ جُمُو عَكَ، ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إلينا
التقدير: نحنُ الألى عَرَفْتَ عَدَمَ مبالاتهم بأعدائهم، وفُهِمْتَ هذه الصلةُ
بقوله: فاجمَعْ جُموعَكَ ثم وَجَّهْهُمْ إلينا. وأنشد أحمدُ بن يحيى^(٢):

فإن أدعِ اللواتي من أناسٍ أضاعوهنَّ لا أدعِ الدِّينا
قال أبو علي^(٣): «التقدير: اللواتي أولادُهن من أناسٍ أضاعوهن، أي:
أضاعوا هؤلاء النساء، فلم يَحْمُوهُنَّ كما تحمي الفُحولة أزواجهَا، فلا أدعِ
الذين أضاعوهن، والمعنى: / إن أدعِ هَجَوَ هؤلاء النساء فلا أدعِ هَجَوَ هؤلاء
الرجال».

وقوله ولا تُحَذِفُ صلةَ حرفٍ إلا ومعمولُها باقي مثاله قولُ العرب: لا
أفعلُ ذلك ما أن حراءَ مكانَه^(٤)، وما أن في السماء سحابةٌ^(٥)، أي: ما ثَبَّتَ،
حذفوا «ثَبَّتَ»، وأبقوا الفاعل بها، وهو «أنَّ» ومعمولاها. ومن ذلك: «أَمَّا
أنت منطلقاً انطلقتُ»^(٦)، أي: لأن كنتَ، حذف «كان»، وهي صلة «أنَّ»،
وأبقي معمولاها. وقولُ العرب: «كل شيء أممٌ ما النساءَ وذكرهن»^(٧) أي:

(١) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه ص ١٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٧.
وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٠.

(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في هاشمياته ص ٢٩٣. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٧٢.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٧٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٥) من أمثاله: لا أفعل كذا ما أن في السماء نجماً. مجمع الأمثال ٢: ٢٢٨.

(٦) الكتاب ٣: ١٠١.

(٧) أمثال أبي عبيد ص ١٠٩ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٢. والأمم: اليسير. أي أن الرجل يحتمل
كل شيء حتى يأتي ذكر حُرْمه، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله.

ما عدا النساء.

وقوله ولا موصولٌ حرفيٌّ إلا «أن» إذا حُذِفَتْ فتارةً يَبْقَى عملها، وتارةً لا يَبْقَى. قال المصنف في الشرح^(١): «ومنه ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٢)، وقوله^(٣):

فجاءت به وهو في عَزْبَةٍ فلولا تُجَاذِبُهُ قد غَلَبَ
وقولُ الفرزدق^(٤):

ألا إِنَّ هَذَا المَوْتَ أَضْحَى مُسَلَّطاً وكلُّ امرئٍ لا بُدَّ تُرْمَى مَقَاتِلُهُ
وقولُ ذي الرمة^(٥):

وَحَقٌّ لِمَنْ أَبُو موسى أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي أَرْسَى الْجِبَالَا
وقولُ الآخر^(٦):

أَوَلَيْسَ مِنْ عَجَبٍ أَسْأَلُكُمْ ما خَطْبُ عَاذِلَتِي وما خَطْبِي؟
وقولُ الفرزدق^(٧):

بحقِّ امرئٍ بَيْنَ الْأَقَارِعِ بَيْتُهُ وصعصعةُ البحرِ الجَزِيلِ المَوَاهِبِ
يَكُونُ سَبُوقاً لِلْكَرَامِ إِلَى الْعُلَا إِذَا فَصَلَ الْمِقْيَاسُ بَيْنَ الْحَلَائِبِ

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢٤.

(٣) هذا بيت ذكر عجزه في إيضاح الشعر ص ٥٣٥ منسوباً لأبي ذؤاد. وهذا العجز في شعره ص ٢٩٣، وآخره «هَرَبَ». وفي شرح التسهيل «في غربة».

(٤) البيت في ديوانه ص ٦٧٤.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٥٤٦ والسمط ص ٩٠٨. يمدح بلال بن أبي بردة، وهو حفيد أبي موسى الأشعري.

(٦) هو أسماء بن خارجة. والبيت من أصمعية له، وهو في الأصمعيات ص ٤٩ [الأصمعية الحادية عشرة] وإيضاح الشعر ص ٥٣٦.

(٧) لم أقف عليهما في ديوانه. المقياس: الغاية. والحلائب: المسابقة.

وقول الآخر^(١):

وقالوا: ما تشاء؟ فقلت: ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثير

ومن كلام بعض العرب: «أذهب إلى البيت خير لي»، و«تزوطني خير لك»، و«تسمع بالمعيدي خير لا أن تراه»^(٢)، التقدير: أن يريكم، وأن تُجاذبه، وأن تُرمي، وأن يُوفقه، وأن أسألكم، وأن يكون، وأن ألهو، وأن أذهب، وأن تزوطني، وأن تسمع انتهى، وفيه بعض تلخيص، وفيه ما يتأول على غير إضمار «أن».

وقوله وقد يلي معمول الصلة الموصول مثله: جاء الذي زيدا ضرب، تريد: ضرب زيدا.

وقوله إن لم يكن حرفاً أطلق الحرف، وينبغي أن يُقيد بكونه ناصباً، كما قيده غيره، مثل أن وكَي وأن، فإنه لا يجوز أن يليها معمول شيء من صلاتها، فأما «ما» فإنه يجوز ذلك فيها، تقول: عجت مما زيدا ضرب، أي: مما تضرب زيدا.

وعَلَّل المصنف في الشرح^(٣) امتناع تقديم معمول صلة الحرف/ عليها «بأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته؛ لأنَّ اسميته متفية بدونها، فلو تقدم معمولها كان تقدُّمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأي مصدر، وليس كذلك تقدُّم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأنَّ له تماماً بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان مُعرباً قبلها، والإعراب لا يجيء قبل تمام

(١) هو عروة بن الورد. والبيت في ديوانه ص ٤٩٩. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٤٩٩. آثر ذي أثير: أول كل شيء.

(٢) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. يُضرب لمن خبره خير من مرآه. أمثال أبي عبيد ص ٩٧ - ٩٨ ومجمع الأمثال ١: ١٢٩ - ١٣١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٣٧.

المُعَرَّب، ولما له من التمام بدونها جاز أن يَسْتَغْنِي عنها وعن معمولها إذا عُلِمَتْ، بخلاف الموصول الحرفي» انتهى.

وظاهرُ هذا التعليل أنه عامٌّ في كلِّ موصولٍ حرفيٍّ، وقد ذكرنا أنَّ النحويين فرَّقوا بين ما كان عاملاً من الحروف المصدرية وبين ما ليس بعاملٍ، فمنعوا أن يتقدم معمولُ الصلة عليها إذا كان الموصول عاملاً، وأجازوه إذا كان غير عاملٍ.

وعلةُ المنع في العامل أنَّ الموصول قَوِيٌّ تَشَبُّهُه بالصلة من حيث اللفظُ ومن حيثُ المعنى، أمَّا من حيثُ اللفظُ فكونُهُ عملَ فيها، وأمَّا من حيثُ المعنى فكونُهُ معها في تقديرِ اسمٍ واحدٍ، وهو المصدر، فلما قَوِيَ تَشَبُّهُه من الوجهين المذكورين لم يكن لِيُفْصَلَ بمعمول الصلة بين الموصول الحرفي وبينها. وأمَّا إذا لم يكن عاملاً فإنه إذ ذاك شبيهٌ بالاسم الموصول من حيثُ اقتضاء الصلة من غيرِ عملٍ، فجاز أن يتقدم معمولها عليها، وأن يُفْصَلَ به بينها وبينه.

وقوله أو الألف واللام مثاله: جاءني القاتلُ زيداً، لا يجوز: جاءني ال زيداً قاتلٌ. وعلةُ ذلك قوةُ امتزاجها بالصفة، وهو أقوى من امتزاج «أن» بصلتها لأنه يجوز أن يُفْصَلَ بين «أن» وصلتها بـ «لا»، ولا يجوز ذلك في «أل» لا بـ «لا» ولا بغيرها؛ لأنها أشبهت «أل» للتعريف، فعُومِلت معاملتها لفظاً.

وقوله ويجوزُ تعليقُ حرفٍ جرٍّ قبلَ الألفِ واللامِ بمحذوفٍ تدلُّ^(١) عليه صلتها مثال ذلك ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٢)، و ﴿إِنِّي لَمَعْلُومٌ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٣)، و ﴿إِنِّي لَكَمَالِينُ النَّاصِحِينَ﴾^(٤)، و ﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(٥).

(١) كذا! وقد سبق في الفص: «ذل».

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٠.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٦٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٢١.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٥٦.

ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، سواء أكان حرفاً أم اسماً، فمما جاء يقتضي ظاهره ذلك الآيات المذكورة، وقول الراجز^(١):

رَبِّيْثُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا
وقوله^(٢):

..... أَبْتُ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذَلَّ رِقَابُهَا

فأما ما ظاهره أن يعمل فيه متقدماً ما كان صلة للألف واللام ففي تخريجه وجوه:

أحدها: أنَّ هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنَّها قد جاز فيها أشياء لا تجوز في غيرها، واختاره شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٣).

والثاني: أنَّ «أل» ليست موصولة، وإنما هي للتعريف؛ ألا ترى أنك تقول: نِعَمَ القَائِمُ زيدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قامَ زيدٌ، فإنَّما هو بمنزلة: نِعَمَ الرجلُ زيدٌ، وهو مذهب المازني^(٤) في «أل» أنها للتعريف، وإلى هذا الوجه مال المبرد^(٥).

والثالث: أنه يتعلق بإضمار فعل تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويكون الخبر هو (من الزاهدين)، وكذلك باقيها. ورؤي هذا التخريج عن

(١) هو العجاج كما في المحتسب ٢: ٣١٠. وتخرجه في إيضاح الشعر ص ١١٩. وهو أيضاً في ص ٣٩٦، ٤٣٨، ٥٣٧ منه. تمعدد الغلام: شَبَّ وغلظ.

(٢) هذا عجز بيت نسب في المقتضب ٤: ١٩٩ لعمارة. وصدرة: فلاني امرؤ من عُصْبَةِ خِنْدِفِيَّة. وهو في المنصف ١: ١٣٠، ١٣١ والإنصاف ص ٥٩٦ وشرح المفصل ٧: ٢٩. خندفية: منسوبة إلى خِنْدِف، وهي ليلي بنت عمران من قضاة، نُسب إليها أولادها. قيل: هو من الخندفة، وهي مشية كالهرولة.

(٣) شرح الجمل (باب الجزاء) ١: ٧١٢ - رسالة دكتوراه.

(٤) الكامل ص ٥٢ وكتاب اللامات للزجاجي ص ٥٧ - ٥٨.

(٥) الكامل ص ٥٢ والأصول ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤ واللامات ص ٥٨.

المبرد^(١) أيضاً. ويُعبّرون عن هذا بالتبيين^(٢)، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان كـ «لك» بعد «سقياً».

الرابع: أنه يتعلق باسم محذوف يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها. وإلى هذا ذهب ابن السّراج^(٣) وابن جني^(٤)، وقاله المبرد^(٥) قبلهما، قال: جعل (مِنْ الشّاهدين) و (مِنْ النَّاصِحين) تفسيراً لـ «شاهد» و «ناصح». قال المصنف في الشرح^(٦): «ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليها «مِنْ» التبعية؛ لأنّ في ذلك إشعاراً بأنّ المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه».

وقوله وَيَنْدُرُ ذلك في الشعر مَعَ غيرها مطلقاً أي: مَعَ غير الألف واللام. ويعني بقوله «مطلقاً» سواء أُوْجِدَتْ «مِنْ» جرّت الموصول أم لم توجد جارة له، فمثال ذلك مَعَ «مِنْ» وقد جرّت الموصول قول الشاعر^(٧):

لا تَظْلِمُوا مِسُوراً، فَإِنَّهُ لَكُمْ مِنَ الَّذِينَ وَفَوْا فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ
تقديره: فإنه وافٍ لكم مِنَ الَّذِينَ وَفَوْا. ومثاله مَعَ موصولٍ غير الألف واللام، ولم يُجَرِّب «مِنْ» قول الشاعر^(٨):

-
- (١) الكامل ص ٥١ - ٥٢.
(٢) قال ابن جني في المنصف ١: ١٣١: «ومعنى التبيين أن تُعلِّقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة».
(٣) الأصول ٢: ٢٢٤.
(٤) المنصف ١: ١٣٠ - ١٣١.
(٥) الكامل ص ٥٢.
(٦) شرح التسهيل ١: ٢٣٧.
(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٣٨.
(٨) هو قيس بن زهير أو هذبة بن خشرم العذري. الحماسة ١: ٢٥٦ [١٦١] وشرحها للأعلم ص ٣٨٥ [١٩٦] وشرح التسهيل ١: ٢٣٨.

وَأَهْجُوا مَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُمْ وَأَعْرِضْ مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي

قال المصنف^(١): «أراد^(٢): وَأَعْرِضْ عَمَّنْ هَجَانِي مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي منهم، على سبيل التوكيد، ثم حذف منهم من التوكيد، وحذف ما سواها من المؤكّد» انتهى.

والأحسن - عندي - أن يكون التقدير - وَأَعْرِضْ عَنْ هَاجِيٍّ مِنْهُمْ، فيكون المحذوف اسم فاعِل، وهو أسهل من حذف موصول وصلته.

وقوله وَمَعَهَا غَيْرَ مَجْرُورَةٍ بِـ «مِنْ» أَي: ومع الألف واللام غيرَ مَجْرُورَةٍ بِـ «مِنْ»؛ لأنه ذكر أنه إذا كانت مَجْرُورَةٌ بِـ «مِنْ» كان الحذف كثيراً، ومثاله قوله^(٣):

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبْغَلِيْ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

فـ «بِالرَّحَى» متعلق بمحذوف، يدل عليه قوله «المتقاعس»، تقديره مُتَقَاعَسًا^(٤) بِالرَّحَى، و «المتقاعس» ليس مَجْرُورًا بِـ «مِنْ». وقوله^(٥):

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ

فـ «مِمَّا أَحْدَثْتَ» متعلق بمحذوف، يدل عليه «بِالْمَجْرَبِ»، و «المَجْرَب» فيه الألف واللام، لكنه لم يُجَرَّ بِـ «مِنْ»، والتقدير: فَإِنَّكَ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٣٨.

(٢) أراد: سقط من س.

(٣) هو الهذلول بن كعب العبدي كما في الحماسة ١: ٣٥٣ [الحماسة ٢٤٢]. وانظر إيضاح الشعر ص ١١٩ وحاشيته والكامل ص ٥١ وحاشيته وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٥ وشرح التسهيل ١: ٢٣٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٦.

(٤) ك، ف: متقاعس.

(٥) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٤٢ والصاحبي ص ١٣٧ وشرح التسهيل ١: ٣٨٥ ورصف المباني ص ٣٣٠. وآخره فيهن «بِالْمَجْرَب» بفتح ما قبل الآخر.

مُجَرَّبٌ مِمَّا أَحْدَثْتُ^(١) بِالْمَجْرَبِ . وقول الشَّمَاخ^(٢) :

فَتَى لَيْسَ بِالرَّاضِي بِأَدْنَى مَعِيشَةٍ وَلَا فِي بَيْوتِ الْحَيِّ بِالْمُتَوَلِّجِ

[١٨١: ١]

/ التقدير: وَلَا بِمُتَوَلِّجٍ فِي بَيْوتِ الْحَيِّ بِالْمُتَوَلِّجِ .

وهذه المسألة والتي قبلها لا تجوز إلا في الضرورة، وأمّا إذا كان الموصول «أنّ» فلا يجوز أيضاً تقديم شيء من معمول صلتها عليها كما ذكرنا، فأماً^(٣) :

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

ونحوه، فقد خُرِّجَ^(٤) على الحذف، أي: كَانَ جَزَائِي أَنْ أُجْلَدَ بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَ .

إلا أنّ الفراء أجاز تقديم معمول صلة «أنّ» عليها، والكسائيّ أجاز تقديم معمولِ صلة «كي» عليها، فأجاز الفراء: أَعْجَبَنِي الْعَسَلُ أَنْ تَشْرَبَ، وأجاز الكسائي: جَاءَ زَيْدٌ الْعَلَمَ كَيْ يَتَعَلَّمَ، ولا يجوز ذلك عندنا .

والمصدرُ الذي يَنْحَلُّ بحرفٍ مصدرِيٍّ والفعلِ حكمه في الامتناع من تقديم شيء من معمولاته عليه حكمُ الحرفِ المصدرِيٍّ، فأماً قولُ الشاعر^(٥) :

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهِّ لِي لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ
وقوله^(٦) :

(١) فيما عدان: أحدث .

(٢) البيت في ديوانه ص ٨٢ والحماسة ٢: ٣٧٠ [٧٨٩] وشرحها للمرزوقي ص ١٧٥٣ وللأعلم ص ٨٨٥ . المتولج: الداخل .

(٣) تقدم في ص ١٧٦ .

(٤) انظر شرح الجزولية للأبدي ص ٤٥٧ .

(٥) تقدم في ص ١٣٨ .

(٦) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ص ١٢٢، ٢٥٨ .

حَلَّتْ لِيِ الْخَمْرُ، وَكُنْتُ امْرَأً عَنْ شُرْبِهَا فِي شُغْلٍ شَاغِلٍ
فَخُرِّجَ عَلَيَّ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَجْرُورِ مُحَذَوْفٌ، تَقْدِيرُهُ: إِذْعَانٌ لِلذَّلَّةِ
إِذْعَانٌ، وَكُنْتُ امْرَأً مَشْغُولًا عَنْ شُرْبِهَا.

* * *

ص: بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضِعَ لمُسَمًّى وإشارةً إليه^(١)، [وهو]^(٢) في القرب مفرداً مذكراً «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و «آلك»^(٣) وللمؤنثة «تي» و «تا» و «تة» و «ذي» و «ذة»، وتُكسَّر الهاءان باختلاسٍ وإشباعٍ، و «ذاتٌ»، ثم «تيك» و «تِيك» و «ذِيكَ» ثم «تِلْكَ» و «تِلْكَ» و «تِيْلِكَ» و «تَالِكَ».

ش: «ما وُضِعَ لِمُسَمًّى» جنس يشمل كلَّ ما وضع لمُسَمًّى، وهذا أفعَلُ^(٤) الأجناس إذ يدخل فيه النكرة والمعرفة، و «ما» مبهمة، فينبغي أن تُجَنَّب الحدود والرسوم. و «إشارة» خرج بذلك ما سوى اسم الإشارة. وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود ولا الرسوم؛ إذ لم يأت فيه بجنس وفصل.

وأحسنُ ما قيل في حدِّ اسم الإشارة: اسمُ الإشارة هو الموضوع لِمُعَيَّن في حال الإشارة. ف «الموضوع لمُعَيَّن» جنس يشمل المعارف، و «في حال الإشارة» فصل يُخرج سائر المعارف، ويخصُّ اسم الإشارة.

وقوله وهو في القُرب مفرداً مذكراً «ذا» وألفه منقلبة عن أصل عند البصريين^(٥)، وزعم الكوفيون^(٥) أن الألف زائدة، ووافقهم

(١) ما وضع... إليه: ليس في شرح المصنف.

(٢) هو: تنمة من التسهيل. وسيذكرها أبو حيان قريباً.

(٣) وآلك: انفردت به ف. وهو في التسهيل وشرحه.

(٤) ك، ف، ن: أبعد.

(٥) انظر مذهب الفريقين والحجج والردود في كتاب اللامات للزجاجي ص ١٣١ - ١٣٢ وشرح =

الشَّهيلي^(١) على ذلك، واحتجوا بقولهم في التثنية «ذَانِ»، فالألف والنون هي للتثنية، فلم يبق سوى الذال.

وأجيبوا عن هذا بأنها ليست تثنية، بل هي صيغة موضوعة للتثنية. والدليل على ذلك عدم تنكيرها، ولو سَلَّمنا أنها تثنية حقيقة لقلنا: سقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولأنه قد عُوض من الذاهب تشديد النون، فكأنه لم يذهب.

[١: ١٨١/ب] ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة/ بنفسها ما هو على حرف واحد.

واختلف البصريون في ألف «ذا»، فقال بعضهم^(٢): هي منقلبة عن ياء، فالعينُ واللامُ المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم^(٣): الألف منقلبة عن واو، وجعلوه من باب طَوَيْتُ.

واحتجَّ البصريون على أنها منقلبة عن أصل بقولهم في التصغير ذَيَّا، وأصله عندهم: ذَيَّيَّا، فقد انقلبت الألف ياء، وأُعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير على ما قُرِّر في باب التصغير.

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما»، وأنَّ الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على

= الكتاب للسيرافي ٤: ١٧٦/ب [باب تثنية المهمة] وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٧٨ والإنصاف ص ٦٦٩ - ٦٧٧ [المسألة ٩٥] واللباب للعكبري ١: ٤٨٤ - ٤٨٦ وشرح المفصل ٣: ١٢٦ - ١٢٧ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ والبسيط لابن العليج ١: ١٩٣ - ١٩٥ وشرح الكافية ٢: ٣٠ - ٣١.

(١) نتائج الفكر ص ٢٢٧.

(٢) هو الأخفش ومن تابعه من البصريين. الإنصاف ص ٦٧٠ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠.

(٣) الإنصاف ص ٦٧٠ واللباب للعكبري ١: ٤٨٦ والمباحث الكاملية ١: ٣٣٠ وشرح الكافية ٢: ٣٠ والبسيط لابن العليج ١: ١٩٥.

حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفتُ عليه بعد ذلك للسيرافي، قال: ذا على حرفين كـ «ما»، فلما صغروا ألحقوا ياء ليتم التصغير، وكانت ياءٌ لأنها أكثر ما تلحق.

وذكر الخشنى في شرحه كتاب س أن «ذا» لا يُطلب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلب للحروف، وأنَّ قوماً ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصل على قول هؤلاء، كما هي أصل في «ما» و«لا»، قال: إلا أنه لمَّا كان اسماً يُثنى ويُجمع ويُحَقَّر وَجَبَ أن يَغْلِبَ عليها حكم الاسمية، وأن يطلب أصلها ووزنها، فنقول: هو اسم على حرفين، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف، فالساقط حرف، والأظهر أن يكون اللام، وأن يكون ياء لأن الياء تغلب على اللام، والواو على العين، إلا أن الإمالة سُمعت فيه، فوجب أن يكون ياءً، على أنه قد تُمال ذوات الواو، فمن جعل الألف منقلبة عن ياء لم يُجز في اللام أن تكون واواً؛ لأن مثل حيوت غير موجود في الكلام إلا على مذهب أبي عثمان^(١).

ثم هذه الألف تحتل أن تكون العين، وأن تكون اللام: فمن قال هي العين قال: لأن الإعلال يسبق إلى اللام، فهي أحق بالحذف من العين. ومن قال الياء فيه هي العين قال: حكم اللام أن تكون ساكنة نحو ذِي، فلا يجب قلبها ألفاً، فلما وجدنا هذه الألف استدللنا على أنها منقلبة عن حرف متحرك، وهي العين، إلا أن الذي يقول إنها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لما دخل هذه الكلمة من الإعلال لم يبالوا بقلبها ألفاً وإن كانت ساكنة، كما قلبوها ساكنة في ياجلٌ وطائي.

وأما وزنها فقليل: فعَلَّ محرك العين. وقيل: ساكن لأنه الأصل، إلا أن الأظهر التحريك لأجل الانقلاب؛ لأن الانقلاب عن المحرك أولى، كانت عيناً أو لاماً، وإن كان يحتمل الانقلاب عن ساكن، لكن حمله على هذا

(١) المنصف ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥ والبغداديات ص ٢٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٥٩٠.

قليل . وسأل ابن مهلب^(١) أبا الحسن بن الأخضر^(٢) عن وزن «ذا» فقال : هو
فَعَلَ محرك . فقال له ابن مهلب : أخطأت . قال الخشني : فذكرت ذلك لأبي
عبدالله ، يعني ابن أبي العافية ، فقال : الصواب ما قاله أبو الحسن ، وما/ قاله
ابن مهلب خطأ .

ولم يستوف المصنف ما يُشار به للواحد المذكر القريب ، إذ يقال فيه
«ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف ، و «ذائه» بهمزة بعد ألف وهاء تليها
مكسورة ، قال الراجز^(٣) :

ها ذائه الدَّفترُ خيرُ دِفترٍ

وقوله ثم ذاك هذه الرتبة الوسطى للمفرد المذكر .

وقوله ثم ذاك وآلك هذه الرتبة القصوى للمفرد المذكر ، ونَقَصَه أن
يقول : ذائك . وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف من اعتبار المشار بمراتب
ثلاث الدنيا والوسطى والقصوى هو مشهور قول النحويين ، ويأتي قول مَنْ
جعل ذلك مرتبتين الدنيا والبعدي عند ذكر المصنف ذلك .

وقوله وللمؤنثة إلى وذاتُ هي عشرة أفاظ مفهومة من الكتاب للمؤنثة
المفردة في حالة القرب .

وقوله ثم تيك وتيك وذيك هذه المرتبة الوسطى للمؤنثة المفردة . وقال
أحمد بن يحيى : لا يقال ذيك .

وقوله ثم تِلْكَ هذه المرتبة القصوى ، و «تِلْكَ» بكسر التاء هي الأفصح ،

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُهَلَّب الأسدي أبو بكر ، وربما كني أبا جعفر . من أهل
مروسة ، لازم أبا علي الصدي المتوفى سنة ٥١٤ هـ طويلاً ، وسمع منه كثيراً ، وأجاز له أبو عبد الله
الخولاني . وكان شديد العناية بالرواية وسماع العلم . المعجم لابن الأبار ص ١٠ - ١١ .

(٢) علي بن عبد الرحمن بن مهدي أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي [- ٥١٤ هـ] كان مقدماً في
العربية واللغة ، ذكياً ذكياً ثقة ثباتاً . أخذ عن الأعلام . وأخذ عنه القاضي عياض ، ألف شرح
الحماسة ، وشرح شعر حبيب . الصلة ص ٤٠٤ وبغية الوعاة ٢ : ١٧٤ .

(٣) البيت في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٨٤ .

وأما «تَلَكَّ» بفتحها فحكاها هشام^(١)، و«تَيْلِكَ»، أنشد الفراء^(٢):

بأَيَّةِ تَيْلِكَ الدَّمَنِ الْخَوَالِي عَجِبْتَ مَنَازِلًا لَوْ تَنْطَقِينَا
و«تَالِكَ» أنشد الفراء للقطامي^(٣):
تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِتَالِكَ الْغَمْرِ انْقِشَاعًا
وأنشد غيره^(٤):

إِلَى الْجُودِيِّ حَتَّى عَادَ حَجْرًا وَحَانَ لِتَالِكَ الْغَمْرِ انْحِسَارُ
ص: وتلي الذال والتاء في التثنية علامتها مُجَوِّزًا تشديد نونها، وتليها
الكاف وحدها في غير القُرب، وقد يقال «ذَانِكَ». وفي الجمع مطلقاً
«أُولَاءِ»، وقد يُنَوَّن، ثُمَّ «أُولُوكَ»، وقد يُقْصَرَان، ثُمَّ «أُولَالِكَ» على رأيي،
وعلى رأي «أُولَاءِ» ثُمَّ «أُولَاكَ» ثُمَّ «أُولُوكَ» و«أُولَالِكَ».

وقد يقال هُلَاءِ، وأُولَاءِ، وقد تُشَبِّعُ الضمَّةُ قَبْلَ اللام. وقد يقال
«هَوَلَاءِ» و«أَلَاكَ». وَمَنْ لَمْ يَرِ التَّوَسُّطَ جَعَلَ الْمَجْرَدَ لِلْقُرْبِ وَغَيْرِهِ لِلْبَعْدِ.
وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ تَرَكَ اللَّامَ لُغَةً تَمِيمٌ.

ش: تقول في تثنية المذكر في القرب: ذَانِ، وفي تثنية المؤنثة: تَانِ،
فتحذف ألف ذَا وألف تَا، ولم يُشَنَّ غَيْرُ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ.

وقوله مُجَوِّزًا تشديد نونها فتقول: ذَانٌ وَتَانٌ. وقد خالفت هذه التثنيةُ
تثنيةَ الأسماء المتمكنة بشيئين:

-
- (١) شرح الجزولية للأبدي ص ٥٨٧.
 - (٢) البيت في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٨٦.
 - (٣) البيت في ديوانه ص ٣٥ وتهذيب اللغة ١٥: ٣٦ والصاحبي ص ٣٧٠ واللسان (تفسير هذا)
٢٠: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٥٨٦ والخزانة ٩: ١٢٩ - ١٣١ [٧١٠].
 - (٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ص ١٤٤ والتنبية لابن بري (غمر) ٢: ١٧٩ واللسان
(غمر). الحجر: الممنوع الذي له حاجز. والغمر: جمع غَمْرَةٍ، وهي الشدَّة. يصف قصة
نوح مع قومه، وذكر الطوفان.

أحدهما: حذف الألف، ولا تُحذف من المتمكن إلا شاذاً في بعض ألفاظه على حسب السماع، بل تُقلب في الاسم المتمكن.

[١: ١٨٢/ب] الثاني: جواز تشديد النون، ولا يجوز/ ذلك في تثنية الاسم المتمكن. وظاهرُ كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين^(١).

وذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذَانٌّ وتَانٌّ، ولا يجوز: ذَيْنٌ ولا تَيْنٌ بالتشديد.

وقوله وتليها الكاف وحدها في غير القُرْب أي: وتلي النون الكاف في الحالة الوسطى والبُعْدَى، فتقول: ذَانِك وتَانِك وذَانْكَ وتَانْكَ.

وقد يُقال ذَانِك: ظاهرُ كلام المصنف أنه في الحالة الوسطى والحالة البُعْدَى تقول: ذَانِك وتَانِك وذَانْكَ وتَانْكَ وذَانِك.

وأصحابنا^(٣) يقولون في الحالة الوسطى: ذَانِك وتَانِك بالنون خفيفة، وفي الحالة البُعْدَى: ذَانْكَ وتَانْكَ، وذَانِك وتَانِك بإبدال إحدى النونين ياء. ولم يذكر المصنف تَانِك.

قال المصنف في الشرح^(٣): «وقلتُ «وحدها في غير القُرْب» لِيُعْلَم أَنَّ اللام لا تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد، وأن لِمُثْنِي المشار إليه في البُعْد ما له مع التوسط؛ لأنهم استثقلوا اللام بعد النون. وزعم قوم أَنَّ مَنْ قال ذَانْكَ بتشديد النون قصد تثنية ذلك». يعني أن ذَانْكَ^(٤) للبعد كما ذكره أصحابنا.

(١) المذهبان في شرح الجزولية للأبدي ص ٥٨٥، ٥٨٧.

(٢) الجزولية ص ٦٨ - ٦٩ وشرحها للأبدي ص ٥٨٤ - ٥٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠١ - ٢٠٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٠.

(٤) س: ذلك.

قال المصنف^(١): «ويُبطل هذا القولُ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن، بل التشديدُ جابرٌ لِمَا فاتَ من بقاء الألف التي حَقُّها أن لا تُحذف كما لا تُحذف ألفُ المقصور. ويؤيد صحةَ هذا الاعتبارُ جوازُ تشديد نون اللذين واللتين ليكون جابراً لِمَا فاتَ^(٢) من بقاء ياء الذي والتي، كما تبقى ياء المنقوص حين يُثنى» انتهى كلامه.

وما زعم أنه يُبطل ذلك القولُ جوازُ التشديد في نون ذَيْن وتَيْن ليس بصحيح؛ لأن التشديد في نون ذَيْن وتَيْن، والحالةُ هذه، هو على سبيل الجواز، والتزامه في ذائِكَ وتائِكَ في حالة البعد هو على سبيل اللزوم، فلا يَدُلُّ جَوَازُهُ في حالة القُرْب على عَدَم جعله على سبيل اللزوم دليلاً على حالة البعد، بل قد يلزم الشيءُ دلالةً على شيء في حال، وإن كان جائزاً في حال أخرى.

وقوله «بل التشديدُ جابرٌ» لو كان جابراً لكان لازماً لأن حذف ألف «ذا» و «تا» في الثنية، وياء «الذي» و «التي» في الثنية لازم، فوجب أن يكون الجابر لازماً، فكونه جاء جائزاً دليل على أنه ليس بجابر، فبطل ما زعم. وتقدم^(٣) لنا أن البصريين لا يُجيزون تشديد النون مع الياء في حالة النصب والجعر، وإذا كان المثنى في حالة البعد التزموا الإبدال، فقالوا: ذَيْنِيك وتَيْنِيك، ولا يُجيزون تَيْنُك ولا ذَيْنُك بالتشديد.

وسألني شيخنا الإمامُ بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي - رحمه الله - عن قولهم «هذان» بالتشديد: / ما النون [١/١٨٣] المزيدة؟ قلت له: الأولى. قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لثلا يُفصل بين ألف الثنية ونونها، ولا يُفصل بينهما. قلت له: يَكْثُرُ العمل في

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) س: فاته.

(٣) تقدم في ص ١٨٦.

ذلك لأننا نكون زدنا نوناً متحركة، ثم أَسَكَّنَّا الأولى، وأدغمنا، أو زدناها ساكنة، ثم أَسَكَّنَّا الأولى، وأدغمنا، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرته نكون زدنا نوناً ساكنة، وأدغمنا فقط، فهذا أولى عندي لقلة العمل. ثم ظهر لي تقوية هذا الذي ذكرته بأنَّ الألف والنون ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ ألا ترى إلى ^(١) انفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة.

وقوله وفي الجمع مطلقاً أولاء يعني بقوله «مطلقاً» أي في جمع المذكر والمؤنث، يعني أنهما يشتركان في هذا اللفظ، فتقول: أولاء خرجوا، وأولاء خرجن.

ووزنه عند أبي العباس ^(٢) وأبي علي فعال كالغشاء في الوزن لا في الانقلاب. فإذا قُصر فوزنه فُعل كهُدَى. وذهب أبو إسحاق ^(٣) إلى أنَّ وزنهما معاً فُعل كهُدَى، زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانية همزة، كما تقول في الثراء ^(٤) والدُّعاء: زدت ألفاً قبل حرف العلة، فانقلبت همزة. والفرق بينهما أنَّ الهمزة في الثراء ^(٤) انقلبت عن ألفٍ انقلبت عن واو، وفي أولاء انقلبت عن ألف لم تكن منقلبة عن شيء.

وقوله وقد يُنَوَّن حكى قُطْرُبٌ ^(٥) تنوينه لغة، فتقول: أولاء. قال المصنف في الشرح ^(٦): «وتسمية هذا تنويناً مجازاً لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، والجيد أن يقال: إنَّ صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد همزة أولاء، كما زيد بعد فاء «ضَيْف» نون، إلا أن ضَيْفاً مُعْرَب، فلمَّا زيد آخره

(١) إلى: سقط من س. ك: أن.

(٢) المقتضب ٢: ٢٨٩.

(٣) انظر المخصص ١٤: ١٠٤ - ١٠٥ وشرح الشافية ١: ٢٨٧.

(٤) ك، ف: النداء.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

نونٌ صار حرفَ إعراب، فتحرك، وأولاءٍ مبني، فلما زيد آخره نونٌ سكن؛ إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنيٍّ مسبوق بحركة» انتهى.

ولست هذه النون في الزيادة كنون «ضَيْفَن»^(١)، لأنَّ نون «ضَيْفَن» زيدت للإلحاق بجَعْفَر، فجاء بها لأجل الإلحاق، ونون «أولاءٍ» لم يُوْتَ بها لشيء. وأيضاً ففي نون «ضَيْفَن» خلافٌ أهى زائدة^(٢)، فيكون أصل الكلمة «ضَيْف»، أم أصلية^(٣)، فيكون وزنه فيَعْلًا، ويكون من ضَفَنَ الرجلُ إذا جاء مع الضَّيف.

وقوله ثم أولئك وقد يُقْصَرانِ أي: يُقْصَر أولاءٍ، فيقال أولى، ويقصر أولئك، فيقال أولاك. و «أولى» هو للرتبة القريبة، و «أولئك» للرتبة الوسطى، وعدُّوا أيضاً للرتبة الوسطى «أَلَاك» بتشديد اللام، قال^(٤):

مِنْ بَيْنِ أَلَاكَ إِلَى أَلَاكَ

وقوله ثم أولالك على رأيٍ يعني أنه ليس للرتبة البُعْدَى لفظ سوى «أولالك»، وقال الشاعر^(٥):

/ أولالك قومي، لم يكونوا أشابةً وهل يَعِظُ الضَّلِيلَ إلا أولالكا [ب/١٨٣: ١]

وقوله وعلى رأيٍ أولاءٍ ثم أولاك ثم أولئك وأولالك يعني أنه للرتبة الدنيا «أولاءٍ» ثم للوسطى «أولاك»، ثم للقصى لفظان، وهما «أولئك» و «أولالك»، فالخلافُ وقع في «أولئك»، أهو للرتبة الوسطى أم للرتبة

(١) الضيفن: الذي يتبع الضيف.

(٢) هو قول غير أبي زيد. سر صناعة الإعراب ص ٤٤٥.

(٣) هو قول أبي زيد. الممتع ص ٢٧١.

(٤) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح التسهيل ١: ٢٤٢.

(٥) هو أخو الكلجة كما في النوادر ص ٤٣٨. والبيت من غير نسبة في المنصف ١: ١٦٦ و٣:

٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٣٢٢ وإصلاح المنطق ص ٣٨٢ وتهذيبه ص ٧٨٧ واللامات

للزجاجي ص ١٣٢ وشرح المفصل ١٠: ٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٠٢ وشرح

الجزولية للأبدي ص ٥٨٥. الأشابة من الناس: الأخلاط.

البعدي. وحكى الفراء^(١) أنَّ القصر في «أولى» و «أولاك» لغة بني تميم، وأنَّ المدَّ لغة الحجاز^(٢).

ومما يستدل به أن أولئك للوسطى مثل «أولاك» قول الشاعر^(٣):

يا ما أُمَيْلِحَ غَزَلَانَا، شَدَنَّ، لَنَا من هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمْرِ

ووجهُ الدلالة أنه قد تقرر أنَّ «ها» للتنبيه لا تُجامع اللام لأنَّ اللام لا تكون إلا للبعد، وتُجامع القريب والوسط، فتقول: هذا وهناك، ولا تقول: هذلك، وتقول: هؤلاء وهؤلاء وهؤلئك وهؤلئك، فلو كانت أولئك للبعد لما دخلت عليه «ها» للتنبيه؛ لأن «ها» للتنبيه لا تُجامع البعيد. وأصلُ هَوْلِيائِكُنَّ قبل التصغير هَوْلُكُنَّ، فدلَّ ذلك على أنها للوسطى لا للبعدي.

وقوله وقد يقال هَلَاءَ هذا من إبدال الهمزة هاء كقولهم في إِيَّاكَ: هِيَّاكَ، وفي أَمَا: هَمَا، وفي أَرَقْتُ: هَرَقْتُ، وهو باب مُتَّسِع.

وقوله وأولاءٍ يعني بضم الهمزتين.

وقوله وأولاءٍ وأولئك بإشباع الضمتين، وهاتان لغتان غريبتان^(٤)، ذكرهما قُطْرُب^(٥).

وقوله وقد يقال هَوْلَاءٍ وَأَلَّاكَ أَمَا هَوْلَاءٍ فحكاها الأستاذ أبو علي^(٦) عن

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٢) في شرح التسهيل: لغة الحارثيين.

(٣) ينسب البيت للمجنون وللعرجي ولكامل الثقفي ولذي الرمة وللمحسين بن عبدالله. انظر ديوان المجنون ص ١٦٨ وأمثالي ابن الشجري ٢: ٣٨٣ والإنصاف ص ١٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٣، ٥٨٣ والخزانة ١: ٩٣ - ٩٩ [الشاهد السادس] وشرح أبيات المغني ٨: ٧١ - ٧٣ [الإنشاد ٩١٦] وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ - ٨٤. شَدَنَّ الغزال: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه.

(٤) ف، ن، شرح التسهيل: عربيتان.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤١.

(٦) يعني الشلوين. انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢.

بعض العرب، وأنشد المصنف في نسخة من شرح هذا الكتاب^(١):

تَجَلَّدَ لَا يَقُلْ هَوْلًا هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَا عَلَيْنَا

وأما «الْأَك» بالقصر والتشديد فحكاها بعض اللغويين^(٢)، وتقدم ذكرنا لها، وأنها في الرتبة الوسطى.

وقوله ومن لم يَرِ التوسطَ إلى آخره هذا مذهبٌ لبعض النحويين، جعل لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادى، فَإِنَّ حروفه على قسمين، منها ما يكون للقريب، ومنها ما يكون للبعيد، فما كان مجرداً من كاف الخطاب فهو للقريب سواء أكان مصحوباً بـ «ها» للتنبيه أم لم يكن، وهذا معنى قوله «جعل المجرد» يعني من كاف الخطاب، وما لم يتجرد منها يكون للبعيد. قال المصنف في الشرح^(٣): «وهذا هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين^(٤)»، ويدل على صحته خمسة أوجه:

أحدها: أَنَّ النحويين مُجمعون على أَنَّ المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبةً للقرب، تُستعمل فيها الهمزة، ومرتبةً للبعد أو ما هو في حكمه، تُستعمل فيها بقية الحروف، والمشارُ إليه/ شبيهٌ بالمنادى، فَلْيُقْتَصَرْ فيه على [١/١٨٤: ١] مرتبتين إلحاقاً للتظير بالتظير.

قلت: ليس المشارُ إليه شبيهاً بالمنادى، وأيُّ شَبَهٍ بينهما؟ المشارُ إليه ليس مُقْبَلًا عليه بالخطاب، بل المُقْبَلُ عليه بالخطاب هو غيره، وهو اسمٌ غائب يُخْبَرُ عنه إخبارَ الغائب، وأمَّا المنادى فهو المُقْبَلُ عليه بالخطاب، فتقول: يا زيدُ لقد صنعتَ كذا، كما قال^(٥):

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٤٢ والخزانة ٥: ٤٣٧ - ٤٣٨ [٤١٠] وآخره فيه «وغيظا».

وذكر أن الشلوطين رواه في حاشيته على المفصل «عليكا».

(٢) انظر شرح التسهيل ١: ٢٤٢ حيث ذكر أن أبا علي قال ذلك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٢: ٧٨ والمقتضب ٤: ٢٧٧ - ٢٧٨ والأصول ٢: ١٢٧ - ١٢٨.

(٥) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٤٥٦ والكتاب ٢: ١٩٩ والمقتضب ٤: ٢٠٣ والجمل =

أداراً بخزوى هَجَتْ للعَيْنِ عَبرَةً فمَاءُ الهَوَى يَرَفُضُ، أو يَتَرَقُّرُقُ
وقال^(١):

ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ الله السَّلامُ
ولو سلَّمنا أنَّ بينهما شَبْهاً في شيء ما لم يلزم أن يشتركا في سائر
الأحكام، فتكونَ رتبةُ المشار إليه مثلَ رتبةِ المنادى.

الثاني: أنَّ المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء
أنَّ بني تميم يقولون: ذاك وتيك بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك
وتلك باللام، وأنَّ الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأنَّ
التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أنَّ اسم
الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، إحداهما للقُرب والأخرى لأدنى
البعد وأقصاه.

قلت: لا يلزم ما ذكر لأنه قد يُقتصر في بعض اللغات على معنى ما،
ولا يكون لهم لفظٌ يُعبر عن المعنى الآخر المقابل، ولا يلزم من تعقل معنى
ما في الوجود أن يوضع له لفظ، فإنَّ صَحَّ نقل الفراء فيكون بنو تميم لم
يضعوا لفظاً يُعبَّر به عن المرتبة البُعْدَى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى،
فقالوا: ذاك وتيك، ويكون الحجازيون أيضاً لم يضعوا لفظاً يُعبَّر به عن
المرتبة الوسطى، بل اقتصروا على المرتبة البُعْدَى، فقالوا: ذلك وتلك،

= ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ٢: ٨٣، ٨٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٩١ -
١٩٢ والخزانة ٢: ١٩٠ - ١٩٢ [١١٣]. خزوى: موضع في ديار بني تميم، وجبل من جبال
الدهناء. ويرفض: يسيل متفرقاً. ويترقق: يجيء ويذهب في العين من غير أن ينحدر.
(١) ينسب البيت للأحوص. انظر حاشية ديوانه ص ١٩٠ - ١٩١ حيث لم يجزم محققه بنسبته
إليه. وهو في الجمل ص ١٤٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٤٥ و ٢: ٨٤ والخصائص ٢:
٣٨٦ والحلل ص ١٨٩ - ١٩٠ وأمالى ابن الشجري ١: ٢٧٦ وحاشيته والخزانة ٢: ١٩٢ -
١٩٤ [١١٤] وشرح أبيات المغني ٦: ١٠٢ - ١٠٣ [٥٧٧]. كنى بالنخلة عن المرأة. وذات
عرق: موضع بالحجاز.

وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين الوُسْطَى والقُصْوَى، إذ قد يكون معنى ما وَضعت له طائفة من العرب، ومعنى آخر مقابله وَضعت له طائفة من العرب.

الثالث: أَنَّ القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً أو بمصاحب لهما معاً، أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكافٍ لا لَامَ معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١).

قلت: هذا الوجه شبيهٌ بكلام الوُعَاظ، ولا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدم وجوده في لسان العرب، / فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم [١: ١٨٤/ب] تأت في القرآن، ولا يدَّعي أحد أَنَّ القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه «رُبَّ» تجرُّ الأسماء، وقد طَفَحَ بها لسانُ العرب نثراً ونظماً، حتى إنه قَلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ في القرآن جارةُ الأسماء.

وأما استدلاله بقوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ فليس المعنى أنه مُبَيِّنٌ لوجوه الإشارة وجميع المعاني الكلامية، وإنما هذا عامٌ مخصوص، والمعنى: تبياناً لأصل كل شيء من أصول الديانات وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعددُ رَكَعات الصلوات الخمس لم يُبَيِّن في القرآن، وكذلك ما تجب فيه الزكاة، وما يجب، ومتى تجب، وعلى مَنْ تجب.

الرابع: أَنَّ التعبير بـ «ذلك» عن مضمونٍ كلامٍ على إثرِ انقضائه شائعٌ سائغٌ في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾^(٢)، ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾^(٣)، ﴿ذَلِكَ نَأْوِيْلُ مَا لَمْ نَسْطِعْ عَلَيْهِ

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٤.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٥٢.

صَبْرًا^(١)، ﴿ذَلِكُمْ حَكْمُ اللَّهِ﴾^(٢).

قلتُ: كونُ اللفظ الموضوع للبعد يُستعمل في القرب لا يدلُّ على أنَّ المشار إليه له مرتبتان؛ إذ قد تقرر أنه قد يُعبَّر بالبعيد عن القريب، وبالعكس، وسيذكر المصنّف ذلك بعد هذا، ونتكلم عليه، ولا يدل ذلك الاستعمال على انحصار المشار إليه في مرتبتين.

الخامسُ: أنه لو كانت مراتبُ المشار إليه ثلاثاً لم يُكتَفَ في التثنية والجمع بلفظين؛ لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بقولهم هذانِ وذانِكَ وهؤلاءِ وأولئك دليلٌ على أنَّ ذاكِ وذلكِ مستويان، وأنَّ ليس للإشارة إلا مرتبتان، ولا التفات إلى قول من قال إنَّ تشديدَ نونِ «ذاتِكَ» دليلٌ على البعد، وتخفيفها دليلٌ على القرب، لأنه قد سبق الإعلامُ بأنَّ التشديد عوضٌ مما حُذف من الواحد؛ لأنه يُستعمل مع التجرد من الكاف كما يُستعمل مع التلبُّس بها. وكذا لا يُلْتَفَت إلى قول مَنْ زَعَم أنَّ «أولالك» للبعداء دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك»، لأنه يلزم منه خُلُو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه، والحمد لله.

قلتُ: ولا أُسَلِّم أنه اكتُفي في التثنية والجمع بلفظين. أمّا التثنية فإنهم قد قالوا في الوسطى: ذانِكَ، وفي البُعْدَى: ذاتِكَ بالتشديد، وذانِكَ بالإبدال، وقالوا في المؤنث: تانِكَ في الوسطى، وفي البعدى: تانِكَ بالتشديد، وتانِكَ بالإبدال.

وأما قوله «ولا التفات إلى مَنْ قال إنَّ تشديدَ نونِ ذاتِكَ دليلٌ على البعد، وتخفيفها دليل على القرب» وذكر/ التعليل، وقد تقدم إبطالنا لهذا التعليل، فلا التفات لقوله هو.

(١) سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

وأما قوله «وكذا لا يلتفت إلى قول مَنْ زعم أنَّ أولئك للبعء دون أولئك لقلة أولئك وكثرة الحاجة إلى جمع ذلك» فقد^(١) بيَّنَّا أنَّ «أولئك» لا يمكن أن يكون للبعيد، وإنما هو في المرتبة الوسطى بدخول «ها» التنبيه عليه، وقد تقدم كلامنا على ذلك.

وأما قوله «ولأنه يلزم منه خُلُوُّ القرآن من إشارة إلى جماعة بُعْداء، وذلك باطل» فلا يلزم ذلك لأنه قد يُستعمل للجماعة البُعْداء لفظُ جماعة المرتبة الوسطى على سبيل المجاز والتوسع، ولا يدلُّ كونُ «أولئك» لم يرد في القرآن أن لا يكون موضوعاً للرتبة البُعْدى في كلام العرب.

وفي كتاب أبي الفضل البَطْلَيْوْسِيِّ ما نصه: «لم يجعل س المشار ثلاث مراتب بل مرتبتين دُنياً ومُتَرَاخٍ، فجعل^(٢) «ذاك»^(٣) التي هي وَسْطى بمنزلة أولئك وتلك، وهما للبعيد، ونقل الناسُ خلاف هذا على ما ذكر أبو موسى في كُرَّاسته^(٤)، فربما لم يحفظ س تفصيلاً في هذا كله».

وفي البسيط^(٥): «قال الفراء^(٦): أهل الحجاز يقولون «ذلك» باللام، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم وأسدٍ وقيسٍ وربيعَةَ بغير لام».

ص: وَتَصَحَّبُ «ها» التنبيه المجردَ كثيراً، والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً، وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ، وبغيرها قليلٌ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيداً. والكافُ حرف خطابٌ يُبيِّنُ أحوالَ المخاطب بما بيَّنها إذا كان اسماً. وقد يُعني «ذلك» عن «ذلِّكم»، ورُبَّمَا استُغني عن الميم

(١) في النسخ كلها: «قد» بدون فاء قبلها.

(٢) الكتاب ٢: ٧٨.

(٣) س، ن: ذلك.

(٤) الجزولية ص ٦٨ - ٦٩.

(٥) البسيط لابن العليج ١: ١٨٣.

(٦) ذكر الأزهرى في التصريح ١: ٤٠٤ أن الفراء ذكر ذلك في كتابه «لغات القرآن». وانظر معاني القرآن ١: ١٠٩.

بإشباع ضمة الكاف .

ش : يعني بالمجرد الخالي من كاف الخطاب ، وذلك هو رتبة القُرب ، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً ، مذكراً أم مؤنثاً ، وهو كثير جداً ، ومنه قولُ الشاعر^(١) :

وليسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وليستَ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ
وقوله والمقرونَ بالكاف دونَ اللام قليلاً يشملُ قوله المفردَ المذكور
والمؤنث ومثناهما ومجموعهما ، فمثالُ ذلك في المذكر : «هَذَا» ، قال
الشاعر^(٢) :

رَأَيْتُ بَنِي غِبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ
ومثاله في المؤنث : هَذِيكَ وَهَاتَاكَ وَهَاتِيكَ ، وقال ذو الرمة^(٣) :
قَدْ احْتَمَلْتُ مَيِّ ، فَهَاتِيكَ دَارُهَا بِهَا السُّحْمُ تَزْدِي وَالْحَمَامُ الْمُطَوَّقُ
وعلى هذا الذي تقرر يجوز : هَاتَا وَهَاتَاكَ .

وزعم ابن يَسْعُون^(٤) أن «تِي» في المؤنث لا تستعمل إلا بـ «ها» في أولها ، وبالكاف في آخرها ، فتقول في المثنى : هَذَاكَ وَهَاتِيكَ وَهَاتَانِكَ وَهَاتَيْنِكَ ، وفي الجمع : هَؤُلَاكَ وَهَؤُلَاتِكَ .

(١) هو عمران بن حطان . والبيت في ديوان شعر الخوارج ص ١٧١ - وفي ص ١٧٢ تخريج القصيدة - والنوادر ص ١٧٢ والكتاب ٣ : ٤٨٨ والكامل ص ١٠٢٢ والمقتضب ٢ : ٢٨٨ و ٤ : ٢٧٧ . المهاء : الصفاء والترفع ، والقصد واللين .

(٢) هو طرفه ، والبيت من معلقته ، وهو في شرح القصائد السبع ص ١٩٢ والحليبات ص ٢٢ والبسيط لابن العلي ١ : ١٨٨ .

(٣) البيت في ديوانه ص ٤٥٩ والتكملة ص ٢١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧٥ - ٨٧٦ . السحْم : الغريان ، جمع أُسْحَم . وتردي : تَحْجِل ، أو تسرع . والحمام المطوق : القماري .

(٤) لم يذكر هذا أثناء شرحه بيت ذي الرمة السابق في المصباح ٢ : ١/١١٤ - ١/١١٥ ولا أثناء شرحه بيت عمران بن حطان السابق أيضاً في ٢ : ١/١١٥ - ١/١١٥ ب .

وقد زعم المصنف/ في الشرح أنَّ المقرون بالكاف في التثنية والجمع [١/١٨٥:ب] لا تلحقها الهاء، فلا يُقال: هذالك ولا هؤلئك، قال^(١): «لأنَّ واحدَهما ذاك وذلك، فحُمِلَ على «ذلك» مثناه وجمعه لأنَّهما فرعا، وحُمِلَ عليهما مُثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف مبنيٌّ على زعمه أنَّ المشار ليس له إلا مرتبتان القُربى والبُعدى، وقد بيَّنا فسادَ دعواه في ذلك فيما تقدم^(٢)، والسماعُ يَرُدُّ عليه، قال^(٣):

يا ما أُمْلِحَ غِزْلاناً، شَدَنْ، لنا من هُولِيائِكَنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ
فـ «هُولِيائِكَنَّ» تصغير «هُولِيكَنَّ»، وقد زَعَمَ هو أنه لا يقال «هُولِيكَنَّ»،
وهو باطل بهذا السماع الفاشي من العرب.

فإنَّ كان اسمُ الإشارة باللام أو بما قام مقامها مما هو يستعمل في الرتبة البُعدى لم تدخل عليه «ها» التنبيه، فلا يقال: هذلك ولا هاتالك ولا هاتلك ولا هاتيلك ولا هذائلك ولا هذَيْنِكَ ولا هاتائِكَ ولا هاتَيْنِيكَ ولا هؤاللك ولا هؤالَّكَ، وملخصُه أنه لا تجامع «ها» التنبيه ما دَلَّ على الرتبة البُعدى، وتُجامع ما دَلَّ على الرتبة القُربى والوُسْطى، وهذا مما يدلُّ على أنَّ المشار إليه له ثلاثُ مراتب كما زعم النحويون. وهذا المذهب الذي ذكره المصنف عن بعض النحويين أنَّ^(٤) له مرتبتين، واختاره هو، لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن.

وعَلَّلَ المصنف^(٥) امتناعَ اجتماع الهاء واللام بأنَّ العرب كرهت كثرة

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢) تقدم في ص ١٩١ - ١٩٥.

(٣) تقدم في ص ١٩٠.

(٤) ك: من أن.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

الزوائد. وهذا تعليل ليس بجيد لأنَّ كل زائدة منهما هي لمعنى لا تدل عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تشعر بالبعُد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له.

وزعم بعض النحويين أنَّ «ها» تنبيه، وأنَّ اللام أيضاً تنبيه، فلا يجتمعان. وهذا ليس بشيء لأن اللام ليست للتنبيه، فقوله دعوى لا دليل عليها.

وقال السهيلي: «الأظهر أنَّ اللام تدلُّ على تراخٍ وبعُدٍ في المشار إليه، وأكثرُ ما تقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و«ها» تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرة لا إلى ما غاب عن بصره، فلذلك لم يجتمعا» انتهى.

وقوله وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأخواته كثيرٌ أي: وفصل «ها» للتنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بـ «أنا» وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة يكثر، فتقول: هأنذا وهأنادي وهما نحن أولاء، وهما أنتَ ذا وهما أنتَ ذي وهما أنتما ذان وهما أنتما تان وهما أنتم أولاء، وهما هُوذا وهما هيَ ذي وهما هُما ذان وهما هُما تان وهما هُم أولاء وهما هُنَّ أولاء، وقال تعالى ﴿هَآأَنْتُمْ أُولَآءِ﴾^(١)، وفي الحديث «هأنذا يا رسول الله»^(٢). / وهذه المسألة قد تكررت للمصنف في أول الفصل الثالث من باب «تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، وقَيَّدنا ما أطلقه المصنف فيها في كتاب «التكميل» من تأليفنا، وأمَعَّنَا الكلام فيها، فتطالع هناك.

وقوله وبغيرها قليل أي: وبغير «أنا» وأخواته، ومن ذلك قولُ

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٩.

(٢) أخرجه البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في كتاب العلم - الباب الثاني - ١ : ٢١، ولفظه «هأنا»، ورواية أبي حيان موافقة لرواية أحمد في مسنده ١٤ : ٣٤٣ - ٣٤٤.

الشاعر^(١):

تَعَلَّمْنَ هَا لَعْمُرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ، وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ
ومنه عند الخليل^(٢) «إي هَا اللّٰهَ ذَا»، ففصل بين «ها» للتنبيه وبين اسم
الإشارة بالقسم - وهو «لَعْمُرُ اللَّهِ» - وقوله «اللّٰهَ»، وأنشد س^(٣):

ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلت: لها هذا لها، هَا وَذَا لِيَا
أراد: وهذا لِيَا، ففصل بالواو بين «ها» و «ذَا». قال المصنف^(٤):
«ومن ذلك قول النابغة^(٥):

هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
وهذا ليس من جنس ما فصل به بين «ها» التنبيه واسم الإشارة؛ لأنَّ
«ذِي» اسم «إِنَّ»، و «عِذْرَةٍ» الخبر، فلا يمكن تركيب «ها» التنبيه و «ذِي» في
ذلك، فتقول فصل بينهما بـ «إِنَّ»؛ لأنَّك لو قلت «هذي إِنَّ عذرة» لم يكن
كلاماً، ف «ها» هنا لم تدخل على اسم الإشارة.

وقوله وقد تُعَادُ بعدَ الفصل توكيداً مثاله قوله تعالى ﴿هَاتَيْنِمْ هَاتُورَ﴾^(٦).
وهذا الذي ذكره المصنف مخالفٌ ظاهره لما قال س، قال س^(٧): «وقد
تكون هَا في هَا أنت ذَا غيرَ مقدّمة، ولكنها تكون بمنزلتها في هذا، يدُلُّك

(١) هو زهير بن أبي سُلمى. والبيت في ديوانه ص ١٨٢ والكتاب ٣: ٥٠٠، ٥٠١. تَعَلَّمْنَ:
اعلمن. واقصد بذرعك: قَدَّرْ خَطُوكَ، والذَّرْع: قَدَّرَ الخطو، ومعناه: لا تكلف نفسك ما لا
تطيق مني. وتنسلك: تدخل.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤ و ٣: ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٣) ينسب البيت إلى لبّيد، وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٦٠ والكتاب ٢: ٣٥٤. وانظر تخريجه
في سر صناعة الإعراب ص ٣٤٤. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٥) البيت في ديوانه ص ٢٨ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٥ والخزانة ٥: ٤٥٩ - ٤٦١ [٤١٣].

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٦٦.

(٧) الكتاب ٢: ٣٥٤ - ٣٥٥.

على ذلك قوله تعالى ﴿هَكَانَئِمْ هَؤُلَاءِ﴾، فلو كانت ها المقدّمة مصاحبة أوّلاء لم تُعَدَّ مع أوّلاء انتهى. ومعنى قول س أن «ها» في «ها أنت ذا» قد تتجرد للتنبيه غير مصحوبة لاسم الإشارة، فلا تكون مقدّمة على الضمير من اسم الإشارة. وقوله «ولكنها تكون بمنزلتها في هذا» أي: تدلّ على التنبيه وإن لم تكن مع اسم الإشارة، كما تدلّ عليه مع اسم الإشارة. ثم استدللّ على ذلك بما ذكر. وهو استدلال واضح. وما ذكره المصنف يدلّ على أنها قدّمت من اسم الإشارة، ثم أُعيدت معه على سبيل التوكيد، وهو مخالفٌ لظاهر كلام س.

وقوله والكاف حرفُ خطابٍ يُبيّنُ أحوالَ المخاطبِ بما بيّنها^(١) إذا كان اسماً يعني من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، فتقول: ذاك وذاك وذاكُمَا وذاكُم وذاكُنَّ، كما تقول: أَكْرَمَكَ وَأَكْرَمَكُمَا وَأَكْرَمَكُم وَأَكْرَمَكُنَّ. ولا خلاف في حرفيتها مع اسم الإشارة، ولا تُتوهم فيه الاسمية وإضافة اسم الإشارة إليها لأنّ اسم الإشارة لا يُضاف.

وقوله وقد يُغني ذلك عن ذلكم أي: يُكتفى/ بكاف الخطاب المتصل [ب/١٨٦:١] باسم الإشارة مفردةً مذكّرةً في خطاب الجمع المذكور عن إتيانك به مقروناً بميم الجمع، قال تعالى ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾^(٢) و ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَظْهَرٌ﴾^(٣)، أغنى «ذلك» عن «ذلكم». ولا تُغني الكاف المذكورة إذا كانت ضميراً عن الكاف والميم، تقول: يا رجالاً أَكْرَمَكُم زيدٌ، ولا يجوز: يا رجالاً أَكْرَمَكَ زيدٌ.

وما ذكره المصنف من أن الكاف المذكورة تغني عن الكاف والميم ليس مختصاً بإغناؤها بذلك، بل لغةً للعرب يكتفون في خطاب المثني والمجموع

(١) ك: بينها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١٢.

والمؤنث بخطاب المفرد المذكر إذا كان مع اسم الإشارة. قال الزجاجي^(١): «كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا مُوَحَّدة في الاثنين والجمع، تُترك على أصل الخطاب». وقال أبو الحسن بن الباذش: «إفراد الكاف إذا خوطب به جماعة كقوله عز وجل ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾^(٢) و ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾^(٣) له تأويلان: أحدهما أن يُقْبَلَ بالخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم. أو تُخاطَب الجماعة كلها، ويُقَدَّر لها اسمٌ مفرد من أسماء الجموع، يقع على الجماعة، تقديره: ذلك يوعظ به يا فريق يا جمع، وما أشبه ذلك من الأسماء المفردة المسمَّى بها الجمع. وقد يجوز في هذا الوجه الإفراد والتأنيث على تأويل الفئة والفرقة» انتهى.

وقال المصنف في الشرح^(٤): «ولم يُغْنِ أَنْتَ عن أنتم، وذلك أَنَّ الذال والألف قد يُستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾^(٥) و ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٦)، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾^(٧)، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يُستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم» انتهى. وهذا تفريعٌ على مذهب جمهور النحويين أَنَّ التاء للخطاب، وليست ضميراً.

وقوله وربما استغني عن الميم بإشباع ضَمَّة الكاف أنشد بعض الكوفيين^(٨):

-
- (١) الجمل ص ٢٦٩.
 - (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.
 - (٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.
 - (٤) شرح التسهيل ١: ٢٤٦.
 - (٥) سورة ص، الآية: ٥٣.
 - (٦) سورة القصص، الآية: ١٥.
 - (٧) سورة فاطر، الآية: ١٢.
 - (٨) الرجز في شرح التسهيل ١: ٢٤٦. الثوك: الحمق.

وَأِنَّمَا الْهَالِكُ ثُمَّ التَّالِيُ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسَالِكُ
كَيْفَ يَكُونُ التُّوكُّ إِلَّا ذَلِكَ

قال المصنف^(١): «أراد: ذلكم، فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع» انتهى. ولا دليل في هذا على ما ادَّعاه المصنف، بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية؛ لأن القوافي قبله مرفوعة، فاحتاج أن غَيَّرَ حركة الكاف التي هي الفتحة إلى الضمة، وقد جاء ذلك في كلامهم، قال^(٢):

سَأْتَرُكَ مَنَزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ، فَأَسْتَرِيحَا

[١/١٨٧: ١] / غَيَّرَ الحركة لأجل القافية من الضمة إلى الفتحة، وهو ضرورة. وكان التغيير في هذا أَوْجَهَ لأنها حركة بناء لم يَقْتَضِهَا عامل؛ بخلاف «فَأَسْتَرِيحَا»، فَإِنَّ الضمة حركة إعراب، يَقْتَضِيهَا العامل، ومع ذلك فقد غُيِّرَتْ إلى الفتحة.

ص: وَتَتَّصِلُ بِـ «أَرَأَيْتَ» مُوَافَقَةً أَخْبَرَنِي هَذِهِ الْكَافُ مُغْنِيًا لِحَاقِ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ بِهَا عَنْ لِحَاقِهَا بِالنَّاءِ. وَلَيْسَ الْإِسْنَادُ^(٣) مُزَالًا عَنِ النَّاءِ، خِلَافًا لِلْفِرَاءِ. وَتَتَّصِلُ أَيْضًا بِـ «حَيْهَلٍ» وَ «النَّجَاءِ» وَ «رُؤَيْدٍ» أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ. وَرَبِمَا اتَّصَلَتْ بِـ «بَلَى» وَ «أَبْصُرْ» وَ «كَلَّا» وَ «لَيْسَ» وَ «نَعَمْ» وَ «بُشْرَ» وَ «حَسِبْتُ».

ش: «رَأَيْتُ» هَذِهِ هِيَ الْعِلْمِيَّةُ دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، فَهِيَ تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَصْلِ مَوْضُوعِهَا هَذَا جَازَ أَنْ تَتَّصِلَ بِهَا الْكَافُ ضَمِيرًا مَنْصُوبًا، وَيُطَابِقُ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ فِي إِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَكَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَمَا بَعْدَهُ مَفْعُولُ ثَانٍ،

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤٦.

(٢) هو المغيرة بن حَبَاء. والبيت في الكتاب ٣: ٣٩، ٩٢ والمقتضب ٢: ٢٤ والمحتسب ١: ١٩٧ والخزانة ٨: ٥٢٢ - ٥٢٤ [٦٦٢]. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ١: ٤٢٧

وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧.

(٣) زيد هنا في ك، ف، شرح التسهيل: إليها.

وتعدى الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المتصل إلى ضميره المنصوب المتصل لأنَّ ذلك جائز في باب «ظننت» وأخواتها، فتقول: أَرَأَيْتَكَ منطلقاً، كما تقول: أَعْلَمْتُكَ ذاهباً، أي: أَعْلَمْتُ نَفْسَكَ، وأَرَأَيْتَكَ ذاهبَةً، وأَرَأَيْتُمَاكما ذاهبين، وأَرَأَيْتُمُوكم ذاهبين، وأَرَأَيْتُكَ^(١) ذاهباً.

وإنَّ ضُمْنْتَ «أَرَأَيْتَ» معنى «أَخْبِرْنِي»، فصارت لا تدل على الاستفهام، ولا تقتضي جواباً، فيجوز أن تتصل بها كاف الخطاب. وفي المسألة إذ ذاك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب البصريين^(٢)، وهو أن الفاعل بهذا الفعل هو التاء، وهذا معنى قول المصنف «وليس الإسناد مزالاً عن التاء»، ويبقى هذا الفاعل مفرداً مذكراً، ودائماً، وتظهر علامات الفروع في كاف الخطاب، فتقول: أَرَأَيْتَكَ وأَرَأَيْتِكَ وأَرَأَيْتُكُمْ وأَرَأَيْتُكُنَّ. وليس لحرف الخطاب موضع من الإعراب؛ لأنها حروف تمحضت للخطاب كما تمحضت في «ذلك» وفروعه.

والمذهب الثاني: مذهب الفراء^(٣)، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله «خلافاً للفراء»، وذلك أنَّ الفراء ذهب إلى أنَّ التاء حرف خطاب، وليست اسماً، كما نذهب نحن إليه في التاء في «أنت»، وأن الكاف هي الفاعل، فالفعل مسند إليها، وذلك أنَّ التاء لما تجردت للخطاب، وأُفردت له، لم يَجْزُ أن تكون مرفوعة لإفرادها، لأنَّ التاء إذا كانت ضميراً لم تفرد مذكراً لمثنى ومجموع ومؤنث، بل تُطابق ما كانت ضميراً له، فدل ذلك على سلب الاسمية منها، ولمَّا ظهرت المطابقة في الكاف أدعينا أنَّها هي المسند إليها الفعل على جهة الفاعلية، ولمَّا لم يُمكن أن تُطابق بضمير الرفع لِقَلَقَ

(١) ح: وأرأيتكن.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٥ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٤ - ٢٧٥ والمقتضب ٣: ٢٧٧

والعسكريات ص ١٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣١١ - ٣١٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٣٣ وشرح التسهيل ١: ٢٤٧.

اللفظ، فكان يقال: أَرَأَيْتُمْ، ولا أَرَأَيْتُمَا، استُعيِرَ ضميرُ غيرِ الرفعِ لذلك، فكان هو الفاعل.

[١٨٧: ١ ب] / وقد ردَّ أبو علي مذهب الفراء في مسائله العسكرية، فقال^(١): «الذي يُفسد قول من قال إنها رفع أنَّ التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، فيمتنع إذاً أن تكون الكاف مرفوعة لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف، فهذا القول بعيد جداً» انتهى. ولا يلزم ما قال أبو علي الفراء لأنَّ الفراء لا يذهب إلى أنَّ التاء هي الفاعلة، بل التاء عنده حرف خطاب، فلا يلزم على مذهبه أن يكون فاعلان لفعل واحد كما ذكر.

وقد ردَّ المصنّف في الشرح^(٢) على الفراء بأن «التاء لا يُستغنى عنها، والكاف يُستغنى عنها، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يُستغنى عنه، ولأنَّ التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يُعدَّل عما ثبت لهما دون دليل».

والمذهب الثالث: قول بعضهم إنَّ الكاف لها موضع من الإعراب، وهو النصب^(٣)، وفي محفوظي أنه مذهب الكسائي.

ورُدَّ هذا المذهب^(٤) بأنها لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما «رأيت»، والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني، وأنت إذا قلت: أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل، و«أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ»^(٥) استحال أن يكون المخاطب غائباً، فلا تكون إذاً المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه علمت أنه لا موضع له من الإعراب، وأن

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٤٧.

(٣) المسائل العسكرية ص ١٣٨ من غير نسبة.

(٤) الرد في المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٢.

«زيداً» هو المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

وقال أبو علي^(١): «فإن قلت: لِمَ لا يكون «أَرَأَيْتَكَ» من قَبيل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فيكون الأول ليس الثاني؟

قيل: ليس من تلك الأفعال، ولو كان منها لجاز أن تعديها إلى الثلاثة في غير هذا الموضع، وامتناعه من ذلك فيما عدا هذا يُفسد هذا الاعتراض» انتهى ملخصاً.

ولـ «أَرَأَيْتَ» بمعنى «أَخْبِرْنِي» أحكام تُذكرُ إن شاء الله في «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

وقوله وَتَصِلُ أيضاً بـ «حَيْهَلْ» و «النَّجَاء» و «رُوَيْدَ» تقول حَيْهَلَك بمعنى: ائْتِ، والنَّجَاءُ بمعنى: أَسْرِعْ، ورُوَيْدُكَ بمعنى: أَمْهِلْ.

وقوله أسماء أفعالٍ احترازٌ من أن يكون «النَّجَاء» مصدرًا لا يُراد به اسمُ فعل، ومن أن يكون «رُوَيْدَ» لا يُراد به اسمُ الفعل، وقد ذَكَرْتُ أقسامه مُستوفاةً في «باب أسماء الأفعال والأصوات».

وقوله وَرُبَّمَا اتَّصَلْتُ بِبَلَى وَأَبْصُرُ وَكَلًّا وَلَيْسَ وَنِعْمَ وَبَشَ وَحَسِبْتُ اتصالها بهذه الكلمات قليلٌ جداً، مثال ذلك: بَلَكَ، وَأَبْصَرَكَ زَيْدًا، تريد: أَبْصُرْ زَيْدًا، وَكَلَّاكَ، وَلَيْسَكَ زَيْدٌ قائماً، قال الشاعر^(٢):

أَلَسْتُكَ جَاعِلِي كَابْنِي جُعِيلٍ

وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبَشَكَ الرَّجُلُ/ عمروٌ، وَحَسِبْتَكَ عمراً منطلقاً، [١/١٨٨: ١] قال المصنف^(٣): «وأَنشد أبو علي رحمه الله^(٤):

(١) المسائل العسكرية ص ١٣٩.

(٢) هو الحطيئة. وعجز البيت: هَذَاكَ اللهُ، أَوْ كَبَنِي جَنَابٍ. وهو في ديوانه ص ٢٠٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨.

(٤) صدر البيت: لسان السوء تهديها إليها. وهو في المذكر والمؤنث للفراء ص ١٣ ولاين الأنباري ص ٢٩٤ وشرح التسهيل ١: ٢٤٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٧٤ وشرح أبيات=

وَحِثْتُ، وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

وأجاز أن تكون الكاف فيه حرف خطاب. وهو غريب. وَحَمَلَهُ عَلَى ذلك وجودُ «أَنْ» بعدها، فإنه إِنْ لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبارُ بـ «أَنْ» والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه في موضع يُخبر عنه فيه بمصدر صريح، نحو: زَيْدٌ رَضًا، فكيفَ في موضع بخلاف ذلك؟ انتهى. فعلى هذا إذا كانت الكاف حرفَ خطاب تكون «أَنْ» الناصبةُ وما بعدها سَدَّتْ مسدَّ مفعولي «حَسِبْتُ»، كقراءة من قرأ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١) في قراءة من نصب «تكون».

ويحتمل البيت تخريجاً آخر، وهو أن تكون الكاف ضميراً مفعولاً أول، و «أَنْ» زائدة، و «تَحِينُ» في موضع المفعول الثاني، فلا تكون «أَنْ» مصدرية. وهذا على مذهب الأخفش^(٢) في إجازته أَنْ «أَنْ» الزائدة تنصب، وقد ذكرنا ذلك في «باب إعراب الفعل وعوامله».

ص: وقد ينوب ذو البُعْد عن ذي القُرْب لعظمة المُشير أو المشار إليه، وذو القُرْب عن ذي البُعْد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشاراً بهما إلى ما ولياه، وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجميع.

ش: قال المصنف في الشرح^(٣): «من نيابه [ذو البُعْد عن]^(٤) ذي القُرْب لعظمة المُشير قوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾^(٥)، ولعظمة

= المغني ٤: ١٤٦ - ١٤٨ [٢٩٩].

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١. وقد قرأ بنصب «تكون» ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر، وقرأ بقية السبعة برفعه. السبعة ص ٢٤٧. وانظر الحجة للقراء السبعة ٣: ٢٤٦ - ٢٥١.

(٢) معاني القرآن ص ١٨٠، ٣٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) ذي البعد عن: تنمة من شرح المصنف.

(٥) سورة طه، الآية: ١٧.

المشار إليه ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾^(١)، و ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾^(٢) بعد أن أشارت إليه النسوة بـ «هذا» إذ قلن ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) والمجلس واحد، إلا أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً.

ومثال حكاية الحال ﴿كَلَّا نُمَدِّدُهُنَّوَلَا وَهَنُوَلَا مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾^(٤)، ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِهُ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾^(٥).

ومثال التعاقب قوله متصلاً بقصة عيسى - على نبينا وعليه السلام - ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ﴾^(٦)، ثم قال ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾^(٧)، ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٨)، ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾^(٩)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾^(١٠)، ﴿إِنَّ فِي هَذَا بَلَلْنَاهُ﴾^(١١) انتهى ملخصاً.

وما ذهب إليه المصنف من أنهما قد يتعاقبان، فيكون «ذلك» للحاضر بمعنى «هذا»، هو مذهب الجرجاني وطائفة^(١٢)، واحتجوا بقول الشاعر^(١٣):

(١) سورة الشورى، الآية: ١٠.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٢٠.

(٥) سورة القصص، الآية: ١٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٥٨.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ٦٢.

(٨) سورة الزمر، الآية: ٣٤ وبعده ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(٩) سورة ص، الآية: ٥٣. والآية التي قبلها ﴿وَعِنْدَهُ قِصْرُ الطُّرُقِ أَزْأَبُ﴾.

(١٠) سورة الزمر، الآية: ٢١.

(١١) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٦.

(١٢) كآبي عبيدة في مجاز القرآن ١: ٢٨ - ٢٩ والأخفش والزجاج كما في معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٦ - ٦٧ والفارسي في البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٢ وعكرمة كما في القرطبي ١: ١١٠ - ١١١.

(١٣) هو خُفاف بن نَدْبَة الصحابي. وصدر البيت. أقول له والرمحُ يَأْطُرُ متنه. وهو في الكامل ص ١١٥٠، ١٤٢٢ والشعر والشعراء ص ٣٤٢ والزاهر ص ٣٤٨ والاشتقاق ص ٣٠٩ =

تَأْمَلْ خُفَافًا، إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

أي: أنا هذا.

قال السهيلي: وهذا باطل لأن الشاعر إنما أراد: ذلك الذي كنت تُحَدِّثُ عنه وتَسْمَعُ به هو أنا^(١)، وإنما حَدَّاهُم إلى هذا قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) معناه عندهم: هذا الكتاب؛ ألا تراه قال في آية أخرى ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣)، فقد صار «هذا» و «ذلك» بمعنى واحد. [ب/١٨٨: ١] فيقال لهم: لا سواء؛ لأن الإشارة في/ قوله ﴿الْمَ ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٤) إلى ما حصل بحضرتنا، وانفصل عن حضرة الربوبية بالتزليل، فصار مكتوباً بالحروف مقروءاً بالألسنة، وصار معنى الكلام: ذلك الكتاب الذي عندك يا محمد، وإنما يقول المتكلم «هذا» لما عنده، و «ذلك» لما عند المخاطب أو عند غيره، وقوله ﴿الْمَ﴾ لحروف التهجي، والتهجي وتقطيع الحروف وكتب القرآن بها حرفاً بعد حرف واللفظ بها إنما هو في حَقًّا، وحين لم يذكر الحروف المقطعة قال ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ لأنه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة، وهو عندنا متلوًا ومكتوباً على ما يليق به، فاقتضت البلاغة والإعجاز فصلاً بين المقامين وتفرقة بين الإشارتين انتهى كلامه.

وقوله وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين والجمع^(٥) من العرب مَنْ يجعل اسم الإشارة المثنى والمجموع والمؤنث كما يكون للواحد المذكور،

= والإنصاف ص ٧٢٠ والبسيط لابن العليج ١: ١٨٣ وحواشيه والخزانة ٥: ٤٣٨ - ٤٥٠ [الشاهد ٤١١] ياطر: يثني ويعطف.

- (١) هذا تقدير المبرد في الكامل ص ١١٥٠.
- (٢) سورة البقرة، الآية: ٢. وانظر المصادر المذكورة في الرقم الذي كُتب عند قوله «وطائفة».
- (٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.
- (٤) سورة البقرة، الآية ١ - ٢.
- (٥) كذا! وقد سبق في الفص قوله «والى الجميع»، وهما بمعنى واحد.

ومَثَّلُوا^(١) ما يقع من ذلك لللاثنين بقوله تعالى ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٢) أي: بينَ الفارِضِ والبَكرِ، وقولِ الشاعر^(٣):

إِنَّ الرَّشَادَ وَإِنَّ الْغَيَّ فِي قَرْنٍ بَكْلٌ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ
وقول الآخر^(٤):

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
أي: وَكِلَا ذَيْنِكَ، أي: الخير والشر.

ومَثَّلُوا الإشارة بما يكون للواحد إلى الجمع بقول لبید^(٥):

ولقد سَمْتُ من الحَيَاةِ وطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟
ومثله قولُ مِسْكِينِ الدارمي^(٦):

وَبَيْنَا الْفَتَى يَرْجُو أُمُوراً كَثِيرَةً أَتَى قَدَرٌ مِنْ دُونِ ذَاكَ مُتَاحٌ
أي: مِنْ دُونِ أَوْلَئِكَ الْأُمُورِ.

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٥ والبغداديات ص ٢٠٢ والمسائل المتنورة ص ٢٢٠ وأما ابن الشجري ١: ١٣٥ و ٢: ٤٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١٨ وشرح ألفية ابن معط ص ١٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

(٣) هو أبو قلابة الهذلي أو سويد بن عامر المصطلق. انظر شرح أشعار الهذليين ص ٧١٣ وحماسة البحتري ص ٩٢ وأما المرتضى ١: ٣٦٨ والعقد الفريد ٦: ١٠٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩ والخزانة ٤: ١١٣. القرن: الحبل يُقَرَّنُ به ما بين الجمل الصعب والجمل الذلول حتى يَذَلَّ. والجديدان: الليل والنهار.

(٤) هو عبدالله بن الزُّبَيْرِ. والبيت في شعره ص ٤١ - وفي تخريجه - والسيرة النبوية ٢: ١٣٦ وشرح المفصل ٣: ٢ والمقرب ١: ٢١١ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٥١ - ٢٥٧ [٣٣٣].

وانظر ديوان حسان بن ثابت ص ٣٠١ بتحقيق البرقوقي. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره. والقبل: ما يقبل عليه، والمحجة الواضحة.

(٥) ديوانه ص ٤٦ [دار صادر] والمحتسب ١: ١٨٩ وشرح التسهيل ١: ٢٤٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٥٠. وليس في ديوانه الذي جمعه عبدالله الجبوري وخليل العطية.

ويحتمل أن يكون «ذاك» في هذا البيت عائداً على مفرد، وهو المصدر المفهوم من «يرجو» أي: من دون ذاك الرجاء.

ص: ويشار إلى المكان بـ «هنا» لازم الظرفية أو شبهها، مُعطى ما لـ «ذا» من مُصاحبة وتجرّد. وكـ «هنالك» «ثمّ» و«هنا» بفتح الهاء وكسرهما، وقد يقال «هنتّ» موضع «هنا»، وقد تصحبها الكاف، وقد يُراد بـ «هناك» و«هنالك» و«هنا» الزمان.

ش: «هنا» لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ. ومعنى قوله «أو شبهها» هو جرّها ببعض حروف الجر، نحو مِنْ وإلى، قال^(١):

قد أَقْبَلْتُ مِنْ أَمْكِنِهِ مِنْ ههنا وَمِنْ هُنْه

وتقول: تعالَ إلى هنا. ولما كانت أسماء الإشارة السابق ذكرها لا تختص، بل يُشار/ بها إلى المعاني وإلى الأجرام وإلى غير ذلك ذكر هنا ما يختص ببعض الأشياء، فذكر «هنا» وأنها تكون إشارة للمكان.

وقوله مُعطى ما لـ «ذا» من مُصاحبة وتجرّد أي: من مُصاحبة لـ «ها» التنبيه وكاف الخطاب، وتجرّد منهما، فتقول في الإشارة إلى المكان القريب: هنا، وإلى الوسط: هناك، وإلى البعيد: هنالك. وتدخل الهاء في القرب والوسط، فتقول: ههنا وههناك كما قلت: هذا وهذا، ولا تقول: ههناك كما لا تقول: ههذلك.

وقوله وكـ «هنالك» «ثمّ» أي: أنها ظرفُ مكان يُشارُ بها للبعد منه، وتلتزم ظرفيته، وتجرّد بـ «مِنْ» وبـ «إلى»، فتقول: مِنْ ثمّ، وإلى ثمّ، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾^(٢).

(١) الرجز في سر صناعة الإعراب ص ١٦٣ - وفيه تخريجه - ٥٥٥.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٢٠.

ولا يجوز أن تعرب (ثُمَّ) في الآية مفعولاً به^(١)، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم، لأن «ثُمَّ» ظرفٌ لا يُتصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول «رَأَيْتَ» محذوف إما اختصاراً، فيكون التقدير: وإذا رأيتَ ثُمَّ الموعودَ به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعت رؤيتُك في ذلك المكان وقعت على نعيم ومُلْكٍ كبير.

وقوله وَهَنَّا بفتح الهاء وكسرهما يعني: وتشديد النون، وحكمها حكم هنالك أنه يشار بها إلى المكان البعيد، قال الشاعر^(٢):

كَأَنَّ وَرْسًا خَالَطَ الْيُرْنَ خَالَطَهُ مِنْ هَهْنَا وَهَنَّا
وقال أعرابيٌّ من بني أسد^(٣):

فَلَمَّا صَارَ نَصْفُ اللَّيْلِ هَنَّا وَهَنَّا نَصْفُهُ قَسَمَ السَّوِيَّ
دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ بَلَيَّيْهِ أَشَمَّ شَمَزْدَلِيَّ
وقوله وقد يقال هَنَّتْ موضع هَنَّا قال الشاعر^(٤):

وَذَكَرْهَا هَنَّتْ، وَلَاتَ هَنَّتِ

أراد: هَنَّا، وَلَاتَ هَنَّا، هكذا قال المصنف في الشرح^(٥).

وقوله وقد تَصَحَّبَهَا الكاف فتقول: هَنَّاكَ وَهَنَّاكَ.

(١) كذا! وقال في تذكرة النحاة ص ٤٧٨: «والصحيح أن ثُمَّ هو المفعول لرأيت». وقد ذهب إليه الأخفش، وهو أحد قولي الفراء. إعراب القرآن للنحاس ٥: ١٠٣. وانظر معاني القرآن للفراء ٣: ٢١٨.

(٢) البيتان في شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

(٣) البيت الثاني في الصحاح واللسان (لبي).

(٤) هو العجاج. والبيت في ديوانه ص ٤٢٣ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ وشرح التسهيل ١: ٢٥٠ واللسان (هنا). ذكرها: أي ذكر الحياة. وبعده في اللسان: «أي: ليس ذا موضع ذلك ولا حيته.»

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٠.

وقوله وقد يُراد بهُناك إلى آخره. من الإشارة بهُناك إلى الزمان قوله تعالى ﴿هَٰذَا لَكُمْ آيَاتُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) أي: في ذلك الزمان ابتلي المؤمنون، وقبله ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٢) الآية. وقال الأفوه^(٣):

وإذا الأمور تعاضمت وتشابهت
فهناك يعترفون أين المفزعُ
وقال الآخر^(٤):

تلكم على أن أمنح الوردَ لِقحةً وما تستوي والوردَ ساعةً تَفزعُ
إذا هي قامت حاسراً مُشمِعةً نخيبَ الفؤاد، رأسها ما يُقنعُ
وقمتُ إليه باللجام مُيسراً هنالك يعجزيني الذي كُنْتُ أصنعُ

/ بهذه استدلل المصنف على أنَّ «هنالك» و «هناك» قد يُشار بهما إلى الزمان [١٨٩: ١ ب]

ولا حجة في ذلك لأنه يحتمل أن يُشار بهما إلى المكان؛ لأن الزمان يدل على المكان، فكأنه قال: في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتلي المؤمنون. وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية.

وقوله وهنّا مثالُ الإشارة بـ «هنّا» للزمان قول الشاعر^(٥):

(١) سورة الأحزاب، الآية: ١١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١٠.

(٣) هو الأفوه الأودي، واسمه صلاة بن عمرو. البيت في ديوانه ص ١٩ ضمن الطرائف الأدبية وشرح الحماسة للأعلم ص ٣٩٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٢٨. تشابهت: اختلطت واشتكلت. والمفزع: الملجأ.

(٤) هو الأعرج المعني كما في الحماسة ١: ٢٠٤ [١١٩] وشرحها للأعلم ص ٤٠٦. والثاني والثالث في شرح التسهيل ١: ٢٥١. الورد: يعني فرسه. واللقحة: الحديثة التاج من الإبل. والمشمِعة: السريعة في هربها. والنخيب: الفرعة. والميسر: المهيب للشيء المعد له.

(٥) هو شبيب بن جعيل التغلبي، أو حنجل بن نضلة. والبيت في الشعر والشعراء ص ٩٦ =

حَنَّتْ نَوَارَ، وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبدا الذي كانت نَوَارِ أَجَنَّتِ

فـ «هَنَّا» عند المصنف إشارة إلى وقت، وانتصب على الظرفية، و «حَنَّتْ» في موضع رفع بالابتداء، وخبره في الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر، والتقدير: ولا حَنَان في هذا الوقت.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١) إلى أنَّ «لات» تعمل في اسم الزمان معرفةً ونكرة، فمن إعمالها فيه معرفة قولُ الأعشى^(٢):

لَاتَ هَنَّا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

فـ «هَنَّا» اسم زمان هنا مرفوع بـ «لات»، و «ذكري جُبَيْرَةَ» في موضع نصب على أنه خبر «لات»، والتقدير: لَاتَ هَنَّا حِينَ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ، أي: لَاتَ هذا الحينُ حِينَ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ.

وذهب بعض النحويين^(٣) إلى أنَّ «هَنَّا» ظرف مكان بمعنى هُنَا، وذكري: مبتدأ، وخبره في ظرف المكان قبله، والجملة من المبتدأ والخبر منفية بـ «لا»، و «هَنَّا» تكون ظرف مكان وظرف زمان.

ونقل المصنف في الشرح^(٤) أن بعض المتأخرين^(٥) زعم أن «هَنَّا» في

= وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٥ والبصريات ص ٧٥٦ والشرازيات ص ٥٣٩ والمؤتلف والمختلف ص ١١٥ وشرح التسهيل ١: ٢٥١ وتخليص الشواهد ص ١٣٠ والمقاصد النحوية ١: ٤١٨ - ٤٢١ والخزانة ٤: ١٩٥ - ٢٠٣ [٢٨٣] وشرح أبيات المغني ٧: ٢٤٧ - ٢٤٨ [٨٢٧].

(١) المقرب ١: ١٠٥.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٣ والبصريات ص ٧٥٤ والشرازيات ص ٣٤٠، ٥٣٩ وتهذيب اللغة ٥: ٣٧٦ والخصائص ٢: ٤٧٤ والمحاسب ٢: ٣٩ وشرح المفصل ٣: ١٧ والمقرب ١: ١٠٥.

(٣) الشيرازيات ص ٥٣٩، ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٥١.

(٥) هو الفارسي كما في الشيرازيات ص ٥٤١ - ٥٤٢.

قوله «ولات هَئَا حَتَّت» اسم «لات»، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حَتَّت، أي: وقت حَنَانٍ. وقال في الشرح^(١) راداً عليه: «هذا الاستعمال مخالفٌ لاستعمال لات ولا استعمال هَئَا، أما استعمال لات فإنَّ اسمها لا يكون إلا الحين محذوفاً كقوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) أي: ليس الحين حين مناصٍ، وهَئَا بخلاف ذلك، فلا تكون اسم لات. وأمَّا استعمال هَئَا فإنها مُلتَزَمٌ فيها الظرفية، ولا تُفارقها إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها، وارتفاعها على أن تكون اسم لات مخرجٌ لها عما استقرَّ فيها من الظرفية، فلا يصح» انتهى.

وما ذهب إليه من أنَّ اسم «لات» لا يكون إلا الحين محذوفاً واستدلَّه بالآية فليس كما ذكر؛ ألا ترى أن س^(٣) حكى أنها ترفع الحين مثبتاً، ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤) بالرفع.

وأمَّا قوله «إِنَّ هَئَا مُلتَزَمٌ فيها الظرفية» فهذا ابن عصفور^(٥) يُخالفه في ذلك، ويزعم أنَّ «لات» تعمل في اسم الزمان معرفة ونكرة، وجعل «هَئَا» اسم «لات». وهذا كله مبنًى على أنَّ «لات» تعمل، وأنها إذا عملت فتعمل عمل «ليس»، وهذا فيه خلاف، وقد أَمَعْنَا الكلام في ذلك في «فصل ما» عقب «باب كان».

[١/١٩٠:١] /ص: وبُني اسم الإشارة لتُضمَّن معناها، أو لِشَبِّهِ الحرف وضعاً وافتقاراً.

ش: الإشارة معنى من المعاني التي عبَّرَ عنها بالحروف كالاستفتاح

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) سورة ص، الآية: ٣.

(٣) الكتاب ١: ٥٨.

(٤) هو عيسى بن عمر كما في مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩. وانظر البحر المحيط ٧:

٣٦٨ - ٣٦٧.

(٥) تقدم قريباً.

والتنبيه والترجي والتشبيه والنفي وغير ذلك من المعاني، فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، لكنَّ العرب لم تَضَع لها حرفاً يدل عليها، فلما تَضَمَّن اسمُ الإشارة معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يُوَضَّع بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى الحرف المتوَهَّم، كما بُنِيَ أسماءُ الشرط وأسماءُ الاستفهام لَمَّا تَضَمَّنَتْ معنى حرفِ الشرط وحرفِ الاستفهام. قال المصنف^(١): «وهذا السبب يقتضي بناء كلِّ اسم إشارة، لكنَّ عارضه في ذَيْنِ وتَيْنِ شَبَهُهُمَا بِمُثْنِيَّاتِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، فَأَعْرَبَا» انتهى. وذانٍ، وتانٍ عند المحققين صيغٌ تشية لا تشية حقيقة، وقد تقدم لنا تبين^(٢) ذلك.

وأما شَبَهُ الحرف وضعاً فهو ما وضع منها على حرفين نحو «ذا» و«ذي» وأشبهت الحروف بذلك، فَبُنِيَ، وَحُمِلَت البواقي عليها لأنها فروع لها أو كالفروع، نحو «هنا» وأخواتها، فإنها ليست فروعاً لـ «ذا» و«ذي»، لكنها كالفروع إذ قد يُسْتَغْنَى عنها بـ «ذا» و«ذي».

وأما شَبَهُ الحرف افتقاراً فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة في إبانة مُسَمَّاهُ إِلَى مُوَاجَهَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِمَّا يَنْتَزِلُ مِنْهُ مَنْزِلَةُ الصَّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ، وَهَذَا سَبَبٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

وأما س^(٣) فاعتلَّ لبنائها بشدة توغلها في الإبهام، فأشبهت الحروف؛ ألا ترى أن «مِنْ» تبعيضٌ على الإطلاق، وأيُّ شيء أردتَ تبعيضه أتيت بـ «مِنْ»، كما أن «ذا» يُشارُ به إلى كل موجود، لا يختصُّ بوجوداً دون آخر.

واعتلَّ ابنُ الطراوة لبنائها بعدم التقارُّ على مُسَمَّاهَا؛ ألا ترى أنَّ «ذا» لا يقع إلا في حال الإشارة، ولا يلزم لزوم «زيد» و«عمرو» الذي ليس موضوعاً

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص ٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٢٨٠ - ٢٨١ والتعليقة للفارسي ٣: ٩٠ - ٩١.

لمعنى، فيزول بزواله.

ورُدَّ عليه بأنه يلزمه أن تُبنى الصفات أجمع؛ لأن ضارباً لا يكون
مطلقاً على من اتَّصف به إلا ما دام موصوفاً به موجوداً فيه ذلك الوصف.
وأما مَنْ عَلَّلَ بالافتقارِ لمشارٍ فليس بشيءٍ لأنه مُسمَّاهَا، وكلُّ اسمٍ مُفتَقِرٌ إلى
مُسمَّاه.

* * *

ص : بابُ المُعرِّف بالأداة

وهي «أل» لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه. وقد تخلفها «أم». وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه.

ش : ذكر المصنف^(١) في أداة التعريف مذهب ثلاثة :

أحدها : أنَّ الأداة هي اللام وحدها. ونسب^(٢) ذلك للمتأخرين، وأنَّ مَنْ عَبَّرَ عنها بالألف واللام فهو تاركٌ لِمَا هو أولى، وكذا المُعَبِّر عنها بـ «أل»، حتى أن ابن جني قال^(٣) : «ذكر^(٤) عن الخليل أنه كان يُسميها أل، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في قَدَّ القاف والبدال».

/ المذهب الثاني : ما ذكر المصنف أن الخليل^(٥) ذهب إليه، وهو أنَّ [١٩٠:ب] الأداة حرف وُضِع ثنائياً، والهمزة فيه همزة قطع كهزمة أم وأو وأن.

المذهب الثالث : ما ذكر أنَّ س - رحمه الله - ذهب إليه، وهو أنها ثنائية

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) أي المصنف. شرح التسهيل ١ : ٢٥٣. ونسبه في شرح الكافية الشافية ص ٣١٩ لسيبويه. ونسبه الزجاجي في كتاب اللامات ص ٢١ إلى غير الخليل من البصريين والكوفيين. ونسبه ابن العلق في البسيط ١ : ٣٠٢ إلى المحققين. وانظر المقتضب ١ : ٨٣، ٢٥٣ : ٢ : ٩٠، ٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٢ - ٣٤٩ والمنصف ١ : ٧٩ واللامات للهروي ص ١١٨ وشرح المفصل ٩ : ١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

(٤) لعله يعني سيبويه. انظر الكتاب ٣ : ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) الكتاب ٣ : ٣٢٤، ٣٢٥ وانظر ٤ : ١٤٨ واللامات للزجاجي ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣.

الوضع، وقد عدّها س^(١) في ثنائي الوضع في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» إلا أنّ الهمزة همزة وصل مُعْتَدًا بها في الوضع كهمزة اسْتَمَعَ ونحوه، فلا يُعَدُّ «اسْتَمَعَ» رباعياً بحيث يُضم أول مضارعه كالرباعي لأنهم اعتدّوا بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة. وكذا لا تُعَدُّ أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأنّ همزتها همزة وصل زائدة. انتهى ملخصاً من كلامه في حكاية هذه المذاهب.

وعلى ذلك فيكون المذهب الأول الذي فيه أن اللام وحدها هي الأداة، لا تكون الأداة بنيت على همزة الوصل، فيتحد هذا المذهب ومذهب س، وإنما يكون الموضوع اللام وحدها، ثم إنه لمّا لم يُمكن النطق بالساكن اجتلبت همزة الوصل. فعلى هذا يتصور كون المذاهب ثلاثة. وثمرة الخلاف تظهر إذا قلت «قام القوم»، هل كان ثمّ همزة وصل، فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أو لم يكن ثمّ همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لأنّ ما قبل اللام متحرك.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن المذاهب في الأداة ثلاثة - كما أوضحنا - خالف أصحابنا في ذلك، فذكروا فيها مذهبين:

أحدهما: مذهب جميع النحويين^(٢) إلا ابن كيسان، وهو أنّ الحرف المعروف إنما هو اللام، وأما الألف فهمزة وصل جيء بها وُصلةً للساكن، فكان ينبغي أن تُكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونذكر علة فتحها.

المذهب الثاني: مذهب ابن كيسان^(٣)، وهي أنها كلمة ثنائية الوضع بمنزلة قَدْ وهَلْ، والهمزة همزة قطع. وهذا المذهب هو الذي نقله المصنف

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٢) انظر المصادر المذكورة في الحاشية الثانية من هذا الباب.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب. وقد قال ابن كيسان في كتابه «الموقفي» ص ١١٨: «والألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل».

عن الخليل .

ونحن نذكر ما في كتاب س عن الخليل وعن س في ذلك، فنقول: قال س في «هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد» ما نصه^(١): «وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ الألف واللام اللتين يُعرَّفون بهما^(٢) حرف واحد كَقَدْ، وأنَّ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أزيد؟ ولكنَّ الألف كَألف أيم في: أيم الله، وهي موصولة».

ثم قال س^(٣): «وقالوا في الاستفهام: أَلرجل؟ شبهه أيضاً بألف أَحْمَر كراهة أن يكون كالخبر، فيلتبس. فهذا قول الخليل، وأيمُ الله كذلك، فقد يُشَبَّه الشيءُ بالشيء في موضع، ويخالفه في أكثر ذلك».

وقال س^(٤) أيضاً: «وقال الخليل - رحمه الله - ومما يدُلُّ على أنَّ أَل مفصولة من الرجل، ولم يُنَّ عليها، وأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة قَدْ، قولُ الشاعر^(٥):

/ دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَلِّ الشَّخْمِ، إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بَجَلِّ [١/١٩١:١]

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قَدِي، ثم يقول: قد فَعَلَ، ولا يُفعل مثلُ هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة. ويقول الرجل: أَلِي، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قَدْ وَسَوْفَ لكانتا بناءً بُني على الاسم لا يُفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة هَلْ وَقَدْ وَسَوْفَ يدخلان للتعريف ويخرجان».

(١) الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٢) في النسخ كلها: «بها»، والتصويب من الكتاب.

(٣) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٢٥.

(٥) هو غيلان بن حريث الربيعي، أو حكيم بن مُعَيَّة الربيعي. الكتاب ٣: ٣٢٥ و٤: ١٤٧ وشرح أبياته ص ٣٦٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩٢ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ والبسيط لابن العليج ١: ٣٠٣ وحواشيه: بجل: حَسَب.

وقال س في «باب عدة ما يكون عليه الكلم» وقد تكلم على جملة من الحروف الثنائية، قال^(١): «وَأَلْ تُعَرَّفُ الاسم في قولك القوم والرجل». وقال س^(٢) في «باب ما يتقدم أول الحرف»^(٣) وهي زائدة: «وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء. والحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قَدْ وَسَوْفَ».

ثم قال^(٤): «ألا ترى أنَّ الرجل يقول إذا نسي، فتذكر، ولم يُرد أن يقطع: أَلِي، كما يقول قَدِي، ثم يقول: كَانَ وَكَانَ، ولا يكون ذلك في ابن ولا امرئ لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء».

وقال س^(٥) أيضاً: «زعم الخليل أنها مفصولة كَقَدْ وَسَوْفَ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلمَّا لم تكن الألف في فِعْل ولا في اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فُرقَ بينها وبين ما في الأسماء والأفعال، وصارت في أَلْف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحَذَفُ، شُبِّهَتْ بِأَلْفِ أَحْمَرَ».

ثم قال^(٦): «ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في ائِم». ثم قال^(٧): «وهذا قول الخليل». انتهى ما نقلناه من كتاب س، وظاهره يدلُّ على أنَّ «أَلْ» حرف ثنائي، همزته همزة وصل، لا تَنفصل الهمزة من اللام، ولا تَنفصل اللام من الهمزة، وهو خلاف ما ذكره أصحابنا من أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها.

(١) الكتاب ٤: ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٧.

(٣) ك، والكتاب: الحروف.

(٤) الكتاب ٤: ١٤٧.

(٥) الكتاب ٤: ١٤٨.

(٦) الكتاب ٢: ١٤٨.

(٧) الكتاب ٤: ١٤٩.

وأما تشبيهه بـ «قَدْ» فليس من حيث إنَّ همزته همزة قطع، إنما هو من حيث إنه لم يُجعل في بناء الاسم، كما لم يُجعل «قَدْ» في بناء الفعل، بل هو حرفٌ مستقل وحده جيء به لمعنى، ولذلك وُقف عليه ساكناً في قوله «وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ»، ولحقه علامة التذكُّار في قولهم «أَلِي»، ولو كان مجعولاً في بناء الكلمة لم يُوقف عليه، ولم تلحقه علامة التذكُّار؛ ألا ترى أنك لا تقف على «مُسْن» من قولك «مُسْتَعَجِل»، ولا تلحقه علامة التذكُّار، فتقول «مُسِي»؛ لأنه مجعول في بناء الكلمة، وكذلك «يَسْتَعَجِلُ» لا تقف على «يَسْن»، ولا تقول: «يَسِي». فليس في كلام الخليل ما يدل على أنَّ الهمزة أصل مقطوعة في الأصل كهمزة أَمْ وأنَّ.

والمصنف قد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل، قال الزمخشري^(١):
«وعند الخليل حرف التعريف أَلْ كَهَلْ وَبَلْ/، وإنما استمرَّ بها التخفيف [١: ١٩١/ب] للكثرة» انتهى.

وقد ردَّ عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز^(٢)، وقال: «إنما هي في مذهب الخليل وس ألف وصل، ولكنه فهم كلام س هو وغيره من النحويين فهم سَوء، لأنَّ في ظاهره إشكالاً، ففهموه فهم سَوء». ثم ذكر جملة من نصوص س التي قدَّمتها، وقرَّر أنَّ حرف التعريف هو اللام وحدها، قال: «وقوله كَقَدْ أي: أنها منفصلة كما أنَّ قَدْ وأنَّ منفصلة، يريد أن اللام ليست كفاء افتتَلَ، ولا كواو فدَوَّكَس^(٣)، ولا كالف حُبلى، وليس يريد

(١) الفصل ص ٣٢٦. وقبله نسب ذلك للخليل ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٣٣ وما بعدها. وقال قبلهما المبرد في المقتضب ١: ٨٣: «وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة «قَدْ»، تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة «سوف» في الأفعال».

(٢) من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحويّاً أديباً، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، انتقل إلى مرسية، فأقرأ بها. أخذ عنه أبو الوليد يونس بن محمد الوقشي وغيره. وألف شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصله. مات بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. بغية الوعاة ٢: ٣٦٢.

(٣) الفدوكس: الأسد.

أن أَل بمنزلة قَدْ في العدد».

والذي يظهر أن مذهب الخليل وس واحد، وأن أَل حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل ولام ساكنة كبناء ابن واسم، إلا أن «أَل» حرف، وهذان اسمان. وفتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل.

ولنذكر ما احتج به ابن كيسان على أن الهمزة همزة قطع، وأنها كلمة ثنائية بمنزلة قَدْ وهَلْ، ونذكر بعد احتجاجه ما احتج به المصنف لهذا المذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل. قال ابن كيسان: «الدليل على أنها همزة قطع فتحها، ولو كانت وصلاً لم تفتح».

وأجيب عن هذا بأن الفتح لكثرة الاستعمال، والشيء إذا كثر استعماله خُفف، فألزمت الفتح طلباً للتخفيف.

واحتج ابن كيسان^(١) أيضاً بأننا وجدنا العرب يقفون عليها، تقول: أَلِي، ثم تتذكر، فتقول: الرجل، ولا تقف على حرف، لا تقف على الباء من يزيد، ولا على كاف التشبيه، وقالوا^(٢):

دَعْ ذَا، وَعَجِّلْ ذَا، وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ

فوقفوا على اللام، ولا تقف إلا على ما كان على حرفين، فلو كان المعروف اللام لكانت على حرف، فلا يُوقَف عليها.

وأجيب بأن العرب وقفت عليها - وإن كانت على حرف - لأنها قد انضاف لها حرف آخر لزمها حتى صارت على حرفين.

وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهمزة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل.

فإن قال: هي همزة قطع، وقد حذفت تخفيفاً.

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٣٩/ب.

(٢) تقدم في ص ٢١٩.

فالجواب: أنَّ همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل، فيقولون: وَيَلُ أُمَّهُ وَيَلُمُّه، وأيُّ شيء هذا وأيُّس هذا، فلو كان على زعمه حذفها تخفيفاً لَصُرَّحَ بالقطع يوماً ما، فقل: بالرجل. وإنما نسب الخليلُ التعريفَ إليهما وإن لم يكن إلا اللام لما لزمتهما لأنها على حرف واحد، وجعلها بمنزلة قَدْ وأنَّ في أنها منفصلة مما بعدها غير مُعْتَدَّة من حروفه، كما أنَّ همزة أحمر من الاسم، فأشبهت قَدْ في هذا الطريق.

وقالوا: ولكن الألف كالف ايمن، وهي موصولة. نص^(١) في أنَّ المعرف اللام وحدها؛ إذ الألف/ وَصَل، فليست من الحرف.

[١/١٩٢: ١]

وقالوا: فإن قلت: ما الذي سَوَّغ دخول لام التعريف في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد؟

قيل: لأنه زعم أن الحرف الساكن إذا أُريد التكلم به فإنما يكون مُجْتَلَباً إليه همزة الوصل، فزعم أنَّ نظيره لام التعريف لأنها كانت ساكنة، فعندما أرادوا التكلم بها جاؤوا بهمزة الوصل.

وأما احتجاج المصنف للمذهب الذي زعم أنه مذهب الخليل، ونقل أصحابنا أنه مذهب ابن كيسان، فقال^(٢): الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظر:

أحدها: تصديرُ زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف.

قلتُ: هذا لا يلزم، قد زعم النحويون أن اللام الأولى في «لعل» زائدة، فكذلك الهمزة في أل.

الثاني: وضعُ كلمة مُسْتَحَقَّة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

(١) أي: فهذا نص.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٥٤ - ٢٥٥.

قلت: ليس في هذا حجة لمذهب الخليل على زعمه؛ لأن ظاهر كلام
س أن «أل» حرف ثنائي وُضع على حرفين، أولهما همزة وصل، ولا دليل
فيما ذكر على صحة مذهب الخليل في أنها همزة قطع.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك أيضاً.

قلت: وعدّم النظر يلزم أيضاً في مذهب الخليل الذي ادّعاه له، وهو
أنه لا توجد همزة قطع يلتزم فيها الوصل دائماً، فهذا أيضاً لا نظير له.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً.
قال^(١): «واحتزرت بالزوم ونفي السبب من همزة «ايمن» في القسم، فإنها
تُكسر وتُفتح، وكسرها هو الأصل، ففتحت لثلاثاً ينتقل من كسر إلى ضميتين
دون حاجز حصين، ولم تُضم لثلاثاً تتوالى الأمثال المستقلة، فإن جعل سبب
فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل كثرة الاستعمال لزم محذور
آخر، وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ، فلا يُرتب الحكم عليها إلا
بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم لأن
همزة الوصل إذا فتحت التبتت بهمزة الاستفهام، فيحتاج الناطق بها إلى
معاملتها بما لا يليق بها من إبدال أو تسهيل ليمتاز الاستفهام من الخبر،
وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت
إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث
لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة «أل»
همزة وصل زائدة».

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى

[١٩٢:ب] الساكن، نحو: رَ زيداً، والأصل ارَّ زيداً، ولم يُفعل/ ذلك بلام التعريف
المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يُبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥٤.

وَرَش في مثل (الآخرة)^(١)، وذلك في مثل: رَ زِيداً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف زائدة للوصل لم يُبدَأ بها مع النقل كما لا يُبدَأ بها في الفعل المذكور.

قلت: الفرق بين «أل» والفعل ظاهر، وذلك أن الفعل يُتَصَرَف فيه كثيراً، ويقع فيه التغيُّر، فَنَاسَبَ أن لا تُقَرَّ همزته مع النقل، بخلاف الحرف، فإنه لا يُتَصَرَف فيه، فكان إقرار همزته راجحاً على حذفها مع النقل، وقد جاء حذفها، وليس بشاذٍ كما زعم، بل هما طريقتان للعرب، وإن كانت إحداهما أشهرَ لِمَا ذَكَرْنَا من أنَّ «أل» حرف، وأصل الحروف أن لا يُتَصَرَف فيها، والاعتدادُ بالعارض أقوى في الفعل منه في الحرف؛ إذ هو تَصَرَّف كما ذكرنا.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تُقَطَّع في: يا أَلله، ولا في قول بعضهم «أَفَأَلَلِه لِأَفْعَلَنَّ»^(٢) بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأنَّ همزة الوصل لا تُقَطَّع إلا في الاضطراب، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار رُوجِعَ به أصلٌ متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم «أَفَأَلَلِه لِأَفْعَلَنَّ» أقربَ إلى الإجحاف منه إلى التعويض؛ إذ في ذلك جمعٌ بين حذف ما أصله أن يُثَبَّت وإثبات ما أصله أن يُحذف، فَصَحَّ أنَّ الهمزة المذكورة كهزمة أَمْ وَأَنْ وَأَوْ، ولكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يُبدَأ بها، ولم تَلِ همزة استفهام، كما التزم أكثرُ العرب حذفَ عين المضارع والأمر من «رَأَى»، وحذفَ فاءِ الأمر من أَخَذَ وَأَكَلَ، وهمزة أَمْ في وَيَلْمُهُ.

قلت: استدلَّ على أنها همزة قطع بمجيئها مقطوعة في موضعين، في يا أَلله، وفي أَفَأَلَلِه لِأَفْعَلَنَّ، ومجيئها موصولة لا يُمكن حصرُ أماكنها لكثرتها،

(١) النشر ١: ٤١٥ - ٤١٦. وفيه أنه قرأ بإثبات همزة الوصل وإسقاطها. وانظر الإقناع ص ٣٩٤.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٠.

فاسْتَدَلَّ بِالْأَقْلِ النَّادِرِ الشَّاذِ، وَتَرَكَ الْكَثِيرَ الْمُطَّرِدَ. فَأَمَّا «يَا إِلَه» فليست واجبة القطع، بل قيل: يا لله، بحذفها، وقيل بالقطع، والقطعُ شذوذ في القياس، وقد احتُمِلَ الشذوذ في هذا الاسم بأن نودي^(١) وفيه أَلْ، ومُحَسَّنٌ ندائه أنها لا تنفكُ من الاسم. وأمَّا «أَفَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ» فالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة قليل، ولا يُجعل مثلُ هذين الموضعين الشاذين الجائزَ معهما غيرُهما من حذف الهمزة دليلاً على أنَّ الأصل همزة قطع.

وأما قول المصنف «الترّم حذفها تخفيفاً» فقد تقدم^(٢) من قول الجمهور أن همزة القطع لا تُحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل. والذي ينبغي أن يُذهبَ إليه إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعَدَّلُ عن الظاهر إلا لمرجح قويّ يدل على خلاف الظاهر. وهذه الهمزة الظاهرُ أنها همزة وصل، وحكمُها حكمُ هَمْزَاتِ الوصل في غير «أَلْ». وأمّا/ أنها تُقطع ابتداء فهذا من ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصاً بهمزة «أَلْ»، بل كلُّ همزة وصل إذا ابتدئ بها قُطعت.

وأما إبدالها أو تسهيلها إذا تقدمتها همزة الاستفهام فذلك لمخافة التباس الاستفهام بالخبر؛ ألا ترى أنه إذا لم يلتبس لم تَبَيَّنْ، ولو كانت همزة قطع لَبَيَّنَتْ مع همزة الاستفهام، ولجاز الفصل بينهما بألف كما جاز في هَمْزَاتِ القطع، فهذا مما يدل على أنها همزة وصل.

قال المصنف^(٣): «واحتجَّ بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: «مررت بالرجل» فَتَخَطَّى العاملُ حرف التعريف، فلو كان الأصل «أَلْ» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجارِّ، كما أنَّ الحروف التي لا تَمْتَرُج بالكلمة كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: هل يزيد مررت؟ ولا تقول: بهلَّ

(١) بأن نودي... من الاسم: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٥٥ - ٢٥٧.

زيد مررت، فلولا أنَّ حرف التعريف بمنزلة الزاي من «زيد» ما تَخَطَّاه العامل.

والجواب: أنَّ تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهزمة الاستفهام، فإنها - وإن كانت حرفاً واحداً - في تقدير الانفصال لكون^(١) ما تُفَيِّده من المعنى زائداً على معنى مصحوبها غير مُمازج له، وعَدَمُ تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى مُمازج لمعنى المصحوب كـ «سَوْفَ»، فإنها - وإن كانت على ثلاثة أحرف - غير مقدرة الانفصال لكون ما تُفَيِّده من المعنى مُمازجاً لمعنى الفعل الذي تدخل عليه، فإنها تُعَيِّنُهُ للاستقبال، وذلك تكميلٌ لدلالته. وهكذا حرفُ التعريف غيرُ مقدّر الانفصال - وإن كان على حرفين - لأنَّ ما أفاده من المعنى مُكَمِّلٌ لتعيين الاسم مسماه، فيُنَزَّل منزلة الجزء^(٢) من مصحوبه لفظاً كما يُنَزَّل منزلة الجزء معنى، إلا أنَّ امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدُّ من امتزاج «سَوْفَ» بالفعل لوجهين:

أحدهما أنَّ معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم، بخلاف معنى سوف، فإنه يختص بأحد مدلولي الفعل.

والثاني أنَّ حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به شبيهاً بمفرد قُصِدَ به التعيين وضعاً، كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يَقْدَحُ في الامتزاج المعنوي كونُ أحد الممازجين بحرفين أو أكثر، و «سَوْفَ» وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيهاً بمفرد قُصِدَ به وضعاً ما قُصِدَ بها وبمصحوبها؛ لأنَّ ذلك غير موجود، وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمُعَرَّف به ووقوعه بين «سَوْفَ» والفعل المصاحب بها،

(١) لكون... الانفصال: سقط من ك.

(٢) س: الاسم.

كقول الشاعر^(١):

وما أدري، وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
وفعل ذلك أيضاً بـ «قَدْ»، كقول الشاعر^(٢):

[١٩٣:ب] / لقد أرسلوني في الكواعب راعياً فقد - وأبي - راعي الكواعب أفرسُ

أراد: فقد أفرسُ راعي الكواعب وحقُّ أبي، فسكن الباء، وفصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا^(٣): لَمَّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد - وهو التنوين - كَصِهْ وَمَهْ وَجَبَ كَوْنُ التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد - وهو اللام - لأن الشيء يُحمل على ضده كما يُحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جداً لأنَّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً، كَصَعْبُ يَصْعَبُ صُعُوبَةً فهو صَعْبٌ، وَسَهْلٌ يَسْهَلُ سُهُولَةً فهو سَهْلٌ، وقد يختلفان مطلقاً، كَشَبَعَ شَبَعاً فهو شَبَعَان، وَجَاعَ جُوعاً فهو جَائِع، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه، كَرَضِيَ رِضاً فهو رَاضٍ، وَسَخِطَ سُخْطاً فهو سَاخِطٌ، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحداً. وإن سُلِّمَ حملُ الشيء على ضده فبشرط تعذر حمله على نِدَّه، فقد أمكن ما يُحمل عليه، فتعين الجنوحُ إليه.

ونقول: التعريفُ نظيرُ التأنيث في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكيرُ نظيرُ التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخُلُوء من علامة، فإن وُضع للتنكير علامة فحقُّها أن تنقص عن علامة التعريف تنبيهاً

(١) هو زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ٧٣ والحلييات ص ١٦٠.

(٢) البيت في اللسان (فرس) و (قوا). وبعده في الموضعين بيت مفتوح الروي. فَرَسَ الذئبُ الشاةَ: قتلها. واستعمله الشاعر هنا في الإنسان.

(٣) المنصف ١: ٦٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٧.

على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير^(١)، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين، وهو المطلوب.

وأيضاً فإنَّ التعريف طارئٌ على التنكير طُروءَ التثنية على الأفراد، فسُوِّيَ بينهما بجعل علامة كل واحد منهما حرفين، يُحذف أحدهما في حال دون حال.

وأيضاً لمَّا كانت «مَنْ» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرَها في العموم، سُوِّيَ بينهما، فكان حرفُ التعريف حرفين، تسويةً بينَ النظيرين. ولمَّا كانت اللام تُدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المُعرَّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن وَمَنْ داناها بدلَها ميماً؛ لأنَّ الميم لا تُدغم إلا في ميمٍ انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط^(٢): «واختلف فيها على القول بزيادتها، هل هي همزة أو ألف؟

ف قيل: هي همزة، ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر، فثبتت ساكنة، فأبدلوا ألفاً على قياس البدل.

وقيل: هي ألف، فثبتت مع ألف الاستفهام من غير بدل؛ لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة». «وآلةُ التعريف قيل هي الألف واللام معاً»^(٣). «وقال المحققون: إنها اللام خاصة»^(٤) انتهى.

(١) في النسخ كلها: «لأصالته وفرعية التنكير» صوابه في شرح التسهيل، ونتائج التحصيل ص ٩٠٧.

(٢) البسيط لابن العلي ١: ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٣) البسيط ١: ٣٠١.

(٤) البسيط ١: ٣٠٢.

وقد طال/ الكلام في «أن» طولاً زائداً على الحدّ، واختلافهم فيها لا يُجدي شيئاً لأنه خلاف لا يؤدي نطقاً لفظياً ولا معنى كلامياً، وإنما ذلك هَوَسٌ وتضييعٌ وَرَقٍ ومِدَادٍ وَوَقْتُ يُسَطَّرُ ذلك فيه، والخلاف إذا لم يُفقد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يُشَاغَلَ به، وَمَنْ طَلَبَ لوضع المفردات معنى معقولاً وعلّة تقتضي له خصوصية ذلك اللفظ فهو بمعزل عن العقل، هذا لسان الفُرس، وضعوا علامة للتنكير ألفاً ممالّة إمالة محضة بحيث لا تُفتح أصلاً، يقولون في رَجُلٍ: مَرْدًا، وفي فَرَسٍ: أَسْبًا، ووضعوا حذف تلك الألف علامة للتعريف، فتقول في الرَّجُلِ: مَرْدٌ، وفي الفَرَسِ: أَسْبٌ، بحذف الألف. وهذا لسان البخمر الذي يسمى عند العامة بالبشمور، وضعوا علامة للتعريف في المذكر بَاءً مكسورة، فيقولون: رُؤْمٌ، أي: رَجُلٌ، وِبِرُؤْمٌ أي: الرَّجُلُ، وهُوَرٌ أي: كَلْبٌ، وِبِهُوَرٌ أي: الكَلْبُ، ووضعوا علامة للتعريف في المؤنث دالاً مكسورة، فيقولون: سِنِمٌ أي: مَرَأَةٌ، وِدِسِنِمٌ أي: المرأة، وشَاذٌ أي: قِطْعَةٌ، وِدشَاذٌ أي: القِطْعَةُ. وهذا كله أمرٌ وضعي لا يُعَلَّل. وكذلك مذهبتنا في وضع المركبات أنها لا تُعَلَّلُ أيضاً، وإنما نتكلم في ذلك على سبيل نقلٍ ما قاله أهل هذا الفن، فإنهم زادوا فيه على قدر الحاجة، أو على سبيل ما حَمَلوه هذه الصناعة مما لا يُحتاج إليه.

ص: فإنَّ عهد مدلول مصحوبها بحضورِ حِسِّيٍّ أو عِلْمِيٍّ فهي عَهْدِيَّةٌ، وإلّا فهي جِنْسِيَّةٌ. فإنَّ خَلْفَهَا كُلٌّ دُونَ تَجَوُّزٍ فهي لِلشُّمُولِ مطلقاً، وَيُسْتَنَى من مصحوبها، وإذا أُفْرِدَ فاعتبار لفظه فيما له من نَعْتٍ وغيره أَوْلَى، فإنَّ خَلْفَهَا تَجَوُّزٌ فهي لشمولِ خصائصِ الجنسِ على سبيلِ المبالغة.

ش: عني بالحضور الحِسِّيُّ ما تقدّم ذكره لفظاً، فأعيد مصحوباً بأنّ، كقوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(١)، أو كان

حاضراً مُبَصِّراً نحو قولك: «الْقِرْطَاسَ» لمن سَدَّدَ سَهْمًا.

وَعَنَى بالحضور الْعِلْمِيّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾^(١)،
و ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْقَدَسِ﴾^(٢)، و ﴿إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(٣)، فَالْغَارُ
وَالْوَادِي وَالشَّجَرَةُ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهَا قَبْلَ لَفْظًا، وَلَا هِيَ حَاضِرَةٌ مُبَصَّرَةٌ حَالَةً
الْخَطَابِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ.

وَتَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّ «أَلَّ» عَلَى قَسْمَيْنِ: عَهْدِيَّةٌ، وَجِنْسِيَّةٌ،
وَأَنَّ الْمَعْهُودَ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَعْهُودَ ذِكْرٍ نَحْوُ: لَقِيتُ رَجُلًا، فَضَرَبْتُ الرَّجُلَ،
تَرِيدُ: الرَّجُلَ الْمَعْهُودَ فِي الذِّكْرِ قَبْلُ، وَلَيْسَ مَعْهُودًا عِلْمًا لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ. وَمَعْهُودٌ
عِلْمًا، وَهُوَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطَبِ عَهْدٌ فِيهِ. وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي قَسَمَهُ
الْمَصْنُفُ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا^(٤).

وَذَهَبَ الْأَسَازُ أَبُو الْحَجَّاجِ يَوْسُفُ بْنُ مَعْرُوزٍ إِلَى أَنَّ/ «أَلَّ» قَسْمٌ وَاحِدٌ [١/١٩٤:ب]
فِي التَّعْرِيفِ، وَهِيَ عَهْدِيَّةٌ سِوَاءٍ أَدْخَلْتَ عَلَى وَاحِدٍ أَمْ عَلَى اثْنَيْنِ، أَوْ عَلَى^(٥)
مَا يَقَعُ عَلَى الْجِنْسِ، فَإِذَا قُلْتَ «جَاءَنِي الرَّجُلُ» فَمَعْنَاهُ: الرَّجُلُ الَّذِي عَهَدْتُ
بَيْنِي وَبَيْنَكَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا. وَإِذَا قُلْتَ «الدِّينَارُ خَيْرٌ مِنَ الدَّرْهِمِ» فَمَعْنَاهُ:
هَذَا الَّذِي عَهَدْتُ بِقَلْبِي عَلَى شَكْلِ كَذَا خَيْرٌ مِنَ الَّذِي عَهَدْتُ عَلَى شَكْلِ كَذَا،
فَاللَّامُ لِلْعَهْدِ أَبَدًا، لَا تَفَارِقَهُ. انْتَهَى. وَهُوَ نَصُّ كَلَامِهِ فِي رَدِّهِ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ
فِي قَوْلِهِ: «تَعْرِيفُ جِنْسٍ أَوْ تَعْرِيفُ عَهْدٍ»^(٦).

(١) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النازعات، الآية: ١٦.

(٣) سورة الفتح، الآية: ١٨.

(٤) انظر الجزولية ص ٦٥ وشرحها للشلوبين ص ٤٥٠، ٦٥٤ - ٦٥٦، وللورقي ١: ٣٣٤ -

٣٣٩ وللأبدي ص ٥٧٤ - ٥٧٦ والتوتنة ص ١٩١ والبسيط لابن أبي الربيع ص ٣١٠

ورصف الميباني ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٥) على: سقط من س.

(٦) المفصل ص ٣٢٦.

وذكر أصحابنا^(١) أنه يعرض في العهدة الغلبة ولمح الصفة، ف«أل» للغلبة كالتي في «البيت» يريدون: الكعبة، والتي في «التَّجَم» يريدون: الثُّرَيَّا، فهذه دَخِلَتْ لتعريف العهد، ثم حَدَّثَتِ الغلبة بعد ذلك. و«أل» للمح الصفة لم تَدْخُلْ أولاً على الاسم للتعريف لأنَّ الاسم عَلِمَ في الأصل، لكنْ لُمَح فيه معنى الوصف، فسَقَطَ تعريف العلمية منه، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بُدُّ من إدخال «أل» العهدة عليه لذلك.

وقوله وإلا فهي جنسية أي: وإلا يُعْهَدُ مدلول مصحوبها بما ذكر فهي جنسية. «أل» الجنسية هي التي تُحْدِثُ في الاسم معنى الجنسية نحو «دينار»، ينطلق على كل دينار على سبيل البدل، فإذا أَدْخَلْتَ عليه «أل» دَلَّتْ على الشمول، بخلاف قولك «لَبَنٌ»، فإنه واقع على جنس اللَّبَنِ، فإذا قُلْتَ «اللَّبَنُ» ف«أل» عَرَفَتْ الجنس، ولم تُصَيِّرْهُ جنساً، بل دَخِلَتْ لتعريف الجنس. هكذا قاله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقرَّره.

ونازعه بعض تلاميذه الأذكياء، فقال: الذي يظهر أنَّ «أل» في اللَّبَنِ والدينار سواء، وأنَّ «أل» إذا دَخِلَتْ على كُلِّي فتلك التي للجنس، وإذا دَخِلَتْ على شخصي فتلك للعهد، ولم يقل أحد في الاسم النكرة إنه يدلُّ على الكلِّي، نحو «لَبَنٍ»، وإنما يتناول الجميع بصدقه على الآحاد على البدل، وإنما الذي يصير يعطي الكلِّي^(٢) المعروف بالآلف واللام إذا اقترنت به قرينة تدل على ذلك، فإنه قد يقول: الدينار، ويشير إلى شخص منها بعينه، واللَّبَنُ، ويشير إلى قطعة بعينها، فإذا قُلْتَ: اللَّبَنُ أَسْوَعُ من العَسَلِ، أو الدينارُ أَنَفْسُ من الدرهم، فهم المعنى الكلِّي.

(١) انظر الجزولية ص ٦٦ وشرحها للشلوبين ص ٦٥٦ وللورقي ١: ٣٣٧ - ٣٣٨ وللأبي ص ٥٧٦ والتوتنة ص ١٩١ وشرح الجمل لابن الضائع (باب المعرفة والنكرة) ١: ٤٧١ - ٤٧٣.

(٢) ك، ف: معطى الكل.

وقال الأستاذ أبو الحسن: «تقول «اللَّبَن» و«الماء» في الجنسية، ولم يتقدم بينك وبين مخاطبك عهدٌ في جنس الماء واللَّبَن، فتحيله على ذلك، وإنما أدخلت الألف واللام لأنك تعلم أن هذين الجنسَيْن معلومان عند كلِّ أحد، ولا يَبْعُدُ عندي أن تُسمَّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديَّين؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهدُ تَقَدُّمُ المعرفة، فالأجناسُ^(١) إذاً في نفوسهم معهودة، وإنما الذي يمتنع أن تُسمى معهودة/ بمعنى أنها تقدم فيها عهدٌ بين المخاطب والمخاطب، وهو الذي [١/١٩٥: ١] أراد أبو موسى^(٢) بالعهد، فكأنه قال: لا في معرض الحِوالة على شيء معهود بينك وبين مخاطبك» انتهى.

قال ذلك التلميذ: «إنما سماها^(٣) - يعني الجزولي - جنسيتين لخاصية إعطاء الجنس بهما، ولو كان كما ذكر الأستاذ - يعني أبا الحسن - لم يكن بينها وبين العهديتين فرق، والفرق بينهما أنَّ الشخصيتين دخلتا في اسم متقدم فيه عهدٌ بينك وبين مخاطبك مع استقلال الاسم دونهما بإفادته، والجنسيتان دخلتا في اسم لم يكن له استقلال بإفادة الجنس دونهما، فلهما من إعطاء الاسم الكُلِّي جزءٌ دلالة، والشخصيتان أصحبتا المعهود خاصة، ولم تدل مع الاسم عليه» انتهى كلامه.

قال أبو موسى: «ويَعْرِضُ في الجنسية الحضور»^(٤). وإنما جعل «أل» التي للحضور هي الجنسية من جهة أنك إذا قلت «خرجتُ فإذا الأسد» فليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسدٍ مخصوص، وإنما أردت: خرجتُ فإذا هذه الحقيقة، فدخلت «أل» لتعريف الحقيقة لأنَّ حقيقة الأسد معروفة عند الناس،

(١) ك، ف: والأجناس. ح: بالأجناس.

(٢) قال في الجزولية ص ٦٦: «والعهديتان هما الداخلتان عليه في معرض الحِوالة على معهود ذكرًا أو علمًا».

(٣) يعني: الألف واللام، أو يعني: أل.

(٤) الجزولية ص ٦٦ وشرحها للأبدي ص ٥٧٥.

واسمُ الجنس مُعَلَّقٌ على الحقيقة، ولذلك يقع على ما قَلَّ وَكَثُرَ منها،
فـ«لَبَنٌ» يقع على جميع اللَّبَنِ، ويقع على القطعة منه؛ لأن حقيقة اللَّبَنِ
موجودة في القطعة من اللَّبَنِ كما هي موجودة في جميع اللَّبَنِ.

وذكروا^(١) أنَّ «أَل» للحضور تكون في أربعة مواضع:

أحدها: بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد.

الثاني: أن تقع بعد أسماء الإشارة، نحو: مررت بهذا الرجل.

الثالث: في النداء في^(٢) نحو: يا أيُّها الرجل.

والرابع: في نحو الآن والساعة وما في معناها من الزمان الحاضر.

وما عدا ما ذكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك، نحو
قول الشاعر^(٣):

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ، وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثلاثٌ، وَمَنْ يَخْرُقُ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

في رواية من رفع ثلاثاً؛ إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق، فإنَّ جنسه
ليس عزيمةً وثلاثاً، فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الزمان الحاضر
الذي ليس^(٤) يُعْطِيهِ قَوْلُكَ «فَأَنْتِ طَلَّاقٌ» كأنه قال: وطلاقي هذا عزيمة
ثلاث.

وقد قسم بعض^(٥) أصحابنا «أَل» ستة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) في: سقط من س. في نحو: سقط من ن.

(٣) البيت في مجالس العلماء ص ٣٣٨ وشرح المفصل ١: ١٢ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٧

والخزانة ٣: ٤٥٩ - ٤٧١ [الشاهد ٢٤٥] وشرح أبيات المغني ١: ٣٢٤ - ٣٣٦ [الإنشاد

٧٢]. خرق: من باب فَرِحَ وَقَتَلَ.

(٤) ليس: سقط من ك، ح، ف، ن، شرح الجزولية للأبدي.

(٥) هو الأبدي في شرح الجزولية ص ٨٦ - ٨٨.

الثاني: أن تكون لتعريف الحضور.

الثالث: أن تكون للغلبة.

الرابع: أن تكون للمح الصفة.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي والتي.

السادس: أن تكون زائدة.

فهذه أقسام لـ «أل». وعلى هذا التقسيم لا يقال: يَعْرض في الجنسية الحضور، ولا يقال: يعرض في العهدة الغلبة ولمح الصفة؛ لأنَّ قِسْماً من الشيء لا يكون قسيماً له.

وقوله فَإِنْ خَلَفَهَا كُلُّ دُونَ تَجَوُّزٍ فِيهِ لِلشُّمُولِ / مطلقاً مثال ذلك قوله [١: ١٩٥/ب] تعالى ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(١). ويعني بقوله «مطلقاً» عموم الأفراد والخصائص، ويصح تقديره: وخلق كل إنسان ضعيفاً.

وقوله وَيُسْتَشْنَى مِنْ مَصْحُوبِهَا مِثَالُهُ ﴿وَالْعَصْرِ﴾^(٢) إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ^(٣) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا^(٤)، فلولا أنَّ أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها لم يَسْتَشْنَى الَّذِينَ ءَامَنُوا من المعروف بها، وهو الإنسان.

وقوله وإذا أُفْرِدَ فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى إنما قال «وإذا أُفْرِدَ» لأنَّ «أل» تدخل على المثنى وعلى المجموع، وتكون فيه للجنس، فمثال دخولها على المثنى قولهم: نَعَمَ الرجلانِ الزيدانِ، فالَّ جنسية، وقد دخلت على المثنى، وقال الشاعر^(٣):

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكِّي وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلَهَا الْكَلَامُ

(١) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٢) سورة العصر، الآيات ١ - ٣.

(٣) هو نصر بن سيار كما في البيان والتبيين ١: ١٥٨ وعيون الأخبار ١: ١٢٨. والبيت بغير نسبة في البحر ٥: ٤٨٥ والدر المصون ٧: ٢٣٦.

ومثال دخولها على الجمع ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وهو كثير. ومثال موافقة لفظ الأفراد قوله تعالى ﴿وَالْجَارِذِي الْقَرِينِ وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾^(٢)، ﴿لَا يَصِلُهَا إِلَّا الْأَشَقَى﴾^(٣) الَّذِي كَذَّبَ وَقَوْلَ ﴿أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَطْهَرُوا﴾^(٤)، وحكى الأخفش^(٥): أهلك الناس الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيضُ، فهذا مثال النعت. ومثال غير النعت أن يكون خبراً أو في حيز الخبر أو حالاً، نحو قولك: هذا الدينارُ حُمْرٌ، أي: هذه الدنانيرُ حُمْرٌ، وقولك: ما هو من الأحَد، أي: من الناس، وأنشد اللحياني^(٦):

وليس يَظْلِمُنِي فِي وَصْلِ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍو، وَمَا عَمْرٍو مِنَ الْأَحَدِ

قال اللحياني^(٧): «فلو قلت: ما هو من الإنسان، تريد: من الناس، أَصَبْتَ».

وقوله فَإِنْ خَلَفَهَا تَجَوَّزاً إِلَى آخِرِهِ مِثَالُهُ: زيدُ الرجلُ، بمعنى: الكامل الرجولية الجامع لخصائصها، فإن هذا تجوُّزٌ لأجل المبالغة، ويستعملون كلاً بهذا المعنى تابعاً، وغير تابع، فيقولون: زيدٌ كلُّ الرجلِ، وزيدُ الرجلُ كلُّ الرجلِ^(٨).

ص: وقد تَعَرَّضَ زِيَادُهَا فِي عِلْمٍ، وَحَالٍ، وَتَمْيِيزٍ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ تَمْيِيزٌ، وَرُبَّمَا زِيدَتْ فَلَزِمَتْ. وَالبَدْلِيَّةُ فِي نَحْوِ «مَا يَخْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ» أَوْلَى مِنْ

(١) سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الليل، الآيات ١٥ - ١٦.

(٤) سورة النور، الآية: ٣١.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٥٩.

(٦) البيت في تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ واللسان (وحد) وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.

(٧) تهذيب اللغة ٥: ١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٢٥٩.

(٨) الكتاب ٢: ١٢.

النعث والزيادة. وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير.

ش: مثال ذلك في العَلَم قولُ الشاعر^(١):

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وقولُ الآخر^(٢):

عُوَيْرٌ، وَمَنْ مِثْلُ الْعُوَيْرِ وَرَهْطِهِ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانُ
/ وقولُ الآخر^(٣):

أَمَّا وِدْمَاءٌ لَا تَزَالُ مُرَاقَةً عَلَى فُتَّةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عَنَدَمَا
وقول الآخر^(٤):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

يريد: أُمُّ عمرو، وَمَنْ مِثْلُ عُوَيْرٍ، وَبِالنَّسْرِ - وهو صنم - وعن بناتِ أَوْبَرٍ.

ومثالُ زيادتها في الحال قراءةُ بعضهم ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(٥)
أي: لِيُخْرِجَنَّ الْعَزِيزُ مِنْهَا ذَلِيلًا، وقال بعض العرب^(٦): «ادخلوا الأولَ

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١١٠ والحلييات ص ٢٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وفيهما تخريجه.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٨٣ واللسان (عور). أسعد: وافق وساعد على ما أردت. والبلابل: الأحزان.

(٣) هو عمرو بن عبد الجن كما في الاختيارين ص ٧٢٤. والبيت في الحلييات ص ٢٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٠ وفيهما تخريجه. فنة العزى: أعلاها. والنسر: اسم صنم كان لذي الكلاع بأرض حمير. والعندم: البَقَم، وهو شجر يصبغ به.

(٤) تقدم في ٢: ١٢٦.

(٥) سورة المنافقون، الآية: ٨. مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٧ والبحر ٨: ٢٧٠.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٨.

فالأول»، أي: أولاً فأولاً، وقال الشاعر^(١):

دُمْتُ الحميدَ، فما تَنَفَّكَ منتصراً على العدا في سبيلِ المجدِ والكرمِ

فزاد «أل» في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين^(٢) إلى أنَّ الحال تكون معرفةً ونكرةً، فعلى مذهب هذا لا تكون «أل» زائدةً في الحال.

ومثالُ زيادتها في التمييز قولُ الشاعر^(٣):

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدَتْ، وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو

ومنه الحديث «أَنَّ امرأةً كانت تُهَرِّاقُ الدَّمَاءَ»^(٤)، وحكى البغداديون: «الخمسَةُ العَشْرَ الدرهمَ»^(٥).

ومثالُ زيادتها فيما أُضِيفَ إليه تمييز قولُ الشاعر^(٦):

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ١٦٨ وتخليص الشواهد ص ١٦٨.

(٢) هم يونس والكوفيون والبغداديون. مشكل إعراب القرآن ص ٧٣٧ والارتشاف ٢: ٣٣٧.

(٣) هو راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ص ٣١٠ وشرحها للتبريزي ص ١٣٢٥. والبيت أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٦٠ وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣، ٤٧٩ وشرح الألفية لابن الناطم ص ١٠٢.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦: ٣٢٠، والنسائي في كتاب الطهارة ١: ١١٩ - ١٢٠ [الباب ١٣٤] وكتاب الحيض ١: ١٨٢ [الباب ٣]، ومالك في الموطأ - كتاب الطهارة ١: ٦٢ [الحديث ١٠٥] - باب المستحاضة، والدارمي في سننه - كتاب الطهارة - باب غسل المستحاضة (٨٤) ١: ٢٢١ والباب (٩٦) ١: ٢٤٠.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٣٨٦ وقد حكاه الأخفش كما في التكملة ص ٦٨. وهو من غير نسبة في المقترض ٢: ١٧٥ واللباب للعكبري ١: ٤٩٣. وذكر ابن عبيش في شرح المفصل ٦: ٣٣ أنَّ إدخال «أل» على الأسماء الثلاثة مذهب قوم من الكتاب.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت أو أبو الصلت أو ابن الزُبَيْرِ. ديوان أمية ص ٣٨١ والمعاني الكبير ١: ٣٨٠ وجمهرة اللغة ص ٥٠٢، ٨١٢، والمستقصى ١: ٢٨١ واللسان (ردح) و(شيز) والمقرب ١: ١٦٣. ردح: جمع رداح، يقال: جَفَنَ رَدَاحٌ، أي: عظيمة. والشيزى: خشب أسود تتخذ منه الجفان، وقيل: هو الآبُوس، ويقال: الساسم. ويلبك: يخلط. والشهاد: جمع الشَّهْد والشَّهْد، وهو العسل.

إلى رُدْحٍ من الشَّيزَى مِلاءٍ لِبَابِ الْبُرِّ يُلَبِّكُ بِالشَّهَادِ

وزيادتها في التمييز هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون تعريف التمييز، فلا تكون «أل» عندهم زائدة.

وقوله ورُبَّمَا زِيدَتْ فَلَزِمَتْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ^(١): «أُشِرْتُ إِلَى نَحْوِ الْيَسَعِ وَالْآنَ وَالَّذِي» انتهى. أما «الآن» فذكر أصحابنا^(٢) أن «أل» ليست زائدة، بل هي للحضور. وأما «الذي» ففيه خلاف^(٣)، فمن زعم أن الموصول يُعَرَّفُ بِأَلٍ فَهِيَ مُعَرِّفَةٌ فِيهِ.

وقوله وَالبَدْلِيَّةُ إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ^(٤): «زَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ إِنَّمَا جَرَّ هَذَا^(٥) عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَكِنَّهُ مَوْضِعٌ لَا تَدْخُلُهُ، كَمَا كَانَ «الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ» مَنْصُوباً عَلَى نِيَّةِ إِلقاءِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: طُرًّا وَقَاطِبَةً، فَحَكَّمَ الْخَلِيلُ فِي الْمَقْرُونِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْمُتَّبِعَ بِـ «مِثْلِكَ» وَ«خَيْرٍ مِنْكَ» بِتَعْرِيفِ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأنَّ الألف واللام زائدتان في نية الاطراح». قال^(٦): «وعندي أنَّ أسهل مما ذهباً إليه الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما» انتهى. فيكون بدل نكرة من معرفة، لكن البدل بالمشتقات ضعيف، فهذا الذي حمل الخليل والأخفش على ما ذهباً

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦١.

(٢) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ١١١ والأبدي في شرح الجزولية ص ٨٧. وعدها المالقي في رصف المباني ص ١٦٤ زائدة فيها.

(٣) انظر ١: ١١١ - ١١٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٦١. ومن أول هذا النص إلى قوله «قاطبة» هو من لفظ سيويه في الكتاب ٢: ١٣.

(٥) أي في قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك.

(٦) معاني القرآن: ١: ١٧ - ١٨.

وقوله وقد تقوم إلى آخره قال المصنف^(١): «أشرت إلى نحو: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، بتنوين حسنٍ ورفع الوجه على معنى: حسنٍ وجهه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين» انتهى. وهذه المسألة أشيع الكلام فيها هنا المصنف^(٢)، وأخرناها نحن إلى بابها «باب الصفة المشبهة باسم الفاعل».

قال المصنف^(٣): «لَمَّا كَانَ حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررتُ برجلٍ فأكرمتُ الرجلَ، جاز أن يُغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول» انتهى.

وهذه غفلة، لم تُغنِ «أل» عن الضمير في: فأكرمتُ الرجلَ، بل «أل» وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير، وقامت مقامه، وهذا بخلاف: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، فإنَّ «أل» وحدها قامت مقام الضمير، فقوله «إن حرف التعريف بإجماع مُغني عن الضمير» فيما ذكر كلام ساقط.

وشَمَلَ قوله «في غير الصلة» مسألة باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ونحو قوله: ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقوله تعالى ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٤)، ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٥). وَمَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ جَعَلَ الضمير محذوفاً^(٦)، وسيأتي الكلام في هذه المسألة في «باب الصفة المشبهة».

وقوله في غير الصلة احترازٌ من الصلة نحو قولهم: «أبو سعيد الذي

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦١ - ٢٦٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦٢.

(٤) سورة النازعات، الآية: ٣٩.

(٥) سورة النازعات، الآية: ٤١.

(٦) والتقدير عندهم: الوجهُ منه، والظهرُ والبطنُ منه، والمأوى له. وانظر المسألة في المغني

رَوَيْتَ عَنْ الْخَدْرِيِّ^(١) تَرِيدُ: رَوَيْتَ عَنْهُ، وَهَذَا لَا يَطَّرِدُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الْمَوْصُولُ فِي الْمَعْنَى يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ، وَلَيْسَ عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ «أَنَّ» تَقُومُ فِي الصَّلَةِ مَقَامَ الضَّمِيرِ، بَلِ الْقَائِمُ مَقَامَهُ هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي فِيهِ «أَنَّ»، فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَلَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ، نَظِيرُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَلَا ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾؛ لِأَنَّهَا هُنَا وَحْدَهَا قَامَتْ مَقَامَ الضَّمِيرِ، وَهَنَّاكَ قَامَ الْأَسْمُ الْمُعْرَفُ بِهَا مَقَامَ الضَّمِيرِ، فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

(١) تقدم في ص ٦.

ص: فصل

مدلولُ إعرابِ الاسمِ ما هو به عُمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما، فالرفعُ للعمدة، وهي: مبتدأٌ، أو خبرٌ، أو فاعلٌ، أو نائبه، أو شبيهٌ به لفظاً، وأصلها المبتدأ، أو الفاعلُ، أو كلاهما أصل. والنصبُ للفضلة، وهي: مفعولٌ مطلق، أو مُقَيَّدٌ، أو مستثنى، أو حالٌ، أو تمييزٌ، أو مُشَبَّهٌ بالمفعول به. والجرُّ لما بين العُمدة والفضلة، وهو المضاف إليه. وألحق من العُمدة بالفضلات المنصوبُ في باب^(١): كان، وإنّ، ولا.

ش: قال المصنف في الشرح^(٢): «العُمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به» انتهى.

وهذا كلام مدخول لأنّ لنا من أجزاء الكلام ما يسوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عُمدة، ولنا من أجزاء الكلام ما لا يسوغ حذفه ولو كان عليه دليل، ويُسمى عُمدة:

فمثال الأول «الفعل»، فإنه يسوغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة/، فإذا قلت «زيدٌ» في جواب «أجاءك أحدٌ؟» فالتقدير: جاءني زيدٌ، ف «جاءني» جزء الكلام، وقد ساغ حذفه لدليل، ولا يُسمى عمدة.

ومثال الثاني «الفاعل» و «المفعولُ الذي لم يُسمَ فاعله»، فإنّ كلاّ منهما

(١) باب: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

يُسمى عُمدة، ولا يَسُوغ حذفه لدليل^(١).

وكذلك يلزم أيضاً من قوله أن يكون بعض الحروف عُمدة، وذلك أنه من أجزاء الكلام، ولا يَسُوغ حذفه إلا بدليل، نحو حرف النداء وهمزة الاستفهام وغيرهما.

وقال أيضاً^(٢): «الْفَضْلَةُ عبارة عما يَسُوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض». يرد عليه بعض العُمَد الذي يَسُوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض، فمن ذلك المبتدأ في قطع التَّعَوْت، والخبر في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك.

وقوله فالرفع للعُمدة قال في الشرح^(٣): «لَمَّا كان الاهتمام بالعُمدة أَشَدَّ من الاهتمام بغيرها جُعِلَ إعرابه الرفع؛ لأنَّ علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا هي أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر؛ بخلاف الفتحة والكسرة، فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفاً وإدغاماً بخلاف غيرها^(٤).

وقوله أو خبرٌ يَشْمَل خبرَ المبتدأ وخبرَ «إنَّ» وأخواتها.

وقوله أو شبيهٌ به يعني شبيهٌ بالفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها.

وقوله وأصلُها المبتدأ أي: وأصلُ العُمدة المبتدأ، أو الفاعل، أو

(١) في حاشية ك ما نصه: «إذا كان ما لا يسوغ حذفه إلا بدليل عمدة فما لا يسوغ حذفه أصلاً أولى بأن يكون عمدة، فمراد المصنف أن العمدة هو الذي إن ساغ حذفه لا يحذف إلا بدليل، وإن لم يسغ أصلاً فهو العمدة بلا شبهة. فتأمل».

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦٥.

(٤) س: غيرهما.

كلاهما أصل، هذه أقوال للنحاة، وهو خلاف لا يُجدي شيئاً.

وقوله والنصبُ للفضلة لما جعلت الضمة للعمدة والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة تَعَيَّنَت الفتحة للفضلة.

وقوله مفعولٌ مطلقٌ عنى به المصدر مؤكداً كان أو مبيناً لنوع أو عددٍ.

وقوله أو مُقَيَّدٌ عَنِ به المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه.

وقوله أو شبيهٌ بالمفعول به هو ما انتصب على سبيل الاتساع من ظرف، أو مصدرٍ، أو مرفوعٍ في باب الصفة المشبهة.

وقوله والجرُّ لما بينَ العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه إنما كان بينهما لأنه في موضع يُكْمَلُ العمدة، نحو: جاء عبدُ الله، وفي موضع يُكْمَلُ الفضلة، نحو: أكرمتُ عبدَ الله، وفي موضع يقع فضلة، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرو. ولما كانت الكسرة تُشَبِّه الضمة جعلت علماً للمضاف إليه؛ لأنه قد يُكْمَلُ العمدة، ولأنها متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة. وهذه العلل في اختصاص العمدة بالضمة، والفضلة بالفتحة، وما بينهما بالكسرة، ذكرها المصنف وغيره، وهي غير محتاج إليها^(١).

[١٩٧: ١ ب] وقد حَصَرَ المصنفُ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجرورَ فيما ذكره هنا. فأما المرفوعات فذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢) أنَّ الاسم يُرْفَع إذا كان لمجردِ عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يَدْخُلْ عليه عاملٌ لا في اللفظ ولا في التقدير، مثال ذلك: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، فلو كان عارياً من عطفية كان موقوفاً، نحو: واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ

(١) في حاشية ك ما نصه: يعني يكفي فيه اختيار الواضع، مع أنها تعليقات ضعيفة بل سخيفة.

(٢) المقرب ١: ٥١.

أربعة، وكأنَّ التركيب الذي حَدَث فيه بالعطف قام مقام العامل في حدوث هذه الضمة.

والعَجَبُ للأستاذ أنه ذَكَر هذا في باب ما يدخل المُعَرَّب فيه لقب من ألقاب الإعراب، وقد قرر قبلُ^(١) أن الإعراب هو تغير آخر الكلمة لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي^(٢) هي فيه. فكيفَ يكون إعرابُ بلا عامل؟ هذا تناقض^(٣).

والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنَّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العُطْفِي. ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب.

وعَدَّ البصريون في المرفوعات اسمَ ما الحجازية والتابعَ لمرفوع أو لجارٍ مجرى المرفوع، ولم يعدّهما المصنف.

وأما الكوفيون^(٤) فأنكروا ارتفاع الاسم «بـ ما»، وزعموا أنه مرفوع بالابتداء. ويرتفع الاسم عندهم من ثمانية عشر وجهاً ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا موضعين:

أحدهما: ما ذكره الفراء^(٥) من أنَّ «لولا» الامتناعية يرتفع الاسم بها، وقد تكلمنا معه على ذلك في شرحنا الفصل الذي فيه حروف التحضيض من هذا الكتاب في «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

(١) المقرب ١: ٤٧.

(٢) في النسخ كلها: «التي» والتصويب من المقرب.

(٣) في حاشية ك ما نصه: الأستاذ لم يصرح بأنه إعراب، وإنما صرح بأنه ضم، ولا تناقض فيه، فتأمل.

(٤) الإنصاف ص ١٦٥ [المسألة ١٩].

(٥) معاني القرآن ١: ٤٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ وتعليقه ابن النحاس ق ٣١/ب إلى الكوفيين.

والثاني: أنَّ الاسم يرتفع بظرف قد رفع غيره، أو باسم غير ظرف قد رفع غيره، فأما الظرف فإذا كان قد ناب مناب ظرفين من جهة المعنى، وذلك قولك: زيدٌ حيث عمرو، فزيدٌ وعمرو يرتفعان بـ «حيث» لأن معناه: زيدٌ في مكان فيه عمرو، فلما خلفت «حيثُ» الظرفين رفعت الاسمين اللذين كانا مرتفعين بهما. وأما البصريون فـ «عمرو» عندهم مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه.

وقال ابن كيسان: «حيثُ» يرتفع الاسم بعده على الابتداء، كقولك: قمتُ حيثُ زيدٌ قائمٌ. وأهل الكوفة يُجيزون حذف «قائم»، ويرفعون بـ «حيثُ» زيدا، فإذا أظهروا «قائماً» بعد «زيد» أجازوا فيه الوجهين الرفع والنصب، يقولون: قامت مقام صفتين، والمعنى: زيدٌ في موضع فيه عمرو، فعمرؤ يرتفع بـ «فيه»، وهو صلة للموضع، وزيد مرفوع بـ «في» الأول، وهو خبره، وليست بصلة لشيء. قال: وأهل البصرة يقولون: حيث مضافة إلى جملة/ لم تخفض لذلك. [١/١٩٨:١]

وأما الاسم غير الظرف الذي رفع غيره فكلُّ اسم مشتق وقع خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، نحو: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مرتفع بقائم، وقائم قد رفع الضمير المستكن في العائد على «زيد» ولو قدرته خلفاً من موصوف رفع المبتدأ، واستتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر ضمير الموصوف الذي صار خلفاً منه. فإن قلت «زيدُ القائمُ» فزيدٌ مرفوع بالقائم، والقائم فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر لـ «أل»، فلو جعلته خلفاً لموصوف رفع أربعة أشياء: أحدها المبتدأ، والثاني ضمير المبتدأ، والثالث الضمير العائد على الموصوف الذي صار خلفاً منه، والرابع الضمير العائد على «أل»، وكذلك في «كان». وإذا أكدوا مثل «كان زيدٌ القائمُ» على أنه خلف من موصوف، ويحمل ثلاثة ضمائر، قالوا: كان زيدٌ القائمُ نفسه نفسه نفسه.

وزاد الأعلَمُ في وجوه الرفعِ الرفعَ بالإهمال، وجعل من ذلك قوله

تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١)، فارتفع (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل.

والذي يجري مجرى المرفوع المُشَبَّه بالمرفوع نحو: يا زيدُ الظريفُ.
والمحكوم به بحكمه نحو: قام هؤلاء العقلاء، ويا أيُّها العقلاء. وما هو في
موضع رفع نحو: ما جاءني من رجلٍ عاقلٌ. وما هو مرفوع مقدراً نحو: زيد
يضربُ وخارجٌ. ومرفوع في المعنى نحو: ما قام غيرُ زيدٍ وعمروٌ، أي: ما
قام إلا زيدٌ وعمروٌ، هكذا عدُّوه، وعندي أنَّ هذا هو عطف على توهم: ما
قام إلا زيدٌ. وجعل الكوفيون من هذا القبيل: ضاربُ زيدٌ هندا العاقلة، برفع
«العاقلة».

وأما المنصوبات فعَدَّ البصريون منها خبر «ما» الحجازية، وخبر «لا»
و«لات» أختيها، واسمَ «لا» التبرئة، واسمَ «ألا» للتمني، واسمَ «إنَّ»
وأخواتها، وتابعا لمنصوب.

وأنكر الكوفيون^(٢) انتصاب الاسم على أنه خبر «ما»، وزعموا أنَّ
الاسم ينتصب من ثمانية عشرَ وجهاً، كُلُّها ترجع إلى ما ذكره البصريون إلا
ثلاثة:

أحدها أنَّ الاسم ينتصب على القطع^(٣)، نحو: جاء زيدٌ أزرقٌ،
يريدون: الأزرقُ، فقطع عن الإتياع، وانتصب بسقوط الألف واللام. وأنكر
الفراء ذلك حيث لا يراد التأكيد. وممن أجاز ذلك هشام.

والثاني: النصب على الخلاف^(٤)، نحو: لو تُرِكَتِ والأسدُ لأَكَلَكِ.
وهذا عند البصريين^(٤) مفعول معه.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٠.

(٢) الإنصاف ص ١٦٥ [١٩] وأسرار العربية ص ١٣٩ واللباب ١: ١٧٥ والمحلّى ص ٦٧.

(٣) المحلّى ص ٧.

(٤) الإنصاف ص ٢٤٨ [المسألة ٣٠].

والثالث: انتصاب الخبر بعد «ما» الحجازية بسقوط الباء^(١).

وزاد السَّهْلِي في وجوه النصب انتصاب الاسم على أنه مفعول به من جهة المعنى وإن لم يعمل فيه عامل لفظي، وذلك في باب/ الإغراء. [١٩٨: ١ب]

وزاد ابن الطَّراوة النصب بالقصد، وذلك في باب الاشتغال، نحو: زيدا ضربته.

والذي يجري مجرى المنصوب ما كان مُشَبَّهًا بالمنصوب، نحو: لا رجلَ ظريفاً عندك، أو محكوماً له بحكمه، نحو: رأيتُ هؤلاء العقلاء، أو في موضع نصب، نحو: ما رأيت من رجلٍ ولا امرأة، أو منصوباً مقدراً نحو قوله^(٢):

فألفيته يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرِ
أي: مُبِيراً عَدُوَّهُ.

وزعم الكوفيون أنَّ الاسم قد ينتصب لكون متبوعه مفعولاً من حيث المعنى، نحو: ضاربُ زيدٌ هندا العاقلَ، بنصب العاقل.

وأما المجرورات فيَجْرُ الاسم بالحرف، أو بالإضافة، أو بكونه تابعاً لمجرور، أو لما جَرى مجرى المجرور. والجاري مجرى المجرور أن يكون محكوماً له بحكم المجرور، نحو: مرتت بخمسة عشر رجلاً كرام. أو مخفوضاً مقدراً نحو قوله^(٣):

بات يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَئِهَا وَجَائِرِ

(١) الإنصاف ص ١٦٥.

(٢) هو النابتة الذيباني. والبيت في ديوانه ص ٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٤٩ ولابن أبي الربيع ص ١٠٢٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧٠، ٥٩٣ ورصف المباني ص ٤٧٤ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٦. يبير: يهلك. والمعابر: جمع مغبر، وهو المركب.

(٣) البيتان في إيضاح الشعر ص ٤٦٥، وفيه تخريجهما. يعشيها: ضمير المؤنث للإبل، وهو في وصف كريم يعقر إبله لضيوفه. والعضب: السيف القاطع.

أي: قاصدٍ في أسواقها وجائرٍ. أو مُتَوَهِّماً خفضُه، نحو^(١):
بدالي أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً
توهم دخولَ الباء في «مُدْرِك»، فعطف على التوهم: ولا سابقٍ.

* * *

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٢٨٧ والكتاب ١: ١٦٥، ٣٠٦، و ٢: ١٥٥
و ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠ و ٤: ١٦٠ و شرح أبياته ١: ٧١ - ٧٤ والإنصاف ص ١٩١ وضرائر
الشعر ص ٢٨٠ والبسيط في شرح الجمل ص ٣٢٧ - وفيه تخريجه - وشرح أبيات المغني
٢: ٢٤٢ - ٢٤٥ [١٣٣]. ونسب لصِرْمَة الأنصاري.

/ ص : بابُ المبتدأ

وهو ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخْبِرٍ عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصلَ وأغنى، والابتداءُ كونُ ذلك كذلك، وهو يرفعُ المبتدأ، والمبتدأُ الخبرُ، خلافاً لمن رَفَعَهُما به أو بتجردهما للإسناد، أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر، أو قال ترافعا. ولا خَبَرٌ للوصفِ المذكورِ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بالفعل، ولذلك لا يُصَغَّرُ ولا يُوصَفُ ولا يُعَرَّفُ ولا يُنْتَى ولا يُجْمَعُ إلا على لغةٍ «يَتَعاقِبُونَ فيكم ملائكةٌ». ولا يَجري ذلك المجرى باستحسانٍ إلا بعدَ استفهامٍ أو نفيٍّ، خلافاً للأخفش، وأَجري في ذلك «غيرُ قائمٍ» مُجرى «ما قائمٌ».

ش: قوله «ما» يشملُ الاسمَ والمُقَدَّرَ به، نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١) أي: صومُكم. ويشملُ المُخْبِرَ عنه في نحو: زيدٌ قائمٌ، والوصفُ الذي ذُكرَ نحو: ما قائمٌ الزيدانِ، فزيدٌ وقائمٌ لم يدخل عليهما عاملٌ لفظيٌّ حقيقةً. والذي لم يدخل عليه عاملٌ لفظيٌّ حكماً هو ما جَرَّبَ «مِنْ» الزائدة أو بالباء، نحو ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٢) و: بحسبك درهمٌ، ف (خالق) ^(٣) و «حسبك» مبتدآن، وقد عَدِمَا عاملاً لفظياً حكماً لا حقيقةً لأنهما قد دخل عليهما عاملٌ لفظيٌّ حقيقةً، لكنَّه جُعِلَ دخوله كلاً دُخولاً، ولا يَخْتَصُّ ذلك

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣.

(٣) فيما عدان: وخالق.

بحرف الجر الزائد كما ذكره المصنف^(١) وغيره، بل من الحروف ما ليس بزائد، وجعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكم الحرف الزائد، وذلك «رُبَّ»، تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، ف «رجلٍ» موضعه رفع بالابتداء، وهو مبتدأ، وقد جَرَّ بحرف جرٍّ غير زائد، وسيُذكر ذلك في «حروف الجر» إن شاء الله.

وشمل قوله «مِنْ مُخْبِرٍ عَنْهُ» ما أخبر عن لفظه نحو: زيدٌ ثلاثي، و ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ ناصبٌ ومنصوب، وعن مدلوله نحو: زيدٌ قائمٌ، و ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: صَوْمُكُمْ، ف «خيرٌ» خبر عن (أَنْ تَصُومُوا) باعتبار المعنى.

قال المصنف في الشرح^(٢): «ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبِرُ عنه في اللفظ غير اسمٍ قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٣) أي: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أن (سواءً) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سواءً) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في «الإغفال»^(٤): (سواء) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزَّجَّاجُ^(٥).

وأجاز بعض^(٦) النحويين أن يكون (سواءً) مبتدأ، والجملة في موضع / [١/٢: ٢] الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت^(٧)،

(١) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) الإغفال ص ٩١٧. وراجع الحجة ١: ٢٦٨ - ٢٧٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.

(٦) كالمعبري في التبيان ص ٢١، وقَدَّر الآية: يستوي عندهم الإنذارُ وتركه. ونسبه للورقي في المحصل ص ٩٢١ إلى الفارسي في الحجة. ولم أجده في الموضع الذي تحدث فيه عن هذه الآية من الحجة في ١: ٢٦٨ وما بعدها.

(٧) كذا: ولم يتقدم ذكر لقولك: سواء عندي أقمت أم قعدت، إنما كان يتحدث عن آية سورة البقرة.

فيكون نحو قولهم «نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ»^(١) لما كان في معنى «ينبغي».

وأكثر ما جاء «سواء» بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـ «أَمْ»، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أي: سواء عليكم أصبرتم أم لم تصبروا.

ويأتي بعدها الجملة الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام، نحو: سواء علي أي الرجال ضربت، قال^(٣):

سواء عليه أي حين أتيتُه أساعة نخس تتقى أم بأسعد

وقد جاء بعد ما عري عن الاستفهام، وهو الأصل، قال^(٤):

سواء صحیحاتُ العیونِ وعُورُها

وأشعر قول المصنف «عاملاً لفظياً» بأن له عاملاً معنوياً.

وقوله من مُخْبِرٍ عنه احترازٌ من المضارع العاري من ناصب وجازم، فإنه يصدق عليه أنه عدم عاملاً لفظياً حقيقة^(٥).

وقوله أو وصف المراد ما كان كضاربٍ ومضروبٍ من الأسماء المشتقة أو الجاري مجراها باطراد، نحو: أقائم الزيدان؟ وما مضروب العَمْرُونَ، وما ذاهبة جاريتاك، وما قرشي أبواك، وما كريمة نساؤكم،

(١) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٢) سورة الطور، الآية: ١٦.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٣٢ والمقتضب ٣: ٢٨٨ ورفض المباني ص ١٣٦.

(٤) صدر البيت: وليل يقول الناس من ظلماته. وهو لمضرس بن ربيعي الأسدي. الخزانة ٥: ١٨ - ٢٣ [الشاهد ٣٣٤]. وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٤٢٣. وثم بيت ينسب للمثقب العبدی، وصدره يخالف صدر هذا البيت، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٧٢ وحماسة البحتري ص ١٥٤.

(٥) كتب في هامش س ما نُصّه: «واحترز به أيضاً من اسم الفعل لأنه تجرد من عامل لفظي، لكنه مخبر به لا عنه».

وَأَقْرَشِي قَوْمُكَ؟ وَأَقْرَشِي أَبُوكَ؟ قال س^(١): «ومن قال: أَذْهَبَ فُلَانَةٌ؟ قال: أَذْهَبَ فُلَانَةٌ؟ وأحاضر القاضي امرأة؟».

وَيَرُدُّ عَلَى الْمَصْنَفِ مَسْأَلَةً «لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ»^(٢)، فَإِنَّ «نَوَلُّكَ» لَيْسَ وَصْفًا، وَقَدْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ؟، فَنَوَلُّكَ: مَبْتَدَأٌ، وَأَنْ تَفْعَلَ: فَاعِلٌ بِهِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ. وَقَدْ حَكِيَ^(٣) «نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ» دُونَ «لَا»، بِمَعْنَى: يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَهُوَ مِنْ بَابِ «قَاتِمُ الزَّيْدَانِ» فِي مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ^(٤).

وَقَوْلُهُ سَابِقٍ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: أَخَوَاكَ خَارِجٌ أَبُوهُمَا.

وَقَوْلُهُ رَافِعٍ يَشْمُلُ مَا رَفَعَ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَقَوْلُهُ مَا انفَصَلَ احْتِرَازٌ مِنَ الْمُتَّصِلِ، فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ الْمَبْتَدَأَ لَا يَسُدُّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ فِيهِ مَسَدَّ الْخَبَرِ. وَشَمَلَ قَوْلُهُ «مَا انفَصَلَ» الْأِسْمَ الظَّاهِرَ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنَّ يَطْعَنُوا فَعَجِيبُ عَيْشٍ مَنْ قَطْنَا

وَقَالَ آخِرُ^(٦):

أُمُرْتَجِعُ لِي مِثْلَ أَيَّامِ حَنَّةٍ وَأَيَّامِ ذِي قَارٍ عَلَيَّ الرَّوَاجِعُ

وَالضَّمِيرَ الْمُنْفَصَلَ. وَفِي رَفْعِ هَذَا الْوَصْفِ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصَلَ خِلَافٌ:

(١) الكتاب ٢: ٤٥ وليس فيه همزة الاستفهام.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والإيضاح العضدي ص ٢٤٨ والمسائل المنثورة ص ١٠١ والمقتصد ص ٨١٨ - ٨١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩ واللسان (نول).

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٢ وقد تقدم قريباً.

(٤) تقدم في ١: ٤٣.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٢.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٨ واللسان (رجع).

ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فيقولون: أذهب أنتما؟ وما ذاهب أنتم.

[٢: ٢/ب] وذهب/ الكوفيون إلى منع ذلك، فإذا قلت: أقائم أنت؟ جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ^(١). والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقاءم. وثمره الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا: أقائم أنتما؟ وأقائمون أنتم؟

واحتم الكوفيون لمذهبهم بأن هذا الوصف إذا رفع الفاعل الساذ مسدداً الخبر كان جارياً مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: أيقومان؟ وأيقومون؟ فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجز انفصاله وجب أن يقال: أقائم أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ حتى يكون الضمير الذي في «قائم» متصلاً به كاتصاله بالفعل في أيقومان؟ وأيقومون؟ إلا أن الفعل مُستقلٌ بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مُستقلٌ بنفسه، فلذلك احتاج إلى مرافع، وهو أنتما وأنتم.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون. واستدلوا على ذلك بالقياس والسمع:

أما القياس فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له برز منها الضمير المرفوع بها، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقَّعة^(٢) لم يبرز الضمير فيه، بل كنت تقول: زيدٌ هندٌ يضربها. فكما خالف اسمُ الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جارٍ مجراه، فكذلك لا يُنكر أن يخالف اسمُ الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في «أقائم أنتما» وشبهه.

(١) قال بهذا الزمخشري في قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَالِمُ الْإِنْتِهَى﴾ سورة مريم، الآية: ٤٦. الكشف ٢: ٥١١.

(٢) ك، ف، ن: موقعها. والمراد: موقع الوصف.

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
وقول الآخر^(٢):

فَمَا بَاسٌ خَيْرًا، وَلَا دَافِعٌ أَذَى مِنْ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

فـ «أنتما» مرفوع بـ «وافٍ»، و «أنتم» مرفوع بـ «باسط» أو بـ «دافع»، وهما ضميران منفصلان لم يطابقا الوصف، فلو^(٣) عطفنا على هذا الوصف بـ «بل» انفصل الضمير، فتقول: أقائمُ الزيدانِ بل قاعدٌ هما؟ قاله المازني. ولو قال قائل «زيدٌ قائمٌ» لجاز أن تقول منكراً عليه: أقائمٌ هو؟ ترفع «هو» بـ «قائم». وتقول: «أقائمٌ أخواك أم قاعدٌ؟ هذا القياس والوجه. وحكى أبو عثمان^(٤): «أم قاعدان»، فأضمر المتصل على حَدِّ ما يُضمر في اسم الفاعل، وعلى هذا قول الشاعر^(٥):

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظَلُومٌ

فأَيُّهما أَعْمَلُ فِي «ظُلوم» من اسمي الفاعل لزم الإضمار في الآخر منفصلاً، لكنَّ البيت/ جاء على ما حكاه أبو عثمان.

[١/٣:٢]

وقوله وأَغْنَى عَنِي وَأَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ. وَاحْتَرَزَ مِنْ نَحْوِ: أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ؟ فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِيهِ غَيْرُ مُغْنٍ، إِذْ لَا يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، فزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمٌ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَبَوَاهُ: مُرْتَفَعٌ بِهِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٦): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «قَائِمٌ»

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠٦ وتخليص الشواهد ص ١٨١ والمقاصد النحوية ١: ٥١٦ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٥ [٧٩٢].

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٨٣.

(٣) ك، ف، ن: ولو.

(٤) الخصائص ١: ١٠٠.

(٥) هو العباس بن الأحنف. والبيت في ديوانه ص ٢٨٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٦٩.

مبتدأ، و «زيدٌ» خبر، مع أنَّ قائماً نكرة وزيداً معرفة، كما قال س^(١) في:
مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه، ف «خيرٌ» عنده مبتدأ، و «أبوه» خبره. ويأتي بيان
مثل هذا إن شاء الله.

وأوردَ على المصنف أنه إذا كان «أقائمٌ» مبتدأ، و «أبواه» فاعل به،
و «زيد» خبر «أقائمٌ»، لَزِمَ من ذلك أن يكون المبتدأ قد اشتمل بمتعلقه على
ضمير يعود على الخبر، وهو متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز لأنه ليس من
المواضع التي يُفسَّر فيها الضمير ما بعده.

واغْتَرَضَ على هذا الرد بأنه مثل ما أجاز أبو الفتح^(٢) من قولهم:
«ضرب غلامه زيداً»؛ لأنَّ الضمير فيه عادَ على ما بعده لفظاً ورتبة، وهو
المفعول لأنه متأخر لفظاً ورتبة.

وقد ذَهَلَ المصنّفُ والراذُّ عليه والمعتزُّ عن قاعدة في الباب، وهو
أنَّ هذا الوصف القائم مقام الفعل لا يكون مبتدأ حتى يكون مرفوعه أغنى عن
الخبر؛ لأنَّ مرفوعه هو المحدث عنه، فلا يجتمع هو وخبرٌ عن الوصف،
و «أبواه» في هذه الصورة لا يغني عن الخبر لأنه لا يَسْتَقِلُّ مع الوصف كلاماً
من حيث الضمير، فلا يجوز في الوصف أن يكون مبتدأ البتة، فيتعين أن
يكون خبراً مقدماً، و «أبواه» فاعل به، و «زيدٌ» مبتدأ.

وهذا الحدُّ الذي ذكره المصنف فيه إبهامٌ بلفظ «ما»، وترديدٌ في قوله
«أو حُكْماً»، وفي قوله «أو وصفٍ» حيث أتى بـ «أو». ثم هو حدٌّ يخالف فيه
الكوفيون، فإنهم يزعمون^(٣) أنَّ المبتدأ مرفوع بالخبر، فإذا ما عَدِمَ عاملاً
لفظياً.

وقد حَدَدْتُهُ بحدٍّ مختصر، وهو: «المبتدأ هو الاسمُ المنتظمُ منه مَعَ

(١) الكتاب ٢: ٢٥-٢٦.

(٢) الخصائص ١: ٢٩٣-٢٩٨.

(٣) سيأتي تخريج قولهم بعد قليل.

اسم مرفوع به جملة». فقولي «المنتظم» يَشْمُلُ الْمُخْبَرُ عَنْهُ والوصفَ الرافع للمنفصل المغني. وقولي «مع اسم مرفوع به» يَشْمُلُ الْخَبَرَ الْمُسْنَدَ لِلْمَبْتَدَأِ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يُبَيِّنُ، والمرفوع بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله. وقولي «جملة» يَشْمُلُ مِثْلَ: زيدٌ قائمٌ، وأقائمٌ زيدٌ، وأبوه قائمٌ، من قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ. واحترز بقوله «جملة» من نحو «قائمٌ أبوه» من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإنَّ قولك «قائمٌ أبوه» لا يُسمى جملة.

وقوله والابتداء كون ذلك كذلك ذلك: إشارة إلى ما عَدِمَ عاملاً لفظياً، وكذلك: إشارة إلى القيود التي قَيَّدَ بها كل واحد من المُخْبَرِ عَنْهُ ومن الوصف.

وقوله وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر أي: والابتداء يرفع المبتدأ، هذا مذهب س، نص عليه/، قال^(١): «وأما الذي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ فَإِنَّ [ب/٣:٢] المبني عليه يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقٌ، ارْتَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَنَّهُ ذُكِرَ لَتَبْنِي عَلَيْهِ الْمَنْطِقُ، وَارْتَفَعَ الْمَنْطِقُ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ بِمَنْزِلَتِهِ» انتهى. وبقول س قال جمهور البصريين^(٢)، وهو أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ الْإِبْتِدَاءُ، وَفِي الْخَبَرِ الْمَبْتَدَأُ. وَنُسِبَ أَيْضاً هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْمَبْرَدِ.

وقد رُدَّ^(٣) مذهب س، وقيل: هو باطل بدلائل:

أحدها: أَنَّ الْمَبْتَدَأَ قَدْ رَفَعَ فَاعِلاً نَحْوُ: الْقَائِمُ أَبُوهُ ضَاحِكٌ، فَلَوْ كَانَ

(١) الكتاب ٣: ١٢٧ وتعليق ابن النحاس ق ٢٤/أ.

(٢) انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٤٤ - ٥١ والتبيين ص ٢٢٤ - ٢٣٢ واللباب للعكبري ١: ١٢٥ - ١٣٠ وشرح الإيضاح له ص ٢٣٩ - ٢٤٣، ٢٩٤ - ٣٠٠ والمتبع ص ٢٢٢ - ٢٢٣، ٢٢٩ - ٢٣٠ وإصلاح الخلل ص ١١٦ - ١٢٣ وشرح المفصل ١: ٨٣ - ٨٥ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٢ - ٧٤٣ وللأبدي ص ٨٦٢ - ٨٧٧. والمحصل ص ٨٤٦ - ٨٥٨ وتعليق ابن النحاس ق ٢٤/أ. وهو قول ابن كيسان في الموقفي ص ١٠٩.

(٣) انظر الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦، ٣٥٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٧٤ - ٨٧٥.

رافعاً للخبر لأدّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها؟

والثاني: أنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو «زيد»، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلّ ذلك على أنه غير عامل فيه.

والثالث: أنَّ المبتدأ قد يكون ضميراً، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

قال شيخاي أبو الحسن الأُبَدي^(١) وأبو الحسن بن الضائع: ما ردّ به على س لا يلزم:

أمّا الأول فلا يلزم لأنّ طلبه للفاعل يُخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلا إلى واحد، وأمّا إذا عمل رفعين من وجهين^(٢) مختلفين فلا مانع من ذلك.

وأما الثاني - وهو أن العامل إذا لم يُتصرف فيه^(٣) نفسه لم يُتصرف في معموله - فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشَبَّهاً به، والمبتدأ ليس من ذلك القبيل لأن عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه^(٤) لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له^(٥)، ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى.

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥، ٨٧٥.

(٢) زيد هنا في ك ما بُنِىَ: أو نصبين من وجهين.

(٣) ك، ف، ن: في.

(٤) س، ح: به.

(٥) كما يعمل... لطلبه له: سقط من س، ح.

وأما الثالث فلا يلزم إلا لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل أو بالنيابة منابه، وأما وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، والجامد والمشتق، وإنما يُعتبر هذا الذي ذكره بالنسبة إلى الأفعال المتصرف منها وغير المتصرف، أو لما ينوب مناب الأفعال من الأسماء.

وقوله خلافاً لِمَنْ رفعهما به أي: رفع المبتدأ والخبر بالابتداء، وهذا قول ابن السراج^(١)، وهو مذهب الأخفش^(٢) والرّماني.

قال المصنف في الشرح^(٣): وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الأفعال أقوى العوامل، وليس منها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، فكان أحقَّ بأن لا يعمل رفعين/ دون إتباع.

[١/٤:٢]

قلتُ: قد عدَّ بعض النحويين رفع خبر المبتدأ على أنه إتباع لرفع المبتدأ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتباع، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإتباع.

الثاني: أنَّ المعنى الذي يُنسب إليه العامل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه، أقوى من الابتداء لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلا في شيء واحد، وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحقَّ بأن لا يعمل إلا في شيء واحد.

(١) نسب ذلك إليه قبل أبي حيان العكبري في التبيين ص ٢٢٩ واللباب ١: ١٢٨ واللورقي في المحصل ص ٨٤٦. وما في الأصول ١: ٥٨ مخالف لهذا، فقد قال: «فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما».

(٢) معاني القرآن ص ٩.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٠ - ٢٧١.

قلتُ: لا نُسلم أنَّ التمني والتشبيه لا يعمل إلا في شيء واحد، بل قد عَمِلَ في الاسم والخبر وفي الحال، فهذه ثلاثة، والابتداء قد عَمِلَ في اثنين المبتدأ والخبر، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة.

الثالث: أنَّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ لأنَّ المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتقَّ منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لَرَمَ من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

قلتُ: لا يلزم ما ذكرَ لأنَّ لا نُسلم أنَّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ^(١) فقط، بل هو معنى قائم بهما معاً، وإنَّ الابتداء وقع بهما معاً، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف كما ذكرَ، وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر، إذ ليس معنى الابتداء قائماً^(٢) بالمبتدأ وحده دون الخبر.

الرابع: أنَّ رفع الخبر عملٌ وُجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا يُنسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا يُنسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

قلتُ: هذا يبتنى على أنَّ الابتداء هو معنى حَلَّ بالمبتدأ فقط، وقد مَنَعْنَا ذلك.

قال المصنف في الشرح^(٣): «وأمثلُ مِنْ قول مَنْ قال الابتداء يرفع

(١) زيد هنا في «س» كلمة لم أهد إلى قراءتها، ولم تذكر ضمن هذا النص الذي أثبتته الدلائي في نتائج التحصيل ص ٩٥٠.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧١.

المبتدأ والخبر معاً قولٌ أبي العباس^(١): «الابتداءُ رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ». وهو أيضاً مردود لأنه قولٌ يقتضي كونَ العامل معنًى متقوياً بلفظ، والمعروف كونُ العامل لفظاً متقوياً بلفظ كتقوي الفعل بواو المُصاحبة، أو كونُ العامل لفظاً متقوياً بمعنًى كتقوي المضاف بمعنًى اللام أو معنى مِن، فالقولُ بأنَّ الابتداء عاملٌ مقوًى بالمبتدأ لا نظيرَ له، فوجبَ رَدُّه. وقد جعل بعضهم^(٢) نظيرَ ذلك إعمالَ أداة الشرط في الشرط بنفسها، وفي الجواب بواسطة فعل الشرط. وليس كما زعم لأنَّ أداة الشرط وفعلُه لفظان، فإذا قُوِيَ أحدهما بالآخر لم يكن/ بدعاً، وأمَّا الابتداء والمبتدأ فمعنًى ولفظ، [٢: ٤/ب] فلو قُوِيَ اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيدٌ، ولا نظيرَ له» انتهى.

وقيل: قول أبي العباس وس واحد في أنَّ المبتدأ رافعُ الخبر^(٣)، قال أبو العباس^(٤) في النداء وقد مثل بـ «زيدٌ منطلقٌ»: فقد عمل زيدٌ في منطلق عمل الفعل، ولا يجوز أن يدخل عامل على عامل، ولكنك تحكيه، كما أنك لو سميت رجلاً «قام زيدٌ» لقلت: يا قام زيدٌ.

وقوله أو بتجردهما للإسناد يعني بتجردهما للإسناد تعريهما من العوامل اللفظية، وهذا مذهب الجرمي^(٥) والسيرافي^(٦) وكثير من البصريين^(٧)، وذكر

(١) المقتضب ٢: ٤٩ و ٤: ١٢٦.

(٢) التبيين ص ٢٣٠، ٢٣١ والمحصل ص ٨٤٨ - ٨٤٩.

(٣) صرح المبرد بهذا في المقتضب ٤: ١٢.

(٤) قال في المقتضب ٤: ١٤ «وإذا دعوت رجلاً اسمه «زيدٌ منطلقٌ» قلت: يا زيدٌ منطلقٌ أقبل، لا تُعمل فيه النداء كما لم تعمل غيره».

(٥) الإنصاف ص ٤٩ وإصلاح الخلل ص ١١٨ - ١١٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٧١.

(٦) شرح الكتاب ٢: ٢٢/ب - ١/٢٣ وإصلاح الخلل ص ١١٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٧٦.

(٧) إصلاح الخلل ص ١١٩ وشرح المفصل ١: ٨٣ - ٨٥ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ وشرح الإيضاح له ص ٢٤٠ - ٢٤١ والمحصل ص ٨٣٦، ٨٤٦.

الفراء^(١) أنه مذهب الخليل، وأصحابُ الخليل لا يعرفون هذا.

قال المصنف في الشرح^(٢): «هو مردود أيضاً بما رُدَّ به قول مَنْ قال هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة^(٣) زائدة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يجعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند س وغيره من المحققين.

قلت: هذا ينعكس بقول: التجرد والتعرية هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرد.

الثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإنَّ تجرّد المبتدأ تَجَرُّدٌ لإِسْنَادٍ إليه، أو إسناده إلى ما يسدُّ مَسَدَ مُسْنَدٍ إليه، وتجرّد الخبر إنما هو لِيُسْنَدَ إلى المبتدأ، فبين التجردين بَوْنٌ، فكيف يَتَّحِدَان؟

قلت: اتَّحدا من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يَخُصُّ كل واحد منهما، فليسا تَجَرُّدَيْنِ، وإنما هو تَجَرُّد واحد بالنسبة إلى القدر المشترك.

الثالث: أنه أطلق التجرد، ولم يقيده، فلزم من ذلك أن لا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جُرَّ منهما بحرف زائد، نحو: ما فيها من أحد، و^(٤):

..... هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائمٍ

قلت: لا يحتاج إلى تقييد لأنه قد تقرر أنَّ العامل الزائد كلا عامل في

(١) إصلاح الخلل ص ١١٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٣) موضع «رداءة» بياض في س، وقد سقطت هذه الكلمة من ك، ف. وفي ن: زيادة مؤاخذه. وقد أخذته من شرح المصنف.

(٤) صدر البيت: يقول إذا اقلَّوْلى عليها، وأقرَدَتْ. وهو للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٤ وأمالى ابن السجري ١: ٤٠٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٦٥ - ٧٠ [٥٦٧]. اقلولى: ارتفع. أقردت: سكنت. عليها: أي: على الأتان. رمى رهط جرير بإتيان الأتن.

باب الفاعل، وفي باب المبتدأ، وفي غير ذلك، فلا حاجة لتقييده.

وقد صحح الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١) وبعض^(٢) شيوخنا هذا المذهب، وزعموا أن التعري هو الرفع للمبتدأ والخبر. واستدلوا على ذلك بأنه قد وُجد التعري عن العوامل رافعاً للاسم بشرط أن يكون المُعرى قد رُكِبَ من وجه ما، حكى س^(٣) أنهم يقولون: واحدٌ، واثنان، وثلاثةٌ، وأربعةٌ، إذا عدّوا، ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم يعطف بعضها على بعض كانت موقوفة، فقلت: واحدٌ، اثنانٌ/، ثلاثةٌ، فكَذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ [١/٥:٢] بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار به.

وذهب ابن كيسان^(٤) إلى أنَّ هذا المذهب يُفسده كونُ ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعفَ من عدمه إنْ قُدرت التعرية عن عامل نصبٍ أو خفضٍ؛ لأنَّ التعرية تعمل رفعاً، ووجودُ العامل الذي قُدرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً، وعاملُ الرفع أقوى من عامل النصب والخفض؛ إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل، وليس كذلك الرفع. وإنْ قُدرت التعرية عن عامل رفع كان وجودُ العامل وعدمه سواءً، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً.

قال الأستاذ أبو الحسن^(٥): «وهذا باطل لأنَّ لا نغني بالتعرية أكثر من أنَّ الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنما كان يلزم ما ذكر لو قَدَرنا أنه قد كان له

(١) شرح الجمل ١: ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٥ ولفظه: «فإن قلت: ما بالي أقول: واحدٌ اثنان، فأشبه الواحد...». وما ذكره أبو حيان موجود في شرح الجزولية للأبدي ص ٤٦٥، وفيه أنهم يُشمون الضم في حال العطف. والذي في الكتاب بدون عطف.

(٤) إصلاح الخلل ص ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٦٦.

(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٦.

عامل، ثم حُذف».

وقوله أو رَفَعَ بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر أي أَنَّ المبتدأ ارتفع بالابتداء، وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً. وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي العباس^(١)، وهو قول أبي إسحاق وأصحابه.

ورُدَّ^(٢) بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يكون العامل لفظاً متصرفاً.

ولا يُرَدُّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد؛ لأنه لا يجعل الابتداء^(٣) عاملاً على انفراده، والمبتدأ كذلك، بل يكونان العامل في الخبر، وقد تنزلا منزلة الشيء الواحد.

وقوله أو قال تَرَفَّعاً يعني أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ. وهذا القول مروى عن الكوفيين^(٤).

وأطلق المُصَنِّف ترفعهما، وقيدته غيره^(٥)، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذَّكر الذي في الخبر، فإذا لم يكن ثُمَّ ذَكَر تَرَفَّعاً، أي: رَفَعَ كُلُّ واحد منهما الآخر. قال: وهذا مذهب الكوفيين. وكأنهم حين قالوا «زيدٌ ضربته» وجدوه مرفوعاً، فلما زال الضمير انتصب «زيد»، فقالوا: زيداَ ضربتُ، نسبوا الرفع للضمير، فعندما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه أصلاً نحو «القائمُ زيدٌ»

(١) شرح به في المقتضب ٢: ٤٩ و ٤: ١٢٦. ونسب للبصريين. الإنصاف ص ٤٤ وشرح الكافية الشافية ص ٣٣٤ والمحصل ص ٨٤٧ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٤/أ حيث أضاف أيضاً أنه ربما قيل إن هذا مذهب سيبويه استنباطاً، وإلا فليس مصرحاً به في الكتاب.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٧.

(٣) في النسخ المخطوطة: المبتدأ. وفي شرح الجمل لابن عصفور: لا يجعل للابتداء عملاً. والصواب ما أثبت.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ١٨٥ والإنصاف ص ٤٤ واللباب للعكبري ١: ١٢٦، ١٢٩ والتبيين ص ٢٢٥ والمتبع ص ٢٢٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب.

(٥) انظر شرح الجزولية للأبزي ص ٨٦٤ - ٨٦٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب حيث ذكر أن هذين ليسا مذهبيين، وإنما هما اختلاف أحوال.

قالوا: ترافعا.

وردَّ هذا الحاكي هذا المذهب، فقال^(١): وهذا خطأ لأن الضمير اسم جامد، والأسماء الجامدة لا تعمل. قال: وأمّا بطلان الترافع فبهذا، وبأنَّ المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر كذلك قد يرفع غير المبتدأ، نحو: القائم أبوه ضاحك أخوه، فيؤدي ذلك إلى أن يعمل الاسم رفعين من غير حرف تشريك.

وفي «الموضح»^(٢) أن الكوفيين ذهبوا في مثل «زيدٌ قائمٌ» إلى أنَّ زيدا مرفوع بلفظ «قائم»، و «قائمٌ» مرفوع بزيد، والضمير رفع بمعنى «قائمٌ» و «قائمٌ» ينوب مناب اسمٍ/ وفعلٍ جميعاً، لا ينفصل الاسم من الفعل، ولا [٥:٢/ب] الفعل من الاسم. وقيل: يرتفع بالعائد من الذَّكر، وهو أيضاً مروى عن الكوفيين.

فتلخص عن الكوفيين مذهبان^(٣):

أحدهما: أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ مطلقاً، وسواء أكان في الخبر ذكراً للمبتدأ أم لا يكون له ذكر.

والثاني: التفصيل بين أن يكون له ذكر، فيكون المبتدأ مرفوعاً بذلك الذكر، أو لا يكون، فيكون مرفوعاً بالخبر.

وقد ردَّ الناسُ على الكوفيين هذا المذهب، فذكرنا ردَّ حاكي التفصيل. وقال مَنْ ردَّ هذا المذهب^(٤): هذا فاسد - أعني رفع الخبر للمبتدأ - لأنَّ الخبر

(١) شرح الجزولية ص ٨٦٥.

(٢) لعله «الموضح في النحو» لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحَوْفي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، وهو كتاب كبير حسن. معجم الأدياء ١٢: ٢٢١ - ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ - ٥٢٢ وحاشيته، وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

(٣) اللباب للعكبري ١: ١٢٦ والمحصل ص ٨٣٥ وتعليقة ابن النحاس ق ٢٣/ب [باب المبتدأ والخبر].

(٤) انظر هذه الوجوه في اللباب ١: ١٢٧ والتبيين ص ٢٢٧ والمحصل ص ٨٣٧ - ٨٣٩. وهذا =

قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل. ولأن رتبته بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، فتناهما. ولأنه يكون فعلاً، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً. ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول. ولأن الخبر كالصفة، ولا تعمل في الموصوف، فكذلك الخبر. ولأن العامل اللفظي يؤثر في المبتدأ، والخبر لفظي، والعامل اللفظي لا يبطل بالعامل اللفظي.

وقال المصنف في الشرح - وقد حكى مذهب الكوفيين - قال (١): «وهو مردود لأنه لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما أنَّ المبتدأ رافع للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع «صاحبها في الدار» كما لم يمتنع «في داره زيد»، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أن التقديم لا أصلية للخبر فيه» انتهى.

ورُدَّ عليهم أيضاً بأن قيل (٢): العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه. انتهى ما نقلناه من الرد على الكوفيين.

والذي نذهب إليه ونختاره - وهو الذي يقتضيه النظر - قول الكوفيين في أن كلاً منهما رافع للآخر (٣)، وذلك أن كلاً منهما يقتضي الآخر، وما كان مقتضياً لشيء، وليس بمستقل، فينبغي أن يكون عاملاً فيه. ونحن نردُّ جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب:

أما الرد أولاً بـ «أنَّ كلاً منهما قد يرفع غير الآخر، فيؤدي إلى إعمال عاملين رفعين من غير تشريك» فهذا لا يلزم إلا لو اتحدت جهتا الرفع، أما إذا اختلفت بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية، والآخر على غير جهة الفاعلية،

= المذهب مروى عن الزجاج كما في الباب ١ : ١٢٦.

(١) شرح التسهيل ١ : ٢٧٢.

(٢) التبيين ص ٢٢٨ والمحصل ص ٨٤٨.

(٣) ك، ف، ن: الآخر.

فلا يمتنع، وقد ذكرنا^(١) ذلك في الرد على مَنْ رَدَّ على س في أن المبتدأ يرفع الخبر.

وأما مَنْ رَدَّ بـ «أَنَّ الخبر قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل» فهذا لا يلزم إلا في الأفعال أو ما عَمِلَ لِسَبِّهِ بها أو لِنِيَابَتِهِ مَنَابِهَا/، وقد تقدم ذلك^(٢) [١/٦:٢] أيضاً.

وأما من قال: «رُتِبَتِ بعدَ المبتدأ، ورُتِبَتِ العامل قبلَ المعمول، فَتَنَافَا» فهذا منقوضٌ بما وَقَعَ الاتفاق عليه من قولهم: أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبْ، فرتبة فعل الشرط بعدَ أدواته، وهو عاملٌ في اسم الشرط، ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط، فلا تنافي في ذلك.

وأما قولهم «إنه يكون فعلاً، فلو عَمِلَ في المبتدأ لكان فاعلاً» فليس بصحيح، ليس الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ، بل الاسم الذي وَقَعَ الفعلُ موقعه هو العامل في المبتدأ لا على جهة الفاعلية، ولو سَلَّمْنَا أَنَّ الفعل الواقع خبراً هو العامل في المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلاً؛ لأنَّ رَفْعَهُ على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم، فلا يكون فاعلاً.

وأما قولهم «ولأن الضمير قد يكون في الصلة، فلو عَمِلَ لَعَمِلَ فيما قبل الموصول» فهذا لا يلزم لأني لم أَخْتَرُ أَنَّ المبتدأ يرفع بالضمير الذي في الخبر، وإنما قولنا: إن الخبر رافع للمبتدأ.

وأما قولهم «إنَّ الخبر كالصفة» فليس الخبر كالصفة، لا يُشَبَّه شيء هو أحد رُكْنِي الإسناد بشيء غير مفتقر إليه في كيفية الإسناد.

وأما قولهم «إنَّ العامل اللفظي» إلى آخره، فنحن نجد العامل اللفظي يَبْطُلُ عمله بالعامل اللفظي، تقول: ما قام رجلٌ، فرجلٌ مرفوع بقام، وليس

(١) ذكره في ص ٢٥٨.

(٢) تقدم في ص ٢٥٨.

زيد قائماً، فقائماً منصوب بليس، ثم تدخل من على «رجل»، والباء على «قائم»، فبطل^(١) عمل العامل اللفظي، «وهو قام» و«ليس».

وأما ردُّ المصنف بـ «أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية» إلى آخره، فهو منقوضٌ باسم الشرط وفعله، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عامل أن يتقدم على معموله. وأما امتناع: صاحبها في الدار، وجواز: في داره زيد، فليس مبنياً على ما ذكره المصنف من أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك لأنَّ وضع الخبر أن يكون ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نيةً، والمبتدأ أول لفظاً أو نية لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإسناد؛ لأنَّ الأصل في الوضع أن يطابق المعنى للفظ، فتبدأ أولاً بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانياً بالمُسند لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضع الفاعل^(٢) على خلاف الأصل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنك بدأت أولاً بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه، فلمَّا اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسرُه متأخراً عنه لفظاً ونية إذ وقع في موضعه ثانياً، وهو أصله، فلم تجز المسألة إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمَر بما بعده، وأما جواز «في داره زيد» فإنَّ مفسرَه وإن تأخر لفظاً فهو مقدم رتبة، و«في داره» وإن تقدم لفظاً فهو مؤخَّر/ رتبة، فلمَّا كانت النية به التأخير جاز ذلك.

وأما قولهم «العمل تأثير» إلى آخره فليس قوياً ضعيفاً من وجه واحد، بل اختلفت جهتا القوة والضعف؛ لأنَّ طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك في اسم الشرط وأداته.

وقد رام بعض النحاة^(٣) أن يفرق بين عمل المبتدأ والخبر وبين أداة

(١) ك، ف، ن: فيبطل. وقد ضبط في س بفتح طاء «بطل» وضم لام «عمل».

(٢) ك، ف: كان في باب رفع الفاعل.

(٣) التبيين ص ٢٢٨.

الشرط وفعله بأنَّ العمل في مسألة المبتدأ والخبر واحد، يعني رفعاً، وعمل أداة الشرط وفعله مختلف، إذ عمل الأداة جزماً، وعمل الفعل نصباً، فلذلك جاز ذلك في أداة الشرط وفعله، ومنعناه في المبتدأ والخبر.

وهذه التفرقة لا أثر لها لأن جهة الرفع مختلفة، فلا فرق بينهما. نعم لو كان الرفع من جهة واحدة لامتنع إن لم يكن بتشريك.

وأما مَنْ زَعَم^(١) من النحويين أن الجزم في فعل الشرط ليس بأداة الشرط إذا كانت اسماً، بل الجازم هو «إِنْ» مقدرة قبل أداة الشرط الاسمية، ولا يجوز أن تظهر كما لم يجز إظهار «أَنْ» مع «حتى»، فإذا قلت «مَنْ يَقُمْ أقم معه» فـ «إِنْ» مقدرة قبل «مَنْ»، وعلى هذا لا يلزم أن يكون كل واحد من اسم الشرط وفعله عاملاً معمولاً؛ إذ النصب في اسم الشرط في نحو «أَيَّا تضرب أضربه» بـ «تضرب»، والجزم في «تضرب» بـ «إِنْ» مقدرة قبل «أَيَّ». فهذا^(٢) الزعم باطل لأنَّ النحويين ذكروا أنَّ «مَنْ» و «ما» وما أشبههما^(٣) من أسماء الشرط بُنيت لتضمنها معنى حرف الشرط، ولولا تضمنها معناه لم تُبْنَ، فإذا كان حرف الشرط مُقدَّراً قبلها لم تتضمنه، فيلزم أن تكون معربة، وأيضاً فما ادَّعاه من التقدير لم يُلفظ به في موضع من المواضع.

وكذلك أيضاً تفرقة مَنْ فَرَّق بين البابين بأنَّ عمل اسم الشرط هو بالنيابة عن الحرف، وعمله في الفعل ضعيف، وهو الجزم، بخلاف المبتدأ والخبر، لا أثر لها؛ لأنه لا فرق في التأثير بين أن يكون بالحرف أو بالاسم الذي تضمنه إذ الكل عمل.

وكذلك أيضاً لا فرق بين الرفع والنصب والجر والجزم إذ الكل بعوامل تقتضيها، ولا نقول إنَّها من حيث العمل أحدها أقوى من الآخر؛ لأنَّ

(١) الإنصاف ص ٤٨ واللباب ١: ١٢٩.

(٢) فيما عداك: هذا.

(٣) فيما عدا ن: أشبهها.

المؤثرات - وإن اختلفت آثارها - هي مشتركة في القدر المشترك، وهو التأثير.

وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه جارٍ على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو للفظ^(١)، ولم نجد إلا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأمکن أن يُنسب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء، كما وجدنا ذلك فيما هو مُتَّفَق عليه أو كالمتفق من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاءً على أنَّ العامل لفظي دون ادعاء ما لا يصح من أن يكون العامل معنوياً، كمن ذهب إلى أنَّ العامل في المبتدأ الابتدائي، أو مَنْ ذهب إلى أنه الإسناد، أو مَنْ ذهب إلى أنه التعري/ من العوامل اللفظية، أو مَنْ ذهب إلى أنه التَّهْمُ والاعتناء، أو مَنْ ذهب إلى أنه شبهه بالفاعل. وهذه كلها معانٍ ليس ثَمَّ لفظٌ يدل عليها. والمعاني لم يثبت لها عمل في موضع اتفاق، فيحمل عليه هذا المُخْتَلَف فيه.

وقوله ولا خبرٍ للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل: الفاعلُ في نحو «أقائمُ الزيدان» مُغْنِي عن الخبر إذ فائدةُ الإسناد قد حصلت بوجود مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه بالمبتدأ والفاعل. وكأنَّ هذا التركيب قد أخذَ شَبَهًا من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيثُ إنَّ فيه فاعلاً مسكوتاً عليه، يَتِمُّ الكلامُ به، أشَبَهَ بابَ الفاعل، ومن حيثُ إنَّ فيه اسماً مرفوعاً، لم يتقدمه رافع لفظي، أشَبَهَ بابَ المبتدأ.

وقد ذهب بعض النحويين^(٢) إلى أنَّ خبر هذا الوصف محذوف. وهذا خطأ لأنَّ المبتدأ المحذوف الخبر لا يَسْتَقِلُّ كلاماً إلا بتقدير ذلك الخبر، وهذا كلام تامٌّ بنفسه، فلو قدرت له خبراً لَزِمَ منه تقديرٌ ما لا فائدةَ فيه.

وقوله ولذا لا يُصَغَّر ولا يُوصَف ولا يُعرَف ولا يُنْتَى ولا يُجْمَع إلا على

(١) ك، ف: اللفظ.

(٢) المفصل ص ٢٩.

لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» الإشارة بقوله «ولذا» أي؛ لشدّة شَبَهِه بالفعل وإعماله عمله، فيُرفع به الفاعلُ، ويُصب المفعول، لا يُصغّر. وليس مختصّاً بانتفاء هذه الأشياء عنه في هذا التركيب، بل اسم الفاعل واسم المفعول العاملان عمل الفعل حكمهما ذلك في هذا الباب وفي غيره، فلا تقول: أَصُوْرِبُ الزيدان؟ ولا: أَمْضِيْرِبُ العمران؟ وكذلك أيضاً لا يُوصَف، لا تقول: أَضَارِبُ عاقلُ الزيدان؟ وكذلك أيضاً لا يُعرَف، لا تقول: أَلْقائِمُ أخواك؟ قال ابن السراج: لأنه قد يكمل اسماً معرفة، والمعارف لا تقوم مقام الأفعال. وكذلك أيضاً لا يثنى ولا يجمع، لا يجوز: أَقائِمان أخواك؟ ولا: أَقائِمون إخوانك؟ على أن يكون «أخواك» و «إخوانك» مرفوعين على الفاعل إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة «أكلوني البراغيث»^(١).

قال ابن السراج: «القائمان أبواهما أخواك» لا يجوز؛ لأنك لا تثنى الاسم قبل أن يتم. يعني أنه لما رفع اسم الفاعل أخواك صار الفاعل من تمامه، فلا يجوز تثنيته لأنه لم يتم، فعلى هذا لا يجوز: أَقائِمان أخواك؟ على تقدير رفع «أخواك» على الفاعلية.

وهذا الذي تقرر من أن هذا الوصف لا يثنى ولا يُجمع نصّ عليه كثيرون من النحاة، قالوا: أَقائِم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا.

وقال القاضي أبو محمد بن حَوْط الله^(٢): هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(٣)؟ قال ابن هشام الخضراوي: قلتُ

(١) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨.

(٢) أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري المالقي [٥٤٩ - ٦١٢ هـ] ولد بأندة. كان فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعراً كاتباً ورعاً دَيِّناً حافظاً بُنِّياً بارع الخط. ولي القضاء بإشبيلية ومُرُسية وقرطبة وغيرها. توفي بغرناطة. البنية ٢: ٤٤ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١٢.

(٣) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ١: ٤.

لأبي محمد: يكون كـ «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ»^(١)، فسكت. قال ابن هشام: [٧/٢٧ ب] إن لم يكثر فهذا/ وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير. يعني: على أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ.

وقد أجاز النحويون في هذا الوصف إن كان مطابقاً لما بعده في إفراذ أو تثنية أو جمع أن يكون الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ. وإنما تتعين الفاعلية إذا لم يطابق في تثنية ولا جمع.

وقوله ولا يجري ذلك المجري باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي، خلافاً للأخفش. أشار بـ «ذلك المجري» إلى جعل الوصف مبتدأ رافعاً للفاعل منتظماً منهما كلام. وقوله «باستحسان» يدل على أن ذلك فيه - أعني الحكم المذكور فيه - يُستحسن بعد الاستفهام والنفي، وأنَّ تَقَدُّمَ النفي أو الاستفهام عليه ليس بشرط فيه. وكونُ إعمال الوصف يتقدمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد. وهي مسألة خلاف بين جمهور البصريين والأخفش:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام، أو يقع صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً أو ثانياً لِظَنَنْتُ أو ثالثاً لِأَعْلَمْتُ.

وذهب الأخفش^(٢) ومن تبعه إلى أنه لا يُشترط الاعتماد في إعماله. فعلى مذهبه يجوز: قائمٌ زيدٌ، فيكون «قائمٌ» مبتدأ، و «زيدٌ» فاعل به أغنى عن الخبر. وسيأتي استدلال المذهبين في باب اسم الفاعل، إن شاء الله.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «لا يحسن عند س الابتداء به - أي بالوصف - على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، فإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قَبِّحَ عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء،

(١) تقدم في ١ : ١٨٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ١ : ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ١ : ٢٧٣ .

ولا مُعارض له في غيره. ومن زعم أنَّ س لم يُجزَّ جعله مبتدأ إذا لم يَلِ استفهاماً ولا نفيّاً فقد قَوَّله ما لم يقل « انتهى كلام المصنف في الشرح.

ونحن نسرد ما ذكره س في كتابه لننظر فيه. قال س^(١) في باب الابتداء: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يُستقبح أن تقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمروً، و «عمرو» على «ضرب» مرتفعٌ، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون «زيد» مؤخراً. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومَشْنُوٌّ من يَشْنُوْكَ، وأَرْجُلُ عبدُ الله، وَخَزْرٌ صُفَّتِكَ^(٢). فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك: يقوم زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبَّحَ لأنه اسم، وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مَجْرَى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في «ضارب» حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربٌ/ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون «ضاربٌ زيداً» [١/٨: ٢] على قولك: ضربت زيداً، وضربت عمراً، فكما لم يجوز هذا كذلك استقبحوا أن يجري الاسم الذي في معنى الفعل مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم الذي في معنى الفعل فَضْلٌ وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، وقد يوافق الشيءُ الشيءَ، ثم يخالفه لأنه ليس مثله» انتهى ما نقلناه من كتاب س في باب الابتداء، وليس فيه أنَّ س يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي، بل فيه أن الخليل قد استقبح «قائمٌ زيدٌ» على أن لا يكون «قائم» خبراً مقدماً. وكذلك نص س على أنه إذا جعل «قائم» في معنى «يقوم» أو «قام» قَبَّحَ، وأنه لا يحسن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبراً. هذا ملخص كلامه.

(١) الكتاب ٢: ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) الصفة للسرج بمنزلة الميثرة من الرجل، وهو وطاء محشو بقطن أو صوف، يجعله الراكب تحته.

وقد استدل المصنف على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر^(١):

خَيْرُ بَنُو لِهَبٍ، فَلَا تَكْ مُلْغِيَا مقالة لِهَبِي إِذَا الطَيْرُ مَرَّتِ
وبقول الآخر^(٢):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوَّبُ قَالَ: يَا لَا

قال^(٣): «فخير»: مبتدأ، ونحن: فاعل، ولا يكون «خير» خبراً مقدماً، و«نحن» مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أَفْعَلِ التفضيل و«من»، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه. وإذا جُعل «نحن» مرفوعاً بـ «خير» على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه انتهى.

وما استدلل به المصنف لا حجة فيه: أما «خيرُ بنو لِهَبٍ» فـ «خيرُ» خبر مقدم، و«بنو لِهَبٍ» مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن خبراً فَعِيلٌ، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ «فَعُولٌ»، قال تعالى ﴿هُرُّ أَلْعَدُوِّ﴾^(٤)، وقال بعض العرب^(٥):

..... هُنَّ صَدِيقُ

(١) البيت لرجل من الطائيين، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٧٣ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٧ وتخليص الشواهد ص ١٨٢ والمقاصد النحوية ١: ٥١٨. بنو لِهَبٍ: حي من الأزد.

(٢) هو زهير بن مسعود الضبي كما في النوادر ص ١٨٥. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص ٣٠٢. المثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستتصرهم. يا لا: يا لبني فلان، فحكي صوت الصارخ المستغيث.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ٤.

(٥) هذه جملة من بيت لجبر، وهو:

نَصَبْنِ الْهُوْىَ، ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ، وَهُنَّ صَدِيقُ
وهو في ديوانه ص ٣٧٢ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٢: ٤١٢.

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـ «صديق» .

وأما قوله «فخيرٌ نحنُ» فخيرٌ: خبر مقدم، ونحن: مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أنَّ «من» الداخلة على المُفَضَّل عليه متعلقة به، فلم يُفصل بينهما بأجنبي.

وأما قوله «إنَّ أفعَلَ التفضيل ومنْ كمضاف ومضاف إليه» إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يُفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يَجْزِيا مَجْزَاهما. ولو سَلَّمْنَا أنَّ المبتدأ ليس معمولاً للخبر لَمَا ضَرَّ هذا الفصل لأنه/ وقع في شعر. وأيضاً فقد خَرَجَ الأستاذ أبو الحسن بن [٢: ٨/ب] حروف قوله «نحن» على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله «فخيرٌ»، وخيرٌ: خبرٌ مبتدأ محذوف، التقدير: فنحنُ خيرٌ نحنُ، كما تقول: أنتَ قائم أنتَ.

وذهب الكوفيون^(١) إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم. ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون إجراء مُجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده. ويجيزون أيضاً جعله نعتاً منويّاً مطابقاً للآخر في إفراده وتثنيته وجمعه، فلا بُدَّ إذ ذاك من مطابقة النعت، ويسمونه خَلْفاً.

وأطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتهما، فتقول: هل مُعْتَقٌ أخواك؟ وما فاعلُ الزيدان؟ ومن ضاربُ العمران؟ ومتى راجع العمران؟ وأين قاعدٌ صاحبك؟ وكيف مقيمُ ابنك؟ وكم ماكثٌ صديقك؟ وأَيَّانَ قادمٌ رفيقك؟ هكذا قال المصنف في الشرح^(٢)، وهو قياس على الهمزة، والأحوط أن لا

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

يُقال منها تركيب إلا بعد السماع.

وذكر^(١) في أدوات النفي «ما» و«لا» و«إن» و«ليس»، إلا أن «ليس» يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه، وَيُسَدُّ مَسَدَّ خبرها، وكذلك «ما» الحجازية، تقول: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران، وما ذاهبٌ عبدك، وهذا قياس على «ما»، والأحوط التوقف حتى يُسمَعَ.

وفي البسيط: «واختلفوا في الظرف والمجرور، هل هو في تقدير اسم فاعل أو فِعْل؟ وعلى القول بأنه في تقدير اسم فاعل هل يصير رافعاً للظاهر إذا اعتمد، فتقول: أفي الدار زيدٌ، أم لا؟» انتهى. وقياس حرف النفي أن يكون كالهزمة.

وقال بعض أصحابنا: الظرف والمجرور إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً رَفَعَ، وإذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام فالأخفش^(٢) يجيز أن يرفع، كما يجيز ذلك دون اعتماد، وس^(٣) لا يجيز رفعه دون اعتماد على ما ذكر من غير النفي والاستفهام.

والصحيح أنه لا يعمل إذا اعتمد على نفي أو استفهام بخلاف اعتماده على ما ذكرنا قبل؛ لأنه في ذلك ملحوظ فيه الفعل؛ لأن غالب الخبر والصفة والحال لا يكون شيء منها إلا مشتقاً، فوقع في محل الاشتقاق، فرفع. والصلة إذا كانت بالظرف أو المجرور فإنما ذلك لأنهما في معنى الفعل، ولولا ذلك ما استقلَّ بهما الاسم الموصول؛ لأنه لا يُوصل إلا بالجملة، وأما الاستفهام والنفي فلا يقوى فيهما جانب الفعل؛ ألا ترى أنك تستفهم عن

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٤.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٠٨ - ١٠٩ والشيرازيات ص ٤٠٢ والإنصاف ص ٥١ والتبيين ص ٢٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ١٥٨ - ١٥٩ وشرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) الكتاب ٢: ٥٢ - ٥٣، ٨٨ - ٩١، ١٢٨ والإنصاف ص ٥٢. وانظر شرح الكافية ١: ٩٤ وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ص ٥١٤.

الاسم الصريح، فتقول: أزيدُ أخوك؟ وكذلك/ النفي: ما زيدُ أخوك، فنهايته [١/٩:٢] بعد الاستفهام والنفي أن يكون مثله قبلهما. وأيضاً فالعرب تقول: مررت بِسَرْجٍ خَزْ صُفْتُهُ، ولا يرفعون هذا إذا أوقع عليه^(١) الاستفهام والنفي، فدل ذلك على صحة مذهب س.

وقوله وأجري في ذلك «غيرُ قائم» مُجرى «ما قائم». قال المصنف في الشرح^(٢): «إذا قصد النفي بـ «غير» مضاف^(٣) إلى الوصف فيجعل «غيرُ» مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح، وَيَسُدُّ مَسَدَ خبر المبتدأ، وعلى ذلك وَجَّه الشجري^(٤) قول الشاعر^(٥):

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
ومثله قول الآخر^(٦):

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطَّرِحَ اللَّهُ سَوْ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمٍ
انتهى.

وكأنه قال: ما مأسوف على زمن، فقوله «على زمن» في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ «مأسوف»، و«ينقضي» جملة في موضع الصفة لـ «زمن».

(١) س: على.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٥.

(٣) في شرح التسهيل: مضافاً.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ - ٤٨.

(٥) ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه. وهو في أمالي ابن الشجري ١: ٤٧ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ وسفر السعادة ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥ والمغني ص ١٧١، ٧٥٣ وشرح أبياته ٤: ٣ - ٦ [٢٦١] والمقاصد النحوية ١: ٥١٣ والخزانة ١: ٣٤٥ - ٣٤٨ [٥٣].

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٧٥ وتذكرة النحاة ص ٣٦٦ وشرح أبيات المغني ٨: ٤٤ - ٤٥ [٩٠٦].

وسأل عالي بن أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جني عن قوله «غير مأسوف» البيت، فأجابه بأنَّ المقصود دُمُّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زَمَانٌ ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ، و «ينقضي»: صفته، و «غير»: خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لمَّا تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وهذا التخريج بعيد جداً مُتَكَلِّفٌ، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتَمَحِّلَة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.

قال أبو الفتح: وإن شئت قلت: هو محمول على المعنى، كما حملت «أَقْلُ» امرأة تقول ذاك» على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأنه مبتدأ، وقد أضفت «أَقْلُ» إلى «امرأة»، ووصفت المرأة بـ «تقول ذاك»، كأنك قلت: قَلَّ امرأة تقول ذاك، فلم تحتج «أَقْلُ» إلى خبر لأنها في معنى «قَلَّ». وكذلك حمل س^(١) على المعنى قول من قال «خَطِيئَةُ يَوْمٍ لَا أَرَاكَ فِيهِ» على معنى: يومٌ خطأً لَا أَرَاكَ فِيهِ. وما حُمِلَ على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو «غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ»، فإنه لا يُتصور فيه [٩:٢/ب] التخريج الأول. ولأبي/ عمرو بن الحاجب^(٢) في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خَرَّجَهُ على تخريجي أبي الفتح.

ص: وَيُحَذَفُ الْخَبْرُ جَوَازاً لِقَرِينَةِ، ووجوباً بعد «لولا» الامتناعية غالباً، وفي قَسَمٍ صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة، وقبل حالٍ إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مُفَسِّرٍ صاحبها، أو مؤولاً بذلك، والخبر الذي

(١) الكتاب ١: ٨٤ - ولفظه «... لَا أُصِيدُ فِيهِ» - وشرحه للسيرافي ١: ١٩٢/ب - ١٩٣/أ.

(٢) أمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧ - ٦٤٠.

سَدَّتْ^(١) مسدّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله، وفاقاً للأخفش، ورفعها خبراً بعد «أفعل» مضافاً إلى ما موصولة بـ «كان» أو «يكون» جائز، وفعلٌ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوعٌ.

ش: مثالٌ حذفه جوازاً لقرينة «زيد» لمن قال: مَنْ في الدار؟ وقولك: زيدٌ قائمٌ وعمرو، التقدير: زيدٌ عندي، وعمرو قائمٌ، فحذف «عندي» لجريانه في جملة السؤال^(٢)، و «قائمٌ» لجريانه في الجملة المعطوف عليها. فإن^(٣) قلت «زيد وعمرو قائم» فخيرٌ أحدهما محذوف، فقيل: خبر الأول، وقيل: خبر الثاني، وقيل: أنت مُخَيَّرٌ في تقدير الخبر، فإن شئتَ قدرته خبر الأول، وإن شئتَ قدرته خبر الثاني. وصَحَّحَ هذا المذهب الأخير بعضُ أصحابنا. وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فهذا حذف فيه الخبر من الأول، إذ التقدير: هندٌ قائمةٌ وزيدٌ قائمٌ.

قال المصنف في الشرح^(٤): «وَمِنَ الحذف الجائز الحذفُ بعدَ «إذا» الفجائية، نحو: خرجتُ فإذا السَّبْعُ، والحذفُ بعدَ «إذا» قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعدَ «إذا» إلا وخبره ثابت غير محذوف، كقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾^(٥)، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾^(٦)، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾^(٧)، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾^(٨) انتهى كلامه.

وليس كما ذكر: أمّا قولهم «خرجتُ فإذا السَّبْعُ» فإنَّ «إذا» الفجائية

(١) ك، ف: سدت الحال مسده.

(٢) كذا! ولم يجر لـ «عندي» ذكر في السؤال، وإنما يقدر «عندي» جواباً لمن قال: مَنْ عندك؟ كما في مثال ابن مالك في الشرح.

(٣) ك، ف، ن: فلو.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٥) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٠٨.

(٧) سورة يس، الآية: ٥٣.

(٨) سورة الزمر، الآية: ٦٨.

ظرف مكان، وهو خبر عن «السَّبْع»، وقَدَّرُوهُ: خرجتُ فبالحَضْرَةِ السَّبْعِ، أي: فبالمكان الذي أنا حاضرٌ فيه السَّبْعُ. هذا ظاهرُ كلامِ س^(١) ومنه هُجِبَ أشياءنا، وهو الذي تَلَقَّاهُ منهم. وسيأتي الكلام على «إذا» الفجائية وعلى الخلاف فيها، حيثُ ذكرها المصنف في باب المفعول المسمَّى ظرفاً، إن شاء الله. و«خرجتُ فإذا السَّبْعُ» كلام تامٌ بنفسه لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف، ولمَّا كان مدلولها مدلولَ ظرف المكان جاز أن تأتي خبراً إذا أُريد الإخبار بها عن الجُثَّة، وجاز أن تأتي معمولة للخبر إذا لم تجعل هي الخبر، فتقول: خرجتُ فإذا زيدٌ، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائماً، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، كما تقول: خرجت في الدار زيدٌ، وخرجت في الدار زيدٌ جالساً، وخرجتُ في الدار زيدٌ جالسٌ، إذا كان «في الدار» متعلقاً بـ «جالس» الذي هو الخبر.

وأما قوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن، [١٠: ٢١] فإنما لم يحذف/ الخبر لكونه لا يدل على حذفه دليل، ولم يمكن جعل «إذا» في الآيات خبراً لأن المقصود الإخبار عن المبتدأ الذي بعد «إذا» بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلا مِنْ ذكر الخبر، لو قلت: فألقى عصاه فبالحَضْرَةِ هي، وفأخرج يده فبالحَضْرَةِ هي، لم يكن كلاماً، فمتى قصد الإخبار بخبر غير معلوم للسامع، وهو أن يكون بحيثُ لو حذف لم يكن ثمَّ ما يدل عليه، وجب ذكره، وصار نظير قولك ابتداءً: زيدٌ منطلقٌ، فلا يجوز حذف «منطلق» لأنه لا دليل على حذفه. ومتى قصد الإخبار عن زيد بـ «إذا» الفجائية كانت هي الخبر، وإنما بنى المصنف على ما اختاره هو^(٢) من كون «إذا» الفجائية حرفاً، فلا يصح أن تكون خبراً، فاضطر إلى تقدير خبر في: خرجتُ فإذا السَّبْعُ.

(١) يريد قوله: «وتكون للنبي» توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ الكتاب ٤: ٢٣٢ وشرح التسهيل ٢: ٢١٤. ولم يذكر السيرافي هذا المعنى في شرحه للكتاب ٥: ١٩٣/أ، وذكر فيه أن المبرد كان يجعلها ظرف مكان، وكان الزجاج يجعلها للزمان.

(٢) التسهيل ص ٩٤ وشرحه ٢: ٢١٠.

وقوله ووجوباً بعد «لولا» الامتناعية غالباً سقط «غالباً» من بعض النسخ، وهو^(١) أجود لأن الوجوب والغلبة لا يجتمعان؛ إذ الوجوب هو أن لا يجوز ذكره^(٢)، والغلبة هي أن يغلب حذفه، فهي من باب الجائز، ومحال أن يكون الشيء واجباً جائزاً، أعني الجواز بمعنى التخيير، ولأن مشهور قول أكثر النحويين هو أنه يجب حذف خبر المبتدأ الذي بعد «لولا»، وهذا الذي ذكره في «لولا» هو على تقدير رفع الاسم بالابتداء. وقد ذكرنا اختلاف الناس في ذلك، وتكلمنا على هذه المسألة في «فصل حروف التحضيض» في «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

قال المصنف في الشرح^(٣): «وإنما وجب حذف الخبر بعد «لولا» الامتناعية لأنه معلوم بمقتضى «لولا»؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل «لولا زيد لأكرمته عمراً» لم يُشكَّ في أن المراد: وجود زيد منع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسدّه وحلوله محلّه، والمراد هنا بالحذف الكون المطلق، فلو أُريد كونٌ مُقيّد لا دليل عليه لم يَجْز الحذف، نحو: لولا زيد سألنا ما سلّم، ولولا عمرو عندنا لهلك، ومنه قوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسسْتُ البيت على قواعد إبراهيم»^(٤). فلو أُريد كونٌ مقيد مدلولٌ عليه جاز الإثبات والحذف، نحو «لولا أنصارُ زيد حمّوه لم ينج»، ف«حمّوه» خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه. ومن هذا القبيل قولُ المَعَرِّي في صفة

(١) ك: وهي.

(٢) في النسخ المخطوطة: «حذفه» وفي هامش س: ذكره.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم (الباب ٤٨) ١: ٤٠ - ٤١ وكتاب الحج (الباب ٤٢) ٢:

١٥٦ وكتاب الأنبياء (الباب ١٠) ٤: ١١٨ وتفسير سورة البقرة ٥: ١٥٠ ومسلم في كتاب

الحج ص ٩٦٨ - ٩٧٣، ومالك في الموطأ - كتاب الحج ص ٣٦٣.

سيف^(١):

..... فلولَا الغمْدُ يُمسِكُه لَسَالَا

[٢: ١٠/ب] وهذا الذي ذهبْتُ/ إليه هو مذهب الرمانِي والشَّجَرِي^(٢) والشَّلَوِين،
وغَفَلَ عنه أكثرُ النحويين. وَمِنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ بَعْدَ «لَوْلَا» قَوْلُ أَبِي عَطَاءِ
السَّنْدِي^(٣):

لَوْلَا أَبُوكَ، وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدَّةً بِالْمَقَالِيدِ
انتهى كلامه.

وهذا الذي اختاره غيرُ مختار، بل المختارُ ما حكاه الجمهور من أنَّ
خبر المبتدأ بعد «لولا» يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً لا كوناً
مقيداً.

وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد «لولا»
بالحال، كما لا يأتون بالخبر، وقد زعم أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد «لولا»
كان شذوذاً أو ضرورة، وهو منبهة على الأصل.

وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع^(٤): أجاز قوم: لولا زيد قائمٌ
لأكرمك، ولولا زيد جالس لأكرمك. وهذا لم يثبت بالسمع، والمنقول:
لولا جلوسُ عمرو، ولولا قيامُ زيد.

وقوله وفي قَسَمٍ صريح مثاله: لَعَمْرُكَ، وإيْمُنُ الله، وأمانةُ الله، ويمينُ

(١) صدر البيت: يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ. وهو في شروح سقط الزند ١: ١٠٤ والمقرب
١: ٨٤ وشرح التسهيل ١: ٢٧٦ ورصف المباني ص ٣٦٣ وشرح أبيات المغني ٥: ١١٨ -
١٢١ [٤٤٠]. العضب: السيف القاطع.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ٥١٠.

(٣) البيت في الأغاني ١٧: ٢٥١ وشرح التسهيل ١: ٢٧٧ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٠.

(٤) البسيط في شرح الجمل ص ٥٩٣ - ٥٩٤.

الله. قال المصنف في الشرح^(١): «وَجِبَ حَذْفُ الْخَبَرِ هُنَا لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ «لَوْلَا» مِنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا، مَعَ سَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ». واحترز بقوله «صريح» من مبتدأ في القسم صالح لغير القسم، نحو: عهدُ الله، فلا يجب حذف الخبر إذ ذاك، بل يجوز نحو: عليّ عهدُ الله لأفعلنّ، فيجوز أن تحذف^(٢)، فتقول: عهدُ الله لأفعلنّ؛ لأنَّ «لَعَمْرُكَ» و«إِيْمُنُ الله» لا يستعملان إلا في قَسَمٍ، و«عهدُ الله» لا يُشعر بالقسم حتى يُذكر المُقَسَّمُ عليه.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ «إِيْمُنُ الله» وشبهها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ليس مُتَّفَقاً عليه، بل أجازوا في مثل هذا أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، التقدير: قَسَمِي يَمِينُ الله. وممن أجاز الوجهين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، ولذلك لم يذكر^(٣) هذا الموضع فيما يجب حذفه من الخبر. ويأتي الكلام على ذلك في «باب القسم» إن شاء الله.

وقوله وبعدَ واو المصاحبة الصريحة مثاله: أنت ورأيك، وكلُّ رجلٍ وَضِيعَتُهُ^(٤)، وكلُّ ثوبٍ وَقِيمَتُهُ. ذكر الأخفش في كتابه «الأوسط» في مثل هذا عن النحويين قولين:

أحدهما: أنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تامّ لأنه في معنى: أنتَ مَعَ رأيك، وكلُّ رجلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف^(٥).

والقول الثاني: أنَّ الخبر محذوف، تقديره «مقرونان» أو ما في معناه. وهذا قول الجمهور. وكان الحذف واجباً لدلالة الواو وما بعدها على

(١) شرح التسهيل ١: ٢٧٧.

(٢) ك: أن تحذفه.

(٣) المقرب ١: ٨٤-٨٥ وشرح الجمل ١: ٣٥١.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٣.

(٥) شرح الجمل له ص ١٤٩ [باب الابتداء] وشرح التسهيل ١: ٢٧٧.

المصحوبية إذ قامت مقام «مَع»، فلو جئت بـ «مَع» مكان الواو كان الكلام تاماً.

ونقل القولين أبو المعالي الموصلي^(١) في «شرح الدرّة»^(٢)، إلا أنه نسب حذف الخبر للبصريين، والاستغناء عن تقديره إذ الواو أغنت عنه للكوفيين.

[١/١١:٢] وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٣): / التقدير: كلُّ رجلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ وَضِيعَتُهُ مَعَهُ، وعلى هذا: زيدٌ وكتابه، وعمروٌ وفَرَسُهُ، إذا أردت أن كلَّ واحدٍ منهما لا يُفارق صاحبه. وتدخل نواسخ الابتداء على هذا، قال الشاعر^(٤):

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْزُةٌ لَا تَرُودُ، وَلَا تُعَارُ

وقال آخر^(٥):

فَكَانَ تَنَادِينَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ وَقَالَ صِحَابِي: قَدْ شَأَوْنَاكَ، فَاطْلُبْ

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي الضرير الإربلي الموصلي شمس الدين أبو العباس، وأبو عبدالله المعروف بـ «ابن الخباز» المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. ولم أقف على كنيته التي ذكرها أبو حيان في مصادري. انظر ترجمته في البغية ١: ٣٠٤ ومقدمة النهاية ص ٦ وما بعدها [رسالة ماجستير].

(٢) هو شرح ألفية ابن معط المسمى «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية» والقولان في الجزء الأول منه ص ٤١٠ المطبوع في بغداد، كما ذكر أبو حيان.

(٣) البسيط في شرح الجمل ص ٥٥٤، ٥٩٦. والنص الذي ذكره أبو حيان من كتاب آخر لشيخه لا من البسيط.

(٤) هو شداد بن معاوية العبسي أبو عنترة. والبيت في الكتاب ١: ٣٠٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٣٥٧ وللأعلم ص ٢٠١ وأسماء خيل العرب للغدجاني ص ٦٢ والصاحبي ص ٣٥٨. جرّوة: اسم فرسه. ولا ترود: لا تُخَلَّى وتُترك تذهب وتجيء مع الخيل. ولا تعار: أي لا تعار لمن التمس إعارتها ضئلاً بها.

(٥) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٥٠ والتنبية والإيضاح (صحب) واللسان (صحب) و (شأى). شأونك: سبقتك.

التقدير: فإني مع جزوة وجزوة معي، وتنادينا مع عقد عذاره وعقد عذاره مع تنادينا، فحذف من الأول ما دلّ الثاني عليه، ومن الثاني ما دلّ الأول عليه. ويجري مجراه في الاستغناء: أنت أعلم وربك، التقدير: أنت أعلم بربك وربك أعلم بك. وعلى هذا الحديث «لا أنا ولا ثابت»^(١). انتهى.

وما قدّره الجمهور أخصر مما قدّره الأستاذ أبو الحسين، إذ قدّروا المحذوف خبراً واحداً، وجعلوا الكلام جملة واحدة، والأستاذ أبو الحسين قدّر خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين.

فإذا قلت «أنت أعلم ومالك»^(٢) فقال أبو القاسم بن القاسم: لا يصح عطف «مالك» على «أنت» على حد: أنت أعلم وزيد؛ لأنك تُضمّر في هذا خبراً من جنس ما أظهرت، والمال لا يعلم، ولا على «أعلم» لأن المعطوف على الخبر خبرٌ يصحُّ انفراؤه، فلو قلت «أنت مالك» لم يصح، ولا على الضمير في «أعلم» لوجه: منها استتاره غير مؤكد. ومنها أنّ أفعل التفضيل لا ترفع الظاهر إذا وليها، فكذلك إذا عطف على مضمّر رفعتّه، وقد يكونان هذان الوجهان^(٣) بشذوذ. قال: فإذا استحالت هذه الأوجه كان معطوفاً على «أنت» لا على ذلك الوجه، بل هو بمنزلة: شاةٌ ودرهمٌ، أي: معطوف في اللفظ، خبر في المعنى، لنيابته منابه.

وهكذا أعرب المسألة الجرمي في «الفرخ»، قال: الشاةٌ شاةٌ ودرهم. قال: من قال هذا جعل الشاة مبتدأ، وشاةٌ مبتدأ، ودرهمٌ خبره، والجملة خبر الأول.

(١) هذا من قول حبيبة بنت سهل الأنصاري لرسول الله ﷺ في زوجها ثابت بن قيس بن شماس حين رغبت في الخلع. وقد أخرجه مالك في الموطأ ص ٥٦٤ - كتاب الطلاق - باب ما جاء في الخلع.

(٢) الكتاب ١: ٣٠٠.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة كلها.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنه معطوف على «أعلم»؛ لأنَّ الأصل «بمالك»، فوُضعت الواو موضع الباء، فعُطفت على ما قبلها، ورَفَعَت ما بعدها في اللفظ، وهو بمعنى الباء متعلقة بـ «أعلم». وهذا أقرب لتفسير كلام س؛ لأنه قال في الواو: «يعمل فيما بعدها المبتدأ»^(١). يريد: أنك تعطفه على «أعلم»، فيعمل فيه ما عمل في «أعلم» وهو المبتدأ.

ومما اختلفوا فيه قولُ العرب «حَسْبُكَ يَنِمُّ النَّاسُ»^(٢):

فقليل: الضمة في «حَسْبُكَ» ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعل، والكافُ حرف خطاب، وُئِنِت على الضم لأنَّ حَسْباً كان معرباً قَبْلَ ذلك، فَحُمِلَت على قَبْلُ وبعْدُ ويا حَكَمُ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء^(٣)، / نقله عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني.

وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا: فقليل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُكَ السكوتُ يَنِمُّ النَّاسُ. وذهب جماعة^(٤) إلى أنه مبتدأ لا خبر له لأن معناه: اكْفُفْ^(٥)، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر.

وقولُه الصريحة احترازٌ مما كان يحتمل المصاحبة، ويحتمل مطلق العطف، فإذا ذاك لا يجب الحذف، نحو قولك «زيدٌ وعمرو» وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صريح، فلك أن تأتي بالخبر، فتقول: زيدٌ وعمروٌ مقرونان، ولك أن تستغني عن الخبر اتكالا على أنَّ السامع يفهم من اقتصارك عليهما

(١) الكتاب ١: ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠، ١٢٩. قال ابن خروف في شرح الجمل ص ١٤٨: «والخطاب للمؤنث».

(٣) والجرمي أيضاً كما في الارتشاف ص ١٠٩٢.

(٤) منهم الأخفش كما في الارتشاف ص ١٠٩٢. وانظر الأصول ٢: ٣٦.

(٥) إذا كان الخطاب للمؤنث كما قال ابن خروف فالصواب أن يقال: اكففي. وفي شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٣/ب أن معناه: اكف. وقال قبله: «فيقال له هذا ليكف ويكتفي بما قد عمله منه». واللفظان في الارتشاف وهامشه.

معنى الاقتران والاصطحاب .

وقوله وقبل حالٍ إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك يعني أنه يجب إضمار الخبر قبل حالٍ مشروطٍ فيها ما ذكر، وهذا يستدعي تسليم أربعة أشياء مختلف فيها:

أحدها: أنَّ ذلك المصدر أو معموله مرفوع بالابتداء .

الثاني: أنه مبتدأ^(١) محتاج إلى خبر .

الثالث: أنَّ خبره محذوف لا ملفوظ به .

الرابع: أنه مُقدَّر قبل تلك الحال .

فأما الأول فاختلفوا في رفعه^(٢):

فذهب الجمهور إلى أنه مرفوع بالابتداء .

وذهب بعضهم إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً .

ورُدَّ هذا المذهب بأنه حذف ما لا دليل على تعيينه؛ لأنه كما يجوز تقدير «ثبت» يجوز تقدير «قلَّ»، أو: عدم ضربي زيداً قائماً، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، مع أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإنَّ أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع طلب استراحة وموضع تعب . والذي يجزم ببطلان هذا المذهب دخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلاً لم يجز دخول النواسخ عليه، نحو قول الشاعر^(٣):

إنَّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقةٍ باللهِ مُستَظْهِراً بالحملِ والجلدِ

(١) ألحق بعده في هامش ف: غير .

(٢) المذهبان في تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/أ من غير نسبة لأحد .

(٣) لم أقف عليه .

فأدخل «إنَّ» على المصدر الموصوف بما ذكر، وتقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وأما الثاني فذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ^(١) إلى أنه مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: ضربت زيداً، أو أضرب زيداً قائماً، فصار نظير: أقائمُ الزيدان؟ فكما أنَّ «أَقَائِمٌ» مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى «ضربت».

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان كذلك لحُسِّنَ الاختصار على الفاعل، كما صَحَّ الاختصار على الفاعل في: أقائمُ الزيدان؟ وحيث لم يَصِحَّ أن يقال «ضربي زيداً» ويُقتصر بطل هذا المذهب.

وأما الثالث والرابع فيأتي حكمهما إن شاء الله.

[١/١٢: ٢] / مثالُ المبتدأ مصدراً: ضربي زيداً قائماً. ومثال معمول المبتدأ: أكثرُ شُرَيْبِ السَّوَيْقِ مَلْتَوْتَا، ومثله المصنف في الشرح^(٢) بقولك: كُلُّ شُرَيْبِ السَّوَيْقِ مَلْتَوْتَا، وبعضُ ضَرْبِكَ زِيداً بَرِيئاً، ومُعْظَمُ كَلَامِي مُعَلِّماً. وهذا فيه نظر، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْفَظُ إِلَّا فِي مَصْدَرٍ، أَوْ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مضافاً إلى مصدر، أَوْ مُؤَوَّلٍ بِالمصدر.

وفي الإفصاح^(٣): «هذا البابُ مُعْتَبَرٌ^(٤) عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعضٍ لِكُلِّ أَوْ كُلِّ للجمع، والمعنى أن يكون المضاف إليه مصدراً في المعنى، نحو: أكثرُ شُرَيْبِي، وأقلُّ شُرَيْبِي، وأيسرُ شُرَيْبِي السَّوَيْقِ مَلْتَوْتَا، وكلُّ ركوبي الفرسَ دارعاً».

(١) شرح الكافية ١: ١٠٥.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٣) ك، ف، هامش ن: وفي الإيضاح.

(٤) في الارتشاف ص ١٠٩٤: مقيس.

ومعنى قوله «أو معموله» أنَّ المصدر مجرور بإضافة المبتدأ الذي ليس مصدراً إليه. وشمل قوله «في مُفسَّر صاحبها» أن يكون المُفسَّر مفعولاً بالمصدر، أو فاعلاً من حيث المعنى بالمصدر، نحو: قيامك ضاحكاً.

واحترز بقوله «عاملاً في مُفسَّر صاحبها» من نحو: ضربي زيداً قائماً شديداً، فإنَّ المصدر عامل في صاحب الحال وفي الحال، فلم يصلح أن تُغني عن خبره لأنها من صلته.

ومعنى قوله «مُفسَّر صاحبها» أنَّ قائماً حال من الضمير المستكن في «كان» المحذوفة^(١)، ومفسَّره «زيد» الذي هو معمول المصدر.

واحترز أيضاً من قولهم «حُكِّمَكَ مُسمَّطاً»^(٢)، فالمبتدأ فيه مصدر مُستغنٍ عن خبره بحال استغناء شاذٍّ؛ لأنَّ صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو «حُكِّمَكَ»، التقدير: حُكِّمَكَ لَكَ مُسمَّطاً أي: مُثْبِتاً، فصاحبُ الحال هو الضمير المستكن في «لَكَ»، وهو عائد على المصدر المَجْعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذٌّ غير لازم، ونحو «ضربي زيداً قائماً» الحذف فيه ملتزم مطرد.

وقوله أو مؤولاً بذلك أي بالمصدر. مثاله: أَخْطَبْتُ ما يكون الأمير قائماً، فَإِنْ أَتَيْتَ «أَنْ» مع الفعل مناب المصدر، فقلتُ: أَنْ ضَرَبْتُ زيداً قائماً، وَأَنْ تَضْرِبَ زيداً قائماً، ففيه خلاف: أجاز ذلك بعض الكوفيين، ومنعه الجمهور.

وقال ابن الأنباري: أَبْطَلَ الكسائيُّ والفراءُ وهشامٌ: أَنْ تَضْرِبَ عبدَ الله قائماً، واتفقوا على إجازة: الذي تَضْرِبَ عبدَ الله قائماً، وما تَضْرِبُ عبدَ الله قائماً، على أَنَّ «الذي» و«ما» بمعنى المصدر، معناهما: ضَرْبُكَ عبدَ الله

(١) لأن أصله عند أكثر البصريين: ضربي زيداً إذا كان قائماً. شرح التسهيل ١: ٢٧٨.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢١٢ واللسان (سمط). المسمط: المُرسَل الذي لا يَرُدُّ.

قائماً. وَعَلَّلَ المنع في «أَنْ» بأنها لما عَمِلَتْ فيما بعدها أشبهت الأدوات،
وَبَعُدَتْ عن المصادر، فلم يَجْزُ فيها ما جاز في المصادر.

وفي هذا التعليل نظر، فإنَّ المصدر أيضاً عامل فيما بعده. وقيل: علةُ
ذلك أنَّ الحال إنما تُسَدُّ مسدَّ الخبر إذا كان ظرفَ زمان، وظرفُ الزمان لا
يكون خبراً لِـ «أَنْ» والفعل.

وقوله والخبرُ الذي سَدَّتْ مسدَّهُ مصدرٌ مضاف إلى صاحبها لا زمانٌ
مضاف إلى فعله وفقاً للأخفش. الذي ذهب إلى أنَّ الخبر هو زمان مضاف
[ب/١٢:٢] إلى فعله/ هو س^(١) وجمهور البصريين^(٢)، ويقدرونه إن كان ماضياً: إذْ كان
قائماً، ومستقبلاً: إذا كان قائماً.

واختار المصنف مذهب الأخفش^(٣)، والتقدير: ضربِي زيداً ضربُهُ
قائماً، فضربي: مبتدأ، وضربُهُ: خبره، وقائماً: منصوب بـ «ضربُهُ»، وهو
مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفاً على ما يُذكر في
«باب المصدر»، وكأنه كان في الأصل: ضربِي زيداً ضربِيه قائماً.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه «إما أن يُفهم من نفس الخبر عينُ المفهوم من
المبتدأ، فلا يصح، وإما أن يُفهم منه أنَّ ضربيه المطلق مثلُ ضربيه قائماً،
وهو غيرُ المعنى المفهوم، وإنْ جُعِلَ المصدر مضافاً إلى فاعله صار المفهوم
منه غيرَ المطلوب من الكلام». قاله شيخنا بهاء الدين بن النحاس^(٤)، رحمه
الله.

وقال^(٥): «هنا نكتة لطيفة، وهو أنَّ الاسم العامل ومعموله يتنزلان

(١) الكتاب ١: ٤١٩. وانظر ١: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ١٥٥ وتعليقه ابن النحاس ق ٣٢/ب - ٣٣/أ.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٠ وشرح الكافية ١: ١٥٥ وتعليقه ابن النحاس ق ٣٣/أ.

(٤) تعليقه ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/أ.

(٥) أي ابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٣٤/أ - ٣٤/ب.

منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النداء، وباب «لا»، فكما يُحذف المضاف، ويُقام المضاف إليه مقامه، كذلك يُحذف العامل، ويبقى معموله، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يُعَرَّبُ المضافُ إليه إعرابه، ولا كذلك العاملُ والمعمول، كَثُرَ حذف المضاف، وَقَلَّ حذف العامل. وهذا، وإن اشترك فيه مذهب س والأخفش، فإنَّ مذهب س ينفرد بما أذكره، قال شيخنا الإمام جمال الدين محمد بن عمرو الحلبي^(١)، رحمه الله: «والذي يوضح المسألة أنَّ معنى: ضربي زيداً قائماً: ما ضربتُ زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب س لأنَّ العامل يتقيد بمعموله، فإذا جعلتَ الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي مقيداً بالقيام واقع، وذا لا ينفي أن يقع الضربُ في غير حال القيام، وإذا جُعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيداً هذا الذي لم يقيد بحال كائن إذا كان قائماً، فلو قدر وقوع ضرب في غير حال القيام يكون مناقضاً للإخبار، إذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أُريد الحقيقة».

ثم قال^(٢) - رحمه الله - في مسألة: أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتاً: «وما أبطلنا به مذهب من يعتقد أن الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسألة أكثر؛ لأنَّ ملتوتاً لو جُعل من تمام الشُّرب يكون الإخبار حينئذ عن أكثر شرب سويق ملتوت أنه حاصل، وذلك لا ينفي أكثريةً في غير حال اللَّت، والمراد من هذا الكلام أنَّ الأكثرية تقع في حال اللَّت، ولو وقعت في غير حال اللَّت لا يكون في الإخبار كبير فائدة» انتهى.

وقد رَجَّحَ المصنّف في الشرح^(٣) مذهب الأخفش على مذهب سيبويه

(١) محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو أبو عبدالله الحلبي النحوي [٥٩٦ هـ - ٦٤٩ هـ]. أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرانه، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس. وشرح المفصل. بغية الوعاة ١: ٢٣١.

(٢) تعليق ابن النحاس ق ٣٤/ب.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٠.

بأنه أقل حذفاً مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبرٌ مضاف إلى مفرد، ومذهب س حذف منه خبر، ثم نائبٌ عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه: ضربي زيداً مستقرّاً إذا كان قائماً. ولأنه حذف منه خبر عامل، فبقي معموله، ودلالة المعمول/ على عامله قوية، وفي مذهب س بقي فيه بعد الحذف معمولٌ عامل أضيف إليه نائبٌ عن الخبر الأصلي الذي هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل بكثرة الوسائط. وأيضاً فالحذف آمن^(١) عذراً في الحذف لأن المحذوف لفظه مماثلٌ للفظ المبتدأ، فيستقل لذلك، ويقوى الباعث على الحذف، وفي مذهب س لا استئصال فيه، فضعف الباعث على الحذف، وليس في قول القائل «ضربي زيداً ضربُهُ قائماً» تعرّض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع، بل تعرّض به لما تعرّض بقولك: ضربته قائماً. انتهى ما رجّح به المصنف مذهب الأخفش على مذهب س.

أمّا الأول فلا ترجيح فيه لأنّ مستقرّاً العامل في «إذا كان» ممتات الحذف إذ كان يُقدَّر، ولا يُلَفَّظ به، ولا يُجمع بينه وبين الظرف، بل تنتقل أحكامه إلى الظرف من تحمُّل الضمير، ومن رفع الظاهر به وغير ذلك، فكأنه لم يُحذف إلا الظرف الواقع خبراً، فقد ساوى من حيث الحذف مذهب س مذهب الأخفش.

وأما الثاني - وهو كثرة الوسائط - فهو مبنيٌّ على الأول، وإذا بطل الأول بطل الثاني. وأمّا أنه يؤمن عذراً في الحذف لمماثلة المحذوف لفظ المبتدأ فهذا هو المُبْعَد من تقدير الحذف؛ لأنه إن كان مماثلاً لفظ الخبر المحذوف للفظ المبتدأ فلا حاجة له؛ إذ قد استُفيد من لفظ المبتدأ معنى لفظ الخبر.

فإن قلت: قد يُقَيَّد بالحال هذا الخبر المحذوف؟ قلت: الحال التي تُقَيَّدُ الخبر تكون في المعنى وصفاً للمبتدأ وخبراً عنه، فهي في الصورة حال،

(١) في شرح التسهيل: آيين.

وهي في المعنى خبر، مثاله قوله تعالى ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(١)، وقوله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾^(٢)، و «قائماً» هنا من وصف المفعول لا من وصف المبتدأ، فلا يجوز أن تكون مُقَيِّدَةً للخبر في تقدير الأخفش. وما ذكره المصنف من أن مذهب الأخفش هو حذف الخبر قبل الحال، وأن تقديره «ضربه قائماً» نقله غيره عنه.

ونقل بعض أصحابنا أنَّ مذهب أبي الحسن أنَّ الحال سَدَّتْ مسدَّ الخبر كالظرف لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيداً في حال كونه قائماً، والعرب تقول: أَكْثَرُ شُرَيْبِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فاستعملوا الحال استعمال الظرف. وبه قال الجرمي في «الفرخ»، وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم، وقال به ابنُ كَيْسَانَ، وسيأتي ذكره والردُّ عليه.

وحكى أبو علي عن عَصْدِ الدولة أنه كان يرى حذف المصدر لطول الكلام وتكرير اللفظ والدلالة على المعنى، وكان يقدر ضربي زيداً: ضربه قائماً، وأكثرُ شُرَيْبِي السَّوِيقَ: شُرَيْبِي إِيَّاهِ مَلْتَوْتَا، فحذف المصدر، وأبقي معموله، فقام مقامه. وكان يستحسن هذا القول أبو القاسم بن القاسم، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وأكثرُ النحويين لا يجيزونه^(٣)، وقد نص على منعه س، وقدره في مواضع^(٤). / والذي يصح من مذهبه منعه. وهذا الذي [١٣: ٢/ب] ذهب إليه العَصْدُ هو مذهب الأخفش.

وإنما^(٥) كان الخبر ظرفاً دون غيره في مذهب س^(٦) لأنَّ نُقَدَرَ الخبر

(١) سورة هود، الآية: ٧٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٢.

(٣) شرح الكافية ١: ١٠٦.

(٤) وذلك كقولك في باب المفعول معه: ما لك وزيداً؟ وما شأنك وزيداً؟ فقد قدره: ما شأنك وتناولك زيداً، وما شأنك وملابسةً زيداً، أو وملابستك زيداً. الكتاب ١: ٣٠٧ - ٣٠٩.

(٥) من هذا الموضع إلى آخر قوله «وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور» موجود في تعليقه ابن النحاس على المقرب ق ٣٤/ب - ٣٥/أ.

(٦) الكتاب ١: ٤١٩.

محذوفاً، والحذف مجازٌ وتوسع، فالظروفُ أحملُ لذلك من غيرها، وقُدرَ ظرفَ زمانٍ دون ظرف المكان لأنَّ الحالَ عوضٌ منه كما ذكرنا، والحالُ لظرف الزمان أنسبُ منها لظرف المكان لأنها توقيتٌ للفعل من جهة المعنى، كما أنَّ الزمان توقيتٌ للفعل، ولذلك قَدَّرَ س الحال بـ «إِذْ» في قوله تعالى ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(١)، فقال: «إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ»^(٢)، ولأنَّ المبتدأ هنا حَدَثٌ، وظرفُ الزمان مختصٌّ بالإخبار به عن الحَدَثِ دون الجُثَّةِ، فهو أَخَصُّ به من ظرف المكان.

وكان الظرف الزماني المقدَّر «إِذْ» و «إِذَا» دون غيرهما لأنَّ «إِذْ» تستغرق الماضي، و «إِذَا» تستغرق المستقبل.

وكان المقدَّر بعدهما «كان» التامة دونَ غيرها لأنَّ الظرف المقدَّر لا بُدَّ له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل، والأصلُ في العمل للفعل، فقُدِّرَت «كان» التامة لتدلَّ على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه.

ولم يعتقد في «قائم» الخبرية للزومه التنكير، وحكى ابن خروف^(٣) أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر «كان»، وأنشد قول الشاعر^(٤):

لَذُو الرُّمَّةِ ذَا الرُّمَّةِ لَةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلَانَا

فنصب «ذا الرمة» و «غَيْلَان» - وهما عَلَمَانِ - على الخبرية. وهذا نادر لا يُعتدُّ به، ودخول الواو عليهما^(٥) على ما سيأتي - إن شاء الله - يُوجب

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٢) الكتاب ١: ٩٠.

(٣) تعلية ابن النحاس ق ٣٤/ب وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٥١.

(٤) نسب البيت لذي الرمة في تعلية ابن النحاس ق ٣٤/ب، وليس في ديوانه. وهو من غير

نسبة في شرح الجزولية للأبدي ص ٨٥١.

(٥) ل، ف، ن، تعلية ابن النحاس: عليها.

الحالية. وهذا الذي حكاه ابن خروف عن الفراء هو خلاف مذهبه في هذه المسألة على ما سيأتي ذكره إن شاء الله.

وزعم الزمخشري^(١) أنه يجوز أن يكون التقدير: إذ كنتُ أو إذا كنتُ قائماً، فتكون «كان» مسندة إلى فاعل الضرب.

ولا ينبغي أن يجوز هذا إلا بدليل لأن التقييدات بالأحوال والصفات، وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور؛ ألا ترى أنَّ^(٢) ما جاء من ذلك في تمثيلهم يُعين أن يكون حالاً من المفعول، كقولهم: أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً، وأكلي التفاحةَ نَضِيجَةً، وغير ذلك، أمّا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك أو كان المصدر قد اقتصر به على الفاعل لحذف المفعول أو لكونه مصدراً لفعل لازم؛ فيتعين إذ ذاك تقدير: إذ كنتُ، أو إذا كنتُ، إن كان المصدر مضافاً لضمير متكلم، وإن كان مضافاً لمخاطب أو لغائب طابق.

وقوله ورفعها خبراً بعد أَفْعَلَ مضافاً إلى «ما» موصولة بـ «كان» أو «يكون» جائز. أي: ورفع الحال، أي: ما كان حالاً، ومثال ذلك: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فأجاز الأخفش^(٣) في «قائم» الرفع على أنه خبر «أَخْطَبَ». وتبعه المبرد^(٤) وأبو علي الفارسي^(٥) وهذا المصنف، قال في [١/١٤: ٢] الشرح^(٦): «يلزم من ذلك ارتكابُ مجازين:

(١) وابن السيد في إصلاح الخلل ص ١١٢ - ١١٣.

(٢) في النسخ كلها: «إلى»، وصوابه في هامش ف.

(٣) الأصول ٢: ٣٦٠ والحلبيات ص ٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٢٨٢ وتعليقة ابن النحاس ق ٣٦/ب.

(٤) المقتضب ٣: ٢٥٢.

(٥) الحلبيات ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٨٢.

أحدهما إضافة «أُخْطَبَ»، مع أنه من صفات الأعيان، إلى «ما يكون»، وهو في تأويل الكون.

والثاني الإخبار بـ «قائم» مع أنه في الأصل من صفات الأعيان، عن «أُخْطَبَ ما يكون» مع أنه في المعنى كَوْنٌ لَأَنَّ أَفْعَلَ التفضيل: بعضُ ما تضاف إليه، والحاملُ على ذلك قصدُ المبالغة، وقد فُتِحَ بابها بأول الجملة، فعُضِدَت بآخرها مرفوعاً انتهى. ولذلك امتنع رفع قائماً في قولك: ضربي زيداً قائماً؛ إذ لم يُفْتَحْ أول الجملة بمجاز.

ولم يذكر المصنف خلافاً في المسألة، إنما ذكر إجازته لذلك، وذكر غيره الخلاف، فقال: أجاز الأخفش: عبدالله أحسنُ ما يكون قائمٌ، بالرفع. ومنعها س إلا بالنصب. قال شيخنا الإمام بهاء الدين بن النحاس^(١) رحمه الله: «وَجَّهَ ابْنُ الدَّهَّانِ^(٢) رَفَعَ الْأَخْفَشَ قَائِماً بِأَنْ جَعَلَ «أُخْطَبَ» مِضَافاً إِلَى «أَحْوَالٍ» مَحذُوفَةٍ، تَقْدِيرُهُ: أُخْطَبُ أَحْوَالِ كَوْنِ الْأَمِيرِ، فَلَا مِجَازَ فِي قَائِمٍ حِينَئِذٍ» انتهى.

فقوله «فلا مجاز في قائم حينئذ» غير مُسَلَّم، بل هو مجاز لأن تقديره «أُخْطَبُ أَحْوَالِ كَوْنِ الْأَمِيرِ» لا يُخْبِرُ عَنْهُ بـ «قائم» لأن قائماً من صفات الأعيان لا من صفات الأحوال، فالمطابق للإخبار عن قوله «أُخْطَبُ أَحْوَالِ الْأَمِيرِ» أن يقال: القيام، كما تقول: أحسنُ أَحْوَالِ الْأَمِيرِ السُّرُورُ أَوْ الضَّحْكُ، وَلَا تَقُولُ: الضَّاحِكُ وَلَا السَّارُّ، فَجَعَلُهُ قَائِماً خَبِراً عَنْ «أُخْطَبَ» فِيهِ مِجَازٌ بَلَا شَكٍّ.

قال شيخنا بهاء الدين بن النحاس^(٣): «ويجوز أن تجعل «ما» بمنزلة شيء، و«يكون الأمير» صفته، والعائد محذوف خبر «يكون الأمير».

(١) التعليقة ق ٣٦/ب.

(٢) سبقه إلى ذلك ابن السراج. الأصول ٢: ٣٦٠.

(٣) التعليقة ق ٣٦/ب.

و «يكون» ناقصة، كأنَّ أصلها: أخطبُ أحوالٍ يكونُ الأميرُ فيها قائماً، وتكون «ما» للعموم والكثرة كقوله ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(١). ودليلُ وقوعها للجنس والعموم الإشارةُ إليها بقوله ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وتكون «ما» حينئذ كناية عن الأحوال، فيتوجه ما قاله الأخفش» انتهى. ويكون الإخبار بـ «قائم» عن «أخطبُ أحوالٍ يكون الأميرُ فيها قائماً»^(٢) على سبيل المجاز؛ إذ القائم ليس خبراً عن «أخطب» في الحقيقة؛ لأنه من صفات الأعيان لا صفات الأحوال كما بيَّنا.

وأجازوا^(٣) أيضاً في هذا المثال أن يكون التقدير: أخطبُ أزمانٍ كون الأمير قائماً، قالوا: فيجوز على هذا أن تكون «إذا» أو «إذ» المقدرة المحذوفة خبراً عن «أخطب» بنفسها؛ لأن «أخطب» إذ ذاك زمان لإضافته إلى الزمان، ولا يكون العامل في «إذ» ولا في «إذا» إذ ذاك محذوفاً لأنه هو المبتدأ. قالوا: ولا يُستنكر خروج «إذا» عن الظرفية ورفعها، فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر^(٤):

/ وبعدَ غَدٍ، يا لَهْفَ نَفْسِي على غَدٍ إذا راحَ أصحابي، ولستُ بِرائِحِ [٢: ١٤/ب]

فأبدل «إذا» من «غَدٍ». وحكي: جئتُك بعدَ إذ قام زيدٌ، وفي القرآن ﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(٥).

(١) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٢) ك، ف، ن: قائم.

(٣) التعليقة ق ٣٦/أ - ٣٦/ب.

(٤) هو أبو الطَّمْحَانِ القَيْنِي. وقيل: هذبة بن خشرم. الحماسة ٢: ٢٨ [٤٨٤] - وفيها تخريجه - وشرحها للأعلم ص ٧٥٣ وأمالى ابن الشجري ١: ٤٢١ و ٢: ٤، ٢٨ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٢٩ - ٢٣٤ [١٣١]. وأوله «وقبل غد» أي: قبل موتي في غد. وعلى غد: أي: على نفسي إذا مت في غد. وراح أصحابي: رجعوا من دفني، وبقيت رهين القبر. والبيت الذي قبله هو:

الا علَّلاني قبلَ صَدَحِ الصَّوَادِحِ وقَبَلَ ارتقاءِ النفسِ بينَ الجوانِحِ
(٥) سورة آل عمران، الآية: ٨.

وأجاز أبو العباس الرفعَ الصريحَ فيها، وذلك: إذا يقوم زيدٌ إذا يقوم عمرو، فـ «إذا» الأولى مبتدأة، والثانية خبر. ويبين لك ذلك أنه إذا ظهر الإعراب في الظرف رُفع، تقول: أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة، إذا جعلتَ «أخطبُ» زماناً، فإن جعلتَ «أخطبُ» كوناً نصبتَ يومَ الجمعة، وكان «إذ» و «إذا» في موضع نصب.

وهذا الذي أجازوه من التصرف في «إذ» و «إذا» وإخراجهما عن الظرفية لا يجوز عندي، وسيأتي الكلام على ذلك في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

فعلى هذا الذي قالوه في «أخطبُ ما يكون» تكون «ما» مصدرية، ولا حذف، وهو الظاهر، أو يكون المحذوف أزماناً أو أحوالاً مضافة إلى الكون، أو تكون «ما» بمعنى شيء، و «تكون» صفة.

وأجاز ابن الدّهان^(١) في «ضربي زيداً قائماً» رفع «قائم» على أن يكون خبراً عن «ضربي» إذا كان معنى «قائم» ثابت ودائم، كما تقول: الأمرُ بيننا قائمٌ، والحربُ قائمةٌ على ساق، وهذا جارٍ على قولهم: ضربي زيداً شديداً، ولا خلاف في جوازه.

وقوله وفعلٌ ذلك بعد مصدرٍ صريحٍ دُونَ ضرورةٍ ممنوعٍ أي: رُفِعَ ما كان حالاً على أن يكون خبراً للمصدر الصريح ممنوع، مثال ذلك: ضربي زيداً قائمٌ. واحترز بقوله «صريح» من المسألة التي أجاز فيها الرفع، وهي: أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ.

وقوله دُونَ ضرورةٍ مُشعرٌ بأنَّ ذلك يجوز في الضرورة، وهو أن يكون خبراً عن المصدر الصريح. ثم لما تكلم في المسألة في الشرح لم يُجزِ الرفع على هذا الوجه، وهو أن يكون خبراً عن «ضربي»، إنما أجازاه على إضمار

(١) تعلية ابن النحاس ق ٣٦/ب.

مبتدأ مقرون بواو الحال، تقديره: ضَرْبِي زِيداً وهو قائمٌ، قال^(١): «وَحَقُّهُ أَنْ يُمنَعَ مطلقاً لأنه شبيه بقولك: جاء زيدٌ راكبٌ، على تقدير: وهو راكبٌ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أصعب^(٢)، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثالُ حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قولُ الشاعر^(٣):

بني تُعَلِّ لا تَنكَعُوا العَنَزَ شَرَبَهَا بني تُعَلِّ مَنْ يَنكَعُ العَنَزَ ظالمٌ
انتهى كلامه.

وكان ينبغي أن لا يقول «دون ضرورة»، بل يقول: وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع، فإن أدت الضرورة إلى رفعه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة حالاً، جاز. ولم يُبين المصنف جهة الأصعية. ونقول: بل هو في الشرط أسهل لأن جواب الشرط لا بُدَّ أن يكون جملةً، وكونها اسميةً جائز، فإذا حُذف دل طلب الشرط عليه. وأما هذه/ الحال الساذة مَسَدٌ خبر [١/١٥:٢] المبتدأ ففيها خلاف: أتقوم الجملة مقامها أم لا؟ يجوز إلا أن تكون صريح الاسم، وسيأتي ذكر ذلك. فعلى هذا لا مقتضى للجملة؛ بخلاف جملة الشرط، فإنها تطلب جملة الجواب، وتقتضيه، فإذا حذف منها شيء، دَلَّ عليه الشرط.

ص: وليس التالي «لولا» مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين. ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقديرِ الخبرِ إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك، ولا يَمتنع وقوعُ الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفرء، ولا جملةً اسميةً بلا واو،

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) في شرح التسهيل: أضعف.

(٣) هو رجل من بني أسد. والبيت في الكتاب ٣: ٦٥ والمحتسب ١: ١٢٢، ١٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٤١٠ واللسان (نكع) وشرح الجزولية للأبدي ص ٣٧٥. لا تنكعوا: لا تمنعوا. والشرب: النصيب.

وفاقاً للكسائي، ويجوز إتباع المصدر المذكور، وفاقاً له أيضاً.

ش: المناسبُ ذكرُ قوله «وليس التالي لولا مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين» متصلاً بقوله «ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً»، أمّا أن يفصل بذلك بين مسائل الحال السادة مسدّد الخبر فغيرُ سديد في التصنيف.

وقوله مرفوعاً بها^(١) هو قول الفراء^(٢). وقوله ولا بفعل مضمر^(٣) هو قول الكسائي^(٤). وأبهم في قوله «خلافاً للكوفيين». وقد أمتعنا الكلام على المرفوع بعد «لولا» في كتاب «التكميل» في الفصل الثاني من «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

وقوله ولا يُعني فاعلُ المصدرِ المذكور إلى آخر المسألة تقدم الكلام^(٥) على هذه المسألة، فأغنى عن إعادته.

وقوله ولا الواوُ والحالُ المشارُ إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك. أمّا الواو فيعني بها واو المصاحبة، فلا تغني عن الخبر، وقد تقدم الكلام^(٦) على ذلك.

وأما الحال فقد ذهب^(٧) الكسائي والفراء وهشام وابنُ كيسان إلى أنّ الحال بنفسها هي الخبرُ لا سادةً مسدّده، على خلاف بينهم في ذلك:

(١) نسب هذا القول للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٢) معاني القرآن ١: ٤٠٤ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥١١ وشرح التسهيل ١: ٢٨٣ وشرح الكافية ١: ١٠٤. ونسب في الإنصاف ص ٧٠ [المسألة العاشرة] للكوفيين، وفيه الخلاف في ص ٧٠-٧٨.

(٣) نسب للكوفيين في التبيين ص ٢٣٩ وتعليقة ابن النحاس ق ٣١/ب.

(٤) شرح الكافية ١: ١٠٤.

(٥) تقدم في ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٦) تقدم في ص ٢٨٣-٢٨٦.

(٧) تعليقة ابن النحاس ق ٣٢/ب. ومن هذا الموضع إلى أول قوله «وكذا قال ابن هشام في الإفصاح» مذكور فيه.

فقال الكسائي وهشام: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان: أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر. وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بُدَّ لها من ضمير يعود على ذي الحال، وهي خبر، والخبر عندهم لا بُدَّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين. و«ضربي» مبتدأ مرفوع، فلا بُدَّ له من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل «قائم» ضميره ليرفعه، حتى إنهما قالا: يجوز أن تؤكد الضميرين اللذين في «قائماً»، فتقول: ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه، وقيامك مُسرِعاً نفسك نفسه، فإن أكدت القيام أيضاً مع المضمرين قلت: قيامك مُسرِعاً نفسك نفسه نفسه، فتكرر النفس ثلاث مرات.

وزعم الفراء ومَن أخذ بقوله أنَّ الحال/ إذا وقعت خبراً للمصدر لا [٢: ١٥٠/ب] ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريبها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، فكذلك الحال.

وجاز نصب قائماً ومُسرِعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وإن كان خبراً لما لم يكن المبتدأ؛ ألا ترى أن المُسرِع هو المخاطب لا القيام. والقائم هو زيدٌ أو أنا لا الضرب، فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف؛ لأن الخلاف عندهم يُوجب النصب.

وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف.

وحكى أبو محمد بن السَّيد البَطْلَيْوْسِي^(١) عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد «قائم»، تقديره: ثابت أو موجود. وكذا قال ابن هشام في الإفصاح، قال: «والكوفيون يجعلون قائماً حالاً من زيد، والعامل فيه

(١) تعلية ابن النحاس ق ٣٣/أ.

المصدر، والتقدير: ضربي زيدا قائماً واقع، على معنى: يَقْعُ أو وَقَعَ. وقالوا: تقدير اسم مفرد أولى من تقدير ظرفٍ قد قام مقام جملة، ثم تقدير فعلٍ وفاعلٍ بعده، فتقديرُ اسمٍ مفردٍ أولى. قال: «وهذا التقدير لا يوافق المعنى، إنما يراد به معنى الشرط، كأنه قال: إنما أضربه بشرط أن يكون قائماً، وإنما ضربته لما كان قائماً، وهذا المعنى يصح بتقدير إذ وإذا، فلهذا احتاج البصريون إلى تقديرهما».

فأما مذهب الكسائي وهشام فأبطل^(١) بأن العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضميرين، وأمّا قولهم في «زيدٌ حيثُ عمرو» من أن «حيثُ» رفعت زيدا وعمراً لنيابتها مناب ظرفين^(٢) فقد أبطلناه فيما تقدم في الفصل^(٣) قبل «باب الابتداء». وإذا انتفى أن ترفع الحال ضميرين انتفى كونها خبراً. وأيضاً، فنقول: ضربي الزيدَين قائمين، فلا يمكن أن يكون في «قائمين» ضميران؛ لأنه لو كان كذلك لكان أحدهما مثني من حيث عودُه على مثني، والآخر مفرد من حيث عودُه على مفرد، وتثنية اسم الفاعل وإفراؤه إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثني في حال واحدة، وهذا لا يمكن.

وأمّا تأكيد الضميرين فشيءٌ قالوه بقياسٍ مبنيٍّ على قولٍ فاسد، ولا سماعٍ يعضده.

وأمّا ما ذهب إليه الفراء فأبطل^(٤) بأن الشرط بمفرده من دون جواب لا يصلح أن يكون خبراً لأنه لا يفيد، وإذا كان كذلك تعيّن أن يكون جواب الشرط محذوفاً، فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب، مع أن قيام الشرط

(١) تعلية ابن النحاس ق ٣٣/أ - ٣٣/ب.

(٢) والتقدير: زيد في مكان فيه عمرو.

(٣) تقدم في ص ٢٤٦.

(٤) تعلية ابن النحاس ق ٣٣/ب.

بمفرده دعوى لا دليل على شيء منها.

وما ذهب إليه ابن كيسان^(١) من أن الحال تشبه الظرف، فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيام، ليس بشيء، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة/ أن تقول «زيد قائماً» لأنه في معنى: زيد في حال قيام، وحيث لم [١/١٦:٢] يجز ذلك دلّ على فساد ما ذكره. وقال المصنف في الشرح^(٢) موضحاً لهذا الدليل السابق في إبطال مذهب ابن كيسان: «إما أن يُقدّر لهذه الحال عامل أو لا، إن لم يُقدّر لها عامل لزم استغناؤها عما لا يستغني عنه الظرف مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائماً؛ لأنه بمعنى: زيد في حال قيام. وإن قدرت لم يكن العامل إلا مثل المقدر في الظرف، فكما يُقدر في: زيد في حال قيام: زيد مستقرّ في حال قيام، يقدر: ضربي زيداً مستقرّ قائماً، فكان يلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال» انتهى.

وأما ما حكاه ابن السّيد عن الكوفيين فقد ردّ^(٣) لأنه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه، فكما تقدّره «ثابت» فيجوز أن تقدّره «منفي»، ولأنه يكون من الحذف الجائز لا الواجب؛ لأنّ قائماً إذ ذاك يكون حالاً من «زيد»، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سدّت مسدّد الخبر، فلا يجب حذفه، وإنما يجب إذا سدّت الحال مسدّه؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أنّ العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأن أصل الخبر التنكير كالحال، ولأن الحال هي صاحبها، كما أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مقيدة كما أنّ الخبر كذلك، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة، ولا تتصوّر العوضيّة إلا على قول من قدّر أن الخبر قبل الحال؛ لأنك إذا قدّرت الخبر

(١) تعليفة ابن النحاس ق ٣٣/ب.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨١.

(٣) تعليفة ابن النحاس ق ٣٣/ب - ٣٤/أ.

«ثابت» أو «موجود»، وجعلت قائماً حالاً من «زيد» فإما أن يكون إخبارك المخاطب عن ضربٍ قد عُهد منك إيقاعه بزيد في حال قيامه، فلا يكون في الإخبار بثابت أو موجود فائدة لأنه معلوم عنده، أو عن ضربٍ لم يعهده منك^(١) في تلك الحال، فلا دليل على ذلك المحذوف لجواز أن يكون التقدير: ضُرِبَ زيدا قائماً غيرُ ثابت، ولأنَّ في جعل «قائماً» معمول «ضربي» حذفَ الخبرِ بِرُمَّتِه، وفي جعل «قائماً» معمول الخبر حذف بعض الخبر، وحذف بعض الخبر أولى من حذف جميعه.

وتلخص من مجموع هذه المذاهب أن النحويين أجمعوا على رفع «ضربي» من قولك: ضربي زيدا قائماً. فقليل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف. وقيل: على الابتداء. فقليل: لا خبر له لإغناء فاعله عنه. وقيل: له خبر. فقليل: ملفوظ، وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف. فقليل: بعده. وقيل: قبله. فقليل تقديره: ضربه قائماً. وقيل: إذا كان أو إذ كان.

وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحالِ مسدَّ خبر المبتدأ ينبغي أن يُقتصر به [٢: ١٦/ب] على مَوْرِد السماع/ لأنه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سُمع، وهو أن يكون المبتدأ مصدراً أو أَفْعَلَ التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّرَ بالمصدر.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢) أنَّ الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود يَجْري مجرى المصدر في هذا المعنى لا مجرى الجُثْث، فَتَسُدُّ الحال مسدَّ خبره. واستدل على صحة ذلك بقول الشاعر^(٣):

(١) س: منه.

(٢) تعلية ابن النحاس ق ٣٥/ب - ٣٦/أ.

(٣) هو البعيث بن حُرَيْث. الحماسة ١: ٢١٨ وشرحها للمرزوقي ص ٣٧٦ وللأعلم ص ٦٣٥. المذبذب: الذي لا يستقر.

خَيَالٌ لِأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَا مسيرة شهرٍ للبريدِ المُذَبَذَبِ

فـ «خيال» مرفوع بالابتداء، وجاز الابتداء به لأنه وُصف بقوله «لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ»، فلا يصح أن يكون خبراً لأنه صفة، بل الخبر هو محذوف، سَدَّتْ الحال - وهي قوله «ودُونَهَا مسيرة شهرٍ» - مسدّه. وساغ ذلك لأنَّ الخيال لا حقيقة له جسمية.

ولا حجة في هذا البيت لأنه يحتمل أن يكون «خيال» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا خيال.

وقوله ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً، خلافاً للفراء. اختلف^(١) في ذلك: فأجاز ذلك أبو الحسن والكسائي وهشام، نحو: حُسْنُكَ تَرْكَبُ، أي: راكباً. ونقل عن س المنع.

واختلف النقل عن الفراء: فحكى ابن خروف عنه الجواز، ونقل ابن عصفور المنع، وهو الصحيح عنه.

ونقل ابن أصبغ الخلاف عن الكسائي.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «أجاز الفراء ردَّ الحال إلى الاستقبال إذا كانت غير رافعة، وأبطل ذلك فيها إذا رفعت، فخطأ عند^(٢) الفراء: حُسْنُكَ تَرْكَبُ. وأجاز هو والكسائي: حُسْنُكَ تَرْكَبُ مسرعاً.

قال ابن عصفور: والذي يمنعه الفراء المضارع المرفوع. وعلمه بأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط» انتهى.

والصحيحُ الجوازُ لورود ذلك عن العرب، قال الشاعر^(٣):

(١) تعلية ابن النحاس ق ٣٥/أ.

(٢) ك، ف، ن: فحكى عنه.

(٣) ينسب الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١ والكتاب ١: ١٩١ وشرح أبياته لابن =

ورَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ
وقال الآخر^(١) :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَلَتْ بَيِّضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ
قال ابن هشام : يمكنه أن يجعل الخبر في المجرور، أي : عهدي واقع بها، ويجعل الجملة حالاً من الضمير المجرور.

وقوله ولا جملة اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي . اختلف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو : فنقل عن س^(٢) والأخفش^(٢) أنه لا يجوز ذلك ، وأنَّ الحال لا تُسَدُّ مَسَدَّ الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً . وأجاز ذلك الكسائي والفراء . وقد ورد السماع بما منعه س ، قال الشاعر^(٣) :

عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعَ ، وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ
/ وقال آخر^(٤) :

[١/١٧: ٢]

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ ، وَهُوَ غَضْبَانٌ

ولم ينقل المصنف خلافاً في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال ، بل حكى عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال ، قال^(٥) : « قال ابن كيسان : إن قلت « مَسَرَّتْكَ أَخَاكَ هُوَ قَائِمٌ » جاز ذلك عند الكسائي وحده ، فَإِنْ جِئْتَ بِالْوَاوِ قَبْلَ « هُوَ » جازت في كل الأقوال . فظاهر قوله « في كل الأقوال »

-
- = السيرافي ١ : ٣٩٨ - ٣٩٩ وللأعلم ص ١٥٩ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ .
(١) هو الأعشى . والبيت في ديوانه ص ١٨٩ والتكملة ص ١١٧ والإنصاف ص ٧٧٨ وأمالى ابن الشجري ٢ : ٣٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٥٩٢ - ٥٩٦ وفيه إعرابه .
(٢) تعلية ابن النحاس ق ٣٥ / أ .
(٣) هو لبيد . والبيت في ديوانه ص ١٦٠ [طبعة دار صادر] والكتاب ١ : ١٩٠ وشرح أبياته لابن السيرافي ١ : ٢٦ - ٢٧ وللأعلم ص ١٥٩ .
(٤) البيت في شرح التسهيل ١ : ٢٧٨ وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ والمقاصد النحوية ١ : ٥٧٩ .
(٥) شرح التسهيل ١ : ٢٨٦ .

أنه لا خلاف في ذلك، وقد حُكي أن س منع من ذلك.

وأما إذا كانت جملة اسمية لا واو معها فأجاز ذلك الكسائي^(١) فيما فيه ذكرٌ، كما قاله ابن كيسان، واتبعه المصنف. ومنع ذلك الفراء^(٢) وقال: واو الحال هي رافعة المصدر، والرافع لا يحذف. والبصريون على مذهب الكسائي في هذا الأصل، قاله بعضهم^(٣). ويقتضي مذهب س المنع لأنه لا يجيز وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بالواو حالاً، وكونها محذوفة الواو فرع على هذا المنع، فهو أولى بالمنع.

والذي ورد عن العرب في هذا إنما هو بالواو، فينبغي اتباعه. ومن أجاز حذفها فليس مذهبه ببعيد. قال المصنف في الشرح^(٣): «مقتضى الدليل أن يكون حذف الواو هنا أولى لأنه موضع اختصار، لكنَّ الواقع بخلاف ذلك، وبابُ القياس مفتوح».

وقوله ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقاً له أيضاً. أي: للكسائي، أجاز الكسائي: ضربي زيداً الشديداً قائماً، وشُرْبِي السَّوِيقَ كُلَّهُ ملتوتاً. وحجته في ذلك اتباعُ القياس.

وحُجة مَنْ مَنَعَ أَنَّ الموضع موضع اختصار، ولم يَرِدْ به سماع، ولا يجوز أن يقع المصدر موضع هذه الحال لأنه لا مناسبة بينه وبين الزمان؛ لأنهم إنما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبة لا تُحفظ إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا يجوز التجوز في الحال لكونها كالظرف، لأنه لا يُتجوز في الشيء الواحد مرتين.

وقد أغفل المصنف ذكرَ مسائلٍ تتعلق بهذه المسألة:

(١) تعليق ابن النحاس ق ١/٣٥.

(٢) تعليق ابن النحاس ق ١/٣٥.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٦.

الأولى: أجاز السيرافي وابن السراج^(١) دخول «كان» الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضربي زيداً قائماً. وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر «كان» قبيح.

الثانية^(٢): إذا كُنيتَ عن المصدر الذي سَدَّتْ الحال مسدَّ خبره قبل ذكر الحال، نحو «ضربي زيداً هو قائماً» فأجاز ذلك البصريون والكسائي، وإعرابُ «هو» مبتدأ^(٣)، و«قائماً»^(٤) حال سدت مسدَّ خبره. وعند الكسائي يرتفع الضرب بالراجع مِنْ «هو»، ويرتفع «هو» بقائم، وهذا جارٍ على مذهبهِ. وقال الفراء: لا يجوز ذلك/ لأنَّ المَكْنَى مثل «زيد» لا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً، والحال لا ترفع زيداً ولا عمراً.

الثالثة^(٥): اختلفوا في جواز تقديم هذه الحال على المصدر:

فقال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمَر، فيمنع: مُسرِعاً قيامُك، وإن كان يجيز: مُسرِعاً قمتَ؛ لأن الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخرأ، ولا يُعَرَّبُ^(٦) أولاً، فيقال: قيامُك إن أسرع، وسُكوتُك إن أنصفت، ولا يقال: إن أنصفت سكوتك^(٧).

وقال الكسائي وهشام: يجوز ذلك إذا كانت من مضمَر لا من ظاهر، فيجوز: مُسرِعاً قيامُك، كما يجوز: مُسرِعاً قمتَ، ومُسرِعاً تقوم، ولا

(١) الأصول ٢: ٣٦١.

(٢) هذه المسألة في تعليقه ابن النحاس ق ٣٥/ب.

(٣) فيما عدا ف: الابتداء.

(٤) س: أو قائماً.

(٥) انظر المسألة في تعليقه ابن النحاس ق ٣٥/أ - ٣٥/ب.

(٦) هكذا ضبطت في س.

(٧) علل ذلك بأن الشرط إنما يتلقى بالفاء أو بـ «إذا» أو بالفعل، ولا يتلقى بالاسم المفرد.

تعليقه ابن النحاس ق ٣٥/ب.

يجوز: مُسرِعاً قِيَامُ زيد^(١).

فإن كان المصدر متعدياً نحو «شُرِّبُك السَّوِيقَ ملتوتاً» فمنع التقديم الكسائي والفراء وهشام، فلا يجوزون: ملتوتاً شُرِّبُك السَّوِيقَ.

وأجاز ذلك البصريون سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً، نقلاً عنهم، خلافاً لمن قال: لا نقل عن البصريين، بل مقتضى قولهم جواز تقديمها إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدر مؤخراً.

وقال ابن الدهان^(٢): لا يمتنع في القياس تقديمها، ومن نقل وعلم حجة على من لم ينقل ولم يعلم.

وفي الإفصاح: ذكر السيرافي^(٣) أنَّ الزجاج أجاز: قائماً ضربي زيداً، قَدَّمَ الحال كقولك: اليوم القتال، كأنك قلت: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع.

الرابعة: تقديم الحال على مفعول المصدر، نحو: شُرِّبُك ملتوتاً السَّوِيقَ، أبطل ذلك الكسائي والفراء وهشام، وحكي عن البصريين جواز ذلك. ولعله لا يصح، وإجازة ذلك تُشَكِّلُ لأنَّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، بخلافها إذا تقدمت، فإنه لا يلزم في ذلك فصل بين المصدر ومعموله.

الخامسة: إذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟ أبطل ذلك الكسائي وهشام والفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوت شُرِّبُ السَّوِيقَ، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي،

(١) احتجاً بأن الحال مبنية على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدماً ومتأخراً، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك. تعلية ابن النحاس ق ٣٥/ب.

(٢) تعلية ابن النحاس ق ٣٥/ب حيث ذكر أن ابن الدهان قال ذلك في كتابه الشامل في شرح الإيضاح. ولفظه: «ولا يمتنع عندي في القياس: قائماً ضربي زيداً؛ لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ».

(٣) النص في حاشية تعلية ابن النحاس ق ٣٥/ب.

نحو: وأنتَ رَاكِبٌ حُسْنُكَ، ولم يَجْز ذلك عند الفراء لأنَّ الحال لا ترفع مقدمة.

السادسة: أجمعوا على إبطال: أَكَلْتُ مُتَّكِنًا الطَّعَامَ؛ لأنَّ الطَّعَامَ في صلة الأكل، ومتَّكِنًا خبره، والصلة لا تأتي بعد الخبر، وقد تقدم الخلاف في جواز نحو: شُرِبْتُكَ مَلْتُونًا السَّوِيقَ، فيُنظر ما الفرقُ بين المسألتين.

السابعة: اتفقوا على جواز دخول «إِنَّ»^(١) وفاءً «أَمَّا»، تقول: إِنَّ حُسْنُكَ رَاكِبًا، وَأَمَّا حُسْنُكَ فَرَاكِبًا.

الثامنة: اتفقوا على منع: ما حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ؛ لأنَّ الباءَ تغيّر نصب الحال، فتفسد المسألة لذلك.

التاسعة: أَمَّا ضَرْبُكَ فَإِنَّهُ حَسَنًا، على أن الهاءَ ترجع إلى الضرب، وخبر إِنَّ حَسَنًا، وحكم كان وظن حكم إِنَّ في هذا المعنى، فأجازوا: أَمَّا ضَرْبُكَ فَكَانَ حَسَنًا، وَأَمَّا/ ضَرْبُكَ فَظَنَنْتُهُ حَسَنًا، على أن حَسَنًا صفة للضرب. وأبطلها الفراء على أن حَسَنًا صفة للياء والكاف. والكسائي يجيزهن كلَّهن.

العاشرة: أجاز الكسائي وهشام: عَبْدُ اللَّهِ وَعَهْدِي بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ، وكذلك: عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ. ترتيب المسألة: الْعَهْدُ بِعَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ قَدِيمِينَ، فَقَدْ «عَبَدَ اللَّهَ»، وَرُفِعَ بِمَا^(٢) بَعْدَهُ، وَثْنِي «قَدِيمِينَ» لِأَنَّهُ لـ «عَبَدَ اللَّهَ» وَ «زَيْدٍ»، وَكَانَا خَيْرًا لِلْعَهْدِ كَمَا تَكُونُ الْحَالُ خَيْرَ الْمَصْدَرِ.

وسَوَّى الكسائي وهشام بين قولك: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَالْعَهْدَ بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ، وَعَبَدَ اللَّهَ وَإِنَّ الْعَهْدَ بِزَيْدٍ قَدِيمِينَ.

ولا يُعْلَمُ أَنَّ الْفَرَاءَ أَجَازَ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَأَصْحَابُهُ يَرُدُّونَ عَلَى الْكَسَائِيِّ

(١) في الارتشاف ص ١٠٩٧: على جواز دخول لام إِنَّ... إِنَّ حُسْنُكَ لَرَاكِبًا... الخ.

(٢) ك، ف: ما.

وهشام ما جَوَّزاه من هذه المسائل. وقياس البصريين يقتضي المنع.

ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: عبدُ الله فالعهدُ بزيدٍ قديمين، ولا يصلح عندهما في هذا المعنى العطف إلا بالواو الجامعة.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال السادة مسدَّ خبر المصدر على الحال بعد تمام المصدر بما هو من صلته، نحو: ضربي زيداُ فرساً راكباً، تقديره: راكباً فرساً.

ومنع ذلك الفراء، قال: لأن راكباً لا يُرَدُّ إلى الاستقبال، وما لم يُرَدَّ إلى الاستقبال لم تقدم صلته عليه، وإنما يجوز الكسائيُّ تقديم صلته عليه إذا كانت إلى جنبه، فإن فُرّق بينهما لم يَجْز ذلك عنده. وقياسُ قول البصريين الجواز.

الثانية عشرة: أجاز الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام، وقال: لا يجوز غيره. ومنعها المبرد.

الثالثة عشرة: «أكثرُ ضربي زيداُ» منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكتَّان.

الرابعة عشرة: أجاز ابن كيسان: أمّا ضربي زيداُ فكان قائماً نفسه نفسه، فتكون الأولى لذكر زيد، والثانية لذكر الضرب. وحكى أبو جعفر النحاس أن ذلك جائز على مذهب البصريين والكسائي، وغير جائز على مذهب الفراء.

الخامسة عشرة: «علمي بزيد كان ذا مال» منعها أبو علي^(١) على أن يكون «علمي» مبتدأ، و«بزيد» متعلق به، و«كان» في موضع خبره، واسمها مستتر فيها، وهو عائد على علمي، و«ذا» خبرُ كان من حيث إنه يصير التقدير إلى: علمي ذو مال، و«ذو مالٍ» ليس نفس العلم، ولا منزل منزلته.

(١) الإيضاح العضدي ص ٥٠ والمقتصد ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جَوَّزه بعضهم من أن تكون من باب: ضربي زيداً قائماً، أي: كائناً ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك^(١) على تقدير الكوفيين في نَقْلٍ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُقَدِّرُونَ الْخَبْرَ مُتَأَخَّراً مَحْذَوْفاً، أي: علمي بزيد كان قائماً واقعاً، أو على تقدير العَصْد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأماً على تقدير مَنْ قدر «إذا كان» فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس بزيد أو واقع به ذا مال، أي: غنياً، ويمكن أن تكون «كان» زائدة، ويكون المعنى: علمي بزيد ذا مال.

[٢: ١٨/ب] / وزعم بعض النحويين أنه يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذ كان، وحذف «إذ» للدلالة عليها.

وهذا ضعيف لأن العرب إنما حذفَت هنا الظرف والفعل معاً، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر.

وأجاز الأستاذ أبو علي في بعض تقاييده على الإيضاح أن تكون «كان» ناقصة، واسمها مضمَر يعود على العِلْم، و «ذا مال» حال تسدُّ مسدَّ خبر «كان» كما تسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ.

قال بعض أصحابنا: واتفقوا على منع ما أجازَه الأستاذ أبو علي، واختلفوا في التعليل: فقليل: امتنع ذلك لأنه بابٌ حذفٍ واختصارٍ وتعويضٍ، ولم يجعل العرب ذلك إلا مع المصدر أو مع مضاف إلى المصدر، وعلى أن يكون بعضُه أو كلُّه لا مع ضميره، وإن كان في المعنى مصدراً، وعلينا اتِّباعُهُم.

وقال أبو علي في التذكرة: لم يَجْزِ لَأَنَّكَ حُلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ، يريد أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر مَنْ الحال له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله لأن

(١) وذلك: سقط من س، ن.

الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذا لا يصح أن تكون الحال سادة مسدّ
الخبر عن مصدر مضمّر لأنها لا تسدّ إلا عن مصدرٍ معموله صاحب الحال،
والمضمّر^(١) لا يعمل، فليس له معمول.

وقيل: لم يُسمع منهم: ضربي زيداً هو قائماً، فلا تدخل عليه كان،
فيكون اسماً لها، وكلّ ما كان اسماً لـ «كان» يجوز أن يتقدم، ويضمّر فيها
ضميره، فنقول في كان زيدٌ قائماً: زيدٌ كان قائماً، وهذا لم يأت في نحو
هذا، لم يُسمع: ضربي زيداً كان قائماً.

ص: ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة، ووجوباً كالمُخْبِرِ عنه بنعتٍ
مقطوعٍ لمجرد مدح أو ذمٍّ أو ترحمٍ، أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعله، أو
بمخصوصٍ في بابِ نعم، وبشئ، أو بصريحٍ في القسم، وإن وُلِّيَ معطوفاً على
مبتدأ فعلٍ لأحدهما واقعٌ على الآخر صَحَّتْ المسألة، خلافاً لمن منع، وقد
يُغني مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوفٍ، فيطابقهما الخبر.

ش: مثالٌ حذفه جوازاً لقرينة: صحيح، لمن قال: كيف زيدٌ؟ و:
مِسْكٌ، عند شَمِّ طيب، و: إنسانٌ، عند رؤية شَبَّح، وقال الشاعر^(٢):

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ: طَعْمُ مُدَامَةٍ مُعْتَقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجْرُ

أي: هذا طعمُ مُدَامَةٍ. ولو كان هذا معرفةً لجاز جعله مبتدأً محذوفاً
الخبر. ومما يُحَسِّن الحذف دخولُ فاء الجزاء على ما لا يصلح أن يكون
مبتدأ، كقوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾^(٣) أي: فصلاحه لنفسه.

وقوله لمجرد مدح أو ذمٍّ أو ترحمٍ مثاله: الحمدُ لله أهلُ الحمدِ،

ومررتُ بزيدٍ الفاسقِ، ومررتُ ببكرٍ المسكينِ. وإنما التزم/ هنا إضمار [١/١٩:٢]

(١) ك، ف: والمصدر.

(٢) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦٣ واللسان
(تجر). تجر: جمع تاجر، أو جمع تجار، وتجار: جمع تاجر.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

المبتدأ لأنه مما يجوز فيه القطع إلى النصب على إضمار فعل لا يجوز إظهاره، قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ولم يريدوا به الإخبار، فالتزمو فيه الإضمار أمانة على الإنشاء، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهر لأوهم الإخبار، فأجري الرفع مجرى النصب في إضمار الرفع والناصب ليستويا. واحتراز بقوله «المجرد مدح أو ذم أو ترحم» من أن يكون لغير ذلك، فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وإظهار الناصب وإضماره، نحو: مررت بزيد الخياط، يجوز فيه الرفع والنصب، ويجوز أن تقول: بزيد هو الخياط، ويزيد أعني الخياط، وقال الشاعر^(١):

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى التَّوَجِّدَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْخَائِضُ الْغَمْرَ وَالْمِيمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

وقوله أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله مثاله قولهم: سَمِعُ وطاعة، وقال الشاعر^(٢):

فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ
التقدير: أَمْرِي سَمِعُ وطاعة، وَأَمْرِي حَنَانٌ.

والأصل في هذا النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، فلم يَجْزْ إظهار ناصبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حُمِلَ الرفع على النصب، فالتزم^(٣) إضمار المبتدأ.

وقيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: حَمَدُ الله وثناءً عليه، أي: أَمْرِي

(١) هو الأخطل. والبيتان في ديوانه ص ١٩٧، ١٩٩ والثاني قبل الأول، وبينهما عدة أبيات. والكتاب ٢: ٦٢ وتحصيل عين الذهب ص ٢٦١.

(٢) هو المنذر بن درهم الكلبي. والبيت في الكتاب ١: ٣٢٠، ٣٤٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٢٣٥ وللأعلم ص ٢١١ والمقتضب ٣: ٢٢٥ والكامل ص ٧٣٢ وفرجة الأديب ص ٥٧ والخزانة ٢: ١١٢ - ١١٥ [٩٧].

(٣) ك، ف: والتزم.

حَمْدُ الله. وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر، أنشد ابن جني في الخصائص^(١):

فقلت: على اسم الله، أمرك طاعةً وإن كنتُ قد كلّفتُ ما لم أُعوّد

وقوله أو بمخصوصٍ في باب نِعَمَ وبشَسَ مثاله: نِعَمَ الرجلُ زيدٌ، جوزوا في «زيد» أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيدٌ، فعلى هذا قالوا: يكون قد حُذِفَ المبتدأ وجوباً، وسيأتي الكلام في هذه المسألة إن شاء الله. ويتضح أنه لا يجوز في هذا المخصوص إلا أن يكون مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر له، كما لو كان تقدم على الجملة.

وقوله أو بصريح في القَسَمِ مثاله قولُ العرب: في ذِمَّتِي لأفعلنَ، أي: في ذِمَّتِي ميثاقٌ أو عهدٌ، وهذا^(٢) عكسُ قولهم: لَعَمْرُكَ لأفعلنَ، ذكر هذه المسألة أبو علي الفارسي^(٣)، وقال الشاعر^(٤):

تَسَوَّرَ سَوَّارٌ إِلَى المجد والعُلا وفي ذِمَّتِي لئنُ فَعَلْتُ لَيَفْعَلَا

ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضع:

أحدها أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل/ يتغزل بها، ثم يقول: دارُ [ب/١٩:٢] فلانة، أو ديارُ فلانة، كما قال الشاعر^(٥):

أَتَعْرِفُ رَسَمَ الدارِ قَفَرًا مَنَازِلُهُ كَسَخَقِ الْيَمَانِي زَخْرَفَ الْوَشْيِ مَائِلُهُ

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٩٠ والخصائص ٢: ٣٦٢ وأما ابن الشجري ٢: ٦٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢١ - ٣٢٢. وأوله في النسخ كلها: «فقلت» صوابه في المصادر المذكورة.

(٢) س: وهكذا.

(٣) إيضاح الشعر ص ٥٤٨ وشرح التسهيل ١: ٢٨٨.

(٤) البيت لليلي الأخيلية، وفي ديوانها ص ١٠١ ط. بغداد، والكتاب ٣: ٥١٢ وإيضاح الشعر ص ٥٤٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٦٩.

(٥) هو طرفة بن العبد. والأبيات في ديوانه ص ١١٥ والمقاصد النحوية ١: ٥١١. س: قفر. ك، ف: إذ تصديق.

بِتَثْلِيثٍ أَوْ نَجْرَانٍ أَوْ حَيْثُ نَلْتَقِي مِنْ التَّجْدِ فِي قِيَعَانِ جَاشٍ مَسَايِلُهُ
ثم قال:

ديارُ سُليْمى إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمَنَى وَإِذْ حَبْلُ سَلْمَى مِنْكَ هَانِ تُوَاصِلُهُ
أي: هي ديار، أو تلك ديار. وقال الآخر^(١):

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَا كَمَا عَرَفْتَ بَرَسْمَ الصَّيْقَلِ الْخِلَا
دَارِ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلُهُمْ بِالْقَادِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهْوَ وَالْغَزَا

وكذلك ما انتصبَ توكيداً لنفسه، نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٢)، و ﴿وَعَدَ
اللَّهُ﴾^(٣)، و ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٤) و ﴿صَبَغَ اللَّهُ﴾^(٥)، هذا كله يجوز رفعه بإضمار
مبتدأ لا يجوز إظهاره.

قال بعض أصحابنا: «وكذلك سائر ما جاء من الفصل الأول». يعني ما
ارتفع خبر مبتدأ، وأصله أن يُنصب بفعل لا يجوز إظهاره. قال: «إلا أنه غير
مقيس، لا تفعله». يعني ترفعه على خبر مبتدأ إلا فيما سمعت بخلاف ما جاء
في الديار، وما قطع في النعوت، وفي مصادر التوكيد، لكن ما سُمع منه لا
يكون إلا على هذا، أي: على خبر مبتدأ، كقولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟
الثاني: قولُ العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ^(٦)؟ أي: المذكورُك زَيْدٌ، حذفت

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. والبيتان في ملحق ديوانه ص ٤٩٧ والكتاب ١: ٢٨٢ وتحصيل عين
الذهب ص ١٩١. ونُسباً في شرح أبيات سيويه ١: ١٩٩ - ٢٠٠ لعَوُج بن حزام الطائي،
وبينهما فيه بيتان، وذكر محققه أن الكوفي نسب الأبيات الأربعة لعويج بن حزام الطائي.
الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها. والخلل: جمع خِلَّة، وهي بطانة يغشى بها، تنقش
بالذهب.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٨.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.

المبتدأ وجوباً لأنهم قالوا: من أنتَ زيداً؟^(١) بالنصب، أي: تذكر زيداً، أضمرُوا في الرفع كما أضمرُوا في النصب.

الثالث: قولُ العرب «لا سَوَاءٌ» حكاة س^(٢)، وتأوله على حذف المبتدأ، تقديره: هذان لا سواء^(٣). وقال س^(٤): «إنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت^(٥) عليه سواءٌ؛ ألا ترى أنك لا تقول^(٦): هذان لا سَوَاءٌ». والمبرد^(٧) لا يمنع ظهوره، يعني ظهور المبتدأ. وقدّره بعضهم^(٨) بعد «لا»، أي: لا هُما سَوَاءٌ. ومن كلام المختار بن أبي عُبَيْد، وقد قَتَلَ حَفْصَ بْنَ عَمْرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وأباه عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ: «عُمَرُ بِالْحُسَيْنِ، وحَفْصُ بِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ولا سَوَاءٌ»^(٩)، أي: ولا هُما سَوَاءٌ. ولم تكرر «لا» لأنَّ المعنى: ولا يستويان، فكما أنَّ الفعل لا يلزم تكرير «لا» معه، فكذلك مع ما في معناه.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: س لا سَوَاءٌ، يريد أنَّ هذه اللفظة تُستعمل عندما تُسَوَّى بين شيئين أو أشياء، فيقول الراؤ: لا سَوَاءٌ، أي: هما لا سَوَاءٌ، لكن لم يظهر قَطُّ ما ارتفعت عليه سَوَاءٌ، وعاقبه «لا»، فكما أنك لو قلت «هما سَوَاءٌ» لم يلزم تكرار، فكذلك ما عاقبه.

الرابع: قولهم «لا سَيِّمًا زيدٌ» في من رفع زيداً، التقدير: لا سَيِّ الذي هو زيدٌ.

(١) الكتاب ١: ٢٩٢. وانظر شرح المفصل ٢: ٢٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠٢ والمسائل المنثورة ص ١٠٠.

(٣) ك، ف، ن: لاهما سواء.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.

(٥) س: وارتفعت. ك، ن: عاقبت ما عليه. ف: عاقبت ما على سواء. والتصويب من كتاب سيبويه.

(٦) قلت: ذكر السيرافي أن هذا جائز. شرح الكتاب ٣: ٩٧/١.

(٧) الأصول ١: ٣٩٥.

(٨) البسيط في شرح الجمل ص ٦٠٠.

(٩) تاريخ الطبري ٦: ٦١ والبداية والنهاية ٨: ٢٧٤.

وقوله وإن ولي معطوفاً إلى آخر المسألة مثال/ ذلك: عبد الله والريح يُباريها، فمجيئاً ومانعاً، والمنع أظهر لأنَّ «عبدالله» مبتدأ، و«الريح» معطوف عليه، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، و«يُباريها» خبر عن المبتدأ الواحد، ويبقى الآخر لا خبر له، فلو لم تكن الواو صحت إجماعاً.

وَمَنْ أجازها من البصريين^(١) جعل خبر المبتدأين محذوفاً، تقديره: عبد الله والريح يجريان يُباريها^(٢)، و«يُباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر لدالاتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين^(٣) فعلى معنى: يتباريان، إذ مَنْ بَارَكَ فقد بَارَيْتَهُ، ولم يقدر محذوفاً. قال أبو بكر بن الأنباري: عبد الله والريح يُباريها، وأخوك والدنيا يَدُومُها، بَيَّنَّ هشام أنَّ «عبدالله» رافعه في الأصل ما عاد من «يُباريها»، و«الريح» يرفعها رجوع الهاء في «يُباريها»، والواو نسقت «الريح» على «عبدالله»، فبُنيَا على: عبدالله والريح يتباريان، وعبدالله والدنيا مقرونان ومجتمعان، وبطل: عبدالله فالريح يُباريها، وأخوك تَمَّ الدنيا يَدُومُها.

ولهشام في هاتين المسألتين^(٤) جواب آخر، وهو أن الواو ترفع «عبدالله»، و«الريح» نسق على «عبدالله»، و«يُباريها» حال لـ «عبدالله» و«الريح».

وتلخيصُ المسألة: عبد الله مع الريح يُباريها^(٥)، إذا كان معروفاً بالسَّخاء والإفضال والإشباع للريح في هذا المعنى، فكانت الواو هنا على ما هي عليه في: كلُّ ثوب وثمنه، وكلُّ رجل وضيعته.

وقال أحمد بن يحيى: إذا نسقت الريح على عبدالله على أن يُباريها

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٢) بعده في شرح التسهيل: فيجريان خبر محذوف.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٤) المسألتين: سقط من س.

(٥) في النسخ كلها: «ويُباريها» بواو قبله.

حال نصب إذا صُرف إلى الدائم، فقليل: مُباريها، وإذا عُمِل على أن «يُباريها» خبر «عبدالله» و «الريح» اختلطا في عقدة، واجتمع «عبدالله» و «الريح» في التقرب لاختلاط الخبرين، إذا صُرف «يُباريها» إلى الدائم رفعه، وأُتي بعده بكناية صاحبه، وصاحبه «عبدالله».

وقيل: عبدُ الله والريحُ مُباريها هُوَ، بإسكان الياء، وأخوك والدنيا ذامُّها هُوَ، برز «هُوَ» بعد «مباريها» و «ذامُّها» لأن فاعلاً جرى على غير صاحبه، فلم يحتمل ضميراً من صاحبه، كما فعل ذلك في «يُذَكِّ بِاسِطُهَا أَنْتَ» لَمَّا جَرَى «باسط» على اليد، وهو فعل للكاف، لم يحتمل ضميراً من الكاف، فظهر صاحبه معه وأبرز.

قال أبو بكر: وقد شرحنا من إجازة الكوفيين هذا المكني، وأبى البصريون إلا إظهاره.

وأصل المسألتين بغير واو عاطفة: عبدُ الله الريحُ يُباريها، وأخوك الدنيا يذمُّها. وللريح والدنيا وجهان:

أحدهما النصب بـ «يُباري» و «يذمُّ»، وهما مبنيان عند الكوفيين على التأخر بعد الفعل، والبصريون ينصبون الدنيا والريح بفعل مضمر قبل الدنيا والريح، يفسرهما الفعل المظهر.

والوجه الآخر ارتفاعهما برجوع الهاء. فمن عَمِل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع نصب، وصُرف المستقبل إلى الدائم، لم يَحْتَج إلى زيادة في الكلام، فقال: عبدُ الله الريحُ مُباريها، وأخوك الدنيا ذامُّها، فذاًمٌ ومُبارٍ/ رافعُهما عبدُ [٢٠:٢/ب] الله والأخ. ومَنْ عَمِل على أنَّ «الدنيا» و «الريح» في موضع رفع، وصُرف المستقبل إلى الدائم، قال: عبدُ الله الريحُ مُباريها هُوَ، وأخوك الدنيا ذامُّها هُوَ، احتيج في هذا المعنى إلى إبراز «هُوَ»، وفيه من الحذف ما في غيره.

وقد أجاز هشام: كلُّ رجلٍ وأخوه قائمٌ، على أنَّ كلاً يرفعه رجوع الهاء، والأخ رافعه قائمٌ، نسقت الأخ على كلٍّ، لما اجتمع الخبران واختلطا

شُبِّهَا باختلاطهما^(١) في: عبدُ الله والدنيا يذمُّها.

وقد خالف بعض الكوفيين هشاماً في هذا وفي إجازته: عبدُ الله وصاحبه قائمٌ، على أنَّ الصاحب معطوف على عبدالله تشبيهاً بـ «أخوك والدنيا يذمُّها»، وقال: لا ينبغي أن نقيس على المختلطين غيرهما. انتهى ما لُحِص من كلام ابن الأنباري في هذه المسألة.

وقد أطلق المصنفُ في قوله «وإنَّ وَلِيَّ معطوفاً على مبتدأ»، وقد قيَّده بأن يكون العطف بالواو، فلو كان بالفاء أو بِثَمَّ لم يجز. وقيَّد المصنف بقوله «فعلٌ لأحدهما»، وقد جَوَّزوا ذلك في الفعل وفي اسم الفاعل كما سبق في كلام ابن الأنباري.

وقال المصنف في الشرح^(٢): «واستدل أبو بكر بن الأنباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر^(٣):

واعلمْ بأَنَّك والمنية شاربٌ بعقارها

انتهى.

ولا حجة فيه لأنه لا يتعين أن تكون الواو للعطف، إذ يحتمل أن تكون واو «مَعَ»، ويكون «شاربٌ» خبراً لـ «أَنَّ» في قوله «بأنك»، التقدير: بأنك مَعَ المنية شاربٌ بعقارها، كما تقول: إنك مَعَ هند محسنٌ إليها.

وقد جعل الكوفيون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى «مَعَ»، فيجيزون: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، كأنك قلت: إنَّ زيداً مَعَ عمرو قائمٌ، فليس لك ما تخبر عنه إلا اسم واحد، ولو أردت العطف عندهم لم يجز إلا أن تُثني الخبر. واستدلوا على ذلك بقوله^(٤):

(١) س: في اختلاطهما.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط من أبيات يحض فيها معاوية على قتال علي. وهو في =

فإنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابةٍ، وقد حَلِمَ الأديمُ

وسياتي ذكر هذه المسألة في «باب إنَّ» إن شاء الله.

وقوله وقد يُعني مضافٌ إلى آخر المسألة. قال المصنف في الشرح^(١):

«قد يُقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبر، فيجيء الخبر مثني كقول بعض العرب «راكبُ البعيرِ طليحان»^(٢)، والأصل: راکبُ البعيرِ والبعيرُ طليحانٍ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى» انتهى.

وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام، فلو قدّمت، فقلت «طليحان صاحبُ الناقة» أبطلها إذ لم يقدّم دليل على تثنية الخبر، والمرفوع المخبر عنه واحد.

قال ابن الأنباري: «وإنما جاز الأول لأن التقدير في التقديم: الناقة

والصاحب، فشئ الخبر بالدليل السابق، وهو الاثنان المذكوران، واستحال [٢/٢١: ٢] «طليحان صاحبُ الناقة» لتثنية الفعل ورفع من غير سبق دليل يوجب التثنية، ولا تأخر اثنان مرفوعان يكون مبناه عليهما، وما يصحُّ البناء على مدلول عليه إلا بمقارنة الدليل وسبقه إياه» انتهى.

وقال صاحب البديع: فأما قولهم «راكبُ»^(٣) الناقة طليحان فتقديره^(٤):

أحدُ طليحين، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. ويجوز أن يكون قد حُذف المعطوف للعلم به، تقديره: راکبُ الناقة والناقة طليحان، ومثله

= النوادر ص ٥٥٧ وجمهرة اللغة ٢: ١٨٨ وتهذيب اللغة ٥: ١٠٧ وديوان الأدب ٢: ٢٥٠ والحماسة البصرية ٢: ١١٦ والسمط ص ٤٣٤ واللسان (حلم) وشرح الجزولية للأبدي ص ٦٠٩، ١٠١٠. حلم الأديم: فسدت وثقبت.

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨٩.

(٢) كذا! والمشهور «راكب الناقة طليحان» كما في المحتسب ٢: ٢٢٧ والخصائص ١: ٢٨٩ - ٢٩٣. طلع البعير: أعيأ.

(٣) س: صاحب.

(٤) هذا التقدير والذي يليه في الخصائص ١: ٢٨٩ - ٢٩٣.

قولُ الشاعر^(١):

أقولُ له كالنَّصَحِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَحِلَانِ

وقد جوز بعضهم: غلامُ زيد ضربتُهما، فُعِيدَ الضميرُ إليهما.

ص: والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبر، وقد يُعرَفَان. ويُنْكَرَان بشرط الفائدة، وحصولُها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهرٍ أو مقدَّرٍ، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم أو الإبهام، أو تاليٍ استفهام أو نفْيٍ أو لولا أو واوِ الحال أو فاءِ الجزاء أو ظرفٍ مختصٍّ أو لاحقٍ به، أو بأن يكون دُعاءً، أو جواباً، أو واجبَ التصدير، أو مُقدَّراً إيجابه بعد نفْيٍ. والمعرفة خبرُ النكرة عند س في نحو: كم مالك؟ واقصِدْ رجلاً خيراً منه أبوه.

ش: إنما كان الأصل تعريف المبتدأ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تُقرِّبُه من المعرفة. وإنما كان الأصل تنكير الخبر لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، قاله المصنف^(٢)، قال^(٣): «أو لكونه إذا كان معرفاً مسبقاً بمعرفة تُوهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيبه نكرة يرفع ذلك التوهم». ومثالُ تعريفهما: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾^(٤) و ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٥).

وقوله وقد يُعرَفَان مثاله: زيدُ القائمُ، وفائدته أقلُّ من فائدة الإخبار بالنكرة؛ لأنك إنما تستفيد منه النسبة إلى المبتدأ لا ثبوته، لأنك تعلمه،

(١) البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٢ وشرح الجزولية للأبدي ص ٦١٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٩٠.

(٤) سورة الشورى، الآية: ١٥.

(٥) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

ويُشترط فيه أن لا يكون معلوم النسبة لأنه لا فائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم، نحو: أنا أنا، ونحوه.

وقد خيّر بعض النحويين في جعل أيّهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإن عُلِمَ منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: مَنْ القائم؟ فقلت في جوابه: القائم زيد، فلا اختيار هنا؛ لأن الثاني كالمجهول، وأما لو أُخْصِرَ الأمرين، فقال: هل أخوك زيد؟ فحينئذ تكون بالخيار. وأما مَنْ خيّر فلأنه لا فرق بين كونه في ذكره الأمران أو أحدهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة.

وفي الإفصاح^(١): قال بعض المتأخرين: محلُّ الفائدة - وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب - / هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في [٢: ٢١/ب] «باب كان». قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر على هذا لئلا يلبس.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعمّ من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيد، كما لا يجوز: الحيوانُ زيدٌ، ولا: الكاتبُ عمرو، ولا: كاتبُ الأميرِ عمرو، إذا كان له كُتّاب، وتقول: عمروٌ كاتبُ الأمير. إذا لم يكن له كاتب سواه. وقال بعضهم: هذا على معنى الحصر.

والذي عليه المتقدمون قول أبي علي^(٢): إنك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في «باب كان وأخواتها» وكذا^(٣) في المبتدأ والخبر.

(١) ك، ف، هامش ن: الإيضاح.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩٩ والمقتصد ص ٤٠٣، ٤٠٥.

(٣) كذا: سقط من س.

وقد قال أبو بكر بن الصائغ^(١) في قول الشاعر^(٢):

أردتُ قصيراتِ الحِجَالِ، ولم أرِدْ قصارَ الخطأ، شرَّ النساءِ البحائرُ

إنَّ «البحائر» هو المبتدأ، و «شر النساء» الخبر لأنه أعم منه؛ لأنَّ القِصرَ من العيوب، والقصائر بعض معييات النساء.

وسلّم له ابنُ السِّيد هذا على أنه الوجه والأصل، وأجاز أن يكون مبتدأ لأن الأول هو الثاني، وإذا علمنا من أحد الشيئين أنه الآخر علم من الآخر أنه الأول، ف وقعت الفائدة. واحتج بقول زهير^(٣):

وإما أن تقولوا: قد أئينّا فشرُّ مواطنِ الحَسَبِ الإباءُ

قال: ف دخول الفاء يدل أنه مبتدأ لأنها لا تدخل على الخبر.

قال ابن هشام: «وهذا خطأ فاحش لأن الجواب إنما يكون في صدر الكلام، فإن تقدم الخبر كان صدرأ، ودخلت عليه الفاء، كقولك: أمّا زيدٌ ففي الدار، و: إن كان زيدٌ في السجن ففي الدار عمرو. والحُجَّةُ في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾^(٤) انتهى، وفي بعضه لي قليل توضيح.

(١) أبو بكر محمد بن يحيى بن باجّة التَّجِينِي الأندلسي السَّرْقُسْطِي المعروف بابن الصائغ [٥٣٣ هـ]. كان فيلسوفاً وشاعراً مجيداً، عارفاً بالأنساب، ينسب إلى التعطيل ومذهب الحكماء، اشتغل بالطبيعيات والفلك والطب والموسيقى، شرح كثيراً من كتب أرسططاليس، ومن مصنفاته: مجموعة في الفلسفة والطب والطبيعيات، ورسالة الوداع، وتعليق على كتاب الفارابي في القياس. توفي بفاس. والباجّة: الفضة بلغة فرنج المغرب. وفيات الأعيان ٤: ٤٢٩ - ٤٣١ والأعلام ٧: ١٣٧.

(٢) هو كثير عزة. البيت في ديوانه ص ٣٦٩ وإصلاح المنطق ص ١٨٤، ٢٧٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٨٩ وشرح المفضل ٦: ٣٧ واللسان (بهتر). البحائر: القصار. وقد أنشده المصنف مع بيت قبله في ص ٣٣٩ من هذا الجزء.

(٣) البيت في ديوانه ص ١٣٨ [صنعة الأعلام].

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٢٢.

وقوله وَيُنْكَرَانِ مِنَ النُّكَرَاتِ ما يلزم حالاً واحدة، نحو: عَرِيبٌ وَكَيْتِيبٌ^(١) وأحد الذي همزته أصل، تقول: ما أحدٌ مثلك، ونحوه؛ لأنه عام، ولا يقع إلا في النفي، وسيأتي خلاف المبرد فيه. ومنه ما لا يلزم طريقة واحدة.

وقوله وحصولها - أي: وحصول الفائدة - في الغالب قال المصنف^(٢): «تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خُرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو بسماع حصاة مُسَبَّحة: شَجَرَةٌ سَجَدَتْ، وَحَصَاةٌ سَبَّحَتْ» انتهى.

والمصنف لم يَسْتَوْفِ المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة، وسنذكر ما أغفله منها، ونُبين أنَّ في هذا مُسَوِّغاً منها: فالوصف قولُ العرب «ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ»^(٣)، أي: إنسانٌ ضعيف أو حيوانٌ ضعيف التجأ إلى ضعيف، والقَرْمَلَةُ: شجرة ضعيفة.

والموصوفُ بظاهر «شَوْهَاءٌ وَلُودٌ خَيْرٌ/ من حسناء عقيم»^(٤). وهذا [١/٢٢: ٢] يسميه بعضهم خَلَفًا من موصوف، أي: امرأة شَوْهَاءٌ.

وَبِمُقَدَّرِ قَوْلِهِمْ: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرْهَمٍ»^(٥)، أي: مَنَوَانٌ منه بدرهم، وصف «منوان» بالمجورور المقدر، وَمَنَوَانٌ: مبتدأ، وبدرهم: خبره، والجملة خبرٌ عن قولهم «السَّمْنُ». وجعل المصنف^(٦) من هذا قوله ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ

(١) كتيب وعريب: بمعنى: أحد.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٧٩ وأوله فيه «ذليل».

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان ١: ١١١ وكشف الخفاء ١: ٤٥٧ - ٤٥٨، والنهاية ٤: ٤١٦ والمعجم الكبير للطبراني ١٩: ٤١٦ وتهذيب اللغة ١٣: ١٣١ وشرح التسهيل ١: ٢٩٠. وقيل فيه: منكر لا أصل له. ويروى أوله: سواء.

(٥) الأصول ١: ٦٩ و٢: ٣٠٢ وإيضاح الشعر ص ٢٧٩ - ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٩٠.

أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ^(١) أي: من غيركم، وهم المنافقون، وقول الشاعر^(٢):

إني لأكثر مما سُمِّتني عَجَباً يَدُّ تَشْجٍ، وأخرى منك تأسوني
أي: يدُّ منك.

ولا يتعين ما ذكر لأنه موضع تفصيل، فيجوز أن يكون المسوِّغ هو التفصيل.

وأشد المصنف أيضاً من ذلك^(٣):

وما بَرَحَ الواشُونَ حتى ارتَمَوْا بنا حتى قلوبٌ عن قلوبٍ صَوَادِفُ
أي: قلوبٌ مِنَّا عن قلوبٍ منهم.

والعامل: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونَهْيٌ عن منكرٍ صدقةٌ»^(٤). قال المصنف^(٥): (ويدخل في هذا المضاف إلى نكرة، نحو «خمسُ صلواتٍ كتَبَهُنَّ اللهُ على العباد»^(٦)).

والمعطوف: زيدٌ ورجُلٌ قائمان، فـ«رجل» نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة.

والمعطوف عليه قوله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٧) على أن يكون التقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلٌ، فساغ الابتداء بقوله (طاعةٌ) لأنه عطف

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٢) البيت في تخليص الشواهد ص ١٩٧.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي. وهو في الحماسة ٢: ١٣١ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٨٦ وللأعلم ص ٨٥٠.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ص ٤٩٩ وكتاب الزكاة ص ٦٩٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩١.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥: ٣١٥، ٣١٩ ومالك في الموطأ - كتاب صلاة الليل ص ١٢٣

والنسائي في كتاب الصلاة - الباب السادس ١: ٢٣٠ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة -

الباب ١٩٤ - ١: ٤٤٨.

(٧) سورة محمد، الآية: ٢١.

عليه ما فيه مُسَوِّغٌ لجواز الابتداء به، وهو (مَعْرُوفٌ) الذي هو وصف لقوله^(١) (وقول)، وقال الشاعر^(٢):

غُرَابٌ وَظَبِيٌّ أَعْضَبُ الْقَرْنَ نَادِيَا بَصَرَمَ، وَصِرْدَانُ الْعَشِيِّ تَصِيحُ

فابتدأ بـ «غراب» - وهو نكرة - لعطف «وظبي» عليه، وفيه مُسَوِّغٌ، وهو وصفه بـ «أعضب القرن». وظاهرُ كلام المصنف في الشرح^(٣) أَنَّ مطلق العطف مُسَوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة، وجعل من ذلك قولهم «شَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ مَرَعَى»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ

وهذا عند غيره ليس مُسَوِّغٌ الابتداء فيه بالنكرة ما ذكره المصنف من العطف، وإنما مُسَوِّغٌ ذلك التفصيل، وقد ذكره أصحابنا^(٦) في المسوغات، وأغفله المصنف.

(١) س: الذي وصف بقوله.

(٢) هو عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود كما في جمهرة اللغة ١: ٣٠٣ والأمال ٢: ١٥٩ والسمط ص ٧٨١. والبيت أيضاً في مجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وشرح التسهيل ١: ٢٩٢. ظبي أعضب القرن: انكسر أحد قرنيه. والصرم: القطع. والصردان: جمع صُرْد، وهو طائر يصطاد العصافير.

(٣) قال: «ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها...» شرح التسهيل ١: ٢٩٢.

(٤) الكتاب ١: ٨٦ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وأمال ابن الشجري ١: ١٤٠ و٢: ٧٢. يعنون شهور الربيع، أي: يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم. وقيل: يعنون أشهر الشتاء. والثرى: التراب الندي.

(٥) هو النمر بن تولب كما في الكتاب ١: ٨٦ وتحصيل عين الذهب ص ١٠٥ وحماسة البحري ص ١٢٣. والبيت بغير نسبة في الكشف ١: ٤٦٦ وأمال ابن الحاجب ص ٧٤٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن النازم ص ١١٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٧ وتخليص الشواهد ص ١٩٣.

(٦) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤١ - ٣٤٢ والأبدي في شرح الجزولية ص ٨٨٠ - ٨٨١. وسماء ابن أبي الربيع في البسيط ص ٥٣٧ «التنويح».

وَجَعَلَ المصنّف مما ابتدئ فيه بالنكرة لأجل العطف قول الشاعر^(١):

عندي اضطبارٌ وشكوى من مُعَذِّبتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سَمِعا

ولا يتعين ما ذكره المصنّف لأنه قد تقدم هنا على النكرة ظرف، وهو مُسَوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة، وقد ذكر هذا المسوّغ المصنّف^(٢)، وسيأتي في التمثيل.

والمقصود به العموم قول ابن عباس^(٣) «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»، وقول [٢٢:٢ب] العرب «حُبّةٌ خيرٌ/ من يَفعةٍ سَوءٍ»^(٤).

والإبهام مثله المصنّف بقولهم: ما أحسنَ زيداً! وأصحابنا يقولون^(٥):
جاز الابتداء بـ «ما» لأن فيها معنى التعجب. وجعلوا من ذلك قول العرب:
عَجِبْتُ لزيد. ولم يذكر المصنّف هذا المسوّغ، استغنى عنه بالإبهام.

وتالي الاستفهام: أَرَجُلٌ في الدارِ؟ والنفي: ما رجلٌ في الدار.

و «لولا» قول الشاعر^(٦):

لولا اضطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ حينَ اسْتَقَلَّتْ مطاياهنَّ للظَّعنِ

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٢ - ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٤.

(٣) كذا في شرح التسهيل ١: ٢٩٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤. ونسب لعمر بن الخطاب في الموطأ - كتاب الحج - الباب ٧٧ ص ٤١٦ ونتائج الفكر ص ٤٠٩. وهو بغير نسبة في البسيط في شرح الجمل ص ٥٣٩.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٤٢ - ٢٤٣ واللسان (خبأ). أي: بنت تلزم البيت تخبأ نفسها فيه خير من غلام سوء لا خير فيه. س، ف، ن: بقعة. و غلام يفعة: شاب. وهو مثل يضرب للرجل يكون حامل الذكر.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٠ والمباحث الكاملية ١: ٤٦٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٠.

(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٢. أودى: هلك. ومقة: حب.

وواو الحال قول الشاعر^(١):

سَرَيْنَا، وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ
وقال البعيث^(٢):

أَعَزَّ إِذَا مَا شَدَّ عَقْدًا لَذِمَّةً حَمَاهَا، وَطِيرٌ فِي الدَّمَاءِ كَرُوعُ
وأشد المصنف في الشرح^(٣):

عَرَضْنَا، فَسَلَّمْنَا، فَسَلَّمَ كَارَهَا عَلَيْنَا، وَتَبْرِحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَائِفَةٌ

ولا يتعين أن يكون الابتداء هنا بالنكرة لأجل واو الحال؛ لأن «من الوجد» إما أن يكون متعلقاً بتبريح، أو يكون في موضع الصفة، وكل منهما مُسَوِّغٌ، أما إذا كان متعلقاً بتبريح فيكون المسوِّغُ كَوْنُ المبتدأ عاملاً، وأما إن كان في موضع الصفة فيكون المسوِّغُ كونه موصوفاً بظاهر، وقد ذكر المصنف هذين المسوِّغَيْنِ.

وفاء الجزاء قول العرب: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»^(٤).

وظرفٌ مختصٌّ: أَمَامَكَ رَجُلٌ، فلو كان غير مختصٍّ لم يَجُزْ، نحو: أَمَاماً رَجُلٌ. واللاحق به هو الجار والمجرور^(٥). قيل: وإنما جاز هذا لأن المُخْبِرَ عنه في الحقيقة هو أَمَامَكَ، المعنى: أَمَامَكَ معموراً برَجُلٍ. وشرَطَ السهيلي^(٦) أن يكون المجرور معرفة.

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٤ وتخليص الشواهد ص ١٩٣ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٣. الشارقي: النجم.

(٢) لم أقف على البيت.

(٣) البيت لعبدالله بن الدمينية. وهو في الحماسة ٢: ٢٧ وشرحها للأعلم ص ٨٥٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥ - ٣٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. ونسب إلى يزيد بن الطثرية.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٢٥ وشرح التسهيل ١: ٢٩٤. يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب.

(٥) نحو: لك مالٌ، وفي الدار رجلٌ.

(٦) نتائج الفكر ص ٤٠٩، وفيه تعليقه.

ومثلهما في ذلك ما ذكره المصنف من الجملة المشتملة على فائدة، نحو^(١): قَصَدَكَ غَلَامَهُ رَجُلٌ. ولا أعلم أحداً أجرى هذه الجملة مُجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف.

والدعاء: ويلٌ لزيد، ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢)، و«أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فَيْئِكَ»^(٣)، و«خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ»^(٤).

والجواب: درهم، في جواب: ما عندك؟ أي: درهمٌ عندي. قال المصنف^(٥): «ولا يجوز أن يكون التقدير «عندي درهم» إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يُسَلَّكَ به سبيلُ السؤال، والمُقَدَّم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المُقَدَّم في الجواب، ولأنَّ الأصلَ تأخيرُ الخبر، فترك في مثل: عندي درهم؛ لأنَّ التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يُعَدَلْ عن الأصل بلا سبب» انتهى. وغير مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول إن ذلك هو/ ضعيف، بل هو جائز، وإن كان الأرجح المطابقة؛ ألا تراهم جوزوا الوجهين في باب الاشتغال في الجملة الاشتغالية التي تكون جواباً، وإن كان الطباق في الإعراب أولى عندهم، لكن الوجه الآخر ليس بضعيف.

وواجب التصدير: مَنْ فِي الدَّارِ؟ وَكَمْ عَبْدًا لَكَ؟

وَمُقَدَّرٌ يُجَابُهُ بَعْدَ نَفْيِ «شَرٌّ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ»^(٦) وَ«مَأْرَبٌ دَعَاكَ إِلَيْنَا لَا

(١) نحو: سقط من س.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٨ ونتائج الفكر ص ٤١٠. الأمت: العوج، والغَلَط.

س: في حجر.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

(٦) الكتاب ١: ٣٢٩ والخصائص ١: ٣١٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠ واللسان (هر) والبسيط

في شرح الجمل ص ٥٣٩. أَهَرٌّ: حَمَلَهُ عَلَى الْهَرِيرِ. وَالْهَرِيرُ: صَوْتُ دُونَ النَّبَاحِ. وَذُو =

حَفَاوَةٌ^(١) بمعنى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ، وما دعاكَ إلينا إلا مَأْرَبٌ، ومثله قولُ الشاعر^(٢):

قَدَرْتُ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ، وقد أرى وأبَيَّ ما لَكَ ذُو المَجَازِ بَدَارِ
وقال الآخر^(٣):

قضاءٌ رمى الأشقى بسَهْمِ شِقائِهِ وأغرى سبيل الحر كلَّ سعيدٍ
أي: ما أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ إلا قدرٌ، وما رمى الأشقى إلا قضاءً. أنشد المصنف البيتين على هذا المعنى.

قال بعض أصحابنا: «لا يقال «شيء ما جاء بك» إلا لمن جاء في وقت ما جرت العادة بأن يجيء في مثله إلا لأمرٍ مهم. وكذلك «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»، لا يقال إلا في وقتٍ لا يَهَرُّ الكلب فيه إلا لشرٍّ، وجرت العادة لذلك، وإلا فالكلب يَهَرُّ لغير الشرِّ كثيراً.

وقال س^(٤): «إنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء».

وقال ابن الطراوة: إنما جاز لأنه مفاجأة، فلا يحتاج إلى التعريف، وإنما التعريف والتذكير أمر يختص به المخاطب. وهذا ليس بشيء، فإنَّ قولك «شيء ما جاء بك» لا يقال إلا لمن تستقبل بالخبر كما يَبَيِّنُ، ولو زعم ذلك في «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» أمكن لأنه يمكن أن يُستقبل به أحد، لكن لا على

= الباب هنا: الكلب. يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(١) مجمع الأمثال ٢: ٣١٣ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٣٠. ولفظه فيها «مَأْرَبَةٌ لا حَفَاوَةٌ» والمأربة: الحاجة.

(٢) هو مُؤَرِّج السُّلَمي كما في معجم ما استعجم ص ٤٣٥ (الربذة). وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٣٢ - ١٣٣. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٢٩٥.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٦. ك، ف: بسهمي شِقائِهِ.

(٤) القول في الكتاب ١: ٣٢٩.

اللزوم، فنهايته أن زاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون مفاجأة. وكذلك جعل المثل «ليس عبداً بأخ لك»^(١) على المفاجأة. ونحن نقول^(٢) أن يكون سببه النفي» انتهى. وقد انتهت المُسوِّغات التي ذكرها المصنف، وهي ثمانية عشر.

وزادوا: أن تكون موضع تفصيل، نحو قوله^(٣):

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبت نسيت، وثوبت أجرت

وأن يكون اسم شرط، نحو: مَنْ يَقمُ أَقمَ معه. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو واجب التصدير».

وأن يكون قارب المعرفة، نحو: أَفضلُ مِنْ زيد عندنا. وهذا داخل تحت قول المصنف «أو عاملاً» لأن «مِنْ» تتعلق بأفعل التفضيل.

وأن يكون مصغراً، نحو: رُجُلٌ عندنا. وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف «أو موصوفاً» لأنَّ التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجلٌ صغيرُ الجرم عندنا.

وأن يكون «كم» الخبرية، نحو: كم رَجُلٍ جاءني. وهذا يندرج تحت قوله «واجب التصدير».

وأن يكون فيه معنى التعجب/، نحو: عَجَبْتُ لزيد. وعلى هذا يتخرج [ب/٢٣:٢] ما تقدم ذكره من قول المصنف «شَجَرَةٌ سَجَدَتْ» وشبهه؛ لأنَّ الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم.

وأن يكون محصوراً بأداة الحصر، نحو: ما في الدار إلا رجلٌ، وإنما

(١) أمثال أبي عبيد ص ١٨٢ ومجمع الأمثال ٢: ٢٠٩. يقال في خذلان الإخوان عند الشدائد.

(٢) زيد هنا في ك: يمكن.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١٥٩ والكتاب ١: ٨٦ وأمالى ابن السجري ١: ١٤٠ و ٢: ٧٢ والخزانة ١: ٣٧٣ - ٣٧٥ [٥٨].

في الدار رجلٌ. وهذا في معنى ما تقدم عليه حرف النفي، أو تقدم عليه الظرف، وكلاهما مُسوَّغٌ للابتداء.

وزاد الأخفش^(١) في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ. وتقدم مذهبه^(٢) في ذلك. وما استدل به أيضاً من قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا﴾^(٣) في قراءة من رفع (دانية) لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً مقدماً.

وزاد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٤) في المسوغات أن تكون النكرة لا تراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس، أي واحد كان خيرٌ^(٥) من كل واحدة من هذا الجنس، قال^(٦): «إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف^(٧) العموم في^(٨) أنه يدل على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة» انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنف «ومقصوداً به العموم»؛ لأنَّ العموم على قسمين، عموم شمول، نحو: كلُّ يموت، وعموم بدل، نحو: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة»^(٩).

ولا يجوز أن يُبتدأ بالنكرة إلا وفيها مُسوَّغٌ من هذه المسوغات التي ذكرنا، فأما قوله^(١٠):

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٠.

(٢) تقدم في ١: ٤٣ وص ٢٧٢ من هذا الجزء.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ١٤. والرفع قراءة أبي حيوة. البحر ٨: ٣٨٨.

(٤) شرح الجمل ١: ٣٤٢.

(٥) ف: خيراً.

(٦) شرح الجمل ١: ٣٤٢.

(٧) ك: مخالف.

(٨) في: سقط من س، ك.

(٩) تقدم تخريجه في ص ٣٢٨.

(١٠) هذا البيت من قطعة تنسب لامرئ القيس بن حجر الكندي، ولامرئ القيس بن مالك =

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَنَغَّى أَرْبَا

فزعهم بعضهم^(١) أنه جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنه فعل ذلك ضرورة.

وردد هذا بأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد.

وخرجه بعض أصحابنا^(٢) على أنها نكرة لا تراد بعينها؛ لأنه لا يراد مُرْسَعَةٌ دون مُرْسَعَةٍ، بخلاف قولك: رجلٌ قائمٌ، فإن رجلاً لا يقع هنا إلا على الذي وقع منه القيام.

ولم يشترط س^(٣) في الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكنَّ النحويين تتبعوا مواضعها. ولا يدخل على س مجواز ما أجمع النحويون على أنه ليس من لسان العرب، وهو: رجلٌ في الدار، لاعتقاد أن فائدته وفائدة «في الدار رجلٌ» واحدة؛ لأن امتناع «رجلٌ في الدار» إنما هو لعروض اللبس الحاصل بتأخر «في الدار» أهو صفة أم خبر، وأنه ينبغي حمله على الصفة لاحتياج النكرة إليها لشدة إبهامها، وذلك بخلافه إذا تقدم^(٤). ولا يرد^(٥) عليه نحو «زيدٌ القائمٌ» فيمنع لأنه يؤدي إلى اللبس لاحتمال أن

= الحميري. انظر ديوان امرئ القيس ص ١٢٨ والمؤتلف والمختلف ص ٩ والمعاني الكبير ص ٢١١ ومجالس ثعلب ص ٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٢ واللسان (رسع) و (لسع) وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٨١ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٤٠ والمقاصد النحوية ١: ٥٤٦. المرسعة: التهمة يجعلها بعضهم في رُسْعِهِ. والعسم: اليبس في المرفق والرسغ تعوج منه اليد والقدم.

(١) ذكره من غير نسبة ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٣.

(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٤٢ - ٣٤٣. وتبعه الأبدي في شرح الجزولية ص ٨٨١.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٩ - ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٧٨.

(٤) هذا تعليل الكسائي كما في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٣.

يكون صفة؛ لأن النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة، فلذلك كان اللبس إلى النكرة أسرع منه إلى المعرفة.

وقال بعضهم: الابتداء بالفعل فيه إنباءٌ بأمر وقع في زمان، فيتشوف الذهن عند سماعه إلى محل الفعل، فإذا أتيت بما أتيت حصل غرض / السائل. وكذلك إذا قدمت المجرور، بخلاف تقديم النكرة. [١/٢٤: ٢]

وقيل: المجرور نائب عن عامل في الخبر بحيث لا يُذكر معه، وإذا ناب عن عامل صار بمنزلة تقديم الفعل، والفعل يكون فاعله نكرة، ولم يكن ذلك في «قائمٌ زيدٌ» لأن «قائمٌ» لم ينب عن عامل كالمجرور.

وقوله في نحو: كم مالك؟ إنما حكم س^(١) على «كم» بالابتداء مع أن ما بعدها معرفة لأنَّ أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظرف، فيتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ، نحو: مَنْ قائمٌ؟ ومَنْ قام؟ ومَنْ عندك؟ فحكم عليها بالابتداء وعلى المعرفة بالخبر ليجري على حال واحدة، فيكون الأقلُّ حُمِلَ على الأكثر، قال معناه المصنف^(٢).

وقال غيره: «ما أنتَ وزيدٌ؟» «ما» عند س^(٣) مبتدأ، و«أنتَ» الخبر، نصَّ على هذا، وغيره يعكس، ويقول: قدم الخبر لأجل الاستفهام. وما ذكر س أولى لأنَّ معنى الاستفهام كالتعريف، يُحَسِّنُ الابتداء بالنكرة، وإذا تقدم على معرفة صاراً كالمعرفتين، نحو: زيدٌ أخوك، والمقدم منهما^(٤) هو المبتدأ.

وكذا قال^(٥) في «كم أرضك؟» إنَّ «كم» مبتدأ، و«أرضك» الخبر.

(١) الكتاب ٢: ١٥٦ - ١٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.

(٣) انظر الكتاب ١: ٣٠١ - ٣٠٢.

(٤) س: فيهما.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠ ومثاله: كم جريباً أرضك؟

وغيره رأى أنَّ المستفهم به هو المجهول، والمستفهم عنه معلوم للمخاطب، فلا يخبر به، وهو في الجواب خبر، فكذلك ينبغي أن يكون في السؤال. وس يرى أنَّ الأول لما كان الثاني معنًى وقعت الاستفادة بمجموعهما. قال المصنف^(١): «والكلام على أَفْعَلِ التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام» انتهى.

ونقول: إن قولك: اقصد رجلاً خيراً منه أبوه، كان القياس أن يكون «خيراً» منصوباً ليكون صفة للنكرة قبله، لكن منَع من ذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا يرفع الظاهر فصيحاً إلا في مسألة «ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»، ولو جعلت مكان «أَفْضَلَ» وصفاً غير أَفْعَلَ التفضيل لرفع الظاهر، فكنت تقول: اقصد رجلاً مُحَسناً لك أبوه، لكان كونه منصوباً صفة أَحْسَنَ من كونه مرفوعاً، فلما كان محل «أَفْضَلَ» محل ما يُرْفَعُ به ما بعده ترك مرفوعاً بالابتداء، ليرتفع به «أبوه»، وجعل «أبوه» خبراً حتى لا يخلو أَفْعَلَ التفضيل من العمل فيه؛ إذ كان قياسه لو كان منصوباً على الوصف أن يعمل فيه هذا مع كونه فيه مُسَوِّغانِ لجواز الابتداء بالنكرة: أحدهما كونه عاملاً يتعلق به المجرور. والثاني قرُّبه من المعرفة حيث لا يقبل «أل».

ص: والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يؤهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ، أو يُقَرَّنَ بالفاء أو بإلا لفظاً أو معنى في الاختيار، أو يَكُنْ لمقرونٍ بلام الابتداء، أو لضمير الشأن، أو شبهه، أو لأداة استفهام أو شرط [٢٤: ٢ب] أو مضافٍ/ إلى إحداهما، ويجوز نحو: في داره زيد، إجماعاً، وكذا: في داره قيام زيد، وفي دارها عبدٌ هند، عند الأخفش.

ش: إيهامُ ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين، فأيهما تقدم هو المبتدأ لأنه لا يتميز المبتدأ من الخبر إلا بأن يتقدم، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، وأفضلُ منك أفضلُ مني، فـ «زيدٌ» و «أفضلُ منك» هو المبتدأ. فلو كان ثَمَّ

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦.

قرينة تُميز الخبر من المبتدأ جاز التقديم للخبر على المبتدأ، كما قال حسان^(١):

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِرَانِ وَافِيهَا
وقال آخر^(٢):

وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيهِهِ وَكُلُّ لَهْ رِزْقٍ مِنَ اللَّهِ وَاجِبُ
أي: أَكْرَمُهَا الْأُمُّ الْأَحْيَاءِ، وَأَرْضَاهُمَا بِنَصِيهِهِ أَغْنَاهُمَا. وقال^(٣):

بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

أي: بنو أبنائنا بنونا، فـ «بُنُونَا» خبر شُبَّهَ به المبتدأ، وعلى هذا يجوز في: زَيْدٌ زَهِيرٌ شِعْرًا، وَعَمْرُوٌّ عِنْتَرَةٌ شَجَاعَةً، وَأَبُو يَوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةٍ فِقْهًا، تقديم زهير وعنترة وأبي حنيفة وإن كانت أخباراً مُشَبَّهًا بها المبتدآت لوضوح المعنى بأنَّ الأعلى لا يُشَبَّهُ بِالْأَدْنَى عند قصد الحقيقة. وكذلك قول الشاعر^(٤):

جَانِيكَ مِنْ يَجْنِي عَلَيْكَ، وَقَدْ تُعْدي الصُّحَّاحَ مَبَارِكُ الْجُرْبِ

فـ «من يجني» هو المبتدأ، و «جانيك» الخبر، أي: كاسِبُكَ الذي تعود

(١) البيت في ديوانه ص ٢٥٦ وشرح التسهيل ١: ٢٩٦ وتخليص الشواهد ص ١٩٨ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٩٧.

(٣) ينسب البيت للفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢١٧ والحماسة ١: ٢٧٤ والحيوان ١: ٣٤٦ ودلائل الإعجاز ص ٣٧٤ والإنصاف ص ٦٦ وشرح المفصل ١: ٩٩ و٩: ١٣٢ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧ والخزانة ١: ٤٤٤ - ٤٤٥ [٧٣] وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٤ [٦٩٠].

(٤) نسب البيت في تهذيب الآثار ١: ٣٥ لزهير بن أبي سلمى. ونسب في معجم الشعراء ص ٢٧٦ إلى عوف بن عطية بن الخرع التيمي. ونسب في النقائض ص ١٠٢٥ - ١٠٢٦ وجمهرة الأمثال ١: ٣٠٧ إلى ذؤيب بن كعب. وقد حرر المسألة محمود شاعر في هامش تهذيب الآثار. وانظر العقد الفريد ١: ٢٢ و٥: ٢٥٧ وشرح التسهيل ١: ٢٩٧.

جنايته عليك. هذا كله تفسير المصنف في الشرح^(١) لقوله «إن لم يوهم ابتدائية الخبر».

وسواء أكانا معرفتين أم نكرتين أم كان المبتدأ مشبهاً بالخبر، فمتى دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر في هذه الأشياء^(٢) جاز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ومتى لا يتميز وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وأطلق أكثر أصحابنا^(٣) القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أونكرتين، أو كان الخبر مُشَبَّهاً به المبتدأ من غير لحظ لما يدل على التمييز مما لا يدل. ولا يُعْنَى بكونهما معرفتين تساويهما في رتبة التعريف، ولا يُعْنَى أيضاً بكونهما نكرتين تساويهما في رتبة المُسَوِّغ لكل واحد منهما في جواز الابتداء بالنكرة، بل مُطْلَق التعريف ومُطْلَق المُسَوِّغ، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فالمتكلم قَدَّرَ أن المخاطب يعرف زيدا، ويجهل نسبة الأخوة، فلو عكست انعكست النسبة إذ يكون المخاطب عالماً بأنَّ له أخاً، وجَهَلَ كونه زيدا، فلذلك لم يحز تقديمه إلا إن كان ثَمَّ ما يميز المبتدأ من الخبر.

وهذه المسألة فيها خلاف: فمن النحويين مَنْ أجاز ذلك، ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس، / ويقول الفائدة تحصل للمخاطب سواء أَقْدَمْتَ الخبر أم أَخَّرْتَهُ. ومنهم مَنْ مَنَعَ لهذا الذي ذكرناه.

وهذه المسألة جرى الكلام^(٤) فيها بين رجلين كبيرين من علماء بلادنا الأندلس، وهما الأستاذ أبو محمد بن السَّيد، وأبو بكر بن الصائغ، وأصل

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٦ - ٢٩٨.

(٢) لك: الأسماء.

(٣) الجزولية ص ٩٦ - ٩٧ وشرحها للشلوبين ص ٧٥٠ - ٧٥١ وللورقي ١: ٤٧٠ وللأبدي ص ٩٠٢ - ٩٠٣ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٥٦ ولابن الضائع ١: ١٠٠ [باب الابتداء] والمحصل ص ٩١٤ - ٩١٥.

(٤) ذكر هذا الخبر اللورقي في المحصل ص ٩١٧.

ذلك اختلاف النحاة بمدينة سَرَقُسطَة في قول الشاعر^(١):

وأنتِ التي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ، ولم تَشْعُرْ بِذاك الْقَصَائِرُ
عَنِتُّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ، ولم أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَا، شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ

فقال بعضهم: «شَرُّ النساء» خبر مقدم، و «الْبَحَائِرُ» مبتدأ، ولا يجوز غيره لأنَّ الشاعر أراد أن يَحْكُم على البحائر أَنهن شَرُّ النساء. وقال بعضهم: لا يجوز ذلك لثلاثين ينقلب المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ. فدارت بين الرجلين مكالمة ونزاع وتعصب، حتى أَملى في ذلك ابن السِّيد، وأجاز أن يكون خبراً مقدماً، وأجاز أن يكون مبتدأ. وَيُوقَفُ على ترجيح ذلك من كلامه، وقد حكى هو الخلاف في ذلك، فقال: لم يجز ذلك عند جماعة من النحويين.

وقوله أو فاعلية المبتدأ وذلك بأن يُخْبَرَ عنه بفعل مستكنٍ فيه ضميره، نحو: زيدٌ قامَ، فلا يجوز تقديم قامَ لأنه لو تقدم أوهم أنَّ زيدا فاعلٌ. فلو أُمِنَ اللَّبْسُ بمرور الفاعل في حال التثنية والجمع، فقلت: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهنداتُ قُمنَ، ففي جواز التقديم خلاف:

منهم مَنْ مَنَعَ^(٢) ذلك إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد لأنهما فرعه، فيُجْري الباب مجرى واحداً، ويقول: إذا ورد مثل «قاما أخواك» فله تأويلان:

أحدهما: أنَّ الألف علامة تثنية كالتاء في قامتَ زينب، وهي لغة «أكلوني البراغيث».

والثاني: أن تكون الألف فاعلاً، وما بعدها بدل منها.

ومنهم مَنْ أجاز^(٣) ذلك لأنه موضع قد أُمِنَ فيه اللبس. وإياه اختار

(١) تقدم البيت الأول في ص ٩٨ والثاني في ص ٣٢٤.

(٢) نسبه أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى غير الأخفش والمبرد من البصريين.

(٣) نسبه في الارتشاف ص ١١٠٤ إلى الأخفش والمبرد.

المصنف في الشرح، وقال^(١): «لا يَمْنَعُ من ذلك احتمالُ كونه على لغة «أكلوني البراغيث»؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح».

فلو كان الضمير منفصلاً أو رفع سبباً جاز التقديم، نحو: ما قام إلا هو زيد، وقام أخوه زيدٌ. فإن رفع الفعل ظاهراً غير السببي قَبِّحَ، نحو: ضَرَبَ أبو بكر زيدٌ، أي: زيدٌ ضَرَبَهُ أبو بكر. ووجهُ قُبْحِهِ أنك صَدَّرْتَ الموضع بما لا يَصَحُّ أن يكون له، فتبني الكلام على الفعل. وقال يعقوب: قُرئ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٢) على معنى: السموات والأرضُ وَسِعَهَا كُرْسِيُّهُ.

وقوله أو يُقَرَّنُ بالفاء مثاله: الذي يأتيني فله درهمٌ. وعلته أنه إنما دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً للمبتدأ باسم/ الشرط، ولخبره بجواب الشرط، فكما لا يجوز أن يتقدم جواب الشرط، كذلك لا يجوز أن يتقدم هذا الخبر المُشَبَّه به.

وقوله أو بإلا لفظاً مثاله ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣).

وقوله أو معنى مثاله ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾^(٤).

وقوله في الاختيار إشارة إلى أنه قد جاء في الشعر مقدماً وقد قرُن بـ «إلا»، قال الشاعر^(٥):

(١) شرح التسهيل ١: ٢٩٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥. ولم أقف على القراءة بهذه الصورة، وقال في البحر ٢: ٢٨٩: «قرأ الجمهور (وسع) بكسر السين، وقرئ شاذاً بسكونها، وقرئ أيضاً شاذاً (وسع) بسكونها وضم العين، و (السموات والأرض) بالرفع مبتدأ وخبر».

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٤) سورة هود، الآية: ١٢.

(٥) هو الكميت. والبيت في هاشمياته ص ١٦٤ وسر الصناعة ص ١٣٩ وشرح التسهيل ١: ٢٩٨ وتخليص الشواهد ص ١٩٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤.

فيا رَبِّ هلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عليهم، وهل إلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ
وقوله أَوْ يَكُنْ لِمَقْرُونٍ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ مِثَالُهُ: لَزِيدٌ قَائِمٌ، فَلَا يَجُوزُ: قَائِمٌ
لَزِيدٌ. وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ اقْتِرَانَ الْمَبْتَدَأِ بِاللَّامِ يُوَكِّدُ الْإِهْتِمَامَ بِأَوَّلِ الْجُمْلَةِ،
وَالْتَقَدُّمُ عَلَيْهِ مُنَافٍ لِذَلِكَ، فَامْتَنَعَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

خَالِي لِأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ، وَيَكْثُرُ الْأَحْوَالُ
فَتَخْرِيجُهُ إِمَّا عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ^(٢):

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
وإِمَّا عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ، أَي: خَالِي لَهُوَ أَنْتَ. وَالزِّيَادَةُ أُولَى مِنْ اعْتِقَادِ
كُونِهَا لِلتَّأْكِيدِ وَحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ مَصْحُوبَهَا مُؤَكَّدٌ بِهَا، فَيَنَافِيهِ الْحَذْفُ. وَمِنْ
زِيَادَتِهَا فِي الْخَبَرِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ^(٣):

أَصَابَ الرَّدَى مَنْ كَانَ يَهُوَى لِكَ الرَّدَى وَجُنَّ اللُّوَاتِي قُلْنَ: عَزَّةُ جُنَّتْ
فَهَنَّ لَأُولَى بِالْجُنُونِ وَبِالرَّدَى وَبِالسَّيِّئَاتِ مَا حَيَّيْنَ وَحَيَّتْ
وَزِيدَتْ مَعَ الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ^(٤):

وَبِنَفْسِي لَهُمُومٌ فَهَيَّ حَرَى أَسِفَةً

(١) البيت في سر الصناعة ص ٣٧٨ وشرح التسهيل ١: ٢٩٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٠٢.

(٢) نسب البيتان لرؤبة، ولعتره بن عروس. انظر تخريجهما في سر الصناعة ص ٣٧٨. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص ٥٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٠، ٤٤٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٣٧٢، ١٠٠٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤٥ - ٣٤٧ [٣٧٥]. الشهرة: الكبيرة الفانية.

(٣) البيت الأول في ديوانه ص ١٠٧. والبيتان له في شرح التسهيل ١: ٢٩٩.

(٤) البيت في ديوانها ص ١٠١ [طبعة دار صادر] وشرح التسهيل ١: ٢٩٩. وقد سقطت الواو من أوله في النسخ المخطوطة.

وقوله أو ضمير^(١) الشأن مثاله: هو زيدٌ منطلقٌ، فلو تأخر «هو» لم يُدرَ أهو ضمير الشأن أم لا، ولاحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في «منطلق».

وقوله أو شبهه مثاله: كلامي زيدٌ منطلقٌ، يمتنع تقديم الخبر لأن تقديم قولك «زيدٌ منطلقٌ» يعلم منه السامع أنه كلامك، فإذا قلت بعد ذلك «كلامي» لم يُفدّه هذا شيئاً، وكأنك قلت: كلامي كلامي^(٢)، ولا فائدة في ذلك.

وقوله أو لأداة استفهام مثاله: أيُّهم أفضل؟ أو شرط: مَنْ يَقُمُ أَقُمْ معه.

وقوله أو مضافاً إلى أحدهما^(٣) مثاله: غلامٌ أيُّهم أفضل؟ وغلامٌ مَنْ يَقُمُ أَقُمْ معه. فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تأخير خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون خبراً لـ «كم» الخبرية، نحو قولك: كم غلامٌ عندي. أو لمضاف إليها نحو: وزيرٌ كم ملكٍ زارني. أو لـ «ما» التعجبية/ نحو: ما أحسنَ زيداً! أو لمبتدأ مستعمل مُقَدِّماً عليه في مثل، نحو «الكلابُ على البقر»^(٤)، و«أمتٌ في الحَجَر لا فيك»^(٥)، و«عبدٌ صريخه أمة»^(٦).

أو يكون خبراً للضمير متكلم، أو مخاطب، موصولاً يجوز تنثيته وجمعه، أو نكرة والصلة والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو الخطاب، مثاله: أنتَ الذي تَضْرِبُ، وأنا الذي أَضْرِبُ، وأنتَ رجلٌ تَضْرِبُ زيداً، وأنا رجلٌ أَضْرِبُ، فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من

(١) كذا! وقد سبق في الفصل: «الضمير».

(٢) ف: كلامي من كلامي. شرح التسهيل: كلامي هو كلامي.

(٣) كذا في النسخ كلها! وقد سبق في الفصل: أو مضاف إلى أحدهما.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ ومجمع الأمثال ٢: ١٤٢. والرواية المشهورة نصب «الكلاب».

يضرب عند تحريش القوم على بعض من غير مبالاة.

(٥) تقدم في ص ٣٣٠.

(٦) أمثال أبي عبيد ص ١٢٣ ومجمع الأمثال ٢: ٥. الصريخ ههنا: المُصْرِخ، وهو المغيث.

يضرب في استعانة الدليل بآخر مثله.

هذه المثل، خلافاً للكسائي، فإنه يجيز التقديم.

أو خبراً لمبتدأ فيه معنى الدعاء: معرفة، نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١) والويل لزيد، و ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، والخيبة لزيد. فأمّا: لله الحمد، وقول الشاعر^(٣):

له الويلُ إنْ أمسى، ولا أُمُّ هاشمٍ قريبٌ، ولا البَسْبَاسَةُ بنةٌ يَشْكُرُ

فإنما خرج مخرج الخبر الثابت الذي لا يُرْجى ولا يُطلب. أو نكرة نحو: ويحُّ لزيد، وويلٌ له، ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وسلامٌ عليك، ووَيْسٌ لك، وويلةٌ لك وعولةٌ، وخيرٌ لك، وشرٌّ لك، وفِدَى لك أبي وأُمِّي، وحِمَى لك أُمِّي، ووقاءٌ لك أُمِّي من هذا عند س^(٤). أو جملة لا تحتمل الصدق ولا الكذب، نحو: زيدٌ اضرِبْه، وزيدٌ هَلْأَ اضرِبْتَه.

قال بعض أصحابنا: وكذلك: ما زيدٌ بقائم، يجب فيه تقديم «زيد» على اللغتين، فلا يجوز: ما بقائم زيدٌ. ويعني بـ «اللغتين» لغة تميم ولغة الحجاز، وسيأتي ذكر الخلاف^(٥) في هذا إن شاء الله.

وزاد الجزولي^(٦) أن يكون الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة، ومثْلوه^(٧) بقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك، فالنية بالخبر المحذوف التأخير.

ولا ينبغي أن يُجعل قوله^(٨) «والمبتدأ معرفة» قيداً في المبتدأ، بل أخرج مُخرج الغالب؛ ألا ترى أنه يجوز أن يأتي المبتدأ نكرةً بعد «لولا»، وإنما قُدِّر

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

(٢) سورة هود، الآية: ١٨.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٦٨.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٢.

(٥) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٩٥ - ٥٩٦.

(٦) الجزولية ص ٩٦.

(٧) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٤٩ - ٧٥٠ وللورقي ص ٤٧٠ وللأبزي ص ٩٠١.

(٨) أي: الجزولي.

مؤخراً لأنه خرج عن الأصل بالحذف، فلا يُجْمَعُ عليه مع ذلك خروجه عن الأصل بنيتة التقديم، وقد تقدم الخلاف^(١) في الرفع للاسم بعد «لولا».

وزاد في «الإفصاح»^(٢) قولهم: ضربي زيداً قائماً، والمبتدأ بعد «أمّا» نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ؛ لأن الفاء لا تلي «أمّا».

وقوله ويجوز نحو «في داره زيدٌ» إجماعاً^(٣) إنما جاز ذلك لأنه منويٌّ به التأخير، وفيه ضميرٌ يُفسَّرُ ما بعده لفظاً، والنية به التقديم، فهو شبيه بقولهم: ضربَ غلامه زيدٌ.

وما ذكره المصنف من جواز هذه المسألة إجماعاً ليس كما ذكر، بل فيها خلاف عن الأخفش، نقل عنه أبو جعفر الصَّفَّار أنه إذا ارتفع «زيدٌ» بالظرف منعها. وإنما منعها لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده كان واقعاً في محله لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم/ الضمير على مُفسَّره، وذلك لا يجوز.

وأجاز ذلك البصريون لأنَّ زيداً مرفوع بالابتداء لا بالظرف، وذلك عندهم على التقديم والتأخير. وكذلك أجاز هذه المسألة الكوفيون^(٤).

ف قيل لهم: كيف أجزتموها وليس المعنى التأخير؟

قالوا: حُمِلَ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: استقرَّ زيدٌ في داره، وحلَّ في داره، أو نزلَ في داره، فهي مع الظرف بمنزلتها مع المفعول.

قيل: أو ليس قد صار الظرف رفعاً، وحلَّ مَحَلَّ الفعل الذي لا يجوز تأخيرَه؟

(١) تقدم بإيجاز في ص ٢٩٩ - ٣٠٠. وقد أحال فيه على كتاب التكميل: الفصل الثاني من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك.

(٢) ك، ف: في الإيضاح.

(٣) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٤) ذكر اللورقي في المحصل ص ٩٢٩ أنهم لا يجوزونها.

قالوا: بلى، ولكنه بمنزلة ذلك الذي كان يتقدم، ويجوز تأخيره،
يعنون المفعول، والقياس على قولهم أن لا يجوز.

وقوله وكذا «في داره قيامُ زيد» و«في دارها عبدُ هند» عند الأخفش.
قال المصنف في الشرح^(١): «أجاز الأخفش^(٢) تقديم خبر مشتمل على ضمير
عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسَوَّى في ذلك بين الصالح للحذف وإقامة
المضاف إليه مقامه، نحو: في داره قيامُ زيد، وبين ما لا يصلح لذلك، نحو:
في دارها عبدُ هند. ويقول أقول لأنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد،
فإذا كان المضاف مُقَدَّرَ التقدم بوجه ما كان المضاف إليه مُقَدَّرًا معه، إلا أنَّ
تقديم ضمير ما يصلح أن يُقام مُقام المضاف أسهل، ومنه قولُ العرب «في
أكفانه دَرَجُ الميِّت»^(٣)، وقولُ الشاعر^(٤):

بِمَسْعَاتِهِ هُلُكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ فَنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غِيَّهَا تَكُ نَاجِيَا

انتهى كلامه.

وما ذكر المصنف من أنَّ الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين،
وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يُوهم أن غيره من البصريين يخالفه،
وليس كذلك^(٥).

ومنع الكوفيون^(٦) المسألتين، فلا يُجيزون: في داره قيامُ زيد، ولا:

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) الإنصاف ص ٦٦ والتبيين ص ٢٤٨ وشرح المفصل ١: ٩٢ والمحصل ص ٩١٩، ٩٢٩
وشرح الكافية ١: ٩٤. ويروى: «... لُفَّ الميِّت».

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٤١ - ٣٤٢ [٦٨٧].

(٥) قلت: قال ابن السراج: «ويقول قوم من النحويين: إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا
يقدم مكنيته، تقول: في داره ضربتُ زيداً، ولا يجوز عندهم: في داره قيامُ زيد. وهذا الذي
لم يُجيزوه هو كما قالوا...» الأصول ٢: ٢٣٩.

(٦) نسب الرضي المنع لبعض البصريين. شرح الكافية ١: ٩٤.

على بابها عبدٌ هندٍ. وكذلك أيضاً لا يُجيزون: كفاعله الدالُّ على الخير.

ويجيزه البصريون. وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيدا والدالَّ بالابتداء.

وحكى أبو جعفر الصَّفَّار عن الأخفش المنع إن رفعت بالظرف. فكان ينبغي للمصنف في هذه المسألة أن يُفَصِّل القول عن الأخفش، فيقول: إن رفع بالظرف لم يجز، أو بالابتداء جاز.

ولو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود على مضافٍ إليه المبتدأ، نحو: غلامه محبوبٌ زيد، أو جملةً مصدريةً بمضافٍ إلى ضميره، نحو: أبوه ضربَه عمرو، فنقل ابن كيسان أنَّ ذلك لا يجوز من قول النحويين أجمعين، فلو زدت اسماً، فقلت: أبوه ضربَه عمرو زيد، والفعل لعمرو، والهاء في «أبوه» لزيد، جاز ذلك في قول البصريين على التقديم والتأخير؛ لأنَّ من كلامهم: أبوه صائمٌ زيدٌ.

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافاً إليها، أو [٢٧: ٢] / مُصَحِّحاً تقديمه الابتداءً بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير، أو مُسْتَنَداً دون أمَّا إلى «أنَّ» وصلتها، أو إلى مقرونٍ بإلاً لفظاً أو معنى، أو إلى مُلْتَبَسٍ بضميرٍ ما التبسَ بالخبر.

ش: مثاله أداة استفهام: أين زيدٌ؟ واحترز بقوله «إن كان» - أي الخبر - أداة استفهام من أن يكون جزءاً في الخبر، نحو: زيد هل ضربته؟ فإنه لا يجب تقديم الخبر هنا.

ومثاله مضافاً للأداة: صبحُ أيَّ يومٍ السفرُّ؟

ومثال المُصَحِّح: في الدار رجلٌ، وخلفك امرأةٌ. وقال المصنف^(١): «ونحو: قَصَدَكَ غلامه رَجُلٌ، لولا الكاف من «قَصَدَكَ» لم يفد الإخبار

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما».

وذهب الكوفيون^(١) إلى أن قولك: أَمَامَكَ رَجُلٌ، وفي الدار رجلٌ، ارتفع الاسم فيهما على الفاعلية، وكذلك لو كان معرفةً، نحو: أَمَامَكَ زَيْدٌ، وفي الدار عمرو؛ لأنه في معنى: حَلَّ أَمَامَكَ رَجُلٌ، وَحَلَّ فِي الدار رَجُلٌ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ، وَاكْتَفِيَ بِالظَرْفِ وَالْجَارِ، فَتَقَدَّمَ كَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ، وَلَوْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، فَكَذَلِكَ هَذَا.

ورُدَّ هذا المذهبُ بجواز دخول النواسخ عليه، فلو لم يكن الأصل الابتداء والخبر لم يجز دخول النواسخ. واتفق أكثر القائلين على أن الظرف أو الجار إن كان معتمداً عمل لقوته.

وزعم بعضهم أنه يرتفع بالابتداء سواء اعتمد أم لم يعتمد. وسيأتي الكلام في ذلك.

ومثال الدالِّ بالتقديم قولهم: اللَّهُ دَرَكُ! وشبهه من الجمل التعجبية، فَإِنَّ تَعَجُّبَهَا لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ وَتَأْخِيرِ الْمُبْتَدَأِ. قال المصنف في الشرح^(٢): «وكذا نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(٣) من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فَإِنَّ الْخَبَرَ فِيهَا لَازِمُ التَّقَدُّمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى: سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ، فَلَوْ قُدِّمَ (أَأَنْذَرْتَهُمْ) لَتَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ مُسْتَفْهِمٌ حَقِيقَةً، وَذَلِكَ مَأْمُونٌ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ، فَكَانَ مُلْتَزِمًا» انتهى كلامه.

وما ذكره المصنف من أن (سَوَاءً)^(٤) هو خبر مقدم واجب التقديم هو

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة والردّ التالي في الإنصاف ص ٥١ - ٥٥ والتبيين ص ٢٣٣ -

٢٣٥ واللباب للعكبري ١: ١٤٣ - ١٤٤ ونتائج الفكر ص ٤٢٢ - ٤٢٥ والمحصل

ص ٩٢٥ - ٩٣٠ وشرح الكافية ١: ٩٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٠١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) انظر الأقوال في إعرابها في الحجة ١: ٢٦٤ - ٢٧٣ ونتائج الفكر ص ٤٢٨ - ٤٢٩

والمحصل ص ٩٢١ - ٩٢٢ والدر المصون ١: ١٠٥.

قول جماعة. وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ، والخبر الجملة، وقد ذكرنا هذين القولين فيما تقدم^(١).

وذهب بعضهم إلى أن (سواءً) مبتدأ، والجملة فاعل، والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت، فيكون ذلك مثل تخريجهم «نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ»^(٢) على أَنَّ «نَوَلُّكَ» مبتدأ، و «أَنْ تَفْعَلَ» فاعل به؛ لأنه في معنى: ينبغي لك أن تفعل.

وللسهيلي في هذه المسألة مذهبٌ غريب، قال ما نصُّه^(٣): «ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سواءٌ عليّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ، فـ «سواءٌ» مبتدأ، والجملة خبر. و «سواءٌ» ليس بمبتدأ في المعنى؛ إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة [٢٧: ٢] باء، فالجملة/ إذا ليست خبراً على الحقيقة؛ لأن المعنى: سواءٌ عليّ القيامُ والقعودُ، فالقيامُ مبتدأ معنًى، ولا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكَذلك في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو «الإنذار». هذا تفسير مذهب أبي علي^(٤) ومن قال بقوله.

ولا يصح ذلك لأنك تقول: سَيَّانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو، ولا تقول: سَيَّانِ أَقَمْتَ أم قعدت، ولا: سواءٌ أَقَمْتَ أم قعدت، حتى تقول: عليّ أو عليهم؛ لأنك لا تريد استواء الشيئين في صفة هي لهما، كما إذا قلت: سواءٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو، إذا سويتَ بينهما في حُسْنٍ أو قُبْحٍ أو نحوهما، وإنما المساواة في عدم المبالاة، فمعنى ذلك: لا أبالي أكان هذا أم هذا، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب، وهو عدم الالتفات والمبالاة، وإذا عُدِمَ الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدِمَ العلم به، فصار معنى «سواءٌ عليّ»: لا أبالي، ولا ألتفت، وصارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول بـ «لا أبالي»، كما تكون في موضع

(١) تقدم ذلك في ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) تقدم في ص ٢٥٢.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومعناه في نتائج الفكر ص ٤٢٨ - ٤٣٢.

(٤) الحجة ١: ٢٦٤ - ٢٧٣.

المفعول إذا قلت: لا أدري، وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليّ وعليهم، ولولا قوله «عليّ» و«عليهم» ما جازت المسألة، وإنما أتى بـ«على» دون غيرها لأن المعنى: هَيِّنْ عليهم، أي: لا يبالون، فالضمير في «عليهم» هو الفاعل في «يبالون»، فلا بُدَّ منه في هذه المسألة، كما لا بُدَّ منه في «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ»^(١)، فقوله (لَيْسَ جُنَّتْهُ) و(أَنْذَرْتَهُمْ) كلامٌ لا يكون في موضع رفع أبداً، إنما يكون في موضع نصب بعد فعل القلب، وذلك أنَّ معنى بدا: ظهر، وهو هنا ظهور للقلب لا للعين، ولا بُدَّ له من فاعل، وفاعله هو الاسم المجرور باللام من قوله (لَهُمْ). قال: المعنى إلى العلم ورؤية القلب، فكأنه قال: ثُمَّ رَأَوْا لَيْسَ جُنَّتْهُ، فالفاعل في (رَأَوْا) هو المجرور باللام، كما أنَّ الفاعل في «لا يبالون» هو المجرور بـ«على» إذا قلت: سواءٌ عليهم، وقد قال س^(٢) في قولهم «لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ»: بنصب الثاني إنَّ «صَوْتِ حِمَارٍ» مفعول، وإنَّ الفاعل هو المجرور باللام من قولك «لَهُ»، وإنه الضمير الذي في يُصَوِّتُ أو يُبْدي صَوْتِ حِمَارٍ، فكذلك الفاعل هو المخفوض بـ«على» وباللام من قوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) و(بَدَأَ لَهُمْ)، والجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام هي المفعول بالمعنى الذي بَيَّنَّاهُ، فـ«سواءٌ» على هذا مبتدأ في اللفظ دون المعنى، ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة، كما كان في قولهم «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ»^(٣) معناه: اكْفُفْ، فخالف باطنُ الكلام ظاهره، فلم يكن له خبر، كما أنَّ قولك «اكْفُفْ» لا يُخبر عنه. وكذلك أَقَائِمُ زَيْدٌ؟ قائمٌ: مبتدأ في اللفظ، وزَيْدٌ: فاعل به، ولا خبر لـ«قائمٌ» لأن معنى الكلام: أَيْقِومُ زَيْدٌ؟ وكلُّ مبتدأ معناه/ معنى الفعل فخبره متروكٌ مُراعاةً للمعنى الذي [١/٢٨:٢] تَضَمَّنَهُ الكلام، ولهذا نظائر في أبواب كثيرة من العربية انتهى كلامه.

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٥ - ٣٦٦. وعبارته الصريحة في ص ٣٦٦ في قولك: له نوحٌ نوحَ الحمام.

وكذا في ص ٥٦٥ في قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.

(٣) تقدم في ص ٢٨٦.

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلَّهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (سَوَاءَ) إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَ (سَوَاءَ) الْخَبَرُ، وَإِمَّا خَبَرٌ، وَ (سَوَاءَ) الْمُبْتَدَأُ، وَإِمَّا فَاعِلٌ، بـ (سَوَاءَ)، وَ (سَوَاءَ) مُبْتَدَأٌ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ، وَ (سَوَاءَ) مُبْتَدَأٌ.

وَقَوْلُهُ أَوْ مُسْتَنَدًا دُونَ «أَمَّا» إِلَى «أَنَّ» وَصَلَتْهَا. مِثَالُ ذَلِكَ: مَعْلُومٌ أَنَّكَ عَاقِلٌ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَيُّهُ لَمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(١).

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى «أَنَّ» وَمَعْمُولِهَا إِذَا لَمْ تَلْهَا «أَمَّا» فِيهِ خِلَافٌ:

ذَهَبَ س وَالْجُمْهُورُ إِلَى الْمَنْعِ.

وَأَجَازَ تَقْدِيمَ «أَنَّ» الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَأَبُو حَاتِمٍ، فَتَقُولُ: أَنَّكَ عَاقِلٌ صَحِيحٌ.

وَاعْتَلَوْا لِلْمَنْعِ بِخَوْفِ الِاتِّبَاسِ بِالْمَكْسُورَةِ، أَوْ الِاتِّبَاسِ بِـ «أَنَّ» الَّتِي بِمَعْنَى «لَعَلَّ»، أَوْ التَّعَرُّضِ لِدُخُولِ «إِنَّ» فَيَسْتَقِلُّ اجْتِمَاعُهُمَا.

وَاسْتَدَلَّ مِنْ أَجَازِ بِالْقِيَاسِ عَلَى «أَنَّ» نَحْوَ قَوْلِهِ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢).

فَإِنْ وَلِيَتْهَا أَمَّا جَازَ التَّقْدِيمُ بِلَا خِلَافٍ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

دَأْبِي اضْطِبَّارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ يَوْمَ النُّوَى فَلَوْجِدَ كَادَ يَبْرِينِي
وَقَوْلُهُ أَوْ إِلَى مَقْرُونٍ بِإِلَافٍ لَفْظًا: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، أَوْ مَعْنَى: إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ.

وَقَوْلُهُ أَوْ إِلَى مُلْتَبِسٍ بِضَمِيرٍ مَا التَّبَسَّ بِالْخَبَرِ مِثَالُهُ: فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا،

(١) سُورَةُ يَس، آيَةُ: ٤١.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ١٨٤.

(٣) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١: ٣٠٢ وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١: ٥٣٦ وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ ٥: ٩٣ -

٩٤ [٤٣٠].

وخلفَ دارك مَنْ يشتريها، ومُعْرِضٌ عن هند أخوها، وقولُ الشاعر^(١):

أهابك إجلالاً، وما بك قُدْرَةٌ عليّ، ولكن ملء عين حبيبها

وقدم الخبر في هذه لأنه لو تأخر لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .
فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تقديم خبر المبتدأ .

وزاد بعض أصحابنا أن يكونَ الخبر «كم» الخبرية، نحو: كم درهم مالك . أو يكونَ مضافاً إليها، نحو: صاحبُ كم غلام أنت، أو يكونَ قد استعمل متقدماً في مثل، نحو قولهم «في كل وادٍ بنو سعد»^(٢) . أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أمّا في الدار فزيدٌ .

وزاد بعض أصحابنا: إذا تقدم الخبر ودخله الوصل، نحو: والله لفي الدار أخوك، وإنّ تقم ففي الناس من يُنكرُ قيامك، وإن قدّمت^(٣) بعد الوصل^(٤) جاز .

وزاد آخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثمّ زيدٌ، وهنا جعفرٌ، وقال: فهذا يتقدم على المبتدأ، ولا يجوز تأخيره أصلاً لأن فيها الإشارة، فقدّمت كما تُقدم «هذا» على «زيد» في الإخبار؛ ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا، ولما رآه الفراء^(٥) مبدوءاً به جعله أعرف من العَلَم، وذلك أنّ تقدّمه إنما كان لأجل الإشارة، وقد ثبتت الإشارة مقدّمة

(١) هو نُصَيْب بن رباح . وقيل: معاذ بن كليب العامري . وقيل: الملوّح أبو قيس المجنون صاحب ليلى . انظر الحماسة ٢: ١١٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٣٦٣ وللأعلم ص ٧٤٨ والسمط ص ٤٠١ وشرح التسهيل ١: ٣٠٢ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٧ وديوان المجنون ص ٧١ .

(٢) الأمثال للمفضل ص ٥٠ ومجمع الأمثال ٢: ٨٣ . قاله الأضيظ بن قريع، وكان قد رأى من أهله وقومه أموراً كرّرها، ففارقهم، فرأى من غيرهم مثل ما رأى منهم، فقال هذا المثل .

(٣) أي: المبتدأ .

(٤) فتقول: والله لزيدٌ في الدار، وإن تقم فمن يُنكر قيامك في الناس .

(٥) تقدم رأيه في ٢: ١٢٠ - ١٢١ .

[٢: ٢٨/ب] في: ههنا زيدٌ، / وَتَمَّ عمروٌ، فكذلك: هذا زيدٌ. انتهى.

ولما ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يجب فيه تقديمه، واستدركنا عليه ما ذكره أصحابنا، دلَّ ذلك على أن ما سوى ما ذكر يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أم رافعاً سببيه، أو ناصباً ضميره أو سببيه، نحو: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وقام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وضرب أخاها زيدٌ هندٌ، وهذا مذهب البصريين^(١).

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها، ونُسب ذلك إلى الخليل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكى س^(٢) عن العرب: «مَشْنُوٌّ من يَشْنُوْكَ، وتميميٌّ أنا، وخَزْ صِفْتُكَ، وأَرَجُلٌ عبدالله»، وقال الشاعر^(٣):

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ أبوه، ولا كانت كُلَيْبُ تُصَاهِرُهُ
وقال الآخر^(٤):

قد ثَكَلَتْ أُمُّهُ من كُنْتَ واحدةً وصار مُتَشَبِّهاً في بُرْثَنِ الْأَسَدِ
وقال^(٥):

فَتَى ما ابنُ الْأَغَرِّ إذا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ في شَهْرِي قُمَاحٍ

(١) ك: الكوفيون. انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ص ٦٥ - ٧٠ والتبيين ص ٢٤٥ - ٢٤٨ وهوامشه وشرح الجزولية للأبدي ص ٩١٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٢٧.

(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣١٢ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٧ وإيضاح الشعر ص ١٢٦ والخصائص ٢: ٣٩٤.

(٤) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ١٦٠ والكامل ص ٢٥٩.

(٥) هو مالك بن خالد الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ٤٥١ واللباب ١: ١٤٢ واللسان (قمح). ابن الأغر: هو زهير بن الأغر اللحياني. وشهرا قماح: شهرا الكانون لأنهما يكره فيهما شرب الماء إلا على ثقل.

التقدير: مَنْ يَسْنُوْكَ مَسْنُوْءً، وَأَنَا تَمِيْمِيّ، وَصُفْتُكَ خَزٌّ، وَأَعْبُدُ اللهَ رَجُلٌ؟ وَأَبُوهُ مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ، وَمَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ، وَابْنُ الْأَعْرَ فَتَى إِذَا شَتَوْنَا.

ونقل بعض أصحابنا عن الكسائي والفراء أنهما يُجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً، نحو: ضربته زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع، نحو: قائمٌ زيدٌ.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة، وفرقوا بين: قائمٌ زيدٌ، وضربته زيدٌ، فمنعوا، وبين: في داره زيدٌ، فأجازوا. قالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه؛ ألا ترى أن المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعرض، كما أنهم أجازوا: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ؛ لأن المقصود: ضَرَبَ الغلامَ، واتفق أن كان المضروب غلامه. وهم محجوجون بالسمع السابق ذكره.

وذهب أبو الحسين بن الطراوة^(١) إلى مذهب غريب في تقديم الخبر، بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع، فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه. والممتنع: لا قائم، ولا رجل؛ إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجل فيه ولا قائم. والجائز مثل زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون. قال: فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رَجُلٌ قائمٌ؛ لأنه لا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، مثل: لا رجلٌ لا قائمٌ؛ لأنه / كذب، ولا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيدٌ [١/٢٩:٢] قائمٌ، وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز^(٢)، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيدٌ لا قائمٌ، ورجلٌ لا قائمٌ؛ لأنه كذب، إذ معناه: لا قائمٌ في

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٩١٤ - ٩١٥.

(٢) ك، ف: لا يكون.

الوجود، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه أن لا يجوز: قائمٌ زيدٌ؛ لأن زيدا صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائمٌ رجلٌ. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذا كان واجباً.

وتأول المثل التي أوردها س، فقال: «مَشْنُوٌّ من يَشْنُوْكَ» دُعَاءٌ، كأنه قيل: شُنِيَ من يَشْنُوْكَ، فكأنك ابتدأت بفعلٍ. ورُدَّ هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س.

وقال: «تميميُّ أنا» هو جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميُّ، على معنى: أنا تميميُّ، وحذف المبتدأ، ثم أتى بـ «أنا» توكيداً. ورُدَّ بأن قوله «إنه جواب» دَعْوَى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكِّد للتناقض.

وقال: «خَزَّ صُفَّتُكَ» على معنى: مِنْ خَزَّ صُفَّتُكَ، فابتدأت بمجرور. وكذا عُمِلَ في: هذا درهمٌ ضَرَبُ الأمير، أي: مِنْ ضَرَبُ الأمير، فهو صفة للنكرة. وخَرَّجَه الخليل على إضمار «هو»، أي: هو ضَرَبُ الأمير. ورُدَّ بأنه يلزمه: هذا راقودٌ الحَلُّ؛ لأنه في معنى: مِنَ الحَلِّ، والعرب لا تقول ذلك.

وقال: «أَرَجُلٌ عَبْدُ الله؟» عَبْدُ الله: فاعل، وكأنك قلت: أَكاملٌ عَبْدُ الله؟ قال: والدليل على هذا أنك لم تُرد أن تسأل عن كونه رجلاً، لأن ذلك معلوم. ورُدَّ ذلك بأن قولهم «أَرَجُلٌ عَبْدُ الله؟» وإن كان على معنى الكمال كما ذكر، فهو يخالف «أكاملٌ» في العمل، غايته أن يعمل في الحال في نحو: أنت الرجلُ علماً، أمّا أن يعمل رفعاً فلا لضعفه.

وأما قوله «إن الجائز بتأخيره يصير واجباً» فَرُدَّ عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجباً، ومعناه مقدماً ومؤخراً واحداً، أي: هو مخبر عنه قدمته أم أخرته، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً، ولا المفعول بتقدمه فاعلاً.

ص: وتقديم المفسّر إن أمكن مصحّح، خلافاً للكوفيين إلا هشاماً،
ووافق الكسائي في جواز نحو: زيداً أجله مُحَرِّزٌ، لا في نحو: زيداً أجله
أحرزَ.

ش: قال المصنف في الشرح^(١): «إذا التبسَ المبتدأ بضمير اسم مُلْتَبِسٍ
بالخبر، وأمکن تقديم صاحب الضمير، صَحَّتْ المسألةُ عند البصريين وهشام
الكوفي، نحو: زيداً أجله مُحَرِّزٌ، وزيداً أجله أحرزَ. ووافق الكسائي في
مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل». انتهى كلامه.

وقال غيره: «وتقول: / زيداً أبوه ضرب أو يضرب، جائزة من قول [٢٩:٢/ب]
البصريين وهشام، وخطأ من قول الكسائي والفراء. والحُجّة لهما أنّ تقدير
«زيد» أن يكون بعد الفعل، فيصير التقدير: أبوه ضرب زيداً، فيتقدم المكني
على الظاهر. فإن قلت: زيداً أبوه ضاربٌ، أجازها البصريون والكسائي،
وأحالها الفراء» انتهى.

قال المصنف^(٢): «وعضد أبو علي قول الكسائي بأن قال^(٣): المبتدأ
وخبره المفرد بمنزلة الفعل والفاعل، فكما لا يمتنع: زيداً أحرزَ أجله، لا
يمتنع: زيداً أجله مُحَرِّزٌ؛ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي،
بخلاف: زيداً أجله أحرزَ، فإنَّ الأجل - وإن كان الفعل خبره - فالإخبار
بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقلَّ بهما كلام،
فَعَدَّ المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإنَّ اتصال المبتدأ
به على الأصل لأنه مفرد.

قال المصنف^(٤): «وقول أبي علي «إنَّ الفعلَ وفاعله أصلهما أن يستقلَّ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وفي شرح المصنف سقط.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٠٢. وأوله ليس في شرح المصنف.

(٣) بأن قال: سقط من س.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٢ - ٣٠٣.

بهما كلام، فَعَدَّ المبتدأ قبلهما أجنبيًّا^(١) تَحِيلُ جَدَلِيَّ^(٢)، لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأنَّ الجملة لا تُوقَع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه، وتقوم مقامه، فلا يُعَدُّ ما هي له خبر أجنبيًّا، كما لا يُعَدُّ أجنبيًّا ما المفرد له خبر.

وقد يُفَرَّقُ^(٣) بين الصورتين بأنَّ اسم الفاعل لا يجب تأخيرهُ، فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل، فإنَّ تأخيرهُ إذا وقع خبر مبتدأ واجبٌ، فلا يجوز تقديم معموله لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين: زيداَ أَجَلُهُ محرز، وزيداَ أَجَلُهُ أحرزَ، بل الآخر أولى بالجواز لأنَّ العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسمُ فاعل، فمن يمنع الأول دون الآخر فقد رَجَّحَ فرعاً على أصل، ومن مَنَعَهُمَا فقد ضَيَّقَ رحياً، وَبَعَدَ قريباً. وَمِنْ حُجَجِ البصريين قول الشاعر^(٤):

خيراً المُتَبَغِّيهِ حازَ، وإن لم يُقْضَ فَالسَّعْيُ فِي الرِّشَادِ رِشَادُ

فهذا مثله^(٤): زيداَ أَجَلُهُ أحرزَ انتهى كلام المصنف.

وفي البسيط: إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول، وَقَدْ مَتَّهَمًا، فقلت: زيداَ أَجَلُهُ أحرزَ، وزيداَ غلامُهُ ضَرَبَ، فأكثرُ النحويين المتقدمين يُحِيلُهَا^(٥)، وَجَوَّزَهَا هشامُ^(٥) والمتأخرون منهم؛ لأنَّ المفعول لما تقدم عاد عليه الضمير، فكأنك قلت: أَجَلُ زيداَ أحرزَ زيداَ، وإذا كان يجوز عَوْدُ الضمير على ما لم يتقدم، كقوله تعالى ﴿مَا تَرَكْنَا عَلَى ظَهْرِهِ كَامِنَ

(١) س: تحيل جداً أي. ك: جدلي لأن ثبوت.

(٢) هذه الفقرة قبل الفقرة السابقة في شرح المصنف، وبينهما كلام آخر.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٤) ن، شرح التسهيل: مثل.

(٥) الأصول ٢: ٢٤٠.

دَابَكْتُ^(١)، و ﴿بَلَغَتِ الرَّافِقَ﴾^(٢)، فأولى هنا، وليس المفعول كالفاعل في التقدم، فإنَّ الفاعل إذا تقدم خرج عن الفعل، بخلاف المفعول، فلذلك بقي مفعولاً.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء الثالث من كتاب «التذيل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -
الجزء الرابع، وأوله:
«ص: فصل: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره»

(١) سورة فاطر، الآية: ٤٥.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

التَّيْذِيْنُ وَالْتَّكْمِيْلُ

فِي سُرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفَنْدَرَسِي

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْدَرَوِي
جَامِعَةُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ سَمُورٍ الْإِسْلَامِيَّةُ - فَرْعُ الْقَصِيمِ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

وَلِلْفَقَهِ
رَضِيَ



التَّائِيَّةُ وَالْكَائِيَّةُ
في شذوذه
كتاب التَّائِيَّةِ

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة

تُطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ١١٣ / ٦٥٠١

توزع جميع كتبنا في السعودية عبر طريق

دار البشير - جدة : (٢١٤٦١) - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : فصل

الخبرُ مُفْرَدٌ/ وجُمْلَةٌ، والمفردُ مُشْتَقٌّ وغيره، وكلاهما مُغَايِرٌ للمبتدأ [٢: ٣٠/١] لفظاً مُتَّحِداً به معنى، ومُتَّحِداً به لفظاً دالٌّ على الشهرة وعدم التَّغْيِيرِ، ومُغَايِرٌ له مطلقاً دالٌّ على التَّساوي حقيقةً، أو مَجَازاً، أو قائمٌ مَقَامَ مُضَافٍ، أو مُشْعِرٌ بِلزومِ حالٍ تُلْحِقُ العَيْنَ بالمعنى، والمعنى بالعَيْنِ مَجَازاً.

ولا يَتَحَمَّلُ غيرُ المُشْتَقِّ ضميراً ما لم يُؤَوَّلْ بِمُشْتَقٍّ، خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ، وَيَتَحَمَّلُهُ المُشْتَقُّ خَبِراً أو نَعْتاً أو حالاً ما لم يَرْفَعْ ظاهراً لفظاً أو مَحَلّاً، وَيَسْتَكِينُ الضَّمِيرُ إِنْ جَرَى مُتَحَمِّلُهُ عَلَى صَاحِبِ مَعْنَاهُ، وَإِلَّا بَرَزَ، وَقَدْ يَسْتَكِينُ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وَفَاقاً لِلْكُوفِيِّينَ.

ش : قسم المصنف^(١) خَبَرَ المبتدأ إلى قسمين: مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ، وَذَكَرَ أَنَّ المَفْرَدَ مَا تَسَلَّطَتْ عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ عَلَى لَفْظِهِ عَارِياً مِنْ إِضَافَةٍ وَشِبْهَةٍ، أَوْ مُلْتَبِساً بِأَحَدِهِمَا، نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرُو صَاحِبُكَ، وَيَشْرُ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَكَ: «قَائِمٌ أَبُوهُ» مِنْ هَذَا الْكَلَامِ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مَا [تُضْمَنُ جُزْأَيْنِ لَيْسَ]^(٢) لِعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ تَسَلَّطَ عَلَى لَفْظِهِمَا أَوْ لَفْظِ أَحَدِهِمَا، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ عَمْرُو، وَيَشْرُ حَضَرَ أَخُوهُ. وَهَذَا التَّقْسِيمُ عَلَيْهِ جُمُهورُ النَحْوِيِّينَ.

وذهب أبو بكر بن السَّراج^(٣) إلى أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٢) تنمة من شرح المصنف.

(٣) هذا المذهب ليس في كتابه «الأصول». وقد ذكر الفارسي في العسكريات ص ١٠٥ أنه =

قَسَمَ برأسه، لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ. ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ^(١) وَالْعَسْكَرِيَّاتِ^(٢)، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ حَسَنٍ، فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ زَيْدٌ أَمَامَكَ، فَهُوَ تَرْكِيبٌ بِرَأْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْ تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْاسْمِ، وَلَا مِنْ تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْفِعْلِ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَرَبَ عَامِلَتُهُمَا مُعَامِلَةً غَيْرِ الْمَفْرَدِ وَغَيْرِ الْجُمْلَةِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَلَوْ قُلْتَ: إِنَّ^(٣) اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، أَوْ إِنَّ مُسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ بِمَنْزِلَةِ مُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى اسْمٍ إِنَّ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا^(٤)، وَقَدْ جَازَ ذَلِكَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَنْزِلَتِهِمَا.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَرْكِيبَ الْاسْمِ وَالظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ رَاجِعًا إِلَى تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْاسْمِ، أَوْ الْاسْمِ مَعَ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا وَجْهُ جَعْلِهِ نَوْعًا ثَلَاثًا مُخَالَفَةُ حُكْمِهِ بَعْدَ الْحَذْفِ لِحُكْمِهِ قَبْلَ الْحَذْفِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَمُخَالَفَةُ الْحُكْمِ لَا يَلْزِمُ عَنْهَا مُخَالَفَةُ التَّرْكِيبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا رَاعَيْتَ الْمَحْذُوفَ وَقَدَّرْتَهُ كَانَ الْاسْمُ الْمُبْتَدَأُ مُرَكَّبًا مَعَ ذَلِكَ الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّرُهُ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ؛ وَإِنْ لَمْ تُرَاعِ الْمَحْذُوفَ لِقِيَامِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَقَامَهُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الرَّغْيُ^(٥) لِلظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ الْقَائِمِينَ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ، وَالظَّرْفُ اسْمٌ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ وَالظَّرْفُ مِنْ قَبِيلِ تَرْكِيبِ الْاسْمِ مَعَ الْاسْمِ وَالْحَرْفِ.

= ذَهَبَ إِلَى هَذَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، وَلَمْ يَسْمَهُ.

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدِي مِنَ الشِّيرَازِيَّاتِ. وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ ١: ٣٤٤ وَالْأَبْذِي فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ ص ٨٨٥.

(٢) الْعَسْكَرِيَّاتُ ص ١٠٥.

(٣) إِنَّ: سَقَطَ مِنْ ك.

(٤) ك: تَقْدِيمُهُمَا.

(٥) ك: الرَّاعِي.

والصحيحُ عندي/ أن الرّغِي في هذا وأمثاله إنما هو للمحذوف لا [٢: ٣٠/ب] لَلْفِظِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ؛ ألا ترى أن قولك: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادُ اللَّهِ، وَأَشْبَاهُهُمَا مِنْ قَبِيلِ مَا تَرَكَّبَ فِيهِ الْاسْمُ مَعَ الْفِعْلِ، مَعَ أَنَّ الْأَفْعَالَ النَّاصِبَةَ لَهَا لَا تَظْهَرُ لِقِيَامِهَا مَقَامَهَا، وَلَوْ كَانَ الرّغِي هُنَا لِلْقَائِمِ مَقَامَ الْمَحذُوفِ لَكَانَ الْكَلَامُ اسْمًا وَاحِدًا غَيْرَ مُسْنَدٍ، وَذَلِكَ شَيْءٌ لَا يَسُوغُ الْقَوْلُ بِهِ» انتهى كلامه.

والذي يُرَدُّ بِهِ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، أَوْ إِنَّ أَمَامَكَ بَكْرًا، لَا يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ^(١) مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمَا؛ إِذْ لَيْسَ مَوْجُودًا فِي اللَّفْظِ، فَنَقُولُ هُوَ مُقَدَّمٌ فِي اللَّفْظِ مُؤَخَّرٌ فِي الْمَعْنَى، فَيَلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ إِنَّ وَاسْمِهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَلْفُوظًا بِهِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى وَالرَّتَبَةِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ، وَالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ الْمُقَدِّمَانِ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ دَالَّانِ عَلَيْهِ، وَالدَّالُّ عَلَى الشَّيْءِ غَيْرُ الشَّيْءِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ: فِي الدَّارِ نَفْسُهُ زَيْدٌ، وَلَا: فِيهَا أَجْمَعُونَ قَوْمُكَ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ، وَجَازَ «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا» لِأَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ مَنْوِيٌّ فِي مَوْضِعِهِ، وَلِذَلِكَ عَدَلَ س^(٢) فِي قَوْلِهِمْ: فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ، وَ^(٣):

لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَلُ

إِلَى أَنَّ جَعَلَهَا حَالًا مِنْ نَكْرَةٍ، وَلَمْ يَجْعَلَهَا حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُؤَخَّرٌ فِي النَّيَّةِ، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ، وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، وَالْحَالُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ^(٤)، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى تِمَامِ هَذِهِ

(١) س: أو المجرور.

(٢) الكتاب ١٢٢: ٢ - ١٢٣.

(٣) عجزه: «يلوُحُ كأنه خَلَلٌ». وقد نسب إلى كثير عزة. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٥٠٦.

وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٤) المعنوي: سقط من ك.

المسألة - إن شاء الله - عند تعرّض المصنف لشيء من هذا في هذا الباب .

وتلخّص مما ذكرناه أنّ الظرف والمجرور ليس من قبيل ما هو قسم برأسه؛ إذ لا يجوز تقديم العامل فيهما على اسم «إن»^(١) تقديرًا، بل تُقدّره مؤخرًا، وإذا قدّرناه مؤخرًا فهل يُقدّر باسم فاعلٍ أو فعلٍ؟ سيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله .

وقوله والمفرد مشتق وغيره المشتق هو المبنى من المصدر أو من الاسم غير المصدر دالًّا على ما اشتق منه وعلى المحلّ القائم به معنى المصدر، والاسم غيره، مثاله: ضاربٌ ومضروب ومضرب^(٢) ونحو ذلك، فهذه مبنيات من المصدر - وهو الضرب - ودالّة عليه وعلى المحلّ الذي قام به معنى المصدر؛ إذ معنى المصدر موجودٌ فيها كلّها. ومثال ما بُني من الاسم غير المصدر قولهم: أظفر^(٣)، هو مأخوذ من الظفر، وليس الظفر مصدرًا، وهو دالٌّ على محلّ قام به معنى ذلك الاسم.

وقال المصنف في الشرح^(٤): «المراد هنا بالمشتق ما دلّ على متّصفٍ مَصْوغًا من مصدرٍ مُستعملٍ أو مُقدّرٍ، نحو: ضاربٌ ومضروبٌ وحَسَنٌ وأخسَنٌ منه، وربّعة^(٥) وحزور^(٦) وقفاخير^(٧) من الصفات التي لا مصادِر لها ولا أفعال، فيقدّر لها مصادِر كما تُقدّر للأفعال^(٨) التي لم تستعمل لها مصادِر. وغيرُ المشتق ما عَرِيَ مما رُسِمَ به المشتق» انتهى.

(١) إن... يقدر باسم: سقط من ك.

(٢) ومضرب: سقط من س.

(٣) رجل أظفر: طويل الأظفار عريضها.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٥) الربعة: المعتدل القامة من الرجال والنساء.

(٦) الحزور: الغلام الذي قارب البلوغ.

(٧) القفاخير: التائرُ الناعم الضخم الجثة.

(٨) في النسخ كلها: «الأفعال»، صوابه في شرح المصنف.

والذي نقول/ أَنَّ رُبْعَةً وَخَزَوْرًا وَقَفَاخِرًا ليست بمشتقة من مصادر [٢: ٣١/أ] أهملت، ولا تُقدر لها مصادر، وإن كانت تُستعمل أوصافاً، لأن الإخبار بها لا يَسْتَلْزَمُ اشتقاقها؛ إذ المُخْبَرُ به يكونُ مشتقاً وغيرَ مشتق، فإن اسْتُعْمِلَتْ نُعَوْتاً أو أخباراً رافعةً ما بعدها فنقول ليست مُشتقة، ولكنها أُجْرِيتْ مُجْرى المشتق، وقد قال المصنف ذلك في باب النعت^(١)، قال لَمَّا قَسَمَ النعت إلى مفرد وجملة قَسَمَ المفرد لمشتق لفاعل أو مفعول، ولجاري مجرى المشتق أبداً، ولجاري مجراه في حال دون حال. فذكر من الجاري مجراه أبداً قولهم: لَوَدَعِيَّ بِمَعْنَى فُطِنَ، وَجُزْشِعَ بِمَعْنَى غَلِيظَ، وَصَمَخَمَحَ بِمَعْنَى شَدِيدَ، وَشَمَزْدَلَ بِمَعْنَى طَوِيلَ، وَذِي بِمَعْنَى صَاحِبَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ نقول إن رُبْعَةً وَخَزَوْرًا وَقَفَاخِرًا هي جارية مجرى المشتق، فَرُبْعَةٌ بِمَعْنَى مُسْتَوِي الْقَامَةِ، وَخَزَوْرَ بِمَعْنَى [مقارب البلوغ]^(٢)، وَقَفَاخِرَ بِمَعْنَى [حَسَنَ الْخَلْقِ]^(٣).

وقوله وكلاهما - أي: المشتق وغير المشتق - مغاير للمبتدأ لفظاً متحد به معنى نحو: زيد قائم، وهذا بكر.

وقوله ومتحد به لفظاً دالٌّ على الشهرة وعدم التغير فمثاله مشتقاً قول بعض طيئ^(٣):

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَيْبٍ، وَرَبِّمَا أَلَانَ امْرُؤٌ قَوْلًا، فَطَنَّ خَلِيلًا
وقال علقمة^(٤):

وَمُطْعَمُ الْغُثِّ يَوْمَ الْغُثِّ مُطْعَمُهُ أُنَى تَوَجَّهِ، وَالْمَحْرُومُ مَحْرُومُ

(١) شرح التسهيل ٣: ٣١٣، ٣١٤.

(٢) تنمة يستقيم بها السياق، وفي موضعها بياض في س، وقد سقطت من بقية النسخ.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٤.

(٤) البيت في ديوانه ص ٦٦ والمفضليات ص ٤٠١ وشرحها للتبريزي ص ١٦١٨ والعين

٣٩٩: ٨ وتهذيب اللغة ١٥: ٥٥٢ واللسان (أنى).

وقولهم: المشؤومُ مشؤومٌ. ومثاله غيرَ مشتقِّ قوله^(١):

أنا أبو النّجمِ وشِعْري شِعْري

وقالوا: «كان ذلك والناسُ ناسٌ»^(٢)، وقال^(٣):

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ، وَالْبِلَادُ بِغَرَّةٍ وَإِذَا أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقُ مُسَاعِفٍ

وذكر الخليل: «أَنْتَ أَنْتَ»^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

هَذَا رَجَائِي مِصْرَ عِنْدَ عَابِرَةٍ وَأَنْتَ أَنْتَ، وَقَدْ نَادَيْتُ مِنْ كَثْبٍ

وَأُنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٦):

رَقُونِي، وَقَالُوا: يَا حُويلِدُ لِمَ تُرْعُ فَقُلْتُ، وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ: هُمْ هُمْ

فهذا - وإن اتّحد بالمبتدأ لفظاً - فإنه فيه من حيث المعنى زيادةٌ بها صَحَّ أن يقع خبراً، فكأنه قال: خليلي هو الخليل المصافي الذي لا يتغير في حضور ولا غُيْبَةٍ. وشِعْري هو الشعر المعروف بالجزالة والجودة. وكذلك باقيها، هو على معنى أنه على حاله، لم يتغير، فلذلك أفاد. وقد

(١) هو أبو النجم. والبيت في ديوانه ص ٩٩ وإيضاح الشعر ص ٣٥٣، وفيه تخريجه.

(٢) أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف. انظر عيون الأخبار ٤: ١١٥.

(٣) هو أوس بن حجر. والبيت في ديوانه ص ٧٤ وتهذيب اللغة ٢: ١١١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (سعف). المساعفة: المساعدة والمواتاة والقرب في حسن مصافاة. وإذ الناس ناس أي: إذ الناس أحرار.

(٤) الكتاب ٢: ٣٥٩، ٣٦٠. أي: أنت الذي أعرف. ولم ينسب فيه لل خليل.

(٥) البيت في الخصائص ٣: ٣٣٧، وصدره فيه: هذا رجائي وهذي مصر عامرة. وأنت أنت أي: وأنت المعروف بالكرم.

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٧ والفاخر ص ١٣ وتهذيب الألفاظ ص ٥٨١ والخصائص ٣: ٣٣٧ واللسان (رفاً) و(رفو) والخزانة ١: ٤٤٠. وفي شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٣٧ - ٣٨ أنّ «رقوني» في البيت صحفها قعن بن محرز، وإنما هي «رفوني» بالفاء. قلت: هو بالفاء في المصادر والمراجع المذكورة. ورفوني: سَكُونِي. وهم هم أي: هم الذين أعرفهم بالشر والتُّكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا.

جاء في جملة الجزاء نظير جملة الشرط، نحو: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»^(١)، المعنى: فقد وقعت موقعتها لما تحصل فيها من جزيل / الثواب.

[٢: ٣١/ب]

وقوله ومُغَايِرٌ له مطلقاً دالٌّ على التساوي حقيقةً أو مجازاً مثال الأول قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٢)، وعنى بالتساوي التساوي في الحكم، أي: وأزواجه في التحريم والاحترام مثل أمهاتهم. ومثال المجاز قوله^(٣):

ومُجَاشِيعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهَا لَوْ يُنْفَخُونَ مِنَ الْخُؤُورَةِ طَارُوا

وقوله أو قائم مقام مضاف مثله: ﴿هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿وَلَكِنَّ الْإِنِّ مِنَ ءَامِنٍ﴾^(٥)، التقدير: ذوو درجات، وبرٌّ من آمن. قال المصنف^(٦): «ويدخل في هذا - أي: في القائم مقام المضاف - الدالُّ على التساوي مجازاً، فيقدر «مثل» مضافاً إلى الخبر في قولهم: زيدٌ زهيرٌ، ومُجَاشِيعٌ قَصَبٌ، ونحو ذلك» انتهى.

وقوله أو مُشْعِرٌ^(٧) بلزوم حالٍ تُلَحِّقُ العَيْنَ بالمعنى والمعنى بالعين مجازاً مثال الأول: زيدٌ صَوْمٌ، تريد المبالغة، جعلته نفس الصوم، ولا يُراد بذلك: ذو صَوْمٍ؛ لأنَّ صاحب الصفة يَصْدُقُ على القليل والكثير، وزيدٌ صَوْمٌ لا يَصْدُقُ إلا على المُدْمِنِ الصوم.

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان [الباب ٤١] ٢٠: ١ وفي كتب أخرى في صحيحه. وأخرجه أيضاً مسلم، وغيرهما. انظر - إن شئت - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (هجر) ٦٥: ٧ وجامع العلوم والحكم ٥٩: ١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٦.

(٣) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٨٧٣ وتهذيب اللغة ٤٩١: ٦ وشرح التسهيل ٣٠٥: ١ والمعنى: هم بمنزلة قصب جوفه هواء، أي: خال، أي: لا فؤاد لهم.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) شرح التسهيل ٣٠٥: ١.

(٧) في النسخ كلها «مشعراً» صوابه في الفص.

ومثال الثاني: نهارك صائم، وليلك قائم، ومنه ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرٌ﴾^(١)، وأنشد س^(٢):

أما النهارُ ففي قيد وسلسلةٍ والليلُ في جوفٍ منحوتٍ من الساجِ

ومنه: شِعْرٌ شاعرٌ، ومَوْتُ مائتٌ. هذه كلها مثل المصنف في شرحه^(٣). وهذا التقسيم في الخبر المفرد كثيرٌ من المصنف.

وقد قسّمه أصحابنا^(٤) إلى ثلاثة أقسام: قسم هو الأول، نحو: زيدٌ أخوك. وقسم ينزل منزلته من جهة المعنى، نحو: زيدٌ حاتمٌ جوداً. وقسم واقع موقع ما هو الأول، وهو الظرف والمجرور، نحو: زيدٌ أمامك، وزيدٌ في الدار. وهذه الأقسام التي كثر بها المصنف راجعةٌ إلى القسمين الأولين من تقسيم أصحابنا في التحقيق.

وقوله ولا يتحمل غير المشتق ضميراً مثاله: هذا أسدٌ، تشير إلى السبع، فأسدٌ جامدٌ لا ضمير فيه.

وقوله ما لم يؤوّل بمشتقٍ يعني: فيتحمل إذ ذاك الضمير، ويرتفع به، فإذا قلت: زيدٌ أسدٌ، تريد به معنى «شجاع» فإنه فيه ضمير يعود على المبتدأ. ومن ذلك قول العرب: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون^(٥)، ومررتُ

(١) سورة يونس، الآية: ٦٧.

(٢) نسب البيت في شرح أبيات سيويه ٢٣٦: ١ - ٢٣٧ لجرنفش بن يزيد بن عبدة الطائي، ونسب في الكامل ص ١٣٥٦ لرجل من أهل البحرين من اللصوص. وهو في الكتاب ١٦١: ١ والمقتضب ٣٣١: ٤ والمحتسب ١٨٤: ٢ وتحصيل عين الذهب ص ١٣١ والإفصاح للفارقي ص ١٣٤. الساج: شجر من شجر الهند أسود.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٥: ١ - ٣٠٦.

(٤) انظر التوطئة ص ٢١٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤: ١ والجزولية ص ٩٤ - ٩٥ وشرحها للشلوبين ص ٧٤٦ - ٧٤٧ وللأبدي ص ٨٨٢ - ٨٨٥ وللورقي ٤٦٣: ١ - ٤٦٥ والمحصل ص ٨٦٧ - ٨٧٥.

(٥) الكتاب ٣١: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ٣٤١.

بقاع عَزَفَجَ كُلُّهُ^(١)، فَعَرَبَ وَعَزَفَجَ جامدان إلا أنهما مؤولان بالمشتق، فَعَرَبَ أُولَ بِفُصْحَاءَ، وَعَزَفَجَ أُولَ بِخَشِينٍ، فلذلك تَحْمَلَا ضميراً، وأُكْدَ ذلك الضمير المرفوع بقولهم: «أجمعون» وبقولهم: «كُلُّهُ»، وهما مرفوعان، فعلى هذا تقول: هذا القاعُ عَزَفَجَ كُلُّهُ، فيكون كُلُّهُ تأكيداً للضمير المستكن في عَزَفَجَ لأنه ضَمَّنَ معنى خَشِينٍ. وكذلك: هؤلاء عَرَبَ أجمعون؛ لأنه ضَمَّنَ معنى فُصْحَاءَ.

ولتأويله بمعنى المشتق إذا أسند إلى ظاهرٍ رَفَعَهُ، فأجاز س^(٢) أن تقول: مررتُ برجلٍ أَسَدَ أبوه، بالجر إذا أردتُ/ أن تجعله شديداً مثله، [٢: ٣٢/١] فإذا قلت: مررتُ بدابةٍ أَسَدَ أبوها، لم يكن عند س^(٣) إلا الرفع؛ لأنك تُخبر بأنَّ أباهَا هو السَّبُعُ. ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

وليلٍ يقول الناسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا
كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بِيوتاً حَصِينَةً مُسُوْحاً أَعَالِيهَا وَسَاجاً كُسُورُهَا

أَوَّلَ مُسُوْحاً وَسَاجاً بـ «سود»، فَرَفَعَ بهما الظاهر. وإذا رَفَعَ الظاهر لتَأَوَّلَهُ بمشتق فَرَفَعُ المضميرِ أُولَى؛ إذ قد وجدنا ما لا يَرَفَعُ الظاهرَ، وَيَرَفَعُ المضميرَ، كأفْعَلِ التفضيل في أكثر الكلام.

(١) الكتاب ٢: ٢٤ والإيضاح العضدي ص ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص ٣٤١. القاع: ما انبسط من الأرض. والعرفج: من شجر الصيف، لئن أغبر له ثمرة كالحسك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨ - ٢٩.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩.

(٤) هو مُضَرَّس بن ربيعي الأسدي، أو شبيب بن البرصاء، أو عوف بن الأحوص الكلابي، أو الأعشى. ديوان الأعشى ص ٤٢٣ والحماسة البصرية ٢: ٢٤٢ - ٢٤٤ - وفيها تخريج القصيدة، والثاني ليس فيها - وشرح التسهيل ١: ٣٠٦ - ٣١٥ والخزانة ٥: ١٨ - ٢٣ [٣٣٤]. المسوح: جمع مسح، وهو البلاس، فارسي معرب، ينسج من الشعر الأسود. والكسور: جمع كسر، وهو أسفل شقة البيت التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه. والساج: شجر من شجر الهند أسود.

قال المصنف في الشرح^(١): «وإذا رفع الجامد لتأوله بمشتق ضميراً وظاهراً جاز أن ينصب تمييزاً وحالاً^(٢) بعده، كقول الشاعر^(٣):

تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَخُوذِي وَأَنْتَ الْبَلْسَكَاءُ بِنَا لُصُوقاً

وَالْبَلْسَكَاءُ: حَشِيشَةٌ تَلصُقُ بِالثِيَابِ كَثِيراً.

وقوله خلافاً للكسائي هذا راجع للمسألة الأولى، وهي قوله: «ولا يتحمل غير المشتق ضميراً» لا للمسألة الثانية، وهي قوله: «ما لم يُؤوّل بمشتق». وذكر المصنف هنا الخلاف منسوباً إلى الكسائي، قال المصنف^(٤): «وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه^(٥) إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل، والأشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عُرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحُمرة للنار» انتهى. وهذا الذي قَيَّده به هو تأويله بالمشتق، فيكون إذ ذاك مما لا خلاف فيه.

وقد نقل صاحب البسيط وصاحب كتاب الإنصاف^(٦) الخلاف في هذه المسألة منسوباً للكوفيين والرُّمَّاني لا للكسائي وحده. ومن الأقوال ما هو ضعيف جداً كهذا القول، وكم للكوفيين من قولٍ ضعيفٍ ودَعَاوٍ لا يقوم على شيء منها دليل، من ذلك دعواهم أن «مُنْذُ» أصلها: مِنْ إِذ^(٧)، ودعواهم أن «كم» أصلها كاف التشبيه وما الاستفهامية^(٨)، ودعواهم أن

(١) شرح التسهيل ٣٠٦:١.

(٢) في النسخ كلها «وحال» ضوابة في شرح المصنف.

(٣) هو أبو العَمَيْثَل. والبيت في تهذيب اللغة ٤٢٥:١٠ - ٤٢٦ واللسان (بلسك).

(٤) شرح التسهيل ٣٠٧:١.

(٥) انتسابه: سقط من س.

(٦) الإنصاف ص ٥٥ - ٥٧ [المسألة السابعة]. وانظر التبيين ص ٢٣٦ - ٢٣٨.

(٧) الإنصاف ص ٣٨٢ - ٣٩٣ [المسألة ٥٦].

(٨) الإنصاف ص ٢٩٨ - ٣٠٣ [المسألة ٤٠].

«اللَّهُمَّ» أصله: يا أَللهُ أُمْنَا بخير^(١)، وغير ذلك.

وقد رُدَّ هذا المذهبُ بأنه لو تَحَمَّلَ ضميراً لجاز العطف عليه مؤكِّداً،
فقلت: هذا أخوك هو وزيدٌ، كما تقول: زيد قام هو وعمرُو، ولصحَّ أن
يكون صفة، والجامد لا يكون صفة.

وقوله وَيَتَحَمَّلُهُ المشتقُّ هذا لا يَصِحُّ على الإطلاق؛ لأنَّ لنا مشتقاً لا
يتحمل ضميراً كالألآت، نحو مِفْتَاحٍ وَمِكْسَحَةٍ، واسم الزمان والمكان
كَمَغْزَى، وما بني على مَفْعَلَةٍ للتكثير، نحو مَسْبَعَةٍ وَمَأْسَدَةٍ، وإنما يتحمل
الضمير من المشتقات ما جاز أن يعمل عملَ الفعل.

وقوله خبراً أو نعتاً أو حالاً مثال ذلك: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ رجلٌ عاقلٌ، / [٢: ٣٢/ب] زيدٌ منطلقٌ مسرعاً، ففي قائم وعاقل ومُسْرِعٍ ضمائر مرفوعة بها.

وقوله ما لم يرفع ظاهراً لفظاً مثاله: الزيدان قائمٌ أبوهما.

وقوله أو محلاً مثاله: زيدٌ ممرورٌ به.

وقوله وَيَسْتَكِنُّ الضميرُ إن جرى متحملاً^(٢) على صاحبٍ معناه مثلاً
جزيه على صاحبٍ معناه: زيدٌ هندٌ ضاربته. وظاهرُ كلام المصنف يدلُّ على
أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على مَنْ هي له استكنَّ الضميرُ، وأنه لا يبرز، وزعم
في الشرح^(٣) أنه يستكنُّ الضميرُ بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه، وليس
كذلك، بل يجوز في الصفة إذا جَرَتْ على مَنْ هي له اسْتِكْنَانُ الضميرِ،
كالمثال الذي مثَّلناه، وإبرازه، فإذا أبرزته قلت: زيدٌ هندٌ ضاربته هي، وهو
إذ ذاك يَتَخَرَّجُ إعرابه على وجهين:

أحدهما: أن يكون تأكيداً للضمير المستكن في الصفة.

(١) الإنصاف ص ٣٤١ - ٣٤٧ [المسألة ٤٧].

(٢) متحملاً: سقط من س، ك. وأثبت في ن بين السطرين.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

والوجه الثاني: أن يكون فاعلاً بالصفة على حد إعرابه وبروزه إذا جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هي له. وقد أجاز س^(١) في نحو: «مررتُ برجلٍ مُكْرِمٍ هو» أن يُجعل «هو» تأكيداً للضمير المستكن في «مُكْرِمٍ»، وأن يكون فاعلاً بالصفة. والفرق بين التقديرين يظهر في التثنية والجمع، فعلى الفاعل تقول: مررت برجلين مُكْرِمٍ هما، وعلى التأكيد: مُكْرِمِيكَ هما.

وفي الإفصاح: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيدٌ عمرو ضاربُه هو، فيكون^(٢) جاريًا^(٣) على «عمرو»، وهو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. واحتج بعموم قول س والنحويين. ولا يجوز عندي على قول من يرى أن ذلك لرفع اللبس؛ لأنهم لم يكونوا ليرفعوا اللبس إذا وقع، ثم يفعلون ما لا يلزم، فيرفعون به اللبس، فهذا نقض لما اعترضوا عليه.

وقوله وإلا بَرَزَ أي: وإن لم يَجْرِ مُتَحَمُّلُهُ على صاحبٍ معناه، بل جَرى على غير مَنْ هو له، بَرَزَ الضمير، وسواء أَلْبَسَ أو لم يُلْبَسْ، هذا مذهب البصريين^(٤). مثالُ إلباسه: زيدٌ عمرو ضاربُه هو، فلو حذفنا «هو» لتبادر الذهن إلى أنَّ «ضاربُه» جَرى خبراً لعمرو، وتكون الهاء لزيد، ويكون المعنى: عمرو ضاربُ زيد؛ إذ أصل الخبر أن يكون للمبتدأ^(٥) الذي هو خبر عنه، فإذا أردت معنى أنَّ زيداً هو ضاربُ عمرو بهذه العبارة ألبس إن لم تأت بـ «هو»، فيكون بإبراز «هو» فرقاً بين المعنيين، ويتعين هذا المعنى الثاني، ويزول الإلباس. ومثالُ ما لا يُلْبَس: زيدٌ الفَرَسُ راكمُه هو، فلو حذفنا «هو» لم يُلْبَس.

(١) الكتاب ٥٣: ٢، وليس فيه هذا المثال، وإنما فيه أمثلة تشبهه.

(٢) ك: فتقول.

(٣) في النسخ كلها: ضارباً. والصواب ما أثبت.

(٤) الإنصاف ص ٥٧ - ٥٨ [المسألة الثامنة] وشرح التسهيل ٣٠٧: ١.

(٥) ك: ف: المبتدأ.

فلو كان الخبرُ الجاري على غير مَنْ هو له مُسندٌ لغيرِ ضميرِ المبتدأ، فلا ضميرَ فيه، فيبرز إذْ قد أُسندَ إلى غيره، ومثالُ ذلك: زيدُ الفَرَسُ راکِبُهُ أخوه، ف «راکِبُهُ» خبرٌ جرى على الفرس.

ولو كان الخبرُ فعلاً فلا نأتي بالضمير على أنه فاعل بالفعل، بل يجوز أن نأتي به على طريق التأكيد للضمير المستكن في الفعل، / مثالُ [٢: ٣٣/١] ذلك: زيدٌ هندٌ يضربُها، ويجوز أن تقول: يضربُها هو، على سبيل التأكيد للضمير المستكن في «يضربُها» العائدِ على «زيد». هكذا أطلق معظم النحويين في الفعل أنه لا يجب إبرازه.

ويعرض اللبسُ في الفعل كما يعرض في الصفة، وذلك إذا كان التساوي من كلِّ جهة، نحو: زيدٌ عمروٌ يضربُهُ، وهندٌ دعدٌ تضربُها، والزيدانِ البكرانِ ضرباهما؛ ألا ترى أن الفعل في كلِّ هذا يحتمل أن يكون للثاني، وهو المتبادر للذهن، ويحتمل أن يكون للأول. فإذا خيف اللبسُ في الفعل كُثر الظاهر الذي هو الفاعل ليزول اللبس، فتقول إذا ألبسَ: زيدٌ عمروٌ يضربُهُ زيدٌ، ف «يضربُهُ زيدٌ» في موضع خبر «عمرو»، والرباطُ له به الضميرُ العائدُ عليه، و«عمرو» وخبرُهُ في موضع خبر «زيد»، والرباطُ له تكرارُ لفظِ المبتدأ الذي هو «زيد»، ولَزِمَ الإظهار لأنك لو قلت: «زيدٌ عمروٌ يضربُهُ» لم يُدَرَّ هل الفعلُ لعمرو أو لزيد.

وزعم المصنف في الشرح^(١) أنه إذا خيف اللبسُ في الفعل وَجَبَ الإبراز، كقولك: غلامٌ زيدٌ يضربُهُ هو، إذا كان المرادُ أنَّ زيداً يضربُ الغلامَ. وما زعمه المصنف من إبراز الضمير في هذه المسألة مُخالفٌ لما تقدّم من ذكر الظاهر الذي هو الفاعل.

وعلةُ بروز الضمير في الوصف دون الفعل أنه إذا تَحَمَّلَتِ الصفةُ لم

(١) شرح التسهيل ١: ٣٠٩.

يكن له ما يُبَيِّنُهُ إِلَّا جَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ إِذَا الضَّمِيرُ لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ، بَلْ هُوَ مُسْتَتَرٌّ فِي الصِّفَةِ، فَاحْتِيجُ إِذَا جَرَتْ الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ إِلَى إِبْرَازِهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ إِذْ ذَاكَ مَا يُبَيِّنُهُ إِلَّا خُرُوجُهُ إِلَى اللَّفْظِ وَظَهْوَرُهُ، وَإِذَا خَرَجَ إِلَى اللَّفْظِ لَزِمَ انفصالُهُ لِأَنَّ الصِّفَاتِ لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي اتِّصَالِ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ بِهَا اسْتِحْكَامَ الْفِعْلِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ مُسْتَتَرًّا فِي الْفِعْلِ.

والآخر: أَنْ يُلْفَظَ بِهِ، وَيَكُونَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ سَكَنُوا لَهُ آخَرَ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ ضَرَبْتُ، وَالصِّفَةُ لَا يَتَّصِلُ بِهَا الضَّمِيرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَتَرًّا، وَلَا يُلْفَظَ بِهِ، وَيُجْعَلُ^(١) كَالْجُزْءِ مِنْهَا، فَلَمَّا لَزِمَ إِظْهَارُهُ فِي حَالِ جَرَيَانِهَا^(٢) عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لَزِمَ انفصالُهُ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَغْدُمُ مُبَيِّنًا لَهُ، إِمَّا جَرَيَانُهُ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ، أَوْ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ نَحْوُ: قَامَا، وَقَامُوا، أَوْ الْعَلَامَاتُ الْلاحِقَةُ لِلْفِعْلِ نَحْوُ: أَقَوْمٌ وَنَقَوْمٌ وَتَقَوْمٌ وَيَقَوْمٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِبْرَازِهِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، إِلَّا إِنْ خِيفَ لِبَسِّ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، فَيَبْرُزُ الظَّاهِرُ. وَإِذَا بَرَزَ الضَّمِيرُ فِي الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالصِّفَةِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْفَاعِلَ مُسْتَكِنٌ فِي الصِّفَةِ، وَالضَّمِيرَ الْبَارِزَ تَوْكِيدٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمَ لَأَنَّ/ التَّوْكِيدَ لَا يَلْزَمُ، وَلَوْ جَبَتْ تَثْنِيَةُ الصِّفَةِ وَجَمْعُهَا، فَكَانَتْ تَقُولُ: الْهَنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا، وَالْهَنْدَاثُ الزَّيْدُونَ ضَارِبَاتُهُمْ هُنَّ، فَلَمَّا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ الْعَرَبُ إِلَّا فِي لُغَةٍ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَقَالَتْ: الْهَنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا^(٣)، فَأَفْرَدَتْ

(١) بِهِ وَيُجْعَلُ: سَقَطَ مِنْ ك.

(٢) ك، ف: جَرَايَتُهَا.

(٣) ك، ف، ن: ضَارِبَتَاهُمَا.

ضاربة، ولم تُثَنِّ، دَلَّ على أنه ليس في الصفة ضميرٌ مستتر، بل هذا الضميرُ المنفصل مرفوعٌ بالصفة.

وإنما أفردت العربُ الصفةَ الرافعة للضمير المنفصل في جميع الأحوال لجريانها مَجْرَى الفعل، فكما أنَّ الفعل إذا رَفَعَ الضمير المنفصل لا تتصل به علامةُ تشنية ولا جمع، فكذلك الصفة، تقول: الزيدان ما قام إلا هُما، والزيدون ما ضَرَبَ عمرًا إلا هُم. وكذلك لو فُصل ضميرُ الفاعل من الفعل في الضرورة لم تتصل به علامة تشنية ولا جمع، نحو^(١):

..... إلا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُم

وعَوِمِلَ الضميرُ المنفصل مُعاملةً الظاهر فيما ذكرناه لأنَّ العربَ تَحْكُمُ له بحكم السببي وهو ظاهر، فيقولون: إِنَّ زِيدًا لم يضربه إلا هو، فيُعَدُّون فعله إلى مضمرة المتصل، كما يقولون: إِنَّ زِيدًا لم يضربه غلامه، وليس كذلك ضميرُ الرفع المتصلُ بدليل أنهم لا يُعَدُّون فعله إلى ضميره المتصل في غير فَقَدْتُ^(٢) وَعَدِمْتُ وبَابِ ظَنَنْتُ.

وقال السُّهيلي: كُلُّ صفةٍ جَرَتْ على غيرِ من هي له فأصلُها أن لا تجري عليه، وأن تكون خبراً عَمَّنْ هي له، فقولك: مررت برجلٍ ضاربه عمرؤ، الأصل: عمرؤ ضاربه، وكذلك: زيدٌ مررتُ برجلٍ مُحِبِّه هو، أصله هو مُحِبِّه، ثم تقول: «مُحِبِّه هو» على أن يكون خبراً مقدماً، ثم أجريته صفةً للأول، وجعلتُ المبتدأ فاعلاً، فتركته منفصلاً على ما كان يلزمه إذ كان مبتدأً إشعاراً بحكم أصله.

وقوله وقد يَسْتَكِنُّ إنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ وفاقاً للكوفيَّين إذا جَرَتْ الصفة على غيرِ مَنْ هي له ففي ذلك خلاف^(٣):

(١) تقدم في ٢: ٢٤٨.

(٢) ك، ف: مقدر.

(٣) انظر الخلاف بين الفريقين في المقتضب ٣: ٩٣ - ٩٤ والإنصاف ص ٥٧ - ٦٥ [المسألة =

مذهب البصريين أنه لا بُدَّ من بروز الضمير فيها، ألبس أو لم يلبس، كما ذكرناه، إلا في مسألة واحدة، وهي قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنِ أبواه جميلين، فجميلين صفةٌ جارية على رجل، وليست له بل للأبوين، ولم يبرز الضمير فيها، فيقال: جميلين هُما، أجروا الضميرَ الرابطَ هنا مُجرّاه في الصفة الجارية على الموصوف، فاستترَ، وساغ^(١) ذلك، وإن لم يَعدُ على الموصوف، من حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره، فصار لذلك كأنه من جهة المعنى قد قال: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه جميلٍ أبواه.

ومذهب الكوفيين أنَّ الضمير إمّا أن يتقدم له ذِكرٌ أو لا يتقدم، فإن لم يتقدم برز، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أنتَ. وإنَّ تقدّمَ فإمّا أن يُلْبَسَ أو لا: إن ألبسَ برز، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو، إذا أردتَ أنَّ زيداَ ضَربَ عمرأ؛ لثلا يلبسَ بأنَّ عمرأ ضَربَ زيداَ. وإن لم يُلْبَسَ جاز أن يبرز وأن لا يبرز، نحو قولك: يدُكَ باسطُها أنتَ، ويجوز: يدُكَ باسطُها، وهندُ زيدٌ ضاربُته [٢: ٣٤/]

هي، ويجوز: هندُ زيدٌ ضاربُته. / واستدِلَّ لمذهبهم في جواز ترك إبراز الضمير إذا لم يلبس بقول الشاعر^(٢):

وإنَّ امرأً أَسْرَى إِلَيْكَ، ودُونَهُ سُهوبٌ ومَوماءٌ وبَيداءٌ سَمَلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوقُوقُ

= [الثامنة] وأما ابن الشجري ٥٢: ٥٦ - والتبيين ص ٢٥٩ - ٢٦٢ وحواشيه والمتبع ص ٢٢٥ - ٢٢٦ واللباب ١٣٧: ١ - ١٣٨ وشرح التسهيل ٣٠٧: ١ - ٣٠٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

(١) وساغ... إلى ضميره: سقط من ك.

(٢) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٧٣ والبصريات ص ٥٢٦ وأما ابن الشجري ٥٥: ٢ - ٥٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٢ والخزانة ٢٥٢: ٣ - ٢٥٤ [٢٠٤] و ٢٩١: ٥ - ٢٩٧ [٣٨٧]. سهوب الفلاة: نواحيها التي لا مسلك فيها. والمومة: الأرض التي ليس فيها ماء. والسملق: المستوية.

ويقول الآخر^(١):

تَرَى أَزْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا إِذَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

ويروى: حَمِيَّ الحديد. وقول الآخر^(٢):

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْثُوها، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانِ وَقَحْطَانِ

ويقول الآخر^(٣):

إِنَّ الَّذِي لِهَوَاكِ آسَفَ رَهْطُهُ لَجْدِيرَةٌ أَنْ تَضْطَفِيهِ خَلِيلَا

وحكى الفراء^(٤) عن العرب: «كُلُّ ذِي عَيْنٍ نَاضِرَةٌ إِلَيْكَ»، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٥)، وقرأ ابن أبي عبلة: «حتى يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاضِرِينَ إِنَاهُ»^(٦) بجرٍّ (غَيْرٍ).

فمحققة صفة للمرأة، وقد جَرَتْ على «امريء»، ولم يُبرز الضمير، فيقول: لمحققة^(٧) أَنْتِ. ومُتَقَلِّدِيهَا قد جَرَى على «الأرباق»، وليس لها، ولم يبرز الضمير، فيقول: مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ. و«بأثوها» جَرَى على «ذُرَا المجد»، وليس له، ولو برز لقال: بأثوها هُمْ. ولَجْدِيرَةٌ صفة للمرأة، وقد جَرَتْ على «الذي آسَفَ»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لجديرة أَنْتِ. و«ناظرة» خبر عن «كُلِّ»، وليس له، فلو أبرز لقال: ناظرة هي إليك.

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ١٣١ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٧ وللزجاج ٤: ٨٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٢. الأرباق: جمع رُبْق، وهو جبل به عدة عُرا تُشَدُّ فيه صغار الضأن. وقد سقط البيت من ك.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١١ والمقاصد النحوية ٥٢٧: ١.

(٣) البيت في تخليص الشواهد ص ١٨٨. آسف: أغضب.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٧٧.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٥٣. الكشف ٣: ٢٧١ وعنه في الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١٤٥.

(٧) لمحققة... فيقول: سقط من ك.

و(خاضعين) صفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضمير، فيقول: خاضعين هم. و(غير ناظرين) صفة لـ «طعام»، وليس له، ولو برز الضمير لقال: غير ناظرين إناه أنتم.

وقد تأول البصريون هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكلفة، قالوا^(١): لا ضمير مستكن في قوله: «لمحقوقة»، بل قوله: «أن تستجيبى» هو المرفوع بمحقوقة، وأنت على المعنى، والتقدير: لمحقوقة استجابتك لصوته. وكذلك لجديرة، أي: لجديرة اصطفاءك له خليلاً. وقالوا أيضاً: لمحقوقة ولجديرة خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لأنك محقوقة بأن تستجيبى، ولأنك جديرة بأن تصطفيه. وقالوا أيضاً: هو جملة في موضع خبر إن في البيت قبله، يعنون أن قوله: «لمحقوقة» خبر مقدم، و«أن تستجيبى» في موضع المبتدأ، كما تقول: أقائم زيد؟

وقالوا^(٢) في «ترى أرباقهم متقلديها»: إنه يُخَرَّج على إقحام الأرباق، كأنه قال: تراهم متقلديها، أي: متقلدي الأرباق، والمضاف إلى الشيء يُعامل معاملة ما أُضيف إليه إذا جاز أن تُلَفَّظ بما أُضيف إليه وأنت تُريده، نحو قولهم: اجتمعت أهل اليمامة^(٣)، لأنك تقول: اجتمعت اليمامة، وأنت تريد أهلها. وكذلك أيضاً يجوز: ترى أرباقهم متقلديها؛ لأنك تقول: تراهم متقلديها، أي: متقلدي الأرباق. وقالوا^(٤) أيضاً في تخريجه: إنه على حذف مضاف، أي: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها، ورُوعي ذلك^(٥) المحذوف.

وقالوا في «قومي ذرا المجد بأنوها»: إنَّ التقدير: قومي بأنون ذرا

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٥٦: ٢ فقد نسب لأبي علي، وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٢.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٤٣٢.

(٣) الكتاب ١: ٥٣.

(٤) الإنصاف ص ٦١ والتبيين ص ٢٦٢.

(٥) سقطت اللوحة ٣٤/ب - ٣٥/أ من مصورة ك.

المجد بأنوها. وفي جواز مثل هذا التخريج خلاف بين أبي علي وأبي الفتح، سيذكر في الاشتغال إن شاء الله.

وقالوا في قول العرب «كلُّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك»: أي ألحاظ أو أجفان كلِّ ذي عين، فهو على حذف مضاف.

وقالوا^(١) في (فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ): إنها تتخرج على إقحام الأعناق؛ لأنه يجوز: فَطَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ، في معنى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾. وقالوا^(٢): يجوز أن يراد بالأعناق جمع^(٣) عُنُق الجماعات، تقول: أتانَا عُنُقَ من الناس، أي: جماعة منهم، فكأنه قال: فَطَلَّتْ جماعاتهم لَهَا خَاضِعِينَ.

ولمَّا كانت هذه التأويلات مُتَكَلِّفَةً وَاقَّ المصنّف مذهب الكوفيين في أنه لا يجب إبراز الضمير إذا لم يُلِيس.

ومثال الإبراز المُجْمَع عليه قولُ الشاعر^(٤):

لكلِّ إلفينٍ بَيْنَ بعدَ وَضْلِهِمَا والفرْقَدانِ حَجَاهُ مُقْتَفِيهِ هُما
حَجَا كل شيءٍ: ناحيته.

وَحُكْمُ هذا الوصفِ إذا جَرى على غيرِ مَنْ هو له خبراً أو نعتاً أو حالاً جاز فيه هذا التفصيل والخلاف المذكور.

ولم يتعرض المصنّف لمطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما. ونقول: بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان الأول هو الثاني من جهة المعنى فالمخالفة تجوز بِحَسَبِ اللفظ، نحو: الاسمُ كلمة، وفاطمةُ

(١) الكامل ص ٦٦٨ - ٦٦٩، وقد نص فيه على أنه قول عامة النحويين. وانظر البحر ٦: ٧.

(٢) الكامل ص ٦٦٩ حيث نسب لأبي زيد الأنصاري، ومعاني القرآن وإعرابه ٤: ٨٣.

(٣) في النسخ كلها: «بمعنى»، والصواب ما أثبت.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

هذا الرجل، إذا كان «فاطمة» اسمَه. وإن كان غيرَه صفةً فالموافقة، وقد يُخالف إن كان التأنيث غير حقيقي، كقوله^(١):

والعينُ بالإثْمِدِ الحارِي مَكْحُولُ

على تقدير: والعضوُ أو شيءٌ مكحول.

وإن كان جامداً فلا يكون إلا على التحقير نحو: هذا الرجلُ امرأةً، أو التنكير نحو: هذه المرأةُ رجلٌ.

وأما بالنسبة إلى الأفراد والجمع فإن كان المبتدأ مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أخلاقٌ^(٢)، وهذه البُرْمةُ أغشَارٌ^(٣)، ولا يقاس عليه: هذا الرجلُ أعضاءً، وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسَه: فإن كان الخبرُ مما يَقْبَلُ التثنية والجمع جامداً فلا يجوز إلا على نحو: هذا الرجلُ أسدٌ، فتقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تريد في أنهم على قلبٍ واحدٍ أو على مذهبٍ واحد. أو مشتقاً فالمطابقة، نحو: الرجالُ قيامٌ، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوفٍ مفردٍ اللفظِ دونَ المعنى، نحو قوله^(٤):

ألا إن جيرانِي العَشِيَّةَ رائِحَ دَعَثَهم دَواعٍ للهوى وَمَنادِحُ

(١) هو طفيل الغنوي. وصدر البيت: «فهي أخوى من الرُّبْعِي خاذلة». وهو في ديوانه ص ٥٥ والكتاب ٤٦:٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٦٩. الأخوى: الذي في لونه سفة، يعني ظيباً أخوى. والربعي: ما نتج في الربيع، وهو أفضل التاج. والحاري: المنسوب إلى الحيرة.

(٢) ثوب أخلاق: بال.

(٣) البرمة: القدر. وبرمة أعشار: انكسرت قطعاً قطعاً.

(٤) هو حيان بن جُلْبة المحاربي كما في النوادر ص ٤٤٤ والمصباح لابن يسعون ٢: ١٠٠/ب. وفي إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٤٠ «جَبَلَةٌ»، وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٧٠ «جَبَلَةٌ». والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٠٦ والتكملة ص ١٨٥. المنادح: جمع مَنْدُوحَة، وهي الأرض البعيدة الواسعة.

أي: جمع رائج، وليس جيداً. وقيل: إن أردت بالجمع كُليّه جاز
إفراد الخبر، نحو قوله^(١):

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارتَمَيْن قلوبنا بأَغْيِنِ أعداء، وهُنَّ صديقُ

أي: وكل واحد منهن صديق. قيل: ومنه ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٢)، لم تأت «رُفقاء» لأنه أراد: كل واحد منهم رفيق.

وإن لم يقبل كأفعل التفضيل: فإن كان بـ «مِنْ» فهو في معنى الجمع،
أو مضافاً إلى جامد اسم جمع جاز، نحو: هؤلاء أول حزب، وأحسنُ
قَبِيلٍ. أو غيره لم يجز أن تقول: هؤلاء أول رجل، بل: أول الرجال. أو
إلى مشتقٍّ فَمُجِيزٌ بلا تأويل، نحو: هؤلاء أول طاعِمٍ، ومُجِيزٌ بتأويل حذف
اسم جمع، أي: أول حزب طاعِمٍ، وهو المبرد^(٣). أو على معنى
الفعل^(٤)، أي: أول مَنْ طَعِمَ.

وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى، والخبر صفة، جاز أن
يُفْرَد، نحو: الجيشُ منهزمٌ، أو جامدٌ فلا يُفْرَد إلا بحسب القصد، قال
الزجاج^(٥): «الجيشُ رَجُلٌ، يُكْرَهُ لتوهم التقليل. أما إذا عُرف المعنى
فيسوغ، نحو: جيشهم إنما هو قَرَسٌ ورجُلٌ، تريد: خيلٌ ورجال، أي:
ليسوا بكثيري الأتباع».

(١) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء ص ٤١١ وشرح الجزولية
للأهزي ص ٦٠٧ واللسان (صدق). وعجزه في الخصائص ٤١٢: ٢. ونسب في الحماسة
البصرية ١٧٧: ٢ لذي الرمة، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٨٩٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٣) نسب هذا القول في معاني القرآني وإعرابه ١٢٣: ١ للبصريين، فقد أولوا قوله تعالى:
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَايِمٍ يَوْمَ﴾ بأول فريق كافر به.

(٤) هذا تأويل الأخفش لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَايِمٍ يَوْمَ﴾ كما في معاني القرآن وإعرابه
١٢٣: ١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٢٣: ١.

وإن كان عكسه، أي: مجموع اللفظ مفرد المعنى، كرجل يُسمى زُيوداً، فتحكمه حكم ما هو مفرد في اللفظ والمعنى.

ص: والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية، خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمة، خلافاً لثعلب، ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية، خلافاً لابن السراج. وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي أو بعضها، أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، استغنت عن عائد، وإلا فلا.

ش: مثال الاسمية: زيد أبوه قائم، ومثال الفعلية: زيد خرج أخوه. ويندرج في الجملة الاسمية الجملة المصدرة بحرف عامل في المبتدأ، نحو: «ما» الحجازية و«إن»، نحو: زيد ما هو قائماً، وزيد إنه قائم، وزيد إن عمراً ضارباً. وهذا مذهب البصريين، أعني أنه يجوز وقوع «إن» المكسورة وما عملت فيه موقع خبر المبتدأ. ومنع ذلك الكوفيون. ويدخل فيها الجملة المصدرة باسم الشرط غير معمول لفعله، نحو: زيد من يكرمه أكرمه.

ويدخل في الجملة الفعلية الجملة الشرطية المصدرة بحرف أو اسم شرط معمول للشرط، نحو: زيد إن يقيم أقم معه، وزيد أيهم يضرب أضربه، والمضارع العامل في ظرف مستقبل، نحو: زيد يقوم غداً، اتفاقاً، والداخل عليه حرف التنفيس باختلاف، نحو: زيد سيقوم أو سوف يقوم، أجاز ذلك الجمهور، ومنعها بعض المتأخرين. والفعلية المتقدم عليها معمولها نحو: زيد عمراً ضرب أو يضرب، وبعض النحويين منع من ذلك.

وقوله خلافاً لابن الأنباري أي: ذهب ابن الأنباري^(١) ومن وافقه من الكوفيين/ إلى أن الجملة الطلبية لا تكون خبراً للمبتدأ؛ نظراً إلى أن الخبر

(١) شرح الكافية ١: ٩١.

حقُّه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك.

وهذا قول فاسد لأننا قد أجمعنا على أنَّ خبر المبتدأ يكون مفرداً، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فكما يقع المفرد - وهو لا يحتمل الصدق والكذب - خبراً، فكذلك الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، فإذا الخبر يقال باشتراك، لا يقال: إنما ساغ جعل المفرد خبراً لأنه ينتظم منه مع ما قبله خبر يحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي وما أشبههما لا ينتظم منهما مع المبتدأ قبلهما خبر؛ لأننا نقول: قد يقع الخبر أيضاً اسماً لا ينتظم منه مع المبتدأ خبر، نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ ومتى القتال؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب، قال الشاعر، وهو رجل من طيء^(١):

قلت: مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وقوله خلافاً لِثَعْلَبِ رُوي عن ثعلب^(٢) أنه منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القَسَمِيَّة. وهو محجوج بالسماع، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا﴾^(٣)، ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُوءَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾^(٤)، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾^(٥)، وقال الشاعر^(٦):

جَشَأْتُ، فَقُلْتُ: اللُّذْخَشِيَّتِ لَيَأْتِيَنَّ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ

وقوله خلافاً لابن السَّرَّاجِ إنما أضمَر القول في نحو: زيدٌ اضربْهُ، وإنَّ

(١) البيت في شرح التسهيل ٣١٠: ١.

(٢) شرح الكافية ٩١: ١.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٦٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤١.

(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٩.

(٦) البيت في شرح التسهيل ٣١٠: ١ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٤٥ - ٢٤٦ [الإنشاد ٦٤٥].

جشأت نفسه: نهضت إليه، وارتفعت من فزع أو حزن. والمناص: التأخر والفرار.

التقدير: زيدٌ أقولُ لك اضرِبْه؛ لأنَّ «اضرِبْه» لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يكون خبراً، وقد تقدم الردُّ على هذا في الرد على ابن الأنباري.

والمُتَّفَقُ على وقوعه خبراً من الجمل الجملةُ الخبرية، وقد يَعرِضُ لها ما لا يُسَوِّغُ وقوعها خبراً، كدخول «لكن» عليها، أو «بل»، أو «حتى». وبعض الجمل غير الخبرية لا يجوز أن تقع خبراً، وذلك جملة النداء، فلا يجوز: زيدٌ يا أخاه، ولا: زيدٌ يا عمرو إليه، تريد: أدعوك إليه، فلو قلت: «زيدٌ يا عمرو قُمْ إليه» لكان الخبر «قُمْ إليه» و«يا عمرو» اعتراض.

وقوله وإن اتَّحدت بالمتبداً معنى هي ^(١) الجملة المتحددة بالمتبداً معنى هي كُلُّ جملةٍ مُخْبِرٍ بها عن مفردٍ يَدُلُّ على جملةٍ كحديثٍ وكلامٍ، ومنه ضميرُ الشأن ^(٢). والقصة ^(٣)، والمضافُ إلى حديثٍ أو قولٍ وما أشبهه من ذلك، نحو: «أفضلُ ما قلته» ^(٤) أنا والنَّبِيُّونَ من قبلي لا إله إلا الله» ^(٥)، وقولهم: «هَجَيْرِي أَبِي بَكْرٍ لا إله إلا الله» ^(٦)، أي: قوله في الهاجرة لا إله إلا الله.

وقوله أو بعضها الجملة المتحددة بعضها بالمتبداً معنى هي كُلُّ جملةٍ تتضمن/ ما يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه المتبداً بإشارةٍ أو غيرها، نحو قوله: ﴿وَلْيَأْسَ النَّفْقَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ^(٧)، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ ^(٨)، فيحصل له ما يحصل بالضمير

(١) هي: سقط من س.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ سورة الأنبياء، الآية: ٩٧.

(٤) ك، ف، الموطأ: قلت.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب القرآن - الباب الثامن - ص ٢١٥ وكتاب الحج - الباب ٢٠

- ص ٤٢٣.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥: ١ والمقرب ٨٣: ١.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

مع مزيد الشئاء، وَيَكْثُرُ الْإِتِّحَادُ لَفْظاً وَمَعْنَى تَعْظِيماً لِأَمْرِ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ أَوْ الْمُحَدَّثِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ (١).

وقوله أَوْ قَامَ بَعْضُهَا مَقَامَ مُضَافٍ إِلَى الْعَائِدِ مِثَالُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (٢)، المراد: يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجُهُمْ، فَأَقِيمَ ضَمِيرُ الْأَزْوَاجِ مَقَامَ الْأَزْوَاجِ الْمُضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ (الَّذِينَ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣):

الْأَلَى يُورَثُونَ مَجْدًا، وَيُغْنَوُ نَ بَتَائِيلِهِ يَدُومُ أَثِيلًا
أَرَادَ: يَدُومُ مَجْدُهُمْ أَثِيلًا.

وَتَأَوَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا (٤) الْآيَةَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مُغْتَدٍّ بِهِ دُونَ اللَّفْظِ، أَيْ: وَنِسَاءُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ (٥):

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرْدَى: مَوْضِعٌ، يَرِيدُ: مَاءَ بَرْدَى، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ «يُصَفِّقُ» عَلَى الْمَحْذُوفِ لَا عَلَى بَرْدَى. قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ عَلَى مَا قَالَ س (٦) فِي:

(١) سورة الواقعة، الآية: ٢٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤. وانظر الأقوال في هذه الآية في مشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والإغفال ص ٥١٨ - ٥٣١ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٧٠ - ٥٧٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٧٠. وقال أبو حيان في الارتشاف ص ١١١٨: «وقال ابن الحاج: خُرج على حذف مضاف، أَيْ: أَزْوَاجُ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ».

(٥) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ١٢٢ وشرح المفصل ٣: ٢٥ و ١٣٣: ٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٤٥ والخزانة ٤: ٣٨١ - ٤٠١ [الشاهد ٣١٥]. البريص: موضع بأرض دمشق.

(٦) الكتاب ١: ١٤٣ وقد قال في تأويله: «فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم».

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(١) أي^(٢): مما يُتلى عليكم الذين يُتَوَفَّونَ منكم، ثم ابتداءً: يَتَرَبَّصْنَ، لتفسير المتلّو. وقال الأخفش^(٣): التقدير: يتربصن بعدهم. ويقدر المبرد^(٤) والزجاج^(٥): أزواجهم يتربصن.

وقوله استغنّت عن عائد يعني به الضمير.

وقوله وإلا فلا أي: وإن لم تكن الجملة متّحدة بالمبتدأ من حيث المعنى لا هي ولا بعضها، ولا قام بعضها مقام مضاف إلى العائد، فلا تستغني عن العائد، مثاله: زيدٌ قام غلامه، وزيدٌ أبوه قائم.

وقد رتب المصنّف الكلام في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ بالنسبة إلى الرابط الذي يربطها بالمبتدأ ترتيباً قلقياً^(٦)، غير مصطلح القوم، ولا جامعاً للروابط، ولا متبهاً على ما اتفقوا عليه منها، ولا ما اختلفوا فيه، ونحن نذكر ذلك على الاستيفاء، فنقول:

الجملة الواقعة خبراً إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أو لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا رابط، نحو: «هَجِيرى أبى بكرٍ لا إله إلا الله»، وهو زيدٌ منطوق. وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بُدّ من رابط، وزعم الفراء^(٧)، فأما «سواءٌ عليّ أقمّت أم قعدت» فمذاهب^(٨):

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) ك: إنه.

(٣) قال في معاني القرآن ص ١٧٦: «فخبر ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾: يتربصن بعد موتهم، ولم يذكر «بعد موتهم» كما يحذف بعض الكلام، تقول: ينبغي لهن أن يتربصن، فلما حذف ينبغي وقع يتربصن موقعها».

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٨٢ - ٨٣ ومشكل إعراب القرآن ١: ١٣١ والإغفال ص ٥٢٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٦) قلقياً: سقط من ك.

(٧) كذا وردت هذه الجملة في النسخ المخطوطة! ولم أهتم إلى مناسبتها، وقد يكون بعدها كلام ساقط.

(٨) انظر ما تقدم في ٣: ٢٥١ - ٢٥٢، ٣٤٧ - ٣٥٠.

الأول: أن «سواء» مبتدأ، والجملة خبر^(١)، ولم تحتج إلى رابط لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل؛ إذ التقدير: سواء عليّ قيامك وقعودك، وهو مذهب الزّجاج^(٢) وأبي علي^(٣).

الثاني: أن الجملة هي المبتدأ، وهي في تقدير اسم مفرد، و«سواء» [٢: ٣٦/ب] الخبر، وبه قال جماعة^(٤)، وهو ظاهر قول أبي علي في «الإيضاح»^(٥)، ومذهب الزمخشري^(٦).

والثالث: أن «سواء» مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل، والتقدير: استوى عندي أقمّت أم قعدت، أي: قيامك وقعودك، كقولهم: «نؤلك أن تقوم»^(٧)، في معنى: ينبغي لك أن تقوم، قاله بعض النحويين^(٨).

والرابط المتفق عليه خمسة أشياء:

ضميرُ المبتدأ، نحو: زيدٌ قام غلامه.

وتكرارُ المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ قامَ زيدٌ، وأكثرُ ما يكون ذلك في موضع التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢﴾^(٩)، ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾^(١٠)، التقدير: الحاقّة أي شيء هي، كما تقول:

(١) نتائج الفكر ص ٤٢٩ والمحصل ص ٩٢٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٧٧.

(٣) الحجة ١: ٢٦٨ - ٢٧٠.

(٤) نتائج الفكر ص ٤٢٨.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٥٠ وشرحه للعكبري ص ٣٤٠ - ٣٤١. واختاره عبد القاهر في المقتصد ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٦) المفصل ص ٢٤ - ٢٥ وشرحه لابن يعيش ١: ٩٢ - ٩٣ والمحصل ص ٩١٩ - ٩٢٢ والبسيط في شرح الجمل ص ٥٣٦.

(٧) تقدم في ٣: ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٤٨.

(٨) شرح الإيضاح للعكبري ص ٣٤٠ والبيان له ص ٢١.

(٩) سورة الحاقّة، الآيتان: ١ - ٢.

(١٠) سورة القارعة، الآيتان: ١ - ٢.

«أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٌ» إِذَا أُرِدَتْ تَعْظِيمُهُ وَالتَّفْخِيمُ لَشَأْنِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(١):

لَيْتَ الْغُرَابُ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِباً كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْدَاجِ

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ تَكَرُّرَ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ وَالتَّعْظِيمِ فَقَدْ زَادَ شَرْطاً لَمْ يَزِدْهُ سِ، وَذَكَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٢) إِجَازَةَ النُّحَوِيِّينَ: أَجَلُ زَيْدٍ أَحَرَزَ زَيْدًا، وَقَالَ^(٣):

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

وَإِشَارَةً إِلَى الْمَبْتَدَأِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ الْفُقَرَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(٤).

وَالْعَمُومُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ، وَقَالَ^(٥):

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَقَالَ^(٦):

..... وَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

فَ «زَيْدٌ» فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَرْفُوعِ بِ «نَعَمَ»، إِذْ هُوَ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ،

(١) هُوَ جَرِير. وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٦ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١: ٣٧٠ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١: ٣٤٥ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلأَبْذِيِّ ص ٨٨٧. الْأَوْدَاجُ: عُرُوقُ الدَّمِ فِي الْعُنُقِ، وَاحِدُهَا: وَدَجٌ، وَهَمَا وَدَجَانٌ.

(٢) الْأَصُولُ ٢: ٢٤٠.

(٣) هُوَ عَدِي بْنُ زَيْدٍ، أَوْ غَيْرُهُ. دِيْوَانُ عَدِي ص ٦٥ وَحَوَاشِيهِ وَالْكِتَابُ ١: ٦٢ وَشَرْحُهُ لِلْسَّيْرَانِي ٢: ٢٢٨ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١: ٣٧٠ وَحَوَاشِيهِ، وَكَشَفُ الْمَشْكَلَاتِ ص ١٣٩، ٤٨٥، ٧٥٧ وَحَوَاشِيهِ، وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلأَبْذِيِّ ص ٧١٥ وَشَرْحُ أَبِييَاتِ الْمَغْنِيِّ ٧: ٧٧٧ - ٧٧٨ [الْإِنْشَادُ ٧٣٩].

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، آيَةُ: ٢٦.

(٥) هُوَ الْحَارِثُ بْنُ خَالِدِ الْمَخْزُومِيِّ. وَعَجَزَ الْبَيْتُ: وَلَكِنْ سِيرَ فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ. شَعْرُهُ ص ٤٥ وَإِيضَاحُ الشَّعْرِ ص ٧٨، ٩٨ وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٣ وَحَوَاشِيهِ.

(٦) هُوَ ابْنُ مَيْيَادَةَ. وَبَقِيَّةُ الْبَيْتِ:

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ
وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٣٤ وَالْكِتَابُ ١: ٣٨٦ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢: ٥ وَ٣: ١٣٣ وَحَوَاشِيهِ.

و«القتال» فردٌ من أفراد القتال المنفي، و«الصبر» فردٌ من أفراد الصبر المنفي.

وعطفُ جملة بالفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ منه، هي خبر المبتدأ، نحو قوله^(١):

وإنسانٌ عيني يحسُرُ الماءَ تارةً فيبدو، وتاراتٍ يجُمُ، فيَغْرَقُ
وقال^(٢):

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدَّ البَيْنُ، فأنْفَرَقَا وَعُلِقَ القَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ ما عَلِقَا
في رواية من رفع «البَيْن». ففي «فيبدو» ضميرٌ مستكنٌ عائد على المبتدأ الذي هو «وإنسانٌ عيني»، وهي معطوفة على قوله: «يَحْسُرُ الماءَ تارةً»، وهي خبر المبتدأ، وليس فيها رابطٌ، اكتُفي بالربط الذي في المعطوف. وكذا الكلام في البيت الثاني.

والرابطُ المُخْتَلَفُ فيه هو تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه، نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان «أبو بكر» كنية «زيد»، فهذا قد نَصَّ س^(٣) على منعه.

وأجاز ذلك أبو الحسن^(٤)، وتبعه ابن خروف^(٥)، واستدلَّ على صحة مذهبه بقوله: ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَمْ سَوْءَ عَمَلِهِ فَرَّاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٤٦٠. ونسب في المحتسب ١٥٠:١ لكثير ظناً. وهو من غير نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٤٤ والمقرب ٨٣:١. يجم: يكثر.

(٢) تقدم في ١٥:٣.

(٣) الكتاب ٦٣:١ حيث قال: «وإذا قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز...».

(٤) الخصائص ٥٣:٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥:١ وشرح الكافية ٩٢:١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧١٥ - ٨٨٨.

(٥) وتبعه ابن خروف: سقط من ك.

وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾ المعنى عنده: فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ. ويقولوه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ ﴿٢﴾،
التقدير: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ.

ورُدَّ ﴿٣﴾ استدلاله بأنَّ خبر (أَقَمْنِ) محذوف/ لدلالة ما تقدم عليه، وهو قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ﴿٧﴾ ﴿٤﴾، فكأنه في التقدير: أَقَمْنِ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ خَيْرٌ أَمْ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ، فحذف لفهم المعنى.

وأحسنُ من هذا التخريج أن يكون التقدير: أَقَمْنِ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا كَمَنْ هَدِي. ويدلُّ على هذا قوله بعد: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، فيكون المحذوف خبر المبتدأ فقط، وفي التخريج السابق حُذف الخبرُ ومعادلُ المبتدأ السابق وخبره.

وأما الآيةُ الأخرى فتأولُّها مَنْ رَدَّ ﴿٥﴾ على الأخفش بأنَّ الخبر هو ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّتٌ﴾ ﴿٦﴾، ويكون قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ جملةً اعتراض.

وتأول ابنُ عصفور ذلك بأنَّ جعلَ الرابطَ محذوفاً، تقديره: مَنْ أَحْسَنُ عَمَلًا مِنْهُمْ. قال ابنُ عصفور ﴿٧﴾: «وينبغي أن يجوز هذا الذي

(١) سورة فاطر، الآية: ٨.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٠.

(٣) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٨.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٧.

(٥) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٨. وهذا التأويل في كشف المشكلات ص ٧٥٦.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣١.

(٧) شرح الجمل ٣٤٦: ١ وقد حذف شيء من وسطه.

ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى، كما جاز ذلك في الصلة، حُكي من كلامهم^(١): أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عن الخدرِيِّ، يريدون: رَوَيْتُ عنه، إلا أَنَّ ذلك قليلٌ جداً انتهى.

وقال ابن هشام: وَيَغْضُدُهُ - يعني الأخفش - قولُ الشاعر^(٢):

إذا المرءُ لم يَغْضُ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حبالُ المنايا بالفتى أن تَقْطَعَا
وقد حَسَنَ ابنُ جَنِّي هذا في خِصائِصه^(٣) بأنه لم يكن العائد لفظَ الأول بل لفظاً آخرَ هو هُوَ، فصار كالضمير، فلهذا صَحَّ^(٤).

وعطفُ جملةٍ بالواو مكانَ الفاء فيها ضميرُ المبتدأ على جملةٍ عاريةٍ من الضمير وقعت خبراً، نحو: الخيلُ جَاءَ زيدٌ وَرَكِبَهَا، أجاز ذلك هشامٌ، ومنع ذلك الجمهورُ، وشرَطُوا أن يكون العطفُ بالفاء.

ووقوعُ المضمَر مكانَ مُظْهِره الذي اتصل به الذكرُ العائد على المُخْبِر عنه، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٥)، التقدير: يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ، فَحَصَلَ الرَبْطُ بهذا المضمَر الواقع مكانَ المظهر الذي هو أَزْوَاجَهُمْ، و«أزواج» متصلٌ به ضميرُ المبتدأ. أجاز ذلك الأخفش^(٦) والكسائي، ومنعه الجمهورُ، واستدل الأخفش والكسائي بهذه الآية.

ولا ينبغي أن تُحمل الآية على هذا لأنه رُبُطٌ بالمعنى، والرُّبُطُ بالمعنى

(١) تقدم في ٣: ٦٠٦، ١٠٦، ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) هو الكلْجبة كما في النوارد ص ٤٣٥ - ٤٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٩ والخزانة ٣٨٦: ١ - ٣٩٤ [الشاهد ٦١]. والبيت في الحلييات ص ٢٥٣ والخصائص ٣: ٥٣ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧١٥.

(٣) الخصائص ٣: ٥٣ - ٥٤.

(٤) صح و: سقط من ك.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٦) انظر قوله في هذه الآية في كتابه معاني القرآن ص ١٧٦.

لا ينقاس، ولذلك لما قالت العرب: مررت برجلٍ حسنٍ أبواه جميلين، وربط الصفة التي هي «جميلين» بالموصوف الذي هو الرجل الضمير المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يُفيد ما يفيدته قولك: «جميلين أبواه»، لم يُجز النحويون قياساً عليه أن تقول: «مررت برجلٍ^(١) حسنٍ جميلٍ أبواه» على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى/، ويُجعل الضمير العائد على الأبوين من الصفة الأولى رابطاً للموصوف، كما جعل في الصفة الثانية من قولك: مررت برجلٍ حسنٍ أبواه جميلين؛ لأنَّ الربط بالمعنى إنما سُمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يُتَّعَدَّ به موضع السماع، ولذلك أجاز س^(٢) أن تقول: مررت برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٌ، على أن تجعل «لبيبةً» مضمرّاً فيها الأم.

ووقوعُ المضمَر عائدًا على المبتدأ بدلاً من بعض ما في الجملة الموضوعية موضع خبره، مثاله: حُسْنُ الجارية أعجبتني هو، فحُسْنُ: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا رابط فيه، لكنه رُبط بالبدل الذي هو «هو»؛ إذ «هو» بدل من الضمير المؤنث المستكن في «أعجبتني» العائد على الجارية، و«هو» عائد على الحُسْن. وفي الربط بهذا خلافاً، سنوضحه بأكثر من هذا في باب البدل، إن شاء الله. فهذه الروابط المُخْتَلَفُ فيها، وهي أربعة.

وقد ترك المصنّف مما أجمع عليه أنه رابطٌ اثنين: أحدهما العموم، والثاني العطف بالفاء على ما بيّن. وأبهم في قوله: «أو بعضها»، وفَسَّرَه في الشرح^(٣) باسم الإشارة أو غيره. وأورد مُخْتَلَفاً فيه مَوْرَدُ الْمُتَّفَقِ عليه، وهو قوله «أو قام بعضها مقامَ مضافٍ إلى العائد».

وتفسير المتحد بالمبتدأ وهو بعض الجملة بقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ

(١) مررت برجل: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٥١: ٢.

(٣) شرح التسهيل ٣١١: ١.

الْمُصْلِحِينَ»^(١)، قال^(٢): «لأنَّ المصلحين هم الذين يُمَسْكُون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يَتَحَصَّل بضميرٍ مَعَ تأكيدِ الاعتناء ومزيد الشناء» انتهى. وهذا الذي ذكره هو مذهب الأخفش.

ص: وقد يُحَذَفُ إِنْ عَلِمَ وَنُصِبَ بِفَعْلٍ أَوْ وَصَفَ، أَوْ جُرَّ^(٣) بحرف تبعيضٍ أو ظرفية، أو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولاً، أو بإضافة^(٤) اسم فاعلٍ، وقد يُحَذَفُ بإجماعٍ إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِهِ، وَالْمَبْتَدَأُ كُلُّ أَوْ شَبْهُهُ فِي الْعُمومِ وَالِافتقارِ، وَيَضَعُفُ إِنْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا يُخَصُّ جَوَازُهُ بِالشَّعْرِ، خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ.

ش: اخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «إِنْ عَلِمَ» مِنْ نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ فِي دَارِهِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَمْ أَلْحِذَ أَمْ أَلْحِذَ أَمْ أَلْحِذَ أَمْ أَلْحِذَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ.

واخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ «وَنُصِبَ» مِنْ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعاً، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ. وَمِثَالُ مَا نُصِبَ بِفَعْلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
أَي: قَتَلْتُهُنَّ عَمْدًا.

وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ بِوَصْفٍ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٦):

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٣١١:١.

(٣) أَوْجُرَّ... اسم فاعل: أثبت في موضعه في شرح المصنف: لفظاً أو محلاً.

(٤) س، ك، ن: وبإضافة.

(٥) البيت في الكتاب ٨٦:١ وتحصيل عين الذهب ص ١٠٧ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢

ونتائج الفكر ص ٤٣٦ وأمالى ابن الشجري ١٣٩:١ و٧٢:٢ وشرح التسهيل ٣١١:١

وتخليص الشواهد ص ٢٨١ والخزانة ٣٦٦:١ - ٣٧٢ [الشاهد ٥٧].

(٦) شرح التسهيل ٣١٢:١.

عَنِيْ نَفْسِ الْعَفَافِ الْمُغْنِي وَالْخَائِفِ الْإِمْلَاقِ لَا يَسْتَغْنِي

التقدير: العَفَافُ الْمُغْنِيه، أي: الذي يُغْنِيه هو عَنِيْ نَفْسِ، فالعَفَافُ: مبتدأ، والمُغْنِي: مبتدأ ثان، وخبره «عَنِيْ نَفْسِ»، وفي «المُغْنِي» ضميران: أحدهما عائد على العَفَاف، وهو الفاعل باسم/ الفاعل. والآخر ضميرُ نصب، وهو المحذوف العائد على أل، و«المُغْنِي» وصفٌ جَرى على غير مَنْ هو له، ولم يَبْرُز الضمير، ولو بَرَز لقال: المُغْنِيه هو. ومعنى هذا الكلام: الذي يُغْنِيه العَفَافُ عَنِيْ نَفْسِ.

ويحتمل وجهاً آخر من الإعراب، وهو أَظْهَرُ وَأَقْلُ تكلفاً، وهو أن يكون «عَنِيْ نَفْسِ» مبتدأ، وَسَوْغُ الابتداء فيه - وإن كان نكرةً - كونه مُتَخَصِّصاً بالإضافة، أو كونه نعتاً لمنعوت، أي: إنسانٌ عَنِيْ، والعَفَافُ: مبتدأ ثان، وخبره «المُغْنِي»، وهو وصفٌ جارٍ على مَنْ هو له؛ إذ هو خبرٌ عن «العَفَافِ»، فالجمله^(١) من قوله: «العَفَافُ الْمُغْنِي» في موضع خبر المبتدأ الذي هو «عَنِيْ نَفْسِ»، والعائد من الجملة محذوف، وهو الضمير المنصوب؛ إذ التقدير: المُغْنِيه، والمعنى: عَنِيْ نَفْسِ العَفَافُ يُغْنِيه.

ومثال المجرور بحرفٍ تبعيةٍ «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»^(٢) أي: مَنَوَانِ منه، فَمَنَوَانِ: مبتدأ ثان، وَسَوْغُ الابتداء به هذا الوصفُ المحذوف، وهو «منه»، وِبِدِرْهَمٍ: خبره، والجملة خبرٌ لقوله: «السَّمْنُ»، والعائدُ هو «منه» المحذوف، وهو ضمير مجرور بِمِنْ، وهو حرف تبعيةٍ.

ومثال الظرفية قوله^(٣):

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ نُسَاءُ، وَيَوْمٍ نُسَرُّ

(١) ك، ن: والجملة.

(٢) الأصول ٣٠٢: ٢ وإيضاح الشعر ص ٢٧٩ - ٢٨٠، ٣٤٧، ٥٨٧.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢٧.

أي: نساء فيه، ونُسِرُ فيه. وقولهم: «شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرْعَى»^(١) أي: وشَهْرٌ تَرَى فيه النبات.

ومثال ما جُرَّ بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً قولُ الشاعر^(٢):

أَصِيحْ، فالذي تُوصِي به أنت مُفْلِحٌ فلا تَكْ إلا في الفلاحِ مُنَافِسا

أراد: أنت مفلح به، فحذف «به» لأنه مسبوق بمماثل لفظاً ومعمولاً، وهو نظير قوله: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٌ ﴿٥٥﴾ سَارِعٌ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(٣)، أي: تُسَارِعُ لهم به.

ومثال ما جُرَّ بإضافة اسمٍ فاعلٍ قولُ الشاعر^(٤):

سُبُلُ المعالي بنو الأعلين سالكةٌ والإرثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْطَى به الولدُ

أي: سَالِكُهَا، وَأَنْتَ «سالكة»، وكان القياس: سالكون، لأن «بني» يؤنث، تقول^(٥):

قالت بنو عامر.....

وقوله وقد يُحذفُ بإجماعٍ إن كان مفعولاً به، والمبتدأ كلُّ أو شبهه في العموم والافتقار مثاله قراءةُ ابنِ عامر (وكلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)^(٦)، أي:

(١) تقدم في ٣: ٣٢٧.

(٢) لم أقف عليه في مصادرِي المتقدمة على أبي حيان. وآخره في س، ك، ف: مناسباً.

صوابه في ن، وتعليق الفرائد ٢: ١٠١ وشفاء العليل ١: ٢٩١ ونتائج التحصيل ص ١٠٦٩.

(٣) سورة المؤمنون، الآيتان: ٥٥ - ٥٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) هذه قطعة من بيت النابغة الذبياني:

قالت بنو عامر: خالُوا بني أسدٍ يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامٍ

وهو في ديوانه ص ٨٢ والكتاب ٢: ٢٧٨ وسر الصناعة ص ٣٣٢. خالوا بني أسد: فارقوهم واقطعوا حلفهم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. السبعة ص ٦٢٥ والحجة ٦: ٢٦٦ - ٢٦٧.

وَعَدَهُ. وقول الراجز^(١):

قد أصبحت أُمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً، كله لم أضنع
أي: لم أصنعه.

قال المصنف في الشرح^(٢): «وكذا ما أشبه كُلاً في العموم، نحو:
أيّهم يسألني أعطي، على جعل أيّ موصولة. وكذا ما عمّ وإن لم يكن
موصولاً، نحو: كل رجل/ يدعو إلى خير أجيب، أمرٌ بخير ولو كان صبيّاً [٢: ٣٨/ب]
أطيع، أكثر السائلين أعطي. فلو كان المبتدأ غير ذلك، والضمير مفعول به،
لم يَجْزُ عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار. والبصريون
يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً، ومنه قراءة السلمي: (أَفْحَكُمُ
الجاهليّة يَبْغُونُ)^(٣) برفع الحكم. ومثل هذه القراءة قول الشاعر^(٤):

وخالدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ بِالْحَقِّ، لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

هكذا رواه أبو بكر بن الأنباري برفع «خالد» و«أصحابه» انتهى ما
ذكره المصنف، وما مثّلناه قبلُ فمن تمثيله إلا قليلاً.

وهذا التقسيمُ الذي سلكه في العائد على المبتدأ بالنسبة إلى جواز
حذفه غير الطريق الذي سلكه أصحابنا، وفيه ما اختلف فيه وما اتفق عليه،

(١) هو أبو النجم العجلي. وهذا مطلع أرجوزة في ديوانه ص ١٣٢. وانظر تخريجه في إيضاح
الشعر ص ٥٤٣ - ٥٤٤. أم الخيار: زوجته. ويعني بالذنب: الشيب والصلع والشيخوخة.
وتدعي: تلفق الأكاذيب والادعاءات.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١٢ - ٣١٣. وقوله: وكذا ما أشبه... أكثر السائلين أعطي: ليس في
مطبوعته.

(٣) سورة البائدة، الآية: ٥٠. مختصر في شواذ القرآن ص ٣٢ والمحتسب ١: ٢١٠. وقد قرأ
بها غيره أيضاً.

(٤) هو الأسود بن يعفر كما في ضرائر الشعر ص ١٧٦ والمقرب ١: ٨٤. وشرح الجزولية
للأبيدي ص ٨٩١ وشرح أبيات المغني ٦: ٤٨٠ و٧: ٢٨٠ - ٢٨٣ [الإنشاد ٨٤١]. والبيت
من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣١٣. وصدره في الخزانة ١: ٣٦٠. وليس في ديوانه
الذي صنعه الدكتور توري حمودي القيسي.

وفي كلام المصنف دَعَوَى إجماع لا تَصِحُّ، وَنُقِلَ عن البصريين والكوفيين لا يُوافق عليه، ونحن نُوضِّح ذلك، فنقول:

الضمير العائد على المبتدأ من الجملة التي وقعت خبراً عنه إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ إن كان مرفوعاً لم يَجُزْ حذفه سواءً أكانَ مبتدأ أم غيره، فلا يجوز: الزيدان قامَ، ولا: الزيدون ضُربَ.

وذهب بعض النحويين^(١) إلى أنه يجوز حذفه إذا كان مبتدأ، نحو قوله^(٢):

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

تقديره: هو عارٌ، فحذف «هو» من الجملة التي هي خبر عن قوله: وَرُبَّ قَتْلِ.

وقال صاحب البسيط: «إن كان مبتدأً جاز حذفه، نحو: زيدٌ هو قائمٌ؛ إذ لا مانع من ذلك» انتهى.

وهذا ليس بشيء لأنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، وحذفت «هو»، لم يُعلم أنَّ «هو» محذوفٌ لصلاحيّة «قائم» أن يكون خبراً مستقلاً، وقد منع الخليل: ليس زيدٌ قائمٌ، على تقدير: هو قائمٌ، وحذف «هو»؛ لصلاحيّة نصب «قائم»، فيكون الخبر.

وإن كان منصوباً فإما أن يكون منصوباً بفعلٍ أو بغيره: إن كان منصوباً بغير فعلٍ لم يَجُزْ حذفه، نحو: زيدٌ كأنه أسدٌ. وإن كان منصوباً بفعلٍ فإما أن يكون فعلاً تاماً أو فعلاً ناقصاً: إن كان فعلاً ناقصاً لم يَجُزْ

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ٨٩٠.

(٢) هو ثابت قطنة كما في الشعر والشعراء ص ٦٣١. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٣٥١. ونسب مع بيتين آخرين لحبيب بن خدره الخارجي يرثي زيد بن علي في ديوان شعر الخوارج ص ٢٣١.

حذفه، نحو: الصديق كانه زيد. وإن كان فعلاً تاماً فإما أن يكون متصرفاً أو غير متصرف: إن كان غير متصرف لم يُجْز حذفه، نحو: زيد ما أحسنه!

واختلف النقل عن الفراء: فحكى عنه أبو بكر بن الأنباري أنه لا يجوز^(١) حذف هذه الهاء. ونقل عنه المصنف أنه يُجيز حذفها. قال^(٢): «مع أنه لا يُجيز: زيد ضربت، وذلك أن فعل التعجب لا تَسْلُطُ له على ما قبله، فاستوى تفريغُه وعدمُ تفريغِه، بخلاف/ زيد ضربت^(٣)، فإن تفريغِه مع إيثار الابتداء بالعمل ترجيحُ الأضعف على الأقوى». قال: «ولم يعتبر ذلك في نحو «كله لم أصنع» لشبه كلِّ بالموصول العام، وكذا ما كُكِّل^(٤) في العموم» انتهى كلامه.

وحكى أبو بكر بن الأنباري أن الكسائي كان يُجيز: أبوك ما أحسن! قال: «لما لم أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاء تَعُدُّ عليه، فرفعتُه بها، والتقدير: أبوك ما أحسنه!».

وإن كان متصرفاً فمذهب البصريين^(٥) أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر، وسواء أكان يؤدي إلى تهئية العامل للعمل وقطعه، نحو: زيد ضربه عمرو، أو لا يؤدي، نحو: زيد هل ضربته؟ وزيد هلاً ضربته، وزيد إن تضربه أضربه، وسواء في ذلك عندهم أن يكون المبتدأ كلاً أو غيره، ونصُّوا على شذوذ قراءة ابن عامر (وكلُّ وعدَّ الله الحسنى)^(٦).

(١) ك، ن: لا يجيز.

(٢) هذا القول والذي يليه ليسا في هذا الموضع من مطبوعة شرح المصنف.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وذلك أن فعل التعجب لا يتسلط.

(٤) ن: وكذا ما مائل كل.

(٥) الكتاب ١: ٧٢، ٨٥ - ٨٨، وقد نص في ص ٨٥ على أنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٩٣ - ١/١٩٤. وقد نص أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٥٤ على أن المبرد لا يجيز هذا في منشور ولا منظوم.

(٦) سورة الحديد، الآية: ١٠. وقد تقدم تخريجها قريباً.

وقد سَلَكَ الأدبَ في ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع، فقال^(١): «جاء في الشعر وفي قليل من الكلام، قرأ ابن عامر (وكلُّ وَعَدَ الله الحسنى)».

وذهب هشام إلى أنه يجوز «زيدٌ ضربتُ» في الاختيار. وذهب الفراء^(٢) وَمَنْ وافقه من الكوفيين^(٣) إلى أنه يجوز إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كُلاً أو كِلاً أو كِلْتا، وإن أدى حذفه إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه، فأجاز أن تقول: أيُّهم ضربت؟ برفع أيّ، وكلُّ رجلٍ ضربت. ومما جاء من ذلك قوله^(٤):

..... عليّ ذنباً كُلُّهُ لم أضَعِ
وقوله^(٥):

ثلاثٌ كلُّهن قتلْتُ عمداً
.....
وقوله^(٦):

أَرْجَزاً تَطْلُبُ أم قَرِيضاً أم هَكْذا بَيْنَهُما تَغْرِيضاً
كِلاهُما أَجْدُ مُسْتَرِيضاً

وإنما جاز ذلك مع هذه الأسماء خاصة لأن اسم الاستفهام من أسماء الصدور، ولا يجوز أن يتقدم ما بعده عليه، فأشبه لذلك الموصول؛ ألا

(١) الملخص ١: ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) معاني القرآن ١: ١٣٩ - ١٤٠ و ٢: ٢٤٢.

(٣) مجالس ثعلب ١: ٥٨.

(٤) تقدم قبل قليل. وهو في معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠.

(٥) تقدم في ص ٣٧.

(٦) هو الأغلب العجلى كما في الصحاح (روض)، أو حميد الأرقط كما في اللسان (روض).

وانظر معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠ ومجالس ثعلب ص ٥٨ ومقاييس اللغة ٢: ٤٠٩ ومجمل

اللغة ص ٤٠٦ والمخصص ١٠: ١٣٢ واللسان والتاج (قرض).

ترى أنَّ الموصول لا تتقدم صلته عليه، فكما أنه يجوز أن يُحذف هذا الضمير من الصلة، فكذلك يُحذف من الخبر.

وكذلك كُلُّ وكِلا، يدخل الكلام إذا ابتدأت بهما معنى «ما»، و«ما» من أدوات الصدور، فإذا قلت: «كُلُّ القوم ضربته» فالمعنى: ما من القوم إلا مَنْ ضربته، وكِلا الرجلين ضربته، معناه: ما من الرجلين إلا مَنْ ضربته. والدليل على أنَّ الكلام يدخله معنى «ما» قوله^(١):

وَكُلُّهُمْ حَاشَاكَ إِلَّا وَجَدْتُهُ كَعَيْنِ الْكَذُوبِ جَهْدِهَا وَاحْتِفَالِهَا

أدخل «إلا» على خبر «كل» لأنَّ المعنى: ما منهم أحد^(٢) إلا من وجدته، فأشبهت لذلك الموصول، فساغ حذف الضمير.

وقال الفراء أيضاً: لا أضمر الهاء إلا مع ستة أشياء: كُلٌّ وَمَنْ وَمَا وَأَيٌّ - يعني في الاستفهام - وَنَعَمْ وَبِئْسَ. ومثال ذلك في نَعَمْ وَبِئْسَ: نَعَمْ الرجل^(٣) لَقِيتُ، وَبِئْسَ الرجل ضربتُ، وهذا على مذهب الفراء^(٤) في أنَّ نَعَمْ وَبِئْسَ يرتفعان على الابتداء.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «والصحيح أن حذف الضمير/ [٢: ٣٩/ب] من الجملة الواقعة خبراً لهذه الأسماء لا يجوز إذا أدى إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه؛ كما لا يجوز ذلك في غيرها، وإن جاء منه شيء في الكلام فساداً لا يُقاس عليه، وإنما جاز حذفه من الصلة، ولم يَجْزَ من خبر المبتدأ، لأنَّ حذفه من الصلة لا يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه؛

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٤٠ وضرائر الشعر ص ٧٥ وعنه في شرح أبيات المغني ٢: ١١٧ والخزانة ٩: ٢٥٠ وهو فيه مضموم الروي.

(٢) أحد: سقط من ك.

(٣) نعم الرجل... في أن نعم وبئس: سقط من ك.

(٤) نسب هذا المذهب إلى الكوفيين عدا الكسائي. الإنصاف ص ٩٧ - ١٢٦. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٦٨ ٢: ١٤١ - ١٤٢ والتبيين ص ٢٧٤ - ٢٨١ وحواشيه وشرح الكافية الشافية ص ١١٠٢.

إذ الصلة لا تعمل في الموصول، وليس كذلك أسماء الاستفهام وكُلّ وكِلا لأنّ ما بعد أسماء الاستفهام يَسُوغ له أن يعمل فيها، وكذلك ما بعد كُلّ وكِلا قد يجوز أن يعمل فيها، وأيضاً فالصلة والموصول كالشيء الواحد، فطال لذلك الموصولُ بصلته، والطُولُ مُوجِبٌ للتخفيف بالحذف، وليست أسماء الاستفهام وكُلّ وكِلا مع أخبارها كالشيء الواحد، فيسوغ التخفيف بحذف الضمير من أخبارها» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر الصَّفَّار: «أجاز س في الشعر: زيدٌ ضَرِبْتُ، ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحابُ س، وحكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا لأنّ وزن المرفوع والمنصوب واحد^(١)».

وأجاز الكسائي والفراء: كلُّهم ضَرِبْتُ، ورجلٌ ضَرِبْتُ أفضل من رجلٍ تركتُ؛ لأنّ كُلاًّ إحاطة، إذا قلت «كلُّهم ضَرِبْتُ» فمعناه: لم يبقَ أحدٌ إلا ضَرِبْتُ، فلما صار المعنى يصير إلى النكرة صار الفعل كأنه صلة للنكرة، وكذلك النكرات كلّها عندهما.

وأجاز الفراء أيضاً الرفع في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام مثل كَمْ وأَيّ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو مَنْ وما؛ لأنّ الاسم يكون في صدر الكلام لا يُزيّله، والفعلُ له، فكثُر الكلامُ به، وإنما يجيء مفعولاً به في بعض الكلام، وقد عُرف موضعه بالرفع، فأَجَزُوهُ على ذلك، وأضَمروا الهاء، ولم يَجْزُ ذلك في زيد وعمرو لأنهما يتقدمان ويتأخران، هذا احتجاج الفراء» انتهى ما نقله أبو جعفر.

وأين ما ادعى المصنف من الإجماع في «كُلّ» وما أشبهه في العموم، ولم يقل به في «كُلّ» إلا الفراء في نقل، وإلا الفراء والكسائي في نقلٍ آخر؟

(١) هذا مذهب سيويه، فقد قال في قول أبي النجم «كلُّه لم أصنع»: «لأنّ النصب لا يكسر البيت ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء» الكتاب ١: ٨٥.

وإن كان الضمير مجروراً فإما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرف جرّ:

إن كان مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه، وسواء أكان أصله النصب نحو: زيدٌ أنا ضاربُهُ، أم لم يكن نحو: زيدٌ قام غلامُهُ، هذا نقلٌ أكثر أصحابنا وإطلاقُهُم، وفي كلام بعضهم أنه إذا كان مجروراً وأصله النصب فقد يُحذف.

وإن كان مجروراً بحرف جرّ فإما أن يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه أو لا: إن أدى لم يَجز حذفه، نحو: زيدٌ مررت به، وإن لم يؤدّ جاز، فتقول: السَّمْنُ مَتَوَانٍ بدرهم^(١)، التقدير: مَتَوَانٍ منه بدرهم، وقال الشاعر^(٢):

[٢: ٤٠] / كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يَتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَا

أي: مَنْ عَزَّ مِنْهُمْ بَزَا. ومنه في أحد الأقوال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٣) أي: منهم.

ولخص بعض أصحابنا حذف الضمير، فقال: لا يجوز حذفه إلا بشرط أن لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسم فاعله ولا مؤدياً إلى لبس، نحو: زيدٌ ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيدٌ قام غلامُهُ، لأنَّ حذفه يُخلُّ بالتعريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التهية والقطع، فهذه خمسة شروط في جواز حذف الضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ. وتبين أنَّ ما ذكره المصنف في الفص وفي الشرح منقوذة من وجوه:

(١) تقدم في ص ٣٨.

(٢) البيت للخساء. وهو في ديوانها ص ٨٤ [مكتبة الحياة] والكامل ص ٩٧٣، ١٤٢٤. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٧٩. عَزَّ: غَلَبَ. وَبَزَا: سَلَبَ.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٠. وانظر الأقوال في هذه الآية في معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣: ٣ وكشف المشكلات ص ٧٥٥ - ٧٥٧.

أحدها: أنه إذا نُصِبَ بفعلٍ أو وصفٍ فقد يُحذف. وذكرنا^(١) أن ذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر، وسواء أكان فعلٌ تعجب أم غيره.

الثاني: أنه إذا جُرَّ بحرفٍ تبعيضٍ فقد يُحذف. وليس كما ذكر؛ إذ لو كان حذف الضمير منجراً بـ «من» التبعيضية، وأدى إلى تهئية العامل وقطعه، لم يَجُز، نحو: الرغيفُ أكلتُ منه، فلا يجوز حذف «منه» لأنَّ حذفه يؤدي إلى التهئية والقطع.

الثالث: أنه^(٢) إذا جُرَّ بحرف ظرفٍ فقد يُحذف. واستدلَّ على ذلك بقوله^(٣):

..... ويومٌ نساء، ويومٌ نُسَرُّ

وبقوله: وشهرٌ تَرى^(٤). وهذا لا يجوز لأنه يؤدي إلى التهئية والقطع.

الرابع: أنه أعرب «يومٌ نساء، ويومٌ نُسَرُّ» و«شهرٌ تَرى» مبتدأ، والجمل بعدها أخبارها. وهذا يحتمل أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، و«نُسَرُّ» و«نساء» و«تَرى» جُمِلَ في موضع الصفة، وحملها على الصفة أولى لأنَّ الحذف منها أقرب من الحذف من أخبار المبتدأ.

الخامس: أنه إذا كان منجراً باسم الفاعل فإنه ذكر أنه يُحذف. وذكرنا أنه لا يجوز ذلك عند أصحابنا، وإن جاء منه شيء فبأبه الشعر.

السادس: دعواه الإجماع إذا كان المبتدأ كُلاً أو شبهه في العموم والافتقار. وقد ذكرنا أنَّ الكسائيَّ والفراء في نقلِ أجازا ذلك مع كُلِّ، وأنَّ الفراء أجازاه في نقلِ آخر مع كُلِّ.

(١) ضرب بالقلم في س على «نا».

(٢) أنه: سقط من س.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢٧ و ٤: ٣٨.

(٤) تقدم في ٣: ٣٢٧.

السابع: أنه ذكر أن ما أشبه كُلاً في العموم والافتقار يجوز حذف الضمير من الخبر معه، ومثّل بـ «أَيْهِم» الموصولة. ولا أعلم له سلفاً في ذلك، بل ذلك عند أصحابنا إن وُجد ففي الشعر.

الثامن: أنه ذكر أنه فصل بين: زيدٌ ضربت، وبين: كلُّ ضربت، فالرفع في «كُلِّ» جائز عنده بالإجماع، والرفع في «زيدٌ ضربت» ضعيف. ولا فصل بينهما عند أصحابنا.

التاسع: نقله عن البصريين جواز «زيدٌ ضربت» في الكلام، وأن الكوفيين يخصونه بالشعر^(١). والنقل عن الكوفيين مُختلف، أمّا هشامٌ/ فتُقل عنه أنه يُجيزه في الاختيار، وأمّا الكسائي والفراء فَمَنَعَا ذلك في الشعر. وأمّا البصريون فجَوَّزوه في الشعر. وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف، رحمه الله.

ص: ويُغني عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كوني مُطلّتي، وفاقاً للأخفش^(٢) تصريحاً، ولسيبويه^(٣) إيماء، لا لِقِغْلِهِ، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافاً لزاعمي ذلك. وما يُغزى للظرف من خَبَرِيَّةٍ وعَمَلٍ فالأصحُّ كونه لعامله، وربّما اجتماعاً لفظاً.

ش: مثال الظرف^(٤): زيدٌ أَمَامَكَ، ومثال حرف الجر: زيدٌ في الدار.

وقوله تامّ احتراز من أن يكون ناقصاً، نحو: زيدٌ فيك، وزيدٌ عنك، فإن مثل هذا لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ به^(٥) عن «زيد».

(١) س: في الشعر.

(٢) رأيه في شرح الجمل لابن خروف ص ١٥٠.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٣ - ٤٠٤ وشرحه للسيرافي ٢: ١٣١/ب وشرح التسهيل ١: ٤١٦.

(٤) ك: مثال إعمال الظرف.

(٥) وذلك لعدم إفادته، وينبغي أن تذكر متعلّقه، فتقول مثلاً: زيدٌ راغبٌ فيك، أو عنك، وبكرٌ مُعْرِضٌ عنك.

وقوله معمول في الأجود لاسم فاعل كون مُطلق فإذا قلت: «زيدٌ أَمَامَكَ» فتقديره: زيدٌ كائنٌ أَمَامَكَ. وإنما كان أجودَ عنده أن يُقدَّرَ العاملُ مفرداً لأنَّ أصلَ الخبر أن يكون مفرداً، فجعل المحذوف مفرداً لا فعلاً لأنه جملة بإجماع، ولأنَّ العرب حينَ جَمَعَتْ بين العامل والمعمول جَمَعَتْ بينهما والعامل اسمُ فاعل على ما سيأتي، إن شاء الله، ولأنَّ تقديرَ الفعل لا يُغني عن تقدير اسمِ الفاعل لِيُستدلَّ به على أنه في موضع رفع، واسمُ الفاعل لا يحتاج إلى تقدير، ولأنَّ كلَّ موضع وَقَعَ فيه الظرفُ صالحٌ لوقوع اسمِ الفاعل، وبعضُ المواضع لا يصلح فيه الفعل، نحو: أَمَّا عندَكَ فزيدٌ، وجئتُ فإذا عندَكَ زيدٌ^(١).

وقوله لا لِفِعْله هذا منسوب إلى س^(٢)، وبه قال أبو علي^(٣) والزمخشري^(٤) وغيرهما^(٥).

ورُجِّحَ^(٦) هذا القول بأنَّ الفعل متعين في وصل الموصولات، والفرق بينهما أنه في الوصل واقع موقعاً لا يقع فيه المفرد، بل إن وقع أوّل

(١) لأنَّ «أَمَّا» و«إذا» المفاجأة لا يليهما فعل.

(٢) نسبه إليه عبد القاهر في المقتصد ص ٢٧٧ وابن خروف في شرح الجمل ص ١٥٠. وانظر الكتاب ٨٧: ٢. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ٣٤٩ - ٣٥٠ للأخفش. ونصُّ السيرافي في شرح الكتاب ١٣١: ٢/أ على أنه قول البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف ص ٢٤٥ - ٢٤٧ والتبيين ص ٢٤٩ - ٢٥١، ٣٧٦ - ٣٧٨.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٤٣، ٤٧ - ٤٨، والمقتصد ص ٢٧٤ - ٢٧٧ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٥١ ولابن أبي الربيع ص ٥٤٧. وقدَّره أبو علي في الإيضاح العضدي [باب النفي بلا] ص ٢٤٧ باسم لا بفعل. وأجاز في العسكريات ص ١٠٥ - ١٠٩ الوجهين. وأجاز أيضاً جعل ابن السراج له قسماً برأسه. وانظر تفصيل القول في المتعلّق في حواشي شرح الإيضاح للعسكري ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ففيه مصادر كثيرة.

(٤) المفصل ص ٢٤ وشرحه لابن يعيش ٨٨: ١ - ٩١ والمحصل ص ٨٨٩ وقد ذكر فيه الشارح نصّاً من حواشي المفصل للزمخشري نصّ فيه على أنه لا يجوز أن يضمّر إلا فعل.

(٥) نسب في الإنصاف ص ٢٤٥ للبصريين، وفي اللباب ١٣٩: ١ - ١٤٠ لجمهورهم، وفي التبيين ص ٢٤٩ للجمهور. وانظر شرح المفصل ٩٠: ١.

(٦) شرح التسهيل ٣١٨: ١ حيث نسبه لبعضهم.

بجملة، وهنا الأصل فيه للمفرد، وإذا وقعت فيه الجملة أُوتت بالمفرد.

وَرُجِّحَ أيضاً بأن أصل العمل للفعل، فمتى أمكن أُقِرَّ على حاله، وقد أمكن بتقديره. وعُورِضَ بأن الموضع للمفرد.

وقال ابن الدهان: رأيت بيتاً هو حُجة على أنه جملة، وهو قوله^(١):

أَفِي اللَّهِ أَمَّا بَخْدَلٍ وَابْنُ أُمِّهِ فيحيا، وأما ابنُ الزُّبَيْرِ فيُقْتَلُ

ومعلوم أن «أما» تقطع ما بعدها عما قبلها، والهمزة لا تصدر إلا جملة، ولا تصدر مفرداً، فثبت أنه جملة.

وقوله ولا للمبتدأ زعم ابن أبي العافية^(٢) وابن خروف^(٣) وغيرهما^(٤) أن مذهب س أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه، وهو خبر عنه، وعَمِلَ فيه المبتدأ النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى، فإذا كان الخبر هو الأول رُفِعَ، وإذا كان غير الأول نُصِبَ.

قال ابن خروف^(٥): «العامل عند س/ في الظرف المبتدأ، وهو الذي نص عليه في أبواب الصفة^(٦)، عمل فيه نصباً كما عمل في المفرد رفعاً لكونه إياه، ولما لم يكن المبتدأ الظرف عمل فيه نصباً^(٧)، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة» انتهى.

(١) هو زفر بن الحارث كما في الحماسة ١: ٣٢٦ [الحماسية ٢١٨] وشرحها للمرزوقي ص ٦٤٩ وللاعلم ص ٢٧٥.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٣.

(٣) شرح الجمل ص ١٥٠ وشرح التسهيل ١: ٣١٤ وشرح الجزولية ص ٨٨٣.

(٤) المحصل ص ٨٩٤.

(٥) شرح الجمل له ص ١٥٠ مع بعض الاختلاف. والنص بلفظه في شرح الجزولية للأبدي ص ٨٨٣.

(٦) لم أقف على هذا القول في أبواب الصفة من الكتاب.

(٧) زيد هنا في ك: كما عمل.

وذكر المصنف في الشرح^(١) أنَّ ابن خُروف ذهب إلى ذلك، وأنه قال: «هو مذهب س». ثم ذكر المصنف كلاماً لـ «س»، زعم^(٢) أنه هو الذي حمل ابن خُروف على نسبة هذا المذهب لـ «س»، وتأولَه، وطَوَّلَ فيه، قال^(٣): وهو يطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قولٌ مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

قلت: أمّا قوله: «إنه مخالف لما شُهر عن البصريين والكوفيين» فليس كما ذكر؛ ألا ترى إلى نقل ابن خُروف وغيره أنه مذهب متقدمي أهل البصرة. وأمّا قوله: «مع عدم دليل» فليس كما ذكر، بل الدليل يدلُّ عليه، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعاً، كذلك أعملناه فيه نصباً، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المُقدَّر، وقد أمكن ذلك بما ذكرناه.

الثاني: أنَّ قائله يوافقنا على أنَّ المبتدأ عاملٌ رفع، ويُخالفنا بادّعاء كونه عاملٌ نصب، وما اتَّفَق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف، فلا عُدول عنه.

قلت: لا نوافق على أنَّ المبتدأ عاملٌ رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عاملٌ رفع إذا كان الخبر هو الأول، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا.

الثالث: أنه يُلزَمُ^(٤) تركيب كلام تامٍّ من ناصبٍ ومنصوب لا ثالثَ لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

(١) شرح التسهيل ١: ٣١٤.

(٢) زعم... لس: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣١٥ - ٣١٦.

(٤) ك، ن: يستلزم.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكَر، بل تَرَكَّبَ الكلام من مرفوع ومنصوب، فصار نظير: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فإنه تَرَكَّبَ من منصوب ومرفوع.

الرابع: أنه يَسْتَلْزِمُ ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير له.

قلت: لا يَلْزَمُ ما ذَكَرهُ إذ هو نظير: أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ، فهذا التركيب الخاصُ حَصَلَ به الربط بين هذين المتباينين، كما أَنَّ تَرَكَّبَ^(١) «زَيْدٌ خَلَقَكَ» هذا التركيب الخاصُ حَصَلَ به الربط، وليس حصول الربط مستدعيًا لفظًا ثالثًا يَحْصُلُ به الربط.

الخامس: أَنَّ نِسْبَةَ الخبر من المبتدأ نسبةً الفاعل من الفعل، والواقع موقعُ الفاعل من المنصوبات لا يُغْنِي عن تقدير الفاعل، وكذا الواقع موقعُ الخبر من المنصوبات لا يُغْنِي عن تقدير الخبر.

قلت: ليست نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةً الفاعل من الفعل، فيلزم عنه^(٢) ما ذَكَر، بل نسبةُ الخبر من المبتدأ نسبةً الفعل من الفاعل لأنه محكومٌ به ومُسْتَدٌّ إلى المبتدأ، كما أَنَّ الفعل محكومٌ به ومُسْتَدٌّ إلى الفاعل.

السادس: أَنَّ الظرفَ الواقعَ موقعَ الخبر من نحو: «زَيْدٌ خَلَقَكَ» نظيرُ المصدر من نحو: «ما أَنْتَ إِلَّا/ سَيِّراً» في أنه منصوبٌ مُغْنٍ عن مرفوع، والمصدرُ منصوبٌ بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير.

السابع: أَنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً أو شبيهه أو شبيهه، والمبتدأ لا يَشْتَرِطُ فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

قلت: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الظرفَ منصوبٌ بالمبتدأ نفسه لا يُخْرِجُ المبتدأ عن

(١) ك، ن: تركيب.

(٢) ك: عليه.

أن يكون شبيهاً بالفعل أو شبيه شبيه، والجامع بينهما الاقتضاء.

وقوله ولا للمخالفة هو قول الكوفيين^(١)، حكاه عنهم ابن كيسان^(٢)، فإذا قلت: «زيد أخوك»، فالأخ هو زيد، وإذا قلت: «زيد خلّك» فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب.

وقال غيره: الكوفيون الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين مُجمِعون على أنَّ المحلَّ يُنصَّبُ لأنه خلافُ الاسم الذي المحلُّ حديثه، لا فعلٌ ينصبه، ولا يُقدَّرُ معه من قبله ولا من بعده. ومبناهم على ضعف المحلِّ، وأنَّ الذي يَضْعُفُ لا يَحْمِلُ من الحركات إلا الفتح، والفائدة في «زيد خلّك» أن المخاطب دل على موضع زيد، ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود.

وخالف أحمدُ بن يحيى أصحابه، فقال^(٣): «المحلُّ منصوب بفعل محذوف».

ورُدَّ هذا المذهب المنسوب للكوفيين بوجوه^(٤):

أحدها: أنَّ تخالف المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيحٌ من غير مُرجِّح.

الثاني: أنَّ المخالفة بين الجزأين مُحَقَّقةٌ في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيدٌ زهيرٌ، ونهارك صائمٌ، وأنتَ فطرٌ، وهُم دَرَجَتٌ^(٥)، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣١/أ - ١٣١/ب والإنصاف ص ٢٤٥ - ٢٤٧ والتبيين ص ٣٧٦ - ٣٧٨، ٢٤٩ - ٢٥١ وشرح المفصل ١: ٩١ وشرح التسهيل ١: ٣١٣ وشرح ألفية ابن معط ص ٨٣١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣١٣، ٣١٥.

(٣) الإنصاف ص ٢٤٥ والتبيين ص ٣٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣١٣ - ٣١٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لِيَتَحَقَّقَ المخالفة فيها.

الثالث: أَنَّ المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأنَّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِم الاختصاص أحقُّ بعدم العمل لِضعفه.

الرابع: أَنَّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل لَلَزِمَ على مذهب الكوفيين أن لا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأنَّ فيه عندهم عائداً، هو رافع المبتدأ مع بُعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لِقرْبه منه أَحَقُّ.

وقوله وما يُغزى للظرف من خَبَرِيَّةٍ وعمل فالأصحُّ كونه لِعامله هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن كَيْسَانَ^(١) وظاهر قول السيرافي^(٢)، فإذا قلت: «زيدٌ خلَّفَكَ» على سذهب من جعل العامل في الظرف هو غير المبتدأ من اسم فاعلٍ أو فعلٍ فتسميته/ الظرف خبراً هو مجاز، والخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف. وكذلك إذا قلت: «زيدٌ خلَّفَكَ أبوه» فأبوه يقال هو فاعل بالظرف، وليس على الحقيقة، بل هو فاعلٌ باسم الفاعل أو بالفعل العامل النصب في الظرف. وكذلك تَحْمُلُهُ للضمير المرفوع العائد على زيد.

وذهب أحمد بن يحيى^(٣) إلى أن المَحَلَّ نائبٌ عن الفعل المحذوف الناصب له، يُضْمَرُ فيه من ذِكْرِ الاسم ما يُضْمَرُ في الفعل.

(١) قال في الموفقي ص ١٠٩: «الاسم مرتفع بالابتداء، والظرف خبره، وهو نصب بإضمام فعل». وانظر شرح التسهيل ١: ٣١٨.

(٢) شرح الكتاب ٢: ١٣١/١ وشرح التسهيل ١: ٣١٨ وشرح الجزولية ص ٨٨٤.

(٣) الإنصاف ص ٢٤٥ والتبيين ص ٣٧٧. والأصل عنده في «أما مَكَ زَيْدٌ»: حَلَّ أَمَانِكَ زَيْدٌ، والأصل في «زيدٌ خلَّفَكَ»: حَلَّ زَيْدٌ خلَّفَكَ.

وذهب الفراء إلى أنَّ المَحَلَّ إذا تأخر تَحَمَّلَ ضمير «زيد»، وإذا تقدم لا يتحمل ضميراً لأنه يرفع الظاهر، فزيدٌ مرفوع بالمَحَلِّ تَقْدَمُ أو تأخر، إلا أنه إذا تأخر رَفَعَ الظاهر، وَرَفَعَ ضميره.

والمنقولُ عن البصريين أنه يتحمل ضمير المبتدأ سواء أَتَقَدَّمَ على المبتدأ أم تأخر، وأنه يرفع ذلك المضمَر، وَيَرْفَعُ الاسم بعده، فإذا قلت: «زيدٌ خَلَقَكَ» ففي خَلَقَكَ ضمير مرفوع. والدليل على ذلك أنَّ العرب أكَدَّتْ ذلك الضمير، فقالوا: إِنَّ زِيداً خَلَقَكَ هو نفسه^(١)، بالرفع، ف «نفسه» تأكيد للضمير الذي تحمله الظرف، و«هو» تأكيد له لأنك أكَدَّتْه بلفظ النفس، فاحتيج إلى توكيدِ بضميرٍ منفصل. وتقول: إِنَّ المَالَ عِنْدَكَ أَجْمَعُ، ف «أَجْمَعُ» توكيدٌ لذلك الضمير المستكنُّ في الظرف، ولم يَحْتَجْ إلى تأكيد لأنك أَكَّدْتَ بِأَجْمَعٍ. وقال الشاعر^(٢):

..... فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وإذا قلت: «زيدٌ خَلَقَكَ أبوه» ف «أبوه» مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرتفع على الابتداء، والظرف قبله خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبرٌ عن «زيد»، والوجهُ الأولُ أولى لأنه إخبارٌ بمفرد، والثاني إخبارٌ بجملة، هكذا تَلَقَّيْنَا هذا الإعرابَ من شيوخنا.

وفي «الغُرَّة» ما مُلَخَّصُه: أبو علي^(٣) وابن جُنِّي^(٤) يدَّعيان انتقال الحكم إلى الظرف، إذ لو كان الحكم للعامل لجاز: قائماً زيدٌ في الدار،

(١) الكتاب ٢: ١٤٦.

(٢) هو كثيرٌ أو جميلٌ بشينة. وصدر البيت: فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُم. ديوان كثير ص ٤٠٤ وديوان جميل ص ١١٩ وأمالى ابن الشجري ٥: ١ ٧٨: ٢ والخزانة ١: ٣٩٥ - ٣٩٨ [الشاهد ٦٢].

(٣) المسائل المثورة ص ٣٠ - ٣١ والمسائل العسكرية ص ١٠٨ وشرح الكافية ١: ٩٣.

(٤) الخصائص ٢: ٣٨٦.

كما جاز مع العامل. وقد استخرج من س^(١) هذا القول، فقال: تقول: إياك أنت وزيدٌ، ولا تقول: إياك وزيدٌ؛ لأنَّ المضمر المرفوع لا يُعطف عليه حتى يؤكَّد، والظرف كهذا في النيابة.

وذهب أبو زيد السُّهيلي^(٢) إلى أنه «لا يَصِحُّ ارتفاعُ اسمٍ بعدَ الظرف والمجرور بالاستقرار على أنه فاعل، وإن كان في موضع خبرٍ أو نعتٍ، بل بالابتداء، كما يَرْتَفِعُ في «قائمٌ زيدٌ» بالابتداء».

قال^(٣): «فإن قيل: أليس يرتفع بـ «قائم» إذا اعتمد، فليرتفع هنا به؟ وقد تَوَهَّم قومٌ أنَّ هذا مذهبُ س، وأنه يجوز أن يرفع الظرف إذا قلت: زيدٌ في الدار أبوه، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ، وليس مذهبه، وقد بيَّن السيرافيُّ مراده، وشرح وجه الغلط بما فيه غُثَّة.

فالجوابُ: أنَّ الفرقَ بينَ الظرفِ واسمِ الفاعلِ أنَّ اسمَ الفاعلِ مشتقٌّ، وفيه لفظُ الفعلِ/ موجودٌ، فإذا اقترنتَ به قرينةٌ من القرائن التي يَقوى بها معنى الفعلِ عَمَلَ عملِهِ، والظرفُ لا لفظٌ للفعلِ فيه، إنما هو معنى يَتعلق بالحرف، ويدلُّ عليه، فلم يكن في قوة القرينة التي اعتمد عليها أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظاً به دونَ قرينة أن يكون كالفعل حتى يَجتمع الاعتمادُ الْمُقَوِّي لمعنى الفعلِ مَعَ اللفظِ المشتقِّ من الفعل، فيعملَ حينئذٍ عَمَلَ الفعلِ.

ووجهُ آخرُ من الفرق: إذا قلت «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه» فالقيامُ^(٤) مُسندٌ إلى الأب في المعنى، وإلى رَجُلٍ في اللفظ، واتفق لما كان للكلام لفظٌ ومعنى، فكان في اللفظ جارياً على ما قبله، وفي المعنى مسنداً إلى ما

(١) الكتاب ٢٧٨:١ وشرحه للسيرافي ٦٨:٢ ب.

(٢) نتائج الفكر ص ٤٢٢.

(٣) نتائج الفكر ص ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٤) س، ك، ف: القيام. ن: القائم. والتصويب من نتائج الفكر.

بعده، وأمّا الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله، إنما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مُسندٌ إلى الاسم المرفوع وخبرٌ عنه، فَصَحَّ أنه مبتدأ، والمجرور خبرٌ له، والجملة في موضعٍ نعتٍ أو خبر.

فإن قيل: يلزمكم إذا قَدَرْتُم الظرف في موضع خبر، وقَدَرْتُم فيه ضميراً يعود على المبتدأ، أن تجيزوا: في الدار نفسه زيدٌ، وفيها أجمعون إخوانك، وهذا لا يُجيزه أحدٌ، وفي هذا حُجَّةٌ للأخفش ولمن رَفَعَ بالظرف. قلنا: إنما قُبِحَ تأكيدُ المضمَر لأنَّ الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل للضمير، إنما هو مُتَعَلِّقٌ بالاسم الحامل للضمير، وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال إنه مُقَدَّم في اللفظ مؤخرٌ في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظاً به فهو في المعنى والرتبة هو المبتدأ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دالٌّ عليه، والدالُّ على الشيء غير الشيء، فلهذا قُبِحَ «فيها أجمعون الزيدون» لأنَّ التوكيد لا يتقدم على المؤكِّد انتهى.

وفي الإفصاح: المجرورات إذا كانت معتمدةً على ما قبلها، أي صفةً أو حالاً أو خبراً عنه فأكثر النحويين^(١) على أن ما بعد المجرور يرتفع به ارتفاعُ الفاعل لا غير، والمجرور في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من قال^(٢): المجرور في هذه المواضع خبرٌ مُقَدَّم، وما بعده مبتدأ، وتكون الجملة في موضع الصفة أو الحال أو الخبر.

ومنهم من أجاز الوجهين، كما يرى أبو الحسن^(٣) في المجرورات

(١) ذكر أبو علي أن بعضهم ادَّعى أن هذا مجمع عليه. شرح الكافية ١: ٩٤. ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٤١٠ إلى المحققين. وقال اللورقي في المحصل ص ٩٢٦ - ٩٢٨: «قال البصريون: الظرف لا يعمل إلا إذا اعتمد...».

(٢) شرح الكافية ١: ٩٤.

(٣) العسكرية ص ١٠٨ - ١٠٩ والشيرازيات ص ٤٠٢ والإنصاف ص ٥١ والتبيين ص ٢٣٣ وشرح الكافية ١: ٩٤.

والظروف وإن لم تعتمد. وكلام س^(١) مُحتمل، وكلٌّ تَأَوَّلَ على مذهبه.

وقوله وَرُبُّمَا اجتمعاً لفظاً مثاله ما وَرَدَ من قول الشاعر^(٢):

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنْ

وفي هذا البيت دليلٌ على أَنَّ العامل في الظرف هو اسمُ فاعلٍ إذ ظهر في هذا البيت.

ومثلُ هذا البيت قوله: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾^(٣) فـ «مستقراً» حال، والعامل فيها محذوف، وقد ظهر في هذا، وهو اسمُ فاعلٍ لا فِعْلٍ.

وقال ابن الدَّهَّان: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ ليس عاملاً/ في الظرف، وإنما (عنده) للرؤية، و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حال من الهاء. [٢: ٤٣/١]

ص: ولا يُغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمٍ عينيٍّ ما لم يُشبه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت، أو تَعَمَّ^(٤) إضافةً معنًى إليه، أو يَغْمَ واسمُ الزمانِ خاصٌّ أو مسؤولٌ به عن خاصٍّ. ويُغني عن خبرِ اسمٍ معنًى مطلقاً، فإن أوقع في جميعه أو أكثره وكان نكرةً رُفِعَ غالباً، ولم يمتنع نصبه ولا جرُّه بـ «في»، خلافاً للكوفيين. ورُبُّمَا رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضه.

ش: لا تقول: زيدٌ اليوم، ولا: بكرٌ غداً. واحترز بقوله: «غالباً» من قول امرئ القيس «اليومَ خمراً وغداً أمرٌ»^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

(١) انظر الكتاب ١: ٥٥ - ٥٦، ٢: ٨٧، ٨٨ - ٩١ وشرحه للسيرافي ١: ١٦٥/ب - ١٦٦/أ و٢: ١٩٨/أ والتعليقة للفارسي ١: ٩١ - ٩٢ والنكت ص ٤٨٦.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣١٧ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٢. بحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٤) اختار محقق التسهيل كلمة «تَنَوَّ»، ومحققا شرح المصنف «تُعَفَّ». وأشار أبو حيان في الشرح إلى الأولى.

(٥) قال ذلك لما بلغه مقتل أبيه، وكان يشرب الخمر. أمثال أبي عبيد ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ومجمع الأمثال ٢: ٤١٧ - ٤١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٤٨ وشرح التسهيل ١: ٣٢٠.

(٦) العين (مجمع) ١: ٢٧٩ - ٢٨٠ وتهذيب اللغة ١: ٣٩٥ والصحاح وأساس البلاغة واللسان =

جارتِي لِلْخَبِيصِ، وَالْهَرُّ لِلْفَأْ رِ، وَشَاتِي إِذَا أُرِدْتُ مَجِيعَا

فشاتي: مبتدأ، وهي جُئَة، وإذا ظرف زمان، وقد وقع خبراً للجئة. وكذا «اليومَ خمراً»، الخمرُ جُئَة، واليوم ظرفُ زمان، وهو خبرٌ عنه.

وقوله ما لم يُشبه اسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دُونَ وقت مثاله: الهلالُ الليلة، والرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيع، والطَّيَالِسَةُ ثلاثة أشهر، والصَّيْدُ شَهْرِي رَبِيع؛ وزَيْدٌ حِينَ بَقَلَ وَجْهُهُ^(١)، وزيد حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ^(٢)، والجِبَابُ^(٣) شهرين، والثَّلْجُ شهرين، والحَجَّاجُ زَمَانُ ابْنِ مِرْوَانَ، ومتى أَنْتَ وبلادُكَ؟ أي: متى عهدُك ببلادك؟

واختلف النحويون في هذا:

فذهب الجمهور^(٤) إلى أنه لا يقع ظرفُ الزمان خبراً عن الجئة من غير تفصيل، سواء أجنّت بالظرف منصوباً أم جرّته بفي، وتَأَوَّلُوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف.

وأجاز ذلك قوم بشرط أن يكون فيه معنى الشرط، نحو: الرُّطْبُ إِذَا جَاءَ الْحَرُّ.

وذهب بعض^(٥) المتأخرين إلى أنه لا يمتنع ذلك إذا أفادت، وإن لم يكن فيه معنى الشرط، وإذا وصفت الظرف، ثم جرّته بفي، جاز وقوعه

= (مجمع) وديوان الأدب ٤١٤: ١ والمخصص ٢٨: ٤ وشرح التسهيل ٣٢٠: ١. جارة الرجل: امرأته. والمجمع: ضرب من الطعام، وهو تمر يُعجن بلبن.

(١) بقل وجه الغلام: خرج شعره.

(٢) طَرَّ الشارب: طلع ونبت.

(٣) الجباب: جمع جُبَّة، والجبة: ضرب من مَقَطَّعات الثياب تُلبس.

(٤) الكتاب ١٣٦: ١ والمقتضب ٢٧٤: ٣ و١٣٢: ٤، ١٧٢، ٣٢٩، ٣٥١ وإيضاح الشعر

ص ٢٧٩، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨: ١ ولابن أبي الربيع

ص ٦٠٠ وما بعدها وشرح الكافية ٩٤: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٨٣١ - ٨٣٣.

(٥) هو ابن الطراوة كما في البسيط لابن أبي الربيع ص ٦٠١ - ٦٠٥ وفيه الرد عليه.

خبراً للجنة، نحو: نحن في يوم طيب، ونحن في يوم صائف.

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث^(١) - وهو ابن أخت أبي علي الفارسي^(٢) -: «الهِلالُ الليلةُ هو على ظاهره لا على حذف مضاف؛ لأنَّ الهلال يكون ظاهراً، ثم يَسْتَسِرُّ، ثم يَظْهَرُ، فلما اختلفت به الأحوال جَرى مَجْرى الأحداث التي تقع مرة، وتزول أخرى، فجاز جعل الزمان خبراً عنه».

قال عبد القاهر الجرجاني^(٣): «ويُوضح ما قاله أنَّ الهلال ليس باسم وضع علماً لِلنَّيِّر كالشمس والقمر، وإنما هو اسمٌ يتناوله في حالٍ دونَّ حال، والاسمُ الموضوع له «القمرُ»، فلماً كان كذلك صار إذا قيل: «الهلالُ» كأنه قيل: استنارة القمر، أو بُدُو القمر، فهو إذاً متضمن لمعنى الحدوث، فيجوز أن تُجعل «الليلة» خبراً عنه، ولهذا قال ابن السَّراج^(٤): لو قلت: الشمسُ اليومَ، والقمرُ الليلةَ، لم يَجْزِ لأنه غير متوقع، فلا يَتضمن الدلالة على الحدوث».

[٢: ٤٣/ب] وقال السَّهْلِيُّ^(٥) /: «فإن قلت: فقد قالوا: زيدٌ حينَ بَقَلَ وجهه، وطَرَّ شاربه. قلنا: إنما جاز ذلك بقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة الوجه إليه، ولو قلت: «حينَ بَقَلَ وجهُ عمرو» لم يَجْزِ مع أنه أيضاً مخصوص بلفظ «حين»، ولو قلت «زيدٌ يومَ بَقَلَ وجهه» لم يَجْزِ لما في لفظ «حين» من لفظ حانَ يَحِين الذي يَصِحُّ أن يكون خبراً عن زيد».

(١) المقتصد ص ٢٩٠.

(٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد [- ٤٢١هـ] أخذ عن خاله علم العربية. تنقل في البلاد كثيراً، واستوطن جرجان إلى أن مات. أخذ عنه عبد القاهر الجرجاني، وليس له أستاذ غيره. له تصانيف في الهجاء، وكتاب الشعر. بغية الوعاة ١: ٩٤.

(٣) المقتصد ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) الأصول ١: ٦٣.

(٥) نتائج الفكر ص ٤٢٨.

وقوله أو تَعَمُّ^(١) إضافةً معنى إليه ثبت في بعض النسخ عوض هذا قوله: «أو تُنَوِّ إضافةً معنى إليه»، مثاله: أَكُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَلْبَسُهُ؟ وَأَكُلَّ لَيْلَةٍ ضَيْفٌ يُؤْمَكُ؟ وقال الراجز^(٢):

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَخْوُونُهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونُهُ
وقال الشاعر^(٣):

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَمٌ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مِخْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ، وَمَا رُضَا
التقدير: تَجَدَّدُ ثَوْبٌ، وإحرازُ نَعَمٍ، وُحْدُوثُ مَاتَمٍ.

وقوله أو يَعَمُّ واسمُ الزمان خاصٌّ مثاله: نحن في شهرٍ كذا.
وقوله أو مَسْؤُولٌ به عن خاصٍّ مثاله: في أيِّ الفصولِ نحن؟ وفي أيِّ شهرٍ نحن؟ وفي أيِّ عامٍ نحن من تاريخ خلافة فلان؟ لأنَّ مثل هذا قد يُجهل.
وقوله وَيُغْنِي عن خبرِ اسمٍ معنًى مطلقاً يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أوقع المعنى في جميعه أو في بعضه.

وقوله فَإِن أَوْقَعَ^(٤) في جميعه مثاله: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ

(١) في هامش س: تغني. وفوقه: صح.

(٢) هو قيس بن حصين الحارثي كما في شرح أبيات سيبويه ١: ١١٩، أو رجل من بني ضبة كما في فرحة الأديب ص ١٦٤ والأغاني ١٦: ٣٣٠ [دار الكتب]، أو قيس بن عاصم المنقري كما في الكامل لابن الأثير ١: ٦٢٤. والرجز أيضاً في الكتاب ١: ١٢٩ والشيرازيات ص ٢٧٤ والإنصاف ص ٦٢ وشرح التسهيل ١: ٣١٩ والمحصل ص ٩٠٥ والخزانة ١: ٤٠٧ - ٤١٤ [الشاهد ٦٥]. وصف قوماً بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم، فكلما ألحق عدوهم إبله أغاروا عليها، فتتجت عندهم. تتجت الناقة: استولدتها.

(٣) هو زيد الخيل الطائي. والبيت في النوادر ص ٣٠٢ والكتاب ١: ١٢٩ و ٤: ١٨٨ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ١٢١ وللأعلم ص ١٢٣ والشعر والشعراء ص ٢٨٧ والشيرازيات ص ٢٧٣ وشرح المفصل ٩: ٧٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٤٩. المحمر: البرذون. وثوبتموه: جعلتموه لنا ثوباً.

(٤) ك: فإذا وقع.

شَهْرًا^(١)، وقوله تعالى: ﴿غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾^(٢).

وقوله أو أكثره مثاله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾^(٣).

وقوله وكان نكرة لأنه إن كان معرفة فيجوز فيه الرفع والنصب باتفاق من الكوفيين والبصريين، نحو: قيامك يوم الخميس، وصومك اليوم، إلا أن النصب هو الأصل والغالب.

وقوله رُفِعَ غالباً، ولم يمتنع نصبه ولا جرؤه بـ «في»، خلافاً للكوفيين تقدم تمثيل رفعه، وأما نصبه وجرؤه بـ «في» فلا يمتنع عند البصريين^(٤)، ومَنَعَ ذلك الكوفيون. وحُجَّتُهُمْ صَوْنُ اللفظ عما يُوْهِمُ التبعية فيما يُقْصَدُ به الاستغراق. وهذا مبني على قول بعضهم إنَّ «في» للتبعية، حكاة السيرافي^(٥).

وليس بصحيح، وإنما «في» للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، فإن كان يستغرق فلا تمنع منه «في» ولا معناها، ولذلك يقال: في الكيس درهم، وفي الكيس ملؤه من الدراهم. انتهى شرح هذا ملخصاً من كلام المصنف في شرحه.

ونقول: الظرف الزماني إما أن يقع خبراً لزمان أو لمصدر، وقد تقدم الكلام عليه مع الجئة. فإن وَقَعَ خبراً لزمان غير أيام الأسبوع، وهو على قدر المبتدأ، فالرفع فقط، تقول: زمان خروجك الساعة، وإن كان أَعَمَّ جازَ الرفع والنصب، تقول: زمان خروجك يوم الجمعة، فيوم الجمعة بالنصب حقيقة، ويوم بالرفع مجاز، تجعل الخروج طويلاً/ قد استغرق اليوم أجمع. [٢: ٤٤/١]

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢٠. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٦/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

وإن كان من أيام الأسبوع فالرفعُ، نحو: الأحدُ اليومُ، وكذلك أسماء الأيام جميعها إلا الجمعةَ والسبتَ، فإنه يجوز رفع اليوم ونصبه^(١). هذا مذهب البصريين^(٢)، وسيأتي ذكرُ الخلاف في ذلك عند تعرُّض المصنِّف له.

وإن وقع خبراً لمصدر، وكان معرفةً، فالرفعُ والنصب. وإن كان نكرةً فذهب هشامٌ إلى أنه يُلتزَمُ فيه الرفعُ، فتقول: ميعادُك يومٌ ويومان.

وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يُرفعُ ويُنصبُ^(٣) كالـمعرفة، وهو مذهب البصريين، هذا نقلُ أبي بكر بن الأتباري.

وحكى السيرافي^(٤) أنه يجوز الرفع والنصب باتِّفاق معرفة كان أو نكرة.

وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرةً ونصبه معرفة^(٥).

وحكى غيرهما التفصيل^(٦) عن الكوفيين: فإن كان معدوداً فالاختيار الرفعُ، وقل^(٧) النصبُ، نحو: القتالُ يومانٍ؛ لأنه صار في معنى ما الثاني فيه الأول؛ ألا ترى أن المعنى: أمَدُ ذلك يومان، فالأولُ إذاً هو الثاني، فيكون الرفع مختاراً.

وإن كان غيرَ معدود فالنصبُ أحسنُ، نحو: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأن هذا ليس بأمَدٍ؛ ألا ترى أنَّ المعنى: وقتُ الجمعة.

وَمُسْتَنَدُهُمْ أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَّ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿غَدُوَهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا

(١) ك: رفعهما ونصبهما.

(٢) الكتاب ٤١٨:١ وشرحه للسيرافي ١/١٣٩.

(٣) كذا! والذي في معاني القرآن ١: ١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع.

(٤) شرح الكتاب ١/١٣٦:٢.

(٥) س: نكرة.

(٦) التفصيل... الرفع: سقط من ك.

(٧) ك: وقيل.

شَهْرٌ^(١). ولا يدل إلا على أنَّ الرفع في المعدود أحسنُّ منه في غير المعدود، وأما أن يكون أحسن من النصب فلا؛ لأن النصب هو الحقيقة. وهذا كله إذا لم يكن الحدث مستغرقاً للزمان.

فإن كان مستغرقاً فمذهبُ البصريين^(٢) أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ومذهب الكوفيين^(٢) أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، فإذا قيل: «قيامك يوم» فالقيام أخذ بجمله اليوم، فإن كان القيام في بعض اليوم فهو منصوب مع النعت أو الصلة، فتقول: قيامك يوماً مباركاً من الدهر، فإن قلت: «قيامك شهر» فالرفع والنصب على المعنيين المختلفين، والمضاف للمصدر كالمصدر، نحو: أفضلُ قيامك يَوْمَ الجمعة، برفع «يوم الجمعة» ونصبه، والمصادرُ كُلُّها تنصب على الأوقات.

فإذا وقعت خبراً لزمان، وكان^(٣) أعمُّ من الزمان، جاز الرفع والنصب، نحو: زمانُ خروجك خلافةَ الحجاج، أو مساوياً فالرفع نحو: زمانُ خروجك خُفُوقَ النّجم.

وإن وقعت خبراً لغير زمان عند البصريين الرفع والنصب من غير تفصيل، قيل: فتقول: قيامي صباحَ الديك، وخروجُ الأميرِ وخروجُكم، وخروجُنا، ويجوز الرفع على قبح على أن القيام وقت الخروج.

وفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إن كان معدوداً فالرفع عندهم أحسن، نحو: خُرُوجي خلافةَ الحجاج. وإن لم يكن معدوداً فالنصب خاصة إن كان أعم، نحو: ولادةُ زيدٍ ظُهورَ الأزارقة. ولم يشترط الكوفيون في نصب المصدر ميقاتاً أن يكون فيما يُعرف. ولا نقلُ أحفظه عن البصريين/ في ذلك إلا ما حُكي عن الزّجاج أنه لا يُجيز هذا إلا فيما يُعرف، نحو: قُدوم

(١) سورة سبأ، الآية: ١٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرا في ١٣٦: ٢/ب.

(٣) وكان: سقط من ك، ن.

الحاج، وخُفوق النَّجم، ولو قلت: لا أكلمك قيامَ زيد، تريد: وقتَ قيام زيد، لم يَجْزْ لأنه لا يُعرف.

ولا يكون المصدر وقتاً إلا أن يكون مُصَرَّحاً، فمن قال: يعجبني أن تقوم، وما تقوم، لا يقول: خُروجنا أن يصيح الديك، ولا: ما يصيح الديك. وإذا كان المصدر خبراً للمصدر، ولم يُرد به زمن البتة وَجب الرفع، ويكون بمنزلة قوله^(١):

وظَّنِّي بها حفظٌ بعينٍ ورغيةٍ لِمَا اسْتُودِعْتُ، والظَّنُّ بِالْغَيْبِ واسعٌ أراد: ومظنوني بها كذا، أو: وصاحب ظنِّي كذا، فهو مصدرٌ لم يخرج إلى الزمان.

وقوله وربما رُفِعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضه مثاله: الزيارة يوم الجمعة، وسواء أكان الظرف معرفة أم نكرة، وقال^(٢):

رَعم البوارحُ أن رحلتنا غداً وبذاك خَبَرنا الغدافُ الأسودَ يروى بنصب غَدٍ ورفعهِ^(٣).

قال المصنف في الشرح^(٤): «والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر» انتهى.

وما ذكر من أن الوجهين جائزان بإجماع ليس بصحيح، فقد ذكرنا أن هشاماً يُوجب الرفع في النكرة، ولا يُجيز النصب، وأن الفراء يُجيزهما في النكرة كالبصريين.

ص: ويُفَعَّل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين: راجعاً إن كان

(١) البيت لقيس بن الحداية في الأغاني ١٤: ١٤٧ ضمن قصيدة طويلة.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ٨٩. الغداف: الغراب الضخم.

(٣) شرح الكتاب للسيرا في ٢: ١٣٦/أ - ١٣٦/ب.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٢١.

المكاني نكرة، ومرجوحاً إن كان معرفة، ولا يُخصَّصُ رفعُ المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم مكان، خلافاً للكوفيين. ويكثرُ رفعُ المؤنَّاتِ المتصرفِ من الظرفين بعد اسم عينٍ مُقدَّرٍ إضافةً بُعِدَ إليه. ويتعيَّنُ النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرَسَخَيْنِ، بمعنى: أنتَ من أشياعي ما سِرْنَا فَرَسَخَيْنِ.

ش: أي^(١): وَيَفْعَلُ ذَلِكَ أَي: الرفع. واحترز بقوله: «المتصرف» مما لا يتصرف، نحو: عندك، وانتصب «راجحاً» على الحال من اسم الإشارة. ومثالُ رُجحانه في المكاني النكرة: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ^(٢)، ونحن قُدَّامٌ وأنتم خلفٌ. «والنصب جائز عند البصريين والكوفيين^(٣) ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقد وهِمَ»^(٤).

وقوله ولا يُخصَّصُ رفعُ المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم مكان، خلافاً للكوفيين المختارُ عند البصريين نحو: زيدٌ خلَّفَكَ، ويجوز الرفع نحو: زيدٌ خلَّفَكَ، وأمامك، وسواء أكان خبراً لاسم مكانٍ أو ذاتٍ غيره نحو: داري أمامَ دارك، وزيدٌ أمامَ دارك. وقد قصر الكوفيون^(٥) جواز الرفع على الشعر، أو على أن يكون خبراً لاسم مكان، وهذا معنى الذي ذكره المصنف في شرحه^(٦) كلامه. وفيه تفصيل، فنقول:

الظرفُ المكانيُّ إذا وقع خبراً فإمّا أن يكون خبراً للأسماءِ غيرِ المواضع والمصادر، أو للمواضع، أو للمصادر: إن وقع خبراً للأول فإمّا أن يكون مضافاً أو غير مضاف: إن كان مضافاً فإمّا لنكرة أو لمعرفة: / إن

(١) كذا! وينبغي أن يقول: «وقوله» بدلاً من: أي.

(٢) سيأتي تخريجه في ص ٧٠.

(٣) شرح الكتاب للسيراfi ١٣٦: ٢/أ. وكلام الفراء في معاني القرآن ١: ١١٩ يدل على أن الرفع واجب عنده إذا كان الظرف غير مضاف. وقد نص على مذهب الفراء هذا النحاس في إعراب القرآن ١: ٢٩٤. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٤) النص في شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

(٥) شرح الكتاب للسيراfi ١٣٦: ٢/ب. وانظر شرح الكافية ١: ٩٥.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٢٢.

كان مضافاً لنكرة نحو: زيدٌ خلفَ حائطٍ، وبكرٌ وراءَ جبلٍ، فاتفق البصريون والكوفيون على جواز رفعه ونصبه. وإن أضيف إلى معرفة نحو: زيدٌ خلفك، فمذهبُ البصريين جوازُ رفعه ونصبه، ومذهبُ الكوفيين^(١) أنه لا يجوز إلا النصب، هذا إن لم يملأه، فإن ملأه فالرفعُ عندهم أحسنُ من النصب، نحو: زيدٌ مكانك، تجعله المكان لأنه قد ملأه، فصار كأنه هو، فأما قولُ الشاعر^(٢):

..... إلا جَبْرِئِيلُ أَمَامُهَا

فقالوا^(٣): لَمَّا كَانَ لِعَظْمِهِ يَمْلَأُ الْأَمَامَ رَفَعَ الْأَمَامَ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَيْنَ أَنْ يَمْلَأَ أَوْ لَا يَمْلَأَ، يُجِيزُونَ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ.

وإن لم يكن مضافاً فإما أن يكون مُضْحَباً مِنْ أَوْ غَيْرِ مُضْحَبٍ مِنْ: إن كَانَ مُضْحَبَهَا جَوَّزُوا كُلَّهُمْ رَفَعَهُ وَنَصَبَهُ، نحو: زيدٌ قريباً منك، وقريبٌ منك، والقومُ ناحيةً من الدار، وناحيةً من الدار، قال س^(٤): «قال يونس: العرب تقول: هل قريباً منك أحد؟». وقال الكسائي والفراء وهشام: يقال: عبدُ الله قريبٌ منك، وقريباً منك، وبعيدٌ منك، وقليلٌ في كلام: بعيداً منك، وإنما قلَّ لأنهم لما قالوا: عبدُ الله قُرْبَكَ، وبُشْرِكَ حَسَنَ ذَلِكَ مَذْهَبُ الْمَحَلِّ فِي قَرِيباً مِنْكَ، وَحِينَ لَمْ يَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ بُعْدَكَ، وَبُيْعِدَكَ قَبَّحَ ذَلِكَ مَذْهَبُ الْمَحَلِّ فِي: بَعِيداً مِنْكَ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ. وَأَجَازُوا:

(١) شرح الكتاب للسيراfi ١٣٦:٢ ب - ١٣٧ ب.

(٢) هذا جزء من قول الشاعر:

شَهِدْنَا، فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدُ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامُهَا

وقد نسب في شرح الكتاب للسيراfi ١٣٥:٢ ب وشرح بانت سعاد ص ١٩٤ إلى حسان. وهو بيت مفرد في ملحقات ديوانه ص ٣٩٦. ونسب في اللسان (جبر) والخزانة ٤١٤:١ - ٤١٨ [الشاهد ٦٦] لكعب بن مالك. وعنهما في ديوان كعب ص ٩٣ [طبع بيروت ١٩٩٧م]. وقد وضع هنا في س إشارة إلى الهامش، لكن لم يظهر شيء في المصورة.

(٣) شرح الكتاب للسيراfi ١٣٦:٢ ب، ١٣٧ ب.

(٤) الكتاب ٤٠٩:١.

إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ الْمَاءُ، بَنَصَب الْمَاءَ وَرَفَعَهُ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهَشَامُ:
كَلَامُ الْعَرَبِ: إِنَّ بَعِيداً مِنْكَ الْمَاءُ، بَرَفَعَ الْمَاءَ، وَنَصَبَهُ قَلِيلٌ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَ
الرَّاجِزِ^(١):

إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ صَقْراً صَائِداً

وإن كَانَ غَيْرَ مُضَحَّجٍ بـ «مِنْ» فَإِذَا أَنْ يَكُونَ بِالْألفِ وَلامٍ، أَوْ بِغَيْرِ أَلِفٍ
وَلامٍ: إِنْ كَانَ بِالْألفِ وَالدَّالِّ فَالرَّفْعُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا النِّصْبُ
فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَيَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ الْأَمَامُ، وَزَيْدٌ
الشَّمَالُ، وَبَكْرٌ الْيَمِينُ.

وإن كَانَ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلامٍ فَإِذَا أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مِنْكُورٌ مِثْلُهُ أَوْ لَا
يُعْطَفُ: إِنْ عُطِفَ فَالْاِخْتِيَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ الرَّفْعُ، وَيَجِيزُونَ النِّصْبَ عَلَى غَيْرِ
اِخْتِيَارٍ. وَالْبَصْرِيُّونَ يُسَوُّونَ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنِّصْبِ، فَيَقُولُونَ: الْقَوْمُ يَمِينٌ
وَشِمَالٌ، وَيَمِيناً وَشِمَالاً، وَزَيْدٌ مَرَأًى وَمَسْمَعاً، وَمَرَأًى وَمَسْمَعٌ.

وإن لَمْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ رَفَعَهُ الْكُوفِيُّونَ لَا غَيْرَ، وَجَوَّزَ الْبَصْرِيُّونَ
رَفْعَهُ وَنَصَبَهُ، فَقَالُوا: زَيْدٌ خَلْفٌ وَخَلْفَاءٌ.

فإن كَانَ الظَّرْفُ مَخْتَصِصاً لَمْ يُرْفَعْ وَلَمْ يُنْصَبْ، نَحْوُ: زَيْدٌ دَارَكَ أَوْ
دَارَكَ، لَا يَجُوزُ لَا بَرَفَعَ وَلَا بَنَصَبَ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ جَنَّبَكَ،
وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ: زَيْدٌ رُكْنَ الدَّارِ، لَا بَرَفَعَ وَلَا بَنَصَبَ.

وإن وَقَعَ الظَّرْفُ الْمَكَانِيَّ خَبِراً لِلْمَوَاضِعِ نُصِبَ وَرُفِعَ، نَحْوُ: مَكَانِي
خَلَقْتُكَ وَخَلَقْتُكَ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ: مَنْزِلُهُ شَرْقِي الدَّارِ، رَفَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَنْزَلَ
[٢: ٤٥/ب] هُوَ الشَّرْقِيُّ؛ وَنَصَبُوا عَلَى مَذْهَبِ النَّاحِيَةِ.

فإن كَانَ الظَّرْفُ الْمَكَانِيَّ مَخْتَصِصاً فَالرَّفْعُ، نَحْوُ: مَوْعِدُكَ رُكْنَ الدَّارِ،

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

وَمَوْعِدُكَ الْمَسْجِدُ وَالْمَقْصُورَةُ، لَا يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، فَأَمَّا: مَوْعِدُكَ بَابُ الْبُرْدَانِ^(١) وَبَابُ الطَّاقِ^(٢)، فَيُرْفَعُ عَلَى أَنَّ الْمَوْعِدَ هُوَ الْبَابُ، وَيُنْصَبُ عَلَى مَعْنَى: مَوْعِدُكَ نَاحِيَّةُ بَابِ الْبُرْدَانِ، وَنَاحِيَّةُ بَابِ الطَّاقِ، وَالْمُسْتَعْمَلُ بِالنَّصَبِ مِنَ الْمُخْتَصَّاتِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَكْثُرْ اسْتِعْمَالُهُ، وَلِذَلِكَ مَنْ قَالَ: مَوْعِدُكَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ، وَمَدِينَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَطَاقُ الْحَرَائِي^(٣)، لَا يُنْصَبُ شَيْئاً مِنْهُ وَهُوَ يَقْصِدُ النَّاحِيَّةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ بِهِ اسْتِعْمَالُ.

وَإِنْ وَقَعَ الظَّرْفُ الْمَكَانِيُّ خَبَرًا لِلْمَصَادِرِ، نَحْوُ: الْقِتَالُ خَلْفَكَ، وَالضَّرْبُ قُدَّامَكَ، فَالنَّصَبُ، وَالنَّصُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «خُرُوجُكَ وَرَأُونَا» بِالرَّفْعِ.

وَقَدْ اتَّضَحَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي نَقْلِ الْأَحْكَامِ وَالْخَلَلِ: أَمَّا التَّقْصِيرُ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَا يَكُونُ الظَّرْفُ الْمَكَانِيُّ خَبَرًا لَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ وَمِنَ الْمَصَادِرِ وَمِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كَأَسْمَاءِ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ. وَأَمَّا الْخَلَلُ فَقَوْلُهُ «إِنَّهُ يُرْفَعُ الْمَكَانِيُّ الْمُتَصَرِّفُ بَعْدَ اسْمِ عَيْنٍ رَاجِحًا إِنْ كَانَ الْمَكَانِيُّ نَكْرَةً»، وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً فَفِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِنَكْرَةٍ أَوْ مُضَحَّبًا بِمِنْ أَوْ غَيْرِ مُضَحَّبٍ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا لِنَكْرَةٍ أَوْ مُضَحَّبًا بِمِنْ جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ، أَوْ غَيْرِ مُضَحَّبٍ بِمِنْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ مَنكُورٌ مِثْلُهُ فَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ،

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ (الْبُرْدَانِ) ١: ٣٧٥: «الْبُرْدَانُ بِالتَّحْرِيكِ: مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ. وَمِنْهَا: مِنْ قَرْيِ بَغْدَادَ عَلَى سَبْعَةِ فَرَاسِخٍ مِنْهَا، قَرَبَ صَرِيفِينَ، وَهِيَ مِنْ نَوَاحِي دُجَيْلٍ». قُلْتُ: لَعَلَّ بَابَ الْبُرْدَانِ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ بَغْدَادَ يُؤَدِّي إِلَى تِلْكَ الْقَرْيَةِ، أَوْ مُحَلَّةٍ فِيهَا.

(٢) بَابُ الطَّاقِ: مُحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ بِبَغْدَادَ بِالْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ، تُعْرَفُ بِطَاقِ أَسْمَاءَ، وَطَاقِ أَسْمَاءَ: بَيْنَ الرُّصَافَةِ وَنَهْرِ الْمَعْلَى، مَنسوبٌ إِلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ الْمَنْصُورِ، وَكَانَ طَاقًا عَظِيمًا، وَعِنْدَ هَذَا الطَّاقِ كَانَ مَجْلِسُ الشُّعْرَاءِ فِي أَيَّامِ الرُّشِيدِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (بَابُ الطَّاقِ) ١: ٣٠٨ (طَاقِ أَسْمَاءَ) ٤: ٥٠.

(٣) طَاقُ الْحَرَائِي: مُحَلَّةٌ بِبَغْدَادَ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ، قَالُوا: مِنْ حَذِّ الْقَنْطَرَةِ الْجَدِيدَةِ وَشَارِعِ طَاقِ الْحَرَائِي إِلَى شَارِعِ بَابِ الْكَرْخِ. وَالْحَرَائِي هَذَا: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ ذَكْوَانَ بْنِ الْفَضْلِ الْحَرَائِي مِنْ مَوَالِي الْمَنْصُورِ وَزَيْرُ الْهَادِي مُوسَى بْنُ الْمَهْدِيِّ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (طَاقُ الْحَرَائِي) ٤: ٥٠-٦٠.

ويُجوزون النصب على غير اختيار، والبصريون يُسوون بينهما، أو غير معطوف عليه مثله فالوجهان عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يجوز عندهم فيه إلا الرفع، هذا هو الصحيح في النقل عن الكوفيين لا ما زعم المصنف في الشرح من قوله «إن من زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقد وهم».

قال أبو بكر بن الأنباري: إذا أتى خبراً لأسماء الناس، وأُفردَ من الإضافة، رفعه الكوفيون^(١) لا غير، وجوز البصريون رفعه ونصبه، فقالوا: زيدٌ خَلَفَ وخلفاً، وأبطل الكوفيون^(٢): زيدٌ خلفاً. وقال الفراء^(٣): العرب تقول: التقى الجيشان فالمسلمون جانبٌ والروم جانبٌ، ولا يجوز في جانب^(٣) وجانبٍ إلا الرفع لتكثيرهما، فإذا قلت: «فالمسلمون جانبٌ الروم والروم جانبٌ المسلمين» لم يكن في الجانبين إلا النصب لتعريفهما، فإن قالوا: «فالمسلمون جانبٌ من الروم والروم جانبٌ من المسلمين» جاز في جانب وجانب الرفع والنصب، أذنته «من» من الإضافة، وشبهته بما يكون مضافاً بغير من، قال الشاعر^(٤):

فما بي من حُمى ولا مسَّ جئةٍ ولكنَّ عَمِّي الحِميرِي كَذُوبٌ
عشيةً لا عفراء منك بعيدةً فتسلُّو، ولا عفراء منك قريبٌ
معناه: مكانٌ قريب.

ومن الخلل الواقع في كلام المصنف قوله «ولا يُخصُّ رفعُ المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان، خلافاً للكوفيين»، فأفهم أن الكوفيين

(١) معاني القرآن للفراء ١١٩:١ وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٦:٢/أ.

(٢) معاني القرآن ١١٩:١.

(٣) ولا يجوز في جانب: سقط من ك.

(٤) هو عروة بن حزام، أو المجنون، أو كثير، أو قيس بن ذريح. تهذيب اللغة ٢٤٥:٢ والخصائص ١٢:٢ والسمط ص ٤٠١ واللسان (قرب) و(بعد) والخزانة ٣:٢١٥ [عند الشاهد ١٩٦] وديوان عروة بن حزام ص ٢٤ والأغاني ١٥٤:٢٠ [بولاقي].

يخصون رفع المعرفة/ بالشعر أو بكونه خبراً لاسم مكان، وهذا عند [٢: ٤٦/أ] الكوفيين فيه تفصيل، قالوا: ما يحسن من المحالّ فيه «في» يُختار رفعه في أخبار المواضع، ويجوز نصبه، وما لا يحسن فيه «في» يُختار نصبه، ويجوز رفعه، فالذي يُؤثر فيه الرفع: منزله ذات اليمين وذات الشمال؛ لأنّ «في» يحسن، فيقال: في ذات اليمين وفي ذات الشمال. والذي يُؤثر نصبه: منزلي خَلَقَكَ، لا يحسن فيه: في خَلَقَكَ.

وقوله وَيَكْثُرُ رَفْعُ الْمُؤَقَّتِ الْمُتَصَرِّفِ مِنَ الظَّرْفَيْنِ بَعْدَ اسْمِ عَيْنٍ مُقَدَّرٍ إِضَافَةٌ بَعْدَ إِلِيهِ الْمُؤَقَّتِ هُوَ الْمَحْدُودُ كَيَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَفَرَسَخٍ وَمِيلٍ. وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «الْمُتَصَرِّفِ» مِنَ الظَّرْفِ الَّذِي التَّزَمَ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كـ «ضُخْوَةٌ» مُعَيَّنًا. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «مِنَ الظَّرْفَيْنِ» ظَرْفَ الزَّمَانِ وَظَرْفَ الْمَكَانِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: زَيْدٌ مَنِي يَوْمَانِ أَوْ فَرَسَخَانِ، أَيْ: بَعْدُ زَيْدٍ مَنِي يَوْمَانِ أَوْ فَرَسَخَانِ. فَلَوْ كَانَ مُخْتَصًّا لَمْ يَجْزِ الرِّفْعُ وَلَا النِّصْبُ نَحْوُ: زَيْدٌ دَارُكَ وَبُسْتَانُكَ، وَزَيْدٌ الْبَيْتُ وَالْمَسْجِدُ، إِلَّا فِيمَا سُمِعَ نَحْوُ: زَيْدٌ جَنْبُكَ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ: زَيْدٌ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ وَكَتِفَيْكَ وَعُضْدَيْكَ، مَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ، أَوْ إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْمَقْدَارُ، وَقَامَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَنِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِذْ ذَاكَ إِلَّا الرِّفْعُ، حَكَى الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ «زَيْدٌ مَنِي الْكُوفَةِ» عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا وَجْهَ لِنِصْبِ الْكُوفَةِ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ: هُوَ مَنِي مَكَانٍ الْحَائِطِ مِنْكَ، النِّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ، وَالرِّفْعُ بِتَأْوِيلٍ: قَدَّرَهُ مَنِي كَقَدَّرَ مَكَانَ الْحَائِطِ مِنْكَ.

وَيَجْرِي مَجْرَى الظَّرْفِ فِي ذَلِكَ الْمَصْدَرُ، قَالُوا^(١): هُوَ مَنِي قُوْتُ الْيَدِ^(٢)، وَهُوَ مَنِي دَعْوَةُ رَجُلٍ وَعَدْوَةُ فَرَسٍ، بِالرِّفْعِ وَالنِّصْبِ، فَإِذَا رَفَعُوا أَضْمَرُوا الْقَدْرَ، وَإِذَا نَصَبُوا بَنَوْا عَلَى الْمَحَلِّ.

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) يريد أن يقرّب ما بينه وبينه. وقال السيرافي: أن يمدّ يده إليه فلا يناله، ويريد به تقريب ما بينهما.

وقوله ويتعين النصبُ في نحو: أنتَ مني فَرَسَخِينِ، بمعنى أنتَ من أشياعي ما سِرْنا فرسخين إنما تعين النصبُ على الظرف لأن قوله: «أنتَ مني» بمعنى: من أشياعي، مبتدأ وخبر، بخلاف قولك: أنتَ مني فَرَسَخَانِ، وأنتَ تريد: بُعْدُكَ مني، فَإِنَّ «مَنِّي» متعلّقُ بذلك المُقَدَّر المحذوف، وليس في موضع خبر، وإنما الخبر «فرسخان»، فَمَنْ رَفَعَ فالتقدير: بُعْدُ مكانِكَ مني فَرَسَخَانِ، وَمَنْ نَصَبَ فعلى الظرف، وهو في موضع الخبر، وإذا كان «أنتَ مني» بمعنى: أنتَ^(١) من أشياعي، فيكون كقوله: ﴿فَمَنْ يَتَعَنَّى فَإِنَّهُ مَيِّ^(٢)﴾، وَيَنْتَصِبُ فرسخين بالخبر الذي يتعلق به مِنِّي، أي: أنتَ تابعٌ مِن أتباعي في فرسخين، أي: في سيرنا فرسخين.

وظاهر كلام المصنف أنَّ «فرسخين» منصوبٌ بذلك الذي قَدَرَهُ، وهو: ما سِرْنا فَرَسَخِينِ، وليس بجيدٍ لأنَّ «ما سِرْنا» «ما» فيه مصدرية ظرفية، و«سِرْنا» صلةٌ «ما»، و«فرسخين» معمولٌ لصلة «ما»، ولا يجوز حذف الموصول والصلة وإبقاء معمولها.

وقال س^(٣): «أنتَ مني فرسخين تقديره: أنتَ مني ما دُمْتَ تسير فَرَسَخِينِ». وهو شبيه بتقدير المصنف، إلا أنَّ س جعل صلة «ما» «دام» الناقصة، وحذف «ما» و«دام» وخبرها، وأبقى/ معمول الخبر، فهو أبعدُ من تقدير المصنف.

وقد رَدَّ أحمدُ بن يحيى على س قوله، فقال: ليس على هذا الإضمار دليل، ولا يدعو إليه اضطرار، ولا ينبغي أن يُطالَبَ الإضمار إذا قام الكلامُ الظاهر بنفسه.

(١) أنت: انفردت به ك.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٣٦.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧ والنكت ص ٤٢٨ وفيه «... ما دمننا نسير فرسخين» وفي شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١٣٨/ب: «... ما دمننا سائرین فرسخين».

والذي ينبغي أن يُخَرَّجَ عليه كلام س وتقديره إنما هو تفسيرُ المعنى لا تفسيرُ الإعراب؛ لأنه إذا كان تابعاً من أتباعه في فرسخين دَلَّ على أنه لا يكون تابعه في أكثر منها، فهذا معنى قول س: «ما دُمْتَ تسير فرسخين»، فإذا كان تفسيرُ معنى بَطَلَ رَدُّ أحمدَ بن يحيى.

وفي البسيط: هو مِئِي فرسخان، لا يجوز النصب لأنك تريد: بَيِّنِي وبيِّنَه هذه المسافة، فلا عَمَلَ فيه إلا أن تريد معنى المصاحبة، أي: هو مُصاحبي، كما قاله س.

وقد قيل^(١): إنَّ منه: هو مِئِي عَذْوَةُ الفَرَس، ودَعْوَةُ الرَّجُل، وفوْث اليد، ولذلك لم يكن فيه النصب. وأما قولهم: «أَنْتَ مِنِّي مَرَأًى وَمَسْمَعٌ»^(١) فرفعوه - وإن لم يكن فيه المعنى المذكور - لأنهم جعلوه كـ «قريب» لكثرة استعماله في هذا المعنى، وقد يُنْصَبُ^(٢) لعدمه. «وأما داري خلف دارك فرسخاً» فكيف انتصب والمعنى: بين داري ودارك هذا القَدْرُ مِن خلفها، فهو مُتَأَوَّل: أمَّا س^(٣) فجعلَ الخبرَ في خلف، ونَصَبَ فرسخاً على التمييز لاستقلال الكلام، ولأنه مَبِينٌ للمقدار الذي بينهما.

ونَصَبه المبرد^(٤) على الحال؛ لأنه لما قال: «داري خلف دارك» عُلِمَ أنَّها تَبْعُدُ عنه أو تَقْرُب، فلو قال بعيدة أو قريبة لَصَحَّ على الحال، فجعل فرسخاً بمنزلة «بعيدة»، ولو قال: «خطوة» لكان حالاً كـ «قريبة».

ورَدُّ تأويل س بأنَّ التمييز مُقَدَّرٌ بـ «مِنْ»، ولا يصح هنا. ورَدُّ بأنه يلزم في قولك: «أَفْضَلُهُمْ رَجُلًا» أن لا يكون تمييزاً لأنك لا تقول: «من رَجُل»، فكما يقدر^(٥) هنا: أفضلهم من الرجال؛ لأن الأول رَجُل، كذلك

(١) الكتاب ١: ٤١٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٧: ٢/ب - ١٣٨/أ.

(٣) الكتاب ١: ٤١٧. ونسب في شرح الكافية ١: ٩٦ للجمهور.

(٤) الانتصار ص ١١٣ وشرح الكافية ١: ٩٦.

(٥) ك: تعذر.

هنا معناه: قَدَّرُ ما بينَ داري ودارِه فرسخٌ من الفراسخ. وفيه نظر،
والوجهان محتملان. وقد قيل: إنَّ مُراد س بالبيان الحال.

ويجوز^(١) أن ترفع فرسخاً، فتقول: داري خلفَ دارك فرسخٌ، إذا
ألغيت خَلْفَ، وَيَقْوَى الإلغاء إذا قلت: مِنْ خَلْفِ دارك. وقال يونس^(٢):
إِنَّ مِنْ لا تُضْعِفُ الظروفَ - وإن جُرَّ بها - لأنها تَدْخُلُ على غير المتمكنة
كعندك، فلا تُخْرِجُها عن الظرفية، فكذلك في المتمكن. ورَضِيهِ س.

ص: ونصبُ اليوم إنَّ ذَكَرَ مَعَ الْجُمُعَةِ ونحوها مما يَتَضَمَّنُ عملاً
جائزٌ، لا إنَّ ذَكَرَ مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملاً، خلافاً للفرء
وهشام، وفي الخَلْفِ مُخْبِراً به عن الظَّهر رفعَ ونصبَ، وما أشبههما كذلك،
فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لَزِمَ نَصْبُهُ.

ش: تقول: اليومُ الجمعة، برفع اليوم ونصبه. ويعني بقوله «ونحوها مما
يقتضي^(٣) عملاً» مثل يوم السبت والعيد والفِطْرِ والنُّزُوزِ^(٤) والأضحى
والمِهْرَجان^(٥)، فكل هذه تقتضي عملاً لأنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وفي
السبت معنى القَطْع، وفي العيد معنى العُود، وفي الفطر والأضحى معنى

(١) الكتاب ١: ٤١٧.

(٢) في الكتاب ١: ٤١٧ ما نصه: «وزعم يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك
فرسخان، فشَبَّهه بقولك: دارك مني فرسخان؛ لأنَّ خلفَ ههنا اسم، وجعل مِنْ فيها
بمزلتها في الاسم. وهذا مذهب قوي.

(٣) ك: مما لا يقتضيه. قلت: سبق في الفص، ولفظه فيه: يتضمن.

(٤) هو عيد رأس السنة عند الفرس، ومعناه: اليوم الجديد، ف «نو» معناه: جديد، و«روز»
معناه: يوم. ويصادف نزول الشمس أول الحَمَل. المغرب ص ٦١٧ - ٦١٨.

(٥) المهرجان: الاحتفال يقام ابتهاجاً بحادث سعيد. والكلمة فارسية مركبة من كلمتين:
الأولى «مهر»، ومن معانيها: الشمس، والثانية «جان»، ومن معانيها الحياة أو الروح.
ومن معاني الكلمة المركبة في الفارسية: الخريف، والاعتدال الخريفي. والمهرجان:
احتفال يقام في السادس والعشرين من شهر مهر (أيلول) من كل عام لوقوع الاعتدال
الخريفي فيه. المعجم الوسيط (المِهْرَجان).

الإفطار والتضحية^(١)، / وفي التَّوَرُوز والمِهْرَجَان معنى السرور، فكل هذه يجوز [٢: ٤٧/١] في «اليوم» معها الرفع والنصب، فتقول: اليومَ الجمعةُ، وكذلك باقيها. وذكر المصنف أنَّ الرفع والنصب في اليوم مع هذه الأسماء جائز بلا خلاف، إلا أنه لم يذكر الأضحى والمِهْرَجَان، وذكر غيره أنَّ ذلك يجوز في اليوم معهما. وقوله لا إن ذكر مع الأَحَد ونحوه نحوهُ هو الاثنان والثلاثاء والأربعاء والخميس.

وقوله: مما لا يقتضي^(٢) عملاً لأن الأَحد بمنزلة الأول، والاثنين بمنزلة الثاني، والثلاثاء بمنزلة الثالث، والأربعاء بمنزلة الرابع، والخميس بمنزلة الخامس، فهذه لا يلحظ فيها^(٣) معنى عمل، فلا يجوز فيها إلا الرفع لأن انتصابها إنما هو على معنى أنه كائن فيها شيء، ولا شيء كائن فيها، بخلاف «اليومَ الجمعةُ» فإنَّ في الجمعة معنى الاجتماع، وهو معنى تَصْلُح كينونته في اليوم، فيكون اليوم ظرفاً له.

وقوله خلافاً للفراء وهشام يعني أنهما أجازا^(٤) الرفع والنصب في اليوم مع سائر أسماء الأيام، فإذا رُفِعَ اليومُ جعل الذي بعده بعينه، وإذا نُصِبَ بُني على الآن، ومعنى هذا أنَّ الآن أعَمُّ من الأَحد والاثنين، فتجعل الأَحد والاثنين واقعاً في الآن، كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال المصنف في الشرح^(٥): «وقد قال س ما يقوي هذا؛ لأنه قد أجاز «اليومَ يومك»^(٦) بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال^(٧): «لأنَّ الرجل قد

(١) ك: والأضحية.

(٢) كذا! والذي تقدم في الفص: لا يتضمن.

(٣) ك: معها.

(٤) شرح الكافية ١: ٩٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٢٣.

(٦) الكتاب ١: ٤١٩ وقد حكاه عن العرب.

(٧) الكتاب ١: ٤١٩.

يقول: أنا اليومَ أفعَلُ ذلك، ولا يريد يوماً بعينه». فهذا مما يُقوي قول الفراء.

وللمحتجِ لـ «س» أن يقول: إن قول القائل: اليومَ يومُك، بمعنى: اليومَ شأنُك وأمرُك الذي تُذكر به، فأجرباً مُجرى واقع وموقع فيه، بخلاف: اليومَ الأحدُ انتهى كلامه.

وتقتضي قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفعَ في نحو: الوقتُ الطيبُ المحرمُ، وأولُ السنةِ المحرمُ، واليومُ يومُك، على تقدير: هذا الوقتُ وقتُك، ولا يجوز النصب في شيء من هذا.

وقوله وفي الخلفِ مُخبراً به عن الظَّهر رفعٌ ونصبٌ تقول^(١): ظهرُك خَلْفُك، فمن نصب فعلى الظرف، ومن رفع فلأنه في المعنى الظهر، وهو ظرف متصرف.

وقوله وما أشبههما كذلك أي: ما أشبه الخلفَ والظَّهر. ومعنى كذلك أي: في جواز الرفع والنصب، نحو: رجلاك أسْفَلُك، أو نَعْلُك أسْفَلُك، وقرئ: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٢) برفع (أسفل) ونصبه.

وقوله فإن لم يتصرف إلى آخره قال الأخفش^(٣): «العربُ تقول: فَوْقَكَ رَأْسُكَ، فينصبون الفَوْقَ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً، والقياس أن يُرفعَ لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تَقُلْه. قال: وتقول: تحتك رجلاك، لا يختلفون في نصب التحت».

وقال خطَّاب المارديي: إن أخبرت عن شيء من هذه الظروف بنحبر

(١) تقول... ظرف متصرف: سقط من ك.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٢. والرفع قراءة زيد بن علي. البحر ٤: ٤٩٦.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.

رفعته بالابتداء، وكانت أسماء لا تتضمن شيئاً كسائر الأسماء، فتقول: خلُفك واسع، وأمامك ضيق، كما تقول: زيد قائم.

وقال بعض النحويين: إنه يجوز هذا فيما كان في الجسد، كقولك: فوقك رأسك، وخلُفك ظهرُك، وتحثك رجلاك، فهذا كله/ مبتدأ وخبر، [٢: ٤٧/ب] ويعنون بالخلْف الظَّهرَ، وبالأمام الصِّدرَ، وبالفوق الرأسَ، وبالتَّحتِ الرجلين، والأكثر أن تكون ظروفًا، في الجسد كانت أو غيره، وهذا قول الأخفش.

وقيل: إن من قال: فوقك رأسك لا يقول: فوقك قلنسوتك، وتحثك نعلك؛ لأنَّ القلنسوة والنعل ليستا من الجسد. قال: وهذا قياس من النحويين، وأما كلام العرب فنصب في هذا كله من الجسد والقلنسوة. وقال غيره: وأما خلُفك واسع فهو عربي جيد. انتهى.

مسألة: أجاز يونس^(١) وهشام^(٢): زيدٌ وحده^(٣)، ومنعه الجمهور، أجراه يونس وهشام مجرى عنده، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيقال: وحده زيدٌ، كما يقال: في داره زيدٌ.

وقال هشام^(٣) قولاً آخر، قال «زيدٌ وحده» وحده نصب بفعل مضمر، يخلف الفعل المضمر وحده^(٤)، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، والمعنى: يُقبل إقبالاً، ويُدبر إدباراً، والتأويل عند هشام: زيدٌ وحده^(٥) وحده. وقال هشام^(٦): حكى الأصمعي عن العرب وَحَدَ يَحْدُ. يذهب هشام إلى أن

(١) الكتاب ١: ٣٧٧ والأصول ١: ١٦٦ والزاهر ١: ٣٣٣.

(٢) البصريات ص ٦٥٩ والرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٣) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣.

(٤) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ - ١٦٤.

(٥) وحده: سقط من ك.

(٦) الزاهر ١: ٣٣٣.

وَحَدَهُ خَلْفَ^(١) وَحَدَ كخَلَاةِ الإِقْبَالِ والإِدْبَارِ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ.

قال هشام^(٢): ومثْلُ زَيْدٍ وَحَدَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى: زَيْدٌ أَمَرَهُ الْأَوَّلُ، وَسَعَدُ قِصَّتَهُ الْأَوَّلَى، وَحَالَهُ الْأَوَّلَى. يَذْهَبُ هِشَامٌ إِلَى خَلَاةِ هَذَا الْمَنْصُوبِ النَّاصِبِ كَمَا خَلْفَ الْوَحْدِ وَحَدَ، وَكَانَ يُسَمَّى هَذَا مَنْصُوباً عَلَى الْخَلَاةِ. وَقَالَ: لَا يَجُوزُ: وَحَدَهُ عَبْدُ اللَّهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ: إِقْبَالاً وَإِدْبَاراً عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا يَصْلَحُ قِصَّتَهُ الْأَوَّلَى زَيْدٌ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْفِعْلُ لَا يَضْمُرُ إِلَّا بَعْدَ الْأِسْمِ.

وقال أحمد بن يحيى: لَا يَضْمُرُ الْفِعْلُ إِلَّا بَعْدَ الْأِسْمِ لِأَنَّهُ ثَانٍ لِلْأِسْمِ، تَرْتِيبُ الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَفْعَلُ، فَلَمْ يَضْمُرْ إِلَّا فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ السَّابِقِ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى الْفَهْمِ وَأَبْعَدَ مِنَ اللَّبْسِ. انْتَهَى.

ويعني بقوله: «ترتيب الاسم أن يكون، ثم يفعل» أن ترتيب الاسم في الابتداء أن تنطق به أولاً، ثم تخبر عنه بقولك يفعل في نحو: زيد إقبالاً وإدباراً، وما جرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدرين على المبتدأ لأنَّ العاملَ فيهما المحذوفَ رُتِبَتْهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا خَلْفَهُ، وَهُوَ مَعْمُولُهُ.

وحُجَّةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ «وَحَدَهُ» اسْمٌ جَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ. قَالَ س^(٣) فِي: «مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ وَحَدَهُ»: تَأْوِيلُهُ أَفْرَدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْمَرُورِ بِهِ، فَالْوَحْدُ صِفَةُ عَبْدِ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُهُ: إِفْرَادُهُ.

وقال بعض النحويين^(٤): وَحَدَهُ مِمَّا نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ فِي لَفْظِ

(١) خلف... ومثل زيد وحده: سقط من ك.

(٢) الرفده في معنى وحده: الأشباه والنظائر ٤: ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٧٣ - الهامش الرابع، وهذا لفظ الرماني. وانظر ص ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧ - ٣٧٨، والأصول ١: ١٦٥.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ١١٣/أ. وظاهر لفظه في ق ١١٤/ب - ١١٥/أ أن هذا مذهب ليونس؛ لأنه قال: «ومعنى ذلك أن يونس يجعل وحده إذا قلت مررت به وحده بمنزلة: متوحداً ومنفرداً». وانظر شرح المفصل ٢: ٦٣. ونسب السبكي في الرفده في معنى =

التعريف، كما فُعل ذلك في: رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَذْنِهِ^(١)، وإذا كان اسماً جرى مجرى المصدر أو مجرى الحال لم يصح أن يقع خبراً عن زيد.

وقد رُدَّ على الجمهور بما نُقل عن العرب من أنهم قالوا: «زيدٌ وحده»، فجعلوا وحده خبراً، وإذا جَعَلْنَاهُ العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجز: زيدٌ قائماً، ولا: عمرو جالساً، ونصُّ العرب على قولهم: «زيدٌ وحده» هو حجة هشام ويونس.

مسألة: قال الكسائي: العرب تقول: القومُ خمستهم وخمستهم، / [٢: ٤٨/أ] وكذلك عشرتهم وعشرتهم، مَنْ رَفَعَ الخمسة رَفَعَهَا بالقوم، وَمَنْ نَصَبَهَا ذهب بها مذهبَ وحدهم، ولم يقل وحده إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة.

وقال س^(٢): «مررت بالقوم خمستهم وخمستهم، خمستهم تقديره كلهم، لم أدع منهم أحداً إلا مررت به، وخمستهم تقديره وحدهم، مررت بهم إفراداً أفردتهم بالمرور دون غيرهم» انتهى.

وعلى ما قدره س لا يصح أن يكون «خمستهم» خبراً، سواء أكان بمعنى كلهم أم بمعنى وحدهم على مذهب س في وحدهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحده، والقوم خمستهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأيي س أو غيره.

مسألة: لا يجوز «زيدٌ دُونُكَ» بالرفع عند س^(٣)، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره، قاله ابن أَصْبَغ^(٤).

= وحده: الأشباه والنظائر ١٦١/٤ نصبه على الحال إلى جمهور النحويين، منهم الخليل وسيبويه. وانظر المقتضب ٢٣٩:٣ وحاشيته، والارتشاف ص ١٥٦٦ - ١٥٦٧.

(١) الكتاب ١: ٣٩١، ٣٩٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٩.

(٤) تقدمت ترجمته في ٣٣٣:٢. وهو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف.

وقال الفراء: سِوَاكَ وَمَكَانَكَ وَبَدَلَكَ وَنَحْوَكَ وَدُونَكَ لَا تُجْعَلُ أَسْمَاءُ مَرْفُوعَةً، فَإِذَا قَالُوا قَامَ سِوَاكَ وَبَدَلَكَ وَمَكَانَكَ وَنَحْوَكَ وَدُونَكَ نَصَبُوا، وَلَمْ يَرْفَعُوا عَلَى اخْتِيَارٍ، وَرُبَّمَا رَفَعُوا، قَالَ أَبُو ثُرَوَانَ^(١): أَتَانِي سِوَاؤُكَ^(٢)، فَرَفَعَ سِوَاؤَكَ.

وقال الفراء أيضاً: الرفع في سِوَى وَبَدَلٍ وَغَيْرِهِمَا أَقْوَى مِنْهُ فِي دُونَ لِأَنَّ انْفِرَادَ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَكْثَرُ مِنْ انْفِرَادِ دُونَ، فَقَدْ قَالُوا: هُمَا سِوَاءٌ، وَقَدْ يُفْرِدُونَ دُونََ، فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ دُونََ^(٣)، يَرِيدُونَ خَسِيساً، وَإِذَا قَصَدُوا هَذَا أَعْرَبُوا دُونَاً بِوَجْهِهَ الْإِعْرَابِ.

وقال س^(٤): «أَمَا دُونُكَ فَلَا تُرْفَعُ أَبَدًا لِأَنَّهَا مَثَلٌ، وَإِنْ قِيلَ: «هُوَ دُونُكَ فِي السَّنِّ وَالنَّسَبِ»؛ لِأَنَّ هَذَا مَثَلٌ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ: «هَذَا مَكَانٌ هَذَا»^(٥) فِي الْبَدَلِ ذِكْرٌ مَثَلًا».

قال ابن الأنباري: يذهب س إلى أن كونه وصفاً لم ينقله عن مذهب الظرف الذي يجب له فيه النصب، فعارضه أحمد بن يحيى بأنه لما جَوَّزَ «زَيْدٌ خَلْفُكَ» وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزَمَ دُونُكَ مِنْ جَوَازِ الِرفْعِ مَا أَلْزَمَهُ خَلْفُكَ.

مسألة: لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو، بِالنَّصْبِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَذَلِكَ أَنَّ «مِثْلَكَ» عِنْدَهُمْ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الَّتِي قَسَمُوهَا الْمَحَالَّ، وَهُوَ الَّذِي يُعَرَّبُ فِي مَوَاضِعِ النُّعُوتِ وَالْأَخْبَارِ

(١) مِنْ بَنِي عُكْلٍ، أَعْرَابِيٌّ فَصِيحٌ، تَعَلَّمَ فِي الْبَادِيَةِ. صَنَّفَ: خَلَقَ الْفَرَسَ، وَمَعَانِي الشَّعْرِ. رَوَى عَنْهُ الْفَرَاءُ. الْفَهْرَسْتُ ص ٧٣ وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٩٩: ٤ وَفَهَارِسُ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ص ١٨٣.

(٢) الْإِنْصَافُ ص ٢٩٨.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٤) الْكِتَابُ ١: ٤٠٩. وَانْظُرْ تَفْسِيرَهُ فِي شَرْحِ السِّيْرَافِيِّ ٢: ١٣٤/ب - ١٣٥/أ.

(٥) مَكَانٌ هَذَا: سَقَطَ مِنْ ك.

بتعريب الأسماء، وينصب في كل حال، وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رُفع، ولم يُنصب.

وهذا القسم هو عندهم هذه الأسماء: قِرْنُكَ وَسِئُكَ وَشِبْهُكَ وَلِدْتُكَ وَمِثْلُكَ، قالوا: يقال: عبدُ الله سِئُكَ وَسِئُكَ، وَمِثْلُكَ وَمِثْلُكَ، وهذا رجل شِبْهُكَ وشِبْهُكَ، ومررت برجل مِثْلِكَ وَمِثْلِكَ، فإذا قالوا قام مِثْلُكَ، وجاءني سِئُكَ وشِبْهُكَ وَلِدْتُكَ، رفعوا ولم ينصبوا. ولتجوزهم أَنَّ مِثْلُكَ يكون محلاً أجازوا أن يقع صلة لموصول.

ولا يجيز البصريون أن يكون مِثْلُكَ محلاً، فإن نُقل عن العرب «زيدٌ مِثْلُكَ» بالنصب، وكَثُرَ، وَجَبَ قَبُولُهُ، وأما ما استدلوا به في صلة الموصول فقد تأوله البصريون.

مسألة: الظرف المُقْتَطَع نحو قَبْلُ وبعدُ لا يُخبر به، ولا يُوصَفُ/ ^(١) [٢: ٤٨/ب] به، ولا يُوصَلُ به، ولا يكون حالاً، ولم يعتلوا لذلك إلا بضعفها حَسْبُ، وشَبَّهَهَا سيبويه ^(٢) والفارسي ^(٣) بالأصوات.

قال ابن الدهان ^(٤): والصحيح عندي أنهم لم يجمعوا عليها حذف العامل فيها ومعمولها وجعلها معتمداً لفائدة، فأما قوله ^(٥):

فأضحت زُهَيْرٌ في السنين التي خَلَتْ وما بَعْدُ لا يُدْعَوْنَ إلا الأَشَاءِما

ف «ما» زائدة، وبعدُ منصوب الموضع عطفاً على موضع الجار والمجرور.

(١) هذه اللوحة ليست في صورة ك.

(٢) الكتاب ٣: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨.

(٣) انظر التعليقة ٣: ١٠١.

(٤) ذكر هذا التعليل قبله السيرافي في شرح الكتاب ٤: ١٢٣/ب.

(٥) هو غَلَّاقُ بن مروان بن الحكم بن زنباع. الحماسة ١: ٢٥١ وشرحها للمرزوقي ص ٤٥٧.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾^(١) فليست ﴿مَا﴾ موصولة ﴿وَمِنْ قَبْلُ﴾ الخبر، وإنما ﴿مَا﴾ زائدة.

فإن قيل: ما العامل في ﴿مِنْ قَبْلُ﴾؟ فالجواب أن المعني بالعامل هو الفعل هنا، وإنما حرف الجر موصّل له، فموضعها نصب. انتهى.

وقد نصّ س^(٢) على أن الظرف المقتطع عن الإضافة لا يقع خبراً للمبتدأ، وقد وهم الزمخشري^(٣) وغيره^(٤) في تجويزه ذلك في قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ﴾، إذ جعل ﴿مَا﴾ مصدرية في موضع المبتدأ، و﴿مِنْ قَبْلُ﴾ خبر، أي: ومن قبل تفريطكم في يوسف، وقد ردّدناه عليه في «البحر المحيط»^(٥) في التفسير من تأليفنا.

ص: ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكّده مكرراً أو محصوراً، وقد يرفع خبراً، وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر أو مفعول به أو حال.

وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدّد لفظاً دون معنى، ولا ما تعدّد لتعدّد صاحبه حقيقة أو حكماً. وإن توالى مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر مثلوّه، والمثلو مع ما بعده خبر مثلوّه إلى أن يُخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويضاف غير الأول إلى ضمير مثلوّه، أو يُجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أوّل لآخر، وتالٍ لِمَثْلُو.

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.

(٢) الكتاب ٢٨٦: ٣ وشرحه للسيرافي ١٢٣: ٤/ب.

(٣) الكشف ٣٣٧: ٢.

(٤) كمكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ص ٣٩٣ وابن عطية في المحرر الوجيز

٢٦٩: ٣ والعكبري في التبيان ص ٧٤١ - ٧٤٢.

(٥) البحر المحيط ٣٣١: ٥.

ش: مثاله مكرراً: زيدٌ سَيراً سَيراً، ومثاله محصوراً: ما أنتَ إلا سَيراً، الأصل: يَسِيرُ سَيراً سَيراً، وإلا تَسِيرُ سَيراً، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكراره بدلاً من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره لثلاث يجتمع عوض ومُعوض منه، والحصر قام مقام التكرار في سببية التزام الإضمار.

ومثل المصنف في الشرح^(١) المحصور بقوله: إنما أنتَ سَيراً، ومثله س^(٢) بـ «ما» و «إلا»، وسواء أكان في المصدر الألف واللام أو لم تكن، نحو: ما أنتَ إلا الضربُ الضربُ، وما أنتَ إلا ضربُ الناسِ، وإلا ضرباً الناسِ، وما أنتَ إلا سَيراً سَيراً، وما أنتَ إلا سَيراً سَيراً، وهذه مثلُ س^(٣). وتقول: ما أنتَ إلا تَسِيرُ سَيراً، فتُظهر الفعل.

فإن قلت: كيف الجمع بين هذا وبين قولك فيما تقدم إنه بدّل من اللفظ بالفعل، فلا يظهر الفعل، وهنا قد ظهر؟

فالجواب أن الإخبار إذا كان عن شيء متصل بزمان الإخبار لم ينقطع فالفعل واجب الإضمار، وإذا أردت أنه سار، ثم انقطع السيرُ، أو أخبرت أنه يسير في المستقبل، فإنَّ الفعل يظهر، ذكر ذلك س^(٤).

وقوله وقد يُرْفَع خبراً مثاله: زيدٌ سَيراً سَيراً، وما أنتَ إلا شربُ الإبلِ، تجعل الآخر هو الأول على سبيل المبالغة.

وإذا أخبرت بالمصدر عن عين فثلاثة مذاهب: أحدها مذهب س^(٥) أن ذلك على سبيل المبالغة، جعلت الذات نفسَ المصدر مبالغة. ومذهب

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٤.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٣٦.

(٥) الكتاب ١: ٣٣٦ - ٣٣٧ وانظر ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

الكوفيين^(١) أنه محرف عن أصله، فإذا قلت زيدٌ عدلٌ فمعناه عادل. ومذهبُ أبي العباس^(٢) أنه على حذف مضاف تقديره: ذو عدلٍ.

وقوله وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذكر من مصدرٍ مثاله: زيدٌ سيراً، أي: يسير سيراً، فأما قول بعض العرب: «إنما العامريُّ عِمَّتَه»^(٣) أي: يتعمم عِمَّتَه، فهذا من المصدر المحصور نظير: ما أنت إلا سيراً، فهو من الكثير المقيس.

وقوله أو مفعولٌ به مثاله ما روي: «إنما العامريُّ عمامته»^(٤)، التقدير: يتعهد عمامته، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٥) و﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٦) التقدير: يقولون ما نَعْبُدُهُمْ، و: فيقال لهم أَكْفَرْتُمْ.

قال المصنف: «ومن ذلك ما رواه الكوفيون من قول العرب: حَسِبْتُ أَنَّ العَقْرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الزَّبُورِ فإذا هو إياها، أي: فإذا هو يُساويها»^(٧). ولا يجوز أن يكون إياها قد شُدَّ وقوعه في موضع رفع كما شُدَّ في موضع جر، كقول العرب: مررتُ بـيَاك^(٨)، حكاه الفراء عنهم، ثم قال: وأنشد الكسائي^(٩):

(١) معاني القرآن للفراء ٣٨:٢ و ١٧٢:٣. وقد ذهب إليه المبرد أيضاً. الكامل ص ١٥٧ والمقتضب ٣٠٥:٤.

(٢) المقتضب ٢٣٠:٣. وقد أجاز الوجه الذي ذهب إليه سيبويه أيضاً.

(٣) حكاه الكسائي كما في معاني القرآن للفراء ١١١:٣. ورواه عن ابن الأنباري ابن خالويه في مختصر في شواذ القرآن ص ٦٢. وهو بغير نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ١٠٠:٢ أ.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٤:١.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٧) شرح التسهيل ٣٢٥:١. وبقيّة النص ليست في هذا الموضع. وانظر ٢٥٩:٢ - ٢٦٠.

(٨) شرح التسهيل ٢٦٠:٢.

(٩) البيت في مجالس ثعلب ص ١٣٣ وضرائر الشعر ص ٢٦٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٠ وشرح التسهيل ٢٦٠:٢ و ١٧٠:٣ والخزانة ١٠: ١٩٤ - ١٩٥ [٨٣٤].

وَأَحْسِنَ، وَأَجْمِلَ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ آسِرُ

انتهى. وتقديره: فإذا هو يساويها، لَمَّا حذف الفعل انفصل الضمير.

وهذا الذي ذكر أنَّ الكوفيين رَوَوْهُ عن العرب هي المسألة التي جرت بين الكسائي والفراء وبين سيبويه بحضرة هارون الرشيد، وقيل: بل بحضرة يحيى بن خالد البرمكي، وتسمى المسألة الزُّنْبُورِيَّة^(١)، واختلف النقلُ فيها: فقيل: أجازهُ س بقوله: فإذا هو إياها، وقال الكوفيون: فإذا هو هي، وقيل^(٢): أجازهُ س بقوله: فإذا هو هي، وقال الكوفيون: فإذا هو إياها. وكلا الجوابين له توجيه من العربية:

فمن قال: «فإذا هو إياها» فـ «إياها» مفعولٌ بفعلٍ محذوف يدلُّ عليه المعنى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

ومن قال: «فإذا هو هي» فليس المعنى أنَّ الزُّنْبُور هو العقرب حقيقة، وإنما هو من باب زيدٌ زهيرٌ، أي: فإذا هو مثلها في اللُّسَع لا أَشَدُّ لُسْعاً منها.

وقد نَظُم في هذا المعنى شَيْخُنَا الإمام العلامة رئيس الأدياء غير مدافع في عصره أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري الأندلسي^(٣)، أَنشَدَنَا لنفسه بمدينة تُونُس من قصيدة له في النحو قوله^(٤):

/ وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذَفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ «إِذَا» إِذَا عَنَّا فَجَاءَ الْأَمْرُ الَّذِي دَهَمَا [٢: ٤٩/ب]

(١) تقدم تخريجها في ٢: ٢٤٤. وذكرت أيضاً في ٢: ٢٩٦. وانظر المغني ص ٩٣ - ٩٧.

(٢) مجالس العلماء ص ٩ والإنصاف ص ٧٠٢ وسفر السعادة ص ٥٥٠.

(٣) (٦٠٨ - ٦٨٤هـ) القرطاجني. شيخ العربية والأدب، أوجد زمانه في النظم والنثر والنحو واللغة والعروض وعلم البيان. روى عن جماعة يقاربون ألفاً، وروى عنه أبو حيان. والدراية أغلب عليه من الرواية. صنف: سراج البلغاء في البلاغة، وكتاباً في القوافي، وقصيدة في النحو على حرف الميم. بغية الوعاة ١: ٤٩١ - ٤٩٢.

(٤) إتحاف الحازم بشرح منظومة حازم ص ١٨٤ - ١٨٧ ومغني اللبيب ص ٩٤ - ٩٥.

فَإِنْ تَلَاهَا ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا
لِذَاكَ أُعْيِتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ
قَدْ كَانَتْ الْعَقْرَبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسِبُهَا
وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ «إِذَا هُوَ هِيَ»
وَعَاظَ عَمْرَأَ^(٢) عَلِيٍّ فِي حُكُومَتِهِ
كَغَيْظِ عَمْرٍو^(٣) عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ
وَفَجَّعَ ابْنَ زِيَادٍ^(٤) كُلَّ مُنْتَجَبٍ
كَفَجَعَةِ ابْنِ زِيَادٍ^(٥) كُلَّ مُنْتَجَبٍ

وفي البسيط: فإذا هو هي. وقال الكسائي والكوفيون: فإذا هو إياها.

حجة البصريين أن «هو» مبتدأ، والخبر إما أن يكون «إذا» التي
للمفاجأة لأنها مكان، فيلزم أن يكون الثاني حالاً، و«إياها» لا يكون حالاً.
وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني، و«إيا» من ضمائر النصب، فلا يكون
خبراً، فتعين أن يكون ضمير رفع خبراً للمبتدأ.

واحتج الكوفيون من وجهين:

أحدهما: أن العرب شهدوا بذلك، وأقرأوا به.

والثاني: أن «إذا» التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بالمبتدأ
والخبر، وأن ينتصب على إضمار وَجَدَ^(٧)، وعلى ذلك جاءت الحكاية.

(١) الغم: كناية عن الإشكال والخفاء.

(٢) عمرو: هو سبيويه. وعلي: هو الكسائي.

(٣) عمرو: هو عمرو بن العاص رضي الله عنه. وعلي: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) ابن زياد: هو الفراء.

(٥) رسمت في س بالضاد والطاء، وكتب فوقها: معاً. والدُّمَّا: مقصور من الدُّمَاءِ، وهو بقية الروح.

(٦) زياد هذا هو زياد بن أبيه، وابنه هو ابن مرجانة المرسل في قتلته الحسين رضي الله عنه.

(٧) انظر الإنصاف ص ٧٠٤.

وقال ثعلب^(١): هو عماد، أي: وجدته إياها.

وهو ضعيف لأنها لا بُدَّ لها من مفعولين، وليس في الكلام، ولا يكون «هو» عماداً - أعني فصلاً - لأنَّ الفصل يكون بين اسمين، وليس هنا.

وقوله أو حالٍ مثاله ما روى الأخفش^(٢) من قول بعض العرب: زيد قائماً، والأصل: زيدٌ ثَبَّتَ قائماً، أو عُرف قائماً. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٣) بالنصب. وما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً^(٤)، أي: حُكْمُكَ لَكَ مُثَبَّتاً، فـ «لك» خبر حذف، واستغني عنه بالحال، وليس نظير: ضربي زيدا قائماً، وعلى هذا يخرج قول النابغة الجعدي^(٥):

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

أي: لا أنا أرى باغياً، فحذف «أرى» وهو خبر «أنا»، وأنا: مبتدأ، ودلَّ عليه المعمول، وهو أولى من جعل «لا» عاملة في المعرفة.

وقوله وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ وغير عطفٍ مثاله بغير عطف قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾^(١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ^(١٥) فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ^(١٦)، وقول الراجز^(٧):

(١) الإنصاف ص ٧٠٤.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٢٥.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٢. الكشف ٣٠٥: ٢ والبحر ٢٨٣: ٥. وقال ابن خالويه: «وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبه» مختصر في شواذ القرآن ص ٦٢.

(٤) تقدم في ٢٨٩: ٣. وانظر تهذيب اللغة (سمط) ١٢: ٣٤٧.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٧١ وأمالى ابن الشجري ٤٣٢: ١ وشرح التسهيل ١: ٣٢٥ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨ - ٣٨٢ [٣٩٤].

(٦) سورة البروج، الآيات: ١٤ - ١٦.

(٧) الرجز في ملحق ديوان رؤية ص ١٨٩ والكتاب ٨٤: ٢ ومعاني القرآن للفراء ٣: ١٧ =

/ من يك ذا بَتٌ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ
وقوله^(١):

يَنَامُ بِإِخْدَى مُقَلَّتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَفْظَانُ هَاجِعٌ
ومثاله بعطف: زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ، ويجوز فيما قبله دخول الواو.

وقوله وليس من ذلك ما تعدَّدَ لفظاً دونَ معنى مثاله: هذا حُلُوٌّ
حامضٌ^(٢)، بمعنى مُزٌّ، وهذا أَغْسَرُ يَسْرٌ، بمعنى أَضْبَطُ، أي: عامل بكلتا
يديه، فهذان قاما مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى، ولا يُستعمل فيه العطف
لأن مجموعهما بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة
على بعض، وأجاز ذلك أبو علي^(٣)، فيقول: هذا حُلُوٌّ وحامضٌ.

وقوله ولا ما تعدَّدَ لِتَعَدُّدِ صَاحِبِهِ حَقِيقَةً مثاله: بَنُو زَيْدٍ فُقَيِّهَةٌ وشاعرٌ
وكاتبٌ، وقول الشاعر^(٤):

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

ولا تُستعمل هذه الأخبار إلا بحرف العطف.

وقوله أو حُكْمًا مثاله قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَوبٌ وَلَهُمْ
وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

= وللأخفش ص ٣٥٦ وأمالى ابن السجري ٥٨٦: ٢. البت: كساء غليظ مربع أخضر. مقيظ:
يكفيني لقيظي. ومشت: يكفي للشتاء.

(١) تقدم في ٥٠: ٣.

(٢) الكتاب ٨٣: ٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٢٧: ١.

(٤) هو طرفة. والبيت في ديوانه ص ١٥٥ وشرح التسهيل ٣٢٦: ١ واللسان (فيظ) وتخليص
الشواهد ص ٢١٢ والمقاصد النحوية ٥٧٢: ١.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٦) هو عبدة بن الطيب. المفضليات ص ١٤٢ وشرحها للتبريزي ص ٦٧٤ والاختيارين ص ٩٦.

والمرء ساعٍ لأمرٍ ليس يُذركهُ والعيش شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلٌ

ولا يُستعمل هذا أيضاً دون عطف. انتهى ما شرح به الكلام في تعداد الأخبار، وهو ملخص من شرح المصنف^(١).

ونقول: إذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فعبره مُطابَقه في اللفظ أو في المعنى، نحو: الزيدان قائمان، الزيدان^(٢) قائم وقاعدٌ، وزيدٌ وعمرو شاعران، وزيدٌ وعمرو شاعرٌ وكاتبٌ، والزيدون قائمون، والزيدون قائمٌ وقاعدٌ ومضطجعٌ، وزيدٌ وعمرو وبكرٌ قائمون، وزيدٌ وعمرو وبكرٌ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيةٌ.

وإذا اتحد لفظاً ومعنى ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف: منهم من أجازاه مطلقاً، سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجمل أم مركباً منهما، نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، وزيدٌ أبوه قائم أخوه خارجٌ، وهندٌ منطلقةٌ أبوها خارجٌ، وزيدٌ أمه منطلقةٌ خارجٌ.

ومنهم من قال^(٣): لا يَقْضَى إلا خبراً واحداً، فإن قَضَيْتَهُ أكثر فلا بُدَّ من حرف التشريك، نحو: زيدٌ قائمٌ ومنطلقٌ، أو زيدٌ قام أخوه وأبوه مسافراً، إلا أن تريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز، نحو: هذا حُلُوٌّ حامِضٌ، أي: مُزٌّ، فإذا لم تُرد أن يتصف بذلك في حين واحد، وكان ذلك في وقتين، فلا يجوز، نحو: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، وهذا هو اختيار مَنْ عاصَرناه من الشيوخ.

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد، وكانا بغير تشريك، وهما مُشْتَقَّانِ الاشتقاق الذي يتحمل صاحبه/ الضمير، نحو: هذا حُلُوٌّ حامِضٌ، [٢: ٥٠/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) قائمان الزيدان: سقط من س.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٥٩.

وزيد قائم قاعد، أي: مضطرب الرأي، وقوله^(١):

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بَأْخَرَى الْأَعَادِي، فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

أي: مُتَحَذِّرٌ أَوْ مُتَخَوِّفٌ، فهل فيهما ضميران أم الأول خالٍ من الضمير، والثاني متحمل ضمير المبتدأ؟ فيه نظر: نُقل لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس إلا ضمير واحد تحمله الخبر الثاني^(٢)؛ لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

والذي أختره أن كلا منهما تحمل ضميراً من المبتدأ، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يُخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من تحمُّله الضمير.

وثمره هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حُلُوٌّ حامضٌ رُمَانُهُ، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعين أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني، وإذا قلنا إنه يتحمل فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط^(٣) في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعا سببياً مرفوعاً، وسيأتي القول في ذلك في باب إن شاء الله.

وقال بعض أصحابنا: قال أبو علي^(٤): «إن ارتفعاً بأنهما خبر فلا يكون؛ لأنه لا يوجد رافع لاسمين هكذا، ولأنه محمول على الفاعل، ولا

(١) تقدم في ٥٠:٣ و ٨٨:٤.

(٢) كذلك وقد قال في المسائل المنثورة ص ٣٢ - ٣٣: «ليس الذكر في واحد منهما، وذلك أنهما تنزلاً بمنزلة شيء واحد، فقاما مقامه، وذلك أنك أردت: هذا مُزٌّ، فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف، وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا، فرجع على هذا ذكر من شيء محذوف، قام هذا مقامه». وانظر الحجة ٢٠٠:١ - ٢٠٢. ونسب إليه ابن جني في التنبيه ٥٨/ب - ٥٩/أ أنه يرى أن الضمير إنما يعود من مجموع الاسمين. وذكر أن هناك تحريفاً كثيراً على أبي علي.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦٤:١ - ١٦٦.

(٤) الحجة ١٩٨:١ - ١٩٩.

فاعل هكذا. ولا يصح في حامض أن يكون صفة لامتناع وصف الحلو به، ولا بدلاً لأنه لا يراد أحدهما، ولا خبر مبتدأ محذوف لصيرورة الكلام جملتين، وإنما يريد أنه جمع الطعمين لا أنه هو هذا وهذا.

وقيل: ليس بخارج عن الصفة، فكان الخبر هو الأول موصوفاً بهذا، أي: حلو مكسور بحموضة، كما تقول إذا كان مبتدأ، نحو: الحلو الحامض هو السكنجين^(١)، فالحامض صفة، فكذلك في الخبر، والصفات قد توصف إذا تنزلت منزلة الجوامد، نحو: مررت بالضارب العاقل، وكذلك: هذا زيد المنطلق، وهذا رجل منطلق. وقد جَوَّزَ س^(٢) فيهما الخبرية على الجمع، لكن ينتقض الوصف إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، نحو: هذا زيد قائم، وقد جَوَّزَ س^(٢) على الجمع.

ومثل هذين الخبرين لا يُعطف الثاني فيه على الأول لأن الواو لا تدخل إلا حيث تستقلُّ الإفادة. وقيل: تدخل واو الجمع كما تدخل في: اختصم زيد وعمرو، وإن كان الفعل لا يَتِمُّ بالأول.

وإذا لم يجمع الخبرين لفظاً واحداً، وقصدت الجمع، كان في الأكثر بمنزلة: هذا حلو حامض، في الأكثر^(٣)، ومنه قراءة عبد الله ﴿وَهَذَا بَغْلِي شَيْخٌ﴾^(٤)، ومنه: ﴿كَأَنَّهَا لَطْفٌ * نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ﴾^(٦) ذو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ^(٧)، وقول الشاعر^(٧):

(١) كلمة فارسية. وهو المركب من الخل والعسل. مقدمة المعرب للمحقق ص ٤٤.

(٢) الكتاب ٢: ٨٣.

(٣) كذا! ولا داعي لقوله «في الأكثر».

(٤) سورة هود، الآية: ٧٢. معاني القرآن للفراء ٢: ٢٣ وللأخفش ص ٣٥٦. ونسبت في المحتسب ١: ٣٢٤ للأعمش. ونسبت في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٩٤ لأبي وابن مسعود. ونسبت في الإتحاف ٢: ١٣٢ للمطوعي.

(٥) سورة المعارج، الآيتان: ١٥ - ١٦. ورفع (نزاعة) قراءة السبعة ما عدا حفصاً. السبعة ص ٦٥٠ - ٦٥١. وقرأ بقية العشرة بالرفع أيضاً. المبسوط ص ٣٨١.

(٦) سورة البروج، الآيتان: ١٤ - ١٥.

(٧) تقدم في ص ٨٨.

مَنْ يَكْ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

أي: صالحٌ للقيظ والصيف والشتاء. ويصلح هنا العطف، وبحسب [٢: ٥١/أ] قصدك الجمع/ بحذفهما، والخبران هنا ليسا متنافيين، ويصلح أن يستقل كل واحد منهما بالخبرية، بخلاف: هذا حلٌّ حامضٌ.

وقال صاحبُ البديع: «قد يرد للمبتدأ خبران فصاعداً، قالوا: هذا حلٌّ حامضٌ، وهذا أبيضٌ أسودٌ، وعليه قوله: ﴿وَهُوَ الْفَقُورُ الْوَدُودُ﴾»، وهذان الخبران وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ لمشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما ولا تَقْدُمُهُما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تَقْدُمُ أحدهما وتأخُرُ الآخر، وأجازه بعضهم، والضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام، كأنك قلت: هذا مُزٌّ؛ لأنه لا يجوز خُلُوُ الخبرين من الضمير لنقض ما تقرر من اضطرار اسم الفاعل إليه، ولا يجوز انفرد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد لأنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: كُلُّهُ خُلُوٌ وَكُلُّهُ حَامِضٌ، وليس هذا الغرض منه. وقال الأخفش: الخبر الثاني وقع كالصفة للأول، وإنما أرادوا بالإخبار أنَّ هذا خُلُوٌ فيه حُمُوضَةٌ انتهى.

وفي «الغُرَّة» أنَّ ابنَ جُنِّيٍّ أجاز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وأنشد في كتاب «التمام»^(١):

بَانَ الْخَلِيطُ الَّذِي مَا دُونَهُ أَحَدٌ عِنْدِي، وَلَوْلَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِهِ أَحَدٌ

فيجوز أن يكون «دُونَهُ» و«عِنْدِي» خبرين للمبتدأ.

وقال الأخفش في «المسائل الكبير»: «اعلم أنَّ قولهم: هذا حلٌّ

(١) البيت لمُتْلِح بن الحكم الهذلي. وهو في شرح أشعار الهذليين ص ١٠١٣ والتمام

حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودٌ، إنما أرادوا أنَّ هذا حلَّوٌ فيه حُموضةٌ، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول، وليس قولهم إنهما جميعاً خبر واحد بشيء، وكيف يكون؟ هذا ليس له مذهب في العربية»^(١).

وذكر أبو الفتح^(٢) أنه راجع أبا علي في هذا الفصل نيفاً وعشرين سنة في عود الضمير حتى يتبين له.

وقوله وإن توالى مبتدآت إلى آخره: في ذلك طريقان: أحدهما جعلُ الروابط في الأخبار. والثاني جعلُهُ في المبتدآت:

فمثال الأول: زيدٌ هذَّ الأخوانَ الزيدونَ ضاربوهما^(٣) عندها بإذنه، والمعنى: الزيدونَ ضاربو الأخوين عند هندَ بإذن زيد. ومثله من الموصول: الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ، قال ابن الخباز: فلا تُدخل العرب موصولاً على موصول، بل ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جداً.

ومثال الثاني: زيدٌ أمُّه أخوها عمُّهما^(٤) قائمٌ، والمعنى: عمُّ أخويَّ أمٌّ زيدٍ قائمٌ.

وقد ذكر هذه المسألة الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٥)، وطَوَّلَ فيها، وهي من واضح المسائل. وقد ذكرها غيره من أصحابنا. وذكرها على ثلاثة أوجه: فالوجهان ما سبقا. والثالث ما تركب منهما، وهو على ضربين:

أحدهما أن يتقدم بعض المبتدآت المَعْرَاة^(٦)، ويتأخر بعض عن

(١) التمام ص ٢٣٥.

(٢) التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ق ٥٨/ب - ٥٩/أ (مخطوطة بني جامع).

(٣) ك: ضاربوها.

(٤) ك: عمها.

(٥) شرح الجمل ١: ٣٥٨ - ٣٥٩. وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ٩١٧ - ٩١٨.

(٦) أي: المعرأة من ضمير يتصل بها.

[٢: ٥١/ب] الْمُعَرِّي، فيحتاج الأولى إلى / ضمائر أخيرة^(١)، كقولك: زيد عمرو هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده، وتلخيصها: أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد.

والثاني بالعكس كقولك: زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده، وتلخيصه: العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد. وقد تتركب تركيباً آخر ثلاثياً بأن يتقدم المُعَرِّي، ثم تُثنيهُ بالمشتغل^(٢)، ثم تُثله بالمُعَرِّي، وبالعكس، فيكثر المفروض.

وهذه من المسائل التي وضعها النحويون للاختبار، ولا يُوجد نظير تراكيبها في لسان العرب، وإنما اقتضتها صناعة النحو.

ونظير ذلك أن تقول: أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلماً حسناً أمامك يوم الجمعة ضاحكاً وهنداً عائشة منطلقة إعلماً قبيحاً وراءك يوم الخميس باكيةً، فمثل هذا التركيب اقتضته صناعة النحو، ولا يوجد مثله في كلامها البتة. وفي كتاب «المقتضب»^(٣) لأبي العباس وكتاب «اللُّباب» للحوَفي^(٤) من هذا النوع مسائل وُضعت للاختبار وتمارين الذهن، وأما أن تلك التراكيب توجد في كلام العرب فلا. ونُبهت هنا على هذا لئلا يتوهم أن مثل هذا التركيب الذي ركه النحويون هو موجود في كلام العرب.

(١) ف: آخر.

(٢) بالمشتغل ثم ثلثه: سقط من ك.

(٣) المقتضب ٥٩: ٧١. وتفسير هذه المسائل في كتاب تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ص ٣١١-٣٧٦. وفيه مسائل أخرى من غير باب المبتدأ والخبر. وانظر الأصول ١: ٦٥.

(٤) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوفي [- ٤٣٠هـ] أصله من قرية «شبرا اللنجة» - وقيل: شبرا النخلة - من خوف بُلْبَيس بمصر. كان نحويًا قارئاً مفسراً. أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الإذفَوي صاحب النحاس. صنف: البرهان في تفسير القرآن، وإعراب القرآن، والموضح في النحو، وهو كتاب كبير حسن، وغيرها. معجم الأدباء ١٢: ٢٢١ - ٢٢٢ وإنباه الرواة ٢: ٢١٩ - ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧: ٥٢١ - ٥٢٢ والبغية ٢: ١٤٠ - وهدية العارفين ٥: ٦٨٧.

ص : فَضْل

تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا إلا في ضرورة أو مقارنة قولٍ أغنى عنه المَقُولُ، وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقعٍ من الشرطية أو ما أختها، وهو أل الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولاً بظرفٍ أو شبهه، أو بفعلٍ صالح للشرطية، أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مُشعرٌ بمجازاة، أو موصوفٌ بالموصول المذكور، أو مضافٌ إليه.

ش: خبرُ المبتدأ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباطاً المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرفٍ يربط بينهما، كما لا يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما تدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء. فمثال ذلك في «أمّا» قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَبَدِيتُهُمْ﴾^(١)، وقد تقررَت كيفة دخولها مع «أمّا» في آخر الفصل الخامس من «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك».

ومثال حذفها في الضرورة قوله^(٢):

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
أي: فلا قِتَالَ.

وقوله أو مُقَارَنَةٍ قولٍ أغنى عنه المَقُولُ مثاله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ

(١) سورة فصلت، الآية: ١٧٠.

(٢) تقدم ص ٣٢.

وَجُوهَهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴿١﴾ أَي: فَيَقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ. وقد كَرَّرَ المصنّف هذه المسألة في آخر الفصل الخامس من «باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك»، فقال (٢): «ولا تُحذف في السعة إلا مع قولٍ يُغني عنه مُحكيه».

وقوله وجوازاً بعد مبتدأ يعني بالجواز أنه يجوز أن تُراعي أنَّ الخبر مُستَحَقٌّ بالصلة أو الصفة، فتدخل الفاء ولا بُدَّ، أو لا تُراعي هذا المعنى، فيمكن أن يكون مُستَحَقًّا به أو بغيره، فلا تُدخل، فهما مَعْنَيَانِ مقصودان يترتب عليهما دخولُ الفاء وعدمُ دخولها.

وقوله واقع موقع من الشرطية أو ما/ أختيها يعني أنَّ الموصول أو الموصوف يكون فيه عُموم، فلو كان الموصول خاصاً، أو يُعنى بالنكرة الموصوفة خاصاً، لم تدخل الفاء، نحو: الذي يزورنا فهو مُكْرَمٌ، وتريد به شخصاً بعينه. [٢: ٥٢/أ]

وفي هذا خلاف: من النحويين من أجاز دخول الفاء وإن لم يكن الموصول عامّاً، ولكونه عامّاً زعم هشام أنَّ الموصول إذا وُصف أو أكّد لم يَجُز دخول الفاء في خبره مع استيفاء الشروط، فلا يجوز عنده أن تقول: الذي يأتيك نفسه فله درهمٌ، قال: لأنك لا تريد أن تُخصَّ رجلاً بعينه، وإنما تريد: كُلُّ مَنْ كان منه إتيانٌ فله درهمٌ، فإذا قلت: «نفسه» ذهب معنى الجزء. وكذلك «الذي يأتيك الظريفُ فأكرمه» لا يجوز عنده. وهذا الذي ذهب إليه يَعْضُده أنه لا يُحفظ دخولُ الفاء مع التأكيد أو النعت من كلام العرب.

وقوله وهو آل الموصولة بمستقبل عام مثل المصنّف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٣)، قال: «فلو قصد به

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢) التسهيل ص ٢٤٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

مُضِيٍّ أَوْ عَهْدٌ فَارَقَ أَلْ شَبَّهُ مَنْ وَمَا»^(١). يعني فلم تدخل الفاء.

وفي كلام المصنف نقد من جهات:

أحدها: أنه قال «بعد مبتدأ واقع موقع من الشرطية أو ما أختيها، وهو أَل الموصولة» وليس «أَل» هو المبتدأ، بل هو وصلته هو المبتدأ، ولذلك ظهر الإعراب في الصلة.

الثاني: أنه قال «بمستقبل عام»، والعموم في الوصف إنما استفيد من «أَل»، فقد وُصف «أَل» بقوله «الموصولة بمستقبل عام»، فتوقفت معرفة «أَل» على وصفها بما ذكر، وتوقف معرفة وصف «مستقبل» بالعموم على قوله: «عام»، فلا يُعرف عموم المستقبل إلا بدخول «أَل»، ولا يعرف «أَل» إلا بوصفه بالمستقبل العام، وهو المستفاد عمومته من «أَل»، فلزم كلاً منهما أن تتوقف معرفته على معرفة ما يتعرف به، وذلك لا يصحح البتة.

الثالث: أنه بدأ من المبتدأ الذي ادّعى أن الفاء تدخل في خبره بشيء مختلف فيه، ولم يذكر الخلاف لا في فِص الكتاب ولا في شرحه، فدل على أنه لم يطلع على الخلاف، وذلك أن النحويين اختلفوا في دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه «أَل»:

فذهب جمهور البصريين^(٢) إلى أن ذلك لا يجوز لأن السبب المُسَوِّغ لدخول الفاء في خبر «الذي» و«التي» ونحوهما غير موجود فيما دخلت عليه «أَل» بمعناهما، وهو أن تكون الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية، فهذا ما شرط في الصلة. وأما ما شرط في الخبر فهو أن يكون مُسْتَحَقّاً بالصلة، وسيأتي توضيح هذا كله إن شاء الله.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٢٩ وبعده فيه: «فلم يؤت بالفاء».

(٢) انظر الكتاب ١: ١٤٢ - ١٤٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٧٧، ٨٠ وللزجاج ٢: ١٧١ وأما ابن الشجري ١: ١٣٦ والملخص ١: ١٧٩.

وذهب الكوفيون^(١) - وقيل: الفراء^(٢) والمبرد^(٣) والزجاج^(٤) - إلى أن ذلك يجوز، وحَمَلًا^(٥) عليه قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٦) لأنَّ ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾ في معنى الذي يَزْنِي والتي تَزْنِي.

[٢: ٥٢/ب]

ولا حجة لهما في/ ذلك لأنَّ خبر الزاني والزانية محذوف، تقديره: فيما فُرض عليكم الزانية والزاني، أي: حُكْمُهُمَا، ودَلَّ على ذلك قوله تعالى قبل: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(٧). ويدلُّ على أنَّ التقدير كذلك رفع أكثر القراء لهما مع أنَّ المختار في نحو «زيداً فاضربه» النصب، فلو لا أن التقدير ما ذكرناه لكان المختار النصب.

فأما ما اعتلَّ به الفراء^(٨) من أنَّ مثل هذا لا يُنصب لأنَّ تأويله الجزء فتعليلٌ غيرٌ صحيح؛ لأنَّ تعليل الجزء لا وجه له لمنعه النصب؛ لأنَّ الاسم في الجزء ينتصب، تقول: أيا تضرب أضربه، فلما رَفَعَهُمَا أكثرُ القراء، والعامل في الضمير أمرٌ، دَلَّ ذلك على أنَّ قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ ليس في موضع الخبر، بل الخبرُ محذوف. وقرأ ناسٌ من القراء منهم عيسى بن عُمر^(٩) ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾ بالنصب، فيكون نحو: زيداً فاضربه.

وقوله وغيرُها^(١٠) موصولاً بظرف أي: وغيرُ «أل» موصولاً بظرف،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢: ٢.

(٢) معاني القرآن ٢٤٢: ١، ٣٠٦ و ٢٤٤: ٢ وشرح الكتاب للسيراfi ١/٥: ٢ - ٥/ب.

(٣) الكامل ص ٨٢٢ ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢: ٢ وشرح الكتاب للسيراfi ١/٥: ٢ والملخص ١٨٠: ١ والبسيط في شرح الجمل ٥٧٣، ٥٧٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢: ٢ و ٢٧: ٤. وقد نسبته للمبرد وبعض البصريين والكوفيين.

(٥) أي: الفراء والمبرد.

(٦) سورة النور، الآية: ٢.

(٧) سورة النور، الآية: ١.

(٨) معاني القرآن ٢٤٤: ٢.

(٩) ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السَّمَال ورويس. مختصر في

شواذ القرآن ص ٣٢، ١٠٠ ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢: ٢ و ٢٧: ٤ والبحر ٢٩٣: ٦.

(١٠) كذا وقد تقدم في الفص: أو غيرها.

مثاله قول الشاعر^(١):

ما لدى الحازم اللبيب مُعاراً فمُصُونٌ، وماله قد يَضِيعُ
وقوله أو شبهه هو الجائر والمجرور، ومثله المصنف وغيره^(٢) بقوله
تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَلٍ فِيمَنَ اللّٰهُ﴾^(٣).

فإن قلت: قد ذكرت أن الفاء لا تدخل في الخبر حتى يكون مُستَحَقّاً
بالصلة، وكونُ النِّعَم من الله غير مُستَحَقِّ باستقرارِ نعمة بنا.

فالجواب أن العرب قد تقيم السبب مقام المسبب، وتستغني به عن
ذكره، فالمعنى: وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها لأنها منه، فأقيم
سبب شكره تعالى على النِّعَم، وهو كونها منه، مُقامَ الشكر، واستغني به
عنه.

وقوله أو بفعل صالح للشرطية احترز بقوله: «أو بفعل» وبما قبله من
أن تكون الصلة جملة اسمية، فإنه إذ ذاك لا تدخل الفاء، نحو: الذي هو
محسن فهو مُكْرَمٌ. واحترز بقوله: «صالح للشرطية» من أن يكون غير صالح
لأداة الشرط، وذلك صور:

إحداها^(٤) أن تكون أداة الشرط قد باشرته، نحو: الذي إن يكرمني
أكرمه فهو مُكْرَمٌ، فلا يجوز دخول الفاء هنا لأن الشرط قد استوفى جزاءه
في الصلة، فلا يكون له جزاء؛ إذ الفاء إنما تكون داخلة على الخبر
لاستحقاقه بالصلة وكويه جواباً لها في المعنى، والصلة قد أخذت جوابها،

(١) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٢٩.

(٢) كالفراء في معاني القرآن ٢: ١٠٥، والفارسي في الإيضاح العضدي ص ٥٥ والحجة
٤٥: ١، وابن الشجري في أماليه ٢: ٥٥١، والأبدي في شرح الجزولية ص ٣١٥، وابن
أبي الربيع في الملخص ١: ١٧٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٤) في النسخ كلها: أحداها. والوجه ما أثبت.

فلو دخلت للزم أن يكون للشرط جوابان، وذلك غير جائز. وأيضاً فإذا دخل خبر «الذي» الفاء كان مُنْزَلاً منزلة اسم الشرط، واسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط، فكذا ما كان مُنْزَلاً منزلته.

وأجاز بعضهم ذلك، نحو: الذي إن تَطَلَّعَ الشمس ينْتَظِرُ إليها فهو صحيحُ النَّظَرِ، نظراً إلى أنَّ الشرط والجزاء مستقبليان، ولا يلزم ما قال أبو علي^(١) من أنه يكون للشرط جزاءان لأنَّ السبب يختلف والمسبب يختلف، فيدخل أحدهما على الآخر؛ لأنه لا يبعد أن يكون ارتباط سَبَبٍ لِمُسَبَّبٍ سبباً لِمُسَبَّبٍ آخر كالمثال/ الذي سبق، وارتباط الرؤية بطلوع الشمس دالٌّ على حِدَّةِ البصر، قاله صاحب البسيط عن بعض شيوخه. [٢: ٥٣/١]

وقد أجاز الفراء^(٢) وغيره^(٣) كونَ الشرط جواباً للشرط، وعليه حمل ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾^(٤). وحمله بعضهم على حذف الجواب، أي: فاتَّبِعُوهُ، فَمَن تَبِعَ.

وفي البسيط أيضاً: «وأما إن دخلت على جملة شرط، وبها تمت صلتها، فهو جائز عند النحويين س والمبرد وغيرهما، فتقول: الذي إن يأتيني^(٥) أحسن إليه فله درهم، وأي^(٦) مَنْ يأتيني أكرمه فله درهم، وكذلك سائر أخواتها» انتهى. يعني أخوات «إن» من أدوات الشرط.

الصورة الثانية: أن يكون الفعل ماضي المعنى، نحو قولك: الذي

(١) الإيضاح العضدي ص ٥٥ والمقتصد ص ٣٢٣.

(٢) كذا! وقد قال في جواب «إمّا» و«مَنْ» في الآية المذكورة ما نصّه: «أجيبا بجواب واحد، وهما جزاءان» معاني القرآن ٣: ١٣٠. والجواب عنده هو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾. وقد نصّ على ذلك الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٦ والمحجر الوجيز ١: ١٣٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ١١٧ والكشاف ١: ٢٧٤ - ٢٧٥. وقد نسب هذا القول في المحجر الوجيز ١: ١٣٢ لسيبويه. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٩٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٨.

(٥) س: يأتي.

(٦) س، ك، ح: واني.

زارنا أمس فله دينار، فلا يجوز ذلك لأنَّ «زارنا» لا يصلح لأداة الشرط لمضي الفعل معنى .

وأجاز ذلك بعضهم^(١)، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَنَكُمْ يَوْمَ التَّمَيُّنِ لِمَعَانٍ فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾^(٢)، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾^(٣)، ومعلوم أنَّ هذا ماضٍ لفظاً ومعنى مقطوعٌ بوقوعه صلةً وخبراً. وقد تأولناه^(٤) على معنى التَّيُّنِ، كأنه قيل: وما يتبين إصابته إياكم، وما يتبين إفاء الله على رسوله منهم، ويكون نظير قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُمْ قَدْ مِنْ قَبْلِ﴾^(٥) أي: إن يتبين كون قيميَّته قد من قبل .

الصورة الثالثة: أن يكون مستقبلاً مصحوباً بالسين أو سوف أو لن أو قد أو ما، نحو: الذي سيأتيني أو سوف يأتيني أو لن يأتيني أو قد يأتيني أو ما يأتيني له درهم، فلا يجوز دخول الفاء على هذا الخبر لأنه لا تصلح هذه الصلوات لدخول أداة الشرط على شيء منها. وكذلك لو كان داخلاً عليه لمَّا، نحو: الذي لمَّا يأتيني له درهم، بخلاف لَمْ؛ لأنَّ أداة الشرط لا يصلح دخولها على لمَّا، ويصلح دخولها على لَمْ.

وهذا الذي ذكر المصنف من اشتراط صلاح الصلة إذا كانت فعلاً لأداة الشرط^(٦) فيه خلاف: قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ما نُصِّه^(٧): ومن الناس من اشترط في الفعل الواقع صلةً إذا دخلت الفاء في الخبر أن

(١) كالأخفش في معاني القرآن ص ٢٢٠ - ٢٢١ وابن عطية في المحرر الوجيز ١: ٥٣٨ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ٣٧٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٨٤ - ١٨٥ والرضي في شرح الكافية ١: ١٠١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٦.

(٤) البحر المحيط ٣: ١١٣.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٢٦.

(٦) س، ك، ف: الشرطية.

(٧) ما نُصِّه: سقط من س.

يكون الفعل مما يَحْسُن وقوعه بعد أداة الجزاء، فلو قال: «الذي ما يؤذيني فله درهم» لم يَجْز ذلك عنده لأنَّ أداة الشرط لا تدخل على «ما» النافية. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ مَعَ الْمَوْصُولِ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ مَعَ أَدَاةِ الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ. قَالَ^(١): وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنْ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِذَا لَمْ يُسَمَّعْ مِنْ كَلَامِهَا أَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ امْتَنَعْتَ مِنْ إِجَازَتِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الصَّلَةَ إِذَا ذَاكَ لَا تُشَبِّهُ فِعْلَ الشَّرْطِ.

وقوله أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة يعني الظرف أو مُشَبَّهَهُ أَوِ الْفِعْلَ الصَّالِحَ لِلشَّرْطِيَّةِ، مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عِنْدَهُ حَزْمٌ فَهُوَ سَعِيدٌ، وَعَبْدٌ لِكَرِيمٍ/ [٢: ٥٣/ب] وَنَفْسٌ تَسْعَى فِي نَجَاتِهَا فَلَنْ تَخِيبَ. وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ فِي فَاعِلِ الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ أَنْ يَكُونَ عَامًّا، قَالَ: فَلَوْ كَانَ مُعَيَّنًا لَمْ يَجْزِ لِأَنَّهُ يُخَصَّصُ بِهِ الْفِعْلَ، فَيُخْرِجُ عَنِ الْإِبْهَامِ، وَلِذَلِكَ كَانَتِ النُّكْرَةُ وَلَا بُدَّ عَامَّةً. وَلَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَمَا حَكَى الْكَسَائِيُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: «الدَّارُ الَّتِي أَسْكُنُهَا فَمُعْطَاةٌ» فَشَادَّ مِنْ وَجْهَيْنِ: تَعْيِينَ الْفَاعِلِ، وَمَعْهُودِيَّةِ الذِّكْرِ، وَيُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ أَوِ التَّدْوِيرِ.

وقوله أو مضاف إليها مُشَبَّرٌ بِمَجَازَةِ مِثَالِهِ: كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَهُ حَزْمٌ فَهُوَ سَعِيدٌ، وَكُلُّ عَبْدٍ لِكَرِيمٍ فَمَا يَضِيعُ، وَكُلُّ نَفْسٍ تَسْعَى فِي نَجَاتِهَا فَلَنْ تَخِيبَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

نَرْجُو فَوَاضِلَ رَبِّ سَيِّئِهِ حَسَنٌ وَكُلُّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ

وروي: فهو مبذول.

قال بعض أصحابنا: ولا يلزم أن تكون النكرة العامة لفظ «كُلٌّ»،

(١) قال: سقط من س.

(٢) هو عبدة بن الطبيب. المفضليات ص ١٤٢ [المفضلية ٢٦] وشرحها للتبريزي ص ٦٧٣ والاختيارين ص ٩٦. السيب: العطاء الكثير.

خلافاً لبعضهم، بل كل نكرة يُراد بها العموم من جهة المعنى حكمها وحكم «كل» في ذلك سواء، ولو قلت: «رجل يأتيني فله درهم» جاز دخول الفاء لأن معناه ومعنى «كل رجل يأتيني» واحد.

وأجاز الفراء: ضاربٌ عمراً فله دينار؛ لأن معناه ومعنى قولك: «كل رجل ضاربٌ عمراً» سواء.

والصحيح أن ذلك لا يجوز لأن الشبه المُسوَّغ لدخول الفاء في الخبر مفقود؛ لأن ضارباً ليس موصوفاً بجملة تشبه فعل الشرط.

واحترز بقوله: «مشعر بمجازاة»^(١).

وقوله أو موصوفٌ بالموصول المذكور مثاله قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾^(٢)، وقول الشاعر^(٣):

صَلُّوا الْحَزَمَ، فَالْخَطْبُ الَّذِي تَحْسِبُونَهُ
يَسِيرًا فَقَدْ تَلَقَّوْنَهُ مَتَعَسِّرًا

وهذا الذي ذكره فيه خلاف: قال بعض أصحابنا: «الصحيح عندي أن ذلك لا يجوز لأن الاسم المُخْبَر عنه - وهو الموصوف بـ «الذي» - ليس بِمُشْبِهِ لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل ظاهراً أو مُضْمِراً، والاسم الموصوف بـ «الذي» ليس كذلك» انتهى.

ويمكن تأويل الآية على أن يكون ﴿الْقَوَاعِدُ﴾ مبتدأ، و﴿الَّتِي﴾ خبره، كأنه قال: والقواعد من النساء هن اللاتي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا، والجملة من قوله: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها من المبتدأ والخبر.

(١) في س وضعت هنا إشارة إلى الهامش، لكنه لم يظهر في المصورة شيء. وليس لهذا النص تكملة في النسخ الأخر.

(٢) سورة النور، الآية: ٦٠.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

ويحتمل أن يكون ﴿الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ مبتدأ، و﴿الَّتِي﴾ مبتدأ
ثانياً، والرباط فيه محذوف، أي: اللاتي لا يرجون نكاحاً منهنّ فليس
عليهنّ جناح، ودخلت الفاء لأنّ الجملة وقعت خبراً عن ﴿الَّتِي﴾، وهو
موصولٌ فيه شرطٌ جواز دخول الفاء في خبره، وكأنه قسم القواعد من
النساء^(١) إلى قسمين: أحدهما لا يرجون نكاحاً، فحكم عليهن أنه ليس
عليهن جناح. والثاني ما يرجون نكاحاً، فعليهن الجناح.

وأما البيت فيخرج على زيادة الفاء، أي: قد/ تَلْقَوْنَهُ، كما قال^(٢): [٢: ٥٤]

..... والصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

وقوله أو مضافٌ إليه أي: إلى الموصول، مثاله قول زينب بنت
الطُّثَرِيَّةِ تَرثِي أَخَاهَا^(٣):

يَسْرُكَ مَظْلُومًا، وَيُرْضِيكَ ظَالِمًا وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتَهُ فَهُوَ حَامِلٌ

ص: وقد تدخل على خبر «كُلُّ» مضافاً إلى غير موصوف، أو إلى
موصوف بغير ما ذكر، وعلى خبر موصول غير واقع موقع «مَنْ» الشرطية،
ولا «مَا» أختها، ولا تدخل على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش. وتزيلها
نواسخُ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحّ.

ش: مثاله ما روي عن بعض السلف: «كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ»^(٤)،

(١) فيما عدنا: من الناس.

(٢) البيت بتمامه:

يَمُوتُ أَنَسٌ، أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُمْ وَيَخْذُتُ نَاسٌ، وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ
وهو في ضرائر الشعر ص ٧٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣ وتذكرة النحاة ص ٤٦ والبحر
٢٦:٣.

(٣) وينسب البيت للعجيز السلولي وغيره أيضاً. انظر الحماسة ١: ٤٥٠ [٣١٣] و٥١٥ - ٥١٦
[٣٦٨] وشرحها للمرزوقي ص ٩٢١ وللأعلم ص ٥٤٦، ٥٤٧ - ٥٤٩ والسقط ص ٦٠٨
واللسان (عذر) و(بأدل). وآخره في هذه المصادر: حاملة.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٣٠.

وقال الأَفْوَه^(١):

وَكُلُّ قَرِينَةٍ فَإِلَى افْتِرَاقٍ وَلَكِنْ فُرْقَةٌ تَنْفِي الْمَلَامَا

ومثال موصوفٍ بغير ما ذُكر قولُ الشاعر^(٢):

كُلَّ أَمْرٍ مُبَاعَدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

ومثال ما ذُكر بعده قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحُكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذِنْ
اللَّهُ﴾^(٣)، هكذا مثله المصنف في الشرح^(٤)، وقد تقدم أنَّ بعض النحويين
أجاز ذلك، وإن كانت الصلة ماضية في المعنى، فالمصنف موافق له، وقد
ذكرنا^(٥) تأويل ذلك.

وقوله ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك قال المصنف في الشرح^(٦):
«أجاز الأخفش^(٧) دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط،
نحو: زيدٌ فمَنْطَلَقٌ، وزعم أنهم يقولون: أخوك فَوَجَدَ^(٨)، ومثل ما زعم
قولُ الشاعر^(٩)»:

وَيَحْدُثُ نَاسٌ، وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

(١) البيت ليس في ديوانه المطبوع ضمن الطرائف الأدبية، فهو مبتور الأصل. ولم أقف عليه في مصادري.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٣٣٠:١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٣ [٦٨٩]. وقد نص ابن مالك على أن مباعداً اسم فاعل، وقد ضبط في س بفتح العين.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

(٤) كذا! وليس في مطبوعته.

(٥) ذكره في ص ١٠١.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٠:١ - ٣٣١.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ٣٧٨ وشرح المفصل ٨: ٩٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٠٥.

(٨) معاني القرآن ص ١٢٤ - ١٢٥ وإيضاح الشعر ص ٣٦١ والبغداديات ص ٣٠٩ وسر الصناعة ص ٢٦٠. وقال الأخفش في معاني القرآن ص ٨٠: «لو قلت: عبدُ الله فيَنْطَلِقُ لم يحسن».

(٩) تقدم قريباً.

ولا حُجَّةَ له في قول الشاعر^(١):

وقائلة: خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

ولا في قول الآخر^(٢):

أَرْوَاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

لأنَّ معنى الأول: هذه خَوْلَانُ، فَخَوْلَانُ خبرٌ مبتدأٌ محذوف. ومعنى الثاني: انظر أنت، فَأَنْتَ فاعِلٌ فعلٌ محذوف، على أن زيادة الفاء قد سهَّلها كَوْنُ الخبرِ أَمْراً، كما يُسهِّلها كَوْنُ العاملِ أَمْراً، مفرغاً في نحو: زيداً فاضرب، ﴿وَلَا رَيْكَ فَارْغَبْ﴾^(٣)؛ لأنَّ الأمرَ تَطَرَّقَ إلى ما تعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضرب، أو زيدٌ فاضربه، كأنه قال: ما يَكُنْ من شيءٍ فزيداً اضرب، وما يكن من شيءٍ فزيدٌ اضربه، فلا يلزم من جواز هذا جواز: زيدٌ فمنطلق؛ إذ ليس الخبرُ أَمْراً، فَيُطَرَّقُ إلى ما تعلق به معنى المجازاة» انتهى.

وأجاز الفراء^(٤) وجماعةٌ منهم الأَعْلَمُ دخولها في الخبر إذا كان أَمْراً أو نهياً، نحو: زيدٌ فلا تضربه، وزيدٌ فاضربه، وزيدٌ فليقم، وسواء أكان المبتدأ موصولاً أو موصوفاً بالشرط الذي/ ذكر أو كان غير ذلك، واستدلَّ له بقوله^(٥):

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاضْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لَا يَزَحْمُهُ

(١) البيت في الكتاب ١: ١٣٩ ومعاني القرآن للأخفش ص ٧٦. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٣١١. خولان: حي من اليمن. والأكرومة: الكريمة. والحيان: حي أبيها وحي أمها. وخلو: خالية من زوج. وكما هي: كمهدك من بكارتها.

(٢) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٨٤ والكتاب ١: ١٤٠. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٣٥٩.

(٣) سورة الشرح، الآية: ٨.

(٤) معاني القرآن ٢: ٤١٠. وقد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧].

(٥) إيضاح الشعر ص ٣٢٦ والمقرب ١: ٢١٢ والخزانة ٤: ٣٦٩ - ٣٧٠ [الشاهد ٣١٣].

وفي الإفصاح ما ملخصه: ذكر أبو علي^(١) أن زيدا ونحوه إذا كان مبتدأ لم تدخل الفاء في خبره؛ لأن الفاء تؤذن باستحقاق ما بعدها بما قبلها.

وأجازه الأخفش^(٢) على زيادة الفاء، وحكى عنهم: زيدٌ فوجد^(٣)، وزيدٌ فقائمٌ، وهذا لم يسمعه س إلا فيما يحتمل نحو:

وقائلة: حَوْلَان، فانكح فتاتهنَّ

وأول على: هذه حَوْلَان، فتعطف الفاء جملة على جملة وإن لم يتناسب المتعطفان؛ إذ الصحيح جواز ذلك.

ومنهم من يقول: أصله مهما يكن من شيء فزيدٌ اضربه، وعوض من مهما وفعلها «أما»، فتقول: أما زيدٌ فاضربه، ثم تحذف «أما» اختصاراً، ويبقى اللفظ على حاله.

ومنهم من قال: التقدير تنبّه فزيداً اضربه، فلما حُذف «تنبّه» أو ما في معناها قدموا الاسم دليلاً على ذلك المعنى، والأكثر نصبه بسبب الأمر.

وأجاز الفراء: زيدٌ فاضربه. قال: ولا يجوز: زيدٌ فمنطلق. قال ابن طاهر: لأنه على زيادة الفاء عنده أو للتنبيه.

وقد أجاز أبو علي^(٤) وابن جني^(٥) زيادة الفاء في الأمر والنهي، وعليه حملاً ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ ﴿١﴾ وَبَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٢﴾.

(١) الإيضاح العضدي ص ٥٣.

(٢) معاني القرآن ص ٧٦ وإيضاح الشعر ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣) معاني القرآن ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) إيضاح الشعر ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ٣٦٠ - ٣٦١.

(٥) سر الصناعة ص ٢٦٠.

(٦) سورة المدثر، الآيتان: ٣ - ٤. والذي في سر الصناعة إنما هو الآيتان الرابعة والخامسة ﴿وَبَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ ﴿١﴾ وَالرَّجَرَ فَامْجُرْ ﴿٢﴾.

وقال أبو إسحاق^(١): ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾^(٢) خبر ﴿هَذَا﴾. وشبَّهه بقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٣).

وخطأه أبو علي، وقال^(٤): «هذا ليس فيه من معنى الفعل شيء، وفي ﴿وَالسَّارِقُ﴾ ما استحق به العقاب». فعلى قول أبي علي (هذا) مفعول بفعل مضمر، كقولك: زيداً فاضربه، و﴿حَمِيمٌ﴾ خبر مبتدأ، أي: هو حميم.

وفي قول ذي فائش الحميري^(٥) لِعُلبَةَ^(٦) «لِلَّهِ دَرُكٌ! مِثْلُكَ فَلْيَصِفْ أَسْرَتَهُ» ما يشهد لما حكي عن أبي الحسن في زيادة الفاء. وتؤوّل على نية: مثلك فلْيَكْفِ.

وقال الأعلام: إن هذا رفع على الإهمال. وزعم في البيت أنه يرفع على الإهمال. وذكر أن من كلامهم: زيداً فاضربه، وهو غالب، وأنه يجوز: الله فاعبذه.

ولا وجه لقوله لأن الإهمال عدم العامل، وكيف يكون عاملاً، وقد وجدنا الأعداد المتناسقة وحروف الهجاء المتناسبة وحروف فواتح السور غير مغربة لإهمالها، وكذلك كل مُهْمَل.

وقوله وتزِيلُهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ عَلَى الْأَصَحِّ قَالَ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٧.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) الإغفال ص ١٢٠٦ ولفظه: «لأن في السارق والسارقة معنى الجزاء في الصلة، فهو مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾. وليس في هذا الاسم معنى الشرط والجزاء فيجوز دخول الفاء فيما يقع موقع خبره».

(٥) هو سلامة بن يزيد بن مرة بن عريب بن مرزئد بن يريم، أحد ملوك اليمن. جمهرة أنساب العرب ص ٤٣٦ وتاج العروس (فيش) وديوان الأعشى ص ١١٨.

(٦) هو علبه بن ربيعة - وقيل: ابن ماعز - الحارثي. جمهرة أنساب العرب ص ٤١٧ ومعجم الشعراء ص ١٧٠.

المصنف في الشرح^(١): «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره أزالَ شَبَّهَهُ بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر» انتهى.

فقوله: «إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره» إلى آخره يدلُّ على أن الناسخ يدخل على مبتدأ دخلت الفاء في خبره، وليس كذلك، بل إذا دخل الناسخ فلا يدخل إلا على مبتدأ لا تكون الفاء في خبره، وليس المعنى أنه إذا دخل الناسخ أزالَ الفاء.

وقال في الشرح^(١): «ما لم يكن الناسخ إنَّ وأنَّ ولكنَّ، فإنها ضعيفة العمل إذ/ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز [٢: ٥٥/أ] العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال، بخلاف كأنَّ وليتَّ ولعلَّ، فإنها قوية العمل، مُعَيَّرَةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فَقَوِيَّ شَبَّهَهَا بالأفعال، وساوتها في المنع من الفاء المذكورة» انتهى.

وقوله «ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء» مذهبُ س^(٢) والمحققين أنه لا يجوز، والعَجَبُ للمصنف أنه ذكر جواز ذلك بإجماع في باب إنَّ وأخواتها^(٣)، وَجَهْلُ الخلاف في ذلك، ولا سيما خلاف س، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

وقوله «مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء» قد ذكر هو - أعني المصنف - الخلاف في ذلك في «باب إنَّ»^(٤)، وستقف عليه.

وقوله على الأصحَّ هو راجع إلى الثلاثة، وهو ظاهر كلام المصنف.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣١.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٤ - ١٤٦ وقد قال: «ويكون محمولاً على الابتداء». وانظر شرحه للسيرافي ١/٩: ٣ - ١/١١ أ والارتشاف ص ١٢٨٨ - ١٢٩٠.

(٣) قلت: ذكر فيه أنه من باب عطف الجمل. شرح التسهيل ٢: ٤٨ - ٤٩.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢: ٤٧، ٥٢.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره إن دخلت عليه ليت أو لعل أو ما أشبههما من نواسخ الابتداء لم يَجْز دخول الفاء في خبره؛ لأن الموصول إذ ذاك لا يُشبه اسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وإذا زال الشبه باسم الشرط لم يكن لدخول الفاء وجه إلا أن تكون زائدة، وزيادة الفاء لا تنقاس ما لم يكن الناسخ إن، فإن كان «إن» جاز دخول الفاء في الخبر، ومنه ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾^(١)، وجاز ذلك معها وحدها من بين سائر أخواتها لأن العرب تعامل «إن زيدا قائم» معاملة «زيد قائم» لما كانا في معنى واحد، بدليل قولهم: إن زيدا قائم وعمرو، ولا كذلك النواسخ، فعاملوا: «إن الذين يأتيك فله درهم» معاملة «الذي يأتيك فله درهم» انتهى.

فظهر من هذا النقل أن دخول الفاء مخصوص بإن وحدها خاصة. ومن منع ذلك في خبر إن احتج بأن «إن» تُحَقِّقُ الخبر، والشرط فيه تَوَقُّفٌ وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وهو رأي الأخفش^(٢).

وقد قيل: إدخال «إن» في الموانع من الفاء هو رأي س، وإخراجها رأي الأخفش^(٣).

والعَجَبُ للمصنف أن ذكر الخلاف في إن وأن ولكن خاصة، فأفهم كلامه أن باقي النواسخ لا خلاف في أنه لا تدخل الفاء معها، وفي ذلك تفصيل وخلاف، فنقول:

(١) سورة البروج، الآية: ١٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١/٥، وقد ذكر أنه كان يضعف: إن الذي يأتيني فله درهم؛ لأن «إن» تُبْطِلُ الشرط والمجازاة. وانظر شرح المفصل ١٠١: ١ وشرح الكافية الشافية ص ٣٧٨ والبسيط لابن أبي الربيع ص ٥٧٣ - ٥٧٤.

(٣) نص ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ٣٧٩ على أن الأخفش موافق لسبويه في بقاء الفاء بعد دخول إن، واستدل لذلك بقول له في معاني القرآن ص ٨٠ - ٨١.

إن دخل على المبتدأ المستوفي الشروط ناسخ فإن كان ليت أو لعل أو كأَنَّ فلا تدخل الفاء، وفي لعل خلاف: منهم من ألحقها بما لا يُغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله^(١):

وإني لرام نظرة قبل التي لعلّي - وإن شطّ نواها - أزورها

/ وقد تؤوّل^(٢) هذا البيت. وكونها وصل بها الموصول على تسليم [٢: ٥٥/ب] ذلك شيء مشترك بينها وبين كأَنَّ، فكان ينبغي أن تدخل في خبر كأَنَّ كما تدخل في خبر لعل أو إن أو أن أو لكن، دخلت خلافاً لأبي الحسن في أحد قوليّه. وهو محجوج بسمع ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ﴾^(٣)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

عَلِمْتُ يَقِيناً أَنَّ مَا حُمَّ كَوْنُهُ فَسَغِيْ امْرِئٍ فِي صَرْفِهِ غَيْرُ نَافِعٍ
وقال آخر^(٨):

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّي فِي مَكْرِي بِهِمْ فَنَزَعُ
كَلًّا، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغَرِّبَهُمْ بِي الطَّمَعُ

(١) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٦٦١ وإيضاح الشعر ص ٤٣٥، وفيه تخريجه.

(٢) انظر إيضاح الشعر ص ٤٣٥ وما بعدها، والخزانة ٤٦٤: ٥ - ٤٦٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩١.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ١٣.

(٥) سورة محمد، الآية: ٣٤.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٢.

(٨) البيتان في شرح التسهيل ١: ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص ٣٧٧.

وقال الأفوه^(١):

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

أو ما فيه تحقيق مما ينصب المفعولين من^(٢) نحو «علمت»، فظاهر قول ابن السراج^(٣) الجواز، فتقول: علمت الذي يأتيني فله درهم. والظاهر أنه لا يجوز لأنَّ الفاء إذا دخلت في الخبر فهو إنشاء للشرط والسبب والإخبار بأنه معلوم أو مظنون إخراج له عن الإنشاء؛ لأنَّ القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك وفي اعتقادك، فليس إنشاءً حينئذ.

أو لا تحقيق فيه نحو «ظننت» فالمنع^(٣)، فلا يجوز: ظننت الذي يأتيني فله درهم، والأخفش^(٣) يجيزه على زيادة الفاء.

أو «كان»، فإن كان بلفظ الماضي فلا يجوز، أو بلفظ «يكون» فظاهر قول ابن السراج^(٣) الجواز. ومذهب أبي الحسن أن المبتدأ الموصول إذا ضُمَّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. ومذهب الجمهور جواز دخول الناسخ على ما فُصل.

وذهب الفراء إلى جواز دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إنَّ، نحو: إنَّ الرجل الذي يأتيك فله درهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَقْرُؤُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِّعُكُمْ﴾^(٤). والصحيح أن ذلك لا يجوز، وقد تقدم تعليل منع ذلك عند

(١) البيت ليس في ديوانه. ونسب أيضاً لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان. انظر الأمالي ٩٩:١ وشرح التسهيل ٣٣٢:١ وشرح الكافية الشافية ص ٣٧٧ ومعجم البلدان (بردي). (الحجاز) والمقاصد النحوية ٣١٥:٢ وتاج العروس (بردي).

(٢) من: سقط من س.

(٣) الأصول ١٦٨:٢.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ٨. معاني القرآن للفراء ١٠٥:٢ و٣: ١٥٥ - ١٥٦. وعلى ذلك حمل سيويه هذه الآية. الكتاب ١٠٣:٣ وانظر أيضاً المقتضب ٣٥٦:٢ - ٣٥٧ والأصول ١٩١:٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٧:٤ - ٤٢٨ والحجة ٤١:١ - ٤٧. والمسائل المثورة =

قول المصنف: «أو موصوفٌ بالموصول المذكور»^(١).

وُخْرِجَتْ^(٢) الآية على أن يكون ﴿الْمَوْتُ﴾ اسم ﴿إِنَّ﴾، و﴿الَّذِي﴾ خبرها، و﴿فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها، ووجه ارتباطها أنَّ العرب تعتقد أنَّ مَنْ فَرَّ من شيء وخاف منه كان ذلك سبباً في لقائه^(٣)، ومنه قولهم^(٤):

إِنَّ الْجَبَانَ حَتَفُهُ مِنْ فَوْقِهِ

جعل الجبن سبباً في قرب الحتف.

وقال زهير^(٥).

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَةِ يَلْقَها ولو رامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

جعل هيبة أسباب المنية شرطاً في لقائها. وقيل: ﴿الَّذِي﴾ بدل من ﴿الْمَوْتُ﴾، فالنية به أن يلي / «إِنَّ»، وكأنه قال: قل إِنَّ الذين يَفِرُّونَ.

[٢: ٥٦/١]

مسألة: إن أعملت هذه العوامل^(٦) في اسم آخر جاز دخول الفاء،

= ص ١٦٧ وسر الصناعة ص ٢٦٧ والأزهية ص ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ٥٥٢: ٢ وكشف المشكلات ص ١٣٤٧ - ١٣٤٨.

(١) تقدم ذلك في ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٦: ٣ ومشكل إعزاب القرآن ص ٧٣٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٧٤٤.

(٣) الحجة ٤٥: ١ والمسائل المنثورة ص ١٦٧ - ١٦٨ والأصول ١٩١: ٢ والخصائص ٣٢٤: ٣ وسر الصناعة ص ٢٦٧ وكشف المشكلات ص ١٣٤٨.

(٤) هذا مثل، أول من قاله عمرو بن أمية في شعر له. أمثال أبي عبيد ص ٣١٦ ومجمع الأمثال ١٠: ١ واللسان (حتف) وفيه: عمرو بن مامة. وورد في قول لعامر بن فُهيرة في الموطأ: كتاب الجامع - الباب الرابع ٨٩١: ٢. يُضْرَبُ في قلة نفع الحذر من القدر.

(٥) ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٦٧ والأصول ١٩١: ٢ وسر الصناعة ص ٢٦٧ وشرح القصائد العشر ص ١٩٤. أسباب السماء: نواحيها ووجوهها.

(٦) قال في الارتشاف ص ١١٤٥: «ولو أعملت إنَّ في اسم آخر، وأخبر عنه بالموصول أو بالموصوف النكرة...».

نحو: إِنَّه الذي يأتيني فله درهم، وإنَّ زيدا كُلُّ رجلٍ يأتيه فله درهم.
مسألة: إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يَجُز العطف
عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج^(١).

(١) الأصول ٢: ٣٥٦.

ص: بابُ الأفعالِ الرافعةِ الاسمَ الناصبةِ الخبرَ

فبِلا شرط: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ وبات وصار وليس، وصلةٌ لـ «ما» الظرفية: دام، ومنفيةٌ بثابت النفي مذكورٍ غالباً متصلٍ لفظاً أو تقديرًا أو مطلوبةٌ النفي: زال ماضي يزال، وأنفك، وبرح، وفتى، وفتاً، وأفتاً، ووئى ورام مُرادفتاها. وكلُّها تدخل على المبتدأ إن لم يُخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه^(١) أو مصحوبٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ، ونَدَرَ: وكُوني بالمكارمِ دَكريني.

ش: قوله «الرافعة الاسم» هذه المسألة فيها خلاف^(٢): ذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي.

وكان القياس في هذه الأفعال أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بُنيت له، فقولك: «كان زيدٌ قائماً» بمنزلة «أمسَ زيدٌ قائمٌ»، و«يكون زيدٌ قائماً» بمنزلة «غدأ زيدٌ قائمٌ». وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضَرَبَ، من حيث إنها تطلب

(١) ك: بنفسه.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٨ - ٤١٩.

اسمين أو اسماً وما هو في تقديره، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه، ونُصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، هذا مذهب س^(١) وأصحابه^(٢).

وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، ف «كان زيد ضاحكاً» مُشَبَّهٌ عنده بـ «جاء زيد ضاحكاً». واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبدليل أن الماضي لا يحسن وقوعه خبراً لـ «كان» إلا مع «قَدْ» كما لا يحسن وقوعه حالاً إلا مع «قَدْ». وبدليل أنك لا تُكْنِي عنه كما لا تُكْنِي عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تُكْنِي عن قولك ضربت زيدا، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في «كان» وأخواتها، بل إن كُنِيت في باب «كان» قلت: كان زيد كذا، كما تُكْنِي عن الحال: جاء زيد كذا.

ورُدَّ على الفراء بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيد/ عمرو منطلق، وقال زيد يقومُ عمرو، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيد، والظرف في موضع المفعول إذا اتَّسَعَتْ فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبراً لـ «كان» بغير «قَدْ» لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي^(٣) خبراً لـ «كان» في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرة. ولئن سلَّمنا ما قال فليس سببه شبهه بالحال، بل من حيث إن «كان» يدل على الماضي، فإذا كان الخبر ماضياً لم يكن للإتيان بـ «كان» كبير فائدة؛ لأن المَاضِي قد فهم من الخبر، فإن أتيت بـ «قَدْ» حَسُنَ ذلك لتقريبها له من الحال. وأما الكناية فإِنَّه يُكْنَى عن

(١) الكتاب ٤٥: ١.

(٢) المقتضب ٩٧: ٣ و ٨٦: ٤ والأصول ٨٢: ١.

(٣) ك: وقوعه.

المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ،
فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا.

ومما يدل على صحة مذهب س أنه مُشَبَّهٌ بالمفعول مجيء الخبر
مُضْمَرًا كما يجيء المفعول، والحال لا تُضْمَرُ، ومجيئُه معرفة كالمفعول،
والحال بأبها أن لا تكون إلا نكرة، ومجيئُه جامداً، والحال بأبها الاشتقاق،
وكونُه لا يُستغنى عنه، والحال بأبها أن يُستغنى عنها.

وقوله قَبْلًا شَرْطٌ يعني أنها تعمل مُوجِبَةً ومنفِيَّةً وصِلَةً لِـ «ما» الظرفية
وغير صلة لها، إلا ما كان منها موضوعاً للنفي - وهو ليس - فلا يكون
للايجاب، ولا يقع صلة لِـ «ما» الظرفية.

وكلُّها أفعال بلا خلاف إلا ليس، فمذهب أبي بكر بن شُقَيْرٍ^(١) وأبي
علي الفارسي^(٢) في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف^(٣)، ولم
يجعلاً اتصال الضمائر المرفوعة بها وتاء التانيث دليلاً على فعليتها لأن حد
الفعل لا ينطبق عليها. ومذهب الجمهور^(٤) أنها فِعْلٌ، ووزنه فَعَلَ بكسر
العين، وخُفِّفَ، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون
فَعَلَ بفتح العين لصيرورته إلى لاس، ولا فَعَلَ بضم العين لصيرورته باتصال

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس [٣١٧هـ] بغدادي في طبقة ابن السراج. روى
كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد بن ناصح، وروى عنه أبو بكر بن شاذان. وألف
مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود. قيل: إن كتاب «المحلى»
الذي ينسب للخليل إنما هو لابن شقير. بغية الوعاة ١: ٣٠٢.

(٢) الحليبات ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وإيضاح الشعر ص ١٠ والبصريات ص ٨٣٣ والمسائل المنثورة
ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٣) نسب الزجاجي في كتاب اللامات ص ٣٤ هذا القول للفراء وجميع الكوفيين، ونسب
القول بفعليتها للبصريين.

(٤) الكتاب ٣٧: ٢، ٤٠٠، ١٠٩: ٤ ومعاني القرآن للفراء ٤٣: ٢ و ٦٢/٣ والمقتضب ٨٧: ٤
والأصول ٨٢: ١ - ٨٣ والمنصف ٢٥٨: ١ وشرح اللمع لابن برهان ٥٣: ١ - ٥٤ وشرح
الجمل لابن عصفور ٣٧٨: ١ - ٣٧٩. وذكر ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٧٥٢ أن
أكثر النحويين ذهبوا إلى أنها حرف أجري مجرى الفعل في لفظه. وانظر ص ١٦٣ منه.

ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرةً على فَعَلَ ومرةً على فَعَلْ. قال ابن هشام: «ولا تكون مضمومةً لتعديها، ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء» انتهى. وقد وُجد في المعتل العين بالياء، قالوا: هَيَّؤَ الرجلُ^(١).

فإن قلت: لو كان على فَعَلَ لقلت لِسْتُ بكسر اللام كما قلت نَلْتُ، وإذا كانوا يكسرونها في فَعَلَ نحو بَعَثُ فلأن يكسروها في فَعَلَ أولى.

فالجواب أنه لو كانت فَعَلَ لزم شذوذان: أحدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها. والثاني عدم كسر فائها. وعلى أنها فَعَلَ يلزم الشذوذ الثاني لا الأول؛ لأن تخفيف فَعَلَ إلى فَعَلْ قياس مطرد، نحو عَلِمَ في عَلِمَ، فكان ادعاء أنَّ وزنها فَعَلَ أولى. وقد نُقل الفراء^(٢) أن بعضهم قال لُسْتُ بكسر اللام.

ولـ «لَيْسَ» حالة لا يُرفع فيها الاسم، ولا يُنصب الخبر، وذلك إذا دخل على الخبر «إلا» في لغة تميم، وسيأتي ذكرُ ذلك والخلاف فيه.

[٢: ٥٧/أ] / وقوله وَصَلَةٌ لـ «ما» الظرفية «دام» «ما» الظرفية هي المصدرية^(٣) المراد بها وبصلتها التوقيت، فإذا قلت: «لا أكلمك ما دامَ زيدٌ قائماً» فكأنك قلت: لا أكلمك زمانَ دوامَ زيدٍ قائماً، ولا يُستعمل الدوام مكانها لأنه لا يدل على تخصيص كما يدل «دام».

وقوله وَمَنْفِيَّةٌ^(٤) قال المصنف في الشرح^(٥): «وقد تناول قولِي:

(١) هيؤ الرجل: حسنت هيئته.

(٢) معاني القرآن ٦٢: ٣ وقد ضبط فيه بضم اللام.

(٣) س: الظرفية.

(٤) س: ومنفياً.

(٥) شرح التسهيل ٣٣٤: ١.

«ومنفية» المنفي بليس^(١)، قال الشاعر^(٢):

ليس يَنفُكُ ذا غِنَى واعتزازٍ كُلُّ ذي عِفَّةٍ بِقُلِّ قَنُوعٍ

والمنفي بـ «غير» كقوله^(٣):

غيرُ مُنفَكٍ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وإنِ ليسَ يَعْتَبِرُ

والمنفي بـ «قَلَّ» نحو: قَلَّما يزال عبدُ الله يذكرُ؛ لأن «قَلَّما يزال» بمعنى «ما يزال». وما يقع بعد «أَبَيْتُ» نحو: أَبَيْتُ أَزالَ مستغفراً لله، بمعنى: لا أزال.

وقول العرب: لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ فيزال يذكُرُه؛ لأن معناه: إذا نشأ أحدٌ ببلدٍ لم يزل يذكُرُه. ذكر ذلك كلُّه الفراء في «كتاب الحدِّ»، ومن أمثله فيه: ما يعترينا أحدٌ فنزال نُعيُّه، وقال: ألا ترى أن المعنى: إذا اعترانا أحدٌ لم نَزَلْ نُعيُّه.

وقوله بثابتِ النَّفْيِ احترازٌ من أن تدخل عليه همزة التقرير، نحو: أَلَسْتُ تَزَالُ تَفْعَلُ، وألم نَزَلْ تَفْعَلُ، فإنه لا يجوز لأنَّ التقرير إثبات، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز.

وقوله مذكورٌ غالباً إشارةً إلى أن نافيها قد يُحذف، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَقْتَوُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾^(٤) أي: لا تَقْتَأُ، وقال^(٥):

نَنفُكُ نَسْمَعُ مَا حِينِ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

(١) المنفي بليس: سقط من ك.

(٢) البيت في تخلص الشواهد ص ٢٣٠ والعيني ٧٣: ٢.

(٣) لم أقف عليه في مصادرِي.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٥) تقدم في ٢٤٦: ٢.

أي: لا تَنْفَكُ، وقال^(١):

تَزَالُ حِبَالٌ مُبَرِّمَاتٌ أَعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ الْجَمَلُ

قال بعض أصحابنا^(٢): لا تحذف منها أداة النفي وتراد إلا بشرطين: أحدهما أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر أن يكون جواب قسم، وقد حذفت منها أداة النفي في حال المضي في جواب القسم شاذاً، قال^(٣):

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ

أي: لا زالت عزيزة.

وقد استعملت «أَبْرَحُ» بغير أداة نفي في غير جواب القسم، وذلك ضرورة، قال^(٤):

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

وفيه قولان: أحدهما^(٥) أن «لا» محذوفة، أي: لا أبرح. والثاني^(٦)

(١) البيت لليلى امرأة سالم بن قُحْفَان العنبري. الحماسة ٢: ٢٥٨ وشرحها للمرزوقي ص ١٧٢٧ وللأعلم ص ٩٨٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٦ - ٣٨٧ والمقرب ١: ٩٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥١.

(٣) عجز البيت: عَلَى قَوْمِهَا مَا قُتِلَ الزُّنْدُ قَادِحُ. وهو في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٤، ١٥٤ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٧ والمقرب ١: ٩٤ وضرائر الشعر ص ١٥٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥١ والخزانة ٩: ٢٣٧ [الشاهد ٧٣٣] وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٣ [الإنشاد ٦٣٣]. وهو في ملحقات ديوان ابن مقبل ص ٢٥٠. وانظر في صفة الزند وكيفية القتل الخزانة ٩: ٢٤٠ - ٢٤١ حيث نقل قول أبي حنيفة الدينوري في ذلك.

(٤) هو خدّاش بن زهير كما في مجاز القرآن ١: ٣١٦ والمعاني الكبير ص ٨٢ واللسان (نطق). والبيت من غير نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٧ والمقرب ١: ٩٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٢. وهو في شعر خدّاش ص ٥٥٤ - مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ.

(٥) مجاز القرآن ١: ٣١٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٢ وفيهما أن المعنى: أزال عن أن أكون...

أنه غير منفي لا لفظاً ولا تقديرًا، والمعنى: أزل عن أن أكون مُنتطقاً مُجيداً، أي: صاحب نطق وجواد ما أدام الله قومي، فإنهم يَكُونُونِي ذلك. وقوله أو تقديرًا مثاله/ قوله^(١):

[٢: ٥٧/ب]

ما خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنَا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ
أراد: خِلْتَنِي مَا زِلْتُ، وَخِلْتُ هُنَا بِمَعْنَى أَيْقَنْتَ، وَهُوَ أَيْضًا غَرِيبٌ.
وقال^(٢):

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُخَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكَوُّهَا
أي: وَأَرَاهَا لَا تَزَالُ ظَالِمَةً.

وقال الفراء في «كتاب الحد»: يجوز أن يُقَدَّمَ نَفْيُ «زَالٍ» عَلَى «ظَنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، فَيَقَالُ: لَا أَظُنُّكَ تَزَالُ تَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ: وَكَذَلِكَ: مَا أَظُنُّكَ تُبَالِي بِشِدَّةٍ، مَعْنَاهُ: أَظُنُّكَ لَا تُبَالِي.

قال المصنف في الشرح^(٣): والنفي المفصول الفعل ومعمولاه خبره كقولك: مَا عَبْدُ اللَّهِ يَزَالُ مُحْسِنًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: عَبْدُ اللَّهِ مَا يَزَالُ مُحْسِنًا، فَالنفي متصل بِزَالٍ تقديرًا. وكذلك المنفصل بقسم نحو قوله:

فَلَا - وَأَبِي دَهْمَاءَ - زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى أَهْلِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدُ^(٤) قَادِحُ
وقوله أو مطلوبة النفي إشارة إلى النهي والدعاء، نحو قوله^(٥):

-
- (١) البيت في الصحاح (ضمن) و(حمى) وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ والمقاصد النحوية ٢: ٣٨٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٢. الضمن: الذي به الزمالة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره. وحموة الألم: سؤرته.
- (٢) هو إبراهيم بن هرمة. والبيت في شعره ص ٥٦ والكامل ص ٧٩٢، ١٣٢٦ وشرح التسهيل ١: ٣٣٥ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢١ [الإنشاد ٦٣٢]. تنكؤها: تقشرها.
- (٣) كذا! ولم أجده في مطبوعة شرح المصنف.
- (٤) س: قَتَلَ. وفي بعض النسخ لم تنقط الفاء.
- (٥) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٣٨٣ وشرح التسهيل =

صاح شَمْرُ، ولا تَزَلْ ذاكَرَ المو ت، فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
وقال^(١):

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مِي على البلى ولا زالَ مُنْهَلًا بِجَزَعائِكَ الْقَطْرُ
وأُنشِد الفراء^(٢):

لن يزالوا كذلككم، ثم لا زِلْ تَ لَهُم خالداً خُلُودَ الْجِبَالِ
وقوله زالَ ماضي يَزَالُ احترازٌ من التي مضارعها يَزُولُ، بمعنى
تَحَوَّلَ، فإنها تامة. قال المصنف^(٣): «ومن زالَ الشيءَ بمعنى عَزَلَهُ،
فمضارعه يَزِيلُ» انتهى.

قلت: وحكى الكسائي^(٤) أيضاً في مضارع زالَ الناقصة يَزِيلُ على وزن
يَبِيع. وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء «لا أزيل أقول ذلك»^(٥)، فتكون زال
الناقصة مما جاءت على فَعِلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ كَنَقِمَ يَنْقِمُ ونَقِمَ يَنْقِمُ.

وزعم الفراء أن «زال» التي هي ناقصة مُعْيَرَةٌ من «زال» التامة، بنوها
على فَعِلَ بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان،
فعيئها واو.

وأجاز ابن خروف أن تكون «زال» الناقصة من زالَه يَزِيلُه إذا مازه منه،
فعيئها ياء.

= ٣٣٤:١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٣١ وتخليص الشواهد ص ٢٣٠ والمغني ١٤:٢.

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٥٥٩.

(٢) البيت للأعشى. وهو في ديوانه ص ٦٣ والأصول ١٧١:٢ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٦
[الإنشاد ٤٦١]. ك، ف، ح: لم يزالوا.

(٣) شرح التسهيل ٣٣٤:١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥:١.

(٥) المسائل الحلييات ص ٢٧٧.

وما ذهباً إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب «كان» وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أن «زال» الناقصة ليست من زال يَزُول، ولا من زال يَزِيلُ؛ لأن مضارعها ليس كمضارع واحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى بَرَحَ، وعينها ياء لقولهم: زَايَلْتَهُ، أي بَايَلْتَهُ، وقالوا أيضاً: زَيَّلْتَهُ، قال^(١):

سائل مُجاوِرَ جَزَم هل جنيتُ لها حرباً تُزِيلُ بينَ الجيرة الخُلطِ

/ وَزَيْلٌ فَعَلٌ بدليل مصدره، قالوا: تَزِيلًا، وزَايِلٌ وَزَيْلٌ من زال [٢: ٥٨/١] الناقصة كجَالَسَهُ من جَلَسَ، وإلى هذا ذهب س^(٢).

وقوله وانفك وبرح وفتى وفتاً وأفتأ قال أبو زيد: ما أفتأتُ أذكره، وما فتئتُ أذكره، وما فتأتُ^(٣) أذكره، أي: ما زلتُ أذكره. وذكر الصاغاني^(٤) فتَوَّ يَفْتُوُّ على وزن ظَرْفَ لغة في فتَأَ يَفْتَأُ. وقال في المحكم: ما فتئتُ أفعلُ، وما فتأتُ أفْتَأُ فتَتَأُ وفتوؤا، وما أفتأتُ، الأخيرة تميمية، أي: ما برحت.

و«ما زال» وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ يُعطي الدنانيرَ، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقات متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتصافه بالعلم كان متصل الزمان، ودام له أيضاً كذلك. ومثلُ «ما زال يُعطي

(١) هو وعلة الجرمي، أو ابنه الحارث، أو معقر بن حمار البارقى. الأغاني ص ٨٩٨٩ - الجزء ٢٦ - أخبار الحارث بن وعلة. وانظر تخريجه في الحلبيات ص ٢٧٢ والمبهم ص ٦٨ والسمط ص ٧٤٩ - ٧٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٧.

(٣) هذه الصيغة هي الموجودة في كتاب الهمز ص ٢٣. س: وما فتأت.

(٤) نسبه إلى الفراء في التكملة والذيل والصلة (فتأ).

الدنانير» قولُ الفرزدق^(١):

ما زال مُدَّ عَقَدَت يدها إِزارَهُ فَسَمَا، فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَطِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ
فإِذْناؤُهُ الخَوَافِقَ لَيْسَ مُتَصِلًا فِي الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي أَوْقَاتٍ
مُخْتَلَفَةٍ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ فَسَادٌ مِنْ نَقْدٍ عَلَى ذِي الرِّمَّةِ قَوْلُهُ^(٢):

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرِ
وَقَالَ: إِنَّ الْجَيْدَ قَوْلُ طَرْفَةٍ^(٣):

فَسَقَى بِلَادِكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيْمَةُ تَهْمِي

قال: إِذْ بَيْتُ ذِي الرِّمَّةِ يَقْتَضِي طَمَسَ رُسُومِهَا وَعَفَاءَ أَثَارِهَا بِمُلَازِمَةِ
الْمَطَرِ إِيَّاهَا، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ بَيْتُ طَرْفَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ ذَا الرِّمَّةِ عَهْدُ دَارِ مَيِّ
فِي خَصْبٍ لِسَقْيِ الْمَطَرِ لَهَا فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَدَعَا لَهَا بِأَنْ لَا
تَزَالَ عَلَى مَا عَهْدَهَا عَلَيْهِ مِنْ انْهَالِ الْقَطْرِ بِجَرَعَائِهَا فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا.

وَلَا خِلَافَ بَيْنِ النُّحَوِيِّينَ فِي أَنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةَ مُتَّفِقَةٌ إِلَّا
شَيْءٌ ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ النَّظَرِ أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ مَا زَالَ وَمَا بَرَحَ بِأَنْ
قَالَ^(٤): «إِنْ بَرَحَ لَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِهَا الْبَرَّاحُ مِنَ الْمَكَانِ،
فَتَذَكَّرُ الْمَكَانَ أَوْ تَحْذِفُهُ لِلدَّلَالَةِ». قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٥): «وَهَذَا لَا يَصِحُّ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿لَا أَنْبَرُ حَقًّا أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ﴾^(٦)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهَا

(١) ديوانه ص ٣٧٨ - ٣٧٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٣١٠ وفيه تخريجه. الخوافق: الرايات. أَلْفَى يَلْفَى: لَزِقَ بِالْأَرْضِ. وَفِي م: تَلْتَقِي. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الدِّيَّانِ. ك: يَلْتَطِي.

(٢) تقدم في ص ١٢٢.

(٣) ديوانه ص ٩٣. الصوب: المطر. والديمة: المطر الدائم في لين. وتهمي: تسيل.

(٤) المسائل الحلييات ص ٢٧٣. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٨.

(٥) المسائل الحلييات ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٦٠.

البراح من المكان بدلالة ﴿حَقَّى أَتَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أن ما بَرِحَ بمعنى ما زال من غير فرق.

وقوله وَوَنَى ورامَ مُرَادِفَتَاهَا قال المصنف^(١): «قُيِّدَ وَنَى/ ورامَ الملحقان بهن بمرادفتها احترازاً»^(٢) من وَنَى بمعنى فَتَرَ، ورامَ بمعنى حاول وبمعنى تَحَوَّلَ، ومضارع التي بمعنى حَاوَلَ: يَرُومُ، ومضارع التي بمعنى تَحَوَّلَ: يَرِيمُ، وهكذا مضارع المرادفة زَالَ، وهي وَوَنَى بمعنى زَالَ غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالهما قوله^(٣):

لَا يَنِي الْخَبْ شِمَةَ الْخَبِّ مَا دَا مَ، فَلَا تَخَسِبَنَّه ذَا اِرْعَوَاءِ
وقال^(٤):

إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَيِّمًا سَلُّوْا، فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى
انتهى.

أما قوله «ولا يكان النحويون يعرفونهما إلا من عُني باستقراء الغريب» فإنَّ أصحابنا^(٥) ذكروا «وَنَى» وأنَّ بعض البغداديين زادها في أفعال هذا الباب لأنَّ معناها معنى «ما زال»، وذلك: ما وَنَى زيدٌ قائماً، أي: ما فَتَرَ عن القيام، ولذلك ألحقها بها.

ورُدَّ^(٦) هذا المذهب بأنه لا يلزم لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣٤.

(٢) س: احتراز.

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. الْخَبِّ: الخداع والخبث. وَالْخَبِّ: صفة لمن قام به ذلك، يقال: رجل خَبٌّ، أي: ذو خبث وخداع. والارْعَوَاء: الانكفاف والانزجار.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٥) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٧٦ والأبدي في شرح الجزولية ص ٩٤٩.

(٦) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦.

آخر، ولا يكون حُكْمُهُ كحُكْمِهِ؛ ألا ترى أنَّ «ظَلَّ زَيْدٌ قائماً» معناه: أقام زَيْدٌ قائماً النهارَ كُلَّهُ، ولم يجعل العرب لِـ «أقام» اسماً ولا خيراً كما فعلت ذلك بـ «ظَلَّ». قالوا: ومما يدلُّ على أنها ليست من أخوات «كان» أنه لا يقال: ما وُنِيَ زَيْدُ القَائِمِ، فالتزام التنكير في قائم وأشباهه دليل على انتصابه على الحال. انتهى ما رَدُّوا به هذا المذهب.

فأما ما اسْتَدَلَّ به المصنّف على أن «وَنِيَ» بمعنى «زال» من قوله:

لا يَني الخَبُّ شِمةَ الخَبِّ.....

فـ «شِمة» قد أضيف إلى معرفة، فهو معرفة، فقد جاء خبرُ «وَنِيَ» معرفةً.

والجواب^(١) عن هذا أن الذي يظهر أنَّ «شِمة» ليس خبراً لِـ «خَبِّ»، بل هو منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: لا يَني الخَبُّ عن شِمة الخَبِّ وطبيعته، أي: لا يَفْتَر عن التحلي بها؛ ألا ترى أنَّ «شِمة الخَبِّ» لا ينعقد منه مع المرفوع بـ «يَني» الذي هو «الخَبِّ» مبتدأ وخبر، لو قلت الخَبُّ شِمةَ الخَبِّ لم يكن كلاماً.

وأما ما اسْتَدَلَّ به على أن «رام» ناقصة بمعنى «زال» من قول الشاعر:

إذا رُمْتَ ممن لا يَريم مُتَيِّماً.....

فلا حجة فيه لتنكير «مُتَيِّماً» واحتماله أن يكون حالاً، وهو أظهر؛ إذ «رام» لم يستقر فيها أن تكون ناقصة في غير هذا البيت المتنازع فيه فيحمل هذا البيت عليه، بل الثابت من لسان العرب أنها تامة كما قال^(٢):

لِمَنْ طَلَلْ بِرَامَةٍ لا يَريمُ عَفا، وَخَلا لَهُ حُقْبٌ، قَدِيمُ

(١) بنى أبو حيان جوابه هذا على أن يكون «الخَبُّ» الأول وصفاً لا مصدراً.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٠٦. رامة: منزلة بينها وبين الرمادة ليلة في طريق البصرة إلى مكة. وعفا: درس.

وهذه الأفعال التي النفي أو ما يُشبهه شرط في كونها من هذا الباب
بَطَلَ حكم النفي فيها، يَدُلُّ على صحة ذلك أنهم لا يُجيزون النصب بعد
الفاء في الفعل في الجواب، لا يقولون: ما زال زيدٌ زائرَكَ فيكرمَكَ، كما
لا يقولون ذلك في الإيجاب المحقق^(١) إلا/ في الشعر.

[١/٥٩ : ٢]

واختلفوا في تَلَقَّى القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما
زال زيدٌ قائماً. والصحيح جوازه^(٢)، قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ
يُوسُفَ﴾^(٣) أي: لا تفتأ، وقال الشاعر^(٤):

فَالَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُو قَصِيدَةً
وقال^(٥):

فلا - وأبي دَهْمَاءَ - زالت عَزِيزَةٌ

أي: ما زالت عَزِيزَةٌ، رُوِيَ لفظ الحرف النافي صورة، فتُلَقَّى به
القسم. ولكونها موجبة المعنى لا تدخل «إلا» في خبرها، وسيأتي ذكر
ذلك. وَمَنْ مَنَعَ أَنْ يُتَلَقَّى بها القسمُ جعل الفعل تاماً لا ناقصاً، والمنصوب
حال.

وقوله بجملةٍ طَلَبَةٍ مثاله: زيدٌ اضربه، وبكرٌ لا تصحبه، وبشرٌ هل
رأيتَه؟

وقوله ولم يلزم التصدير كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية
والمقرون بلام الابتداء. وخالف الأخفش في «كم» الخبرية، فأجاز جعلها

(١) ك، ف، ن: المحض.

(٢) المسائل الحلييات ص ٢٦٧ - ٢٦٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٣٠٨:٢ وأمالى ابن السجري
١٤٠:٢.

(٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٤) تقدم في ٢: ٢٢٦.

(٥) تقدم في ص ١٢٠، ١٢١.

اسماً لِ «كَانَ» لأنها بمنزلة «كثير»، فلا تلزم الصدر. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنها للمباهاة والافتخار، والحرف الموضوع لهذا المعنى له الصدر، وهو «رُبَّ»، فكَذلك «كم»، مع أنَّ السماع لم يرد بما ذكر.

وقوله أو الحذف كالمبتدأ في النعت المقطوع.

وقوله أو عدم، التصرف مثاله: طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل للكافر.

وقوله أو الابتدائية لنفسه مثاله قول ذي الرمة^(١):

هَاجَتْ، وَمِثْلِي نَوَّلُهُ أَنْ يَرْبَعَا حَمَامَةً هَاجَتْ حَمَاماً سُجَّعَا
أَنْ يَرْبَعُ أَي: يَكْفُفُ، يُقَال: اِرْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ، وَتَقُول: نَوَّلَكَ أَنْ تَفْعَلَ^(٢)، أَقَامُوهُ مَقَام: يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَأَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْد، أَقَامُوهُ مُقَاماً: مَا يَقُولُ ذَلِكَ رَجُلٌ إِلَّا زَيْد.

وما ذهب إليه من أن نَوَّلَكَ يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح، بل قد أدخلت عليه العرب «كان»، قال الشاعر، وهو النابغة^(٣) - ونسبه ابن هشام لعلقمة غلطاً -:

فَلَمْ يَكْ نَوَّلُكُمْ أَنْ تُشَقِّدُونِي وَدُونِي عَازِبٌ وَبِلَادُ حَجَرٍ
فَادْخَلَ عَلَيْهِ «يَكْ»، وَأَنشد الزمخشري في كتاب «أساس البلاغة»^(٤):
أَنَّ حَنَّ أَجْمَالاً، وَفَارَقَ جِيرَةً عُنِيَتْ بِنَا مَا كَانَ نَوَّلَكَ تَفْعَلُ
يريد: أَنْ تَفْعَلَ، فَحذف أَنْ، فارتفع الفعل.

(١) كذا! والبيتان مطلع أرجوزة لرؤبة في ديوانه ص ٨٧ والتاج (سجع) و(سمدع). والأول في (خضع) حيث نص على أنه أول الأرجوزة. ونسباً إلى العجاج في اللسان (نول).

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٢.

(٣) ديوانه ص ٨١. تُشَقِّدُونِي: تُوذُونِي. والعازب: المكان البعيد. وحجر: اليمامة.

(٤) أساس البلاغة (نول) والمخصص ١٤: ٥٩ وفيه أن الفارسي أنشده.

وقال ابن هشام: «وتدخل «كان» على هذا، فيقال: ما كان تَوَلَّكَ أن تفعل، برفع «تَوَلَّكَ» اسماً لكان، ونصبه خبراً لها مقدماً، وتَوَلَّكَ بمعنى الواجب، أي: ما كان الواجب أن تفعل. ويجوز فيمن رفع «تَوَلَّكَ» أن يضمّر الأمر، ويكون «أَنْ تَفْعَلَ» فاعل «تَوَلَّكَ»، وينوب الرفع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسر بها الأمر والشأن. ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان، والفاعل/ يَسُدُّ مسدّد الخبر لِكَانَ، كما يَسُدُّ مسدّد خبر [٢: ٥٩/ب] المبتدأ» انتهى.

وفي تجويز إضمار الشأن في كان، والخبر «تَوَلَّكَ» رافعاً «أَنْ تَفْعَلَ» فاعلاً نَظَرٌ؛ لأن شرط الواقع خبراً بعد ضمير الأمر أن يكون جملة مصرحاً بجزأيتها عند البصريين، وإنما يجوز هذا عند الكوفيين^(١).

وقوله أو مصحوبٍ لفظي هو المبتدأ الواقع بعد «لولا» الامتناعية، والواقع بعد «إذا» الفجائية.

وقوله أو معنوي مثاله «ما» التعجبية، والمبتدأ في نحو «لله دُرُك»، وما جرى مثلاً، نحو «الكلابُ على البقر»^(٢)، و«العاشيةُ تهيجُ الآبية»^(٣) و«الإيناسُ قبلُ الإيناس»^(٤)، فهذه مبتدآت لا تدخل عليها «كان» وأخواتها، وتمثيلها ملخص من شرح المصنف^(٥).

(١) تقدمت المسألة في ٢: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني: لا ضرر عليك فخلهم. أمثال أبي عبيد ص ٢٨٤ وجمهرة الأمثال ١٦٩: ٢ ومجمع الأمثال ١٤٢: ٢.

(٣) أي: إن الإبل التي تتعشى إذا رأتها التي لا تشتهي العشاء اشتتت فأكلت معها. أمثال المفضل ص ٦٣ والفاخر ص ١٦٠ وأمثال أبي عبيد ص ٣٩٤ وجمهرة الأمثال ٥٧: ٢ ومجمع الأمثال ٩: ٢. وفي النسخ المخطوطة كلها: الغاشية. صوابه في المصادر المذكورة.

(٤) يضرب في المداراة عند الطلب. مجمع الأمثال ٥٩: ١. الإيساس: الرفق بالناقة عند الحلب، وهو أن يقال: بس بس.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٣٦ - ٣٣٧.

وقوله وَنَدَرَ: وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرْنِي وَجْهَ نُدُورِهِ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الْخَبَرِ
جَمْلَةً طَلِبِيَّةً، وَعَجَزَ هَذَا الْبَيْتُ قَوْلُهُ^(١):

وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةً صَنَاعَ
وقبله^(٢):

أَلَا يَا أُمَّ فَارَعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي
وتأويل البيت: وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ تَذَكِّرْنِي، فَوْضِعَ الْأَمْرَ مَوْضِعَ الْخَبَرِ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٣) أَي: فَيَمْدُدْ.

ص: فَتَرْفَعُهُ اسْمًا^(٤) وَفَاعِلًا، وَتَنْصِبُ خَبْرَهُ، وَيُسَمَّى خَبْرًا وَمَفْعُولًا،
وَيَجُوزُ تَعْدُّهُ، خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتُونِهِ.

وَتَخَصَّصَ «دَامَ» وَالْمَنْفِي بِ «مَا» بَعْدَ الدَّخُولِ عَلَى ذِي خَبَرٍ مَفْرَدٍ طَلِبِيٍّ،
وَتُسَمَّى نَوَاقِصَ لِعَدَمِ اكْتِفَائِهَا بِمَرْفُوعٍ، لَا لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ دُونَ حَدَثٍ،
فَالْأَصَحُّ دَلَالَتُهَا عَلَيْهِمَا إِلَّا «لَيْسَ». وَإِنْ أُريدَ بِ «كَانَ» ثَبَاتٌ أَوْ كَفَلٌ أَوْ
عَزَلٌ، وَبِتَوَالِيهَا الثَّلَاثُ دَخَلَ فِي الضُّحَى وَالصُّبْحِ وَالْمَسَاءِ، وَبِظُلِّ دَامَ أَوْ
طَالَ، وَبِبَيَاتٍ نَزَلَ لَيْلًا، وَبِصَارَ رَجَعَ أَوْ ضَمَّ أَوْ قَطَعَ، وَبِدَامَ بَقِيَ أَوْ سَكَنَ،
وَبِبرَحَ ذَهَبَ أَوْ ظَهَرَ، وَبِوَنَى فَنَرَ، وَبِرَامَ ذَهَبَ أَوْ فَارَقَ، وَبِإِنْفَاقٍ خَلَصَ أَوْ
انْفَصَلَ، وَبِفَتًا سَكَنَ أَوْ أَطْفَأَ، سُمِيتَ تَامَةً، وَعَمِلْتَ عَمَلًا مَا رَادَفَتْ.

وَكُلُّهَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا لَيْسَ وَدَامَ، وَلِتَصَارِيفُهَا مَا لَهَا، وَكَذَا سَائِرُ الْأَفْعَالِ.

ش: الْمَشْهُورُ فِي الْإِصْطِلَاحِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ يُسَمَّى اسْمَ «كَانَ» أَوْ اسْمَ

(١) تقدم في ١: ٨٠.

(٢) النوادر ص ٢٠٦، ٢٦٠ وانظر ص ٢٠٩. وعنه في الخزانة ٩: ٢٦٧. فارغ: يريد فارعة.
وسماعي: ذكري في الناس وحسن الشاء.

(٣) سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤) في التسهيل وشرحه: فترفعه ويسمى اسماً.

«صار» على حسب الرفع له منها، والمنصوب يُسمَّى خبره، وعَبَّرَ عنهما
 س^(١) باسم الفاعل واسم المفعول، والمُبْرَدُ^(٢) بالفاعل والمفعول. وهو
 مُشَبَّهٌ بالمفعول عند البصريين^(٣)، شُبِّهَتْ «كان» بِضَرْبٍ. وأما الكوفيون^(٤)
 فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني «ظننت» لأنه فعل لا يتعدى،
 فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد والجمع من الواحد
 والجمع، لا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضَرَبَا رجلاً،
 ولأنَّ لم نجد فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال،
 فليحمل على النظائر الأكثرية، ولأنك تقول: ضربت بزید، أي: فعلتُ به،
 ولا تقول: كنتُ بقاءم.

واستدل البصريون على أنه/ ليس حالاً بجواز جموده وتعريفه [٢: ٦٠/١]
 وإضمامه وعدم انتقاله، وبوجوب كونه لا يُستغنى عنه، فروعي الخواص
 الأكثرية، فحمل على التشبيه بالمفعول به، وألغيت قلة خواص الحال.

وقوله ويجوز تعدُّ خبره قد تقدم الكلام^(٥) في تعدد الخبر إذا كان
 لمبتدأ واحد والخلاف فيه، وذكرنا ما اختاره أصحابنا من أنَّ الخبرين أو
 الأخبار إذا كانت في معنى خبر واحد جاز ذلك. وإذا كان يصح تعدد
 الأخبار على الخلاف الذي تقدم والعمل غير «كان» فلأن يصح معها بطريق
 الأولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نسخت حُكمه، فكما جاز ذلك
 مع العامل الأضعف فجوازُه مع الأقوى أولى.

وقوله خلافاً لاسن دُرُسْتَوِيهِ^(٥) قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي

(١) الكتاب ٤٥: ١.

(٢) انظر المقتضب ٩٧: ٣، ١٨٩ و ٨٦: ٤. وقد عبر عنهما بالمفعول واسم الفاعل.

(٣) الإنصاف ص ٨٢١ [المسألة ١١٩]. وانظر التبيان ص ٢٩٥ - ٣٠١ واللباب للعكبري
 ١٦٧: ١ والمتبع ٢٦٠: ١ - ٢٦١.

(٤) تقدم ذلك في ص ٨٧ - ٩٣.

(٥) إصلاح الخلل ص ١٤٩.

الربيع^(١): «منهم من لم يُجز أن يكون لها إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام س^(٢). وهذا القول عندي أقوى لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجري مجراه. وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون لها خبران وأكثر، وأجرى ذلك مُجرى المبتدأ، والمبتدأ تكون له أخبارٌ عدَّة» انتهى.

وقوله وتختص إلى طَلَبِي يقول: «دام» وما نُفي بـ «ما» مِن «زال» وأخواتها و«كان» وأخواتها لا يكون خبرها طلبياً، أي: تختص بأن لا تدخل على مبتدأ ذي خبرٍ مفردٍ طلبِيٍّ، نحو أَيْنَ وكيف ومتى. وقال: «مفرد» لأنه قد قَدَّمَ أنَّ الجملة الطلبية لا تقع خبراً لهذه الأفعال، فلذلك قَيَّدَ هذا الخبر بقوله: «مفرد»، فلا يجوز أن تقول: لا أصحبك أَيْنَ ما دام زيدٌ، ولا تقول: أَيْنَ ما كان زيدٌ، ولا: متى ما صار القتال، ولا: كيف ما أصبح زيدٌ. وكذلك باقي ما نُفي بـ «ما» من «كان»، ولا تقول: أَيْنَ ما زال زيدٌ.

ويقابل المنفِيَّ بـ «ما» قسمان: أحدهما أن يُنْفَى بغير «ما». والقسم الآخر أن لا يكون منفياً البتَّة. وكلاهما يجوز أن يقع المفردُ الطلبِيُّ خبراً فيه، نحو: أَيْنَ لم يكن زيدٌ؟ وأَيْنَ كان زيدٌ؟ ومتى لم يصِر القتال؟ ومتى صار القتال؟

وقوله وتُسَمَّى نواقِصَ لعدم اكتفائها بمرفوع وذلك أنَّ فائدتها لا تَتِمُّ بذكر المرفوع فقط، بل تفتقر إلى المنصوب لأنَّ الكلام منعقدٌ مما أصله المبتدأ والخبر، ولا يُفِيد ذكرُ المبتدأ دونَ ذكرِ^(٣) خبره.

وقوله لا لأنها تدل على زمان دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا

(١) الملخص ١: ٢١٤ وقد قُدِّم فيه رأي من أجاز ذلك على رأي من منعه. وانظر البسيط في شرح الجمل ص ٦٨٩.

(٢) نص في الملخص على أن هذا يظهر من كلام سيويه في آخر أبواب الاشتغال.

(٣) ذكر: سقط من: ك، ف.

ليس هذا هو القول الثاني في تسميتها ناقصة لأنها لا دلالة لها على الحدث. وذهب إلى هذا المبرد^(١) وابن السراج^(٢) والفارسي^(٣) وابن جني^(٤) والجرجاني^(٥) وابن بزهان^(٦)، وهو ظاهر مذهب س، قال^(٧): «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: «عبد الله المقتول» وأنت تريد: كُنْ عبدَ الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء لأنك^(٨) لست تشير له/ إلى أحد» أي ليس كالضرب والقيْل الذي يتكلم به أو تدل عليه [٢: ٦٠/ب] قرينة، فيُغرى عليه المخاطب، ويكتفي بإشارة في فهم ما تريد. وزعموا أن الخبر هو الحدث الذي قصد الإخبار به عن اسم كان، وقد علمناه وكونه محمولاً على الاسم، وإنما استفدنا بِكَانَ أَنَّ ذلك فيما مضى من الزمان، أو فيما يُستقبل إذا قلت: يكونُ زيدٌ قائماً.

وإلى أنها ليس لها حدث ولا أنها اشتقت منه كان يذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين^(٩). قال ابن هشام: «والعجب منه يقول: ليس لها حدث ولا اشتقت منه، وهو يملأ تعاليقه من هذا التقدير، يعني تقدير مصدرها في نحو: سَرَّني أَنَّ زيداً في الدار، أي: سَرَّني كونُ زيدٍ في الدار، وَأَنَّ زيداً أخوك، أي: كونُ زيدٍ أخاك» انتهى.

والمشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان، وَأَنَّ الحدث مُسندٌ إلى الجملة، كما كان «ظننتُ» مسندةً إلى الجملة.

(١) المقتضب ٣: ٣٣، ٩٧ و٨٦: ٤ - ٨٩. وانظر: ١: ١٨٩.

(٢) الأصول ١: ٨٢ - ٨٣.

(٣) المسائل العسكرية ص ٩٦ وحاشية الإيضاح العضدي ص ٩٦ والبصريات ص ٢٣٢ والبغداديات ص ١١٣ - ١١٦.

(٤) اللمع ص ٣٦ والتمام ص ١٧١.

(٥) المقتصد ص ٣٩٨، ٤٠١.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ص ٤٩، ٦١.

(٧) الكتاب ١: ٢٦٤.

(٨) الكتاب: ولأنك.

(٩) التوطئة ص ٢٢٤.

والذين قالوا إنها تدل على الحدث اختفلوا: هل تنصبه فتقول: كان زيد قائماً كوناً؟ فأجازه بعضهم، وبه قال السيرافي^(١)، والجمهور على المنع وأنهم عوضوا عن النطق بمصدرها الخبر إذ هو المُسند في الحقيقة لاسمها.

ولما ذهب الفارسي إلى أنها خلعت الدلالة على الحدث قال: «لا يتعلق بها حرف جر، وفي عملها في ظرف الزمان نظر» انتهى قوله.

ومن قال إنها تدل على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كله، ولذلك علق بعضهم المجرور في قوله: «أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا»^(٢) بـ «كَانَ»، وقد فعل ذلك أبو علي^(٣). وقيل: يتعلق بـ «عَجَبًا» لأنه ليس في تقدير أن والفعل. وقيل: «عَجَبًا» بمنزلة عادل، تقول العرب: هو فيهم عَدْلٌ وَجَوْرٌ وَخَضَمٌ. وقيل: اللام للتبيين تتعلق بما يُفهم من معنى الكلام، أي: يَبَيِّنُ للناس، ولا يلفظ به. وقال ابن هشام: يجوز عندي أن يكون «لِلنَّاسِ» صفة لـ «عجب» أي: عجباً كائناً لهم ومستقراً، ثم قُدِّمَ، فيصير في موضع الحال.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن خروف^(٤)، وتبعه ابن عُصفور، أنها مشتقة من أحداثٍ لم يُنطَقْ بها، قال^(٥): «وقد تقرر من كلام العرب أنهم قد يستعملون الفروع، ويهملون الأصول. والذي حمل على ادعاء مصادِر لهذه الأفعالِ قد رُفِضَ النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث. ومما يدل على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كُنْ قائماً، وأنا كائنٌ

(١) شرح الكتاب ١/١٥٦ أ وشرح التسهيل ٣٤٠:١.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢.

(٣) الحجة ٦: ٤٦٢. وانظر الحلييات ص ٢٥٥. وقد سقطت هذه الجملة من ك، ف.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٢، ٩٥٣.

(٥) أي: ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٨٥ - ٣٨٦.

منطلقاً، والأمر لا يُتصوّر بالزمان، وكذلك لا يُبنى اسمُ الفاعل من الزمان». وكذلك النهي، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْتَوْتِ﴾^(١)، ونصبُ الفعل بعد الفاء جواباً، نحو: كُنْ خَيْراً فتدخل الجنة.

وما ذهب إليه ابنُ خروف وابنُ عُصفور من أنها مُشتقة من أحداث لم يُنطق بها ليس بصحيح، وقد جاء المصدر منها صريحاً، حكى^(٢) أبو زيد في كتاب الهمز^(٣) مصدر «فتى»/ مستعملاً، وحكى غيره: ظَلَلْتُ أَفْعَلْ كذا ظَلُولاً^(٤)، وَبِتُّ أَفْعَلْ كذا بَيْتُوتَةً^(٥)، وجاءوا بمصدر «كاذ» في قولهم: لا أَفْعَلْ ذلك ولا كَيْدًا^(٦)، أي: ولا أكاذ كيداً، و«كاذ» فعل ناقص من باب «كان».

وقد جاء المصدر مُعْمَلاً إعمال فعله في قولِ العرب: كَوْنُكَ مُطِيعاً مع الفقر خيرٌ من كَوْنِكَ عاصياً مع الغنى، وقول الشاعر^(٧):

بِذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقد جاءت في صلة «أَنْ»، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾^(٨)، وهي وما وُصِلَتْ به في تأويل المصدر. وبهذا يُرَدُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ المنصوب في قولك: «عجبتُ من كَوْنِكَ قائماً» حالٌ، وأنَّ المصدر هو لِـ «كَانَ» التامة، وعلى مَنْ زَعَمَ أَنَّها لا مصدر لها وأنها لا تدل على

(١) سورة القلم، الآية: ٤٨.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة مأخوذ من شرح التسهيل ١: ٣٣٩.

(٣) في مطبوعة كتاب الهمز ص ٢٣ ما نصه: «ما فَتَاتُ أَذْكَرُهُ فِتَاءً [فَتَاتًا]». وفي تهذيب اللغة ١٤: ٣٣٠: «وما فَتَتْتُ أَذْكَرُهُ أَفْتًا فَتَاتًا». وانظر شرح التسهيل ١: ٣٣٩.

(٤) أي: ظللت أفعله نهراً.

(٥) أي: ظللت أفعله ليلاً.

(٦) المنصف ١: ٢٥٧ - ٢٥٨ واللسان (كيد).

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٣٩ وشرح الكافية الشافية ص ٣٨٧ وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ والعيني ٢: ١٥.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

الحدث. وهذا أحد الوجوه العشرة التي رَدَّ بها المؤلف^(١) على من قال إنها لا تدل على الحدث، وهو أقواها إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب.

والثاني: أنها أفعال، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً؛ إذ الدالُّ على الحدث وحده مصدرٌ، وعلى الزمان وحده اسمُ زمان، وهذه ليست مصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالةً على أحد المعنيين دون الآخر.

الثالث: أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فالحكم على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل.

الرابع: أنها لو كانت دلالتها مخصوصةً بالزمان لجاز أن تنعقد جملةً تامة من بعضها ومن اسم معنًى، كما تنعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم ذلك دليل على إبطال هذه الدعوى.

الخامس: أن الأفعال لا تمتاز إلا بالحدث، فهي وإن تساوت في الزمان فقد افرقت بالنسبة إلى الحدث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين: كان زيدٌ غنياً، وصار زيدٌ غنياً، والفرق حاصل، فبطل ما يُوجب خلاقه، وأيضاً فيلزم تناقض أصبح زيدٌ ظاعناً^(٢)، وأمسى مقيماً، إذ يكون معناه: زيدٌ قبل وقتنا ظاعناً مقيماً، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء.

السادس: أنَّ من جملتها «أنفك»، ولا بُدَّ معها من نافية، فلو كانت لا تدلُّ على الحدث للزم أن يكون معنى ما انفكَّ زيدٌ غنياً: ما زيدٌ غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣٨ - ٣٤٠.

(٢) س: قائماً.

السابع: أنَّ منها «دَامَ»، ومن شرط عملها عمل «كَانَ» كونها صلة لِ «مَا» المصدرية، وَمِنْ لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، فلو جُردت من الحدث لم يَقُمْ مقامها اسم الحدث.

الثامن: أنَّ دلالته على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث لا تتغير، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى/ بالبقاء من دلالته على الزمان. [٢: ٦١/ب]

التاسع: لو كانت لمجرد الزمان لم يُغْن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث^(١): «إِنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أجراً، وكائنٌ عليكم وزراً»، وقال س^(٢): «قال الخليل: هو كائنٌ أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك»، قال: (٣).

وما كلٌّ من يُبدي البَشاشةَ كائناً أخاك إذا لم تُلفِه لَكَ مُنْجداً
لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دالٌّ على الحدث وما هو به قائم أو ما هو عنه صادر، ومثله^(٤):

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً أَحِبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ

أراد: أَنْ لَسْتُ أَزَالُ أَحِبُّكَ، فأعمل اسمَ الفاعلَ عملَ الفعل.

العاشر: لو كانت مجردة من الحدث مُخْلِصةً للزمان لم يُبَيِّن منها أمرٌ كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾^(٥)؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث. انتهى كلام المصنف، وفيه بعض تلخيص.

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الدارمي في سننه: كتاب فضائل القرآن ٢: ٥٢٦.

(٢) الكتاب ١: ١٦٦.

(٣) البيت في شرح الكافية الشافية ص ٣٨٧ وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ والعيني ١٧: ٢.

(٤) البيت للحسين بن مطير الأسدي كما في مجالس ثعلب ص ٢٢٠ واللسان (غمض).

(٥) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

وقال المصنف في الشرح^(١): «وما ذهبْتُ إليه من كونها دالَّةٌ على مصادرِها هو الظاهر من قول س^(٢) والمبرد^(٣) والسيرافي^(٤). وسببُ تسميتها نواقصٍ إنما هو لعدم اكتفائها بالمرفوع، وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى كان زيدٌ عالماً: وُجد اتصافُ زيدٍ بالعلم، والاقتصارُ على المرفوع غيرُ كافٍ^(٥) بذلك، فلذلك لم يستغن به عن الجزء الثاني، وقد أشار س إلى هذا المعنى بقوله^(٦): «تقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأُخوة»، فبيّن أنّ «كان» مسندة^(٧) إلى النسبة، فمن ثم نشأ عدمُ الاكتفاء بالمرفوع».

وقوله: وإن أريدَ بِكَانَ ثَبَتَ قال المصنف في الشرح^(٨): «ثبوتُ كلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، فتارةً يُعَبَّرُ عنه بالأزليَّةِ نحو: كانَ اللهُ ولا شيءَ معه، وبـ «حَدَثَ»^(٩):

إذا كانَ الشَّتَاءُ فأذِفُتُونِي

وبـ «حَضَرَ» ﴿وإنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١٠)، وبـ «قَدَّرَ» أو «وَقَعَ»: ما شاء الله كانَ انتهى. وهي في هذه المعاني لازمة.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٦. وراجع ما سبق في ص ١٣٢ وما بعدها.

(٣) راجع ما تقدم في ص ١٣٢ وما بعدها.

(٤) انظر شرح الكتاب ١: ١٥٥/أ - ١٥٥/ب. وراجع ما تقدم في ص ١٣٢ وما بعدها.

(٥) في شرح المصنف: غير واف.

(٦) الكتاب ١: ٤٥، وتتمته: «وأدخلتُ كان لتجعل ذلك فيما مضى».

(٧) في النسخ المخطوطة: مسنداً. والتصويب من شرح المصنف.

(٨) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٩) عجزه: فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ. والبيت للربيع بن ضبع الفزاري. وهو في الجمل ص ٤٩

والأزمية ص ١٩٤ والسمط ص ٨٠٣ والحلل ص ٤٠، ٥٧ وتخليص الشواهد ص ٢٤٢

والخزانة ٧: ٣٨١.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

وقال بعض أصحابنا: «وبمعنى خُلِقَ، يقال: كان عبدُ الله، أي: خُلِقَ، وبمعنى «أَقَامَ»، ومن ذلك قولُ الشاعر^(١):

كانوا، وكُنَّا، فما نَذري على وهَلٍ أَتُخَنُ فيما لَبِثْنَا أمْ هُمْ عُجُلٌ

انتهى. فأما قوله: «بمعنى خُلِقَ» فهي التي بمعنى حَدَثَ، وكان قد ذكر أنها تأتي بمعنى حَدَثَ، فجعلهما معنيين، وهما معنى واحد.

وقوله أو كَفَلَ أو غَزَلَ يقال: كُنْتُ الصَّبِيَّ: كَفَلْتُهُ، ومصدرها كِيَانَةٌ، وَكُنْتُ الصُّوفَ: غَزَلْتُهُ. ووزن كَانَ فَعَلَ بفتح العين. وذكر صاحبُ الكتاب المحلِّي - وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي^(٢) - أنَّ الكسائي زعم أنَّ أصلَ كَانَ فَعَلَ كَقَوْلِكَ ظَرُفٌ وَكَرْمٌ، قال: «ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛/ لأنَّ فَعَلَ الاسمُ منه فَعِيلٌ كَقَوْلِكَ كَرِيمٌ وَظَرِيفٌ، وخالفه جميع [٢: ٦٢/١] النحويين من أهل الكوفة والبصرة» انتهى.

وقوله وَبِتَوَالِيهَا الثَّلَاثِ دَخَلَ فِي الضُّحَى وَالصُّبْحِ وَالْمَسَاءِ مِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٣):

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٤)، وقال الشاعر^(٥):

(١) هو عبد الله بن عبد الأعلى الشيباني كما في إيضاح الشعر ص ٣٢٥ واللسان (كون). وآخره فيهما: عَجَلُوا.

(٢) مقرئ مصري نحوي. أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال، وروى القراءة عنه عرضاً أبو بكر محمد بن علي الأذفوي. ألف كتاباً في اختلاف السبعة. توفي سنة ٣٣٣. غاية النهاية ٣٠١:٢ وبغية الرواة ٢: ٢٩٠.

(٣) هو عبد الواسع بن أسامة كما في المفصل ص ٢٦٦ وشرحه ١٠٣:٧. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٤٢ وأمالى ابن الحاجب ص ٢٩٥. الشهباء: الباردة.

(٤) سورة الروم، الآية: ١٧.

(٥) هو الشماخ. والبيت في ديوانه ص ٧٧ واللسان (دلج) و(صبح).

وتَشْكُو بعينٍ ما أَكَلَّ رِكَابُهَا وقِيلَ المَنَادِي أَصْبَحَ القَوْمُ أَذِلْجِي
أَي: دَخَلُوا فِي الصَّبَاحِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ

فَالَوَاوِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ زَائِدَةً، وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَنَّهَا وَاوِ الْحَالِ، وَأَصْبَحُوا
تَامَّةً. وَقَالَ آخِرُ^(٢):

حَتَّى إِذَا الْهَيْقُ أَمْسَى شَامَ أَفْرَحُهُ وَهُنَّ لَا مُؤْنِسَ نَأْيًا وَلَا كَثْبُ
أَي: دَخَلَ فِي الْمَسَاءِ.

وَتَكُونُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى إِقَامَةِ الْفَاعِلِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي
تَشَارِكُهَا فِي الْحُرُوفِ، تَقُولُ: أَمْسَى زَيْدٌ وَأَضْحَى وَأَصْبَحَ، أَي: أَقَامَ فِي
الْمَسَاءِ وَالضُّحَى وَالصَّبَاحِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «إِذَا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ
فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُضْبِحٌ»^(٣) أَي: مُقِيمٌ فِي الصَّبَاحِ.

وَقَوْلُهُ وَبِظَلٍّ دَامَ أَوْ طَالَ وَزَادَ غَيْرُهُ^(٤) ظَلٌّ بِمَعْنَى: أَقَامَ نَهَارًا.

وَقَوْلُهُ وَبَيَاتٍ نَزَلَ لَيْلًا قَالَ فِي الشَّرْحِ^(٥): «بَيَاتٌ بِالْقَوْمِ، وَبَيَاتُ الْقَوْمِ
إِذَا نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا، فَتَسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيةً بِنَفْسِهَا وَبِالْبَاءِ». وَقَالَ غَيْرُهُ^(٦): وَبَيَاتُ

(١) عَجَزَ الْبَيْتُ: وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ. وَهُوَ لِحَمِيدِ الْأَرْقَطِ كَمَا فِي الْكِتَابِ
١: ٧٠، ١٤٧. وَانْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي الْحَلِيبَاتِ ص ٢٥٧. الْمَعْرَسُ: الْمَنْزِلُ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْمَسَافِرُ
آخِرَ اللَّيْلِ.

(٢) هُوَ ذُو الرِّمَةِ. وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ ص ١٢٥ وَجُمُحَرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ص ٩٧٢. الْهَيْقُ: الظِّلِمُ.
وَشَامَ أَفْرَحُهُ: نَظَرَ إِلَيْهَا.

(٣) أَمْثَالُ أَبِي عُبَيْدٍ ص ٤٧ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٤١: ١ وَالْمُسْتَقْصَى ١٢٤: ١ وَجُمُحَرَةُ الْأَمْثَالِ ٢٣: ١
وَالْمِبْهَجُ ص ١٧٣. يَضْرِبُ مَثَلًا لِلرَّجُلِ يُعْرِفُ بِالْكَذْبِ حَتَّى يُرَدُّ صَدْقُهُ. وَالْقَيْنُ: الْحَدَّادُ.

(٤) انْظُرِ الْآرْتِشَافَ ص ١١٥٥ وَشَرَحَ الْجَمَلَ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤١٧: ١ وَشَرَحَ الْجَزُولِيَّةَ لِلْأَبْذِيِّ
ص ٩٦١.

(٥) شَرَحَ التَّسْهِيلَ ٣٤٢: ١.

(٦) شَرَحَ الْجَمَلَ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤١٧: ١ وَشَرَحَ الْجَزُولِيَّةَ لِلْأَبْذِيِّ ص ٩٦١.

بمعنى أقام ليلاً. ومثال تمامها قوله^(١):

لَيْتَ شِغْرِي مَا أَنَامُهُمْ؟ نَحْنُ أَذَلَّجْنَا، وَهُمْ بَاتُوا

ومثال نُقْصَهَا^(٢):

..... بَاتَتْ طِرَابًا، وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

وقوله^(٣):

باتوا نياماً، وابنُ هَندٍ لم يَنَمْ

وقوله وَبَصَارَ رَجَعَ أَوْ ضَمَّ أَوْ قَطَعَ قال في الشرح^(٤): «يُراد بها معنى رَجَعَ فتتعدى بإلى». وقال غيره^(٥): بمعنى انتقل، فتتعدى بإلى، ومن ذلك قوله^(٦):

وصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى، وَرَقَّ كَلَامُنَا

وقال ابن هشام: ومعنى صار الانتقال، وذلك على وجهين: انتقال بالذات كقولك: صار الماءُ بخاراً، والमितُ تراباً، والطعامُ عذرةً. وانتقال

(١) هو جذيمة الأبرش كما في طبقات فحول الشعراء ص ٣٨ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٨١ والخزانة ١١: ٤٠٤ [عند الشاهد ٩٤٨] وشرح أبيات المغني ٣: ١٦٤ [عند الإنشاد ٢٠٦]. الإدلاج: سير الليل كله.

(٢) صدره: حتى شأها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ. وهو لساعدة بن جؤية الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٩ والكتاب ١: ١١٤. وقد خرجته في إيضاح الشعر ص ٥٠٣. شأها: شاقها فاشتاقة، والضمير «ها» يريد به الأتن. وكليل: برق ضعيف. وموهناً: بعد وقت من الليل.

(٣) هو رُشيد بن رُمَيْض العنزي أو أبو زغبة الخزرجي أو الحطم القيسي. اللسان (حطم). وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢: ٢١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٦ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٦٢.

(٦) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: وُضِئْتُ قَدْ لُتْ صَغْبَةً أَيِ إِذْ لَالَ. ديوانه ص ٣٢. رُضْتُ: أَذَلَّتْ.

بالعَرَض كقولك: صار الغني فقيراً، والجواد شحيحاً، ومنه: صار هذا
الفرس إلى عمرو، وكلُّ حي صائر إلى الزوال.

وقال ابن الدهان في العُرَّة ما معناه: صار تامّة، فتتعدى إلى المفعول
بحرف الجر، ولا بُدَّ، نحو: صرت إلى البلد الفلاني. وناقصة، وفيها
اتساع من وجهين: سلبها الدلالة على المصدر والزامها الخبر. والثاني جعلها
تدل على زمن الوجود دون الزمن الماضي، نحو: كان فقيهاً فصار نحويّاً.

ولم تستعمل زائدة فيما علمت، وقد زعم قوم أنه لا يمتنع. وقد
حُذِف خبرها في قول عمرو بن الأهتم^(١):

[٢: ٦٢/ب] / فَإِنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الْحَقِّ فَاقْصِدْ وَإِنْ جَارُوا فُجِرْ حَتَّى يَصِيرُوا

أي: حتى يصيروا تبعاً لك.

وقوله وبِإِدَامِ بَقِيٍّ أَوْ سَكَنٍ وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٢)،
أي: ما بقيت، و«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»^(٣) أي: الساكن.

وقوله وَبِإِرْحَ ذَهَبٍ أَوْ ظَهَرَ فُسِّرَ قَوْلُهُمْ: «بِرَحِ الْخَفَاءِ»^(٤) بِذَهَبٍ
وَبِظَهَرٍ.

وقوله وَبِوَنَى فَتَرَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَعْنَى فَتَرَ أَشْهَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا بِمَعْنَى زَالَ
الناقصة، قاله المصنف^(٥)، وقد ذكرنا^(٦) ما استدل به على أنها ناقصة،
وتأولناه.

(١) الفضليات ص ٤١٠ [المفضلية ١٢٣].

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء: باب الماء الدائم ٦٥: ١ عن أبي هريرة، رضي الله
عنه. وتتمته «الذي لا يجري ثم يغتسل فيه». وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة ص ٢٣٥.

(٤) أمثال أبي عبيد ص ٦٠ وجمهرة الأمثال ٢٠٥: ١ ومجمع الأمثال ٩٥: ١.

(٥) شرح التسهيل ٣٤٣: ١.

(٦) ذكر ذلك في ص ١٢٥ - ١٢٦.

وقوله **وِبِرَامَ ذَهَبَ أَوْ فَارَقَ** يقال: ما رامَ، أي: ما فارقَ، والذهابُ والمفارقة معنًى واحد، وليسا معنيين.

وقوله **وَبِإِنْفِكَ خَلَصَ أَوْ اِنْفَصَلَ** يكون مطاوع فَكَّ الخاتم وغيره: فَصَلَه، والأسير؛ خَلَّصَه، وهما متقاربان.

وقوله **وِبِفَتْأ كَسَرَ^(١) أَوْ أَطْفَأَ** قال المصنف في الشرح^(٢): «وَتَتِمُّ فَتَأُ بِأَنْ يُرَادَ بِهَا مَعْنَى كَسَرَ أَوْ أَطْفَأَ، حَكَى الْفَرَاءُ: فَتَأْتُهُ عَنِ الْأَمْرِ: كَسَرْتُهُ، وَالنَّارَ: أَطْفَأْتُهَا» انتهى.

وهذا الذي ذكر المصنف من أَنَّ «فَتْأ» تَتِمُّ، فتكون بمعنى كَسَرَ أَوْ أَطْفَأَ وَهَمَّ وتصحيف^(٣)، واللَّهُ أعلم، نبه عليه الأمير العالم علاء الدين علي بن الفارسي^(٤)، وكشف مادة «فَتْأ» في الصحاح والمحكم والصاغاني،

(١) كذا في س وبجانبه: صح. وفي الفص وبقية النسخ: سَكَنَ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٣) في هامش س ما نصه: «هذا الذي ذكره ابن مالك من أَنَّ فَتَأً بالتاء المثناة تكون بمعنى كَسَرَ أَوْ أَطْفَأَ، وحكاه عن الفراء، ليس بوهم ولا تصحيف كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبواه الله، بل هو صحيح، حكاه ابن القطاع في أفعاله عن الفراء، وحسبك به حفظاً وبالفراء إمامة وعلماً، وكوّن ابن الفارسي لم يجد ذلك في الكتب المذكورة لا يدل على أَنَّ ما ذُكِرَ في غيرها مُصَحَّفٌ، وكم في الكتب المذكورة من وهم وتصحيف، ولا سيما في الصحاح منها، ولم يكن ابن الفارسي ممن يُرجع إليه في هذا الأمر حتى يُقْلَدَ فيه، ويُوْهَمُ ابن مالك، ويُنسَبُ إلى التصحيف بتنبيهه، وهذا من فعل الشيخ أثير الدين عَجَبَ، والله أعلم. وفي عزمي تنبيهه عليه بعد».

قلت: يترجح لدي أَنَّ هذا النص من كلام ابن مكتوم الذي نقل هذه النسخة من نسخة أبي حيان التي كتبها بخطه، فقد كتب فوق قوله في أول النص «هذا» الحرف «ك». وأيضاً فإن خط هذا النص موافق لخط هذه النسخة. ويضاف إلى هذا أنه صرح في آخره بأنه ينوي أَنَّ يَنْبَهَ الشَّيْخَ عَلَيْهِ. وفي هذا دليل أيضاً على أَنَّ هذه النسخة كتبت في حياة أبي حيان، ويشهد لذلك أيضاً قوله: «كما ذكره الشيخ أثير الدين المصنف، أبواه الله». والله أعلم.

(٤) علي بن بليان الفارسي الأمير علاء الدين الحنفي [٦٧٥ - ٧٣٩هـ] قرأ النحو على أبي حيان، وأتقنه، وتقدم في المذهب والأصول، وشرح الجامع الكبير. تقدم أمام بيبيرس الجاشنكير، ثم انجمع. وكان يصلح للقضاء لعلمه وسكونه وتصوّنه. بغية الوعاة ٢: ١٥٢.

فلم يجد أحداً منهم ذكر أن «فتاً» تكون تامة بمعنى سَكَنَ أو كَسَرَ أو أَطْفَأَ، وإنما ذكر ذلك في مادة «فتاً» بالشاء المثلثة، قال في الصحاح^(١): «فَتَّاتُ القَدَرُ: سكن^(٢) غَلِيَانُهَا، وَفَتَّاتُ الرَّجُلِ فُتَّتًا: كَسَرَتْهُ عَنْكَ وَسَكَنْتَ غَضَبَهُ». وقال في المحكم^(٣): «فَتَأُ غَضَبَهُ يَفْتُوهُ فُتَّتًا: كَسَرَهُ وَسَكَنَهُ، وَالشَّيْءُ: سَكَنَ بَرَدَهُ بِالتَّسْخِينِ، وَالشَّمْسُ الْمَاءَ فُتْوًا: كَسَرَتْ بَرَدَهُ، وَفَتَأُ الْقَدَرَ يَفْتُوهَا فُتَّتًا وَفُتْوًا: سَكَنَ غَلِيَانُهَا، كَفَّفَأُهَا، وَفَتَأُ الشَّيْءَ عَنْهُ: كَفَّهَ».

وقوله سُمِّيَتْ تَامَةً، وَعَمِلَتْ عَمَلٌ مَا رَادَفَتْ يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ نَوَاقِصَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي، فَتَحْتَاجَ إِلَى خَبَرٍ.

وبقي من الأفعال ما لزم النقص ولم يتم مما دلَّ عليه مفهوم كلام المصنف هنا ومنطوقه في الشرح: ليسَ وزالَ وَفَتَّى، أمَّا «ليس» فقد ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنها يُعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، فتقول: قام القومُ ليس زيدَ، ورأيت القومَ ليس زيداً، ومررت بالقومِ ليس زيدَ. ولا يجوز هذا عند البصريين. وأمَّا إذا دخلت إلا في خبرها فلا تعمل البتة في لغة تميم^(٥)، غَلَّبُوا عَلَيْهَا شَبَهُ «ما»، فَإِذَا ذَاكَ لَا تُوصَفُ بِنَقْصٍ وَلَا بِتَمَامٍ.

وأمَّا «زال» التي مضارعها «يزال» فذهب أبو علي في الحَلَبِيَّاتِ إِلَى إِجَازَةِ أَنْ تَكُونَ تَامَةً، وَلَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ أَجَازَهُ بِالْقِيَاسِ، فَقَالَ^(٦): «لَا يَمْتَنِعُ عِنْدِي أَنْ يَجُوزَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ، كَمَا يَجُوزُ فِي كَانَ إِذَا أُرِيدَ

(١) الصحاح: فتأ.

(٢) ك: سكنت. وهو موافق لما في الصحاح، ففيه: فتأت القدر: سَكَنْتُ غَلِيَانَهَا بِالماء.

(٣) هذه المادة ليست في الأجزاء المطبوعة منه.

(٤) مجالس ثعلب ص ٤٤٧ والملخص ٥٧١: ١. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥: ١ حيث ذكر أن الشلوين ذكر أن البغداديين زادوا في حروف العطف «ليس». ونسبه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٣٣٩ لبعض الكوفيين.

(٥) مجالس العلماء ص ١.

(٦) الحلبيات ص ٢٧٣.

به وَقَعَ». قال^(١): «ويدل على هذا ما حكى في تصاريف هذه الكلمة من قولهم زَيْلْتُ وزَايَلْتُ، و^(٢):

..... تَزِيلُ بَيْنَ الْجِيرةِ الْخُلُطِ

ثم نقل إلى الأفعال/ التي تدل على الزمان مجردة من الحدث كَكَانَ [٢: ٦٣/أ] وبابه^(٣)، فلزمها الخبر». يعني أنه كما استعملت تصاريف «زَالَ»، وهي زَايَلٌ وَزَيْلٌ وَتَزِيلٌ، غير مفتقرة إلى خبر، فكذلك يجوز أن تستعمل «زَالَ» غير مفتقرة إلى خبر.

قال بعض أصحابنا: ويقوي ما ذهب إليه أبو علي من استعمال زال يزال تامة قول الشاعر^(٤):

وما إن يزال رسمُ دارٍ قد أخلقتْ وعهدٌ لَمِيتٌ بالفناءِ جَدِيدُ

ألا ترى أن قوله: «قَدْ أَخْلَقْتُ» صفة لدار، ولم يأت لاسم يزالُ بخبر، وكذلك «عهدٌ» معطوف على «رسم»، و«لَمِيتٌ» متعلق به، و«بالفناء» صفة لميت، وجديد صفة لعهد، ولم يأت بعد ذلك بخبر. ولا يجوز أن يكون «وعهد» مبتدأ، و«جديد» خبره؛ لأنه ليس المعنى على ذلك، بل المعنى: ولا يزال عهد لميت بالفناء جديد، فيلزم أن يكون عهد معطوفاً على رسم.

وقال المصنف في الشرح^(٥): «وقد يعضد رأيه - أي: رأي أبي علي في ذلك - أي - في إجازة أن تكون زَالَ التي مضارعها يزال تامة -

(١) الحليات ص ٢٧٣.

(٢) تقدم في ص ١٢٣.

(٣) وبابه... تصاريف زال: سقط من ك.

(٤) هو عبد الله بن ثعلبة الحنفي. الحماسة ١: ٤٣١ [الحماسية ٢٩٩] وشرحها للمرزوقي ص ٨٩١ وللأعلم ص ٤٩٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤١ - ٣٤٢.

بقول الشاعر^(١):

وفي حُمَيَّا بَغِيهِ تَفْجُسُ ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر». قال^(٢): «ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال مُتَفَجِّساً وهو أَلْوَى أَلْيَسُ، والتَفْجُسُ: التكبر، والأَلْيَسُ: الشُّجاع» انتهى.

وأما «فَتَى» بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغانى، فإنه ذكر أن في نوادر الأعراب: «فَتِثْتُ عن الأمر فَتّاً إذا نسيته»^(٣)، فتكون على هذا «فَتَى» تامة بمعنى نَسِيَ.

وذكر المصنف في الشرح^(٤) أن فِتّاً وفِتّاً أيضاً ناقصتان فقط، ولا تكونان تامتين، وعدهما مع فَتَى وزال ماضي يزال وليس، ثم ذكر فيه^(٥) أن فِتّاً تكون بمعنى كَسَرَ وأطفأ، فتتم. فقد اضطرب قوله في «فِتّاً»، وقد بيّنا وَهْمَهُ في فِتّاً وتصحيفه فيه، والله أعلم.

وزعم المُهاباذي وأبو الحَكَم بن رِخْطاط^(٦) أن «ظَلَّ» لا تستعمل تامة، ولا تستعمل إلا ناقصة، زاد المُهاباذي: في فعل النهار. وما ذهب إليه مخالف لما نقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة. وأما قول المُهاباذي «إنها لا تستعمل إلا في فعل النهار» فسيأتي ردُّه^(٧) إن شاء الله.

وقوله وكلُّها تتصرف إلا ليس ودَامَ تَصَرَّفُها هو أن يُستعمل منها ماضٍ

(١) المنصف ٣: ٨٣. قلت: وخبر «لا يزال» في قوله بعده:

يَأْكُلُ أَوْ يَخْمُو دَمًا أَوْ يَلْحَسُ.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٢.

(٣) التكملة والذيل والصلة (فتاً).

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤١.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٣.

(٦) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته.

(٧) انظر ص ١٥٨ - ١٦٠ من هذا الجزء.

ومضارعٌ وأمرٌ واسمٌ فاعلٍ ومصدرٌ، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً. فأما «ليس» فمُجمَع على أنها لا تتصرف. وأما «دام» ففي بعض كتب المتأخرين^(١) أنها إذا كانت ناقصة لا تتصرف، وهذا هو مذهب الفراء، زعم الفراء أنَّ ما دام لا يُبنى منها المضارع، فلا يقال: لا أَفْعُلْ هذا ما يدوم زيدٌ قائماً، وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلت «أفعل هذا ما دام زيدٌ قائماً» كان مشبهاً للشرط الذي تقدم/ جوابه؛ ألا ترى أنَّ معنى ذلك [٢: ٦٣ ب] معنى قولك: أفعل هذا إن دام زيدٌ قائماً، والشرط الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعله إلا ماضياً؛ ألا ترى أن العرب تقول: «أنت ظالمٌ إن فعلت»^(٢)، ولا تقول: أنت ظالمٌ إن تفعل.

وهذا الذي ذكره الفراء أنه لا يجوز أن تقول: «أفعل هذا ما يدوم زيدٌ قائماً» لم يذكره البصريون، قال بعض أصحابنا: «إن صح أن العرب لا تقول ذلك فوجهه ما ذكره الفراء» انتهى. وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح لأن ما المصدرية الظرفية توصل بالمضارع كما قال^(٣):

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

فلو كانت هذه «ما» لحظ فيها هذه العلة لما جاز أن تُوصَل بالمضارع، ولا فرق في الوصل بين أن يكون الفعل تاماً أو ناقصاً. قال ابن الدهان: ولا يستعمل في موضع دَامَ «يدوم» لأنه جرى كالمثل عندهم.

ص: ولا تدخل «صارَ» وما بعدها على ما خبره فعلٌ ماضٍ، وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضميرُ الشأن، ويجوز دخولُ البواقي عليه مطلقاً،

(١) المقرب ٩٥: ١ وشرح ألفية ابن معط للقواس ص ٨٥٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥١.

(٢) الكتاب ٧٩: ٣.

(٣) هو الحطية. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص ٢٨٠ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والكامل ص ٣٣٩، ٧٢٦، ١٢٣١ والخزانة ٢: ٤٠٤ - ٤١٢ [الشاهد ١٤٩] قعيدة البيت: ربته. واللكاع: اللثيمة. ونسب في تهذيب الألفاظ ص ٧٣ لأبي العريب النُّصري.

خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ «قَدْ». ويجوز في نحو «أَيْنَ زَيْدٌ؟» توسط ما تُفي بغير «ما» من زال وأخواتها، لا توسط «ليس»، خلافاً للشُّلُوبين^(١).

وتَرَدُّ الخمسةُ الأوائلُ بمعنى صار، ويُلْحَقُ بها ما رادفها من آضَ وعَلَا وآلَ وَرَجَعَ وَحَارَ واستَحَالَ وَتَحَوَّلَ وارتَدَّ، ونَدَرَ الإلحاق بِصَارَ في «ما جاءت حاجتك» وقَعَدَتْ كأنها حَرَبَةٌ. والأصح أن لا يلحق بها «آل» ولا «قَعَدَ» مطلقاً، وأن لا يجعل من هذا الباب «عَدَا» و«راح»، ولا «أشَحَرَ» وأفَجَرَ وأَظْهَرَ.

ش: الذي بعد «صار» هو: ليس ودَامَ وزَالَ وأخواتها، ومعناها مُنافٍ للماضي، وذلك أنَّ صَارَ وما دَامَ وما زَالَ وأخواتها تُعطي الدوامَ على الفعل واتصاله بزمان الإخبار، والأفعال الماضية تُعطي الانقطاع، فتدافعا.

وقوله وقد تدخل عليه «ليس» إن كان ضمير الشأن معناه: إن كان ما خبره فعلٌ ماضٍ ضمير الشأن. وظاهرُ كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر «ليس» فعلاً ماضياً إلا إن كان اسمها ضمير الأمر والشأن، ولهذا قال في الشرح^(٢) ما نصه: «حكى س^(٣) من قول بعض العرب: ليسَ خَلَقَ اللَّهُ أشعَرَ منه، وليس قالها زَيْدٌ، والوجه في هذا أن يكون في «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعده خبر» انتهى.

وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين في قول س^(٤) «ليس خلق الله مثله»: «يَحْتَمِلُ ثلاثة أشياء؛ أحدها أن تكون ليس مشبهةً بما، فلا تحتاج إلى اسم

(١) وردت هذه الفقرة في مطبوعة شرح المصنف ٣٤٣:١ على النحو التالي: «ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه، ويوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماضٍ صار باتفاق، والبواقي على رأي، وقد تخالفهن ليس».

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤:١. وليس فيه قوله: «والوجه... خبر».

(٣) الكتاب ١٤٧:١.

(٤) الكتاب ٧٠:١.

وخبر، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن بدليل قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «وقد زعم/ بعضهم أن ليس ك «ما»، وذلك قليل [٢: ٦٤/١] لا يكاد يُعرَف»^(١) فلا ينبغي أن يُحمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة. فلم يبق إلا الوجهان الباقيان، عُدل إلى أحدهما لأن هذا موضع تعظيم وتشريف، وضمير الشأن والقصة على هذا وضعه لا يقال إلا في موضع الإبهام والتعظيم.

فإن قلت: إنما فُرِّ إلى ذلك لأن خبر «ليس» لا يكون بالماضي فراراً من التناقض لأنها لنفي الحال، فبُعِدَت نسبته من الماضي.

فهذا ليس بشيء، وإنما ذلك مختص بكان؛ ألا ترى لما ذُكر في باب اسم الفاعل «كان ضارباً أباك» قَدَرَه: كان يضربُ أباك^(٢)، ولم يُقَدَّرْهُ بِضَرْبٍ لثلاثي يقع الماضي خبراً عن كان. والدليل على جواز ذلك في «ليس» أن س قد ذكر في أبواب^(٣) الاشتغال: ما زيدُ ضربته^(٤)، وجعلها حجازية، وهي كَلَيْسَ، فقد وقع الماضي في خبرها. وأيضاً قد قال في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: «كأنك قلت: ليس زيدُ ضربته»^(٥)، فهذا نص على أن ليس قد يقع في خبرها الماضي.

وتحقيق القول فيها أنه إذا وقع النفي بها مطلقاً لم تنف إلا الحال وحده، وذلك إذا دخلت على جملة غير مُقَيَّدة بزمان، نحو: زيدٌ قائمٌ، وإذا وقع النفي بها مُقَيَّداً نفَتْ جميع أنواع الفعل، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم» انتهى.

(١) الكتاب ١: ١٤٧.

(٢) الكتاب ١: ١٦٤.

(٣) س: باب.

(٤) الكتاب ١: ١٤٥ - ١٤٦.

(٥) الكتاب ١: ١٤٦.

وتحصل من ذلك أن الماضي يقع خبراً لـ «ليس» على الإطلاق، وقد حكى ابن عصفور^(١) اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد لا بضمير أمر ولا غيره، فتخصيص ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح.

وما ذكره الأستاذ أبو علي من أن تقدير س كان زيد ضارباً أباك^(٢): كان يضرب أباك، ولم يُقَدَّرْ بِضَرْبٍ لثلاثي يقع الماضي خبراً لكان ليس بصحيح، وإنما قَدَّرْهُ بالمضارع لا بالماضي لأنَّ ضارباً قد عمل في أباك النصب، فلو قَدَّرْهُ بِضَرْبٍ كان يكون قد أعمل اسم الفاعل، وهو ماضٍ، وليس مذهبه.

وما ذكره الأستاذ^(٣) أيضاً من كون «ليس» لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان، وأما المُقَيَّدة بزمان فإنها تنفيه على حَسَبِ القيد، هو الصحيح.

وإلى أنها^(٤) قد تنفي في الاستقبال ذهب ابن السراج^(٥)، وتابعه الصيمري^(٦)، قال: «لأن لفظ الحال والاستقبال واحد». ومنعه الزمخشري^(٧)، فقال: «ولا تقول: ليس زيد قائماً غداً». وقال بعضهم^(٨): هي للنفي مطلقاً^(٩). وفي «الغرة»: وقد منعوا من قولهم: ليس زيدٌ قد ذهب، ولا: قد يذهب، لتضاد الحكم بين «قد» و«ليس».

(١) شرح الجمل ١: ٣٨١.

(٢) ضرب على هذه الجملة في س بالقلم.

(٣) التوطئة ص ٢٢٨ وشرح المقدمة الجزولية ص ٧٧٢.

(٤) ضرب على قوله: «وإلى أنها» في س بالقلم.

(٥) الأصول ١: ٨٣ والتوطئة ص ٢٢٨.

(٦) التبصرة والتذكرة ص ١٨٨.

(٧) المفصل ص ٢٦٨.

(٨) الجزولية ص ١٠٥ وشرحها للشلوين ص ٧٧٢.

(٩) مطلقاً: سقط من ك.

وقوله ويجوز دخول البواقي عليه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ «قَدْ» هذا مذهب الكوفيين. وحجة المنع أن «كان» وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يُحتج إليها، وكان ذكرها/ فضلاً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ قامَ» كان المفهوم منه ومن «كان زيدٌ قامَ» واحداً، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار «قد» لأنه يقرب الماضي من الحال.

والصحيحُ جوازُ ذلك دون اشتراطِ قَدْ، وذلك أنك إذا قلت «أصبح زيدٌ خرجَ» دلّ على أن الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك أمسى وأضحى وظلّ وبات، فأما في «كان» فإنها تفيد التوكيد، والتأكيد أولى من إضمار حروف المعاني لكثرة ذاك وقلة هذا. وأيضاً فقد كثر ذلك في كلامهم نظماً ونثراً كثرة تُوجب القياس. قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ﴾^(١)، ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ﴾^(٢)، ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٣)، ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي﴾^(٤)، ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُكُمْ بِاللَّهِ﴾^(٥)، ولا يُعْتذر عن هذا بأن الذي سَوَّغ ذلك دخول أداة الشرط على «كان» لأنها مخلصّة للاستقبال، وكأنه قال: إن يكن قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلُ؛ لأنه اعتذار لا يَطْرُدُ لِنَقْضِهِ بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٦)، ويقول «أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ﴾^(٧)، ويقول الشاعر^(٨):

(١) سورة يوسف، الآية: ٢٦. س، ك، ن، ح: من دبر.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٧. س، ك، ن، ح: من قبل.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٤) سورة الممتحنة، الآية: ١.

(٥) سورة يونس، الآية: ٨٤.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٥.

(٧) سورة إبراهيم، الآية: ٤٤.

(٨) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٢ وشرح القصائد السبع ص ٢٧٥.

الكشع: الخاصرة. والمستكنة: الغدرة. ولم يتجمع: لم يدع التقدم على ما أضمر. ويروي آخره: ولم يتقدم.

وكان طوى كشحاً على مُستَكِنَّةٍ فلا هو أبداها، ولم يتَجَمِّمِ
وقول الآخر^(١):

وكنّا حَسْبناهم قَوارِسَ كَهَمَسِ حيّوا بعدما ماثوا من الدهرِ أَغْصُرَا
وقول الآخر^(٢):

وكنّا وَرِثناهُ على عهدِ تُبّعٍ طويلاً سَوارِيهِ شديداً دَعائِمُهُ
وقول الآخر^(٣):

وكنّا حَسْبنا كُلَّ بيضاءِ شَحْمَةٍ عشيّةً لاقينا جُذامَ وَحِمِيرَا
وقول الآخر^(٤):

وأصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصُّبا غيرَ أَنّني أراقِبُ خَلَّاتٍ مِنَ العَيْشِ أَرْبَعَا
وقول الآخر^(٥):

(١) هو مودود العبدي أو أبو حُزابة الوليد بن حنيفة. والبيت في الكتاب ٣٩٦:٤ وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٣٤:٢ وللأعلم ص ٥٩١ والمقتضب ١٨٢:١ والمنصف ١٩٠:٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٩٠١ وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٣٦٣ - ٣٦٧. كهمس: هو كهمس بن طلق الصريمي، أحد شجعان الخوارج، قُتل في آسَك في الأهواز.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في الديوان ص ٧٦٥ والكتاب ٤٤:٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٩٢:١ وأوله في الديوان وابن السيرافي: قديماً. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ورثناه: أي: ورثنا العز. والسواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة من حجر أو آجر. والدعائم: جمع دعامة، والدعامة: عماد البيت الذي يقوم عليه. وقد سقط هذا البيت من س.

(٣) هو زفر بن الحارث الكلابي. الحماسة ٩٦:١ [الحماسية ٢٨] وشرحها للمرزوقي ص ١٥٥ وللأعلم ص ٢٤٥ وشرح التسهيل ٣٤٤:١ وشرح أبيات المغني ٣٣٠:٧ [الإرشاد ٨٦٧].

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٢٤٠.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص ١٤٣ [طبع بيروت ١٤١٥هـ] والمفضليات ص ٣٤٧ وشرحها للتبريزي ص ١٤٥٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٢٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٧٨. العقاب: الراية التي يقاتلون تحتها. وكانت راية بني تميم على صورة العقاب، وراية بني أسد على صورة الأسد. المذلة: التي تُدل على الأقران. ونبتت: رميت. والجهضم: القوي الشديد. وأغلب: غليظ الرقة.

ورأوا عُقَابَهُمُ الْمُدِلَّةُ أَصْبَحَتْ نُبِذَتْ بِأَغْلَبَ ذِي مَخَالِبَ جَهْضَمٍ
وحكى الكسائي^(١) عن العرب: «أصبحت نَظَرْتُ إلى ذات التناير»
يعني ناقته، وقال الشاعر^(٢):

أَمَسْتُ خَلَاءً، وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
وقال الآخر^(٣):

فَأَمَسَى مُقْفَرًا لَا حَيٍّ فِيهِ وَقَدْ كَانُوا، فَأَمَسَى الْحَيُّ سَارُوا
كانوا ناقصة، والخبر محذوف. أي: وقد كانوا فيه، وقال الآخر^(٤):

/ ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ [٢: ٦٥/١]

وينبغي أن يقيّد كونها يقع الماضي خبراً لها بأن لا تكون بمعنى
«صار»، فإنها إذا كانت بمعنى «صار» فلا يقع الماضي خبراً لها، ويمتنع
ذلك من حيث امتنع في «صار».

وقوله ويجوز في نحو «أَيْنَ زَيْدٌ» توسيط ما نفي بغير «ما» من «زال»
وأخواتها فتقول: أَيْنَ لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ لَا يَزَالُ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ لَنْ يَزَالَ زَيْدٌ؟
فلو كان النفي بـ «ما» لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لِأَنَّ «ما» لها صدر الكلام، فلا يتقدم ما
في حيزها عليها، وقد تقدم نحو من هذا قَبْلُ في أوائل الباب^(٥) في قوله:
«وتختص دام والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي»، فدلَّ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٢. وذات التناير: عَقَبَةٌ بحذاء زُبَالَةٍ مما يلي المغرب منها.

(٢) هو النابغة الذبياني. والبيت من معلقته. ديوانه ص ١٦ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٩ والخزانة ٤: ٥ [٢٤٧]. أخنى عليها: أفسد. ولبد: آخر نسور لقمان بن عاد، وهو النسور السابع من نسوره، وكان قد عُمِرَ أربعمئة عام.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو عدي بن زيد، ديوانه ص ٨٣ والكامل ص ٦١٦.

(٥) تقدم في ص ١٣٢.

ذلك على أن المنفي بـ «ما» لا يكون خبره مفرداً طلبياً، فلا يجوز: أين ما كان زيد؟ ولا: أين ما زال زيد؟ وينبغي أن يجري فيه خلاف ابن كيسان في إجازته^(١): قائماً ما زال زيد، بل ينبغي أن يُوجب هنا التقديم لأجل الاستفهام.

وقوله لا توسط «ليس» خلافاً للشلّوبين قال المصنف في الشرح^(٢): «أجاز أبو علي الشلّوبين أن يقال: أين ليس زيد؟ بناء على اعتقاد جواز تقديم خبر ليس، وقد تقدمت الدلائل على أن الصحيح منع تقديم خبرها، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ، ولا مبالاة بمن منع» انتهى. فقوله: «وقد تقدمت الدلائل» إلى آخره لم يتقدم له دليل على ذلك، ولا ذكر المسألة إلا بعد ذلك بأسطر كثيرة، قال^(٣): «ولا يتقدم خبر ما دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح». وحين شرح هذا الكلام ذكر الأدلة^(٤)، فقوله: «وقد تقدمت» دُھولٌ منه.

ولا^(٥) ينبغي أن يُردَّ على أبي علي الشلّوبين بما ردَّ به المصنف، إنما يُردُّ عليه بأن «ليس» إنما موضوعها نفي الأخبار لا نفي الذات، ومتعلّق النفي إنما هو الخبر، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، فيحتمل أن يُنْفَى، ويحتمل أن يُثَبَّت، وإذا كان كذلك فلا استفهام ليس هو إذا وقع خبراً من الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب، فلا يصحُّ نفيها، فلا يقع خبراً لـ «ليس»، وذلك بخلاف «ما زال»، فإن «ما زال» صورتها النفي، ومعناها الإيجاب، فكما يجوز: أين كان زيد؟ يجوز: أين لم يزل زيد؟

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ٥٤ وإصلاح الخلل ص ١٣٩.

(٢) ليس لهذا القول ذكر في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥١ - ٣٥٤.

(٥) سقطت هذه الفقرة من ك، ف، ح.

والشَّلُوبِيُّنُ هذا هو أبو عليٍّ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَزْدِيِّ، من أهل إشبيلية، رئيسُ النحاة وشيخُهم، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن مُلْكُون، وأبي الحسن نُجْبَةَ بن يحيى بن نُجْبَةَ^(١) وغيرهما، وسمع من أبي بكر بن الجَدِّ^(٢) كتابَ سيبويه وغيره، وكان في وقته عَلمًا في العربية، إليه يَرَحُلُ النَّاسُ من بلاد المغرب، لا يُجَارَى، ولا يُبَارَى، قِيامًا عليها واستبحارًا، وهو شيخُ شيوخنا أبي الحسن الأَبْذِيِّ وأبي الحسن بن الضائع وأبي الحسين بن أبي الرَّبيع وأبي جعفر اللَّبْلِيِّ^(٣) وغيرهم من شيوخنا، وشيخُ شرفِ الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرْسِيِّ^(٤)، والأستاذ أبي الحسن بن عُصفور، والأستاذ أبي العباس بن الحاج^(٥)، والأستاذ أبي

(١) هو نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُعيني الإشبيلي أبو الحسن [٥٢٠ - ٥٩١هـ]. كان نحويًا مقرنًا، تلا على شريح وأبي العباس بن عَيْشُون، وروى عنهما وعن ابن العربي وابن طاهر، وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس، روى عنه الذَّبَّاج والشلوبين وابننا حوط الله. التكملة ٧٥٨: ٢ - ٧٥٩ والذيل والتكملة ٤٦١: ٥ وبغية الوعاة ٣١٢: ٢.

(٢) محمد بن عبد الله بن يحيى بن فَرْح بن الجَدِّ الفهري أبو بكر بن الجَدِّ اللَّبْلِيِّ الإشبيلي [٤٩٦ - ٥٨٦هـ]. أخذ العربية عن أبي الحسن بن الأخضر، وجالس أبا بكر بن العربي. وروى عنه أبو بكر بن طلحة، وأبو ذر بن أبي ركب وأبو علي الشلوبين. كان فقيهاً حافظاً نحويًا بارعاً خطيباً مفوهاً بليغاً، ولم يعن بالتأليف على استحجار حفظه واضطلاحه بالتحقق ما خلا كتاباً مختصراً في الزكاة، أملاه في صغره. الذيل والتكملة ٣٢٣: ٦ - ٣٢٦.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللَّبْلِيُّ أبو جعفر النحوي اللغوي المقرئ [٦٢٣ - ٦٩١هـ]. أحد مشاهير أصحاب الشلوبين، أخذ عنه وعن الذَّبَّاج والأعلم. وروى عنه أبو حيان وابن رُشيد. وصنف شرحين على الفصيح، ومستقبلات الأفعال، وله كتاب في التصريف ضاهى به الممتع. بغية الوعاة ٤٠٢: ١ - ٤٠٣.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المُرْسِيُّ أبو عبد الله النحوي المفسر المحدث الفقيه الأصولي [٥٧٠ - ٦٥٥هـ] كان كثير الارتحال والتنقل بين البلاد. أخذ عن ابن غُلَبُون والشلوبين وإبراهيم بن دقماق وغيرهم. وسمع منه الحفاظ والأعيان من العلماء. وصنف الضوابط النحوية في علم العربية، والإملاء على المفصل، وتفسير القرآن. معجم الأدباء ٢٠٩: ١٨ - ٢١٣ وبغية الوعاة ١٤٤: ١ - ١٤٦.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي [٦٥١هـ] يعرف بابن الحاج. قرأ على الشلوبين والذَّبَّاج. وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، وحواش على سر الصناعة، وعلى الإيضاح، ونقود على الصحاح، وإبرادات على المقرَّب. الذيل والتكملة ٣٨٧: ١ وبغية الوعاة ٣٥٩: ١ - ٣٦٠.

زكريا بن ذي النون^(١)، والأستاذ أبي جعفر بن أبي رقيقة^(٢)، وغيرهم من مشاهير النحاة، ولم يُنَجِّب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه، وقد جمعت من تلاميذه نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهوراً بالعلم والنحو. مولده سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وتوفي منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة بإشبيلية. / والشَّلَوِيُّ لُقِبَ لأبيه، ثم غلب على الأستاذ أبي علي.

[٢: ٦٥ ب]

وقوله وَتَرَدُّ الْخَمْسَةُ الْأَوَائِلُ بمعنى صَارَ يَعْنِي: كَانَ وَأَضْحَى وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَظَلَّ، شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ۖ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ۖ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ۖ﴾^(٣)، وقال^(٤):

بَتَيْهَاءَ قَفْرِ، وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا
وقال^(٥):

حَتَّى إِذَا حَلَّ بِكَ الْقَتِيرُ وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ بِهِ شَكِيرُ
وقال^(٦):

(١) يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي النحوي أبو زكرياء [٦٣٣هـ] أخذ عن الدَّبَّاج

والشَّلَوِيِّين. صلة الصلة ١٩٥: ٧ وبغية الوعاة ٣٣٢: ٢.

(٢) لم أقف على اسمه ولا على ترجمته. وفي «س» يحتمل أن يكون آخره: رَقِيقَة.

(٣) سورة الواقعة، الآيات: ٥ - ٧.

(٤) هو ابن أحمر. والبيت في شعره ص ١١٩ وشرح التسهيل ٣٤٥: ١ والخزانة ٢٠١: ٩

[الشاهد ٧٢٧]. التيهاء: المفازة التي لا يهتدى فيها. والقطا: طائر سريع الطيران،

والحزن: ما غلظ من الأرض.

(٥) البيتان من غير نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٩٤، ٧٣٢. ونسب الثاني في شرح المفصل

١٠٣: ٧ للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢٨٤: ٢. وهو من غير نسبة في الاشتقاق

ص ٣٤٠. وقد نسب لرؤبة في الخزانة ٢٠٢: ٩ (عرضاً)، وأثبت في ملحقات ديوانه

ص ١٧٤، وآخره فيهما «قتير» وكذا في شرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٣. القتير: ابتداء

الشيء. والشكير: شعر ينبت خلال الشيب ضعيفاً.

(٦) البيت لأم ثواب الهزانية تعني ابنها. وهو ثالث سبعة أبيات لها في الكامل ص ٣١٢ -

٣١٣، وفيه تخريجها.

أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ سَتِينَ عِنْدِي تَبْتَغِي الْأَدْبَا
وقال^(١):

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَدَّ فَفَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدُبُورُ
وقال تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٢)، وقال^(٣):

أَصْبَحْتُ لَا أَخْمِلُ السَّلَاحَ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وقال^(٤):

وَأَصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنِّي
وأنشد المصنف^(٥):

أَمَسْتُ خَلَاءً، وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا
.....

فإن كان الشاهد في «أَمَسْتُ خَلَاءً» فصحيح، وإن كان في «أَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا» أو في مجموعهما فليس بصحيح لأنه لا يتأتى تقدير ذلك في «وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا» لوقوع الماضي خبراً لها، وهي إذا كانت بمعنى «صار» لا يقع الماضي خبراً لها، كما لا يقع خبراً لـ «صار»، وقد تَبَّهْنَا قَبْلُ^(٦) على ذلك.

وقال تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^(٧) أي: صارت، وقال:

(١) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٩٠ وتخريجه في ص ٢١٩. ألوت به: ذهب به.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٣) هو الربيع بن ضَبُع الفزاري كما في النوادر ص ٤٤٦ والكتاب ١: ٨٩. ك، ف: لا أملك السلاح. والروايتان في ن.

(٤) تقدم في ص ١٥٢.

(٥) تقدم في ص ١٥٣.

(٦) تقدم ذلك في ص ١٥٣.

(٧) سورة الشعراء، الآية: ٤.

﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا﴾^(١) أي: صار.

وذهب لُكْذَةُ الْأَضْبَهَانِي^(٢) والمُهَابِاذِي شارح «اللمع» إلى أَنَّ «ظَلَّ» لا تكون بمعنى «صار»، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوه السِّيرَافِيُّ، قال: ظَلَّ لِمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ نَهَارًا، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مُشْتَقٌّ مِنَ الظِّلِّ، وإنما يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لِلشَّمْسِ فِيهِ ظِلٌّ، وهو من طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وقال الْأَعْشَى^(٣):

يُعَلِّ مِنْهُ فَوْ قُتَيْلَةَ بِالْإِسْفِنْطِ لِمَا بَاتَ فِيهِ وَظَلٌّ

ساوى بينهما، و«بات» لليل، و«ظَلٌّ» للنهار. وقال هشام: هو بين الصُّبْحِ وَالْمَسَاءِ، وعاب لُكْذَةُ عَلَى الْأَعْشَى قَوْلَهُ^(٤):

[٢: ٦٦] / يَظْلُ رَجِيمًا لِرَيْبِ الْمَنُو نِ وَالْهَمِّ فِي أَهْلِهَا وَالْحَزَنِ

فزعم أن «يَظْلُ» خطأ، قال: لَأَنَّ الظُّلُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَهَارًا. وقال^(٥): أَفْتَرَاهُ يَظْلُ نَهَارَهُ رَجِيمًا لِرَيْبِ الْمَنُونِ، فإذا كان الليل آمن. وقال: لَا يَقَالُ: ظَلَّ فَلَانٌ عَمَرَهُ سَفِيهًا؛ لَأَنَّ الظُّلُولَ إِنَّمَا خُصَّ بِهِ يَوْمٌ وَاحِدٌ. ثم قال: لَا يَقَالُ: ظَلَّ فَلَانٌ شَهْرَهُ سَائِرًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كَانَ سِيرُهُ نَهَارًا خَاصَّةً. فَنَاقَضَ.

(١) سورة النحل، الآية: ٥٨.

(٢) الحسن بن عبد الله أبو علي. أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي، والكزيماني صاحب الأخفش، وكان يحضر مجلس الزجاج، وكان بينه وبين أبي حنيفة الدُّيُونُورِيِّ مناقضات. وصنف النوادر، ونقض علل النحو، وخلق الفُرس، ومختصرًا في النحو، وغير ذلك. الفهرست ص ١٣٠ ومعجم الأدباء ٨: ١٣٩ - ١٤٥ وإنباه الرواة ٤٣: ٣ وبغية الوعاة ٥٠٩: ١.

(٣) ديوانه ص ٣٢٧. يُعَلِّ: يُسْقَى مرة بعد مرة. والإسفنط: ضرب من الأشربة، فارسي - أو رومي - معرب. س: بالإسفنط.

(٤) ديوانه ص ٦٥.

(٥) وقال: سقط من س.

وهذا الذي ذهب إليه لُكْذَةُ والمُهَابَاذِي والسَّيرَافِي وأبو بكرٍ وهِشَامٌ خطأ، بل نَقَلَ النَّاسُ أَنَّ «ظَلَّ» تكون بمعنى «صار»، وقد رَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ الدُّيُّنَوْرِيُّ عَلَى لُكْذَةَ قَوْلَهُ، وَقَالَ: إِنَّا نَقُولُ: أَفْتَرَى أَنْتَ أَنَّ السَّامِرِيَّ الَّذِي ظَلَّ عَلَى الْعِجْلِ عَاكِفًا إِنَّمَا كَانَ يَعْبُدُهُ نَهَارًا، فَإِذَا جَاءَ اللَّيْلُ كَفَرَ بِهِ، وَمَا قَالُوا: ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ ^(١)، وَكَانَتْ غَيْبَتُهُ فِيمَا يُقَالُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا. وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلِ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ ^(٢) أَنَّ يَكُونُ كُفْرُهُمْ بِالنَّهَارِ خَاصَّةً وَأَنْ لَا يَكْفُرُوا بِاللَّيْلِ. وَيَنْبَغِي أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣):

وَإِخْوَانِ صِدْقٍ لَسْتُ أَطْلِعُ بَعْضَهُمْ عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي جَمَاعُهَا
يَظْلُونَ شَتَّى فِي الْبِلَادِ، وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ أَغْيَا الرُّجَالَ انْصِدَاعُهَا

أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ بِالنَّهَارِ شَتَّى دُونَ اللَّيْلِ، أَفْتَرَاهُمْ بِاللَّيْلِ
يَجْتَمِعُونَ جَمِيعًا وَوَاحِدًا بِالْغُورِ وَآخِرُ بِنَجْدٍ؟ وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ يَذْكُرُ سَبْعًا
أَقَامَ مَعَهُ فِي مَغَارَةٍ يَرْدَانٍ قَلْتًا ^(٤):

ظَلَّلْنَا بِهِ جَارَيْنِ نَحْتَرُسُ الثَّأْيَ يُسَائِرُنَا مِنْ نُطْفَةٍ وَنُسَائِرُهُ

أَي: أَقْفَنَّا يَشْرَبُ سُورِي، وَأَشْرَبْتُ سُورَهُ، وَيَحْتَرُسُ كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا مِنْ
فَسَادِ صَاحِبِهِ، وَهُوَ الثَّأْيُ، أَفْتَرَاهُ كَانَ يَحْتَرُسُ مِنْهُ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ،
وَالْخَوْفُ بِاللَّيْلِ أَشَدُّ، وَالْعَدُوَّةُ فِيهِ أَمَكْنُ؟ وَإِنَّمَا هَذَا كُلُّهُ عَلَى مَعْنَى الْمَكْثِ،
وَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِذَا نَصُّوا عَلَى النَّهَارِ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا ظَلَّلْنَا، وَلَمْ يَنْصُوهُ عَلَى

(١) سورة طه، الآية: ٩١.

(٢) سورة الروم، الآية: ٥١.

(٣) هو مسكين الدارمي. الحماسة ١: ٥٥٧ [الحماسية ٤٠٣] وشرحها للمرزوقي ص ١١١٥ -

١١١٦ وللأعلم ص ٧١٥. الجماع: اسم لما يُجمع به الشيء. وشتى: جمع شتيت.

(٤) هو أبو سيدة سُحَيْمِ بْنِ الْأَعْرَفِ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ. المعاني الكبير ص ١٩٤ والسمط

ص ٥٣٩ وفرحة الأديب ص ٦٥ والخزانة ٢: ١١٨ - ١١٩ [عند الشاهد ٩٩]. ونسب في

الأمالي ١: ٢٣٦ للغوي. القلت: النقرة في الجبل تمسك الماء.

الليل، فإذا أبهم ولم يُنصَّ قالوا: ظَلَّلنا مقامنا هنالك في تعادٍ وتباغُضٍ،
فُعَلِّبَ ما يكون على النَّصِّ بالنهار، قال ذو الرمة^(١):

حتى إذا يَبَسَتْ بُهْمِي لَوَى لَبَنٍ واضْفَرَّ بعدَ سَوادِ الخُضرةِ العُودُ
ظَلَّلْتُ تَخْفِقُ أَحْشائي على كَيْدي كأنني من حذارِ البَيْنِ مَوْزُودُ

أفتراه كان يُحاذِرُ بالنهار ويَأْمَنُ بالليل، فيكون بالنهار على يقين من
[٢: ٦٦/ب] أنهم سيتفرقون/، وبالليل على علم أنهم لا يتفرقون؟ انتهى كلام أبي
حنيفة، وفيه بعض اقتصار، وفي هذه الشواهد^(٢) كلها ردٌّ على لُكْذَةِ حيث
زعم أنَّ الظلول يُخَصُّ به يوم واحد، وقد ذكرنا تناقضه في كلامه.

وزعم الزمخشري^(٣) أن «بات» قد تُستعمل بمعنى «صار». وقال
المصنف في الشرح^(٤): «وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التبع
والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قولَ النبي ﷺ: «فإنَّ أحدكم
لا يَذري أينَ باتَتْ يَدُهُ»^(٥)، ولا حاجة إلى ذلك لإمكان حمل «بات» على
المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أنَّ
«ظَلَّ» غيرَ المرادفة لـ «صار» لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال
الراجز^(٦):

أظَلُّ أَرعى، وأَبَيْتُ أَطَحَنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ

(١) ديوانه ص ١٣٥٦، ١٣٥٨. البهمي: نبت. وليوى الرمل: مُثَقِّطَعه. ولبن: واد بارض
اليمامة فيه نخل. والمورود: المحموم.

(٢) الشواهد: سقط من س.

(٣) المفصل ص ٢٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٤٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٥) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء - الباب ٢٦ - ١: ٤٨ - ٤٩ - ٤٩ ومسلم
في كتاب الطهارة - الباب ٢٦ - ص ٢٣٣.

(٦) الرجز في شرح الكافية الشافية ص ٣٩٤ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٩ وشرح التسهيل
٣: ٥٥.

وَمِنْ أَصْلَحِ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ جَاعِلُ «بَات» بِمَعْنَى «صَارَ» قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):
 أَجْنِي كُلَّمَا ذُكِرْتَ كُلِّبْتُ أَيْبْتُ كَأَنِّي أَطْوِي بِجَمْرِ
 لَأَنَّ «كُلَّمَا» تَدُلُّ عَلَى عَمُومِ الْأَوْقَاتِ، وَ«أَيْبْتُ» إِذَا كَانَتْ عَلَى أَصْلِهَا
 مَخْتَصَةً بِاللَّيْلِ» انْتَهَى.

وقوله وَيُلْحَقُ بِهَا مَا رَادَفَهَا مِنْ: آضَ وَعَادَ وَآلَ وَرَجَعَ وَحَارَ وَاسْتَحَالَ
 وَتَحَوَّلَ وَازْتَدَّ الضَّمِيرُ فِي «بِهَا» عَائِدٌ عَلَى «صَارَ»، وشواهد ذلك:

رَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا^(٢)
 وَصَارَ مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا^(٣)
 وتقول: عاد الطينُ خَرْقًا، ومن ذلك قوله^(٤):

تَعْدُ فَيْكُمُ جَزَرَ الْجَزُورِ رِمَاخُنَا وَيَرْجِفُنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ

فـ «جزر الجزور» خبر «تعدُّ» لأنه معرفة، هذا هو الوجه فيه. قال ابن
 عصفور: «وقد يجوز فيه أن يكون حالاً لأن المعنى: مثلَ جَزْرِ الْجَزُورِ،

(١) هو عمرو بن قيس المخزومي كما في شرح أشعار الهذليين ص ٨٠١. وهو أيضاً في اللسان
 (جنن). أجنني: من أجل أني، أو: يجدي. وفي هذين المصدرين: أكوى بجمر. وفي
 ن، م، ف: أطوى.

(٢) هذا الرجز للعجاج كما في الخزانة ٨: ٤٢٩ - ٤٣٢ [الشاهد ٦٤٣]. وانظر تخريجه في
 إيضاح الشعر ص ١١٩. وزد عليه شرح التسهيل ص ١٠٢ [رسالة دكتوراه]. تمعَّد الغلام:
 شَبَّ وَغَلَّظَ. والنهد: العالي المرتفع. والحصان: الذكر من الخيل. والأجرد: القصير
 الشعر، وهو مما تمدح به الخيل.

(٣) هذا البيت من قطعة لخنافر بن التوأم الحميري في الأمالي ١: ١٣٥. وهو من غير نسبة في
 شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠ وشرح التسهيل ص ١٠٢ [رسالة دكتوراه] وشرح
 الكافية الشافية ص ٣٨٩ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٧٨.

(٤) البيت لامرأة من بني عامر كما في الحماسة ١: ٣٨٢ [الحماسية ٢٦٣] وشرحها للمرزوقي
 ص ٧٤٩ [٢٥٢]. وفي شرحها للأعلم ص ١٦٠ - ١٦١ أنه يقال: هي أمامة بنت
 إبراهيم بن زهير، ويقال: هي من بني قُشَيْر، وقُشَيْر بن كعب من ربيعة بن عامر.
 الجزور: الناقة تتخذ للنحر، وجزرها: تفصيل أعضائها وتقطيعها.

وما كان على معنى «مثل» من الأسماء فقد تجعله العرب نكرة، وتنصبه على الحال، وإن كان بلفظ المعرفة» انتهى.

وممن ذكر أن «عاد» قد تكون من أخوات «كان» أبو الحجاج الأعلم. ومن النحويين من لم يُلحِق «آض» ولا «عاد» بأفعال هذا الباب، فنصب ما يأتي بعدها على الحال، ولأنها تعدى بحرف الجر، تقول عاد زيدٌ إلى كذا، وآض إليه، أي: رجع، و«أيضاً» مصدرها.

وأُشْد المصنّف على أن «آل» بمعنى «صار» قول الشاعر^(١):

وَعَرُوبٌ غَيْرِ فَاخِشَةٍ مَلَكْتَنِي وَدَهَا حِقْبًا
ثُمَّ آلَتْ لَا تُكَلِّمُنَا كُلُّ حَيٍّ مُعَقَّبٌ عُقْبًا

[٢: ٦٧] / ولا حجة في هذا لأنه يحتمل أن يكون «آلَتْ» بمعنى: حَلَفَتْ، و«لا تُكَلِّمُنَا» جواب القسم كقوله^(٢):

..... وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ

«لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٣)، وقال^(٤):

قَدْ يَرْجِعُ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَقْتِ ذَا مِقَةٍ بِالْحِلْمِ، فَادْرَأْ بِهِ بَغْضَاءَ ذِي إِحْنٍ
وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشُّهَابِ وَضُوئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(٥)

(١) البيتان ليسا في مطبوعة شرح المصنف. وهما في النسخة التي حققها الدكتور محمد علي إبراهيم ص ١٠٢ [رسالة دكتوراه] واللسان (عقب) العروب: المرأة المتحبة إلى زوجها المظهرة له ذلك. ومُعَقَّب: أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها.

(٢) هو امرؤ القيس، والبيت بتمامه:

ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرْتُ عَلَيَّ، وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ

ديوانه ص ١٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٢. تعذرت: تشددت. ولم تحلل: لم تستثن.

(٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم - باب الإنصات للعلماء ١: ٣٨. وكتاب الأضاحي - باب من قال الأضحى يوم النحر ٦: ٢٣٦.

(٤) البيت في شرح التسهيل ص ١٠٣ [رسالة دكتوراه].

(٥) هذا البيت للبيد، وهو في ديوانه ص ١٦٩ وشرح الكافية الشافية ص ٣٩٠.

«فاستحالت غَرْباً»^(١) : وقال^(٢) :

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً بَتَدَارُكِ الْهَتَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَنَا تَحَوَّلْنَ أَبْوُساً^(٣)
لَا يُؤَسِّسُكَ سُؤْلٌ عِيقَ عَنكَ فِكْمٍ بُؤْسٍ تَحَوَّلَ نُعْمَى أَنْسَتِ النُّقْمَا^(٤)
﴿فَازَتْ بِصِيرًا﴾^(٥) ، وَازْتَدَ مَطَاوِعَ رَدٍّ ، وَرَدَّ تَكُونُ بِمَعْنَى صَيَّرَ ،
وَسَتَّأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقوله وَنَدَرَ الْإِلْحَاقُ بِـ «صَارَ» فِي «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا
حَزْبِيَّةٌ «أَمَّا «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ»^(٦) فَقِيلَ^(٧) : أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا الْخَوَارِجُ ، قَالَهَا
لَا بِنَ عَبَّاسٍ حِينَ أَرْسَلَهُ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - إِلَيْهِمْ . وَيُرْوَى بِرَفْعِ
«حَاجَتُكَ» عَلَى أَنَّ «مَا» خَبَرَ «جَاءَتْ» ، قُدِّمَ لِأَنَّهُ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ، التَّقْدِيرُ : أَيْةُ
حَاجَةٍ صَارَتْ حَاجَتُكَ؟ وَيُرْوَى بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ تَكُونَ خَبَرَ «جَاءَتْ» ،
وَأَسْمَاهَا مُسْتَتَرٌ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى «مَا» ، وَالتَّقْدِيرُ : أَيْةُ حَاجَةٍ صَارَتْ
حَاجَتُكَ؟ وَمَا : مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَيَقْتَصِرُ بِهَا عَلَى هَذَا الْمَثَلِ^(٨) .

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٩٨: ٤ وغيره «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزَعُ يَدْلُو بِكَرَّةٍ عَلَى قَلْبٍ ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ ، فَتَرَعَ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ نَزْعًا ضَعِيفًا ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا ، فَلَمْ أَرْ عَبْقَرِيًّا يَقْرِي قَرِيَّهُ ، حَتَّى رَوَيْتُ النَّاسَ وَضَرَبُوا بِعَطْنٍ . الْبَكْرَةُ : الشَّابَةُ مِنَ الْإِبِلِ . وَالْبَكْرَةُ : الْخَشْيَةُ الْمُسْتَدِيرَةُ الَّتِي تَعْلُقُ فِيهَا الدَّلُ . وَالْغَرْبُ : الدَّلُ الْعَظِيمَةُ تَتَخَذُ مِنْ جِلْدِ ثَوْرٍ .

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٤٧ . فيما عدا س : بتدارك الهفوات .

(٣) هذا البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ص ١٠٧ وشرح التسهيل ص ١٠٣ [رسالة دكتوراه] وشرح أبيات المغني ٥: ١٧٧ [الإنشاد ٤٧٤] .

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٤٧ .

(٥) سورة يوسف ، الآية : ٩٦ .

(٦) الكتاب ١: ٥٠ - ٥١ ، ١٧٩: ٢ ، ٢٤٨: ٣ .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣٨٨ وشرح المفصل ٧: ٩١ .

(٨) يعني قول العرب : «ما جاءت حاجتك» ، وهو ليس بمثل ، إنما هو كلام جرى كالمثل . وذكر السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٣٨٨ أنه من أمثال العرب .

وطرد استعمالها بعضهم^(١) لقوّة الشبه بينها وبين «صار»، فجعل من ذلك قولهم: جاء البرّ قفيزين وصاعين، والصحيح أنّ هذا حال.

وأما «قعدت كأنها حزبة» فقالوا^(٢): شَحَذَ شَفَرَتَهُ، ويروى: أَزْهَفَ شَفَرَتَهُ، حتى قَعَدَتْ كأنها حَزْبَةٌ، أي: صارت كأنها حَزْبَةٌ، ف «كأنها حَزْبَةٌ» خبر «قَعَدَتْ».

وقوله والأَصَحُّ أن لا يُلْحَقَ بها «آل» كأنه ذهب إلى أن البيت الذي أنشده لا حُجَّةَ فيه لاحتمال ما ذكرناه من كون «آلث» فيه بمعنى «حَلَفْتُ».

وقوله ولا «قَعَدَ» مطلقاً يعني أنه إنما تُستعمل «قَعَدَ» بمعنى «صار» حيث وردت، ولا تُقاس.

وذهب الفراء^(٣) إلى أنه يطرد جعل قعد بمعنى صار، وجعل من ذلك قولَ الراجز^(٤):

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ولا الوشاحانِ ولا الجِلْبَابُ
من دُونِ أن تَلْتَقِيَ الأَرْكابُ وَيَقْعُدَ الأَيْرُ لَهُ لُعَابُ

وحكى الكسائي^(٥): «قَعَدَ لا يسأل حاجة إلا قضاها» بمعنى صار. وجعل الزمخشري^(٦) من ذلك قوله تعالى: ﴿فَنَقَعَدُ مَدْمُومًا نَحْذُلَا﴾^(٧). قال

(١) المباحث الكاملية ١: ٤٩٥.

(٢) أي العرب. المفصل ص ٢٦٣ والجزولية ص ١٠٤ واللسان (قعد) وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦، ٣٨٣ وشرح الكافية الشافية ص ٣٩٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤٨. انظر معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٤.

(٤) الرجز لبعض بني عامر، وهو في معاني القرآن ٢: ٢٧٤ والبيان والتبيين ٣: ٢٠٧ وتهذيب اللغة ١: ٢٠١ و١٠: ٢٢٠ واللسان (ركب) و(قعد) وشرح التسهيل ١: ٣٤٨. الأركاب: جمع ركب، وهو منبت العانة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٦) الكشف ٢: ٤٤٤.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٢٢.

المصنف^(١): «ويمكن أن يكون/ منه قول الشاعر^(٢):

ما يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرِ مُبْتَسِرٍ منه، وأَقْعَدُ كَرِيماً نَاعِمَ الْبَالِ»

انتهى.

وأما قولهم: «فلان قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعَرَضِ فلان»^(٣) فزعموا أن «قَعَدَ» زائدة؛ إذ المعنى: فلان يَتَهَكَّمُ بعرض فلان، ولا معنى لِقَعَدَ هنا إلا الزيادة.

وقوله وأن لا يُجْعَلَ مِنْ هذا الباب غَدَا وراح قال المصنف في الشرح^(٤): «أَلْحَقْ قوم - منهم الزمخشري^(٥) وأبو البقاء^(٦) - بأفعال هذا الباب «غَدَا» و«راح»، وقد يُسْتَشْهَدُ عَلَى ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه «اغْدُ عالماً أو مُتَعَلِّماً، ولا تكن إمْعَةً»^(٧)، ويقول النبي عليه السلام: «لو تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَيْرُ، تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً»^(٨). والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنسوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة» انتهى.

وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجُزُولِي^(٩) والأستاذ أبو

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٨.

(٢) هو حسان بن ثابت. والبيت في ديوانه ص ١٤٧ واللسان (بأس).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٣ وقد نسب القول بزيادة «قعد» لابن جني.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٤٨ وليس فيه «منهم الزمخشري وأبو البقاء».

(٥) المفصل ص ٢٦٣.

(٦) ذكر «غدا» في التبيان ص ١٢٣٥.

(٧) المقاصد الحسنة ص ١٢٩ وفيه تخريجه، والنهاية ١: ٦٧. الإمعة: الذي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد على رأيه. وانظر كشف الخفاء ١: ١٤٨ - ١٤٩ و ١٣٢: ٢.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١: ٣٣٢ وفيه تخريجه. خِماص: جِياص. وبطان: ممتلئة الأجواف.

(٩) الجزولية ص ١٠٤.

الحسن بن عصفور^(١)، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢): «وأما غدا وراح فيستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملتا تأمين دلاً على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقاً من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مُضَيٍّ أو غيره، فتقول: غدا زيدٌ وراح، أي: دخل في الغدو والرواح.

وقد يدلّان على إيقاع الفاعل شيئاً^(٣) في الوقت الذي اشتقاً منه، يقال: غدا زيدٌ وراح، أي: مشى في الغدو والرواح.

وإذا استعملتا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن وأن لا يكون، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقاً منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً، أي: وقع قيامه في وقت الغدو، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: وقع انطلاقه في وقت الرواح.

وقد يكونان بمعنى صار، فتقول: غدا زيدٌ ضاحكاً، وراح عبدُ الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق» انتهى.

ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب. وكان الأستاذ أبو الوليد بن أبي أيوب^(٤) يُنكر قول من يقول إنَّ غدا وراح من أفعال هذا الباب إنكاراً شديداً، ويقول: غدا بمعنى خَرَجَ غُدوةً، وراح بمعنى خَرَجَ بالعشي، وهذا مُستَعْن عن الخبر.

قال الأستاذ أبو علي: الذي ذكر أنَّ غدا وراح من هذا الباب لم

(١) المقرب ٩٢: ١ وشرح الجمل: ٣٧٦: ١.

(٢) شرح الجمل ٤١٦: ١.

(٣) م، ح، شرح الجمل: مشياً. ف، ن: سبياً.

(٤) جابر بن محمد بن نام بن أبي أيوب واسمه سليمان الحضرمي النحوي، من أهل إشبيلية، يكنى أبا الوليد [- ٥٩٦هـ]. أخذ علم العربية عن أبي القاسم بن الرُّمَّك، وقرأ عليه الشلوبيين. ولم يكن في وقته بإشبيلية من يتعاطى إقراء كتاب سيبويه غيره. وأقرأ أيضاً بالسبع. صلة الصلة ٧٥: ٤ وبرنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٨ والتكملة لكتاب الصلة ٢٤٨: ١ والذيل ٤٦١: ٥.

يذكرهما فيه بالمعنى الذي ذكره الأستاذ أبو الوليد، إنما ذكرهما في هذا الباب على أنهما بمعنى صار، فإنَّ صَحَّ ذلك قُبِلَ، وإلا فلا.

وقوله ولا أَسَحَرَ وَأَفَجَرَ وأَظْهَرَ ذكر هذه الثلاثة الفراء في «كتاب الحَدِّ»، ولم يذكر شاهداً على ذلك.

وذهب الكوفيون^(١) إلى أن «هذا» و«هذه» إذا أُريدَ/ بهما التقريبُ كانا [٢: ٦٨/١] من أخوات «كان» في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، وذلك نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قَادِماً؟ وكيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعة؟ وكذلك كُلُّ ما كان فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ أسماءِ الإشارةِ لا ثانيَ له في الوجود؛ لأنَّ المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأُتي باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تُشِرْ إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، ويُبَيِّنُ أنَّ المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفة قادمٌ، والشمسُ طالعةٌ، لم يختلَّ المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيدٌ قائماً، فقلت: زيدٌ قائمٌ، لم يختلَّ المعنى. ولو قلت «هذا الصياد أشقى الناس» كان تقريباً، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة مُعَبَّرٌ به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك^(٢): ما كان من السباع غيرَ مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسقطت اسم الإشارة صح الكلام.

وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أنَّ الإعراب على غير ما ذكره، بل المرفوع بعد اسم الإشارة

(١) معاني القرآن للفراء ١: ١٢ - ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٧٦ - ٣٧٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٤٩.

(٢) نحو قولك... مخوفاً: سقط من ك.

خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يُوجد اسم لا موضع له من الإعراب.

فإن قلت: يكون لا موضع له من الإعراب على مذهب من يرى أنَّ الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

قلت: يدلُّ على أنه يرتفع على الابتداء دخول النواسخ عليه، حكى الكسائي عن العرب: أوليس هذان الليل والنهار يختلفان علينا؟ بنصب الليل والنهار، فدل هذا على أنَّ اسم الإشارة قبل دخول «ليس» كان مبتدأ، والليل والنهار خبراً لاسم الإشارة وإن كان تقريباً؛ لأنَّ الليل والنهار يُراد بهما الجنس. ويدلُّ على أنه حال التزام التنكير فيه، فلو كان خبراً لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حفظ شيء منه دخلت عليه «أل» جعلت زائدة كهي في: الجماء الغفير.

وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي إحدى وثلاثون كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه، وحصرها بالعدَّ طريقة المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة، ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص، وأما س فإنه ذكر منها ألفاظاً، ثم قال^(١): «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني بمرفوعه عن الخبر»، فأعطى قانوناً كلياً يُعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر، ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحاة الذين هم على سنن النحو، وهو عذق^(٢) الباب بقانون كلي يُختبر^(٣) في شخصيات

(١) الكتاب ١: ٤٥.

(٢) عذق الباب بقانون عذقاً: وسَمَّه به حتى عُرف به، كأنه جعله له علامة. وفي ن: غرق. وفي هامشها ما نصه: غرق الباب بمعنى تغريق الباب، يقال: لجام مُغرَّق بالفضة، أي: محلى بها.

(٣) ن، ف: يعتبر.

المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه.

وفي البسيط: قال بعض النحويين: إنَّ كل فعل يجوز فيه أن يدخل في باب «كان» إذا جعلت الحال غير مُستغنى عنها، تقول: قَامَ زيدٌ كريماً؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كَرَم، فإنَّ الحال مُنتقلة، فلا تريدها هنا^(١) لأنها لا تفيد تخصيصاً، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مُستغنى عنها، نحو: ذهب زيدٌ متحدثاً، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر^(٢):

عاشَ الفتي مُجاهداً في قومه

فإن جعلتها تامةً نصبتَ على الحال.

ص: وتوسيط أخبارها كُلُّها جائز ما لم يمنع مانعٌ أو مُوجبٌ. وكذا تقديم خبر «صار» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً. وقد يُقدَّم خبر «زال» وما بعدها منفيةً بغير «ما»، ولا يُطلق المنع، خلافاً للفراء، ولا الجواز، خلافاً لغيره من الكوفيين. ولا يُقدم خبر «دام» اتفاقاً، ولا خبر «ليس» على الأصح. ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملةً، خلافاً لقوم. ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدُّم تأخراً مرفوعه، ويُقبَّح تأخراً منصوبه، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه. ولا يمتنع هنا تقديم خبرٍ مشارك في التعريف وعَدَمه إن ظهر الإعراب. وقد يُخبَّر هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً.

ش: مثال ذلك: «كان قائماً زيدٌ». وهذا الذي ذكره المصنف من جواز توسيط أخبارها سواء أكان الخبر جامداً أم مشتقاً هو مذهب البصريين^(٣). ولا يجيز الكوفيون^(٣) «كان قائماً زيدٌ» على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائماً خبراً مقدماً على الاسم

(١) س: فلا تريد ههنا.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٩ أ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤.

لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً. وجاز ذلك عند أهل البصرة لأن المضمّر مرفوع بما النيّة به التأخير، والضمير إذا كانت النيّة به التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه.

وأجاز الكسائي^(١) «كان قائماً زيد» على أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن، و«قائماً» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «قائم»، ولا يثنى قائماً ولا يجمعه لرفعه الظاهر. وهذا باطل عندنا لأنّ ضمير الشأن لا يُفسّر إلا بجملة.

وأجاز الفراء^(٢) ذلك على أن يكون «قائم» خبر «كان»، و«زيد» مرفوع بـ «كان» وبـ «قائم»، ولا يُثنى عنده ولا يُجمع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيد، وكان قام زيد، فيكون بمعنى: كان قائماً زيد. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد.

وأجاز هشام: كان قائماً الزيدان والزيدون، على أن تجعل قائماً خبراً، والزيدان والزيدون اسماً. ولا يجوز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه.

[٢: ٦٩] وقوله كُلُّهَا دَخَلَ فِيهَا لَيْسَ / وما دَامَ، أَمَا «لَيْسَ» فَخَالَفَ فِي جَوَازِ تَوْسِيطِ خَبَرِهَا بَعْضُ النَّحَاةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وَشَبَّهَهَا فِي ذَلِكَ بِـ «مَا». وَهُوَ مُحْجُوجٌ بِالسَّمَاعِ الثَّابِتِ، فِي السَّبْعَةِ ﴿لَيْسَ أَلَرَّ أَنْ تُؤْلُوا﴾^(٢) بِنَصْبِ ﴿أَلَرَّ﴾، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

سَلِي - إِنْ جَهِلْتَ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٧٩ أ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموال بن عادياء اليهودي كما في الحماسة ٨١: ١ [الحماسة ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

وقال الآخر^(١):

أَلَيْسَ عَجِيباً بَأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
وقد وهم المصنف في الشرح^(٢)، فزعم أَنَّ خبر «ليس» جائز توسيطه بالإجماع، وأتبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال^(٣): «لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها». وكذلك قال ابن الدهان: «جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع». وكذلك قال ابن عصفور: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها.

وأما «ما دام» فقد وهم ابن مُعْطٍ^(٤) في منع توسيط خبرها، وخالف النص والقياس والإجماع، أما النصُ فقولُ الشاعر^(٥):

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دامتْ مُنْعَصَةً لَذَّائُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
وقولُ الآخر^(٦):

ما دامَ حَافِظٌ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فهو الذي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَداً
وأما القياس فكما جاز^(٧) توسيط أخبار أخواتها كذلك يجوز مع «دام».

(١) هو محمود الوراق كما في البيان والتبيين ٣: ١٩٧ والكامل ص ٧٠٥ والأمال ١: ١٠٩ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٨٥ [الإنشاد ١٥٩]، وأمال المرتضى ١: ٦٠٨، وذكر أنه يروى لمحمد بن حازم.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤٩.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٠١ والمسائل الحلييات ص ٢٨٠.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ص ٨٦٠، ٨٦٢. وهو يحيى بن مُعْطٍ أبو الحسين المغربي [٥٦٤ - ٦٢٨هـ] قرأ على الجزولي، وأقرأ النحو بدمشق ثم بمصر، وصنّف الألفية في النحو، والفصول، وشرح الجمل. البغية ٢: ٣٤٤.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٤٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٤ وتخليص الشواهد ص ٢٤١ والعيني ٢: ٤٢٠.

(٦) البيت في تخليص الشواهد ص ٢٤٠.

(٧) جاز: سقط من س.

وقال المصنف في الشرح^(١): «فيها ما في «دام» من عدم التصرف، وتفوقها ضعفاً بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف «دام» عارض، ولأن «ليس» تشبه «ما» النافية معنى، وتشبه «ليت» لفظاً؛ لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بها زيادة ضعف «ليس» على ضعف «دام»، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق» انتهى. قوله «فيها ما في دام من عدم التصرف» قد تقدم^(٢) أن عدم تصرفها في هذا الباب هو مذهب الفراء، والبصريون لا يشترطون ذلك.

وقوله ما لم يعرض مانع يعني من التوسط، مثال ذلك: ما يوجب التقديم نحو: كم كان مالك؟ وأين كان زيد؟ وما يوجب التأخير نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد إلا في الدار.

وقوله أو موجب أي للتوسط، مثاله ما قصد فيه^(٣) حصر الاسم، نحو ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤)، ونحو: كائنك زيد، وكان في الدار رجل. قال المصنف^(٥): «وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التأخير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر، نحو: كان شريك هند أخوها، / ووليها كان أبوها، فوجب في هذه المسألة تقديم الخبر أو توسيطه، وممتنع تأخيرها لثلاثاً يتقدم الضمير على مفسر مؤخر رتبة ولفظاً، فلو كان في مثل هذه قبل الفعل ما له صدر الكلام تعيين التوسط، نحو قولك: هل كان شريك هند أخوها؟».

وقوله وكذا تقديم خبر «صار» وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً يعني أن

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤٩.

(٢) تقدم في ص ١٤٧.

(٣) ك، ف: به.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.

تقديم خبر «صار» وما قبلها عليها ينقسم انقسام الخبر من ثلاثة الأقسام:
قسم يجوز فيه، وقسم يمتنع، وقسم يجب:

فالجائز^(١) نحو: قائماً كان زيد، وسواء أكان الخبر جامداً أم مشتقاً،
هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز: قائماً كان زيد، على أن يكون
«قائماً» خبر «كان» مقدماً، و«زيد» اسم «كان»، للعلة التي ذكرت عنهم في
منع توسطه.

وأجاز ذلك الكسائي على أن يكون «قائماً» خبر «كان» مقدماً مرفوعاً
به «زيد»، وفي «كان» ضمير الشأن، ولا يُثنى «قائم» ولا يُجمع لرفعه
الظاهر، كما يفعل ذلك مع التوسط.

وأما الفراء فحكمه عنده مع التقدم حكمه مع التوسط، إلا أنه يُثنى
«قائماً» ويجمعه لأنه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: قامَ كان زيد،
ولا: يقومَ كان زيد. ومذهبهما فاسدٌ بما أفسدنا به مذهبهما في التوسط.

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً
مُقَدِّماً ومُوسَّطاً، ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف المحذوف،
ويُثنى ويُجمع.

وأجاز البصريون والكسائي تقديم الخبر في^(٢) نحو: كنتَ حَسَناً
وجهك، فتقول: حَسَناً وجهك كنت. ومنعه الفراء إلا أن تجعل مكان
الكاف الهاء، فتقول: حَسَناً وجهه كنت.

ويحتاج جواز تقديم خبر «كان» إلى «صار» عليها إلى سماع من
العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك، لا يكاد يوجد: قائماً كان زيد.

(١) انظر مذاهب النحويين فيه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) في: سقط من س.

وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿أَهْؤَلَاءِ إِنَّا لَهُمْ
كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(١)، فـ «إياكم» معمول لقوله: ﴿يَعْبُدُونَ﴾، وهو خبر،
وتَقَدَّم الم معمول يُؤذَنُ بتقديم العامل، فلو لم يكن ﴿يَعْبُدُونَ﴾ جائزاً تَقَدَّمه
على ﴿كَانُوا﴾ لم يجز تقديم معموله. وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيَاللَّهِ
وَأَيِّنَّاهُ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٢). وأمَّا قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ
مِّن قَبْلُ﴾^(٣) فقليل: ﴿كَذَلِكَ﴾ خبر مقدم. وقيل: ﴿كُنْتُمْ﴾ تامة.

وإذا كان الخبر اسماً فيه معنى الاستفهام وَجَبَ تقديمه، نحو قولهم:
ما جاءت حاجتك؟ فيمن رفع حاجتك، فـ «ما» خبر تقدم، كأنه قال: أية
حاجة صارت حاجتك؟ على أنه يحتمل أن تكون «ما» مبتدأ، وخبر «جاءت»
ضمير محذوف. وقد مثَّل بعضهم ذلك بقوله: أيأ كان أبوك؟ فإن كان الخبر
ظرفاً فيه معنى الاستفهام فقد تَقَدَّمَ^(٤) أنه يجب تقديمه، وكذلك «كَمْ».

قال المصنف^(٥): «ومن غُرُوض المانع خوف اللبس نحو: كان فتاك
مولاك، وصار/ عَدُوِّي صديقي. وحصرُ الخبر نحو: إنما كان زيدٌ في
المسجد. واشتمالُ الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم، نحو: كان بعلُ
هندٍ حبيبها، فيجب تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأنه لو وُسِّطَ أو قُدِّمَ لَزِمَ
عَوْدُ الضمير على متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلزم
تأخير^(٦) الخبر في مثل هذا لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلو
وُسِّطَ الخبر، فقليل: «كان حبيبها بعلُ هند» لم يضر لأن الضمير عائد على
ما هو كجزئه مقدر التقديم معه؛ إذ لا يتم معناه إلا به. ويلزم من جواز

(١) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٤.

(٤) تقدم في ص ١٧٢.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٥٠.

(٦) س: تأخر.

هذا جوازُ: كان حبيبها الذي خَطَبَ هنداً؛ لأن ما يَتِمُّ به المضاف بمنزلة ما يَتِمُّ به الموصول، وهذا لا يجوز، فكَذلك ما أشبهه.

وأما عروض مُوجِبِ التقديم فإذا كان فيه معنى استفهام، نحو: كم كان مالك؟ أو أضيف إلى ما هو فيه، نحو: غلامٌ مَنْ كان زيداً؟ انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله وقد يُقَدَّمُ خبرُ «زال» وما بعدها منفيةً بغير «ما» مثاله: في الدار لم يَبْرَحْ زيدٌ، وقائماً لن يزالَ عمرو، فإذا كان حرف النفي لا أو لن أو إن أو لم أو لَمْ جاز تقديم الخبر، هذا مذهب البصريين^(١)، ويحتاج في إثبات ذلك إلى سماع من العرب. ومما استدلَّ به لذلك قولُ الشاعر^(٢):

ورَجَّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على الشرِّ خيراً لا يزال يزيْدُ

ووجهُ الدلالة من هذا أنَّ «خيراً» منصوب بـ «يزيد»، و«يزيدُ» خبر لـ «يزال»، وتَقَدَّمُ المعمولُ مُؤَذَّنٌ بتقدُّمِ العامل، فكما جاز تقديم «خيراً» جاز تقديم «يزيد»، وهو خبر «زال».

وأجاز الأستاذ أبو بكر بن طاهر نصبَ «خيراً» برأيتَه^(٣) على حذف مضاف، أي: ذا خير، وأن يكون منصوباً بيزيد لاتساعهم في «لا» كـ «لَنْ» و«لَمْ» قال: ولا يصلح مع «ما».

ومما يقع التخييرُ فيه بين التقديم أو التوسط: في الدار لم يَبْرَحْ صاحبها، ولا يَنْفَكْ مَعَ هندٍ أخوها.

(١) قال ابن مالك: «فلو كان النفي بلا أو لن أو لم جاز التقديم عند الجميع». شرح الكافية الشافية ص ٣٩٨. وانظر شرح المفصل ١١٣: ٧.

(٢) هو المعلوم بن بدل القريني. الكتاب ٢٢٢: ٤ وتحصيل عين الذهب ص ٥٧٤ - ٥٧٥ والحلبيات ص ٢٦٨ وسر الصناعة ص ٣٧٨ واللسان (أنن) وشرح الكافية الشافية ص ٣٩٨ والمقاصد النحوية ٢٢: ٢ وشرح أبيات المغني ١: ١١١. ح، م: على السن.

(٣) زيد هنا في ك ما نصه: وهو خبر زال.

وقوله ولا يُطْلَقُ المنع، خلافاً للفراء منع الفراء^(١) من تقديم خبر زال وأخواتها عليها بأي حرف كان النفي.

وقوله ولا الجواز، خلافاً لغيره من الكوفيين يعني أن غير الفراء من الكوفيين^(٢) أجاز تقديم الخبر مطلقاً سواء أنفي بما أم بغيره، فتقول: قائماً ما زال زيد، وهذا المذهب مشهور نقله عن ابن كيسان^(٣)، ورؤي عن الكسائي^(٤) والأخفش^(٥)، وقال به أبو جعفر النحاس^(٦)، واختاره ابن خروف^(٧)، وحكاه صاحب «البيسط» عن ابن كيسان وبقية الكوفيين.

واحتج ابن كيسان^(٨) على ذلك بأن هذه الأفعال وإن كانت منفية في اللفظ، فإنها موجبة في المعنى؛ ألا ترى أن معنى «ما زال زيد عالماً» ثبوت العلم له لا نفيه عنه، فجرت مجرى «كان»، ويدل على مراعاة هذا المعنى لها كونهم لم يُدخلوا «إلا» على خبرها كما لا تدخل/ على خبر كان الثبوتية.

ورُدَّ هذا المذهب بأن المراعى في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ ألا ترى أنهم لا يُجيزون في «ما ضربت غير زيد» تقديم «غير» وإن كان المعنى على الإيجاب، رعيّاً للفظ «ما»، فكذلك هذا.

(١) الإنصاف ص ١٥٥ وشرح الجمل لابن خروف ص ١٧٦.

(٢) الإنصاف ص ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ص ٣٩٨ وشرح المفصل ١١٣: ٧.

(٣) الإنصاف ص ١٥٥ وإصلاح الخلل ص ١٣٩ والتوطئة ص ٢٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٣٩٨ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٤ وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٤ وللأبدي ص ٩٦٨ وشرح المفصل ١١٣: ٧ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص ٦٧٤.

(٤) إصلاح الخلل ص ١٣٩.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ص ١٧٦.

(٦) إصلاح الخلل ص ١٣٩.

(٧) شرح الجمل له ص ١٧٦.

(٨) شرح الجزولية للأبدي ص ٩٦٨. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٨٩.

فرع: إذا توسط الخبر بين «ما» وهذه الأفعال نحو «ما قائماً زال زيدٌ» فأكثر النحويين على جواز ذلك، وبعضهم منعه.

وفي البسيط: «واحتجَّ بأنها لزمت «ما»، وانقَلَبَ معناها بها، ولذلك المعنى عملت في الخبر، فعَلَبَ عليها حكم الحرف، فلم يُتَصَرَّفَ في معمولها، ولأنها مع «ما» كـ «حَبَّذا»، فلا يُفصل بينهما. ولم يُرَاعِ الجمهورُ هذا».

وقال أيضاً: «الاتِّفَاقُ على أنه لا يجوز تقديم أخبارها على «ما» إذا كان النفي غير لازم، نحو «ما كان» وأخواتها».

وفي الإفصاح: «وَمَنْ مَنَعَ مِنَ التَّقديم - يعني تقديم الخبر على الفعل لا على «ما» - احتجَّ بأنها إذا لم تَدْخُلْ عليها «ما» لم تعمل بأنها نفي في المعنى، تقول: بَرِحَ الخَفَاءُ، وزالَ زيدٌ، وانفَكَ عن كذا أو منه، أي: انصَرَفَ، فإذا أدخلت هذا، ونفيت الزوال وما في معناه انعكس المعنى إثباتاً، وصارت هذه الأفعال لمصاحبة هذا الحرف تدل على دوام الصفة للموصوف، وهو معنى وجود الخبر للمخبر عنه دائماً، فلم يتهياً هذا المعنى وهذا الاقتضاء وهذا العمل إلا بالحرف، فكان الحرف هو العامل، فلم يتصرف هذا الفعل في معموله لغلبة الحرف عليه، وكأنه حرف» انتهى.

وهذا التعليل يقتضي امتناع التقديم على الاسم إذا نفي بـ «لا» أو بـ «إن» النافية، نحو: لا يزال زيدٌ محسناً، وإن يزال زيدٌ محسناً.

وقوله ولا يتقدم خبر «ما دام» اتفاقاً نحو: لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ؛ لأن «طالعة» معمول لصلة ما، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وفي الإفصاح: «لا يُقَدَّمُ الخبر على «دام» لأنها بمنزلة «أن»؛ لأن الحرف المصدرى لا يُفصل بينه وبين فعله لأنه كالجزء منه، ولا على «ما» لما تقدم من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله، كما لا يتقدم بنفسه عليه».

وقال ابن المصنف الإمام بدر الدين محمد^(١): «ما هذه - يعني في ما دام - ملتزمة صدر الكلام، ولا يُفصلَ بينها وبينَ صِلتها بشيء، فلا يجوز تقدُّم الخبر على دامَ وحدها، ولا عليها مع ما. ومثل دامَ في ذلك كلُّ فعل قارَنه حرفٌ مصدرى، نحو: أريد أن تكونَ فاضلاً» انتهى.

وليس كما ذكر، بل الحرفُ فيه تفصيلٌ بينَ أن يكونَ عاملاً أو غير عامل، إن كان غيرَ عاملٍ جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف، نحو قولك: عجبت ممَّا زيداً تُضربُ، تريد: ممَّا تُضربُ زيداً. وإن كان عاملاً ففي جواز التقديم خلاف، ومذهبُ البصريين المنعُ. فمقتضى ما ذكرناه أن يجوز: لا أصحبك ما طالعةٌ دامت الشمس، وهو الذي يقتضيه القياس على: عجبتُ مما زيداً تُضربُ، إلا إن علَّلَ ذلك بأنَّ/ دام لا تتصرف، فيمكن المنع. [٢: ٧١/أ]

وقوله ولا خبرٌ «ليس» على الأصحِّ اختار المصنف منع تقديم خبر «ليس» عليها، فلا يجوز عنده: قائماً ليس زيداً، وهو مذهب الكوفيين^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) والزجاج والسيراfi^(٥) والجرجاني^(٦) وأكثر المتأخرين^(٧)، واختاره أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي^(٨) وأبو زيد

-
- (١) شرح الألفية ص ١٣٤.
(٢) الحلبيات ص ٢٨٠ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨ والإنصاف ص ١٦٠ [المسألة ١٨] وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ وشرح المفصل ٧: ١١٤.
(٣) الحلبيات ص ٢٨٠ والبغداديات ص ٢٥٧ والخصائص ١: ١٨٨ وشرح اللمع لابن برهان ص ٥٨ والإنصاف ص ١٦٠ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٣ - ٧٧٤ وشرح التسهيل ١: ٣٥١ وشرح الكافية ٢: ٢٩٧ والبسيط في شرح الجمل ص ٦٧٤ وشرح المفصل ٧: ١١٤ وقد نص في المقتضب ٤: ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦ على جوازه.
(٤) الأصول ١: ٨٩ - ٩٠.
(٥) كذا. وقد نص السيرافي على جواز تقديم خبر ليس عليها. شرح الكتاب ١: ٢٠٨ ب - ٢٠٩ أ (باب ما ينصب في الألف). وانظر شرح التسهيل ١: ٣٥١.
(٦) المقتصد ص ٤٠٧ - ٤٠٩ وشرح التسهيل ١: ٣٥١. وفي ك: والزجاجي.
(٧) الجزولية ص ١٠٦ والتوطئة ص ٢٢٨.
(٨) المقتصد ص ٤٠٩. وفي ك: أبو الحسين بن عبد الوهاب الفارسي.

السُّهيلي. وَذَهَبَ قدماءُ البصريين^(١) إلى الجواز، ونسبه صاحب اللباب^(٢) إلى الكوفيين. وقال أبو الفتح^(٣): «انفرد المبرد بأنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وخالفه في ذلك الجمهور» انتهى. وقد اختلف في ذلك على س، فنسب بعضهم^(٤) إليه الجواز. وبعضهم قال^(٥): «ليس في كلامه ما يدل على ذلك». وإلى جواز ذلك ذهب أبو علي^(٦) والسيرافي^(٧) وابنُ بَرْهَان^(٨) والزمخشري^(٩) والأستاذ أبو علي الشَّلَوْبِين^(١٠)، واختاره ابن عصفور^(١١)، وقال: «هو الذي يعطيه كلامُ س لأنه أجاز في الاشتغال^(١٢): أزيداً لست مثله؟ بنصب زيد بفعل يُفسره ليس، ولا يُفسَّرُ في الاشتغال إلا ما يَصِحُّ له العمل».

واستدل من أجاز ذلك بشيئين، قال:

أحدهما أنه لا خلاف في جواز تقديم خبرها على اسمها، ولم يُوجد الخبر متقدماً على الاسم وهو غيرُ ظرف ولا مجرور إلا حيث يجوز تقديم

(١) الإنصاف ص ١٦٠ [المسألة ١٨].

(٢) اللباب للعكبري ١: ١٦٨ وأضاف «وبعض البصريين». وكذا في التبيين ص ٣١٥. وربما يعني «اللباب» للحوفي.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٠١ والخصائص ١: ١٨٨.

(٤) كالسيرافي في شرح الكتاب ٣٦٣: ٢ (المطبوع) و ١: ٢٠٨ ب / ٢٠٩ أ [باب ما ينصب في الألف]. وابن جني في الخصائص ١: ١٨٨. وابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٤٠ وابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٥١ والشلوبين في شرح الجزولية ص ٧٧٣ والأبدي في شرح الجزولية ص ٩٦٧.

(٥) المقتصد ص ٤٠٩ والإنصاف ص ١٦٠. وانظر شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٣.

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٠١ وشرحه للجرجاني ص ٤٠٨ وللعكبري ص ٥٣٢ وشرح المفصل ١١٤: ٧.

(٧) شرح الكتاب ١: ٢٠٨ ب / ٢٠٩ أ [باب ما ينصب في الألف] وشرح المفصل ١١٤: ٧.

(٨) شرح اللمع ص ٥٨ - ٥٩.

(٩) المفصل ص ٢٦٩ وشرحه ١١٢: ٧، ١١٤.

(١٠) التوطئة ص ٢٢٨ وشرح الجزولية ص ٧٧٣.

(١١) شرح الجمل ١: ٣٨٨ - ٣٨٩ والمقرب ١: ٩٥ وليس فيهما قوله التالي.

(١٢) الكتاب ١: ١٠٢.

الخبر على العامل؛ ألا ترى أن «كان» يتقدم خبرها على الاسم وعليها، وأن خبر «إن» وأخواتها لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت «ليس» بمنزلة «إن» و«ما» في امتناع تقديم خبرها عليها لامتنع تقديم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في «إن» و«ما» وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها كما جاز تقديم خبر «كان» على اسمها.

والثاني قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١)، فقدم ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ وهو معمول الخبر، ولا يتقدم على الناسخ معمول معموله إلا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ عليه؛ ألا ترى أنك تقول: يوم الجمعة كان زيد قائماً، لأنه يجوز^(٢) أن تقول: قائماً يوم الجمعة كان زيد، ولا يجوز أن تقول: قام يوم الجمعة إن زيدا. ونظير قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ قول الشاعر^(٣):

فيأبى، فيما يزدادُ إلا لَجَاجَةً وكنتُ أَيْبًا في الخنا، لستُ أَقْدِمُ

فظاهر هذا البيت أن قوله: «في الخنا» متعلق بقوله «أقدم»، و«أقدم» خبر «ليس».

وحجة مَنْ مَنَعَ إن كان مذهبه فيها أنها حرف فمعمول الحرف لم يتقدم على الحرف في موضع من المواضع، وإن كان مذهبه فيها أنها فعل فالفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليل ذلك فعل التعجب وعسى ونعم وبئس، مع أن «ليس» شبيهة في المعنى بحرف لا يُشبه الفعل، وهو/ «ما»، بخلاف «عسى» فإنها شبيهة بحرف يشبه الفعل، وهو «لعل»، وكان مقتضى شبه «ليس» بـ «ما»، و«عسى» بـ «لعل» امتناع توسط خبريهما كما امتنع توسط خبر «ما» و«لعل»، لكن قصد ترجيح ما

(١) سورة هود، الآية: ٨.

(٢) ح: لأنه لا يجوز. س: لا يجوز. م: ولا يجوز.

(٣) لم أقف عليه.

له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسيط كافٍ في ذلك، فلم تجر الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل. وقد طَوَّل المصنف^(١) بما لا حاجة إليه في هذه المسألة من إبداء فروق^(٢) بين «ليس» وفعل التعجب ونعم وبش وعسى.

وأجاب أصحاب هذا المذهب عن السماع، وهو قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «أمّا» تقديم الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعلٍ مضمّر لأن قبله ﴿مَا يَحْشَسُهُ﴾، ف ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتِيهِمْ، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

الرابع: أنّا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتوسّع فيها ما لا يُتوسّع في غيرها، ولذلك جاز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، ولم يجوز: ما طعماك زيدٌ أكلاً، وراز: أَعْدَأْ تقولُ زيداً منطلقاً؟ ولم يجوز: أأنتَ تقولُ زيداً منطلقاً؟ انتهت هذه الأجوبة، وهي كلام المصنف في الشرح^(٣).

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٢ - ٣٥٤.

(٢) س: فرق.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٥٤. والجواب الرابع ليس في المطبوع، وقد نص فيه على أنها ثلاثة أجوبة.

وقال السهيلي: قائماً لست، وقياماً لسناء، وخارجين لسناء، ما أظن العرب فاهت بمثله قط.

وقوله ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة، خلافاً لقوم هذه المسألة أوردوا النحويون على طريقتين:

إحدهما أن يكون الخبر جملةً من غير تفصيل في الجملة، فسواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، رافعة ضمير المبتدأ أو غير رافعة، مثال ذلك: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكان زيدٌ يقوم، وكان زيدٌ يمرّ به عمرو، فذكر ابن السراج^(١) عن قوم من النحويين أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسطه في ذلك، فلا يجوز: أبوه قائم كان زيدٌ، ولا: يقوم كان زيدٌ، ولا: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، ولا: كان يقوم زيدٌ، وقال ابن السراج^(١): «والقياسُ جوازه وإن لم يسمع». وصحح المصنف الجواز، قال^(٢): «لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق^(٣):

إلى ملكٍ ما أمّه من مُحاربٍ أبوه، ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهُ

قال^(٤): «فلو دخلت كان لساغ التقديم، فكنت تقول: ما أمّه من مُحاربٍ كان أبوه. والتوسط أولى بالجواز كقوله: ما كان أمّه من مُحاربٍ أبوه».

ومما يدلُّ على تقديم الخبر وهو/ جملة قوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءَ إِنَّا كَرُّ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٥) وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ^(٦)، وتقديم المعمول يُؤذن بتقديم العامل.

[٢: ٧٢/١]

(١) الأصول ١: ٨٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٥.

(٣) تقدم في ٣: ٣٥٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٥.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

والطريقة الأخرى: تقييد الجملة بأن تكون فعلاً مرفوعه ضميرٌ مستمر فيه، نحو: كان زيدٌ يقومُ، فمنهم مَنْ أجاز تقديمه، وجعل مِنْ ذلك قولَ الشاعر^(١):

وأصبحَ في لحدٍ مِنَ الأرضِ مَيِّتاً وكانت به حياً تَضيقُ الصَّحاصِخُ
ف «الصَّحاصِخ» عنده اسم «كانت»، و«تضيق» الخبر.

ومنهم مَنْ منع، فاسم «كانت» ضمير القصة، و«تضيق الصَّحاصِخُ» فعل وفاعل في موضع خبر اسم «كانت» الذي هو ضمير القصة.

واستدلَّ مَنْ مَنَعَ ذلك بأنَّ هذه الأفعال داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، فكما إذا قلت: «الصَّحاصِخُ تَضيقُ» لا يجوز تقديم «تَضيقُ»، ويكون خبراً للمبتدأ، فكذلك خبر هذه الأفعال.

واحتجَّ مَنْ أجاز التقديم بأنه إنما لم يَجُزْ «تَضيقُ الصَّحاصِخُ» على أن يكون «تَضيقُ» خبراً مقدماً لأنه لا يمكن إعمال الابتداء في «الصَّحاصِخ» مع وجود الفعل قبله لأنَّ الابتداء معنًى، والفعل لفظ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

ولك في البيت أن تجعل «تَضيقُ» خبراً مقدماً، و«الصَّحاصِخ» اسم «كان». ولك أن تجعل «الصَّحاصِخ» فاعلاً بـ«تَضيقُ». فلما كان كل واحد من العاملين - وهما كانَ وتَضيقُ - لفظياً لم يكن أحدهما أولى بالعمل من الآخر، فجاز الوجهان.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: والصحيح المنع من تقديم الخبر إذا كان فعلاً مرفوعه ضميرٌ مستمر فيه؛ لأنَّ الذي استقرَّ في باب «كان» أنك

(١) هو الأشجع بن عمرو السلمي. الحماسة ١: ٤١٤ [الحماسية ٢٨٣] وشرحها للمرزوقي ص ٨٥٧ وللأعلم ص ٤٧٣ والأمالي ٢: ١١٨. الصَّحاصِخ: جمع صَخَصَح، وهو المكان المستوي الواسع.

إذا حذفته عاد اسمها وخبرها إلى الابتداء والخبر، نحو: كان زيد قائماً، لو أسقطت «كان» قلت: زيد قائم، ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن^(١) يكون «يقوم» خبراً مقدماً، فقلت: يقوم زيد، لم ترجع إلى المبتدأ والخبر. وإذا كان في كان ضمير الشأن، والجملة خبر، فحذفت «كان» برز ضمير الشأن، وكان مع ما بعده مبتدأ وخبراً، فقلت: هو يقوم زيد.

وفي «الغرة»: الكوفي لا يُجيز: أبوه قائم كان زيد؛ لأنهم لا يقدمون على «كان» ما لم يعمل فيه، ولا يقولون: كان أبوه قائم زيد، ولا يتقدم على «كان» فعل ماضٍ ولا مُستقبل.

وقوله وَيَمْنَعُ تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه مثاله: كان زيد قائماً أبوه، وكان زيد آكلاً أبوه طعامك، لا يجوز: قائماً كان زيد أبوه، ولا: آكلاً كان زيد أبوه طعامك، وذلك أن حق العامل أن لا يُفصل بينه وبين معموله، والمرفوع فضله أصعب لكونه كجزء من رافعه، فلذلك امتنع، ولم يجز بوجه.

وقوله وَيَقْبَحُ تأخر منصوبه وذلك نحو: آكلاً كان زيد طعامك، فهذا قبيح، ولا يمتنع لأنه ليس كجزء من ناصبه لكونه فضلة.

/ وقوله ما لم يكن ظرفاً أو شبهه نحو: وإذا كان زيد فيك، ومسافراً كان زيد اليوم. وحسن ذلك كون العرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرهما.

[٢: ٧٢/ب]

وقوله ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب يعني بقوله «وعدمه» أي: وعدم التعريف، وهو التنكير. مثاله: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيراً منك أحد، وخيراً منك لم يكن أحد. فإن لم يظهر الإعراب فالمقدم هو الاسم، والمتأخر هو الخبر،

(١) على أن يكون... يقوم زيد: سقط من ك.

نحو: كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك.

وقوله وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب «إِنَّ» بمعرفة عن نكرة اختياراً قال المصنف في الشرح^(١): «لما كان المرفوعُ هنا مشبَّهاً بالفاعل، والمنصوبُ مشبَّهاً بالمفعول، جاز أن يُغني هنا تعريفُ المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرطِ الفائدة وكونِ النكرة غير صفةٍ محضة، فمن ذلك قولُ حسان^(٢):

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وليس مضطراً إذ كان يقول: تكون مزاجها عَسَلٌ وماء، فيجعل اسم «تكون» ضمير السُّلَافَةِ، و«مزاجها عَسَلٌ وماء» مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر «كان»، وقول القطامي^(٣):

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وليس مضطراً إذ له أن يقول: وَلَا يَكُ مَوْقِفِي مِنْكَ الْوَدَاعَا. والمحسَّن لهذا شَبَّهَ المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حَمَلَ هذا الشَّبَّهَ في باب «إِنَّ» على أن جُعِلَ فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفة، كقول الشاعر^(٤):

وإِنَّ حَرَاماً أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعاً بِأَبَائِي الشُّمِّ الْكَرَامِ الْخَضَارِمِ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ - ٣٥٧. وليس فيه ما ذكره بعد بيت الفرزدق.

(٢) ديوانه ص ٧١ والكتاب ١: ٤٩ والمقتضب ٤: ٩٢ والكامل ص ١٦٤. وانظر تخريجه في الارتشاف ص ١١٧٨ - ١١٧٩. السلافة: الخمر. وبيت رأس: قرية من قرى حوران من نواحي دمشق.

(٣) تقدم في ٢: ٢٨٨.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٤٤ والمقتضب ٤: ٧٤. وصدره في الديوان هكذا: وليس بعدلٍ إِنَّ سَبَبُ مُقَاعَسَا. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخضارم: جمع خَضْرَم، وهو الجواد الكثير العطاء.

وأجاز س^(١): إِنَّ قَرِيْباً مِنْكَ زَيْدٌ انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وأنشد غيرُ المصنّف^(٢):

وقد كان لي في الندى مُقْتَدٍ عِصاماً كما كان لي عاصمٌ
وقول الآخر^(٣):

فلو كان وإليها جاهلٌ لما كان قاضِيها عالمٌ
وقول الآخر^(٤):

بِمَكَّةَ حِنْطَةٌ بُلَّتْ بماءٍ يكون إدامَها لَبَنٌ حَلِيبٌ
وعليه حَمَلٌ بعضهم قوله^(٥):

لَكَانَ التَّعْزِي عندَ كُلِّ مُصِيبَةٍ ونازلةٍ بِالْحُرِّ أُولَى وَأَجْمَلُ
وسكن ياء «التعزي» ضرورة.

[٢: ٧٣/١] وقد أجحف المصنّف^(٦) في هذا الباب بكيفية الإخبار/ عن المعرفة
بالمعرفة، وعن النكرة بالنكرة، وعن المعرفة بالنكرة، وعن النكرة
بالمعرفة.

(١) الكتاب ٢: ١٤٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هذا ثاني ثلاثة أبيات ذكرت في المعاني الكبير ص ٤٢٦ والأول والثاني في أساس البلاغة (وجاً) ص ٤٩٢، وأوله «وَقَعْبٌ وَجِيئةٌ» والوجيئة: جراد يَدُقُّ وَيُلْتُ بِسَمْنٍ. ك: ببكة حنطة.

(٥) البيت لإبراهيم بن كُنيف النبهاني. الحماسة ١: ١٤٦ [الحماسية ٧٠] وشرحها للأعلم ص ٦٧٦ وفيه الوجه الذي ذكره أبو حيان. ك، م، ن، ف: وكان. س: فكان. والصواب ما أثبتته، وهو في ح، وهو جواب «لو» في البيت الذي قبله. س: ونازلة بالحي.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٥٦ - ٣٥٧.

ونحن نذكر من ذلك ما تيسر لنا، فنقول: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فإما أن تكون إحداهما قائمة مقام الآخر، أو مُشَبَّهة به، أو هي نفسه: إن كانت قائمة مقامه أو مُشَبَّهة به جعل الخبر ما تريد إثباته، نحو: «كانت عقوبتك عَزَلْتُكَ»^(١)، وكان زيدٌ زهيراً، فالعزلة ثابتة لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت. ولو قلت: كانت عَزَلْتُكَ عقوبتك فهو مُعاقَب لا معزول، ولو قلت: كان زهيرٌ زيداً ثبت التشبيه لزهير بزيد.

وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها فإما أن يكون المخاطب يعرفهما أو يجهلهما، أو يعرف أحدهما ويجهل الآخر، فإن كان يعرفهما فإما أن تكون نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة أو معلومة، إن كانت مجهولة جاز أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ أخاً عمرو، وكان أخو عمرو زيداً، إذا قَدَّرت أن المخاطب يعلم زيداً بالسمع وأخا عمرو بالعيان، لكنه لا يعلم أن ما علمه بالعيان هو الذي عرفه بالسمع، لا فرق بين أن تجعل زيداً الاسم وأخا عمرو الخبر، والعكس؛ لأنَّ المجهول إنما هو النسبة، وحَظُّ كل واحد منهما في النسبة واحد، هذا إذا استويا في رتبة التعريف، إلا إن كان أحدهما أن أو أنَّ المصدريتين، فإنَّ الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر، ولذلك قرأ أكثر القراء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢) بنصب ﴿جَوَابَ﴾ - وإن كان متساويي الرتبة في التعريف - لأنَّ ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ مضاف إلى مضاف إلى المضمَر، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ مقدر بمصدر مضاف إلى المضمَر. وإنما كان الاختيار ذلك من جهة الشَّبه بالمضمَر من حيث إنهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمَر، فعومِل معاملةً، والضمير إذا اجتمع مع معرفة غيره كان الاختيار أن يُجعل الاسم لأنه أعرف من الظاهر.

(١) انظر ص ١٨٩. بعد قليل.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٦. والنصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة الحسن وابن أبي إسحاق. البحر ٧: ٨٣.

وزعم ابن الطراوة^(١) أنه لا يجوز في نحو: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾
إِلَّا أَنْ فَكَلُوا ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ لأنه يلي النافي، فهو
في حيز النفي، وإنما يُنفى وَيُوجِبُ الْخَبَرُ، وأما الاسم فلا يُوجِبُ ولا
يُنْفَى، ولكن يُوجِبُ له، ويُنفى عنه، قال^(١): «وأما ما رواه س^(٢) فإنما هو
على تقدير الخبر وإلغاء كان».

ورُدَّ^(٣) عليه بقولهم: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وما كان زيدٌ إلا قائماً، «فزيدٌ»
في المسألتين مخبر عنه باتفاق مع أنه يلي النافي. وبأنه لما حل محل «أن»
المصدر لم يتعين فيه الرفع، نحو قول الشاعر^(٤):

وقد علم الأقوام ما كان داءها يثهلان إلا الخزي ممن يقودها

[٢: ٧٣/ب] / وقول الآخر^(٥):

لقد شهدت قيس، فما كان نضرها قتيبة إلا عَضُّها بالأباهم

رُوي بنصب «داءها» و«نضرها» ورفع «الخزي» و«عَضُّها»، ورُوي
العكس، ولم يُرَوَّ برفع الاسمين، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم. وما
ذكره من إلغاء «كان» متقدمة ففاسد، وسيبين فساده إن شاء الله.

وإن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعراف منهما
الاسم والأقل تعريفاً الخبر، نحو: كان زيدٌ صاحب الدار؛ لأن العلمُ أعرَفُ

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤١ - ٨٤٢.

(٢) يعني قراءة من قرأ ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ بالرفع. الكتاب ١: ٥٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨٤٣ - ٨٤٤.

(٤) هو مُعَلِّس بن لَقِيط الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١: ٢٧٨. والبيت
من غير نسبة في الكتاب ١: ٥٠ وشرحه للسيرافي ٢: ٣٨٤ والمحتسب ٢: ١١٦. ثهلان:
اسم جبل.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٥٥ والمقتضب ٤: ٩٠ والمحرر الوجيز ٢: ٣٧٤ وإعراب القرآن
المنسوب للزجاج ص ٤٥٠. الأباهم: جمع إبهام، وأصله الأباهيم. فحذف الياء.

من المضاف إلى ما فيه «أل»، ويجوز: كان صاحبُ الدار زيداً، إلا المُشارَ، فإنه يُجعل الاسمَ، وغيرُه من المعارف الخبرَ، فتقول: كان هذا أخاك، اعتنت به العرب لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة، ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات، فإن الأفصح تقديمه، تقول: ها أنا ذا^(١)، ويجوز: هذا أنا، وهذا أنتَ^(٢). وفي تقرير الإخبار عن الاسم المضممر باسم الإشارة وعكسه إشكال، وأيُّ نسبةٍ بينهما يجهلُها المخاطبُ حتى يصحَّ هذا الإخبار؟

وإن كانت نسبة أحد المعرفتين المعلومين عند المخاطب معلومةً عنده لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنه لا فائدة في ذلك، فلا يجوز على هذا: كان أبوك محمداً.

وإن كان المخاطب يجهلُهما لم يجز جعل أحدهما الاسم والآخر الخبر لأنه لا فائدة في ذلك.

وإن كان المخاطب يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر، نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قدَّرت أن المخاطب يعلم أخا بكر، ويجهل كونه عمراً. فلو كان العكس قلت: كان عمرؤ أخا بكر، إذا كان يعلم عمراً، ويجهل كونه أخا بكر.

وزعم ابن الطراوة^(٣) أن الذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر، وتعلّق بقول عبد الملك بن مروان لخالده: «وقد جعلت عقوبتك عزلتك»^(٤). قال: «فالعزلة هي الحاصلة»^(٥). قال: «ومن

(١) الكتاب ٢: ٣٥٣.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٧ - ٨٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٩ - ٤٠١ وشرح الجزولية للأبي ص ٩٧٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٠. وانظر ما سبق في ص ١٨٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٧٩٩.

ذلك قول الشاعر^(١):

فكان مُضِلِّي مَنْ هَدَيْتْ بِرُشْدِهِ قَلِيلَهُ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِراً
أثبت الهداية لنفسه، ولو قال: فكان هاديٍّ من أضللت به لأثبت
الإضلال^(٢). قال^(٣): «وقد غلط في هذا جِلَّةٌ من الشعراء، ومنه قول
المتنبي^(٤)»:

ثِيَابُ كَرِيمٍ، مَا يَصُونُ حِسَانَهَا إِذَا نُثِرَتْ كَانَ الْهَبَاتُ صَوَانَهَا
قال^(٥): «ذَمُّهُ وهو يرى أنه مدحه إذ أثبت الصُّون، ونفى عنها
الهبات، كأنه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أن تُصان، ولو قال: كان
الهبات صوانها لكان/ يَهَبٌ ولا يَصُون، كأنه قال: كان الذي يقوم لها مقام
الصُّون أن تُوَهَّب». قال: «وكذلك قول جَبِيْب^(٦)»:

ذُلُّ رَكَائِبُهُ إِذَا مَا اسْتَأْخَرَتْ أَسْفَارُهُ فَهُمُومُهُ أَسْفَارُ
قال: «فجعلَ الحاصل - وهو همومه - المبتدأ، وجعلَ غيرَ الحاصل -
وهو أسفار - الخبرَ، فظاهرُ العَجْزِ مُناقضٌ للصدر إذ جعل همومه هي الأسفار،
وهو قد قال: إِنَّ أَسْفَارَهُ قَدْ اسْتَأْخَرَتْ، بقوله: إِذَا مَا اسْتَأْخَرَتْ أَسْفَارُهُ». قال: «وإنما كان ينبغي لهما أن يقولوا: كان الهبات صوانها، وفأسفارُهُ هموم». قال ابن عصفور^(٧): «وهذا الذي ذَكَرَهُ ليس على إطلاقه، إنما يَتَصَوَّرُ

(١) تقدم في ص ١٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠: ١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠: ١ وانظر شرح الكتاب للصفار ٨٠٠: ١ - ٨٠١.

(٤) ديوانه ٢٤٣: ٣ بشرح المعري، وشرح الكتاب للصفار ٨٠١: ١. وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٧٩. الصوان: ما يُلف به الثوب ويصان به.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠: ١ وانظر شرح الكتاب للصفار ٨٠١: ١ - ٨٠٢.

(٦) يعني أبا تمام. والبيت في ديوانه ١٧٥: ٢.

(٧) شرح الجمل ٤٠٠: ١ - ٤٠١.

إذا كان الخبر قائماً مقامَ الأول أو مُشَبَّهاً به كما ذكرنا، أما إذا كان هو نفس المبتدأ فالمعنى واحد، نحو: كان أخو عمرو زيداً، وكان زيد أخا عمرو. وأما:

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتْ بِرُشْدِهِ

فالمعنى واحد أيّاً جعلتَ منهما الاسم أو الخبر إذا كانت الهداية والضلال وقعا فيما مضى، وإنما يختلف لو كان زمن الخبر في الحال وزمن المُخْبِر عنه في الماضي؛ ألا ترى أن قولك: «كان مُضِلِّي فيما مضى مَنْ هُدِيتْ به الآن» عكس قوله: كان مَنْ هُدِيتْ به فيما مضى مُضِلِّي الآن. وأما:

..... كَانَ الْهَبَاتُ صِوَانَهَا

فإنَّ جَعَلْتَ الْهَبَاتِ خِلاَفَ الصُّوَانِ بَطَلَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنَ الْمَدْحِ بِجَعْلِ الصُّوَانِ خَبِراً، وإنَّ جَعَلْتَ الْهَبَاتِ نَفْسَ الصُّوَانِ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِداً، نَصَبَتِ الصُّوَانِ أَوْ رَفَعَتْهُ» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «قول ابن الطَّراوة فاسد، واعتراضه على المتنبي فاسد لأنَّ قوله: «ثِيَابُ كَرِيم»، ونعته للممدوح بالكرم، وأنه لا يَصُونُهَا، يُعْطِي خِلاَفَ مَا اعْتَرَضَ بِهِ ابْنُ الطَّراوة، وَمِنْ كَوْنِهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ أَيُّهُمَا شَاءَ^(١) الاسم والخبر، ثم إنه يلزم أن لا يكون إلا برفع «الهبات» ونصب «صوانها»، فإنَّ الخبر إذا نُزِلَ مِنْزِلَةَ الْأَوَّلِ لَزِمَ تَأْخِيرُهُ، ولو قدمت لانعكس المعنى، فإنما أراد أن الهبات للثياب تقوم مقام الصُّوَانِ. وكذلك بَيْتٌ حَبِيب، فإنه جَعَلَ هُمُومَهُ تَقُومُ مَقَامَ الْأَسْفَارِ. وأما قولُ عبد الملك فالمعنى لَزِمَ^(٢) أن يكون الثاني الخبر لأنه لم يُعَاقِبْهُ،

(١) شاء: سقط من ك، ح، ف، ن.

(٢) لَزِمَ: أَلَزَمَ.

فجعلت بمعنى صَيَّرت، أي: صَيَّرت عقوبتك عَزَلَتَكَ، فهي^(١) كجعلت الطينَ خَزَفًا، أي: صَيَّرته، فلو عكس لانعكس المعنى. وكذلك «فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ» المعنى أَلَزَمَ أن يكون الثاني الخبر» انتهى.

وأيضاً فإنَّ ابنَ الطَّراوة قال: «إذا كان المعرفتان لا يظهر فيهما إعراب فالثاني هو الخبر»، وقوله: «فكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيَتْ بِرُشْدِهِ» لا يظهر في «مُضِلِّي» إعراب لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، ولا في «مَنْ» لأنه مبني، فتعين أن يكون «مَنْ» هو الخبر من حيث المعنى ومن حيث هذا الذي قرر.

ومن تمام اجتماع المعرفتين أن تعلم أنَّ ضمير النكرة - وإن كان معرفة - فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة؛ لأن تعريفه إنما هو لفظي من حيث عُلِمَ على من يعود، نحو: لقيت رجلاً فضربته، أما أن يُعلم من هو في نفسه فلا، فالإخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة بابُه الشعْرُ، نحو قوله^(٢):

[٢: ٧٤/ب] / أسكرانُ كان ابنُ المِراغة إذ هجا تَمِيماً بجوفِ الشام أم مُتَسَاكِرُ

ففي «كان» ضمير «سكران»، وهو نكرة، وقد أخبر عنه بـابن المِراغة، وهو معرفة، والجائز في الكلام: أسكرانُ كان ابنُ المِراغة، بنصب «سكران» خبراً، ورفع «ابن المِراغة» اسماً. وقال الآخر^(٣):

ألا مَنْ مُبْلِغُ حَسَّانَ عني أَسْحَرُ كان طِبِّكَ أم جُنُونُ

(١) فهي كجعلت... هذا الذي قرر: سقط من ك.

(٢) هو الفرزدق كما في الكتاب ٤٩: ١ وشرحه للسيرافي ٣٧٧: ٢ والخزانة ٢٨٨: ٩ - ٢٨٤ [٧٤٢]. وهذا بيت مفرد في ديوانه ص ٤٨١. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ٨٣٩: ١ المِراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. هجا بذلك جريراً.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الكتاب ٤٩: ١ وشرحه للسيرافي ٣٧٦: ٢ والخزانة ٢٩٥: ٩ [الشاهد ٧٤٣]. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ٧٩٥: ١ - ٧٩٦. الطب هنا: العلة والسبب.

وقال الآخر^(١):

فإنَّكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ أَظنِّي كانَ أمَّكَ أمَ حِمَارٍ

فهذا ونحوه استدلَّ به س^(٢) على جعل الاسم نكرة والخبر معرفة.

ورَدَّ المبرد^(٣) بتأويل إلى ما عليه الجمهور من أن اسم «كان» مضمَر

فيها، والمضمَر معرفة.

وانتصر قوم^(٤) لـ«س»، فقالوا: هذه الضمائر تعود إلى نكرات، فهي

نكرات.

قال ابن الدهان: «وليس بشيء لأنه لا يكون ضمير إلا معرفة إلا ما

دخل عليه رُبُّ، نحو: رُبُّه رَجُلًا. والدليل على أن ضمائر النكرات

معارف كونها لا توصف، وهي تؤكد، ولما فارقها ضمير رُبُّ لزمه

التفسير» انتهى.

وذهب قاضي القضاة أبو جعفر بن مضاء^(٥) صاحب كتاب

(١) هو خدّاش بن زهير كما في الكتاب ٤٨:١ وشرحه للسيرافي ٣٧٦:٢ وللصفار ٨٣٠:١ وفيه تخريجه ونسب إلى ثروان بن فزارة في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٢٧:١ وفرحة الأديب ص ٥٣ والخزانة ١٩٢:٧ [٥٢٤] وشرح أبيات المغني ٢٤١:٧ - ٢٤٥ [٨٢٥]. ونسب في المسائل المثورة ص ٢٠٩ - ٢١٠ لجريز، وليس في ديوانه.

(٢) الكتاب ١: ٤٨ - ٤٩.

(٣) رأي المبرد في المقتضب ٩١:٤ - ٩٤ كراي سيويه. وما ذكره أبو حيان نسبه إلى المبرد الرضي في شرح الكافية ٣٠٠:٢ وابن يعيش في شرح المفصل ٩٥:٧ والأبدي في شرح الجزولية ص ٩٨٠.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣٧٧:٢ - ٣٨٠ وللصفار ٨٣١:١ - ٨٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٤:١ - ٤٠٥ وشرح الكافية ٣٠٠:٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٨٧٩.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن الجيّاني القرطبي [٥١٣ - ٥٩٢هـ]. أخذ عن ابن الرماك والقاضي عياض وغيرهما، وروى عنه ابنا حَوطَ الله وأبو الحسن الغافقي. كان له تقدم في العربية ومذاهب مخالفة لأهلها. وكان مقرئاً ومحدثاً وشاعراً وكاتباً. وُلِّي قضاء فاس وغيرها. صنف المشرق في النحو، والرد على النحويين. بغية الوعاة ٣٢٣:١.

«المُشْرِق»، والأستاذ أبو الحسن بن خروف^(١)، وشيخه ابن طاهر، والأستاذ أبو علي^(٢) في إقراءه القديم إلى أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر من غير التفات إلى المخاطب؛ لأنه إذا كان يعرف مثلاً زيداً، ولا يعلم أنه أخو عمرو، وقلت: كان أخو عمرو زيداً، حصلت له الفائدة. قال ابن خروف: «وعلى هذا كلام العرب أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، ووقفوا في ذلك مع ظاهر كلام س لأنه قال^(٣): «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضَرْب». ولم يعتبر س المخاطب».

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الجمل الصغير: «إن كانا معرفتين جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر. ولم يفصل لا بالنظر إلى معرفة المخاطب، ولا بالنظر إلى استوائهما في التعريف أو عدم استوائهما».

وهكذا أطلق أبو علي الفارسي، قال^(٤): «إذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر». وقد تأول الشُّرَّاحُ كلامه، وقَسَمُوا التقسيم الذي بدأنا به أولاً في اجتماع المعرفتين.

وبعض شُرَّاح كلام أبي علي حمَّله على عُمومه، وقال: «الذي عليه المتقدمون قول أبي علي. وقد احتج أبو علي^(٥) بقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦) قُرئ رفعاً ونصباً.

(١) شرح الجمل له ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) وهو أيضاً في شرح الجزولية ص ٧٧٧ - ٧٧٨.

(٣) الكتاب ١: ٤٩ - ٥٠.

(٤) الإيضاح المضدي ص ٩٩.

(٥) الإيضاح المضدي ص ٩٩.

(٦) سورة النمل، الآية: ٥٦.

وذكر س^(١): ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٢)، وذكر أن بعض العرب يقرؤونها بالرفع^(٣)، وأنشد^(٤):

وقد علم الأقوام . . البيت.

[٢: ٧٥/١]

قال: وإن شئت رفعت/ الأول، وأنشد^(٥):

فقدت شهدت قيس . . . البيت.

برفع العَضِّ ونصبه، وهو دليل على ما ذكره النحويون المتقدمون؛ ألا ترى أنَّ «كان» هنا حالها بخلاف سائر الأفعال لما كان مرفوعها هو منصوبها في المعنى، وكانت إنما تدل على أنَّ الثاني منسوب للأول وموجود له؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب زيد إلا عمراً كان المعنى: إنَّ زيدا ضرب عمراً، ولم يَضرب سواه، فإذا عكست فقلت: ما ضرب زيداً إلا عمرو كان المعنى: إنَّ عمراً ضَربَ زيداً، ولم يضربه غيره، ويمكن أن ضَرب^(٦) عمرو غير زيد، وفي «كان» المعنى واحد لما تقدم.

وذكر س^(٧) في هذا الفصل قولهم: مَنْ كان أخاك؟ وَمَنْ كان أخوك؟ وبلا شك إن المستفهم عنه هو الذي لا يعرفه السائل، ويريد أن يُخبر به، فلو كان ما زعموا صحيحاً لم يُجْزَ إلا: مَنْ كان أخوك؟ وقد سُمع الرفعُ

(١) الكتاب ١: ٥٠.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٣) في النسخ المخطوطة: «بالنصب» والتصويب من هامش س. والنصب قراءة الجمهور، وقرأ بالرفع الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عمير وابن عامر في رواية عبد الحميد بن بكار، وعاصم فيما روى هارون عن حسين الجعفي عن أبي بكر. البحر ٤٩: ٨ والنشر ٣٧٢: ٢.

(٤) تقدم في ص ١٨٨.

(٥) تقدم في ص ١٨٨.

(٦) ن: أن يضرب. م: أن يقول ضرب.

(٧) الكتاب ١: ٥٠.

والنصب عنهم. وكذلك: ما جاءت حاجتك^(١). قال س^(٢): «كما تقول: مَنْ ضَرَبَ أَبَاكَ؟ إذا كان مَنْ الفاعل، وَمَنْ ضَرَبَ أَبوك؟ إذا جعلتَ الأبَ الفاعل». يريد أنك تخالف هذا بشرط اختلاف المعنى، وفي «كان» تخالف، والمعنى واحد» انتهى، وهو من الإفصاح.

وقال السيرافي وابنُ الباذش والأستاذ أبو علي في آخر إقراءه والأستاذ أبو الحسن بن الضائع: مُراد س أنك لا تُخَيِّرُ المخاطبَ، فتجعل له الخبر عن «كان» المجهول عنده، إنما مراده أنهما إذا كانا معرفتين، والمخاطبُ يَعْرِفُ كلاً على انفراده لا التركيبَ، فأردت أن تُخَيِّرَ بانتساب أحدهما إلى الآخر، فأنت إذاً بالخيار، أيهما جعلت الاسم والخبر؛ لأنَّ كلاً منهما عنده في المعرفة سواء، إذ مقصودك إنما هو أن تُعَرِّفَ بتركيبيهما^(٣) ونسبتهما إذ كان يجهل ذلك، مثال ذلك أن يَعْرِفَ زيدا اسماً لا شخصاً، وَيَعْرِفَ الشخصَ وجهاً لا اسماً، فتُعَرِّفُهُ أنَّ الذي في خاطره معروف هو اسم ذلك الشخص الذي يَعْرِفُهُ بوجهه، فأردت أن تخبره بما عندك، فأنت بالخيار أيهما جعلتَ الاسم أو الخبر.

وإذا اجتمع نكرتان فإن كان لكل واحد منهما مُسَوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة جعلت أيهما شئتَ الاسم والآخر الخبر، نحو: أكان رجلٌ قائماً؟ وأكان قائمٌ رجلاً؟ وإن كان لأحدهما مُسَوِّغٌ، والآخر لا مُسَوِّغٌ له، فالذي له مُسَوِّغٌ هو الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان كلُّ أحدٍ قائماً، ولا يجوز: كان قائمٌ كلُّ أحدٍ.

وإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعَكِّسُ إلا في الشعر، وإذا ذاك إن كان للنكرة مُسَوِّغٌ للإخبار عنها، وبُنيت المعنى

(١) الكتاب ١: ٥٠.

(٢) الكتاب ١: ٥٠.

(٣) ك: منزلتهما.

على الإخبار عن المعرفة بالنكرة، كان مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ إذا أردت أن المعنى: أكان زيدٌ قائماً؟ وإن بنيت المعنى على الإخبار عن النكرة بالمعرفة لم يكن/ مقلوباً، نحو: أكان قائمٌ زيداً؟ تريد: أكان قائمٌ [٢: ٧٥/ب] من القائمين يُسمى زيداً؟ وإن لم يكن مُسَوِّغٌ فالمسألة مقلوبة، نحو: كان قائمٌ زيداً، والقلبُ للضرورة جائز باتفاق، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام. ومن القلب في باب كان قوله^(١):

كانت فَرِيضَةٌ ما تَقُولُ كما كانَ الزَّناؤُ فَرِيضَةً الرِّجْمِ
يريد: كما كان الرِّجْمُ فَرِيضَةً الزُّنَى.

(١) هو النابغة الجعدي. والبيت في شعره ص ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ٩٩، ١٣١ ومجاز القرآن ١: ٣٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٢١٤. وانظر تخريجه في شرح الكتاب للصفار ١: ٥٦٦.

ص : فصل

يَقْتَرَنُ بِ«إِلَا» الْخَبَرُ الْمَنْفِيُّ إِنْ قُصِدَ إِيْجَابُهُ وَكَانَ قَابِلًا . وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِخَبَرِ «بَرَحَ» وَأَخَوَاتِهَا لِأَنَّ نَفْيَهَا إِيْجَابٌ ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ بِإِلَا مُؤَوَّلٌ .

وَتَخْتَصُّ «لَيْسَ» بِكَثْرَةِ مَجِيءِ اسْمِهَا نَكْرَةً مُحَضَّةً ، وَبِجَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ دُونَ قَرِينَةٍ ، وَاقْتِرَانِ خَبَرِهَا بِوَإِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً مُوجِبَةً بِ«إِلَا» . وَتُشَارِكُهَا فِي الْأَوَّلِ «كَانَ» بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شُبْهِهِ ، وَفِي الثَّالِثِ بَعْدَ نَفْيٍ . وَرُبَّمَا شُبِّهَتْ الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا فِي ذَا الْبَابِ بِالْحَالِيَّةِ ، فَوَلِيَتْ الْوَإِ مُطْلَقًا .

ش : يَشْمُلُ قَوْلُهُ : «الْخَبَرُ الْمَنْفِيُّ» مَا نَفَى بِحَرْفِ نَفْيٍ ، نَحْوُ : مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَوْ بِفِعْلِ نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا . وَيَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ ثَانِي «ظَنَنْتُ» وَثَالِثُ «أَعْلَمْتُ» لِأَنَّهُمَا خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، فَإِذَا أُرِدَتْ إِيْجَابُ هَذَا الْمَنْفِيِّ أَدْخِلْتَ «إِلَا» ، فَقُلْتَ : مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، وَلَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، وَمَا ظَنَنْتُ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا ، وَمَا أَعْلَمْتُ زَيْدًا فَرَسَكَ إِلَّا مُسْرَجًا ، فَلَوْ كَانَ دَخَلَ عَلَى حَرْفِ النَفْيِ أَوْ عَلَى فِعْلِهِ هَمْزَةُ التَّقْرِيرِ لَمْ تَدْخُلِ «إِلَا» عَلَى الْخَبَرِ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، نَحْوُ : أَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ ، وَأَلَيْسَ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِهِ «إِلَا» ، وَإِذَا دَخَلَتْ إِلَّا عَلَى الْخَبَرِ بَقِيَ عَلَى إِعْرَابِهِ مِنَ النِّصْبِ ، إِلَّا فِي «لَيْسَ» فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ، فَيَرْفَعُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ «مَا» حَيْثُ تَعْرُضُ لَهُ الْمَصْنُفُ .

وقوله وكان قابلاً احتراز مما يكون الخبر فيه لا يجوز استعماله إلا منفياً، فإنه لا يجوز دخول «إِلَا» عليه لأنَّ «إِلَا» تُوجِبُ الْخَبَرَ، فتكون قد استعملت مُوجِبًا ما لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْفِيًا، فمن ذلك أن يكون الخبر مشتقًا

من «زَالَ» وأخواتها، نحو: ما كان زيدٌ إلا زائلاً ضاحكاً، وما أصبحَ بشرٌ إلا مُنفكاً منطلقاً، فلا يجوز ذلك لأنَّ زائلاً ومنفكاً لا يستعمل في الإيجاب. وكذلك: ما كان زيدٌ إلا أحداً؛ لا يجوز لأنَّ «أحداً» من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي.

وقال المصنف في الشرح^(١): «فإن كان الخبر مما لا يُستعمل إلا في نفي لم يقرن بإلا، نحو: ما كان مثلك أحداً، وما كنتَ تعيج، أي: تنتفع، فلو قرنت أحداً أو تعيج بإلا لم يَجُزْ لأنَّ إلا تَنْقُضُ النفي، وأحدٌ وتَعِيجٌ من الكَلِم التي لا تستعمل إلا في نفي» انتهى. يعني أنَّ/ العرب لم تستعمل [٢: ٧٦/١] عاجٌ يَعِيجُ بمعنى انتَفَعَ إلا منفياً. وقد ذكر ثعلبٌ في «الفصيح»^(٢) قوله: «وشربتُ دواءً فما عَجِثُ به، أي: ما انتفعت به».

وما ذهب إليه المصنف من أن عاجٌ بمعنى انتفع لم تستعمله العرب إلا منفياً ليس بصحيح، أنشد أبو علي القالي في النوادر، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي^(٣):

ولم أرَ شيئاً بعدَ ليلَى ألدَّهُ ولا مَشرباً أزوَى بِهِ، فَأَعِيجُ
فَرُغَ: يجوز: ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكاً؛ لأنَّ «ما» إذا دخلت على هذه الأفعال نَفَتْ أخبارها، فكأنك قلت: ما زالَ زيدٌ ضاحكاً، ولو قلت: «ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً» لم يَجُزْ لأنَّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه، لو قلت: «ما زيدٌ العاقل قائماً» لم يكن نافياً للعقل عن زيد، فكَذلك لم ينتف كونه زائلاً ضاحكاً، وذلك غير^(٤) جائز.

وقوله ولا يُفَعْلُ ذلك بخبر «بَرَحَ» وأخواتها أي: لا تدخل «إلا» على

(١) شرح للتسهيل ١: ٣٥٧.

(٢) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ١: ٤١٣.

(٣) الأمالي ٢: ١٦٨ واللسان والتاج (عيج) والعيني ٣: ٦٧١.

(٤) غير: سقط من س.

أخبارها، فلا يقال: ما زال زيدٌ إلا ضاحكاً، وكذلك انْفَكَّ وبرَّحَ وقَتَّى.

ثم علَّل المصنف ذلك بقوله لأنَّ تَفْيِها إيجابٌ. ومعناه أنك إذا قلت «ما زال زيدٌ عالماً» فيه إثبات العلم لزيد، فصار نظير «كان زيدٌ عالماً» في إثبات العلم له، فكما لا يجوز: كان زيدٌ إلا عالماً، كذلك^(١) لا يجوز: ما زال زيدٌ إلا عالماً.

وقوله وما وَرَدَ منه بيلاً مؤوَّل مثال ذلك قولُ ذي الرمة^(٢):

حَرَاجِيحُ ما تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاجاةٌ عَلَى الخَسْفِ، أَوْ تَرْمِي بها بِلْدًا قَفْرا

فظاهره أن «إلا» دخلت على خبر «تَنَفَّكَ»، فقيل: أخطأ ذو الرمة حيث أوقع «إلا» غير موقعها، وهذا قول مَنْ ذو الرُّمَّة عنده لا يُسْتَشْهَد بكلامه، قال الأصمعي^(٣): «لا يُحتج بذِي الرُّمَّة، فطالما أكل الزيت من حوانيت البقالين»، يعني أنه كثرت ملازمته الحاضرة، ففسدَ لسانه. وجمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه.

وخرَجَ البيهت أبو الفتح^(٤) على أن «إلا» زائدة. وكذلك قال في قراءة ابن مسعود: «وَأِنْ كُلُّ إِلَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ»^(٥). وهذا ضعيف لأن «إلا» لم تثبت زيادتها في غير هذا فيحمل هذا عليه، وأما قراءة ابن مسعود فتخريجها على أن «إن» نافية، و«إلا» على بابها، و «لَيُؤْفِقْنَهُمْ» جوابٌ قَسَمٍ محذوف، أي: وما كُلُّ إِلَّا أَقْسَمُ لَيُؤْفِقْنَهُمْ.

(١) ك، ف، ن: فكذا.

(٢) البيهت في ديوانه ص ١٤١٩ والكتاب ٤٨:٣ والحليات ص ٢٧٣، ٢٧٨. الحراجيج: جمع خَرْجُوج، وهي الناقة الطويلة، وقيل: الضامرة. والخسف: الدل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف.

(٣) انظر الموشح ص ٢٣٦.

(٤) المحتسب ٣٢٩:١. ولفظه يدل على أن هذا تخريج النحويين. قلت: هذا تخريج المازني والفارسي في القصرات. شرح المفصل ١٠٧:٧ والخزانة ٢٤٩:٩. ونسب في المفتي ص ٧٦ إلى الأصمعي.

(٥) سورة هود، الآية: ١١١. المحتسب ٣٢٨:١.

وما ذهب إليه أبو الفتح من زيادة «إلا» في البيت تقدمه إليه المازني^(١). واستدل^(٢) على أن «إلا» تكون زائدة بقول الشاعر^(٣):

ما زال مُذَّ وَجِبَتْ في كُلِّ هاجِرَةٍ بالأشعثِ الوردِ إلا وهو مَهْمُومٌ
وقال^(٤):

وكلُّهم حَاشَاكَ إِلَّا وَجَدْتُهُ كعينِ الكذوبِ جهدها واحتفالها
/ وقال^(٥):

[٢: ٧٦/ب]

أرى الذَّهْرَ إِلَّا مَنَجْنُوناً بِأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّباً
قيل^(٦): عيبَ هذا على ذي الرمة، فلما فُطِنَ قال: إنما قلت: «آلا» أي: شخصاً، كما قال^(٧):

فما بَلَغْتَ بنا سَفْوانَ حتَّى طَرَحْنَ سِخَالَهُنَّ، فَصِرْنَ آلا

(١) شرح المفصل ١٠٧: ٧.

(٢) ضرائر الشعر ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٤٣٩ وإيضاح الشعر ص ٥٠٧، ٥١٩ واللسان (شعث) وضرائر الشعر ص ٧٥. ما زال: يعني الحمار. ووجبت: اضطربت. وفي ح: وجفت. وهو بمعنى وجبت. والأشعث الورد: سفا البهي؛ لأنه متفرق متشعث، وهو بعد أحمر. يقول: ما زال الحمار مهموماً لما ذهب عنه الرُطْب وجاء الحر. وفي ضرائر الشعر: «يريد: هو مهموم، فزاد إلا والواو في خبر زال».

(٤) تقدم في ص ٤٤.

(٥) البيت في المحتسب ٣٢٨: ١ وشرح المفصل ٧٥: ٨ وضرائر الشعر ص ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٢: ١ والمقرب ١٠٣: ١ ورصف المباني ص ٣٧٨ وشرح أبيات المغني ١١٦: ٢ والخزانة ١٣٠: ٤ [الشاهد ٢٧٣]. المنجنون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه، وهو مؤنث.

(٦) ضرائر الشعر ص ٧٦. وانظر الموشح ص ٢٨٧ والحلبيات ص ٢٧٩ والخزانة ٢٤٨: ٩ وشرح أبيات المغني ١١٠: ٢.

(٧) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٥٢٩. سفوان: ماء. وسخالهن: أولادهن. يريد: صرن شخصاً من الضمر.

وخرّجه ابن عصفور^(١) والمصنف^(٢) على أن «تَنَفَّكَ» تامة، ومُنَاخَةٌ حال، أي: ما تَنَفَّكَ أي: ما يَزُول بعضها من بعض^(٣) لأنها متصلة إما لتساويها في السير أو لأنها مُقَطَّرة مربوطٌ بعضها ببعض، فإذا أُنيخت زالت عن الاتصال، فلا تَنَفَّكَ إلا في حال إناختها على الخَسْف، وهو حبسها على غير عَلف، يريد أنها تُناخ مُعَدَّة للسير عليها، فلا تُرسل من أجل ذلك في المرعى، و«أو» بمعنى إلى أن^(٤)، كأنه قال: هي في حال إناخة إلى أن تُرمي بها بلداً قفراً، وسَكَنَ الياء ضرورة. و«على الخَسْف» في هذا التخريج متعلق بقوله «مُنَاخَةٌ».

وهذا التخريج سبقهما إليه ابن خروف، قال^(٥): «تَنَفَّكَ هنا تامة، فلم تدخل «إلا» على خبرها، فتكون قد دخلت قبل أن يتم الكلام، ومُنَاخَةٌ حال، كقولك: ما جاء زيدٌ إلا راكباً».

قال ابن هشام: «وهذا الذي ذكر فيه إشكال، فإنك إذا قلت: ما زال زيدٌ، وما انصرم، فالكلام إثبات، فمعنى ما زال الأمر: ثَبِتَ، وأنت لا تقول: ثَبِتَ زيدٌ إلا قائماً، ولا: ثَبِتَ الأمر إلا مُسْتَبْشِعاً؛ لأنك أدخلت «إلا» على معمول الفعل قبل أن يتناوله، وهو مُوجِبٌ، وذلك باطل كقولك: ضربت إلا زيداً، وجئت إلا مسرعاً. فإن قال: اللفظ نفى. قلنا: كذلك نقول: اللفظ نفى، وهي ناقصة، وأنت قد منعت ذلك لأنه نفى في اللفظ إيجابٌ في المعنى، فكذلك إذا كانت تامة.

وكذلك يُروى عن الفراء أنه قال: هي ناقصة على الأكثر، وعلى

(١) ضرائر الشعر ص ٧٥ - ٧٦ وشرح الجمل ١: ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٣) بعض... بعض: سقط من ك.

(٤) أن: سقط من س.

(٥) شرح الجمل ص ١٩٥ بتصرف. قلت: سبقهم إلى هذا التخريج الفراء في كتابه معاني القرآن ٣: ٢٨١. وانظر الحليات ص ٢٧٩. ونسب القول بتمامها إلى الكسائي. الإنصاف ص ١٥٩.

الخسف: الخبر، وإلا مُناخَةٌ: حال^(١). ويلزم فيه ذلك لأنه إيجاب، ولم يأخذ العامل عمله، لو قلت: ما انفكَّ زيدٌ في الدار إلا جالساً لم يجز، وكذلك ما انفكَّ زيدٌ إلا جالساً في الدار انتهى.

وما ردَّ به ابنُ هشام غيرُ مُحَقَّقٍ لأنَّ «انفكَّ» إذا كانت تامَّةً تدل على الانفصال، وهو معنى ثبوتي، فإذا نفيتَه نفيتَ ذلك الانفصال الذي معناه الثبوت، فيصح إذ ذاك دخول «إلا»؛ ألا ترى أنك تقول: ما انفصل زيدٌ عن عمرو إلا راضياً بصحبته^(٢)، فكذاك تقدير هذا: ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها عل الخسف.

وخرَّج ابنُ عصفور^(٣) والمصنف^(٤) هذا البيت أيضاً على أن تكون «تَنَفَّكُ» ناقصةً، وعلى الخسف: الخبر، ومُناخَةٌ: حال، والمعنى: ما تَنَفَّكُ كائنةً على الذل والتعب أو مرمياً بها بلدٌ كفر إلا في حال إناختها. وقد تقدمهما إلى هذا التوجيه قوم^(٥).

وفيه قُبْحٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ «مُناخَةٌ»/ حال من الضمير المستكن في الجار، وقد [٢: ٧٧/]

قَدِّمته عليه، ولا يجوز إلا عند الأخفش.

والثاني: تقديم «إلا» على الموصلة هي له. قال ابن الدهان: فإن أعلمت «تَنَفَّكُ» في الحال كان حسناً.

(١) ذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٢٥٣ أن هذا التخريج للأخفش، وأنه ذكره في كتاب المعاينة. وقد تبعه على هذا جماعة، منهم الزجاج والفارسي والعكبري. وتخريج الفارسي هذا ذكره في الحلبيات ص ٢٧٨ - ٢٧٩ وانظر قول العكبري فيه في الباب ١: ١٧٠ والمتبع ص ٢٦٥.

(٢) بصحبته: سقط من ك، ف. وفي ح، م: نصبته.

(٣) شرح الجمل ١: ٣٩٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٥) انظر ما ذكرناه قبل ثلاث حواش.

فَزَعٌ: ما امتنع فيه دخول إلا امتنع فيه^(١) دخول الباء، فلا تقول: ما زال زيدٌ بقائم؛ لأن الباء إنما تدخل تأكيداً للنفي، والخبر هنا ثابت، ويمتنع أن يكون لها جواب بالنصب كما يكون في: ما كان زيدٌ قائماً فيذهب عمرو. وكذلك لا يكون اسمها نكرة كما يجوز في النفي، قاله في البسيط.

وقوله وَتَخْتَصُّ «ليس» بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة لما كان النفي من مُسَوِّغات جواز الابتداء بالنكرة، وكانت «ليس» موضوعة للنفي، اختصت بكثرة مجيء اسمها نكرة، قاله المصنف^(٢)، وأنشد^(٣):

كم قد رأيت، وليس شيء باقياً من زائر طيف الهوى ومزورٍ
وقوله ويجوز الاقتصار عليه دون قرينة يريد على اسم «ليس». ويعني بقوله «دُونُ قرينة» أي: دون قرينة سوى كون اسمها نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم «لا»، فيجوز أن يساويه في الاقتصار عليه.

وقال المصنف^(٤): «فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر». وليس بجيد لأنه لم يستغن به عن الخبر، بل لا بُدَّ من تقدير الخبر ضرورة أن كل محكوم عليه لا بد من محكوم به له، فليس هذا من باب الاستغناء. وأنشد المصنف^(٥):

ألا يا لَيْلَ وَنَحَكِ نَبْئِنا فأمّا الجُودُ منك فليس جُودُ
أراد: فليس منك جود، أو: ليس عندك جود. وقال آخر^(٦):

-
- (١) فيه: سقط من س.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٨.
(٣) البيت لجرير. وهو في ديوانه ص ٨٥٧ وشرح التسهيل ١: ٣٥٨ وشواهد التوضيح ص ١٤١.
(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٨.
(٥) نسب البيت لعبد الرحمن بن حسان في الكتاب ١: ٣٨٦ وتحصيل عين الذهب ص ٢٣٣. وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ١: ٣٥٩. وقد قدره سيبويه: فليس لنا منك جود.
(٦) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

بَسْتُمْ، وَخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبُوتُّمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلٍ

وحكى س^(١): «ليس أحد» أي: ليس هنا أحد.

وقال الفراء^(٢): يجوز في «ليس» خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتَوَهَّمُ تمامه بـ«ليس» ونكرة؛ ألا ترى أنك تقول: ليس أحد، وما من أحد. انتهى ما قاله المصنف.

ونص أصحابنا^(٣) على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصاراً. أما حذف اسمها فلا لأنه يُشَبَّهُ بالفاعل، والفاعل لا يُحذف، فكذلك ما أشبهه. وأما الخبر فكان قياسه أن يُحذف لأنه إن راعيت أصله فكان خبر مبتدأ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً، وإن راعيت ما آل إليه من شبهه بالمفعول فالمفعول^(٤) يجوز حذفه، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ ألا ترى أنك لا تقول «كان زيد قائماً كوناً» لثلاث تجمع بين العوض والمعوّض منه، وإنما عوض لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى/ أن القيام كون من أكوان زيد، ولما صار عوضاً صار [٢: ٧٧/ب] كأنه من كمال الفعل، فكأنه جزء منه، فلم يحذف لذلك. وأيضاً فالأغراض لازمة لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد يُحذف الخبر في الضرورة، نحو قوله^(٥):

(١) الكتاب ٢: ٣٤٦.

(٢) هذه الفقرة ليست في مطبوعة شرح المصنف.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤١٩.

(٤) ك، ح، ف، م: والمفعول.

(٥) هو عبد الله بن أيوب التيمي أو الشمردل بن شريك الليثي أو حارثة بن بدر الغداني. الحماسة ١: ٤٧٠ [الحماسية ٣٢٩] وشرحها للمرزوقي ص ٩٥٠ وللأعلم ص ٥٠٨ والحماسة البصرية ١: ٢٣٠ وأمالى المرتضى ١: ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٢٥، ٢٢٠ وضرائر الشعر ص ١٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٦ - ٣١٩ [الإنشاد ١٨٦١].

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

يريد: ليس في الدنيا مُجِيرٌ. فَأَنْتَ تَرَى تَبَائِنَ مَا بَيْنَ كَلَامِ المصنّف من أنه يجوز الاقتصار على اسم «ليس» دون قرينة، وكلام أصحابنا أنه مختص بالضرورة، وأنه لا يجوز حذف خبر هذه الأفعال سواء أكان الفعل «ليس» أم غيره. فأما^(١):

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي
وقول الآخر^(٢):

إِنِّي ضَمَنْتُ لِكُلِّ شَخْصٍ مَا جَنَى وَأَبِي، فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ
فَخَرَجَ^(٣) على حذف الخبر لفهم المعنى ضرورة، أي: كنتُ منه بريئاً
ووالدي بريئاً، وأبي فكان غير غدور، وكنتُ غير غدور. أو على وضع
المفرد موضع المثنى ضرورة، أي: كنتُ منه ووالدي بريئين، وفكان وكنتُ
غير غدورين. أو على أن بريئاً وغدوراً مما يقع على المفرد والمثنى
والمجموع بلفظ واحد، نحو عدوّ وفريق وصديق.

وقوله واقتران خبرها بواو إن كان جملةً مَوْجِبَةً بإلا أنشد المصنّف
دليلاً على ما ادعاه من هذا الحكم قول الشاعر^(٤):

(١) البيت لابن أحمر كما في الكتاب ٧٥:١. ونسب في مجاز القرآن ١٦١:٢ للأزرق بن طرفة بن العَمَرْد القُرَاصِي البَاهِلِي. وقال الأَعْلَم في تحصيل عين الذهب ص ٩٨: «أنشد في الباب لابن أحمر في مثله، واسمه عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي». ونسب للاثنين في شعر ابن أحمر ص ١٨٦ - ١٨٧ واللسان (جول). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٥٨:١ وإصلاح المنطق ص ٨٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠:١. الطوي: البئر.

(٢) نسب البيت للفرزدق في الكتاب ٧٦:١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٢٦:١ وللأَعْلَم ص ٩٨ ومعاني القرآن للفراء ٧٧:٣ والإنصاف ص ٩٥ واللسان (قعد). وهو من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٣٤:١، ٣٦٣:٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠:١ وليس في ديوان الفرزدق.

(٣) انظر هذه الأوجه التي خرج عليها البيتان في شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠:١ - ٤٢١.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣٥٩:١.

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ

وهذا الذي ذهب إليه من جواز اختصاص «ليس» بدخول الواو على خبرها إذا كان جُمْلَةً مُوجِبَةً بإلا لا يجوز عندنا؛ لأن أصل هذا أنه خبر للمبتدأ، فكما لا يجوز دخول الواو على خبر المبتدأ إذا كان بهذه الصفة، كذلك لا يجوز إذا وقع خبراً لـ «ليس» لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل. وما استدل به المصنف لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبر «ليس» محذوفاً، إمّا لأن اسمها نكرة على زعم المصنف جواز ذلك، وإما ضرورة كما يقول أصحابنا، والجمله الداخلة عليها الواو جملة حالية لا في موضع الخبر. ويحتمل^(١) أن تكون الواو زائدة، وتكون الجملة هي الخبر، والوجه الأول أحسن عندي.

وقوله وتُشارِكُها في الأول «كان» بعد نفي الأول هو كثرة مجيء اسمها نكرة، لكن لفظ المشاركة ينفي قوله: «وتَخْتَصُّ لَيْسَ بكذا»، فاشتراك «كان» مع «ليس» في كثرة مجيء اسمها نكرة ينفي كون «ليس» مختصةً بذلك، فلو قال: «ويكثر مجيء اسم ليس نكرة» لكان أجود وأبعد من النقد. وأنشد^(٢):

/ إذا لم يَكُنْ أَحَدٌ باقياً فَإِنَّ التَّاسِي دَوَاءُ الْأَسَى [٢: ٧٨/١]
وقال الآخر^(٣):

إذا لم يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ ولا جَنَى فَأَبْعَدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ شَجَرَاتِ
وقوله أو شبهه مثاله^(٤):

(١) ويحتمل..... هي الخبر: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥٩ وشواهد التوضيح ص ١٤١.

(٣) البيت لجعيثنة البكائي كما في سمط اللآلي ص ٨٣٤. وهو من غير نسبة في الأمالي

٢: ٢١٤ وكتاب النخل لأبي حاتم ص ٤١. ويروى آخره: من شِيَرَاتِ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

ولو كان حيّ في الحياة مُخَلِّدًا خَلَدْتُ، ولكن ليس حيّ بِمُخَالِدٍ
وقال الآخر^(١):

فلو كان حَمْدٌ يُخَلِّدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ ولكن حَمْدَ النَّاسِ ليس بِمُخَلِّدٍ
وقال آخر^(٢):

فلو كانَ حَيٌّ نَاجِيًا لَوَجَدْتُهُ من الموتِ في أَحْرَاسِهِ رَبِّ مَارِدٍ
وقال آخر^(٣):

فإن يك شيء خالداً أو مُعَمِّراً تأمّل تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللَّهَ عَالِيَا
وقوله وفي الثالثِ بعدَ نَفْيِ الثالثِ هو اقتران الخبرِ بواو إذا كان جملةً
مُوجِبَةً بِإِلَا. وأنشد المصنف شاهداً على ذلك قولَ الشاعر^(٤):

ما كان مِن بَشَرٍ إِلَّا وَمِيتَتُهُ محتومةٌ، لكنِ الآجَالُ تَخْتَلِفُ
وأنشد الفراء^(٥):

إذا ما سُتُورُ الْبَيْتِ أَرْخِيْنَ لَمْ يَكُنْ سَرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ
وهذا الذي ذهب إليه المصنف لا يجوز عندنا لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي «لَيْسَ».
فأما البيتُ الأولُ فيتخرج على حذف خبر «كان» للضرورة، وأما الثاني
ف«لنا» هو خبر «يكن»، والجملة في البيتين حالية.

وقوله وربما شُبِّهَتْ إِلَى قَوْلِهِ مطلقاً أنشد المصنف دليلاً على إثبات

(١) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٥: ٣٧ [الإنشاد ٤١٣].

(٢) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٣٢٨. مارد: حصن بدومة الجندل.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٥٩. وآخره فيه: غالباً.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٥٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٨٣ وشرح القصائد السبع ص ٤٦٧ والزاهر ١: ١٢٤ والأزهية ص ٢٤٨.

هذا الحكم الذي ذكره قول الشاعر^(١):

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعُهُ لَهُ وَآخِرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ
وقول الآخر^(٢):

وكانوا أناساً يَنْفَحُونَ، فأصبحوا وأكثر ما يُعْطُونَكَ النَّظْرُ الشَّرُّ

ولا حُجة في هذا على ما ادَّعاه لأنَّ القياس يأباه، وهو محتمل أن تكون فيه «فَظَلُّوا» و«فَأَصْبَحُوا» تامتين، ويحتمل أن تكونا ناقصتين، وحذف خبرهما ضرورة لفهم المعنى: فظلوا مفترقين، يدل عليه ما بعده من التفصيل، وأفصبحوا لا يَنْفَحُونَ، فحذف لدلالة قوله قبله «ينفحون». وأنشد غير المصنف^(٣):

/ دخلتُ على معاويةَ بنِ حَرْبٍ وكنتُ وقد يَثْنُ من الدخولِ [٢: ٧٨/ب]
وقول الآخر^(٤):

إنَّ الجميل يكون وهو مُقْصَرٌّ والقومُ فيما تَمَّ غيرُ سَوَاءٍ
أنشدتهما الفراء، وروى: كان عبد الله وإنه لجميل. وأنشد أبو الحسن^(٥):

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الحَلِيلَةَ بَعْلَهَا فاليومَ تَضْرِبُهُ إذا ما هُوَ عَصَى

(١) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٤١ ومعاني القرآن للفراء ٣٨٤:١ وشرح التسهيل ٣٦٠:١.

(٢) هو أعشى تغلب ربعة بن نجوان كما في الحماسة البصرية ٩٨:١. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٣٤٥:١، ٣٦٠.

(٣) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي كما في كتاب التنبيه للبكري ص ٦١. ومعاوية هو ابن أبي سفيان.

(٤) لم أقف عليه. ك: فيما تَمَّ.

(٥) البيت للرُّخَيْمِ القُبْدِيِّ كما في عيون الأخبار ٨٠:٤. وبعده فيه بيت آخر.

وما ذكره المصنف هو قول الأخفش، شبه خبر كان الجملة بجملة الحال، وحمله على ذلك قولهم: كان ولا مال له، كما تقول: جاد ولا ثوب عليه. ولا يعرف ذلك البصريون. وقال الفارسي: «كُنَّا» تامة، ولا تعصي واو الحال.

ص: وتختص «كان» بمرادفة «لم يَزَلْ» كثيراً، ويجوز زيادتها وسطاً باتفاق، وآخرأ على رأي. ورُبَّما زيدَ أصبحَ وأمسى ومضارعُ كانَ، وكانَ مُسندةً إلى ضمير ما ذكر، أو بين جازٍ ومجرور. وتختص «كان» أيضاً بعد «إن» أو «لَوْ» بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر، فإن حَسَنَ مع المحذوفة بعد «إن» تقديرُ «فيه» أو «مَعَهُ» أو نحو ذلك جاز رفع ما وَلِيَهَا، وإلا تَعَيَّنَ نصبه، ورُبَّما جُرَّ مقروناً بـ«إلا» أو بـ«إن» وحذَّها إن عاد اسم «كان» إلى مجرور بحرف. وجعل ما بعد الفاء الواقعة جوابَ «إن» المذكورة خبرَ مبتدأ أولى من جعله خبر «كان» مضمرة، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً. وإضمارُ «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من التامة.

ش: مثالُ مُرادفةِ «كَانَ» لـ«لَمْ يَزَلْ» قوله^(١):

وكنْتُ امرأً لا أَسْمَعُ الدهرَ سُبَّةً أَسْبُ بها إلا كَشَفْتُ غِطاءَها

فهذا قَصْدُ بـ«كَانَ» الدوام، قاله المصنف^(٢). وقال أيضاً^(٣): «الأصلُ في كان أن يَدُلَّ بها على حصول ما دَخَلَتْ عليه فيما مضى دون تعرض لأوَلِيَّةٍ ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قُصِدَ الانقطاع ضُمِّنَ الكلام ما يَدُلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً

(١) هو قيس بن الخطيم. والبيت في ديوانه ص ١٠ والحماسة ١: ١٠٨ [الحماسية ٣٦]

وشرحها للمرزوقي ص ١٨٦ وللأعلم ص ١٠٤ وشرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٦٠.

فَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴿١﴾ وقول الشاعر ^(٢):

وتزكي بلادي، والحوادث جمّة طريداً، وقدماً كنت غير مطرّد

انتهى.

وما اختاره في «كان» وأدعاه فيها وفي الأفعال أنّ الفعل الماضي يدلّ على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا.

قال أصحابنا ^(٣): «اختلف النحاة في «كان» هذه، هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟ فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، وأنك إذا قلت: «كان زيد قائماً» فإنّ قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم. وهذا هو الصحيح بدليل أنّ العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة/ في المتعجب [٢: ٧٩/١] منه في الحال قالت: ما أحسن زيدا! فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى، وهو الآن ليس كذلك، قالت: ما كان أحسن زيدا!

وزعم بعضهم أنها لا تقتضي الانقطاع، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ ^(٤)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ ^(٥) أي: كان وهو الآن كذلك.

قالوا: والجواب أن ذلك قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كانه غفوراً رحيماً فيما مضى كما هو الآن كذلك، وبمعنى أنه كان فاحشاً، أي: كان عندكم فاحشاً في الجاهلية، ولم يتعرض لخلاف ذلك، فيكون المراد الإخبار عن الزنى كيف كان عندهم في الجاهلية.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٢) تقدم في ٣: ١٦٦.

(٣) النص في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٢ - ٤١٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٩٦.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

والذي تلقَّاه من الشيوخ أنَّ «كان» تدلُّ على الزمان الماضي المنقطع، وكذلك سائر الأفعال الماضية، ومَنْ تعقَّل حقيقة المُضي لم يَشْك في الدلالة على الانقطاع، لكنَّ مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ وإنَّ دَلَّ على الماضي المنقطع - فإنه يُعلَم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج لا من حيث وضع اللفظ.

وقوله وبجواز زيادتها وسطاً باتِّفاق قال المصنف في الشرح^(١): «تختصُّ زيادتها بلفظ الماضي بين مُسنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه، نحو: ما كَانَ أَحْسَنَ زيداً! ولم يُرْ كَانَ مثْلهم، وكقول أبي أمامة الباهلي: يا نبيَّ اللَّهِ أُوَيْبِيُّ كَانَ آدَمُ»^(٢) انتهى.

وأطلق المصنف في قوله «بين مُسنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه»، وينبغي أن يُقيد، فإنَّ زيادتها في مثل: قامَ كَانَ زيدٌ، ومثل: يضربُ كَانَ زيدٌ تحتاج إلى سماع.

ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قول الشاعر^(٣):

في عُرفِ الجَنَّةِ العُلَيَّا التي وَجِبَتْ لهم هناك بِسْغِي كَانَ مَشْكُورِ
وبين المتعاطفين قول الفرزدق^(٤):

في لُجَّةٍ عَمَرَتْ أباك بُحُورُها في الجاهلية كَانَ والإسلام
وبين «نعم» وفاعلها، أشد الفراء^(٥):

-
- (١) شرح التسهيل ١: ٣٦٠ - ٣٦١. وليس فيه قول أبي أمامة.
(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢: ٢٦٢ والهيتمي في مجمع الزوائد ٨: ١١٠ والطبراني في المعجم الكبير - الحديث ٧٥٤٥. هو في تقريب صحيح ابن حبان - كتاب الإحسان ١٤: ٦٩ - الحديث ٦١٩٠. وقال عنه الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.
(٣) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٢٦٥ وضرائر الشعر ص ٧٧.
(٤) ديوانه ص ٨٥٠ وضرائر الشعر ص ٧٧ والخزانة ٩: ٢١١ [الشاهد ٧٢٩].
(٥) لم أقف عليه. وآخره فيما عدا س: المحتال.

ولبست سِرْبال الشباب أزورها ولَنِعَمَ كان شبيبة المختال
وحكي من كلامهم^(١): «ولدت فاطمة بنت الخُرْشَب الكَمَلَة من بني
عبس لم يوجد كان أفضل منهم».

وقال الفارسي^(٢): «وحكم ما تلغيه أن تُوسِّطه وأن لا تبتدئ به قياساً
على «هُو» التي للفصل؛ لأنه غير معتد به، والقصد في الإفادة غيره، فقُبِحَ
أن تُؤخَّر شيئاً الاهتمام به أكثر، وتُقَدَّم ما الاهتمام به أقل».

ومن زيادة كان عند س^(٣) ما حكى من قولهم: «إن من أفضلهم كان
زيداً». وقال المبرد^(٤): زيداً: اسم إن، ومن أفضلهم: / خبر كان، واسم
كان مضمَر فيها، واسمها وخبرها في محل خبر إن. وأجاز ذلك الرماني
وبعض المتأخرين. وهذا خطأ لأنه يؤدي إلى أن جعل الخبر جملة مقدماً
في «إن»، وهذا لا يجيزه أحد.

وفي «كان» الزائدة خلاف: ذهب السيرافي^(٥) والصيمري^(٦) وغيرهما
إلى أن فاعلها مضمَر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل:
كان هو، أي: كان الكون، ويُعنى بالكون كونُ الجملة التي تزداد فيها.

وذهب الفارسي^(٧) إلى أنها لا فاعل لها. وحجته أن الفعل إذا
استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، دليل ذلك أن

(١) المقتضب ٤: ١١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٩ وشرح الكافية الشافية ص ٤١١.

(٢) المسائل البصريات ص ٨٧٦. وذكر ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص ١٥٨ - ١٥٩ أن أبا
علي قال ذلك في التذكرة.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٣. وقد نسب للخليل.

(٤) شرح الكافية ٢: ٢٩٤.

(٥) شرح الكتاب ١: ١٨٣/ب - ١٨٤/أ.

(٦) التبصرة والتذكرة ص ١٩١ - ١٩٢.

(٧) شرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٠٩، ٥٨٥ وقد نسب
ابن عصفور رأي الفارسي للسيرافي ورأي السيرافي للفارسي.

«قَلَّمَا» فعلٌ، لكن لَمَّا استعملته العرب للنفي، فقالت: «قَلَّمَا يقوم زيدٌ» في معنى: ما يقوم زيدٌ، لم يحتج إلى فاعل، كما أنَّ «ما» لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قَلَّمَا يقوم زيدٌ، فكَذلك «كَانَ»، لَمَّا زِيدَت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة «أَمْسٍ»، فكَمَا أنَّ «أَمْسٍ» لا يَحْتَاج إلى فاعل، فكَذلك ما استُعمل استعماله.

وقال المصنف في الشرح^(١): «وزعم السيرافي أنَّ «كان» الزائدة مُسندةٌ إلى مصدرٍ منويٍّ، ولا حاجةٌ إلى ذلك، ولا يُبَالَى بأن يقال: خُلُوها من الإسناد إلى منويٍّ يلزم منه كونُ الفعل حديثاً عن غير مُحدث عنه؛ لأنَّ «كَانَ» المحكوم بزيادتها تُشبه الحرف الزائد، فلا يُبَالَى بخلوها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلاً لَمَّا قُصِد به ما يُقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز أن لا يكون له موضعٌ من الإعراب» انتهى.

ولا يسلم له أنَّ الواقع فصلاً هو ضميرٌ قُصِد به ما يُقصد من الحروف، بل الأصحُّ أنه حرف، فهو مشترك بين أن يكون ضميراً وأن يكون فصلاً.

قال المصنف^(٢): «وأيضاً فإنَّ «كان» قد زِيدَت بينَ «على» ومجرورها، فإذا نُوي معها فاعل لَزِمَ الفصلُ بين الجارِّ والمجرور بجملة، ولا نظيرَ لذلك، وإذا لم يُنَوَّ معها ضميرٌ «كان» الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع كما لم يمتنع الفصل بـ«ما» بين عَنَ ومنَ والباء ورُبَّ والكاف ومجروراتها» انتهى. ولا يلزم من ذلك محذور لأنها جملة كالمفرد إذ لم يُصَرَّح بأحد جزأيهما، وهو المسند إليه «كان».

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

وقوله وآخرأ على رأي هذا مذهب الفراء، أجاز زيادة «كان» آخرأ، فتقول: زيد قائم كان، وقاس ذلك على إلغاء «ظن» آخرأ. قال المصنف^(١): «والصحيح المنع لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة».

وقوله ورُبما زيد أصبح وأمسى هذا مذهب الكوفيين^(٢)، وحكوا من كلامهم: ما أصبح أبردها! وما أمسى أذفأها^(٣)! يعنون الدنيا. وهذا عند البصريين إذا ثبت من القلة بحيث لا يقاس عليه، وهو خارج عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ/ أن لا يزداد.

[٢: ٨٠/]

وقال ابن الدّهان: «وجدت بيتاً يدل على الزيادة، قال^(٤):

قد بُتْ أخْرُسْنِي وحدي، ويَمْنَعْنِي صوتُ السَّبَّاحِ به يُضْبِحْنَ والهَامِ

انتهى. فادّعى أن يُضْبِحْنَ زائدة، والظاهر أن معنى «به يُضْبِحْنَ» أي: به يَقْمَنُ في الصَّبَّاحِ، فالمعنى أن السَّبَّاحِ بهذا المكان والهَامِ دائماً في الليل والصباح. وروي: يُضْبِحْنَ^(٥)، والضُّبَّاحُ: صوتُ الثعلب، وصوتُ أجواف الخيل.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٤.

(٣) الأصول ١: ١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١٥ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٤. وفي ضرائر الشعر ص ٧٩ والملخص ١: ٢٢٤ أن أبا الحسن - يعني الأخفش - هو الذي روى ذلك.

(٤) هو النمر بن تولب. والبيت في ديوانه ص ٣٨٨ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠ - ٢٨٥ [الإنشاد ٢٢٣]. وقد نسبته البغدادي أيضاً لأبي ذؤاد الإيادي. قلت: ليس في شعره. وهو من غير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٦٢. والقصيدة مكسورة الروي. وقد ضبط آخره في س، ك بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ. الهام بالجر: معطوف على السباع، وهو جمع هامة، وهو من طير الليل، يقال له: الصدى. ورواية الديوان «يُضْبِحْنَ والهَامِ» والضبح: الصوت.

(٥) ضرائر الشعر ص ٢٦٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٨٠.

فأما قول الشاعر^(١):

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مشغولٌ بمشغولِ
وقول الآخر^(٢):

أَعَاذِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ، فَأُوْبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
فأجاز أبو علي^(٣) أن تكون فيه أَصْبَحَ وَأَمْسَى زائدتين.

وأجاز بعض النحويين^(٤) زيادة «أضحى» وسائر أفعال هذا الباب وكل فعلٍ غير متعَدٍّ من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى، فأجاز: ما أضحى أَحْسَنَ زَيْدًا! وزَيْدٌ أَضْحَى قائمٌ. واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله^(٥):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا، وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ، فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
ولم يُرد أن يأمره بالذهاب، وقولهم: فُلَانٌ قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعَرَضِ فُلَانٍ،
المعنى: فُلَانٌ يَتَهَكَّمُ، وقول الشاعر^(٦):

(١) البيت في شرح التسهيل ٣٦٢:١ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٤ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢. الشاني: المبغض، وأصله الشاني.

(٢) هو النمر بن تولب كما في تخليص الشواهد ص ٢٥٢، ٢٥٨ حيث أثبت ابن هشام القصيدة التي منها البيت الشاهد. وقد أخلَّ به شعره المنشور ضمن كتاب «شعراء إسلاميون». وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٣٦٢:١ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٤.

(٣) شرح التسهيل ٣٦٢:١ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥:١. وصاحب هذا القول ابن جني، وقوله هذا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ق ٥٢/ب - ٥٣/أ (نسخة بني جامع) وفيه الشواهد المذكورة وغيرها. وعنه في الخزانة ١٣٠:٥ - ١٣١ [عند الشاهد ٣٥٣].

(٥) البيت في الكتاب ٣٨٣:٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٧:٢ وللأعلم ص ٣٨٢ والكمال ص ٩٣١ والإنصاف ص ٤٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤:١، ٤١٥ والخزانة ١٢٣:٥ [٣٥٣].

(٦) هو حسان بن ثابت، رضي الله عنه. والبيت في ديوانه ص ٣٢٤ وأمالي ابن الشجري ٥٤٧:٢ وفيهما تخريجه. وانظر الخزانة ٩٩:٦ - ١٠٧ [الشاهد ٤٣٦]. ويروى آخره: في دمان. والقصيدة رائعة.

على ما قام يَشْتُمْنِي لَثِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ
المعنى: على ما يَشْتُمْنِي.

والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء مكان لا
يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت، ولا يقاس عليه.

وقوله ومضارعُ كَانَ قال المصنف^(١): «شَدَّتْ زيادة «تكون» في قول
أُمِّ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٢)»:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ

وأجاز الفراء زيادة «يكون» بَيْنَ أَفْعَلٍ و«ما» في التعجب، نحو: ما
يكون أطولَ هذا الغلام! ولفظه يُشعر بأنه مسموع لأنه قال: وقد يقال في
المستعمل: ما يكون أطولَ هذا الغلام! وَيَشهدُ لقوله قولُ رجلٍ من
طَيِّ^(٣):

صَدَقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَا طِفْلاً يَبْدُو السَّيَادَةَ يَافِعَا

قال الفراء: وأخوات «كان» تجري مجراها.

وزيادة «يكون» ينبغي أن تُحمل على الشذوذ لأن صاحب البسيط ذكر
الاتفاق على أنَّ زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا
على ما وقع الاتفاق عليه.

وقوله و«كَانَ» مُسْتَلَدَةٌ إِلَى ضَمِيرٍ / ما ذكر مثاله قولُ الشاعر^(٤):

[٢: ٨٠/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ٤١٣ وشرح الألفية لابن النازم ص ١٤٠. واسمها فاطمة بنت أسد.
انظر الخزاعة ٩: ٢٢٥ - ٢٢٦. الشمال: ريح تهب من ناحية الشمال. وبليل: رطبة ندية.

(٣) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ٧٥٢ وتخليص الشواهد ص ٢٥٧. البَدُّ: الغلبة. واليافع:
الغلام إذا ارتفع.

(٤) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٨٣٥ والكتاب ٢: ١٥٣ والمقتضب ٤: ٢١٦ والخزاعة
٩: ٢١٧ - ٢٢٤ [الشاهد ٧٣١] وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٨ - ١٦٩ [الإنشاد ٤٦٩].

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

قال المصنف^(١): «لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: زيد ظننت قائم، هذا مذهب س» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذا البيت هو مذهب س - كما ذكر - والخليل^(٢).

وذهب أبو العباس^(٣) وأكثر النحويين^(٤) إلى أنها ليست زائدة، بل كانوا: كانَ واسمُها، ولنا: في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكرام: صفة بعد صفة، وصار نظير قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾^(٥) وقول امرئ القيس^(٦):

وَقَرَعَ يُعْشِي الْمَثَنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

ورَدَ ذَلِكَ الزَّجَاجُ^(٧) وابن شقير، وقالوا: اللام للملك، ولم يرد أن الجيران كانوا ملكه، وإنما يريد: وجيران لنا.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦١.

(٢) الكتاب ٢: ١٥٣.

(٣) المقتضب ٤: ١١٦ - ١١٧ والانتصار ص ١٣٩.

(٤) إصلاح الخلل ص ١٥٧. وقد ذكر المبرد في المقتضب ٤: ١١٧ أن «كان» ملغاة في قول النحويين أجمعين. وانظر الخزانة ٩: ٢١٧ - ٢٢١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(٦) عجز البيت: أَيْثُ كَقَيْتُو الْخُلَّةِ الْمُتَعَكِّلِ. وهو في ديوانه ص ١٦ وشرح القضاة السبع ص ٦٢. الفرع: الشعر التام. والمثن: ما عن يمين الصلْب وشماله من العصب واللحم. والفاحم: الشديد السواد. وأئيث: كثير أصل النبات. والقنو: العذق، وهو الشمراخ. والمتعكل: الذي قد دخل بعضه في بعض لكثرة.

(٧) نقل الزجاج أن المبرد أجاز أن تكون «كان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَرْيَةً وَمَقَاتِلَ﴾ [النساء: ٢٢] زائدة، وغلط في ذلك، واستشهد ببيت الفرزدق. معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢ - ٣٣.

وقال الفارسي في التذكرة^(١): «كان في هذا البيت لغو؛ لأنّ «لنا» قد جرى صفةً على الموصوف، فلا يُقدَّر فيه الانتزاع من موضعه كما لم يَجْز في قوله^(٢): «مررت برجل معه صقرٌ صائدٌ به»^(٣)؛ لأنّ «معه صقرٌ» صفة لِرَجُلٍ.

قال أبو علي: «فإن قلت: كيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون لغواً، والضمير الذي فيها تأكيد لما في «لنا» لأنه مرتفع بالفاعل^(٤)؛ ألا ترى أنه لا خبر له.

قال: فإن قيل: كيف جاز أن تلغيه وقد عمل؟

قلنا: لا يمتنع إلغاؤه وإن عمل؛ ألا ترى أنك تلغي ظننتُ الجملة بأسرها وقد عمل ما تلغيه في الاسم، وكذلك يجوز أن تلغى «كان» وحدها في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» كما جاز أن تلغى الجملة بأسرها في ظننت. وجاز إلغاء «كانوا» لأنه لم يقع أولاً، وإنما وقع بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤه كما جاز إلغاؤه^(٥) لما كان بين الخبر والمخبر عنه.

وقال أبو علي في غير التذكرة^(٦): «إنما قيل في «كان» هنا إنها^(٧) زائدة، كأنهم لم يستجيزوا أن يجعلوا «لنا» خبر «كان»، فيقدروا به غير موضعه وقد جرى صفة على «جيران».

(١) كذلك في إصلاح الخلل ص ١٥٨. والنص أيضاً في المسائل البصريات ص ٨٧٥ - ٨٧٦.

(٢) فيما عدا س: قولك.

(٣) الكتاب ٢: ٤٩.

(٤) ك: بالعامل.

(٥) يعني ضمير الفصل كما في البصريات ص ٨٧٦.

(٦) إصلاح الخلل ص ١٥٩. والفقرة الأولى من هذا النص في البصريات ص ٥١١.

(٧) زيد هنا في النسخ كلها كلمة «غير»، والصواب حذفها كما في إصلاح الخلل. وقال في البصريات ص ٨٧٦: «إن كان ملغاة كأنهم لم يستجيزوا...».

قال: ومما يؤكد ذلك أَنَّ الشيء إذا احتمل تأويلين حُمِلَ على الأقوى والأقرب لثلاثي يقع لبسٌ، كقولك: ضربت جالساً زيداً^(١)، فجعلتك «جالساً» حالاً من التاء هو الوجه لا من «زيد». ويؤكد ذلك أنك إذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة والموصوف بجملة، وذلك ضعيف. وأيضاً فإنه إذا كان للشيء صفتان مفردة وجملة كان تقديم الصفة المفردة أولى.

واحتج أبو الفتح للخليل بأن قال^(٢): «وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع/ موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و«لنا» الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقّه، ولم تعتقد أن الواو مرفوعة ب«كان» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٣): «أصل المسألة: وجيران لنا هم كرام، ف«لنا» في موضع الصفة، وهم: فاعل ب«لنا» على حد: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً؛ لأنَّ س^(٤) نص على أن صقراً مرفوع ب«معه»؛ لأنه لو قُدِّم خبراً لصُقِرَ كانت النية به التأخير؛ إذ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفةً، وصقراً مرفوع به، كان في موضع لا يُنَوَّى به التأخير، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن يُنَوَّى به الوقوع في غير موضعه، ثُمَّ زيدت^(٥) «كان» بين «لنا» و«هم» لأنها تُزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتَّصل الضمير ب«كان» وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتَّصل بغير عامله في الضرورة، نحو قوله^(٦):

(١) س: زيد.

(٢) قوله هذا ذكره ابن السِّيد في إصلاح الخلل ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٠٩ - ٤١٠.

(٤) الكتاب ٢: ٤٩.

(٥) س: زيد.

(٦) تقدم في ٢: ٢٣٣.

..... أن لا يُجاوِزَنَا إِلَّا كِ دَيَاؤُ

والأصل: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف فالأحرى أن يتصل بالفعل « انتهى.

وهذه التخريجات كلها متكلفة.

والذي نختاره في البيت أن «كانوا» و«لنا»: كان واسمها وخبرها، ومعنى اللام الاختصاص، والجملة في موضع الصفة، وإطلاق الخليل وس عليها أنها زائدة لا يعينان بالزيادة ما فهم التحويون عنهما، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين «جيران» و«كرام» لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم، فالجيرة كانت في الزمان الماضي، فجيء بقوله: «كانوا لنا» على هذا المعنى، لا يستفاد بها إلا تأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنها زادت كزيادة: ما كان أحسن زيدا! ولا كزيادة^(١):

..... على كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا البيت^(٢):

هَلْ أَتْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

فهذا يصف حالة الأجباء^(٣) التي مضت وانقضت.

ولا يمتنع أيضاً أن يكون قوله: «كانوا» التامة، ويكون على حذف

(١) هذا عجز بيت، أنشده أبو حيان كاملاً في الصفحة التالية. وقد نسب ابن جني في الفسر ١٩١:١ للقتال الكلابي. ونسب في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٩:٤ للفرزدق. وليس في ديوانيهما. وهو في سر الصناعة ص ٢٩٨، وفيه تخريجه. المسومة: الخيل التي وضعت عليها سومة، وهي العلامة، وتركت في المرعى. والعرب: الخيل العربية، وهي خلاف البخاتي والبراذين.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٨٣٥.

(٣) ك: أحباه. ح: أحبابه.

مضاف، أي: وجدت جِيرُتهم في الزمان الماضي وحَدَثت، ثم حُذِف المضاف، وأُقيِم المضافُ إليه مُقامَه، فقليل: كانوا، وتكون الجملةُ صفةً، ويكون معنى الزيادة على ما قررناه لا على ما فهمه النحويون حتى احتاجوا في تصحيح كلام الخليل إلى تلك التمحلات والتكلفات، وكلامُهم في ذلك يمكن رَدُّ أكثره، ولا كبيرَ فائدةٍ في نقضه، فَضَرَبْنَا عن ذلك صَفْحاً إذ قد طال الكلام في هذا البيت.

وقوله وبيّن^(١) جارٌ ومجرور مثاله:

/ سَرَاءُ بني أبي بكرٍ تَسَامَوْا على كَأَن المُسَوِّمةِ العِرابِ
هكذا أنشده أصحابنا^(٢). وأنشده المصنف^(٣): «على كان المُطَهِّمةِ الصِّلاب».

[٢: ٨١/ب]

وكان ينبغي للمصنف أن لا يُطلق فيقول «وبيّن جَارٌ ومجرور»، بل كان يقول «وبيّن على ومجرورها»؛ لأنه لا تُحَفَظ زيادتها في غير هذا البيت بين جَارٍ ومجرور، وزيادتها بينهما شاذة، لا يُقاس عليها.

وقوله وتختص «كان» أيضاً بعد «إن» أو «لَوْ» بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما عُلِم من غائب أو حاضر الإضمار هنا جائز لا واجب، قال س^(٤): «وإن شئت أظهرت الفعل». ومثاله مع الغائب قوله^(٥):

قد قِيلَ ذلك إن حَقّاً وإن كَذِباً فما اعتذاركَ مِن قَوْلٍ إذا قِيلا

(١) كذا في النسخ المخطوطة، وقد تقدم في الفص: أو بين.

(٢) كالتلويين في شرح الجزولية ص ٧٦٦ والتوطئة ص ٢٢٥، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٠٨: ١ وضرائر الشعر ص ٧٨، وابن خروف في شرح الجمل ص ٢٠٣، ٣٣٢، ٤١٤، والأبيدي في شرح الجزولية ص ٩٥٤، واللورقي في المباحث الكاملية ٤٨٨: ١، والمالقي في رصف المباني ص ٢١٨، ٢١٩، ٢٩٢، ٣٢٨، وابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٣٣/ب [باب كان وأخواتها].

(٣) شرح التسهيل ٣٦١: ١.

(٤) الكتاب ٢٥٨: ١.

(٥) هو النعمان بن المنذر. وقد خرجت البيت في إيضاح الشعر ص ٧١.

وقوله^(١):

أَنْطَقَ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجاً إِحْناً
فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غُلِبَا
وقول الآخر^(٢):

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً
جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
التقدير: وإن كان مُسْتَخْرِجاً، أي: وإن كان الحق.

ولا يتعين أن تكون «كان» هنا مُسندة إلى ضمير غائب، بل يصح أن يكون مسنداً لضمير المخاطب، أي: وإن كنت مُسْتَخْرِجاً بالحق إحناً. والتقدير في لو: ولو كان مَلِكاً، أي: ولو كان ذو البغي مَلِكاً.
ومثاله مع الحاضر قول الشاعر^(٣):

حَدِثْ عَلِيَّ بَطُونُ ضَبَّةٌ كُلُّهَا
إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُوماً
وقول الآخر^(٤):

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ
إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُوماً

-
- (١) البيت في شرح التسهيل ٣٦٣: ١ وشواهد التوضيح ص ١٤٠.
(٢) البيت في شرح التسهيل ٣٦٣: ١ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ وشرح أبيات المغني ٨١: ٥ [٤٢٥].
(٣) هو النابغة الذبياني. والبيت في ديوانه ص ١٠٣ والكتاب ٢٦٢: ١ وشرح التسهيل ٣٦٣: ١. وفي الديوان والكتاب: «بطون ضبّة». وقال محقق الديوان: «قال البطليوسي في شرحه: وعن ابن إسحاق بالنون، وهو الصحيح. وضنة من قضاة، ثم من عذرة». حديث: أشفقت وعطفت.
(٤) البيت لليلي الأخيلية كما في الكتاب ٢٦١: ١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٤٥: ١ وللأعلم ص ١٨٣ والحماسة ٢: ٢٧٧ [الحماسة ٧٠٦] وشرحها للمرزوقي ص ١٦٠٩ وأما ابن الشجري ٢: ٩٥، ٣: ١٣٠. وفي الأمالي ١: ٢٤٨ وشرح الحماسة للأعلم ص ٩٣٠ أن الأبيات التي منها الشاهد تروى أيضاً لحميد بن ثور الهلالي. وهي في ديوانه ص ١٢٩ - ١٣١. والرواية فيما عدا «س»: إن ظالماً أبداً.

وقول الآخر^(١):

وأحضرْتُ عُذري عليه الشُّهُو دُ، إن عاذراً لي وإن تاركاً
التقدير: إن كنت ظالماً، وإن كنت ظالماً^(٢)، وإن كنت عاذراً، يريد
الأمير المخاطب. وقال الشاعر في «لو»^(٣):

علمتُكَ مَنَاناً، فليستُ بآملٍ نَدَاكَ، ولو غَزَنَانٌ ظَمَانٌ عَارِبَا
والحاضر: يَشْمُلُ المتكلم والمخاطب. ويتعين النصب في هذه المُثَل
لأنها خبر «كان».

ويجري مجرى «لو» غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدم ما يدل
عليه، نحو «هَلَّا» و«أَلَا»، لكنه ليس بكثير الاستعمال، وتقول: أَلَا طَعَامَ وَلَوْ
تَمَرًا^(٤)، واثنتي بدابةً ولو حمارًا^(٥)، يجوز النصب، أي: ولو يكون الطَعَامُ
تَمَرًا، والرفع، أي: ولو يكون عندكم تَمَرٌ، وعلى الفعل التام، أي: ولو
سَقَطَ تَمَرٌ أو وَجَدَ تَمَرٌ، والأحسن ما كان عند الظهور أحسن، وهو «كان»،
والأحسن منها ما نصب، وقد يَقْبَحُ غيرُ النصب إذا كان بعدها صفة لا تُستعمل
وحدها، كقولك: أَلَا هَاءَ وَلَوْ بَارِدًا^(٦)، يَقْبَحُ الرفع لأنك لو قلت: «جاءني
باردٌ» تريد ماء لم يكن. وقد جَرُّوا في هذه بدون الجار، وَيَقْبَحُ في «بارد» لأنه
يَقْبَحُ فيه بوجوده. وقالوا: ادفع الشرَّ ولو إصْبَعًا^(٧)، أي: ولو كان إصْبَعًا^(٨)،

(١) هو عبد الله بن همام السلولي كما في الكتاب ٢٦٢:١ وشرح أبياته لابن السيرافي
٢٩٩:١ واللسان (رهن). والبيت من غير نسبة في تحصيل عين اللهب ص ١٨٣.

(٢) س، ف، ن، م: مظلوماً.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٣٦٣:١ وشواهد التوضيح ص ١٤٠. غرنان: جافع.

(٤) الكتاب ٢٦٩:١.

(٥) الكتاب ٢٦٩:١.

(٦) الكتاب ٢٦٩:١ - ٢٧٠.

(٧) الكتاب ٢٧٠:١.

(٨) أي ولو كان إصْبَعًا: سقط من ك.

أي: قدره إصبعاً، وعلى الفعل التام، أي: ولو دفعته إصبعاً، والرفع على معنى: ولو كان في قدره إصبع، أي: ولو وقع إصبع، أي: قدر إصبع.

وقوله فَإِنْ حَسُنَ مَعَ المحذوفة بعد «إِنْ» تقدير «فيه» أو «معه» أو نحو ذلك جاز رفع ما وليها مثاله «الناس مجزيون بأعمالهم، إِنْ خيراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»^(١)، و«المرء مقتول بما قتل به، إِنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ، وَإِنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ»^(٢). فانتصاب خيراً وشراً وسيفاً وخنجراً على تقدير: إِنْ كان العمل خيراً أو شراً، وَإِنْ كان المقتول به سيفاً أو خنجراً. وارتفاعها على أنها اسم «كان»، أي: إِنْ كان في أعمالهم خيرٌ، وَإِنْ كان في أعمالهم شراً، وَإِنْ كان معه سيفٌ، أو كان معه خَنْجَرٌ. ويجوز ارتفاعه على أنه فاعل بـ«كان» التامة.

وقوله وَإِلَّا تَعَيَّنَ نَصْبُهُ أي: وإلا يحسن تقدير «فيه» أو «معه» أو نحو ذلك تَعَيَّنَ النصب على أنه خبر «كان» المحذوفة، قال سيبويه^(٣): «مثال ذلك مررتُ برجلٍ إِنْ طويلاً وَإِنْ قصيراً، وامرُزُ بأئهِم أفضلُ إِنْ زِيداً وَإِنْ عَمراً، ومررتُ برجلٍ قَبْلُ إِنْ طويلاً وَإِنْ قصيراً، لا يكون في هذا إلا النصب؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: إِنْ كان فيه طويلاً، أو إِنْ كان فيه زَيْدً، ولا يجوز على: إِنْ وَقَعَ. ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ إلا صالحاً فطالَحَ، ومن العرب مَنْ يقول: إلا صالحاً فطالَحاً» انتهى. وَقَدَّرَهُ س^(٤):
إِلَّا يَكُنْ صَالِحاً فَقَدْ لَقِيْتَهُ طَالِحاً، فنصب طالِحاً على الحال.

وقوله وَرُبَّمَا جُرَّ مقروناً بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنْ» وحدها إِنْ عاد اسم «كان» إلى مجرورٍ بحرف قال المصنف في الشرح^(٥): «وحكى يونس^(٦): إِنْ صَالِحٍ

(١) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٣) الكتاب ١: ٢٦١ - ٢٦٢ وفيه اختصار.

(٤) الكتاب ١: ٢٦٢.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٤.

(٦) الكتاب ١: ٢٦٢.

فطالِح ، والتقدير: إلا أُمِرَ بِصَالِحٍ فقد مررتُ بطالِح ، وأجاز: امرز بأئهِم
أفْضَلُ إن زِيد وإن عَمِرُو ، على تقدير: إن مررتَ بِزِيد وإن مررتَ بِعَمِرُو .
وجعل س^(١) إضمار الباء بعد إن هذه أسهل من إضمار رُب بعد الواو
انتهى .

وليس أسهل إلا باعتبار ما ، وإلا فبابُ واو «رُبَّ» أقوى لأنَّ
الخافض قد جُعل عوضاً منه الواو، فكأنها الخافضة ، وإنما اعتبر س هنا
قوة هذا في أنه فعل ، وذلك حرف ، وإلا فذاك مطرد ، وهذا لا يقال منه
إلا ما سَمِع .

٢ : ٨٢/ب] قال س^(٢) : «وزعم يونس أن من العرب/ من يقول: «إلا صالح
فطالِح» على: إلا أكن مررتُ بِصَالِحٍ فبطالِح ، وهذا قبيح ضعيف لأنك
تُضمَرُ بعدَ إلا فعلاً آخرَ غير الذي تُضمَرُ بعدَ إلا في قولك: إلا يكنُ
صالحاً فطالِح . ولا يجوز أن يُضمَر الجارُ ، ولكنهم لما ذكروه في أول
كلامهم شَبَّهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذ أضمَرت رُبَّ
ونحوها في قولهم^(٣) :

وبلدة ليس بها أنيسُ

ومِن ثم قال يونس: امرز على أئهِم أفضلُ إن زِيد وإن عَمِرُو ، يعني:
إن مررتَ بِزِيد أو مررتَ بِعَمِرُو» انتهى .

(١) الكتاب ١: ٢٦٣ .

(٢) الكتاب ١: ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) الرجز لجران القود في ديوانه ص ٥٢ . وبعده: إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ . وهو من غير نسبة
في الكتاب ٢: ٣٢٢ ومجاز القرآن ١: ١٣٧: ٢، ٧٨: ٢٣٧ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٨٨ ،
٤٧٩ والمقتضب ٢: ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤١٤: ٤ ومجالس ثعلب ص ٢٦٢ ، ٣٨٤ والأعلم
ص ١٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٢: ٢٦٧ والخزانة ١٠: ١٥ - ٢٠ [الشاهد
٨٠٤] . وفيه روايات يفوت بها الاستشهاد . اليعافير: جمع يغفور ، وهو ولد الظبي .
والعيس: جمع أعيس وعيساء ، وهي بقر الوحش لبياضها .

وهذا الذي أجاز يونس ليس مذهبنا، إنما قاسه يونس على: إلا صالح فطالح، وليس موضع قياس للكلفة التي فيه مع إضمار ما يجز. وتقدير المصنف فيما حكى يونس من قول بعض العرب «إلا صالح فطالح» مخالف لتقدير س؛ لأن المصنف قدّره: إلا أُمِرَ بصالح فقد مررتُ بطالح، وقدّره س: إلا أكنُ مررتُ بصالح فبطالح، وتقدير س هو الصواب لأنه مبني على قوله: مررتُ برجلٍ إلا صالح فطالح، فهو مبني على ماضٍ، فتقديره بـ«إلا أكنُ مررتُ» مطابق لما قبله؛ بخلاف «إلا أُمِرَ»، فهذا مستقبل، فلا يُناسب هذا التقدير. وأيضاً فتقدير س يقضي بأن المحذوف هو «يكن»، وهي المعهود حذفها بعد «إن»، بخلاف «أُمِرَ».

وقال أبو الفضل البَطْلَيْوْسِيُّ في شرح كتاب س لَمَّا قَدَّرَ س «إلا أكنُ مررتُ» فأضمر فعلين: «فإن قلت: ما دعاه إلى هذا التكلف؟ وهلا أضمر فعلاً واحداً، فقدّر: إلا أُمِرَ بصالح؟

قلت: لا بُدَّ من إضمارهما؛ ألا ترى أنه يصير الماضي بعد إن مستقبلاً، وأنت إذا قلت «إلا أُمِرَ» نقضت المعنى؛ فإنك قد قلت: مررتُ برجلٍ صالح، ثم تقول: إلا أُمِرَ بصالح فيما أَسْتَقْبِلُ، وإنما المروء واقع، فلا بُدَّ من إضمار الكون، فتقول: إلا أكنُ فيما يَسْتَقْبِلُ موصوفاً بكوني مررتُ بصالح فأنا قد مررتُ بطالح، فلما كَثُرَ الإضمار، وكان إضمار الجارِ بعدُ، ضَعُفَ س، فقال: لأنك تَضْمُرُ بعدَ إلا فعلاً آخر غير الذي تُضْمِرُهُ بعدَ إلا في: إلا يكن صالحاً».

وقوله وجعل ما بعد الفاء إلى قوله أو حالاً مثال تقديره خبر مبتدأ: فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ومثال^(١) تقديره خبر «كان» مضمرة: كان الذي يُجْزَى به خيراً. ومثال تقديره مفعولاً بفعل لائق: فهو يُجْزَى خيراً، أو: فهو يُعْطَى خيراً. ومثال تقديره حالاً: فهو يلقاه خيراً.

(١) ومثال.... يجزى به خيراً: سقط من ك.

وقوله وإضمار «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من التامة قال المصنف^(١): «وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سَنَن واحد، ولا يختلف العامل، ولأنَّ الفعل التام إذا أُضمر بعد إن الشرطية لا يستغني عن مفسّر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢)، فحولف هذا في كان الناقصة لوقوع ثاني جزأها موضع المفسّر، ولأنها تُوسَّع فيها بما لا يُستعمل في غيرها، فمقتضى الدليل أن لا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه، لكن أُجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان في التقدير انتهى.

[٢: ٨٣/١]

والذي بدأ به س في تركيب «إن خيراً فخير» نصب الأول ورفع الثاني، ثم قال^(٣): «ومن العرب من يقول: إن خيراً فخييراً». ثم ذكّر^(٤) أن رفعهما عربيّ حسن، نحو: إن خير فخير.

وذكر النحويون هذه الأوجه، وزادوا: «إن خير فخييراً» برفع الأول ونصب الثاني، قالوا: وأحسن الوجوه إن خيراً فخير، ثم إن خير فخير، ثم إن خيراً فخييراً، ثم إن خير فخييراً.

فالأولى أضمرت «كان» واسمها بعد إن. وأضمرت «كان» من بين سائر الأفعال لأنها يُعبّرُ بها عن كل فعل، وكثيراً ما تُستعمل، ولما كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد كُنَّا كأنَّا أضمرنا شيئاً واحداً، ورفع الثاني بإضمار مبتدأ هو الخبر، فقد أضمرت ما أظهرت، والموضع للجملة الاسمية، فلهذا كان هذا الوجه المختار.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٤) الكتاب ١: ٢٥٩.

وأما عكسها فإنك تُضمَر في الأول «كان» وخبرها، فيكثر الإضمار، وتُضمَر في الثاني مع المبتدأ ما ينصب «خيراً»، فيكثر الإضمار، والتقدير: إن كان في عمله خيرٌ فهو يُجزى خيراً، ولا يصح أن تقول: «فيُجزى خيراً» لأنَّ الفاء إنما يُؤتى بها بالجمل الاسمية، ولأجلها دخلت الفاء، فكان هذا أردأ الوجوه، وهو الوجه الذي لم يذكره س.

وأما نصبُهما ورفعُهما فزعم الأستاذ أبو علي أنهما متكافئان لأن ما في نصب الأول من الحُسْن يقابله قبْحُ رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حُسْنُ رفعه.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: هذا خطأ لأنَّ أحسنَ الحَسَنِ اللذين هما نصبُ الأول من «إن خيراً فخيراً» ورفعُ الثاني من «إن خيرٌ فخيرٌ» رفعُ الثاني؛ لأنَّ إضماراً كإضمار، ويفضل الرفع لأنك^(١) أضمرت ما أظهرت، ففضلُ حسنه حسنُ نصب الأول، ولأنَّ أقبحَ القبيحين نصبُ الثاني لأنَّ فيه إضمار كلام، وفي رفع الأول^(٢) إضمار جزء كلام.

وتُضمَر «كان» في الشرط الصريح المحض، تقول: أنا أفعل هذا إلا مُعيناً لي فلا مُفسداً علي، أي: إلا تَكُنْ مُعيناً لي فلا تَكُنْ مُفسداً، ويجوز الرفع إذا صح المعنى، ومنه في المثل «إن لا حَظِيَّةَ فلا أَلِيَّةَ»^(٣)، قالت امرأة لزوجها لم تَحْظَ عنده، ولم تُقْصِرْ هي في الخدمة، كأنها قالت: إن لا تكن لكَ في النساء حَظِيَّةَ، أي: أنت ممن لا تَحْظَى عنده امرأة لأنَّ طبعك لا يلائم طباعهن، فإني غيرُ مُقْصِرَةٍ فيما يلزمني من خدمة الزوج. ولو نصبت «حظية» لجاز، لكنها لم تعن نفسها حال الرفع لأنه أعم، / وهو غزاء لها [٢: ٨٣/ب]

(١) ك، ف، ن: وتفضيل الرفع بأنك. ح، ن: ويفضل الرفع بأنك.

(٢) س: الثاني.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٠ - ٢٦١ وأمثال أبي عبيد ص ١٥٧ والحليبات ص ٢٣١ وجمهرة الأمثال ٦٧: ١ وفصل المقال ص ٢٣٧ ومجمع الأمثال ١: ٢٠٠ واللسان (حظا).

في ذلك إذ ليس من شأنه، يقال: أَلَوْتُ أي: قَصَّرْتُ، فأنا آلِ وألِيّ، فآليّة تأنيث أليّ.

ص: ورُبّما أضمّرت الناقصة بعد «لَدُنْ» وشبّنها، والتزّم حذفها مَعْوِضاً منها «ما» بعد «أَنْ» كثيراً، وبعد «إِنْ» قليلاً. ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك مُلاقاة ساكن وفاقاً لليونس.

ولا يلي عند البصريين «كان» وأخواتها غير ظرفٍ وشبّهه من معمولٍ خبرها، واغْتَفَرَ ذلك بعضهم مع اتّصال العامل، وما أوهَم خلاف ذلك قَدَر فيهِ البصريون ضميرَ الشأن^(١).

ش: مثال إضمّار كان الناقصة بعد «لَدُنْ» قولُ الشاعر^(٢):

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إثلاثها

الشَّوْلُ: هي التي ارتفعت ألبانها من النُّوق، قال أبو زيد: يقال شَوَّلْتُ تشويلاً. وقال كُرَاع: واحدها شائلة، وواحدة الشَّوْلُ التي تَشُول بأذنانها شائل. وَقَدَّره س^(٣) والجمهور^(٤): مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا، قال المصنف^(٥): «وعندي أَنْ تقدير أَنْ مُسْتَغْنَى عنه، كما يُسْتَغْنَى عنها بعد مُذْ» انتهى.

والذي حمل عليه أصحابنا كلامَ س أنه تفسيرٌ معنًى لا تفسيرٌ إعراب،

(١) زيد بعده في التسهيل ص ٥٦: اسماً. وفي شرح المصنف ١: ٣٦٧: «اسماً، خلافاً للكوفيين».

(٢) الرجز في الكتاب ١: ٢٦٤ وسر الصناعة ص ٥٤٦ وتحصيل عين الذهب ص ١٨٥ وأمالى ابن الشجري ١: ٣٣٨ والخزانة ٤: ٢٤ [الشاهد ٢٥٢] وشرح أبيات المغني ٦: ٢٨٧ [الإنشاد ٦٦٥].

(٣) الكتاب ١: ٢٦٥.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٥.

والمعنى: من لَدَ كانت شَوْلًا^(١)، ولا يقدر: من لَدَ أن كانت، ولا: من لَدَ كونها؛ لأنه لا يجوز حذف بعض الموصول وإبقاء بعضه، وقد منع س من ذلك في قوله^(٢):

..... إلا الفرقدان

قال^(٣): «ولا يكون على: إلا أن يكون^(٤) الفرقدان؛ لأن الاسم الذي من تمامه هذا لا يُحذف» انتهى.

والمعنى: من لَدَ كونها شَوْلًا إلى إلحاقها فإلى إتلائها، ولذا أتى بالفاء ليحمل شيئاً على شيء، ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء؛ ألا ترى أنه لا يجوز: خرجت من الدار فإلى المسجد. وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدها ويتبعها. ويروى: مِنْ لَدَ شَوْلٍ، فقليل: هو على حذف، أي: مِنْ لَدَ شَوْلَانِ شَوْلٍ، وقيل: شَوْلٍ مصدر.

وقوله وشبهها شبه «لَدَن»، قال المصنف^(٥): «قول الشاعر^(٦):

أزمانَ قومي والجماعة كالذي لَزِمَ الرُّحالةَ أن تَمِيلَ مَمِيلًا

أراد: أزمانَ كانَ قومي مع الجماعة كالذي لَزِمَ الرحالة، كذا قال س^(٧)».

(١) البسيط لابن أبي الربيع ص ٤٩٩.

(٢) هذا آخر بيت لعمر بن معدى كرب، وهو:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنَ رُبَّ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الكتاب ٣٣٤:٢ وجمهرة أشعار العرب ص ١١٦. ونُسب لغيره. وقد خرّجته في إيضاح الشعر ص ٤٦٦. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر.

(٣) الكتاب ٣٣٥:٢، وفيه تصرف.

(٤) م: إلا يكون. وفي بقية النسخ: أن لا يكون. والتصويب من الكتاب.

(٥) شرح التسهيل ٣٦٥:١.

(٦) هو الراعي النميري. والبيت في ديوانه ص ٥٩ والكتاب ٣٠٥:١ وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٦ والخزانة ١٤٥:٣ [الشاهد ١٨٣]. الرحالة: الرّخل، والسّرج. أراد التزام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان.

(٧) الكتاب ٣٦٥:١.

وقوله والتزم حذفها مَعَوَّضاً منها «ما» بعد «أن» كثيراً مثال ذلك قولُ الشاعر^(١):

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبْعُ
وقولُ الآخر^(٢):

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
وقال س^(٣): «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَهُ»، والتقدير: أَنْ كُنْتَ ذَا نَقَرٍ،
[٢: ٨٤/أ] وَأَنْ/ كُنْتَ مُرْتَحِلًا، فانفصل الضمير لأنه إذا حُذِفَ العامل انفصل الضمير
الذي كان مع إثباته متصلاً، نحو قول الشاعر^(٤):

وإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
وكذلك: أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَهُ، ولما حُذِفَ «كان» عُوضَ
منها^(٥) «ما». والدليلُ على أنها عوض من «كان» أنهما لا يجتمعان، فلا
يقال: أَمَا كُنْتَ منطلقاً.

و«أَنْ» هذه مفتوحة، وهي في موضع نصب - بعد إسقاط حرف جر -
مفعولاً من أجله، أو في موضع جر على الخلاف^(٦) الذي فيه. ولَمَّا كَانَتْ

(١) هو العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢٩٣: ١ والخزانة ١٣: ٤ - ١٩ [الشاهد ٢٤٩].
وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٧١. أبو خُرَاشَةَ: كنية خُفَاف بن ثَدْبَةَ. والضبْع: السنة
المجدبة.

(٢) البيت في المفصل ص ٧٤ وشرحه ٩٨: ٢ وأمالى ابن الحاجب ص ٤١٠، ٤١١. وشرح
التسهيل ٣٦٦: ١ وشرح الكافية الشافية ص ٤١٨ والخزانة ١٩: ٤ - ٢١ [الشاهد ٢٥٠]
وشرح أبيات المغني ١٧٩: ١ - ١٨٠ [الإنشاد ٤٤].

(٣) الكتاب ٢٩٣: ١.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل. الحماسة ٧٩: ١ - ٨١، وفيها
تخريج القصيدة. وقد نسبت إلى غيرهما أيضاً.

(٥) س: عنها.

(٦) الكتاب ١٢٦: ٣ - ١٢٩.

«ما» عوضاً من «كان» المحذوفة لم يَجُزْ حذفها، فلا يقال: أَنْ أَنْتَ منطلقاً. والمرفوعُ بعد «أمّا» اسمُ «كان» المحذوفة، والمنصوبُ خبرها.

وزعم أبو علي^(١) وابن جني^(٢) أَنَّ «ما» هي الرافعة الناصبة، لَمَّا كانت عوضاً زادوها لَمَّا استقبحوا أَنْ تلي «أَنْ» الأسماء، وصارت عوضاً من الفعل، فنابت منابه في العمل، ويربانه مذهب س، وإنما تكلم على حكم الأصل.

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أَنَّ «أَنْ» هذه أداة شرط كـ«إِنْ» المكسورة الهمزة. وجَوَّز حذف الفعل في المذهبين العِلْمُ بأنَّ «أَنْ» لا يقع بعدها إلا الأفعال، إما لأنها هي المُخْلِصة للاستقبال على رأي، وإما لأنها للجزاء على رأي. وقد اتفقوا على أنك إن حذفْتَ «ما» وأتيت بالفعل أنها مكسورة، وهي غير «إِنْ» عند البصريين، ولا تكون بمنزلتها^(٤) إلا عند الكوفيين، فلا يبعد فتحها، ويختار^(٥) كسرهما.

وقد استدلوا^(٦) على أنها شرط بقوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾^(٧)،

(١) ذكر أبو علي هذه المسألة بالتفصيل في البغداديات ص ٣٠٤ - ٣١٠، ونصّ أكثر من مرة على أن العامل هو الفعل. وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة نسبه إلى أبي علي ابن جني في الخصائص ٣٨١:٢ حيث قال: «فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل: بـ «ما»؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب، فعملت عمله من الرفع وال نصب. وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه».

(٢) الخصائص ٣٨٠:٢ - ٣٨١.

(٣) شرح الكافية ٢٥٣:١ - ٢٥٤. وفي البغداديات ص ٣٠٨ أن الجرمي حكى عن الأصمعي المجازاة بأمّا، وزعم أنه لم يحكه غيره.

(٤) فيما عدا س: شرطاً.

(٥) يختار: سقط من س، ح. ك، ف: فيختار كسرهما.

(٦) شرح الكافية ٢٥٣:١ - ٢٥٤ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٨٤. وانظر ردّ أبي علي عليه في الحجة ٤٣٣:٢ - ٤٣٥. وراجع إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٤٥.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢. قرأ حمزة (إِنْ تَضِلَّ) بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها. السبعة ص ١٩٤ والنشر ٢: ٢٣٦. وقد قال الكوفيون: القراءتان بمعنى واحد، أي: بمعنى الشرط.

ولذلك دخلت الفاء في الجواب، وأما قوله:

إِمَّا أَقَمْتُ، وَأَمَّا أَنْتَ مُزْتَحِلًا.....

فكسر مع الأول وفتح لظهور الفعل، وفتح الثاني مع عدمه. وصحَّ عطف أحدهما على الآخر لأنه في معنى الشرط كالأول، وهو شرط على رأي الكوفيين. وهل يصحُّ الكسر مع عدم الفعل ووجود «ما»؟ فقال س^(١): «حذف الفعل لا يجوز هنا كما لم يصحَّ ثمَّ إظهاره» يريد في المفتوحة، وقد يقال: لا يتعد على رأي الكوفيين.

وزعم أبو العباس^(٢) أنه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة، وتجعل «ما» زائدة، فتقول: أَمَّا كُنْتُ منطلقاً انطلقتُ معك.

والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه كلام جرى مجرى المثل^(٣)، والأمثال وما يجري مجراها يقال كما سُمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة «ما».

وقوله وبعدَ «إن» قليلاً مثاله قولُ العرب^(٤): افعلْ ذلك إمَّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز^(٥):

[٢: ٨٤/ب] / أَمَرَعَتِ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالاً لَوْ أَنَّ ثَوَقاً لَكَ أَوْ جِمَالاً
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إن كنت لا تجد غيرها، و«ما» عوض من الفعل.

ولا يُحذف الفعل مع المكسورة مُعَوِّضاً منه «ما» إلا في هذا، فلو

(١) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٢) الانتصار ص ٩٨ - ٩٩ والبغداديات ص ٣٠٥ وشرح الكافية ١: ٢٥٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٥) الرجز في شرح التسهيل ١: ٣٦٦.

قلت: «إما كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» ف«ما» ليست بعوض، ولا تحذف «كان» وتكون «ما» عوضاً، فلا تقول: إمّا أنت^(١) منطلقاً انطلقتُ معك، كما لا يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة.

ومثله حذفُهم الفعل في قولهم: «آثراً ما»^(٢) يريدون: آثراً افعل^(٣) كذا، أي: افعله أول شيء، فأبدلوا منه «ما» لكثرة الاستعمال، وهو شاذ لا يقاس عليه.

وفي البسيط ما ملخصه: وأمّا ما يجب فيه الحذف ففي باب الاشتغال وفي موضعين يُعوّضُ منها:

أحدهما بعد «أن»، يعوض منها «ما»، نحو: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

والثاني في «أمّا» التحقيقية في قولك: أمّا زيدٌ فقائمٌ، فإنَّ الفعل محذوف للنيابة، ويصح تأويله بـ«كان» الناقصة، فإن أبقينا بعض معمولاتها كان من هذا الباب كقولك: أمّا قائماً فزيدٌ قائمٌ، أي: مهما يكن شخص قائماً فزيدٌ قائمٌ.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: قال س: «إمّا لا»^(٤). يقول الرجل^(٥): أنا لا أقدر على فعل كذا وكذا، فيقال له: إمّا لا فافعل، أي: إن كنتَ لا تفعل كذا فافعل كذا، وصار الفعل لا يَظهر، ودلَّ عليه وعلى الفعل في المسألة التي قبله أن الكلام لا يُقال إلا على معنى ما.

وقوله ويجوز حذف لامها الساكن جزماً يَشْمُلُ المضارع بجميع

(١) أنت: سقط من س.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٣) ما يريدون آثراً افعل: سقط من ك.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٤.

(٥) الرجل: سقط من س.

حروف المضارعة، فالهمزة ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾^(١)، والنون ﴿قَالُوا لَرَّ نَكَّ مِتْ
الْمُصَلِّينَ﴾^(٢)، والتاء ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾^(٣)، والياء ﴿فَلَرَّ يَكُ يَنْفَعُهُمْ
إِيمَتُهُمْ﴾^(٤). ويشمل مضارع الناقصة والتامة، فالناقصة ذلك فيها كثير لكثرة
تصرفها في الكلام، والتامة يقل فيها ذلك كقراءة مَنْ قرأ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً
يُضَاعِفْهَا﴾^(٥) برفع التاء.

وحذف النون شاذ في القياس لأنها من نفس الكلمة نحو النون من لم
يَصْنُ وَيَهْنُ، لكن سَوَّغَه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة، فكأنهم
جَدَّدُوا له جزماً، وتنوسي الجزم القياسي لما قَدَّرُوا كثرة استعماله بالنون،
فكأنه لم يُحذف منه شيء للجزم، فَجَدَّدُوا عليه الجزم، وجعلوا النون كأنها
حرف مدٍّ، ولذلك لم يحذفوها من هذا اللفظ إلا في موضع لا تَجِبُ لها
الحركة فيه؛ لأنَّ الشبه إنما هو من أجل العُتَّة التي تلحقها بعد خروجها من
مخرجها من اللسان، وإنما تَتَبَيَّنُ لها تلك العُتَّة منها عند سكونها، فإذا
تحركت ضَعُفَتْ، فَضَعُفَ الشَّبه، فلم تُحذف في مثل ﴿لَرَّ يَكُ الَّذِينَ﴾^(٦)
إلا أن تُضَم ضرورة إلى حذفها، كقوله^(٧):

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ

-
- (١) سورة مريم، الآية: ٢٠.
 - (٢) سورة المدثر، الآية: ٤٣.
 - (٣) سورة النمل، الآية: ١٢٧.
 - (٤) سورة غافر، الآية: ٨٥.
 - (٥) سورة النساء، الآية: ٤٠. ورفع التاء قراءة ابن كثير ونافع. وقرأ بقية السبعة (حسنة)
نصباً. السبعة ص ٢٣٣.
 - (٦) سورة البينة، الآية: ١.
 - (٧) هذا صدر بيت، أنشده المصنف كاملاً في الصفحة التالية. وهو لِحُسَيْنِ بْنِ عُرْفُطَةَ.
النوادر ص ٢٩٦ وإيضاح الشعر ص ١٣١ - ١٣٢، وفيه تخريجه، وشرح التسهيل ١: ٣٦٧
والخزانة ٩: ٣٠٤ - ٣٠٨ [الشاهد ٧٤٥]. السرر: موضع على أربعة أميال من مكة يمين
الجبيل بطريق مكة. وفي الإصابة ٢: ٢٤٨ أنه كان اسمه حُسَيْنُ بْنُ عُرْفُطَةَ الْأَسَدِيِّ، فسماه
النبي ﷺ حُسَيْنًا.

وقد أطلق المصنف/ في موضع التقييد، وهو أنه لا يجوز حذف [٢: ٨٥/أ] النون إذا اتصل بها خبرها ضميراً متصلاً، نحو: أَنْتَ الصديقُ فَإِنْ لم تكنه فمن يكونه، فلا يجوز أن تقول «فإِنْ لم تَكُهْ» لأنَّ الضمير يَرُدُّ الشيء إلى أصله، كما رَدَّ نون «لَدُ» إذا أُضيفت إلى الضمير، فقل: «لَدُنْهُ»، ولا يجوز «لَدُهُ».

وقوله ولا يَمْنَعُ من^(١) ذلك ملاقاته ساكنٍ وفاقاً ليوئس قال المصنف في الشرح^(٢): «وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حُذفت للتخفيف، وثقلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذٍ أولى، إلا أنَّ الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(٣) ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً، ومنه قوله:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّى بِالسَّرَرِ
وقول الآخر^(٥):

فإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْآةُ جَبْهَةً ضَيَّعَ
وقول الآخر^(٦):

-
- (١) كذا! و«من» هذه ليست في الفص كما سبق.
(٢) شرح التسهيل ١: ٣٦٦ - ٣٦٧.
(٣) سورة النساء، الآية: ١٣٧.
(٤) سورة البينة، الآية: ١.
(٥) هو الحنجر بن صخر الأسدي كما في سر الصناعة ص ٥٤٢ والمقاصد النحوية ٢: ٦٣. ونسب في التمام ص ١٧٦ إلى بعض بني أسد.
(٦) البيت في تخليص الشواهد ص ٢٦٨ واللسان (رتم). وآخره فيهما وفي شرح التسهيل: «الرثائم»، وهو جمع رثيمة، والرثيمة: الخيط الذي يشد في الإصبع لتستذكر به الحاجة.

إذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمةِ الفتى فليس بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التَّمائمِ

قال^(١): «ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حَقُّ سِوى أَنْ هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرأة أَخَفْتُ وَسَامَةً، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نَوَى» انتهى.

وليس التخفيف عِلَّةٌ لحذف النون، وأيُّ ثِقَلٍ في لفظ «لم يكن»؟ وإنما حُذفت لكثرة الاستعمال وَلِشَبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأما ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عند س^(٢) ضرورة.

وأما ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك إذ كان له أن يقول ما ذُكر فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويُمكّن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذُكر لا يكون في كلام العرب ضرورة، وقد بحثنا معه في هذا في «كتاب التكميل»، وبيّنا أنه ليس كما زعم.

وقوله ولا يلي عند البصريين^(٣) «كان» وأخواتها غير ظرفٍ وشبهه من معمولٍ خبرها مثال معمولٍ غير ظرفٍ وشبهه: كان زيدٌ آكلًا طعامك، ولا يجوز: كان طعامك زيدٌ آكلًا.

وقوله «من معمولٍ خبرها» يشملُ كلَّ ما ينتصب بالخبر من مفعولٍ به ومفعولٍ من أجله وحالٍ وغير ذلك إلا الظرفَ وشبهه.

ولا يختص هذا الفصل بِكَانَ/ وأخواتها، بل ينبغي أن لا يلي عاملاً [٢: ٨٥/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٤ - ١٨٥.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٥١ - ١٥٢ وشرح الكافية ٢: ٢٩٩ والبسيط لابن أبي الربيع ص ٧٠٥ -

٧٠٦. وانظر الكتاب ١: ٧٠ - ٧١ والمقتضب ٤: ٩٨ - ٩٩، ١٥٦ والأصول ١: ٨٦،

٨٨، ٢٣٧: ٢ والمقتصد ص ٤٢٥ - ٤٢٦ والجمل ص ٤٥ والتبصرة ص ١٩٤ وشرح الألفية

لابن الناظم ص ١٣٨.

من العوامل ما نَصَبَهُ غَيْرُهُ أَوْ رَفَعَهُ، تقول: جاء زيدٌ رَاكِباً فَرَسَكَ، ولو قلت «جاء فَرَسَكَ زيدٌ رَاكِباً» لم يجوز، وكذلك في باب الظن وباب إنَّ.

وقوله واغْتَفَرَ ذلك بعضهم^(١) مَعَ اتِّصَالِ العاملِ مثاله: كان طَعَامَكَ أَكْلاً زَيْدٌ، لا يجوز عند س^(٢)، وأجازه بعض البصريين، منهم ابن السَّرَّاج^(٣) والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور، قال ابن عصفور^(٤): «والذي يُجِيزُ حُجَّتُهُ أَنَّ المَعْمُولَ من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذا إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح» انتهى كلامه. وليس بصحيح لأنه ليس مسموعاً من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس.

وأورد بعضهم هنا سؤالاً، فقال: «إن قال قائل: إن لم يرد السماع بها عينها فقد ورد بمثلها، قال تعالى: ﴿سَيَطُوفُونَ مَا بِحُلُوبِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٥)، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

..... فعادوا كأن لم يكونوا رَمِيمَا

فأولى ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿بِحُلُوبِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ ﴿مَّتَّ أَبَدًا﴾، و«رَمِيمَا» «يكونوا»، وليست معمولات لما وليته، بل ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ معمول لقوله ﴿سَيَطُوفُونَ﴾، و﴿أَبَدًا﴾ معمول لـ﴿تُصَلِّ﴾، و«رَمِيمَا» معمول لـ«عادوا».

(١) شرح الكافية ٢: ٢٩٩.

(٢) الكتاب ١: ٧٠ - ٧١.

(٣) الأصول ١: ٨٨.

(٤) شرح الجمل ١: ٣٩٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٨٤.

(٧) صدر البيت: فدارث رَحَانَا بِفُرْسَانِهِمْ. وهو لربيعة بن مقروم الضبي. المفضليات ص ١٨٤

[المفضلية ٣٨] والأما لي ١: ٨ والسمط ص ٣٧.

فالجواب أن جميع ذلك ليس بمنزلة: كان طعامك زيداً؛ لأنك لم تؤلها الفعل، إنما أوليتها الفاعل، وهو الضمير الذي في ﴿يَحْلُوا﴾ و﴿مَاتَ﴾ ويكونوا انتهى.

وكلتا المسألتين - وهما: كان طعامك زيداً أكلاً، وكان طعامك زيداً - سواء كما قلنا عند س. وأبو بكر^(١) وأبو علي^(٢) يقولان لا يفصل بين «كان» وخبرها بأجنبي منهما، ويريان أن المعمول هنا من تمام العامل، ودليلهما جواز: زيدٌ عمرأً ضاربٌ، قالوا: فالمبتدأ يطلب الخبر كما تطلبه «كان»، فلما^(٣) تقدم معمول الخبر قبله في الابتداء كذلك^(٤) يفعل في «كان».

وهذا قياس لا يصح لأن المبتدأ يطلب الخبر بلا واسطة، و«كان» تطلبه بوساطة اسمها، وهي فعل كسائر الأفعال، فلا تخرج عنها إلا بدليل، وتشبيهه الفعل بالاسم غير المشتق الخارج عن النظائر لا ينبغي؛ لأن الاسم الجامد يرفع لم يوجد في كلامهم إلا في الابتداء على الخلاف^(٥) الذي فيه، ومرفوع يتقدم على رافعه لم يوجد إلا^(٦) في هذا الباب، فهو خارج، ولا يقاس عليه خلافة^(٧).

وتجوزان عند الكوفيين^(٨)، ومن حُججهم قول الشاعر^(٩):

-
- (١) الأصول: ٨٦:١.
(٢) الإيضاح العضدي ص ١٠٦ - ١٠٧ حيث قال: «... لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها...». وانظر البصريات ص ٤٣٤ - ٤٣٥ والتعليقة ١: ١٠٥.
(٣) ك، ف: ولنا. ح: قلنا. قلت: الأولى أن تكون: فكما.
(٤) ك، ف: فذلك.
(٥) تقدم في ٢٥٧:٣ - ٢٧٠.
(٦) ك: هو. إلا: سقط من ف.
(٧) ك، ف: فهو جائز ولا يقاس عليه خلافاً. ح: فهو حال من القياس عليه خلافاً. وسقطت الواو قبل «لا» من س.
(٨) إصلاح الخلل ص ١٥١ - ١٥٢ وشرح الكافية ٢: ٢٩٩ وشرح الكافية الشافية ص ٤٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٨.
(٩) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٢١٤ والمقتضب ٤: ١٠١ والحليات ص ٢٥٦ وشرح =

قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيَّةٌ عَوْدًا
وقول الآخر^(١):

فَأُضْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينُ

/ ف«إيَّاهم» منصوب عندهم بقوله: «عَوْدَ»، وهو خبر «كان» و«عَظِيَّةٌ» [٢: ٨٦/أ] اسمها، و«كُلُّ التَّوَى» منصوب ب«يُلْقِي».

واحتج لهم المصنف بقول الشاعر^(٢):

بِأَنْتَ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
وقول الآخر^(٣):

لَنْ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

ف«فؤادي» منصوب ب«سَالِبَةٌ»، وهو حال من «ذَاتِ الْخَالِ»، والعامل فيه «بانت»، فهو شبيه ب«كان طعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا». و«سَلَمَى» منصوب ب«مغريًا»، وهو خبر «كان».

فلو كان معمولُ الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز أن يلي «كان» منفصلاً عن الخبر ومتصلاً به، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً، وكان عندك مقيماً زيدٌ، وكان بسيفٍ زيدٌ ضارباً، وكان بسيفٍ ضارباً زيدٌ، وذلك لا تُسَاعِدُ

= الكافية الشافية ص ٤٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٦٧ وإصلاح الخلل ص ١٥٢ والخزانة ٩: ٢٦٨ [الشاهد ٧٣٩]. القنافة: جمع قُنْفَذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. وهَدَّاجُونَ: مسرعون. وعَظِيَّةٌ: أبو جرير.

(١) تقدم في ص ١٤٠.

(٢) كذا! ولم أقف عليه في كتب ابن مالك التي بين يدي. وهو في تخليص الشواهد ص ٢٤٨ والمقاصد النحوية ٢: ٢٨ والخزانة ٩: ٢٦٩. وفي ك، ف، ن، وهذه المراجع: باتت. وفي س أضيفت نقطة فوق نقطة نون «بانت». والصواب «بانت» لما سيأتي في ص ٢٤٣.

(٣) لم أقف عليه.

العرب في الظرف والمجرور؛ ألا تراهم فَصَلُوا بهما بين المضاف والمضاف إليه، وقد أجز: ما غداً زيدٌ ذاهباً، فإجازةٌ ذلك في «كان» أولى.

وقوله وما أوهم خلاف ذلك قَدَّر فيه البصريون^(١) ضمير الشأن أي: ما أوهم إيلاءَ معمولٍ خبرٍ غيرِ ظرفٍ أو شبهه لـ«كان». فأولوا قوله «بما كان» على أنَّ في «كان» ضميرَ الشأن، وعطية: مبتدأ، وعوَّد: فعل ماضٍ في موضع الخبر، وإياهم: مفعول بعوَّد، لما تقدَّم على العامل انفصل كقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢).

وكذلك في قوله «وليس كُلُّ النَّوَى» في «وليس» ضمير الأمر^(٣)، ويُلقِي المساكينُ: خبر لكان، والمساكينُ: فاعل يُلقِي، وكُلُّ النَّوَى: مفعول يُلقِي، فلم يَلِ «ليس» معمولٌ خبرها إذ فيها ضمير الشأن. وكذلك «بما كان إياهم».

وقد ذهب بعض أصحابنا^(٤) إلى أن هذا التخريج في:

بما كان إياهم عطيةٌ عوِّداً

لا يجوز «لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز، وذلك أن خبر المبتدأ لا يتقدم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً» انتهى.

وهذه مسألة خلاف، المنعُ مذهب س والكسائي، والإجازة مذهب هشام، يجيزه مع الماضي والمستقبل والدائم، وقد تقدم الكلام^(٥) في هذه المسألة في باب الابتداء.

(١) إصلاح الخلل ص ١٥٣ وشرح الكافية الشافية ص ٤٠٣.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٣) س: في وليس الأمر. ح، م: أي وليس الأمر.

(٤) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.

(٥) تقدم في ٣: ٣٥٥ - ٣٥٧.

وأجاز المصنف^(١) في «بما كان إياهم عطية عوداً» أن تكون «كان» زائدة. وأجاز أيضاً أن تكون «ما» بمعنى الذي، وفي «كان» ضمير عائد على «ما»، هو اسمها، وعطية: مبتدأ، وعود: خبره، وهو يتعدى إلى اثنين: أحدهما إياهم، والثاني هاء عائدة على «ما»، حذفت، وهي مقدرة.

وما احتج به المصنف لهم من البيتين ظاهر الدلالة على جواز: كان طعامك زيداً أكلاً، وذكر أن^(٢) البيت الأول يقوي ما ذهب إليه الكوفيون، وقال: «أراد: بانت ذات الخال/ سالبة فؤادي، فقدّم منصوب الحال على مرفوع عاملها، وهو شبيه بما منعه البصريون من تقديم منصوب كان على مرفوعها» انتهى.

وقال في قوله:

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغرياً

«لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر، فسلم الدليل، ولم توجد لمخالفته سبيل».

وما ذهب إليه المصنف من سلامة الدليل وأنه لا سبيل إلى مخالفته ليس كما ذكر لاحتمال أن يكون «فؤادي» ليس معمولاً لـ«سالبة»، ولا «سلمى» معمولاً لقوله «مغرياً»، بل هما مناديان، كأنه قال منادياً لـ«سلمى»: لئن كان - يا سلمى - الشيب بالصد - أي بصدك - مغرياً، وقال منادياً لفؤاده: بانت - يا فؤادي - ذات الخال سالبة، أي: سالبة لك، وإذا احتمل أن يكون مناديين لم يكن في ذلك حجة؛ لأنه إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، فلو كان مكان «سلمى» و«فؤادي» اسم^(٣) يظهر فيه الإعراب نصباً كان يسلم الدليل، لكنه لا يظهر فيه نصب، فاحتمل ما قاله

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٨.

(٢) أن: سقط من س، ح.

(٣) في النسخ كلها: اسماً.

المصنف، واحتمل ما قلناه، فسقط استدلال المصنف به على صحة المدعى.

وبقي علينا الكلام في معمول الخبر بالنظر إلى جواز تقديمه على هذه الأفعال ومنعه، فنقول:

إن قدمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: في الدار قائماً كان زيد، وإن قَدَّمته وحده لم يجوز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: يوم الجمعة كان زيد ذاهباً، ولا: طعامك كان زيد آكلًا، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو فضلة الخبر والعامل الذي هو الخبر. هذا نقل بعض أصحابنا^(١).

وقال ابن السراج^(٢): «جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» إلا أن يُفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه». قال^(٣): «وأصحابنا يجيزون: غلامه كان زيد يضرب، ينصبون الغلام بـيَضْرَبُ؛ لأنَّ كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله» انتهى.

وفي البسيط: وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التي يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمرو ضارباً، وغلامه كان زيداً يَضْرَبُ، فقليل: لا يجوز لأنه قد حال بين المعمول وعامله بجملة أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر، لكنها في صورة التام كالفعل والفاعل. وفيه نظر، قال تعالى: ﴿أَهْوَلَاءَ إِنَّا كَرَّمُ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٤)، وقال

(١) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل له ١: ٣٩٣.

(٢) الأصول ١: ٨٦.

(٣) الأصول ١: ٨٧.

(٤) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

في الظرف والمجرور: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١)، وقال: ﴿أَيُّهَا النَّبِيُّ وَآلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٢).

والصحيح عند النحويين جوازه ظرفاً كان أو غير ظرف، ونَصَّ النحويون عليه، ولا تراعى الصورة، بل يُلاحَظُ المعنى. وقد تقدم مذهب^(٣) الكوفيين في منعهم/ تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان يتحمل [٢: ٨٧/١] الضمير، وتخريج مثل: قائماً كان زيد، وكان قائماً زيداً على مذهب الكسائي ومذهب الفراء.

وأما التفريع على مذهبه في تقديم المعمول على الفعل أو على الاسم فإما أن تُقدِّمه بعدَ الخبر أو قبله، فإن قَدِّمته بعدَ الخبر، نحو: قائماً في الدار كان زيد، وكان قائماً في الدار زيد، فالأمر على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. وإن قَدِّمته قبلَ الخبر، نحو: في الدار قائماً كان زيد، وكان في الدار قائماً زيد، فالأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأن الصفة إذا تَقَدَّمتْ معمولُها لم يجز أن تَخْلُفَ الموصوف عند الكسائي^(٤) كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

وقَصَّلَ الفراء^(٥)، فقال: إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غيرهما لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: طعامك آكلًا كان زيد، وكان طعامك آكلًا زيد. والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مُقَدَّم لم يخلف موصوفاً يُتَنَّى ويُجْمَع.

مسألة^(٦): إذا قَدِّمَتِ الخبر وأَخَّرَتِ المعمول، نحو «آكلًا كان زيد

(١) سورة هود، الآية: ٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٥.

(٣) تقدم في ص ١٦٩ - ١٧٠، ١٧٣ - ١٧٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥.

طعامك»، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني ما ليس بمعمول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت «طعامك» مفعولاً بفعلٍ مضمَر يُفسَّرُه هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك آكلًا كان زيدٌ: يأكل طعامك، فإنه يجوز على كل مذهب.

مسألة^(١): إذا قلت: «كان كائنًا زيدٌ قائمًا» فالكسائي يجعل في «كان» ضمير الشأن، وكائنًا خبر كان، وزيدٌ اسم كائن، وقائمًا خبر كائن. والفراء يجعل كائنًا خبر كان، وزيدٌ مرفوع بكان وكائن على أنه اسمهما^(٢)، وقائمًا خبر كائن. ولا يجوز عندهما أن تقول: كائنًا كان زيدٌ قائمًا، فتفصل بين كائن وخبرها - وهو قائم - بأجنبي، ولا يجوز حمله على فعل مضمَر يدل عليه كائن كما كان في: آكلًا كان زيدٌ طعامك؛ لأن كائنًا ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة «كان يقومُ زيدٌ» على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يُتصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في «كان» ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بيقوم. ولا يجوز عندهم تقديم «يقوم» على الفعل، فتقول: «يقومُ كانَ زيدٌ» على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرفُ والمجرور/ جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، إذا أردت أخوة النسب لا أخوة الصداقة.

[٢: ٨٧/ب]

مسألة: خبر هذه الأفعال إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فهو في

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) فيما عدا س: اسمها.

موضع نصب على ما تقرر في عمل هذه الأفعال. وإذا كان مفرداً انتصب، ولا يجوز أن يرتفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لا تقول: كنت قائم، تريد: أنا قائم؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، وقد نص الخليل على ذلك^(١)، وَلَحْنُوا زِياداً الأعجم في قوله^(٢):

هل لك في حاجتي حاجة أم أنت لها تارك طارح
أمتها، لك الخير، أو أخيها كما يفعل الرجل الصالح
إذا قلت: قد أقبلت، أذبرت كمن ليس غاد ولا رائج

أراد: كمن ليس غادياً ولا رائجاً، فرفع على إضمار هو، أي: كمن ليس هو غادٍ ولا رائج. قالوا^(٣): «ولا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بإضطرار من بلاد فارس، ففسد لسانه بها، ولذلك لقب الأعجم، فكثيراً ما يوجد اللحن في شعره» انتهى.

وهذا الذي قالوا ليس بجيد لأن إمام الصنعة س قد استشهد في كتابه^(٤) بشعره.

وأما البيت الذين زعموا أنه لحن فليس على ما زعموا، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع غادٍ ورائح على أنه اسم ليس، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم^(٥):

..... حينَ ليس مُجيرُ

تقديره: كمن ليس له غادٍ ولا رائج، أي: ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فلا يكون على هذا اسم ليس ضميراً يعود على مَنْ، فيلزم منه أن

(١) انظر الكتاب ٤٣٣: ١ و٢: ٨٤ - ٨٥.

(٢) الأبيات الثلاثة له في الشعر والشعراء ص ٤٣٣. وعنه في شعره ص ٥١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨: ١. وانظر الشعر والشعراء ص ٤٣٠، ٤٣٣.

(٤) الكتاب ٣٠١: ١ و٤٨: ٣ و٤: ١٨٠.

(٥) تقدم في ص ٢٠٦.

ينتصب غادٍ ورائح على خبرها، والمعنى: أن حاجته لا تنبث ولا ينقضي أمرها، فهي كشيء ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فيبقى هملاً كحاجته.

ووهم ابن عصفور^(١) في إنشاد شعر زياد، فركب نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، وأنشد:

أَمْثُهَا - لَكَ الْخَيْرُ - أَوْ أَخِيهَا كَمَنْ لَيْسَ غَادٍ وَلَا رَائِحُ

وإذا كان له توجيه صحيح في العربية فلا يكون لحناً.

فأما قول الآخر^(٢):

كَمْ مِنْ لَيْثِمٍ رَأَيْنَا كَانَ ذَا إِبِلٍ فَأَصْبَحَ الْيَوْمَ لَا مُعْطٍ وَلَا قَارٍ
فينبغي أن يتأول على أنه أراد: لا مُعْطِياً ولا قَارِياً، وحذف الياء للضرورة، فيكون نحو قوله^(٣):

وَكَسَوْتُ عَارٍ لَحْمَهُ.....

يريد: عارياً، وهذا أولى من ادعاء «هو» مضمرة، فيقدر: لا هو مُعْطٍ ولا هو قَارٍ.

وفي البسيط: أكثر النحويين اتفقوا على أن الاسم/ الثاني من معمولي «كان» وأخواتها خبر بنفسه، ولا يكون في موضع رفع بتقدير مبتدأ، كقولك: كان زيد قائماً، ولا يجوز رفعه على الإضمار، فأما قوله^(٤):

فَأَبَيْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومَ.....

[٢: ٨٨]

(١) شرح الجمل ١: ٤٠٧.

(٢) الحماسة ٢: ٣٢٦ [الحماسية ٧٤٨] وشرحها للمرزوقي ص ١٦٨٨ وللأعلم ص ٩٧٨.

(٣) تنمة البيت:

جَذْلَانِ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءُهُ..... فتركته

وقد تقدم في ١: ٢١٤.

(٤) هو الأخطل. وصدر البيت: ولقد أكون من الفتاة بمنزلة. وهو في شعره ص ٣٨٢ والكتاب ٢: ٨٤، ٣٩٩ والخزانة ٦: ١٣٩ [الشاهد ٤٤٣]. الحرج: الآثم.

فهو عند الخليل^(١) على الحكاية، أي: أبيت كالذي يُقال له لا حَرَج ولا محروم. وقال بعض النحويين^(٢): يجوز أن يكون في موضع خبر، أي: لا أنا حَرَج. انتهى.

وقال س بعدما حكى تخريج البيت على الحكاية ما نصّه^(٣): «وقد زعم بعضهم أنَّ رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيت لا حَرَج ولا محروم بالمكان الذي أنا به» قال س^(٤): «والتفسير على النفي كأنه أسهل» انتهى. ويعني بالنفي النفي العام، وإذا كان لا حَرَج ولا محروم نفيًا عامًا لكل حَرَج ومحروم لزم منه أن يكون الثابت لا حَرَجًا ولا محرومًا لأنه فرد من أفراد العام.

فإن كان الموضع موضع تفصيل جاز النصب، وجاز الإضمار، نحو قولك: كان الزيدان قائماً وقاعداً، وكان الزيدان قائم وقاعد؛ لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، والمعنى على أن المراد أحدهما كذا والآخر كذا، وما أشبه ذلك، وقد نص س^(٥) على جواز ذلك، ومنه قول الشاعر^(٦):

فأصبح في حيثُ التَقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزَعَفٌ

التقدير: أحدهم طليق، والآخر مكتوف اليدين، والآخر مُزَعَفٌ، أو: منهم طليق، ومنهم مكتوف اليدين، ومنهم مُزَعَفٌ.

(١) الكتاب ٨٤: ٢ - ٨٥.

(٢) شرح الكتاب للسريافي ١٩٧: ٢/ب [باب ما يجوز فيه الرفع مما يتصب في المعرفة].

(٣) الكتاب ٨٥: ٢.

(٤) الكتاب ٨٦: ٢.

(٥) الكتاب ٤٣٣: ١ و ٩: ٢ - ١٠.

(٦) هو الفرزدق. ديوانه ص ٥٦٢ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٩٦ والكتاب ١٠: ٢ والخزانة ٣٦: ٥ [الشاهد ٣٣٩]. والشريد: الطريد. ومُزَعَفٌ: ذو زعاف، أي: ذو صرع وقتل. ومُزَعَفٌ: مقتول مكانه. ويروى آخره «ومُزَعَفٌ» أي: تسيل منه الدماء. وهو كذلك في بعض النسخ.

وفي البسيط: «فإن كان في موضع تقسيم جاز، كقولك: كان الزيدان قائم وقاعد، أي: أحدهما. وخالف بعض الكوفيين. أما ما عدا أفعال المقاربة فقالوا هو منصوب على الحال، وليس مشبهاً بالمفعول به» انتهى.

وقد تقدم ذكر حُجَج الكوفيين والبصريين في أوائل هذا الباب^(١).

مسألة: أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد «كان». وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحو قوله^(٢):

إذا مِتَّ كان الناسَ صِئْفَانِ: شامتٌ وآخرٌ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

في رواية من رواه «صِئْفَانِ» بالألف، وقوله^(٣):

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لو ظَفِرْتُ بِهَا وليسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

وإذا ارتفع الاسمان^(٤) بعد كان فمذهب الجمهور أن في «كان» ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي أن كان ملغاة، ولا عمل لها. وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطراوة. نقله عنه السهيلي وغيره^(٥). قال السهيلي: والصحيح ما ذهب إليه النحويون، يدل على ذلك قول العرب: «إنه أمة الله ذاهبة»^(٦)، فَتَبَيَّنَ ضمير الأمر في «إن» لما كان نصباً، ولم يَتَبَيَّنَ في «كان» لما كان رفعاً، وصارت الجملة في موضع خبر.

(١) انظر ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٣) تقدم في ٢: ٢٨٢.

(٤) انظر الجزء الثاني ص ٢٨٢ - ٢٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤١١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٥٦ - ٩٥٧.

(٥) كابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٧٤٠. وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في ٢: ٢٧١ - ٢٧٣. وقد أشار ابن الطراوة إلى ذلك في رسالته «الإفصاح» ص ٤٢ حيث أحال على كتابه «المقدمات».

(٦) الكتاب ١: ١٤٧.

فإن قيل: هلاً كانت تامةً مكتفيةً باسم واحد، وهو المضمَر فيها، وكانت الجملة بدلاً؛ لأن الجملة حديث، والمضمَر فيها حديث؟

قلنا: قولهم: «إنه أمة الله ذاهبة» يُبين أن الجملة في موضع خبر؛ إذ لا يصح في «إن» أن تكتفي باسم واحد، فبان أنها في موضع خبر.

مسألة: «كان» إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غير الناقصة فتكون قسمًا برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن قُرتُون السَّتْرِينِي، عُرِفَ بابن الأبرش، إلى أنها قسمٌ غير الناقصة.

مسألة^(١): أجاز هشامٌ: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك. وأباهما الفراء.

مسألة: أجاز الكسائي وهشام: ما يزال أحدٌ يقول ذلك، ونحوها من المستقبل. وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي. ومنعها الفراء فيهما.

مسألة: اختلفوا: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟ ف قيل: لا تعمل لأنها لا استدعاء لها لذلك، والعامل مُستدع. وقيل: تعمل لأنها فعل، وإذا عمل «هذا» في الحال بتأويل الفعل فأحرى «كان».

مسألة: لا يجوز الاختصار على الفاعل دون الخبر كما لا يجوز في المبتدأ والخبر، وأما حذف الاختصار فيمتنع في اسمها لأنه هنا كالفاعل، وأما في الخبر ففيه خلاف، أجازته في البسيط، قال: تقول في جواب من قال: ألم تكن غنياً؟ كنتُ، ويقول: أكاد زيدٌ يقوم؟ فتقول: قد كادَ.

وقال ابن عصفور^(٢) ما معناه: «ما المانع من حذف الخبر، وأنت إن حكمت له بحكم لفظه فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، أو

(١) سقطت هذه المسألة من ك.

(٢) شرح الجمل ١: ٤١٩ - ٤٢٠.

بحكم أصله فهو خبر في الأصل، والخبر يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟

والجواب أنه قد صار عوضاً من المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض والمعوض، وإنما عُوِّضَ منه لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى قولك: «كان زيد قائماً» أن القيام كَوْنٌ من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني عنه كما استغني بـ«تَرَكَ» عن «وَدَرَ» لما كان معناه واحداً، ولولا أنه عِوُضٌ لَصُرَّحَ بالمصدر إذ لا فعل إلا له مصدر أخذ منه، وقام الدليل على ذلك، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه من تمام الفعل، وكأنه جزء من أجزائه. وأيضاً فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها، وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحو^(١):

..... حينَ ليسَ مُجِيرٍ

[٢: ٨٩/أ] وهذا تلخيص من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن^(٢) المعروف بابن/

شَقِير في «كان» واسمها وخبرها ومعموله وما يَتَصَوَّرُ فيه من التراكيب: كان زيدٌ آكلًا طعامك، كان آكلًا طعامك زيدٌ، آكلًا طعامك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامك آكلًا، طعامك كان زيدٌ آكلًا، طعامك كان آكلًا زيدٌ، طعامك، زيدٌ كان آكلًا طعامك، زيدٌ آكلًا طعامك كان، آكلًا طعامك زيدٌ كان، زيدٌ كان طعامك آكلًا، طعامك زيدٌ كان آكلًا، زيدٌ طعامك كان آكلًا. قال ابن شقير: كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامك آكلًا زيد^(٣)، كان طعامك زيدٌ آكلًا، جائزتان من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

(١) تقدم ص ٢٠٦، ٢٤٧.

(٢) ك: الحسين.

(٣) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص ١١٧٣ أنه أجاز هذه الصورة ابنُ السراج والفارسي، وتبعهما ابن طلحة وابن عصفور. وانظر رأي ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٣٩٣.

آكلًا كان زيدٌ طعامك، زيدٌ آكلًا كان طعامك، آكلًا زيدٌ كان طعامك،
الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين
من قول الكسائي.

طعامك آكلًا كان زيدٌ، زيدٌ طعامك آكلًا كان، طعامك آكلًا زيدٌ كان،
هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء لأنه
لا يُقدَّم مفعول خبر كانَّ عليه إذا كان خبر كان مُقدِّماً من قبل أنه لو أراد
ردّه إلى فَعَلَ وَيَفْعَلُ لم يجز عنده. والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم
الحال.

طعامك زيدٌ آكلًا كان جائز، من قول البصريين، وخطأ من قول
الكوفيين. آكلًا كان طعامك زيدٌ خطأ من كل قول.

ص : فصل

أَلْحَقَ الْحِجَازِيُّونَ بِ«لَيْسَ» «مَا» النَّافِيَةَ بِشَرْطِ تَأْخُرِ الْخَبَرِ، وَبِقَاءِ نَفْيِهِ، وَفَقَدَ «إِنْ»، وَعَدَمَ تَقَدُّمِ غَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ. وَ«إِنْ» الْمَشَارُ إِلَيْهَا زَائِدَةٌ كَأَفَّةٌ لَا نَافِيَةَ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. وَقَدْ تَزَادَ قَبْلَ صَلَةِ «مَا» الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَبَعْدَ «أَلَا» الْأِسْتِفْثَاحِيَّةِ، وَقَبْلَ مَدَّةِ الْإِنْكَارِ.

وَلَيْسَ النَّصْبُ بَعْدَهَا لِسُقُوطِ بَاءِ الْجَرِّ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ. وَلَا يُغْنِي عَنْ اسْمِهَا بَدَلٌ مُوجِبٌ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ. وَقَدْ تَعْمَلُ مَتَوَسِّطًا خَبَرُهَا، وَمُوجِبًا بِ«إِلَّا» وَفَاقًا لِ«سَ» فِي الْأَوَّلِ، وَلِيُوْنَسَ فِي الثَّانِي. وَالْمَعْطُوفُ عَلَى خَبَرِهَا بِ«بَلٍّ» وَ«لَكِنْ» مُوجِبٌ، فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ.

ش: أَصْلُ الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَ زَائِدًا نَحْوَ «كَانَ» عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوَ «قَلَمًا»، أَوْ تَرَكَّبَ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوَ «حَبْدًا» عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا. وَمَا عَمِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ. وَأَمَّا الْحَرْفُ فِيمَا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ لَا، إِنْ اخْتَصَّ فِيمَا أَنْ يَتَنَزَلَ مِنْزَلَةُ الْجُزْءِ مِنْهُ أَوْ لَا، إِنْ تَنَزَلَ فَلَا يَعْمَلُ لِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا/ يَعْمَلُ فِي الشَّيْءِ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَزَلَ فَقِيَاسُهُ إِنْ اخْتَصَّ بِالْفِعْلِ أَنْ يَعْمَلَ مِنَ الْإِعْرَابِ النَّوْعَ الْمُخْتَصَّ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ الْجُزْمُ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِالْأَسْمِ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَعْمَلَ مِنَ الْإِعْرَابِ النَّوْعَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ، وَهُوَ الْجَزْرُ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَقِيَاسُهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ، وَ«مَا» مِنْ هَذَا النَّوْعِ. وَلَهَا شَبَهَانِ: أَحَدُهُمَا هَذَا، وَهُوَ عَامٌّ فِيمَا لَا يَعْمَلُ مِنَ الْحُرُوفِ، وَرَاعَاهُ بَنُو تَمِيمٍ، فَلَمْ يُعْمَلُوهَا. وَالثَّانِي خَاصٌّ، وَهُوَ شَبْهُهَا

بـ«ليس» في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتُخَلَّصُ المحتمل للحال كما أنَّ «ليس» كذلك، وراعى هذا الشُّبُهَة أهلُ الحجاز.

وقوله أَلَحَقَ الحجازيون بليس يعني في العمل بأن ارتفع ما بعدها اسماً لها، وانتصب الثاني خبراً لها. وهذا الإلحاق هو على مذهب البصريين^(١)، وسيأتي مذهب الكوفيين في ذلك. وقال الكسائي^(٢): هي لغة أهل تهامة. وقال الفراء^(٣): «لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء» انتهى.

وقد جاء النصب في أفصح الكلام وأجلّه، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿مَا هُتِ أُمَّهُنَّتِهِنَّ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(٦)، قالوا: ولم يُحفظ ذلك في كلامهم إلا في بيت من الشعر، قال^(٧):

وأنا النذيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الجيوشُ إليكم أقوادها
أبناؤها مُتَكَنَّفُونَ أباهم حَنِقُوا الصُّدُورِ، وما هُمُ أولادها

وأجمع النحويون على إجازة: ما زيد قائم. وحكى س^(٨) أنها لغة

(١) الكتاب ٥٧:١ والمقتضب ١٨٨:٤ والأصول ٩٢:١ والإيضاح العضدي ص ١٠٩ - ١١٠ والإنصاف ص ١٦٥ [المسألة ١٩] وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١:١.

(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٣٢٨:٢ أن الكسائي حكى أن إهمالها لغة تهامة ونجد.

(٣) معاني القرآن ٤٢:٢ و ١٣٩:٣.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٥) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.

(٧) البيتان في الحماسة البصرية ٨٦:١ وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٧ أ حيث ذكر أن ابن دريد أنشده البيتين في معاني الأشنانداني، وشرح الإيضاح للعكبري ص ٥٥٢ والعيني ١٣٧:٢. الحرة: الكتيبة المسوَّدة بكثرة حديدتها. والأقواد: جمع قَوْد، وهي الجماعة من الخيل. وأبناؤها: رجالها. والاب: الرئيس.

(٨) الكتاب ٥٧:١.

تميم. وحكى الكسائي^(١) والفراء^(٢) أنها لغة أهل نجد. وقال المصنف^(٣):
«إنها لغة غير أهل الحجاز»، فيدخل فيه تميم وأهل نجد وغيرهم، وقد
تقدم قول الكسائي إنَّ النصب لغة أهل تهامة، وهذا يَرُدُّ على المصنف.

وقوله بشرط تأخر الخبر فلو قَدِّمته ارتفع، قال الشاعر^(٤):

وما حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ المرءَ نفسه ولكنَّ أخلاقاً تُذَمُّ وتُحَمَدُ

وقال الآخر^(٥):

وما حُذِلَ قومي، فأخضع للعِدا ولكنَّ إذا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمُ

وهذا مذهب عامة النحويين، ويأتي ذكر الخلاف فيه عند كلام
المصنف على ذلك.

وكان ينبغي للمصنف أن يُنبه على أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً
جاز توسيطه، فتقول: ما عندك زيد، فيكون عندك في موضع نصب في
مذهب أهل الحجاز، وخالف في ذلك الأخفش، فزعم أنه في موضع رفع،
[٢: ٩٠] وستكلم على المذهبين^(٦) إن شاء الله.

وأما تقديم الباء وولايتها لـ«ما» نحو «ما بقائم زيد» فمنعه مطلقاً
الكوفيون^(٧) على اللغتين. وقياسه أن الباء لتأكيد النفي، فكأنها للنفي، فلا
تجتمع مع «ما» كـ«إنَّ» واللام. وجَوَّز البصريون^(٨) ذلك، لكنه يلزم أن يصير

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٨: ٢.

(٢) معاني القرآن ٤٢: ٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٦٩: ١.

(٤) لم أقف عليه. وآخره في ك: وتمدح.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٣٧٠: ١ والمقاصد النحوية ٩٤: ٢.

(٦) انظر ص ٢٦٩ من هذا الجزء وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥: ١.

(٧) الإنصاف ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٨) انظر إيضاح الشعر ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

الحجازي في التقديم تمييزاً لأنه لا يجوز التقديم في حال النصب، فكذا
إذا كان عارضاً، والسماعُ كثير، قال^(١):

..... وما بالحرّ أنتَ ولا القممين

وقوله وبقاء نفيه إذا انتقض النفي بإلا أطل العمل كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢)، وهذا هو المشهور، ويأتي الخلاف فيه عند تعرض المصنف له.

وقوله وفقد «إن» إذا كان بعد «ما» «إن» بطل العمل، نحو قول
قزوة بن مسيك، وهو حجازي^(٣):

فما إن طَبْنَا جُبْنَ، ولكن منايانا ودَوْلَةُ آخِرِينَا
وقال آخر^(٤):

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبَ وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفَ
ولم يذكر المصنف خلافاً في هذا الشرط لا في الفَصْ ولا في
الشرح، بل ذكر أن مجيء «إن» بعد «ما» مُبْطِلٌ لعمل «ما»، قال في الشرح
- وقد ذكر الشروط الأربعة التي ذكرها - ما نصه^(٥): «لما كان عمل ما

(١) صدر البيت: لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً. وهو مع بيت قبله في إيضاح الشعر
ص ٤٨٢، وفيه تخريجهما. والمشهور أن آخره: وَلَا الْخَلِيقِ. وآخر البيت الأول: الْعَتِيقِ.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٣) الكتاب ١٥٣: ٣ و ٢٢١: ٤ وسيرة ابن هشام ٥٨٢: ٢ والخزانة ١١٢: ٤ - ١١٩ [الشاهد
٢٧٠] وشرح أبيات المغني ١٠٢: ١ - ١٠٦ [الإنشاد ٢٤]. ونسب في شرح المفصل
١٢٩: ٨ للكُميت. ولقزوة أو الكُميت في تخلص الشواهد ص ٢٧٨ - ٢٧٩. الطب ههنا:
العلة والسبب، أو العادة.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣٧٠: ١ وتخلص الشواهد ص ٢٧٧ والخزانة ١١٩: ٤ - ١٢٠
[الشاهد ٢٧١] وشرح أبيات المغني ١٠٦: ١ - ١٠٧ [الإنشاد ٢٥]. الصريف: الفضة.
والخزف: ما عُمِلَ من طين وشوي بالنار حتى يكون فخّاراً.

(٥) شرح التسهيل ٣٦٩: ١.

استحسانيًا لا قياسيًا اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة «إن»؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين، فأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة «إن»؛ لأن مقارنة «إن» تُزيل شبهها بليس؛ لأن ليس لا تليها «إن»، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف، ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي ولا بتوسط الخبر كما سيأتي ذلك مبيناً إن شاء الله انتهى. فقد نص على أن مجيء «إن» بعد «ما» مبطل للعمل بلا خلاف، وليس كما ذكر، بل المسألة خلافية:

ذهب البصريون^(١) إلى إبطال العمل إذا جيء بعد «ما» بـ«إن»، وأنه لا يجوز النصب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب، فتقول: ما إن زيد ذاهباً، وحكى ذلك يعقوب، وأنشد:

بني عُدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً، ولكن أنتم الخَرْفُ
بنصب «ذهب» و«صريف».

وخرج على أن «إن» نافية مثلها في قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيْمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾^(٢)، وأتى بها بعد «ما» لتأكيد النفي من حيث كانت بمعناها كما أكدت «عن» بالباء لما كانت تستعمل بمعناها في قوله^(٣):

[٢: ٩٠/ب] / فأصبحن لا يسألنني عن بما به أصعد في غاوي الهوى أم تصوباً
ويكون العمل في بيت يعقوب لـ«إن» كما أن العمل للباء، و«إن» قد

(١) انظر الكتاب ٣: ١٥٣ و ٤: ٢٢١ والمقتضب ١: ٥١ و ٢: ٣٦٣ - ٣٦٤ والكامل ص ٤٤٠ - ٤٤١ والأصول ١: ٢٣٦.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٦.

(٣) هو الأسود بن يعفر. والبيت في ديوانه ص ٢١ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٢١ وسر الصناعة ص ١٣٦ وضرائر الشعر ص ٧٠، ٣٠٣ والخزانة ٩: ٥٢٧ - ٥٢٩ [الشاهد ٧٩٢] وشرح أبيات المغني ٦: ٧٤ - ٧٥ [الإنشاد ٥٧٠]. صعد ارتقى. وتصوب: نزل. والرواية المشهورة فيه «في علو الهوى». وما في التذييل موافق لرواية الفراء.

ترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو قوله^(١):

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

انتهى هذا التخريج، وهو عكس التوكيد إذ الأصل أن يُؤكَّد الأول بالثاني لا أن يُؤكَّد الثاني بالأول.

وقوله وَعَدَمَ تَقَدُّمٍ غَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ مِثَالُهُ: مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ، وهذا جائز عند الجمهور^(٢)، وحكي عن الرمانى منعُه، وهو محجوج بقول الشاعر^(٣):

وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثْنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِثْنَى أَنَا عَارِفٌ فِي رَوَايَةِ مَنْ نَصَبَ «كُلَّ».

فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُ «مَا»، نَحْوُ: مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَمَا بِسَيْفٍ زَيْدٌ ضَارِبًا، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

بِأُهْبَةِ حَرْبٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ يُوَالِي مُوَالِيَا وَيَعْنِي بِالتَّحَدُّمِ عَلَى الْأَسْمِ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى «مَا»^(٥) نَفْسِهَا، نَحْوُ «طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلَا» أَوْ أَكَلْتُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ رَفْعَتِ أَكَلَا أَوْ نَصَبَتَهُ؛ لِأَنَّ «مَا» لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ. وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ، وَقَاسَوْهُ عَلَى لَا وَلَنْ وَلَمْ. قَالَ

(١) تقدم في ٢: ٢٢٥.

(٢) أجاز ابن كيسان إعمال «ما» في هذه الحال. الارتشاف ص ١١٩٩ وتذكرة النحاة ص ٦٧١.

(٣) هو مزاحم العقيلي كما في الكتاب ١: ٧٢، ١٤٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٣. وانظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ٣١٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٠ وشرح أبيات المغني ٨: ١٠٨ - ١٠٩ [الإنشاد ٩٣٥].
الآهبة: التأهب والتهيؤ.

(٥) انظر الإنصاف ص ١٧٢ - ١٧٣ [المسألة ٢٠].

أبو البقاء العكبري^(١): «وما أصلُ حروفِ النفي، فلا يسوى بينهما» انتهى .
ويقتضي هذا الجوازُ لأنه يُتَصَرَّفُ في الأصل ما لا يُتَصَرَّفُ فيما ليس
بأصل، دليل ذلك همزة الاستفهام و«إن» الشرطية .

وقال أبو بكر^(٢): «وقوم يجيزون»^(٣) دخول الباء، فيقولون: ما طعامك
زيدٌ بآكلٍ، وما فيك زيدٌ براغبٍ، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء،
ولا يجيزون النصب». قال^(٤): «ولا يجوز: طعامك ما زيدٌ آكلًا»^(٥) أبوه .
وقد أجازَه بعض الكوفيين .

ونَقَصَ المصنّفُ من الشروطِ شرطين :

أحدهما: أن لا تُؤكَّد «ما» بـ«ما»، فإن أُكِّدَ بطل العمل، تقول: ما
زيدٌ ذاهبٌ، ولا يجوز ذاهباً، هذا على مذهب عامة النحويين . وحكى
أبو علي الفارسي عن بعض الكوفيين إجازة النصب . وفي الغرّة: «كفّوا» ما
بـ«ما»، فقالوا: ما ما زيدٌ قائمٌ، وأجاز النصب جماعة من الكوفيين،
والبصريُّ يأبى ذلك» .

الشرط الثاني: أن لا تبدل من الخبر بدلاً مصحوباً بإلا، نحو قولك:
ما زيدٌ شيءٌ أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُغْبَأُ به، فهنا تستوي اللغتان الحجازية
والتميمية، ذكر ذلك س^(٦) . وعلة ذلك أن البدل مُوجِبٌ بـ«إلا»، فلا يكون
منصوباً، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب
واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع «بشيء» أيضاً يتعين أن
يكون رفعاً لهذه العلة .

(١) الباب ١: ١٧٨ .

(٢) الأصول ١: ٩٣ - ٩٤ .

(٣) في النسخ كلها: «لا يجيزون»، وصوابه في الأصول .

(٤) الأصول ١: ٩٤ .

(٥) الأصول: آكل .

(٦) الكتاب ٢: ٣١٦ .

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «إن كان المنصوب/ خبر «ما» فلا [٢: ٩١/١] يجوز فيه النصب على البدل، لا تقول: ما أحدٌ صديقاً لك إلا عمرأ، فإنما يجوز نصبه على الاستثناء وعلى الصفة، كأنك قلت: ما أحدٌ صديقاً لك غيرَ عمرو، ويجوز البدل على الموضع، فتقول: ما أحدٌ صديقاً لك إلا زيد» انتهى.

وهذا وهم فاحش، وأيُّ موضع لقوله: «صديقاً لك»؟ بل لفظه هو موضعه، ولو كان البدل من خبر «ليس» لزم أيضاً أن يكون نصباً لأن «ليس» ينتصب خبرها بعد «إلا»، فيكون مثل قوله^(١):

يا بُنَيَّ لَبِئْسَى لَسْتُما بَيِّدَ إلا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

وقوله «وإن» المشارُ إليها زائدة كAFFة لا نافية، خلافاً للكوفيين قال المصنف في الشرح^(٢): «الذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تُغَيَّر العمل كما لا يَتَغَيَّر بتكرير «ما» إذا قيل: ما ما زيدٌ قائماً، كما قال الراجز^(٣):

لا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيّاً، فما ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُغْتَصِماً

فكرر «ما» النافية تأكيداً، وأبقى عملها» انتهى هذا الوجه.

ودل هذا على أن المصنف لم يكن له شعور بأن من شرط إعمال «ما» أن لا تكرر؛ ألا تراه ذكر ذلك على سبيل الاستدلال على الكوفيين، وقد ذكرنا أنَّ عامة النحويين شرطوا ذلك، وأنَّ أبا علي حكى فيه خلافاً عن بعض الكوفيين.

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ وشرح أبيات سيبويه ٦٨:٢. ولطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥١ والمفصل ص ٧١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٣١٧:٢ ومعاني القرآن للفراء ١٠١:٢، ٤١٦ والمقتضب ٤٢١:٤ وتحصيل عين الذهب ص ٣٥٧.

(٢) شرح التسهيل ٣٧١:١.

(٣) الرجز في تخليص الشواهد ص ٢٧٨ والمقاصد النحوية ١١٠:٤ والخزانة ١٢٠:٤ (عرضاً).

فإن قلت: فما تصنع بهذا البيت، وظاهره يدل على جواز إعمال «ما» إذا أكدت بـ«ما» كما ذهب إليه بعض الكوفيين؟

قلت: يحمل ذلك على الشذوذ، أو يتأول على أن الكلام تم عند قوله «فما»، ويكون قد حُذف بعد «ما» فعلٌ يدلُّ عليه المعنى السابق، أي: فما يُجدي الحزن، ثم ابتداءً، فقال: ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا، فعلى هذا لا تكون «ما» تأكيداً لـ«ما».

قال المصنف^(١): «الثاني أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد «ما» التي بمعنى «الذي»، وبعد «ما» المصدرية، وبعد «ما» التوقيتية، لشبههما في اللفظ بـ«ما» النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بـ«ما» النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مُسَوِّغٌ».

وقوله وقد تُزاد قبل صلة «ما» الاسمية إلى قوله الإنكارِ مُثْلُ ذلك قوله^(٢):

يُرْجِي المرءُ ما إن لا يراه وتعرضُ دونَ أدناه الخطوبُ
أي: الذي لا يراه. وقوله^(٣):

ورجَّ الفتى للخيرِ ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ
فـ«ما» مصدرية توقيتية. وقوله^(٤):

ألا إن سرى ليلي، فبثُّ كئيبا أحاذرُ أن تنأى النوى بغضوباً
/ وقال بعض العرب: «أنا إنية»^(٥)، فزاد «إن» قبل مدّة الإنكار،

[٢: ٩١/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٢) البيت لجابر بن رالان الطائي كما في النوادر ص ٢٦٤. وانظر تخريجه في الحلبيات ص ٢٦٨. وزد على ما فيه شرح التسهيل ١: ٣٧١.

(٣) تقدم في ص ١٧٥.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٧٢ وشرح أبيات المغني ١: ١١٤ - ١١٦ [الإنشاد ٢٨].

(٥) الكتاب ٢: ٤٢٠ حيث قال سيبويه: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أخرج =

وذكرنا هذا في آخر باب الحكاية موضحاً مبيناً في كتاب التكميل. وذكر زيادة «إن» في هذه المواضع استطراداً، وليس من مسائل «ما» النافية، وذلك على عادة المصنف.

وقوله وليس النصب بعدها لسقوط باء الجر، خلافاً للكوفيين^(١) قال الكسائي وهشام: تنصب الاسم بطرح الباء، وترفع عبد الله بقاءً إذا قلت: ما عبدُ الله قائماً. وقال الفراء^(٢): «لما حذفوا اختاروا أن يكون لها أثر فيما خَرَجَتْ منه، فنصبوا» لأن الصفة إذا خلفت من الفعل نصب، فتقول: أتيتك مُسْتَهْلَ الشهر، والمعنى: في مُسْتَهْلَه.

وقد ردَّ المصنفُ هذا المذهب في الشرح^(٣) «بأنَّ الباء قد تدخل بعد «هل» وبعد «ما» المكفوفة بأن، فإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوطُ الباء ناصباً لَنَصَبَ في هذين الموضعين. ومثلُ تَعَيَّنِ الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعيُّنه عند سقوطها في نحو: كفى بزيد رجلاً، وبحسبِ عمرو درهم، وتعيُّنه عند سقوط مِنْ في نحو: ما فيها مِنْ أحدٍ انتهى.

وقال ابن عصفور: «زعم الكسائي والفراء أنَّ «ما» لا تعمل شيئاً في اللغة الحجازية لكونها غير مختصة بما تدخل عليه، وذلك أنهم يقولون كثيراً: ما زيدٌ بقاءً، فلما أسقطوا الباء نصبوا ليفرقوا بذلك بين الخبر إذا قُدِّرَ أنَّ الباء سَقَطَتْ منه وبينه إذا قُدِّرَ أنَّ الباء لم تدخل عليه في الأصل، فإذا قُدِّم الخبرُ عندهم لم يَنْتَصِبْ لأنه لا ينبغي أن يُقَدَّرَ محذوفاً منه الباء؛

= إن أَخْصَبْتَ البادية؟ فقال: أنا إنيّة؟ منكرأ لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخْرُجَ.

(١) الإنصاف ص ١٦٥ [المسألة ١٩] وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧:٢ وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٦:ب.

(٢) معاني القرآن ٤٢:٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٢:١.

لأنَّ الباء لا تدخل على الخبر وهو متقدم إلا قليلاً جداً، أنشد الفراء^(١):

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحُرِّ أنت ولا الصديق

وكذلك أيضاً إذا دخلت «إلا» على الخبر لم يجز نصبه لأنَّ النصب عندهم إنما هو لإسقاط الباء، والباء لا تدخل إذ ذاك على الخبر. وكذلك أيضاً لم ينتصب الخبر إذا كانت «إن» بعد «ما»، لا يقال: ما زيد إلا بقائم، ولا: ما إن زيد بقائم.

قال: وما ذهبوا إليه باطل بدليل أنَّ حرف الجر الزائد إذا حُذف من الاسم كان إعرابه على حسب ما يطلبه الكلام، إن كان في موضع نصب نَصَبَتْه، أو في موضع رفع رَفَعَتْه، فكان ينبغي أن يقال في ما زيد بقائم إذا سقطت الباء: ما زيد قائم؛ لأنه في موضع رفع؛ إذ هو خبر المبتدأ انتهى.

وقد أجاز الكسائي والفراء^(٢): ما إليك بقاصد زيد، وما فيك براغب عمرو، وإذا طرحت الباء رفعت. وهذا تناقض.

وأجاز الفراء^(٣) أيضاً: ما بقائم زيد. فيلزمه أن يقول: ما قائماً زيد. ورَدَّ الفراء على س بقول العرب: ما أنت إلا أخونا، وما قائم أخوك. ولا يلزم هذا س، وقد بيَّنه بقوله: «ليست بفعل»^(٤).

وقوله ولا يُغني عن / اسمها بدلٌ مُوجِبٌ، خلافاً للأخفش مثال ذلك: ما قائماً إلا زيد، التقدير: ما أحدٌ قائماً إلا زيد، ف«إلا زيد» بدل من «أحد» [٢: ٩٢]

(١) تقدم في ص ٢٥٧. وآخره هناك: القمين.

(٢) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٣٢٧: ٢ - ٣٢٨ أنه لا يعلم بين النحويين اختلافاً أن هذا جائز.

(٣) معاني القرآن ٤٣: ٢. وقد حكم بقبحه. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢٧: ٢.

(٤) الكتاب ٥٧: ١ وشرحه للسيرافي ١/ ١٦٧.

المحذوف، وأغنى عن اسم «ما». قال المصنف^(١): «ومثل هذا لو سُمع من العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائماً إلا زيد، وأن يكون أصله: ما كان أحد قائماً إلا زيد، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه، ولأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال^(٢):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ.....

أن يقول: رغبتُ زيداً؛ لأن المراد مجهول؛ لاحتمال أن يكون أراد: رغبتُ في زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيد» انتهى.

وهكذا صَوَّرَ المصنف هذه المسألة، وأن «إلا زيد» بدل موجب أغنى عن اسمها.

وصَوَّرَها غيره على خلاف هذا، قال: مسألة: إن قَدِمَتِ الخبر منصوباً، وأدخلت «إلا» على الاسم، أجازها الأخفش^(٣)، ومنَّعها البصريون، ف«إلا زيد» هو الاسم، والمنصوب المتقدم هو الخبر، وليس الاسم محذوفاً و«إلا زيد» بدل منه. وفي تصوير المصنف يكون الاسم محذوفاً، والخبر واقع موقعه من التأخر.

والصحيحُ مَنْعُ التصويرين، أما تصوير المصنف فلأن فيه حذف اسم «ما»، وهو لا يجوز حذفه لأنها إنما عملت تشبيهاً بليس، واسم «ليس» لا

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٢.

(٢) هذا جزء من قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ، وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَبَرَامُ

وهو في ديوانه ص ٢٧٨ والخزانة ٩: ١١٨ - ١٢٣ [الشاهد ٧٠٧]. وصدره في الديوان كما يلي: أتمضون الرسوم ولا تحيًا.

(٣) شرح الكافية ١: ٢٦٨.

يجوز حذفه لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فكذلك اسمُ «ما»، ولو أجزنا ذلك في «ما» لأدّى إلى تصرف الفرع أكثر من تصرف الأصل، وهو لا يجوز.

وأما^(١) تصوير غيره فلأنه أدى إلى توسط الخبر، وهو لا يجوز، مع أن هذا التركيب غير مسموع، وإنما قيل بالقياس، وهو قياس فاسد.

وقوله وقد تعمل متوسطاً خبرها هذا الذي قاله وأجازه هو مذهب الفراء، أجاز الفراء^(٢) أن تقول: ما قائماً زيدٌ، وحكى الجرمي^(٣) أن ذلك لُغِيَّةٌ، وحكى: «ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ»^(٤)، ولم يحفظ ذلك س^(٥) إلا في قول الفرزدق^(٦):

فأصبحوا قد أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
وقال آخر^(٧):

نَجْران إذْ ما مثْلُها نَجْرانُ

ولم يُحفظ منه إلا هذا الذي أنشدناه، وقد اختلف النحاة في توجيهه، ولو كان ثابتاً في الكلام لما تكلفوا توجيهه. وقال س^(٨): «وزعموا أن بعضهم قال»، وأنشد بيت الفرزدق. وأنكر عليه هذا أصحابه، ولم يُجيزوا نصب خبر «ما» إذا تقدم، قالوا^(٩): والفرزدق من بني تميم، وبنو تميم يرفعون الخبر إذا تأخر، فكيف إذا تقدم.

(١) وأما... وهو لا يجوز: سقط من ك.

(٢) كذا! والذي في معاني القرآن ٤٣: ٢ - ٤٤ أنها لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها.

(٣) إيضاح الشعر ص ٤٨٣.

(٤) الكتاب ٥٩: ١ والمقتضب ١٩٠: ٤، والرواية فيهما برفع «مسي».

(٥) الكتاب ٦٠: ١.

(٦) ديوانه ص ٢٢٣ والكتاب ٦٠: ١ والخزانة ١٣٣: ٤.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) الكتاب ٦٠: ١.

(٩) الانتصار ص ٥٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١٦٩: ١/ب.

وخرَّجه المازني^(١) والمبرد^(٢) على الحال، نحو: فيها قائماً رجلٌ،
والخبر محذوف تقديره: وإذا ما مثلهم في الوجود بشر/، والخبر المحذوف [٢: ٩٢/ب]
هو العامل في الحال.

وكذا قال المبرد في^(٣):

يا ليت أيام الصِّبا رَواجعاً

إن تقديره: يا ليت لنا، ورواجعاً حال^(٤).

وضَعَف ذلك من جهة أنَّ حذفَ خبر «ما» لا يُحفظ من كلامهم،
وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على «ليس»، وحذف الخبر
في باب «ليس» قبيح، فهو قبيح أيضاً في باب «ما»، وبأن معاني الأفعال لا
تعمل مضمرة.

وقال الفراء وقد أنشد بيت الفرزدق: في هذه المسألة وجهان: إن
شئت نصبت مثلاً لأنها خبر، وإن شئت نصبتها كنعت النكرة إذا تقدم، وإن
شئت رفعتها.

وقيل^(٥): استعمل الفرزدق لغة غيره، فغلط لأنه قاس النصب مع
التقديم على النصب مع التأخير. وإلى هذا ذهب أبو علي الرندي.

ورُدَّ عليه بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس
في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته.

(١) مجالس العلماء ص ١١٤ والانتصار ص ٥٤ وهامش شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٩/ب.

(٢) المقتضب ٤: ١٩١ - ١٩٢.

(٣) هذا رجز للعجاج. ملحق ديوانه ٢: ٣٠٦ والكتاب ٢: ١٤٢ والخزانة ١٠: ٢٣٤.

(٤) هذا قول البصريين. الكتاب ٢: ١٤٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٨/ب والنكت ص ٥١٧
والأصول ١: ٢٤٨ والخزانة ١٠: ٢٣٤.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦٩/ب والبغداديات ص ٢٨٦ حيث نسب لأبي بكر، والنكت
ص ١٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٣.

وقال الأعلام^(١): نصب ضرورة لثلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلك أحداً، فنقيت الأحديّة، احتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فإذا نصبت مثلك، ورفعت أحداً، كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب مثلهم في البيت.

ورُدَّ هذا الوجه بأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح.

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنّ «مثل» هنا ظرفٌ بمنزلة «بَدَل»، وحكى القالي في أماليه: هُوَ نحوكَ، بالنصب، أي: مثلك، ونصبه على الظرف.

وذهب بعض النحويين^(٣) إلى أنها ظرف، وأصله صفة لظرف، التقدير: وإذا ما مكاناً مثل مكانهم، وحذف الموصوف، وحذف المضاف، وأقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما.

ورُدَّ بأنَّ «مثل» ليس من الصفات المختصة، فيحذف معها الموصوف، ولا تقدّم ما يدل عليه.

وقيل: «ما» لم تعمل شيئاً، و«مثلهم» في موضع رفع، وهو مبني لإضافته إلى مبني كيومئذٍ وحيثُذ. وصححه ابن عصفور^(٤). وهذا لم يذكره س^(٥) إلا في الإضافة للفعل أو «أنّ» أو «أن».

والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر «ما» إذا توسط، بل يجب الرفع، فإن لم يطابق ما بعده كان مبتدأ، وكان ما بعده مرفوعاً به أغنى عن الخبر، وإن طابق فيجوز هذا الوجه، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً.

(١) تحصيل عين الذهب ص ٨٥ - ٨٦ وشرح الجمل ١: ٥٩٣ وفيه الرّد.

(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٣ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٦٩/ب.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٤ وفيه الرّد.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٩٤.

(٥) الكتاب ٢: ٣٢٩ - ٣٣٠ و٣: ١٤٠.

فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فقد ذكرنا^(١) الخلاف في جواز تقديمه على لغة الحجاز، فذهب الأخفش^(٢) إلى أن ذلك لا يجوز، وأنك إذا قلت «ما في الدار زيد» لم تعمل «ما»، وكان «في الدار» في موضع رفع. وحمله على ذلك أن «ما» أضعف في العمل من «إن» لعدم اختصاصها، ولذلك لم يُجمع العرب على إعمالها، ولا يُعملها مَنْ أعملها في كل موضع بل بشروط، قال: فلما ضُعفت عنها لم يَجز فيها ما جاز في «إن».

قالوا^(٣): والصحيح أن ذلك جائز فيها بدليل / قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْ آحَدٍ عَنْهُ حَبِيزٌ﴾^(٤)، «فاما» حجازية، وقد فصل بمعمول الخبر - وهو منكم - بين «ما» واسمها، والفصل بين «إن» واسمها بالظرف والمجرور إذا كانا معمولين لخبرها أضعف من تقديم الظرف والمجرور إذا كان خبراً، فإذا جاز في «ما» ما يَضْعَفُ^(٥) في باب «إن» فالأحرى أن يجوز فيها ما يقوى في باب «إن».

وقوله وموجباً بإلا الذي عليه الاتفاق من النحويين أنك إذا أدخلت «إلا» على الخبر ارتفع، وحكى المصنف^(٦) جواز النصب عن يونس من غير تفصيل.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «إن أدخلت «إلا» على الخبر مؤخراً، وكان اسماً هو الأول في المعنى أو منزلاً منزلته لا وصفاً، لم يَجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان فيه الثاني منزلاً منزلة الأول. وإن كان الواقع بعد «إلا» صفةً أجاز الفراء فيه النصب،

(١) انظر ص ٢٥٦.

(٢) شرح الجمل ١: ٥٩٥.

(٣) شرح الجمل ١: ٥٩٥ حيث نسبته للبصريين.

(٤) سورة الحاقة، الآية: ٤٧.

(٥) ك: ضَعَفَ.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

ومنع البصريون» انتهى. فمثال أن يكون اسمها هو الأول قولك: ما زيدٌ إلا أخوك، ومثال المُنزَل: ما زيدٌ إلا زهيرٌ، ومثال الوصف: ما زيدٌ إلا قائمٌ.

وقال أبو جعفر الصَّفَّارُ: «لا اختلاف بين النحويين في قولك: «ما زيدٌ إلا أخوك» أنه لا يجوز إلا الرفع، وهو عند البصريين على الابتداء والخبر، وعند الكوفيين أحدهما مرفوع بصاحبه».

فتقيد صاحب «رؤوس المسائل» وحكاية الإجماع من «الصَّفَّار» يدلان على مخالفة ما حكاها المصنف عن يونس من جواز النصب على الإطلاق من غير تفصيل.

وقال الصَّفَّارُ: «فإن قلت: ما أنت إلا لِحَيْتُكَ فالبصريون يرفعون، والمعنى عندهم: ما فيك إلا لِحَيْتُكَ، وكذا ما أنت إلا عيناك، وجاء بهذا الكوفيون^(١) بالنصب، ولا يجوز النصب عند البصريين في غير المصادر إلا أن يُعرف المعنى فتُضمَر ناصباً، نحو: ما أنت إلا لِحَيْتُكَ مرةً وعينُكَ أخرى، وما أنت إلا عمامتُكَ تحسناً ورداءك تزييناً. ويقول البصريون أيضاً بالرفع في قولك: ما أنت غيرُ قائمٍ، وما أنت غيرُ لِحَيْتِكَ. وأجاز الفراء النصب، وأجاز الفراء: ما أنت إلا راكباً فأماً ماشياً فلست بشيء، قال: تَضمَر إنك جميل في حال ركوبك، وإنك شيء إذا ركبت، وإذا مشيت فلست بشيء. قال: وزعم الكسائي أنه سمع بعضهم يقول: إنما أنت راكباً، يريد: إنما أنت إذا ركبت، وذا خطأ عند البصريين؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، وليس هذا موضع إضمار» انتهى.

فلو كان الخبر مصحوباً بحرف التنفيس أو بـ«قَدْ» أو بـ«لَمْ» جاز دخول «إلا» عليه، فتقول: ما زيدٌ إلا سوف يقوم، وما بشرٌ إلا قد يقوم، وما بكرٌ إلا لم يخرج/. ومنع من جواز ذلك الفراء، وزعم أن «إلا» لا يكون بعدها شيان. [٢: ٩٣/ب]

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ١١١.

قال الفراء: فإن قلت «ما زيد إلا عمراً يضرب» فهذه فاسدة في التقدير لأن «إلا» لا^(١) يكون بعدها حرفان، ثم أجازها على قبح. وهذا كلام جيد على مذهب البصريين.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «إن قدمت مفعول الخبر الذي هو صفة مشتقة عليه بعد «إلا» لم يجز النصب عند البصريين» يعني مثل: ما زيد إلا عمراً ضارباً، لا يجوز النصب في ضارب. قال: «وأجازه الكسائي والفراء إلا أنهما اختلفا في التوجيه» انتهى. فوجه الكسائي على أنه كأنه استثناء، وليس هذا موضع استثناء، ووجه الفراء على أن المعنى: ما زيد ضارباً إلا عمراً، وهذا بعيد لأن الأولى أن يكون ما بعد «إلا» داخلاً في الإيجاب.

قال الصَّفَّار: ولا يُجيز الفراء: ما عبدُ الله إلا بالجارية كفيلاً، وما بالجارية إلا عبدُ الله كفيلاً؛ لثلا يصير بعد «إلا» حرفان، وكذا لا يجيز: ما كان إلا عبدُ الله قائماً، ولا يكون، وكذا حسبت وظننت، وذلك جائز عند البصريين والكسائي إلا أن الكسائي يجعل «إلا» بمعنى^(٢) غير، يريد: ما كان غيرُ عبد الله قائماً، فيجعل «إلا» في موضع «غير» في الجحود، وفي كل موضع صلحت فيه «أحد».

وقوله وفاقاً لسيبويه في الأول يعني في نصب خبر «ما» متوسطاً، فتقول ما منطلقاً زيد.

وهذا الذي ذكره عن س من جواز إعمال «ما» ونصب ما توسط من الخبر ليس مذهب س، قال س^(٣): «وإذا قلت: ما منطلق عبد الله، وما مُسيء مَنْ أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه

(١) لا: سقط من ك.

(٢) بمعنى... فيجعل إلا: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٥٩.

لا يجوز أن تقول: إِنَّ أَخوك عبدَ الله، على حَدِّ قولك: إِنَّ عبدَ الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل». فهذا نصٌّ من س على منع النصب في الخبر متقدماً، ولم يكفه حتى شَبَّه بشيء لا يجوز البتة، ولا خلاف فيه، وهو «إِنَّ أَخوك عبدَ الله».

ثم قال س^(١) بعد ذلك: «وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق^(٢):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وهذا لا يكاد يُعرف». فهذا لم يسمعه س من العرب، إنما قال: «وزعموا أن بعضهم قال». ثم قال: «وهذا لا يكاد يُعرف»، نفى المقاربة، والمقصود نفى العرفان كقوله ﴿لَوْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾^(٣)، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدماً، وقد نصَّ النَّصُّ الذي لا يحتمل التأويل أنه يرفعه، وأن مثل «وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ» لا يكاد يُعرف، فكيف يُبنى على ما لا يكاد يُعرف قانون، فيسوغ نصب الخبر تسويغاً جائزاً؟ هذا تحميل لكلامه ما لا يحتمله.

واستشهد الفارسي^(٤) على نصب خبر «ما» مُقَدِّماً / بقول الشاعر^(٥): [٢: ٩٤/أ]

أَمَّا وَاللَّهِ عَالِمٌ كُلِّ غَيْبٍ وَرَبُّ الْحَجَرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ
لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنٌ خُلِقْتَ حُرّاً وما بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ
وقول نُصِيب^(٦):

(١) الكتاب ١: ٦٠.

(٢) تقدم في ص ٢٦٦.

(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٤) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١: ٣٧٣ أنه استشهد به في «التذكرة». قلت: قد أنشد الأول أيضاً في إيضاح الشعر ص ٤٨٢.

(٥) تقدم عجز البيت الأول في ص ٢٥٧. وآخره «القمين». وانظر ص ٢٦٤. والبيتان في إيضاح الشعر ص ٤٨٢، وفيه تخريجهما. وقد ذكر الفراء أن امرأة من غني أنشدته إياهما.

(٦) ليس في شعره الذي جمعه الدكتور داود سلوم. ولم أفد عليه في مصادري.

والجَلْمُ رُشْدٌ، ورَأْيُ الْجَهْلِ مَرْجَعُهُ غَيٌّ، وما بالسَّوَاءِ الْغَيُّ وَالرُّشْدُ

بناءً على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب،
ويأتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله، ويتبين أنه لا حجة فيه
للفارسي.

وقوله وليونس في الثاني قال المصنف في الشرح^(١): «رُوي عن
يونس من غير طريق س أعمال «ما» في الخبر الموجب بإلا» انتهى. وإلى
جواز ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في تنكيته على المفصل. واستدل له بقول
المُعَلِّس^(٢):

وما حَقُّ الذي يَغْثُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالاً
وبقول الآخر^(٣):

وما الدهرُ إِلَّا مَنْجُنُوناً بِأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذِّباً

وتأول ذلك على أن ينصب نكالاً ومُعَذِّباً على المصدر، أي: إلا
يُنَكِّلُ نَكَالاً، وإلا يُعَذِّبُ تَغْذِيْباً، وصار نظير: ما زيدٌ إلا سيراً، أي: يسير
سيراً، كذلك يكون التقدير: إلا يُنَكِّلُ نَكَالاً، وإلا يُعَذِّبُ مُعَذِّباً، أي:
تَغْذِيْباً.

وأوّل «إلا مَنْجُنُوناً» على أن المعنى: إلا يدور دَوْرَانِ مَنْجُنُون، أي:
دولاب، فعلى هذا يكون مَنْجُنُون اسماً أُضيف إليه مصدرٌ تشبيهي حُذف منه
«مثل» الذي هو صفةٌ لمصدرٍ وُضع موضع الفعل الواقع خبراً، والتقدير:
وما الدهرُ إِلَّا يَدُورُ دَوْرَاناً مَثَلِ دَوْرَانِ مَنْجُنُون.

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٣.

(٢) هو مغلّس بن لقيط الأسدي. والبيت له في شرح التسهيل ١: ٣٧٤ وتخليص الشواهد
ص ٢٨٢ - ٢٨٤ والعيني ٢: ١٤٨. يعثو: يفسد.

(٣) تقدم في ص ٢٠١.

وقيل: مَنْجُونُ اسمٌ وُضِعَ موضعَ مصدرٍ وُضِعَ موضعَ الفعل الذي هو خبر «ما»، تقديره: وما الدهرُ إلا يُجَنُّ جُنُوناً، ثم حذف «يُجَنُّ»، فقيّل: وما الدهرُ إلا جُنُوناً، على حدّ: ما أنت إلا شُرباً، ثم أوقع «مَنْجُونُ» موقعَ «جُنُون». وقيل: مَنْجُونُ اسمٌ في موضع الحال، وخبر «ما» محذوف، التقدير: وما الدهرُ موجوداً إلا على هذه الصفة، أي: مثل المنجنون، وهي السانية، يريد: لا يَسْتَقِرُّ على حالة.

وزعم طاهر بن بابشاذ^(١) أَنَّ مَنْجُوناً منصوب على إسقاط حرف الجر، أصله: وما الدهر إلا كَمَنْجُون.

وهذا فاسد لأنّ المجرور الذي يُحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو في موضع نصب، وهذا هنا هو^(٢) في موضع رفع، فلو حُذف حرف الجر منه لارتفع على أنه الخبر.

وقوله والمعطوف / على خبرها بَيِّلَ ولكن مُوجِبٌ، فيتعين رفعه مثاله: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف. [٢: ٩٤/ب]

وقوله «والمعطوف على خبرها بَيِّلَ ولكن» ليس بجيد لأنه لا يُسمى ما بعدهما معطوفاً على خبر «ما»؛ إذ ليس بل ولكن والحالة هذه حرفي عطف، بل هما حرفا ابتداء لأنهما جاءت بعدهما الجملة؛ ألا ترى أن التقدير: بل هو قاعدٌ، ولكن هو قاعدٌ، هكذا نصوا على أنهما لا يعطفان إلا المفرد، وهذا على خلاف أيضاً في «لكن»، سندكره في «باب العطف» إن شاء الله، وقد أشار المصنف إلى علة امتناع النصب بقوله «موجب».

(١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري [٤٦٩هـ] ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ورجع إلى مصر، واستخدم في ديوان الرسائل، ثم تزهّد وانقطع. صنف شرح جمل الزجاجي، والمقدمة وشرحها. إنباه الرواة ٢: ٩٥ - ٩٧ والبغية ٢: ١٧.

(٢) هو: سقط من ك.

ومن النحويين مَنْ جعل «بَلْ» بعد النفي على وجهين^(١):

أحدهما: ما ذكرته من أن «بَلْ» تُوجب لما بعدها ما تُفي عمّا قبلها، فلا يكون ما بعدها منصوباً.

الثاني: أن تكون «بَلْ» بعدَ النفي على حالها بعدَ الواجب لزوال الغلط، فهذه ينتصب الخبر بعدها لأن التقدير: بَلْ ما هو قاعداً.

وقال بعض شيوخنا: «الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلاً» انتهى. يعني أن ذُكر الخبر أولاً كان على جهة الغلط، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط أن قصدك أولاً إنما كان للاسم الثاني، فيصير نظير: مررتُ برجلٍ بل امرأة، قصدتُ أن تقول: مررتُ بامرأة، فسبق لسانك غلطاً إلى قولك، رَجُل، فأضربت عن ذلك، وقلت: بل امرأة.

ورفعُ الاسم بعدَ «بل» في قولهم «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً»^(٢) أورده س^(٣) سماعاً عن العرب، وعَلَّلَ رفعه بنقض النفي. وقال الفارسي^(٤): «قياس لكن أن تكون مثل بَلْ» انتهى. وقد جاء ذلك نصاً في «ليس»، قال^(٥):

ولستُ الشاعرَ السُّفسافَ فيهم ولكن مِذرَّةَ الحربِ العَوانِ

وقياسُ «ما» على «ليس» يقتضي جواز: ما زيدٌ قائماً لكن قاعداً. وقال

(١) نسب هذا المذهب للمبرد. شرح الجمل ٢٣٩:١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٦١٣ ورصف المباني ص ٢٣١ والمغني ص ١٢٠.

(٢) س: قائم.

(٣) لم أتهدأ إلى موضعه في الكتاب.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١١٠ - ١١١.

(٥) هو هدية بن خشرم العذري، أو قيس بن زهير العبسي. الحماسة ٢٥٦:١ [الحماسية ١٦١] وشرحها للمرزوقي ص ٤٧٢ وللأعلم ص ٣٨٥. السفاسف: الدنيء. والمدرة: الذاب عن القوم. والعوان من الحرب: التي قوتل فيها مرة بعد أخرى.

المصنف في الشرح^(١): «قياسُ مذهب يونس أن لا يمتنع نصبُ المعطوف بِبَلٍّ ولكنَّ» انتهى. ومفهوم كلام المصنف أنك إذا عطفت بغير «بل» و«لكن» لا يلزم الرفع في المعطوف بعد منصوب، بل يجوز فيه الرفع وغيره، وهذا على قسمين: منه ما يجوز فيه النصب، ويكون أولى لكونه من عطف المفردات، ويجوز فيه الرفع على ضعف لكونه يصير من عطف الجمل، نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، والرفع على إضمار هُوَ.

وقد منع قوم النصب في «ليس»، فلم يجيزوا: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً، بالنصب، وقالوا: يجب الرفع على إضمار «هُوَ»، أي: ولا هو قاعدٌ. وعللوا ذلك بأنه لا يجوز: ولا ليس قاعداً. / وإذا منعوا ذلك في ليس فلائِنْ يمنعه في «ما» أخرى وأولى. وحكى س^(٢) الخفض على توهم الباء. وسيأتي حكمه.

ص: وتلحق بـ«ما» «إن» النافية قليلاً، و«لا» كثيراً، ورفعها معرفة نادرٌ، وتُكسَعُ بالتاء، فتختصُّ بالحين أو مُرادِفِه، مُقتَصِراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلَّة، وقد يضاف إليها «حين» لفظاً أو تقديرًا، ورُبَّما استغني مع التقدير عن «لا» بالتاء. وتُهمل «لات» على الأصح إن وليها «هنا».

ورفع ما بعد «إلا» في نحو «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» لغة تميم، ولا ضمير في «ليس» خلافاً لأبي علي. ولا تلزم حالبة المنفي بـ«ليس» و«ما» على الأصح.

ش: «إن» النافية حرفٌ لا يختصُّ، فهو يلي الجملة الفعلية، نحو

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٤.

(٢) ذكر أبو حيان في الارتشاف ص ١٢٠٢ أن ذلك مسموع، لكن عامة النحويين لا يجيزونه، وأجازه الكسائي والفراء قياساً، ونسب النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهم، وإنما حكى ذلك سيبويه في «ليس». وممن نسب ذلك لسيبويه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٩٦. انظر حكاية سيبويه ذلك في «ليس» في الكتاب ١: ٣٠٦ و ٢٩: ٣.

قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنِ امْسُكَهُمَا مِنْ أَمْرٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(١)، والجملّة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ يَهْدُكُمْ﴾^(٢)، وما كان هكذا فقياسه أن لا يعمل.

واختلفوا في جواز إعماله إعمال «ما»، فيُرفع به المبتدأ، ويُنصب خبره، فذهب إلى إجازة ذلك الكسائي^(٣) وأكثر الكوفيين وابن السّراج^(٤) والفارسي^(٥) وأبو الفتح^(٦)، ومنع من إعماله الفراء^(٧) وأكثر البصريين، واختلف على س والمبرد: فنقل السّهيلي أن س أجاز إعمالها، وأنّ المبرد منع من ذلك، ونقل أبو جعفر النّحاس عكس ذلك، قال: «س والفراء يرفعان، والكسائي ينصب، وهو مذهب أبي العباس»^(٨) انتهى. وأكثر أصحابنا يذهب إلى أن «إن» لا تعمل.

قال ابن عصفور: «يُعطيه كلام س لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر» انتهى كلامه.

والصحيحُ الإعمالُ، والدليلُ على ذلك القياسُ والسماعُ:

أما القياس فإنها^(٩) شاركت «ما» في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال.

-
- (١) سورة فاطر، الآية: ٤١.
 - (٢) سورة يونس، الآية: ٦٨.
 - (٣) الأزهية ص ٣٣ وأمالى ابن الشجري ١٤٤: ٣.
 - (٤) الأصول ١: ٩٥ و ٢: ١٩٥.
 - (٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٥. وقد نص أبو علي في البصريات ص ٦٤٦ - ٦٥٥ على أن «إن» لا تعمل عمل ليس.
 - (٦) المحتسب ١: ٢٧٠.
 - (٧) معاني القرآن ٢: ١٤٥ والأزهية ص ٣٣ وأمالى ابن الشجري ١٤٤: ٣.
 - (٨) مثل ذلك أيضاً في الأزهية ص ٣٢، ٣٣. وقد صرح المبرد في المقتضب ٢: ٣٦٢ بأن سيويه لا يرى في «إن» هذه إلا رفع الخبر، وأن غيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في «ما»، وقال: «وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين «ما» في المعنى». وانظر أمالى ابن الشجري ٣: ١٤٣ - ١٤٤ ورصف المباني ص ١٩٠.
 - (٩) لك: فلائها.

وأما السماع فقول العرب في نشرها وسعة كلامها: «إِنْ ذَلِكَ نَافَعَكَ وَلَا ضَارَّكَ»، و«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ»^(١)، إلا بالعافية، بنصب نافعك وضارك وخيراً، حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابياً يقول: «إِنْ قَائِماً»^(٢)، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها «إِنْ» المشددة وقعت على «قائم»، قال: فاستثبته، فإذا هو يريد: إِنْ أَنَا قَائِماً، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون، كما قال جل وعز ﴿لَيْكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣)، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(٤). وخرجه أبو الفتح على أنها «إِنْ» النافية، وقال^(٥): «معناه: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، يعني في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم».

/ ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتل هذه القراءة الشاذة أن تكون «إِنْ» هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في «إِنْ» المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة^(٦):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتٍ، وَلَنُكُنْ خُطَاكَ حِثَّائًا، إِنْ حُرَّاسْنَا أَسْدًا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل

(١) خيراً من أحد: سقط من ك.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤٥: ٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٩٤. المحتسب ٢٧٠: ١.

(٥) المحتسب ٢٧٠: ١.

(٦) البيت له في شرح الجمل ٤٢٤: ١ وشرح أبيات المغني ١٨٣: ١ - ١٨٥. وليس في ديوانه. وقوله: «حِثَّائًا» كذا في س، وفي هامشها ببقية النسخ «خِفافاً»، وهي الرواية المشهورة.

ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثالهم، وهو مُحال في كلام الله تعالى.

وقال الشاعر في إعمال «إن»^(١):

إن هو مُسْتَوْلِيّاً على أَحَدٍ إلا على أضعف المجانين

وقال آخر^(٢):

إن المرء مَيْتاً بانقضاء حَيَاتِهِ ولكن بأن يُبَغَى عليه، فَيُخَذَلَا

وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب^(٣) إلى أنه لم يأت منه إلا قوله «إن هو مستولياً على أحد»، وتخصيصه إياه بالضرورة، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بُدَّ أن تكون بعدها إلا، نحو ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٤)، وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف «إنه تُلحق بما قليلاً». والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب.

وقال المصنف في الشرح^(٥): «أكثر النحويين يزعمون أنَّ مذهب س في «إن» النافية الإهمال، وكلامه مُشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم^(٦): «فأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنَّ الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس». فعلم بهذه العبارة أنَّ في الكلام حروفاً مناسبة

(١) تقدم في ٢: ٢٢٥.

(٢) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ٢١٧ وتخليص الشواهد ص ٣٠٧ والعيني ٢: ١٤٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٦٨ - ١٦٩ والمقرب ١: ١٠٥.

(٤) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٧٥.

(٦) الكتاب ٤: ٢٢١.

لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن ولا، فتعين كونهما مقصودين» انتهى.

ولا تُؤخذ القواعدُ الكلّيةُ من مثل قوله «وتَمنعها أن تكون من حروف ليس»، فيقضى^(١) على أنْ إنْ تعمل عمل ما؛ إذ المتبادر إليه الذهن أن قوله «تَمنعها أن تكون من حروف ليس» أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي: أخوات ليس التي هي كان وأخواتها، فعنى بحروف ليس «كان» وأخواتها، وإطلاق الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين، وذلك بمعنى الكلمات لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع هذا الاحتمال فليس في كلام س إشعار بأنْ «إن» تعمل.

[٢: ٩٦] وقال المصنف في الشرح^(٢): «مقتضى النظر أن يكون / إلحاق «إن» النافية بـ «ليس» راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، فيقال: إنْ زيدٌ فيها، وإنْ زيدٌ إلا فيها، و﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلَاطِينٍ﴾^(٣)، و﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾^(٤) كما يقال بـ«ما»، ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز» انتهى.

وقال س^(٥): «وتكون إنْ كـ«ما» في معنى ليس». قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر: «هذا نص على أنْ «إن» كـ«ما» تعمل عمل ليس كقوله: إنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

(١) فيقضى... من حروف ليس: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٥.

(٣) سورة يونس، الآية: ٦٨.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٣٣.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا الكلام ليس بنص على ذلك؛ لأنه يحتمل أن يريد أن «إن» تكون كـ«ما» في النفي، فيكون قد عبّر بقوله «في معنى ليس» عن النفي، وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه كلامه لأن العمل في «إن» شاذ.

وقوله و«لا» كثيراً يعني أن عمل «إن» قليل، وعمل «لا» كثير، والعكس هو الصواب لأن «إن» قد عملت نثراً ونظماً، و«لا» إعمالها قليل جداً، حتى إن أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس^(١)، فهي عندهم لا تعمل عمل «ليس»، و^(٢):

..... لا بَرَأْ

و^(٣):

..... لا مُسْتَصْرَخُ

مبتدأ، والخبر مضمّر، ولم يشترطوا تكريراً، ولم يجعلوا قول س^(٤) «وإن شئت قلت: لا أحد أفضل منك» في قول من جعلها ككَيْسٍ إلا قياساً منه، فلذلك ساغ الخلاف، وظاهر كلامه أنه مسموع، وحتى إن بعض النحويين زعم أن «لا» أجريت مُجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة لا في

(١) كذا! وقد ذهب في المقضب ٤: ٣٨٢ إلى أنها تعمل عمل ليس.

(٢) هذه قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسي، وهو:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأْ

وهو في الحماسة ١: ٢٦٦ والكتاب ١: ٥٨ و٢: ٢٩٦، ٣٠٤ والخزانة ١: ٤٦٧ وشرح التسهيل ١: ٣٧٦.

(٣) هذا جزء من بيت للعجاج، وقد أنشده أبو حيان مع بيت قبله في ص ٢٨٣. ديوانه ص ٤٥٩ [تحقيق د. عزة حسن] والكتاب ٢: ٣٠٣ والحلبيات ص ٢٨٣ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧. يعني بالطَّبِخ الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، وهو جمع طابخ. وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها. ولا مستصرخ: لا مستغاث.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٠.

نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج^(١)، ذهب إلى أنها ترفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهي مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء، حكى ذلك عنه ابنُ ولَّادٍ. وهذا فاسد إذ لا عامل له، وقد نُصب.

وزعم بعضهم^(٢) أنه لم يُسمع النصبُ في خبر «لا» ملفوظاً به. وليس كذلك، بل سُمع إعمالها عمل «ليس» ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلّة، قال^(٣):

تَعَزَّ، فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ واقيا
وقال آخر^(٤):

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ فَبُوِثْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا
وأورد المصنف في الشرح دليلاً على إعمالها أعمال «ليس» قول الشاعر، وهو سواد بن قارب^(٥):

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وقول الآخر^(٦):

/ فَرَطُنَ، فلا رَدُّ لِمَا بُتُّ، وانْقَضَى ولكنْ بَغُوضٌ أَنْ يُقَالَ: عَدِيمٌ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦٣: ٥.

(٢) شرح الكافية ١١٢: ٢.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٣٧٦: ١ وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ والعيني ١٠٢: ٢ وشرح أبيات المغني ٣٧٧: ٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣٧٦: ١ وشرح أبيات المغني ٣٧٨: ٤.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٦: ١ والعيني ١١٤: ٢ وشرح أبيات المغني ٢٧١: ٦.

(٦) البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو لمزاحم العقيلي في الكتاب ٢٩٨: ٢ وتحصيل عين الذهب ص ٣٥١. فرطن: ذهبين وتقدمن. وبُتُّ: قُطِع. وبغوض: سبغض. وعديم: عدم شبابه. وصف كبره وذهاب شبابه.

وقول الآخر^(١):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

قال^(٢): «محذوف الخبر ومثله قول الآخر^(٣):

والله لولا أن تحشَّ الطَّبَّخُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَضْرَخُ»

قال^(٤): «فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال «لا» في نكرة عمل ليس»

انتهى.

ولا حجة في هذه الأبيات الثلاثة إذ يحتمل أن تكون: ذو شفاعة، وبرَّاح، ومُسْتَضْرَخ مبتدآت إذ ليس فيها خبرٌ يظهر نصبه؛ إذ قوله «بِمُغْنٍ» مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و«برَّاح» و«مُسْتَضْرَخ» لم يُذكر لهما خبر البتة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعاً، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل «ليس» إلا البيتان السابقان، وهما من القلة بحيث لا تُبنى عليه القواعد.

لا يقال: الذي يدل على أنَّ «لا» في الأبيات السابقة عملت عمل «ليس» كونها لم تتكرر؛ لأنها إذا كان بعدها المبتدأ تكررت، وإذا عملت عمل «ليس» لم يلزم تكرارها؛ لأن تكرارها على مذهب أبي العباس^(٥) لا يلزم، وقد جاءت غير مكررة وبعدها المبتدأ في قوله^(٦):

بَكَتْ جَزَعاً، واسترجعت، ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

(١) تقدم في ص ٢٨١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.

(٣) تقدم في ص ٢٨١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.

(٥) المقتضب ٤: ٣٥٩، ٣٦٠ وشرح الجمل ٢: ٢٦٩ وشرح المفصل ٢: ١١٢ وشرح الكافية ١: ٢٥٨ والخزانة ٤: ٣٤.

(٦) البيت في الكتاب ٢: ٢٩٨ والمقتضب ٤: ٣٦١ والأصول ١: ٣٩٣ والخزانة ٤: ٣٤.

وعلى هذا حمل أبو العباس^(١) الشواهد المتقدمة.

ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل «لا» هذا العمل لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نشر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تُبنى القواعد على ذلك^(٢)، وليس في كتاب س ما يدل على أنَّ^(٣) إعمالها عمل «ليس» مسموع^(٤) من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال س^(٥): «وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مَنَاصٍ)^(٦)، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

فجعلها بمنزلة ليس» انتهى كلام س.

فظاهر كلام س أن جعلها بمنزلة «ليس» في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه س «كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك»، ولو كان التأويل لِ«س» لم يكن مثل هذا البيت تُبنى عليه قاعدة؛ ألا ترى أنَّ س شَبَّه رفع الحين بعد «لات» برفع بَرَاخ بعد «لا»، ولا ترفع «لات» غير الحين، فكذلك لا ترفع «لا» غير «بَرَاخ»، وأما ما تقدم من كلامه السابق فتقدم قول الأخفش / والمبرد فيه. [٢: ٩٧/١]

ومَنْ وقفنا على كلامه ممن ذكر أنَّ «لا» تعمل عمل «ليس» لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب «المغرب» لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي، فإنه ذكر فيه ما نصه^(٧): «ما ولا

(١) المقتضب ٤: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) ك: على حسب ذلك.

(٣) أن: سقط من ك.

(٤) س، ك، ح: مسموعاً.

(٥) الكتاب ١: ٥٨.

(٦) سورة ص: الآية ٣.

(٧) المغرب ص ٥٣٦ ط. بيروت.

بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلُ منك، وعند بني تميم لا تعملان». فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها.

وفي البسيط: «وأما بنو تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على ليس، وكذلك في الثاني» يعني في نحو: لا رجل قائم. قال: «لأنهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى، وهو ظاهر كلام الزمخشري؛ لأنه قال^(١): «هي في قول أهل الحجاز: لا رجلٌ أفضلُ منك، وأما قول حاتم^(٢):

..... ولا كريمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

فيحتمل أن يترك طائفته إلى الحجازية، ويحتمل أن لا يكون خبراً، لكنه صفة على موضع لا وما بعدها» انتهى. ويحتمل أن يقال: وافق بنو تميم أهل الحجاز على هذا النحو من العمل، لكن القياس يقتضي أن يكون الحمل فيها على إن وأخواتها، شبهوها بنقيضتها» انتهى.

وأكثر مَنْ أجاز إعمالها إعمال «ليس» اشترط أن تعمل في النكرات، نحو: لا رَجُلٌ قائماً، ولم يجيزوا: لا زيدٌ أخاك، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، وجب الرفع. ونصُّوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين «لا» وما عملت فيه.

وقال في البسيط: «وهل يكون الفصل مبطلاً للعمل؟ والظاهر أنه يبطل لأنَّ «لا» أضعف من «ما» وفيهما الخلاف، ولأنهم يرجعون إلى

(١) المفصل ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) صدر البيت: إذا اللقاحُ عَدَتْ مُلْقَى أَصِرْتُهَا. وهو في زيادات ديوانه ص ٣١١. وهو من غير نسبة في الكتاب ٢: ٢٩٩ وصدره فيه صدر بيت قبله. ونسبه القيسي - مع بيت آخر - في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٧١ لرجل من الثبيت - والنبيت: حي من الأنصار - واسمه عمرو بن مالك بن الأوس. وذكر أنهما ينسبان لأبي ذؤيب الهذلي، وأنه لم يرهما في شعره. وقد خرجهما المحقق. اللقاح: جمع لُقْحَة، وهي الناقة الحلوب. والأصيرة: جمع صِرَار، وهي خرقَةٌ تُشَدُّ على أخلاف الناقة لئلا يرضعها الفصيل. ومصبوح: مُسَقَّى صَبُوحاً، وهو شُرب الغداة.

التكرار في «لا رجل»، فهذا أولى» انتهى. يعني أنه إذا كان الفصل بين «لا» العاملة عمل «إن» ومعمولها مع كثرة ذلك مانعاً من إعمالها، فلأن يكون مانعاً من عمل «لا» العاملة عمل «ليس» مع قلة عملها أولى وأحرى، فيبطل إذ ذاك العمل، ويلزم التكرار.

وقوله ورفعها معرفة نادر قال المصنف في الشرح^(١): «وشد إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي^(٢) :

بَدَتْ فِعْلٌ ذِي رُحْبٍ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال^(٣):

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُزِرْ قِيَّ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز^(٤) ابن جني إعمال «لا» في المعرفة، ذكر ذلك / في كتاب التمام^(٥) انتهى. [٢: ٩٧/ب]

وقد تأولوا^(٦) بيت النابغة على أن الأصل: ولا أرى باغياً، فلما حُذِفَ الفعل انفصل الضمير، ف«أنا» مفعول لم يُسمَّ فاعله، و«باغياً» حال. وهذا الذي ذكره المصنف من أن «لا» عملت في معرفة ذكره

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٧.

(٢) شعره ص ١٧١ وأمالى ابن الشجري ١: ٤٣١ - ٤٣٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٧٨ - ٣٨٢ [الإنشاد ٣٩٤].

(٣) ديوانه ٤: ٢٠ [شرح المعري].

(٤) وقد أجاز... التمام: ليس في مطبوعة شرح التسهيل.

(٥) كذا! وذكر ابن الشجري في أماليه ١: ٤٣١ أن ابن جني لم ينكر ذلك «في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت: شبه «لا» بليس، فنصب بها الخبر». قلت: هذا القول في الفسر ٣: ٢٥٢/أ [مخطوطة قونية] عند تفسيره بيت المتنبي المذكور، وقد أنشد بعده بيت سعد بن مالك الذي سبق ذكره.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ٤٤١.

هبة الله بن الشجري^(١)، وأنشد بيت النابغة.

ومثال بيت المتنبي قول الشاعر^(٢):

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار داراً، ولا الجيران جيراناً
وقوله وتكسع بالتاء، فتختص بالحين أو مرادفه مُقْتَصِراً على منصوبها
بكثرة، وعلى مرفوعها بقلّة الكسع هو ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر
قدمه، قال الفرزدق^(٣):

كسعت ابن المراغة حين ولّى إلى شرّ القبائل والديار
وفي الأفعال لابن القطاع^(٤): «كسَعَ القوم كسْعاً: ضَرَب أَدبارهم
بالسيف، والإنسان: ضَرَبَتْ ذُبُرُهُ بظهر قَدَمِك، والرجل: تكلّمت يَأْثُر كَلَامِهِ
بما ساءه، والناقة: أَبْقَيْتَ فِي ضَرْعِهَا لَبناً يَسْتَدْعِي غَيْرَهُ، وَأَيْضاً نَضَحَ عَلَى
ظَهْرِهَا^(٥) المَاءَ البَارِدَ، وَضَرَبَهُ بِظَاهِرِ كَفِّهِ لِيَرْتَفَعَ لَبْنُهَا، وَكَسَعَ الطَّائِرُ كَسْعاً:
أَبْيَضَ ذَنْبُهُ، وَالْفَرَسُ: ابْيَضَّتْ أَطْرَافُ ثَنَّتِهِ^(٦)».

واختلف النحويون في لا ت:

فذهب س^(٧) إلى أنها مركبة من «لا» والتاء، وعلى هذا لو سميت بها
حكيته كما تحكي لو سميت بـ«إنما».

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٤٣١ - ٤٣٢.

(٢) البيت في كتاب الجمل المنسوب للخليل ص ٤٨ وكشف المشكل ١: ٣٦٦.

(٣) ديوانه ص ٤٤٠.

(٤) كتاب الأفعال ٣: ٧٨ - ٧٩. وهو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصَّقَلِيّ [٤٣٣ - ٥١٥هـ]
أخذ عن أبي بكر محمد بن علي الصَّقَلِيّ التميمي. وأخذ عنه ابن بَرِّي. صنف: الأفعال،
وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، والبارع في العروض، والشافعي في علم القوافي. معجم
الأدباء ١٢: ٢٧٩ - ٢٨٣ والبغية ٢: ١٥٣ - ١٥٤ ومقدمة كتاب الشافعي ص ٧ - ٢٥.

(٥) في كتاب الأفعال: على ضرعها. وكذا في اللسان (كسع).

(٦) ثَنَّة الفرس: مؤخر رسغه، وهي شعرات مُدَلَّاة مشرفات من خلف.

(٧) لم أقف على مذهبه في الكتاب ولا في مراجعي.

وذهب الأخفش^(١) والجمهور إلى أنها «لا» زيدت عليها التاء كما زيدت على «ثُمَّ»، فقليل: ثُمَّتْ.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما هي زائدة على الحين، واستدل على ذلك بقول الشاعر^(٢):

العاطفونَ تحينَ ما مِن عاطفٍ

أي: حين ما مِن عاطف. وقد سبقه إلى ذلك أبو عبيد^(٣)، وسيأتي الكلام^(٤) في هذا البيت.

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في «لات» «ليس»، قال^(٥): «ويظهر لي أن الأصل في «لات» «ليس»، فأبدل من السين التاء، كما فُعل ذلك في سِت، ثم قُلبت الياء ألفاً لأنه كان الأصل في لَيْسَ لاسَ لأنها فَعِلَ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا لَيْت، فيصير لفظها لفظَ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين، كما أن «لَدُنْ» لم تُشَبَّهَ نونُها بالتنوين إلا مع غُدوة، ويجب على هذا أن يُوقَفَ عليها بالتاء، وكذا وَقَفَ جميعُ القراء إلا

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢١:٤ وشرح الجزولية للأبدي ٢:٨٠/ب.

(٢) هو أبو وجزة السعدي. وعجز البيت: والمُسْبِغُونَ يداً إذا ما أنعموا. أو:

والمُطْعِمُونَ زمانَ أَيْنَ المُطْعِمِ. الغريب المصنف ص ٣٥٠ وسر الصناعة ص ١٦٣ والخزانة

١٧٥:٤ - ١٨٢ [الشاهد ٢٨١] واللسان (ليت) و(أين) و(حين) ومجالس ثعلب ص ٣٧٤

ورصف المباني ص ٢٣٩، ٢٤٨. س: العاطفين.

(٣) في النسخ كلها: أبو عبيدة. والصواب ما أثبت، وقد نقل أبو عبيد ذلك في كتابه «الغريب

المصنف» ص ٣٥٠ عن الأموي. وعنه في الخزانة ١٧٦:٤ - ١٧٧. وأما أبو عبيدة فقد

نص في مجاز القرآن ١٧٦:٢ على أن أصل «لات» «لا»، وأن بعض العرب تزيد فيها هاء

الوقف، فتصبح «لاه»، فإذا اتصلت صارت تاء. وانظر ذلك مفصلاً في إعراب القرآن

للنحاس ٣:٤٥٠ - ٤٥٤. وراجع المحرر الوجيز ٤:٤٩٢ والبصريات ص ٦٠٣ والقرطبي

٩٧:١٥ - ٩٨.

(٤) سيأتي الكلام فيه في ص ٢٩٧.

(٥) الملخص ١:٢٧٣ - ٢٧٤.

الكسائي، فَرُوِيَ عنه الوجهان^(١)، فمن وقف بالهاء فهي «لا» التي للنفي لِحَقَّتْهَا تَاءُ التَّائِيثِ، نحو تُمِتْ، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاها س^(٢)، فهو اسمها، والخبر محذوف انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس كما في سِتْ /، وانقلبت الياء ألفاً على القياس، فتكون «ليس» نفسها ضعفت بالتغيير، [٢: ٩٨/١] فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ والذين قالوا إنها تعمل اختلفوا: فذهب س والجمهور إلى أنها تعمل عمل «ليس»، قال س وقد تكلم في عمل «ما» عمل «ليس» ما نُصِّه^(٣): «كما شبهوا بِلَيْسٍ لَاتٍ في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لَاتٍ إلا مع الحين، تُضمَرُ فيها مرفوعاً، وتَنْصِبُ الحينَ لأنه مفعول به، ولم تَمَكَّنْ تَمَكُّنَهَا، ولم تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضْمَرًا فيها». فقول س «كما شبهوا بليس لَاتٍ في بعض المواضع» ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائماً، بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غير ما ذكر. وقوله «وذلك مع الحين خاصة»، لا تكون لَاتٍ إلا مع الحين» نصٌّ على أنها لا تعمل عمل «ليس» في غير الحين، وظاهرٌ في اختصاصها بلفظه.

وفي البسيط: «اختصت بأن جعلت عاملةً في الظرف المُخْبَرِ به عن الظرف، وخصَّصوا من أنواع الظروف الحين كما تقول: اليوم يوم السَّيِّئِ، وكذلك في الحين، ورُبَّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لِسَبَبٍ، كما أعملوا لَدُنْ مع عُذْوَةٍ ليس إلا، والتاء في القسم، ثم التزموا في إعمالها

(١) ذكر الفراء في معاني القرآن ٣٩٨:٢ أن الكسائي يقف بالهاء، وكذا في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠:٤ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٢٨٨.

(٢) الكتاب ١: ٥٨.

(٣) الكتاب ١: ٥٧.

حذف الاسم، شبهوها بليس ولا يكون في الاستثناء، فإنه لا بُدَّ هنا من اسم لازم التقدير، قال تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، معناه: فنَادُوا وَلَاتَ حِينَ تَنَادِيهِمْ حِينَ مَنَاصٍ لَهُمْ، أي: خلاص، لكنه في «لات» محذوف لا يَصِحُّ إضماره لكونه حرفاً. وقيل: قد ورد شاذاً إظهار المرفوع، وقد قرئ (ولات حِينَ مَنَاصٍ)^(٢) وحذف الخبر انتهى.

وقول س «تُضْمَرُ فِيهَا مَرْفُوعاً» لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يُضْمَرُ فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسَمَّاهُ إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويُبين أنَّ مُرادَه بالإضمار الحذفُ قولُه بعد ذلك^(٣): «وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبدُ الله لات منطلقاً، ولا: قومك لاثوا مُنْطَلِقِينَ». فهذا كُلُّه نَصٌّ على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقوله «وتنصب الحين لأنه مفعول به» أي: مُشَبَّه بما شَبَّهه بالمفعول به؛ لأنَّ لات شُبِّهت بليس، وليس شُبِّهت بضرب، ومنصوب ضرب هو المفعول به حقيقة.

والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل «ليس» اختلفوا: فمنهم من قَصَرَ إعمالها على لفظ الحين خاصّة، وهو ظاهرُ كلام س^(٤) ومذهبُ الفراء^(٥).

(١) سورة ص، الآية: ٣.

(٢) الكتاب ٥٨: ١. ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٥٣. وقد نسبها ابن السراج في الأصول ٩٦: ١ وابن جني في سر الصناعة ص ٥١١ إلى عيسى بن عمر. ونسبها إليه وإلى أبي السمال ابن خالويه في كتابه مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩.

(٣) الكتاب ٥٧: ١.

(٤) الكتاب ٥٧: ١، ٥٨.

(٥) لم يذكر هذا المذهب في معاني القرآن ٣: ٣٩٧ - ٣٩٨ حيث تحدث عن «لات» في الآية الثالثة من سورة «ص». وقال الرضي: «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها» شرح الكافية ١: ٢٧٠. وانظر الخزائن ٤: ١٦٨ وما بعدها.

ومنهم من أجاز ذلك في الحين / وما رادفَه، وسواء أكان معرفة أم [٢: ٩٨/ب] نكرة^(١)، وهو اختيار ابن عصفور^(٢)، قال: «ومن إعماله فيه معرفة قول الأعشى^(٣)»:

لَا هَئَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

ف«هَئَا» اسم زمان مرفوع بـ«لَا»، وذكرى جُبَيْرَةَ: في موضع نصب على أنه خبر «لَا»، والتقدير: لَا هَئَا حِينَ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ، أي: لَا هَئَا الْحِينَ حِينَ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ» انتهى.

وقال ابن الأعرابي: لَا أَنِي أَنَسَى ذِكْرَهَا. وقال الأصمعي: ليس ذِكْرِي جُبَيْرَةَ. وجعل الفارسي^(٤) من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر^(٥):

حَنَّتْ نَوَارٌ، وَلَا هَئَا حَنَّتْ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتْ

أي: ليس هذا أَوَانَ حنين. وقال الأصمعي في لَا هَئَا: تأويله ليس الأمرُ حيث ذهب، أي: ليس حينَ ذلك، وهو في قوله، أنشده الأصمعي^(٦):

أَفِي أَثَرِ الْأَظْعَانِ قَلْبُكَ يَلْمَحُ نَعَمْ، لَا هَئَا، إِنَّ قَلْبَكَ مِتَّيْحُ

(١) نسب أبو حيان ذلك في الارتشاف ص ١٢١١ للفارسي وغيره.

(٢) قال في المقرَّب ١: ١٠٥: «وأما لَا فلم ترفع بها العرب إِلَّا الحين مظهراً أو مضمراً... وتعمل في الحين معرفةً ونكرةً لاختصاصها به، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى» وأنشد البيت. وليس فيه النص الذي نقله أبو حيان، ولم أقف عليه في شرح الجمل، فلعله في كتاب آخر من كتبه.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٢١٣.

(٤) الشيرازيات ص ٥٣٩ - ٥٤٣.

(٥) تقدم البيت في ٣: ٢١٣.

(٦) البيت للراعي. وهو في شعره ص ٩١ وجمهرة اللغة ص ٣٨٧، ١٠٣٠ والخزانة ٤: ٢٠٣ [الشاهد ٢٨٤].

أي: يذهب ويجيء في ضيقه، والمُتَّيِّح والتَّيَّحان: الذي يتعرض في كل شيء.

ومثال عملها في الحين مُقْتَصِراً على منصوبها قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢):

غافلاً تعرض المنية للمرء، فيُدعى، ولات حين إباء

ومثال عملها في مرادف الحين مُقْتَصِراً على منصوبها قوله^(٣):

نَدِمَ البُغَاةُ، ولات ساعة مندم والبغي مَزْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

ومثال عملها في الحين مُقْتَصِراً على مرفوعها قراءة من قرأ «ولات حين مناصٍ»^(٤) بالرفع. فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فشاذ، نحو قوله^(٥):

..... ينبغي جوازك حين لات مجير

وتؤول على حذف، كأنه قال: حين لات حين مجير، قهو على الرفع، فحذف، وأقام المضاف إليه مقامه.

ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً مثبتين معاً، بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب.

(١) سورة ص، الآية: ٤.

(٢) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٨ وشرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٣: ١٦١.

(٣) هو محمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل بن مالك الكناني أو رجل من طيئ. شرح التسهيل ١: ٣٧٧ والعيني ٢: ١٤٦ والخزانة ٤: ١٦٨ - ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠] ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧.

(٤) الكتاب ١: ٥٨ ومعاني القرآن للأخفش ص ٤٥٣.

(٥) تقدم في ص ٢٠٦.

وذهب الأخفش في قوله ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إلى أنها لا تعمل عمل ليس^(١)، بل جعل ﴿حِينَ﴾ اسم ﴿لَاتَ﴾ وهي للنفي العام نحو، لا غلام سفر، والخبر محذوف تقديره، ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ لهم. وجَوَزَ أيضاً فيه وجهاً آخر، وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف^(٢)، أي: ولات الحين حِينَ مَنَاصٍ. ووجهها / آخر، وهو أن يكون مفعولاً بفعل محذوف، أي: ولات أرى حِينَ مَنَاصٍ^(٣). وهذا كله محتمل.

ونقل ابن عصفور أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتداء مضمّر. وإن كان منصوباً فنصبه بإضمار فعل. انتهى.

وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء؛ لأن «لَاتَ» لا يُحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول إن الحين إذا كان منصوباً كان في موضع خبر مبتدأ محذوف؛ إذ الأولى عندي أن لات لا تعمل شيئاً، وإن كان معناها معنى «لا»؛ لأنها كما ذكرنا لا يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين.

ونحن نقول في قراءة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ انتصب خبراً لها: لا يخلو هذا

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١:٤ والكشاف ٣٥٩:٣ والبيان للعكبري ص ١٠٩٧. وقد نص الأخفش في معاني القرآن ص ٤٥٣ على أنهم شبهوا «لَاتَ» بـ «ليس». وفي الأصول ٩٧:١ أنه قال: إنها لا تعمل شيئاً. وقال ابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٤٧/ب: «وقال أبو الحسن الأخفش رحمه الله: لات لا تعمل شيئاً، فإن رفعت الحين فبالابتداء، وإن نصبته فعلى الظرف».

(٢) قال السيرافي: «قال الأخفش: لات لا تعمل شيئاً في القياس لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت. يعني الأخفش أن لات حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل» شرح الكتاب ١/١٦٨ أ. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٩٣٥.

(٣) الباب للعكبري ١٧٩:١ والكشاف ٣٥٩:٣.

الاسم المُدعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمرّاً، أو يكون محذوفاً، لا جائز أن يكون مضمرّاً في «لات» لأن الحروف لا يُضمّر فيها، ولا جائز أن يكون محذوفاً لأنها عندهم أُجريت مُجرى «ليس» في العمل و«ليس» هي الأصل، واسم «ليس» لا يجوز حذفه، فكذلك اسم «لات» لا يجوز حذفه؛ إذ لو جاز حذف اسم «لات» لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و«لات» على زعم من أعملها مقصورة في إعمالها على الحين؛ بخلاف «ليس»، فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجر حذف اسم «ليس» لأنها مُشَبَّهة في عملها بالفعل المتعدي إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أنَّ الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعها مُشَبَّه بالفاعل، ومنصوبها مُشَبَّه بالمفعول، فكما أنَّ الفاعل لا يُحذف وحده، فكذلك اسمها لا يُحذف. وهذا الذي اخترناه من أنَّ «لات» لا تعمل شيئاً هو مروي عن الأخفش^(١).

ونقل صاحب البسيط عن السِّيرافي أنه قال في ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: هو على الفعل، أي: ولات أراه حينَ مَنَاصٍ، ونحوه. ورُدُّ لأنه يخرج عن الاختصاص بالحين المتفق عليه، ولأنَّ حذفَ الفعلِ ومفعولِه من غير دلالة عليه لا يكون. انتهى.

وزعم الفراء^(٢) أنَّ «لات» قد يُخَفَضُ بها أسماء الزمان، وأنشد قول الشاعر^(٣):

طَلَبُوا ضَلَحَنَا، وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ
وقول الآخر^(٤):

(١) انظر المصادر المذكورة في الحواشي السابقة.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٩٧.

(٣) هو أبو زبيد الطائي. والبيت في ديوانه ص ٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٨ وللأخفش ص ٤٥٣ وسر الصناعة ص ٥٠٩ والخزانة ٤: ١٨٣ - ١٩٥ [الشاهد ٢٨٢].

(٤) أنشد الفراء منه قوله: «لات ساعة مُنَدِّم» فقط. وقال بعده: «ولا أحفظ صدره» معاني =

فَلْتَعْرِفَنَّ شَمَائِلًا مَحْمُودَةً وَلْتَنْدَمَنَّ، وَلَاتِ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ
ولا يعرف ذلك البصريون.

وقد قرئ ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) بالخفض، ووُجِّه على وجهين:
أحدهما: أَنَّ «لَاتِ» بمعنى «غير» وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادوا
/ حيناً غير حينٍ مناصٍ.

[٢: ٩٩/ب]

ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو
كانت بمعنى «لا» صفة لزوم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ.
الثاني: أَنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف، وما بعد «لَاتِ»
يُقطع عن الإضافة، فيُبنى، والتقدير: وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِهِمْ، والإضافة إلى
المناص كأنها إضافة إلى الحين لأنه معه كشيء واحد، فكأنه قال: وَلَاتِ
حِينَهِمْ، ثم حذف الضمير من «مناص»، فكأنه حذفه من الحين، فتضمنه
الحين. وهذا بعيد جداً، وقد علل به الزمخشري^(٢).

وتأولوا ما ورد من ذلك في الشعر. وتأولوا^(٣) «وَلَاتِ أَوَانٍ» على أن
الأصل فيه: وَلَاتِ أَوَانٍ صَلِحٍ، فَقطع أَوَاناً عن الإضافة، ونَوَاهَا، وَبَنَى أَوَاناً
على الكسر تشبيهاً بَقَعَالٍ، وهذا تأويل أبي العباس^(٤)، والتنوين عنده ليس
للتمكن، بل هو في أَوَانٍ كَهَوٍ في «إِذْ»؛ لأن أَوَاناً عنده يضاف إلى الجمل،
نحو قولك: جئت أَوَانٌ زَيْدٌ قائمٌ، وَأَوَانٌ قَامَ زَيْدٌ، فحذف المضاف، وعُوض
منه التنوين، والنون ساكنة كسكون ذال «إِذْ»، وكُسرت لالتقاءها مع التنوين.

= القرآن ٣٩٧:٢. والبيت في الأضداد للأصمعي ص ١٨ ولابن السكيت ص ١٧٣ ولابن
الأباري ص ١٦٨ والخزانة ١٦٨:٤ - ١٧٥ [الشاهد ٢٨٠].

(١) الكشف ٣٥٩:٣ والجامع لأحكام القرآن ٩٧:١٥. وقد نسبها أبو حيان في البحر ١: ٣٦٧
لعيسى بن عمر. وانظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩.

(٢) الكشف ٣٥٩:٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٤٤٤ وشرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٧٥ وسر الصناعة ص ٥٠٩.

قال صاحب البسيط: «وقول أبي العباس هنا غير مرضي لأن أواناً قد يُضاف إلى الآحاد، نحو قوله^(١)»:

هذا أوانُ السَّدِّ، فاشتدِّي زيم

وقوله^(٢):

وهذا أوانُ العِرضِ حيّ ذبابه زَنابيره والأزرقُ المتلمّسُ

وأما الجماعة فـ«أوانٍ» عندهم مجرور بـ«لات»، وذلك لغة شاذة انتهى.

وقوله وقد يُضاف إليها «حين» لفظاً قال^(٣):

لعلّ خلومكم تأوي إليكم إذا شمّرتُ، واضطربتْ شداتي

وذلك حينَ لاتٍ أوانٍ حلِمٍ ولكن قبلها اجتنّبوا أذاتي

وقوله أو تقديرأ مثاله قول الآخر^(٤):

تذكّر حُبّ ليلي لاتٍ حيناً وأمسى الشَّيبُ قد قَطَعَ القرينا

التقدير: حينَ لاتٍ حينَ تذكّر. ولا يضطر^(٥) إلى هذا التقدير كما

(١) هو رشيد بن رميض العنزي كما في الأغاني ١٥: ١٩٩ [طبع دار الثقافة]. وفي اللسان (حطم) أن ابن بري قال: هو للحطم القيسي، ويروى لأبي زغبة الخزرجي، ويروى لرشيد بن رميض العنزي. والشطر في سر الصناعة ص ٥٠٩. زيم: اسم ناقته أو فرسه.

(٢) هو المتلمس كما في طبقات فحول الشعراء ص ١٥٦ والحماسة ١: ٣٣٢ والشعر والشعراء ص ١٨١ واللسان (لمس). وهو بغير نسبة في الخصائص ٢: ٣٧٧. وأوله في سر الصناعة ص ٥١٠. العرض: وإد مريع باليمامة. حي ذبابه: يريد أن الأرض أمرعت وكثر ذبابها في الرياض. الزنابير والأزرق: ضربان من الذباب. والمتلمس: المتطلب للشيء من هنا وهنا.

(٣) هو الطرمح. والبيتان في ديوانه ص ٥٨ وشرح التسهيل ١: ٣٧٨. والأول في أساس البلاغة (شدو). اضطربت شداتي: اشتدت أذاتي. والأداة: الأذى.

(٤) هو عمرو بن شأس كما في المستوفي ١: ٢٥٣ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤. وهو في شغره ص ٥٩.

(٥) ولا يضطر... لات حين تذكر: سقط من س.

زعم المصنف؛ إذ يصح المعنى بقوله: تذكر حُبَّ ليلي لات حينَ تذكر،
أي: ليس الحينُ حينَ تذكر.

وقوله ورُبَّما استغني مع التقدير عن «لا» بالتاء أشار المصنف إلى
قوله^(١):

العاطفونَ تَ حينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُنْعِمُونَ يَدَا إذا ما أنْعَمُوا

قال المصنف^(٢): «أراد: هم العاطفون حينَ لاتَ حينَ ما مِنْ
عاطف، فحذف حينَ مع لا. وهذا أولى مِنْ قول مَنْ قال: إنه أراد
العاطفونَه بهاء السكت، ثم أثبتها /، وأبدلها تاء» انتهى.

[٢: ١٠٠/]

وتخريج المصنف هذا البيت على ما ذكر لا يتعلَّل؛ لأنه يكون
المعنى: هم العاطفون وقتَ ليس الحينُ حينَ ليسَ ثمَّ عاطف.

وأحسن من التخريج الثاني زَعَمُ من زَعَمَ^(٣) أن التاء زيدت على
«حين» في هذا البيت، والمعنى على أن هؤلاء العاطفون وقت انتفاء
العاطف، وهذا هو المعنى الذي يمدح به. وإذا احتمل هذا البيت هذا
التخريج والتخريج الذي قبله، ولم يتعلَّل تخريج المصنف له، فكيف
يستنبط منه حكم أنه ربما استغني مع التقدير عن «لا» بالتاء؟ وذلك شيء لا
يتعلَّل.

وقوله وتُهْمَلُ «لات» على الأصح إن وليها هنا تقدم إنشادنا^(٤):

حَنَّتْ نَوَارُ، ولاتَ هَنا حَنَّتِ
.....

(١) تقدم في ص ٢٨٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٣) تقدم في ص ٢٨٨. أنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وتابعه في ذلك ابن الطراوة.

(٤) تقدم في ٣: ٢١٣ و ٤: ٢٩١.

قال المصنف^(١): «لا عمل لَلات في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة. و«هَئَا» في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعدها صلة لأن محذوفة، وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هَئَا، كأنه قال: ولات هَئَا لك حين، هكذا قال أبو علي^(٢) انتهى.

وقد ذكرنا^(٣) قبل عن أبي علي أن «لات» عاملة في «هَئَا»، فيمكن^(٤) أن يكون لأبي علي القولان.

وكونها عاملة في «هَئَا» هو قول الأستاذ أبي علي^(٥) وتلميذه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور^(٦). وردّ عليهما المصنف^(٧) بكون «هَئَا» ظرفاً غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في» إلا بأن تدخل عليه «مِنْ» أو «إلى». وهو ردّ صحيح.

ومن منع إعمالها في قوله^(٨):

لَات هَئَا ذَكْرَى جُبَيْرَة.....

تأوله^(٩) على أن ذكرى مبتدأ، وهَئَا ظرف في موضع الخبر، وهي ظرف مكان مثل «هَئَا» يستعمل زماناً ومكاناً، والجملة في المبتدأ والخبر منفية بِلَات، وقد جاءت «لات» غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين»، ولا ما رادفه في قول الأَوْدِي^(١٠):

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧٨.

(٢) الشيرازيات ص ٥٤٠ - ٥٤١. وفيه القولان.

(٣) ذكر ذلك في ص ٢٩١.

(٤) فيمكن... عاملة في هَئَا: سقط من ك.

(٥) تعلية ابن النحاس ق ٤٧/ب.

(٦) المقرب ١: ١٠٥ وتعلية ابن النحاس ق ٤٧/ب - ٤٨/ب.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٧٩.

(٨) تقدم البيت في ٣: ٢١٣ و ٤: ٢٩١، ٢٩٧.

(٩) الشيرازيات ص ٥٣٩ وتعلية ابن النحاس ق ٤٧/ب.

(١٠) البيت في شعره ضمن الطرائف الأدبية ص ١٣ والصاحبي ص ٢٦٤ وتذكرة النحاة ص ٥٧٠.

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا، لَا تَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

وهذا يدل على أنَّ «لَا» لا تعمل، وإنما هي في هذا البيت حرف^(١) نفي مؤكد بحرف^(٢) النفي الذي هو قوله «لم يغن الفرار»، ولو كانت عاملة لم يجوز حذف الجزأين بعدها؛ ألا ترى أنه لا يجوز حذفهما بعد «لا» ولا «ما» العاملتين عمل ليس.

والعطف على خبر لَا عند مَنْ أَجَازَ إِعْمَالَهَا إِعْمَالُ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ كَالْعُطْفِ عَلَى خَبَرِ «مَا» مَنْصُوبًا، نَحْوُ: لَا تَ حِينَ جَزَعَ وَحِينَ طَنَشَ، وَيَجُوزُ: وَلَا حِينَ طَنَشَ، كَمَا تَقُولُ: مَا زَيْدٌ شَرِيفًا وَكَرِيمًا، وَيَجُوزُ: وَلَا كَرِيمًا، فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ يَقْتَضِي الْإِيجَابَ رَفَعَتْ مَا بَعْدَهُ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ، نَحْوُ: لَا تَ حِينَ قَلِقَ بَلْ حِينَ صَبَرَ، أَوْ: لَكِنْ حِينَ صَبَرَ، التَّقْدِيرُ: بَلْ الْحِينَ حِينَ صَبَرَ.

وقوله وَرَفَعُ مَا بَعْدَ «إِلَّا» فِي نَحْوِ «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ» لُغَةٌ تَمِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مِنْ بَابِ «كَانَ»، وَكَانَ ذِكْرُهَا فِي بَابِ «كَانَ» أَلْيَقَ / مِنْ [٢: ١٠٠/ب] ذِكْرُهَا فِي بَابِ «مَا»، إِلَّا أَنَّ الْمُحَسِّنَ لَذِكْرُهَا هُنَا هُوَ أَنَّ مَذْهَبَ الْحِجَازِ إِعْمَالُ «مَا» إِعْمَالُ لَيْسَ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ، وَمَذْهَبُ تَمِيمِ الْإِهْمَالِ، فَكَمَا أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ أَعْمَلُوا «مَا» إِعْمَالُ «لَيْسَ» إِذَا لَمْ يَنْتَقِضِ النَّفْيُ، فَكَذَلِكَ تَمِيمٌ أَهْمَلَتْ «لَيْسَ» إِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ حَمَلًا عَلَى «مَا».

وقول العرب «ليس الطيب إلا المسك» حكاه س^(٣) عنهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، وقد جَوَّزَ ذَلِكَ س^(٤) فِي قَوْلِهِمْ: لَيْسَ

(١) ذهب في تذكرة النحاة ص ٥٧٠ إلى أنها في هذا البيت بمعنى «حين». وقد ذكر فيه ذلك ضمن نصوص استقاهها من الصاحبي لابن فارس. وانظر الصاحبي ص ٢٦٤.

(٢) ك، م: لحرف.

(٣) الكتاب ١: ١٤٧.

(٤) الكتاب ١: ١٤٧.

خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ، وَجَوَزَ^(١) فِيهَا هُنَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ، أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا^(٢) عَنْ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلَيْنِ فِي لَيْسَ: أَحَدُهُمَا أَنَّهَا فِعْلٌ كَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ. وَالْآخَرُ أَنَّهَا حَرْفٌ. وَذَكَرْنَا عَنْ ابْنِ شَقِيرٍ أَنَّهَا حَرْفٌ قَوْلًا وَاحِدًا.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن ذلك لغة تميم صحيح، ذكر ذلك ونقله عنهم أبو عمرو بن العلاء، وذكر أن لغة الحجاز النصب، وهذه المسألة^(٣) جرت بين أبي عمر عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، كان عيسى ينكر الرفع، وأبو عمرو يُجيزه، فاجتمعا، فقال له عيسى في ذلك، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ يَا أَبَا عُمَرَ، وَأَدْلَجَ النَّاسُ، لَيْسَ فِي الْأَرْضِ حِجَازِي إِلَّا وَهُوَ يَنْصَبُ، وَلَا تَمِيمِي إِلَّا وَهُوَ يَرْفَعُ. ثُمَّ وَجَّهَ أَبُو عَمْرٍو خَلْفًا الْأَحْمَرَ وَأَبَا مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيَّ^(٤) إِلَى بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ، وَجَهَّدَا^(٥) أَنْ يَلْقَنَاهُ الرِّفْعَ، فَلَمْ يَفْعَلْ، وَإِلَى بَعْضِ التَّمِيمِيِّينَ، وَجَهَّدَا أَنْ يَلْقَنَاهُ النِّصْبَ، فَلَمْ يَفْعَلْ^(٦)، ثُمَّ رَجَعَا، وَأَخْبَرَا بِذَلِكَ عَيْسَى وَأَبَا عَمْرٍو، فَأَخْرَجَ عَيْسَى خَاتَمَهُ مِنْ أَصْبَعِهِ، وَرَمَى بِهِ إِلَى أَبِي عَمْرٍو، وَقَالَ: هُوَ لَكَ، بِهَذَا فُقَّتِ النَّاسُ.

وقوله وَلَا ضَمِيرَ فِي «لَيْسَ» خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ إِذَا ثَبِتَ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ فَلَا يُمْكِنُ التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْجَادَّةُ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ جَاءَ شَيْءٌ يَخَالِفُ الْجَادَّةَ، فَيَتَأَوَّلُ، أَمَا إِذَا كَانَتِ لُغَةٌ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ تَتَكَلَّمْ إِلَّا بِهَا فَلَا تَأُولُ.

(١) وجوز... أشعر منه: سقط من ك.

(٢) ذكر ذلك في ص ١١٧.

(٣) المسألة في مجالس العلماء ص ١ - ٤ وذيل الأمالي ص ٣٩.

(٤) هو يحيى بن المبارك أبو محمد النحوي المقرئ اللغوي [٢٠٢هـ] أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل، وروى عنه ابنه محمد أبو غنيد. أدب المأمون. وصنف مختصراً في النحو، والنواذر، والنقط والشكل. البغية ٢: ٣٤٠.

(٥) ن: وجهدا على أن. ك: وجهدا على أن يلقناه النصب. وجهَّد: جَدَّ.

(٦) وإلى بعض التميميين... فلم يفعل: سقط من ك.

وأما أبو علي فتأول قولهم «ليس الطيب إلا المسك»، وذلك أنه لم يبلغه - والله أعلم - نقل أبي عمرو ذلك أنها لغة تميم، وزعم أنه يحتمل وجوهاً:

أحدها^(١) أن يكون في «ليس» ضمير الأمر والشأن، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. وقال مثله السيرافي.

فألزم أبو علي أنه لو كان كذلك للزم دخول إلا على الجملة من المبتدأ والخبر التي هي خبر لضمير الأمر لا على جزئها الثاني، فكان يكون التركيب؛ ليس إلا الطيب المسك، كما تقول: ليس كلامي إلا زيد منطلق، كما قال الشاعر^(٢):

ألا ليس إلا ما قضى الله كائنٌ وما يستطيع المرء نفعاً ولا ضرراً

فأجاب أبو علي عن هذا الإلزام بأن «إلا» كان أصلها أن تدخل على الجملة، لكنها دخلت في غير موضعها. ونظير دخول «إلا» في غير موضعها قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

أحلّ به الشيب أثقاله وما اغترّ الشيب إلا اغتراراً

/ فهذا لو حُمل على ظاهره كان فاسداً لأنه معلوم أنه لا يظن غير [٢: ١٠١/١] الظن، ولا يغترّ الشيب إلا اغتراراً، والمعنى: إن نحن إلا نظن^(٥) ظناً، وما اغترّ إلا الشيب اغتراراً.

وهذا لا حجة فيه على أن «إلا» دخلت في غير موضعها لأن ذلك لم

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٠ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٨ [الإنشاد ٤٨٦].

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٣٢.

(٤) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٩٥ والحلبيات ص ٢٢٩ والخزانة ٣: ٣٧٤ - ٣٧٥ [الشاهد ٢٢٩].

(٥) إلا نظن: سقط من ك.

يثبت، والآية والبيتُ يتخرجان على حذف الصفة لفهم المعنى، وتبقى «إلا» في موضعها، وحذف الصفة لفهم المعنى سائغ في كلام العرب، والتقدير: إن نظن إلا ظناً ضعيفاً، وما اغتره الشيبُ إلا اغتراراً يتيئاً.

قال أبو علي^(١): والوجه الثاني أن يكون الطيب اسم ليس، والخبر محذوف، وإلا المسكُ بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

وقال بهذا التأويل المصنفُ اتباعاً لأبي علي، قال^(٢): «ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار»^(٣). والعجبُ له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أن ذلك لغة.

ثم قال أبو علي: والوجه الثالث^(٤) أن يكون^(٥) «الطيب» اسم ليس، و«إلا المسك» نعت له، والخبر محذوف، كأنه قال: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود، وحذف خبر «ليس» لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله^(٦):

تبغي جوارك حينَ ليسَ مُجيزَ

قال: فإذا احتمل قولهم «ليسَ الطيبُ إلا المسكُ» لم يقس عليه.

(١) الحليّات ص ٢٢٩ وشرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٨٠.

(٣) ذو الفقار: سيف رسول الله ﷺ، سمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار حسان، شبهوا تلك الحزوز بالفقار، وكان للعاصي بن منه بن الحجاج بن عامر السهمي. جمهرة أنساب العرب ص ١٦٥ وتهذيب اللغة ٩: ١١٩ والصحاح واللسان (فقر). وأول هذا القول في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٩٤٠. وهو في كشف الخفاء ٢: ٤٨٨ - ٤٨٩.

(٤) معناه في المسائل الحليّات ص ٢٢٩.

(٥) أن يكون... ليس الطيب: سقط من ك.

(٦) تقدم في ص ٢٠٦، ٢٩٢.

انتهى . ويُبطل هذه التأويلات كلها أن ذلك لغة بني تميم .

وفي الإفصاح : «وهذا الذي ذكره - يعني الفارسي - غفلةً منه عما ذكره س . قال^(١) : «إلا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ» . فلو أن مَنْ رفع في «ليس» يكون رفعه على ما تأول أبو علي جاز ذلك في «كان» لأن الحكم واحد والعامل واحد ، وكأنه أدير عليهم في «كان» فنصبوا ، فلما روى س عنهم النصب في «كان» علم أنهم لم يتأولوا ذلك التأويل» انتهى .

ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبد الله الملقب بملك النحاة^(٢) تخريجٌ غريب في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، وهو أنه زعم أن «الطيب» اسم «ليس» ، والمسك : مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره : «إلا المسكُ أفخره ، والجملة من قولك «إلا المسكُ أفخره» في موضع نصب على أنها خبر «ليس» ، كما تقول : ليس زيدٌ إلا عمرو ضاربُه ، قال : وقد تخبط س والسيرافي في هذا ، وما أتيا بطائل . وقد ردَّ عليه ابن الجبَّاب الجليْسُ المصري^(٣) .

ونقلُ أبي عمرو أن تلك لغةُ تميم مُبطل لما تأوله الفارسيُّ وأبو نزار ؛ لأنَّ التميمي يقول : ما كان الطيبُ إلا المسكُ ، وينصب ، وليس الطيبُ إلا المسكُ ، ويرفع ، والحجازي ينصب فيهما ، فدلَّ على فُرْقان اللغتين ، وأنَّ التميمي جعلها كـ«ما» في لغته ، وأنه أراد حصر الخبر كما

(١) الكتاب ١ : ١٤٧ .

(٢) (٤٨٩ - ٥٦٨ هـ) ولد ببغداد ، وقرأ النحو على الفصيحى ، واستوطن دمشق ، وكان من أئمة النحاة . صنف : الحاوي في النحو ، والمقتصد في التصريف ، والحاكم في الفقه ، وغيرها . مات بدمشق . إنباه الرواة ١ : ٣٠٥ - ٣١٠ ومعجم الأدباء ٨ : ١٢٢ - ١٣٩ وبغية الوعاة ١ : ٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٣) أبو عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري . أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه . له كتاب ثمار الصناعة في النحو . بغية الوعاة ١ : ٥٤١ . وفي الارتشاف ص ١١٥١ أن اسمه : الحسين بن موسى . وانظر ص ٢٠٠٠ منه أيضاً .

[٢: ١٠١/ب] أراد الحجازي. ولذلك قيل للمنتجع التيمي^(١): ليس ملاك / الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، فرفع، ولقّن النصب، فلم يقبله. وقيل لأبي المهدي - وهو باهلي - ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، بالرفع، فنصب، وقيل له بالرفع، فقال: ليس هذا من لحي ولا لحن قومي. والدليل على أنهم أرادوا حصر الخبر أنهم قالوا لأبي مهدي: ليس الطيب إلا المسك، قال ليخلف واليزيدي: أتأمراني بالكذب على كبرة^(٢) سيئي، فأين الجادي^(٣)، وحكى ابن الأعرابي: فأين بئنة الإبل الصادرة، وهي الرائحة الطيبة. وقيل له: ليس الشراب إلا العسل، قال: فما يصنع سودان هجر؟ مالهم شراب إلا هذا التمر. فقهم من هذا الكلام الحصر، ولذلك اغترض عليه، ولم ينطق به، إذ لا يتأتى عنده الحصر لأنه كذب، فلم يفعل أن يوافق عليه. ثم قيل له: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، قال: هذا كلام لا دخل^(٤) فيه، ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها^(٥)، فنصب، ونطق بهذا لأنه كلام صادق الإسناد.

وقوله ولا تلزم حالية المنفي بـ«ليس» و«ما» على الأصح هذه المسألة قد ذكر طرفاً منها في أول الكتاب^(٦)، وذكر عن الأكثرين أنه يتعين الحال في المضارع إذا نفي بـ«ليس» وما وإن، وذكر^(٧) الدلائل له على صحة دعواه، وناقشناه هناك^(٨) فيما أمكن فيه المناقشة، والمُدعى هنا أعم من المدعى

(١) الحكاية في مجالس العلماء ص ١ - ٤.

(٢) س: كبرة.

(٣) الجادي: الزعفران.

(٤) الدخل: العيب والريبة.

(٥) والعمل بها... الإسناد: سقط من ك.

(٦) التسهيل ص ٥.

(٧) شرح التسهيل ٢١: ١ - ٢٣.

(٨) التذييل والتكميل ٩١: ١ - ٩٥.

أول الكتاب. وقال في الشرح^(١): «زعم قوم أن ليس وما مخصوصتان بنفي الحال، والصحيح أنهما تنفيان الحال والماضي والمستقبل. وقد تنبه لذلك أبو موسى الجزولي، فقال^(٢): «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً» لأن س حكي^(٣): ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله. وأجاز الأستاذ أبو علي لـ«س»^(٤) ما زيد ضربته، على أن تكون «ما» حجازية، ويُنَّ أن النفي في الحال إنما هو إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان، فيحمل إذ ذاك على الحال كما يحمل الإيجاب عليه.

ومن استقبال المنفي بليس ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٥)، ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُقِضُوا فِيهِ﴾^(٦)، ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرِيحٍ﴾^(٧)، وقال حسان^(٨):

وما مثله فيهم، ولا كان قبله
وليس يكون الدهر ما دام يذبل
وقال زهير^(٩):

بدا لي أنني لست مُدْرِك ما مضى
ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً
ومثله^(١٠):

-
- (١) شرح التسهيل ١: ٣٨٠ - ٣٨٢.
(٢) الجزولية ص ١٠٥. ولفظه: «وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال، وقيل: عموماً». ورواية أبي حيان موافقة لما في شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٢.
(٣) الكتاب ١: ٧٠.
(٤) لـ«س»: سقط من س، ف، ن، م. انظر الكتاب ١: ١٤٥ - ١٤٦ والتوطئة ص ٢٢٨ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٧٢. وقد اختصر أبو حيان النص.
(٥) سورة هود، الآية: ٨.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.
(٧) سورة الغاشية، الآية: ٦.
(٨) تقدم في ١: ٩٤.
(٩) تقدم في ٣: ٢٤٩.
(١٠) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل. حَمَّ اللَّهُ كذا: قضاه وقَدَّره.

ولستُ لِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ وَاجِدًا ولا عَادِمًا مَا اللَّهُ حَمًّا، وَقَدَّرَا
ومثله^(١):

إِنِّي عَلَى الْعَهْدِ، لَسْتُ أَنْقُضَهُ مَا اخْضَرَ فِي رَأْسِ نَخْلَةٍ سَعَفٌ
ومثله^(٢):

ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهْذَبُ
/ ومثله^(٣):

[٢: ١٠٢/أ]

فليسَ بِآتِيكَ مَنَهِئُهَا ولا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا
ومن استقبل المنفي بـ«ما» ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحَّجٍهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ
يُصَرَّ﴾^(٤)، ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾^(٥) ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾^(٦)،
﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾^(٧)، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾^(٨)، وقال الشاعر^(٩):
وما الدنيا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ ولا أَحَدٌ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ
وقال^(١٠):

(١) البيت في المحكم ٣١١:١ وتخليص الشواهد ص ٢٢٦ واللسان (سعف). السعف:
أغصان النخلة، وأكثر ما يقال إذا يبست، وإذا كانت رَطْبَةً فِيهِ الشُّطْبَةُ، واحدته:
سَعْفَةٌ.

(٢) البيت للناطقة الذبياني. وهو في ديوانه ص ٧٤. لا تلمه: لا تصلح من أمره وتجمعه.
والشعب: الفساد والتفرق. والمهذب: المنقى من العيوب المخلص.

(٣) البيت للأعور الشَّيْ. وهو في الكتاب ٦٤:١ والمقتضب ١٩٦:٤ والحماسة البصرية
٢:٢ وشرح أبيات المغني ٣: ٢٧٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٧.

(٧) سورة الحجر، الآية: ٤٨.

(٨) سورة الانفطار، الآية: ١٦.

(٩) البيت في الزاهر ١٦٨:١ والإنصاف ص ٧٥.

(١٠) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٩. حشاشة النفس: بقيتها. وآل: اسم فاعل من =

وما المرء ما دامت حُشاشةُ نفسه بِمُذْرِكِ أطرافِ الخُطوبِ ولا آلٍ

ص: وتُزاد الباءُ كثيراً في الخبر المنفي بليس و«ما» أُخْتِها، وقد تُزاد بعد فعل^(١) ناسخ للابتداء، وبعد ﴿أَوَّلَهُ يَرَوْنَ أَنَّهُ﴾ وشبهه، وبعد «لا» التبرئة، و«هَلْ» و«ما» المَكْفُوفَةُ بِإِنْ، والتَمِيمِيَّةُ، خلافاً لأبي علي والزمخشري، وربما زيدت في الحالِ المنفِيَّةِ، وخبر إنَّ ولكنَّ.

ش: مثال الزيادة في خبر ليس وما أُخْتِها المنفي ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢)، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾^(٣). واحترز بـ«المنفي» من الخبر الموجب، فإنه لا يجوز: ليس زيدٌ إلا بقائم، ولا: ما زيدٌ إلا بخارج.

فلو زيدت «كان» بين اسم «ما» وخبرها، نحو «ما زيدٌ كان بقائم» لم يَجُزْ دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون والكسائي.

ولو كان الخبر ظرفاً أو كاف تشبيه أو مثلاً أجاز البصريون نصب مثل، فتقول: ما زيدٌ مثلك، ودخولَ الباء، وأجازوا دخولَ الباء على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسماً، ومنع هشامٌ دخول^(٤) الباء على الكاف وعلى مثل. وهذا جائز على مذهب الكسائي، حكى: ليس بكذلك، وأجاز هشامٌ دخولها على الظروف، فأجاز: ما عبدُ الله بحيث تُحِبُّ.

واضطرب الفراء، فقال مرةً: لا تدخل الباء على مثل لأنها بمعنى الكاف، وقال مرةً: تدخل الباء على الكاف، ولا تدخل على شيء من الصفات غيرها لأنها في معنى مثل.

= ألا يَأْلُو، يقال: لا يَأْلُو جهداً في الطلب: أي لا يترك.

(١) في التسهيل وشرحه: بعد نفي فعل.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٦.

(٣) سورة هود، الآية: ١٢٣.

(٤) دخول الباء... وأجاز هشام: سقط من ك.

وأطلق المصنف في خبر «ليس»، وكان ينبغي أن يُقَيَّد، فيقول: إلا الواقع في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيدا، فلا يجوز: ليس بزيد.

ومثال ذلك بعد الفعل الناسخ قوله^(١):

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ بأعجلِهمْ، إذْ أجنَّعُ القومَ أعجلُ
وقال آخر^(٢):

دعاني أخي، والخيْلُ بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدٍ
وذكر في الشرح^(٣) أن الخبر المنفي بـ«لا» أخت ليس تُزاد الباء فيه،
[٢: ١٠٢/ب] وأنشد قولَ / سواد بن قارب^(٤):

وكنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعَةٍ بمُغنٍ فتيلًا عن سوادِ بن قاربِ
وقول الآخر^(٥):

ولقد غَدَوْتُ، وكنْتُ لا أغدو على واقٍ وحاتمِ
فإذا الأشائمُ كالأيامِ من الأيامِ كالأشائمِ
وكذاك لا خيرٌ ولا شرٌّ على أحدٍ بدائمِ

ولا حجة في هذا كما ذكرناه قبل في بيت سواد، إذ يحتمل أن يكون ما بعد «لا» مبتدأ، ولم تُكرر «لا»، وقد ورد ذلك عن العرب، فيكون هذا

(١) هو الشنفرى. والبيت من قصيدته اللامية المشهورة، وهو في النوادر للقالى ص ٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٣٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ١٨٩ [الإنشاد ٧٩٥].

(٢) هو دريد بن الصمة. والبيت في ديوانه ص ٤٨ وكتاب الاختيارين ص ٤١٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٦٠٠. القعدد: الجبان اللثيم القاعد عن المكارم والحرب.

(٣) كذا! وهذا ليس في المطبوعة، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم أبو طالب. تقدم في ص ٢٨٢.

(٤) هو المرقش، أو خرز بن لوزان، وقيل: المرقم الذهلي السدوسي. وقيل: المرقم هو لقب خرز بن لوزان. كتاب الاختيارين ص ١٧١ - ١٧٢ [٢٢] والحيوان ٣: ٤٣٦، ٤٤٩ والمعاني الكبير ص ٢٦٢، ١١٨٧ وحواشيها، ومعجم الشعراء ص ١٠٢ [ط. مكتبة القدسي] واللسان (حتم) و(شأم) و(يمن) و(وقي). الواقى: الصرد. والحاتم: الغراب.

منه، وإن كان قليلاً أو شاذاً. وقال ابن هشام: «لم يسمع في خبر «لا»، فلا يقاس على خبر «ما» لأن الزمان مجاز».

وقوله وبعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ﴾ مثاله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّ يَخْلُقْهُنَّ يَقْدِرُ﴾^(١). وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه، كأن المعنى: أوليس الله بقادر، فزاد الباء في خبر أن على هذا المعنى.

ولا تنقاس الزيادة فيما ذكر من هذه المنفيات إلا في خبر ليس وما، وأحسنه ما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى كهذه الآية. وقوله وشبهه^(٢).

ومثال زيادتها بعد «لا» التبرئة قول العرب «لا خير بخير بعده النار»^(٣) إذا لم تجعل الباء بمعنى «في»، هكذا قاله المصنف^(٤).

وقال أبو علي: «تكون زائدة في خبر «لا»، وهو مرفوع، وذلك إذا جعلت «بعده النار» وصفاً للخبر المنفي»، انتهى. كأنه قال: لا خير خير بعده النار، كما تقول: لست بزيد. وإذا كانت الباء بمعنى «في» فالمجرور في موضع الخبر، و«بعده النار» صفة لـ«خير» المجرور. قيل: ويجوز أن تجعل «بعده النار» صفةً للاسم المنفي مع إبقاء «بخير» خبراً. ويجوز^(٥) أن تجعل «بعده النار» صفة للخبر المنفي، والباء زائدة. وقد أجاز أبو علي هذا

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣٣.

(٢) هنا سقط في النسخ كلها، مقداره سطران ونصف، ومحلّه بياض في س. وكتب في هامش ك، ح، ف: كذا وجد. وفي تعليق الفرائد ٣: ٢٧٠ ما نصّه: «قال ابن قاسم: ولم يذكر المصنف له مثلاً، ويمكن أن يمثل له بما أجازة الزجاج، قال: لو قلت: ما ظننت أن زيدا بقائم، لجاز».

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٨٣ والملخص ١: ٥٠٧.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٨٣.

(٥) هذا هو الرأي الذي نقله عن أبي علي بعد ذكره رأي المصنف.

كله في «التذكرة»، وقد منع في موضع آخر من «التذكرة» أن تكون الباء زائدة.

وجماعة من النحويين لا يُجيزون في هذه المسألة إلا الوجهين الأولين. ومن منع زيادة الباء من هؤلاء لم يجز إلا وجهاً واحداً، وبه كان يأخذ أبو القاسم بن القاسم، وهو أن تكون الباء مَحَلًّا لا غير.

وعلى ما قاله أبو علي هنا من زيادة الباء أبو بكر بن طاهر وابن خروف. [٢: ١٠٣/أ] وقد قال / أبو علي في التذكرة: «لا تكون الباء هنا زائدة لأنها لا تزداد في المرفوع».

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يقاس، لا يقال: لا رجلٌ بقائم، ولا إنسانٌ بِوَرع؛ لأنه لم يأت به سماع صحيح غير مُتَأَوَّل.

وقد منع قوم أن تجعل الجملة صفة لـ«خير» المنفي لأنه يختص بالصفة، فلا يبقى على العموم، كقولك: لا حيوانٌ حيوانٌ عاقل، ولا رَجُلٌ رجلٌ كاتبٌ، لأن المنفي هو الخبر، وحين وصفته ونوعته من الأول صرت كأنك قلت: لا حيوانٌ عاقلٌ في الحيوان، ولا رَجُلٌ كاتبٌ في الرجال، فالحيوانُ العاقلُ بعضُ الحيوان، والرجلُ الكاتبُ بعضُ الرجال، ومُحال نفي النوع عن الكل.

وأجاز هؤلاء: لا خيرَ بعده النارُ خيرٌ، لأن الأول خاص والثاني عام. وهذا لا يصح لأن الصفة تُخصص الموصوف، فلا يصح أن يُنفي عنه عمومُه، لا سيما إذا كان اللفظ المُخَصَّص هو الخبر بعينه، فهذا يبطل لأن من وصفته بصفة فقد أخرجته عن تناوله اسمه بتلك الصفة، فإذا قلت «لا رجلٌ كاتبٌ رجلٌ» لم يستقم لأن الرجل الكاتب رجل، فكيف يُنفي عنه أن يكون رجلاً؟ والنفي في الحقيقة إنما هو للخبر، ولا يصح أن يُنفي عنه أن يكون بعض الرجال، وقد أوجبَ له ذلك إذ جعلته مبتدأ معلوماً عند المخاطب كما هو معلوم عندك، وإذا عُلِمَ أنه رجل كاتب فكيف يُجهل أنه رجل، ولا بُدُّ للرجل الكاتب أن يكون رجلاً.

وبعد «هل» قوله^(١):

يقول إذا اقلولى عليها، وأفردت^(٢) ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ

وبعد «ما» المكفوفة بـ «إن» قوله^(٣):

لَعَمْرُكَ ما إن أبو مالكٍ بواه، ولا بضَعِيفٍ قُواه

وقوله خلافاً لأبي علي والزمخشري^(٤) عزاه في «البيسط» إلى أبي بكر وأبي علي في أحد قوليه، والصحيح خلاف ما ذهبوا إليه للسمع والقياس والإجماع:

أما السماع فكثرة وجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ونَصَّ على ذلك س^(٥) والفراء، ونَصَّ الفراء^(٦) أيضاً على أن أهل نجد كثيراً ما يَجْرُونَ الخبر بالباء، فإذا أسقطوا الباء رَفَعُوا. انتهى. حتى إنهم إذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة رفعوا المعطوف على الموضع، كما أنهم في اللغة الحجازية يعطفون على الموضع نصباً، قال الشاعر^(٧):

لَعَمْرُكَ ما سَعَدَ بِخُلَّةٍ آثمٍ ولا نَأْنَأٍ يومَ الحِفاظِ ولا حَصِرٍ

يُروى برفع «نَأْنَأٍ» على موضع «بِخُلَّةٍ» وبخفضه^(٨) على اللفظ.

(١) تقدم في ٣: ٢٦٢.

(٢) س: وأبردت. ك: وأنزوت.

(٣) هو المتنخل الهذلي. والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٧٦ والشعر والشعراء ص ٦٦٠ والخزانة ٤: ١٤٦ [الشاهد ٢٧٦].

(٤) المفصل ص ٨٢ وشرحه ٢: ١١٤.

(٥) الكتاب ٢: ٣١٦.

(٦) معاني القرآن ٢: ٤٢.

(٧) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ١١٢. الخلة: الصداقة والمودة، والخلة أيضاً: الخليل، أراد: ما خلة سعد بخلة رجل آثم. والنأنا: الضعيف المقصر. والحصر: الضيق الصدر عند تجشم شدائد الأمور.

(٨) س: وينصبه.

وقد اضطرب أبو علي في ذلك، فمرة قال^(١) ما حكى عنه المصنف.

[٢: ١٠٣/ب] وشُبّهتُه في ذلك أنَّ ما بعدَ «ما» مرفوع بالابتداء / والخبر، فكما أنه لا يجوز في الموجب: زيدٌ بقائِم، فكذلك في النفي، وإنما دخلت في الحجازية تشبيهاً بدخولها في خبر ليس. ومرة قال: يجوز ذلك، وتدخل في كل خبر منفي.

وأما القياس فلأنَّ «إنَّ» إذا كَفَّتْ «ما» ومنعتها العمل تدخل في خبر المبتدأ، وكذلك في الخبر بعدَ «هل»، وكلاهما مرفوع، فكذلك تدخل في خبر «ما» التيمية.

وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار، قال: أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب، فتقول: ما زيدٌ بمنطلق.

واختلف في فائدة المحييء بالباء، فقال البصريون^(٢): فائدتها أنه يجوز أن لا يسمع المخاطب «ما»، فيتوهم أنَّ الكلام مُوجب، فإذا جئت بالباء صحَّ المعنى. وقال الكوفيون^(٣): هذا نفي لقول القائل: إنَّ زيداً لمنطلق، والباء بمنزلة اللام.

ولو قُدِّمَت الخبر أو معموله، نحو: ما بقائِم زيدٌ، وما طعامك بآكلٍ زيدٌ، فذهب قوم^(٤) إلى أنه لا تجوز زيادة الباء في الخبر.

وذهب الفراء^(٥) إلى جواز ذلك فيهما، وفصل قوم، فأجازوا دخول الباء مع تقديم معمول الخبر، ومنعوا ذلك مع تقديم الخبر نفسه.

(١) المسائل البغداديات ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والشيرازيات ص ٥٦٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٨٥: ١ وإعراب القرآن للنحاس ١٣٧: ١ والأصول ٤١٣: ١ والبغداديات ص ٢٨٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٣٧: ١.

(٤) الأصول ٩٣: ١ - ٩٤.

(٥) معاني القرآن ٤٣: ٢ - ٤٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧: ٢.

وأجاز الفراء: ما هو بذاهب زيد، فإن أَلْقَيْتَ البَاءَ نَصَبْتَ، فقلت: ما هو ذاهباً زيداً، وهذا خطأ عند البصريين^(١) في «ما» إذا جاءت في خبرها الباء مع الجمل، ولا يجيزون: ما هو قائماً زيداً؛ لأن هاء الإضممار إنما تفسره جملة قائمة بنفسها، والباء لا تدخل على جملة، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْخِزِهِ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾^(٢) فلا حُجَّة فيه للفراء، وفيه وجوه^(٣) من التأويل:

أحدها أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على (أحد) من قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ﴾، و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ فاعل بـ«مُرْخِزِهِ» أو بدل من ﴿هُوَ﴾.

والثاني: أن يكون ﴿هُوَ﴾ عائداً على التعمير المفهوم من قوله ﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، ثم جاء بقوله ﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ تبيناً.

والثالث: أن يكون ﴿هُوَ﴾ كنايةً عن التعمير، و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ بدل منه، وليس ﴿هُوَ﴾ عائداً على المصدر المفهوم من ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾، بل يفسره البذل.

وقوله ورُبَّما زيدت في الحال المنفية مثاله قوله^(٤):

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاها
وقوله^(٥):

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا اتَّبَعْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكِيلٍ

(١) تقدم هذا في ٢: ٢٧٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٣) انظرها مفصلة في البحر المحيط ١: ٤٨٢ - ٤٨٣. وراجع ما سبق في ٢: ٢٧٠.

(٤) البيت للفتحيف العقيلي. وهو في شرح التسهيل ١: ٣٨٥ وشرح أبيات المغني: ٢: ٣٩١ [الإنشاد ١٦١] والخزانة ١٠: ١٣٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٥ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤١٩ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٩٣ [الإنشاد ١٦٢]. المزود: المذعور. والوكيل: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

التقدير عنده: فما رجعت خائبة ركباً، وفما انبعثت مزووداً ولا
وَكَيْلاً.

وما ذهب إليه المصنف في هذين البيتين من زيادة الباء في الحال لا
يتعين؛ إذ يحتمل أن تكون الباء للحال لا زائدة في الحال، أي: فما
رجعت بحاجة خائبة، أي: متلبسة / بحاجة خائبة، وكذلك: فما انبعثت
بمزوود، ويعني بذلك نفسه، والمتكلم قد يُسند الفعل إلى اسم ظاهر،
ويريد بذلك نفسه، نحو قولك: لقد صجبتك مني رجلٌ صالح، ولو جئتهم
بي لجئت بفارسٍ بطل، أي: لجئت متلبساً بفارس بطل، وهو يريد نفسه.
وقوله وخبر إن أنشد المصنف شاهداً على ذلك قول الشاعر^(١):

فإن تئاً عنها حِقْبَةً لا تُلاقها فإنك مما أحدثت بالمُجْرَبِ
يريد: فإنك المُجْرَبُ مما أحدثت.

ولا يتعين أن يكون «بالمجرب» خبراً لأن لجواز تعلق «بالمجرب»
بقوله: «مما أحدثت»، وخبر إن هو قوله: «مما أحدثت»، ويكون قوله
«فإنك» على حذف مضاف، أي: فإن تأييك وعدم ملاقاتك مما أحدثت،
أي: بسبب ما أحدثت بالمجرب.

وقوله ولكن مثاله قول الشاعر^(٢):

ولكن أجراً لو فَعَلْتَ بِهِيْنِ وهل يُنْكِرُ المعروفُ في الناسِ والأَجْرُ
وقد سُمع دخولها في خبر «ليت»، قال الفرزدق^(٣):

يقول إذا اقلولى عليها، وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

(١) تقدم في ١٧٨: ٣.

(٢) البيت في سر الصناعة ص ١٤٢ وشرح المفصل ١٣٩: ٨ واللسان (كفى) والعيني ١٣٤: ٢
والخزاعة ٥٢٣: ٩ [الشاهد ٧٩٠].

(٣) تقدم في ٢٦٢: ٤ و٣١١. وهذه رواية أخرى للبيت. س: تقول.

أقرّد: لَصِقَ بالأرض. وقال الجوهري^(١): «أَقْرَدَ: سَكَنَ وَتَمَاوَتْ»، وأنشد البيت، لكنه أنشد عجزه «ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ». واقلولى: ارتفع.

وأجاز الأخفش^(٢) زيادتها في الواجب، نحو: زيدٌ بقائمٍ، واحتج بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾^(٣)، ويدل على زيادتها قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾^(٤).

وتؤوّل^(٥) على أن يكون الخبر عاملاً في الجار، أي: واقع بمثلها. أو على أن يكون ﴿مِثْلُهَا﴾ متعلقاً بقوله ﴿وَجَزَاءُ﴾، والخبر محذوف.

ومما جاء فيه دخولُ الباء في الخبر الموجب قولُ الشاعر^(٦):

فَلَا تَطْمَغُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فِيهَا فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

ص: وقد يُجَرُّ المعطوفُ على الخبرِ الصالحِ للباءِ مع سقوطها، ويندُرُ ذلك بعدَ غيرِ «ليس» و«ما». وقد يُفَعَّلُ ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: مثالُ ذلك ما أنشده س^(٧):

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(١) الصحاح (قرد).

(٢) معاني القرآن ص ٣٤٣ وسر الصناعة ص ١٣٨.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٧.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٥) التأويلان في سر الصناعة ص ١٣٨ - ١٤١.

(٦) تقدم في ٢: ٢٣٧.

(٧) البيت للأخوص اليربوعي كما في الكتاب ١: ١٦٥، ٣٠٦ والخزانة ٤: ١٥٨ - ١٦٥

[الشاهد ٢٧٨] وشرح أبيات المغني ٧: ٥٦ - ٥٨ [الإنشاد ٧٢٧]. ونسب في الكتاب

٣: ٢٩ للفرزدق، وعنه في ديوانه ص ١٢٣، وهو بيت مفرد فيه.

وما أنشده المصنف^(١):

ما الحازمُ الشَّهْمُ مُقْدَاماً ولا بَطْلٌ إن لم يَكُنْ لِلْهوى بالعقلِ غَلَاً
/فقوله: «ولا ناعِبٍ» معطوف على «مصلحين» على تَوْهَمِ الباء، [٢: ١٠٤/ب]
وكذلك «ولا بطلٍ» معطوف على «مُقْدَاماً» على تَوْهَمِ الباء.

وقولُ المصنف: «الخبرُ الصالحُ للباءِ» يشملُ خبر «ليسَ» وخبر «ما»
كما ذكرناه، ويظهر من المصنف جواز ذلك وأنه يَطْرُد، وهي مسألة مُخْتَلَفٌ
فيها:

فذهب عامة النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك، وما ورد منه فهو
محمول على التوهم، والعطفُ على التَّوْهَمِ عندهم لا ينقاس.

وحكى أبو جعفر النحاس عن سيبويه إجازته، قال أبو جعفر: أجاز
س خفض المعطوف على خبر «ما»، نحو: ما زيدٌ منطلقاً ولا خارج،
وأنشد: مشائيم. البيت. قال: لأنه يجوز أن تقع في الأول الباء، وهذا عند
أصحابه خطأ لأن حروف الخفض لا يستعمل فيها هذا، وقد حكى عن
الكسائي أنه أجاز ذلك. انتهى ما قاله أبو جعفر.

قال إبراهيم بن أصبغ الأزدي^(٢): «لا أعلمه من قول س إلا في
ليس^(٣) دون ما». ووجدت بخط أستاذنا أبي جعفر بن الزبير ما نصّه: «إذا
عطفْتَ على الخبر، وكان حرف العطف غير مُوجِب، والخبر منصوب،
نصبت، وحكى س الخفض على التوهم، وجعله الفراء^(٤) قياساً» انتهى.

واحترز المصنف بقوله: «الصالح للباء» من خبر لا يصلح للباء،

(١) البيت في شرح التسهيل ٣٨٦: ١ وشرح أبيات المغني ٤٩: ٧ [الإنشاد ٧٢٤]. الحازم:
الضابط للأمر. الشهم: الجلد الذكي الفؤاد.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى المعروف بابن المناصف، وقد تقدمت ترجمته في ٣٣٣: ٢.

(٣) الكتاب ٣٠٦: ١ و ٢٩: ٣.

(٤) معاني القرآن ٣٣٢: ١، ٤٧٠.

نحو: ليس زيدٌ إلا قائماً وذاهبٍ، وليس زيدٌ يقوم ولا خارج، وما زيدٌ يركبُ ولا ذاهبٍ، فإنه لا يجوز الجر في ذاهب ولا خارج لأنَّ قائماً ويقومُ ويركب لا يصلح شيء منها لدخول الباء.

وقوله ويندُر ذلك بعد غير «ليس» و«ما» قال المصنف^(١): «عُومِل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر^(٢):

وما كنتُ ذا نَيْرٍ فِيهِمْ ولا مِئْمَشٍ مِنْهُمْ مِنْمَلٍ
جر مِئْمَشاً، كأنه قيل: وما كنتُ بِذِي نَيْرٍ ولا مِئْمَشٍ، والنَّيْرُ: الثَّيْمَةُ، والمِئْمَشُ: المُفْسِدُ ذات البين، والمِئْمَلُ: الكثير النَمِيمة.

ومما جاء من عطف المجرور على التوهم قولُ الشاعر^(٣):

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ ولا بَيْدَاءَ نَاجِيَةً دُمُولاً
ولا مُتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طِفْلٌ بِبَعْضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولاً
وقولُ الآخر^(٤):

تَقِي نَقِيٍّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلِدٍ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٦.

(٢) البيت في اللسان (نمش)، وشرح أبيات المغني ٧: ٥٠ - ٥٢ [الإنشاد ٧٢٥]. وقد ضبط فيهما كل من «مِئْمَشٍ» و«مِئْمَلٍ» بضم فسكون فكسر، على زنة مُفْعِل.

(٣) هو المَرَار بن سعيد الفقعسي. والبيتان في معاني القرآن للفراء ١: ١٧١ وأساس البلاغة (طفل)، ومجالس ثعلب ص ١٣١ والتكملة للصغاني (نشغ) ومعجم البلدان (ثعيلبات). والثاني: في كتاب الجيم ٢: ٢١٩ وتهذيب اللغة ١٣: ٣٤٩ و١٦: ١٧٢ واللسان (نشغ). ثعيلبات: موضع. والبيداء: اسم لأرض ملساء بين مكة والمدينة. وفي المصادر السابقة «بَيْدَان»، وهو ماء لبني جعفر بن كلاب. والناجية: الناقة السريعة. والذمول: الناقة التي تسير سيراً سريعاً ليناً. وقوله الليل طفل أي: في أوله. والنواشغ: مجاري الماء في الأودية. والحمول: الإبل عليها الهودج.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٢٣٤ وشرح أبيات المغني ٧: ١٤٦ - ١٥١ [الإنشاد ٧٧٤]. النهكة: النقص والإضرار. والحقلد: الضيق البخيل السئ الخلق.

تَوَهَّمُ أَنَّهُ قَالَ مَكَانَ لَنْ تَرَى: لَسْتُ بِرَاءٍ، وَمَكَانَ لَمْ يُكْثَرِ: لَيْسَ بِمَكْثَرٍ غَنِيمَةً، فَعَطَفَ «وَلَا مَتَدَارِكُ» عَلَى تَوْهَمٍ: لَسْتُ بِرَاءٍ، وَعَطَفَ «وَلَا بِحَقْلَدٍ» عَلَى: لَيْسَ بِمَكْثَرٍ.

[٢: ١٠٥/١]

/ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِي الْعَطْفِ إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ أَنْشَدَ الْمُصَنِّفُ^(١):

وظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وَقَالَ^(٢): «لَأَنَّ الْمَنْصُوبَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ يُجَرُّ كَثِيرًا بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ إِذَا اتَّصَبَ مَجْرُورٌ، وَجَوَازُ جَرِّ الْمَعْطُوفِ عَلَى مَنْصُوبِ اسْمِ الْفَاعِلِ مُشْرُوطٌ بِالِاتِّصَالِ كَاتِّصَالِ مُنْضِجٍ بِالْمَنْصُوبِ، فَلَوْ كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَجَزِ الْجَرُّ، نَحْوُ أَنْ يَقَالَ: مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ بِالنَّهَارِ صَفِيفٍ شِوَاءٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ يُزِيلُ تَصَوُّرَ الْإِضَافَةِ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْجَرِّ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ جَرُّ الْمَعْطُوفِ مَعَ انْفِصَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ مَعْمُولِهِ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ جَرِّ الْمَعْطُوفِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يُجِيزُهُ أَصْحَابُنَا^(٣)، لَا يَجِيزُونَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرُو، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْبَابِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِطْرَادِ.

وَأَمَّا الْبَيْتُ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَإِذَا جَعَلَ مَعْطُوفًا عَلَى مِرَاعَاةِ جَرِّ «صَفِيفٍ» فَسَدَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ أَوْ قَدِيرٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ أَحَدٍ هَذَيْنِ، فَيَكُونُ قَدْ قَسَمَ الطُّهَاءَ - وَهُمْ الطُّبَّاحُونَ - إِلَى قَسَمَيْنِ: أَحَدَهُمَا مُنْضِجٍ صَفِيفٍ أَوْ قَدِيرٍ، وَالْآخَرُ لَمْ يَذْكُرْهُ؛ لِأَنَّ «بَيْنَ» تَقْتَضِي وَقُوعَهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ.

(١) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ. دِيَوَانُهُ ص ٢٢ وَإِضَاحُ الشَّعْرِ ص ٣٨٢ - وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ - وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٨٦: ١.

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٨٦: ١.

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٥٥: ١ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِيِّ ص ٦٥٢.

وإنما تأوله شيوخنا على أن يكون «أو قدير» معطوفاً على قوله: «مُنْضِج» لا على محلّ «صَفِيف»، ويكون على حذف مضاف، و«أو» بمعنى الواو، والتقدير: من بين مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِواءٍ أو طابِخٍ قديرٍ، ثم حذف «طابِخ»، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، وتكون إذ ذاك «بَيْنَ» قد وقعت بين شيئين، وهما: مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِواءٍ، وطابِخٍ قديرٍ مُعَجَّلٍ، ويكون التقسيم صحيحاً، وقد جاءت «أو» مكان الواو في «بَيْنَ»، قال الشاعر^(١):

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

ص: وإن وَلِيَ العاطفَ بعدَ خبر «ليس» أو «ما» وصفٌ يتلوه سَبَبِيٌّ أُعْطِيَ الوصفُ ما له مفرداً، وُزِعَ به السببيُّ، أو جُعِلَ مبتدأ وخبراً. وإن تلاه أجنبيٌّ عُطِفَ بعدَ «ليس» على اسمها، والوصفُ على خبرها. وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصحَّ جَرُّ الوصفِ المذكور، ويتعين رفعه بعدَ «ما».

ش: مثال المسألة الأولى: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً أخوه^(٢). قال^(٣): فهذا يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الوصف المعطوف كأنه لم يذكر بعده سببي، وحكمه إذ ذاك حكم المفرد، ويجوز إذ ذاك فيه - على ما قرر المصنف - النصب والجر على توهم أن يكون الخبر المعطوف عليه مجروراً، وتقدم

(١) البيت لعمر بن معدى كرب في الكشف ٢٧٢: ٤ والبحر ٤٨٧: ٨. ديوانه ص ٢٠٧ وفي تخريجه. ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١ والعيني ١٤٦: ٤. وهو بغير نسبة في السيرة النبوية ٣١١: ١ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٢٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨ وشرح التسهيل ٣٦٤: ٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٩ وشرح أبيات المغني ٥١: ٢ - ٥٤ [الإنشاد ٩٢]. الصريح: المستغث. وسافع: أخذ بناصية مهرة.

(٢) سقط هذا المثال من ك.

(٣) هذا يوهم أن القائل هو ابن مالك، وهذا الكلام شرح مفصل لقول ابن مالك الموجز في الشرح ٣٨٧: ١.

[٢: ١٠٥/ب] ذكر الخلاف^(١) فيه، وأن عامة النحويين لا يجيزون الجر في المعطوف على توهّم الجر في المعطوف عليه.

والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ وخبراً، فترفع الوصف، فتقول: ولا ذاهبٌ أخوه، وتكون قد قدّمت خبر المبتدأ عليه، والتقدير: ولا أخوه ذاهبٌ، ويُطابق الخبر المبتدأ.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن يعرب الوصف مبتدأ، والسببي فاعل به أغنى عن الخبر لأنه قد اعتمد الوصف على حرف النفي. والاختيار^(٢) أن لا يطابق الوصف مرفوعه، ويجوز أن يطابق، وذلك في لغة: أكلوني البراغيث.

وقوله وإنّ تلاه أجنبيّ مثاله: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرو، ف«عمرو» معطوف على اسم «ليس» و«ذاهباً» معطوف على الخبر.

وتقدم لنا أنّ من قدماء النحويين من لا يجيز فيها^(٣) النصب لأن «ليس» لا تتقدر بعد «لا»، فيوجبون الرفع^(٤).

وقد ردّ س عليهم مذهبهم في كتابه^(٥) بقول العرب: ليس زيدٌ ولا أخوه قاعدین.

ويجوز جعلهما مبتدأ وخبراً، فتقول: ولا ذاهبٌ عمرو.

وقوله وإنّ جرّ بالباء جاز على الأصحّ جرّ الوصف المذكور مثاله: ليس زيدٌ بقائم ولا ذاهبٌ عمرو، قال المصنف^(٦): «الجر بباء مقدرة مدلول

(١) تقدم في ص ٣١٥ - ٣١٧.

(٢) والاختيار... و«ذاهباً» معطوف على الخبر: سقط من ك.

(٣) ك، ف: فيهما.

(٤) الكتاب ٦٠: ١ وشرحه للسيرافي ١/١٧٠: ١.

(٥) الكتاب ٦٠: ١.

(٦) شرح التسهيل ٣٨٧: ١.

عليها بالمتقدمة، وهو كثير في الكلام، ومنه قول الشاعر^(١):

وليس بِمُذْنٍ حَتَفَهُ ذُو تَقْدَمٍ لِحَرْبٍ، وَلَا مُسْتَنْسِيءِ الْعُمْرِ مُخِجُمٍ
ومنه قول الآخر^(٢):

فليس بَاتِيكَ مَنُهِئُهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
ومنه قول الآخر^(٣):

وليس بمعروفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا

قال^(٤): «وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عاملٍ لدلالة مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير». ثم ذكر^(٥) من ذلك مثلاً وردت في كلام العرب.

وقوله ويتعين رفعه بعد «ما» أي: رفع الوصف إذا تلاه^(٦) الأجنبي، سواء أنصب خبر «ما» أو جرّ بالباء، فتقول: ما زيد قائماً ولا ذاهبٌ عمرو، وما زيدٌ بقائم ولا ذاهبٌ عمرو. قال المصنف^(٧): «لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قُدّم فيه الخبر لبطل العمل، فبُطلانه بالتقديم في المعطوف يُعْده من العامل أَحَقُّ وأولى، ومثال ذلك قول الشاعر^(٨):

(١) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل.

(٢) تقدم في ص ٣٠٦.

(٣) هو النابغة الجعدي. والبيت له في الكتاب ١: ٦٤ وجمهرة أشعار العرب ص ٧٨٥. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٤. نردها: أي الخيل المذكورة في البيت السابق لهذا. والتعقير: مبالغة في العقر، وهو النحر.

(٤) شرح التسهيل ١: ٣٨٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٦) الوصف إذا تلاه: سقط من ك.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٨٨.

(٨) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٣٨٤ والكتاب ١: ٦٣ والخزانة ١: ٣٧٥ - ٣٧٩ =

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَيَسِّرٍ»

انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من تَعَيَّنَ الرفع في الأجنبي بعد «ما» هو مذهب البصريين، والرفع إجماع من النحويين، فلو نصبت الوصف عطفاً على خبر ما المنصوب، فقلت: ما زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرو، فمنعه الخليل وس^(١) وأصحابهما^(٢)، وأجازه الكسائي والفراء.

[٢: ١٠٦/أ] حجة المانع أنه بغير عائد، فمحال أن يُعطف على ما كان/ للأول ولم يَعدْ عليه منه شيء. وحجة المجيز ماحكاه الكوفيون من قول العرب: ما زيدٌ قائماً فمتخلفاً أحدٌ، أي: إذا قام لم يتخلف أحدٌ.

فإن عطفت على خبر «ما» المجرور، فقلت: ما زيدٌ بمنطلق ولا خارج عمرو، بالجبر، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. فإن حذفت «لا»، فقلت: ما زيدٌ بمنطلق، وخارج عمرو، بجر «خارج» عطفاً على «بمنطلق»، لم يجز ذلك عند البصريين والفراء، وأجازه هشام كما أجاز الذي قبله لأنَّ إعادة الحرف عنده لا تُغيّر شيئاً إذا كان توكيداً. وحجة الفراء في منعه أنه إذا أعاد الحرف زال معنى الجزاء، وليس فيه عائد، فلم يجز.

ولم يتعرض المصنف للعطف بتأخير الوصف، والتقسيم يقتضي أن يقال فيه: لا يخلو أن تعطف على الاسم أو على الخبر أو عليهما: فإنَّ عَطَفْتَ على الاسم رفعت، فقلت: ما زيدٌ قائماً ولا عمرو خارج. وإنَّ عَطَفْتَ على الخبر فقد تعرض المصنف له، وتكلمنا على تقاسيمه. وإنَّ

= [الشاهد ٥٩]. س: ولا منسى عمرو. ومعن هذا كان رجلاً كلاًء بالبادية، يبيع بالكالئ أي: بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. ومنسى: يؤخر المدين بدينه. ومتيسر: يتساهل مع مدينه.

(١) الكتاب ٦١: ١ وشرحه للسيرافي ١٧١: ١ ب - ١٧٢: أ.

(٢) المقتضب ١٩٣: ٤ والأصول ٧١: ٢.

عَظِفَتْ عليهما فإما أن يكون حرف العطف موجباً أو غير موجب: إن كان موجباً رفعت، نحو: ما زيد قائماً بل عمرو خارجٌ. وإن كان غير موجب فإن كان الخبر مرفوعاً رفعت، نحو: ما زيد قائم ولا عمرو خارجٌ. وإن كان منصوباً فأجمع النحويون على إجازة الرفع، نحو: ما زيد قائماً ولا عمرو خارجٌ. وزعم الجرمي أنهم رَوَوْا أنَّ أكثر العرب يرفع. واختلفوا في النصب: فأجازه س^(١) والخليل والكسائي والفراء وهشام، ومنعه النحويون القدماء الذين رَدَّ عليهم س في كتابه، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: ولا ليس، ولا ما، ورَدَّ عليهم س^(٢) بقولهم: ما عمرو ولا خالد منطلقين، ولا تقول: ولا ما خالد.

وإما لم تُعد «ما» عند البصريين لأن «لا» قامت مقامها، فهما جميعاً للنفي، ولذلك لا يجوز: ما زيد خارجاً وما منطلقاً، اكتفوا بـ«لا» لأنها قد تقع موقع اسم واحد في قولك: قام زيد لا عمرو، وتأتي وحدها إذا كانت جواباً، و«ما» تحتاج إلى شيئين بعدها.

وقال الفراء: خلقة «ما» الابتداء، ولا تكون كالمتصلة بما قبلها. وقال س^(٣): «وتقول: ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة»^(٤)، وإن شئت نصبت بيضاء^(٥)، و«بيضاء» في موضع جر. ولا يجيز المبرد^(٦) في «بيضاء» إلا الرفع لئلا يعطف على عاملين. والتقدير عند غيره: ولا كلُّ

(١) الكتاب ٦٠: ١.

(٢) الكتاب ٦٠: ١.

(٣) الكتاب ٦٥: ١ - ٦٦.

(٤) مجمع الأمثال ٢: ٢٨١ - ٢٨٢. يضرب في موضع التهمة.

(٥) كذا في النسخ كلها والارتشاف ص ١٢٠٤. وهو الصواب. وفي الكتاب «شحمة»، وقال السيرافي: «قال سيويه: وتقول: ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة»، وإن شئت نصبت - يعني: إن شئت قلت: شحمة - وبيضاء في موضع جر» شرح الكتاب ١: ١٧٦/ب. وكذا في النكت ص ٢٠٣.

(٦) المقتضب ٤: ١٩٥ والكامل ص ٣٧٥ - ٣٧٦، ١٠٠٢.

بيضاء، ثم حذف كلاً^(١).

وإن كان خبر «ما» مجروراً فإن عطفت على اللفظ أدخلت الباء، فقلت: ما زيدٌ بقائم ولا عمروٌ بذاهب. وإن عطفت على الموضع نصبت الخبر، فقلت: ما زيدٌ بقائم ولا عمروٌ قاعداً إن كانت حجازية، ويجيء فيه الخلاف السابق، ورفعت إن كانت تميمية، فقلت: ما زيدٌ بقائم ولا عمروٌ قاعدٌ. [٢: ١٠٦/ب]

مسألة: زعم الأخفش أنك تقول: ما نِعَمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك، وأجاز غيره نصب «قريب» على الظرف.

مسألة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، وأنشد^(٢):

فقلتُ لها: واللّه يدري مُسافِرٌ إذا أضمرته الأرض ما اللّه صانعُ
فأضمر «ما». قال الفراء: فسألته عن: واللّه أخوك قائماً، قال: فرأيتَه كالمرتاب من إدخال الباء.

وأجاز الكسائي والفراء: مِن قائمٍ، وألا قائمٍ، وأنشد الكسائي قول الشاعر^(٣):

ألا رَجُلٍ جَزاه اللّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيّتْ
والبصريون^(٤) ينشدونه: ألا رَجُلًا، وفيه عندهم قولان: أحدهما أن

(١) الكتاب ١: ٦٦.

(٢) البيت للكُميت بن معروف في المؤلف والمختلف ص ٢٥٧ والخزانة ٧: ٥٢٤، وطبقات فحول الشعراء ص ١٩٦ باختلاف في الرواية. ولقيس بن الحداية في الأغاني ١٤: ١٣٦، ١٥٠ [طبعة دار الثقافة] ضمن قصيدة طويلة.

(٣) هو عمرو بن قِعاس (أو قنعاس) المرادي. والبيت في النوارد ص ٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ وإصلاح المنطق ص ٤٣١ والطرائف الأدبية ص ٧٣ والخزانة ٣: ٥١ - ٥٥ [الشاهد ١٦٣] وشرح أبيات المغني ٢: ٩٤ - ٩٩ [الإنشاد ١٠٢].

(٤) النوارد ص ٢٥٦ والكتاب ٢: ٣٠٨ والأصول ١: ٣٩٨ والمسائل المنثورة ص ١٠٥ - ١٠٦. والقول الأول قول الخليل، والقول الثاني قول يونس.

التقدير: ألا تُرَوِّنِي رجلاً. والثاني أن رجلاً منصوب على التبرئة، وتُؤن اضطراراً كما تُؤن ما لا ينصرف.

وزعم الكسائي أنه إذا خفض ما بعد «ألا» وبعد «مِنْ» فهو على تأويل: أما مِنْ رَجُلٍ يتصدق، وألا مِنْ رجل، ولا يقولون: أما رَجُلٍ، ولا: ما رَجُلٍ. ولا يجوز عند البصريين من هذا شيء.

مسألة: إذا أَخَرَت الاسم مُوجِباً بـ«إلا»، وقَدِّمَت معمول الخبر على الخبر، نحو: ما طعامك آكلٌ إلا زيدٌ، لم يجز ذلك عند الكسائي والفراء، وأجازها البصريون.

مسألة: أجاز أكثر النحويين: اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً، ومنعها بعضهم.

مسألة: يجوز حذف الخبر بعد «ما» المكفوفة بـ«إن» داخلاً على المبتدأ النكرة «مِنْ»، قال الشاعر^(١):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
التقدير: فما حديثٌ ولا صالٍ مُثَبِّه، وهو على حذف مضاف، أي: فما إنَّ مِنْ ذي حديثٍ ولا صالٍ، وقال آخر^(٢):

العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ
شُبِّهَتْ فِي ذَلِكَ «مَا» بـ«لَا».

مسألة: شذ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً لها بـ«لا»، روي من كلامهم: ما بأسٌ عليك، كما قالوا: لا بأسَ عليك، وأنشد الأخفش^(٣):

(١) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٣٢. وتخريجه في الارتشاف ص ١٢٠٥ - ١٢٠٦.
الفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٢) تقدم في ص ٢٨٨.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص ٣١٠ وشرح أبيات المغني ٢٣٩:٥ [الإنشاد ٥٠٢].

وما بأس لو رَدَّت علينا تحيةً قليلاً على من يَعْرِفُ الحَقَّ عابِها
مسألة: لا يجوز حذف اسم «ما»، لو قلت: زيدٌ ما منطلقاً، تريد: ما
هو منطلقاً، لم يَجْزْ لأن ما مشبهة^(١) في العمل بليس، فكما لا يجوز
حذف اسم «ليس» وأخواتها، فكذلك لا يجوز حذف اسم «ما».

[٢: ١٠٧/أ]

مسألة: ما هو طعامك/ زيدٌ بأكَلٍ، هو: ضمير الشأن، فإن كانت
«ما» حجازية لم تجز هذه المسألة، وإن كانت تميمية جازت.
مسألة: يجوز دخول همزة الاستفهام على «ما» الحجازية فتعمل،
تقول: أَمَا زيدٌ قائماً؟ كما تقول: أَلَسْتُ بقائمٍ؟

(١) س: شبيهة. ح: مشبة.

ص: باب أفعال المقاربة

منها للشروع في الفعل: طَفِقَ وَطَفِقَ وَطَبِقَ وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَهَبَّ. ولمقاربتة: هَلْهَلْ وكَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ وَأُولَى. ولِرَجائه: عَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَى، وقد تَرَدَّ عَسَى إشفاقاً. ويلازمهن لفظُ الْمُضِيِّ إلا كَادَ وَأَوْشَكَ.

وعملها في الأصل عملُ «كَانَ»، لكن التَّزَمَ كَوْنُ خبرها مضارعاً مجرداً مع «هَلْهَلْ» وما قبلها، ومقروناً بِأَنَّ مع «أُولَى» وما بعدها، وبالوجهين مع البواقي، والتجريدُ مع كَادَ وَكَرَبَ أَعْرِفُ، وَأَوْشَكَ وَعَسَى بالعكس.

ش: أطلق المصنف عليها أفعالاً، وهي على قسمين: قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا «عسى». وقسم مختلف فيه، وهو «عسى»: فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف^(١)، ونُسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى نصاً، نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد.

والدليل على فعليتها اتصالُ ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاقُ علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وَعَسَتْ هُنْدٌ أن تقومَ، كما تقول: قام زيدٌ، وقامت هندٌ.

(١) نسبه السيرافي في شرح الكتاب ٣: ١٥٣/ب إلى سيويه. ونسبه الرضي في شرح الكافية ٣٠٢: ٢ إلى الزجاج.

وسُميت أفعال المقاربة لأن فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقارنة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده.

وذكر المصنف أفعال هذا الباب أربعة عشر فعلاً؛ لأن طَفَّق بفتح الفاء وطَبَّق بالياء المكسورة لغتان في طَفَّق، وعدّها المصنف^(١) ستة عشر فعلاً.

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري^(٢) في كتابه المسمى «الإملاء المنتخل»^(٣) في أفعال هذا الباب قَارَبَ وكَارَبَ وَقَرَّبَ وأَحَالَ وأَقْبَلَ وَأَظْلَّ وَأَشْفَى وَشَارَفَ وَقَرَّبَ وَدَنَا وَأَثَرُ وَقَامَ وَقَعَدَ وَذَهَبَ وَازْدَلَفَ وَذَلَفَ وَأَزْلَفَ وَأَشْرَفَ وَتَهَيَّأَ وَأَسَفَّ. وزاد غيرهما: طَارَ وَانْبَرَى وَأَلَمَّ وَنَشَبَ.

وأنشد المصنف شواهد على ما ذكر من الأفعال، وهي:

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ^(٤)
 / طَفَّقَ الْخَلِيَّ بِقَسْوَةٍ يَلْحَى الشَّجِي وَنَصِيحَةُ الْلاحي الْخَلِي عَنَاءَ^(٥)
 وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمِيلِ^(٦)

[٢: ١٠٧/ب]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٨٩.

(٢) بغية الوعاة ١: ٤٠٧. وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ص ٢٣٧٣ أنه من أصحابه. وهذا يعني أنه أندلسي. وذكر في «تذكرة النحاة» ص ٤٢ أنه سبّتي.

(٣) س، م: المتنخل. وهو غير معجم في ح. وفي البغية: المتنخل. وفي الارتشاف ص ٢٣٧٣: إملاء المتنخل في شرح كتاب الجمل. وفي «تذكرة النحاة» ص ٤٢: «الإملاء المتنخل في شرح كتاب الجمل». وفي البغية أن ابن مكتوم قال في هذا الكتاب: «نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ولا نعرفه إلا من جهته».

(٤) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٨٩ ومقاييس اللغة ٦: ١٤١ واللسان (ولي) والخزانة ٩: ٣٤٥ - ٣٤٧ [الشاهد ٧٥٢] وشرح الكافية الشافية ص ٤٥٣. الهادية: أول الوحش.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٠.

(٦) البيت من أبيات خمسة، قافيتها رائية، وآخره: السَّكِر. وهي لعمر بن أحمد، أو لأبي =

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ، وَالرَّسُومُ تُجِيبُنِي وفي الاعتبارِ إجابةً وَسؤالاً^(١)
 أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَزْنَا وظَلَمُ الجارِ إِذْلالُ الْمُجِيرِ^(٢)
 لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنشأتُ أَغْرِبُ عما كان مَكُوناً^(٣)
 وقال الحطيئة^(٤):

أَنشأتُ تَطْلُبُ ما تَعَيَّ رَ بعد ما نَشِبَ الأَظافِرُ
 وقال غيره^(٥):

هَبِيتُ أَلُومَ القَلْبِ في طاعةِ الهوى فَلَجَّ، كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا
 وَطِئْنَا بِأَلَادِ الْمُعْتَدِينَ، فَهَلْهَلْتُ نُفُوسَهُمْ قَبْلَ الإِماتَةِ تَزْهَقُ^(٦)
 وقال ثعلب: يقال: قام يفعل كذا إذا أخذ فيه، وأنشدوا^(٧):

قامت تَلُومُ، وبعضُ اللومِ آوَنَةٌ مما يَضُرُّ، ولا يَبْقَى له نَقْلُ
 وَذَكَرَ المصنّف^(٨) أَنَّ أَغْرَبَ التي للشروعِ عَلِقَ وَهَبٌ، وَأَغْرَبَ التي

= حية النميري، أو للحكم بن عبدل. انظر الحيوان ٦: ٤٨٣ وشرح التسهيل ١: ٣٩٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٧٧ - ٨٢ والخزانة ٩: ٣٥٥ - ٣٦٢ [الشاهد ٧٥٥] وشرح أبيات المغني ٧: ٢١٣ - ٢١٥ [الإنشاد ٨١١]. الثمل: الذي أخذ منه الشراب قواه. والسكر: السكران.

- (١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٨١١. وهو ليس في شرح التسهيل للمصنف.
- (٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٠.
- (٣) شرح التسهيل ١: ٣٩١. وآخره فيه: مكتوماً. المين: الكذب. والكاشحون: المبغضون. وأغرب: أبين.
- (٤) ديوانه ص ١٦٩. وقوله: «الحطيئة» سقط من: ك، ح، ف. نشب: علق.
- (٥) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٤١٢ وشرح التسهيل ١: ٣٩١. غيره: سقط من ك، ح، ف.
- (٦) شرح التسهيل ١: ٣٩١ وشرح شذور الذهب ص ١٩١.
- (٧) لم أقف عليه. والنقل: الجدل ومراجعة الكلام في صخب، وما يبقى من الحجر إذا اقتلع.
- (٨) شرح التسهيل ١: ٣٨٩.

للدنو أولى، وأغرب البواقي التي هي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء
حرى. وذكر أنه يقال: حرى زيد أن يجيء، بمعنى: عسى زيد أن يجيء.
انتهى.

فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، وإلا فالمحفوظ أن
«حرى» اسم مثنون. قال ثعلب: أنت حرى من ذلك، أي: خليك وحقيق.
وقال أبو سهل محمد بن علي الهروي^(١) في كتاب «إسفار الفصيح»: لا
يُثنى ولا يُجمع، ومنه قول الشاعر^(٢):

وهنَّ حرى أن لا يُثَبِّكَ نَفْرَةً وَأنتَ حرى بالنار حين تُثِيبُ

وقيل: إن معنى حرى معنى عسى. وقالوا في قول الأعشى^(٣):

إِنْ تَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا

إِنْ معناه: فحقيق، وقيل: معناه: فعسى. انتهى.

فذكر أنهم قالوا في «حرى» الاسم إن معناه: فعسى، يعني أنها
للرجاء كما أن معنى «عسى» الرجاء، فيكون إذ ذاك لـ«حرى» الاسم معنيان:
أحدهما أن معناها خليك. والثاني أن معناها الرجاء. فهؤلاء قد فسروا
«حرى» المثنون الاسم بـ«عسى» التي هي فعل، فيحتاج في إثبات كون

(١) [٣٧٢ - ٤٣٣هـ] أخذ عن صاحب الغريبين أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي. نزيل
مصر، كان نحويًا، وله رئاسة المؤذنين بجامع عمرو بن العاص، وله خط صحيح،
صنف: شرح الفصيح، ومختصره، وأسماء الأسد، وأسماء السيف. معجم الأدباء
٢٦٣: ١٨ وإنباه الرواة ١٩٥: ٣ وبغية الرواة ١٩٥: ١.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ص ١٠٠ وتهذيبه ص ٢٥٧ وتهذيب اللغة ٥: ٢١٣ والصحاح
(حرى) وأساس البلاغة ص ٨١ واللسان (نقر) و(حرى). ما أثابه نقرة: أي شيئاً، لا
يستعمل إلا في النفي. وقوله: «بالنار» ورد فيما عدا «ن»: بالنار. والصواب ما أثبت
كما في المصادر المذكورة، ويؤيده تفسير البيت المذكور في تهذيب إصلاح المنطق
ص ٢٥٨.

(٣) ليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. والبيت من غير نسبة في تهذيب
اللغة ٥: ٢١٣.

«حَرَى» فعلاً ماضياً بمعنى «عَسَى» إلى نقل يُفصح عن ذلك، فقد يكون قد تصحف على المصنف، فاعتقد أن «حَرَى» المنون غير مُنَوَّن، وأنها فعل، كما صَحَّف في غيره مما نُبِه عليه.

/ وذكر المصنف أن «كَرَبَ» لمقاربة الفعل، وهذا هو المشهور فيها. [٢: ١٠٨/أ] وقيل: هي من أفعال الشروع، ولذلك لم تدخل فيها «أن»، بخلاف^(١) «كاد» لقربها من الفعل، قاله في البسيط. وليس كما ذكر في امتناع دخول «أن»، بل سبيلها سبيل «كاد»، وقال الشاعر^(٢):

..... وقد كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وعَدَّ المصنف من أفعال هذا الباب اِخْلَوْلَقَ.

وفي البسيط: وأما أفعال المقاربة فلها أفعال تامة بمعناها، منها بحسب الترجي كأترجى أن يكون كذا وأتوقعه. ومنها بحسب تهيؤ الأمر: اِخْلَوْلَقْتُ الْأَرْضُ أَنْ تُنْبِتَ وَالسَّمَاءُ أَنْ تَمْطُرَ، بمعنى اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ، ولذلك تدخل اللام، فتقول: اِخْلَوْلَقْتُ لِأَنْ تَمْطُرَ، وَخَلِيقُ أَنْ يَكُونَ كَذَا، ومستحق أن يكون.

وقد جعل بعضهم اِخْلَوْلَقَ وَأَخْلَقَ من النواقص. وليست كذلك، أمَّا اِخْلَوْلَقَ فَلأنَّ ما بعدها له الاستحقاق، وما بعدها مفعول لأجل دخول اللام؛ لأن هذه اللام لا تدخل في الخبر. وقد يقال: إنها لا تفيد بمرفوعها لو قلت اِخْلَوْلَقْتُ الشَّهْرَ^(٣).

وقد يجاب بأن ذلك موجود في «اسْتَحَقَّ» مع أنها ليست من الباب،

(١) بخلاف... دخول أن: سقط من س.

(٢) صدر البيت: سَقَاهَا دَوْرُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ. وهو لأبي زيد الأسلمي كما في الكامل ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وعنه في العيني ٢: ١٩٣ - ١٩٨. السجل: الدلو إذا كان فيها ماء قلَّ أو كَثُرَ.

(٣) م، ن: المهر. وأثبت في هامش ن: الشهر.

وذلك أن العرب لم تستعملها إلا مع منصوبها، وهي بالنظر إلى معناها تامة به .
وأما أخلَقَ فمعناها تَهَيَّأ الشيء لأن يكون واستَحَقَّ، وقولهم أخلَقَ به
أن يكون أي: ما أشدَّ تهيئته للفعل .

وقوله وقد تَرَدُّ عَسَى إشفاقاً مجيئها للإشفاق قليل، وقد اجتمع مجيئها
للرجاء والإشفاق في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ
وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(١) . ومن الإشفاق قوله^(٢):

عَسَيْتُمْ لَدَى الْهِيَجَاءِ تَلْقَوْنَ دُونَنَا تظافِرُ أَعْدَاءٍ وَضَعْفَ نَصِيرِ
وقول الأسود بن يَغْفَر^(٣):

عَسَيْتُمْ أَنْ تُصَابُوا ذَاتَ يَوْمٍ كما يَسْتَشْرِفُ الْخَزَزُ الْعُقَابَ
وقوله ويلازمُهن لفظُ المَضِيِّ اختلف في السبب المانع من تصرف عسى:
فقال أبو الفتح: لما أريد بها المبالغة في القرب^(٤) أخرجت عن
بابها، وهو التصرف. قال: وكذلك كلُّ فعلٍ يُراد به المبالغة نحو نَعَمْ وَيُسَّ
وفعل التعجب .

فإن قلت: قد تصرف ما هو أشدُّ مبالغةً في القرب منها نحو «كاد» .
فالجواب: أنَّ في «عسى» ما ليس في غيرها إذ قد تستعمل واجبة،
وكذلك وردت في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ
يُبدِلَهُ أَزْوَاجًا﴾^(٥)، وفي قول ابن مُقْبِل^(٦):

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ليس في ديوانه. الخزز: ولد الأرنب.

(٤) ك، ف: للقرب.

(٥) سورة التحريم، الآية: ٥.

(٦) ديوانه ص ٢٦١ ومجاز القرآن ١: ١٣٤ والخزانة ٩: ٣١٣ - ٣١٦ [الشاهد ٧٤٧]. التنوفة:

الفلاة. وجوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

ظَنَّ بِهِمْ كَعَسَى، وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

/أي^(١): ظَنَّ بِهِمْ كَالْيَقِينِ، فَلَمَّا اسْتَعْمَلْتَ وَاجِبَةً بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ [٢: ١٠٨/ب] أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ كَانَتْ أَشَدَّ مِبَالِغَةً فِي الْقُرْبِ مِنْ غَيْرِهَا؛ إِذِ الْوَاجِبُ الْوُقُوعُ أَقْرَبُ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ يَسْعُونَ^(٢): «اسْتَغْنُوا بِلِزُومِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا عَنْ أَنْ يَبْنُوا مِنْهَا مُسْتَقْبَلًا لِأَنَّهَا لِلتَّرَاخِي، وَاسْتَعْمَلِ الْمَاضِي فِيهَا دُونَ الْحَاضِرِ وَالْآتِي لَخَفْتِهِ وَلِمَا حَاوَلُوهُ مِنْ وَقُوعٍ مَا أَمْلُوهُ».

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ: لَمَّا كَانَتْ عَسَى فِي مَعْنَى قَرُبٍ وَقَارَبَ اسْتَغْنُوا عَنْ أَنْ يَبْنُوا مِنْهَا مُسْتَقْبَلًا بِقَوْلِهِمْ سَيَقْرُبُ وَسَيُقَارِبُ، كَمَا اسْتَغْنُوا بِ«تَرَكَ» عَنْ وَذَرَ وَوَدَعَ لَمَّا كَانَتْ بِمَعْنَاهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: «أَتَتْ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي لَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا مَاضِيًّا؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ إِلَّا وَقَدْ اسْتَقَرَّ الرَّجَاءُ فِي نَفْسِكَ لِقِيَامِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى كَوْنِ الْقِيَامِ غَيْرِ وَاقِعٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى عَسَى بَلْ إِلَى الْمَتَرَجَّى».

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُسْتَقَرًّا فِي نَفْسِكَ فَهُوَ فِي الْحَالِ أَيْضًا مُسْتَقَرًّا، فَهَلَا كَانَتْ لَهَا صِيغَةٌ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّهَا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ اخْتِيرَ لَهَا الْمَاضِي لَخَفْتِهَا، وَسَوَّغَ ذَلِكَ إِرَادَتُهُمْ بِهَا مَعْنَى الْإِتِّصَالِ وَالِدَوَامِ، وَصِيغَةُ الْمَاضِي يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا يَرَادُ بِهِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣)، وَقَوْلُ الْكُمَيْتِ^(٤):

(١) سَقَطَتِ اللَّوْحَةُ ١٠٨/ب - ١٠٩/أ مِنْ ك.

(٢) الْمَصْبَاحُ ٢٥: ١/ب.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ٩٦.

(٤) هُوَ الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ. شَعْرُهُ ٢١٨: ١ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٤٤: ١ وَالْمَوْشَى ص ١٠٢. وَالْبَيْتُ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي أَضْدَادِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ١٢٢.

ما ذاق بُؤْسَ معيشَةٍ وتَعِيْمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَغْشَقِ

ألا ترى أن المراد بـ«ذاق» الدوام، ولذلك ساغ أن يعملها في «إذا»، وهي إما يُستقبل «انتهى».

وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تُعَلَّل. ولو قيل إنَّ «عسى» لما كانت مشاركة لـ«لعل»^(١) في الرجاء ألزمت عدم التصرف لكان قولاً.

وقوله إلا كَادَ وَأَوْشَكَ أما «كاد» فجاء منها المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتًا يَصِيءُ﴾^(٢). وأما «أَوْشَكَ» فذهب الأصمعي إلى أنه لا يُستعمل إلا مضارعاً، ولا يقال ماضياً: أَوْشَكَ زَيْدٌ أن يقوم. وما ذهب إليه باطل لأنَّ الخليل^(٣) وغيره^(٤) قد حَكَّوْا «أَوْشَكَ».

وقوله وعملها في الأصل عملُ «كَانَ» يعني أنَّ هذه الأفعال هي من باب «كَانَ»، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، ويدلُّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها اسماً منصوباً في الشعر، وما جاز أن يكون اسماً لـ«كَانَ» من المبتدآت كان اسماً لها.

وفي البسيط: «أما خبر أفعال المقاربة فقال الكوفيون^(٥): هو بدل من الاسم بدل المصدر. وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم: قَرُبَ قِيَامُ زَيْدٍ، وَكَرَبَ خُرُوجُ عَمْرٍو، ثم قدمت الاسم، وأخَّرت المصدر، فقلت: قَرُبَ زَيْدٌ قِيَامَهُ، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أن يقوم زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي

(١) ك، س، ح، م: للعلل.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.

(٣) العين ٣٩٠: ٥.

(٤) انظر اللسان (وشك) والكامل ص ٢٥٣.

(٥) اللباب للعكبري ١: ١٩٢.

تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة.
ورُدَّ بأنَّ تقديم الفعل بغير «أن» لا يكون إلا باسم الفاعل، ولو قَدَرْنَاهُ به لم يكن البدل، وإن لم نقدره بالاسم لزم بدل الفعل بالاسم إلا أن تجعله من باب «تَسْمَعُ بِالْمُعِينِي»^(١)، وهو شاذ، ولأنَّ البدل لا يكون لازماً، وهذا لازم، ولأنه إخراجٌ لِعَسَى عن معناها رأساً إلى تأويل القرب.
وذهب^(٢) بعض النحويين إلى أنه مفعول لأنها في معنى: قارب زيد الفعل، وهي تامة. وحمله على ذلك كون المصادر لا تكون أخباراً، وكون المصدر بمعنى فاعل لا يكون قياساً مع «أن».

وقيل: موضعها نصبٌ بإسقاط حرف الجر لأنها تسقط كثيراً مع أن، فمعنى عسى زيد أن يقوم: عسى زيد للقيام؛ لأن معناها: اخلُوقْ، وكَرَبَ يَفْعَلُ: تَهَيَّأْ لِلْفِعْلِ.

وهذه التأويلات تُخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يَسُوغ هذا في جميعها انتهى.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول. وهو فاسد لقولهم: عسى أن يقوم إخوانك، وعسى أن يقوم الزيدان، ولا يصح إضمار مفرد في موضع الجمع لأنه نادر قليل لا يقاس عليه باتفاق، وإنما يُحكى ما جاء منه على الندرة، وهذا قياس مستمر كثير لا ينحصر، ولم يسمع الوجه الأجود فيه بوجه. ويقطع ببطلان هذا المذهب قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٣) لأن فاعل فعل لا يتصل بفعل آخر. وكذلك لا يكون على إعمال

(١) تقدم في ٥٤: ١، ٥٦ و ١٧٤: ٣.

(٢) نسبة ابن عصفور في شرح الجمل ١٧٨: ٢ إلى المبرد. وفي المقتضب ٦٨: ٣ ما يخالفه. وقال ابن خروف: «فأن في هذا الوجه في موضع نصب بالحمل على المعنى؛ لأنه في تقدير: قارب زيد القيام، واللفظ على تقدير اللام، كأنه: عسى زيد للقيام» شرح الجمل ص ٥٨٠ [رسالة].

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

الثاني لوجوب الإضمار في «عسى» وبروزه في التثنية والجمع، إلا على مذهب الكسائي، وهو باطل لما بُيِّنَ في بابه.

وقوله لكن التَّزِمَ كَوْنُ خبرها مُضارعاً مجرداً مع هَلْهَلْ وما قبلها إنما كان مضارعاً مجرداً مِنْ «أَنْ» لأنها للأخذ في الفعل، فخبّره في المعنى حال، فلذلك جعلوا في موضع خبره فعلَ الحال.

وقوله ومقروناً بأن مع أَوَّلَى وما بعدها الذي بعدها هو عسى وخرى واخْلَوْلَقَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: الذي لمقاربة الفعل في الرجاء نحو عسى ويوشك خبره مُتَرَاخٍ بدليل أنك تقول: عسى زيد أن يحج العام الآتي، ويوشك أن يفعل ذلك العام القابل، فهذا النوع خبرٌ مستقبل، فلذا جعلوا في موضع خبره الفعل المنصوب بأن لأنها تُخلصه للاستقبال. ويمكن أن يكون السبب/ في ذلك أن المعنى: خَلِيقٌ وجدير، فكما يقولون: خَلِيقٌ أَنْ يفعلَ، وجدير أن يفعلَ، قالوا: عسى زيدٌ أَنْ يفعلَ. [١٠/ب]

وقوله وبالوجهين مع البواقي هُنَّ: كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: كَادَ زيدٌ يفعلُ، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام لمقاربتة للحال إجراءً له مُجْرَى ما قَارَبَهُ، وَلَمَّا قصدوا المناسبة بين أفعال المقاربة وأخبارها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارها الأسماء إلا في ضرورة منبهة على الأصل» انتهى.

وظاهر كلام المصنف أن كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ تُستعمل أخبارها مقرونة بأن وغير مقرونة. واستدل المصنف^(١) على دخول «أَنْ» في خبر «كَادَ» بما جاء في حديث عمر «ما كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩١.

تَغْرُبُ^(١)، ويقول الشاعر^(٢):

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَمِ مِنَّا، فَكَدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ
واستدل على جواز دخول «أَنْ» في خبر «كَرَبَ» بقول الشاعر^(٣):
قَدْ بُرْتُ، أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا
ويقول الآخر^(٤):

سَقَاهَا ذَوُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَاءِ وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا
وقوله والتجريد مع كَادَ وَكَرَبَ أَغْرَفَ يعني: وتجريد المضارع الواقع
خبراً لهما مِنْ «أَنْ» أعرف مِنْ اقترانه بها. أما اقترانه بها معهما فهو عند
أصحابنا^(٥) من باب الضرورة، لا يقع في الكلام، خلافاً للمصنف،
وأنشدوا على الضرورة:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا^(٦)

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب قول الرجل ما صلينا ١: ١٥٧. وفي كتاب
المواقيت - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ١: ١٤٧ وليس فيه «أَنْ» في
خبر «كدت» في كتاب المواقيت.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٩١ وتخليص الشواهد ص ٣٣٠ والعيني ٢: ٢٠٨.

(٣) هو العجاج. والرجز في ملحق ديوانه ٢: ٢٨٦ وشرح التسهيل ١: ٣٩٢ وشرح الألفية لابن
الناظم ص ١٥٧ وتخليص الشواهد ص ٣٣٠ والعيني ٢: ٢١٠. بُرْتُ: هلكت - وبهس:
اسم رجل. ومثبور: مُهْلَك.

(٤) تقدم في ص ٣٣١.

(٥) المقرب ١: ٩٨ وضرائر الشعر ص ٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٦ ولابن خروف
ص ٥٨٢ [رسالة] والجزولية ص ٢٠٦ وشرحها للورقي ٢: ٢٢٧ والتوطئة ص ٢٩٩
والمخلص ١: ٤٤٢. وهو رأي النحويين القدامى. انظر الكتاب ٣: ١٦٠ والكامل ص ٢٥٢
والحلييات ص ٢٥١.

(٦) نسب إلى رؤية في الكتاب ٣: ١٦٠ والكامل ص ٢٥٣ والخزانة ٩: ٣٤٧ - ٣٥٢ [الشاهد
٧٥٣]. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢. وانظر تخريجه في الحلييات ص ٢٥١. وانظر أيضاً
ما لم يذكر في هذا الهامش من مصادر الهامش السابق. وصف منزلاً بالقدم. مصحح: ذهب.

وقول الآخر^(١):

كادت النفسُ أنْ تَفِيْظَ عليه إذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودٍ
قالوا: استعمل «أنْ» في خبر «كادَ» في الضرورة تشبيهاً بعسى.
وأنشدوا في كَرَبَ:

وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقْطَعَا

ولم يذكر س^(٢) اقتران خبر كَرَبَ بـ«أنْ». ويقال كَرَبَ بفتح الراء،
وهو الأَفْصَح، وكَرَبَ بالكسر. ومما جاء فيه خبر «كَرَبَ» على الفصح بغير
«أنْ» قولُ الشاعر^(٣):

وما أنتَ أم ما رُسومُ الديارِ وسِئوكَ قد كَرَبَتْ تَكْمُلُ
وقولُ ابن أبي ربيعة^(٤):

ولا تَحْرِمِي نفساً عليكِ مَضِيْقَةً وقد كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ
/ وقولُ الآخر^(٥):

[٢: ١١٠/]

(١) نسب البيت إلى أبي زُبَيْد الطائي في الاقتضاب ٢٤٦:٣ وشرح أبيات المغني ٢٦:٨ [الإنشاد ٨٩٥]. ونسب لمحمد بن منذر. انظر تحرير ذلك في هامش الخزانة ٣٤٨:٩ وهامش أدب الكاتب ص٤٠٦. وقوله: «تَفِيْظَ» رسم في س بالضاد وبالطاء، وكتب فوقه: معاً. وفي ك، ف: تَضِيْق. وفي خ: تَضِيْف. وفي م: تَفِيْض. وفي ن: تَغِيْض، وفي هامشها: تَضِيْق. يقال: فاضلت نفسه وفاضت: خرجت. وقوله: «ثَوَى» هكذا ورد في النسخ المخطوطة ما عدا «س»، ففيها «غدا» وفي هامشها «ثَوَى» وفوقه: خ. غدا: أقام. وحشو الشيء: جوفه ودخله. والرَيْطَةُ: كل ملاء لم تكن من لفقين. والبرود: ثياب تصنع باليمن.

(٢) الكتاب ١٥٩:٣.

(٣) هو الكميت بن زيد كما في معجم البلدان (عُزِف) ١٠٥:٤ والخزانة ٢٦٧:٢ - ٢٦٩ [الشاهد ٢٠٩]. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ٣٩١:١ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٥. وهو في شعره ٣٤٢:٢.

(٤) ديوانه ص١٨٦ وشرح عمدة الحافظ ص٨١٣.

(٥) هو رجل من طيء أو الكلجة اليربوعي. شرح عمدة الحافظ ص٨١٤ وشرح التسهيل ٣٩٢:١ وتخليص الشواهد ص٣٣٠ والعيني ١٨٩:٢. الجوى: شدة الوجد.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ: هَذَا غَضُوبٌ
 قَوْلُهُ وَمَعَ^(١) أَوْشَكَ وَعَسَى بِالْعَكْسِ يَعْنِي أَنَّ هَذَيْنِ الْأَعْرَفُ اسْتِعْمَالُ
 الْمَضَارِعِ مَعَهُمَا بِأَنَّ، قَالَ الْمَصْنَفُ: خَبِرَ أَوْشَكَ بِأَنَّ كَثِيرَ^(٢)، نَحْوُ
 قَوْلِهِ^(٣):

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا، أَنْ يَمْلَأُوا وَيَمْنَعُوا
 وَأَنْشُدْ غَيْرُهُ^(٤):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ جِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا
 قَالَ الْمَصْنَفُ^(٥): وَبَدُونَهَا قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ
 مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
 كِتَابُ اللَّهِ»^(٦)، وَأَنْشُدْ^(٧):

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَمْنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَائِهِ يُوَافِقُهَا

-
- (١) كذا! ولم يتقدم ذكر «مع» في الفص.
 (٢) كذا! وقد قال في الشرح ٣٩٠:١: «والأمر بعد أوشك سواء» ثم أنشد البيت التالي في ص ٣٩٢.
 (٣) البيت في مجالس ثعلب ص ٣٦٥ وأمالى الزجاجي ص ١٩٧ وشرح التسهيل ٣٩٢:١ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٧ وتخليص الشواهد ص ٣٢٢ والعيني ١٨٢:٢.
 (٤) تقدم في ص ٣٥. وفي النسخ كلها «لم يخش». والتصويب من المصادر المذكورة في تخريج البيت في ص ٣٥.
 (٥) ليس في شرح التسهيل من هذا القول سوى استشهاده بالبيت التالي. وقد ذكر البيت والحديث في شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٤.
 (٦) هذا جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه: المقدمة - الباب الثاني ٦:١ والدارمي في سننه: المقدمة - الباب ٤٩ - ١٥٣:١. وأخرجه الترمذي بلفظ آخر في سننه: كتاب العلم - الباب العاشر - ٣٦:٥ - ٣٧.
 (٧) البيت لأمية بن أبي الصلت في الكتاب ١٦٠:٣ - ١٦١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١٦٧:٢. ولعمران بن حطان في ديوان شعر الخوارج ص ١٨٩. ولرجل من الخوارج في الكامل ص ٩٩. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ٣٩٢:١ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨. الغرة: الغفلة عن الدهر وصروفه.

وأما «عسى» فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حذف «أنَّ» من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قال أبو علي الفارسي^(١): «وربما اضطر الشاعر، فحذف «أنَّ» من خبر «عسى» تشبيهاً لها بكاد، كما شبه كاد بعسى، قال الشاعر^(٢):

عسى الكَرْبُ الذي أُمْسِيَتْ فيه يكون وراءه فَرَجٌ قَرِيبٌ
وأُشْد س^(٣):

عسى اللُّهُ يُغْنِي عن بلاد ابنِ قَادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرِّبابِ سَكُوبٍ
وقال آخر^(٤):

وماذا عسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نحنُ جاوزنا حَفِيرَ زيادٍ
وقال أبو علي في التذكرة: «إنَّ دخول أنَّ في خبر عسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: «عسى زيدٌ يقومُ» في الكلام. وظاهر كلام س أن استعمال خبر عسى بغير أنَّ جائز في الكلام لأنه قال^(٥): «واعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ، تشبيهاً بكادَ يفعلُ». فأطلق القول، ولم يقيد ذلك بالشعر». قال ابن عصفور: «وينبغي أن لا يُحمل كلامه على عمومهِ لأنها لم تحفظ بغير أنَّ إلا في ضرورة» انتهى.

(١) الإيضاح العضدي ص ٧٨ - ٨٠.

(٢) هو هذبة بن خشرم العذري. الكتاب ١٥٩:٣ وشرح أبياته لابن السيرافي ١٤٢:٢ - ١٤٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١١٣ والخزانة ٣٢٧:٩ - ٣٤٠ [الشاهد ٧٥٠] وفيها تخريجه.

(٣) نسب البيت لهذبة بن خشرم في الكتاب ١٣٩:٤. ولسماعة النعماني في شرح أبياته لابن السيرافي ١٤١:٢. وفي شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠: هو لسماعة بن الأشول النعماني من بني أسد. وهو من غير نسبة في الكتاب ١٥٩:٣ والمقتضب ٤٨:٣، ٦٩ والكامل ص ٢٥٤. المنهمر: السائل. والجون: الأسود. والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. والسكوب: الكثير السكب، والسكب: الصب.

(٤) تقدم البيت في ١٠:٣.

(٥) الكتاب ١٥٨:٣.

وزعم أبو القاسم الزَّجَّاجي أنَّ «قارب» مما الأجود فيه أن يُستعمل بأن^(١).

ورُدَّ^(٢) عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأن، وليست من هذا الباب لأنها ليست^(٣) داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارب زيد القيام.

قال بعض أصحابنا: / «وكذلك اخلولق»^(٤). يعني أنها مثل «قارب» [٢: ١١٠/ب] ليست من هذا الباب.

وأما «دنا» فذكر س^(٥) اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أن تفعل. وأما «ألّم» فجاء في الحديث «لولا أنه شيء قضاه الله لألّم أن يذهب بصره»^(٦)، وفي الحديث أيضاً: «إنّ مما يُنبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلَمَّ»^(٧) يريد: أو يُلَمُّ أن يقتل.

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧:٢. وفي الجمل ص ٢٠١ ما نصه: «وأما كاد وكرب وجعل وقارب وما أشبه ذلك فالوجه أن تستعمل بغير أن».

(٢) الرد في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧:٢.

(٣) ليست: سقط من س.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧:٢.

(٥) الكتاب ١٥٧:٣.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٩٠:١ والنهاية ٢٧٢:٤، وقد أخرجه الطبري في تفسيره ٣٥:١٠ (سورة الزمر) وأبو نعيم في صفة الجنة ١٢٦:٢ (الحديث ٢٨٠) وفيه تخريجه. وانظر كنز العمال ١٤: ٦٤٦ - ٦٤٧.

(٧) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - الباب ٤٧ - ١٢٧:٢ وكتاب الجهاد - باب فضل النفقة في سبيل الله ٢١٤:٣ وكتاب الرقاق - باب ما يُحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ١٧٣:٧، ومسلم في كتاب الزكاة - باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا ص ٧٢٧ - ٧٢٩. وفي س، ك، ف، ح: مما يقتل. الحبط: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

وقد تَعَوَّضَ السَّيْنُ مِنْ «أَنْ» فِي خَبَرِ «عَسَى»، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ
وَفِي الْبَسِيطِ: وَلَمْ تَوْضِعْ مَكَانَهَا - يَعْنِي مَكَانَ أَنْ - سَوْفَ، وَتَقْرُبُ
مِنْهَا السَّيْنُ.

وَقَدْ تَدَخَّلَ الْبَاءُ عَلَى خَبَرِ أَوْشَكَ الْمَقْرُونِ بِأَنْ، قَالَ^(٢):

أَعَاذِلْ، تُوشِكِينَ بِأَنْ تَرْنِي صَرِيْعاً، لَا أَزُورُ، وَلَا أَزَارُ
ص: وَرُبَّمَا جَاءَ خَبْرَاهُمَا مَفْرَدَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ، وَخَبَرُ «جَعَلَ» جُمْلَةٌ
اسْمِيَّةٌ، أَوْ فِعْلِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ بِإِذَا أَوْ كُلَّمَا^(٣)، وَنَدَّرَ إِسْنَادُهَا^(٤) إِلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ
وَدُخُولِ النَّفْيِ عَلَيْهَا. وَلَيْسَ الْمَقْرُونُ بِأَنْ خَبِراً عِنْدَ س. وَلَا يَتَقَدَّمُ هُنَا
الْخَبَرُ، وَقَدْ يُوَسِّطُ، وَقَدْ يُحْدَفُ إِنْ عُلِمَ. وَلَا يَخْلُو الْأِسْمُ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ
غَالِباً.

وَيُسْنَدُ أَوْشَكَ وَعَسَى وَاخْلَوْلَقَ لِـ«أَنْ يَفْعَلُ»، فَيَغْنِي عَنْ الْخَبَرِ، وَلَا
يَخْتَلِفُ لَفْظُ الْمُسْنَدِ لِاخْتِلَافِ مَا قَبْلَهُ، فَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِهِ اسماً أَوْ فاعِلاً
طَابَقَ صَاحِبُهُ مَعَهَا كَمَا يُطَابِقُ مَعَ غَيْرِهَا.

ش: ظَاهِرُ قَوْلِهِ «خَبْرَاهُمَا» أَنَّ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ،
وَهُوَ عَسَى وَأَوْشَكَ، لَكِنَّ الْمَصْنِفَ بَيَّنَّ فِي الشَّرْحِ^(٥) أَنَّهُ يَرِيدُ خَبَرَ كَادَ

(١) هُوَ قَسَامَةٌ (أَوْ قَسَام) بِنِ رَوَاحَةِ السُّنِّيَّةِ. الْحِمَاسَةُ ١: ٤٧٤ وَشَرْحُهَا لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ٩٦٠
وَلِلْأَعْلَمِ ص ٤٧٩ وَالْخَزَانَةُ ٩: ٣٤١ - ٣٤٤ [الشَّاهِدُ ٧٥١] وَالْمَبْهَجُ ص ١٣٣. غُلَاتِ:
جَمْعُ غُلَّةٍ، وَالْغُلَّةُ: حَرَارَةُ الْجَوْفِ. وَالْجَوَانِحُ: الضُّلُوعُ، جَمْعُ جَانِحَةٍ.

(٢) هُوَ الْأَخْطَلُ. وَالْبَيْتُ فِي شِعْرِهِ ص ٢٧٨.

(٣) أَوْ كُلَّمَا... النَّفْيُ عَلَيْهَا: لَيْسَ فِي مَطْبُوعَةِ شَرْحِ الْمَصْنِفِ، وَهُوَ فِي النُّسخَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا
الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ إِبْرَاهِيمَ، وَفِي التَّسْهِيلِ، وَقَدْ ذَكَرَ مُحَقِّقُهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ سَقَطَ مِنْ بَعْضِ
النُّسخِ.

(٤) كَ، فَ، نَ: إِسْنَادُهُمَا.

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١: ٣٩٣.

وعسى، وأنشد في كاذ^(١):

فأبْتُ إلى فَهْم، وما كِدْتُ آيَا وكم مثَلها فارَقْتُها، وهي تَصْفِرُ

وفي عسى^(٢):

أكثرَ في العَدْلِ مُلِحًا دائِماً لا تَلَحَنِي، إني عَسَيْتُ صائِماً

وهذا تنبيه على الأصل لئلا يُجهل. وقالت العرب: «عسى الغويرُ أبؤساً»^(٣)، فأبؤس منصوب على أنه خبر «عسى» عند س^(٤) والبصريين^(٥)، وهو على حذف مضاف، أي: ذا أبؤس. وقال ابن كيسان: أبؤساً مصدر، والتقدير: أن ييأس. قال مُصَعَّبُ بن أبي بكر الحُسَني: وهذا حسنٌ. ونظره بقوله ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾^(٦). وقال الكسائي: أبؤساً خبر «يكون» مضمرة، التقدير: أن يكون^(٧). وفي هذين التقديرين حذف مضاف، أي: أهل. وقال أبو عبيد^(٨): «التقدير: أن يأتي بأبؤس». وفي هذين القولين حذف «أن» وصلتها، وقد منع ذلك س^(٩) والأكثرُونَ.

(١) البيت لتأبط شراً. الحماسة ١: ٧٢ وشرحها للمرزوقي ص ٨٣ والاختيارين ص ٢٩٦ وشرح التسهيل ١: ١٩٣ والخزانة ٨: ٣٧٤ - ٣٨٢ [الشاهد ٦٣٧]. أبت: رجعت. وفهم: قبيلته. وتصفّر: تتأسف على فوتي.

(٢) تقدم في ٩: ٣.

(٣) هذا مثل، يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. وهو من قول الزبّاء. الكتاب ١: ٥١، ١٥٩ و١٥٨: ٣ والمقتضب ٣: ٧٠ وجمهرة الأمثال ٢: ٥٠ ومجمع الأمثال ٢: ١٧ والحليّات ص ٢١٠ وإيضاح الشعر ص ٥٣٤، ٥٣٧. الغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدة.

(٤) الكتاب ١: ٥١، ١٥٩ و١٥٨: ٣.

(٥) المقتضب ٣: ٧٠، ٧٢ والأصول ٢: ٢٠٧ والحليّات ص ٢٥٠.

(٦) سورة ص، الآية: ٣٣.

(٧) ذكر هذا التقدير المبرد في المقتضب ٣: ٧٠، وثعلب في مجالسه ص ٣٠٧.

(٨) قال في غريب الحديث ٣: ٣٢١ - ٣٢٢: «ومعناه: كأنه أراد: عسى الغوير أن يحدث أبؤساً، أو أن يأتي بأبؤس، فهذا طريق النص».

(٩) الكتاب ٢: ٣٣٤ - ٣٣٥ وشرحه للسيرافي ٣: ١١٧/ب.

وقيل^(١): هي في هذا المثل بمعنى «صار» لأنه أخبر بالمصدر، ولا يكون في الرجاء.

[٢: ١١١] وقال أبو عمر الزاهد: «قال أبو العباس - يعني أحمد/ بن يحيى -: كلام العرب كله: عسى زيد قائم، فتجعل زيدا مبتدأ وقائماً خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيد قائماً، ولهذه العلة جاء الخبر^(٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وجد مَبْذُوراً: عسى الغوير أبؤساً» انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز: عسى زيد قائم، بالرفع، وأنه كلام العرب، ولا يكون لعسى عمل البتة. وهذا شيء لا يعرفه البصريون.

وظاهر كلامه أيضاً أنه يجوز: عسى زيد قائماً، ولذلك أثبتنا لغة للعرب لا ضرورة ولا نادراً^(٣). وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين، ولو كان كما زعم أحمد بن يحيى من رفع الاسمين بعد عسى وأنه كلام العرب لكان ذلك ثابتاً في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم.

وقد جاء المصدر بعد «أوشك» مُغْنِياً عن «أن» والفعل، قال الشاعر^(٤):

لَأَوْشَكَ صَرَفُ الدَّهْرِ تَفْرِيقَ بَيْنِنَا وَلَا يَسْتَقِيمُ الدَّهْرُ، وَالدَّهْرُ أَغْوَجُ

التقدير: لَأَوْشَكَ صَرَفُ الدَّهْرِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَنَا.

(١) المتبع في شرح اللمع ص ٥٥٨.

(٢) الخبر في صحيح البخاري - كتاب الشهادات - باب إذا زكى رجل رجلاً كفاء ١٥٨: ٣.

(٣) ولا نادراً: سقط من ك.

(٤) هو أبو دهيل الجمحي كما في الشعر والشعراء ص ٦١٧ وتخليص الشواهد ص ٣١٢ وعنه في الخزانة ٣٢١: ٩.

وقوله وخبرُ جَعَلَ جملة اسمية مثاله قولُ الشاعر^(١):

وقد جَعَلْتَ قُلُوصُ بني سَهِيلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَزْتَعُهَا قَرِيبُ

وقوله أو فعلية مُصَدَّرَةٌ بإذا قال المصنف^(٢): «كقول ابن عباس^(٣):
فَجَعَلَ الرجلُ إذا لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا».

وقوله أَوْ كَلِّمًا، وَنَدَرَ إِسْنَادُهَا إِلَى ضَمِيرِ الشَّانِ ودخولُ النفي عليها سقط هذا من بعض النسخ، وثبت في بعضها مكان «وَنَدَرَ إِسْنَادُهَا إِلَى ضَمِيرِ الشَّانِ»: «وندور^(٤) إِسْنَادُهَا إِلَى ضَمِيرِ»، ولم يشرح المصنف شيئاً من هذا الكلام^(٥).

وقوله وَلَيْسَ الْمَقْرُونُ بِأَنْ خَبِرَ عَنْدَ س قال المصنف^(٦): «ليس المقرون بأن في هذا الباب عند س خبراً، بل هو منصوب بإسقاط حرف

(١) نسب البيت في الحماسة ١: ١٨٢ لرجل من بني بحتر بن عتود. وهو من غير نسبة في شرحها للمرزوقي ص ٣١٠ وللأعلم ص ١٤٥ وتخليص الشواهد ص ٣٢٠ والعيني ٢: ١٧٠ والخزانة ٩: ٣٥٢ - ٣٥٥ [الشاهد ٧٥٤] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٦١ - ٣٦٣ [الإنشاد ٣٨٣]. القلوص: الناقة الشابة. والأكوار: جمع كُور، وهو الرجل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ما شاءت.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير (سورة الشعراء) ١٦: ٣.

(٤) ك، ف، ح، ن: وبدون. م: وقدم.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ص ١٢٢٨: «ويمكن أن يمثل بما حكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، قال: كلام العرب: عسى زيد قائم». ويمكن أن يمثل دخول النفي عليها بحديث أنس رضي الله عنه: «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تَفَرَّجَتْ» أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ٢٤ - باب من تَمَطَّرَ في المطر حتى يَتَحَادَرَ على لحيته ٢٢: ٢.

ومثال مجيء خبر جعل جملة فعلية مصدرة بـ «كَلِّمًا» ما جاء في الحديث: «فجعل كَلِّمًا جاء ليخرج رمي في فيه بحجر» أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ٩٣ - باب ما قيل في أولاد المشركين ١٠٥: ٢. وانظر شواهد التوضيح ص ٧٩ ونتائج التحصيل ص ١٣١٧.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٩٤.

الجر أو بتضمين الفعل معنى قَارَبَ، قال س^(١): «وتقول: عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ، فَأَنْ هُنا بِمَنْزِلَتِها فِي قولك: قَارَبْتَ أَنْ تَفْعَلَ، أي: قَارَبْتَ ذلك، وبمَنْزِلَة: ذَنُوتُ أَنْ تَفْعَلَ. وَاخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَمْطُرَ، أي: لِأَنْ تَمْطُرَ، وَعَسَيْتَ بِمَنْزِلَة اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ. وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْمَصْدَرُ هُنا كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلِ الْاسْمُ الَّذِي الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِهِ فِي قولك: بِذِي تَسْلَمُ»^(٢) هَذَا نَصُّهُ انتهى.

وقال أيضاً^(٣): «والوجهُ عندي أَنْ تُجْعَلَ عَسَى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أَنْ والفعل وَجْهٌ بما يُوجَّهُ وقَوْعُ حَسِبَ عليهما في نحو: ﴿أَحْسِبْ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾^(٤)، فكما لم تخرج حَسِبَ بهذا عن أصلها لا تخرج عَسَى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٥)، بل يقال في الموضعين: سَدَّتْ/ أَنْ والفعل مَسَدَّ الجزأين. ويوجَّهُ نحو: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(٦) بأنَّ المرفوع اسمُ عَسَى، وَأَنْ والفعل بَدَل، سَدَّ مَسَدَّ جزأَي الإِسْناد، كما كان يَسُدُّ مَسَدَّهُما لو لم يُوجَد المبدل منه، فَإِنَّ البَدَلَ في حُكْم الاستقلال في أكثر الكلام، ومثله قراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾^(٧) بالخطاب على جعل أَنْ بدلاً من ﴿الَّذِينَ﴾ وسَدَّها مَسَدَّ المفعولين في البدلية، كما سَدَّتْ مَسَدَّهُما في قراءة الباقيين ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء على جعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلاً. ومثله: «حتى رُئِينَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ»^(٨) على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم انتهى.

[٢: ١١١/ب]

(١) الكتاب ٣: ١٥٧ - ١٥٨.

(٢) تقدم في ٣: ٥١.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩٤.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٧٨. السبعة في القراءات ص ٢٢٠.

(٨) صحيح مسلم - كتاب اللقطة ٤ - باب استحباب المؤاساة بفضول المال ص ١٣٥٤. وفيه:

«حتى رأينا...».

ونقول: ما كان غير مقرون بأن فلا خلاف فيه أن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر. وإن كان مقروناً بأن فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مفعول، وهو مذهب المبرد^(١) وظاهر كلام الزجاج، ونسبه المصنف إلى س.

والثاني: أنه في موضع الخبر لهذه الأفعال، وموضعه نصب إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت عمل كان، وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢)، وهو مذهب الجمهور^(٣).

والثالث: ما اختاره المصنف^(٤) أنه في موضع رفع على البدل من المرفوع قبله بدل اشتمال، وما قبله فاعل، وهذا مذهب الكوفيين^(٥).

فأما المذهب الأول فاستدل^(٦) له أبو العباس بأن «أن» وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثت، فثبت أنها في موضع المفعول.

وأجيب عن هذا بأن «أن» هنا مع ما بعدها لا تتقدر بالمصدر لأنها إنما أتت بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، ونظير ذلك مجيئهم بأن في خبر لعل، ومنه قوله عليه السلام: «لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(٧).

(١) كذا في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨:٢. وفي المقتضب ٦٨:٣ ما يخالفه. وانظر تعقيب الشيخ عزيمة عليه في ص ٦٩ منه، فهو قول وجيه.

(٢) شرح الجمل ١٧٨:٢.

(٣) نسب الرضي ذلك في شرح الكافية ٣٠٢:٢ إلى المتأخرين.

(٤) قوله: «ما اختاره المصنف» موضعه في ك، ف بعد قوله التالي «بدل اشتمال»، وأوله فيهما: كما.

(٥) المباحث الكاملية ٢٢٤:٢ وشرح الكافية ٣٠٣:٢.

(٦) الاستدلال والإجابة عنه في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨:١ - ١٧٩.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ٢٧ - باب من أقام البينة بعد اليمين ١٦٢:٣ ولفظه «لعل بعضكم ألحن» ورواية أبي حيان موافقة لرواية البخاري في كتاب الحيل - الباب =

وقول الشاعر^(١):

لعلهما أن تبغيا لك حيلة

ولعل - بإجماع - من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فكما لا يتقدر الفعل المقرون بأن بعدها بالمصدر، فكذلك في عسى وأخواتها.

واستدل^(٢) لمذهب الجمهور بأنه في موضع نصب على الخبر بأنهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، مثل قولهم^(٣):

لا تلحني، إني عسيت صائما

ومن أصحاب هذا المذهب من زعم أن «أن» والفعل في هذا الباب تتقدر بالمصدر، وقال: جاز هنا أن يُخبر بأن والفعل وليس بالاسم لأن المصدر قد يُخبر به عن الاسم غير المصدر على جهة المجاز، نحو قولهم: زيدٌ عدلٌ ورضاً، ومنه^(٤):

..... فإنما هي إقبال وإدبار

فكما يُخبر عن الاسم الذي ليس بمصدر بالمصدر، فكذلك يُخبر عنه بما كان في تأويله، ومن/ ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [٢: ١١٢]

= العاشر ٦٢: ٨ وفي كتاب الأحكام ٢٠ - باب موعظة الإمام للخصوم ١١٢: ٨، ولرواية مسلم في كتاب الأقضية ٣ - باب الحكم بالظاهر والالحن بالحجة ص ١٣٣٧، وفي ص ١٣٣٨: «فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض».

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. وعجز البيت: وأن ترخبا سرباً بما كنتُ أخضر. ديوانه ص ٩٩. السرب: النفس. وأحصر: أضيق.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨: ٢ والمباحث الكاملية ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) تقدم في ٩: ٣ و ٣٤٣.

(٤) صدر البيت: ترزغ ما رزعت حتى إذا أدكرت. وهو للخنساء. ديوانها ص ٥٠ [مكتبة الحياة] والكتاب ١: ٣٣٧ والمقتضب ٣: ٢٣٠ و ٤: ٣٠٥ والشعر والشعراء ص ٣٤٧ وأمالى المرتضى ١: ٢٠١ والخزانة ١: ٤٣١ - ٤٣٨ [الشاهد السبعون].

مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿١﴾ أَي: افتراء. قال: ومن ذلك ^(٢):

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

وقول الآخر ^(٣):

لَعَمْرُكَ مَا الْفُتَيَانُ أَنْ تُنَبِّتَ اللَّحَى

وأبطل مذهب الكوفيين بأنه لا يسوغ ذلك لأنه إبدال قبل تمام الكلام، والبديل لا يأتي كذلك؛ ألا ترى أنَّ البديل إذا أُخرج من الكلام كان ما بقي كلاماً تاماً، نحو: أعجبنى عبدُ الله فهمه، لو قلت «أعجبنى عبدُ الله» كان كلاماً مستقلاً، ولو قلت «عسى زيد» لم يكن كلاماً مستقلاً.

فإن قلت: البديل قد يجيء قبل تمام الكلام بدليل قوله ^(٤):

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِثْتُ، وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

فإنَّ تحينا: بدل من الكاف، وإن كان لا يستقلُّ «وما حَسِبْتُكَ» دون البديل.

فالجواب أنه ليس ببديل اشتمال كما ذهب إليه ابنُ كَيْسَانَ وبعضُ

(١) سورة يونس، الآية: ٣٧.

(٢) عجز البيت: عليك من اللاتي يَدْعُنَّكَ أَجْدَعًا. وهو لمتهم بنويرة. المفضليات ص ٢٧٠ [المفضلية ٦٧] والمقتضب ٣: ٧٤ والكامل ص ٢٥٤ والخزانة ٥: ٣٤٥ - ٣٤٨ [الشاهد ٣٩٦]. الملمة: البلية النازلة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الدليل، وهو المراد هنا.

(٣) عجز البيت: ولكنما الفتيان كلُّ فتى نَدِي. وهو في معاني القرآن للفراء ١: ١٠٥، ٤٢٧ وأمالى المرتضى ١: ٢٠١ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٦ - ٩٨ [الإنشاد ٩٢٧] وقد قال فيه البغدادي: «والبيت ملفق من مصراعين لابن بيض، وهي:

لَعَمْرُكَ مَا الْفُتَيَانُ أَنْ تُنَبِّتَ اللَّحَى وَتَعْظُمَ أَبْدَانُ الرِّجَالِ مِنَ الْهَبْرِ

ولكنما الفتيان كلُّ فتى نَدِي صَبُورٌ عَلَى آفَاتِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ»

وأنشد بعدهما ثلاثة أبيات.

(٤) تقدم في ٣: ٢٠٦.

الكوفيين، بل هو في موضع مفعول ثانٍ وإن كان ليس الأول في المعنى؛ لأنه قد يُخْبَرُ بالمصدر، وهذا في تأويله، فكما جاز الإخبار بالمصدر عن الجئة، فكذلك يُخْبَرُ بأن والفعل.

وأما قراءة حمزة التي ذكرها المصنف فتتخرج على حذف المفعول الثاني لِـ ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ لفهم المعنى، وهو جائز على قلة، وفيها تأويلات ذكرناها في كتابنا في تفسير القرآن، وهو المسمى بالبحر المحيط^(١).

وقوله ولا يتقدم هنا الخبر لا تقول في طَفِقْتُ أَفْعَلُ: أَفْعَلُ طَفِقْتُ، ولا في عسى زيد أن يقوم: أن يقوم^(٢) عسى زيد. قال المصنف^(٣): «والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تَصْرُفُ لها؛ إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كاذ وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهنَّ حالٌ ضَعْفٌ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحالٌ قُوَّةٌ بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لِتَفْضُلِهَا كان وأخواتها».

وفي البسيط: «لا^(٤) يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة عليها اتفاقاً».

وقوله وقد يُوسِّطُ^(٥) قال المصنف^(٦): «أجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال: طَفِقَ يُصَلِّيَانِ الزيدان، وكاد يطيرون المهزومون».

وقد أطلق المصنف في قوله: «وقد يُوسِّطُ»، وهو إذا كان خبر عسى وأخواتها مما فيه «أن» نحو: عسى زيد أن يقوم، في جواز توسيطه خلاف:

(١) البحر المحيط ٣: ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) أن يقوم: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩٥.

(٤) لا: سقط من س، وكتب في هامشها: لعله سقط لا.

(٥) س: وقد توسط.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٩٥.

ذهب المبرد^(١) وأبو سعيد السيرافي في كتاب «الإقناع» وأبو علي
الفارسي^(٢) إلى جواز توسيطه. وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٣)،
فأجازوا أن تقول: عسى أن يقوم زيد، على أن يكون «أن يقوم» خبراً
لِعسى، وزيد: اسم عسى.

/ ومنهم مَنْ منع ذلك، وإلى المنع ذهب الأستاذ أبو علي^(٤)، وزعم [٢: ١١٢/ب]
أنه لا يجوز في «عسى أن يذهب عمرو» وأشباهه إلا أن يكون «عمرو»
فاعلاً يذهب. والذي يجيز تقديمه يجيز هذا الوجه الأخير، وتسدّ «أن» مع
صلتها في ذلك مَسَدَ الاسم والخبر^(٥)، كما سَدَّتْ مع صلتها مَسَدَ مفعولي
ظننت في قولك: ظننتُ أن يقوم زيد. ومن هذا الوجه قوله تعالى: ﴿عَسَى
أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٦)، ولا يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَبْعَثَ﴾ في
موضع خبر ﴿عَسَى﴾، و﴿رَبُّكَ﴾ اسم ﴿عَسَى﴾ لئلا يفصل بين ﴿أَنْ
يَبْعَثَ﴾ وبين ﴿مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ بـ﴿رَبُّكَ﴾، وهو أجنبى من ﴿يَبْعَثَ﴾ لأنه
مرفوع بِعسى.

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فعلى مذهب الجواز تقول:
عسى أن يقوموا أخواك، وعسى أن يقوموا إخوانك، وعسى أن يخرجنَ
الهندات؛ لأنه خبر، والنية به التأخير. وعلى مذهب مَنْ مَنَعَ يتحتم رفع ما
بعد «أن يفعل» بالفعل، فلا يكون فيه ضمير، فتقول: عسى أن يقوم
أخواك، وعسى أن يقوم إخوانك، وعسى أن تقوم الهندات.

وعَلَّلَ الأستاذ أبو علي منع تقديم الخبر على الاسم بأن «عسى» فعلٌ

(١) كذا! وقد نص في المقتضب ٣: ٧٠ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.

(٢) نص في الإيضاح العضدي ص ٧٧ - ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى.

(٣) المقرب ١: ١٠٠.

(٤) انظر التوطئة ص ٢٩٧.

(٥) المباحث الكاملية ٢: ٢٢٣.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

غيرُ متصرف، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك. ورُدَّ عليه بليس، فإنها غير متصرفة، ويتوسط خبرها.

والحق أنه يُحتاج في جواز^(١) توسط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسمع مثل: عسى أن يقوموا الزيدان، ولا يكون مختصاً بلغة: أكلوني البراغيث.

وفي البسيط: ظاهرُ كلام س^(٢) أنها هنا تامة لا خبر لها، وفاعلها ما بعدها على تقدير المصدر، ومعناها حينئذٍ ذنا وقرب، ولا يجوز صريح المصدر. ويدل على أنه لا يُضمَر^(٣) فيها أمران:

أحدهما: أنه لا يُثنى ولا يُجمع لكون المصدر هو الفاعل.

والثاني: أنه لا يكون غير فاعل ما بعدها فاعلها من جهة المعنى، وإذا كان إياه لزم أن يكون مستتراً في الفعل، ولا يكون، ولا يقال: فاعلها هو الاسم بعد الفعل، لكنه أخر لأننا نقول: لو كانَ قلتَ: عسى أن يفعلا الزيدان، وأن يفعلوا الزيدون، وأنت لا تقول إلا مفرداً في جميع الأحوال.

وقيل: هي ناقصة، والفاعل مُغْنٍ عن الخبر وسادَّ مَسَدَهُ لما تضمن من الحدث، كما في: أقائم زيد؟

وإذا قلتَ: القومُ عسى أن يقوموا، وزيدٌ عسى أن يفعل، احتمال أن تكون الناقصة والتامة، وكون الفعل سَدَّ مَسَدَ اسمها وخبرها فاسد لا نظير له؛ ألا ترى أنه لا يكون في «كان»، وإنما يكون في المفعولين، ولا يصح أن يتقدم الفاعل في هذا النوع، فلا تقول: أن يقوم عسى، ويجوز حذف «أن» من هذه كما تسقط من الخبر، فتقول: عسى يجيء.

(١) جواز: سقط من س.

(٢) الكتاب ٣: ١٥٨.

(٣) س: لا ضمير.

وقوله/ وقد يُحذف إن عَلِمَ أي: يُحذف الخبر، ومنه قوله تعالى: [٢: ١١٣/١] ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(١) أي: يَمَسَحُ، حذفه^(٢) لدلالة مصدره عليه، ومنه ما جاء في الحديث: «مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ»^(٣)، ومنه قول المُرْقَش^(٤):

وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبِّ قَدْ مَاتَ، أَوْ قِيلَ: كَادَا
فَاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكِّ بَأَنِّي ذَاكَ، وَابْكِي لِمُقْصَدٍ لَنْ يُقَادَا
أي: لَنْ يُؤْخَذَ لَهُ بِقَوْدٍ، وقول الآخر^(٥):

مَا كَانَ ذَنْبُكَ فِي جَارٍ جَعَلَتْ لَهُ عَيْشًا، وَقَدْ كَانَ ذَاقَ الْمَوْتَ أَوْ كَرَبَا
وقال آخر^(٦):

قَدْ هَاجَ سَارٍ لِسَارٍ لَيْلَهُ طَرَبًا وَقَدْ تَصَرَّمَ، أَوْ قَدْ كَادَ، أَوْ ذَهَبَا
الساري الأول: البرق.

وقوله ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً قال المصنف في الشرح^(٧): «حَقُّ الاسم في هذا الباب أن يكون معرفةً أو مُقَارَباً لَهَا، كَمَا

-
- (١) سورة ص، الآية: ٣٣.
(٢) زيد هنا في س، ن: أولاً.
(٣) كشف الخفاء ١: ٣٥٠ وفيه تخريجه. وهو من حديث عقبة بن عامر، ومن حديث ابن عباس.
(٤) البيتان له في المفضليات ص ٤٣٢ [المفضلية ١٢٩] وشرحها للتبريزي ص ١٠٧٥ - ١٠٧٦ وشرح التسهيل ١: ٣٩٥ وشرح الكافية الشافية ص ٤٦٢. المقصد: المقتول.
(٥) هو الحطيطية. والبيت في ديوانه ص ١٣٥. فيما عدا م: وقد كاد.
(٦) البيت في مقاييس اللغة ١: ١٢ من غير نسبة، وبعده بيت آخر في ص ١٣. والثاني في اللسان (أرز) ليزيد بن الطثرية. وقد خلت القطعة التي من هذا البحر وعلى هذا الروي - وعدتها أربعة أبيات - من البيت الشاهد، وهي في شعره ص ٥١. وهو أيضاً في شرح التسهيل ١: ٣٩٥. ك: ليلة.
(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٥.

يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة كقول الشاعر^(١):

عَسَى فَرَجَ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ، إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وقوله وَتُسْنَدُ أَوْشَكَ وَعَسَى وَاخْلَوْلَقَ لِـ«أَنْ يَفْعَلَ»، فَتَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ
مثاله قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢)، و﴿عَسَى أَنْ
يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾^(٣)، وَأَوْشَكَ أَنْ يَقُومَ، وقال الشاعر، وهو كثير^(٤):

سَيُوشِكُ أَنْ تُنِيخَ إِلَى كَرِيمٍ يَنَالُكَ بِالنَّدَى قَبْلَ السُّؤَالِ
وقال آخر^(٥):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَغْفِرْ لِمَوْلَاكَ أَنْ تَرَى بِهِ الْجَهْلَ أَوْ صَارَمَتَهُ، وَهُوَ عَاتِبٌ
وَلَمْ تُولِهِ الْمَعْرُوفَ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى مَوَالِيَّ أَقْوَامٍ وَمَوْلَاكَ غَائِبٌ

واخلولق أن تفوز. وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي:
«لا يجوز: اخلولق أن تمطر السماء» انتهى. فعلى قوله لا يسند اخلولق إلى
أَنْ والفعل.

وإذا أسندت إلى «أَنْ يَفْعَلَ» اكتفت به، وكان فاعلها، ولم تحتاج إلى
خبر، وإذا أسندت إلى اسم صريح لم يكن لها بد من خبر. وإنما اكتفت
بأن والفعل لطولها وجريان الخبر والمُخْبِر عنه بالذكر في صلتها، كما سَدَّتْ
أيضاً مَسَدَّ مفعولي ظننت وأخواتها.

(١) نسب البيت في حاشية شرح شذور الذهب ص ٢٧٠ إلى محمد بن إسماعيل. وهو من
غير نسبة في الصاحبي ص ٢٣٧ وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٢٦ والعيني ٢: ٢١٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٩.

(٤) البيت ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في مصادري.

(٥) البيتان في أمالي القالي ٢: ١٧٣ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٠. وآخر الأول في النسخ
المخطوطة: «أو ما رمته في المعاتب»، وذكر محقق شرح العمدة أن آخره في بعض
النسخ «في المعاتب»، وفي بعضها «في المعاييب»، وهذا يؤدي إلى وجود الإقواء. وأول
البيت الثاني فيما عدا «م»: وتم له المعروف، صوابه في م والأمالي وشرح العمدة. وقد =

وقيل في «عسى أن يخرج زيد» إنه على الإعمال. ويُفسدُه: عسى أن يقوم إخوتك، وعسى أن يقوم الزيدان؛ لأنه على إعمال الأول يجب الإضمار في أن يقوم، وعلى إعمال الثاني/ يجب الإضمار في عسى. [٢: ١١٣/ب] ويقطع بإسناد عسى إلى «أن يفعل» اتصال المرفوع إذا كان ضميراً بالثاني في نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(١) لأن فاعل فعل لا يتصل بفعل آخر.

وقوله ولا يختلف لفظ المُسندِ لاختلاف ما قبله بل تقول: زيد عسى أن يذهب، والزيدان عسى أن يذهبا، والزيدون عسى أن يذهبوا، وهند عسى أن تذهب، والهندان عسى أن تذهبا، والهندات عسى أن يذهبن. وكذلك أوشك وأخلوق؛ لأن الفعل لا يضم فيه ضمير ما قبله؛ لأنه قد رفع «أن» والفعل.

وقوله فإن أُسندَ إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابقَ صاحبه معها كما يطابق مع غيرها يقول: فإن أضمر في عسى وأوشك وأخلوق ضمير ما قبله اسماً على مذهب من يعتقد أنه اسم عسى وأوشك وأخلوق لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلاً على مذهب من يرى أن «أن» والفعل في موضع المفعول لا في موضع الخبر، فيكون المرفوع بعسى وأوشك وأخلوق فاعلاً بهن لا اسماً لهن، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيد عسى أن يخرج، والزيدان عسى أن يخرججا، والزيدون عسى أن يخرجوا، وهند عسى أن تخرج، والهندان عسى أن تخرججا، والهندات عسى أن يخرججن، وكذلك في أوشك وأخلوق. وذكر المصنف^(٢) أن س^(٣) أشار إلى ذلك في الثلاثة.

= ضبط في «س» بإسكان الروي في البيتين. قلت: قبلهما في الأمالي بيت آخره: يحارب.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٢) شرح التسهيل: ٣٩٦.

(٣) انظر الكتاب ٣: ١٥٨، ١٦٠.

وقال «كما يُطابقُ مَعَ غيرها» يعني إذا قلت: زيدٌ كان يقوم، والزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون، وهندٌ كانت تقوم، والهندان كانتا تقومان، والهنداتُ كنَّ يَقُمنَ.

وقد وقفْتُ مِن قديمٍ على نُقل، وهو أنَّ تجريد «عسى» من الضمير إذا تقدم الاسم لغةً لقومٍ من العرب، وأن إسنادها إلى ضمير الاسم لغة لقوم آخرين^(١)، ونسيتُ اسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الأولى واسمَ القبيلة التي نُسبت إليها اللغة الثانية، فليس كل العرب ينطق بالوجهين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين.

وقال بعض أصحابنا: إذا دخلت عسى على الضمير فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، تقول: زيدٌ عسى أن يقوم، والزيدان عسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمنَ، وعَسَيْتُ وعَسَيَا وعَسَيْتُم وعَسَيْنَ، ومن العرب من يستعمل ضمير النصب.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفَّار: «وإن أسندت إلى مضمّر غائب كان «عسى» مفرداً على كل حال، تقول: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن تقوموا، والهنداتُ عسى أن يَقُمنَ، وتكون/ مفردةً على كل حال، ويغني عن تبعية الضمير ما قبله وما بعده أو أحدهما، ولم يتصرف في هذا الضمير كما لم تتصرف في نفسها، فصارت كَلْعَلٌ وليت، ولا يثنى الضمير ولا يُجمع إلا قليلاً» انتهى.

ص: وإن كان لحاضرٍ أو غائباتٍ جاز كسرُ سين «عسى». وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند س حملاً على «لعل»، وخبراً مُقدِّماً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ويتعين عودُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم، وكونُ الفاعل غيره قليل.

(١) ذكر في منهج السالك ص ٧١ أنَّ تجريدها لغة أهل الحجاز، وأنَّ إسنادها لغة تميم.

وتُنْفَى كَادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقاربتة. ولا تُزَاد، خلافاً للأخفش. واستعمل مضارعُ كَادَ وَأَوْشَكَ، وَنَدَرَ اسمُ فاعِلٍ أَوْشَكَ وكَادَ^(١).

ش: الحاضر يشمل ضمير المتكلم والمخاطب. وكان ينبغي للمصنف أن يقيد الضمير الذي للحاضر بصورة المرفوع ليحترز بذلك من ضمير الحاضر الذي بصورة المنصوب، نحو عَسَاكَ وَعَسَانِي، فإنه لا يجوز في السين إلا الفتح. ومثالُ إسناده للضمير الذي ذكرناه أن تقول: عَسَيْتُ أَنْ أخرج، وعَسَيْتُ أَنْ تخرج، وكذلك فروعهما، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القُرَّاء، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع^(٢).

وقوله أو غَائِبَاتٍ مثاله عَسَيْنَ وَعَسَيْنَ بالفتح والكسر، قاله ونقله أبو بكر خَطَّاب المَارِدِي^(٣)، وذكر أبو بكر الأَدْفُوِي^(٤) وغيره أنَّ كسر السين مع المضمر خاصَّة هي لغة أهل الحجاز.

وينبغي أن يقيد المضمر بما ذكرناه؛ ألا ترى أنه إذا كان ضمير غائب أو ضمير حاضر بصورة المنصوب لا يجوز فيه إلا الفتح. وقد جهل أبو عبيد هذه اللغة، وقال: لو كان عَسَيْتُمْ بكسر السين لقرئ ﴿عَسَيْ رَبُّكُمْ﴾^(٥).

(١) وكاد: سقط من شرح المصنف. وزيد بعده في التسهيل: ومضارعُ طَفِقَ.

(٢) السبعة ص ١٨٦.

(٣) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر المَارِدِي. كان من جَلَّة النحاة ومحققهم. روى عن أبي عبد الله بن الفَخَّار وهلال بن عريب. وروى عنه ابنه عبد الله وعمر. اختصر الزاهر لابن الأنباري، وصنف كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً. توفي بعد الخمسين والأربعمئة. بغية الوعاة ١: ٥٥٣.

(٤) محمد بن علي بن محمد أبو بكر الأَدْفُوِي المصري [٣٠٥ - ٣٨٨هـ] أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس. انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع ورواية ورش، مع سعة علمه، وتمكنه من علم العربية. صنف الاستغناء في تفسير القرآن. بغية الوعاة ١: ١٨٩ وغاية النهاية ٢: ١٩٨ وفيه الأَدْفُوِي، وقد نص على أنه بالذال المعجمة، وأدْفُو مدينة بمصر.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٢٩.

وقال أبو علي الفارسي^(١): «الأكثر فتح السين، وهو المشهور. ووجه الكسر قول العرب: هو عَسٍ بذلك، مثل حَرٍ وشَجٍ.

فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عَسَيْتُمْ أن يقال: عَسِيَ زيدٌ، مثل رَضِيَ. فإن قيل فهو القياس، وإن لم يُقْلَ فسائغ أن تأخذ باللغتين، فتستعمل إحدهما في موضع الأخرى كما فعل ذلك بغيره» انتهى.

والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السين إلا مع تاء المتكلم والمخاطب ونون الإناث.

وفي البسيط: «وفيهما لغتان: فَعِلَ وفَعَلَ إذا كان فاعلها ضمير متكلم أو مخاطب، وإذا كان فاعلها - وهو اسمُها - غيره لم يكن إلا فَعَلَ بفتح العين، كذا ذكر أبو عثمان^(٢)، وقد قيل: إنها لم يُسمع فيها إلا ما ذكر. وسائغ أن تستعمل كل واحدة في موضع الأخرى كما قالوا: وَرَى الرَّئِدُ وَوَرَيْتَ بك زنادي، ولَمَّا^(٣) قالوا في المخاطب فَعَلَ وفَعَلَ نحو: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ على القراءتين لا يبعد في «عسى زيدٌ» أن يفعل مثله.

[٢: ١١٤/ب] / وحكى ابن الأعرابي^(٤): عَسِيَ فهو عَسٍ، وما أَعْسَاهُ! وأَعْسِ به! انتهى.

وقوله وقد يتصل بها الضمير إلى قوله عند الأخفش إذا اتصل بِعَسَى ضميرٌ فحقه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب والذي نزل به القرآن، ومن العرب مَنْ يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقول: عَسَانِي وَعَسَاكَ وَعَسَاه، قال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ^(٥):

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُنِي: لعَلِّي أو عَسَانِي

(١) الحجة ٢: ٣٥٠.

(٢) كذا والذي في الحجة ٢: ٣٥٠ أن أبا عثمان قال ذلك في وَرَى الرَّئِدُ، وَوَرَيْتَ بك زنادي.

(٣) ك، ف، ن: وكما.

(٤) الحجة ٢: ٣٥٠، وليس فيه «عَسِيَ»، وهو الصواب.

(٥) ديوان شعر الخوارج ص ١٧٦ والكتاب ٢: ٣٧٥ وإيضاح الشعر ص ٥٣٢ وفيه تخريجه.

وقال آخر^(١):

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال آخر^(٢):

أَصِخْ، فَعَسَاكَ أَنْ يُهْدَى ازِعْوَاءَ لِقَلْبِكَ بِالْإِصَاخَةِ مُسْتَفَادُ

وذكر المصنف في الفص ثلاثة المذاهب:

فمذهب س^(٣) إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الإسناد السابق، إلا أن الخلاف وقع في العمل، فَعَكِسَ العمل حملاً على لعل.

ومذهب المبرد^(٤) والفارسي^(٥) عكس الإسناد إذ^(٦) جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً، وذلك لا يجوز إلا في الشعر.

ومذهب أبي الحسن^(٧) إقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الإسناد، لكنه تُجَوِّزُ في الضمير، فَجُعِلَ مكانَ الضمير المرفوع ضميرٌ منصوب، وهو في محل رفع، نيابة عن المرفوع، كما ناب في قولهم: «ما أنا كَأَنْتَ، ولا أَنْتَ كَأَنَا»^(٨)، وكما ناب «هو» عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت، وأكرمته هو.

(١) هو رؤية كما في الكتاب ٣٧٤: ٢ - ٣٧٥. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١. وانظر

تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٩. وهو أيضاً في ص ٩٢، ٥٣٢ منه.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٣٩٧: ١. أصاخ: استمع وأنصت لصوت.

(٣) الكتاب ٣٧٤: ٢ - ٣٧٥ وشرحه للسيرافي ١٥٣: ٣/ب.

(٤) المقتضب ٧١: ٣ - ٧٢ وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣: ٣/ب.

(٥) انظر إيضاح الشعر ص ٥٣٤، ٥٣٧ - ٥٣٨. وقد أجاز أبو علي هذا المذهب، لكنه رجح عليه مذهب سيويه.

(٦) س، ح: إذا.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ١٥٣: ٣/ب وأمالى ابن الشجري ٢٧٨: ١.

(٨) الأزهية ص ١٨١.

قال المصنف^(١): «وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول^(٢) الراجز^(٣) :

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَا

قلتُ: ما زعم من أن ذلك موجود كقول الراجز:

يا بنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَا

يريد: عصيتُ، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، غيرُ صحيح، بل الذي ذكر التصريفيون أبو علي^(٤) وغيره^(٥) أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً، وهو من شاذ البذل، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والذي يدل على أنه من باب البذل تسكينُ آخر الفعل له في قولهم: عَصَيْكَ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما لم^(٦) يسكن في عَسَاكَ وَرَمَاكَ.

قال المصنف^(٧): «ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه».

قلتُ: أمّا النيابة فيما ذكر من قولهم: «ما أنا كأنت» فذلك/ لعلّة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور، فاحتيج إلى النيابة، وفيما ذكر من

[٢: ١١٥/أ]

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

(٢) س: في قول.

(٣) هو راجز من حمير كما في النوارذ ص ٣٤٧ والخزانة ٤: ٤٢٨ - ٤٣٠ [الشاهد ٣٢١].

وهو في المسائل العسكرية ص ١٥٨ وسر الصناعة ص ٢٨٠. عنيتنا: أتعبتنا بالمسير.

(٤) المسائل العسكرية ص ١٥٩. وأجاز أن يكون الراجز قد أوقع الكاف موقع التاء لإقامة القافية.

(٥) سر الصناعة ص ٢٨٠ والممتع ص ٤١٤.

(٦) س: لا.

(٧) شرح التسهيل ١: ٣٩٧.

قولهم: «مررت بك أنت» فلاّتهم لما أرادوا تأكيد المجرور، ولا منفصل له يؤكّد به، احتاجوا إلى استعمال غيره.

قال المصنف^(١): «ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان المضمّر في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل^(٢) ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه في موضع رفع فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاذ في قولهم: مَنْ تَأْتِي أَصَابَ أَوْ كَاذَ^(٣)».

قلت: أمّا علة الاقتصار هنا على منصوب فلاّتها لما عملت عمل لعلّ صار حكمها في الاقتصار حكمها، فكما يقتصر على منصوب لعلّ وأخواتها، ويحذف مرفوعها للعلم به، فكذلك عسى، قال في الاقتصار عليهما^(٤):

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

قال المصنف^(٥): «ولأن قول س يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك».

قلت: عدم النظر ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها. وأيضاً إذا كانوا لا يعملون الفعل، ويهمّلونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فلاّ أن يعملوه عمله أخرى وأولى حملاً على الحرف، وذلك نحو قلّما، فإنهم أجزّوها مجرى «ما»، فإذا قلت «قلّما يقوم زيد» فكأنك قلت: ما يقوم زيد، فهذا أيضاً لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب.

وزعم السيرافي^(٦) أن «عسى» في قولك عساك وعساني حرف. قال

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) بفعل... فإن الاستغناء: سقط من ك.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٣٥٣.

(٤) تقدم في ص ٣٥٩.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٦) شرح الكتاب ٣: ١٥٣/ب [هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم].

المصنف^(١): «وفيه ضعف لتضمنه اشتراك فعلٍ وحرفٍ في لفظٍ واحد، إلا أنَّ فيه تَخْلُصاً من الاكتفاء بمنصوب فعلٍ عن مرفوعه في نحو:

عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وفي نحو «عساك تفعل» بغير «أن»، ولا تَخْلُصَ للمبرد من ذلك. ويلزم المبرد أيضاً مخالفة النظائر من وجهين آخرين: أحدهما الإخبار باسم عين جامدٍ عن اسمٍ معنًى».

قلتُ: لا يلزم ذلك إلا إذا اعتقد «أن» حرفاً ينسبك منه مع فعله مصدر، أما إن اعتقد أنها زيدت لأجل «عسى» وتراخي الفعل فلا يلزم ذلك.

قال المصنف^(٢): «والثاني وقوع خبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك لو قلت في عساك أن تفعل: عسى أن تفعل إياك، لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بأن لا يجوز في الحالة الفرعية. فتبين أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح».

قلتُ: الصحيحُ مذهبُ س. والذي يقطع ببطلان مذهب أبي الحسن أن قوله: إنَّ «أن تفعل» في موضع نصب، وإن الضمير في موضع رفع، أن بعض العرب صرح بعد «عسى» المتصل بها ضميرُ النصب بالاسم مرفوعاً مكانَ «أن تفعل»، كما صرح به منصوباً بعد ضمير الرفع في قوله^(٣):

/ لا تَلَحْنِي إِنِّي عَسَيْتُ صائماً

٢: ١١٥/ب]

قال^(٤):

فقلتُ: عساها نارُ كأسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى، فَاتِي نَحْوَهَا، فَأَعُوذُهَا

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٣) تقدم في ٣: ٤٩٠، ٣٤٣، ٣٤٨.

(٤) هو صخر بن الجعد الحضري كما في شرح أبيات المغني ٣: ٣٥٠ - ٣٥٣ [الإنشاد ٢٥٠]. وفي العيني ٢: ٢٢٧: صخر بن العود الحضرمي. كأس: اسم امرأة.

فهذا قاطع ببطلان مذهب أبي الحسن؛ إذ لو كان في موضع نصب
لقال: عساها نارَ كَأْسٍ، ونَصَب. وفي البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير أن
لافتضح الأخفش» انتهى. وقد ظهر في هذا البيت الذي أنشدناه، فافتضح.

وبقي الترجيح بين مذهب س وأبي العباس^(١)؛ إذ في كليهما خروج
عما استقرَّ في «عسى»، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ،
ففي مذهب س الخروج عما استقر لها من العمل، وهو أمر لفظي. وفي
مذهب أبي العباس الخروج عما استقرَّ لها من جعلِ المُخْبَرِ عنه خبراً
والخبر مُخْبَراً عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب س أرجح لذلك.
وقوله وربما اقتصر عليه مثاله^(٢):

يا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقوله^(٣):

..... تُنَارِغُنِي: لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فإن قلت: المنصوب لا بُدَّ له من مرفوع.

فالجواب ما قاله أبو علي، قال^(٤): «هو محذوف، ولم يمتنع حذفه -
وإن كان الفاعل لا يُحذف - لأنها أشبهت لعلَّ، فجاز حذفه كما جاز حذف
أخبار هذه الحروف من حيث كان الكلام في الأصل مبتدأ وخبراً، فحذف
كما حذف من عَلِّكَ، ويكون ذلك المحذوف غائباً، كأنه قال: عساك
الهالك، وعساك هو، وما حكى من قولهم: عساك تفعل^(٥)، وعساني

(١) وأبي العباس... ففي مذهب س: سقط من ك.

(٢) تقدم في ص ٣٥٩، ٣٦١.

(٣) تقدم في ص ٣٥٨.

(٤) إيضاح الشعر ص ٥٣٣ - ٥٣٨ باختصار.

(٥) س، ح، ن: تقول. وفي بقية النسخ «تفعل» وهو الموافق لما في إيضاح الشعر.

أخرج، فيخرج على إضمار أن، نحو^(١):

وما راعنا إلا يسيّر بشرطه

أي: إلا أن يسيّر، أو كما قال أحمد بن يحيى: يعجبني يقوم. وكان هشام والفراء يقولانه، فيضمران أن.

ولو أضمر في عساني وعساك مرفوع هو الفاعل، والياء والكاف منصوبان، فعُدِّي إلى الضمير كما تعدى إلى المظهر في «عسى الغوير أبؤساً» لكان وجهاً. والفاعل حينئذ إن جرى له ذكر فلا إشكال في إضماره، وإن لم يجر له ذكر فإنما يضمّر لدلالة الحال عليه، كما في قولهم: إذا كان غداً فأتني^(٢)، وتكون على بابها، ولا تشبه بلعلّ انتهى، وهو ملخص من البسيط.

وقوله ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم وذلك أن «كان» إذا وقع المضارع خبرها جاز أن يرفع ضمير اسمها، وجاز أن يرفع السببي، فتقول: كان زيد يقوم، وكان زيد يقوم أخوه. وأمّا هنا فذكر المصنف أنه يتعين عود ضمير^(٣) من الخبر إلى الاسم، وما قاله ليس بجيد لوجوه:

أحدها: أنه قال: «ويتعين»، وقال بعده: «وكون الفاعل غيره قليل»، فدلّ على أنه لا يتعين، فإصلاحه أن يقول: ويكثر عود ضمير من الخبر إلى الاسم.

الثاني: أنه جعل ذلك حكماً في جميع هذه الأفعال. والذي ذكره أصحابنا أن ذلك - أعني أنه لا يكون فاعل خبرها إلا ضمير اسمها - يكون في جميع أخوات عسى، وأمّا «عسى» فإنه يجوز أن يكون ضمير اسمها،

(١) تقدم في ١: ٥٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٢٤.

(٣) عود ضمير... قال ويتعين: سقط من ك.

ويجوز أن يكون سبباً منه، وأنشدوا^(١):

/ وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد [٢: ١١٦/١]
برفع «جهده» ونصبه.

والثالث: أنه قال «وكون الفاعل غيره قليل». وهو عند أصحابنا لا يجوز، وتأولوا ما ورد من ذلك، وكذا قال المصنف في شرحه، قال^(٢): «الضمير في غير هذا الباب لا يُشترط كونه فاعلاً، بخلافه في هذا الباب، فإنَّ الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولاً بأنه هو» انتهى.

وهذا كلامٌ مُتَّبِعٌ^(٣)؛ لأنه أثبت في القص أن كون الفاعل غير الضمير قليل، ثم ذكر أنه يكون مؤولاً، فإذا كان مؤولاً فلا يثبت للقلة حكم البتة.

وقالوا: يجوز: عسى زيد أن يرحمه الله، ولا يجوز: جعل زيد يضربه عمرو، ولا: يضربه أبوه. قالوا: ويجوز: جعل زيد يُضربُ فيصبرُ، أي: جعل زيد يصبر على الضرب.

ومما جاء فيه الفعل مسنداً لغير الضمير العائد على أسماء هذه الأفعال قول الشاعر^(٤):

وقفتُ على ربعٍ لِمَيَّةٍ ناقَتي فما زلتُ أبكي عنده، وأخاطبُه
وأُسقيهِ حتى كاد مما أبثُّه تُكَلِّمُنِي أَحْجارُهُ ومَلَاعِبُهُ

(١) تقدم في ٣: ١٠، ٤: ٣٤٠. وزد على ما فيه ضرائر الشعر ص ١٥٣.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٨.

(٣) كلام مشيخ: لم يُؤْت به على وجهه. وفي ك، ح: كلام شيخ. ف، ن: كلام سمح. وسقطت هذه اللفظة مع غيرها من م.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص ٨٢١ والنوادر ص ٥٤٠ والكتاب ٤: ٥٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤١ - ٤٢. بَنَتْهُ ما في نفسي وأَبْنَتْهُ: أخبرته بما تنطوي عليه وتسره. وأُسقيهِ: أدعو له بالسُّقيا. وقد ضبط في س بفتح الهمزة، ولم يضبط في بقية النسخ.

وقول الآخر^(١):

وقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني ثوبي، فأنهض نهض الشارب الثمل

وقول الآخر^(٢):

فحلاًها حتى إذا طال ظمؤها وقد كذن لا يبقى لهن شحوم

وقول الآخر^(٣):

وجدت فؤادي كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر

المعنى: يُكَلِّمني، وأثقل بثوبي، ولا يبقين، وأن يخف من رجيع الهوى. وأنشد أحمد بن يحيى^(٤):

فقد جعلت في حبة القلب والحشا عهد الهوى يوفي بشوق بعيدها

ويروى: يُعيدُها، وهو أجود.

وفي الإفصاح: خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا لفاعل فعل المقاربة لا لسببه، لا تقول: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا: أنشأ عمرو يُنشد ابنه؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبس بهذا الفعل، وشرع فيه لا غيره. و«جعلت يُثقلني ثوبي» حمل على المعنى، فكأنه قال: أضعف عن حمل ثوبي، وأثاقل، وأتعب بلباسه. ويدل على هذا أنه عطف على هذا الفعل ما هو له، فقال: فأنهض. وقد يكون هذا قد صح^(٥) بسبب

(١) تقدم في ص ٣٢٨.

(٢) هو الشمخ. ديوانه ص ٣٠٠. حلاًها: منع الحمار الأثن من ورود الماء. والظَّم: ما بين الشربتين.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ص ٦١٦. رجيع الهوى: ما كان ذهب ثم رجع.

(٤) البيت للحسين بن مطير الأسدي. الحماسة ١٠: ٢ [الحماسية ٤٦٦] وشرحها للمرزوقي ص ١٢٢٩ حيث ذكر رواية أبي حيان، وللأعلم ص ٧٦٣. العهد: جمع العهد، وهو المطر الذي يجيء ولما تقدمه عهد باق لم يذهب.

(٥) ك: وقد يكون هو الأصح.

«فأنهض» لأنه المقصود، فكأنه قال: / أنهض نهضَ الشارب الثَّمَلِ لِضَعْفِي [٢: ١١٦/ب] عن حَمَلِ ثوبي؛ لأنَّ الفاء تربط ما بعدها بما قبلها لما فيها من معنى السببية. وقد يمكن أن^(١) أراد بـ«جعلتُ» جَعَلَ ثوبي، فحذف المضاف، وأعادَه بعدُ.

وقوله وتُنْفَى «كاد» إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً أو بعدمه وعدم^(٢) مقاربتَه إذا أدخلت حرف النفي على كَادَ ويكادُ فمذهبُ الرَّجَاجِي^(٣) وغيره^(٤) أنه يدلُّ^(٥) على نفي الفعل ومُقَارَبَتَه. فإذا قلت: «ما كَادَ زيدٌ يقومُ» فمعناه نفي المقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي القيام، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ رَيْبًا﴾^(٦): إن معناه: لم يَرَهَا، ولم يُقَارِبْ رُؤْيَهَا. وفي قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾^(٧): إنه لا يُسِيغُهُ، ولا يُقَارِبُ إِسَاعَتَهُ، وهذا معنى قول المصنف: «أو بعدمه وعدم مقاربتَه».

وذهب قوم^(٨) منهم أبو الفتح إلى أنَّ نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بُطءٍ، وهذا معنى قول المصنف: «وتُنْفَى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً». واستدل أبو الفتح على ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٩)؛ ألا ترى أنهم قد فعلوا بعد بُطءٍ.

(١) ك، ف، ن: أنه.

(٢) س، ح، ن: أو عدم.

(٣) الجمل ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٧٢:٢ وللأخفش ص ٣٠٤ - ٣٠٥ ومجاز القرآن ٦٧:٢ والمقتضب ٧٥:٣ والكمال ص ٢٥٢ ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨:٤ ومعاني القرآن للنحاس ٥٤٢:٤ والصاحبي ص ٢٤٥ ودلائل الإعجاز ص ٢٧٤ - ٢٧٧ والقرطبي ١٨٨:٢ وشرح الجزولية للأبزي ١٧٦:٢ أ - ١٧٦/ب.

(٥) يدل: انفردت به م.

(٦) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٧) سورة إبراهيم، الآية: ١٧.

(٨) منهم ابن خروف في شرح الجمل ص ٥٨٣، والعكبري في المتبع ص ٥٦٠.

(٩) سورة البقرة، الآية: ٧١.

وَجَمَعَ المصنّف بين القولين: قول الزجّاجي وقول أبي الفتح، وهما مذهبان. قال بعض أصحابنا: والصحيحُ مذهبُ الزّجّاجي لأن فيه حَمَلَ «كَاذَ» على سائر الأفعال في أنْ نَفَيْهَا نَفْيً.

وقال المصنّف^(١) أيضاً: «وزعم قوم أنْ كاذَ ويكاذُ إذا دخل عليهما نَفْيٌ فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نَفْيٌ فالخبرُ منفيٌّ، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة ونفيهما نفي للمقاربة».

ثم قال^(٢): «وقد يقول القائل: لم يكذ زيدٌ يفعلُ، ويكون مراده أنه فعلٌ بِعُسْرٍ لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وُضِعَ اللفظ له أولاً، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة في قوله^(٣):

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذُ رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ
إلى أن بَدَّلَ «يَكْذُ» بـ«تَجِدُ»^(٤)، وإن كان في «يَكْذُ» من المبالغة والجزالة ما ليس في «تجد» انتهى.

وهذا الذي أجازَه أخيراً من أنه «تُنْفَى كاذَ إعلاماً بوقوع الفعل عَسيراً» هو الذي ذهب إليه أبو الفتح ومن تبعه، ولم يجوز غيره. وقد زعم المصنّف أنه خلاف الظاهر الذي وُضِعَ اللفظ له، والعجب للمصنّف أنه قد ذكر^(٥) في قوله تعالى ﴿فَذَبِّحُوها وَمَا كَاذُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٦) أنه محمول على وقتين: وقت عدم الذبح وعدم مقاربتة، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خَلَصَ فلان وما كاذَ يَخْلُصُ. وكذا تأوله أصحابنا على أن المراد:

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩٩.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٣) ديوانه ص ١١٩٢ والخزانة ٩: ٣٠٩ - ٣١٣ [الشاهد ٧٤٦] وفيه حكاية ذي الرمة المذكورة عن الموشح. وهي أيضاً في دلائل الإعجاز ص ٢٧٤ - ٢٧٧. رسيس الهوى: مُسَه.

(٤) كذا! وكان ينبغي أن يقول: إلى أن بَدَّلَ «تَجِدُ» بـ«يَكْذُ».

(٥) شرح التسهيل ١: ٤٠٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٧١.

فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدَّ الإنكار بدليل قولهم: ﴿أَلَنَخِذْنَا هُزُواً﴾^(١). [٢: ١١٧/١]

وإذا كان تأويل الآية على أنَّ ذلك في وقتين فكيف يقول المصنف إنها: «تُنْفَى كَادَ إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً»، وإنما عُلِمَ وقوع الفعل من قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، ومن قولك: خَلَصَ زَيْدٌ ولم يكِدْ يَخْلُصْ، وهو الفعل المثبت لا «كاد» المنفية.

وفي البسيط: فيها لغتان كِذَّتْ وكُذِّتْ تكادُ، وهي جارية مجرى الأفعال في أنَّ إيجابها يدل على ثبوت القرب ونفيها يدل على نفيه، ولا يتعرض لذات الفعل بنفي ولا إثبات بحسب لفظها، وثبوته^(٢) أو نفيه يُعلم من خارج.

وقال بعضهم: إنها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات. وهذا إن أضافه إلى دلالة اللفظ بوضعه فقد أخطأ^(٣).

وقيل: هي مع الماضي المنفي منها إثبات، ومع غيره فعلى قياس الأفعال.

وقال بعض المتأخرين: إنها للقرب، وتُشعر بعدم الفعل، فتارة يكون نفيها بحسب مدلولها^(٤)، ولا تكون إثباتاً، وتارة يكون بحسب ما تُشعر، فيكون نفيه إثباتاً لأن نفي النفي إثبات، فتكون جارية في النفي على طريقين^(٥)، وعلى نفي المقاربة ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وعلى نفي النفي^(٦) ﴿لَمْ يَكِدْ يَرْنَهَا﴾.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) ك: بحسب لفظه أو ثبوته.

(٣) ك: بوضعه فهذا خطأ.

(٤) زيد هنا في ك، ف ما نصه: وهو القرب. وفي م: وليس القرب.

(٥) ك، ف، ح، م: على طريقتين.

(٦) زيد هنا في ك، ف، ح، م: قوله.

وقوله ولا تُزاد، خلافاً للأخفش استدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(١)، وبقول حسان^(٢):

وَتَكَادُ تَكْسَلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشَهَا فِي جِسْمِ خَزْعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامِ
وأولت الآية على معنى^(٣): أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، وقيل: معناه: أكاد أخفيها عن نفسي^(٤). وقرأ أبو الدرداء وابن جُبَيْر: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾^(٥) بفتح همزة (أخفيها) من خَفَيْتُ الشيء: أظهرته، وقال الشاعر^(٦):

خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ، كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَذُقَّ مِنْ عَشِيِّ مُجَلَّبِ
أي: أظهرهن.

وأما «وَتَكَادُ تَكْسَلُ» فإنه وصف المرأة بمقاربة الكسل دون حصوله، ولو كانت زائدة لكان وصفاً مذموماً لأنه كان يدل على مهانة النفس جداً؛ إذ يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه.

-
- (١) سورة طه، الآية: ١٥. وانظر قول الأخفش في القرطبي ١٢: ١٢٣.
- (٢) ديوانه ص ١٠٧ والمحتسب ٤٨: ٢. الخَزْعَبَةُ: الرُّخْصَةُ اللَّيْنَةُ الْحَسَنَةُ الْخُلُقِ. وضبط في س بضم العين.
- (٣) س، ح، ن، م: على أن معنى.
- (٤) كذا في النسخ كلها. وفي المحرر الوجيز ٤٠: ٤ والكشاف ٥٣٢: ٢ والقرطبي ١١: ١٢٤ والبحر ٢١٩: ٦: «من نفسي» وقد فسره ابن عطية فقال: «معنى من نفسي: من تلقائي ومن عندي» وانظر القرطبي. وفي معاني القرآن للفراء ١٧٦: ٢ ومختصر ابن خالويه ص ٨٧ أنَّ في قراءة أبي «أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها». والتأويلان في الكشاف.
- (٥) معاني القرآن للفراء ١٧٦: ٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٥: ٣ والمحتسب ٤٧: ٢ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨٧ والمحرر الوجيز ٤٠: ٤ والكشاف ٥٣٢: ٤ والقرطبي ١١: ١٢٢ - ١٢٤ والبحر ٦: ٢١٨ - ٢١٩. وزويت عن ابن كثير والحسن وعاصم ومجاهد وحמיד.
- (٦) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ٥١ ومجاز القرآن ١٧: ٢ والمحتسب ٤٨: ٢. الضمير في خفاهن يعود على الفئران. والأنفاق: الأسراب تحت الأرض. والودق: المطر. والمجلب: الذي تسمع له جلبة لشدة وقعه.

وقوله واستعمل مضارع كاذ وأوشك ذكر في أول الباب ما نصّه^(١):
«ويلازمهن لفظ الماضي إلا كاذ وأوشك». وبَيَّنَ هنا أن الذي استعمل من
تصاريف كاذ وأوشك هو المضارع، ومضارع أوشك أكثر من الماضي،
ولذلك أنكر الأصمعيّ الماضي، وتقدم ذكر ذلك^(٢).

وذكر الجوهري^(٣) مضارع طَفِقَ. قال المصنف^(٤): «ولم أره لغيره». والظاهر أنه قال ذلك رأياً.

وحكى الكسائي^(٥): إِنَّ البعير يَهْرَمُ حتى يَجْعَلَ إذا شَرَبَ الماءَ
مَجَّةً. /

[٢: ١١٧/ب]

وفي شعر زهير الأمر من أَوْشَكَ، قال يصف قطاة وصقراً^(٦):
حتى إذا قَبِضْتُ أُولَى أَطَافِرِهِ منها، وَأَوْشِكَ بما لم تَخْشُهُ يَقَعُ
وفي شعره أيضاً استعمالُ أَفْعَلَ التفضيل منه، قال^(٧):
وما مُخْدِرٌ وَزَدَ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ يَصِيدُ الرُّجَالَ، كُلُّ يَوْمٍ يُنَازِلُ
بِأَوْشِكَ مِنْهُ أَنْ يُسَاوِرَ قِرْنَهُ إِذَا شَالَ عَنْ خَفْضِ الْعَوَالِي الْأَسَافِلُ
وقوله وَتَدَّرَ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْشَكَ وكاذ مثال ذلك قول الشاعر^(٨):

-
- (١) التسهيل ص ٥٩ وشرحه ٣٨٩: ١. وانظر ص ٣٢٧ من هذا الجزء.
(٢) تقدم ذلك في ص ٣٣٤.
(٣) الصحاح (طفق).
(٤) شرح التسهيل ٤٠١: ١.
(٥) معاني القرآن للفراء ١٣٤: ١.
(٦) ديوانه ص ٢٤٤. أطافره: أي أطافر الصقر. ومنها: أي من القطاة. ولم تخشها: أي القطاة.
(٧) ديوانه ص ٢٩٧. أسد مخدر: مستتر في خيسه.
(٨) هو أسامة بن الحارث الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٣. وفي تخلص الشواهد ص ٣٣٦ - ٣٣٩ والعيني ٢: ٢١٢: أبو سهم الهذلي. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ٤٠١: ١ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣. الخليط: المخالط. وخلاف: بعد. ووحوش: جمع وَخْش أي قَفَر. والياب: الخراب.

فَمُوشِكَةً أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْخَلِيطِ وَحُوشاً يَبَابَا
وقول الآخر^(١):

فإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْغَوَادِي
وقول كثير^(٢):

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنَّمَا يَقِيناً بِرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
قال المصنف^(٣): «أراد: بالموت الذي كدث آتيه، فأقام اسم الفاعل
مُقامَ الفعل».

وفي البسيط: قال بعضهم إِنَّ لِكَادَ مُصَدَّرًا، يقال: كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا.
وحكى قُطْرُبٌ: كَادَ كِيدًا وَكَيْدُودَةً. وفيه نظر لأنَّ كَادَ من ذوات الواو، وقد
حكى س^(٤): كُدْتُ، ولا يكون هذا إلا من الواو.

تم بحمد الله وتوفيقه

الجزء الرابع من كتاب «التذيل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -

الجزء الخامس، وأوله:

«باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص ٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٤٦٠ وشرح عمدة الحافظ
ص ٨٢٣ وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ والعيني ٢: ٢٠٥. غاضرة: جارية أم البنين بنت
عبد العزيز بن مروان. فيما عدا س: وتعدو. وفي ك، ف، ن، والديوان: العوادي.

(٢) ديوانه ص ٣٢٠ وشرح الكافية الشافية ص ٤٥٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٤ وتخليص
الشواهد ص ٣٣٦، ٣٤٠ والعيني ٢: ١٩٨. الرجاء: موضع.

(٣) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من كتب ابن مالك.

(٤) الكتاب ٣: ١١، ١٢ و٤: ٣٤٣.

التَّيْذِيْنُ وَالْتَّكْمِيْلُ

فِي سُرْعِ
كِتَابِ التَّسْهِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُوْنَسِي

حَقَّقَهُ الْأَسَازُ
أَبُو الْوَرْدِ حَسَنُ هَنْدَرَوِي
جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمُوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فَرْعِ الْقَصِيْمِ

الْجُرْءُ الْخَامِسُ

وَلَامُ الْقَلَمِ
رَمْسُ



التَّائِبِينَ وَالتَّكْوِينِ
في شرح
كتاب التَّائِبِينَ

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة

تُطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص: باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

وهي (إِنَّ) للتوكيد، و(لَكِنَّ) للاستدراك، و(كَأَنَّ) للتشبيه، وللتحقيق أيضاً على رأي، و(لَيْتَ) للتمني، و(لَعَلَّ) للترجي، وللشفاق، والتعليل، والاستفهام. وَلَهْنٌ شَبَّهَ بِ (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا مَعَكُوساً لِيَكُونَ مَعَهُنَّ كَمَفْعُولٍ قُدَّمَ وَفَاعِلٌ أُخِّرَ تَنْبِيهاً على الفرعية، وَلأنَّ معانيها في الأخبار، فكانت كالْعُمَدِ، والأسماء كالفَضَلاتِ، فَأُعْطِيَا إعرابيهما.

ويجوز نصبهما بِ (لَيْتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمارِ فَعْلٍ، وهو رأي الكسائي.

ش: ذكر المصنف (الأحرف) لأنه جمع قلة، وهو أولى من قولهم (الحروف) وإن كان جائزاً، واعتذر^(١) عمن قال^(٢) (الحروف) بأنها وإن كانت قليلة فإنه قد يُلحِظ ما يَعرِض فيها مِن فتح (إِنَّ)، ومن لغاتِ (لَعَلَّ)، ومن تخفيف ما آخَرُهُ نونٌ مشددة منها.

وذكرها خمسة، ولم يذكر (أَنَّ) اعتباراً بالأصل لأنَّ (أَنَّ) فرعُ

المكسورة، واقتداء بِ (س)^(٣) والمبرد في (المقتضب)^(٤) / وابن السراج في [٢: ١١٨/١] (الأصول)^(٥).

(١) شرح التسهيل ٦: ٢.

(٢) كسيويه. الكتاب ١٣١: ٢.

(٣) الكتاب ١٣١: ٢. وفي ك: لس.

(٤) المقتضب ١٠٧: ٤.

(٥) الأصول: ١: ٢٢٩.

ثم أورد على نفسه اعتراضاً، فقال^(١): «إذا كان تفریع أنَّ سبباً لعدم الاعتداد بها فينبغي ألاَّ يُعتدَّ بِكَأَنَّ؛ فإنَّ أصلَ كَأَنَّ زِيداً أسدٌ: إنَّ زِيداً كالأسد.

فالجواب: أنَّ أصلَ كَأَنَّ منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلِّق به، بخلاف أنَّ، فليس أصلها منسوخاً بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يُعطف عليه بعد المكسورة، فاعتُبرت فرعية أنَّ لذلك دون كَأَنَّ انتهى.

وقال النحاس: «أنكر المبرد^(٢) على س قوله (هذا باب الحروف الخمسة)، وقال: (هي ستة، والسادس أنَّ؛ لأنَّها مع صلتها اسم)^(٣). وهذا من أبي العباس تحامل، فينبغي أن يُنكر على نفسه إذ ذكرها في (المقتضب) خمسة».

وقوله الناصبة الاسم هذا لا خلاف فيه، وأنَّها هي العاملة النصب في الاسم.

وقوله الرافعة الخبر هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين^(٤) أنَّها هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنَّها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنَّها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باقي على رفعه قبل دخولها. ومن حُجَّتهم^(٥) ما حكاه س عن العرب حين قال^(٦): «واعلم أنَّ

(١) شرح التسهيل ٦:٢.

(٢) فيما عدا س: أبو العباس.

(٣) زيد هنا في ك، ف: انتهى.

(٤) انظر مذهبهم ومذهب الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ص ١٧٦ - ١٨٥ [المسألة ٢٢] والتبيين ص ٣٣٣ - ٣٤٠ والكتاب ١٣١:٢ ومعاني القرآن للفراء ١: ٣١٠ - ٣١٢ وللزجاج ١٩٢:٢ - ١٩٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٣١٠ - ٣١٢ ومجالس ثعلب ص ٢٦٢.

(٦) الكتاب ١٥٥:٢.

ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبان». جعل هذا غلطاً لأنَّ من مذهبه أنَّ خبر (إِنَّ) مرتفع بِها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان. والكوفيون لا يغلطون العرب في مثل هذا، بل هو شاهد لهم، والمعنى: أنت وزيدٌ منطلقان.

قال السهيلي^(١): «وَمَا يدلُّ على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعاً بِها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنَّما الممتنع ما عمل فيه غيره».

ومن حجتهم أنَّ هذه الحروف أضعف من (كان) و(ظننتُ)؛ لأنَّ تلك أفعال، فرفعت ونصبت كما تعمل الأفعال، وهذه حروف، والحروف إنَّما تعمل في اسم واحد أو في فعلٍ خاصَّة، إلا أنَّ حروف الشرط في عملها في الجواب نظر واختلاف انتهى.

وقال أبو إسحاق الزجاج: إنَّما لم يلِ (إِنَّ) إلا المنصوب لأنَّهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤدياً عن معناه وبين ما ضُورِع به الفعل من غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي^(٢) جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقاً، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقاً، وهو مؤدِّ عن معناه. والذي ضُورِع به الفعل وليس موضوعاً موضعه: إنَّ زيداً منطلقاً.

وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل من العمل إلا موضعاً واحداً ليكون للفعل فضيلة، ف قيل: ما زيدٌ منطلقاً، كما قيل: ضَرَبَ زيدٌ عمرأ، وقيل: إنَّ زيداً منطلقاً، كما قيل: ضَرَبَ زيداً عمرو، والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيداً ضَرَبَ عمرو.

(١) بعضه في نتائج الفكر ص ٢٣٢، ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٢) فالذي جعل في موضع الفعل: سقط من ك.

وقوله وهي (إِنَّ) للتوكيد ولذلك أُجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: واللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

[٢: ١١٨ ب] وزعم ثعلب أَنَّ الفراء/ قال: (إِنَّ) مُقَرَّرَةٌ لِقَسَمٍ متروكٍ، استغني به عنه، والتقدير: واللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.

وقال^(١) في (السيط): «مُطْلَقُ التَّأْكِيدِ لَا يَخُصُّ جِنْسًا مِنْ جِنْسٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّامَ لَا تَخُصُّ الْأِسْمَ مِنَ الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، كَمَا تَقُولُ: لَيَقُومُ زَيْدٌ، بِخِلَافِ (إِنَّ)، فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِجَمَلِ الْأَسْمَاءِ» انتهى.

وَمِنْ مُلَحِّحِ الْقَوْلِ فِي (إِنَّ) مَا ذَكَرَهُ^(٢) فِي (الْعُرَّة) مِنْ أَنَّ (إِنَّ)^(٣) لَهَا عَشْرَةُ أَنْحَاءٍ: لِلتَّحْقِيقِ^(٤). وَبِمَعْنَى نَعَمْ. وَأَمْرًا مِنَ الْأَنِينِ. وَمَاضِيًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْأَنِينِ عَلَى لُغَةِ رَدٍّ، تَقُولُ: إِنَّ فِي هَذَا الْأَنِينِ. وَأَمْرًا مِنَ الْأَنِينِ، تَقُولُ لِلنِّسَاءِ: إِنَّ، أَي: اتَّعَبْنَ^(٥). وَأَمْرًا لِلأُنْثَى مِنْ وَأَي، لِحَقِّهِ نُونُ التَّوْكِيدِ. وَأَمْرًا لِلنِّسَاءِ مِنْ أَنْ، أَي: قَرُبَ، أَي: اقْرُبْنَ. وَإِخْبَارًا عَنْ الْمُؤَنَّثِ الْمَجْمُوعِ، أَي: قُرُبْنَ. وَإِنَّ قَائِمٌ، الْأَصْلُ: إِنَّ أَنَا قَائِمٌ، فَنَقُلُ، وَحَذَفُ. وَعَلَى مَنْ أَعْمَلَ^(٦) (إِنَّ) قَالَ: إِنَّ قَائِمًا.

وَذَكَرُوا^(٧) أَنَّ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ أَيْضًا مَعْنَاهَا التَّوْكِيدُ. وَلَا يَظْهَرُ لِي هَذَا الْمَعْنَى لِأَنَّهَا يَنْسَبُكُ مِنْهَا مَصْدَرٌ، وَلَوْ صَرَّحَتْ بِالْمَصْدَرِ الْمُنْسَبِكِ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ فِي النِّسْبَةِ تَوْكِيدٌ، لَوْ قُلْتُ فِي بَلَّغْنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ: بَلَّغْنِي انْطِلَاقُكَ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَوْكِيدٌ الْبَتَّةَ.

(١) س: «قال» بدون الواو.

(٢) ك، ف، ح: ذكر.

(٣) إِنَّ: سقط من س، م.

(٤) ك، ف، م: التحقيق.

(٥) ك: تغير وأمرًا للآهي من وأني.

(٦) ك، ف: وتميز الجمل. وضُوبٌ في هامش ف.

(٧) الجمل ص ٥١ وشرحه لابن أبي الربيع ص ٧٦٦ والمتبع ص ٢٧٦ والمقرب ١٠٦: ١ وتعليقة ابن النحاس ق ٤٨/أ.

وفي (البسيط): «قال النحويون: (أنَّ) المفتوحة تكون للتوكيد، وتُفيد السَّبْكَ. قلتُ: وعلى هذا إشكال، وهو أنَّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيده النسبة، وإذا كانت سابقة كان في ذلك إبطال الخبرية لأنَّ سبكها يُبطل الخبرية؛ لأنَّ في السبكِ عدم قبول الصدق والكذب.

والجواب: أنَّ المفتوحة أصلها الكسر، والمؤكَّدة هي المكسورة ليس إلا، لكنَّ فتحها يكون لصيرورتها في تأويل المفرد المؤكِّد ثبوته، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقاً، ثم قلت: عَلِمْتُ أنَّ زيداً منطلقاً، فمعناه: علمت أنه المؤكَّد الثابت، فعلى هذا لا تكون إلا علامة على السبكِ لا للتأكيد والسبكِ» انتهى.

وقوله و(لكنَّ) للاستدراك زاد غيره^(١): وللتوكيد. ومعنى الاستدراك الذي فيها هو أنك تنسب حكماً لمحكوم عليه يُخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بُدَّ أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر، ولا بُدَّ أن يكون الكلام الذي قبلها نقيضاً لما بعدها أو ضدّاً، فإنَّ كان خلافاً ففي وقوعها بين الخلافين خلاف، وإنَّ كان وفاقاً فالإجماع على أنه لا يجوز. فمثال النقيض: ما هذا ساكنٌ لكنَّه متحركٌ. ومثال الضد: ما هذا أسودٌ لكنَّه أبيضٌ، ومثال الخلاف: ما هذا قائمٌ لكنَّه شاربٌ. ومثال الوفاق: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ.

وفي (البسيط): «معناها الاستدراك لخبرٍ تُؤمَّم أنه موافق لما قبله في الحكم، فأتى به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائمٌ^(٢) زيدٌ لكنَّ عمرًا^(٣) قاعدٌ، لَمَّا قيل (ما قائمٌ^(٤) زيدٌ) فكأنه

(١) كابن خروف في شرح الجمل ص ٢١١ وابن عصفور في المقرب ١: ١٠٦ وابن العلي في البسيط. المغني ص ٣٢٢.

(٢) ف، ح: ما قام.

(٣) فيما عدا ف: عمرو. وقوله «عمرًا قاعد... توهم أنَّ: سقط من ك.

(٤) ف، ح: ما قام.

تُوْهِمَ أَنَّ عَمْرَأَ مِثْلَهُ لِشَبَوِ^(١) بَيْنَهُمَا أَوْ مَلَابِسَةٍ، فَرَفَعْتَ ذَلِكَ التَّوْهَمَ،
وَاسْتَدْرَكْتَ فِي كَلَامِكَ ذَلِكَ، وَنَحْوُ: لَوْ قَامَ فُلَانٌ لَفَعَلْتُ لَكِنَّهُ لَمْ يَقُمْ، فَأَكَدْتُ
مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ)، وَكَأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى مُخْرِجَةٌ لِمَا دَخَلَ فِي الْأَوَّلِ تَوْهَمًا، قَالَ
تَعَالَى: / ﴿وَلَوْ أَرَادَكُمُكُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ﴾^(٢)، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(٣)
أَي: مَا أَرَاكُمْ كَثِيرًا. وَكَذَلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَكِنَّهُ قَعَدَ، فِيهَا مَعْنَى التَّأَكِيدِ
لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى. فَإِنْ لَمْ تَتَضَمَّنْ مُخَالَفَةً فِي الْمَعْنَى، وَاللَّفْظِ
مُخَالَفَ، وَالْمَعْنَى^(٣) يُمَكِّنُ أَنْ يُوَافِقَ، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ مَا أَتَى يَضْحَكُ،
فَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الِاسْتِدْرَاكِ، فَيُضَيِّعُ مَعْنَى لَكِنْ. وَقَدْ
يُقَالُ هُوَ جَائِزٌ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَاكٌ فَائِدَةُ مُخَالَفَةِ الْأَوَّلِ فِي الثَّبُوتِ وَالنَّفْيِ، فَأَشْبَهَتْ
الْأَوَّلَ» انْتَهَى، وَفِيهِ تَلْخِصٌ وَبَعْضُ زِيَادَةٍ.

وَاخْتَلَفُوا أَهِيَ بَسِيطَةٌ أَمْ مَرْكَبَةٌ: فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ^(٤) إِلَى أَنَّهَا بَسِيطَةٌ،
وَأَنَّهَا مُنْتَظِمَةٌ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ أَقْصَى مَا جَاءَ عَلَيْهِ^(٥) الْحَرْفُ.

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٦) إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ، وَأَنَّ أَصْلَهَا: لَكِنْ أَنْ، فَطُرِحَتْ
الْهَمْزَةُ مِنْ (أَنْ)، وَسَقَطَتْ نُونُ (لَكِنْ) حَيْثُ اسْتَقْبَلَتْ سَاكِنًا، كَمَا قَالَ
الشَّاعِرُ^(٧):

(١) ك، ف، ن، م: لنسبة. ح: نسبة. والصواب ما أثبت، وقد ضبطه ابن مكتوم خشية اللبس.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٣ ﴿وَلَوْ أَرَادَكُمُكُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَثَرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾.

(٣) والمعنى: سقط من ك، ف.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٦٠.

(٥) س: عليها.

(٦) كذا في إصلاح الخلل ص ١٦٥ - ١٦٦ باختصار، وهمزة «إِنْ» فيه مكسورة. والذي في كتابه معاني القرآن ١: ٤٦٥ - ٤٦٦ موافق لما ذكره العكبري في اللباب منسوباً للكوفيين، وقد ذكره أبو حيان بعد بيت الشعر التالي. انظر الهامش الذي يلي هامش بيت النجاشي التالي.

(٧) هو النجاشي الحارثي يذكر ذنباً. والبيت في الكتاب ١: ٢٧ والخزانة ١٠: ٤١٨ - ٤٢٢ [الشاهد ٨٧٥]. وانظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ١٣٠.

فَلَسْتُ بِآتِيهِ، وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِينِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

فحذف نون (لكن) لالتقاءها ساكنة مع سين (اسقيني).

ونقل صاحب (اللباب)^(١) عن الكوفيين أنها مركبة من (لا) و (إن) والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال: «وهذا ضعيف جداً».

وفي (البيسط): «قيل: هي غير مؤلفة، وهو مذهب الأكثرين. وقيل^(٢): هي مؤلفة من (لا) و (كأن)، والكاف للتشبيه، و(أن) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي أبي زيد - يعني السهيلي^(٣) - فإذا قلت (قام زيد لكن عمراً)^(٤) قاعد فكأنك قلت: لا كأن عمراً قاعد، ويتأول في المعنى^(٥): فعل زيد لا كفعل عمرو، ثم رُكبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها^(٦)، فكُسرت الكاف، وحُذفت همزة (أن)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الآخر والأوسط. وقال أبو زيد - يعني السهيلي -: (كُسرت الكاف للدلالة على المحذوف)^(٧)، يعني أن الأصل (إن) المكسورة، وهو رأي بعض الكوفيين، فلما دخلت الكاف فتحت، فلما حُذفت الهمزة غُيرت الكاف بالكسر لتدل على المحذوف لكثرة التغيير. وهذا المذهب لا دليل عليه» انتهى.

وقوله و(كأن) للتشبيه ذهب الخليل^(٨) وس^(٩) والأخفش وجمهور

(١) اللباب للعكبري ٢٠٦: ١. وكذا في الإنصاف ص ٢٠٩ والتبيين ص ٣٥٥ وشرح المفصل

٧٩: ٨. وانظر المتبع ص ٢٨١ وشرح الكافية ٣٦٠: ٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٩١٠.

(٢) نسبة العكبري في المتبع ص ٢٨١ إلى الكوفيين.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٥٥.

(٤) س، م، ن: عمرو.

(٥) ك، ح، ف: ويتأول فالمعنى. وقوله «في المعنى» سقط من م.

(٦) ح: تغييرها. ك: فاقتضى تنكيرها. ن، ف، م: فاقتضى تغييرها.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٥٥. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٨) الكتاب ١٥١: ٣.

(٩) الكتاب ١٧١: ٢ و ١٥١: ٣، ٣٢٢.

البصريين^(١) والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ومن (إنَّ)، فأصلُ كأنَّ زیداً أسدٌ: إنَّ زیداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، و (إنَّ) مؤكِّدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها لأنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة [٢: ١١٩/ب] كحاله فيها وهي / متقدمة.

وقال بعض البصريين: «هذا خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتي بخبر الكاف» انتهى.

وقول ابن هشام: «لا خلاف في أنَّها مركبة من إنَّ وكاف التشبيه» ليس بصحيح لوجود الخلاف فيها.

والأولى أن تكون (كأنَّ) حرفاً بسيطاً وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و (إنَّ)؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل.

واختلف القائلون بالتركيب: هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح^(٢): «الكاف لما تقدمت بطلَّ أن تكون متعلقة بفعلٍ ولا معنى فعلٍ لأنها فارقت الموضع الذي يُمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال في حال توسطها».

قال^(٣): «وليست هنا زائدة لأنَّ معنى التشبيه موجود فيها، وإن كانت قد تقدمت فأزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أنَّ) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة».

(١) الأصول ٢٣٠: ١ و ٢٢٠: ٢ - ٢٢١ وسر الصناعة ص ٣٠٤ والخصائص ٣١٧: ١ والمقتصد ص ٤٤٥.

(٢) سر الصناعة ص ٣٠٤.

(٣) سر الصناعة ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

قال^(١): «فأقوى الأمرين فيها^(٢) عندي أن تكون مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إنَّ الكاف الآن ليست متعلقة بفعل.

فليس ذلك بمانع من الجر فيها؛ ألا ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارة.

قال^(٤): «ويؤكد عندك أنَّ الكاف هنا جارة فتحهم الهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ، وَأُظِنُّ أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ، وَبَلَّغْنِي أَنَّكَ كَرِيمٌ».

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت «كأنِّي أخوك» ففي الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوَّتِي إِيَّاكَ موجودٌ؛ لأنَّ (أَنَّ) وما عَمِلَتْ فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدّمة من تأخير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أنَّ العرب لم تُظهر قَطُّ ما ادَّعى أبو إسحاق^(٥) إضماره؛ ألا ترى أنه لا يُحفظ من كلامهم: كأنِّي أخوك موجودٌ.

وقوله وللتحقيق أيضاً على رأي هو رأي الكوفيين والزجاجي، زعموا أنَّها تأتي للتحقيق^(٦) والوجوب، وجعلوا من ذلك قول الشاعر^(٧):

(١) سر الصناعة ص ٣٠٥.

(٢) ن: منها. س: منها. وقد سقط قوله (فيها) من م.

(٣) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٤) سر الصناعة ص ٣٠٥.

(٥) ك: أبو الحسن.

(٦) المذهب من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٧ وشرح التسهيل ٦: ٢ وشرح الجزولية للأبزي ص ١٨٢، ١٠٥١. وذهب إليه السيرافي في شرح الكتاب ١٥: ٣.

(٧) نسب البيت في الاشتقاق ص ١٠١ للحارث، وهو للحارث بن أمية بن عبد شمس في =

فأصبح بطن مكة مُقشَعراً كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٌ

وقول الآخر، وهو عمر بن أبي ربيعة^(١):

كأنَّني حينَ أمسي لا تُكَلِّمُني مُتَيِّمٌ يَشْتَهِي ما ليسَ مَوْجوداً

المعنى عندهم: لأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٌ، وإنَّني حينَ أمسي لا تُكَلِّمُني؛ إذ محال أن يقول الإنسان: كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٌ، على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض. وفي بيت عمر لا يصح التشبيه؛ ألا ترى أنه يشتهي كلامها، وهي لا تكلمه، وإذا/ كان كذلك فهو مُشْتَوٍ. [٢: ١٢٠/١]

والصحيح أنَّها في البيتَين للتشبيه: أمَّا الأول فلأنه أراد أن بطن مكة قد كان ينبغي له ألاَّ يَقشَعِرَ لدفن هشام في أرضه وتضمنه أشلاءه، وهو قائم مقام الغيث، فكما أنه لا يَقشَعِرُ مع وجود الغيث فكذلك^(٢) كان ينبغي ألاَّ يَقشَعِرَ لتضمنه أشلاء هشام، فلما اقشَعِرَ صارت أرضه كأنَّها ليسَ بها هشام.

وأما البيت الثاني فيرجع إلى التشبيه من جهة أنه يئس من أن تكلمه مع اشتهاؤه كلامها وإن كانت موجودة، كما يئس من الوصول إلى ما هو معدوم، فصار لذلك كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً.

= حذف من نسب قريش ص ٦٧، ونسب في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٩ - ١٧٤ [الإنشاد ٣١١] للحارث بن أمية الصغري. وهو في شعر الحارث بن خالد المخزومي ص ١٢٥. وهو من غير نسبة في الكامل ص ٦٧١ والأغاني ١٦: ١٢٩ والاشتقاق ص ١٤٧ والحجة ٥: ٢١٦ والنكت ص ٥٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٨. هشام: هو هشام بن المغيرة.

(١) ديوانه ص ٣٢٠. مع اختلاف في الرواية. وهو له في الخصائص ٣: ١٧٠. وليزيد بن الحكم الثقفي في الأغاني ١٢: ٢٩١ [نسب يزيد بن الحكم وأخباره] واللسان (عود) وشرح أبيات المغني ٦: ١٤٩ - ١٥٠ [الإنشاد ٥٩٧] عن الأغاني. وفي ك، ف، م، حاشية س: «ذو بغية» في موضع «متيم».

(٢) ن: كذلك.

وقال المصنف^(١) في البيت الأول: «يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ هَشَامًا وَإِنْ مَاتَ فَهُوَ بَاقٍ بَقَاءَ مَنْ يَخْلُفُهُ سَائِرًا بِسِيرَتِهِ». قال^(٢): «وَأَجُودُ مِنْ هَذَا أَنْ تَجْعَلَ الْكَافَ مِنْ (كَأَنَّ) لِلتَّعْلِيلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهِيَ الْمَرَادِفَةُ لِلَّامِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هَشَامٌ».^(٣)

وذهب الزجاجي^(٤) والكوفيون^(٥) إِلَى أَنَّ (كَأَنَّ) إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَامِدًا كَانَتْ لِلتَّشْبِيهِ، وَإِذَا كَانَ مُشْتَقًّا كَانَتْ لِلشُّكِّ بِمَنْزِلَةِ ظَنَنْتُ وَتَوَهَّمْتُ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ^(٦) وَابْنُ السَّيِّدِ، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ^(٧): «إِذَا كَانَ خَبَرُهَا فِعْلًا أَوْ جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا أَوْ صِفَةً فَهِيَ لِلظَّنِّ وَالْحَسْبَانِ». قَالَ^(٨): «وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ: هِيَ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مِمَّا يُمَثَّلُ بِهِ الْأَوَّلُ إِمَّا أَحَظَّ أَوْ أَرْفَعَ، نَحْوُ: كَأَنِّي بِكَ مَلِكٌ، فَإِذَا قُلْتَ: كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، لَمْ يَسْتَقِمَّ أَنْ يَكُونَ تَشْبِيهًا لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ».

وجعل أبو بكر بن الأنباري مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ: كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ، أَيْ: أَظُنُّ الشَّتَاءَ مُقْبِلًا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٩):

فكَأَنَّنِي بِكُمْ إِذَا قَدْ صِرْتُمَا لَا فِي فَرَائِضِهِ وَلَا أَشْنَاقِهِ

أَيْ: أَظُنُّ أَنَّكُمْ لَا يَبْقَى لَكُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ فَرِيضَةٌ وَلَا شَنْقٌ لِلْغَارَةِ الَّتِي تُغَارُ عَلَيْكُمَا، وَالشَّنْقُ: مَا دُونَ الْفَرِيضَةِ.

(١) شرح التسهيل ٧: ٢.

(٢) قال: سقط من ك، ف.

(٣) شرح التسهيل ٧: ٢.

(٤) حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٤١. وفي شرح الكافية ٣٤٥: ٢ أنه الزجاج.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٢: ٢، وليس فيه تفصيل.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٤٩.

(٧) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٤٩.

(٨) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٤٩.

(٩) لم أقف عليه.

والصحيح أنها للتشبيه، فإذا قلت «كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» كُنْتَ قد شَبَّهْتَ زَيْدًا وهو غير قائم به قائمًا، والشيء يُشَبَّهُ في حالة ما به في حالة أخرى، قاله ابن ولَّاد.

وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كَأَنَّ هَيْئَةَ زَيْدٍ هَيْئَةُ قَائِمٍ، فحذف، فعلى هذا التقدير شَبَّهَ هَيْئَتَهُ في غير حال القيام بهيئته في حال القيام، قاله أبو علي^(١). والتوجيه الأول أظهر لأنه لا يُحتاج معه إلى حذف.

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أَنَّ (كَأَنَّ) تكون للتقريب، وذلك في نحو: كَأَنَّكَ بالشتاءِ مقبلٌ، وكَأَنَّكَ بالفَرَجِ آتٍ، وفي قوله: فكَأَنَّنِي بِكُما إِذَا قد صِرْتُما. البيت.

وقول الحسن البصري^(٣): «كَأَنَّكَ بالدنيا لم تَكُنْ، وبالأخرة لم تَزَلْ». والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفَرَجِ، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنْقٌ، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

[٢: ١٢٠/ب] والصحيح/ أَنَّ (كَأَنَّ) للتشبيه في هذا كله: فأما قولهم «كَأَنَّكَ بالشتاءِ مقبلٌ» فخرَّجه الفارسيُّ على أَنَّ الكاف في (كَأَنَّكَ) للخطاب، والباء في (بالشتاءِ) زائدة، واسم (كَأَنَّ) الشتاء، والخبر (مُقبلٌ)، والتقدير: كَأَنَّ الشَّتَاءَ مقبلٌ. وكذلك القول في «كَأَنَّكَ بالفَرَجِ آتٍ»، التقدير: كَأَنَّ الفَرَجَ آتٍ. وكذلك قول الحسن، التقدير: كَأَنَّ الدنيا لم تَكُنْ والآخرة لم تَزَلْ، فالضمير في (تَكُنْ) و (تَزَلْ) عائد على اسم (كَأَنَّ).

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٠.

(٢) شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٠. وهذا القول من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨: ١.

(٣) لم أقف على هذا القول.

وخرَّجَه غيره^(١) على حذف مضاف، والتقدير: كأنَّ زمانَكَ بالشتاءِ مقبِلٌ، وكأنَّ زمانَكَ بالفَرَجِ آتٍ، والكاف هي الاسم، و (مقبِلٌ) الخبر، ولَمَّا كان الشتاء قريب الوقوع جُعِلَ الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل. وكذلك يُتَأَوَّلُ قول الحسن على أنَّ الكاف اسم (كأنَّ)، و(لم تكن) خبر، و(بالدنيا) متعلق بالخبر، والتقدير: كأنَّكَ لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا، والضمير في (تكن) عائد على المخاطب، وكأنَّكَ لم تزل بالآخرة، أي: في الآخرة، والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، و(لم تكن) تامة. ويحتمل أن تكون ناقصة، وهذا أولى مِنْ تأويل أبي علي لأنَّ فيه دعوى حرفية الكاف للخطاب، ودعوى زيادة الباء في (بالدنيا) و(بالفرج) و(بالدنيا).

وفي شرح الصَّفَّار البَطْلِيُّ سَيِّ ما نَصَّه: «وتوجيهه أنَّ المعنى: كأنَّ الشتاء مقبِلٌ، وجعل المنتظر قريباً، فشُبَّه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسه مقبلاً، والعرب تجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود، كقوله^(٢) تعالى: ﴿إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾^(٣)، فمراده: كأنَّ الشتاء مقبِلٌ، وكأنَّكَ راحِلٌ، وأدخل الكاف للخطاب، كما تقول: أَبْصِرْكَ زيداً، تريد: أَبْصِرْ زيداً، غير أنَّ الكاف في (أَبْصِرْكَ) حرف وفي (كأنَّكَ) اسم، إلا أنَّها لَمَّا عملت فيها (كأنَّ) لم يُمكن أن تعمل فيما بعدها، فبقيت الجملة في موضع الخبر، وإنما جعلنا الكاف اسماً لقولهم: (كأنَّي بك راحِلٌ)، ولا يُمكن أن تكون الياء حرفاً، فهو يناجي نفسه، وزادوا الباء كما زادوها في (بِحَسْبِكَ)، فهذا تمام الانفصال عن مذهب الكوفيين» انتهى.

وفيه أنَّ إسناد الإقبال في قولك: كأنَّكَ بالشتاءِ مقبِلٌ، والرحل في

(١) شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٠.

(٢) كقوله وأدخل الكاف للخطاب: سقط من ك.

(٣) سورة النحل، الآية: ١.

قولك: كأني بك راحلٌ، إنما هو للكاف التي هي ضمير ولياء المتكلم، فلا يُجعلان لغواً زائداً، ويُجعل الإسناد للشتاء وللکاف في: بِكَ راحلٌ، ومثل هذا لم يُعْهَد في لسان العرب.

ولابن عصفور تَخْرِيجٌ مُلَفَّقٌ من قول أبي علي، وهو أنه قال^(١):
«الصحيح عندي أنَّ (كَأَنَّ) للتشبيه، وكأنك أردت أن تقول: كأنَّ الفَرَجَ آتٍ، وكأنَّ الشتاء مُقْبِلٌ، إلا أنك أردت أن تدخل الكاف، وألغيت (كَأَنَّ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لَمَّا لحقها اسم الخطاب، كما ألغيت لَمَّا لحقتها (ما) في نحو (كأنما) لزوال الاختصاص، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم، نحو: كأني بك تفعل كذا؛ ألا ترى أنَّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي: تفعل كذا.^(٢) والباء في (بالشتاء مقبلٌ) زائدة، وكأنه قال: كأنَّكَ الشتاء/ مقبلٌ، أرادوا أن يقول: كأنَّ الشتاء مقبلٌ، فالحق^(٣) الكاف للخطاب، وألغى (كَأَنَّ)، وزاد الباء في المبتدأ، كما زیدت في: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ» انتهى.

وهذا تَخْرِيجٌ عجيب، فيه دعوى إلغاء (كَأَنَّ) لِلْحَاقِ كاف الخطاب، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها، وفيه دعوى زيادة الباء، وفيه دعوى أنَّها تليها الجملة الاسمية والفعلية لزوال الاختصاص، والعجب دعواه إلغاءها، وقد اتصل بها ضمير المتكلم في نحو: كأني بِكَ تفعل كذا، وهَبْ أنه يَدَّعي في كاف (كَأَنَّكَ) أنَّها حرف للخطاب، أتراه يَدَّعي في ياء المتكلم في (كَأني) أنه حرف للمتكلم، وأنه لا عمل لـ (كَأَنَّ) فيها؟ وعلى قوله يكون قوله (بك) من قوله «كَأني بِكَ تفعل كذا» متعلقاً بـ (تفعل)، وذلك لا يجوز لما تقرر من امتناع: تَمَرُّ بِكَ وَتَتَفَكَّرُ فيكَ. وأما إذا

(١) شرح الجمل ١: ٤٤٨ - ٤٤٩.

(٢) كذا: سقط من ك، ف، وشرح الجمل.

(٣) ن: وألحق.

دخلت^(١) (كَأَنَّ) على ياء المتكلم في نحو قوله «فكأنني بكما إذا قد صرُّتما»، و«كأنِّي بك تَفْعُلُ كذا»، وقول الحريري^(٢):

كَأْنِي بِكَ تَنْحَطُّ

فلا يُمكن أن يكون الفعل خبراً لِ (كَأَنَّ) لاختلاف مدلول ياء المتكلم وضمير المخاطب في: قد صرُّتما، وتَفْعُلُ، وتَنْحَطُّ. ويتخرج ذلك على حذف الخبر، وإبقاء معموله دليلاً على حذفه، والتقدير: كأنِّي عالمٌ بكما إذا، أو مُلْتَبِسٌ بكما، وكأنِّي عالمٌ بك تَفْعُلُ، أو مُلْتَبِسٌ، وكذلك التقدير في «كأنِّي بك تَنْحَطُّ»، والجملة من قوله: قد صرُّتما، وتَفْعُلُ كذا، وتَنْحَطُّ، في موضع الحال من ضمير الخطاب المجرور بالباء. والدليل على أنَّ هذه الجملة في موضع الحال صحة جواز دخول واو الحال عليها، فتقول: كأنِّي بكما وقد صرُّتما كذا، وكأنِّي بك وقد طَلَعَت الشمسُ.

وذهب الشيخ^(٣) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الحلبي في قول الحسن: «كَأَنَّكَ بالدنيا لم تَكُنْ، وبالأخرة لم تَزَلْ» إلى جواز أن يكون خبر (كَأَنَّ) هو المجرور، والجملة من قولك «لم تَكُنْ» و«لم تَزَلْ» في موضع الحال.

ثم اعترض، فقال:

-
- (١) ك، ف: أدخلت.
- (٢) تتمته: إلى اللَّحْدِ وتَنْعَطُ. والبيت من قصيدة مسمطة في المقامة الحادية عشرة. شرح المقامات للشريشي ٢٢:٢ وشرح أبيات المغني ١٧٤:٤ - ١٧٧ [الإنشاد ٣١٢]. تنحط: تنحدر من علو إلى سفلى، يريد انتقاله من ظهر الأرض إلى بطنها. وتنغط: مطاوع غطه في الماء غطاً: إذا غمسه فيه، يريد مواراته وتغطيته بالتراب.
- (٣) ذهب إلى ذلك في شرحه للمفصل، ومذهبه هذا والنص الذي يليه ذكرهما أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٥٣ - ٥٤ عن شرحه للمفصل. وعن التذكرة أثبتة البغدادي في شرح أبيات المغني ١٧٥:٤ - ١٧٦.

«إِنْ قِيلَ: إِنَّ (بالدنيا) لَا يَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَالْحَالُ فَضْلَةٌ.

فالجواب: إِنَّ مِنَ الْفَضَلَاتِ مَا لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَمَا لَمْ يَنْتَهِ عَنْ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(١) فَ «مُعْرِضِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ، وَلَا يَسْتَغْنِي الْكَلَامُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ عَنْهَا. وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَا زِلْتُ بَزِيدَ حَتَّى فَعَلَ، لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ بِقَوْلِكَ: بَزِيدَ. وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحَالِ قَوْلُكَ: كَأَنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ، وَنَحْوَهُ مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ: كَأَنَّا بِالدُّنْيَا لَمْ نَكُنْ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ:

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ

وخرجه المطرزي في (شرح المقامات): كَأَنِّي أَبْصُرُ بِكَ، وَتَرَكَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ. وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْلَى لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ فَعَلَ وَزِيَادَةُ حَرْفٍ جَرَّ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ» انْتَهَى كَلَامُهُ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ تَدَخَّلَ (كَأَنَّ) فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ، تَقُولُ: فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا كَأَنِّي لَا أَعْلَمُ، وَفَعَلْتُمْ كَذَا كَأَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ/ مَا تَفْعَلُونَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢)، (وَيَ) فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ^(٣) كَلِمَةٌ مَفْصُولَةٌ، وَ(كَأَنَّ) هِيَ هَذِهِ، وَ(وَيَ) كَلِمَةٌ تَنْبِيهِ وَتَنْدُبٌ عَلَى أَمْرٍ سَبَقَ، وَوَقَعَ التَّشْبِيهُ بَعْدَهُ عَلَى أَحَدٍ مَعْنِينَ:

أَحَدُهُمَا: تَأْوِيلُ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ أَوْقَعُوا التَّشْبِيهَ عَلَى مَا فِي عِلْمِهِمْ وَعَرَفَهُمْ، أَوْ أَوْقَعُ لَهُمْ ذَلِكَ، فَقِيلَ: وَقَالُوا: كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الزَّرْقَ، أَيِ:

(١) سورة المدثر، الآية: ٤٩.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢. وانظر الأقوال في «وَيَكَاذِبُ» فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣١٢:٢ - ٣١٣ وَبِالْبَحْرِ الْمَحِيط ١٣٠:٧ - ١٣١.

(٣) الكتاب ١٥٤:٢.

كَأَنَّ اللَّهَ يُعْطِي الرِّزْقَ مِنْ عِنْدِهِ بِقَدَرٍ مِنْهُ لَا يَعْلَمُ الشَّخْصَ وَقُوَّةَ مِنْهُ لِمَا يَرَى مِنْ تَبَدُّلِ حَالِهِ، وَكَذَلِكَ ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ أَي: كَأَنَّ الْأَمْرَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ^(١): أَمَّا يُشَبِّهُ هَذَا الْأَمْرَ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا؟

والمعنى الثاني: أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ لَيْسَ عَلَى أَصْلِهِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْقِيقُ، أَي: إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ، وَإِنَّ الْأَمْرَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ، فَكَمَا يَدْخُلُهَا^(٢) مَعْنَى التَّعَجُّبِ فَكَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِ^(٣):

وَيَكَاَنُ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٍّ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ
لَا يَرِيدُ إِلَّا التَّحْقِيقَ. وَقِيلَ^(٤): (وَيْكَ) كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ. وَقِيلَ^(٥):
الْكَافُ لِلْخَطَابِ، وَ(أَنَّ) فِي الْقَوْلَيْنِ هِيَ الْمَفْتُوحَةُ، وَهِيَ بِإِضْمَارٍ، كَأَنَّهُ
قَالَ: هَلْ تَعْلَمُونَ بِهَذَا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ؟ وَفَسَّرَ الْمَفْسُورُونَ^(٦) (وَيَكَاَنُ)
عَلَى مَعْنَى: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى. مُقْتَضِبٌ مِنْ
(الْبَسِيطِ).

وقوله و(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّيِّ وَيُقَالُ (لَيْتَ) بِإِبْدَالِ الْيَاءِ تَاءً وَإِدْغَامِ التَّاءِ فِي

(١) وَكَأَنَّهُ قِيلَ: سَقَطَ مِنْ ك، ف.

(٢) ك، ف: يَدْخُلُهَا.

(٣) الْبَيْتُ لَزِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ فِي الْكِتَابِ ١٥٥:٢ وَالْأَصُولُ ٢٥١:١ - ٢٥٢ وَفَرَحَةُ
الْأَدِيبِ ص ١٣٢ - ١٣٣ وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ وَالْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ١١:٢
وَالْمَحْرُورُ الْوَجِيزُ ٣٠٢:٤ وَالْخَزَانَةُ ٤٠٤:٦ - ٤٢١ [الشَّاهِدُ ٤٧٨]. وَلابْنُهُ سَعِيدٌ فِي
الْبَيَانِ وَالتَّبَيُّنِ ٢٣٥:١. وَلِئِبْنِهِ بْنِ الْحِجَاجِ السَّهْمِيِّ فِي شَرْحِ آيَاتِ سَيَبَوَيْهِ ١١:٢ وَلَزِيدُ
أَوْ لُئْبِهِ فِي اللِّسَانِ (وَيَا) ٣٠٠:٢٠ - ٣٠١. النَّشَبُ: الْمَالُ.

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ. وَقَدْ قَرَأَ يَعْقُوبُ (وَيْكَ) يَقِفُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَبْتَدِئُ، فَيَقُولُ (أَنَّهُ).
الْمَحْتَسِبُ ١٥٥:٢.

(٥) الْمَحْتَسِبُ ١٥٥:٢ - ١٥٦.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ص ٤٣٤ وَالْبَحْرُ ١٣٠:٧ - ١٣١. وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي الْمَحْرُورِ
الْوَجِيزُ ٣٠٢:٤ أَنَّهُ قَوْلُ فِرْقَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ.

التاء. ويكون في المستحيل والممكن، تقول: ليت عمراً قادمً، وليت الشباب عائداً. وقال المصنف في الشرح^(١): «يكون في الممكن وغير الممكن» فقوله: «وغير الممكن» ليس بجيد لأنَّ غير الممكن قسمان: واجب، ومستحيل، والتمني لا يكون في الواجب، لا تقول: ليت غداً يجيء.

وقوله (لَعَلَّ) للترجي ولالإشفاق يعني: للترجي في المحبوبات، وللإشفاق في المحذورات، نحو: لعلَّ العدو يأتي. ويُعبر أصحابنا^(٢) عن هذا بالتوُّع، ولا تستعمل (لعلَّ) إلا في الممكن، لا يقال: لعلَّ الشباب يعود. ومن الإشفاق قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَّفْسَكَ﴾^(٣) وقول الشاعر^(٤):

أَتَوْنِي، فقالوا: يا جميلُ تَبَدَّلْتَ بُشِينَةً إِبْدَالاً، فقلتُ: لَعَلَّهَا
وَعَلَّ حِبَالاً كُنْتُ أَحْكَمْتُ قَتْلَهَا أُتِيحَ لَهَا وَاشِ رَفِيقٌ، فَحَلَّهَا

والترجي والتمني من باب الإنشاء، فيشكل تعلقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لهما، قال تعالى ﴿يَلَيَّتَنِي مِثُّ قَبَلِ هَذَا﴾^(٥)، وقال^(٦):

فليت اليومَ كانَ غِرَارَ حَوْلٍ
والتمني قد يقع لما مضى ندامة، وقال^(٧):

-
- (١) شرح التسهيل ٧:٢.
(٢) كابن عصفور في المقرب ١٠٦:١ وشرح الجمل ٤٤٧:١ وابن أبي الربيع في البسيط ص ٧٦٦ - ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٨٤، ٧٩١ واللورقي في المباحث الكاملية ١: ٥٣٥.
(٣) سورة الشعراء، الآية: ٣. وفي ك (فلعلك) وهي من سورة الكهف، الآية: ٦.
(٤) هو جميل بثينة كما في شرح عمدة الحافظ ص ٢٢٠. والبيتان من غير نسبة في شرح التسهيل ٧:٢. وهما في ديوانه ص ١٩٠ بتقديم الثاني على الأول، وبينهما بيت، مع اختلاف في الرواية، وفيه تخريجهما.
(٥) سورة مريم، الآية: ٢٣.
(٦) عجزه: وليت اليومَ أياماً طوالاً. وهو في مجالس ثعلب ص ١٩٦. وسيأتي كاملاً في ص ٢٩. غرار حول: مثل حول.
(٧) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ١١٤ والنقائض ص ٨١٧، وآخره فيهما: على كُلِّ =

لَعَلَّكَ فِي حَدَرَاءَ لُمْتُ عَلَى الَّذِي تَخَيَّرْتَ الْمُعْزَى عَلَى نَجْلِ غَالِبٍ
وَمَنْعَ وَقُوعِ الْمَاضِي خَبْرًا لِ (لَعَلَّ) مَبْرَمَان.

وقال في (الغُرَّة): تقول: أُرِيدُ الْمُضِيَّ إِلَى / فلانٍ لَعَلَّه خلا بنفسه، [٢: ١٢٢/أ]
وَأَمْضِي إِلَى دَارِهِ الَّتِي اشْتَرَاهَا لَعَلَّه سَكَنَ فِيهَا. قلنا: هذه حكايةٌ حال،
يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّكَ تَعْطِفُ عَلَيْهِ الْمَضَارِعَ، فَتَقُولُ: لَعَلَّه خلا بنفسه فَأُحْدِثُهُ أَوْ
فِيُحْدِثُنِي، رَفْعًا وَنَصْبًا، وَلَوْ قُلْتَ (فَحَدَّثْتُهُ) كَانَ خَطَأً، وَلَا أَرَى الْمَاضِي
يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، وَتَقُولُ: صَفَحْتُ عَنْ فُلَانٍ، فَيَقَالُ لَكَ: لَعَلَّه حَدَمَكَ، وَلَا
يَحْسُنُ: لَعَلَّه يَخْدِمُكَ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْخَبَرِ يَرِدُ عَلَيْكَ: لَعَلِّي سَمِعْتُ
هَذَا. فَالْمَوْضِعُ لِ (كَأَنَّ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: كَأَنِّي سَمِعْتُ هَذَا^(١).

وقد امتنعوا من الجمع بين (ليت) و (سوف)، فلا يقولون: ليت
زيداً سوف يقوم؛ لأنَّ (ليت) لِمَا لَمْ يَثْبُتْ، وسوف لِمَا ثَبَّتْ. وقد جاءت
مع (لعل)، قال الشاعر^(٢):

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلٍ
وحكى الأخفش: لعلَّ زيدا سوف يقوم.

وقوله^(٣) وللتعليل والاستفهام لم يذكر أصحابنا لِ (لعلَّ) هذين
المعنيين، فأما التعليل فذكره المصنف، وتبع فيه الكسائي والأخفش، قال
الأخفش في المعاني^(٤): «لَعَلَّه يَذْكُرُ»^(٥) نحو قول الرجل لصاحبه:

= حالب. س، ك، ف، ن: جدراء. م، ح: حدراء. وحدراء: هي حدراء بنت زيق بن
بسطام. تزوجها الفرزدق على زوجته التَّوَارِ.

(١) أثبت هنا في ك، ف قوله الذي سيأتي بعد قليل: المعنيين، فأما التعليل فذكره المصنف
وتبع فيه الكسائي والأخفش، قال.

(٢) هو عبد الله بن مسلم الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين ص ٩٠٩ والتمام ص ١٦٨.
والبيت من غير نسبة في شرح أبيات المغني ٥: ١٧٧ [الإنشاد ٤٧٣].

(٣) وقوله... قال الأخفش: سقط من ك، ف.

(٤) معاني القرآن ص ٤٠٧.

(٥) سورة طه، الآية: ٤٤.

افْرُغْ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى، والمعنى: لِنَتَغَدَّى، وتقول للرجل: اْعْمَلْ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ
تَأْخُذُ أَجْرَكَ، أي: لِنَأْخُذْ. قال المصنف^(١): «وكقول الشاعر^(٢):

وَقُلْتُمْ لَنَا: كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُتْ، وَوَقَّعْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عُھُودُكُمْ كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَأَلِّقٍ»

وهذا عند أصحابنا (لعلّ) فيه، وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَنْذَكُرُ أَوْ يَخْشَى﴾،
وفي المثالين اللذين ذكرهما الأخفش، للترجي.

وأما الاستفهام فهو شيء قاله الكوفيون، ونَصَّ النحاسُ منهم على
الفراء، وقال عنه وعن الطّوال: إِنَّ لَعْلَ شَكٌّ. وَتَبِعَهُمْ فِي الاسْتِفْهَامِ هَذَا
الْمَصْنَفُ، قَالَ: «وَتَكُونُ لَعْلٌ أَيْضاً لِلْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذَرِيكَ لَعَلُّهُ
يَرْزُقُ﴾^(٣)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ وَقَدْ خَرَجَ إِلَيْهِ مُسْتَعْجِلاً
(لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ)^(٤)؟

وهي عندنا في ﴿لَعَلَّهُ يَرْزُقُ﴾ للترجي، وفي قوله «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»
للإشفاق. وكونُ (لعلّ) للتعليل وللإستفهام وللشك خطأ عند البصريين.
و(لعلّ) عندهم ترجّح. وقال أبو العباس^(٥): هو توقع.

وقوله وَلِهِنَّ شَبَّةٌ بِ (كَانَ) الناقصة إلى قوله فَأَعْطَا إِعْرَابِيَهُمَا هَذَا
كلام واضح، وهو على طريقة البصريين، وقد تقدم مذهب الكوفيين^(٦) في
أَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ فِي الْخَبَرِ شَيْئاً. وَشَبَّهُهَا بِ (كَانَ) الناقصة هو قول الخليل^(٧).

(١) شرح التسهيل ٧: ٢.

(٢) البيتان في تفسير الطبري ٣٦٤: ١ والحماسة البصرية ٢٥: ١ - ٢٦ وأما لي ابن الشجري
٧٧: ١ والقرطبي ١٥٨: ١. الملا: الصحراء والمتسع من الأرض.

(٣) سورة عبس، الآية: ٣.

(٤) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في كتاب الوضوء - الباب ٣٤ - باب من لم ير
الوضوء إلا من المخرجين ٥٢: ١ - ٥٣.

(٥) المقتضب ٧٣: ٣.

(٦) تقدم في ص ٦ - ٧.

(٧) الكتاب ١٣١: ٢.

وقال أبو إسحاق: استدللنا على أَنَّ (إِنَّ)^(١) مضارعة للفعل بأنَّا رأيناها تعمل في شيئين، وهذا للفعل، وفيها معنى التوكيد، والإضمار فيها كالإضمار في الفعل.

وقال ابن كيسان: أشبهت الفعل باللفظ والمعنى، فأما اللفظ فأخرها كآخر الفعل في فتحه، وأما/ المعنى فإنه بمعنى: ثبتَ عندي حديث زيد، [٢: ١٢٢/ب] ولمَّا كان معناها للخبر وجب أن ترفعه لأنَّها مُحَقَّقة له، وهو أولى بها، والاسم مُدْخَلٌ فيها، فكان كالمفعول به، فانتصب، وكان أولى بالتقديم لأنه لا يغير بناءها، وكنائته كظهوره.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور مما لخصناه من كلامه^(٢): «أوجب لها العملَ عند المحققين شَبَّهَها بالأفعال في الاختصاص. وقيل: أشبهت الأفعال في أَنَّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنَّها مفتوحة الأواخر كالماضي، وأنَّ معانيها معاني الأفعال من التأكيد والترجي والتشبيه والتمني، ولحاقِ نون الوقاية، واتصالِ ضمائر النصب بها، وطلبها اسمين طَلَبَ الفعل المتعدي لهما.

وهذا باطل لأنَّ اتصال ضمائر النصب بها ونونِ الوقاية إنّما اتصلت بها بعد العمل، وأما باقي وجوه الشبه فتُشاركها فيها (ثُمَّ) لأنَّها ثلاثية مفتوحة الآخر للعطف، كأنك قلت: عَطَفْتُ، وهي مع ذلك لا تعمل. وأما طَلَبُها للاسمين طَلَبَ الفعل المتعدي لهما فإنَّ أريد أنَّها تطلبهما على الاختصاص فذلك وحده مُوجِبٌ للعمل، ورَفَعْتُ أحدهما ونَصَبْتُ الآخرَ تشبيهاً بِ (ضَرَبَ)، وأيضاً فلا يُمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنَّها لا تخلو مِن أن ترفعهما، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعاً مِن غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر. أو تنصبهما، أو

(١) إِنَّ: سقط من ك، ف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٢٣ - ٤٢٤.

تُخَفِّضُهُمَا، أو تنصب أحدهما وتُخَفِّضُ الآخر، وذلك باطل لأنه لم يوجد عامل يعمل نصباً أو خفضاً^(١) من غير أن يكون مع ذلك يعمل رفعاً. أو ترفع أحدهما وتُخَفِّضُ الآخر، فهو باطل إذ لا خفض إلا بواسطة حرف.

قال أستاذنا أبو جعفر^(٢): «وهذا خَلْفٌ»^(٣)، فإنه في قوة أن لو أجاب مَنْ قال له: لِمَ لا تُخَفِّضُ؟ فقال: لأنها لا تُخَفِّضُ.

قال الأستاذ أبو الحسن: «فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر»، ثم ذكر نحواً من تعليل المصنف.

وقوله وَيَجُوزُ نصبهما بِ (لَيْتَ) عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه هذا نقلُ هذا المصنف، ونقل ابن أَصْبَغَ^(٤) أَنَّ مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه الحروف، قال: «وأجازه الفراء»^(٥) في كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ، وأجازه الكسائي^(٦) في لَيْتَ، وبعض المتأخرين في الستة.

وقال ابن عصفور^(٧): «زعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تُنْصَبُ الاسم والخبر معاً، وممن ذهب إلى ذلك ابنُ سَلَامٍ في (طبقات الشعراء)^(٨)، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه».

(١) س: وخفضاً.

(٢) هو ابن الزبير، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) الخَلْفُ: الردى من القول.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢: ٣٣٣.

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٢٥ أن ذلك لا يجوز عند الفراء إلا في لَيْتَ. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٤٦.

(٦) سيأتي قريباً أن هذا عند الكسائي محمول على إضمار (كان). ورأيه هذا في الأصول ١: ٢٥٨.

(٧) شرح الجمل ١: ٤٢٤.

(٨) طبقات فحول الشعراء ص ٧٨.

وقال أستاذنا أبو جعفر: «حكى هذا المذهب أبو علي الشَّلَوِينُ^(١) عن جماعة من المتأخرين، سَمَّى منهم ابنَ الطَّراوة» انتهى. وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السَّيِّد البَطْلِيُّ^(٢).

فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها. والثاني اختصاصُ/ ذلك بِ (ليت). الثالث جوازُ ذلك في كَأَنَّ وليت [٢: ١٢٣/١] ولعل.

ونحن نَسرد ما أتى عن العرب شاهداً على ذلك مما استدُّوا به، فحكى^(٣) عن بني تميم أَنَّهُم يَنْصُبُونَ بِ (لعل)، فيقولون: لعلَّ زيدا أخانا، وقال^(٤):

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُّوزَا أَكُلَ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْزَا
وقال عمر بن أبي ربيعة^(٥):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدَا
وقال أبو نخيلة^(٦):

-
- (١) حكاها في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٨٠٤.
(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الكامل. الخزانة ٢٣٩: ١٠ وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٨. وممن ذهب إلى ذلك الشَّهْلِيُّ في نتائج الفكر ص ٣٤٣.
(٣) حكى ذلك أبو حنيفة الدُّيْنُورِيُّ في كتاب النبات. الخزانة ٢٣٥: ١٠ - ٢٣٦.
(٤) البيتان في النوادر ص ٤٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٥، ٤٢٦ وشرح التسهيل ٩: ٢ وشرح الجزولية للشَّلَوِينِ ص ٨٠٠، ٨٠٢ - ٨٠٤ وللورقي ١: ٥٤٣ وللأبدي ص ٩٩٤ وشرح أبيات المغني ١: ١٨٤. والأول في مقاييس اللغة ١: ٤٤١، وأوله فيه: ترى العجوز. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. الخَبَّة: الخَدَّاعة. والجَرُّوز: الأَكُول. والقَفِيْز: مكيال.
(٥) تقدم في ٤: ٢٧٨.
(٦) ضرائر الشعر ص ١٠٨. ونسب في الكامل ص ١٠٤٦ وشرح الجزولية للشَّلَوِينِ ص ٨٠١: للعُماني. وهو محمد بن ذؤيب العُماني كما في الخزانة ١٠: ٢٣٧ - ٢٤٢ [الشاهد ٨٤٢] وشرح أبيات المغني ٤: ١٧٧ - ١٨٠ [الإنشاد ٣١٣]، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٥، وشرح أبيات المغني ١: ١٨٤ عن شرح الجمل للخفاف: =

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا
وقال آخر^(١):

كَأَنَّ مَكَائِيَّهُ بِالْجَوَا ۚ حَوْلَ الدَّفَالِيسِ شَرِبًا ثِمَالَا
وقال آخر^(٢):

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ
وقال آخر^(٣):

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ دَهْرًا لَا تَرَى فِيهِ غَرِيبَا
وقال^(٤):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعَا

وقال آخر^(٥):

= أبو نخيلة العماني. وقال البغدادي في الخزانة: «وعزا بعضهم هذا الشعر لأبي نخيلة... وزعم ابن الملا في شرح المغني أن العماني كنيته أبو نخيلة. وهو خلاف الواقع، بل هما راجزان». ونسب في العقد ٣٦٧:٥ للعتابي. ولعله محرف عن «العماني». يصف فرساً. تشوف الفرس: تطلع، والمراد نصب الأذن للاستماع. والقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه. والمحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء.

(١) هو أبو دواد الإيادي. والبيت في شعره ص ٣٣١ وكتاب الجيم ١: ٢٧١ وإيضاح الشعر ص ٤٨٧ والمخصص ١٠: ٣٣. وأوله فيهن: تخال. ولا شاهد فيه حينئذ. وفيهن «الدَّقَارِي» في موضع «الدفاليس». والدقاري: الرياض، والواحدة: دَقَرَى. والمكاكي: جمع مُكَاء، والمكاء: طائر. ولم أقف على «الدفاليس» في مراجعي. وفي م: الدقى ليس.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٢ وشرح التسهيل ٢: ٩.

(٣) تقدم في ٢: ٢٤٦.

(٤) تقدم في ٤: ٢٦٧.

(٥) الثاني للعجاج في ديوانه ١٠٤: ٢ من أرجوزة طويلة، والذي قبله هو:

تَخَالُ فِيهِ الْكُوكَبُ الزَّهَارَا

وكذا في اللسان (وجر).

يا لَيْتَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ حِمَارًا لُؤْلُؤَةً فِي الدَّارِ أَوْ مِسْمَارًا
يريد: مِسْمَارًا لِمُصْحَفٍ. وقال آخر^(١):

أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بِوَادٍ قَامَ، وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي
وقال آخر^(٢):

فِيَا لَيْتَنِي إِذْ لَمْ تَجُودِي بِنَظَرَةٍ لِمَا بِي، وَلَيْتَ الْحُبِّ شَيْئًا مُحَرَّمًا
وقال آخر^(٣):

فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا
وقال آخر^(٤):

سُئِلْتُ، وَكَانَ الْبُخْلُ مِنْكَ سَجِيَّةً فَلَيْتَكَ ذَا لَوْنَيْنِ، يُعْطَى وَيَمْنَعُ^(٥)
وقال آخر^(٦):

(١) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص ٣٩١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ص ٢٢.

(٤) هو كثير يخاطب عزة. والبيت في ديوانه ص ١١٧ [طبعة دار الكتاب العربي]. والرواية فيه: فليتك ذو لونين.

(٥) في حاشية س، ك ما نصه: «لم يأت بشاهد لأنَّ المفتوحة ولا للكن، ومن مجيئه في أنَّ قراءة مَنْ قرأ (أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامَ) بنصب (الإسلام) وفتح (أَنَّ). حكاها صاحب البحر».

قلت: هذا جزء من الآية ١٩ من سورة آل عمران. وقد قرأ بفتح همزة (أَنَّ) الكسائي وابن عباس ومحمد بن عيسى الأصبهاني. السبعة ص ٢٠٢ والبحر ٢: ٤٢٤. ولم أقف على مَنْ قرأ بنصب (الإسلام). وقال في الارتشاف ص ١٢٤٢: «ولم يحفظ في خبر أَنَّ، ولا خبر لَكَنَّ».

(٦) سقط هذا الشاهد من م، ن. وأثبت في ك، ف، ح كاملاً، وهو:

أَلَا لَيْتَنِي إِنْ لَمْ تَجُودِي بِنَظَرَةٍ لِمَا بِي، وَلَيْتَ الْحُبِّ شَيْئًا مُحَرَّمًا
فإِذَا أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّاهِدُ الَّذِي أَنْشَدَهُ قَبْلَ الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ، فَيَكُونُ قَدْ ذَكَرَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً سَهْوًا، وَإِذَا أَنْ يَكُونَ بَيْتًا آخَرَ، يَخَالِفُ الشَّاهِدَ السَّابِقَ فِي مَطْلَعِهِ، وَفِي قَوْلِهِ (إِنْ) بَدَلًا مِنْ (إِذْ).

..... وليت الحُبَّ شيئاً مُحَرَّمًا

/وحكى الكسائي^(١): «ليت الدجاج مُدَبَّحاً».

[٢: ١٢٣ ب]

وأما ما وُجد في كتب بعض المتأخرين من قول الشاعر^(٢):

أَتَيْنَاكَ زُورًا وَسَمْعًا وَطَاعَةً فَلَيْتَكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ دَاعِيَا

فتصحيفُ (فَلَيْتَكَ) بِ (فَلَيْتَكَ)^(٣).

وروي في الحديث «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا»^(٤). وحكى الكسائي عنهم: لَيْتَ الدَّجَاجُ مُدَبَّحًا^(٥). وقد عمل على ذلك بعض المولدين، قال ابن المعتز^(٦):

مَرَّتْ بِنَا سَحْرًا طَيْرٌ، فَقُلْتُ لَهَا: طُوبَاكِ، يَا لَيْتَنِي إِيَّاكَ، طُوبَاكِ

ذكره أبو القاسم الزجاجي في (الأمالي)^(٧) له فيما ذكر لي.

وقوله وما استشهد به محمولٌ على الحال أو على إضمارِ فعلٍ، وهو رأي الكسائي تأول المصنف^(٨) «خَبَّةٌ جَرُوزَا» على أنه حال من الضمير في (تَأْكُلُ)، و«إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا» على: يشبهون أسدًا، و«ليت الشباب هو

(١) المباحث الكاملية ١: ٥٤٢.

(٢) هو الفرزدق. والبيت في ديوانه ص ٨٨٨. وآخره في س: ذا عمل.

(٣) ك: فليتك بفليتك. وفي حاشيتها ما نصه: «في النسخة أيضاً تصحيف، ولعله بِفَلَيْتِكَ، فإنه المناسب للبيت». وفي م: ليك بليتك. وقد سقط البيت والتعليق عليه من ح.

(٤) هذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. وقد أخرجه مسلم في صحيحه ص ١٨٧ - الباب ٨٤ (باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها). وانظر شرحه للنووي ٧٢: ٣ والخزانة ١٠: ٢٤٣.

(٥) كذا! وقد سبق ذكره قبل بيت الفرزدق.

(٦) ديوانه ٤٠٩: ٢ وشرح أبيات المغني ١٦٥: ٥ [الإنشاد ٤٦٧]. وهو من شعر قاله عندما سُلِّمَ لمؤنس ليقتله.

(٧) لم أقف عليه في أمالي الزجاجي التي حققها عبد السلام هارون، ولا في أخباره التي حققها الدكتور عبد الحسين المبارك.

(٨) شرح التسهيل ٩: ٢ - ١٠.

الرَّجِيعَ» على تقدير: كَانَ الرَّجِيعَ، فلما حذف (كان) انفصل الضمير الذي كان اسمها، قال^(١): «وَيَقْوَى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ إظهار (كان) كثيراً بعد لَيْتَ وإنَّ». و«لَسَبْعِينَ خَرِيفاً» على أنه ظرف، و«فَعَر» مصدر، وأخبر به عن المصدر. و«قَادِمَةً» على: تخلفان.

وتأوّل غيره جميع ما أتى في (لَيْتَ) على أَنَّ خبر (لَيْتَ) في ذلك محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنه خبر هو منصوب على الحال أو على خبر (كَانَ) مضمرة، وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كَانَ) مضمرة، والتقدير: عَادَتْ رَوَاجِعَ، وعَادَ دَهْرًا، وعَادَ لَوْلُؤَةً، وعُدْتُ حَجَرًا، وكان هو الرجيع، وكان شيئاً مُحَرَّمًا، وعَادَ غِرَارَ حَوْلٍ، وعَادَ أَيَّامًا طَوَالًا، وعَادَ مُدْبَحًا، وَتَحْكِيَانِ قَادِمَةً، وَيَحْكِيَن شَرْبًا، وتُلفيهم أَسْدًا.

وروى ابن جني^(٢):

قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

على تقدير: قَادِمَتَانِ أَوْ قَلَمَانِ مُحَرَّفَانِ، فحذفت نون التثنية في الشعر.

وقال ابن عصفور^(٣): «وأما قول أبي نخيلة فَإِنَّ الْأَصْمَعِيَّ وَأَبَا عَمْرٍو لَحْنَاهُ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ، ولولا أنه غير فصيح لَمَا جاز لهما ذلك».

وقال الأستاذ أبو علي الشلوين: «هذه الحكاية لا تصح، وله محمل من التأويل من غير أن يحتاج إلى تلحين عربي» انتهى.

(١) أي: ابن مالك في شرح التسهيل ١٠: ٢. والعبارة في النسخ المخطوطة كما يلي: «ويقوي ما ذهب إليه قال...». ولعل الصواب ما أثبت. ويريد بقوله «ما ذهب إليه» الكسائي الذي ذكره ابن مالك قبل هذه العبارة. ومذهب الكسائي هذا ذكره ابن السراج في الأصول ١: ٢٤٨، ٢٥٨.

(٢) المبهج ص ١٢٢ - ١٢٣ والخصائص ٤٣٠: ٢ - ٤٣١.

(٣) شرح الجمل ٤٢٦: ١.

ومما يدل على بطلان الحكاية أنَّ فيها «إنَّ أبا عمرو لَحَنَهُ بحضرة الرشيد»، ولم يجتمع أبو عمرو مع الرشيد، وهو متقدم الوفاة^(١).

وإنَّما سَوَّغُوا تأويل هذه الأبيات على حذف الخبر لأنَّ أخبار هذه الحروف يجوز حذفها إذا دل عليها المعنى؛ لأنَّها أخبار للمبتدأ في الأصل، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

ص: وما لا تدخل عليه (دام) لا تدخل عليه هذه الأحرف^(٢)، ورُبَّما دخلتْ (إنَّ) على ما خبره نَهْيٌ. وللجزأين بعد دُخُولِهِنَّ ما لهُمَا مُجَرَّدَيْنِ، لكنَّ يجب هنا تأخير الخبر/ ما لم يكن ظرفاً أو شِبْهَهُ، فيجوز توسيطه، ولا يُخَصَّرُ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقَلَّما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يُحْمَلُ «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(٣) لا على زيادة (مِنْ)، خلافاً للكسائي.

ش: تقدم^(٤) ما تدخل عليه (كان) وأخواتها من المبتدآت، وزادت (دام)^(٥) أنَّ خبرها لا يكون مفرداً طليئاً، وهذه الأحرف^(٦) كذلك، فلذلك أحالها على (دام).

وقوله ورُبَّما دخلتْ (إنَّ) على ما خبره نَهْيٌ وأنشد على ذلك في الشرح^(٧):

-
- (١) يعني أنَّ أبا عمرو توفي قبل أن يتولى الرشيد الخلافة، فقد توفي أبو عمرو سنة ١٥٤هـ، وولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠هـ.
- (٢) س، ن: الحروف.
- (٣) هذا حديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس - الباب ٨٩، ٦٥:٧ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ص ١٦٧٠ - الحديث ٩٨.
- (٤) تقدم ذلك في ١٥:٤، ١٢٧ - ١٣٠.
- (٥) تقدم ذلك في ١٣٠، ١٣٢..
- (٦) س، ن: الحروف.
- (٧) شرح التسهيل ١١:٢. والبيت لأبي مُكَيْتٍ أخي بني سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه. شرح أبيات المغني ٢٢٩:٧ - ٢٣٠ [الإنشاد =

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا
وَأَنْشُدْ غَيْرُهُ^(١) :

ولو أصابت لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الصغير لكتاب
الجمال: «أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً
لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها، ومن ذلك
قوله:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ. البيت.

فأوقع قوله (لا تَحْسَبُوا) موقع خبر (إِنَّ)، وهي جملة نهي انتهى
كلامه.

وينبغي أن يُخصَّ الخلاف بـ (إِنَّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع، ولا
يمكن أن يكون الخلاف في (لَيْتَ)، ولا في (لَعَلَّ)، ولا في (كَأَنَّ)؛ لأنه
يَمْتَنَعُ أن تكون جملة النهي متعلّقاً للترجي والتَمَنِّي والتشبيه، وإنَّ الحق
بـ (إِنَّ) (لَكِنَّ) فيمكن ذلك.

والذي نَخْتَارُهُ أن ذلك لا يجوز، وعليه نصوصُ شيوخنا^(٢)، وتأوّلوا
البيتين على إضمار القول، أي: أقول لكم لا تَحْسَبُوا، وكذلك: أقول لا

= [٨١٩] والخزانة ١٠: ٢٤٧، ٢٤٩ - ٢٥٠. وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري
٨٠: ٢.

(١) البيت للجميع الأسدي، واسمه منقذ بن الطَّمَّاح. وهو من قصيدة له في المفضليات
ص ٣٤. وانظر إيضاح الشعر ص ٣٦١ والخزانة ١٠: ٢٤٦ - ٢٥٠ [الشاهد ٨٤٤].
الرياضة: التذليل والمعالجة. وتنصبك: تتعبك.

(٢) الجزولية ص ١١٠ والمقرب ١: ١٠٦ والتوتنة ص ٢٣١ وشرح الجزولية للشلوين ص ٧٨٥
وللمورقي ١: ٥١٧ - ٥١٨ ولالأبذي ص ٩٩٦ - ٩٩٧ والملخص ١: ٢٢٨ وشرح الجمل
لابن أبي الربيع ص ٧٧٧.

تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ، وكثيراً ما يُضَمَّرُ القول، وكذلك تأوَّله الأستاذ أبو الحسن في شرحه الكبير للجمل^(١).

وقوله وللجزأين بعد دُخُولِهِنَّ ما لَهُمَا مُجَرَّدَيْنِ يعني أَنَّ لَهُمَا مِنَ الأحوال والأقسام، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنًى، وانقسم الخبر إلى الأقسام المذكورة في باب الابتداء، واستُصْحِبَتِ الأحوال والشروط، كذلك^(٢) هنا. وَمِنَ الشُّرُوطِ عَوْدُ ضَمِيرٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُخْبَرِ بِهَا. وَمِنَ الأحوال جَوَازُ حَذْفِهِ لِلدَّلِيلِ، قال الشاعر^(٣):

وَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ لَا يَنِينِي بِأَرْضٍ - أَبَا عَمْرٍو - لَكَ الدَّهْرُ شَاكِرٌ

أراد: لَا يَنِينِي بِهِ أَوْ مِنْ أَجْلِهِ، قاله المصنف، وَلَخَّصَتْهُ مِنْهُ^(٤).

وقوله لَكُنْ يَجِبُ هُنَا تَأْخِيرُ الْخَبَرِ عِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ عَمَلَهَا بِحَقِّ الْفَرْعِيَّةِ، فلم يتصرفوا فيها كما تصرفوا في باب (كان) لِأَنَّ عَمَلَهَا بِحَقِّ الْأَصَالَةِ لَكُونِهَا أَفْعَالاً، فَأَبْقَوْا مَعْمُولِيهَا^(٥) عَلَى تَرْتِيبِهَا الْأَصْلِيِّ، وَبَابُ الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَقْدِماً عَلَى الْخَبَرِ.

وَعَلَّلَ أَبُو مُوسَى^(٦) ذَلِكَ بِأَنَّ عَمَلَهَا هُوَ بِحَقِّ الْفَرْعِيَّةِ وَالْحَمْلُ عَلَى / الْفِعْلِ^(٧)، وَالْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ أَنْ يُقَدَّمَ الْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَنْصُوبِ، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ، فَيُقَدَّمُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَرْفُوعِ، فَلَمَّا كَانَ عَمَلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَرْعِيّاً، وَتَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ الْأَسْمَ عَلَى مَرْفُوعِهِ فَرْعِيّاً، جَعَلُوا مَنصُوبَ هَذِهِ الْحُرُوفِ قَبْلَ مَرْفُوعِهَا لِتَكُونَ صَوْرَتُهَا فِي الْعَمَلِ كَصُورَةِ مَا

[٢: ١٢٤/ب]

(١) شرح الجمل ١: ٤٢٨.

(٢) س: كذلك.

(٣) البيت في شرح التسهيل ١٢: ٢.

(٤) منه: انفردت به س.

(٥) س، ن: معموليها.

(٦) الجزولية ص ١١٠ وشرحها للورقي ١: ٥١٦ - ٥١٧ وللأبني ص ٩٩٣.

(٧) ك، ف: على المرفوع.

هو فرع في الأفعال التي هذه الحروف محمولةٌ عليها. وقد أشار المصنف^(١) إلى هذا بقوله «ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدم وفاعلٍ آخر تنبيهاً على الفرعية».

وقوله ما لَمْ يكن ظرفاً أو شبهه، فيجوز توسيطه مثال توسيطه ظرفاً: إِنَّ أَمَامَكَ زيداً، ومثاله مجروراً: إِنَّ في الدار زيداً. وينبغي أن يؤخذ قول المصنف «فيجوز توسيطه» على الجواز الذي هو يقابل الامتناع لا على الجواز الذي يقابله الامتناع والوجوب؛ لأنَّ من مسائل الظرف والمجرور ما يجب فيه تقديمهما^(٢) على الاسم، نحو: إِنَّ في الدار ساكنها، وإنَّ عندَ هند أخاها، فإن أخذت الجواز على ما يقابل الوجوب والمنع خرجت هذه المسألة ونظائرها.

وفي (الغرة): «يجب أن يُقدَّر العامل في الظرف بعد الاسم كيلا يُقدَّم الخبر وهو غير ظرف».

قال المصنف في الشرح^(٣): «جاز تقديمه لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أنَّ الظرف والجار والمجرور يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، ولذلك فُصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين (كانَ) واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الذي يعمل عمل الظن، ولم يُبطل عمل (ما) تقديمهما على اسمها، واغْتُفِر تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أَكُلَّ يومٍ لك درهمٌ؟ وعلى المنفي ب (ما)، نحو قول بعض الصحابة^(٤):

(١) انظر ما سبق في ص ٥.

(٢) فيما عدا س: تقديمها.

(٣) شرح التسهيل ١٢: ٢.

(٤) هو عامر بن الأكوع كما في صحيح البخاري ٧٢: ٥ - كتاب المغازي - باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم - كتاب الجهاد والسير - الباب ٤٥ (باب غزوة ذي قرد وغيرها) ص ١٤٤٠ والسيرة النبوية ٣٢٨: ٢. والرجز الذي منه هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة =

ونحنُ عن فَضْلِكَ ما اسْتَغْنَيْنَا

ومثله^(١):

لَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا خُلَّةً لِي وَلَهَا ما كَانَ غَيْرِي خَلِيلًا

ولو عُوْمِلَ غَيْرُهُما معامَلتَها في شيء من ذلك لم يجز» انتهى.

وقوله «ولو عُوْمِلَ إلى آخره» لا يصح على الإطلاق لأنه قد أجاز هو^(٢) وغيره^(٣) أن يُفَصَّلَ بين المضاف إذا كان مصدرًا وبين المضاف إليه إذا كان فاعلاً بالمفعول به. وكذلك في الإقحام في النداء على مذهب س^(٤) في: يا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو. وكذلك أجاز المصنف^(٥) في الاختيار الفصل بين المضاف إذا كان اسم فاعل والمضاف إليه الذي هو مفعول في المعنى بمفعول آخر.

قال المصنف في الشرح^(٦): «والأصل في الظرف الذي يلي (إنَّ) أو إحدى أخواتها أن يكون مُلغًى، أي: غير قائم مقام الخبر، نحو، إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مَقِيمٌ، وكقول الشاعر^(٧):

= أيضاً في ديوانه ص ١٤٠. وبعضه لابن رواحة في صحيح البخاري ٤٧:٥ كتاب المغازي - باب غزوة الخندق، والكتاب ٥١١:٣ وشرح أبياته ٣٢٢:٢. ونسب أحد أشطاره في الكتاب ١٥٠:٢ (بولاق) لكعب بن مالك. ولعامر أو لابن رواحة في شرح أبيات المغني ٣٧:٦ - ٣٩.

(١) هذا البيت ليس في مطبوعة شرح التسهيل. وهو في تخلص الشواهد ص ١٢٩.

(٢) التسهيل ص ١٦١ وشرحه ٢٧٢:٣ وشرح الكافية الشافية ص ٩٧٨ - ٩٨٧.

(٣) انظر الخصائص ٤٠٦:٢ والإنصاف ص ٤٢٧ [المسألة ٦٠] والخزانة ٤: ٤١٥ - ٤٢٥ [الشاهد ٣١٩] وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص ٨٩١ - ٨٩٢ والمصادر المذكورة في حاشيته.

(٤) الكتاب ٥٣:١، و٢٠٥:٢ - ٢٠٨.

(٥) التسهيل ص ١٦١ وشرحه ٢٧٢:٣، ٢٧٨ وشرح الكافية الشافية ص ٩٧٩، ٩٨٨.

(٦) شرح التسهيل ١٢:٢.

(٧) البيت في الكتاب ١٣٣:٢ والأصول ٢٠٥:١ وإيضاح الشعر ص ٢٧٣، ٣٠١ والخزانة

٤٥٢:٨ - ٤٥٦ [الشاهد ٦٤٨]. لحاه يلحاه: لامه. والبلابل: شدة الهم والوساوس، وهو جمع بَلْبَلَة.

فلا تَلَحْنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَايِلُهُ

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، لكن

اغْتَفَرِ إِيْلَاؤَهُ/ إِيَّاها التَّفَاتَا إِلَى الْأَصْلِ انتهى.

[٢: ١٢٥/أ]

وكلامه يدل على جواز أن يتقدم معمول الخبر الْمُصَرِّح به على

الاسم، نحو قوله: إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مَقِيمٌ، ونحو البيت الذي أنشده.

وَنَصَّ أَصْحَابُنَا^(١) عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا إِلَّا اسْمُهَا إِنْ تَقْدَمَ

عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ خَبَرُهَا إِنْ تَقْدَمَ عَلَى الْاسْمِ، وَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، فَلَوْ

تَقْدَمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، وَكَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ^(٢)، نَحْوُ: إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا

أَكَلْتُ، فَلَا خِلَافَ يُعْرَفُ فِي بَطْلَانِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا فَقَدْ

جَاءَ مَا ظَاهَرُهُ يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ، نَحْوَ الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ الْمَصْنَفُ، فَإِنَّ

ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (بِحُبِّهَا) مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (مُصَابُ).

وَقَدْ تَأَوَّلَهُ أَصْحَابُنَا^(٣) بِأَنْ جَعَلُوهُ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مُحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَعْنِي،

كَأَنَّهُ قَالَ: أَعْنِي بِحُبِّهَا، وَفُصِّلَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِيَّةُ بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا،

فَيَكُونُ نَحْوُ قَوْلِ الْآخِرِ^(٤):

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ - أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ

فَصَلَّ بَيْنَ (كَأَنَّ) وَاسْمِهَا بِجُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِ الَّتِي هِيَ: وَقَدْ أَتَى حَوْلَ

كَمِيلٍ.

(١) الجزولية ص ١١١ وشرحها للشلوبين ص ٧٨٥ وللورقي ٥١٨: ١ - ٥١٩ وللأبذي ص ٩٩٧

- ٩٩٨ والتوطئة ص ٢٣١ والمقرب ١٠٧: ١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٩: ١ ولابن

أبي الربيع ص ٧٧١ - ٧٧٣، ٧٧٥ والملخص ٢٢٨: ١.

(٢) ك: أَوْ مَجْرُورًا.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل ٤٤٠: ١.

(٤) هُوَ أَبُو الْغُولِ الطَّهَوِيُّ. النُّوَادِرُ ص ٤٩٨ وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ ٢١٦: ٦ - ٢١٩ [الإنشاد

٦٣٠]. وَتَخْرِيجُهُ فِي الْإِرْتِشَافِ ص ١٢٤٤. كَمِيلٌ: كَامِلٌ. وَالْأَثَافِيُّ: جَمْعُ أَثْفِيَّةٍ، وَهِيَ

الْأَحْجَارُ الَّتِي تُنْصَبُ عَلَيْهَا الْقَدَرُ فَتَسْوَدُّ مِنَ النَّارِ وَالِدُخَانٍ. وَالْمُثُولُ: جَمْعُ مَائِلَةٍ، وَهِيَ

الْمُنْتَصِبَةُ.

وفي (الغُرّة): وقد مَنَعَ الأخفش في (المسائل الكبير) أن يُفصل بينهما بما لا يُسمع، فقال: لو قلت: «إِنَّ بَيْنَكَ^(١) يومين زيدا مقيماً» كان في القياس جائزاً، ولم يُسمع، ولا نُجيزه إلا في المسموع. وكذلك لم يُجز: إِنَّ حتى اليوم زيدا مقيماً؛ لأنَّ (حتى) معناها الانتهاء، فلا بُدَّ أن يتقدمها كلام، وقد منع^(٢) تقدمها^(٣) بلا إِنَّ، كما منع أن تتقدم على رَبِّ إِنَّ.

وقال المصنف^(٤): «وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها (كأنَّ)، ومنه قول الشاعر:

كأنَّ وقد أتى حَوْلُ كَمِيلٍ. البيت» انتهى.

وقد ذكرنا قول أصحابنا إِنَّ قوله «وقد أتى حَوْلُ كَمِيلٍ» جملة اعتراضية لا حالية، فعلى قولهم لم يعاملوا الحال معاملة الظرف، ولا أولوها (كأنَّ).

ومن غريب المنقول ما وقع في (النُّكْت التي على إيضاح الفارسي) تأليف أبي علي الحسن بن علي بن حَمْدُون الأسدي المعروف بالجلولي^(٥)، وهو ما نصّه: «يجوز أن يُفَرَّق بين (إِنَّ) واسمها بالحال لأنهم قد أَجَرُوا الحال مُجرى الظرف، فإذا قلت (إِنَّ زيدا قائمٌ ضاحكاً) جاز تقديم (ضاحكاً) على (زيد)، فتقول: إِنَّ ضاحكاً زيدا قائمٌ.

(١) ك، ف، ح، م: منك.

(٢) س: يمنع.

(٣) ح، ف، م: تقديمها.

(٤) شرح التسهيل ١٢: ٢ - ١٣.

(٥) كذا ذكره أيضاً في تذكرة النحاة ص ١٠٩. وذكر محققه أنه قرأ الأدب على الجواليقي وأبي الحسن بن العصار، وكان يتشيع، وتوفي سنة ٦٠٨ هـ. ولم يذكر مصدراً لذلك. وفي غاية النهاية ٢٢٦: ١ ما نصّه: الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ عليه ابن بليمة عن قراءته على محمد بن سليمان. ولا أدري أهو الجلولي المذكور أم هو رجل آخر. وذكر في الارتشاف ص ١٢٤٤ اسمه مختصراً هكذا: أبو علي الجلولي.

فإن قيل: إذا قدمت (ضاحكاً) - وهو متعلق بقائم - صرّت كأنك قدمت بعض الخبر.

قلت: لو امتنع هذا لامتنع تقديم الظرف، والنية به التأخير والتعلُّق بالخبر، نحو: إنَّ في الدار زيداً قائمٌ، و(في الدار) متعلق بقائم، وهذا عندهم جائز. ومنع قومُ التفرقة بين (إنَّ) واسمِها بالحال» انتهى كلامه.

وتضمن هذا الذي ذكره أنَّ النحويين اختلفوا في الفصل بين اسم (إنَّ) وبينها بالحال، وأنَّ الظرف إذا كان معمولاً للخبر المصَّرح به يجوز/ [٢: ١٢٥/ب] أن يُفصل به بين (إنَّ) واسمِها، وقد تقدم منع أصحابنا لذلك^(١).

ويُشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً أن يكونا تامين، وقد تقدم ذلك في باب الابتداء^(٢).

وزعم الفراء^(٣) ومن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن يقع الظرف الناقص والمجرور الناقص خبراً في اللفظ، وهو معمول لمتعلِّقه في المعنى، ومتعلِّقه حال في اللفظ، وهو^(٤) خبر في المعنى، نحو: إنَّ زيداً بالجارية كفيلاً، وإنَّ زيداً اليوم قائماً.

وفي كتاب (الواضح): إنَّ الكوفيين يحكون النصب مع الناقص عن العرب، إلا أنَّهم يقولون: النصب مع التام أكثر في لسان العرب وأصحُّ علّة، أنشد أحمد بن يحيى:

فلا تَلَحْنِي فيها البيت

(١) تقدم ذلك في ص ٣٧.

(٢) تقدم ذلك في ٤: ٤٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤١. وقال الفراء: «لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس» معاني القرآن ١: ٣٥٨. وانظر الأصول ١: ٢٠٥ وشرح الجزولية للأبزي ص ١٠١٧.

(٤) س، ن: وهي. ك: يعني.

رُوي بنصب (مُصاب) على الحال، وجعل الباء خبر (إنَّ)، وما يتم الكلام بها دون (مُصاب)^(١)، وهذا متفرع على باب^(٢) المبتدأ والخبر، ومبني على مسألة: عبُد الله بالجارية كَفِيلٌ، فالرفع في (كَفِيل) واجب عند البصريين، وهو المختار عند الكوفيين، وزعموا أنَّ من العرب من يقول: عبُد الله بالجارية كَفِيلاً، بالنصب.

وقال أبو جعفر النحاس: لا حُجة في البيت لأنه إن كان مسموعاً بالنصب فإنه على قولك: أنا بالله وبك، على معنى الانقطاع والملازمة. وقوله ولا يُخَصَّصُ حذفُ الاسم المفهوم معناه بالشُّعر قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٣): «يجوز حذفُ أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليه، نحو قوله^(٤)»:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
يريد: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ. ومن ذلك قوله^(٥):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَيَتَنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِالِ
يريد: فَلَيْتَكَ.

وذكر أبو الحسن علي بن عبد الصمد السخاوي^(٦) في (شرح المفصل) أنَّ ذلك لا يجوز إلا ضرورة.

(١) س: مضاف.

(٢) ك، ف، ح، م: من باب.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٤٢.

(٤) هو الفرزدق. الكتاب ٢: ١٣٦. وعنه في ديوانه ص ٤٨١. والخزانة ١٠: ٤٤٤ - ٤٤٩ [الشاهد ٨٧٩]. المشافر: جمع مَشْفَر، وهو شفة البعير.

(٥) هو عدي بن زيد كما في النوادر ص ١٩٦ وشرح أبيات المغني ٥: ١٨٤ - ١٨٩ [الإنشاد ٤٧٦]. وهو مع بيت بعده في ديوانه ص ١٦٢ عن النوادر. وهو في الحلييات ص ٢٥٩. ما خَيَّلْتَ: أي على كُلِّ حال.

(٦) علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي [٥٥٨ - ٦٤٣هـ]. أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي، وتصدر للإقراء بجامعة دمشق، له شرحان على المفصل، وسفر السعادة =

وقوله وَقَلَّمَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرُ شَأْنٍ قَالَ المصنف^(١): «ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يُخَصُّ ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ، حكاه س^(٢) عن الخليل، يريد: إنه بَكَ^(٣) زَيْدٌ مَأْخُودٌ. وحكى الأخفش: إِنَّ بَكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ، بحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل (مَأْخُودٌ) خبراً مرتفعاً به (أَخَوَاكَ)، كما كان يرتفع بـ (يُؤْخَذُ)، وتقديره: إِنَّكَ بَكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ، ولا يجوز أن يكون التقدير: إِنَّهُ بَكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ؛ لأنَّ الصفة المرتفع بها ظاهرٌ بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمَّرٌ في أَنَّهَا لَا تَسُدُّ مَسَدَّ جُمْلَةٍ، ولا يكون مفسَّرُ ضمير الشأن إلا جملةً محضةً مُصَرَّحاً بجزائها.

ومن حذف الاسم في الشعر/ قول الشاعر:

[٢: ١٢٦/أ]

فَلَوْ كُنْتَ ضَيِّبًا.....

وقوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ.....

البيتين، التقدير: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ، وَلَيْتَكَ. ويحتمل أن يكون التقدير: فَلَيْتَهُ. وكذا قول الآخر^(٤):

= وسفير الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية. توفي بدمشق. بغية الوعاة ٢: ١٩٢ - ١٩٤.

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣ - ١٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٤.

(٣) ك: إنه الاسم بك.

(٤) هو قُرَاد بن عَبَّاد كما في الحماسة ١: ٣٣٥ - ٣٣٦ وشرحها للمرزوقي ص ٦٦٩ - ٦٧٠

ومعجم الشعراء ص ٢٠٧. وفي شرح الحماسة للأعلم ص ١٣٢: «قُرَاد بن عَتَّاب، ويقال: ابن عَبَّاد». وفي التبريزي ٢: ٢١١ أنَّ أَبَا هَلَال العسكري قال: هكذا في الأصل، وهو خطأ، وإنما هو قُرَاد بن العَيَّار، وأبوه العَيَّار أحد شياطين العرب. س: ولا تخذل. ثلثى: تفسد وتنقض. وتراب: ثلثا في وتصلح. والمولى: ابن العم.

فلا تَحْذُلِ المَوْلَى وإنْ كان ظالماً فإنَّ به تُشْأَى الأمورُ، وتُرْأَبُ
التقدير: فإنه، والهاء إما للمولى وإما ضمير الشأن. ومِمَّا لا يكون
المحذوفُ إلا ضميرَ الشأن قوله^(١):

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمراً يَنْوِيهِ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ
ومثله قولُ الآخر^(٢):

فلو أنَّ حَقَّ اليومَ مِنْكُمْ إقامةٌ وإنْ كانَ سَرَحٌ قد مَضَى، فَتَسْرَعَا
ومثله^(٣):

إنَّ مَنْ لَمْ يَلَمْ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمُهُ، وَأَعَصِيهِ فِي الخُطُوبِ
وقال^(٤):

كَأَنَّ عَلَى عِرْنِينِهِ وَجْبِينِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ، أَوْ طَلَعَ البَدْرُ
وقال^(٥):

كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهَا الشَّمْسُ

وقال آخر^(٦):

-
- (١) هو أمية بن أبي الصلت كما في الكتاب ٧٣:٣ - وعنه في ديوانه ص ٤٣٣ - والحجة ١٧٤:٢ والحلييات ص ٢٦١ وشرح أبيات المغني ٢٠١:٥ [الإنشاد ٤٨٣].
(٢) هو الراعي كما في شعره ص ١٨٦ والكتاب ٧٣:٣ والحلييات ص ٢٥٩. السرح: المال الراعي، وقيل: هو اسم. وَحَقٌّ: حَقَّقَ.
(٣) هو الأعشى. والبيت في ديوانه ص ٣٨٥ والكتاب ٧٢:٣ والحلييات ص ٢٦١ وفيه تخريجه. بنت حسان: هي كبشة بنت حسان بن أبي الحارث.
(٤) البيت في ضرائر الشعر ص ١٧٨ وتذكرة النحاة ص ٦٠٢ والخزانة ٤٤٩:١٠ - ٤٥٢ [الشاهد ٨٨٠]. العرنين: الأنف، والعرنين من كل شيء: أوله، ومنه عرنين الأنف لأوله، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين، وهو موضع الشَّمَم. وهذا الشاهد والشاهدان اللذان بعده ليست في مطبوعة شرح المصنف.
(٥) هو عمارة بن عقيل يصف نخلًا. النوادر ص ١٢٨ والانتصار ص ١٢٨. في المخطوطات: فِي أَظْلَالِهَا.
(٦) لم أقف عليه.

لَيْتَ عَلَى رَجُلَيْ تَسْعَى سَوْدَا يَا سَوْدَ إِنَّ الْقَوْمَ قَوْمٌ أَعْدَا

وذكر س: إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتَ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ، ثم قال^(١): (فَأَفْضَلُهُمْ
مَنْتَصِبٌ بَلَقِيتَ، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف لأنه يريد: إِنَّهُ إِيَّاكَ
رَأَيْتَ، فترك الهاء). وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة انتهى.

ولم يُجزه الفراء لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين. قاله
في البسيط.

وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مِنْ قَوْلِهِ «فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ» ضَمِيرَ
خَطَابٍ، أَي: فَلَوْ أَنْتُمْ.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٢): «لا يجوز حذف الاسم
وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة شعر، نحو قوله:

إِنَّ مَنْ لَامَ. الْبَيْت.

وإنما لم يجر حذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر وشأن لأنَّ
الجملة الواقعة خبراً له هي مفسرة له، فأشبهت الجملة لذلك - وإن كانت
في موضع الخبر - الجملة الواقعة صفة، فقُبْحُ حذفه وإبقاء الجملة، كما
يَقْبُحُ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة، وأيضاً
فإنه يُستعمل في مواضع التعظيم، والحذف مناقض لذلك».

وقال الأستاذ أبو الحسن أيضاً^(٣): «ذهب جمهور البصريين إلى أنه
يَحْسُنُ حذفه في الشعر، وَيَقْبُحُ في الكلام، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن يلي
(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا فِعْلٌ، فإنه إذ ذاك يَقْبُحُ في الكلام والشعر لأنها حروف
طالبة للأسماء، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال».

(١) الكتاب ٢: ٣٥٧ بتصرف.

(٢) شرح الجمل ١: ٤٤٢ بتصرف.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٧٩، ولم ينسب ذلك فيه لجمهور البصريين.

وذهب أبو الحسن إلى أنَّ حذفه/ يَحْسُنُ في الكلام وفي الشعر إذا
لم يُؤدَّ الحذف إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتها اسمٌ يصح عملها فيه،
نحو: إنَّ في الدار قائمٌ زيدٌ، ومن ذلك قوله:

كَأَنَّ عَلَى عِرْنَيْنِهِ وَجْبَيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ^(١)
وكذلك قوله:

فَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى
وقوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ
وقوله:

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ
.....

الآيات؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَحْسُنُ عمل (إنَّ) فيه.

فإنَّ أدَّى حذفه إلى أن يكون بعدها اسمٌ يَصِحُّ عملها فيه لم يَجُزِ
الحذف، نحو قولك: إنَّ زيدٌ قائمٌ، لا يجوز عنده حذف هذا الضمير إلا
أن يكون ذلك الاسمُ لفعلٍ بعده، أو مبتدأً قد رَفَعَ ظاهراً ساداً مَسَدَّ خبره،
فإنه إذ ذاك يجوز حذفه، نحو قولك: إنَّ أفضلهم كانَ زيدٌ، وإنَّ في الدار
جالسٌ أخوك. وإنَّما ساع ذلك مع إمكان أن تعمل (إنَّ) فيما بعدها،
فيقال: إنَّ أفضلهم كانَ زيداً، وإنَّ في الدار جالساً أخوك؛ لأنَّ المباشر
في التقدير لـ (إنَّ) في المسألة الأولى إنَّما هو (كان)؛ لأنَّ النية بالخبر
التأخير، وفي الثانية اسمٌ قد عُوْمِلَ معاملة الفعل.

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ حذف الضمير لا يجوز إذا أدَّى ذلك
إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتها اسمٌ يصح عملها فيه، وسواء أكان الاسمُ

(١) ك، ح: الفجر. والروايتان في ف.

معمولاً لفعل متأخر أم مبتدأ قد رَفَعَ^(١) ظاهراً سَدَّ مَسَدَّ خبره أو لَمْ يكن .
 فإن وقع بعد (إِنَّ) وأخواتها فعلٌ قد تقدم عليه معموله، وهو ظرف
 أو مجرور، نحو قولك: إِنَّ في الدار قامَ^(٢) زيدٌ، وَإِنَّ عندَكَ جَلَسَ عمروٌ،
 فذهب الكسائي^(٣) إلى أَنَّ (إِنَّ) مُبْطَلَةٌ في اللفظ عاملة في معنى الفعل،
 قال: لأنك إذا رددت الفعل إلى الدائم انتصب، فقلت: إِنَّ في الدار قائماً
 زيدٌ، وَإِنَّ عندَكَ جالساً عمروٌ. وإنَّما لم يَجُزْ عنده أن يكون على إضممار
 الأمر لأنَّ الأمر^(٤) إذا أُتِيَ به في مثل هذا إنَّما هو وقاية لـ (فَعَلَ)
 (وَيَفْعَلُ)، فلا يجوز إسقاطه لذلك، كما أَنَّ (ما) مِنْ قولك «إنَّما قامَ زيدٌ»
 لا يجوز إسقاطها لأنَّها دخلت وقاية لـ (فَعَلَ) (وَيَفْعَلُ).

وقال الفراء: اسم (إِنَّ) في المعنى، وما ذكره مِنْ أَنَّ الضمير في
 مثل «إنَّه قامَ زيدٌ» إنَّما أُتِيَ به وقاية ليس كذلك، بل أُتِيَ به لإرادة تعظيم
 الأمر، فأبهم أولاً لأنَّ التعظيم من توابع الإبهام، ثم بيَّن بعد إبهامه .

ومِمَّا حُذِفَ منه الضمير - والحرف بعده^(٥) اسمٌ يَصِحُّ عمله فيه - ما
 رواه الخليل مِنْ أَنَّ ناساً يقولون: إِنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ^(٦)، وَمِنْ ذلك قولُ
 جميل^(٧):

ألا لَيْتَ أَيامُ الصِّفَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرُ تَوَلَّى - يا بُشَيْنُ - يَعُودُ

(١) ك: رفعه.

(٢) س: قائم.

(٣) في شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٢٣ ما نصه: «وقال الفراء: اسم إِنَّ المعنى. وقال الكسائي: هي ملغاة».

(٤) لأن الأمر: سقط من ك.

(٥) في النسخ كلها: بعد.

(٦) تقدم في ص ٤١.

(٧) ديوانه ص ٦١ وفيه تخريجه. وقد ذكر رواية الرفع فيه ابن عصفور في كتاب الضرائر

ص ١٧٩.

في رواية مَنْ رفع الأيام.

وفي (الإفصاح): مذهب أبي علي^(١) أنَّ هذا - يعني حذف ضمير الأمر إذا كان اسماً لِ (إنَّ) - يختص بالشعر. وأبو الحسن يجعله جائزاً في الكلام، ويقيسه، ويمثل به، وهو مذهب^(٢) / وهو عند س^(٣) ضعيف في الكلام جائز في الشعر كثير فيه. وأجازه الجرمي في الكلام، وأجاز: إنَّ فيها قائم أخواك، قال: تُضمَر لِ (إنَّ) اسماً، وقائم: مبتدأ، ويرتفع (أخواك) بفعلهما، وإنَّ فيها قائمان أخواك، على أن يكون (أخواك) مبتدأ، وقائمان: خبر مقدم، وأضمرت الاسم. وقال: لا قائم في الدار إلا زيد، إنَّ علقت (في الدار) بِ (قائم) لم يَجْز إلا رفع (زيد)، وإذا قلت (لا قائم إلا زيد) فإنَّما أردت: لا يقوم إلا زيد، ولا يجوز فيه إلا الرفع. قلت: قد يقال في هذا: لا يَصِحُّ لأنَّ (لا) لا تعمل في الفعل، فكذلك فيما جرى مجراه.

ومذهب البصريين أنَّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قرَّر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في (إنَّ)، ولم يُعدُّوا ذلك إلى غيرها ك (ليت) و (كأنَّ).

وقوله وعليه يُحمَل إلى قوله خلافاً للكسائي قال المصنف في الشرح^(٤): «المُصَوِّرون»^(٥) هكذا رواه الثقات بالرفع»، وجعله من قوله عليه السلام. وقال ابن عصفور: «وأما قول العرب: إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون»، فجعل هذا الكلام من قول العرب. وتأوله

(١) الإيضاح المضدي ص ١٢٢ والحليات ص ٢٦١.

(٢) ك: ويقسه ويمثل هو هو يذهب.

(٣) الكتاب ٣: ٧٢ و ٢: ١٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٣.

(٥) تقدم الحديث في ص ٣٢.

الكسائي^(١) على زيادة (مِنْ)، وعلى هذا ينبغي عنده أن يُحمل ما حكاه أبو عبيد في (الأموال)^(٢) له مِنْ أنه ﷺ كتب إلى خُزاعة: «أما بعد، فَإِنَّ مِنْ أَكْرَمِ أَهْلِ تِهَامَةٍ عَلِيٍّ وَأَقْرَبِهِمْ رَجِمًا أَنْتُمْ وَمَنْ تَبِعَكُمْ». وكذلك أيضاً تأوَّل ما حكاه مِنْ كلام العرب «إِنَّ هَكَذَا الدَّهْرُ» على أن يكون (هكذا)^(٣) اسم (إِنَّ)، والدَّهْر: الخبر. واستدلَّ على أَنَّ (هكذا) تُستعمل اسماً بما حكاه عن بعض العرب مِنْ أنه قيل له: «كان هكذا وهكذا»، فقال: «ليس بهكذا»، فأدخل على (هكذا) حرف الجر.

وإنما ذهب الكسائي إلى زيادة (مِنْ) في «مِنْ أَشَدَّ»^(٤) و«مِنْ أَكْرَمٍ» لأنَّ مذهبه أَنَّ حذف هذا الضمير لا يجوز إذا أدَّى ذلك إلى أن يكون بعد (إِنَّ) وأخواتها اسم يَصِحُّ عملها فيه، و(المُصَوِّرُونَ) و(أَنْتُمْ) يجوز أن تعمل (إِنَّ)^(٥) في ذلك، فتقول: (المُصَوِّرِينَ) و(إِيَّاكُمْ).

والصحيح أن يكون هذا مِمَّا حُذف فيه الضمير لا على زيادة (مِنْ)، ويؤيده اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فَإِنَّ العرب لم تلاحظ هذا الذي لحظه الكسائي، بل قالوا: إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ، وكان يجوز لـ (إِنَّ) أن تنصب زَيْدًا. وأما المعنى فإذا جعلتها زائدة كان المُصَوِّرُونَ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وليس كذلك إذْ غَيْرُهُمْ أَشَدُّ عَذَابًا مِنْهُمْ، مِمَّنْ هو أعظم جرماً^(٦).

ص: وإذا عُلِمَ الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم. وقد يَسُدُّ مَسَدَهُ وَأُو المصاحبة والحال، والتَّزَمَ الحذف في (لَيْتَ شَيْعَرِي) مُرَدِّفًا باستفهام.

(١) شرح التسهيل ١٣: ٢ وشرح الكافية ٢: ٣٦٢.

(٢) كتاب الأموال ص ٢٥٩.

(٣) الدهر على أن يكون هكذا: سقط من ك.

(٤) س: من أشد الناس.

(٥) إِنَّ: سقط من ك، ف.

(٦) س: ممن هو أشد جرماً منهم.

وقد يُخبر هنا - بشرط الإفادة - عن نكرة بنكرة أو بمعرفة. ولا يجوز نحو: [٢: ١٢٧/ب] إنَّ قائماً الزيدان، خلافاً/ للأخفش والفراء، ولا نحو: ظَنَنْتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين.

ش: حذف خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز، وهو مذهب س، وسواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، قال س^(١): «ويقول الرجل: هل لكم أحد؟ إنَّ الناسَ عليكم، فتقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا».

والثاني: مذهب الكوفيين^(٢)، وهو أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، نقله عنهم علي بن سليمان الأخفش.

والثالث: مذهب الفراء^(٣)، زعم أنه لا يجوز، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، إلا إنَّ كان بالتكرير، نحو^(٤):

إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرْتَحَلًا

ولا يجوز في غيره، نقله عنه أحمد بن يحيى. قيل^(٥): كُرت (إنَّ) ليعرف أنَّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنهما [غير]^(٦) مختلفين. وحكى الفراء^(٧) أنه سمع أعرابياً قيل له: الزَّبابَةُ^(٨) الفأرة، فقال: إنَّ

(١) الكتاب ١٤١:٢.

(٢) الخصائص ٣٧٤:٢ والمحتسب ٣٤٩:١.

(٣) الأصول ٢٥٨:١ وشرح الكتاب للسيرافي ٨/٣:١.

(٤) هذا صدر بيت للأعشى، وعجزه:

وإنَّ في السَّفَرِ ما مَضَى مَهْلاً

ديوانه ص ٢٨٣ والكتاب ١٤١:٢. أي: إنَّ لنا محلاً في الدنيا، وإنَّ لنا مرتحلاً عنها. والسفر: المسافرين.

(٥) هذا قول الفراء كما في شرح الكتاب للسيرافي ٨/٣:١.

(٦) غير: تمة يستقيم بها المعنى. وفي شرح الكتاب للسيرافي: عند من يظنه غير مخالف.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٨/٣:١. وانظر الأصول ٢٥٨:١.

(٨) الزَّبابَةُ: واحدة الزَّبَاب، والزَّبَاب: جنس من الفأر لا شعر عليه. وقيل: هو فأر عظيم =

الرَّيَابَةُ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ، قال^(١): وتقديره: إِنَّ الرَّيَابَةَ زَبَابَةٌ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ فَأْرَةٌ. قال ابن تَقْيٍّ: كأنه قال: إِنَّ الرَّيَابَةَ شَيْءٌ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ شَيْءٌ آخَرَ^(٢). قال الأستاذ أبو علي: «قال - يعني الفراء^(٤) -: والخلاف الذي بين الاسمين يدل على أَنَّ^(٥) الخلاف بين الخبرين، والخلاف في البيت أَنَّ المحل خلاف المُرْتَحِل، وكأنه رَدَّ على مَنْ يزعم أنه ليس ثَمَّ إلا المحلّ الذي هو الدنيا، فقال: إِنَّ لَنَا مُحَلًّا، وَإِنَّ لَنَا مُرْتَحَلًا مخالفًا للمحلّ»^(٦) انتهى.

والصحيح من هذه المذاهب مذهب س للقياس والسماع:

أَمَّا الْقِيَّاسُ فَاجْتِمَاعُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى إِجَازَةِ حَذْفِ الْخَبَرِ إِذَا عُرِفَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِ بَابٍ (إِنَّ)، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي بَابٍ (إِنَّ) إِذَا عُرِفَ الْمَعْنَى. وقال أبو العباس: حذف الخبر في المعرفة أولى لما يُتعارَفُ مِنْ أَخْبَارِهَا، وَإِنَّ قَوْلَكَ «إِنَّ زَيْدًا» يُعْلَمُ أَنَّهُ رَجُلٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فِيهِ مَا جَازَ فِي (رَجُلٍ).

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَذَابُ فِيهِ وَالْبَلَاءُ﴾^(٧)، تقديره: مُعَذَّبُونَ، لدلالة قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَمِ نُذْقُهُ مِنْ عَذَابٍ

= أحمر حسن الشعر. وقيل: هو فأر أصم. والعرب تضرب بها المثل، فتقول: أَشْرَقَ مِنْ زَبَابَةٍ. وَيُسَبَّحُ بِهَا الْجَاهِلُ. وقيل: الرَّيَابُ: ضرب من الجُرَذَانِ عظام. اللسان (زيب) ومجمع الأمثال ١: ٣٥٣ والحيوان ٤: ٤٠٩ - ٤١٠ و ٥: ٢٥٤. وفي س: الربابة. وكذا في المواضع التالية منها.

(١) أي: الفراء، كما في السيرافي ٣: ٨/أ.

(٢) إِنَّ: سقط من س.

(٣) آخر: سقط من س، ن.

(٤) في السيرافي ٣: ٨/أ عن الفراء ما نصه: «ومعناها: إِنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر. قال: والفائدة أَنَّ المحلّ خلاف المرتحل».

(٥) س، ن: أنه.

(٦) في النسخ كلها: للمرتحل. وما أثبت هو الصواب، وهو من هامش س، ك.

(٧) سورة الحج، الآية: ٢٥.

أَلِيمٍ»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكِنْتُ عَزِيْزٌ ۝۴﴾^(١)، وقول عمر بن عبد العزيز^(٢) لرجل ذكَّره بقرابته منه: «إِنَّ ذَٰلِكَ»، ثم ذكَّر له حاجة، فقال: «لعلَّ ذَٰلِكَ»، أراد: إِنَّ ذَٰلِكَ حَقٌّ، ولعلَّ حاجتك مَقْضِيَّةٌ، وقول الشاعر^(٣):

[٢: ١٢٨] / أَتُونِي، فقالوا: يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتُ بُشِينَةً أَبَدَالاً، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا

أَي: تَبَدَّلْتُ. وقول الجعدي^(٤):

فَأَصْبَحَ عَيْشِي قَدْ سَلَ غَيْرَ أَنَّهُ وَكُلُّ أَمْرِي يَلْقَى مِنَ الدَّهْرِ قِنْطِراً
أَي: أَنَّهُ هَالِكٌ.

قال ابن خروف^(٥): النكرة في هذا الباب أكثر في الكلام مع حذف الخبر الذي هو الظرف والمجرور، وبابه الكثرة والافتخار، وتقديره مع النكرة مقدم^(٦) لأجل الابتداء بالنكرة.

وقال الأستاذ أبو علي: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ هَذَا مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا يَقُولُهُ حِينَ يُسْأَلُ، فَيَقَالُ: هَلْ لَكَ أَوْ هَلْ عِنْدَكَ مَالٌ أَوْ وَلَدٌ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَدًا^(٧)»، وَيُضْمَرُ (لَنَا) لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقْدِمُ» انتهى.

(١) سورة فصلت، الآية: ٤١.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧١:٢ - ٢٧٢ والبيان والتبيين ٢: ٢٧٨ والمفصل ص ٢٩ وأمالى ابن الشجري ٦٤:٢ وشرح التسهيل ١٥:٢.

(٣) تقدم في ص ٢٢.

(٤) شعره ص ٣٦ وكتاب الجيم ١٣٢:٣. وأوله فيهما: فَأَصْبَحَ قَلْبِي. القنطر: الداهية.

(٥) قال ابن خروف... ما تقدم. انتهى: موضعه في ك، ف، ن، م في أول شرح أبي حيان لهذه المسألة، أي: قبل قوله السابق: «حذف خبر إن وأخواتها للعلم به فيه ثلاثة مذاهب».

(٦) ح، م: مقدماً.

(٧) الكتاب ١٤١:٢. وتقديره عند سيبويه: إِنَّ لَهُمْ مَالاً.

وقول الشاعر^(١):

وما كنتُ ضَفَّاطًا، ولكنَّ طالِبًا أناخَ قليلاً فوقَ ظَهِرِ سَبِيلِ
أراد: ولكنَّ طالِبًا مُنِيخًا أنا. وقول الآخر^(٢):

ولو أنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدَعُ الْأَعْصَمَا
أي: لو أنَّ على الأرض أو في الدنيا. وقول الآخر^(٣):

إِنَّ مَحَلًّا، وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
ذهب س^(٤) في هذا البيت إلى أنَّ المعنى: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا فِي الدُّنْيَا مَا
كُنَّا أَحْيَاءَ، وَمُرْتَحَلًا إِذَا مِتْنَا. وقال أبو عمرو الشيباني: إِنَّ فِي الدُّنْيَا مَحَلًّا
وَمُرْتَحَلًا، أَي: نَعِيمًا وَبُؤْسًا. وقال^(٥):

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفْضَلُوا عَلَى النَّاسِ، وَأَنْ الْأَكَارِمَ نَهْشَلَا
أي: تَفْضَلُوا. وحكاية س^(٦) عن العرب «إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا».

-
- (١) هو الأخضر بن هُبيرة الضبي كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٥٩٩: ١ واللسان (جنح) و (ضفط). ومورق بن قيس بن عوف بن القعقاع كما في فرحة الأديب ص ١٣٠ - ١٣٢، واسم مورق: عتيبة، ومورق لقبه. والبيت من غير نسبة في الكتاب ١٣٦: ٢ والحلييات ص ١٧ والإفصاح ص ٢١٣. الضَّفَّاط: المُخْدِث. وهو أيضاً الذي يختلف على الإبل أو الحُمُر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع. والطالب هنا: طالب الإبل الضالة.
- (٢) هو النمر بن تولب. والبيت في شعره ص ٣٨٠ والحلييات ص ٢٥٩ والخزانة ١٠١: ١١ وشرح أبيات المغني ٣٨٥: ١. الصدع: الوعل. والأعصم: الذي في ذراعه بياض.
- (٣) تقدم في ص ٤٨.

- (٤) لم أقف على هذا التفسير في الكتاب. وهو قول السيرافي في شرح الكتاب ١/٨: ٣.
- (٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الْأَخْطَلِ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١٩٢: ٢ - وعنه في شرح القصائد السبع ص ٥٦ - والمقتضب ١٣١: ٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١/٨: ٣ والتبصرة ص ٢١٢ وأمالى ابن الشجري ٦٣: ٢ وشرح المفصل ١٠٤: ١. وفي شعره ص ٥٤٥ - ٥٤٦ قطعة من أربعة أبيات على هذا الوزن والروي، وليس فيها البيت الشاهد. وقد نص أبو عبيدة والمبرد على أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ هُوَ آخِرُ قَصِيدَتِهِ. وانظر الخزانة ٤٦١: ١٠ - ٤٦٣ [الشاهد ٨٨٢].
- (٦) الكتاب ١٤١: ٢.

وزعم أحمد بن يحيى في هذه الحكاية أنَّ (إنَّ) بمعنى: نَعَمْ. وقال أبو جعفر الصَّقَّار: «إذا كانت إنَّ بمعنى نَعَمْ لم تعمل». يريد بذلك الرد على ما تأوله أحمد بن يحيى.

ويمكن تأويل أحمد بن يحيى في حكاية س، ولا تكون (إنَّ) بمعنى نَعَمْ عاملة، والنصب في «إنَّ زيداً وإنَّ عمراً» على إضمار فعل، لأنه لما قيل له: هل لكم أحد؟ إنَّ الناسَ عليكم، كان معناه: هل تجدون أحداً ينصركم؟ فأجابه بأن قال: نَعَمْ زيداً، نَعَمْ عمراً، أي: نجد زيداً، نجد عمراً. ونظير هذا قولُ بعض العرب^(١): «أما بإمكان كذا وكذا وَجَدُ؟ فقال المسؤول: بلى وَجَازاً، أي: نعرف به وَجَازاً؛ لأن قوله «أما بإمكان كذا وكذا وَجَدُ؟ فقال: بلى وَجَازاً، أي: نعرف».

فرع: «إنَّ رجلاً وزيداً» لا يجيزه الكوفيون^(٣) لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يُجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: «إنَّ رجلاً أخاك» على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمّر عنده. وأجاز هذا هشامٌ على الترجمة. والجواز مذهب البصريين.

مسألة: «إنَّ غيرَها إبلاً وشاء»: قال س^(٤): «غيرَها: اسم إنَّ، وإبلاً وشاء/ تمييز، والخبر محذوف، أي: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاء». ولا يجوز^(٥) أن يكون (إبلاً وشاء) اسم إنَّ، و(غيرَها) حال، والخبر محذوف تقديره: إنَّ لنا إبلاً وشاء في حال أنَّها غير هذه؛ لأنه لا عامل إلا (لنا)،

(١) الكتاب ١: ٢٥٥ - ٢٥٦. الوجذ: النقرة في الجبل تُمسك الماء ويستنقع فيها.

(٢) وكذا: سقط من س، ح.

(٣) الأصول ١: ٢٥٨.

(٤) الكتاب ٢: ١٤١. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٥) ولا يجوز أن يكون إبلاً وشاء: سقط من ك.

والمعاني لا تعمل مضمرة بإجماع إلا المبرد، فإنه أجاز^(١) ذلك في^(٢):

..... وإذ ما مثْلُهُمْ بَشَرُ

ولا يجوز أن يكون (غيرها) اسم (إنَّ)، و(إبلاً وشاءً) بدل،
والتقدير: إنَّ لنا غيرها إنَّ^(٣) إبلاً، أي: إنَّ لنا إبلاً؛ لأنه متى اجتمع تابع
ومتبوع فالباب أن يُقدَّم الجامد منهما، وقد نصَّ على ذلك س^(٤) في قوله
«فيها قائماً رجلٌ» حين عدل إلى النصب، ولم يجعل رجلاً بدلاً من قائم،
فلهذا عدل هنا إلى النصب على التمييز.

مسألة: قول الشاعر^(٥):

صَوَيْنَهُ، وَلَا تَمِيلَنَّ، وَاخْذَرْ إِنَّهُ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ نَارُ

زعم بعض أصحابنا أنَّ (إنَّ) عاملة في الظرف، قال: «ولا يجوز أن
يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، فيكون التقدير: إِنَّهُ نَارُ الْيَوْمِ؛
لأنَّ س^(٦) منع: أَنْتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ، ويُحذف الجواب لدلالة (أَنْتَ
ظَالِمٌ) عليه؛ لأنَّ الفاء تقطع، وكذلك (إنَّ) أيضاً مستأنفة بمنزلة الفاء، فلا
يجوز ذلك مع ما فيه من إعمال المعنى مضمرّاً؛ لأنه لا يعمل (نار) إلا
بما فيه من معنى الفعل، فلذلك لم يجد بُدّاً من إعمال (إنَّ) فيه، كأنه
قال: أُوَكِّدُ هذا في اليوم» انتهى.

وما ذكره لا يجوز لأنَّ (إنَّ) حرف كَ (ما) النافية وهمزة الاستفهام،
ويأتي الكلام في ذلك في (باب الحال) حيث ذكر عمل الحرف في

(١) المقتضب ٤: ١٩١ - ١٩٢.

(٢) تقدم في ٤: ٢٦٦.

(٣) إنَّ: سقط من ك، ف. وضرب عليه بالقلم في ن. وفي ح، م: أي.

(٤) الكتاب ٢: ١٢٢.

(٥) البيت في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٧٠ [رسالة] وصدده فيه على النحو

التالي: ضوبه ولا تقبلن واعلم.

(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

الحال. ويتخرج هذا البيت على أَنَّ (اليوم) منصوب بإضمار (أعني)، وتكون الجملة اعتراضية، وخبر (إِنَّ) الجملة بعده، وهو: إِنَّمَا هو نار، كما خَرَّجُوا^(١):

فلا تَلَحْنِي فيها، فَإِنَّ بِحُبِّها

وأما تمثيله إياه بمسألة «أَنْتَ^(٢) ظالمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ» فتمثيل فاسد، لم يتقدم في البيت شرط، ولا حذف جواب شرط، بل تركيب البيت مثل قولك: اخْذَرْ زيداً إنه شَرِيرٌ، وأَكْرِمْ زيداً إنه عالمٌ، فَإِنَّمَا فيه من جهة المعنى تعليل.

وقوله وقد يَسُدُّ مَسَدَهُ وأُو المصاحبة مثاله ما حكاه س^(٣) من قول العرب: «إِنَّكَ ما وخيراً»، يريد: إِنَّكَ مَعَ خَيْرٍ، وما: زائدة، وقول الشاعر^(٤):

فَدَغْ عَنْكَ لَيْلِي، إِنَّ لَيْلِي وشأنها وإن وَعَدْتُكَ الوَعْدَ لا يَتَيَسَّرُ
وأُشْد س^(٥):

فَمَنْ يَكُ سائلاً عَنِّي فَإِنِّي وَجِرْوَةٌ لا تَرُودُ، ولا تُعارُ

على معنى: مَعَ، أي: مَعَ جِرْوَةٍ، أي: فَمَنْ يَسْأَلُ عَنِّي فَإِنِّي مُلَازِمٌ لِجِرْوَةٍ، يعني فرسه، ولا يريد أنه وَجِرْوَةٌ يَفْعَلان شيئاً، ثم استأنف، فقال: هي لا تَرُودُ ولا تُعارُ.

وزعم الفارسي^(٦) أَنَّ هذا مِنْ قَبِيلِ قوله^(٧):

(١) تقدم في ص ٣٧.

(٢) س: فانت.

(٣) الكتاب ١: ٣٠٢ و ١٠٧: ٢.

(٤) البيت في شرح التسهيل ١٦: ٢.

(٥) تقدم في ٣: ٢٨٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣.

(٧) تقدم في ٢: ٨٦.

/ إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الـ أَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا [٢: ١٢٩/أ]

لَمَّا كَانَ الشَّيْثَانُ مُتَلَازِمِينَ لَا يَفْتَرِقَانِ أَخْبَرَ عَنْهُمَا إِخْبَارَ الْوَاحِدِ، قَالَ: «وَكَذَلِكَ عِنْتَرَةٌ لَمَّا كَانَ لَا يَنْفَكُ عَنْ فَرَسِهِ وَأَنْتَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَخْبَرَ عَنْ أَحَدِهِمَا، فَكَانَ ذَلِكَ إِخْبَارًا عَنْهُمَا، فَقَوْلُهُ (لَا تَرَوُدُ وَلَا تُعَارُ) خَبَرَ عَنْ جِرْوَةٍ، وَهُوَ خَبَرٌ عَنْهُمَا فِي الْمَعْنَى لِأَنْتَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ».

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «وَهَذَا»^(١) حَسَنٌ جَدًّا» انْتَهَى. وَلَيْسَ بِحَسَنِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا حَيْثُ تَصْلَحُ نِسْبَةُ الْخَبَرِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَخْبَرِ عَنْهُمَا، وَلَوْ قَالَ: فَإِنَّ عِنْتَرَةً لَا يُعَارُ لَكَانَ خَلْفًا مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِعَارَةِ عِنْتَرَةٍ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ جِرْوَةٍ فَرَسِهِ، فَإِنَّ الْخَيْلَ مِمَّا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِإِعَارَتِهَا، فَمَفْهُومُ س فِي الْبَيْتِ هُوَ الصَّحِيحُ. وَحَكَى الْكَسَائِيُّ^(٢): «إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْثَمَتَهُ» بِإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَى الْوَاوِ لِسَدِّهَا مَسَدًا (مَعَ).

وَقَوْلُهُ وَالْحَالُ قَالَ الْمَصْنَفُ^(٣): «قَدْ يُحْذَفُ أَيْضًا وَجُوبًا لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَهُ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَيَقَالُ: إِنَّ ضَرْبِي زِيدًا قَائِمًا، وَإِنْ أَكْثَرَ شَرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبَغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلَدِ»

وَقَوْلُهُ وَالتُّزْمُ الْحَذْفُ فِي (لَيْتَ شِعْرِي) مُرَدَّفًا بِاسْتِفْهَامِ قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٥): «لَأَنَّهُ بِمَعْنَى^(٦): لَيْتَنِي أَشْعُرُ، وَلَا بَدَّ بَعْدَهُ مِنْ اسْتِفْهَامِ يَسُدُّ مَسَدَ الْمَحْذُوفِ مُتَصِلًا بِشِعْرِي أَوْ مُنْفَصِلًا بِاعْتِرَاضٍ، فَالْمُتَصِلُ كَقَوْلِهِ^(٧):

(١) س، م: هذا.

(٢) شرح التسهيل ١٦: ٢.

(٣) شرح التسهيل ١٦: ٢.

(٤) تقدم في ٢٨٧: ٣.

(٥) شرح التسهيل ١٦: ٢ - ١٧.

(٦) س: يعني.

(٧) هو بكر بن غالب الجُرْهُمِيُّ كما في شرح أبيات المغني ٤: ١٩٤، ١٩٧. وكان بلال =

ألا ليت شِعري هل أبَيَّتْ لَيْلَةً بوادٍ، وَحَوْلِي إِذْخِرْ وَجَلِيلُ
والمنفصلُ باعتراض قول أبي طالب^(١):

ليت شِعري - مُسَافِرَ بَنِ أَبِي عَمٍّ رَوٍ، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحْزُونُ -
أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالَ مَرٌّ أَكَّ، وَهَلْ أَقْدَمْتَ عَلَيْكَ الْمُنُونُ
انتهى.

و (شِعري) هنا مصدرُ حُذِفَتْ مِنْهُ التَّاءُ، قالوا: شِعْرَةٌ وَدِرَّةٌ بِالتَّاءِ، وَهِيَ
هنا مُعْلَقَةٌ، وَالْجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالمصدرِ، وَالْخَبَرُ
مُلتَزِمُ الحذفِ، وَالتقديرُ: لَيْتَ شِعري بِكَذَا ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ أَوْ وَاقِعٌ.

قال أبو علي الفارسي^(٢): «لو لم يكن المصدر مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُلغَى
فَعَلُهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِهِ» انتهى.
ويعني بالإلغاء هنا التعليق، وسماه إلغاء لأنه فيه ترك العمل، ولا يمكن
أن يريد الإلغاء المصطلح عليه الذي يُراد به ترك العمل لغير موجب؛ لأنَّ
الفعل المُلغى بهذا المصطلح لا يعمل لا^(٣) في اللفظ ولا في التقدير،
بِخلافِ / الإلغاء الذي أريد به التعليق؛ ألا ترى إلى قوله «الجملة
الاستفهامية في موضع نصب».

= رضي الله عنه ينشده مع بيت بعده كما في صحيح البخاري - كتاب المدينة - ٢٢٤:٢ -
٢٢٥ ومناقب الأنصار ٢٦٤:٤ والسيرة النبوية ٥٨٩:١ وجمهرة اللغة ص ١٠٢. بواد:
أي وادي مكة. الإذخر: حشيش طيب الريح. والجليل: الشام، حجازية، وهو نبت
ضعيف يحشى به خصاص البيوت.

(١) البيت الأول له في الكتاب ٢٦٠:٣ - ٢٦١ والاشتقاق ص ١٦٦ وتحصيل عين الذهب
ص ٤٦٨. والبيتان له في الخزانة ٤٦٣:١٠ - ٤٧١ [الشاهد ٨٨٣]. والأول مع ثان في
الروض الأنف ١: ١٧٥ منسوبين لأبي سفيان يرثي مسافر بن أبي عمرو - واسم أبي
عمرو ذكوان - وكان مات من حب صُغْبَةٍ بنت الحضرمي.

(٢) التعليق ١: ١٥٣.

(٣) لا: سقط من س، ن.

وحكى أبو علي^(١) عن الزجاج قولاً آخر في هذه المسألة، وهو أن خبر (ليت) في هذا النحو في المبتدأ والخبر، فموضع الجملة الاستفهامية رفع لأنها خبر (ليت)، كأنه قال: ليت علمي واقع بكيفية حادثٍ وصلها^(٢)، ثم حذف، وأضاف اتساعاً. انتهى. ويعني في قول الشاعر^(٣):
 ألا ليت شِعري كيف حادثٌ وصلها وكيف تُراعى وُصلةُ المُتَعَيِّبِ
 وما ذهب إليه الزجاج هو مذهب المبرد. ولا يصح هذا المذهب لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لـ (ليت)، ولا يجوز ذلك لا في (ليت) ولا في أخواتها. وأيضاً فإن الجملة الواقعة خبراً، وليست^(٤) المبتدأ في المعنى، لا بُدَّ فيها من رابط يربط المبتدأ بالخبر، ولا رابط^(٥)، فلا يجوز أن تكون خبراً.

قال ابن يسعون: و(شِعري) على هذا ملغى إذ هو أضعف حكماً في مراعاة عمله من الفعل الذي يلغى، وقد فصل بين (شِعري) والاستفهام بمصدر، قال الشاعر^(٦):

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّهَ أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكَ
 وبالظرف، قال الشاعر^(٧):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْ نَفْسِي أَزَاهِقُهُ نَفْسِي، وَلَمْ أَقْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١: ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) ف، ن، ك: وصلنا.

(٣) هو امرؤ القيس. والبيت في ديوانه ص ٤٢.

(٤) ك، ف، م: «ليست» بدون واو قبله.

(٥) ولا رابط... خبراً: سقط من ك، ف.

(٦) البيت لأُمِّ السُّلَيْكِ بن السُّلَيْكَةِ أو لأُمِّ تَابِطَ شَرَّاءَ. الحماسة ١: ٤٤٨ [٣١٢] والتنبيه لابن جني ص ٢٥٩ - ٢٦٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٩١٤. والسلكة هي أم السليك. وهو من أربعة أبيات في العقد الفريد ٣: ٢٦١ لأعرابي يرثي ابناً له لدغته أفعى.

(٧) البيت للفريرة بنت هَمَّام، وتعرف بالذَّلْفَاء، وهي أم الحَجَّاج. شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٢٧ - ٥٢٩ ولابن يسعون ٢: ٧٩/ب - ٨٠/ب. وانظر خبر القطعة التي منها هذا البيت في الخزانة ٤: ٨٠ - ٨٩ [عند الشاهد ٢٦٥].

وفي (الإفصاح): «شِعْري: معرفتي، والأصل: شَعَرْتُ به، ولا يتعدى إلا بالباء، بخلاف (دَرَيْتُ)، فإنَّها تتعدى بنفسها وبالباء، ولا يستعمل (شِعْرة) إلا بالتاء، إلا مع (لَيْتَ)، فإنه يلزم معها حذف التاء. ونظير ذلك قولهم: أبو عُذْرَها، والأصل: أبو عُذْرَتِها، ولا يُنطق بِها إلا بالتاء، إلا مع الأب فإنه بغير^(١) تاء.

والجملة الاستفهامية بعد (شِعْري) في موضع الخبر، كذا قال س^(٢). وتحقيقه أن (شِعْري) بمعنى: مَعْلُومِي، فالجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى ضمير. ومن الناس مَنْ^(٣) جَعَلَ الجملة معمولة لـ (شِعْري)، وأُضْمِر الخبر، أي: موجود وثابت. وقيل: الجملة معمولة لـ (شِعْري)، وسَدَّتْ مَسَدَّ الخبر. وتقول العرب: لَيْتَ شِعْري بزيدٍ أَقائِمٌ، وليتَ شِعْري عن زيدٍ أَقائِمٌ^(٤)، قامت (عن) مقام الباء لما في الشعور بالشيء من الكشف عنه، وليتَ شِعْري زيدا أَقائِمًا. قال الكسائي^(٥): العرب تقول: لَيْتَ شِعْري زيدا ما صَنَعَ، وأنشد:

لَيْتَ شِعْري - مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمٍّ رَو. البيت. انتهى.

ومن نصب فعلى إسقاط حرف الجر، والاسم مجروراً أو منصوباً معمولٌ لـ (شِعْري)، وما بعده خبرُ (لَيْتَ)، أو جملة في موضع البدل من المنصوب أو المجرور على القول بأنَّ (شِعْري) يعمل في الجملة، وأنَّ الجملة تكون بدلاً مِنْ المفرد^(٦) إذا^(٧) جاز أن يتسلط^(٨) عليها العامل الذي

(١) ك، ف: إلا مع الأب بغير. ح: فغيرها. ن: بغير. م: فتغير.

(٢) الكتاب ١: ٢٣٦ وشرحه للسيرافي ٤٦: ٢/ب. وقوله «س» سقط من ك، ف.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤٦: ٢/ب - ٤٧/أ.

(٤) وليت شعري عن زيد أقائم: سقط من ك، ف.

(٥) تهذيب اللغة ١: ٤٢١.

(٦) انظر ذلك في الارتشاف ص ١٩٧٢.

(٧) س، ن، ح: فإذا.

(٨) س، ح: يسלט.

يعمل في المفرد، كما قيل ذلك في: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ^(١)، وهو قول أبي العباس^(٢) / انتهى ملخصاً.

[٢: ١٣٠/١]

وقوله وقد يُخْبَرُ هُنَا - بشرط الإفادة - عن نكرة بنكرة أو بمعرفة مثال الأول قول امرئ القيس في رواية س^(٣):

وإِنَّ شِفَاءَ عَبْرَةٍ مُهْرَاقَةٍ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
وحكى س^(٤): إِنَّ أَلْفًا فِي دَرَاهِمِكَ بَيْضٌ، وَإِنَّ بِالطَّرِيقِ أَسَدًا رَابِضٌ.
ومثال الإخبار عن نكرة بمعرفة قوله^(٥):

كَأَنَّ ذَرِيَّةَ لَمَّا التَّقَيْنَا يَنْصُلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصَّدَاعِ
وقال آخر^(٦):

كَأَنَّ طَيْرًا سَوْدُهَا وَحُمْرُهَا

وقوله^(٧):

وَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا، وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلٍ
قال س^(٨): «أراد: وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَا». وقال الشاعر^(٩):

(١) الكتاب ١: ٢٣٧.

(٢) لا أعلم أنَّ المبرد يجيز وقوع الجملة بدلاً من المفرد. وذكر السيرافي أنَّ المبرد ذكر أنَّ جملة «أبو من هو» من قولك «عرفت زيدا أبو من هو» حال، وَغَلَّطَهُ فِي ذَلِكَ. شرح الكتاب ٢: ٤٧/ب.

(٣) الديوان ص ٩، ٣٦٨ والكتاب ٢: ١٤٢ وشرح القصائد السبع ص ٢٧.

(٤) الكتاب ٢: ١٤٣. ولم ينص على أنه محكي عن العرب.

(٥) هو مرداس بن حصين كما في النواذر ص ١٥٠. والبيت من غير نسبة في الخصائص ٢: ٢٧٥. الدرية: حلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) تقدم في ص ٥١.

(٨) الكتاب ٢: ١٣٦.

(٩) عجز البيت:

وَيَحْسَبُ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَفْهَمُ

=

وإنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا

وقال آخر^(١):

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعًا بِآبَائِي الشُّمِّ الْكِرَامِ الْخَضَارِمِ

وحكى س^(٢): إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ، وَإِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ. وقال الجرمي في (الفرخ): يُبْتَدَأُ بِالنِّكَرَةِ وَيُخْبَرُ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ. وَجَازَ لَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا اسْمَ (إِنَّ) نِكْرَةً وَالْخَبَرَ مَعْرِفَةً لِأَنَّهُمْ لَا يُقَدِّمُونَ خَبَرَ (إِنَّ) كَمَا يَتَوَسَّعُونَ^(٣) فِي (كَانَ)، وَأَعْطَوْا (إِنَّ) مَا مَنَعُوا (كَانَ)، وَقَدَّمُوا خَبَرَ (كَانَ)، وَمَنَعُوا أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نِكْرَةً وَخَبَرُهَا مَعْرِفَةً، فَأَعْطَوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا مَنَعَ صَاحِبَهُ. وَأَجَازُوا فِي قَوْلِهِ^(٤):

فَلَيْتَ كِفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ^(٥)

أَنْ يَكُونَ (كِفَافًا) اسْمَ (لَيْتَ). وَقَدْ مَنَعَ هَذَا الْوَجْهَ أَبُو عَلِيٍّ فِي (التَّذَكُّرَةِ)، وَقَالَ: «يَقْبُحُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ هِيَ».

قال ابن هشام: «وهذه غفلة من خبر، والتقدير: كأنه خيرك، ونظيره

= وهو لصالح بن عبد القدوس في البيان والتبيين ٢٢:٤ والأماشي ٩٤:٢.

(١) تقدم في ١٨٥:٤.

(٢) الكتاب ١٤٢:٢، وقد سقط المثال الثاني منه، وهو في مطبوعة بولاق ٢٨٤:١.

(٣) ك، ف، ن: يتسعون.

(٤) عجز البيت:

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أَزْتَوِي الْمَاءَ مُرْتَوِي

وهو من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي، أنشدها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ص ٢٨٤ - ٢٩٣. وانظر تخريجها في الحلبيات ص ٢٦٠، وزد على ما فيه الخزانة ٤٧٢:١٠ - ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

(٥) انظر الروايات في هذا البيت وتخريج النحويين لها في الخزانة ٤٧٢:١٠ - ٤٨٤ [الشاهد ٨٨٤].

أحد قولي س^(١) في: إِنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ^(٢)، أي: كَانَهُ زَيْدٌ^(٣)، وإضمار خبر (كان) لا يُحصى، وحذفه كحذف سائر الضمائر^(٤) إذا كان في حكم الموجود، ونصب هذه الحروف للنكرات^(٥) لا ينحصر، ويُخبر بالمعرفة، وهذا غريب لا يجوز في الابتداء ولا في (كان)، وقدّر س^(٦): ولكنَّ طالباً مُنِيخاً أنا.

وإنما جاز هذا عندي بأن تكون المعرفة خبراً عن النكرة أَنَّ الأول لَمَّا كان الثاني كان المعنى واحداً، وكان الاسم بها منصوباً، فصار كأنه غير مسند إليه وفضلة، فجاز تنكيره، وكان الخبر معرفة لأنه لَمَّا كان مرفوعاً صار كأنه مسند إليه لا مُسند، وكأنَّ هذا من تتميم شبهه بالفاعل انتهى كلام ابن هشام.

وهذه المسألة تكررت للمصنف هنا، فإنه ذكر في (باب كان) ما نصه/ : «وقد يُخبر هنا وفي باب إِنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً»^(٧). قال [٢: ١٣٠/ب] السهيلي: «هذا يجوز في (إِنَّ) إذا قَدِّمْتَ خبرها أن يرجع اسماً لها، بخلاف (كان)، فإنك إذا قلت (كان حليمٌ زيداً) لم يَجْزِ لأنَّ النكرة لا يُخْبَرُ عنها، وذلك أَنَّ (كان) فَعْلٌ يَجُوزُ الإخبار به، و(إِنَّ) ليست كذلك. وأيضاً فإنَّ اسمها يعود منصوباً مؤخراً، وليس هذا حكم المُخْبَر عنه، وأمَّا (إِنَّ) فاسمها إذا قلت (إِنَّ قائماً زيدٌ) لم يخرج عن حكم الأسماء المُحَدَّث عنها لأنه عاد مرفوعاً، وهو الأصل فيه، فكان القلب في (إِنَّ) وأخواتها أحسن منه في كان» انتهى.

(١) الكتاب ٢: ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) س: زيداً.

(٣) س: زيداً.

(٤) س: المضامير.

(٥) س: النكرات.

(٦) الكتاب ٢: ١٣٦. وقد تقدم البيت الذي قدر فيه سيبويه هذا التقدير قريباً.

(٧) التسهيل ص ٥٤ والتذيل والتكميل ٤: ١٨٥.

ولو قلت «إِنَّ قائماً وَيَقْعُدُ أخوك» لم يَجْزِ عند الكوفيين لأنَّ (قائماً) لا يقع موقع (يَقْعُدُ). وقال ابن كيسان: «وهذا عندي جائز لأنَّ (إِنَّ) إِنَّمَا لم تقع على الفعل لشبهها به وأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، فإذا فُرق بينهما جاز أن يرد الثاني إلى الفعل. وأيضاً فقد يقع في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه، وليس يلزم أيضاً هذا - يعني جعله ملاصقاً لقوله (إِنَّ قائماً) - إذا قَدَّرْتَ أَنَّ ذلك من وصف واحد؛ ألا ترى أنك لو قلت (إِنَّ ذاهباً وجائياً أخوك) لم يَجْزِ^(١) لك أن تقول: إِنَّ ذاهباً أخوك وجائياً؛ لأنك إِنَّمَا تريد: إِنَّ رجلاً ذاهباً وجائياً - أي جامعاً هذين - أخوك، فالثاني من تمام الأول، فإن أردت أن يكونا من صفة اثنين جاز التأخير، كما تقول: إِنَّ زيدا أخوك وعمرأ، تريد: وإنَّ عمرأ أخوك، ولا يَجُوز (إِنَّ قائماً أخوك وَيَقْعُدُ) لأنَّ (يَقْعُدُ) لا ينفصل من (قائم) لأنه لا^(٢) يقوم مقام ما وصفه^(٣) انتهى كلام ابن كيسان.

والذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يَجُوز: إِنَّ قائماً وَيَقْعُدُ أخوك، كما ذهب إليه الكوفيون.

ولو قلت: إِنَّ قائمَيْن أخوك فيها، وإنَّ فيها قائمَيْن أخوك قياماً حسناً، لم يَجْزِ عند الكوفيين لأنَّ (قائمَيْن) عندهم اسم لا ينصرف إلى فَعْل وَيَفْعَل، فلا يفرق بينه وبين صلته. وكذلك لا يُجيزون^(٤): إِنَّ آكلأ زيد طعمأك. قال الفراء: لا يخلو (آكل) من أن يكون اسماً أو خَلْفاً، ولا يفرق بينه وبين صلته. قال أبو جعفر الصنفار: وإذا كله جائز عند البصريين^(٥)، إلا أن تجعل (آكلأ) نعتاً أو يكون بمنزلة (رَجُل)، فلا يعمل شيئاً بحال من الأحوال.

(١) لم يَجْزِ..... ذاهباً وجائياً: سقط من ك.

(٢) لا: سقط من ك، ف.

(٣) ك، ف، م: وصف به. ن: وصفه به.

(٤) الأصول ١: ٢٥٦.

(٥) الأصول ١: ٢٥٦.

وقوله ولا يَجوز نحو (إنَّ قائماً الزيدان) خلافاً للأخفش والفراء^(١)
جواز هذا متفرع على جواز «قائم الزيدان» دون استفهام ولا نفي، وقد
تقدم ذكرُ الخلاف في ذلك في «باب المبتدأ»^(٢) وترجيحُ المصنف جوازه
وترجيحنا نحن منعه.

وفي (السيط): «وتقول^(٣): إنَّ قائماً زيدٌ، ترفع زيداً^(٤) بقائم، وهو
سأدَّ مَسَدَّ الخبر، كما كان في قولك: أقائم زيدٌ؟ وفي التثنية: إنَّ قائماً
الزيدان، وهو قول البصريين، وأما الكوفيون^(٥) فلا يُجيزون إلا أن تقول:
إنَّ قائمَين الزيدان، ولا يَجوز أفراد اسم الفاعل لأنَّ/ المفرد في قوة [٢: ١٣١/١]
الفعل، و(إنَّ) لا تلي الفعل» انتهى. وفي موضع آخر نقل بالعكس.

وقوله ولا نحو^(٦) ظَنَنْتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين قال
المصنف^(٧): «يلزم مَنْ أجاز (إنَّ خبيراً بنو لهب) مِنَ البصريين أن يُجيز
دخول (ظَنَنْتُ)، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظَنَنْتُ خبيراً بنو لهب.
والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرُعُ إعمال الفعل، فلا
يُستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز (قائم الزيدان)
جواز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا: ظَنَنْتُ قائماً الزيدان؛ لصحة وقوع الفعل
موقع المتجرد مِنْ (إنَّ) و(ظَنَنْتُ) وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على (ظَنَنْتُ قائماً الزيدان) بقول الشاعر^(٨):

(١) الأصول ١: ٢٥٦.

(٢) الجزء الثالث من التذييل ص ٢٧٠ - ٢٧٨.

(٣) ك، ف: ولا تقول.

(٤) س: زيد.

(٥) الأصول ١: ٢٥٥.

(٦) س: ولا يجوز.

(٧) شرح التسهيل ١٧: ٢ - ١٨.

(٨) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ١٢٦٤ ومعاني القرآن للفراء ١: ٤١٥ والأصول
١٨٦: ١. العادية: بشر. والجعائل: جمع جَعَالَة، وهي هنا الرشوة. وكان ذو الرمة قد =

أَظَنَّ ابْنُ طُرْثُوثٍ عُتْبِيَّةً ذَاهِباً بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ

ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد قائله: أَظَنَّ ابْنُ طُرْثُوثٍ عُتْبِيَّةً شَخْصَهُ ذَاهِباً، فحذف المفعول الأول للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١)، الأصل: بُخْلُهُمْ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ، فحذف المفعول الأول، وترك الثاني انتهى. وذكره مسألة (ظَنَنْتُ) هنا من باب الاستطراد.

وفي (الإفصاح): يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي (كَانَ) وَ(إِنَّ) إِذَا أَعْمَلْتَهُمَا أَنْ يَرْفَعَ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَيَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ، يَعْتَمِدُ اسْمُ الْفَاعِلِ عِنْدَهُمَا عَلَى (كَانَ) وَ(إِنَّ)، فيقولون: إِنَّ ضَارِباً عَمْرُو وَزَيْدٌ^(٢)، وكان ضاربٌ عَمْرُو وَزَيْدٌ^(٣). ويجوز عندهم أَنْ يَضْمَرَ الْأَمْرُ وَيَرْفَعَ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَاعْتَمَدَ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرَأَ، وَجَعَلُوا الْمَفْرَدَ هُنَا يَفْسِرُ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: ظَنَنْتُهُ ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرَأَ. وَيَجِيزُونَ^(٤) النَّصْبَ بَعْدَ (ظَنَنْتُهُ) لِأَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ، وَسَدُّ مَسَدِ الْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ. وَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ شَيْءٌ^(٥).

= اختصم هو وابن طرثوث في بئر، وأراد أن يقضى له بها. وصدره في الديوان:

لَعَلَّ ابْنَ طُرْثُوثٍ عُتْبِيَّةً ذَاهِباً

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

(٢) في النسخ كلها: «زيد» بدون واو قبله، صوابه في الارتشاف.

(٣) فيما عداك: «زيد» بدون واو قبله.

(٤) الأصول ١: ١٨٣.

(٥) هنا نهاية الجزء الثاني من نسخة الأسكوريال (س).

ص : فصل

يُسْتَدَامُ كَسْرُ (إِنَّ) ما لم تُؤَوَّلْ هي ومعمولها بمصدر، فَإِنْ لَزِمَ التَّأْوِيلُ لَزِمَ الْفَتْحُ، وإلا فوجهان.

فلامتناع التأويل كُسرت: مُبْتَدَأَةٌ، وموصولاً بِهَا، وجواب قَسَمَ، وَمَحْكِيَّةٌ بِقَوْلٍ، وواقعةٌ مَوْقِعَ الْحَالِ وَمَوْقِعٌ^(١) خبر اسم عَيْنٍ، أو قَبْلَ لَامٍ مُعَلِّقَةٍ.

وَلِلزوم التأويل فُتحت بعدَ (لو) و(لولا) و(ما) التوقيتية، وفي موضعٍ مجرورٍ، أو مرفوعٍ فعلٍ أو منصوبٍ غيرَ خبر.

ش: قال المصنف في الشرح^(٢): «(إِنَّ) بالكسر أصل لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، و(أَنَّ) الفتح فيها فرع لأنَّ الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كلِّ وجه أو مفرداً من كلِّ وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه، ولأنَّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن/ زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل [٢: ١٣١/ب] للمزيد، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورةً بحذف ما تتعلق به، كقولك في عرفت أَنَّكَ بَرٌّ: إِنَّكَ بَرٌّ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في إِنَّكَ بَرٌّ: عرفت أَنَّكَ بَرٌّ، والمرجوعُ إليه بحذف أصلٍ للمتوصل إليه بزيادة، ولكون المكسورة أصلاً قلت: يُسْتَدَامُ كَسْرُ إِنَّ» انتهى.

(١) في التسهيل وشرحه: أو موقع.

(٢) شرح التسهيل ١٩: ٢.

وقال غيره^(١): الأصلُ المكسورةُ لأنها تُفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحةُ تُفيدة، وتُعلّقُ ما بعدها بما قبلها، ولأنّها أشبهُ بالفعل إذ كانت عاملة غيرَ معمولة كما هو أصلُ الفعل، والمفتوحةُ عاملةٌ ومعمولٌ فيها كالمركّب، والمكسورةُ كالمفرد، والمفردُ أصلٌ للمركّب، ولأنّها مستقلة، والمفتوحةُ كـبعضِ اسمٍ إذ كانت وما عملت فيه بتقديره. وقال قوم: المفتوحةُ أصلٌ للمكسورة. وقال آخرون: كلُّ واحدة أصلٌ بنفسها. والصحيح الأول.

وفي (السيط): قيل: إنّ المفتوحة مُعَيَّرَةٌ مِنَ المكسورة، فُتْفِتِحَ دليلاً على اتصالِ العاملِ بما دَخَلت عليه، وهو قول الفراء. وتميم وقيس يبدلون^(٢) من همزتها عينا^(٣)، فيقولون: أشهدُ عَنْ محمداً رسولُ الله.

وقوله ما لم تُؤوَل هي ومعمولها بمصدرٍ لَمَّا كانت (إِنَّ) و(أَنَّ) متقاربتين في اللفظ ومتفقتين في بعض الأحكام - ألا ترى دخولهما على المبتدأ والخبر واتفاقهما في معنى التأكيد - احتيج إلى قانونٍ تُمَيِّز به أماكن المكسورة من أماكن المفتوحة، فذكر أنها متى أُوَلَّت هي ومعمولها بمصدر لم تُكسَر. وما ذهب إليه المصنف من أنها إذا فُتحت أُوَلَّت بمصدر هو قول الأكثر من النحويين.

وإذا كان خبرها فعلاً أو اسماً ملاقياً للفعل في الاشتقاق من المصدر تقدرت بمصدرٍ من لفظ الفعل أو ذلك الاسم، نحو: بَلَّغَنِي أَنَّكَ تَنْطَلِقُ، أو أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فتقدر: بلغني الانطلاق.

(١) المذاهب الثلاثة في الباب للعكبري ٢٢٤:١.

(٢) ك، ف: يبدلونها.

(٣) مجالس ثعلب ص ٨٠ - ٨١. وعنه في الخصائص ١١:٢ وسر الصناعة ص ٢٢٩ - ٢٣٠. وتسمى هذه الظاهرة العنونة، وقد نسبت في هذه المصادر إلى تميم فقط. ونسبها الزمخشري في المفصل ص ٣١٨ - ٣١٩ إلى تميم وأسد. وانظر ابن يعيش ١٤٩:٨. ونسبها الفراء إلى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم. تهذيب اللغة ١١٢:١.

فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً يُقدَّر المصدر من لفظ الاستقرار العامل في الظرف أو المجرور، نحو: بَلَّغْنِي أَنَّكَ عِنْدَ زَيْدٍ، أو في الدار، يقدر: بَلَّغْنِي اسْتِقْرَارُكَ فِي الدَّارِ، أو اسْتِقْرَارُكَ عِنْدَ زَيْدٍ.

وإن كان اسماً جامداً، نحو: بَلَّغْنِي أَنَّ هَذَا زَيْدٌ، فالتقدير: بَلَّغْنِي كَوْنُ هَذَا زَيْدًا. وإنَّما ساغ ذلك لأنَّ كُلَّ خبر جامد تصح نسبته إلى الْمُخْبَرِ عنه^(١) بلفظ الكون، تقول: هذا زَيْدٌ، وإنَّ شئت: هذا كائنٌ زَيْدًا، فيكون معناه كمنعنى قولك: هذا زَيْدٌ.

وقال السهيلي^(٢): «قول كثير من النحاة (أَنَّ) وما بعدها في تأويل مصدر) وتقديرهم: بَلَّغْنِي أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ، أي: انطلائُكَ، ليس كما زعموا، إنَّما هي في تأويل الحديث، كذلك قال س^(٣)، وإنَّما التي في تأويل المصدر (أَنَّ) الخفيفةُ الناصبةُ للفعل؛ لأنَّها أبدأُ مع الفعل هي/ تدل على [٢: ١٣٢/أ] مصدره، وأمَّا (أَنَّ) المشددة فقد يكون خبرها اسماً مَحْضًا، نحو: علمتُ أَنَّ اللَّيْثَ الْأَسَدُ، فهذا لا يُشعر بالمصدر لأنه لا فعل له» انتهى كلام السهيلي. وتلخص منه أَنَّ (أَنَّ) وما بعدها لا تتقدر بالمصدر، خلافاً لأكثر النحويين.

وقوله فَإِنَّ لَزِمَ التَّأْوِيلُ لَزِمَ الْفَتْحُ، وإلا فوجهان يعني: إِنَّ لَزِمَ أَنْ تُؤَوَّلَ بِالمصدر لَزِمَ فَتَحُ (أَنَّ).

وقال أبو علي الفارسي^(٤) في ضبط المكسورة والمفتوحة: كلُّ موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فَ (إِنَّ) فيه مكسورة، وكلُّ موضع ينفرد بأحدهما فَ (أَنَّ) فيه مفتوحة. فالأوَّلُ نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، يجوز: زَيْدٌ

(١) عنه: سقط من ك، ف.

(٢) لم أقف على نصه هذا. وانظر نتائج الفكر ص ٣٤٥ - ٣٤٨ فله فيه كلام في «أَنَّ».

(٣) الكتاب ٣: ١٣٢، ١٣٩.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٢٩.

قائمٌ، ويقومُ زيدٌ. والثاني نحو: بَلَّغَنِي أَنَّ زِيداً قائمٌ. والثالثُ نحو: لو أَنَّ زِيداً قائمٌ.

قالوا^(١): وهذا القانون ليس بصحيح لأنه ينكسر بِـ (إذا) التي للمفاجأة، فإنه لا يليها إلا الاسم، وتُكسر (إِنَّ) بعدها.

وقال س^(٢): كُلُّ موضعٍ هو للجملة فَـ (إِنَّ) فيه مكسورة، وكُلُّ موضعٍ هو للمفرد فَـ (أَنَّ) فيه مفتوحة.

قالوا^(٣): وهذا يَنكسر بقولهم «لو أَنَّ زِيداً قائمٌ»^(٤) لوقوعها موقع الجملة الفعلية، ومع هذا هي مفتوحة، هذا على مذهب س^(٥) على ما سيأتي بيانه. ومن النحويين مَنْ ضبط ذلك بتعداد المواضع.

وقوله فلامتناع التأويل كُسرَت مُبتدأَةٌ أخذ المصنف في تعداد أماكن المكسورة، فذكر أنها تُكسر إذا كان مبدوءاً بِهَا لفظاً ومعنى، نحو: إِنَّ زِيداً قائمٌ، أو معنى لا لفظاً، نحو: ألا إِنَّ زِيداً قائمٌ.

وفي قوله (مُبتدأَةٌ) إنبهام لأنَّ المبتدأ في الاصطلاح معروف، ولا يراد هنا إذ يلزم على ذلك الكسر في نحو: عندي أَنَّكَ فاضلٌ، ولا يجوز ذلك، وإنما^(٦) أراد بقوله (مُبتدأَةٌ) أي: أول الكلام.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٩.

(٢) لم أقف على هذا القول في الكتاب، ولعله مستنبط من كلام سيبويه. انظر الكتاب ١٤٢: ٣ - ١٤٣. وهو قول الشلوين في التوطئة ص ٢٤٠. ونسبه إليه الأبي في شرح الجزولية ص ١٠٥٤. وذكره غير منسوب ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٥٩. وانظر تفصيل ذلك في شرح الجزولية للشلوين ص ٨١٠ - ٨١٤ والمباحث الكاملية ١: ٥٤٧ - ٥٥٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٩.

(٤) تتمته: «قام عمرو» كما في شرح الجمل.

(٥) الكتاب ٣: ١٣٩ - ١٤٠.

(٦) ك، ف: وإذا.

وليس ما ذكر من أنها تُكسر في ابتداء الكلام مجمعا عليه؛ إذ قد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بـ (أَنَّ) المفتوحة أول الكلام كما سبق في (باب الابتداء)، فتقول: أَنَّ زيدا قائمٌ عندي.

وقوله وموصولا بها مثاله ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾^(١). فإن جاء ما ظاهره أنه فُتحت فيه (أَنَّ) بعد موصول، نحو قولهم: «لا أَصْحَبُكَ ما أَنَّ في السماءِ نَجْمًا»^(٢)، فإن صلة (ما) محذوفة، و(أَنَّ) معمولة لذلك المحذوف، تقديره: ما ثَبَتَ أَنَّ في السماءِ نجما، كذا قاله المصنف في الشرح^(٣).

وقال أبو علي الفارسي^(٤): «إذا وقعت بعد الاسم الموصول، كقولك: أعطيتُهُ ما إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدٍ ما مَعَكَ» انتهى. وكذا يقول أصحابنا^(٥).

وعلى ما زعم س^(٦) ليست (إِنَّ) صلة الاسم الموصول، بل (إِنَّ) عنده على إضمارِ قَسَمٍ، والقَسَمُ^(٧) وجوابه هو الصلة، و(إِنَّ) هو جواب القسم المحذوف. ولا يُجيز س بعد القسم في (إِنَّ) إلا كسر/ همزتها. [٢: ١٣٢/ب]

وقوله وجواب قسم هذه المسألة - وهي: والله إِنَّ زيدا قائمٌ - فيها أربعة مذاهب:

أحدها: إجازة الكسر والفتح واختيار الفتح، وهو مذهب الكسائي^(٨)

(١) سورة القصص، الآية: ٧٦.

(٢) مجمع الأمثال ٢: ٢٢٨، وأوله فيه: لا أفعله.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٢.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٣٠.

(٥) انظر الجزولية ص ١٢١ وشرحها للشلوين ص ٨٠٩ وللورقي ص ٥٤٥ وللأبدي ص ١٠٥٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٤٦.

(٧) ك، ف، م: فالقسم.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤١٠.

والبغداديين^(١).

والثاني: إجازتهما واختيار الكسر^(٢).

والثالث: وجوب الفتح^(٣)، وهو مذهب الفراء، وقال أبو جعفر الصفار: «قال الكسائي والطَّوَال: تقول: واللَّهِ أَنْ زِيداً منطلقٌ، بفتح أَنْ».

والرابع: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا^(٤)، وهو مذهب البصريين^(٥)، وهو القياس، وبه ورد السماع، قال تعالى ﴿حَمَّ ۝١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ۝٦﴾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ۝١﴾ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ۝٢﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا ۝٧﴾. قال أبو الحسن بن خروف^(٨): «ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس» انتهى.

وقد سُمع من لسان العرب «حَلَفْتُ أَنْ زِيداً قائمٌ» بالفتح والكسر، فغلط سَماع ذلك مَنْ أجاز الفتح والكسر في قولك: باللَّهِ إِنَّ زِيداً قائمٌ؛ لأنَّ التقدير: حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنَّ زِيداً قائمٌ، فكما يجوز الكسر والفتح مع

(١) الأصول ١: ٢٧٩. وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٠ عن ابن كيسان أنه قول الكوفيين.

(٢) الجمل ص ٥٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٤٦٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٤.

(٣) في المباحث الكاملية ١: ٥٤٦: «وقد روى الزجاج أنها تفتح في جواب القسم».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٠ - ٤٦١ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٤.

(٥) منهج السالك ص ٧٥. وانظر الكتاب ٣: ١٤٦ والمقتضب ٤: ١٠٧. وقال ابن السراج: «قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: واللَّهِ أَنْ زِيداً منطلقٌ، فيفتحون أَنْ، وهو عندي القياس لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق».

الأصول ١: ٢٧٩.

(٦) سورة الدخان، الآيات: ١ - ٣.

(٧) سورة الزخرف، الآيات: ١ - ٣.

(٨) شرح الجمل له ص ٢٣١.

التصريح بالفعل فكذلك يجوز مع إضماره. وبيان الغلط فيه أنَّ مَنْ كسرها بعدَ (حلفت) لم يجعل (حلفت) إلا قَسَمًا، و(إنَّ) وما بعدها جواباً لها، ومَنْ فتحها بعد (حلفت) جعل (حلفت) إخباراً عن قَسَمٍ متقدم، ولم يجعلها قَسَمًا، وتكون (أَنَّ) وما بعدها في موضع معمول لها، ولا يُتَصَوَّر هذان التقديران إذا كانت (حلفت) مضمرة؛ لأنَّ العرب لا تُضمَر (حلفت) وتريد بها غير القَسَم، بل إذا أضمَرْتها كانت قَسَمًا لا إخباراً عنه، فلذلك كُسرت (إنَّ) بعد (حلفت) المضمرة.

وقد خالف المصنّف قوله هنا في أرجوزته حيث قال:

بعد (إذا) فُجاءة أو قَسَمٍ لا لام بعده بِوَجْهَيْنِ نُمِي
 فيعني بقوله (نُمِي)^(١) أنَّ ذلك مَرُوي. وليس كذلك، بل السماع إنَّما ورد بالكسر.

والى جواز الفتح والكسر ذهب أبو القاسم السهيلي من أصحابنا، كما ذهب إليه المصنّف في الأرجوزة، قال السهيلي: «جواز فتحها وكسرها بعد القَسَم لأنَّ القَسَم جملة تؤكّد أخرى، فإنَّ كسرت (إنَّ) فلائها في حكم الجملة المستأنفة، وإنَّ فُتحت فلائها تؤدي عن حديث محلوف عليه، يعمل فيه أحلف وأقسِم» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٢) شيخنا: «إذا كانت جواباً للقَسَم في اللفظ كُسرت، وهي في قولهم (حَلَفْتُ أنَّ زيداً منطلق) جوابٌ في المعنى ومعمولة لفعل الحلف في اللفظ، فلذلك تُفْتَح».

وفي (السيط): وأما القَسَم فذهب البصريون إلى أنه يكسر ليس إلا، وذهب غيرهم إلى الفتح. وأصل هذا الخلاف أنَّ جُمْلَتِي القَسَم والمُقَسَم

(١) فيعني بقوله نُمي: سقط من ك.

(٢) معناه في شرح الجمل ١: ١٦١.

عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم
أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه في موضع مفعول، ففتح (أَنَّ) بتقدير:
[٢: ١٣٣] أَحْلَفَ عَلَى كَذَا. ومنهم مَنْ جعل القسم تأكيداً للمُقَسَّم عليه لا عاملاً
فيه، فانتفى ألا يكون به تعلق، فكسر ليس إلا. وَمَنْ جَوَّزَ الْأَمْرَيْنِ أَجَازَ
الوجهين.

وقوله وَمَحْكِيَّةٌ بقول نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَرْلُهَا عَلَيْكُمْ﴾^(١). ويأتي
الكلام في فتحها بعد القول حيث تعرض لذلك المصنف في (باب
ظننت)، إن شاء الله.

وقوله وواقعةً موقع الحال مثاله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ
وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾^(٢)، وقال^(٣):

ما أعطيني، ولا سألتُهُما إلا وإني لحاجِزي كَرَمِي

وقوله وموقع خبر اسم عين مثاله: زيد إنه منطلق. وهذه مسألة
خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك، واستدلوا على صحة ذلك
بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالصَّٰدِقَاتِ وَالْمُجُوسَ
وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٤)، ويقول الشاعر^(٥):

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ بِاللَّهِ - إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ

وقول الآخر^(٦):

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٥.

(٣) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٢١٩ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٣: ١٤٥.
يعني عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم.

(٤) سورة الحج، الآية: ١٧.

(٥) هو كثير عزة. والبيت في ديوانه ص ٥٠٨ والكتاب ٣: ١٣١.

(٦) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٦٧٢ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٤٠، ٢١٨ والخزانة
١٠: ٣٦٤ - ٣٦٨ [الشاهد ٨٦٦]. خواتيم الأمور: استتمامها.

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلَهُ سِرْبَالٌ مُلْكٌ، بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ
وقول الآخر^(١):

مِنَّا الْأَنَاةُ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا إِنَّا بَطَاءٌ، وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعٌ
وقال الفراء^(٢): «لا تقول في الكلام: إِنَّ أَخَاكَ إِنَّهُ ذَاهِبٌ». قال^(٣):
«وإنما جاز في الآية لأنَّ المعنى كالجزاء، أي: مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا أَوْ عَلَى
شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَدْيَانِ فَاللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ» انتهى.

وما استدللَّ به البصريون ليس هو في عين المسألة لأنَّ الحكم هو أنه
تُكْسَرُ إذا وَقَعَتْ خَبَرُ اسْمٍ عَيْنٍ، والمستدلُّ به هو أَنَّهَا كُسِرَتْ إذا وَقَعَتْ
خَبَرًا لِـ (إِنَّ)، وَإِنْ كَانَ الِاسْتِدْلَالُ بِمَا ذُكِرَ يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ (إِنَّ)
و(أَرَانِي) و(يَحْسَبُنَا) نَوَاسِخٌ لِلْإِبْتِدَاءِ، فيقال: كما جاز ذلك مع النواسخ
يَجُوزُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ ذَاهِبٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ تَحْدُثُ مَعَ
النَّوَاسِخِ أَحْكَامٌ لَا تَكُونُ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ، فيمكن أن يكون هذا منها.
وقوله أَوْ قَبْلَ لَامٍ مُعَلِّقَةٍ مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٤)
وقول الشاعر^(٥):

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا
فلولا اللام لفتحت. وقد انتهت المواضع التي يجب فيها الكسر،
وهي سبعة.

(١) هو وضاح بن إسماعيل. الحماسة ١: ٣٢٤ وشرحها للمرزوقي ص ٦٤٧ ولالأعلم
ص ٤٠٩. السريع: السرعة.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢: ١٤٠.

(٤) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥) هو الشمردل بن شريك اليربوعي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٤٠ - ١٤١. والبيت من
غير نسبة في الكتاب ٣: ١٤٩ وتحصيل عين الذهب ص ٤٣٩. نسري: نسير ليلاً.
والسنا: الضوء.

وَنَقَصَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُهَا بَعْدَ (حَيْثُ)، نَحْوُ^(١):
اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ. وَقَدْ أُولِعَ عَوَامُّ الْفُقَهَاءِ فِي قِرَاءَاتِهِمْ بِفَتْحِهَا،
يَقُولُونَ: مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ، بِالْفَتْحِ.

[٢: ١٣٣/ب] وقوله وَلِلزُّومِ التَّأْوِيلِ فَتَحْتَ/ بَعْدَ (لَوْ) أَي: وَلِلزُّومِ تَأْوِيلِهَا
بِالْمَصْدَرِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ بَعْدَ (لَوْ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢)، وَقَالَ
الشَّاعِرُ^(٣):

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَتْ
وَالْتَقْدِيرُ: وَلَوْ صَبَرُهُمْ، وَلَوْ إِنْطَاقُ رِمَاحِ قَوْمِي إِيَّايَ، فَمَوْضِعُ (أَنَّ)
وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ رَفْعٌ.

وَاخْتَلَفُوا عَلَى مَاذَا ارْتَفَعَ:

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ، مِنْهُمْ الْمَبْرَدُ^(٤) وَالزَّجَّاجُ،
وَتَبِعَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) وَجَمَاعَةٌ، إِلَى أَنَّهُ مَبْنِي عَلَى فِعْلِ مَحْذُوفٍ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ عَدِيمُ النِّظِيرِ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يُحْذَفْ
بَعْدَ (لَوْ) قَطُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُفَسَّرًا؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ
تَمْلِكُونَ﴾^(٦) وَقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٧).

(١) نَحْوُ اجْلِسْ حَيْثُ: سَقَطَ مِنْ كَ، ح.

(٢) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ، آيَةُ: ٥.

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرْبِ الزَّبِيدِيِّ. شَعْرُهُ ص ٥٦ وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ١٦٢.
أَجَرَتْ: الْإِجْرَارُ: أَنْ يُشَقَّ لِسَانُ الْفَصِيلِ لثَلَا يَرْضَعُ.

(٤) الْمُقْتَضَبُ ٣: ٧٧-٧٨ وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسِيرَافِيِّ ٤: ٢١/ب وَابْنُ خُرُوفٍ ص ٢١٣-٢١٤.

(٥) الْمِفْصَلُ ص ٣٢٣.

(٦) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، آيَةُ: ١٠٠.

(٧) أَمْثَالُ أَبِي عُبَيْدٍ ص ٢٦٨ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢: ١٧٤ وَسِرُ الصَّنَاعَةِ ص ٦٤٨. وَذَكَرَ الْمَبْرَدُ فِي

الْمُقْتَضَبِ ٣: ٧٧ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ رَوَايَتِهِمْ: لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي. وَهُوَ مِنْ قَوْلِ
حَاتِمٍ. وَالْمَعْنَى: لَوْ ظَلَمْتَنِي رَجُلٌ لَا تَنْصِفُ مِنْهُ. وَعَلَى رَوَايَةِ أَبِي حَيَّانٍ يَكُونُ الْمَعْنَى:
لَوْ لَطَمْتَنِي حُرَّةً، فَجَعَلَ السَّوَارَ عَلَامَةً الْحُرِّيةِ.

قال: «وزعم البصريون أنَّ الخبر لـ (أَنَّ) بعد (لو) لم يَجِئ إلا فعلاً أو اسمَ فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية، ولا يجوز: لو أنَّ زيداً أخوك لأكرمْتُكَ» انتهى.

وليس مذهب البصريين بصحيح إن كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف. هكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين.

وقال ابن هشام: مذهب س^(١) أنَّ (أَنَّ) مع معموليها^(٢) مبتدأة، والخبر محذوف، لا يجوز إظهاره، كحذفه بعد (لولا)، وهو قول أكثر البصريين. وذهب بعضهم^(٣) أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر. قال ابن عصفور: وهذا الذي أحفظه عن البصريين. انتهى.

وقد جَوَّز المبرد هذا الوجه والوجه الأول، حكى عنه ابن السراج في كتاب (الأصول)^(٤) أنه قال: إنَّ (أَنَّ) المفتوحة بعد (لو) مع صلتها بتقدير مصدر، ووقوعها^(٥) بعدها على ضربين:

أحدهما: أنَّ المصدر يدل على فعله، فيَجْزِي منه. قال: فإنَّ قال قائل: إذا قلت «لو أنك أَجَبْتَنِي لأكرمْتُكَ» فلم لا تقول: لو إجابْتُكَ لأكرمْتُكَ؟ قيل: لأنَّ الفعل قد لفظت به في صلة (أَنَّ)، والمصدر ليس كذلك؛ ألا ترى أنك تقول: ظَنَنْتُ أنك منطلقٌ، فتعديهِ إلى (أَنَّ)، وهي وصلتْها اسمٌ واحد لأنَّها قد صار لها اسم وخبر، فدلَّت على المفعولين، وغيرها من الأسماء لا بُدَّ معه مِن مفعول ثانٍ.

(١) الكتاب ٣: ١٢١، ١٣٩ - ١٤٠، ١٥٨، وشرحه للسيرافي ٤: ٢١/أ - ٢١/ب.

(٢) في النسخ المخطوطة: مع معمولها.

(٣) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٤٥٩ إلى سيويه.

(٤) الأصول ١: ٢٦٨ - ٢٦٩ والتعليقة للفارسي ٢: ٢٣٣.

(٥) فيما عدا م: وقوعها. بدون واو قبلها.

قال: والوجه الآخر أنَّ الأسماء تقع بعد (لو) على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها^(١)، فـ (لو) وَلَيْتَهَا على كُلِّ حال، وإنْ كان ذلك مِنْ أجل ما بعدها، ولذلك وَلَيْتَهَا (أَنَّ) لَأَنَّهَا اسم، وامتنعت المكسورة لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد، فَمِمَّا وَلَيْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) وكذلك: لو أَنَّكَ جِئْتَنِي، أي: لو وَقَعَ مَجِئُكَ.

والصحيح أَنَّ (أَنَّ) ومعموليهما في موضع رفع بالابتداء، وذلك أَنَّ في كُلِّ مِنَ المذهبين خروجاً لِـ (لو) عما استقرَّ فيها؛ لأنَّ العرب لا تقول: لو زَيْدٌ قائمٌ لأكرمْتُكَ، ولا تقول: لو قيامٌ زَيْدٌ لأكرمْتُكَ، إنما تَحذف الفعل بعدها، وتَجعل ما بعده معمولاً له إذا كان ثَمَّ ما يفسره، وهو مع ذلك قليل، وأن يليها الفعل هو الكثير، فإذا جعلنا ذلك مبتدأ - ولا يحتاج إلى خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلتها وإغناء ذلك عنه - كان أولى^(٣) لأنَّ هذا الوجه ليس فيه حذف، والوجه الآخر يَحْتَاج إلى تَكْلُفٍ حذف.

وما ذكره المبرد مِنْ أَنَّ السبب في ذلك جريان ذكر الفعل في صلة (أَنَّ) ليس بشيء لأنَّ (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) قد لا يكون خبرها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾^(٤).

وما ذكره الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين أنه يقدر بِمبتدأ محذوف الخبر فهو مرجوح؛ لأنه إذا أمكن أن يُحْمَلَ الكلام على أَنَّ لا حَذَفَ كان أولى مِنْ حَمْلِهِ على حذف. وقد ذكرنا أيضاً الكلام على (أَنَّ)

(١) في النسخ المخطوطة: تقديم المفعول بعدها. والتصويب من الأصول والتعليقة.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٠.

(٣) ك، ف: أقل.

(٤) سورة لقمان، الآية: ٢٧.

بعد (لو) في كتاب (التكميل) في الفصل الثاني من (باب عوامل الجزم)،
وأمعنًا الكلام في ذلك هناك، لكن فيما ذكرناه هنا مزيد فوائد.

وقوله و(لولا) مثاله قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسِيحِينَ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢):

لكم أمانٌ، ولولا أننا حُرُمٌ لم تُلفِ أنفسكم من حَتْفِها وَزَرًا

وقوله و(ما) التوقيتية مثاله قول العرب فيما حكاه ابن السكيت: لا
أَكْلُمُكَ ما أَنَّ في السماء نَجْمًا^(٣)، وفيما حكاه اللحياني: لا أَفْعَلُ ما أَنَّ جِرَاءَ
مكانه^(٤)، التقدير: ما ثَبَتَ أَنَّ في السماء نَجْمًا، وما ثَبَتَ أَنَّ جِرَاءَ مكانه.

وقوله وفي موضع مجرور، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر مثال
ذلك: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مِنْطَلِقٌ، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٥)،
و﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٦)، وأنشد س^(٧):

تَظَلُّ الشَّمْسُ كاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةً أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾^(٨)، ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾^(٩)،
﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾^(١٠).

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٨.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٢٢: ٢.

(٣) سبق في ١٧٢: ٣. وانظر شرح التسهيل ٢٢: ٢.

(٤) سبق في ١٧٢: ٣. وانظر شرح التسهيل ٢٢: ٢.

(٥) سورة الحج، الآية: ٦.

(٦) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٧) الكتاب ١٥٧: ٣ وتحصيل عين الذهب ص ٤٤١ وشرح الكتاب لابن خروف ص ٢٤٦
وشرح التسهيل ٢١: ٢ وتخليص الشواهد ص ٣٥٣ والعيني ٢٤١: ٢. المصدر المؤول من
أن ومعمولها في محل جر، مضاف إليه.

(٨) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٩) سورة الجن، الآية: ١.

(١٠) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

واحترز بقوله «غير خبر» من نحو قوله: حَسِبْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ، فَإنَّهُ قَائِمٌ» في موضع نصب، لكنه خبر في المعنى لأنَّ (حَسِبَ) داخلة على المبتدأ والخبر.

ص: وإمكان الحالين أُجِيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَوْلِي)، و(إذا) المفاجأة، وفاء الجواب.

وتُفَتِّحُ بعدَ (أَمَّا) بمعنى حَقًّا، وبعدَ^(١) (حتى) غير الابتدائية، وبعدَ (لا جَرَمَ) غالباً، وقد تُفَتِّحُ عند الكوفيين بعدَ قَسَمٍ ما لم توجد اللام.

ش: يعني بـ«إمكان الحالين» اعتبار التقدير بالمصدر واعتبار التقدير بالجملة، فباعتبار المصدر تُفَتِّحُ، وباعتبار الجملة تُكسِرُ.

وقوله أُجِيزَ الوجهانِ بعدَ (أَوَّلُ قَوْلِي) هذه مسألة ذكرها س^(٢)، وهي قولهم: أَوَّلُ ما أَقُولُ/ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، وأحَالَها^(٣) المصنف إلى: أَوَّلُ قَوْلِي، فَسَبَّكَ مِنْ (ما) والفعل مصدرأ، وأضاف إليه (أَوَّلُ)، وسيأتي احتمال (ما) أن تكون اسماً موصولاً. وكما ذكرها س ذكرها أبو علي في (الإيضاح)^(٤)، ولم يَسْبِكْ مِنْ (ما) والفعل مصدرأ، فَمَنْ فَتَحَ (أَنْ) قَدَّرَهَا بالمصدر، كأنه قال: أَوَّلُ ما أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ، فأَوَّلُ: مبتدأ، و«أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» في موضع الخبر، و(ما) مصدرية، كأنه قال: أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ، وهذا إخبارٌ بمعْنَى عن معْنَى لأنَّ (قَوْلًا) مصدر، والمضاف إليه مصدر، و(حَمْدُ) مصدر أخبر به عن مضاف لمصدر.

فإن قلت: أيجوز مع فتح «أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء)، والفعل بعدها صلة، أو

[٢: ١٣٤/ب]

(١) ك، ف: وبمعنى.

(٢) الكتاب ٣: ١٤٣.

(٣) فوقه في ك ما نصه: أي حَوْلَهَا.

(٤) الإيضاح العضدي ص ١٣٠.

صفة، والعائد محذوف، وهو مفعول القول، ويكون التقدير: **أَوَّلُ** الألفاظ التي أقولها، و**أَوَّلُ** ألفاظ أقولها **حَمْدُ اللَّهِ**؟

قلت: منع ذلك بعضهم، قال^(١): لأنَّ «حَمْدُ اللَّهِ» ليس من الألفاظ المقولة، فكيف يقع خبراً لِمَا هو لفظ؟ والخبر إذا كان مفرداً فلا بُدَّ أن يكون المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، أو مُنَزَّلًا منزلة، نحو: زيدٌ زهيرٌ، و«حَمْدُ اللَّهِ» ليس أول الألفاظ ولا مُنَزَّلًا منزلة.

وأجاز ابن خروف^(٢) مع فتح (أني) أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ونكرة موصوفة. وهذا لا يُتصور إلا أن يجعل «حَمْدُ اللَّهِ» من قبيل الألفاظ، فكأنه يقول: **أَوَّلُ** ألفاظي هذا اللفظ، أي: **حَمْدُ اللَّهِ**.

ومَن كَسَرَ، فقال: **أَوَّلُ** ما أقولُ **إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ**، فأَوَّلُ: مبتدأ، و(ما) موصولة بمعنى (الذي)، أو نكرة موصوفة، أو مصدرية أريد بها المفعول كما قالوا: درهمٌ ضَرَبُ الأمير، أي: مَضْرُوبه، وكذلك هذا، تقديره: **أَوَّلُ** قَوْلِي، أي: مَقُولِي. ومعمولُ (أقولُ) إذا كانت (ما) بِمعنى (الذي) أو موصوفةً محذوفٌ، كما قَدَرْنَاهُ إذا فُتِحَتْ (أَنْ)، والخبر عن المبتدأ الذي هو (أَوَّلُ): **إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ**، كما تقول: **أَوَّلُ** ما أقرأ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٣)، ف ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ خبرٌ عن (أَوَّلُ)، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى. هكذا فَسَّرَ الناسُ كلامَ س في هذه المسألة، أعني أَنَّ «أَوَّلُ ما أقولُ» مبتدأ، و«**إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ**» خبرٌ عنه، فَسَّرَه كذلك المبرد والزجاج والسيرافي^(٤) وابن طاهر وأكثر مقرئي كتاب س بالأندلس.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٤ - ٤٦٥ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه له ص ٢٣٣.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ١.

(٤) شرح الكتاب ٤: ٣٥/أ.

ولأبي علي الفارسي^(١) فيه ارتباط وخطب، زعم أن «إني أحمد الله» معمول ل (أقول) في قوله «أول ما أقول إني أحمد الله»، فكسرت من أجل أنها معمولة للقول محكية به، فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو (أول)، فقدرة (ثابت)، فصار المعنى: أول قولي إني أحمد الله ثابت.

وردّ الناس على أبي علي هذا التقدير، وقالوا^(٢): يُغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير. وممن ردّ عليه في هذه المسألة أبو الوليد القشيري^(٣) وأبو الحسين بن الطراوة وأبو الحجاج بن معرّوز، وقالوا: / هذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إلى أن يكون أول قوله: إني أحمد الله، وهو مثلاً قوله: إني موجود، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود، وهذا بلا شك لا يمكن أن يقصده عاقل.

وزعم بعض أصحابنا^(٤) أن «إني أحمد الله» معمول ل (أقول)، لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسدّ المفعول مسدّد الخبر لأنه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقول قبل كل شيء إني أحمد الله، ونظير ذلك: أقائم الزيدان، فقد سدّ الفاعل مسدّد الخبر، وأغنى عنه، فكذلك هذا، سدّ فيه المفعول مسدّد الخبر، وأغنى عنه.

وانفصل هذا الزاعم بهذا الذي قرره عما اعترض الناس به على أبي علي، وقال: لم يرد أبو علي أن هناك ثابتاً أو موجوداً، وإنما أراد أن

(١) الإيضاح المضدي ص ١٣٠ - ١٣١ وإيضاح الشعر ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

(٢) وقالوا... التقدير: سقط من ك، ف.

(٣) هشام بن أحمد [٤٠٨ - ٤٨٩ هـ] من أهل طليطلة، عارف بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة والزيج. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمرو السفاقي. صنف نكت الكامل للمبرد. الصلة ص ٦١٧ - ٦١٨ والبغية ٢: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٦.

«أول ما أقول إنِّي أحمدُ الله» كله بمنزلة لو كان ثمَّ (ثابت) أو (موجود)، قال: فذلك تمثيل منه وإن لم يتكلم به ليتحقق وجه الانفراد.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنه إنما سدَّ في «أقائم الزيدان» لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متفق وإن اختلفت جهتا التركيب، وأمّا في تلك المسألة فإنَّ قوله «إنِّي أحمدُ الله» جعله مفعولاً لـ (أقول) فضلةً في الكلام، فلم يجتمع فيه مسند ومسند إليه، ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولة المحكوم عليه والمحكوم به. ثم إنَّ هذا التأويل الذي تأوله على أبي علي لا يُنزَل عليه لفظ أبي علي لأنه صرح بأنَّ «أول ما أقول» مبتدأ محذوف الخبر، وزعم أنَّ تقدير ذلك الخبر المحذوف (ثابت) أو (موجود)، ولو أراد ما ذهب إليه هذا المنفصل لقال: و«أول ما أقول إنِّي أحمدُ الله» مفرد، بمنزلة لو كان هناك (ثابت) أو (مستقرّ) ملفوظاً به.

وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس «إنِّي أحمدُ الله» معمولاً لـ (أقول)، ولا كسرُها لأجل كونها معمولة له، وإنما كسرُها لأنها بعد (أول)، وهو قولٌ من حيث أضيف إلى القول، وقَدَّر الخبر محذوفاً - أي ثابت - كما قَدَّرَه الفارسي، قال: ألا ترى أنَّ معنى أول ما أقول إنِّي أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود: قولي إنِّي أحمدُ الله المتقدم على كلِّ كلامٍ^(١) ثابتٌ أو موجود.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي خطأ لأنَّ (إنَّ) لا تُكسر حكاية لفعل أو مصدر إلا وهي معمولة، و(أول) لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى لأنه ليس بمصدر في اللفظ وإن كان في معناه؛ ألا ترى أنَّ المصدر إنما عمل لانهلاله إلى (أنَّ) والفعل أو (ما) والفعل، و(أول) ليست كذلك لأنه لم يُستعمل من لفظها فعل.

(١) ك: على كلامي. ف: على كلام.

وذهب ابن عصفور إلى أنه يتخرج كلام أبي عليّ على أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، كأنك قلت: **أَوَّلُ** قولي **إِنِّي** أَحْمَدُ الله، والمصدر قد يراد به/ المرة الواحدة، وقد يراد به أكثر، كما أريد به في قوله تعالى ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصَوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾^(١)، والحمير ليس لها صوت واحد، وإنما لها أصوات، فإذا أريد بالمصدر في المسألة المرة الواحدة لَزِمَ الفساد المتقدم، فلم يبق إلا أن يُراد به التكثير، وكأنه قال: **أَوَّلُ** أقوالي **إِنِّي** أَحْمَدُ الله ثابتٌ قبل، أي: ليس هذا بأوّل^(٢) حَمْدٍ حَمَدْتُ الله تعالى، بل لم أزل أَحْمَدُه فيما تقدم.

وحكي عن الملك عَضِدِ الدولة^(٣) بن بُؤَيْه - وهو أحدُ مَنْ أخذ عن أبي عليّ الفارسي - أنه أجاز أن تكون (ما) من قوله «**أَوَّلُ** ما أقول» مصدرية، و(أَوَّلُ) المضاف إليها مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: **أَوَّلُ** ما أقول قولي **إِنِّي** أَحْمَدُ الله، و(إِنِّي) في صلة (قولي) المحذوف الذي هو خبر لـ (أَوَّلُ).

وارتضاه بعض شيوخنا، ورَدَّه بعضهم^(٤) لأنَّ فيه حذف الموصول وإبقاء ما هو من صلته، وهو معموله، وهذا بابُه الشعر. ويجوز ذلك في قول البغداديين. وينبغي ألاَّ يمتنع هنا لأنَّ القول قد كثر إضماره في كلام العرب حتى صار يجري مضمراً مجزاه مظهراً، لكنه بعد ذلك فيه مجاز الإضمار، وإذا جعلت «**إِنِّي** أَحْمَدُ الله» في موضع الخبر فلا إضمار، وكلام س في هذه المسألة واضح جداً.

وتلخص من هذا كله أن كسر (إِنَّ) في هذه المسألة إمّا لكونها خبراً

(١) سورة لقمان، الآية: ١٩.

(٢) ك، ف: تأويل.

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٨: سيف الدولة. وهو خطأ.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٧: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٥٨.

عن (أَوَّل)، وهو مذهب الجمهور والمتفهم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونها معمولة لـ (أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الفارسي. أو لـ (أَوَّل ما أقول)، والخبر محذوف، وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى خبر لسدّ المعمول مسدّه، وهو قول بعض أصحابنا.

وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن (القول) ينطلق على معنيين: أحدهما الحدث، وهو تأخير الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه. والثاني أشخاص الكلام أنفسهم. ومثال ذلك: هذا ضربي، تشير إلى تأخير الحركات، وهذا درهم ضرب الأمير، تريد: مضروبه. فإذا أردت الحدث فتحت، وكان التقدير: أَوَّل تَكَلَّمِي تحميدُ الله، فوقعت موقع المفرد. وإذا أردت المقول كسرت، وكان التقدير: أَوَّل كلامي إني أحمّد الله، وذلك أن (أَوَّل) هي أفعل التي للمفاضلة؛ بدليل أن مؤنثها (الأولى) كالأفضل والفضلى، وأفعل التي يُراد بها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلاماً أخبرت عنه بما هو كلام؛ لأنّ الخبر هو المخبر عنه في المعنى، وإذا كان كذلك لزم كسر (إنّ)؛ لأنّها إذا كُسرت كانت مع معمولها كلاماً، وإذا فُتحت كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام. وقوله وبعد (إذا) الفجائية^(١) مثاله قول الشاعر^(٢):

/ وكنْتُ أرى زيدا كما قيل سيّداً إذا إنّه عبدُ القفا واللّهازم [٢: ١٣٦]

رُوي بالكسر على عدم التأويل بالمصدر، وبالفتح على تأويل (أنّ) ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء. قال المصنف في الشرح^(٣): «والخبر محذوف، والأول أولى لأنه لا يُحوج إلى تقدير محذوف» انتهى.

(١) كذا! وقد سبق في الفص: المفاجأة.

(٢) البيت في الكتاب ١٤٤: ٣ والمقتضب ٣٥١: ٢ والخصائص ٣٩٩: ٢ والخزانة ١٠: ٢٦٥ - ٢٦٨ [الشاهد ٨٤٦]. اللهازم: جمع لهزيمة، وهي بُضيعة في أصل الحنك الأسفل.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٢.

وقد تقدم لنا أن مذهب أصحابنا أن الخبر هو (إذا) الفجائية، فلا يكون الخبر محذوفاً، فلا أولوية، بل يكون الوجهان متساويين في الجودة، أعني الفتح والكسر في (إن).

وقوله وفاء الجواب عبّر عنها المصنف في غير هذا بفاء الجزاء. فإذا وقعت بعد فاء الجواب جاز فيها الفتح والكسر، مثاله: مَنْ يَقْصِدُنِي فَإِنِّي أَكْرَمُهُ، بالفتح والكسر، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَ لَهُمْ أَفْوَاجًا﴾ (١) قرئ بالفتح، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (٢) قرئ بالكسر، وقال تعالى: ﴿أَنَّهُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَنَّمَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣) قرئ بالفتح والكسر، فالفتح على تقديرها بمصدر، وهو خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فجزاؤه كينونة النار له، وكذلك: فجزاؤه الغفران. والكسر على أنها جملة باقية على أصلها، وهو أحسن في القياس؛ لأن الفتح يؤدي إلى تكلف الإضمار، والكسر لا إضمار معه.

قال المصنف (٤): «ولذلك لم يجئ في القرآن فتحٌ إلا مسبوق بـ (أن) المفتوحة، فإن لم تسبق (أن) المفتوحة فكسر (إن) بعد الفاء مُجْمَعٌ عليه من القراء السبعة، نحو ﴿إِنَّهُمْ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُمْ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ (٥)، و﴿إِنَّهُمْ مَنْ يَتَّقُوا وَيَصْبِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٦)، و﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (٧) انتهى.

(١) سورة التوبة، الآية: ٦٣.

(٢) سورة الجن، الآية: ٢٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٤. قرأ بالفتح عاصم وابن عامر، وقرأ باقي السبعة بالكسر. السبعة ص ٢٥٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٣.

(٥) سورة طه، الآية: ٧٤.

(٦) سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٧) سورة الجن، الآية: ٢٣.

وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ الآية ما نصه:
 «ويجوز أن يكون ﴿فَأَنْتَ﴾ معطوفاً على ﴿أَنْتَ﴾ على أن جواب ﴿مَنْ﴾ محذوف، تقديره: ألم يعلموا أنه مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ ورسوله يَهْلِكُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ»^(١). وقال: «وقيل: معناه: فَلَهُ، و(أَنْ) تكرير لـ ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنْتَ﴾ تأكيداً»^(٢).

وهذا الذي جَوَّزَه الزمخشري والذي نقله عن غيره لا يجوزان:

أما الأول فلأنه قد تقرر في علم العربية أنه إذا حُذِفَ جواب الشرط لدلالة الكلام عليه لَزِمَ مُضِيٌّ فعل الشرط، نحو قولهم: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ^(٣)، ولا يجوز أن يأتي مضارعاً إلا في ضرورة الشعر، وهنا في الآية قد جاء مضارعاً، وهو قوله: ﴿يُحَادِدِ اللَّهَ﴾، فلا يجوز إذ ذاك حذف الجواب، ويتعين أن يكون الجواب غير محذوف.

وأما الثاني فلا يجوز أن يكون ﴿فَأَنْتَ لَمْ﴾ تكريراً لـ ﴿أَنْ﴾ على سبيل التوكيد لوجوه:

الأول: أَنَّ الفاء تَمْنَعُ من التوكيد لما فيها من التعقيب، والتوكيد هو المؤكِّد، فلا تعقيب بينهما/، ولا يمكن جعلُ الفاء زائدة لأنها لا تزداد إلا [٢: ١٣٦/ب] إن كان ذلك في شعر إن وُجد.

الثاني: أَنَّ الحرف إذا كُرِّرَ على سبيل التوكيد فلا يُكرَّر إلا بما دَخَلَ عليه، ومتعلِّق^(٤) ﴿أَنْتَ﴾ غير متعلِّق ﴿فَأَنْتَ﴾؛ لأنَّ تلك اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة الشرطية، وهذه اسمها ﴿نَارِ جَهَنَّمَ﴾، فلا يُمكن أن تكون ﴿فَأَنْتَ﴾ توكيداً لـ ﴿أَنْتَ﴾.

(١) الكشف ٢: ١٩٩. وهذا قول الجرمي والمبرد كما في المقتضب ٢: ٣٥٦.

(٢) الكشف ٢: ١٩٩.

(٣) الكتاب ٣: ٧٩.

(٤) ومتعلِّق أنه غير متعلِّق فأنَّ: سقط من ك، ف.

الثالث: أنه إذا جُعِلَتْ^(١) ﴿أَنْ﴾ كُرِّرَتْ توكيداً لم تكن داخلية في جواب الشرط، وهي بلا شك داخلية فيه إذ ينسبك منها مع معموليها مصدر، فإذا انسبك منها مصدر هو داخل في جواب الشرط لم تكن توكيداً، فتناقضاً لأنها من حيث هي تكرير على سبيل التوكيد لا تكون داخلية في جواب الشرط، ومن حيث هي مصدرية هي داخلية فيه إذ هي جزء الجواب.

وقوله وتُفْتَحُ بعد (أما) بمعنى حَقّاً رَوَى س^(٢) «أما إِنَّكَ ذَاهِبٌ» بكسر (إِنَّ) على أَنَّ (أما) للاستفتاح كـ (ألا)، وافتحها بمعنى حَقّاً، كذا قال المصنف في الشرح^(٣): إِنَّ (أما) بمعنى حَقّاً. والذي شَرَحَ به أصحابنا^(٤) كلام س هو أنك إذا كَسَرْتَ فـ (أما) استفتاح كـ (ألا)، أو فَتَحْتَ فالهمزة للاستفهام، و(ما) بمنزلة حَقٍّ، وذلك أَنَّ (ما) عامة، فتجعلها بمنزلة: شيء، وذلك الشيء حق، فكأنك قلت: أَحَقّاً أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟ وانتصابه على الظرف.

قال المصنف في الشرح^(٥): «وَإِذَا وَلَيْتَ (أَنْ) (حَقّاً) فَتَحْتَ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ مَوْوَلَةٌ هِيَ وَصَلَتْهَا بِمَصْدَرٍ مُبْتَدَأٍ، وَ(حَقّاً) مَصْدَرٌ وَاقِعٌ ظَرْفًا مَخْبِرًا بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦)»:

(١) ك: إنما جعل. ف: إنما جعلت. م: إذا جعل. ن: أنه إذا جعل.

(٢) الكتاب ١٢٢:٣.

(٣) شرح التسهيل ٢٣:٢.

(٤) يعني الأندلسيين. والذي في شرح الكتاب لابن خروف ص ٢١٤ موافق لما ذكره ابن مالك. وكذا في التعليقة للفارسي ٢٣٤:٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٢١:٤ ب.

(٥) شرح التسهيل ٢٣:٢.

(٦) البيت مطلع قصيدة في الأصمعيات ص ٢٠٠ منسوبة للمفضل النكري. ونسبت في كتاب الاختيارين ص ٢٤١ لعامر بن معشر. وأوله فيهما «أَلَمْ تَرَ» بدلاً من «أَحَقّاً». والبيت في الكتاب ١٣٦:٣ وشرح أبيات المغني ١: ٣٤٦ - ٣٥٦ [الإنشاد ٧٥]. الجيرة: جمع جار. واستقلوا: نهضوا مرتفعين مرتحلين. والنية: الجهة التي ينوونها. وفريق: متفرقة.

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ قَرِيْقُ

تقديره عند س^(١): أَفِي حَقٍّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا، فَ (أَمَّا) المفتوح بعدها (أَنْ) كذلك.

قال المصنف في الشرح^(٢): «ويحتمل عندي أَنْ يكونوا نصبوا حَقًّا نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أَنْ) في موضع رفع على الفاعلية، كأنه قال: أَحَقُّ حَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا، وتكون (أَمَّا) مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ، خبره محذوف، كأنه قال: أَمَّا معلومُ أَنْكَ ذَاهِبٌ.

وقد يقع بين (أَمَّا) و(أَنْ) يَمِين، فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة (أَمَّا) (حَقًّا)، والكسر على مرادفتها (أَلَا)، ذكر ذلك س^(٣) انتهى كلامه.

وما ذهب إليه المصنف من جواز انتصاب (حَقًّا) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، و(أَنْ) في موضع رفع على الفاعلية، لا يجوز لأنه ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأنَّ ذلك إنما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا^(٤): الْحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ؟ فدلَّ على أنه منصوب على الظرف، وما بعده مبتدأ، وكأنه قال: أفيما يحقُّ هذا؟ وتكون ظرفاً مجازياً/ بمنزلة (كيف) لأنَّ معناها: في أية حال. والدليل على أنَّ نصبه [١/١٣٧: ٢]

نصب الظرف قولُ الشاعر^(٥):

(١) الكتاب ٣: ١٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٣ - ٢٤.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٤) الكتاب ٣: ١٣٤.

(٥) هو أبو زيد الطائي. ديوانه ص ٦٣٦ [منشور ضمن: شعراء إسلاميون] والغريب المصنف ص ٢٤٧ والخزانة ١٠: ٢٨٠ - ٢٨١ [الشاهد ٨٤٩]. السريس: الذي لا يأتي النساء، وهو العنين.

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ مَالِي، ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ

فإن قلت: هل يجوز أن ينتصب على أنه أسقط منه حرف الجر،
والعامل فيه (كائن)، فيكون أولى من جعل ما ليس بظرف ظرفاً، فيكون
المعنى: أكائن أو مستقرّ فيما يحق هذا؟ ثم أسقط الحرف، فصار: أحقاً
أنك ذاهب؟

قلت: المعنى لا يعمل مضمراً؛ ألا ترى أننا أبطلنا أن يكون (مثلاً)
من قوله^(١):

..... وإذ ما مثلهُم بشرُ

حالاً، والعامل فيه الخبر المحذوف، كأنه قال: في الوجود، وإنما
يعمل مضمراً ومظهراً الفعل.

ويجوز أن تقول: أحقّ أنك ذاهب^(٢)، بالرفع، وهو جيد قوي، وهو
الوجه لأنه ليس فيه جعل ما ليس بظرف ظرفاً، وارتفاعه على أنه الخبر
لأنّ (أنّ) تنزل منزلة أعرف المعارف.

وأما تجويز المصنف في «أما أنك ذاهب» بفتح (أنك) أن تكون
(أما) للاستفتاح، وما بعدها بتقدير مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أما
معلوم أنك ذاهب، فشيء خالف فيه النحويين. ويُبطله أنه لو كان على ما
ذهب إليه لصرّحت العرب بهذا الخبر الذي قدّره في موضع ما مع (أن).

وتقول: أما والله أنك ذاهب^(٣)، بفتح (أن) وكسرهما. قال ابن
هشام: «إذا كسرت جعلتها جواب القسم، وإذا فتحت فقدّره س^(٤): أعلم

(١) تقدم في ٢٦٦: ٤، ٢٧٢ و ٥٣: ٥.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٢، وفيه: قد علمت.

وَاللَّهُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَقَدَّرَهُ الْفَرَاءُ وَأَبُو الْعَبَّاسِ وَجَمَاعَةٌ: أَحْلَفَ بِاللَّهِ عَلَى أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أَي: عَلَى ذَهَابِكَ» انتهى.

وقالت العرب^(١): شَدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَعَزَّ مَا أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ، ففعل^(٢): تَرَكَّبَ الفعل مع (ما)، وَغُلَّبَ الحرف كما في (إذما)، ووضع موضع المصدر المنصوب على الظرف، كأنك قلت: حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، فهي بمنزلة (أما)، لكنها مفتوحة أبداً.

ويحتمل أمراً آخر^(٣)، وهو أن يُغَلَّبَ الفعل، فيصير بمنزلة (حَبَّذا) و(نَعَمْ)، كأنك قلت: نِعَمَ الْعَمَلُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، قاله في (البسيط). وفيه: «فإذا قلت (أما حَقًّا فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ) صح الكسر لأنه من مواضع (إِنَّ) لأنه جواب الشرط، والفتح هنا ضعيف لأنك لم تضطر إلى الظرف كالأول» انتهى. يعني بـ (الأول) أَحَقًّا أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّقَّار ما ملخصه: الكسر هنا لا يجوز؛ ألا ترى أَنَّ (شَدَّ) و(عَزَّ) فعْلان، فما بعدهما في موضع المعمول، و(ما) زائدة، فالمعنى: عَزَّ ذَهَابُكَ، و(شَقَّ) و(شَدَّ) كذلك، أي: شَقَّ لِأَنَّ الشيء إذا شَدَّ فَقَدْ شَقَّ. ويجوز أن تكون (ما) تمييزاً، وضمن (شَدَّ) معنى المدح، و«أَنَّكَ ذَاهِبٌ» خبر مبتدأ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لِأَنَّ (أَنَّ) لا يُبْتَدَأُ. ويظهر من [قول]^(٤) الخليل أَنَّ «شَدَّ مَا» بمنزلة «حَقًّا»، رُكِبَ الفعل مع الحرف، وانتصب ظرفاً، والمعنى: عَزِيزاً ذَهَابُكَ وَشَدِيداً، أي: فيما يَشَقُّ/؛ لأنه شبهها بـ (لو) حين جعلها بمنزلة (لولا) في أنه يُبْتَدَأُ بعدها [٢: ١٣٧/ب] وإن لم تكن بمنزلتها، وذلك أَنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل، و(لولا)

(١) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٣٩.

(٣) الكتاب ٣: ١٤٠.

(٤) قول: تمة يستقيم بها السياق. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٣٩ - ١٤٠.

الامتناعية لا يليها إلا الاسم المبتدأ، فأجروا (لو) مُجرى (لولا)، فيُبتدأ بعدها، أي: لشبهها بـ (لولا). انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله وبعد (حتى) غير الابتدائية مثاله: عَرَفْتُ أَمْرَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ، فـ (حتى) يتقدر بعدها مصدر، فإن كانت عاطفة كان في موضع نصب، وإن كانت جارة كان في موضع جر. واحترز بقوله «غير الابتدائية» من أن تكون ابتدائية، نحو قولك: مَرَضَ حَتَّى إِنَّهُ لَا يُرْجَى. وقوله وبعدَ (لا جَرَمَ) غالباً اختلف في «لا جَرَمَ»:

فذهب س إلى أنها فعلٌ بمعنى (حَقٌّ)، قال س^(١): «قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾^(٢)، (جَرَمَ) عَمِلَتْ لِأَنَّهَا فَعْلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، ولقد استحقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ.

وزعم الخليل أَنَّ (جَرَمَ) إِنَّمَا تَكُونُ جَوَاباً لِمَا قَبْلُهَا مِنَ الْكَلَامِ، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ سَيَنْدُمُونَ، أو سيكون كذا وكذا» انتهى كلام س.

فـ (أَنَّ) بعدَ (جَرَمَ) في موضع الفاعلِ بِهَا، والوقف على (لا) عند س، ولا يجوز أن توصل بـ (جَرَمَ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نَفْيً (جَرَمَ).

وذهب الفراء^(٣) إلى أَنَّ (جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ، قال: ورُكِبَتْ (لا) مع (جَرَمَ)، وصارت بمنزلة «لا بُدَّ» و«لا مَحَالَةَ»، والتركيب يحدث معه أمر لم يكن. ولا يقف على (لا) لِأَنَّهَا جَزءٌ مِمَّا بَعْدَهَا، و(جَرَمَ) بمعنى كَسَبَ معروف في اللغة، ومنه قول الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٣: ١٣٨.

(٢) سورة النحل، الآية: ٦٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٨ - ٩.

(٤) هو أبو خراش الهذلي يصف عقاباً. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠٥ والاقضاب ٣: ٧٥ - ٧٦. جريمة ناهض: كاسبة ناهض، والناهض: الفرخ الذي استقل للنهوض. والنيق: الشمرخ من شماريخ الجبل. والصليب: الودك.

جَرِيْمَةٌ نَاهِضٍ فِي رَأْسِ نَيْقٍ تَرَى لِعِظَامٍ مَا جَمَعَتْ صَلِيْبًا
 أَي: إِنَّهَا تَكْسِبُ لِفَرْخِهَا الَّذِي هُوَ نَاهِضٌ. وَزَعَمَ^(١) أَنَّ قَوْلَهُ^(٢):

جَرَمْتُ فَرَاةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

على هذا المعنى، أَي: كَسَبَتْ لَهُمُ الْغَضَبَ، قَالَ^(٣): وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ
 قَالَ «حَقٌّ لِفَرَاةِ الْغَضَبِ» بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ (جَرَمَ) بِمَعْنَى (حُقَّ) لَمْ يَثْبُتْ مِنْ
 لِسَانِ الْعَرَبِ، وَلَوْ كَانَ «أَنْ يَغْضَبُوا» فَاعِلًا بِ (جَرَمَ) لَمَا أَنتُ، فَكَانَ يَكُونُ
 (جَرَمَ). وَتَفْسِيرُ الْمَفْسَرِينَ «لَا جَرَمَ أَنَّ لَكُمْ النَّارَ» بِمَعْنَى: حَقًّا أَنَّ لَهُمُ
 النَّارَ، لَا يُثْبِتُ أَنَّ (جَرَمَ) بِمَعْنَى حُقَّ؛ لِأَنَّهُمْ فَسَرُوا الْمَعْنَى.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٤): هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَرَاءُ حَسَنٌ جَدًّا.

وَأَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مَا قَالَهُ الْفَرَاءُ فِي «جَرَمْتُ فَرَاةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا»
 مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولَ (جَرَمَ)، وَلَا يُؤْنَتُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَنَّتُ عَلَى مَعْنَى
 الْغَضْبَةِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طِلَابِكُمُ الْعُذْرُ

(١) أَي: الْفَرَاءُ. مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢: ٩.

(٢) صَدَرَ الْبَيْتُ: وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً. وَهُوَ لِأَبِي أَسْمَاءَ بْنِ الضَّرِيْبَةِ أَوْ لِعَطِيَّةَ بْنِ
 عَفِيْفٍ. الْكِتَابُ ٣: ١٣٨ وَشَرْحُهُ لِابْنِ خُرُوفٍ ص ٢٢٨ وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ
 ٢: ١٣٦ وللأَعْلَمِ ص ٤٣٧ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢: ٩ وَمِجَازُ الْقُرْآنِ ١: ١٤٧، ٣٥٨
 وَالْمَقْتَضِبُ ٢: ٣٥٢ وَالْاِقْتَضَابُ ٣: ٩٥ وَالْخَزَانَةُ ١٠: ٢٨٣ - ٢٩٢ [الشَّاهِدُ ٨٥٠]. أَبُو
 عَيْنَةَ: حَصْنُ بْنُ حَذِيْفَةَ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ.

(٣) يَعْنِي الْفَرَاءُ. مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢: ٨ - ٩.

(٤) قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ص ٢٢٧: «وَأَنْ تَصِيرَ لَا مَعَ جَرَمٍ شَيْئًا وَاحِدًا أَمْكَنَ كَمَا
 ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَفْسَرُونَ، كَلَا بَدَّ»، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ يَحْيَى يَعْنِي الْفَرَاءُ، وَنَقَلَ كَلَامَهُ.

(٥) هُوَ حَاتِمُ الطَّائِي. وَصَدَرَ الْبَيْتُ: أَمَاوِيٌّ، قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ. دِيْوَانُهُ ص ١٩٨
 وَأَمَالِي الزَّجَاجِيِّ ص ١٠٨ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١: ١٩٧. وَآخَرُهُ فِي النُّسخِ الْمَخْطُوْطَةِ
 «عَذْرٌ بِدُونِ أَلٍ. وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ بَعْدَهُ:
 «أَي: الْمَعْذَرَةُ».

أي: المَعْدِرَة. و(فَرَاة) في كلا القولين منصوب على إسقاط اللام.

وقال المصنف^(١): «إذا وقعت (أَنَّ) بعد (لا جَرَمَ) فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: (لا جَرَمَ) كلمة كَثُرَ استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حَقًّا)، وبذلك فسرّها المفسرون، وأصلها من جَرَمْتُ أي: كَسَبْتُ/ وتقول العرب: لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لقد أَحَسَنْتَ، فتراها بمنزلة اليمين». قال المصنف في الشرح^(٢): «ولأجرائهم إياها مُجرى اليمين حُكي عن بعض العرب كسر (إِنَّ) بعدها» انتهى.

وَلِقَلَّةِ تَصَفُّحِهِ كَلامَ سِ جَهْلَ مَذْهَبِ سِ فِي «لا جَرَمَ» وَكَلَامَ الْخَلِيلِ فِيهَا، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَ (أَنَّ) بَعْدَ «لا جَرَمَ»، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَ سِ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِ. وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَاءِ فَيُظْهِرُ أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ: لا جَرَمَ مِنْ كَذَا، كَمَا تَقُولُ: لا بُدَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أَي: مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ.

وقوله وقد تُفْتَحُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بَعْدَ قَسَمٍ مَا لَمْ تُوجَدْ اللَّامُ قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا ذِكْرُ الْخِلَافِ^(٣) فِي (أَنَّ) بَعْدَ الْقَسَمِ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ.

وقال المصنف في الشرح^(٤): «ذكر ابن كيسان في نحو (وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) بَلَا لَام أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَفْتَحُونَ وَيَكْسِرُونَ، وَالْفَتْحُ عِنْدَهُمْ أَكْثَرُ.

وقال الزجاجي في جُمْلِهِ: (وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً)^(٥). وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٤.

(٣) تقدم في ص ٦٩ - ٧٢.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٤ - ٢٥.

(٥) الجمل ص ٥٨.

مستعملاً في كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر. ثم أشار إلى أنَّ الفتح جائز قياساً. وليس كما قال، فإنَّ الفتح يتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك يوجب لـ (إِنَّ) الواقعة فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت^(١) القراء على كسر ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾^(٢) في أول الزخرف، و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣) في أول الدخان مع عدم اللام، فإن ورد (أَنَّ) بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، وحُمل على إرادة (على)، وعلى ذلك يُحمل قول الراجز^(٤):

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مِنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيٍّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

في رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: أو تحلفي على أنني أبو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ.

وأغفل المصنف وقوع (أَنَّ) بعد (مُذْ) و(مُنْذُ)، فنقول: اتفق النحويون على فتح (أَنَّ) بعدهما، فتقول: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي^(٥). واختلفوا في جواز الكسر بعدهما: فمنهم من صرح بإجازته، وهو مذهب الأخفش. ومنهم من صرح بامتناعه^(٦). ومنهم من صرح بجواز الفتح،

(١) ك، ف: أجمعت.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣. وفي النسخ المخطوطة: «إِنْ» فقط.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٣. وقد نقلت الراو التي قبلها إلى ما بعدها في النسخ المخطوطة.

(٤) ملحق ديوان رؤية ص ١٨٨ والعيني ٢: ٢٣٢. والرجز من غير نسبة في الحماسة البصرية ٤٠٣: ٢. وذكر العيني أن ابن بري نسب لبعض العرب. قاله وقد ولد له ولد أبيض، وكان هو شديد السمرة، وزوجته بحيث تسمع.

(٥) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٦) شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٦١.

وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه، ك (س)^(١) وابن السراج^(٢).

فحُجة مَنْ أجاز الكسر أَنَّ (مُذ) و(مُنْذ) يَجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعدهما، نحو: ما رأيته مُذ قامَ زيدٌ، ومنذُ زيدٌ قائمٌ، والموضع الصالح للجملتين تُكسر فيه (إنَّ).

[٢: ١٣٨/ب]

/ وحُجة مانع الكسر أَنَّ الجمل بعدهما تتقدر بمصدر، والتقدير: منذُ قيام زيد، ووَضِعَ الجملة موضع المصدر إنَّما جاء بعد أسماء الزمان^(٣)، أو (ذي) في قولهم: «أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ»^(٤)، أو (آية) في قولك: اتَّيَّنِي بِآيَةٍ يَقُومُ زَيْدٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٥):

بآية الخالٍ منها عندَ مَفْرِقِهَا وَقَوْلُ رُكْبَتِهَا قِضَ حِينَ تَثْنِيهَا

ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بَلَّغْنِي يَقُومُ زَيْدٌ، ولا: عَجِبْتُ مِنْ يَقُومُ زَيْدٌ، تريد: بلغني قيامُ زيد، وَمِنْ قِيَامِ زَيْدٍ. فلَمَّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس، إنَّما يُتبع فيه السماع، امتنع من جواز وضع (إنَّ) وأسمها وخبرها موضع المصدر لأنه لم يُسمع وقوعها موقع المصدر في موضع.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أَنَّ ذلك جائز، لأنَّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً، فجاز لذلك أن يقاس في (إنَّ) وإن لم يُسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية.

(١) الكتاب ٣: ١٢٢.

(٢) الأصول ١: ٢٦٩.

(٣) زيد هنا في ح: أو ذا. وفي م: أو ذي.

(٤) تقدم تخريجه في ٣: ٥١.

(٥) نسب البيت في الدرر ٥: ٣٧ إلى مزاحم بن عمرو السلولي. وعجزه من غير نسبة في التكملة واللسان والتاج (قضض). وأنشده أبو حيان أيضاً في الارتشاف ص ١٨٣٤. قض: حكاية صوت الركبة إذا صاتت.

وفي دخول (مُذ) و(مُنْذ) على الجمل الاسمية خلاف: ذهب س^(١) إلى أنَّهما اسما زمان، فجازت إضافتهما إلى الجمل كسائر أسماء الزمان. وذهب الأخفش إلى أنه لا بُدَّ من تقدير اسم زمانٍ محذوفٍ، لأنَّ (مُذ) و(مُنْذ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدراً.

والصحيح مذهب س^(٢) من أنَّهما يضافان إلى الجمل تارة، ويدخلان على أسماء الزمان أخرى. وسيأتي الاستدلال لذلك عند ذكر المصنف الكلام على (مذ) و(منذ) في «باب المفعول المسمى ظرفاً» إن شاء الله.

والعجب للأخفش أنه يُجيز كسر (إنَّ) بعد (مذ) و(منذ) مع اعتقاده أنَّ اسم الزمان محذوف قبلها، وإذا قدر اسم زمان قبل (إنَّ) انبغى أن تكون مفتوحة لأنَّ اسم الزمان مضاف إليها، فهي في تقدير مفرد، فتُفتَح.

وأغفل المصنف أيضاً وقوع (إنَّ) بعد (أما) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور، نحو: أما في الدار فإنَّ زيدا قائمٌ، الكسرُ على تقدير: فزيد قائمٌ، ويتعلق المجرور بما في (أما) من معنى الفعل، والفتحُ بتقدير: فقيامك، والمجرور في موضع الخبر. ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله «وفاء الجواب» فلا يكون المصنف أغفلها لأنَّ (أما) في معنى الشرط، لكن التنصيص عليها أولى لأنَّ المصنف لم ينص عليها.

(١) الكتاب ٤: ٢٢٨.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٦، ٢٢٨.

ص: فصل

يَجُوزُ دخول لام الابتداء بعد (إِنَّ) المكسورة، على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخَّر عن الاسم، وعلى معموله مقدَّمًا عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمَّى عماداً. وأوَّلُ جُزْأَيِ الجملة الاسمية المُخْبِرُ بِهَا أوَّلَى مِن ثانيهما. وَرُبَّمَا دَخَلَتْ على خبر (كان) الواقعة خبر (إِنَّ).

ش: قوله يجوز دخول لام الابتداء هذه اللام عند البصريين هي لام الابتداء في الأصل التي في قولك: لَزِيدٌ أخوك، وهي تؤكد الجملة، وأُخِرَتْ لكونها للتأكيد، و(إِنَّ) للتأكيد، فلو جعلوها في أول الكلام لأدَّى ذلك إلى الجمع بين حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجيء بشيء من ذلك في كلامها إلا في ضرورة، نحو قوله^(١):

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي ولا لِمَا بِهِمْ أَبْدأ دَوَاءُ

فجمع بين اللامين، وهما بمعنى واحد، وقول الآخر^(٢):

فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ يَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

فجمع بين (عن) و(الباء)، وهما بمعنى واحد، بل إذا أرادوا تأكيد الحرفين فصلوا بينهما بما يدخل عليه الحرف، نحو: مررتُ بزيدٍ به،

(١) هو مسلم بن معبد الوالبي. الخزانة ٢: ٣٠٨ - ٣١٢ [الشاهد ١٣٤]. وانظر تخريجه في سر الصناعة ص ٢٨٢. لِمَا بِي: أي من الكدر. وَلِمَا بِهِمْ: أي لِمَا بأعدائي من داء الحسد.

(٢) تقدم في ٤: ٢٥٨.

ورُبَّمَا فصلوا بينهما بأكثر من ذلك، ومنه ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنَفَى الْغَنَّةَ خَلِيدِينَ فِيهَا﴾^(١). فَلَمَّا تَعَذَّرَ جَعَلَهَا أَوَّلَ الْكَلَامِ لهذه العلة أَخْرَوْهَا.

والدليل على أَنَّهَا لام الابتداء في الأصل أَنَّهَا تُعَلِّقُ العاملَ عن عمله كما تُعَلِّقُهُ لام الابتداء في نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، وكان حقها أن تدخل أول الكلام، فَأُخِّرَتْ لَمَّا تَعَذَّرَ ذلك فيها لِمَا ذَكَرْنَاهُ. والدليل على ذلك أنك تقول: إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لَأَكُلُ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا لَقَائِمٌ، فَتُقَدِّمُ معمول الاسم الذي دخلت عليه اللام على اللام لأنَّ اللام متقدمة في النية على ذلك المعمول؛ إذ لو كانت اللام واقعة في مَحَلِّهَا لم يتقدم معمول ما بعدها عليها؛ ألا ترى أنك تقول: لَمُعْطِيكَ درهماً زَيْدٌ، ولا يجوز: درهماً لَمُعْطِيكَ زَيْدٌ؛ لأنَّ اللام من حروف الصدر^(٢)، وقد وقعت موقعها، فلو كانت لامُ (إِنَّ) واقعة موقعها لم يَجْزِ أن يتقدم عليها معمول ما بعدها عليها، كما لم يَجْزِ ذلك في اللام الداخلة على المبتدأ.

وقال الأخفش: وَإِنَّمَا بَدَأُوا بِـ (إِنَّ) لقوتِهَا، وقوتُهَا أَنَّهَا عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ، وَأَخْرَوْا اللام على معناها مبتدأة.

وقال ابن كيسان: التوكيد إِنَّمَا هو لِمَا بَعْدَ (إِنَّ)، فَجُعِلَتِ اللام بعدُ، ولم تُجْعَلْ في الاسم - يعني المجاور لِـ (إِنَّ) - لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ على أول الكلام قَطَعَتْهُ عما قبله، فكان يَبْطُلُ عمل (إِنَّ)، فتكون (إِنَّ) غير عاملة في شيء.

وذهب الفراء^(٣) إلى أَنَّ اللام للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يُسْتَأْنَفُ على غير جواب، فتقول: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، بغير

(١) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٢) ك، ف: لأنَّ اللام موقعها حروف الصدر.

(٣) اللامات للزجاجي ص ٧٢ وإصلاح الخلل ص ١٦٨.

لام، وتقول: إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ، ولا يكون إلا جواباً لكلام قد مضى، وهو جواب جحد^(١).

وذهب مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَرَّاءُ^(٢) - وتبعه أحمد بن يحيى^(٣) - إلى أَنَّ قولك «إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ» جواب: ما زَيْدٌ مُنْطَلِقًا، و«إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ» جواب: ما زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ، فَ (إِنَّ) / يَأْزَاءُ (ما)، واللام يَأْزَاءُ الباء. [٢: ١٣٩/ب]

وذهب هشام وأبو عبد الله الطَّوَال إلى أَنَّ اللام جواب للقسم، واليمين قبل (إِنَّ) مضمرة. وحكي هذا أيضاً عن الفراء.

وقال المصنف في الشرح^(٤): «لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيداً، نحو: لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وهي غيرُ المصاحبة جواب القسم لدخولها على الْمُقْسَمِ به في لَعَمْرُكَ، وَلَيُمْنُ اللَّهِ، والمُقْسَمُ به لا يكون جواب قَسَمٍ، ولا استغنائها عن نون التوكيد في نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٥)، والمصاحبة جواب القسم لا تستغني في مثل (لَيَحْكُمُ) عن نون التوكيد إلا قليلاً في الشعر. ولَمَّا كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقياً مع دخول (إِنَّ)، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما في التوكيد حَسَنٌ^(٦) اجتماع توكيدين بحرفين، كما حَسَنَ اجتماعهما باسمين في نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٧). وموضعها في الأصل قبل (إِنَّ) لأنها تُعَلِّقُ أفعال القلوب، وهي أقوى عملاً من (إِنَّ)، فلو أخرت، ولم يُنَوِّتْ تقديمها، لَعَلَّقْتُ (إِنَّ)، وإلا لَزِمَ ترجيحها على أفعال

(١) ك، ف: لجحد. ن: بجحد.

(٢) إصلاح الخلل ص ١٦٨. ونسب في اللامات للزجاجي ص ٧٢ إلى الفراء.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣١٥ وإصلاح الخلل ص ١٦٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٢٥ - ٢٦.

(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٤.

(٦) في شرح المصنف: وحسن. وهو أولى.

(٧) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

القلوب، وأزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي كراهية لتقديم مؤكّدين مع أن حق المؤكّد أن يؤخر عن المؤكّد» انتهى كلامه، وفيه بعض مناقشة:

من ذلك في قوله «وهي غيرُ المُصاحبة جواب القسم». وهذا غير مُسلّم، بل اللام المُتلقّى^(١) بها القسم إمّا أن تكون داخلة على المبتدأ والخبر أو على الفعل، فإن كانت داخلة على المبتدأ والخبر فهي لام الابتداء، نحو: واللّه لزيد قائم، ولا يَمنع دخولها على المقسم به في (لَعَمْرُكَ) و(لَيَمُنُّ اللّهُ) أن تدخل^(٢) على جواب القسم. وإن دخلت على الفعل، نحو: واللّه لقام زيد، واللّه ليَقُومَنَّ بكرّ، فليست لام الابتداء.

ومن ذلك قوله «وهي - أي اللام - أقوى عملاً من إن». وليس للام عمل في شيء البتة، وإصلاحه: وهي أقوى تأكيداً من (إن) لأنها تُعلّق أفعال القلوب، و(إن) إذا لم تكن معها اللام تكون مفتوحة لأجل فعل القلب قبلها.

وقوله على اسمها المفصول (المفصول) يشمل الفصل بالخبر، نحو ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾^(٣)، أو بمعمول الخبر، نحو: إنّ فيك لزيداً راغباً، أو بمعمول الاسم، نحو: إنّ في الدار لساكناً زيداً. فأما الأولى فلا خلاف فيها، وأمّا الثانية ففيها خلاف، وأصحابنا لا يُجيزون ذلك بناء منهم على أنّ المسألة قبل دخول اللام لا تجوز، وأمّا الثالثة ففيها نظر، والذي يقتضيه القياس المنع لأنّ فيه إعمال ما بعد اللام فيما قبلها، ويمكن القياس على: إنّ زيداً طعامك لآكل، فكما جاز تقديم ما بعد اللام التي في الخبر على الخبر كذلك يجوز تقديم ما بعد اللام في الاسم على معموله. ودخولها على الاسم مشروط بالفصل.

(١) ك، ح: الملتقي.

(٢) فيما عدا ن: أن لا تدخل.

(٣) سورة القلم، الآية: ٣.

/ وحكى الكسائي عن العرب دخولها على الاسم غير مفصول بشيء،
 حكى عن العرب: خَرَجْتُ فإذا إِنَّ لَغُرَابًا، وهذا شاذ، وينبغي أن يُتأول على
 أنْ ثَمَّ فصلاً محذوفاً، وهو خبر (إِنَّ) تقديره: خَرَجْتُ فإذا إِنَّ بالمكان لَغُرَابًا.
 وقوله وعلى خبرها المؤخَّر عن الاسم مثاله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو
 فَضْلٍ﴾^(١). وفي بعض النسخ «وعلى خبرها المُثَبَّت»^(٢). وقال في الشرح:
 «بَيَّنْتُ أَنَّ اتِّصَالَهَا بالخبر مشروط بكونه مُثَبَّتًا». ولا يحتاج إلى هذه الزيادة
 - أعني المُثَبَّت - لأنه سيذكر في هذا الفصل أَنَّها لا تدخل على حرف نفي
 إلا في ندور، فيتقيد هذا بِ (المُثَبَّت)، وسيأتي الكلام على الخبر إذا كان
 مُصَدَّرًا بأداة نفي إن شاء الله. وشرط التأخير عن الاسم لأنه لو تقدم
 الخبر على الاسم لم يَجْز دخول اللام عليه، لو قلت: إِنَّ لَعِنْدَكَ زيداً،
 وَإِنَّ غداً لَعِنْدَنَا زيداً، لم يَجْز.

وأطلق المصنف في قوله «وعلى خبرها المؤخَّر عن الاسم»، فدخل فيه
 الاسم المفرد، والظرف، والمجرور، والمضارع، والجملة الاسمية.
 فدخلت على الاسم المفرد لأنه هو اسم (إِنَّ) في المعنى، وعلى الظرف
 والمجرور لأنَّهما قائمان مقام (كائن) أو (مستقر)، وهو اسم (إِنَّ) في المعنى،
 وعلى المضارع لأنه مُشَابِهٌ لاسم الفاعل الذي هو اسم (إِنَّ) في المعنى،
 وعلى الجملة الاسمية غير المنفية لأنَّ اللام إذ ذاك تكون داخلة في اللفظ على
 المبتدأ الذي حَقُّها أن تدخل عليه. هكذا علَّلوا هذه الأشياء.

ثم قَيَّدَ بعد ذلك أشياء من الخبر لا تدخل عليها، يأتي ذكرها إن
 شاء الله. قال المصنف^(٣): «ولم أَقَيِّدْ تأخير الخبر بِقُرْبٍ لِيُعْلَمَ أَنَّ بُعْدَهُ لا
 يَضُرُّ، كقول الشاعر^(٤):

(١) سورة النمل، الآية: ٧٣.

(٢) هذا ليس في التسهيل. والعبارة التالية ليست في مطبوعة الشرح.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٦.

(٤) لم أقف على البيت في مصادري.

وإني على أن قد تجسّمتُ هجرها لما ضمنتني أم سكن لزامي
وكقول الآخر^(١):

وإنّ امرأ أُمسى ودون حبيبهِ سواس قوادي الرّس فالهميان
لمُعترف بالنّأي بعد افتراهِ ومعدورة عيناه بالهملان
ويعمل ما بعد اللام فيما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ
لَقَادِرٌ﴾^(٢)، وقال طرفة^(٣):

وإنّ لسان المرء ما لم يكن له حصاة على عوراتهِ لدليل
انتهى.

فرع: إنّ بك كفيلين لأخواك. أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء
لأنّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا يحول بينهما باللام، وأجاز ذلك البصريون
على أنّ (أخويك) خبر (إنّ).

فرع: أجاز الفراء^(٤) الجمع بين لامي توكيد وأن/ تقول: إنّ زيدا [٢: ١٤٠/ب]
للقد قام، وأنشد^(٥):

(١) البيتان في مجالس ثعلب ص ٥٣١ حيث ذكر أنّ امرأة من بني سليم أنشدته إياهما،
وبعدهما فيه بيتان آخران. وهما في اللسان (سوس) و(همي). سواس: جبل أو موضع.
والهميان: موضع.

(٢) سورة الطارق، الآية: ٨.

(٣) ديوانه ص ٨١ [طبعة دار صادر] والعين ١٧٧: ٧ وتهذيب اللغة ١٦٤: ٥ وأساس البلاغة
(حصي) واللسان (حظرب). ونسب لكعب بن سعد الغنوي في اللسان (حصي).
والحصاة: العقل. والبيت الذي قبله هو:

وأعلمُ علماً ليس بالظنُّ أنّه إذا دلّ مولى المرء فهو دَلِيلُ

وهذا يدل على فتح همزة «أنّ» في البيت الشاهد.

(٤) معاني القرآن ١: ٦٧ - ٦٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٦٧ والشعر والشعراء ص ١٠٠ والصاحبي ص ٣٩ وضرائر الشعر ص ٧٠
والخزانة ٩: ٥٢٨ و ١١: ٣٣٠ م. غرة. الرفق: القلّة. والمعروف عند أبي عبيد: رفق.

ولئن قومٌ أصابوا عِزَّةً وَأَصْبْنَا مِنْ زَمَانٍ رَفَقَا
لَلْقَدْ كَانُوا لَدَى أَزْمَانِنَا بِصَنِيعَيْنِ لِبَاسٍ وَتُقَى
وهذا خطأ عند البصريين، والرواية: فَلَقَدْ^(١).

وقوله وعلى معموله مُقَدِّمًا عليه بعد الاسم قال المصنف^(٢): «قَيَّدْتُ دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقدماً على الخبر لأنَّ المعمول كجزء من العامل، فإذا قُدِّم كان كالجاء الأول، فإذا أُخِّر كان كالجاء الآخر، فلذلك جاز: إِنَّ زِيدًا لَطَعَامَكَ أَكَلْ، وامتنع: إِنَّ زِيدًا أَكَلْ لَطَعَامَكَ. ومثال (إِنَّ زِيدًا لَطَعَامَكَ أَكَلْ) ما أنشد الكسائي^(٣):

ولقد عَلِمْتُ فما أخاك سواءه إِنَّ الْفَتَى لَحَتَفَهُ مَرْصُودٌ
وقول الآخر^(٤):

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
انتهى.

قال الأستاذ أبو علي: أتى س بالبيت شاهداً على: إِنَّ زِيدًا لَفِيهَا قائم^(٥)، والعامل في (عندي) ما في «غَيْرُ مكفور» كَلَّه من معنى الفعل، كأنه قال: مُعْتَمِدٌ عندي، ولا يكون العامل فيه (مَكْفُور) وحده لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ولا يصح تقديم العامل هنا لأنه مضاف إليه، وهو لا يتقدم على المضاف.

وَحَمَلَهُ قوم على أَنَّ ما بعد المضاف عمل فيما قبله لأنه في تقدير

(١) الشعر والشعراء ص ١٠٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٧. والبيت الأول ليس فيه.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو أبو زُبَيْد الطائي كما في الكتاب ٢: ١٣٤ وسر الصناعة ص ٣٧٥ وشرح أبيات المغني ٨: ٤٢ [٩٠٥]. مكفور: مجهود.

(٥) الكتاب ٢: ١٣٣ - ١٣٤.

(لا)، كما تقول - في زعمهم - أنا زيداَ غير ضاربٍ؛ لأنه في تأويل: لا ضاربٌ. ولا يصح ذلك في (مِثْل) إذا قلت «مثل ضارب»^(١) لأنها ليست في تقديره، فقالوا: هذا البيت على^(٢) ذلك.

وقال ابن عصفور: قيل: وهذا إنما يجوز في الظرف والمجرور، كقوله^(٣):

بِضَرْبِ الطَّلَى والهَامِ حَقُّ عَلِيمٍ

أي: عَلِيمٌ حَقًّا، فما كان من المضافات بتقدير المفرد جاز فيه ذلك إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً، فإن كان مفعولاً صريحاً لم يَجْز.

وقال الأستاذ أبو علي: «وهذا كَسْرٌ»^(٤) للباب المطرد، وإذا أبقيناه على أصله كان أحسن، فنقول: العامل في الظرف معنى قوله (غير مكفور) أي: مُعْتَمَد، وهذا معنى صحيح، وأما مثالهم فلا يصح على هذا لأنَّ المعنى لا يعمل في المفعول الصريح انتهى.

وقال ابن الدهان: التقدير فيه: لَعِنْدِي مَشْكُورٌ؛ لأنَّ ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وإن كان قد أُجِيزَ في (غير).

قال الزجاج: أنا أُجِيز: أنا زيداَ غير ضاربٍ، ولا أُجِيز: أنا زيداَ مِثْلُ ضاربٍ/ لأنه يقدر غيراً بـ (لا)، ويقدر مثلاً بالكاف.

[٢: ١٤١/]

(١) حمل المرزوقي بيت عبد العزيز بن زرارة التالي على هذا. شرح الحماسة ص ٢٧٩. وانظر التنبيه لابن جني ص ١١١.

(٢) ك، ف: قبل.

(٣) صدر البيت:

وإلا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنِّي

وهو لبعض بني أسد أو لعبد العزيز بن زرارة. الحماسة ١: ١٦٢ وشرحها للمرزوقي ص ٢٧٩ وللأعلم ص ٣١٧. الطلى: جمع طَلْيَة، وهي صفحة العنق. والهَام: الرؤوس، واحدها: هامة.

(٤) ك، ف: أكسر.

وينبغي أن يُتوقف في دخولها على المفعول به المتقدم على عامله الخبر، ولا يقاس على تقدم الظرف والجار والمجرور لأنه يُتَسَمَّحُ فيهما ما لا يُتَسَمَّحُ في غيرهما، فلا يقال «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ» حتى يُسَمَّعَ نظيره من لسان العرب. وظاهر كلام المصنف وكلام غيره^(١) إطلاق معمول خبر ما يجوز دخول اللام عليه. وهذا الإطلاق ليس بصحيح لأن معمول الخبر إذا كان حالاً لم تدخل اللام عليه، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِكًا مُقْبِلٌ، فلا يجوز هذا، ولم يُسَمَّعَ من لسانهم، ونَصَّ الأئمة على منعه.

ويشمل معمول الخبر أن يكون مفعولاً به، وظرفاً، ومجروراً، وحالاً، ومصدرًا، ومفعولاً من أجله، وفي بعض هذه الأشياء خلاف، ونحن نذكر ذلك:

أما الحال فقد ذكرنا حكمها، وأنها لا يجوز دخول اللام عليها وإن كان القياس يقتضيه، قال أبو بكر: لا يُدْخِلُونَ هذه اللام على الحال، ولا على صفة، ولا تأكيد، ولا بدل. وقال ابن ولّاد: سألتُ أبا إسحاق: هل يجوز: إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ لِحَاضِرًا قَائِمٌ، فتدخل هذه اللام في الحال، وتُقَدَّمُ كما قَدَّمتَ الظرف وهو ملغى؟ فسكت، ولم يُجِب. قال ابن ولّاد: والجواب فيها أن اللام لا تدخل في الحال تَقَدَّمتْ أو تَأَخَّرَتْ لأنَّ الحال لا تكون خبراً وهي حال، كالظرف يكون خبراً وهو ظرف.

وهذا الذي قاله ابن ولّاد لا يتوجه على قول مَنْ قال في «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» إنها حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر كالظرف، وهو أيضاً مُعْتَرَضٌ بالمفعول، وهو «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ»، فقد دخلت على الفضلة لَمَّا توسطت، ويُمكن أن هذا هو الذي أَسْكَتَ أبا إسحاق؛ ألا ترى أن المفعول به لا يكون خبراً، والقياس هنا على المفعول به مُمكن لأنها

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩:١ ولا بن أبي الربيع ص ٧٨٠ والملخص ٢٣١:١ والجزولية ص ١١٢ وشرحها للشلوبين ص ٧٨٨.

بِمَنْزِلَتِهِ وَبِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ مَنَعَهُ الْأُتْمَةُ. انْتَهَى مِنَ الْإِفْصَاحِ.

وفي (البسيط): «وَأَمَّا دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْخَبَرِ فَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ فَضْلَةٌ كَالظَّرْفِ أَجَازَ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَبِراً بِخِلَافِ الظَّرْفِ لَمْ يُجْزَ، وَيَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ [فِي]»^(١) الْمَفْعُولُ» انْتَهَى.

وقال ابن خروف: «وَأَمَّا إِنْ عِنْدِي لَفِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنْ عِنْدِي لَقَائِمًا صَاحِبَكِ، فَقِيَاسُهُ أَنْ يَجُوزَ لَتَعْلُقَ الظَّرْفَ وَالْحَالُ بِمَا قَبْلَ الْأِسْمِ، وَأَمَّا «إِنْ زَيْدًا لَقَائِمًا فِي الدَّارِ» فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ لَا بِاللَّامِ وَلَا بِسُقُوطِهَا لِتَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ، وَهُوَ مَعْنَى. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَرْفُ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا كَي يَقُومَ مُعْتَرِضٌ، وَإِنْ زَيْدًا أَلَّا تَغْضَبَ بِأَتِيكَ، فَأَجَازَ دُخُولَ اللَّامِ عَلَى (كَي) وَعَلَى (أَنَّ) الْبَصْرِيُّونَ، وَمَنْعَ ذَلِكَ/ الْفَرَاءَ. [٢: ١٤١/ب]

وفي (الغُرَّة): «ذَكَرُوا أَنَّ هَذَا اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى النَّوَاصِبِ وَلَا الْجَوَازِمِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ الْمَلْغَاةِ، فَمَنْعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ زَيْدًا لَكَي تَقُومَ يُعْطِيكَ، وَأَجَازُوا: إِنْ زَيْدًا كَي تَقُومَ يُعْطِيكَ، وَلَوْ تَعَرَّضَ لِهَذَا بَصْرِيٌّ لِأَجَازَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: كَيْمَةً؟ كَمَا تَقُولُ: إِنْ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ، وَتَقُولُ: إِنْ زَيْدًا لَمَّا لَيَنْطَلِقَنَّ»^(٢)، الْأُولَى لِ (إِنْ)، وَالثَّانِيَةُ لِلْقَسَمِ، وَزِيدَتْ (مَا) فِيهِ فَاصِلَةٌ» انْتَهَى.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الظَّرْفُ (مُذٌّ) فِي نَحْوِ «إِنْ عَبْدَ اللَّهِ مُذٌّ يَوْمَانِ غَائِبٌ» فَمَنْعَ ذَلِكَ الْفَرَاءَ، قَالَ: لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى (مُذٌّ). وَلَا يُجِيزُ: إِنْ عَبْدَ اللَّهِ لَمُذٌّ يَوْمَانِ غَائِبٌ.

وقال الكسائي: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ آخِذًا لِلْوَقْتِ الَّذِي بَعْدَ (مُذٌّ) كُلُّهُ

(١) فِي: تَمَّةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ.

(٢) كَ، فَ، نَ: لَيَنْطَلِقُ. وَهَذَا الْمَثَالُ فِي الْكِتَابِ ٣: ١٥٠.

أدخلت اللام في (مُذ) وفي الفعل الذي بعدها، فأقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ
لَمُذُّ يَوْمَانِ سَائِرٌ؛ لأنه يسير اليومين، ولا أقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمُذُّ
يَوْمَانِ غَائِبٌ؛ لأنِّي أقول: هو مُذُّ يَوْمَانِ يَسِيرُ، ولا أقول: هو مُذُّ
يَوْمَانِ يَغِيبُ.

قال الفراء: يلزمه أن يقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَحَتَّى الْقِيَامَةِ أَخوكَ، ولا
يقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَحَتَّى الْقِيَامَةِ مُسَيٍّ؛ لأنَّ الأخوة تتصل به وهو ميت،
ولا تتصل به الإساءة.

وقال الفراء أيضاً: قبيح أن تقول: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَلْيَوْمِ خَارِجٌ، اليومُ
وقتٌ، والفعل ليس بواقع على المواقيت كوقوعه على الأسماء لأنها في
تأويل الجزاء، فلذلك قَبِيحٌ، وهو جائز.

ولا يُجيز الفراء إدخال اللام على (حتى) ولا (مُذُّ) ولا (إِلَى)، لا
يُجيز: إِنَّ سَيْرَكَ لَحَتَّى اللَّيْلِ، ولا: لِأَلَى^(١) اللَّيْلِ. وأجاز ذلك هشام
والبصريون.

وأجاز س^(٢) والبصريون: إِنَّ زِيداً لَفِيهَا قَائِمٌ، جعل (فيها) ملغاة.
ومَنَعَهُ الكوفيون، قالوا: لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تُؤكَّد. واحتج س^(٣)
بقول العرب: إِنَّ زِيداً لَبِكَ مَأْخُوذٌ.

وأما إذا كان المعمول مصدراً أو مفعولاً من أجله صُراحاً، نحو: إِنَّ
زِيداً لَقِيَاماً قَائِمٌ، وإنَّ زِيداً لِإِحْسَاناً يَزُورُكَ، فهو يندرج في عموم قولهم
إنَّهَا تدخل على معمول الخبر.

وفي (البسيط): «وتدخل على الخبر وفضلته، نحو: إِنَّ زِيداً لَفِي

(١) في النسخ المخطوطة: «إلى» بدون لام قبلها، والتصويب من الارتشاف ص ١٢٦٣.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣: ١/٥.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٣ - ١٣٤.

الدار لقائم، ولا يجوز عند الكوفيين^(١)، وأجازه الزجاج^(٢)، ولا تدخل على غيرهما» انتهى.

وينبغي أن يُتَوَقَّف في دخولها على المصدر والمفعول من أجله، ولا يُقَدَّم على جواز ذلك إلا بسمع.

وإذا تأخر معمول الخبر، وأدخلت اللام على الخبر، لم يَجْز دخول اللام على المفعول، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ فِي الدَّارِ. وأجاز ذلك الزجاج، وأجاز: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ لَفِي الدَّارِ. وَمَنَعَ ذلك المبرد. وهو الصحيح لأنَّ ذلك لم يُسَمَّع، وَلِمَنَعِهِ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وذلك أنك إذا كررت اللام فقد وكدتها وإن كان المقصود بهما توكيد الخبر، والعرب لا تؤكد الحرف إلا بما يدخل عليه، أو بضميره، نحو: / مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِزَيْدٍ، أو به، وهنا ليس [٢: ١٤٢/أ] كذلك. وإذا أجاز الزجاج ذلك قياساً على قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤَيِّسُ لَهُمْ﴾^(٣) اعتقد أن اللامين جواب القسم^(٤)، وليس كذلك لأنَّ الأوَّلَى هي لام (إِنَّ)، والثانية لام جواب القسم المحذوف.

فرع: زعم الفراء أنه لا يجوز: إِنَّ زَيْدًا لَأُظُنُّ قَائِمًا، ولا: إِنَّ زَيْدًا لَغَيْرِ شَيْءٍ قَائِمًا، وإنَّ زَيْدًا لئن شاء الله قائمًا.

(١) نسبه الهروي في كتاب اللامات ص ٨٦ إلى أكثر النحويين. قلت: قال الفراء: «وإذا عَجَلْتَ العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إِنَّ زَيْدًا لَّإِيكَ لَمْخِصِينَ...» ومثله قول أبي الجراح: إِنِّي لِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ معاني القرآن ٢: ٣٠.

(٢) اللامات للهروي ص ٨٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٥/ب، وفيه أنَّ المبرد منعه. وعنه في شرح التسهيل ١: ٣١. وعكسه في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ١٠٠١. والوجهان عنهما في الارتشاف ص ١٢٦٥. وفي شرح الكافية ٢: ٣٥٦ أنَّ الزجاج أجازه قياساً، وأنَّ المبرد منعه.

(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وتشديد نون (إِنَّ) وتخفيف ميم (لَمَّا) قراءة الكسائي وأبي عمرو. السبعة ص ٣٣٩.

(٤) كذا. وقد قال في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٨١: «ولام (لَمَّا) لام (إِنَّ)، و(ما) زائدة مؤكدة».

وقال ابن كيسان: لأنه كلام يُعترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكاً كان عندك أو يقيناً، والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأنَّ (إنَّ) لا تتعلق بخبرك عن نفسك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وقوله وعلى الفصل المُسمَّى عِماداً مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(١). قال المصنف^(٢): «وجاز أن تدخل عليه لأنه مُقَوُّ للخبر، فَرَفَعَهُ^(٣) يوهم السامع كون الخبر تابِعاً، فَنَزَلَ منزلة الجزء الأول من الخبر، فَحَسَّنَ دخولها عليه لذلك، ومع ذلك لا يتعين لإمكان جعله مبتدأ». وقال ابن عصفور: «تدخل على الفصل لأنه هو اسمها في المعنى».

وقوله وأولُ جُزْأَيِ الجملة الاسمية المُخْبِرُ بِهَا أَوَّلَى مِنْ ثانيهما مثال دخولها على أول تلك الجملة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُؤْيِتُ﴾^(٤)، وقول الشاعر^(٥):

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ تَرَجَّوهُ ذُو جِدَّةٍ وَلَوْ تَعَدَّرَ إِيسَارٌ وَتَنَوِيلُ

ومثال دخولها على ثانيهما قول الشاعر^(٦):

-
- (١) سورة آل عمران، الآية: ٦٣.
 - (٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧، وليس فيه الجملة الأخيرة.
 - (٣) ك، ف: برفعه يترهم. ن: برفعه توههم.
 - (٤) سورة الحجر، الآية: ٢٣.
 - (٥) البيت في شرح التسهيل ٢: ٢٧ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٢ وتخليص الشواهد ص ٣٥٥ والعيني ٢: ٢٤٢.
 - (٦) هو أبو عزة عمرو بن عبد الله الجمحي كما في السيرة النبوية لابن هشام ١: ٦٦٠ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٥٣ - ٢٥٤ وتخليص الشواهد ص ٣٥٨، ٣٦١ والعيني ٢: ٢٤٥. والبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢: ٢٨ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٢. يمدح رسول الله ﷺ. وقد ذكر ابن هشام في تخليص الشواهد أنَّ أول البيت «وإنَّك» بالواو لا بالفاء. وتبعه في ذلك العيني. وهو في ابن سلام بالواو، وفي بقية المصادر بالفاء.

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبٍ شَقِيٍّ، وَمَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدٍ
ومثله^(١):

إِنَّ الْأَوَّلَىٰ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَأَصِحْ وَعُذِّ بِهِمْ تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

قال المصنف في الشرح^(٢): «وقد شذ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية». وهذا يخالف ظاهر قوله في الفَصِّ «أَوَّلَىٰ مِنْ ثَانِيهِمَا» لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ تُشْعِرُ بِالْجَوَازِ إِشْعَارًا حَسَنًا دُونَ شَذُوزٍ. وحكى أبو الحسن: إِنَّ زَيْدًا وَجْهَهُ لَحَسَنٌ^(٣). قال في (البسيط): وهو شاذ. وإنَّما كان صدر الجملة الاسمية أَوَّلَىٰ والقياسَ لَأَنَّهَا كَصَدْرِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، ومحل اللام من الفعلية صدرها، فكَذَلِكَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.

وفي (البسيط): أَمَّا دُخُولُهَا عَلَى فَضْلَةِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ إِذَا تَقَدَّمَ، أَوْ الْخَيْرِ إِذَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَأَتِيَهُ أَبُوهُ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ صَارَ فِي مَرْتَبَةِ الْمَبْتَدَأِ كَمَا كَانَ فِي حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: لَطَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكُونِهِ نَفْسَ الْخَيْرِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ/ فِيهِ.

[٢: ١٤٢/ب]

وهل يصح أن تدخل على التأكيد، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَنَنْفَسَهُ قَائِمٌ؟ لم يتعرض له، وفيه نظر.

وقوله وَرُبَّمَا دَخَلَتْ عَلَى خَيْرِ (كَانَ) الْوَاقِعَةِ خَيْرَ (إِنَّ) مِثَالَهُ مَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْبَخَارِيِّ مِنْ قَوْلِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَعْنِيَّةً»^(٤)، قَالَ الْمَصْنَفُ^(٥). وهذا من استدلال المصنف بما نُقِلَ فِي

(١) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٣: ٢٨٦ لرجل من طيئ. وهو من غير نسبة في ٢: ٢٨٠ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١١.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٧.

(٣) سر الصناعة ص ٣٧٨.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - باب حد المرأة على غير زوجها ٢: ٧٨ - ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٨٠.

الآثار، وقد أطلنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا (التكميل)،
فيوقف عليه هناك.

ص: ولا تدخل على أداة شرط، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ
من (قد)، ولا على معموله المتقدم، خلافاً للأخفش، ولا على حرفٍ نفيٍ
إلا في ندور، ولا على جواب الشرط، خلافاً لابن الأنباري، ولا على واوِ
المصاحبة المُغْنِيَةِ عن الخبر، خلافاً للكسائي. وقد يليها حرف التنفيس،
خلافاً للكوفيين^(١)، وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجَّة فيما أوردوه
لشدوذه وإمكان الزيادة، كما زيدت مع الخبر مجرداً أو معمولاً لأَمْسَى، أو
زَال، أو رَأَى، أو أَنْ، أو مَا. ورُبَّما زيدت بعدَ (إِنَّ) قبلَ الخبر المؤكِّدِ بها،
وقبلَ همزتها مُبدَلةً هاءً مع تأكيد الخبر أو تجريده. فإنَّ صَحِبْتُ بعدَ (إِنَّ)
نونَ توكيدٍ أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) نُوي قَسَمَ، وامتنع الكسر.

ش: إذا كان الخبر جملة شرطية لم يَجْز دخول اللام على الأداة،
لا يَجُوز أن تقول: إِنَّ زَيْداً لئن يُكْرِمَنِي أُكْرِمُهُ، ولا: إِنَّ هَنداً لَمَنْ يُكْرِمُهَا
تُكْرِمُهُ، نَصَّ على منعه أصحابنا^(٢) والفراء والكسائي؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك
ليس هو المبتدأ ولا مُشَبَّهاً لِمَا هو المبتدأ في المعنى.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «المانع من دخولها على أداة الشرط
خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنَّها تَصحب أداة الشرط كثيراً، نحو
﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٤)، فلو لَحِقت
لَاُ الم ابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنَّها الموطئة، وَحَقُّ المؤكِّدِ أَلَا
يَلْتَبِس بغير مؤكِّدٍ انتهى.

(١) ك، ف: للكسائي.

(٢) الملخص ١: ٢٣٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع ص ٧٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٢٨٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩. وفي النسخ المخطوطة كلها (لئن لم تغفر لنا وترحمنا
لنكونن من الخاسرين) وهذه هي الآية ٢٣ من سورة الأعراف، وأولها (وإن) بدون لام.

وكذلك لو اعترض الشرط بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو: إنَّ زيداً -
لئن أتاك أو لئن يأتِكَ - مُحسِنٌ، لا يجوز دخول اللام على الشرط، نصَّ
عليه الفراء.

وقوله ولا على فعل ماضٍ متصرفٍ خالٍ من (قد) احترز بقوله
(متصرف) من الجامد، ويقول: «خالٍ مِنْ قد» مِنَ المصحوبِ بِها، فإنه إن
كان الفعل مصحوباً بِ (قد)، أو غير متصرف، دخلت عليه اللام، نحو:
إنَّ زيداً لقد قام، وإنَّ زيداً لِنَعْمَ الرجلُ.

قال المصنف في الشرح^(١): «ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ ماضٍ
إلا إن كان مقروناً بِ (قد)، أو كان غير متصرف، وذلك لأنَّها في الأصل
للإسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضي
لعدم الشبه، فإن قُرُنَ بِ (قد) قَرَّبَتْهُ مِنْ / الحال، فأشبه المضارع، فجاز أن
تدخل عليه، نحو: إنك لقد قُمتَ. وإن^(٢) كان الماضي غير متصرف
كَ (نَعْمَ) جاز أن تلحقه لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور،
فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إنَّ زيداً لِنَعْمَ الرجلُ انتهى
كلامه.

وقال ابن عصفور: «إذا كان ماضياً غير متصرف أشَبَّ الاسم في عدم
تصرفه، فدخلت عليه، أو متصرفاً لم يَجْز دخول اللام عليه إذا لم تدخل
عليه (قد)، فإن دخلت عليه (قد) جاز دخولها عليه لأنَّها تُقَرِّبُهُ مِنَ الحال،
فأُجْزِي في دخول اللام عليه مُجْزِي الحال» انتهى كلامه.

وهكذا أورد هذان الشيخان حكم الماضي في جواز دخولها عليه
ومنعه، ولم يذكروا في ذلك خلافاً، وفي كلتا المسألتين خلاف:

(١) شرح التسهيل ١: ٢٨ - ٢٩.

(٢) ك، ف، ن: أو.

أما إذا كان ماضياً متصرفاً غير مصحوب بـ (قد) فذهب س^(١) والفراء إلى أنه لا يجوز أن تدخل اللام عليه، فلا يقال: إِنَّ زَيْداً لَقَامَ. وأجاز ذلك الكسائي وهشام^(٢) على إضمار (قد).

قالوا^(٣): وَحُجَّةٌ س في منعه أَنَّ حُكْمَ اللام أن تكون في أول الكلام، فلَمَّا أُخِّرَتْ وجب ألا تقع إلا على الاسم كما أَنَّ أول الكلام للأسماء، فوقعت على المضارع. وَحُجَّةُ الفراء أَنَّ (قَامَ) فعل منقطع، ومعنى: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيُصُومُ وَيُصَلِّي: إنه لَيُديم الصلاة والصوم، وليس هذا في الماضي. وأجاز أبو إسحاق: إِنَّ زَيْداً لَقَامَ، على أَنَّها لامُ قَسَمٍ.

وذهب خَطَّاب بن يوسف المارديُّ صاحب كتاب (الترشيح) إلى أَنَّ هذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي سواء أكان مصحوباً بـ (قد) أو غير مصحوب بها، وأنه إذا وُجد في كلامهم: إِنَّ زَيْداً لَقَامَ، أو: إِنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ، فإنَّ هذه اللام لام القسم لا لام الابتداء. وَعَلَّلَ المنع بأنَّ الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل. قال: وهذا مِمَّا يُضْرَبُ عنه لِدِقَّتِهِ.

والنحويون كالمُجمِّعين على أَنَّ قولك «إِنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ» اللامُ فيه هي اللام التي تصحب الخبر لا لام القسم إلا ما ذهب إليه خَطَّاب. وفي (الغرّة): مَنَعَ الكوفي والبصري من قولهم: إِنَّ زَيْداً لَقَامَ، على أن تكون لام الابتداء لِيُعَدَّ الماضي عن التَّعَرُّبِ^(٤).

وأما إذا كان الفعل جامداً، نحو نِعَمَ وَبُشَسَ وَعَسَى فذهب س^(٥) إلى أنه لا يجوز دخول اللام عليه، فلا يجوز: إِنَّ زَيْداً لَنِعَمَ الرجلُ، ولا: إِنَّ زَيْداً لَعَسَى أن يقوم.

(١) الكتاب ١: ١٤.

(٢) إصلاح الخلل ص ١٦٧.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٦٧.

(٤) ح: القرب. ن: التقرب. م: المعرب.

(٥) لم أقف في الكتاب على نص في هذه المسألة.

وذهب الأخفش^(١) والفراء^(٢) إلى إجازة: إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ.
وَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ أَنَّ (نِعْمَ) لَا يَتَصَرَّفُ، فَأَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ. وَحُجَّةُ الْفَرَاءِ أَنَّ
(نِعْمَ) فِي مَذْهَبِهِ اسْمٌ^(٣). قَالَ الْفَرَاءُ: تَقُولُ: إِنَّ نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ. وَهَذَا لَا
يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا عِنْدَ غَيْرِ الْفَرَاءِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِالْهَاءِ.

قال الفراء: / وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ^(٤). لِأَنَّ
(عَسَى) بِمَنْزِلَةِ يَغْسِي^(٥)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَطْلُبُ الْمُسْتَقْبَلَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْطِقْ
الْعَرَبُ مِنْهَا بِ (يَفْعَلُ) إِذْ كَانَ فَعَلَ مِنْهَا وَيَفْعَلُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٦). وَحَكَى
أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ الْكَسَائِيَّ حَكَى: أَعْسِ بِأَنْ يَفْعَلَ^(٧)، وَبِالْعَسَى أَنَّ
يَفْعَلُ.

وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْجَامِدِ،
وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٨). وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ سَمْعٍ ذَلِكَ
أَبُو جَعْفَرٍ الصَّقَّارُ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ^(٩).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُرْجَعَ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ إِلَى السَّمْعِ، فَإِنْ وَجَدَ فِي كَلَامِهِمْ:
إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَلَعَسَى أَنْ يَقُومَ، قَلْنَاهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَفِي كِتَابِ أَبِي

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٥ وإصلاح الخلل ص ١٦٨.

(٢) إصلاح الخلل ص ١٦٨.

(٣) قال في نعم وبئس: «وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يُلْتَمَسُ معناه، إنما أدخلوهما
لتدلا على المدح والذم؛ أَلَا تَرَى أَنَّ لَفْظَهُمَا لَفْظُ فَعَلَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُمَا كَذَلِكَ...»
معاني القرآن ١٤١: ٢ - ١٤٢. وَنَسَبَ الْقَوْلَ بِاسْمَيْتَهُمَا إِلَى الْكُوفِيِّينَ. الْإِنْصَافُ ص ٩٧
[السَّأَلَةُ ١٤].

(٤) إصلاح الخلل ص ١٦٨.

(٥) فِي إِصْلَاحِ الْخِلَلِ: بِمَنْزِلَةِ نِعَم.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٢٤ و ٢: ١٤٢ و ٣: ٦٢.

(٧) فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ص ٣٩٦: أَعْسِ بِهِ.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٩، ٤٣٢ وشرح الجزولية للأبزي ص ١٠٠١ ورفض
المباني ص ٣٠٩ وتعليقة ابن النحاس على المقرب ق ٤٩/ب.

(٩) إِصْلَاحُ الْخِلَلِ ص ١٦٨.

الفضل الصَّفَّار أنَّ الأخفش حكى: إِنَّ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ، وَلَيْسَ الرَّجُلُ.
قال: «لأنَّ هذا غير متصرف، فأشبه الاسم». وينبغي أن يُثبت فيما حكاها
عن الأخفش حتى يصح السماع من العرب.

وقوله ولا على معموله المتقدم أي: معمول الفعل الماضي المتصرف
الخالِي من (قد)، مثال ذلك: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلًا، لا يَجُوز ذلك،
خلافًا للأخفش^(١) والفراء، فإنَّهما يُجيزان ذلك.

والصحيح المنع لأنَّ دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها
على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنَّها لا تدخل عليه لزم من ذلك
ترجيح الفرع على الأصل.

وقوله ولا على حرف نفي إلا في ندور قال المصنف في الشرح^(٢):
«لو كان الخبر منفيًا لم يَجْز اتصالها به لأنَّ أكثر النفي بما أَوَّلَهُ لام، فكُره
دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سَنَنِ واحد، فلم يؤكَّد بلام خبرٍ
منفيٍّ انتهى».

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان
الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا (إِنَّ)
أيضًا، فإذا قلت: ما زَيْدٌ منطلقًا، أو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةً، فلا
يَجُوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيًا
لا تدخل عليه هذه اللام.

وقوله إلا في ندور إشارة إلى ما أنشده أبو الفتح^(٣):

(١) شرح التسهيل ٢٩:٢ وشرح الكافية الشافية ص ٤٩١ وشرح الكافية للرضي ٣٥٦:٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٧:٢.

(٣) البيت لأبي حزام العكلي في سر الصناعة ص ٣٧٧ والعيني ٢٤٤:٢ والخزانة ٣٣٠:١٠ -
٣٣١ [الشاهد ٨٥٨]. وهو من غير نسبة في المحتسب ٤٣:١ وضرائر الشعر ص ٥٨
وتخليص الشواهد ص ٣٥٦. وقد نص ابن عصفور في الضرائر على أنَّ «أَنَّ» مفتوحة
الهمزة.

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلْمُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً
قِيلَ^(١): شَبَّهَ (لَا) بِ (غَيْرِ).

وقوله وَلَا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ، خِلَافاً لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي
الشرح^(٢): «لَمَّا كَانَ الْجَوَابُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلتَّوْطِئَةِ^(٣) أَجَازَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنْ
تَلَحُّقَهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ، فَلَا جُودَ إِلَّا يُحْكَمُ بِجَوَازِهِ»
انتهى.

فقوله (وَالْأَجُودُ) عِبَارَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ «فَلَا يُحْكَمُ
بِجَوَازِهِ» لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا لَمْ تُدْخِلْ عَلَيْهِ اللَّامَ فَلَا تُدْخِلُهَا نَحْنُ.
وَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْجَوَابِ: إِنَّ زَيْدًا مَنِ يَأْتِيهِ لِيُحْسِنَ إِلَيْهِ. وَنَصَّ
الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ.

وقوله وَلَا عَلَى وَ/وِ الْمَصَاحِبَةِ الْمُغْنِيَةِ عَنِ الْخَبَرِ، خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ [٢: ١٤٤/١]
مِثَالُهُ: إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ كَمُنْهُ^(٤)، وَإِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ قِيمَتْهُ. وَهَذَا خَطَأٌ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ.

وقوله وَقَدْ يَلِيهَا حَرْفُ التَّنْفِيسِ، خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ أَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ^(٥):
إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ، وَلَمْ يُجْزَءِ الْكُوفِيُّونَ، وَهُوَ غَلَطٌ قَبِيحٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
لِأَنَّ هَذِهِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى (سَوْفَ) لِلتَّوَكِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ
رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٦).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَأَمَّا السِّينُ فَامْتَنَعَتْ الْعَرَبُ مِنْ إِدْخَالِ اللَّامِ

(١) سر الصناعة ص ٣٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح المصنف: للموطئة.

(٤) حكاه ابن كيسان عن الكسائي. شرح التسهيل ٢: ٢٩.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٩.

(٦) سورة الضحى، الآية: ٥.

عليها وإن كانت كحرف من حروف الفعل، ولذلك لا يُفصل بينها وبين الفعل كراهية توالي الحركات في لَسَيْتَدَحْرَجُ مضارع تَدَحْرَجُ، ثم حُمِلَ على ذلك ما لا تتوالى فيه الحركات.

وقوله وأجازوا دخولها بعد (لكنَّ)، ولا حُجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة نقل المصنف وابن عصفور^(١) أنَّ الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد (لكنَّ)، قال المصنف^(٢): «اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع إنَّ، واحتجاجاً بقول العرب^(٣)»:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ

ولا حُجة لهم في ذلك، أمَّا الأول فلا أنَّ اللام لم تدخل بعد (إنَّ) لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنَّها مثلها في التوكيد، و(لكنَّ) بخلاف ذلك. ولأنَّ معنى الابتداء مع (لكنَّ) لم يبق، فإنه مفتقر إلى كلام قبله، فأشبهت (أَنَّ) المفتوحة المُجمَع على امتناع دخول اللام بعدها، واللام تُقطع عن كل سابق، حتى إنَّها تُعلّق الأفعال القوية. وأمَّا:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ

فلا حُجة فيه لشذوذه إذ لا يُعلَم له تنمُّ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقول: سمعته ممَّن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف، ولو صح إسنادُه إلى من يوثق بعربيته لَوُجَّه بِجَعْلِ أصله: ولكنَّ

(١) شرح جُمَل الزجاجي ١: ٤٣٠. وقد نسب ذلك إلى الكوفيين الأنباري في الإنصاف ص ٢٠٨ - ٢١٨ [المسألة ٢٥].

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٩.

(٣) صدره:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

وهو في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٥ واللامات ص ١٥٨ وسر الصناعة ص ٣٨٠ والإنصاف ص ٢٠٩ والخزانة ١٠: ٣٦١ - ٣٦٤ [٨٦٥] وشرح أبيات المغني ٤: ٣٥٦ - ٣٥٨ [الإنشاد ٣٨١]. العميد: الذي هَدَّه العشق. ويروى آخره: لكميد.

إِنِّي، ثم حُذفت همزة (إِنَّ) ونون (لكنَّ)، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر (إِنَّ)، أو حُمِل على أَنَّ لامة زائدة» انتهى كلامه.

وقال أبو جعفر النحاس: «واعلم أَنَّ اللام لا تدخل على شيء من أخوات (إِنَّ) إلا على قول الفراء، فإنه أجاز أن تدخل اللام في خبر (لكنَّ)، وأنشد:

ولكنني من حُبها لعميد

قال^(١): وإنما جاز دخولها في (لكنَّ) لأنَّ معناه: لكنَّ إِنَّ، فخففت نون (لكنَّ)، وُتركت الهمزة من (إِنَّ)، وسقطت نون (لكنَّ) حيث استقبلت ساكناً، كما قال^(٢):

فلست بآتيه، ولا أستطيعه ولاك أسقني إن كان مأوك ذا فضل
انتهى نقل أبي جعفر.

فبينَ النقلين تخالف، وهو أنَّ المصنف وابن عصفور نقلًا ذلك عن الكوفيين، والنحاس نقله عن الفراء وحده، وهما نقلًا دخول اللام بعد (لكنَّ)/، فيظهر من ذلك أنه يجوز دخولها على اسم (لكنَّ) وعلى الخبر [٢: ١٤٤/ب] والمعمول على التفصيل الذي تقدم، والنحاس نقل دخولها على الخبر. وفي (البسيط): لا نقول اتفاقاً: لكنَّ عندي لزياداً، وكذلك في الخبر.

وفي كلام المصنف مناقشات:

الأولى: أنه قال «إِنَّ الكوفيين أجازوا ذلك احتجاجاً بقول بعض العرب». فقد أقرَّ أنه قول بعض العرب. ثم قال: «ولا حُجة فيه إذ لا

(١) نص الفراء في معاني القرآن ١: ٤٦٥ - ٤٦٦ على أَنَّ أصل لكنَّ: إِنَّ، فزيدت على «إِنَّ» لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً. واستدل على ذلك بدخول اللام في خبرها في الشطر المذكور.

(٢) تقدم في ص ١١.

يُعلم له تتمّة ولا قائل». وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى رُوي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. وأما كونه لا تتمّة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنّما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه. وأما قوله «ولا عَذْلٌ يقول: سمعته مِنَّ يوثق بعربيته» فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب، وفي كتاب س أبيات استشهد بها لا يُعرف قائلها، ولا تُروى إلا من (الكتاب)، واكتفينا بنقل س إياها واستشهادها بها.

الثانية: قوله «فأشبهت أنّ المفتوحة المُجمَع على امتناع دخول اللام بعدها». وليس كما ذكر، بل فيه خلاف شاذ عن المبرد^(١)، وهو مسموع من كلام العرب، قرأ بعض القراء: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾^(٢) بفتح الهمزة، وقال الشاعر^(٣):

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

وأنشده قطرب:

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ بِاللَّهِ^(٤) الْعَلِيِّ

وحكى قطرب أيضاً أنّ بعضهم قال: «فإذا أني لبه^(٥)». وأنشد ابن دريد عن أبي عثمان^(٦):

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٥٥:٣.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وهذه قراءة سعيد بن جبير كما في إيضاح الشعر ص ٨٦، وفيه تخريجها.

(٣) الرجز في القوافي للأخفش ص ٧١ وسر الصناعة ص ٣٧٩ والخصائص ٣١٥:١ واللسان (قضي) و(مأي) و(مطا) والضرائر ص ٥٧ ورصف المباني ص ٣١٢.

(٤) ك، ف: أقسمته الله.

(٥) سر الصناعة ص ٣٧٩.

(٦) ك، ف: عن بهز مميان. والبيت في ضرائر الشعر ص ١٥٧، وعنه في شرح أبيات المغني ٣٥٨:٤.

فَنَافِسُ أَبَا الْغُبَرَاءِ فِيهَا ابْنَ زَارِعٍ عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَغَيْرُ مُنَافِسٍ
رُوي بفتح همزة (أَنَّ). وينبغي أن يُحمل ذلك على زيادة اللام، ولا
يقاس على ما ورد من ذلك.

الثالثة: قوله: «ولو صح إسناده إلى مَنْ يوثق بعربيته وَجَّهَ» إلى آخر
كلامه. وهذا هو قول الفراء في توجيه دخول اللام في خبر (لكنَّ)، إلا أنَّ
المصنف أخذه وتَّبَرَّه، والفراء جَوَّدَه، ويظهر ذلك من كلاميهما.
وقد أغفل المصنف مما ذكره أصحابنا مواضع:

أحدها: أن يكون الخبر جملة قَسَمِيَّة، فلا يَجُوز دخول اللام عليها،
نحو: إِنَّ زَيْدًا لَوَالِدُهُ لَيَقُومَنَّ؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس المبتدأ في المعنى
ولا مُشَبَّهًا بما هو المبتدأ في المعنى.

الثاني: أَنَّها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجاز
ذلك الكسائي، فأجاز: إِنَّ شَتْمِي زَيْدًا لَوَالِدَانِ يُنْظَرُونَ، كما أجاز إدخالها
على واو (مع)، نحو: إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ قِيمَتُهُ.

الثالث: أَنَّها لا تدخل على الحال/ الصريحة التي تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، [٢: ١٤٥/١]
نحو: إِنَّ أَكْلِي التَّفَاحَةَ نَضِيجَةٌ. وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: إِنَّ أَكْلِي
التَّفَاحَةَ لَنَضِيجَةٌ.

وقوله كما زيدت مع الخبر مجرداً يعني مجرداً من (إِنَّ) في نحو
قوله^(١):

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
وقد تقدم^(٢) لنا أن الكسائي قال: وَرُبَّمَا جَاؤُوا بِهَا فِي الْخَبَرِ وَلَيْسَ

(١) تقدم في ٣: ٣٤١.

(٢) كذا، ولا أذكر موضعه. ولم يتقدم هذا البيت في غير الموضع المذكور في الحاشية
السابقة، وليس في ذلك الموضع ذكر لقول الكسائي المشار إليه.

في الكلام (إنَّ). وأنشد هذا البيت، وهي عنده لام تأكيد للخبر.

قال المصنف^(١): «وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد (إنَّ) المؤكِّد خبرها بها، كقول الشاعر^(٢):

إنَّ الخِلافةَ بعدهم لَدَمِيمَةٌ وخَلَائِفُ طُرَفٍ لَمِمَّا أَحْقَرُ»

وقوله أو معمولاً لأَمْسَى، أو زَالَ، أو رَأَى، أو أَنْ، أو ما مثال ذلك قول الشاعر^(٣):

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ سَيُذَكُّكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا
وقول الآخر^(٤):

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ
وقول الآخر^(٥):

رَأَوْكَ لَفِي ضَرَاءٍ أَغَيْتَ، فَثَبَّتُوا بِكَفِّكَ أَسْبَابَ الْمُنَى وَالْمَارِبِ
وحكى قطرب: أَرَاكَ لَشَاتِمِي^(٦)، وقال تعالى: ﴿لَا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا

(١) شرح التسهيل ٣١:٢.

(٢) البيت في الزاهر ٢٤٣:٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٣ وتخليص الشواهد ص ٣٥٨ والعيني ٢٥٢:٢. وقوله: للذميمة، وطرف: كذا في المخطوطات. وفي بعض المراجع المذكورة: للذميمة، وظرف.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص ١٢٩ وإيضاح الشعر ٨٦ - ٨٧، وفيه تخريجه. في ح، م: عَجَالاً. قال البغدادي: جمع عَجَل. وعَجَالِي: جمع عَجَلَان. ورواية أبي حيان للبيت مطابقة لرواية ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠:٢ وشرح الكافية الشافية ص ٤٩٣.

(٤) البيت لكثير عزة من قصيدة لامية، وآخره: سَبِيل. ديوانه ص ١١٥، وانظر ص ٤٤٣ منه، فقد ذكر في قطعة دالية. والأمالي ٦٥:٢ وسر الصناعة ص ٣٧٩ وشرح التسهيل ٣٠:٢ وشرح أبيات المغني ٣٥٨:٤ - ٣٦١ [الإنشاد ٣٨٢]. المراد: الموضع الذي يُذْهَب فيه ويُجاء منه.

(٥) البيت في شرح التسهيل ٣٠:٢.

(٦) سر الصناعة ص ٣٧٩.

الطَّعَامُ^(١) في قراءة مَنْ فتح (أَنْ)، وقولُ الشاعر^(٢):

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وما أَبَانٌ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

وقال الكوفيون: اللام بِمعنى إلا، التقدير: وما أَبَانٌ إِلَّا مِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ. فعلى تقدير المصنف نفى أن يكون أَبَانٌ مِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ، وعلى تقدير الكوفيين أثبت أنه منهم على طريق الحصر.

ويَحتمل عندي أن يكون قوله «وما أَبَانٌ» استفهاماً على سبيل التحقير، ويكون قوله «لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ» على إضمار (هو) أي: لَهُوَ^(٣) مِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ، واللام لام الابتداء، دخلت على مبتدأ محذوف، ويكون المعنى على تحقير شأن أَبَانِ، كما أنه كذلك في تقدير الكوفيين جُملة، وفي تقديرنا جُمْلتان.

وقوله وَرَبَّمَا زِيدْتُ بَعْدَ (إِنْ) قَبْلَ الْخَبَرِ الْمُؤَكِّدِ بِهَا هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ: ذهب المبرد إلى أنه يَجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المَقْدَّم وعلى الخبر، فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَأَكُلُّ، تعاد اللام توكيداً. وذهب الزجاج إلى منع ذلك.

نقل/ هذا الخلاف ابنُ عصفور^(٤)، وقال ابن عصفور: «المنع [٢: ١٤٥/ب] الصحيح لأنَّ الحرف إذا وُكِّدَ فَإِنَّمَا يُعَادُ مع ما دخل عليه أو مع ضميره، وأمَّا أن يُعَادَ من غير إعادة ما دخل عليه فلا يَجوز إلا في الضرورة،

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٠. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص ١١٨.

(٢) البيت في كتاب العين ٣٩٧: ٨ - وآخره فيه: سُورَاء - وشرح التسهيل ٣٠: ٢ وشرح الكافية الشافية ص ٤٩٤ وشرح أبيات المغني ٣٥٥: ٤ - ٣٥٦ [الإنشاد ٣٨٠]. أَبَان: اسم رجل. وأعلّج: جمع عُلّج، وهو الكافر من غير العرب. وسودان: جمع أسود.

(٣) فيما سوى م: «هو» بدون لام. وما في م موافق لما في شرح أبيات المغني ٣٥٥: ٤ حيث أورد البغدادي قول أبي حيان في هذا البيت.

(٤) شرح الجمل ١: ٤٣٢.

فينبغي إذا أعيدت اللام أن يقال: إِنَّ زِيداً لَفِي الدار قائمٌ [لَفِي الدار قائمٌ] ^(١) انتهى.

والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً:

أما النشر فما رواه الكسائي والفراء أَنَّ من كلام العرب: إِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٍ ^(٢)، وحكى قطرب عن يونس: إِنَّ زِيداً لَبِكَ لَوَائِقُ. ^(٣)

وأما النظم فقولُه: ^(٤)

إِنِّي لَعِنْدَ أَذَى الْمَوْلَى لَذُو حَنْقٍ يُخْشَى، وَحِلْمِي إِذَا أُودِيتُ مُعْتَادُ

قال المصنف ^(٥): «وذكر السيرافي ^(٦) أَنَّ المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وَأَنَّ الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار للشواهد المذكورة» انتهى.

فقد اختلف نقلُ ابن عصفور ونقلُ السيرافي على ما نقل عنه المصنف عن المبرد والزجاج، ويُمكن أن يكون لكل واحد منهما قولان.

وقوله وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريدُه مثاله مع تأكيد الخبر قولُ الشاعر ^(٧):

لِهِنَّكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيمةٌ عَلَى هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

(١) لفي الدار قائم: سقط من جميع النسخ، وأثبتُه من شرح الجمل.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٠: ٢.

(٣) سر الصناعة ص ٣٧٥.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣١: ٢.

(٥) شرح التسهيل ٣١: ٢.

(٦) شرح الكتاب ٣: ٥/ب.

(٧) البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء ٤٦٦: ١ وشرح الكتاب للسيرافي ٤١: ٤/أ،

والصاحح (لهن) وقبله فيه: «وقال أبو عبيد أنشدنا الكسائي». وهو أيضاً في اللسان

(وسم) و(جنن) و(لهن)، وقبله في (لهن) بيت آخر، والإنصاف ص ٢٠٩.

هكذا أنشده المصنف^(١)، وأنشده أحمد بن يحيى^(٢):

..... على هَنَواتٍ، شَأْنُها مُتَتابعُ

وأنشد أبو زيد^(٣):

لَهْنِي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً لِدُومَةٍ بَكَراً ضَيَّعَتْهُ الْأَرَاقِمُ

وقول الآخر^(٤):

أَبائِنَةُ حُبِّي، نَعَمْ وَتُماضِرُ لَهْنًا لَمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهاجُرُ

وقول الآخر^(٥):

وَأَمَّا لَهْنُكَ مِنْ تَذَكُّرِ عَهْدِها لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَأْسِ

وقول الآخر^(٦):

..... لَهْنُكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ الْعُمُرِ

ومثالها مع تَجَرُّدِ الخبر قول الشاعر^(٧):

(١) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٢) تقدم في ٢: ٤٣.

(٣) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨١ والخزانة ١٠: ٣٣٩، ٣٤٧ [الشاهد ٨٦٢] حيث ذكر أن أبا علي أنشده في كتابه (نقض الهاذور). عَرِمْتُ الدِّيَّةَ: أَذْيْتُها. ودُومة: اسم امرأة حَمَّارة. والبَكْر: الفَتِي من الإبل. والأراقم: ستة أحياء من تغلب. وأول البيت في النسخ المخطوطة «لهنا»، والتصويب من الحجة والخزانة. ك، ف: لأسقي.

(٤) البيت في الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٢ واللسان (أله) والخزانة ١٠: ٣٣٥ - ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٥) هو الممرار الفقعي كما في النوادر ص ٢٠١ والخزانة ١٠: ٣٣٦. والبيت من غير نسبة في الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٢ والمسائل العسكرية ص ٢٥٦.

(٦) صدر البيت:

ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَرَى مِنْكِ رَاحَةً

وهو لغزوة الرِّحَال في الأمالي ٢: ٣٦. وهو من غير نسبة في الخصائص ١: ٣١٥.

(٧) هو غلام من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ص ٩٣، أو رجل من بني نُمير كما في الأمالي ١: ٢٢٠. والبيت في المسائل العسكرية ص ٢٥٧ وسر الصناعة ص ٣٧١، ٥٥٢ =

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب^(١):

أحدها: أَنَّ اللام لام الابتداء، وجاز دخولها عليها لأنه قد أُبدل من همزتها هاء، فتغير لفظها بالبدل، فجاز الجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي. وإلى هذا ذهب بعض النحويين^(٢) والمصنف^(٣).

ورُدَّ ذلك^(٤) / بأنَّ إبدال همزة (إِنَّ) هاء لا يُزيل عنها معنى التأكيد، وإذا لم يُزل عنها معنى التأكيد فلا يجوز الجمع بينهما لما في ذلك من الجمع بين حرفين لمعنى واحد. ونَحَا نَحَوَ هذا المذهب أبو الفتح^(٥)، فزعم أَنَّ اللام في (لَهْنُكَ) لام الابتداء، وزعم أَنَّ الثانية زائدة كما زيدت في خبر (أَنَّ) المفتوحة.

[٢: ١٤٦/أ]

الثاني: ما ذهب إليه س^(٦) وابن السراج^(٧) وجماعة، وقد نسب إلى

= والخزانة ١٠: ٣٥١ - ٣٥٥ [الشاهد ٨٦٣]. وفي اللسان (لهن) و(قذي) أنه لمحمد بن مسلمة. قلت: ذكر ابن جني في سر الصناعة والخصائص ١: ٣١٥ أن محمد بن سلمة حدثه بهذا عن المبرد. فاسمه محمد بن سلمة، وهو راوٍ للبيت لا قائل. السنا: الضوء. والقلل: جمع قُلَّة، وهي القمة.

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤٠/ب - ٤١/أ والخزانة ١٠: ٣٣٥ - ٣٤٦ [الشاهد ٨٦١].

(٢) كآبي علي الفارسي في المسائل العسكرية ص ٢٥٥ وابن جني في سر الصناعة ص ٣٧١، ٥٥٢ والخصائص ١: ٣١٤ - ٣١٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٤: ٣٨٣ - ٣٨٥.

(٥) الخصائص ١: ٣١٥. وفي الخزانة ١٠: ٣٣٧ - ٣٤٢ أَنَّ هذا مذهب الزجاج، وَأَنَّ أبا علي اختاره في (التذكرة القصرية) وأيده وأوضحه، وَأَنَّ ابن جني تابعه. وأضاف أَنَّ أبا علي رجح عنه ورَبَّيْته في (نقض الهاذور)، واختار مذهب الفراء وأيده، وأدرج فيه مذهب المفضل، وجعلهما قولاً واحداً، ونسبه إلى أبي زيد. قلت: هو في الحجة ٤: ٣٨١ - ٣٨٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٠ وشرحه للسيرافي ٤: ٤٠/ب - ٤١/أ والتعليق للفارسي ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٧) الأصول ١: ٢٥٩.

الفارسي^(١)، وهو أنَّ هذه اللام هي التي تدخل في جواب القسم لا لام (إنَّ). واستدلوا على ذلك بدخول اللام على الخبر، فدخولها على الخبر يدل على أنَّها ليست اللام الداخلة على الخبر، وإنَّما هي جوابٌ لقسم محذوف. قال س^(٢): «وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: لَهْنَك لَرَجُلٌ صِدْقٍ، فهي (إنَّ)، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف، ولَحقت هذه اللام (إنَّ)، فاللام الأولى في (لَهْنَك) لام اليمين، والثانية لام إنَّ».

ورَدَّ هذا المذهب بأنَّ لام القسم معناها التأكيد، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) لأنَّ في ذلك جَمْعاً بين حرفين لمعنى واحد.

الثالث: ما ذهب إليه قطرب والفراء^(٣) والمفضل بن سلمة^(٤) والفارسي^(٥)، وهو أن يكون الأصل: لَهْ إِنَّكَ، فهما كلمتان، ومعنى لَهْ: واللَّهِ، و(إنَّ) جواب القسم. ويدل على ذلك أنَّ أبا زيد حكى أنَّ أبا أدهم الكلابي قال^(٦): لَهْ رَبِّي لا أقولُ ذلك، يريد: واللَّهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، وحُذفت همزة (إنَّ) تخفيفاً، كما حُذفت في قوله^(٧):

(١) التعليقة ٢: ٢٦٣. ورَدَّه في الحجة ٤: ٣٨٣ - ٣٨٥. وفي الخزانة ١٠: ٣٣٦ - ٣٣٧ أنَّ أبا علي جوز هذا المذهب في (التذكرة القصرية).

(٢) الكتاب ٣: ١٥٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ وشرح الكافية ٢: ٣٥٧. وانظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦. والأصل: واللَّهِ إِنَّكَ.

(٤) شرح الكافية ٢: ٣٥٧. وقد ذكر أنَّ المفضل حكاه عن بعضهم. وذكر الرضي أنَّ الأصل في هذا المذهب: لِلَّهِ إِنَّكَ، فَعَمِلَ به ما عمل في مذهب الفراء، وعده مذهباً آخر. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٤١/أ.

(٥) الحجة ٤: ٣٨١ - ٣٨٥.

(٦) الحجة ٤: ٣٨١.

(٧) هذه قطعة من قول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرة، رَبُّ أَمْرِ مُغْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالشُّكْرِ مِنِّي وَاللَّهِ

ملحقات ديوانه ص ١٧٠ وإيضاح الشعر ص ١٦١، ٣٣٥ والحجة ٣: ٣٠٧ و ٣٤٠: ٦ والتمام ص ١٢٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٩٩ والممتع ص ٦٢٠. وهو من غير نسبة في =

يا با الْمُغْيِرَةِ.....

وقراءة مَنْ قرأ: (إِنَّهَا لَحَدَى الْكُبَرِ)^(١). وحكى قطرب^(٢) أَنَّهُمْ يقولون (لَهُ) بالإسكان، فعلى هذا يجوز أن يكون الأصل: لَهُ إِنَّكَ، فَأُلْقِيتَ عَلَى الْهَاءِ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ، وحُذِفَت الْهَمْزَةُ، على حد قولهم فِي مَنْ آمَنَ: مَنْ آمَنَ. وهذا المذهب اختاره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(٣).

وفيه شذوذ من وجوه:

أحدها: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثاني: حذف (أَل) من لفظ (الله).

الثالث: حذف الألف التي بعد اللام.

الرابع: حذف همزة (إِنَّ).

ويُضَعِّفُهُ أيضاً أنه لم يَجِئْ ذلك مع إقرار همزة (إِنَّ)، ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع «لَهُ إِنَّكَ» بإثبات الهمزة.

ويجوز دخول اللام على (كَأَنَّ)، قال الشاعر^(٤):

قُمْتَ تَعْدُو لَكَأَنَّ لَمْ تَشْعُرِ

وقوله فَإِنْ صَحِبْتَ بَعْدَ (إِنَّ) نَوْنٌ توكيدي، أو ماضياً متصرفاً عارياً من (قد)، نُوي قَسَمٌ، وامتنع الكسر مثال ذلك: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ، وَإِنَّ زَيْدًا

= الحجة ٢١١:٣ ورصف المباني ص ١٣٤ والخزانة ٣٤١:١٠ ضمن نص لأبي علي من كتابه (نقض الهاذور).

(١) سورة المدثر، الآية: ٣٥. وقد رويت هذه القراءة عن ابن كثير. السبعة ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٢) المسائل الحلييات ص ١٠٣، ١٠٤.

(٣) المقرب ١: ١٠٧.

(٤) الخصائص ١: ٣١٦ وضرائر الشعر ص ٥٨ وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٩. م: عرفت تغدو لكأن لم تشر.

لَقَامَ، فهذه اللام جوابٌ لقسمٍ محذوف، التقدير: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ، وَاللَّهِ
لَقَامَ.

ويعني بقوله وامتنع الكسر أي: إذا تقدم على (إِنَّ) ما يطلب موضعها
فإنَّها تُفتح إذ ذاك، ولا تُكسر، نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ، وَعَلِمْتُ أَنَّ
زَيْدًا/ لَقَامَ، ولا يعني أنه يمتنع الكسر على الإطلاق. وإنَّما فُتحت (أَنَّ) [٢: ١٤٦/ب]
لأنَّها إذا كانت اللام جواب القسم وقعت موقعها، ولم يُنَوَّ بها التقديم قبل
(إِنَّ)، بخلاف اللام في نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ، فإنَّ (إِنَّ) تُكسر
معها، ويُعلَّق الفعل عن^(١) فتح (أَنَّ) لأنَّها مُقَدِّمة في النية على (أَنَّ)، وإنَّما
أُخِّرَت للعلَّة التي تقدم ذكرها، وهذه اللام تُزِيلُ شَبَهَ عَلِمْتُ بِأَعْطِيتُ، وإذا
زال الشَّبَهُ حُكِمَ لِمَا بَعْدَهَا بِحُكْمِ الْجُمْلَةِ لا بِحُكْمِ الْمَفْرَدِ، و(إِنَّ) إذا
وقعت في موضع هو للجُمْلَةِ كانت مكسورة، ولا يُمكن أن تقدَّر هذه اللام
بعد (إِنَّ) لأنَّها لو كانت في التقدير في ذلك الموضع لَلَزِمَ أَنْ يَبْطُلَ عَمَلُ
(إِنَّ) كما بَطُلَ بِهَا عَمَلُ (عَلِمْتُ)، فَلَمَّا أَعْمَلُوهَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النِّيةَ بِهَا
أَنْ تَكُونَ قَبْلَ (إِنَّ) لا بَعْدَهَا.

(١) ك: بمن.

ص : فصل

تُرَادَف (إِنَّ) (نَعَمْ)، فلا إعمال، وتُخَفَّفُ فيبْطُل الاختصاص، وَيَغْلِبُ الإهمال، وتلزم^(١) اللام بعدها فارقةً إِنَّ خِيفَ لَبَسَ بِ (إِنَّ) النافية، ولم يكن بعدها نفي. وليست غير الابتدائية، خلافاً لأبي علي، ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو (إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا) وفاقاً للكوفيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكَّد، بل تُفِيد النفي، واللام للإيجاب.

وموقع (لكنَّ) بين مُتَنَافِيَيْنِ بوجهٍ ما، ويُمنَعُ إعمالُها مُخَفَّفَةً، خلافاً ليونس والأخفش. وتلي (ما) (ليت)، فتُعمل وتُهمل. وقُلَّ الإعمال في (إنَّما)، وعُدَّ سماعه في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما)، والقياس سائغ.

ش: اختلف في (إِنَّ) هل تأتي بمعنى (نَعَمْ) حرف جواب، فلا يكون لها إذ ذاك عمل، أو لا تكون بمعنى (نَعَمْ) البتة؟ فذهب بعضهم إلى إثبات ذلك، وهو قول س^(٢) والأخفش^(٣) واختيار المصنف. وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك، وهو قول أبي عبيدة^(٤) واختيار ابن عصفور^(٥).

(١) ك، ف: فتلزم.

(٢) الكتاب ١٥١:٣ و ١٦٢:٤.

(٣) الصحاح (أن).

(٤) في النسخ كلها: أبو عبيدة. صوابه في الخزانة ٢١٤:١١ وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧١:٢ - ٢٧٢ وأمالى ابن السجري ٦٣:٢ - ٦٥. وقد قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَٰجِدِينَ﴾: «مخرجه: إنه أي: نَعَمْ» مجاز القرآن ٢٢:٢. وانظر شرح المفصل ١٣٠:٣.

(٥) شرح الجمل ١: ٤٤٤، ٤٤٥.

وزعم المصنف^(١) أَنَّ الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب، فمِمَّا أنشد قولُ حسان^(٢):

يَقُولُونَ: أَعْمَى، قُلْتُ: إِنَّ، وَرُبَّمَا أَكُونُ، وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبْصِيرٍ
وقولُ بعض طيئ^(٣):

قالوا: أَخِفْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّ، وَخِيفَتِي مَا إِنْ تَزَالُ مَنْوُطَةً بِرَجَاءٍ
وما أنشده أحمد بن يحيى^(٤):

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إِنَّ، اللَّقَاءُ
وقال ابن الزُّبَيْرِ الأَسَدِي لعبدِ اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي
إِلَيْكَ. فقال ابن الزُّبَيْرِ: إِنَّ وَرَاقِبَهَا^(٥). وأنشد غير المصنف^(٦):

قالوا: غَدَرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّ، وَرُبَّمَا نَالَ الْمُنَى وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ
/ وقوله^(٧):

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلْمَنَنِي وَأَلُومُهُنَّ
وَيَقْلُنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

(١) شرح التسهيل ٣٣: ٢.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البيان والتبيين ٢٢١: ٢ وشرح التسهيل ٣٣: ٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٣: ٢ وشرح أبيات المغني ٦: ٨ - ٧ والخزانة ١١: ٢١٥.

(٤) شرح التسهيل ٣٣: ٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤٥: ٣.

(٥) شرح التسهيل ٣٣: ٢. وفي النهاية في غريب الحديث ١: ٧٨ أَنَّ حديث ابن الزبير هذا كان مع فضالة بن شريك.

(٦) البيت في إعراب القرآن للنحاس ٤٤: ٣ وأمالى ابن الشجري ٤٢: ٢، ٦٥ وشرح المفصل ٣: ١٣٠ وتذكرة النحاة ص ٧٣٢.

(٧) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٦٦ والكتاب ١٥١: ٣ و١٦٢: ٤ والخزانة ١١: ٢١٣ - ٢١٧ [الشاهد ٩١٥] وشرح أبيات المغني ١: ١٨٨ - ١٩٢ [الإنشاد ٤٨].

الصبوح: الشرب بالغداة.

وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ كَذِبٌ﴾^(١): إِنَّ بِمَعْنَى نَعَمْ^(٢).

وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إِنَّ) لـ (نَعَمْ) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة.

فأما قوله «فَقُلْتُ إِنَّهُ» فهو من حذف خبر (إِنَّ)، وقد تقدم أنه يجوز لفهم المعنى^(٣)، التقدير: إِنَّهُ كَمَا قُلْتُ^(٤).

وأما قوله «إِنَّ اللَّقَاءَ» فهو من حذف الاسم لفهم المعنى، وقد تقدم أنه يجوز^(٥)، كما قال^(٥):

..... ولكنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

والتقدير: إِنَّهُ اللَّقَاءُ، أَي: إِنَّ الشِّفَاءَ اللَّقَاءُ.

وأما قوله:

يَقُولُونَ: أَعْمَى، قُلْتُ: إِنَّ.....

و:

قالوا: أَخِفْتُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ.....

وقول ابن الزُّبَيْرِ «إِنَّ وَصَاحِبَهَا»، و:

قالوا: غَدَرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّ.....

(١) سورة طه، الآية: ٦٣.

(٢) نص أبو حيان في البحر ٦: ٢٣٨ على أن هذا قول الأخفش الصغير.

(٣) تقدم في ص ٤٨ - ٥٢.

(٤) تقدم في ص ٤٠ - ٤٧.

(٥) تقدم في ص ٤٠.

فهو ممّا حُذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى، ولا يجوز حذفهما معاً إلا في (إنَّ)، والتقدير: قلتُ إنَّ عَمَايَ واقعٌ، وإنَّ خَوْفِي واقعٌ، وإنَّها مَلْعُونَةٌ وصاحبها، وإنَّ غَدْرِي نافعٌ. وهذا المذهب أولى لأنه قد تقرر فيها أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ).
فإن قلت: حَذَفَ الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرف واحد - وهو إنَّ - إخلالٌ بها.

فالجواب: أنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك، نحو قوله^(١):

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وكَأَنَّ قَدِيرِد: وكَأَنَّ قد زالت، فحذف لفهم المعنى. ومن كلامهم: قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا^(٢)، ومثله قول الشاعر^(٣):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ غَيْبًا مُعْدِمًا؟ قَالَتْ: وَإِنْ حَذَفَ فعل الشرط وجوابه لفهم المعنى، وأبقى الأداة وحدها، والتقدير: وإنَّ كان غَيْبًا مُعْدِمًا تَمَيَّنَتْهُ.
فأمَّا قولُ الشاعر^(٤):

إِذَا قَالَ صَحْبِي: إِنَّكَ الْيَوْمَ رَائِحٌ وَلَمْ تَقْضِ مِنْهَا حَاجَةً، قلتُ: إنَّ لا فقيـل: إنَّ التقدير: إنه لا تَتِمُّ لي حاجة. وقيل: (إنَّ) بِمعنى (نَعَمْ). وكذلك ما أنشد الكسائي^(٥):

(١) تقدم في ١: ١٠٣.
(٢) أي: ولَمَّا أَدْخَلَهَا. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٤٥.
(٣) نسب هذا الرجز إلى رؤبة وإلى امرأة من العرب. ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٦ وضرائر الشعر ص ١٨٤ - ١٨٥ والمقرب ١: ٢٧٧ ورصف المباني ص ١٨٩ والخزانة ٩: ١٤ - ١٦ [الشاهد ٦٨٢] وشرح أبيات المغني ٨: ٧ [الإنشاد ٨٨٥].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

إِنَّ لَا خَيْرَ فِيهِ أَبَعْدَهُ الدُّهُ لِيُزْرِيَ بِنَفْسِهِ وَيَرِي
قال الكسائي: (إِنَّ) فيه بمعنى (نَعَمْ). وأَوَّلَ على حذف الاسم،
ويدل على ذلك وجود اللام في (لِيُزْرِيَ).

وقوله وَتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ الاختصاصُ، وَيَغْلِبُ الإهمالُ يعني يَبْطُلُ
الاختصاص أنها لا تَخْتَصُ بالجملة الابتدائية كما كانت وهي مشددة، بل
تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية على ما سَيِّئَ إن شاء الله.

[٢: ١٤٧/ب] / فإذا خُفِّفَتْ جاز إعمالها على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها
وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا ضرورة بخلاف المشددة،
تقول «إِنَّكَ قَائِمٌ» بالتشديد، ولا يَجُوزُ «إِنَّكَ قَائِمٌ» بالتخفيف. وأمّا في
دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء، تقول: إن زيدا
منطلقاً، ولمُنطلقاً، وإن في الدار لزيداً، إلى غير ذلك من الأحكام.

ومنع الكوفيون^(١) إعمال (إِنَّ) المخففة، وهم محجوجون برواية
س^(٢) والأخفش^(٣) ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا
يُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾^(٤). ويدل على أنها بمعنى المشددة قراءة ابن كثير
وأبي عمرو الكسائي: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾^(٥) بالتشديد. وقال س^(٦): «حدثنا
مَنْ نَشَقُّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمْرَأَ لَمُنْطَلِقٌ». وقال
الأخفش^(٧): «وزعموا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ، وَهِيَ مِثْلُ ﴿وَإِنْ﴾

(١) الإنصاف ص ١٩٥ [المسألة ٢٤].

(٢) الكتاب ٢: ١٤٠.

(٣) معاني القرآن له ص ١١٢، ٣٤٢.

(٤) سورة هود، الآية: ١١١. يعني بتخفيف نون (إن) وميم (لما) وهي قراءة ابن كثير أيضاً.
السبعة ص ٣٣٩. وانظر الكتاب ٢: ١٤٠.

(٥) السبعة ص ٣٣٩. وفيه أَنَّ ابن كثير قرأ كقراءة نافع، وَأَنَّ الكسائي وأبا عمرو قرأ ﴿وَإِنْ﴾
كَلَّا لَمَّا.

(٦) الكتاب ٢: ١٤٠.

(٧) معاني القرآن ص ١١٢.

كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿١﴾ يُقْرَأُ بالنصب والرفع.

وملخص مذهب الكوفيين^(٢) أَنَّ (إِنَّ) لا يَجُوز تخفيفها وإعمالها، ولا يَجُوز تخفيفها وإهمالها؛ لأنَّهم زعموا أَنَّ (إِنَّ) المخففة هي (إِنَّ) النافية، أو بمعنى (قد) على ما بُيِّنَ^(٣)، إن شاء الله.

فالمخففة عند البصريين هي ثلاثية الوضع، وهي^(٤) عند الكوفيين ثنائية الوضع، فلم يرد الخلاف على مَحَزَّ^(٥) واحد، فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إِنَّ) إذا خففت هل يَجُوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المخففة من الثقيلة، بل هي حرف ثنائي الوضع، وهي نافية.

ويعني بِغَلَبَةِ الإهمال أنه يكثر فيها، وإذا غلب الإهمال دل على أَنَّ الإعمال قليل.

وقوله وتَلَزَمُ اللام بعدها فارقةً إِنَّ خِيفَ لَبَسَ بِ (إِنَّ) النافية، ولم يكن بعدها نفي كان ينبغي أن يبين محل لزوم اللام فيقول «في ثاني الجزأين»، فتقول: إِنَّ زيدٌ لقائمٌ، وإنَّ في الدار لزيدٌ. وَشَرَطَ في لزوم هذه اللام شرطين:

أحدهما: أن يُخَافَ اللبس بِ (إِنَّ) النافية، قال المصنف في الشرح^(٦): «فلا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم في

(١) سورة الطارق، الآية: ٤. وقد قرأ جمهور القراء (إِنَّ كُلُّ نفسٍ) بتخفيف نون (إِنَّ) ورفع (كُلِّ). وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لَمَّا) مشددة، وبقية السبعة (لَمَّا) خفيفة. وحكى هارون أنه قرئ (إِنَّ) بالتشديد (كُلِّ) بالنصب. السبعة ص ٦٧٨ والبحر ٤٤٨: ٨ - ٤٤٩. ولم أقف على ما ذكره الأخفش من أنه قرئ (إِنَّ) مخففة (كُلِّ) بالنصب.

(٢) الأصول ١: ٢٦٠ والأزهية ص ٣٨ - ٣٩ والإنصاف ص ٦٤٠ - ٦٤٣ [المسألة ٩٠].

(٣) انظر ما يأتي في ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٤) هي: سقط من ف، م. وهي: سقط من ك.

(٥) ك: محن. ن: مجر. ف: نحف. م: محل. والصواب ما أثبت.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٤. وقد أسقط أبو حيان شواهد كثيرة قبل البيت.

الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول الطرماح^(١):

أنا ابنُ أباةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وإنَّ مالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

انتهى. فلم يدخلها على (كانت) لأنه يقتضي البيت المدح، فلا تلتبس (إن) فيه بـ (إن) النافية لأنه إذ ذاك يكون هجواً، فيضادُ أول البيت آخره.

الشرط الثاني: ألا يكون بعدها نفي، نحو: إن زيدً لن يقوم، وإن زيدً لم يقم، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، فهذا كله لا يجوز دخول اللام عليه.

وهذا الشرط الثاني غير محتاج إليه البتة لأنه إذا كان الخبر منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفي، فلا تلتبس فيه (إن) التي للتوكيد المخففة/ [٢: ١٤٨] من الثقيلة بـ (إن) النافية، فينبغي أن يُكتفى بالشرط الأول، وهو: إن خيف لبس بـ (إن) النافية.

ثم قول المصنف «وتلزم» إلى آخره يدل على أنه إذا خيف لبس أو كان بعدها نفي لا تلزم، وتحت هذا المفهوم شيان: أحدهما الجواز، والآخر المنع، فكان ينبغي أن يبين محل الجواز، ومحل المنع، فمحلُّ المنع^(٢) إذا كان الخبر منفياً، فلا تدخل اللام عليه أصلاً، ومحل الجواز إذا كانت عاملة، أو كانت في مثل بيت الطرماح، أو فيما روي «إن كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ والعَسَلَ»^(٣)، المعنى على الإثبات، ولا يحتمل النفي لأنه قد عُلم من حاله ﷺ.

(١) ديوانه ص ٢٨٠ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٥١.

(٢) فمحل المنع: سقط من ك، ف.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة - الباب ١٥ - ٢٤٨:٦ وكتاب الطب الباب الرابع - ١٢:٤، واللفظ في الموضعين: «عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُعْجِبُهُ الحَلْوَاءُ والعَسَلَ». وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق - الباب الثالث - ص ١١٠١، ولفظه «كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الحَلْوَاءَ والعَسَلَ». وكذا في سنن الدارمي: كتاب الأطعمة - باب في الحلواء والعسل - ١٤٦:٢ وسنن ابن ماجه: كتاب الأطعمة - باب الحلواء - =

وقوله وليست غير الابتدائية، خلافاً لأبي علي اختلف النحويون في هذه اللام:

فذهب س^(١) والأخفش^(٢) سعيد بن مسعدة والأخفش علي بن سليمان وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لَزِمَتْ للفرق، وهو اختيار ابن عصفور^(٣) وهذا المصنف.

وذهب الفارسي^(٤) ومن أئمة بلادنا أبو عبد الله بن أبي العافية^(٥) والأستاذ أبو علي^(٦)، واختاره من شيوخنا أبو الحسين بن أبي الربيع^(٧)، إلى أنها ليست لام (إنَّ) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجْتُلبِت للفرق.

واستدل أبو علي^(٨) على أنها ليست لام (إنَّ) بأنَّ لام (إنَّ) حكمها أن تدخل على (إنَّ) حتى تكون متقدمة على اسم (إنَّ) الذي هو مبتدأ في الأصل، فأخرت للخبر لثلاً يجتمع تأكيدان؛ إذ^(٩) كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه أو راجع إليه، وقد بَيَّن ذلك، و(إنَّ) هذه تدخل على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَدَدًا اكْتَرَهْتُمْ لَفَسِقِينَ﴾^(١٠)، والفعل ليس مبتدأ في الأصل.

= ص ١١٠٤ وسنن الترمذي: كتاب الأطعمة - الباب ٢٩ - ٤: ٢٤١. وليس في هذه المواضع كلها ذكر لِ(إنَّ) قبل (كان).

(١) الكتاب ٢: ١٣٩.

(٢) معاني القرآن ص ١١٢ - ١١٣ وشرح التسهيل ٢: ٣٦.

(٣) شرح الجمل ١: ٤٣٧ - ٤٣٨ والمقرب ١: ١١١.

(٤) المسائل البغداديات ص ١٧٦ - ١٨٥.

(٥) الملخص ١: ٢٣٨.

(٦) الملخص ١: ٢٣٨.

(٧) الملخص ١: ٢٣٨.

(٨) انظر ذلك في المسائل البغداديات ص ١٧٧ - ١٨٥.

(٩) م، ن: إذا.

(١٠) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

وأيضاً فإنّها يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ ألا ترى أنّ (وَجَدَ) نصب (فاسقين)، ولام (إنّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لو قلت «إِنَّكَ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» لم يَجْز.

وأيضاً فإنّها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إلى الخبر؛ ألا ترى أنّها قد دخلت على الفاعل في «إِنَّ يَشِينُكَ لِنَفْسِكَ»^(١)، وعلى المفعول في قوله^(٢):

..... إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

ولام (إنّ) لا تدخل على شيء من ذلك. فإذا لم تكن لامّ الابتداء، ولا هي لام القسم، لأنّها لا تدخل على الاسم إلا إن كان مبتدأ، نحو: لَزَيْدٌ قائمٌ، فلم يبق إلا أن تكون لاماً اجتلبت للفرق، وإذا كانت مُجْتَلَبَةً للفرق، ولم تكن اللام التي توجب التعليق، لم يمنع مانع من فتح (إنّ) إذا وقعت بعد (علمت)^(٣). قال^(٤): «وإذا فُتحت لم تَحْتَج إلى اللام لأنّها إذ ذاك لا تلتبس بـ (إنّ) النافية فتحتاج إلى الفرق». قال^(٥): «وإن شئت أثبت اللام على طريق التأكيد».

[٢: ١٤٨/ب] واستدل ابن أبي/ العافية أيضاً بدخولها على الماضي، نحو: إنّ

(١) الأصول ١: ٢٦٠.

(٢) هذه قطعة من بيت لعاتكة بنت زيد، وهو من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدرًا بعد انصرافه من وقعة الجمل. وعاتكة من الصحابيات المبايعات المهاجرات. والبيت هو:

شَلْتُ يَمِينُكَ، إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

معاني القرآن للأخفش ص ٤١٩ وسر الصناعة ص ٥٤٨، ٥٥٠ والعيني ٢: ٢٧٨ والخزانة ١٠: ٣٧٣ - ٣٨١ [الشاهد ٨٦٨] وشرح أبيات المغني ١: ٨٩ - ٩٥ [الإنشاد ٢٢]. وقد أنشده أبو حيان كاملاً في ص ١٤١ بعد قليل.

(٣) مثَّل ذلك بقولك: علمتُ أنّ وَجَدَكَ زَيْدٌ لَكَاذِبًا. البغداديات ص ١٨٣ - ١٨٥.

(٤) البغداديات ص ١٨٤.

(٥) البغداديات ص ١٨٥.

زيداً لَقَامَ. وسيأتي في ذكر دليل القول الآخر إنكار: إنَّ زيدٌ لَقَامَ، وأنه غير مسموع من العرب.

وحكى ابن جني^(١) أنَّ أبا علي قال: ظننت فلاناً أنه نحوي مُحسِن حتى سمعته يقول: اللام التي تصحب (إنَّ) الخفيفة هي لام الابتداء. قال: فقلت له: أكثرُ نَحَوِيَّ بغداد على هذا.

وقد استدل للمذهب الأول بأنها لا تدخل في فصيح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل؛ ألا ترى دخولها على خبر (كان) وثاني معمولي^(٢) (ظَنَّ)، ولا يوجد من كلامهم: إنَّ نظنَّ زيداً رجلاً لعاقلاً؛ لأنَّ عاقلاً ليس بخبر مبتدأ في الأصل، ولذلك منع النحويون «إنَّ ظننتُ زيداً لَفِي الدار قائماً» إن جعلت «في الدار» من صلة (قائم)، فإن جعلته في موضع المفعول الثاني، وجعلت قائماً حالاً، جاز.

وكذلك أيضاً منع الأخفش: إنَّ زيدٌ ذهبَ، أدخلت اللام على (ذهبَ) أو لم تدخلها؛ لأنك إن لم تدخلها التبس بـ (إنَّ) النافية، وإن أدخلتها لزم أن تدخل لام (إنَّ) على الخبر، وهو فعل ماضٍ متصرف، وذلك لا يجوز، ولو كانت فارقة ولم تكن لام (إنَّ) لم يمتنع دخولها على (ذهبَ)، فعدم وجود مثل «إنَّ زيدٌ لَذَهَبَ» في كلامهم دليل على ما ذكرناه من أنها لام (إنَّ) ألزمت الكلام للفرق، ولزم تثقيل (إنَّ) في: إنَّ زيداً ذهبَ، وإعمالها.

وعوملت معمولات النواسخ التي هي أخبار للمبتدأ في الأصل معاملة أخبار (إنَّ)، كما عوملت النواسخ في دخول (إنَّ) عليها معاملة المبتدأ والخبر. وإذا ثَبَّتَ بما ذكرناه أنها لام (إنَّ) لزم تعليقها الفعل عن (إنَّ)، فإذا عَلَّقْتَهُ بقيت على كسرهما بعده.

(١) المحتسب ١: ٣٦٦ بلفظ مغاير.

(٢) معمولي: سقط من ك، م.

ومن دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله ﷺ «قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»^(١) بكسر (إن) على مذهب أبي الحسن، ويفتحها على مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لما ذكرناه.

وقال س^(٢) في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «و(إن) تأكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به، وثبتت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها» انتهى كلامه. ولام التوكيد عنده عبارة عن لام الابتداء.

وقال الأخفش^(٣) في كتاب (المسائل الكبير) نصّاً: «إنَّ اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة».

واستدل ابن الأخضر بأنَّ لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلا على المبتدأ، فلما أن صَحِبَتْ (إن) جاز فيها ما لم يَجْز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر وعلى الفضلة المتوسطة وعلى الاسم مؤخراً، ولو قلت «في الدار لزيدٌ» لم يَجْز، فكذلك^(٤) لا ينكر هنا دخولها على الجملة الفعلية بحكم التبع ل (إن)، ولأنَّ ضرورة/ الفرق تفعل هنا أكثر مما تفعل مع (إن) لذهاب الاسم.

وثمره الخلاف دخول (علمت) وأخواتها، فإن كانت للفرق لم

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب العلم: الباب ٢٤ - ٣٠: ١، وفي كتاب الوضوء: الباب ٣٧ - ٥٤: ١، وفي كتاب الجمعة: الباب ٢٩ - ٢٢١: ١، وفي كتاب الكسوف: الباب العاشر - ٢٨: ٢، وفي كتاب الاعتصام: الباب الثاني - ١٤١: ٨، ومسلم في كتاب الكسوف: الباب الثالث - ص ٦٢٤. والرواية في معظم هذه المواضع «الموقناً» بدل «للمؤمن»، وفي بعضها «لتؤمن». والحديث في عذاب القبر وما يقوله الملكان للميت.

(٢) الكتاب ٢٣٣: ٤.

(٣) شرح التسهيل ٣٦: ٢.

(٤) ك، ف: وكذلك.

تُعَلَّقُ، وإن كانت للابتداء عُلِّقَتْ، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور «قد عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يَجُوزُ إلا الكسر. وقال الفارسي: لا يَجُوزُ إلا الفتح، كما قال ابن أبي العافية. وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أَنَّ) المفتوحة أصلاً كما لا تكون مع (إِنْ) إذا عملت لأنه لا احتياج للفرق. وقال ابن أبي العافية: كسر (إِنْ) هو الأصل، فلما فُتِحَتْ بسبب (علمت) أبقى اللام إشعاراً بأصلها.

وَرُدَّ عليه بأنَّ هذا بعيد لأنَّ (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غَيَّرَتْ ذلك، ولم يُشْعِرُوا على الأصل بشيء، ونظير ما قال دخول اللام في: ظننت إنَّ زيدا لقائماً، ولا قائل به.

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يلزمه لأنَّ (ظَنَنْتُ) لا تدخل على اللام إلا مُعَلَّقة، ولا يقال أذهبت اللام بعد ما^(١) دخلت. وقد نوقض بأنَّ كل مفتوحة من مشددة أو مخففة أصلها الكسر، وإنما يفتحها العامل، وكان ينبغي أن تكون اللام مع كلِّ مفتوحة، ولم توجد مع المفتوحة. وهذا لا أراه يلزمه، فقد يعتد خلاف هذا المذهب، ولا حجة تقطع به.

واحتج بن أبي العافية أيضاً بأنَّها إذا خُفِّفَتْ فهي حرف ابتداء بلا خلاف، بمنزلة إنَّما وكأنَّما ولعلَّما وسائر حروف الابتداء الداخلة على الجملتين؛ ولا شيء هنا تدخل عليه لام الابتداء، فكذلك (إِنْ) ههنا.

وهذا لا يلزم عندي لأنَّ اللام من حروف الصدر، وتكون جواب القسم، فلا يتقدمها شيء كحرف النفي والجزاء والاستفهام والشرط في الصدر.

(١) ك، ف: بعامل. م: مع ما.

والمذهبان متكافئان لأننا إذا قلنا هي لام الابتداء كان ثباتها واجباً، وإذا قلنا ليست لام الابتداء كان ثباتها نوعاً من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولى. وإذا قلنا إنها لام الابتداء قلنا دخلت على الجمل الفعلية لوجه كذا، وهذا يجوز، والقول إنها لم تدخل هو الحقيقة لأن أصلها ألا تدخل هنا، وإنما قلنا بأنها خرجت عن أصلها في المشددة للسمع المقطوع به، فليس لنا أن نقول بخروج آخر لا دليل عليه.

وقال الأستاذ أبو علي وابن هشام: المذهبان متكافئان. ثم قال الأستاذ أبو علي: الوجه عندي ما قال ابن أبي العافية لما ذكر من الحجج. ثم قال: إذا قلت: «إِنْ كُنْتَ لِقَائِماً» أشبه النفي، ولم يمكن سوق لام الابتداء/ لأنَّ هذا ليس من مواضعها، فأثروا بلام فارقة. انتهى. [٢: ١٤٩/ب]

وهذا وجهه أنه قول ثالث يؤول إلى التفريق، فيقال: إذا دخلت على جملة ابتدائية لزمّت اللام الابتدائية للفرق، وإذا دخلت على جملة فعلية أدخلوا لاماً أخرى للفرق؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية، فعلى هذا يكون في اللام ثلاثة مذاهب: لام ابتداء لزمّت للفرق سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. ولام فارقة ليست لام ابتداء سواء أدخلت على الاسم أم على الفعل. والتفصيل بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء ألزمت للفرق، أو على الفعل فتكون اللام الفارقة.

وقوله ولا يليها غالباً من الأفعال إلا ماض ناسخ للابتداء احترز بقوله «غالباً» من نحو^(١):

.....إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا.....

واشترط الماضي ليس بصحيح، بل قد يكون ماضياً، وقد يكون مضارعاً، فالماضي كقوله: «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً»^(٢) «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

(١) تقدم في ص ١٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

لَفَسِقِينَ»^(١)، والمضارع كقوله «وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ»^(٢) «وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْفُلُونَكَ»^(٣) وفي قراءة أُبَيَّ «وَإِنْ إِحَالُكَ يَا فِرْعَوْنَ لَمَثُورًا»^(٤).

وقال المصنف^(٥): «ولا يكون ذلك الفعل إلا بلفظ الماضي، فإن كان مضارعاً حُفِظَ، ولم يقس عليه». ولا أعلم أحداً من أصحابنا وافقه، بل أجازوا ذلك مع الماضي ومع المضارع.

وأطلق المصنف في قوله «ناسخٌ للابتداء»، وكان ينبغي أن يقيد ذلك بال مثبت غير الواقع صلة، فلا تدخل على (ليس)، ولا على ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، ولا على دَامَ.

وقوله ويقاس على نحو (إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا) وفاقاً للكوفيين والأخفش أشار بقوله «إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا» إلى قول الشاعر^(٦):

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
ونحو ما روى الكوفيون من قول العرب: إِنْ قَتَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا^(٧)، وَإِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْهَ^(٨)، وقرأ ابن مسعود: «إِنْ لَيْسَتْ لَقَلِيلًا»^(٩)، أدخل اللام على مفعول (قَتَلْتَ)، ومفعول (قَتَّعْتَ)،

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣) سورة القلم، الآية: ٥١.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢. الكشاف ٤٦٩: ٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٧: ٢.

(٦) تقدم في ص ١٣٦، ١٤٠.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٣٢ ورصف المباني ص ١٩١.

(٨) الأصول ٢٦٠: ١.

(٩) سورة الإسراء، الآية: ٥٢ وسورة المؤمنون، الآية: ١١٤. وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧: ٢ آية سورة المؤمنون، ونسب القراءة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. ولم أقف عليها في مصادري.

وفاعل (يَزِينُ) وفاعل (يَشِينُ)، وعلى «لقليلًا» معمول «لَيْتَرَ» وليست من نواسخ الابتداء.

وقال المصنف^(١): «في (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ) شذوذان: أحدهما أَنَّ الفعل مضارع. والثاني أنه من غير النواسخ، وهذا عند البصريين غير الأخفش من القلة بحيث لا يقاس عليه».

وجَمَعَهُ بين الكوفيين والأخفش في قوله: «وفاقًا للكوفيين والأخفش» ليس بجيد لأنَّ المذكورين^(٢) مختلفان، الأخفش يُجيز ذلك على أَنَّ (إِنْ) هي المخففة من الثقيلة، واللام لام (إِنَّ)، والكوفيون^(٣) يجيزون ذلك على أَنَّ (إِنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إِلا). أجاز الأخفش^(٤) في (المسائل): إِنْ/ قَعَدَ لَنَا، وَإِنْ كَانَ صَالِحًا لَزِيدٌ، وَإِنْ ضَرَبَ زَيْدًا لَعَمْرُو، وَإِنْ ظَنَنْتُ عَمْرًا لَصَالِحًا. [١/٥٠: ٢]

وقوله ولا تَعْمَلْ عندهم ولا تَوَكَّدْ، بل تُفِيدُ النفي، واللام للإيجاب ظاهرُ قوله (عندهم) أن يعود للمذكورين، وهم الكوفيون والأخفش، وليس كذلك، بل الأخفش يرى إعمالها وإن كان الأكثر إهمالها، ويرى أَنَّها (إِنْ) المخففة من الثقيلة، وَأَنَّ اللام لام التوكيد لام (إِنَّ)، وَيُجيز دخولها على الفعل الناسخ وغير الناسخ، والكوفيون على ما نقل هذا المصنف يرون (إِنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إِلا).

وأما غير هذا المصنف من أصحابنا وغيرهم فنقلوا أَنَّ الفراء^(٥) زعم

(١) لم أقف عليه في شرح التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية ولا في شرح عمدة الحافظ.

(٢) فيما عدا ن: المدركين.

(٣) اللامات للزجاجي ص ١١٥ - ١١٦ والأزهية ص ٣٨ واللامات للهروي ص ٩١ وإصلاح الخلل ص ٤٧٥ والإنصاف ص ١٩٥ [المسألة ٢٤].

(٤) شرح التسهيل ٣٧: ٢.

(٥) الأصول ٢٦٠: ١ ونسب في الأزهية ص ٣٩ إلى قطرب. وانظر شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٣١.

أَنَّ (إِنْ) بمنزلة (قد)، إلا أَنَّ (قد) تختص بالأفعال، و(إِنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

وهذا باطل بدليل نصبها الاسم ورفعها الخبر في إحدى اللغتين، ولو كانت بمنزلة (قد) لم تعمل شيئاً.

ونقلوا^(١) أَنَّ الكسائي زعم أَنَّها إن دخلت على الأسماء كانت مخففة من الثقيلة، كما ذهب إليه البصريون، بسبب إعمالها في إحدى اللغتين، وإن دخلت على الفعل كانت (إِنْ) عنده للنفي، واللام بمعنى (إلا).

وهذا باطل لأنَّ اللام لا تُعرَف في كلامهم بمعنى (إلا)، فأما ما أنشدناه قبل:^(٢)

وما أَبَانُ لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

ورُوي: لِمِنْ أَعْلَاجِ سُودَاءِ، فلا يُعرَف قائله، وإنَّما ثبت في كتاب (العين)، وكثير مما وقع فيه غير صحيح، وبتقدير ثبوته فقد ذكرنا تأويل المصنف فيه على أَنَّ اللام زائدة. وتأولناه نحن على أَنَّ (ما) استفهامية على سبيل التحقير، و(لِمِنْ) على إضمار مبتدأ، أي: لَهُوَ مِنْ أَعْلَاجِ سُودَاءِ، على حد ما ذهب إليه الزجاج^(٣) في قوله: ﴿لَسَكِرِينَ﴾^(٤) أي: لَهُمَا سَاكِرَانِ. وليس ما ذكره الفارسي^(٥) من أَنَّ ذلك لا يجوز بشيء؛ لأنه زعم أَنَّ التأكيد بابه الإطالة والإسهاب، فهو من أجل ذلك مناقض للحذف فلا يجوز الحذف معه لأنَّ هذا الذي ذكره إنَّما هو في التأكيد التابع، وأما الحروف التي وضعتها العرب للتأكيد فلا يُنكر معها الحذف،

(١) الأصول ١: ٢٦٠ وشرح الجزولية للأبدي ص ١٠٣٠.

(٢) تقدم في ص ١٢١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦٣.

(٤) سورة طه، الآية: ٦٣ ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَكِرِينَ﴾.

(٥) الإغفال ص ١٠١٣ - ١٠٢٣ والحجة ٥: ٢٣٠ - ٢٣١.

دليل ذلك قول العرب: إِنَّ مَالاً وَإِنْ وَلَدًا^(١)، أي: إِنَّ لَنَا مَالاً وَإِنْ لَنَا وَلَدًا، فحذفوا خبر (إِنَّ) مع أَنَّها للتأكيد، فثبت إذا صحة مذهب أهل البصرة.

وقال المصنف في الشرح^(٢): «ومذهب الكوفيين أَنَّ (إِنْ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إِنَّ)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا﴾^(٣) بفعل يفسره (لَيُؤَفِّيْتُهُمْ) أو بِ (لَيُؤَفِّيْتُهُمْ) بنفسه. وبه قال الفراء. وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون البصريين في أَنَّ ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب (المعاني)^(٤): / (وَأَمَّا الَّذِينَ خَفَفُوا (إِنَّ) فَإِنَّهُمْ نَصَبُوا (كُلًّا) بِ (لَيُؤَفِّيْتُهُمْ)، وهو وجه لا أشتهيه لأنَّ اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله^(٥)، فلو رفعت (كُلًّا) لَصَلَحَ ذلك كما يَصْلُحُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، ولا يَصْلُحُ أن تقول: إِنَّ زَيْدًا لأَضْرَبُ؛ لأنَّ تأويله كقولك: ما زَيْدًا لا أَضْرَبُ، وهذا خطأ في اللام (إلا) هذا نصه. فقد أقر بأنَّ حَمْلَ القراءة على جعل (إِنَّ) نافية واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فَإِنَّهَا قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين» انتهى. يعني من أَنَّها عملت وهي مخففة من الثقيلة.

قال المصنف^(٦): «وَأَمَّا قولهم إِنَّ اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إِنَّ) من حروف

(١) الكتاب ٢: ١٤١. قال سيويه: «أي: إِنَّ لَهُمْ مَالاً، فالذي أضمرت لهم».

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣٤ - ٣٥.

(٣) سورة هود، الآية: ١١١. وقد تقدم تخريج هذه القراءة في ص ١٣٢.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٩ - ٣٠.

(٥) فيما عدا م: لا يقع الفعل الذي قبله على شيء بعده.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٥.

النفي أولى؛ لأنها أَنْصَرَّ على النفي من (إِنْ)، فكان يقال: لم يَقُمْ لزيدٌ، ولن يَقْعَدَ لعمرو، بمعنى: لم يَقُمْ إلا زيدٌ، ولن يَقْعَدَ إلا عمرو، وفي عدم استعمال ذلك دليل على أَنَّ اللام لم يُقْصَدَ بها إيجاب، وإنما قُصِدَ بها التوكيد كما قُصِدَ مع التشديد» انتهى.

ومنع أبو علي^(١) أن يُضمَر في (إِنْ) المخففة من الثقيلة ضمير الأمر والشأن؛ لأنه إذا ضَعُفَ في المشددة فأحرى في المخففة. وهو ظاهر قول س لَمَّا حكى أَنَّهُمْ قالوا في الدعاء: «أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا»^(٢) على معنى: ألا إِنَّه جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا. قال: إذا كان هذا جائزاً ههنا فالمفتوحة أَجُوزَ لأنها التي تُحذف في الكلام، وتعوّض، ولم يَجِئ ذلك في المكسورة إلا في هذا الموضع. وهو قول المبرد^(٣).

وقد قال بعضهم: إذا دخلت على الفعل فهي يضمَر فيها. وهذا فاسد لأنَّ اللام لا تدخل على خبر (كان)، بل على خبر (إِنْ)، وقد صار خبرها (كان) وما بعدها، فتدخل عليه. وقد يقال في الجواب: كان الأصل هذا، لكن لَمَّا وَلِيَ (إِنْ) فلو كان فيه اللام لاجتمع مع (إِنْ)، ولا يجتمعان، فأُخِّرَ إلى معموله كما في الخبر. انتهى من البسيط.

وقوله وموقِع (لكنَّ) بين متنافيين بوجه ما قد تقدم^(٤) من قولنا أَنَّ (لكنَّ) إِنْ كان ما بعدها يوافق ما قبلها لم يكن ذلك من كلام العرب، نحو: قام زيد لكن عمرو، وإن كان نقيضاً أو ضدّاً جاز، وهو من كلام العرب، وإن كان خِلَافاً نحو «ما قام زيدٌ لكن شَرِبَ عمرو» فهي مسألة خلاف: من النحويين مَنْ أجاز ذلك، ومنهم مَنْ منع، وقال تعالى: ﴿وَمَا

(١) شرح الكافية ٢: ٣٥٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٦٨ وشرحه للسيرافي ٤: ١/٥٤.

(٣) المقتضب ٣: ٩.

(٤) تقدم ذلك في ص ٩ - ١٠.

كَفَرُوا سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا^(١)، وقال: ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا
لَفِشَلْتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ^(٢)﴾.

وقوله ويُمنعُ إعمالها مُخَفَّفَةٌ، خلافاً ليونس والأخفش لم يُسمع
إعمالها مخففةً عن العرب. قيل: وذلك لمباينة لفظها لفظ الفعل. علَّلَ
بذلك المصنف^(٣). وقال أصحابنا^(٤): ألغيت لأنه زال/ مُوجب عملها -
[٢: ١٥١/١] وهو الاختصاص - فصارت تليها الجملة الاسمية والفعلية. وحكى أبو
القاسم بن الرَّمَاك^(٥) روايةً عن يونس أنه يُجيزُ إعمالها، وحكاها المصنف
عن يونس والأخفش، وذلك قياس على (أَنْ) و(إِنْ). وهو ضعيف.
وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل. وهذه الرواية لا تُعرف عن
يونس.

وقوله وتلي (ما) (ليت)، فتُهْمَل، وتُعْمَل. وَقُلْ الإِعْمَالُ فِي (إِنَّمَا).
وَعُدْمُ سَمَاعِهِ فِي (كَأَنَّمَا) و(لَعَلَّمَا) و(لَكُنَّمَا)، والقياسُ سائغ. إذا اتصلت
(ما) غيرُ الموصولة بهذه الحروف، نحو: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي ذلك أربعة
مذاهب:

أحدها: أنها تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر،
إلا (ليت)، فيجوز أن تتصل بها كافةً، فلا تعمل كأخواتها، ويجوز أن

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

(٤) رصف المباني ص ٣٤٧.

(٥) انظر حكايته هذه في نتائج الفكر ص ٢٥٧. وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد بن
عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك. فقيه
نحوي لغوي، كان أستاذاً في العربية، مدققاً قَيِّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة
وابن الأخضر، وأخذ عنه السهيلي، ومات كهلاً سنة ٥٤١ هـ. بغية الملتبس ص ٣٥٩
والمطرب من أشعار المغرب ص ٢٣٢ والإحاطة ٣: ٤٧٨ وبغية الوعاة ٢: ٨٦.

تتصل بها زائدة، فتعمل، وهذا منقول عن س^(١) والفراء، وهو مذهب الأخفش^(٢)، وصححه أصحابنا^(٣).

المذهب الثاني: أنه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة، فلا تعمل، وزائدة فتعمل، وهذا مذهب الرّجّاجي^(٤) والزمخشري^(٥)، ونُقل عن ابن السراج^(٦).

المذهب الثالث: أن (ليت) و(لعل) و(كأن) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، نحو: ليتما زيدا قائم، ولعلّما عمراً منطلق، وكأنّما زيدا أسدّ. ولا يجوز في (إن) و(أن) و(لكن) إلا الإلغاء، وهو مذهب الرّجّاج^(٧)، ونُقل عن ابن السراج^(٨)، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع^(٩)، ونُسب في (البيسط) إلى الأخفش.

والمذهب الرابع: أنه لا يجوز كفّ (ليت) و(لعل) ب (ما)، بل يجب الإعمال. وهو منسوب إلى الفراء.

والسماع بالوجهين الإهمال والإعمال إنّما ورد في (ليت)، قال المصنف^(١٠) ما معناه: «وهما جائزان فيها بالإجماع» انتهى. وليس كما

-
- (١) الكتاب ١٣٧: ٢ - ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٧/أ وأمالى ابن السجري ٢: ٥٦١ وشرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٨، ٩٩٨ وشرح الكافية ٢: ٣٤٨.
- (٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٨، ٩٩٨.
- (٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤ - ٤٣٥ والمقرب ١: ١٠٩ - ١١٠ وشرح الجزولية للشلوين ص ٧٨٧ وللأبدي ص ٤٩٨، ٩٩٨، ١٠٠١.
- (٤) الجمل ص ٣٠٤ وشرحه لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤.
- (٥) المفصل ص ٢٩٢ - ٢٩٣.
- (٦) شرح التسهيل ٢: ٣٨ وذكر محقق الارتشاف في هامش ص ١٢٨٥ أن ابن السراج ذهب إلى ذلك في كتابه (الموجز). وانظر الأصول ١: ٢٣٢ - ٢٣٣ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣.
- (٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٩٨.
- (٨) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٣، ٤٣٤ وشرح الجزولية للأبدي ص ٤٩٨، ٩٩٨.
- (٩) الملخص ١: ٢٤٦.
- (١٠) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

ذكر^(١)؛ ألا ترى أنَّ المذهب الرابع مذهب الفراء أنه لا يجوز في (ليتما)
و(لعلما) إلا الإعمال، فليس جوازهما بالإجماع.

وزعم ابن درستويه^(٢) في قوله^(٣):

..... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ.....

أَنَّ (ما) اسم بمنزلة المضمر المجهول، والجملة تفسره. ويظهر
إلحاق (إنَّما) وأخواتها في ذلك بـ (لَعَلَّمَا)، فتكون^(٤) (ما) عنده بمنزلة
المضمر المجهول.

قال ابن هشام: «ولم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة هذا المضمر
فيكون مثله، وقد عُدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا،
ولا وجدوا له نظيراً، فالقول به باطل، ولا حجة بمحلّ النزاع» انتهى.

وعادة أصحابنا المتأخرين^(٥) أن يجعلوا (ما) في هذه الحروف إذا
دخلت على الفعل مُهَيَّئَةً وَمُوطَّئَةً؛ لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على
الفعل، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلوها كAFFة؛ لأنها منعتها من
العمل. وأمّا جعل (ما) في: إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ، وإِنَّمَا قامَ زيدٌ، نافية، و(إنَّ)
للإثبات/ دخلت على النفي، فقولُ مَنْ لم يَقْرَأْ النحو، ولم يُطَالِعْ قولَ
أئمَّته. [٢: ١٥١/ب]

(١) ك، ف: كما يرى.

(٢) شرح الكافية ٢: ٣٤٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٩٩ وللورقي ١: ٥٢١. وقوله هذا ليس
خاصاً بهذا البيت.

(٣) هذا جزء من قول الفرزدق:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا
ديوانه ص ٢١٣ وشرح أبيات المغني ٥: ١٦٩ - ١٧٣ [الإنشاد ٤٧٠]. وانظر أمالي ابن
الشجري ٢: ٥٦٠ - ٥٦١ وحواشيه.

(٤) ك، ف: لتكون.

(٥) رصف المباني ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

ورُويَ بَيْتُ النابغة^(١):

قالت: ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا

بنصب (الحَمَام) على الإعمال، ورفع على الإهمال. وأجاز س^(٢) في هذا البيت أن تكون (ما) موصولة اسم لَيْتَ، وهذا: خبر مبتدأ محذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام. وهو تأويل متكلف.

وروي الأخفش^(٣) والكسائي^(٤) عن العرب «إنما زيدا قائمٌ» بالإعمال على زيادة (ما).

وفي (العُرة): «بعضهم ينصب بليت ولعلَّ و(ما) موجودة، وجَوَّزَ الأخفش ذلك في كأنَّ وإنَّ وأنَّ» انتهى. فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليت، والقول الثاني إلحاق كأنَّ وإنَّ وأنَّ بهما.

وقال أبو القاسم الزجاجي في باب حروف الابتداء من (كتاب الجَمَل)^(٥): «من العرب مَنْ يقول: إنَّما زيدا قائمٌ، ولعلَّما بكرة قائمٌ، فيُلغى (ما)، ويَنصب بـ (إنَّ)، وكذلك سائر أخواتها» انتهى.

وينبغي^(٦) أن يُحمل قوله ذلك على أنه لَمَّا اقتضى القياس عنده ذلك نَسبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: «العرب ترفع كلَّ فاعلٍ» وإن كنتَ إنَّما سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لَمَّا اقتضى القياس عندك ذلك.

واستُدلَّ للمذهب الأول بأنَّ (ليت) لَمَّا لحقتها (ما) بقي اختصاصُها

(١) تقدم في ٢: ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٣٧ - ١٣٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٧/أ وأمالى ابن الشجري ٢: ٥٦١.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ص ٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص ٤٨٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ص ٧٥. وعنه في شرح التسهيل ٢: ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص ٤٨١. وقال اللورتي: «قال ابن السراج: وجدت في مختصر بخط الكسائي جواز إعمالها مع ما» المباحث الكاملية ١: ٥٢٠. وانظر شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣.

(٥) كتاب الجمل ص ٣٠٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤.

بالجملة الاسمية، بخلاف أخواتها، فإنها يجوز أن تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١)، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(٢)، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٣)، وقال الشاعر^(٤):
ولكنما أسعى لمجد مؤث.....

في أحد الاحتمالات، وقول الشاعر^(٥):

أعد نظراً يا عبد قيس، لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

قالوا: فلما بقيت على الاختصاص بالجملة الاسمية لم يقو فيها أن تلغى البتة، بل جوّزت^(٦) العرب فيها الأعمال رعيّاً لقوة اختصاصها، والإلغاء اعتباراً لدخول (ما) وإلحاقاً لها بأخواتها. هكذا علّل أصحابنا^(٧) والمصنف^(٨)، أعني باختصاص (ليتما) بالجملة الاسمية.

ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني^(٩) في النحو، فذكر فيه أن (ليتما) تليها الجملة الفعلية.

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦.

(٤) هو امرؤ القيس. وعجز البيت:

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

ديوانه ص ٣٩ وشرح اللمع لابن برهان ص ٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤: ١. مجد مؤثّل: قديم له أصل.

(٥) تقدم في ص ١٤٨.

(٦) ك، ف، ن: تجوزت.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤: ١ - ٤٣٥ والمباحث الكاملية ٥١٩: ١ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٩٨ - ٩٩٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٩) طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار أبو محمد القزويني [٤٩٣ - ٥٧٥هـ] أخذ عن الزمخشري. صنف «لبّ الألباب في مراسم الإعراب». التدوين في أخبار قزوين ٩٦: ٣ - ١٠٤ وهدية العارفين ٤٣١: ٥.

وقال الفراء: لعلّ وليت لم يُجعلاً حرفاً واحداً بترك حَمْل معناه
إلى غيره، لا يجوز: ليتما ذهبت، ولعلّما قمت. وتأوّل قوله:

أَعْدَ نَظْرًا. البيت

على أنّ المعنى: لعلّ الذي أضاءت به لك النار الحِمَارَ المقيداً،
فجعل (ما) موصولة.

قال أبو جعفر الصّفّار: «وهذا خطأ عند البصريين، لو كانت (ما)
بمعنى (الذي) لوجب أن يقول: الحِمَارُ المقيّد»^(١) انتهى.

وليس بخطأ؛ إذ يحتمل أن يكون/ خبر (لعلّ) محذوفاً لفهم [٢: ١٥٢/١]
المعنى. ويحتمل أن يكون خبر (لعلّ) منصوباً على لغة بعض بني تميم،
فيكون «الحِمَارَ المقيداً» خبر (لعلّ)، والبيت للفرزدق، وهو تميمي،
فيحتمل أن سلك به لغة بعض قومه. ومِمَّن ذكر أنّ ذلك لغة بعض تميم
أبو البركات عبد الرحمن الأنباري في كتابه المسمى بـ (لُمع الأدلة)^(٢).

قال أبو جعفر: «وقد أجاز البصريون الذي زعم الفراء أنه لا يجوز،
أجازوا: ليتما ذهبت، ولعلّما قمت، على أن تكون (ما) كافّة كما كانت
في إنّما» انتهى كلامه. فهذا أبو جعفر ينقل عن البصريين أنّ ليتما ولعلّما
تليهما الأفعال، وتكون (ما) معهما كافّة كـ (إنّما). وأصحابنا والمصنف
يزعمون أنّ (ليتما) تختص بالجملة الاسمية، ولا تليها الفعلية. وزعم
الأخفش على سعة حفظه أنه لم يسمع قَطّ: ليتما يقوم زيد.

وقال المصنف^(٣): «وهذا النقل - يعني: إنّما زيداً قائمٌ، بالنصب -
عن العرب يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على

(١) ذكر هذا الرد في الأزهية ص ٨٧.

(٢) لمع الأدلة ص ٨٢، ولم ينسبها لأحد.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٨.

سَنَنْ واحد قياساً وإنْ لم يَثْبُت سَمَاعٌ في إعمالِ جميعها . ويقولُه أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلتُ: والقياسُ سائغٌ انتهى.

ووجه المذهب الثالث هو أنه لَمَّا جاز الوجهان في (ليتما)، وهي مغيرة معنى الجملة، جاز ذلك في (لعلّما) و(كأنّما) لاشتراكهما معها في تغيير معنى جملة الابتداء، بخلاف (إنّما) و(أنّما) و(لكنّما)، فإنّهن لا يُغَيِّرُن معنى الابتداء، فلم يُقَسَّن على (ليت).

و(ما) اللاحقة لهذه الحروف حرفٌ، فإذا لم يَكُن عملٌ كان حرفاً كافاً عن العمل، كما كفَّ (إنْ) (ما) عن العمل، فإنْ وَلِيَه فعلٌ كان حرفاً مُهِيناً، وإذا كان ثَمَّ عملٌ كان حرفاً زائداً، لا يُعْتَدُّ به كما لا يُعْتَدُّ به بين حرف الجرِّ والمجرور في نحو قوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(١)، و﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾^(٢).

وزعم أبو محمد بن درستويه^(٣) وبعض الكوفيين أنَّ (ما) مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسّرة له، كما أنَّ الجملة التي في موضع الخبر للضمير المجهول مفسّرة له، ولم يحتج إلى رابط يربط الجملة بـ (ما) لأنَّ الجملة هي (ما) في المعنى، كما لم يحتج في الجملة الواقعة خبراً للضمير المجهول إلى رابط يربطها بالضمير لَمَّا كانت هي الضمير في المعنى.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان الأمر على ما زعموا لَجَازَ استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما يجوز ذلك في ضمير الشأن.

وفي (البسيط): دخول (ما) على هذه الحروف لا يُغَيِّر معناها عمّا كان إلا في (إنْ) المكسورة والمفتوحة، فإنَّ الكلام ينتقل فيها إلى معنى

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥٥.

(٣) شرح الكافية ٢: ٣٤٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٩٩ وللورقي ١: ٥٢١.

التأكيد والحصر، وقد قال أبو علي الفارسي^(١): إِنَّهَا نَفِي. واستدلَّ بقوله^(٢):

.....وإنَّما يُدافعُ عن أحسابِهِم أنا أو مثلي

ولذلك صحَّ أن يكون/ الفاعل ضميراً منفصلاً، وضمير المتكلم [٢: ١٥٢/ب] يكون مستتراً.

وكل واحدة جارية على ما كانت عليه، فالمكسورة المركبة تقع حيث يكون المفرد من الابتداء، كقولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل حي، والمفتوحة المركبة تكون داخلية تحت فعل سابقة لما بعدها، وإنما يمتنع فيها العمل خاصّةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾^(٣). انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وما ذكره من انفصال الضمير في (إنَّما) ليس مذهب س، وقد أمعنا الكلام على هذه المسألة في (باب المضمرة)^(٤) حين تعرض المصنف لانفصال الضمير وكونها تفيد الحصر.

(١) المسائل الشيرازيات ص ٥٩ - ٦٠، ٣٠٧ - ٣٠٨، ٤٦٤ وإيضاح الشعر ص ٢٢٧.

(٢) تقدم في ٢: ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١١٠.

(٤) ذكر ذلك في الجزء الثاني ص ٢١٥ - ٢٢١.

ص : فصل

لِتَأَوَّلِ (أَنَّ) ومعموليها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصلاً بالخبر، وقد تتصل بِـ (ليت) سادّة مَسَدٍّ معموليها، ويُمْنَع ذلك في (لعل)، خلافاً للأخفش.

وتُخَفَّف (أَنَّ)، فيُنَوَى معها اسمٌ لا يَبْرُز إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ اسميّةٌ مجردة، أو مُصَدَّرَةٌ بِـ (لا)، أو بأداةٍ شرط، أو بِـ (رُبَّ)، أو بفعلٍ يَقْتَرِن غالباً إن تَصَرَّف ولم يكن دعاء بِـ (قد)، أو بِـ (لو)، أو بحرف تنفيس، أو نقي.

ش: مثال وقوعها اسماً لهذه العوامل قولك: إِنَّ عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ، وكأنَّ في نَفْسِكَ أَنْتَ فَاضِلٌ. وذكر المصنف في الشرح^(١) أنه يلزم الفصل بالخبر بين أحد هذه العوامل و(أَنَّ). وهذا مذهب س، قال س^(٢): «ألا ترى أنك لا تقول: إِنَّ أَنْتَ ذَاهِبٌ في الكتاب، ولا تقول: قد عَرَفْتُ أَنَّ إِنَّكَ منطوقٌ في الكتاب؛ وذلك أَنَّ (أَنَّ) لا يُبْتَدَأُ بِهَا».

وذهب الأخفش^(٣) إلى أنه يجوز: لعلَّ أَنْتَ منطوقٌ، ولكنَّ أَنْتَ منطوقٌ، وكأنَّ أَنْتَ منطوقٌ. قال الجرمي: وهذا كله رديء في القياس لأنَّ هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و(أَنَّ) لا يُبْتَدَأُ بِهَا.

(١) شرح التسهيل ٢: ٣٩.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٤.

(٣) المفصل ص ٣٠٣ والإيضاح لابن الحاجب ٢: ٢٠١ وشرح التسهيل ٢: ٤٠ وشرح الكافية ٢: ٣٤٧. وفيها كلها أنه جاز قياس لعلَّ على ليت في هذه المسألة، ولم يذكر فيها لكنَّ ولا كانَّ.

وأجاز هشام^(١): إِنَّ أَنْ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ حَقٌّ، بِمَعْنَى: إِنَّ انْطِلَاقَ زَيْدٍ حَقٌّ. وأجاز الكسائي والفراء^(٢) إدخال (أَنْ)، وأنشد الكسائي^(٣):

وَحَبَّرْتُمَا أَنْ إِنَّمَا بَيْنَ بَيْشَةٍ وَنَجْرَانٍ أَحْوَى، وَالْجَنَابُ رَطِيبُ
قال الفراء^(٤): «أَدْخَلَ أَنْ عَلَى إِنَّمَا».

وقال الفراء^(٥): «لَوْ قَالَ قَائِلُ (أَنْتَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي) جَاز أَنْ تَقُولَ: إِنَّ أَنْتَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي». وهذا بناء من الفراء على أَنْ (أَنْ) يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَغَيْرِهِمَا فِي (بَابِ الْإِبْتِدَاءِ).

وقوله وقد تتصل بِ (لَيْتَ) سَادَّةٌ مَسَدٌ مَعْمُولِيهَا مِثَالُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٦):
يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ
وقول الآخر^(٧):

/ فَيَا لَيْتَ أَنْ الطَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى وَعَرَامِ [٢: ١٥٣/أ]
وقول الآخر، أنشده أبو علي الهجري^(٨):

أَلَا لَيْتَ أَنِّي قَبْلَ بَيْنِكَ خِيضَ لِي بَعْضُ أَكْفِ الشَّامَتِينَ سِمَامُ

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٩ - ٤٠.

(٢) معاني القرآن ٤١: ٢، ٢١٣.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٤١: ٢، وموضع الشاهد منه في ص ٢١٣ أيضاً. وأوله في النسخ كلها: وخبرت.

(٤) معاني القرآن ٤٢: ٢.

(٥) الفراء: سقط من ن. ك: قال الفراء.

(٦) الرجز في المنصف ١٥: ٢ والإنصاف ص ٧٩٧ واللسان (كون) والممتع ص ٥٠٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٩٢، ك، ف: حتى يعود البحر. ح: حتى يعود الفجر. ن: حتى يكون البحر.

(٧) البيت في شرح التسهيل ٣٩: ٢.

(٨) لم أقف عليه. سمَام: جمع سَم.

وقول الآخر^(١):

صَغِيرِينَ، نَرَعَى الْبَهْمَ، يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ، وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ
وجاء بزيادة الباء في (أَنَّ)، قال^(٢):

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأْتَهُ فِي جَوْفِ عِظْمٍ

ودخول (لَيْتَ) على (أَنَّ) شاذ في القياس، لكنه كثير في السماع،
قال الفراء: جاز ذلك لأنَّ معناها: وَدِدْتُ. وَدِدْتُ (أَنَّ) وصلتها مَسَدٌ
اسم (لَيْتَ) وخبرها، كما سَدَّتْ مَسَدٌ مفعولي (ظَنَّ)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(٣)، وكما سَدَّتْ مَسَدٌ المبتدأ والخبر في نحو:
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾^(٤) على مذهب س^(٥).

وفي (البسيط): وفيه الخلاف الذي في: ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فرأيتُ
الأخفش^(٦) أَنَّ الخبر محذوف، كما أَنَّ المفعول الثاني محذوف، ورأيتُ
س^(٧) أَنَّهَا سَدَّتْ مَسَدٌ المفعولين في (ظَنَنْتُ)، فكذلك هنا.

وفي (الغرة): تكتفي (لَيْتَ) بِ (أَنَّ) مع الاسم، ولا تكتفي بِ (أَنَّ) مع
الفعل عند المحققين، كذا نَصَّ ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور
الخبر مع (أَنَّ).

وقوله وَيُمنَعُ ذلك في (لعل)، خلافاً للأخفش أجاز: لعلَّ أَنَّ زَيْدًا

(١) هو مجنون ليلي. والبيت في ديوانه ص ١٨٦ ومجالس ثعلب ص ٥٣٢ والأماشي ٢١٦: ١
والشعر والشعراء ص ٥٦٤. البهم: جمع بهمة، وهي الصغير من أولاد الغنم وغيرها.

(٢) هو الحطيط. ديوانه ص ٣٤٧ والنوادر ص ٢١١ وإيضاح الشعر ص ٢٧٤ والخزانة ١٥٢: ٤
- ١٥٨ [الشاهد ٢٧٧]. اللسان: المنطق أو الرسالة. والعكم: العذل.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٣.

(٥) الكتاب ١٢١: ٣، ١٥٨، ١١.

(٦) نسب قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٣٥ أ إلى بعض البصريين.

(٧) الكتاب ١٢٥: ١ - ١٢٦ وشرحه للسيرافي ١/٢٣٤ ب - ١/٢٣٥.

قائماً، بغير فصل بين (لعلّ) و(أنّ)، وقد تقدم^(١) أنه أجاز ذلك أيضاً في (لعلّ) و(كأنّ). وقال المصنف^(٢) وغيره^(٣): عامل الأخفش لعلّ معاملة ليت، ومباشرةً ليت لِ (أنّ) شاذة، والقياس يقتضي المنع، لكنه جاء به السماع، فُقِيلَ، فلا يقاس عليه.

وقد أدخل بعضهم (أنّ) على المضارع في خبر لعلّ، فقال: لعلّ زيداً أنّ يقوم، قال الشاعر^(٤):

لعلّك يوماً أنّ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليك من اللائي تَرَكْنَكَ أَجْدَعَا

فَقِيلَ^(٥): شُبِّهَتْ لعلّ بِ (عَسَى)، كما شُبِّهَ ليت بِ (وَدِدْتُ). وقيل: في الكلام محذوف، تقديره: لعلّك صاحبُ الإلمام. وقيل: جعل الجثة الحدث على سبيل الاتساع، كما قال^(٦):

فإنّما هي إقبال وإدبارُ

وقيل: الخبر محذوف، تقديره: لعلّك تهلك لأنّ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ، فحذف، و(أنّ) مفعول له.

وهذه الأقوال ليست بشيء، ولو كان لم يرد في ذلك إلا هذا البيت لتؤوّل، ولكن جاءت منه أبيات كثيرة جداً حتى يكاد ينقاس زيادة (أنّ) في المضارع الواقع خبراً لِ (لعلّ)، قال الشاعر^(٧):

(١) تقدم في ص ١٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٤٠.

(٣) شرح الكافية ٢: ٣٤٧.

(٤) تقدم في ٤: ٣٤٩.

(٥) الكامل ص ٥٥٣ و المفصل ص ٣٠٣. وانظر الكتاب ٣: ١٦٠.

(٦) تقدم في ٤: ٣٤٨.

(٧) هو حميد بن نوفل الحرقوصي كما في تذكرة النحاة ص ٦٠ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحذثان.

[٢: ١٥٣/ب] / فَعَلَّكَ أَنْ تَنْجُو مِنَ النَّارِ إِنْ نَجَا مُصِرٌّ عَلَى صَهْبَاءٍ طَيِّبَةِ النَّشْرِ
وقال^(١):

عَلَّكَ أَنْ تُذْهَبَ بَعْضَ الَّذِي بِقَلْبِهَا مِنْ طُولِ هَذَا التَّحْيِيرِ
وقال الفرزدق^(٢):

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ يُسَاعِفَكَ الْهَوَى وَيَجْمَعَ شُعْبَيِ طَيِّئَةٍ لَكَ جَامِعُ
وقال آخر^(٣):

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَوَدَّ لَوْ أَنَّي قَرِيبٌ، وَدُونِي مِنْ حَصَى الْأَرْضِ مَحْفَقُ
وقال^(٤):

لَعَلَّكَ أَنْ تَلُومَ النَّفْسَ يَوْمًا وَتَذْكُرَنَا وَقَدْ عَلَنَ الصُّخَابُ
وقد تعرض المصنف في الفَصِّ وشرحه لهذه المسألة في أثناء هذا
الباب.

وقوله وَتُخَفَّفُ أَنَّ كَانَ الْمُنَاسِبَ أَنْ يَذْكُرَ تَخْفِيفَ أَنَّ وَكَأَنَّ عِنْدَ ذِكْرِهِ
تَخْفِيفَ إِنَّ وَلَكِنَّ.

وقوله فَيُنَوِّى مَعَهَا اسْمُ قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٥): «وَتُخَفَّفُ (أَنَّ)
فَلَا تُلْعَى كَمَا تُلْعَى (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ» انتهى. ويوجد في بعض كتب النحو أَنَّ
(أَنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ أُلْغِيَتْ، وَلَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَا يَظْهَرُ لَهَا عَمَلٌ لَا فِي

(١) لم أقف عليه.

(٢) كذا! وهو لجريز. ديوانه ص ٣٦٧ تحقيق محمد الصاوي. الطية: المذهب. ك، ن،
ف، م: طيبة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هو مرة بن عداء بن حبيب بن خالد بن نضلة كما في تذكرة النخاة ص ٦٣٤ عن كتاب
الحياة والموت لابن درستويه. علن: شاع وظهر.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٤٠.

مظهر ولا في مضمر مثبت، بل في مضمر محذوف على ما سيبين.

فإن قلت: ما الذي أحوج إلى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا ادعيتم أنها ملغاة، ولم تتكلفوا حذفاً^(١)؟

فالجواب: أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يُعتقد أنها عاملة، وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها حتى تفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها إلا أن تكون تلك الأفعال مُشَبَّهة بالأسماء لعدم تصرفها دليل على أنها عندهم باقية على اختصاصها، ولذلك لمّا حذفوا الضمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام لا يلتفت إليه.

قال بعض أصحابنا: فإن قلت: لعل سبب الفصل جعل تلك الحروف عوضاً من الضمير المحذوف.

فالجواب: أنه لو كان ذلك السبب لَزِمَ الفصل بينها وبين الجمل الاسمية، وهم لا يفعلون ذلك.

وقال ابن هشام: «فتراهم إذا ذكروا الجملة الابتدائية لم يُعَوِّضُوا^(٢) من المحذوف، نحو: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ. قيل: قد تكلم على هذا س، وقال^(٣): (لأنَّهم لم يُخِلُّوا^(٤) به ههنا؛ لأنَّهم ذكروا^(٥) بعده المبتدأ والخبر، كما كانوا يفعلون لو شَدَّدُوا، فأما/ إذا حذفوا وأوَلَّوْها الفعل [٧: ١٥٤/أ] الذي لم يكن يليها فكرهوا أن يَجْمَعُوا عليها الحذف ودخول ما لم يكن

(١) ك، ف: حذفها.

(٢) ك، ف: لم يعوضها. ن: لم يعوضوا ها.

(٣) الكتاب ٣: ١٦٨ - ١٦٩. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) ك، ف: لم يجعلوا.

(٥) ن: أقروا.

يدخل عليها مثقلة، فجعلوا هذه الحروف عوضاً). وبهذا استدل س^(١) على أنها إذا خُففت لم تدخل في حروف الابتداء لأنَّ هذا التعويض إنَّما كان لحذف اسمها، فلو كانت ابتدائية لم يُحذف لها اسم، فلم يكن تعويض كما لم يكن في (إن) المكسورة ولا في (لكن) ولا في سائر حروف الابتداء انتهى. وممَّا يُبين لك أنَّها عاملة ظهور عملها في ضرورة الشعر على ما سيأتي.

وأجاز س أن تُلغى لفظاً وتقديراً كما أُلغيت (إنَّ) إذا خُففت، وتكون حرفاً مصدرياً، ولا تعمل شيئاً كبعض الحروف المصدرية، قال س^(٢): «ولو خُفِّفوا (أنَّ)، وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر، وجعلوها كـ (إنَّ) إذا خُففت، لكان وجهاً قوياً» انتهى.

وقوله لا يَبْرُزُ إلا اضطراراً مثال ذلك قولُ الشاعر^(٣):

فلو أُنْكَ في يومِ الرِّخاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
وقولُ الآخر^(٤):

-
- (١) الكتاب ١٦٥:٣.
- (٢) الكتاب ١٦٥:٣ وشرحه للسيرافي ٤: ٥١/أ - ٥١/ب (هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي).
- (٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢: ٩٠ والمنصف ٣: ١٢٨ والأزهية ص ٥٤ والمفصل ص ٢٩٧ والخزانة ٥: ٤٢٥ - ٤٢٩ [الشاهد ٤٠٨] وشرح أبيات المغني ١: ١٤٧ - ١٤٩ [الإنشاد ٣٧]. يوم الرخاء: قبل إحكام عقد النكاح.
- (٤) البيتان لجنوب - أو لعمرة - بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب ترضيه. شرح أشعار الهذليين ص ٥٨٥ وبينهما بيت، ورواية الثاني منهما كما يلي:
بَأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمُغِيثَ لِمَنْ يَغْتَرِيكَ، وَكُنْتَ الثُّمَالَا
وبها يفوت الاستشهاد. وهما أيضاً في الحماسة البصرية ١: ٢٥٥ والخزانة ١٠: ٣٨٢ - ٣٩١ [الشاهد ٨٦٩] وشرح أبيات المغني ١: ١٤٩ - ١٥٢ [الإنشاد ٣٨]. ونُسباً لكعب بن زهير في الأزهية ص ٥٥ وتخليص الشواهد ص ٣٨٠. المرملون: الذين نُفِدَ زادهم. والافق: ناحية السماء، واغبراره من الجذب. والغيث: المطر، والكلأ ينبت بماء السماء، وهو المراد هنا لوصفه بالمرعب، وهو الخصب. والشمال: الغيث.

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمُلُونَ إذا اغْبَرَّ أَفْقٌ، وَهَبَّتْ شَمَالاً
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالاً

وقال بعض شيوخنا^(١): يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ عَمَلُهَا إِذَا خُفِفَتْ عَلَى
ضَعْفٍ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. قَالَ: وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الشَّعْرِ.
وَأُطْلِقُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٢) جَوَازَ إِعْمَالِهَا مُخَفَّفَةً فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ
اضْطِرَارٍ وَلَا ضَعْفٍ.

ونقل صاحب (رؤوس المسائل) منع إعمالها عن الكوفيين، قال:
وأجازه البصريون، وينبغي أَنْ يُخَصَّصَ هَذَا الْجَوَازُ بِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْعَمَلِ
فِي مَضْمَرٍ مَحْذُوفٍ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمَحْذُوفُ ضَمِيرَ
الشَّأْنِ كَمَا زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣)، بَلْ إِذَا أُمِكنَ عَوْدُهُ عَلَى حَاضِرٍ أَوْ
غَائِبٍ مَعْلُومٍ كَانَ أَوْلَى، وَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ س^(٤) فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يَتَابَرَهِيهُ ۝١٤﴾
قَدْ صَدَّقَتْ الرُّؤْيَا^(٥) كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ، وَفِي قَوْلِهِمْ: أَرْسَلَ إِلَيْهِ
أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا؟^(٦) أَيُّ: بِأَنَّكَ مَا أَنْتَ وَذَا؟ وَفِي قَوْلِكَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا
تَقُولُ ذَلِكَ^(٧)، بِالرَّفْعِ، أَيُّ: أَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَلِكَ.

وفي (البيسط): «وَأَمَّا عَمَلُهَا فِي غَيْرِ الْمَضْمَرِ فَلَمْ يُسْمَعْ، وَأُظِنَ أَنَّهُ
قَدْ قُرِئَ فِي الشَّاذِّ: ﴿وَالْخَلِيسَةَ أَنْ عَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٨) حَمَلًا عَلَى كَأَنَّ».
وقال أيضاً: «وإذا كان اسمها غير ضمير الشأن فهل يكون الخبر معرفاً؟

(١) هو ابن أبي الربيع، ذكر ذلك في الملخص ٢٤٠:١.

(٢) كابن السِّدِّ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ ص ٣٨٣ وَالْجَزُولِيِّ فِي الْجَزُولِيَّةِ ص ١١٥ وَابْنُ عَصْفُورٍ
فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٤٣٦:١ وَالشُّلُوبِيِّ فِي التَّوْطِئَةِ ص ٢٣٤.

(٣) هو ابن عصفور فِي الْمَقْرَبِ ١١٠:١.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٣:٣.

(٥) سُورَةُ الصَّافَّاتِ، الْآيَتَانِ: ١٠٤، ١٠٥.

(٦) الْكِتَابُ ١٦٣:٣. وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ.

(٧) الْكِتَابُ ١٦٦:٣. وَتَقْدِيرُهُ عَنْهُ: لِأَنَّكَ، أَوْ بِأَنَّكَ، تَخْبِرُهُ بِأَنَّ ذَا قَدْ وَقَعَ مِنْ أَمْرِهِ.

(٨) سُورَةُ النُّورِ، الْآيَةُ: ٩. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

فيه نظر» انتهى. يعني إذا حذف وكان غير ضمير الشأن.

وقوله والخبر جملة اسمية مجردة مثاله: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ. وهذه الجملة الاسمية/ المجردة قد تصدر بالمبتدأ كما مَثَّلْنَا به، قال المصنف^(١): «نَحْوُ ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)، أو بخبر كقول الشاعر^(٣):

فِي فِتْيَةٍ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ
انتهى.

وقد نص س^(٤) على أَنَّ قولك «قَدْ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ» لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، بخلاف: قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولُ؛ لِأَنَّ (لَا) عوض من الهاء، فعلى هذا يكون تمثيل أصحابنا^(٥) «عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» قليلاً جداً.

وقوله أَوْ مُصَدَّرَةً بِـ (لَا) أَوْ بِأَدَاةٍ شَرْطٍ، أَوْ بِـ (رُبِّ) أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٧)، وقول الشاعر^(٨):

-
- (١) شرح التسهيل ٤١: ٢.
(٢) سورة يونس، الآية: ١٠.
(٣) هو الأعشى. ديوانه ص ١٠٩. والكتاب ١٣٧: ٢ و ٧٤: ٣، ١٦٤، ٤٥٤ والخزانة ٨: ٣٩٠ - ٣٩٨ [الشاهد ٦٣٩] وحواشيها.
(٤) الكتاب ٧٤: ٣.
(٥) المقرب ١١٠: ١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦: ١ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٩٣ و للأبدي ص ١٠٣٢.
(٦) سورة هود، الآية: ١٤.
(٧) سورة النساء، الآية: ١٤٠.
(٨) البيت في شرح التسهيل ٤١: ٢ و ٨: ٤. ثَقَفَهُ: ظفر به. وَالْجَزَرُ: كل شيء مباح للذبح، والمراد هنا أنه يكون طعاماً للوحش والطيور. والخامعة: الضَّبْع. وفي النسخ المخطوطة: لجامعة. صوابه في شرح المصنف والارتشاف.

فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَثَقَّفُوهُ فَإِنَّهُ جَزَرَ لِخَامِعَةٍ وَفَرَّخَ عُقَابٍ
وقوله^(١):

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيَلٍ خَائِنًا أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينَا
وقوله أو يفعل يفتن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء به (قد) مثاله:
﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(٢)، و﴿أَنْ يَتَابَرَهِيْمُ﴾^(٣) قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا^(٣) في
أحد التأويلين، وقال زهير^(٤):

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ هُمْ لَكَ جِيرَةٌ وَإِخَالُ أَنْ قَدْ أَخْلَفْتَنِي مَوْعِدِي
وقول الشاعر^(٥):

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَجَشَّمْتُ فِي الْهَوَى مِنْ أَجْلِكَ أَمْرًا لَمْ يَكُنْ يُتَجَشَّمُ
وقوله أو به (لو) مثاله ﴿تَيَنَّتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾^(٦)،
﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْتَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾^(٧)، ﴿وَالْوَلَوِ اسْتَقَمُّوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(٨)، ﴿أَنْ
لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٩).

وقوله أو بحرف تنفيسٍ مثاله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾^(١٠).

وقوله أو نفْيٍ مثاله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾^(١١)، ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ

(١) البيت في شرح التسهيل ٤٢: ٢ و الخزانة ٥٦٧: ٩.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٣.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٠٥.

(٤) ديوانه ص ١٩٧ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب العربي].

(٥) البيت في شرح التسهيل ٤٢: ٢.

(٦) سورة سبأ، الآية: ١٤.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٠٠.

(٨) سورة الجن، الآية: ١٦.

(٩) سورة الرعد، الآية: ٣١.

(١٠) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(١١) سورة طه، الآية: ٨٩.

عَظَامَةٌ^(١)، ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٢).

وقد أطلق المصنف في قوله «أو بحرف نفي»، وقد مثّلنا بورود ذلك في (لا) و(لن) و(لم)، ولا يُحَفَظُ ذلك جاء في (ما) ولا في (إن) ولا في (لَمَّا)، فينبغي ألا يُقَدِّمَ على جواز ذلك حتى يُسمع، على أن بعض شيوخنا^(٣) مثّل جواز ذلك بـ (ما)، نحو: عَلِمْتُ أن ما يقوم زيد. وفي (العُرَّة): وقياس الماضي أن تنفيه بـ (ما) كيلا يلتبس بالدعاء، فتقول: عَلِمْتُ أن ما قام.

واحترز بقوله غالباً مما ورد بغير فصل. وقد اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعضهم^(٤) إلى أنه لا يرد بغير فصل إلا في ضرورة الشعر. وقال بعضهم^(٥): الأحسن الفصل. وقال بعض شيوخنا: إنه يجوز في ضعيف من الكلام حذف قد والسين وسوف/ في الإيجاب. وقال س^(٦): [٢: ١٥٥] «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: عَلِمْتُ أن تَفْعَلَ ذلك، أو: عَلِمْتُ أن فَعَلَ ذلك، حتى تقول: سَتَفْعَلُ^(٧)، وقد فَعَلَ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: «تضعيف س إنما هو ضعف قياس، ولم يجئ في كلامهم إلا ضرورة» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو

(١) سورة القيامة، الآية: ٣.

(٢) سورة البلد، الآية: ٧.

(٣) ورد المثال المذكور في الملخص لابن أبي الربيع ٢٣٩: ١.

(٤) سر الصناعة ص ٥٤٩ والمنصف ٢٧٨: ١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧: ١ وشرح

المفصل ٩: ٧ وشرح الجزولية للشلوبين ص ٧٩٥ والملخص ٢٣٩: ١.

(٥) الجزولية ص ١١٥ وشرحها للشلوبين ص ٧٩٥ وللورقي ٥٣١: ١ - ٥٣٤ وللأبدي ص

١٠٣٢.

(٦) الكتاب ١٦٧: ٣.

(٧) في النسخ المخطوطة والكتاب: سيفعل. والأولى ما أثبت.

قليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه . ومن شواهد «عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ»
قوله^(١):

وَحَدَّثَ بَأْنَ زَالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهُمْ كَنَخْلٍ مِّنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنَبِّقٍ
وحكى المبرد عن البغداديين: أَرَدْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، بلا عوض. وأما
قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٢) فهي مصدرية، وقاله المازني.
وزعم أبو علي الفارسي أنها^(٣) مخففة من الثقيلة، استغنوا بِ (لا) قبلها عن
العوض.

وَمِمَّا جَاءَ بِغَيْرِ فَضْلٍ قَوْلُهُ^(٤):

عَلِّمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وقول الآخر^(٥):

يَحْسَبُ حَادِيهِمْ إِذْ ابْتَرَعُوا أَنْ لَا يَجُوزُونَ وَهُمْ قَدْ أَسْرَعُوا
وقول الآخر^(٦):

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْ قَةً إِنْ أُمِنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ

(١) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ١٦٨ وشرح التسهيل ٤٣: ٢ وشرح عمدة الحافظ
ص ٢٣٩ واللسان (حمل) و(نبق) . الحمول: الهودج كان فيها النساء أو لم تكن،
واحدها جنل . والأعراض: جمع عَرَضَ، وهو الوادي . والعَرَضُ أيضاً: الجماعة من
الظُرَفَاءِ والأَثَلِ والنَّخْلِ، ومُنَبِّقٌ: مُضْطَفَّتْ عَلَى سَطَرٍ مُسْتَوٍ . وقيل: المُنَبِّقُ: المزهي،
ولإزهاؤه خروج ثمره وبسره إذا لَوَّنَ قَبْلَ أَنْ يَرْطَبَ . وقيل: المُنَبِّقُ: الفاسد التمر.

(٢) سورة القصص، الآية: ٨٢.

(٣) ك، ف: إِلَى أَنَّهَا.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٤٤: ٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٢ وتخليص الشواهد
ص ٣٨٣ والعيني ٢: ٢٩٤. السؤل: المسؤول.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ١٣٦ وشرح التسهيل ٤٤: ٢. وانظر تخريجها في سر الصناعة
ص ٤٤٨. الرزاح: شدة الضعف في الإبل. والطلاق: شجر عظيم من شجر العضاء،
ومفرده: طلحة. والعرض: ما يحدث من أحداث الدهر.

وَنَجَوْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَّاحِ
أَنْ تَهْـبِطِينَ بِلَادَ قَو م، يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
وقول الآخر^(١):

يَا صَاحِبِي، فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكَمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقَيْتُمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي، خَفَّ مَحْمَلُهَا وَتَضْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ، وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا
وقول الآخر^(٢):

أَيُّنَا، وَيَأْبَى النَّاسُ أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ
وقول الآخر^(٣):

وَنَحْنُ مَنَعْنَا بَيْنَ مُرٍّ وَرَابِغٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُغْزَى، وَأَنْ يُتَكَنَّفَ
وقول الآخر^(٤):

وَإِنِّي لَأَخْتَارُ الْقَوَا طَاوِي الْحَشَا مُحَاذَرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ: لَيْسِمُ

روي بنصب (يقال) ورفع، حكى الروايتين فيه أبو بكر بن الأنباري

(١) مجالس ثعلب ص ٣٢٢ - ٣٢٣ والأضداد لابن الأنباري ص ١٢٣ والمنصف ١: ٢٧٨ والحماسة البصرية ٢: ١٤٠ وشرح التسهيل ٢: ٤٤ والخزانة ٨: ٤٢٠ - ٤٢٨ [الشاهد ٦٤٢] وشرح أبيات المغني ١: ١٣٥ - ١٣٨ [الإنشاد ٣٤].

(٢) هو ابن الدمينية. ديوانه ص ٢٧ والأمال ٢: ٢٦ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٢٥٣، ٢٧١. وانظر ضرائر الشعر ص ١٦٤ وحاشيته.

(٣) البيت لكثير. ديوانه ص: ١٢٦ [طبعة دار الكتاب العربي]، ومعجم البلدان (رابغ) وهو مفتوح الروي فيه. والقصيد التي منها هذا البيت مضمونة الروي. وأنشده مرفوع الروي ابن الدهان في الغرة (باب الحروف التي تنصب الأفعال) ٢: ٦٦/أ، وفيه: بين مرو ورافع. مُرٌّ: وادٍ في بطن إصم. ورابغ: وادٍ يقطعه الحاج بين البزواء والجحفة دون غزور. ويُتَكَنَّف: يُحَاطَ به.

(٤) هو حاتم الطائي. ديوانه ص ١٧٥ والحماسة ٢: ٣٤٤ واللسان (قوا). القوا: الطلوي. وقيل: هو مقصور من القواء، وهو الذي لا أنيس به.

في كتاب/ (الواضح) له^(١). وقول الآخر^(٢):

[٢: ١٥٥/ب]

إذا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عُجُوزِهِمْ فلا بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ بَثُوتٍ
وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ
يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٣) برفع ﴿يُتِمَّ﴾.

وهذا الذي أوردناه من رفع الفعل بعد (أَنْ) بلا فصل ما كان قبل
(أَنْ) فيه فعل قلبي فهي (أَنْ) المخففة من الثقيلة، وما كان قبلها فعل غير
قلبي فهي عند الكوفيين المخففة من الثقيلة، وعند البصريين هي الناصبة
للمضارع، أهملت حملاً على (ما) أختها^(٤)، وقد أطلنا الكلام على ذلك
في كتاب (التكميل) في (باب إعراب الفعل وعوامله).

واحتَرَزَ بقوله إِنَّ تَصَرَّفَ مِنَ الْفِعْلِ الْجَامِدِ، فَإِنَّهُ لَا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا،
نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥)، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ
يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٦)، وقال^(٧):

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمْرِ

-
- (١) انظر كتاب الأضداد له ص ١٢٣.
(٢) لم أقف عليه. وآخره في م: بثوت.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣. شرح الجزولية للأبدي ص ٢٧٧. وقد ذكر أبو حيان في البحر
المحيط ٢: ٢٢٣ أَنَّ النحويين نسبوا هذه القراءة إلى مجاهد. وفي شرح الكتاب للسيرافي
٨٠: ١: «ابن مجاهد». وفي الإنصاف ص ٥٦٣ أَنَّ ابن مجاهد روى أنه قرئ بالرفع.
(٤) انظر سر الصناعة ٤٤٨، ٥٤٩، وتعليقنا عليه في الموضع الأول. وما ذكره أبو حيان
في هذه المسألة عكس ما ذكره ابن جني. ويبدو أنه تبع في ذلك ابن مالك في شرح
التسهيل ٤٤: ٢.
(٥) سورة النجم، الآية: ٣٩.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.
(٧) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت في ديوانه ص ٩٢ صنعة ثعلب [طبعة دار الكتاب
العربي]. المعترك: المزدهم. وخب: أسرع. والسفير: ما سقط من ورق الشجر.
وسابى الخمر: مشربها.

واحتَرَزَ بقوله ولم يكن دعاءً منه إذا كان دعاءً، فإنه لا يفصل بينهما، مثاله ﴿وَالْفَلَسَةِ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(١).

وقد تكرر للمصنف الكلام على (أن) المخففة، فذكره هنا، وذكره في «باب إعراب الفعل وعوامله»، قال في هذا الباب^(٢): «وينصب بأن ما لم تلَّ علماً أو ظناً في أحد الوجهين، فتكون مُخَفَّفة من أن، ناصبةً لاسم لا يَبْرُزُ إلا اضطراراً، والخبرُ جملةٌ ابتدائية، أو شرطية، أو مصدرية بِرُبِّ، أو فعلٌ يَقْتَرِنُ غالباً - إن تصرف ولم يكن دعاءً - بِ (قد) وحدها، أو بعد نداء، أو بِ (لو)، أو بحرف تنفيس، أو نفي». وزاد هنا «أو بعد نداء». ونقص هنا عن ذلك «أن تكون مصدرية بلا»، نحو ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٣). وعذر المصنف في تكراره أنه لم يصل في الشرح إلى (باب إعراب الفعل)، ولو وصل إليه لأسقط هذا الذي تكرر، والله أعلم.

ولابن هشام تفصيل في دخول (أن) الخفيفة من الثقيلة على الجملة، قال: «إذا حُذِفَ اسمها كان خبرها جملة اسمية أو فعلية لا مفرداً، إن كان اسمية ففي الإثبات على حاله: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وفي النفي: عَلِمْتُ أَنْ ما زَيْدٌ قَائِمٌ. وإن كان فعلية مصدرية بِماضٍ مثبت لزمه (قد): عَلِمْتُ أَنْ قد قامَ زَيْدٌ، أو منفي لزمته (ما): عَلِمْتُ أَنْ ما قامَ زَيْدٌ. أو حال مثبت لم يتغير حكمه: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ زَيْدٌ، أو منفي وَ (ما): عَلِمْتُ أَنْ ما يَقُومُ زَيْدٌ. أو مستقبل موجب لزمته السين أو سوف، أو منفي لزمته (لا). وهذا اللزوم عوض ظهور الاسم. وقد رأى بعض النحويين أَنَّ هذا على الأكثر والأصح، ويظهر من كلام س^(٤) انتهى ملخصاً.

(١) سورة النور، الآية: ٩. وهذه قراءة نافع. السبعة ص ٤٥٣.

(٢) التسهيل ص ٦٤.

(٣) سورة هود، الآية: ١٤.

(٤) انظر الكتاب ٣: ١٦٥، ١٧٦.

ص: وَتُخَفَّفُ (كَأَنَّ) فتعمل في اسم كاسم/ (أَنَّ) المقدر، والخبرُ [٢: ١٥٦/١]
جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، أو فعليةٌ مبدوءةٌ بِ (لم) أو (قد)، أو مفردٌ. وقد يبرز اسمُها
في الشعر. ويقال: (أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا)، وَرُبَّمَا قِيلَ: أَنْ جَزَاكَ،
والأصل: أَنَّهُ.

وقد يقال في لعل: عَلَّ، وَلَعَنَّ، وَعَنَّ، وَلَأَنَّ، وَأَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَعَنَّ،
وَلَعَنَّ، وَلَعَلَّتْ.

وقد يقع خبرُها (أَنْ يَفْعَلَ) بعد اسم عين حملاً على (عَسَى). والخبرُ
بِ (لعل) ثابتةٌ الأول أو محذوفته، مفتوحةٌ الآخر أو مكسورته، لغةٌ عَقِيلِيَّةٌ.

ش: قوله كاسم أَنَّ المقدر يعني أنه لا يلزم أن يكون اسمها
المحذوف ضمير الشأن.

وقوله والخبرُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نحو قوله^(١):

ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ نُذِيَاهُ حُفَّانِ
وقول الآخر^(٢):

وَيَكْأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ
وقوله أو فعليةٌ مبدوءةٌ بِ (لم) مثاله قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَفْنِ
بِالْأَمْسِ﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٢: ١٣٥، ١٤٠ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٤١ والخزانة ١٠: ٣٩٨ - ٤٠١ [الشاهد ٨٧١]. مشرق: مضيء. والنحر: موضع القلادة من الصدر. والهاء من ثدييه للوجه بتقدير مضاف، أي: ثديي صاحبه. والحق: وعاء منحوت من الخشب والعاج وغير ذلك مما يصلح أن ينحت منه.

(٢) تقدم في ص ٢١.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٤.

(٤) هو عمرو بن الحارث بن مضاض أو الحارث الجرهمي كما في اللسان (حجن). وفي معجم البلدان (الحجون) أنه مضاض بن عمرو الجرهمي. الحجون: جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها.

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنَيْسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ
ووقع في شعر عَمَّارِ الْكَلْبِيِّ ابتداءً بـ (لَمَّا) الجازمة في قوله مِنْ
قصيدته الطويلة التي أولها^(١):

مَرْحَبًا بِالشَّيْبِ مِنْ جُنْدٍ هَجَمَ فِي سَوَادِ الرَّأْسِ مِنِّي، فَانْهَزَمَ
بَدَدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ فَكَأَنْ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثُمَّ
فاتبدأ بالجملة بعد (كَأَنْ) بقوله (لَمَّا) إجراءً لها مُجَرًى (لم). وينبغي
أَنْ يُتَوَقَّفَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ حَتَّى يُسْمَعَ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَلَامُهُمْ حُجَّةٌ.
وقوله أَوْ قَدْ مِثَالَهُ^(٢):

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَرُلُ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدْ
أَي: وَكَأَنْ قَدْ زَالَتْ. وقوله^(٣):

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ بٍ، فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا
وقوله أَوْ مَفْرَدٌ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (جَمَلَةٌ) مِنْ قَوْلِهِ «وَالْخَبِيرُ
جَمَلَةٌ»، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤):

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
أَي: كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ، فِي رَوَايَةٍ مَنِ رَفَعَ الظَّبْيَةَ.

(١) البيت الثاني له في البحر المحيط ٣: ٣٠٣ والدر المصون ٤: ٣١. وعجزه في الارتشاف ص ١٢٨٠.

(٢) تقدم في ١٠٣: ١ و ١٣١: ٥.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٤٥ والعيني ٢: ٣٠٦.

(٤) هو باغت بن صريم الشكري أو علباء بن أرقم الشكري أو غيرهما. الكتاب ٢: ١٣٤ والأصمعيات ص ١٥٧ [الأصمعية ٥٥]. وقد أشبعت القول في تخريجه في إيضاح الشعر ص ٩٦ - ٩٧. المُقَسَّم: المحسن الجميل. وتعطو: ترفع رأسها ويديها لتتناول أوراق الشجر. والسلم: ضرب من شجر البادية.

وقال المصنف: ^(١) «وَتُخَفَّفُ كَأَنَّ، فلا تُلغى، بل تُعَمَلُ إِمَالاً (أِنْ) المخففة، إلا أَنْ خبرها إذا قُدِّرَ اسْمُهَا لا يَلْزَمُ كونه جملة، بل قد يكون مفرداً، بخلاف خبر (أَنْ) إذا قُدِّرَ اسْمُهَا». فظاهر كلامه في القَصِّ وفي الشرح أنه يَجُوزُ أَنْ يُحذف اسمُ كَأَنَّ إذا خُفِّفَتْ، ويكون خبرها مفرداً في فصيح الكلام، وكذلك إذا حُذِفَ وكان الخبرُ جملةً ابتدائيةً كما سبق. والذي ذَكَرَ س أَنَّ ذلك يَجُوزُ في الشعر، قال س ^(٢): «وروى الخليل - رحمه الله - أَنَّ ناساً يقولون: إِنْ/ بك زيدٌ مأخوذاً، فقال: هذا على قوله: [٢: ١٥٦/ب] إنه بك زيدٌ مأخوذاً، وشَبَّهَ بما يَجُوزُ في الشعر، نحو قوله: ويوماً تُوافينا. البيت

وقال: أي: كأنها ظبية، وقال الآخر:
ووجهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ. البيت».

ثم قال ^(٣): «إنه لا يَحْسُنُ ههنا إلا الإِضْمار»، يعني من حيث رفعُ (الظبية) ورفعُ (حُقَّانٍ)، فظاهر كلام س أَنَّ إِضْمار اسم (كَأَنَّ) وحذفه بعد التخفيف، وإخباره عنه بالمفرد أو بالجملة الابتدائية، يَجُوزُ في الشعر لا في الكلام، وهذا إذا كان الاسمُ غيرَ ضمير الأمر. وقوله وقد يَبْرُزُ اسْمُهَا في الشعر مثاله ^(٤):

..... كأنْ تُذَيِّيه حُقَّانٍ
وقوله ^(٥):

-
- (١) شرح التسهيل ٤٥: ٢.
(٢) الكتاب ١٣٤: ٢ - ١٣٥.
(٣) الكتاب ١٣٥: ٢.
(٤) تقدم في ص ١٦٩.
(٥) نُسِبَ إلى رؤية، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ١٦٤: ٣، ١٦٥ والخزانة ٣٩١: ١ - ٣٩٨ [الشاهد ٨٧٠]. الوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشاء: الحبل. والخلب: الليف.

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ حُلْبٍ

وقوله:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وظاهر كلام المصنف أنَّ بروز اسمها يكون في الشعر لا في الكلام، وهو خلاف ظاهر كلام س، قال س^(١): «وحدثنا مَنْ يُوثِقُ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمْرَأَ لَمَنْطَلِقُ. وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقْرَأُونَ: ﴿وَأِنْ كَلَّا لَمَّا﴾^(٢) يُخَفِّفُونَ وَيَنْصُبُونَ، كَمَا قَالُوا:

كَأَنَّ ثَذْيِيهِ حُقَّانٍ

وذلك لِأَنَّ الْحَرْفَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ لَمْ يُغَيَّرْ عَمَلُهُ كَمَا لَمْ يُغَيَّرْ عَمَلُ (لَمْ يَكْ) وَ(لَمْ أَبْلْ) حِينَ حُذِفَ» انتهى. فظاهر تشبيهه س «إِنَّ عَمْرَأَ لَمَنْطَلِقُ» بقوله «كَأَنَّ ثَذْيِيهِ حُقَّانٍ» جواز ذلك في الكلام، وأنه لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ.

ونُقلَ صَاحِبُ (رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ) أَنَّ (كَأَنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ لَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ أَجَازُوا ذَلِكَ.

وفي (البسيط): كَأَنَّ إِذَا خُفِّفَتْ لَا تُلْغَى لِقَوِّيَّتُهَا فِي مَعْنَى الْفَعْلِيَّةِ، إِذْ يُدَلُّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَلِقَوَّةِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهَا نُصِبَ بِهَا الظَّاهِرُ، وَاعْتُبِرَ فِيهَا مَا لَيْسَ قِصَّةً وَلَا شَأْنًا، فَمِنَ الظَّاهِرِ:

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ حُلْبٍ

و:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً

(١) الكتاب ٢: ١٤٠.

(٢) سورة هود، الآية: ١١١.

وقد رُفِعَ (ظبية) على الخبر، قال س^(١): «على مثل الإضممار في: إنه مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذُكِرَ، كأنك قلت: كأنها ظبيةٌ، كما كان في المشددة» انتهى لفظ س.

وقال صاحب (البيسط): «وأما ما هو الأفصح فكقوله:

..... كَأَنْ تُذِيَاهُ حُقَّانِ

وَيَجُوزُ النصب. وقيل: إِنَّ غير الرفع لا يَجُوزُ إلا في الضرورة. وفيه نظر لأنها أقوى مِنْ (إِنَّ)، وهو جائز في الكلام».

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «وأما (كَأَنَّ) فَإِنَّمَا لَزِمَ عَمَلُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ وَلَا يَتُّهَا لِلْفِعْلِ فِي مَوْضِعٍ، وَهِيَ تَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ مِثْلَ الشَّانِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنْ (إِنَّ) فِي الْعَمَلِ لِتَغْيِيرِهَا^(٢) مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَإِحْدَاثِهَا مَعْنَى لَمْ يَكُنْ، وَأَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ، فَلِهَذَا أَعْمَلُوهَا. وَأَيْضاً فَإِنَّهَا وَإِنْ اخْتَلَّتْ بِالْحَذْفِ فَالْكَافُ زَائِدَةٌ فِيهَا، كَأَنَّهَا عَوْضٌ، فَلَمْ تَخْتَلْ بِالْجُمْلَةِ» انتهى.

وقال ابن خروف: «أنشد أبو زيد في حذف اسم كأن/ وخبرها^(٣): [٢: ١٥٧]

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ فِي قَرْنٍ

انتهى. ولا دليل في ذلك إذ يجوز أن يكون من باب تأكيد الحرف.

وقوله ويقال: أَمَا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَرُبَّمَا قِيلَ: أَنْ جَزَاكَ، وَالْأَصْلُ: أَنَّهُ قَالَ س^(٤): «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا

(١) الكتاب ٣: ١٦٥.

(٢) ك، ف: في الفعل فتغيرها.

(٣) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي. النوادر ص ٣٤٤ وشرح التسهيل ٣: ٣٠٣ والعيني ٤: ١٠٠ والتصريح ٢: ٤٢٦ و٣: ٥٣٣. القرن: حبل يُقَرَّن به البعيران.

(٤) الكتاب ٣: ١٦٧ - ١٦٨.

أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون ههنا إلى قد وإلى السين، ولو قلت (أما أن يَغْفِرُ اللَّهُ له) جاز لأنه دعاء». قال^(١): «وسمعناهم يقولون: أما إن جَزَاكَ اللَّهُ خيراً، شبهوه بأنه».

قال المصنف في الشرح^(٢): «و(أما) قبلَ (أن) المخففة المفتوحة بمعنى: حقاً، كما هي قبل المشددة، وهي بمعنى (ألا) قبلَ (إن) المخففة المكسورة، هذا هو مذهب س. ويجوز عندي أن تكون (أما) في الوجهين بمعنى (ألا)، وتكون (إن) المكسورة زائدة، كما في قوله^(٣):

ألا إن سَرَى لِيَلِي فَبِتْ كَثِيْبَا

وفي المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقرر في (أن) الواقعة بعد (لو) على مذهب س^(٤)، ويكون التقدير: أما مِن دعائي أن جَزَاكَ اللَّهُ خيراً، ثم حذف الخبر للعلم به.

والثاني: أن تكون زائدة كما زيدت بعد (لَمَّا)، وقبلَ (لو)، وبعدَ كاف الجر في قوله:

..... كَأَن ظَبْيِيَّةً تَعْطُو.....

على رواية الجر، وفي قوله^(٥):

(١) الكتاب ١٦٨:٣.

(٢) شرح التسهيل ٤٣:٢ - ٤٤.

(٣) تقدم في ٢٦٢:٤.

(٤) الكتاب ١١:٣.

(٥) هو المفضل النكري، وقيل: عامر بن أسحم. الأصمعيات ص: ٢٠٣ [الأصمعية ٦٩] واللسان (فيح) و(هدي) و(سحق). وآخره: كأن جذعٌ سحقٌ. والقصيدة مضمومة الروي. وانظر بعضها في شرح أبيات المغني ٣٤٩:١ - ٣٥٠. وهذا البيت ليس في شرح =

جَمُومُ الشَّدِّ شَائِلَةُ الذَّنَابِى وَهَادِيهَا كَأَنَّ جِذْعَ سَحِيقٍ

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (أَلَا إِنَّ سَرَى) مَخْفَفَةٌ مِنْ (إِنَّ)، وَيَكُونُ الْأَصْلُ: أَلَا إِنَّهُ، ثُمَّ فُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِهِ (أَمَّا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا) فِي قَوْلِ س.

وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ فِي قَوْلِهِمْ: أَمَّا إِنَّ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا: وَتَخْرِيجُ سَ عَلَى أَنَّهُ (إِنَّ) الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالْجُمْلَةُ^(١) غَيْرُ الْمُحْتَمَلَةِ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ لَا تَقَعُ خَيْرًا لَ (إِنَّ).

قَالَ فِي شَرْحِ أَبِي الْفَضْلِ الصَّفَّارِ: «وَالَّذِي سَهَّلَ عِنْدَنَا وَقُوعَهُ دُونَ فَصْلٍ أَنَّ السَّيْنَ لَا يُمَكِّنُ دُخُولَهَا عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ، وَلَا (لَا) لِأَنَّهَا نَقِيضُ الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (لَا) دَعَاءٌ عَلَيْهِ، وَلَا (قَدْ) لِأَنَّهَا لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْخَبَرَ، فَمَعْنَى (قَدْ قَامَ) أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تَوَقَّعْتَهُ قَدْ كَانَ، وَالِدَعَاءُ طَلَبٌ، فَهِيَ تَنَاقُضُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ: أَمَّا: اسْتِفْتَا ح، وَأَنَّ: زَائِدَةٌ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

وَرَدُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّ (أَنَّ) لَا تَزَادُ بِقِيَاسٍ إِلَّا بَعْدَ (لَمَّا)، وَهِيَ هُنَا زَائِدَةٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ. وَنَقُولُ بِحَذْفِ الْقَوْلِ الَّذِي تَجْعَلُهُ خَيْرًا، وَالْقَوْلُ كَثِيرًا مَا يُضْمَرُ، نَعَمْ رَدَّهُ^(٢) فِي: أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، وَأَنْ مَا أَنْتَ وَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ ثَبَتَ كَمَا قَالَ سَ مِنْ كَلَامِهِمْ فَ (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ (أَيِّ)، فَمَا الدَّاعِيهِ إِلَى جَعْلِهَا أَنَّ الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ» انْتَهَى.

= المصنف. فرس جموم: إذا ذهب منه إحضار جاءه إحضار. وشائلة: مرتفعة، يعني أنها ترفع ذنبها في العدو. والهادي: العنق. والجذع: ساق النخلة. والسحوق: الطويلة. والسحيق: البعيد.

(١) في النسخ المخطوطة: الجملة، بدون واو قبلها. وبهذه الواو يلتئم السياق.

(٢) يعني سيويه. الكتاب ٣: ١٦٢، ١٦٣.

وما خَرَجُوا/ عليه ضعيف جداً لأنهم قد حذفوا اسم (أَنْ)، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحاف كثير إذ فيه حذف الاسم والخبر معاً، وليس في مذهب ابن الطراوة غير دعوى زيادة (أَنْ)، وهذا قريب، زادوها كما زادوا أختها (إِنْ) بعد (أَلَا) للاستفتاح، قال^(١):

أَلَا إِنْ بَلِيلَ بَانَ مِنِّي حَبَائِبِي

وقوله وقد يقال في لَعَلَّ: عَلَّ إلى آخرها. ذكر فيها عشر لغات، فأماً (عَلَّ) فحكاها س^(٢) وغيره^(٣)، وقال الكسائي: هي لغة بني تميم الله من ربيعة. وقال الشاعر^(٤):

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

واختلف في لام (لَعَلَّ) الأولى: فقليل: اللام للتوكيد. وقيل: حذفت لأن كل ما زاد على ثلاثة في الحروف ليس بأصل، كما أن ما زاد على أربعة في الأفعال وعلى خمسة في الأسماء ليس بأصل.

وقال السهيلي: «اللام الأولى أصل في (لَعَلَّ) في أقوى القولين^(٥) لأن الزيادة تَصَرَّفٌ، والحرف وُضِعَ اختصاراً، والزيادة عليه تنافيه، ومجيئها بغير لام لغة، أو حُذِفَ الحرف الأصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة» انتهى.

(١) عجز البيت:

وفيهزَّ مَلْهُى لَوْ أَرَزْدَنَ لِإِلَاعِبٍ

وهو في الأضداد لابن الأنباري ص ١٩٠ وشرح أبيات المغني ١: ١١٦.

(٢) الكتاب ٣: ٣٣٢.

(٣) كعيسى بن عمر والأصمعي. الأمالي ١: ١٠٨.

(٤) هو الأصبط بن قُريع السعدي كما في الشعر والشعراء ص ٣٨٣ والأمالي ١: ١٠٨ والخزانة ١١: ٤٥٠ - ٤٥٦ [الشاهد ٩٥٤].

(٥) الإنصاف ص ٢١٨ [المسألة ٢٦]. وقد ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة. وانظر اللامات للزجاجي ص ١٣٥ وللهرودي ص ١١٦.

وفي (البسيط): «وأما لام (لعلّ) فهي أصلية عند الكوفيين وأكثر النحويين، وذهب قوم إلى زيادتها، وبعضهم إلى أنّها لام الابتداء^(١)». وفي شرح الخفّاف: «(لعلّ) مركبة لأنّهم قالوا (علّ) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (علّ) محذوفة منها، أو يدعى أنّ اللام زائدة، ضُمّت إلى (علّ). فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنّ الحروف لا يتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكثير، ضُمّت إلى (علّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنّ لم نضمّها إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عبّدل، بل ركبناها معها كما ركبنا (بعلّ) مع (بكّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة انتهى. والذي أخترته أنّها بسيطة، وقد تصرف فيها أنواعاً من التصرف إذ ذكروا فيها عشر لغات.

وأما قوله «إنّها زیدت للتكثير» فهو ينافي قوله «إنه ضم كلمة إلى كلمة» لأنّ الكلمة إذا كانت حرفاً فلا بُدّ أن تدل على معنى في غيرها. وأما (لَعَنَّ) فحكاها الفراء، وقال الفرزدق^(٢):

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ
وَأَنشُدِ الْبَاهِلِيَّ^(٣):

وَلَا تَحْرِمِ الْمَوْلَى الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخَوْكَ، وَلَا تَدْرِي لَعَنَّكَ سَائِلُهُ
وقوله «لَعَنَّا»^(٤) نَرَى الْعَرَصَاتِ أصله: لَعَنَّنا، فحذف كما حذف في
إِنَّا، وأصله: إِنَّنَا.

(١) قال الزمخشري: «وعن أبي العباس أنّ أصلها علّ، زيدت عليها لام الابتداء» المفصل ص ٣٠٣.

(٢) تقدم في ٤: ٢٢١.

(٣) البيت في المعاني الكبير ص ٤٩٥. ك، ف: قال الباهلي.

(٤) لعنا... وأصله: سقط من ك، ف.

وَأَمَّا (عَنَّ) فَحَكَاهَا الْكَسَائِي. وَأَمَّا (لَأَنَّ) فَقَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ^(١):

[٢: ١٥٨] / عُوْجَا عَلَى الظَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامِ

وَأَمَّا (أَنَّ) فَحَكَاهَا الْخَلِيلُ وَهَشَامُ، وَجَعَلَا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) أَي: لَعَلَّهَا، وَحَكَى الْخَلِيلُ^(٣) مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنِّي السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا».

وَاسْتَشْهَدَ الْأَخْفَشُ^(٤) عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

قُلْتُ لِشَيْبَانَ: اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نَعْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَاءِهِ
وَقَالَ الْكَسَائِي^(٦): «سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ: مَا أَدْرِي^(٧) أَنَّهُ صَاحِبُهَا،
يُرِيدُ: لَعَلَّهُ صَاحِبُهَا».

وَأَمَّا (رَعَنَّ) فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الرَاءَ بَدَلًا مِنَ اللَامِ، كَمَا قَالُوا فِي وَجَلٍ وَأَوْجَلٍ: وَجِرٌ وَأَوْجَرٌ، وَالنُّونَ بَدَلُ مِنَ اللَامِ، كَمَا أُبْدِلَتِ اللَامُ مِنْهَا فِي أَصِيلَالٍ، وَأَصْلُهُ أَصِيلَانٌ.

وَأَمَّا (رَعَنَّ) وَ(لَعَنَّ) فَاخْتَلَفُوا فِي الْغَيْنِ: فَقِيلَ: هِيَ بَدَلُ مِنَ الْعَيْنِ،

(١) ديوانه ص ١١٤. المحيل: الذي أتى عليه الحول. وابن حذام: رجل ذكر الديار قبل امرئ القيس، وبكى عليها.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩. قرأها ابن كثير وأبو عمرو (إنَّها) بكسر الهمزة، وقرأها نافع وحزمة والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص (أَنَّها) بالفتح، وفي رواية أبي بكر عن عاصم خلاف. وانظر قول الخليل في الكتاب ٣: ١٢٣.

(٣) الكتاب ٣: ١٢٣.

(٤) معاني القرآن ص ٢٨٦.

(٥) هو أبو النجم العجلي كما في الكتاب ٣: ١١٦. وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٩ والإنصاف ص ٥٩١. والرجز من غير نسبة في الحجة ٣: ٣٧٩ وشرح التسهيل ٢: ٤٦. وليس في ديوانه. شيبان: اسم ابنه. والهاء في (لقائه) و(شوائه) تعود إلى ظليم.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ. والقول من غير نسبة في معاني القرآن للقراء ١: ٣٥٠.

(٧) في النسخ المخطوطة: ما أرى. والتصويب من معاني القرآن للقراء ١: ٣٥٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٢٢/أ والأبدي ص ١٠٣٨.

كما قالوا في اَرْمَعْلَ^(١): اَرْمَعْلُ؛ لأنها قريبة منها، إذ هما من حروف الحلق، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله^(٢):

قُبِّحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ كَأَنَّهَا كُشِيَةُ ضَبٍّ فِي صُقْعٍ

وقيل: إنهما لغتان، وليست الغين بدلاً من العين، وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين.

وقال المصنف^(٣): «والأربعة - يعني المتأخرة - قليلة الاستعمال، وأقلها استعمالاً لَعَلَّتْ، ذكرها أبو علي في التذكرة» انتهى.

وزاد بعض أصحابنا^(٤) (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون. وفي العُرَّة (رَعَلَّ) بالراء بدلاً من اللام.

وقوله وقد يقع خبرها (أَنْ يَفْعَلَ) بعد اسم عين حملاً على عَسَى قال المصنف^(٥): «إذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بـ (أَنْ)، كقولك: إِنَّ الصلاح أَنْ يُعَصَى الهوى. فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء، وقد يُستباح في لعل حملاً على عَسَى، ومنه قول النبي ﷺ^(٦) (لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ

(١) ارمعل الثوب: اِبْتَلَّ. وارمعل الدمع: سال، أو: قطر وتتابع. الإبدال لابن السكيت ص ١١٢ واللسان (رمغل).

(٢) نسب الرجز في قوافي الأخفش ص ٤٩ إلى رؤية، وليس في ديوانه. ونسب في الاقتضاب ٣: ٣٠٨ إلى جواس بن هريم. وانظر تخريجه في سر الصناعة ص ٢٤٤ - ٢٤٥. السالفة: صفحة العنق. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين. وكشية الضب: أصل ذنبه. والصقع: الناحية.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٤٦.

(٤) شرح الجزولية للأبدي ص ١٠٣٦. وقد ذكرها قبله الأنباري في الإنصاف ص ٢٢٥.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٤٧.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة ٨٢: ٢ - ٨٣، وأخرجه في كتاب المغازي - باب حجة الوداع ١٢٨: ٥ برواية «لعلك تخلف» بدون (أَنْ). وأخرجه أيضاً في مواضع أخرى من صحيحه. وأخرجه مسلم وغيره.

بك أقوامٌ ويُضَرَّ بك آخرونَ» انتهى. وقد تقدم كلامنا^(١) على هذه المسألة، وذكرنا أبحاثاً شواهد على ذلك.

وقال آخر^(٢):

لعلَّ الذي قادَ النوى أنْ يرُدَّها إلينا، وقد يُدَنِّي البعيدُ مِنَ البُعدِ

وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب، حملوا (لعلَّ) على (عسى) كما حملوا (عسى) على (لعلَّ) في نصب اسمها ورفع الخبر في قوله^(٣):

فقلتُ: عساها نارُ كأسٍ، وعَلَّها

وقوله^(٤):

يا أَبَتَا عَلِّكَ أو عَسَاكَ

وذلك للمشاركة بينهما في التَّرجي، إلا أنَّ الترجي في (عسى) مشروط بمعنى المقاربة، / والمقاربة إخبار، فمن ثَمَّ كانت مِن الله - سبحانه - واجبة لأنَّ الخبر منه واجب، والترجي لا يجوز على الله تعالى، إنما هو مصروف إلى المخاطب.

وقوله والجُرُّ بـ (لعلَّ) إلى آخره. حكى الأخفش^(٥) أنَّ مِنَ العرب مَنْ يَجُرُّ بـ (لعلَّ)، وروى أبو زيد^(٦) أنَّ بني عُقيل يَجُرُّون بـ (لعلَّ) مفتوحة

(١) تقدم ذلك في ٤: ٣٤٧ - ٣٥٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم في ٤: ٣٦٢.

(٤) تقدم في ٤: ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٣.

(٥) معاني القرآن ص ١٢٣.

(٦) سر الصناعة ص ٤٠٧، وفيه أنَّ لعلَّ في لغتهم مكسورة الآخر. واللغتان في معاني القرآن للأخفش ص ١٢٣ - ١٢٤ وشرح التسهيل ٤٧: ٢. وانظر النوادر ص ٢١٨.

الآخر ومكسورته، ومن ذلك قوله^(١):

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدٍ
وقال آخر^(٢):

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بشيءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيماً
أنشده يعقوب بكسر اللام والجر بعدها. وقال آخر^(٣):

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
وروى الفراء^(٤) الجرَّ بِ (عَلَّ)، وأنشد^(٥):

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

وفي (الإفصاح): «وزعم أبو زيد أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجُرُّ بِ (لَعَلَّ)، وهي لغة عُقِيل، ويبنونها على الكسر ليكون بناؤها على لفظ عملها. وقال أبو الحسن^(٦): ذكر أبو عبيدة أنه سَمِعَ لَامَ لَعَلَّ مَفْتُوحَةً فِي لُغَةٍ مِّنْ يَجُرُّ

(١) هو خالد بن جعفر كما في الأغاني ١١: ٧٩ [طبعة دار الثقافة] وأمالى المرتضى ١: ٢١٢ والخزانة ١٠: ٤٣٨ - ٤٤٤ [الشاهد ٨٧٨]. والبيت من غير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ١٢٤ وسر الصناعة ص ٤٠٧. زهير: هو زهير بن جذيمة العبسي. وأسيد: أخو زهير.

(٢) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٧ والمقرب ١: ١٩٣ ورصف المباني ص ٤٣٦ والخزانة ١٠: ٤٢٢ - ٤٢٦ [الشاهد ٨٧٦]. الشريم: المرأة المُفْضَاة، وهي التي اتَّحدَ مسلكها.

(٣) هو كعب بن سعد الغنوي كما في النوادر ص ٢١٨ والأصمعيات ص ٩٦ [الأصمعية ٢٥] والخزانة ١٠: ٤٣٠ - ٤٣١ [الشاهد ٨٧٧] وسر الصناعة ص ٤٠٧. والبيت من غير نسبة في إيضاح الشعر ص ٨٧. وبعضهم يقول: البيت لسهم الغنوي.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٤٧.

(٥) الرجز في معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٥ والخصائص ١: ٣١٦. وتخريجه في سر الصناعة ص ٤٠٦ - ٤٠٧. صُرُوفِ الدهر: حوادثه ونوائبه. والدُّوْلَة: الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطة والسرور. وَدِلُّنَا: مضارع أدالَه، والإدالة: الغلبة. واللَّمَّة: الشدة، وهو منصوب على نزع الخافض، أي: على اللمة.

(٦) معاني القرآن ص ١٢٣.

بها. وظاهر كلام أبي زيد أنها لغة، فهي على هذا حرف جرّ زائد، كالباء في: بِحَسَبِكَ زَيْدٌ، وك (لولا) في لغة مَنْ يقول: لولاي ولولاك في مذهب س^(١) انتهى.

وفي (البسيط): ويكون موضعها رفعاً، ولها محلّ، فتقول: لعلّ زيد قائمٌ، كما تقول: بِحَسَبِكَ زَيْدٌ، كأنك قلت: زيدٌ قائمٌ، كما لم تغيّر (إنّ) إلا اللفظ، بدليل الحمل عليها في العطف، وبقي الخبر مرفوعاً كما كان؛ إذ حرف الجر لا يعمل في اسمين، كما يقول الكوفي^(٢) في أخواتها، فتكون على هذا زائدة، وأمّا إن لم تكن زائدة فتشكل.

ومن الناس مَنْ تأوّل ذلك على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: لعلّ قضاء الله فضلكم، ولعلّ جواب أبي المغوار، ولعلّ قضاء الله يُمكنني عليها، حذف المضاف، وأقام ما أضيف إليه على إعرابه، على حدّ قراءة مَنْ قرأ ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٣).

وزعم الفارسي^(٤) أنّ (لعلّ) خُففت، وأُعملت في ضمير الشأن محذوفاً، ووليها في اللفظ لامُ الجرّ مفتوحاً تارةً ومكسوراً تارةً، والجرّ به.

وتأوّل بعض أصحابنا^(٥) قوله «لعلّ أبي المغوار» على أنّ في (لعلّ) ضمير الشأن، و«أبي المغوار» مجرور بلام محذوفة، أبقى عملها، و(قريب) صفة لـ (جواب) محذوف، والتقدير: لعلّه - أي: الشأن - لأبي المغوار منك جواب قريب.

(١) الكتاب ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤، ٣٧٦.

(٢) الإنصاف ص ١٧٦ [المسألة ٢٢].

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٧. وهذه قراءة سليمان بن جَمَاز. المحتسب ١: ٢٨١ والبحر ٥١٤: ٤.

(٤) إيضاح الشعر ص ٨٧ - ٨٨.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٧ وشرح الجزولية للأبدي ص ٩٩٥ - ٩٩٦.

ولا يَخْفَى ما في هذه التَّخاريج من التَّكلف، وحكاية الأَخفش / [٢: ١٥٩] وأبي زيد وغيرهم^(١) أنَّها لغة لبعض العرب مانعٌ من هذه التأويلات، ومرجَحُ جواز الجرِّ بها على مذهب مَنْ منع ذلك، وهم الجمهور. وما أَحسنَ قولَ الجزولي^(٢) في ذلك: «وقد جَرُّوا بـ (لعلَّ) مَنبَهَةً على الأصل»، يعني أنَّ القياس كان يقتضي لهذه الحروف أن تَجَرَّ الأسماء بها لأنَّها مختَصَّةٌ بها، وقياس ما اختَصَّ بالاسم ولم يَتَنَزَل منزلة الجزء منه أنْ يعمل ما اختَصَّ بالاسم من الإعراب، وهو الجرُّ.

ومن غرائب المنقول أنَّ الفراء ذهب إلى جواز الخفض بـ (لعلَّ)، وإجازة نصب الخبر ورفعها، قال: والأصل: لَعَا لِعَبْدِ اللَّهِ. قال: فَمَنْ نَصَب قال: لا يكون الاسم مخفوضاً، وفعله مرفوع. ونصبه عنده على التفسير، كقولك: ما أَطْرَفَكَ رجلاً! وَمَنْ رَفَعَهُ رَفَعَهُ باللام. قال الفراء: فَمَنْ قال: لَعَا لِعَبْدِ اللَّهِ قائماً، أو قائمٌ، ثُمَّ كُنِيَ عن عبد الله، قال: لَعَلَّهُ، فَنَصَب لَامَهُ.

وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنه إنْ أراد أنْ يَخْفُض بـ (لعلَّ) جاء بِخِلَاف ما جاء به القرآن وما نقله أهل اللغة، وإنْ أراد (لَعَا) التي تقال لمن عَثَرَ، بمعنى: نَعَشَكَ اللَّهُ^(٣)، ضِدَّ تَعَسَا، فلا معنى لها هنا، ولا لذكرها مع (إنَّ) وأخواتها، وقال الأعشى^(٤):

فالتَّعَسُّ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا

وقد قيل: لَعَا مقلوب من علا، وهو دعاء في موضع: أَغْلَاهُ اللَّهُ.

(١) كذا! وينبغي أن يقول: وغيرهما.

(٢) الجزولية ص ١٢٠.

(٣) نعشه اللَّهُ: أقامه.

(٤) ديوانه ص ١٥٣ وسر الصناعة ص ٦٩٢ واللسان (لعا). وصدر البيت:

بِذَاتِ لَوِثٍ عَفْرُنَاةٍ إِذَا عَشَرَتْ

اللوث: القوة. وناقاة عَفْرُنَاة: قوية.

فلا يُنَوَّن على هذا لأنه فعل، ولا يُدغم لأنه لا تنوين فيه.

ص: يجوز رفع المعطوف على اسم (إنَّ) و (لكنَّ) بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي، ولا بشرط^(١) خفاء إعراب الاسم، خلافاً للفراء. وإنَّ توهّم ما رأياه قدّر تأخير المعطوف أو حذف قبله. و(أنَّ) في ذلك ك (إنَّ) على الأصح. وكذا البواقي عند الفراء.

ش: ذكر أنه يجوز في قولك «إنَّ زيدا منطلقاً وعمرو» رفع (عمرو) بالعطف على اسم (إنَّ) بالإجماع. وفي قوله مناقشة من وجهين:

أحدهما: قوله «رفع المعطوف على اسم إنَّ»، واسم إنَّ منصوب، فكيف يجوز عطف المرفوع على المنصوب، وقد صرّح في ألفيته بأنَّ المعطوف المرفوع هو بالعطف على منصوب اسم (إنَّ)، قال فيها^(٢):

وجائزُ رَفْعُكَ معطوفاً على منصوبٍ إنَّ بعدَ أنْ تَسْتَكْمِلَا

وإصلاحه أن يقول: «على اسم إنَّ ولكنَّ باعتبار الموضع»، أو يقول: «على موضع اسم إنَّ ولكنَّ» لأنَّ موضعه^(٣) كان رفعاً قبل دخول إنَّ ولكنَّ.

والثاني: قوله «بالإجماع». وليس بصحيح، بل العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) فيه خلاف، والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز، والرفع إنَّما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو/ المتفهم من كلام س^(٤)، ونصَّ عليه الجرمي في (الفرخ)، وإليه ذهب أصحابنا^(٥).

[٢: ١٥٩/ب]

(١) ن، م: ولا يشترط.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ١٧٤.

(٣) في النسخ كلها: لأنَّ موضعها.

(٤) الكتاب ٢: ١٤٤.

(٥) شرح الجزولية للشلوبين ص ٧٩٠ وللأبدي ص ١٠١٢ وللورقي ١: ٥٢٧ وشرح الجمل لابن خروف ص ٢٢٠ ولابن أبي الربيع ص ٧٩٣.

وأيضاً فقد نقل النّحّاسُ عن الفراء والطّوّال أنه إنّما يُرفع الثاني بالعطف على الاسم المستتر في فعل الأول. فعلى هذا يكون الإجماع إنّما هو على جواز رفع الاسم، أمّا على ماذا ففيه خلاف.

ونقول: الاسم الذي له موضع يخالف لفظه على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون ذلك الموضع لا يظهر في فصيح الكلام، نحو: مررتُ بزيد، ف (زيد) وإن كان مخفوضاً بالباء هو في موضع نصب لأنه مفعول في المعنى، يدل على ذلك نصبه في الاضطرار. فهذا النوع لا يجوز فيه العطف على هذا الموضع، فإن جاء ما ظاهره ذلك حُمِل على أنه منصوب على إضمار فعل.

والثاني: أن يظهر في فصيح الكلام، نحو: ليس زيدٌ بقائم، فيجوز (قائماً)، وسواء أكان حرف الجر زائداً كهذا، أو غير زائد، نحو قوله^(١):

فإن لم تجد من دونِ عدنانَ وإلداً ودونَ معدٍّ فلتزعك العواذلُ

فإنه يجوز فصيحاً: فإن لم تجد دونَ عدنانَ.

والثالث: أن يظهر في فصيح الكلام، لكنه ليس له مُحرز، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، فيجوز نصب (زيد)، لكنه يحتاج إلى تنوين (ضارب). فهذا النوع مُختلف فيه: فمنهم من أجاز النصب في العطف على الموضع، ومنهم من نصب بإضمار فعل.

ومن هذا النوع عند أصحابنا هو المعطوف بالرفع في باب (إنّ)، نحو: إنّ زيدا قائمٌ وعمرو، لأنّ موضع (زيد) رفع؛ إذ يجوز أن تقول في إنّ زيدا منطلقٌ: زيد منطلقٌ، لكن هذا الموضع لا مُحرز له؛ ألا ترى أنّ الرافع لـ (زيد) قد زال بدخول (إنّ)، فعندهم أنّ رفع المعطوف إنّما هو بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

(١) هو لبّيد. ديوانه ص ٢٥٥ والكتاب ٦٨: ١ وسر الصناعة ص ١٣١ والخزانة ٢: ٢٥٢ - ٢٥٩ [الشاهد ١٢٣]. تزك: تكفك. والعواذل هنا: حوادث الدهر وزواجره.

وتلخص أنَّ في العطف حالة الرفع مذاهب:

أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف متعين ذلك فيه.

والثاني: أنه معطوف^(١) على موضع اسم إنَّ؛ لأنه قبل دخول إنَّ كان في موضع رفع. قال ابن خروف: وممن قال بالموضع أبو الحسن^(٢) والمبرد^(٣) وأبو بكر^(٤) وأبو علي^(٥).

والثالث: أنه معطوف على (إنَّ) وما عَمِلَتْ فيه.

والرابع: أنه معطوف^(٦) على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل الضمير.

وكل مَنْ قال بشيء مِنْ هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول، وَمَنْ قال بالإسناد أو بالعطف على الموضع قدر له خبراً محذوفاً مثل خبر الأول؛ لأنَّ حكمه كحكمه.

وعلى هذه المذاهب تفرع اختلافهم هل هذا العطف مِنْ قَبِيلِ عطف الجمل أم مِنْ قَبِيلِ عطف/ المفردات، فَمَنْ زَعَمَ أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه مِنْ عطف الجمل، وَمَنْ زَعَمَ أنه معطوف على موضع اسم (إنَّ) أو على (إنَّ) وما عملت فيه اعتقد أنه مِنْ باب عطف المفردات. قال مَنْ نحا إلى هذا المذهب: الأصل في هذه المسألة مِنْ قَبِيلِ عطف الجمل، إلا أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أَنابوا حرف العطف منابه، ولم يُقَدِّرُوا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لثلاً

[٢: ١٦٠/١]

(١) فيما عدا ن: مرفوع.

(٢) معاني القرآن ص ٢٦٢.

(٣) المقتضب ٤: ١١١.

(٤) الأصول ١: ٢٤٠، ٢٥٠.

(٥) الإيضاح العضدي ص ١١٦.

(٦) في النسخ كلها: مرفوع.

يكون جَمْعاً بين العوض والمعوّض منه، فأشبهه عطف المفردات من جهة أنّ حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد. ويدل على أنه من قبيل عطف المفردات قولُ العرب: زيد منطلق لا عمرو، وإنَّ زيدا منطلقاً لا عمرو، ولا يتصور أن يكون من قبيل عطف الجمل لأنَّ (لا) لا يُعطف بها إلا المفردات^(١)، ولو كان ما بعد (لا) مرفوعاً بالابتداء، وكانت (لا) حرفَ نفي مستأنفاً ما بعدها، لزم تكرارها.

وقال ابن خروف في قولهم إنَّ زيدا منطلقاً لا عمراً: يجوز فيه الوجهان المتقدمان في الرفع وإن لم يَجْزِ الابتداء بـ (لا). ومن هنا وقع الخلاف؛ إذ لا يقال في الابتداء: لا عمرو قائم، فذكرُ (لا) هنا أَوْقَعَ الخلاف بين النحويين في هذا المرفوع، وإنما دخلت (لا) هنا من حيث كان هذا الاسم بعدها بصورة المعطوف، فجاز فيه ما لا يجوز في الابتداء.

وقال الأستاذ أبو علي: هذا دليل قاطع على أنَّ س^(٢) يحمل على الموضع، لم يقل إنَّ تفسير (لا) كتفسير الواو؛ لأنَّ (لا) لا يجوز فيها الحمل على الابتداء المستأنف، فيكون التقدير: إنَّ زيدا فيها لا عمرو فيها، فهذا محال لأنَّ (لا) لا تدخل على الجملة إلا مكررة، فهي ههنا على مذهب ابن أبي العافية غير مُعَمَّلة ولا مكررة، وهذا فاسد لأنك لا تقول مبتدئاً «لا زيد قائم» إلا بأن تكرر. فبهذا علمنا أنَّ س يريد الحمل على الموضع مع الواو ومع (لا)، فهذا دليل قاطع يدحض حجة ابن أبي العافية.

وقال^(٣) الأستاذ أبو علي أيضاً: فهم ابنُ أبي العافية منه أنه معطوف

(١) فيما عدا م: المفرد.

(٢) قال: «وإذا قلت إنَّ زيدا منطلقاً لا عمرو فتفسيره كتفسيره مع الواو. وإذا نصبت تفسيره كنصبه مع الواو، وذلك قولك: إنَّ زيدا منطلقاً لا عمراً» الكتاب ٢: ١٤٦.

(٣) وقال... ابن أبي العافية منه: سقط من ك، ف.

على (إنَّ) لا على الموضع، فألزم أنَّ (لا) دخلت على الجملة، ولم تكرر، فزعم أنَّها للعطف. ف قيل له: (لا) العاطفة لا تعطف الجمل. فقال: لَمَّا كَثُرَ حذفُ الخبر هنا أَشْبَهَ المفرد. وهذا أيضاً لازمٌ لهم لأنَّ العطف على الموضع بمنزلة عطف الجملة؛ لأنَّ العطف على مُخْبِرٍ عنه مُخْبِرٌ عنه أيضاً، ولا انفصال إلا بما انفصل به ابنُ أبي العافية.

وقال مَنْ نحا إلى أنه مِنْ قَبيل عطف الجمل - منهم ابن خروف - قال: مِنْ أقوى الأدلة على أنَّ الحمل على الجملة لا على المفرد أنه لا يوصف على الموضع، ولا يُؤكَّد عليه، ولا يُبدل منه، / ولا يُحمَل عليه عطفُ البيان، ولو كان لاسمها موضع لم يمتنع شيء من ذلك، كما لم يمتنع فيما له موضع. ومِنْ الدليل أيضاً تغليب س^(١) العرب في قولهم: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، ولو كان المُرَاعَى الموضع لم يُعْلَظْهم. انتهى.

وقال غيره: الدليل على ذلك أنه لم يُستعمل إلا بعد تمام الجملة أو تقدير تمامها، فتمامها: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو، وتقدير تمامها ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّاهِقُونَ﴾^(٢)، حمّله س^(٣) على التقديم والتأخير، التقدير: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ وَالصَّابِقُونَ وَالصَّاهِقُونَ كذلك.

وحمله غير س^(٤) على حذف الخبر، أعني خبر إِنَّ قبل قوله ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾، التقدير: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُونَ قَرِحُونَ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ مَنْ آمَنَ إِلَى آخِرِهِ. وَرُجِّحَ هذا التقدير بأنَّ حذف ما قبل

(١) الكتاب ١٥٥:٢.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٣) الكتاب ١٥٥:٢.

(٤) كالأخفش والمبرد. أمالي ابن الشجري ١٧٧:٣ - ١٧٨. وانظر شرح الكتاب للسيرافي

١٦:٣ - ١٦/ب والتبيين ص ٣٤٥. ونسبه الواحدي إلى هشام بن معاوية. الدر

المصون ٣٥٩:٤ - ٣٦٠.

العاطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إنَّ)،
نحو قوله^(١):

نحنُ بما عندنا، وأنتَ بما عندَكَ راضٍ، والرأيُ مُخْتَلِفٌ
وبعد دخول (إنَّ)، نحو قول الآخر^(٢):

خَلِيلِي هل طَبٌّ، فَإِنِّي وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفَانِ
التقدير: نحنُ بما عندنا راضون، وإِنِّي دَنِفٌ. وقد قال س في قول
الفرزدق^(٣):

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبِي، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ عُدُورٍ
«ترك أن يكون للأول خبر»^(٤) حين استغنى بالآخر»^(٥) انتهى.

ولو كان العطف مِنْ قبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل التمام
أولَى؛ لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولَى مِنْ فصله، ولو كان مِنْ
عطف المفردات لجاز رفع غيره مِنْ التوابع، ولم يحتج س إلى تأويل في
قوله ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَ الْغُيُوبِ﴾^(٦) بأن جعل^(٧) ﴿عَلَّمَ﴾
مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو بدلاً مِنْ الضمير في ﴿يَقْذِفُ﴾.
وأيضاً فعمل الابتداء منسوخ بعد (إنَّ) لفظاً ومحلاً كانتساخه
بـ (كان)، و(ظَنَّ)، إلا أنَّها و(لكنَّ) لَمَّا لم يتغير بدخولهما^(٨) معنى

(١) تقدم في ١: ٢٣٠.

(٢) البيت في شرح التسهيل ٥٠: ٢ وشرح أبيات المغني ٤٢: ٧ [الإنشاد ٧٢٠]. الطب:
علاج الجسم والنفس. والدنف: المريض الدائم المرض.

(٣) تقدم في ٤: ٢٠٦. وفي النسخ كلها: ما جبا.

(٤) في النسخ المخطوطة: خبراً. والتصويب من الكتاب.

(٥) الكتاب ١: ٧٦.

(٦) سورة سبأ، الآية: ٤٨.

(٧) الكتاب ٢: ١٤٧.

(٨) فيما عدا ن: بدخولها.

أريد هذا المعنى أَكَّدَ ذلك الضمير، أو فُصل بينه وبين المعطوف على الخلاف^(١) الذي بين البصريين والكوفيين. فإذا جُرِدت من التأكيد والفصل كان ارتفاعه على غير العطف على الضمير أحسن، وَيَضْعُفُ رَفْعُهُ عَطْفًا على الضمير. كان العطف على الضمير أظهر من جهة أنه يلزم في الوجه الأول الحمل على المعنى، ولا يلزم في هذا، ومن جهة تأكيد الضمير المستكن في الخبر من غير عطف عليه قليل في كلامهم جدًا.

ومثال العطف بالرفع على غير الضمير المستكن في الخبر قول الشاعر^(٢):

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ
وقول الآخر^(٣):

إِنَّ النُّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَظْهَارُ
ومثال ذلك في (لكن) قول الشاعر^(٤):

وما زِلْتُ سَبَاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالُ
وما قَصَّرْتُ بِي فِي السَّامِيِّ خُؤُولَةً وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ

وفي كتاب (التجريد لأحكام كتاب س)^(٥) ما نُصِّه - وهو لفظ س -:
«وما يكون محمولاً على (إن)، فيشارك فيها الاسم الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌ، فيرتفع على وجهين،

(١) الإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٨ [المسألة ٦٦].

(٢) شرح التسهيل ٤٨:٢ وشرح الكافية الشافية ص ٥١١ وتخليص الشواهد ص ٣٧٠ والعيني ٢٦٥:٢. أَنْجَبَ الرَّجُلُ: وَلَدَ نَجِيًّا، وَنَبَّهَ وَيَانَ فَضْلَهُ عَلَى مَنْ كَانَ مِثْلَهُ.

(٣) هو جرير كما في الكتاب ١٤٥:٢ وتحصيل عين الذهب ص ٢٩٠ وشرح المفصل ٦٦:٨ وتخليص الشواهد ص ٣٦٩ - ٣٧٠. وليس في ديوانه.

(٤) شرح التسهيل ٤٨:٢ وشرح الكافية الشافية ص ٥١١ والعيني ٣١٦:٢. فيما عدا م: «ما زلت» بدون واو قبلها.

(٥) هذا الكتاب من مصنفات أبي حيان. أبو حيان النحوي ص ١٧٣.

فأحدهما حسن، وهو أن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) تأكيد. والآخر ضعيف، وهو^(١) أن يكون محمولاً على المضمر، وأحسنه أن تقول: هو وعمرو، فإن شئت جعلت الكلام على الأول، فقلت: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً^(٢). و(لكنَّ) المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنَّ).

وإذا قلت (إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمرو) فتفسيره كتفسيره مع الواو، وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو.

[٢: ١٦١/ب] و(لعلَّ) و(كأنَّ) و(ليتَ) يجوز فيهن جميعٌ ما جاز في (إنَّ)، إلا أنه لا يرتفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثمَّ اختار الناس: ليت زيداً منطلقٌ وعمراً، وضَعُفَ عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا (هو).

وتقول: إنَّ زيداً فيها لا بل عمرو، وإن شئت نصبت، و(لا بل) تجري مجرى الواو^(٣) انتهى.

وفي (الإفصاح) ما ملخصه: «اختلفت عبارة النحويين وأغراضهم: فمنهم من يقول: هو معطوف على (زيد) المنصوب؛ لأنه في الأصل مرفوع، وبقي على معناه وحكمه، وإنما نصبته^(٤) (إنَّ) تجوزاً، ولم يتغير له موضع، فيعطف عليه بحكم الأصل، فتقول (وعمرؤ) كما تقول: ما زيدٌ بقائم ولا قاعداً.

ومنهم من قال: لا يُشبهه لأنَّ (إنَّ) رفعت الابتداء، فلا يكون في موضع رفع، والرفع على موضع (إنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ (إنَّ) أزال

(١) وهو: سقط من ك، ف، م.

(٢) الذي في الكتاب: وعمراً ظريفت.

(٣) انظر الكتاب ١٤٤: ٢ - ١٤٦.

(٤) ك: تضمنه. وفي هامش ن: يضمه.

الاسم عن الابتداء، وهي وما عملت فيه في موضع ذلك الاسم إذا لم يدخل عليه ناسخ. وهذا الذي أشار إليه أبو علي في قوله في (الإيضاح)^(١): (فإنَّ عَطَفْتَ على إنَّ وما عَمِلْتَ فيه).

وزعم الشلوبين أنَّ مذهب س الحمل على (زيد) لأنه في المعنى مبتدأ، ويجوز ظهور الابتداء معه إذا زالت إنَّ. قال: ولذلك يُجيز: ضاربُ زيد وعمرأ^(٢)، على هذا، وإنَّما ذكر العطف على جهة الأولى. وزعم أنَّ ذلك مُتَّفَهَمٌ من كلام س.

وقال قوم: إنَّما يُعْطَفُ اسم على اسم، فيكون المعطوف محمولاً على العامل في ذلك الاسم، فإنَّ كان له عاملان لفظيَّ وتقديرِيَّ حُمِلَ مرةً على هذا ومرةً على هذا، وإذا كانت (إنَّ) في موضع الابتداء فلا يُعْطَفُ اسم على حرف، ولا على حرف واسم، ولا على حرف ومعموله إذا كان أكثر من اسم، ولا حجةً بمحلّ النزاع، ولا يُحْمَلُ على شيء متوهم غير موجود، فإنَّ فيه عملاً بلا عامل، وإنَّ جاء منه شيء فموقوف على السماع، ولا يُقاس عليه. فقال هؤلاء: الرفع على الابتداء، والخبر محذوف للدلالة خبر الأول لأنَّ المعنى واحد.

وهذا الذي أخذته عن حُذَّاق مَنْ قرأنا عليه، وهو مذهب ابن أبي العافية^(٣) وابن الأخضر، وبه أخذ شيوخنا الذين حَمَلُوا هذا العلم عنهم أو عمن تَحَمَّلَهُ عنهم، وهو الذي تقرر عند المباحثة من كلام س، ولا يصح عنه غيره، وهو مذهب أبي عمر الجرمي، تَصَرَّ عليه في (الفرخ) انتهى.

فرع: إنَّ زيدا اختصم وعمرأ: قال أبو جعفر الصَّفَّار: لم يُجْزها أحد من النحويين علمته إلا محمد بن يزيد وابن كيسان، فإنَّهما أجازاه

(١) الإيضاح العضدي ص ١١٦.

(٢) الكتاب ١: ١١٠، ١٦٩، ١٧٤، ١٩١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٧٩٤.

لأنَّ الثاني يدخل في معنى الأول وإنَّ أفرد الفعل. قال ابن كيسان: وإنَّما لم يَجْزُ «إنَّ زيدا اختصم» لأنَّ الاختصام لا يكون إلا من اثنين، / وأنت إن نصبت الاثنين فقد تمَّ المعنى، فلا يُلْتَفَتُ فيه إلى أفراد الفعل. قال ابن كيسان: ويَجوز: إنَّ زيدا اختصما وعمراً.

وقوله لا قَبْلَهُ مطلقاً، خلافاً للكسائي^(١) يعني بقوله (مطلقاً) سواء أظهر فيه الإعراب أم لم يظهر، نحو: إنَّ زيدا وعمرو قائمان، وإنَّ هذا وزيد قائمان. ووافق الكسائي على جواز ذلك أبو الحسن^(٢) وهشام. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾^(٣) الآية، وبما حكاه س^(٤) عن العرب من قولهم: إنَّك وزيد ذاهبان. وحكى الأخفش في (المسائل الكبير): سمعتُ من العرب من يقول: إنَّ زيدا وأنت ذاهبان. وحكى الكوفيون الرفع في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ﴾^(٥)، وهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي^(٦)، فنقل^(٧) أنَّ الأخفش مضى إليه، فقال له: هذا لحن. فأعطاه، وحباه. فيكون للأخفش في المسألة قولان.

واحتجَّ مَنْ منع ذلك بأنه محال أن يعمل في الخبر (إنَّ) والابتداء. ويأتي تأويله.

فلو كان الخبر مفرداً، نحو «إنَّ زيدا وعمرو منطلق» فنقل أبو جعفر

(١) معاني القرآن للفراء ٣١١:١ والأصول ٢٥٧:١ وإعراب القرآن للنحاس ٣:٢٢٣ وشرح

الكتاب للسيرافي ١٦٣:١/أ والإنصاف ص ١٨٦ وشرح المفصل ٦٩:٨ واللباب ١:٢١٢.

(٢) معاني القرآن ص ٢٦١ - ٢٦٢ وشرح المفصل ٦٩:٨.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٤) الكتاب ١٥٥:٢.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٦) وقراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٠ والبحر

٢٣٩:٧.

(٧) الخبر في مجالس العلماء ص ٥٤ - ٥٥. وكان الهاشمي أمير البصرة.

النحاس الخلاف فيه، قال: أجاز ذلك الخليل وس^(١) والكسائي وهشام، وأنشدوا قول الشاعر^(٢):

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبُ
واحتجوا بأنَّ معنى «إِنَّ زِيداً منطلقاً» و«زَيْدٌ منطلقاً» واحد.

ومنع ذلك الفراء^(٣)، قال: لأنَّهما اسمان قد وقعت عليهما أداة واحدة، وتبين فيهما الإعراب، ولم يَظَلْ ما بينهما، فكَرِهَ أَنْ يُفْرَقَ بينهما بإعرابين مختلفين والمعنى فيهما واحد. وأجاز^(٤) ذلك فيما لا يتبين فيه الإعراب كالمضمر والذي. قال: لأنه إِنَّمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْمَعَ اسمان معربان يخالف بينهما.

ونقول: إجازة س والخليل في حكاية النحاس «إِنَّ زِيداً وعمرو منطلقاً» ليس عطفاً على موضع (زيد)، ولكنه على التقديم والتأخير، أو على حذف خبر (إِنَّ).

وقوله ولا بشرط خفاء إعراب الاسم، خلافاً للفراء دليله دليل الكسائي، وقال الشاعر^(٥):

وإِلا فاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا حَیِّنَا فِي شِقَاقِ
ويشمل قوله «خفاء إعراب الاسم» أَنْ يكون الاسم مبنياً، وبه مثَّلوا،

(١) انظر الكتاب ١٤٤: ٢، ١٥٥ - ١٥٦ والتبصرة ص ٢١٠.

(٢) هو ضابی بن الحارث البرجمي. النوادر ص ١٨٢ والكتاب ١: ٧٥ والأصمعيات ص ١٨٤ وسر الصناعة ص ٣٧٢ والخزانة ١٠: ٣١٢ - ٣٢٢ [الشاهد ٨٥٤]. الرحل: المنزل. وقَيَّار: اسم فرسه، وقيل: اسم جَمَله.

(٣) معاني القرآن ١: ٣١٠ - ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ.

(٤) معاني القرآن ١: ٣١٠ - ٣١١ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ١٦/أ.

(٥) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ص ١١٦ [طبعة دار الكتاب العربي] والكتاب ٢: ١٥٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢: ١٣ - ١٤.

وأن يكون معرباً لكن الإعراب فيه مقدّر، كالمقصود والمضاف إلى ياء المتكلم، وهو يحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك.

[٢: ١٦٢/ب]

وقوله وإن توهّم ما رأياه قدّر/ تأخير المعطوف يعني فيما أمكن فيه ذلك، نحو: إن زيدا وعمرو قائم، التقدير: إن زيدا قائم وعمرو. أو حذف قبله، أي: قبل المعطوف، وذلك فيما لا يمكن فيه نية التأخير، نحو: إنك وزيد ذاهبان، التقدير: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت: مبتدأ، وزيد: معطوف عليه، والخبر: ذاهبان، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (إن).

و(إن) وأخواتها تثبت قوة شبهها بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً، ولذلك لم يبطل عملها بالفصل بالخبر الظرف والمجرور، ولا بالفصل بهما معمولين للاسم، ولا بحذفها وإبقاء عملها، كقراءة من قرأ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾^(١)، بخلاف (ما) المشبهة بـ (ليس)، و(لا) المشبهة بـ (إن)، فإنهما ضعيفتا الشبه والعمل، ولذا لا تعمل (لا)^(٢) في الخبر عند س^(٣)، ويبطل عملها بالفصل بإجماع، ولضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باقٍ تقديرًا بعد دخولها، ولهذا يُنعت اسمها باعتبار المحل رفعا، ولم يفعل ذلك باسم (إن). وإذا كان كذلك فهي كـ (كان) وأخواتها، فكما امتنع أن يكون لمعمولي (كان) إعراب باعتبار المحل فكذلك (إن). ولو جاز أن يكون اسم (إن) مرفوع المحل لجاز ذلك لخبر (كان) لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب.

(١) سورة الجاثية، الآية: ٤. وهذه قراءة حمزة والكسائي. السبعة ص ٥٩٤. وانظر توجيهها في الحجة للقراء السبعة ١٦٩: ٦ - ١٧٣.

(٢) في النسخ كلها: إلا.

(٣) لم أقف على مذهب سيبويه هذا في الكتاب. وانظر الكتاب ٢٧٥: ٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٨٣/أ والارتشاف ص ١٢٩٧، وقد نسب هذا الرأي فيه إلى المحققين، وذكر أنه الظاهر من مذهب سيبويه. وراجع شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣: ٢.

وقال المصنف في الشرح ما نصه^(١): «غَلَطَ س مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، فَقَالَ^(٢): (وَاعْلَمْ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَيُرَى أَنَّهُ قَالَ: هُمْ،^(٣) كَمَا قَالَ^(٤):
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً.....)

وهذا غير مرضي منه - رحمه الله - فإنَّ المطبوع على العربية كزُهير قائل هذا البيت لو جاز غَلَطُهُ في هذا لم يُوثَق بشيء من كلامه، بل يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ الصَّوَابُ فِي كُلِّ مَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ الْمَأْمُونُ حَدُوثُ لِحْنِهِمْ بَتَّغِيرِ الطَّبَاعِ، وَسَيُوبِيهِ مُوَافَقٌ عَلَى هَذَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا قَبِلَ نَادِراً كَلْدُنْ غُدُوَّةً^(٥)، وَهَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ^(٦)» انتهى كلام المصنف.

وَفَهَمَ مِنْ كَلَامِ س «أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ» حَقِيقَةَ الْغَلَطِ، وَأَنَّهُمْ لَحَنُوا فِي ذَلِكَ، وَلَا يُوثَقُ بِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ. وَلَمْ يُرِدْ س هَذَا الْمَفْهُومَ الَّذِي فَهَمَهُ الْمَصْنَفُ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يُشْرِكْ فِي النَّاصِبِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ نَاصِبٌ، بَلْ ابْتَدَأَ بِالْأَسْمِ مَرْفُوعاً، فَاتَّبَعَهُ مَرْفُوعاً، فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّاصِبَ، وَسَمَّى هَذَا غَلَطاً مَجَازاً لَا عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ.

وفي (البسيط): «سَمَّاهُ غَلَطاً لِخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ عَامِلَيْنِ فِي وَاحِدٍ، وَالْكَوْفِيُونَ يَقُولُونَ^(٧): إِنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ مَعْمُولاً لِ (إِنَّ)، [٢: ١٦٣/١] فَلَا يُلْزَمُهُمْ هَذَا، وَكَذَلِكَ مَنْ يُجَوِّزُ عَمَلَ الْعَامِلَيْنِ» انتهى.

(١) شرح التسهيل ٥١:٢ - ٥٢.

(٢) الكتاب ١٥٥:٢.

(٣) زيد هنا في ك، ف: قال.

(٤) تقدم في ٢٤٩:٣ و ٣٠٥:٤.

(٥) الكتاب ٥١:١، ٩٦ و ٤٩٩:٣.

(٦) الكتاب ١: ٦٧، ٤٣٦.

(٧) الإنصاف ص ١٧٦ [المسألة ٢٢].

ونظيره في كلامه قوله تعالى ﴿فَاصْدَقْ وَاكُنْ﴾^(١)، يُسَمَّى س^(٢) هذا عطفاً على التَّوْهُم، كأنه قال: أَصَدِّقْ وَاكُنْ، ولا يريد س التوهم حقيقة إذ يستحيل على الله تعالى، وإنَّما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب، وكأنه غلط في أن ذكر الناصب ومقصوده الرافع ومراعاته. ولم يفهم أحد من الشُّراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن س ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنَّما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه من أنَّهم لا يلاحظون اشتراك الثاني مع الأول، وكأنَّ ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أن يُشاركه فيه، وإنَّما يحمل هذه الأشياء على ظاهرها من لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه.

وحكى لنا أستاذنا العلامة أبو جعفر بن الزبير - رحمه الله - أنه كان بمدينة مألقة شخص قد نصب نفسه لإقراء النحو، يُعرَف بابن الفَخَّار^(٣)، وقد رأيته أنا بمألقة، وحضرتُ مجلسه، فحين علَّم بي أني من تلاميذ ابن الزبير أنس، وتحدّث، وقطع مجلسه بالحديث معي، ولم يُقرئ في ذلك المجلس أحداً. قال الأستاذ أبو جعفر: فسَمِع عني أني أذكر العطف على التَّوْهُم في القرآن، فأنكر ذلك، وشنَّع، وقال: كيف يكون التوهم في القرآن، والله - تعالى - مُنَزَّه عن التَّوْهُم؟ وذلك لجهله بمصطلح أهل الفن ونظره وحده دون شيخ، وقد قلتُ في ذلك:

يَظُنُّ العَمْرُ^(٤) أَنَّ الكُتُبَ تُجَدِّي أCHA فَهْمٍ لِإِذْرَاكِ العُلُومِ

(١) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٠ - ١٠١.

(٣) محمد بن علي بن أحمد الخولاني أبو عبد الله. يُعرَف بابن الفَخَّار، وبالإلبيري، النحوي [٧٥٤هـ]. قرأ على أبي إسحاق الغافقي، وقلَّ في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة. كان سيئويه عصره، فاضلاً تقيّاً متعبداً. واستعمل في السفارة إلى العدو مع مثله من الفقهاء. بغية الرواة ١: ١٧٤ - ١٧٥.

(٤) رجل غمر: لم يُجرب الأمور.

وما يَدْرِي الجَهْلُ بِأَنَّ فِيهَا غَوَامِضَ حَيَّرَتْ عَقْلَ الْفَهِيمِ
إِذَا رُمَتْ الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ ضَلَلَتْ عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
وَتَلْتَبِيسُ الْأُمُورَ عَلَيْكَ حَتَّى تَصِيرَ أَضَلَّ مِنْ (تُومَا) ^(١) الْحَكِيمِ

وقول المصنف (ولكنَّ) يعني أنَّ حُكْمَهَا فِي الْعُطْفِ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِهَا ^(٢) حَكَمَ (إِنَّ) ^(٣)، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَمْ تُغَيَّرْ حَكْمَ الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (بَل).

وبعضهم ^(٤) مَنَعَ مِنَ الْعُطْفِ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (لَكِنَّ) لِأَنَّ فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ. وَمَنْ أَجَازَ قَالَ: إِذَا قُلْتَ «مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا» هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: عَمْرُو مُنْطَلِقٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ س ^(٥).

وقوله و(أَنَّ) فِي ذَلِكَ كَ (إِنَّ) عَلَى الْأَصَحِّ اخْتَارَ الْمَصْنِفُ جَوَازَ الْعُطْفِ بِالرَّفْعِ فِي نَحْوِ «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» عَلَى اسْمِ (أَنَّ)، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي (إِنَّ)؛ وَقَالَ بِشَرِّ ^(٦):

/ أَبَى لِبَنِي خُرَيْمَةَ أَنَّ فِيهِمْ قَدِيمَ الْمَجْدِ وَالْحَسَبِ النَّضَارُ [٢: ١٦٣/ب]

قال ابن الدَّهَّان: «عُطِفَ عَلَى مَوْضِعِ (أَنَّ) الْحَسَبُ».

وقال فِي الشَّرْحِ ^(٧): «وَمِثْلُ (إِنَّ) وَ(لَكِنَّ) فِي رَفْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ (أَنَّ) إِذَا تَقَدَّمَهَا عِلْمٌ أَوْ مَعْنَاهُ، فَمَعْنَاهُ قَوْلُهُ ﴿وَأَذِّنْ مِنْ آلِهَةٍ﴾

(١) . توما: أحد الحوارين. القاموس المحيط (توم).

(٢) فِي النسخ كلها: اسم إن. والصواب ما أثبت.

(٣) حَكَمَ إِنَّ: انفردت به م.

(٤) التبصرة ص ٢٠٨ وشرح المفصل ٦٨: ٨ وشرح الكافية ٣٥٤: ٢. ونسب فِي الباب ٢١٥: ١ إِلَى أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ.

(٥) الكتاب ١٤٦: ٢.

(٦) ديوانه ص ٦٤ [طبعة دار الكتاب العربي]. النضار: الخالص من كل شيء.

(٧) شرح التسهيل ٥٠: ٢ - ٥١.

وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^(١)،
وَصريحُ العلمِ كقول الشاعر^(٢):

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بغاة ما حيننا في شقاقٍ

تقديره عند س^(٣): فاعلموا أننا بغاة وأنتم كذلك، حمّله على التقديم والتأخير كما حمل آية المائدة، فسوّى بين (إنّ) و(أنّ)، فصَحَّ أن مَنْ فَرَّقَ بينهما على الإطلاق مُخَالَفٌ لسيبويه، وجعل من هذا القَبيل ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾.

وَزَعَم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة^(٤)، وهي قراءة الحسن^(٥)، وهو بعيد من عادة س، فإنه إذا استدلَّ بقراءة تُخَالِفُ المشهور لا يَسْتغني عما يُشعر بذلك، كما فعل إذ أورد ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٦) انتهى.

(١) سورة التوبة، الآية: ٣.

(٢) تقدم في ص ١٩٥.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٤) هو كذلك في مطبوعة الكتاب ٢: ١٤٤. وقال السيرافي: «وأما استشهاد بالقرآن (إنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) فهو في الظاهر وهم منه ومن كل مَنْ يستشهد به من النحويين؛ لأنهم يردّون الاسم على موضع إنَّ على أنها مكسورة، والذي في القرآن (أَنَّ) مفتوحة؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾. و﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ شرح الكتاب ٣: ١٠/١. وأورده سيبويه بفتح الهمزة في الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٥) والأعرج. البحر المحيط ٥: ٨.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٧٦. قال سيبويه: «وبلغنا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف (وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا). وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا)» الكتاب ٣: ١٣. وقد قرأ أبيّ (وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا)، وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون. البحر المحيط ٦: ٦٣. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (خَلْفَكَ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (خَلْفَكَ). السبعة ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

وما زعمه قوم من أنه بكسر الهمزة هو مضبوط في كتاب س بكسر الهمزة مُصَحَّحاً في نُسخ الشيوخ المأخوذ عنهم الكتاب روايةً ودرايةً. ويدلّ على ذلك أنه إنّما ذكر س في هذه الأبواب الحروف الخمسة، ولم يذكر في (باب ما كان محمولاً على إنَّ) ^(١) سوى (أَنَّ) و(لَكِنَّ)، وقال في آخر الباب: «ولَكِنَّ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ» ^(٢). فلو كانت (أَنَّ) بمنزلة (إِنَّ) في ذلك لَذَكَرَهَا كما ذَكَرَ (لَكِنَّ)، إلا أنه ذَكَرَ في آخر هذه الأبواب قول الشاعر ^(٣):

وإلا فاعلَمُوا أَنَّا وأنتم بُغَاةٌ

وقال: «كأنه قال: نحن بُغَاةٌ ما بقينا وأنتم» ^(٤).

ووجدت بخط ابن خروف: «هذا يُشير إلى تخريج س البيت، نصّ في المفتوحة» ^(٥) أنه يُحمل معها على الابتداء انتهى.

وليس بنصّ؛ إذ يَحْتَمِلُ أن يكون من باب العطف على التوهم. ويَحْتَمِلُ أن يكون (وأنتم) معطوفاً على مبتدأ محذوف، تقديره: وإلا فاعلَمُوا أَنَّا نحن وأنتم بُغَاةٌ، والجملة من قوله «نحن وأنتم بُغَاةٌ» في موضع خبر (أَنَّا)، كما تأوّلوا «إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبان» على تقدير: إِنَّكَ أَنْتَ وزيدٌ ذاهبان.

وأما على قراءة مَنْ قرأ ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ﴾ ^(٦) بفتح همزة ﴿أَنَّ﴾ فيكون ﴿وَرَسُولُهُ﴾ معطوفاً على الضمير المرفوع المستكنّ في ﴿بَرِيٌّ﴾، وحسّن ذلك الفصلُ بين الضمير والمعطوف بالجارّ والمجرور.

(١) الكتاب ٢: ١٤٤ - ١٤٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٤٦.

(٣) تقدم في ص ١٩٥، ٢٠٠.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٥) الكتاب ١: ٢٣٨.

(٦) هي قراءة الجمهور.

وفي هذا العطف بالرفع ثلاثة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو ظاهر كلام المصنف، والذي صححه.
وجعل أبو الفتح^(١) والأستاذ أبو علي قول الشاعر^(٢):

[٢: ١٦٤] / فلا تحسبي أنني تَخَشَعْتُ بعدُكم لشيء ولا أنني مِنَ الموتِ أَفْرَقُ
ولا أنا مِمَّنْ يَزْدَهِيهُ وَعَيْدُكُمْ ولا أنني بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ

مِنْ قَبِيلِ مَا عُطِفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ عَلَى (أَنْ) وَصَلَتْهَا، فَجَعَلُوا قَوْلَهُ «وَلَا
أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهُ وَعَيْدُكُمْ» مَعْطُوفاً عَلَى (أَنْ) وَصَلَتْهَا.

قال الأستاذ أبو علي: وَسَوَّغَ^(٣) ذَلِكَ كَوْنُ (تَخَسَّبَ) مِنَ الْعَوَامِلِ
الَّتِي يَصْلَحُ وَقُوعُ الْجُمْلِ بَعْدَهَا.

وَرُدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ «وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهُ وَعَيْدُكُمْ» لَا يَجُوزُ
وَقُوعُهُ بَعْدَ (تَخَسَّبُوا)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: وَلَا تَحَسَّبُوا أَنَا
مِمَّنْ يَزْدَهِيهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ وَقُوعُ الْجُمْلَةِ بَعْدَ (تَحَسَّبَ) إِذَا كَانَ فِيهَا مَا
يُوجِبُ تَعْلِيلَ الْفِعْلِ عَنْهَا، نَحْوُ: حَسِبْتُ مَا زِيدٌ مُنْطَلِقٌ.

وَيُخَرِّجُ الْبَيْتَ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلَهُ «وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهُ وَعَيْدُكُمْ»
جُمْلَةً اعْتِرَاضَ بَيْنَ قَوْلِهِ «أَنِّي تَخَشَعْتُ» وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ «وَلَا
أَنَّنِي بِالْمَشْيِ» إِذْ فِيهَا تَسْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَتَخَشَّعُ لشيءٍ، وَلَا
يَفْرُقُ مِنَ الْمَوْتِ، وَلَا هُوَ أَخْرَقَ بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ، كَانَ وَلَا بُدَّ مِمَّنْ لَا
يَزْدَهِيهُ الْوَعِيدُ.

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢١ - ٢٢ [رسالة ماجستير].

(٢) هو جعفر بن عُلبَةَ الْحَارِثِيِّ. الحماسة ١: ٦٥ وشرحها للمرزوقي ص ٥٤ - ٥٥ وللأعلم
ص ٤٢٠ والخزانة ١٠: ٣٠٣ - ٣١٢ [الشاهد ٨٥٣]. تخشعت: خضعت. وأفرق:
أخاف. ويزدهي: يستخف. والأخرق: الذي لا يُحسن العمل. م: فلا تحسبوا. وكذا
في أصل ن، وفي الفراغ الذي قبل البيت فيها أنه في نسخة: فلا تحسبي.

(٣) ك: وحسن.

وفي (الإفصاح): اختار ابنُ جُنِّي الجَوَاز، واحتجَّ برواية «ولا أنا مِمَّنْ يَزُدُّهيه وَعِيدُكُمْ». ولا حجة فيه لأنه استئناف كلام. وهذا تَخْلِيْطٌ أوجبه عدم فهم كلام س، فقوله^(١) «فلا تَحَسْبِي...» البيت كلام تام، ثم استأنف: «ولا أنا...» البيت. وقوله «ولا أَنَّنِي» استئناف آخر، أراد: ولا تَحَسْبِي أَنَّنِي، فحذف لتقدم الذكر، وليس ممَّا قال في شيء.

المذهب الثاني: المنع مطلقاً، فلا يَجُوزُ العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين^(٢)؛ لأنَّ المفتوحة وما عَمِلَتْ فيه تتقدر باسم مفرد، فإذا قلت «بلغني أنَّ زيدا قائمٌ وعمرُو» على أن يكون (عمرُو) مبتدأ، والخبر محذوف، لم يَجْزْ أن تكون الجملة معطوفة على موضع (أَنَّ) وصلتها؛ لأنها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنه فاعل، فلو عطفت عليه الجملة لزم من ذلك أن تكون فاعلة بِ (بَلَّغَ) من حيث كان المعطوف شريك المعطوف عليه، وذلك غير سائغ.

وفي (البسيط): وأما (أَنَّ) فلا يُعْطَفُ على موضعها عند المحققين كأبي علي الفارسي^(٣) وغيره؛ لأنها لا بُدَّ لها من عامل غير أنَّ، فلا يبقى للابتداء فيها مَسَاغٌ لدخول العامل اللفظي القوي، ولأنَّ الفعل لا يَتَسَلَّطُ إلا على ما عمل فيه (أَنَّ)، فلا تدخل على المبتدأ، وأنت لو عطفت على الموضع لجعلت الجملة الابتدائية في موضع معمول الفعل، ولا يكون في موضعه إلا بشرط دخول (أَنَّ)، فامتنع لذلك.

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه

يَجُوزُ/ وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلا المفرد: [٢: ١٦٤/ب]

(١) في النسخ كلها: في قوله.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص ٦٣٤ - ٦٣٥.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١١٦.

فإن كان ممّا لا يقع فيه إلا^(١) المفرد فلا يجوز العطف على موضع (أنّ) وصلتها، نحو: بلغني أنّ زيداً قائمٌ وعمرو، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفاً، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي هي «بلغني أنّ زيداً قائمٌ» عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

وإن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنّ) وصلتها، نحو قولك: أتقول أنّ زيداً قائمٌ وعمرو، تريد، وعمرو قائمٌ؛ لأنّ (أتقول) يقع بعدها المفرد، نحو: أتقول أنّ زيداً قائمٌ، والجملة نحو: أتقول عمرو قائمٌ. وهذا المذهب اختيار ابن عصفور.

وقال الأستاذ أبو علي: اختلف في (أنّ) المفتوحة، هل يجوز العطف على موضعها، فذهب الأكثرون إلى المنع، وهو الصحيح لأنّها في تقدير المفرد، ولا تُعطف جملة على مفرد؛ لأنّها - وإن كانت مؤكدة - فقد غيرت المعنى بتغيير حكم الابتداء، وكذلك لا يجوز رفعه بالابتداء بعدها لأنه بمنزلة العطف على الموضع سواء.

وخرّجوا كلام س، فقال بعضهم: إنّما احتجّ بالكسر على قراءة ابن محيصن، فكأنه قال: ومثله ﴿إِنَّكَ اللَّهُ﴾ فيمن كسر، وقد ثبت في بعض النسخ بالكسر، ولكن الناس فتحوا، فوهموا. وقال بعضهم: (أنّ) هنا بمعنى (إنّ)، يُبتدأ بها. وهذا ليس بشيء لأنّ الابتداء يوجب كسرها.

وذهب ابنُ جنّي إلى أنه يُعطف على (أنّ) مطرداً لَمّا كان بمعنى (إنّ)، وعليه حمل كلام س، واحتجّ بالبيت المتقدم، يعني^(٢):

ولا فاعلموا أنّا وأنتم

وهذا قول حسن.

(١) إلا: سقط من ك، ف، ح.

(٢) تقدم في ص ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١.

ثُمَّ قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ: لَا حُجَّةَ لَهُ فِي قَوْلِهِ «وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ»
لأنه يُمكن أن يكون جملة أخرى ليست معطوفة على (أَنْي)، ولم تُكرر
(لا) لأنها في معنى المكررة، كقوله^(١):

..... حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ، وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

وتكون «ولا أني» الثانية معطوفة على فاعل (يَزْدَهِيهِ).

وقوله وكذا البواقى عند الفراء ذهب الفراء^(٢) إلى أنه يجوز الرفع
بالابتداء في العطف في كأن وليت ولعل، فأجاز: كأن زيدا منطلقاً
وعمرؤ، وليت زيدا منطلقاً وعمرؤ، ولعل زيدا قادماً وبِشْرٌ.

وهذا لا يجوز فيه إلا النصب باتفاق من أهل البصرة، ولا يُجيزون
الرفع على الموضع، ولا على الابتداء والخبر محذوف. وعلة امتناع
الحمل على الموضع أن غير (إن) و(لكن) قد غيّرت المعنى أو الحكم؛
ألا ترى أن كأن زيدا قائم، وليت زيدا ذاهب، ولعل زيدا قادماً، ليس
شيء منها في معنى المبتدأ والخبر، وكذلك «يُعجبني أن زيدا قائم» في
معنى: يُعجبني قيام زيد، فقد بطل حكم الابتداء، والخبر جملة.

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلائك لا تحذف إلا
مثل ما هو مثبت،/ وهنا ليس كذلك لأن الجملة خبرها مُشَبَّه به أو متمنى [٢: ١٦٥/١]
أو مُتَرَجِّى، والمحذوف ليس فيه شيء من ذلك، فلا يجوز كما لم يجز

(١) صدر البيت:

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا، خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا

وهو لرجل من بني سلول في الكتاب ٣٠٥:٢ وتحصيل عين الذهب ص ٣٥٤.
وللضحك بن هَئام الرقاشي في الاشتقاق ص ٣٤٩ - ٣٥٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف
ص ٤٠٥. وللرقاشي في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٢٠ - ٥٢١. وذكر البغدادي النسبتين في
الخزانة ٣٦: ٤ - ٣٩ [الشاهد ٢٥٦]. ولأبي زبيد الطائي في حماسة البحرى ص ١١٦.

(٢) معاني القرآن ٣١١: ١.

«تَبَّأَ لَهُ وَوَيْحٌ» على أن يكون (ويح)^(١) مبتدأ محذوف الخبر لدلالة (له) المتقدمة عليه؛ لأنَّ (له) تبيين، وهذا خبر، فلم يوافق المثبت المحذوف. وزعم الأستاذ أبو علي أنَّ ذلك ممتنع من جهة أخرى، وهو أنَّ الجملة التي بعد العطف مخالفة لمعنى الجملة التي قبل حرف العطف من حيث كان الخبر في الجملة الأولى غير ثابت، وفي الثانية ثابت، قال: ولا يجوز عطف الجمل بعضها على بعض حتى تتفق معانيها. وهذا الذي ذهب إليه من أنَّ عطف الجمل مشروط فيه اتفاق المعاني هو مذهب جماعة من النحويين. وليس بصحيح، بل يجوز عطف الجمل بعضها على بعض من غير أن تتفق المعاني، ومن ذلك قول الشاعر^(٢):

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا وهل عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

وقول الآخر^(٣):

تُناغي غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عامِرٍ وَكَحْلٍ مَأْقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ

والى جواز ذلك ذهب س، فأجاز أن تقول: جاءني زيدٌ ومن أخوك، عطف الجملة على الجملة وإن لم يتفق معناهما، فثبت إذاً أنَّ المانع من ذلك ما ذكرناه من كون الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف. فإن قلت: هلاً جاز العطف مع هذه الحروف على موضع الابتداء لأنك قد تقول: ليته زيدٌ قائمٌ، ولعلَّه زيدٌ قائمٌ، وكأنه زيدٌ قائمٌ، وبلغني أنَّه زيدٌ قائمٌ، فيكون (زيد) في جميع ذلك مبتدأ، ويكون معنى الكلام مع لحاق الضمير كمعناه قبل لحاقه.

(١) فيما عدا ن: وويح.

(٢) تقدم في ص ٥٩.

(٣) هو حسان بن ثابت يخاطب قيس بن الخطيم. شرح أبيات المغني ٦٢:٧ - ٦٥ [الإنشاد ٧٣٠]. المناغاة: محادثة النساء والصغار باللين والرفق. وأراد بالغزال محبوبة له تشبه الغزال حسناً. والمأقي: جمع المأقي، وهو طرف العين الذي يلي الأنف، والمراد به العين. والإثمِد: الكحل الأسود.

فالجواب: أن ذلك لا يسوغ لأنك إن حملت على الموضع كان العطف من قبيل عطف المفردات، فيكون المعطوف في حكم المفرد، فلا يجوز حمله على الجملة المفسرة بضمير الشأن، وضمير الشأن لا يفسر بالمفرد. وأيضاً فالمعنى مع ضمير الشأن ليس كالمعنى مع عدمه لأنه يُؤتى به للتعظيم، وإذا سقط لم يكن في الكلام تعظيم.

واستدلَّ الفراء^(١) لمذهبه بقول الراجز^(٢):

يا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

وبقول الآخر^(٣):

يا لَيْتَنِي وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضاً وَنَأْتِلُفُ

وهذا خطأ عند البصريين، وهو لا يجوز عندهم في (إِنَّ)، فهو في ليت وكأنَّ ولعلَّ أبعد. وتأولوا هذا البيت على أنَّ التقدير: يا ليتني وأنتِ معي، فحذف (معي)، وهو خبر/ (أنتِ)، والجملة حالية واقعة بين اسم (ليت) وخبرها. ويحتمل أن يكون التقدير: يا ليتني أنا وأنتِ يا لميسُ، فيكون (أنا وأنتِ) مبتدأ، و(في بلدة) خبر، والجملة خبر (ليتني)، كما تأولوا «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ» على معنى: إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ.

وعلى مذهب^(٤) الفراء يخرج قول أبي محمد بن حزم^(٥):

(١) معاني القرآن ١: ٣١١.

(٢) تقدم تخريجه في ٤: ٢٢٦.

(٣) معاني القرآن ١: ٣١١ وضرائر الشعر ص ٢٦٠.

(٤) وعلى مذهب... والسبج: سقط من ك، ف.

(٥) طوق الحمامة ص ٧٧. وعنه في نفح الطيب ٣: ٥٩٩. وهو في شرح مقامات الحريري للشريشي ١: ١١٣. وأول المعجز في ك، ف، ح: حَيًّا وَقَرَى. ولم تظهر الكلمة الثانية في مصورة م. والتصويب من طوق الحمامة وشرح المقامات. السبج: خرز أسود (معرب).

كَأَنِّي وَهْيٌ وَالكَأْسُ وَالْخَمْرُ وَالذُّجَا حَيًّا وَثَرَى وَالذُّرُّ وَالْتَبَرُّ وَالسَّبَجُ

ص: والنَّعْتُ وعَطْفُ الْبَيَانِ والتَّوَكِيدُ كَالْمَنْسُوقِ عِنْدَ الْجُرْمِيِّ
وَالزَّجَاجِ وَالْفَرَاءِ. وَنَدْر: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ.
وَأَجَازُ الْكَسَائِي رَفَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَى أَوَّلِ مَفْعُولِي (ظَنَّ) إِنْ خَفِيَ
إِعْرَابُ الثَّانِي.

ش: يَعْنِي بِقَوْلِهِ (كَالْمَنْسُوقِ) أَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّعْتُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ
وَالتَّوَكِيدُ بَعْدَ الْخَبَرِ جَازَ الِرْفَعُ عِنْدَ الْجُرْمِيِّ^(١) وَالزَّجَاجِ^(٢) وَالْفَرَاءِ^(٣).
وَيَعْنِي بَعْدَ (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الْعَاقِلُ، وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ
نَفْسُهُ، وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ بَطَّةً.

وَأَمَّا قَبْلَ الْخَبَرِ فَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ جَوَازُ الِرْفَعِ بِشَرَطِ خَفَاءِ
إِعْرَابِ الْاسْمِ، نَحْوُ: إِنَّ هَذَا الْعَاقِلُ قَائِمٌ، وَإِنَّ هَذَا أَخُوكَ قَائِمٌ، وَإِنَّ هَذَا
نَفْسُهُ قَائِمٌ. وَأَمَّا مَذْهَبُ الْجُرْمِيِّ وَالزَّجَاجِ فَلَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُمَا لَا
يَرَيَانِ الْعَطْفَ بِالِرْفَعِ قَبْلَ الْخَبَرِ، فَلَا يَرَيَانِ إِتْبَاعَ الْاسْمِ بِالنَّعْتُ وَعَطْفِ
الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ^(٤): «إِنْ أَتَبَعْتَ إِنْ بِتَابِعِ غَيْرِ
عَطْفِ النَّسْقِ فَالْإِتْبَاعُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَلَى الِلْفِظِ، نَحْوُ: إِنَّ
زَيْدًا الْقَائِمَ مَنْطَلِقًا، وَإِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقًا الْقَائِمَ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ
فِيحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ فَالْإِتْبَاعُ
عِنْدَهُمْ فِيمَا عَدَا (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ) عَلَى الِلْفِظِ لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهَا حُرُوفٌ غَيْرَتِ
مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَحُكْمَهُ.

(١) شرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٢٥٧ - ٢٥٨ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٦٤ وشرح الكافية ٢: ٣٥٤.

(٤) شرح الجمل ١: ٤٥٨.

وَأَمَّا (إِنَّ) وَ(لَكِنَّ) فَإِنْ أَتَبَعْتَ بَعْدَ الْخَبَرِ جازَ عِنْدَهُمُ النِّصْبَ عَلَى اللفظ، والرفع على المعنى. أو قبل الخبر فعلى مذهب الكسائي يجوز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، قياساً على ما سُمِعَ من قولهم (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)^(١) بالرفع على موضع إِنَّ قبل دخولها. وعلى مذهب الفراء إِنْ كَانَ الْاسْمُ مَبْنِيًّا جازَ النِّصْبُ عَلَى اللفظ، والرفع على الموضع، نحو: إِنَّ هَذَا نَفْسَهُ ذَاهِبٌ، وَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا فَالنِّصْبُ عَلَى اللفظ لَيْسَ إِلَّا، فُقِاسٌ عَلَى قولهم (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ) ما هو مثله في البناء انتهى.

وقد تأول «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» على حذف المبتدأ، والتقدير: إِنَّهُمْ هُمُ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، فَأَجْمَعُونَ توكيد لقوله (هم) المحذوفة. وينبني جواز هذا التأويل على جواز حذف المؤكِّد، وفيه خلاف سيذكر في بابه إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله وَأَجازَ الكسائي إلى آخر الباب. مثاله: ظننتُ زيداً صديقي وعمرو، هكذا مثَّلَ المصنف هذه المسألة. والذي حكاه الفراء عن الكسائي أنه أجاز: أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَامَا/ وَأَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ يَقُومَانِ، [٢: ١٦٦/١] وَأَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ مَالَهُمَا كَثِيرٌ، فيرفع زيداً في كل ما كان خبره وخبر المنصوب مستويين، وكان لا يجيز: أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَائِمَيْنِ، ولا: قَائِمًا؛ لِأَنَّ الرفع والنصب يستبين في (قَائِمَيْنِ). واحتج الكسائي بأنَّ الخبر في (ظننتُ) كالمبتدأ إذا كان على هذه الجهات.

قال الفراء: وقد ذهب مذهب عالم إلا أنني لا أجد بُدًّا إذا قلت «أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ» بموضع رفع أو نصب، ولا أقدر على أن أعطل (يقومان) بغير إعراب ظاهر فيهما ولا مضمر، فإن كان في موضع نصب دخل عليه أن يقول: أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَائِمَيْنِ، ولا يجوز أن ترفع زيداً وتنصب خبره، وإن قضيت عليه أنه في موضع رفع قلت: أَظُنُّ عَبْدَ اللَّهِ

(١) الكتاب ٢: ١٥٥.

وزيد قائمان، فكان أيضاً خطأ أن تنصب عبد الله وترفع خبره، ورأيته يلزمه ألا يعطف (قائمين) على (يقومان)، فيمنع الكلام مما يجوز فيه، فيمنعني^(١) من أن أقول: أظن عبد الله وزيد يقومان وقاعدتين، لا برفع ولا نصب. انتهى كلام الفراء ورده على الكسائي.

والقول عند البصريين قول الفراء.

واتضح من هذه المسألة أن تصوير المسألة الذي صورته المصنف وتمثيله الذي مثله خطأ، وتصحيحها أن يقول: وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إذا كان المسند إليهما لا يستبين فيه الإعراب.

وإذا عطف الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه فلا خلاف في جوازها، نحو: إن زيدا قائم وعمرؤ منطلق، وكذا في ليت ولعل وكأن ولكن، لكن لا يكون داخلاً في معناها، فإذا قلت «ليت زيدا منطلق وعمرؤ قائم» لا يكون الانطلاق متمم، لكنه يضعف من جهة عطف غير مناسب.

وهذه مسائل من أبواب (إن):

الأولى: أجاز الأخفش^(٢): إن فيها جالسَيْن أخَوَيْكَ، بنصب (جالسَيْن) على الحال. قال أبو العباس: وهذا خطأ. قال: ولا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب. يعني (الأوسط). وإنما جاز في الظرف لأن الحال في الظرف، فهو أعم.

وحكى الكسائي: إن ههنا يلعبون صبياناً، يجعل (يلعبون) في موضع الحال. قال ابن كيسان: فقلت لأبي العباس: لم تكره هذا والفعل قبل

(١) فيما عدا م: فمنعني.

(٢) الأصول ٢٢٠: ١. وانظر ص ٢٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٣٣.

اسم (إنَّ) أقبح من الاسم في الحال؟ قال: إنّما كرهتُ ذلك لأنَّ حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت يضحك زيداً، ويقبح: ضربت ضاحكاً زيداً؛ لأنَّ الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنّها اسم (إنَّ).

وأجاز أبو العباس ذلك على أنَّ (جالسين) اسم (إنَّ)، و(أخويك) بدل. وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمة.

الثانية: أجاز ابن كيسان: إنّ فيها قائماً ويقعدُ أخويك. قال: كما أقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه^(١)، فيكون في المعطوف/ ما لا يكون في [٢: ١٦٦/ب] المعطوف عليه.

ومنع ذلك الكوفيون، قالوا: لأنَّ (قائماً) لا يقع موقعه هنا (يقوم)، فامتنع كما امتنع: سوف يقوم وقاعدٌ عبدُ الله.

الثالثة: إذا قدمت الظرف أو المجرور، فقلت: إنّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامك عمرأ جالساً، اختار س^(٢) والكوفيون النصب في قائم وجالس. فإنَّ بدأت بالاسم، نحو «إنَّ زيداً فيها قائمٌ» اختاروا الرفع. وزعم أبو العباس أنَّ التقديم والتأخير في هذا سواء.

الرابعة^(٣): إذا تكرر الظرف، نحو «إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها» جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب:

وحجة البصريين أنك إنّما تجيء به مؤكداً، فإن اختلف فهو يجري هذا المجرى، نحو: إنّ عبدَ الله في الدار جالساً في صدرها، وجالسٌ، عند البصريين، وهذا زيدٌ في الدار راغباً في شرائها، كما قال^(٤):

(١) الكتاب ٥٦: ٢.

(٢) الكتاب ١٣٢: ٢.

(٣) انظر الإنصاف ص ٢٥٨ [المسألة ٣٣].

(٤) هو المنخبل السعدي كما في اللسان (شرق). والبيت من غير نسبة في أمالي ابن =

وَالزَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا شَرْقاً بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ

والفراء لا يجيز إلا النصب، ويجعل «اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ» كأن معهما عائداً على التَّرائب. قال ابن كيسان: والرفع عندي جائز. وإنما أرادوا: والزَّعْفَرَانُ عَلَى التَّرائبِ فِي حَالِ شُرُوقِ اللَّبَّةِ وَالنَّحْرِ بِهِ، وإذا رفع أراد: والزَّعْفَرَانُ شَرْقُ بِهِ لَبَّتُهَا وَنَحْرُهَا عَلَى التَّرائبِ مِنْهَا، فَبَيَّنَ^(١) مَوْضِعَ شُرُوقِهِ، كَأَن مَوْضِعَ النَّحْرِ وَاللَّبَّةِ شَرْقُ بِالزَّعْفَرَانِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ الْآخَرِ، أَعْنِي التَّرائبِ.

الخامسة: أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنها بمعنى (لو)، فتقول: لَيْتَ قَامَ زَيْدٌ، وَلَيْتَ خَرَجَ عَمْرُو، فلا يكون لها إذ ذاك عمل في شيء، كما أنَّ (لو) لا عمل لها في شيء، وقد جاء في كلام العرب ما يدل على^(٢) ظاهره^(٣)، نحو قوله^(٤):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بِالِ

ولا يجوز ذلك عند البصريين، وتأولوا ما ورد ممَّا ظاهره ذلك على أنه ممَّا حُذِفَ فِيهِ اسْمُ (لَيْتَ)^(٥)، إمَّا عَلَى أَن يَكُونُ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَإِمَّا عَلَى أَن يَكُونُ ضَمِيرُ الْخَطَابِ، أَي: فَلَيْتَكَ، كَمَا جاز الحذف في قوله^(٦):

وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

= الشجري ١: ١١٤ و ٢: ٢٧٩ و ٣: ١١٠، ٢٠٣. الترائب: موضع القلادة من الصدر. وشرق الجسد بالطيب: امتلا فضا. واللبة: موضع النحر.

(١) ن: فتبين. م: يبين.

(٢) على: انفردت به م.

(٣) م: ظاهها.

(٤) تقدم في ص ٤٠.

(٥) النوادر ص ١٩٦ والإيضاح العضدي ص ١٠٦ والمسائل المثورة ص ٧٣.

(٦) تقدم في ص ٤٠.

أي: ولكِنَّكَ رَنَجِيٌّ.

السادسة: إذا عطفت على اسم (إنَّ) وأخواتها فالخبر على حسب المتعاطفين، تقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز (قائم) إلا حيث سُمع، نحو قوله^(١):

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي جِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ
وقوله^(٢):

فَمَنْ يَكُ أَمَسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبُ
ونحو قوله^(٣):

إِنَّ شَرَحَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسْنَ وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُوناً
/ والوجه أن يكون: لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ، بالنون، وَلَغَرِيبَانِ، وما لم [٢: ١٦٧/أ] يُعَاصِيَا.

واختلف في تخريج هذه الأبيات:

فذهب الفارسي^(٤) إلى أنَّهما لتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، فجعله من باب قوله^(٥):

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وقوله^(٦):

(١) تقدم في ص ٥٤.

(٢) تقدم في ص ١٩٥.

(٣) تقدم في ٢: ٨٦.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٥) تقدم في ٢: ٨٠.

(٦) عجز البيت:

= لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ

ولو رَضِيتُ يدايَ بِهَا، وَضَنْتُ

وخرَّجه أكثر النحويين^(١) على أنه من الحذف للدلالة، فحُذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه، فالتقدير: فَإِنِّي لا أَرُودُ، وَجِرْوَةٌ لا تَرُودُ. وَلَمَّا كان باب الحذف أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هذا بالعكس، لم يَنْقَسْ.

وَأَمَّا الكوفيون^(٢) فجعلوا ذلك مَقِيَساً على أن تكون الواو عندهم واو (مع)، ولو كانت للعطف للزمت المطابقة من الخبر للمتعاطفين. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر^(٣):

فإِنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديمُ

ألا ترى أنَّ (كدابغة) لا يكون^(٤) إلا خبراً عن الكاف، ولو أخبر عن المتعاطفين لقال: كدابغةٍ وَدَبَّغِهَا، فيشبه الكاتب بالدابغة وكتابه بالدَّبْغ، لكنه لَمَّا لم يُرد بالواو إلا معنى (مع) لم يُخبر إلا عن الاسم الأول.

قال أصحابنا^(٥): ولا حجة في هذا لاحتمال أن يكون من حذف المعطوف، كقولهم: رَاكِبُ النَّاقَةِ ظَلِيحَانِ^(٦)، أي: والناقة ظليحان.

قال بعض أصحابنا^(٧): والصحيح أنَّ واو (مع) كالواو العاطفة في

= وهو للفرزدق. ديوانه ص ٣٦٤ وطبقات فحول الشعراء ص ٣١٨ وحواشيه والكامل ص ١٥٨ والخصائص ١: ٢٥٨.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٤.

(٣) تقدم في ٣: ٣٢١.

(٤) لا يكون... كدابغة: سقط من ك، ف.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٤.

(٦) تقدم في ٣: ٣٢١.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٥٥.

التَّشْرِيكَ فِي الْخَبَرِ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرَأُ كَالْأَخَوَيْنِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ وَאו (مع) وَجِبَتْ الْمَطَابَقَةُ.

السَّابِعَةُ: إِذَا جُمِعَتْ بَيْنَ ظَرَفَيْنِ تَامَ وَنَاقِصَ وَقَدِّمَتِ التَّامَ، نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ عَبْدَ اللَّهِ بِكَ وَاثِقًا، أَوْ إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ بِكَ وَاثِقًا، جَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ.

وَزَعِمَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ^(١) أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ (بِكَ) فِي صِلَةٍ (وَاثِقٌ). قَالَ: وَلَا يَجُوزُ: إِنَّ فِيكَ زَيْدًا رَاغِبٌ.

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: الرِّفْعُ الْإِخْتِيَارُ لِأَنَّ الْحَالَ فِي تَقْدِيرِ الْأَسْمَاءِ، وَتَمَامُهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا، فَلَمَّا قَدِمَتْ (بِكَ) - وَهُوَ مِنْ تَمَامِهَا - اخْتَرْتُ إِخْرَاجَهَا عَنِ الْحَالَ لِأَنْ تَجْعَلَهَا خَبَرًا، وَكَذَا: إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ عَلَيْكَ نَازِلٌ، وَفِيكَ رَاغِبٌ.

فَإِنْ قَدِمَتْ النَّاقِصُ، فَقُلْتُ: إِنَّ فِيكَ زَيْدًا فِي الدَّارِ رَاغِبٌ، أَوْ إِنَّ فِيكَ فِي الدَّارِ زَيْدًا رَاغِبٌ، أَوْ إِنَّ زَيْدًا فِيكَ فِي الدَّارِ رَاغِبٌ، جَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ.

وَالْكُوفِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ النَّصَبَ لِأَنَّكَ حِينَ بَدَأْتَ بِمَا هُوَ مِنْ تَمَامِ الْخَبَرِ قَبْلَ الظَّرْفِ التَّامِّ صَرْتَ كَأَنَّكَ بَدَأْتَ بِالْخَبَرِ، أَيْ كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَاغِبٌ فِيكَ فِي الدَّارِ.

وَهَذَا لَا يَلْزَمُ لِأَنَّ الظَّرْفَ إِنَّمَا هُوَ تَبْيِينٌ عَنِ مَوْضِعِ الْفِعْلِ، فَكَأَنَّهُ فِي تَقْدِيمِهِ مُؤَخَّرٌ.

الثَّامِنَةُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ طَعَامُكَ أَكَلٌ: أَجَازَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ الضَّرِيرُ الْكُوفِيُّ النَّحْوِيُّ الْمَقْرئ أَبُو جَعْفَرٍ [١٦١ - ٢٣١هـ]. رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَعَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. وَصَنَّفَ كِتَابًا فِي النَّحْوِ وَكِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ. بَغِيَّةُ الرِّوَاةِ ١: ١١١.

[٢: ١٦٧/ب] الرفع والنصب/. وقال ابن كيسان: لا يجوز عندي النصب لأنَّ الظرف لا شتماله على الفعل تقدُّيمه كتأخيرهِ، والمفعول إنّما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده.

التاسعة: إنّ من خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ: فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد^(١)، وهو أنه برفع (خيرهم) وينصب (زيد)، تجعل زيدا اسم (إنّ)، و«من خير الناس» في موضع الخبر، و(خيرُهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنّ من خيرِ الناس زيدا أو خيرُهم هو. وجوّزا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرُهم، ففي التقدير^(٢) الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إنّ) واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تمام معمول (إنّ).

وفي جواز مثل هذا نظر، وهو من عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات:

أمّا الإعمال فإنه لا يتأتّى في الحروف ولا في المعاني لأنّ (إنّ) حرف، و«أو خيرُهم» مرفوع بالابتداء، فيقال إنّ (إنّ) تطلب زيدا منصوبا، و^(٣) «أو خيرُهم» يطلبه^(٤) مرفوعاً لما ذكرناه.

وأمّا كونه من باب عطف المفردات فلا يجوز لأنه إمّا أن تعطفه على موضع اسم (إنّ)، وهو زيد، أو على موضع «من خيرهم»، وهو الخبر:

(١) وقف مع الكسائي متعصبا له ضد أبي محمد اليزيدي بحضرة المهدي. انظر مجالس العلماء ص ٢٨٨ - ٢٩٣ وأمالى الزجاجي ص ٥٩ - ٦٢ والأغاني ٢٤٠: ٢٤٣ - ٢٤٣ [ترجمة أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي] طبعة دار الكتب العلمية، وتذكرة النحاة ص ١٢٧ - ١٣٠. وقد ذكر أبو حيان المسألة في التذكرة ص ٦٠٥ - ٦٠٦.

(٢) في تذكرة النحاة ص ٦٠٥: ففي الحالين.

(٣) انفردت م بهذه الواو.

(٤) ك، ف: تطلب.

لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنَّ) لأنه لم يُذكر بعد،
إنَّما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من
التوابع، لا يجوز أن يتقدم على المعطوف [عليه]^(١) إلا في الشعر،
وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها.

ولا جائز أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو «مِنْ خَيْرِ النَّاسِ»
لأنه يلزم مِنْ ذلك تقدُّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم
(إنَّ)، وذلك لا يجوز بإجماع.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو أحمد البلخي^(٢)، وهو رفع
(خيرهم) ورفع (زيد)، ورفع (زيد) على الابتداء، و«مِنْ خَيْرِ النَّاسِ» في
موضع الخبر، و«أَوْ خَيْرُهُمْ» معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف
ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل^(٣) عن العرب «إنَّ
بك زيداً مأخوذاً»، التقدير: إنَّه مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَوْ خَيْرُهُمْ زيدٌ، والعطف هنا
مِنْ عطف المفردات لأنَّ «أَوْ خَيْرُهُمْ» معطوف على الخبر المتقدم.
والكلام كله على هذا جملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام
جُمْلَتَيْنِ. وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي،
وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إنَّ) محذوف لفهم المعنى
وللدلالة ما بعده عليه، و(خيرهم) منصوب بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)،
التقدير: إنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ زيداً أَوْ إنَّ خَيْرُهُمْ زيدٌ، فحذف (زيداً) لدلالة

(١) عليه: تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) كذا ذكره هنا وفي الارتشاف ص ١٢٩٣. وفي الارتشاف ص ٤٤٨، ٤٩١: أبو زيد
أحمد بن سهل. وأبو زيد أحمد بن سهل البلخي له مصنفات كثيرة، منها كتاب النحو
والتصريف، وكتاب المصادر، وصناعة الشعر. وكان يُرمى بالإلحاد. توفي سنة ٣٢٢ هـ.
معجم الأدباء ٦٤: ٣ - ٨٦ وبغية الوعاة ٣١١: ١.

(٣) الكتاب ١٣٤: ٢.

(زيد) / الأخير بعده عليه، وحذف اسم (إنّ) لفهم المعنى جائز^(١)، فحذف من الجملة الأولى اسم (إنّ) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنّ) للدلالة في الجملة الأولى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أنشد أبو المطوّق الأعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المُحدّثين^(٢):

فلانٌ من خيرهم وأفضلهم أو خيرهم بئنة أبو كرب
فوافق عليها، وأجازها، وكان أبو المطوّق ممّن تُؤخذ عنه العربية لفصاحته.

العاشرة: أجاز س^(٣): إنّ زيداَ لفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ (س) قول العرب^(٤): إنّ زيداَ ليك مأخوذاً.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي: إنّ بك لكفيلين لأخواك. ومنعه الفراء لأنّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا تحوّل بينهما اللام. وهو جائز عند البصريين على أنّ ارتفاع (أخويك) هو على الخبر لـ (إنّ).

الثانية عشرة: المعاني التي جاءت لها الحروف كلها لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق بها حرف جر. والدليل على ذلك أنك لو قلت «ليت زيداَ اليوم ذاهبٌ غداً» لم يَجْز، وذكر بعض أصحابنا في ذلك الإجماع.

وقد نص الزمخشري في (مفصله)^(٥) على أنّ ليت ولعلّ وكأَنَّ

(١) زيد هنا في تذكرة النحاة ص ٦٠٦ ما نصه: «فهو من عطف الجمل بأو».

(٢) البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي. مجالس العلماء ص ٢٩١ وأمالى الزجاجي ص ٦١ وتذكرة النحاة ص ١٢٩. وفيه مجلس الكسائي مع اليزيدي بحضرة المهدي وقصة البيت.

(٣) الكتاب ٢: ١٣٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) المفصل ص ٦٢.

ينصب^(١) الحال، بخلاف أخواتها، أمّا (كأنّ) فبالاتفاق عليها.

وقد علّل منع ذلك الفارسيّ في (الحَلِيَّات)^(٢) بأنّها في دلالتها على المعاني قُصد بها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن: أَسْتَفْهِمُ، و(ما) عن: أَنْفِي، و(إنّ) عن: أُوَكِّدُ، فلو أُعملت في الظرف والحال، ومُكّنت تمكين الفعل، لكان نقضاً لِمَا قُصد من الإيماء. انتهى.

قال بعض أصحابنا: ليس من الحروف ما يعمل في ظرف أو حال إلا (كأنّ) وكاف التشبيه، قال^(٣):

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ

وتقول: كأنّ زيداً اليوم أسدّ. والفرق بينهما وبين سائر الحروف أنّ كلّ حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالتمني هو الناطق بـ (ليت)، والمستفهم هو الناطق بـ (هل)، والفعل بخلافه، معناه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم، فإذا قلت «قام زيدٌ» فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرق ما بين الحرف والفعل. وأمّا (كأنّ) ففيها دلالة على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنّى في نفس المتكلم، فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت «كأنّ زيداً أسدّ» أي: أشبهَ زيدٌ كذا، فشاركت الأفعال من هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي/ هو الشبه المسند إلى (زيد) في الحال والظرف، وتعلّق به حرف [٢: ١٦٨/ب]

(١) ك، ف، ن: يتضمن.

(٢) لم أقف عليه في المطبوعة، ولعله في الجزء المفقود منه. وتعليقه هذا في إيضاح الشعر ص ٧٦.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ١٩ وإيضاح الشعر ص ٧٥، ٢٥١، ٢٨٠ وشرح القصائد العشر ص ٤٥٣ والخزانة ٣: ١٨٥ - ١٩٢ [الشاهد ١٨٩]. كأنه: أي: كأنّ المذري، وهو قرن الثور الوحشي، فهو يذكر ثوراً وحشياً أنشَبَ قرنه في كلب الصيد. والسُقود: الحديد التي يُشوى بها اللحم. والشرب: الجماعة يجتمعون على الشرب. والمفتاد: محل الفأد، والفأد: الطبخ، يعني مكان الاشتواء.

الجرّ، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمن هنا
فارقت (كأنّ) أخواتها، فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمل
معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة وحالاً
من معرفة وخبراً لـ (كان) وأخواتها، قال^(١):

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَمِيلَةً

الثالثة عشرة: هل يجوز تعداد خبر هذه الحروف أم لا تقتضي إلا
خبراً واحداً؟ اختلف في ذلك:

فالذي يلوح من مذهب س المنع؛ لأنه يزعم^(٢) أنك إذا أتيت بالاسمين
أتبعتهما الأول منهما، ثم رفعت الآخر، نحو: إنَّ زَيْدًا الظريفَ منطلقٌ، فإن لم
تذكر الآخر رفعت، فنُسب المنع إليه من حيث لم يذكر رفعهما، وهو الذي
يدلّ عليه القياس، لا يقال: كما يجوز أن يكون للمبتدأ خبران يجوز لهذه
الحروف؛ لأنها إنّما شُبِّهت بالفعل، فكما لا يقتضي الفعل مرفوعين فكذلك
هذه، قيل: مع أننا لم نسمعه في موضع من المواضع فينبغي ألا يجوز.
الرابعة عشرة: إنَّ زَيْدًا وإنَّ عمراً منطلقان: لا يجوز من جهة أنَّ
الخبر إذا كان معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

الخامسة عشرة: أجاز الجمهور: إنَّ زَيْدًا فيها قائماً. ومنع ذلك ابنُ
الطَّراوة لأنك إن جعلته خبراً فلا اعتنيت به، وجعلته أولاً، ولا أخرته في
موضعه جرياً على مذهبه في منع: ضربَ عمراً زَيْدًا. انتهى. كذا^(٣) هذه المسألة
في (شرح أبي الفضل الصفار)، ويُنظر ذلك في (المُقَدِّمات) لابن الطَّراوة.

(١) عجز البيت:

مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُ نَاقِعٌ

وهو للناطقة الذيباني. ديوانه ص ٣٣ والكتاب ٨٩: ٢. ساورتني: وأثبنتني. والضَّمِيلَةُ:
الدقيقة. والرُّقْش: جمع رَقْشاء، وهي المُنْقَطَةُ بِسَوَاد. والناقع: الخالص.

(٢) الكتاب ١٣١: ٢ - ١٣٢.

(٣) م: كذا ذكر هذه المسألة.

ص : باب (لا) العاملة عَمَل (إِنَّ)

إذا لم تُكرر (لا)، وقُصد خلوص العُموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها، عَمِلْتُ عَمَل (إِنَّ)، إلا أَنَّ الاسم إذا لم يَكُن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِبَ معها وبُنِيَ على ما كان يُنصَبُ به، والفتحُ في نحو (ولا لَذَات للشَّيْب) أَوْلَى مِنَ الكسر. ورفعُ الخبر - إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع (لا) - بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح^(١).

ش : (لا) على أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللَّهُ زيداً. وزائدة، نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٢). ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل، ويجوز أن تُعْمَلَ، وإذا أُعْمِلت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك^(٣) في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إِنَّ) بشروطه التي تذكر.

فقوله باب (لا) يريد (لا) التي للنفي. وقوله / العاملة احتراز من [٢: ١٦٩] التي تُهمل. وقوله عَمَل (إِنَّ) احتراز من التي تعمل عمل (ليس). وعملها عمل (إِنَّ) هو فرعُ فرعٍ؛ لأنَّها حُمِلت على (إِنَّ)، فهي فرع، و(إِنَّ) حُمِلت على: ضربَ زيداً عمرو، ف (إِنَّ) فرع، و«ضربَ زيداً عمرو» فرعُ

(١) فيما عدا م: في الأصح. وكذا ما سيأتي أثناء الشرح في ق ١٧٢/أ. وما أثبتته موافق لما في التسهيل وشرحه.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) تقدم ذلك في ٢٥٤: ٤ وما بعدها.

على: ضربَ عمرُّو زيداً. وَحَمَلُ (لا) على (ليس) قويٌّ في القياس لأنها نافيةٌ مثلها، وإذا جاز قياسها على (إنَّ) في العمل مع أنَّها نقيضتها فحملها على نظيرتها أولى، لكنَّ حَمَلَ (لا) على (إنَّ) في العمل أفصح وأكثر في الاستعمال.

فإن قلت: كيف عملت (لا) في الاسم النكرة وليست مُختصة إذ تدخل على الفعل؟

قلت: إذا دخلت على الاسم النكرة اختصت به إذا كانت للنفي العام، فإذا قلت «لا رجلَ في الدار» فقد نفيتَ القليل والكثير من جنس الرجال، ولذلك لا يجوز: لا رجلَ في الدار بل رجلاً، وإنما يجوز ذلك في (لا) غير العاملة. وإذا ثبت أنَّها في النكرات للنفي العام ثبت أنَّها ليست الداخلة على الفعل؛ لأنها لا تنفي نفيًا عامًا بدليل أنك تقول: أنت لا تضرب زيداً ضربةً، وأنت لا تضربه ضربتين، فلو كانت لنفي الضرب العام لم يسع ذلك. ولما اختصت بما دخلت عليه كان القياس أن تعمل جرّاً، فلم تجرّ لثلاثاً يتوهم أنَّ الجرَّ بـ (من) المنويّة؛ لأنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض المواضع، نحو قوله^(١):

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هِنْدِ
ولأنَّ عاملَ الجرِّ لا يَسْتَقِلُّ كلامٌ به وبِمَعْمُولِهِ، ولا يَسْتَحِقُّ التَّصْدِيرَ،
و(لا) المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها رفعاً لأنه يؤهم الرفع بالابتداء، ولثلاثاً تلتبس بما لا يقتضي التنصيص على العموم، وهو (لا) العاملة عمل (ليس)، فلذلك عملت نصباً. ولما لم تستغن عن جزء ثانٍ عملت فيه رفعاً لأنه عمل لا يُستغنى بغيره عنه في شيء من الجمل. وأيضاً فإعمال (لا) هذه إلحاق لها

(١) البيت في كتاب العين ٣٥٢:٨ وتهذيب اللغة ٤٢٣:١٥ وشرح التسهيل ٥٤:٢ وتخليص الشواهد ص ٣٩٦.

بـ (إِنَّ) لِمَشَابَهَتِهَا لَهَا فِي التَّصْدِيرِ وَالدَّخُولِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(١): «وإفادة التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إِنَّ) لتوكيد الإثبات» انتهى.

وليس كما ذكر من أن (لا) لتوكيد النفي، بل هي لتأسيس النفي إذ لم تدخل على شيء منفي فأكدته، إنما استفيد النفي منها، بخلاف (إِنَّ)، فإنَّها دخلت على شيء مثبت، فأكدت ذلك الإثبات.

قال المصنف^(٢): «ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إِنَّ) إذا خففت. وأيضاً فإنَّ (لا) تقترب بهمزة الاستفهام، ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بـ (ليت) في العمل، ثم حُمِلت في سائر/ أحوالها على حالها في التمني» انتهى. [٢: ١٦٩/ب]

وهذا ضعيف لأنَّ غالب أحوالها أنَّها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمني، بل غالب أحوالها أنَّها لمجرد النفي، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي، نحو^(٣):

أَلَا طِعَانْ، أَلَا فُرْسَانْ عَادِيَّةً

ولا تحمل الحال الغالبة على الحال النادرة، بل الباب في نحو هذا العكس.

(١) شرح التسهيل ٥٤: ٢.

(٢) شرح التسهيل ٥٤: ٢.

(٣) عجز البيت:

إِلَّا تَجَشَّؤُكُمْ عِنْدَ الثَّنَانِيرِ

وهو لحسان بن ثابت كما في الكتاب ٣٠٦: ٢ وتحصيل عين الذهب ص ٣٥٥ والخزانة ٦٩: ٤ - ٧٩ [الشاهد ٢٦٤] وشرح أبيات المغني ٨٠: ٢ - ٩٢ [الإنشاد ٩٩]. ونسبه إلى خدّاش بن زهير ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٨٨: ١ والغندجاني في فرحة الأديب ص ٢٠٨ - ٢١٢. وعنه في الخزانة وشرح أبيات المغني. وهو في هامش ديوان حسان ص ١٧٩ عن بعض المصادر السابقة. التجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء. والتنانير: جمع تنور، وهو الذي يُخبز فيه.

وقوله إذا لم تُكْرَرْ عدم التكرار شرط في وجوب العمل لأنها إذا كررت جاز إلغاؤها وإعمالها، فَمَنْ أَعْمَلَهَا فلعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وَمَنْ أَلْغَاهَا فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكَذَلِكَ هذه.

وقوله وَقُصِدَ خُلُوصُ الْعُمُومِ لأنه إذا لم يقصد خلوص العموم لم تعمل عمل (إِنَّ)، بل تعمل عمل (ليس)، أو يُرْفَع ما بعدها بالابتداء، فتحتمل إذ ذاك نفي^(١) العموم، ونفي الوحدة، ونفي وصف الرُّجُلَة والنَّجْدَة، فإذا قلت «لَا رَجُلٌ» كان المعنى النفي العام، أي: لا واحد من هذا الجنس ولا أكثر ولا قوياً ولا ضعيفاً، وهي جواب لِـ«هل من رجلٍ؟» وكما أَنَّ السَّوْأَلَ يقتضي العموم فكذلك الجواب.

وقوله باسم نكرة احتراز من المعرفة، وسيأتي دخولها على المعرفة وعملها فيه عند ذكر المصنف لذلك إن شاء الله.

وقوله يليها احتراز من ألا يليها، وَأَنَّهَا إذ ذاك لا تعمل، نحو قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ﴾^(٢).

وفي (البسيط): شرط بنائها ألا يُفصل بينها وبين (لا) بشيء، فَإِنْ قُصِلَتْ رُفِعَتْ وَكُرِّرَتْ، قال س^(٣): وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لَوَجْهِينَ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةِ عَشَرَ، فامتنع كما امتنع فيه. والثاني أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّوْأَلِ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ فِيهِ: هَلْ مِنْ فِيهَا رَجُلٍ.

وذهب الرماني إلى أَنَّهُ يَجُوزُ الْفَصْلُ، وَيُرْجَعُ إِلَى النِّصْبِ وَالْعَمَلِ، وَيَبْطُلُ الْبِنَاءُ لِحَصُولِ الْفَصْلِ، وَيَكُونُ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ رَجُلٍ؟

(١) فيما عدا م: النفي.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) الكتاب ٢: ٢٧٦.

ويدل عليه قولهم: لا كذلك رجلاً، ولا كزيد رجلاً، و^(١):

..... لا كالْعَشِيَّةِ زائراً.....

أما الأول فعلى التمييز، كما تقول: لا مثله رجلاً^(٢)، والمنصوب بـ (لا) محذوف، أي: لا أحد كذلك رجلاً، أو يكون محمولاً على المحذوف. وأما الثاني فقال س^(٣): «على معنى: لا أرى كالْعَشِيَّةِ زائراً، كما تقول: ما رأيتُ كالْيَوْمِ رجلاً» أي: ما رأيتُ رجلاً كرَجُلٍ رأيتُهُ اليوم.

وقوله غير معمولٍ لغيرها احتراز من نحو قوله تعالى ﴿لَا مَرْجَأَ لَهُمْ﴾^(٤)، ولا يُحتاج إلى احتراز من هذا ولا إلى ذكره؛ لأنَّ ﴿مَرْجَأَ﴾ لم يَلِ (لا) إلا في اللفظ؛ ألا ترى أنه منصوب بفعل محذوف، فالذي وَلِيَ (لا) إنما هو ذلك الفعل المحذوف لا هذا الاسم النكرة. ولأنه أيضاً قد [٢: ١٧٠/١] خَرَجَ مثْلُ هذا بقوله «وقصد خلوصُ العموم باسم نكرة»، وفي قوله^(٥) ﴿لَا مَرْجَأَ﴾ لم يقصد^(٦) ذلك باسم نكرة، فلا يحتاج إلى أن يحترز منه لأنه لم يندرج فيما قبله لما ذكرناه.

وقوله عَمَلٍ (إِنَّ) زاد غيرُ المصنف^(٧) شرطاً آخر، وهو ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: جئت بلا زاد؛ لأنها لم تُكرر، وقُصد بها قصد العموم بنكرة وَلَيْتَ (لا)، ومع ذلك لا تعمل عمل (إِنَّ).

(١) هذه قطعة من قول جرير:

يا صَاحِبِي دَنَا الرِّوَاخُ قَسِيْرَا لا كالْعَشِيَّةِ زائِراً وَمَزُورَا

ديوانه ص ٢٨٨ والكتاب ٢: ٢٩٣ والخزانة ٤: ٩٥ - ٩٩ [الشاهد ٢٦٧].

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٢.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٣.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٩.

(٥) ك، ف، ن: وفي قولهم.

(٦) لم يقصد... يحترز منه لأنه: سقط من ك، ف.

(٧) شرح الكافية ١: ٢٥٦ - ٢٥٧.

وقوله إلا أنَّ الاسم إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِبَ معها فالمضاف نحو: لا صاحب برٍّ مذموم، والشبيه به نحو: لا راغباً في الشرِّ محمود، منصوبان نصباً صريحاً، والشَّيْبَة بالمضاف يُسمَّى في الاصطلاح الْمُطَوَّلَ والمَمَّطُولَ، مِنْ قولهم: مَطَلْتُ الحديدَةَ، أي: مددتها. والمُطَوَّلُ في هذا الباب هو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل. فإذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به فهو المُسمَّى عندهم بالمفرد، والمُفْرَدُ في هذا الباب وباب النداء هو قَسيم المضاف والمُطَوَّلُ إذ المُفْرَدُ يقال باصطلاحات.

وفي قول المصنف رُكِبَ مَعَهَا دليل على البناء، وقد ذكره بعد، فإذا قلت «لا رجل» فهذه الحركة مختلفٌ فيها، وسيأتي الكلام مع مَنْ ذَكَرَ أَنَّهَا حركة إعراب عند تعرُّض المصنف لذلك.

وذهب أكثر البصريين الأخفش^(١) والمازني والمبرد^(٢) والفارسي^(٣) إلى أَنَّها حركة بناء، واختلفوا في موجب البناء:

فقليل^(٤): بُنيت لتضمنها معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ولأنَّ (لا) نفْيٌ عامٌّ فينبغي أن تكون جواباً لسؤال عامٍّ، ولذلك صُرِّحَ بِـ (مِنْ) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور^(٥).

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع^(٦): «كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال

(١) معاني القرآن ص ٢٣.

(٢) المقتضب ٤: ٣٥٧ - ٣٦٠.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٣٩ والمسائل المنثورة ص ٨٤ - ٨٥ والمسائل العسكرية ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٤) هذا قول الخليل كما في الكتاب ٢: ٢٧٥.

(٥) شرح الجمل ٢: ٢٧١.

(٦) شرح الجمل له ١: ١٠٤٠ [رسالة دكتوراه].

له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سُلِّمَ أَنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مَنَابَ (مِنْ)، بل قد قال السيرافي: إِنَّ (لا) لا تقتضي^(١) في النفي عموم النفي.

وقيل^(٢): بُنِيَ لِتَرْكِيبِهِ^(٣) مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسة عشر.

قال ابن عصفور^(٤): «والصحيح الأول لأنَّ ما بُنِيَ من الأسماء لَتَضَمُّنُهُ معنى الحرف أكثر ممَّا بُنِيَ لتركيبه مع الحرف، نحو قوله^(٥):

أَثُورَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ تُؤَزِّينَ أَمْ هَذِهِ الْجَمَاءُ ذَاتَ الْقَرْنَيْنِ»

وقال ابن الضائع^(٦): «ويُقَوَّى البناء للتركيب بناءً الاسم مع صفته، على ما سيأتي»، وهو ظاهر كلام س^(٧).

وقال ابن هشام: «مذهب س والجماعة أَنَّ العرب رَكَّبَتْ (لا) مع الاسم، وجعلتهما كلمة واحدة، فبنوا الاسم للتركيب كخمسَةَ عشر. ودليل ذلك/ أنه إذا فُصل بينهما أعربوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا [٢: ١٧٠/ب] امرأة، وَأَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يَقُولُونَ^(٨) (لا رجلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) في التزام التنكير وترك تقديم الخبر وعدم الفصل، وَأَنَّ المعنى استغراق

(١) م: قال السيرافي لا تقتضي لا. وفي شرح الجمل: إِنَّ لا تقتضي.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٥ والمقتضب ٤: ٣٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧١. وانظر شرح الكافية ١: ٢٥٥.

(٣) ح، م: لتركيبه. وفي شرح الجمل لابن عصفور: «إنَّما بُنِيَ لتركيبه لأنه تركب مع لا». وهو أوضح وأدق.

(٤) شرح الجمل ٢: ١٧١.

(٥) الرجز في المسائل الشيرازيات ص ٦٢٥ والخصائص ٢: ١٨٠ وتهذيب اللغة ٩: ٩٠ واللسان (ثور) و(قرن).

(٦) شرح الجمل ١: ١٠٤٠.

(٧) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٨) الكتاب ٢: ٢٧٦.

الجنس وقد أعربوا، لكنهم لم يعتقدوا التركيب وفيها معنى (من) في هذه المواضع كلها لأنها تُعطي الاستغراق» انتهى.

وزعم بعضهم أنه بُني لِتَضَمُّنِهِ اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان على ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لَقِيْتُهُ أَمْسِ الدَّابِرِ^(١).

وقوله وَبُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ يعني أنه إن كان مِمَّا يُنْصَبُ بالفتحة بُني^(٢) على الفتحة، نحو: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، أَوْ مِمَّا يُنْصَبُ عَلَى الْيَاءِ بُنِيَ عَلَيْهَا نَحْوُ الْمُثْنَى، تقول: لَا رَجُلَيْنِ فِيهَا، قال الشاعر^(٣):

تَعَزَّ، فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لِيُورَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

ونحو المجموع جمع سلامة، تقول: لَا مُسَاعِدِينَ لَكَ، وقال الشاعر^(٤):

يُخْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُرُونُ

وقوله والفتح في نحو (وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ) أَوْلَى مِنَ الْكسْرِ يعني أَنَّ مَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ والتاء المزيديتين لَا يتعين أَنْ يُبْنَى مع (لَا) عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ - وهو الكسرة - بَلْ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وهو أَوْلَى مِنَ الْكسْرِ.

وقوله (وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِسَلَامَةِ بْنِ جَنْدَلٍ، وَقَدْ أَنَشَدَهُ الْمُصَنِّفُ^(٥):

(١) اللسان (دبر). وفي الكتاب ١٨٣: ٢: لَقِيْتُهُ أَمْسِ الْأَخَذْتُ. الدابر: الذاهب.

(٢) ك، ف، ن: يبنى. وكذا في الموضع التالي.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٥٥: ٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٦ وتخليص الشواهد ص ٣٩٥ والعيني ٣٣٣: ٢. تَعَزَّ: نَسَلَّ وَتَصَبَّرَ. وَالْإِلْفُ: الْخَلُّ.

(٤) البيت في شرح التسهيل ٥٥: ٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٧ وتخليص الشواهد ص ٣٩٦. عَنَتَهُمْ: أَهَمَّتَهُمْ.

(٥) شرح التسهيل ٥٥: ٢ وديوان سلامة ص ٩١ والشعر والشعراء ص ٢٧٢ والخزانة ٢٧: ٤ - ٣٠ [الشاهد ٢٥٣].

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ
 وقال^(١): «يُروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر». ورواه غيره^(٢):
 أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ
 «وبالوجهين أيضاً أنشد قول الآخر^(٣):

لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ^(٤)

وإذا ثبت عن العرب البناء على الفتح وعلى الكسر ظهر بطلان قول
 مَنْ أوجب البناء على الفتحة وقول مَنْ أوجب البناء على الكسر.

وَفَرَّعَ بعض أصحابنا^(٥) الفتح والكسر على الخلاف في حركة «لا
 رجل»، فَمَنْ قال إنها حركة إعراب قال هنا «لا لَذَاتٍ» بالكسر، وَمَنْ قال
 هي حركة بناء: فالذي يقول إنه يُبنى بجعله مع (لا) كالشيء الواحد قال
 «لا لَذَاتٍ» بالفتح، وَلَا يَجُوزُ عنده الكسر لأنَّ الحركة ليست عنده
 لِ (لَذَاتٍ) خاصة، إِنَّمَا هي لِ (لَذَاتٍ) و(لا). والذي يقول يُبنى^(٦) لتضمنه
 معنى الحرف يقول في النصب «لا لَذَاتٍ» بالكسر. وحجته أَنَّ المَبْنِيَّ مع
 (لا) قد أَشَبَّهَ المُعَرَّبَ المنصوب، ولذلك نُعِتَ على اللفظ، فكما أَنَّ
 الجمع بالألف والتاء في/ حال النصب مكسور، فكذلك مع (لا)، وهو [٢: ١٧١/]

(١) شرح التسهيل ٥٥: ٢.

(٢) الديوان ص ٩١ والمفضليات ص ١٢٠ [المفضلية ٢٢] والشعر والشعراء ص ٢٧٢ وشرح
 الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٢ وقد نسب لابن مقبل. وذهب ابن هشام إلى أَنَّ هذه الرواية
 محرفة، وَأَنَّ الصواب في أوله: إِنَّ الشَّبَابَ.

(٣) شرح التسهيل ٥٥: ٢.

(٤) شرح التسهيل ٥٥: ٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٧ وتخليص الشواهد ص ٣٩٦
 والعيني ٢: ٣٣٤. السابغات: الدروع الواسعة الطويلة. والجأواء: الكتيبة يعلوها سواد
 لكثرة الدروع فيها.

(٥) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل ٢: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٦) فيما عدا ك: بني.

الصحيح. قال هذا القائل: «وبه ورد السماع». ثم أنشد بيت ابن جندل، ونسبه لابن مقبل، وهو:

..... ولا لذاتٍ للشَّيبِ

قال: «فإنه روي بكسر التاء».

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع^(١): «القياس يقتضي أن يُبنى على الكسر، ولا بُدْ؛ لأنَّ هذا الجمع لا يُفتح آخره معرباً كان أو مبنياً، ولذلك زعم النحويون^(٢) أنَّ مَنْ قال (هَيْهَاتَ) فبناه على الفتح فهو عنده مفرد، تُقْلَبُ تاؤه هاء في الوقف على اللغة الفصيحة، ويُقَوَّى ذلك أنَّ هذا الجمع يجري مجرى جَمْعِ المذكر السالم، فكما يقال: لا زَيْدِينَ، فيكون بناؤه على صيغة المنصوب كذلك يُبنى جَمْعُ المؤنث السالم على اللفظ المنصوب» انتهى.

وقال أبو الحكم بن عذرة^(٣): «اختلفوا في جمع المؤنث السالم: فمنهم مَنْ قال: يُحكم له في حال البناء بما حُكِمَ له في الإعراب، فيُجْعَلُ فتحه بالكسر كما كان نصبه، وهو قول الأكثر. وقال المازني^(٤) والفارسي^(٥): ينبغي أن يُفتح، فيقال: لا ورقات لك. قالوا: لأنَّ الحركة في حال الإعراب كانت للورقات نفسها، وهي الآن لمجموع المركب (لا) والاسم المنفِي، وحركة المُركَّبَيْنِ الفتح. فأما س فلا نصَّ له على أحد المذهبين أصلاً. وما ذهب إليه المازنيُّ قياسٌ جيد» انتهى.

(١) شرح الجمل ١: ١٠٤٢. وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٩١ - ٢٩٢ وإيضاح الشعر ص ٢٠٢ والمسائل العضديات ص ١٣٩ والبصريات ص ٨٢٣.

(٣) الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم الأنصاري الأوسي الخضراوي أبو الحكم. ولد سنة ٦٢٢هـ. أخذ عن ابن عصفور. صنف المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإعراب في أسرار الحركات في الإعراب. كان حياً سنة ٦٤٤هـ. بغية الوعاة ١: ٥١٠.

(٤) الحليات ص ٣١٢ - ٣١٣ وشرح الكافية ١: ٢٥٦.

(٥) الحليات ص ٣١١ - ٣١٢.

ولَمَّا ورد الأستاذ أبو الحسن بن خروف الجزيرة الخضراء سأل طلبتها المشتغلين بالنحو، واستنهض منهم الأستاذ أبا عبد الله بن هشام الخضراوي، فقال: كيف تقول: لا مُسلمات لك؟ قال: فقلت: أقول: لا مُسلماتٍ، بالخفض والتنوين؛ لأنَّ هذه النون كنون (صالحين) بدليل ﴿مِنْ عَرَفْتِ﴾^(١) و^(٢):

..... أَذْرَعَاتٍ

بالكسر والتنوين، فكما أقول «لا مُسلمين لك» أقول «لا مُسلماتٍ». فقال ابن خروف: بهذا أجبت، وهو الحق.

واعترض ابن هشام هذا، وقال: «لم أرَ هذا التنوين يثبت حيث يُحذف غيره إلا هنا، ورأيتُه يُحذف في النداء في: يا مُسلماتُ، كما تقول: يا زيدُ، وأنت تقول: يا مُسلمونَ، فتثبت النون، وتُحذفه مع اللام، فتقول (المُسلمات) كما تقول (الرجل)، وفي الوقف إذا قلت: جاءني مُسلماتُ، وتقول (المُسلمون) في الوصل والوقف، فقد رأينا هذه النون تنويناً لا يُخالف غيره إلا في هذا الموضع، فإذا جَهِلْنَا السَّمَاعَ في موضعٍ ما حَمَلْنَاهُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وقد جَرَى هذا التنوين مَجْرَى غيره في كل موضع، فكما أَجْرِيَتْهُ مُجْرَى نون (رَجُلٍ) في كل ما ذكرته، فكذلك تُجْرِيْهِ هُنَا، فتقول: لا مُسلماتٍ، كما تقول: لا رَجُلٌ، وتبنيه على الكسر لأنه نظير الفتح هنا، وهو علامة النصب، فيكون علامة للبناء، كما قال س^(٣) / في هيهات: مَنْ قاله [٢: ١٧١/ب]

بالفتح فهو مفرد مبني على الفتح، وَمَنْ قال بالكسر فجمع هَيْهَاتَ، بناء على الكسر لأنَّ الكسر في الجمع نظير الفتح في المفرد» انتهى. وقد اعتذر ابن هشام عن صرف (عَرَفَاتٍ) بما يوقَّف عليه من كلامه.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢) هذه كلمة من بيت لامرئ القيس، تقدم في ١: ١٥٥، ١٥٦.

(٣) الكتاب ٣: ٢٩١ - ٢٩٢.

وقال أبو علي: مَنْ يعتقد الإعراب في «لا رجل» قال «لا مُسلمات لك» يحذف التنوين، وكانت الكسرة عنده علامة نصب، وَمَنْ بَنَى بَنَاهَا عَلَى الكسر لأنَّ الكسرة هنا نظير الفتحة، واللفظ واحد، والحكم مختلف.

وقال ابن جُنِّي في الخصائص^(١): «لم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء إلا شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول (لا مُسلمات) بفتح التاء؛ لأنَّ الفتحة الآن ليست لـ (مُسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها، وإنما يُمتنع من فتح التاء ما دامت الحركة لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق الحصر^(٢) الذي كان عليها، فأقول (لا هِيَهَات لك)^(٣) بفتح التاء».

وقال أبو الفتح^(٤): «وغيره [يقول]^(٥): لا هِيَهَات لك، بالكسر على كل حال بلا تنوين» انتهى.

وتلخص في «لا مُسلمات» أربعة مذاهب:

أحدها: الكسر والتنوين، وهو مذهب ابن خروف، وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين، قاله ابن الدَّهَّان في (الغرّة).

والثاني: الكسر بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: الفتح، وهو مذهب المازني والفارسي.

والرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين، وهو الصحيح إذ ورد به السماع، أعني الكسر والفتح من غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا.

(١) الخصائص ٣: ٣٠٥.

(٢) في الخصائص: الحظر.

(٣) الذي في الخصائص: وتقول على هذا: لا سِمَاتٍ بِإِيبَلِك، بفتح التاء.

(٤) الخصائص ٣: ٣٠٥، ولفظه: وغيره يقول: لا سِمَاتٍ بِهَا، بكسر التاء على كل حال.

(٥) يقول: تمة من الخصائص.

وفي (البسيط) ما ملخصه: إن كان جمعاً على أصله لم يُسمَّ به ولم يُصَفَّ بُني على حركة إعرابه، وهي الكسرة. وقيل: ينبغي أن يُفَتَّحَ لأنه بناء للتركيب^(١)، فالحكم له لأنه حادث، وسببه (لا)؛ ألا تراه يشبه الإعراب، فيحمل على لفظه، وهذا البناء يكون على الفتح خمسة عشر، فالحكم لهذا الحادث، وتُلغى حالة الأصل، وبه قال الرُّمَّانِيُّ والصَّقْلِيُّ مِنَ المتأخرين. وقال ابن جُنِّي: «الكسر هو الوجه عند النحويين، وإنَّما قال ذلك بعضهم قياساً».

وإن أُضيف لفظاً أو تقديرًا، نحو «لا مُسلماتٍ زيدٍ» أو «لا مُسلماتٍ لك» كُسر على الأصل لأنه معرب اتفاقاً. فإن رَكَّبْتَهُ مع اسم آخر، فقلت «لا سرحَ مسلماتٍ»، وتقدم الاسم على الجمع، فعلى رأي الصَّقْلِيِّ تُفَتَّحُ التاء لأنَّ هذه فتحة لبناء التركيب، فالحكم له. وعلى قياس الأكثر تُكسَرُ عملاً بالأصل. وقد يقال: القياس يقتضي التنوين إذا كان للمقابلة لأنه نظير النون في الجمع، وأنت تقول: لا زَيْدِينَ، فتبنيه على الياء لأنه للنصب،/ ويثبت التنوين، فكذلك الكسرة والتنوين. وربما قال به ابن خروف فيما حكى عنه بعض الأسيَّاح.

فإن كان عَلَمًا فعلى مَنْ جَعَلَ الإعراب في النون في الجمع حَذَفُ التنوين وفتح، فقال: لا مُسلماتٍ، وعلى مَنْ جَعَلَ الإعراب بالحروف كَسَرُ التاء، وحذف التنوين، وعلى قياس قول الرُّمَّانِيِّ الفتح مطلقاً، وكذا على قول مَنْ لا يُلاحظ التركيب الحادث، يكسر ليس إلا.

وقوله وَرَفَعُ الْخَبَرِ - إن لم يُرَكَّبِ الاسمُ مع لا - بِهَا عند الجميع مثال ذلك: لا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ مَذْمُومٌ، ولا صَاحِبَ خُبْرٍ مَأْمُونٌ، فَرَفَعُ (مَذْمُوم) و(مَأْمُون) هو بنفس (لا)، عملت في الاسم النصب وفي الخبر

(١) ك: بناء التركيب. م: بناء على التركيب.

الرفع. وذكر الأستاذ أبو علي الشلوين^(١) أنه لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها.

والخبر في هذا الباب لا يكون إلا نكرة؛ لأنه إن كان معرفة أَدَّى ذلك إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك لا يجوز، وجاز ذلك على قِلَّة في (إنَّ) لأنها أقوى في العمل من (لا)، فعلى هذا لا يجوز: لا كريم أنت، ولا فاضل زيدٌ، فأما ما حكاه الأخفش عن العرب من قولهم «لا موضع صدقة أنت» ف (موضع) منصوب على الظرف لا على أنه اسم (لا)، وأنت: مبتدأ، وكان ينبغي تكرارها، لكنهم لم يكرروها لأنَّ ذلك جرى في الكلام مجرى المثل، قاله المازني، والأمثال لا تُغيَّر؛ ألا ترى أنَّهم يقولون «وَرَيْتُ بك زنادي»^(٢) لأنه مثل، ولا يقولون في الكلام إلا: وَرَتْ الزَّنادُ تَرِي^(٣).

وقوله وكذا مع التركيب على الأصحَّ هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش^(٤) والمازني وأبي العباس^(٥) وجماعة^(٦)، ذهبوا إلى أنَّ (لا) هي العاملة في الخبر الرفع إجراءً لها مُجرى (إنَّ)، وأنه يجوز أن تقول: لا رجلٌ في الدار وامرأةً، فتعطف على الموضع، كما يجوز أن تقول: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، فتعطف على الموضع.

(١) قال: «وخبرها مرفوع إن كانت محمولة على إنَّ كرفع خبر إنَّ» التوطئة ص ٣١٣.

(٢) مجمع الأمثال ٢: ٣٦٧ وجمهرة الأمثال ٢: ٣٤٠. يُضْرَبُ عند لقاء النجح، أي: رأيت منك ما أحب.

(٣) م: وَرَى الزَّنادُ يَرِي. وَرَتْ الزناد: خرجت نارها. وَوَرَيْتُ: صارت وارية. وفي اللسان (ورى) أنه يقال: وَرَتْ الزَّنادُ تَرِي، وقد يقال: وَرَيْتُ تَوَرَى.

(٤) المسائل المنثورة ص ٨٦ - ٨٧ وشرح المفصل ١: ١٠٦ والتبيين ص ٣٦٨ واللباب ٢٣٤: ١.

(٥) المقتضب ٤: ٣٥٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٣/أ وشرح الجزولية للشلوين ص ١٠٠٥.

(٦) كالزمخشري في المفصل ص ٢٩ - ٣٠.

واعترض^(١) على هذا المذهب بأن الحرف الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر إذا غيّر معنى الكلام الذي دخل عليه لم يَجْزِ الحمل فيه على الموضع، ولذلك لم يَجْزِ في لَيْتَ ولعلَّ وكأنَّ، فكان ينبغي على هذا ألاَّ يَجُوزَ العطف على الموضع مع (لا) لأنها غَيَّرَتْ معنى ما دخلت عليه من الإيجاب إلى النفي.

فأجاب السيرافي^(٢) عن ذلك بأن قال: (لا) حَدَّثَ فيما دخلت عليه معنى النفي، ومعنى النفي لا يناقض الابتداء لأنَّ حروف النفي يَجُوزُ دخولها على الابتداء، نحو قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، وليست لعلَّ وليتَ وكأنَّ كذلك؛ لأنها لا يقع بعدها المبتدأ في شيء من كلامهم.

وذهب/ غيره^(٣) من النحويين إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل [٢: ١٧٢/ب] النكرة مع (لا) العاملة فيها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للابتداء، كما أنَّ النكرة مع (من) في قولك «هل من رجلٍ قائمٌ» في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر للمبتدأ.

وهذا المذهب الأخير هو الظاهر من كلام س^(٤)، وهو الصحيح. والدليل على ذلك أنه يَجُوزُ أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يَجُوزُ أن تحمل توابع النكرة المجرورة بِ (من) في قولك «هل من رجلٍ في الدار» على الموضع قبل الخبر، فتقول: لا رجلٌ عاقلٌ في الدار، ولا رجلٌ وامرأةٌ في الدار، كما تقول: هل من رجلٍ عاقلٌ في الدار؟ وهل من رجلٍ وامرأةٌ في الدار؟ فلو لا أنَّهما مع (لا) محكوم لهما

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب - ١/٨٣.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب - ١/٨٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٣ والمقرب ١: ١٩٠ والتبيين ص ٣٦٨. ونُسب في شرح الكافية ١: ١١٠ إلى الكوفيين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٥.

بحكم اسم مبتدأ لَمَا جاز الحمل على الموضع قبل الخبر^(١)، كما لم يَجْز الحمل على موضع (إِنَّ) قبل الخبر، بل مَن أجاز ذلك مِّن البصريين في باب (إِنَّ) إِنَّمَا يُجِيزُهُ بَعْدَ الْخَبَرِ.

وَمَرَّةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً قَائِمَانِ، فَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى إِعْمَالِ عَامِلَيْنِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، بَيَانُ ذَلِكَ: تَقُولُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فَالْعَامِلُ عِنْدَهُ فِي الْخَبَرِ (لَا)، بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ فِي (إِنَّ)، فَإِذَا قُلْتَ «لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً عَاقِلَانِ» لَزِمَ أَنْ يَكُونَ (عَاقِلَانِ) يَعْمَلُ فِيهِ عَامِلَانِ: (لَا) مِّنْ حَيْثُ هُوَ^(٢) خَبَرُ اسْمِهَا، وَتَعْمَلُ فِيهِ (امْرَأَةً) مِّنْ حَيْثُ هُوَ خَبَرُهَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآخَرِ يَجُوزُ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ مَبْتَدَأَانِ مَعْطُوفَا أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مِمَّا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْنِيْمٌ فِيهَا

ف (فيها) خبر عن الاسمين على ظاهر قول س^(٤)، وخبر عن

(١) قبل الخبر: سقط من م.

(٢) هو خبر... من حيث: سقط من ك.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت. وعجز البيت:

وَمَا فَاهُوَا بِهِ أَبَدًا مُّقِيمٌ

ديوانه ص ٤٧٥ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٣٢ وسر الصناعة ص ٤١٥. وذكر العيني أنَّ

البيت محرف من بيتين، وهما:

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْنِيْمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ، وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَيَخِرُّ وَمَا فَاهُوَا بِهِ لَهُمْ مُّقِيمٌ

المقاصد النحوية ٢: ٣٤٦ - ٣٤٩. الساهرة: الأرض. والبيت في وصف الجنة. وانظر

تخليص الشواهد ص ٤٠٦، ٤١١.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٦. وانظر اللباب ١: ٢٣٤.

أحدهما، وخبر الآخر محذوف على قول أبي الحسن^(١).

وقال المصنف في الشرح ما نصّه^(٢): «وغير ما ذهب إليه س أولى لأن كل ما استحقّت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باقي، فليق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعاً من العمل في الخبر لَمَنَعَهَا من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر. وأيضاً فإن عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناها أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ (لا) غير المركبة لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافاً أو/ شبيهاً به، وكلاهما [٢: ١٧٣]

صالح للابتداء^(٣) مجرداً عن (لا)، كما أن اسم (إن) صالح للابتداء به مجرداً عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من (لا) يُبطل الابتداء به لأنه نكرة لا مُسَوِّغٌ معها، فإذا اقترنت بـ (لا) كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي» انتهى ما رجّح به المصنف ما اختاره من مذهب الأخفش، وتقدم بطلانه.

وفي (الغرة): وقياس الكوفي^(٤) أن يكون الخبر مرفوعاً بخبر الابتداء ظَهَرَ العملُ في الاسم أو لم يظهر، كما يقول الكوفي^(٥) ذلك^(٦) في (إن).

(١) الباب ١: ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل ٥٦: ٢.

(٣) في شرح المصنف: للابتداء به.

(٤) شرح المفصل ١١٠: ١ حيث نص على أن هذا مذهبهم.

(٥) الإنصاف ص ١٧٦ [المسألة ٢٢].

(٦) ذلك... النحويين: سقط من ك.

وما ذهب إليه معظم النحويين من أنَّ النكرة المبنية مع (لا) في موضع نصب بها نظير قولهم «يا بن أم»، و«يا بن عم»، فإنَّهم زعموا أنَّهما بُنِيا، وجُعلا بمنزلة اسم واحد، وزعموا أنَّ (عم) في موضع خفض بالإضافة، كما أنَّ موضع الاسم النكرة نصبٌ بـ (لا).

وهذا في كلتا المسألتين مشكل جدًّا، وذلك أنَّهما من حيث التركيب صار كلُّ منهما كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل في الجزء الآخر، ومن حيث العمل لا يكون كجزء^(١) كلمة، فتدافعا. ولهذا الإشكال - والله أعلم - زعم بعضهم أنَّ حركته حركة إعراب لا حركة بناء، وسيأتي ذكر هذا المذهب، وإنَّما اضطرُّوا إلى دعوى العمل لأنَّهم وجدوا هذه النكرة تُتَّبَع قبل الخبر رفعاً ونصباً، فتقول: لا رجل وامرأة عندك، وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله.

وليسوا مضطرينَّ إلى دعوى ذلك في «يا بن أم»، و«يا بن عم»؛ إذ يجوز ألا يكونا مركَّبين، بل يكونان متضايفين، والأصل: يا بن أمَّا، ويا بن عمَّا، وقد سُمع ذلك، وحذف الألف المنقلبة عن ياء بالإضافة، واجتزئ بالفتحة عنها، وسيأتي تحرير ذلك في باب النداء إن شاء الله تعالى.

ص: وإذا علِم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميين، وربما أبقِيَ وحُذف الاسم.

ولا عمل بـ (لا)^(٢) في لفظ المثنى من نحو: لا رَجُلَيْنِ فيها، خلافاً للمبرد. وليست الفتحة في نحو (لا أحدَ فيها)^(٣) إعرابية، خلافاً للزجاج

(١) فيما عدا م: جزء.

(٢) في النسخ كلها: ولا عمل لها. والتصويب من التسهيل وشرحه وما سيأتي أثناء الشرح في ص ٢٤٥.

(٣) فيها: سقط من ك، ح.

والسيرافي. ودخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالباً، ورُبَّما رُكِّبت النكرة مع (لا) الزائدة.

ش: قوله وإذا عُلِمَ احتراز من ألا يُعلم، ولا يدلّ عليه دليل، فلو قلت «لا رجل» في ابتداء كلام، ولا دليل على حذف الخبر لا من لفظ سابق ولا من قرينة حالية، لم يكن كلاماً، بل يجب إثبات الخبر كقوله «لا أحدَ أَغَيَّرُ مِنَ اللَّهِ»^(١)، وقال الشاعر^(٢):

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرِّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ
ف (مصبوب) عند س^(٣) خبر.

وزعم ابن الطراوة^(٤) أنه يُمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف، أي: ولا كَرِيمَ مَصْبُوحُ في الوجود. وَرَدَّ عليه بأنَّ الشاعر إنما يصف عامهم بالمحل /، أي: وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا، أي: ناقة كالحرف، لضمورها تُشَبَّهُ [ب: ١٧٣/٢] بالنون، ومُصَرِّمَةً: صَيَّرَهَا مَصْرَمَةً الْأَخْلَافَ ضَنَانَةً^(٥) باللبن لثلا يرضعها^(٦) الفصيل إن كان فيها لبن، ثُمَّ قال: وَلَا كَرِيمَ مَصْبُوح، أي: ليس مِن كَرِيم مَصْبُوح، أي: ليس مِن كَرِيم مَن يُصْبِح، أي: يُسْقَى اللَّبَنَ في الصباح؛ لَأَنَّهُ ليس ثُمَّ لَبَنٌ، فإذا كان كَرِيمُ الْوِلْدَانِ ذُو الْمَالِ وَالرَّفْهِ لَا يُصْبِحُ فَمَا طُنْكَ بِمَنْ ليس بكريم، فَإِنَّمَا نَفَى أَن يُصْبِحَ الْكَرِيمَ، والنفي إنما يتوجّه على الخبر.

(١) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في صحيحه في كتاب التفسير (سورة الأنعام) الباب السابع ١٩٤:٥ و(سورة الأعراف) الباب الأول ١٩٦:٥.

(٢) تقدم البيت في ٢٨٥:٤، وهو بهذه الرواية ملفق من بيتين. وانظر الارتشاف ص ١٢٩٩. الجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها. والمصرمة: التي لم يبق فيها لبن.

(٣) الكتاب ٢٩٩:٢ - ٣٠٠.

(٤) كذا! وهذا رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ص ٢٤٠. وابن الطراوة ردّ عليه هذا القول في رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٨٥.

(٥) ك: مصتانة. ن: نصتانة. ولعلهما مصحفان من: مضتانة.

(٦) في النسخ المخطوطة: يرضعه. وما أثبتّه أولى.

والذي قاله ابن الطراوة يكون معناه: ليس في الوجود كريمٌ مصبوح، فالمنفيُّ هو «في الوجود» لا المصبوح إذ الصفة لا تُنفى، ولو قلت «ما زيدٌ العاقلُ قائمٌ» كان نفيّاً للقيام لا لزيد العاقل، وكذلك الكريم المصبوح ليس في الوجود، بل مات، فكأنه قال: الكرام المصبوحون فُقدوا، أي: كان ثَمَّ كرامٌ مصبوحون وفُقدوا. وليس هذا مقصد الشاعر، إنّما يريد أنّ كريم الولدانِ مِنْ هؤلاء القوم لا يُصَبِّح وإن كان يُبقَى عليه ويُشَفَّق لصغره. انتهى.

فإذا عُلِمَ بدلالة لفظٍ سابق أو قرينةٍ حالية كُثِرَ حذفُه عند الحجازيين، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك، وأكثر ما يَحذفه الحجازيون مع (إلا)، نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١). ومِن حذفه دون (إلا) قوله ﴿لَا ضَيْرَ﴾^(٢)، ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾^(٣)، «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٤)، و«لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةَ»^(٥). ومِن حذفه للقرينة قولك للمريض: لا بأسَ، أي: لا بأسَ عليك.

وإنّما كُثِرَ الحذفُ في الخبر بعد (لا) هذه لأمرين:

أحدهما: أنّها مُشَبَّهَةٌ في العمل بِـ (إنّ)، وخبرُ (إنّ) النكرة يكثرُ حذفه.

والآخر: أنّ (لا) وما دخلتُ عليه جواب استفهام عامّ، والأجوبة

(١) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٥١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ص ٧٤٥ والحاكم في المستدرک ٦٦:٢ وغيرهما. وانظر تخريجه في جامع العلوم والحكم ٢٠٧:٢ - ٢٢٥. الضرر: الاسم. والضرار: الفعل. وقيل: الضرر: أن يُدخل على غيره ضرراً بما ينتفع هو به، والضرار: أن يُدخل على غيره ضرراً بما لا منفعة له به، كمن منع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع.

(٥) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب - باب الجذام ١٧:٧ وباب الطيرة ٢٧:٧ وباب لا هامة ٢٧:٧ وباب لا عدوى ٣١:٧.

يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ (نعم) في الجواب، ويحذفون الجملة رأساً بعدهما.

وقوله ولم يُلفظ به عند التميميين ظاهرٌ هذا أنه إذا عُلِمَ الخبر لا يُثبت التميميون مطلقاً، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما. وقال في الشرح^(١): «لا يُلَفِّظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى». قال^(٢): «ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً - يُشير إلى الزمخشري^(٣) - أو بشرط كونه ظرفاً - يُشير إلى الجزولي^(٤) - فليس بمُصيب» انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان اسماً يظهر فيه الرفع». وقال في مكان آخر^(٥): «والخبر لا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز لك فيه وجهان: إن شئت حذفته، وإن شئت أثبتته. وإن كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يُجيزون الحذف والإثبات».

فما ذكره/ ابن عصفور مخالف لما ذكره المصنف؛ لأنَّ المصنف [٢: ١٧٤/١] ذكر أنَّ بني تميم يلتزمون حذفه مطلقاً إذا عُلِمَ، وابن عصفور ذكر أنَّهم لا يلتزمون حذفه إلا إذا كان غير ظرف ولا مجرور.

وفي كتاب (البدیع) ما يوافق كلام المصنف، قال فيه: ^(٦) «أهل الحجاز يُظهرون خبر (لا)، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، ويحذفونه كثيراً، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، أي: لك، وعليك، وبنو تميم لا يُثبتونه أصلاً».

(١) شرح التسهيل ٥٦: ٢.

(٢) شرح التسهيل ٥٦: ٢. وهذا النص يتلو النص السابق بدون فاصل بينهما.

(٣) المفصل ص: ٣٠.

(٤) الجزولية ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٥) شرح الجمل ٢٧٣: ٢.

(٦) البدیع في علم العربية لابن الأثير ٤٣٤: ١.

وقال س^(١): «والذي بُني^(٢) عليه في زمان أو مكان، ولكنك تُضمّره، وإن شئت أظهرته: لا رجل، ولا شيء، تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان^(٣). والدليل على أنّ لا رجل في موضع اسم مبتدأ قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك، وأخبرنا يونس أنّ من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، كأنه قال: ما رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منك؟ كأنه قال: هل رجل خير منك» انتهى.

وشرحه أصحابنا، فقالوا: يريد أنّ الخبر لهذا المبتدأ في السؤال أو الجواب يكون زماناً ومكاناً، أضمرته أو أظهرته، بحسب المبتدأ المنفي أو المسؤول عنه، إذ قد يكون شخصاً وغيره، وقد يكون الخبر غير ظرف بدليل قول س بعد «لا رجل أفضل منك»، وإنّما اقتصر أولاً على ذلك لأنه الأكثر، ولأنّ الكلام عليه أدلّ. وقول س «ولكنك تُضمّره» يعني في جميع اللغات. وقوله «وإن شئت أظهرته» يعني في لغة أهل الحجاز. ثم استدلّ على أنه في الموضعين مرفوع بظهور الخبر مرفوعاً، ومراده هنا أن يستدلّ على أنّ الاسم بعد (لا) ليس في موضع رفع بـ (لا) على لغة من يقول^(٤):

..... لا بَراحُ

وقال «في لغة بني تميم» لأنّهم لا يُظهرون الخبر، فصار الأمر محتملاً أن يكون مرفوعاً بـ (لا)، والخبر محذوف. وللخصم أن يقول: لو ظهر عندهم لكان منصوباً، فاستدلّ بظهوره

(١) الكتاب ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦. وانظر ص ٢٩٣ أيضاً.

(٢) الكتاب: يبنى.

(٣) في النسخ كلها: في مكان. والتصويب من الكتاب.

(٤) تقدم في ٤: ٢٨١.

في لغة أهل الحجاز. ووجه الدليل من ذلك أن بني تميم لم يعملوا (ما) البتة، وهي أقوى من (لا)، وإنما أعملها الحجازيون، وإذا كان أهل الحجاز يقولون «لا رجل أفضل منك» بالرفع وإبطال عمل (لا) فيما بعدها الرفع إذ^(١) لم ينصب بعدها^(٢) الخبر فأحرى التميمي الذي لا يعمل بوجه ألا يعمل (لا) التي هي أضعف.

وفي (الغرة): بنو تميم كثيراً ما يحذفون الخبر، وأهل الحجاز يظهرونه، كذا ذكر السيرافي^(٣) في تأويل ما قال س.

ومن حذف الخبر قولهم: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار^(٤)، وكل العرب يقول ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥)، ولا حول ولا قوة إلا بالله، يضمنون: في الدنيا، أو: لنا، أو: في الوجود، وما أشبه ذلك في المعنى. ويجوز في ذي الفقار ونحوه الرفع على البدل/ من الموضع - وسيأتي الكلام في ذلك في باب الاستثناء - [٢: ١٧٤/ب] وعلى الصفة، ويجوز النصب على الاستثناء، فتقول: إلا ذا الفقار، وإلا الله، بالنصب. ولا يجوز فيما كان معرفة نحو «إلا ذو الفقار» حالة الرفع أن يكون خبراً لأنه معرفة، واسم (لا) نكرة، ولا يُخبر عن النكرة بالمعرفة، ولأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف، ولا تعمل في الموجب إذا قرعنا على قول من يقول إنها ترفع الخبر.

وزعم أبو عمر الجرمي في (الفرخ) أنه لا يصح في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا

(١) م، ن: إذا.

(٢) فيما عدا م: بها.

(٣) قال: «وأما استدلال سيويه على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم بقول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك فكأن بني تميم يقولون لا رجل، ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتج بلغة أهل الحجاز لأنهم يظهرون الخبر» شرح الكتاب ٣: ٨٣/أ.

(٤) انظر تخريجه في المقاصد الحسنة ص ٧٢٤ - ٧٢٥ وكشف الخفاء ٢: ٣٦٣ - ٣٦٤. ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ. وانظر اللسان (فقر).

(٥) سورة الصافات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

اللَّهُ» إلا الرفع، قال: لأنه لم يتم الكلام، وكأنك قلت: الله إله، وزيد رجل، وهذا غير بين؛ لأن الكلام تام بالإضمار، وقد ذكر س^(١) «لا أحد فيها إلا زيدا» بالنصب، وأجاز^(٢) ذلك في قول الشاعر^(٣):

..... ولا أَمَرَ لِلْمَعْصِيِ إِلَّا مُضَيِّعَا

وبلا شك أن الكلام تام. وما جاز فيه الإتيان جاز فيه النصب.
وقوله ورُبَّمَا أَبْقِي، وحُذِفَ الاسمُ أي: أَبْقِي الخبر. قال س^(٤):
«ونظيرُ (لا كزيد) في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك^(٥)، وإنما يريد: لا بأسَ عليك، ولا شيءَ عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه».

وقال أيضاً س^(٦): «وتقول: لا كالعشيَّة عشيَّة، ولا كزيد رجل؛ لأنَّ الآخر هو الأول، ولأنَّ زيدا رجل، وصار (لا كزيد) كأنك قلت: لا أحد كزيد، ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مالَ له، ثم تقول: قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع، قال امرؤ القيس^(٧):

(١) الكتاب ٢: ٣٣٨.

(٢) يعني سيويه. الكتاب ٢: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) صدر البيت:

أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللَّوَى

وهو للكلجة الثعلبي - واسمه هبيرة بن عبد مناف - كما في الكتاب ٢: ٣٣٧. وفي النوادر ص ٤٣٥: الكلجة. وهو من قصيدة في المفضليات ص ٣٢ [المفضلية الثانية] وفيها: الكلجة العُرنِي. وكذا في الخزانة ٣: ٣٨٥ - ٣٨٦ [الشاهد ٢٣٢]. وذهب البغدادي في ١: ٣٩٢ [عند الشاهد ٦١] إلى أن الصواب في نسبته: العُرِنِي؛ لأنَّ العُرِنِي نسبة إلى عُرينة، وليس في نسبة عُرينة، وإنما فيه: عُرِين.

(٤) الكتاب ٢: ٢٩٥.

(٥) انظر أيضاً الكتاب ١: ٢٢٤ و ١١٥: ٢، ٤٠٠، و ٢٨٩: ٣.

(٦) الكتاب ٢: ٢٩٤.

(٧) ديوانه ص ٢٢٧ والكتاب ٤: ٢٩٤ والخزانة ٤: ٩٠ - ٩٥ [الشاهد ٢٦٦]. وتُسبب في الكتاب ٤: ١٤٧ إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وليس في شعره المطبوع. وصدده في إيضاح الشعر ص ٣٣٧. يصف عُقاباً تتبع ذئباً لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، وتعجب من الذئب أيضاً في سرعته وشدة هربه منها.

وَيُلَمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا شَيْءَ كَهَذَا، وَرَفَعَ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ» انْتَهَى.

وَأِنَّمَا قُلَّ حَذْفُ اسْمٍ (لَا) لِأَنَّ (لَا) قَدْ تَنَزَّلَتْ مِنَ النِّكَرَةِ مَنْزِلَةً (مِنْ) مِنْهَا فِي السُّؤَالِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ النِّكَرَةِ وَإِبْقَاءُ (مِنْ) فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ النِّكَرَةِ وَإِبْقَاءُ (لَا)، بَلْ مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ حُفْظٌ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ وَلَا عَمَلٌ لـ (لَا) فِي لَفْظِ الْمُثْنِيِّ مِنْ نَحْوِ (لَا رَجُلَيْنِ فِيهَا)، خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ قُصُورٌ لِأَنَّهُ قَصَرَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْمُثْنِيِّ، وَالْخِلَافُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ كَالْخِلَافِ فِي التَّثْنِيَةِ، فَنَقُولُ: اِخْتَلَفُوا فِيهِمَا:

فذهب المبرد^(١) إلى أنه لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَىا مَعَ (لَا). وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمَا لَمْ يُجْعَلَا مَعَ مَا قَبْلَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، وَلَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا لَمْ يَوْجَدْ الْمُضَافُ وَلَا الْمَوْصُولُ مَعَ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا لَمْ يُجْعَلَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَانَا مُعَرَّبَيْنِ بَعْدَهَا^(٢). وَلَمْ يَجْزِ عِنْدَهُ فِي نَعْتِهِمَا إِلَّا وَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ.

وذهب س^(٣) والخليل^(٤) وأبو بكر^(٥) وأبو إسحاق والفارسي^(٦) وابنُ جني^(٧) والجماعة^(٨) إلى أَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ مَعَ (لَا). وَاسْتَدَلَّ الْفَارِسِيُّ عَلَى ذَلِكَ

(١) المقتضب ٤: ٣٦٦ والأصول ١: ٣٨٣.

(٢) فيما عدا ن: بعدهما. وذكر في ن أنه في نسخة أخرى: معها.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٣ والمقتضب ٤: ٣٦٦ وسر الصناعة ص ٤٨٢.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٩ - ٢٨١ والمقتضب ٤: ٣٦٦ والأصول ١: ٣٨٣.

(٥) الأصول ١: ٣٨٣.

(٦) المسائل الحليات ص ٣٠٩ - ٣١٠ وسر الصناعة ص ٤٨٢.

(٧) سر الصناعة ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٨) كابن عصفور في المقرب ١: ١٩٠ وشرح الجمل ٢: ٢٧٢.

[٢: ١٧٥/١] ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٢)؛ ألا ترى أنه ليس مضافاً إلى شيء، وإذا لم يكن مضافاً كان في حكم الأسماء المفردة المبنية على الفتح في هذا الباب، وكون حرف التثنية فيه لا يمنع من بنائه مع (لا) وجعله معها بمنزلة اسم واحد؛ ألا ترى أن حرف التثنية ليس بشيء مضاف إليه كـ (رجل) من قولك: لا غلامَ رجلٍ، وإنما هو بمنزلة تاء التأنيث وألفيه وكياء النسب، فكما أنك لو قلت: لا كُرسِيَّ لك، ولا بَصْرِيَّ عندك، ولا جُمُعَةً لك، لم يمتنع أن تبني هذه الأسماء مع (لا)، وتجعلها معها كاسم واحد، كذلك لا يمتنع ذلك في المثني والمجموع.

ومِمَّا يدلُّ على جواز بناء ذلك مع (لا) أن آخر المجموع بمنزلة أواخر الكلم المعربة، فمن حيث جاز بناء سائر الكلم المعربة مع (لا) كذلك يجوز بناء المثني والمجموع.

فأما كون النون في الآخر في التثنية والجمع فليس يمانع من ذلك للحاقها^(٣) ما يلحق سائر المبنية، كما لم تمنع الميم اللاحقة لقولهم (اللهم) أن يجري البناء المطرد في النداء على حرف الإعراب الذي قبله. وإذا كان كذلك كان (لا يَدِينُ بِهَا لَكَ) مثل (لا غلامَ لك)، ووقعت الياء في التثنية من حيث كانت الفتحة بمنزلة النصبية^(٤)، فساوتها في لفظ التثنية كما تساوتا في لفظ الأفراد. وليس قول من قال إنه لا يجوز ذلك لأنك لم تجد مثله بمستقيم في هذا لأنَّ الشيء إذا دلَّت الدلالة على صحته لم يقدح في دلالته أن لا نظير له وإن كان في إيجاد النظير بعض الإناس.

(١) الحليات ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣٩.

(٣) فيما عدا م: للحاقهما. وما أثبتته موافق لما في الحليات، ففيه ما نصه: للحاقها ما يلحق سائر المبنية من هاء الوقف في مُسلمونة وتعلية.

(٤) في النسخ المخطوطة: النصب. والتصويب من الحليات.

وقال ابن عصفور^(١): «استدلَّ أبو العباس على ذلك بأن قال: لم يوجد اسمٌ مثنيٌ مبنيٌّ في كلام العرب، وأمَّا (هذان) و (اللذان) وأشباههما فصيغٌ تثنية، وليست بمُثناة على الحقيقة، وأيضاً فإنَّهما قد طالا بالنون، والاسمُ المَطوَّل في باب (لا) معرب».

ورَدَّ عليه بأنه وُجد اسمٌ مثنيٌ مبنيٌّ بدليل قولهم (اثنان) في العدد إذا لم يُقصد الإخبار بل مجرد العدد، وبأنه لا طول بالنون لأنَّها هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يُطوَّل به كذلك لا يُطوَّل بالنون. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

أمَّا قوله في (اثنان) لمجرد العدد «إنه مبنيٌّ» فينبغي أن يزيد فيه «بلا عطفية»؛ لأنه قد زعم في (المقرب)^(٢) أنه إذا كانت عطفية، وكان^(٣) لمجرد العدد، معرب، وأنه دخله لقب من ألقاب الإعراب.

وقال المصنف في الشرح^(٤): «خالف المبردُ س في اسم (لا) المثني، نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنه معرب، واحتجَّ بأمرين: أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المَطوَّل. والثاني: أنَّ العرب تقول: أعجَبَنِي يومَ زُرْتَنِي، فتفتح، وأعجَبَنِي يومٌ^(٥) زُرْتَنِي، فتعرب.

وعُورِضَ في الأول بأنَّ شَبَهَ (لا رجلين) بِ (يا رجلان)^(٦) أقوى من شَبَهه بِ (لا خيراً من زيد)، وقد سُويَ بين (يا رجلان) / (يا رجل)، [٢: ١٧٥/ب] فليُسَوَّ بين (لا رجلين) و (لا رجل).

(١) شرح الجمل ٢: ٢٧٢. وفيه أيضاً الرد الآتي.

(٢) انظر الجزء الأول منه ص ٥١.

(٣) م: أو كان.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٧ - ٥٨.

(٥) في النسخ المخطوطة: يوماً. والتصويب من شرح المصنف.

(٦) يا رجلان: سقط من ك ن ف.

وَرَدَّ الثَّانِي بَأَنَّ بِنَاءَ (يَوْمٍ) وَشَبَّهَ حِينَ أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ إِنَّمَا كَانَ لَشَبَّهِهِ بِـ (إِذْ) لَفْظاً وَمَعْنَى، فَلَمَّا تُنْيَى خَالَفَهُ بِلِحَاقِ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ، وَبِكَوْنِ (الْيَوْمِ) إِذَا تُنْيَى يَصِيرُ مَوْقِفًا، وَالْمَحْمُولُ عَلَى (إِذْ) إِنَّمَا يَكُونُ مِثْلَهُمَا، أَيْ: صَالِحًا لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، فَإِذَا تُنْيَى زَالَ الْإِبْهَامُ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى (إِذْ) لِلزُّومِ إِبْهَامَهَا وَصِلَاحِيَّتِهَا لِكُلِّ زَمَانٍ مَاضٍ.

وفي (البسيط): «قال أبو العباس: هما معربان بوجهين: [أحدهما]»^(١) أنه لا يوجد مثنى ولا مجموع بُني. والثاني: أنَّهما في معنى العطف، والعطف يَمْنَعُ مِنَ الْبِنَاءِ، وَلَأنَّه لَوْ بُنِيَ لَكَانَ مَرْكَبًا مَعَ (لا)، وَلَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَرْكَبٌ مِنْ شَيْئَيْنِ يُثْنَى الْآخِرُ مِنْهُمَا وَيُجْمَعُ.

وَرَدَّ الْأَوَّلُ بَأَنَّ التَّثْنِيَةَ إِذَا بُنِيََتْ إِنَّمَا تُنْزَلُ [مَنْزِلَةً]^(٢) مَا ارْتَجَلُ لِلتَّثْنِيَةِ، كـ (هَذَانِ) وَ (اللَّذَانِ). وَعَنْ الثَّانِي بَأَنَّ الْعُطْفَ مَعْنَى لَا لَفْظَ. وَعَنْ الثَّلَاثِ بَأَنَّ التَّثْنِيَةَ كَانَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَا بَعْدَهُ» انْتَهَى، وَفِيهِ بَعْضُ حَذْفٍ.

وقال في (الغرّة): والمبرد يزعم أنه معرب، ويقول: المثنى لم يُجْعَلْ مَعَ غَيْرِهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ. وَرَأَيْتُ أَصْحَابَنَا يَرُدُّونَ عَلَى الْمَبْرَدِ مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي قَصَدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ عَنْهُ: إِنَّ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعَ لَا يَكُونَانِ مَبْنِيَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ النُّونُ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ التَّنْوِينُ، وَمَا فِيهِ التَّنْوِينُ لَا يَكُونُ مَبْنِيًّا. وَاعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ «يَا زَيْدَانِ»، وَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَفِيهِ النُّونُ، لِأَنَّ النُّونَ قَدْ تَكُونُ بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ حَسْبُ فِي قَوْلِكَ (الرَّجُلَانِ)، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هُنَا بَدَلًا مِنَ الْحَرَكَةِ حَسْبُ.

وليس هذا بلازم للمبرد؛ لِأَنَّهُ قَالَ: الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعُ لَا يَكُونَانِ مَعَ مَا قَبْلَهُمَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ (زَيْدَانِ) وَ (زَيْدُونِ) فِي النَّدَاءِ كَذَلِكَ. وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَمَّا قَالَهُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَوْجِبَةَ لِبِنَاءِ الْمَفْرَدِ هِيَ مَوْجُودَةُ مَعَ

(١) أحدهما: تنمة يلتزم بها السياق.

(٢) منزلة: تنمة يستقيم بها السياق.

التثنية؛ ألا ترى أنك تقول: هما خيرا اثنين في الناس، تريد: إذا فُضِّلَ الناسُ اثنين اثنين.

وقوله وليست الفتحة في نحو (لا أَحَدَ) إعرابيةً، خلافاً للزجاج^(١) والسيرافي^(٢) ذهباً إلى ما ذهب إليه الجرمي من أن حركة مثل «لا رجل» حركة إعراب، وتبعهما الرُّمانيُّ، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا لأجل البناء، وزعما^(٣) أن ذلك مذهب س بدليل قوله «فتنصبه بغير تنوين»^(٤). واحتجَّ الزجاج بقولهم: لا رجلَ وغلماً لك، ولا رجلَ ظريفاً عندك، وقال: إنما شَبَّهه س^(٥) بـ«خمسة عشر»؛ لأنها تلزم ما تعمل فيه كلزوم «خمسة عشر».

وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تخفيفاً لكان حذفه من النكرة المطوَّلة أولى؛ لأنَّ المطوَّل أولى بالتخفيف ممَّا ليس فيه طوْل، فلمَّا قالت العرب: لا خيراً من زيد، ولم تحذف التنوين، دلَّ على أنَّ سبب الحذف البناء لا التخفيف. / وتأويلهم ذلك على س باطل؛ لأنه تجوَّز في [٢: ١٧٦/١] تسمية الفتح نصباً، وكثيراً ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء كما كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفي بلام الإضافة)، فقال^(٦): «واعلم أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يَلِ (لك) فإنَّما يُذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، لا كما ذهب^(٧) من المضاف». وهذا نصٌّ على أنَّ حذف التنوين منه إنَّما سببه البناء لا التخفيف.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١: ٦٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/أ واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥. وهو مذهب الكوفيين في الإنصاف ص ٣٦٦ [المسألة ٥٣] والتبيين ص ٣٦٢ [المسألة ٥٦].

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب واللباب ١: ٢٢٧ وشرح الكافية ١: ٢٥٥.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٨٢/ب.

(٤) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٨٣.

(٧) الكتاب: أذهب. وقد سقطت (لا) قبل (كما) من مطبوعة الكتاب.

وثمره هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمن زعم أن الفتحة إعراب قال «لا وَرَقَاتٍ لَكَ» بالكسرة، ومن زعم أنها بناء لزمه أن يفتح لأنه مركّب معها، وحركة آخر المركّب المبني إنما هي الفتح، نحو: خمسة عشر.

وذهب الكسائي^(١) إلى أن السبب في نصب النكرات بعد (لا) أن النكرات يُبتدأ بأخبارها قبلها لثلاث توهّمك أخبارها أنها صلات لها، فلمّا تقدم الاسم في باب (لا) التي للتبرئة، وتأخر الخبر، أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ بخبره وبين ما لا يكون خبره إلا بعده، فغيّروه من الرفع إلى النصب، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح، إنما هو مغير، كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف، فرفعوه بغير تنوين.

وذهب الفراء^(٢) إلى أن السبب في نصب النكرة بعدها أنها خرجت عن بابها، وذلك أن بابها أن تكون بمعنى (غير) في الخبر، وتقديرها أن تكون هي وما بعدها كالتابعة لضمير قبلها، ويكون بعدها مضمراً يُحمل عليه الاسم، وذلك عند قولك: زيد لا عالم ولا جاهل، أي: زيد رجل غير عالم وغير جاهل، أو: زيد لا هو عالم ولا هو جاهل. قال: فلمّا جاءت في معنى (ليس) أخرجوها من معنى (غير) بالنصب لثلاث توهّم السامع أنها محمولة على شيء قبلها، فجعلوا هذا علماً لما أرادوا من خروجهم من معنى إلى معنى.

وما ذهب إليه الكسائي والفراء باطل بدليل أن (لا) إذا وقعت بعدها النكرة، ولم يُردّ بها العموم، لم تنصبها^(٣) (لا)، بل تكون مرفوعة على الابتداء، ويلزم تكرارها إذ ذاك، فتقول: لا رجل في الدار بل رجلان،

(١) الأصول ١: ٣٨١.

(٢) الأصول ١: ٣٨١.

(٣) فيما عدا م: لم تنصبها.

ولا امرأة بل امرأتان، مع أنَّ النكرة مقدَّمة على خبرها، و (لا) أيضاً غير محمولة على شيء قبلها، ولو كان سبب النصب ما ذكرناه للزم نصب النكرة في ذلك، فلمَّا لم تنصب العرب النكرة بعدها إذا لم تكن عامَّة دلَّ على أنَّ سبب النصب هو ما ذكره البصريون مِن أنَّها نصبت لشبهها بِ (إنَّ) مِن الجهات التي تقدم ذكرها.

وقال المصنف في الشرح^(١) راداً على الزجاج والسيرافي ما ملخصه: «لو لم يكن في كلام العرب ما يُبطله لَبَطْلَ بكونه مستلزماً/ [٢: ١٧٦ ب] مُخالفة النظائر، فإنَّ الاستقراء قد أَطْلَعَنَا على أنَّ حذف التنوين لا يكون إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو دخول أل، أو مِن عِلْمِ موصوفٍ بِ (ابن)^(٢) مضافٍ إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، و(لا رجل) يتعيَّن أنَّ حذف التنوين منه لبناء؛ إذ ليس واحداً مِمَّا قَبْلَ البناء، كيف وقد رُوي عن العرب (جئتُ بلا شيء) بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئتُ بخمسة عشر، والجارُّ لا يُلغى، ولا يُعلَق، فثبت البناء بذلك».

ثم قال المصنف^(٣): «ومِمَّا يدلُّ على أنَّ الفتحة فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها في^(٤)»:

..... ولا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

في الرواية المشهورة. وتوجيه رواية الكسر على أن يكون (لَذَاتِ) منصوباً لكونه مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف على نحو ما يُوجَّه به (لا أبا لك)^(٥)، و(لا يَدَيَّ لك).

(١) شرح التسهيل ٥٨: ٢.

(٢) في النسخ كلها: باسم. والتصويب من شرح المصنف.

(٣) شرح التسهيل ٥٩: ٢.

(٤) تقدم في ص ٢٢٩.

(٥) انظر ما يأتي في الصفحات التالية.

وقال س^(١): (واعلم أنَّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت (لا غلامَ لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثْلَ زيدٍ). فعُلم بهذا أنَّ فتحة ميم (لا غلامَ لك) كفتحة لام (لا مِثْلَ زيدٍ) لأنهما عنده سَيَّانٍ في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة (لا لَذَاتٍ) كسرة إعراب لكونه مضافاً، واللام مُقَحَّمة.

وقوله ودخولُ الباء على (لا) يَمنع التركيب غالباً مثال ذلك: جئْتُ بِلا زادٍ، وجئْتُ بِلا شيءٍ. واحترز بقوله (غالباً) مِمَّا رُوي عن العرب من البناء في قولهم «جئْتُ بِلا شيءٍ» بالفتح.

وفي (البسيط): وهذا الخبر هل تدخل عليه الباء للتأكيد كما تدخل في (ما)؟ فجَوَّزه أبو علي في (التذكرة)، ومنعه بعضهم لأنها إنما دخلت في الخبر المنصوب، فلا يقاس عليه، وأمَّا قولهم^(٢) «لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ، ولا شرَّ بشرٍ بعده الجنةُ» فمن جَوَّزه جعله الخبر، و(بعده النار) صفة للخبر، ومَنْ لم يُجَوِّزه تكون الباء في معنى (في)، وهو جائز^(٣)، ومجرور (في) موضع الخبر، و(بعده النار) صفة للاسم، والتقدير: لا خيرَ بعده النارُ خيرٌ.

وقوله ورُبَّما رُكِّبت النكرة مع (لا) الزائدة قال المصنف في الشرح^(٤): «وندر تركيب النكرة مع (لا) الزائدة، كقول الشاعر^(٥):

(١) الكتاب ٢: ٢٧٦.

(٢) تقدم في ٤: ٣٠٩.

(٣) م، ن: جار.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٥٩.

(٥) هو الفرزدق. ديوانه ص ٢٨٣ ومعاني القرآن للأخفش ص ١٨٠، ٣٢٢ والمسائل المنثورة ص ١٠٣ والحجة للقراء السبعة ١: ١٦٨ والخصائص ٢: ٣٦ والخزانة ٤: ٣٠ - ٣٣ [الشاهد ٢٥٤]. فيما عدا م: إذا لزار. عمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري. قال الأستاذ محمود محمد شاكر: «وصواب البيت عندي [لا ذَنُوبَ لها] وليس في البيت شاهد عندئذ. والذَنُوب - بفتح الذال - الحظ والنصيب، وأصله الدلو المملأ. وهو بهذا المعنى =

لو لم تكن غطفان لا دُتوب لها إذا لَلامَ دَوُو أحسابها عُمرا
وهذا من التشبيه الملحوظ فيه بمجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه (ما)
الموصولة بـ (ما) النافية في قوله^(١):

يُرْجِي المرء ما إن لا يراه وتعرض دُونَ أدناه الخُطوبُ

/ ص: وقد يُعامل غيرُ المضاف مُعاملته في الإعراب ونَزَعَ التنوين [١/١٧٧: ٢]
والنون إن وليه مجرورٌ بلام مُعلّقةٍ بمحذوفٍ غيرِ خبرٍ، فإن فصلها جازٌّ آخرُ
أو ظرّف امتنعت المسألة في الاختيار، خلافاً ليونس. وقد يقال في الشعر:
لا أباك. وقد يُحمَل على المضاف مُشابهةً بالعمل، فينزع تنوينه.

ش: قال المصنف في الشرح^(٢): «المشهور الوارد على القياس أن
يقال في اسم (لا) إذا كان أباً أو أخاً: لا أبَ له، ولا أخَ لك، كما قال
نهار اليشكري^(٣)»:

أبي الإسلام لا أبَ لي سواه إذا افتَحَرُوا بِقَيْسٍ أو تَمِيمٍ
وأن يقال فيه إذا كان مُثْنًى أو شبهه كما قال الشاعر^(٤):

= في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا يَنْتَلِ ذُنُوبُ أَحْصِيهِمْ﴾، أي: حظاً من العذاب. قال
الفراء: (الذُّنُوب: الدلو العظيمة، ولكن العرب تذهب به إلى الحظ والنصيب). وقال
الزمخشري: (ولهم ذُنُوبٌ مِن كَذَا) أي: نصيب، قال عمرو بن شأس:
وفي كلِّ حَيٍّ قد حَبَطَتْ بِنِعْمَةٍ فَحَقٌّ لِشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ
أقول: يقول الفرزدق: لو لم تكن غطفان خسيصة لا حظ لها من الشرف والحسب
والمروءة (إذا لَلامَ دَوُو أحسابها عُمرا). وبذلك يبرأ البيت من السخف ومن تكلف
النحاة تفسير الطبري ٣٠٣: ٥ [الحاشية].

(١) تقدم في ٤: ٢٦٢.

(٢) شرح التسهيل ٥٩: ٢ - ٦٠.

(٣) هو نهار بن تَوْسِعة. الكتاب ٢: ٢٨٢ والكامل ص ١٠٩٧ والشعر والشعراء ص ٥٣٧.
ونسب لعيسى بن عاتك الخطي في معجم الشعراء ص ٩٦. وعاتك أمّه. وفي الكامل
ص ١١٧٩، ١١٨٢، ١٢٠٥ أنَّ اسمه: عيسى بن فاتك. وانظر ديوان شعر الخوارج
ص ٧٢.

(٤) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٦. وآخره في م: الغيرات.

تَأْمَلْ، فَلَا عَيْنَيْنِ لِلْمَرْءِ صَارِفًا عِنَايَتَهُ عَنْ مَظْهَرِ الْعَبْرَاتِ
وكما قال^(١):

أَرَى الرَّبْعَ لَا أَهْلِينَ فِي عَرَصَاتِهِ وَمِنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِيهِ كَانَ يَضِيقُ
وقد كثر في الكلام مع مُخالفة القياس نحو: لَا أَبَا لَكَ، وَلَا أَخَا
لَهُ، وَلَا غَلَامِي لَكَ، نحو قول الراجز^(٢):

أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
وَأَنَا أَمْشِي الدَّالِّي حَوَالِكَ
ومثال (لَا غَلَامِي لَكَ) قول الشاعر^(٣):

لَا تُغْنِيَنَّ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسْرَتُ فَلَا يَدَيَّ لَامِرِي إِلَّا بِمَا قُدِرَا
ولم يرد هذا الاستعمال في غير ضرورة إلا مع اللام.

وقوله غيرُ المضاف يشمل أَبَا وَأَخَا، وَالْمُثَنَّى، وَكُلَّ مَا وَلِيَهُ لَامٌ جَرٌّ
في: لَا غَلَامَ لَكَ، وَلَا بَنِي لَكَ، وَلَا بَنَاتٍ لَكَ، وَلَا عِشْرِي لَكَ، كَذَا
قال المصنف^(٤). وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه هشام^(٥) وابن كيسان^(٦)، واختاره المصنف^(٧)،
مِنْ أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءَ مُفْرَدَةٍ لَيْسَتْ بِمُضَافَةٍ، وَالْمَجْرُورُ بِاللَّامِ فِي مَوْضِعِ
الْصِفَةِ لَهَا، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَشُبَّةٌ غَيْرُ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ فِي نَزْعِ التَّنْوِينِ
مِنَ الْمَفْرُودِ، وَالنَّوْنُ مِنَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَذِّهِ.

(١) البيت في شرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٦ وتخليص الشواهد ص ٣٩٦.

(٢) تقدم الشطر الثالث في ٢٥٢: ١، وقد خرجت ثَمَّ الأَشْطَارُ الثلاثة.

(٣) لم أقف عليه في مصادرِي.

(٤) شرح التسهيل ٦٢: ٢.

(٥) شرح التسهيل ٦٢: ٢.

(٦) شرح التسهيل ٦٢: ٢.

(٧) شرح التسهيل ٦٠: ٢ - ٦٢.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور^(١) من أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنَّ اللام مُقَحَّمة لا اعتداد بها، وليست اللام متعلّقة بشيء، لا بِمَحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله^(٢):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ، فَاسْتَرَاخُوا

/ والخبر على هذين المذهبين محذوف. [٢: ١٧٧ ب]

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي^(٣) في أحد قوليهِ، وأبو الحجاج بن يَسْعُون^(٤) وأبو الحسين بن الطراوة^(٥) وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمَا فِي «لَا أَبَا لَكَ» و«لَا أَخَا لَكَ»، وَشَبَّهَهُمَا مِنْ أَنَّهَا أَسْمَاءُ مَفْرَدَةٌ، وَالْمَجْرُورُ بِاللَّامِ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: لَا أَبَا لَكَ، وَلَا أَخَا لَكَ، جَاءَ عَلَى لُغَةٍ^(٦) مَنْ قَصَّرَ الْأَبَ وَالْأَخَ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، فَقَالَ: جَاءَ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَرَأَيْتَ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَمَرَرْتَ بِأَبَاكَ وَأَخَاكَ.

وَاسْتَدَلَّ ابْنُ يَسْعُون^(٧) عَلَى امْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ بِمَا وَقَعَ فِي (الْكِتَابِ)^(٨) مِنْ قَوْلِهِمْ «لَا أَخَا - فاعلم - لَكَ» مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَسُوغُ عِنْدَهُ الْفَصْلَ بَيْنَ

(١) الكتاب ٢: ٢٧٦ - ٢٨٠ والمقتضب ٤: ٣٧٣ - ٣٧٦ والإيضاح العضدي ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسي. والبيت مطلع قصيدة له في الحماسة ١: ٢٦٥ والكتاب ٢: ٢٠٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٣١١ - ٣١٣ [الإنشاد ٣٥٩].

(٣) انظر المصباح لابن يسعون ١: ٨٩ ب - ٩٠ أ، فقد أثبت فيه نصّاً من (التذكرة) لأبي علي، وفيه مذهبان: مذهب الجمهور، والمذهب الثاني للفارسي، ولم يفصل بين المذهبين بما يبين أنه قوله هو لا قول الفارسي. وقد ذكر هذا أثناء شرحه قول أبي حية النميري:

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتَ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي

(٤) المصباح ١: ٨٩ ب - ٩٠ أ.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦.

(٦) تقدمت هذه اللغة في ١: ١٦٥ - ١٦٦.

(٧) المصباح ١: ٨٩ ب - ٩٠ أ.

(٨) الكتاب ٢: ٢٨٠.

المضاف والمضاف إليه، وزعم أنَّ قولهم «لا يَدَيَّ لك» إنما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب.

واستدلَّ ابن الطراوة بأن قال: لو كانا مضافين لكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت. قال: ويدلُّ على أنَّ ذلك خبر على كل حال قول سليمان بن عبد الملك وقد سَمِعَ أعرابياً يقول^(١):

رَبِّ الْعِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَ قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا، فَمَا بَدَا لَكَ
أَمْطَرُ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، لَا أَبَا لَكَ

فأخرجها سليمان أحسنَ مُخْرَجٍ، فقال^(٢): «أشهدُ أنه لا أَبَ^(٣) له ولا صاحبة^(٤)» ولا وَلَدَ، فبيِّن في هذا ما قصد الأعرابي.

واستدلَّ المصنف^(٥) لمذهب هشام وابن كيسان - وهو الذي اختاره - بأنَّ الإضافة المُدَّعاة إن كانت محضةً لَزِمَ كونُ اسم (لا) معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام؛ لأنَّ نيَّةَ الإضافة المحضة كافية في التعريف مع كون المضاف غير مُهَيَّأ للإضافة، نحو ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾^(٦)، و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٧)، وما نحن بسبيله مُهَيَّأ للإضافة، فهو أحقُّ بتأثير نيَّةِ الإضافة فيه.

(١) الكامل ص ١١٣٩ وعنه في الخزانة ٤: ١٠٣. والرجز مع الخبر في اللسان (أبي) بسكون الكاف. والشطر الثالث في رصف المباني ص ٣١٩.

(٢) الكامل ص ١١٣٩.

(٣) م، واللسان (أبي): لا أبا.

(٤) فيما عدا م: ولا صاحبة له.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٦٠ - ٦٢.

(٦) سورة الفرقان، الآية: ٣٩.

(٧) سورة الروم، الآية: ٤.

وإن كانت الإضافة المُدعاة غير محضة لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ النَّظَائِرِ؛
لأنَّ ذلك لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَمَلٌ عَمَلَ الْفِعْلِ لِشَبْهِهِ بِهِ لَفْظاً وَمَعْنَى،
نحو: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، أَوْ مَعْطُوفاً عَلَى مَا لَا يَكُون إِلَّا
نَكْرَةً، نَحْوُ «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»^(١)، وَالْأَسْمَاءُ الْمَشَارِإِلَيْهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وأيضاً لو كانت إضافتها غير محضة لم يَلِئْ أَنْ يُؤَكَّدَ مَعْنَاهَا بِإِقْحَامِ [٢: ١٧٨/١]
اللام لأنَّ المؤكَّدَ مَعْتَنَى بِهِ، وَمَا لَيْسَ مُحَضّاً لَا يُعْتَنَى بِهِ فَيُؤَكَّدُ، وَلِذَلِكَ
قُبِحَ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ الْمُلْغَى لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي حُكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ، وَقَوْلُ مَنْ
قَالَ^(٢):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ.....

وهو يريد «يا بُؤْسَ الْحَرْبِ» سَهَّلَهُ كَوْنُ إِضَافَتِهِ مُحَضَّةً.

عَلَى أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَجْعَلَ أَصْلَهُ «يَا بُؤْسَا لِلْحَرْبِ»، ثُمَّ حَذَفَ الْأَلْفَ
لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ مُرَادَةٌ، فَلَا إِضَافَةَ، وَلَا إِقْحَامَ.

وأيضاً فلو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة مع^(٣) (لا)
لكانت كذلك مع غيرها؛ إذ لا شيء مِمَّا يُضَافُ إِضَافَةً غَيْرَ مُحَضَّةٍ إِلَّا
وَهُوَ كَذَلِكَ مَعَ كُلِّ عَامِلٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِضَافَتَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ مُحَضَّةٌ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَّظِيرِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْأَسْمَاءِ الْمَشَارِإِلَيْهَا مِضَافَةً
قَوْلُهُمْ: لَا أَبَا لِي، وَلَا أَخَا لِي، فَلَوْ كَانُوا قَاصِدِينَ الْإِضَافَةَ لَقَالُوا: لَا
أَبَ لِي، وَلَا أَخَ لِي، فَيَكْسِرُونَ الْبَاءَ وَالْخَاءَ إِشْعَاراً بِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِالْيَاءِ
تَقْدِيرًا، فَإِنَّ اللَّامَ لَا اعْتِدَادَ بِهَا عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، وَإِذْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَلَا

(١) الْكِتَابُ ٢: ٥٦.

(٢) تَقْدِمُ فِي ص ٢٥٥.

(٣) مَعَ لَا... غَيْرَ مُحَضَّةٍ: سَقَطَ مِنْ ك، ف.

ارتباب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجرّ ومجرورها، ولم يُفصل بينهما، وذلك أنّ الصفة يتكامل بها الموصوف كما يتكامل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضمّ إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى مضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التي تلازم معناها الإضافة غالباً، وكون المجرور صالحاً لأنّ يُضاف إليه الأول، تأكّد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجري مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات، فمن ثمّ لم يُبالوا به (فيها) أن يجري هذا المجرى، كقول الشاعر^(١):

وداهية من دواهي المنو ن، يرهبها الناس، لا فالها

فنصبه بالألف كما ينصبه في الإضافة. انتهى ما ذكره المصنف من الاستدلال لما اختاره في هذه المسألة.

فأما ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه وابن يسعون وابن الطراوة من أنّ «لا أبا لك» و«ولا أخا لك» جاء على لغة القصر، و(لك) في موضع الخبر، فيحتاج إلى إثبات أنّ قائل «لا أبا لك» و«لا أخا لك» إذا استعملوهما مفردين لم يحذفوا لاميهما، وذلك شيء لا يُعرف أحد نقله عن أرباب هذه اللغة.

وأما استدلال ابن يسعون على امتناع الإضافة بقولهم «لا أخا - فاعلم - لك» من جهة الفصل بالجملة فلا دليل / في ذلك؛ لأنّ الفصل بين المتضايفين بجملة الاعتراض سائغ، ومن ذلك ما حكاه أبو عبيدة^(٢) من أنه سمع أبا سعيد - وهو أعرابي لقبه أبو الدقيش - يقول: «إنّ الشاة

(١) تقدم في ١: ١٨٦. وآخره في ك، ف، ن: لا قبا لها. وفي م: لا أبا لها.

(٢) الحكاية في الإنصاف ص ٤٣١ بلفظ: إنّ الشاة لتجتر فتسمع صوت - واللّو - ربّها. وكذا في شرح الكافية الشافية ص ١٥٣٦.

لَتَسْمَعُ صَوْتَ - عَلِمَ اللَّهُ - صَاحِبِهَا، فَتُقْبَلُ إِلَيْهِ، وَتَتَغَوَّ. بل الفصل في «لا أخوا - فاعلم - لك» أسهل منه في قول أبي الدُّقَيْش لفصل اللام فيه بين الضمير وما أُضِيفَ إِلَيْهِ، فصار لذلك كأنه غير مضاف في اللفظ، وإذا ثبت ما حكاها الكسائي من قول بعضهم «أَخَذْتَهُ بِأَرَى أَلْفِ دِرْهَمٍ»^(١)، ففصل بين الباء والمجرور بجملة الاعتراض، فالفصل بين المتضايفين بها أسهل بكثير.

وأما ما زعم من أن «لا يَدَيَّ لك» قاله النحويون بالقياس وليس من كلام العرب فباطل، بل نقلوه عن العرب، وحكى ذلك سماعاً الدِّينَوْرِيُّ والسِّيرَافِيُّ، ومن ذلك قول الكمي^(٢):

وظاهر الكاشح الأقصى ليجعلني رِذَاءَ له، لا يَدَيَّ لِلصَّقْرِ بِالْخَرَبِ
وقول الفرزدق^(٣):

فلو كنت مولى العِزِّ أو في ظلالِهِ ظَلَمْتُ، ولكن لا يَدَيَّ لك بِالظُّلَمِ
وتقدم^(٤) ما أنشده المصنف من البيت الذي عجزه:

..... فلا يَدَيَّ لا مِرِّي إِلَّا بِمَا قُدِرَا

وأما ما استدلل به ابن الطراوة فليس التقدير كما ذكر، بل التقدير: لا أبا لك في الوجود، وإذا نفى أن يكون للمخاطب أب في الوجود كان معناه ومعنى «لا أبا لك» - إذا جعلت (لك) خبراً - واحداً. وأما تفسير سليمان قول الأعرابي على معنى الإخبار بالمجرور فلا يَمْنَعُ مِنْ إجازة الوجه الآخر، بل حمل الكلام على أحد محتمليه.

(١) ذكر ابن مالك أن ابن كيسان ذكر أن الكسائي حكى: اشتريته بوالله ألف درهم. شرح الكافية الشافية ص ١٥٣٦.

(٢) ليس في ديوانه. ولم أقف عليه في غيره.

(٣) ديوانه ص ٨٢٥ وجمهرة اللغة ص ١٥٣ والمحتسب ٢: ٢٧٩. وعجزه في الخصائص ٣٣٩: ١.

(٤) تقدم في ص ٢٥٤.

وأما ما استدللَّ به المصنف وترديده في الإضافة بين أن تكون إضافة محضة أو غير محضة فلا حاجة إلى هذا التردد؛ لأنَّ الذاهبين إلى أنَّها أسماء مضافة لم يذهب أحد منهم إلى أنَّها إضافة محضة، بل ذكروا أنَّها إضافة غير محضة، فكان^(١) ينبغي أن يردَّ عليهم مدعاهم أنَّها إضافة غير محضة.

وأما رده كونها غير محضة بأنه يلزم من ذلك مخالفة النظائر فمخالفة^(٢) النظائر كثيرة في لسان العرب، ولا يُبالي بلزوم مخالفة النظائر، ومخالفة النظائر لازمة^(٣) له في مذهبه لأنه يزعم أنَّ التنوين يسقط [من]^(٤) الصفة^(٥) المشبهة للإضافة، وقد قرر هو^(٦) في رده على الزجاج والسيرافي في دعواهما أنَّ حركة «لا رجل» حركة إعراب بأنَّ التنوين لا يُحذف إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو دخول آل، أو من عَلِمَ موصوف به (ابن مضاف إلى عَلِمَ، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، وسقوطه لما ذكر ليس واحداً من هذه التي عدها، فقد/ لَزِمَ من ذلك مخالفة النظائر. [٢: ١٧٩]

ويزعم^(٧) أيضاً أنَّ نون المثني والمجموع على حده لا تسقط إلا للإضافة، أو تقصير صلة، أو للضرورة، وهنا قد أسقطها في «لا يَدَيَّ لك» و«لا بَنِي لك» لغير ما ذكر، فقد لَزِمَ من قوله مخالفة النظائر.

وأما حصره الإضافة غير المحضة فيما ذكر فليس كما ذكر؛ لأنَّ لنا إضافة محضة غير ما ذكر، وهي إضافة (غيرك) و(مثلك) وأخواتها، وليست مِمَّا عَمِلَ عَمَلَ الفعل ولا معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة.

(١) فكان... غير محضة: سقط من ك، ف.

(٢) في النسخ كلها: ومخالفة.

(٣) فيما عدا ن: لازم.

(٤) من: تتمه يقتضيها السياق.

(٥) د، ن، م: للصفة.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٥٨.

(٧) شرح التسهيل ١: ٥٩.

وأما قوله «لو كانت إضافتها غير محضة لم يَلِقُ أن يؤكَّد معناها بإقحام اللام؛ لأنَّ المؤكَّد مُعْتَنَى به، وما ليس محضاً لا يُعْتَنَى به فيؤكَّد» فممنوع قوله «وما ليس محضاً لا يُعْتَنَى به»، بل الإضافة غير المحضة يُعْتَنَى بها كما يُعْتَنَى بالإضافة المحضة، وكيف لا وهي قسيمة المحضة؟

وأما قوله «ولو كانت إضافة الأسماء المشار إليها^(١) غير محضة مع (لا) لكانت كذلك مع غيرها» إلى آخره، وإلزامه بذلك عدم النظر، فقد^(٢) ألزمناه عدم النظر في مذهبه.

وأما قوله «ومِمَّا يدلُّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافةً قولهم: لا أبا لي، ولا أخا لي» إلى آخره فلا يلزم ما ذكره من أنَّهم كانوا يقولون: لا أب لي، ولا أخ لي، بكسر الباء والخاء؛ لأنَّ العامل في الضمير من نحو «لا أبا لك» الجرُّ هو اللام لا الإضافة. وإنَّما كان عامل الجر هو اللام لا الإضافة لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُجاورة له، فهي أحقُّ بالعمل فيه.

والآخر: أنك إذا فعلتَ ذلك كان حرف الجر عاملاً في الضمير والمضاف عاملاً في موضع المجرور، كما عمل في موضع المجرور في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾^(٣)، أي: وما هم بضارِّي أحد به، وإذا جعلته مجروراً بالمضاف بقي حرف الجر لا معمول له، وحرف الجر لا يُقَطَّع عن المجرور إلا في الضرورة، نحو قوله^(٤):

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الداعي المَثُوبُ قال: يا لا

أي: يا لفلان، فحذف المجرور، وأبقى حرف الجر، وسهَّل ذلك

(١) في النسخ المخطوطة: بها. والصواب ما أثبتُّه.

(٢) فقد ألزمناه عدم النظر: سقط من ك، ف.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢. الكشاف ٣٠١: ١ - ٣٠٢.

(٤) تقدم في ٢٧٤: ٣.

كُونُ أَلْفِ الإِطْلَاقِ^(١) قد صارت عوضاً منه. فإذا تقرر أنَّ عامل الجر في الضمير إنَّما هو اللام لم يلزم كسرُ ما قبلَ اللام لأجل الياء لأنَّ العمل إنَّما هو لِلَّامِ، فلم تُباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره.

وأما قوله «وذلك أنَّ الصفة يتكمل بها الموصوف كما يكمل^(٢) المضاف بالمضاف إليه»/ فليس بصحيح، وأين أحدهما من الآخر، المضاف إليه يقع من المضاف موقع التنوين أو النون، والصفة ليست كذلك. [٢: ١٧٩/ب]

وأما ما استدلَّ به الجمهور، وهو أن قالوا: قالت العرب^(٣) «لا يَدِّي لك بكذا»، فلا وجهَ لحذف هذه النون إلا بالإضافة، وقالت العرب: «لا فا لِزَيْدٍ» حكاه ابن كيسان، فلولا أنه مضاف لَعُوْضَ من العين الميم، والإضافة عندهم في «لا أبا لك» ونحوه إضافة غير محضة؛ ألا ترى أنك لا تَنفي في الحقيقة أبا، وإنَّما تُريد بذلك الذَّمَّ، قاله أبو علي في (التذكرة).

وقال^(٤) ابن التَّيَّانِي في (المَوْعَب) له: زعم بعضهم أنَّ قولهم (لا أبا لك) مدح، و(لا أُمَّ لك) ذم. وقيل: يكونان جميعاً في المدح والذم.

وقال أبو فَيْدِ السَّدُوسِي: (لا أُمَّ لك) [ذم]^(٥)، أي: أنت لَقِيط لا تُعرَف أُمَّك، و(لا أبا لك) مدح، أي: لا كافٍ لك.

وقال ابنُ جَنِّي^(٦): «يُخْرِجُ مُخْرِجَ الدِّعَاءِ عَلَيْهِ، فإذا قلت (لا أبا

(١) ك، ف: الألف للإطلاق. ن: ألف للإطلاق.

(٢) الذي سبق في ص ٢٥٨ ضمن نص المصنف: يتكمل.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٤) وقال... لا كافٍ لك: في المصباح لابن يسعون ١: ٩٠/ب.

(٥) ذم: تنمة من المصباح لابن يسعون.

(٦) الخصائص ١: ٣٤٣ - ٣٤٥. وقد انتقى أبو حيان هذا النص من صفحتين في الخصائص.

وسقطت عدة جمل متفرقة من هذا النص من ك، ف.

لك) فكأنك قلت: [أنت]^(١) أهل للدعاء عليك، وليس دعاء صريحاً؛ إذ لو كان دعاء صريحاً لَمَا جاز أن يُقال لمن ليس له أب: لا أبا لك، كما لا يُقال للأعمى: أعماه الله، وقوله^(٢):

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، لا أبا لَكُمْ لا يُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ
أقوى دليل على ما ذكرناه؛ لأنه ليس لِتَيْمَ كلها أب واحد، ولكن معناه: كلهم أهل للدعاء عليه.

وكذلك أيضاً «لا أبا لك» لم يُرد به نفي الأخ حقيقة، قال^(٣):
«ويؤكد ذلك قول الشاعر^(٤):

أفي كلِّ عامٍ بَيْضَةٌ تَفْقُؤُونَهَا وتُتْرَكُ أُخْرَى فَرْدَةٌ لا أبا لها
ولم يقل: لا أُخْتَ لها».

فثبت إذاً بما ذكرناه أنَّ المعنى ليس على ما يعطيه ظاهر اللفظ من نفي أبٍ وأخٍ مُعَيَّنِينَ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك، وإذا لم يُرد أباً وأخاً مُعَيَّنِينَ كانت الإضافة غير مُعرَّفة، فلم يلزم من ذلك إعمال (لا) في اسم معرفة.

وزعم ابن السراج^(٥) أنَّ الأب إنما لم يتعرَّف بالإضافة لأنَّ إضافته في نيَّة الانفصال، وأنَّ الأصل قبل الإضافة: لا أبا لك، والمجرور الذي هو (لك) من تمام الأب، ولذلك نُؤنَّ لطوله به، والخبر مضمَّر، إلا أنَّهم حذفوا التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى،

(١) أنت: تنمة يلثم بها السياق.

(٢) هو جرير. ديوانه ص ٢١٢ والكتاب ٥٣: ١ و ٢٠٥: ٢ والخزانة ٢٩٨: ٢ - ٣٠٢ [الشاهد ١٣٢]. عمر: هو عمر بن لجأ التيمي، كانت بينه وبين جرير مهاجرة.

(٣) الخصائص ١: ٣٤٣.

(٤) هو الأعشى. ديوانه ص ٣٩٣.

(٥) الأصول ١: ٣٨٩.

قال^(١): «وإنما فُعل هذا في هذا الباب، وخصَّ به».

[٢: ١٨٠/١] قال بعض أصحابنا: «وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج باطل؛ إذ لو كان (لك) معمولاً لـ (أب) ومن تمامه، كما زعم، لم تُسْغِ إضافته إليه؛/ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: لا ناصحٌ لزيد في القوم» انتهى.

وأقول: إنَّ قول ابن السراج «إنَّ المجرور الذي هو (لك) من تمام الأول» ليس بصحيح؛ لأنَّ (لك) لا يكون من تمام الأول إلا لو كان الأول ممَّا يُمكن أن يتعلق به حرف الجر، و(الأب) ليس من هذا القبيل، وإنَّ عني بالتمام أنه صفة للأول فهو يتعلق بمحذوف، فليس من تمامه، ولا يكون الأول مُطَوَّلًا بالصفة، وإلا كان يجوز أن تقول: لا رجلاً ظريفاً، وتقول طال (لا رجلاً) بالصفة، فنصب، وهذا لا يجوز.

فإن قلت: إذا كان الاسم نكرة، وإضافته غير محضة كما ذكرتم، فهلا قالت العرب (لا أباك)^(٢) في فصيح كما يقولون: لا ضاربٌ زيد؟

فالجواب: أنَّ الأبَ لَمَّا كان إذا أُضيف إلى معرفة في غير هذا الباب تعرَّفَ بها استقبحوا دخول (لا) النافية عليه، فلم يدخلوها إلا بعد إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه إصلاحاً للفظ، وأعني بذلك أنه يجيء في اللفظ على صورة غير المضاف وإن كان مضافاً في التقدير، فهي مُعْتَدَّةٌ بها من جهة أنها هيأت الاسم لعمل (لا) فيه، وغير مُعْتَدَّةٌ بها من جهة أنها لم تمنع الإضافة بدليل إثبات الألف التي لا تلحق الأب في حال نصبه في فصيح الكلام إلا في حال الإضافة، ولا يُقحمون بين المتضايفين في هذا الباب وفي باب النداء نحو قوله^(٣):

يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

(١) الأصول ٣٨٩:١.

(٢) ك، ف، م: لا أباك.

(٣) تقدم في ٧٦:١ و٣٩:٤.

من حروف الجر إلا اللام خاصة؛ لأنها مؤكدة لمعنى الإضافة في
البابين على معنى اللام، فأفحموها لذلك. وأما^(١) قول الشاعر^(٢):

وقد عَلِمْتُ أَنْ لَا أَخَا بَعْشُوزِنِ وَلَا جَارَ إِذْ أَرْهَقَتْهَا بِالْحَوَافِرِ
فالأخ غير مضاف، وإنما جاء على لغة مَنْ يجعل أخاك بمنزلة
عصاك، فلا يحذف لاه أضيف أو لم يُضف.

فإن قلت: إذا كان (الأب) من قولهم (لا أبا لك) مضافاً إلى ما
بعده فكيف ساغ للعرب أن تقول (لا أبا لي) بإثبات الألف، و(لا أبا
لي)، قال الأعشى^(٣):

فَأَنْتَ أَبِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً وَإِنْ عَرَضْتُ أَيْقَنْتُ أَنْ لَا أبا لِيَا
وقال آخر^(٤):

وما راعني إلا زهاء معانيقي فأبي عنيق بات لي، لا أبا ليا
/ وقال آخر^(٥):

[٢: ١٨٠/ب]

وذي إخوة قَطَعْتُ أسبابَ بينهم كما تركوني مُفَرِّداً لا أخا ليا
والأب والأخ إذا أُضيفا إلى ياء المتكلم لم تُردّ فيه اللام المحذوفة.
فالجواب: أن الذي منع من ردّ اللام المحذوفة إذا قلت (أبي) إنما

(١) ك، ف: فأما.

(٢) صدره في المساعد ١: ٣٤٤. وفي الارتشاف ص ١٣٠٣ «لا أخا بعشوزن» فقط.
العشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

(٣) كذا! والصواب أنه جرير يُخاطب جده الخَطَفَى. والبيت في ديوانه ص ٦٠٥ [تحقيق
محمد الصاوي] واللسان (أبي).

(٤) البيت في اللسان والتاج (عنيق). العنيق: المعانق. م: إلا أراه. ك، ن: إلا زهاه. ح:
إلا وهاه. والتصويب من اللسان. ح: عنيق يأتي.

(٥) هو صخر بن عمرو أخو الخنساء. الحماسة ١: ٥٤٣ [الحماسية ٣٩٠] وشرحها
للمرزوقي ص ١٠٩٤ [الحماسة ٣٨٩] وللأعلم ص ٦١٢.

هو ما يلزم في ذلك من ثقل التضعيف لأجل الإدغام في ياء المتكلم، إلا أنك لو رددتها - وهي الواو - لكسرتها لأجل ياء المتكلم، وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام، فتقول (أبوي)، ثم تسكن الواو، وتقلبها ياء لانكسار ما قبلها، وتدغم الياء في الياء، فتقول (أبي)، فلما فصلت بين الألف وياء المتكلم اللام أمن التضعيف المستثقل، فأعادوا اللام المحذوفة كما يُعيدونها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم. انتهى ما نُقل من كلام مَنْ ذهب إلى أن (لا أبا لك) وشبهه من الأسماء المضافة.

وفي (العُرة): «لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر، فأما قوله:

وقد عَلِمْتُ أَنْ لَا أَخَا بَعَثُورِ

فجاء بالباء، وهي شاذة» انتهى.

فرع: مَنْ قال (لا أبا ليزيد) لم يقل (لا أبا ليزيد وأخا ليعمر)، فيُجَم اللام بين المعطوف على اسم (لا) وبين ما أُضيف إليه، نصَّ على ذلك الفارسي في (البصريات)^(١).

والسبب في امتناعه أن إقحامها بين المتضايفين خارج عن القياس، ولولا السماع لَمَا قِيلَ به، فلا ينبغي أن يُتَعَدَّى به موضع السماع، والأول في هذا الباب قد يَخْتَصُّ بما لا يَجُوز في الثاني؛ ألا ترى أن اسم (لا) قد يُنَى معها، ولا يَجُوز ذلك في الاسم المعطوف عليه.

وقد قال أبو جعفر بن مضاء مؤلف كتاب (المشرق): «شدّت مسألة، وذلك قولهم: لا أخا لك، ولا أبا لك، ولا يَدَي لِفَلاَن، وتقدم أن (لا) لا تعمل إلا في النكرات العامة، وهذه الألف لا تلحق الأسماء الستة المعتلة إلا في حال الإضافة، فإن جعلت هذه الأسماء مضافة إلى الضمير

(١) البصريات ص ٥٠٦، وقد نص على أنه قول المبرد. وانظر المقتضب ٤: ٣٨٨.

واللام زائدة لم يَجَزْ نصبها بِ (لا)، وإن قدرنا اللام ثابتة والأسماء نكرات فلمْ دخلت الألف وسقطت النون، لكن هكذا سُمعت من العرب» انتهى.

وأُطرد إقحام اللام بين المتضايقين إذا كان المضاف إليه معرفة لكثرة ما جاء منه، فتقول: لا أبا لك، ولا حَما لك، ولا يَدَيَّ لك، ولا [٢: ١٨١/١] غَلامَيَّ لك، ولا مُسَلِمَيَّ لك، ولا زِيدَيَّ لك.

ويَجوز في قولك (لا غَلامَ لك) و(لا جاريةً لزيد) أن يكون من هذا الباب، ويكون الخبر محذوفاً. وَيَجوز أن يكونا غير مضافين، والمجرور في موضع الخبر، ويكون حذف التنوين إذ ذاك لأجل بنيه مع (لا).

قالوا: وتكون التثنية في هذا الباب من قبيل التثنية التي يُراد بها شَفْع الواحد، نحو (لَبَيْكَ) و(حَنَانِيكَ)؛ ألا ترى أن المراد بقولهم (لا غَلامَيَّ لك) نفى ما قَلَّ وكَثُرَ من الغلمان؛ لأنَّ (لا) النافية لا تعمل إلا إذا نُفيَ بها نفْيٌ عام، كما أن معنَى (حَنَانِيكَ) تَحَنُّنٌ علينا حَناناً بعدَ حَنان، و(لَبَيْكَ) لزوماً لإطاعتِكَ بعدَ لزوم، وليس المراد حقيقة التثنية.

وإقحام اللام في هذا الباب لازم، فلا يَجوز حذف اللام وإبقاء الإضافة فيه لا في الكلام ولا في الشعر، ولا جاء شيء من ذلك في كلامهم إلا مع الأَب في ضرورة الشعر.

وقوله إِنَّ وَلِيَّه مَجْرُورٌ بلام مُعَلَّقةٍ بِمحذوفٍ غيرِ خبرٍ تقدم أَنَّ المُقَحَّم لا يكون إلا اللام، وقال المصنّف في الشرح^(١): «بشرط^(٢) كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع، وكذا إن لم تَلِ اللام ومجرورها النكرة، أو كان^(٣) في موضع اللام حرف غيرها». مثال ذلك (لا يَدَيْنِ لك) إذا كان (لك) هو الخبر،

(١) شرح التسهيل ٦٢: ٢.

(٢) م: يشترط.

(٣) فيما عدا م: وكان.

و(لا أبا لك) و(لا غَلامَينِ ظريفينِ لك)، فلم تَلِ (لك) (غلامين) إذ قد فُصل بينهما بالصفة، و(لا يَدَينِ بَزيدٍ)، فالباء قد دخلت على المجرور، فهي في موضع اللام. فهذه المسائل كلها لا يَجوز فيها إلا إثبات التنوين وبناء الاسم المفرد، نحو (لا غَلامَ لك) على الفتح.

وقوله فَإِنْ فَصَّلَهَا - أي اللام - جَارٌّ آخَرُ - نحو: لا يَدَينِ بِهَا لك - أو ظَرْفٌ - نحو: لا يَدَينِ اليَوْمَ لك، ولا غَلامَينِ عِنْدَكَ لَزِيدٍ - امتنعت المسألة في الاختيار، خلافاً ليونس، فإنه أجاز ذلك في الاختيار، وأشار س إلى جوازه في الضرورة، هكذا قال المصنف^(١). وفي كتاب س^(٢) أَنَّ يونس يفرق في الفصل بين الظرف الناقص والتام، فالناقص يُجيز الفصل به في فصيح الكلام، وكأنه عنده لَمَّا لم يَسْتَقِلَّ الكلام به لم يذكر، والتام لا يُجيز الفصل به.

ورَدَّ عليه س^(٣) أنك لم تفرق بين الناقص والتام في الفصل بين (إنَّ) واسمها، ولا في باب (كان)؛ ألا ترى أنك تقول: إنَّ عِنْدَكَ زِيداً مَقِيمٌ، وإنَّ اليَوْمَ زِيداً مَسافِراً، وكان عِنْدَكَ زِيدٌ مَقِيماً، على جعل/ (عِنْدَكَ) معمولاً للخبر، وكان اليَوْمَ زِيدٌ مَسافِراً، فإذا لا فرق بين الناقص والتام. وأجاز س^(٤) الفصل بجملته الاعتراض، فقال: لا أبا - فاعلم - لك.

وقوله وقد يقال في الشعر (لا أباك) قال أبو علي في (الإيضاح)^(٥): «ورُبَّما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة، والتقدير بِهَا الثبات، قال الشاعر^(٦):

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٩ - ٢٨١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨١.

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٠.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٤٥.

(٦) هو أبو حية النميري كما في معاني القرآن للأخفش ص ٢٣٥ ومجاز القرآن ١: ٣٥٢ =

أَبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفيني»
 فظاهر كلام أبي علي هذا يدل على أنَّ الشاعر قد يحذف هذه اللام
 المُقحَّمة بين المضاف والمضاف إليه إذا اضطرَّ إلى ذلك.

والصحيح أنَّ ذلك لم يَجِ في ضرورة ولا في غيرها إلا في (الأب)
 خاصة، وكذا قال المصنف في الشرح، قال^(١): «ولا يُستَغنى عن اللام
 بعدما أعطي حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد الضرورة،
 كقول الشاعر^(٢):

وقد ماتَ شَمَاحٌ، وماتَ مُزَرَّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباك يُخَلِّدُ
 وقول الآخر:

أَبِالموتِ الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفيني

أراد: لا أبا لك، ولا أبا لك، كذا زعموا. وهو عندي بعيد؛ لأنه
 إن كان الأمر كذلك لم يَحُلْ من أن يكون (أب) مضافاً إلى الكاف عاملاً
 فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام، وهي العاملة في الكاف مع حذفها.
 فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم (لا)، أو تقدير عدم تمحض الإضافة
 فيما إضافته محضة. والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول

= واللسان (أبي). ونسبه ابن الشجري في أماليه ١٢٨:٢ إلى الأعشى، وليس في ديوانه.
 ونسبه الصيمري في التبصرة ص ٣٩١ إلى عنترة، وليس في ديوانه. وهو من غير نسبة في
 المقتضب ٣٧٥:٤ والكامل ص ٦٧٠، ١١٤٠ وغيرهما. وانظر تخريجه - إن شئت - في
 حاشية أمالي ابن الشجري.

(١) شرح التسهيل ٦٣:٢ - ٦٤.

(٢) هو مسكين الدارمي كما في الكتاب ٢٧٩:٢، وآخر البيت فيه (يُمَنِّعُ). وهو من قصيدة
 عينية له، بعضها في فرحة الأديب ص ١٣٦ - ١٣٧، وآخره فيه (لا أبا لك يُمَنِّعُ) فلا
 شاهد فيه حينئذ، وكذا في الخزانة ١٠١:٤. وآخره في كتب النحو (يُخَلِّدُ) أو (مُخَلِّدُ).
 وانظر المقتضب ٣٧٥:٤ والكامل ص ٦٧٠، ١١٤٠. مُزَرَّدُ: هو أخو الشماخ، وكان
 شاعراً أيضاً.

لعامل غير منطوق به، وهو شيء لا يُعَلَم له نظير، فوجب الإعراض عنه والتبرُّؤ منه.

والوجه عندي في (لا أبا لك) أن يكون دعاء على المخاطب لثلا يأباه الموت. وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء انتهى ما ذكره في (لا أباك). وتوجيهه إياه على أنه فعل ماض دخلت عليه (لا) للدعاء، وفاعله ضمير الموت المذكور في قوله:

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي

وضمير المصدر المفهوم من قوله:

وقد ماتَ شَمَاحٌ.....

والذي ذكر النحويون أنَّ اللام المحذوفة مقدرة، وإن كانت إذا أُتِي بها مقحمة زائدة؛ لأنَّهم لَمَّا استعملوها في حال الإضافة إصلاحاً للفظ، ورفضوا ترك^(١) الإتيان بها - وإن كان الأصل - صار الإتيان بها كأنه الأصل، فلَمَّا اضطرَّ الشاعر إلى إسقاطها قَدَّرَهَا، ونَوَّاهَا لذلك، / وإذا كانت مقدرة وجب أن يكون خفض الضمير بها لا بالإضافة؛ لأنَّ المنويَّ المقدر بمنزلة الثابت الملفوظ به، وأنت إذا لفظت باللام كان الخفض بها.

ومِمَّا يبين أيضاً أنَّ اللام منوية مقدرة قولهم (لا أباي)، حكى ذلك الأستاذ أبو بكر بن طاهر؛ ألا ترى أنَّ اللام لو لم تكن مقدرة لقالوا (لا أباي) كما قالوا (لطمت فيَّ)، فلَمَّا لم تُكسر الباء في (لا أباي) دلَّ ذلك على أنَّ الكسرة التي توجبها ياء المتكلم ليست في اللام المردودة، وإنَّما هي في اللام المحذوفة المقدرة.

(١) ن: ورفضوا بذلك ترك.

وأما تأويل المصنف (لا أباك) على أنه فعل ماضٍ، و(لا) للدعاء، والفاعل مضمّر كما قرره، ففي غاية الفساد من وجوه:
أحدها: أنّ العرب قالت (لا أباك) حيث لم تذكر موتاً، فلا يكون دعاء بالموت، قال^(١):

أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ - لا أباك - ضَرَبْتُهُ بِمِنْسَاءٍ، قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلًا
وقال ابن الدُمَيْنة^(٢):

فَقُلْتُ لَهَا: لا بأك، هَلَّا عَذَّرْتَنِي لَدَيْهَا، فَقَدْ حَانَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ
فليست هنا للدعاء بالموت.

الثاني: أنّ العرب حذفّت من الكلمة الهمزة في بيت ابن الدُمَيْنة، وحذفت مع الهمزة أيضاً الألف، فقالوا (لا بَ شَانِيك)، يريدون: لا أبا لِشَانِيك، ولو كان هذا فعلاً ماضياً لم يَجْز حذف ذلك منه. وإنّما جاز كثرة الحذف في (لا أبا لك) لكثرة دوره على ألسنتهم في هذا الباب.

الثالث: يدل على أنّ (أبا) اسم لا فعلٌ جَرَّ ما بعده في قولهم (لا بَ لِشَانِيك)^(٣)، وقولهم (لا أباي)، فلو كان فعلاً ماضياً لقال (لا أباني)، فتلحقه نون الوقاية، وهذا قاطع يبطلان تأويل المصنف.

وقوله وقد يحمل على المضاف مُشَابِهُهُ بالعمل، فَيُنَزَّعُ تنوينه قال المصنف في الشرح^(٤): «لو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه

(١) هو أبو طالب كما في نسب قريش ص ٩٧ والتنبيه والإيضاح (نسا) ١: ٣١. ويروى آخر البيت: قد جاء حَبْلٌ بِأَحْبُلٍ. ويروى: وَأَحْبُلٌ. ويروى: قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبُلٌ. وهو في شرح القصائد السبع ص ١٥١ والمنصف ٥٩: ٢ والصحاح واللسان (نسا) و(جبل). المنساء: العصا. قاله لخداش بن عبد الله بن أبي قيس بن عبد ود في قتله عمرو بن علقمة بن المطلب.

(٢) ديوانه ص ١٠٥، وأوله فيه: «فَقُلْتُ لَهُ: لا تَأَلْ». ك، ف: هلا عززتي.

(٣) فيما عدا م: لا بَ شَانِيك.

(٤) شرح التسهيل ٦٣: ٢.

غالباً، نحو: لا واهباً^(١) لك درهماً. واحترزتِ بِ (غالباً) من قول الشاعر^(٢):

أراني - ولا كفرانَ لله أَيْةً - لنفسي - قد طالبتُ غيرَ مُنيل
أنشده أبو علي في (التذكرة)، وقال: إِنَّ أَيْةً منصوب بِ (كفران)،
أي: لا أكفر الله رحمةً لنفسي. ولا يجوز نصب (أَيْة) بِ (أويت) مضمراً
لثلاثا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي (أرى) بجُمْلَتَيْنِ، إحداهما (لا)
واسمها وخبرها، والثانية (أويت)، ومعناه: رَفَقْتُ.

وإلى (ولا كفرانَ لله أَيْةً) أشرتُ بقولي «وقد/ يُحمَل على المضاف
مُشَابِهُهُ بالعمل». ويُمكن أن يكون من هذا قولُ النبي - عليه السلام - «لا
صَمْتُ يومٍ إلى الليل»^(٣) على رفع (يوم) بالمصدر على تقديره بِ (أَنْ) وفعل
ما لم يُسمَّ فاعله» انتهى. ويعني بِ (مُشَابِهُهُ بالعمل) المُطَوَّل، نحو: لا
خيراً من زيدٍ عندك، ولا ضارباً بكَراً في الدار، ولا حسناً وجهه لك، ولا
عشرين درهماً عندك.

ولم يذكر المصنف في هذه المسألة في الفَصِّ ولا في الشرح
خلافاً، أعني في جواز نزع التنوين من هذه المُثُل ونحوها، وهذه مسألة
خلاف:

ذهب الجمهور^(٤) إلى أَنَّ الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً فيما
بعده لزم تنوينه.

(١) فيما عدا م: لا ناهباً.

(٢) هو ابن الدمينه. ديوانه ص ٨٦. والبيت من غير نسبة في الخصائص ١: ٣٣٧ وتهذيب
اللغة ١٥: ٦٥١ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢٥ - ٢٢٦ [الإنشاد ٦٣٤].

(٣) أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الوصايا - باب ما جاء متى ينقطع اليتم ٣: ٢٩٣
(الحديث ٢٨٧٣) تحقيق عزت الدعاس، ولفظه «ولا صُمَات يومٍ إلى الليل».

(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وترك التنوين، قال: «فإذا قلت (لا ضارباً زيداً) جاز أن تنون ضارباً وألاً تنونه». وترك التنوين عنده أحسن.

ووجه التنوين عنده أن زيداً من تمام ضارب، فصار التنوين كأنه في وسط الاسم، فلم يُحذف لأنَّ التنوين في هذا الباب إنما يُحذف من آخر الاسم المبنّي مع (لا).

ووجه ترك التنوين عنده أن المفعول لو أمسكت عنه لجاز الكلام بضارب وحده، فلم يعتدّ لذلك بالمفعول، فعومل لذلك معاملة الاسم المفرد، فبني مع (لا)، وحذف منه التنوين.

وكذلك أجاز في (لا خيراً منك) التنوين وترك التنوين على التقديرين المذكورين، لكن التنوين في هذا أمثل منه في ضارب لأنَّ تمام معناه إنما يحصل بـ (من).

وهذا الذي ذهب إليه باطل من جهة أن الاسم العامل فيما بعده لم يُجعل مع غيره كاسم واحد في غير هذا الباب، فيحمل هذا الباب عليه، بل يجب إذا سُمع من ذلك شيء قد تُرك منه التنوين ألا يُجعل مع ما بعده معمولاً له، فإذا قلت «لا أمر يوم الجمعة لك»، ولم تنون، انتصب (يوم الجمعة) بالخبر الذي هو (لك)، أو بفعل محذوف يفسره قولك (لا أمر لك)، أي: يأمر يوم الجمعة، فقدّمت الظرف، وأضمرت الفعل. وكذلك إذا قلت «لا أمر بالمعروف لك»، التقدير: لا أمر لك بالمعروف، فقدّمت، وأضمرت عاملاً، أي: يأمر بالمعروف.

والمصنف لم يأخذ بمذهب الجمهور ولا بمذهب ابن كيسان. أمّا مذهب الجمهور فلا يجوز نزع التنوين من المُطَوَّل تشبيهاً بالمضاف، وهو قد أجاز ذلك. وأمّا مذهب^(١) ابن كيسان فإنَّ ترك التنوين عنده أحسن من

(١) ك: ذلك الجمهور ولا بمذهب.

[٢: ١٨٣/١] إثباته، والمصنف قال «وقد يُحمل على المضاف مُشابهُه بالعمل»، / فدلَّ لفظه على القلة في ذلك. وابنُ كيسان جعل نزْعَ التنوين لأجل البناء وتركيب الاسم مع (لا)، والمصنف يدلُّ ظاهر كلامه على أن الاسم معرب، فإنَّ نزْعَ التنوين منه إنّما هو لمشابهته بالعمل للمضاف.

وأما ما أنشده أبو علي من قوله:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةً

وزعمه واحتجاج المصنف أنَّ (آيَةً) منصوب بـ (كُفْرَانَ)، وأنه نُزِعَ منه تنوينه مع بقاءه عاملاً في المفعول له، فتخريجه على غير ما ذكراه، إذ يجوز أن يكون منصوباً بمحذوف يدل عليه (لا كُفْرَانَ لِلَّهِ)، أي: لا أَكْفُرُ آيَةً لنفسِي، ودلَّ على هذا المحذوف ما قبله، كما خَرَجُوا قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) أي: لا عَاصِمَ يَعِصُمُ الْيَوْمَ.

وأما مَنْعُ أبي علي انتصاب (آيَةً) على (أَوَيْتُ) مضمرة لأنَّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين مفعولي (أوى) بجملتين للاعتراض^(٢) فهو شيء بناء أبو علي على مذهبه من أنه لا تَعْتَرِضُ جملتان بين مُقْتَضٍ ومُقْتَضَى. وقد ردَّه المصنف عليه في آخر (باب الحال)، فقال^(٣): «وقد يعترض جُمْلَتَانِ، خلافاً لأبي علي». وسيأتي الدليل على صحة مذهب غير أبي علي - إن شاء الله - حيث يعرض له المصنف.

وفي (البسيط): «معمولها - يعني معمول لا - إن كان عاملاً فيما بعده فيظهر العمل، ولا يصح البناء سواء كان مفرداً أم مثني أم مجموعاً أم^(٤) مشبهاً بالمجموع، نحو: لا عشرين درهماً لك، والعاملُ عاملٌ

(١) سورة هود، الآية: ٤٣.

(٢) ن: بجملتي الاعتراض.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٣٧٨.

(٤) فيما عدا م: أو. وفي ن: مفرداً أو مثني أو مجموعاً أو مشبهاً.

خفض كالمضاف، نحو: لا حَسَنَ وجهٍ، ولا مِثْلَ زيدٍ، ولا غلامِي رجلٍ، ولا ضاربِي قومٍ، وعاملُ نصبٍ، نحو: لا ضارباً زيداً، ولا ضاربين عمراً، ولا حَسَناً وجهه، ولا مازاً بزيدٍ، وسواء أكان مفعولاً صريحاً أم ظرفاً أم مجروراً أم فاعلاً.

وجَوَّزَ البغداديون بناءها وإن كانت عاملةً في ظرف بعدها أو مجرور، كقوله ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١). والأول قول الخليل وس^(٢).

وإن كان غير عامل^(٣) سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً فالجمهور على أنَّ (لا) عاملة في الاسم على أنه مبني، وهو مذهب س. وقالت طائفة: هو معرب. ويُنسب إلى الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة.

والقائلون بالبناء على طريقتين:

أحدهما: أنه جوابٌ رُكِّبَ على السؤال، والسؤال مُسْتَغْرَقٌ بِـ (مِنْ)، فالجواب مثله.

والثاني: أنَّ ما بعد (لا) مُفْتَقِرٌ إِلَى (لا) في أنه لا يكون إلا بعد نفي متقدم، فصار كالحرف، والحرف مفترق إليه، فُبْنِيَ لذلك.

[٢: ١٨٣/ب]

والقائلون بأنَّها لا تعمل/ على وجهين:

أحدهما: أنَّ (لا) وما بعدها مركب، صاراً كشيء واحد، وبعض الشيء لا يعمل في بعضه.

والثاني: أنَّ الأصل (لا مِنْ كذا)، فموضعه رفع بمنزلة: هل مِنْ رجلٍ؟ وما مِنْ رجلٍ، فلَمَّا حُذِفَ (مِنْ)، وتضمنها الاسم، بقي مرفوعاً كحاله الأولى انتهى، وفيه تلخيص.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٣) انظر في هذه المسألة ما سبق في ص ٢٤٥ - ٢٥٢.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّغَار: «وأجازوا - يعني الكوفيين - لا قائلَ قولاً حَسَنًا، ولا ضاربَ ضَرْباً كثيراً، يبنون الاسمَ المَطْوَل. وخرَّج هذا على إضمار: يقول قولاً حَسَنًا، ويضرب ضَرْباً كثيراً، والإضمار للدلالة كثير».

فرع: الاسم المركب من قَبِيل المُشَبَّه بالمضاف من جهة أنه لا يجوز تركيبه مع (لا) وجعلهما كاسم واحد لِمَا يلزم من جعل ثلاثة أشياء^(١) كشيء واحد، وذلك لا نظير له في المركب، كما لا يجوز تركيب الاسم العامل فيما بعده مع (لا) وجعلهما كالشيء الواحد لطوله، فإذا قلت (لا خمسة عشر لك) ف (خمسَة عشر) في موضع نصب بـ (لا)، وليست مركبة مع (لا)، والفتحة التي في راء (عَشَرَ) هي الفتحة التي كانت فيها قبل دخول (لا) عليها، وليست حادثة بسبب (لا). ومِمَّا يبين ذلك أنك لو أدخلت (لا) على (عَمْرَوِيَّه) على حدِّ دخولها على (هَيْثَم) في قوله^(٢):

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

لَقُلْتُ: لا عَمْرَوِيَّه، فأبقيت الاسم على كسره، ولم تفتح الآخر بسبب (لا).

فيما عدا م: ثلاثة الأشياء.

(١) البيت في الكتاب ٢٩٦:٢ وشرحه للسيرافي ٢٠٣:١ والمقتضب ٣٦٢:٤ والأصول ٣٨٢:١ والحلبيات ص ٢٠٤، ٣١١ والمسائل المنثورة ص ٩٧ والخزانة ٥٧:٤ - ٦١ [الشاهد ٢٦١]. هيثم: قيل: هو هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه للإبل، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفُلوات وسوق الإبل. قال سيبويه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين». وبعده في المقتضب: «هيثم: أي: لا مُجَرِّي ولا سائق كسوق هيثم». وفي الخزانة ما نصه: «وهذا مؤول إمّا بتقدير مضاف، وهو مثل، وإمّا بتأويل العلم باسم الجنس».

ص : فصل

إذا انفصل مصحوب (لا)، أو كان معرفةً، بطلَ العمل بإجماع، ويلزم حينئذٍ التكرارُ في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شبهه^(١). وأُفِرِدَتْ في (لا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ) لتأوله بِ (لا يَنْبَغِي). وقد يُؤَوَّلُ غيرُ (عبد الله) و(عبد الرحمن) من الأعلام بنكرة، فيُعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أُضيف إليه من ألفٍ ولام، ولا يُعامل بهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمٌ إشارة، خلافاً للفراء.

ش : (لا) هذه أضعفُ في العمل من (ما) الحجازية؛ لأنَّ (ما) جَوَزُوا الفصلَ بينها وبين اسمها بالخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً على خلاف فيه، وبِمعمول الخبر إذا كان أحدهما، نحو: ما اليوم زيدٌ سائراً، و(لا) لا يجوز فيها ذلك. وإنَّما كان ذلك لأنَّ شَبَهَ (ما) بِ (ليس) أقوى من شَبَهَ (لا) بِ (إنَّ). ومثال الانفصال قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(٢). وكذلك لو عَمَلْتُ عَمَلَ (ليس) أيضاً لم يَجْزِ الفصلَ بينها وبين اسمها، نَصَّ على ذلك س^(٣).

وقوله أو كان معرفةً إنَّما لم تعمل في المعرفة من قِبَلِ أَنَّ موضوع (لا) العاملة أنَّها/ تنفي نفيّاً عاماً على سبيل النَّصِيَّةِ، و(لا) التي لا تنفي [٢ : ١٨٤/أ] نفيّاً عاماً لا خصوصية لها بالأسماء، وإذا لم تختص بالأسماء لم تعمل فيها؛ لأنَّ الحرف إذا لم يَخْتَصَّ فبأبه ألا يعمل، ولهذه العلة لم تعمل

(١) م، وشرح التسهيل: وشبهه.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

(٣) الكتاب ٢ : ٢٩٨ - ٢٩٩.

(لا)^(١) إذا دخلت على النكرة التي فيها معنى الفعل، نحو قولك: لا سلام على زيد، ومن ذلك قوله^(٢):

وَبُنْتُ جَوَاباً وَسَكناً يَسْبُنِي وعمرَوبنَ عَفْراً، لا سلام على عمرو يريد: لا سَلَمَ الله على عمرو.

فإن قلت: هلاً عملت (لا) في المعرفة إذا كانت بِ (أل) الاستغراقية.

فقال المصنف^(٣): «لأنها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بِ (من) الجنسية مذكورة أو مَنُوتة».

وقوله بطل العمل بإجماع إن رجع قوله (بإجماع) إلى قوله (أو كان معرفة) صَحَّ عند البصريين إذ أجمعوا على ذلك.

وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً، نحو: لا زيد ولا عمرو، أو مضافاً إليه، نحو: لا أبا محمد، ولا أبا زيد. وإن كان مضافاً إلى (الله) و(الرحمن) و(العزیز) أجازوا أن تعمل (لا) فيه، فيقولون: لا عبد الرحمن، ولا عبد الله، ولا عبد العزيز، وسيأتي الكلام في هذا.

وإن عاد إلى هذه المسألة والتي قبلها من انفصال مصحوب (لا) فليس بصحيح؛ إذ قد تقدم لنا النقل^(٤) عن الرُّمَانِي أنه إذا فُصل بَطَلَ البناء، وجاز النصب.

(١) ك، ف، ن: إلا.

(٢) هو جرير. والبيت في ديوانه ص ٤٢٥ والكتاب ٣٠١: ٢. ونسب في الخزانة - عن الأغاني - ٢٣٨: ٥ إلى الفرزدق. وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٤٨٠ عن الأغاني. وهو من غير نسبة في المقتضب ٣٨١: ٤.

(٣) شرح التسهيل ٦٥: ٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

وفي (البسيط): قال س^(١): ولا تعمل إذا فصل بينها وبين اسمها ناصبةً ولا رافعة، وذلك لضعفها عن درجة (إن) و(ما)، وذلك أبين في المبني لأنه فصل بين الشيء وجزئه.

وأما الفصل فيما عداه فظاهر إطلاق س أنه لا يجوز، ولذلك قَدَّر قوله^(٢):

..... لا كالعشيّة زائراً.....

على: لا أرى، ولم يُقدِّره على: لا زائراً كالعشيّة.

وأما الفصل في (لا ضارباً لك) - أعني بين العامل والمعمول - فيظهر أنه جائز وإن كان س^(٣) قد شبه ذلك بـ (أفعل من كذا)، لكن من أجل اشتراط تعلق الثاني بالأول لا في جميع أحكامه، وسواء انفصل بالخبر وبالأجنبي.

فأما (لا أبا لك) فلا يجوز الفصل إلا في ضرورة؛ إذ يكون من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فلا تقول (لا أبا فيها لك) إلا على قوله^(٤):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وقوله ويلزم حينئذ - أي: حين إذ بَطَلَ العمل إمّا لأجل الفصل وإمّا لكون الاسم/ معرفة - التكرار في غير ضرورة هذا مذهب س^(٥) [٢: ١٨٤ ب]

(١) الكتاب ٢: ٢٩٩.

(٢) تقدم في ص ٢٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. والبيت في ديوانه ص ٩٩٦ والكتاب ١: ١٧٩ و ٢: ١٦٦، ٢٨٠ وسر الصناعة ص ١٠. الضمير في (إيغالهن) للإبل. والإيغال: المضي والإبعاد. والفرايج: جمع قُرُوج، وهو الفتى من ولد الدجاج.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٨ - ٢٩٩.

والجمهور. وعلة ذلك قال المصنف^(١): «ليكون التكرار عوضاً ممّا فاتّها من مصاحبة ذي العموم، فإنّ في التكرار زيادة كما في العموم زيادة، ثمّ حُمِلَ في لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة لتساويهما في وجوب الإهمال».

وقال غيره: يلزم تكرار (لا) غير العاملة إذا لم يكن الاسم الذي بعدها في معنى الفعل معرفةً كان أو نكرة؛ ولا يجوز أن تقول (لا زيدٌ عندك) حتى تكرر (لا)، فتقول (ولا عمرو). وسبب ذلك أنّ العرب جعلتها في جواب مَنْ سأل بالهمزة وأم، فكما أنّ السؤال بهما لا بُدَّ فيه من العطف، فكذلك ما هو جواب له.

فإن قلت: ما المانع من أن يقال (لا زيدٌ في الدار) من غير تكرار في جواب مَنْ قال: هل زيدٌ في الدار؟

فالجواب: أنّ العرب جعلت في جواب مَنْ قال (هل زيدٌ في الدار) (ما زيدٌ في الدار) و(ليس زيدٌ في الدار)، واستغنوا بذلك عن (لا).

فإن كان الاسم في معنى الفعل لم يلزم تكرارها، نحو قولك (لا سلامٌ على زيد)^(٢)؛ لأنّ معناه: لا سلّمَ اللهُ زيداً، و(لا نولك أنْ تفعل)^(٣)؛ لأنه صار بمنزلة: لا ينبغي لك أن تفعل، و(لا بكِ السوء)^(٤)؛ لأنه في معنى: لا يسؤك الله، فحكموا لذلك بحكم ما هو في معناه، فلم يكرروها كما لم يكرروها^(٥) في الفعل، كما حكموا لـ (يَذُرُ) بحكم (يَدْعُ) لما كان في معناه.

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٥.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٢.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠٢.

(٥) كما لم يكرروها: سقط من ك، ف.

فإن قلت: لأي شيء لم تُكرر مع الفعل مع أنها غير عاملة فيه كما
كُثرت مع الاسم إذا لم تكن عاملة فيه^(١)؟

فذكر في الجواب^(٢): أنه إنما لم تُكرر مع الفعل لأنها تقع في
جواب اليمين، واليمين قد تقع على فعل واحد. وأيضاً فإن (لا أفعل)
نقيض (لأفعلن)، فمن حيث لم يجب ضم فعل آخر إلى (لأفعلن) لم يجب
ذلك في نقيضه.

وزعم أبو العباس^(٣) أن السبب في عدم لزوم تكرارها مع الفعل أن
الأفعال بعدها وقعت موقع الأسماء النكرات التي بُنيت مع (لا)، فكما لا
يلزم تكرار (لا) معها فكذلك لا يلزم تكرارها مع الفعل. قال^(٤): «ولو
قَدَّرْتَهَا تقدير (لا رجل في الدار ولا غلام) لقلت: لا يقعدُ زيدٌ ولا يقومُ،
ولصارت جواباً لقوله: أيقومُ زيدٌ أم يقعدُ».

وهذا الذي ذهب إليه باطل لأمرين:

أحدهما^(٥): أن (لا) الداخلة على الفعل لا تنفي نفيّاً عاماً، فلا
يجوز أن تُقدَّر تقدير التي بُنيت معها الاسم.

وأيضاً فإن (لا) التي تنفي نفيّاً عاماً لو جاز/ دخولها على الفعل [٢: ١٨٥/أ]
لكانت غير مختصة، والحروف غير المختصة بابها ألا تعمل.

وكذلك أيضاً لم تُكرر العرب (لا) - وإن كانت غير عاملة - في
قولهم «لا سواً»^(٦) في جواب مَنْ قال «هذان سواً» لأنها جعلت عوضاً

(١) فيه: سقط من ك، ف، ن.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩٦: ٣/أ باختصار.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٩٦: ٣/أ.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩٦: ٣/أ.

(٥) لم يذكر الأمر الثاني. وأظنه يريد به الفقرة التي أولها «وكذلك أيضاً لم تكرر العرب
لا».

(٦) تقدم في ٣: ٣١٧.

من المبتدأ المحذوف، ولذلك لم يقولوا «هذان لا سَوَاءٌ» فيجمعوا بين العوض والمعوض منه، فَلَمَّا جَعَلُوا (لا) عوضاً من المبتدأ المحذوف أَجْرَوْهَا مُجَرَّى المبتدأ، فكما أنه لا يلزم التكرار في قولك «هذان سَوَاءٌ» فكذلك لم يكرروا (لا) في قولهم «لا سَوَاءٌ».

وأما التي فُصل بينها وبين الاسم بخبر فامتنع إعمالها فيه من جهة أَنَّ (لا) العاملة تَنَزَّلَتْ من الاسم الذي عملت فيه منزلة (مِنْ) الزائدة من الاسم الذي دخلت عليه في الجملة الاستفهامية التي وقعت (لا) جواباً لها؛ فكما لا يَجُوز الفصل بين (مِنْ) الزائدة وما عَمِلَتْ فيه فكذلك لا يَجُوز الفصل بين (لا) وبين الاسم الذي عَمِلَتْ فيه، فوجب لذلك إذا فُصل بينهما ألاَّ تعمل فيه، وَيَجِب فيها أيضاً أن تُكرَّر لأنَّ (لا) غير العاملة في الاسم إِنَّمَا جَعَلَتْهَا العرب في جواب مَنْ سأل بالهمزة و(أم)، وقد تدخل على المعرفة، فيغني عن تكرارها حرفُ نفي غيرها، وهو قليل، قال الشاعر^(١):

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فلا هو أَبْدَاهَا، وَلَمْ يَتَجَمِّمْ

وقوله في غير ضرورة مثال ما لم تُكرَّر فيه مع المعرفة قوله^(٢):

بَكَتْ أَسْفَاً، وَاسْتَرْجَعَتْ، ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وَيُرَوَّى: بَكَتْ جَزَعاً، وقوله^(٣):

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

ومثال ما لم تُكرَّر فيه مع الفصل قولُ الشاعر^(٤):

(١) تقدم في ١٥٢: ٤.

(٢) تقدم في ٢٨٣: ٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٦٦: ٢ والعيني ٣٢٥: ٢.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة! وقد وجد بعده في م بياض يتسع لبيت من الشعر. وشاهده

البيت الأول الذي عدّه مثلاً لِمَا لم تُكرَّر فيه (لا) مع المعرفة، وهو قوله:

..... أن لا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا =

وقوله خلافاً للمبرد وابن كيسان أجاز المبرد^(١) وابن كيسان^(٢) إذا
فُصل بين (لا) وبين الاسم، أو جاء بعدها معرفة، ألا تُكرر، وذلك في
السعة، ولا يختص ذلك بالضرورة، فأجازا: لا في الدار رجل، وأجازا:
لا زيد عندك.

فإن قلت: إذا قال القائل: أزيد في الدار؟ فقلت: نعم، أليس يجوز
أن يقال: نعم في الدار؟ فما المانع من أن يقال في الجواب: لا زيد في
الدار، كما قيل: نعم زيد في الدار؟

فالجواب: أن الجملة في قولك (نعم زيد في الدار) تأكيد لما
تضمنته (نعم)، وكأنك قلت: نعم نعم، ولا يكون ذلك في (لا) لأن [٢: ١٨٥/ب]
قولك (زيد في الدار) إيجاب؛ لأن (لا) قد استقلت بالجواب، فليست
داخلة على هذه الجملة بعدها فتنفيتها، وإذا كانت إيجاباً فلا يؤكّد بها
النفي. ولا حجة لهما في قول العرب (لا نؤلك أن تفعل) و(لا بك
السوء) لما ذكرناه من أن معنى الاسم فيه الفعل.

وقال السيرافي راداً على المبرد ما نصّه: فإن^(٣) هذا الذي أورده:
أغلام عندك؟ جوابه: نعم، أو: لا، وأما أحد الاسمين فلا، إنما يُجاب
بالاسم من سأل بالهمزة و(أم)، فحينئذ تقول: عندي غلام، أو تقول:
عندي جارية، أو تنفيهما، فتقول: لا هذا ولا هذا، فالتكرار لازم
لـ (هذا)؛ ألا ترى أن الجواب بالاسم إنما يرتّب^(٤) على من سأل بالهمزة
و(أم).

= انظر الخزانة ٤: ٣٤ [الشاهد ٢٥٥].

(١) المقتضب ٤: ٣٥٩ - ٣٦١ والمفصل ص ٨١ وشرح الجزولية للشلوبين ص ١٠٠٠.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٨.

(٣) فيما عدا م: بأن.

(٤) ن: يترتب.

قال بعض أصحابنا: وهذا الذي قاله السيرافي إذا حَقَّقْتَهُ اضْمَحَلَّ، وذلك أَنَّ جواب مَنْ سأل بالهمزة خاصة إِنَّمَا يكون بِ (نَعَمْ) أو بِ (لا) إذا كان السؤال ملفوظاً به، نحو: أَغْلَامٌ عندَكَ؟ فعندما تُجيب هذا تقول: نَعَمْ، أو: لا، وأمَّا إذا قَدَّرْتَ سؤالاً فَإِنَّمَا يكون الجواب بالاسم؛ لأنه لا يدري أحد ما يُعْنَى بِ (نَعَمْ) أو (لا)، فيتعين هنا الجواب بالاسم.

فهذا الذي ذكرناه للمبرد أن يقوله، وهو حق، وإِنَّمَا يُرَدُّ عليه بأنَّ العرب لم تقل قَطَّ (لا غُلَامٌ) وتُلْغِي (لا) دون تكرار إلا شذوذاً، نحو:

..... أن لا إلينا رُجوعُها

فكونُهُم لا يقولون (لا زيدٌ) دليلٌ على أَنَّهُم قد عزموا على أن تكون هذه المِلْغَاءُ جواباً لِمَنْ سأل بالهمزة وأم، وإذا أرادوا جواب مَنْ سأل بالهمزة قالوا: ما زيدٌ عندي، أو: ما عمرو^(١). فهذا الذي أراد س^(٢)، فهو تعليل بعد السماع. فما ذهب إليه المبرد ساقط إذ لا سَمَاعٌ يَعُضُّده، ولا يُحَفِّظُ من كلامهم. انتهى.

وقوله وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ أو شِبْهُهُ مثال ما وَلِيَهَا خبر مفرد قولك: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ. وأفْهَمَ قوله (مفرد) أنه إذا وَلِيَهَا الخبر وهو جُمْلَةٌ فلا يلزم تكرارها، وليس كذلك، بل إن كانت فعلية كان ذلك، نحو: زيدٌ لا يقوم، وإن كانت اسمية فيلزم تكرارها إلا في ضرورة.

وشِبْهُهُ الخبر المفرد الحال والنعت، نحو: نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً، ومررتُ برجلٍ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، فيلزم تكرار (لا) في هذه المواضع إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر^(٣):

(١) م: وما عمرو.

(٢) ك، ف: أراد جواب س.

(٣) تقدم في ص ٢٠٥.

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا، خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ، وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ
وَسَهْلٌ هَذَا هُنَا أَنَّ (وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ) فِي مَعْنَى: وَلَا مَوْتُكَ يَسْرُ، وَقَوْلِ
الْآخِرِ^(١):

/ فَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ [٢: ١٨٦/١]
وَقَوْلِ الْآخِرِ^(٢):

إِنِّي تَرَكْتُكَ لَا ذَا عُسْرَةٍ تَرِبًا فَاسْتَغْفِرُنَّ، وَانْحَفِ مَنْ وَاثَاكَ ذَا أَمَلٍ
وقوله وَأَفْرَدْتُ فِي (لَا نَوَّلُكَ أَنْ تَفْعَلَ)^(٣) لَتَأُولِهِ بِ (لَا يَنْبَغِي) النَّوْلُ
مِنَ التَّنْوِيلِ وَالنَّوَالِ، وَهُوَ الْعَطِيَّةُ، ضَمَّنَ (لَا نَوَّلُكَ) مَعْنَى: لَا يَنْبَغِي لَكَ
أَنْ تَفْعَلَ، فَكَمَا لَا يُلْزَمُ تَكَرُّارُ الْفِعْلِ بَعْدَ (لَا) كَذَلِكَ لَمْ يُلْزَمِ تَكَرُّيرُهَا بَعْدَ
مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ.

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «وَأَنْ تَفْعَلَ: فَاعِلٌ بِ (نَوَّلُكَ)، سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ لَمَّا
كَانَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَنَظِيرُهُ (أَقَاتُمُ الزَّيْدَانِ)، وَ(مَا قَاتُمُ الزَّيْدَانِ)، فَاعِلٌ
سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى: أَيْقَوْمُ الزَّيْدَانِ؟ وَمَا يَقَوْمُ الزَّيْدَانِ» انْتَهَى.

وَالَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ (نَوَّلُكَ) مَبْتَدَأٌ، وَ(أَنْ تَفْعَلَ) خَبَرُهُ، وَلَيْسَ
مَرْفُوعاً بِهِ رَفْعَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلٍ وَلَا اسْمُ مَفْعُولٍ، وَتَقْدِمُ
الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي أَوَائِلِ (بَابِ الْأَفْعَالِ الرَّافِعَةِ الْاسْمَ النَّاصِبَةَ الْخَبَرَ)^(٤).

وقوله وَقَدْ يُؤَوَّلُ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ أَلْفٍ وَلَا مَ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْعَلَمَ غَيْرَ
الْأَسْمِينَ اللَّذِينَ ذَكَرَهُمَا - وَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ - قَدْ يُؤَوَّلُ بِنَكْرَةٍ،
فَيُبْنَى مَعَ (لَا)، أَوْ يُنْصَبُ إِنْ كَانَ مُضَافاً، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مَ نَحْوِ

(١) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٦٦: ٢.

(٢) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٦٦: ٢.

(٣) الْكِتَابُ ٣٠٢: ٢.

(٤) انْظُرِ الْجُزْءَ الرَّابِعَ ص ١٢٨ - ١٢٩. وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي ٢٥٣: ٣.

(العُزَّى) نُزَعَتْ مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّاجِزِ^(١):

إِنَّ لَنَا عُزَّى، وَلَا عُزَّى لَكُمْ

أَوْ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ نُزَعَتْ أَيْضاً مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)^(٢).

وَأَفْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ «غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» أَنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمِينَ لَا يُوَوَّلَانِ بِنَكْرَةٍ، فَيَعَامِلَانِ مَعَامِلَتَهَا، قَالَ فِي الشَّرْحِ^(٣): «لِلزُّومِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يُنْزَعَانِ مِنْهُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ» انْتَهَى.

وَقَالَ الْفَرَاءُ: «إِنَّمَا أَجْزَنَّا (لَا عَبْدَ اللَّهِ لَكَ) لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَعْمَلٌ، يُقَالُ لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا تُجِيزُ: لَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَلَا عَبْدَ الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِعْمَالَ لَمْ يُلْزَمْ هَذَيْنِ كَمَا لَزِمَ عَبْدُ اللَّهِ» انْتَهَى.

وَكَذَلِكَ سَمِعَ: نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدٌ، وَيُسَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا. وَلَا يَجُوزُ: نِعَمَ غُلَامٌ زَيْدٌ؛ لِأَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: نِعَمَ الْمَرْءِ خَالِدٌ.

وَكَانَ الْكِسَائِيُّ^(٤) يَقِيسُ عَلَى (لَا عَبْدَ اللَّهِ لَكَ) لَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَلَا عَبْدَ الْعَزِيزِ. وَقَدْ حَكَى الْفَرَاءُ عَنِ الْعَرَبِ: قُتِلَ^(٥) عَبْدُ الْعَزِيزِ وَعَرْقُلٌ^(٦)، فَلَا عَبْدَ عَزِيزٍ وَلَا عَرْقُلَ/ لِيَهْ^(٧)، بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ (الْعَزِيزِ)، كَمَا حُذِفَتْ فِي (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ).

[٢: ١٨٦/ب]

(١) تقدم في ٢: ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٢: ٢٩٧ والمقضب ٤: ٣٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٦٩.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧.

(٤) الأصول ١: ٤٠٦.

(٥) فيما عدا م: قيل.

(٦) م، ن: وعزقل. وكذا في الموضع التالي.

(٧) ن: إليه. وقد سقط هذا اللفظ من م. وفي الارتشاف: لك.

وفي (الغُرَّة): وقوم من الكوفيين يُجيزون (لا زيد لك)، وأَجَرُوا (عبد الله) مُجَرى النكرة، وعبدُ العزيز وعبد الرحمن يَجريان مَجَرى عبد الله، إلا أَنَّهُم يُسْقِطونَ منهما الألف واللام، فيقولون: لا عبدُ عزيز ولا عبدُ رحمن، ولا يَعْرِف هذا بصريٌّ.

وقوله فيعاملُ مُعاملَتها يعني: فما كان مفرداً بُني على ما يُنصب به، وما كان منها مضافاً أو مُطَوَّلاً أُعْرِبَ، فَمِمَّا جاء من ذلك «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بعده»^(١)، وقول الراجز^(٢):

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِي

وقول ابن الزَّيْبِرِ الأَسَدِيِّ^(٣):

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ

وقال الآخر^(٤):

(١) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب المناقب - باب علامات النبوة ٤: ١٨٢ وكتاب الأيمان والنذور - باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ٧: ٢١٨ بتقديم الجملة الثانية على الجملة الأولى. وانظر صحيح مسلم - كتاب الفتن ص ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧.

(٢) تقدم في ص ٢٧٦. البيت له في الكتاب ٢: ٢٩٦ - ٢٩٧. ولفضالة بن شريك في شرح أبياته ١: ٥٦٩. وانظر الخزانة ٤: ٦١ - ٦٧ [الشاهد ٢٦٢] ففيه أيضاً أَنَّ الأصبهاني روى الأبيات التي منها هذا الشاهد لعبد الله بن فضالة بن شريك. وفيه أيضاً أَنَّ بعضهم زعم أَنَّ ابن الزَّيْبِرِ صاحب هذه الأبيات اسمه عبد الله بن فضالة. نَكِدَ: تَعَسَّرَ. وأبو خبيب: عبد الله بن الزَّيْبِرِ رضي الله عنه.

(٣) البيت لجريير في تخليص الشواهد ص ٤٠٢ - ٤٠٤. وهو في ديوانه ص ٨٣٣ والنقائض ص ٨٣٧. وهو من غير نسبة في المقرب ١: ١٨٩ وتذكرة النحاة ص ٥٢٩، ٥٣٨ والخزانة ٤: ٥٧ [عند الشاهد ٢٦١]. وصدره في شرح التسهيل ٢: ٦٧. زيد: هو زيد بن النجار، وكان جريير قد اشترى جارية منه، ففَرَكْتَ جريراً، واشتأقت إلى زيد، فقال جريير في ذلك شعراً. ويروى صدره: تبكي على زيدٍ ولم تَرِ مثله.

تُبَكِّي على زيد، ولا زيد مثله سليم من الحمى صحيح الجوانح

وتنكير المعرفة على قسمين:

أحدهما: أن يُجعل الاسم واقعاً في الحال على مسمّاه وعلى كل من أشبه مسمّاه، فيكون إذ ذاك نكرة لعمومه، ومن هذا القبيل الأبيات التي تقدم ذكرها، أوقع (أُمَيَّة) على الشخص الذي اسمه (أُمَيَّة) وعلى كل من أشبهه، وكذلك (هَيْثَم) و(زيد)، وإيقاع اسم الشخص على من أشبهه جائز في كلام العرب، نحو: زيدٌ زهيرٌ، وعلى هذا الضرب تُنزع الألف واللام إن كانت فيه؛ لأنَّ التنكير مع وجودهما غير جائز، ومنه (ولا أبا حَسَنَ)، و(لا عبدَ عزيزَ).

والضرب الثاني: أن يكون (مثل) مضافاً إليه في التقدير، فعلى هذا تقول (قضيةٌ ولا أبا الحسن) بإثبات (أل) في الحسن، تريد: ولا مثلَ أبي الحسن، وتكون على هذا قد نفيت أن يكون للقضية أبو الحسن أو من يشبهه، على حدِّ قولهم: مثلك من يفعلُ كذا، يريدون: أنتَ وأمثالك تفعلون كذا. ومن هذا الضرب ما حكاه الكسائيُّ من قول بعضهم (لا أبا حمزة لك)، وأبو حمزة ليس مُنْكَراً على الطريق الأول بدليل منعه الصرف، وإنَّما هو مُنْكَرٌ على الطريق الثانية، والتقدير: لا مثلَ أبي حمزة لك، فحذف (مثل)، وأقيم ما أُضيف إليه مُقامه، ورُوعي المعنى بعد الحذف.

وحكى الكسائيُّ أيضاً (لا أبا محمداً لك)، وكان القياس (لا أبا محمداً لك) على الضربين السابقين، فحمله^(١) بعض النحويين على أنه من قبيل/ الأسماء المركبة، نُقل من الإضافة إلى التركيب.

[٢: ١٨٧/١]

وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يكون ممنوع الصرف، وهو ممّا مُنع

(١) في النسخ كلها: فجعله. والصواب ما أثبتّه.

لسبب واحد - وهو التعريف - نحو قوله^(١):

أنا أبو دَهَبَلٍ وَهَبٌ لِهَوْبٍ

والتنكير على الضرب الأول أحسن من التنكير على الضرب الثاني؛ لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مُقامه فإنَّما تجعل الحكم للملفوظ به، ولا تجعله للمحذوف إلا في قليل من الكلام، وبابه الشعر، نحو قوله^(٢):

تَأْتِي الْمُقِيمَ وما سَعَى حاجأته عَدَدَ الْحَصَى، وَيَخِيبُ سَعْيِي الطَّالِبِ

نصب (عدد الحصى) على الحال، وهو معرفة في اللفظ، لَمَّا كان التقدير: مِثْلَ عددِ الحصى.

فإن قلت: ما الدليل على أنَّ هذه الأسماء المعارف مؤوَّلة بنكرة؟ ولعلَّها عملت فيها (لا) وهي باقية على تعريفها على سبيل الشذوذ، كما عملت (لا) في المعرفة عمل (ليس) على طريق الشذوذ.

فالجواب: ما ذكره الفراء من أنَّ مَنْ قال (لا أبا أُمَيَّةَ لك)، ثم نَعَتْ نَعَتَهُ بنكرة وإن كان له لفظ التعريف بترك إجرائه، فقال (لا أبا أُمَيَّةَ عاقلًا لك)، ولا يقال (العاقل) لنيابته عن النكرة.

وفي (الغرَّة): فأَمَّا قول الشاعر^(٣):

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

وقولهم (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ) ففيه وجهان:

-
- (١) هو أبو دَهَبَلٍ الجمحي كما في الإنصاف ص ٥١١ وضرائر الشعر ص ١٠٤.
(٢) هو بشار بن برد. والبيت في ديوانه ص ٣١ تحقيق السيد بدر الدين العلوي [طبعة دار الثقافة ببيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م].
(٣) تقدم في ص ٢٧٦، ٢٨٧.

أحدهما: أنه جعله من جماعة كل واحد منهم هَيْثُمْ، فتنكّر، كما تقول: زَيْدِينَ.

والآخر: أنه فيه حذف، تقديره: لا مِثْلَ هَيْثُمْ. وقالوا على هذا (أما البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لكم)^(١)، و(أما بغداد فلا بغدادَ لكم). وعلى القول الثاني لا يَجُوز وصفه عند الأَخْفَش^(٢) لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفة، فَبَطَلَ الوصف.

وقال المصنف في الشرح^(٣): «قَدَّرَ قوم العَلَمَ المُعاملَ بهذه المعاملة مضافاً إليه (مِثْل). وَقَدَّرَهُ آخرون بِ (لا مُسَمَّى بهذا الاسم)، أو بِ (لا واحد من مُسَمَّيات هذا الاسم). ولا يصح واحد من التقديرات^(٤) الثلاثة على الإطلاق:

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر (مِثْل) بعده، نحو^(٥):

تُبَكِّي على زيد، ولا زيدَ مِثْلُهُ

فتقدير (مِثْل) قبل (زيد) مع ذكر (مِثْل) بعده وصفاً أو خبراً يستلزم^(٦) وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مُسَمَّى العَلَمَ المقرون بِ (لا)، فإذا قَدَّرَ (مِثْل) لزم خلاف المقصود؛ لأنَّ نفي مِثْل الشيء لا تَعَرُّض فيه لنفي / ذي المِثْل. [٢: ١٨٧/ب]

(١) الكتاب ١: ٣٨٩. وقد تقدم في ٢: ٣٢٤.

(٢) شرح الكافية ١: ٢٦٠.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٦٧ - ٦٨.

(٤) ك، ف: المقدرات.

(٥) تقدم في ص ٢٢٨.

(٦) فيما عدا ك: مستلزم.

الثالث: أَنَّ العَلَمَ المُعَامَلِ بِهَا قد يكون انتفاءً مِثْلَهُ معلوماً لكلِّ أحد، فلا يكون في نفيه فائدة، نحو: لا بَصْرَةَ لَكُمْ، ولا أبا حَسَنِ لَهَا، و «لا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ»^(١).

وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فَإِنَّ من الأعلام المُعَامَلَةَ بِذَلِكَ ما له مُسَمَّيات كثيرة، كأبي حَسَنِ وَقَيْصَرَ، فتقدير ما كان هكذا بِ (لا مُسَمَّى بِهَذَا الاسم)، أو بِ (لا واحدٌ من مُسَمَّياته) لا يصح لأنه كذب، فالصحيح أَلَّا يُقَدَّرَ هذا النوع بتقدير واحد، بل يُقَدَّرُ ما ورد منه بِما يليق^(٢) به، وبِما يَصْلُحُ له، فَيُقَدَّرُ (لا زَيْدٌ مِثْلُهُ) بِ: لا واحدٌ من مُسَمَّيات هذا الاسم مثله، وَيُقَدَّرُ (لا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ) بِ: لا بَطْنٌ من بَطُون قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَيُقَدَّرُ (لا أبا حَسَنِ لَهَا) و (لا كِسْرَى بَعْدَهُ، ولا قَيْصَرَ بَعْدَهُ) بِ: لا مِثْلَ أَبِي حَسَنِ، ولا مِثْلَ كِسْرَى، ولا مِثْلَ قَيْصَرَ، وكذلك: لا بَصْرَةَ، ولا أُمَيَّةً، ولا عُزَّى. ولا يَضُرُّ في ذلك عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِنَفِي ذِي المِثْلِ؛ فَإِنَّ سياق الكلام يدلُّ على القصد.

وقوله ولا يُعَامَلُ بِهَذِهِ المعاملة ضميرٌ ولا اسمٌ إشارة، خلافاً للفراء لم تقل العرب (لا ك) ولا (لا إِيَّاكَ لَنَا). وأجاز الفراء^(٣) (لا هو) و (لا هي) على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه.

وهذا في غاية الضعف، فَإِنْ سُمِعَ ذلك من العرب كان تأويله على خلاف ما أجازهُ الفراء، فيكون (هو) مرفوعاً على الابتداء، وحُذِفَ الخبر لدلالة المعنى عليه، ولم تتكرر (لا) على سبيل الشذوذ.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّقَّار: وأجازوا - يعني الكوفيين - دخول

(١) هذا قول لأبي سفيان. صحيح مسلم - كتاب الجهاد - الباب ٣١ - ص ١٤٠٦. وقد تقدم في ٣٢٤: ٢.

(٢) ك، ف: بما لا يليق.

(٣) الأصول ٤٠٦: ١. وفيه أنَّ الكسائي والفراء حكيا هذا.

(لا) على المضمر، وتكون بمنزلة (إن)، وبمنزلة (ليس)، فأجازوا في (لا هو) على الوجهين، وحكّوا: إن كان أحد سلك هذا الفجّ فلا هو بهذا^(١).

وفي (الغرّة): وأجازوا - يعني قوماً من الكوفيين - دخولها على المضمر الغائب، وحكّوا: إن كان واحد في هذا الفجّ فلا هو. ولا يعرف هذا بصريّ، وأنشد الفارسي^(٢):

ولا هي إلا أن تُقَرَّبَ وَضَلَّهَا علاءة كِنَازِ اللحم ذاتُ مَشارَة

وأجاز الفراء^(٣) أيضاً: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره. وما أجازته في اسم الإشارة منقول عن العرب^(٤)، لكنه من الشذوذ والقلّة بحيث لا يُقاس عليه.

ص: وَيُفْتَحُ أَوْ يُرْفَعُ الْأَوَّلُ مِنْ نَحْوِ (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فَإِنْ فُتِحَ الثَّانِي أَوْ نُصِبَ أَوْ رُفِعَ، وَإِنْ رُفِعَ رُفْعُ الثَّانِي أَوْ فُتِحَ. وَإِنْ سَقَطَتْ [٢: ١٨٨]

(لا) الثَّانِيَةُ فُتِحَ الْأَوَّلُ وَرُفِعَ الثَّانِي / أَوْ نُصِبَ، وَرُبَّمَا فُتِحَ مَنْوِيًّا مَعَهُ (لا).
وَتُنْصَبُ صِفَةً اسْمَ (لا) أَوْ تُرْفَعُ مُطْلَقًا، وَقَدْ تُجْعَلُ مَعَ الْمَوْصُوفِ كَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) إِنْ أَفْرَدَا وَاتَّصَلَا، وَلَيْسَ رَفْعُهَا مَقْصُورًا عَلَى تَرْكِيبِ الْمَوْصُوفِ، وَلَا دَلِيلًا عَلَى إِلْغَاءِ (لا)، خِلَافًا لِابْنِ بَرّهَانَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَلِلْبَدَلِ^(٥) الصَّالِحِ لِعَمَلِ (لا) النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِعَمَلِهَا تَعَيَّنَ رَفْعُهُ. وَكَذَا الْمَعْطُوفُ نَسَقًا.

(١) هذا المثال في الأصول ٤٠٦: ١ محرفاً. وفيما عدا م: فلا يا هذا.
(٢) البيت لزهير بن مسعود في النواذر ص ٢٢٢. وقد أنشده أبو علي في الإغفال ص ٢٨٢. وهو من غير نسبة في المخصص ٧٠: ٧ واللسان (شور). وآخره في النسخ كلها: ذات مشارب. ناقة علاء الخلق: طويلة جسيمة. وكناز اللحم: مكتنزة اللحم. والمشارية: الهينة والزينة والسمن.

(٣) الأصول ٤٠٦: ١.

(٤) نص ابن السراج على أنه غير مسموع عن العرب. الأصول ٤٠٦: ١.

(٥) ك، ف: والبديل.

وإنْ كُرِّرَ اسْمُ (لا) المفردُ دونَ فصلٍ فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ.

ش: مسألة: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) وما أشبهها فيها خمسة أوجه:

[الأول^(١): لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ، الفتح في (حَوْلَ) وفي (قُوَّةَ) على البناء، فتكون (لا) الثانية كالأولى، ومن ذلك ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾^(٢).

الثاني: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ، الفتح في (لا حَوْلَ) على البناء، والنصب في (قُوَّةَ) على العطف على لفظ اسم (لا)، و(لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا حُلَّةً اتَّسَعَ الحَرْقُ على الرَاقِعِ
وقوله^(٤):

رَعَتْ إِبِلِي بِرَمْلٍ عَتُودَ إِذْ لا مَقِيلَ بِهَا ولا شِرْباً نَقُوعاً

وفي (العُرَّة): «النصب بالتنوين في المفرد المعطوف على المبني مع (لا) لا يُجيزه يونس^(٥) وجماعة من النحاة إلا على الضرورة، كما لا

(١) الأول: تمة يلتزم بها السياق.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٣) هو أنس بن العباس السلمي، أو أبو عامر بن حارثة السلمي. والبيت من قطعة قافية، وآخره: على الرائق. وقيل: إنه على رواية (على الراقع) ملفق من قطعتين، صدره من قطعة أبي عامر، وعجزه من قطعة لابن حُمام الأزدي. الكتاب ٢: ٢٨٥، ٣٠٩ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٨٣ - ٥٨٧ وللأعلم ص ٣٤٦ والكمال ص ٩٧٧ وفرحة الأديب ص ١٢٦ - ١٢٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٤١ - ٣٤٤ [الإنشاد ٣٧٣].

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ١٢٠ والزاهر ١: ١٠٧. عتود: موضع في ديار بني بغض. ومقيل: موضع القيلولة. والشرب: النصيب من الماء. والنقوع: المجتمع. فيما عدا م: برمل حنود. وآخره في ك: فنوعا. وفي ن: يفوعا. وبجانبه عن نسخة: فنوعا. والفنع: طيب الرائحة، والمال الكثير.

(٥) الكتاب ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩.

يُجيزون تنوين المنادى المفرد المعرفة، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، يجعل (لا) الثانية زائدة مؤكّدة، كما تقول: ليس زيدٌ قائماً ولا عمروٌ منطلقاً، فتكون (لا) مؤكّدة، يدلّك على ذلك قولهم: ليس زيدٌ ولا عمروٌ ذاهبين^(١). ولَمّا اطرّد في الأوّلَى أن يكون المفرد بعدها مبنياً على الفتح تنزلت منزلة المُحدِث للفتحة^(٢)، فحُمِل الثاني على لفظ الأول، ولم يُبَيّن الاسم الآخر على الفتح لأنه اعتُقد أن (لا) الثانية زائدة. وليس بصحيح أن يُبنى مع الأوّلَى أيضاً لأجل عطف العطف، ولثلاث تكون ثلاثة أشياء واحداً، وهذا نظير (يا زيدٌ والحارثُ)^(٣) في عطف معرب مرفوع على معطوف عليه مبنيّ مضموم، بل هذا أوّلَى لأنك عطفت الاسم على اسم مفتوح منصوب الموضع؛ بخلاف المنادى لأنه مضموم اللفظ منصوب الموضع انتهى.

الثالث: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ، الفتح في (لا حَوْلَ) على البناء، والرفع في (قُوَّةَ) من وجهين:

أحدهما: أن يكون/ معطوفاً على موضع (لا) مع اسمها، و(لا) زائدة لتأكيد النفي، مثلها في قولهم: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك. [٢: ١٨٨/ب]

والوجه الثاني: أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، والنكرة مرفوعة اسمها. وعلى العطف على الموضع قوله^(٤):

(١) انظر الكتاب ١: ٦٠.

(٢) ك: تنزلت تصحيح للفتحة. وكذا في هامش ن.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٨٧.

(٤) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٦١٩ والكتاب ٢: ٢٩١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٨٥. يصف فلاة. العين: بقر الوحش، واحداً أَعْيَنُ وَعَيْنَاء. والآرام: جمع رُثْم، وهو الطّبي الخالص البياض. والعِدْ: الماء القديم الذي له مادة. والكَرْع: ماء السماء. والمغارات: جمع مَغارة، وهي مواضع في الجبال شبه الحجر والبيوت. والرَّئِل: ما ينبت من النبات في آخر الصيف يبرد الليل وفي أول الشتاء.

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ لَا عِدَّةَ عِنْدَهَا وَلَا كَرَعَ إِلَّا الْمَغَارَاتُ وَالرَّبْلُ
وقوله، وهو جرير^(١):

بَأَيِّ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بَنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ دُنَائِي، لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ
وقول الآخر^(٢):

هَذَا - وَجَدَكُمُ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

أنشده س^(٣) وأبو علي^(٤) على ذلك، وعدلوا إليه، ولم يذهبوا إلى
أَنَّ (لا أَب) ارتفع فيه (أَب) على أن تكون (لا) بمنزلة (ليس)، ويكون
(أَب) اسمها، لما يؤدي إليه ذلك من كثرة الحذف؛ إذ يلزم حذف خبر
ليس، وحذف شرط آخر، وحذف جوابه بتقدير جعل (لا) بمنزلة (ليس)
لأنها مستأنفة، فيصير من عطف الجمل، ولا يريد انتفاء الأب على
الإطلاق، بل انتفاءه على تقدير شرط، وهو: إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَب. وفي
الوجه الأول ليس فيه إلا حذف جواب الشرط الذي هو: إِنْ كَانَ ذَاكَ،
و(لا أَب) من عطف المفردات، فلذلك رَجَّحَا حمل البيت على ما
ذكرناه.

الرابع: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، نحو قوله ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٥)،
وقول الشاعر^(٦):

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

(١) ديوانه ص ١٧٩.

(٢) تقدم في ١: ٦١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩١.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٤١ والمسائل المثورة ص ٨٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦) هو الراعي النميري. ديوانه ص ١٩٨ تحقيق راينهرت فايرت - بيروت ١٤٠١ هـ ١٩٨٠ م
والكتاب ٢: ٢٩٥ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤٤١ وللأعلم ص ٣٤٩.

ولا يخلو النفي من أن يكون عاماً أو غير عام، إن كان غير عام لم تعمل (لا) شيئاً، وكان ارتفاع الاسمين على الابتداء. وإن كان عاماً جاز أن تكون (لا) الأولى و(لا) الثانية بمنزلة (ليس)، والنكرتان مرتفعتان بهما، وجاز أن تكون الأولى بمنزلة (ليس)، والثانية زائدة لتأكيد النفي في العطف، والنكرة بعدها معطوفة على النكرة قبلها.

الخامس: لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ، يرفعون الأول^(١) لأنَّ (لا) بمنزلة (ليس)، ويُفتح الثاني^(٢) لأنها بمنزلة (إنَّ)، وعلى هذا الوجه الخامس قوله^(٣):

فلا لَغَوٌ ولا تَأْثِيمٌ فيها وما فاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ

ولا يجوز أن تقول (لا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ) برفع الأول ونصب الثاني منوناً^(٤)، ولا (لا^(٥) حَوْلًا ولا قُوَّةً) بنصب الأول^(٦) وتوينه إلا إن اضطرَّ شاعر فتون، / نحو قوله^(٧):

مَتَى مَا تَزُرُّنَا تَلْقُنَا لَا مَحَالَةَ بِقَرْقَرَةٍ مَلَسَاءَ لَيْسَتْ بِقَرْدٍ

وقوله وإن سَقَطَتْ (لا) الثانيةُ فُتِحَ الأولُ، وُفِعَ الثاني أو نُصِبَ رَفُعُ الثاني على الموضع، ونصبه على اللفظ، ومنه قوله^(٨):

(١) فيما عدا ن: الأولى.

(٢) فيما عدا م: الثانية.

(٣) تقدم في ص ٢٣٦.

(٤) فيما عدا م: برفع الأولى ونصب الثانية منونة.

(٥) لا: انفردت به م.

(٦) فيما عدا م: الأولى.

(٧) البيت في تهذيب اللغة ٢٧:٩ وأساس البلاغة واللسان والتاج (قرد). وعجزه في كتاب العين ١١٥:٥. وليس فيه (لا محالة) في كل هذه المواضع. القرقرة: الأرض الملساء ليست بجذّ واسعة. والقرد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) هو رجل من بني عبد مناة، أو الكميث بن معروف، أو الكميث الأسدي، أو الفرزدق. والبيت في الكتاب ٢٨٥:٢ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٢٠ والمقتضب ٤: ٣٧٢ وإيضاح =

فلا أَبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا
 وقوله وربَّما فُتِحَ منويًّا معه (لا) حكى أبو الحسن^(١) أنَّ من العرب مَنْ
 يُسْقِطُ التنوين من المعطوف، فيقول: لا رجلَ وامرأةَ، وذلك على نية (لا)،
 وكأنه قال: ولا امرأةَ، فحذف (لا) لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على
 ما كان عليه، كما حذفوا في: ما كلُّ سوداءَ ثمرةَ ولا بيضاءَ شحمةً^(٢)، حذفوا
 (كُلًّا) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا حمل أبو
 الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يَجْزْ أن يجعل ذلك من باب التركيب
 كخمسةَ عشرَ، كما رَكَّبُوا في الصفة، لَحَجَزَ حرف العطف بينهما، ولم يَجْزِ
 أن يُجْعَلَ مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد لأنه لا يوجد في الأسماء
 المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ.

وقوله وتنصَّبَ صفةً اسم (لا) أو تُرْفَعَ مطلقاً مثال النصب: لا رجلَ
 ظريفاً عندك، ولا رجلَ ضاربَ زيدٍ في الدار، ولا رجلَ ضارباً زیداً في
 الدار. وهذا الوجه أكثر في الكلام وأحسن قياساً على سائر المبنيات التي
 هي في موضع نصب بالعوامل الداخلة عليها؛ ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك
 (لا رجلَ) مبنيٌّ في موضع نصبٍ بِـ (لا)، كما أنَّ (هذه) من قولك (رأيتُ
 هذه) مبنيةٌ في موضع نصبٍ بِـ (رأيتُ)، فكما تقول: رأيتُ هذه العاقلةَ،
 فتنصب الصفة، فكذلك تقول: لا رجلَ عاقلاً لك، فتنصب الصفة.

ومثال الرفع: لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا رجلَ ضاربَ زيدٍ، ولا
 رجلَ ضاربَ زیداً، فتجري الصفة على الموصوف في موضعه لأنَّ موضع
 (لا) مع (رجل) رفع لأنه مبتدأ، فتجريه على الموضع.

= شواهد الإيضاح ص ٢٧٣ - ٢٧٦ - وفيه تخريجه - وتخليص الشواهد ص ٤١٣ والخزانة
 ٦٧: ٤ - ٦٩ [الشاهد ٢٦٣].

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١: ٦٥ - ٦٦.

ويعني بقوله (مطلقاً) أي: لتركيب^(١) وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها، وفي كونها مفردة أو مضافة أو مُطَوَّلَة.

ووقع لبعض أصحابنا^(٢) وهم، وهو أن اسم (لا) إذا كان معرباً فلا يُتَّبَع إلا على لفظه. وهو شبيه بما ذهب إليه ابن برّهان، وسيأتي مذهبه^(٣).
ووهم آخر^(٤)، وهو أن النعت إذا كان مضافاً أو مُطَوَّلًا فلا يجوز الإتيان فيه/ إلا على لفظ اسم (لا)، نحو: لا رجلَ صاحبٍ دابةً في الدار، ولا رجلَ خيراً من زيد.

وفي (البسيط) ما ملخصه: الظاهر أن اسم (لا) لا موضع له من الإعراب لفقدان الطالب؛ فكلُّ ما دخل على الجملة الابتدائية للعمل أبطل معنى الابتداء، فارتفع حكمه، فلا موضع، إلا أن النحويين قالوا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، عطف على موضع (إنَّ)؛ لأنَّ هذا العامل ضعيف لم ينسخ معنى الابتداء، فكأنه لم يرتفع، بخلاف ليت ولعلَّ وكأنَّ، وفي حكم (إنَّ) (لا) لأنها عامل ضعيف، لا يقال إنها تُغيِّر معنى الابتداء لضعفها، فلا يكون لها موضع؛ لأنَّنا نقول: النفي لا يُغيِّر معنى الخبر إذ هو والإيجاب نوعان للخبر، بخلاف التَّمَنِّي والتشبيه، وإذا كان لها موضع فهو رفع، وهو على وجهين: إمَّا (لا) وما بعدها في موضع مبتدأ، كما في (يَحْسِبُكَ)، وهو ظاهر كلام س^(٥). وإمَّا أن يكون ما بعدها، أي: ما^(٦) (لا) في موضع مبتدأ بمنزلة (إنَّ زيداً)^(٧)، ولَمَّا كانت عاملةً النصب، ومنع

(١) ك، ف، ن: لتركيبه.

(٢) هو ابن عصفور في شرح الجمل ٢: ٢٧٤.

(٣) سيأتي في ص ٣٠١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٧٤.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧٥.

(٦) بعدها أي ما: انفردت به م.

(٧) ن: إنَّ زيداً قائمٌ.

من ظهوره البناء، صارت^(١) عاملة في المحلّ بمنزلة: إنّ هذا قائمٌ، فصار لها محلّ، ولأنّ هذا الاسم صارت حركة بنائه بمنزلة حركة الإعراب، فصار^(٢) له لفظ، كما في باب النداء في: يا زيدُ العاقلُ. فحصل من هذا أنّ الرفع له وجهان، والنصب وجهان.

وقوله وقد تُجعل مع الموصوف كـ (خمسَة عَشَرَ) إنّ أُفردا واتّصلا مثاله: لا رجلَ ظريفَ، جعل المنفي^(٣) ونعته بمنزلة اسم واحد، كما جعل المنادى ونعته في قولك (يا زيدُ بن عمرو) بمنزلة اسم واحد؛ لأنّ باب النفي بـ (لا) شبيه باب النداء من جهة أنّ علامة البناء في البابين شبه الإعراب لأطرادها.

وسهّل ذلك في هذا الباب كونُ بناء الاسم مع الاسم أكثر في كلام العرب من بناء الاسم مع الحرف؛ لأنّ تركيب الاسم مع الاسم قد جاء في هذا الباب وفي غيره كثيراً، وتركيبُ الحرف مع الاسم إنّما جاء في هذا الباب، ولم يَجئ في غيره إلا قليلاً، ومنه^(٤):

أَثُورَ ما أَصِيدُكُمْ أم تُؤَرِّينُ

فجعل (ما) مع (ثُور) بمنزلة اسم واحد، ولذلك حذف التنوين، وتركيبُ الصفة مع الموصوف دون (لا)؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا يكون هذا التركيب بدون (لا) مع الوصف.

وعلة البناء كون الوصف من تمام اسم (لا)، واسم (لا) وجب له البناء لتضمينه معنى الاستغراق، وهذا من تمامه، فصارا كأنهما تَضَمَّنَا معنى (مِنْ)؛ ألا ترى/ أنّ غير المبني إذا كان مفتقراً إلى مبني لِيُتِمَّهُ [٢: ١٩٠/أ]

(١) ك، ف: فصارت.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. والأرلى حذف الفاء.

(٣) ك، ف: حصل النفي.

(٤) تقدم في ص ٢٢٧.

اكتسب منه البناء، كظروف الزمان إذا أُضيفت إلى الظروف المبنية.

وقد يقال: لا يبعد أن يُحمل على لفظه في الإعراب لأنه أشبهَ حركة الإعراب، ولا يلزم من الحمل عليه أن يُبنى المحمول؛ لأنك لما جعلت الأول في حكم الإعراب ارتفع البناء حكماً.

وقد قيل: يجوز أن يُتبع بحذف التنوين، وتكون الفتحة إعراباً، وحذف التنوين للمشاكلة. فعلى هذا يكون محمولاً على محلّه وعلى لفظه.

وفي (العروة): «ويجوز أن تبني الصفة مع الموصوف، وتُفكّ (لا) من البناء، فتقول: لا رجلَ ظريف. وإنما فككتها منه لثلاثي تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

ورأيتُ كلام الفارسي يدلّ على أن ثلاثة أشياء قد جعلت شيئاً واحداً، ذكره في كتاب (الإغفال)^(١)، قال^(٢): لأنّ فتحة فاء ظريف فتحة تركيب نائبة عن فتحة البناء مع (لا) النائبة مناب نصبه، وإنما فعلوا ذلك لشدة اتصال الصفة بالموصوف» انتهى.

وشرط الإفراد في الموصوف وفي الصفة، فلو كان الموصوف مضافاً أو مُشَبَّهاً بالمضاف فلا بناء. وشرط أيضاً الاتصال، فلو فصل بينهما بشيء فلا بناء. وإنما لم يَجْزِ البناء مع المَطْوُول والمضاف لأنّ العرب لم تُرَكِّب واحداً منهما مع اسم آخر في موضع من المواضع لطولهما. ولم يَجْزِ البناء مع الفصل لِحِجْزِ الفاصل بينهما. ولو قلت (لا رجلَ ظريفاً عاقلاً في الدار) لم يُبَيَّنْ (عاقلاً) مع (رجل) لِحِجْزِ الوصف الأول بينهما، ولم تُرَكِّب الصفتان مع (رجل) لأنّ العرب لا تُرَكِّب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع.

(١) كذا! وقد نفى أبو علي ذلك بصراحة. الإغفال ص ١٢٥ - ١٢٦ [رسالة ماجستير]. ولم أقف فيه على النص الذي نقله عنه بعد هذا.

(٢) ك، ف: قد لأن. ح: به لأن. ن: في كتاب الأفعال لأنه.

وقوله وليس رفعها مقصوراً على تركيب الموصوف أي: ليس رفع الصفة مقصوراً على تركيب الموصوف مع (لا)، بل يجوز الرفع سواء أكان الاسم مُركَّباً مع (لا) أم مضافاً أو مُطَوَّلًا، فتقول: لا مثلَ زيدٍ ظريفٌ عندنا، ولا ضارباً زيداً ظريفٌ عندنا، كما تقول: لا رجلَ ظريفٌ عندنا.

وقوله ولا دليلاً على إلغائه (لا) بل يكون الرفع مع الإلغاء ومع الإعمال كما مثَّلنا.

وقوله خلافاً لابنِ بَرَّهَانَ في المسألتين قال المصنف في الشرح^(١): زعم ابن بَرَّهَانَ^(٢) أنَّ صفة اسم (لا) لا تُرْفَعُ إلا إذا كان الموصوف مُركَّباً مع (لا)، فإنَّ رفعها دليل على إلغائه (لا). وَحَمَلَهُ على ذلك أَنَّ العامل في الصفة هو/ العامل في الموصوف، والاسمُ الموصوف لا يعمل الابتداء [٢: ١٩٠/ب] فيه، فلا عامل له في صفته. والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دَلَّ ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دَلَّ ذلك عنده على الإلغاء.

وما ذهب إليه غير صحيح لأنَّ إعمال (لا) المشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكمٌ بما لا نظير له.

وقوله «لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب» غير مُسَلَّم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجماع عملٌ في موضع المجرور بِ (مِنْ) في نحو: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فصَحَّ ما قلناه، وبَطُلَ ما ادَّعاه انتهى كلام المصنف.

وقوله وللبديل الصالح لعملٍ (لا) النصب والرفع مثال ذلك: لا أحدَ

(١) شرح التسهيل ٢: ٦٩.

(٢) شرح اللمع له ص ٩٠.

فيها رجلٌ ولا امرأةً، بالرفع والنصب، وسواء أكان البدل مفرداً أم مضافاً أم مُطَوَّلًا، نحو: لا أَحَدَ فيها صاحبٌ دَائِبَةٌ، بنصب (صاحب) ورفعه، ولا أَحَدَ فيها خيراً من زيدٍ، بنصب (خير) ورفعه. ولا يَجُوزُ أن يُجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب، كما جاز ذلك في النعت؛ لأنه على نية تكرار العامل، فيبينهما حاجز مقدر.

وقوله فَإِنْ لم يصلح لعملها تَعَيَّنَ رفعه مثاله: لا أَحَدَ فيها زيدٌ ولا عمرو، فلا يَجُوزُ في زيد ولا عمرو إلا الرفع حملاً على الموضع، ومنه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).

وقوله وكذا المعطوفُ نَسَقًا مثاله: لا غلامَ فيها ولا زيدٌ، لا يَجُوزُ في (زيد) إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأنَّ المعارف لا تعمل فيها (لا) الناصبة، وهذا بناء على أَنَّ المعطوف يَحُلُّ محلَّ المعطوف عليه. ومَنْ لم يقل ذلك، وقال (كلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا بدرهم)^(٢)، قال: لا غلامَ ولا العباسَ، ولا رجلَ عندنا ولا أخاه. انتهى من البسيط.

وقال س^(٣) ما معناه: إنك إذا قلت: لا غلامَ، ثم جئت باسم عَلِمَ أو مُعَرَّفَ فلا سبيل إلا^(٤) أن تَحمله على الموضع؛ لأنَّ (لا غلامَ) في موضع اسم مبتدأ، فيعمل في المعطوف الابتداء، ولو كانت (لا) بمنزلة (ليس) لم يَجزِ الحمل أصلاً لأنه لا موضع ثَمَّ، فإنَّما كان يكون محمولاً على لفظ الاسم، فتكون (لا) عاملة، ولا تعمل في معرفة أصلاً، فلهذا يَمتنع ألاَّ يُحمل على الموضع. ومَنْ قال (كلُّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا) فحمل على محلِّ المعرفة، وهي لا تدخل عليه، قال هنا: لا غلامَ لك ولا أخاه. وسَوَّغَ له التشريك أن دخل الثاني ما دخل الأول.

(١) سورة الصفات، الآية: ٣٥ وسورة محمد، الآية: ١٩.

(٢) الكتاب ٢: ٨٢، ٣٠٠ - ٣٠١.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) فيما عدا م: إلى.

وقوله وإنْ كُرِّرَ اسْمُ (لا) المفردُ دون/ فصل فُتِحَ الثاني أو نُصِبَ قال [٢: ١٩١/أ] المصنف في الشرح^(١): «إذا كُرِّرَ اسْمُ (لا) المَرْكَبُ معها دون فصلٍ جاز تركيب الأول والثاني كما يُرْكَبُ الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماء ماءً بارداً لنا، ولا ماء ماءً بارداً لنا» انتهى.

ولم يبين المصنف إعراب هذا الاسم الثاني. وإنما قال «المفرد» احترازاً من المضاف والمُطَوَّل. وقال «دون فصل» لأنه إذا فُصل امتنع التركيب. وذكر وجهين: أحدهما البناء، والثاني نصب الثاني، وترك وجهاً ثالثاً، وهو الرفع، فتقول: لا ماء ماءً بارداً.

وتكرير النكرة هنا جرى مجرى النعت، وتكررت توطئة للنعت، كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (١) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا^(٢). وجعل س تكرير الاسم بمنزلة الموصوف في: لا ماء ماءً بارداً، قال س^(٣): «ولا بُدُّ من تنوين بارد لأنه وصفٌ ثانٍ». وقال ابن طاهر: «أراد به تأكيداً - يريد التأكيد اللفظي - والصحيح أنه يوصف بالاسم إذا وُصف، نحو: مررتُ برجلٍ رجلٍ عاقلٍ».

وإنما تجوز هذه الأوجه الثلاثة إذا قُدرت هذه النكرة توطئة للنعت، فإن قُدرت بدلاً من النكرة قبلها لم يَجْزِ البناء وجعلهما^(٤) كاسمٍ واحد؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل، فيمنع ذلك العامل المقدر من بنائهما وجعلهما كاسم واحد.

ص: ولـ (لا) مقرونةً بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ وعَرَضٍ ما لَهَا مجردة، ولَهَا في التَّمَنِّي من لزوم العمل، ومنع الإلغاء، واعتبار الابتداء، ما لـ (ليت)، خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة.

(١) شرح التسهيل ٧٠: ٢.

(٢) سورة الدخان، الآيتان: ٤، ٥.

(٣) الكتاب ٢٨٩: ٢.

(٤) في النسخ المخطوطة: وجعلها. والصواب ما أثبتناه.

وَيَجُوزُ إِلْحَاقُ (لا) الْعَامِلَةِ بِـ (لَيْسَ) فِيمَا لَا تَمَنَّى فِيهِ مِنْ جَمِيعِ
مَوَاضِعِهَا إِنْ لَمْ تُقْصَدِ الدَّلَالَةُ بِعَمَلِهَا عَلَى نَصُوصِيَّةٍ^(١) الْعَمُومِ.

ش: إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى (لا) كَانَتْ عَلَى مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَرَادَ صَرِيحُ الاسْتِفْهَامِ عَنِ النِّفْيِ الْمَحْضِ دُونَ تَقْرِيرٍ وَلَا
إِنْكَارٍ وَلَا تَوْبِيخٍ، خِلَافاً لِلْأَسَازِ أَبِي عَلِيٍّ^(٢) إِذْ زَعَمَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ لِمَجْرَدِ
الاسْتِفْهَامِ الْمَحْضِ عَنِ النِّفْيِ دُونَ إِنْكَارٍ وَتَوْبِيخٍ. وَرَدَّ عَلَى أَبِي مُوسَى
الْجَزُولِيِّ^(٣) إِجَازَةُ ذَلِكَ.

وَالصَّحِيحُ وَجُودُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ
الْعَرَبِ: أَفَلَا قُمَاَصَ بِالْعَيْرِ^(٤)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَاقَاهُ أُمَثَالِي

/ وَظَاهِرُ كَلَامِ س^(٦) أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ مَا زَعَمَهُ الْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ. [٢: ١٩١/ب]

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الاسْتِفْهَامُ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيرِ وَالْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ،
نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ، وَهُوَ حَسَانٌ^(٧):

أَلَا طِعَانُ، أَلَا قُرْسَانٌ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ الثَّنَانِيرِ

(١) فِي النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ: عَلَى خُصُوصِيَّةٍ. صَوَابُهُ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ.

(٢) شَرْحُ الْجَزُولِيِّ الْكَبِيرِ ص ١٠٠٠ - ١٠٠١ وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٧٠: ٢.

(٣) الْجَزُولِيُّ ص ٢١٩.

(٤) هَذَا مِثْلُ يَضْرِبُ لِمَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ جَلْدِهِ شَيْءٌ، وَلِلرَّجُلِ الْمَعْيِيِّ الَّذِي لَا حَرَكَ بِهِ. الْكِتَابُ

٣٠٦: ٢ وَجُمُورَةُ الْأَمْثَالِ ٢٣٧: ٢ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢٦٨: ٢. الْقِمَاصُ: الْوُثْبُ. وَالْعَيْرُ:

الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ.

(٥) هُوَ مَجْنُونٌ لَيْلَى. وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٧٨. وَهُوَ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٧٠: ٢

وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٣٢٠، ٣٨٤ وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ ص ٤١٥ وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ

٤٧: ١ [الْإِنْشَادُ الْعَاشِرُ].

(٦) الْكِتَابُ ٣٠٧: ٢.

(٧) تَقْدِمُ فِي ص ٢٢٣.

وقول الآخر^(١):

ألا أزعواء لِمَن وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذَنْتِ بِمَشِيبٍ، بَعْدَهُ هَرَمٌ

وحكم (لا) في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها إعمالَ (إنَّ)، وإعمالَ (ليس)، بجميع أحكامها في ذلك كله.

وفي (البسيط): وقال أبو العباس: عَلَّلَ س^(٢) البناء بكونه جواباً لسؤال عام، فيلزم أن يكون هذا جواباً لسؤال آخر متضمناً لـ (مِنْ)، والسؤال لا يكون جواباً عن سؤال.

وهذا لا يلزم، فإنَّ البناء قد وجب للكلمة قبل دخول الهمزة بالعلة المتقدمة، ولم تُغَيِّرْ الهمزة، بل دخلت لمعنى زائد، وهو تقدير هذا الجواب، أو على سؤال عنه، كقوله:

ألا طعان..... البيت.

وقد تدخل الفاء بينهما، نحو: أَفْلا قُماصَ بِالْعَيْرِ، يُضْرَبُ مثلاً للعاجز الذي لا حراك به، فكذلك تدخل على (لا) غير العاملة، نحو: ألا رجلٌ في الدار.

الثالث: أن تصير الكلمة بمجموعها للتحضيض، وعَبَّرَ المصنف^(٣) عن هذا المعنى بالعرض. فهذه إن جاء بعدها اسم حُمل على إضمار فعل، وإن كان الاسم مِمَّا يُنْبَوْنَ نُؤْن، وعلى هذا حَمَلَ الخليل^(٤) قول الشاعر^(٥):

(١) البت في شرح التسهيل ٧٠:٢ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٩ وتخليص الشواهد ص ٤١٤ وشرح أبيات المغني ٩٢:٢ [الإنشاد الموفي مائة].

(٢) انظر الكتاب ٢٧٦:٢.

(٣) شرح التسهيل ٧٠:٢.

(٤) الكتاب ٣٠٨:٢.

(٥) تقدم في ٣٢٤:٤.

ألا رجلاً، جزاءه الله خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيُّتُ

زعم أنه ليس على التَّمَنِّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُروِّني رجلاً جزاءه الله خيراً. وزعم يونس^(١) والأخفش^(٢) أنه نَوَّنَ مُضْطَرّاً.

وظاهر كلام النحويين أنَّ (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنى التحضيض.

والذي أذهب إليه أنها بسيطة، وُضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة.

الرابع: أن يدخلها معنى التَّمَنِّي: فمذهب س^(٣) والخليل^(٤) والجزمي^(٥) أنها لا تعمل إلا عمل (إنَّ) في الاسم خاصة، فَيُنَى الاسم معها إن كان مفرداً، ويُعرب إن كان مضافاً أو مُطَوَّلاً، ولا يكون لها/ خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولا يُتَبَع اسمها إلا على اللفظ خاصة دون الموضع، ولا تُلغى بحال، ولا تعمل عمل (ليس)، تقول: ألا غلامٌ لي، وألا ماءً بارداً، وألا ماءً بارداً، وألا أبا لي، وألا غلامٌ لي، وألا غلامين لي أو جاريتين، وألا ماءً أو لبناً^(٦)، وألا ماءً وعَسلاً بارداً خلواً، هذه مثل س^(٧) في كتابه. وقال س^(٨): «ومَن قال لا غلامٌ أفضلُ منك لم يقل في ألا غلامٌ أفضلُ منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التَّمَنِّي، وصار مُسْتَعْنِياً عن الخبر» انتهى.

(١) الكتاب ٢: ٣٠٨.

(٢) الأصول ١: ٣٩٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٧ والمقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.

(٤) المقتضب ٤: ٣٨٢ والأصول ١: ٣٩٧.

(٥) الأصول ١: ٣٩٧ والانتصار ص ١٦٠.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. والذي في الكتاب: وَلَبَنًا.

(٧) الكتاب ٢: ٣٠٧، ٣٠٩.

(٨) الكتاب ٢: ٣٠٩.

وقوله ولها في التَّمَنِّي من لزوم العمل يعني عمل (إنَّ) لا عمل (ليس).

وقوله ومنع الإلغاء يعني أنَّها لا تُلغى البتة. ولا يحتاج لقوله (ومنع الإلغاء) لأنَّ قوله (لزوم العمل) يدلُّ على منع الإلغاء؛ لأنه إذا لزم أن تعمل عمل (إنَّ) لم يكن إلغاءً^(١).

وقوله واعتبار الابتداء هو معطوف على قوله (الإلغاء)، أي: ومنع اعتبار الابتداء، وليس معطوفاً على (منع) لئلا يلزم من ذلك أنه يعتبر الابتداء معها. ومذهب س^(٢) أنه لا يُعتبر الابتداء معها في التَّمَنِّي، كما لا يُعتبر في (ليت).

وقوله خلافاً للمازني^(٣) والمبرد^(٤) في جعلها كالمجردة يعني من الهمزة، فتكون وهي للتَّمَنِّي كهي لمحض النفي، فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير، ويُتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تعمل عمل (ليس) وأن تُلغى، فتكون أحكامها مراداً بها التَّمَنِّي كأحكامها وهي تكون للنفي. قال المازني^(٥): «اللفظ يكون على ما كان عليه وإن دخله خلاف المعنى، كباب: غفر الله لزيد، وحسبك، رفع بالابتداء، والمعنى معنى النهي^(٦)».

قال الأستاذ أبو الحسن^(٧): «وهذا - يعني مذهب المازني - باطل سماعاً وقياساً:

(١) ن، ح: الإلغاء.

(٢) الكتاب ٣٠٧:٢، ٣٠٩ وشرحه للسيرافي ١/٩٨:٣.

(٣) المقتضب ٣٨٢:٤ - ٣٨٣ والأصول ١:٣٩٧، ٣٩٩ والانتصار ص ١٥٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١/٩٨:٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢:٢٧٩.

(٤) الانتصار ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٥) المقتضب ٣٨٣:٤ والأصول ١:٣٩٩.

(٦) م، ن: التمني. وكتب تحته في ن: النهي.

(٧) يعني ابن عصفور، قال ذلك في شرح الجمل ٢:٢٧٩ - ٢٨٠.

أما السَّماع فلم يُسَمَّع من العرب (ألا رجلَ أفضلُ من زيدٍ) برفع (أفضل)، فلو كان لها خبر لُسَمِع ولو في بعض المواضع، ولو كان للاسم بعدها موضع لُرُفِعَت صفته في بعض المواضع.

وأما القياس فإنَّ الهمزة لا تَخْلُو من أن تُقَدَّرَها داخله على (لا) وحدها أو على الجملة، فإن قَدَّرَها داخله على الجملة لم يَجْز ذلك لأنَّا لم نجد جُملة يدخلها بجملتها معنًى التَّمَنِّي، وقد وجدنا من الحروف ما له معنًى، فإذا رُكِّب كان له معنًى خلاف الذي كان له قبل التركيب، نحو (هلاً) و(لولا). وإن قَدَّرَها داخله على (لا) وحدها، وحدث فيها معنى التَّمَنِّي، لم تحتج إلى خبر لأنَّ المراد التَّمَنِّي نفسه. وإن كانت نافية/ لم يكن بُدُّ من خبر؛ لأنَّ المنفِي في المعنى إنَّما هو الخبر، ولا يُتَصَوَّر نفي (الرجل). فثبت إذاً ما ذهب إليه س» انتهى رَدُّه على المازني.

[٢: ١٩٢/ب]

والفرق بين المذهبين من حيث المعنى أنَّ في مذهب س يكون التَّمَنِّي واقعاً على الاسم، وفي مذهب المازني على الخبر، والمازني جعل (ألا) في التَّمَنِّي بمنزلة (ليت)، فتعمل عملها، فلها خبر مرفوع، وبمنزلة (إنَّ) لفظاً، فيتَّبَع اسمها على اللفظ وعلى الموضع.

ومثال ورودها في التَّمَنِّي قولُ الشاعر^(١):

ألا عُمَرُ وَلَيَّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ ما أَثَّاتَ يَدُ العَفَلَاتِ

فنصب (يرأب) لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

فإن قلت: قد زعمت أنَّ الاسم مع (ألا) التي للتَّمَنِّي لا يَجُوز أن يُحْمَلَ النعت فيه إلا على اللفظ، وظاهر هذا البيت أنه حُمِلَ على الموضع؛ ألا ترى إلى قوله (مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ) كيف رَفَعَ مُسْتَطَاعاً، ولو كان حملاً على اللفظ لنُصِب، فقال: مُسْتَطَاعاً رُجُوعُهُ.

(١) البيت في شرح التسهيل ٧١:٢ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨ وتخليص الشواهد ص ٤١٥ وشرح أبيات المغني ٩٢:٢ - ٩٣ [الإنشاد ١٠١]. يرأب: يُصْلَح. وأثَّات: أفسدت.

فالجواب: أَنَّ قوله (مُسْتَطَاعٌ رُجوعُهُ) جملة من مبتدأ وخبر، قُدِّمَ فيها الخبر على المبتدأ، والجملة بأسرها في موضع نصب على الصفة، و(ألا) التي للتمني مركبة من الهمزة ومن (لا) التي للنفي، واستُعملت في معنى التمني لأنَّ التمني مفقود، كما أَنَّ النفي كذلك.

وإنَّما ادَّعينا التركيب في هذا لأنَّ بعض أحكام (لا) وُجدت في (ألا) على رأي س، وجميع أحكامها على رأي المازني، فقد اتفقت (ألا) و(لا) من حيث المعنى ومن حيث الحكم، بخلاف (ألا) التي للتحضيض؛ لأنَّها وإن وافقت (لا) من حيث إنَّ المحضوض عليه مفقود لم توافق من حيث الحكم؛ ألا ترى أنه لا عمل لها، وأنَّ مُتعلِّق التحضيض الفعل لا الاسم، والنفي والتمني مُتعلِّقُهُما في اللفظ الاسم.

وفي (البسيط): فإن قيل: كيف يصح معنى التمني مع البناء، والبناء يكون للجواب العام، والتمني إنشاء وابتداء، فيلزم أن يكون الابتداء لا ابتداء، ويعرب مع التمني، وأنت تقول: ألا ماءً بارداً، على البناء؟

فالجواب: أَنَّ البناء هنا ليس هو لأجل التضمن للاستغراق، بل من أجل الحمل بالشبه على التضمن، كما حُمِلت (حَذَام) على (نَزَالٍ)، فَلَمَّا كان معنى التمني معنًى داخلياً في الاستفهام، والاستفهام لا تغيير معه، كان هذا كذلك، وأيضاً فمعناه من الاستغراق باقٍ، فإنه/ يتمنى أي رجل [٢: ١٩٣/١] كان.

وقوله وَيَجُوزُ إلحاق (لا) العاملة بِـ (ليس) إلى آخره. قال المصنف في الشرح^(١): «وَيَجُوزُ إجراء (لا) مُجرى (ليس) فيما لا يُقصد به تَمَنُّ من مواضع إعمالها إن لم يُقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وَلَيْهَا، فعند ذلك لا يَجُوزُ إجراؤها مُجرى (ليس)، لأنَّها إذا جرت مَجْرَى (ليس) جاز أن يكون العموم مقصوداً وغير مقصود» انتهى كلامه.

(١) شرح التسهيل ٢: ٧١.

وإذا عملت عمل (ليس) فمذهب أكثر النحويين أن خبرها لا يكون إلا منصوباً كخبر (ليس). وذهب الزجاج إلى أنها تعمل في الاسم الرفع، ولا تعمل في الخبر شيئاً، كما لا تعمل الناصبة فيه شيئاً، بل النكرة مع (لا) العاملة فيها الرفع في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ، وزعم أن ذلك مذهب س، وقد نصّ على ذلك في شرحه مستغلق كتاب س.

قال ابن عصفور: «والصحيح عندي أنها لا تعمل في الخبر شيئاً؛ لأنّ (لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ) منها في الاستفهام، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها، ولذلك لم يَجُز الفصل بين (لا) وما عملت فيه رافعةً كانت أو ناصبة، كما لا يجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه، فكما أنّ (قائماً) من قولك (هل مِنْ رجلٍ قائمٌ) خبر للاسم المجرور بِـ (مِنْ) لأنّ موضعه مع (مِنْ) رفع بالابتداء، فكذلك^(١) يكون (قائمٌ) من قولك (لا رجلٌ قائمٌ) خبراً للاسم الذي عملت فيه؛ لأنه مع (لا) في موضع رفع على الابتداء» انتهى كلامه.

وهذا الذي استدل به أبو الحسن بن عصفور ليس بصحيح؛ لأنّ (لا) لم تنزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِنْ)، كالناصبية؛ إذ لو كانت كذلك لم يُجيزوا (لا رجلٌ في الدار بل رجلان)، ولَسَوُوا بين هذا وبين (لا رجلٌ في الدار) بجامع ما اشتركا فيه من أنّ (لا) إذا عملت عمل (إنّ) أو عمل (ليس) كانت جواباً لقولك: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فكانت تكون في حاليتها وُضعت للنص على العموم لأنها جواب نصّ على العموم، فكون النحويين فرقوا بينهما، فجعلوا العاملة عمل (إنّ) نصّاً في العموم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم، دليل على اختلاف الأحكام.

ومما يشهد بصحة مذهب الجمهور وبطلان مذهب الزجاج واختيار/

[٢: ١٩٣/ب]

(١) فيما عدا م: وكذلك.

ابن عصفور أَنَّ السَّماعَ وردَ بنصبِ خبر (لا) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله^(١):

تَعَزَّ، فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وإقيا
وقد أَنشدنا غير ذلك في (باب ما) مِمَّا يوقِف عليه هناك^(٢). وإنَّما
كَرَرنا هذه المسألة لأنَّ فيها مزيد فائدة، والله أعلم.

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه
الجزء الخامس من كتاب «التذيل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -
الجزء السادس، وأوله:
«باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»

(١) تقدم في ٤: ٢٨٢.

(٢) انظر ٤: ٢٨١ - ٢٨٧.

التَّائِيْلُ وَالْكَمِيْلُ

فِي شَرْحِ
كِتَابِ التَّسْمِيْلِ

أَلْفَهُ
أَبُو حَمِيْدٍ أَلْفُزَارِي

حَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ
الدُّكْتُورُ حَسَنُ هَنْدَارَوِي
كَلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ الْأَسَاسِيَّةِ - الْكُوَيْتِ

الْمَجْرَعُ السَّادِسُ

كُوْنُزْ شَيْبَانِيَا
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

بَيْتُ الشَّيْبِلِيَا

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأندلسي ، أبو حيان

التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي .

أبو حيان الأندلسي ، حسين محمود هندأوي - الرياض ، ١٤٢٦ هـ

... ص : ٢٤ × ١٧ سم

ردمك : ٢ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - هندأوي ، حسين محمود (محقق)

ب - العنوان

١٤٢٦ / ١١٢٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع : ١٤٢٦ / ١١٢٣

ردمك : ٢ - ٠٤ - ٧٠١ - ٩٩٦٠

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



التَّائِيْلُ وَالْكَفَالَةُ

في شرح
كتاب السَّهْل

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :

دار القلم - دمشق : ص ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧

الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦

ص ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق

دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص ب : ٢٨٩٥

ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ص : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

الداخل عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لأشتمال المبتدأ على استفهام ، فتنصيبهما مفعولين . ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل . ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين . ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة أمتنع الأقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكنه ولم يعلم آخذوف .

ش : ما ذكره من أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر هو مذهب جمهور النحويين .

وزعم أبو زيد السهيلي أن ذلك باطل ، بل هذه الأفعال بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليتها ابتداء ، قال : « والذي حمل النحويين على ذلك هو أنهم رأوا أن ^(١) هذه الأفعال يجوز ألا تذكر ، فيكون من مفعوليتها مبتدأ وخبر » . قال ^(٢) : « وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيداً عمرًا ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا على جهة التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ؛ ألا ترى أنك لم ترد أن تقول إنك ظننت زيداً شبه عمرو بل عمرًا ^(٣) نفسه » .

والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، وليس دليلهم على مذهبهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال ، وكان ينبغي ألا تؤثر في المبتدأ والخبر لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنهم شبهوها بأعطيت ، فنصبت الأسمين .

(١) أن : ليس في ك .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٦ [رسالة] ، وقد ذكر أن بعضهم حكى ذلك عنه .

(٣) ن : عمرو .

وزعم ألفراء^(١) أن هذه الأفعال لما طلبت آسمين شبهت من الأفعال بما يطلب آسمين ، أحدهما مفعول به ، والآخر حال ، نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا . وأستدل على ذلك بوقوع الجمل والظروف والجرورات موقع المنصوب الثاني في باب ظننت كما تقع موقع الحال ، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به ، فدل ذلك على أن^(٢) انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ، ولا يقدح في ذلك كون الحال يتم الكلام دونها ، والمنصوب الثاني في هذا الباب لا يتم الكلام دونه ، لأنه ليس بحال حقيقي ، بل مشبه بها^(٣) ، كما لا يقدح فيما ذهبنا إليه من أن انتصابه على التشبيه بالمفعول الثاني في باب أعطيت كونه لا يجوز الأقتصار عليه ، والثاني في باب أعطيت يجوز الأقتصار عليه من جهة أنه ليس بمفعول حقيقي ، بل مشبه به ، والمشبه / بالشئ لا يجري مجرى الشئ في جميع أحكامه . [١/٢: ٣]

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح بدليل أن المفعول الثاني في هذا الباب يكون معرفة ، ومضمرًا ، وأسمًا جامدًا ، كالمفعول به ، ولا يكون شيء من ذلك حالاً^(٤) ، ولا يقدح في ذلك وقوع الجمل والظروف والجرورات موقعه لأن الظروف قد تنتصب على التشبيه بالمفعول به ؛ وكذلك الجرور يكون في موضع المفعول ، نحو : مررت بزيد ، بدليل أنك إذا اضطرت إلى حذف حرف الجر نصبت الأسم ، فقلت : مررت زيدًا . وكذلك أيضًا قد تقع الجمل موقع المفعول به في نحو : قال زيدٌ عمروٌ منطلقًا .

(١) نسب هذا القول في الإنصاف ص ٨٢١ إلى الكوفيين . وأنظر الأبهدي ١ : ٧٤٦ .

(٢) أن : ليس في ك .

(٣) ك : هما .

(٤) حالاً : ليس في ك .

فإن قلت : تشبيه ظننت وأخواتها بأعطيت مبنيٌ على أن أعطيت وأشباهها متعدية إلى اثنين ، ويزعم الكوفيون ^(١) أن أعطيت وأمثالها تتعدى إلى واحد ، والثاني منصوب بفعل مضمر .

فالجواب : أن ما ذهبوا إليه فاسد ، وسيأتي ذكر هذه المسألة في باب ما لم يُسمَّ فاعله ، إن شاء الله .

وما تقدم ذكره من أن عمل ظننت وأخواتها إنما هو للتشبيه بأعطيت ذكرَ ابن هشام أنه قول لبعض المتأخرين ، قال : وذلك أن كل عامل يدخل على جملة فإنه لا يعمل فيها ، نحو قلت وكنت إذا كانت الجملة في موضع خبرها ، وكذلك أسماء الزمان إذا أضفتها إلى جملة المبتدأ والآخر ، وكذلك المبتدأ إذا كان خبره جملة ، وكان الواجب في هذه الأفعال أن تكون كذلك لولا هذا التشبيه ، وقد أولع أبو علي الشلوبين بهذا المذهب ، وهو لا يصح إذا حقق النظر فيه .

ومذهب س ^(٢) أن ما دخل على الجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على المفرد فالجملة تبقى على حالها حكاية لأنها بجملتها تنزل منزلة المفرد ، فالأسم فيها أو الفعل أحد جزأها ، فيتناول منزلة بعض الكلمة ، والعامل لا يعمل في بعض الكلمة ، فبقيت على إعرابها حكاية . والذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد ، مثل كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، يصير مثل الفعل الداخِل على اثنين ، فما كان فعلاً جرى مجرى الأفعال لأجل التشبيه به ، وما كان غير فعل عمل بالتشبيه ، أو لم يعمل بحكم أصله ، هذا مذهب س والنحويين المتقدمين .

وقد رأينا العامل اللفظي يزيل الابتداء ، نحو : زيدٌ قام ^(٣) ، إذا قدمت

(١) نسب إلى ألفراء وابن كيسان في شرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٦١ .

(٢) الكتاب ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) ك ، ن : قائم .

أفعل رفعت الأسم به ، ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، وكذلك ما يدخل عليه طالباً له من جهة وللخير من جهة ^(١) يخلع الآبتداء ، ويستأثر ^(٢) بالعلم لأنه / أقوى منه ، وإذا عملت الحروف ، نحو : إن وأخواتها ، وما ، ولات ، ولا ، في هذه الجملة بما أدت معانيها فيها - فالفعل أولى بالعمل وأوجب أن ^(٣) يجوز فيه ذلك ^(٤) . انتهى .

وقوله ألدخل عليهما كان أحال على كان ، وقد تقدم بيان ذلك في باب كان ^(٥) .

وقوله والممتنع دخولها - أي : دخول كان - عليهما - أي : على المبتدأ والخبر - لاشتغال المبتدأ على استفهام ، مثاله : أيهم أفضل ؟ وغلām من عندك ؟ فهذه لا تدخل عليها ^(٦) كان ، وتدخل عليها ظننت ، فتقول : أيهم ظننت أفضل ؟ وغلām من ظننت عندك ؟ ولا تدخل على هذه كان لأنها لا تتأخر ؛ إذ هي - أعني أسماء الاستفهام - لها صدر الكلام .

وقوله فتصبيها مفعولين تقدم مذهب الفراء ^(٧) أن الأسم الثاني ينتصب على التشبيه بالحال والرد عليه .

وقوله ولا يُحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل الحذف يكون اقتصاراً واختصاراً ، فحذف الأقتصار حذف الشيء لغير دليل ، وحذف الاختصار حذف

(١) ك : ويتخير بين جهة .

(٢) ك ، ن : ويستأخر .

(٣) ك : أن لا . ن : لئلا .

(٤) ن : غير ذلك .

(٥) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ١١٥ .

(٦) ك ، ن : عليه . وكذا في الموضع التالي . وأصواب ما أثبتناه .

(٧) تقدم قبل قليل .

الشيء للدليل . فإن حذفت المفعولين هنا اختصاراً جاز ، ومنه قول الكميت ^(١) :

بأي كتاب أم بآية سنة ترى حُبهم عاراً عليّ وتحسب حُبهم عاراً علي .

وإن حذفتها اقتصاراً فأربعة مذاهب :

أحدها : مذهب الأخفش ^(٢) ، وهو النع . وحجته ^(٣) أن هذه الأفعال [تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها] ^(٤) تجري مجرى جواب القسم ، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما يُتلقى به القسم ، قال تعالى ﴿وظننوا ما لهم من مَحِصٍ﴾ ^(٥) ، فكما أن القسم لا يبقى دون جواب ، فكذلك هذه الأفعال ، لا تستغني عن مفعولاتها . فأما قول الأخفش في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى ^(٦) : « تقول : ضربَ عبدُ الله ، وظنَّ عبدُ الله ، وأعلمَ عبدُ الله ، إذا كنت تُخبر عن الفعل » انتهى - فظاهره مخالفة هذا النقل .

وأول ^(٧) على أنه لم يقصد جواز الاقتصار مطلقاً ، بل مع قرينة محصلة ^(٨) للفائدة ، كقولك لمن قال : مَنْ ظنَّني ذاهباً ؟ ظنَّ عبدُ الله ، [ولمن قال] ^(٩) :

(١) ديوانه ص ٥١٦ [دار صادر] وشرح هاشمياته ص ٤٩ والخزانة ٩ : ١٣٧ [٧١٢] .

(٢) معاني القرآن ص ٢٢٣ وأحلييات ص ٧٢ ، وفيه أن الجرمي ذهب إليه أيضاً .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١١ . وهذا توجيه أبي علي الفارسي كما في أحلييات ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) تجري مجرى القسم ومفعولاتها : ليس في ك .

(٥) سورة فصلت : ٤٨ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

(٧) هذا تأويل ابن مالك في شرح التسهيل ٢ : ٧٤ - ٧٥ .

(٨) ك : مخرصة .

(٩) ولمن قال : ليس في ك ، ن . وهو في شرح المصنف ٢ : ٧٥ .

مَنْ أَعْلَمَكَ أَنِّي ذَاهِبٌ ؟ أَعْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ « إِذَا كُنْتَ تُخَيِّرُ » ، فَإِنَّ
الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخير .

قالوا ^(١) : وما أَسْتَدِلُّ به الْأَخْفَشُ لا حجة فيه لأنَّ الْعَرَبَ لا تَضْمِنُهَا مَعْنَى
الْقِسْمِ عَلَى الْإِزْوَامِ ، فَإِذَا أَمْتَنَعَ حَذْفَ مَفْعُولِهَا إِذَا دَخَلَهَا مَعْنَى الْقِسْمِ لِمَا ذَكَرَ
فَمَا أَلْمَانَعُ مِنْ حَذْفِهِمَا ^(٢) إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْقِسْمِ .

وزعم الْأَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ ^(٣) أَنَّ هَذَا الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ هُوَ مَذْهَبُ
سِوَا الْحَقِيقِينَ مِنَ تَدْبِيرِ ، كَلَامِهِ كَأَبْنِ / طَاهِرٍ وَأَبْنِ خُرُوفٍ وَالْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ
الْشَّلُوبِيِّ ، قَالَ ^(٤) : « فَلَوْ لَمْ يُقَارَنْ الْحَذْفُ قَرِينَةً تَحْصُلُ بِسَبَبِهَا فَائِدَةٌ ،
كَاقْتِصَارِكَ عَلَى أَظُنُّ مِنْ قَوْلِكَ : أَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلَقًا - فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنَّ غَرَضَكَ
الْإِعْلَامَ بِأَنَّ إِدْرَاكَكَ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِظَنٍّ لَا بَيِّقِينَ ، فَتَنْزِلُ أَظُنُّ مِنْ جَزَائِ
الْحَدِيثِ مَنْزِلَةً : فِي ظَنِّي ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ قَالَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ فِي ظَنِّي أَنْ يَقْتَصِرَ
عَلَى فِي ظَنِّي ، كَذَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ قَالَ أَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلَقًا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَظُنُّ ، وَلَئِنْ
قَائِلُ أَظُنُّ أَوْ أَعْلَمُ دُونَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ ظَنٍّ أَوْ عِلْمٍ بِمَنْزِلَةِ قَائِلِ : أَلْنَارُ حَارَّةٌ ؛
إِذَا لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ ظَنٍّ مَا وَلَا عِلْمٍ مَا » .

« وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ سِوَا قَوْلِهِ [فِي] ^(٥) بَابِ إِضْمَارِ الْمَفْعُولَيْنِ
الَّذِينَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا فِعْلُ الْفَاعِلِ ^(٦) : (وَذَلِكَ أَنَّ حَسِبْتُ بِمَنْزِلَةِ كَانَ ، إِنَّمَا
يَدْخُلَانِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْمُبْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَانِ فِي الْإِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١١ .

(٢) ك : من حذفها .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ - ٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٣ .

(٥) في : تنمة من شرح التسهيل .

(٦) الكتاب ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

تقتصر على الّاسم الذي بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ . فالمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليسَ وكانَ . وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكانَ) ، هذا نصه ، فصرح بأنَّ حَسِبَ ^(١) مع مرفوعها في الّاحتياج إلى المنصوبين بمنزلة ليسَ وكانَ في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليسَ وكان دون المرفوع والمنصوب لا يقتصر على حَسِبَ ومرفوعها دون المنصوبين ، وهذا واضح .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : (فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إِنَّ وأخواتها إذا قلت إِنِّي ولعلِّي ؛ لأنَّ إِنَّ وأخواتها لا تقتصر على الّاسم الذي بعدها) ^(٢) ، فجعل افتقار حَسِبَ وأخواتها مع فاعلها [إلى الجزأين] ^(٣) كافتقار إِنَّ ولعلَّ مع منصوبيهما إلى الخبر ، وهذا أيضاً واضح .

وفي هذا الكلام تسوية بين حَسِبْتُ وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول ظَنَنْتُ فتقتصر) لم يقصد الإطلاق ولا الّاختصاص ، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقريضة تحصل بها الفائدة ، واكتفى به (ظَنَنْتُ) اختصاراً واتكالا على العلم بمساواة غير ظَنَنْتُ لظَنَنْتُ ^(٤) .

وقال عبد العزيز بن جمعة : « منع الجرمي حذفهما محتجاً بأنه لا يكون حينئذ في الإخبار بهذه الأفعال فائدة إذ كل عاقل لا يخلو من علم أو ظن .

وأجيب بأننا لا نُسلم عدم الفائدة مطلقاً ، وإنما يلزم إن لو لم تفد بإسنادها إلى الفاعل علماً قطعياً أو ظنياً ، ولأنَّ ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب

(١) ن : حسبت .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٦٨ .

(٣) إلى الجزأين : تتمه من شرح التسهيل .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٧٤ .

[٣: ٣/ ب] إليه^(١)، وكان^(٢) قد قَدَّمَ / جواز ذلك قياسًا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا، وبدليل قوله تعالى ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٣)، ﴿وَوَظَنُّهُمْ ظَنًّا سَوْءًا﴾^(٤)، وفي المثل: مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٥).. انتهى.

المذهب الثاني: مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه^(٦)، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في ظننتُ وما في معناها، ومنع في علمتُ وما في معناها. وحجتهم أن كل كلام مبني على ألفائدة، فإن لم توجد فيه فائدة لم يجز التكلّم به، فإذا قلت ظننتُ كان مفيدًا لأن الإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد بقوله ظننتُ أنه قد وقع منه ظنٌ، وإذا قال علمتُ كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علمٍ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه يجوز: علمتُ، وتحذف المفعولين اقتصارًا لأنّ الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه ألفائدة كان أولى، فإذا قال قائل علمتُ علمنا أنه أراد: وقع منه علمٌ ما لم يكن يعلم؛ إذ حمّله على خلاف ذلك غير مفيد.

المذهب الثالث: مذهب أكثر النحويين^(٧)، منهم ابن السراج^(٨) والسيراfi^(٩)، وهو جواز حذفهما مطلقًا.

(١) هو القوّاس، وقد قال ذلك في كتابه شرح ألفية ابن معط ص ٥١٦.

(٢) أي: عبد العزيز بن جمعة.

(٣) سورة البقرة: ٧٨.

(٤) سورة الفتح: ١٢.

(٥) أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢: ٣٠٠ وشرح الكتاب للسيراfi ٢: ٣١٦.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١، وفي الرد التالي.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣١١.

(٨) الأصول ١: ١٨١ وشرح التسهيل ٢: ٧٤.

(٩) شرح الكتاب ٢: ٣١٦ وشرح التسهيل ٢: ٧٤.

قال الأستاذ أبو الحسن ^(١) : « والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وما في معناهما حذف اقتصار ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى س ^(٢) أنهم يقولون : من يسمع يَخْلُ ، أي : يقع منه خيلة ^(٣) ، وقال تعالى ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ ^(٤) ، أي : يعلم ^(٥) ، وليس في الكتاب جلاء عن مذهب س . »

المذهب الرابع : أُلْنَع قِياساً ، وألجواز في بعضها سماعاً ، وهو اختيار أبي العُلا إدريس ^(٦) ، ويزعم أنه رأي س ^(٧) ، فلا يُتَعَدَّى الحذف في ظَنَنْتُ وَخَلْتُ وَحَسِبْتُ . ويحتاج على ذلك بأنّها أفعال أُتِي بها لتفيد معنى في الجملة ، فتركها دون الجملة رجوع عن المقصود ، ولا يجوز ^(٨) كما لا يجوز حذف ما أُتِي به لمعنى ؛ ألا تراهم لم يحدفوا ^(٩) أَلْتَنُونِ مِنْ غَازٍ ، و حدفوا اللام ، لكنه سُمِعَ ^(١٠) في ظَنَنْتُ على ما حكاه س ^(١١) ، وكذلك في خَلْتُ وَحَسِبْتُ . وقيل : منه قوله تعالى

(١) هو ابن عصفور . شرح الجمل ١ : ٣١٢ .

(٢) كذا ! وليس في مطبوعة الكتاب .

(٣) أي : ظن .

(٤) سورة النجم : ٣٥ .

(٥) يعلم : ليس في ك .

(٦) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو العُلا ، بضم العين [- ٦٤٧ هـ] .

قال ابن الزبير : نحوي أديب مقري ، روى عن أبي جعفر بن يحيى القرطبي ، وسكن سبتة ،

وأقرأ بها ، وكان مشكوراً في أدبه وفضله . بغية الوعاة ١ : ٤٣٦ . وفي النسختين ك ، ن :

أبو العلم . صوابه في البغية ، وآلآرتشاف ص ٦٩١ ، ٢٠٩٧ ، ٢١١٤ .

(٧) زعم ابن خروف أنه ظاهر كلام سيبويه ، وأن القياس ألا يجوز ذلك فيها . شرح الجمل

ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٨) ك : ولا يكون .

(٩) ن : ألا تراهم أنهم لم يحدفوا .

(١٠) ك : يتبع .

(١١) الكتاب ١ : ٤٠ .

﴿وَضَنَنْتُمْ ظَنَّنَا السَّوَاءَ﴾^(١) ، و«ظَنَنْتُ ذَاكَ»^(٢) بنصب المصدر .

قال صاحب البسيط : « وأما حُلْتُ ^(٣) فيظهر أطراد الخلاف فيها بال منع وعدمه ، فالمنع حملاً على ظَنَنْتُ ، وأجواز لما فيها في نفسها » .

وأما حذف أحدهما فيما اقتصاراً أو اختصاراً :

إن حذفته اقتصاراً لم يجوز ، لا خلاف في ذلك . وسبب ذلك أنها داخله على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصاراً ، فكذلك لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً .

/ وإن حذفته اختصاراً جاز ذلك على قلة عند الجمهور .

[٣ : ٤ / أ]

وذهب الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً كما لا يجوز اقتصاراً . وأستدل على ذلك بأنها أفعال دخلت على المبتدأ والخبر ، فهي بمنزلة كان وأخواتها ، ولا يقتصر في باب كان على اسمها ولا على خبرها ، فكذلك^(٤) هذه .

ورُدَّ بأن مرفوع كان كالفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كالأحدث لها ، فصار عوضاً منه ، فامتنع حذفه إذ صار كالأجزاء من الفعل .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف ، وقد ورد به السماع ، قال الشاعر^(٥) :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرَهُ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(١) سورة الفتح : ١٢ .

(٢) كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) ك ، ن : قلت .

(٤) ك : وكذلك .

(٥) هو عترة . ديوانه ص ١٩١ . مني : سقط من ن .

أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تَظُنِّي غيرَ هذا حقًا ، وقال : حذفه عزيزٌ ،
كما أن حذفَ خبرِ كانَ كذلك وإن اختلفت جهتا القلبح . وقال آخر ^(١) :

تَلَذُّ لِطَعْمِهِ ، وَتَخَالُ فِيهِ إِذَا نَبَّهَتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
وقبله ^(٢) :

كَأَنَّ مُشْعَشَعًا مِنْ خَمَرٍ بُصْرَى نَمَتَهُ الْبُخْتُ مَشْدُودَ الْخِتَامِ
ثم أتى بخبرِ كأنَّ بعدَ بيتين وصفَ فيهما المُشْعَشَعَةَ ، فقال ^(٣) :

على أنيابها بغريضٍ مُزَنٍ تَقَبَّلَهُ الْجُبَاءُ مِنَ الْعَمَامِ
ثم وصفَ المَزْنَ بيت ، وبعده : تَلَذُّ لَطَعْمِهِ ، فالتقدير : وتخال ما ذكرت
فيه من المُشْعَشَعَةِ الموصوفة . وقال آخر ^(٤) :

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا أَلْتَسَعُ جَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ
التقدير : مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ ^(٥) بْنِ يَحْيَى فِي الْوُجُودِ . و « را » ^(٦) . بمعنى عَلِمَ ،
كذا قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ^(٧) وصاحب البسيط ؛ لأنَّ العرب لا
تُحذف همزة « را » إلا إذا كانت . انتهى . وذكر ابن سيده في الْمُحْكَمِ

(١) هو الأناقة الأديباني . ديوانه ص ١٣١ - ١٣٢ . وبين البيت التالي أربعة أبيات .

(٢) نمته : نقلته . والبخت : الإبل الخراسانية ، واحدها : بُخْتِي ، والآثني : بُخْتِيَّة . ن :
مسدود الختام .

(٣) الغريض : ماء المطر الحديث العهد بالسحاب ، والطري من كل شيء .

(٤) الخليات ص ٤٧ وسر الصناعة ص ٧٩١ وشرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣١٢ واللسان
(رأى) . ألتسع : سير مضفور تشدُّ به أرحال . ك : من رأى ... إذا ألتسع . ن : ومن
رأى .

(٥) ك : سعدان .

(٦) ن : ورأى . وكذا في الموضع التالي .

(٧) شرح الجمل ١ : ٣١٢ . وهذا قول أبي علي الفارسي في الخليات ص ٤٧ .

أَنَّهُا تَحْذِفُهَا بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، فَلَا يَكُونُ فِي أَلْبَيْتِ حِجَّةٌ ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ « رَا »
بِمَعْنَى أَبْصَرَ .

وقال آخر ^(١) :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَبِينُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ ، وَلَكِنْ لَا إِحَالُ تَلَاقِيَا

التقدير : لَا إِحَالُ الْكَائِنِ تَلَاقِيَا ، أَوْ لَا إِحَالُ تَلَاقِيَا بَعْدَ أَلْبَيْنِ .

وقال آخر ^(٢) :

وَأَنْتَ غَرِيمٌ ، لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا أَلْعَزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

التقدير : لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَاقِعًا ، أَي : قَضَاءَ دَيْنِهِ وَاقِعًا .

وقال ابن عصفور ^(٣) : « حَذَفَ ^(٤) أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ قَلِيلٌ ^(٥) ،

[٣ : ٤/ب]

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ » . وَهَذَا مِنْهُ جَنُوحٌ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ مَلِكُونَ .

وَفِي الْإِفْصَاحِ : « زَيْدًا ظَنَنْتُهُ ^(٦) قَائِمًا ، هَذَا ^(٧) مِمَّا يُحْذَفُ مِنْهُ أَحَدٌ

مَفْعُولِي ظَنَنْتُ لِأَنَّكَ تَقْدِرُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَتَحْذِفُ ظَنَنْتُ اسْتِغْنَاءً بِظَنَنْتُ

هَذِهِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَحْذِفُ قَائِمًا اسْتِغْنَاءً بِقَائِمِ هَذِي الظَّاهِرَةِ . هَذَا كَلَامُ النُّحَوِيِّينَ .

وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ قَالَ : تَقْدِيرُهُ هُنَا خِلَافُ ظَنَنْتُ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ

ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتُهَا لَا تَسْتَغْنِي عَنْ مَفْعُولِهَا مَتَى مَا ^(٨) ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا ، فَتَقْدِرُ أَنَّهُمَتْ ،

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٩ .

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٤٧ .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣١٢ .

(٤) ن : وحذف .

(٥) قليل : سقط من ن .

(٦) ن : ظننت .

(٧) هذا : ليس في ك .

(٨) ما : ليس في ك .

أَوْ تَحَيَّلْتُ ، وما أشبه ذلك . وإذا قال زيدًا علمته قائمًا قدَّر : عرفت زيدًا ، ولك أن تقول : لَابَسْتُ . وهذه مخالفة للجمهور بلا دليل لأن العرب والنحويين إنما منعوا عن الِاقتصار لا عن الِاختصار .

وتقول : أَقَائِمًا ظَنَنْتَ زيدًا إِيَّاه ؟ فتحذف الأول لأنك أظهرته هنا ، والتقدير : أَظُنُّنْتَ زيدًا قائمًا ظننتَ زيدًا إياه ؟ وهذا الفعل لا يجوز إظهاره ولا إظهار فاعله ومفعوله الأول لدلالة ما أثبتَّ على ما أَضْمَرْتُ ^(١) ونيابته عنه .

ويقول لك أَلْقَائِلَ : ما ظَنَنْتَ زيدًا ؟ فتقول : قائمًا ، تريد : ظَنَنْتُهُ قائمًا ، فتحذف للعلم ، وإن شئت أظهرت هذا . وإذا قال : مَنْ ظَنَنْتَ ^(٢) قائمًا ؟ قلت : زيدًا ، ويجوز الإظهار هنا ، فتقول : ظننتُ زيدًا ^(٣) قائمًا ، أنتهى .

وما ذكرناه من أن مذهب الجمهور جواز حذف أحدهما إذا دلَّ الدليل عليه قد خالف فيه بعض معاصرينا ؛ فقال : « وأما حذف أحدهما دون الآخر فممنعه الجمهور لأنهما متلازمان ؛ لافتقار كل منهما إلى صاحبه ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل . ولا يقال : فهلاً جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ أو الخبر عند وجود القرينة ؛ لأننا نقول : إنما لم يجوز حذف أحد مفعوليهما لئلا يلتبس المتعدي منها إلى مفعولين بما يتعدى إلى مفعول واحد ، بخلاف خبر المبتدأ ، فأما قول الشاعر ^(٤) :

وما أعرفُ الأطلالَ
فإِخَالُهَا لكنْ إِخَالُهَا
فإِخَالُهَا معناي أَنَوَهُمُ .

(١) ك : على ما اقتصر .

(٢) زيد ههنا ف ك ، ن : زيدًا .

(٣) ك : ظننتَ زيدًا زيدًا قائمًا .

(٤) هو ألبحتري . ديوانه ص ١٦٢٥ ، ١٦٨٦ . توضيح : موضع . وألبيت بتمامه :
وما أعرفُ الأطلالَ مِنْ بَطْنِ تَوْضِيحٍ لَطَوَّلِ تَعْفِيهَا ، وَلَكِنْ إِخَالُهَا

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ عِنْدَ وَجُودِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ لَمَّا أَمْتَنَعَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ ^(١) ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ بِأَلْيَاءِ فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : الْبَخْلُ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَلْتَاءِ فَعَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَيْ : يُبْخَلُ الَّذِينَ .» . أَنْتَهَى مِنْ كَلَامٍ / آبِنِ جُمُعَةٍ ^(٢) .

[٣ / ٥ : ٥]

وَقَوْلُهُ وَلَهُمَا مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا لَهُمَا مِنْ مَجْرَدَيْنِ يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ تَقْدِمُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَتَأْخِيرُ الثَّانِي ، وَقَدْ يَعْضُرُ مُوجِبُ الْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ ، نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا صَدِيقَكَ ^(٣) ، وَعَلِمْتُ خَيْرًا مِنْكَ فَقِيرًا إِلَيْكَ ، وَمَا يُوْجِبُ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ ، نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا إِلَّا بَخِيلًا ^(٤) ، وَأَسْبَابُ الْبَقَاءِ وَالْخُرُوجَ مُسْتَوْفَاةٌ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ^(٥) ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهَا هُنَا . فَإِنْ لَمْ يَعْضُرْ مُوجِبُ جَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ .

وَقَوْلُهُ وَلِثَانِيهِمَا مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْوَالِ مَا لَخَبَرِ كَانَ أَحَالَ عَلَى خَيْرِ كَانَ ، وَذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ كَانَ ^(٦) ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا .

وَقَوْلُهُ فَإِنْ وَقَعَ مَوْقِعُهُمَا - أَيْ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِينَ - ظَرْفٌ - نَحْوُ ظَنَنْتُ عِنْدَكَ - أَوْ شَبْهَهُ - ^(٧) نَحْوُ ظَنَنْتُ لَكَ - أَوْ ضَمِيرٌ - ظَنَنْتُهُ - أَوْ أَسْمُ إِيْشَارَةٍ - ظَنَنْتُ ذَاكَ -

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ١٨٠ . وَقَدْ قَرَأَ ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ بِأَلْتَاءِ حَمْزَةٍ ، وَقَرَأَ بِأَلْيَاءِ بَقِيَّةُ السَّبْعَةِ ،

لَكِنْ عَاصِمًا وَآبِنَ عَامِرَ فَتَحَا الْسَّيْنِ ، وَكَسَرَهَا أَلْبَاقُونَ . السَّبْعَةُ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) قَالَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ آبِنِ مَعْطٍ ص ٥١٦ - ٥١٧ .

(٣) مُوجِبُ الْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَثَلِ تَسَاوِيهِمَا فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الْمَثَلِ الْآتَالِي تَسَاوِيهِمَا فِي التَّنْكِيرِ .

(٤) مُوجِبُ الْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَثَلِ حَصْرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

(٥) أَنْظَرَ أَلْجُزَاءَ الثَّلَاثِ ص ٣٣٦ - ٣٥٧ .

(٦) أَنْظَرَ أَلْجُزَاءَ الْرَّابِعِ ص ١٦٩ . وَمَا بَعْدَهَا .

(٧) أَوْ شَبْهَهُ ... أَوْ أَسْمُ إِيْشَارَةٍ ظَنَنْتُ : سَقَطَ مِنْ ك .

أَمْتَنَعَ أَلَا قُتَصَارُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ أَحَدَهُمَا - أَي : أَحَدَ الْمَفْعُولِينَ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا بَيَّنَّاهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا اقْتِصَارًا - لَا ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْهُ أَي : إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدَهُمَا ، كَأَنْ تَرِيدُ بِالظَّرْفِ مَكَانَ حَصُولِ الظَّنِّ ، وَبِ« لَكَ » الْقَلَّةَ ، وَبِالضَّمِيرِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ، وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ الْإِشَارَةَ ^(٢) إِلَى الْمَصْدَرِ .

وَقَوْلُهُ وَلَمْ يُعْلَمْ اَلْمَحْذُوفُ لِأَنَّهُ إِنْ عُلِمَ اَلْمَحْذُوفُ جَازَ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ أَوْ اَلْمَجْرُورُ أَوْ الضَّمِيرُ أَوْ اسْمُ الْإِشَارَةِ أَحَدَهُمَا ، وَيَكُونُ الْآخَرُ حُذْفًا لِلْعِلْمِ بِهِ .
قَالَ الْمَصْنِفُ فِي الشَّرْحِ ^(٣) : « وَقَالَ الْفَرَاءُ ^(٤) : ظَنَنْتُ ذَاكَ ^(٥) » ، إِشَارَةً إِلَى اَلْحَدِيثِ ، أَجْرَتُهُ اَلْعَرَبُ مَجْرَى الْمَفْعُولَيْنِ ، يَقُولُ اَلْقَائِلُ : كَانَ مِنْ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا ، فَيَقُولُ اَلْمَخْبِرُ : قَدْ ظَنَنْتُ ذَاكَ . قَالَ أَبُو خُرُوفٍ : وَهُوَ قَوْلٌ لَا بِأَسْ بِهِ . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي مَصَادِرِهِ : خَلْتُ ذَاكَ إِحَالَهُ خَالًا . وَأَلْظَهَرَ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى اَلْحَدِيثِ لِذِكْرِهِ الْمَصْدَرِ بَعْدَ « أَنْتَهَى » .

وَقَالَ أَبُو دُرُسْتُوهِ : يَقُولُ اَلْقَائِلُ : زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا ، فَتَقُولُ : عَلِمْتُ ذَاكَ ، تَشِيرُ بِهِ إِلَى جَمِيعِ الْخَبَرِ ، فَيَسْتَعْنِي .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ ^(٦) : « وَإِذَا قُلْتَ ظَنَنْتُ ذَاكَ كَانَ ذَاكَ إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ اَلْمَفْهُومِ مِنَ اَلْفِعْلِ ^(٧) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ اَلظَّنَّ » . يَعْنِي ^(٨) أَنَّ اَلْعَرَبَ قَدْ

(١) ك ، ن : لِأَن .

(٢) ك : وَالْإِشَارَةُ .

(٣) شَرْحُ اَلتَّسْهِيلِ ٢ : ٧٥ .

(٤) مَعَانِي اَلْقُرْآنِ ١ : ٤٥ وَالمَبَاحِثُ اَلْكَامِلِيَّةُ ١ : ٤١٦ وَشَرْحُ اَلْجُرُولِيَّةِ لِلْأَبْذِيِّ ص ٧٥١ .

(٥) اَلَّذِي فِي شَرْحِ اَلتَّسْهِيلِ : ظَنَنْتَهُ ذَاكَ .

(٦) اَلْإِيضَاحُ اَلْعَصْدِيُّ ص ١٣٧ وَاَلْإِغْفَالُ ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٧) مِنَ اَلْفِعْلِ : لَيْسَ فِي ن . كَأَنَّكَ قُلْتَ ظَنَنْتَ ذَاكَ اَلظَّنَّ : لَيْسَ فِي ك .

(٨) يَعْنِي ... مِنَ اَلْفِعْلِ : سَقَطَ مِنْ ك .

تشير إلى المصدر المفهوم من الفعل كما تُعيد عليه الضمير ، ومن الإشارة إلى المصدر قوله تعالى ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ^(١) أي : إنَّ صَبْرَهُ . وهذا مذهب س ^(٢) في : ظننتُ ذلك .

وذهب ألفراء ^(٣) والمازني ^(٤) إلى أن ذاك إشارة إلى المفعولين في نحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ذاك ؛ لأنَّ العرب قد تشير بـ « ذلك » إلى اثنين ، قال تعالى ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(٥) ، أي : بين الفارض والبكر . وجاز اكتفاء «ظننتُ» بـ « ذاك » وهو مفرد في اللفظ من حيث كان المراد ^(٦) به / الآسمين اللذين هما خير ومخير عنه في الأصل .

[٣: ٥/ب]

قال بعض أصحابنا : والصحيح ما ذهب إليه س وأبو علي . ومما يبين صحة ذلك أن اسم الإشارة المفرد لا تجوز الإشارة به إلى اثنين بالنظر إلى اللفظ ؛ بل بالنظر إلى المعنى ، فقوله تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ محمول على المعنى ، كأنه قال : عَوَانٌ بَيْنَ ما ذكر ، فعلى هذا لا تجوز الإشارة بـ « ذاك » إلى الآسمين ^(٧) اللذين هما خير ومخير عنه في الأصل إلا بالنظر إلى المعنى ؛ فكأنك قلت : ظننتُ الحديث ، فكما لا يجوز اكتفاء ظننتُ بـ « الحديث » - وإن كان المراد الخير والخير - والمعنى - فكذلك لا يجوز اكتفاؤها بـ « ذاك » ، وإنما جاز : ظننتُ أن زيدا منطلقاً - وإن كانت أن وصلتها بتقدير اسم مفرد - للطول ولجريان الخير والخير عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجوداً في اسم الإشارة ولا في الحديث .

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٤٥ وآل الكافي ١ : ٩٧١ - ٩٧٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٨ وشرح الجزولية للأبدي ص ٧٤٩ .

(٥) سورة البقرة : ٦٨ .

(٦) ن : المفرد .

(٧) ك : إلى الاثنين .

والمخبر عنه في المعنى - فكذا لا يجوز اكتفاؤها بـ «ذاك» ، وإنما جاز : ظننتُ أن زيدًا منطلقًا - وإن كانت أن^(١) وصلتها بتقدير أسم مفرد - للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ، وليس شيء من ذلك موجودًا في أسم الإشارة ولا في الحديث .

ص : وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌ ، أو يقينٌ ، أو كلاهما ، أو تحويلٌ : فلأول حَجَا يَحْجُو ، لا لَعَلَّة ، لا قَصْد ، ولا رَدَّ ، ولا سَوَقٍ ، ولا كَتَمٍ ، ولا حَفْظٍ ، ولا إقامةٍ ، ولا بُخْلِ . وعدَّ ، لا لِحُسْبَانٍ . وزَعَمَ ، لا لكفالةٍ ، ولا رياسةٍ ، ولا سَمَنِ ، ولا هُزَالٍ . وجَعَلَ ، لا لتصييرٍ ، ولا إيجادٍ ، ولا إيجابٍ ، ولا ترتيبٍ ، ولا مقارنةٍ . وهَبَ غير متصرف .

ش : أَلْفَعَلَ الَّذِي يَفْتَقِرُ مفعوله إلى ثانٍ مُخْبِرٍ به صالحٍ للتعريف والتأكيد ، أو جملةٍ تقوم مقامه - هو من باب ظَنٍّ ، ويميزه^(٢) وقوع ألفصل بينهما ودخول الألام الفارقة . وأفعال هذا الباب نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح لهما ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

وقوله فلأول - يعني النوع الذي هو مختص بالظن - حَجَا يَحْجُو ، قال^(٣) : قد كُتِبَتْ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَحَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٌ وقوله لا لَعَلَّة إلى قوله ولا بُخْلٍ حَجَا مشترك بين ظَنٍّ - ويتعدى إلى مفعولين - وبين غَلَبَ في الحاجة ، وقَصَدَ ، ورَدَّ ، وساقَ ، وكَتَمَ ، وحَفِظَ ، وهي في هذه متعدية إلى واحد ، وبين أقامَ ، وبَخِلَ ، ولا يتعدى .

(١) أن : سقط من ك .

(٢) ك : ويجزئه . ن : وغيره .

(٣) ألبيت أول ثلاثة أبيات لأبن مقبل في تخلص الشواهد ص ٤٤٠ - ٤٤١ . وليس في ديوانه .

وهي من غير نسبة في اللسان (ضربج) حيث ذكر أن ثعلبًا رواها عن ابن الأعرابي .

وقوله وعدَّ لا لحُسابان قال في الشرح : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ عَدَّ ، لا بمعنى حَسَبَ ، كقول الشاعر ^(١) :

فلا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدَمِ
وكقول الآخر ^(٢) :

[٣ : ١/٦] / لا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ «
أنتهى .

وفي عَدَّ « عَدَّ » من أفعال هذا الباب خلاف : مذهب الكوفيين ^(٣) أنها من أفعال هذا الباب . وقال بعض أصحابنا : وزاد فيها بعض النحويين عَدَّ ، وجعل من ذلك قوله ^(٤) :

تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لولا الْكَمِّيُّ الْمَقْنَعَا
ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون « أفضل مجدكم » بدلاً من : عَقَرَ النَّيِّبِ ^(٥) ، و« تَعُدُّونَ » من الْعَدَّ الَّذِي يراد به إحصاء المعداد ، كما يقال : فلان يَعُدُّ لنفسه آباءً كراماً .

(١) النعمان بن بشير الأنصاري . ديوانه ص ٢٩ وعيون الأخبار ٣ : ٩٧ . العيني ٢ : ٣٧٧ .

(٢) هو أبو ذؤاد الإيادي . شعره ص ٣٣٨ والأصمعيات ص ١٨٧ . الإقترار : قلة المال . والعدم والإعدام : الفقر .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١ : ١٠٧٣ [رسالة] .

(٤) نسب ألييت للأشهب بن رُميلة . وألصواب أنه لجرير . ديوانه ص ٩٠٧ . وأنظر إيضاح الشعر ص ٧٠ . النيب : الإبل المسنة ، واحدها ناب . والضوطني : الحمقى . والكمي : الشجاع . والمقنع : الذي على رأسه مغفر .

(٥) ممن ذكر هذا الوجه ابن الضائع في شرح الجمل ١ : ١٠٧٣ [رسالة] ، وابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كما في الخزانة ٣ : ٥٧ .

وقال أيضاً : يجوز أن تجعل « تَعُدُّون » في البيت بمعنى : تَحْسَبُونَ ، على طريق التضمنين ؛ لأنه إذا حَسَبَ عَقَرَ النَّيِّبِ في مآثره ومجده فقد حَسِبَ ذلك مجداً ، فضمن « عَدَّ » آلتى للعدد معنى حَسِبَ آلتى للظن ، فيكون « أَفْضَلَ مجدِّكم » مفعولاً ثانياً على التضمنين ، وهو جائز في الشعر .

وقال أيضاً : « أَفْضَلَ مجدِّكم » نعت لـ « عَقَرَ النَّيِّبِ » ، وعدَّ بمعنى حَسَبَ ، كأنه قال : تَحْسَبُونَ عَقَرَ النَّيِّبِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ مجدِّكم مما تَفْخَرُونَ به ^(١) .

وأختيار أبي الحسين بن أبي الربيع ^(٢) أن « عَدَّ » من أفعال هذا الباب كأختيار المصنف .

وقوله وَزَعَمَ ، لا لكفالة ، ولا رياسة ، ولا سَمَنَ ، ولا هُزال قال المصنف في الشرح ^(٣) : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ زَعَمَ الْأَعْتِقَادِيَّةُ ، كقول الشاعر ^(٤) :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ
ومصدر زَعَمَ هذه زَعَمٌ وَزُعْمٌ ^(٥) . ويقال زَعَمَ - بمعنى كَفَلَ - زَعَامَةً ، ومنه قوله عليه السلام : (أَلْزَعِيمُ غَارِمٌ) ^(٦) ، وبهذا المعنى قال الشاعر ^(٧) :

تَقُولُ هَلَكْنَا إِنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمُ

(١) ذكر هذا الوجه الأبيدي في شرح الجزولية ١ : ٧٢٦ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٤٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٧٧ - ٧٨ . وقوله « زعامة ... كما زعم » : ليس فيه .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ٩٠ والكتاب ١ : ١٢١ .

(٥) ن : ومصدر هذه زعم . وفي شرح التسهيل : « زَعَمَ وَزُعْمَ وَزِعْمَ » . والزَّعْمُ : حجازية ، والزُّعْمُ : تميمية . اللسان (زعم) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٥ : ٢٦٧ وعبد الرزاق في المصنف ٨ : ١٧٣ وأبيهمي في اللسن الكبير ٦ : ٧٢ .

(٧) هو عمرو بن شأس كما في اللسان (زعم) والخزانة ٩ : ١٣١ [عند الشاهد ٧١١] .

وععى رأس ، فتعدى إلى مفعول واحد مرة ، وبحرف جر أخرى . ويقال
زَعَمَتِ الشَّاةُ ، بمعنى سَمِنَتْ ، ومعنى هُرِلَتْ ، ولا يتعدى « انتهى .

ويقال : الزَّعَم - بضم الزاي - هو الَّاسْم لا مصدر .

وذكر صاحب العين^(١) أنَّ الأحسن في زَعَمَ أن توقع على أن ، قال : « وقد
توقع في الشعر على الَّاسْم ، وأنشد بيت أبي ذؤيب :

فإنَّ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ

وقول الآخر^(٢) :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيًّا «
/ انتهى . ولهذا لم يحن في القرآن متعديًا إلى اثنين ، إنما جاء بعده أن وأن .

[٣: ٦/ب]

وقال ألسيراني : « الزَّعَمُ قولٌ يَقْتَرَنُ به اعتقاد صَحِّ أو لم يَصِحَّ » . وقال

أبن عطية المفسر^(٣) : « قول لا دليل على فسادِه ولا صحته ودركه على قائله » .

وقال أبن دريد^(٤) : « أكثر ما يقع على الباطل » . والدليل على أنه قد يقع على
ما ليس بباطل قول كثير^(٥) :

وقد زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ
تَغَيَّرَ جِسْمِي ، وَالْخَلِيقَةُ كَالْتِي عَهْدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

(١) كتاب العين (زعم) ١ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) هو أبو أمية أوس الحنفي كما في شرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ [٨٣٢] .

(٣) لم أقف على قوله هذا في المحرر الوجيز .

(٤) جمهرة اللغة ص ٨١٦ .

(٥) ديوانه ص ١٤٩ - ١٥٠ تحقيق قدري مايو ، والأماي ٢ : ١٠٧ .

وفي الحديث (بَسَّ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا) ^(١) . وإذا قال س في كتابه «وزعم الخليل» ^(٢) قيل ^(٣) : فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل ، وكان قويًّا .

وفي الإفصاح : و (زَعَمَ) قد قلنا إنها قد تكون بمعنى عَلِمَ ، وهو قول س . وقال غيره : تكون بمعنى آتَقَدَّ ، فقد تكون علمًا ، وقد تكون تقليدًا ، وتكون أيضًا ظنًّا غالبًا . وقيل : تكون بمعنى الكذب ، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنُوا ﴾ ^(٤) ، وقوله ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله وَجَعَلَ لَا لِتَصْيِيرِ قال المصنف في الشرح ^(٦) : « ومن أخوات حَجَا الظَّنِّيَّةِ جَعَلَ الْآعْتِقَادِيَّةُ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا ﴾ ^(٧) أي : آتَقَدَّوْهُمْ . وهذه غيرُ آلتِي لِتَصْيِيرِ - وسيأتي ذكرها - وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَدَ ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(٨) ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَوْجَبَ ، كقولهم : جَعَلْتُ للعامل كذا ، وغيرُ آلتِي بمعنى أَلْقَى ، كجَعَلْتُ بهِضَ متاعِي على بعض ، وغيرُ آلتِي للمقاربة ، وقد ذُكِرَتْ في بابها ^(٩) . »

وقوله وَهَبَ غير متصرف هذا أيضًا فيه خلاف : فذهب المصنف إلى أن

(١) سنن أبي داود ٤ : ٢٩٤ ومصنف ابن أبي شيبة ٥ : ٢٥٢ .

(٢) قيل ... وزعم قد قلنا : سقط من ن .

(٣) المحرر الوجيز ٢ : ٧٢ و ٥ : ٣١٩ .

(٤) سورة التغابن : ٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٣٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ .

(٧) سورة الزخرف : ١٩ .

(٨) سورة الأنعام : ١ .

(٩) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ والتذييل ٤ : ٣٢٧ .

هَبْ من أفعال هذا الباب ، وأنها بمعنى حَجَا الظَّنِّيَّة ، وأنشد ^(١) :

فقلت : أَجَرْنِي أبا خالدٍ وإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا
وهو مذهب الكوفيين .

وَأَضْطَرِبَ فِيهَا أَلْأَسْتَاذُ أَبُو أَحْسَنَ ، فمرة قال ^(٢) : لا تتعدى إلا إلى واحد ،
والدليل على ذلك تنكير الثاني وأنه لا يأتي معرفة : ومرة قال : تتعدى إلى اثنين ،
ومن ذلك قوله ^(٣) :

فَهَبْنِ أُمَّةً هَلَكَتْ ضِيَاءًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدٍ
قال : والدليل على أن الأسم الثاني مفعول مجيئه معرفة ونكرة ، والدليل
على أنه إذا كان معرفة ليس بدلاً من الأول محيئاً لأجمله في موضعه ، نحو قوله ^(٤) :
هَبْنِي أَسْأْتُ
.....

(١) شرح التسهيل ٢ : ٧٨ . وألبيت لعبد الله بن همام السلولي . شعره ص ٨٥ واللسان
(وهب) وتخليص الشواهد ص ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ٢٦٢ [٨٣٤] .

(٢) شرح الجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو عُقَيْبَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ كما في السمعط ص ١٤٩ والخزانة ٢ : ٢٦٠ [عند الشاهد
١٢٤] . وهو من غير نسبة في شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ص
٢٠٧ ، وأساس البلاغة ص ٥١٠ ، وآخره فيه : وأبو يزيدا .

(٤) هذه جملة وردت في مطلع عدة أبيات ، منها قول خالد بن يزيد الكاتب :

هَبْنِي أَسْأْتُ ، فَكَانَ ذَنْبٌ سَبِيٍّ مِثْلَ ذَنْبِ أَبِي لَهَبٍ
الأغاني ٢٠ : ٢٤٨ . وقول خالد بن يوسف الكاتب :

هَبْنِي أَسْأْتُ ، فَعَادَةُ لَكَ أَنْ تُرَى مُتَطَوِّلاً مُتَحَاوِزاً مَظْلوماً

الأغاني ٢٢ : ٥٦٤ . وفي بيت لإبراهيم بن سبابة في الأغاني ١٢ : ٨٣ ، وفي بيت
لفضل الأشاعرة في ١٨ : ١٠١ .

ومن ذلك قوله ^(١) :

/ هَبْنِي - يا مُعَذِّبِي - أَسَأْتُ وبَاهِجِرَانٍ قَبْلَكُمْ بَدَأْتُ [١/٧ : ٣]

إلا أن ابن عصفور لم يجعلها بمعنى ظَنٌّ ، وإنما جعلها بمعنى آجَعَلِ ^(٢) التي بمعنى صَيَّرَ ^(٣) .

وهي أمر من : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أي : جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، وإنما قال « غير متصرف » لأنه ^(٤) لم يُسْتَعْمَلْ منها غيرُ فعلِ الأمر ، لا ^(٥) ماضٍ ولا مضارع ولا أسم فاعل ، ولا يكون فعل الأمر إلا بصيغة هَبْ ، ويتصل به الضمير لمؤنث ومثنى ومجموع ، ولا يكون أمراً باللام .

ص : وللثاني عِلْمٌ لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرْفَانٍ ، وَوَجَدَ لا لِإِصَابَةٍ ^(٦) ولا أَسْتِغْنَاءٍ ولا حُزْنٍ ولا حَقْدٍ ، وَأَلْفَى مرادفها ، وَدَرَى لا لِخُتْلٍ ، وَتَعَلَّمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف .

ش : يعني « الثاني » النوع الذي يختص باليقين . وأحترز بقوله لا لِعُلْمَةٍ من عِلْمٍ عُلْمَةٍ فهو أَعْلَمُ ، أي : مشقوق أَلْشَفَةُ أَعْلِيَا ، قال الشاعر ^(٧) :

وَحَلِيلٍ غَانِيَةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلًا تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ

(١) هو إبراهيم السَّوَّاق مولى آل أَلْهَلْبَ كما في الكامل ص ٥٤٥ .

(٢) ك ، ن : جعل . وألْتَصِيبُ مما يأتي في ق ٢٠ / أ .

(٣) أَلْقَرَب ١ : ١١٦ ، ولفظه : « وَجَعَلَ . بمعنى صَيَّرَ ، ووهب . بمعنى جعل » .

(٤) ن : لأَها .

(٥) ك : ولا .

(٦) ك : لأَصَالَةٍ .

(٧) هو عنتره . ديوانه ص ٢٠٧ وشرح القصائد العشر ص ٢٩٢ . الحليل : الزوج . وَأَجْدَلٌ :

المصروع على الجدالة ، وهي الأرض . وَتَمْكُو : تَصْفِرُ . وَالْفَرِيصَةُ : الموضع الذي يُرْعَدُ من الدابة ، والإنسان ، إذا خاف . يريد سَعَةَ الطعنة .

وبقوله ولا عرفان من علم الموافق في التعدي عرف ، نحو قوله ﴿ لا يعلمون شيئاً ﴾ ^(١) . وإذا تعدت علم إلى واحد فأردت ^(٢) آلهية جاز وقوع الجامد مفعولاً لها ، قال الفراء ^(٣) : لا تقول : قد سألت فعلمت عبد الله ، إلا أن تريد : علمت ما هو ، فلا بد من مشعر بالمعنى ، كقولك ^(٤) : إنما سألت لأعرف عبد الله من زيد .

وأما قوله تعالى ﴿ وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) ، و﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ ^(٦) - فقل : لا يطلق العلم على الله بمعنى المعرفة . وأول قائل ذلك ما ورد من ذلك منسوباً إلى الله تعالى على تقدير حال أو صفة ، أي : وليعلمهم متميزين عن غيرهم بالإيمان أو بما ظهر من صبرهم .

وقال السهيلي : المعرفة تقتضي التمييز وأنحياز كل معلوم بتمييز يخصه ، وعلم الله لا يكون كذلك . وتناول الآية على العلم بالخير ، والآخر محذوف لدلالة الكلام عليه ، كأنه قال : لا تعلمهم منافقين ^(٧) ، الله يعلمهم .

وقوله ووجد كقوله ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ^(٩) ، وقال ^(١٠) :

(١) سورة ألمائدة : ١٠٤ .

(٢) ك : فإن أردت .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٣٥ .

(٤) ك ، ن : فقولك .

(٥) سورة آل عمران : ١٤٠ .

(٦) سورة العنكبوت : ٣ . وأولها في ك ، ن : ليعلم .

(٧) ك ، ن : سابقين .

(٨) سورة الزمل : ٢٠ .

(٩) سورة الأعراف : ١٠٢ .

(١٠) هو يزيد بن الحكم الكلبي أو غيره . الحماسة ١ : ١٣٢ والحماسة البصرية ص ١٣٣

[٩٢] - وفيهما تخريجه - والمرزوقي ص ٢٣٣ .

فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأُمّهَاتِ وَجَدْتُمْ بَيْنِي عَمَّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمَضَاجِعِ
ومصدرها وَجَدَانِ عَنْ الْأَخْفَشِ ^(١) ، وَوُجُودٍ عَنِ السِّيرَافِيِّ ^(٢) .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَا لِإِصَابَةٍ مِنْ نَحْوِ : وَجَدَ فُلَانٌ ضَالَّتَهُ وَجَدَانًا وَوُجُودًا .
وبقوله وَلَا اسْتِغْنَاءٍ مِنْ وَجَدَ بِمَعْنَى اسْتَعْنَى ، ومصدرها ^(٣) وَجَدَ وَوُجَدَ وَجَدَةً .
وبقوله وَلَا حُزْنَ / مِنْ وَجَدَ بِمَعْنَى حَزَنَ ، ومصدرها وَجَدَ . وبقوله وَلَا حِقْدٍ مِنْ [٣ : ٧ / ب]
قولهم : وَجَدَ عَلَى الرَّجُلِ ، ومصدرها مَوْجَدَةٌ .

وقوله وَأَلْفَى مُرَادِفَتُهَا أَيِ : مُرَادِفَةٌ وَجَدَ أَلْفَى تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ . وَهَذِهِ فِيهَا
خِلَافٌ : فَمِنْ التَّحْوِيلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَالثَّانِي هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْحَالِ ، فَيَكُونُ أَلْفَى بِمَعْنَى أَصَابَ وَصَادَفَ . وَذَكَرَ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ التَّزَامُ
أَلْعَرَبِ التَّنْكِيرِ فِيهِ ، فَلَا تَقُولُ : أَلْفَيْتَ زَيْدًا أَلْضَاحَكَ ، بَلْ : ضَاحِكًا ، فَدَلَّ عَلَى
أَنَّهُ حَالٌ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ ^(٤) .

وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِيَّاهُ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ
الشَّاعِرِ ^(٥) :

قَدْ جَرَّبُوهُ ، فَالْفَوْهُ أَلْمَعِيَتْ إِذَا مَا أَلْرَوْعُ عَمَّ ، فَلَا يُلَوَّى عَلَى أَحَدٍ
وقول الآخر ^(٦) :

إِذَا أَنْتَ أُعْطِيتَ الْغِنَى ، ثُمَّ لَمْ تَجُدْ بِفَضْلِ الْغِنَى ، أَلْفَيْتَ مَا لَكَ حَامِدُ

(١) شرح الألمع لابن برهان ص ١١٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٣١٥ .

(٣) ومصدرها : ليس في ك .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٥) ألبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٧٩ وشرح الكافية الشافية ص ٥٤٧ وتخليص

الشواهد ص ٤٣١ والخزانة ١١ : ٣٣٥ (عرضاً) .

(٦) هو محمد بن أبي شحاذ الضبي . الحماسة ١ : ٦١٥ [الحماسية ٤٥٣] ، وفيها تخريجه .

وقد يُنازع في هذا الدليل مَنْ يرى أنَّها تتعدى إلى واحد ، فيجعل أَلألف
وَأَللام في أَلغِيث زائدة ، وينصبه على أَلحال . وكذلك أَلجملة من قوله : ما لك
حامد ، يجعلها حالاً . وأما أَلذي يقطع بكونها تتعدى إلى أَثنين فَأَنَّ^(١) يجيء أَلثاني
ضميراً ، أو يقع فصل بين أَلمنصوبين ، أو تدخل على أحدهما أَللام أَلفارقة . وإلى
إدخالها في هذا أَلباب ذهب أَلكوفيون .

وقوله وَدَرَى لَا لِخِتْلٍ قَالَ أَلصنف : « وَمِنْ ذَوَاتِ أَلْفَعُولِينَ دَرَى بِمَعْنَى
عَلِمَ ، كَقَوْلِ أَالشاعر^(٢) :

دُرَيْتَ أَلوَفِيَّ أَلْعَهْدِ ، يَا عُرُو ، فَأَعْتَبْتُ فَإِنْ أَعْتَبَاطًا بِأَلوَفَاءِ حَمِيدُ
وأكثر ما تُستعمل مُعَدَّاة بِأَلباء ، كقولك : دُرَيْتُ بِهِ ، فإذا دخلت عليها
همزة أَلنقل تَعَدَّتْ إلى واحد بنفسها وإلى ثَانٍ بِأَلباء ، قال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ أَللَّهُ
مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾^(٣) ، ويقال : دَرَى أَلذئْبُ أَلصَّيْدَ : إذا أَسْتَحْفَى
له ليفترسه^(٤) ، فيتعدى إلى واحد ، وإليه أشرت بقولي : لَا لِخِتْلٍ ، أنتهى
كلامه .

ولم يذكر أصحابنا دَرَى فيما يتعدى إلى أَثنين . ولعل قوله « دُرَيْتَ أَلوَفِيَّ
أَلْعَهْدِ » من باب أَلتضمين ، ضُمِّنَ ذَلِكَ مَعْنَى عَلِمْتُ ، وأَلتضمين لا ينقاس ، ولا
ينبغي أَنْ يُجعل أصلاً حَتَّى يَكْثُرَ ذَلِكَ ، ولا يثبت ذَلِكَ ببيت نادر محتمل للتضمين .
وقوله وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى أَغْلَمَ غير متصرف تَعَلَّمَ يَكُونُ أَمْرًا مِنْ تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ ،

(١) ك ، ن : أَنْ .

(٢) أَلبيت من غير نسبة في شرح أَلتسهيل ٢ : ٧٩ وشرح أَلكافية أَلشافية ص ٥٤٥ وشرح
شذور أَلذهب ص ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس : ١٦ .

(٤) ك : فيفترسه .

فيتعدى إلى واحد ، تقول : تَعْلَمُ الْحَسَابَ ، وهو فعل متصرف . ويكون / أمراً [٣: ٨/١]
 بمعنى أَعْلَمَ المتعدية إلى اثنين ، ولا يُسْتَعْمَلُ منه ماضٍ ولا مضارعٌ ولا أَسْمُ فاعل^(١)
 ولا أَسْمُ مفعول ولا مصدرٌ ، قال الشاعر^(٢) :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 وَالْمَشْهُورِ إِعْمَالُهَا فِي أَنْ ، قال^(٣) :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وهي الثُّبُورُ
 وقال^(٤) :

تَعْلَمُ أَنَّ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ
 وقال آخر^(٥) :

فَقُلْتُ : تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

(١) ولا أَسْمُ فاعل : ليس في ك .

(٢) نسب أَلْعَيْنِي أَلْبَيْت في المقاصد النحوية ٢ : ٣٧٤ إلى زياد بن سَيَّار ، وتبعه أَلْبَغْدَادِي في
 الخزانة ٩ : ١٢٩ (عرضاً) ، ثم تراجع عنه في شرح أبيات المَغْنِي ٧ : ٢٦١ [٨٣٣] ،
 فذكر أن أَلْعَيْنِي قد غلط في نسبته ، وأن أَلْسِيوطِي قد قلَّده في ذلك ، وذكر أنه لم يقف
 على تتمته ولا على قائله . شرح شواهد المَغْنِي ص ٩٢٣ . وهو من غير نسبة في شرح
 التسهيل ٢ : ٨٠ وشرح الكافية أَلْشَافِيَة ص ٥٤٦ .

(٣) هو زَبَّان بن سَيَّار أَلْفَزَارِي ، يقول هَذَا لِلنَّابِغَةِ أَلْذِيْبَانِي كَمَا فِي أَلْعَابِي أَلْكَبِير ص ٢٦٦ -
 ٢٦٧ وَأَلْحَيَوَان ٣ : ٤٧٧ و ٥ : ٥٥٥ وَتَهْذِيبُ إِصْلَاحِ أَلْمُنْطَق ص ٧٨٠ وَأَلْعَمْدَة ص
 ١٠٣٣ . أَلطَّيْر : أَسْمُ مِنَ أَلطَّيْرِ . وَأَلثُّبُور : أَلْهَلَكَ .

(٤) هو زَهْر بن أَبِي سُلْمَى . شعره بشرح ثعلب ص ٢٢٠ . أَلشَّعَار : علامة أَلْقَوْمِ فِي سَفَرِهِمْ ،
 وَيَكُونُ أَسْمُ رَجُلٍ أَوْ شَيْءٍ قَدْ عَرَفُوهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، إِذَا دُعُوا بِهِ عَرَفُوهُ . وَيَسَار : رَاعِي إِبِلٍ
 لَزَهْر ، أَخَذَهُ أَلْحَارِثُ بْنُ وَرْقَاءَ أَلصَّيْدَاوِي ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ زَهْرًا قَالَ قَصِيدَةً ، وَهَذَا
 أَلْبَيْتُ مَطْلَعُهَا .

(٥) هو زَهْر بن أَبِي سُلْمَى . شعره بشرح ثعلب ص ١٠٨ . أَلْغِرَّة : أَلْعَقْلَة .

وقال ^(١) :

تَعْلَمَنْ هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ
لئنْ حَلَلْتَ بِحَوْ ، فِي بَنِي أُسَدٍ فِي دِينِ عَمِرٍ ، وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَدُكُ
لِيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَدْغٌ بَاقٍ ، كَمَا دَنَسَ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدُكُ
علق « تَعْلَمَنْ » بِالْقَسَمِ .

وما ذهب إليه المصنف من أن تَعْلَمَ بمعنى أَعْلَمَ غير متصرف ، وكرره في
تصانيفه ^(٢) - هو شيء ذهب إليه الأعلام ^(٣) ، وليس بصحيح لأن يعقوب حكى ،
وقال : « تَعْلَمْتُ أَنْ فَلَانًا خَارِجٌ ، بمعنى عَلِمْتُ » ^(٤) .

ص : وللثالث « ظَنَّ » لا لِثَهْمَةٍ ، و« حَسَبَ » لا لِلَوْنِ ، و« خَالَ يَخَالُ »
لا لِغُجْبٍ ولا ظَلَمٍ ، و« رَأَى » لا لِإِنْصَارٍ ولا رَأْيٍ ولا ضَرْبٍ .

ش : يعني بالثالث النوع الصالح لليقين وللظن ، فأما ظَنَّ فالمشهور
استعمالها في غير مُتَيَقِّنٍ ، قال تعالى ﴿ إِنْ تَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ ^(٥) ،
وقال الشاعر ^(٦) :

ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبْتُ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّذْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

(١) هو زهير بن أبي سلمى . شعره بشرح ثعلب ص ١٣٧ . وقد تقدم البيت الأول في ٣ :
١٩٩ . الذرع : قدر الخطو . وجو : واد في ديار بني أسد . ودين عمرو : طاعته .
وفدك : أرض . والمنطق : القول ، أراد به الشعر . والقذع : القبيح . والقبطية : كل
ثوب أبيض . والودك : الدسم .

(٢) شرح الكافية الشافية ص ٥٤٥ .

(٣) ذهب إلى ذلك في شرح حماسة أبي تمام ص ٣٤٢ .

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٧٨ .

(٥) سورة الجاثية : ٣٢ .

(٦) البيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٠ والعيني ٢ : ٣٨١ .

وتستعمل ظَنٌّ في المتيقن كثيراً ، قال تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(١) . وألظن ترجيح أحد الجائزين .

وزعم بعض النحويين أن وقوع الظن بمعنى اليقين مجاز ، كما يقال : قال الحائط . قال : ولا يجوز أن تقول : ظننت زيداً منطلقاً ظناً ، إذا كان بمعنى اليقين ، كما لا يجوز أن تقول : قال الحائط قولاً ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ ، فقوله ﴿ظَنًّا﴾ يدل على أنه ليس بمعنى اليقين .

ويعبر أكثر البصريين عن ظنَّ أنها تكون شكاً وقيناً ، ويعنون بالشكَّ ترجيح أحد الجائزين .

وفرق بعضهم بين الظنَّ والشكَّ واليقين ، / قال : فالكشكُّ أن يستوي الأمران عندك ، فلا تدري أن^(٢) شيئاً منهما كان ، فإن وقع عندك دليل من أحدهما فذلك مظنون . واليقين اعتقاد شيء بدليل . انتهى .

وزعم الأستاذ أبو بكر محمد^(٣) بن عبد الله بن ميمون^(٤) العبدري^(٥) - وهو صاحب كتاب « نفع الغل » - أن^(٦) الظنَّ بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب ، ولا مَعُولٌ عليه في حكاية من حكى ذلك عن العرب^(٧) ، وقال : كما

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) ك : أي .

(٣) ن : الأستاذ أبو محمد .

(٤) ك : ميمون .

(٥) الأقرطي . استوطن مراكش ، روى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الحسن بن ألباذش ، وأبي الوليد بن رشد ، ولازمه عشر سنين . وروى عنه أبو ألبقاء بن يعيش بن ألقدم . ودخل غرناطة . وألف شرحين على الجمل ، وشرح أبيات الأيضاح . مات بمراكش سنة ٥٦٧ هـ . بغية الوعاة ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٦) ك : إلى أن .

(٧) ذكر في الآرتشاف ص ٢١٠٠ أنه ذهب إلى ذلك في كتابه « نفع الغل » ، وأنه تأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك .

تَبَايَنَّا حَكْمًا وَحَدًّا كَذَلِكَ تَبَايَنَّا إِطْلَاقًا وَتَعْبِيرًا . فَأَمَّا ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(١) فَالْمُؤْمِنُونَ لَمَّا ^(٢) كَانُوا وَجِلِينَ خَائِفِينَ عَلَى إِيْمَانِهِمْ حَتَّى كَانَ الصَّدِيقُونَ يَحْذَرُونَ الْإِنْفَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ حَتَّى تَمْدَحُوا بِذَلِكَ، فَقَالَ الْقَائِلُ: «مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا كَافِرٌ» ^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ ^(٤)، فَمَدَحَهُم بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وَأَمَّا ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ ^(٥) فَالظَّنُّ هُنَا عَلَى بَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَ لَمَّا شَاهَدُوا سَعَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَتَغَمَّدَهُ لِلذُّنُوبِ وَالْجُرَائِمِ رَجَوْا ^(٦) مَعَ مَعَايِنَةِ النَّارِ الْنَجَاةَ مِنْهَا، فَلَمْ يَقْطَعُوا مُوَاقِعَتَهَا، لَكِنَّهُمْ ظَنُّوا ظَنًّا، سَاقَهُ رَجَاؤُهُمْ لِلَّهِ وَطَمَعُهُمْ ^(٧) فِي إِجَارَتِهِ إِيَّاهُمْ مِنَ النَّارِ .

وَكَذَلِكَ ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ ^(٨) ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخَلَّفِينَ ^(٩) كَانُوا لَهُمْ تَعَلُّقُ نَفُوسٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَغْفَارُهُ اللَّهُ لَهُمْ، فَبِالْتَفَاهُمِ إِلَى جِهَةِ الرُّسُولِ عَبَّرَ عَنْ أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١٠) :

(١) سورة البقرة : ٤٦ .

(٢) لَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ لِر (لَمَّا) . وَيَبْدُو أَنَّ فِي النَّصِّ سَقَطًا، وَلَعَلَّ تَمَتُّهُ تَكُونُ : «عَبَّرَ عَنْ أَعْتِقَادِهِمْ ذَلِكَ بِالظَّنِّ»، وَمَوْضِعُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ : بِالْوَجَلِ وَالْإِشْفَاقِ . وَسُتِرَ مِثْلُهُ قَرِيبًا .

(٣) هَذَا قَوْلُ أَحْسَنَ الْبَصْرِيِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ : ١٧ - كِتَابُ الْإِيمَانِ، وَفِيهِ : «وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مَنْ أَتَى» وَفَتْحُ الْبَارِي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) سورة المؤمنون : ٦٠ .

(٥) سورة الكهف : ٥٣ .

(٦) ن : رَجَعُوا عَنْ مَعَايِنَةِ النَّارِ الْنَجَاةَ مِنْهَا .

(٧) وَطَمَعُهُمْ : لَيْسَ فِي ن .

(٨) سورة التوبة : ١١٨ .

(٩) ن : الْمُتَخَلِّفِينَ .

(١٠) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ أَلْصَمَةِ . الْأَصْمَعِيَّاتُ ص ١٠٧ [٢٨] وَالْحَمَاسَةُ ١ : ٣٩٧ [٢٧٤] وَجَمْعُهُ أَشْعَارُ الْعَرَبِ ص ٥٩٩ [٢٠] . الْمَدْحُج : اَلْتَّامُ اَلْسِلَاحِ . وَالسَّرَاةُ : خِيَارُ اَلْقَوْمِ مِنْ فِرْسَانِهِمْ . وَاَلْسَابِرِيُّ : اَلرَّقِيقُ اَلْجَلِيدُ ، يَرِيدُ اَلدَّرُوعَ اَلْسَابِرِيَّةَ ، أَيْ : اَلْمَنْسُوبَةَ إِلَى سَابِرٍ، وَهِيَ اَلدَّقِيقَةُ اَلنَّسِجِ فِي إِحْكَامِ . وَاَلْمَسْرَدُ : اَلْحَكْمُ اَلنَّسِجِ . وَآخِرُهُ فِي ك : اَلْمَرْدُ .

فقلتُ لهم : ظَنُّوا بِالْفَلْيِ مُدَحِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي السَّابِرِيِّ الْمَسْرَدِ
أَمَرَهُم بِالظَّنِّ لَأنَّهُ أَهْوَلُ عَلَى الْنفُوسِ ، وَالْمَحْذُورُ الْمَخُوفُ أَشَدُّ عَلَى مُرْتَقِبِهِ
وَمُتَوَقِّعِهِ مِنْ وَقُوعِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَطُوبَ إِذَا وَقَعَتْ عَيْيَ لَهَا الصَّيْرُ ، وَوُطِّنَتْ لَهَا الْنَفْسُ .
وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الظَّنَّ يَكُونُ شَكًّا وَيَقِينًا وَكَذْبًا . وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ لَا يَقُولُونَ
إِنَّ الظَّنَّ يَكُونُ كَذْبًا ، إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ ^(١) شَكًّا وَيَقِينًا . وَعِنْدَ الْفَرَاءِ أَنَّ قَوْلَهُمْ
فِيمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٢) مِنْ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْكَذْبِ ،
وَعِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الشَّكِّ .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ لَا لِتَهْمَةٍ مِنْ ظَنٍّ بِمَعْنَى اتِّهَمَ ، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ :
ظَنَنْتُ زَيْدًا .

وَقَوْلُهُ وَحَسِبَ لَا لِلَّوْنِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِ حَسِبَ فِي غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ ^(٣) ، قَالَ تَعَالَى
﴿ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ^(٥) ،
وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٦) :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً لِيَالِي لَاقِنَا جُدَامَ وَحِمِيرًا
/ وَالْمَصْدَرُ مِنْ حَسِبَ حِسْبَانُ .

وَيَقِلُّ اسْتِعْمَالُ حَسِبَ فِي الْمُتَيَقِّنِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٧) :

(١) عندهم : ليس في ك .

(٢) سورة الجاثية : ٣٢ .

(٣) ن : أَلْيَقِينَ .

(٤) سورة الكهف : ١٠٤ . وَهَذِهِ آيَةٌ لَيْسَتْ فِي ك .

(٥) سورة المجادلة : ١٨ .

(٦) تقدم في ٤ : ١٥٢ .

(٧) هو لبيد . ديوانه ص ٢٤٦ . رباح : ربح . وثاقل : ميت .

حَسِبْتُ أَلْتَقَى وَالْحَمْدُ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
وقول الآخر ^(١) :

شَهِدْتُ ، وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسِبْتَنِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغِيْبِي
وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ لَا لِلْوَنِّ مِنْ حَسَبِ الرَّجُلِ : إِذَا أَحْمَرَّ لَوْنُهُ وَأَبْيَضَ كَالْبَرَصِ ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ ذَا شُقْرَةٍ ، وَهَذَا فَعَلْ لَازِمٌ .

وقوله وَخَالَ يَخَالُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ الْمُتَقِنِّ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢) :
إِحَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
ومصدره خَالَ خَيْلًا وَخَالًا وَخَيْلَةً وَمَخَالَةً وَخَيْلَانًا وَمَخَيْلَةً وَخَيْلُولَةً .
وَأَشْتَقَاقُهَا مِنَ الْخِيَالِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ .

وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا بِمَعْنَى عَلِمْتُ ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :
دَعَانِي الْعَذَارَى عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ ، وَلَا أَدْعَى بِهِ ، وَهُوَ أَوَّلُ
وقال آخر ^(٤) :

مَا - خِلْتَنِي - زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ
أَي : مَا زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا ، خِلْتَنِي كَذَلِكَ . وَقَالَ ^(٥) :
إِذَا النَّاسُ قَالُوا مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنِّي عَنِيتُ ، فَلَمْ أَكْسَلْ ، وَلَمْ أَتَبَلَّدْ

(١) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٣٥ وإيضاح الشعر ص ٥١٢ . فاتوني : ماتوا .

(٢) ألبيت في شرح ألفهليل ٢ : ٨٠ وألعيبي ٢ : ٣٨٥ .

(٣) هو النمر بن تولب . شعره ص ٣٧٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٥١ [٣٧ : ١٤] .

(٤) تقدم في ٤ : ١٢١ .

(٥) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٧ وشرح ألفهليل السبع ص ١٨٣ .

وقال ^(١) :

لو كان في الألفِ مِنّا واحدٌ، فدَعَوْا مَنْ فارِسٌ ؟ خالَهُمْ إِيَّاهِ يَعْنُونَا
وأحترز بقوله لا لِعُجْبٍ مِنْ خالٍ بمعنى تكبرٍ ، وبقوله ولا ظَلَعٍ مِنْ خالٍ
الْفَرَسُ : ظَلَعٌ ، والمضارع منهما يَخالُ ، كالمُعدي إلى اثنين . وقيل : يأتي بمعنى
نَظَرَ ، كقوله ^(٢) :

فَبِتْ لَدَى أَلْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَحِيلُهُ

فأما خالٌ يَخولُ - بمعنى عهد - فمن ذوات ألوا .

وقوله ورأى لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ مثالُ ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ
يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ ^(٣) أي : يَظُنُّونه بعيدًا ، ونَعْلَمُهُ قريبًا ، وأنشد أبو زيد ^(٤) :

نَقَرُهُ أَهْيَا الْفَتَيَانُ ، إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا
رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

[٣ : ٩ / ب]

وأحترز بقوله لا لإبصارٍ مِنْ رأيته بمعنى أَبْصَرْتُهُ . وبقوله ولا رأيٍ مِنْ رأيته
بمعنى أَعْتَقَدْتُهُ . وبقوله ولا ضَرْبٍ مِنْ رأيتُ الطائرَ : إذا أَصْبَتْه في رِثْتِهِ . / فهي في
هذه المَعاني الثلاثة متعديّة إلى واحد .

(١) هو بشامة بن حزن ألنهلشي أو غيره . ألحماسة ١ : ٧٨ [١٤ : ١٠] .

(٢) عجز ألبيت : ومطوأي مُشتاقان لَه أرقان . وهو من قصيدة ليعلى ألأحول ألأزدي . وقيل :
إنَّها لغيره . ألخزانة ٥ : ٢٦٩ - ٢٧٨ [٣٨٣] وأنظر تخريجهم في سر ألصناعة ص ٧٢٦ -
٧٢٧ . ألضمير في أخيله عائد إلى ألبرق ألمذكور في بيت قبله . ومطوأي : صاحباي .

(٣) سورة ألمعارج : ٦ .

(٤) ألخدّاش بن زهير . أكنودار ص ١٩٩ - ٢٠٠ وشعره ص ٥٥٤ بتقدم ألبيت ألكثاني على
ألأول فيهما . وأنظر تخريجهما في أألحيات ص ٧١ . وألبيتان من قصيدة طويلة .

وما ذهب إليه المصنف من أن « رأى » إذا كان بمعنى اعتقد يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسي^(١) . وذهب غيره إلى أنها تتعدى إلى اثنين ، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك ، قال الشاعر^(٢) :

رأى الناسَ إلا مَنْ رأى مثلَ رأيهِ خَوارجَ تَرَاكينَ قَصَدَ المَخارجَ
ص : وللرابع « صَيَّرَ » و« أَصَارَ » وما رادفهما^(٣) من « جَعَلَ » ،
و« وَهَبَ » غير متصرف ، و« رَدَّ » و« تَرَكَ » و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » و« أَكَانَ » .
وألحقوا بـ « رأى » العِلْمِيَّةُ اَلْحُلْمِيَّةُ ، و« سَمِعَ » اَلْمُعْلَقَةُ بِعَيْنٍ ، ولا يُخْبَرُ
بعدها إلا بفعل دالٍّ على صوت . ولا تُلْحَقُ « ضَرَبَ » مع اَلْمَثَلِ على الْأَصَحِّ ،
ولا « عَرَفَ » و« أَبْصَرَ » ، خلافاً لهشام ، ولا « أَصَابَ » و« صَادَفَ »
و« غَادَرَ » ، خلافاً لابن درستويه .

ش : يعني بالرباع النوع الذي للتحويل . فأما صَيَّرَ وأَصَارَ فمَنْقُولانِ من
صارَ الَّتِي هي من أخوات كانَ ، نُقِلَتْ صَيَّرَ بِالتَّضْعِيفِ ، وَأَصَارَ بِالْهَمْزَةِ .
وفي البسيط : إنْ كانت بمعنى اَنْتَقَلَ ورجعَ تَعَدَّتْ بِالتَّضْعِيفِ إلى اثنين ،
أحدهما بحرف الجر ، نحو : صَيَّرْتُكَ إلى موضعك^(٤) ، أي : نَقَلْتُكَ إليه . وإنْ
كانت بمعنى اَلتَّغْيِيرِ^(٥) إلى وصف - كما هي في أخوات كانَ - تَعَدَّتْ إلى اثنين ،
أحدهما هو اَلْمَبْتَدَأُ ، ويصير مفعولاً به ، نحو : صارَ زيدٌ عالماً ، وصَيَّرْتُهُ عالماً . وهذا
دليل على أنها حين كونها ناقصة فيها معنى المصدر إلا أنه متروكٌ اِسْتِغْنَاءً بِالْخَبَرِ

(١) اَلْحُلَبِيَّاتُ ص ٦٩ .

(٢) هو سَمِيرَةُ بن اَلْجَعْدِ اَلْخَارِجِي . ديوان شعر اَلْخَوارجِ ص ١٣٦ ، وآخره فيه : اَلْمَنَاهَجُ .
وذكر جامعه أن في بعض المصادر : اَلْمَخارجُ . اَلْقَصْدُ : اَلْمَعْتَدِلُ .

(٣) ك ، ن : رادفها من جعل وذهب .

(٤) إلى موضعك : ليس في ك .

(٥) ك : اَلتَّغْيِيرُ .

لأنه هو التغير في المعنى . ولم يُضَعَّف من أحوالها سواها على هذا المعنى ^(١) . وأمَّا
بَيِّنَاهُ وَصَبَّحْنَاهُ وَمَسَيْنَاهُ ^(٢) فمعناه : أتيناه بَيَّاتًا وَصَبَاحًا وَمَسَاءً - إمَّا لمانعٍ لفظيٍّ
كَأَصْبَحَ وَأَمْسَى ، أو معنويٍّ كالبواقي . ومن التعدية بالتضعيف قوله ^(٣) :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وقوله ^(٤) في أَصَارَ سَقَطَ ^(٥) أَصَارَ من نسخة بخط المصنف .

ومثال جَعَلَ بمعنى صَيَّر ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ^(٦) . وقال في البسيط :
وهذه إمَّا تصييرٌ لِمَا له نسبة ^(٧) إليه ، أو إلى ما يكون له ذاتًا ^(٨) أو كالأذات ،
فالأول لا بُدَّ فيه من أحد حروف النسبة ^(٩) ، كقوله تعالى ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا
يَكْرَهُونَ ﴾ ^(١٠) ، وقد يقال : هو مجاز من الوضع والإلقاء . والثاني إمَّا تصييرٌ في
الفعل بالأذات ، نحو : جَعَلْتُ الطَّيْنَ خَزْفًا ، وقد تدخل فيه « مِنْ » لأنه بمنزلة :
خاتم من حديد ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ ﴾ ^(١١) ، أو بالصفة ، نحو :

(١) ن : المذهب .

(٢) ك : ونسبناه .

(٣) هو الأراجز حُميد الأرقط ، أو رؤية . الكتاب ١ : ٤٠٨ وملحقات ديوان رؤية ص ١٨١
والخزانة ١٠ : ١٨٤ - ١٩١ [٨٣٢] ، وأنظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٢٩٠ .
العصف : التَّيْن .

(٤) ك ، ن : وقال .

(٥) سقط : ليس في ك . ن : وسقط . قلت : « أَصَار » ليس في مطبوعة شرح المصنف ،
ولا في شرح المصنف الذي حققه الدكتور محمد علي إبراهيم في رسالته . وهو في
مطبوعة التسهيل .

(٦) سورة الفرقان : ٢٣ .

(٧) ن : لما نسبته .

(٨) ك : له فاما .

(٩) ن : التشبيه .

(١٠) سورة النحل : ٦٢ .

(١١) سورة المائدة : ٦٠ .

جَعَلْتُهُ عَالِمًا ، ولا تدخل في هذا إلا على تأويل الأول قليلاً ، وإمّا في الاعتقاد ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾^(١) . وإمّا في النيباة^(٢) عن أشيء ، جَعَلْتُ / الْبَصْرَةَ بَعْدًا ، وَالْكُتَانَ خَزًّا . وإمّا في التسمية^(٣) : جَعَلْتُ حَسَنِي قَبِيحًا ؛ إذ لا يكون في الاعتقاد^(٤) ولا في الفعل ، فرجع إلى اللفظ . وهي إذا كانت بهذه المعاني لم تؤثر إلا في المفعول الأول لأنه وقع به ذلك ، ولا تستغني عن الثاني لأنه كالأبتداء والآخر في الأصل أو ما هو مُنْزَلٌ مَنَزَلُهُ ، لكن قوي معنى الفعل ، فصار الأول مفعولاً ، بخلاف ما تقدم ، وكذلك في أخواتها .

و«وَهَبَ» ، حَكَى أَبُو الْأَعْرَابِيِّ^(٥) : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أَي : صَبَّرَنِي ، وهي لا تتصرف ؛ إذ لم يُسْتَعْمَلْ فِيهَا بِمَعْنَى صَبَّرَ إِلَّا الْمَاضِي فَقَط .
ومثال «رَدَّ» ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :
رَمَى الْخَدَنَانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدِ بِمِقْدَارِ ، سَمَدَنْ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا
و«تَرَكَ» ، قال الشاعر^(٨) :

وَرَبَّيْتُهُ ، حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَهُ أَخَا الْقَوْمِ ، وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

(١) سورة الزخرف : ١٩ .

(٢) ك : في النيباة .

(٣) ك : في التسمية .

(٤) ن : إذا لم يكن في الاعتقاد .

(٥) تهذيب اللغة ٦ : ٤٦٣ .

(٦) سورة البقرة : ١٠٩ .

(٧) هو عبد الله بن الزبير الأسدي ، أو فضالة بن شريك ، أو الكميث بن معروف ، أو ابن

خرم الأسدي . الحماسة ١ : ٤٦٤ - ٤٦٥ [٣٢٤] وشرحها للمرزوقي ص ٩٤١

وفيها تخريجهما . سمد : غفل وسها .

(٨) هو فرعان بن الأعرف ، وقد قال ذلك في آبنه منازل . الحماسة ٢ : ١٦٦ [٦٠٩] .

وفي « تَرَكَ » خلاف : منهم من يجعلها تتعدى إلى واحد فقط ، والثاني منصوب على الحال إن وجد . ومنهم من يجعلها^(١) بمعنى صَبَّرَ ، فتتعدى إلى اثنين ، وهو اختيار المصنف . وأنشد عليه ألبيت المتقدم^(٢) .

و« تَخَذَ » و« اتَّخَذَ » الخلاف فيهما كالخلاف في تَرَكَ : فمنهم من قال^(٣) : إنها تتعدى إلى واحد ، كقولك : اتَّخَذْتُ عُدَّةً للسفر ، وإلى اثنين بمعنى صَبَّرَ ، كقوله تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾^(٥) ، وهذا مذهب أبي علي^(٦) . ومن تعديها إلى واحد قوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ الْغَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾^(٧) ، و﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾^(٨) .

وزهد ابن برهان إلى أنها تتعدى إلى اثنين دائماً ، قال ابن برهان : « يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٩) : إن التقدير : اتَّخَذُوهُ إلهًا ، فحذف المفعول الثاني للدليل^(١٠) ، فكذا التقدير في ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ : اتَّخَذَتْ^(١١) مِنْ نَسَجِهَا بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ تَتَّخِذَ لَهَوًا ﴾ : أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ شَيْءٍ لَهَوًا^(١٢) . قال ابن برهان : « ولا أعلم اتَّخَذَ إلا يتعدى إلى مفعولين ،

(١) ك : جعلها .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٢ .

(٣) الملخص ١ : ٢٥٩ .

(٤) سورة الجاثية : ٢٣ .

(٥) سورة النساء : ١٢٥ .

(٦) الحجة ٢ : ٦٨ - ٧٠ [سورة البقرة : ٥١] .

(٧) سورة العنكبوت : ٤١ . الحجة ٢ : ٧٠ .

(٨) سورة الأنبياء : ١٧ . الحجة ٢ : ٦٨ .

(٩) سورة الأعراف : ١٤٨ .

(١٠) الحجة ٢ : ٦٩ - ٧٠ .

(١١) اتَّخَذَتْ : ليس في ك .

(١٢) شرح اللمع ص ١١٩ - ١٢٠ بتصرف .

الثاني منهما بمعنى الأول» ^(١) .

و«تَخَذَ» قال تعالى ﴿لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ^(٢) في قراءة مَنْ قرأ كذلك ،
وقال الشاعر ^(٣) :

تَخَذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُمْ ذَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي
غُرَانُ : أسم جبل ^(٤) .

وفي البسيط : اتَّخَذَ يتعدى إلى واحد بمعان : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ ^(٥) ،
و﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا﴾ ، وَاِتَّخَذْتُ حَاتِمًا : لِبِسْتَهُ ، وَاِتَّخَذْتُ مَالًا : كَسَبْتَهُ ،
ويجمع ذلك كله معنى الملبسة من جهة أفعال القاصد لذلك . ومعنى جَعَلَ
الْمُصِيرَةَ / ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ^(٦) .

[٣: ١٠٠/ب]

والفرق بينها وبين تصيير جَعَلَ أنه يعود من ذلك [لنفسك من قبله شيء
بحيث] ^(٧) لا يتغير المفعول به تغييراً في نفسه ، بخلاف جَعَلَ ، فإنه لا يلزم أن يكون
فيه ذلك ، نحو : جَعَلْتُ الرَّجُلَ عَالِمًا ، فإنه لا يتعدى لنفسك منه شيء ، وإذا قلتُ
اتَّخَذْتُهُ حَبِيْبًا وصاحبًا عادَ عليك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : اتَّخَذْتُ الطَّيْنَ خَرْقًا ،
ولأن المفعول في جَعَلَ يتغير بشيء من جهته ، بخلاف هذا . وقد تدخل فيه «مِنْ»

(١) شرح اللمع ص ١٢٠ .

(٢) سورة الكهف : ٧٧ . وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو . السبعة ص ٣٩٦ .

(٣) أبو جندب بن مرة الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ٣٥٤ . يعجزوني : يفوتوني ويعلبوني .

(٤) كذا . وفي السكري أنه واد . وفي معجم البلدان (غُرَان) ما نصه : « هو أسم موضع

بتهامة ... وقال ابن السكيت : غران : واد ضخم بالحجاز بين ساية ومكة ... غران ،

وهي منازل بني لحيان ، و غُرَان : وادٍ بين أَمَجٍّ وعُسفان إلى بلد يقال له ساية » ، والشاعر

هنا يذكر بني لحيان .

(٥) سورة المؤمنون : ٩١ .

(٦) سورة الممتحنة : ١ .

(٧) في المخطوطات : أنه يعود من ذلك ليس ومن قبله وبحيث .

كما في جعل، كقوله تعالى ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾^(١)، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَلًّى﴾^(٢)، فيكون من هذا النوع .

وقد قال النحويون إنها من باب أعطى ، ولذلك يُقتصر فيها ، فيقال : اتَّخَذْتُ أَوْلِيَاءَ ، و﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ أي : من شيءٍ ولدًا ، وقال تعالى ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٣) أي : اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إلهًا .

والصحيح الأول لأننا نقول : لو كان منه لصحَّ كون أحدهما موقِعًا بالآخر فعلاً ، ولا يكون لأنه هو ، ولو كان لجاز الِاقتصار على الباقي ، ولم يكن ، وما ذكره حذف اختصاراً .

وقوله^(٤) «أكان قال المصنف في الشرح^(٥) : « أَلْحَقَ ابْنُ أَفْلَحَ » (أصار) أَكَانَ الْمَنْقُولَةَ مِنْ كَانَ بِمَعْنَى صَارَ ، وما حَكَمَ به جائر قياساً ، لكنني لا أعلمه مسموعاً » انتهى .

ولا أعلم أحدًا من النحاة يقال له ابن أفلح ، لكن في شيوخ أعلم رجل اسمه مُسَلَّم بن أحمد بن أفلح الأديب ، يكنى أبا بكر^(٦) ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي الحُبَاب^(٧) .

(١) سورة الإسراء : ٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٢٥ .

(٣) سورة البقرة : ٥١ .

(٤) قوله : ليس في ك ، ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ .

(٦) [٣٧٦ - ٤٣٣ هـ] نحوي أديب من أهل قرطبة . كان رجلاً جيد الدين ، حسن العقل ،

متقدماً في علم العربية واللغة ، راوية للشعر وكتب الآداب . ألفه ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٧) ك : عن ابن عمر الحباب . أبي : ليس في المخطوطات . وهو أحمد بن عبد العزيز بن فرج

النحوي [- ٤٠٠ هـ] . من أهل قرطبة . روى عن القاضي ، ولزمه . ألفه ص ٢٥ .

وقول المصنف «وما حكم به جائز قياساً» ليس متفقاً عليه ، بل الظاهر من مذهب س^(١) أن النقل بأهزمة قياس في الألازم سماع في المتعدي ، وكان بمعنى صار تجري مجرى المتعدي ، فلا يكون النقل فيها بأهزمة قياساً على ظاهر مذهب س .

وزعم جماعة من المتأخرين - منهم خطاب الماردي^(٢) - أنه قد يجوز أن يضمّن الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير ، ويجعل من هذا الباب ، فأجاز أن يقال : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا ، بمعنى : صَيَّرْتُ وَسَطَ الدَّارِ . قال خطاب : ولا يكون بَثْرًا تمييزاً لأنه لا تحسن فيه من . وكذلك أجاز : بَنَيْتُ الدَّارَ مَسْحَدًا ، وقطعتُ الثوبَ قَمِيصًا ، وقطعتُ أَلْبَلَدَ نَعْلًا ، وصبغتُ الثوبَ غُرَابًا^(٣) ؛ لأن المعنى فيها صَيَّرْتُ ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب^(٤) :

فَمَضَتْ ، وقد صبغَ الحياءُ بياضها لَوْنِي ، كما صبغَ اللّجينَ العسجدُ
قال : لأن المعنى : صَيَّرَ الحياءُ بياضها لوني ، أي : مثل لوني .

والصحيح أن هذا كله من باب التضمين ، والتضمين^(٥) لا يجوز بقياس في الكلام ، وإنما يجيء في الشعر للضرورة ، وإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ، ولم يُقَسَّ عليه لقلة ما جاء منه .

وقوله وألحقوا / بـ «رأى» الْعِلْمِيَّةُ الْحُلُمِيَّةُ أي : وألحقوا ، يعني العرب ، كذا قال في الشرح ، قال^(٥) : «فأدخلتها على المبتدأ والخبر ، ونصبتهما مفعولين ، [١١ : ٣]

(١) الملخص ١ : ٣٥٩ ، وأنظر الكتاب ٤ : ٥٥ - ٦٣ .

(٢) ك : عمamia . والمعنى : صَيَّرْتُ الثوبَ أَسْوَدَ .

(٣) ديوانه ١ : ١٧٦ بشرح المعري . اللجين : أفضة . والعسجد : الذهب .

(٤) والتضمين : ليس في ن .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٨٣ - ٨٤ .

ومنه قول الشاعر^(١) :

يُورِقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةُ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَفَرَّى اللَّيْلُ ، فَاتَّبَحَزَلَ أَنْخَزَلَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي أَجْرَى لِرُودٍ إِلَى آلٍ ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

نصب بها اسمين معرفتين ، هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كما يفعل بـ«رأى»
بمعنى عَلِمَ وبمعنى ظَنَّ . ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ
خَمْرًا﴾^(٢) ، فأعمل مضارع رأى الخُلُمِيَّة في ضميرين متصلين لمسمى واحد ،
وذلك مما تختص به عَلِمَ ذات المفعولين وما جرى مجراها « انتهى .

ولا حُجَّة فيما ذكره : أمَّا « أَرَاهُمْ رُفَقَتِي » فإنه يحتمل أن تكون أَرَى
تعدَّت إلى واحد ، وهو الضمير ، و« رُفَقَتِي » في موضع الحال وإن كان ظاهره
التعريف ، فهو نكرة من حيث المعنى ؛ لأن معنى الرُّفْقَةُ : الرُّفَقَاء ، وهم
المُخَالِطُونَ ، فَرَفِيقٌ بمعنى^(٣) مُرَافِقٌ ، فهو بمعنى أسم الفاعل ، فإضافته غير محضة
كجَلِيسٍ وَخَلِيطٍ .

وأمَّا ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ خَمْرًا﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين ، بل
يكون ذلك مما جاء في غير ما تعدَّى إلى مفعولين ، نحو فَقَدَ ، وَعَدِمَ ، وَوَجَدَ بمعنى
أَصَابَ لا بمعنى عَلِمَ ، فإنك تقول فيها : فَقَدْتَنِي ، وَوَجَدْتَنِي ، وَعَدِمْتَنِي ، فكَذَلِكَ
هَذَا ، وَيَكُونُ ﴿أَعْرَبُ﴾ في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثانٍ .

(١) هو عمرو بن أحر . شعره ص ١٢٩ - ١٣٠ وأما ابن الشجري ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨
والحماسة البصرية ص ٧٤٥ [٥٨٠] . والأول في الكتاب ٢ : ٢٧٠ . أراهم رفقتي :
أي أراهم رفقتي في المنام . وأنخزل : أنقطع . وآلال : السراب . وأجرى : أجرى دابته
ليرد سرايا ظنه ماء ، فلم يدرك ما يُبَلِّدُ يده .

(٢) سورة يوسف : ٣٦ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

وقوله وَسَمِعَ الْمُعَلِّقَةَ بَعِيْنٍ ، وَلَا يُخْبِرُ بَعْدَهَا إِلَّا بِفَعْلٍ دَالٍّ عَلَى صَوْتٍ
مثاله : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ . وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ الْمُعَلِّقَةَ بَعِيْنٍ مِنَ الْمُعَلِّقَةِ بِمَسْمُوعٍ ، فَإِنَّمَا
لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَيْهِ فَقَطْ ، نَحْوُ : سَمِعْتُ كَلَامًا ، وَسَمِعْتُ خُطْبَةً ، قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنْ
تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٢) .
سَمِعْتُ « النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا »
أَرَادَ : سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

وعطف المصنف « وَسَمِعَ » عَلَى « الْحُلْمِيَّةِ » ، يَعْنِي : رَأَى الْحُلْمِيَّةَ وَسَمِعَ ،
وَجَعَلَ الْضَمِيرَ فِي « وَالْحَقُّوَا » ضَمِيرَ الْعَرَبِ ، فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ هُمُ
الَّذِينَ الْحَقُّوَا ، وَالْعَرَبِيُّ إِنَّمَا يَنْطِقُ بِجُمْلَةٍ ، فَيَفْهَمُ مِنْهَا النُّحْوِي مَا يَفْهَمُ ، وَيَنْسَبُ
ذَلِكَ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّهُ فَهَمَهُ عَنْهُمْ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ : ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ سَمِعْتُ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى
مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا يُسْمَعُ فَهُوَ ذَاكَ ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالْفَعْلُ
بَعْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيِ : سَمِعْتُ
صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالٍ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ ، وَهَذِهِ الْحَالُ مَبْنِيَّةٌ ^(٤) ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي
الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ^(٥) .

/ وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٦) ، وَأَبْنُ بَابِشَادٍ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَصْنَفُ ، [٣ : ١١ / ب]

(١) سورة فاطر : ١٤ .

(٢) سورة ق : ٤٢ .

(٣) عَجَزَ الْبَيْتُ : « فَقُلْتُ لَصَيْدَحَ : ائْتَجِعِي بِلَالًا » . وَسَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ كَامِلًا . وَهُوَ الَّذِي
الْأَرْمَةُ . دِيَوَانُهُ ص ١٥٣٥ وَالْمَقْتَضِبُ ٤ : ١٠ وَالْكَامِلُ ص ٥٦٨ وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ص
٢٣٢ . صَيْدَحَ : نَاقَتُهُ . وَبِلَالٌ : هُوَ بِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ .

(٤) كَ : مَبْنِيَّةٌ .

(٥) شَرْحُ الْجُمْلِ ١ : ٣٠٢ - ٣٠٣ . وَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ .

(٦) الْإِيضَاحُ الْعَصْدِيُّ ص ١٧٠ .

وهو اختيار شيخينا أبي الحسن بن الضائع ، وأبي الحسين^(١) بن أبي الربيع^(٢) ،
 وابن عصفور في شرح الإيضاح . وحجة هذا المذهب أن سَمِعَ لَمَّا دخلت على
 غير مسموع أتت لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع ، كما أن ظَنَّ لَمَّا دخلت على
 غير مظنون في المعنى أتت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون .

وقد استدل لهذا المذهب بما ذكره الأخفش في (الأوسط) له ، والنحاس
 في (صناعة الكتاب)^(٣) من أن العرب تقول : سَمِعُ^(٤) أُذني زيداً يتكلم حقاً ،
 فيأتون بخبر المصدر ، ولا يقولون : سَمِعُ أُذني زيداً يتكلم ، على أن يَسَدَّ «يتكلم»
 مَسَدَّ الخبر ، فدل على أنه مفعول ثانٍ لا حال ؛ إذ لو كان حالاً لَسَدَّ مَسَدَّهُ ،
 كما سَدَّ في : ضَرَبِي زيداً قائماً .

وهذا الذي ذكره مخالف لما نقلَ س من قولهم : سَمِعُ أُذني زيداً يقول
 ذلك^(٥) ، فلم يأت بخبرٍ لـ «سَمِعَ» . وأجيب بأنه ليس في كلام س ما يدل على أنه
 كلام تام ، بل لعله أراد أنه جزء كلام ، فيكون موافقاً لما ذكره الأخفش والنحاس .
 وقال هذا المستدل : مَنْ جعلها تتعدى إلى اثنين ضَمَّنْها معنى عَلِمْتُ ، فإذا
 قلت «سَمِعْتُ زيداً قارئاً» فكأنك قلت : عَلِمْتُ زيداً قارئاً بسماع قراءته^(٦) ،
 كما أن تَبَّاءً تَعَدَّتْ إلى ثلاثة بالتضمين ، وهي في الأصل تتعدى إلى واحد بنفسها ،
 وإلى الثاني «عَنْ» ، وإلى الثالث بالباء ، وهذه المضمَّنة غير التي تتعدى إلى واحد ،
 نحو : سَمِعْتُ كلامَ زيدٍ ، ولم تُلغَ لأن ذلك مُلبس بالحكاية ؛ لأنك لو قلت «زيدٌ

(١) ك ، ن : الحسن .

(٢) الملخص ١ : ٢٥٨ وأبسط في شرح الجمل ص ٤٣٣ .

(٣) صناعة الكتاب ص ١٩٦ .

(٤) سمع : سقط من ك .

(٥) الكتاب ١ : ١٩١ .

(٦) ك : قراءته .

متكلم^(١) « سَمِعْتُ » لم يُدْرَ أنك سمعت هذا اللفظ أو أردت معنى : سمعتُ زيداً يتكلم ، ولهذا العلة لم تُعْلَقْ ؛ لأنك لو قلت « سمعتُ أزيدُ قرأ أم أنشد » تريد : علمتُ أزيدُ قرأ أم أنشد بسماع ذلك منه ، لم يُدْرَ أأردت هذا المعنى أو أردت أنك سمعت هذا الكلام .

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع محتجاً لهذا المذهب : « لا يجوز أن تكون سَمِعْتُ^(٢) ممّا يتعدى إلى واحد ؛ لأنَّ حكمه جواز السكوت عليه ، ولا يجوز : سمعتُ زيداً ، وفيما يتعدى إلى اثنين ولا يجوز الأقتصار على أحدهما دون الآخر ما يتعدى إلى واحد ، هذه عِلْمٌ ، تتعدى إلى اثنين على صفة ، وتتعدى إلى واحد على صفة أخرى ، وكذلك سَمِعْتُ . وأيضاً فلو كان (يقول) من «سمعتُ زيداً يقول كذا» حالاً لكان « زيد » هو المسموع حقيقة^(٣) . وأيضاً فالحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام ، و« سمعتُ زيداً » غير تام ، وليس كونه غير تام ممّا عرض له هنا ، كقوله^(٤) :

مَتَى تَبْعَثُوهَا تَبْعَثُوهَا ذَمِيمَةٌ

بل هو كقوله : إنَّ اليومَ زيداً راحلاً^(٥) ، وهو لا يجوز ، فأما قولهم : سمعتُ زيداً ، أي : سمعتُ كلامَ زيد يتكلم ، فبعيد جداً ، / ويلزم أن تكون الحال عنه مؤكدة ؛ لأنه معلوم أنَّ « سمعتُ زيداً » في تقدير : سمعتُ كلامَ زيد « أنتهى ما أحتج به .

[١٢ : ٣]

(١) زيد هنا في ن : به .

(٢) سمعتُ ... عليه ولا يجوز : سقط من ن .

(٣) ن : المسموع هو حقيقة .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى . وعجز أليت : « وَتَضَرَّ إِذَا ضَرَّيْتُمُوهَا ، فَتَضَرَّ » . شعره ص

٢٧ وشرح ألفصائد السبع ص ٢٦٧ . تبعثوها : تثيروها ، يعني الحرب . وتضري :

مضارع ضري بالشيء ، أي : أغري به حتى لا يكاد يصير عنه . وتضرم : تضطرم .

(٥) في الكتاب ٢ : ١٣٣ : « (إنَّ اليومَ زيداً منطلقاً) » . وأنظر التعليق ١ : ٢٨٥ .

فأما قوله « لَأَنَّ حَكْمَهُ جَوَازَ السَّكُوتِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ : سَمِعْتُ زَيْدًا »
 فالجواب أنه جائز ، قال تعالى ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(١) ، تقديره : هل
 يَسْمَعُونَكُمُ تَدْعُونَ ؟ ويحتمل أن يكون سَمِعْتُ زَيْدًا على تقدير حذف مضاف ،
 فيكون إذ ذاك متعلق بالسمع ، فيُقَدَّرُ في سَمِعْتُ زَيْدًا : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، وحذفُ
 المضاف لفهم المعنى جائز .

وأما قوله « وفيما يتعدى إلى اثنين » إلى آخره ، ومثَّلَ ذَلِكَ بِعَلِمْتُ -
 ف«سَمِعَ» لا يجوز أن يكون مثل عَلِمْتُ لِمَا سَيَتَّبِعُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وأما قوله « إنه يلزم أن يكون زيد هو المسموع حقيقة » فلا يلزم ؛ لأنَّا قد
 بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مضاف ، وذلك المضاف^(٢) هو المسموع حقيقة .

وأما قوله « وسمعتُ زيدًا غير تامٍّ » فهذا غير مُسَلَّم ، بل هو تامٌّ لأنه على
 حذف مضاف .

وأما إلزامه أن يكون حالاً مؤكدةً فلأنه قدَّرَ أَنَّ الحذفَ في نحو « سَمِعْتُ
 زَيْدًا يَتَكَلَّمُ » هو الكلام ، أي : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ في حال تكلمه ، فتكون إذ ذاك
 حالاً مؤكدةً .

وأما غيره فإنه جعل الحذفَ أعمَّ من الكلام ، وهو صوت ، فعلى هذا لا
 تكون (يتكلم) حالاً مؤكدةً ، بل هي حال مُبَيَّنَّةٌ ؛ لأنَّ الصَّوْتَ يكون كلاماً
 وغير كلام مما يتعلق به السمع .

وقد احتجَّ للمذهب الأول أبو بكر بن طاهر بأنه حكى : سَمِعْتُ أُذُنِي زَيْدًا
 يقول ذلك ، ف« يقول ذلك » يتعين أن يكون حالاً^(٣) لأنه سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ ، ولا

(١) سورة الشعراء : ٧٢ .

(٢) وذلك المضاف ... لأنه على حذف مضاف : سقط من ن .

(٣) حالاً لأنه . نَسَدَ الْخَيْرِ ، ولا يجوز أن يكون : سقط من ك .

يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ؛ لأن المفعول الثاني لا يسدُّ مسدَّ الأخير ، لو قلت ظني زيدا عالماً لم يستقل لأنه معمول المصدر ، كما لا يستقل : ضربني زيدا .

وأحتج له أيضاً أبو محمد بن السيد ^(١) ، وتبعه ابن عصفور ^(٢) ، بأن سمع من أفعال الخواس ، وأفعال الخواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : ذقت طعاماً ، وشمنت مسكاً ، ولمست حريراً ، وأبصرت زيدا ، فينبغي أن تكون سمع مثلها ، فإذا دخلت على غير مسموع أول ^(٣) على أنه على حذف مضاف . قال ^(٤) : « وأيضاً لا تخلو إذا كانت مما يتعدى إلى مفعولين من أن تكون من باب ظن أو من باب أعطى ، فباطل ^(٥) أن تكون من باب أعطى لأن الثاني فعل ، والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني في باب أعطى ، وباطل أن تكون من باب ظن لأن ظن وأخواتها يجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يجوز إلغائها سمعت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى مفعول واحد . فأما قوله ^(٦) :

سمعت : الناس يتتبعون غيثاً فقلت لصيدح : اتتبعني بلالاً

فهذا ليس بإلغاء ، بل هو حكاية ؛ إذ معناه : سمعت هذا الكلام ، فهو نحو :

سمعت / زيد يتكلم ، وإذا نصبت فالسموع ليس هذا اللفظ الذي هو : زيد يتكلم ، ولو أنه كان إلغاء كان المعنى واحداً ، كما أن قولك : زيدا ظننت ^(٧) قائماً ، وزيد ظننت قائماً ، واحد . ويدل أيضاً على أنها تتعدى إلى واحد كونها لا تقع موقع الفعل معرفة .

[٣ : ١٢ / ب]

(١) أخلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ .

(٣) ك : أقل . وقوله بعده « على أنه » : ليس في ن .

(٤) شرح الجمل ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ بتصرف . ومعناه في أخلل ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٥) ك ، ن : باطل . والتصويب من شرح الجمل .

(٦) تقدم في ص ٤٦ .

(٧) ظننت : ليس في ك .

قال الأخفش : تقول : سمعتُ زيدًا يتكلمُ ، وسمعتُ زيدًا متكلمًا ، ولا تقول : ألتكلم . وأجيب عن هذا بأنه لعل الأخفش لم يسمعه ، وسمعه غيره ، ولا يلزم سماعُ كل لفظة إذا صحَّحها القياس .

وقد تُضْمَنُ سَمِعَ معنى أَصغَى ، فتتعدى إلى ، نحو قوله ﴿ لا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) ، ومعنى أَسْتَحَابَ ، فتتعدى باللام ، نحو : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أُجْرِيَتْ فِي ذَلِكَ مُجْرَى مَا ضُمَّتْهُ .

وقوله ولا تُلْحَقُ ضَرَبَ مع أَمَثَلَ على الْأَصَحِّ ذهب قوم ^(٢) إلى أن «ضَرَبَ» الْمُعْلَقَةُ بِأَمَثَلَ تكون من أفعال هذا الباب ، وتكون بمعنى صَيَّرَ ، قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ^(٣) ، وقال تعالى ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ^(٤) ، و﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ ^(٥) ، و﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾ ^(٦) ، فظاهر هذه الآيات أن «ضَرَبَ» بمعنى صَيَّرَ تتعدى إلى اثنين، ويكون (مثلاً) فيما يظهر هو المفعول الثاني، وما بعده هو المفعول الأول؛ لأنَّ مَثَلًا نكرة لا مُسَوِّغَ لها لجواز آلتداء بالنكرة ، وما بعده إمَّا معرفة وإمَّا نكرة لها مسوغ للآلتداء بالنكرة ، وقد صرَّح بتقدمه على مثل أبو تمام ، فقال ^(٧) :

(١) سورة الصافات : ٨ . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وآبن عامر وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ بقية السبعة ﴿ لا يَسْمَعُونَ ﴾ . السبعة ص ٥٤٧ .

(٢) أنظر معاني القرآن وإعرابه ١ : ١٠٣ وألحذر ألوجيز ١ : ١١٠ - ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٦ .

(٤) سورة يس : ١٣ .

(٥) سورة النحل : ٧٥ .

(٦) سورة النحل : ٧٦ .

(٧) يمدح أحمد بن المعتصم . ديوانه ٢ : ٢٥٠ . ن : شذوذًا . وقبل هذا البيت :

أبليتَ هذا أجمدَ أبعدَ غاية فيه ، وأكرمَ شيمةً ونحاسٍ
إقدامَ عمرو في سَمَاحَةِ حاتمٍ في حِلْمٍ أَحْتَفَ في دُكَاةِ إِيَّاسٍ

وبعده :

فأللهُ قد ضَرَبَ الْأَقْلَ لِنُورِهِ مَثَلًا مِنْ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ

لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ دُونِهِ مَثَلًا شَرُودًا فِي الْكَلْدَى وَالْبَاسِ
 قال المصنف في الشرح ^(١) : « وَالصَّوَابُ أَلَّا يُلْحَقَ بِهِ ^(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ضَرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ ^(٣) ، فَبِنِ ضَرْبِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ،
 وَاكْتَفَتْ بِمَرْفُوعِهَا ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ » انْتَهَى .

وهذا استدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حُذِفَ للدلالة
 الكلام عليه ، أي : ضَرْبَ مَثَلٍ مَا يُذَكَّرُ ، ويدلُّ عليه ﴿ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ ﴾ آيَةٍ .

وقد يقال إنَّ ضَرْبَ تَكُونُ بِمَعْنَى صَبَّرَ ^(٤) لَا مَعَ امْتَلَّ خَاصَّةً ، بَلْ فِي نَحْوِ :
 ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَاتَمًا ، وَضَرَبْتُ الطِّينَ لَبْنًا ؛ إِذِ الْمَعْنَى : صَبَّرْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ
 يُسْتَبْتَّ فِي هَذَا الْبَابِ ^(٥) ، أَهْوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَمْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّدِينَ . وَقَدْ
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ضَرْبَ بِمَعْنَى صَبَّرَ فَيَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي الرَّيِّعِ ^(٦) ،
 قَالَهُ ^(٧) فِي : ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَلْجَالًا .

وقوله وَلَا عَرَفَ وَأَبْصَرَ ، خِلَافًا لِهَشَامٍ ، وَلَا أَصَابَ وَصَادَفَ وَغَادَرَ ،
 خِلَافًا لِأَبْنِ دُرُسْتِيهِه ثَبِتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَهُ أَسْمٌ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٥ . في الشرح : ليس في ك .

(٢) في شرح المصنف : أَلَّا تُلْحَقَ بِهَا . وَهُوَ أَوَّلَى .

(٣) سورة الحج : ٧٣ . وَالْآيَةُ هِيَ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ضَرْبَ مَثَلٍ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا
 يَسْتَفْزِدُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمُطْلُوبِ ﴾ .

(٤) لَا مَعَ امْتَلَّ خَاصَّةً بَلْ فِي نَحْوِ ضَرَبْتُ الْفَضَّةَ خَاتَمًا وَضَرَبْتُ الطِّينَ لَبْنًا إِذِ الْمَعْنَى صَبَّرْتُ :
 سَقَطَ مِنْ ك .

(٥) الباب : ليس في ك .

(٦) المُلَخَّصُ ١ : ٢٦١ .

(٧) ك : فَقَالَ .

منصوب حُمِلَ على أنه حال ، والدليل على أنه حال التزام تنكيره . وكون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب لا حُجَّةَ على ذلك .

وأدخلَ س^(١) وأبو علي الفارسي^(٢) في أفعال هذا الباب أرى ، ولم يذكر في ما بُني للمفعول من الأفعال التي تتعدى / إلى ثلاثة نحو أَعْلَمْتُ . وسبب ذلك أن جميع ذلك أَسْتَعْمَلَ مَبْنِيًّا للفاعل ؛ إلا أَرَى هذه ، فإنها لم تُسْتَعْمَلَ إلا مَبْنِيَّةً للمفعول ؛ ألا ترى أن أَرَى بمعنى أَظُنُّ ، ولا يقال : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ ، بمعنى^(٣) : جَعَلْتُهُ يَظُنُّ ذلك ، بل بمعنى : أَعْلَمْتُهُ ذلك ، فلما لم تُسْتَعْمَلَ بمعنى أَلْظَنُّ إلا مَبْنِيَّةً للمفعول جَعَلَهَا من هذا الباب ؛ لأنها لا يكون لها أبدًا إلا منصوبان ، كما أن سائر أفعال هذا الباب كذلك .

وقال بعض الناس^(٤) : « يصح أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ ، فيكسبها ذلك قوة التَّعْدِي إلى مفعولين ، ويكون قوله ﴿ ضَعِيفًا ﴾ من قوله ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾^(٥) مفعولا ثانيًا » انتهى .

ولا أعلم أحدًا من النحويين ذهب إلى ذلك ، بل الذي ذكره الناس أن من أقسام جَعَلَ أن تكون بمعنى خَلَقَ ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾^(٦) ، أمَّا العكس فلم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين فيما علمناه . وألتأخرون من النحاة الذين تَتَّبَعُوا^(٧) هذه الأفعال لم يذكروا ذلك .

(١) الكتاب ١ : ١١٨ - ١٢١ .

(٢) الإيضاح للعضدي ص ١٣٣ .

(٣) بمعنى : ليس في ك .

(٤) هو ابن عطية ، أحرر الوجيز ٢ : ٤١ .

(٥) سورة النساء : ٢٨ .

(٦) سورة الأنعام : ١ .

(٧) ن : يتبعون .

ص : وتُسَمَّى الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى صَيْرٍ قَلِيلَةً . وَتَخْتَصُّ مُتَصَرِّفَاتِهَا بِقُبْحِ الْإِلْغَاءِ فِي نَحْوِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَبِضَعْفِهِ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدًا أَظُنُّ أَبُوهُ قَائِمًا ، وَبِجَوَازِهِ بِلَا قُبْحٍ وَلَا ضَعْفٍ فِي نَحْوِ : زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ، وَزَيْدًا ظَنَنْتَ قَائِمًا . وَتَقْدِيرُ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ الْإِلَامِ الْمَعْلُوقَةِ فِي نَحْوِ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا أَوْلَى مِنَ الْإِلْغَاءِ . وَقَدْ يَقَعُ ^(١) الْمُلَغَى بَيْنَ مَعْمُولَيْ إِنْ ، وَبَيْنَ سَوْفَ وَمَصْحُوبِهَا ، وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ . وَالْغَاءُ مَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ . وَتَوْكِيدُ الْمُلَغَى بِمَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ قَبِيحٌ ، وَبِمُضَافٍ إِلَى أَلْيَاءٍ ضَعِيفٍ ، وَبِضَمِيرٍ أَوْ أَسْمٍ إِشَارَةً أَقْلُ ضَعْفًا .

وَتَوْكِيدُ الْجُمْلَةِ بِمَصْدَرٍ الْفِعْلِ بَدَلًا مِنْ لَفْظِهِ مَنْصُوبًا ، فَيُلَغَى وَجُوبًا ، وَيَقْبُحُ تَقْدِيمُهُ ، وَيَقِلُّ الْقُبْحُ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا ؟ وَإِنْ جُعِلَ مَتَى خَيْرًا لِدَلِّهِ «ظَنَّ» ^(٢) رُفْعَ ، وَعَمَلٍ وَجُوبًا . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ فِي الْأَمْرِ وَالْأَسْتِفْهَامِ .

ش : الْإِلْغَاءُ هُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ لغير مانع . وَحَيْثُ يَكُونُ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّكَ تَخِيرُ بَيْنَ الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ ^(٣) .

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّخْيِيرِ . وَإِنَّمَا هُوَ لَازِمٌ ، إِذَا أَبْتَدَأْتَ لِتُخَيِّرَ بِالشَّكِّ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، سَوَاءً قَدَّمْتَهُ أَمْ وَسَّطْتَهُ أَمْ أَخَّرْتَهُ ، وَإِذَا بَدَأْتَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْيَقِينَ ، ثُمَّ أَدْرَكَكَ الشَّكُّ بَعْدَ مَا مَضَى كَلَامُكَ عَلَى الْيَقِينِ ، رَفَعْتَ وَأَبْتَدَأْتَ ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ الْخَيْرِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْخَيْرِ ، وَتَلْغِي

(١) ك : يُلَغِ .

(٢) ك : وَإِنْ جُعِلَ مِنْ خَيْرٍ لِلظَّنِّ .

(٣) شرح الجمل ١ : ٣١٤ والمقرب ١ : ١١٧ .

ظننت . وهو اختيار الأستاذ أبي الحسين بن أبي الريح ، قال ^(١) : « جواز الإلغاء / والإعمال بمقصدتين مختلفتين ، فإذا قصدت أن تبني الكلام على الظن ثم توسّطه اتّساعاً ، أعملت ، وإن قصدت إلى البناء على الابتداء ، وحدّث لك الإخبار بما أنبى الكلام عليه - ألغيت » .

وفي الإفصاح : به - أي بمذهب أبي الحسن - أخذ شيخنا أبو القاسم ^(٢) ابن القاسم ، وقال : إنه مذهب س .

ومذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى ما ذهب إليه أبو الحسن ، لكن إذا وسّطت ، فإن قدّمت الاسم لم تلغ ، وأعملت الفعل في ضميره ، ونصبت ما بعده ، فقلت : زيدٌ ظننته منطلقاً . وإن قدّمت الخبر ، وظهر فيه الرفع ، ألغيت أيضاً لأنه فائت لا يُسترجع ، والخبر يطلب المبتدأ كما يطلب المبتدأ الخبر ، نحو : قائمٌ ظننتُ زيدٌ . فإن كان مجروراً أو جملةً أعملت ، ونويت في موضع الجملة والمجرور نصباً ، نحو : في الدار ظننتُ زيداً ، وأخوه منطلقٌ ظننتُ زيداً ، لا يجوز عنده الرفع هنا ، وقوله ^(٣) :

..... وفي الأراجيز - خلّت - اللؤم والخور

(١) الملخص ١ : ٢٥٥ .

(٢) ن : أبو العباس .

(٣) صدر البيت : « أباالأراجيز يا بن اللؤم تُوعِدني » . وهذا بيت سيّار . وهو للعين المنقري في الكتاب ١ : ١١٩ - ١٢٠ . وأنشده ابن برهان منسوباً للعين في شرح اللمع ص ١١١ ، وآخره فيه : « والفشل » ، وأنشد قبله بيتاً آخر آخره : « والجبل » ، وهو الصواب عند البغدادي لأن القصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية ، الخزانة ١ : ٢٥٧ . وعجزه في فرحة الأديب ص ٩٣ كما يلي :

« وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل » ، وقبله بيت ، وبعده بيت ، وهما مكسورا أروى . وقد ذكر أبو حيان الأبيات الثلاثة في ص ٦٣ - ٦٤ من هذا الجزء . ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٠٧ إلى جرير . الخور : الضعف .

عنده من أقبح الضرورات . وغيره يرى أن التقدم الفائق كالألفاظ الفائق ، وأنه يطلب ما يطلبه الألفاظ ، وهو القياس .

وذهب بعض النحويين إلى أنك إذا ابتدأت باليقين ألغيت على كل حال ، سواء أوسطت أم أخرت ، وإن ابتدأت على الشك ، ولم تقدم الفعل ، كنت مخيراً^(١) . انتهى .

ولا يعنون بذلك الاختصاص بفعل الشك ؛ لأن من الأفعال التي تلغى ما هو لليقين ، نحو علم ، وإنما يعنون أنك تبني كلامك أولاً على سبيل الإخبار عن المبتدأ بالخير ، ثم يدركك أن تجعل ذلك في علم أو ظن أو حسان أو خيلة ، أو تبني كلامك أولاً على سبيل الإخبار بالفعل ، وتذكر متعلقه . ويدل على أن هذا المراد قول س في باب الاشتغال^(٢) : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً » ، ولا معنى لـ « بنيت الاسم عليه » إلا : أعملته فيه . وقال بعد هذا^(٣) : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته » ، ومعنى ذلك : أخرت به عنه .

وقوله وتسمى المتقدمة على صير قلبية يعني أنها تسمى أفعال القلوب ؛ لأن العلم والظن إنما هما من أفعال القلب ، ليس فيهما علاج ، بخلاف صير ، فإنها فعل علاج . ولا تختص هذه التسمية بهذه الأفعال التي ذكر ، بل أفعال القلوب أعظم ، تنطلق على ما يتعدى بحرف جر ، نحو فكر ، تقول : فكرت في الأمر . وعلى ما يتعدى إلى واحد ، نحو عرف ، تقول : عرفت زيداً . وعلى ما يتعدى إلى اثنين ، نحو ظن وعلم .

وقوله وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : ظننت زيداً قائماً متصرفات

(١) ك : مخيراً .

(٢) الكتاب ١ : ٨٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٨١ .

هذه الأفعال هي أربعة عشر فعلاً . واحترز بها مما لا يتصرف ، وهو هَبَ وتَعَلَّمَ . وهذا الاحتراز /الذي ذكره المصنف لم يتعرض لذكره أصحابنا ، فيمكن أن أهملوه [٣: ١٤/١] لأن ما لا يتصرف منها يجوز فيه الإلغاء كالتصرف ، فيكون ذلك مخالفاً لما ذكره المصنف ، ويمكن أن أهملوه لأن أكثرهم لم يُعَدَّ فيها غير المتصرف ، وإنما ذكروا تَعَلَّمَ^(١) في غصون كلامهم ، وأهملوا ذكرها حين عدُّوا هذه الأفعال . ويقال : لما لم يتصرف هذان الفعلان في أنفسهما لم يتصرف فيهما بالإلغاء ، بل أُقِرَّ على أصل الأفعال من العمل .

وقوله في نحو ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمٌ أي : في مثل ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمٌ . وكثيراً ما يأتي هذا المصنف في كلامه بضبط قانونٍ كليٍّ بلفظة « نحو » ، وهو في غاية الإبهام ؛ لأنَّ المثلِّيَّة تكون بأدنى شَبَهٍ ، فلا ينبغي أن يُضَبَّطَ^(٢) ذلك الحكم إلا بقانونٍ كليٍّ ، وهو أن يقول في هذا في ظَنَنْتُ وأخواتها : إنها^(٣) إذا وقعت صدر كلام فالإلغاء - هذا عند المصنف - قبيح ، أعني أن تلغى متصدرة .

وهذه مسألة فيها خلاف : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيها إذا تصدرت إلا الأعمال . وذهب الكوفيون والأخفش ومحمد بن الوليد وأبن الطراوة إلى جواز ذلك ، وإن كان الأعمال عندهم أحسن . هكذا أطلق أصحابنا^(٤) النقل عن الكوفيين . والنقل عن ألفراء^(٥) أنه قال : لا يجوز تقديم الظن وأنت تريد به الاعتراض ، يعني أنه لا يُلغى^(٦) متقدماً .

(١) تعلم : ليس في ك .

(٢) ن : أن يُثَبَّت .

(٣) إنها : ليس في ك .

(٤) شرح الأجل لأبن عصفور ١ : ٣١٤ وشرح الجزولية للأبدي ١ : ٧٤٤ [رسالة] .

(٥) أنظر معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

(٦) ن : أنه يُلغى .

قال البصريون : إنما لم يجوز ذلك لأنَّ تصديرك بالفعل دليل على الّاعتماد عليه ، وأنك جعلت ^(١) ما بعده في حيزٍ ما قدّمت من علمٍ أو ظنٍّ ، فلا يسوغ إلغاؤها لذلك . قالوا ^(٢) : ويدلُّ على ذلك أنه لا يُحفظ إلغاء ظننتُ أو شيءٍ من أخواتها إذا وقعت صدر كلام .

وأما الكوفيون فاستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر ^(٣) :

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ
برفع مفعولي وَجَدْتُ .

قال ابن عصفور ^(٤) : « ولا حجة فيه ؛ لأنَّ وَجَدْتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها ، وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ ، ولم يعن بالتوسط إلا أن تجيء وسطاً للكلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين المفعولين أقوى » انتهى .

فقول ابن عصفور « لأنَّ وَجَدْتُ متوسطة بين اسم أن وخبرها » لا يظهر ؛ لأنَّ الخبر في الظاهر هو وَجَدْتُ ، فلو قال « لأنها لم تنصدر أول الكلام » لكان أجود . ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون « ملاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ » خبراً كما زعم ، لكن يحتاج إلى رابط ، فيحتمل أن يكون ضميراً محذوفاً ، أي : ملاكُ الشَّيْمَةِ مِنِّي ، أو تكون الألف واللام نابت عن الضمير على رأي الكوفيين ^(٥) .

(١) ن : وأنك إذا جعلت .

(٢) قالوا : ليس في ك .

(٣) هو بعض ألفزاريين كما في الحماسة ١ : ٥٧٤ [٤١٨] والتنبيه لابن جني ص ٣٢٥

[رسالة] وألرزوقي ص ١١٤٦ [٤١٤] والحماسة البصرية ص ٧٩٧ [٦٣٩] . وهذا

ألبيت ثاني بيتين روي في هذه المصادر مفتوحين ألروي ، وزاد ابن جني أنهما روياً بالرفع أيضاً . وألرفع هو أالشائع في كتب النحو .

(٤) شرح أجمال ١ : ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) شرح ألتسهيل ١ : ٢٦١ - ٢٦٢ وألصفوة أالصفيه ١ : ٦٨٨ .

ويحتمل أن يكون هذان التقديران في الأدب ، أي : ملاك الشَّيْمةِ لأدبٍ مِنِّي ، أو أدبي .

قال ابن عصفور : « وما يبين لك ^(١) بطلان هذا المذهب / أنه لا يُحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدرَ كلام » .

وقال ابن هشام الخضراوي : « رأى بعض المتأخرين إلغاء الفعل متقدماً لأنه جاء عنهم مثل ^(٢) : علمتُ زيداً منطلقاً ، وقد علمتُ إنَّ زيداً ذاهباً ، يعني بالكسر . وقال بعض المتأخرين : الأصل في ظننت ألاّ تعمل ، فجعل هذا مما جاء على الأصل » انتهى . وما حكاه ابن هشام مخالف لقول ابن عصفور .

وقد اختلف من هذا الأصل - وهو أن تصدر أول الكلام - في مسائل :

الأولى : ظننتُ يقومُ زيداً ، وظننتُ قامَ زيداً : ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يجوز النصب في زيد ، وأجاز ذلك سائر البصريين لأن آتية بالفعل التأخير .

الثانية : أظنُّ نِعَمَ الرجلُ زيداً ، ووجدتُ نِعَمَ الرجلُ زيداً : ذهب الفراء إلى جواز ذلك ، وهو مقتضى مذهب البصريين ، ولم يُجز الكسائي ذلك في أظنُّ ، وأجاز ذلك في وجدتُ .

الثالثة : ظننتُ قائماً زيداً : ذهب البصريون إلى جوازها ، ومنعها الكوفيون إن أردت بقائم الفعل ، وإن أردت الخلف جازت عند أكثرهم . قال ابن كيسان : هي قبيحة لأن الخبر يكون الأسم ، فقُبِّحت لأنَّ الخبر مخالف للأسم ، لأنه يقع موقع الجملة ، ويلزم من أجازها أن يقول : ظننتُ يقومُ ^(٣) زيداً ، فيولي الظن

(١) ك : ذلك .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ك : ظننت يلزم .

أَفْعَل ، فيحل أفعَل محل المفعول الأول ، وأَفْعَل لا يُكْنى عنه بألهاء كما يُكْنى عن
أَفْعُول ، وكذلك أَجْمَل . وذلك كله جائز عند البصريين على التقديم والتأخير
كما جاز في كان .

الرابعة : أَظُنُّ أَكَلًا زَيْدًا ^(١) طَعَامَكَ ، أجازها البصريون ، ومنعها
الكوفيون .

الخامسة : طَعَامَكَ أَظُنُّ أَكَلًا زَيْدًا ، أجاز ذلك البصريون والكنسائي .
وقال الكسائي : أَلْتِيه فِيهِ : أَظُنُّ زَيْدًا أَكَلًا طَعَامَكَ . وقال ألفراء : لا يجوز لأنك
أوقعت الظن على فاعل لم يكن عنده معنى لفعل ، فصار لا يتقدم عليه ،
و«طعامك» صلته ، فلا يفرق بينهما بشيء .

وقوله وبضعفه في نحو : متى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا يعني أنها إذا لم تصدر
وتقدمت على المفعولين . قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وعدم تصدرها بكونها
سبقها معمول لها ، نحو : متى ظَنَنْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، أو « ما » أَلْنَفِيَّةُ ، نحو قوله ^(٣) :
..... وما - إخال - لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

ألغى إخال وإن كانت متقدمة على المبتدأ والخبر لَمَّا لم تقع صدرًا ، بل
جاءت بعد « ما » ، كأنه أراد أن يقول : وما لدينا منك تنوِيلُ ، فاعترض بـ«إخال»
بين « ما » والأجملَة النافية بها ، أو بـ« أن » ، نحو قوله ^(٤) :
..... أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ »

أنتهى .

(١) ك ، ن : زيد . والتصويب من الأرتشاف ص ٢١٠٨ .

(٢) ليس في المطبوعة ، ولا في رسالة الدكتور محمد علي إبراهيم .

(٣) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٤) تقدم في ص ٥٨ .

ولم يذكر س^(١) في «أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» إلا الإعمال ، ويجوز الإلغاء على قلة ، فإن كان ألتقدم حرفاً / لم يجوز الإلغاء أصلاً ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٢) ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

وقول المصنف « وَبِضَعْفِهِ فِي نَحْوِ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا^(٣) » إيهامٌ في التشبيه ، وكان ينبغي أن يأتي بقانون كلي ، وهو : ألا تتصدر ، وأن تتقدم على المفعولين . وكلامه دائماً كثير الإجمال^(٤) والإيهام والتلفيف ، هذا المثال الذي مثله أَفْهَمَ أَنَّهُ يَضَعُفُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ ، وهذا فيه تفصيل ، ذكره النحويون ، وهو أنه لا يخلو أن تجعل « متى » معمولاً للخبر ، أو معمولاً لظننت ، فإن كانت معمولة للخبر جاز إلغاؤها وإعمالها لأنها لم تقع صدر كلام ، فإن أعملت فلبنائك على الظن ، وإن ألفت فلأنك أردت أن تقول : متى زيدٌ منطلقٌ ، ثم اعترضت بظننت بين « متى » وبين « زيدٌ منطلقٌ » . وإن كانت معمولة لظننت لم يجوز إلا الإعمال ؛ لأن الظن^(٥) إذ ذاك لا يكون معترضاً به بين^(٦) أجزاء الجملة ، بل داخلاً على الجملة من ألبتداء والخبر واقعاً صدر كلام . ولم يذكر س^(٧) في « أَيْنَ تَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » إلا الإعمال ، وذكر غيره الإلغاء على قلة على ما فصل . فإن كان ألتقدم حرفاً لم يجوز الإلغاء ، وذلك : أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؛ لأنه لم يتقدم معمول أصلاً .

ومن صور هذه المسألة - وهي ألا تتصدر ظننت ، وأن تتقدم على المفعولين -

(١) الكتاب ١ : ١٢١ ، ومثاله : أَيْنَ تُرَى عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا .

(٢) الكتاب ١ : ١٢١ .

(٣) ن : قائماً .

(٤) ن : ألتاحتمال .

(٥) ك : لأن أظن .

(٦) ك : من .

(٧) ولم يذكر س ... لأنه لم يتقدم معمول أصلاً : ذكر في الفقرة السابقة مع اختلاف في بضع كلمات كما ترى .

صورة لا يجوز فيها إلا الإلغاء^(١) ، ولا يجوز الأعمال ، وهي مقابلة المسألة المتأخرة قبل هذه المسألة ، وتلك الصورة هي ما حكاه الأخفش : إن زيدا لظننت أخوه منطلق ، ألغى ظننت لما توسطت بين لام إن والجملة التي في موضع الخبر . ولا يجوز إعمالها هنا لأن لام إن إذ ذاك داخلة على ظننت ، وهو ماضٍ متصرف ، ولأن إن لا يجوز دخولها على الماضي المتصرف إذا وقع خبراً ، فإذا لام آل ابتداء داخلة على الجملة الواقعة خبراً لـ « إن » ، واعترض بظننت بينهما .

وقوله وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدا قائم ظننت ، وزيد - ظننت - قائم يعني أنه يجوز الإلغاء والأعمال إذا تأخرت عن المفعولين ، أو توسطت بينهما . قال ابن عصفور : والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت بغيرها تكون قد بنيت كلامك على الإخبار من غير أن تقصد جعل ذلك الخبر مما تعلمه أو تظنه ، ثم تريد بعد أن يتبين أن ذلك في علمك أو في ظنك ، فتأتي بالفعل معترياً بين أجزاء الكلام ، أو ملحقاً له آخر الكلام لتبين ما قصدت من ذلك .

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل لما تقدم ذكره من أن عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيت وأخواتها ، والعامل إذا تقدم معموله / عليه يضعف عمله ، ولذلك يجوز أن تقول : لزيد ضربت ، فتوصل ضربت إلى زيد باللام لما ضعف عمله ، وتأخيرها عنه ، ولو كانت مقدمة عليه لم يحسن^(٢) ذلك . قال : فلما كانت ظننت وأخواتها ضعيفة في العمل ، وازدادت ضعفاً بتأخيرها عن المعمول^(٣) - جاز لذلك ألا يراعى شبهها بأعطيت ، فتلغى عن العمل .

[٣ : ١٥ / ب]

(١) ن : صورة يجوز فيها الإلغاء . ك : صورة لا يجوز إلا الإلغاء .

(٢) ن : لم يحز .

(٣) ن : وازدادت ضعفاً بتأخيرها عنه .

وقال ابن عصفور : هَذَا التَّوْجِيه بَاطِلٌ عِنْدِي ، بَلْ سَبَبُ الْإِلْغَاءِ مَا قَدَّمَاهُ
 مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْغَاوُهَا مَعَ تَقْدِمِهَا عَلَى الْمَفْعُولِينَ إِذَا وَقَعَتْ حَشْوًا ؛ وَلَوْ كَانَ السَّبَبُ
 مَا ذَكَرَ لَمَّا جَازَ الْإِلْغَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ فِيهِ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْفِعْلِ . وَمِنْ
 الْغَاءِ ^(١) الْفِعْلُ مُتَأَخِّرًا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

هَما سَيِّدانا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِ إِنْ يَسَرَّتْ غَنَمَاهُما
 وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٣) :

آتِ الْمَوْتُ ، تَعْلَمُونَ ، فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ أَضْطِرَامُ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ ^(٤) :

الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ، ظَنَنْتُ ، فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا
 وَمِنْ الْغَائِثِهَا مُتَوَسِّطَةً قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

أَبَا لَأَرَجِيزٍ - يَا بَنَ الْلُؤْمِ - تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَجِيزِ - خِلْتُ - الْلُؤْمُ وَالْخَوَرُ
 هَكَذَا أَنْشَدَهُ س ^(٦) عَلَى أَنَّ الْقَصِيدَةَ رَائِيَّةٌ ، وَأَنْشَدَهُ الْجَاهِلِيَّ ^(٧) :
 خِلْتُ الْلُؤْمُ وَالْفَشْلُ

(١) ك ، ن : وَمِنْ إِعْمَالِ .

(٢) هُوَ أَبُو أُسَيْدَةَ الدُّبَيْرِيُّ كَمَا فِي اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (يَسِر) . يَسَرَّتْ الْغَنَمُ : كَثُرَتْ وَكَثُرَ لَبْنُهَا
 وَتَسَلَّهَا .

(٣) أَلْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ : ٨٦ وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ ص ٤٤٥ وَالْعَيْنِ ٢ : ٤٠٢ . ن :
 فَلَا يَرْهَبُكُمْ .

(٤) أَلْبَيْتُ فِي تَذَكُّرَةِ النِّحَاةِ ص ٦٨٣ .

(٥) أَنْظَرْ مَا تَقْدِمُ فِي ص ٥٥ .

(٦) الْكِتَابُ ١ : ١٢٠ .

(٧) الْحَيَوَانُ ٤ : ٢٦٧ .

وهو لِلْعَيْنِ الْمُنْقَرِي ، وقبله ^(١) :

إِنِّي أَنَا آبَنُ جَلَا إِنْ كُنْتُ تُنْكِرُنِي يَا رُؤْبُ ، وَالْحَيَّةُ الصَّمَاءُ وَالْجَبَلُ

وروي أيضًا ^(٢) : وفي الأراجيز رأسُ التَّوَكِّ وَالْفَشَلِ . والذي قبله : الصَّمَاءُ

في الجبل . وبعد هذا البيت ^(٣) :

ما في الدَّوَابِرِ مِنْ رِجْلِي مِنْ عَنَتٍ عِنْدَ الرُّهَانِ ، وَلَا أَكْوَى مِنْ الْعَقْلِ

وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط له شرطان ،

أهملهما :

أحدهما : ألا تدخل لام الابتداء على الآسم ، فإن دخلت فلا يجوز إلا الإلغاء ، نحو : لَزِيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ ، ونحو : لَزِيدٌ - ظَنَنْتُ - قائمٌ .

الشرط الثاني : ألا تكون منفية ، فإن كانت منفية فلا يجوز إلا الأعمال ، نحو : زيدا منطلقاً لم أَظُنْ ، وزيدا لم أَظُنْ منطلقاً ؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على المبتدأ والآخر ، ثم تعترض بالظن المنفي ؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول « زيدا منطلقاً » إلا وأنت عالم بصحة ذلك أو ظانٌّ له ، وهذا المعنى لا

(١) ألوحشيات ص ٦٣ وحماسة البحري ص ١٣ والحيوان ٤ : ٢٦٧ وفرحة الأديب ص ٩٣ . وآخره في بعض المصادر : « في الجبل » على الإقواء . وأواخر الأبيات في فرحة الأديب : « في الجبل » ، و« بيتُ اللومِ والفشل » ، و« من العفل » . وأنظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٥٩ - ١٦١ . وقال ابن هشام : « والصواب أنهما قصيدتان » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٥٨ . ونسب للمكعبير الضبي .

(٢) وروي أيضًا ... والذي قبله الصَّمَاءُ في الجبل : ليس في ك .

(٣) أنظر مصادر البيت السابق . وآخره في ن : من العفل . ولا أكوى من العفل : تعريض بالمهجو - وهو رؤية بن العجاج - فإنه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، وهم يُدْعَوْنَ بني العَفْلَاء . المصباح لأبن يسعون ١ : ٤٣ / أ - ٤٣ / ب . العَقْلُ : التواء في رجل البعير واتساع كثير . والعَفْلُ : شيء يخرج من قُبُلِ النساء وحياءِ الناقة شبيهة بالأذرة التي للرجال ؛ والمرأة عَفْلَاءُ .

يَتَصَوَّرُ مع قولك لم أَظُنُّ أو لم أَعْلَمْ ، فلم يبقَ إلا أن يكون الكلام مبنياً على الظنِّ
المنفيِّ أو أَعْلِمَ المنفيِّ ، ولا يَطُلُ هذا الذي / ذكرناه بقول الشاعر^(١) :

..... وما - إخالُ - لدينا منك تنوِيلُ

بالغاء « إخالُ » مع دخول أداة النفي عليها ظاهراً^(٢) ؛ لأنَّ أداة النفي إنما
هي داخلة في المعنى على ما بعد « إخالُ » لا على « إخالُ » ، كما تقدَّم تبيينه .
ومن صَوَرِ هذا الذي ذكرناه أن يكونَ الخبرُ جملةً شرطيةً أو جملةً اسميةً ،
فَتَقَدَّمَ مع المبتدأ على الفعل ، أو تَوَسَّطَ الفعل بينهما ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ
ظَنَنْتُ ، وإنْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ خِلْتُ عمرو ، فيجوز فيه الإلغاء والإعمال . وإذا
جاز الإعمال والإلغاء وتوسَّطتْ اختلفوا : فقيل : الأَرَجحُ الإعمال ؛ لأنَّ الفعل
أقوى من الالبتداء ؛ لأنه عامل لفظي ، والالبتداء عامل معنوي . وقيل : هما سواء ؛
لأنه عادل قوتها تأخرها ، فَضَعُفَتْ لذلك ، فقاومها الالبتداء بالتقدم ؛ ألا ترى
حُسْنَ : لزيد ضَرَبْتُ ، وَقُبْحَ : ضَرَبْتُ لزيد . وإن تأخرتْ فالإلغاء أقوى عند
الجميع ؛ لأنَّ المبتدأ قد وَلِيَهِ الخبر ، فآزدادَ الفعل ضعفاً بالتأخير ، بخلاف ما إذا
تَوَسَّطَتْ .

وقال س^(٣) : « فإن أردت الإلغاء فالتأخير فيه أقوى » ، أي : عبدُ الله
ذاهبٌ أَظُنُّ ، أقوى من قولك : عبدُ الله أَظُنُّ ذاهبٌ . ثم اعتل س ، فقال^(٤) :
«لأنه إنما يجيء بالكشك بعد ما يعضي كلامه على اليقين» .

وقال ألفراء : إذا وَقَعَتْ ظَنَنْتُ بينَ اسمٍ وخبره بَطَلَتْ مذهبُها ، وكذلك

(١) تقدم في ص ٦٠ .

(٢) ظاهراً : ليس في ن .

(٣) الكتاب ١ : ١١٩ .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠ .

هي إذا تأخرت بعد الخير^(١) . قال : وإنما بَطَلَتْ مذهبها إذا توسطت أو تأخرت لأنها في الأصل حكاية، والحكاية لا تنفرد بخير ولا بأسم لأن الخير والاسم كلمة ، فلا تقع الحكاية على كلمة .

وقول ابن سعدان قريب من كلام ألفراء . ثم إن ألفراء أجاز بعد أن يعمل الظن متوسطاً ، فقال : وتقول : عبد الله أظنه قائمٌ ، فيسبح لك فيها أربعة معان : إن جعلت آهَاء لعبد الله رفعته بعودتها عليه ، ونصبت قائماً لأنه حال للهاء . وإن شئت جعلت آهَاء أنها لعبد الله ، وألغيتها ، ورفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبد الله قائمٌ أظنه . وإن شئت جعلت آهَاء كناية عن مصدر ، فرفعت عبد الله وفعله ، كأنك قلت : عبد الله أظنُّ ذاك قائمٌ . وإن شئت جعلت آهَاء لرجلٍ قد جرى له ذكرٌ ، فتنصب عبد الله لأنه خير آهَاء، وتنصب قائماً على القطع . انتهى . وتلخص من هذا الكلام أنها إذا توسطت أو تأخرت بطلَ الإعمال ، إلا أن ألفراء أجاز الإعمال مع المتوسط ، وهو في الوجه الرابع الذي ذكره آخراً في هذه المسألة . وينبغي أنها إذا تأخرت أن تلغى ، ولا يُقدَّم على الإعمال إلا بسماع ، وإن كان القياس يقتضيه .

فرع : زيدٌ ظننتُ ماله كثيرٌ، يجوز فيه الإلغاء والإعمال : فإن ألغيت رَفَعْتَ / زيداً، و«ماله كثيرٌ» خير عنه لأن الظنَّ متوسط. وإن أعملت نصبت زيداً ، وكانت الجملة من قوله «ماله كثيرٌ» في موضع نصبٍ على أنها المفعول الثاني .

وزعم ألفراء أن الإلغاء هنا قبيح ، قال : لأنَّ بعدَ الظنِّ حرفين ، فكأنها مبتدأة . يعني أن بعدَ « ظنَّ » ما يمكن أن يعمل فيه ، وهما جزأ الجملة ، فكأنك هيأتها للعمل ، ثم ألغيتها .

(١) معاني القرآن ٢ : ٣٣٨ .

وقوله وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو ظننتُ زيدَ قائمٌ أولى من الإلغاء وكان المصنف قد قدّم أن حمَلَ هذا على الإلغاء قبيحٌ ، ورأى هنا أن تأويله على إبقاء الفعل على عمله لأجل تقدّمه أولى من حمّله على إبطال عمله وهو متقدم ، ويكون أصله : ظننته زيدَ قائمٌ ، فالفعل الأول ضمير الشأن ، والثاني الجملة ، وهي في موضع نصب ، كما حذفوه في قولهم : إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ ^(١) ، التقدير : إنّه ، أو يكون أصله : ظننتُ لزيدَ قائمٌ ، فحذف لام الابتداء ، وهي مُراد ، فكان ظننتُ إذ ذاك مُعلّقة ، والجملة من قولك «لزيد قائمٌ» في موضع معموليها ، وعلى هذا الوجه خرّجه س ^(٢) ، وحمل ^(٣) عليه قول الشاعر ^(٤) :

..... وإحالُ إنِّي لاحقٌ مُستبَعٌ

بالكسر على تقدير : إنِّي للاحقٌ .

وإنما كان هذان التأويلان أولى من تأويل الإلغاء لأن الإلغاء فيه إبطالُ العملِ لـ «ظنَّ» ، وهي متقدمة ، وفي هذين إبقاؤها عاملة ، إما في اللفظ إذا أضمرت ضمير الأمر ، وإما في المعنى إذا علّقت .

فإن قلت : أيُّ التأويلين أرجح ؟

قلت : يظهر في بادئ الرأي ترجيح الأول لأن ظننتُ فيه عاملة في اللفظ ، وأما الثاني فهي عاملة في الموضع لا في اللفظ .

(١) الكتاب ٢ : ١٣٤ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) أنظر شرح أبيات المغني ٤ : ٣٥٢ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي . وصدر البيت : فَعَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ . شرح أشعار الهذليين ص ٨ . غيرت : بقيت . وناصب : فيه نَصَبٌ . ومُسْتَلْحَقٌ : مُسْتَلْحَقٌ .

والذي يقتضيه النظر ترجيح ما ذهب إليه س لأنه كثيراً ما يلحظ المعنى ،
ففي ما اختاره حذف حرفٍ مؤكّدٍ لا عملٍ له « ظنَّ » فيه ، ولا موضع له من
الإعراب ، ولم يحل^(١) ألفعل من العمل في الموضع . وفيما ذكره المصنف حذفُ
اسمٍ معمولٍ له « ظنَّ » ، وحذفُ غيرِ معمولٍ أولى من حذفِ معمولٍ . وأيضاً
فإنه مُبهمٌ يُفسّرُهُ ما بعده ، فالقياس يقتضي ألاَّ يجوزَ حذفُهُ ، كما لم يجوزَ بعدَ رُبٍّ ،
ولا^(٢) بعدَ نَعَمَ وبِئسَ ، ولا في باب التنازع . وأيضاً^(٣) فحذفُ مفعولي ظنَّ
لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور . وأيضاً فكما لا يجوز حذفُ المفسّر
وابقاءُ تفسيره فكذلك لا يجوز هذا .

قال المصنف^(٤) : « وما ينبغي أن يُحمل على هذا قولُ كعب بن زهير ،
رضي الله عنه^(٥) :

أَرْجُو وَأُمَلُّ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنوِيلُ » انتهى .

وهذا الذي ذكره المصنف^(٦) محتمل ، وتقدّم التأويل فيه^(٧) ، وهو أن

حرف ألفي دخلَ على الجملة ، ثم اعترض ألفعل بين الحرف / والجملة ، ولا
إضمار إذ ذاك في ألفعل لأنه مُلغى . [٣ : ١٧]

(١) ن : ولم يمنع .

(٢) لا : ليس في ك .

(٣) وأيضاً فحذف مفعولي ظنَّ لدلالة المعنى على الحذف في غاية التدور : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٦ .

(٥) تقدم في ١ : ٢١٥ .

(٦) المصنف : ليس في ك .

(٧) تقدم في ص ٦٠ .

وهذا الترتيب - أعني : ظننتُ زيدَ قائمٌ - قد ذكرنا ^(١) تنازعَ ابنِ هشامٍ وابنِ عصفورٍ في سماعِ مثلِ هذا عن العرب ، وقد أجازهُ س في كتابه ^(٢) على التأويلِ الَّذي ذكرناه من حذفِ لامِ الابداء ، وجوازهُ لا يدلُّ على سماعه ؛ إذ يُمكن أن أجازهُ بالقياس .

وقوله وقد يَقَعُ الْمُلْعَى بَيْنَ مَعْمُولِيَّ إِنَّ ، وَبَيْنَ سَوَفَ وَمَصْحُوبِهَا ، وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مِثَالُ الْأُولَى قَوْلُهُ ^(٣) :

إِنَّ الْمُحِبَّ - عَلِمْتُ - مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبٌ - الْحَبُّ مُعْتَفَرٌ
ومِثَالُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ ^(٤) :

وما أَدْرِي وَسَوْفَ - إِحَالُ - أَدْرِي قَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
ومِثَالُ الثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ ^(٥) :

فَمَا جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَيْرُ - أَحْسَبُ - وَالتَّمَرُ
وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى دَخَلَتْ فِيهَا ^(٦) بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ .

(١) ذكره في ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥١ .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ والعيني ٢ : ٤١٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٢٨ .

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار ، قاله لأبنة بشر الذي فارقه هاجراً ألبدو إلى الأمصار .
الحماسة ٢ : ٤١٨ [٨٣١] وألتنبيه لأبن جني ص ٥٠٨ [رسالة] وشرح الحماسة
للأعلم ص ١١٢٧ وللمرزوقي ص ١٨٢٥ . وزاد المرزوقي أن المدائني نسب القطعة ألي
منها هذا ألبيت في كتاب العققة إلى حكيم بن ضرار الصبي ، قاله لأبنة ، وكان غزا وترك
أباه . ك : دعاك الخير .

(٦) فيها : سقط من ن .

وقوله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب ، خلافاً للكوفيين
مثال ذلك : قامَ أَظُنُّ زيدٌ ، ويقومُ أَظُنُّ زيدٌ . منع الكوفيون إعمالَ هذا ،
ووجوبُ الإلغاء جارٍ على مذهبهم في منع إعمالِ مثل : ظننتُ يقومُ زيدٌ ، وظننتُ
قامَ زيدٌ ، وقد تقدمت هذه المسألة ^(١) .

قالوا : والصحيحُ مذهبُ البصريين في أنه يجوز في ذلك الإلغاء والإعمال ،
وبذلك وَرَدَ السَّمَاعُ ، قال الشاعر ^(٢) :
شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ الظَّاعِنِينَا وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَادِلِينَا
يُنْشَدُ برفع «رَبْعٍ» ونصبه ^(٣) .

والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأنَّ الإعمالَ مترتبٌ على
كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً ، والجزآن هنا لا يكونان مبتدأ وخبراً البتة ؛ لأنَّ
النحويين منعوا من تقدم الخبر إذا كان رافعاً ضميرَ المبتدأ المُسْتَكِنِّ أو البارزِ
المتصل على المبتدأ ، والإعمال يؤدي إلى ذلك ، فلا يجوز .
ومن الإلغاء قولُ الْأَفْوَهِ الْأَوْدِيِّ ^(٤) :

أَلَا عَلَّلَانِي ، وَأَعْلَمَا أَنَّنِي غَرَّرَ وَمَا - حَلْتُ - يُحْدِينِي الشَّقَاقُ وَلَا الْحَذَرُ
هكذا روي برفع الشَّقَاق .

(١) تقدمت في ص ٥٩ .

(٢) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٨٧ وتخليص الشواهد ص ٤٤٦ وشرح أبيات ألمغني ٦ :

١٨٢ - ١٨٣ [٦١٦] . شجاك : أحزنك . والرَّبع : المثل . والظاعن : المرحل .

(٣) فالرفع على الإلغاء ، والنصب على أنه مفعول أول لأظُنُّ ، وجملة شجاك في محل نصب ،
مفعوله الثاني .

(٤) هذا ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥ . الشقاق : الشفقة . ن : الشقاق . وكذا في

الموضع التالي .

وفي البسيط : وأما إن كان الخبرُ فعلاً وتقدّم ، نحو : يقومُ ظننتُ زيداً -
فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال ، لكن عند الإلغاء يجب على مذهبيهم أن
يرتفعَ الأسمُ بالفعل كما كان في الابتداء . وينبغي أن يُقْبَحَ للفصل بالأجنبي ؛ لأنه
/ ليس معمولاً للفعل ولا مؤكداً لمعناه ، والأحسن التأخيرُ .

[٣ : ١٧ ب]

وقال الكوفيون : لا يكون إلا إلغاءً ^(١) ظننتُ في هذا ؛ لأن الأولَ يطلبُ
فاعلَه ، وألسم فاعلاً له في المعنى ، فلا يُمنَعُ عنه ؛ لأنه يكون إلغاءً لما لا يجوز
إلغاؤه .

وقال بعض المتأخرين : إن صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين ،
فينبغي أن تجري على خلاف فيه . وهذا الذي ذكره لا يصح ؛ لأنها لا تدخل في
باب الإعمال إلا بتقدير أن تُعملَ ولا تُلغى ، وأما بتقدير الإلغاء فلا تدخل ؛ لأنه
لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف ، فليست هذه الصورة داخلة في الإعمال
مطلقاً .

وفي الإفصاح : منع الكوفيون : قامَ ظننتُ زيداً ، أو يقومُ حلتُ محمداً ،
وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء ، وقالوا : لا يُنصب إلا ما كان مبتدأً
قبلَ ظننتُ ، ولا يُبتدأ بالأسم إذا تقدّمه الفعل . والبصريون أجازوا النصب لأنَّ
العاملَ الآنَ فعلٌ ، فلا يكون فعلٌ ^(٢) أقوى منه . والمسألة ^(٣) عندي من إعمال
الفعلين ، فأما الرفعُ فآختلفوا فيه ، والصحيح ما رآه الكوفيون ؛ لأنَّ الظنَّ كلاً
شيءٍ ، والفعل قد تفرَّغَ لما بعده .

وقوله وتوكيدُ المُلغى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ مثاله : زيدٌ ظننتُ ظناً منطلقاً .

(١) ك : لا يكون الإلغاء .

(٢) فلا يكون فعل : ليس في ن .

(٣) والمسألة عندي من إعمال الفعلين ، فأما الرفعُ فآختلفوا فيه : ليس في ك .

والسبب عند س^(١) وحُذِّقَ النحويين في قُبْحِ إلغائه إذا عَمِلَ في صريح المصدر أن العرب قد تُقِيمُ المصدرَ إذا تَوَسَّطَ مُقَامَ الظَّنِّ ، وتُلغِيه مع ذلك ، وتجعله بدلاً منه ، فتقول : زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ ، فيكون المصدرُ إذ ذاك منصوبًا بـ «ظَنَنْتُ»^(٢) مضمراً ، وجاز إضمارُ الفعلِ لدلالة الكلام عليه من جهة أنك إذا قلتَ زيدٌ ظَنًّا منطلقٌ عِلْمٌ من ذلك أنك لم تَقُلْ هذا الكلام^(٣) إلا بعد أن ظَنَنْتَهُ كذلك ، فلمَّا كانوا يجعلون المصدرَ إذا تَوَسَّطَ ورفعوا الأسمين عوضاً من ظَنَنْتُ كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأنَّ أجمعَ بين العَوَضِ وَالْعَوَاضِ منه قَبِيحٌ ؛ ولذلك لم يُظْهِروا الناصب لِـ «سَقِيَا لك» ، فلم يقولوا سَقَى اللهُ سَقِيَا لك لَمَّا جعلوا المصدرَ عوضاً من ذلك الفعلِ الناصبِ له .

وزعمُ ابنِ خَرُوفِ أنه إنما قُبِحَ ذلك من جهة أنك تكون قد أَلْعَيْتَ الظَّنَّ وأَعَمَلْتَهُ ، وَالْإِلْغَاءُ^(٤) وَالْإِعْمَالُ مُتَدَايِعَان .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليل أنك تقول : زيدٌ ظَنَنْتُ اليومَ قائمٌ ، فتَعْمَلُ ظَنَنْتُ في الظرف ، وتُلغِيه عن المفعولين ، ولا يُسْتَقْبَحُ ذلك ، فلو كانت الْعِلَّةُ ما ذَكَرَ لم يُسْتَقْبَحْ^(٥) هذا .

وقوله وبِمُضَافٍ إِلَى أَلْيَاءٍ ضَعِيفٍ مثاله : زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنِّي قائمٌ .

وقوله وبِضْمِيرٍ أَوْ أَسْمٍ إِشَارَةً أَقْلُ ضَعْفًا مثالُ الضمير : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقٌ . ولما قُبِحَ أجمعُ بين الفعلِ^(٦) وصريح مصدره قُبِحَ أيضاً بين الفعلِ وضميرِ المصدرِ

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) بظننت : ليس في ك .

(٣) الكلام : ليس في ن .

(٤) والإلغاء : سقط من ك .

(٥) ن : لا يستقبح .

(٦) بين الفعل : ليس في ك .

إجراء لضمير المصدر مُجرى المصدر من حيث كان إياه في المعنى ؛ إلا أن قُبِحَ الإلغاء مع المصدر أَشَدُّ من قُبْحِهِ مع ضمير^(١) / المصدر ؛ لأنَّ المَجْعُولَ عَوْضًا من الفعل^(٢) إنما هو المصدر لا ضميره .

وقال ابنُ خَرُوف : زيدٌ ظَنَنْتُهُ منطلقٌ أحسنُ من قولك زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا منطلقٌ من جهةِ أَنَّ الضميرَ مبنيٌّ ، لا يظهر لِظَنَنْتُ فيه عَمَلٌ . وهذا الذي ذَكَرَهُ ابنُ خَرُوفٍ هو على ما قَدَّمَ من السببِ في الأعمالِ في صريحِ المصدرِ وإلغاءِ ظَنٍّ . وضميرُ المصدرِ يكونُ بلفظِ المذكرِ المفردِ كما مثَّلناه . وأجازَ هشامٌ وأصحابُ س: عبدُ اللَّهِ أَظُنُّهَا ذاهبٌ، بمعنى : أَظُنُّ الظُّنَّةَ، ونظيره قولُ الشاعر^(٣) : فَإِنَّكُمَا إِنِّ تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعَنِي ، أَرَى أُمَّ جُنْدَبٍ أَي : تَنْفَعَنِي النَّظَرَةُ .

وأجازوا : عبدُ اللَّهِ أَظُنُّهُمَا ذاهبٌ، أي : أَظُنُّ الظُّنَّتَيْنِ . وأجازوا : أَظُنُّهُنَّ ، كناية عن الظَّنَّاتِ .

ولا يُجِيزُ الْفَرَاءُ التَّأْنِيثَ فيقول «أَظُنُّهَا» إلا مع المَوْث . وهذا التخصيص^(٤) لا معنى له ؛ لأنَّ الْقَصْدَ إنما هو إلى المصدر ، والمصدرُ للمذكرِ والمَوْث واحد . وأجازَ هشامٌ : زيدٌ ظانٌّ أنا قائمٌ . وكذا : زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ ، يلغي الظَّنَّ - يعني : وإن كان في جملةِ أسمية - كما يلغيه في جملةِ فعلية . قال : فإنَّ أرادَ المصدرُ جاءَ بالهاء ، فقال : زيدٌ ظانُّهُ أنا قائمٌ ، وإن شاء قال : أنا ظانُّها ، يريد : الظُّنَّةَ ، وظانُّهُنَّ ، يريد : الظَّنَّاتِ .

(١) ضمير : ليس في ن .

(٢) من أفعال : ليس في ك .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤١ . تنظرائي : تنظرائي .

(٤) ن : تخصيص .

وقال ألفراء : كلامُ العربِ : زيدٌ ظانًّا أنا قائمٌ ، بالنصب لأنَّ الظنَّ مُعلَقٌ
بأجملته .

قال النَّحَّاسُ: جَعَلَ الْفَرَاءُ ظَانًّا مُصَدَّرًا مِثْلَ «اللَّهُمَّ عَائِذَا بِكَ مِنَ النَّارِ»^(١) ،
أي : عَوِذَاً . وهذا كله خطأً عند البصريين ، و« فاعِلٌ » مُصَدَّرًا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
والذي أجازَه هشامٌ لَا يَحْسُنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامَيْنِ ، فتقول : زيدٌ ظانٌّ^(٢)
أنا قائمٌ ، أي : زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذلك .

ومثالُ أَسْمِ الْإِشَارَةِ : زيدٌ ظَنَنْتُ ذَاكَ مُنْطَلَقٌ . ولم يذكر الفارسيُّ في
«الإيضاح» « ذاك » إذا أردتَ به المصدر ، وذكره س^(٣) . وباتِّفَاقٍ هُوَ أَحْسَنُ فِي
الإلغاءِ من لفظِ المصدرِ عند من يُجيزُ إلغاءه .

وآخِثُوا هُوَ أَحْسَنُ فِي الْإِلْغَاءِ مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ الضَّمِيرُ أَحْسَنُ مِنْهُ أَوْ هُمَا فِي
ذَلِكَ سَوَاءٌ : فظاهرُ كلامِ س أنه أضعفُ في الإلغاءِ مِنَ الضَّمِيرِ لَأنَّه أَسَمٌ ظَاهِرٌ
مَنْفَصِلٌ ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ . وقال الزَّجَّاجُ : أَلْهَاءُ أضعفُ لَأنَّه يُتَوَهَّمُ مِنْهَا
أَنَّهُ رَاجِعَةٌ إِلَى زَيْدٍ . وما قاله الزَّجَّاجُ لَا يَظْهَرُ لِأَنَّ « ذَلِك » يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
إِشَارَةً إِلَى « زَيْدٍ » أَيْضًا .

وقوله وَتَوَكَّدَ أَجْمَلَةٌ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ بَدَلًا مِنْ لَفْظِهِ مَنْصُوبًا ، فَيُلْفَى وَجُوبًا
مثالُه : زيدٌ مُنْطَلَقٌ ظَنَنْتُ ، أَوْ : زيدٌ ظَنَنْتُكَ مُنْطَلَقٌ ، نَابَ ظَنَنْتُكَ مَنْابَ ظَنَنْتَ ،
ونصبُه نصبُ المصدرِ الْمُتَوَكَّدِ لِلْجَمْلِ ، فإلغَاؤه واجبٌ ، / فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : زيدٌ
أَظَنَّاكَ مُنْطَلَقًا ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِلَةِ الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَا مِنْ صِلَتِهِ لَمْ يَكُنْ

[٣: ١٨/ب]

(١) يستعمل هذا كثيرًا في الدعاء ، وقد ورد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أخرجه مسلم
في صحيحه ص ٢٠٨٦ - الحديث ٢٧١٨ [كتاب الذكر : باب التَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلَ] ،
ولفظه : «عائِذَا بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» . وأنظر الكتاب ١ : ٣٤١ .

(٢) ن : ظانًّا .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٥ .

للفعل المضمر ما يدل عليه .

وقوله وَيَقْبَحُ تَقْدِيمُهُ قال المصنف في الشرح ^(١) : « لأن ناصبه فعلٌ تدلُّ عليه الجملة ، فَيَقْبَحُ تَقْدِيمُهُ كما فَبِحَ تقدّمُ حقًا من قولك : زيدٌ قائمٌ حقًا ، ولذلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكدٌ لَأَسْتَحَقَّ التقدّمَ بالعمل ، والتأخيرَ بالتوكيد ، وأستحقاقُ شيء واحد تقدّمًا وتأخيرًا في حال واحد محال » انتهى .

وهذا الْقُبْحُ الَّذِي هُنَا هو بمعنى أنه لا يجوز . وأجاز ذلك الْأَخْفَشُ ، قال : وتقول ^(٢) « ظَنَنْكَ عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ » إذا أَلْغَيْتَ الظَّنَّ ، ونصبتَ ظَنَنْكَ بالفعل ، كأنك قلت : عَبْدُ اللَّهِ حَسَنٌ تَظُنُّ ظَنَنْكَ ، أو : ظَنَنْتَ ظَنَنْكَ .

وَرَدَّ النَّحَّاسُ هَذَا عَلَى الْأَخْفَشِ بوجهين :

أحدهما : أنه أَلْغَى الظَّنَّ في أول الكلام . ولا يلزمه ذلك لأن مذهبه أن تُلغَى ظَنَنْتُ متقدمةً جوازًا وإن لم يكن حَسَنًا عنده ، ولأنه أَلْيَتُهُ به عنده التأخير ، فليس مثل : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ ؛ لأن ظَنَنْتُ هُنَا وقعتْ موقعها ، ولا يُنَوَى بها التأخير .

والوجه الآخر : هو أنه لا يجوز إضمارُ ما لا يُعْرَفُ معناه . وهذا يجوز أن يكون أَلْعَنَى عَلَى الْأُضْيَى وعلى الْأَسْتِقْبَالِ ؛ ألا ترى أنه قَدَرَّ : تَظُنُّ ظَنَنْكَ ، أو : ظَنَنْتَ ظَنَنْكَ ، وهذا لازمٌ في حالة التوسطِ والتأخير ، إذا قلت : زيدٌ ظَنَنْكَ قائمٌ ، أو : زيدٌ قائمٌ ظَنَنْكَ - فينبغي ألا يجوز ذلك لعدم تَعَيُّنِ الفعلِ المَحْدُوفِ العاملِ في المصدر ؛ إذ يحتمل أن يكون ماضياً ^(٣) ومستقبلاً .

وملخص هذا الكلام في المصدر أنه لا يخلو أن تأتي بالفعل معه أو لا تأتي

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ .

(٢) ك : ويجوز .

(٣) أن يكون ماضياً : ليس في ك .

بالفعل : فإن أتيت بالفعل كان مؤكداً للفعل ، ثُمَّ أَلْفَعْلُ إمَّا أن يكون متقدماً
فالإعمال ، نحو : ظَنَنْتُ ظَنًّا زِيدًا قائماً ، وسواءً أتيت بالمصدر صريحاً أم بضميره
أم بأسم إشارة إليه ، أو ^(١) متوسطاً أو متأخراً ، فالفصح الإعمال ، ويجوز الإلغاء ،
وهو قليل جداً ، فإن أتيت بصريح المصدر كان جائزاً على قُبْح ، أو بالضمير أو
أسم الإشارة كان دون صريح المصدر في الْقُبْح .

وإن لم تأت بالفعل فإمَّا أن يتأخر المصدر أو يتوسط أو يتقدم ، ولا يكون
إذ ذاك إلا صريح المصدر ، لا ضميره ولا أسم إشارة [إليه] ^(٢) : فإن تأخر أو
توسط فإلإلغاء ، وهو إذ ذاك بدلٌ من الفعل أَلْمَعَى ، فلا يجتمع معه ، وإنما يجتمع
مع الفعل العامل ، ولا يكون بدلاً من الفعل العامل فيعمل لكونه بدلاً منه .

وذهب أبو العباس والزرَّجَّاج وأبو بكر إلى جواز إعماله ، فعلى مذهبهم
تقول : زِيدًا ظَنُّكَ منطلقاً ^(٣) ، وزِيدًا منطلقاً ظَنُّكَ ، فتعمله لأنه عندهم بدلٌ من
الفعل العامل .

وإن تقدّم فالصحيح / أنه لا يجوز ^(٤) التقديم . وأجاز الأخفش وغيره
[١٩: ١] التقديم . واختلف مجيزوه في جواز إعماله ، فمنهم من أجاز ذلك ، فيقول : ظَنُّكَ
زِيدًا قائماً . والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز الإعمال ، قالوا :
لأنه لا دليل إذ ذاك على الفعل المحذوف . وهذا التفرُّع كله على مذهب من يرى
أنك مجيز في الإلغاء ، وتقدم أنه قول الجمهور . وأما على مذهب الأخفش ففيه
التفصيل السابق .

(١) ك ، ن : أم . وكذا في الموضع التالي .

(٢) إليه : تنمة من الأرتشاف ص ٢١١٢ .

(٣) منطلقاً ، وزِيدًا منطلقاً ظَنُّكَ : سقط من ك .

(٤) ن : أنه يجوز .

وقوله وَيَقُلُّ الْقُبْحُ فِي : متى ظَنَنْكَ زَيْدًا ذَاهِبًا قال المصنف في الشرح ^(١) :
« وكما قُلَّ الْقُبْحُ بتقدم متى في متى تَظُنُّ زَيْدًا ذَاهِبًا يَقُلُّ فِي : متى ظَنَنْكَ زَيْدًا ذَاهِبًا » انتهى .

وَمَنْ أَجَازَ النَّصْبَ فِي ظَنَنْكَ زَيْدًا ذَاهِبًا كَانَ عِنْدَهُ هُنَا أَجُوزٌ ، فيقول : متى ظَنَنْكَ زَيْدًا ذَاهِبًا ^(٢) ؛ لِأَنَّ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ طَالِبَةٌ لِلْفِعْلِ ، فَجَازَ إِضْمَارَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا لِذَلِكَ ^(٣) . وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ وَمَنْعِهِ ظَنَنْكَ زَيْدًا قَائِمًا بِالْإِعْمَالِ أَبُو عَصْفُورٍ .

وقوله وَإِنْ جُعِلَ مَتَى خَبْرًا لُظُنُّ رُفِعَ ، وَعَمِلَ وَجُوبًا ، فتقول : متى ظَنَنْكَ زَيْدًا قَائِمًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ مُؤَكَّدٍ وَلَا بَدَلٍ مِنَ الْفَلْظِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ ، كَمَا تَقُولُ : متى ضَرَبْتُكَ زَيْدًا .

وقوله وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ إِعْمَالَ الْمَنْصُوبِ فِي الْأَمْرِ وَالْإِسْتِفْهَامِ قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ ^(٤) : « لِأَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْفِعْلَ ، نَحْوُ : ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، وَمَتَى ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، بِمَعْنَى ^(٥) : ظُنَّ ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ، وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا » انتهى .

وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش والفرَّاء هو القياس ، فكما جاز ذلك في نحو : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، أَي : أَضْرَبُ زَيْدًا ، وقوله ^(٦) :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ

(١) شرح التسهيل ٢ : ٨٧ - ٨٨ .

(٢) ك : أجوز من ظَنَنْكَ زَيْدًا ذَاهِبًا .

(٣) ن : كذلك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ .

(٥) بمعنى ظُنَّ ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا وَمَتَى ظَنَنْتَ ظَنَنْكَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا : سقط من ن .

(٦) تقدم في ٣ : ١٥٥ .

أي : أَتَعْلَقُ أَمْ أَلْوَكِّدُ ، جاز ذلك في باب ظَنَّ .

وقال صاحبُ الْمُلَخَّصِ ^(١) : « تقول : ظَنَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، كما تقول : ضَرَبْنَا زَيْدًا ، وَتُعْمَلُ ظَنًّا كَمَا تُعْمَلُ ظَنَنْتُ إِذَا تَقَدَّمْتُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَسَّطْتَ ظَنًّا أَوْ أَخَّرْتَهُ فَالْإِعْمَالُ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ لِأَنَّهَا فِي نِيَةِ التَّقَدُّمِ ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ طَالِبَ بِالْفِعْلِ ، وَمَبْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ جِئْتَ بِ« ظَنًّا » بَعْدَ مَا بَنَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْإِخْبَارِ بِمَا عَمِلَ لَظَنٌ جَازٌ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنٌّ ، تَرِيدُ : ظَنٌّ هَذَا مُوْجُودًا ، وَتَقُولُ : أَظَنَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، لَيْسَ إِلَّا الْإِعْمَالُ لِتَقَدُّمِهَا ، فَإِنْ تَوَسَّطْتَ أَوْ تَأَخَّرْتَ جَازَ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ كَمَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ » .

ص : وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِتَعْدِيلِهَا مَعْنَى لَا لَفْظًا إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَوْ تَالِي لَامِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْقَسَمِ / أَوْ (مَا) أَوْ (إِنْ) أَلَنَافِيتَيْنِ أَوْ (لَا) ، وَيُسَمَّى تَعْلِيقًا .

[٣ : ١٩ / ب]

ش : التعليقُ تركُ العملِ في اللفظ لا في التقدير لمانع . وإنما قلنا « في اللفظ لا في التقدير » لأنَّ الجُمْلَةَ الَّتِي لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهَا الْعَامِلُ لَفْظًا لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي التَّقْدِيرِ . ويدلُّ على ذلك أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى ذَلِكَ الْحَلِّ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : عَلِمْتُ لَزِيدًا مُنْطَلِقًا وَعَمْرًا قَائِمًا ، فَتَعْطِفُ نَصْبًا عَلَى مَحَلٍّ : لَزِيدًا مُنْطَلِقًا . وَهَذَا التَّعْلِيقُ هُوَ بِخِلَافِ الْإِلْغَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِلْغَاءَ - كَمَا قَدَّمْنَاهُ - تَرْكُ الْعَمَلِ فِي الْكَلْفِ وَالتَّقْدِيرِ لِغَيْرِ مَانِعٍ .

وقال المصنف في الشرح ^(٢) : « التعليقُ عبارةٌ عن إبطالِ العملِ لفظًا لا مَحَلًّا عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ ، بِخِلَافِ الْإِلْغَاءِ ، فَهُوَ إِبْطَالُهُ لَفْظًا وَمَحَلًّا عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ » انتهى .

(١) الْمُخَصَّصُ ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ بتصرف .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٨٨ . الشرح : ليس في ك .

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ مِنَ التَّعْلِيقِ شَيْئًا يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ لَا عَلَى سَبِيلِ
الْجَوَابِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ حَيْثُ تَكَلَّمْتُ^(١) عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ .

وَقَوْلُهُ وَتَخْتَصُّ أَيْضًا^(٢) الْقَلْبِيَّةُ الْإِخْتِصَاصُ يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدُ « وَيُشَارِكُهُنَّ
فِيهِ كَذَا وَكَذَا » ، فَالْإِخْتِصَاصُ وَالْمُشَارَكَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَلَيْسَ كُلُّ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ يُعْلَقُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْكَرَاهَةَ وَنَحْوَهُمَا مِنْ
أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَلَا تُعْلَقُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا لَهَا مَعْنَى يَدْخُلُ عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ^(٣) بِحَسَبِ الْأَصْلِ .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا^(٤) : فَقَالَ السِّرَافِيُّ وَجَمَاعَةٌ : مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا
مُطْلَقًا .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَكُونُ مِنْهَا مُعْلَقًا بِحَقِّ الْأَصْلِ إِلَّا مَا جَازَ الْغَاوَةَ ، وَهُوَ
الْمُتَعَدِّي إِلَى آتِنِينَ ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي السَّرَّاجِ^(٥) وَأَبِي عَلِيٍّ^(٦) وَابْنِ الْبَازِ وَابْنِ
طَاهِرٍ وَجَمَاعَةٍ^(٧) ، سَوَاءٌ أَكَانَ عِلْمًا أَوْ ضِدَّةً ، وَمَا عَدَاهُ فَبِالْحَمْلِ عَلَيْهِ . وَاحْتَجُّوا
بَأَنَّهُ مَنَعٌ لِلْعَمَلِ ، وَمَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى آتِنِينَ كَيْفَ يُمْنَعُ عَنْهُمَا ، وَلِأَنَّ التَّعْلِيقَ لَا
يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَقِلُّ بِغَيْرِ الْفِعْلِ ، وَمَعْمُولٌ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ لَا يَسْتَقِلُّ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَأْوِيلِهِ .

وَذَهَبَ أَبُو كَيْسَانَ وَثَعْلَبٌ - وَحُكِيَ عَنِ الْمُرَدِّ - أَنَّهُ لَا يُعْلَقُ إِلَّا الْعِلْمُ مِنْهَا ،

(١) ن : يتكلم .

(٢) ك : بها .

(٣) ولا لها معنى يدخل على الإبتداء : ليس في ك .

(٤) أنظر ذلك في شرح الجمل ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ والكاظمي في الإفصاح ١ : ٩٦٠ - ٩٦٣ .

(٥) الأصول ١ : ١٨٢ .

(٦) الإغفال ٢ : ٤٤٤ - ٤٤٧ ، وقد ذكر أنه قول الخليل وسيبويه وجميع البصريين .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ .

وَأَمَّا الظَّنُّ ونحوه فلا يُعْلَقُ . قال الأستاذ أبو العلّا ^(١) : وهو الوجه عندي . وزعم أنه رأي س على ما فهم عنه ؛ لأنه ما مثَّلَ به في أبواب التعليق ^(٢) . قال أبو العلّا : والذي يدلُّ عليه أن آلة التعليق بالأصل حرفُ الاستفهام وحرفُ التأكيد ، أمَّا التحقيق فلا يكون بعدَ الظنِّ لأنه نقيضه ، ولذلك قال ثعلب : فإذا قلتَ : ظننتُ إنَّك لَقائِمٌ ، تُريد ما غلبَ عليك من اليقين ، فتكون ظننتُ بمعنى عَلِمْتُ - فهو جائز ، وإن أردتَ الشكَّ كنتَ كالكذاب . وأمَّا الاستفهام فالمرادُ بالإبقاء مع أنك ^(٣) قد زال تردُّدك ، فإذا دخلتَ ظننتُ بمعنى التردُّد فلا فائدة ^(٤) في / التسمية لأنك شالِبٌ مثله ، فلا تدخلها على الاستفهام .

[٣: ٢٠/١]

فإن قيل : فقد قال س ^(٥) : ظننتُ زيداً أبو مَنْ هو ^(٦) ، فعَلَقَ . قيل : هو ^(٧) بمعنى العلم إن سلَّمنا أنه تعليق ، وإلا متَّعنا ؛ لأنه إنما دخل على جملة خبرها الاستفهام ، فعَمِلْتُ فيما يمكن أن تعمل ، وبقي ما كان مُسْتَفْهِمًا ^(٨) على أصله .

فإن قيل : قد حكى س ^(٩) عن الخليل و يونس أن هذه آلام لا تدخل على كل فعل ، فلا تقول : وعدتُك إنَّك لخارجٌ ، وإنما تدخل على العلم والظنِّ وما كان نحوه .

(١) هو أبو العلّا إدريس الذي تقدمت ترجمته في ص ١٣ من هذا الجزء ، وقد نص عليه في الأرتشاف ص ٢١١٤ . ن : الأستاذ أبو علي .

(٢) الكتاب ١ : ٢٣٦ ، و ٣ : ١٤٦ - ١٤٨ .

(٣) زيد هنا في ن : تقول .

(٤) فلا فائدة : ليس في ك . ن : ولا فائدة .

(٥) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٦) هو : ليس في ن .

(٧) ن : هذا هو .

(٨) ك : مستبهماً .

(٩) الكتاب ٣ : ١٤٩ .

قيل : يُحْمَلُ الظَّنُّ عَلَى الْعِلْمِ ، أَوْ يَكُونُ مَذْهَبًا لهما . قال صاحب «الْبَسِيطُ» : وَهَذَا تَكْلُفٌ فِي التَّأْوِيلِ ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَقُلْنَا : فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُعْلَقَ الظَّنُّ بِغَيْرِ هَذِهِ مِنَ الْحُرُوفِ كـ (ما) و (لا) مما ^(١) لَا يُعْدَمُ فِيهَا ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ اَلْتَّصَرُّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ تَعَلُّمٍ بِمَعْنَى : أَعْلَمَ ، وَمِنْ هَبٍ بِمَعْنَى : ظَنَّ ، عَلَى زَعْمِهِ ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ أَبِي عَصْفُورٍ ^(٢) : إِنَّ هَبٍ بِمَعْنَى أَجْعَلَ الَّتِي بِمَعْنَى صَيَّرَ .

وَقَوْلُهُ إِلَى ذِي اسْتِفْهَامٍ يَشْمَلُ مَا يَلِي اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ أَمْ قَعْدَ ، وَمَا ضُمِّنَ اسْتِفْهَامًا ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَثْمَهُمْ فِي الدَّارِ .

وَقَوْلُهُ أَوْ مُضَافٍ إِلَيْهِ مِثَالُهُ : عَلِمْتُ أَبُو أَثْمِهِمْ زَيْدٌ .

وَقَالَ أَبُو كَيْسَانَ : اَلْفَرْقُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْعِلْمِ هُنَا أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ بِاَلْمَسْأَلَةِ وَابْتِحَاحِ اَلنَّظَرِ ^(٣) الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ اَلْاَسْتِفْهَامُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَأَلْتُ فَعَلِمْتُ ، وَنَظَرْتُ فَعَلِمْتُ ، كَمَا تَقُولُ ، أَسْأَلُ أَثْمَهُمْ قَامَ ، أَيْ : سَلَ اَلنَّاسَ فَقُلْ أَثْمَهُمْ قَامَ ، وَالظَّنُّ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ^(٤) مِنْ نَفْسِكَ وَتَمْيِيزُ بَرَأْيِكَ ، وَلَيْسَ السَّوَالُ مِنْ غَيْرِكَ ، ثُمَّ يَصِيرُ مَعْلُومًا .

وَذَهَبَ بَعْضُ اَلنَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي عَلِمْتُ وَقَبِيحٌ فِي غَيْرِهَا .

وَقَوْلُهُ أَوْ تَالِي لَامِ اَلْاَبْتِدَاءِ ^(٥) مِثَالُهُ ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ^(٦) ، وَظَنَنْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ .

(١) ك : هما .

(٢) تقدم في ص ٢٧ .

(٣) ن : وَالظَّن .

(٤) شيء : لَيْسَ فِي ن .

(٥) ك : اَبْتِدَاء .

(٦) سورة البقرة : ١٠٢ .

وقوله أو الْقَسَمَ مثاله قول الشاعر^(١) :

ولقد عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي إِنَّ أَلْمَنَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وأكثر أصحابنا لا يذكرون في التعليق لام الْقَسَمَ .

وفي «الغرة» : ولأَمْ الْقَسَمَ لَا تُعَلِّقْ ، كقوله^(٢) :

لقد عَلِمْتُ أَسَدٌ أَنَّا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النَّصْرُ

فهذه لام الْقَسَمَ ، ولا تعلق عَلِمْتُ ، كما تقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ ،

فتفتح أَنَّ . وأنشد المصنف عَقِبَ^(٣) إنشاده هذا أَلْبَيْتَ^(٤) قول الشاعر^(٥) :

لقد عَلِمَ الْإِخْوَانُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا يُرِيدُ ثَرَاءَ أَمَالٍ أُمْسَى لَهُ وَفُرُ

ووجه إنشاده أنه جعل «لو» مُعَلِّقَةً للفعل كما عَلَّقَتْهُ لَامُ الْقَسَمِ لأن «لو»

تجيء بعد الْقَسَمِ .

وقوله أو ما مثاله ﴿وَطَّنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾^(٦) ، ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا

(١) هو لبید . وألبیت من معلقته . وهذه رواية سيويه في الكتاب ٣ : ١١٠ ، وصدره في

ديوانه ص ٣٠٨ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٨ هو : صَادَقَ مِنْهَا غِرَةً فَأَصْبَحَتْهَا .

صادق : يعني الذئاب . ومنها : من البقرة ألوحشية . وبعده في ن : «طاش ألسهم عن

ألهدف ، أي : عدل» . وفي شرح القصائد السبع ص ٥٥٧ : «منه» أي : أفرير ،

وهو ولد البقرة . وأنظر الخزانة ٩ : ١٥٩ - ١٦٢ [٧١٦] .

(٢) هو أوس بن حجر . ديوانه ص ٢٩ وتهذيب اللغة : أَلَسْتَدْرِكُ ص ٦٦ وألسان (رغغ) .

وعجزه في هذه المصادر : «لهم نُصْرٌ وَلِنَعْمَ النَّصْرُ» ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) ن : عند .

(٤) كذا ! وألبیت ألسابق ليس في مطبوعة شرح المصنف ، والذي قبله هو بيت لبید .

(٥) هو حاتم الطائي . ديوانه ص ٢٠٢ والشعر والأشعر ص ٢٤٧ وأمالی الزجاجة ص ١٠٩

والخزانة ٤ : ٢١٣ [عند الشاهد ٢٨٦] وشرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وآخره في ك : وقر .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿١﴾ .

وفي «-الْبسيط» : / ذهب الخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ بِ« ما » أَلَنَافِيَةً لَهَا لها الصِّدْرُ كَالْأَسْتَفْهَامِ ، تقول : عَلِمْتُ ^(٢) ما عبدُ الله قائمٌ ، ولأَها تُشَبِّه إنَّ واللام ؛ لأَها يُتَلَقَّى بها الْقَسَمُ ، وهل يجوز ما تقدم من العمل في بعض والإلغاء عن بعض ، كقولك : عَلِمْتُ زَيْدًا ما أبوه قائمٌ ؟ واختلف الْمُجَوِّزُونَ ^(٣) : فقيل : لا تكون إلا التَّيْمِيَّةُ ؛ لأنَّ الحجازية كالفعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ، فلا تقول : عَلِمْتُ ليس زيدًا قائمٌ . وقيل : يجوز لأَها ليست بفعل .

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أن تُعَلَّقَ ، نحو : عَلِمْتُ لا رجل في الدار ولا امرأة . وهل تكون فيه (لا) التَّيْمِيَّةُ ؟ فيها ما في الحجازية لأَها عاملة ، لكنَّها دونها لأَها محمولة على إنَّ ، وإنما تكون كـ (ما) التي بمعنى ليس .

وفي كتاب الصَّفَّار : « الَّذِي يُعَلَّقُ به اللَّامُ الدَّخْلَةُ على المبتدأ والخير ، واللَّامُ المَقْرُونَةُ بِإِنَّ ، واللَّامُ الدَّخْلَةُ على الفعل ، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب الْقَسَمِ ، و (ما) و (لا) في جوابه ، على خلاف في (ما) و (لا) .

وهذه الْمُعَلِّقَاتُ كُلُّها تكون في جوابِ الْقَسَمِ ، وَيُحَذَفُ الْقَسَمُ ، وتبقى دونهُ إلا (ما) و (لا) ، فإنَّهما لا تبقى واحدة منهما ^(٤) دونَ الْقَسَمِ ؛ لأنه لا يُفْهَمُ الْقَسَمُ ، بخلاف اللام وإنَّ .

والمُعَلِّقُ عن هذه الأشياء قيل : هذه الأشياء في موضع المفعول للفعل . وقيل : لَمَّا ضُمَّتْ معنى الْقَسَمِ لم تحتج إلى معمول ^(٥) . وقيل : الْقَسَمُ مضمر بعد

(١) سورة الأنبياء : ٦٥ .

(٢) عَلِمْتُ : ليس في ن .

(٣) ن : أَلَنَحْوِيُونَ .

(٤) ك : منها .

(٥) ن : مَفْعُول .

الأفعال ، وهو وجوابه في موضع المفعول للفعل المعلق .

والصحيح الأول . وردّ الثاني بأنه يحتاج ألفعل إلى مفعول ضرورة ،
والثالث أنهم علّقوا الفعل عما أوّله (ما) ، وقد قلنا إنّ القسم لا يُحذف مع (ما) ،
فثبت ^(١) أنّ الأفعال مُضَمَّنَةٌ معنى القسم « انتهى .

وكنْتُ قد ذكرتُ في « منهج السَّالِك في الكلام على ألفية ابن مالك » ^(٢)
أنّه ظهر لي أنّ من المعلقات (لعل) ، ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ
قَرِيبًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ^(٤) ، ﴿ وإنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ ^(٥) ،
ورأيتُ مَصَبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة التَّرجِي ، فهي في موضع نصب
بألفعل المعلق ، إلى أنّ وقفتُ لأبي عليّ الفارسيّ على شيء من هذا ، قال وقد
ذكر ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما
نَصَّه : والقول في لعلّ وموضعها إنه يجوز أن تكون في موضع نصب ، وأنّ ألفعل
لمّا كان بمعنى العلم عُلّقَ عَمَّا بعده ، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام ؛ ألا ترى أنه
عَمِلَتْه في أنه غير خبر ، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ، ولا يعمل فيه ، وإذا كان
كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه ، فعلى هذا تكون
لعلّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب .

وقوله أو إنّ النافيتين مثاله ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٦) .

وقوله أو لا من أمثلة ابن السَّراج ^(٧) : أَظُنُّ لا يقومُ زيدٌ .

(١) ك : فثبت .

(٢) منهج السالك ص ٩٤ .

(٣) سورة الأحزاب : ٦٣ .

(٤) سورة عبس : ٣ .

(٥) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٦) سورة الإسراء : ٥٢ .

(٧) الأصول ١ : ١٨٢ .

ولم يذكر / أصحابنا أن (لا) من المعلقات ، وذكرها النحاس . وذكرنا [٣: ٢١/١] إن وفي خبرها اللام ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ . ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله « أو تالي لامِ الابتداء » . وكسرُ إنَّ وفي خبرها اللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل التعليق هو قول جميع النحاة ، إلا أن أبا العباس حكى عن المازني إجازة الفتح مع اللام في ذلك ، وحكى أن سعيد بن جبير قرأ ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾ ^(١) بالفتح .

وأجاز الفراء الفتح ^(٢) إذا طال الكلام ، وأنشد لطرفة ^(٣) :

وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ
وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ أَنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ ^(٤) .

وفي هذه الجملة التي هي مُصَدَّرَةٌ بِإِنَّ المكسورة وفي خبرها اللام ، أو بلامِ الابتداء ، أو بلامِ القسم ، أو بِ(ما) النافية ، أو بِ(لا) خلاف : فمذهب س ^(٥) والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب . والحجة لِ(س) أنَّ الاعتمادَ على خبر الظنِّ ، فصار المعنى إذا قلتَ ظننتُ ما زيدٌ منطلقًا : في ظني ، قال تعالى ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ^(٦) . قال ابن كيسان : ما هنا جحد ، وهي وما بعدها في موضع مفعولِ الظنِّ لأنه جملة ، والجملة فيها اسمٌ وخبر ، فقد أدَّتْ عن

(١) سورة الفرقان : ٢٠ . وحكاية المبرد هذه في الأصول ١ : ٢٧٤ ، وقد قال بعدها : « ففتح إن ، وجعل اللام زائدة » .

(٢) الفتح : سقط من ن .

(٣) تقدم في ٥ : ١٠١ . وزد على ما فيها ديوانه بتحقيق الخطيب والأصقال ص ٨٥ . وهذه الرواية في الأصاحي ص ١٤٧ منسوبة لبعض أهل العربية .

(٤) سورة العاديات : ١١ . أنظر إعراب القرآن للنحاس ٥ : ٢٧٩ وإعراب القراءات الشواذ ٢ : ٧٣٦ وحاشيتها .

(٥) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) سورة فصلت : ٤٨ .

مفعولي الظن ، كما تقول : ظننت أن يقوم زيد . وقال الكوفيون : أضمر بين الظن وبين هذه الحروف القسم . فعلى قولهم لا يكون ^(١) لهذه الجمل موضع من الإعراب ؛ لأن الجمل الملتقى بها القسم لا موضع لها من الإعراب ، فإن كان مسموعاً من لسان العرب : علمت لزيد منطلقاً وعمراً مقيماً ، بالنصب كان ذلك حجة واضحة على الكوفيين ، وإلا فيحتمل ما قالوه .

وقال أصحابنا : إن هذه الأفعال تضمن معنى القسم ، فتتلقى بما يتلقى به القسم ^(٢) ، وتعلق إذ ذاك عن العمل . وهذا جنوح لمذهب الكوفيين . وإذا ضمنت معنى القسم لم تكن تلك الجمل لها موضع من الإعراب ؛ لأنه - وإن كان متعدداً - ضمن معنى ما لا يتعدى ، فلم يتعد ، كما أن ثبت في الأصل لا تتعدى ، فلما ^(٣) ضمنت معنى ما يتعدى إلى ثلاثة تعدت ^(٤) تعديته ^(٥) .

وهذا الذي صححه ابن عصفور في « شرح الجمل » ^(٦) ، وهو ضعيف جداً ؛ لأن هذه الأفعال تحتاج بوضعها ^(٧) إلى معمول ، ولا تقول إنما خرجت بالكيفية عن معناها حتى لم تبقى تطلب معمولاً ، وأنت ترى مضمون الجملة مقيداً بالعلم أو بالظن ، فلم تنزل منزلة جملة القسم من كل جهة .

(١) لا يكون لهذه الجمل موضع من الإعراب لأن الجمل الملتقى بها القسم : سقط من ن .

(٢) فتتلقى بما يتلقى به القسم : سقط من ن .

(٣) ك : فكما .

(٤) ك : تعدى .

(٥) زيد هنا في ك ، ن ، ف ما نصه : « نَظَرَ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْقَلْبِ ، وَمَثَلُ بَقُولِهِ تَعَالَى ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ أَنَّهَا أَرْكَى طَعَامًا ﴾ ، وَقَوْلُهُ ﴿ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ » . وسيأتي في أول شرحه لكلام المصنف التالي ، وهو مكانه الصحيح .

(٦) شرح الجمل ١ : ٣٢٣ . ولم يذكر فيه (نظر) ، وذكره في ٢ : ٤٢٥ ، ولم يمثل بالآيتين المذكورتين .

(٧) ك ، ن : يحتاج بعضها . صوابه في ف .

والصحيح مذهب س^(١) ، وهو أنَّ الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي / إلى واحد أو إلى اثنين . وأمَّا مذهب الكوفيين - [٣: ٢١/ب] وهو إضمارُ الْقَسَمِ بينَ هذه الأفعالِ والحروف - فلا نُنْقِلُ عنهم أنَّ تلكَ الجملةَ الْقَسَمِيَّةُ^(٢) وجوابها في موضع المعمول .

ونقل بعضُ أصحابنا أنَّ الْقَسَمَ مُضْمَرٌ بينَ هذه الأفعالِ وهذه الحروف ، لكنه لم يعزه للكوفيين ولا لمُعَيَّن ، ونقل أنَّ مذهبَ هذا القائلِ أنَّ الْقَسَمَ وجوابه في موضع معمولِ الفعلِ .

وأبطلَ هذا المذهب بأنه عُلِّقَ الفعلُ عن الجواب الذي أوَّلُه (ما) و (لا) ، وَالْقَسَمُ لا يُحذف مع (ما) و (لا) ألبتة ؛ لأنَّ الْقَسَمَ لا يُفهمُ مع واحدةٍ منهما إنْ حُذِفَ ، بخلاف الألام وإنْ ، فإنهما لا يكونان إلا في الْقَسَمِ ، فلذلك ساءَ أنَّ يُحذفَ الْقَسَمُ معهما .

ص : ويشارِكُهُنَّ فيه معَ الِاسْتِفْهَامِ نَظَرَ وَأَبْصَرَ وَتَفَكَّرَ وَسَأَلَ وما وافَقَهُنَّ أو قارَبَهُنَّ لا ما لم يُقارَبَهُنَّ ، خلافاً ليونس ، وقد تُعَلَّقُ نَسِي .

ش : قال المصنف في الشرح^(٣) : « عُلِّقَ أيضاً معَ الِاسْتِفْهَامِ نَظَرَ بِالْعَيْنِ أو القلب » ، ومثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ فَانْظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾^(٥) . والضمير في «فيه» عائد على التعليق ، فظاهرُ قوله «مع الِاسْتِفْهَامِ»

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) بالتسمية .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . وقوله «نَظَرَ بِالْعَيْنِ أو القلب» ، ومثَّلَ بقوله تعالى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ ، وقوله ﴿ فَانْظُرْ يَٰمَآذَا تَأْمُرِينَ ﴾ : ليس في ك ، ف . وفصل في ن بين قوله «أو القلب» وقوله «ومثَّلَ» بقوله : «والضمير في فيه ... وهذا الذي ذكره» حيث ألحق في هامشها عن نسخة أخرى ؛ لأنه لم يذكر في الأصل .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة النمل : ٣٣ .

أَنْ نَظَرَ وما ذكر معها لا تُعْلَقُ إلا مع الِاسْتِفْهَامِ، فليس كذلك، بل قد أجاز النحويون في ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ ^(١) أَنْ تكون ما نافية، والجملة في موضع نصب، وتَفَكَّرَ ليست من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، والذين ذكروا التعليق في أفعال القلوب لم يذكروا أَنَّ شيئاً منها يختص بالِاسْتِفْهَامِ.

وهذا ^(٢) الذي ذكره من أَنَّ النَّظَرَ بِالْعَيْنِ يُعْلَقُ هو قولُ ابنِ عصفور، قال ^(٣): «والتعليق يخصُّ أفعالَ القلوبِ إلا أَنْظَرَ الْبَصَرِيَّةَ وَسَلَّ، فإنهم قالوا: أَنْظَرَ أبو مَنْ زيدٌ، وَسَلَّ أبو مَنْ عمرو، لكونهما سببين للعلم، فأجري السبب مجرى المُسَبَّبِ. وقد نقد ^(٤) شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع ^(٥) ذلك على ابنِ عصفور.

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير: لم يذهب أحدٌ إلى تعليقِ أَنْظَرَ سوى ابنِ خَرُوفٍ، وتبعه أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر س ^(٦) تعليقِ أَنْظَرَ، لكن حمل الناس ^(٧) ذلك على النَّظَرِ بمعنى التَّفَكُّرِ، وصَرَّحَ بذلك ^(٨) ابنُ عصفور في «شرح الكتاب»، وإنما الذي ذكره النُّحَاةُ من غيرِ أفعالِ القلوبِ «سَلَّ»، و«تَرَى» الْبَصَرِيَّةُ في قولِ المازني ^(٩). وجعلَ ابنُ خَرُوفٍ من تعليقِ النَّظَرِ الْبَصَرِيَّ قوله تعالى ﴿أَفَلَا

(١) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٢) ك: وهو.

(٣) شرح الأجل ١: ٣٢٠ و٢: ٤٢٥.

(٤) ك، ف، ن: نقل. والأصواب ما أثبت.

(٥) ن: ابن الضائع.

(٦) الكتاب ١: ٢٣٧.

(٧) أنظر التعليقة ١: ١٥٦ حيث ذكر أبو علي أَنَّ المبرد قال: «لم يُرَدَّ أَنْ يقول: أَذْهَبَ

فَأَبْصَرَ بَعَيْنِكَ، ولكن يريد: أَعْلَمَ ذَاكَ».

(٨) بذلك: ليس في ن.

(٩) شرح الأجل لابن عصفور ١: ٣٢٠.

يَنْظُرُونَ إِلَى آيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١﴾ من جهة تعدية النظر بإلى . قال : ولا يُعَدَى
(إلى) إلا ما كان بمعنى الإبصار .

وقوله وَأَبْصَرَ مثاله ﴿ فَسَتَبْصُرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمْ أَلْفَتُونَ ﴾ (٢) . هكذا مثل
المصنف (٣) ، ولا يتعين أن يكون تعليقاً لأَبْصَرَ ؛ إذ يحتمل أن تكون (أَيْكُمْ)
موصولة لا استفهامية ، وتكون مفعولاً ، وألباء زائدة ، وصدرُ أصله محذوف ،
التقدير : فَسَتَبْصُرُ وَيُبْصِرُونَ الَّذِي هُوَ أَلْفَتُونَ مِنْكُمْ .

وقد جاء تعليق « تَبْصَرَ » بمعنى : أَنْظُرْ وتَأَمَّلْ ، / قال الشاعر (٤) :

تَبْصَرَ خَلِيلِي ، هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِ
وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا هُنَا مِنَ الْإِبْصَارِ بِالْعَيْنِ .

وقوله وَتَفَكَّرَ مثاله ما أنشد المصنف (٥) :

حُزْقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرْدًا
وَتَفَكَّرَ هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، فلا ينبغي أن تُذكرَ مع نَظَرَ وَأَبْصَرَ
أَلْبَصَرَيْنِ ؛ لأنها قد أُنْدرجتُ في قوله « وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ » الأفعالُ
التي ذكرها في هذا الباب الذي هو بابُ ظَنٍّ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، فيمكن أن تكون

(١) سورة الغاشية : ١٧ .

(٢) سورة القلم : ٥ - ٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ .

(٤) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٣ . أَلْتَقَبَ : الطريق في الجبل . وَالْحَزْمُ : ما غُلِظَ من
الأرض . وشعبع : اسم ماء . نَقْبًا : ليس في ك .

(٥) نسب ألبيت في شرح شواهد شرح الألفية ص ٣٤٩ - ٣٥٠ لجامع بن عمرو بن مرخية
الكلبي ، ونسب في اللسان (حَزَق) لرجل من بني كلاب . وذكر ابن جني في سر
صناعة الإعراب ص ٧٢٢ أنه قرأه على أبي علي في كتاب ألهمز لأبي زيد . قلت : إنه
ليس في مطبوعة كتاب ألهمز . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٨٩ . الْحَزْقُ :
السيئ الخلق البخيل ، وقيل : ألقصير .

«تَفَكَّرَ» مِنَ الْمَشَارِكِ لَهَا فِيمَا ذَكَرَ .

وقوله ^(١) «وَسَأَلَ مِثْلَهُ ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾» ^(٢) .

وقوله وما وافقَهُنَّ قال في الشرح ^(٣) : «أشرتُ بِ(ما وافقَهُنَّ) إلى نحو :

أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ؟ بمعنى : أَمَا تُبْصِرُ ، حكاية س ^(٤) » انتهى .

وهذا الذي اختاره من كون تَرَى هُنَا بَصَرِيَّةً هو مذهب للمازني ^(٥) خاصة ،

وأما شَرَّاحُ «الكتاب» فحملوا ما حكاه س على أن تَرَى فِيهِ بمعنى : تَعْلَمُ ^(٦) ،

قال ابن عصفور ^(٧) : «ولا يُعْلَقُ مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ أَلْقُلُوبٍ إِلَّا سَلَّ ، نحو : سَلَّ زَيْدًا

أَبُو مَنْ هُوَ ، وذلك أَنَّهُ سَبَبٌ لِفِعْلِ أَلْقُلُوبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْسُوَالَ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ

الْعِلْمِ ، فَأَجْرِي السَّبَبِ مُجْرَى الْمُسَبَّبِ .

وزعم المازني أَنَّهُ يجوز أن تُعْلَقَ رَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ ، وإن لم تكن من أَفْعَالِ

أَلْقُلُوبِ ، فتكون إِذْ ذَاكَ مَمْزَلَةً سَلَّ ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْعِلْمِ . وَأَسْتَدَلَّ عَلَى

ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هُنَا . وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ تَرَى

بِمَعْنَى تَعْلَمُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَا تَعْلَمُ أَيُّ بَرَقٍ هُنَا ، فَإِذَا أَمَكْنَ حَمْلُهُ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ كَانَ

أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِأَبُو أَنْ يَكُونَ فِي أَفْعَالِ أَلْقُلُوبِ » أَنتهى كلام ابن عصفور .

(١) وقوله : ليس في ك .

(٢) سورة الذاريات : ١٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٨٩ - ٩٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٧ . وقد وافقه ألفارسي ، وقال : « وإنما جاز هذا لأنَّ

الرؤية التي هي فعل الخاسة ترجع في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ؛ لأنَّ كل محسوس معلوم ، ف رؤية الخاسة تقع تحته » التعليقة ١ : ١٥١ - ١٥٢ . وأنظر البغداديات ص

٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٦) شرح الكتاب للسيراfi ٤ : ٢٢٨ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٧) شرح الجمل ١ : ٣٢٠ .

وقول المصنف « بمعنى أَمَا تُبْصِرُ » مِنْ تَمْثِيلِهِ لَا مِنْ تَمْثِيلِ س ، وظاهرُ كلامِهِ يُشْعِرُ أَنَّهُ مِنْ تَمْثِيلِ س . وقال المصنف في الشرح ^(١) : « وإلى نحو ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾ ^(٢) » يعني أَنْ أَسْتَبَّأَ معناها أَسْتَعْلَمَ ، فهي طلبٌ للعلم .

وقوله أَوْ قَارِبَهُنَّ قال المصنف ^(٣) : « أَشْرْتُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لِيَلْبِسَكُمْ أَكْبَرُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ ^(٤) » . ولا يتعين أَنْ يكونَ هَذَا تعليقاً ، بل يجوز أَنْ تكونَ (أَكْبَرُ) موصولةً ، حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتها ، فَبُنِيَتْ ، وهي بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخِطَابِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، وَالْعَائِدُ مُحذوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لِيَلْبِسَكُمْ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ عَمَلًا مِنْكُمْ .

وقوله لَا مَا لَمْ يُقَارِبَهُنَّ ، خِلَافًا لِيُونُسَ قال في الشرح ^(٥) : « أَجَازَ يُونُسُ تعليقَ مَا لَمْ يُوَافِقْهُنَّ وَلَمْ يُقَارِبَهُنَّ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ ﴾ ^(٦) ، فَضَمَّةُ (أَشَدُّ) ^(٧) عِنْدَهُ ضَمَّةُ إِعْرَابٍ ، وَعِنْدَ سِ ضَمَّةُ بِنَاءٍ ، وَ(أَيَّ) موصولة ، وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ » أَنتَهَى . / ويعني أَنَّهُ مَضَى فِي « بابِ الْمُوصولاتِ » ^(٨) وَخِلَافَ النَّاسِ فِي تَخْرِيجِ قَوْلِهِ ﴿ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

وقوله وَقَدْ تُعَلِّقُ نَسِيَّ حَمَلًا عَلَى ضِدِّهَا ، وَهُوَ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ ^(٩) . وقال المصنف في الشرح ^(١٠) : « وَعَلَّقَ نَسِيَّ لِأَنَّهُ ضِدُّ عِلْمٍ ، وَالضُّدُّ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٢) سورة يونس : ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ ، وَالشَّاهِدُ الَّذِي فِيهِ مِنْ آيَةِ السَّابِعَةِ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، وَهُوَ ﴿ لِيَلْبِسَكُمْ أَكْبَرُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ .

(٤) سورة هود : ٧ ، وَسُورَةُ الْمَلِكِ : ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٦) سورة مريم : ٦٩ .

(٧) ك : فَضْمَةُ أَلْبَاءِ .

(٨) شرح المصنف ١ : ٢٠٨ وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٣ : ٨٨ - ٩٣ ، وَفِيهِ خِلَافُ النَّاسِ .

(٩) بِالْقَلْبِ : لَيْسَ فِي ك .

(١٠) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

الضدَّ « انتهى . وليس ضدَّ العِلْمِ النُّسْيَانُ ، ولكنَّ ضِدَّهُ الْجَهْلُ ، وضِدُّ النُّسْيَانِ
الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ كما قلنا . وأنشد المصنف على تعليق نسيٍّ ^(١) قول الشاعر ^(٢) :

وَمَنْ أَنْتُمْ ؟ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ ؟
قال ^(٣) : « ومثله على أحد الوجهين قول الآخر ^(٤) :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبَنِ الْآيِ — م — يَنْسُونَ مَا عَوَّاهُهَا «
ويعني بأحد الوجهين أن تكون (ما) في موضع رفع استفهاماً ، وعُلِّقَ
يَنْسُونَ ، والجملة في موضع مفعول لِيَنْسُونَ .

والوجه الآخر : أن تكون (ما) موصولة مفعولة يَنْسُونَ ^(٥) ، وأرتفع
(عَوَّاهُهَا) على أنه خير مبتدأ محذوف ، أي : هو عَوَّاهُهَا ، وهذه الجملة صلة (ما) .
وهذا الذي جَوَّزَه في هذا البيت يجوز في ألييت الذي قبله ، إذ يجوز أن
يكون التقدير : إِنَّا نَسِينَا مَنْ هُمْ أَنْتُمْ ، ولا تخصيص لذلك بالييت الثاني . وإذا
احتمل البيتان هذا التأويل لم يكن في ذلك حُجَّةٌ على تعليق نسيٍّ ، ولذلك - والله
أعلم - لم يذكر أصحابنا تعليق نسيٍّ .

ص : ونُصِبُ مفعولٍ نحو « عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ » أَوَّلَى مِنْ رَفَعِهِ ،
ورَفَعُهُ مُمْتَنِعٌ بَعْدَ « أَرَأَيْتَ » بمعنى أَخْبِرْنِي . وَلِلْأَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ بِهِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ
مَا بَعْدَهُمَا مَا لهما ذَوْنُ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ .

(١) على تعليق نسيٍّ : ليس في ن .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ . وألييت لزياد الأعجم في العمدة ص ٨٧٢ وتذكرة النحاة ص
٦٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٠ .

(٤) تقدم في ٣ : ٨٦ . ألفين : الخداع . ك ، ف ، حاشية ن : في غبن الأبير .

(٥) يَنْسُونَ : ليس في ك .

ش : إذا تقدّم على الاستفهام أحدُ المفعولين نحو ما مثله المصنف جاز أن ينصبَ باتِّفاق ؛ لأنَّ العاملَ مُسلَّطٌ عليه ، ولا مانعَ يمنعه من العمل . واختلفوا في رفعه : فأجاز ذلك س^(١) ، وإن كان المختار عنده النصب ؛ وذلك لأنه من حيث المعنى مُستفهمٌ عنه ، إذ المعنى : قد علّمتُ أبو من زيدٌ ، وهو نظير قولك : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك^(٢) ؛ ألا ترى أنَّ أحدًا إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل - وهو وضميره واحد - صار كأنَّ النفي دخل عليه .

وذهب ابنُ كيسان إلى أنه لا يجوز الرفع ، قال : لأنك لا تقول^(٣) : قد علّمتُ زيدٌ قائمٌ ، ولا بُدَّ من عملٍ علّمتُ فيه . قال : ولو جاز هذا فيما خبره استفهامٌ لجاز فيما خبره غيرُ استفهام .

والصحيح ما ذهب إليه س للقياس والسماع ، أمّا القياسُ فهو ما ذكرناه من أنَّ الشياءَ تجري عليه أحكامُ الشياءِ إذا كان إياها من حيثُ المعنى ، كما ذكرنا في : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك . وأمّا السماعُ فقولُ الشاعر^(٤) :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتِهِ أَيْشَدُّ إِنَّ قَاضَاكَ أَمْ يَنْضَرُّ

[٢٣ : ١]

/ هكذا روي برفع غريم وإن كان نصبه أجود-، وليس كونه مُستفهمًا عنه في المعنى علةٌ مُوجبةٌ للتعليل، إذ لو كانت مُوجبةً لَمَا كان المختارُ النصبُ فيه - وقد نصَّ السَّيرافي^(٥) على أنَّ التعليلَ في هذا أضعفُ الوجهين - وبه بدأ س ، وقَوَّاه^(٦) ، وهو آجائزُ باتِّفاق ، والرفعُ باختلاف .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٨ .

(٣) ن : لأنك تقول .

(٤) هو كثيرُ عزة . ديوانه ص ١٧٥ [تحقيق قدرى مايو] . وألبت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩١ . أطل : التسويف والمدافعة بالعدة والدين وليّانه .

(٥) شرح الكتاب ٢ : ٤٩ / أ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٣٧ .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الأولى التعليل ، قال : لأنَّ الاعتناء بالمعاني أولى وأكَّد عندهم .

وهذا التعليل الذي ذكره غير مُحصَّل أن الأولى التعليل ؛ لأنَّ معنى قولهم إنَّ الاعتناء بجهة المعنى أكَّد أنه إذا كانت رعاية اللفظ تُخلُّ بالمعنى ، وكانت رعاية المعنى تُخلُّ بجهة اللفظ - غلبَ رَعْيُ المعنى ، أمَّا إذا كان رَعْيُ اللفظ لا يُخلُّ بشيءٍ من جهة المعنى أصلاً كمسألتنا ، وكان رَعْيُ المعنى يُخلُّ بجهة اللفظ - فلا ينبغي أن يُراعَى المعنى أصلاً ويترك اللفظ ، بل في مسألتنا رعاية اللفظ والمعنى ، فلاي شيء يُترك اللفظ ، وليس في رَعْيِهِ إخلالٌ بجهة المعنى بوجه ؟

وقوله ورفعه مُمتنع بعدَ أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي قال س ^(١) : « وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيداً أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عمراً عندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا النصبُ في زيد ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو مَنْ أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيدُ ثمَّ أم فلان - لم يحسن لأنَّ فيه معنى : أَخْبِرْنِي عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغني السكوتُ على مفعوله الأول ، فدخل هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أَخْبِرْنِي في الاستغناء ، فعلى هذا أجري ، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني » انتهى كلام س ، ومحصوله أنَّ أَرَأَيْتَكَ دخلها معنى أَخْبِرْنِي ، ولا يجوز في الأسم بعدُها إلا النصب ، ولا يجوز التعليل فيه فُيرفع ، كما جاز في : عَلِمْتُ زيدُ أبو مَنْ هو ؛ لأنها في معنى أَخْبِرْنِي ، و أَخْبِرْنِي ^(٢) لا تُعلّق . قال أبو إسحاق : « ولا يجوز الرفع لأنَّ معنى هذه المسألة : أَخْبِرْنِي عن زيد ، ففيه معنى الحرف ، فلذلك لم يحز إلا النصب » انتهى .

والجملة الاستفهامية بعدَ الأسم المنصوب في موضع المفعول الثاني ، وليس

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) وأخبرني : سقط من ن .

أَرَأَيْتَكَ مُعَلَّقًا عَنْهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ مُعَلَّقًا عَنْهَا لَجَازَ أَنْ يُعَلَّقَ ^(١) عَنْ أَلْفَعُولِ أَوَّلُ
 كَمَا جَازَ فِي عِلْمَتُ ، بَلْ هِيَ كَالْجُمْلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ أَسْتَفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا
 أَبُوهُ قَائِمٌ . وَاسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهَا بِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ لَمْ
 يَحْسُنْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُجْزَوْهَا مُجْزَى عِلْمَتُ فِي جَوَازِ التَّعْلِيلِ وَبِحِجْيِ الْجُمْلَةِ
 أَلَا أَسْتَفْهَامِيَّةً سَادَّةً مَسَدَّ أَلْفَعُولِينَ ، وَلَوْ حِظَّ فِيهِ أَصْلُهُ مِنْ تَعْدِيهِ إِلَى آتَيْنِ ، فَلَمْ
 يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَسْتَغْنِ بِهِ - وَإِنْ دَخَلَ مَعْنَى أَخْبِرْنِي - كَمَا
 يَسْتَغْنِي فِي أَخْبِرْنِي .

[٣: ٢٣/ب]

وقال: / أبو علي الفارسي في كتابه (التذكرة): «(أَبَيَّ وَتَبَّأَ ضُمْنَا مَعْنَى أَعْلَمَ،
 فَيُؤَافِقَانِهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ التَّضْمِينِ تَعْدِيَّتُهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ
 الْحِكَايَةُ بِمَعْنَى ^(٢) تَقُولُ ، وَكَمَا لَمْ يُمْنَعْ ^(٣) أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنْ نَصْبِ مَفْعُولِينَ
 ، لَكِنْ مُنْعَ مِنَ التَّعْلِيلِ ، لَا تَقُولُ : أَرَأَيْتَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي ،
 فَحُفِظَ لَهُ مِنَ الْحُكْمَيْنِ أَقْوَاهُمَا ، وَهُوَ الْإِعْمَالُ » أَنْتَهَى كَلَامُ أَبِي عَلِي ^(٤) .

وقد انتقد كثير من النحاة على س ، وأعترضوا عليه ، وقالوا : كثيراً ما
 تُعَلَّقُ أَرَأَيْتَ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ السَّمَاعُ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ
 عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ
 سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ
 أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعْتُهُ أَوْ جَهَنَّمَ هَلْ لِيُهْلِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ

(١) ك ، ن : أَنْ يَتَعَلَّقَ . وَمَا أَثْبَتَهُ فِي ف .

(٢) ك ، ف : بِمَعْنَى .

(٣) ف : وَكَمَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ .

(٤) أَلْصَقَ عَنِ التَّذَكُّرَةِ فِي شَرْحِ الْمَصْنُفِ ٢ : ٩١ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ : ٤٠ .

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ : ٤٦ .

(٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ : ٤٧ .

إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَغْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿١﴾ ، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَظْلَمَةٍ تَسْمَعُون . قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِاللَّيْلِ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَوْ لَظْلَمَةٍ تَكُونُونَ فِيهَا﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿أَفَرَأَيْتُمْ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ . ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ . مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ ﴿٤﴾ ، فهذه مواضع ^(٥) من القرآن تدل على تعليق أَرَأَيْتَ ، وهو خلاف قول س : « أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، وَأَرَأَيْتَ أَزِيدُ ثُمَّ أُمٌّ عِنْدَ فُلَانٍ ، لَمْ يَحْسُنْ » ، ولا يجوز أن تكون هذه الجملُ الالستفهامية جوابًا للشرط ؛ لأنه كان يلزم دخولُ فاءِ الجواب على تلك الجملِ إلا ما كان منها بهمزة الالستفهام ، فلا يجوز دخولُ ألفاءِ عليها ^(٦) ، ولا يجيءُ ألفاءُ بعدها ، ولا وقوعُها جوابًا للشرط ، بل جوابُ الشرط محذوف ، ولذلك لم يأت فعلُ الشرط في هذه آليات إلا ماضيَ اللفظ ، ولم يجيءَ مضارعًا في موضعٍ من المواضع .

وقد انفصل أبو الحسن بن عصفور وغيره عما اعترض به على س من هذه آليات بأن جعلَ المفعولَ الأولَ قد حُذِفَ حَذْفَ اختصارٍ ^(٧) ؛ كما يُحذفُ في علمتُ حَذْفَ اختصارٍ كما تقدم - وقد يُحذفانِ اختصارًا - وتقديره : قلْ أَرَأَيْتُمْ عَذَابَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ، أي : أخبروني عنه كيف يكون ، لو دُرِثِمُوهُ ما جرؤتم ^(٨) هذه

(١) سورة يونس : ٥٠ .

(٢) سورة القصص : ٧١ - ٧٢ . والآية الأولى ليست في ك ، ف .

(٣) سورة الشعراء : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) سورة العلق : ١٣ - ١٤ .

(٥) ك : المواضع .

(٦) ك ، ف : عليهما .

(٧) ن : قد حذف اختصارًا .

(٨) ف : ما جرأتموه .

الْجُرْأَة . قال : « ولا يَمْنَعُ سَ هَذَا النُّوعَ مِنْ الحَذْفِ ، وإلا فَمَا يَفْعَلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَنُ أَخْرَجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ^(١) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ مَحذُوفٌ ، والمعنى : أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ مَا الَّذِي أَوْجَبَ لَهُ ذَلِكَ ، فَمَا يُحَذَفُ الْخَيْرُ - وهو الْمَفْعُولُ الثَّانِي - كَذَلِكَ يُحَذَفُ الْمَبْدَأُ ، وهو الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ » انتهى كلامه .

ولا يلزم في قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفًا ، بَلِ الظَّاهِرُ فِي آيَةِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ ، / وهو قوله ﴿لَنُ أَخْرَجَنِي﴾ ؛ لِأَنَّ الْإِلَامَ مُؤَدَّةً بِجُمْلَةٍ قَسَمَ مَحذُوفٌ ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ مَعَ مُتَعَلِّقِهَا هِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ؛ أَلَا تَرَى اتِّعَادًا مَا بَعْدَ أَرَأَيْتَكَ مَبْدَأً وَخَبَرًا ، أَي : هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ أَقْسِمُ لَنُ أَخْرَجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَحْتَنِكَنَّ .

وَالَّذِي عِنْدِي فِي هَذِهِ آيَاتٍ أَنَّهُا تَخْرُجُ عَلَى الْإِعْمَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ تَنَازَعَ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُ ، وَ« أَرَأَيْتَ » تَنَازَعَتْ ، فَأَعْمَلُ فِعْلَ الشَّرْطِ إِذْ هُوَ الثَّانِي ، وَأَضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَنْصُوبًا ، وَحَذَفَ لِأَنَّ الْأَفْصَحَ حَذْفُهُ لَا الْتَصْرِيحَ بِهِ مَضْمَرًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي آيَةِ الْأَوَّلَى : قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ هَؤُلَاءِ - أَي : الْعَذَابُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ لِكُشْفِهِ . وَفِي الثَّانِيَةِ : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يُرَدُّهُمَا عَلَيْكُمْ . وَفِي الثَّلَاثَةِ : هَلْ يُهْلِكُ بِهِ ^(٢) إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ . وَفِي الرَّابِعَةِ : الرِّابِطُ ^(٣) مُصَرَّحٌ بِهِ . وَفِي الْخَامِسَةِ : مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ بَدَلَهُ . وَفِي السَّادِسَةِ كَذَلِكَ . وَفِي السَّابِعَةِ وَالثَّامِنَةِ الرِّابِطُ مُصَرَّحٌ بِهِ ، وَيَضْمَرُ فِي أَرَأَيْتَ مَعْمُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي يُمْكِنُ تَسْلُطُ أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ . وَهَذَا الَّذِي تَأَوَّلْنَاهُ تَأْوِيلَ سَهْلٍ ، يُقَرَّرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَ ، وَتَقْدَمُ مِنْ قَوْلِ سَ ^(٤) إِنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي فِيهَا مَعْنَى أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِرِ « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا » .

(١) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٢) به : ليس في ن .

(٣) الرِّابِط : ليس في ن .

(٤) وتقدم من قول س : ليس في ن . وقد تقدم قول سيبويه في ص ٩٤ .

وقال ابن كيسان : « الذي أذهب إليه أنا أن « ما صَنَعَ » بدل من أَرَأَيْتَ زَيْدًا ، فتفهمها ؛ فإنَّ فيها غموضًا ، وذلك أنك لو قلت أَرَأَيْتَ زَيْدًا لم يكن كلامًا إلا أن تريد رؤية العين ، ولكنه قال أَرَأَيْتَ زَيْدًا وهو يريد أن يقول : ما صَنَعَ زيد فيما ترى ، فابتدأ أولاً بِ(أَرَأَيْتَ) ^(١) لِيُعْلِمَهُ أن سؤاله عن رأيه رأيي له ، كذا ^(٢) عملها في زيد ؛ لأنه أراد : خَبَّرَنِي عن زيد ، ثم ترك هذا ، وأعتمد على ما قصد له من صنعه ^(٣) . ومثله ^(٤) :

..... وَحِثَّ ، وما حَسِبْتُكَ أن تَحِينَا

فـ(أن) مبدلة من الكاف ، ولو اقتصر على الكاف لم يكن كلامًا ، ولو قلت أَرَأَيْتَ ما صنع زيد ، و(ما) استفهام ، لم يكن كلامًا ؛ لأنك أوقعت أَرَأَيْتَ على الاستفهام » انتهى كلامه . وتقدم الكلام في كاف أَرَأَيْتَكَ هل لها محل من الإعراب أم لا ومذاهب الناس فيها في باب اسم الإشارة ^(٥) .

وأَرَأَيْتَ هذه التي بمعنى أَخْبَرَنِي كثيرة الدُّور في القرآن ، ولها أحكام شاذة ، ونحن نذكر منها ما تيسر لنا ، فنقول :

من أحكامها أنها يجوز حذف الهمزة منها ، فنقول : أَرَيْتَ ، وقد قرأ بذلك الكسائي ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

-
- (١) ك ، ف : بأرأيته .
 (٢) له كذا : ليس في ك ، ف .
 (٣) ن : من صنعه . ف : من صيغة .
 (٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .
 (٥) أنظر الجزء الثالث ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .
 (٦) السبعة ص ٢٥٧ .

(٧) هو رجل من هذيل أو رؤية . شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ وملحقات ديوان رؤية ص ١٧٣ والخزانة ١١ : ٤٢٠ - ٤٢٧ . والعيني ١ : ١١٨ و ٣ : ٦٤٨ و ٤ : ٣٣٤ . وأنظر ترجمه في سر الصناعة ص ٤٤٧ . أملود : ناعم .

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا

وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحذف همزها ، لهذا نص ^(١) عليه أَلْأَخْفَشُ ^(٢) عن العرب ، وكذلك قال ألفراء ^(٣) : أَرَيْتَ زَيْدًا ما صَنَعَ ، بترك همزها من رؤية القلب ، وما كان من رؤية العين أَبْقُوا فيها ألهمزة ؛ لأن رأيت القلب مستعملة في الكلام . وقال النحاس : « هما عند البصريين واحد ، فإن قلت أَرَيْتَ زَيْدًا ما صَنَعَ فهو أجود لأنه الأصل » يعني بالهمز .

ومنها أنها تلزم الخطاب ، فلا يقال : أَرَأَى زَيْدٌ عَمْرًا ما صَنَعَ ، ويجوز ذلك على معنى : أَعْلَمَ . وقد جاءت أَرَيْتَ ليس بعدها منصوب ولا أستفهام بل جملة مُصَدَّرَةٌ بِإِذْ ^(٤) ، نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ / فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ ^(٥) ، فزعم أبو الحسن أن (أَرَأَيْتَ) أُخْرِجَتْ عن بابها بالكلية ، وَضُمَّتْ معنى أَمَّا أَوْ تَبَّهْ ، فالتأويل : أَمَّا إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ^(٦) ، أَوْ : تَبَّهْ إِذْ أَوَيْنَا ، وَالْفَاءُ فِي (فَإِنِّي) جَوَابُ (أَرَأَيْتَ) عَلَى تَضْمِينِ ما ذكرناه ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِ(إِذْ) ؛ لِأَنَّ ^(٧) إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِ(مَا) بِلَا خِلَافٍ . وَعَلَى هَذَا خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ﴾ ، قَالَ : وَقَدْ يَخْرُجُ لِمَعْنَى أَمَّا ، وَيَكُونُ أَبَدًا ^(٨) بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَّا إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ جَوَابُ أَرَأَيْتَ لَا جَوَابَ الشَّرْطِ ؛ إِذْ

[٣: ٢٤/ب]

(١) هذا نص ... فهو أجود لأنه الأصل يعني بالهمز : انفردت به ن .

(٢) معاني القرآن ص ١٠٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٣٣٣ .

(٤) ك ، ف : بالفاء .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) زيد هنا في ك : إذ .

(٧) لأن : سقط من ن .

(٨) ن : إما .

لو كان جواب الشرط لما جاز دخول الهمزة على الفاء ؛ ألا ترى أن العرب لا تقول : إن قام زيد أفكرمه ، بل إذا جاء الاستفهام جواباً للشرط لم تأت إلا بما يصح وقوعه بعد ألفاء لا قبلها ، نحو : إن قام زيد فهل تُكرمه ، فقولهم : أرأيت إن جاء زيد أفكرمه ، فيدخلون ألفاء على الهمزة - دل^(١) على أن الجواب لـ (أرأيت) لا للشرط .

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن إخراج لـ (أرأيت) عن بابها بالكلية ، ويمكن إقرارها على معنى أخبرني فيما^(٢) ذكر . أمّا قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُمْ عَذَابُهُ ﴾ فقد تقدم تخريجه . وأمّا ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ﴾ فيمكن أن يكون مما حُذف منه المفعولان لدلالة المعنى اختصاراً وإيجازاً ، والتقدير : أرأيت أمرنا إذ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ مَا عَاقَبْتَهُ ، فإني نَسِيتُ الْحَوْتَ ، وكان يُوشعُ استخبر موسى عن أمرهما وما عَاقَبْتَهُ ؛ إذ كان قد جعلَ فَقْدَانَ الْحَوْتَ عِلَامَةً لِلْقِي^(٣) موسى الْخَضِرَ ، عليهما أَلْسَام^(٤) ، وحذفُ مفعولي ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا اختصاراً جائز ، وهو في أَرَأَيْتُ أَجْوَزُ إِذْ قَدْ أُخْرِجَتْ عَنْ مَدْلُولِهَا إِلَى مَدْلُولِ أَخْبِرْنِي .

وزعم أبو الحسن أن العرب لا تحذف معمول أَرَأَيْتَكَ الّتي بمعنى أَخْبِرْنِي حتى تُؤَكِّدَ الِثَاءَ^(٥) فِي أَرَأَيْتَكَ ، فتقول^(٦) : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ ، وَأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعْتُمَا . وزعم أن هذا التأكيد يقوم مقام المفعول بدليل أهم يعطفون عليه المنصوب ، وزعم أنهم لا يقولون : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدًا^(٧) ، قال : «لأنَّ

(١) ك ، ف : دليل .

(٢) ك ، ف : على ما .

(٣) ن : للقاء .

(٤) عليهما أَلْسَام : انفردت به ن .

(٥) ن : الثاني .

(٦) أَرَأَيْتَكَ فتقول : انفردت به ن .

(٧) ك ، ف : وزيدًا .

المعطوف على أفعال فاعلٌ ، ولا تقول : أرأى زيدٌ ؛ لأنَّ فاعلها لا يكون إلا مخاطباً،^(١) وهذا كله سماع من العرب» . وما ذهب إليه خارج جداً عن القواعد.

والأسهل في تخريج هذا أن أنتَ في قولك « أرأيتك أنتَ ما صنعتَ » هو المفعول الأول ، واستعيرَ ضمير الرفع لضمير النصب ؛ إذ كان القياس أن تكون الضمائرُ كلها بصيغة واحدة ، ولو أتيتَ بضمير النصب فإمّا أن تأتيَ به متصلاً أو منفصلاً : فإنَّ أتيتَ به متصلاً قلتَ أرأيتك^(٢) ، ولا يخفى ما في هذا من اجتماع كلمتي خطابٍ / بصورة واحدة . وإن أتيتَ به منفصلاً قلتَ : أرأيتك إياك ما صنعتَ ، فيلزم من ذلك مجيء الضمير منفصلاً بعد الفعل ، وهو لا يجوز، فلو قلتَ ضربتُ إياك لم يصح ، فلمّا كان في مجيئه منصوباً ما ذكرناه عدلوا إلى وقوع ضمير الرفع موقَّع ضمير النصب ؛ إذ كانوا يؤكدون به المضمَر المنصوب والمحرور، فيقولون : ضربتُك أنتَ ، ومررتُ بك أنتَ ، كما يؤكدون به المرفوع، فيقولون : قُمتَ أنتَ ، فلمّا كان لهم فيه هذا التصرف^(٣) أوقعوه موقَّع المفعول الأول. والذي يدلُّ على ذلك عطفُ المنصوب عليه في قولهم: أرأيتك أنتَ وزيداً ما صنعتُما، فلو كان توكيداً للثناء^(٤) لكان ضرورة في موضع رفع لا في موضع نصب، وجعله كذلك لا يمكن أن يُعطف عليه منصوب آتية ؛ لأنَّ المنصوب لا يُعطف على المرفوع ، ولأنه على ما زعم أبو الحسن تأكيد^(٥) للثناء، فيصير العطف في الحقيقة على الثناء لأنَّ^(٦) التأكيد إنما جيء به تابِعاً للأول. وأمّا في تأويلنا فهو - وإن كان بصيغة المرفوع - في موضع نصب على أنه المفعول الأول، فيصحُّ العطف

(١) زيد هنا في ن : قال .

(٢) ن : أرأيتك .

(٣) ن : هذه التصرفات .

(٤) ن : للثاني . وفي هامشها أنه في نسخة : للثناء .

(٥) في النسخ كلها : تأكيداً .

(٦) آثناء لأن : انفردت به ن .

عليه ، ولهذه العلة أمتنع أن تعطف عليه بالرفع ، فنقول : أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ مَا صَنَعْتُمَا ؛ لأنه في موضع نصب ، فلا يُعْطَفُ عليه مرفوع ، لا لِمَا ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ^(١) أَرَأَيْتَكَ أَسْمًا ظَاهِرًا ، وهو لا يكون إلا مخاطبًا . وأيضًا تأويلُ أَبِي الْحَسَنِ يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^(٢) مِنْ مَخَالَفَةِ الْقَوَاعِدِ ، وَإِلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، وتأويلنا لا يؤدي إلى حذف المفعول ، مع الجريان على أكثر القواعد .

وزعم أبو الحسن أَنَّ أَرَأَيْتَكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخْبَرِ عَنْهُ ، وَيُلْزَمُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ الْأَسْتِفْهَامُ ؛ لِأَنَّ أَخْبِرْنِي مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْأَسْتِفْهَامِ .

ولا يلزم ما قاله أبو الحسن ، بل يجوز حذف المفعولين معًا وحذف أحدهما اختصارًا ، كما ذكرناه في الآيات السابقة ، وهو أسهل من ادّعائه إخراجها بالكلية إلى معنى أَمَّا أَوْ تَنَبُّهُ . ولا يلزم ما ذكر من مجيء الجملة الاستفهامية بعد المفعول الأول ، بل يجوز مثل قولك : أَرَأَيْتَ زَيْدًا لَكِنْ جَاءَنِي لِأَكْرِمْتَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَكِنْ أَخَّرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) .

وقد قال الأستاذ أبو علي : « يمكن أن يكون مراد س^(٤) بقوله (لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبِرْنِي) أَمَّا قَدْ دَخَلَهَا هَذَا الْمَعْنَى بِالْأَنْجَرِ ، وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهَا ، لِأَنَّ قَوْلَكَ أَعْلَمْتَ زَيْدًا أَبُو مَنْ^(٥) هُوَ بِمَعْنَى : أَعْلَمَنِي وَأَخْبِرْنِي ، لَكِنْ رَاعَتْ الْعَرَبُ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي دَخَلَ الْكَلَامَ بِالْأَنْجَرِ ، وَلَمْ تُعَلِّقْهُ ، وَتُخْرِجُ آيَاتُ كُلِّهَا عَلَى

[٣: ٢٥/ب]

(١) زيد هنا في ف : المحل .

(٢) ك ، ف : إلى ما لا ذكرناه .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٩ .

(٥) ك ، ف : أيؤمن .

هذا، ولا تخرج أَرَأَيْتَ عن موضوعها ^(١) « أنتهى كلام أبي علي ، وهو شاهد لما ذكرناه ^(٢) في الآيات ، وما تأولناه في قول العرب : أَرَأَيْتَ أَنْتَ وَزَيْدًا مَا صَنَعْتُمَا ، وَأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ

وقوله وَلِلْأَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ به والمضاف إليه ممَّا بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة يعني أَنَّ أَسْمَ الْمُسْتَفْهَمِ لا يُوَثَّرُ فِيهِ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهِ ، بل يبقى على حاله من الإعراب ، فإن كان مرفوعاً بِالْأَبْتَدَاءِ بقي كذلك ، وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به ، وإن كان مصدرًا بقي مصدرًا ، وإن كان ظرفاً بقي ظرفاً ، وإن كان حالاً بقي حالاً . مثالُ الْبَتْدَاءِ والمفعول : عَلِمْتُ أَيُّ النَّاسِ صَدِيقُكَ ، وَعَلِمْتُ أَيُّهُمْ ضَرِبْتَ . ومثالُ الْمَصْدَرِ ^(٣) : عَلِمْتُ أَيُّ قِيَامٍ قُمْتُ ، ومنه قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ^(٤) . وأجازوا أن تكون (أَيُّ) في الآية موصولة ، أي : وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْمُنْقَلَبَ الَّذِي يَنْقَلِبُونَهُ ، و(سَيَعْلَمُ) متعدية إذ ذاك إلى واحد ^(٥) . وَالْأَقْوَى من جهة الْمَعْنَى وَالْفَرْقِ الْعَلِيْقُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الْآخِرِ إِهَامٌ لَفْظِي ، وَالْإِهَامُ أَوْقَعُ ^(٦) من جهة الْمَعْنَى وَأَعْظَمُ عَلَيْهِمْ ، مع أنه لا يحتاج إلى حذف مفعول ، ولأنَّ إضافة أَيُّ الْمَوْصُولَةِ إِلَى الْمُنْكَرَةِ قَلِيلٌ جَدًّا . ومثالُ الظرف : عَلِمْتُ أَيْنَ خَالِدٌ ، وَعَلِمْتُ مَتَى قِيَامُ زَيْدٍ ، وَعَلِمْتُ أَيْنَ ضَرِبْتَ زَيْدًا ، وَعَلِمْتُ مَتَى ضَرِبْتَ عَمْرًا . ومثالُ الْحَالِ : عَلِمْتُ كَيْفَ ضَرِبْتَ ^(٧) زَيْدًا . وكذلك الْمُضَافُ إِلَى أَسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ لا تُوَثَّرُ فِيهِ عَلِمْتُ ، فَتَقُولُ : عَلِمْتُ غَلَامٌ أَيُّهُمْ ضَرِبْتَ ، فَ(غَلَامٌ) مَنْصُوبٌ بِضَرِبْتَ لَا بِعَلِمْتُ .

(١) ف ، ن : عن موضوعها .

(٢) ن : شاهد لما تأولناه . ك ، ف : شاهد بما ذكرناه .

(٣) ك ، ف : الْمُضَافُ .

(٤) سورة الشعراء : ٢٢٧ .

(٥) ذهب إلى ذلك ابن عصفور وأبن الأضائع كما في التصريح ١ : ٤٣٦ .

(٦) ك ، ف : أَرْفَعُ .

(٧) زيد هنا في ك ، ف : عَمْرًا .

ص : وأجملته بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به ، وفي موضع مفعوله إن تعدّى إلى واحد ، وسادة مسدّ مفعولين إن تعدّى إلى اثنين ، وبذل من المتوسّط ^(١) بينه وبينها إن تعدّى إلى واحد ، وفي موضع الثاني إن تعدّى إلى اثنين ووجد الأول .

ش : أصل التعليق عن العمل أن يكون في ظننت وأخواتها لأنها داخلة على المبتدأ وآخر ، ولهذا جاز فيها الإلغاء حيث جاز إبقاءها ^(٢) على الأصل ، فلما كان التعليق كالإلغاء في عمل الفعل في معنى الجملة لا في لفظها لم يميزوه إلا فيما كان من الأفعال معناه مُسلّط على الجمل ، غير أنهم قد شبهوا بظننت الأفعال القلبية ، فحملوا على الظنّ الفكر ، والنظر بمعناه ، والخطر ، ولم يميزوا ذلك في الأفعال المؤثّرة ، ولذلك ردّ س ^(٣) قول يونس في أضرب أيهم أفضل إن الفعل معلق .

وقول المصنف وأجملته بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ إن تعدّى به مثاله : فكرت أهذا صحيح أم لا ، وقد مثل المصنف ^(٤) هذا بقوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ ^(٥) ، وتقدّم لنا أن نظّر البصريّة لا تُعلّق ^(٦) ، فهي هنا بمعنى الفكر ، كما تقول : نظرت في العلم ، ولا ينبغي أن تجعل البصريّة كما ذهب إليه المصنف ، فيكون حرف الجرّ المحذوف (إلى) . والذي قاله المصنف من أن الجملة في موضع نصب هو المختار . وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع جرّ بذلك الحرف المحذوف .

[٢٦: ٣]

(١) ف : من المتوسطة .

(٢) ن : إبقاؤها .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٠٠

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٥) سورة الكهف : ١٩ .

(٦) تقدم ذلك في ص ٨٧ - ٨٨ .

وقوله وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد مثاله : عَرَفْتُ أَهْلَهُمْ زَيْدٌ ،
ف(أَهِلَّهُمْ زَيْدٌ) في موضع نصب ، وهو مفعول عَرَفْتُ ، فهو متعدٍ إلى واحد كحاله
لو لم يُعَلَّقْ ، فإنه يتعدى إلى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى أن الفعل المعلق لا يكون إلا متعدياً إلى مفعولين
بحق الأصل، نحو عَلِمْتُ ، أو على جهة التضمين ، فإذا قلت : فَكَّرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ،
وَأَنْظَرْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، وَ عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ - فجميعها متعدٍ إلى اثنين لتضمينها معنى
عَلِمْتُ .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي ^(١) ؛ لأن الفعل المعلق مُتَسَلِّطٌ على
معنى الجملة ، وإذا كان معمول الفعل معنى الجملة وجب أن يتعدى إلى مفعولين ،
كما أن عَلِمْتُ وأخواتها متسلطة على الجملة من جهة المعنى بدليل دخولها على ما
أصله المبتدأ والآخر .

وقد مثل المصنف في الشرح ^(٢) ما تعدى إلى واحد وعُلِّقَ عنه بقول العرب :
أَمَا تَرَى أَيُّ ^(٣) بَرَقَ هُنَا ^(٤) . وقد قَدَّمْنَا ^(٥) أَنْ رَأَى الْبَصْرِيَّةَ لَا تُعَلَّقُ عِنْدَ
الجمهور ، ولم يذهب إلى تعليقها إلا المالزي ، وَتَبِعَهُ هَذَا الْمَصْنَفُ ، وَلَمْ يَحْفَظْ
الْخِلَافَ فِيهَا فَيَذْكُرُهُ .

وقوله وسادة مسد مفعولين إن تعدى إلى اثنين مثاله : عَلِمْتُ أَزِيدٌ ^(٦) قائمٌ
أم عمرو .

(١) المقرب ١ : ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٢ .

(٣) في النسخ المخطوطة : أَنْ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٥) قَدَّمْ ذَلِكَ فِي ص ٨٨ .

(٦) ك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٍ .

وقوله وَبَدَلَ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ [بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا] ^(١) إِنْ تَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ مِثَالَهُ :
 عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ . وَآخْتَلَفُوا مَا مَوْضِعُ قَوْلِكَ (أَبُو مَنْ هُوَ) : فَذَهَبَ
 السِّيرَافِيُّ ^(٢) إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَصْلِ ^(٣) وَلَا فِي
 الشَّرْحِ غَيْرَ هَذَا الْقَوْلِ . وَآخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَقَالَ ^(٤) : « هُوَ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ
 شَيْءٍ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، اَلتَّقْدِيرُ : عَرَفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ - أَوْ أَمْرَ زَيْدٍ - أَبُو مَنْ هُوَ ،
 وَاحْتِجَّ إِلَى هَذَا اَلتَّقْدِيرِ لِتَكُونَ الْجُمْلَةُ هِيَ اَلْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي اَلْمَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (أَبُو
 مَنْ زَيْدٍ) هُوَ فِي اَلْمَعْنَى : قِصَّةُ زَيْدٍ » .

وَقَالَ شَيْخُنَا اَلْأَسَازُ أَبُو اَلْحَسَنِ بْنِ اَلضَّائِعِ : « يَلْزِمُهُ أَنْ يُجْعَلَ (عَرَفْتُ زَيْدًا
 خَيْرَهُ) مِنْ هَذَا اَلْقِسْمِ لَا مِنْ بَدَلِ اَلْأَشْتِمَالِ ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يُجْعَلَ اَلْبَدَلُ كُلُّهُ قِسْمًا
 وَاحِدًا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَكَلْتُ اَلرَّغِيفَ نِصْفَهُ فَاَلْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ اَلْمُضَافِ ؛ لِأَنَّ
 اَلرَّادَ : أَكَلْتُ بَعْضَ اَلرَّغِيفِ نِصْفَهُ ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ / أَنَّهُ بِاَلنَّظَرِ إِلَى اَلْمَعْنَى كَذَا فَقَدْ
 كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَهَ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَهُ اَلْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ ، رَحِمَهُ اَللَّهُ ، وَلَمْ يُرَدِّ هَذَا ،
 بَلْ هُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، وَاَلصَّحِيحُ [أَنَّهُ] ^(٥) مِنْ قِسْمٍ : عَرَفْتُ أَخَاكَ خَيْرَهُ » أَنْتَهَى ،
 يَعْنِي أَنَّهُ مِنْ قِسْمِ بَدَلِ اَلْأَشْتِمَالِ لَا مِنْ بَدَلِ اَلشَّيْءِ مِنَ اَلشَّيْءِ ، وَهُوَ هُوَ .
 وَذَهَبَ اَلْمِرْدُ ^(٦) وَاَلْأَعْلَمُ وَابْنُ خَرُوفٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ
 نَصْبٍ عَلَى اَلْحَالِ .

[٣: ٢٦/ب]

وَرُدَّ هَذَا اَلْمَذْهَبُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي فِي مَوْضِعِ اَلْحَالِ مِنَ اَلْمَبْتَدَأِ وَاَلْخَيْرِ يَجُوزُ
 دُخُولُ اَلْوَاوِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ قُلْتَ عَرَفْتُ زَيْدًا وَأَبُو مَنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى عَرَفْتُ

(١) بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا : لَيْسَ فِي اَلْمَخْطُوطَاتِ ، وَهُوَ فِي اَلثَلَاثِ كَمَا رَأَيْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٢) شَرْحُ اَلْكِتَابِ ٤ : ٢٣١ .

(٣) ف ، ن : فِي اَلنَّصِّ .

(٤) شَرْحُ اَلْجُمْلِ ١ : ٣٢٢ بِتَصْرِيفٍ ٢ : ٤٢٦ وَاَلْمَقْرَبُ ١ : ١٢١ .

(٥) أَنَّهُ : لَيْسَ فِي اَلنَّسْخِ اَلْمَخْطُوطَةِ .

(٦) شَرْحُ اَلْكِتَابِ اَللِّسْرَافِيِّ ٤ : ٢٣١ .

زيداً أبو مَنْ هو واحداً . ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت جملةُ الِاسْتِفْهَامِ في بعضِ
المواضعِ تُؤَخَّرُ الواوُ عن أداته - وذلك مع ألهمزة - كانت غيرَ ضروريةٍ في جملةِ
الحالِ المرتبطةِ بما قبلها ، فامتنع من المجيء بها .

والذي يظهر أن الِمعنى ليس على الحال ؛ إذ ليس الِمعنى على : عَرَفْتُ زيداً
في هذه الحال ، بل المعروف منه تلك الحال لا أنها هيئة للمعروف ، ثم إنه إن صحَّ
في عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو ^(١) أن تقدره عرفته مَكْنِيًّا كما قَدَّرَهُ أبْنُ خَرُوف فليس
يَصِحُّ تقديرُ الحال في جميع ^(٢) جمل الِاسْتِفْهَامِ الواقعة هنا ، بل يصير تقدير الحال
في كثيرٍ منها كالتسوية وغيرها ، نحو : عَرَفْتُ زيداً أقائمٌ هو أم قاعدٌ .

وذهب أبو علي ^(٣) - فيما حكاه ابنُ جَنِّي - وأبو عبد الله بنُ أبي العافية إلى
أنه في موضعِ المفعول الثاني لِعَرَفْتُ على أنها ضُمِّنَتْ معنى عَلِمْتُ . وقد رُدَّ ذلك
بأنَّ التضمينَ بآبُهِ الشَّعْرُ ، وما جاء منه في الكلام يُحْفَظُ ، ولا يُقَاسُ عليه .

والذي اختاره هو هذا المذهب . والدليلُ على ذلك وأنه ضُمِّنَ معنى عَلِمْتُ ،
فَتَعَدَّتْ إلى مفعولين - جوازُ رفعِ الِاسْمِ بعدَ عَرَفْتُ ، وأنْعَقَادُ جملةٍ من مبتدأ وخبرٍ
بعدَ عَرَفْتُ ، فتكونُ إذ ذاك مُعْلَقَةً عنه لأنه مُسْتَفْهَمٌ عنه في الِمعنى ، فتقول : عَرَفْتُ
زيداً أبو مَنْ هو ، كما كان ذلك في عَلِمْتُ زيداً أبو مَنْ هو ، فزيدٌ مبتدأ ، و(أبو
مَنْ هو) جملة في موضعِ الخبر ، فإذا انتصبَ كان على هذا الِمعنى من أن أصله مبتدأ
وخبر ، وكان المنصوبُ مفعولاً أوَّلَ ، والجملةُ موضعُ المفعول الثاني ، كما كان
خبراً حينَ ارتفعَ الِاسْمُ الأوَّلُ .

وقال س ^(٤) : «وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زيداً أبو مَنْ هو، كما تقول ذلك

(١) هو : ليس في ك ، ف .

(٢) في جميع جمل الِاسْتِفْهَامِ الواقعة هنا بل يصير تقدير الحال : انفردت به ن .

(٣) الحلبيات ص ٧٤ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٣٧ - ٢٣٨ .

فيما لا يتعدى إلى مفعول ، وذلك قولهم : أذهبْ فأنظرْ زيدٌ أبو مَنْ هو^(١) ، ولا تقول : نَظَرْتُ زيدًا . وأذهبْ فَسَلْ زيدٌ أبو مَنْ هو ، وإنما المعنى : أذهبْ فَاسْأَلْ عن زيد ، لو قلتَ أَسْأَلُ زيدًا على هذا الحدِّ لم يجوز « انتهى . ويعني س أن ما أصله أن يتعدى إليه الفعلُ المعلقُ بحرفِ الجرِّ لا يجوز أن يُحذفَ الحرفُ^(٢) » ويتصّب ذلك الّاسمُ^(٣) على أنه مفعولٌ لذلك الفعل ، فلا تقول : فَكَّرْتُ زيدًا أبو مَنْ هو ؛ لأنَّ فَكَّرْتُ لا يَصِلُ بنفسه إلى مفعول ، وليس حذفُ / حرفِ الجرِّ قياسًا ، بل يرتفع على الّابتداء ، والجملة بعده في موضعِ الخبر ، ولا يمكن أن يرتفع على الّابتداء والجملة بعده في موضعِ الخبر إلا أن يُعتَقَدَ أن الفعلَ هو ما يَصْلُحُ أن يدخلَ على المبتدأ والخبر ، و«نَظَرَ» الفِكرِيَّةُ و«سَأَلَ» ليسا مما يدخلان على المبتدأ والخبر بأصلِ الّوضع ، فوجبَ أن يُعتَقَدَ فيهما أهما ضُمْنَا معنَى ما يدخلُ على المبتدأ والخبر ، وإذا كان قد جازَ الّابتداء والخبرُ بعدَ الفعلِ الذي لا يتعدى إلا بحرفٍ جرٍّ فهو في الفعلِ الذي يتعدى إلى واحدٍ بأصلِ الّوضعِ أجوزُ أن يقع . ونَحْصَلُ من هذا أن النصبَ بعدَ عَرَفْتُ هو على معناه إذا كان مرفوعًا ، وإذا كان مرفوعًا^(٤) فالجملة الّاستفهامية في موضعِ الخبر ، فكذلك إذا كان منصوبًا تكونُ تلك الجملة في موضعِ المفعولِ الثاني ، ولا تكونُ عَرَفْتُ كذلك إلا بعدَ اعتقادِ تضمينها معنَى ما يتعدى إلى اثنين .

[٣: ٢٧/١]

وقوله وفي موضعِ الثاني إن تَعَدَّى إلى اثنين ووُجِدَ الأوَّلُ مثاله : عَلِمْتُ زيدًا أبو مَنْ هو . وإنما قال « ووُجِدَ الأوَّلُ » لأنه إن لم يوجد الأوَّلُ كانت الجملة في موضعِ المفعولين ، نحو : عَلِمْتُ أبو مَنْ زيدٌ .

(١) هو : ليس في ك .

(٢) الحرف : ليس في ن .

(٣) في النسخ المخطوطة : بأسم .

(٤) وإذا كان مرفوعًا : سقط من ن .

ص : وَتَخْتَصُّ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ و«رَأَى» الْحُلُمِيَّةُ وَالْبَصَرِيَّةُ بِجَوَازِ كَوْنِ
فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مُتَّحِدِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ «عَدَمٌ»
و«فَقْدٌ» ، وَيُمْنَعُ الِاتِّحَادُ عُمُومًا إِنْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْمَفْعُولِ .

ش : قَوْلُهُ الْمُتَصَرِّفَةُ أَحْتِرَازٌ مِنْ هَبْ وَتَعَلَّمْ ، فَلَا يَقَالُ : تَعَلَّمْكَ مِنْطَلَقًا ،
أَيَ : أَعَلَّمْكَ مِنْطَلَقًا ، وَلَا : هَبْكَ صَنَعْتَ كَذَا . قَالَ الْمَصْنِفُ ^(١) : «مِمَّا تَخْتَصُّ
بِهِ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ غَيْرَ هَبْ وَتَعَلَّمْ إِعْمَالُهَا فِي ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لُحْمِيٍّ وَاحِدٍ»
أَنْتَهَى . وَفِي مَنَعِ «هَبْكَ مُحْسِنًا» نَظَرٌ ، وَمَا أَظُنُّهُ إِلَّا مُسْتَعْمَلًا فِي لِسَانِهِمْ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا : ظَنَنْتَنِي خَارِجًا ، وَأَنْتَ ظَنَنْتَكَ خَارِجًا ،
وَزَيْدٌ ظَنَّهُ خَارِجًا ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ﴾ . أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ^(٢) ، فَفِي
(رَأَى) ضَمِيرُ الْفَاعِلِ عَائِدًا عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَأَهْلَاءُ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَ(اسْتَعْنَى)
فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا ، وَأَفْتَدِي
وَجَاشَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ خَوْفًا ، وَخَالَه مُصَابًا ، وَلَوْ أَمْسَى عَلَى غَيْرِ مَرَصِدٍ
فَفِي «خَالَ» ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، يَعُودُ عَلَى الصَّاحِبِ ، وَأَهْلَاءُ هِيَ الْمَفْعُولُ
الْأَوَّلُ ، وَ«مُصَابًا» هُوَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْآخِرُ ^(٤) :

هُمْ أَكْرَمُونِي فِي الْجَوَارِ ، وَخَلَّتْنِي إِذَا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمَةٍ لَا أُضِيعُهَا

(١) شرح التنزيل ٢ : ٩٢ .

(٢) سورة العلق : ٦ ، ٧ .

(٣) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ٢٦ وشرح القصائد الأسبع ص ١٨٢ - ١٨٣ . على مثلها :

على مثل هذه الناقة . ومنها : من أفلاة . والمرصد : حيث يرصدك العدو .

(٤) هو سُحَيْمُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ . ديوانه ص ٥٢ .

/وقال مَوْلِيكَ الْمَرْمُومُ^(١) :

فَحَمَلْتُهَا ، وَحَفَرْتُ عِنْدَكَ قَبْرَهَا جَزَعًا ، وَكُنْتُ إِخَالَتِي لَا أَجْزَعُ
وقال الآخر^(٢) :

وَكَائِنْ رَأَيْتُ مِنْ كَرِيمٍ مُرْزَاً أَحْيَى ثِقَةً طَلَقَ الْيَدَيْنِ وَهُوبِ
شَهِدْتُ وَفَاتُونِي ، وَكُنْتُ حَسْبَتِي فَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَغْيِي
وقال الآخر^(٣) :

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنَى وَاجِدٍ نَزَلَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومٍ
فَهَذَا فِي الْغَائِبِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَأَمَّا فِي الْمَخَاطِبِينَ نَحْوَ ظَنَّتِكَ مِنْطَلَقًا فَلَا
يَحْضُرُنِي شَاهِدٌ مِنْ لِسَانِهِمْ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :
لِسَانُ الْكُوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِثَّ ، وَمَا حَسْبَتِكَ أَنْ تَحِينَا

(١) الحماسة ١ : ٤٤٠ [الحماسة ٣٠٧] ، وشرحها للأعلم ص ٥٩٢ ، وصدده فيه :
«(ولقد أتيتك بالحبيبة معلماً)» ، وذكر أن الأبيات التي منها هذا البيت تُروى للصَّغَرِ بْنِ
الْأَجْدَلِ الْقُشَيْرِيِّ . وأنظر الخزانة ٨ : ٥٣١ - ٥٣٧ [عند الشاهد ٦٦٤] . حملتها :
يعني أبنته . وعندك : يريد عند زوجته أليمة . في ك ، ف : المرزوم . وفي ن : المرزوم ،
وفوقه أنه في نسخة : المرزوم . وفي معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٦٣ ما نصه : «(مالك
المرموم ، ويقال مولى . ربعي ذهلي من شعراء البحرين)» .
(٢) هو الكنرم بن تولب . شعره ص ٣٣٥ . وقد تقدم البيت الثاني في ص ٣٦ . وكرر في ن
بعد بيت أبي محجن التالي .

(٣) هو أبو محجن الكتفي كما في اللسان (فوم) . والبيت من غير نسبة في المختص ١ : ٨٨
والصَّحاح (فوم) . ألفوم : الخنطة . ك ، ف : « ... واحد ترك ... يوم » . وفي ن :
واحد . وتحت نزل فيه أنه في نسخة أخرى : ترك . ويجانب فوم أنه في نسخة : يوم .
(٤) تقدم البيت في ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تخريجه ، كما أنشده في ٤ : ٣٤٩ .

فهذا ألبت يحتمل ما ذكرناه ، وتكون ^(١) « أن زائدة ، و« تَحِينَ » في موضع المفعول الثاني . وقيل : ألكاف هي المفعول الأول ، و« أن تَحِينَ » في موضع البديل من ألكاف ، وأكتفي به ، ولم يحتج إلى الثاني لأنَّ البديل هو الْمُعْتَمَدُ عليه . وقيل : ألكاف حرف خطاب ، و« أن تَحِينَ » سَدَّ مَسَدَ المفعولين .

ولو وَضَعْتَ مَكَانَ الضميرِ الثاني ^(٢) أَلْفُسَ ، فَقُلْتَ : ظَنَنْتُ نَفْسِي عَالِمَةً - ففيها خلاف : ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يجوز ذلك . وذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك ، قال : وذلك قليل شاذ .

وقد اعتل أبو الحسن لجواز ذلك في باب ظَنَنْتُ بأنك إنما تعتمد في الإخبار والفائدة على المفعول الثاني ، فصارت كالألغو ، ولم تكن كضَرَبْتُ الَّتِي يُعْتَمَدُ عليها في الإخبار ، فصارَعَتْ غيرها من غير الأفعال ، كقولك : إِنِّي وَلَيْتِي ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : ما ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا ، لا غير ؛ لأنَّ المعنى في الأول : ما أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ في ظَنِّي ، فكذا معنى ^(٣) حَسِبْتُني عالمًا : أنا عالمٌ فيما أَحَسَبُ . انتهى كلام أبي الحسن ، وهو حسن .

وحكى محمد بن الوليد ^(٤) عن أبي العباس الفرق بين بابِ ظَنَّ وضَرَبَ أنَّ بابَ ظَنَّ أفعالٌ فيه بمنزلة المفعول ؛ لأنك إنما رأيت شيئاً فأظنَّك ، فكأنك لم تجعل أفعال مفعولاً في حال .

وإنما قال المصنف « وَتَخَصَّصُ » لأنه لا يجوز ذلك في غيرها ، لا يجوز :

(١) ك ، ف : وتقول .

(٢) أَلَّذِي في المخطوطات : الأول .

(٣) معنى : ليس في ك ، ف . وبعد قوله عالمًا في ف : أي .

(٤) هو المشتهر . محمد بن ولاد أبو الحسين [٢٩٨ هـ] . أخذ عن المبرد وثعلب وأبي علي

الدينوري . صنف « أَلْمَنَقُ » في النحو . بغية ألوعة ١ : ٢٥٩ .

ضَرَبْتَنِي، ولا : ضَرَبْتَكَ ، ولا : زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، تريد : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، عند س^(١) ولا أحد من البصريين ، بل تأتي في مثل هذا بالنفس ، فتقول : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتُ نَفْسَكَ ، وزَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ ، قال تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾^(٢) .

[٣: ٢٨/٢]

وآخِثْلُوا فِي عِلَّةِ الْمَنَعِ : فقال / س^(٣) : اسْتَغْنُوا عَنْهُ بِالنَّفْسِ . وقال أبو العباس^(٤) : لئلا يكونَ أَلْفَاعِلُ مَفْعُولًا . حكاه عنه الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ . وحكى ابن كيسان عن أبي العباس أنه كره ذلك ليكون المضمر قبل المظهر ؛ لأنه إذا أضمر فاعلاً أو مفعولاً فلا بُدَّ من تقديمه إلى الفعل ، فلما أمتنع ذلك في المظهر والمضمر أمتنع في المضمرين ، فلم يُحْزِوا : ضَرَبْتَنِي ، ولا : ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدًا ؛ لئلا يُوهَمَكَ غَيْرُهُ . وقال بعضهم : لم أقل ضَرَبْتَنِي لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد ، أحدهما رفع ، والآخر نصب ، وهما لشيء واحد ، فصار أَلْفَاعِلُ كَالْمَفْعُولِ . قال : ولو قلت ضَرَبْتُ إِيَّايَ كان أقربَ مِن ضَرَبْتَنِي ، وضَرَبْتَنِي لازمة في القياس . وقال ألفراء : لَمَّا كان الْأَغْلَبُ الْمُتَعَارَفُ أَنْ يَفْعَلَ أَلْفَاعِلُ بغيره لم يُوقِعْ فَعَلْتُ عَلَى اسْمِهِ إِلَّا بِأَنْ يُفْصَلَ اسْمُهُ مِنْ اسْمِهِ .

وقوله ورأى الْحَلَمِيَّةُ مثاله قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾^(٥) ، و﴿إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾^(٦) .

وقوله وَالْبَصْرِيَّةُ قال المصنف : هذا في رؤية الْبَصْرِ شاذٌّ^(٧) . ومثاله قول

(١) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٢) سورة النمل : ٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الكتاب للسيوطي ٣ : ١٤٧ / أ .

(٥) سورة يوسف : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

(٧) هذا القول ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

عائشة - رضي الله عنها - : « لقد رأيتنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما لنا من طعامٍ إلا الأسودان »^(١) ، ومنه قول قطري^(٢) :

لا يَرَكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وقال عنترة^(٣) :

فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلَّا الْمَجَنُّ وَنَصْلُ أَيْيَضٍ مِقْصَلِ
وَحَسَنَ رَأَيْتُنَا كَوْنُهُ لَمْ يَتَّحِدِ أَلْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاعِلَ
مفردٌ وَالْمَفْعُولَ ضميرٌ جمعٌ وَإِنْ كَانَا مَعًا مُتَكَلِّمَيْنِ .

وقوله وقد يُعَامَلُ بِذَلِكَ عَدَمٌ وَقَدْ يَعْنِي (ذَلِكَ) أَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى ضَمِيرَيْنِ
متصلين مُتَّحِدَيْنِ المعنى، حكى ألفراء^(٤) : فَقَدْتُني، وَوَجَدْتُني، وَعَدِمْتُني. قال بعضهم
: وهذا على سبيل التمثيل ، ولو كان ذلك على سبيل الحقيقة لكانت فاسدة ؛
لأنك إذا قلت عَدِمْتُ زَيْدًا فالذي تَعَدَّمُهُ شيءٌ لا يكون بحضرتك ، ولا يجوز إلا
أَنْ يَكُونَ غَيْرَكَ ؛ لأنك لا تكون فاقداً وأنت أَلْفَقُود ، ولا واحداً وأنت أَلْمَوْجُود ،
فصار معنى فَقَدْتُني : فَقَدَنِي غَيْرِي، فلم يكن على حقيقته، فيكون مثل ضَرَبْتُني .

(١) أخرج البخاري هذا الحديث في عدة مواضع من صحيحه ، وليس فيها « رأيتنا » في
رواية عائشة ، وهي في رواية غيرها لهذا الحديث . والأسودان : التمر وألّاء ، كما في
تتمة الحديث . أنظر صحيح البخاري : كتاب ألّاءة : أبواب الأول ، وكتاب الأَطْعَمَة :
أبواب ألسادس ، وأبواب أَلْحَادِي وألأربعين ، وكتاب أَلْرَقَاق : أبواب ألسابع عشر ،
وضحيح مسلم : كتاب أَلْزَهْد ص ٢٢٨١ - ٢٢٨٤ . وألرواية أَلْتِي ذكرها أبو حيان هنا
هي رواية أبي عبيد في غريب أَلْحَدِيث ٤ : ٣١٨ وأبن مالك في شرح أَلْتَسْهِيل ٢ : ٩٢
وشرح أَلْكَافِيَة أَلْشَافِيَة ص ٥٦٤ .

(٢) هو قطري بن أَلْفَجَاءَة . ديوان شعر أَلْخَوَارِج ص ١٢٦ ، وفيها تخريج أَلْبَيْتَيْنِ .

(٣) ديوانه ص ٢٥٨ . أَلْجَن : أَلْتَرَس . ومقصل : قاطع ، يعني أَلْسَيْف . ن : ما لنا .

(٤) معاني أَلْقُرْآن ١ : ٣٣٤ . وجعله في ٢ : ١٠٦ ضرورة شعرية .

قال المصنف ^(١) : وأشدُّ منه - يعني من رؤية البَصَر - قولهم : عَدِمْتَنِي وفَقَدْتَنِي ، قال جِرَانُ الْعَوْدِ ^(٢) :

لقد كَانَ لي عَنْ ضَرَّتَيْنِ - عَدِمْتَنِي - وَعَمَّا أَلَاقي مِنْهُمَا مُتَرَحِّزُ
/وقال الآخر ^(٣) :

[٣ : ٢٨ ب]

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي - فَقَدْتَنِي - كما يَنْدُمُ الْمَعْبُودُ حِينَ يَبِيعُ
ولم يَحْكُ المصنفُ وَجَدْتَنِي ، وحكاها الْفَرَاءُ ^(٤) ، وهي مسموعة من
كلامهم ، وكأنَّ المصنفَ أدرجها ^(٥) في باب ظَنَنْتُ لَأَنَّ وَجَدْتُ تكون بمعنى
عَلِمْتُ ، وقد ذكرها المصنف في أفعال هذا الباب ، والْفَرَاءُ إنما أوردَها فيما يتعدَّى
إلى واحد بمعنى وَجَدَانِ الضَّالَّةَ ، وكأنه فَقَدَ نَفْسَهُ ، ثُمَّ وَجَدَهَا . وقال الشاعِرُ ^(٦) :
تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْثًا وَأَخْذَعًا
وَيَحْتَمِلُ هَذَا أَلْبَيْتُ الْجَوْهَيْنِ . فَأَمَّا قَوْلُ الشاعِرِ ^(٧) :

(١) ليس في مطبوعة شرح التسهيل .

(٢) ديوانه ص ٣٩ - ٤٠ . وألبيت له في معاني القرآن للفرء ٢ : ١٠٦ . والمفصل ص ٢٦٢
وشرح التسهيل ٢ : ٩٣ وشرح الكافية الشافية ص ٥٦٥ . وفي حاشية ف ، ن بخط
مغاير ما نصه : « كان لي مترحزح ، أي : بعدَّ عن نكاح ضربتين وعما أَلَاقي مِنْهُمَا من
الشدائد ، وقوله عَدِمْتَنِي أعترض ، يدعو به على نفسه . أَلْعَابُ » . وفيها أيضاً : «
أَلْجَرَانُ : باطن عنق البعير ، وَالْعَوْدُ : أَلْجَمْلُ أَلْهَرَمُ ... » ثم ذكر سبب تسمية هذا الشاعِرِ
بهذا الأسم . ك : عن ضربتين .

(٣) هو قيس بن ذريح أو مجنون ليلي أو غيرها . الأملالي ١ : ١٣٦ - ١٣٧ .

(٤) معاني القرآن ١ : ٣٣٤ .

(٥) ك ، ف : أدرجها .

(٦) هو الصمة بن عبد الله القشيري . ديوانه ص ٩٤ والحماسة ٢ : ٤ [٤٦٠] . أَلْبَيْتُ :
صفحة العنق . وَأَلْأَخْذَعَانُ : عرقان في جانبي العنق .

(٧) تقدم في ٤ : ٢١٥ .

قَدْ بَتُّ أَحْرُسُنِي وَخُدِي ، وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَاعِ بِهِ يُصْبِحْنَ وَأَلْهَامُ
فَشَاذٌ ؛ إِذْ ^(١) لَمْ يَقُلْ : أَحْرُسُ نَفْسِي .

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ [مُتَّصِلًا] ^(٢) مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُنْفَصِلًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا
يُخْتَصُّ بِظَنَّتُ ، بَلْ يَجِيءُ ذَلِكَ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَتَقُولُ : إِيَّاكَ ظَنَّتُ
مُنْطَلَقًا ، وَمَا ظَنَّتُ مُنْطَلَقًا إِلَّا إِيَّاكَ ، وَإِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : وَأَمَّا قُلْتُ فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كَظَنَّتُ فِي هَذَا ، فَتَقُولُ :
قُلْتُنِي مُنْطَلَقًا ، عَلَى مَعْنَى : [قُلْتُ إِيَّاي مُنْطَلَقًا] ^(٣) ، [وَقُلْتُكَ مُنْطَلَقًا] ^(٤) عَلَى مَعْنَى :
قُلْتُ إِيَّاكَ مُنْطَلَقًا ، وَأَصْلُ الْآبِتْدَاءِ : أَنْتَ مُنْطَلَقٌ ، وَأَنَا مُنْطَلَقٌ ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ .

وَقَوْلُهُ وَيَمْنَعُ ^(٥) الْآلِتَّحَادُ عُمُومًا - يَعْنِي فِي بَابِ ظَنَّ وَغَيْرِهِ - إِنْ أُضْمِرَ
أَلْفَاعِلُ مُتَّصِلًا مُفَسَّرًا بِالْفِعُولِ مَثَلُهُ فِي بَابِ ظَنَّ : زَيْدًا ظَنَّ قَائِمًا ، وَمَثَلُهُ فِي
بَابِ غَيْرِ ^(٦) ظَنَّ : زَيْدًا ضَرَبَ ، تَرِيدُ : ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَضَرَبَ نَفْسَهُ .

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ « مُتَّصِلًا » مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْآلِتَّحَادُ ، نَحْوُ :
مَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا هُوَ ،
وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا ^(٧) إِلَّا إِيَّاهُ .

(١) ك : أَوْ .

(٢) مُتَّصِلًا : تَمَّةٌ يَلْتَمِسُهَا الْسِّيَاقُ .

(٣) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : أَنْفَرَدَتْ بِهِ ن .

(٤) مَا بَيْنَ الْخَاصَرَتَيْنِ : تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) فِي النِّسْخِ كُلِّهَا : وَيَمْنَعُ .

(٦) ن : فِي غَيْرِهِ بَابٌ .

(٧) فِي النِّسْخِ الْمَحْطُوطَةِ : زَيْدًا .

ذكر مسائل من هذا الباب

المسألة الأولى : أجاز س^(١) وأصحابه^(٢) والفرء^(٣) : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، ولم يميزوا : أَظُنُّ قِيَامَكَ . وأجاز^(٤) ذلك الكسائي ، قال : كما أقول : أَظُنُّ^(٥) ذلك . وردَّ عليه بأنَّ « ذلك » يُشارُ به^(٦) إلى اثنين ، قال تعالى ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٧) ، أي : بين الفارض والبكر .

الثانية : إذا قلتَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ فمذهب س^(٨) أنه لا حذف فيه ، وأنه لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ أَكْثَفِي بِهِ ، وَاسْتَعْنِي عَنْ الْحَذْفِ . وذهب أبو الحسن^(٩) وأبو العباس^(١٠) إلى أنَّ^(١١) الأخير محذوف ، والتقدير عندهما^(١٢) : أَظُنُّ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ مُسْتَقَرًّا أَوْ ثَابِتًا^(١٣) . وردَّ عليهما بأنَّ تقديرَ الْمَفْعُولِ الْحَذْفُ يقتضي إحالةً على قيام معهود ، و« زيدٌ قائمٌ » ليس بينك وبين مخاطبك / عهد في القيام ، فإذا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ معناه عندهم على القِطْعِ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فهذا القيامُ الْمَظْنُونُ غيرُ معهود ، والذي يُقَدَّرُ مُسْتَقَرًّا أَوْ ثَابِتًا

[٣: ٢٩/أ]

(١) الكتاب ١ : ١٢٥ .

(٢) المقتضب ٢ : ٣٤١ وشرح الكتاب للسيرا في ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) معاني القرآن ١ : ٢٦٣ .

(٤) ن : وإنما أجاز .

(٥) ك ، ف : ظنَّ .

(٦) ك ، ف : إليه .

(٧) سورة البقرة : ٦٨ .

(٨) الكتاب ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .

(٩) شرح الكافية ٢ : ١٠١٢ .

(١٠) كذا ! وهو موافق لسيبويه كما في المقتضب ٢ : ٣٤١ .

(١١) أن : ليس في ك .

(١٢) ك ، ف : عنده .

(١٣) نسب السيرا في شرح الكتاب ٣ : ٢٥٠ هذا القول إلى بعض البصريين .

إنما يكون هذا أَلْقِيَامٌ معهوداً [عنده ^(١)] ، وذلك تحريف لمقصود اللفظ ، وهو أن أَلْقِيَامٌ غير معهود ، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في الكلام لا دليل عليه . وحكى ألفراء : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ خَيْرًا لَكَ ، وَأَظُنُّ خَيْرًا لَكَ أَنَّكَ قَائِمٌ ، بمعنى : أَظُنُّ خَيْرًا لَكَ قِيَامَكَ . وإنما احتيج إلى التصريح بالمفعول الثاني هنا لأنه ليس كونًا مطلقاً ، أمّا إذا كان كونًا مطلقاً ^(٢) فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره ؛ لأنَّ «أَنَّكَ قَائِمٌ» قد أنطوى على مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه .

الثالثة ^(٣) : أجاز الكسائي وألفراء : أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبُ زَيْدٌ . ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أن تأتي بعوض ، نحو قد وألسين وسوف ولا ^(٤) .

الرابعة : أَظُنُّ يَذْهَبُ زَيْدٌ ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب ألفراء ^(٥) في قراءة مَنْ قرأ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾ ^(٦) . بمعنى : أَنْ سَبَقُوا ، وحذف (أَنْ) لَمَّا عاد الذكُّرُ على أفعالين ، و (الَّذِينَ) في موضع رفع ^(٧) ، وشبَّهه بقوله : يريدُ يقومُ ، بمعنى : يريدُ أَنْ يقومَ ^(٨) .

وهذا الذي قاله مخالف لأقواله ؛ لأنه قال : إذا حذف أن لم يُكفَّ ^(٩) بشيء واحد حتى يستبين ، و (سَبَقُوا) شيء واحد .

(١) عنده : تمة يقتضيها السياق .

(٢) أما إذا كان كونًا مطلقاً سقط من ن .

(٣) تقدم الكلام عليها في الجزء الخامس ص ١٦٤ - ١٦٧ ، وقد ذكر أنه أطال الكلام عليها في باب إعراب الفعل وعوامله .

(٤) ولا : ليس في ن .

(٥) معاني القرآن ١ : ٤١٤ - ٤١٦ .

(٦) سورة الأنفال : ٥٩ . وقد قرأ (يَحْسَبَنَّ) بالياء وفتح ألسين حفص عن عاصم ، وأبنُ عامر وحمزة . السبعة ص ٣٠٧ .

(٧) رفع : سقط من ن .

(٨) أنظر الحجة ٤ : ١٥٥ - ١٥٧ .

(٩) ف : لم يلتفت .

الخامسة : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ، بكسر إن في مذهب البصريين لا غير ؛
لأنها في موضع الابداء . وقال ابن كيسان : يجب فتح أن على البدل ، قال
الشاعر ^(١) :

..... وَحَنْتَ ، وَمَا حَسَيْتَكَ أَنْ تَحِينَا

جعل أن بدلاً من الكاف على أحد ^(٢) ما وَجَّهَ عليه .

السادسة : أجاز ألفراء ^(٣) حذف حرف الاستفهام مع الشك ، قال ألفراء :
وتُضمِرُهُ الْعَرَبُ فِي حُرُوفِ الشَّكِّ خَاصَّةً ، فيقولون : تُرَاكَ مِنْطَلَقًا ؟ يريدون :
أَتُرَاكَ ؟ وكذلك : تَظُنُّكَ تَخْرُجُ ؟ لأنَّ الاستفهام شَكٌّ ، وهذه شكٌّ ، فاكْتَفِي
بواحد من صاحبه ، وأمتنع في ضَرْبِ وَقَلْتُ وسائر الأفعال لأنها إخبارٌ ، لا شكٌّ
فيها . وتَابَعَهُ قُطْرُبٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وزاد عليه أنه أجاز ذلك في غير هذه
الأفعال .

وذهب س إلى أن ذلك لا يجوز ^(٤) ، قال س : إذا حذفت حرف الاستفهام
انقلب المعنى ، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط لأنه ذهاب أليان ، وهو اللحن
الحقيقي . وقد قيل ^(٥) : لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحنٌ إلا قوله ^(٦) :

(١) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ و ٦ : ٩٨ .

(٢) ن : من الكاف هذا أحد .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٧٦ - ١٧٧ . وفي معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٩٤ ما نصه :

((وقد تُطْرَحُ أَلْفُ الِاسْتِفْهَامِ مِنَ التَّوْبِيخِ)) .

(٤) أجازته في الشعر . الكتاب ٣ : ١٧٤ .

(٥) قال ذلك أبو عمرو بن العلاء كما في شرح أبيات المغني ١ : ٣٧ - ٣٨ عن الموشح .

(٦) ديوانه ص ٤٣١ والكتاب ١ : ٣١١ . بهراً : جهداً ، أي : جهدي ذلك . وقيل : بهراً :

عَجَبًا . وقيل : معناه جهراً لا أكاتم . وقيل : بهري بهراً : غلبي غلبةً . وقيل فيه غير ذلك .

انظر شرح أبيات المغني ١ : ٣٣ - ٣٨ [٨] .

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
أَي : أَتُحِبُّهَا ؟

وقال أبو العباس ^(١) : ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام ، أي : ثُمَّ
/قالوا: أنت تُحِبُّهَا.

وزعم الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ ^(٢) أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَامَّةِ؛
لأنَّهم يقولون : تَرَى ذَلِكَ ^(٣) ؟ فَأَمَّا عَنْ ^(٤) الْعَرَبِ فَلَا يُعْرَفُ .

السَّابِغَةُ : لَزِيدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، الْمَسْأَلَةُ مَمْتَنَعَةٌ لَا بِالرَّفْعِ وَلَا بِالنَّصَبِ ؛
لأنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ مُتَعَاقِبِينَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَدَخَلْتَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ
الْفَعْلِيَّةِ . ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ صَاحِبُ (الْمُلَخَّصِ) ^(٥) .

الثَّامِنَةُ : تقول : أَظَنَّ زَيْدٌ ^(٦) ذَاهِبًا بِحَقِّي بَاطِلًا ، بَنَصَبَ ^(٧) الْبَاطِلَ ، وَالتَّقْدِيرُ :
أَظَنَّ زَيْدٌ بَاطِلًا ذَاهِبًا بِحَقِّي . وَأَجَازَ الْفَرَاءُ رَفَعَ الْبَاطِلَ ^(٨) ، وَأَنشَدَ لَذِي الرِّمَّةِ ^(٩) :

أَظَنَّ ابْنَ طَرْثُوثٍ عُتْبِيَّةٌ ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَائِلُهُ

(١) الكامل ص ٧٩٢ . ك ، ف : أبو الحسن .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ١٧٧ .

(٣) زيد هنا في الآرتشاف ص ٢١٢٤ : قائمًا .

(٤) عن : سقط من ن .

(٥) الملخص ١ : ٢٥٦ .

(٦) في المخطوطات : زيدًا . وكذا فيما بعده .

(٧) زيد هنا في ن ما نصه : باطله ثم بدا في باطله بنصب .

(٨) زيد هنا في الآرتشاف ص ٢١٢٤ : وزيد .

(٩) ديوانه ص ١٢٦٤ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٤١٥ وتفسير الطبري ١٤ : ٥٩ أعاديّة :

أبثر القديمة . وألجعاثل : جمع جَعَالَةٍ ، وهي هنا الرِّشْوَةُ . ن : عينه . وأوله في الديوان :
لعلَّ ابنَ طَرْثُوثٍ .

برفع التَّكْذَابِ وَالْجَعَائِلِ بِذَاهِبٍ ، وَنَصَبِهِ بِظَنْ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمَعْنَى : أَظَنَّ أَبْنُ طَرْثُوثٌ أَنَّ يَذْهَبَ بِعَادِيَّتِي ، وَجَعَلَ ذَاهِبًا بِمَعْنَى أَنَّ يَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ «عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَأً» ^(١) ، أَرَادَ : أَنَّ يَبْأَسَ ، فَلَمَّا حَذَفَ أَنَّ نَصَبَ أَبُو سَأً . وَقَالَ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ^(٢) ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : أَنَّ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَكْتَفِي مِنْ شَيْئَيْنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَيْئَيْنِ إِذَا حَذَفْتَهَا ^(٣) ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ قَائِمًا أَنَا ، وَأَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا هُوَ .

قَالَ أَبْنُ كَيْسَانَ : وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ تَكْذَابَهُ بِظَنْ ، وَتَرْفَعَ جَعَائِلَهُ إِنْ كَانَتْ أَلْقَافِيَّةً مَرْفُوعَةً عَلَى الْمَعْنَى ، أَيْ : وَيَذْهَبُ بِهَا جَعَائِلُهُ . وَشَبَّهَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٤) :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا

لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «لَهُمْ جَزَاءٌ» أَضْمَرَ فِعْلًا لِلثَّانِي ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ إِنَّ ، وَأَمَعْنَا هُنَا فِيهَا .

الْتَّاسِعَةُ : عَبْدُ اللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَالَمٌ ، أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا . وَاخْتَلَفُوا فِي : عَبْدُ اللَّهِ مَا رَأَيْتُ عَالَمٌ ، أَوْ مَا ظَنَنْتُ ، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاءِ وَأَبْنُ كَيْسَانَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُمَا . وَقَدَّرَ الْفِرَاءُ ذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ فِيمَا أَعْلَمَ . قِيلَ لَهُ : وَكَذَلِكَ ^(٥) يُقَدَّرُ فِي الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ . وَقَالَ أَبْنُ كَيْسَانَ : الْمَعْنَى : عَبْدُ اللَّهِ مُدَّةَ عِلْمِي عَالَمٌ ، وَلَيْسَ لِلظَّنِّ هُنَا مِشَارَكَةٌ لِلْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ شَيْءٌ يَقَعُ فِي الْنَفْسِ ، يَجُوزُ أَنْ يَظَلَّ وَأَنْ يَحْقَ ، فَلَا تَكُونُ لَهُ مُدَّةٌ تُوجِبُ الظَّنَّ بَيِّنَاتٍ عِلْمِ عَبْدِ اللَّهِ .

(١) تقدم في ٤ : ٣٤٣ .

(٢) ن : أظن زيدا قائم .

(٣) ن : حذفتهما .

(٤) هو عبد العزيز بن زرارَةَ الْكَلَابِيِّ . وَأَلْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ١ : ٢٨٨ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١ : ٤٢٧ .

وَأَلْتَقَضِبَ ٣ : ٢٨٤ .

(٥) ن : وذلك .

العاشرة : أزيد زَعَمْتَ أَنَّهُ منطلق؟ هذا لا خلاف في جوازه . فَإِنْ نَصَبْتَ زَيْدًا فهو خطأ عند البصريين ، وأجاز ذلك الكسائي لأنه وجد « أَنْ » تدخل وتخرج والكلام ^(١) على معناه ، فالعنى عنده : أزيدًا زَعَمْتَهُ أَنَاكَ ؟ وَحَكَى عَنْ الْعَرَبِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّكَ سَائِرٌ ؟ عَلَى أَنَّ كَمْ / فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَحَكَى أَيْضًا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ؟

وَلَا حُجَّةَ فِيمَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ كَمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنْ تَرِيدَ : سَائِرُهُ ، وَكَذَا : مَنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ ضَارِبٌ ، أَي : ضَارِبُهُ ، كَمَا أُنْشِدَ س ^(٢) :

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أَي : لَمْ أَصْنَعُهُ . وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ : « أَنْ » لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ قَبْلَهَا ، فَلَا تُفَسِّرُ عَامِلًا .

الحادية عشرة : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ رَجُلًا ، حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى أَنَّ كَمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ . فَفَيَّاسَهَا : أَبُو مَنْ زَعَمْتَ أَنَّ عَمْرًا ؛ لِأَنَّكَ هُنَا يُمْكِنُكَ : أَرَعَمْتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا يُمْكِنُكَ فِي مَنْ وَمَا وَكَمْ أَنْ تَجْعَلَ مِثْلَهَا . وَتَابِعَهُ الْأَخْفَشُ ، فَقَالَ : وَمَنْ قَالَ هَذَا - يَعْنِي مَنْ قَالَ :

..... وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

فَنَصَبَ زَنْجِيًّا - أَضْمَرَ الْخَيْرَ . قَالَ : وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ زَنْجِيًّا ، فَأَضْمَرْتَ أَهْلَاءَ . قَالَ : وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ : كَمْ زَعَمْتَ أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ رَجُلًا ، يَنْصَبُ الْحُرُورِيَّةَ ، وَيُضْمَرُ الْخَيْرَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ هُوَ ، وَيَكُونُ هُوَ ضَمِيرُ كَمْ ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبِيحٌ .

(١) ن : يدخل ويخرج الكلام .

(٢) أَلَيْتَ لِأَيِ الْنَجْمِ الْعَجَلِي . دِيَوَانُهُ ص ١٣٢ وَالْكِتَابُ ١ : ٨٥ ، ١٣٧ . وَتَخْرِيجُهُ فِي إِضْوَاحِ الشُّعْرِ ص ٥٤٣ - ٥٤٤ . وَقَبْلَهُ : « قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي » . أُمُّ الْخِيَارِ : زَوْجُهُ . وَيَعْنِي بِالذَّنْبِ : الشَّيْبَ وَالصَّلْبَ وَالشَّيْخُوخَةَ .

قال ابن كيسان : وهذا بعيد جدًا في القياس والحكم ؛ لأنك إذا أدخلت أن
 وجب أن يكون ما بعدها صلتها ، وأن يكون حكمها وما بعدها حكم أسم واحد ،
 وإذا قدمت ^(١) شيئاً مما حكمه أن يكون بعدها فقد قدمت بعض الأسم ، وأخرت
 بعضه ، ولعل الذي سمع هذا سمعه بغير أن ، وتوهم غير ما سمع ، أو يكون المتكلم
 بها تكلم على الغلط . قال : ولو اعتذرنا لهذا لوجدنا له وجيهاً على أنه لم يعتد
 به (أن) ، وأجراها مجرى أن التي في قوله جل وعز ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ ^(٢) ، أو
 يكون على أن يحذف أسم أن ، ويرفع الحرورية على خبر أن ، وتكون زعمت وما
 بعدها في موضع خبر كم ، فتكون كم رفعاً بالابتداء ، يريد : كم زعمت أنهم
 الحرورية رجلاً ، قال :

..... ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي . وينشد : ولكن زنجياً ، على حذف الخبر ، أي :
 ولكن زنجياً لا يعرف قرابتي ^(٣) .

ولو قلت : كم زعمت أنهم الحرورية ، وأظهر ضمير كم لجازت المسألة ،
 وكانت كم رفعاً . وكذا [لو] ^(٤) قلت : كم زعمت أن الحرورية هم ، وأنهم
 الحرورية . وحسن الابتداء بالنكرة لأن فيها معنى الاستفهام .

ولا يجوز أن تقول : كم زعمت أنهم رجلاً الحرورية ، ولا : كم زعمت
 أن الحرورية رجلاً هم ، ولا : كم زعمت رجلاً أن الحرورية ، لا يكون المفسر ^(٥)
 إلا بعد الجملة أو قبل زعمت .

(١) ك : قدرت .

(٢) سورة العنكبوت : ٣٣ .

(٣) زيد هنا في ن ما نصه : ولو قلت كم زعمت أن الحرورية رجلاً كم نصياً بزعمت .

(٤) لو : تنمة يلثم بها السياق .

(٥) ك : لا يكون على المفسر .

وتقول : كم رجلاً زعمت أن الحرورية هم ، وكم زعمت أنهم الحرورية رجلاً . فإن قلت رجلاً كان توسطه بين أسم أن وخبرها ، وهو قبيح إلا مع الأفعال ، نحو قولك : كم زعمت أن الحرورية رجلاً يخرجون هم ، فيكون رجلاً حالاً مما في يخرجون ، ويكون يخرجون خبراً / للحرورية ، ويكون هم مبتدأ ، وهي مكني من كم ، ويكون من زعمت التي موضع هم جملة ، وكم^(١) خير مقدم على هم ، كأنك قلت : كم هم زعمت أن الحرورية يخرجون .

[٣: ٣٠/ب]

وتقول : كم زعمت أن الحرورية خرجوا رجلاً ، فاسد على التقدير ؛ لأنه ليس في قولك « أن الحرورية خرجوا » عائد على كم ، ورجلاً مفسر على كم ، و« كم » ابتداء لا خبر له . فإن قلت رجلاً جازت المسألة ، وصارت « كم » سؤالاً عن الزعم ، كأنه قال : كم مرة زعمت أن الحرورية ، فإن جعلت^(٢) رجلاً مفسرين كم فسدت المسألة .

المسألة الثانية عشرة : ظننته زيد منطلق ، لا خلاف في جوازها . فإن قدمت منطلقاً على زيد ، فقلت : ظننته منطلق زيد ، فأبصريون يرفعون على اتقدمم والتأخير ، والكوفيون ينصبون منطلقاً ، وهو خطأ عند البصريين لأن أهواء إذا كانت كناية عن الأمر لم يفسره إلا جملة ، وقد تقدمت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب ألضمير في أوائل الكتاب ، وشرحناها هناك^(٣) .

الثالثة عشرة : ظننتُ زيداً قائماً ظناً حسناً ، لا خلاف في جوازها . فلو قلت ظننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً أجازها البصريون ، وقالوا : لو قلت زيداً ظننتُ قائماً جاز أن يعترض بالظن ، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموضع لم يمتنع أن يقع مصدره . ومنع ذلك الكوفيون ، وقالوا : أفعال الأول والثاني بمنزلة مفعول واحد ، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما .

(١) في الأصول : وهم .

(٢) فإن جعلت : ليس في ك .

(٣) التذييل والتكميل ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وقد خرجناها ثم .

الرابعة عشرة : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا ،
 إِنْ جَعَلْتَ الْظَرْفَ ^(١) ظَرْفًا لِلْمَفْعُولِ جازت بلا خلاف ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا لِلظَّنِّ
 أجاز ذلك البصريون ، ومنعه الكوفيون ، وحثهم ما تقدم في المسألة قبلها .
 الخامسة عشرة : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمًا ، لا خلاف في منعها لأنَّ
 «أَنَّ» جازت الَّاسْمَ وَالْخَبَرَ ، فصارا كشيء واحد .

السادسة عشرة : طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَكَلَ ، اختلفوا في جوازها :
 فمنعها الجمهور ، وأجازها الكسائي ، وحثه أن دخول « أَنَّ » وخروجها هنا
 سواء . وغلطوه في ذلك لأنك قدمت بعض الصلة .

السابعة عشرة : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، أوجب البصريون كسر إنَّ ،
 وأجازه الكوفيون مع الفتح ، فتقول : ظَنَنْتُ زَيْدًا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ . وأستدلوا بقراءة
 حمزة بن حبيب ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾ ^(٢) .
 وقد لَحَنَ البصريون ^(٣) هذه القراءة إلا بعض متأخريهم ، فإنه تأولها ، وأحتج لها .
 وأجاز ابن كيسان أن نصب على أن يجعل « أَنَّهُ » بدلاً من زيد ، كقوله ^(٤) :

..... وما حَسِبْتَكَ أَنْ تَحِينَا

قال : كأنه قال : وما حَسِبْتَ ^(٥) أَنْ تَحِينِ ، فجعل / أن بدلاً من الكاف .
 وتقدم قبل أن ابن كيسان أوجب ^(٦) الفتح .

الثامنة عشرة : ظَنَنْتُهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، لا يجوز إلا كسر إن عند البصريين .

[٣: ٣١/١]

(١) ك : الضرب .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٨ . السبعة ص ٢٢٠ وألحجة ٣ : ١٠٠ - ١١٠ . وأنظر ما تقدم في ٤ : ٣٤٦ - ٣٥٠ .

(٣) ألحجة ٣ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) تقدم في ٣ : ٢٠٦ و ٤ : ٣٤٩ .

(٥) ن : وما حسبتك .

(٦) ن : نقل . وفوقه أنه في نسخة : أوجب .

وأجاز ابن كيسان أفتح ، قال : يجعلها بدلاً من آلاء ، وتجعل آلاء كناية عن الخير ، كأنك قلت : ظننتُ ذلك أن زيدا قائمٌ ، فر« أن زيدا قائمٌ » هو «ذلك» . وقال البصريون : وقع الظن على آلاء ، وأجملته الخير ، كما أنهم قد أجمعوا على أظنه زيدٌ منطلقٌ ، فإذا جئت ب« إن » وجب أن تكسرهما .

التاسعة عشرة : أظنُّ عبدَ الله مختصماً وزيدٌ ، قال ألفراء وأكثر^(١) النحويين : لا يجوز في زيد أن نصب . وأجازه بعض النحويين على أن يكون مفعولاً معه ، أي : مع زيد ، كما تقول : استوى الماء والخشبة^(٢) .

العشرون : أظنُّ عبدَ الله مختصماً فريداً ، وثُمَّ زيداً ، وأو زيداً ، لا يجوز شيء من هذا عند ألفراء والبصريين لأنَّ هذا موضع الاجتماع ، فلا يكون إلا بالواو . وأجاز الكسائي : أظنُّ عبدَ الله ثُمَّ زيداً مختصمين ، وكذلك ألفاء وأو . وأنكر ألفراء عليه ، وقال : يلزمه أن يقول : اختصم زيدٌ فبكرٌ ، بألفاء وبأو .

الحادية والعشرون : أظنُّ عبدَ الله وأظنُّ زيداً مختصمين ، أجاز ذلك ألفراء على أن تلغى أظنُّ الثانية ، قال : فإن توهمت التكرار كان محالاً . وأقول عند البصريين أنهما واحد .

الثانية والعشرون : أنا ظانٌّ أن يقومَ زيدٌ ، وإن شئت حذف التثوين وأضفت . فإن قلت « أنا ظانٌّ أنك تقومُ » كان حذف التثوين قبيحاً لأنَّ « أن » التي تعمل في الأسماء لا تتمكن تمكن الخفيفة التي تعمل في الأفعال . قال ألفراء : وإن جاءتك في شعر^(٣) أجزها .

الثالثة والعشرون : أنا ظانٌّ إنَّكَ لقائمٌ ، لم تجز الإضافة . فإن قلت : أنا قاتلٌ إنَّكَ لقائمٌ ، ولتقومنَّ ، ولزيدٌ قائمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ ، جاز حذف التثوين والإضافة .

(١) ن : أكثر .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٣) ن : في الشعر .

الرابعة والعشرون : أَخَوَاكَ مَظْنُونَانِ أَنْ يَذْهَبَا ، قَالَ الْفَرَاء : هِيَ خَطَأٌ لِأَنَّ
الظَّنَّ لَا يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَى أَنْ فَكَأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى شَيْئَيْنِ ، فَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَقَعَ عَلَى ثَلَاثٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْفُوعَ فِي مَظْنُونٍ قَدْ أَرْتَفَعَ بِوُقُوعِ الظَّنِّ عَلَيْهِ .
وَهَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، كَمَا تَقُولُ : أَخَوَاكَ يُظَنُّانِ أَنْ يَذْهَبَا ، غَيْرَ أَنْ
الْأَجُودَ أَنْ تَقُولَ : أَخَوَاكَ يُظَنُّ أَنْ يَذْهَبَا ، وَأَخَوَاكَ مَظْنُونٌ أَنْ يَذْهَبَا ، أَيْ :
مَظْنُونٌ ذَهَابُهُمَا ، فَإِنْ قُلْتَ « مَظْنُونَانِ » كَانَتْ أَنْ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ ، كَمَا قَالَ ^(١) :
..... وَحِثَّ وَمَا حَسِبْتَكَ أَنْ تَحِينَا

الخامسة والعشرون : قَوْلُ الْعَرَبِ : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فَرَّ عَرَفْتُ
يَقْتَضِي حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ ، وَ« أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ » اسْتِعْلَامٌ مِّنْ فِي الدَّارِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ
يُدَافِعُ أَوَّلَهُ آخِرُهُ ؛ لِأَنَّ حَصُولَ الْمَعْرِفَةِ يَنَاقِي طَلِبَهَا ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ / لَا يُطْلَبُ
تَحْصِيلُهُ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : عَرَفْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَمْرُو مَنْطَلِقٌ ، فَالْعَرَفَانِ مَعْلُوقٌ
بِالنِّسْبَةِ مِنْ إِبْطَاتٍ أَوْ نَفْيٍ إِذْ هِيَ خَبَرِيَّةٌ ، بِخِلَافِ النِّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ فِي الْآسْتَفْهَامِ .
وَأَجْوَوبُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ فِي الصُّورَةِ اسْتَفْهَامٌ ، وَلَيْسَ بِاسْتَفْهَامٍ فِي الْحَقِيقَةِ .

[٣ : ٣١ ب]

وَقَالَ س فِي عِلْمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو : « أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عِلْمْتُ
أَيُّهُمَا ثُمَّ ، وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ
حِينَ قُلْتَ : أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو » ^(٢) أَنْتَهَى . فَهَذَا نَصْرٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَادُ مَعْنَى
الْآسْتَفْهَامِ . وَقَوْلُ س : « وَأَرَدْتُ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهَا » مَعْنَاهُ أَنَّكَ إِذَا
أَخْبَرْتَ أَنَّكَ قَدْ عِلْمْتُ أَيُّهُمَا ثُمَّ اسْتَوَى عَنْدهُ أَنْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِينَ لَهُ . ثُمَّ
قَالَ : « كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ^(٣) » أَيْ : حِينَ كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا حَقِيقَةً ،
وَلَمْ تَدْخُلْ عِلْمْتُ لِأَنَّكَ لَا تَسْأَلُ هَذَا السُّؤَالَ إِلَّا وَأَنْتَ قَدْ عِلْمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا ثُمَّ ،

(١) تَقْدِمُ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٢) الْكِتَابُ ١ : ٢٣٦ .

(٣) ك : فِي الْمَبْتَدَأِ .

وإنما سألت عن تعيين مَنْ ثُمَّ. وجميعُ المثلِّ التي أوردها س^(١) الاستفهامية في الصورة ليس المعنى على الاستفهام ، نحو : قد علمتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفتُ أَيُّهُمْ أبوك ، وأما تَرَى أَيُّ بَرِّقٍ هنا ، وليتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعْرِي هل رأيتَه ، وَلِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى^(٢) ، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾^(٣) ، إلى غير ذلك ، المعنى : قد علمتُ مَنْ ثُمَّ مِنْ زيدٍ وَمِنْ عمرو ، وقد عرفتُ الشخصَ الَّذِي هو زيدٌ أبوه ، وقد عرفتُ الشخصَ الَّذِي هو أبوك ، وأما تَرَى الْبَرِّقَ الَّذِي هنا ، وليتني أشعُرُ بِمَنْ^(٤) ثُمَّ مِنْ عبدِ الله وَمِنْ زيدٍ ، وليتني أشعُرُ برؤيتك ذلك ، وَلِنَعْلَمَ الْحَزْبَ الَّذِي هو أَحْصَى ، وَلْيَنْظُرِ الطَّعَامَ الَّذِي هو أَزْكَى ، وكذلك ما ورد من نحو ذلك ، وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفاً للمعنى الَّذِي قُصِدَ به ، كالأمر بصورة الخير وعكسه .

وكلام العرب على ثلاثة أقسام :

أكثره وأعلاه أن يُطابِقَ اللفظ معناه الَّذِي وُضِعَ له أولاً .

والقسم الثاني : أن يُعْلَبَ اللفظ على المعنى ، نحو : أَظُنُّ أَنْ تقومَ ، اتفقت العرب والنحاة على صحتها ، وأبطل أكثر النحويين « أَظُنُّ قِيَامَكَ » ، ومعنى أَنْ تقومَ : قيامك ، وإنما جاز ذلك لأنَّ الظن لا يكفي بكلمة واحدة ، و« أَنْ تقومَ » كلمتان ، فكأنك أتيت بما أصله^(٥) المبتدأ والخبر الَّذِي يكفي بهما الظن ، بخلاف « قيامك » ، فإنه كلمة واحدة في اللفظ .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٦ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ .

(٣) سورة الكهف : ١٩ .

(٤) ك : من .

(٥) ك : لصلة .

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام .

وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره ، ولم يُدخلوا عليه ما يُغيّره من العوامل اللفظية - فأحرى وأولى أن يغير ^(١) المعنى معها ، وذلك نحو : أيُّ رجل أنت ؟ المعنى : ما أكملك ^(٢) رجلاً ! فهو بصيغة الاستفهام ، ومعناه / أتعجب ، ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام . وكذلك «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» ^(٣) هو من تغليب المعنى على اللفظ .

[٣: ٣٢/١]

وقد نصَّ الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على ما قلناه ، فقال : علمتُ أزيدَ عندك أم عمرو ، ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَيْنِ﴾ ^(٤) ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام ^(٥) لأنه يستحيل ^(٦) أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه ، وإنما معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبين له مَنْ تَمَّ ، وأبْهَمْتَ عليه ، فنقلت «علمتُ» معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب ؛ لأنك حين قلت «أزيدَ عندك أم عمرو» هما مستويان عندك ، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما ، فالتسوية أملك بالألف من الاستفهام وأخصُّ ؛ لأن الاستفهام لا يخلو من التسوية ، والتسوية تخلو من الاستفهام ، ويُبين أن المراد به التسوية المجردة قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ^(٧) ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ ^(٨) .

(١) ك : يغيره .

(٢) ك ، ن : ما أكملك .

(٣) تقدم في ٣ : ٣٣٠ .

(٤) سورة الكهف : ١٢ .

(٥) هنا لمعنى الاستفهام : سقط من ك .

(٦) ك : تعجيل .

(٧) سورة البقرة : ٦ .

(٨) سورة الأعراف : ١٩٣ .

وكان الأستاذ أبو علي يحكي عن بعض المتأخرين أن هذا الكلام على حذف مضاف، أي : قد علمتُ جوابَ هذا الكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته . وقال أبو عثمان المازني ^(١) : « سأل مروان ^(٢) أبا الحسن الأخفش، فقال : إذا قلتَ « أزيدُ عندك أم عمرو » أَلستَ قد علمتَ أنَّ ثمَّ كونًا ثابتًا ، ولكن لا تدري مَنْ أيُّهما هو ؟ قال : بلى . قال : فإذا قلتَ « قد علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو » أليس قد علمتَ ما جهلتَ ؟ قال : بلى . قال : فلمَ جئتَ بالآستفهام ؟ قال : جئتُ به لأُلبسَ على المخبرِ مَنْ علمتُ . فقال له مروان : وإذا قلتَ « قد علمتُ مَنْ أنتَ » أردتَ أنْ تلبسَ عليه لأنه لا يعرف نفسه ؟ قال : فسكت . يعني الأخفش . قال أبو عثمان : لا يريد أنْ يلبسَ عليه لأنه يعرف نفسه ، ولكنه أراد : قد علمتُ مَنْ أنتَ أخيراً أم شرٌّ ، كما تقول : قد علمتُ أمرك ، وكقولك : ما أعرفني بك ، أي : قد علمتُ ما تُذكرُ به ، أو ما تُثلبُ به » . انتهى . فكانه راجع إلى حذف مضاف ، أي : علمتُ أحوالَ مَنْ أنتَ ، ولذلك أبدل من « أخيراً أمرك أم شرٌّ » .

وهذه المسألة - أعني مسألة دخول العلم على ما صورته الآستفهام - كان سألني عنها قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري ^(٣) بديار مصر، فأجبتُه بما ذكرتُ، وقد أمعنتُ الكلامَ فيها في كتابي المسمى «التذكرة» ^(٤) بأشبع من الكلام هنا .

(١) مجالس العلماء ص ٨٧ .

(٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة ، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين فيه . مجالس العلماء ص ٢٤٤ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ٢٨٤ .

(٣) هو المعروف كأبيه وجده بأين دقيق العيد [٦٢٥ - ٧٠٢] . أصل أبيه من منفلوط بمصر . ولد في ينج ، ونشأ بقوص ، وتعلم في دمشق والأكندرية والقاهرة . له تصانيف منها إحكام الأحكام ، في الحديث، والإمام في شرح الإمام، وتحفة ألييب في شرح التقریب . الأعلام ٦ : ٢٨٣ .

(٤) ليس في الجزء المطبوع منه .

ص : فصل

يُحَكِّي بِالْقَوْلِ وفروعه أَلْجَمْلُ ، وَيُنْصَبُ بِهِ الْفَرْدُ الْمَوْدِّي معناها والمرادُ به مُجَرَّدُ الْكَلَفِظ . وإلحاقه في العمل بِالظَّنِّ مطلقاً لغةً سَلِيم ، وَيَخْصُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ هَذَا الْإِلْحَاقَ بِمُضَارِعِ الْمُخَاطَبِ الْحَاضِرِ بَعْدَ اسْتِفْهَامِ مُتَّصِلٍ ، أو منفصلٍ بِظَرْفٍ ، أو جَارٍّ ومَجْرُورٍ ، أو أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ ، فَإِنْ عُدِمَ / شَرَطَ رُجْعٌ إِلَى الْحِكَايَةِ ، وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يُعْدَمْ .

[٣ : ٣٢ ب]

ش : « أَلْقَوْلُ » مصدرٌ « قَالَ » ، ومعناه أَلْنَطَقَ أَللسَانِي ، وينطلق على ما هو موضوعٌ من مفرد وغيره ، ولا ينطلق على أَلْمَهْمَلِ ، فلا يرادف أَلْكَفِظ ، فيطلق على دَئِرَ مَقْلُوبٍ زَيْدٌ ، ولا رَفَعَجَ مَقْلُوبٍ جَعْفَرٌ ، خلافاً لِبَعْضِهِمْ إِذْ زَعَمَ أَنَّ « أَلْكَفِظَ » و« أَلْقَوْلَ » مترادفان . وينطلق أيضاً على أَلْأَعْتِقَادِ وَأَلرَّأْيِ ، تقول : فلان يقول بقول أَلشَّافِعِيِّ ، تريد أَلرَّأْيِ وَأَلْأَعْتِقَادَ ؛ لأنه يحكي قوله . وينطلق أيضاً على حديث أَلنَّفْسِ ، قال تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ ^(١) ، وقال أَلشَّاعِرُ ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ أَلنَّفْسُ : إِنِّي لَا أَرَى طَمَعًا وَإِنْ مَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ ، وَلَمْ يَصِدِّ وَمِثَالُ الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَثَدَا كُنَّا ثَرَابًا ﴾ ^(٣) .

وقوله وفروعه هي أَلْمَاضِي ، نحو ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا ﴾ ^(٤) . والمضارعُ ، نحو ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٥) . والأمرُ ﴿ قُولُوا آمَنَّا ﴾ ^(٦) . وأسمُ أَلْفَاعِلِ ﴿ وَالْقَائِلِينَ ﴾

(١) سورة أَلْمُحَادَلَةِ : ٨ .

(٢) أَلنَّبَايَةُ أَلذِّيْلَانِي . ديوانه ص ٢٠ .

(٣) سورة أَلرَّعْدِ : ٥ .

(٤) سورة أَلْبَقَرَةِ : ٩٣ .

(٥) سورة أَلْمَائِدَةِ : ٨٣ .

(٦) سورة أَلْبَقَرَةِ : ١٨٣ .

لَاخُوا إِلَيْهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا^(١) . وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ ، نحو قول الشاعر^(٢) :
تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّى عَيْدُهُمْ مَقُولٌ لَدَيْهِمْ : لَا زَكَا مَالُ ذِي بُخْلِ
وَأَسْمُ الْمَصْدَرِ ، نحو : مقالُك اللهُ رَبُّنَا إقرارٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ .

وقوله وَيُنْصَبُ بِهِ الْمَفْرَدُ الْمَوْدِّيُّ معناها أي : معنى الجملة ، كالحديث
والقصة والشعر والخطبة ، فتقول : قلتُ حديثًا ، وأقولُ قصةً ، وهذا قائلٌ شعرًا
وخطبةً ، هكذا مثلُ المصنف^(٣) الْمَفْرَدَ الْمَوْدِيَّ معنى الجملة .

وَقَسَمَ أَصْحَابُنَا الْمَفْرَدَ إِلَى مَفْرَدٍ فِي الْلفظِ لَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَمَفْرَدٍ فِي الْلفظِ
وَالتَّقْدِيرِ ، فَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي الْلفظِ لَا فِي التَّقْدِيرِ حُكِيَ ؛ إِذْ هُوَ جُمْلَةٌ فِي الْأَصْلِ ،
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْمَصْرُوحِ بِجَزَائِهَا ، قَالَ^(٤) :

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُلْتُ : طَعْمٌ مُدَامَةٌ مُعْتَقَةٌ مِمَّا تَحْيِيءُ بِهِ التَّجَرُّ

رُوي بِنَصْبِ طَعْمٍ ، فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ^(٥) ، [التَّقْدِيرِ]^(٦) قُلْتُ :
ذُقْتُ طَعْمَ مُدَامَةٍ ، وَرُوي بِرَفْعِهِ ، فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، التَّقْدِيرِ :
طَعْمُهُ طَعْمٌ مُدَامَةٌ .

وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فِي الْلفظِ وَالتَّقْدِيرِ : فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا عَمِلَ فِيهِ الْنَصْبُ ،
وَإِنْ كَانَ أَسْمًا لِلْجُمْلَةِ عَمِلَ فِيهِ ، قَالُوا : كَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، فَتَقُولُ : قَالَ فَلَانٌ حَقًّا ،
وَقَالَ فَلَانٌ بَاطِلًا .

(١) سورة الْأَحْزَابِ : ١٨ .

(٢) أَلْبَيْتُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢ : ٩٤ .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١ : ٩٤ .

(٤) تَقْدِيمٌ فِي ٣ : ٣١٣ .

(٥) الْفَعْلِيَّةُ قُلْتُ ذُقْتُ طَعْمَ مُدَامَةٍ وَرُوي بِرَفْعِهِ فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ : سَقَطَ مِنْ ك .

(٦) التَّقْدِيرِ : تَمَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْإِسْيَاقُ .

وآختلف على ماذا ينتصب هذا : فقليل : إنه نعت لمصدر محذوف ، أي :
 قولاً حقاً . وقيل : ينتصب على أنه مفعول به . وهو اختيار ابن عصفور^(١) وابن
 الضائع، قالا : لأنَّ « الحقَّ » اسم جامد ، والوصف بالجامد لا يتقاس ، نحو :
 مررتُ برجلٍ حَجَرَ الرَّأسِ^(٢) . قال ابن الضائع : « والأولى أن يكون مفعولاً
 صحيحاً ؛ لأنَّ الحقَّ هو المَقول ، فهو مفعول به صحيح » . انتهى .

[٣ : ٣٣/١]

فإن قلت : إذا قلت / : قال فلان شعراً ، وقال خطبةً ، ونحوهما ، أيجوز أن
 ينتصب انتصاب المصادر النوعية ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ ، أم
 يتعيّن نصبه على أن يكون مفعولاً به ؟

قلت : يظهر هذا الثاني لأنه اسم للجملة ، فكما أن الجملة الواقعة بعد
 القول - وإن كانت محكية - هي في موضع المفعول به ، فكذلك الاسم الذي
 معناها - وإن كان مفرداً - أريد به مجرد اللفظ ، وهو الذي أراد المصنف بقوله
 «والمراد به مجرد اللفظ» ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة ، ففي نصبه بالقول
 خلاف : منهم من أجازها ، ومنهم من منعه . واختار المصنف أن يُنصب بالقول ،
 قال : « كقولك : قلت كلمة »^(٣) . وسَلَفَهُ في هذا القول الزجاجي^(٤)
 والزمخشري^(٥) وابن خروف ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿يَقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(٦) ،
 ولو كان مبنياً للفاعل لقليل : يقول له الناس إبراهيم ، أي^(٧) : يُطلقون عليه هذا
 الاسم .

(١) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ ، وفيه القولان .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٤) الجمل ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٥) الكشف ٢ : ٥٧٦ - ٥٧٧ وعنه في شرح التسهيل ٢ : ٩٤ .

(٦) سورة الأنبياء : ٦٠ .

(٧) أي : سقط من ك .

وقال أَلزجاجي في الجمل: «وإنما قلنا^(١) أَلْبعضَ وأَلْكلَ مجازاً»^(٢). قال^(٣) آبن خروف^(٤): «نصب أَلْبعض وأَلْكل على تقدير: وإنما قلنا هاتين أَلْكلمتين؛ لأنك تقول: قلتُ كلمةً، كما تقول قلت قولاً، و«أَلقول» يقع على ما يفيد وما لا يفيد» انتهى. فعلى قول هؤلاء يُنصب أَللفظ بأَلقول ولا يُحكى.

وقال آبن عصفور^(٥): «وَأَلصحيح أنه يُحكى، ولا يجوز فيه غير أَلْحكاية». قال^(٦): «لأنَّ أَلْحكاية إمَّا أنْ ترجع إلى أَللفظ أو إلى أَلمعنى. باطل أنْ ترجع في مثل (قال زيدٌ عمرًا) إلى أَلمعنى؛ لأنَّ عمرًا أسمٌ شخص، وأَلأشخاص ليست من جنس أَلقول، فلم يبق إلا أنْ ترجع أَلْحكاية فيه إلى أَللفظ. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحافظ على لفظ أَلتكم - يريد من رفع أو نصب أو خفض - ولا يغير.

وأيضًا فإنَّ هذه أَلفردات إنما تُحكى من كلام أَلتكم بها، وباطل أنْ يتكلم بأَلفردات من غير أنْ يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة أَلجمل، وبذلك ورد أَلسمع، قال:

إذا ذُقتُ فاها قلتُ: طَعْمٌ مُدَامَةٌ

وعلى هذا ينبغي أن يُحمل قوله تعالى ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ على تقدير: يُقال له يا إبراهيم، فحكى. ومن رأى أَلإعراب^(٧) في أَلفرد يحمل إبراهيم على أنه مرفوع^(٨) يُقالُ «أنتهى.

(١) وإنما قلنا ... على تقدير: سقط من ن.

(٢) أَلجمل ص ٢٤.

(٣) قال آبن خروف ... أو أَلنطلق عمرو: سقط من ك، ف.

(٤) شرح جمل أَلزجاجي له ص ١٠٤ [رسالة].

(٥) شرح أَلجمل ٢: ٤٦٢.

(٦) شرح أَلجمل ٢: ٤٦٢ - ٤٦٣. وهذا أَلنص يلي أَلنص أَلسابق بدون فاصل.

(٧) ن، ح: ومن رأى أن أَلإعراب. وأَلتصويب من شرح أَلجمل.

(٨) ح، وشرح أَلجمل: على أنه مفعول مرفوع.

وقال ابن عصفور أيضاً: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنَادًى مَحذُوفاً مِنْهُ حَرْفُ الْإِثْنَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ إِبرَاهِيمُ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولاً لِلْقَوْلِ كَحَقِّ وَبَاطِلٍ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِإِلَهِامٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَامِلٌ يُوَثِّرُ فِي لَفْظِهِ، إِذِ الْقَوْلُ لَا يُوَثِّرُ إِلَّا فِي الْمَفْرَدِ الْمُتَضَمِّنِ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ نَحْوِ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، فَلَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ مَا يُوَثِّرُ فِيهِ بَقِيَ مُهْمَلًا، وَالْمُهْمَلُ إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ ارْتَفَعَ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ، بِرَفْعِ (وَاحِدٍ) إِذَا عَدُّوا، وَلَمْ يُدْخِلُوا عَامِلًا فِي الْإِلْفِظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ، وَعَظَفُوا بَعْضَ أَسْمَاءِ أَلْعَدَدِ عَلَى بَعْضٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمَفْرَدَ الَّذِي لَا يَقَعُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْجُمْلَةِ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ إِلَّا عَلَى إِضْمَارٍ حَتَّى يَكُونَ جُمْلَةً» أَنْتَهَى.

وَالَّذِي يَتَقَضِيهِ النَّظَرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ الْإِلْفِظُ الْمَفْرَدُ الَّذِي لَا يُوْدِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَلَا يَكُونُ مُصَدَّرًا، وَلَا يَكُونُ مُقْتَطَعًا مِنْ جُمْلَةٍ، وَلَا يَوْجَدُ فِي كَلَامِهِمْ^(١): قَالَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا: قَالَ فَلَانٌ ضَرْبَ، مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ، وَلَا: قَالَ فَلَانٌ لَيْتَ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْقَوْلُ فِي كَلَامِهِمْ لِحِكَايَةِ الْجُمْلِ، وَأَمَّا ﴿يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ﴾ فَقَدْ ذَكَرَ تَأْوِيلَهُ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ: قَالَ فَلَانٌ عَمْرًا.

وَإِذَا حَكَيْتَ الْجُمْلَةَ فَالْأَصْلُ أَنْ تَحْكِيَ كَمَا سَمِعْتَ لَفْظَ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا قَالَ زَيْدٌ: عَمْرُو مَنْطَلِقٌ، أَوْ: أَنْطَلَقْتُ، قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ، أَوْ: قَالَ زَيْدٌ أَنْطَلَقْتُ. وَيَجُوزُ أَنْ تَحْكِيَ عَلَى الْمَعْنَى بِإِجْمَاعٍ، فَتَقُولَ: قَالَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ عَمْرُو، أَوْ الْمَنْطَلِقُ عَمْرُو.

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَلْحُونَةً حَكَيْتَهَا عَلَى الْمَعْنَى بِإِجْمَاعٍ^(٢)، فَتَقُولَ فِي قَوْلِ زَيْدٍ: «عَمْرُو قَائِمٌ، وَقَامَ عَمْرُو»، بِخَفْضِ عَمْرُو: «قَالَ زَيْدٌ»^(٣): عَمْرُو قَائِمٌ،

(١) ح: فلا يكون من كلامهم.

(٢) بإجماع: سقط من ك.

(٣) ح: قال عمرو زيد قائم.

وقام عمرو، بالرفع^(١)»

وآختلفوا في الحكاية على اللفظ أتجوز أم لا ، وصحح ابن عصفور أنها لا تجوز ، قال^(٢) : « لأهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملمحونة على المعنى » انتهى .

وإذا حكيت كلام متكلم عن نفسه بنحو « أنطلقت » فلك أن تحكيه بلفظه^(٣) من غير تغيير ، فتقول : قال فلان أنطلقت ، ويجوز أن تقول : قال فلان أنطلق ، أو إنه أنطلق ، أو هو منطلق ، كل هذا جائز .

وقوله وإلحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم هذه اللغة حكاها أبو الخطاب ، قال س^(٤) : « وزعم أبو الخطاب - وسأله عنه غير مرة - أن ناساً يوثق بعريتهم - وهم بنو سليم - يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت » . وعلى هذه اللغة يروى قول امرئ القيس^(٥) :

إذا ما جرى شأوين ، وأبتل عطفه تقول هزير الريح مرّت بأثاب
وقوله ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق يعني بالإلحاق الإلحاق في العمل بالظن .

وقوله بمضارع احتراز من الماضي ، نحو : أقلت زيد منطلق ، فلا يجوز فيه إلا الحكاية . وذهب السيرافي^(٦) إلى جواز إعمال الماضي بياقي شروط المضارع ،

(١) بالرفع : سقط من ك .

(٢) شرح الجمل ٢ : ٤٦١ .

(٣) بلفظه : ليس في ك .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٤ .

(٥) ديوانه ص ٤٩ . يصف فرساً . هزير الريح : صوتها . والأثاب : شجر يشبه الأثل ، يشتد صوت الريح فيه .

(٦) كذا ! وهو قد حكاها عن بعض العرب . شرح الكتاب ٣ : ٢٤٠ .

فأجاز: أَقُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا . و«س» لم يستثنِ إِلَّا أَتَقُولُ^(١) ، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع ، وعلى كونه شرطًا أخذه النحويون ، فَإِنْ سَمِعَ مِنْ / كلامهم ذَلِكَ فِي الْمَاضِي كَانَ حُجَّةً لِلْسِرَافِي ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوز .

وَأَحْتَرَزُ أَيْضًا مِنَ الْأَمْرِ ، فَإِذَا قُلْتُ « قُلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَلَا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) إِلَّا الْحِكَايَةُ . وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْأَمْرَ مِنَ الْقَوْلِ لِلْمُخَاطَبِ يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ فِي غَيْرِ لُغَةِ بَنِي سُلَيْمٍ^(٣) ، كَمَا يُجْرُونَ الْمَضَارِعَ مِنْهُ مُجْرَى الظَّنِّ إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَضَارِعِ ، وَأَنْشَدُوا^(٤) :

إِنَّ سُلَيْمِي مَنْ تُنَازِعُ لُبَّهُ وَمَنْ يُنَازِعُهَا فَقَلُّهُ قَدْ خُلِجَ
أَي : فَظَّنَّهُ قَدْ خُلِجَ ، فَإِذَا اسْتَقْبَلُوهُ « إِنَّ » كَسَرُوهَا كَمَا يَكْسِرُوهَا بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَمْ أَرَ الْعَرَبَ أَوْقَعَتِ الْقَوْلَ بِالنَّصَبِ فِي شَيْءٍ مِنَ أَلْفَعْلِ إِلَّا فِي الْكُتَاءِ ، خَاطَبَتْ بِهَا أَوْ أَمَرَتْ ، فَإِنَّمَا يَقُولُونَ : أَتَقُولُ زَيْدًا ذَاهِبًا .

وَقَالَ صَاحِبُ الْكَلْبَابِ^(٥) : « لِلْعَرَبِ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : إِعْمَالُهُ مُطْلَقًا ، إِعْمَالُهُ بِشَرَطِ الْخُطَابِ ، إِعْمَالُهُ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ » .

وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قَوْلَهُ « فَقَلُّهُ قَدْ خُلِجَ » . عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي « فَقَلُّهُ » مَرْفُوعًا ، وَالْأَصْلُ : هُوَ ، فَسَكَنْتِ الْوَاوُ ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بَقِيَّةَ سَاكِنَةٍ إِنْ كَانَ رُوي بِالْكَسْكَونِ ، فَيَكُونُ نَظِيرُ قَوْلِهِ^(٦) :

(١) الْكِتَابُ ١ : ١٢٢ .

(٢) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ : سَقَطَ مِنْ ن .

(٣) ك : تَمِيم . وَكَذَا أَسْفَلَ « سَلِيم » فِي ن .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ . وَقَدْ أَنْشَدَ عَجْزُهُ فِي الْكَارْتِشَافِ ٤ : ٢١٢٧ . وَآخِرُهُ فِيهِ : فَلَجَ .

(٥) هُوَ الْعَكْبَرِيُّ . الْكَلْبَابُ فِي عِلَلِ الْبَنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١ : ٢٥٢ بِإِخْتِصَارٍ .

(٦) تَقْدِمُ فِي ٢ : ٢٠٤ .

وَهُوَ غَيْثٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ يَلُودُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدَمُ
 أَوْ حُذِفَتْ بَعْدَ الْسُكُونِ إِنْ كَانَ رُويَ كَذَلِكَ ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ ^(١) :
 فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ

وقوله الْمُخَاطَبُ احتراز من أن يكون المضارع مسنداً لغائب ظاهر أو
 مضمر، أو متكلم، نحو : أيقولُ زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، وزيدٌ أيقولُ عمروٌ منطلقٌ ،
 وأقولُ زيدٌ منطلقٌ ^(٢) ، فهذا ليس فيه على لغة غير سليم إلا الحكاية .

وقوله الْحَاضِرُ يعني أن يكون مقصوداً به الحال ، هكذا فسرَّ المصنفُ هذا
 الشرط ، ولم يذكره غيره فيما أعلم ، إنما قالوا : يُشترطُ فيه المضارع - والمضارع
 يكون ^(٣) للحال وللمستقبل - ولم يقولوا : شرط المضارع أن يكون للحال ، بل
 أظاهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلاً ؛ ألا ترى إلى قوله ^(٤) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ أَلْدَارَ تَجْمَعُنَا
 فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ،
 وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام عن الظن في الحال .

وقوله بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ هو أعمُّ من أن يكون بالهمزة أو بغيرها من أدوات
 الاستفهام، نحو: أتقولُ زيداً منطلقاً ، حكى الكسائي أنه سَمِعَ أعرابياً يقول: أتقولُ

(١) عجز أليبت : لَمَنْ جَمَلَ رِخْوُ أَلْمَلَاطِ نَجِيبٌ . وهو للعَجَّيرِ السُّلُولِي كما في شرح أبيات
 سيبويه ١ : ٣٣١ - ٣٣٥ . وَذَهَبَ الْغَنَدَجَانِي إِلَى أَنَّهُ لِلْمَخْلَبِ أَهْلِي ، وَأَنَّ أَلَيْبَتَ مِنْ
 قَصِيدَةِ لَامِيَةِ ، وَآخِرُهُ ذُلُولٌ . فرحة الأديب ص ٧٨ - ٧٩ . وأنظر الكتاب ١ : ٣٢
 [الحاشية] والقوافي للأخفش ص ٤٦ - ٤٧ وأخزانه ٥ : ٢٥٧ - ٢٦٤ [الشاهد ٣٨٠] .

يشري : يبيع . وأللاط : ألجنب . ورخو ألاملاط : سهله وأملسه .

(٢) وزيدٌ أيقولُ عمروٌ منطلقٌ وأقولُ زيدٌ منطلقٌ : ليس في ك . وهو في ح كما يلي: وزيدٌ
 أيقولُ عمروٌ أنطلقُ وأقولُ زيدٌ منطلقٌ .

(٣) والمضارع يكون للحال وللمستقبل ولم يقولوا شرط المضارع : ليس في ك .

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ٤٠٢ والكتاب ١ : ١٢٤ .

للعميان عقلاً ، يقول : أَتُظُنُّ لَهُمَ عَقْلاً ، ومنه قول عمرو بن معدِي كَرَبٌ^(١) :
/علامَ تَقُولُ الْرُمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا أَخْلِيلُ كَرَّتْ
في رواية من نَصَب الرُمَح ، وقال الآخر^(٢) :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الْرَوَاسِمَا يُدْنِنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
وقوله متصل يعني أن أداة الاستفهام متصل «تقول» .

وقوله أو منفصل بظرف أو جارٍ ومجرور ، أو أحد المفعولين مثال انفصاله
بظرف قول الشاعر^(٣) :

أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الْدَارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامَ الْبُعْدِ مَحْتُومَا
ومثال الفصل بالجار والمجرور قولك : أفي الدار تقول زيداً قائماً . ومثاله
بأحد المفعولين قول الشاعر^(٤) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا
وظاهر قول المصنف أنه لا يجوز الفصل إلا بأحد ما ذكر ، وذكر غيره أنه
يشترط ألا يفصل بين أداة الاستفهام وبين الفعل بأجنبي ، قال : «وَأَعْنِي بِالْأَجْنَبِيِّ

(١) هو عمرو بن معدِي كَرَب . شعره ص ٧٢ والحماسة ١ : ٩٩ وشرح أبيات الغني ٣ :
٢٣٦ - ٢٤١ [٢٢٤] .

(٢) هو هُذَيْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ الْعُدْرِيُّ كما في الشعر والشعراء ص ٦٩١ . القلص : جمع قُلُوص ،
وهي ألفتية من الإبل . والرواسم : التي تؤثر في الأرض من شدة وطئها .

(٣) البيت في تخلص الشواهد ص ٤٥٧ وشرح أبيات الغني ٨ : ١٠٧ [٩٣٣] . الشَّمَلُ :
نظام الخال وأتساقه .

(٤) نسب البيت للكُمَيْت في الكتاب ١ : ١٢٣ وشرح أبياته ١ : ١٣١ - ١٣٢ وتخلص
الشواهد ص ٤٥٧ ، ٤٦٥ والخزانة ٩ : ١٨٣ - ١٨٦ [٧٢٢] . وهو بيت مفرد في ديوانه
ص ٣٩٥ ، وكلام البغدادي في الخزانة ٩ : ١٨٦ و ١ : ١٧٩ [٢٤] يدل على أنه من
نونيته المشهورة ، وفيها بيت شبيه به . الديوان ص ٤٨٢ وشرح هاشميته ص ٣٠٩ .

ما ليس معمولاً للفعل، فإن كان معمولاً للقول ظرفاً أو غير ظرف لم يُعتدَّ بفصله، وأجري القول مجرى الظن . فعلى هذا يجوز أن يُفصل بينهما بالحال إذا كانت معمولة للفعل ، نحو قولك : أُمَجِّدُكَ تقولُ هنذا راحلةً ، يجعل مُجِّدًا حالاً من الضمير المستكن في أَتَقُولُ . فإن كان الفصل بأجنبي - وهو ما ليس يكون معمولاً للفعل - نحو قولك : أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ، لم يجز إجراؤه في لغتهم مجرى الظن لفصلك بين الأداة والفعل بأجنبي منه لأنه ليس معمولاً له ، وهذا على^(١) مذهب س^(٢) والأخفش، لا يجوز فيه عندهما إلا أرفع على الحكاية .

وذهب الكوفيون وسائر البصريين إلى جواز النصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً .

قيل : ووجه قول من لم يعتدَّ^(٣) هذا الفصل هو أن همزة الاستفهام تطلب الفعل ، فر« أنتَ » فاعل بفعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الآسمين^(٤) ، فينصبهما .

وهذا ليس بجيد لأنَّ الحكم إنما هو للفعل الملفوظ به ، وذلك الفعل المقدَّر لا حكم له إلا العمل في الآسم المشتغل عنه خاصة ، وما عدا ذلك من الأحكام والعمل فيما عداه من معمولات لهذا الظاهر ، فر« أنتَ » في هذه المسألة محمول على إضمار الفعل ، غير أنَّ العمل في المفعولين للظاهر ، وهو لم تتصل به أداة الاستفهام ، فلا ينبغي أن يعمل عمل الظن في الآسمين .

فرع : إذا فصلت بينهما بمعمول معمولٍ لهما ، نحو : أهنذا تقولُ زيداً ضارباً ، / فالذي تقتضيه الأصول جواز الأعمال ؛ لأنه كما جاز الفصل بالمعمول

[٣ : ٣٤ ب]

(١) على : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٢٣ .

(٣) في المخطوطات : يلتفت .

(٤) ن : واقع بين ضميرين على الآسمين .

يجوز ألفصل بمعمول المعمول .

وقد نَقَصَ المصنفَ والنحويين شرط آخر ، بُنِيَ عليه أبو زيد السُّهيلي ، فقال : « يعود القول بمعنى الظن بأربعة شرائط ، ذكر النحاة منها ثلاثة ، والرابعة تدلُّ عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب : الأولى أن يكون الفعل لمخاطب ^(١) . الثانية أن يكون مضارعاً . الثالثة أن يكون مستفهماً عنه بأي حرف كان من حروف الاستفهام . الرابعة ألا يُعَدَّى الفعل بالكلام ، نحو : أتقولُ لزيد عمرو من منطقٍ ؛ لأنك إذا عَدَيْتَه بالكلام بُعدَ عن معنى الظن ، ولم يكن ^(٢) إلا قولاً مسموعاً ؛ لأنَّ الظن من أفعال القلب » انتهى كلامه . ولم يشترط ألا يفصل بما ذكر ، ولعله على مذهب من لا يعتبر ألفصل البتة .

فرع : إذا جاءت « إن » بعد القول ^(٣) فالذي يقتضيه قياس مَنْ أعمله إعمال الظن أن يفتحها كما يفتحها بعد الظن . ومن أجاز الحكاية بعد القول يكسرها كما يكسرها بعد القول عارياً من شروط الإعمال .

وآختلف نقل النحاة عن العرب في ذلك :

فحكى البصريون أن القول إذا أُجري مجرى الظن فُتحت « أن » بعده في لغة بني سليم وغيرهم .

وحكى الكوفيون أنها تُفتح في لغة سليم ، وتُكسر في لغة غيرهم . قال ألفراء : ليس يفتح أن من العرب في أثناء إلا بنو سليم . واحتج بقراءة ألفراء ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٤) .

(١) ك ، ن : مخاطباً .

(٢) زيد هنا في ن : يذكر . ح : ولم يذكر .

(٣) ك : أتقول . وكذا في الموضع التالي .

(٤) سورة البقرة : ١٤٠ . هذه قراءة ابن عامر وحمة وألكساني وحفص عن عاصم . وقرأ ابن

كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿ يقولون ﴾ بآليات . السبعة ص ١٧١ .

ووجه ما حكاه البصريون أنه لما أُجري مُجرى الظن في نصب ألبتداء والخير أُجري مُجراه في فتح أن . ووجه ما حكاه الكوفيون أن القول لا يُجرى مُجرى الظن على الإطلاق إلا في لغة بني سليم ، فإنهم لا يشترطون فيه شرطاً ، فلما استحكم إجراؤه مُجرى الظن في لغتهم فُتحت أن كما تُفتح مع الظن ، وأما غيرهم من العرب فلا يُجرونه مُجرى الظن إلا بشروط ، فلم يستحكم في لغتهم إجراؤه مُجرى الظن ، فلم يفتحوا إن بعده كما فتحوها بعد الظن ؛ لأنها حرف استئناف وأتداء ، فلم يَقوَ على فتحها إلا الظن أو إجراؤه مُجراه كاملاً بلا شرط كـ«حَسِبَ».

وآختلف النحويون في القول الذي أُجري في العمل مُجرى الظن ، هل أُجري مُجراه في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معاً :

فذهب الجمهور إلى أنه لا يعمل عمل الظن حتى يُضْمَنَ معنى الظن في اللغة السُّلمية وغيرها ، فإن لم يُضْمَنَ معنى الظن لم يعمل أصلاً ، ولا تُفتح إن بعده ، وهذا اختيار أبي الفتح ^(١) . ويدلُّ على اشتراط أن يكون المعنى على الظن أن غير بني سليم اشتراطوا تلك الشروط في إعماله لتقويتها معنى الظن فيها ؛ ألا ترى أن الاستفهام يَقَوَّى معه معنى الظن من جهة أن الاستفهام لا يكون إلا عن مضمون / [٣: ٣٥/١] لا عن معلوم . وكذلك المستقبل ^(٢) ، وقوعه مضمون لا مقطوع به ، بخلاف الماضي ، وكذلك الخطاب أيضاً ، يَقَوَّى معنى الظن ، وذلك أن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن غيره . والدليل على أن القول أُشرب معنى الظن - وإن لم تكن فيه الشروط ، وذلك في اللغة السُّلمية - قول الخطيئة ^(٣) :

(١) التنبية على شرح مشكلات الحماسة ص ٦٢ - ٦٣ [رسالة] .

(٢) وكذلك المستقبل وقوعه مضمون لا مقطوع به بخلاف الماضي : ليس في ك .

(٣) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٦٦ . وهو له في إيضاح الشعر ص ٤٩٨ . آيب : آتهم ليلاً . وأولية : أبردعة تحت أرحل . وعنه : يعني بعيره . وأهجر : أهاجرة .

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ حَطَطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِذَا قَدَّرْتُ أَوْ ظَنَنْتُ .

وزعم بعض النحويين أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ فِي الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ
يُضْمَنَّ مَعْنَاهُ . وَاسْتَدْلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(١) :

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا - وَرَبَّ الْبَيْتِ - إِسْرَائِيلَا

فَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ظَنَّتُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ الْمُخْبِرَةَ عَنْهَا رَأَتْ عِنْدَ هَذَا الشَّاعِرِ
ضُبًّا ، فَقَالَتْ : هَذَا إِسْرَائِيلُ ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَقِدُ فِي الْضُبِّابِ أَنَّهَا مِنْ مَسُوخِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ،
وَقَوْلُهَا ذَلِكَ لَيْسَ عَنْ ظَنٍّ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ اعْتِقَادٍ اعْتَقَدَتْهُ ، وَقَطَعَتْ بِهِ . وَإِلَى
هَذَا الْمَذْهَبِ ذَهَبَ الْأَعْلَمُ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْبَسِيطِ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : « وَلَا حِجَّةَ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ فِي الْبَيْتِ
غَيْرَ مُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ فِي الْعَمَلِ ، بَلْ يَكُونُ « هَذَا » مُبْتَدَأً ، وَ« إِسْرَائِيلُ » عَلَى
تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ ، هُوَ الْخَبَرُ ، أَيْ : مَسُوخُ إِسْرَائِيلِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَلَمْ
يُقَمَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ
الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ^(٢) بِخَفْضِ ﴿ الْآخِرَةَ ﴾ .

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِ« قَالَتْ » ظَنَّتْ ، وَكَأَنَّهَا لَمَّا قَالَتْ « هَذَا إِسْرَائِيلُ »
مَعْتَقِدَةً أَنَّ الْضُبِّابَ مِنْ مَسُوخِ بَنِي إِسْرَائِيلِ ، وَلَمْ يَكُنْ اعْتِقَادُهَا ذَلِكَ عَنْ دَلِيلٍ
قَاطِعٍ - جَعَلَ مَا اعْتَقَدَتْهُ مِنْ ذَلِكَ ظَنًّا مِنْهَا « أَنْتَهَى .

وَعَلَى إِعْمَالِ « قَالَتْ » فِي الْآسْمِينَ أَنْشَدَ الْمُصَنِّفُ ^(٣) هَذَا الْبَيْتَ عَلَى لُغَةِ بَنِي
سُلَيْمٍ . وَإِسْرَائِيلُ لُغَةٌ فِي إِسْرَائِيلَ .

(١) الْأَمَالِيُّ ٢ : ٤٤ وإيضاح الشعر ص ١٦٩ وفيه تحريجه .

(٢) سورة الأنفال : ٦٧ . وهذه قراءة ابن جَمَّاز . اَلْحَتَسَبُ ١ : ٢٨١ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ٩٥ .

وقوله فَإِنْ عُدِمَ شَرْطُ رُجْعٍ إِلَى الْحِكَايَةِ تَقْدِمُ تَبْيِينَ ذَلِكَ .

وقوله وَتَجَوُّزُ إِنْ لَمْ يُعْدَمْ أَي : تجوز الحكاية بعد « أَتَقُولُ » وَإِنْ كَانَتْ الشروط كلها موجودة ، فليس إعمالها إعمال الظن واجباً ، بل جائز ، فتقول : أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ . وكذلك في لغة سُلَيْمٍ ، ليس العمل إعمال الظن عندهم واجباً ، بل جائز ، وأنشدوا بالوجهين قولَ الشاعر ^(١) :

عَلَامَ تَقُولُ الْرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
وقوله ^(٢) :

تَقُولُ هَزِيئُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

فالحكاية مراعاة للأصل ، والعمل لما شابه من الظن ، وعلى الحكاية قراءة مَنْ قَرَأَ بِالْتَّاءِ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٣) ، و« أَمْ » بمعنى بَلْ وألهمزة ، المعنى : بل أَتَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ . وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَقَدْ فَاتَ / شرط من شروط إعمالها إعمال الظن ، وهو الخطأ ، فلا يجوز فتح إِنْ فيه إلا على لغة سُلَيْمٍ .

[٣٠ : ٣٥ ب]

ص : وَلَا يُلْحَقُ فِي الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ يُنَوَى مَعَهُ الْقَوْلُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ . وَقَدْ يُضَافُ « قَوْلٌ » وَ« قَائِلٌ » إِلَى الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ . وَقَدْ يُغْنِي الْقَوْلُ فِي صِلَةٍ وَغَيْرِهَا عَنِ الْمَحْكِيِّ لظهوره ، وَالْعَكْسُ كَثِيرٌ .

وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ مُفْرَدٌ لَا يُوَدِّي مَعْنَى جُمْلَةٍ ، وَلَا يُرَادُّ بِهِ مَجْرَدُ اللفظ - حِكْمِي مُقَدَّرًا مَعَهُ مَا هُوَ بِهِ جُمْلَةٌ ، وَكَذَا إِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِ الْقَوْلِ .

(١) تقدم قريباً .

(٢) تقدم قريباً .

(٣) سورة البقرة : ١٤٠ . وقد تقدم تخريجها قريباً .

ش : الذي في معنى القول هو النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا وقعت بعد ناديت أو دعوت أو وصيت أو قرأت جملة فلا تُحكي بهذه ، بل يُضمر القول بعد الفعل ، نحو ﴿ونادى نوحُ ابنه وكان في معزل يا بني أركب معنا﴾^(١) ، ﴿فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين﴾^(٢) ، ﴿دعوا الله مخلصين له الدين لن أنجيئنكم﴾^(٣) ، ﴿ونادوا يا مالِكُ ليَقضِ علينا ربك﴾^(٤) ، وأنشد الفراء^(٥) :

إني سأبدي لك فيما أبدي لي شجان : شجن في نجد

وشجن لي في بلاد الهند .

فهذه المواضع ونحوها محكية عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بني ، وقال لنهلكن ، وقالوا لن أنجيئنكم ، وقالوا ليَقضِ ، وأقول لي شجان .

قال المصنف^(٦) : « وهو الصحيح لأن حذف القول استغناء عنه بالقول مُجمَع عليه في غير محل النزاع كقوله ﴿فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم﴾^(٧) ، أي : فيقال ، فحذف لدلالة المعنى عليه ، فحذفه في محل النزاع أولى لأنه مدلول به عليه بدالتين : معنوية ، ولفظية . وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك في الكلام كثير^(٨) ، فيلحق^(٩) به أنظير . وأيضاً فقد جاء القول مصرحاً به ، فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح ، نحو قوله ﴿ونادى أصحاب الأعراف رجالاً يعرفونهم بسيماهم قالوا

(١) سورة هود : ٤٢ .

(٢) سورة إبراهيم : ١٣ .

(٣) سورة يونس : ٢٢ .

(٤) سورة الزخرف : ٧٧ .

(٥) أكرج في الموشى ص ١١٧ وشرح التسهيل ٢ : ٩٧ واللسان (شجن) وديوان الصبا ص ٢١ . الشجن : هوى النفس . وروي : في بلاد ألسند .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ٩٦ - ٩٧ .

(٧) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٨) كثير : ليس في ك ، ن .

(٩) ك : فيلحق .

مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ ﴿١﴾ ، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾
قَالَ رَبِّ ﴿٣﴾ » انتهى.

وقوله «وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء ألفعول وحذف الفعل»
ليس نظيراً ، بل هو منه لأن المحكي هو مفعول ، فكان الأجدود أن يقول : وإبقاء
المحكي وحذف الفعل ^(٤) من باب بقاء ألفعول وحذف الفعل.

والذي يظهر أن قول الكوفيين أرجح لأنه ليس فيه إضمار ، ولأنه يكون في
ألفعل تكرار ؛ لأنه يؤدّي إلى صدور نداء ^(٥) وقول ، ودعاء وقول ، ووحي وقول ،
ونفس النداء والدعاء والوحي هو معنى ^(٦) القول ، فقد حصل التكرار وإن لم يكن
تكرار ، فيلزم أن يكون ما تُودي به وما دُعي به وما أُوحي محذوفاً ^(٧) ، وأنت ترى
مَصَّبَ النداء / على قوله ﴿يَا بُنَيَّ أَرَبِّ﴾ ، وَمَصَّبَ الوحي على ﴿لَنَهْلِكَنَّ﴾ ،
وَمَصَّبَ الدعاء على ﴿لَنُحْيِيَنَّ﴾ ، لا على غيرها ، فينبغي أن يعتقد فيها أن
أجمل معمولة لها إذ هي محكية بها . وأما حيث صُرِّح بالقول بعد هذه الأفعال
وشبهها فيضطر إذ ذاك إلى جعل أجمل محكية بالقول ، وينبغي أن يُعتقد أن تلك
الأفعال معمولاتها محذوفة ، وأن مَصَّبَهَا غير مَصَّبَ القول ؛ لئلا يلزم من ذلك
تكرار الفعل .

وأيضاً فإن تلك الأفعال هي أخص من مطلق القول ، فلا يكون القول
مفسراً لها . والذي يدل على عدم الإضمار أن « أن » التفسيرية جاءت بعد هذه

(١) سورة الأعراف : ٤٨ .

(٢) سورة هود : ٤٥ .

(٣) سورة مريم : ٣ .

(٤) ن : القول .

(٥) نداء : ليس في ك .

(٦) ن ، ح : في معنى .

(٧) في النسخ كلها : محذوف .

الآفعال، نحو قوله ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا﴾^(١)، ولو كان القول مضمراً لَمَا جيء بـ«أن» التفسيرية؛ لأنها لا تأتي بعد القول، ولكنه لَمَا كان لهذه الأفعال اعتباران :

أحدهما : مراعاة دلالتها أولاً - وهي أنها لا تدل على مطلق القول - أحتيج إذ ذاك إلى تفسير ، فجيء بعدها بـ« أن » المفسرة لذلك الفعل^(٢) .

والثاني : شبهها بالقول من حيث هي قول مخصوص ، أجريت مجرى القول ، فحكى بها .

وإلى اختيار مذهب الكوفيين ذهب ابن عصفور ، قال : « وقد يُجرى مجرى القول ، فتحكى بعده الجمل (رأيتُ وسمعتُ) وكل فعل معناه القول ، نحو قرأتُ ودعوتُ وناديتُ ، ومنه ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرُ ﴾^(٣) ، بكسر (إني) ، وكذلك تقول : قرأتُ بالحمد لله رب العالمين ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

تَنَادَوْا بِـ « الرَّحِيلُ غَدًا » وفي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي
برفع الرَّحِيل ، ومنه بيت ذي الرمة^(٥) :

سَمِعْتُ « النَّاسُ يَتَجَعُّونَ غَيْثًا »^(٦)

وما قاله ابن عصفور هو اختيار ابن الضائع وقوله ، قال وقد ذكر أن سَمِعْتُ ورأيتُ يحكى هما ، قال : « ويجري مجراه كل فعل معناه القول ، كقرأتُ

(١) سورة مريم : ١١ .

(٢) ك : بأن المفسرة ما ذلك الفعل . ح : بأن المفسرة لا ذلك الفعل .

(٣) سورة القمر : ١٠ . وكسر همزة إن قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأعشى وزيد بن علي ، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٢٨٨ والبحر ٨ : ١٧٥ .

(٤) ألبيت في المختص ٢ : ٣٥ وسر الصناعة ص ٢٣٢ والخزانة ٩ : ١٨٢ - ١٨٣ [٧٢١] .

(٥) تقدم في ص ٤٦ .

(٦) شرح الجمل ٢ : ٤٦٤ .

وَدَعَوْتُ وَنَادَيْتُ ، قَالَ تَعَالَى ﴿فَدَعَا رَبُّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ ، فِيمَنْ كَسَرَ إِنَّ ، وَتَقُولُ :
قَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبِالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَمِنْهُ :

تَنَادَوْا بِ(الرَّحِيلُ غَدًا) «^(١) أَلْبَيْت .

وقوله وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي وذلك أن قولاً هو مصدر،
فكما أن المصدر يُضاف إلى مفعوله فكذلك القول^(٢) ، وذلك إذا كان يتقدر بحرفٍ
مصدري والفعل ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣) :

قَوْلُ يَا لِلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا

/ وأما « قائل » فهو أسم فاعل ، حُكْمُهُ حَكْمُهُ^(٤) ، فحيث تجوز إضافة
أسم الفاعل تجوز إضافة « قائل » ، ومن ذلك قول الشاعر^(٥) :

وَأَجِيبُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَلْتُ ، وَمَلَّنِي عُوَادِي

ومن روى « بصالح » بالرفع فتقديره : بقول أنا صالح ، فحذف القول ،
وأقيمت الجملة مقامه ، ثم حذف صدر الجملة ، وبقي عجزها .

وقوله وقد يُغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره مثاله في الصلة
قوله^(٦) :

لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ ، فَأَنَّى مُلْتَمْتُ بِرُؤُوتِنَا قَبْلَ أَهْتِمَامِ بِكُمْ رُعْبَا

أي : قلتم تقاتلوهم أو نقاتلهم .

(١) شرح الجمل لابن ألياذر ق ٢٧٦ ب (باب القول) [دار الكتب المصرية رقم ٢٠] .

(٢) القول : ليس في ك .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٧ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٨ [٦٦٦] .

(٤) حكمه : ليس في ك .

(٥) هو بشار بن برد . ديوانه ص ٢٧٠ . وألبيت من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٩٨

وشرح الكافية لأشافية ص ١٧٢١ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٨٩ [٦٦٧] .

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

ومثاله في غير صلة قال المصنف^(١): «قولك: أنا قال زيد، ولو رأي لفر، أي: قال زيد يغلبي» .

قال المصنف^(٢): «ومن الاستغناء في الصلة بالقول عن المحكي قول الشاعر^(٣):

لَمْ يَا عُرْوَ لَمْ تَعُدْ بِالَّذِي قُلْتُ ، فَتَلْقَاهُ إِذْ خُذِلْتَ نَصِيرًا »

انتهى . وتقديره بالشخص الذي قلت أنا أعوذ به ، أو إنك تعوذ به .

وقوله والعكس كثير يعني الاستغناء بالمحكي عن القول، نحو ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾^(٤)، و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٥)، و﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾^(٦)، أي: فيقال لهم أكفرتم، ويقولون سلام، ويقولون ما نعبدهم. وقد تقدمت الإشارة إلى حذف القول وإبقاء الجملة المحكية في أول الفصل الذي هو آخر فصول باب المبتدأ^(٧).

وقوله وإن تعلق إلى قوله ما هو به جملة وذلك المقدّر قد يكون ناصبًا وحذف، كقوله ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٨)، أو ما يقتضي المرفوع، كقوله ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾، فيجوز أن يكون مبتدأ - أي: عليكم سلام - وحذف خبره، أو خبرًا - أي: تحيتكم سلام - وحذف مبتدؤه. ويجوز في العربية رفعهما، ونصبهما^(٩)، ورفع الأول

(١) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٩٨ .

(٣) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل .

(٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٥) سورة الزمر : ٧٣ .

(٦) سورة الزمر : ٣ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ٩٥ - ٩٦ .

(٨) سورة هود : ٦٩ ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ .

(٩) ك: «(ويجوز في العربية رفعهما) فقط . وأنظر هذه الأوجه في معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١ .

ونصبُ الثاني، وهو عكس الآية، وقال الشاعر^(١):

مَرَرْنَا ، فَقُلْنَا : إِيْهِ سِلْمٌ ! فَسَلَّمَتْ كَمَا أَكْتَلُ بِالْبَرْقِ الْعِمَامُ اللَّوَانِحُ

وقوله وكذا إن تَعَلَّقَ بغير القول أي : تُضمَر ناصباً إن كان ذلك ألفرد منصوباً ، أو ما يطلب الرفع بحالتيه من مبتدأ أو خبر إن كان مرفوعاً ، وذلك إن تَعَلَّقَ ألفرد بغير القول ، فيحكى ذلك النصب أو الرفع لأنه بعض جملة ، فلو كان على خاتم منقوشاً « محمد » ، وعَلَّقْتَ به قَرَأْتُ أو رَأَيْتُ أو لَمَحْتُ وشبهها - لقلت : قَرَأْتُ في خاتمه محمد ، فترفع على حسب مراد الناقد ذلك في خاتمه ، ويقدر ما يفهم من مراده ، أي : صاحبه محمد ، أو : محمد صاحبه . ولو كان المنقوش « محمدًا » بالنصب لقلت : قَرَأْتُ في خاتمه محمدًا ، فتنصب^(٢) على حسب/ مراد الناقد ؛ إذ الحكاية مستولية عليه في الوجهين ، ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

وَأَصْفَرُ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا

وصف ديناراً نُقش فيه اسم جعفر البرمكي، كأنه قال: يَلُوح على وجهه أقصدوا جعفرًا، أي: هذا الكلام، فأسند «يلوح» إلى الجملة، والجملة فاعل «يلوح»^(٤).

(١) ألبيت في معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١ حيث ذكر أن بعض العرب أنشده إياه . وعنه في تفسير الطبري ١٥ : ٣٨٢ . وهو في شرح التسهيل ٢ : ٩٩ . أكل الغمام : تبسم . وألوانح : ألبي لاح برقها ، أي : لمع وظهر .

(٢) لقلت قرأت ... فتنصب : سقط من ن .

(٣) ألبيت في الخلل في شرح أبيات الجمل ص ١٠٧ حيث ذكر أن ألفراء أنشده . وهو أيضًا في شرح التسهيل ٢ : ٩٩ . وآخره في الموشى ص ٢٩٣ : « جعفر » بالرفع . وأنظر الخزانة ٧ : ١٤٧ . وقد ذكر أبو حيان في آخر هذا الفصل اختلافًا في روايته ، واستراه قريبًا . ك : من درب .

(٤) يلوح : ليس في ك .

وإذا كان الفعل مما يمكن تعلقه بالخط وبالصورة فإنه تكون فيه الحكاية باعتبار الخط فقط ، والإعرابُ باعتبار الصورة فقط ، بخلاف ما إذا كان تعلقه باللفظ ، كسمعتُ ، أو قرأتُ ، أو بالخط ككتبتُ ، ومثاله : رأيتُ في خاتمه أسداً . فإن كان المرئيُّ صورة أسد فلا يجوز فيه إلا الإعراب ، كما تقول : رأيتُ زيداً ، وهو مجاز ؛ إذ المرئيُّ ليس أسداً حقيقة ، ولا يُوصف إذ ذاك إلا بوصفٍ مرئيٍّ ، فتقول : رأيتُ فيه أسداً مفتوحَ ألفم .

ولا يُوصف بوصف معنويٍّ في الأسد الحقيقي ، فلا يقال : رأيتُ فيه أسداً شجاعاً ، ولا أسداً أبخر^(١) ، ولا أسداً خبيثاً ؛ لأنَّ هذه الأوصاف لا تقوم بالأسد المصور . ووصفته على حسب إعرابه ، فتقول : في خاتمه أسدٌ مفتوحُ ألفم ، ونظرتُ في خاتمه إلى أسدٍ مفتوحِ ألفم ، [ورأيتُ في خاتمه أسداً مفتوحَ ألفم]^(٢) ، و«في خاتمه» يتعلق برأيتُ ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف إذ كان صفة للأسد ، فلما تقدمتْ كان في موضع الحال .

وإن كان المرئيُّ خطأ فتقدمت أحكامه ، وأنه يُحكى بحسب الإعراب المقتدر فيه ؛ لأنَّ المفرد الذي ليس مصدرًا ولا اسمًا للجملة لا يصح فيه إعراب إلا بتقدير تركيب جملة ، فيُحكى كما تُحكى سائر الجمل ، فإذا قلت «رأيتُ في خاتمه أسداً» فنصبه بإضمار فعل ، ورفعهُ بإضمار مبتدأ ، آتوا أسداً ، وما أشبهه ، وأنا أسدٌ ، وما أشبهه^(٣) مما تدل عليه حال صاحب الخاتم .

ولا يوصف مثل هذا إلا بـ«مكتوب» أو «مكتوبة» أو ما في معناهما . فإذا أنثت ذهبَ إلى الجملة ، وإذا ذكَّرت ذهبَ إلى الكلام ، فتقول : رأيتُ في فصِّه أسداً مكتوباً أو مكتوبةً ، وهما منصوبان على الحال . وكذلك : رأيتُ في فصِّه أسدٌ

(١) أبخر : متن رائحة ألفم .

(٢) ما بين الخاصرتين تمة يلتزم بها السياق ، وهي في الآرتشاف ص ٢١٣٢ .

(٣) وأنا أسد وما أشبهه : ليس في ك ، ن .

مكتوبًا أو مكتوبة؛ لأنَّ أجملة تصير بمنزلة العَلَم، وعُومِلَ بذلك لأنه ليس له ما يَلْتَبَسُ به.

قال ابن الضائع : « ليس هذا التعليل بشيء ؛ ألا ترى أنَّ شَمْسًا ونحوه نكرة وإن لم يكن له ما يَلْتَبَسُ به ، وإنما كان معرفة لأنه أَسْم للفظ المكتوب ، كما تقول : « قامَ فعلٌ ماضٍ » ، فـ« قامَ » أَسْم عَلم للفظ ، وكذلك « أسد » هنا أَسْم عَلم للمكتوب ، والمعنى فيهما التعريف ، وهو ظاهر من قصد التكلّم ، وإرادة التنكير به بعيد ، فإن اقترن به ما يُقَرَّبُه جاز ، ويكون (مكتوبًا) صفة » انتهى .

قال ابن عصفور: « إن قيل: لِمَ لَمْ يقل ذهب إلى معنى الأسم أو الكلمة؟

فالجواب : / أنه ليس في هذا الموضع بأسم مفرد ، بل هو جملة ، ولو كان مفردًا لم تجز حكايته إذ حكاية المفرد شاذة ، لا يقاس عليها ، نحو «دَعْنَا من تَمَرَتَانِ» ، و«ليس بِقُرَشِيًّا»^(١) . وألحزور الذي هو «في فَصِّه» متعلق بـ(رأيتُ) لا محذوف ؛ لأنه - كما تقدم - إنما يُحكى على معنى الجملة ، ومعنى الجملة ليس بكائن في فَصِّه ، وإنما في أَلْفَصِّ هذا الأسم خاصّة ، وهو على حذف ، وذلك ألحذوف مقدّر في ألففس ، وليس في أَلْفَصِّ شيء ، وألحذوف مبتدأ ، وهو : أنا ، والذي هو (أسد) خبره»^(٢) .

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا فرق عندي بين المسألتين » ، يعني مسألة « رأيتُ في فَصِّه أسدًا » على معنى الصورة ، وعلى معنى الكتابة . قال : « بل يجوز أن يكون ألحزور مع أجملة ظرفًا للجملة ، كما هو ظرف للصورة ، لأنك إذا قلت (رأيتُ أسدًا) إنما معناه : هذا الكلام ، و(أسدٌ) وحده ليس كلامًا ، لكنه مع

(١) ألفولان في الكتاب ٢ : ٤١٣ .

(٢) شرح أجمال لابن عصفور ٢ : ٤٧٦ - ٤٧٧ بتصرف .

ذلك المَقْدَرُ كلام ، وأنت لم تَرَ إلا الأَسمَ فقط لا ذلك المَقْدَر ، فكما أنك تقول: رأيتُ أسدًا، ومعناه (هذه اللفظة) الَّتِي هي في هذا الموضع جملة، فكذلك أَفَصُّ ظرف لهذه اللفظة الَّتِي هي جملة من غير فرق في ذلك، وبهذا ينفصل عن اعتراض أن المرئيَّ ليس إلا الأَسمَ، فكيف تحكي الجملة وأنت لم تَرها؛ لأنَّ هذا الأَسمَ المَفرَد جملة في هذا الموضع، فرؤية هذا الأَسمَ المَفرَد رؤية للجملة؛ لأنه جملة هنا، فكذلك أَفَصُّ ظرف لهذا الأَسمَ الَّذِي هو جملة، لا فرق بينهما» انتهى.

وآليت الَّذِي تقدم إنشاده «وَأَصْفَرُ» أنشده شيخنا آبن الضائع «وَأَحْمَرُ»، قال: وأنشدوه (يلوح) بالياء ، أي : يظهر على وجهه ، (جَعْفَرًا) محكيٌ ، فنصبُ (جعفر) في الدينار إنما هو على تقدير : أقصدوا جعفرًا ، فحكي . وأنشده ألفراء بالياء ، وأستشهد به على لُحْتِ الشيء بمعنى أبصرته ، فيجوز على هذا أن يكون (جعفرًا) محكيًا^(١) . ويجوز أن يكون (جعفرًا) مفعولاً صريحًا ، كأنه أراد : تُبَصِّرُ على وجهه ضاربه . ويجوز أن يكون (جعفرًا) فاعلاً ، أي : تلوح على وجهه هذه الجملة . ويجوز مع آلياء^(٢) أن يكون فاعل (يلوح) ضميرًا يعود على الدينار ، و(جعفرًا) محكيٌ فاعل بالجرور ، وهو في موضع نصب على الحال .

(١) محكيًا ... ضاربه ويجوز أن يكون جعفرًا : ليس في ن .

(٢) مع آلياء : ليس في ح . ك : ويجوز رفع آلياء .

ص : فصل

تدخل همزة التثقل على « عِلِمَ » ذات المفعولين ، و« رَأَى » أختها ، فتتصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، والآخران عليه على الأصح . وللثاني والثالث بعد التثقل ما لهما قبله مطلقاً ، خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق .

ش : هذه آلهمة تُسمَّى همزة التثقل ، وهمزة التعدية ، فتُسمَّى همزة النقل لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية لواحد ، ومن التعدية لواحد إلى التعدية / [٣ : ٣٨/١] إلى اثنين ، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة ، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به . وتُسمَّى همزة التعدية لأنها تُعَدِّي بدخولها الكلازم إلى واحد، والمتعدي لواحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة .

وقوله ذات المفعولين احتراز من « عِلِمَ » التعدية إلى واحد ك« عَرَفَ » ، فإنها إن نُقلت بالهمزة تعدت إلى اثنين ، نحو : أَعْلَمْتُكَ الْحِسَابَ .

وقوله و« رَأَى » أختها أي : بمعنى عِلِمَ التعدية إلى اثنين . واحتراز بذلك من «رَأَى» التعدية إلى واحد بمعنى أَبْصَرَ ، فإنها إن نُقلت بالهمزة تعدت إلى اثنين ، نحو : أَرَيْتَكَ زَيْدًا .

وقوله فتتصبان ثلاثة مفاعيل أحسن أن يضبط « ثلاثة » بالتثنية ؛ لأن «مفاعيل» صفة ، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر أو في قليل من الكلام ، بل تتبع الصفة أسم العدد في الإعراب ، فتقول : عندي ثلاثة قُرَشِيُونَ ، وكان الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي - رحمه الله - نَبَّه على ذلك في قول س^(١) « هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين »

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

حين قرأت عليه كتاب س ، فقال : « ينبغي أن يضبط (إلى ثلاثة) بالتنوين ؛ لأنَّ (مفعولين) صفة لـ (ثلاثة) » .

وقوله أولها الذي كان فاعلاً لأنَّ أفعال كان قبل دخول الهمزة : عَلِمَ زيدٌ عمراً قادماً ، ثم لَمَّا أُدخلت الهمزة صار : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً ^(١) قادماً . وكذلك في (رأى) أختها .

وقوله ويجوز حذفه ، والاختصار عليه في الأصح مثاله أن تقول : أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِيئاً ، فتحذف الْمُعْلَم . ومثال الاختصار عليه : أَعْلَمْتُ زيداً ، وتحذف المفعولين ، جرى هذا المفعول الأول في الحذف والاختصار عليه مجرى المفعول الأول في باب (أُعْطِيَ) بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلاً في المعنى ، كما جاز ذلك في كل مفعول أثر فيه الفعل ، ولأنَّ الفائدة لا تعدم في حذفه وإبقاء المفعولين ؛ إذ من غرض التكلّم أن يُعْلَمَ بالمفعولين ، ولا يذكر المعلم ، ومن غرضه أن يذكر المعلم ، ولا يذكر ما أعلمه به .

وذكر المصنف جواز الحذف والاختصار عليه في الأصح ، وهي مسألة خلاف كما ذكر . والذي اختاره هو مذهب أبي العباس ^(٢) ، وأبي بكر ^(٣) ، وابن كيسان ، وخطّاب المارديّ ، والأكثرين ، ورؤي عن المازني ، فيجوز الاختصار عليه وعنه لأنه لا يرتبط بهما ^(٤) ، ولا يرتبطان به ، فصار مثل كَسَوْتُ ، وعَرَفْتُ زيداً . واحتجَّ خطّاب بقوله تعالى ﴿ قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٥) .

وقال أبو علي : « هذا لا يدلُّ ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون عاملاً مُعاملةً

(١) عمراً : ليس في ك .

(٢) كذا ! وفي المقتضب ٣ : ١٢٢ « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض » .

(٣) نقل عنه ألفارسي في التعليقة ١ : ٧٢ أنه يجيز الاختصار على المفعول الأول .

(٤) ن : لأنه مرتبط بهما .

(٥) سورة التحريم : ٣ .

الأصل ، وأصله / الخبر ، فجرى مجرى خبرني ، كما أن رأيتُ - وإن دخلها معنى أخبرني - فإن ذلك لن يخرجها من احتياجها إلى المفعولين ، فهذا يحتج به من لم ير الأقتصار فيها على المفعول الأول دون صاحبيه « انتهى .

وأقول : ليست الآية مما يُستدل به على ما زعم خطّاب ؛ لأن هذا الحذف للمفعولين والأقتصار على أفعال ليس بحذف اقتصار ، وإنما هو حذف اختصار ، وهو جائز ، و(نَبَأَ) في الآية على باها ، ليست مُضْمَنَةً معنى أَعْلَمَ ؛ ألا ترى إلى تعديتها أولاً بألباء في قوله ﴿ فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ ﴾ ، ففي هذا حذف المفعول الأول والمفعول الثالث الذي تعدى إليه الفعل « عن » ، والتقدير : فَلَمَّا نَبَأَتْ ^(١) به مَنْ نَبَأَتْ عن الرسول ، والتقدير في ^(٢) ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ ﴾ : نَبَأَهَا بإفشائه عنه قالت مَنْ أَتَبَاكَ هَذَا عَنِّي ﴿ قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ ، أي : نَبَأَنِي عَنْكَ بِهِ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ . وإلى جواز حذف الأول وإبقاء الآخرين ، وحذف الآخرين وإبقاء الأول ذهب شيخنا أبو الحسن بن الضائع وأبو جعفر بن الزبير .

وذهب س ^(٣) إلى أنه لا يُقْتَصَرُ عنه ولا عليه ، والأول في أَعْلَمَ كالأفعال في عِلْمَ ، فكما لا يُقْتَصَرُ على أفعال في عِلْمَ كذلك لا يُقْتَصَرُ في أَعْلَمَ . وبهذا قال ابن ألباذش ، وابن طاهر ، وابن خروف ^(٤) ، والأستاذ أبو علي ، وابن عصفور ^(٥) ، وهو قياس قول أبي الحسن الأخفش - لا بُدَّ من الثلاثة - لأنه يرى الأفعال في أَعْلَمَ لا يُقْتَصَرُ عليه ، وَعِلِمْتُ وَظَنَنْتُ في ذلك سواء . واحتج لذلك بأنها كِلِمٌ دخلت لمعنى في الخبر ، وما كان كذلك لا بُدَّ له من الخبر ، مثل كان وحروف الابتداء .

(١) نَبَأَتْ : ليس في ك ، ح .

(٢) في ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ ﴾ نَبَأَهَا بإفشائه عنه قالت مَنْ أَتَبَاكَ هَذَا عَنِّي قَالَ : ليس في ك .

(٣) الكتاب ١ : ٤١ .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣١٣ والمقرب ١ : ١٢٢ .

قال ألفارسي : فإن قيل إنها جملة ، فتستغني مثل أجمع التي يتعلق بمعناها ما بعدها لا يستغني ، كجملة القسم والشرط وما يحتاج ^(١) إلى جواب ، إلا أن هذا ينحرم بما ^(٢) ذكره س في : ظننتُ ذاك ^(٣) ، ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنِّي السَّوَاءَ ﴾ ^(٤) ، و«مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ» ^(٥) ، إلا أن يُجعل ورود مثل هذا قليلاً ، وقد كثر غيره ، ولا يحمل على القليل . وكان ألفارسي يستحسن هذا المذهب في « الحلييات » وغيرها من كتبه .

ونقل عن الأستاذ أبي علي ^(٦) أنه ذهب إلى أنه لا يجوز أن يُقتصر على الأول ، فتقول : أعلمتُ زيداً ، ولا عليه وعلى أحد الآخرين ، ويجوز ^(٧) الأقتصار على الآخرين وحذف الأول ، فتقول : أعلمتُ كبشك سميناً . فصارت المذاهب ثلاثة : مذهب الجمهور ، ومذهب س ومن تبعه ، ومذهب الأستاذ أبي علي .

وذكر بعض معاصرينا - وهو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي - من نخاة بغداد ما نصه ^(٨) : « والأظهر أنه لا يجوز حذف المفعول الأول من هذا الباب لأنه فاعل في المعنى ، ولأنه يؤدي إلى التلبس ^(٩) في نحو : أعلمتُ زيداً عمرًا عاقلاً .

(١) ح : ولا تحتاج .

(٢) ن : بما بعدها .

(٣) الكتاب ١ : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : ١٢ .

(٥) هذا مثل . وهو في أمثال أبي عبيد ص ٢٩٠ وجمع الأمثال ٢ : ٣٠٠ .

(٦) يعني أثلولين ، وقد نصَّ على مذهبه هذا في كتابه التلوطة ص ٢٠٧ . وأنظر الشرح الكبير على الجزولية ص ٧٠٦ - ٧٠٧ .

(٧) ويجوز الأقتصار على الآخرين : ليس في ك .

(٨) شرح ألفية ابن معط ص ٥٢٠ .

(٩) في النسخ المخطوطة : إلى التلبس .

ومنهم مَنْ أجازَه لأنه فضلة . وأمّا حذف / الآخرَين فحائِز على الأصح لأهُما في [٣: ٣٩/١] حكم مفعولي ظَنَنْتُ » .

والذي نختاره هو أن يُرجع في ذلك إلى السماع ، فإن وُجِدَ محذوفاً مُبْقَى المفعولان دونه أقتصاراً ، أو مُبْقَى هو محذوفاً مفعولاً ألفعل - أجزناه ، وإلا فالنوع . وفي البسيط : وكان ابن السراج لا يُجيز الأقتصار في هذا المتعدي إلى الثلاثة ، ويجوز فيها ^(١) دخول ألباء ، فيقول : أَعْلَمْتُكَ بزيد ، كما في : علمتُ به ، ولا تدخل على الأول كما لا تدخل في ضربتُ بزيد . ويقع بدلها أن وأن على نحو ما تقدم في ظَنَنْتُ ، ولا يكون ذلك في صيرت وأخواتها لقوة المفعولية .

وقوله وللثاني والثالث بعد أنقل ما لهما قبله مطلقاً يعني من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ، ومنع حذفهما وحذف أحدهما أقتصاراً ، ومن ألتقمت والتأخير ، وغير ذلك من الأحكام التي سبقت لـ « علمتُ » وأخواتها ، إجماعاً واختلافاً وتقسيماً .

وقوله خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق ذهب قوم ^(٢) إلى منع الإلغاء والتعليق في أعلم وأخواتها مطلقاً ، سواء أبنيت للفاعل أم بُنيت للمفعول . وخصَّ بعضهم ذلك بالمبني للفاعل ^(٣) ، وهو اختيار الجزولي ^(٤) .

وقال الأستاذ أبو علي ^(٥) : « المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين ، سواء أبنيت للفاعل أم للمفعول . وأعله في أن لم تُلغ هذه الأفعال إذا

(١) ك : هنا .

(٢) ذكرهم أبو حيان في الأرتشاف ص ٢١٣٥ - ٢١٣٦ .

(٣) هو أبو بكر خطّاب الماردي كما في الأرتشاف ص ٢١٣٦ .

(٤) المقدمة الجزولية ص ٨٣ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٧ - ٧٠٨ بتصرف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .

بُنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة ، بخلاف ظَنَنْتُ وبابه ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد أكلة ثم لا يوجد حُكمها ، ولكن غَرَّ الْجُزُولِيَّ ذَكَرُ سَ أَرَى ، وهي مضارع أَرَيْتُ بمعنى أَظَنَنْتُ ، فَتَخِيلَ أَنَّ باقي أفعال أَلْبَابِ كَأَرَى .» قال ^(١) : « وإنما جاز إلغاء أَرَى وحدها لأنها بمعنى أَظُنُّ ، وَأَظُنُّ غير مؤثرة ، فجرت مَجراها في الإلغاء كما جَرَتْ مَجراها في المعنى .»

قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وحاصل قول الأستاذ أبي علي أمران :

أحدهما : أن أَعْلَمَ مؤثر ، فلا يُلغى ، كما لا تُلغى الأفعال الملوثة .

والثاني : أن أَرَى أُلغى لأنه بمعنى أَظُنُّ ، فوافقه في الإلغاء كما وافقه في

المعنى .

والجواب عن الأول أن يُقال : مَنْ أجاز إلغاء أَعْلَمَ لم يُجزه بالنسبة إلى أَعْلَمَ ، فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازته بالنسبة إلى أَلَسْتُ وأَلَسْتُ إليه ، وهما غير متأثرين بأَعْلَمَ ، كما هما غير متأثرين بعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء أَعْلَمَ عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء عِلِمَ .

والجواب عن الثاني أن يُقال : إلحاق أَرَى بأَظُنُّ لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أَعْلَمْتُ بعَلِمْتُ ، بل الأمر بالعكس ؛ لأنَّ مفهوم عِلِمْتُ مستفاد من أَعْلَمْتُ كاستفادة مفهوم ^(٣) أَظُنُّ من أَرَى ، فالمناسبتان مستويتان ، / وبين أَعْلَمْتُ وعِلِمْتُ مناسبتان أخريان ، وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواءهما في التصرف ، بخلاف أَرَى وَأَظُنُّ ؛ لأنهما مختلفتان في المادة وفي التصرف . أمَّا التخالف في المادة فظاهر ، وأمَّا في التصرف فلأنَّ أَرَى لم يُستعمل له ماضٍ ، فقد

[٣: ٣٩/ب]

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٧٠٨ بتصريف . ولعل هذا قوله في الشرح الصغير .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ وقد أثبت قبل ذلك قول الأشلوين في شرحه الكبير على الجزولية بلفظه .

(٣) علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم : ليس في ك .

بأنَّ مناسِبةَ أَرَى لِأَظُنُّ أَضْعَفُ مِنْ مناسِبةِ أَعْلَمْتُ لَعَلِمْتُ ، وَأَرَى قَدْ جَرَتْ
مَجْرَى أَظُنُّ ، فَإِذَا جَرَتْ أَعْلَمْتُ مَجْرَى عِلِمْتُ كَانَ ذَلِكَ أَحَقَّ وَأَوْلَى » أَتَهَيَّ .

وما ذهب إليه من أنَّ أَرَى لم يُستعمل منه ماضٍ ليس بصحيح ، نصٌّ على
ذلك س^(١) ، وَلِقَلَّةُ أَشْتَغَالَ الْمُصَنِّفِ بَكِتَابِ سِ غَابَ ذَلِكَ عَنْهُ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ
فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع^(٢) : « لا يجوز الإلغاء في أَعْلَمَ وأخواتها لأنَّ
مبنى الكلام عليها ، ولا تجيء بعد ما مضى الكلام على الْإِبْتِدَاءِ ، فُتُلْعَى ، ولا أَعْلَمُ
في هذا خلافاً » أَتَهَيَّ . وقد عِلِمَهُ غَيْرُهُ كَالْأَسَازِ أَبِي عَلِيٍّ وَالْمُصَنِّفِ .

وفي الْبَسِيطِ : « أَمَّا الْإِلْغَاءُ فِي هَذِهِ فَلَا يَكُونُ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ
لَا بِالنِّسْبَةِ ، فَلَيْسَ أَصْلُهَا تَرْكُ الْعَمَلِ عَمْتَزَلَةً مَا تَقْدَمُ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ
فِي أَعْلَمْتُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهَا كَلَامٌ تَامٌ لِأَجْلِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا يَكُونُ مَبْتَدَأً ،
وَلأنَّ صَيَّرَ وَبَابَهُ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ كَمَا تَقْدَمُ ، وَلَا يَصِحُّ إِلْغَاءُ أَعْلَمْتُ عَنْ
الْمَفْعُولِينَ وَإِعْمَالُهَا فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُكْمٌ بِقُوَّةٍ وَضَعْفٍ مَعًا ، وَلَا يَكُونُ . وَجَوَزَهُ
الْجُزُؤِيُّ » أَتَهَيَّ .

وقال عبد العزيز بن جمعة^(٣) : « ولا يجوز تعليقها ولا إلغاؤها ولا إضممار
الشان فيها ؛ فَإِنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مُعْلَمٌ ، وَضَمِيرُ الشَّانِ لَا يُتَصَوَّرُ إِعْلَامُهُ لِكُونِهِ
مَجْهُولاً » أَتَهَيَّ .

وَالْحَكَمُ^(٤) فِي هَذَا السَّمَاعِ ، وَهَذِهِ الْأَقْيَسَةُ كُلُّهَا طَائِفَةٌ ، لَكِنَّا ذَكَرْنَاهَا
لِتَلَا يَخْلُو كِتَابُنَا عَنْ عِلَلِ الْنَحْوَةِ وَأَقْيَسَتِهِمْ . وَقَدْ سُمِعَ الْإِلْغَاءُ فِي أَعْلَمَ مُتَوَسِّطَةً ،

(١) الْكِتَابُ ١ : ٤١ .

(٢) الْمُلَخَّصُ ١ : ٣٦٢ .

(٣) شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ ص ٥٢٠ .

(٤) ك ، ن : وَالْحَكَمُ .

قال الشاعر^(١):

وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملّات الزمان الصّوائب
وأنت - أراني الله - أمتنع عاصم وأرأف مُستكفي وأسمَح واهب
فألغى أرى متوسطاً . ومثله قول بعض من يوثق بعريته : البركة - أعلّمتنا
الله - مع الآكابر .

وأما التعليق فأختار المصنف جوازه ، وأستدلّ على ذلك بقوله تعالى ﴿ هَلْ نَذِلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّتُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٢) ،
وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٣) ، فعلقَ بيّني وأدري لأهما بمعنى يُعلِّم
وأعلِّم ، فتعليقهما لتضمنهما حروف يَعْلَمُ وَعِلِّمُ^(٤) أَحَقُّ .

قال المصنف^(٥): « ومن تعليق أفعال هذا الباب / قولُ الشاعر^(٦) :

حَذَارِ ، فَقَدْ بُيِّتَ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُحْزَى بِمَا تَسْعَى ، فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى »
وقال صاحب المُلَخَّص^(٧) : « أمّا التعليق فأختلف فيه : فمنهم من أجاز
أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُو شَاخَصٌ مُسْتَدَلًّا بقوله تعالى ﴿ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي
خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ . ومنهم من ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق ، وجعل الآية بمنزلة
قوله تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾^(٨) ،

[٣ : ٤٠ / ١]

(١) أليبتان في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٢) سورة سبأ : ٧ .

(٣) سورة الأنفطار : ١٧ .

(٤) ن ، ح : ومعناها أحق .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٦) أليبت في شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ .

(٧) المُلَخَّص ١ : ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٨) سورة المائدة : ٩ .

فَقَوْلُهُ ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ جَمَلَةٌ تُفَسِّرُ الْمَوْعُودَ [به] ^(١) ، وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تُفَسِّرُ الْمُنْبَأَ به ، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ عِنْدِي الْمَخْتَارُ « أَتَهَيَّ كَلَامَهُ .

وَمِمَّنْ أَجَازَ التَّعْلِيقَ عَنِ الْمَفْعُولِينَ صَاحِبُ الْبَسِيطِ فِيمَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، نَحْوُ أَعْلَمْتُ . وَاسْتَدَلَّ بِآيَةٍ . وَ﴿إِذَا مَرَّكُمْ﴾ لَا جَائِزَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِخَيْرِ إِنْ ، وَلَا «يُنَبِّئُكُمْ» ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَقْيِيدًا لِلتَّنْبِيءِ ، لَا عَلَى الظُّرْفِ ، وَلَا عَلَى الْإِتْسَاعِ ، بَلْ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : تَعْلَمُونَ ذَلِكَ إِذَا مَرَّكُمْ ، وَفُصِّلَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الِاعْتِرَاضِ .

وَجَعَلَ الْمَصْنِفُ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ مِنْ تَعْلِيقٍ أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ . وَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَعْدِيَةٌ دَرَى بِحَرْفِ جَرٍ ، تَقُولُ : دَرَيْتُ بِهِ ، وَالْأَقْلُ تَضْمِينُهَا مَعْنَى عِلِمَ ، فَتَقُولُ : دَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، كَمَا تَقُولُ : عِلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ - تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهَا ^(٢) ، وَإِلَى الْآخَرِ بِحَرْفِ جَرٍ ، كَمَا هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ ^(٣) ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ لَيْسَ قَوْلُهُ ﴿مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ سَادًّا مَسَدًّا الْمَفْعُولِينَ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَعْلَمَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا سَدَّتْ مَسَدًّا الْمَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهِيَ جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْنَصْبِ ، تَنْوِبُ عَنِ مَفْعُولِ وَاحِدٍ ، أَصْلُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ . وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ أَدْرَى لَا يَكُونُ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ أَنَّ الَّذِينَ اسْتَقَرَّوْا كَلَامَ الْعَرَبِ مِنْ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ إِنَّمَا أَنَّهُوْهَا إِلَى سَبْعَةِ أَعْمَالٍ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا أَدْرَى بِمَعْنَى أَعْلَمَ .

(١) به : تَمَتَّةٌ مِنَ الْمُلْحَصِ .

(٢) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : بِنَفْسِهِ .

(٣) سُورَةُ يُونُسَ : ١٦ .

ص : وألحقَ بهما سيبويه نَبَأً . وزادَ غيره أُنْبَأً وخَبَرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ . وزادَ
الْأَخْفَشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخَالَ وَأَزْعَمَ وَأَوْجَدَ . وألحقَ غيرُهم أَرَى الْحَلْمِيَّةَ
سَمَاعًا .

وما صيغَ للمفعول من ذي ثلاثة فحُكِمَ حُكْمُ ظَنٍّ إلا في الِاقْتِصَارِ على
الْمَرْفُوعِ .

ش : اَلْمُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة أَعْلَمَ وأَرَى . وزادَ س (١) نَبَأً . قال
المصنف : « وزادَ غيره أُنْبَأً » . وذكر ابن هشام (٢) أن س زادَ نَبَأً و أُنْبَأً . وذكر
أبو علي (٣) والجرجاني (٤) / هذه الأربعة فقط . وزادَ ألفراء أَخْبَرَ وخَبَرَ ، ذكر
[٣: ٤٠/ب] ذلك في معانيه . وزادَ الكوفيون حَدَّثَ . قالوا : ولم يُحفظ عن العرب مما يتعدى
إلى ثلاثة غيرها . وهذا يدلُّ على خلاف ما ذهب إليه المصنف من جعل أَدْرَى
متعدية إلى ثلاثة كما ذكرناه قبل .

وما زاده ألفراء والكوفيون من أَخْبَرَ وخَبَرَ وحَدَّثَ لم يصح عند س ، أو لم
يسمعها (٥) ، أو تأوَّل ما سمع منها ، ولم يذكرها المتقدمون من البصريين ، وقد
ذكرها جماعة من المتأخرين كالزحاشي (٦) وأكثر أصحابنا (٧) ، وقياسُها إذا صَحَّتْ
أن تكون محمولة على أَعْلَمَ .

(١) الكتاب ١ : ٤١ .

(٢) يعني الخضراوي .

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٧٥ .

(٤) الِاقتِصَادُ ص ٦٢١ - ٦٢٣ .

(٥) ك : أو يسمعها .

(٦) ألفصل ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٧) المقدمة الجزولية ص ٨٣ والتوطئة ص ٢٠٦ واللملخص ١ : ٣٦٢ والبيسيط في شرح جمل

الزجاجي ص ٤٤٩ .

وذكر الحريري في (شرح المُلحَة) له فيما يتعدى إلى ثلاثة « عِلْمٌ » المنقولة بالتضعيف من عِلْمٍ بالتعدية لاثنتين .

والذي ذكر أصحابنا أن « عِلْمٌ » المتعدية إلى اثنتين لم تُنقل إلا بالهمزة ، وأن « عِلْمٌ » المتعدية إلى واحد لم تُنقل إلا بالتضعيف ليُفرق بذلك بين المعنيين ، ولم توجد « عِلْمٌ » متعدية إلى ثلاثة في لسان العرب .

وقال صاحب اللباب ^(١) : « أَلْمَسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمَ وَأَرَى ، فَأَمَّا أَتَبَأُ وَتَبَأٌ فإِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ ، وَإِلَى ثَانٍ بِحَرْفِ جَرٍ ، وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ كُنْبًا ، وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةٍ تَشْبِيهًا بِأَعْلَمَ . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَتَبَأً تَعْدَى لِاثْنَيْنِ بِنَفْسِهَا مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ ﴿ مَنْ أَتَبَأَكَ هَذَا ﴾ ^(٢) ، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَكْثَرُ » .

وقال ابن ولاد : « أَتَبَأُ وَتَبَأٌ يُسْتَعْمَلَانِ كَثِيرًا عَلَى أَصْلِهِمَا ، فَتَقُولُ : أَتَبَأْتُهُ عَنْ كَذَا ، وَبِكَذَا ، وَكَذَا تَبَأٌ » . قال : « وَتُسْتَعْمَلُ أَعْلَمَ اسْتِعْمَالَهُمَا ، فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا بِأَمْرِكَ ، وَعَنْ خَبْرِكَ » .

وكان الأستاذ أبو علي يقول في بعض إقراءاته بالثلاثة التي ذكر س ، وهي أَعْلَمَ وَأَرَى وَتَبَأٌ ، ويقول في أَتَبَأُ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ : إِنَّ الْأَصْلَ تَعْدِيَّتُهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَإِنْ سُمِعَ تَعْدِيَّتُهَا صَرِيحًا فَاتَّسَاعَ . وَزَعَمَ أَنَّ حَدَّثَ إِنَّمَا سَمِعُوا تَعْدِيَّتُهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٣) :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُ — دَتُّمُوهُ ، لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

قال : ولا دليل فيه لأنه إنما وصل بالتضمين ، وإذا لم يكن يصل بنفسه إلا

(١) اللباب للعكبري ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصريف كبير .

(٢) سورة التحريم : ٣ .

(٣) هو الحارث بن حلزة . شرح القصاصد العشر ص ٣٨٧ . وآخره فيه : أَلَعَلَّاهُ .

في هذا فلا دليل فيه ، بل يكون كقوله ^(١) :

إذا رَضِيتُ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ

والظاهر من كلام س أن نَبأً يتعدى إلى اثنين ، ثانيهما بحرف جر ، قال س :
« وكما قال : بُنِيتُ زيدًا ، يريد : عن زيد » ^(٢) .

وقال أبو العباس : « بُنِيتُ يتعدى لمفعولين كأَعْلَمْتُ ، فيكون الأول مفعولاً ،
والجمله في موضع الثاني ، ولا يُدعى إسقاط الحرف لأنه لا يقاس » .

/ ردُّ عليه أبو علي ، فقال : « سَمِعَ الإسقاط ، والأصل حرف الجر ،
والتعدي إلى ثلاثة هو فرع ، وإذا احتمل أصلاً وفرعاً حُمِلَ على الأصل » انتهى .

[٣ : ٤١/١]

وأستدل المبرد على أن نَبأً يتعدى إلى ثلاثة ، أحدها المفعول الذي لم يُسمَّ
فاعله ، والثاني والثالث مبتدأ وخبر - بقول الشاعر ^(٣) :

وَبُنِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا ، لَتِيْمًا صَمِيْمُهَا

فكيف يستدل س على أن بُنِيتُ زيدًا هو على حذف حرف الجر - أي :

عن زيد - بهذا البيت ؟ ولا حجة له فيه إذ هو تعدى فيه إلى ثلاثة .

قال أصحابنا : وما قاله المبرد خطأ لأن س لم يستدل بالبيت على ما ذكر ،

بل ألعب تقول : بُنِيتُ زيدًا ، على معنى : بُنِيتُ عن زيد ، وأورد س البيت على

أنه محتمل أن يكون قد حذف منه حرف الجر ؛ لأن تعديته إلى ثلاثة إنما هي ^(٤)

(١) عجز البيت : « لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْنَيْتَنِي رِضَاهَا » . وهو للقحيف العُقيلي في النوادر ص ٤٨١

والخزانة ١٠ : ١٣٢ - ١٣٩ [٨٢٥] .

(٢) الكتاب ١ : ٣٨ .

(٣) هو ألفرزدق كما في الكتاب ١ : ٣٩ . وليس في ديوانه . والبيت من غير نسبة في شرح

التسهيل ٢ : ١٠١ والبسيط في شرح جمل أكرجاسي ص ٤٥٣ . أراد بعبد الله القبيلة ،

وهو عبد الله بن دارم . وألجو : أسم موضع . وصميمها : خالصها .

(٤) في المخطوطات : هو .

بالتضمنين معنى ما يتعدى إلى ثلاثة ، والتضمنين ليس بقياس ، بل هو تجوُّز ، وحذف حرف الجر مجاز ، فتكافأاً عنده .

ومما جاء دليلاً على ما ذكروا من تعدية هذه الأربعة الأفعال إلى ثلاثة قول الشاعر^(١):

تُبْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا - يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقول الآخر^(٢):

وَبُتُّ قَيْسًا - وَلَمْ أَبْلُهُ - كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ آلِ يَمَنٍ
وقول الآخر^(٣):

وَحَبِزْتُ سَوْدَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا
وقول الآخر^(٤):

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي
وقول الحارث بن حلزة^(٥):

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ . أَلْبَيْت .

وأختار المصنف في الشرح^(٦) ألا تلحق هذه الأفعال الأربعة في التعددي بأَعْلَمَ ؛ لأنه يكون من باب إسقاط حرف الجر ، كما قال س فيما حكى عن بعض العرب تُبْتُ زيداً، أي : عن زيد ، واقتصر عليه ، وكما جاء في قوله ﴿مَنْ

(١) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ٥٤ .

(٢) هو الأعشى . وألبيت في ديوانه ص ٧٥ .

(٣) هو الأعوام بن عتبة أو غيره . أنظر تخرجه في الحماسة ٢ : ١٤٥ [الحماسية ٥٨٩] .

(٤) هو رجل من بني كلاب كما في الحماسة البصرية ص ١١٣٢ [الحماسية ١٠٠٩] .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ - ١٠٢ .

أَبْكَ هَذَا^(١) ، فحذفُ حرف^(٢) الجر بعد نَبَأٍ مقطوع بثبوته ، وبعد أُنْبَأٍ ؛ إذ لا يمكن أن يكون الثالث محذوفاً مقتصرًا على المفعولين ؛ لأنَّ الثالث هو خير للمبتدأ على ما زعموا أنها تتعدى إلى ثلاثة ، ولا يجوز الِاقْتِصَارُ على المبتدأ دون الآخر ، ويكون المنصوب الثالث / منصوبًا على الحال ، وكذلك الجملة الواقعة موقعه .

[٣: ٤١/ب]

قال المصنف^(٣) : « وقد حمل س على حذف الحرف قول الشاعر :
وَبُئْتُ عَبْدَ اللَّهِ . أَلَيْتُ .

مع إمكان إجرائه مجرى أُعْلِمْتُ ، فدل ذلك على أن تقدير حرف الجر^(٤) راجع عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى شيء ، ولم يثبت الإجراء مجرى أُعْلِمَ إلا حيث يحتمل حذف الحرف ، فكان الحمل عليه أولى ، هذا في نَبَأٍ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأمَّا أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة » . قال المصنف^(٥) : « هذا أراه أظهر وإن كان غيره أشهر » انتهى .

وما قرره من أن هذه الأفعال الأربعة لا تلحق في التعدي بأَعْلَمَ يُعَكِّرُ^(٦) على استدلاله أن أُعْلِمَ يجوز فيها التعليق عن مفعولها مستدلاً بقوله تعالى ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزَقَّتْ كُلُّ مُمَزَّقٍ﴾^(٧) ، وبقوله^(٨) :

(١) سورة التحريم : ٣ .

(٢) ك : فحذف الجر . ن ، ح : فحذف الحرف .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١٠١ - ١٠٢ باختصار .

(٤) ن ، ح : على أن تقدير حذف الحرف .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٦) ك ، ح : يعكس .

(٧) سورة سبأ : ٧ .

(٨) تقدم في ص ١٦٠ .

حَذَارٍ ، فقد بُنِيَ إِنْكَ لِلَّذِي . البيت .

لأنَّ تَبَّاً هُذِهِ الْمَعْلُوقَةُ لَيْسَتْ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛ إِذْ لَمْ يُثَبِّتْ لَهَا ذَلِكَ ، فَلَا يَكُونُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى صِحَّةِ ثَبُوتِهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْلِيْقٍ ^(١) أَعْلَمَ وَأَرَى ، فَقَدْ نَاقَضَ الْمُصَنِّفُ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيْقَ يَجُوزُ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَزَعَمَ هُنَا أَنَّ مَا أَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى التَّعْلِيْقِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَاضِحٌ .

وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَبَّاً وَأَنْبَأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَرَ وَحَدَّثَ تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، وَأَنَّ الِاهْمِزَّةَ وَالتَّضْعِيفَ لَيْسَا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلنَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ ، بَلِ الْكَلِمَةُ بُنِيَتْ عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ تَقُلْ الْعَرَبُ تَبَّاً وَلَا خَبَرَ وَلَا حَدَّثَ . بِمَعْنَى عِلْمٍ فَتَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِنَّمَا نَقَلُوا تَبَّاً خَفِيفَةً . بِمَعْنَى أَخْبَرَ ^(٢) ، فَتَتَعَدَّى تَعْدِيَتِهَا .

وَوَقَعَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ فِي (الْإِيضَاحِ) ^(٣) أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَنْقُولَةٌ بِالِاهْمِزَّةِ أَوْ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ مِنْ أَلْفَعْلٍ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الِاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَا تُقْلُ بِالِاهْمِزَّةِ إِلَّا أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَمَا عَدَاهُمَا مُضْمَنٌ بِمَعْنَى أَعْلَمَ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَعْدِيَتِهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ .

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا عَدَا أَعْلَمَ وَأَرَى مَنْقُولٌ مِنْ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، أَصْلُهُمَا أَلْبَتَدَأُ وَالْخَيْرُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ يَذَرُ وَيَذَعُ مُضَارِعَانِ لِرِ « وَذَرَ » وَ « وَذَعَ » وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِمَا . وَالَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا أُجْرِيَتْ بِجَرَى أَعْلَمَ ، فَعُدِّيَتْ تَعْدِيَتِهَا - وَجِبَ أَنْ تُجْعَلَ مَنْقُولَةٌ كَمَا أَنَّ أَعْلَمَ كَذَلِكَ . وَأَدْعَاءُ التَّضْمِينِ أَسْهَلُ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ .

وَفِي الْبَسِيطِ : « خَبَرَ وَأَخْبَرَ وَتَبَّاً وَأَنْبَأَ وَحَدَّثَ أَسْتَعْمِلْتُ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى

(١) ك : دليل تعليق .

(٢) الصَّحَاحُ (نَبَأ) .

(٣) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ص ١٧٥ .

ثلاثة أنحاء : متعدية إلى اثنين ، أحدهما^(١) بحرف الجر، ثَبَّأتُ زيدًا عن حالِ عمرو،
والثاني إلى اثنين ﴿مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا﴾، والثالث إلى ثلاثة .

وآخِثُوا : فَعِلٌ : هي أصل فيما يتعدى إلى ثلاثة . وقيل : أصل فيما

يتعدى إلى اثنين . / وقيل : هي أصل فيما يتعدى إلى واحد وإلى الثاني بحرف الجر. [٣: ٤٢/١]

والمُضَعَّفُ منها أو بالهمزة قيل : هي أصل بنفسها ، ليست منقولة من فعلٍ

آخرَ تَضْعِيفًا ولا بالهمزة لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأنه لم يُسَمَّعْ لها بأصل . وقيل : لا

يُعد في المعنى أن يكون لها أصل لا يتعدى^(٢) ، فيدل على قيام الآخر بالنفس كما

تقول ظَنَنْتُ ، ثم أردت الآخر عند غيرك ، فتعدى في المعنى ، واستغني عنه بغيره ،

فيكون مما لم يُنطَقْ لها بأصلٍ كمذاكير ونحوه » انتهى وفيه بعض تلخيص .

وقوله وزادَ الأَخْفَشُ أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخَالَ وَأَزْعَمَ وَأَوْجَدَ هذا الذي

ذكره الأَخْفَشُ هو اختيار أبي بكر بن السراج ، قال أبو بكر : تقول : أَظُنْتُ

زيدًا ، فتسكت ، كما تقول : أَعْلَمْتُ زيدًا . وهذا الذي ذكره الأَخْفَشُ هو قياس ،

لا أنه مسموع من العرب ، بل قاس ذلك على عِلْمٍ ورَأَى^(٣) ، فكما أنه نُقل

بالهمزة عِلْمٌ ورَأَى^(٤) فكذلك يجوز ذلك في أخواتهما^(٥) . والذي يظهر من

مذهب س^(٦) أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدي واللازم ، وبالهمزة قياس في

اللازم سماع في المتعدي . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أن ذلك مقيس في التضعيف

(١) أحدهما بحرف الجر ثَبَّأتُ زيدًا عن حالِ عمرو والثاني إلى اثنين : ليس في ك .

(٢) ن : أصل يتعدى .

(٣) ألفصل ص ٢٥٧ وشرحه ٧ : ٦٥ - ٦٦ وألباب للعكري ١ : ٢٥٨ وشرح الجمل

لأبن عصفور ١ : ٣٠٤ .

(٤) ك : وأرى .

(٥) ك ، ن : وأخواتها .

(٦) الكتاب ٤ : ٥٥ - ٥٦ .

والهمزة فيهما ، ومنهم مَنْ ذهب إلى السماع فيهما .

وقد رُدَّ مذهب الأخفش^(١) بأنَّ الهمزة إنما يتعدَّى بها إلزام ليلحق بالمتعدي لواحد، والمتعدي لواحد ليلحق بما يتعدى إلى اثنين ، وليس لنا ما يتعدى إلى ثلاثة بالأصالة فيلحق بها ما يتعدى إلى اثنين ، فكان القياس ألاَّ يُعَدَّى أَعْلَمَ وأَرَى ، لكنْ سُمِعَ فيهما التعدية على خلاف الأصل ، فقبِلَ ، ولم يُقَسَّ عليهما غيرهما . وقد وافق الأخفشُ على منع : أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا .

وفي البسيط : التعدية بالتضعيف^(٢) وحرف الجر ليس قياسًا ، فلا يقاس على ما سُمِعَ منه . وأمَّا الهمزة فأربعة مذاهب^(٣) :

١ - ليس بقياس كالتضعيف والحرف .

٢ - قياس في كل فعل ، وهو مذهب الأخفش والأعلم .

٣ - قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ ، وهو رأي أبي عمرو وغيره .

٤ - قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما . وقيل : هذا رأي س ، قال^(٤) : « ليس كل فعل بمنزلة أولني ، فلا تقول أَخَذَنِي » ، أي : أَجْعَلْنِي أَخَذًا . ويظهر من كلامه في موضع آخر أنه قياس ؛ لأنه ذكر أن الهمزة للتعدية ، وذكر أمثلة ، وقال : هو كثير^(٥) . ومستند القياس الكثرة . وهو ظاهر رأي أبي علي^(٦) .

ومِمَّا كُتِبَ عن الأستاذ أبي جعفر بن الزبير : أجاز الأخفش النقل في

(١) ألرد في شرح التسهيل ٢ : ١٠٠ .

(٢) أنظر في ذلك الكافي في الإفصاح ١ : ٦٤٤ - ٦٤٥ .

(٣) أنظر الكافي في الإفصاح ١ : ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٥٢ .

(٥) أنظر الكتاب ٤ : ٥٥ .

(٦) الأيضاح العضدي ص ١٦٩ .

الأفعال كلها قياساً فيما لا يتعدى ، وفيما يتعدى إلى واحد ، وفيما يتعدى إلى اثنين . والمرد لا يُحيزه قياساً ، ويقف على السماع ^(١) ، والفارسي يُحيزه فيما لا يتعدى وفيما يتعدى إلى واحد قياساً ؛ لأنّ لهما أصلاً في الأفعال يُشبهان به ، ولم يُحيزه فيما يتعدى إلى اثنين لأنه ليس له أصل يُشبه به ؛ لأنّ ما يتعدى إلى ثلاثة فرعٌ ؛ إذ هو منقول ، وأمّا س فأحسن ما فهم عنه أنه يُحيز النقل فيما لا يتعدى ، فيصير متعدياً إلى واحد قياساً ، مع أنّ من الناس من فهم عنه منع ذلك ، بل يقف عند السماع ، على نحو مذهب المبرد .

وقوله وألحق بعضهم أرى الحُلُمِيَّةَ سماعاً قال المصنف في الشرح ^(٢) : « وما ينبغي أن يلحق بأعلم وأرى أختهما ^(٣) أرى الحُلُمِيَّةَ ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ ^(٤) ، فإنه قد ثبت إجراء رأى الحُلُمِيَّةِ مُحَرى رأى العِلْمِيَّةِ - واستدللت على ذلك فيما سلف - فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة همزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك في الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعاً دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال .

وأما أرى المنقولة من متعدٍ إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ، ثانيهما غير الأول ، وهي على ضربين : أحدهما من الرأي ، كقوله تعالى ﴿ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) . والثاني من رؤية البصر ، كقوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٦) ،

(١) ك : يقف مع السماع .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٢ .

(٣) في المخطوطات : أختها .

(٤) سورة الأنفال : ٤٣ .

(٥) سورة النساء : ١٠٥ .

(٦) سورة آل عمران : ١٥٢ .

أنتهى كلامه.

وما ذهب إليه من أن أرى الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعاً مستدلاً بقوله ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا﴾ ليس بجيد ؛ لأننا قد نازعناه في ثبوت أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين كعلمت ، وبينا أن استدلاله على ذلك بقوله ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَبُ خَمْرًا﴾^(١) ، وبقول الشاعر^(٢) :

أراهم رُفَقَتِي . ألبيت .

لا حجة فيه . ولئن سلمنا أن رأى الحلمية تتعدى إلى اثنين فلا يلزم من ذلك أن تتعدى بالهمزة إلى ثلاثة ؛ ألا ترى أن ظنَّ وزعمَ وحسبَ ووجدَ تتعدى إلى اثنين ، ولا يجوز أن تتعدى بالهمزة إلى ثلاثة ، وإنما اضطر في رأى الحلمية لذلك على زعمه لتعديها إلى ضمير متصل ، وقد رفعت الضمير المتصل ، فأضطر إلى القول بذلك ، وأما في قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا﴾ فهذا المعنى مفقود ، فانتصاب ﴿قَلِيلًا﴾ على الحال . والذي يدل على أنه حال جواز الحذف فيه والاقترار على المنصوبين قبله ، فتقول : أراي الله في منامي زيذاً ، وكذلك قبل همزة النقل تقول : رأيتُ في منامي زيذاً ، فلو كان مفعولاً ثالثاً لما جاز حذفه اقتصاراً ؛ لأنه لا يجوز حذف الخبر اقتصاراً^(٣) .

وقوله وما صيغ للمفعول إلى آخره يعني أنه إذ ذاك يصير كظننتُ ، فما جاز

في ظننتُ جاز في أعلمتُ ، قال / المصنف^(٤) : «إلا في الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنَّ وأحوالها لعدم الفائدة ، جائز في أعلمَ وأحوالها لحصول الفائدة » انتهى .

(١) سورة يوسف : ٣٦ .

(٢) تقدم ذلك في ص ٤٥ .

(٣) اقتصاراً : ليس في ك ، وهو في متن ح ، وحاشية ن عن نسخة أخرى .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٠٤ .

وهذا على ما اختاره، وقد تقدم الخلاف في اللفظ على فاعل ظننت وأخواتها، وأن في ذلك ثلاثة مذاهب. وتقدم أيضاً الخلاف في اللفظ على فاعل أعلم الأول، والخلاف جارٍ فيها إذا بُنيت للمفعول، ومثال ذلك: أعلمت زيداً قائماً، وحدثت زيداً منطلقاً، فأعلمت إعلاماً، وحدثت إخباراً، وفعل واحد ليس إعلاماً ولا إخباراً، وهو أُرِيتُ بمعنى أظننتُ، فأُرِيتُ لم يُنطق لها بفعل مبني للفاعل متعدياً إلى ثلاثة، فهو مبنيٌّ من فعل مسند للفاعل لم يُنطق به، ولم يُنطق أيضاً بأظننتُ الذي أُرِيتُ بمعناها، وحكم المضارع حكم الماضي في ذلك، فتقول: أرى زيداً ذاهباً، وتُرى زيداً ذاهباً. وقد نصَّ س^(١) وغيره من النحويين على أنه فعل بُني للمفعول، ولم يُنَّ للفاعل، وهو في معنى أظن^(٢)، ولا يكون مفعولها الأول إلا ضمير المتكلم على أكثر ما سُمِعَتْ ماضية، نحو أُرِيتُ، ومضارعاً نحو أرى وتُرى، ويكون أيضاً ضمير المخاطب، نحو قولهم: كم تُرى الحرورية رجلاً، ونحو قوله تعالى ﴿وَتُرى النَّاسَ سُكَارَى﴾^(٣) في قراءة من ضمَّ التاء.

(١) الكتاب ١ : ٤٣ .

(٢) ن ، ح : الظن .

(٣) سورة الحج : ٢ . وهذه قراءة أبي هريرة وأبي زرعة بن عمرو بن جرير وأبي نعيم . البحر

المحيط ٦ : ٣٢٥ .

ص : باب أفعال

وهو الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مُضَمَّنٌ مَعْنَاهُ ، تَامٌ ، مُقَدَّمٌ ، فَارِغٌ ، غَيْرُ مَصْنُوعٍ
للمفعول . وهو مرفوع بِالْمُسْنَدِ حَقِيقَةً إِنْ خَلَا مِنْ « مِنْ » و« أَلْبَاءِ » الْزَائِدَتَيْنِ ،
وَحُكْمًا إِنْ جُرَّ بِأَحَدِهِمَا ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمُسْنَدِ . وليس رافعه الإسناد ، خِلَافًا
خَلَفَ . وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنْ وَلِيَهُ ففَاعِلُ فِعْلٍ
مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ .

ش : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ يَنْعَقِدُ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ نَوَاسِخٌ ، وَمِنْ فِعْلٍ
وَفَاعِلٍ ، وَيَنْشَأُ عَنْهُ الْفِعْلُ وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَفَرَّغَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَنَوَاسِخِهِ - شَرَعَ فِي بَابِ أَفْعَالٍ ، فَحَدَّهْ بِأَنَّهُ « الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ » ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ
أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، مُصَرِّحًا بِاسْمِيَّتِهِ أَوْ مُقَدِّرًا ، فَمِثَالُ الْمَقْدَّرِ أَنْ
وَأَنْ وَمَا وَلَوْ عِنْدَ مَنْ يُثَبِّتُ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ : يُعْجِبُنِي أَنَّكَ تَقُومُ ، وَأَنْ تَقُومَ ، وَمَا
قُمْتَ ، و^(١) :

مَا كَانَ ضَرْكَكَ لَوْ مَنَنْتَ

التقدير : قِيَامُكَ ، وَمَنْكَ . وَلَا يُقَدَّرُ بِالْأَسْمِ إِلَّا حَرْفٌ مُصَدَّرِيٌّ مَعَ مَا
دَخَلَ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، لَا يَكُونُ
عِنْدَهُمُ الْفَاعِلُ إِلَّا أَسْمًا أَوْ مُقَدِّرًا بِهِ مَعَ مَا ذَكَرَ .

وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يُسندَ الْفِعْلُ
للفعل ، فَأَجَازُوا : يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ ، وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ / أَمْ عَمْرُو . [٣ : ٤٣/ب]

(١) هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ قَوْلِ قَتِيلَةَ بِنْتِ النَّضْرِ :

مَا كَانَ ضَرْكَكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا مَنْ أَلْفَتَنِي ، وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ

وَهُوَ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ ٢ : ٤٢ - ٤٣ وَإِيضًا شَعْرُ ص ٥٠٩ ، وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ .

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حِجَّتُهُ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢) :
وما راعني إلا يسرُ بشرطةٍ وعهدي به قينا يفشُ بكيرُ
وقول الآخر^(٣) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضيا
وذهب ألفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قليلاً.
والصحيح المنع . وقد سبق الكلام على هذه المسألة في أول الكتاب^(٤) ،
وأمعنا الكلام هناك في قوله « وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه » .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « أفاعل يكون أسماً ، وغير أسمٍ ، كقول
الشاعر^(٦) :

يسرُ المرء ما ذهبَ الليالي وكانَ ذهابُهُنَّ له ذهاباً
وكقول الآخر^(٧) :

ما ضرَّ تغلبَ وائلَ أهجوتها أمْ بُلتَ حيثُ تلاطمَ البحرانُ

(١) سورة يوسف : ٣٥ .

(٢) هو معاوية بن خليل النصري كما في شرح أبيات المغني ٦ : ٣٠٤ - ٣٠٨ [٦٧٢] .
وألبيت في إيضاح الشعر ص ٤٤٠ ، ٥٣٥ وتخرجه في الموضع الأول منهما . ألقين :
ألحداد . والكير : زق أو جلد غليظ ينفخ فيه ألحداد . ويفش الكير : يخرج ما فيه من
الريح .

(٣) هو سوار بن المضرب كما في النوادر ص ٢٣٣ وألکامل ص ٦٢٨ . وأنظر تخرجه في
إيضاح الشعر ص ٥٤٥ .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٤ - ٥٧ . وخرجت ثم مذاهب النحويين فيه .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٦) ألبيت في ألفصل ص ٣١٤ وشرحه لأبن يعيش ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) هو ألفرزدق يمدح بني تغلب ، ويهجو جريراً . وألبيت في ديوانه ص ٢٨٢ . وهو من غير
نسبة في إيضاح الشعر ص ٥٠٨ .

قال^(١): «فلذلك قلتُ: أَلْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، ولم أقل: أَلْأَسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ». ويظهر منه مذهب هشام ومَنْ ذَكَرَ مَعَهُ؛ لَأَنَّ أَلْبَيْتَ الَّذِي هُوَ:

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا

هو نظير ما أجازَه هشام من قوله : ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمَ عَمْرُو .

والصحيح أنه لا يجوز ، فينبغي تأويل أَلْبَيْتِ عَلَى ما يُخْرِجُه عن ظاهره ، وإلا عُدَّ مِنَ الشَّدُوذِ بَحِثَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وفي البسيط : « أَحْتَجُّوا بِوَقْعِهِ مَفْعُولًا ، نحو : طُنْتُ زَيْدًا يَضْرِبُ ، فيكون فاعلاً ، وبأنه يكون بر (أَنْ) باتِّفَاقٍ ، ولا زيادة لها في المعنى ، وليس لها في اللفظ تأثير ، ولا يخرج الفعل عن كونه فعلاً ، فليجر دوها ، ولأنه يقع بدلها الإشارة إليها ، فنقول : وَقَعَ ذَلِكَ ، وَقِيلَ ذَلِكَ ، فتشير نحو جملة ، فناب عنها ، ولا ينوب إلا عما يصح هناك ، ولأنها تُقام مقام المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله في نحو : قِيلَ إِنَّ زَيْدًا مَنطَلَقٌ ، ونحوه ، وهو كالفاعل ، وقال ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ حُجَّتُهُ ﴾ ، وقال ﴿ وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٢) ، وهو فاعل .

وأجيبَ عن الأول بأنه على التشبيه ، وأصل الابتداء . وعن الثاني بأنها دخلت للشك^(٣) في المعنى ولإرادة المصدر ، وبأن الإشارة ليست لها ، إنما هي لمعنى الجملة ، ولأنَّ فعل القول عمل نصباً معنًى ، فكان رافعاً معنًى ، وبأنَّ الآية على التعليق ، كما في أَلْأَسْتَفْهَامِ فِي : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ ، وطأً^(٤) حرفُ التعليق للفعل ، كما في : طُنْتُ لَيَقُومُ زَيْدٌ ، فلا يجوز دون التعليق . وفي الآية

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) ن : للسبك .

(٤) ن : وظاهر .

إضمار ، أي : بدا لهم أمرٌ / أو بدؤُ ، فأضمره لدلالة الفعل عليه . وكذلك : قيل لهم قول هو هذا ، وَبَيَّنَ لَكُمْ تَبَيَّنَ « انتهى ، وفيه بعض تلخيص .

وقوله أو مُضْمَنٌ معناه الذي يرفع أفعال غير الفعل هو أَسْمُ الْفَاعِلِ وما أُجْري مُجْراه في العمل من الأوصاف والجوامد بشرط الاعتماد ، والكصفة المشبهة وغير المشبهة ، والأمثلة ، والمصدرُ المنحلُّ بحرف مصدري والفعل ، والأسمُ الموضوع موضع الفعل مصدرًا كان أو غير مصدر ، وأسمُ الفعل ، والظرفُ والجرور إذا اعتمدا ، خلافًا للأخفش في الاعتماد ؛ لأنه لا يشترطه لا في اسم الأفعال^(١) ولا في الظرف والجرور^(٢) .

وقوله تامَّ احتراز من أن يكون ناقصًا ، نحو كان وأخواتها . وقد سَمِيَ مرفوعها س^(٣) فاعلاً ، ومنصوبها مفعولاً على سبيل التوسع .

وقوله مُقَدَّمٌ هذا حكم من أحكام أفعال ، فذكره في الحَدِّ لا يُناسب ، إنما يُحدُّ بالأشياء الذاتية . ولكونه حُكْمًا وقع فيه الخلاف^(٤) : فذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على أفعال . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وأستدلوا بقول الشاعر^(٥) :

فَظَلُّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذُ بِنِعْمَةٍ فَقِلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٍ
وبقول الآخر^(٦) :

(١) تقدم تخريج مذهبه في ١ : ٤٣ ، وذكر أيضًا في ٣ : ٢٧٢ ، ٢٧٤ .

(٢) الإنصاف ص ٥١ - ٥٥ [٦] وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الكتاب ١ : ٤٥ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٥) تُسبب ألبيت في مجالس العلماء ص ٣١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

وشرح التسهيل ٢ : ١٠٨ إلى امرئ القيس ، وهو في زيادات ديوانه ص ٣٨٩ .

(٦) هو النابغة الذبياني . وألبيت في ديوانه ص ١٤٠ . العوجاء : ناقة قد أعوجت لطول السفر ، وانحرفت عن جالها إلى الهزال .

ولا بُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى آتِنِ الْجُلَاحِ سَيْرُهَا أَلَّيْلَ قَاصِدٍ
وبقول الآخر^(١) :

مَا لِلْجِمَالِ ، مَشِيْهَا وَتَيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا
وَأَنشده المصنف^(٢) : سَيْرُهَا وَتَيْدَا . قالوا : التقدِيرُ : فَقِلَ فِي مَقِيلٍ مُتَغَيِّبٍ
نَحْسُهُ ، وقاصِدٍ سَيْرُهَا ؛ إذ لو لم يكن التقدِيرُ هَذَا لَقَالَ : قَاصِدَةً ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ
لِعَوْجَاءَ ، وَوَيْدَا مَشِيْهَا .

وتأول البصريون هَذَا السَّمَاعَ عَلَى أَنَّ « نَحْسُهُ » مَرْفُوعٌ بِ« مَقِيلٍ » ،
و« مَقِيلٍ » مُصَدَّرٌ وَضَعُ مَوْضِعِ أَسْمِ الْفَاعِلِ ، يُقَالُ : قَالَ نَحْسُهُ : إِذَا سَكَنَ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : فَقِلَ فِي مَكَانٍ أَوْ فِي زَمَانٍ سَكَنَ نَحْسُهُ وَغَابَ ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى
« مُتَغَيِّبٍ » وَاحِدًا .

وقيل^(٣) : نَحْسُهُ : مُبْتَدَأٌ^(٤) ، وَمُتَغَيِّبٌ : خَبَرٌ عَلَى أَنَّ أَلْيَاءَ يَاءِ النِّسْبِ ،
دَخَلَتْ فِي الصِّفَةِ لِلْمُبَالَغَةِ ، كَمَا قَالُوا فِي أَحْمَرَ : أَحْمَرِيَّ ، وَفِي دَوَّارٍ : دَوَّارِيَّ ،
وَحَفَفَ أَلْيَاءَ فِي الْوَقْفِ ، كَمَا قَالَ^(٥) :

وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدِيَّ

فِيْمَنْ رَوَاهُ كَذَلِكَ ، يَرِيدُ : الْأَسْوَدِيَّ .

وقيل : مَقِيلٌ أَسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ قَلْتُهُ بِمَعْنَى أَقْلْتُهُ ، أَيْ : فَسَخْتُ عَقْدَ مَبَايَعَتِهِ ،

(١) أَلْرَجَزُ لِلزَّبَاءِ كَمَا فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٢٠٠ . وَفِيهِ تَخْرِيجُهُ . وَأَنْظُرْ شَرْحَ آيَاتِ أَلْمَغْنِيِّ ٧ :

٢١٦ - ٢٢٢ [٨١٣] .

(٢) شَرْحُ أَلْتَسْهِيلِ ٢ : ١٠٨ .

(٣) شَرْحُ أَلْتَسْهِيلِ ٢ : ١٠٨ وَفِيهِ أَلْقَوْلُ الثَّانِي أَيْضًا .

(٤) مُبْتَدَأٌ : لَيْسَ فِي ك . وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ مُتَغَيِّبٌ يَعْنِي أَنَّ أَلرَّوَايَةَ مُتَغَيِّبٌ ، وَقَدْ أَرَادَ مُتَغَيِّبٌ ، فَخَفَفَ .

(٥) هُوَ أَلنَّابِغَةُ أَلذِّيَابِي . وَصَدَرَ أَلْبَيْتُ : زَعَمَ أَلْغُرَابُ بِأَنَّ رَحْلَتَنَا غَدًا . دِيَوَانُهُ ص ٨٩ .

أَلْغُدَافُ : أَلْسَابِغُ أَلرِّيشِ . ك : وَلِذَاكَ . وَكَذَا فِي ن عَنْ نَسْخَةٍ .

فأستعمل موضع متروك مجازًا . قال المصنف في الشرح: «وهو قول ابن/ كيسان».

وأما «سِيرُهَا اللَّيْلُ» فمبتدأ وخبر، وقاصِدُ صفة لَعُوجَاءَ على حذف التاء ، كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ . ويحتمل أن يكون قاصِدُ صفة لراكِب ، و«سِيرُهَا اللَّيْلُ» جملة اعتراضية ، لا في موضع الصفة لَعُوجَاءَ .

وأما «مَشْيُهَا وَئِيدًا» فمَشْيُهَا بدل من الضمير المستكن في قوله للجمال ؛ لأنه في موضع خبر المبتدأ الذي هو «ما» . قال المصنف في الشرح ^(١) : «يُجْعَلُ سِيرُهَا مَبْتَدَأً ، وَيُضْمَرُ خَيْرٌ نَاصِبٌ وَئِيدًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا لِلْجَمَالِ سِيرُهَا ظَهَرَ وَئِيدًا ، أَوْ ثَبَتَ وَئِيدًا ، فَيَكُونُ حَذْفُ الْخَيْرِ هُنَا وَالْإِكْتِفَاءُ بِالْحَالِ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا ^(٢) ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ لَحُمِلَ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ الْفَاعِلُ عَلَى الْعَامِلِ ضَرُورَةً » .

وثمرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي نَحْوِ : الزَّيْدَانِ قَامَ ، وَالزَّيْدُونَ قَامَ ، فَالْكُوفِيُّونَ يُحْزِنُونَ ذَلِكَ ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُحْزِنُونَهُ . هَكَذَا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَصْحَابُنَا ^(٣) ، وَأَبْنُ الدَّهَّانِ فِي (الْعُرَّةِ) ، وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ ^(٤) عَنْ ثَعْلَبٍ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ .

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ التَّعَالِيقِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ أَنَّهُ قَالَ : «أَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُدِّمَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : يَرْتَفِعُ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَيَصِيرُ الْفَعْلُ خَيْرًا عَنْهُ ، وَضَمِيرُهُ فِي الْفَعْلِ يَرْتَفِعُ بِهِ ^(٥) . وَلِلْكُوفِيِّينَ فِيهِ

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٩ .

(٣) ك : في هذه أصحابنا . ومنهم ابن السَّيِّد في اللَّاقِضَابِ ٣ : ١٧٢ - ١٧٣ وابن عصفور

في شرح الجمل ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٤) مجالس العلماء ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

(٥) يرتفع به : ليس في ك . يرتفع : ليس في ن .

ثلاثة أقوال : قال بعضهم : زيدٌ يُرفعُ بالمضمر الذي في قام . وقال آخرون : هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر . وقال آخرون : هو رفع بموضع قام ؛ لأنَّ الموضع موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب ، ويختاره « انتهى ما لخصناه من كلام الزجاجي .

وقوله فارغ قال المصنف في الشرح^(١) : « وخرج (فارغ) المبتدأ إذا قُدِّم خبره وفيه ضمير ، نحو : قائم زيدٌ ، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢) على القول بأنَّ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ مقدَّم خبره » انتهى .

ولا يحتاج إلى هذا القيد أصلاً ؛ لأنه ذكر في حدِّ أفعال أولاً أنه « أُلْسِنْدُ إليه فعلٌ أو مُضَمَّنٌ معناه » ، فبعد أن فرض أنه مُسندٌ إليه ما ذكر من الفعل أو المُضَمَّن معناه لا يمكن ذكر « فارغ » في القيد ؛ لأنَّ قائماً من قولك « قائمٌ زيدٌ » على تقدير أنه خبر مقدم لم يُسند لـ « زيد » ، إنما أُسند إلى ضميره ، وكذا (أَسْرُوا) على هذا التقدير لم يُسند إلى ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) ، إنما أُسند لضميرهم ، ولا فرق بين أن تقول « ما أُسند إليه أَلْفَعْلُ » وبين أن تقول « ما فُرِّغ له أَلْفَعْلُ » ، فلا حاجة إلى قوله بعد ذلك « فارغ » .

وقوله غيرُ مَصْوغٍ للمفعول أَحَرَزَ به من نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، فإنَّ أَلْفَعْلَ الذي لم يُسمَّ فاعله يَشْرَكُ أفعال فيما ذكر إلا في هذا الوصف . وقد يُطلق عليه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ٣ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « وفي قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ الآية خمسة أوجه : أحدها أنَّ الذين خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل : مَنْ هم ؟ فقيل : هم الذين ظلموا . الثاني أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ على تقدير الحكاية . الثالث أنه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منه . الرابع أنه بدل من آلهاء و الميم في ﴿حِسَابُهُمْ﴾ . الخامس أنه منصوب بإضمار أعني . من المغني لأبن أفلح » .

وقوله وهو مرفوعٌ بِالمُسْنَدِ حَقِيقَةٌ إِنَّ خَلَا / مِنْ « مِنْ » و« أَلْبَاءَ » الزائدتين
المُسْنَدِ هو ما عددناه قبلُ مِنْ أنه يرفع الفاعل. ومعنى حَقِيقَةٌ أَي^(٢) : لفظاً ومعنى.
وقوله إِنَّ جَرٌّ بِأحدهما مثاله ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾^(٣) ، أَي: ذِكْرٌ ،
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، أَي : كَفَى اللَّهُ.

وقوله أو بإضافة المُسْنَدِ مثاله ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ ﴾^(٥) قال المصنف في
الشرح^(٦) : «وقلتُ بإضافة المُسْنَدِ، ولم أقل (بإضافة المصدر) لأنَّ المُسْنَدَ الصَّالِحَ
للإضافة قد يكون أَسْمَ مصدر كما يكون مصدرًا، فالْمصدر ظاهر، وغير المصدر
كقول النبي صلى الله عليه وسلم (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ)^(٧) ، فالرجل
مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد (قُبْلَةٍ) إليه، فإنها قائمة مقام تَقْبِيلٍ، ولذا أُنْتُصِبَ
بها المفعول، وكذا المجرور بِمِنْ وأَلْبَاءَ، مرفوعٌ معنًى. ولو عَطَفْتَ أو نَعَتَ لجاز في
المعطوف. وألنعت أَلَجَرَّ بِاعتبار اللفظ، وألرفعُ بِاعتبار المعنى» انتهى.

وجمهور البصريين لا يرون أنَّ أَسْمَ المصدر يعمل ، فإنَّ صح (مِنْ قُبْلَةِ
الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ) فالنصب في (أمراته) يكون بمضمر ، تقديره : يُقْبَلُ أمراته ،
ولا يكون موضع الرَّجُلِ رفعًا ، بل هو مجرور ، فكان الأولى على طريقة الجمهور
أن يقول : أو بإضافة المصدر، وسيأتي حكم أَسْمَ المصدر في (باب إعمال المصدر)

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٦ .

(٢) كذا ! وينبغي حذف أي .

(٣) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤) سورة النساء : ٦ ، وغيرها .

(٥) سورة البقرة : ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ .

(٧) هذا قول لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الطهارة

[ألباب ١٦] ١ : ٤٤ .

إن شاء الله .

وفي البسيط : « أفعال يدل على أفعال المطلق ، فأحتاج إلى التعيين .
وآختلفوا في دلالة عليه :

ف قيل : هي كدلالة على مطلق الزمان والمصدر ، وليست دلالة عليه
بأضعف من المصدر والزمان ، ولذلك كان له الرتبة عليهما ، وأقل ذلك أن يكون
مثلهما ؛ إذ لا يكون أعلى منهما .

وقيل : إنما يدل عليه بالالتزام ؛ لأنه لما دل على وجود شيء في زمان ،
وذلك الشيء معنى ؛ لأن المصادر معان ، والمعاني لا بد لها من محال ، فدل على
أحل بهذا الطريق كما دل على المكان ، ولا نسلم أن دلالة ليست بأضعف ؛ لأن
دلالة على المصدر لفظية ، وعلى الزمان صيغة ، وليس أفعال أحدهما ،
والاستدلال بعدم الاستغناء لا يدل على ذلك ، بل على نقيضه ؛ لأن ما دل عليه
لا يحتاج إلى ذكره ، فدل على أن الاحتياج إلى أفعال ليس لقوة الدلالة بل
لحصول الإفادة .

[٣: ٤٥/ب] وإذا ثبت أنه يدل عليه - وهو لا يخلو / من أحوال - فهل يُعين أحدهما بوجه
من وجوه الدلالات أم لا ، ف قيل : يعين ما كان أصلاً للأسماء ، كالأفراد والتذكير ،
ولذلك يحتاج مع غيرهما إلى زيادة في الفعل . وأظهر أنه لا يدل على ذلك ، كما
لا يدل على جنسيته لأنها أصل للتعيين ، بل على المطلق كما في المصدر والزمان ،
بل إنما أسقطت منه العلامات لما سيأتي ذكره « انتهى .

وقوله وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف آختلفوا في رافع أفعال^(١) :

فذهب بعضهم إلى أنه شبهه بالمبتدأ ، وذلك أنه يخبر عنه بفعله كما أن المبتدأ

(١) هذه المذهب في شرح أجمال لابن عصفور ١ : ١٦٥ - ١٦٦ . والكافي في الإفصاح ١ :

يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَيْرِ . وَرُدَّ بِأَنَّ الْكُشْبَةَ مَعْنَى ، وَالْمَعَانِي لَمْ يَسْتَقِرَّ لَهَا عَمَلٌ فِي الْأَسْمَاءِ .
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ كَوْنُهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى . وَنَسَبَهُ الْكُتُبِيُّ إِلَى خَلْفٍ . وَرُدَّ
هَذَا الْمَذْهَبُ بِقَوْلِهِمْ : مَاتَ زَيْدٌ ، وَمَا قَامَ عَمْرُو .

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : وَقَدْ نُسِبَ إِلَى خَلْفٍ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْإِسْنَادُ ، قَالَ ^(١) :
«الْإِسْنَادُ نِسْبَةٌ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ عَمَلُهَا فِي أَحَدِهِمَا بِأَوَّلَى مِنْ عَمَلِهَا فِي
الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْمَعْنَى إِلَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ لَفْظُ صَالِحٍ لِلْعَمَلِ ، وَالْكَفْعُ
مَوْجُودٌ ، فَلَا عَدُولَ عَنْهُ» . أَنْتَهَى .

وَذَهَبَ سِإِلَى أَنَّ الْكَرَافِعَ هُوَ الْكَفْعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُفَرَّغًا لَهُ ، أَيِ : مُفْتَقَرًا ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْكَفْعَ أَبَدًا طَالِبٌ لِلْفَاعِلِ ، لَا يَسْتَقِرُّ مِنْهُ مَعَ الْكَفْعِ كَلَامٌ حَتَّى يَكُونَ
فَاعِلٌ ، فَإِذَا أَخَذَ الْكَفْعُ اسْتَقْلَالًا بِهِ ، وَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْمَفَاعِلِ ، قَالَ سِإِل ^(٢) : « يَرْتَفِعُ
الْكَفْعُ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ لِأَنَّكَ لَمْ تَشْغَلِ الْكَفْعَ بِغَيْرِهِ ، وَفَرَّغْتَهُ لَهُ ، كَمَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ بِالْفَاعِلِ » ، فَظَاهِرُ كَلَامِ سِإِل أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْكَفْعِ الْمَفْرُغِ ، وَلَمْ يَقُلْ (أَرْتَفَعَ
بِالْإِسْنَادِ) لِأَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَرْتَفِعَ الْكَفْعُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ الْكَفْعَ
مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَإِنَّمَا أَرْتَفَعَ بِالْكَفْعِ الْمَفْرُغِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَفْرُغًا لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَرْتَفِعْ ، فَإِذَا
فُرِّغَ لَهُ أَرْتَفَعَ . وَإِلَى مَذْهَبِ سِإِل ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ ، قَالَ : « رَافِعُ الْفَاعِلِ هُوَ مَا أُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مُضَمَّنٍ مَعْنَاهُ » .

وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ الْضَمِيرُ فِي « قُدِّمَ » لَا
يُصْلِحُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ مَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ مَعَ
كَوْنِهِ مَعْمُولًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي : وَإِنْ قُدِّمَ الْأَسْمُ ، وَتَأَخَّرَ الْفِعْلُ - كَانَ الْأَسْمُ مُبْتَدَأً ،
وَبَطَلَ عَمَلُ الْفِعْلِ لَمَّا تَأَخَّرَ لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِدُخُولِ الْعَوَامِلِ الْكُنُوسَاخِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : إِنَّ

(١) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢ : ١٠٧ .

(٢) الْكِتَابُ ١ : ٣٣ .

زيداً قام ، فتأثر زيد بأن دليل على أن قام مشغول عنه بفاعل مضمر ، وأن الرفع السابق فيه قبل دخول إن كان بالابتداء ، وهو عامل ضعيف ، ولذلك نسخه أعامل اللفظي لقوته ، ولو كان مشغولاً / بالفعل لا بضميره كما برز في تشية وجمع ، وسيأتي لحاق علامة التثنية والجمع لهذا الفعل وهو متقدم إن شاء الله . وتقدم مذهب الكوفيين في جواز تقدم أفعال على فعله وتأويل ما احتجوا به .

وقوله وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر أي : وإن ولي الآسم ما يطلب الفعل . والذي يطلب الفعل ^(١) على قسمين : منه ما يطلبه على جهة اللزوم ، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى . فالأول نحو أدوات الشرط كلها ، والثاني نحو أدوات الاستفهام ، فإذا قلت : إن زيد قام أكرمك ، و أزيد قام ؟ كان ارتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه هذا الظاهر ، كأنه قال : إن قام زيد قام أكرمك ، وأقام زيد قام ، إلا أنه لم يرد هذا القسم الأخير وإن كان « ما يطلب الفعل » يشمله ، وإنما عني ما يطلب الفعل على اللزوم ؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك « أزيد قام » مبتدأ ، و« قام » في موضع آخر ، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وإن كان هو الأرجح في الإعراب .

ومثل المصنف هذه المسألة بقوله ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ ^(٢) ، ويقول الشاعر ^(٣) :

فمَتَى وَاغْلُ يَنْبَهُمْ يُحْيُو هُ ، وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

(١) والذي يطلب الفعل : ليس في ك .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) سورة التوبة : ٦ .

(٤) هو عدي بن زيد كما في الكتاب ٣ : ١١٣ ، وعنه في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ . وهو

له في شرح أبيات سيويه ٢ : ٨٨ وأخزانه ٣ : ٤٦ - ٤٧ [١٦٢] . ألواغل : الأرجل

الذي يدخل على من يشرب الخمر ولم يدع . وينوب : ينزل بهم .

فسَوَّى بين المسألتين ، وليستا بسَيِّئَيْنِ ؛ لأنَّ مِثْلَ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فصيح مقيس ، وهو أن يرتفع الَّاسْمُ بعد إن بفعل محذوف يُفسره الظاهر ، لكنَّ له شرط ، وهو أن يكون الفعل ماضياً في اللفظ أو منفياً بـ « لم » ، فإن كان مضارعاً فلا يجوز ذلك إلا في الشعر ، نحو : إنَّ زَيْدٌ يَقُمُ أَقَمَ معه ، وأمَّا غيرُ (إن) من أدوات الشرط فلا يليه الَّاسْمُ إلا في الشعر ، مثل البيت الذي أنشده .

وقوله خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ الْخِلَافَ راجع إلى المسألتين ، قال المصنف^(١) : « فبعض الكوفيين أجاز في زيدٍ قامَ أن يكون مرفوعاً على الفاعلية » انتهى . وحكاية أصحابنا عن الكوفيين .

والمسألة الثانية خالف فيها الأَخْفَشُ ، فأجاز في إنَّ زيدٌ قامَ قامَ عمرو الرفع بآلأَبْدَاءِ ، وقال الأَخْفَشُ^(٢) : « أرفع على فعل مضمر أقيس ألوجهين » . قال^(٣) : « وزعموا أن قول الشاعر^(٤) :

أَتَحْزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا

لا يُشَدُّ إلا رفعاً ، وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدئ بعد (إن) ، وإن شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر » . هذا نصه .

قال المصنف في الشرح^(٥) : « وأجاز الأَعلَمُ^(٦) وآبن عصفور^(٧) رفع

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٠٨ ، وهذا معنى قوله لا لفظه .

(٢) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٣) معاني القرآن ص ٣٢٧ .

(٤) هو زيد بن رزين الحاربي . وعجز البيت : فَهَلَّا آتَى عَنْ بَيْنِ حَبِيْبِكَ تَدْفَعُ . ذيل الأُمالي

ص ١٠٥ والسَّمَطُ ٣ : ٤٩ والمَحْتَسَبُ ١ : ٢٨١ وشرح أبيات ألفني ٣ : ٣٠٣ - ٣٠٦

[٢٣٧] .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٩ .

(٦) أَلْنَكْتُ في تفسير كتاب سيبويه ص ١٥١ .

(٧) شرح الأَجْمَلُ ١ : ١٦٠ .

وصال يَدُوْمُ في قوله ^(١) :

/وَقَلَّمَاوصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ [٣: ٤٦/ب]

لا بفعلٍ مضمر ، ويكون هذا من الضرورات « انتهى .

«قُلْ» إذا لحقتها «ما»، وكان معناها على النفي ألحُض لا على مقابلة «كُثِرَ»

- اختصت بالفعل، ولا يليها غيره، وهل هي فعل أو حرف، في ذلك نظر،
والأظهر أنَّها فعل لثبوت ذلك فيها قبل لحوق «ما» واستعمالها للنفي ألحُض، لكنها
لَمَّا اسْتُعْمِلَتْ استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل.

وهذا الذي نسبته المصنف للأعلم وأبن عصفور هو قول س ^(٢)؛ لأنه جعله

من المستقيم القبيح الذي وُضِعَ في غير موضعه، وقد مثَّلَ س المستقيم القبيح ^(٣) في

باب الاستقامة والإحالة بقوله «كي زيدٌ يأتيك» ^(٤)، ولا وجه لهذا إلا تقدم أفعال

على الفعل ^(٥)، وكذلك هذا. وقال س لَمَّا ذَكَرَ الحروف التي لا يليها إلا الفعل،

وذكر قَلَّمَا، قال ^(٦): «وقد يقدمون الأسم في الشعر، قال:

صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَاوصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ »

فهذا نصٌّ من س على أن الأسم فيه مقدَّم، وأمَّا من حمله على إضمار فعل

فلا يَنَزَّلُ كلام س عليه.

(١) هو المرار الفقعسي . وتمة البيت : « صَدَدَتْ ، فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ » . الكتاب ١ : ٣١

و ٣ : ١١٥ وشرح أبياته ١ : ١٠٤ - ١٠٦ وفرحة الأديب ص ٣٦ - ٣٧ والخزانة ١٠ :

٢٢٦ - ٢٣٣ [٨٤٠] .

(٢) الكتاب ١ : ٣١ .

(٣) زيد هنا في ح : الذي وضع في غير موضعه .

(٤) الكتاب ١ : ٨ [طبعة بولاق] وشرحه للسيرا في ٢ : ٩١ ، وفي تحقيق عبد السلام

هارون ١ : ٢٦ « كي زيدًا يأتيك » بنصب زيد .

(٥) على الفعل : ليس في ك .

(٦) الكتاب ٣ : ١١٥ .

ص: وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث، أو مؤوّل به ، أو مُخَبَّر به عنه ، أو مضاف إليه مقدّر الحذف - تاء ساكنة ، ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً ، أو ظاهراً متصلاً حقيقيّ التانيث غير مُكسّر ولا أسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع الحقيقيّ المقيد المفصول بغير « إلا » أجود، وإن فصل بها فبالعكس . ش : مثال المسألة الأولى قامت هند .

وقوله أو مؤوّل به يريد : أو مذكر مؤول بمؤنث ، مثاله « فلان لغوب أنته كتابي فاحتقرها » ، قيل للعربي الناطق بهذا : كيف تقول مجاءته كتابي ؟ فقال : أوليس الكتاب بصحيفة ^(١) ، فأوّل المذكر بالمؤنث لما كان بمعناه . وهذا الذي ذكر أنه إذا أوّل المذكر بمؤنث فإنه تلحق بالفعل المسند إليه التاء لا يجوز إلا في قليل من الكلام حملاً على معنى التانيث، وتذكيره هو المعروف، وقد نصّ النحويون ^(٢) على أن قوله ^(٣) :

سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصّوتُ

من أقبح الضرائر لأنّ فيه تحريف اللفظ وردّ الأصل المذكر إلى الفرع وإن كان الصّوت مؤولاً بالصّيحة . وكذلك قوله ^(٤) :

أتَهَجُرُ بيتاً بالحجاز ، تَلَفَعْتُ به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبٍ
أي : تَلَفَعْتُ به المَخَافَةُ .

(١) سر صناعة الإعراب ص ١٢ والخصائص ١ : ٢٤٩ و ٢ : ٤١٦ . واللغوب : الأحمق .

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١١ - ١٢ .

(٣) صدر ألييت : « يا أيها الراكبُ المُزجي مطيئة » . وهو لرؤيشد بن كثير الطائي .

ألماسة ١ : ١٠٢ وشرحها للمرزوقي ص ١٦٦ وسر صناعة الإعراب ص ١١ .
المزجي : السائق برفق .

(٤) ألييت بهذه الرواية في الخصائص ٢ : ٤١٥ وضرائر الشعر ص ٢٧٢ . وهو في سر صناعة الإعراب ص ١٣ واللسان (خوف) ، وفيهما : « أم أنت زائرة » في موضع « من كلِّ جانبٍ » .

وقوله أو مُخَبَّر به عنه أي : أو مخبر بمؤنث عن مذكر، نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١) في قراءة مَنْ قرأ بالتاء . / قال المصنف^(٢) : «الحق آلتاء بالفعل ، والفعل مسند إلى قولهم» انتهى.

[٣ : ٤٧/١]

والأصل أن يكون الفعل على حسب الأسم لا على حسب الخبر ، لكنه سرى التانيث إلى فعل المذكر لأنه أخبر عنه بمؤنث ، والقول هو الفتنه ، وهذا أولى من أن يقال : أنت على معنى المقالة ، ويكون التقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا مقاتلتهم ، فيكون أنت على المعنى ، لما ذكرنا أن قولهم «جاءته كتابي فأحقرها» قليل ، و«ما هذه الصوت» ضرورة . وأنشد المصنف^(٣) :

أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا صَنَعْتُمْ بِشَمْعِلٍ وقد خابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ
وأنشد غيره^(٤) :

أَزِيدَ بْنَ مَصْبُوحٍ ، فلو غيرُكُمْ جَنَى غَفَرْنَا ، وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ
ويؤوّل على معنى : المغفرة . ولا يقال : يحتمل أن يكون أنت على معنى الغدرة بمعنى الغدر لما ذكرناه . قال المصنف^(٥) : «سرى من تانيث الخبر التانيث إلى المخبر عنه لأن كلا منهما عبارة عن الآخر» انتهى . ولما أطلق

(١) سورة الأنعام : ٢٣ . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ ، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص ، وابن كثير في رواية عنه ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ . السبعة ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وألحجة ٣ : ٢٨٧ - ٢٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٣) عجز البيت لأعشى تغلب في أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٦ . وهو من غير نسبة في شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

(٤) البيت في شرح القصائد السبع ص ٥٥١ وشرح القصائد العشر ص ٢٢٤ . وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ١٣ وأللسان (غفر) . ك ، ن : عفونا .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١١ .

أَقُولُ عَلَى الْفَتْنَةِ وَالْغَدْرِ عَلَى السَّرِيرَةِ أَنْتَ ، كَمَا قَالَ (١) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُحْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ ، نِعْمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ

أَنْتَ الزُّوْرُقَ - وَهُوَ مَذْكَرٌ - لِأَنَّهُ عَنَى بِهِ وَكُنَى عَنِ الْحُرَّةِ ، وَهُوَ مُؤنثٌ ،

فَأَلْحَقَ أَتَاءً فِي فَعْلِهِ .

وَفِي (الْغُرَّةِ) : « بَعْضُ الْكَوْفِيِّينَ (٢) يُجِيزُ تَأْنِيثَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَ

الْخَبَرُ مُؤنَّثًا ، كَقَوْلِهِ (٣) :

فَمَضَى ، وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا «

أَنْتَهَى . وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مِمَّا أَنْتَ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ إِلَى مُؤنثٍ ، كَقَوْلِهِ (٤) :

..... تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ الْتَوَاسِمِ

وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مِنَ إِلْحَاقِ عِلَامَةِ التَّأْنِيثِ لِلْفِعْلِ إِذَا كَانَ لِمَذْكَرٍ أُخْبِرَ عَنْهُ

بِمُؤنثٍ لَيْسَ مَذْهَبًا لِلْبَصْرِيِّينَ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَنْدهُمْ ضَرُورَةٌ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُمَيِّزُونَ

فِي سَعَةِ الْكَلَامِ تَأْنِيثَ أَسْمٍ كَانَ إِذَا كَانَ مُصَدَّرًا مَذْكَرًا ، وَكَانَ الْخَبَرُ مُؤنَّثًا مُقَدِّمًا

عَلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

..... وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

(١) هُوَ ذُو أَلْرَمَةِ يَصِفُ نَاقَةً . دِيَوَانُهُ ص ١٧٤ وَأَخْزَانَةُ ٩ : ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩] . حُرَّةٌ :

كَرِيمَةٌ . وَعَيْطَلٌ : طَوِيلَةُ الْعُنُقِ . وَتَبْجَاءُ : ضَخْمَةُ التَّنَجِّجِ ، وَالتَّنَجِّجُ : مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ إِلَى الظَّهْرِ . وَمُحْفَرَةٌ : عَظِيمَةُ الْجَنْبِ وَاسِعَةُ الْجُوفِ . وَدَعَائِمُ الزُّورِ : الْضُلُوعُ ، وَالزُّورُ : عَظْمُ الصَّدْرِ . وَالزُّورُقُ : السَّفِينَةُ . وَالْبَلَدُ : الْأَرْضُ وَالْمَفَازَةُ .

(٢) هُوَ الْكَسَائِيُّ كَمَا فِي شَرْحِ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ ص ٥٥١ ، وَقَدْ حَصَرَهُ فِي كَانَ ، وَقَيْدَهُ بِأَنْ يَلِيهَا الْخَبَرُ .

(٣) هُوَ لَبِيدٌ . دِيَوَانُهُ ص ٣٠٦ وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ ص ٥٥٠ . مَضَى : أَيِ الْخِمَارِ . وَقَدَّمَهَا : أَيِ الْإِثْمَانِ . وَعَرَّدَتْ : حَادَتْ عَنْ الطَّرِيقِ . وَإِقْدَامُهَا : تَقْدِيمُهَا . وَأَنْتَ لِأَنَّهُ أَرَادَ : وَكَانَتْ عَادَةً تَقْدِيمُهَا .

(٤) هُوَ ذُو أَلْرَمَةِ . وَيَأْتِي أَلْبَيْتٌ كَامِلًا بَعْدَ قَلِيلٍ . دِيَوَانُهُ ص ٧٥٤ وَالْكِتَابُ ١ : ٥٢ ، ٦٥ . تَسْفَهَتْ : حَرَّكَتْ . الْتَوَاسِمُ : الضَّعِيفَةُ الْمَهْجُوبَةُ . الْتَوَاسِمُ : لَيْسَ فِي ك ، ح .

فلو قلت «كانت شمساً وجهك» لم يجوز، أو «كانت الغدر سريرتك» لم يجوز.
والمصنف لم يُحرّر القول فيما يؤنث فعله من مذكر أُخبر بمؤنث عنه ، فلم
يقبل بقول^(١) البصريين ولا بقول الكوفيين .

قوله أو مضاف إليه مقدّر الحذف أي : أو مذكر مضاف إلى مؤنث ، مثاله
ما أنشد المصنف من قول الشاعر / :

مَشِينٌ كَمَا أَهْتَرْتُ رِمَاحُ ، تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِمِ
وأنشد الفراء^(٢) :

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَأَبْتَدَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذُّقْنِ
أَنْتَ فِعْلَ الْوَقْعِ - وهو ذَكَرٌ - لأنه ذهب إلى الْمَحَاجِنِ ، وَالْحَقَّ أَلْتَاءَ
تَسْفَهَتْ - وهو مُسْنَدٌ إِلَى مَرٍّ - لأنَّ مَرًّا مضاف إلى مؤنث، ويستقيم الكلام بحذفه،
فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجوز إلحاق ألتاء ، نحو : قامَ غلامٌ هند .

وأعلم أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام :

أحدها: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله ﴿وَنَلْتَقِطُهُ بَعْضُ
السَّيَّارَةِ﴾^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالتاء ، وقول العرب : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ^(٤) ،

(١) بقول : ليس في ك .

(٢) أنشده في معاني القرآن ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ . وهو لأبن مقبل . ديوانه ص ٢١٦ . صرَّح :
كشف . وكتمان : جبل في بلاد عُقَيْلٍ ، وقيل هو هنا أسم ناقة . والمحاجن : جمع
مِحْجَنٍ ، وهو قضيب يكون في رأسه شعبتان ، فتقطع إحداها ، وتبقى الأخرى ، يرتفق
بها الرجل . والمهرية : النوق الكريمة ، منسوبة إلى مَهْرَةَ بن حيدان . والذُّقْنُ : جمع ذُقُون ،
وهي أَلْناقة التي تميل بذقنها إلى الأرض تستعين بذلك على السير .

(٣) سورة يوسف : ١٠ . وقد قرأ بالتاء الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء . معاني القرآن
للغراء ٢ : ٣٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٣١٦ والبحر المحيط ٥ : ٢٨٥ .

(٤) الكتاب ١ : ٥١ ، ٤٠٢ ، ٣ : ٢٤٨ ، وفيه : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ .

وقول الشاعر^(١):

إذا بعضُ السنينِ تعرّفنا

فبعضُ السنينِ سنونَ ، وبعضُ السَّيَّارةِ سَيَّارةَ ، وبعضُ الأصابعِ أصابعُ .
الثاني : أن يكون بعض مؤنث ، ولا يكون مؤنثاً في المعنى ، مثاله قولُ
الشاعر^(٢):

وتشرقُ بالقولِ الذي قد أذعتهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
وقولُ الآخر^(٣):

لَمَّا أَتَى خَبِيرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ
وقولُ الآخر^(٤):

على قَبْضَةِ مَوْجُوعَةٍ ظَهَرُ كَفِّهِ فَلَ الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ ، وَلَا هُوَ طَاعِمُ
وقولُك : جُدِعَتْ أَنْفُ هِنْدَ .

الثالث : أن يكون ليس مؤنثاً في المعنى ولا بعض مؤنث ، لكنه شارك
القسمين قبله في أنه يجوز أن يُحذف^(٥) ، وتلفظ بالْمَوْث ، وأنت تريده ، ومنه

(١) هو جرير . وعجز ألبيت : « كَفَى الْآيَاتِمَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ » . ديوانه ص ٢١٩ والكتاب
١ : ٥٢ ، ٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ١٢ والخزانة ٤ : ٢٢٠ - ٢٢٤ [٢٨٨] .
السنة هنا : أجدب . وتعرفنا : ذهب بأموالنا كما يتعرق الأكل الأعظم ، فيذهب ما
عليه من اللحم .

(٢) هو الأعمشى . ديوانه ص ١٧٣ والكتاب ١ : ٥٢ ومعاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ :
٣٧ ، ٣٢٨ .

(٣) هو جرير . ديوانه ص ٩١٣ والكتاب ١ : ٥٢ والخزانة ٤ : ٢١٨ - ٢٢٠ [٢٨٧] .

(٤) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٨٧ و ٢ : ٣٧ ، ٢٧٧ . وصدره في الخصائص ٢ :
٤١٨ .

(٥) أن يحذف : ليس في ك .

أَلَيْتَ الَّذِي أَنشَدَهُ الْمَصْنَفُ ، وَقَوْلُهُمْ : أَجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْإِيمَانَةِ ^(١) ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ : تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا أَلْرِيَا حُ ، تَرِيدُ : مَرْهَا ، وَأَجْتَمَعَتْ أَلْإِيمَانَةُ ، تَرِيدُ : أَهْلُهَا ، لَا أَجْتِمَاعَ أَلْأَنْبِيَاءِ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ تَكُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾ ^(٢) ، أَنْتَ أَلْمَنْتَقَالَ لِأَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَ يَصِحُّ ، فَصَارَ أَلْمَنْتَقَالَ كَأَلْلَعُو ، كَمَا صَارَ « أَهْلُ » كَأَنَّهُ لَعُو . وَمِثَالُ قَوْلِهِ :

..... تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرْ أَلْرِيَا حُ

قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣) :

طُولُ أَلْسِنِينَ أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

لَأَنَّكَ تَقُولُ : أَلْسِنُونَ أَسْرَعَتْ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : طُولُهَا .

وَقَدْ يُتَأَوَّلُ « مَرْ أَلْرِيَا حُ » ، وَ« طُولُ أَلْسِنِينَ » عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ ، أُرِيدَ بِهِ أَسْمُ أَلْفَاعِلِ ، أَيْ : مَارُ أَلْرِيَا حُ ، وَطَوِيلُ أَلْسِنِينَ ، فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ « رَجُلٌ عَدْلٌ » / لِلْمِبَالِغَةِ . أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : صَاحِبُ أَلْمَرِّ مِنْ أَلْرِيَا حُ ، وَذُو أَلطُّوْلٍ مِنْ أَلْسِنِينَ ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ ﴿ تَلَقَّفَتْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ؛ لِأَنَّ مَارَ أَلْرِيَا حُ رِيَا حُ ، وَطَوِيلَ أَلْسِنِينَ سِنُونَ ، وَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ تَأْنِيثُهُ أَسهَلَ مِنْ تَأْنِيثِ : أَجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْإِيمَانَةِ .

فَلَوْ كَانَ أَلْمُضَافُ إِذَا حُذِفَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مَرَادًا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى حَذْفِهِ أَلْبَتَّةَ لَمْ يَجْزِ تَأْنِيثُهُ ، كَقَوْلِكَ : قُطِعَتْ رَأْسُ هِنْدٍ ؛ لَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ « قُطِعَتْ هِنْدٌ » لَمْ يُفْهَمَ مِنْهُ : قُطِعَتْ رَأْسُ هِنْدٍ ، وَلَمْ يُرَدَّ بِهِ ذَلِكَ .

(١) أَلْكِتَابُ ١ : ٥٣ .

(٢) سُورَةُ لُقْمَانَ : ١٦ .

(٣) هُوَ أَلْعَجَّاجُ ، أَوْ أَلْأَغْلَبُ أَلْعَجَلِي . أَلْكِتَابُ ١ : ٥٣ وَأَلْخَزَانَةُ ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٦ [٢٨٩]

وَفَرَحَةُ أَلْأَدِيبِ ص ١٨٢ وَمُلْحَقَاتُ دِيْوَانِ أَلْعَجَّاجِ ٢ : ٣٠٠ .

وزاد ألفارسيُّ قسمًا رابعًا، وهو أن يكون المذكر المضاف إلى المؤنث هو كل المؤنث، نحو ما أنشده س في باب ^(١) «هذا أول فارسٍ مُقبلٍ» ^(٢) :
 وَلِهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءُ ، لَيْسَ لِبَّيْهَا زَبْرٌ
 هَوَجَاءُ : صفة لـ «كل» ، نصَّ عليه س . ومن ذلك قول الآخر ^(٣) :
 جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
 وقال تعالى ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ﴾ ^(٤) .
 وزاد بعض أصحابنا تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث ، فتقول :
 قَامَتْ عَشْرَةٌ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ ^(٥) :
 أَبُوكَ خَلِيفَةٌ ، وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ ، ذَاكَ الْكَمَالُ
 وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ ^(٦) :

(١) كذا في المخطوطات ! والذي في الكتاب ٢ : ١١٠ : «هذا باب ما لا يكون الأسم فيه إلا نكرة» . وأوله : «وذلك قولك : هذا أول فارسٍ مُقبلٍ» .
 (٢) ألبيت لأبن أحرر في الكتاب ٢ : ١١١ وشرح أبياته ٢ : ٢٢ . يصف موضعًا . ولهت عليه : حنت وصوتت في هبوبها على هذا الموضع كما تحن أكنافة ألواهة التي فقدت ولدها .
 والمعصفة : أريح الشديدة الهبوب . والهوجاء : التي كأن بها هوجًا في أندفاعها . وألب : العقل . والزَّبْر : الإحكام . ك ، ن : معصبة . ح : معصية .
 (٣) هو عنتره . ديوانه ص ١٩٦ وشرح القصائد العشر ص ٢٧٦ . ألعين : مطر يدوم أيامًا لا يُقْلَع .

(٤) سورة آل عمران : ٢٥ .
 (٥) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٠٨ وتهذيب اللغة ٧ : ٤٠٨ وألعمدة ص ١٠٧١ .
 قال الفراء : «فقال أخرى لتأنيث أسم الخليفة ، وألوجه أن تقول : ولكه آخر» .
 (٦) هو شريح بن بُحَيْرٍ التَّغْلِي كما في التنبيه والإيضاح لأبن بري وأللسان (فلح) . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٠٩ . أثَّ الكصفة لتأنيث الأسم . أفلح : ألقى في أشفة السفلى . وأللام : الألباس الألامه ، وهي الدرع . وألفند : ألقطة العظيمة الشخص من ألبيل . وعماية : جبل عظيم بنجد . ك ، ح : كأنك .

وعنترة الفلحاء جاء مُلأماً كأنه فند ، من عماية ، أسود
قال : الفلحاء ، ولم يقل الأفلح .

وقد أطلق النحويون في المونث الذي أضيف إليه مذكر مما يجوز تأنيثه لأجل
تأنيث ما أضيف إليه ، فظاهر هذا الإطلاق أنه يجوز ذلك سواء أكان المضاف إليه
ظاهراً أم مضمراً ، فعلى إطلاقهم يجوز : الأصابع قُطِعَتْ بعضها ؛ لأن الأضمير
مؤنث . وقال ألفراء : « ومن استحاز قول الشاعر ^(١) :

..... كما شَرِقْتُ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

لم يُحْز أن يقول (شَرِقْتُ صَدْرُهَا) إذا كَتَى عنها ، وكذلك فافعل بكل ما
كُنِيت عنه . وإنما منعهم من استجازته في الإضافة إذا كُنُوا عنه لأن المكنى لا يُفْرَدُ
مماً قبله ، فيتوهم بالأول أنه قد سقط ، وأعتمد على الثاني ظاهراً ؛ ألا ترى أن
العرب تقول : لك نصف ورُبُّع الدرهم ، ولا يقولون : لك نصف ورُبُّعه ؛
للكناية ، وكذلك قال الشاعر ^(٢) :

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً يُكْفِكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

ومحال أن يقول : بين ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ . وقال الأعشى ^(٣) :

(١) تقدم في ص ١٩٠ .

(٢) هو ألفرزدق كما في الكتاب ١ : ١٨٠ وملتضب ٤ : ٢٢٩ والخزاة ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠
[١٣٦] . وهو بيت يتيم في ديوانه ص ٢١٥ . ولم ينسب في معاني القرآن للأفراء ٢ :
٣٢٢ . وأنظر تخريجه في سر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ . يصف عارض سحاب أعترض
بين نوء الذراع ونوء أجبهة ، وهما من أنواء الأسد . ك ، ح : يا من يرى .

(٣) ديوانه ص ٢٠٩ والكتاب ١ : ١٧٩ و ٢ : ١٦٦ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن
للأفراء ٢ : ٣٢١ . الأبداهة : أول جري الفرس . والأعلالة : الجري الذي يكون بعد
الأبداهة . والسابح : الفرس يسبح بيديه في العدو . والنهدي : الضخم . والجزارة : أطراف
الجزور ، وهي أليدان وأرجلان والرأس . وألبيت الذي قبله :

ولا تُقَاتِلُ بِالْعَصِ - سي - ولا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ

/..... إلا عُلالةٌ أو بُدا هةً سابِح نَهْدَ الْجُزارةِ
ولو كُنِّي لم يَجْزِ « انتهى .

وقوله تاءٌ ساكنةٌ هذه آتاءٌ مختصةٌ بالماضي وضعًا ؛ لأنَّ الأمر مُستَعْنٍ بالياء نحو أَضْرِي ، ولأنَّ المضارعَ المخاطبَ كذلك ، نحو تَفْعَلِينَ ، وَالْغَائِبَتَيْنِ ببناء المضارعة . ولحقت الفعل ، وكان حقها ألا تلحقه ؛ لأنَّ المعنى الَّذي جاءت له ليس للفعل ، بل هو في أفعال ، وهو التَّأْنِيثُ ، لكنه لارتصاله كجزء منه ، فجُعِلَت الدلالة على التَّأْنِيثِ فيه ^(١) ، ولأنَّ تأنيثَ أفعال غير موثوق به لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد ، نحو رُبَّعةٌ وصَبُور ، ولأنَّ المؤنث قد يُسمَّى بمذكر ، والعكس ، فأحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث أفعال بوصل الفعل بالتاء لِيُعْلَمَ تأنيث أفعال أو ما جرى مجراه من أول وهلة ، نحو : طَهَّرَتِ الْجُنُبُ ، وكانت الرُّبَّعةُ حائِضًا ، وَشَنَّتِ ^(٢) الْهَمَزَةُ .

وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الإخبار لا يكون في أكثر الألسن ، فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك ، بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ، ويتَّكَلون على القرائن من غير دلالة لفظية على ذلك . وهذا من أحسن ما يُعْتَدَرُ به عن التذكير في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٣) ، فأشار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث ، فحكى قوله على لغته ، والله أعلم .

وقد وافق لسان الحبيشة لسان العرب في إلحاق تاء التَّأْنِيثِ أفعال الماضي عندهم دلالةً على المؤنث ، قالوا : مَحَطَّ ، في معنى ضَرَبَ ، فإذا أسندوه إلى

(١) فيه : ليس في ك . ح : فجعلت الدلالة للتأنيث فيه .

(٢) في المخطوطات : وأسكنت . صوابه في شرح المصنف ٢ : ١١٠ .

(٣) سورة الأنعام : ٧٨ .

مؤنث قالوا: مَحَطْتُ. وكذا لسان اليمحور، وقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث في الفعل الماضي، لكن بحرف غير الكاء.

قوله ولا تُحذف غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً، أو ظاهراً متصلاً حقيقي التانيث مثاله: هند قامت، والشمس طلعت. وأحترز بقوله «ضميراً متصلاً» من أن يكون منفصلاً، نحو: ما قام إلا أنت. وأحترز بقوله «ظاهراً متصلاً» من أن يكون قد فصل بينهما، نحو قوله^(١):

إِنَّ أَمْرًا ، غَرَّةً مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
وقال آخر^(٢) :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلَ أُمُّ سَوَاءٍ عَلَى بَابِ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
وحكى س^(٣) : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ أَمْرَةً » ، وقال : « إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلٌ » .

وأحترز بقوله « حقيقي التانيث » من أن يكون التانيث مجازاً ، نحو :
طلعت الشمسُ ، / وطلعَ الشمسُ ، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾^(٤) ، وقال ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾^(٥) ، وقال ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(٦) .

(١) ألبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ والمذكر والمؤنث لأبن الأنباري ص ٦١٨ ، وفيه تخريجه .

(٢) هو جرير . ديوانه ص ٢٨٣ . وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٤٩٨ [١٣٤] ، وفيه تخريجه . وألبيت بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٠٨ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٨ وليس فيه : اليوم . وفيه قوله التالي .

(٤) سورة الأنفال : ٣٥ .

(٥) سورة النمل : ٥١ .

(٦) سورة القيامة : ٩ .

وأحترز بقوله «غالبًا» من قولهم : قَالَ فَلَانَةُ ، حكاة س^(١) ، وَرَدَّه الْمِرْد^(٢) ،
وأجازه لأخفش والرماني ، قال المصنف^(٣) : «وعلى هذه اللغة جاء قول لييد^(٤) :
تَمْنَى ابْتِنَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُصَرٍّ
لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف» انتهى .

وما ذكره لا حجة فيه وإن كان الحكم الذي ذكره صحيحًا ، وهو أن
المثنى من الملوث حكمه حكم المفرد من الملوث ؛ لأنه يحتمل أن يكون «تَمْنَى»
فعلًا مضارعًا لا ماضيًا ، وأصله تَمْنَى ، فحذف التاء على حد قولهم : تَذَكَّرُ هُند ،
أي : تَذَكَّرُ .

وأحترز بقوله «غالبًا» أيضًا مما حُذفت منه التاء مع الضمير المتصل ، نحو
قول الشاعر^(٥) :

فَلَا مُرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا
وقول الآخر^(٦) :

فَإِمَّا تَرِيَنِي ، وَلِيْ لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقول الآخر^(٧) :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضَمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْلَاثِحِ

(١) الكتاب ٢ : ٣٨ .

(٢) الانتصار لسيبويه من المرد ص ١٢٣ - ١٢٤ . وأنظر المقتضب ٢ : ١٤٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١١ - ١١٢ .

(٤) ألبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ٢١٣ .

(٥) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٦) تقدم في ٢ : ١٤١ .

(٧) هو زياد الأعجم كما في الشعر والشعراء ص ٤٣٠ وهو من قصيدة يرثي بها المغيرة بن
أهلَب ، وهي في ذيل الأملالي ص ٨ - ١١ ، وآخره في المصدرين : الواضح .

وهذه ضرورة ، والفصيح : أَبْقَلْتُ ، وَأَوْدَتُ ، وَضُمُّنَا .

وقد تأول بعض النحويين «ولا أرض» على : ولا مكان^(١) ، و«الحوادث» على : الْحَدَثَانِ ، كما أثوا الْحَدَثَانِ حملاً على الحوادث^(٢) ، قال^(٣) :
وَحَمَالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانِ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
وقول المصنف « وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد » أثبت أنها لغة^(٤) .
وبعض أصحابنا^(٥) جعل ما حكى س من قولهم « قال فلانة » شاذاً ، ولا يجوز
إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . وإن ثبت أنها لغة فينبغي أن يُقاس وإن كان
قليلاً .

وأما قول الشاعر^(٦) :

أَلَا لَا يَغْرُنْ أَمْرًا تَوْفِيَّةٌ عَنْ الرَّأْسِ بَعْدِي أَوْ تَرَائِبُ وَضَحُ
فرعموا^(٧) أَنَّ التَّوْفِيَّةَ ليست بامرأة ، بل مِشْطَةٌ تعرف بذلك ، فهو مؤنث
غير حقيقي .

وقوله غير مُكْسَرٍ مثاله أَلْجَوَارِي وَالْهَنُود ، فيجوز فيه : قامتِ أَلْجَوَارِي ،

[٣: ٤٩/ب]

وقام أَلْجَوَارِي .

وقوله وَلَا أَسْمَ جَمْعٍ - مثاله نَوْح - وَلَا جِنْسٍ مثاله / نِسْوة ، فيجوز فيه^(٨) :

(١) ألباحث الكاملية ١ : ٢٤٣ [رسالة] .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٨ - ١٢٩ والتكملة ص ٩٠ .

(٣) ألبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ١٢٩ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ والمذكر والمؤنث لأبن

الأنباري ص ٢٢٢ وإيضاح الشعر ص ٥٧٠ .

(٤) نص ألسلوطين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٥٧٩ على أنها لغة ضعيفة .

(٥) هو الألبدي كما في شرحه على الجزولية ١ : ٤٢٠ .

(٦) هو جرّان العود . ديوانه ص ١ والخصائص ٢ : ٤١٥ والمختضب ٢ : ١١٢ .

(٧) الخصائص ٢ : ٤١٥ والمختضب ٢ : ١١٢ .

(٨) فيجوز فيه قامت النَّوْحُ ، وقامت نسوة ، ويجوز قام النَّوْحُ ، وقام نسوة : ليس في ك .

قامت التَّوْحُ، وقامت نسوةً، ويجوز: قام التَّوْحُ، وقام نسوةً، قال تعالى ﴿وقالِ
نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١). ويدخل في اسم الجنس فاعلُ نِعَمَ في نحو: نِعَمَ المرأةُ هندُ،
يقول ذلك من لا يقول: قال فلانةُ.

وأندرجَ تحت قوله «أو ظاهرًا متصلًا حقيقيًّا التَّأْنِيثُ» غير ما ذكر مثني
الْمَوْنِثُ، نحو: قامت الھندانِ، وجمعُ السلامة منه، نحو: قامت الھنداتُ، هذا
مذهب أهل البصرة^(٢).

وذهب أهل الكوفة إلى أن حُكْمَهُ حُكْمُ جمع التَّكْسِيرِ منه، فيذكرُ على
معنى «جَمْعٍ»، ويؤنَّثُ على معنى «جماعة». واختاره أبو علي^(٣). وأستدلوا على
ذلك بقوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٤)، ويقول الشاعر^(٥):
عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ ، وَشَقَّقَتْ جَيَّوبُ بَأْيَدِي مَاتِمٍ وَخُدُودُ
وقول الآخر^(٦):

فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَحَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
ولا حُجَّةُ في ذلك: أمَّا آيَةُ فَأَجَابَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ^(٧) بأنه وقع الفصل
بالضمير، فحَسُنَ حذفُ التَّاءِ. وأمَّا «قام النائحاتُ» فشذوذٌ، كقولهم: قال
فلانةُ، أو رُوِيَ فِيهِ الْمَوْصُوفُ الْمَحْذُوفُ، أي: قامَ الْنِسَاءُ الْنائِحَاتُ. وأمَّا «فَبِكَيِّ
بَنَاتِي» فلأنه لم يَسَلِّمْ فِيهِ لَفْظَ الْوَاحِدِ، فحَرَى بِجَرَى جمع التَّكْسِيرِ.

(١) سورة يوسف: ٣٠.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٢٦٧، وفيه مذهب الكوفيين أيضًا. وأنظر أيضًا
اللمخص ١: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) التكملة ص ٨٩.

(٤) سورة المؤمنة: ١٠.

(٥) هو أبو عطاء السندي. الحماسة ١: ٣٩١ [الحماسية ٢٦٩] وفيه تخريجه.

(٦) هو عبدة بن الطبيب كما في النوادر ص ١٩٣ والفضليات ص ١٤٨ [الفضلية ٢٧].

(٧) نسب إليه ابن أبي الأريخ في البسيط ص ٢٦٨ أنه حمله على إقامة الكصفة مقام الموصوف،
والأصل: النساء المؤمنات.

وقال المصنف في الشرح^(١): « حكم ألتاء في تصحيح ألتوث حكمها في مفردة ومثناه ، فلا يقال قام أهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد في جمع ألتصحيح على ألتال ألتى كان عليها في الأفراد وألتشية ، فيتنزل قولك قامت أهندات منزلة قولك قامت هند وهند وهند ، هذا هو ألتصحيح » أنتهى . وهو موافق لقول أهل ألبصرة إلا في قوله « فلا يقال قام أهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة » .

وقوله وألتأفها إلى قوله فبالعكس مثال ألتفصل بغير إلا : قامت أليوم هند ، وقام أليوم هند ، ألتجود لحاق ألتاء . ومثال ألتفصل بإلا : ما قام إلا هند ، وما قامت إلا هند ، ألتحسن عند المصنف ألا تلحق ، ويجوز عنده أن تلحق .

وفي هذه ألتسألة ألتانية - وهي ألتفصل بإلا - خلاف : فآلذي ذهب إليه أصحابنا أنه يلزم ألتذف ، ولا يجوز « ما قامت إلا هند » إلا في ضرورة ألتشعر ، نحو قول ألتراجز^(٢):

ما برئت من رية وذم في حربنا إلا بنات ألتعم
قال ألتخفش : يقولون : ما جاءني إلا امرأة ، فيذكرون حملاً على ألتعنى في « أحد » ، ولا يؤنثون إلا في ألتشعر ، نحو قوله^(٣) :

..... فما بقيت إلا ألتضلوع ألتجراشع

(١) شرح ألتسهيل ١ : ١١٢ .

(٢) شرح ألتسهيل ٢ : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) هو ذو ألتمة يصف ناقته . وأصدر ألكيت : « طوى ألتحرز وألتجراز ما في غروضها » . ديوانه ص ١٢٩٦ . ألتحرز : ضرب ألتعقاب وألتستحاثات في ألتسير . وألتجراز : ألتأرضون ألتلاتي لا تنبت ، ألتواحد جرز . وألتغروض : جمع غرض ، وهو جزام ألترحل . وألتجراشع : جمع ألتجرشع ، وهو ألتنتفخ ألتجنيين . وألتخره في ك ، ح : ألتخواشع . وكذا ألتحق في ن عن نسخة .

وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ / وَشِبْهِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ حُكْمُهَا مَعَ الْوَاحِدِ الْجَازِيِّ التَّانِيثِ. وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ آتِئًا حُكْمُهَا مَعَ وَاحِدِهِ. وَحُكْمُهَا مَعَ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ حُكْمُهَا مَعَ الْأَبْنَاءِ وَالْإِمَاءِ. وَيُسَاوِيهَا فِي الزُّرُومِ وَعَدَمِهِ تَاءُ مُضَارَعِ الْغَائِبَةِ، وَنُونُ التَّانِيثِ الْحَرْفِيَّةِ. وَقَدْ تَلَحَّقَ الْفِعْلُ الْمُسْتَدَّ إِلَى مَا لَيْسَ وَاحِدًا مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمِرٍ مُنْفَصِلٍ عِلَامَةً كَضْمِيرِهِ.

ش: جَمْعُ التَّكْسِيرِ يَشْمَلُ الْمَذْكَرَ وَالْمُنْثَى، نَحْوَ الزُّيُودِ وَالْهُنُودِ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَشِبْهِهِ أَسْمَ الْجَمْعِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُنْثَى، نَحْوَ قَوْمٍ وَنُوحٍ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ مَا كَانَ عَاقِلًا كَالطَّلْحَاتِ^(١)، وَغَيْرِ عَاقِلٍ كَحُسَامَاتٍ وَدُرِّيَهَامَاتٍ. فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَصْنَافُ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ الْتِئَاءُ فِي فِعْلِهِ، وَيَجُوزُ أَلَّا تَلْحَقَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحًا﴾^(٢)، وَ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾^(٣)، وَ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٤).

وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكَورِ آتِئًا أَي: غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالْتِئَاءِ مِنَ الْمُنْثَى، نَحْوَ الزُّيُودِ، وَالْهُنْدَاتِ، حُكْمُهُ حُكْمُ وَاحِدِهِ، فَكَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ تَقُولُ قَامَ الزُّيُودُ، وَكَمَا تَقُولُ قَامَتْ هِنْدٌ تَقُولُ قَامَتِ الْهُنْدَاتُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ فَصِيحًا قَامَ هِنْدٌ لَا تَقُولُ قَامَ الْهُنْدَاتُ، وَكَمَا لَا تَقُولُ قَامَتْ زَيْدٌ كَذَلِكَ لَا تَقُولُ قَامَتِ الزُّيُودُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ^(٥): قَامَتِ الزُّيُودُ، أَجْرَوَا جَمْعَ الْمَذْكَرِ أَلْسَالِمَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُجْرَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْهُ، فَكَمَا يَجُوزُ الْتِئَاءُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَمْعِ.

(١) ك: كَالظَّلْمَاتِ.

(٢) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ: ١٠٥.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: ١١.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٦٦.

(٥) الْمُلْحَصُ ١: ٢٨١.

والصحيح أنه لا يجوز ؛ إذ لم يُسمع من كلامهم : قامتِ الزَّيدونَ ،
والقياس يأباه .

وقوله وحُكْمُها مع الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ هَذَا يجوز فيه إلحاق آلتاء وعدم إلحاقها ؛
لأنه لم يَسَلَمْ فيهما بناء الواحد ؛ ألا تَرى أنه لو جُمع على لفظ المفرد لكان أَبنونَ
وآبنات ، فلما لم يَسَلَمْ فيه جرى مجرى التَّكْسِير لتغير لفظ الواحد كما تغير جمع
التَّكْسِير ، وقال الشاعر ^(١) :

قالتُ بنو عامِرٍ : خالُوا بني أسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأقوامِ
وقال الآخر ^(٢) :

حَمَتُهُ بنو الرِّبْداءِ مِنْ آلِ يامِنٍ بِأَسْيافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وَأُوقِرَا
وقوله ويُساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ، مثاله : تَقُومُ هندُ ،
وتَضْطَرُّمُ النارُ ، ويَضْطَرُّمُ النارُ ، وتَحْضُرُ القاضِي امرأةٌ ، ويَحْضُرُ القاضِي امرأةٌ ،
وتَقُومُ أهْنداتُ ، ويقُومُ أهْنداتُ ، وما تَقُومُ إلا هندُ ، وما يَقُومُ إلا/ هندُ .
ومثل :

..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ يُبْقَلُها
قوله ^(٣) :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثافي وَالرُّسُومُ الْبَلَّاقِعُ
لأنَّ أحدهما مُسَنَدٌ إلى ثلاث ، والآخر مُسَنَدٌ إلى ضميره ، وكلا الفعلين
الرواية فيه بآلياء ، فلم تلحق علامة التثنية ، وهي آلتاء .

(١) تقدم في ١ : ٢٧٦ و ٤ : ٣٩ .

(٢) هو امرؤ القيس يصف نخلًا . ديوانه ص ٥٧ . بنو الربداء : قوم من الحبشة . أُوقِرَ :
كامل جملته . ح : بنو الزيدون .

(٣) هو ذو الأكمة . ديوانه ص ١٢٧٤ . ألعى ههنا : أجهل . وبلاقع : لا شيء فيها .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١):

فَقُلْتُ لَهَا : فَيَنِي ، فَمَا يَسْتَفْزِنِي ذَوَاتُ الْعُيُونِ وَالْبَنَانِ الْمُخَضَّبِ

فضرورة عند البصريين ، أو على حذف الموصوف ، أي : النساء ذواتُ .

ومَقِيس عند الكوفيين ، يُحِيزُونَ : يَقُومُ الْهِنْدَاتُ ، كما أجازوا : قَامَ الْهِنْدَاتُ

وجميع ما ذكرنا مما تجوز فيه الكناء ولا تجب إذا فصل بين الفعل وبين ما

أُسند إليه «(لا)» لا تجوز فيه الكناء اللاحقة للماضي ولا تاء المضارع، وما روي من

قراءة أبي رجاء ومالك بن دينار ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ ^(٢) . بالكاء

وضمها ورفع ﴿مَسَاكِنُهُمْ﴾ قراءة شاذة ضعيفة في العربية.

وقوله ونونُ التانيث الحرفية مثاله: خَرَجَنُ أو يَخْرُجَنُ الْهِنْدَاتُ، كما تقول:

تَخْرُجُ الْهِنْدَاتُ، وَخَرَجَتِ الْهِنْدَاتُ، وَأَنْكَسَرَنَ الْقُدُورُ، وَيَنْكَسِرُنَ الْقُدُورُ، كما

تقول : أَنْكَسَرَتِ الْقُدُورُ، وَتَنْكَسِرُ الْقُدُورُ. قال المصنف ^(٣) : «وَمَنْ أَكْثَرَمَ الْكَنَاءِ فِي

قَامَتِ هِنْدُ - وهي اللغة المشهورة - لا يستغني في نحو ^(٤) قَامَتِ الْهِنْدَاتُ عن كَنَاءِ

وَالنُّونِ الْحَرْفِيَّةِ» انتهى، فيقول: تَقُومُ الْهِنْدَاتُ، أو يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ، أو قُمْنَ الْهِنْدَاتُ.

وهذه النون الحرفية فرع من فروع لغة «أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ» ^(٥) ، فكان ينبغي ذكرها

معها.

وقوله وقد تلحق ... إلى آخره اللغة المشهورة ألا تلحق هذه العلامة الفعل

إذا أُسند إلى ما ذكر ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحَقُهُ أَلْفَ التَّنْيَةِ وَوَاوَ الْجَمْعِ وَنُونُ

(١) تقدم في ١ : ٧٨ .

(٢) سورة الأحقاف : ٢٥ . وقرأ بها أيضاً الجحدري والأعمش وأبن أبي إسحاق والسلمي .

البحر المحيط ٨ : ٦٤ - ٦٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١١٧ - ١١٨ .

(٤) نحو : ليس في ك .

(٥) تقدم تخريجها في ١ : ١٦٨ .

الإناث. والمختار أنها علامات^(١) كناء التأنيث، تدلُّ على تثنية ألفاعل وجمعه كما دلت كناء على تأنيثه. وهذه اللغة يُسميها النحويون لغة «أكلوني البراغيث».

وآختلف النحويون في تخرجها^(٢): فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وأن ما بعدها بدل منها. وذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها مبتدأ، وتلك الجملة السابقة في موضع الخبر. والصحيح ما قدَّمناه من أنها حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية واتفقهم على أنها لغة لقوم من العرب مخصوصين، قال س^(٣): «وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ».

وحكى اللغويون^(٤) أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ، يلتزمون العلامة أبداً، ولا يفارقوها. وحكى أيضاً بعض الرواة أنها من لغة /أزدِ شنوعة/. ولو كان على ما زعم بعضهم من أنها ضمائر لما اقتصت به طائفة من العرب دون باقيهم.

وقوله من ظاهر مثال ما جاء من ذلك في التثنية في الفعل الماضي : « أَلْتَقَتَا

(١) في حاشية ن ما نصه : « وهذا ضعيف لثلاثة أوجه : أحدها أنه لزم أن العلامة في المؤنث خيفة اللبس ؛ لأن المؤنث قد يكون بغير علامة ، وقد يسمى المؤنث بالمذكر ، وأما التثنية والجمع فيستفاد الحكم من صيغتهما من غير لبس ، فلم يحتاجا إلى علامة . والوجه الثاني أن التأنيث لازم للكلمة ، فلزم له علامة ، تدل على لزومه ، وأما التثنية والجمع فمعانٍ مفارقة ، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها . والثالث أن دعوى الحرفية غير مسموعة ؛ لأن أصلها أن تكون ضمائر ، ووجب استصحاب الأصل ، بخلاف تاء التأنيث ، فإنه ليس لها في الأصلية [أصل] يستصحب ، فأفترقا . فإذا بطل حرفيتها يثبت كونها ضمائر . وفي أكلوني البراغيث شدوذان : أحدهما جعلهم آواو لما لا يعقل . الثاني تسمية القرص أكلاً ، فكأنهم لما أذهم نزلوها مترلة العقلاء » . ألمغني لأبن الفلاح .

(٢) أنظر على سبيل المثال شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ١٨ - ١٩ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٠٠ - ٢٠٣ والبسيط في شرح الجمل ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٠ .

(٤) ن ، ح : البصريون . ك ، وحاشية ن عن نسخة : اللغويون .

حَلَقْنَا الْبَطَانَ»^(١)، وقول الشاعر^(٢):

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدَ وَحَمِيمٍ
وقول الآخر^(٣):

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ

وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: «وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ»^(٤).

ومما جاء من ذلك فيها المصارع قول وائل بن حجر: «قَبْلَ أَنْ تَقَعَا
كَفَّاهُ»^(٥).

ومما جاء من ذلك الماضي في أجمع المذكر قول الشاعر^(٦):

بَنَى الْأَرْضَ قَدْ كَانُوا بَنَى ، فَعَزَّنِي عَلَيْهِمْ لِأَجَالِ الْمَنَايَا كِتَابُهَا
ومما جاء من ذلك فيه المصارع قول الشاعر^(٧):

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّحِي — سِيلِ أَهْلِي ، فَكَلُّهُمْ أَلْوَمُ

(١) البطان للقتب الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فإذا ألتقتا فقد بلغ الشدُّ غايته . يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية . أمثال أبي عبيد ص ٣٤٣ ومجمع الأمثال ٢ : ١٨٦ والكامل ص ٢٨ . والفعل فيهن بدون ألف .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . ملحق ديوانه ص ٣٣١ [تحقيق د. إبراهيم عبد الرحمن] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٨ - ١٤٠ [٥٩٠] .

(٣) عمرو بن مَلَقَط . النوادر ص ٢٦٨ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٠١ وفيه تخريجه .

(٤) سنن أبي داود ١ : ١٩٦ ، ٢٢٢ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ و ٣ : ٤٨ .

(٥) سنن أبيهقي الكبرى ٢ : ٩٨ وعون المعبود ٢ : ٣٠٦ و ٣ : ٤٨ .

(٦) هو ألفرزدق يرثي أبنيه . ديوانه ص ٨٨٦ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ . بني الأرض : خير لكان مقدم عليها ، وألوا في كانوا علامة أجمع . وعزني : غلبني .

(٧) هو أمية بن أبي الصلت أو أحيحة بن الجلاح . ويروى آخره يعذل . ذيل ديوان أمية ص ٥٤٤ - وتخريجه في ص ٦١٩ - ٦٢٠ - ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ والعيني ٢ : ٤٦٠ وشرح أبيات المغني ٦ : ١٣٢ - ١٣٤ [٥٨٨] .

ومما جاء من ذلك الماضي في جمع المؤنث قوله^(١):

تُجَ الرِّيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحَنها غُرُّ السَّحَابِ
وقول الآخر^(٢):

رَأَيْنَ أَلْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ التَّوَاضِرِ
ومما جاء من ذلك المضارع قول الشاعر^(٣):

ولكنَّ دِيافِيَّ أبوه وأُمُّه بِحَوْرَانِ ، يَعْصِرُنَ أَلْسَلِيطَ أَقَارِبُهُ

فرع ملخص من كلام ابن هشام: لو فُكَّت التثنية أو أُلْجِمَ في الضرورة لم تلحق علامة التثنية ولا أُلْجِمَ ، وكذلك لو منع مانع من المتفقين في اللفظ والمعنى من التثنية أو أُلْجِمَ بقاء الأسمين أو الأسماء على علميتهما أو علميتها ، وكذلك لو جيء بأسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، فلا يجوز: قاما رجلٌ ورجل ، أو قاما زيدٌ وزيد ، وهما باقيان على علميتهما ، أو قاما زيدٌ وعمرو ، وجاءوا زيدٌ وعمرو وبكر . ويُستدلُّ بهذا على فساد مَنْ ذهب إلى أنها ضمائر ، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء ؛ إذ لو كان كذلك لم تمتنع هذه المسائل ، ولو رفع الضمير المثنى وهو قبله لجاز أن يرفع ضمير المفرد وهو قبله ، وجاز أن ننوي في الفعل من قولنا قامَ زيدٌ ضميراً على حد التأخير ، فيكون زيدٌ مبتدأ . قال ابن هشام: «وهذا لم يقل به / أحد»^(٤) علمناه» انتهى .

[٣: ٥١/ب]

(١) هو أبو فراس الحمداني . ديوانه ص ٢٩ . وألبيت من غير نسبة في العيني ٢ : ٤٦٠ .

(٢) هو محمد بن عبيد الله العتيبي كما في معجم الشعراء للمرزباني ص ٣٥٧ . ونسب في العقد

الفرید ٣ : ٤٣ لمحمد بن أمية ، وأوله فيه : «رَأَيْتِي أَلْعَوَانِي الشَّيْبَ» .

(٣) هو ألفرزدق . ديوانه ص ٥٠ والكتاب ٢ : ٤٠ والخزانة ٥ : ٢٣٤ - ٢٤١ [٣٧٦] .

يهجو عمرو بن عفراء الأضي بأنه قروي من دياف ، وهي قرية بالشام . وحوران : من مدن الشام . وألسليط : الزيت .

(٤) أحد : ليس في ك .

وما ذهب إليه من أنه إذا جيء بأسمين مختلفين أو أسماء مختلفة ، نحو : قاما زيدٌ وعمرُو ، وجاءوا زيدٌ وعمرُو وبكر ، لم تلحق علامة الكثرة ولا الجمع - ليس بصحيح ، والسماع يرد عليه ، وهو ما تقدم لنا إنشاده من قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقال آخر ^(١) :

ذَرِينِي لِلْغَنَى أَسْعَى ، فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ ، شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
وَأَهْوَاهُمْ وَأَحْقَرَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

فهذه العلامة قد لحقت ، وجاء بعدها اسمان مختلفان .

فرع : الصفة تجري في هذه اللغة مجرى الفعل ، قال س ^(٢) : « قال الخليل : فَإِنْ تَكَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ فَإِنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ تَقُولَ : مررتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيَّانٍ أَبَوَاهُ ^(٣) ، وَبِرَجُلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابُهُ » . قال الخليل ^(٤) : « مَنْ قَالَ أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ أَجْرِي هَذَا عَلَى أَوَّلِهِ ، فَقَالَ : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُ ^(٥) ، وَمررتُ بِقَوْمٍ قُرَشِيِّينَ أَبَاؤُهُمْ . وَكَذَلِكَ أَفْعُلُ ، نَحْوُ أَغَوَّرَ وَأَحْمَرَ ، تَقُولُ : مررتُ بِرَجُلٍ أَغَوَّرَ أَبَوَاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : بِرَجُلٍ أَحْمَرَانَ أَبَوَاهُ ، تَجْعَلُهُ أَسْمًا . وَمَنْ قَالَ أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ قُلْتَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : مررتُ بِرَجُلٍ أَغَوَّرَيْنِ أَبَوَاهُ » انتهى .

ولم يأت في هذا التمثيل ^(٦) إلا نكرة ، فإن عرّفت الوصف بأل فهل يجري هذا الوصف على لغة أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ مجراه نكرة ، فيرفع الظاهر ، فيه خلاف :

(١) هو عروة بن الورد . ديوانه ص ١٢٣ ، وفيه تخريجهما .

(٢) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٣) ك ، ن ، ح : مررت برجلين قرشيان أخواه . صوابه في الكتاب .

(٤) الكتاب ٢ : ٤١ .

(٥) ك ، ح : مررت حسنين أبواهما . ن : مررت برجلين حسنين أبوها .

(٦) ك : ألقبيل .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كل صفة ترفع الأسم الظاهر فالأفصح فيها ألا تُثنى ولا تجمع جمع السلامة، ويجوز أن تُثنى وتُجمع على لغة أكلوني البراغيث، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانتا مُنْطَلَقَتَيْنِ^(١) جاريتهما، وفي الجمع: إنَّ القائمين أبأؤهم كُنْ مُنْطَلَقَاتٍ^(٢) جواريهـم.

وقال ابن عصفور: ويجوز^(٣) في مسألة أبي القاسم - يعني الزَّجَّاجي - إنَّ القائم أبوه كان مُنْطَلَقَةً جاريته، ثنية القائمة ومُنْطَلَقَةً وجمعهما على لغة مَن قال أكلوني البراغيث؛ لأنَّ أسم الأفعال إذا رَفَعَ الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رَفَعَ الظاهر، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانا مُنْطَلَقَتَيْنِ جاريتهما، وإنَّ القائمين أبأؤهم كانوا مُنْطَلَقَاتٍ جواريهـم .

وحُكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عُرِّفَ هذا الوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة . وكأنَّ علة ذلك - والله أعلم - أنه إذا عُرِّفَ بأل لم يقع موقع الفعل لأنَّ الفعل نكرة ، وقد تقدم لنا في أوائل باب الْإِبْتِدَاء^(٤) أنَّ الوصف الرافع ما يعني / عن الخبر لا يجوز تعريفه ، فتقول: قائمُ الزيدان؟ ولا يجوز : القائمُ الزيدان؟ وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيِّ، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة.

وقوله أو مضمَر منفصل مثاله: الزيدان ما قاما إلا هما، والزيدون ما قاموا إلا هم ، والهندات ما قُمنَ إلا هنَّ.

وقوله علامة كضميره تقدم الخلاف في ذلك، وأنَّ الأصح أنَّها حروف علامة لثنية الأفعال وجمعه، كما أنَّ التاء علامة لتأنيث الأفعال.

(١) ك : متطلعتين . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ك : متطلعات . وكذا في الموضع التالي .

(٣) ن : ولا يجوز .

(٤) تقدم ذلك في الجزء الثالث ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

وفي البسيط : « كونه حروفاً أقرب؛ لأنه إما أن يكون ما بعدها فاعلاً، ولا يكون؛ لأنَّ الفعل لا يكون له فاعلان. أو بدلاً، ولا يكون؛ لأنه يُقدَّر حذف وتنزيل شيء منزلة آخر لا يحتاج إليه، والأصل عدمه. والأصحیح أنه يُحتمل في هذا، ويلزم أن تجعل النون كذلك إذا قلت: قُمْنَ أَهْنَدَاتُ، ولا يكون؛ لأنه فاعل بدليل تغيير آخر الفعل، ولا يكون للعلامة كما في قَامَتْ وَضَرَبَتْ» انتهى.

ولا يلزم حصره في أن يكون ما بعد هذه العلامات فاعلاً أو بدلاً؛ لأنه قد قيل إنه مبتدأ .

وقوله ^(١) كضميره يعني أنها ألف تثنية، وواو جمع، ونون جمع، كالضمائر سواء، تُطابق ما بعدها كما تُطابق لو كانت ضمائر.

وقال السهيلي : « أَلْفَيْتُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمَرْوِيَةِ الصَّحَاحِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَجُودِهَا ، نَحْوُ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ فِي سَجُودِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (وَوَقَعْنَا رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ) ^(٢) ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ (يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) ^(٣) ، وَنَحْوُ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ^(٤) ، أَخْرَجَهُ فِي الْمَوْطَأِ . فَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ حُرُوفٌ ، لَكِنِّي أَقُولُ فِي حَدِيثِ الْمَوْطَأِ : أَلْوَاوُ فِيهِ عِلَامَةٌ إِضْمَارٍ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ ، رَوَاهُ الْبَزَّازُ مَطْوُوعًا مُجَرَّدًا ، فَقَالَ فِيهِ (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ، فَزِ (مَلَائِكَةٌ) عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَتَعَاقَبُونَ . وَفِي آخِرِهِ

(١) وقوله كضميره ... كما يطابق لو كانت ضمائر : ليس في ك .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٢٠٤ .

(٣) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وغيرهما ، لكن ليس بهذه الرواية، وبهذه الرواية أخرجه ابن حجر في تغليق التعليق ٢ : ٢٠٣ . العواتق: جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة .

(٤) تقدم تخريجه في ١ : ١٨٨ - ١٨٩ ، وأشار هناك أيضاً إلى رواية البزار .

(وَتَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَأَغْفِرَ لَهُمُ اللَّهُمَّ يَوْمَ الدِّينِ)، وليس هذا في حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصر من ذلك الحديث» انتهى كلام السهيلي.

ودلَّ على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ) من أنه على لغة: أَكَلُونِي الْكَبْرَاعِيثُ، حتى قال^(١): «وقد تَكَلَّمَ بِهَا أَلْنِي - عليه السلام - فقال: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)». وعلى ما رواه الْبَزَّاز لا يكون أَلْنِي تَكَلَّمَ بِهَا؛ لأنَّ قبله (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)، وكثيراً ما يقول المصنف: على لغة يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ.

ص: وَيُضْمَرُ جَوَازًا فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمُشْعِرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَالْمُجَابُ بِهِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ. وَلَا يُحذف الْفَاعِلُ إِلَّا مَعَ رَافِعِهِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ /، وَيَرْفَعُ تَوَهُمٌ الْحذفُ إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ جَعَلُهُ مُصَدِّراً مُنَوَّياً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

ش: مثال ذلك قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٢)، التقدیر: يُسَبِّحُ رِجَالٌ، فحذف «يُسَبِّحُ» لدلالة «يُسَبِّحُ» عليه؛ إذ لا يجوز أن يرتفع «رِجَالٌ» بـ«يُسَبِّحُ» أَلْبَنِي للمفعول.

قال المصنف^(٣): «ولا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا»، يعني ألاَّ يلتبس بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله. قال^(٤): «فلو قيل: يُوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ، على معنى: يَعِظُ رِجَالٌ - لم يَجُزْ لصلاحية إسناد يُوعِظُ إِلَيْهِمْ، فلو قيل^(٥): يُوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ جاز لعدم أَلْبَسَ». قال المصنف^(٦): «ومن الجائز لعدم

(١) شرح التسهيل ٢: ١١٦.

(٢) سورة النور: ٣٦ - السبعة ص ٤٥٦.

(٣) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١١٨.

(٥) يوعِظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ... فلو قيل: ليس في ك.

(٦) شرح التسهيل ٢: ١١٨ - ١١٩ باختصار.

اللبس قولُ الشاعر^(١) :

لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ أَطْوَاهُ
ومثله قول الآخر^(٢) :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ ، تَرْتَمِي سُقَيْتٍ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرُهَا
هكذا رواه الحفاظ ، ومن قال (سَقَاك) فتارك للرواية وأخذ بال رأي .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله يُشعرُ به قولُ الشاعر^(٣) :

أَرَى الْأَيَّامَ لَا تُبْقِي كَرِيْمًا وَلَا الْعُصَمَاءَ الْأَوَابِدَ وَالْأَنْعَامَ
وَلَا عَلِحَانَ ، يَنْتَابَانِ رَوْضًا نَضِيرًا نَبْتُهُ ، عُمًا ، تُؤَامَا ،

وهذا الذي ذهب إليه المصنف في هذه الأبيات لا يتعين :

أما ألبيت الأول فيمكن أن يكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضارِع ،
ويكون يَزِيدُ منادى ، أي : لِيُنِكَ ضَارِعٌ - يا يَزِيدُ - بفقدك ، فإنه يصير كالمفعول
الذي ينبغي أن يُكى إذ لا يجد مثلك ، فلا يكون يَزِيدُ هو المفعول الذي لم يُسمَّ
فاعله ، وضارِعٌ فاعلاً ، تقديره : يَكِيهِ ضَارِعٌ .

وأما الثاني فيمكن أن يكون مَطِيرُهَا بدلاً من الضمير المستكن في الْعَوَادِي
إذ فيه ضمير يعود على الْغُرِّ ، أي : ألبواكي هي مَطِيرُهَا ، ولا يكون مَطِيرُهَا فاعلاً
بفعل محذوف ، التقدير : يَسْقِيهَا مَطِيرُهَا .

(١) هو أَلْحَارِثُ بْنُ نَهْيَكٍ أو غيره . وهو في الكتاب ١ : ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . وقد

تقصيتُ القول في نسبته في إيضاح الشعر ص ٥٠٢ . الضارع : الدليل الخاضع .
والمختبط : طالب المعروف المحتاج . وتطيح : تنهب وتهلك . والمهلكات .

(٢) تقدم في ٢ : ٧١ .

(٣) هو صخر الغي الهذلي . وألبيتان في شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ وبينهما خمسة

أبيات . الْعُصَمَاءُ : ألعول . والأوابد : المستوحشة . والعَلَجُ : الحمار الغليظ . وينتابان :
يأتیان . والعَمَمُ : الأطوال . وتؤام : ينبت اثنين اثنين .

وَأَمَّا أَلْثَالِثُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ « وَلَا عَلْجَانِ » مَنْصُوبًا مَعْطُوفًا عَلَى الْمَنْصُوبِ قَبْلَهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى لُغَةٍ مَنِ يَجْرِي الْمَثْنَى بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَهِيَ لُغَةُ طَوَائِفٍ مِنَ الْعَرَبِ ، مِنْهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمَصْنَفِ « إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا عَدِمَ الْبَلَسُ » فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَنْحَوِيْنَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُقَاسُ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ فِيهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَرْمِيِّ وَأَبْنِ جُنَيْ ^(٢) ، فَيَجُوزُ عَنْدهُمْ : أَكَلَ الطَّعَامُ زَيْدًا ، وَشَرِبَ الْمَاءُ عَمْرُو ، وَأَوْقَدَ النَّارُ مُحَمَّدًا .

وَفِي الْبَسِيطِ : فَأَمَّا فِي الْخَبَرِ - يَعْنِي إِذَا كَانَ الْفَعْلُ خَبْرًا - فَإِنَّهُ يَجُوزُ ، يَعْنِي إِضْمَارُهُ . قَالَ : بِشَرْطٍ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَنْ يُذَكَّرَ فَعْلٌ / مِنْ مَعْنَاهُ أَوْ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ . وَذَكَرَ آتِيَّ التَّسْبِيحِ وَالتَّرْتِيلِ ^(٣) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : « لِيُبَيْتِكَ . أَلْبَيْتُ » .

وَقَوْلُهُ ^(٤) :

أَسْقَى آلِلَهُ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مُلْتِ غَادِي
كُلِّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ

(١) تقدم ذكر تلك الطوائف في ١ : ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٢) أنظر المحتسب ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) يعني بآية التَّسْبِيحِ آيَةُ ٣٦ مِنْ سُورَةِ النُّورِ الَّتِي ذَكَرْتُ قَبْلَ قَلِيلٍ ، وَيُرِيدُ بِآيَةِ التَّرْتِيلِ آيَةَ ١٣٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ بَرَفَعِ ﴿ قَتَلَ ﴾ وَ﴿ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ . وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ وَالْحَسَنِ وَأَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبِ ابْنِ عَامِرٍ . وَسَيَذَكُرُ الشَّارِحُ تَخْرِيجَهَا بَعْدَ قَلِيلٍ . أَنْظِرِ الْكِتَابَ ١ : ٢٩٠ وَالمَحْتَسَبَ ١ : ٢٢٩ وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢ : ٩٧ - ٩٨ وَالْبَحْرَ أَخِيضَ ٤ : ٢٣١ .

(٤) أَلْرَجَزُ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِ رُؤْيَةِ ص ١٧٣ ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ١ : ٢٨٩ وَالمَحْتَسَبَ ١ : ١١٧ وَأَخْصَائِصُ ٢ : ٤٢٥ . عُدُوتِ الْوَادِي : شَوَاطِئُهُ ، جَمْعُ عُدْوَةٍ ، بِتَثْنِيتِ الْعَيْنِ . وَالْمُلْتُ مِنَ الْمَطَرِ : الدَّائِمُ الْمَلَّازِمُ . وَالْأَجَشُّ : الشَّدِيدُ صَوْتِ الرَّعْدِ .

يريد : سَقَاها كُلُّ أَحَشٍّ ، وكذا : زيدٌ ، جواب : مَنْ ضُرِبَ ؟ أي : ضُرِبَ زيدٌ . انتهى ، وفيه تلخيص .

وأجاز بعض النحويين : زيدٌ عمرًا ، بمعنى : لِيَضْرِبَ زيدٌ عمرًا ، إذا كان ثمَّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يُلِيس .

وقد منع س^(١) ذلك وإن لم يُلِيس ؛ لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ ، وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ؛ لأنَّ المعنى : قُلْ له لِيَضْرِبَ ، فكثُرَ الإضمارُ ، فَرُفِضَتْ .

ولا يتعين ما قَدَّرَه المصنف ولا غيره من أن ﴿ رِجَالٌ ﴾ مرفوع ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ مضمرة لدلالة ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ عليه ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿ رِجَالٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الْمُسَبِّحُ رجالٌ ، يدل عليه ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ .

وفي البسيط : « ويجوز فيها أن تكون على تقدير ابتداء نزل على استفهام مقدر فيما كان فيه إهام ، نحو قولك : لِيُكَّ يَزِيدُ »

ف قيل : مَنْ أَلْبَاكِي ؟ ف قيل : أَلْبَاكِي ضَارِعٌ لخصومة . وَالزَّيْنُ شُرَكَائِهِمْ ، كما تقول : أَلَا رَجُلٌ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو . قال س^(٢) : (كأنه قيل : مَنْ هَذَا أَلْتَمَنِي ؟ فقال : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ، فكذلك تلك ، انتهى .

وقد خَرَّجَ بعضُ النحويين^(٣) قراءةً مَنْ قرأ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ مبنياً للمفعول على إضمار فعل ، تقديره : زَيْنُهُ شُرَكَائِهِمْ . ولا يتعين هذا التخريج إذ يمكن أن يكون ارتفاع ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾

(١) الكتاب ١ : ٢٥٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٩ .

(٣) هذا تخريج سيويه وألفراء . الكتاب ١ : ٢٩٠ ومعاني القرآن ١ : ٣٥٧ .

على أنه فاعل بالمصدر ، أي : أَنْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ^(١) .

قال بعضهم : والتخريج الأول أولى لأمرين :

أحدهما : أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَ وجود الفاعل إلا في قليل .

والآخر : أَنَّ الشُّرَكَاءَ لَيْسُوا بِقَاتِلِينَ ، إِنَّمَا هُمْ مُزَيَّنُونَ . ويدلُّ على ذلك
القراءة الثانية ، وهي قراءة ﴿ زَيْنَ ﴾ بفتح الزاي ، ولا يكون الشُّرَكَاءُ قَاتِلِينَ إِلَّا
بمجاز . قال المصنف في الشرح^(٢) : «ومثله^(٣) :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِلَّابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً خُصَيْنَ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ
وَالْخَمْرُ فاعِلٌ حَلَّتْ مَضْمَرًا لِشُعَارٍ أَحَلَّتْ بِهِ» انتهى .

وَاتَّبَعَ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا أَلْبَيْتِ قَوْلَ الزَّجَّاجِي ، قَالَ الزَّجَّاجِي فِي (الْجَمَلِ)^(٤) :

«وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَوِيهِ بَرَفِ الطَّعْنَةِ وَنَصَبِ الْعَيْطَاتِ» . وليس ذلك برواية ، وإنما هو
إصلاح من الكسائي ، وذلك^(٥) أَنَّ يُونُسَ بْنَ حَبِيبٍ سَأَلَ الْكَسَائِيَّ عَنْ إِشَادِ هَذَا
أَلْبَيْتِ ، فَأَنْشَدَهُ بَرَفِ / الطَّعْنَةِ وَنَصَبِ الْعَيْطَاتِ ، فَقَالَ لَهُ يُونُسُ : عَلَامَ تَرْفَعُ
الْخَمْرُ ؟ فَقَالَ : عَلَى الْإِسْتِنَافِ وَالْقَطْعِ ، فَقَالَ لَهُ : مَا أَحْسَنَ مَا قُلْتَ لَوْلَا أَنَّ
الْفَرَزْدَقَ أَنْشَدَنِيهِ مَقْلُوبًا . يعني يونس أنه أنشده بنصب طعنة ورفع عيطات
السَّدَائِفِ ، فيكون والخمر معطوفاً على عيطات ، فلا يكون مرفوعاً على فعل
مخذوف . ومعنى القلب هو أَنَّ جَعَلَ الْعَيْطَاتِ وَالْخَمْرَ هِيَ الَّتِي أَحَلَّتْ طَعْنَةً ، وَفِي
الْحَقِيقَةِ الطَّعْنَةُ هِيَ الَّتِي أَحَلَّتْ لَهُ أَكَلَ الْعَيْطَاتِ وَشَرَبَ الْخَمْرِ .

(١) هذا تخريج قطرب كما في المختصب ١ : ٢٣٠ .

(٢) ١١٩ : ٢ .

(٣) ألبيت للفرزدق . ديوانه ص ٣١٧ والكامل ص ٤٧٦ . ألبيط : أللحم الطري .
والسَّدَائِفُ : جمع السديف ، وهو شحم السنام .

(٤) الجمل ص ٢٠٤ .

(٥) أنظر الحكاية في الكامل ص ٤٧٦ ومجالس العلماء ص ٢١ - ٢٢ والخلل ص ٢٨١ .

قال المصنف في الكشرح^(١): «ومثله قول الشاعر^(٢):

وَلَمْ يُبْقِ أَلْوَاءُ الْكُثْمَانِي بَقِيَّةً مِنْ الْكُثْبِ إِلَّا بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ

أنشده أبو علي في التذكرة، وقال: رُفِعَ عَلَى مَعْنَى: بَقِيَ بَطْنُ وَادٍ وَحَاجِرٍ»
أَنْتَهَى.

ومثله قول الآخر^(٣):

وَعَضُّ زَمَانٍ - يَا بَنَ مَرْوَانَ - لَمْ يَدَعْ مِنْ أَلْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا ، أَوْ مُحْلَفٌ

في رواية من روى «يَدَعْ» بفتح الدال، وجعل معناه: لم يُبْقِ إِلَّا مُسْحَتًا،
ويرتفع مُحْلَفٌ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ، تقديره: أَوْ بَقِيَ مُحْلَفٌ^(٤)، عَلَى أَحْسَنِ
التأويلات الخمس^(٥) فِي رَفْعِ مُحْلَفٍ.

وقوله وَالْمُجَابُ بِهِ نَفْيٌ مِثْلُهُ قَوْلُكَ: بَلَى زَيْدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَا جَاءَ أَحَدٌ،
التقدير: بَلَى جَاءَ زَيْدٌ. ومثله قول الشاعر^(٦):

تَحَلَّلْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أَي: بَلْ عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ.

(١) ٢: ١١٩ - ١٢٠.

(٢) هو ذو الرمة. ديوانه ص ١٠٢١. ألواء: جمع لوى، وهو منقطع الرمل. والكثماني:
هضبات ثمان في أرض بني تميم. والكُثْبُ: الكلال الغض. وحاجر: موضع مطمئن
وحوله مكان مشرف فيه ماء. ك: وحاجر، وكذا في الموضع التالي.

(٣) هو ألفرزدق. ديوانه ص ٥٥٦ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٨ [٤٣] وإيضاح الشعر
ص ٣٤٦ - ٣٤٧ وفيه تحريجه، وأنظر أيضًا ص ٥٧٧ - ٥٧٩. عض الزمان: شدته.
والبسحت: ألهلك. والمخلف: الذي بقي منه بقية. ك، ح: وعظ زمان. وكذا الحق
في ن عن نسخة أخرى. وهي رواية فيها.

(٤) هذا قول الخليل كما في إيضاح الشعر ص ٥٧٨ - ٥٧٩.

(٥) أنظر الخزانة ٥: ١٤٤ - ١٥٣ [الشاهد ٣٥٧].

(٦) ألبيت في شرح التسهيل ٢: ١٢٠ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ وألعي ٢: ٤٥٣.

وقوله أو استفهام مثله قولك : زيد ، لمن قال : هل جاء أحد ؟ ومثله قول الشاعر^(١) :

ألا هل أتى أم الحويرث مرسلتي نعم ، خالد ، إن لم تعقه العوائق
أي : أتاها خالد .

قال المصنف في الشرح^(٢) : «فمثل هذا لا يرتاب في أن المجاب به مرفوع بفعلٍ مقدّر؛ لأنه جوابُ جملةٍ قدّم فيها الفعل، وحقّ الجواب أن يُشاكل ما هو جوابٌ له».

ثم قال المصنف بعد ذلك^(٣) : «والحكم بالابتداء على الاسم المجاب به نفيّ أو استفهام غير ممتنع؛ لأنّ مشاكلة الجواب لما هو جوابٌ في اللفظ غير لازمة، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة المعنى، ومنه قراءة غير أبي عمرو في السبعة ﴿سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ﴾^(٤) جواباً لقوله ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾^(٥) و﴿مَنْ يَدِهِ مَلَكُوتُ﴾^(٦)» انتهى. فقد ناقض قوله «لا يرتاب أن المجاب به مرفوع بفعل مقدّر»^(٧) إذ قد أجاز فيه الابتداء.

قال المصنف في الشرح^(٨) : «فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحقّ المجاب من جهة القياس أن يؤخّر فيه الفعل لتشاكل الجملتان لولا أن / الاستعمال بخلافه، فلا يجيء مكملًا إلا والفعل فيه مقدّم على الاسم، نحو ﴿وَلَكِنْ

[٣: ٥٤/١]

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ١٥٦ . تعقه : تحبسه . والعوائق :
الجوابس ، جمع عائقة . إن لم تعقه العوائق : موضعه بياض في ك .

(٢) ٢ : ١٢٠ .

(٣) ٢ : ١٢١ .

(٤) سورة المؤمنون : ٨٧ ، ٨٩ .

(٥) سورة المؤمنون : ٨٦ .

(٦) سورة المؤمنون : ٨٨ .

(٧) في المخطوطات : مقدم .

(٨) ٢ : ١٢٠ - ١٢١ .

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ^(١) ، ﴿مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلُّ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾^(٢) ، ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾^(٣) .

وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الأسم أن يُقدَّر الفعل متقدماً ؛ لأنَّ المَکْمَلَ أصل والمختصر فرع ، فيُسلَك بالفرع سبيلُ الأصل ، ولأنَّ موافقة العرب بتقدير تقدم الفعل متيقنة ، وموافقتهم بتقدير تأخير مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير التقدّم . ولما جرى به الاستعمال من تقدم الفعل في الجواب المَکْمَلَ وجهٌ من النظر ، وهو أنَّ حقَّ الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعلٌ أن يُقدَّم ؛ لأنه بمباشرة الاستفهام أولى من الأسم ، فلمَّا لم يمكن ذلك في نحو (مَنْ فَعَلَ) لاتِّحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدماً فيه الفعل تنبيهاً على أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك » انتهى .

وقوله ولا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه مثال ذلك قولك : زيداً ، جواباً لمن قال : مَنْ أَكْرَمُ ؟ والتقدير : أَكْرَمُ زيداً ، فحذف الفاعل مع الفعل .

وأعتلَّ المصنف في الشرح^(٤) لامتناع حذف الفاعل وحده بأنه « كعَجَز المركَّب في الأمتزاج بمثْلُوهُ ، ولزوم تأخُّره ، وكونه كالصلَّة في عدم تأثره بعامل مثْلُوهُ ، وكالمضاف إليه في أنه^(٥) مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ » . قال^(٦) : « بخلاف خبر المبتدأ ،

(١) سورة الزخرف : ٩ .

(٢) سورة المائدة : ٤ .

(٣) سورة يس : ٧٨ - ٧٩ .

(٤) ٢ : ١١٨ .

(٥) في المخطوطات : فإنه . صوابه في شرح المصنف .

(٦) ٢ : ١١٨ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

فإنه مُبَايِنٌ لِعَجْزِ أَلرَّكْبِ وَلِلصَّلَةِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَزَجٍ بِمَثْلُوهُ ، وَلَا لَازِمُ التَّأَخُّرِ ، وَيَتَأَثَّرُ بِعَامِلِ مَثْلُوهُ ، وَهُوَ مُعْتَمِدُ الْفَائِدَةِ لَا مُعْتَمِدُ الْبَيَانِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ الْفَاعِلِ مَا يَسْتَرُ ، فَلَوْ حُذِفَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلتَّبَسُّعِ أَلْحَذَفُ بِالْأَسْتِتَارِ ، وَالْخَيْرُ لَا يَسْتَرُ ، فَإِذَا حُذِفَ لِلدَّلِيلِ أَمِنْ أَلتَّبَاسِ^(١) كَوْنِهِ مُسْتَرًّا ، أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وما ذكره فيه خلافٌ ، وإِطْلَاقٌ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ :

أَمَّا اَلْخِلَافُ فَذَهَبَ اَلْكَسَائِيُّ^(٢) إِلَى جَوَازِ حَذْفِ اَلْفَاعِلِ وَحْدَهُ دُونَ فِعْلِهِ لِدَلَالَةِ اَلْمَعْنَى عَلَيْهِ ، وَمَذْهَبُهُ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ اَلْإِعْمَالِ فِي نَحْوِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ اَلزَّيْدَيْنِ ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ ، وَرَجَّحَهُ اَلسُّهَيْلِيُّ ، وَأَبْنُ مَضَاءٍ^(٣) مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَدَلِيلُهُ هُنَاكَ مَذْكُورٌ .

وَأَجَازَ اَلْكَسَائِيُّ^(٤) حَذْفَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَاحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّ حَذْفَ اَلْأَخْتِصَارِ لَا يُخْرِجُ اَلْكَلَامَ إِلَى غَيْرِ اَلْإِفَادَةِ ، فَكَانَ كَالْمَفْعُولِ ، وَلِأَنَّ اَلْأَخْتِصَارَ يَكُونُ فِي اَلْمُتَلَازِمِينَ كَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ ، فَكَذَلِكَ هُنَا . وَقَوْلُ اَلْمَانَعِينَ « إِنَّهُ كَأَجْزَاءٍ مِنْهُ » إِنْ عَنُوا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ اَلْمَعْنَى فَمَنْقُوضٌ بِاَلْمَصْدَرِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ اَللَّفْظِ فَقَدْ يُحْذَفُ مِنَ اَللَّفْظِ اَلْوَاحِدُ بَعْضُهُ لِّلْخَفَةِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اَلشَّاعِرِ^(٥) / :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرْذِنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحْأَلْكَ رَاضِيَا
فَفَاعِلُ « يُرْضِيكَ » مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : لَا يُرْضِيكَ شَيْءٌ .

قَالُوا^(٦) : وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرُ لِدَلَالَةِ يُرْضِي عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ

(١) ن ، ح : أَمِنْ مِنْ اَلتَّبَاسِ .

(٢) اَلْجَمَلُ ص ١١٣ وَشَرْحُهُ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٧ - ٦١٨ وَاَلْحَلِيبِيَّاتُ ص ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٣) اَلرَّدُّ عَلَى اَلنَّحَاةِ ص ٩٥ .

(٤) شَرْحُ اَلْكَافِيَةِ اَلشَّافِيَةِ ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٥) تَقْدَمُ فِي ص ١٧٤ .

(٦) شَرْحُ اَلْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٨ .

قال : لا يُرَضِيكَ مُرَضٍ ، أو لأنه قد عُلِمَ على ما يعود ، كأنه قال : لا يُرَضِيكَ هو ، أي : شيء .

قالوا^(١) : وإنما لم يَجْزِ حذف أفعال لأنه إن حُذِفَ اختصاراً لم يكن كلاماً ، ولا يفيد لأنه لفظ مفرد ، أو اختصاراً لم يَجْزِ ؛ لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد بدليل إسكانهم آخر الفعل له في ضَرَبْتُ .

وأما الإطلاق في مكان التقييد فإنه كان ينبغي أن يقيد ويقول : «ما لم يكن أرافع مصدرًا ينحلُّ بحرف مصدرِي وأفعال»، فإنه إذ ذاك يجوز حذف أفعال وحده دون رافعه، نحو قوله «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا»^(٢) .

وأما حذفه في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فإنَّ أفعال يُغَيَّرُ للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، فلم يَتَّقَ على صيغته التي كان لها وهو مبنيٌّ للفاعل ، فلا يرد ذلك على المصنف .

وقوله وَيَرْفَعُ تَوَهُّمَ الْحَذَفِ ... إلى آخره قال المصنف^(٣) : « إذا تَوَهُّمَ حَذَفُ فاعِلٍ فعلٍ موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يُقَدَّرُ إسناده إلى مذكولٍ عليه من اللفظ والمعنى ، كقول الشاعر^(٤) :

تَمْشِي تَبَحْتَرُ حَوْلَ أَلْبَيْتِ مُتَتَحِيًّا لو كُنْتُ عَمْرَوِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٦١٨ - ٦١٩ وفيه اختصار .

(٢) سورة أبلد : ١٤ - ١٥ .

(٣) ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

(٤) هو ألفرزدق كما في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣١ - ٣٣٢ وإيضاح الشعر ص ٥٦٧ ، ولم أجد في ديوانه . أنتخى : افتخر وتعظم . وعمرو بن عبد الله : هو عمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية ، كان كأبيه سيداً عالي القدر في قريش . وأملح هو عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد . في المخطوطات : « عمَّ ابن عبد الله » . وكذا فيما بعد البيت ، إلا في ن ، ففيها : « عمرو بن عبد الله » في البيت فقط ، وأعيد عجزه مصححاً كما في النسخ الأخرى .

أي: لم يَزِدِ ائْتِخَاؤُكَ» انتهى. وفي نسخة أخرى من شرح المصنف^(١):
«كذا قال ألفارسي» انتهى .

ولا حُجَّة فيما ذكر ، وليس ألبيت مما ذكر ، بل أفاعل مضمَر في « يزد »
عائداً على عمرو بن عبد الله ، وذلك أن عمرو بن عبد الله أسم غائب ، وقد
أخبر به عن مخاطب ، فيجوز فيما بعده أن تراعي المخاطب فيعود الضمير مخاطباً ،
نحو : لو كنتَ أcha زيدَ لَصَنَعْتَ كذا . ويجوز أن تراعي الأسم الغائب فيعود
الضمير غائباً ، نحو : لو كنتَ أcha زيدَ لَصَنَعَ كذا . وهذا ألبيت من هذا القسم
الآخر ، وتقديره : لم يَزِدْ - أي : عمرو بن عبد الله - على ائْتِخَاؤِكَ .

قال المصنف^(٢) : «وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ
لِيَسْجُتَنَّهُ﴾^(٣) . قيل : إنَّ المعنى : بَدَأَ لَهُمْ بَدَأً^(٤) ، كما قال^(٥) :

..... بَدَأَ لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَأً

أي : ظهر لك فيها رأي . ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى
يشعر برأي ، مثل ظهرَ وبانَ وتبينَ ، أو يكون الفعل فعل استثناء ، كقاموا عدا
زيداً ، وحلا عمراً ، وحاشا بكرّاً ، أي : جاوزَ قيامهم زيداً» انتهى.

فأما الآية فظهر لي فيها تخريج حسن واضح سهل ، وهو أن يكون أفاعل
في ﴿بَدَأَ﴾ ضميراً مستكناً عائداً على المصدر المفهوم من قوله ﴿وَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ مَا

(١) ١٢٢ : ٢ . وهذا القول يلي القول السابق بدون فاصل .

(٢) ١٢٢ : ٢ . وليس فيه أجملة الأخيرة .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ .

(٤) إيضاح الشعر ص ٢٥٧ ، ٤٨١ - ٤٨٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ .

(٥) صدر ألبيت : « لعلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ » . وهو لمحمد بن بشر الخارجي كما في

الخزانة ٩ : ٢١٣ - ٢١٦ [٧٣٠] وشرح أبيات المغني ٦ : ١٩٣ - ١٩٥ [٦٢٢] .

وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ٢٥٦ . وأقللوص : ألقاؤه . وكان رجل وعد

الشاعر قلووصاً فمطله ، فقال ذلك يذمه .

أَمْرُهُ لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاعِرِينَ^(١)، ويدلُّ عليه / أيضًا قوله ﴿قَالَ رَبُّ
الْسَّحْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٢)﴾. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿الْسَّحْنُ﴾ بفتح السين^(٣) على أنه مصدر
فقد أتضح عود الضمير عليه.

وأما قوله «أو يكون الفعل فعل استثناء» فهذا لم يذهب إليه أحد فيما
علمناه، وإنما أفعال عند النحويين لفعل الاستثناء ضمير مفرد يعود على البعض
المفهوم من المعنى، أي: قام القوم حاشا هو - أي: بعضهم - زيدًا، وكذلك
باقيها. وقد كان ظهر لي ما قاله المصنف، وأمليته في بعض كتي القديمة، ولم
أجد أحدًا يقوله، فأعرضتُ عنه.

قال المصنف في الشرح^(٤): «وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):
أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا - فَأَنْتَظِرُ - أَنْ تَنَالَهَا
أَوْ ذُرِّكَ مِنْ أُمَّ الْخَوَيْرِثِ غِبْطَةً بِهَا خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدْ أَتَى لَهَا
أَي: قد أتى لها ألا تُدرك^(٦)؛ لأنَّ ذكر أُم بعد ألهمزة التي وليها أحد
الضدين مُشعر بأنَّ ثانيهما مراد، وهذا شبيه بقوله تعالى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا
يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ^(٧)﴾؛ لأنَّ ذكر المُعَمَّر مُشعر بمُقابله، وهو القصير العمر، فأعيدتُ
هاء ﴿عُمُرِهِ﴾ إليه، ولم يُذكر لإشعار مُقابله به» انتهى.

(١) سورة يوسف: ٣٢.

(٢) سورة يوسف: ٣٣.

(٣) الذي في المخطوطات: أجليم. وقوله بعد قليل «مصدر»: سقط من ك. وقد قرأ بفتح
السين عثمان ومولاه طارق وزيد بن علي وألزهرى وأبن أبي إسحاق وأبن هرمز
ويعقوب. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٨ والنشر ٢: ٢٩٥ والبحر المحيط ٥: ٣٠٦.

(٤) ٢: ١٢٢.

(٥) هو كثير عزة. وألبيتان في ديوانه ص ٢٢٣ بتقديم الثاني على الأول. أنى: حان.

(٦) ك، ن: أدرك.

(٧) سورة فاطر: ١١.

فَأَمَّا « أَوْذَرِكُ . أَلْبَيْتِ » فإنه لا يتعين ما ذكر ؛ إذ قد يحتمل ألا تكون أمّ مُعَادِلَةٌ للهمزة ، بل تكون أمّ منقطعة بمعنى بَلْ وأَلْهَمْزَة ، ويكون الفاعل بقوله أَنَّى ضَمِيرًا عائداً على المصدر المفعول من قوله أَوْذَرِكُ ، وكأنه استفهم أولاً ، هل يُدْرِكُ منها غِبْطَةً ، ثم أَضْرَبَ عن ذلك ، واستفهم ثانياً ، هل قُرْبَ إدراكه لتلك الغِبْطَةِ .

وأما قوله « وهذا شبيه بقوله تعالى ﴿ وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ » فإنه جعل الضمير في قوله ﴿ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ عائداً على القصير العمر لفظاً ومعنى ، ودلّ عليه مُقَابِلُهُ ، وهو ﴿ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ . والنحويون يقولون في مثل هذا إن الضمير عائِدٌ على ﴿ مُعَمَّرٍ ﴾ لفظاً دون معنى ، نحو قولهم : له عندي درهمٌ ونِصْفُهُ ، فألْهَاءُ في « وَنِصْفُهُ » عائِدٌ على درهم ، والمراد به من حيث المعنى : وَنِصْفُ درهمٍ آخَرَ ، فهو عندهم عائِدٌ عليه لفظاً لا معنى ، والمصنف جعله عائداً على القصير العمر لفظاً ومعنى ، ومتى دار الضمير بين أن يعود على شيء لفظاً دون معنى [وأن يعود على شيء لم يُذكر] ^(١) كان [أن يعود على شيء لفظاً دون معنى] أولى من أن يعود على شيء لم يُذكر ألبتة .

قال المصنف في الشرح ^(٢) : « ومثله قول الآخر ^(٣) :

وما أذري إذا يَمَمْتُ أَرْضاً أريدُ الْخَيْرَ أَهْمَا يَلِينِي
فثنى الضمير قاصداً للخير والشر ، ولم يعجز إلا ذكر أحدهما ، ولكن الإشعار بما لم يُذكر بمنزلة ذكره » انتهى .

[٣ : ٥٥ / ب]

وهذا عندنا مما حُذِفَ منه الجملة المعطوفة / لدلالة المعنى عليها ، والتقدير :
أريدُ الْخَيْرَ ، وَأَجْتَنِبُ الشَّرَّ ، فعاد الضمير على الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وحذِفَ الجملة

(١) ما بين الحاصتين تنمة يلتزم بها السياق . وكذا في الموضع التالي .

(٢) ١٢٢ : ٢ .

(٣) تقدم في ٢ : ٢٥٧ .

للدلالة المعنى كثير ، كقوله تعالى ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾^(١) ، التقدير : فَضْرَبَ فَأَنْفَلَقَ. وهذا الذي ذكره المصنف تكثير واستطراد لغير ما عقد له أصل المسألة، ويقع في ذلك التزاع، فلا حاجة في ذكره.

قال المصنف في الشرح^(٢) : «وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٣) : إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَيْتِي، أَيْ : إِذَا كَانَ غَدًا مَا نَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ مِنَ الْوَعْدِ فِي غَدٍ فَأَتَيْتِي، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) : فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِحَالِكَ رَاضِيًا أَيْ : إِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ مَا تُشَاهِدُهُ مِنِّي .

وَمِنْ الْفَاعِلِ الْمَوْوَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٥) ، ففاعلُ ﴿تَبَيَّنَ﴾ مضمونُ ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ ، كأنه قيل : وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفِيَّةُ فَعَلْنَا بِهِمْ . وجازَ الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ، كما جاز في باب الابداء ، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾^(٦) ، فإنه أوَّلُ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدْمُهُ) ، بل كما جاز في هذا الباب أن يُقال^(٧) :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلِ أَهْجَوْتَهَا
ومثلُ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٨)

(١) سورة الشعراء : ٦٣ .

(٢) ١٢٣ : ٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢٤ .

(٤) تقدم في ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٥) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٦) سورة البقرة : ٦ .

(٧) تقدم في ص ١٧٤ ، وبعده في شرح المصنف : « على تأويل ما ضَرَّهَا هَجْوُكَ إِيَّاهَا » .

(٨) سورة السجدة : ٢٦ .

على تأويل : أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَثْرَةُ إِهْلَاكِنَا» انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف - وهو أن يُسَبَّك من الجملة المصدرة بـ «كَمْ»^(١) اسمٌ يكون في موضع أفعال - هو مذهب بعض الكوفيين. وأمّا أصحابنا فإنهم خَرَّجُوا قوله تعالى ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ على أن فاعل يَهْدِي^(٢) مضمَر، يعود على المصدر المفهوم من أفعال، وساغ ذلك لأنَّ الهداية قد تُستعمل استعمال الدلالة التي يراد بها الحجة والبرهان، وكأنه قال: أَوْلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ حُجَّتُنَا، ويكون ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ في موضع نصب بما دَلَّ عليه قوله ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ لأنه بمنزلة: أَوْلَمْ يَعْلَمُوا، فحملة على ذلك. ولا يكون أفعال عند البصريين إلا صريح الأسم أو المقدر به من أن أو أن أو ما المصدريات فقط، كما قد بيَّناه^(٣) في باب أفعال.

قال المصنف في الشرح^(٤): «وَمِنْ الْإِسْنَادِ إِلَى مَدْلُولٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَذْ يَرَاهَا﴾^(٥)، ففاعل ﴿أَخْرَجَ﴾^(٦) ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يَحْرِ لِه ذِكْرٍ، ولكنَّ سياق الكلام يدل عليه» انتهى.

وهذا ليس كما ذكر، بل هو يعود على محذوف مضاف إلى ﴿ظُلُمَاتٍ﴾،^(٧) التقدير: أو كذي ظُلُمَاتٍ، فحذف «ذي» لدلالة المعنى.

قال المصنف في الشرح^(٨): «وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)^(٩)،

(١) ن : يهد لهم. وأضيف في الحاشية : « كَمْ أَهْلَكْنَا على أن فاعل يهدي ». وبعده : صح .

(٢) ك ، ح : كما قدرناه . وقد بيَّنه في ص ١٧٣ من هذا الجزء .

(٣) ٢ : ١٢٣ .

(٤) سورة النور : ٤٠ .

(٥) ك : فقال على أخرج . ن : فقال ففاعل أخرج .

(٦) ٢ : ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧) أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب المظالم [الباب ٣٠] ٣ : ١٠٧ وكتاب

الآشربة [الباب الأول] ٦ : ٢٤١ وكتاب الحدود [الباب الأول] ٨ : ١٣ ومسلم في

كتاب الإيمان [الباب ٢٤] ١ : ٧٦ ، ٧٧ .

ففاعلُ (يَشْرَبُ) غيرُ مذكور، لكنَّه / مفهوم ، كأنه قيل: ولا يَشْرَبُ الخمرَ شاربُها.

وقد يُغني عن الفاعل استحضارُه في الذهن بِذِكْرِ فعلٍ ناصِبٍ لِمَا لا يَصْلُحُ إلا له ، كقول الشاعر^(١):

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا أَغْبَرَ أَفْقٌ ، وهَبَّتْ شَمَالًا

فأَعْنَى عن إظهارِ الرِّيحِ استحضارُها في الذهن بِ(هَبَّتْ) ونصبه شمالاً على الحال، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالرِّيح. ومثله قول الآخر^(٢):

وأَكْرَمُ الضَّيْفِ والجَارِ القَرِيبِ إذا هَبَّتْ شَامِيَةً ، واشْتَدَّتِ القِرَرُ

فنصب شَامِيَةً، وأضمر الرِّيح. وإلى هذه المواضع وأشباهها أشرت بقولي: ويرْفَعُ تَوْهَمُ الحذفِ إِنَّ خَفِيَ الفاعلُ جعله مصدرًا منويًا ونحو ذلك».

(١) تقدم في ٥ : ١٦١ .

(٢) ألبيت في ألفاخر في شرح جمل عبد ألفاخر ص ٢١٣ . قَرَر : جمع قِرَّة ، وهي ألبود ، يقال : ليلة ذات قِرَّة ، أي : ذات برد . وآخرة في ن : التَّذَرُّ .

ص : باب أَلنائب عن أَلفاعل

قد يُترك أَلفاعل لِعَرَضٍ لَفْظِيٍّ أو مَعْنَوِيٍّ جَوَازًا أو وُجُوبًا ، فَيَنُوبُ عَنْهُ جَارِيًا مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، أو جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ، أو مَصْدَرٌ لغيرِ مُجَرَّدِ التَّوَكِيدِ مَلْفُوظٌ بِهِ أو مَذْلُولٌ عَلَيْهِ بِغيرِ أَلعامل ، أو ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ مُتَصَرِّفٌ ، وَفِي نِيَابَتِهِ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ أو غَيْرِ مَلْفُوظٍ بِهِ خِلَافٌ .

ش : هَذَا أَلأَصْطِلَاحُ فِي بَابِ أَلْمَفْعُولِ أَلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِأَلنائبِ لَمْ أَرَهُ لغيرِ هَذَا أَلْمُصَنِّفِ ، وَإِنَّمَا عِبَارَةُ أَلنَحْوِيِّينَ فِيهِ أَنَّ يَقُولُوا : بَابِ أَلْمَفْعُولِ أَلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَلَا مُشَاحَّةً فِي أَلأَصْطِلَاحِ .

وَحَدُّ هَذَا أَلْمَفْعُولِ أَلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ^(١) هُوَ حَدُّ أَلْفَاعِلِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ مَكَانَ « غَيْرُ مَصْذُوعٍ لِّلْمَفْعُولِ » : مَصْذُوعٌ لِّلْمَفْعُولِ ^(٢) .

وَأَلْغَرَضُ أَللفْظِيّ أَلإيجازُ ، نَحْوُ ﴿ وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ما عوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) . وَمُوافِقَةُ أَلْمَسْبُوقِ لِّلسَّابِقِ كَقَوْلِ بَعْضِ أَلْفَصَحَاءِ : مَنْ طابَتْ سَريْرَتُهُ حُمِدَتْ سَريْرَتُهُ . وَإِصْلاحُ أَلنَّظْمِ كَقَوْلِ أَلأَعْشى ^(٤) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا ، وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ أَلرَّجُلُ وَقَوْلِ عَنْتَرَةَ ^(٥) :

فَإِذا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعَرَضِي وَافِرٌ ، لَمْ يُكَلِّمْ وَأَلْغَرَضُ أَلْمَعْنَوِيُّ كَوْنُ أَلْفَاعِلِ مَعْلُومًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﴿ وَخَلَقَ أَلْإِنْسَانَ

(١) أَلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : لَيْسَ فِي ك ، ح .

(٢) مَصْذُوعٌ لِّلْمَفْعُولِ : سَقَطَ مِنْ ك ، ن .

(٣) سُورَةُ أَلْحَجِّ : ٦٠ .

(٤) دِيوانُهُ ص ١٠٧ وَشرح أَلْقَصائِدِ أَلْعَشْرِ ص ٤٢٣ .

(٥) دِيوانُهُ ص ٢٠٦ وَشرح أَلْقَصائِدِ أَلسَّبْعِ ص ٣٣٩ وَشرح أَلْقَصائِدِ أَلْعَشْرِ ص ٢٩٢ .

ضَعِيفًا^(١)، ونحو ﴿ضُرِبَ مِثْلُ﴾^(٢)، و«نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ»^(٣)، و«نُصِرْتُ بِالصَّبَا»^(٤)، وأَهْلِكَتْ عَادًا بِالذُّبُورِ»^(٥). والجَهْلُ بالفاعل، كقول الرجل: نُبْتُ بِكَذَا، إذا لم يعرف مَنْ نَبَّاهُ. وَالْأَيُّ يَتَعَلَّقُ مراد المتكلم بتعيين الفاعل، كقوله ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾^(٦)، ﴿وَإِذَا حِثُّتُمْ﴾^(٧)، و﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾^(٨)، وقوله^(٩) / :

[٣: ٥٦/ب]

وإنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَحْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

وتعظيمُ الفاعل بصون^(٩) اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقوله: «من بُلي منكم^(١٠) بهذه القاذورة»^(١١). وتعظيمُ المفعول بصون اسمه عن مقارنة

(١) سورة النساء : ٢٨ .

(٢) سورة الحج : ٧٣ .

(٣) هذا جزء من حديث ، وتمة الجملة : « مَسِيرَةُ شَهْرٍ » . وقد أخرجه البخاري في كتاب التيمم [الباب الأول] ١ : ٨٦ وكتاب الصلاة [الباب ٥٦] ١ : ١١٣ وكتاب الجهاد والسير [الباب ١٢٢] ٤ : ١٢ . وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ص ٣٧١ - ٣٧٢ . بألفاظ مختلفة ، وفيها « نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ » .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء [الباب ٢٦] ٢ : ٢٢ وكتاب بدء الخلق [الباب ٥] ٤ : ٧٦ وكتاب الأنبياء [الباب ٦] ٤ : ١٠٨ وكتاب المغازي [الباب ٢٩] ٥ : ٤٧ ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء [الباب ٤] ص ٦١٧ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٦ .

(٦) سورة النساء : ٨٦ .

(٧) سورة المجادلة : ١١ .

(٨) هو الشنفري . إعراب لامية العرب للعكيري ص ٦٧ وشرح أبيات الغني ٧ : ١٨٩ - ١٩٠ [٧٩٥] .

(٩) ك : كصون . ن ، ح : لصون . صوابه في شرح المصنف .

(١٠) منكم : ليس في ك .

(١١) شرح التسهيل ٢ : ١٢٦ . ولم أفق عليه بهذه الرواية في كتب الحديث ، إنما روي بالبناء للفاعل ، ومن رواه مالك في الموطأ ص ٨٢٥ [كتاب الخلدود : باب ما جاء فيمن أعترف على نفسه بالزنا] ولفظه : « مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرِ » .

الفاعل كقولك^(١): أُوذِيَ^(٢) فلانٌ ، إذا عَظُمَتْه ، وَاَحْتَقَرَتْ مَنْ آذَاهُ ، وَالسُّتْرُ عَلَى الْفَاعِلِ خَوْفًا مِنْهُ أَوْ خَوْفًا عَلَيْهِ . فَهَذِهِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ^(٣) ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَاعَثَ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ . وَقَدْ نَظَّمْتُ الْبَوَاعِثَ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ فِي أَرْجُوزِي الْمُسَمَّاةِ «نَهَايَةُ الْإِعْرَابِ فِي عِلْمِي التَّصْرِيفِ وَالْإِعْرَابِ» ، فَقُلْتُ:

وَحَذَفُهُ لِلْخَوْفِ ، وَالْإِبْهَامِ ، وَالْوَزْنِ ، وَالْتَّحْقِيرِ ، وَالْإِعْظَامِ
وَالْعِلْمِ ، وَالْجَهْلِ ، وَالْإِخْتِصَارِ ، وَالسَّجْعِ ، وَالْوِفَاقِ ، وَالْإِيثارِ
وَقَالَ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْأَضَائِعِ : « قَوْلُهُمْ (يُحَذَفُ الْفَاعِلُ لِكَذَا وَكَذَا) هَذِيانٌ مِنَ الْقَوْلِ ، وَمَا أَرْتَكِبُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي ذَلِكَ نَازِحٌ عَنْ الْحَقِّ جَمْلَةً ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ الْعِلَّةِ لِذَلِكَ وَطَلَبِ الْعِلَّةِ فِي: لَمْ يُبَيِّنِ الْفَعْلُ لِلْفَاعِلِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ السُّؤَالِ: لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلُ ، وَبَيْنَ السُّؤَالِ: لَمْ يَذْكُرِ الْظَرْفَ ، أَوْ: لَمْ يَذْكُرِ الْزَمَانَ ، أَوْ شَبِيهَ ذَلِكَ » .

وَقَوْلُهُ فَيَنْبُؤُ عَنْهُ جَارِيًا مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ يَعْنِي أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الَّرْفِعِ ، وَوَجُوبِ تَأَخُّرِهِ عَنِ الَّرَافِعِ ، وَالتَّنْزِيلِ مِنْزَلَةَ الْجُزْءِ ، وَامْتِنَاعِ الَحْذَفِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَرْتَفِعُ بِاسْمِ الْفَعْلِ ، وَبِالظَّرْفِ ، وَالْمَجْرُورِ ، وَالْأَمْثَلَةِ ، وَالْجَامِدِ الْجَارِيِ يَجْرِي الْمَشْتَقُ ، وَلَا يَرْتَفِعُ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بِالْفَعْلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَفِي ارْتِفَاعِهِ بِالمَصْدَرِ الَّذِي يَنْحَلُّ بِحَرْفِ مَصْدَرِي وَالْفَعْلِ خِلَافًا ، فَإِذَا لَمْ يَجْرَ مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ .

وَقَوْلُهُ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مِثَالُهُ : غَضِبَ عَلَى زَيْدٍ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ

(١) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : كَقَوْلِهِ . وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْمَصْنَفِ .

(٢) كَقَوْلِهِ أُوذِيَ ... وَالسُّتْرُ عَلَى الْفَاعِلِ : سَقَطَ مِنْ ك .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢ : ١٢٥ - ١٢٦ .

لم يذهب إليه أحد^(١)، وهو أن يكونَ الجارُّ والمجرور يقوم مقام الفعل، فيكونان معاً في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحداً منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين^(٢)، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت «ما قام من أحد» فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضُربَ من أحد، أو بحرف جرٍّ غير زائد، نحو: سِيرَ يزيد^(٣).

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو «أحد» من قولك: ما ضُربَ من أحد.

وأما إذا / كان غير زائد فلا يجوز ذلك. واختلف هؤلاء في الذي يُقامُ مقام الفعل إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب^(٤) بعض البصريين - ونص بعضهم على أنه آبن درستويه - إلى أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سِيرَ يزيد: سِيرَ هو، أي: السَّير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السُّهيلي وتلميذه أبو علي الرُّندي. وأستدلُّ السُّهيلي^(٥) على امتناع إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بأنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إذا تقدم صار

(١) ظاهر عبارة آبن السراج يدل على أنه يذهب إلى ذلك. الأصول ١: ٧٨ - ٨٠، كما صرح أبو علي الفارسي بذلك في الإيضاح ص ٧٣، وتابعه عبد القاهر في المقتصد ص ٣٥٣، وآبن جني في اللمع ص ٣٤، وآبن برهان في شرح اللمع ص ٤٦.

(٢) نسبة بهاء الدين بن النحاس في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب إلى البصريين.

(٣) ألحق هنا في حاشية ن عن الأرتشاف ما نصه: «إلا أنه لا يُتبع على الموضع، كما لا يُتبع إذا كان في محل نصب. وفي الأبدع وفي النهاية: وتقول مرَّ يزيد وعمرو، وذهب إلى بخالد وبكر، فرفع، يعني على الموضع». والنص في الأرتشاف ص ١٣٣٦.

(٤) المذهب في التعليقات على المقرب ق ٢١/ب من غير نسبة لأحد.

(٥) وتلميذه أبو علي الرُّندي. وأستدلُّ السُّهيلي: ليس في ك.

مبتدأ، كما أن أفعال إذا تقدم صار مبتدأ ، فنقول : زيدٌ ضُرب ، كما تقول : زيدٌ ضُرب ، وأنت لا تقول : بزيد سِير ، فيكون بزيد مبتدأ ، فإذا وُجد من كلام العرب سِيرَ بزيد جعل المَقام مقام أفعال ضمير المصدر .

وقال السهيلي أيضاً : ما ذهب إليه أبو القاسم - يعني الزجاجي ^(١) - وزعم أنه قول الأكثرين ، وهو أن يُقام المجرور مقام أفعال فيكون في موضع رفع ، فيكون هو المخبر عنه - غير ^(٢) صحيح ^(٣) ، ولو صح ل قيل : سِيرتُ هُند ، وجُلستُ في الدار . ولأن الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدّر (في) حتى يُجعل مفعولاً على الألسنة ، فإذا لم يُنب من أجل أن حرف الجر مقدّر فيه فكيف ينوب وحرف الجر ظاهر ملفوظ به ، وأي شيء ينوب إذا قلت : جُلستُ عندك ، وعندك لا يكون إلا ظرفاً ، فلم يبقَ إلا المصدر . ولأنه لا يحسن : سِيرَ بزيد العاقل ، كما حسن ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٤) ، فيرفع أفعال كرفع غيره . ولأنه لو كان في موضع أفعال لما جاز : بزيد سِير ، وعن زيد سُئل ، لأنّ النائب إذا قُدّم كان مبتدأ كالأفعال إذا قُدّم ، وألمبتدأ لا يكون مجروراً ، وجاء في التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ^(٥) ، أي : مسؤولاً عنه ، فليس (عنه) في موضع رفع كما

(١) أنظر الجمل ص ٨٠ .

(٢) غير : ليس في ك .

(٣) ألحق هنا في حاشية ن ما نصه : « قال ابن الحباب في شرح الجزولية : حروف الجر متساوية في جواز بناء أفعال لها إلا ما أستثنيه لك ، ولم يتعرض أحد لهذا ، فمن ذلك اللام التي للتعليل ، لا يجوز بناء أفعال لها ، وكذلك ألباء ومن إذا أفادت ذلك ، ومن ذلك ربٍّ ومُذٍّ ومُنذٌ . وقال ابن إياز : أحل بالباء الحالية ، كقولك : خرجَ زيدٌ بشيابه ، فإنه لا يقوم مقام أفعال ، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك ، وأحل بحاشا وعدا وخلا إذا حرّرن ، وأحل بالميز إذا كان معه من ، كقولك : طيب من نفسٍ ، فإنه لا يقوم مقام أفعال أيضاً ، فأعرفه . نقل من خط من خط ابن قاسم » .

(٤) سورة المؤمنون : ٣٢ .

(٥) سورة الإسراء : ٣٦ .

زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهذا الذي ذكره السهيلي في سير يزيد يرد عليه في : لم يُضْرَبَ من رجلٍ ، فإنَّ هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، ولو قدَّمته لم يحز ، نحو : من رجلٍ لم يُضْرَبَ ، فينبغي ألاَّ يجوز ذلك .

قال أصحابنا : والدليل على بطلان هذا المذهب أنَّ العرب تقول : سير يزيد سيراً ، بنصب المصدر ، فدلَّ ذلك على أنَّ المجرور هو الذي يُقام مقام الفاعل . وإنما امتنع أن يكون (يزيد) مبتدأ لأنَّ المبتدأ مُعرِّى من العوامل اللفظية ، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً ، إلا أنَّ يكون حرف جر زائداً ، و ألباء في (يزيد) ليست بزائدة ، فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ .

وأما ما ذكره من امتناع « سير يزيد العاقل » بالرفع على الموضع ^(١) فلائن / [٣: ٥٧/ب]

هذا الموضع لا يجوز أن يُلفظ به ، وما كان هكذا فلا يجوز الإلتباع عليه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بزيد الظريف ، بالنصب ؛ لأنه لا يجوز : مررتُ زيدا ، فكذلك هذا ، وذلك بخلاف ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٢) . لأنه يجوز : ما لكم إله غيره ، ففرق بين الموضع الذي يصحُّ أن يُصرَّح به والموضع الذي لا يجوز أن يُصرَّح به . وأما تجويزه «(يزيد سير)» فسيأتي ذكر اتفاق النحويين على منعه ، وأهم أجمعوا على منع التقلسم ، والإجماع حجة .

وقال ابن طلحة : يقول السهيلي : يجوز أن يفرق بين وقوع هذا المجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد الفعل ، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خير ، فلم يكن لها متعلق ، ولا يقاس على قولهم : بحسبك درهم ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خير ، فأمكن أن يكون لها متعلق ، كما كان لها في

(١) على الموضع : ليس في ك .

(٢) سورة الأعراف : ٥٩ .

قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾ ^(١) ، وهي داخلة على أفاعل ، ولا يصح أن تقول : بالله كفى به شهيداً ، وعلى أن ألباء في بحسبك زيدٌ في معنى ألتعلق ^(٢) ؛ لأنَّ التقدير : أكفَّ بزيدٍ ، وهذا فرق بين ^(٣) يوجب إسناد الفعل إلى أخرجور وبناء أخرجور عليه ، ويمنع من بناء الفعل على أخرجور ، وبهذا المعنى بعينه لم يصح تأنيث الفعل له ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَى بَهْدٍ مِنْ فَاضِلَةٍ ، فلا تؤنث أفاعل ، وألباء زائدة على فاعل مؤنث .

والمذهب الثاني : ذهب الكسائي وهشام ^(٤) إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعلوا الضمير مبهماً من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يقم دليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض .

المذهب الثالث : ذهب ألفراء ^(٥) إلى أن حرف الجر في موضع رفع ، كما أن الفعل في « زيدٌ يقومُ » في موضع رفع . وهذا ينبغي على قولهم : مرَّ زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصريين أن أخرجور في محل نصب ، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان أخرجور في موضع رفع . وذهب ألفراء إلى أن حرف الجر في موضع نصب ، فلذلك ادَّعى أنه إذا بُني للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع .

المذهب الرابع : ذهب قوم ^(٦) إلى أن قولك « سِيرَ بزيدٍ » هو على إضمار الطريق ؛ لأنَّ السَّير لا يكون إلا في مكان ، والمعنى : قُطِعَ به طريقٌ .

(١) سورة الرعد : ٤٣ .

(٢) ك : ألتعلق . ن : ألتعليق . ح : ألتعلق .

(٣) بين : ليس في ك ، ن .

(٤) مذهبهما في إصلاح الخلل ص ١٩٦ .

(٥) التعليقة على المقرب لبهاء الدين بن النحاس ق ٢١ / ب .

(٦) ممن أجاز ذلك أليرد في ألتنضب ٤ : ٥٢ وأبن ألسراج في أالأصول ١ : ٧٩ - ٨٠ .

وَاتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَارَّ وَالْجُرُورَ فِي نَحْوِ سِرِّ بَزِيدٍ، وَزَيْدٌ^(١) مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ - لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ: بَزِيدٌ سِرٌّ، وَلَا: زَيْدٌ مِنْهُ مُتَعَجَّبٌ. وَعِلَّةُ امْتِنَاعِهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَإِنْ قَدَّمْتَهُ أَحْتَجَّتْ إِلَى أَنْ تُضْمَرَ مِثْلُهُ، فَتُضْمَرُ الْخَافِضُ وَالْمَخْفُوضُ. وَعِلَّةُ الْكَوْفِيِّينَ أَنَّهُ صَلَةٌ، فَلَا تَتَقَدَّمُ. ذَكَرَ هَذَا الِاتِّفَاقَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ. وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ: هِيَ / جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ. يَعْنِي الَّتَقَدُّمُ. [١/٥٨: ٣]

وَتَقْدُمُ خِلَافَ السَّهْلِيِّ فِي ذَلِكَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ لَهُ فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَلِيٍّ، وَابْنِ جَنِّي^(٢)، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ^(٣):
يُعْضَى حَيَاءً، وَيُعْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
- أَعْنِي: مِنْ مَهَابَتِهِ - مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ.
وَاحْتَجُّوا بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجُرُورَ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَهَذَا كَذَلِكَ إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ بَيَانٌ لَعَلَّةِ الشَّيْءِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ الْفِعْلِ بِمَرْفُوعِهِ.
وَقِيلَ: يَجُوزُ إِذَا كَانَ بِحَرْفٍ جَرَّ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْأَصْلِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا.

وَقَوْلُهُ أَوْ مَصْدَرٌ لَغَيْرِ مَجْرَدِ التَّوَكِيدِ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْعَامِلِ
إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ لِلتَّوَكِيدِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا - فَلَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ؛

(١) وَزَيْدٌ: لَيْسَ فِي ك.

(٢) اَلْتَّنْبِيْهُ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ. وَنَسَبَ بَعْضُ أَيْبَاتِ الْقَصِيدَةِ أَلَيْ مِنْهَا أَلْبَيْتُ الشَّاهِدِ إِلَى الْخَرَيْنِ أَلْبَيْتِي

عَمْرُو بْنُ وَهَبٍ. الْحَمَاسَةُ ٢: ٢٨٦ [٧١٥] وَالْحَمَاسَةُ الْبَصَرِيَّةُ ص ٤٠٧ - ٤١٠

[٢٧٨، ٢٧٩] وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ ٥: ٣١١ - ٣٢٣.

لأنَّ المفهوم من المسند إليه يكون غير المفهوم من المسند ، فإن كان مختصاً بنوع ما من الاختصاص ، كتحديد العدد ، والاختصاص بالوصف أو الإضافة ، أو كونه اسم نوع - جاز ذلك لتغاير المسند والمسند إليه . ومثال الملفوظ به : سِيرَ سِيرٌ شديدٌ . ومثال المدلول عليه بغير العامل - وهو أن يكون المصدر غير ملفوظ به ، لكنه دُلَّ عليه بغير الفعل - قولك : بَلْ سِيرَ ، لِمَنْ قال : ما سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فالضمير المستكنُّ في سِيرَ هو مدلول عليه بغير سِيرَ ، بل دُلَّ عليه بقول القائل : ما سِيرَ سِيرٌ شديدٌ ، فلو كان مدلولاً عليه بالعامل كقولك : جُلِسَ ، أو ضَرَبَ ، وأنت تريد : هو ، أي : جُلُوسٌ ، وضَرَبٌ - لم يَجُزْ . وفي كلام الزجاجي^(١) إشعار بجواز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازوه بعضهم على إضمار المصدر المؤكّد ، وهو^(٢) مذهب س ، قال ابن خروف^(٣) : « لا يُجيز أحد من النحويين ردَّ الفعل لما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكّد ، لا يُجيز أحد : قُعِدَ ، وضَحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل . ثم ادعأوه أنه مذهب س فاسد ؛ لأنَّ س لا يُجيز إضمار المصدر المؤكّد في هذا الباب ، والذي أجازوه س^(٤) لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المعهود^(٥) ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِدَ ، ولمتوقع السفر : قد سُوْفِرَ ، أي : قُعِدَ القعود ، وسُوْفِرَ السفر الذي ينتظر وقوعه^(٦) ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدالُّ عليه أمر آخر ، انتهى .

(١) ح ، ن : ابن طاهر . وفي حاشية ن أنه في نسخة : الزجاجي .

(٢) وهو مذهب س ، قال ابن خروف : ليس في ك .

(٣) شرح الجمل له ص ٢٨٥ - ٢٨٦ [رسالة] .

(٤) أَلْكَتاب ١ : ٢٣١ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) في المخطوطات وشرح المصنف : المقصود . صوابه في شرح الجمل لابن خروف .

(٦) ك : وقوله .

وقال السهيلي ما ملخصه : « من أَلْأَزَمَ ما لا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَلْبَتَّة ، نحو : قَعَدَ ، وَضَحَكَ ، أَضْمَرَتَ الْمَصْدَرُ أَوْ لَمْ تُضْمَرْه ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : فَعَلَ ضَحِكًا ، وَلَوْ صُرِّحَ بِهَذَا لَمْ يُفَدَ ، وَكَيْفَ يُجِيزُ هَذَا سِوَ مَنْعِ رَجُلٍ قَائِمًا ، وَإِنَّمَا الَّذِي أَجَازَ : ضَحِكَ / فِي الْدَارِ ، وَقَعَدَ عِنْدَكَ ، وَأَجَازَ : سِيرَ بَزِيدٍ فَرَسَخًا ، عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ . وَحَسَّنَ الْإِضْمَارُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ أَلْسِنَةِ الْأَلْمَانِ وَالزَّمَانِ الْمَخْصُوصِينَ^(١) قَدْ يَخْلُوانَ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ قَدْ كَانَ فِيهِ فَعْلٌ حَصَلَتْ بِهِ فَائِدَةٌ ، هَذَا إِنْ كَانَ الزَّمَانُ أَوْ الْمَكَانُ مَعْرُوفًا ، فَإِنْ قُلْتَ : قَعَدَ فِي مَكَانٍ ، أَوْ ذَهَبَ فِي يَوْمٍ - لَمْ يَجْزِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ^(٢) مَعَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قَوْلُهُمْ : سِيرَ بِالْقَوْمِ رَوِيْدًا ، (فَرَوِيْدًا) حَالُ مِنَ السَّيْرِ الَّذِي هُوَ النَّائِبُ ، وَكَذَلِكَ : سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا ، لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنْ سِيرَ بَهْدٌ فَهُوَ خَيْرُهَا^(٣) ، فَيَعُودُ الْضَمِيرُ عَلَى السَّيْرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ هَذَا أَيْضًا ، فَيَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ خِلَافٌ فِي صَحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِ » أَتَمَّ كَلَامَ السَّهِيلِيِّ .

ونقول: لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل، فلا يجوز في جَلَسَ زَيْدٌ: جَلَسَ، وَلَا فِي ظَرَفَ زَيْدٌ^(٤): [ظَرَفَ]^(٥). هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَمَا نَسَبَهُ الزَّجَّاجِيُّ إِلَى سِ مِنْ إِجَازَةِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ غَلَطَ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ النُّحَاسُ^(٦) وَغَيْرُهُ عَلَى الزَّجَّاجِيِّ.

(١) ك ، ح : الْمَخْصُوصُ .

(٢) زَيْدٌ هُنَا فِي ك : مَعَ الْمَصْدَرِ .

(٣) ك : إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا لَا فَهُوَ خَيْرُهَا . وَزَيْدٌ قَبْلَهُ فِي حَاشِيَةِ ن عَنْ نَسْخَةِ أُخْرَى : وَذَلِكَ تَقُولُ إِنْ سِيرَ بَزِيدٌ سَرِيْعًا .

(٤) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : وَلَا فِي ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا .

(٥) ظَرْفٌ : تَنْمَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٦) ذَكَرَ أَبُو السَّيِّدِ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ النُّحَاسَ أَنْكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُنْعَى . إِصْلَاحُ الْخَلَلِ ص ١٩٦ .

وزعم ألكسائي وأفراء وهشام ^(١) أن ذلك يجوز ، فكان ألفراء يزعم أن الفعل فارغ لا شيء فيه ، فقيل له : هل يخلو الفعل من فاعل ؟ فقال له : إذا شرطت إسقاط الفاعل ، وقلت لا تُسمَّه ، وجب ألا يكون في الفعل ذكرٌ إذ أسقط فاعله . وكذلك كان يقول في ضَرْبٍ ضَرْبًا : إنه ^(٢) لا شيء مضمراً في ضَرْبٍ ، وكذلك قَعْدَ قُعُودًا تعدَّى أو لم يتعدَّ .

وكان ألكسائي وهشام يميزان ذلك على أن في الفعل مجهولاً ، لمَّا حُذِفَ الفاعل أُسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه ممَّا هو سوى المفعول به : المصدر ، أو الوقت ، أو المكان ، فلم يُعلَمَ أيُّها هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به . قال أبو محمد بن السَّيِّد ^(٣) : « والأشبه في هذا لمن أجاز أن يضم مصدر الفعل ؛ لأنَّ الفعل يدل على مصدره ، كما قال الزجاجي ، وما زعم ألفراء أنه فارغ لا ضمير فيه خطأ .

وقد احتجَّ المانعون من جواز هذا بأن قالوا : الفعل يدل على مصدره ، فلا فائدة في إضماره ولا في إظهاره .

فردَّ عليهم من أجاز ذلك بأن قالوا ^(٤) : قد أجاز النحويون إقامة المصدر مقام الفاعل في الأفعال المتعدية إذا عُدِمَ المفعول به ، وكان المصدر منعوتاً أو محدوداً أو معرفاً ^(٥) ، فأجازوا : ضَرْبَ بَزِيدٍ الضَّرْبُ ، وسيرَ بَزِيدٍ سَيْرٌ شديدٌ ، وقال تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٦) . فكما جاز أن يُقام المصدر

(١) مذاهب الثلاثة في إصلاح الخلل ص ١٩٦ ، وهذه الفقرة والتي تليها مختصرة منه بتقديم قول ألفراء على قول ألكسائي وهشام .

(٢) في المخطوطات : لأنه . صوابه في إصلاح الخلل .

(٣) إصلاح الخلل ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) ك ، ن : قال .

(٥) أو معرفاً : ليس في ك .

(٦) سورة الحاقة : ١٣ .

في هذه المسائل / مقام أفاعل - وإن كان أفعال قد دلّ عليه وأغنى عنه - كذلك تقول: جلسَ الجُلوسُ، وقعدَ القُعُودُ، ولا فرق.

ويؤكد جواز هذا أن الموجب لإقامة المصدر مقام أفاعل إنما هو عدم أفعال به ، وهذه العلة بعينها هي موجودة في جلس وقعد . واحتجوا أيضاً بأن قالوا : هل معنى جلس زيدٌ إلا أنه قد فعلَ جلوساً وأحدثه ، فإذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه فما المانع من أن يقال جلس وقعد ، إذ معناه فعل الجلوس ، وفعل القعود، كما أن قولنا: ضربَ يزيدُ الضربُ، إنما معناه : فعلَ يزيدُ الضربُ . قالوا : و أفعال ليس يرتفع بما أوقع به فعل ، كما أن أفعال في صناعة العربية ليس يرتفع بما أوقع شيئاً وأحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد أفعال إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما حدث عنه من مصدر أو ظرف ، سواء أكان أفعال متعدياً أم غير متعد ، والتفريق بين المتعدي وغير المتعدي في هذا لا وجه له . قالوا : ولو أن ملكاً أو نظيره ممن له أمر وهي عهد ^(١) ألا يجلس أو ألا يضحك في وقت من الأوقات لغرض له في ذلك دون أن يُسمي جالساً أو ضاحكاً لجاز ذلك ، ولم يمتنع « انتهى كلام ابن السّيد .

وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جلس وقعد مبنياً للمفعول ^(٢) دون أن يُسند إلى شيء في اللفظ ، وأفعال لازم ، قال الشاعر ^(٣) :
وقالت : متى يُنخلُ عليك ، ويُعتَلَلُ يسؤك ، وإن يُكشَفَ غرامك تدرب
ف« يُعتَلَلُ » فعل لازم مبني للمفعول ، ولا مفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون المفعول « عليك » محذوفة لدلالة « متى يُنخلُ عليك » عليه ؛ لأنَّ المفعول

(١) في المخطوطات : عمد . صوابه في إصلاح الخلل .

(٢) في المخطوطات : للفاعل .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٢ وشرح أبيات المغني ٧ : ١١٣ - ١١٦ [٧٥٧] .

الذي لا يُسَمَّى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، فالأولى أن يُعتقد أن « يُعْتَلَّ » مفعوله ضمير يعود على مصدر يدل عليه الفعل ، ويجعل فيه اختصاص ، أي : يُعْتَلَّ هو ، أي : الاعتلال المعهود . أو يجعل « عليك » محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به المصدر المذكور ، كما تقول : فلان يغضبُ عليك ويَحَقِّد ، تريد : ويَحَقِّد^(١) عليك ، فحذفت لدلالة ما قبله عليه ، ولا تُقدَّر للمقام مصدرًا مؤكِّدًا لئلا يتحدَّ المَسْنَدُ والمَسْنَدُ إليه .

وأجاز س^(٢) اختصاص المصدر بوصف مقدَّر ، فتقول « سِيرَ بزيد سِيرٌ » إذا أردت به نوعًا من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، كما قال ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) . أي : بالحق البين .

وقال ابن عصفور : إنَّ هذا مما انفرد به س . وقال غيره : إنَّ أبا العباس قال : هذا فيه / بُعْدٌ إذا كنت تريد به ضربًا من السير . وقال غيره : يجوز ذلك إذا أردت به جمع سيره . قال النحاس : والآجود عند جميع البصريين ألنصب لما ذكرت أنه بمنزلة الفعل . وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع^(٤) : « إذا كان المصدر مؤكِّدًا لم يُنَّ له الفعل إلا أن يُعلَّقَ به ظرف غير متصرف ، نحو : جُلِسَ دُونَكَ ، قال تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

فيا لك من ذي حاجةٍ ، حِيلَ دُونُهَا وما كُلُّ ما يَهْوَى أمرُوهُ هو نائلُهُ

النائب مضمَر ، يعود على المصدر المفهوم من حِيلَ .

(١) تريد ويَحَقِّد : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٩ .

(٣) سورة البقرة : ٧١ .

(٤) الملخص ١ : ٢٩٢ .

(٥) سورة سبأ : ٥٤ .

(٦) هو طرفة بن العبد . ديوانه ص ١٢٣ .

ولا يُقام وصفُ المصدر مقامَ المصدر الموصوف ، فيجوز : سِيرَ عليه سِيرٌ سريعٌ ، وسِيرٌ حَثِيثٌ ، ولا يجوز : سِيرَ عليه سريعٌ ، ولا : سِيرَ عليه حَثِيثٌ ، بل تنصبه ، قال س^(١) : « سِيرَ عليه حَثِيثًا وشَدِيدًا ، فالنصب في هذا على أنه حال » . قال^(٢) : « ولا يكون فيه الرفع لأنه لم يقع موقع الأسماء » إذا كان صفة . وكذا عنده^(٣) : سِيرَ عليه طويلًا ، وحديثًا ، وكثيرًا ، وقليلًا ، وقديمًا ، بالنصب لا غير . قال أبو إسحاق : التقدير : سِيرَ عليه السَّيْرُ في هذه الحال ، فلهذا لم يجز فيه الرفع . ووهب ابن عصفور في قوله إنَّ س أنفرد بإقامة صفة المصدر ، ونص س أن ذلك لا يقوم مقام أفعال .

وأجاز الكوفيون في كل ما ذكرناه من كلام س الرفع على أنه أُقيمت فيه الصفة مقام الموصوف ، فتقول : سِيرَ عليه حسنٌ ، أي : سِيرَ حسنٌ ، ومُرَّ به سريعٌ ، أي : مُرورٌ سريعٌ ، إلا في شديدٍ وبَيِّنٍ ، فإنَّهم لا يُجيزون فيهما إلا النصب ، فيقولون : سِيرَ عليه شديدًا وبَيِّنًا ؛ لأنَّ المعنى عندهم : سِيرَ عليه حقًا ، وكذلك يقولون : ضَرَبَ أَيْبَنَ الضَّرْبِ ، وأشدَّ الضَّرْبِ ، وأولَعَ أَشدَّ الإيلاج ، بالنصب عندهم فقط ، ولا يجوز الرفع .

وأجاز البصريون في مثل هذا الوصف المضاف الرفع إذا لم يضم ، فتقول : ضَرَبَ أَيْبَنُ الضَّرْبِ ، وضَرَبَ أَشدَّ الضَّرْبِ .

وقد نقصَ المصنفُ في إقامة المصدر شرطًا^(٤) ، وهو أن يكون المصدر متصرفًا ، وكان ينبغي أن يذكره ، ذكره في الظرف ، فإنه إنَّ كان المصدر غير متصرف لم يجز أن يقوم مقام أفعال ، نحو : معاذَ الله ورَّيحانَه ، وعَمَرَكَ الله ،

(١) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٤) ن ، ح : شرط .

وأمثال ذلك ؛ لأنَّ العرب ألزمت فيها النصب على المصدر .

وقوله أو ظَرَفَ مُخْتَصَّ مُتَصَرِّفٌ شرط الاختصاص لأنَّ غير المختص لا يقام مقام الفاعل ، لا يقال في سِرْتُ وَقْتُا : سِيرَ وَقْتُ ؛ لعدم الفائدة ، وكذلك ظرف المكان ، لا / يقال : جُلِسَ مَكَانٌ ، في نحو : جَلَسْتُ مَكَانًا ، فإن اختص جاز ، نحو : سِيرَ وَقْتُ صَعْبٌ ، وزَمَانٌ طَوِيلٌ ، وجُلِسَ مَكَانٌ بَعِيدٌ .

وقوله متصرفٌ أحترز به من الظرف الذي لا يتصرف ، وهو ما لزم الظرفية ، نحو « سَحَرَ » من يوم معين ، و« ثُمَّ » ، فلا يُقال سِيرَ سَحَرَ ، ولا : جُلِسَ ثُمَّ ^(١) ؛ لأنَّ قيامهما مقام الفاعل يُخرجهما عن الظرفية ، قال س ^(٢) : « سِيرَ عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا ؛ لأنَّهم إنما يتكلمون به في النصب ^(٣) والرفع والجر بالآلف واللام ، يقولون : هَذَا السَّحَرُ ، وبأعلى السَّحَرِ ، وإنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ » . وقال س أيضًا ^(٤) : « سِيرَ عليه ضَحَى ^(٥) ، إذا غَنِيَتْ ضَحَى يومك » . قال ^(٦) : « وكذلك سِيرَ عليه عَتَمَةٌ ، إذا أَرَدْتَ عَتَمَةَ لَيْلِكَ ، وكذلك ضَحْوَةُ يومك الذي أَنْتَ فيه ، يجري مجرى عَشِيَّةٍ ، وكذلك : سِيرَ عليه لَيْلًا ، وسِيرَ عليه نَهَارًا ، إذا أَرَدْتَ لَيْلَ لَيْلِكَ ، ونَهَارَ نَهَارِكَ » انتهى كلام س .

والمعنى أنَّ هذه الظروف التي ذكرها س إذا كانت نكرات جاز فيها الرفع على سبيل أجاز ، والنصب على الأصل ، فإذا أُريدَ بها شيء بعينه لم تتمكن ، فتركت على بابها منصوبة .

(١) فلا يقال سِيرَ سَحَرَ ولا جُلِسَ ثُمَّ : انفردت به ن ، حيث ألحق في الحاشية ، وبعده : صح .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٥ .

(٣) في المخطوطات : بالنصب . صوابه في الكتاب .

(٤) الكتاب ١ : ٢٢٥ . وزيد في أوله في ن : سير عليه سَحَرَ لا يجوز فيه إلا أن يكون ظرفًا .

(٥) في النسخ المخطوطة : ضحياً . والتصويب من الكتاب .

(٦) الكتاب ١ : ٢٢٦ .

وأجاز الكوفيون الرفع فيما منعه س من رفع ضحى وضخوة وعشية
وليل ونهار معينات .

وذهب الكسائي والفرء إلى أنك ترفع مع النكرات لا غير ، تقول :
مَوعِدُكَ يَوْمٌ ، ويومان ، وساعةً ، فكذلك يجيء على قولهم : سِيرَ بزيد يَوْمٌ ،
بالرفع لا غير ، وكذلك ساعة .

وأجاز البصريون في ذلك النصب ، فإن وَقَّتْهُ ، فقلت : مَوعِدُكَ يَوْمٌ أَلْعِدِ ،
جاز الرفع والنصب . وسواء عند البصريين أكان العمل في الظرف كله أم بعضه ،
يقيمونه مقام ألفاعل .

وزعم الكوفيون أنك إذا قلت سِيرَ به يوم الجمعة ، فأردت أن السَّيرَ كان
فيه كَلَهُ رَفَعْتَ ، وإن كان في بعضه نَصَبٌ ، وهذا مبني على أصل لهم ، وهو أن
الظرف إذا كان العمل في جميعه لا ينتصب انتصاب الظرف ، إنما ينتصب انتصاب
المفعول به .

وأجاز س^(١) وعامة البصريين^(٢) : سِيرَ عليه فَرَسَخَانِ يَوْمِينَ ، وفَرَسَخَيْنِ
يَوْمَانِ ، وفَرَسَخَيْنِ يَوْمِينَ ، ومنع كل ذلك بعض المتأخرين .

وقوله وفي نيابته غير مُتَصَرِّفٍ أو غير مَلْفُوظٍ به خِلَافٌ قال المصنف في
الشرح^(٣) : « أجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، نحو أن تقول :
جَلَسَ عِنْدَكَ . ومذهبه في هذه المسألة ضعيف . وأجاز ابن السراج^(٤) نيابة
الظرف المَنَوِيَّ » انتهى .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٣ .

(٢) المقتضب ٣ : ١٠٦ .

(٣) ١ : ١٢٧ - ١٢٨ ، ومذهب ابن السراج فيه مقدّم على مذهب الأخفش .

(٤) الأصول ١ : ٨٠ - ٨١ .

وآختلفوا في صفة الظرف إذا حُذِفَ الظرف كالأخلاف في صفة المصدر ، فلم يُجَزْ فيه س^(١) إلا النصب ، وأجاز الكوفيون الرفع ، وأجاز س^(٢) : سِرَّ عليه خَلْفُ دارِك ، بالرفع ، ومنعه / بعض المتأخرين .

[٣ : ٦٠ / ب]

وتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ ، فيجوز في ظهره وبطنه عند س^(٣) الرفع على البدل ، والنصب بمعنى على . وكذلك إذا كان معرِّفاً بالألف واللام ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ . وقال أبو العباس : نُصِبَ لأنه يشبه الظروف . وقال آفراء : لا يجوز فيهما إلا الرفع ، سواء أضيفا أم كان فيهما الألف واللام . وحجته أنه غير مبهم ، فلا يُجِيزُ النصب ، كما لا يُجِيزُ : زَيْدٌ الْبَيْتَ . وحجة س أنه أشبه الظرف من جهة عمومته ؛ ألا ترى أن المعنى : عَمَّ بِالضَّرْبِ . وآخِثٌ النقل عن هشام : فحكى عنه أبو جعفر النحاس كـمذهب س ، يُجِيزُ الرفع والنصب ، سواء أكان مضافاً أو فيه أل . ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في « مسائل الأخلاف » أنه أجاز النصب مع الألف واللام ، ومنعه مع الإضافة . ونقل أيضاً عن المبرد أنه منع النصب ، كـمذهب آفراء . وأجاز هشام : ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرًا وَبَطْنًا ، فينصب على التفسير ، أي : ضَرَبَ ظَهْرُ زَيْدٍ وَبَطْنُ زَيْدٍ ، ولا يُجِيزُ التقلد . ويجوز عند المازني وأبي العباس . وهي مسألة من التمييز ، جَرَّ إليها الكلام .

ص : ولا تُمنَعُ نيابةُ النصبِ لسقوطِ أَلْجَارِّ مع وجودِ النصبِ بنفسِ أَلْفَعْلٍ ، ولا نيابةُ غيرِ أَلْفَعْلٍ به وهو موجود ، وفاقاً^(٤) للأخفش والكوفيين .

(١) الكتاب ١ : ٢٢٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٠ . وزاد في الآرتشاف ص ١٣٣٤ - ١٣٣٥ : « وفي الواضح : أجاز البصريون : سِرَّ عليه خَلْفُك ، وأبطلَ هذا أحمد بن يحيى » .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) ح : خلافاً .

ش : لم يتعرض المصنف في الشرح للمسألة الأولى هنا ، وهي مسألة :
 اخْتَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، فزيد تعدى إليه الفعل بنفسه ، والرَّجَالَ تعدى إليه لسقوط
 الجار ، وكذلك ما كان مثله . فالذي نصَّ عليه أصحابنا ^(١) أنه لا يُقام مقام
 الفاعل إلا زيد ، وهو الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، فتقول : اخْتَرَّ زَيْدُ الرَّجَالَ ،
 تريد : مِنْ الرَّجَالِ . وكلامُ المصنف يُجَوِّزُ هذا ، وَيُجَوِّزُ أَنْ تقول : اخْتَرَّ الرَّجَالُ
 زَيْدًا . وَالسَّمَاعُ إنما ورد بإقامة الذي تعدى إليه الفعل بنفسه دون ما تعدى إليه
 بإسقاط الحرف ، قال الشاعر ^(٢) :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتَرَّ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ
 والذي ذكره أصحابنا هو مذهب الجمهور ، والذي أجازهُ المصنف هو
 مذهب الفراء ، ترك الجمهور المَقْدَّرَ كالمفوض به ^(٣) ، فكما لا يجوز عندهم تَرْكُ
 المفعول به المَسْرُوحَ وقيامُ المَقْيَدِ بالحرف لفظًا كذلك لا يُجيزونه مع المَقْيَدِ تقديرًا ،
 وقد ذكرنا أَنَّ السَّمَاعَ ورد بذلك ، وهو مذهب البصريين .

وقال ابن أبي الربيع ^(٤) : «لا يجوز أمرُ أخيرٍ زَيْدًا إلا على القلب»

وأما المسألة الثانية - وهي أن ينوب غير المفعول به من مصدر أو ظرف
 زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به - فهذا لا يجوز
 عند البصريين ^(٥) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٨ والجزولية ص ١٤٣ والتلوطة ص ٢٥٩ والمُلخَص ١ : ٢٩٣ .

(٢) هو الفرزدق . ديوانه ص ٥١٦ والكتاب ١ : ٣٩ والكمال ص ٤٨ والخزانة ٩ : ١٢٣ - ١٢٥ [٧٠٨] .

(٣) يريد : جعل الجمهور المَقْيَدَ تقديرًا كالمَقْيَدِ لفظًا .

(٤) المُلخَص ١ : ٢٩٣ .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٤٤ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

قال ابن بَرّهان^(١) : « لا يقام مقام أفعال / إلا المفعول به عند حضوره لأنه شريك أفعال ؛ وذلك أنه يُخرج [المصدر]^(٢) من العدم إلى الوجود ، والمفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء واحد منهما ، ولذلك لمّا جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدى ، فلا يكون للمفعول به حظ فيه - أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حَظَّ للفاعل فيه قصاصاً^(٣) ، وذلك باب فَعَلَ » .

قال المصنف^(٤) : « وأجاز ذلك الأخفش^(٥) والكوفيون^(٦) » . قال^(٧) : « ويقولهم أقول مع أنه وارد عن العرب » . وقال غيره : « أجاز ذلك الكسائي^(٨) والفرّاء^(٩) وأبو عبيد^(١٠) ، ومنعه الجمهور » . وأستدلّ بمجيزو ذلك بقراءة أبي

(١) شرح اللمع ص ٤٦ .

(٢) المصدر : تنمة من شرح اللمع . وألّاه في « أنه » المذكور قبله تعود إلى أفعال .

(٣) ك : قصاصاً .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٢٨ .

(٥) الخصائص ١ : ٣٩٧ وشرح الكافية الشافية ص ٦٠٩ .

(٦) المباحث الكاملية ٢ : ٦٧ [رسالة] وفيه من الأدلة آية سورة الجاثية ، وآية سورة

الأنبياء ، وبيت جرير ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٠٩ وشرح الكافية ١ : ٢٤٤

[تحقيق د. حسن الحفظي] . وفي الباب ١ : ١٥٩ أن الذي يجوز إقامته مقام أفعال منها

في هذه الحال هو الظرف .

(٧) ٢ : ١٢٨ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٤٤ .

(٩) معاني القرآن ٢ : ٢١٠ و ٣ : ٤٦ . وفي الموضع الأول تخريج قراءة عاصم ﴿ نُحْيِ

المؤمنين ﴾ التالية . وفي القُرطبي ١١ : ٢٢٢ أن هذا توجيه الفرّاء وأبي عبيد وشعلب .

(١٠) الكشف ٢ : ١١٣ .

جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١)، وقول الشاعر^(٢) :
 ولو وَلَدْتُ قَفِيرَةً جَرَوُ كَلْبٍ لَسَبْتُ بِذَلِكَ الْجِرَوِ الْكِلَابَا
 وقول الآخر^(٣) :

أَتَيْحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرًا بِهِ وَقِيتُ الشَّرِّ مُسْتَطِيرًا
 وقول الآخر^(٤) :

وإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا بِذِكْرِ قَلْبُهُ
 وقول الآخر في أحد الوجهين^(٥) :

لَمْ يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا السَّيِّدَا وَلَا شَجَا ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو أَهْلَدَى
 وقال الأخفش في (المسائل) : « ضَرْبُ الضَّرْبِ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُ

(١) سورة الجاثية : ١٤ . وهذه قراءة شيبة والأعرج ، ورويت عن عاصم . إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٤٣ والنشر ٢ : ٣٧٢ والبحر المحيط ٨ : ٤٥ .

(٢) نسب البيت إلى جرير في الخزاعة ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ [٥١] . وهو من غير نسبة في الخصائص ١ : ٣٩٧ . وليس في قصيدته التي ذكر البغدادي أنه منها وأنها في هجاء ألفرزدق ، وهي في ديوانه ص ٨١٣ - ٨٢٥ حيث ذكر محققه أنها في هجاء الراعي النميري . وأنظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢ : ٥١٨ . قفيرة : أسم أم ألفرزدق . في حاشية ن ما نصه : « فإنه أقام أَلْجَارَ وَالْجُرُورَ مقام أَلْفَاعِلَ مع وجود أَلْفَعُولَ به الصريح . والجواب عنه بوجهين : أحدهما أَنَّ الْكِلَابَ مفعول ولدت ، وليس مفعولاً لَسَبْتُ ، وجروَ كلب منصوب على النداء أو على أَلَذَمَ . الثاني أَنَّ الْكِلَابَ نصب على أَلَذَمَ ، وجمع لأن قفيرةً وجرواً وكلباً ثلاثة . ألمغني لأبن الفلاح » .

(٣) الرجز من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ .

(٤) الرجز في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية ص ٦١٠ والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٤ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ . وهو من غير نسبة في شرح المصنف ٢ : ١٢٨ وشرح الكافية الشافية والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٢٣ وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ . ن ، ح : ولا شفى .

اليومان زيدًا ، وضربَ مكائك زيدًا ، ووُضِعَ موضِعُك المتاعَ » . ومن مسأله :
أُعْطِيَ إعطاءَ حَسَنٍ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا . وأستدلُّوا أيضًا بقراءة عاصم
﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) .

وقال صاحب اللباب^(٢) : « إقامة المصدر مع وجود المفعول به للبصريين
فيه مذهبان :

أحدهما : لا تجوز ؛ لأنَّ المصدر هو الفعل في المعنى ، فهو غير لازم ،
بخلاف المفعول به .

والآخر : تجوز ؛ لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه ، كقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى
قَوْمًا﴾ ، وقراءة عاصم ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي : لِيُجْزَى الجزاء ، ونُجِّيَ
النَّجَاءُ^(٣) .

ونقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطًا في جواز إقامة المصدر وظرف
الزمان مقام ألفاعل مع وجود المفعول به ، وهو أن يتقدما على المفعول به ، فإن
تأخرًا لم يجز أن يُقام إلا المفعول به ، فأجاز أن يقال : ضَرَبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زيدًا ،
وضَرَبَ يومُ الجمعة زيدًا .

وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط ، وعليه تمثيل الأخفش المثل المذكورة
في المسائل ، ونقل ذلك الشرط عن الأخفش / ابنُ الدَّهَّان ، وقال : هذا طريف
[٣: ٦١/ب]

(١) سورة الأنبياء : ٨٨ - وفي المخطوطات ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وهذه من
سورة يونس : ١٠٣ ، ولم ترو عن عاصم فيها القراءة المذكورة - وهذه قراءة عاصم في
رواية أبي بكر وحده ، ورويت عن أبي عمرو أيضًا كما في السبعة ص ٤٣٠ . وغير ابن
مجاهد نسبها إلى ابن عامر بدلًا من أبي عمرو . معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١٠ . والنشر ٢ :
٣٢٤ والإقناع ص ٧٠٣ والمبسوط ص ٢٥٤ ومشكل إعراب القرآن ص ٤٨١ . وأنظر
توجيهها في الحجة ٥ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) اللباب للعكبري ١ : ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) زيد هنا في المخطوطات : « وكذلك قراءة ﴿نُجِّي﴾ » .

جداً من الأخفش .

ومن منع ذلك تأوّل هذه الشواهد : فأما قراءة أبي جعفر فتأوّلوها تأويلين :

أحدهما : أن يكون التقدير ^(١) : لِيُحْزَى هو ، أي : الجزاء ، ويكون ﴿قَوْمًا﴾ منصوبًا بفعل محذوف ، تقديره : يحزيه قَوْمًا ، ونظيره ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ ^(٢) ، أي : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

التأويل الثاني ^(٣) : أن يكون التقدير : لِيُحْزَى الْخَيْرُ قَوْمًا ، وآخر : مفعول به ، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين ، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه ^(٤) .

وأما قراءة عاصم ﴿نُجِّي﴾ فتأوّلوها على أنه أبدل النون الثانية جيمًا ، وأدغمها في الجيم ^(٥) . وهذا التأويل ضعيف جدًا ، ولا يتصور في قراءته (نُجِّي) بفتح آلاء . فالأولى أن يكون التأويل : نُجِّي النَّجَاءُ ، ويتنصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ على إضمار فعل ، أي : نُنجي المؤمنين ، كما تأوّلوا ﴿لِيُحْزَى قَوْمًا﴾ على تقدير : يحزيه قَوْمًا .

وأما الآيات فتُحمل على الضرورة لقلتها ، ولأنّ النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت . وقد تأوّلوا نصب الكلاب على أنه مفعول به بقوله : ولو وَلَدَتْ ، وجعلوا «جَرَوْ كَلْبٌ» منادى مضافًا ، التقدير : ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الْكِلَابِ - يا جَرَوْ كَلْبٍ - لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوْ ^(٦) . وقال ابن خروف : «أفسد ابنُ

(١) معاني القرآن للفراء ٣ : ٤٦ والكشاف ٣ : ٥١١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٢) سورة النور : ٣٦ - ٣٧ . وقد تقدم تخريج هذه القراءة .

(٣) ألباحث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] وألباب ١ : ١٦١ والتبيان ص ١١٥٢ .

(٤) أي : يكون النائب عن أفعال ضمير المفعول الثاني ، عاد الضمير عليه لدلالة السياق ، تقديره : لِيُحْزَى هو - أي : الْخَيْرُ - قَوْمًا . الدر المنصور ٩ : ٦٤٥ .

(٥) الكشف ٢ : ١١٣ - ١١٤ وألباب ١ : ١٦١ وإعراب القراءات الشواذ ٢ : ١١٤ .

(٦) أنظر ما تقدم في تخريجنا للبيت وألباب ١ : ١٦١ وشرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٥٣٧ - ٥٣٨ وألباحث الكاملية ٢ : ٦٨ [رسالة] .

بإِشَادِ بِهَذَا التَّأْوِيلِ اللفظَ والمعنى» ^(١) انتهى . والأولى في التأويل أن يجعل ذلك منصوباً بإضمار فعل يُفسرُه ما قبله، التقدير : يَسْبُون الكلابَ، وأباح نذيراً .
وأما قوله « مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ » فانتصاب « قلبه » على التشبيه بالمفعول به ، كما تقول : رأيتُ رجلاً مجدوعاً أنفه .
وأما « إلا السَّيِّدَا » فيحتمل أن يكون استثناء منقطعاً ، أي : لكنَّ السَّيِّدَ عُنِي بِالْعَلِيَاءِ .

وقال النَّحَّاسُ : مَنَعَ النُّحَوِيُّونَ : ضَرَبَ زَيْدًا سَوَطٌ ^(٢) . وحكى المَهَابَذِيُّ الِاتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ . وتعليله ظاهر ، وذلك أَنَّ السَّوْطَ هُوَ آلَةٌ ، فَتُحَوَّزُ بِهِ إِلَى أَنْ تُصَبَّ أَنْتِصَابَ الْمَصْدَرِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبَةً بِسَوَطٍ ، ثُمَّ حُذِفَتْ أَلْبَاءُ ، وَأُضِيفَتِ الضَّرْبَةُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الضَّرْبَةُ ، وَقَامَتِ آلَةٌ مَقَامَهَا ، فَكُثِّرَ أَجَازُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجْزُ لِذَلِكَ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ أَلْفَاعِلٍ ، لَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ الْمَصْدَرِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ مَنَعَ ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْمَنَعِ .

وذكر المَهَابَذِيُّ أَيْضًا الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِ : حُمِلَ زَيْدًا فَرَسَخٌ . والذي يقتضيه مذهب الأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ جَوَازُهُ . وتقرر من مذاهب البصريين أنه إذا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا يَحْوِزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ أَلْفَاعِلٍ فَلَا يُقَامُ سِوَاهُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولٌ بِهِ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي إِقَامَةِ مَا شِئْتَ مِنْ أَلْبَوَاقِي ، فَقِيلَ : يُخْتَارُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ وَتَرَكَ مَا عَدَاهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَصْفُورٍ ^(٣) . وَقِيلَ : يُخْتَارُ إِقَامَةُ الْمَجْرُورِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي مُعْطٍ ^(٤) .

(١) شرح الجمل له ص ٢٨٧ [رسالة] ، وقد حمل نصب الكلاب على التشبيه بالمفعول به .

(٢) ك ، ن : سوطاً .

(٣) شرح الجمل ١ : ٥٣٩ والمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح ألفية ابن معط ص ٦٢٢ .

والذي اختاره أن الأول إقامة ظرف المكان، والسبب/ في هذا الاختيار أن
المرور مُقَيَّد بحرف الجر، وقد اختلف النحاة في جواز إقامته مقام الفاعل. وأما
المصدر فلأن في الفعل دلالة عليه؛ إذ هو أحد مدلوليه. وكذلك ظرف الزمان، هو
أحد مدلوليه؛ لأن الفعل بُني له، ففي الفعل دلالة على الزمان، وأما ظرف المكان
فدلالاته عليه دلالة لزوم كدلالاته على المفعول به، فهو أقرب إلى المفعول به من
سائر هذه الأشياء، فلذلك اخترنا أن يكون أولى بالإقامة منها.

ص : ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم
يكن جملةً أو شبهها ، خلافاً لمن أطلق المنع في باب « ظن » و« أعلم » .

ش : يعني بقوله مطلقاً سواء أكان الثاني من باب أعطى أم من باب ظن أم
من باب أعلم ، فاختار المصنف أنه إذا أمن اللبس ، ولم يكن الثاني جملةً أو شبهها
من ظرف أو مجرور ، أو الثالث كذلك - فإنه تجوز إقامة الثاني في باب أعطى وفي
باب ظن ، والثاني والثالث في باب أعلم . ومثال ذلك : أُعطيَ درهمٌ زيداً ،
وظننت^(١) بازغة الشمس ، وعلمَ بدرٌ قمرَ الليلة ، وجعلَ خيرٌ من ألف شهرٍ ليلةَ
القدر ، وأتخذَ موضعَ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأعلمَ زيداً كبشك سميناً .

فإن لبسَ لم يحز ذلك ، نحو : أُعطيَ زيدٌ عمراً ، وزيدٌ عطيةً ، وعمرو
مُعطًى ، وظنَّ صديقك زيداً ، وزيد هو الأول ، وأعلمَ بشراً زيداً قائماً ، وبشرٌ
المعلم ، فهذا كله لا يجوز لأجل اللبس .

وكذلك إذا كان الثاني في باب ظن أو الثالث في باب أعلم جملةً أو شبهها،
فلا يجوز : ظنَّ في الدار زيداً ، ولا ظنَّ زيداً أبوه قائمٌ ، ولا يجوز : أعلمَ زيداً
غلامك في الدار ، ولا : أعلمَ زيداً غلامك أخوه سائرٌ .

(١) في النسخ المخطوطة : وظننت .

قال المصنف^(١): «وإذا كان أَمْنُ اللَّبْسِ مُسَوِّغًا لِجَعْلِ الْفَاعِلِ مَفْعُولًا
وَالْمَفْعُولِ فَاعِلًا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ، وَ^(٢):
..... بَلَعَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرُ

فجواز هذه المسائل وأشباهاها أَحَقُّ وَأَوْلَى» انتهى كلامه .

فأما بابُ كَسَا وَأَعْطَى وَأَطْعَمَ وَأَسْقَى وَشَبَّهَا مِمَّا الثَّانِي فِيهِ فَاعِلٌ مِنْ
حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً . وَأَمَّا إِقَامَةُ
الثَّانِي فَقَالَ الْمَصْنَفُ ^(٣) : « لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ نِيَابَةِ ثَانِي الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ أَعْطَى
إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ ، نَحْوُ : أَعْطِيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَلَا فِي مَنَعِهَا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ ، نَحْوُ :
أَعْطِيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَيَجُوزُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ
اللَّبْسَ فِيهِ مَأْمُونٌ ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ : أُعْطِيَ عَمْرٌو زَيْدًا ؛ لِأَنَّ
عَمْرًا مَأْخُودٌ ، فَيُتَوَهَّمُ كَوْنُهُ آخِذًا » انتهى .

وما قاله من أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح ؛ لأنك إذا قلت أعطيتُ
زيدًا درهمًا ففي نصب درهم خلاف :

ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بأعطيتُ/نفسها، وكذلك ما كان من بابها. [٣: ٦٢/ب]
وذهب آلفراء وآبن كيسان إلى أنَّ درهمًا ليس منصوبًا بأعطيتُ ، وإنما هو
منصوب بفعل آخر ، تقديره : وَقَبِلَ دِرْهَمًا ، أَوْ أَخَذَ دِرْهَمًا . فعلى مذهب هذين

(١) ١٢٩ : ٢ .

(٢) هذا جزء من قول الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَاجُونَ ، قَدْ بَلَعَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَعَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرُ

شعره ص ٢٠٩ . وأنظر تخرجه في إيضاح الشعر ص ١٢٥ . القنافذ: جمع قنفذ، وهو
حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل. والهداج: الذي قارب الخطأ في مشيه.
وهجر: مدينة كانت قاعدة البحرين. وسواتهم: فضائحهم.

(٣) ١٢٩ : ٢ .

وَمَنْ تَبِعَهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ هَذَا الَّذِي هُوَ ثَانٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَيْفَ يَقُولُ : لَا خِلَافَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ ^(١) أَنَّ أُعْطِيَ وَبَابُهَا إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ لَمْ يَنْتَصِبِ الثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، لَمَّا بُنِيَ هَذَا لِلْمَفْعُولِ بَقِيَ « دَرَهْمًا » مَنْصُوبًا عَلَى أَصْلِهِ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ ، وَإِذَا كَانَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَيُؤَثَّرَ فِيهِ فِعْلٌ لَيْسَ عَامِلًا فِيهِ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : لَا خِلَافَ فِيهِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ ^(٢) أَنَّهُ انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، كَمَا فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فَكَمَا أَنَّ خَيْرَ « كَانَ » لَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَكَذَلِكَ خَيْرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة - وسيُقام الدليل على ضعفها في باب تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَقَدَّحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : لَا خِلَافَ فِي كَذَا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ فَهُوَ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِي إِذَا لَمْ يُلَبَسْ . وَنَسَبَ أَبُو ذَرٍّ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُشَنِيَّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ إِقَامَةَ الثَّانِي مَعَ عَدَمِ اللَّبْسِ وَهُوَ نَكْرَةٌ مَعَ وَجُودِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا كَانَ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ أَوْلَى ، قِيَاسًا عَلَى بَابِ كَانَ ، وَالنَّحَاةُ كُلُّهُمْ ^(٤) أَجْمَعُونَ يُمَثِّلُونَ بِأُعْطِيَ دَرَهْمٌ زَيْدًا .

قال أبو عبد الله بن هشام: «لا أعرف هذا المذهب لأبي عليٍّ إلا من قول أبي ذرٍّ، وإن كان لم تُسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكره قياسًا»

(١) الجمل ص ٧٨ وشرحه لأبن عصفور ١ : ٥٤٤ وإصلاح الخلل ص ١٩٩ .

(٢) الجمل ص ٧٨ وشرحه لأبن عصفور ١ : ٥٤٤ .

(٣) ك ، ح : مع وجود المعرفة .

(٤) كلهم : ليس في ك ، ح .

أنتهى.

فأما قول الجرمي في (الفرخ) : « بعض العرب يقول : كُسي ثوبٌ زيداً ، وأُعطيَ درهمٌ عمراً » - فينبغي أن يُحمل على ظاهره ، ويكون ذلك حجة في إقامة الثاني نكرةً مع وجود المعرفة ، ويحتمل أن ينسبه إلى العرب لأنه اقتاسه ، فجعله من كلام العرب لذلك .

وعلى ما حكى أبو ذرٍّ أن مذهب الفارسي إذا كان الثاني نكرة لا يجوز أن يُقام مع وجود المعرفة لا يصح قول المصنف : لا خلاف .

وحكى بعض أصحابنا ^(١) عن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة فَبَحَ إقامته مقامَ ألفاعل ، نحو : أُعطيَ درهمٌ زيداً ، وإن كان معرفة كأول كانا في الحسن سواء ، فإن شئتَ أقمتَ الأول ، وإن شئتَ أقمتَ الثاني ، وذلك إذا لم يُلبس ^(٢) . والبصريون إقامة الأول عندهم أحسن .

وأما بابُ ظَنٍّ فأختلفوا في جواز إقامة الثاني ^(٣) : فذهب قوم إلى أنه لا تجوز لأنَّ المفعولين إن كانا معرفتين أو نكرتين ألبس ، وإن كان الثاني نكرة والأول معرفة فأكثر ما يكون مشتقاً ، فيلزم تقديم المضمر على الظاهر ، فعلى هذا لا يقوم إلا الأول / ، وهو المبتدأ ، لأنه أشبه بالفاعل ، وأنَّ مرتبته قبل الثاني ؛ لأنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر ، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ، ففعل ذلك للمناسبة ، وهذا اختيار الجزولي ^(٤) وأبن هشام الخضراوي .

(١) ذكر بهاء الدين بن النحاس الحلبي في التعليقات على المقرب ق ٢٢ / أ أنه لا تجوز عندهم إقامة الثاني إذا كان نكرة .

(٢) ك : وكذا إذا لم يُلبس أقمتَ الثاني وذلك إذا لم يلبس . ن : وذلك سواء إذا لم يلبس .

(٣) أنظر هذه الأقوال في تعليقة ابن النحاس الحلبي على المقرب ق ٢٢ / أ .

(٤) الجزولية ص ١٤٣ .

وذهب قوم ^(١) إلى أن ذلك يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبهة
 بالجملة ، لكن إقامة الأول عندهم أولى ، فإن كان الثاني جملة لم يُقَمْ بحضور
 المفعول الأول ^(٢) ، وهذا اختيار أبي بكر بن طلحة ، وأبن عصفور ^(٣) ، والمصنف .
 وشرط بعضهم في جواز إقامته ألا يكون نكرة ، فلا يجوز : ظن قائم زيدًا .
 فإن عدم المفعول الأول ، وبقيت الجملة - فمقتضى مذهب الكوفيين ^(٤)
 جواز ذلك ، فتقول : عَلِمَ أَيُّهُمْ أَخوكَ ، وقد أجاز ذلك السِّيرافي ^(٥) والنحاس ^(٦)
 في ترجمة س ^(٧) « هذا بابُ عَلِمَ ما الْكَلِمُ من العربية » إذا جعلت (ما) استفهامًا ،
 ونوّنت العلم ، ونويت فيه أنه لما لم يُسمَّ فاعله ، فكان التقدير : هذا بابُ أن
 يُعْلَمَ ما الْكَلِمُ من العربية . ومنع ذلك الفارسي في « التعليل » ^(٨) .
 وإذا أُقيم أحدهما ، وبقي الآخر منصوبًا - فاختلفوا في ناصبه :
 فمذهب س ^(٩) والحدّاق أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوبُ النصب الذي كان له قبل أن يُنَى الفعل
 للمفعول ، وهو اختيار الزمخشري ^(١٠) ، قال : « إنما ينتصب بتعدي فعل الأفعال

(١) التوطئة ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . واختار ذلك بهاء الدين بن النحاس الحلبي في تعليقه على
 المقرب ق ٢٢ / أ . ولم يذكره شبه الجملة .

(٢) الأول : ليس في ك .

(٣) شرح الجمل ١ : ٥٣٨ والمقرب ١ : ٨١ .

(٤) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

(٥) شرح الكتاب ١ : ٤٧ .

(٦) الكلام على تفصيل إعراب قول سيويه له ص ١٩ - ٢٥ تحقيق د . حاتم الضامن .

(٧) الكتاب ١ : ١٢ .

(٨) التعليقة على كتاب سيويه ١ : ٦ - ٨ .

(٩) الكتاب ١ : ٤٢ . وهذا قوله في ناصب المفعول الثاني في باب (كَسَا) ، وظاهر كلام

أبي حيان يدل على أن هذا رأيه في ناصب المفعول الثاني في باب (ظَن) .

(١٠) ألفصل ص ٢٥٩ بلفظ آخر .

إليه، فلما زال بقي على ما كان عليه قبل» .

ورده^(١) عليه أبو عبد الله الصّدّقي وآبن عصفور^(٢) بأنّ هذا كلام برأسه ،
وبنية أخرى غير ما كانت قبل عليه ، وإنما نقدر عاملاً لمعمول ما إذا عدّمنا عاملاً
يعمل فيه .

وكان ألزجاجي^(٣) يُسمّيه خيرَ ما لم يُسمَّ فاعله ، ففهم آبن عصفور أنه
مذهب ثالث ، وردّ^(٤) عليه بأنّا لا تُسمي خيراً إلا ما كان في الأصل خير المبتدأ ،
لا ما^(٥) جاء منصوباً بعد مرفوع ، وليس بخير في الأصل . وليس كما فهم آبن
عصفور ؛ لأنّ ألزجاجي لم يذكر ذلك في جُمْلِه إلا قصداً للتقريب على المبتدئ ،
لا على أنه اختيار له ومذهب .

وأما باب أعلمَ فآختلفوا في إقامة الثاني إذا لم يُلبس^(٦) :

فذهب قوم إلى إجازة ذلك^(٧) ، واختاره المصنف .

وذهب قوم إلى ألنّع ، وأنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، وهو اختيار آبن هشام
ألخضراوي ، وآبن عصفور^(٨) ، وشيخنا أبي الحسن الألبدي^(٩) ، قالوا : لأنه
مفعول صحيح ، وأما ألفعولان ألباقيان فمبتدأ وخير في الأصل ، شُبّها بمفعوليّ

(١) ك : وروده . وبعد (عليه) بياض ، وبجانبه في ألهامش : كذا وجد . ن : قال أبو عبد الله .

(٢) شرح أجمال ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٣) أجمال ص ٧٨ .

(٤) شرح أجمال ١ : ٥٤٤ .

(٥) ك : مهما . ح : أيهما .

(٦) أنظر هذه المذاهب بدون نسبة في تعليقة آبن ألنحاس ألحلي على ألقرّب ق ٢٢ / أ -

٢٢/ب وشرح أجمال لأبن ألضائع ١ : ٢٠٣ - ٢٠٤ [رسالة] .

(٧) ألجزولية ص ١٤٣ وشرحها للشلوين ص ٨٧٥ ولؤلورقيّ ٢ : ٧٠ ب [رسالة] .

(٨) شرح أجمال ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ وألقرّب ١ : ٨١ .

(٩) شرح ألمقدمة ألجزولية ٢ : ٣٦ [مخطوط] .

أَعْطَى ، فليسا بمفعولين صحيحين ، وبإقامة الأول ورد السماع ، قال ^(١) :

وَبُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ

وأما المفعول آثالث فَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنِفِ جَوَازُ إِقَامَتِهِ إِذَا لَمْ يُلْبَسْ ، وَلَمْ يَكُنْ جَمْلَةً وَلَا شَبْهَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : « وَلَا تُنْمَعُ نِيَابَةٌ غَيْرُ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ » إِلَى آخِرِهِ . وَ« غَيْرُ الْأَوَّلِ » يَنْدَرِجُ فِيهِ/ ثَانِي ظَنَّ وَثَانِي وَثَالِثٌ أَعْلَمَ . [٣: ٦٣/ب]

وقد ذكر صاحب « الْمُخْتَرَع » ^(٢) جواز ذلك عن بعضهم ، فقال : لا تجوز إقامة الثاني والثالث في باب أعلم ^(٣) عند مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرَطِ الْأَلْبَسِ ، نَحْوُ : أَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشْكَ سَمِينًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا كَبَشْكَ سَمِينٌ . وَذَكَرَ أَبُو هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي بَابِ أَعْلَمَ إِقَامَةُ الثَّالِثِ .

وَلَا يَنْبَغُ خَيْرُ «كَانَ» الْمَفْرُودُ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ، وَلَا مُمَيِّزٌ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ.
وَلَا يَجُوزُ: كَيْنَ يَقَامُ، وَلَا: جُعِلَ يُفْعَلُ، خِلَافًا لَهُ وَلِلْفَرَاءِ.

ش : قال المصنف في الشرح ^(٤) : « حَكَى السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ^(٥) أَنَّ الْفَرَاءَ يُحْيِيزُ : كَيْنَ أَخُوكَ ، فِي : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، وَيَزْعَمُ ^(٦) أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ

(١) تقدم في ص ١٦٤ .

(٢) هو علي بن الحسن بن عنتر المعروف بشُمَيْمِ الْحَلِيِّ أَبُو الْحَسَنِ النُّحَوِيُّ الْكَلْبِيُّ الشَّاعِرُ [٦٠١-هـ] . مِنْ أَهْلِ الْحَلَّةِ الْمَرْيَدِيَّةِ ، قَدِمَ بَغْدَادَ ، وَهِيَ تَأْدِبُ ، ثُمَّ تَوَجَّهَ تَلَقَّاءَ الْمَوْصِلِ وَالشَّامِ وَدِيَارِ بَكْرٍ . قَرَأَ عَلَى أَبِي نَزَارٍ مَلِكِ الْنُحَاةِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ : الْمُخْتَرَعُ فِي شَرْحِ الْكَلَمِ ، وَالْحِمَاسَةُ (مِنْ نَظْمِهِ) ، وَكِتَابُ الزُّرُومِ . مَاتَ بِالْمَوْصِلِ عَنْ سِنٍ عَالِيَةٍ . مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ١٣ : ٥٠ - ٧٢ وَإِنْبَاءُ الْرَوَاةِ ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٦ وَبَغِيَّةُ الْوَعْدَةِ ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ وَابْتِصَاحُ الْمَكُونِ ٤ : ٤٤٧ .

(٣) فِي بَابِ أَعْلَمَ : لَيْسَ فِي كَ ، وَسَقَطَ مَعَ غَيْرِهِ مِنْ ح .

(٤) ١٣٠ : ٢ .

(٥) ٣٦٧ : ٢ .

(٦) كَ ، ح : وَزَعَمَ . ن : فَزَعَمَ . صَوَابُهُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ .

العرب. ورُدَّ عليه بأنَّ قيلَ : هو فاسد لعدم الفائدة ، ولأستلزامه وجود خير عن غير مذكور ولا مقدَّر» انتهى كلامه .

ونقول: اختلف النحاة في بناء كانَ الناقصة لما لم يُسمَّ فاعله: فأجاز ذلك س^(١)، والسيرافي^(٢)، والكوفيون: ألكسائي^(٣)، والفراء^(٤)، وهشام. ومنع ذلك الفارسي^(٥) مطلقاً.

فأمَّا س فقال في كتابه حين ذكر كانَ الناقصة ما نصَّه^(٦) : « وتقول : كُنْهُمْ ، كما تقول ضَرَبْنَاهُمْ ، وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ ، كما تقول إذا لم نَضْرِبْهُمْ فَمَنْ يَضْرِبُهُمْ » . ثم قال : « فهو كائنٌ ومَكُونٌ ، كما كان ضاربٍ ومضروبٍ » . فقول س « مَكُونٌ » إنما هو مَفْعُولٌ مِنْ كَيْنَ ، ولم يُبين س ما ألذي يُقام مقامَ المحذوف ، وأشكَلُ كلام س على الناس ، وهو أنه لا يجوز حذف أسميها ؛ لأنَّ أسميها مبتدأ ، وخبرها خبره ، وأسميها لا يُحذفان اختصاراً ، فكيف يُحذفان اقتصاراً^(٧) .

وسأل أبو الفتح أبا عليٍّ عن قول س «ومَكُونٌ»، فقال: «ما كلُّ داءٍ يُعالجه الطَّبيبُ»^(٨). وكان أيضاً يقول^(٩) ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ

(١) الكتاب ١ : ٤٦ .

(٢) شرح الكتاب ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٣) تعلية ابن النحاس الحلبي على المقرب ق ١٩ / أ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٤ ، ٥٣٥ .

(٦) الكتاب ١ : ٤٦ ، وفيه أيضاً قوله التالي .

(٧) اقتصاراً : ليس في ك .

(٨) الحكاية في تعلية ابن النحاس على المقرب ق ١٩ / أ ، وأسائل هو القصري . وشرح

كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ بدون نسبة .

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١ : ٨١٤ .

عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ»^(١). وحكي عنه^(٢) أَيْضًا أَنَّ سَ إِذَا قَصِدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُتَصَرِّفٌ، فـ«مَكُونٌ» لم يَمْتَنِعْ مِنْ حَيْثُ عَدِمَ التَّصَرُّفَ، بَلْ إِذَا أَمْتَنَعَ لِأَمْرٍ آخَرَ مِنْ خَارِجٍ .

وَأَمَّا السِّيَرَانِ^(٣) فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ حُذْفُ اسْمِهَا، وَأُحْذَفَ بِحَذْفِهِ خَيْرُهَا، إِذَا مَحَالٌ وَجُودَ مُسْنَدٌ بِغَيْرِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ مُصَدَّرِهَا مَقَامَ الْخُذُوفِ.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٤) هَذَا الْمَذْهَبَ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مُصَدَّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ قَطُّ مِنْ كَلَامِهِمْ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا.

وَاخْتَارَ ابْنُ خُرُوفٍ مَذْهَبَ السِّيَرَانِ، وَقَالَ: يُحْذَفَانِ، وَيُقَامُ مُصَدَّرُهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا ذَاتَ مُصَدَّرٍ بِقَوْلِهِمْ: كُنْ قَائِمًا، وَمَحَالٌ أَنْ يُؤْمَرَ بِالزَّمَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْأَحْدَثِ، وَبِقَوْلِهِمْ: عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِكَ قَائِمًا.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَلَا نَنْكَرُ أَنَّ (كَانَ) لَهَا مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُمَا مَأْخُودَةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ إِذَا كَانَ أَبَدًا مَأْخُودًا مِنَ الْأَحْدَثِ، فـ«كُنْ قَائِمًا» إِذَا هُوَ أَمْرٌ بِالْكَوْنِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي / بِقَوْلِنَا لَا مُصَدَّرَ لَهَا مَا زَعَمَ الْفَارِسِيُّ مِنْ أَنَّ الْخَيْرَ قَدْ قَامَ لَهَا مَقَامَ الْأَحْدَثِ، فَلَا يَقَالُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا، وَلَا يَنْطِقُ لَهَا بِهِ أَصْلًا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَذَرٍ وَالْوَذَرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَا يُسْتَعْمَلَانِ، إِذَا يَقَالُ يَذَرُ.

[٣: ١٦٤]

وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبَ السِّيَرَانِ بِأَنَّهُ لَا يُقَامُ إِلَّا مَعْمُولٌ قَدْ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ، وَإِنْ أُقِيمَ مُصَدَّرٌ أَوْ ظَرَفٌ عَلَى جِهَةِ التَّاسِعِ فَإِنَّمَا أُقِيمَ مِنْ بَعْدِ مَا عَمِلَتْ فِيهِ اتِّسَاعًا، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا، فَتَعْدِيهَا إِلَى مُصَدَّرِهَا، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ لَهَا أَنْ

(١) سورة يوسف: ١٠٥ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١: ٨١٤ .

(٣) شرح الكتاب ٢: ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) شرح الأجل ١: ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٥٣٥ .

تنصبه فكيف ترفعه .

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور^(١) أنه يجوز أن يُحذف معمولها،
وُبنَى لِمَا لم يُسمَّ فاعله، ويقام ظرف أو مجرور، قال: «وإنما ذكر س مَكُون
خاصة، ولم يقل مَكُون فيه ؛ لأنه أراد أن يُبين كيف بناء المفعول منه ، فإذا أردت
التكلم به لم يكن بُدٌّ من أن تأتي بالظرف أو المجرور ، ولم تُقمِ الظرف أو المجرور
إلا بعد أن جعلته معمولاً لها . والدليل على أنها يكون الظرف أو المجرور معمولاً
لها قوله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٢)، ﴿فَإِنَّ لِلنَّاسِ﴾ متعلق ﴿بِ﴿كَانَ﴾﴾،
ولا جائز أن يتعلق ﴿بِ﴿عَجَبًا﴾﴾ ولا ﴿بِ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾﴾ لأنَّ ﴿عَجَبًا﴾ مصدر، و﴿أَنْ
أَوْحَيْنَا﴾ مقدَّر به، ولا تتقدم صلتها عليهما، انتهى.

وما ذهب إليه قد ردّه ابنُ السراج^(٣) وغيره^(٤)، وزعموا أنها لا تعمل في
ظرف ، ولا يتعلق بها جار ومجرور . وتؤوَّلُ^(٥) الآية على أن ﴿عَجَبًا﴾ - وإن
كان مصدرًا - فإنه بمعنى اسم الفاعل ، فهو بمعنى مُعْجَب ، فيتعلق ﴿بِ﴿لِلنَّاسِ﴾﴾ به
وإن تقدم عليه ؛ لأنه لا محذور في ذلك . وعلى تقدير بقاءه على المصدرية فإنه
يُتَّسَعُ في الظروف والمجرورات ما لا يُتَّسَعُ في غيرها ، فيجوز تقديمها عليه .

وأما الكوفيون فقالوا: يجوز بناؤها للمفعول، فإذا قلت كان زيدٌ يقومُ
فالكسائي^(٦) يقول: كان يُقام، يجعل في كان مجهولاً، ويردُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ،
ويجعل فيه مجهولاً آخر.

(١) شرح الجمل ١ : ٣٨٥ ، ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٢) سورة يونس : ٢ .

(٣) الأصول ١ : ٧٧ .

(٤) أنظر التبصرة والتذكرة ص ١٢٥ .

(٥) الكافي في الإفصاح ص ٧٦٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د . حسن الحفظي].

وقال ألفراء^(١): كَيْنَ يُقَامُ، [في كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ]^(٢)، وَكَيْنَ قِيمَ، في: كَانَ زَيْدٌ قَامَ، وَلَا يُقَدَّرُ في أَلْفَعْلَ شَيْئًا. قال ألفراء: فَتُرِكَ أَلْفَاعِلُ في كَانَ وَفي يُقَامُ وَقِيمَ لأنه إِذَا تُرِكَ من كَانَ لم يثبت في يقوم لأَهِمَا جَمِيعًا فَعِلَان لَأَسْمِ وَاحِدٍ.

وقال هشام: كَيْنَ يُقَامُ، وَكَانَ يُقَامُ، إِنْ شَتَّتَ أَلَزَمَتِ الْأَوَّلَ مَا يَلْزَمُ الثَّانِي، وَتَجْعَلُ فِيهِمَا جَمِيعًا مَجْهُولًا، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَجْزَائِ يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِنْ شَتَّتَ تَرَكْتَ الْأَوَّلَ عَلَى حَالِهِ.

وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِذَا قُلْتَ كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ^(٣) أَوْ قَامَ أَنْ تُرَدَّ هَذَا إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّ فِي يَقُومُ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْأَسْمَ^(٤) لَمْ يَعُدِ الضَّمِيرُ عَلَى شَيْءٍ. وَأَيْضًا فَإِنَّ أَلْفَعْلَ مَعَ أَلْفَاعِلِ جَمْلَةٌ، وَلَا تَقُومُ الْجُمْلَةُ مَقَامَ أَلْفَاعِلِ. فَإِنْ قُلْتَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا، ثُمَّ رَدَدْتَهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لَمْ يَحْزَرْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَائِمٍ.

وَأَجَازُهُ / الْكُوفِيُّونَ، قَالُوا: كَيْنَ قَائِمٌ. إِلَّا أَنَّ أَلْفَرَاءَ قَالَ: إِنْ نَوَيْتَ بَقَائِمَ أَنْ يَكُونَ أَسْمًا مَمْنُوزَةً زَيْدٌ وَرَجُلٌ جَازَ أَنْ تَقُولَ: كَيْنَ قَائِمٌ. [٣١: ٦٤ ب]

قَالَ الْأَنْحَاسُ: وَالْبَصْرِيُّونَ يُحْزِرُونَ كَيْنَ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِ ذَا، وَذَلِكَ أَنْ تُرِيدَ: كَيْنَ رَجُلٌ قَائِمٌ.

فَإِنْ قُلْتَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ لَمْ يَحْزَرْ أَيْضًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ تُرَدَّهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِمَا بَيَّنَّا، وَجَازَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ. وَكَذَا: كَانَ زَيْدٌ حَسَنًا وَجْهَهُ. فَإِنْ قُلْتَ يَحْسُنُ لَمْ يَحْزَرْ فِي كُلِّ قَوْلٍ. وَفَرَّقَ الْكُوفِيُّونَ بَيْنَ هَذَا

(١) شرح التسهيل ٢: ١٣٠ وشرح الكافية ص ٢٤٠ [تحقيق د. حسن الحفظي].

(٢) في كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ: تَمَتَّةٌ مِنَ الْآرْتِشَافِ ص ١٣٢٦.

(٣) يقوم: ليس في ك.

(٤) ك، ح: الضمير.

(٥) أنظر الأصول ١: ٨١.

وبين: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ . وكذا لَا يَجُوزُ فِي : كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، وَلَا فِي : كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ ، وَلَا فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، عَلَى أَنْ تَضْمَرَ فِي كَانَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بَعْضُهَا قَدْ عَمِلَ فِي بَعْضٍ .

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ هُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْنَى كَانَ وَأَخَوَاتُهَا لِلْمَفْعُولِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ ، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ ، فَوَجِبَ أَطْرَاحُهُ .

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَصْنِفُ لِغَيْرِ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ . وَالْفِعْلُ جَامِدٌ ، فَلَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ ، وَمَتَصَرَفٌ لَازِمٌ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى شَيْءٍ آتِيَةٍ ، فَقَدْ مَرَّ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَمُتَعَدٌّ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ ، وَبَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ (قَالَ) وَمَا فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْمُولٌ فِي الْفَلِظِ إِلَّا الْجُمْلَةُ ، وَ(ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا إِذَا سَدَّتْ أَنْ وَمَعْمُولَاهَا مَسَدَّ مَفْعُولِيهَا ، فَتَقُولُ :

الْجُمْلَةُ بَعْدَ (قَالَ) إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً :

فَإِنْ كَانَتْ أَسْمِيَّةً فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ ، أَوْ لَا يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ : إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ ^(١) ، نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ - لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلَقٌ - فَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ ^(٢) ، فَيَقَالُ : قِيلَ عَمْرُو مُنْطَلَقٌ ، فَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْفَعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أَلَدَالُ عَلَيْهِ قَالَ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ التَّفْسِيرِ لِذَلِكَ الضَّمِيرِ ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ .

وَإِنْ كَانَتْ فَعْلِيَّةً فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ أَوْ لَا : إِنْ لَمْ

(١) يَعُودُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ أَوْ لَا يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ : لَيْسَ فِي ك .

(٢) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ ... فَيَجُوزُ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ : لَيْسَ فِي ك .

يكن فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ قامَ عمرو - جاز أن يُبنى، فتقول: قيلَ قامَ عمرو. والخلاف بين البصريين والكوفيين في الذي يُقام على ما تقدّم. وإن كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قال زيدٌ أقومُ - فيجوز أن يُبنى قالَ للمفعول، وأنت مُحَيَّرٌ في الثاني، فإن شئتَ أقررتَه على حاله، فقلت: قيلَ أقومُ، وإن شئتَ بنيتَه، فقلت: قيلَ يُقامُ. وإن كان ضمير غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ - بنيتَهما معًا، فقلت: قيلَ يُقامُ، هذا مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيما أدّى إلى أن يُعَيَّرَ الثاني لأجل تغيير الأول، سواء أكان التغيير واجبًا أم جائزًا. وحيث غيّر بناء الثاني لبناء الأول اختلف فيه: فذهب الكسائي إلى أن فيه ضمير مجهول. وذهب بعض البصريين إلى أن فيه ضمير المصدر. وذهب/ ألفراء إلى أنه فارغ.

[٣١: ٦٥/١]

وإذا سَدَّتْ «أَنَّ» ومعمولاها مَسَدَّ مفعولي ظَنٍّ فإن اشتملت الصلة على ضمير غيبة يعودُ على فاعلِ ظَنٍّ، نحو: ظَنُّ زيدٍ أنَّه قائمٌ، أو ظَنُّ زيدٍ أنَّ القائمَ هو، أو أنَّ القائمَ أخوه - لم يَجْزُ بناء هذا للمفعول. وإن لم تشتمل جاز، نحو: ظَنُّ أُنِّي عالمٌ، أو أنَّك عالمٌ، أو ظَنُّ أنَّ زيدًا عالمٌ، و«أَنَّ» وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو القائمُ مقامَ الفاعل. فلو سَدَّتْ «أَنَّ» الخفيفة مَسَدَّ المفعولين، نحو: ظَنُّ زيدٍ أنَّ يَخرجَ عمرو - فيجوز أن يُبنى، فتقول: ظَنُّ أنَّ يَخرجَ عمرو. وإن كان في الصلة ضميرُ غيبة يعودُ على فاعلِ ظَنٍّ^(١)، نحو: ظَنُّ زيدٍ أنَّ يقومَ - فلا يجوز إلا بناؤهما معًا، فتقول: ظَنُّ أنَّ يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَنْتُ أنَّ أقومُ، وظَنَنْتُ أنَّ تقومَ - فتقول: ظَنُّ أنَّ أقومُ، وظَنُّ أنَّ تقومَ، ويجوز فيهما: ظَنُّ أنَّ يُقامَ، هذا مذهب الكوفيين. وخلاف الكسائي وألفراء وبعض البصريين في يُقام كهو في باب قال. والبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول، لا جوازًا ولا وجوبًا، و«أَنَّ» وصلتها تتقدر بالمصدر، وهو القائمُ مقامَ الفاعل.

(١) ظَنٌّ: ليس في ك، ن.

وقوله ولا مُمَيِّزٌ ، خلافاً للكسائي لا يُقام في هذا الباب مفعولٌ معه ، ولا مفعولٌ من أجله ، ولا حالٌ ، ولا تَمييزٌ ؛ لأنها لا يُتَّسَعُ فيها ، بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان . فمن الاتساع في المصدر ما حكاه س^(١) : ثَمَانِي حَجَجَ حَجَّجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ ، وقال^(٢) :

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعامراً

وحكى المصنف عن الكسائي جواز إقامة المميز ، وقال في الشرح ما نصّه^(٣) : « وأجاز الكسائي في آَمَتَلَاتِ الدَّارِ رِجَالاً : آَمَتَلَيْ رِجَالٌ . وحكى : خَذَهُ مَطْيُوبَةً به نفس^(٤) ، وَمَنِ الْوَجُوعُ رَأْسُهُ ، وَالْمَسْفُوهُ رَأْيُهُ ، وَالْمَوْفُوقُ^(٥) أَمْرُهُ » انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر أن التمييز لا يُقام مقام الأفعال في هذا الباب ، قال : « فأما قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٦) ، و﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾^(٧) وأمثالهما فالقراء يقول^(٨) : هو ينتصب بتحويل الفعل عنه في الأصل ، والأصل : بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا ، وَسَفِهَتْ نَفْسَهُ ، والناصب له الحديث وأحدث عنه ، ولم يُجزِ إقامتها مقام الأفعال . وذهب الكسائي إلى أنه ينتصب على التشبيه

(١) الكتاب ١ : ١٧٨ .

(٢) عجز البيت : « قَلِيلٌ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ » . وهو لرجل من بني عامر . الكتاب ١ : ١٧٨ والكامل ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٧ : ٨٤ - ٨٦ [٧٤٣] . وأنظر تخريجه في إيضاح الشعر ص ٥٥ . النَّهَالُ : المرتوية بالدم ، وهي جمع نَهْلٍ ، ونَهْلٌ : جمع ناهل . ن ، ح : ويوماً . والنوافل : الغنائم . والشاهد في قوله شهدناه ، فقد أراد : شهدنا فيه ، فحذف حرف الجر ، ونصب ضمير يوم على التشبيه بالمفعول به اتساعاً .

(٣) ٢ : ١٣٠ .

(٤) نفس : ليس في ك .

(٥) ك ، ح : والموقوف . ن : والمرفوق . وفق أمره : وجده موافقاً .

(٦) سورة القصص : ٥٨ .

(٧) سورة البقرة : ١٣٠ .

(٨) معاني القرآن ١ : ٧٩ و٢ : ٣٠٨ .

بالمفعول به ، وانتصب بخروجه عن الوصف ، كغيره من المنصوبات ، وأجاز أن يُقام مقام الفاعل ، وحكى عن العرب ما حكاه المصنف ، ولم يُجز تقديمه ، فلم يُجز : نفسه سَفَهَ زيدٌ » انتهى . وتأني بقية الأقوال فيه في باب التمييز .

فعلى ما حكاه ابن عصفور لا يكون انتصابه في مذهب الكسائي على التمييز^(١) ، إنما انتصب عنده على التشبيه بالمفعول به ، فإذا بناه للمفعول فلم يبن التمييز ، إنما بني المَشَبَّه بالمفعول به ، وهذا مخالف لما حكاه المصنف عن الكسائي أنه يُجيز إقامة التمييز هنا .

ووافق ابن أصبغ المصنف في النقل عن الكسائي أنه يقيم / التمييز ، فقال : لا يجيز البصريون بناء الفعل على التمييز ، وأجازه الكسائي وهشام . [٣١ : ٦٥ ب]

وكذا قال أبو جعفر الأصفار ، قال : « وأجاز الكسائي وهشام إذا قلت : طَبْتُ بِذَلِكَ نَفْسًا ، وَضِيقْتُ بِهِ ذَرْعًا ، أَنْ تَقُولَ : طِيبَ بِذَلِكَ نَفْسٌ ، وَضِيقَ بِهِ ذَرْعٌ . قال هشام : شُبَّهَ بِالْخَارِجِ مِنَ الْوَصْفِ وَإِنْ كَانَ مَفْسَرًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَأْتِي بِالْمُضِيِّ وَالْأَسْتِقْبَالِ . وحكى الكسائي : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ . ولا يُجيز الكسائي مع ذلك تقديمه ولا إضماره لأنه ليس بمفعول صحيح . فأما البصريون والفرء فلا يُجيزون من هذا شيئاً .

فإن قلت وَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْسَهُ لَمْ يَجْزُ أَيْضًا : وَجَعَ رَأْسَهُ ، وَلَا : أَلِمَ بَطْنُهُ ، عند البصريين والفرء . وعلة البصريين أن فيه معنى (مِنْ) ، وعلة الفرء أنه عنده مُمِيزٌ كالأول . وأجازه الكسائي ، وأجاز فيه التقديم والإضمار لأنه قد قوي عنده » انتهى كلام الأصفار ، وهو مخالف لكلام ابن عصفور في قوله : ولم يُجز تقديمه ، والأصفار يقول : وأجاز فيه التقديم .

وقوله وَلَا يَجُوزُ : كَيْنَ يُقَامُ ، وَلَا : جُعِلَ يُفْعَلُ تقدم الكلام في : كَيْنَ يُقَامُ .

(١) فعلى ما حكاه ابن عصفور ... الكسائي على التمييز : ليس في كـ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا جُعِلَ يُفْعَلُ فـ«جَعَلَ» هَذِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ، وَهِيَ مِنْ بَابِ كَانَ، وَأَصْلُهُ: جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَالْخِلَافُ الْجَارِي فِي «كَيْنَ يُقَامُ» هُوَ جَارٍ فِي «جُعِلَ يُفْعَلُ».

ومما^(١) يلحق بهذا الباب من الأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: أَشْتَكَى زَيْدٌ عَيْنَهُ، وَنَحْوَهُ، قَالَ: لَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا الْفَرَاءِ، وَأَجَاذَهُ الْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ.

* * *

(١) ك : وربما .

ص : فصل

يُضَمُّ مطلقاً أولُ فعلِ النَّائبِ ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله تاء ، ومع ثالثه إن أَفْتَحَ بهمزة وصلٍ . وَيُحَرِّكُ ^(١) ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِمَ من إعلالٍ وإدغامٍ ، وإلا فتقديراً بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً ، ويُفْتَحُ إن كان مضارعاً .

ش : أخذ المصنف يذكر كيفية بناء الفعل للمفعول ، وهو المطلب الرابع ، إذ ذكر أولاً ألبواعث على حذف أفعال ، وثانياً ما يقوم مقام أفعال ، وثالثاً أشار إلى بعض الأفعال التي لا تُبنى للمفعول على رأي بعضهم ، وهي كان وأخواتها . فذكر في هذا أنَّ أفعالَ المبنيِّ للمفعول يُضَمُّ أولُه مطلقاً ، سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان أوله تاء مزيدة ضمَّ ثانيه ، فتقول في تَعَجَّلَ وَتَجَوَّهَرُ ^(٢) وَتَشَيْطَنَ وَتَضَارَبَ : تُعَجَّلُ وَتُجَوَّهَرُ وَتُشَوِّطَنَ وَتُضَوَّرَبَ ، وتنقلب ياءُ تَفْعَلُ وألفُ تَفَاعَلَ وأوا ، كما أنقلبت في فَعَلَ وفاعَلَ . وتقول في المضارع : يُتَعَجَّلُ وَيُتَجَوَّهَرُ وَيُتَشَيْطَنُ وَيُتَضَارَبُ . وإن كان فيه همزة وصل ضمَّ مع ضمَّ أوله ثالثه ، فتقول : أُنْطَلِقَ في الماضي ، وَيُنْطَلِقُ في المضارع .

وقوله وَيُحَرِّكُ ما قبل الآخر لفظاً إلى آخره مثاله / ضَرِبَ وَيُضْرَبُ . ومثاله في المعتل والمدغم قولك قِيمَ ورُدَّ ويُقَامُ ويُردُّ .

[٣: ٦٦/١]

وجماع القول في الماضي المعتل أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :

فإن كان ثلاثياً فإمّا أن يكون معتلاً ألفاءً ، أو العين ، أو الألام :

فإن كان معتلاً ألفاءً بالواو جاز قلبها همزة ، سواء أكان مضعفاً أم غير مضعف ، نحو أَعَدَ في وَعِدَ ، وأَدَّ في وَدَّ ، إلا أنَّ المضاعف تُحذف الكسرة من عينه ، ويُدغم ، كما كان قبل تحويله للمفعول .

(١) في المخطوطات : وَحَرَك . وكذا في الموضع التالي . والتصويب من التسهيل وشرحه .

(٢) ح : وَتَجَوَّهَرُ .

وإن كان معتلاً العين فيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله .

وإن كان معتلاً اللام ثقل قلب ألفه ياء وإن كانت منقلبة عن واو ، نحو غَزِي .
ومعتلاً ألفاء بالواو واللام يجوز قلب واوه همزة ، نحو أَقِي في وَقِي . ولغة لطِيئ
يُقرُون آلألف ^(١) في معتل اللام ، فيقولون : رُضا وزُها ، في رُضِي وزُهي ، ووُقا
في وَقِي ، قال الشاعر ^(٢) :

أني كلَّ عامٍ مأتَمٍّ تَبَعْتُونُهُ على مِحْمَرٍ ، ثَوَّبْتُمُوهُ ، وما رُضا
وقد استعمل ذلك غير طيئ ، قال علي بن عبد الرحمن بن علقمة بن عبدة
التميمي ^(٣) :

زُها الشَّوقُ حتى ظلَّ إنسانُ عينِهِ يَفِيضُ بِمَعْمُورٍ مِنْ أَلْمَاءٍ مُتَأَقٍ
ومعتلاً العين واللام إن كانا مثلين جاز حذف الحركة من المثل الأول ،
وأدغم في الثاني ، فتقول في حَبِي حَبِي .

وإن كان زائداً على ثلاثة فإن كان معتلاً ألفاء بواو جاز إبدالها همزة ،
فتقول أُوْعِدَ في وُوعِدَ . وإن كانت واواً ساكنة ، وبعدها تاء أفتعل - جاز أن تُبدل
منها تاءً وتُدغمها في تاء أفتعل ، فتقول في أُوْعِدَ من ألوْعِدَ أئعد .

وإن كانت ألفاء ياء ساكنة أبدلت منها واواً ، فتقول في أَيْقَنَ مبنياً للمفعول
أُوَقِنَ . وإن كان بعدها تاء أفتعل أبدلت منها تاءً ، وأدغمتها فيها ، فتقول في لغة
من قال أَيْتَبَسَ من أَيْبَسَ : أُوَيْبَسَ ، فتبدل منها واواً ، وفي لغة من قال أَيْبَسَ :
أُتَيْبَسَ ، بالإبدال والإدغام .

(١) ك : اللام .

(٢) تقدم في ٤ : ٦١ .

(٣) نسبه أبو حيان في البحر ٢ : ٣٥١ إلى علقمة بن عبدة . وعجزه من غير نسبة في ديوان

علقمة ص ٧٢ . معمر : غامر . ومتاق : ممتلى .

وإن كان معتلّ العين على وزن أُنْفَعَلَ وأُنْفَعَلَ فيأتي حكمه عند كلام المصنف فيه إن شاء الله . أو على غير ذلك ، وصَحَّت في فعل الكفاعل - صَحَّت في فعل المفعول ، فتقول في أَسْتَحْذُ : أَسْتَحْذُ ، وفي أَطُولَ : أَطُولَ ، وفي أُغِيلَ : أُغِيلَ . وإن لم تصح - وإن كان أصل ما أنقلب الألف عنه ياء أو واوًا - فلا يجوز إلا ألياء ، نحو أَيْبِنَ وَأَسْتَيْبِنَ وَأُعِيدَ وَأُسْتَعِيدَ .

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعَرَبِ أَسْطَعْتُ ^(١) بحذف آلتاء في فعل الكفاعل جاز له إذا بناه للمفعول أن يقول أَسْطِيعَ وَأَسْطَوِعَ ، ومن قال أَسْطَاعَ بِالرَّدِّ قَالَ أَسْطِيعَ .

ومعتلّ الألام يصير ياء ، تقول : أُعْطِيَ وَرُومِي ، في : أُعْطِيَ ^(٢) ورامِي . ومعتلّ ألفاء والألام إن كانت ألفاء ياءً قلبت بعد الضمة واوًا ، أو واوًا مضمومة جاز / قلبها همزة ، وتنقلب الألف ياء ، فتقول في أَيْدَيْتُ عنده يَدًا : أَوْدِي عنده يَدٌ ، وفي وَارَيْتُ : وُورِي وَأُورِي ، وأَسْتُودِي الحساب .

[٣: ٦٦/ب]

ومعتلّ العين والألام كمعتلّ الألام خاصة ، فتقول في أَحْيَا وَأَسْتَحْيَا وَأَحْيَيْتُ وَأَحْيَايْتُ وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي : أُحْيِي وَأَسْتَحْيِي وَأَحْيُوِي وَأَحْيُوِي وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي ^(٣) ، ويجوز أُحِيَّ وَأَسْتَحِيَّ وَأَحْيُوِي وَأَحْيُوِي .

والمعتلّ الألام خاصة إذا ضوعف جرى مجرى المعتلّ العين والألام ، فتقول في أَفَعَلَلْتُ وَأَفَعَلَلْتُ مِنْ رَمَى : أَرَمَيْتُ وَأَرَمَايْتُ ، فإذا بُنِيَ للمفعول قال : أَرَمِيَّ وَأَرَمُوِيَّ وَأَرَمِيَّ وَأَرَمُوِيَّ .

وإن أسند شيء من ذلك إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث لم يجز الإدغام ، نحو أُحْيَيْتُ وَأُحْيَيْتُ وَأَسْتَحْيَيْنَ .

(١) سر الصناعة ص ٢٠١ .

(٢) في أعطى : ليس في ك .

(٣) أُحْيِي وَأَسْتَحْيِي وَأَحْيُوِي وَأَحْيُوِي وَأُغْوِي وَأَسْتُغْوِي : ليس في ك .

والمضارع من هذا كله مضموم أوله مفتوح ما قبل آخره ، ويصير حرف
العلة بعده ألفاً ، وما كان منه محذوف ألفاء ترد ، وما كان في عينه بالثقل كسرة
تصير ألفاً^(١) ، فتقول: يُتَلَفَى وَيُحْيَا وَيُسْتَحْيَا وَيُعْوَى وَيُحْيَا وَيُوْعَدُ وَيُقَامُ
وَيُسْتَقَامُ. وما روى أبو زيد من قولهم : لم يُجَد ، وبعضهم من قوله^(٢) :
..... لَمْ يُدْعَ مِنْ أَمَالٍ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفٌ
شاذٌ .

وجماع القول في المضاعف الماضي أنه إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :
إن كان ثلاثياً ، وفكَّ في فعل ألفاعل - فكَّ في فعل ألفعول ، فتقول في
مَشَشَتِ الدَّابَّةُ : مَشَشَ^(٣) مَشَشَ كثير^(٤) ، وكذا نظيره الذي فكَّ شذوذاً . وإن
لم يُفكَّ فتحذف الكسرة ، وتدغم ، فتقول رُدَّ ، وسنذكر لغة الكسر إن شاء الله
عند ذكر المصنف لها .

وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف ، وهو مضاعف العين ، فكألصحيح ،
فتقول في خَلَصَ : خُلِّصَ . أو مضاعف غير العين ، والأول من المثلين بعد حرف
ضُمَّ لأجل البناء للمفعول - فكألثلاثي المَدغم ، فتقول آرُتدَّ وأَضْطَرَّ وأَنقَدَّ . ومن
كسر في رُدَّ كسر هنا . أو الأول بعد حرف ساكن ، وألفعل مُلَحَقٌ - فكأللملحق به ،
نحو جُلِّبَ كدُخِرَجَ . أو غير مُلَحَق ، وألساكن صحيح - فلا يجوز إلا نقل
الكسرة من أول المثلين إلى الساكن قبله ، نحو قد أَفْشَعِرَ من هذا الأمر ، وأَطْمَنَنَّ
إلى زيد . أو حرف مدٍّ ولين لم يَجُزْ عند البصريين إلا حذف الكسرة من أول

(١) وما كان منه محذوف ألفاء ترد وما كان في عينه بالثقل كسرة تصير ألفاً : ليس في ك .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ .

(٣) مَشَشَ : ليس في ك .

(٤) أَلَشَشَ : شيء يَشْخَصُ في وَظِيف الدَّابَّةِ حتى يكون له حَجَمٌ وليس له صلابَةُ العظم
الصحيح .

المثلين والإدغام ، نحو أَحْمُورٌ من الخجل ، وَخُولٌ فلانٌ . وزعم الكوفيون أنه يجوز أَحْمِيرٌ وَخِيلٌ ، وأنه إذا تركت الهمزة في نحو أَطْمَأْنَنْتُ جاز أن تقول أَطْمُونٌ وَأَطْمِينٌ ، كما قلت أَحْمُورٌ وَأَحْمِيرٌ ، قال الفراء : سمعت أبا ثروان يقول : قد أَطْمِينٌ عنده . وهذا شيء لا يعرفه البصريون .

وإن أسند شيء من هذا إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث زال الإدغام ، وكسر الأول ، تقول : رُدِدْتُ ورُدِدْتُ ورُدِدْتُ وأرْتَدِدْتُ وأرْتَدِدْتُ .

والمضارع من جميع المضاعف يسكن أول مثليه بحذف الفتح منه إن كان الساكن قبله / حرف مدٍّ ولين ، وتُنْقَلُ منه إلى الساكن قبلها إن كان صحيحاً ، ولم يكن الفعل ملحقاً ، ثم يُدْغَمُ أولُهُما في الثاني ، فتقول : يُرَدُّ وَيُرْتَدُّ وَيُقْشَعْرُ وَيُخْمَرُ وَيُخَالُ . والملحق كالذي ألحق به ، فتقول : يُجْلِبُّ كَيْدَ خَرَجُ . وإن أسند شيء منه إلى نون الإناث زال الإدغام ، وعاد الأول منهما إلى أصله من التحريك بالفتح ، فتقول يُرَدِّدُنَ .

ص : وإن أَعْتَلْتُ عَيْنَ الْمَاضِي ثَلَاثِيًّا أَوْ عَلَى أَفْعَلَ أَوْ أَفْعَلَ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ أَوْ إِشْمَامٍ ضَمٍّ ، وَرَبَّمَا أُخْلِصَ ضَمًّا ، وَيُمْنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ . وَكُسِرَ فَاءُ فُعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ لِتَخْفِيفٍ أَوْ إِدْغَامٍ لَغَةً ، وَقَدْ تُشَمُّ فَاءُ الْمَدْغَمِ ، وَشَدَّ فِي تَفْعُولٍ تَفْعِيلٍ .

وما^(١) تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ غَيْرَ فَاعِلٍ أَوْ مَشَبَّهِهِ أَوْ نَائِبٍ عَنْهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا . وَرَبَّمَا رُفِعَ مَفْعُولٌ بِهِ وَنُصِبَ فَاعِلٌ لَأَمْنٍ اللَّبْسِ .

ش : مثال ذلك قَالَ وَبَاعَ وَأَقَادَ وَأَخْتَارَ . وإطلاق المصنف لا يصح لأهم يُطْلَقُونَ عَلَى مَا فِيهِ حَرْفُ أَلَعْلَةٍ سِوَاءِ أَصَحَّ أَمْ أَعْتَلَّ مَعْتَلًّا ، فَيُوهَمُ أَنَّ مِثْلَ عَوْرٍ وَصَيْدٍ وَأَعْتَوْنَ يَكُونُ فِيهِ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ حُكْمُ هَذِهِ الَّتِي صَحَّتْ فِيهَا الْعَيْنُ حُكْمُ الْأَصْحِيحِ ، فَتَقُولُ : عَوْرٌ فِي الْمَكَانِ ، وَصَيْدٌ فِيهِ ، وَأَعْتَوْنَ

(١) في المخطوطات : وربما . صوابه في التسهيل وشرحه .

فيه، فإزالة هذا أن يزيد فيه « بألف » ، أي : وإنِ أَعْتَلْتُ بألف .

وذكر المصنف في مثل قال وباع وأنقاد وأختار وجوهاً ثلاثة :

الأول : كسر ما قبلها بإخلاص ، فتقول : قِيلَ وَبِيعَ وَأَنْقِيدَ وَأَخْتِيرَ ، فالأصل في قِيلَ : قُولَ ، أَسْتَقِلْتَ الْكُسْرَةَ عَلَى الْوَاوِ ، فَنُقِلْتَ إِلَى الْقَافِ بَعْدَ تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرَكَتِهَا ، فَسَكَنْتَ الْوَاوِ ، فَانْقَلَبَتْ يَاءُ لِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوَ مِيزَانَ .
والأصل في بِيَعَ : بُيْعَ ، فَاسْتَقِلْتَ الْكُسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ ، فَنُقِلْتَ إِلَى الْبَاءِ بَعْدَ تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرَكَتِهَا ، فَالْعَمَلُ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ . وَأَصْلُ أَنْقِيدَ وَأَخْتِيرَ : أَنْقُودَ وَأَخْتِيرَ ، فَعُمِلَ مَا عُمِلَ فِي قِيلَ وَبِيعَ .

الوجه الثاني : كسر ما قبل عين الكلمة بإشمام ضَمٍّ . وهذان الوجهان قرئ بهما في السبعة^(١) .

وقال أبو الحكم بن عذرة^(٢) : « مِنْ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِشْمَامَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، وَذَلِكَ لِرَأْيِ الْعَيْنِ لَا لِلسَّمْعِ . قَالَ : وَالْإِشْمَامُ عَلَى هَذَا لَا يَتِمُّكَ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَكَ أَنْ تَشُوبَ الْكُسْرَةَ شَيْئًا مِنْ صَوْتِ الْوَاوِ ، فَيَتَغَيَّرُ صَوْتُ الْنَاطِقِ بِهَذِهِ الْكُسْرَةِ إِلَى صَوْتِ الْأَضْمَةِ ، فَتَبْطُلُ حَقِيقَةُ الْإِشْمَامِ .

وَمِنْ الْقُرَّاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِشْمَامَ يُمَكِّنُ أَوَّلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ لَفْظُ الْكُسْرَةِ ، كَمَا يَكُونُ الْإِشْمَامُ فِي الْوَقْفِ ، وَلَا تَتَغَيَّرُ الْكُسْرَةُ ، وَهَذَا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْبَشَرِ ، وَلَوْ تَكَلَّفْتَ ذَلِكَ لَمْ تَسْتَطِعْهُ .

(١) السبعة ص ١٤١ - ١٤٢ والحجة ١ : ٣٤٠ - ٣٥١ .

(٢) الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوي أبو الحكم . كان نحوياً نبيلاً حاذقاً ، ولد سنة ٦٢٢ ، وأخذ عن ابن عصفور ، وصنف ألفيد في أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب في أسرار الحركات في الإغراب . كان حياً سنة ٦٤٤ . بغية ألوعة ١ : ٥١٠ .

وقد كان الأستاذ أبو الحسن - يعني ابن عصفور - / يقول: لعل هذا المذكور يهين شفثيه للنطق بالضمّة قبل النطق بالحرف، ثم ينطق به، فيكون الإشمام في غير الأوّخر عكس ما هو في الآخر، وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام الدليل على أنّ ألنية بالحركة أن تكون بعد الحرف وجب ألاّ يقع الإشمام إلا بعد النطق بالحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك الإشارة في موضع الحركة، وأيضاً فقد اتّفق في الوقف على أنّ الإشمام بعد النطق بالحرف، واختلف هنا، فينبغي أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتّفق عليه، فإنّ تعذر ذلك كما تقدم وجب ألاّ يقال إنه إشمام، ولو قيل فيه إنه روم لكان صحيحاً؛ لأنّ الرّوم عبارة عن تضعيفك النطق بالحركة حتى يُسمع لها صوتٌ ضعيف يكاد ينفى، لكن يدركه الأعمى، وهذا موجود في مثل قِيلَ وَغِيضَ، فينبغي أن يُسمّى رومًا، لكنّ عبارة من تقدم عنه بالإشمام كما ذكرت لك» انتهى كلام ابن عذرة.

وقال س^(١): «وبعض العرب يقول: خِيفَ وَقِيلَ وَبُيعَ، فَيُشَمُّ». قال ابن خروف: «الإشمام هنا صوت^(٢)، كما تريد ذلك في رُدٍّ؛ ألا ترى أنه لا يجري بضمّ الشفتين إلا صوت ألوّاء، ولا بُدُّ من ذلك». وقال الأستاذ أبو علي: زعم أبو عمرو الداني أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنه لا بُدُّ من سماعه، ومحال أن يكون الإشمام في مثل هذا الموضع من ألتي وقع الإشمام فيها في الوصل كالإشمام في الوقف. يريد غير مسموع. وقال: إنه لا يطوع بالنطق به لسان. قال الأستاذ أبو علي: وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل^(٣) المقرئ الجود يتقنه، ويُشم الحرف

(١) الكتاب ٤ : ٣٤٢ .

(٢) قال في شرح الجمل ص ٢٨٤ [رسالة] : « وكيفيته تُعلم بالمشافهة » .

(٣) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري الإشبيلي [- ٥٨٥] ، أستاذ مجود ثقة، أخذ القراءات عن أبيه وعن أبي الحسن شريح، وأخذ عنه القراءات ابنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوّيين وعلي بن أحمد الشريشي . غاية النهاية ١ : ٦٠٧ [٢٤٨٤] .

الموصول من غير أن يُسمع إشماء، وقد سمعته يُورده غير مرة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال س في باب من أبواب أجزاء^(١): «وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضم». وهذا ظاهره أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال أبو عمرو الداني.

وقوله وربما أُخلص ضمًّا قال المصنف^(٢): «وبعض العرب يُخلص الضمة، فإن كانت العين واوًا سلمت لسكوها بعد ما يُجانسها، وإن كانت ياءً أنقلبت واوًا لسكوها بعد ضمة، وعلى هذه اللغة قول الراجز^(٣):
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ ، فَأَشْتَرَيْتُ
ومثله قول الآخر^(٤):

حُوكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَخْتِطُ الْشُّوكُ ، وَلَا تُشَاكُ «
أنتهى. وهذه لغة فقّس ودُبِيرَ، وهما من فصحاء بني أسد، وهي^(٥) موجودة في لغة هذيل^(٦).

[٣: ٦٨/أ] وهذه اللغات أثلث جارية في اتّقاد واختار إذا بُنِيَ للمفعول. وقال أبو الحكم بن عذرة: «لغة قول وبوع هي أردأ اللغات لشذوذها استعمالاً وقياساً، وهذه اللغة أثلثة إنما تكون في أثلثي من الأفعال، فأما الزائد على ذلك فليس فيه

(١) الكتاب ٣ : ٩٥ . وهذا هو الوجه أثلث .

(٢) ٢ : ١٣١ .

(٣) نسب الرجز إلى رؤية. ملحقات ديوانه ص ١٧١ وأسرار العربية ص ٩٩ وشرح ألفصل ٧ : ٧٠ وشرح أبيات المغمي ٦ : ٢١٩ - ٢٢٠ [٦٣١] .

(٤) الرجز في المصنف ١ : ٢٥٠ والتمام ص ٤٥ واللسان (حبط). النير : علم الثوب ولحمته أيضاً. وتشاك : يدخل فيها الشوك .

(٥) هي : ليس في ك ، ح .

(٦) نسبت هذه اللغة إلى هذه القبائل في إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٨٨ .

إِلَّا النَّقْلَ، نَحْوَ أَنْقِيدَ^(١)» أَتَهَيَّ. فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْقُوذَ وَلَا أَحْثُورَ. وَمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ مَنْ جَوَّازَ ذَلِكَ نَقَلَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ وَشَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَبْذِيُّ، كَمَا نَقَلَهُ الْمَصْنَفُ.

وَقَوْلُهُ وَيُمنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْلبِّسِ قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الشَّرْحِ^(٢) : « لَا يَجُوزُ إِخْلَاصُ الْكُسْرِ وَلَا إِخْلَاصُ الْضَمِّ إِذَا أُسْنِدَ الْفَعْلُ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ نُونِهِ إِلَّا بِشَرَطِ الْأَلَّا يَلْتَبِسَ فَعْلُ الْمَفْعُولِ بِفَعْلِ الْفَاعِلِ ؛ بَلْ يَتَعَيَّنُ عِنْدَ خَوْفِ الْكَلْبَاسِ إِشْتِمَامُ الْكُسْرَةِ ضَمًّا . وَمِثَالُ مَا يُخَافُ فِيهِ الْكَلْبَاسُ قَوْلُكَ فِي بَيْعِ الْعَبْدِ : بَيْعْتَ يَا عَبْدُ ، وَفِي عُوقِ الْكُطَالِبِ : عُقْتَ يَا طَالِبُ ، فَإِنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُ الْمَخَاطَبِ فِيهِ مَفْعُولًا إِذَا أُخْلِصَتْ الْكُسْرَةُ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءُ ، وَالضَّمَّةُ مِمَّا عَيْنُهُ وَאו ، بَلِ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِ السَّمَاعِ كَوْنُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فَاعِلًا ، وَالْمُرَادُ كَوْنُهُ مَفْعُولًا ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِشْتِمَامِ ، فَوَجِبَ التَّرَاثُمُ فِي مِثْلِ هَذَا » أَتَهَيَّ كَلَامُهُ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ مِنْ أَنَّهُ يُمنَعُ الْإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ الْلبِّسِ لَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُنَا ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوهُ ، قَالُوا : إِذَا أُسْنِدْتَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَةِ الْمَبْنِيَةِ لِلْمَفْعُولِ إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَخْتَارُ الْكُسْرَ فِي أَلْفَاءِ إِذَا كَانَتْ فِيهَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ مَضْمُومَةً ؛ فَيَقُولُونَ : طَالَمَا قُدْتُ ، فَيَضْمُونَ أَلْفَاءَ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا إِلَى الْفَاعِلِ ، وَيَكْسِرُونَهَا إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لِلْمَفْعُولِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشِمُّ الضَّمَّ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَضْمَ أَلْفَاءُ فِيهِمَا . وَيَخْتَارُ الْعَرَبُ الضَّمَّ فِي أَلْفَاءِ إِذَا كَانَتْ فِيهَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ مَكْسُورَةً ، فَيَقُولُونَ : طَالَمَا ضَمْتُ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لِلْفَاعِلِ ، وَطَالَمَا ضُمْتُ وَضُمَّنَ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لِلْمَفْعُولِ تَفْرِقَةً بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ . وَمَنْ أَشَارَ إِلَى الضَّمِّ فِي أَلْفَاءِ أَشَارَ إِلَيْهِ إِذَا حُذِفَ أَلْيَاءُ ، وَقَدْ

(١) ك ، ح : أَتَقِيدُ .

(٢) ٢ : ١٣١ .

يجوز أن تكسر ألفاء فيهما . أنتهى ما نقلوه عن العرب ، ولم يشترطوا في الإخلاص ألا يُلبس ، ولا تُعَيَّن إشمام الكسرة ضمًّا إذا ألبس ، بل ذكروا في نحو قَدْتُ الكسر ، وفي نحو بُعْتُ الضم ، على سبيل الاختيار ، ثم جواز الإشمام ، ثم جواز الضم في نحو قَدْتُ مَبْنِيًّا للمفعول ، كالأبناء للفاعل .

وفي شرح ألمهاباذي^(١) : «لم يُخَفِ اللَّتْبَاسُ فِي خِفْتُ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا للمفعول، وجواز الكسر في بَعْتُ مَبْنِيًّا للمفعول^(٢)؛ لَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا - يَعْنِي لَفْظًا - وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ذُو الْرِمَّةِ عَنْ أُمِّةِ بَنِي فُلَانٍ^(٣) : «غَثًّا مَا شِئْنَا»، وَهُوَ فُعِلْنَا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: غِثَ الْقَوْمُ / ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ: غِثْتُ» أنتهى.

ولم يبالوا بالآلباس ، كما لم يبالوا به حين قالوا «مُخْتَار» لآسم ألفاعل وآسم المفعول ، والفارق بينهما تقديري لا لفظي .

وأما س فلم يتعرض لهذا التفصيل الذي ذكره أصحابنا ، ولا لما ذكره المصنف من أنه يُمنَع الإخلاص عند خوف الآلتباس ، بل أجاز فيها إذا أُسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو نون إناث الأوجه الثلاثة التي هي في قِيلَ وَيَبَع إِذَا كَانَتْ مُسْنَدَةً لغير ضمير المتكلم ونون الإناث ؛ قال س^(٤) : « وَإِذَا قُلْتَ فَعِلْتَ أَوْ فَعِلْنَ أَوْ فَعِلْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ففِيهَا لُغَات :

أَمَّا مَنْ قَالَ قَدْ بَيَعَ وَزَيْنَ وَخَيْفَ وَهَيْبَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: قَدْ خِفْنَا وَبِعْنَا وَخِفْنَ وَزَنَ وَبِعْنَ وَهَيْبَ، يَدْعُ الْكُسْرَةَ عَلَى حَالِهَا، وَيَحْذِفُ أَلْيَاءَ لِأَنَّهُ أَلْتَقَى سَاكِنَانِ.

(١) لعله يعني كتابه شرح أللمع . وقد تقدمت ترجمته في ١ : ١١٥ .

(٢) وجواز الكسر في بعْتُ مَبْنِيًّا للمفعول : ليس في ك .

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٥٥ ومجالس ثعلب ص ٢٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ : ٣٤٣ .

وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ بِإِشْمَامٍ إِذَا قِيلَ فَعَلَ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَدْ بُعِنَا ، وَقَدْ رُعِنَ ، وَقَدْ زُدَّتْ . وَكَذَا جَمِيعُ هَذَا يُمِيلُ الْفَاءَ لِيُعْلَمَ أَنَّ أَلْيَاءَ قَدْ حُذِفَتْ ، فَيَضُمُّ ، وَأَمَّا كَمَا ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ ^(١) لِأَنَّهُ أَتَيْنُ لِفَعْلٍ .

وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ بُوعَ وَقَوْلَ وَخُوفَ وَهُوبَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بُعْنَا وَهَبْنَا ^(٢) وَخُفْنَا وَزُدْنَا ، لَا يَزِيدُونَ عَلَى الْضَمِّ وَالْحَذَفِ ، كَمَا لَا يَزِيدُ الَّذِينَ قَالُوا رَعْنُ وَبَعْنُ عَلَى الْكَسْرِ وَالْحَذَفِ « أَتَنَهِى كَلَامَ س . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْقُولُ عَنِ الْعَرَبِ ^(٣) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ وَقَوْلُهُ وَكَسَرُ فَاءِ فَعَلَ سَاكِنَ أَلْعَيْنَ لِتَخْفِيفٍ أَوْ إِدْغَامٍ لَفَةً قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ^(٤) : « وَقَدْ يُقَالُ فِي فَعَلَ : فَعُلَ تَخْفِيفًا دُونَ نَقْلِ ، وَرَبَّمَا نَقَلُوا بَعْدَ التَّخْفِيفِ ، فَقَالُوا فِي عِلْمَ : عِلْمٌ » أَتَنَهِى .

وَالَّذِينَ قَالُوا فِي ضَرْبٍ ضَرْبٍ ، فَسَكَنُوا أَلْرَاءَ ، هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ فِي قِيلَ وَبِيعَ : قَوْلَ وَبُوعَ ، لَمْ يَنْقَلُوا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ سَكَنُوا فِيهِمَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لَفَةً ضَرْبٍ بِكَسْرِ الضَّادِ لَيْسَتْ مَفْرَعَةً عَلَى هَذِهِ اللَّفَةِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ مِنْ لَفَتِهِمُ النَّقْلُ لَا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ لَفَةٍ مَنْ كَسَرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، ثُمَّ سَكَنَ ، ثُمَّ نَقَلَ الْكَسْرَةَ إِلَى الْفَاءِ ، فَقَالَ ضَرْبَ .

وَقَوْلُهُ لَفَةً ^(٥) أَمَّا كَسْرُ الْفَاءِ إِذَا سَكَنَتِ أَلْعَيْنَ تَخْفِيفًا فَإِنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَحَكِي عَنْ قَطْرَبٍ ^(٦) إِجَازَتَهُ ، فَعَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِجَائِزٍ ، وَلَا هُوَ لَفَةٌ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ .

(١) قَدْ حُذِفَتْ فَيَضُمُّ وَأَمَّا كَمَا ضَمُّوا وَبَعْدَهَا أَلْيَاءٌ : لَيْسَ فِي ك .

(٢) وَهَبْنَا : لَيْسَ فِي ك .

(٣) أَلْبَيْتُ لِدَيْسَمَ بْنِ طَارِقٍ أَوْ لِلْحَجِّمِ بْنِ صَعْبٍ أَوْ لِغَيْرِهِمَا . أَلْفَاخِرُ ص ١٤٦ وَشَرَحَ آيَاتُ الْمَغْنِيِّ ٤ : ٣٢٩ - ٣٣١ [٣٦٦] . وَأَنْظُرْ تَحْرِيجَهُ فِي إِبْصَاحِ الشَّعْرِ ص ١٧ .

(٤) ١٣٢ : ٢ .

(٥) اِتَّخَذَ ١ : ٣٤٦ .

(٦) إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢ : ٣٣٥ .

وأما كسر الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام نحو رُدُّ فقد قاله غيره^(١) ،
 فيقول في رُدُّ: رَدَّ بكسر الراء، نقلت حركة العين^(٢) إلى ألفاء بعد تقدير سكونها.
 وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم. وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح،
 وهو لغة لبني ضَبَّة^(٣) ولبعض بني عَمِيم وَمَنْ جاورهم، يقولون: رَدَّ الرجل، وَقَدَّ /
 قَمِصُهُ، وقرأ علقمة ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾^(٥)، وهي في مذهب
 الذين قالوا قِيلَ وَحِيلَ. إلا أن الوجه في فاء رُدُّ الضم، والوجه في فاء قِيلَ وَكِيلَ
 الكسر.

وقال المهلباذي: مَنْ أَشَمَّ فِي قِيلَ وَبِيعَ أَشَمَّ فِي رُدَّ. فعلى هذا يكون في رُدَّ
 وجوه قِيلَ وَبِيعَ: إخلاص الضم، والإشمام، وإخلاص الكسر.

* * *

(١) الكتاب ٤ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) العين : ليس في ك .

(٣) المحتسب ١ : ٣٤٦ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ . ونسبت أيضاً إلى الحسن ويحيى بن وثاب والأعمش . إعراب القرآن

للنحاس ٢ : ٣٣٥ والمحتسب ١ : ٣٤٥ والبحر المحيط ٥ : ٣٢١ والإتحاف ٢ : ١٥٠ .

(٥) سورة الأنعام : ٢٨ . وقد نسبت إلى يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي والأعمش والبطوني .

إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٦٢ والبحر المحيط ٤ : ١٠٩ والإتحاف ٢ : ٩ .

مسائل من هذا الباب

الأولى : يجوز في قولك « ضَرَبَ زيدٌ قِيامًا وقعودًا » أن يتقدم قِيامًا وقعودًا - وانتصابُهما على الحال - فتقول : قِيامًا وقعودًا ضَرَبَ زيدٌ ؛ لأنَّ العامل فعل متصرف ، وفعلُ ما لم يُسمَّ فاعله يجوز أن يتعدى ^(١) إلى الحال والظرف كفعل ما سُمِّيَ فاعله ، والتقدم والتأخير في مثل هذا سواء ، هذا مذهب البصريين ، وسواء عندهم أكان ذو الحال مضمراً أم ظاهراً . ومنع المتقدم هشام . وأجازه الكسائي إن كانت الحال من مضمَر ، فإن كانت من مُظْهَر مَنع .

المسألة الثانية : يُضَرَبُ أيُّ رجلٍ - بالنصب في أيٍّ - يجوز فيه التقدم والتأخير لأنها حال عندهم . ومنع هشام التقدم ، وقال : ألقطع لا يتقدم الأسم وفعله ، ويجوز تأخيره . قال : تقطعه من المضمَر . وأجاز التقدم الكسائيُّ لأنه يُقدِّمُ حال المضمَر خاصة . وفَصَّلَ ألفراء ، فقال : إن قَدَرْتَ الكلام لا يَتِمُّ إلا بالحال جاز التقدم ، ومنع إن قَدَرْتَهُ يَتِمُّ دونهما ؛ لأنَّ الحال عنده على ضربين ، يُقدِّمها في الناقص ، ولا يُقدِّمها في التام .

المسألة الثالثة : ذهب الكوفيون ، والمبرد ^(٢) ، وآبن الطَّراوة إلى أنَّ صيغة الفعل المبني للمفعول أصلٌ غير معيَّر من صيغة الفاعل . ونسب هذا المذهب آبن الطَّراوة إلى س . وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل ، وأنه معيَّر من فعل الفاعل . وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة .

أستدل ^(٣) للمذهب الأول بأنه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول ، ولم تُبن قطُّ

(١) ك : أن يكون يتعدى .

(٢) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ [مخطوط] .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ٢ : ٣٠ - ٣١ [مخطوط] ، وفيه ما أستدل به لكل قول وأرد أيضاً . وأنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للفاعل، نحو جَنَّ زَيْدٌ، وَزُكِمَ، وَوُرِدَ، مِنْ وَرَدَ الْحُمَّى، وَلُقِيَ، مِنَ اللَّقْوَةِ^(١)،
وَفُلِحَ، وَرُهِصَتِ الدَّابَّةُ^(٢)، ونحو ذلك، ولو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث
يوجد الأصل. وبأنهم همزوا^(٣) آلاوا المضمومة في أوله، فقالوا في وَعَدَ: أُعِدَ،
وفي وَقَّتَ: أُقَّتَ، ولو كان مغيّراً من باب ألفاعل لكانت الضمة عارضة، فلم
تُهمز؛ إذ كان يُحَكَّم لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ وَوَقَّتَ، وليس يهمزه أحد
لخفة ألفتحته؛ ألا ترى أنهم لم يهمزوا واو ﴿لَتَرَوُنَّ﴾^(٤)، ولا ﴿أَشْتَرُوا﴾
الضَّلَالَةَ^(٥) لعروض الضمة فيها، فدلَّ على أن الضمَّ أولَ الفعل أصل.
ورُدَّ الأول بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، الدليل على ذلك
الجموع التي وردت ولا مفرد لها، كعباديد^(٦) وشماطيظ^(٧).

وأجيب / عن الثاني بأنه - وإن كان فرعاً - فقد صار بإزاء معنًى، إذا
استعمل ذلك المعنى كان هذا التغير مُطَرِّدًا لا بُدَّ منه، فصار كالأصل. وأيضاً
فإنه كثيراً ما يُعْتَدُّ بالعارض في لسان العرب، فهذا منه.

وَأَسْتَدِلُّ للمذهب الثاني بقول العرب بُويعَ وَسُوِيرَ، فلم يدغموا ذلك،
وَأَلْقَاعِدَةُ أنه متى اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالكسكون أدغم أحدهما في
الآخر، فلَمَّا كان مغيّراً من سائرَ وباعَ حُمِلَ على أصله، فلم يدغم لعروض هذا
الاجتماع.

(١) اللَّقْوَةُ: داء يكون في الوجه يَغْوُجُ منه الشَّدَقُ.

(٢) رُهِصَتِ الدَّابَّةُ: أصابَ الحَجرَ حافرها أو منسمها فيبس باطنه.

(٣) همزوا: ليس في ك.

(٤) سورة التكاثر: ٦.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

(٦) ذهبوا عباديد: ذهبوا متفرقين.

(٧) الشَّماطيظُ: القطعُ المتفرقة.

وأجيب عن كونه لم يدغم - وإن كان أصلاً - بأنه كان لو أدغم يلتبس فُوعِلَ بِفُعْلَ ، ولأنه يمكن أن يُحْمَلَ سُورِ على سَائِرَ وإن لم يكن أصلاً ، كما حَمَلُوا عَوَرَ وَصِيدَ على أَعَوَرَ وَأَصِيدَ ، وليس ذلك أصلاً لهما ، وسُورِ في معنى سَائِرَ ، بمعنى أنه إذا سُورِ فقد سَائِرَهُ مُسَائِرَ .

وَأَسْتَدِلُّ أَيْضًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ الثَّانِي بِقَوْلِهِمْ مَدْعُوٌّ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ الَّذِي هُوَ دَعَوْتُ إِذْ زَالَتْ الْكُسْرَةُ ، كما قالوا مَوَازِينَ جَمَعَ مِيزَانَ حَيْثُ زَالَتْ الْكُسْرَةُ ، وكما قالوا مِياسِيرَ جَمَعَ مُوسِرَ حَيْثُ زَالَتْ الضَّمَّةُ ، وبأنَّ طَلَبَ الْفَعْلِ لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَوَّلًا وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِنَيْتِهِ لَهُ أَوَّلًا ، وَلِلْمَفْعُولِ ثَانِيَةً عَنْ بِنَيْتِهِ لِلْفَاعِلِ .

السَّأَلَةُ الْارْبَعَةُ : تقول العرب ^(١) : مررتُ برجلٍ كَفَاكَ به رجلاً ^(٢) ، ف«به» في موضع رفع على الفاعلية ، ولو سَقَطَتْ أَلْبَاءُ لَأَسْتَكَنَّ الضَّمِيرُ فِي كَفَاكَ إِذْ تَقْدِمُ عَلَيْهِ مَفْسَّرُهُ ، ولا يجوز ردُّ هَذَا الْفَعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ مَعَ وَجُودِ « به » . وأجاز ذلك الْكَسَائِيُّ ، فتقول : مررتُ برجلٍ كُفِّيتَ به رجلاً . وَغَلَطَهُ الْفَرَاءُ ، وقال : الثَّانِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ ، وَإِنْ سَقَطَ ذَهَبَ الْمَدْحُ .

وقوله وما تَعَلَّقَ بِالْفَعْلِ وليس بفاعِلٍ ولا شبيه به ^(٣) يعني بِالشَّيْءِ بِالْفَاعِلِ أَسْمَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا .

وقوله أو نائب عنه هو الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

وقوله منصوبٌ لفظاً يعني كَالْمَصْدَرِ وَظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ وَالْمَفْعُولِ

(١) العرب : ليس في ك ، ح .

(٢) مجمع الأمثال ١ : ٦٢ .

(٣) الَّذِي سَبَقَ فِي الْفَصِّ هُوَ : « وما تعلق بالفعل غير فاعل أو شبه به » . وَالْعِبَارَتَانِ مُتَّفَقَتَانِ مَعْنًى .

به والحال والتميز والمستثنى - بشرط جواز نصبه - والمفعول معه والمفعول
أجله.

وقوله أو محلاً مثاله المجرور بحرف زائد ، نحو : ما رأيتُ من أحدٍ ، أو بغير
زائد ، نحو : مررتُ بزيد .

وقوله ورُبما رُفِعَ مفعولٌ به إلى آخره مثاله : خَرَقَ الثوبُ الْمِسْمَارَ^(١) ،
وَأَنْتَصَبَ الْعُودُ عَلَى الْحَرْبَاءِ^(٢) ، وقولُ الشاعِرِ^(٣) :

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونٌ ، قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ ، أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ
وَالسَّوَاتِ هِيَ الْبَالِغَةُ ، وَهَجْرُ هِيَ الْمَبْلُوغَةُ ، وقولُ الآخرِ^(٤) :

إِنَّ سِرَاجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرَةٌ تَحْلَى بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَجَهَّرَةُ
/ وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: يَحْلَى بِالْعَيْنِ ، قَالَ ثعلب: حَلَا الشَّيْءُ فِي فَمِي يَحْلُو ،
وَحَلَى بَعْنِي يَحْلَى ، حَلَاوَةٌ فِيهِمَا جَمِيعًا ، وقولُ الفَرَزْدَقِ فِي ضِيَافَتِهِ الذَّنْبِ^(٥) :

وَأَطْلَسَ عَسَالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا ، فَأَتَانِي
أَي : رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، وقولُ النَّابِغَةِ^(٦) :

(١) شرح الجمل لأبن خروف ص ٨٤٣ ولأبن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩ .

(٢) قالوا: إِذَا طَلَعَتِ الْجَوَازُ أَنْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحَرْبَاءِ . النوادر ص ٤٠٩ وإيضاح الشعر ص
١٢٣ والتمام ص ١٨١ والأزمئة والأمكنة ٢ : ١٦٨ واللسان (حرب) . الحرباء: دويبة
تستقبل الشمس ، وتكون معها حيث دارت ، وتتلون ألواناً بجر الشمس .

(٣) تقدم في ص ٢٤٩ .

(٤) أَرَجَزَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١ : ٩٩ ، ١٣١ و ٢ : ١٣٠ وأساس البلاغة واللسان
(حلا) وشرح التسهيل ٢ : ١٣٣ . جهزت الرجل : رأيت هيئته وحسن منظره .

(٥) ديوانه ص ٨٧٠ والكمال ص ٤٧٣ . الْأَطْلَسُ : الْأَغْبَرُ . وَعَسَالٌ : نَسَبُهُ إِلَى مِشْيَتِهِ ،
يَقَالُ : مَرَّ الذَّنْبُ يَعْسِلُ ، وَهُوَ مِثْلِي خَفِيفٌ كَالْهَرَوَلَةِ . وَلَمَوْهِنٌ : نَحْوٌ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

(٦) ديوانه ص ٣٢ . وعجز ألبيت : « وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ » . ألوازع :
الناهي الزاجر .

على حين عاثبت المشيب على الصبا
على حين عاثبت المشيب على الصبا . وظاهر كلام المصنف أن ذلك جائز في

الكلام على قلة إذا لم يُلبس .

وَقَلْبُ الْإِعْرَابِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فِيهِ مَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ :

أحدها: أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتساعاً لفهم المعنى. وأستدل لهذا المذهب بقوله تعالى ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(١)، ويقول العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها^(٢)، فالعصبة والعجيزة لا تثقل، إنما يُثقل بهما، والمعنى: لتنوء العصبة بها، ولتنوء فلانة بعجيزتها، أي : تثقل بها، ويقولهم: عرض الناقة على الخوض^(٣)، وإنما يُعرض الخوض على الناقة، وأدخلت القلنسوة في رأسي^(٤)، والمعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. ومن القلب قوله^(٥):

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم
وقوله^(٦) :

وتركب خيل لا هوادة بينها وتشتقى الرماح بالضياطرة الحمر
التقدير : كما كان الرجم فريضة الزنى، وتشتقى الرماح بالضياطرة الحمر بالرمح .
وإلى هذا المذهب في الآية ذهب أبو عبيدة^(٧) وجماعة^(٨) ، وأنه على القلب .

(١) سورة القصص : ٧٦ .

(٢) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ والكامل ص ٤٧٥ .

(٣) مجاز القرآن ٢ : ١١١ . وفي إيضاح الشعر ص ١٢٣ أن الأخفش حكاه .

(٤) الكتاب ١ : ١٨١ والحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٥) تقدم في ٤ : ١٩٧ .

(٦) هو خدش بن زهير كما في جمهرة أشعار العرب ص ٥٣٦ . وأنظر تحريجه في سر صناعة

الإعراب ص ٣٢٣ . الضياطرة : جمع ضيطار ، وهو الضخم الذي لا غناء عنده .

(٧) مجاز القرآن ٢ : ١١٠ .

(٨) منهم الأخفش في معاني القرآن ص ١٣٥ وأنظر الأصول ٣ : ٤٦٦ .

وأجاز أبو علي^(١) في قوله تعالى ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أن يكون من المقلوب ، أي : فَعَمِيتُمْ عليها . وكثيراً ما يقول به أبو العباس في القرآن^(٣) وغيره^(٤) .

المذهب الثاني : أنه لا يجوز إلا لمجرد الضرورة .

المذهب الثالث : أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب ، كقوله^(٥) :

..... أو بَلَعَتْ سَوَاتِهِمْ هَجْرُ

حملة على ألمعنى ، فكأنه قال : أو حملت سَوَاتِهِمْ هَجْرُ ؛ لأنه إذا بلغت السَّوَاتُ هَجْرَ فقد حَمَلَتْهَا هَجْرُ .

والذي صححه أصحابنا^(٦) أنه لا يجوز في الكلام ، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الأضطرار .

والصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمن ، وقد يجيء منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمن ، بل قلب لمجرد الضرورة .

وقد تأولوا ﴿لَتَنْوُءَ بِالْعُصْبَةِ﴾ ، وَلَتَنْوُءَ بِمَا عَجِزْتُهَا ، على أن ألباء للتعدية^(٧) ، أي : لَتَنْيُءُ الْعُصْبَةُ ، وَلَتَنْيُئُهَا عَجِزْتُهَا ، كالألباء في ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٨) ، أي :

(١) الحجة ٤ : ٣٢٢ .

(٢) سورة هود : ٢٨ ، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ حمزة والكناسي وعاصم في رواية حفص ﴿فَعَمِيتُ﴾ السبعة ص ٣٣٢ .

(٣) الكامل ص ٢٨٣ ، ٤٧٥ ، ١٣١١ .

(٤) الكامل ص ٤٧٥ .

(٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) ضرائر الشعر ص ٢٦٦ - ٢٧١ وأبسط في شرح جمل الزجاجي ص ٧١٣ .

(٧) أبسط في شرح جمل الزجاجي ص ٤١٧ ، ٧١٨ .

(٨) سورة البقرة : ٢٠ .

لَأَذْهَبَ سَمْعَهُمْ. وعلى/ هذا خَرَجَ آيَةَ الْكَسَائِي وَالْفَرَاء^(١).

وفي البسيط : وقد يجوز أن يتبادلا - يعني أفعال والمفعول - الإعراب، وذلك في موضعين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلاً من جهة المعنى ، نحو : ضارب زيدٌ عمرًا ، وقوله^(٢):

..... قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

والثاني : أن يكون مفهومًا من جهة المعنى ، نحو : خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ .

وقيل: وقد يجوز رفعهما معًا ، ونصبهما معًا، لفهم المعنى، وأنشدوا^(٣):
 إِنَّ مَنْ صَادَ عُقْعَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عُقْعَقَانِ وَبُومٌ
 فَرَفَعَ عُقْعَقَانِ وَبُومٌ؛ لأنه قد عُرِفَ أَنَّهما مَصِيدَانِ، ومنه^(٤):
 قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

* * *

(١) معاني القرآن ٢ : ٣١٠ .

(٢) صدر البيت : « أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ » . وهو للأقيشر الأسدي - واسمه المغيرة بن عبد الله - كما في اللسان (قَرَع) وشرح أبيات المغني ٧ : ١٥٧ - ١٥٨ [٧٧٩] . ولم ينسب في المقتضب ١ : ٢١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ . التلاد : ألال القلندم . والنشَب : العقار . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي الكأس الصغيرة .

(٣) شرح أبيات المغني ٨ : ١٢٨ [٩٤٧] . العققق : طائر أبلق بسواد وبياض يُعَقِّقُ بصوته، يشبه صوته صوت العين والقفاف . ومشوم : أصله مشؤوم .

(٤) ينسب إلى ابن جُبَابَة - وهو شاعر جاهلي لص ، اسمه المغوار بن الأعنق - وإلى مساور بن هند العبسي، والعجاج، وأبي حيان الفقهيني، والديري، وعبد بن عيس . الكتاب ١ : ٢٨٧ وإيضاح الشعر ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وفيه تخريجه .

ص : فصل

يَجِبُ وَصَلَ أَلْفَعْلٍ بِمَرْفُوعِهِ إِنْ خِيفَ التَّبَاسُهُ بِالْمَنْصُوبِ ، أَوْ كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مَحْصُورٍ ، وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ وَأَبْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمَرُو إِلَّا زَيْدًا . فَإِنْ كَانَ الْمَرْفُوعُ ظَاهِرًا وَالْمَنْصُوبُ ضَمِيرٌ لَمْ يَسْبِقِ أَلْفَعْلٌ وَلَمْ يُخْصَرْ فَبِالْعَكْسِ . وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ غَيْرِ الْكَسَائِيِّ فِي نَحْوِ : مَا ضَرَبَ عَمَرًا إِلَّا زَيْدًا ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فِي نَحْوِ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا . وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ عَلَى قَلَّةٍ .

ش : مَرْفُوعُ أَلْفَعْلٍ يَشْمَلُ أَلْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَأَسْمَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَتَنَزَّلُ مَنَزَلَةَ أَجْزَاءِ مِنْهُ ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَهُ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْمَنْصُوبِ جَائِزٌ مَا لَمْ يَعْضُضْ مُوجِبٌ لِلْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ أَوْ الْخُرُوجِ عَنْهُ . وَخَوْفُ التَّبَاسُهِ بِكَوْنِهِمَا مَقْصُورَيْنِ أَوْ مُضَافَيْنِ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مُشَارَيْنِ أَوْ نَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى تَعْيِينِ أَلْفَاعِلِ مُوجِبٌ لَتَقَدِّمَ أَلْفَاعِلَ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ هَكَذَا قَالَ أَبُو السَّرَاجِ فِي أَصُولِهِ ^(١) وَالْجَزُولِيُّ ^(٢) وَالتَّائِخِرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا ^(٣) .

وَقَدْ نَازَعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْحَاجِّ ، وَكَانَ مِنْ تَلَامِيذِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَبِي عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ ، وَقَالَ : « لَا مَحْصُولَ لِمَا ذَكَرُوا ، وَلَا يَوْجَدُ فِي كِتَابِ سَبِيوَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ الْوَاهِيَةِ » . قَالَ : « وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْعَرَبِيَةِ أَحْكَامًا مَفْرُطَةً الْكَثْرَةِ ، إِذَا حَدَّثَتْ طَرَأَ مِنْهَا لِبَسٌ ، ثُمَّ لَا نَقُولُ بِالْقَوْلِ الْمَطْلُوقِ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُهَا ، وَذَلِكَ كَتَصْغِيرِ عُمَرَ وَعَمَرُو ، فَإِنَّ أَلْفَظَ بَهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا نَقُولُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَصْغِيرُهُمَا أَوْ تَصْغِيرَ أَحَدِهِمَا ، وَلَكِنْ نَقُولُ أَلَيْسَ مِنْ أَلْقَاصِدِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ إِجْمَالُ مَا يَتَخَاطَبُونَ بِهِ ، وَهَذَا

(١) الْأَصُولُ ٢ : ٢٤٥ .

(٢) وَالْجَزُولِيُّ : لَيْسَ فِيهِ . الْجَزُولِيَّةُ ص ٥١ .

(٣) التَّوْطِئَةُ ص ١٦٥ وَشَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ لِلشُّلُوبِيِّ ص ٥٩١ وَلِلوَرَقِيِّ ١ : ٢٤٦ وَلِلأَبْذِيِّ

١ : ٤٣٠ وَالْمَقْرَبُ ١ : ٥٣ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١ : ١٦٣ وَلِأَبْنِ الْأَضَائِعِ ١ :

٢٦ [رِسَالَةٌ] وَلِأَبْنِ أَبِي أَلْرِبِيعِ ص ٢٨٠ وَالْمُلَخَّصُ ١ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

ليس خاصاً بلسان ، بل هو عام في جميع الألسنة ، ثم نقول : لا يبعد أن / يقصد قاصد لإفادة أن موسى ضَرَبَ عيسى ، أو ضَرَبَهُ عيسى ، فيأتي في ذلك باللفظ المحتمل، وهو لم يقصد إلا إعماء هذا الخبر ، وبقيت فيه بعدُ فائدة أخرى ، وهو أنه ضَرَبَ أحدهما الآخرَ من غير تعيين . ونقول أيضاً : لا يمتنع أن يُتكلَّم به لغة، ويتأخر البيان لوقت الحاجة، فإن تأخير البيان يجوز عقلاً عند الكل، ويجوز شرعاً عند الأكثرين ، قال به الشافعيُّ وأكثرُ أصحابه وأقلُّ من أصحاب أبي حنيفة وبعضُ أصحاب مالك^(١) وحُذِّقُ المتكلمين . نعم يمكن أن يقال هنا إذا أُجملا فينبغي أن يُقَى مع الظاهر من تقدم الفاعل، لكن ليس هذا قطعاً على منعه . قال الزجاج في معانيه في قوله سبحانه ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٢) : يجوز أن يكون ﴿تِلْكَ﴾ في موضع رفع على اسم ﴿زَالَتْ﴾ ، وفي موضع نصب على خبر ﴿زَالَتْ﴾^(٣) ، ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين « انتهى .

فعلى ما قاله ابن الحاج، وأتبع فيه الزجاج، وذكر أن س لا يتعرض لشيء مما ذكره ابن السراج وتأخرو أصحابنا - لا يجب تقدم الفاعل على المفعول وإن ألبس.

ونفّر على المشهور، فنقول: إذا ألبس وجب تقدم الفاعل، ويزول الإلباس بقرينة معنوية ، كولدت هذه هذه ، تُشير بالأولى إلى صغيرة، أو كقولك : أكل كمثرى موسى، أو لفظية كضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى . وإنما قال « مرفوع الفعل » لأنه لو كان مرفوعاً بالاسم لم يجب اتصاله

(١) أنظر مذاهب الفقهاء وأدلتهم في أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص ٣٣٢ - ٣٣٤ والمصادر المذكورة في حواشيه.

(٢) سورة الأنبياء : ١٥ . معاني القرآن وإعرابه ٣ : ٣٨٦ .

(٣) في حاشية ن ما نصه : « قيل : لا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ؛ لأن التباس أفعال بالمفعول ليس كالتباس اسم كان بخبرها ، وذلك واضح . ابن قاسم » .

بِالْأَسْمِ، مثاله : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، ومررتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ أَبُوهُ الْفَرَسَ ،
فيجوز في هذين تأخير أفعال عن أفعال .

وقوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ مثاله : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُكَ .
وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ غَيْرَ مُحْصَرٍ مِنْ نَحْوِ : إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا .

ويندرج تحت قوله أو كَانَ ضَمِيرًا غَيْرَ مُحْصَرٍ أيضًا مسألتان : إحداهما
ممنوعة بإجماع ، والأخرى فيها اختلاف :

فالممنوع : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على أفعال ، مثاله :
الزَّيْدِينَ ضَرَبَا .

وآلتي فيها اختلاف : أن يكون الضمير المتصل بالفعل عائداً على ما اتصل
بأفعال ، مثاله : ثَوَّبَ أَخَوَيْكَ يَلْبَسَانَ ، فنقل المنع عن الأخفش والفرّاء ، ونقل
أجواز عن هشام ، واختلف عن الكسائي والمبرد وأكثر البصريين : فنقل ابن
كيسان عن الكسائي والمبرد أجواز . ونقل أحمد بن جعفر الدِّينَوْرِيُّ المنع عن
الكسائي . ومنعها المبرد في الشرح . ونقل الدِّينَوْرِيُّ وابن عصفور جوازا عن
البصريين . ونقل النحاس منعها عن أكثر البصريين . وقال المبرد محتجاً للأجواز :
ليس هذا بأبعد من قولك : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ . وقال أيضاً محتجاً بالمنع : هو
معلق بالثاني ، والثوب / مضاف إلى الأخوين ، فلو قال يَلْبَسَانِ ثَوَّبَ أَخَوَيْكَ لم
يجز لتقدم المكني على الظاهر .

[٣١ : ٧١ ب]

وذكر غيره أن ذلك لا يجوز لأن أفعال فضلة ، فيجوز الاستغناء عنه ،
وعود الضمير على ما اتصل به يُخرجه عن ذلك ؛ لأنه يلزم ذكر أفعال ليعود
الضمير أفعال على ما اتصل به ، قالوا : ولهذا امتنع : زَيْدًا ^(١) ظَنُّ قَائِمًا ؛ لأنَّ
أفعال إذ ذاك يلزم ذكره ليعود الضمير أفعال عليه ، وذلك مُخرج له عن أصل

(١) ح : زيد .

وضعه ؛ لأنَّ المفعولين في بابٍ ظنَّنتُ يجوز حذفهما اختصاراً واقتصاراً .

قال بعض أصحابنا : والضحیح في مثل غلامَ هند ضَرَبْتُ الجواز لأنَّ المفعول لا يلزم ، وإنما يلزم ما أضيف إليه المفعول ؛ ألا ترى أنك لو قلت هند ضَرَبْتُ لساغ ، وليس كذلك زيداً^(١) ظَنَّ قائماً ؛ لأنه لا سبيل إلى حذف المفعول ؛ إذ لو حذفته لم يبق للضمير ما يفسره .

وقوله وكذا ألحكم عند غير الكسائي وأبن الأنباري في نحو ما ضَرَبَ عمروُ إلا زيداً يعني أنَّ ألحكم أنَّ يتقدم أفاعل ويتأخر المفعول إذا كان المفعول محصوراً بحرف النفي وإلا ، نحو ما مثَّلَ به من نحو : ما ضَرَبَ عمروُ إلا زيداً . وهذا المسألة كما ذكر فيها خلاف :

فذهب قوم - منهم الجزولي والأستاذ أبو علي - إلى أنه يجب فيها تقديم أفاعل ، وهذا اختيار المصنف .

وذهب البصريون والفرء والكسائي وأبن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم أفاعل على المفعول وتأخيره عنه .

وقوله عند غير الكسائي وأبن الأنباري موهم أنه مذهب البصريين والكوفين غير الكسائي ، وليس كما ذكر ، بل مذهب هؤلاء في هذه المسألة هو مذهب الكسائي . وإنما هو مذهب قوم منهم الجزولي .

وقوله فإنَّ كان المرفوع ظاهراً إلى قوله فبالعكس مثاله : أكرمك زيدٌ ، والدرهمُ أعطِيَهُ عمروُ . وأحترز بقوله لم يسبق أالفعل من نحو : إِيَّاكَ يُكرمُ زيدٌ ، والدرهمُ إِيَّاهُ أعطى زيدٌ عمراً . ومعنى فبالعكس أنه يجب فيه تقديم المفعول على أفاعل ، نحو : أكرمك زيدٌ . وأحترز بقوله ولم يُحصَر من نحو قوله : إنما يُكرمُ زيدٌ إِيَّاكَ .

(١) ح : زيد .

وقوله وكذا ألحكم عند غير الكسائي في نحو ما ضرب زيداً إلا عمرو غير الكسائي هم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن الأنباري والجزولي^(١) والأستاذ أبو علي^(٢)، ذهب هؤلاء إلى أنه إذا كان الحصر في أفعال بحرف نفي وإلا وجب تقدم المفعول وتأخير الفاعل، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز، ولا يجب. وتلخص في المحصور بإلا ثلاثة مذاهب^(٣) :

١ - مذهب الكسائي أنه يجوز التقدم والتأخير، سواء أكان المحصور أفعال أم المفعول.

٢ - ومذهب قوم منهم الجزولي أنه يجب تأخير / ما حُصر بإلا وتقدم ما لم يُحصر، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً.

٣ - ومذهب البصريين والأفراء وابن الأنباري أنه إن حُصر أفعال وجب تقدم المفعول، وإن حُصر المفعول جاز تقدم أفعال وتأخيره.

وإذا كان الحصر بـ«إنما» فذكر الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس^(٤) أن النحاة أجمعوا على أنه متى أُريدَ الحصرُ في واحد منهما وجب تأخيره وتقدم الآخر، فنقول «إنما ضرب عمرو هنداً» إذا أردت الحصر في المفعول، و«إنما ضرب هنداً عمرو» إذا أردت الحصر في الفاعل. فأمّا الكسائي فاستدلّ على صحة مذهبه بالسماع، قال الشاعر^(٥):

(١) المقدمة الجزولية ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) التوطئة ص ١٦٥ .

(٣) المذاهب الثلاثة في تعلية ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب منسوبة إلى أصحابها المذكورين . وقد أثبت أبو حيان نص ابن النحاس في هذه المسألة بلفظه منسوباً في تذكرة النحاة ص ٣٣٣ - ٣٣٦ . وفيه الشواهد الشعرية الستة التالية .

(٤) تعلية ابن النحاس على المقرب ق ١١ / ب .

(٥) هو دعبيل الخزاعي ، أو الحسين بن مطير ، أو ابن الدمينه ، أو الجنون ، أو كثير . الحماسة ٤٨ : ٢ [٥٠٣] والحماسة البصرية ص ١١٦١ [١٠٤٥] وفيها تحريجه .

وَلَمَّا أَتَى إِلَّا جَمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
وَقَالَ الْآخِرُ^(١):

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بَيَّ كَلَامُهَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٢):

وَهَلْ يُنَبِّتُ الْخَطِيئُ إِلَّا وَشِيجُهُ وَتُعْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣):

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَبَّحَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٤):

مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا هَجَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطَلَا
وَقَالَ الْآخِرُ^(٥):

نُبِّتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وفرق الكسائي بين إنمّا وحرف النفي وإلا بأنّ إنمّا لا دليل معها على
الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور؛ فلم يجوز تقديمه لئلا يلتبس المحصور بغير
المحصور، بخلاف الحصر بحرف النفي وإلا، فإن اقتران الأسم بالآ دليل على الحصر
فيه تقدم أو تأخر.

(١) هو مجنون ليلى . ديوانه ص ١٩٢ [شرح د. عدنان درويش] وشرح التسهيل ٢ : ١٣٤ .

(٢) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ٩٥ وشرح التسهيل ٢ : ١٣٥ . الخطي : الرمح ،
منسوب إلى الخط ، وهي جزيرة بالبحرين تُرسى إليها سفن الرماح . وألوشيج : ألقنا .

(٣) هو ذو الأرملة . ديوانه ص ٩٩٩ . وألبيت من غير نسبة في معاني القرآن ٢ : ١٠١ .

(٤) ألبيت في تعلية ابن النحاس ق ١٢ / أ وعنه في تذكرة النحاة ص ٣٣٥ . وهو في تخلص
الشواهد ص ٤٨٧ والعيني ٢ : ٤٩٠ . الجبّ : ألبان .

(٥) ألبيت ليزيد بن الطثرية في الأغاني ٨ : ١٧٤ [ط. دار الثقافة] . وهو من غير نسبة في معاني
القرآن للفرّاء ٢ : ١٠١ وتعلية ابن النحاس ق ١٢ / أ - وعنه في تذكرة النحاة ص

٣٣٥ - والعيني ٢ : ٤٩٢ .

وَأَمَّا حُجَّةٌ مِّنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّهُ الْمَحْصُورُ مِنْهُمَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ فإِجْرَاءُ لِحَرْفِ الْنَفْيِ
وَالْإِجْرَاءُ إِثْمًا .

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فَقَالُوا : لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَحْصُورِ وَيَتَأَخَّرُ الْمَحْصُورُ
لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا جَوَّزْنَا تَأْخِيرَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ
لِّلْإِسْمِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْكَسَائِيُّ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا تَأَخَّرَ فِي الْفَرْقِ عَلِمَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ
فِي الْإِثْمَةِ ، فَحَصَلَ لِلْمَحْصُورِ فِيهِ تَأْخِيرٌ مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ الْإِثْمَةُ ، وَلِغَيْرِ الْمَحْصُورِ تَقَدَّمَ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخَصَرُ فِي الْفَاعِلِ ، فَإِنَّا / لَوْ قَدَّمْنَاهُ وَأَخَّرْنَا الْمَفْعُولَ كَانَ قَدْ
وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّقَدُّمِ ، وَالْمَفْعُولُ قَدْ وَقَعَ فِي رَتْبِهِ مِنَ التَّأْخِيرِ ، فَلَا يَكُونُ وَاحِدٌ
مِنْهُمَا مَنْوِيًّا بِهِ غَيْرَ مَوْضِعِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَوْضِعُ مِنْ تَقَدُّمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ
لَفْظًا أَوْ نِيَّةً .

وَتَأَوَّلُوا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْكَسَائِيُّ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فِيهِ إِلَّا بِأَنَّهُ تَمَّ الْكَلَامُ
عِنْدَ الْإِسْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلَّا ، وَمَا بَعْدَهُ عَلَى فِعْلِ ، اَلتَّقْدِيرُ : دَرَى مَا هَيَّجَتْ ،
وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِنْ إِلَّا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْخَصَرِ فِيمَا اقْتَرَنْتَ بِهِ ، فَلَا يَحْصُلُ لِبَسٍ »
فَنَقُولُ : بَلْ يَحْصُلُ الْإِسْمُ ، وَهُوَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّا أَرَدْنَا الْخَصَرَ فِي الْإِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَ إِلَّا ،
وَكَأَنَّا قُلْنَا : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، فَإِنَّا إِذَا أَرَدْنَا هَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا هَذَا .
فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا يُلْزَمُ إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ ، وَجَازَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ .

قُلْنَا : لَا يُلْزَمُ لِأَنَّهُ - وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا - فَالْإِثْمَةُ بِهِ التَّقَدُّمُ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ مَعَ
الْفَاعِلِ الْمَقْرُونِ بِإِلَاءٍ ، فَإِنَّكَ إِذَا أَخَّرْتَهُ كَانَ مُؤَخَّرًا لَفْظًا وَنِيَّةً ، فَافْتَرَقَا .

وَيُظْهِرُ مِنْ أَبِي عَصْفُورٍ فِي (الْمَقَرَّبِ) اخْتِيَارَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ
فِي الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَقْرُونًا بِإِلَاءٍ يَجِبُ تَقَدُّمُ

(١) ن : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا إِلَّا اللَّهُ ، وَيُعَذِّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ » .

ألفعل^(١)، ولم يذكر في القسم الذي يجب فيه تقديم أفعال^(٢) أنه إذا كان ألفعل مفعولاً مفعولاً بالآ ولا يجب تقديم أفعال، ولا تعرض لذلك. وكذلك يظهر من ابن مَعطٍ في فصوله^(٣).

والذي نختاره هو مذهب الكسائي^(٤) وقوفاً مع السماع، والتأويل فيه بعيد. وقوله وعند الأكثرين إلى آخره هذه مسألة: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في أوائل الفصل الرابع من باب المضمَر في أوائل الكتاب^(٥). وقال المصنف في الشرح هنا^(٦): «والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب ألفصحاء»، وأنشد ستة أبيات تدل على الجواز.

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما إنشاد أبي عبيدة^(٧):

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

فهذا لا يجوز عند أهل النظر من البصريين في شعر ولا غيره، ورواية

الأصمعي:

لَمَّا عَصَى الْمُضْعَبُ أَصْحَابُهُ

وآليت لأبي العباس السفاح^(٨). وأنشد هشام^(٩):

(١) المقرب ١ : ٥٤ .

(٢) المقرب ١ : ٥٣ .

(٣) ألفصول الخمسون ص ١٧٢ .

(٤) ن : « والذي نختاره ونذهب إليه مذهب الكسائي » . وفي الحاشية عن نسخة أخرى بخط مغاير : « والذي يختاره هو مذهب الكسائي » .

(٥) ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٥ .

(٦) ٢ : ١٣٥ .

(٧) تقدم آليت في ٢ : ٢٦٤ .

(٨) كذا ! وهو للسفاح بن بكير كما تقدم في تخريجه .

(٩) تقدم آليت في ٢ : ٢٦٤ .

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلُ
وهذا ألبيت مصنوع، نَحْلَةُ عمرو بن كلثوم، وقال هشام فيه: وهذا من
متاع الشعر، انتهى كلام النحاس.

ولو تقدم المفعول على الفعل، فقلت: زيدا ضَرَبَ غَلامُهُ - لم يَجُزْ ذلك عند
الفراء والكسائي، وأجازها هشام، وأجازها الأبرد، يجعلها / بمنزلة : ضَرَبَ زيدا
غلامُهُ .

قال ابن كيسان: بينهما فصل عندي؛ لأنك إذا قلت: زيدا ضَرَبَ غَلامُهُ،
فنقلت زيدا من أول الكلام إلى آخره - وقع بعد الكلام، فصار المضمَر قبل المظهر،
فبطلت، وقولك ضَرَبَ زيدا غَلامُهُ في موضعه، لا ينقل، فيجعل بعد زيد لأنَّ
العامل فيه وفي الغلام واحد، فإذا كانا جميعًا بعد العامل فكل واحد منهما في
موضعه وإن كان الفاعل أولى بالتقدم من المفعول.

* * *

ص : باب اشتغال العامل

عن الّاسم السابق بضميره^(١) أو مُلابسه

إذا انتصبَ لفظًا أو تقديرًا ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لِمَا بعده أو مُلابِس^(٢) ضميره بجائزِ العمل فيما قبله غير صلة ، ولا مُشَبَّهٍ بها ، ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ، ولا جوابٍ^(٣) مجزومٍ ، ولا مسندٍ إلى ضميرِ السابق متصلٍ ، ولا تالي استثناء ، أو مُعلّقٍ ، أو حرفٍ ناسخٍ ، أو كم الخبرية ، أو حرفٍ تحضيضٍ ، أو عَرْضٍ ، أو تَمَنٍّ بـ «ألا» - وَجَبَ نَصْبُ السابق إن تلا ما يختصُّ بالفعل ، أو استفهامًا بغيرِ أهمزة ، بعاملٍ لا يظهرُ موافقٍ للظاهر أو مُقاربٍ ، وقد يُضمَرُ مُطاورٌ للظاهر ، فيرفعُ السابق .

ش : مثال انتصابِ الضمير لفظًا : زيدٌ ضربته ، ومثال انتصابه تقديرًا : زيدٌ مررتُ به . واشتغال العامل يشمل الفعل ، نحو ما مثّلناه ، ويشمل ما يعمل عمل ألفعل هنا .

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا يدخل هنا مما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقدم معموله ، فالصحيح ألا يُفسر في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله ، فلا اشتغال في الصفات المشبهة ، ولا في المصادر ، ولا في أسماء الأفعال » انتهى .

فأمّا جمع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن كان مُسلّمًا فالقياس يقتضي أن يدخل في أبواب الاشتغال ، فتقول : زيدًا أنتم ضاربوه ، وزيدًا أنتن ضاربائه . وإن

(١) ك : لضميره .

(٢) ك : بضميره .

(٣) ك : ولا جوابه .

كان مُكَسَّرًا فتكسیره يُعِدّه عن شبه الفعل ، ويُلحِقُه بالأسماء المحضة ، فلذلك
 أحتاج س^(١) إلى شواهد لإعماله من الكلام ومن الشعر ، فقال بعض أصحابنا :
 ينبغي ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق ضعيف ، والاشتغال كذلك باب
 ملفق ، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر ، ولذلك لم يُمثّل عليه
 س ، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال ، وإنما ذكره بحكم الانجرار^(٢) ؛ لأنه
 لما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول ، ومنه جارٍ وغير جارٍ - ذكر أيضًا جمعهما
 المكسر^(٣) من حيث إنه غير جارٍ ، وهو قد يعمل .

ومن الناس من جَوَزَ أن يدخل في الاشتغال ، قال : لأنه قد ثبت أنه يعمل ،
 وقد ذكرها س في أبواب الاشتغال ، فينبغي أن / يدخل فيه . والذي يقتضيه
 [٣: ٧٣/ب] التحرز أنه لا يكون في الاشتغال إلا بسماع من العرب .

وقد أجم المصنف في الشرح ، فقال^(٤) : « واشتغال العامل يتناول اشتغال
 الفعل ، نحو : أزيدًا ضربته ؟ واشتغال غير الفعل ، نحو : أزيدًا أنت ضاربُهُ »
 انتهى .

وأحترز بقوله ضميرُ اسمٍ سابقٍ من أن يكون الاسم متأخرًا ، نحو : ضربته
 زيدًا ، على البذل ، أو زيدًا ، على الابتداء . وأحترز بقوله مُفْتَقِرٌ لِمَا بعده من
 قولك : في الدار زيدًا فأكرمه .

وقوله أو مُلَابِسُ ضميره هو أن يكون مضافًا إلى الضمير ، نحو : زيدًا
 ضربتُ أخاه ، أو مشتملًا صفته عليه ، نحو : هند^(٥) ضربتُ رجلًا يُغَضُّها ، أو

(١) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) ك : الإسرار . وفي حاشيتها : أفرار . ح : ألجواز . ن : الإقرار . والتصويب من ص ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٤) ٢ : ١٣٦ .

(٥) ضربتُ أخاه أو مشتملًا صفته عليه نحو هند : سقط من ك .

الصلة عليه ، نحو : هندُ أكرمتُ الذي يُحبُّها ، أو عطف عليه عطف بيان ، نحو : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ، أو عطف عليه نسق بالواو خاصة ، نحو : زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه ، أو مضاف ^(١) إلى واحد من هذه الخمسة . فلو أُبدل منه لم يكن مُلابساً ، أو عطف عليه بغير الواو لم يكن مُلابساً ، أمّا أبدال فلأنه على تكرار العامل ، فتخلو ^(٢) الجملة الواقعة خيراً من الرباط ، وأمّا العطف « ثم » فلكون الفعل يستحيل أن يكون مُتحدّاً في المعطوف والمعطوف عليه ، بخلاف الواو ؛ لأنها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى « مع » ، فكأنك قلت : ضربتُ رجلاً مع أخيه .

ولا ينحصر الشاغل للفعل فيما ذكره المصنف من الضمير والملابس له ، بل قد يشغله ظاهر هو الأول ، نحو : إذا زيداً لقيتُ زيداً فأكرمه ، تريد : لقيته ، ولا يكون هذا إلا في الشعر ، نحو قوله ^(٣) :

إذا ألوحشُ ضَمَّ ألوحشَ في ظلّلاتِها سواقطُ من حرٍّ ، وقد كان أظهرها

وقوله بجائز العمل فيما قبله أي : بعامل يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله ، يعني : لو لم يشتغل بالضمير أو السبي ، فإنه مع اشتغاله بأحدهما لا يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله .

وهذا الذي ذكره المصنف ، وكرره في تصانيفه ، من أنه يجوز له أن يعمل في الّاسم الذي قبله ، وهو الذي له الضمير أو الملابس ، لو لم يشتغل بالضمير أو السبي - ليس حاصراً لمسائل الاشتغال ؛ لأنّ منها قسماً لا يجوز فيه للعامل أن

(١) ن : أو مضاف إلى مضاف .

(٢) ك : فتخرج ، ح .

(٣) هو التابغة الجعدي كما في الكتاب ١ : ٦٣ وتحصيل عين الذهب ص ٨٧ والحماسة

البصرية ص ٢٢ [٩] . وليس في مشوبته المذكورة في جمهرة أشعار العرب ص ٧٧٣ -

٧٨٦ . ظلّلات : جمع ظلّة ، وهي ما يُستظلُّ به . وأظهر : صار في وقت الظهيرة .

يعمل في الّاسم الذي قبله ، وذكره المصنف في أواخر هذا الباب ، ولهذا يقول أصحابنا^(١): ولولا ذلك - أي: عمله في الضمير أو السببي - لعمل في الّاسم السابق أو في موضعه، وذلك نحو: إن زيداً قامَ أكرمته، وأزيدُ قامَ؟ فيجيزون هنا الّاشتغال وارتفاع زيد بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قامَ في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير. ويشترطون في هذا الضرب أن يتقدم الّاسم ما يطلب الفعل إمّا على اللزوم وإمّا على الاختيار.

وذهب أبو القاسم حسين بن الوليد المعروف / بابن العريف^(٢) إلى أنه لا يُشترط ما يطلب الفعل، فيجيز^(٣) في نحو «زيدُ قامَ» أن يرتفع زيد بإضمار فعل يفسره ما بعده، ألتقدير: قامَ زيدُ قامَ، وهذه نزعة كوفية.

فإن قلت: كيف جاز أن يفسر ما لا يعمل؟

فالجواب: أنه لما قوّيت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يُفسر ما لا يعمل؛ إذ قد يعمل في اسم آخر في موضع ذلك الّاسم، كالظرف مثلاً، فتقول: أَخْلَفَكَ زيدُ قامَ؟

وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج^(٤): «لا يبعد أن يُقال إنَّ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٦١ والمقرب ١ : ٨٧ .

(٢) أخذ عن ابن القوطية ، ورحل إلى المشرق ، وسمع من ابن رَشِيق ، وأقام بمصر أعواماً ، ثم عاد إلى الأندلس . إمام في العربية ، أستاذ في الآداب ، مقدّم في الشعر . له شرح على الجمل ، وكتاب في النحو أعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي . مات بطليطة سنة ٣٩٠ هـ . بغية ألوعة ١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) الأشبيلي اللخمي . كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً . قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذرّ بن أبي رُكب ، والقرآن على أبي بكر بن صاف ونجبة ، وتصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة . روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره . توفي سنة ٦٤٦ هـ . بغية ألوعة ٢ :

هذا الفعل يَصِحُّ له العمل في الأول مقدّمًا عليه ، وذلك مع أداة تطلب الفعل ، وذلك أنَّ العامل متصرف في نفسه ، فكذلك يتصرف في معموله إلا أنَّ يَمْنَع من ذلك مانع ، وذلك المانع في أفعال هو أنه يلتبس بالابتداء في قولك قام زيدٌ ، وزيدٌ قامٌ^(١) ، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظًا أو تقديرًا زال ذلك اللبس ، فيصحُّ أن يكون فاعلاً مقدّمًا إنَّ قَدَّرْتَ الفعل فارغًا^(٢) من الضمير ، وفاعلاً بإضمار فعل إنَّ قَدَّرْتَ الفعل مشغولاً بضمير «^(٣)» .

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ إنما هو بناء منه على أنَّ أفعال لا يتقدم لأجل اللبس بالابتداء ، فعلى هذا متى زال اللبس فينبغي أن يجوز تقديره ، ونحن نجد اللبس يزول ، وأفعال مع ذلك لا يتقدم^(٤) ، وما سبب ذلك إلا أنه يُنْزَل من الفعل كجزء منه مع اللبس المذكور في بعض المسائل ، وحُمل ما لا لَبَسَ فيه على ما فيه اللبس ، لكنه يسوغ أن يفسَّر وإن لم يعمل لقوة طلب الفعل .

وقوله بجائز العمل هذا متعلق بقوله إذا انتصب . قال المصنف في الشرح^(٥) : « وخرج بذلك فعلُ أتعجب ، نحو : زيدٌ ما أحسنه ، وأسماءُ الأفعال ، نحو : زيدٌ تراكه ، وأفعلُ التفضيل ، نحو : زيدٌ أكرمُ منه عمرو ، فليس للأسم المتقدم على هذه إلا أرفع ؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يُفسَّر عاملاً على الوجه المعتبر في هذا الباب ، وهو كون العامل المشغول عوضاً في اللفظ من العامل المضمّر دليلاً عليه ، ولكونه عوضاً أمتنع الإظهار ؛ إذ لا يُجمَع بين العوض والعوض منه ، ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقاً في المعنى أو مقارباً ، فلو قصدت

(١) في المخطوطات : زيد قام . بدون واو قبله . وأكواو من شرح الجزولية .

(٢) فارغاً من الضمير وفاعلاً بإضمار فعل إنَّ قَدَّرْتَ الفعل : ليس في ك .

(٣) النص في شرح الجزولية للأبدي ١ : ٩٢٥ [رسالة] .

(٤) نحو : مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه .

(٥) ٢ : ١٣٧ .

الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، كقول أراجز^(١) :

يا أَيُّهَا الْمَانِحُ دُلِّي دُونَكَ

ف(دُلِّي) منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ به . نص على ذلك س^(٢) . وليس المملفوظ به عوضاً من المقدّر ، فلو جُمع بينهما لم يمتنع . والحاصل أَنَّ الْمَجْعُولَ دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالة ، بخلاف الْمَجْعُولَ دليلاً وعوضاً ، ومن كلام العرب : أَلَبَّهُمْ أَيْنَ هُوَ ؟ / فَتَصَبَّ قَائِلُ هَذَا [أَلَبَّهُمْ]^(٣) بفعلٍ مضمر ، وجعل (أَيْنَ هُوَ) دليلاً عليه مع عدم صلاحيته للعمل» انتهى.

[٣: ٧٤/ب]

وشرط أصحابنا^(٤) في التعامل أن يكون متصرفاً ، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسر ، وذكروا أَنَّ « ليس » يجيء فيها الاشتغال ، ففي كتاب س^(٥) : «أزیداً لست مثله» ، وقدروه : أَبَانتَ زیداً لست مثله . وهذا لا يخرج إلا على مذهب مَنْ يميز تقدم خبر ليس ، وقد نُسب^(٦) ذلك إلى س ، وسبق ذكر الخلاف فيها في باب كان وأحوالها^(٧) .

وقوله فيما قبله أي : في الأسم الذي قبله ، وهو الأسم السابق الذي ذكره

(١) هو راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن غيم ، أو وائل بن صريم أليشكري ، أو جارية من الأنصار . السيرة النبوية ٢ : ٣١١ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٢٦٠ والخزانة ٦ : ٢٠٠ - ٢٠٨ [٤٥٤] ، وإن رمت المزيد فأنظر تحريجه في إيضاح الشعر ص ٣٠ .
المانح : الذي يتزل أكبر فيملاً الدلو ، وذلك إذا قل ماؤها .

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) ألبهم : تنمة من شرح المصنف .

(٤) كأبن عصفور في المقرب ١ : ٨٧ وشرح الجمل ١ : ٣٦١ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٢ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣ : ١٦٥ .

(٧) تقدم ذلك في ٤ : ١٧٨ - ١٨٢ .

المصنف، ولو قال «يجائز العمل في ذلك الآسم» لكان أوضح^(١)، ولولا أنه فسّر قوله «فيما قبله» بالآسم السابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله الآسم السابق، ومسألة: أزيد قام؟ فإن «قام» وإن لم يعمل في «زيد» أرفع فإنه يجوز أن يعمل في آسم آخر في موضعه، وقد بينّا ذلك^(٢).

وظاهر كلام النحويين أنه يشترط في باب الاشتغال تقدم الآسم وتأخر العامل، فعلى ظاهر ما ذكره لا يجوز «ضربته زيدا» على أن يكون انتصاب «زيد» على إضمار فعل يفسره ضربته، ويكون منوياً به التقدم، ومنوياً بـ«ضربته» التأخير؛ لأنه يلزم تقدم الضمير على ما يعود عليه، ولا مقتضي لتأخره عنه، وليس التفسير كالتأخير؛ لأن الأصل في التفسير أن يتقدم على المفسر، ورتبة التأخير التأخير، وإن لم يكن ذلك شرطاً فينبغي أن يجوز، ووجهه أن المفسر هو في المعنى خير. ويجوز رفع الآسم على الابتداء، وجعل هذه الجملة خيراً.

وقوله غير صلة هذا استثناء منقطع؛ لأن ما ذكر لا يندرج تحت قوله «يجائز العمل فيما قبله». ومثاله: زيد أنا الضارب، وأذكر أن تلد^(٣) ناقتك أحب إليك أم أنتي^(٤).

وقوله ولا مُشَبَّهٌ بِهَا الْمَشَبَّهُ بِالصِّلَةِ الْصِفَةُ وَالْمُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ، شَبَّهَا بِهَا^(٥) في تميم ما قبلهما بهما، فلا عمل لهما في الآسم على تقدير الكفرغ، ولا يفسران عاملاً فيه مع الاشتغال، ومثال ذلك: ما رجل تُحِبُّهُ يَهَانُ، وزيد يوم تراه يفرح. وقوله ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته مثاله: زيد إن زرتك يُكرِّمُكَ؛ لأن أداة

(١) ح: أرحح.

(٢) ذكر ذلك في ص ٢٩٥.

(٣) ك: أن هذه.

(٤) الكتاب ١: ١٣١، ١٣٢.

(٥) ك، ح: يشبهاها. ن: تشبهاها.

الشرط لها صدر الكلام ، فلا يؤثر ما بعدها فيما قبلها عملاً ولا تفسيراً . واحترز بقوله **مفصولٌ بأداته** من نحو : **إن زيدا زُرته أكرمك** ، وسيأتي حكمه .

وقياس مذهب مَنْ أجاز تقدم معمول الشرط على الأداة أن يُجوز فيه النصب على الاشتغال .

وفي شرح س لأبي الفضل البطليوسي أنه لا خلاف في منع التقدم لمعمول فعل الشرط على أداته ، فلا يجوز : **زيداً مَنْ يُكرم^(١) يُكرمُ هنداً** . وليس ذلك بصحيح .

[٣ : ٧٥/أ]

وقوله **ولا جواب مجزوم** / مثاله : **زيداً إن يَقُمُ أكرمُه** .

وَمَنْ أجاز تقدم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط - وهو الأخفش - نحو : **زيداً مَنْ يُكرمُ هنداً^(٢) يُكرمُ لأجلها** ، أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **زيداً مَنْ يُكرمُ هنداً يُكرمُه لأجلها** ، وسيأتي تقدم الأسم على الجواب - ويكون بعد الشرط ، نحو : **إن يَقُمُ زيدا أكرمُ** - والخلاف فيه ، إن شاء الله .

وَمَنْ أجاز ذلك مطلقاً - وهو الكسائي - أجاز فيه الاشتغال ، فيقول : **إن يَقُمُ زيدا أكرمُه** . والنع مذهب الجمهور . والتفصيل مذهب الفراء ، فيجيز التقدم إن كان ظرفاً أو مجزوماً ، ويمنع إن كان مفعولاً .

فلو كان مرفوعاً جاز عند س^(٣) إعماله في الأسم السابق مع التفرغ ، وتفسيره عاملاً فيه مع الاشتغال ؛ لأنه عنده مقدّر التقدير ، مدلول به على جواب محذوف ، مثاله : **زيداً إن جاءك تضربُ** ، فيجوز فيه الاشتغال ، نحو : **زيداً إن جاءك تضربه** .

(١) زيد هنا في ن : عمراً .

(٢) هنداً : سقط من ك .

(٣) الكتاب ١ : ١٣٣ وشرحه للسيرافي ٣ : ٢٧٤ .

ولا حاجة للفظ « مجزوم » ، بل يكفي قوله « ولا جواب » ؛ لأنه إذ ذاك يشمل المجزوم جواباً لأداة الشرط والمرفوع جواباً لـ « إذا » ، إذا لم تجزم في الشعر ، نحو : إذا جاءك زيدٌ تُكرمُ عمرًا ، فلا يجوز تقلب عمر و على إذا ؛ لأن تُكرم جواب إذا .

وقوله ولا مُسندٌ إلى ضميرِ السابقِ مُتصلٍ مثاله : أزيدَ ظَنَّهُ ناجيًا ؟ . معنى : ظنَّ نفسه ، فلا يجوز نصب زيد لأنه يلزم من ذلك تفسير أفعال - وهو عمدة - بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة . فلو انفصل الضمير جاز ، نحو : زيدًا لم يظنه ناجيًا إلا هو ؛ لأنَّ المنفصل كالأجنبي ، فهو نحو : زيدًا لم يظنه ناجيًا إلا بشرٌ ، وأصل : لم يظنه أحدٌ ناجيًا إلا هو ، ولا يلزم توقف العمدة في مفهوميته ^(١) على الفضلة كما يلزم والمسند إليه ضمير مفسر بالمفعول .

وقوله ولا تالي استثناء مثاله : ما زيدٌ إلا يضربه عمرو .

وقوله أو مُعلّقٍ مثاله : زيدٌ كيف وجدته ، وزيدٌ ما أضربه ، وعمرو لأضربه ، والدرهم للمُعطيكة عمرو ، وزيدٌ إنَّك تُكرمه . فإن كان المعلق « لا » فينبني على المذهب التي في « لا » . والأصحُّ أنه إن كان في جواب قسم لم يتقدم معمول الفعل المنفي بها ، فعلى هذا يجوز : زيدًا ^(٢) لا أضربه ، ويمتنع : زيدًا - والله - لا أضربه . وإن كان المعلق « إن » النافية فلا يجوز النصب في نحو : زيدٌ إن أكرمه ، بمعنى : ما أكرمه .

وقوله أو حرفٍ ناسخٍ مثاله : زيدٌ ليتني ^(٣) أكرمه . أو كم الخبرية زيدٌ كم لقيته ، أُجريت مجرى كم الاستفهامية .

وقوله أو حرفٍ تحضيضٍ مثاله : زيدٌ هلاً ضربته . أو عرضٍ ، أو تمنٍّ «(ألا)»

(١) ك : في مفهومية .

(٢) زيدًا ... وإن كان المعلق إن النافية فلا يجوز : سقط من ك ، ن .

(٣) زيدٌ ليتني ... زيدٌ هلاً ضربته : ذكر بدلاً منه في ك : زيدها أضربته .

مثاله بعد العرض : عمرٌو ألا تُكرِّمُهُ ، ومثاله بعد أَلْتَمَنِيْ بِالْأَ : أَلْعَوْنُ عَلَى الْخَيْرِ أَلَا أَجِدُهُ .

قال المصنف في الشرح^(١) : « هذا مذهب المحققين من العارفين بكتاب س^(٢) ، أعني إجراء التحضيض والعرض وأَلْتَمَنِيْ بِالْأَ مُجْرَى أَلْأَسْتَفْهَامِ فِي مَنْعِ تَأْثُرِ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا . وَإِنَّمَا أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ لِأَنَّ مَعْنَى هَلَّا فَعَلْتُ ، وَهَلَّا تَفَعَّلْتُ : لِمَ لَمْ تَفْعَلْ^(٣) ، وَمَعْنَى أَلَا تَفْعَلُ : أَتَفْعَلُ ، مَعَ أَنَّ هَلَّا / مَرْكَبَةٌ مِنْ هَلْ وَلَا ، وَأَلَا مَرْكَبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ وَلَا ، فَوَجِبَ مَعَ التَّرْكِيبِ مَا وَجِبَ قَبْلَهُ .

[٣: ٧٥/ب]

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسط^(٤) التحضيض وأخويه قرينة يرجح بها نصب الأسم السابق . وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ^(٥) ، وَهُوَ ضِدُّ مَذْهَبِ س « أَنْتَهَى .

وقال شيخنا أبو الحسن الألبدي^(٦) : « الظاهر من كلام س أن العرض والتحضيض لا يجوز في الأسم قبلهما إلا الرفع ؛ لأنها حروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر . وَمِنْ أَلْتَمَنِيْ مَا لَا يُتَصَوَّرُ خِلَافَ فِي مَنْعِ النَّصْبِ فِيهِ ، وَذَلِكَ : زَيْدٌ لَيْتَكَ أَكْرَمْتَهُ . وَكَذَا قَالَ آيْنُ طَاهِرٍ وَآيْنُ حُرُوفٍ وَالْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ^(٧) ، نَصَّوْا عَلَى ذَلِكَ : وَلَا أَدْرِي مِنْ أَيْنِ اخْتَارَ الْجَزُولِيُّ النَّصْبَ ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَاسَ التَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؛ إِذْ هُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ كَذَلِكَ ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ يَعْمَلَانِ

(١) ٢ : ١٣٩ .

(٢) أَلْكِتَابُ ١ : ١٢٧ .

(٣) بعده في شرح المصنف : وَلِمَ لَا تَفْعَلُ .

(٤) ك ، ن : تَوْسُطُكَ .

(٥) أَلْمَقْدِمَةُ الْجَزُولِيَّةُ ص ١٠٠ .

(٦) شرح الجزولية ١ : ٩٣٢ بتصرف .

(٧) شرح الجزولية للشلوين ص ٧٦٢ .

فيما قبلهما ، والتحضيض والعرض والتمني لا يعمل الفعل الذي بعدها في الآسم الذي قبلها لأنها حروف طالبة للفعل ، فشُبِّهَتْ بأدوات الاستفهام والشرط ، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر « انتهى » .

وفي البسيط: «الحروف التي تقطع عن العمل حروف الاستفهام وأسماءه، و«ما» في النفي، وحروف الشرط وأسماءه، والقسم، وحروف التحضيض، وحرف العرض - وهو ألا - ولام الابتداء. وقد جَوَزَ بعضهم النصب في بعضها، ورجح الابتداء نحو: شَرَبْنَا أَلَا تَشْرَبُهُ، وزيدًا إِنْ تَضْرِبُهُ يَضْرِبُكَ» انتهى.

وزعم ابن الطراوة وتلميذه السُّهيلي^(١) أن ألسين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، نحو: زيدًا سأضرب أو سوف أضرب؛ لأنهما عندهما من حروف الصدر، فعلى مذهبهما لا يجوز: ألا زيدًا^(٢) سأضربه، أو زيدًا^(٣) سوف أضربه، فيتعين الرفع في زيد، ولا يجوز النصب على الاشتغال. والصحيح جوازه.

وقال المصنف في الشرح^(٤) : « ومن موانع نصب الآسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) المفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأنَّ العرب ألزمتُ إذا هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد آستعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها س (أما) قياسًا ، فأجاز نصب الآسم الذي يليها بفعل مضمَر يفسره المشغول بعده ، نحو : خرجتُ فإذا زيدًا يضربه عمرو ، كما يقال : أمَّا زيدًا فيضربه عمرو . ولا ينبغي أن تُلحق (إذا) ب(أما) ، فإنَّ (أما) - وإن لم يُلها فعل - فقد يليها معمول الفعل المَفْرَغ كثيرًا ، كقوله تعالى

(١) نتائج الفكر ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) ك ، ن ، ح : زيد .

(٣) ن ، ح : زيد .

(٤) ٢ : ١٣٩ - ١٤٠ .

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(١) ، وقد يليها / معمولٌ مقدَّرٌ بعده مفسَّرٌ مشغولٌ ، [٣: ٧٦/١] كقراءة بعض السلف ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) ، ولم يَلِ (إذا) فعلٌ ظاهرٌ ولا معمولٌ فعلٌ ، بل إنّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يُلْتَفَتُ إليه وإن كان سبويه « انتهى كلامه .

ونحن نذكر كلام س في المسألة وما قال الناس فيه ، فنقول :

قال س^(٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو - فَالْرَفْعُ ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقْطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ ، وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، يَصْرِفَانِ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصَبُ^(٤) ، وَلَا يُحْمَلُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرٌ عَلَى أَوَّلٍ كَمَا يُحْمَلُ بِثَمٍّ وَالْفَاءِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَرَأُوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ، وَقَبْلَهُ نَصَبٌ^(٥) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَصْرِفُ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا فَعْلٌ ، نَحْوُ : أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ » انتهى كلام س .

وظاهره ما ذكره عن س المصنف من أنك إذا أتيت بعد حروف العطف بـ «أَمَّا» أو بـ «إِذَا» ألفجائية فالرفع في ذلك الّاسم هو الأولى والآوَجَه ؛ والنصبُ

(١) سورة الضحى : ٩ .

(٢) سورة فصلت : ١٧ . ونصب ثمود قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفى والمطوعي والمفضل عن عاصم ، ورويت عن الأعمش . معاني القرآن للفراء ٣ : ١٤ وشواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٣ ومشكل إعراب القرآن ص ٦٤١ والبحر المحيط ٧ : ٤٧٠ والإتحاف ٢ : ٤٤٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٩٥ .

(٤) قال السيرافي : « يعني : إلا أن تدخل على ما بعد أمّا وإذا ، فتقول : لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرًا فَضَرَبْتُهُ » شرح الكتاب ٣ : ١٤٢ .

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ . آلاية ١٦ .

ضعيف على حده^(١) في الابداء ؛ لأنهما يفصلان الكلام الواقع بعدهما من الذي قبلهما؛ ولأنهما لا يقع بعدهما فعل، بل الاسم هو الواقع بعدهما.

قال بعض شيوخنا^(٢) : « وهذا فيه إشكال ، فإن التحوين - و(س) معهم - قالوا : إن إذا ألفجائية لا يقع بعدها فعل ألبة لا ظاهراً ولا مضمرًا ، ولا معمول فعل أصلاً ، فكيف قال هنا (لا يجوز النصب إلا على حده في الابداء) ؟ وكيف قال : (إلا أن يدخل عليهما ما ينصب) ؟ يعني : معهما . أمّا (أمّا) فما قال فيها صحيح ؛ لأنه^(٣) وإن كانت لا يقع الفعل بعدها مظهرًا فيقع مضمرًا ، ويقع الاسم بعدها معمولاً له . وأمّا (إذا) ألفجائية فلا يمكن على ما قال س ، وقرره هو ومن بعده - أن يقع بعدها الفعل لا مظهرًا ولا مضمرًا ولا معمول له^(٤) » انتهى كلامه .

وفسر السيرافي^(٥) كلام س هنا على ظاهره . وخرجه ابن طاهر وابن خروف على أنه مما خلط فيه حكم الواحد بالآخر، على حد قوله تعالى ﴿نَسِيًا جُوتَهُمَا﴾^(٦) ، و﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٧) ، وإنما الناسي أحدهما، والذي يخرج منه أحدهما، فقال ابن خروف : « إن قوله (فأرفع إلا في قول من قال كذا) أجري فيه^(٨) الحكم عليهما لاختلاطهما في الذكر أولاً في المثال، وإن كان هذا الحكم لا يرجع إلا إلى (أمّا) خاصة .» وهذا تخريج فيه بعد.

(١) على حده : ليس في ك .

(٢) ح : أصحابنا . وموضعه بياض في ك .

(٣) ن : فإنها .

(٤) ح : ولا معمولاً له . ن : ولا معمول .

(٥) شرح الكتاب ٣ : ١٤١ - ١٤٣ .

(٦) سورة الكهف : ٦١ .

(٧) سورة الرحمن : ٢٢ .

(٨) زيد هنا في ك : إذ .

وخرَّجه الأستاذ أبو علي على أنه لَمَّا كانت/ (أَمَّا) و(إِذَا) أَلْفَجائية لابتداء الكلام وقَطع ما تقدم فإِهما لا يقع بعدهما إلا أَلْسَم ، وإِهما لا يبقى معهما أَلْحَكَم كما كان قبل ذكرهما سائِئًا ، فقال : « لَأَنَّ أَمَّا وَإِذَا يُقَطَّعُ هُما أَلْكَلَام ، ويرجع قوله (فأَلرْفَع) إلى ما يليق ، وإلى ما يصح رجوعه ، وذلك إلى أَمَّا لا إلى إِذَا . وقول س (إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِما ما يَنْصَب) ربما يَتَعَلَقُ به ابْن طاهر وابن خروف ، فَإِنْ أَخَذْتَهُ راجِعًا لِلْمِثَالِ فِي إِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : يَرْجِعُ هَذَا عَلَى أَلْفَعْلِ إِلَّا^(١) أَنْ يَكُونَ ثُمَّ ما يَنْصَب ، فيَنْصَب حينئذٍ » انتهى .

قال بعض أصحابنا : « ويمكن أن يُتَأَوَّلَ على وجه آخر ، فيرجع إلى (أَمَّا) وإلى (إِذَا) ، وكأنه تحرز من (إِنْ) إذا وقع بعدها منصوب بـ (إِنْ) ، نحو : خرجت فإذا إنَّ عَمْرًا يَضْرِبُهُ زَيْدٌ ، فكأنه قال : أَلرْفَعُ أَلْحَسَنَ إِلَّا أَنْ يَقَعَ بَعْدَ أَمَّا مَعْمُولُ أَلْفَعْلِ ، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٢) ، وإلا إنَّ وقع إنَّ بعد إِذَا؛ إِذْ هِيَ ناقصة » انتهى .

ودلَّ كلام الجماعة على أنهم لم يحملوا كلام س على ظاهره ، بل تأوَّلوه . والذي يظهر حَمْلُ كلامه على ظاهره ، ويكون كلامًا صحيحًا ، ويكون إِذْ ذاك فِي أَمَّا وفي إِذَا أَلْفَجائية أَلَوَجْهان :

الأولى والأَوْجَه : أنه يَخْتارُ أَلرْفَعُ بعدهما وإنَّ كان قد تقدم حرفَ أَلْعُطْفِ جملة فعلية ، ولولا وجودهما لكان أَلْمَخْتارُ فِي أَلْأَسْمِ أَلْمَشْتَعَلُ عنه أَلنَّصَبُ رعيًا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية^(٣) .

والوجه الثاني : جواز أَلنَّصَبِ ، وهو غير أَلْأَوْجَه ، بل يَتَنَزَّلُ جواز أَلنَّصَبِ

(١) ك : زيد .

(٢) سورة الضحى : ١٠ .

(٣) على جملة فعلية : أنفردت به ح .

فيه تَنَزُّله في قولك : زيدًا ضربته ، وذلك أن أبا الحسن ألأخفش حكى ^(١) عن العرب أن إذا ألفجائية إذا كان الفعل مقروئًا بقَدَّ جاز أن يليها ، فتقول : خرجتُ فإذا قد ضربَ زيدَ عمرًا، وإن لم يكن مقروئًا بقَدَّ فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الأسم، وإنما أُجري الفعل المقرون بقَدَّ مُجرى الجملة الأسمية في ولايته إذا ألفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الأسمية في دخول واو الحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيدٌ وقد ضحك، كما يقال: جاء زيدٌ وهو يضحك، ولو قلت «جاء زيدٌ ويضحك» لم يحز ذلك في الكلام، فإن جاء شيء من ذلك في الشعر كان ضرورة، ويؤوَّل على إضمار قَدَّ. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هذا الذي نقله ألأخفش كان حمل كلام س على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله «(إلا أن يدخل عليهما ما ينصب)» محمولًا على ما يجوز له أن ينصب، والذي يجوز له أن ينصب ^(٢) في إذا هو الفعل المقرون بقَدَّ على ما نقل ألأخفش عن العرب، ولم يقل س «(إلا أن يدخل على إذا الفعل مجرَّدًا من قَدَّ)» فيلزمه ما فهم عنه المصنف. وتبيَّن أن المصنف لم يطلع على / ٧٧ أ نقل ألأخفش عن العرب، فلذلك ادَّعى أن إذا ألفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا معمول فعل، وإنما يليها أبدًا مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاهما غير ^(٣) ذلك فقد خالف كلام العرب. وهذا كما ذكرناه ليس بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقروئًا بقَدَّ كما نقل ألأخفش، وأنظر إلى جسارته حيث قال «(فلا يلتفت إليه وإن كان سيئويه)»، وكشف له الغيب أنه هو الذي لا يلتفت إليه، وأن كلامه مردود عليه.

[٣: ٧٧/أ]

ونقص المصنف من الأشياء التي يرتفع الأسم المشغول عنه الفعل ولا يجوز أن ينتصب مجيء الفعل المشغول غير مصحوب بقَدَّ لا لفظًا ولا تقديرًا والأسم يلي

(١) ذكر ابن النحاس في تعليقه على المقرب ق ٤١ / ب أنه روى ذلك في كتابه الكبير .

(٢) والذي يجوز له أن ينصب : أنفردت به ح .

(٣) ن ، ح : خلاف .

واو الحال ؛ نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، فلا يجوز أن تقول : وعمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ؛ لأنه يكون التقدير : وَيَضْرِبُ عَمراً يَضْرِبُهُ بِشَرٍّ ، وواو الحال لا تُبَاشِرُ المضارع . أو بجيئه خبراً لذي لام ابتداء ، نحو : لزيدٌ يَضْرِبُهُ عمروٌ ، فلا يجوز فيها النصب لأنَّ لام الالبتداء لا تلي الفعل إلا في خبر إنَّ ، نحو : إنَّ زيدا لَيَقُومُ .

وذكر المصنف ^(١) مما يجب فيه الرفع بالابتداء مجيء الاسم بعد ليتما ، نحو : ليتما زيدٌ أضربه ، بناءً على أنه لا يليها الفعل ، وتقدم ذلك في باب إنَّ ، فيُنظر هناك ^(٢) .

ونقص المصنف أيضاً من المواضع التي يجب فيها رفع الاسم ما إذا فصل بين الاسم والفعل المشتغل بالضمير أو السببي بأجنبي ، نحو : زيدٌ أنتَ تَضْرِبُهُ ، وهندٌ عمروٌ يَضْرِبُهَا ، «س» وهشام لا يميزان النصب بحال للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وهو لا يعمل فيه ، فلا يفسر ، فوجب رفع الاسم .
وذهب الكسائي إلى أنه يجوز النصب قياساً على اسم الفاعل ؛ لأنهم أجازوا : زيدا أنتَ ضاربٌ .

فيقال للكسائي : بينهما فرق ، وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد ، فصار أنتَ ضاربٌ بمنزلة أنتَ ^(٣) ضربت ، فكأنك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء ، بخلاف الفعل ، فإنه يعمل غير مُعتمد .

وقوله وَجَبَ نَصْبُ السَّابِقِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هو كل ظرف زمان مستقبل ، نحو إذا ، وأدوات الشرط أجازمة ، ولو بمعنى إن

(١) شرح الكافية الشافية ص ٦١٥ - ٦١٦ .

(٢) ١٥٣ - ١٤٦ : ٥ .

(٣) أنت : ليس في ك ، ح .

الشرطية، أو التي لما كان سيقع لوقوع غيره، وأدوات التحضيض، فيجب إذ ذاك الحمل على إضمار الفعل، فتقول: إذا زيداً تلقاه فأكرمته، وإن زيداً رأيته فأكرمته، وأكرم زيداً ولو عمراً أهانه، ولو زيداً رأيته ضربت، وهلاً زيداً ضربت.

ويحتاج قوله إن تلا ما يختص بالفعل إلى تفصيل، وذلك أن أدوات الشرط الجازمة إن كانت «إن» فيجوز في فصيح الكلام أن يليها الالاسم على إضمار فعل، بشرط ألا يكون الفعل / مجزوماً بها، نحو: إن زيداً ضربته أكرمته، فلو قلت إن زيداً تضربه أكرمته لم يجوز ذلك إلا في الشعر، وأما غيرها من أدوات الشرط فلا يليها الالاسم إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله (١):

[٣: ٧٧/ب]

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وقوله (٢):

فَمَتَى وَاعِغْلُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ ، وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

قال بعض أصحابنا: وهذا عندنا مقصور على السماع، ولا نقيسه في الشعر. والكوفيون يقيسونه في الشعر بشرط أن يكون الالاسم المتقدم غير أداة الشرط في المعنى، فمثل هذين البيتين يقيسونه لأن الواغل خلاف متى، والرَّيح خلاف أين. ولا يجوز عندهم: مَنْ هُوَ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ؛ لأنَّ (هو) (مَنْ)، فلا يجوز في شعر لأنه جمع بين جازمين (٣). وهذا عندنا خطأ لأنَّ المضمر لم يحزم قط، ولا ثم جازم سوى الآداة.

وأما (لو) فأختلف في وقوع الالاسم بعدها على إضمار الفعل أهو ضرورة

(١) هو كعب بن جُعيل أو الحسام بن ضرار الكلبي. الكتاب ٣: ١١٣ وشرح أبياته ٢: ١٩٦ وألعل ص ٤٢٨ والأصول ٢: ٢٣٣ والخزانة ٣: ٤٧ - ٥١ [١٦٢] والعيني ٤: ٤٢٤، ٥٧١. الصاعدة: ألقاة المستوية. والخائر: المكان الذي يجتمع فيه الماء.

(٢) تقدم في ص ١٨٣.

(٣) ك: جارتين.

أم هو^(١) جائز في الكلام ؛ ومن ذهب إلى أن (إن) الشرطية و (إذا) وأدوات التحضيض يجوز الابداء بعدها لا يوجب^(٢) في مسائلها النصب ، بل قياس مذهبه جواز الرفع على الابداء ، وجواز النصب ، وهو عنده الأكثر . وكون (إذا) يقع بعدها الابداء هو مذهب الأخفش والكسائي ، وكون (إن)^(٣) كذلك هو مذهب الكسائي .

وقوله أو استفهاماً بغير ألهزمة مثاله: هل مُرَادَكِ نَلْتَه ؟ فالتنصب هنا واجب، وذلك أن (هل) إذا جاء بعدها أسم وفعل وليها الفعل دون الأسم ، ولا يجوز أن يليها الأسم ، لو قلت : هل زيداً ضربت ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الكلام : هل زيداً ضربته ؟ كان ذلك على الاشتغال ، والتقدير : هل ضربت زيداً ضربته ؟ فتكون (هل) وليت الفعل، هذا مذهب س^(٤) .

وخالفه الكسائي، وذهب إلى أنه يجوز أن يليها الأسم وإن جاء بعده الفعل، وأجاز أن يرتفع بالابداء ، فتقول : هل زيدٌ ضربته ؟ فعلى رأيه يجوز رفع زيد ، ونصبه على الاشتغال .

ويشمل قوله بغير ألهزمة أدوات الاستفهام، نحو (هل) و (متى) وغيرهما ، فتقول : متى أمة الله تضرُّبها ؟ فإن وليت أسم الاستفهام الأفعال، نحو: مَنْ رأيتَه؟ فيحتمل أن يُقدَّر بوجهين:

أحدهما : تقدير ألهزمة والأسم بعدها ، كأنك^(٥) قلت : أزيداً رأيتَه ؟

(١) هو : انفردت به ن .

(٢) ح : لا يجوز .

(٣) ك ، ن : إلى . وسقطت من ح الجملة آتي فيها هذه الكلمة .

(٤) الكتاب ١ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ١٠١ ، والسيرافي ٣ : ٢٥٣ .

(٥) ك : فإنك .

فيكون في موضع نصب .

ويحتمل ^(١) أن يُقدَّر تقدير الّاسم المتّقدم على الّاستفهام ، كأنك قلت : زيدٌ رأيته ؟ فلا يكون إلا كرفع . ولذلك يصح الرفع والنصب فيها ^(٢) . ويظهر ذلك في (أي) إذا قلت : أيهم ضربته ؟ نصبا ورفعا . وكذلك أسماء الشرط . وإذا اجتمع بعد اسم الّاستفهام الّاسم والفعل قدّم الفعل كهُوَ مع (هل) . وقال / س ^(٣) : «إِنْ قُلْتَ أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ قَبَحَ» انتهى . [٧٨ : ٣]

وقوله بعاملٍ لا يظهرُ مُوافِقٍ للظاهرِ أي : لفظاً ومعنى إن أمكن ، مثاله : إن زيدا رأيته أحببته ، التقدير : إن رأيت زيدا . وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ^(٤) .

وزهد الكسائي ^(٥) إلى أن هذا الّاسم منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد . وهذا ليس بجيد لأنّ العائد قد يكون لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر ، فكيف يلغى ، وينصب الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف جر ، نحو : زيدا غضبتُ عليه . وأيضا فإنّ الفعل قد يكون متعلّقه السببي ، ولا يمكن أن يلغى لأنه في الحقيقة هو مطلوب الفعل ، نحو : زيدا ضربتُ غلامَ رجلٍ يُحبُّه ، فلا يمكن هنا أن يلغى السببي ، وإنّما يتصوّر ما قاله إذا كان متعلّق الفعل هو نفس ضمير الّاسم ، فيحتاج إلى تقدير عامل في هذه المسائل إذ لا يمكن أن يعمل في الّاسم السابق نفس هذا العامل .

(١) هذا الوجه الثاني .

(٢) ح : وكذلك يصح الرفع والنصب فيهما .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٤) الإنصاف ص ٨٢ [١٢] .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥١٨ - ٥١٩ [تحقيق د . حسن الحفظي] وفيه أن الكسائي والفرّاء

ذهبا مذهبا واحداً في ذلك .

وذهب ألفراء إلى أن الفعل عامل في الّاسم وفي الضمير معاً . وهذا أيضاً لا يتناول جميع مسائل الّاشتغال ، ويبتل بما بطل به مذهب الكسائي ، وبأنّ الفعل المتعدي مثلاً إلى واحد صار يتعدى في باب الّاشتغال إلى اثنين ، وما يتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة ، وهذا حرم للقواعد .

وقد رد ألفراء على البصريين بوجوه :

أحدها : أنك تقول : أعبد الله هدمت داره ؟ فلا يستقيم إضمار (هدمت) لأنك لا تقول : هدمت عبد الله .

الثاني : أنه يلزم البصريين أن يقولوا : عبد الله فضربه ، فتدخل ألفاء في (ضربه) إذ كنت مضمرّاً للفعل قبله .

الثالث : أنه ألزمهم أن يقولوا : أعبد الله ضارباً له أنت ؟ لأنّ الفعل المضمر قد عمل في (عبد الله) النصب ، فإن كان ناقصاً فيكون نصب ضارب كنصب كان خيرها ، وإن كان تاماً فيكون نصب ضارب على القطع . وما أحتج به ألفراء ليس بشيء :

أمّا الأول فلا يذهب البصريون إلى أنك تضمّر (هدمت) ، بل إذا لم يمكن أن يعمل فيه مثل لفظ الثاني عمل فيه [مثله] ^(١) من المعنى ، فالتقدير : أقصدت عبد الله هدمت داره ؟ على أن من البصريين من قدر (هدمت) على حذف مضاف ، الأصل : أهدمت دار عبد الله ؟ ثم حذف كما حذف ^(٢) في ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(٣)

وأمّا الثاني فلا يلزم البصريين أن يقولوا : فضربه ؛ لأنّ (ضربه) بدل من

(١) مثله : تمة يلتئم بها السياق .

(٢) كما حذف : ليس في ك .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

الفعل المضمر، ولا يُحال بين البديل والمبدل منه .

وأما الثالث فلا يلزمهم نصب (ضارب) لأنه إنما يُضمَر في هذا مثل الثاني ،
فالتقدير : أضرِبْ أنتَ عبدَ الله ضاربٌ له أنتَ . وأيضاً فإنَّ النصب يمتنع من
حيث إنه لا معنى له ، كما يمتنع : قامَ عبدُ الله قائماً .

[٣ : ٧٨ ب]

وقوله / أو مُقاربٍ مثاله : إنَّ زيداً مررتَ به فأحسِنُ إليه ، وإنَّ زيداً
كَلِّمْتَ أخاه أحسَنَ إليك ، التقدير : إنَّ جاوزتَ زيداً مررتَ به ، وإنَّ لَابَسْتَ
زيداً كَلِّمْتَ أخاه .

قال المصنف في الشرح ^(١) : « وقلت (يعامل) لأعمَّ أفعال وشبهه ، نحو :
أزيداً أنتَ ضاربُهُ ؟ التقدير : أضرِبْ زيداً أنتَ ضاربُهُ » انتهى . ولم يبين المصنف
إعراب هذا الكلام .

وفي البسيط : إذا قلتَ : زيداً أنتَ ضاربُهُ ، وأدخلتَ الحروف التي يعتمد
عليها أسم أفعال - جاز في الأسم النصب بإضمار فعل ، وجاز أن يكون بتقدير
أسم فاعل لصحة اعتماده قبل ، ويجب أن يكون أنتَ مرتفعاً به ؛ لأنه إما أن
يكون أسم أفعال مبتدأ به أو خبراً متقدماً ، وهو في كل حال مفتقر إليه ، ويرتفع
(ضارب) الثاني بتقدير ابتداء آخر . وقد يقال : ومن أين يبعد أن ^(٢) يقدر أسم
أفعال معتمداً ، والتقدير : أنتَ ضاربٌ زيداً أنتَ ضاربُهُ . وفيه نظر .

وقوله وقد يُضمَر مُطَاوِعٌ للظاهر ، فرفع السابق .

قال المصنف في الشرح ^(٣) : « إنَّ كان للفعل المشتغل مُطَاوِعٌ جاز أن
يُضمَر ، ويُرفع به السابق ، كقول لييد ^(٤) :

(١) ١٤٠ : ٢ .

(٢) يبعد أن : ليس في ح .

(٣) ١٤٠ : ٢ - ١٤١ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٢٣ .

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتَّسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
 (فَأَنْتَ) فاعِل (لَمْ تَنْفَعْ) مضمرًا، وجاز إضماره لأنه مطاوع (يَنْفَعُ)،
 وَالْمَطَاوِعُ يستلزم الْمَطَاوِعَ، ويدلُّ عليه، فلو أُضْمِرَ الْمَوَافِقُ لَنَصَبَ ، وجاء (إِيَّاكَ) .
 ومثل هذا ألبيت ما أنشده الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١) :

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا آتَى عَنْ بَيْنِ جَنَبَيْكَ تَدْفَعُ
 فرفع نفسًا بـ(مات) مقدَّرًا لأنه لازم لـ(أَتَاهَا حِمَامُهَا) كلزوم أَتَفْعَلُ لِنَفْعِ .
 ورُوي قول الشَّاعِرِ^(٢) :

لَا تَجَزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
 بنصب الْمُنَفِّسِ عَلَى إِضْمَارِ الْمَوَافِقِ ، ورفعهُ عَلَى إِضْمَارِ الْمَطَاوِعِ ، انتهى
 كلامه .

وهذا الَّذِي قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ أَصْحَابُنَا ، فَلَا يَجِيزُونَ : إِنْ الْإِنَاءُ كَسَرَتْهُ
 فَأَغْرَمَهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ : إِنْ أَنْكَسَرَ الْإِنَاءُ .

فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَوْلِ لَبِيد :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ...
 فخرَّجَ عَلَى وَجْهِهِ^(٣) :

أَحَدُهَا : أَنْ يَرْتَفِعَ (أَنْتَ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَهُوَ وَجْهُ ذِكْرِهِ سَ إِذَا كَانَ الْخَيْرُ
 فَعَلًا ، نَحْوُ : إِنْ اللَّهُ أَمَكَّنَنِي مِنْ فُلَانٍ^(٤) ، وَذِكْرُهُ أَبْنِ جَنِّي عَنْ الْأَخْفَشِ .

(١) تقدم في ٣ : ١٧٢ . وقد أنشده الْأَخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ص ٣٢٧ .

(٢) هو النمر بن تولب . ديوانه ص ٣٥٧ [ط . بيروت] وَالْكِتَابُ ١ : ١٣٤ . وتخرجه في
 إيضاح الشعر ص ٩٠ . الْمُنَفِّسُ : أَلْمَالُ الْمُنَفِّسِ .

(٣) تقدم ذلك في ٢ : ٢٢٤ .

(٤) الْكِتَابُ ١ : ١٠٠ . وَتَمَتَّتْهُ : فَعَلَتْ .

الثاني : أن يكون مما وُضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، كما وضع المنصوب موضع المرفوع ، قالوا : لم يضرني إلا إياه ، وفي الحديث ^(١) « مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ / لَا يَنْهَزهُ إِلَّا إِيَّاهَا » ، وفي المحكي من كلام العرب : إذا هو إِيَّاهَا ، وإذا هي إِيَّاه ^(٢) . وكلا هذين التخريجين للسهيلي .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بإضمار فعل يفسره المعنى ، ولا يكون من باب الاشتغال ، وذلك أنه لا يجوز أن يُحمل « أَنْتَ » على « عِلْمِكَ » لأنه يؤدي إلى تعدي فعل المضمَر المتصل إلى مضمَره المتصل ، وذلك لا يجوز؛ ألا ترى [أَنْكَ] ^(٣) لو وضعت « أَنْتَ » مكان « عِلْمِكَ » لكان التقدير : فَإِنْ لم يَنْفَعَكَ . ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في « يَنْفَعَكَ » لأنه لو ^(٤) فعل ذلك لنصب ، فقال : فَإِنْ إِيَّاكَ ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فيخرج عن الاشتغال ، كأنه قال : فَإِنْ ضَلَلْتَ لم يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ، فأضمر « ضَلَلْتَ » لفهم المعنى ، وبرز الضمير لما أستر الفعل ، فقال : فَإِنْ أَنْتَ . وهذا تخريج الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ^(٥) .

وأما :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ

فرواية البصريين ^(٦) بالنصب ، وهو الصواب . ورواية الكوفيين ^(٧) الرفع ،

(١) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٢) تقدم تخرجه في ٢ : ٢٢٤ .

(٣) أَنْكَ : تنمة يلتزم بها السياق .

(٤) لو : ليس في ك .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٧٤ .

(٦) الكتاب ١ : ١٣٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٣٢٧ والمقتضب ٢ : ٧٦ والكمال ص

١٢٢٩ وإيضاح الشعر ص ٩٠ .

(٧) شرح الكافية ١ : ٢٢٠ [تحقيق د . حسن الحفظي] .

وهي خارجة عن القياس؛ لأنَّ المفسِّر في هذا الباب عندهم كأنه العامل، وكأنه غير مشغول بالضمير عن العمل، وجعلته العرب كذلك لَمَّا لم تجمع العرب بينه وبين العامل، فعاقبه، وهي تَحْكُم للمُعاقِب بِحُكْم ما عاقَبه، فإذا كان محكومًا له بحكم العامل غير مشغول بالضمير فرفعُ «مُنَفْس» مع «أَهْلَكْتُ»، وهو عامل نصب، شيء لا ينبغي.

ووجه رواية الكوفيين أنَّ يرتفع بإضمار فعل، تقديره: إِنْ هَلَكَ مُنَفْسٌ أَهْلَكْتُهُ، ويكون ذلك على سبيل الشذوذ والقلّة بحيث لا تُبنى عليه قاعدة. وكذلك قوله:

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا

ويحتمل أن يرتفع «نَفْس» و«مُنَفْس» بالابتداء بعد «إِنْ» الشرطية على ما ذكره س.

ص: ويُرجَّح نصبه على رفعه بالابتداء إِنْ أُجِيبَ به استفهامٌ بِمَفْعُولٍ ما يليه، أو بِمُضَافٍ إليه مفعولٌ ما يليه، أو وَلِيَهُ فِعْلٌ أمرٌ، أو نَهْيٌ، أو دُعَاءٌ، أو وَلِيٍّ هو هَمْزَةٌ استفهامٌ، أو حرفٌ نفْيٍ لا يَخْتَصُّ، أو حيثٌ، أو عاطفًا على جملةٍ فعليةٍ تحقيقًا أو تشبيهًا، أو كان الرفعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخِلًّا.

ش: إذا كانت الجملة الأولى تتضمن السؤال عنه فيترجح في الأسم أن يكون مبنياً على الأول، إِنْ كان مرفوعاً رَفَعَتْ، وإن كان منصوباً نَصَبَتْ، سواء أكان السؤال ذا وجهين أو ذا وجه واحد، فلا يراعى إلا الأسم. فإذا قلت: مَنْ رَأَيْتَ؟ وأَيُّهُمْ رَأَيْتَ؟ قلت: زيداً رأيته، فتنصب بحمله على «مَنْ» في الجملة كما تحمله في المفرد إذا قيل: مَنْ رَأَيْتَ؟ فتقول: زيداً. فإن كان مرفوعاً رفعت، نحو: أَيُّهُمْ مَضْرُوبُكَ؟ فتقول: زيدٌ ضربته. وإذا قلت: أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ؟

فكذلك^(١) أيضًا تحمله على الابداء / ، ولا يُحمل على الجملة الفعلية فيه، كما يأتي في العطف على الجملة التي لها وجهان.

وجوز الأخفش الحمل على الفعلية كما في ذات الوجهين. ولا يميزه س^(٢) إلا على إجازته في الأصل . وكأن الأخفش سوى بين السؤال وغيره كما في ذات الوجهين .

وتقول: هل رأيت زيدًا؟ فتقول: لا، ولكن عبد الله لقيته، فهذا في حكم الجواب وإن لم يكن هو المسؤول عنه، لكنه لما كان في الجملة جوابًا جرى مجرى الأول. وكذا لو عطفت، فقلت: لا، بل عمرًا لقيته، أو: نعم، وعمرًا لقيته. فإن كان بعد «(لكن)» جملة غير خبرية لم يُحمل على الأول، بل على أصلها، نحو: هل مررت بزيد؟ فتقول: لا، ولكن عمرًا أمّرت به.

وقوله إن أجيب به استفهام^(٣) مثال ذلك: زيدًا ضربته، جوابًا لمن قال: أيهم ضربت؟ وثوب زيد لبسته، جوابًا لمن^(٤) قال: ثوب أيهم لبست؟

وأحترز بقوله بمفعول ما يليه وما بعده من أن يُجاب به استفهام بغير مفعول ما يليه، نحو: أيهم ضربته؟ وثوب أيهم لبسته؟ فإنه يُختار الرفع في الجواب، فتقول: زيد ضربته^(٥)، وثوب زيد لبسته.

وقوله أو وليه فعل أمر مثاله: زيدًا أضربه، وزيدًا ليضربه عمرو. ولأم الأمر ليست من حروف الصدر، فيجوز أن يتقدم المفعول، فتقول: زيدًا ليضرب عمرو، كما تقول: زيدًا أضرب. وسواء أكان بصيغة الأمر كما مثلناه، أو بصيغة الآخر

(١) في المخطوطات : وكذلك .

(٢) الكتاب ١ : ٩٣ .

(٣) إن أجيب به استفهام : سقط من ك .

(٤) ك ، ن : جواب من .

(٥) وثوب أيهم لبسته فإنه يُختار الرفع في الجواب فتقول زيد ضربته : سقط من ك .

آلَايَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الْأَوْلَادَ يُرَضِعُهُنَّ الْوَالِدَاتُ^(١).

وَأَحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ **فَعِلْ أَمْرٍ** مِنْ أَنْ يَكُونَ أَسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ مَنَاعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْنَصْبُ، وَيَتَعَيَّنُ الَّرْفَعُ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَقَدِّمًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَسَّرَ. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْأَمْرُ أَلْمَرَادُ بِمَا قَبْلَهُ الْعَمُومُ أَوِ الْخُصُوصُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الَّذِينَ يَأْتِيَانِكَ أَضْرِبْهُمَا، وَزَيْدًا أَضْرِبْهُ، هَذَا مَذْهَبُ س، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ^(٢).

وَزَعِمَ ابْنُ بَابِشَاذٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَلْسَيْدٍ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَرَادُ بِمَا قَبْلَهُ الْعَمُومُ يُخْتَارُ فِيهِ الَّرْفَعُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(٣)، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤)، قَالَ^(٥): «فَهَذَا الْقِسْمُ يُخْتَارُ فِيهِ الَّرْفَعُ لَشَبْهِهِ بِالْشَّرْطِ لِمَا دَخَلَ مِنَ الْعَمُومِ وَالْإِبْهَامِ، وَالْأَمْرُ الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ، نَحْوُ: زَيْدًا أَضْرِبْهُ».

وَعِنْدَ س^(٦) أَنَّ آيَتَيْنِ مُتَاوَلَتَيْنِ عَلَى إِضْمَارٍ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ جَمَلَتَانِ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: «فِيمَا فُرِضَ عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ، فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»، وَ«فِي الْفَرَائِضِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، فَاجْلِدُوا»^(٧)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ أَوْ نَهْيٌ مِثَالُهُ: زَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا صِيغَتْهُ صِيغَةُ النَّهْيِ وَمَا صِيغَتْهُ صِيغَةُ الْخَيْرِ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ، نَحْوُ قَوْلِهِ^(٨):

[٣: ٨٠/١]

(١) ن: الأولاد يرضعن الأمهات. ح: الأولاد يرضعون الأمهات.

(٢) الكتاب ١: ١٣٩.

(٣) سورة النساء: ١٦.

(٤) سورة المائدة: ٣٨.

(٥) إصلاح الخلل ص ١٣١.

(٦) الكتاب ١: ١٤٢ - ١٤٣.

(٧) هَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ سورة النور: ٢.

(٨) هُوَ زَهْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى. شَعْرَهُ ص ٢٢٤. يَسَارٌ: غِلَامٌ زَهْرٌ. وَلَا تَنَازَرَهُ: أَقْتَلَهُ.

الْقَاتِلِينَ : يَسَارًا ، لا تُنَاطِرُهُ غَشًّا لِسَيِّدِهِمْ ، فِي الْأَمْرِ ، إِذْ أَمَرُوا
وَمِنْ فُرُوعِ الْأَمْرِ : زَيْدًا أَسْمَعُ بِهِ ، لا يَجُوزُ نَصَبُ « زَيْدٍ » ، وَلَا رَفْعُهُ عَلَى
الْفَاعِلِيَّةِ وَلَا ^(١) عَلَى الْإِسْتِغَالِ ، لَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ
الْكُوفِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ أَوْ دَعَاءٌ سَوَاءٌ أَكَانَ بِصُورَةِ الْأَمْرِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، مِثَالُهُ : زَيْدًا قَطَعَ
اللَّهُ يَدَهُ ، وَزَيْدًا أَمَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْعَيْشَ ، وَعَمَرًا لِيَجْزِيَهُ اللَّهُ خَيْرًا ، وَزَيْدًا فَأَصْلَحَ شَأْنَهُ
[يَا رَبِّ] ^(٢) ، وَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ ^(٣) :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ

وَفِي الْبَسِيطِ : « وَجَرَى مَجْرَى الْفَعْلِ مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَوْضِعَ الْفَعْلِ ،
نَحْوُ : زَيْدًا جَدَعًا لَهُ وَعَقْرًا ، وَاللَّهُ حَمْدًا لَهُ ، وَزَيْدًا ضَرْبًا لَهُ . وَالْجُرُورُ هُنَا
مَنْصُوبٌ . وَكَذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ مِنْ أَسْمَائِهِ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرْبًا لَهُ ، وَالْإِبْلَ
مَنَاعِيهَا ، وَكَذَلِكَ الْإِغْرَاءُ ، نَحْوُ : زَيْدًا عَلَيْكَ ، فَيُنْصَبُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ »
أَنْتَهَى .

وَالنَّصَبُ مَعَ أَسْمِ الْفَعْلِ فِي الْإِغْرَاءِ لَا يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، إِنَّمَا
يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ أَوْ وَلِيٍّ هُوَ هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامُ الضَّمِيرِ فِي « هُوَ » عَائِدٌ عَلَى الْأَسْمِ
السَّابِقِ الَّذِي اشْتَغَلَ عَنْهُ الْفَعْلُ . وَمِثَالُهُ : أَزِيدًا ضَرْبَةً ؟ وَإِنَّمَا خَصَّ الْهَمْزَةَ بِالذِّكْرِ
مَعَ مَا يُرْجَحُ النَّصَبُ لِأَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ مِنْ مُوجِبَاتِ النَّصَبِ ،
وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْفَعْلُ الَّذِي وَلِيٍّ الْهَمْزَةُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ أَوْ غَيْرِهِ .

(١) وَلَا : تَمَتَّةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا السِّيَاقُ .

(٢) يَا رَبِّ : تَمَتَّةٌ مِنَ الْإِسْتِغَالِ ص ٢١٦٧ . وَالْأَمْثَلُ فِي الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ .

(٣) الْكِتَابِ ١ : ١٤٢ وَشَرْحُ أَبِياتِهِ ١ : ٨٨ وَالْأَعْلَمُ ص ١٢٦ .

وقال ألفراء : إذا قلت : أعبدُ اللهَ ظَنَنْتَهُ قائماً ؟ فالرفع وجه الكلام ؛ لأنَّ من عادات العرب أن يُلغوها إذا لم يكن فيها ألهاء وهي بين آسمين ، فتوهوا ذلك فيها وفيها ألهاء . والنصب عند البصريين الوجه .

وأحترز بقوله أو وَلِيَّ هو هَمْزَةٌ أَسْتَفْهَامٍ مِنْ أن يكون هو تليه ألهمزة ، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ^(١) نحو : زيدٌ أَضْرَبْتَهُ ؟ لأنه لا يجوز : زيداً أَضْرَبْتَ ^(٢) ؟ وما لا يعمل لا يفسر . ولا يُتَخَيَّلُ فرق بين ألهمزة وغيرها من أدوات الالاستفهام وإن كان قد جاز فيها أشياء لم تُحْزَ في سائر أدواته ، وإذا كانوا مع اتساعهم فيها دون أخواتها لم يُحْزُوا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فأَحْرَى سائر حروفه .

وحكى الأستاذ أبو علي عن أبي محمد بن حوط الله أنه كان يذهب أبداً إلى أنَّ للألف مزيةً على سائر حروف الالاستفهام ، وأنَّ ما بعدها يفسر ما قبلها . وقد كنتُ نَبَّهْتُهُ على هذا الموضع من كلام س ، فلم يكن له بدٌّ من الرجوع إليه . انتهى . ويعني « هذا الموضع » قول س ^(٣) في « هذا باب من الالاستفهام يكون الالاسم فيه رفْعاً ^(٤) » : « ألا ترى أنك تقول : زيدٌ هَذَا أَعْمَرُو ضَرْبَهُ أم بِشَرٍّ ، ولا تقول : عَمراً أَضْرَبْتَ . فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك » انتهى .

[٣ : ٨٠/ب] وسواء فيما وَلِيَّ ألهمزة أكان السؤال عن الفعل، نحو: أزيداً/ ضربته؟ أم عن الالاسم، نحو: أزيداً ضربته أم عَمراً، المختار في المسألتين النصب، وأنشد س ^(٥):

أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسَ أم رِياحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا

(١) فيه إلا الرفع : ليس في ك .

(٢) ك ، ح : أَضْرَبْتَهُ .

(٣) الكتاب ١ : ١٢٨ .

(٤) رفْعاً : سقط من ك .

(٥) ألبيت لجرير . ديوانه ص ٨١٤ والكتاب ١ : ١٠٢ و ٣ : ١٨٣ .

وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه إذا كان السؤال عن الفعل فالْمختار الحمل على الفعل ، وإذا كان عن الأسم فلا يحمل على الفعل ، بل على الابداء . وزعم أن س خطأ في استشهاده بقوله « أَتَعْلَبُ الْفَوَارِسَ » ؛ إذ هو على خلاف ما ينبغي ، فكأنه شاذ نادر لأن السؤال فيه عن الأسم ، وهو قد نُصب حملاً على الفعل ، وإنما كان حقه أن يكون مرفوعاً .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع : « لا يلزم من تقدم الأسم إذا كان السؤال عنه وجعله يلي ألهمة أن يكون مبتدأ ، بل هو محمول على إضمار الفعل ؛ لأن ألهمة تطلب الفعل اختياراً ، سواء أكان السؤال عن أسم أم كان عن فعل ، إلا أنه إذا كان عن أسم يُجعل الأسم في اللفظ خاصة يلي ألهمة وأم ، وإن كان عن فعل جعل ^(١) يلي ألهمة وأم لفظاً وتقديرًا ، ثم المسموع من العرب هو ما قعدس في هذا الباب وغيره من اختيار الحمل على الفعل ، وفسد قول ابن الطراوة إنه يجب الرفع على الابداء » انتهى .

ويدل على صحة ما ذهب إليه س قول العرب : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ بالنصب ، وهو سؤال عن الأسم ، فلو كان ما ذهب إليه ابن الطراوة صحيحاً لم يحز النصب ، ولوجب الرفع على الابداء ، لكنه ينبغي أن يُقدّر الفعل متأخراً عن الأسم في مسألة الاشتغال ، فيقال في مثل « أزيداً ضربته أم عمراً » : إن تقديره : ضربت ضربته أم عمراً .

والأخفش يجعل أدوات الاستفهام كألهمة ، فيختار النصب فيما يلي الأداة ^(٢) على الاشتغال ، فيقول : أيهم زيداً ضربته ؟ ومن أمة الله ضربتها ؟ كما يقول : أزيداً مررت به ؟

(١) جعل : ليس في ك .

(٢) الأداة : ليس في ك .

وقال س^(١) : « وإن قلت : أيهم زيداً ضَرَبَ ؟ قَبَحَ » . وإنما قَبَحَ لأنَّ أدوات^(٢) الَّأَسْتَفْهَامِ غيرَ أَهْمَزَةٍ أَشْبَهَتْ أدواتَ الشَّرْطِ غيرَ إنَّ ، فكما يَقْبَحُ ذَلِكَ مع فعل الشَّرْطِ قَبَحَ معها .

وقوله أو حرف نفي لا يَخْتَصُّ مثاله : ما زيداً ضَرَبْتُهُ ، ولا زيداً قَتَلْتُهُ ولا عمراً .

وأحترز بقوله حرف نفي من « ليس » ، فإنَّها فعل ، وإذا وليها الَّأَسْمُ السابق كان أَسْمًا لها ، فيتعين رفعه ، نحو : ليس زيدٌ أَضْرِبُهُ ، فتخرج الَّسْأَلَةُ من الَّأَسْتَفْهَالِ .

وأحترز بقوله لا يَخْتَصُّ من حرف نفي يَخْتَصُّ ، وذلك « إن » و« لم » و« لَمَّا » أَلْجَازِمَةُ ؛ لأنَّ الَّأَسْمَ لا يلي واحدًا منها إلا في ضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولاً على إضمار فعل على جهة ألوجب ، كما قال الشَّاعِرُ^(٣) :

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا عَيْي ، ثُمَّ نَلِئْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

[٣ : ٨١/أ]

/ أي : فَلَمْ أَلْقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ .

وما ذكره المصنف من أنه إذا ولي الَّأَسْتَفْهَالُ عنه حرف نفي لا يَخْتَصُّ يُخْتَارُ فيه الَّنَصْبُ كحالهِ^(٤) إذا ولي هَمزة الَّأَسْتَفْهَامِ مخالف لظاهر كلام س ، فإنَّ س لَمَّا ذَكَرَ الَّنَصْبَ^(٥) فيه قال بعد ذلك^(٦) : « وإن شِئْتَ رَفَعْتَ ، وَالرَّفْعُ فِيهِ أَقْوَى إِذْ كَانَ يَكُونُ فِي أَلْفِ الَّأَسْتَفْهَامِ ؛ لِأَنَّهُنَّ نَفْيٌ وَاجِبٌ ، يُبْتَدَأُ بَعْدَهُنَّ ، وَيُنَيَّى عَلَى الْمُبْتَدَأِ بَعْدَهُنَّ ، وَلَمْ يَلِغَنَّ أَنْ يَكُنَّ مِثْلَ مَا شُبِّهْنَ بِهِ » . وهكذا قال أبو بكر بن

(١) الكتاب ١ : ١٢٦ .

(٢) في المخطوطات : أداة .

(٣) ألبيت في شرح التسهيل ٢ : ١٤٢ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٤٤ - ١٤٥ [٤٥٢] . ك ، ن ، ح : ثم عَلِئْتُهُ . والتصويب من المصدرين السابقين .

(٤) ك : فحالهِ .

(٥) الكتاب ١ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٦) الكتاب ١ : ١٤٦ .

طاهر في شرحه كلام س ، وأنَّ الرفع أقوى من النصب لأمن الرفع في حروف
الاستفهام .

وقال الأستاذ أبو علي : حروف النفي متوسطة بين حروف الاستفهام
والابتداء ، فالرفع فيها قريب من النصب ، فهي كحروف الاستفهام في أنها تُخرج
الواجب إلى حد النفي ، كما أنَّ حروف الاستفهام تُخرجه إلى حد الاستفهام ،
وهي محمولة على الابتداء لأنها تقتضيه ونفي له ، وأنها تُبقي لفظ الابتداء ، فيبقى
معها على حاله وقوة الرفع فيه .

وقال ابن خروف : لما ضَعُفَ طلب حروف النفي للفعل شَبَّهَها بحروف
الاستفهام ؛ لأنها دخلت لنفي الواجب ، كما أنَّ الاستفهام غير واقع ، ولم
يُشَبَّهَها بالجزاء والأمر والنهي لاختصاص هذه بالفعل ، وقد اعتلَّ لتقدم النصب
في الاستفهام بحمله على الشرط ، فيجب أن يكون النصب هنا أضعف منه في
الاستفهام ، والرفع هنا أقوى منه في الاستفهام ، ولولا كثرة النصب هنا في
كلامهم لكان الرفع فيه أقوى من النصب ، فغايتة أن يستوي معه ، وكلام س
محتمل في ذلك ؛ إذ ضَعَّفَه عن الاستفهام الذي جعله مشبَّهاً بالشرط ، والمشبَّه
بالشيء لا يَقْوَى قُوَّتَه .

وفي تعليق علي بن موسى بن حماد عن أبي الحسن بن الباذهش أنَّ الرفع
والنصب مستويان ، كقولك : ما زيدٌ ضربته ، وما زيداً ضربته ، فالنصب لأنَّ
النفي غير واجب كالاستفهام ، والرفع لأنه نفي واجب ، فيجري مجرى الواجب
لأنه يقتضيه .

وذكر ابن عصفور أنَّ مذهب الجمهور أنَّ النصب أقوى من الرفع ،
وأختاره ^(١) . وأبَّعَهُم المصنف .

(١) المقرب ١ : ٩١ .

فصار في المسألة ثلاثة مذاهب : أستواؤهما ، وأرجحية الرفع ، وأرجحية النصب .

ومن غريب النقل ما ذكره ابن أصبغ من أن س و عامة التحوين أجازوا الرفع في قولك : ما زيداً ضربته ولا عمراً أكرمته ، ومنعه بعض المتأخرين ، وكأنه غلط ، أو هو يتأول^(١) على معنى اختيار الرفع .

وقوله أو حيث مثاله : حيثُ زيداً تلقاه يُكرمك . وإنما كان النصب أرجح لأنَّ « حيثُ » في معنى حروف المجازاة .

وقوله أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً^(٢) مثاله : لَقِيتُ زيداً وعمراً كَلَّمْتُهُ . وسواء / أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، متصرفاً أم جامداً ، تاماً أم ناقصاً، نحو: لَسْتُ أَخَاكَ وزيداً أَعَيْنُكَ عليه، وَكُنْتُ أَخَاكَ وعمراً كُنْتُ لَهُ أَخَا. وسواء أَقَدَّمْتَ الفعل أم أَخَّرْتَهُ، نحو : عَمراً لَقِيتُ^(٣) وزيداً كَلَّمْتُهُ، وتقول: قَامَ زيدٌ وعمراً كَلَّمْتُهُ. وإنما كان راجحاً للمشكلة ؛ إذ يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، قال تعالى ﴿فَدَمَّرْنَاَهُمْ تَدْمِيرًا. وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾^(٤) ، وقال ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٥) ، التقدير: وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ نُوحٍ، وَأَضَلَّ فَرِيقًا، وقال الشاعر^(٦):

وَتَيْمَاءَ ، لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِدْعَ نَخْلَةٍ وَلَا أُطْمًا إِلَّا مَشِيدًا بِجَنْدَلٍ

(١) ك : وكأنه أغلط أو يتأول . ن : وكأنه أغلط أو هو ماول . ح : وكأنه غلط أو يتأول .

(٢) تحقيقاً : سقط من ك .

(٣) ن : لقيته .

(٤) سورة الفرقان : ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) سورة الأعراف : ٣٠ .

(٦) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ وشرح ألفصائد السبع ص ١٠٥ . الأطم : ألبيت المسقف . والجندل : الصخر .

أي : وَخَرَّبَ تَيْمَاءَ ، وهو معطوف على قوله ^(١) :

وَأَضْحَى يَسُحُّ الْمَاءَ عَنْ كُلِّ فِيقَةٍ يَكُبُّ عَلَى الْأَذْقَانِ دَوْحَ الْكَتْهِيلِ

وهذا لا اختلاف فيه بين النحويين. إلا أن ألفراء قال: إن أردت أن تكون الجملة معطوفة على الجملة نحو: زيد هكذا وعمرو هكذا، اخترت الرفع. وإلا إذا كان الفعل لازماً، نحو: قام زيدٌ وعمراً ضربته، فاختار س وأصحابه النصب. قال الجرمي: واختار غير س الرفع. وإلا في «ليس»، نحو: لست أخاك وزيداً أعينك عليه، فاختار س ^(٢) النصب؛ [لأنها فعل] ^(٣) تَصَرَّفُ في معناها تَصَرَّفَ كَانَ. وقال ألفراء: في ليس الرفع لا غير.

وقوله أو تشبيهاً قال المصنف في الشرح ^(٤) : « وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العاطف إلا تعادل اللفظ ظاهراً ، ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى ؛ لأنها لا يعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت : ضربتُ ألقومَ حتى زيداً ضربتُ أخاه ، (حتى) حرف ابتداء ، ولكن لَمَّا وَلِيَهَا في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة ، فأعطي تاليها ما أعطي تالي ألواو . فإن قلت ضربتُ ألقومَ حتى زيداً ضربته فالأجود أن تنصب زيداً بمقتضي العطف ، وتجعل ضربته توكيداً . فلو قلت ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته تَعَيَّنَ رفع عمرو بزوال شبه حتى اللَّابِتائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل » انتهى كلامه .

(١) هو أمرؤ القيس . ديوانه ص ٢٤ وشرح القصائد السبع ص ١٠٣ . يسح : يصب .
والفيقة : ما بين الخلتين ، كأنه يحلب حلبة ويسكن ساعة ثم يحلب أخرى . يعني السحاب ، وذلك أشد المطر . ويكب على الأذقان : يقلعه فيلقيه على وجهه . والدَّوْح : العظام من الشجر ، واحده دَوْحَة . والكَتْهِيل : شجر هو من أعظم الأعضاء ، واحده كَتْهِيلَة .

(٢) الكتاب ١ : ٨٩ .

(٣) لأنها فعل : تنمة من الكتاب ١ : ٨٩ .

(٤) ٢ : ١٤٢ .

ولم يذكر المصنف مما يشبه حرف العطف غير « حتى » ، وكأنه قصد التمثيل لا الحصر في شبه العطف .

وذكر س حتى ، ولكن ، وبل ، قال س ^(١) : « ومِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ قوله : مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ ، تُجْرِيهِ عَلَى قَوْلِكَ : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ » .

وقال س أيضًا ^(٢) : « وَمِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ الْنَصْبُ لِلنَّصْبِ الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ الْحَرْفُ الَّذِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِلِ وَالْوَائِلِ وَتَمَّ ، قَوْلُكَ : قَدْ لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ / حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَبَاهُ ، وَأَتَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » . وَإِنَّمَا اخْتِيرَ النَّصْبُ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تُشَبِّهُ الْعَاطِفَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ ، وَلَا تُبْدَأُ أَصْلًا ، وَلِأَنَّهَا أَيْضًا يُعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ ، فَأَخْتِيرَتْ أَلْمَاشَاكِلَةَ لِذَلِكَ ، كَمَا اخْتِيرَ فِي حُرُوفِ الْعُطْفِ .

وقول المصنف في الشرح « فَإِنْ قُلْتَ ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَالْأَجُودُ أَنْ تَنْصِبَ زَيْدًا بِمَقْتَضِي الْعُطْفِ ، وَتَجْعَلَ ضَرَبْتُهُ تَوْكِيدًا » ليس بسديد ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْعُطْفِ اقْتَضَى أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ تَوْكِيدًا كَمَا ذَكَرَ ، وَإِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا مَنْصُوبًا مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ كَلَانَتِ الْجُمْلَةُ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » لَا يَقَالُ إِنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ ، بَلْ هِيَ غَيْرُ مُؤَكَّدَةٍ قَطْعًا ، بَلْ هِيَ مُؤَسَّسَةٌ ، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ لِلتَّأْكِيدِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّأْسِيسِ كَانَ جَعْلُهَا لِلتَّأْسِيسِ أَوْلَى ، بَلْ لَا يُذْهَبُ لِلتَّأْكِيدِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ أَحْتِمَالِ التَّأْسِيسِ . وَعَلَى أَنَّ أَلْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْأَشْتَغَالِ أَوْرَدَهَا س ، قَالَ س : « لَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ

(١) الكتاب ١ : ٩٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٩٦ .

حتى عبد الله لقيته » ، جعله من باب الاشتغال ، وإنما جعل س الجملة تأكيداً حيث لم يمكن أن تكون مفسرة ، وذلك عند جر الأسم (حتى) ، قال س^(١) : « وقد يحسن الجر في هذا ، وهو عربي ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فإنما جاء بـ (لقيته) تأكيداً بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررتُ بزيد وعبد الله مررتُ به » انتهى .

ولم يُجز س في « ضربتُ القوم حتى زيداً ضربته » أن تكون تأكيداً لأنها^(٢) مفسرة مؤسّسة ، وحملُ الجملة على التأكيد إنما يُذهب إليه حيث لا يمكن التأسيس .

وقد ذهب بعض نحّاتنا^(٣) إلى أنه لا يجوز التوكيد في نحو « ضربتُ القوم حتى زيدُ ضربته » ؛ لأنَّ الجملة^(٤) لا تكون تأكيداً حتى تشتمل على ضمير ما عمل فيه العامل الأول ، نحو : ضربتُ القوم حتى زيدُ ضربتهم . وهو مخالف لما ذهب إليه س .

وقول المصنف في الشرح أيضاً « فلو قلت ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته تعيّن رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة إذ لا تقع العاطفة إلا بين بعض وكل » - لم يتعرض س ولا غيره لهذا الشرط الذي شرّطه المصنف في (حتى) هذه من أنه لا يُحمل الأسم بعدها على إضمار فعل على سبيل الاشتغال حتى يكون فيها شرطُ (حتى) العاطفة من أن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها .

وفي البسيط : « وجعل بعضهم من الاستئناف (إذا) المفاجأة في قولك : جئتُ فإذا عبد الله تضرّبه ، و (حتى) في / قولك : أكرمتُ القوم حتى زيدُ

[٣ : ٨٢ / ب]

(١) الكتاب ١ : ٩٧ .

(٢) ح : تأكيداً وإنما هي .

(٣) ح : بعض نخاة الأندلس .

(٤) زيد هنا في ح : عنده .

أَكْرَمْتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ عَطْفٌ، فَيَجْرِي بِحَرْفِ الْعَطْفِ» أَنْتَهَى . وَهَذَا
مِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ .

قوله أَوْ كَانَ الَّرْفَعُ يُوْهِمُ وَصْفًا مُخِلًا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ ^(١) : « مِنْ
مُرْجَّحاتِ النَّصْبِ أَنْ يَكُونَ مُخْلَصًا مِنْ إِيْهَامٍ غَيْرِ الصُّوابِ، وَالرَّفْعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٢) ، فَإِنَّ نَصْبَ (كُلِّ شَيْءٍ) يَرْفَعُ
تَوْهْمَ كَوْنِ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً لَ (شَيْءٍ) ؛ إِذْ لَوْ كَانَ صِفَةً لَهُ لَمْ يَفْسَرْ نَاصِبًا لِمَا قَبْلَهُ ،
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ صِفَةً كَانَ خَيْرًا ، فَيَلْزِمُ عُمُومَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ بِقَدَرٍ ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا ،
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَلَوْ قُرِئَ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بِالرَّفْعِ لَأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (خَلَقْنَاهُ)
صِفَةً مُخَصَّصَةً ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا ، فَكَانَ النَّصْبُ لِرَفْعِهِ أَحْتِمَالٌ غَيْرُ الصُّوابِ
رَاجِحًا » أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَرْجِيحِ النَّصْبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي ذَكَرَ هُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ . وَأَمَّا س ^(٣) فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الَّرْفَعَ أَقْوَى فِي نَحْوِ : إِنِّي زَيْدٌ لَقَيْتُهُ ، وَأَنَا
عَمْرُو ضَرْبَتُهُ ، وَلَيْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَرَرْتُ بِهِ . ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ^(٤) : « فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى قَوْلِهِ : زَيْدًا ضَرْبَتُهُ ، وَهُوَ
عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا
تُخَالِفُ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ » أَنْتَهَى . فَلَيْسَ فِي كَلَامِ س إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِ النَّصْبِ بِسَبَبٍ ،
وَإِنَّمَا خَرَجَ ذَلِكَ عَلَى : زَيْدًا ضَرْبَتُهُ .

وِظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَ (س) أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ لَمْ يُقْرَأْ إِلَّا

(١) ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) سورة القمر : ٤٩ .

(٣) الكتاب ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) الكتاب ١ : ١٤٨ .

(٥) سورة فصلت : ١٧ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ قِرَاءَةِ النَّصْبِ فِي ص ٣٠٣ .

بالنصب ، وليس كذلك ، بل قُرئ بالرفع ^(١) على الابداء ، وعلى ما يقتضيه أكثر كلام العرب .

وروي عن الأخفش ^(٢) أنه جعل ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ في موضع الصفة . ولا يتم له ذلك إلا بقراءة الرفع ؛ إذ يحتمل الصفة والخبر ، وأما في قراءة النصب فلا يتصور ذلك ؛ لأن الفعل الواقع صفة لا يُفسر .

قال ابن خروف : وإنما اعتذر س بقوله بأن القراءة لا تُخالف لضعف قراءة النصب ؛ لكونها بمنزلة : زيداً ضربته .

وقال ابن عصفور : « ثم قال - يعني س - : (وأما قول الله تعالى) يريد أن النصب فيه ضعيف ، والرفع أحسن منه ؛ لأنه ليس قبله ما يوجب النصب ، فهو بمنزلة : زيدٌ ضربته » انتهى .

وقول ابن خروف وابن عصفور إن النصب ضعيف ، وقول ابن عصفور أيضاً في قراءة ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يريد - يعني س - أن هذا أيضاً جاء على الوجه الأضعف في النصب - ليس كما ذكرنا أنه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو الوجه العربي الكثير ، لا الأكثر ، قال س هنا : « وهو عربي كثير » . وقال في أول أبواب الاشتغال ^(٣) : « وإن شئت قلت : زيداً ضربته » . ثم قال ^(٤) : « وقرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا تُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ، / وأنشدوا هذا البيت على وجهين ، على الرفع والنصب ، قال بشر بن أبي خازم ^(٥) :

[٣: ٨٣/١]

(١) قرأ به أبو السمال كما في المختص ٢ : ٣٠٠ . وذكرها غير منسوبة للأخفش في معاني القرآن ص ٤٨٩ .

(٢) نص على ذلك في معاني القرآن ص ٤٨٩ . ح : عن العرب .

(٣) الكتاب ١ : ٨١ .

(٤) الكتاب ١ : ٨٢ .

(٥) ديوانه ص ٢٥٧ [شرح د. صلاح الدين أهواري] وأما ابن الشجري ٣ : ١٣١ وفيه تخرجه. الروابي: الخثراء الأنفس المستقلون نوماً، الواحد رَوَّبان، أو رائب.ك: تميم بني مر.

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوًى نِيَامًا «
 ثم قال ^(١) : « فَاَلنَّصَبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ ، وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ » أَتَنهى كلام س . وفهم
 من قوله « وَالرَّفْعُ أَجْوَدُ » أَنَّ النَّصْبَ جَيِّدٌ ، وَمَا كَانَ عَرَبِيًّا كَثِيرًا جَيِّدًا ^(٢) لَا
 يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَا أضعف . وظاهرُ كلام س « أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالَفُ لِأَنَّهَا
 أَلْسُنَةٌ » رَجوعُ هَذَا التَّعْلِيلِ إِلَى آلَاتَيْنِ .

وزعم الأستاذ أبو علي وآبن عصفور أَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيلٌ لِقِرَاءَةِ ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ
 فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾ فَقَطْ ؛ لِأَنَّ آيَةَ الْأَوَّلَى فِيهَا عِنْدَهُمَا مُوجِبٌ تَرْجِيحِ النَّصْبِ ، وَهُوَ
 مُوجِبُ الْعُمُومِ ، وَالرَّفْعُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةً ،
 وَيَكُونَ (بِقَدَرٍ) هُوَ الْخَيْرِ .

ص : وَإِنْ وَلِيَ الْعَاطِفُ جَمَلَةً ذَاتَ وَجْهَيْنِ - أَي : أَسْمِيَّةَ الصِّدْرِ فَعِلِيَّةَ
 الْعَجْزِ - أَسْتَوَى الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَطْلَقًا ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاظَفَهُ فِي تَرْجِيحِ
 الرَّفْعِ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ جَعَلْ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ خَيْرًا ، وَلَا أَثَرَ لِلْعَاطِفِ إِنْ وَلِيَهُ «أَمَّا» .

وَأَبْتَدَأَ الْمَسْبُوقَ بِأَسْتَفْهَامِ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ إِنْ وَلِيَ فَصْلًا بغيرِ ظَرْفٍ أَوْ
 شَبْهِهِ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَكَذَا أَبْتَدَأَ أَلْتَلَوْ بِ«لَمْ» أَوْ «لَنْ» أَوْ «لَا» ، خِلَافًا ^(٣)
 لِأَبْنِ السَّيِّدِ .

ش : الْعَاطِفُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تُشْرِكُ فِي عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ فِي
 الْإِعْرَابِ وَالْحُكْمِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِيمَا يُشْرِكُ فِي الْإِعْرَابِ فِي عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، مِثَالُهُ :
 زَيْدٌ ضَرْبُهُ وَعَمْرُو أَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ لَقِيْتُهُ لَا بَلْ عَمْرُو مَرَرْتُ بِهِ .
 وَإِذَا قُلْتَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا فَلَيْسَ حُكْمُهُ عِنْدَهُمْ حُكْمُ : زَيْدٌ ضَرْبُهُ ، لَا

(١) الْكِتَابُ ١ : ٨٢ .

(٢) ك ، ن : جَدًّا .

(٣) لِلْأَخْفَشِ ، وَكَذَا أَبْتَدَأَ أَلْتَلَوْ بِ«لَمْ» أَوْ «لَنْ» أَوْ «لَا» ، خِلَافًا : سَقَطَ مِنْ ك .

يُلَحَظُ في قوله أَحْسَنَ زَيْدًا مَا يُلَحَظُ في ضَرْبُهُ ؛ لِأَنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ قد جَرى بِجَرى الأَسْمَاءِ ، وَلِذَلِكَ صُغِرَ ، وَاعْتَقِدَ الْكُوفِيُّونَ ^(١) فِيهِ أَنَّهُ أَسَمٌ ، فَلِذَلِكَ يُخْتَارُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو مَرَرْتُ بِهِ ، بِرَفْعِ عَمْرٍو عَلَى الْمُخْتَارِ ^(٢) ، كَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةِ أَسْمِيَّةٍ ، أَوْ كَأَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، وَقَدْ أَهْمَلَ الْمُصَنِّفُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ .

وَمَا أَشْبَهَ الْعَاطِفَ حُكْمُهُ كَالْعَاطِفِ ، وَقَدْ أَهْمَلَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَصِّ وَفِي الشَّرْحِ ، نَحْوَ « حَتَّى » ، تَقُولُ : أَنَا أَضْرِبُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْرُو أَضْرِبُهُ .

وَأَيْنَمَا أَحْتَاجُ فِي تَفْسِيرِ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ « أَيِ : أَسْمِيَّةُ الصِّدْرِ فَعْلِيَّةُ الْعَجَزِ » لِأَنَّ ذَاتِ الْوَجْهَيْنِ يُرَادُ بِهَا كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ ، فَالْصَّغِيرُ فِي ضَمَنِ الْكَبِيرِ ، وَالصَّغِيرُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً ، فَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ « ذَاتِ وَجْهَيْنِ » مَا يَجُوزُ فِيهِ الَّرْفَعُ بِاعْتِبَارِ الْكَبِيرِ ، وَالنَّصِبُ بِاعْتِبَارِ الصَّغِيرِ ، وَلَا تَكُونَ كَذَلِكَ حَتَّى تَكُونَ أَسْمِيَّةُ الصِّدْرِ فَعْلِيَّةُ الْعَجَزِ .

وَأَهْمَلَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْوَصْفَ الْمَخْبِرَ بِهِ / عَنْ الْمَبْتَدَأِ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، مِثَالُهُ : هَذَا ضَارِبٌ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ يَمُرُّ بِهِ ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو غَدًا وَبِشْرٌ سَيَضْرِبُهُ ، وَهَذَا ضَارِبٌ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ يَضْرِبُهُ ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْمَثَلِ الَّتِي سَرَدْنَاهَا يَجُوزُ فِيهَا الَّرْفَعُ وَالنَّصِبُ .

وَقَوْلُهُ آسَتَوَى الَّرْفَعُ وَالنَّصِبُ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ قَالَهُ الْجَزُولِيُّ ^(٣) مِنْ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ^(٤) : « جاز

[٣: ٨٣/ب]

(١) الْإِنْصَافُ ص ١٢٦ [١٥] .

(٢) ن : عَلَى أَنَّهُ الْمُخْتَارُ .

(٣) الْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةُ ص ١٠١ .

(٤) ١٤٣ : ٢ .

رفعه ونصبه جوازاً حسناً دون ترجيح ؛ لأنه إذا رُفع كان مبتدأً مخبراً عنه بجملة فعلية معطوفاً على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ؛ وإذا نُصب كان معمول فعل معطوفاً في اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مُشاكلة توجب عدم ألفاضلة ، ولكل منهما ضَعْفٌ وَقُوَّةٌ ، فَضَعْفُ الرفع لِتَرْتُّبِهِ على أُنْعَدِ الْمَشَاكِلِينَ ، وَقُوَّتُهُ لِصِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ لِأَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ الْأَوَّلِ ، وَضَعْفُ النَّصْبِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الثَّانِي فِيهِ أَنَّ يَسُدُّ مَسَدَّ الْحَمُولِ عَلَيْهِ ، وَقُوَّتُهُ لِتَرْتُّبِهِ على أَقْرَبِ الْمَشَاكِلِينَ ، فَحَصَلَ بِذَلِكَ تَعَادُلٌ فِي مِرَاعَاةِ التَّشَاكُلِ » انتهى .

وفي البسيط : هما على ألسواء على رأي س ، وترجيح الرفع على رأي أبي علي .

وقال بعض معاصرينا : لم يُصَرِّحْ س أَنَّهُمَا على حد سواء ، إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجَزْوَلي ، وَأَلْأَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ الْحَمْلُ على الْفَعْلِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى أَحْسَنَ مِنَ الْحَمْلِ على الْكَبْرَى ؛ لِأَنَّ الصَّغْرَى أَقْرَبُ ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي ، وَهَمَّ كَثِيرًا مَا يُرَاعَوْنَ أَلْجَوَارَ - وَإِنْ كَانَ يَنْقُضُ الْمَعْنَى - كَقَوْلِهِمْ : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ^(١) .

وطائفة أنكرت هذا ومنعت من الحمل على الصغرى البتة . ونسبه ابن عصفور ^(٢) للفارسي قولاً . والصحيح أنه لأبي بكر بن طاهر ، وهو أن العطف على كل حال إنما هو على الكبرى ، فإن كان مرفوعاً فلا كلام فيه ، وإن كان منصوباً فمحمول على الكبرى ، مُلَاحَظَ فِيهِ مَعْنَى الصَّغْرَى لِلْمَشَاكِلَةِ ، وَكَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْتَوْهِمِ ، وَلَا يَلْزَمُ إِذَا لُحِظَتِ الصَّغْرَى مِنْ جِهَةِ الْمَشَاكِلَةِ أَنَّ يَكُونُ الْعَظْفُ عَلَيْهَا ، بَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ على الْكَبْرَى ، مُشَاكِلٌ ^(٣) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّغْرَى ،

(١) الكتاب ١ : ٦٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) أنظر شرح الجمل ١ : ٣٦٨ والمسائل البصريات ص ٢١٣ - ٢١٦ .

(٣) ن : مشاكلة . ح : مشاكلاً .

كقوله تعالى ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾^(١) ، وقوله^(٢) :

..... لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى ولا سابقَ شَيْئاً

وَأَخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو عَصْفُور^(٣) ، إِلَّا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ كَلَامِ س ، فَإِنَّ س قَالَ^(٤) : إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فَإِنَّهُ^(٥) مَحْمُولٌ عَلَى الصَّغْرَى . وَالْحَمْلُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْعَطْفُ .

وقول المصنف « وَإِذَا تُصِبَّ كَانَ مَعْمُولٌ فَعَلٍ مَعْطُوفًا فِي الْلفظِ عَلَى مَعْمُولٍ فَعَلٍ » ليس بجيد ، فَإِنَّهُ كَمَا يُعْطَفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى الْمُتَضَمِّنَةُ مَنْصُوبًا كَذَلِكَ يُعْطَفُ عَلَى الصَّغْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ / فِيهَا مَنْصُوبٌ أَلْبَتَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، فَمِرَاعَاةُ الْمَشَاكِلَةِ لَيْسَتْ لَكُنْ الصَّغْرَى فِيهَا مَنْصُوبٌ ، بَلْ لِمَجْرَدِ كَوْنِهَا فَعْلِيَّةً .

٣١ : ٨٤ / ١

وقوله مطلقاً ، خِلَافًا لِلْإخْفَافِ وَمَنْ وَاظَفَهُ إِلَى قَوْلِهِ خَبَرًا الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَتْ أَلْسَالُهُ ، نَحْوُ : هَذَا ضَرْبُهَا وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ فِي دَارِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ وَالْفَارَسِيِّ^(٦) مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الصَّغْرَى ، نَحْوُ : هَذَا ضَرْبُهَا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ س^(٧) .

(١) سورة المنافقون : ١٠ .

(٢) تقدم تخرجه في ٣ : ٢٤٩ .

(٣) شرح الأجل ١ : ٣٦٨ .

(٤) أنظر الكتاب ١ : ٩١ - ٩٢ .

(٥) في المخطوطات : إنه .

(٦) التعليقات ١ : ١٢٢ وألسائل البصريات ص ٢١١ - ٢١٣ .

(٧) الكتاب ١ : ٩١ .

قيل للفارسي : إذا عطفت على الصغرى لزم أرابط .

قال : قد نجد ما يدل على ما قلت ؛ ألا ترى أن (إن زيدا وعمرو قائمان)^(١) لا يجوز في الحكاية ، أي (زيد) لا يجوز ، فإذا قلت : إنك وزيد قائمان ، أو : من زيدا - جاز . وإنما جاز ذلك مع الضمير الذي هو الكاف في (إنك) وفي^(٢) (من) ، ولم يجر في الاسم لعرب ؛ لأنك إذا عطفت على معرب فيلزمك أن تحمل عليه من نوعه كراهية الخلاف ، وإذا عطفت على ما لا يظهر فيه إعراب احتمل ذلك فيه ؛ لأن الخلاف في ظاهر اللفظ قد أمن ، وكذلك العطف على الجملة الصغرى جائز لأنها لا يظهر فيها إعراب من حيث هي جملة ، فاحتمل عروها من الضمير كما احتمل في (إنك وزيد)^(٣) (أرفع ، وفي الحكاية (من) ؛ حيث لا يظهر فيهما إعراب .

وقال الفارسي أيضا : قد نجد معطوفاً على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان المعطوف عليه ؛ ألا تراهم يقولون : رب رجل وأخيه^(٤) ، وكل شاة وسخلتها^(٥) ، ولا يقولون : رب أخيه ، ولا : كل سخلتها .

المذهب الثاني : ما ذهب إليه الأخفش^(٦) والزيادي^(٧) ومن تبعهما كالسيراقي^(٨) ، وهو أنه لا يجوز ؛ لأن المعطوف على الخبر خير ، فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ ، فكذلك الجملة

(١) ن : إن زيدا وعمرا قائمان . ك : زيد أو عمرو قائمان .

(٢) في : ليس في ك .

(٣) ك : وزيدا .

(٤) الكتاب ٢ : ٥٦ .

(٥) الكتاب ٢ : ٥٥ .

(٦) الأنتصار ص ٦٠ والبصريات ص ٢١١ والمختص ٢ : ٣٠٢ .

(٧) الأنتصار ص ٦٠ وشرح كتاب سيويه للسيراقي ٣ : ١٣٠ والمسائل البصريات ص ٢١٣ .

(٨) شرح الكتاب ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

المعطوفة عليها ، فإن وُجدَ النصب فيما عَرِيَ منَ الرابط فليس لكونه معطوفاً على الجملة الصغرى ، إنما ذلك لجواز « زيدا ضربته » ابتداءً من غير مراعاة عطف على الصغرى ، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، وذلك جائز ، لا خلاف فيه .

والمذهب الثالث : ما ذهب إليه هشام ، وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو بالواو جازت المسألة لأنَّ الفاء فيها تسبب ، فيحتمل أن يكون الرابط في الجملتين بضمير واحد ، وألواو فيها معنى الجمع . وإن كان / العطف بغيرهما لم يجوز .

[٣: ٨٤/ب]

المذهب الرابع : ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أنه إن كان العطف بالفاء جازت المسألة ، وإن كان بغير ذلك لم تجز .

وما احتال به أبو بكر بن طاهر ومن تبعه من أن العطف في الحقيقة إنما هو على الكبرى ، لكن إن نُصب راعيتَ مشاكلة الصغرى - هو إحالة منه لصورة المسألة ، فإن افترض في المسألة أن العطف إنما هو على الجملة الصغرى .
وأما ما س فإنه ذكر مثلاً ^(١) ، وأجاز فيها النصب والرفع ، وليس في الجملة الثانية ضمير . فقيل : أتكل على فهم القاعدة من أن المعطوف على الآخر خير ، فيلزم في الثاني ما يلزم في الأول .

وأستدل لجواز النصب - وإن عَرِيتَ الجملة من الضمير - بورود الوجهين في قوله ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ ﴾ ^(٢) ، قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وقرأه باقي السبعة بالنصب ^(٣) ، وهو معطوف على قوله ﴿ وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ ^(٤) ، وليس في الجملة المعطوفة على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

(١) الكتاب ١ : ٩١ .

(٢) سورة يس : ٣٩ .

(٣) السبعة ص ٥٤٠ .

(٤) سورة يس : ٣٨ .

قال ابن عصفور ^(١) والمصنف ^(٢) : أجمع القراء على نصب ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴾ ^(٣) ، وهي معطوفة على (يَسْجُدَانِ) من قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ^(٤) ، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر) .

وذكر ابن عصفور ^(٥) أن س وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ، ولم يشترطوا ضميراً . وليس في كتاب س أن الاختيار النصب ، وإنما فيه ما نصه ^(٦) : « فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَبْتَدَأً ، يجوز فيه ما يجوز إذا قلت : زَيْدٌ لَقِيْتُهُ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ اخْتِيارَ فِيهِ الْنَصْبُ كَمَا اخْتِيارَ فِيما قَبْلَهُ ، وَجاز فِيهِ ما جاز فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، وَذلك قولك : عمرو لَقِيْتُهُ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ ، إِنْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَوَّلِ . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْآخِرِ قلت : عمرو لَقِيْتُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ » انتهى . فلم يختار النصب على الرفع بالنسبة إلى المسألة إذا رفعت مراعيًا الجملة الكبرى ، وإنما اختار النصب إذا راعيت الجملة الصغرى على الرفع إذا عطفت عليها ، ولذلك قال : « وَجاز فِيهِ ما جاز فِي الَّذِي قَبْلَهُ » يعني من الرفع . وإن كان العطف على الجملة الصغرى فيكون عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، فالنصب هو المختار ؛ لأنه يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، فيحصل التشاكل .

وقال المصنف في الشرح ^(٧) : « جرت الجملة ذات المحل والتي لا محل لها مجرى واحدًا ، كما أن اسم أفعال حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى ما

(١) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٢) ٢ : ١٤٤ .

(٣) سورة الرحمن : ٧ .

(٤) سورة الرحمن : ٦ .

(٥) شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٦) الكتاب ١ : ٩١ .

(٧) ٢ : ١٤٤ .

لا ضمير فيه ، ففعل في تنيته (قائمان) / كما قيل (فرسان) . وإذا كان أسم
أفعال قد يظهر ضميره إذا جرى على غير ما هو له ، ثم أجزى مع ذلك مجرى
ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع - كان ما لا يظهر إعرابه أصلاً أحقَّ
ألا يُعَدَّ به « انتهى .

وكان ينبغي للمصنف أن يستني من الجملة ذات الوجهين مسألة ذكرها
س^(١) ، وهي قولك : « ما أحسن زيداً وعمرو قد رأيناه » ، فالرفع أجود مراعاة
للجملة الكبرى ، ولا يُنصب إلا على قولهم : زيداً ضربته ، ولا تراعى الجملة
الصغرى ؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُستعمل منه مستقبل ولا أسم فاعل ، بل قد لزم
طريقة واحدة ، ولم يُضمَر ، فيبقى عمله كالأفعال ، إذ لا تقول : ما زيداً ! تريد :
ما أحسن زيداً ! ولا تقول : ما أحسنًا ! ولا : ما أحسنوا ! فتلحقه الضمائر
كالأفعال ، ولا تقدِّمه ، ولا تؤخِّره ، إنما هو بمنزلة : لَدُنْ غُدُوَّة^(٢) .

وقوله ولا أثر للعاطف إنَّ وَلِيَّه « أمَّا » أمَّا تُبطل حكم حرف العطف
لأنَّها^(٣) من أدوات الصدر ، فلا يُنظر إلى ما قبلها ، بل يكون للأسم بعدها ما له
مفتتحاً به ، فلا تُراعى مع « أمَّا » الجملة الصغرى ، ولذلك قرأ أكثرهم ﴿ وَأَمَّا
ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٤) بالرفع ، وقد تقدَّمته جملة ذات وجهين ، فإنَّ كان مع
وجود « أمَّا » له مرجح النصب سوى العطف عمل بمقتضاه ، نحو : أمَّا زيدٌ فقام
وأمَّا عمراً فأضربه ، وإلا فالرفع راجح .

وقوله وأبتداءً المسبوق بأستفهام إلى قوله خلافاً للأخفش^(٥) إنَّ فُصِّلَ

(١) الكتاب ١ : ٩٦ .

(٢) فقد عمل عمل الفعل وليس بفعل ولا أسم فاعل .

(٣) لأنَّها من أدوات الصدر ... بل يكون : سقط من ك ، ح . وأثبت في حاشية ن .

(٤) سورة فصلت : ١٧ .

(٥) قوله « خلافاً للأخفش » ذكر في ألفص بعد قوله « أو شبهه » كما تقدم .

بَيْنَهُمَا بغيرِ ظَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ ، نحو : أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَأَهْنَدُ عَمْرُو تَضْرِبُهُ ؟
 فذكر المصنف في الشرح^(١) أنه يَظِلُّ حكم الِاسْتِفْهَام عند س^(٢) لبعده من الفعل ،
 ولا يَظِلُّ عند الِاخْفَش^(٣) لوجود الِاسْتِفْهَام في أول الكلام والفعل في آخره ،
 فرفع « أنت » « تضرب » مقدراً ، ونصب به زيدا ، وعند سيويه « أنت » مبتدأ ،
 والجملة بعده خبره .

وقد خطأ معظم النحويين الِاخْفَش في اختياره النصب على الرفع ،
 واختلفوا في آرد عليه : فزعم ابن ولاد^(٤) أن الِاسْتِغْثَالَ لا يكون بالنظر إلى اسمين
 أصلاً ، وأن س لا يُجِيز ما قاله الِاخْفَش ، وذلك أن الفعل المَشْتَغَل لا بد أن يكون
 خبراً عن الاسم ، فإذا قلت أزيداً ضربته ؟ فـ « ضربته » خبر ، وقد كان خبراً له
 قبل الِاسْتِغْثَالَ حين قلت : زيدٌ ضربته ، ولو قلت : أأنتَ عبدُ الله ضربته ؟ لم يكن
 « ضربته » خبراً عن « أنت » ، وإنما يكون خبره الجملة ، فخرج عن الِاسْتِغْثَالَ .

وقد اعترض^(٥) هذا القول بقولك : أزيدُ أنتَ ضاربُ؟ وليس خبراً عن
 « زيد » ، بل « أنت » وما بعده هو الخبر ، وقد أجمعوا على جواز النصب^(٦) .

وينفصل عن هذا الاعتراض بأن «أنت» مع «ضارب» بمنزلة «ضرب» ؛

لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً بلا فاصل ، / وهذا بناء على منع هشام و « س » :
 زيداً أنا ضربتُ ، وإجازتهما : زيداً أنا ضاربٌ^(٧) .

(١) ١٤٤ : ٢ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسراfi ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) الانتصار ص ٦٤ وشرح الكتاب للسراfi ٣ : ١٧٦ وإصلاح الخلل ص ١٣٠ .

(٤) الانتصار ص ٦٤ .

(٥) هذا اعتراض ابن مضاء . آرد على النحاة ص ١١٢ . وهو من غير نسبة في شرح
 الجزولية للأبدي ١ : ٩٣٩ - ٩٤٠ وفيه الانفصال التالي ومنه هشام .

(٦) الكتاب ١ : ٩٣ ، ١٠٨ .

(٧) الكتاب ١ : ٧٢ .

وزعم أبو جعفر بن مضاء ^(١) أن امتناع ما أجازته الألفيش هو من أجل أنه يصير « ضربته » مفسراً للعامل يطلب معمولين ملفوظاً بهما ، وهما : عبد الله ، وأنت ، والتفسير لا يقوى ^(٢) هذه القوة .

واعترض ابن خروف هذا القول بأن قال : وكذلك هو التفسير أبداً ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : أعبد الله ضربته ؟ فتقدر له فعلاً ، يعمل في فاعل وفي المفعول المنطوق به .

ورُدَّ هذا الاعتراض بأن المعمولين هنا منطوق بهما ، وهناك لم يُلفظ بالمعمول الواحد إلا حين لفظت بالعامل ، ولم يكونا ملفوظاً بهما حتى يفتقرا إلى ما يفسر عاملهما ، فليس هذا مثل ذلك .

وزعم أبو بكر بن طاهر أن امتناع ذلك من أجل أنك إذا قلت : أعبد الله ضرب أخوه زيداً ؟ وترفع « عبد الله » بفعل مضمَر يفسره ما بعده - فإنما تقول ذلك بحق الحمل للفاعل على المفعول ، وإلا فلم يكن من حقه أن يفسره ؛ إذ لا يضح له ^(٣) أن يعمل فيه ، فإذا فسرنا به على ذلك كان على طرف من الضعف ، فلا يتعدى به أكثر من ذلك ، فإذا رفعت « أنت » بفعل مضمَر يفسره الفعل المتصل بسببه - وهو آتاء - فقد تجوزت به الأمر المتوسّع فيه بأن فسرت به فعلاً يعمل فيه مع بعده ^(٤) منه ووقوع الفصل بينهما ، وهم إنما تسامحوا في ذلك حين الاتصال .

قال الأستاذ أبو علي : « وهذا أيضاً يقرب أن يكون مانعاً في المسألة من النصب ، وأن يكون س منعه لهذا ، ويحتمل أن لم يمنع س من ذلك إلا ما دام

(١) الرد على النحاة ص ١١١ - ١١٢ .

(٢) لا يقوى ... وكذلك هو التفسير : سقط من ك .

(٣) له : ليس في ك .

(٤) ك ، ن : مع ما بعده .

«أنت» مبتدأ ، وأنه إنما ذكر الوجه في المسألة التي وقعت فيها «أنت» مبتدأ ، ولم يتعرض لهذا ، وكأنه قال ^(١) : لَمَّا كان فيها الفصل بالابتداء بين آهزمة التي تطلب الفعل وبين الكلام صار كأنه لا همزة استفهام فيه ، انتهى كلامه .

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الألبدي ^(٢) : « وهذه المسألة جعل قوم فيها الخلاف بين س والأخفش - وعلى هذا انبنى ردُّ ابن ولاد وابن مضاء وابن طاهر وغيرهم على الأخفش - وقال قوم : لا خلاف بين س والأخفش ، بل هما مقصدان ، فإذا أدخلت ^(٣) آهزمة على (أنت زيداً ضربته) في حال نصبك لزيد فينبغي أن يكون (أنت) مرفوعاً بإضمار فعل يفسره الفعل المضمر أنصب لزيد ، فيكون تقديره : أضربت ضربت زيداً ضربته ؟ فالأخفش ^(٤) يختار هنا النصب لأجل همزة الاستفهام ، وليس بصواب .

وظاهر لفظ س ^(٥) أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعاً بالابتداء لا بإضمار فعل . وعلة ذلك أن همزة الاستفهام ليست مما تطلب الفعل بذاتها ، إنما تطلب الفعل بالحمل على (إن) الشرطية ؛ لأن الاستفهام كما يكون عن الفعل كذلك يكون ^(٦) / عن الاسم ، فنقول : أزيد أخوك ؟ وأزيد قام ؟ إلا أنه إذا كان خبر المبتدأ فعلاً اختير حينئذ في الاسم الرفع بإضمار فعل ، وأما إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا الرفع بالابتداء ، نحو : أزيد أخوك ؟ والخبر في قولك : أنت عبد الله ضربته ؟ إنما هو الجملة الاسمية لا الفعل ، والجملة لا تعمل ، فلا تفسر ، فهذا عند

(١) قال : سقط من ن ، ح .

(٢) شرح الجزولية ١ : ٩٣٨ - ٩٣٩ بتصرف [رسالة] .

(٣) ح : فإذا أدخلت آهزمة على أنت زيد ضربته فيختار الرفع في زيد ويكون أنت مرفوعاً .

(٤) شرح الكتاب للسيرا في ٣ : ١٧٦ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ وشرحه للسيرا في ٣ : ١٧٤ - ١٧٦ .

(٦) عن الفعل كذلك يكون : سقط من ك .

س بِمَنْزِلَةِ أَنْ لَوْ قُلْتَ : أَزِيدُ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ ؟ » أَنْتَهَى .

وما ذكره شيخنا أبو الحسن من أنه ينبغي أن يفسر فعلاً لـ « أنت » وفعلاً لـ « ضربت » ، ويكون الفعل الذي للفاعل هو الذي فسرهُ المفعول - قول لم يسبقه إليه مَنْ فسر كلام الأخفش ، وإنما جعلوا العامل الذي في الفاعل والمفعول واحداً يفسرهُ ما بعده ، وأكثر الناس جعلوا ذلك خلافاً بين س والأخفش كما تقدم ، وكما هو ظاهر كلاميهما ، فـ (س) ^(١) لا ينصب (زيداً) في «أَنْتَ زِيداً تَضْرِبُهُ» إلا على من قال : زيداً ضربته .

قال الأستاذ أبو علي : في الحقيقة لا خلاف بينهما ، وإنما منع س من الذي ذهب إليه الأخفش ما دامت (أنت) مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه ، فأماً إذا جعلت (أنت) فاعلاً بالفعل الذي يفسرهُ (ضربته) المتصل بسببيه فلا يُنكر ذلك س ، ولا يَمنع منه .

وقال أيضاً الأستاذ أبو علي : وَمَنْ خَطَأً الْأَخْفَشُ عَلَى خَطَأٍ . قال : والصحيح أن الأخفش غير مُعارض لـ (س) ، وكلامهما واحد من غير خلاف بينهما ، وإنما هو كالتَّمَسُّم لا المُعْتَرِض ، وأهْمزة هنا - أعني في : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتَهُ - تطلب الفعل ^(٢) اختياراً على أصلها ، وكأنَّ س فرض هذه المسألة على الوجه الأضعف لئلا يتوهم أن أدوات الاستفهام لا يجوز أن يُحمَل ما بعدها إلا على فعلٍ من حيث إنه لم يذكر فيما تقدم إلا مسائل محمولة على الفعل فيما ذكر منها بعد أداة تطلب الفعل اختياراً ؛ فكأنه هنا كالتنكت ، وليرى أن أهْمزة إذا فصلت بينها وبين الاسم المشتغل عنه بمبتدأ لم تقوَ أن تطلب فعلاً ^(٣) يعمل في المشتغل عنه من حيث الفصل ، ولْيُعْلَم أن هذا جائز من كلامهم وجيد ، فإذا كان

(١) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٢) ك ، ح : تطلب بالفعل . وكذا في الموضع التالي .

(٣) في الأصول : بفعل .

على هذا - أعني على جعل (أنت) مبتدأ على الوجه الأضعف - لا يجوز في (عبد الله) إلا الرفع على الوجه الأضعف كما قال ؛ لأنَّ أَلْهَمَزة قد جعلها هنا كالعَدَم من حيث إنَّها لم تدخل على (عبد الله) - فلا يُحْمَل (عبد الله) على فعل على الِاخْتِيار المَعْتاد في أَلْهَمَزة لأنَّها لم تَله ، والأخْفَش اِخْتار المِخْتار في هذه المَسْأَلَة الَّذي هو الوجه الأحسن الَّذي أَهْمَله هنا س ، ولم يذكره ، وهو أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره الفعل الآخر ، ويكون (عبد الله) منصوباً على المفعولية ^(١) بالفعل الرفع لـ « أنت » على أفعالية ، وإذا كان فاعلاً / بفعل مضمَر لا يجوز في (عبد الله) إلا النصب لأنه مفعول .

[٣ : ٨٦ ب]

فإن قلت :الأخفش قال : النصب في عبد الله أجود . يعني أن الرفع جائز .
فالجواب : أن الأخفش إنما أراد أن يقول : إنَّ الوجه المؤدِّي لنصب (عبد الله) على اللزوم أجود من الوجه المؤدِّي لرفعه على الاختيار « انتهى كلامه .
وهذا الحكم الَّذي ذكره المصنف من أن ابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه المسألة لا تختص هذه المسألة ، بل ابتداء المسبوق بحرف نفي لا يختص حكمه كذلك ، كما أنه مرجَّح للنصب كهزمة الاستفهام كذلك يكون الترجيح في الِابْتِداء إذا سبق بحرف نفي لا يختص كألهمزة ، ومثال ذلك : ما أنت زيدٌ ضربته .

ومن غريب المنقول ما حكاه صاحب « رؤوس المسائل » من اختلاف النحويين في جواز رفع « زيد » وشبهه من قولك : ما أنا زيدٌ لقيته . ولعلَّ هذا النقل غلط ، أو يُحمَل على جواز اختيار رفع « زيد » .

وأحترز المصنف بقوله بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بظرف أو مجرور، فإنه كلا فصل ؛ لأنه يُتَّسَع في الظروف والمجرورات ما لا يُتَّسَع في غيرهما .

(١) على المفعولية بالفعل الرفع لأنت : سقط من ك .

ومثاله : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَأَفِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَالْأَخْتِيَارُ هُنَا الْنَصْبُ ، وَكَأَنَّ هَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ وَلَيْتَ الْأَسْمَ . وَكَذَلِكَ : مَا أَلْيَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، وَمَا فِي الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ . وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَفْسَّرُ الْنَاصِبُ لِرَيْدٍ ، فَإِنْ قُدِّرَتْهُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ أَوْ مُتَأَخِّرًا يَلِي الْأَسْمَ الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ جَازٍ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ هُوَ فَصْلٌ كَلَا فَصْلٌ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ أَوْ الْجُرُورِ وَالْمَشْتَغَلَ عَنْهُ وَاحِدٌ ، بِخِلَافٍ : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؛ لِأَنَّ « أَنْتَ » مُبْتَدَأٌ ، فَهُوَ فَاصِلٌ .

وَفِي الْبَسِيطِ : إِنْ فَصَلْتَ بِأَسْمٍ آخَرَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ قَوِي الِرْفَعِ ، نَحْوُ أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ ؟ لِبَعْدِ الْحَرْفِ الْطَالِبِ لِلْفِعْلِ ، وَيَرْجَحُ عَلَى النِّصْبِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَكَانَ الْأَسْمُ الَّذِي يَلِي الْحَرْفَ أَيْضًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلْبَعْدِ بِالثَّانِي . فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ مِمَّا لَا يَقْضِلُ عَنْهُمْ كَالظَّرْفِ لَمْ يَرْتَفِعْ طَلِبًا لِلْفِعْلِ ^(١) ، نَحْوُ : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْثِّرْ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنَ (مَا) وَمَعْمُولِهَا فِي جَوَازٍ : مَا أَلْيَوْمَ زَيْدًا ذَاهِبًا ، وَلَمْ يَمْنَعِهَا عَنِ الْعَمَلِ - فَالْأَمْنَعِهَا عَنِ طَلْبِ الْفِعْلِ أَوَّلَى ، وَهَذَا رَأْيِي س .

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَيُفْرَقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْفَاصِلَ لَهُ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ ضَمِيرٌ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ طَلْبِ الْفِعْلِ ، وَالْأَسْمَانِ مَعًا مَبْنِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ بِحَسَبِ مَا يَطْلُبُهُمَا الْفِعْلُ ، نَحْوُ : أَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ ؟ فَالْأَوَّلُ لَهُ فِي الْفِعْلِ آتَاءٌ ، فَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَيَكُونُ الثَّانِي كَذَلِكَ . وَكَذَلِكَ أَعْبَدُ اللَّهَ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ ؟ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ ^(٢) / أَلَوْجُهُ النِّصْبُ فِي الثَّانِي . وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ لَيْسَ لَهُ فِي الْفِعْلِ ذِكْرٌ وَافَقَ ^(٣) س ^(٤) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَيَرْجَحُهُ عَلَى النِّصْبِ ، نَحْوُ :

[٣/٨٧]

(١) ك ، ن : طَلْبُ الْفِعْلِ .

(٢) شَرَحَ الْكِتَابَ لِلْسِّيْرَافِيِّ ٣ : ١٧٨ .

(٣) شَرَحَ الْكِتَابَ لِلْسِّيْرَافِيِّ ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

(٤) الْكِتَابُ ١ : ١٠٥ وَشَرَحَ لِلْسِّيْرَافِيِّ ٣ : ١٧٨ .

أزیدُ أخوه تُضربه ؟ لأنَّ الأول لا فعل له ، فحينئذ لا يكون للحرف به طلب ،
فيتعين الابداء .

قال شيخنا - يعني أبا العلّا إدريس - : ويترجح ما ذهب إليه س ؛ فإنَّ
المضمر الذي (ل أنت) في الفعل الظاهر المتأخر ليس طلبه له ضروريًا ، بل قد
يستغنى عنه ، بخلاف طلب الضمير الآخر الذي (ل عبد الله) ، وإذا لم يكن ما
يطلب (أنت) طلبًا لازمًا فهو في حكم الأجنبي ، فرفعه ابتداءً أولى ؛ ألا ترى
أنك لو قلت : أعبد الله ضربته ، ولم تذكر (أنت) - لصحَّ الكلام ؛ لأنَّ آتاء
ليست طالبة لأسم تعود عليه ، وترتبط به ، كآلهاء ^(١) ، فلا عيرة بها ^(٢) ، فطلبه
في المعنى كطلب فعل السبب للأسم الأول في قولك : أعبد الله أخوه يضربه ^(٣) ؟
فكما لا يراعى هنا فعل السبب اتفاقًا فكذلك هناك ، ولا فرق ، ولذلك سوى
بينهما س . وأما الفصل بحروف العطف فلا يمنع ، نحو : أوزيدًا ضربته ، ونحوه .

وقوله وكذا ابتداءً المثلوّ بلم أو لن أو لا ، خلافًا لابن السيّد مثال ذلك :
زيدٌ لم أضربه ، وبشرٌ لن أكرمه ، وزيدٌ لا أضربه ، فذكر المصنف أن الاختيار هنا
الرفع على الابداء .

وقال ابن السيّد ^(٤) : « ألجحد ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز فيه إلا الرفع : وهو أن يكون النفي بِ (ما) ، ويتقدم الأسْم
قبلها ، كقولك : زيدٌ ما ضربته .

وقسم يختار فيه النصب : وهو أن يكون فيه النفي بِ (لا) أو بِ (لم) أو

(١) ك ، ح : كآلهاء .

(٢) ن : فلا عيرة بما يطلبه المعنى كطلب فعل السبي للأسم الأول .

(٣) ن : أعبد الله يضربه أخوه .

(٤) إصلاح الخلل ص ١٣٢ - ١٣٣ .

بـ(لن) ، أو يتأخر الـآسم بعد (ما) ، كقولك : زيدًا لا أضربه ، وزيدًا لم أضربه ،
وزيدًا لن أضربه ، وما زيدًا ضربته .

وقسم في جواز النصب فيه خلاف : وهو كقولك : أزيدًا لست مثله «
أنتهى كلامه .

قال المصنف في الشرح ^(١) : « ليس بصحيح » ، يعني ما زعمه ابن السِّيد
من رجحان النصب على الرفع . قال : « لأنَّ تقدم الـآسم على فعل منفي بغير
(ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهي ، فكما
يستوي المتقدم على فعلي الأمر والنهي كذلك يستوي المتقدم على فعلي الإثبات
والنفي بغير (ما) ، فلو كان النفي بـ(ما) لم يجوز النصب لأنها من بين حروف
النفي مخصوصة بالتصدير « أنهى .

وفي الإفصاح : « أمَّا حروف النفي في قولك : ما زيدًا ضربته ، ولا عمرًا
أكرمته - ففيه خلاف : أكثر النحويين على أنها من هذا القسم - يعني من قسم ما
يختار فيه النصب كهمزة الاستفهام - إلا أنَّ النصب فيها - وإن كان أقيس من
الرفع - فهو دون النصب بعد أدوات الاستفهام .

وقيل : هو من الذي يختار فيه الرفع ، إلا أنَّ النصب أقوى منه في ذلك
الباب « .

ص : وإنَّ عُدَمَ الْمَانِعِ وَالْوُجُوبِ وَالْمُسَوِّيَ رَجَحَ الْإِبْتِدَاءُ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ
في ترجيح نصب تالي / ما هو فاعلٌ في المعنى ، نحو : أنا زيدٌ ضربته ، وأنتَ
عمرٌ وكَلَّمْتَهُ .

[٣ : ٨٧/ب]

ومُلَابَسَةُ الضَّمِيرِ بِنِعْتٍ أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ غَيْرِ مُعَادٍ مَعَهُ الْعَامِلُ كَمُلَابَسَتِهِ
بِدُونِهِمَا ، وَكَذَا الْمُلَابَسَةُ بِالْعَطْفِ فِي غَيْرِ ذَا الْبَابِ .

(١) ٢ : ١٤٥ . ويليهِ فيه قوله التالي .

ولا يَمْتَنِعُ نَصْبُ الْمَشْتَغَلِ عَنْهُ بِمَجْرُورٍ حَقَّقَ فَاعِلِيَّةَ مَا غَلَقَ بِهِ ، خلافاً
لِأَبْنِ كَيْسَانَ .

ش : يرجح الّأبتداء عند فقد ما ذكر، نحو : زيدٌ رأيتهُ، وإِنِّي ^(١) زيدٌ لَقِيتهُ ،
وعمرُو مهجور ^(٢) وزيدٌ أحببتهُ، وكنتُ زيدٌ لَقِيتهُ ، وحَسِبْتَنِي عبدُ اللَّهِ مررتُ به ،
وما أشبه ذلك .

فلو تقدم على الْمَشْتَغَلِ عَنْهُ أَسْمٌ هُوَ وَفَاعِلُ الْمَشْغُولِ دَالٌّ ^(٣) عَلَى شَيْءٍ
وَاحِدٍ فَذَكَرَ الْمَصْنَفُ عَنِ الْكَسَائِي أَنَّهُ يُرْجَحُ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ - وَهُوَ الْفَاعِلُ
فِي الْعِنَى - مِنْهُ عَلَى مَزِيدِ الْعَنَاءِ بِالْحَدِيثِ عَنْهُ ، فَكَأَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ مُتَقَدِّمٌ . وَلَا
يُرْجَحُ بِذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ ^(٤) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْأَسْمَ لَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ ، وَلَا يَقْتَضِيهِ ،
فُوجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَيَّانٌ .

ونقل أبْنُ أَصْبَغٍ أَنَّ النَّحَاةَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ رَفْعِ « زَيْدٌ » فِي نَحْوِ : إِنِّي زَيْدٌ
لَقِيتهُ . وَكَأَنَّ هَذَا انْتَقَلَ غَلَطٌ ، أَوْ لَعَلَّهُ « اخْتَلَفُوا فِي اخْتِيَارِ رَفْعِ ^(٥) زَيْدٌ » ،
فَتَصَحَّفَ « اخْتِيَارٌ » بِ« جَوَازٍ » .

وقوله وَمُلَابَسَةُ الضَّمِيرِ بِنَعْتٍ أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ تَقْدِمُ تَفْسِيرَ مَلَابِسِ
الضَّمِيرِ ^(٦) ، وَأَنَّ الْمُلَابَسَةَ تَكُونُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ ، أَوْ بِاشْتِمَالِ صِفَتِهِ ، أَوْ
صِلَتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَطْفِهِ عَطْفَ بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقٍ بِالْوَاوِ ، أَوْ إِضَافَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْخَمْسَةِ .

(١) ح : وَأَنَا .

(٢) ح : هَجُوتُهُ .

(٣) فِي الْمَخْطُوطَاتِ : دَالِّينَ . صَوَابُهُ فِي شَرْحِ الْمَصْنَفِ .

(٤) ك : عِنْدَهُ .

(٥) رَفْعٌ : لَيْسَ فِيهِ .

(٦) تَقْدِمُ ذَلِكَ فِي ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقوله غير مُعادٍ معه العامل احتراز من أن يعاد معه العامل ^(١) ، لو قلت «زيداً رأيت عمراً ورأيت أخاه» لم يجوز ، وكذلك لو عطفت بغير ألواو ، نحو : هنذا ^(٢) رأيت عمراً ثم أخاها ، أو أخاها .

وقوله وكذا أُللايسةُ بالعطف في غير ذا الباب أي: في غير باب الاشتغال ، وهو باب الصفة والحال والخبر ، نحو : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، وجاء زيدٌ ضاحكاً عمروٌ وأخوه ، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وأخوه ، فلو عطفت بغير واو أو كررت العامل لم يجوز .

وقوله ولا يمتنعُ نصبُ المشتغلِ عنه بمجرورٍ إلى آخره ^(٣) مثاله : زيدٌ ظفرتُ به ، إذا كان المعنى أن زيداً سبب الظفر ، فتكون ألباء على هذا باء السبب ، ويكون المظفور به غير زيد ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصب « زيد » . ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلاً في المعنى ، هكذا قال المصنف ^(٤) .

وهذا فرع من أصل كبير ، اختلف النحويون فيه ، وهو أن السببي أو الضمير إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي ينتصب منه الأسم السابق هل تجوز المسألة في باب الاشتغال أم شرطه أن ينتصبا من جهة واحدة ، وهي جهة المفعول به ، إما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر . وهذا الفرع الذي نقل المصنف فيه مذهب ابن كيسان هو من هذا الأصل ؛ إذ قولك « ظفرت به » ألباء للسبب ، فهو مفعول من أجله ، و« زيداً » / انتصب على أنه مفعول به ، فقد اختلفت ^(٥) جهة الانتصاب ، فأختلف في نصب زيد . ولو جعلت ألباء

[٣: ٨٨]

(١) العامل : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : زيداً .

(٣) إلى آخره : ليس في ك .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) فقد اختلفت ... بظفرت على أنه مفعول : ليس في ك . فأختلف ... الذي : ليس في ح .

للتعدية أنتصب^(١) « به » على أنه مفعول به ، فلو كان « به » هو الذي تعلق
بظفرت^(٢) على أنه مفعول لم يختلف في نصب « زيد » ؛ إذ يكون قد أتحدت جهة
الانتصاب^(٣) ، وهي المفعولية .

ونرجع إلى ذكر الخلاف في هذا الأصل، فنقول : ذهب أبو علي الفارسي ،
وأبو زيد السهيلي ، والأساذ أبو علي في أحد قوليهِ - إلى أن المشغول عنه لا
يُنصب إلا بفعل يفسره العامل في ضميره أو في سببهِ^(٤) على حسب انتصابه ، إن
نُصب على الظرفية نصبه عليها ، أو على المفعول به فكذلك . فعلى هذا لا
ينتصب المشغول عنه نصب المفعول وضميره أو سببهِ مفعولٌ له ، ولا ظرف ، ولا
مفعول معه ، ولا خير ، ولا مصدر ، فلو قلت : زيدًا قمت إجلالاً له ، أو زيدٌ
جلست مجلسه ، أو زيدٌ قمت وأخاه ، أو زيدٌ كنت غلامه ، أو زيدٌ قمت قيامه -
لم يجوز في « زيد » إلا الرفع فقط .

قال السهيلي : لو قلت : زيدٌ جلست عنده ، أو حوله - لم يجوز النصب
في (زيد) لأنَّ ضميره ليس بمفعول ولا في معناه ، ولا (عند) و (حول) مما^(٥)
يحذف ويقام المضاف إليه مقامه ، ومن ثمَّ قال أبو علي : أزيد^(٦) بكيت عليه : إن
جعلت (على) حرفاً نصبت (زيداً) ؛ لأنَّ ضميره مفعول في المعنى ، وإن جعلت
(على) اسماً لم يجوز النصب ألبتة ؛ لأنَّ الفعل وقع على الظرف المضاف إلى ضمير
(زيد) ، وهو ضمير ، لا يصير مفعولاً أبداً إذا كانت (على) ظرفاً ، وقس على
هذا جميع الظروف كفوق وتحت .

(١) في الأصل : وانتصب .

(٢) زيد هنا في ن : مفعول .

(٣) ك ، ح : الاقتضاء .

(٤) ك ، ن : في سببه .

(٥) ن : ولا عند دخول ما .

(٦) أزيد : ليس في ك .

قال السهيلي : « وهذه تفرقة صحيحة ، تر ك ب عليها مسألة س حيث قال :
 الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ ^(١) ، ينصب الْخَوَانُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الظَّاهِرَ قَدْ تَعَدَّى إِلَى ضَمِيرِ
 الْخَوَانِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَهَذَا اعْتِمَادٌ مِنْ س عَلَى أَنَّ (عَلَى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَرْفُ
 جَرٍّ ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ اسْمًا كَ (فَوْق) لَمْ يَجِزْ نَصْبُ الْخَوَانِ » أَنْتَهَى .

وذهب س والأخفش والأستاذ أبو علي في آخر قوله إلى أنه يجوز نصبه وإن
 كان الضمير أو السببي ينتصب من غير الوجه الذي ينتصب الْمَشْغُولُ عنه ، قال
 س : أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتَ مِثْلَهُ ^(٢) ، أَي : أَشَبَّهْتَ عَبْدَ اللَّهِ ، وَأَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ ^(٣) ، أَي :
 أَبَايَنْتَ . وَمِثْلُ ذَلِكَ : كُنْتُ أَخَاكَ وَزِيدًا كُنْتُ لَهُ أَخًا ^(٤) ، فَاتِّصَابُ (زَيْد) عَلَى
 جِهَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَاتِّصَابُ السَّبْبِيِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ خَبَرٌ .

وهذا المذهب هو الصحيح ، ويعضده نقل الأخفش عن العرب أنهم يقولون :
 أَزِيدًا جَلَسْتَ عِنْدَهُ ؟ ذَكَرَهُ فِي « الْأَوْسَطِ » مِنْ تَأْلِيفِهِ ، فَنَصَبَ « زَيْد » عَلَى
 إِضْمَارِ فِعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَلَا بَسْتُ زَيْدًا جَلَسْتَ عِنْدَهُ ، وَالسَّبْبِيُّ هُنَا اتِّصَبَ اتِّصَابَ
 الظَّرْفِ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَحْوُهَا يَظَلُّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ^(٥) « بِجَائِزِ
 الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ » ، فَإِنَّ « جَلَسْتَ » مِنْ قَوْلِكَ « زَيْدًا جَلَسْتَ عِنْدَهُ » لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يَعْمَلَ فِي « زَيْد » .

ص : وَإِنْ رَفَعَ الْمَشْغُولُ شَاغِلَهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَحُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ رَافِعِ
 الْأَسْمِ الْأَسْبَاقِ حُكْمُهُ فِي تَفْسِيرِ نَاصِبِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ »
 الْأَشْتِغَالُ بِمَصْدَرٍ مَنُويٍّ وَنَصْبُ صَاحِبِ الضَّمِيرِ ، خِلَافًا لِلسِّيَرَاتِيِّ وَأَبْنِ السَّرَاجِ .

[٣ : ٨٨ / ب]

(١) الْكِتَابُ ١ : ١٠٣ .

(٢) الْكِتَابُ ١ : ١٠٢ .

(٣) الْكِتَابُ ١ : ١٠٢ .

(٤) الْكِتَابُ ١ : ٨٩ .

(٥) أَنْظَرْ ص ٢٩٢ .

وقد يفسر عاملُ الأسم المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ عاملاً^(١) فيما قبله إن كان من سببيه ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما ، فإن أُسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحبُ الآخر منصوبٌ به .

ش : المسألة الأولى : إذا كان الرفع في الأسم على الابتداء أو على إضمار فعل - وينقسم ذلك أنقسام المنصوب - فينقسم^(٢) إلى حمل على الابتداء فقط ، وإلى حمل على الفعل فقط ، وإلى راجح الرفع على الابتداء فقط ، وإلى راجح الحمل على إضمار فعل ، وإلى مساوٍ . فمثال الحمل على الابتداء فقط : زيدٌ قام ، فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الابتداء ، ولا يجوز فيه الحمل على الفعل ، خلافاً لابن العَرِيف^(٣) ، وقد تقدم ذكر مذهبه .

وقال المصنف^(٤) : « وقد قسم الرفع - يعني على إضمار فعل - إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ . مثال المرجوح رفعه - يعني على إضمار فعل - في نحو : زيدٌ قام » انتهى . وهذا لا يقال فيه مرجوح ، بل هو شيء لا يجوز ألبته^(٥) ، بل يجب فيه الرفع على الابتداء ، إلا أن يكون المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه ابن العَرِيف .

ومثال الحمل على إضمار الفعل فقط قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٦) ، وهلاً زيدٌ قام ، و﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾^(٧) ، و﴿ لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا ﴾

(١) زيد هنا في ك : فيها .

(٢) زيد هنا في ك ، ح : ذلك .

(٣) شرح الجزولية للأبيدي ١ : ٩٢١ [رسالة] .

(٤) شرح التسهيل ٢ : ١٤٦ .

(٥) ن : بل هو الشيء لا يجوز فيه ألبته .

(٦) سورة التوبة : ٦ .

(٧) سورة الأنشقاق : ١ .

يا أبا عبيدة»^(١)، فهذا لا يجوز فيه إلا أحمل على إضمار فعل ، ولا يجوز بعد أدوات الشرط الرفع على الابتداء عند البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيون^(٢) . وكذلك ما بعد « إذا » لا يجوز الابتداء به عند البصريين ، ويجوز عند بعض الكوفيين والأخفش الرفع فيه على الابتداء .

ومثال راجح الرفع على الابتداء على أحمل على إضمار فعل قولك : خرجت فإذا زيدٌ قد ضربَ عمرًا ، على ما تقدم من نقل الأخفش^(٣) في « إذا » الفجائية عن العرب .

ومثال راجح أحمل على إضمار فعل^(٤) : أزيدٌ قام ؟ حيثُ زيدٌ يقومُ قُمْ ، أنتَ قُمْ ، زيدٌ لِيَقُمْ ، ما زيدٌ قامَ .

وقال المصنف في الشرح^(٥) : « ذكر السيرافي^(٦) في نحو (أزيدٌ قام) أن الفاعلية راجحة عند الأخفش على الابتداء ، مرجوحة عند الجرمي ، وفي قول س احتمال : كذا زعم السيرافي . وليس كما زعم ، بل صرح برجحان الفاعلية ، فإنه قال^(٧) : (وتقول : أعبدُ اللهَ ضَرَبَ أخوه زيدًا ، لا يكون إلا الرفع ؛ لأنَّ

(١) هذا قول عمر بن الخطاب لأبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنهما - وكان عمر خرج إلى الشام ، وقبل أن يصل إليها بلغه أن فيها طاعونًا ، فعزم على العودة بمن معه إلى المدينة ، فقال له أبو عبيدة : « أفرارًا من قدر الله » ؟ فقال عمر : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم ، نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله » . أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الطب : باب ما يذكر في الطاعون ٧ : ٢١ ، ومسلم في صحيحه ص ١٧٤٠ .

(٢) الإيضاح ص ٦١٥ - ٦٢٠ [٨٥] ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٢٧ .

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٠٦ .

(٤) فعل : ليس في ك .

(٥) ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣ : ١٧٦ .

(٧) الكتاب ١ : ١٠٢ - ١٠٣ .

الذي من سبب (عبد الله) فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ^(١) ، فيرفع إذا
أرتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب ، ويكون المضمَر ما يرفع ، كما
أضمرت في الأول ما / ينصب ، فإنما جعل هذا المضمَر بياناً ما هو قبله . هذا
نصه ، فإن به خلاف ما زعم السيرافي « انتهى .

فإن قلت : كيف أجاز س ^(٢) في قوله ^(٣) :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُكُورٌ أَنْتَ فَأَنْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ
أن يكون « أنت » فاعلاً يفسره « أنظر » ، ولا يُفسَّر إلا ما يعمل ، وما
بعد ألفاء لا يعمل فيما قبلها ؟

فالجواب : أنه إذا كان ما قبل ألفاء مقدماً لإصلاح اللفظ جاز إعمال ما
بعد ألفاء ؛ لأنَّ الكُتَّابَ به أن يكون مؤخراً ، ثم قُدِّم لإصلاح اللفظ ، فالأصل : تَبَّهْ
فَأَنْظُرْ أَنْظُرْ ، قبل الاشتغال ، ثم أضمر « أنظر » كما تَضَمَّر « ضربت » في : زَيْدًا
ضَرَبْتَهُ ، فأنفصل الضمير لأنه حذف عامله ^(٤) ، فصار : تَبَّهْ فَأَنْتَ أَنْظُرْ ، ثم
حذف « تَبَّهْ » ، فصار ألفاء صدرًا ، فقدم ما بعدها عليها ، فصار : أَنْتَ فَأَنْظُرْ ،
وهذا سبيل ما جاء من نحو هذا في الاشتغال ، نحو : زَيْدًا فَأَمْرُ بِهِ ، وزَيْدًا فَأَضْرِبْهُ .
ومثال المساوي : زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ ، فإن راعيتَ الكبرى رفعتَ عمرًا
على الْآبِتَاءِ ، وإن راعيتَ الصغرى رفعتَ على الْفَاعِلِيَةِ .

وقوله ولا يجوز في نحو أزيدٌ ذهب به إلى آخر المسألة : نحو هذه المسألة :
أَعْمَرُوا أَنْطَلِقَ بِهِ . ذهب الميرد وأبن السراج ^(٥) والسيرافي ^(٦) إلى أنه يجوز في

(١) مفعول ، فيرفع إذا أرتفع الذي من سببه : ليس في ك .

(٢) الكتاب ١ : ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) تقدم في ٤ : ١٠٦ .

(٤) ك : فأنفصل الضمير لأنه حذف عامله .

(٥) شرح الكافية ١ : ٥٦٠ [تحقيق الدكتور حسن الحفظي] .

(٦) شرح الكتاب ٣ : ١٧٢ .

الأسْمُ المشتغل عنه النصب ، على أن يكون « به » في موضع نصب ، لا في موضع رفع ، ويكون المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ضمير المصدر الذي تضمنه الفعل ، كأنه قيل : ذُهبَ هو - أي : ذهابٌ - يزيد .

قال المصنف ^(١) : « وهو رأي ضعيف لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقًا به » انتهى كلامه .

وقوله فيه «ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص» مسلم ، لكنه إذا أسند إليه إنما يفيد معرفًا بآل ، حتى إذا أضمر ، فجعل المظهر مكانه ، إنما يكون المظهر معرفًا بآل ، فلما أسند إلى ذُهبَ أو إلى أَنْطَلَقَ قُدِّرَ ذلك المضمر العائد على المصدر معرفًا بآل ؛ ألا ترى أن س ^(٢) في مثل « ضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدًا » لا يعرب «شديدًا» نعتًا لمصدر محذوف كما يقوله غيره ، بل يعربه حالاً من المصدر المقدر ، التقدير : ضربته - أي : الضرب - في حال كونه شديدًا . وألا ترى إلى قوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ^(٣) ، لو صرح هنا بالمظهر لكان : اعدلُ أقربُ للتقوى . وكذلك : «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ» ^(٤) ، التقدير : كان هو ، أي : الكذب . فإذا كان المصدر الدال عليه الفعل إذا أسند إليه لم يكن إلا مضمرًا أو مظهرًا بآل فلا يكون الإسناد إذ ذاك إلى / غير مختص . و«أزِيدُ ذُهبَ به» من أمثلة س ^(٥) ، فيرتفع «زيد» لأنَّ المجرور في موضع رفع ، التقدير : أَذْهَبَ ^(٦) زَيْدٌ ذُهبَ به .

[٣ : ٨٩ / ب]

وما أجازته المبرد ومن ذكر معه من النصب قال فيه الأستاذ أبو علي : « إنه

(١) شرح التسهيل ٢ : ١٤٧ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٢٨ والنكت ص ٣٢١ .

(٣) سورة المائدة : ٨ .

(٤) تقدم في ٢ : ٢٥٤ .

(٥) الكتاب ١ : ١٠٤ .

(٦) ح : أَذْهَبَ . وفي هامش ن ما نصه عن نسخة : « التقدير أَذْهَبَ زَيْدًا ذُهبَ به » .

قد يكون ، إلا أن سبويه لم يفرض المسألة إلا على أن يكون المجرور المرفوع لا المصدر المقدّر .

وقال بعض أصحابنا : لا يجوز إلا ما قال س ؛ لأن المصدر الذي يُقام لا يكون إلا ألمبّين لا الملوّك ؛ لأنه لا فائدة في إقامة الملوّك ، ولا يقال : إنه قد يُخصّص بالمجرور الذي هو « به » ^(١) من حيث إنه موقع به ؛ لأنه إذ ذاك يكون من صلته ، ولا يحذف الموصول وتبقى صلته ، فصح قول س ، وبطل قول غيره .

وقوله وقد يفسّر إلى قوله ضميريهما مثال ذلك : زيد أخوه تضرّبه ، أو يضربه عمرو ، فزيد : مبتدأ ، وأخوه : مبتدأ ثان ، وتضرّبه : خبر عن أخوه ، والجملة في موضع خبر الأول . ويجوز نصب ألمبتدأ الثاني بلا خلاف على الاشتغال ، فتقول : زيد أخاه تضرّبه ، تقديره : زيد تضرّب أخاه تضرّبه ^(٢) .

وفي نصب « زيد » - وهو الذي كان مبتدأ أول - خلاف : فذهب س ^(٣) وآخفش ^(٤) إلى جواز النصب ، فتقول : زيداً أخاه تضرّبه .

وذهب قوم من القدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ، ولا يجوز النصب . نقل هذا القول عنهم آخفش . ومنعوا النصب في « زيد » لأن المضمّر عندهم لا يفسّر المضمّر .

وردّ عليهم بأن يقال : أليس المضمّر الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسّره الظاهر ، وأستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسّر ، ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً .

(١) به : ليس في ك .

(٢) ك ، ن : وقد تضرّب أخاه . ح : وقد تضرّب أخاه تضرّبه .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٥ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣ : ١٧٨ - ١٧٩ .

قال ابن خروف: «وهذا أورد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه» .

وقال ابن تقي : « يَحْتَمِلُ هَذَا فِي الْقِيَاسِ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْتَصِبَ الْأَخُ بِفَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَضْمَرُ دَالًّا عَلَى مَا يَنْصَبُ الْأَوَّلُ ، فَيَكُونُ الظَّاهِرُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَهُوَ الضَّرْبُ ، وَيَكُونُ الْمَضْمَرُ دَالًّا عَلَى مَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنَ الْلفظِ أضعف ، وَالْمَضْمَرُ أضعف مِنَ الظَّاهِرِ ، فَتَضَعُفُ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ ، لَكِنَّ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ يَتَجَهَّ هَذَا ، فَيَكُونُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَعَلَى مَا هُوَ مِنْ مَعْنَاهُ ، قِيَاسًا عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ ، نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَتَيْنِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِمَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَنَاقِضَانِ . وَمِثْلُ دِلَالَةِ الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لَجَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ ^(١) ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْبَارِ أَبْتِدَاءً عَنْ لَعْنِهَا ، وَيَدُلُّ أَيْضًا / عَلَى مَعْهُودَةٍ مَفْرُوعٍ مِنْ لَعْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ لَعْنِهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ » أَنْتَهَى .

[٣: ٩٠/١]

وقال س ^(٢) : « وَمَنْ قَالَ أَزِيدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ فَإِنَّمَا نَصَبُ زَيْدًا لِأَنَّ أَلْفَ الْأَسْتِفْهَامِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي مِنْ سَبِيهِ مَنْصُوبٌ » ، أَيْ : إِنَّ سَبِيهِ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ ، وَذَلِكَ الْمَضْمَرُ يَفْسِّرُ الَّذِي وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ بَعْدَ أَهْمَزَةٍ .

وهذه المسألة ليس نصب زيد فيها سماعًا عن العرب ، وإنما هي مسألة قياسية ، والقياس يقتضي منع النصب في « زيد » ؛ لأنه إن نصب لزم أحد الأمرين ، وكلاهما ممتنع :

(١) سورة الإسراء : ٦٠ .

(٢) الكتاب ١ : ١٠٥ .

أحدهما : أن يكون « ضربته » قد فُسِّرَ فعلين ، أحدهما ناصب للسببي ، وهو الآخر ، والآخر ناصب لزيد ، ولا يجوز ذلك ؛ لأنه - كما تقرر - لا يفسر إلا ما يعمل ، فلو لم يشتغل « ضربت » بضمير الآخر لنصب الآخر ، وإذا نصب الآخر لم يكن لينصب زيداً ؛ لأنه لا يتعدى إليه ، بل يجب أن يقول : زيداً أخاه ضربت .
والأمر الثاني: أن يكون « ضربته » مفسراً للفعل المحذوف العامل في الآخر ، ويكون هذا الفعل المحذوف قد فُسِّرَ بالفعل الناصب لزيد ، والمحذوف لا يفسر المحذوف ؛ لأنه إنما حُذِفَ لدلالة ^(١) المثلث عليه ، ولا يُحذف لدلالة محذوف ؛ لأن المحذوف عدم ، والعدم لا دلالة له .

وقوله إلى غير ضميريهما لأن « تَضْرِبُهُ » أفعال هو المخاطب ، وليس ضمير زيد ، ولا ضمير أخيه .

وقوله فإن أسند إلى أحدهما - أي : إن أسند الفعل إلى ضمير زيد أو إلى ضمير أخيه - فصاحبه - أي : فصاحب الضمير - مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحب الآخر مشغول به مثاله : أزيد أخوه يضربه ؟ إن جعلت أفاعل في « يضرب » عائداً على زيد ، وأهلاء للآخر - رفعت زيداً ، ونصبت أخاه ، فالمرفوع للمرفوع ، والمنصوب للمنصوب ، فقلت : أزيد أخاه يضربه ؟ التقدير : أ يضرب زيداً أخاه يضربه ؟ وإن جعلت أفاعل في « يضرب » عائداً على الآخر ، وأهلاء لزيد - رفعت الآخر ، ونصبت زيداً ، فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ التقدير : أ يضرب زيداً أخوه يضربه ؟ فالفعل المقدّر في الصورة الأولى رافع لزيد وناصب لأخيه ، وفي هذه الصورة ناصب لزيد رافع لأخيه .

* * *

(١) لدلالة المثلث عليه ولا يحذف : ليس في ك .

مسائل من هذا الباب

الأولى : النصب يتفاوت في هذا الباب، فر «زيداً ضربته» أقوى من «زيداً ضربت أخاه». و «زيداً ضربت أخاه» أحسن من «زيداً مررت به». و «زيداً مررت به» أحسن من «زيداً مررت بأخيه». وسبب هذا التفاوت أن التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أن يدخل الكلام مجاز ، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على الجاز ، فتقدر : ضربت زيداً ضربت أخاه ، فتحل ضربك أخا زيد ضرباً له مجازاً ، وإن / شئت قدرت : أهنت زيداً ضربت أخاه . وفي «زيداً مررت به» يكون التفسير من المعنى، إلا أن الفرق بينه وبين «زيداً ضربت أخاه»^(١) أن هذا فسر ناصب ناصباً، وهناك فسر متعدي بحرف جر ناصباً ، والتقدير : لقيت زيداً مررت به . وتقدر في «زيداً مررت بأخيه» : لا بست زيداً مررت بأخيه^(٢) ، إلا أن دلالة «مررت» على «لقيت» أقوى من دلالتها على الملازمة ؛ لأن اللقاء هو المرور ، وليس بالملازمة .

[٣: ٩٠/ب]

وزعم ابن كيسان أن النصب في «زيداً مررت به» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه». قالوا: ولم يحتج بشيء. ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنه في مسألة «زيداً مررت به» اتحد متعلق الفعلين اللذين هما «مررت» و«لقيت» ؛ لأن الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنه فسر من المعنى، وكلاهما متعلق واحد في المعنى، وفي مسألة «زيداً ضربت أخاه» صار فيه تجوز في اللفظ وفي المعنى؛ لأن الضرب حقيقة لم يحل إلا بأخي زيد، وفسر «ضربت» فعلاً ينصب زيداً، وسواء أكان «ضربت» أم «أهنت» فهو تجوز في الفعل المفسر وفي متعلقه ، وأما في المسألة الأولى فليس فيه تجوز إلا في الفعل فقط لا في متعلقه ، فلهذا كان أحسن .

المسألة الثانية: كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدي فعل المضمرة المتصل

(١) ك : زيداً ضربته . ح : زيداً ضربت .

(٢) لا بست زيداً مررت بأخيه : ليس في ك .

إلى مضمرة المتصل^(١)، أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل^(٢) - لا تجوز إلا في باب الظن والفقْد والعدم^(٣). وكل مسألة تؤدي إلى تعدّي فعل المضمرة المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: أزيداً ضربته، وأزيداً ظنّ قائماً^(٤).

فعلى هذا الذي تقرر نقول: أَلْفَعْلَ الَّذِي اشْتَغَلَ عَنِ الْأَسْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمُسْتَثْنَاةِ أَوْ غَيْرِهَا. إِنْ كَانَ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ لِلْأَسْمِ ضَمِيرٌ، أَوْ سَبَبِيٌّ، أَوْ ضَمِيرَانِ، أَوْ سَبَبِيَّانِ، أَوْ ضَمِيرٌ وَسَبَبِيٌّ: فَإِنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرٌ أَوْ سَبَبِيٌّ حَمَلَتْ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أزيداً ظننته قائماً، وأزيداً ظننت أخاه قائماً.

وإن كان له ضميران فإمّا أن يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً: فإن كانا متصلين حَمَلَتْ عَلَى الْمَرْفُوعِ لَا عَلَى الْمَنْصُوبِ، فتقول: أزيداً ظننته قائماً. وإن كانا منفصلين حَمَلَتْ عَلَى أُيْهِمَا شئت، فتقول: أزيداً إياه لم يظنّ إلا هو قائماً. وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فإن كان المتصل مرفوعاً حَمَلَتْ عَلَيْهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، فتقول: أزيداً لم يظنّ إلا إياه قائماً. وإن كان منصوباً حَمَلَتْ عَلَى أُيْهِمَا شئت، فتقول: أزيداً ظنّ أخاه أبوه قائماً. وإن كان له ضمير وسببيّ، والضمير متصل مرفوع، حَمَلَتْ عَلَيْهِ لَا عَلَى السَّبَبِيِّ، فتقول^(٥): أزيداً ظنّ أخاه قائماً، أو منصوب حَمَلَتْ عَلَى أُيْهِمَا شئت، فتقول: أزيداً ظننته أخوه قائماً، وإن كان الضمير منفصلاً حَمَلَتْ عَلَى أُيْهِمَا شئت، فتقول: أزيداً لم يظنّ أخاه / إلا هو قائماً.

وإن كان من غير الأبواب المستثناة فذلك التقسيم:

- (١) نحو: ضربتني، وضربتكَ، وزيدٌ ضربته، يعني: ضربَ نفسه.
- (٢) نحو: ضربته زيدٌ، يعني: ضربَ نفسه.
- (٣) أنظر الأمثلة على ذلك في شرح الجمل لأبن عصفور ١: ٣٧٢ إن شئت.
- (٤) أي: ضربَ نفسه، وظنّ نفسه قائماً.
- (٥) فتقول أزيداً ظنّ أخاه قائماً أو منصوب حَمَلَتْ عَلَى أُيْهِمَا شئت: أنفردت به ح.

فإن كان له ^(١) ضمير أو سببي حملت عليه ، نحو : زيداً ضربته ، وزيداً ضربتُ أخاه .

أو ضميران متصلان فلا تجوز المسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت ،
نحو : أزيدُ إياه لم يضرب إلا هو . أو أحدهما متصل والآخر منفصل حملت على
المنفصل ^(٢) ، نحو : أزيدُ لم يضربه إلا هو ، وأزيداً ^(٣) لم يضرب إلا إياه .

أو سببيان حملت على أيهما شئت ، فتقول : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيدُ
ضرب أخوه أباه .

أو ضمير وسببي ، والضمير منفصل ، حملت على أيهما شئت ، فتقول :
أزيداً إياه ضرب أخوه ، وأزيدُ إياه ضرب أخوه . أو متصل حملته عليه ، ولا يجوز
حملة على السببي ، فتقول والضمير منصوب : أزيداً ضربه أخوه ، وتقول
والضمير مرفوع : أزيدُ ضرب أخاه .

وخالف ابن الطراوة إذا كان الضمير منصوباً والسببي مرفوعاً ، فزعم أنه
جائز ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر ^(٤) :

فإن أنت لم تنفعك علمك فانتسب

قال : ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون الاسم المضمّر بعد « إن » محمولاً على
غير الفعل ؛ لأنّ الشرط لا يليه إلا الفعل ، فهو محمول على فعل ، وله سببي ،
فهو محمول عليه ، فكأنه قال : فإن لم تنفعك ، فقد تعدى فعل المضمّر المتصل إلى
مضمّره المتصل .

(١) له : أنفردت به ح .

(٢) في شرح الجمل لأبن عصفور ١ : ٣٧٤ والأبدي ١ : ٩٤٤ [رسالة] : « على المتصل » .

قال الجزولي : « فإذا حملت على المنفصل كان التقدير : ألم يضربه زيدٌ لم يضربه إلا هو ؟

فيؤدي إلى تعدّي فعل الظاهر إلى مضمّره ، وذلك لا يجوز » .

(٣) ك ، ن : أزيد .

(٤) تقدم في ص ٣١٣ .

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدُ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربه زيدٌ؟ وذلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه الآبتداء لم يلزم أن يكون من باب الاشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله^(١):

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفَسٌ أَهْلَكْتُهُ

فرفع مُنَفَسًا، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى الوجه الذي يتخرج هذا يتخرج ذلك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، كأنه قال: فَإِنْ ضَلَلْتَ أَوْ جَهَلْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ، فتكون هذه الجملة تفسيراً لهذا الفعل المضمر. وكذلك: إِنْ مُنَفَسٌ أَهْلَكْتُهُ، أي: إِنْ أَهْلَكَ مُنَفَسٌ، وقد تقدم تأويل هذا البيت على غير هذا الوجه.

واعتبار هذه المسائل بأن تضع الأسم السابقة موضع ما حملته عليه إن أمكن، وإن لم يمكن حذف ما حملته عليه، وتركته موضعه ناوياً به التأخير، فإن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة.

المسألة الثالثة: إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيداً مررتُ به، نصبت في الاشتغال زیداً، ولا يجوز أن تقول: زيدٍ مررتُ به، بالخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف العوامل، / لا يجوز: [ب/٩١: ٣] بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف الجر؛ لأنَّ الخافض-يُنَزَّلُ من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا، ولما تعذر خفض رجعوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض؛ ألا ترى أنهما قد اشتركا في الضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أن كل واحد منهما فضلة، والجرور منصوب من حيث المعنى؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزيد، ولقيتُ زيداً.

(١) تقدم في ص ٣١٣.

وَمِنَ النّٰحْوِيْنَ مَنْ لَمْ يُرَاعِ هٰذَا الشَّيْءَ ، فَأَجَازَ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، وَعَلَى هٰذَا حَمَلَ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ ﴿ وَلِلظَّالِمِيْنَ اَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا اَلِيْمًا ﴾ ^(١) . وَلَا حِجَّةَ فِيْ ذٰلِكَ لِاَحْتِمَالِ اَنْ يَكُوْنَ ﴿ لِلظَّالِمِيْنَ ﴾ مُتَعَلِّقًا بِ﴿ اَعَدَّ ﴾ هٰذِهِ الْمَلْفُوْظُ بِهَا ، وَ﴿ لَهُمْ ﴾ بَدَلَ مِنْهَا .

المسألة الرابعة : المصادر التي تعمل عمل الفعل اختلفوا في دخولها في باب الاشتغال على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز دخولها فيه ، وتفسر ، سواء أكانت مما تنحل بحرف مصدرى والفعل أم كانت في باب الأمر والاستفهام ، فتقول : زيدا ضربته ^(٢) قائما ، فت نصب زيدا على إضمار فعل يفسره المصدر ، وتقول : أما زيدا ف ضربا أباه ، وأزيدا ضربا أخاه .

والثاني : أنه لا يجوز أن يفسر مطلقا ، سواء أكان ينحل أو يكون بدلا من اللفظ بالفعل ، ولا يتقدم عليه معموله ، ولا يفسر عاملا فيه ، وإنما يكون الاسم المشتغل عنه المصدر مبتدأ لا غير ، ويصير من باب ما يتقدم كالأستفهام والأصلة والشرط .

والمذهب الثالث : التفصيل بين أن يكون منحلا أو بدلا ، فإن كان منحلا فلا يجوز أن يتقدم معموله ، ولا يفسر ، فلا ينصب الاسم ، وإن كان بدلا جاز أن يفسر .

والبرد أجاز أن يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف .

(١) سورة الإنسان : ٣١ . وقد نسبت إلى عبد الله بن مسعود . معاني القرآن للفراء ٣ :

٢٢٠ . والكشاف ٤ : ٢٠١ والبحر المحيط ٨ : ٣٩٣ . وهي من غير نسبة في إعراب

القرآن للنحاس ٣ : ١١٠ .

(٢) في النسخ المخطوطة : ضربته .

قال آبن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسرّ، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه اسم، فلم يقو قوة الفعل في ذلك، ولم يمتنع أن يفسر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أن، وقد تفسر أشياء، ولا تعمل. ويأتي تمام القول في المصدر العامل في بابه إن شاء الله.

المسألة الخامسة: من شرط المشغول عنه أن يكون مما يقبل^(١) أن يضمّر ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكّد، ومجرور كاف التشبيه وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره، فالظرف إن كان على اتوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به، واتصل بالفعل، نحو: يوم الجمعة صمته، رفعاً ونصباً، فينصب إمّا على الساعة، وإمّا على الظرف، فإن كان على الظرف قلت: يوم الجمعة ألك فيه، فرقاً بينه وبين المتسع فيه.

/ والمصدر إن كان متسعاً فيه جاز الشغل عنه، نحو: ضربتُ زيداً الضربَ الشديدَ ، فتقول: الضربُ الشديدُ ضربته زيداً، رفعاً ونصباً. والمطلق بمنزلة لأنه مفعول. والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخشبة استوى الماء وإياها، فيصير بمنزلة: زيداً ضربتُ عمرًا وأخاه، أي: لابسَ الماء الخشبة. وأمّا المفعول من أجله فإن كان اسمًا فكالمجرور، نحو: الله أطعمتُ كذا^(٢)، وإن كان مصدرًا فإن جوزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في الإخبار. وتجري هذه المشغول عنها في الفصل والأدوات والأحكام على ما تقدم. ملخص من البسيط.

المسألة السادسة : جمع التفسير من خواص الأسماء ، فعمله ضعيف لأنه يُعده عن الشبه بالفعل ، ويُلحقه بالأسماء المحضة ، ولذلك ساق له س^(٣) شواهد من الكلام والشعر . وينبغي لهذا المكسر ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق

(١) ك : يعمل .

(٢) ن ، ح : له . وفوقه في ن : كذا .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر، ولذلك لم يُمثل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم الانجرار؛ لأنه لما ذكر أسم الفاعل وأسم المفعول^(١)، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل - ذكر أيضًا جمعهما المكسر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلم.

ومن الناس من جَوَز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثبت له العمل، وقد ذكره^(٢) س في باب من أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه.

المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يفسر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في «زيدًا عليك»: إن زيدًا انتصب بفعل محذوف^(٣)، و«عليك» تفسير له، وإن كان «عليك» لا يجوز أن يعمل في «زيد» فقد قدره^(٤) مفسرًا للعامل.

* * *

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء السادس من كتاب التذيل والتكميل
بتقسيم محققه، ويليهِ - إن شاء الله تعالى -
الجزء السابع، وأوله:
«باب تعدي الفعل ولزومه»

-
- (١) ك: لما ذكر أسم المفعول. ح: لما ذكر أسم الفاعل وأسم الفاعل.
(٢) في المخطوطات: ذكرها.
(٣) في حاشية ن ما نصه: وقد ذكر فيما مر أن النصب مع أسم الفعل لا يكون على مذهب البصريين، بل إنما يكون على مذهب الكسائي.
(٤) ن: قدره. ح: أن يعمل في زيدًا وقدره.